

الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد امين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح  
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله  
بها اهل الايمان آمين



معارف عمومية نظارت جليله سنك في ١٢ شوال سنة ١٣٢٤ وفي ١٥ تشرين ثاني  
سنة ١٣٢٢ تاريخي و ٢٩٧ نومرو لي رخصتنامه سني حائر در

در سعادت



١٣٢٤

فهرست الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار  
للعلامة السيد محمد امين المعروف بابن تابدين

| تحقيقه                                 | تحقيقه                                   |
|--|--|
| ١٢ مطلب افضل صيغ الصلاة                | ٨٤ مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله |
| ٣٣ مقدمة                               | ٨٤ مطلب ليس اصل الوضوء من خصوصيات        |
| ٣٦ مطلب الفرق بين انفسدر والحاصل       | هذه الامة بل الغرة والتحجيل              |
| بأنفسدر                                | ٨٦ مطلب في حديث الوضوء على الوضوء        |
| ٣٩ مطلب في فرض الكفاية وفرض العين      | نور على نور                              |
| ٤٠ مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية  | ٨٧ مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس         |
| ٤١ مطلب في التجيم والرمل               | بركن ولا شرط                             |
| ٤٢ مطلب السحر انواع                    | ٨٧ مطلب في الفرض القطعي والظني           |
| ٤٢ مطلب في الكفاية                     | ٨٩ مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى     |
| ٤٣ مطلب في الكلام على انشاد الشعر      | ثلاثة اقسام                              |
| ٤٥ مطلب يجوز تقايد المنفصول مع وجود    | ٩٥ مطلب في السنة وتعريفها                |
| الافضل                                 | ٩٨ مطلب المختار ان الاصل في الاشياء      |
| ٥٥ مطلب فيما اختلف فيه من رواية الاماء | الاباحة                                  |
| عن بعض الصحابة                         | ٩٨ مطلب الفرق بين النية والقصد والعزم    |
| ٦١ مطلب في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم | ٩٨ مطلب الفرق بين الضاعة والقربة         |
| ومدة حياتهم                            | والعبادة                                 |
| ٦٣ مطلب صح عن الامام انه قل اذا صح     | ١٠٠ مطلب سائر بمعنى باقي لا بمعنى جميع   |
| الحديث فهو مذهبي                       | ١٠٣ مطلب في دلالة المفهوم                |
| ٦٣ مطلب في حديث اختلاف امي رحمة        | ١٠٧ مطلب في منافع السواك                 |
| ٦٣ مطلب رسم المفتي                     | ١١١ مطلب في الوضوء على الوضوء            |
| ٦٤ مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر     | ١١١ مطلب كلة لاثاس قد تستعمل في المندوب  |
| الرواية                                | ١١٢ مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يمتنع  |
| ٦٦ مطلب اذا تعارض التصحيح              | شرع فيشمك المنكروه                       |
| ٦٩ مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى      | ١١٢ مطلب في تصريف قولهم معزيا            |
| لنفسه عندنا                            | ١١٥ مطلب لافرق بين المندوب والمستحب      |
| ٦٩ مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه     | والفعل والتضوع                           |
| ٧١ مطلب في طبقات الفقهاء               | ١١٥ مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها      |
| ٧٣ كتاب الطهارة                        | وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الاولى        |
| ٧٧ مطلب في اعتبارات المركب التام       | ١١٦ مطلب في تيمم مندوبات الوضوء          |



- ١١٦ مضطرب مرض فصل من الفصل الأ ١٧٢ مضطرب في أن التوضي من الحوض أفضل  
في مسائل  
١١٧ مضطرب في مباحث الاسماء في الوصو ١٧٣ مضطرب الاصح انه لا يشترط في الجريان  
الماء  
١١٨ مضطرب في بيان ارتفاع الحديث الضعيف ١٧٤ مضطرب في طرح الزيل في القساطل  
الى مرتبة الحسن  
١٢٠ مضطرب في مباحث الشرب وثما ١٧٥ مضطرب لو دخل الماء من اعلى الحوض  
وخرج من اسفله فليس بخارج  
١٢١ مضطرب في العرة والتجديل ١٨٠ مضطرب يطهر الحوض بمجرد الجريان  
١٢١ مضطرب في المسح بتديل ١٨٠ مضطرب في الحاق نحو الفضة بالحوض  
١٢٢ مضطرب في تعريف المكروه وانه قد طاق ١٨١ مضطرب في مقدار الدراع وتعيينه  
على الحرام والمكروه تحريما وتزاهيا ١٨٢ مضطرب الماء المستعمل  
١٢٣ مضطرب في الاسراف في الوصو ١٨٢ مضطرب في تفسير القرية والثواب  
١٢٤ مضطرب في توفيق الوصو ١٨٦ مضطرب مسألة البر جحط  
١٢٩ مضطرب في حكم كى الحفصة ١٨٧ مضطرب في احكام الدباغة  
١٣١ مضطرب نوم من هفتلات رشح غير ناقض ١٩٣ مضطرب في المسك والزباد والغبر  
١٣١ مضطرب لفظ حيث موضوع للمكان ١٩٤ مضطرب في التداوى بالبحر  
ويستعار لجهة النقي ١٩٤ ( فصل في البر )  
١٣٣ مضطرب نوم الانبياء غير ناقض ٢٠٢ مضطرب مهم في تعريف الاستحسان  
١٣٧ مضطرب في نذب مراعاة الخلاف اذا لم ٢٠٤ مضطرب في الفرق بين الروث والشي  
يرتكب مكروه مذهب  
١٤٠ مضطرب الفصل ٢٠٤ مضطرب في السور  
١٤٤ مضطرب في سن العسل ٢٠٧ مضطرب الكراهة حيث اطلقت والمراد  
١٤٧ مضطرب في تحرير الصاع والمد والرضل منها التحريم  
١٥٤ مضطرب في رطوبة الفرج ٢٠٧ مضطرب ست تورث النسيان  
١٥٧ مضطرب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة ٢١١ مضطرب باب التيمم  
١٦٠ مضطرب بضائق الدعاء على ما يشمل الشاء ٢٢٧ مضطرب في تقدير الغلوة  
١٦٥ باب المياه ٢٢٨ مضطرب في الفرق بين الطل وغالب الطل  
١٦٧ مضطرب في حديث لاسموا الغلب الكرم ٢٣٢ مضطرب فاقد الطهورين  
١٦٨ مضطرب في مسألة الوصو من الفساقى ٢٤٠ مضطرب في المسح على الخفين  
١٧١ مضطرب حكم سائر المائعات كالثاء ٢٤٢ مضطرب في المسح على الحف الحنفى القصير  
في الاصح عن الكمين اذا خط بالمشعر

| تحت                                       | تحت  |
|---|--|
| ٢٤٤ مطلب في تعريف الحديث المشهور          | ٣١٦ مطلب القول مرجح على الفعل              |
| ٢٤٥ مطلب في اعراب قولهم الا ان يقال       | ٣١٩ مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء |
| ٢٤٥ مطلب في نواقض المسح للضرورة           | والاستنجا                                  |
| ٢٥٧ مطلب في الفرق بين الفرض العملي        | ٣٢٤ مطلب في الامر بانعريف                  |
| والتقاضي والواجب                          | ٣٢٤ مطلب في اول ما يناسب به العبد          |
| ٢٥٩ مطلب في لفظة كل اذا دخلت على          | ٣٢٥ ﴿كتاب الصلاة﴾                          |
| منكر او معرف                              | ٣٢٧ مطلب فيما يصير الكافر به مسلما من      |
| ٢٦١ باب الحيض                             | الافعال                                    |
| ٢٦٣ بحث في مسائل المتحيرة                 | ٣٣٢ مطلب في تعبد عليه السلام قبل البعثة    |
| ٢٦٦ مطلب لو افنى مفت بشئ من هذه           | ٣٣٤ مطلب لوردت الشمس بعد غروبها            |
| الاقوال في مواضع الضرورة طلبا             | ٣٣٤ مطلب في الصلاة الوسطى                  |
| للتيسير كان حنا                           | ٣٣٥ مطلب في فاقد وقت العشاء كأهل بلغار     |
| ٢٧٥ مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن         | ٣٣٩ مطلب في طالع الشمس من مقرها            |
| بذكره نجاسة                               | ٣٤٣ مطلب يشترط العلم بدخول الوقت           |
| ٢٧٩ مطلب في احوال السقط و احكامه          | ٣٥٠ مطلب في تكرار الجماعة والاقتصاد        |
| ٢٧٩ مطلب في احكام الآيسة                  | بالتخالف                                   |
| ٢٨٠ مطلب في احكام المعذور                 | ٣٥٢ مطلب في اعراب كائنا ما كان             |
| ٢٨٤ باب الانجاس                           | ٣٥٣ مطلب تكرار الصلاة في الكنيسة           |
| ٢٩٣ مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم | ٣٥٥ مطلب في الصلاة في الارض المنصوبة       |
| ٢٩٤ بحث في بول الفأرة وبعرها وبول الهرة   | ودخول البساتين و بناء المسجد في            |
| ٢٩٧ مطلب اذا صرح بعض الاثمة بقيد          | ارض الغصب                                  |
| يصرح غيره بخلافه وجب اتباعه               | ٣٥٥ باب الاذان                             |
| ٢٩٩ مطلب في العفو عن طين الشارع           | ٣٥٧ مطلب في المواضع التي يتدب لها          |
| ٣٠٠ مطلب العرق الذي يستقطر من دردى        | الاذان في غير الصلاة                       |
| الجر نجس حرام بخلاف التوشادر              | ٣٥٨ مطلب في الكلام على حديث الاذان جرم     |
| ٣٠٤ مطلب في حكم الصبغ والاختصاص           | ٣٦٠ مطلب في اول من يجي المتأخر الاذان      |
| بالصبغ او الخاء التجسين                   | ٣٦٢ مطلب في اذان الجوق                     |
| ٣٠٥ مطلب في حكم الوشم                     | ٣٦٤ مطلب في المؤذن اذا كان غير محتجب       |
| ٣٠٩ مطلب في تغبير الدهن والعل             | في اذانه                                   |
| ٣١٠ ﴿فصل في الاستنجا﴾                     | ٣٦٧ مطلب في كراهة تكرار الجماعة            |
| ٣١٢ مطلب اذا دخل المستنحي في ماء قليل     | في المسجد                                  |

٢٨ من خلاف ثم حكم



| تحقيقه | مطلب                                  |
|--------|---------------------------------------|
| ٤٦٢    | مطلب في اطالة الركوع للجاني           |
| ٤٧٥    | مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد    |
| ٤٧٩    | مطلب في جواز الترحم على النبي ابتداء  |
| ٤٨٠    | مطلب في الكلام على التشبيه في كفايت   |
|        | على ابراهيم                           |
| ٤٨١    | مطلب لا يجب عليه ان يصل على نفسه      |
|        | صلى الله عليه وسلم                    |
| ٤٨١    | مطلب في وجوب الصلاة عليه كما ذكر      |
|        | عليه الصلاة والسلام                   |
| ٤٨٢    | مطلب هل نفع الصلاة عائد لاهل صلى الله |
|        | وللمصل على                            |
| ٤٨٣    | مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة    |
|        | على النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع |
| ٤٨٤    | مطلب في المواضع التي تكره فيها        |
|        | الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم   |
| ٤٨٥    | مطلب في ان الصلاة على النبي صلى الله  |
|        | عليه وسلم هل ترد ام لا                |
| ٤٨٦    | مطلب في الدعاء بغير العربية           |
| ٤٨٧    | مطلب في الدعاء المحرم                 |
| ٤٨٨    | مطلب في خاف الوعيد وحكم الدعاء        |
|        | بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين        |
| ٤٩١    | مطلب في وقت ادراك فضيلة الافتتاح      |
| ٤٩٢    | مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم     |
|        | الصلاة والسلام                        |
| ٤٩٢    | مطلب في تفضيل البشر على الملائكة      |
| ٤٩٣    | مطلب هل تتغير الحفظة                  |
| ٤٩٣    | مطلب هل يفارقه الملكان                |
| ٤٩٥    | مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد     |
|        | في التسميع عقب الصلاة                 |
| ٤٩٦    | (فصل في القراءة)                      |
| ٤٩٨    | مطلب في الكلام على الجهر والخافتة     |
| ٥٠٠    | مطلب تحقيق مهم فيما لو تذكر في        |
|        | ركوعه انه لم يقرأ فساد تقع القراءة    |
|        | فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا        |
|        | وواجبا وسنة                           |
| ٥٠٢    | مبحث في الفرق بين فرض العين           |
|        | وفرض الكفاية                          |
| ٥٠٢    | مطلب السنة تكون سنة عين و سنة         |
|        | كفاية                                 |
| ٥٠٩    | فروع في القراءة خارج الصلاة           |
| ٥٠٩    | مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية        |
| ٥١١    | باب الامامة                           |
| ٥١٢    | مطلب في شروط الامامة الكبرى           |
| ٥١٦    | مطلب في تكرار الجماعة في المسجد       |
| ٥٢٣    | مطلب البدعة خمسة اقسام                |
| ٥٢٥    | مطلب في امامة الامرد                  |
| ٥٢٦    | مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل      |
|        | يكروه أم لا                           |
| ٥٢٧    | مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل    |
|        | الافضل الصلاة مع الشافعي أم لا        |
| ٥٣٠    | مطلب هل الاساءة دون الكراهة او        |
|        | أفحش منها                             |
| ٥٣١    | مطلب في كراهة قيام الامام في غير      |
|        | المحراب                               |
| ٥٣٢    | مطلب في جواز الاشارة بالقرب           |
| ٥٣٢    | مطلب في الكلام على الصف الاول         |
| ٥٤٠    | مطلب الواجب كفاية هل يسقط             |
|        | بفعل الصبي وحده                       |
| ٥٤٤    | مطلب في الالتئع                       |
| ٥٤٥    | مطلب اذا كانت النغمة يسيرة            |
| ٥٤٦    | مطلب الكافي للحاكم جمع كلام محمد      |
|        | في كتبه التي هي ظاهر الرواية          |

| موضوع   | صفحة |
|---|------|
| ٥٥١ مصاب في رفع الأصبع صوتيه بإذنه على ٦٠٩ مصاب في الكلام على الحمد المسجدة |      |
| ٦١١ مصاب في بيان سنة والمستحب   |      |
| ٥٥١ مصاب القياس بعد عصر الإبراهيمية   |      |
| ٦١٤ مصاب في أحكام المسجد  |      |
| ٥٥٣ مصاب النواضع التي تفسد فيها صلاة  |      |
| ٦١٦ مصاب كفة لأش داليل على ان مستحب   |      |
| الامام دون انوثته   |      |
| ٦١٦ مصاب في أفعال المساجد   |      |
| ٥٥٥ مصاب في أحكام مسسوق واندريه   |      |
| ٦١٧ مصاب في اشارة الشعر   |      |
| ٦١٨ مصاب في رفع الصوت بالذكر  |      |
| ٥٥٦ مصاب في وائتي بازكوع والسجود  |      |
| ٦٢٠ مصاب فعمل سقت يده الى مباح  |      |
| ٥٦٠ مصاب الاستحلال ك  |      |
| ٦٢٠ مصاب في التوافل ك   |      |
| ٥٦٧ المسائل الاثنا عشرية  |      |
| ٥٧١ مصاب في فرض عليه القراءة  |      |
| ٦٢٢ مصاب في مكر الوتر والسنة والاجماع                                       |      |
| ٥٧٢ مصاب في اربع ركعات الفرض  |      |
| ٦٢٥ مصاب في الاقتداء بالشافعي   |      |
| ٥٧٤ مصاب في اهل لاسلام عليه   |      |
| ٦٢٨ مصاب في اخذت للتزلة   |      |
| ٥٧٥ مصاب في الفرق بين السهم والسيان   |      |
| ٦٣٠ مصاب في السنة والتوافل  |      |
| ٥٧٦ مصاب في الفروق التي يكره فيها السلام                                    |      |
| ٦٣٣ مصاب في لحظة ثمان   |      |
| ٥٧٨ مصاب في النواضع التي لا يجب فيها رد                                     |      |
| السلام  |      |
| ٦٣٥ مصاب في تحية المسجد   |      |
| ٥٨٣ مصاب في التشبه بأهل الكتاب  |      |
| ٦٣٧ مصاب في السنة ٤٠٠ في الكلام على الصحة                                   |      |
| ٥٨٦ مصاب في انشئ في العبادة   |      |
| ٦٣٨ مصاب في مسائل زلة القري   |      |
| ٥٨٩ مصاب في مسائل زلة القري   |      |
| ٥٩٢ مصاب اذا قرأ تعالى حدث بدون ألف   |      |
| لا تقصد   |      |
| ٥٩٧ مصاب في مكرهات الصلاة   |      |
| ٦٣٩ مصاب في سنة الوضوء  |      |
| ٥٩٧ مصاب في مكرهات الصلاة   |      |
| ٦٣٩ مصاب في سنة الصلح   |      |
| ٥٩٧ مصاب في الكراهة المحرمة والتزويده                                       |      |
| ٦٤٠ مصاب في ركعتي السفر   |      |
| ٥٩٩ مصاب في الحشوع  |      |
| ٦٤٠ مصاب في صلاة الليل  |      |
| ٦٠٠ مصاب في ايراد الحكم من سنة وندعه  |      |
| ٦٤١ مصاب في اجابة ليلي العبدن وليه الصف                                     |      |
| كان ترك السنة أولى  |      |
| من شعبان وعشر ذي الحجة ورمضان   |      |

| صفحة | مطلب                                | صفحة | مطلب                                   |
|------|-------------------------------------|------|--|
| ٧١٥  | باب سجود التلاوة ﴿﴾                 | ٦٤٢  | مطلب في صلاة الرغائب                   |
| ٧٣١  | مطلب في سجدة الشكر                  | ٦٤٢  | مطلب في ركعتي الاستخارة                |
| ٧٣٢  | باب صلاة المسافر ﴿﴾                 | ٦٤٣  | مطلب في صلاة التيسيع                   |
| ٧٤٢  | مطلب في الوطن الاصلى ووطن الاقامة   | ٦٤٤  | مطلب في صلاة الحاجة                    |
| ٧٤٧  | باب الجمعة                          | ٦٤٨  | مبحث في المسائل الستة عشرية            |
| ٧٤٩  | مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة     | ٦٥٤  | مطلب في الصلاة على الدابة              |
|      | والصالحية في دمشق                   | ٦٥٦  | مطلب في القادر بقدره غيره              |
| ٧٥٠  | مطلب في جواز استنابة الخطيب         | ٦٥٩  | مبحث في صلاة التراويح                  |
| ٧٥٥  | مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة | ٦٦٣  | مطلب في كراهة الاقتداء بالنفل على      |
| ٧٥٨  | مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى   |      | سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب          |
|      | أعوذ بالله من الشيطان الرجيم        | ٦٦٥  | باب ادراك الفريضة ﴿﴾                   |
| ٧٦٢  | مطلب في شروط وجوب الجمعة            | ٦٦٧  | مطلب قطع الصلاة يكون حراما             |
| ٧٦٩  | مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب   |      | ومباحا ومستحبا وواجبا                  |
| ٧٧٢  | مطلب اذا شرك في عبادته فالعبادة     | ٦٦٧  | مطلب صلاة ركعة واحدة باطلة لا          |
|      | الاغاب                              |      | صححة مكروهة                            |
| ٧٧٢  | مطلب في الصدقة على سؤال المسجد      | ٦٦٨  | مطلب في كراهة الخروج من المسجد         |
| ٧٧٢  | مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة     |      | بعد الاذان                             |
| ٧٧٣  | مطلب ما يخص به يوم الجمعة           | ٦٧٠  | مطلب هل الاساءة دون الكراهة أو         |
| ٧٧٣  | باب العيدين ﴿﴾                      |      | أحسن                                   |
| ٧٧٤  | مطلب في الفأل والطيرة               | ٦٧٦  | باب قضاء الفوائت ﴿﴾                    |
| ٧٧٤  | مطلب بأنهم بترك السنة المؤكدة       | ٦٧٦  | مطلب في ان الامر يكون بمعنى اللفظ      |
|      | كالاوجب                             |      | وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء |
| ٧٧٥  | مطلب فيما يرجح تقديمه من صلاة عيد   | ٦٧٧  | مطلب في تعريف الاعادة                  |
|      | او جنازة او كسوف او فرض او سنة      | ٦٨٥  | مطلب في اقاط الصلاة عن الميت           |
| ٧٧٥  | مطلب الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد   | ٦٨٧  | مطلب في بطلان الوصية بالحنثات          |
|      | عادة                                |      | والتهليل                               |
| ٧٧٦  | مطلب يطلق المستحب على السنة         | ٦٨٩  | مطلب اذا أسلم المرتد هل تعود           |
|      | وبالعكس                             |      | حسنة أم لا                             |
| ٧٨٠  | مطلب تحجب طاعة الامام فيما ليس      | ٦٩٠  | باب سجود السهو ﴿﴾                      |
|      | بمعصية                              | ٧٠٨  | باب صلاة المريض ﴿﴾                     |
| ٧٨٠  | مطلب امر الخليفة لايحق بعد موته     | ٧١٣  | مطلب في الصلاة في السفينة              |

| صحيحة | تحقيقه                             |
|-------|------------------------------------|
| ٧٨٤   | مطلب لا يبرء من ترك المستحبات ٨١٠  |
|       | مطلب في كفن الروحة على الزوج       |
|       | ٨١١                                |
|       | مطلب في صلاة الخاتمة               |
| ٧٨٤   | مطلب في تكبير الشريك ٨١٢           |
|       | مطلب هل يسقط فرض الكفاية           |
| ٧٨٥   | مطلب يطلق اسم السنة على الواجب     |
|       | ٨٢٣                                |
| ٧٨٥   | مطلب اختيار ان الذبيح اسمعيل       |
| ٧٨٧   | مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في      |
|       | المدح                              |
| ٧٨٧   | مطلب في ازالة الشعر والظفر في ٨٢٧  |
|       | عشر دي حجة                         |
| ٧٨٨   | باب الكسوف                         |
| ٧٩٠   | باب الاستسقاء                      |
| ٧٩١   | مطلب هل يستجاب دعاء الكافر ٨٣٣     |
| ٧٩٢   | باب صلاة الخوف                     |
| ٧٩٥   | باب صلاة الخاتمة                   |
| ٧٩٥   | مطلب في تلقين مختصر الشهادة ٨٤١    |
| ٧٩٦   | مطلب في قبول توبة اليأس ٨٤٣        |
| ٧٩٧   | مطلب في التلقين بعد الموت ٨٤٤      |
| ٧٩٧   | مطلب في سؤال الملكين هل هو نعم ٨٤٥ |
|       | نكل احد اولاء                      |
| ٧٩٧   | مطلب ثمانية لا يستون في قبورهم     |
| ٧٩٨   | مطلب في اطفال اميركيين             |
| ٧٩٩   | مطلب في اقراءة عند اميت            |
| ٨٠٠   | مطلب احاصل في القراءة عند اميت     |
| ٨٠٣   | مطلب في حديث كل سبب و سب ٨٥٢       |
|       | مقتنع الا سبى ونسى                 |
| ٨٠٦   | مطلب في الكسوف ٨٥٤                 |
|       | باب الصلاة في الكعبة               |

هو المعين

حرفه الاول من رد مختار على الدر مختار  
شرح تصوير الامصار

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدك يا من تزهت ذاته عن الاشياء والنظر في \* واشكرك شكر المستزيد به من درر غرر  
خوالد زواهر الخوهر \* وأسألت غبة بدرية \* ودوء الغاية \* بالهداية والوقاية \*  
في البداية والنهاية \* وفجج باب المنج من مسوط خريفك المحض لايضاح الحقائق \* وكشف  
حرف الاسرار لاستخراج درر البحار من كنز الدقائق \* واصلى واسد على نيك السراج  
وهج وصدر الشريعة \* صاحب المعراج وحوى النقمة الرفيعة \* وعلى اله الطاهرين  
\* والصف الطاهرين \* والائمة المجتهدين \* وتابعهم باحسن الى يوم الدين \* وما بعد \*  
فيقول احوح مقترنين \* الى رحمة ارحم الراحمين \* محمد امين الشهير بان \* يدن \* ان كتاب  
در مختار \* شرح تصوير الامصار \* قد صار في اقصار \* وسار في الامصار \* وفق في  
لاشهار \* على شمس في رعة شهاب \* حتى اك الناس عليه \* وصار مفرعه اليه \* وهو  
حرفي بن بصب \* ويكون اليه مذهب \* فنه الفراز مذهب في المذهب \* فلقد حوى  
خروج منقحة \* وسائل مصححة \* ما نحوه غيره من كبار الاسفار \* وما تنسج على  
منواله بدلافكار \* بيد انه لصغر حجمه \* ووفور علمه \* قد بلغ في الانجاز \* الى حد الانجاز  
\* وتتمتع بغير الحجاز \* في ذلك الحجاز \* عن نواز الافراز \* بين الحقيقة والحجاز \* وقد  
كنت صرقت في معانته رعة من دهر \* وبدلت له مع اسفة شقة من حديد العمر \* واقتضت  
شكة الافهام احل شوارده \* وقيدت باوناد الاقلام حل اوابده \* وصرت في الليل والنهار  
سميره \* حتى اسر الى سره وضميره \* واضاعني على حوره انقصورات في الجاه \* وكشف  
لي عن وجود محذاته مائة \* فصنفت وني حوائثي صنائع تحفة بمصيفة \* بم هو في  
لحقيقة بفض مصحيفة \* ثم رت جمع كتاب الخوالد \* وسطه سمع هائيك الخوالد \* من  
متفرقت حوائثي ورواق \* حووه ناسه من جميع \* ضامالي ذمت محرره علامة الحلي



والعلامة الطحطاوى وغيرها من بحثى هذا الكتاب \* وربما غررت ما فيها الى كتاب آخر  
لزيادة الثقة بتعدد النقل لا للاغراب \* واذ وقع فى كلامهما ما خلافة الصواب والاحسن  
الاهم \* أقرر الكلام على ما يناسب المقام واشير الى ذلك بقولى فافهم \* ولا اصرح بالاعتراض  
عليهما \* تأديبا معهما \* وقد ألزمت فيما يقع فى الشرح من المسائل والضوابط \* مراجعة  
اصله المنقول عنه وغيره خوفا من اسقاط بعض القيود والشرائط \* وزدت كثيرا من  
فروع مهمة \* فوائدها جمة \* ومن الوقائع والحوادث \* على اختلاف البواعث \* والابحاث  
الرائقة \* والتكت الفائقة \* وحمل العويصات \* واستخراج الغويصات \* وكشف المسائل  
المشكلة \* وبيان الوقائع المعضلة \* ودفع الإيرادات الواهية من ارباب الحواشى \* والانتصار  
لهذا الشارح المحقق بالحق ورفع الغواشى \* مع عزو كل فرع الى اصله \* وكل شئ الى  
محلّه \* حتى الصحيح والدلائل \* وتعليلات المسائل \* وما كان من مبتكرات فكرى القاصر \*  
ومواقع نظرى القاصر \* اشير اليه \* وانه عليه \* وبذلت الجهد فى بيان ماهو الاقوى \*  
وما عليه القوى \* وبيان الراجح من المرجوح \* مما طاق فى الفتاوى او الشروح \* معتمدا  
فى ذلك على ما حرره الأئمة الاعلام \* من المتأخرين المعظم \* كالامام ابن الهمام وتلميذه  
العلامة قاسم وابن امير حاج \* والمصنف والزملى وابى نجيم وابن التلى والشيخ اسمعيل  
الحائك والحاتونى السراج \* وغيرهم ممن لازم علم القوى \* من اهل القوى \* فدونك  
حواشى هي الفريدة فى بابها \* الفائقة على اترابها \* المسفرة عن نقابها \* اطلابها وخطابها  
قد اشدت من اختار من الطلاب \* فى فهم معانى هذا الكتاب \* فلهذا سميتها رد المختار \*  
على الدر المختار \* واني اقول ماشاء الله كان \* وليس الخبر كالعيان \* فيجدها معانيها \*  
بعد الحوض فى معانيها

جمعت بتوفيق الاله مسائلا \* رفاق الحواشى مثل دمع المتيم  
وماضر شمسا اشرفت فى علوها \* جحود حسود وهو عن نورها عمي  
وانى اسأله تعالى متوسلا اليه بنيه المكرم \* صلى الله عليه وسلم \* وباهل طاعته من كل ذى مقام  
على معظم \* وبقدوسنا الامام الاعظم \* ان يسهل على ذلك من انعامه \* ويعينى على اكمله  
واتمامه \* وان يغفو عن زللى \* ويتقبل منى عملى \* ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم \*  
موجبا لل فوز لديه فى جنات النعيم \* وينفع به العباد \* فى عامه البلاد \* وان يسلك بي سبيل  
الرشاد \* ويهمنى الصواب والساد \* ويستر عتراتى \* ويسمح عن هفواتى \* فاني متطفل  
على ذلك \* لست من فرسان تلك المسالك \* ولكنى استمد من طوله \* واستعد بقوته  
وحوله \* وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه اتيت \* هذا واني قد قرأت هذا الكتاب \* العذب  
المستطاب \* على ناسك زمانه \* وفقه اوانه \* مفيد الطالبين ومربي المريدن \* سيدى الشيخ  
سعيد الحلبى المولد \* الدمشقى المحمد \* ثم قرأته عليه تانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبى  
الى كتاب الاجارة عند قراءتى عليه البحر الرائق قراءة اتقان \* بتأمل وامعان \* واقتبست  
من مشكاة فوائده \* وتحايت من عقود فرائده \* وانتفعت بانفاسه الطاهرة \* واخلاقه  
الفاخرة \* واجازنى بروايته غزه وبسائر مروياته \* امتع الله تعالى المسلمين بطول حياته \*

شيخه من بعده من بعده العلامة مرحوم السيد محمد شاكر عدد سباني العمري من فقيه  
 زعمه ملا علي بن أبي طالب من فقهائى دمشق الشام من شيخ الصالح العلامة عدد رحمن  
 محمد من مؤلفه عمدة الباحثين شيخ علاء الدين \* وارويه صاحب سباني السيد شاكر  
 شراى عليه رحمه وعوزوى ثقة النعمان عن محبى هذا كتاب العلامة الشيخ مصطفى  
 الرحمن الاعمرى وملا على تركمانى عن فقيه شام ومحمد شيخ صالح الجبلى عن والده  
 العلامة الشيخ ابراهيم جمع الفتاوى حبرة عن شيخ لقب العلامة خير الدين الرملى عن  
 شمس الدين محمد الحوتى عن العلامة احمد بن موسى شيرازى شافى بكسر فسكون وتقديم  
 الام على الباء ابو حنيفة \* وارويه شيخ السيد شاكر عن محبى هذا الكتاب العلامة  
 البحر الشيخ ابراهيم الحلى اندازى وعن فقيه العصر الشيخ ابراهيم الغزى السابحان  
 من الفتاوى بدمشق الشام كلاما عن العلامة الشيخ سليمان المنصورى عن الشيخ عبد الحى  
 كرميلى عن فقيه النفس شيخ حسن الشيرازى الذى تأليف الشهيرة عن الشيخ  
 محمد الحى عن ابن السبى \* واروى بالاحادة عن الاخوين المعمرين الشيخ عبد القادر  
 و الشيخ ابراهيم حفيدى سيدى عبد الحى السابى شارح الحجة وغيرها عن جدما المذكور  
 عن والده الشيخ اسمعيل شارح الدرر والغرر عن الشيخ احمد الشورى عن مشايخ الاسلام  
 الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر والشمس والحوتى صاحب الفتاوى المشهورة والنور على  
 المقدسى شارح نظم الكثر عن ابن السبى \* واروى بالاحادة ايضا عن المحقق هبة الله البعلى  
 شارح الاشياء والنفائى عن الشيخ صالح الطيلى عن شيخ محمد بن على الكسى عن الشيخ  
 عبد الغفار مفتى القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزى صاحب التوير والنسخ عن  
 العلامة الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن علامة بن السبى صاحب الفتاوى المشهورة  
 وشارح الكثر عن السرى عبد البر بن الشحنة شارح الوهابية عن المحقق حيث اطلق الشيخ  
 كمال الدين بن الهمام صاحب فتح القدير عن السراج عمر الشيرى بقارى الهداية صاحب  
 الفتاوى المشهورة عن علاء الدين السيرامى عن السيد جلال الدين شارح الهداية عن  
 عبد العزيز البخارى صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ الدين النسفى صاحب  
 الكثر عن شمس الائمة الكرورى عن برهان الدين على المرغينانى صاحب الهداية عن  
 فخر الاسلام البردوى عن شمس الائمة السرخسى عن شمس الائمة الحلوانى عن القاضى  
 ابى على النسفى عن ابى بكر محمد بن الفضل البخارى عن ابى عبدالله السبىونى عن ابى  
 حفص عبدالله بن احمد بن ابى حفص اصغبر عن والده ابى حفص الكبير عن الامام محمد بن  
 الحسن الشيبانى عن امه الائمة وسراج الامة ابى حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى عن حاد  
 ابن سابان عن ابراهيم السجى عن عاتمة عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن موسى حبيب عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله  
 وقدست امهوه . (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها عملا بالاحاديث الواردة  
 في ذلك والاشكال في تعارض رويت لاشياء بسملة واحمدلة مشهور وكذا التوفيق  
 بينها بعمل لاشياء على العرفاء الاصناف وكذا ما ورد من الاذان ونحوه مما بدأ بهما فيه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

والجواب عنه بان المراد في الروايات هي الابداء باحداها او ثانيا بقوله مقبلة او بجملة  
 المقيد على المطاق وهو رواية بذكر الله عند من حوز ذات \* ثم الباء لفظ خاص حقيقة  
 في الاصطاق مجاز في غيره من المعاني لا مشترك بينهما الترخيص الخاضع على الاشتراك مودع باله ص  
 العام للموضوع له الخاص عند العدد وغيره اى لكل واحد من المشخصات الجزئية المنحوتة  
 بامر كل واحد وهو مطلق الاصطاق بحيث لا يفهم منه الا واحد بخصوصه والاصطاق تابع لنوع  
 شئ وايضاله به فيصدق بالاستعانة والسببية لاصطاق الكتابة بالقلم وبسببه كافي التحرير ولما  
 كان مدلول الحرف معنى حاصل في غيره لا يتقل ذهنه ولا خارجا لابتعاقه اشترط له المتعلق  
 المعنوي وهو الاصطاق والنجوى وهو هنا ما جعلت التسمية مبدأ له فيفيد تلبس الفاعل  
 بالتعلل حال الاصطاق والمراد الاصطاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير المتعلق  
 مؤخرا ليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى ردا على المشرك المبتدى باسم آلهته اهتماما بها  
 لا الاختصاص لان المشرك لا ينفى التبرك باسمه تعالى ولا يفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى ردا  
 على المشرك ايضا واظهار التوحيد فيكون قصر افراد وانما قدم في قوله تعالى اقرأ باسم  
 ربك لان العناية بالقراءة اولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب أصل القراءة اذ لو أخذ  
 لا فاد أن المطلوب كون القراءة مفتوحة باسم الله تعالى لا باسم غيره ثم هذه الجملة خبرية لفظا  
 وهل هي كذلك معنى أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار انشاء التبرك  
 باسمه تعالى وحده ردا على المخالفات ما على طريق النقل الشرعي كعب واشترت أو على ارادة  
 اللازم كرب اى وضعتها اى فان المقصود بها اظهار التحسر لا الاخبار بمضمونها وهل تخرج  
 بذلك الجملة الخبرية عن الاخبار أولا ذهب الزمخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثانى وسيأتى  
 في الجملدة لذلك مزيد بيان وأورد انها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والثانى  
 باطل فالقدم مثله اذا السفر والاكل ونحوهما ليس بقول لا يحصل بالسمعة واجب بانها  
 اذا كانت لانشاء اظهار التبرك والاستعانة باسمه تعالى وحده على ما قلنا فلا شك انها تحقق بها  
 كان اظهار التحزن والتحسر انما تحقق بذلك اللفظ فان الانشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله  
 الوضعى بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الا التزامى بدونه وما نحن فيه من قيل الثانى  
 \* ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية واللقب فيشمل الصفات حقيقة او اضافية او سلبية  
 فيدل على ان التبرك والاستعانة بجميع اسمائه تعالى \* والله على الذات العلية المستجبة  
 للصفات الحميدة كماله السعد وغيره او الخصوصية اى بلا اعتبار صفة اصلا كما قاله العصام  
 قال السيد الشريف كانهات العقول في ذاته وصفاته لا احتجاجا بنور العظمة تحيرت ايضا  
 في اللفظة الدالة على الذات كانه انعكس اليها من تلك الانوار اشعة فبهرت اعين المستبصرين  
 فاختلوا أسرياني هوام عربى اسم اوصفة مشتق او علم او غير علم والجمهور على انه عربى علم  
 مرتجل من غير اعتبار اصل منه ومنهم ابو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعى والحايل وروى  
 هشام عن محمد بن ابي حنيفة انه اسم الله الاعظم وبه قال الطحاوى وكثير من العلماء واكثر  
 المارفين حتى لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر به كفى شرح التحرير لابن أمير حاج  
 \* والرحمن لفظ عربى وقيل معرب عن رخمان بالحاء المعجمة لانكار العرب حين سمعوه وورد بان

قوله مشتق الظاهر ان  
 معادله ساقط من قبله بعد  
 لفظة او اى او حامد كما  
 يظهر ايضا ان الخلاف  
 في الارتجال ساقط بشقيه  
 وقوله من غير اعتبار  
 اصل منه الظاهر ان كلمة  
 منه محرفة عن فيه تأمل  
 اه مصححه

انكارهم لتوهمهم انه غيره تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن وذهب الاعلم الى انه علم كاحالة لاختصاصه تعالى وعدم اطلاقه على غيره تعالى معرو ومكرا واما قوله في مسيلة \* وانت غيث الوري لازلت رحمانا \* من نعمته وغلوه في الكفر واختاره في المعنى قال السبكي والحق ان المنع شرعي لا لغوي وان اختصاصه تعالى بالعرف والجمهور على انه صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغة لان الزيادة في اللفظ لا تكون الا لزيادة المعنى والا كانت عبثا وقد زيد فيه حرف على الرحمن وهو يفيد اسما لغة بصغته فدللت زيادته على زيادته عليه في المعنى كالان الرحمانية تعم المؤمن والكافر والرحيمية تخص المؤمن او كينا لان الرحمن المنعم بجلال النعم والرحيم المنعم بدقة نعمها واذا صهر ان الوصف بهما للمدح وفيه اشارة الى لية الحكم اى انما افصح كتابه باسمه تعالى متبركا مستعينا به لانه احبض للنعم كلها وكل من شأنه ذلك لا يفتتح الاباسمه وهل وصفه تعالى بالرحمة حقيقة او مجاز عن الانعام او عن ارادته لانها من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى فبراد غايبتها المشهور الثاني والتحقيق الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازا كالعلم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات القائمة بمعانيها بنا من الاعراض ولم يقل احدا انها في حقه تعالى مجاز وتام تحقيقه مع فوائد اخرى حواشينا على شرح المنابر للشارح **(قوله حمدا)** مفعول مطابق لاعمال محذوف وجوبا والحمد لغة الوصف بالجميل على الجليل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل وعرفا فعل ياتي عن تعظيم النعم بسبب انعامه فالاول اخص موردا اذ الوصف لا يكون الا باللسان وأتم متعلقا لانه قد يكون لا بمقابلة نعمته والثاني بعكسه فينهما عموم وجهي والشكر لغة يرادف الحمد عرفا وعرفا صرف العبد جميع ما اتم الله عليه الى ما خاف لاحاله وخرج بالاختياري المدح فانه اعم من الحمد لانفراد في مدحت زيدا على رفاقة قدوة واللوامة على صفاتها فينهما عموم مطابق وذهب الزمخشري الى ترادفهما لاشتراطه في المدح عليه ان يكون اختياريا كالحمد عليه ونقض التعريف جمعا بخروج حمد الله تعالى على صفاته \* واجيب بان الذات لما كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة الافعال الاختيارية وبانه لما كانت تلك الصفات مبدءا لافعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالحمد عليه اختياري باعتبار المثال او ان الحمد عليها مجاز عن المدح ثم ان الحمد عليه وبه قد يتغيران ذاتا كما هنا واعتبارا كما اذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمودية من حيث ان الوصف كان بها ومحمود عليه من حيث انها كانت باعثة على الحمد والحمد حيث أطلق ينصرف الى العرفي لما قاله السيد في حواشي المطامع اللفظ عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية حقيقة الحمد اظهار صفات الكمال وهو بالفعل أقوى منه بالقول لان دلالة الافعال عقلية لا يتصور فيها التخلف ودلالة الاقوال وضعية يتصور فيها ذلك ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وشاؤه على ذاته فانه بسط بساط الوجود على إمكانات لا تحصى ووضع عليه موائد كرمه التي لا تنتهي فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ثم ان الحمد

حمدا

مصدر يصح أن يراد به معنى المبني للفاعل أى الحامدية أو المبني للمعمول أى العمودية أو المعنى المصدرى أو الحاصل بالمصدر وعلى كل فالقوله الحمد لله إما للجنس أو للاستغراق أو للعهد الذهبى أى الفرد الكامل المعهود ذهنا وهو الحمد القديم فهى اثنا عشرة صورة واختار فى الكشف المجلس لأن الصيغة بنحوها تدل على اختصاص جنس الحمد به تعالى ويلزم منه اختصاص كل فرد اذ لو خرج فرد منها لخرج الجنس تبعاله لتحققه فى كل فرد فيكون اختصاص جميع الأفراد ثابتا بطريق برهاني وهو أقوى من إثباته ابتداء فلا حاجة فى تأدية المقصود وهو ثبوت الحمد لله تعالى وانتفاؤه عن غيره إلى أن لاحظ الشمول والاحاطة واختار غيره الاستغراق لأن الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الأفراد قليل فى الشرع وعلى كل فالخصر ادعائى محمول على المبالغة تنزيلا لحمد غيره تعالى منزلة العدم أو تحقيق باعتبار أنه راجع إليه لتمكينه تعالى و اقدار العبد عليه وقد يقال انه جعل الجنس فى المقام الخطابى منصرفا إلى الكامل كأنه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك الكتاب والحام الجواد وهل هذا الحصر بطريق المفهوم أو المتعلق قيل بالمتعلق ورد بأن أُل تدل على العموم والشمول فليس التقي جزء مفهومها وإن كان لازما وقيل بالمفهوم لما ذكر وقيل لانفيد الحصر ونسب للحفية وضعفه فى التحرير بأن كلامهم مشحون باعتباره وقد تكرر الاستدلال منهم فى نفي اليقين عن المدعى بقوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أنكر قال فى الهداية جعل جنس الايمان على المتكرين وليس وراء الجنس شئ وعلى كل من الصور الاثني عشرة فإلام لله اما للملك أو الاستحقاق أو للاختصاص فهى ست وثلاثون وعلى الاخير فهى لتأكيد الاختصاص المستفاد من أُل كما قاله السيد من أن كلا منهما يدل على اختصاص الحمد به تعالى وقيل ان الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بمدخولها وأُل اختصاص ذلك الاختصاص به تعالى وتماه فى شرح آداب البحث (اقول) يظهر لى أن ال لايفيد الاختصاص أصلا كما مر منسوبا للحفية واما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح به فى التلويح من أن أُل للتعريف و معناه الإشارة والتعيين والتميز والإشارة اما إلى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد أى الخارجى كجاءنى رجل فأكرمت الرجل واما إلى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يشتر إلى اعتبار الأفراد وهو تعريف الحقيقة والماهية كالرجل خير من المرأة وقد يكون بحيث يفتقر إليه وحيداً اما أن توجد قرينة البعضية كما فى ادخل السوق وهو العهد الذهبى أو لا وهو الاستغراق كما فى ان الانسان لى خسر احترازا عن ترجيع بعض المساويات بلا مرجح فالعهد الذهبى والاستغراق من فروع الحقيقة ولهذا ذهب المحققون إلى أن اللام لتعريف العهد أو الحقيقة لاغير الآن القوم أخذوا بالحاصل وجعلوه أربعة أقسام اه موضحا فهذه معانى أُل فإذا كان مدخولها موضوعا وحمل عليه مقرون باللام التى هى للاختصاص أفادت اللام ان الجنس أو المعهود مختص بمدخولها وإن كان المحمول غير مقرون بها فإن كان فى الجملة ما يفيد الاختصاص كتعريف الطرفين ونحوه فيها والا فإن كانت أُل للجنس والماهية ففس النسبة تفيد الاختصاص اذ لو خرج فرد من افراد الموضوع لم تصدق النسبة لخروج الجنس معه كما مر

في كلام الكشاف ولذا قل في الهداية وليس وراء الجلس شيء \* واخصل أن الاختصاص  
مستفاد من التام الموضوع له أو من النسبة لكن اذا كانت ال للجلس والمناهة كما في حديث  
والعين على من أكر أما اذا كانت ال للاستغراق ولم يقرن المحمول بلام الاختصاص  
ونحوها كقولك الرجل يأكل الرغيف فلا اختصاص أصلا هذا ماظهر فقهى القاصر  
قديره وبه يدفع ما في التحرير من التضعيف واذا جعلت التام للملك أو الاستحقاق فلا  
اختصاص وان قلنا ان ال قيد له لأن اختصاص ملك الحمد أو استحقاؤه بتدخل التام لا ينافي  
ثبوت الحمد لآخر لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل ثم هذه الجملة تحتل الخبرية ويصدق عليها  
التعريف لأن الاختيار بالحمد وصف بالجميل الخ أو فعل يعني الخ واذا كانت ال فيها للجلس فالفقصة  
مهمة أو الاستغراق فكفاية أو للمعهد الذهبي فجرئية ولو صح جعلها للمعهد الحارثي فشخصية  
ويحتمل ان تكون منقولة الى الاشياء شرعا أو محازا عن لازم معناها فالمقصود إيجاد الحمد  
بخس الصيغة اى اشياء تعظيمه تعالى واختافوا في ان الجملة الاخبارية اذا استعملت في لازم  
معناها كمدح والتناء والهجاء هل تصير اشائية أم لاذهب الشيخ عبد القاهر الى الثاني قال  
لأنه يلزم اخلا. الجملة عن نوع معناها قيل ولأنه يلزم عليه هنا انتفاء الانصاف بالجميل قبل حمد  
الحامد ضرورة ان الاشياء يقارن لفظه معناه في الوجود ورد بأن اللازم انتفاء الوصف بالجميل  
لأن الانصاف والكلام فيه \* (تتمة) \* تأتي الاحكام الشرعية في كل من البسملة والحمدلة اما  
البسملة فتجب في ابتداء الذبح ورمى الصيد والارسال اليه لكن يقوم مقامها كل ذكر خاص  
وفي بعض الكتب انه لا تأتي بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بعلامه للرحمة لكن في الجوهر انه  
لو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفي ابتداء الفاتحة في كل ركعة قيل وهو قول الأكثر  
لكن الأصح انها تسقون ايضا في ابتداء الوضوء والاكل وفي ابتداء كل أمر ذي بال ونحوه  
او تستحب فيما بين الفاتحة والسورة على الخلاف الآتي في محله ان شاء الله تعالى وتباح ايضا  
في ابتداء المشي والقباء والقفود وتكره عند كشف العورة او محل النجاسات وفي اول سورة  
براءة اذا وصل قراتها بالانفال كما قيده بعض المشايخ قيل وعند شرب الدخان اى ونحوه من  
كل ذي رائحة كريهة كالأكل نوم وبصل ونحوه عند استعمال محرم بل في البرازية وغيرها  
تكفر من بصل عند مباشرة كل حرام قضى الحرمة وكذا تحرم على الجنب ان لم يقصد بها  
الذكر اه ط ماخصا مع بعض زيادات وأما الحمدلة فتجب في الصلاة وتسب في الخطب وقبل  
الدعاء وبعد الأكل وتباح بلا سب وتكره في الاماكن المستفدرة وتحرم بعد اكل الحرام بل  
في البرازية انه اختالف في تكفيره (قولك) آثر الخطاب على اسم الله تعالى الدال على استجماعه  
جميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه  
في الكلام بل ربما يدعى أن ترك ذكر ما يدل عليه اوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على  
أنه قوى للحامد محرك الاقوال وداعى التوجه الى خبايا على الكمال حتى خاطبه مشعرا بأنه  
تعالى كأنه مشاهد له حالة الحمد لرعاية مرتبة الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه او بانه  
تعالى قريب من الحامد كما قال تعالى ونحن اقرب اليه من جبل الوريد وان كان الحامد  
لنقصانه في كمال البعد كما تدل عليه كلمة بالموضوع لثناء البعد على ما قبل في الايتان بها

لك

هضم لنفسه واستبعادها عن مظان الزاني كما افاده الخطائي واليزدي ( قوله يا من شرحت )  
الاولى شرح كما عبر به مختصر المعاني لان الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او  
موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يسوع  
الخطاب نظرا الى المعنى وذكر في المطول ان قول علي كرم الله وجهه

\* انا الذي ستمني امي حيدر \* قبيح عند النحويين واعترضه حسن جلي بان الالتفات من اتم  
وجود تحسين الكلام فلا وجه للتقيس لانه التفت من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب  
المعنى على جانب اللفظ على انه يرد على النحويين بل اتم قوم تجهلون فلو كان فيه قباحة لما وقع  
في كلام هو في اعلى طبقات البلاغة اه اقول ولا يخفى ما في قوله علي انه يرد الخ من اللطافة عند  
اهل الظرافة وفي معنى اللبيب في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط ان نحو انت الذي فعلت  
مقبس لكنه قليل واذا تم الوصول بصلته انسحب عليه حكم الخطاب ولهذا قيل قتم ومن زعم  
انه من باب الالتفات لان آمنوا مغاية وقتم مواجهة فقد سها اه ولا يخفى انه فيا نحن فيعلم  
تم الوصول بصلته اي لم يأت الضمير بعد تمام الصلة فدعوى الالتفات فيه خيصة ( قوله

شرحت صدورنا ) أسئل الشرح بسط اللحم ونحوه ومنه شرح الصدر أي بسطه بنور الهي  
وقيل معناه التوسعة مطلقا ويقابله الضيق لقوله تعالى فمن يرد الله أن يهديه يسهل الآية وفسر في آية  
ألم نشرح بتوسعة بما اودع فيه من العلم والحكمة وخص الصدور لانها ظروف القلوب  
المملوك على سائر الجوارح لانها محل العقل كما يأتي في باب خيار العيب أو المراد بها القلوب  
واتساعها كناية عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والمعارف الربانية ( قوله انواع  
الهداية ) قال البيضاوي في تفسيره الهداية دلالة بالعلم ولذا تستعمل في الخير وقوله تعالى  
فاهدوهم الى صراط الجحيم على التهكم وهداية الله تعالى تتنوع أنواعا لا يحصيا عدد لكنها  
تتخصر في اجناس مترتبة \* الاول افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه  
كالقوة العاقلة والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة \* والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق  
والباطل والصالح والفساد \* والثالث الهداية بارسال الرسل وازال الكتب \* والرابع أن  
يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الاشياء كما هي بالوحى أو الالهام أو المنامات الصادقة  
وهذا يختص بالانبياء والاوالياء اه ملخصا ( قوله سابقا ) حال من مصدر شرحت اي جعلت  
صدورنا قابلة للخيرات حال كون الشرح سابقا أو صفة لذلك المصدر اه ط أقول أو صفة  
لزمان أي زمانا سابقا فهو منصوب على الظرفية أي حين أخذ الميثاق أو حين ولدنا على النطرة  
او عقلنا الدين الحق واخترنا البقاء عليه ( قوله ونورت بصائرنا ) النور كيفية ظاهرة بنفسها  
مظهرة لغیرها والغناء أقوى منه واتم ولذلك أضيف الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل  
الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بأن الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارض وقد  
يقال ينبئ أن يكون النور أقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض واتما  
يجه اذا لم يكن معناه في الآية المنور وقد حمل اهل التفسير على ذلك اه حسن حلتي على  
المطول والبصائر جمع بصيرة وهي قوة للقلب المنور بنور القدس يرى بها حقائق الاشياء بمثابة  
البصر للنفس كما في تعريفات السيد ( قوله بتنوير الابصار ) الباء للسببية فان الانسان بنور

يا من شرحت صدورنا  
بأنواع الهداية سابقا \*  
ونورت بصائرنا بتنوير  
الابصار

بصره بصر الى عجب المصنوع لله تعالى والى الكتب النافعة وغير ذلك مما يكون سببا  
في العادة لتوير البصيرة باكتساب المعارف ( قوله لاحقا ) الكلام فيه كالكلالة وسابقا  
واتما كان توير العصار لاحقا اى متأخرا عن شرح الصدور لان شرحها بالاهتداء الى  
الاسلام كيشير اليه قوله تعالى فمن ير الله ان يهديه الآبة وهذا سابق عادة على سوير البصائر  
بما ذكرنا وقل احقنا في حاشية المختصر قدم شرح الصدور على توير القلب لان الصدور عا  
القلب وشرحه مقدم لدخول التور في القلب ( قوله وافقت ) يقال افس اناء على نفسه اى  
افرغه قاموس ( قوله من اشعة ) جمع شعاع بالضم وهو ما تراه من الشمس كأنه الجبال مقبلة  
عليك اذا نظرت اليها او ما ينتشر من ضوءها قاموس « والشرعة فعلية بمعنى مفعولة اى  
مشروعة فقد شرعها الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرعة والملة والدين شئ  
واحد فهي شرعة لكون الله تعالى قد شرعها والشرعة في الاصل الطريق يورد للاستقاء  
فاطقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها وللتوصل بها الى مابة الحياة الابدية وملة  
لكونها أملت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للدين بأحكامها أى للتعد  
بها ا ه ط وكل من الدين والشرعة يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة فانها  
لا تضاف الا الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله  
تعالى والامة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما فيشكل ما قاله التفازنى انها تضاف الى آحاد  
الامة فهستانى في شرحه على الكيدانية هذا وقال ح الانسب بالافاضة والبحر أن يقول من  
شأبيب مثلا جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر كما في القاموس اه اى بناء على أنه شبه  
الشرعية بالشمس بجماع الاهتداء فهو استعارة بالكناية والاشعة تخيل وكل من الافاضة  
والبحر لا يلائم ادعاء ان الشرعة من افراد الشمس الذى هو مبنى الاستعارة ولا يخفى ان هذا  
غير متعين لجواز أن تشبه احكام الشرعة بالاشعة من حيث الاهتداء فهو استعارة تصريحية  
والقربة اضافة الاشعة الى الشرعة ثم تشبه الاحكام المعبر عنها بالاشعة من حيث الارتقاء  
او الكثرة السحاب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تخيلية والبحر ترشيح فقد اجتمع  
فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فاذا فيها الله لباس الجوع والخوف ويجوز ان يقال  
اضافة الاشعة الى الشرعة من اضافة المشبه به الى المشبه وشبه المسائل الشرعية بالبحر  
بجماع الكثرة أو التفرع فهو استعارة تصريحية والافاضة ترشيح فافهم ( قوله واغدقت ) أى  
اكثرت في التزيل ليقيناه ماء غدقة اى كثيرا مصابح ( قوله لدينا ) اى عندنا وقيل ان لدى  
نقتضى الحضرة بخلاف عندنا نقول عندى فس اذا كنت تملكها وان لم تكن حاضرة في مكان  
التكلم ولا نقول لدى الا اذا كانت حاضرة ( قوله منحك ) جمع منحة وهى العطية ( قوله  
الموفرة ) اى الكثيرة ( قوله هرا نقا ) اعاننى الخيار من كل شئ قاموس وفيه استعارة  
تصريحية ايضا فظير مامر ولا يخفى ما فى الجمع بين اسامى الكتب من الهداية والتوير والبحر  
والنهر من اللطافة وحسن الابهام وليس المراد بها نفس الكتب بل ما فيها من التكليف وقوات النكات  
المدببة في لطيف الكلام ولانه غير المتألف في مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم  
( قوله واتممت ) اى اكملت نعمتك اى اعانك او ما نعمت به ط ( قوله علينا ) الضمير

لاحقا وافقت علينا من  
اشعة شريعتك المصهرة  
بحرا رائقا واغدقت  
لدينا من بحار منحك  
الموفرة نهرا قائقا و  
اتممت نعمتك علينا



للمؤلف وحده نظرا الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط وأنى بضمير العظمة للتحديث بالنعمة وهو جائز عند الفقهاء والمحدثين او الضمير لمعاشر الخفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر من الشيخ ويدل على ان الخطبة تمت بعد ابتداءه هذا الكتاب بل على انها متأخرة عنه ط **(قوله حيث)** الحثية للتعليل اى لانك يسرت اى سهلت او للتقيد اى اتممت وقت تسيرك ابتداء الخ والاول اولى ط **(قوله تيسض)** هو فى اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة التيسض على وجه الضبط والتحرير من غير شطب بعد كتابته كيما اتفق اه حوى **(قوله هذا الشرح)** الاشارة الى ما فى الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعانى وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة ط وهى كون الاشارة الى واحد فقط من الالفاظ او النقوش او المعانى او الى اثنين منها او الى الثلاثة وعلى كل فالاشارة مجازية هنا والشرح بمعنى الشارح اى المبين والكاشف او جعل الالفاظ شرحا مبالغة **(قوله المختصر)** الاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى وهو الابهج كفى المفتاح **(قوله تجاه)** فى القاموس وجاهك وتجاهك مثلين تلقاه وجهك **(قوله منبع الشريعة)** اى محل نبعها وظهورها شبه الظهور بالنبع ثم اشتق من النبع بمعنى الظهور منبع بمعنى مظهر فهو استعارة تصريحية اوشبه الشريعة بماء والنبع تخيل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجه صاحب منبع الشريعة **(قوله والدرر)** اى الفوائد الدنيوية والاخرية الشبيهة بالدرر فى النفاة والانتفاع فهو استعارة تصريحية وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص وفيه ايهام لطيف بكتاب الدرر **(قوله وضميحه)** عطف على منبع تنمية ضييع بمعنى مضاجع وهو من يضطجع بخدا آخر بلا فاصل واطلق عليهما ضمييعين لقربهما منه صلى الله عليه وسلم ط **(قوله الجليلين)** اى العظيمين **(قوله بعد الاذن)** متعلق بقوله يسرت وابتداء وكان الاذن للشارح حصل منه صلى الله عليه وسلم صريحا برؤية منام او بالهام وبيركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كما فاق منه حيث رأى المصنف النبى صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبلا واعتقه بحجاز والقمة عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كاحكام فى المنع فكل من المتن والشرح من آثار بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو ان شاء ذكرها وفق وعم نفعهما فى الآفاق **(قوله صلى الله عليه وسلم)** فعل ماض قياس مصدره التصلية وهو مهجور لم يسمع هكذا قاله غير واحد ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لاتصلية دعا اه ويرد ما انشده ثعاب

تركت القيان وعزف القيان \* وادمنت تصاية واتبها

القيان جمع قينة وهى الامة وعزفها اصواتها قال والتصلية من الصلاة واتبها من الدعاء اه وقد ذكره الزوزنى فى مصادره وفى الفهستانى الصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى اداء الاركان فان مصدره لم يستعمل كذا ذكره الجوهري والجمهور على انها حقيقة لغوية فى الدعاء مجاز فى العبادة المخصوصة كاحققة السعد فى حواشى الكشف وتماهى فى حاشية الاشياء للمحموى وفى التحرير معنى موضوعة للاعتناء باظهار الشرف وتحقيق منه تعالى بالرحمة عليه ومن غيره بالدعاء فى معنى قيل المشترك المعنوى وهو ارجح من المشترك اللفظى او هو مجاز فى الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله

حيث يسرت ابتداء تيسض  
هذا الشرح المختصر \* تجاه  
وجه منبع الشريعة والدرر \*  
وضميحه الجليلين اى بكر  
وعمر \* بعد الاذن منه  
صلى الله عليه وسلم

وملائكته يصون على أشي الآيات على جوارحه معني مشتركة بنطى وادها من معني  
 الأعطف عذب على له نعمة وان كان متعدي ٣ ما مضى بنا على ان المترادفين لابد من  
 جريان احدهما بحري الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين ٤ والحمد لله رب العالمين فلفظ منقولة الى  
 الانشاء والنجاة فيه معنى اللهم صل على المقصود بجد الصلاة امتالا للامر قال القهستاني  
 ومعناها التناء الكامل الان ذلك ليس في وجه ومرنا ان لكل ذلك اليه تعالى كما في شرح  
 التأويلات وافضل العبارات على ما قال المرزوقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو  
 التعظيم فالعني اللهم عطسه في الدنيا باعلاء ذكره والتقد سرعته وفي الآخرة بتضعيف احده  
 وتشفيقه في امته كقوله ابن الامير اه وعطف قوله وسلم بصيغة الماضي ويحتمل بصيغة الامر  
 من عطف الاشياء على الانشاء انفذ او معنى وحذف معموله لدلالة ما قبله عليه اى وسلم عليه  
 ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الحموي وجمع  
 بينهما خروجا من خلاف من كره افراد احدهما من الآخر وان كان عندنا لا يكره كما صرح به  
 في منية المفتي وهذا الخلاف في حق بيتا صلى الله عليه وسلم واما غيره من الانبياء فلا خلاف فيه  
 ومن ادعاه فعليه ان يورد نقلا صريحاً لا ينجده اليه سبيلا كذا في شرح العلامة ميرزا علي  
 الشمايل اه ٥ اقول وجزم العلامة ابن امير حاج في شرحه على التحرير بعدد صحة القول بكرهه  
 الافراد واستدل عليه في شرحه المسمى حلية الخلق في شرح منية المصلي بما في سنن النسائي  
 بسند صحيح في حديث القنوت وصلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم مع ان قوله تعالى وسلام على  
 المرسلين وسلام على عباد الذين اصطفى الى غير ذلك اسوة حسنة اه ومم رد القول بالكرهه  
 العلامة مثلا على القاري في شرح الحرية فراحه (قوله وعلى آله) اختلاف في المراد بهم  
 في مثل هذا الموضع فلا يكترون انهم قرأته صلى الله عليه وسلم الذين حرمت عليهم الصدقة  
 على الاختلاف فيهم وقيل جميع امة الاحياء واليه مال مالك واختاره الا هري والنووي  
 في شرح مسلم وقيل غير ذلك كما في شرح التحرير وذكر القهستاني ان الثاني مختار المحققين (قوله  
 وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قل في شرح التحرير والصحابي عند المحدثين وبعض  
 الأصوليين من اتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام او قبل النبوة ومات قبلها  
 على الحنيفية كزيد بن عمرو بن نفيل او ارتد وعاد في حياته وعند جمهور الأصوليين من طالت  
 صحبته متعالة مدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان عرفا بالتحديد في الاصحاه وظاهره  
 ان من ارتد ثم اسلم تعود صحبته وان لم يلق بعد الاسلام وهذا ظاهر على مذهب الشافعي من  
 ان المرتد لا يحبط عمله ما ثبت على الردة اما عندنا فمجرد الردة يحبط العمل والصحة من  
 اشرف الاعمال لكنه قالوا انما لا اسلام تعود اعماله بمجرد الردة عن التواب ولذا لا يجب عليه قضاءها  
 سوى عبادته بقى سبها كالخمس وكفالة صلاها فريد فسد في وقتها وعلى هذا فيقال تعود صحبته  
 بمجرد الردة عن التواب وقد يقال ان اسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود صحبته ما لم يلقه  
 لبقاء سبها فأمم (قوله الذي حادوا) اى جمعوا (قوله من منح الخ) فيه صناعة التوجيه  
 حيث ذكر اسماء الكتب وهى المنح للمصنف والمفتح شرح الهداية للمحقق ابن الهمام  
 والكشف شرح التار النسخي والفيض الكركي والوفاي من الكافي ٢ للنسخ ٦ الحقائق شرح

مطلب

افضل صيغ الصلاة

وعلى آله وصحبه الذين  
 حازوا من منح فتح كشف  
 فيض فضلك الوافي حقا

٢ آله والوفاي شرح من  
 الكافي او نحو ذلك  
 وبحر اه مصححه

منظومة النسفي وفيه حسن الإيهام بذكر ماله معنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى البعيد وهو المعاني اللغوية هنا دون الاصطلاحية لأهل المذهب أي حازوا من عطائيا فتح باب كشف أي اظهار فيض أي كثير فضلك أي انعامك الوافي أي التام حقائقا أي امورا محققة وبهذه اللطافة يغتفر ما فيه من تتابع الإضافات الذي عد محلا بالفصاحة الا اذا لم يثقل على اللسان فإنه يزيد الكلام ملاحه ولطافة فيكون من انواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى ذكر رحمة ربك وقوله تعالى كذاب آل فرعون \* (تنبه) \* حقائقا بالالف للسجع مع انه ممنوع من الصرف على اللغة المشهورة فصرفه هنا على حد قوله تعالى سلاسل واغلالا وقوله تعالى قوارير في قراءة من نوهما وذكروا لذلك اوجها منها التناسب ومنهم من قرأ سلاسل بالالف دون تنوين **(قوله وبعد)** يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة فهي من الاقتضاب المشوب بالتخاض واختاف في اول من تكلم بها وداود اقرب وهي فصل الخطاب الذي اوتيه وهي من الظروف الزمانية أو المكانية المنقطعة من الاضافة مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه او منصوبة غير منونة لنية لفظه او منونة ان لم ينو لفظه ولا معناه والثالث لا يحتمل هنا لعدم مساعدة الخط الاعلى لغة من لا يكتب الف المدلة عن التنوين حال التصب وعلى كل لا بد لها من متعلق فان كانت الواو هنا نائبة عن أما كما هو المشهور فتعلقها اما الشرط أو اجزاء والثاني اولى ليفيد تأكيد الوقوع لان التعليق على أمر لا بد من وقوعه يفيد وقوع المعلق البتة والتقدير مهما يكن من شيء فيقول بعد البسملة والحمدلة والتعليق وان كانت الواو للعطف وهو من عطف القصة على القصة او للاستئناف فالعامل فيها يقول وزيدت فيه الفاء لتوهم اما اجراء للمتوهم مجرى المحقق كما في والاسابق بالجر والتقدير ويقول بعد البسملة وعلى الاول فهي في جواب الشرط لنية الواو عن اداته واعترضه حسن جلي في حواشي التلويح بان النية تقتضي مناسبة بين النائب والمنوب عنه ولا مناسبة بين الواو واما اه ولا يصح تقدير اما بعد الواو لان اما لا تحذف الا اذا كان الجزاء أمرا او نهيها ناصبا لما قبله او مفسرا له كما في الرضى وما هنا ليس كذلك **(قوله فقير ذي اللطف ٣)** أي كثير الفقر أي الاحتياج لله تعالى ذي اللطف أي الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم **(قوله الحفي)** أي الظاهر فانه من اسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفى على شخص في كل شخص والمراد الحفي عن العبد بان يدرجه الامر من غير تعان منه ومشقة ويهيئ له امور ديناه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط **(قوله محمد)** بدل من فقير او عطف بيان وعلاء الدين لقبه أي عليه ورافعه بالعمل به وبيان احكامه ومنع بعضهم من التسمي بمثل ذلك مما فيه تزكية نفس ويأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى وهو رحمه الله تعالى كما في شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحفصي الا ترى المعروف بالحصكفي صاحب التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح النار في الاصول وشرح القطر في النحو ومختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع الفتراشي وجمع ابن صاحبها وله تعلية على صحيح البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسا على تفسير

وبعد فقول فقير ذي  
اللفظ الحفي \* محمد علاه  
الدين

٣ قوله فقير ذي اللطف  
الذي في النسخ التي بيدي  
وكتب عليها فقير رحمة  
ذي اللطف فلعلها سقطت  
من نسخة هذا الحفي اه  
مصححه

يصدر من سورة لقمة في سورة لاسر، وحوس عن بدر وغير ذلك من رسائل  
والتحريرات وقد اقره، فحصل والتحقيق مشيخه واهل عصره حتى قال شيخه الشيخ  
حيدر بن رضى في احاديثه وقد بدى اعانته اسئلة وفقت هب عن كتاب روايته وسعة  
ممكنه وحسنه غير موع غايه فذكر عن موهو عن فردته افراد فرأت حواء رهاه في عية  
الممكنه واسق فبعدت له الغاية فها مشيخه لا ينفق مستبصرا لا يفرق فلما شين لي انه  
رحل الذي حدثت عنه وصلت به لي حاة يأخذ مني وأخذ منه لي ان قال في شأنه  
فيا من له شئت فدونك فاسأل \* نخذ حبالا في العلم غير محال  
يساري فحول غفقه فم يرويه \* ويرز للميدان غير مرزول  
يقتر عن لاسر عسود فشوره \* ويأتى بما يختاره من مفصل  
ويقوى على ترجيح فيه شاف \* من الفهم والادراك غير محمول  
وفكر دما حوس الصحر قساة \* وان رمت حل الصعب في حال تحلى  
ومقت هذه القول لا بعد ما \* سبرت خباياها بافهم مقول

الحسكى \* ابن الشيخ  
على الامام نجده في أمية

وقال شيخه علامة محمد اقدى حسنى في احاديثه يصداه من نشأ والفضائل تله وتسله \*  
والرغبة في العلم تقر له ما يحول من ذات وتسله \* حتى نال من قدام الكمال الخدح المعلى \*  
وفاز وشيخ به صدر السعة وحلى \* وكان على الغوص على غرر القوائد اعظم معين ففاد  
واستاد \* وفهم واحد \* و ترجمه تليده خاتمة البند الخى في تاريخه فقال مملخصه انه كان  
عنا محمدا فقهه نحويا كثير حفظه والرويات ضايق لسان فصيح العبارة جيد التقرير والتحري  
وتوفى عرسه سنة ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة وقد دفن بقبرة باب الصغير **(قوله الحسكى)**  
كداي وحده في بعض النسخ وهو يفتح حاء وسكون الصاد المهملة وفتح الكاف وفي آخره فاء  
ويا النسبة الى حصن كفا وهو من ديار كرك في مشترك وحصن كيفا على دجلة بين جزيرة  
ابن عمر ومب وارقين وكان القياس أن ينسوا اليه لخصني وقد نسبوا اليه ايضا كذلك لكن  
ذا لسوا الى اسمين خلف حدهم الى الآخر وركبو من مجموع الاسمين اما واحدا ونسبوا  
ليه كما فعلوا وكذب نسوا الى رأس عين راسعنى والى عبدالله وعبد شمس وعبد  
الدار عبدنى وعبد شمس وعبدى وكذب كل ما كان حير هذا ذكره الخى في تاريخه في ترجمة  
برهم بن ملا **(قوله)** جامع في أمية) متعلق بالامام والياء بمعنى في ط وقد بناه الوليد بن عبد  
الملك الاموى نقله الخى عليه ع ألف دينار ومائتى ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا  
عليهما السلام وفي حائطه الخى مقام هود عليه السلام ويقال انه اول من بنى جداره  
الاربع \* وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والذين انه مسجد دمشق وكان يستانا لى الله  
هود عليه السلام وأنه كان فيه شجرتين قبل أن يبنيه الوليداه فهو المعبد القديم الذى  
تشرف بالانبياء عليهم السلام وصول في اصحاب الكرام وقد صرح الفقهاء بان الفضل  
مدناحدا الثلاثة مكان قدمه على ذكر في كتاب اخبار الدول بالسند الى سفيان الثورى ان  
الحصاة في مسجد دمشق ثلاثين الف صلاة وهو والله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعادة وجمع  
للمع والادوة ولا يزل كذا من شاء الله تعالى الى ان لهبط على منارة الشرقية البيضاء عيسى

ابن مريم عليه السلام الى ان يرث الله الارض ومن عليها من الاناء **(قوله)** ثم المفتى الخ فاد  
ان الافناء لم يجمع لدمع الامامة وانما تأخر عنها ط وفي تاريخ النبي انه تولى الافناء خمس سنين  
وكان متحرراً في امر الفتوى غاية التحرر ولم يعصب عليه شيء خالف فيه القول المصحح **(قوله)**  
بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت ببانيها دمشق بن كنعان قاموس وقيل  
بانيها غلام الاسكندر واسمه دمشق ودمشق ودمشق وهي اژه بلاد الله تعالى قال ابو بكر الحواري  
جنات الدنيا اربع غوطة دمشق ومغدمس وقد وشعب بوان وجزيرة نهر الابانة وفضل غوطة  
دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وناهيك ماورد فيها خصوصاً وفي الشام عموماً  
من الاحاديث والآثار **(قوله الخ)** ذكر العراقي في آخر شرح الفية الحديث ان النسبة  
الى مذهب ابي حنيفة والى ائمة وهم بنو حنيفة بالغف واحد وان جماعة من اهل الحديث  
منهم ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي يفرقون بينهما بزيادة ياء في النسبة للمذهب ويقولون  
حنفي وانه قال ابن الصلاح لم اجد ذلك عن احد من النحويين الا عن ابي بكر بن الانباري  
**(قوله لما بيضت)** الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول اوكل جملة من الكتاب  
محالها نصب بناء على ان جزء المقول له محل او ليس له محل وها قولان ط **(قوله)** من  
خزائن الاسرار الخزائن جمع خزانة الفها زائدة قلب في الجع همزة كقلاند في الالفية  
والمزيد ثالثاً في الواحد \* همزا يرى في مثل كاتلاند

فكتب بهمة لايابا بنقطتين من تحت بخلاف نحو معاش فان الياء في المفرد اصلية فكتب  
بها ابن عبد الرزاق **(قائدة)** من اطائف المفتى ابى السعود انه سئل عن الخزانة والقصة  
ايقران بالفتح وابل كسر فاجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة **(قوله وبدائع)** جمع  
بدعية من ابتدع الشيء ابتداء **(قوله الافكار)** جمع فكر بالكسر ويفتح اعمال النظر  
في الشيء كالتمكدة والفكري قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب  
والوضع او ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الادلة الشرعية وهذا بيان لمعاني اجزاء العلم قبل  
العلمية اما بعد ما فاجمع اسم للكتاب **(قوله في شرح)** ان كان من جزء العلم فلا يبحث عن  
الظرفية والافلاولى حذف في لان خزائن الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي  
المغايرة افاده ط اقول وقد تزايد في وحمل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن ان  
تعلق بمحذوف حالا والظرفية فيها مجازية مثل ولكم في القصص حياة ويمكن تعاقه  
بمذكور نظرا الى المعنى الاصل قبل العلمية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قد يحلظ  
معها المعاني الاصلية بالتبعية واهذا نادى بعض الكفرة ابابكر رضى الله عنه بأبي الفصيل  
افاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حقائق التنقيح  
**(قوله)** قدرته في عشر مجلدات كبار مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع  
بجمع جمع تأنيث كمخفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد اجزاء لان العادة ان الجزء يوضع  
في جلد على حدة ط اى انه لما بيض الجزء الاول منه قدر ان تمام الكتاب على موال ما بيض  
منه يبلغ عشر مجلدات كبار وذكر المحبي وغيره انه وصل في هذا الكتاب الى باب او ثرو الظاهر  
انه لم يكمله في المسودة ايضا وانما ألف منه هذا الجزء الذى بيضه فقد والله تعالى اعلم

ثم المفتى بدمشق المحمية  
الحنفي \* لما بيضت الجزء  
الاول من خزائن الاسرار  
وبدائع الافكار \* في شرح  
تنوير الابصار \* وجامع  
البحار \* قدرته في عشر  
مجلدات كبار \*

**(قوله فصرفت عنان العناية)** العنان بالكسر مؤنث لاجزاء غرس و معناه قصد وفي نهاية  
احد يقال عنت فلانا عناية اذا قصده وتشيء العناية بصورة الغرس في الايصال الى  
المطلوب استعارة بالكناية والنيات العنان استعارة تخيلية وذكر الصرف ترشيح وفيه الابهام  
بكتاب العناية اه ابن عبدالرزاق **(قوله نحو الاختصار)** اي جهة الاختصار ما في خزانة  
الاسرار **(قوله)** وسميته بالدر المختار اي سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار والشرح  
المتقدم في قوله تبسط هذا الشرح وسمي بتعدي الى مفعولين الاول بنفسه الثاني بحرف الجر  
كها او بنفسه كما في سميت ابني محمدا قل ابن حجر وما اشهر من ان اسماء الكتب علم جلس  
واسماء العلوم علم شخص نوقش فيه بانه ان نظر تعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما علم جلس وان  
نظر للاتحاد العرفي فعلم شخص واما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدراجوه  
وهو اسم جنس يصدق على اقليل والكثير واختار الذي يؤثر على غيره افاده ط **(قوله)**  
الذي فوق نعم لتتوزر الابصار للدراختار اه وهذا بناء على ان قوله في شرح تنوير  
الابصار متعلق بمحذوف حال من الدراختار ليس جزء علم فلا يرد ان جزء العلم لا يوصف على انه  
قد ينظر فيه الى ما قبل العلمية كما قدمناه ففهم **(قوله)** هذا الفن في القاموس الفن الحال  
والضرب من الشيء كالافئدة جمع افئدة وقنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم  
**(قوله في الضبط)** هو الحفظ بالحزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير ومثانة التعبير فهو  
مضبوط كالتمل المحزوء **(قوله والتصحيح)** اي ذكر الاقوال المصححة الاماندر **(قوله)**  
والاختصار تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل **(قوله)**  
ولعمري قل في المغرب المعرب بالضم والفتح البقاء الان الفتح غاب في القسم حتى لا يجوز فيه  
الضم يقال لعمرك ولعمري لافئدة وارتقاعه على الابتداء وخبره محذوف اه اي قسمي  
او يميني والواو فيه للاستئناف واللام لا ابتداء قل في القاموس واذ اسقط اللام نصب انتصاب  
المصادر وجاء في الحديث انتهى عن قول لعمري اه قال الحموي في حاشية الاشياء فعل  
هذا ما كان ينبغي للمعصنف ان يأتي بهذا القسم الجاهل المنهي عنه اه وفي شرح النقاية  
للقهستاني لا يجوز ان يخالف بغير الله تعالى ويقال لعمري فلان واذا حلف ليس له ان يبر بل يجب  
ان يبحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي اه اقول لكن قل فاضل الروم  
حسن جلبي في حاشية المصنوع قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف النضاف اي لو اهب عمري  
وكذا أمثاله مما قسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس والليل والقمر ونظائره اي  
ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون اشراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتأكيد  
مضمون الكلام وترويضه فقد لاه أقوى من سائر المؤكيدات واسلم من التأكيد بالقسم  
بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرس الثمين الشرعي وتشبيه غير الله تعالى به في التعظيم  
حتى يرد عليه ان الحالف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كاصح به النووي في شرح  
مسلم بل المظاهر من كلامه مشايخا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف بغير الله به وهو حرام ان كان  
بدونه كاصح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به ولهذا شاع  
بين العلماء كيف وقدوة عليه الصلاة والسلام قد افاجى وابيه وقال عمر من قاتل لعمري لانهم ابي

فصرفت عنان العناية نحو  
الاختصار \* وسميته بالدر  
المختار \* في شرح تنوير  
الابصار \* الذي فاق كتب  
هذا الفن في الضبط  
والتصحيح والاختصار \*  
ولعمري لقد

سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللغة هكذا الخلاق قسم على امه (قوله) اي صارت وتستعمل الخبيث معنى صار كبيراً كما ذكره الاسودى (قوله) روضة عبد  
 امل (الروضة من العشب مستنقع الماء الاسراعنة ساء بها وهذا معناه في اصل الوضع ولما  
 قل بعض العلماء الروضة ارض ذات مياه واشجار وزهره سه الفتحة بستان على سبيل  
 الاستعارة بالكناية والسات الروضة تحييل ومعمدة ترتبج للمكينة واللتحييلة قابلي معناه  
 مقصودا به تقوية الاستعارة ونحوه ان يكون مستعاراً ثلاثه المشه في قوله في محله بأن تشبه  
 امثال بالازهار والامهار على سبيل الاستعارة المكينة ايضا وانبات التفتيح والتسلسل  
 تحييل (قوله) مفتحة الازهار) اصله مفتحة الازهار منها اوازهارها على جعل العوماعن  
 انصاف اليه والازهار مرفوع بالنيابة عن المائل فحول الاسناد الى ضمير الموصوف ثم انصف  
 اسم المفعول الى مرفوعة معنى فهو حينئذ جار مجرى اصفة امشبة فافهم (قوله) مسألة  
 الانهار (الكلام فيه كالتنقيل وفي القاموس لتسلسل ماء جرى في حدود (قوله) من بحانه)  
 جمع غريب والاسم العجيبة والاعجوبة قوموس وامرادها مسألة العجيبة ومن صلة انقرا تختار  
 وتمرات مبتدأ والتحقيق مضاف اليه ويطابق على ذكر النسي على الوجه الحق وعلى انبات  
 النسي بدليله وجلة تختار خبر المبتدأ وفي الكلام استعارة مكينة حيث شبه التحقيق بشجرة  
 وانبات الثمرات لها تحييل ولا يخفى ان مسائل هذا الكتاب مذكورة على اوجه الحق والباطل  
 بدلائلها عند التجهيد والالزام من انبات النسي بدليله ان كتب دليله معه حتى رده ان لم يذكر  
 في المتن الادلة وكذا الالزام من كون مسائله مذكورة على الوجه الحق ان يكون غيره من المتن  
 ليس كذلك فافهم ونحوه ان يراد الثمرة الفائدة والنتيجة والمعنى ان ما يستفاد بالتحقيق  
 ويستخرج به من الاحكام سريعة تختار من مسائله العجيبة (قوله) ومن غرائب) جمع غريبة  
 اي مسائله الغريبة الغريبة الوجود التي زادها على المتن المتداولة فهي كالجمل الغريب  
 او المراد تراكيبه وشاراته الفارقة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والذخائر جمع ذخيرة  
 بمعنى مذكورة ما يذخر في ذخائر ويختزن التدقيق انبات المسألة بدليل في حقيقته ناظر به  
 كافي لثمرات السيد وقيل انبات دليل المسألة بدليل آخر وجملة تحوير الافكار صفة ذخائر  
 الواقع مبتدأ مؤخر مختار اعنه بالضرر قبله ولما كان التدقيق مأخوذاً من الدقة وهي  
 الغموض والحلابة ذكر معه الذخائر التي تحفظ نادرة ويحتمل وذكر معه ايضاً تحوير الافكار هو  
 عدم اعتدائها والمراد بها انها بخلاف التحقيق فانه لا يلزم ان يكون فيه دقة والحق ظاهر  
 لا يخفى فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر (قوله) الشيخ شيخنا) متعاقب بمحذوف لغت لتتوير  
 الابصار احوال منه اي الكائن اوكائنا اهـ (قوله) شيخ الاسلام) اي شيخ اهل الاسلام  
 وهذا الوصف غاب على من كان في منصب الافاء اه انصاء (قوله) محمد بن عبدالله بن احمد  
 الخطيب ابن محمد الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اهـ ورايت في رسالة حفيد المصنف وهو  
 الشيخ محمد بن ابي شيخ صاحب بن يوسف زعيم ابراهيم المذكور ابن حسن بن ابراهيم بن ابي  
 الخطيب كان ماما كبير احسن السمت قوي الطمعة كبر الاطلاع واسعها في بقى من يساويه  
 في الرتبة وقد اعانته ابيات عديدة لنفسه منها تتوير وهو في غنائه جليل المقدر جليل القادة

انفتح روضة هذا العلم به  
 مفتحة الارهاير مسسبة  
 الانهار من بحانه ثمرات  
 التحقيق تحوير \* ومن  
 غرائب ذخائر مدقق تحوير  
 الافكار \* شيخ سيج  
 شيخ الاسلام محمد بن عبد الله

دعوى في ذلك من يدعى في يدق فيه السعد فاستمر في الآفاق وهو من نفع كتبه بترجمه  
هو وأخيه شرحه جماعة منهم العلامة الحنبلي مفتي الشام وأمثال حسين بن اسكندر الرومي  
تولى دمشق والشيخ عبدالرزاق مدرس الناصرية وكتب عليه شيخ الإسلام محمد الانكروني  
كتابات في توبة التحرير والفتح وكتب على شرح مؤلفه شيخ الإسلام خير الدين الرمي حواشي  
مفيدة وله تأليف لأخصى توفي سنة ١٠٠٥ عن خمس وستين سنة (هـ) (ق) ومن تأليف  
انصف كتاب معين النفي والمنظومة انقيصة المساء تخفة الاقرب وشرحها مواهب الرحمن  
والفتاوى المشهورة وشرح زاد الخير لابن الهمام وشرح الوقاية وشرح الوهبانية وشرح  
يقول العبد وشرح المنار وشرح مختصر المنار وشرح الكثر الى كتاب الايمان وحاشية على  
الدرر لمتن ورسائل كثيرة مائة رسالة في العشرة المبشرين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول  
الجنة وفي حفظ حجابك بتقديم الحليم وفي القضاء وفي الكنائس وفي المزارعة وفي الوقوف  
بعرفة وفي الكراهية وفي حرمة المرأة خاتبة الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي احكام  
الدروز والاراض في مسائل وشرحها وله رسالة في التصوف وشرحها ومنظومة  
فيه ورسالة في علم الصرف وشرح الفطر وغير ذلك ذكره بعضه (قوله القماني) نسبة الى  
قماني نقل صاحب مراد الاطلاع في اساء الاماكن والقلاع ان قماني ضممتين وسكون  
الراء وتاء وانتم ضممتين معجمة قرية من قرى خوارزم اه ط قلت والاقراب انه نسبة الى جده  
قماني كما قدمناه (قوله الغزي) نسبة الى قرية هامة وهي ك في القاموس بلد بفلسطين ولد بها  
الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هاتم بن عبد مناف (قوله عمدة المتأخرين) اي  
معتمدهم في الاحكام الشرعية (قوله الاخيار) جمع خير بالشديد كثير الخير (قوله فني آرويه)  
تفريع على قوله الشيخ شيخنا انه ناجز منسبته اليه اقدان ذلك اصل اليه بالسند والضمير  
لتبوير الاخبار ولكن روايته عن ابن نجيم باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته  
المشخصة كما افاده ح او الضمير لا لاندكود في قوله لقد انضحت روضة هذا العلم كما افاده ط  
(قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزين اسمه العلمي ترجمه النجم الغزي  
في الكواكب السائرة فقال هو الشيخ العلامة المحقق المدقق الفهامة زين العابدين الحنفي أخذ  
العلوم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشبلي والشيخ أمين  
الدين بن عبدالعال وأبو الفيض السلمي وأجازه بالافتاء والتدريس ففني ودرس في حياة  
أشياخه وانتفع به خلافة وله عدة مصنفات منها شرح الكثر والاشباه والنظائر وصار كتابه  
عمدة الحنفية ومرجعهم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى ساجان الحنفي وكان  
له ذوق في حل مشكلات القوم قل العارف الشعرا في محبة عشر سنين فمأرت عليه شياً  
يشبهه وهجيت معه في سنة ٩٥٣ فوأته على خلق عظيم مع جيرانه وغلمانها ذهاباً وباباً مع  
أن السفر يسفر عن اخلاق الروح وكانت وفاته سنة ٩٦٩ كما أخبرني بذلك تلميذه الشيخ  
محمد العلمي (هـ) (ق) ومن تأليفه شرح على المنار ومختصر التحرير لابن الهمام وتعليقه  
على الهداية من البيوع وحاشية على جوامع الخصولين وله الفتاوى والفتاوى والرسائل الزبانية  
ومن الامامة أخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب البحر (قوله سنده) اي حال كونه راوياً

القماني الحنفي الغزي  
عمدة المتأخرين الاخيار  
فني آرويه عن شيخنا  
الشيخ عبدالحق الحنفي  
عن المصنف عن ابن نجيم  
المصري بسنده الى صاحب  
المذهب أبي حنيفة بسنده  
الى النبي صلى الله عليه وسلم



ذلك بسنده وقدمنا تمام السند (قوله المصنف) من الصفوة وهو الخوص والاصفاء،  
الاختيار لان الانسان لا يصحقى الا اذا كان خالصا طيبا وقوله اختيار بمعنى هذا ان  
من اسمائه صلى الله عليه وسلم ط (قوله كاهو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ)  
متعلق بمحذوف حال من اجازاتنا اى المروية عنهم أو باجازاتنا لتضمنه معنى رواياتنا ومن  
جملة مشايخه القصب الكبير والعلاء الشير يمدى الشيخ ابوبالخلوة الحنفى (قوله فى الدرر  
والغرر) كلاهما مثلا خسرو والدرر هو شرح الغرر (قوله لم اعزه) أى ما نسب من عز  
يعزو واسم المفعول منه معزو كمعزو بالتصحيح أرجح من معزى بالأعلال قل فى الالفية  
وتحقيق المفعول من نحو عدا \* واعلله ان لم تحجر الاجودا

ويروى بالوجهين قول الشاعر \* أنا الليث معديا عليه وغايدا \* والثانى هو الجمارى على  
أسئلة الفقهاء (قوله ومازاد وعز نقله) أى ومازاد على ما فى الدرر والغرر وعز نقله اى قل  
نقله فى الكتب المتداولة عزوته لقائله وفى بعض النسخ ومازاد عن نقله أى ومازاد عن  
استقول فى الدرر والغرر فعن معنى على والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله روما) اى قصدا  
للاختصار لغة لقوله لم اعزه وفيه اشارة الى كثرة نقله عن الدرر ومتابعته كعادة المصنف فى  
منه وشرحه وهو بذلك حقيق فانه كتاب مبني على غاية التحقيق (قوله ومأمولى) من الأمل  
وهو الرجاء (قوله من الناظر) اى المتأمل قل الراغب النظر قد يرد به التأمل والتفحص وقد  
يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال النظر فى البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة  
باعتبار اه وتماه فى حاشية الحموى (قوله فيه) اى فى شرحى هذا (قوله بعين الرضا) اى  
بالعين الدالة على الرضا ولا ينظر بعين الثقت فان من نظر بها تبين له الحق باخلا كما قال الشاعر  
وعين الرضا عن كل عيب كلمة \* كما ان عين السخط تبدي المساويا

او انه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها مضطرا فى النفس وذكر العين تخيل ط (قوله  
والاستبصار) السين وانه زائدان اى والابصار والارادة البصر والتأمل ط (قوله وان  
يتلافى) اى يتدارك فى القاموس تلاقاه تداركه (قوله تلافه) الذى فى القاموس وجامع اللغة  
ولسان العرب التاف الهلاك ولم يذكروا التلاف فليراجع اه ح ووقع التعبير به تغير  
الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سره فى قصيدته الكافية بقوله

وتلافى ان كان فيه اشتلافى \* بك تجل به جعلت فداك

ويحتمل ان الالف اشياء وهو لغة قوم ط وفسر العلامة البورنى فى شرحه على ديوان  
ابن الفارض التلاف بالتاف وكذا قال سيدى عبد الغنى النابلسى فى شرحه عليه وتلافى  
مصدر مضاف الى استكم ووقع فى كلام الشعراء كثيرا ومنه قول ابن عتير مخاطب بعض  
الملوك وكان مريضا

انظر الى بعين مولى لم يزل \* يئولى الندى وتلاف قبل تلافى

أنا كاذبى احتاج ما يحتاجه \* فغنم دعائى والشفء الوافى

فجاءه الملك بالف دينار وقيل له انت الذى وهذه الصلة وأنا العائد (قوله بقدر الامكان)  
متعلق بقوله يتلافى والاضافة بيانية اى اذا رأى فيه عيبا يتداركه بما يمكن من تحمله على

المصنفى اختيار . عن  
جبريل عن الله الواحد  
القهار . كما هو مبسوط  
فى اجازاتنا بطرق عديدة  
عن المشايخ المتبحرين  
الكبار . وما كان فى الدرر  
والغرر لم اعزه الامندر  
وما زاد وعز نقله عزوته  
لقائله روما للاختصار \*  
ومأمولى من الناظر فيه  
ان ينظر بعين ارضا  
والاستبصار . وان يتلافى  
تلافه بقدر الامكان



كالعاذ والعاذ قاموس (قول له من حسد) هو توبيخه أو عبه أو سودسواه فخره أو عبه  
 أملا ويطلق على العفة بـ "هي تمنى مثل تلك العفة من غير إرادة زوالها عن صاحبه  
 وهو غير مذموم بخلاف الأول لأنه يؤدي إلى الانصراف على الله تعالى والمنازل عليه السلام  
 والسلام اليك والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب رحمه عليه بعبارة  
 والسلام حاشا للدين لأحاجة الشعر وقال تعالى ومن شر حاسد إذا حسد فاحسب  
 نفسه حيث أثعب نفسه واحذر بها وأوفعها في الآخرة غيره حسد شجب له فيجب حسد  
 ولذا قال أبو الطيب

يا ظلم أهل الأرض من كان حاسداً لم يلبث في معاناه يتقلب

**(قوله يسد باب الانصاف)** صفة تأكيدية لأن حقيقة الحسد مشعرة بها إذا انصاف هو الجري  
 على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد  
 والغرض من الاثبات بهذا الوصف التأكيدى التداء على كمال إشاعة الحسد وتقرير ذمه  
 والتفكير عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والتخييل والترصيح **(قوله ورد)** أى  
 بصرف صاحبه عن جميل الاوصاف أى عن الانصاف بالاوصاف الجميلة أو عن رؤيتها  
 في المحسود فلا يرى الحاسد له صفات جميلة لما ان عين السخط تبتدى السواديا ورد يتبدى بغممة  
 ويتبدى بعن الى مفعول ثان وإن لم يذكره في القاموس فمن سواها حاجة قول الشاعر  
 أكفرا بعد رد الموت عني \* وبعد عطائك المائة الرنانا فافهم

وهذه الفقرة بمعنى التي قامها وفي الفقرتين من أنواع الدواعي الترضيع وهو ان يكون مالى  
 احداها من الانظار أو أكثره مثل ما قبله من الأخرى في الوزن والتقفية والجناس  
 الملاحق وهو انصاف اللفظين المتجاسمين في حرفين غير متقاربن وتزود ملائمة وهو هذا  
 الاثبات بالصاد قبل الالف في الانصاف والاصناف وقدرت بهاتين الفقرتين المصنف في اسح  
 وابن الشحنة في شرح الوهبانية وبنفسها الى ذلك ابن مذهب في التسهيل **(قوله لا)** اذا  
 استفتاح يستفتح بها الكلام **(قوله حسد)** بفتح حين سوك السعدان والسعدان ثبت من  
 أفضل مراعى الابل كما في القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة  
 أو تجرى فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسك الخناس الملاحق **(قوله)**  
 من نعلق به هلك) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان أهلكه لأنه يأكل حسنه  
 ط وظاهره ان الضمير في تعلق بالحسد لائن والانصب يرجع عمل **(قوله كفى للحاسد)** كفى  
 فعل ماض واللام في الحاسد زائدة في المفعول به على غير قياس وذما تمييز وتمييز كفى غير محمول  
 عن شئ كما ذكره الدماعين في شرح التسهيل ومثله امتلاك الكوز ماء وآخر بالرفع فاعل كفى  
 ولم يزد الباء في فاعلها لأنه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل افعال في التعجب فاما  
 لازمة لكن قال الدماعيني ان كان كفى بمعنى أجزأ واغنى أو بمعنى وقى لم يزد الباء في فاعلها  
 هكذا قيل ولم أر من أفصح عن معنى كفى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير  
 الى أنها قاصرة لامتدعية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك اه فافهم ووجه الذم أنه تعالى أسند  
 اليه الشرح وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعانة منه وإى ذم أعظم من ذل **(قوله)**

من حسد بسبب لا يضاف  
 من حسد بسبب لا يضاف  
 من حسد بسبب لا يضاف  
 من حسد بسبب لا يضاف  
 من حسد بسبب لا يضاف  
 من حسد بسبب لا يضاف

في اضطراره متعاقب كفي او يحدوف حال من الحسد اوفى للتعليل كفي حديث ان امرأة دخلت النار في غرة حبسها او بمعنى مع كفي ادخلوا في اثم والاضطرار كما قال ح من جمع اللغة اشتعال النار فيها يسرع اشتعالها فيه قال ط شه شدة تحسره سخوات غريمه بالاشتغال **(قوله بالفاق)** هو بالتحريك الاثر مع قوموس **(قوله الله در الحسد)** في الرضى الدر في الاصل ما يدر اي ما يزل من الضرر من الدين ومن الغيم من الغطر وهو هنا كتابة عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصدا للمعجب منه لان الله تعالى مشي العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويقضون له فعني لله دره ما أعجب فعله وفي القاموس وقولهم والله دره اي عمله كذا في حوائج الجاني للمولى عصاه ثم قال فقول السرخ يعني الجاني لله خيره يجعل الدر كتابة عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة اه ان عبدالرزاق **(قوله ما أعذله)** تعجب بان متفهم لبيان منشأ التعجب وفي الرسالة تفسيرية قال معاوية رضى الله عنه ليس في حلال الشرحاة اعدل من الحسد تقتل الحاسد غما قبل الحسود اه لكن شرطه ما قال الشاعر

دع الحسود وما يلقاه من كمد \* كمدك منه لبيب النار في كبده  
ان لم تذا حسد نفست كبريته \* وان سبكت فقد غدبته بيده

وقال آخر وقد أجاد

اسير على كيد الحسود \* دفن صبرك بقتله \* النار تأكل بعضها \* ان لم تجد ما تأكله  
**(قوله وما اعاد)** البيت من اسطورة الوهابية قال شارحها العلامة عبدالبرن المشقة الكيد خديعة والكر والحدود يقول من الحسد فيه ماغة في معنى الحسد والآ من المصطفى ولا جاهل عصف على الحسود يعني ولا من كيد جاهل وبزرى بفتح التحتية من زرى عليه ذميه واستهزأ به والكر عليه ولم يعده شيئا او هو من به ويخون ضمها من ازرى قال في القاموس لكنه قليل وزرى والزرى بأخيه ادخل عليه عيا او امرا يريد ان يلبس عليه ولا يتدبر عصف عليه اي لا تفكر في عوقب الامور وسبب هذا البيت انه ابتلى بما ابلت به من حسد حاسدين وكيد المتعدين والله المسؤول ان يجعل كيدهم في نحرهم فبعضهم استكبره عليه وابعض قال انه مسروق اليه اه ملخصا **(قوله عمر يحسدوني)**

اصله يحسدوني حذفوا احدى التوين تخففا اخرج وشتر افعال تفضيل حذفوا همزته لكثرة الاستعمال كما حذف من خير والسيما لغة فبلا او رديئة كما في القاموس وكلهم بالحر تأكيد للنفس لاودة الشموع ولا يقل الكافر سر بمن لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد ثرا منه لا تقول هو من حدة من لم يحسد بل ليس له لم يحسد عليه لقوله تعالى ان يحسبون اننا نمدحهم الآية فله في الناس بمعنى معهم ويوما ضارب لعاش وغير بالنصب حال وقداني الشارح بهذا البيت انه لان الشبهة نسبة للنفس فان حسد لا يكون الا لدوي الكمال المتبين لما كل احضار وفي مقام ما ينسب الي على كرم الله وجهه

ان يحسدوني فاني لم لا نهم \* قبي من الناس اهل اعمل قد حسدوا  
قدما بي ومهم ما بي وما مهم \* ومات اكبرنا غيظنا بما نجد

(قوله اذ لا يسود) اى لا يصير ذا سودد وفخار واسمه يسود كيقصر نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو وهذا علة مفهوم وشئ الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج ان خيرهم من يحسد وانما كان ذاك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرئاسة والسودد والتقدح فيه يترتب عليه الخذل والتجمل والصفح وذلك سبب في السيادة ايضا اه ط (قات) والحسود ايضا سبب في السيادة من حيث انه سبب لنشر ما العلوى من الفضل كما دل القائل  
واذا أراد الله نشر فضيلة \* طويت الناح لها لسان حسود

(قوله سيد) اصله يسود اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وادتمت في الياء قيل انه لا يطاق الاعلى الله تعالى لما روى انه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال انما السيد الله وفيه انه عليه الصلاة والسلام قل انما سيد ولد آدم وقل تعالى وسيدا وحسورا وقيل لا يطاق عليه تعالى وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معرفة وعلى غيره منكرا والصحيح جواز مطلق وهو في حقه تعالى بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس وتماه في حاشية الحمزى (قوله دون) اى غير وهو احد اطرافها وتأتى بمعنى المكان الاذنى وهو الاصل فيها ط (قوله وودود) هو كثير الحب قاموس (قوله وحسود يقدح) اى يلعن ولا يخفى ما بين وودود وحسود من الطباق وبين يمدح ويقدح من الجناس اللاحق ولزوم ما لا يلزم وما في ذلك من التصريع (قوله لان من زرع) تعالينا استلزمه الكلام السابق لان قدح الحسود اذا كان سببا في زيادة المحسود الموجبة لكسده كان زرع الحسد منتجالة المحن والبلاء والا حن جمع احنة بالكسر فيما وهى الحقد كفى القاموس اه ح ويحتمل أنه تعاليل لقوله سابقا الاوان الحسد حسك من تعاق به هلك فخصص الهلاك الموجود عند التعاق ط وتشبيه الحقد بما يزرع استعارة بالكناية واثبت الزرع تخييل وذكر الحسد ترشيح (قوله فلا يمدح) من اللؤم بالضم ضد الكريم بقل لؤم ككريم لؤما فهو لؤم جمع لؤم ولؤماء ويقال فضحه كمنعه كشف مساويه \* والاصلاح ضد الافساد قاموس وهذا مرتبط بقوله اذ لا يسود سيد الحق فلا يمدح هو الحسود والكريم هو الودود وفيه لفو ونشر مشوش اوبقوله ومأمولى من الناظر في الاصل ولوقوله الكريم يصفح او يمسح لكان اوضح (قوله لكن يا اخي الحق) لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدركه عليه بقوله بعد الوقوف وهو طرف ليصاح كما افاده ح اى يصاح بعد وقوفه وإطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد الخطور بالبال ويصح تعاقه بقوله وان يتلافى تلافاه ويحتمل تعلقه بقوله فصرفت غنان العناية نحو الاختصار اى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال اى حال المسائل ومعرفة ضعفيها من قويمها ويدلله قوله مع تحقيقات نسخ الحق ويدل الاول قوله وبأبى الله الحق افاده ط (قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشئ ما به الشئ هو هو كالحيوان الناطق للانسان بخلاف مل الكاتب وما يمكن تصور الانسان بدون تعريفات السيد

(قوله كمصاحب البحر) هو العلامة الشيخ زين بن نجيم وتقدمت ترجمته (قوله واليه) اى وكمصاحب البحر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير بابن نجيم الفقيه المحقق الرشيق

اذ لا يسود سيد بدون  
ودود يمدح \* وحسود  
يقدح \* لان من زرع الاحن  
\* حصده المحن \* فلا يمدح  
\* والكريم يمدح \*  
لكن يا اخي بعد الوقوف  
على حقيقة الحال \*  
والاطلاع على ما حدره  
استأخرون كمصاحب البحر  
والنهر



هو الامام المحقق جت اعلم محمد بن محمد بن عبد الحميد السيوسي ثم الاسكندري  
 كمال الدين بن الهيثم ولد تقريبا سنة ٧٩٠ ولفقه بالسراج قارى الهداية بباقر  
 محب الدين بن الشيحة لم يجد منه في التحقيق وكان يفتل بالافاد في معتولات احدا  
 وقال له هان الانساني وكأنه من اقرانه لومضات حجب الدين ما كان يلدنا من ضوءها غيره  
 وكان له نصيب وافر مما لا يخفى الاحوال من الكشف والكرامات وكان تجرد اولا بالكلية  
 فقال لاهل الطريق ارجع فتن الناس حاجة بعلمك وكان يأتيه الوارد كبرأى السادة الصوفية  
 لكنه فقه عنه بسعة فحاله الناس وشرح الهداية شرحا لا نظير له بماء فتح القدير وصل فيه  
 الى اثنا عشر كتاب الوكالة وله كتاب التحرير في الاصول الذي مؤلف مثله وشرحه بيده ابن  
 امير حاج وله المسابقة في المقائد وزاد الفخر في الامادات ترتيبا غامضا سنة ٨٦١ وحضر  
 ختازته السلطان في دولته في طغيات الحبس ما يخص **(قوله ابن الكمال)** هو احمد بن  
 سليمان بن كمال باشا الامام العلامة الرحلة الفهامة كان نازا في العلوه وقلمان يوجد فن  
 الاول في مصنف او مصنفات دخل الى القاهرة بحجة سلطان ساج لما اخذها من يد الجراكسة  
 وشهد له اهلها بالفضل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشف وحواش  
 على اوائل البصائر وشرح الهداية ليكمل والاصلاح والايضاح في الفقه وتغيير التتبع  
 في الاصول وشرحه وتغيير السراجية في الفرائض وشرحه وتغيير المفتاح وشرحه وحواش  
 التلويح وشرح المفتاح ورسائل كثيرة في فنون عديدة اعلمها تزيد على المائة رسالة وتصانيف  
 في الفارسية ونازع ال غلبان بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة  
 الاطلاع في الديار الرومية كالخلال السيوطي في الديار المصرية وعندي انه ادق نظرا من  
 السيوطي واحسن فهمها على انها كانت حال ذلك العصر ولم يزل مفتيا في دار السلطنة الى  
 ان توفي سنة ٩٤٠ هـ يسمي ما يخص **(قوله مع تحقیقات)** حال من ما حذر به اي مصاحبا ما حذر به  
 هؤلاء الاثمة بتحقیقاته - والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة  
 على بعض المسائل او على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحتملة ونحو ذلك  
 والافذات الفروع الفقهية لا بد فيها عن النقل من اهلها **(قوله سنح بها البال)** في القاموس  
 سنح لي رأى كعب سنحوا سنحا وسنحا عرض وكذا عرض وما نصح به في الاول هو من باب  
 القالب مل ادحات القاسوة في رأسي والاصل سنحت اي عرضت بالبال اي في خاطري وقلبي  
 وعلى الثاني لاقاب والمعنى عليه ان قلبي وخاطري عرض بها وما نصح به وهذا ما جرت عليه عادته  
 رحمه الله تعالى من العرض بالرموز الخفية كما يشير اليه قريبا **(قوله تالقيها)** اي اخذتها  
 عن ابنها عن قول الرجال اي الرجال النحول الفائقين على غيرهم في القاموس الفصل الذكر  
 من كل حيوان وقول الشعراء الغالبون بالهيجاء على من هاجهم اه قال ح واورد ان  
 بين الجملتين تناسفا فن البال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون ملقيا لها  
 جميعها عن فحول الرجال وقد يخاب بأنه على تقدير مضاف اي سنح ببعضها البال وتالقيت بعضها  
 عن فحول الرجال اه اي فهو على حد قوله تعالى ومن الخيال حدد بيض وحر **(قوله وباني)**  
 الله العظمة الخ اي النبي ياأباه وبأبيه اباء واباءه بكسرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه

وابن الكمال مع تحقیقات  
 سنح بها ابال \* وتالقيها  
 عن قول الرجال \* وباني  
 الله العظمة لكتاب غير  
 كتابه

من غير ان يثبت ان هذا الكتاب من مشيئة الله تعالى بل من مشيئة الخلق وعلى التحقيقات  
 المذكورة لكنه غير معتد به في غير موضع من فروع الحقايق والاسماء فيه فان الله تعالى لم يرض  
 به بشي من عصمة الكتب غير كونه من غير ان يثبت فيه لا شبهة لاجل ما ثبت من بين يديه ولا من  
 بعده فغيره من الكتب خارج فيه حقيقة تزيل لانها من تأليف البشر والحقايق والازال  
 من شعاعهم (تبيين) قول الامام العلامة عبد العزيز البخاري في شرحه على اصول الامامة  
 الجردوى ما صرحه روى ابو يعقوب عن الصادق عليه السلام انه قال له اني كتبت هذه الكتب  
 فلم ازل فيها الضوابط ولا بد ان يوجد فيها ما يشهد بكتب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله  
 عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا فلما وجدتم فيها  
 تمايضا فكتب الله تعالى واستقر رسوله صلى الله عليه وسلم في راجع عنه الى كتاب الله تعالى  
 سنة رسوله صلى الله عليه وسلم من ان يثبت في كتاب الرضا عليه السلام على الصادق ثمانين مرة فاما  
 مرة الا ان كان ذلك في نسخة اخرى فقال الله تعالى هي في الله ان يكون كتابا صحيحا غير كتابه (قوله  
 قيل خفا من) اي خفا في انجيل فيوم من ضفة الضفة للوصوف وغير بالحقا اشار  
 الى ان ذلك واقع لاجل اختيار الاسلام مرفوع والكتاب ثابت ط (قوله في كثير من صوابه)  
 مع في يجدد حال من انما الى انما القابل كاشفا في اناء الصواب الكثير او باعتراف  
 وفي بمعنى مع انما انجيل افاده ط ولا يخفى في الجمع بين قليل وكثير وخفا وصواب من الحقائق  
 (قوله مع هذا) اي مع محاوره من التحريرات والتحقيقات اشارة الى قات والاولى جعله  
 مع هذا قوله وبأن الله تعالى مع قوله غير منه ط من الحول فمن القه كما يقول فلان بخيل  
 ومع ذلك فهو احسن حالا من فلان ط (قوله فهو الفقيه) اجابة خير من قرنت بالقاء العموم  
 بمتنا فاسبه اشترط والمراد باعني من يختص بالفروع الفقهية ويصير له ادراك في الاحكام  
 المتعينة بنفسه وغيره وبما في الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاح ط (قوله الماهر) اي  
 خاذق فموس (قوله ومن فطر) في انتم موس الفطر بالتحريك الفوز بالمعطوب فظفده  
 وظهر به وعابه (قوله تامة) اي من التحريرات والتحقيقات والفروع الجامعة والمسائل المهمة  
 (قوله فسبقوا) اي سبقوا السبق لان ذلك يكون عند السؤال او المناظرة مع الاخوان غالب  
 انما زائدة افاده ط اولانه انما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التي حررها غيره  
 فلو لم ينقل الاقوال الكثيرة والتعلمات الشريفة وخلافات المذاهب والاستدلالات  
 مع خلوها من كثير الفروع والتعميل على المعتمد منها ككتاب شروح الهداية وغيرها فذا  
 طالع على ذلك علم ان هذا الشرح هو البذرة الفريدة الجامعة تلك الاوصاف الحميدة ولذا  
 اكد عليه اهل هذا الزمان في جميع البلدان (قوله تل فيه) اي بالكتب اسم ما يأخذ الامام  
 في الامتلاء وبها هبة الامتلاء ومصدره من موس وفيه سعادة نصرة حيث شبه الكلام  
 بالشرح الذي يستحسنه قوله وبما فيه ولا يخفى من خبره بما يتلوا الامام بجامع بلوغ كل  
 الى التامة او مكسنة حيث شبه التمام بالامانة والمثل تحيل او هو مكسنة عن الايمان هذا القول  
 جبر لا يثبت ولا خوف من كذب طاعن بين قوليه وفيه الخاس التام (قوله ترك  
 الاول لآخر) مفعول القول كخبرية لم تكثير مفعول ترك والمراد بالاول والآخر جنس

والمتدبر من اغتفر قيل  
 خصا في كثير صوابه  
 ومع هذا من الفن كتابي  
 هذا فهو الفقيه الماهر  
 ومن تفكر بما فيه فسبقوا  
 بل فيه كم ترك الاول  
 لآخر ومن حصله فقد  
 حصل له



من تقدم في الزمن ومن تأخر وهذا في معنى ما قاله ابن ماب في خبطة المنهيل واذا كانت العبارة منجالية وموهاب اختصاصية فغير مستبعد ان يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين اه وانت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والاختصار وجزالة الالفاظ وجمع المسائل لان المتقدمين كان مصروف اذهانهم الى استنباط المسائل وتقوم الدلائل فالعلم المتأخر يصرف ذهنه الى تنقيح ما قلوه وتبيين ما أجملوه وتقييد ما أحسنوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الامر من اختلافاتهم فهو كالشعة عروس ربها أهلها حتى صلحت للزواج تزينا وتعرضها على الأزواج وعلى كل فالفضل للأوائل كما قال القائل

كالبهر يسقيه السحاب وماله \* فضل عليه لانه من مائه

نعم فضل المتأخرين على امثالنا من المتعلمين \* رحم الله الجميع وشكر سعيهم آمين (قول له الخط) اي التصيب والوافر الكثير (قول له لانه) تعادل الجمل السالة قباله الضمير يرجع الى صاحب ط (قول له هو البحر) تشبيه بليغ أو استعارة (قول له لكن لا ساحل) الساحل ريف البحر وساطته مقلوب لان الماء سحله وكان القياس مسجولة موس واذا كان لا ساحل له فهو في غاية الاتساع لان نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح اخرى نحو انا افصح العرب بيد أني من قريش وهو أكد في المدح لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر الى استثناء صفة مدح وله نوع ثان وهو يستثنى من صفة ذم مثنية عن الشيء صفة مدح كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتاب

اي في حدس كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثاني البالغ كما بين في محله وفهم وفيه أيضاً من انواع البديع نوع من أنواع المبالغة وهو الاغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلاً متمتع عادة (قول له وابل القطر) الواابل الكثير وهو من اضافة الصفة للموصوف اي التقدير الواابل ط (قول له غير انه متواصل) اي تواصل نافعاً غير مفسد بقرينة المقام والا كان ذماً وهذا ايضا من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قول له بحسن عبارات) الباء لتعليل مثل ففضل اوله مصاحبة مثل اهدى سلام اوله سلامة وهي متعلقة بالبحر لانه في معنى استنشق اي الواسع مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر \* اسد على وفي الحروب عامة \* لتأوله بكريمه وجرى أو محذوف حال من الضمير في لانه او من كناية (قول له ورمز اشارات) بما معنى واحد وهو الامتياز بالعين او اليد او نحوها كما في التماسوس فكأنه اراد الخط انواع الالفاظ واخفاها كما سيصرح به بعد بقوله معتمداً في دفع الاراد اللفظ الاشارة (قول له وتنقيح معاني) اي تهذيبها وتنقيتها ويحتمل انه من اضافة الصفة الى الموصوف ومثله قوله وتحرير مبادئ وفي القاموس تحرير الكتاب وغيره فتقو به اه ومبادئ الكلمات ما بين عليه من الحروف والمراد بها الالفاظ والعبارات من اطلاق المرء على الكل وفي قوله المعاني والمبادئ مراعاة التخيير وهو الجمع بين امر وما يناسبه لا بالاعتقاد نحو الشمس والقمر بحسبان مما هو حود في النسخ رسمها بالاماء مع ان القياس حذفها والوقف على التوهم ساكنة مثل ففضل مانت وقض

الخط الوافر \* لانه هو البحر  
لكن لا ساحل \* وواابل  
القطر غير انه متواصل \*  
بحسن عبارات \* ورمز  
اشارات \* وتنقيح معاني  
وتحرير مبادئ \*



القيح بالسهم استعادة تصرّحية والقرينة اضافها الى الالسة وجامع حصول الضرر بكل ويحتمل ان يكون من اضافة المشبهة الى المشبه اى الالسة التى هى كالسهم لكن تشبيه الكلاء بالسهم اظهر من تشبيه الالسة بها تأمل **(قوله)** ونقائس تصانيفهم (الح) النقائس جمع نفيسة يقال شئ نفيس اى يتألف فيه ويرغب وهو من اضافة الصفة الى الموصوف مرفوع بالعتف على اسم انضى او على الابتدائية والواو للاستئناف او للاحال ومعرضة بتشديد الراء منصوب على انه خبر اضحى او مرفوع على انه خبر مبتدأ وبأيديهم متعلق به اى منصوبة بأيديهم من قولهم جعلت الشئ عرضة له اى نصبته او بفتح الراء مخففة من اعرض بمعنى اظهر اى مظهره في أيديهم والضمير للحساد وجملة تنهت اى الحساد بالبناء للعلوم حالة او خبر بعد خبر او هي الخبر ومعرضة حال ورميها بالكساد كناية عن غيرها او ذمها والمعنى ان الحساد لاستغنون عنها بل يتهبون فوالدها ويتفخمون بها ثم يذمونها ويقولون انها لساعة كاسدة **(قوله)** اخا العلم نادى على حذف اداة النداء والاخ من النسب والصدق والصاحب كفى القاموس والمراد الاخير **(قوله)** ميب مصدر مضاف الى المفعوله وان جعل العيب اسما لما يوجب الذم فهو على تقدير مضاف اى بذكريب ط **(قوله)** مصنف بكسر التون او بفتحها **(قوله)** ولم يتيقن جملة حالية ط **(قوله)** منه متعلق بمحذوف صفة لزالة وجملة تعرف صفة ثانية احوال او منه متعلق بتعرف والجملة صفة لزالة **(قوله)** فكم خيرة للتكثير فى محل رفع مبتدأ والجملة بعدها خبر كما هو القاعدة فيما اذا واما فعل متعد أخذ مفعوله ففهم **(قوله)** بعقله الباء اللآلة اى ان عقله هو الآلة فى الافساد ط **(قوله)** وك حريف التحريف التغير والتصحيف الخطأ فى الصحفة ذموس لكن فى شرح النية العراقى لقاخى ذكرىا التحريف الخطأ فى الحروف بالشكل والتصحيف الخطأ فيها بالنقط والاحسن الخطأ فى الاعراب اه وفى تعريفات السيد نجيب التحريف هو ان يكون الاختلاف فى الهيئة كبرد وبرد وتجنيس التصحيف هو ان يكون المتارق نقطة كاتى والقي اه **(قوله)** اضحى لمعنى مغيرا) الملاذ فى معنى زائدة للتقوية لتقدم المفعول على عامله مع ان العامل مفعول على الفعل فضعف عن المعمول وتغير النسخ المعنى بسبب تغييره الالفاظ وجملة وحاء (الح) مؤكدة وهذا معنى ما يقال الناسخ عدو المؤلف **(قوله)** من هذا) اى التأليف **(قوله)** ان يدرج) اى يحرى وفى القاموس درجت الرشح بالمعنى اى جرت عليه جريا شديدا **(قوله)** من المصنفين والمؤلفين) التأليف جعل الاشياء الكثيرة بمبحث يطابق عليها اسم الواحد سواء كان لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر اولا وعليه فيكون التأليف اعم من الترتيب اه تعريفات السيد قبل واعم من التصنيف لانه مطلق الضم والتصنيف جعل كل صنف على حدة وقيل المؤلف من يجمع كلام غيره والمصنف من يجمع مبكرات افكاره وهو معنى ما قبل واضع العلم اولى باسم المصنف من المؤلف **(قوله)** رياض) فى القاموس راض المبر رياضا ورياضة ذلله اه ومنه قولهم مسائل الرياضة فل الشورى اى التى تروض الفكر وتذلل لها فيها من المهرين على العمل **(قوله)** القرينة) فى الصحاح القرينة اول ما يستبعد من البر ومنه قولهم فلان قرينة جيدة براد استنباط العلم بمجودة الطبع اه والمراد بها هنا

ونقائس تصانيفهم معرضة  
بأيديهم تنهت فوالدها ثم  
ترميها بالكساد\* اخا العلم  
لا تعجل عيب مصنف\*  
ولم يتيقن زلة منه تعرف\*  
فكم افسد الراوى كلاما  
بعقله\* وكحرف الاقوال  
قوم وتخفوا\*

وكم ناسخ اضحى لمعنى  
مغيرا\* وجاء بحى ثورده  
المصنف\* وما كان قصدى  
من هذا ان يدرج ذكرى  
بين المحررين\* من  
المصنفين والمؤلفين\* بل  
القصد رياض القرينة\*  
وحفظ المروءة الصحيحة\*  
مع رجاء الغفران\*

آلة لا يستعمل في بعض (قوله ذهب) سبب من العثر (قوله ومعنى) «فقد عثر على خير جيد محدود أى ومعنى على رأس أو ما استغنى عنه مستنداً وعلى الخبر (قوله فسيتلقونه بالقبول) فقد حقق معنى ربحه وأعداده وفى مآله وهو دليل صدقه وأخلاقه رحمه الله تعالى وخبر آخر (قوله ترى عثر) ترى عابية والتقى بمعنى قول وهو فى الأصل الشاب والمراد به هنا مصادق شخص وخبره بذكره قول أن أوبصره ولا يرد أن الاسكار مما لا يدرك بالبصر لأنه قد تدرك أمارته على أنه إذا احتاج بصيرة فحاله ينكر حال لا معمول لها حتى رد ذلك ففهم (قوله وما) «مهد وزأله من لاجله (قوله برده) أى مات والقاعدة أن ما بعد إذا زائدة (قوله ح) «سليم من الخرج وهو الخصومة كما فى القاموس اهـ» وضمنه معنى اشتد فعداه بالهاء ط (قوله الحرس) طالب الشئ لمجاهدة فى إصابته تعريفات السيد (قوله على نكتة) متعلق بالحرس والنكتة هى مسئلة صيغة أخرجت بدقة نظر وإمعان فكر من نكت ربحه بارض إذا أثر فيها وسببت المسئلة الدقيقة نكتة تأثر الخواطر فى استنباطها سيد (قوله كتب) حال من الضمير الخبر وأوصفه نكتة أى برده كتابه (قوله فيها) اسم فعل بمعنى حمد (قوله مهديا) بالكسر صيغة اسم الفاعل تقرينة قوله مظهرها وهو أوالى من الفتح لأنه أقل تكلفاً والتهديب التيقية والإصلاح وقوله لمسات لمفعوله واللام للتقوية وهو جمع مهمة ما بهم تحصيله (قوله استعمت) أى غلظت عين والناء بالذاتان عبرهما إشارة إلى الاعتناء والاحتياط ط (قوله فيها) أى فى خبر بها ط (قوله ض) أى ستر الأشياء بظلمته وإفادة دل على الاستدراج والجلل وسنن والحة والماضى المثل لكونه محل الأفكار علماً وفيه تركو الفهم لثقة الحركة فيه وعدة العلماء يتلذذون بأسير فى التحرير للمسائل كما قل التاج السبكى رحمه الله

سهى لتقريب العلوم ألقى « من وصل غنية وطيب غناق  
وتسالى ضرباً حل عويصة « فى ذهنه أبلغ من مداعة ساق  
وصرير اقلامى على صفحاتها « اشهى من الدوكاد والعشاق  
والذ من نقر حذاء لدهس « قفى لأنى أرمى عن أوراق ط

(قوله متحرياً) حال من فعل استعصم والتحرى طلب الحرجى الأمرين وأولاهما سيد (قوله أرحح الأقوال) الإضافة على معنى من «هذا باعتبار غلب موقفه ولا يفقد يذكر قولين مصححين إذ يذكر التصحيح دون الأصح ط (قوله «خبراً عبارة» أى أحسنها والاضافة على معنى من ط (قوله «مدا» حال أيضاً مترادفة ومتداخلة أى معولاً ط (قوله الأيراد) أى الاعتراض (قوله صب الأثر) كأن يذكر فى الكلام مضاف أو قيد أو نحو ذلك مما يدفع به الأيراد ولا يظهر صب الأثر على كلامه مؤيد فإذا رأى مد كره الشارح على أنه أشار به إلى دفع ذات وربما صرح بما يشير إليه (قوله فى حكمه) بأن يذكر الباحة ماذكر غيره كراخه مثلاً (قوله دليل) أن يكون دليل فيه كلامه فيذكر غيره سالماً وهذا كله غير مدحصر به «وعنه كذا» كذا قوله فلا نختص ونخوذب (قوله فحسبه) أى طس ما خالفت فيه بى (قوله «راضلاً» أى ما راضعت عليه ولا فيه بما قصدته (قوله عدولا

وداء الأخوان « ومعنى  
من اعراض السديد عنه  
حال جاني « فسيتلقونه  
بالقول أن شاء الله تعالى  
بعد وفئى « كما قيل  
ترى الفتى ينكر فضل  
التمنى « لوما وخبا فذا  
ماذهب « ط به الحرس  
على نكتة « يكتبها عنه  
بماء الذهب « فيها مؤلفا  
مهدبا مهمات هذا الفن  
مظهر المدقق استعمت  
التفكير فيها إذا ما الليل  
حس « متحرياً أرجح  
الأقوال وأوجز العبارة «  
معتدداً فى دفع الأيراد  
الصف الإشارة « فربما  
خالفت فى حكم أو دليل «  
فحسبه من لإصلاح له  
ولافهم مدولاً عن السبيل  
وربما غيرت

١٠٠ شرح منحه مصنف  
 ١٠١ شرح منحه مصنف  
 ١٠٢ شرح منحه مصنف  
 ١٠٣ شرح منحه مصنف  
 ١٠٤ شرح منحه مصنف  
 ١٠٥ شرح منحه مصنف  
 ١٠٦ شرح منحه مصنف  
 ١٠٧ شرح منحه مصنف  
 ١٠٨ شرح منحه مصنف  
 ١٠٩ شرح منحه مصنف  
 ١١٠ شرح منحه مصنف  
 ١١١ شرح منحه مصنف  
 ١١٢ شرح منحه مصنف  
 ١١٣ شرح منحه مصنف  
 ١١٤ شرح منحه مصنف  
 ١١٥ شرح منحه مصنف  
 ١١٦ شرح منحه مصنف  
 ١١٧ شرح منحه مصنف  
 ١١٨ شرح منحه مصنف  
 ١١٩ شرح منحه مصنف  
 ١٢٠ شرح منحه مصنف  
 ١٢١ شرح منحه مصنف  
 ١٢٢ شرح منحه مصنف  
 ١٢٣ شرح منحه مصنف  
 ١٢٤ شرح منحه مصنف  
 ١٢٥ شرح منحه مصنف  
 ١٢٦ شرح منحه مصنف  
 ١٢٧ شرح منحه مصنف  
 ١٢٨ شرح منحه مصنف  
 ١٢٩ شرح منحه مصنف  
 ١٣٠ شرح منحه مصنف  
 ١٣١ شرح منحه مصنف  
 ١٣٢ شرح منحه مصنف  
 ١٣٣ شرح منحه مصنف  
 ١٣٤ شرح منحه مصنف  
 ١٣٥ شرح منحه مصنف  
 ١٣٦ شرح منحه مصنف  
 ١٣٧ شرح منحه مصنف  
 ١٣٨ شرح منحه مصنف  
 ١٣٩ شرح منحه مصنف  
 ١٤٠ شرح منحه مصنف  
 ١٤١ شرح منحه مصنف  
 ١٤٢ شرح منحه مصنف  
 ١٤٣ شرح منحه مصنف  
 ١٤٤ شرح منحه مصنف  
 ١٤٥ شرح منحه مصنف  
 ١٤٦ شرح منحه مصنف  
 ١٤٧ شرح منحه مصنف  
 ١٤٨ شرح منحه مصنف  
 ١٤٩ شرح منحه مصنف  
 ١٥٠ شرح منحه مصنف  
 ١٥١ شرح منحه مصنف  
 ١٥٢ شرح منحه مصنف  
 ١٥٣ شرح منحه مصنف  
 ١٥٤ شرح منحه مصنف  
 ١٥٥ شرح منحه مصنف  
 ١٥٦ شرح منحه مصنف  
 ١٥٧ شرح منحه مصنف  
 ١٥٨ شرح منحه مصنف  
 ١٥٩ شرح منحه مصنف  
 ١٦٠ شرح منحه مصنف  
 ١٦١ شرح منحه مصنف  
 ١٦٢ شرح منحه مصنف  
 ١٦٣ شرح منحه مصنف  
 ١٦٤ شرح منحه مصنف  
 ١٦٥ شرح منحه مصنف  
 ١٦٦ شرح منحه مصنف  
 ١٦٧ شرح منحه مصنف  
 ١٦٨ شرح منحه مصنف  
 ١٦٩ شرح منحه مصنف  
 ١٧٠ شرح منحه مصنف  
 ١٧١ شرح منحه مصنف  
 ١٧٢ شرح منحه مصنف  
 ١٧٣ شرح منحه مصنف  
 ١٧٤ شرح منحه مصنف  
 ١٧٥ شرح منحه مصنف  
 ١٧٦ شرح منحه مصنف  
 ١٧٧ شرح منحه مصنف  
 ١٧٨ شرح منحه مصنف  
 ١٧٩ شرح منحه مصنف  
 ١٨٠ شرح منحه مصنف  
 ١٨١ شرح منحه مصنف  
 ١٨٢ شرح منحه مصنف  
 ١٨٣ شرح منحه مصنف  
 ١٨٤ شرح منحه مصنف  
 ١٨٥ شرح منحه مصنف  
 ١٨٦ شرح منحه مصنف  
 ١٨٧ شرح منحه مصنف  
 ١٨٨ شرح منحه مصنف  
 ١٨٩ شرح منحه مصنف  
 ١٩٠ شرح منحه مصنف  
 ١٩١ شرح منحه مصنف  
 ١٩٢ شرح منحه مصنف  
 ١٩٣ شرح منحه مصنف  
 ١٩٤ شرح منحه مصنف  
 ١٩٥ شرح منحه مصنف  
 ١٩٦ شرح منحه مصنف  
 ١٩٧ شرح منحه مصنف  
 ١٩٨ شرح منحه مصنف  
 ١٩٩ شرح منحه مصنف  
 ٢٠٠ شرح منحه مصنف

اي ميلا عن السبيل اى الطرف الواضح (قوله) اما شرح منحه المصنف (قوله) فمما  
 شرح منه غير منه بعض النقاط منها على التغيير فقيمت لشيخ ابن الجوزي خلافة لمسجد  
 المشروح فتابعه الشارح فيها غير وزمنا غير ما غيره المصنف (قوله) ممدوح (قوله) ممدوح  
 محذوف اى فغرض وما يرى افاده ط (قوله) وقد اشددى (قوله) شدد شعرة قد اورد موس (قوله) السامى  
 اسمعنى هذا المعبر (قوله) السامى (قوله) السامى (قوله) السامى (قوله) السامى (قوله) السامى  
 اى العالى القدر (قوله) السامى (قوله) السامى (قوله) السامى (قوله) السامى (قوله) السامى  
 بالصفات (قوله) وحسنه اوانه (قوله) اى الذى احسن الله تعالى به على الخلق فى اوانه اى  
 زمانه افاده ط اوالذى بعد حسنة لزمانه الكثير الاساءة على ايماناه (قوله) شيخ خير الدين  
 الطاهر انه اسمه العالى اذ ترجمه جماعة وما يذكر وغيره منهم الامير اعني ذل خير الدين بن  
 احمد بن نور الدين على بن زين الدين بن عبد الوهاب الايوبى نسبة الى مفضل اجداده العالين  
 بالضم نسبة الى سيدى على بن عامر الخولى المشهور الفاروق نسبة الى الفاروق عمر بن الخطاب  
 رضى الله تعالى عنه الرملى الامام المفسر المحدث الفقيه الهوى الصوفى المتحوى البيانى  
 المعروف المصطفى المعبر شيخ الحنفية فى عصره وصاحب المناوى السائرة وغيرها من  
 التأليف النافعة فى الفقه منها حواشيه على الشيخ وعلى شرح الكنترا للعين وعلى الاسماء  
 والظواهر وعلى البحر الرائق وعلى الزيلعي وعلى جامع الفتاوى ورسائل وديوان شعر مرتب  
 على حروف المعجم ولد سنة ٩٩٣ رتوفى ببلاده الرملة سنة ١٠٨١ واطال في ذكر مناقبه واحواله  
 وبيان مشايخه وتلاميذه فليراجع (قوله) طال الله بقاءه (قوله) اى وجوده والشرائع باله كة  
 فى عمره لان الاجل محتوم وذكر ط عن اشعة وشرحها بيبا كراهة الدعاء بذلك (قوله)  
 يرد عليه انه عليه الصلاة والسلام ويطاوعه انس رضى الله تعالى عنه بدعوات منها واطل  
 عمره ومذهب اهل السنة ان الدعاء يمنع وان كان كل شئ بقدر واستفيد من كلامه شارح انه  
 ألّف كتابه هذا فى حياة شيخه المذكور وهو كذا فانه سيذكر آخر الكتاب انه فرغ من تأليفه  
 سنة ١٠٧١ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بعشرين (قوله) ان هذا  
 الحديث (٢) فيه من انواع البدع المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمصنوب على طريقة  
 اهل الكلام نحو لو كان فيها آية الا الله لفسدنا وبيان ان تفصيل المرء باوصافه لا يتقدمه  
 لان كل مقدم قد كان حادثا وما يزد بتقدمه عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر يمتضى  
 عليه زمان يصير فيه قديما فاذا قضاه ذلك المتقدم باوصافه لم يكن تفصيل ذلك المعاصر الذى  
 سبق قديما باوصافه وهذا معنى قول الامام الميرد ليس تقدم العهد يفضّل القائل ٣ ولا  
 لحداثته يهزم الضمير ولكن يعطى كل ما يستحق اه قل الله من فى شرح التيسير بعد  
 نقاه كلام الميرد وكثير من الناس من تحرى هذه البلية الشنعاء فتراهم اذا سمعوا شئ من  
 التكت الحسنه غير معزو الى معين استحسوه بناء على انه المتقدمين فاذا علموا انه لبعض  
 أبناء عصرهم نكسوا على الاعتقاد واستبحروا وادعوا ان صدور ذلك عن عصرى مستبعد  
 وما الحامل لهم على ذلك الاحسد ذمير وفى مرتبة وجميع اه (قوله) ان هذا (قوله) ان هذا  
 الاستدراك على ما متوهم من قوله فيك اى من ان المراد مذهب نفسه رايه وان المقصود

الشهر ما لم يزل (قوله يعني) في مثل مسح زبدته في يده في معنى فوادة كذا  
 المسح جرد في فعل بمعنى غسل في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 المعصية مع (قوله محمد أفندي) في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 المذهب في حجب نجامه دمشق سيرة آل بيت محمد في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 أغنيب الشكر في حجب جامعاً الحسن الحسن في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 إصلاحية دمشق تمسار امان جمع في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 معن عائق وولي درس الحديث تحت قبة المنبر من جامع الملك كبر في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 واستمع به حلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة محمد في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 الشتاء وله شعر حسن ونحو ثبات في معنى من مسح زبدته معاً في معنى

شيخنا العلامة المحقق الشيخ محمد في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 ليس ربح أساس وشرح اعتدل في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 الجاحه فرت ثيوب اولي السبي في معنى من مسح زبدته معاً في معنى

اه ماخذ (قوله كل في الدنيا) اي سكن احد من الناس ابو حنيفة في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 فيها مادة وغذاء وبها انتفاعهم وفيها ترابهم وهي اسم ناقلة الآخرة لدنوها فيها وباحتساب  
 ان يرد بانها الطالون لها الميسكون في (قوله تحفة) اي في الحسد وفراغ مما يشغل عن  
 الآخرة (قوله لا ياب) غاية قوله ان مراد في (قوله صفة) مصدر ميمي منصوب على  
 المنعولة الصفة (قوله في الجنان) اي ايمان من الله تعالى الى امرات العائلة فيها وهو  
 اسم مصدر قال في القاموس الملائكة ككتاب الكفاية والاسم منه الاثر والتبليغ وهو  
 الاتصال اه (قوله في مثل هذا) اي هذا المراد المذكور وانما لم يسم بصفة لتعريف  
 والجار والمجرور متعلق بـ (قوله في نفس) اي رغبوا في رتبة مؤكدة الاولى منها  
 في قول الشاعر «واذا هلكك فعد ذلك فخر عي» (قوله اول السبي) اي تحت الحقول  
 واما غيرهم فتأخضروا في الدنيا (قوله حسي) عند اي كافي ط (قوله فرور) بمعنى  
 يسوي فيه المذكر والمؤن اي تغدو اه ط (قوله لاء) اي مقدار الكفاية وهو خير  
 المبدأ وبينه وبين لاء الاول الحسن التام الحظي لمنطقه أقاده ط (قوله في الفوز) اي  
 النجاة والفكر والخبر وموس وانما لم يسم بصفة على جهة حذف مقيدة للتعريف (قوله لا  
 في نعيم السج) في معنى التاء منها في قول الشاعر

ويرك يوم الزوع في فوارس يصيرون في جنس لاهر واسكني  
 لأن فاز بعدى التاء وفي مصرقة في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 الحبل مثل في رتبة الله في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 والتقدير ما لم يزل في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 محدود وأخبره في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 من جعل في معنى من مسح زبدته معاً في معنى  
 اليدش اي العيشة التي تعيش بها من الدنيا والموت وما يكون به الحياة في معنى من مسح زبدته معاً في معنى

شيخنا رأس المحقق الفقهاء  
 محمد أفندي الحاسني وقد  
 احاد \*  
 لكل في الدنيا مراد  
 ومقصود وان مراد في حجة  
 وفراغ \* لا ياب في علم  
 الشريعة مبالغاً \* يكون به  
 في الجنان بلاغ \* في  
 مثل هذا في نفس أولوا  
 السبي \* وحسي من  
 الدنيا الغرور بلاغ \* فما  
 الفوز الا في مع مؤبد \*  
 به العيش رغد والشراب  
 يساغ \*

يسكون الغين المعجمة اى واسع طبع ح عن القاموس ( قوله يساع ) اى يسهل دخوله  
 فى الحلق ح عن القاموس ( قوله مقدمة ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف اى هذه مقدمة  
 او بالنصب مفعول لفعل محذوف اى خذ مقدمة وهى بكسر الدال كاصحح به فى الفائق  
 فى اسم فاعل من قدم المتعدى اى مقدمة من فهمها على غيره لما اشتملت عليه من تعريف  
 الفقه لغة واصطلاحاً وموضوعه واستمداده ومحظوره ومباحه وفضل العلم وتعلمه  
 وترجمة الامام وغير ذلك وامامنا الملازم بمعنى تقدم اى مقدمة بذاتها على غيرها ويجوز  
 فتح الدال اسم مفعول من المتعدى اى قدمها ارباب العقول على غيرها لما اشتملت عليه  
 وهى فى الاصل صفة ثم جعلت اسماً للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى اول كل شئ  
 ثم جعلت اسماً للالفاظ الخاصة حقيقة عرفية ان لوحظ انها فرد من افراد المفهوم  
 الكللى او مجازاً ان لوحظ خصوصها وهى قسبان مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع  
 فى مسائله من المعانى الخاصة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكلام قدمت امام  
 المقصود لارتباط له بها واتقاء بها فيه وتام تحقيق ذلك فى المطول وحواشيه ( قوله  
 حق ) اى واجب صناعة ليكون شروعه على بصيرة صوتاً لسمعه عن العبث ( قوله على  
 من حاول ) اى رام علماً اى علم كان من العلوم الشرعية وغيرها فالشرعية علم التفسير  
 والحديث والفقه والتوحيد \* وغير الشرعية ثلاثة اقسام ادبية \* وهى اثنا عشر كما فى  
 شيخزاده وعدها بعضهم اربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصرف والنحو والمعانى  
 والبيان والبدع والعروض والنقوى وقرض الشعر ونشاء النثر والكتابة والقرآت  
 والمحاضرات ومنه التاريخ \* ورياضية وهى عشرة التصوف والهندسة والهيئة والعلم  
 التعليمى والحساب والجبر والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدير المنزل \* وعقاية ما عدا  
 ذلك كالنطق والجدل واصول الفقه والدين والعلم الالهى والطبي والطب والبيقات  
 والفلسفة والكيمياء كما ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق ( قوله ان يتصوره بحده  
 اورسمه ) الحد ما كان بالذاتيات كالحيوان الناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات  
 كالضاحك له واعلم انهم قد اختلفوا فى اسماء العلوم فقلل انها اسم جنس لدخول آل عليها وقيل  
 علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالنجم للثريا واختاره ابن الهمام وهل مسمى العلم  
 ادراك المسائل او المسائل نفسها او الملكة الاستحضارية قال السيد فى شرح المفتاح المعنى  
 الحقيقى للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع فى الحصول يكون ذلك التابع  
 وسيلة اليه فى البقاء وهو الملكة وقد اطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية واصطلاحية  
 او مجازاً مشهوراً اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقى كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسى  
 كتعريف الماهيات الاعتبارية وهوتبين ان هذا الاسم لاي شئ وضع وتسامه فى التوضيح  
 لصدر الشريعة وذكر السيد فى حواشى شرح الشمسية ان ارباب العربية والاصول يستعملون  
 الحد بمعنى العرف وان اللفظ اذا وضع فى اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلاً  
 فيه كان ذاتياله وما كان خارجاً عنه كان عرضياً له فحدود هذه المفهومات ورسومها تسمى  
 حدوداً ورسومها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسومها بحسب الحقيقة اذا علمت

«مقدمة»

حق على من حاول علماً ما

ان يتصوره بحده اورسمه

قوله على كل منها هكذا

نخطه ولعل صوابه منها

بضمير الثانية اذ اطلاقه

على الاول حقيقة لغوية

كما يفيد صدر العبارة

تأمل اه مصححه

دلت شهرت ان حد اخذت كغيره من العلوم حد اسمى لثبوت ما تعلقه الواضع ووضع الاسم تارة فهذا جعلوه مقدمة للسروع وجوز بعضهم كونه حدا حقيقيا وعليه فقبل لا يكون مقدمة لان الحد الحقيقي يسرد العقل كل المسائل اى يتصور جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة علم نفسه لامقدمة السروع فيه وقبل يجوز اخذ جنس وفصل له بلا حجة الى سرد الكلي فلا يصح من وقوعه مقدمة وجعل في التحرير الخلاف نخصيا وتام تحقيقه فيه **(قوله)** ويعرف موضوعه (ح) العلم ان مبادئ كل علم عشرة نظما ابن زكري في تحصيل المقاصد فصل

قول الابواب في المبادئ \* وتلك عشرة على المراد

الحد والموضوع ثم الواضع \* والاسم واستمداد حكمه الشارع

تصور المسائل التفصيلية \* ونسبة فائدة جلية

بين الشارح منها اربعة وبقي ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومسألة كل حاملة موضوعها فعل المكلف ومحمولها احد الاحكام الخمسة نحو هذا الفعل واحد وفضيلته كونه افضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه ونسبته اصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لاصلاح الباطن افاده ح **(قوله)** ثم خص علم الشرعية نقله في البحر عن ضياء الحلوم **(قوله)** وفقه (ح) قل في البحر بعد كلام والحاصل ان اخذت الغوى مكسور الناقص في اراضي والاصلاحى مضمونها فيه كاصح به الكرماني ونقل العلامة الرملى في حاشيته عليه انه يقال فقه بكسر القاف اذ فقهه ويفتحها اذ سبق غيره الى انهم وبضمها اذ اصار الفقه له سجية **(قوله)** واصلاحه (الاصلاح لغة الاتفاق واصلاحه اتفاق طائفة مخصوصة على اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر رمى **(قوله)** بالعباد بالاحكام ح) علان الخلق ابن الهمام ابدل العلم بالتصديق وهو الادراك القطعى سواء كان ضروريا او نظريا صوابا او خطأ بناء على ان الفقه كله قطعى فالعلم بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام النظرية ليسا من الفقه وبعضهم خصه بالنظرية فيخرج عنه ما علم ثبوته قطعيا وبعضهم جعله مشابها للنظرى والظنى وقد نص غير واحد من المتأخرين على انه الحق وعلمه عمل السالف والخلف وتامه في شرح التحرير فالمراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كانه صلاح المتفق وعلى الاول فالمراد

بالمقابل للظن كانه هو اصلاح الاصولى قل صدر الشرعية في التوضيح وما قيل ان الفقه ظنى فلم يطلق العلم عليه لجوابه اولا انه مقطوع به فن اجملة التى ذكرنا انها فقه وهى ما قد ظهر نزول الوحى به وما اعتد الاجماع عليه قطعية وثانيا ان العلم يعطى على الخفيات وتامه فيه ففهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب لله تعالى المتعلق بفعل المكلفين ورده صدر الشرعية بان الحكم المصالح عليه عند الفقهاء ثابت بالخصب كواجب والحكمة مجازا كالحق على الخلق ثم صار حقيقة شرعية وخرج بها علم بالذوات والصفات والافعال والمراد بالشرعية كما في التوضيح ما لا بدك لولا خصب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم او بغيره مقيس هو علمه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام

ويعرف موضوعه وغايته واستمداد فلفظه لغة العلم بالشئ ثم خص علم الشرعية وفقه بالكسر فقها عدو فقه بالضم فقهاء صغار فقهاء واصلاحا عند الاسولين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب



المأخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث أو من الحس كالعلم بان النار محترقة أو من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالفرعية المتعلقة بمسائل الفروع فخرج  
الاصلية ككون الاجماع او القياس حجة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج  
بالشرعية كاتقدم فافهم وقوله عن ادلتها اي ناشئا عن ادلتها حال من العلم اي ادلتها الاربعة  
المخصوصة بها وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج عن المقلد فأنه وان كان قول  
المجتهد دليلا لكنه ليس من تلك الادلة المخصوصة وخرج مالم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى  
وعلم جبريل عليه السلام قال في البحر واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الخصال عن  
اجتهاد هل يسمى فقها والظاهر انه باعتبار انه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقها وباعتبار  
حصوله عن دليل شرعي يسمى فقها اصطلاحا اهـ واما المعلوم من الدين بالضرورة مثل  
الصوم والصلاة فبأنه ليس من الفقه اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح  
منه ولعل وجهه ان وصوله الى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا  
يساق كونه في الاصل ثابتا بالدليل اذ ليس هو من الضروريات البديهية التي لا تحتاج الى نظر  
واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء نعم يحتاج الى اخراجه على قول من خص الفقه بالظني  
وقوله التنصية تصرخ بلازم كحققه في التحرير وغلط من جعله للاحتراز وفي هذا المقام  
تحقيقات ذكرتها في منحة الخالق فيها علقتها على البحر الرائق **(قوله)** وعند الفقهاء (الح) قال  
في البحر فالخالد ان الفقه في الأصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا  
المتجهد عندهم وادلافة على المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل  
انصراف اوقف الوصية للفقهاء اليهم واقوله ثلاثة احكام كافي المشتق وذكر في التحرير ان  
الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعني سواء كانت بدلائلها او لا اهـ لكن سيذكر  
في باب الوصية للاقرب ان الفقيه من يدقق النظر في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها  
حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية اهـ لكن الظاهر ان هذا حيث  
لا عرف والا فالعرف الآن هو ما ذكر في التحرير انه الشائع وقد صرح الاموليون بأن  
الحقيقة تترك بدلالة العادة ويجتد فيتصرف في كلام الواقف والنوصى الى ما هو المتعارف  
في زمنه لانه حقيقة كلامه اعرفية فتترك به الحقيقة الاصلية **(قوله)** وعند اهل الحقيقة هم  
الجامعون بين اشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسيأتي  
تمامه **(قوله)** الزاهد في الآخرة كذا في البحر والذي في الغزوية الراغب في الآخرة ابن  
عبد الرزاق « أقول ومثله في الاحياء للامام الغزالي زيادة حيث قال سأله فرقد السنجي  
الحسن عن شيء فاجابه فقال ان الفقهاء يخالفونك فقال الحسن ثكلتك أمك وهل رأيت فقيها  
يعنيك انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المتداوم على عبادة ربه  
الورع الكاف عن أعراض المسلمين العفيف عن اموالهم الناصح لجماعتهم **(قوله)**  
وموضوعه (الح) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية قال في البحر واما موضوعه  
فعل المكلف من حيث انه مكلف لانه يبحث فيه عما يعرض لفعاله من حل وحرمة وجوب  
وندى والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمان التناقض

قوله وقوله عن ادلتها  
التي في نسخ الشارح اي  
نايدين من ادلتها

من ادلتها التفصيلية وعند  
الفتهاء حفظ الفروع  
واقوله ثلاث وعند اهل  
الحقيقة الجمع بين العلم  
والعمل لقول الحسن  
الضري انما الفقيه  
المعرض عن الدنيا الزاهد  
في الآخرة البصير بعبود  
نفسه وموضوعه فعل  
المكلف

قوله السنجي كذا في الاصل  
المقابل على حد مؤلف  
والذي يستند من  
القاموس انه سنجي بـ  
فضاء ونفسه في مدد  
سبب خ وسبحة موضع  
بالصرة منه فرقد بن  
يعقوب اهـ مصححه





شد فعلى الاول تكون الايات ملام محمد وعلى الثانى تغيره اشدها بعض اشياخه **(قوله**  
 نفقه ح) أى صر فيها والقائد هنا معنى الموصل والبر قال فى القاموس الصلاة والخلة والخير  
 والانساع فى الاحسان اه والتفوى قال السيد فى اللغة بمعنى الانتفاء وهو اتخاذ الوقاية  
 وعند هل حقيقة الاحتراز بصاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به  
 العقوبة من فعل اوترك والقاصد فى القاموس القريب أى واعد طريق قريب ويحتمل  
 أن يكون بمعنى مقصود كساحل بمعنى مسحول والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من  
 نفقه متعلق بزيادة او يستفيدا والسبح قطع الماء عوما شبه النفقة استعارة تصرىحية  
 وصدقة النحور الى القوائد من اضافة اشبه به الى المشبه ولما قد ما استفدته من علم  
 ومال والمراد هنا الاول والى الشيطان من شاط بيحى احترق او من شخص بمعنى بعد لسعد غوره  
 فى ضلال ولاضلال وقد عقد فى البيت الاخير بعض ما ذكره فى الاحياء وزواه الدارقطنى  
 و جهنى من قوله صلى الله عليه وسلم ما عد الله بشئ افضل من فقه فى الدين ونفقه واحد  
 شد على الشخص من عاب نابد وكفى شئ عماد وعماد الدين نفقه **(قوله** ومن كلامه على  
 رضى الله عنه ح) غر هذه الايات له فى الاحياء ايضا قال بعضهم وهى ثابتة فى ديوانه  
 مسلوب ليه وروها

الناس من جهة الخلق اكفاء \* ابوهم آدم والاء حواء  
 وانما امهات الناس اوعية \* مستودعات وللحساب آباء  
 انما يكسبهم من اصنامهم شرف \* يفاخرون به فليصن وانما  
 وان آيت فخر من ذوى نسب \* فان نسبنا حود وعلينا  
**(قوله** الفصل) الذى فى الاحياء ما تفخر وال فى العلم للبهادى العلم الشرىحى الموصل الى  
 الآخرة **(قوله** هه) بفتح الهمزة على حذف لاء الغلة أى لاهم وبالكسر والهمزة استثنائية  
 ومقصود منها التعليل ط **(قوله** على عهدي) أى الرشاد قوموس وهو متعلق بوله ادلاء  
 جمع دل اسم فاعل من دل وكذا قوله من استهدى أى طلب الهداية **(قوله** ووزن) أى قدر  
 كل مرئى أى حسنه بما كان يحسنه افاده السبواى فقدر الصانع على مقدار صنعته ومن  
 حسن علوم الآداب فقدره على قدرها ومن احسن علم الفقه فقدره عظيم بعضه فالخامس  
 من احسن شأ فقامه على قدره اه ط **(قوله** والجاهلون) أى با علم الشرعى فيشمل العالمين  
 بغيره بل عمر اشدها دواعى علماء الدين من عوام قل ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة  
 الحق اذا فنى عليه اورأى منه ما يخالف رأيه ورؤية اقبال الناس عليه **(قوله** ولا تخجل به  
 لى) الذى فى الاحياء لا تنفى به بدلا **(قوله** الناس مولى) أى حكما عدم منع كالارض الميتة  
 فى لانت قل تعالى أو من كان ميتا فحيه أى جاهلا فعلمناه وجعله ذرا يمشى به فى الناس  
 وهو علم كمن مشه فى الضمات وهو جاهل غارق فى ضلمات اجهل ومولى القلوب قل  
 فى الاحياء وقول فتح موسى سريعى الذى مع عصاه والشراب والدواء ليس يثوت قواى  
 فكذلك القلب اذا منع عنه الحكمة وعلم بملاية أيام يثوت ولقد صدق فى غذاء القلب  
 علم وحكمة وبه حياته كان غذاء الجسد بضعاء ومن فقد العلم ففقه مريض وموته لاره

نفقه من نفقه فضل قائم  
 أى من نفقه وقدر  
 فمستفيدا ولكن مستفيدا كل  
 يوم زيادة من نفقه  
 وسبح فى خور غوده  
 وفى قلب واحد متور  
 شد على شعاع من  
 بعدد ومن كلامه على  
 رضى الله عنه ما فصل  
 لا اهل علم لهم على  
 بهدى من سبى ادلاء  
 وزن كل مرئى ما كان  
 تحسنه وحسن اهل  
 من علمه فقدر يعلم  
 ولا تخجل به بدلا  
 منى اهل علم حياء  
 فمولى من وسيلة وكل  
 فضيلة

اخو العلم حتى خالده بعد موته \* وواصله تحت التراب رميم  
وذو الجهل ميت وهو ماش على الترى \* يفلن من الاحياء وهو عديم

**(قوله العلم يرفع المملوك الحق)** قال في الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشريف شرفا وترفع المملوك حتى تجلسه مجالس الملوك وقد نبه بهذا على ثمرته في الدنيا ومعلوم ان الآخرة خير وابقى اهـ ثم ذكر عن سالم بن ابى الجعد قال اشتراني مولاي بثلاثة درهم فاعتقني فقلت باي حرفة احترف فاحترفت بالعلم فقامت لى سنة حتى اتاني امير المدينة زائرا فلم اذن له **(قوله)** وانما العلم الحق هذا بيت من بحر السريخ وقوله لاربابه متعلق بمحذوف حال من ولاية لان نعت التكررة اذا قدم عليها اعرب حالا اوصفة للعلم وانما يعزل صاحبه لانه ولاية الهبة لا سبيل للعباد الى عزله منها والمتمتع ان اولى الامر في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم هم العلماء كما سذكره الشارح آخر الكتاب وفي الاحياء قال ابو الاسود ليس شيء اعز من العلم الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك اهـ وفي معناه قول الشاعر

ان الملوك ليحكمون على الورى \* وعلى الملوك لتحكم العلماء

**(قوله ان الامير الحق)** البتان من مجزوء الكامل المرفل يعني ان الامير الكامل ليس هو من اذا عزل صار من احدى الرعية بل هو الذي اذا عزل من امارته الولاية يبقى متصفا بامارة الفضل والعلم **(قوله)** واعلم ان تعلم العلم الحق اى العلم الموصل الى الآخرة او الاعم منه قال العلامة في فضوله من فرائض الاسلام ما يحتاج اليه العبد في اقامة دينه واخلاص عمله لله تعالى ومعاشرة عباده وفرض على كل مكلف ومكلف بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصيب والحج لمن وجب عليه واليبيع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكرهات في سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل بشئ يفرض عليه علمه وحكمه ليتبع عن الحرام فيه اهـ وفي تبين المحارم لاشك في فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الاخلاص لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم

الربا لان العابد محروم من ثواب عمله بالربا وعلم الحسد والعجب اذها يأكلان العمل كما تأكل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح والطلاق لمن اراد الدخول في هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحرمة او المكفرة ولعمري هذا من اهم المهمات في هذا الزمان لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفر وهم عنها غافلون والاحتياط ان يجدد الجاهل ايمانه كل يوم ويجدد نكاح امرأته عند شهادتين في كل شهر مرة او مرتين اذا الخطأ وان لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثير **(قوله)** وفرض كفاية الحق عرفه في شرح التحرير بالمتحتم المقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله قال في تناول ما هو ديني كصلاة الجنازة ودينوى كاصناف المحتاج اليها وخرج المسنون لانه غير متحتم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اهـ قال في تبين المحارم واما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام امور الدنيا كاطلب والحساب والتجو واللغة والكلام والقرآت واسانيد الحديث وقسمه الوصايا والموازيت

العلم يرفع المملوك الى  
مجالس الملوك لولا العلماء  
لهلك الامراء

\* وانما العلم لاربابه \*

\* ولاية ليس لها عزل \*

\* ان الامير هو الذى \*

\* يضحي اميرا عند عزله \*

\* ان زال سلطان الولا \*

\* به كان في سلطان فضله \*

واعلم ان تعلم العلم يكون

فرض عين وهو بقدر

ما يحتاج لدينه وفرض

كفاية

مطلب

في فرض الكفاية وفرض

العين

والكتبه ومعنى والبدع والبيان والاسول ومعرفة ناسخ والمنسوخ والعام والخاص  
والنفس اصدده وكل هذه الآلهة التفسير والحديث وكذا علم الآثار والاخبار والعلم بالرجال  
والاسامهم واسمى الصحابة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الرواية والعلم باحوالهم تمييز الضعيف  
من القوى والعلم باعمالهم واسول الصناعات والفلاحة كالطباكة والسياسة والحجامة اه  
**(قوله)** وهو ما زاد عليه اى على قدر ما يحتاجه لديه في الحال (تنبيه) فرض العين افضل  
من فرض الكفاية لانه مفروض حقا لنفسه فهو اهم عندها واكثر مشقة بخلاف فرض  
الكفاية فانه مفروض حقا للكافة والكافر من جملةهم والامر اذاهم خف وادأخص نقل  
وقيل فرض الكفاية افضل لان فعله مسقط للخروج عن الامة باسرها وبتركه يعنى  
المتكبرون منه كلهم ولاشك في عظم وقع ما هذه صفة اه طواقى ونقل ط ان المعتد الاول  
**(قوله)** وهو التبحر في الفقه اى اتوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غيره من العلوم  
الشعرية والآله **(قوله)** وعلم القلب اى علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل  
وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح وهو معطوف على الفقه لاعلى التبحر  
لما علمت من ان علم الاخلاص والعجب والحسد والرياء فرض عين ومنها غيرها من آفات  
النفس كالكبر والشح والحقد والغش والغضب والعداوة والبغضاء والطمع والخل  
والبطر والخيلاء والحيانة والمداينة والاستكثار عن الحق والمكر والتخادعة والقسوة وطول  
الامل ونحوها مما هو مبين في ريع المناياك من الاحياء قل فيه ولا يفتك عنها بشر فيلزمه  
ان يتعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه وازالتها فرض عين ولا يمكن الاتمعرفة حدودها واسبابها  
وعلاجاتها وعلاجه فان من لا يعرف الشر يقع فيه **(قوله)** الفلاسفة هو لفظ يوناني  
وتعريبه الحكم الموهوبة اى مزينة المظاهر فسد الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من  
المكفريات والمحرّمات ط وذكر في الاحياء انها ليست علما برأسها بل هى اربعة اجزاء  
احدها الهندسة والحساب وهما مباحان ولا يمنع منهما الا من يخاف عليه ان يتجاوزها الى  
علوم مذمومة والثاني المنطق وهو بحث عن وجد الدلائل وشروطه ووجه الحد وشروطه  
وهما داخلان في علم الكلام والثالث الالهيات وهو بحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا  
فيه بملذاهب بعضها كفر وبعضها بدعة والرابع الطبيعات وبعضها مخالف للشرع  
وبعضها بحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغيرها وهو شبيه  
بنظر الأطباء الا ان الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من حيث يمرض ويصح  
وعم ينظر من في جميع الاحسام من حيث تغير وتحرك ولكن اللط بفضله لانه محتاج اليه  
واما علومهم في الطبيعات فلاحاجة اليها اه **(قوله)** والشعبية الصواب الشعوذة وهى  
كفى القاموس خفة في اليد كالسحر ترى الشمس غير ما عليه اصله اه حوى لكن في الصباح  
شعوز الرجل شعوذة ومنهم من قل شعبد شعبدة وهو بالذال المعجمة وليس من كلام اهل  
البادية وهى لعب يرى الانسان منها ما ليس له حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وافق  
العلامة ابن حجر في اهل الخلق في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة كقطع رأس انسان  
والحادثة وجعل نحو دراهم من التراب وغير ذلك باتهم في معنى السحرة وان لم يكونوا منهم فلا

قوله في الرواية هكذا بخفة  
والاسبب بقوله بعد والعلم  
ياحوالهم ان يقول في  
الرواة تأمل اه مصححه

معلّب  
فرض العين افضل من  
فرض الكفاية

وهو ما زاد عليه النفع غيره  
ومندوبا وهو التبحر في  
الفقه وعلم القلب وحراما  
وهو عند الفلاسفة والشعبية  
والشعبيم

قوله والفلاسفة هكذا بخطه  
والاسلوب ما في نسخ  
الشارح كما لا يخفى اه  
مصححه

يجوز لهم ذلك ولا احد أن يقف عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن لذي يقنع  
بذل الرجل أو يدخل السكن في جوفه ان كان سحرا قتل والا عوقب **(قوله)** والتسجيم هو عدم  
يعرف به الاستدلال بالمشكلات المالكية على الحوادث السلبية اهـ وفي مختارات النوازل  
لصاحب الهداية ان علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قيمان حسابي وانه حق  
وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر بحسبان اي سيرهما بحساب واستدلال  
بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز  
كاستدلال الطبيب بالنبيض من الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى أو ادعى الغيب  
بنفسه يكفر ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لأبأس به اهـ وأقصد أن تعلم  
الزائد على هذا المقدار فيه بأس بل صرح في الفصول بحرمته وهو مأمى عليه الشارع  
والظاهر ان المراد به القسم الثاني دون الاول ولذا قل في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير  
مذموم لذاته اذ هو قيمان الحق ثم قول ولكن مذموم في السرعة وقول عمر تعلموا من النجوم  
ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أمسكوا وانما زجر عنه من ثلاثة أوجه \* أحدها انه مضر بما كثر  
الحلق فانه اذا اتى اليهم ان هذه الآثار تحدث غيب سير الكواكب وقع في نفوسهم أنها  
انوارية وتأنى ان احكام النجوم تخمين محض ولقد كان معجزة لأدريس عليه السلام فيما  
ينحكي وقد اندرس \* وثانيها انه لا فائدة فيه من ما قدر كائن والاحترار منه غير ممكن اهـ ملخصا  
**(قوله والرمل)** هو علم بضروب أشكال من الحسوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفا  
تجمع ويستخرج جملة دالة على عواقب الامور وقد علمت أنه حرام قطعا وأصله لأدريس عليه  
السلام ط اي فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر ان تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم  
لما فيه من ايها العوام أن يغابوا بشار الله تعالى في غيبه **(قوله)** وعلوم الطبائعين (المد  
الطبيعي علم بحث فيه عن احوال الجسم المخصوص من حيث هو معرض للتغيير في الاحوال  
والثبات فيها اهـ وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لانه يؤدي  
الى مفاسد كاعتقاد قده العالم ونجومه وحرمته مشابهة لحرمه التسجيم من حيث اقتضاء كل  
المنفعة **(قوله)** والسحر هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على افعال  
غريبة لاسباب خفية اهـ وفي حاشية الايضاح ليبري زاده قل الشئ تعلمه وتعليمه حرام  
أقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعفراني السحر حق  
عندنا وجوده وتصوره وأثره وفي ذخيرة الناظر تعلمه فرض لرد ساحر أهل الحرب وحرام  
ليفرقه بين المرأة وزوجها جائز ليقف بينهما اهـ ابن عبد الرزاق قل بل يعتقدون عن بعضهم  
عن الحنابلة وفيه أنه ورد في الحديث انتهى عن التولية بوزن غبة وهي ما يفعل ليجب اثره الى  
زوجها اهـ أقول بل نص على حرمة في الحائض وغلله ابن وهبان بانه ضرب من السحر قل  
ابن المشقة ومقتضاه انه ليس بمجرد كتابة آيات بل فيه شئ زائد اهـ وسأى تمامه قبيل احياء  
الموات ان شاء الله تعالى وذكر في فوج القدير أنه لا قبل توبة الساحر والزندق في ظاهر  
المذهب فيجب قتل الساحر ولا يستأب سعيه بالفساد لا بمجرد عمله اذا لم يكن في اعتقاده  
ما يوجب كفره اهـ وذكر في تبين المحار عن الامه أني منصور أن اتقوا ان الساحر

مطلب

في التسجيم والرمل

قوله من الصحة والمرض

هكذا يحفظه والاسباب

ابدال من على كبحوضه

وقوله ما تهتدوا به ان كانت

الرواية هكذا حذف لكون

للتخفيف اهـ مصححه

والرمل وعلوم الطبائعين

والسحر

كفر عن الاخلاق خفاً ونجساً بحث عن حقيقته من كان في ذلك مرد ملازم في شرط الايمان فهو كافر والا فلا ه أقول وقد ذكر الامم الغر في السحري الفرق بينه وهو سحر يكفر به وبين غيره وأصل في ذلك تمايزه مراحمته من أواخر شرح المذني الكبير على الجوهرية ومن كتاب الاعلام في قواعد الاسلام بعلامة ابن حجر وحاصله ان السحر اسم حسن لثلاثة انواع الاول السبييا وهي ميرك من خواص أرضية كدهس خاص او ككات خاصة توجب ادراك الخواص خمس أو بعضها ثمانية وجود حقيق او بما هو تخيل صرف من مأكول او مشموم او غيرهم الثاني الهيميا وهي ميرجوب ذلك مضاعف آثار سماوية لأرضية الثالث بعض خواص الخدثي كما يؤخذ سبعة حجار يرمى بها نوع من الكلاب اذا رمى بحجر عنه فإذا عضها الكلب وطرحته في ماء من شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه أنواع السحر الثلاثة قد يقع بها هو كافر من لفظ او اعتقد أو فعل وقد تقع بغيره كوضع الاحجار وللسحرة فصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً ككفر الذليلس التكفير به لما يترتب عليه من الضر بل ما يقع به مما هو كافر كما اعتقاد افراد الكواكب بالربوبية أو اهانة قرآن أو كلام مكفر ونحو ذلك اه ملخصاً وهذا موافق لكلام امام الهدى أبي منصور الماتريدي ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله لأن قتله بسبب سعيه بالفساد كما مر فإذا ثبت اضارده لسحره ولو غير مكفر يقتل دفعاً لشدة كسله وقطاع الطريق **(قوله والكهانة)** وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في المستقبل واداء معرفة الاسرار قبل في هاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشق وسحب فنه من كان يزعم أن له تأملاً بقي اليه الاخبار ومنهم من كان يزعم انه يعرف الامور بتقدمات يستدل بها على موافقتها كلام من سأله او حاله او فعله وهذا يخصونه باسم العراف كالندعي معرفة السروق وشوهد وحديث من أتى كاهنا يشمل العراف والمتمجم والعرب تسمى كل من يتعاطى علماً دقيقاً كاهنا ومنهم من يسمى المتجم والطبيب كاهنا اه ابن عبدالرزاق **(قوله)** ودخل في الفلسفة انطق لانه الجزء الثاني منها كما قدمناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذاهبهم المتأصلة أمامنطق الاسلاميين الذي مقدماته قواعد اسلامية فلا وجه للقول بخبرته بل سباده الغزالي معيار العلوم وقد ألف فيه علماء الاسلام ومنهم المتحقق ابن الهمام فيه أتى منه بيان معظم مطالبه مقدمة كتابه التحرير الاسوي **(قوله علم الحرف)** يحتمل أن المراد به الكف الذي هو اشارة الى الكيمياء ولاشك في حرمتها ما فيها من صياغ امال ولاشغال مما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جميع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم اسرار الحروف واما في الاستخداة وغير ذلك اه ط ويحتمل ان المراد بالسلطات وهي كما في شرح المقاني نقش اسماء خاصة لها تعق بالافلاك والكواكب على زعم اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها تحدث لها خاصة رجعت بها في مخاري العادات اه هذا وقد ذكر العلامة ابن حجر في ب الانحاس من التحفة أنه اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالشعاع الى الذهب هل هو ناتق فيقبل ثم لا انقلاب انما نعتنا حقيقة والالبعل الانحياز وقيل لا لأن قبل الحقائق محال والحق الاول الى ان قال تسمية كثير ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل

مطلب

السحر انواع

والكهانة ودخل في

الفلسفة انطق ومن هذا

القسم علم الحرف

مطلب

في كهانة



اولا ولم تر لاحد كلاما في ذلك والذي يظهر انه ينبغي على هذا السلاف قلمي الاول من علم العلم  
الموصل لذلك القلب علما يقينا جازله علمه وتعليمه اذ لا يحذور فيه بوجه وان قلنا الثاني اولم يعلم  
الانسان ذلك العلم اليقيني وكان ذلك وسيلة الى الغش فالوجه الحرمة اه ما خصا وحاصله انه  
اذ قلنا بانبات قلب الحقائق وهو الحق جازا العمل به وتعلمه لانه ليس بغش لان النجاس يقلب  
ذهبا اوفضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه غش كذا لا يجوز لمن لا يعلم حقيقة تلافيه  
من اتلاف المال او غش المسلمين والظاهر ان مذهبا ثبت انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره  
في انقلاب عين التجاسة كاتقلاب الحمر خلا والله مسكا ونحو ذلك والله اعلم **(قوله)** وعلم  
الموسيقى بكسر القاف وهو علم رياضي يعرف منه احوال النغم والايوانات وكيفية تأليف  
اللحون وانشاد الآلات وموضوعه الصوت من جهة تأثيره في النفوس باعتبار نظامه في  
طبقته وزمانه ونمونه بسط الارواح وتعداها وتقويتها وقبضها ايضا **(قوله)** وهو اشعار  
المولدين اي الشعراء الذين حدثوا بعد شعراء العرب قال في القاموس انولدة المحدث من كل  
شيء ومن الشعراء لحدثهم وفي آخر الرثابة للشهاب الحفاجي بلغا العرب في الشعر والحطاب  
على ست طبقات الجاهلية الاولى من عاد وقحطان والمختصر من وهم من ادرك الجاهلية  
والاسلام والاسلاميون وانولدون والمحدثون والمتأخرون ومن الحق منهم من العصرين  
والثلاثة الاول همهم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعرهم رواية ودراسة عند فقهاء الاسلام  
فرض كفاية لانه به ثبت قواعد العربية التي بها يعلم الكتاب والسنة المتوقف على معرفتهما  
الاحكام التي يتميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جاز فيه الخطأ في انعاني فلا يجوز فيه  
الخطأ في الالفاظ وتركيب المباني اه **(قوله)** من الغزل المراد به مافيه وصف النساء  
والغلمان وهو في الاصل كما في القاموس اسم لمحادثة النساء وعطف عليه **(قوله)** والمطالعة  
عطف عام على خاص لانه نوع منها فشمس وصف حال المحب مع محبوب اومع عذله من الوصل  
والهجر واللوعة والغرام ونحو ذلك قال في المصباح البطالة تقيض العيالة من بطل الاجير  
من العمل فهو بطل بين البطالة بالفتح وحكى بالكسر وهو افضح وربما قيل بالضم وذكر  
ابن عبد الرزاق انه وجد بهامش المصباح بخط مصنفه ما حاصله البطالة بالفتح قد يكون وصفا  
للطبيعة كالرذالة والجهالة وبالكسر الصناعة كالتيجارة والضم لما يرمى كالقلامة وقد  
يضمن اللفظ المعاني الثلاثة فيجوز فيه الحركات الثلاث فالبطالة بالفتح لانه وصف ثابت  
وبالكسر لانه شبه الصناعة للمداومة عليها وبالضم لما يرمى بها يرفض اه قول وعلى هذا  
يمكن ان يكون اشارة الى ان المكروه منه مادوم عليه وجعله صناعة حتى غلب عليه وشغله  
عن ذكر الله تعالى وعن العاومة الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم لان يمتلي خوف احدا قبحا خيرا من ان يمتلي شعرا فاليسر عن ذلك لا بأس به اذا  
قصد به اظهار النكات واللطافات والتشابه الفاتكة والمعاني الرائقة وان كان في وصف  
الحدود والتقدم فان علماء البدع قد اشتبهوا من ذلك باشعار المولدين وغيرهم لهذا اتقصد  
وقد ذكر المحقق ابن الهمام في سادات فتح القدير ان اخرج منه ما كان في اللفظ ملائحا  
كسفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الحمر المهيح اليها والاحانات والهجاء نسلا ودمى

وعلم الموسيقى ومكروها  
وهو اشعار المولدين من  
الغزل والبصالة ومباحا  
كاشعارهم

مطلب  
في الكلام على انشاد الشعر



وفيها) اي في الاشهاد عن آخر ائمتنا (قولهم) اي من هذه الاربعة  
 اذا سئلنا اي المذاهب صواب (قولهم) غلب (اي من تلك في الصروع من الائمة  
 المجتهدين) (قولهم) (اي) لانك لم تصب القول الصحيح فقلنا ان ائمتنا يخطئ في صواب ائمتنا  
 اي فلا يلزم بان مذهبنا صواب اليه ولا بان مذهب مخالفنا خطأ اليه بناء على الخبر من ان  
 حكمهم في كل مسألة واحد معين وجب طاعة فمن اسابه فيه انصيب ومن لا فيه انقضى  
 ونقل عن الائمة الاربعة ثم اختلفوا ان ائمتنا يخطئ ما يجوز كما في التحرير وسرحه ثم علم انه ذكر  
 في التحرير وسرحه ايضا انه يجوز تقايد المفضول مع وجود الافضل وبه قال الحنفية  
 والمالكية واكثر الحنابلة والشافعية وفي رواية عن احمد ومناطقة كثيرة من الفقهاء لا يجوز  
 ثم ذكر انه لم التزام مذهباً معيناً لكن حنفية والشافعية فينبيل يلزمه وقيل لا وهو الاصح  
 اه وقد شاع ان العامي لا مذهب له اذا علمت ذلك ظهر لك ان ما ذكر عن النبي من  
 وجوب اعتقاد ان مذهبه صواب يحتمل الخطأ مبني على انه لا يجوز تقايد المفضول  
 وانه يلزمه التزام مذهبه وان ذلك لا يثبت في العامي وقد رأيت في آخر فتاوى ابن حجر متأري  
 التبريح ببعض ذات فنه سأل عن عبارة النبي المذكورة ثم حرران قول الائمة السابقة  
 كذلك ثم قل ان ذلك مبني على الضعيف من انه يثبت تقايد الامة دون غيره والاصح ان التحرير  
 تقايد اي شاء ولو مفضولاً وان اعتقده كذلك وحيث فلا يمكن ان يقطع او يظن انه على  
 الصواب بل على التقايد ان يعتقد ان مذهب اليه امامه يحتمل انه الحق قل ابن حجر متأري  
 المحقق ابن النعمان صرح بما يؤيده حيث قال في شرح الهداية ان اخذ العامي بما يقع في يده  
 انه اصوب اولي وعلى هذا اذا استقر مجتهدين فاختاروا عليه الاولي ان يأخذ بما يميل اليه فيه  
 منهما وعندى انه لو اخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لان ماله وعدمه سواء والواجب عليه  
 تقايد مجتهد وقد فعل اه (قولهم عن معتقدا) اي عما نعتقده من غير المسائل الفرعية مما  
 يجب اعتقاده على كل مكلف بل تقايد لاحد وهو ما عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة  
 والماتريدية وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة ارجعها بعضهم الى الخلاف المنقضية كبر في محله  
 (قولهم) ومعتقد خصوصاً) اي من اهل البدع الشكفية وغيرها كالتاملين بقدم العلم  
 اربى الصانع اوعده بمقتضى الرسل والفايين بخلاف القرآن وعدم ارادة تعالى الشرع نحو ذات  
 (قولهم علم نفع وما حرق) اسرار يفتش العلم اقرقواعده ونظرها فروعها وتوضيح مسائلها  
 والمراياح تارة بلوغها النهاية في ذلك ولاشك ان الجمع والاصول بلوغها النهاية في ذلك افاده ح  
 والظاهر ان المراد بالاصول اصول الفقه لان اصول العقائد في غاية التحرير والتسقيح تأمل  
 (قولهم) وهو علم البيان المراد به ما علم العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع ولنا قول  
 الزنجشيري ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولما يفتقروا على ما  
 في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته ونكته وبديعاته بل على التزام اليسير قل الله تعالى قل  
 لئن اجتمعت الاناس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم  
 ظهيراً وانما ذات ما فيه من البلاغة (قولهم) والتفسير) اي تفسير القرآن فقد ذكر  
 السيوطي في الاثنان ان القرآن في النسخ المخطوط كل حرف منه بمنزلة جبل ذوقه وكل آية

مطلب

يجوز تقايد المفضول مع  
 وجود الافضل

عنه وفيها اذا سئلنا عن  
 مذهب ومذهب نحو منا  
 فتاوجوباً مذهباً صواب  
 يحتمل الخطأ ومذهب  
 مخالفاً خطأ يحتمل الصواب  
 واذا سئلنا عن معتقدا  
 ومعتقد خصوصاً فقلت  
 وجوباً الحق مانعاً عليه  
 والباطل ما عليه خصوصاً  
 وفيها العلوم لا علم نفع  
 وما حرق وهو علم النحو  
 والاصول وعلم النسخ ولا  
 احرق وهو علم البيان  
 والتفسير وعلم نفع  
 واحرق



خليفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال اتبعهم للحديث قال فمحمد بن الحسن قال أكثرهم  
تقريبا قال فزفر قال أحدهم قياسا ولد سنة ١٣٢ وتوفي بالري سنة ١٨٩ (قوله من خبزه)  
بالضم اى خبز محمد الذى خبزه من محين اى يوسف من طحين اى خيفة والذاروى الخطيب عن  
الربيع قال سمعت الشافعى يقول الناس عيال على ابنى خيفة فى الفقه كان ابو خيفة ممن  
وفق له الفقه (قوله فقال) اى من بحر البسيط وترتيب هذا التظم بخلاف الترتيب قبله وسقط  
منه حماد (قوله علمه) اى محمد (قوله كالجامعين) الصغير والكبير وقد ألف فى المذهب  
تأليف سميت بالجامع فوق ما ينوف عن اربعين وكل تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من  
روايته عن ابنى يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايته عن الامام بلا واسطة ط (قوله  
والنواد) الاولى ابدالها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هى كتب محمد المسماة بالاصل وظاهر  
الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فى ثبوتها عنه متواترة أو مشهورة وفيها المسائل  
المروية عن أصحاب المذهب وهم ابوح وأبوس وم وأما السوادر فهى مسائل  
مروية عنهم فى كتب آخر لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والريقات وهى  
دون الاولى وبقي قسم ثالث وهو مسائل التوازل سئل عنها المشايخ المجتهدون فى المذهب  
ولم يجدوا فيها نصا فأفتوا فيها بتحريحا وقد نظمت ذلك فقلت

وكتب نساير الرواية أتت \* سئلا لكل ثابت عنهم حوت  
صنفها محمد الشيبانى \* حرر فيها المذهب النعمانى  
الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصغير  
نم الزيات مع المبسوط \* تواترت بالسند المضبوط  
كذلك مسائل النوادر \* استاده فى الكتب غير ظاهر  
وبعدها مسائل التوازل \* خرجها الاشياخ باللائل

وسألت بسط ذلك آخر المقدمة وفى طبقات التميمي عن شرح السير الكبير للسر حنى ان السير  
الكبير آخر تصنيف صنفه محمد فى الفقه وكان سببه ان السير الصغير وقع بيد الاوزاعى امام  
اهل الشام فقال مالا هل العراق والتصنيف فى هذا الباب فانه لاعلم لهم بالسير فبلغ محمد  
فصنف الكبير فحكى انه لما نظره فى الاوزاعى قال لولا ما ضمنه من الاحاديث اقلت انه يضع  
العام وان الله تعالى عين جهة اصابة الجواب فى رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذى علم علم نعم  
امر محمد ان يكتب فى ستين دفترًا وان يحمل الى الخليفة فاجبه وعده من مفاخر ايامه اه ملخصا  
(قوله فبسيبه صار الشافعى فقيها) اى ازداد فقاها واطلع على مسائل لم يكن مطلعًا عليها فان  
محمد ابدع فى كثرة استخراج المسائل والا فالشافعى رضى الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده  
الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرت فقيها)  
الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعى انه قال ايضا حملت من علم محمد بن الحسن وقرعير  
كتبا وقال امن الناس على فى الفقه محمد بن الحسن (قوله هيئات) اسم فعل اى بعد مكانه عنى  
وعن ابنى يوسف ط (قوله فى اعلى عيين) اسم لاعلى الجنة اى هو فى اعلى مكان فى الجنة اى  
بالنسبة اليهما لا مطلقا لان الانبياء والصحابة ارفع منه درجة قطعًا وامالدهم انحو اجعلنى مع

من خبزه وقد نظم بعضهم  
فقال \* الفقه زرع ابن  
مسعود وعاقمة \*  
حصاده ثم ابراهيم دواس \*  
نعمان طاحنه يعقوب  
عاجنه \* محمد خازن والآكل  
الناس \* وقد ظهر علمه  
بتصانيفه كالجامعين و  
المبسوط والزيات  
والنوادر حتى قيل انه  
صنف فى العلوم الدينية  
تسعمائة وتسعة وتسعين  
كتابا ومن تلامذته الشافعى  
رضى الله عنه وتزوج بأه  
الشافعى وفوض اليه كتبه  
وماله فبسيبه صار الشافعى  
فقيها ولقد انصف الشافعى  
حيث قال من اراد الفقه  
فليزلم اصحاب ابنى خيفة  
فان المعانى قد تبسرت اوم  
والله ما صرت فقيها الا بكتب  
محمد بن الحسن وقال  
اسماعيل بن ابنى رجا رأيت  
محمد فى المنام فقلت له ما فعل  
الله بك فقال غفرتى ثم قال  
لواردت ان اعذبك  
ما جعلت هذا العلم فيك  
فقلت له فان ابو يوسف  
قال فوقنا بدرجتين قالت  
فابو خيفة قال هيأت ذلك  
فى اعلى عيين

التيين فمر د في الاجتاع والتمسك لافي بدرجه والتمسك معه فاولئك مع الذين  
 اتواهم عابدين من النبيين والصديقين ط ( **قوله كيف** ) استفهام الكاري بمعنى التي اى  
 كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط ( **قوله ولها** ) اى لرويته ربه تعالى في التمام قصة مشهورة  
 ذكرها الحافظ النجم العيطي \* وهي ان الامام رضى الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة في  
 التمام تسعا وتسعين مرة فقلت في نفسي ان رأيت تمام المائة لاسأله به بنحو الخلائق من  
 عذابه يوم القيامة قال فرأيت سيجانه وتعالى فقلت يا رب عز جارك وجل شاكوك وتقديست  
 أسأؤك به بنحو عبادك يوم القيامة من عذابك فقال سيجانه وتعالى من قول بعد العداة  
 والعشي سيجان الابدى الابد سيجان الواحد الاحد سيجان امرد الصمد سيجان رافع السماء  
 بغير عمد سيجان من بسط الارض على ماء حمى سيجان من خلق الخلق فاحصاهم عدد سيجان من  
 قسم الرزق ولم ينس أحد سيجان الذي لا يتخذ صاحبة ولا ولد سيجان الذي لا يلد ولا يولد ولا يمكن له  
 كفوا أحد تخام عذابي اه ط ( **قوله على رجليه النبي الخ** ) فيه هذا مخالف للسنن اه ح  
 اى لصحة الحديث في النبي عنه وأجاب الشرنبلالي بحمله على الزاوي فانه أفضل من نصب  
 القدمين وتفسير الزاوي أن يعتمد المصل على قدم مرة وعلى الاخرى مرة أخرى اى مع وضع  
 القدمين على الارض بدون رفع احدها لكن يعبده قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ  
 أفاده ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك نفي الكراهة عنه كما لو  
 يكره أن يصلي الرجل حاسرا عن رأسه لكن اذا قبيد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض العلماء  
 اجاب بذلك فقال انما فعل ذلك بمجادة لنفسه وليس بعباد ان يكون غرض بمجاهدة النفس  
 بذلك ممن لم يخل منه خشوعه مانعا للكراهة اه ط ( **قوله حق عبادك** ) من اضافة الصفة  
 للموصوف اى عبادك الخلة التي تليق بخلائك بل هي بقدر ما في وسعه ط ( **قوله لكن**  
 عرفك ) استدراك على ما يثبهم من ان عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد  
 انه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد  
 معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط ( **قوله فيب** ) من الهبة وهي العطية  
 يقال وهب له اى اعطى نقصان الخدمة لكمال المعرفة اى شفع هذا بهذا كافي هب مسبنا  
 تحسنا ( **قوله ولمن اتبعك** ) اى في الخدمة والمعرفة اوفيا ادى اليه اجتهادك من الاوامر  
 والنواهي ولم يزرع عنها لاتبجر والتقليد ( **قوله الى يوم القيامة** ) متعلق بكان التامة او يتبعك  
 ( **قوله وقيل لابي خيفة** ) ذكر في التعاليم هذه العبارة عن ابن يوسف ثم قال قيل لابي خيفة  
 رضى الله تعالى عنه به ادركت العلم قل انما ادركت العلم بالجهد والشكر وكلما فهمت  
 ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله وزداد علمي ط ( **قوله وما استكتفت** ) اى انفت  
 واتعت ( **قوله مسافر بن كرام** ) الذي رأيت في مواضع متعددة مسعر بن كدام بكسر  
 الراء وكدام بالذال ( **قوله** ) حوت ان لا يخاف ) لانه قد امانا علنا صحيح الاجتهاد سالم  
 الاعتقاد ومن قد علنا ان الله سنا وتما كلامه مسعر وان لا يكون فرط في الاحتياط لنفسه  
 ( **قوله قال** ) اى مسعر لكن ذكر في المقدمة الغزوانية هذين البيتين وانه اشدها ابو  
 يوسف عنه ط ( **قوله حسبي** ) اى كافر متدا خبره قوله ما عديته اى هبانه ويوم القيامة

كيف وقد صلى العجر  
 يوموا العشاء أربعين سنة  
 وحج خسا وخمسين حجة  
 وراى ربه في المائة مرة  
 ولها قصة مشهورة في حجة  
 الاخيرة استأذن حجة  
 الكعبة فادخل ليلا فقام  
 بين العمودين على رجليه  
 النبي ووضع اليسرى على  
 ظهرها حتى ختم نصف  
 القمر آن ثم ركع وسجد ثم  
 قام على رجليه اليسرى  
 ووضع النبي على ظهرها  
 حتى ختم القرآن فلما سلم بكى  
 وناحى ربه وقال الهى  
 ما عبدك هذا العبد الضعيف  
 حق عبادك لكن عرفك  
 حق معرفك فهب نقصان  
 خدمته لكمال معرفته  
 فهتف هاتف من جانب  
 البيت يا باخيفة قد عرفتنا  
 حق المعرفة وخدمتنا  
 فحسننا الخدمة قد غفرنا  
 لك ولمن اتبعك ممن كان على  
 مذهبك الى يوم القيامة  
 وقيل لابي خيفة به بالغ  
 ما بلغت قال ما خلعت الا فادة  
 وما استكتفت عن الاستفادة  
 قال مسافر بن كرام من حمل  
 باخيفة بينه وبين الله تعالى  
 رجوت ان لا يخاف وقال فيه  
 \* حسبي من الهيات ما  
 اعديته \* يوم القيامة في  
 رضى الرحمن \* رضى النبي

متعلق بحسبى او باعدونه او برضا، بنى سببية ودين بدل من، (قوله) ما يخرج من آخرة  
 القصر والافتخار المذبح بالتحليل اى يذكر من جملة ما يدخل على من جعل من ابناءه  
 هذا الرجل الذى شيد بيتان الدين بعد اقراض السجاية واكثر التامين وبعده ما لا يحصى من  
 الامة وسبق فى الاجتهاد وتدوين الفقه من بعده من الائمة والاشهر باصحابه وفوائده الجليلة  
 على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضياء المعنوى) هو شرح مقدمة القزوينى للقاضى ابنى  
 البقاء بن الضياء المكي (قوله زقون ابن الجوزى) اى ما تالاه عن الحنبل بن البغدادي (قوله) لانه  
 روى بطرق مختلفة) بسطها العلامة طاش كبرى فبشعر بان له اصلا اقلا من ان يكون  
 ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبات حكم شرعى ولا شك في تحقق معاد فى الامام فانه سراج  
 يستضاء بنور علمه ويتهدى بنائب فهمه لكن قل بعض العلماء انه قد أقر ابن الجوزى  
 على عده هذه الاخبار فى الموضوعات الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر  
 العسقلاني والحافظ الذى انتهت اليه رئاسة مذهب ابى حنيفة فى زمانه الشيخ قسم الحنفى  
 ومن ثم لم يورد شيئا منها ائمة الحديث الذين صنّفوا فى مناقب هذا الامام كصاحبى وصاحب  
 طبقات الحنفية محيى الدين القزوينى وآخرين متفقين لغت الثبوتات فى ايام اصلاخ كثير اه  
 وقال العلامة ابن حجر المكي فى الطبريات الحسان فى ترجمة ابى حنيفة الثعالب ومن اطع  
 على ما يأتى فى هذا الكتاب من احوال ابى حنيفة وكبراماته والخرافه وسيرة غير انه غنى عن ان  
 يستشهد على فضله بخبر موضوع قال عثمان بن صالح الاستدلال به على عظيم شأن ابى حنيفة ما روى  
 عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع رتبة الدنيا ستة خمسين ومائة ومن ثم قل شمس  
 الائمة الكبردرى ان هذا الحديث محمول على ابى حنيفة لانه مات ثلاث السنة اه وقل ائمت  
 وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن  
 ابى هريرة والعلامة ابى عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا  
 لتناوله رجال من ابناء فارس ورواه ابو جهم عن ابى هريرة والشيخان عن قيس  
 ابن سعد بن عباد بن النجى صلى الله عليه وسلم قال لو كان العالم معلقا عند الثريا لتناوله  
 رجال من ابناء فارس ولقظ الطبراني عن قيس لاتناوله العرب لتناوله رجال من ابناء فارس  
 وفى رواية مسلم عن ابى هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى  
 يتناوله وفى رواية للشيخين عن ابى هريرة الذى قضى بيده لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله  
 رجل من فارس وليس المراد بفارس البلاد المعروفة بل جنس من المعجم وهم الفرس طبر  
 الديلمى خير المعجم فارس وقد كان جد ابى حنيفة من فارس على ما عليه الاكثرون قال الحافظ  
 السيوطى هذا الحديث الذى رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه فى الإشارة لانى حنيفة  
 وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره انتخاب النقيب ممن ليس له دراية فى علم الحديث فان  
 فى سنده كذاين ووضاعتين اه ما يخصا وفى حاشية الشيرازى على المواهب عن العلامة  
 الشامى تاييد الحافظ السيوطى قال ما جزم به شيخنا من ان ابى حنيفة هو اشراف من هذا  
 الحديث ظاهر لاشك فيه لانه يبلغ من ابناء فارس فى العلم مبلغا احده (قوله النستري)  
 امام عظيم رضى الله عنه كان يقول انى لاعبد الاثناق الذى اخذ الله تعالى على فى عالم الذروانى

والافتخار برحل من ابنى  
 اسمه نعمان وكنيته ابو  
 حنيفة هو سراج ابنى وعنه  
 عليه الصلاة والسلام ان  
 سائر الانبياء يقتضرون بى  
 وانا افتخر بابى حنيفة من  
 احبه فقد احببى ومن ابغضه  
 فقد ابغضنى كذا فى المقدمة  
 شرح مقدمة ابى الليث قال  
 فى الضياء المعنوى وقول  
 ابن الجوزى انه موضوع  
 تعصب لانه روى بطرق  
 مختلفة وروى الجرجاني  
 فى مناقبه بسنده لسبل بن  
 عبد الله التستري انه قال لو  
 كان فى امة موسى وعيسى

لأبي ولأبي من هذا وقت إلى أن أخرجهم به إلى ما شهدوا به وسموا (قوله)  
 ما سموا (ج) أي ما دعوا على دينهم الجليل وأعدوا لهم العدل ولم يتقوا ما أحله عليهم  
 نعم فخرج من مائتات من مخرجهم عما جاز به أيضا من التماس ذمهم ما بقيوا ذمت إلا لمخالفتهم  
 القاسد ورأيهم الكاسد فلو كان فيهم مثله عزيز العدة ناقب القهقهة فثابت بالصدق نرو بالحق  
 نرد جميع ما يتقدم من المذاهب قبل عوامهم وتضمنوا شبهة في عقولهم فإن كونه واحدا منهم  
 بغير كلامه فإن من الجلس أن أحسن أميل فلا يلزم نفسيه على أيضا المكره صلى الله  
 عليه وسلم وهو (قوله) ومناقبه أكثر من أن تحصى هذا من مشكل التراكيب فنظاهرة  
 تفصيل الشيء في الأكرية على الاحتفاء ولا معنى له ونظائره كثيرة قل من يمتد اشكالها  
 ووجهها بوجه متعددة يثبتها في رسالتنا المسماة بالمواد العجيبة في أعراب الكلمات العربية  
 أحسنها ما ذكره الرضى أنه ليس المراد التفضيل بل المراد البعد عن الكثرة في متعلقة بالفعل  
 بتفصيل تعني شحذ وبأن ما تفصيل (قوله) قبل الأساطير الأولاد خاصة وقيل الأولاد  
 الأولاد وقيل الأولاد أبحاث نهاية الحديث ومشهور الثالث (قوله) وسماه الانتصار إنما  
 سمى ذلك لأن الأمام رضي الله عنه ما شاعت فضائله وسمعت الحنفية فواصله جرت عليه  
 العادة القديمة من إطلاق الأئمة الحاسدين فيه حتى طعنوا في إيجابه وعقيدته بما هو مبرأ  
 منه قطعا فنقد أن يعضوا نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره كما تكلم بعضهم في مالك  
 وبعضهم في الشافعي وبعضهم في أحمد بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر وفرقة في عثمان  
 وعلى وفرقة كبرت كل الصحابة

مثل أبي حنيفة ما يهودوا  
 ولما تنصروا ومناقبه أكثر  
 من أن تحصى: وصنف فيها  
 سبط ابن الخواري عيسى بن  
 كثير بن وسماه الانتصار  
 لأمام أئمة الامصار

ع: تخصر نسجه

ومن ذا الذي يخيو من الناس ساءا \* وللناس قل بالظنون وقيل  
 ومن المنصر للأمام رحمه الله تعالى العلامة السيوطي في كتاب سماه تبليغ العجيبة والعلامة  
 ابن حجر في كتاب سماه الطبريات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الطنلي في مجلد كبير  
 سماه لتوابع العجيبة وذكر فيه عن ابن عبد البر لا شككم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدق أحدا  
 يسبني أقول فيه فني والله ما رأيت أفضل ولا أروع ولا فقه منه ثم قال ولا يغير أحد بكلام  
 الخطيب فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة والأمام أحمد وبعض  
 أصحابه وتعامل عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم المصيب في كبد الخطيب وأما ابن  
 الخواري فإنه تابع الخطيب وقد عجب بسببه منه حيث قل في مرآة الزمان وليس العجب من  
 الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء وأما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو  
 اعظم قل ومن اتعصين على أبي حنيفة الدارقطني وابونعم فإنه لم يذكره في الحلية وذكر  
 من دونه في العلم والزهاده ومن انتصر له العارف الشعرائي في ميزان بما يتبعين مطالعته  
 أن في الخيرات الحسن وبقرض محمدا ذكره الخطيب من التمدح عن قوله فلا يتبدد فيه  
 أن من غير أقران الأمام فهو مثله لما قد أو كنهه أعداؤه أو من أقرانه فكذلك لأن  
 من الأقران بعضهم في بعض غير مدلول كما صرح به الذهبي والعسقلاني قولا لا سيما إذا لاح  
 به عداءة أو مذهب أو حيد لا يخيو منه إلا من عصمه الله تعالى قال الذهبي وما علمت أن  
 من أعداء الله من ذاب إلا عصم شيوخه بالصلاة والسلام والتصدقين وقول أئمة السك



يلتقي اليها المسترشد أن تسلك سبيل الادب مع الأئمة الماضين ولا تنظر الى كلام بعضهم في بعض الا اذا اتى برهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك والا فاضرب صفحا فإياك ثم إياك ان تصني الى ما تلقى بين أبي حنيفة وسنيان الثوري أو بين مالك وابن أبي ذئب أو بين أحمد بن صالح واللساني أو بين أحمد والحريث النخاسي وذكر كلام كثيرين من نظراء مالك فيه وكلام ابن معين في الشافعي قال وما مثل من تكلم فيهما وفي نظائرها الا كما قال الحسن بن هاني

يا ناطح الجبل العالي ليكله \* اشقق على الرأس لا تشقق على الجبل

اه ملخصا وقد أطال في ذلك وفي ذكر من اتى على الامام من أئمة السلف ومن بعدهم وما نقلوه من سعة علمه وفهمه ورهده وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب الى الامام الغزالي يردده مذكوره في احبائه المتواتر عنه حيث ترجم الأئمة الاربعة وقال واما ابو حنيفة فاقد كان ايضا مبدءا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجهه الله تعالى بعلمه الخ اقول ولا عجب من تكلم السلف في بعضهم كاذق للصحة لانهما كانوا مجتهدين فينكر بعضهم على من خالف الآخر سيما اذا قام عنده ما يدل له على خطأ غيره فليس قصدهم الا الانتصار للدين لا لانفسهم واما العجب ممن يدعى العلم في زماننا وما كانه ومشربه وملبسه وعقوده وانكحته وكثير من تعبداته بقادفيها الامام الاعظم ثم يعطن فيه وفي احبائه وليس مثالا لا كمثل ذبابة وقعت تحت ذنب جراد في حالة كره وفره وليت شعري لاي شيء يصدق ما قيل في أبي حنيفة ولا يصدق ما قيل في امام مذهبه ولم لا يقلد امام مذهبه في ادبه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلماء ثناء الأئمة الثلاثة على أبي حنيفة وتأديبهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه الا الكمال والناقص بضده ويكفي المعترض حيرانه بركة من يعترض عليه اعاذنا الله من ذلك وأدامنا على حب سائر الأئمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وحشرنا في زميرتهم يوم الدين ومما روى من تأديبه معه أنه قال اني لأترك أبي حنيفة وأجىء الى قبره فاذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره ففوضى سريعا وذكر بعض من كتب على المنهاج أن الشافعي صلى الصبح عند قبره فلم يفت فقبل له لم قال تأدبا مع صاحب القبر وزاد غيره أنهم يحجروا بالسلمة واجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يرجح تركها عند الاحتياج اليه كرفع الثوب حاسدا وتعلم جاهل ولا شك ان أبا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل أظهر منه بالقول فسا فقهه الشافعي رضي الله تعالى عنه أفضل من فعل القنوت والجهر أقول ولا يخفى عليك أن ذلك الطاعن الاحق طاعن في امام مذهبه ولذا قال في الميزان سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى مرارا يقول يتعين على أتباع الأئمة أن يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب اذا مدح علما وجب على جميع أتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وأن يترهبوه عن القول في دين الله بالرأى وقال ايضا لو أنصف المتقيدون للامام مالك والشافعي لما ضعف أحد منهم قولا من أقوال أبي حنيفة بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له ولولم يكن من التوبة رفعة مقامه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبره لكان فيه كفاية

في ربه أدب متديه معه ٥ (قوله وصف غيره) كلامه الصحاوي واحافظ الذهبي  
وكردي وغيره من قدماءه (قوله من عظم معجزات ح) لانه صلى الله عليه وسلم قد  
حبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قدمناها فيها محمولة عليه بلاشك كما قدمناه  
عن الشافعي صاحب السيرة وشيخ السيوطي كما حمل حديث لانسوا قريشاً من علمها تلاً  
لارض علمه على الامام الشافعي لكن حمله بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو  
حقيق بذلك فانه حبر الامة وترجم القرآن وكما حمل حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد  
الابل يابلون العلم فلا يجدون اعلم من عالم المدينة على الامام مالك لكنه محتمل لغيره من علماء  
المدينة الثغريين في زمنهم بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محل الا ابو حنيفة واصحابه  
كما افاده ط واما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من  
حيث الصحة فله يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين احكامه كابي حنيفة وقد  
وجد في المخطوط ما لا يوجد في الفاضل وسمى ذلك معجزة بناء على ان المراد بالتحدي في تعريف  
لمعجزة هو دعوى الرسالة وهو قول المحققين كما في المواب وقيل المراد به طلب المعارضة  
والنقابة وعليه فذلك كرامة لا معجزة وفيه (قوله بعد القرآن) متعلق باعظم اى لانه اعظم  
لمعجزات على الاطلاق لانه معجزة مستمرة دائمة العجز وقيد بذلك وان غير بمن التعيضية  
لاننا توهم مساواة هذه المعجزة لتلك في المشاركة في الاعظمية تصدق بالمساواة فتدبر (قوله  
الشهر مذهب) اى في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهب  
كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل ان فيها تربة المحمدين دفن فيها  
نحو من اربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف وافى وأخذ عنه اسم الغفر ولما مات  
صاحب الهداية منعوا دفنه بها فدفن بقرية وروى انه نقل مذهب نحو من اربعة آلاف  
نفر ولا بد ان يكون لكل اصحاب واهل جرا وقال ابن حجر قد بلغ بعض الائمة لم يظهر لاحد من  
ائمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاصحاب والتلاميذ ولم ينفع العلماء  
وجميع الناس مثل ما انتفوا به وباصحابه في تفسير الاحاديث المشبهة والمسائل المستنبطة  
والتوازل والقضايا والاحكام جزاهم الله تعالى الخير التام وقد ذكر منهم بعض التأخرين  
المتأخرين في ترجمته ثمانية مع ضبط اسمائهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولاً)  
اى سواء ثبت عليه أو رجع عنه ط (قوله الأخذ به امام) اى من اصحابه تبعاله فان  
أقوالهم مروية عنه كإسائي أو من غيرهم من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يقلد  
مجتهدا افاده ط (قوله من زمنه الى هذا اليوم) فلهذا العباسية وان كان مذهبهم مذهب  
حدهم فكثر قضائهم ومشايخ اسلامها حنفية يظهر ذلك من تصفح كتب التواريخ وكان  
مدة ملكهم خمسمائة سنة تقريباً واما امونك السلجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكلهم  
حنفيون وقضاة مالكية ناهيها حنفية واما ميون زماننا سلاطين آل عثمان أيده الله تعالى  
دوائهم ما كرا جديداً من تاريخ لعمامة الى يومنا هذا لا يوتون القضاء وسائر مناصبهم  
لا تحنفية قاله بعض الفضلاء وليس في كلامه شارح ادعاء الشخص في جميع الاماكن  
ولا زمان حتى يرد أن انقصه بمصر كان مختص بمذهب الامام الشافعي الى زمن الظاهر بيبرس

وصنف غيره أكثر من  
ذات والحاصل أن حنيفة  
اسمعان من عظم معجزات  
النصفي بعد القرآن  
وحسبنا من ثقبه اشتهار  
مذهبه ما قل قولاً لا  
أخذ به امام من الائمة  
الاعلام وقد جعل الله تعالى  
احكام الاصحابه والتبعه  
من زمنه الى هذا اليوم

البندقاري فافهمهم **(قوله الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام)** تبع فيه القهستاني وكأنه اخذ مما ذكره اهل الكشف ان مذهبه آخر المذاهب انقطاعا فقد قال الامام الشعرائي في الميزان مانصه قد تقدم ان الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين التبرعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الأئمة الاربعة تجري جدواؤها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحالت حجارة ورأيت اطول الأئمة جدولا امام ابا حنيفة ويليه الامام مالك ويليه الامام الشافعي ويليه الامام احمد وأقصرهم جدولا الامام داود وقد انقضى في القرن الخامس فأوات ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المدونة فكذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف اه لكن لا دليل في ذلك على ان ابي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم بمذهب ابي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمنه فلا بد له من دليل ولهذا قال الحافظ السيوطي في رسالة سهاها الاعلام ما حاصله ان ما قال انه يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لا اصل له وكيف يظن باني انه يقلد مجتهدا مع ان المجتهد من آحاد هذه الأئمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعلمه قبل من شريعتنا بالوحى او بما تعلمه منها وهو في السماء او انه ينظر في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكر مثلا على القاري ان الحافظ ابن حجر العسقلاني سئل هل ينزل عيسى عليه السلام حافظا للقرآن والسنة او يتأقفا عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم ينزل في ذلك شيء صريح والذي يليق بمقامه عليه السلام انه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في امته كما تأقفا منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة رده مثلا على القاري في رسالته المشرب الوردى في مذهب المهدي وقرر فيها انه مجتهد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة طويانة حاصلها ان الحضرة عليه السلام تعلم من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها للامام ابي القاسم القشيري وان القشيري صنف فيها كتابا وضعها في صندوق وامر بعض مرديه بالقائه في جيحون وان عيسى عليه السلام بعد نزوله يخرج من جيحون ويحكم بتأفيم وهذا كلام باطل لا اصل له ولا يجوز حكايته الا لردّه كما اوضحه ط واطال في رده وابطاله فراجع **(قوله وهذا)** اي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المتأقب ومن كون الحكم للاصحاب واتباعه ط **(قوله سائر)** بمعنى باقى اوجيع على خلاف بسطه في درة الغواص **(قوله كيف لا)** اي كيف لا يخصص بأمر عظيم **(قوله وهو كالصديق)** وجه الشبه ان كلا منهما ابتداء امر لم يسبق اليه فابوبكر رضي الله عنه ابتداء جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة عمر وابو حنيفة ابتداء تدوين الفقه كاقدمانه او ان ابا بكر اول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حواشي الاشياء قال شيخنا البعلبي في شرحه عليها والاول اولى لان وجه الشبه اتم وقول من قال الثاني هو الظاهر لان القرآن بعدما جمع لا يتصور جمعه غير ظاهر فانه قد جمع ثانيا والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى عنه لم يجمعه في المصاحف وجمعه عثمان كما هو معلوم اه تأمل **(قوله له)** اي للامام اجره اي اجر عمل نفسه

الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام وهذا يدل على امر عظيم اخص به من بين سائر العلماء العظماء لا وهو كاصديق رضى الله عنه له اجره

وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله واجر) أى ومن أجل اجر من دون الفقه أى  
واسمه من التدوين أى جعله فى الديوان وهو كسبه وفتح اسم ما كتبت فيه اسماء الح  
بعضه وأول من أحدثه عمر رضى الله عنه ثم أريد به مصنف الكتب بحجاز أو من  
اصلاحها وقوله والفقه عطف على دونه من عطف الخاص على العام اه يعلى أى  
التأليف جمع على وجه الالة (تليه) ورد فى الصحيح انه لا تقتل نفس ظمها الاكاذ على ابن  
الاول كفل منها ومن سن سنة حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الى يوم القيامة من  
ان ينقص من اجورهم شئ ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى  
القيامة من غير ان ينقص من اوزارهم شئ ومن دل على خير فله مثل اجره على الحديث  
العلماء هذه الاحاديث من قواعد الاسلام وهو ان كل من ابتدئ شئاً من الشر كان عليه  
وزر من قدى به فى ذلك فعمل مثل عمله الى يوم القيامة وكل من ابتدئ شئاً من الخير  
مثل اجر كل من يعمل به الى يوم القيامة وتماه فى آخر عمدة المريد للقاتي (قوله) الى  
الحسن) تنازع فيه كل من دون الثب وفرع (قوله) وقد اتبعه) عطف على قوله  
كاخصديق أى كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليد فيما قلط اه (قوله) من الاول  
متعلق بمحذوف صفة لكثير للبيان والولى فعليل بمعنى القائل وهو من توات طاعته من  
ان يتخللها عصبان او بمعنى المتعمول فهو من يتوالى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعمر  
السيد والابد من تحقق الوصف حتى يكون ولما فى نفس الامر فيشترط فيه كونه محفو  
بشترط فى النشئ كونه معصوماً كفى رسالة الامام القشيري (قوله) من اتصف) بدل من قوله  
الاولياء احوال (قوله) باب المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها أى المجاهدة  
أى الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفى الشرع محاربة النفس الامارة بالسوء بحملها ما ي  
عليها مما هو مطلوب فى الشرع عرفات وقد ورد تسمية ذلك بالجهاد الاكبر كفى الاحي  
العراقى رواه اليمى بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب فى تاريخه عن جابر بلطف قدم  
سلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قدتم خير مقدم وقدتم من الج  
الاصغر الى الجهاد الاكبر قلوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اه (ق  
المجاهدة) أى مشاهدة الحق تعالى بآثاره (قوله) كابر ابراهيم بن ادهم) بن منصور البليخى  
من ابناء الملوك خرج متصيداً فمئق به عاتق لهذا خلقت فنزل عن دابته واخذ جبة  
وسار حتى دخل مكة ثم أتى الشام ومات بها كذا فى رسالة قشيري (قوله) وشقيق البليخى  
ابراهيم الزاهد العابد المشهور بحب الميوسف القاضى وقرأ عليه كتاب الصلاة ذكره ابو  
فى المقدمة وهو اسناد حاسم الاصم وكتب ابراهيم بن ادهم مات شهيداً سنة ١٩٤  
(قوله) ومعروف الكرخى) بن فيروز من المشايخ الكبار بحال الدعوة يسبق بقبوره وهو  
سرى لسقطى مات سنة ٢٠٠ (قوله) بن يزيد البسطامى) شيخ المشايخ وذو القدر الز  
وسمه فيروز بن عيسى كان حجة محمودى واحمد مات سنة ٢٦١ (قوله) وففضل بن عيا  
الخراسانى روى انه كان يفتع لغيره وانه عشق حاربه وارتقى حدرها فسمع تالياً ي  
يدين آمنوا ان تشع قلوبهم فتاب ورجع فورد مكة وجاور بها الحرم ومات بهاسة  
(رسالة)

واجر من دون الفقه  
والفقه وفرع احكامه على  
اصوله العظام الى يوم الحشر  
والقيامة وقد اتبعه على  
مذهبه كثير من الاولياء  
الاكرام من اتصف بآيات  
المجاهدة وبركض فى ميدان  
المشاهدة كابر ابراهيم بن ادهم  
وسقيق البليخى ومعروف  
الكرخى وابن يزيد  
الاسطامى وففضل بن  
عياض

رسالة القشيري وذكر القشيري انه أخذ الفقه عن ابي حنيفة وروى عن الشافعي فأخذ عن  
امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البخاري ومسلم وترجمه التميمي  
وغيره بترجمة حافلة (قوله وداود الطائى) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي الحائى  
العالم بالمعامل الزاهد العابد أحد اصحاب الامام كان ممن شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره  
ثم اختار العزلة ولزم العبادة قال محارب بن ثمار لو كان داود في الامة الماضية نقص الله تعالى  
علينا من خبره قال ابونعيم مات سنة ١٦٠ (قوله وابي حامد الانافى) هو احمد بن خضريه  
الباصى من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن ايوب) من اصحاب  
محمد بن زفر وتفق على ابي يوسف ايضا وأخذ الزهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف  
في وفاته والاصح ان سنة ٢١٥ كما ذكره التميمي وروى عنه انه قال صار العالم من الله الى محمد  
صلى الله تعالى عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضى الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين ثم صار الى  
ابي حنيفة فمن شاء فابرض ومن شاء فليستخط (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث  
أحد الاثمة جمع الفقه والادب والنحو واللغة والفصاحة والورع والعبادة وصنف الكتب  
الكثيرة قال الذهبي هو أحد اركان هذه الامة في العلم والحديث والزهد وأحدث شيوخ الامام  
أحمد أخذ عن ابي حنيفة ومدحه في مواضع كثيرة وشهد له الاثمة مات سنة ١٨١ وترجمه  
التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ به جامع العقل وله روايات كثيرة في  
فروع المذهب ذكرت في المطولات (قوله ووكيع بن الجراح) بن مايح بن عدى الكوفي شيخ  
الاسلام واحد الاثمة الاعلام قال يحيى بن اكرم كان وكيع يصوم الدهر ويحتم القرآن كل  
ليلة وقال ابن معين ما رأيت أفضل منه قيل له ولا ابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل  
ولكن ما رأيت أفضل من وكيع كان يستقبل القبله ويسرد الصوم ويفتى بقول أبي  
حنيفة وكان قد سمع منه شيئاً كثيراً قال وكان يحيى بن سعيد القطان يفتى بقوله ايضا مات سنة  
١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي واحمد تميمي (قوله وابي بكر الوراق) هو محمد بن عمرو الترمذي  
اقام باباخ وصحب احمد بن خضريه وله تصانيف في الرياضات رسالة وفي طبقات التميمي احمد  
ابن على ابوبكر الوراق ذكره ابو الفرج محمد بن اسحق في جملة اصحابنا بعد ان ذكر الكرخي  
فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوى وذكر في القية انه خرج حاجا فلما سار مرحلة  
قال لاصحابه ردوني اتركتم سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اه (قوله وغيرهم)  
كالامام العارف المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقال حاتم الاصم أحد اصحاب الامام  
الاعظم له كلام مدون في الزهد والحكم سأله احمد بن حنبل قال اخبرني يا حاتم فبم التخلص من  
الناس فقال يا احمد في ثلاث خصال ان تعطيهم ماله ولا تأخذ من ماله شيئا وتقضى حقوقهم  
ولا تستقضى احدا منهم حقاك وتحتمل مكروهم ولا تنكره احدا منهم على شي فاطر قال احمد  
ثم رفع رأسه فقال يا حاتم انها اشديدة فقال له حاتم ليتك تسلم ومنهم ختمه دائرة الولاية قطب  
الوجود سيدى محمد الشاذل البكرى الشهير بالحنفى الفقيه الواعظ أحد من صرّفه الله تعالى  
في الكون ومكنه من الاحوال ونطق بالمعانيات وخرق له العوائد وقلب له الايمان وترجمه  
بعضهم في جديدين فقال العارف المشعرا اني لم يحط علما بمقامه حتى يتكلم عليه وانما ذكر

وداود الطائى وابي حامد  
الانافى وخلف بن ايوب  
وعبد الله بن المبارك وكيع  
ابن الجراح وابي بكر  
الوراق وغيرهم ممن  
لا يحصى

قوله يحيى بن اكرم هكذا  
يختمه بالسنّة النوفية والذي  
في القاموس اكرم بالثلاثة  
ا ه مصححه



الذين اقتضوا بذلك وتبعوه في حقيقته وشرهه واقتدى كثير منهم بطريقته ومذهبه  
**(قولهم فاهم)** متعلق بقوله تبع وهو بالتحريك بمعنى تابع خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر من  
 ودخلت عليها الفاء لان من فيها معنى العموم فاشبهت الشرطية **(قوله وكل ما)** أى كل رأى  
**(قولهم ما اعتدوه)** من التاء عليه والافتخاره من حيث اخذ علم الحقيقة **(قوله ومبتدع)**  
 بالياء للمفعول أى محدث لم يسبق بنظيره **(قولهم وبالجملة)** أى واقول قولاً ملتصقاً بالجملة أى جملة  
 ما يقال في هذا المقام **(قولهم لقد زان البلاد الخ)** من الزين وهو ضد الشين يقال زانه وأزانه  
 وزينه وأزينه كفى القاموس والبلاد جمع بلد كقولهم من الأرض مستحيزة عامرة أو غامرة  
 قاموس ومن عليها أهلها وقوله بأحكام متعلق بزبان ووجه ذلك ان استنباط الاحكام  
 الشرعية وتدوينها وتعليقها للناس سبب للعمل بها ولا شك أن الاقنيد الاحكام الشرعية  
 وعمل الحكام بها والرعية زين للبلاد والعباد ينتظم به امر المعاش والمعاد وبضده الجهل  
 والفساد فانه شين ودمار للديار والاعمار **(قوله آثار)** جمع أثر قال النووي في شرح  
 مسلم الاثر عند المحدثين يعنى الرفوع والموقوف والحجرات الخ والمختار الطائفة على المروى مطلقاً  
 سواء كان عن الصحابي أو المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وخصه فقهاء خراسان بالموقوف  
 على الصحابي والحجرات بالرفوع ولقد كان رحمه الله تعالى اماماً في ذلك فانه رضى الله تعالى  
 عنه أخذ الحديث عن اربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم ومن ثم ذكره الذهبي وغيره  
 في طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلته اعتنا به الحديث فهو اما لسهله او حسده اذ  
 كيف يتأتى ممن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع انه اول من استنبط من  
 الأدلة على الوجه المخصوص المعروف في كتب انتخابه ولاجل اشتغاله بهذا الاهم لم يظهر  
 حديثه في الخارج كما ان الباكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العامة لم  
 يظهر عنهما من رواية الاحاديث مثل ما ظهر عن صفار الصحابة وكذلك مالك والشافعي لم  
 يظهر عنهما مثل ما ظهر عن تفرغ للرواية كأبى زرعة وابن معين لاشتغالهما بذلك الاستنباط  
 على ان كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كثير مدح بل عقده ابن عبد البر بما في ذمهم قال  
 الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذم الاكثار من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال  
 ابن شبرمة اقل الرواية تفقه وقال ابن المبارك ليكن الذى تعتمد عليه الاثر وخذ من الراى  
 ما يفسر لك الحديث ومن أعذار أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما يفهمه قوله لا ينبغي للرجل  
 ان يحدث من الحديث الا بما يحفظه يوم سعه الى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية الا لمن حفظ  
 وروى الحفط عن اسرائيل بن يونس انه قال نعم الرجل النعمان ما كان احفظه لكل  
 حديث فيه فقه واشد فحصه عنه واعلمه بما فيه من الفقه وتماه في الحجرات الحسان لابن حجر  
**(قولهم وفقه)** المراد به ما يعنى التوحيد فان الفقه كإسرافه الامام معرفة النفس مالها وما عليها  
 ط **(قوله كآيات الزبور)** التشبيه بالإضاح والبيان لا في الاحكام لان الزبور مواظ  
 ويحتمل انه تشبيه في الزينة والمعنى انه زان ما ذكر كآيات التوراة الطروس ط **(قوله فما)**  
 في المشرق الخ المشرق محل الشروق أى الطلوع والمغرب محل الغروب وتساها مع ان كلا  
 منهما واحد كفى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على ارادة مشرقى الشتاء واليصف

فاهم تبع وكل ما خالف  
 ما اعتدوه مردود ومبتدع  
 والجملة فليس ابو حنيفة  
 في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه وفهمه بشارك وإنما  
 زان فيه ابن المبارك رضى الله  
 عنه لاند زان البلاد ومن  
 علمها \* امام المسلمين ابو  
 حنيفة \* بأحكام و آثار  
 وفقه \* كآيات الزبور على  
 تحفيقه \* ففى المشرقين له  
 نظيره \* ولا فى المغربين  
 ولا بكوفه \*





أفقه منه وجاءته أيضا من ينظر في كتبه لم يتبحر في العلم ولا يفتقه اهـ **(قوله في حكمه)** اى  
 في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على الغالين له وبيان  
 اعتقاده في هذا الامام والاقرار بالفضل للمقدم **(قوله بأن الناس)** الباء زائدة اولاد المتقدمة  
 لتضمن قال معنى صريح ونحوه مما يتعدى بالباء وفي فقه متعلق بعباد من عاله اذا تكفل له  
 بالفتنة ونحوها **(قوله على من رد قول ابن حنيفة)** اى على من رد مآله من الاحكام الشرعية  
 محتقرا لها فان ذلك موجب للطرود والابعاد لا بمجرد الضلع في الاستدلال لان الائمة لم نزل يرد  
 بعضهم قول بعض ولا بمجرد الطعن في الامام نفسه لان غاية الحرمة فلا يوجب اللعن لكن  
 ليس فيه لعن شخص معين فهو كلعن الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا البيت من  
 عيوب الشعر الابطال على انه لم يذكره في تنوير الصحيفة كآله ابن عبدالرزاق **(قوله)** وقد  
 ثبت الخ في تاريخ ابن خلكان عن الحطيب ان حفيد ابن حنيفة قال انا اسمعيل بن حماد بن  
 النعمان بن ثابت بن النعمان بن المربزان من ابناء فارس من الاحرار والله ما وقع علينا رق  
 قط ووجدى ابو حنيفة سنة ثمانين وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو  
 صغير فدخله بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلى فينا  
 والنعمان بن المربزان ابو ثابت هو الذي اهدى لعلى الفالوذج في يوم مهرجان فقال على  
 مهرجونا كل يوم هكذا اهـ وبه ظهر ان ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت بجدي الى  
 على الخ غير ظاهر لان عاليا مات سنة اربعين من الهجرة كافي الفية العراقي فالظاهر ان اللفظة  
 بجدي من زيادة النسخ او الباء زائدة واصله جدى **(قوله وضح الخ)** قال بعض متأخرين  
 المحدثين من صنف في مناقب الامام كتابا خافلا ما حصله ان اصحابه الاكابر كابي يوسف ومحمد  
 ابن الحسن وابن المبارك وعبدالرزاق وغيرهم لم ينقلوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لنقلوه فانه  
 مما يتنافس فيه المحدثون وبعضهم افتخارهم بأن كل سند فيه انهم سمع من حجابي لا يخلو من كذاب  
 فامارؤيته لانس وادراكه لجماعة من الصحابة بالسنة فصحيحان لاشك فيهما وما وقع للعبى  
 انه اثبت سماعه لجماعة من الصحابة رده عليه صاحبه الشيخ الحافظ قاسم الحنفي والظاهر ان  
 سبب عدم سماعه ممن ادركه من الصحابة انه اول أمره اشتغل بالاكساب حتى ارشده الشعبي  
 لما رأى من باهر نخبته الى الاشتغال بالعلم ولا يسمع من له ادنى المام بعلم الحديث خلاف  
 ما ذكرته اهـ لكن يؤيد ما قاله العبى قاعدة المحدثين ان راوى الاتصال مقدم على راوى  
 الارسل او الانقطاع لان معه زيادة عام فاحفظ ذلك فانه مهم كذا في عقد اللآلى والمرجان  
 لاشيخ اسمعيل العجلوني الجراحى وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك الحافظ الذهبي  
 والحافظ العسقلاني وغيرها قال العسقلاني انه ادرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة  
 بعد مولده بهاسنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من ائمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام  
 والحماد بن البصرة والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة والليث بن سعد بمصر **(قوله)**  
 وأدرك الحسن) اى وجد في زمنهم وان لم يره كما هم **(قوله كاسط في اوائل الضياء)** فقال هم ابن  
 فضيل ووائل وعبد الله بن عامر وابن ابي اوفى وابن جزء وعتبة وانقاد وابن بسر وابن اعابة  
 وسهل بن سعد وانس وعبدالرحمن بن يزيد ومحمود بن يزيد ومحمود بن الربيع وابوامامة وابو

صحیح الثقل فی حکم  
 لطیفه \* بان الناس فی فقه  
 عیال \* علی فقه الامام  
 ابی حنیفه \* فاعنه ربنا  
 اعداد رمل \* علی من رد  
 قول ابی حنیفه \* وقد ثبت  
 ان ثابت والد الامام ادرك  
 الامام علی بن ابی طالب  
 فدعاه وذریته بالبركة  
 وضح ان ابی حنیفه سمع  
 الحديث من سبعة (١)  
 من الصحابة كما بسط في  
 او اخر منية المفتي وادرك  
 بالسنة نحو عشرين صحابيا  
 كما بسط في اوائل الضياء  
 وقد ذكر العلامة شمس  
 الدين محمد ابوالنصر بن  
 عرب شاه الانصاري  
 الحنفی في منظومته الالفيا  
 المسببة بجواهر العقاد  
 ودرر القلائد ثمانية من  
 الصحابة ممن روى عنه  
 الامام الاعظم ابو حنيفة  
 رضى الله عنهم اجمعين  
 حيث قال  
 مطلب  
 (١) فيها اختلف فيه من  
 رواية الامام عن بعض  
 الصحابة

الغليل فيؤلا (١) ثمانية عشر حجرا وربما ادرك غيرهم ممن اخطأ به اذ ملجأ وزاد في  
 سور الحقيقة حمود بن حريز وعمرو بن سامة وابن عباس وسهل بن منب (٢) ثم قال وغير هؤلاء  
 من اهل الصحابة رضي الله تعالى عنهم اهل بن عبد البر في (قوله مذهب) يسكون الياء  
 لضرورة النظم وهو مضاف وعظيم مصنف الياء هـ (قوله عني) من الفتوة وهي السخاء  
 والقوة ط (قوله سبق الاثمة) في الانتقال الى العلم اي بالاجتهاد فيه او كل الاثمة المجتهدين  
 يتدوينه فانما اول من دونه كامر (قوله جمعا) مفعول ادرك المذکور بعده فافهم (قوله من  
 الخباب) بدرج الهجرة تمثل حركتها الى النون قبلها وان ادرك الاشباع كالتسلسل (قوله  
 اترهم) يكسر فسكون مع اشباع الياء اي بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده او ففتح  
 يسكون الياء اي خبرهم فهو مفعول اتقى وطريقة مفعول سلك والمراياها الحالة التي كان عليها  
 من الاعتقاد واعلم والعمل والسياسة في الاصل الطريق الواضح واراد به هنا معاق الطريق  
 وضاع واخذه اليه (قوله الداجي) شديد الظلمة قاموس (قوله وقد روى عن انس)  
 هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم مات بالمدينة سنة اثنتين وقيل  
 ثلاث وتسعين ورجحه النووي وغيره وقد جاوز المائة قال ابن حجر قد صح كما قال الذهبي انه  
 رآه وهو صغير وفي رواية قال رأيت مرارا وكان يخطب بالجمرة وجاء من طرق انه روى عنه  
 احاديث بالامة لكن قول ائمة المجتهدين مدارها على من اتهمه الاثمة بوضع الاحاديث اه قال  
 بعض الفضلاء وقد اطلعت العلامة طائش كبرى في سرد النقول الصحيحة في الثبات سماعه منه  
 والمثبت مقدم على النفي (قوله جابر) اي ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة  
 الامام بسنة ومن ثم قلنا في الحديث المروي عن ابن حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه  
 صلى الله عليه وسلم امر من يترقب ولدا بكثرة الاستغفار والصدقة فقولاه تسعة ذكور  
 انه حديث موصوع ابن حجر لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على مستند الامام ان الامام قال  
 في سائر الاحاديث سمعت رفي روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر كما هو عادة  
 التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن ان يقال انه يمتحن على القول بولادة الامام سنة ٧٠ هـ  
 اقول والحديث المذكور ان كان موجودا في مستند الامام فغاية ما فيه انه مرسل واما الحكم عليه  
 بالوضع فلامجهاله لان الامام حجة ثبت لا يصح ولا يروى عن وضع (قوله وابن ابى اوفى)  
 هو عبد الله آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي  
 في شرح التقريب قال ابن حجر روى عنه الامام هذا الحديث المتواتر من بني الله مسجدا ولو  
 كمنحصر قطاة بنى الله له بيتا في الجنة (قوله عني الباطل) اي اقتصد بعامر المذکور ايا  
 الضليل بن واليه يكسر التاء المائلة المبني وهو آخر الصحابة مريا على الاطلاق توفي بمكة وقيل  
 بالكوفة سنة مائة كما يزم به العراقي وغيره تعالينا وفتح الذهبي انه سنة عشرين ومائة وقيل  
 سبع وعشرين (قوله وان انس) هو عبد الله الحنفي اخرج بعضهم بسنده الى الامام انه قال  
 ولدت سنة ثمان مائة بمكة من انس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكوفة سنة  
 اربع مائة من روايته سمعت منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حلت الشيء يعني وبضم  
 وانعصر بان في سنده ثمانية بن وبن ابن انس مات سنة ٥٢ واحب بان هذا الاسم لحسنه

\* معتقدا مذهب عظم  
 المثال \* ابن حنيفة ع  
 الثعلبي \* التابعي سابق  
 الاثمة \* بالعلم والدين سراج  
 الامه \* جمعا من الخباب  
 التي ادركها \* اترهم قد  
 اتقى وسلك \* طريقه  
 واصحة الشياخ \* سائدا  
 من الضلال الداجي  
 وقد روى عن انس وحاز  
 وابن ابى اوفى كذا عن  
 عامر \* اعني ابا الطفيل  
 بن خالد \* وابن انيس  
 النقي وواته \*

(١) قوله ثمانية عشر هكذا  
 نحوه والذي ذكر سنة  
 عشر فقتل فليحذر اه  
 مصححه

(٢) قوله وسهل بن منب  
 فكذا يخصصه معروف  
 بن انس حسب كبره  
 ليحذر اه مصححه

من الصحابة فعمل المراد غير الجهنى ورد بأن غيره لم يدخل الكوفة (قول له روى عنه) عويان،  
 المثلة أيضا كفى القاموس ابن الاسقع بالقاف مات بالشام سنة ثلاث أو خمس أو ست وثمانين  
 سيوطي و روى الامام عنه حديثين لا تظهر الثبوت لا خيل فيعافيه الله و يبتليكم \* دعه  
 ما يريك الى ما لا يريك والاوول رواه الترمذى من وجه آخر وحسنه والثاني جزء من رواية  
 جمع من الصحابة و صحبه الأئمة ابن حجر (قول له عن ابن جزء) هو عبد الله بن الحرث بن جزء يفتح  
 الجهم سكن الزاى وبالهجرة الزبيدي بضم الزاى مضغرا واعترض بأنه مات سنة ٦٨ بمصر  
 إسقط ابن تراب قرية من الغربية قرب سمند والحلة وكان مقبلا بها واماماه عن ابن حنيفة  
 من انه حج مع ابيه سنة ٩٦ وانه رأى عبد الله هذا يدرس بالمسجد الحرام وسمع منه حديثا  
 فردده جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفى بأن سند ذلك فيه قلب وتحرif وفيه كذاب اتفاق وبأن  
 ابن جزء مات بمصر ولا بن حنيفة ست سنين وبأن ابن جزء لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر  
 (قول له يثبت مجرد) اسمها عائشة واعترض بان حاصل كلام الذهبي وشيخ الاسلام ابن حجر  
 الصقلاني ان هذه اللاحقة ايا وانها لا تكاد تعرف وبذلك رد ما روى ان اباحنيفة روى  
 عنها هذا الحديث الصحيح أكثر جند الله في الأرض الجراد لا آكله ولا حرمة ابن حجر الهيثمي  
 وزاد على من ذكر هنا ممن روى عنهم الامام فقال ومنهم سهل بن سعد ووفاته سنة ٨٨ وقيل  
 بعدها ومنهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة احدى او اثنتين او اربع وتسعين ومنهم  
 عبد الله بن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومنهم محمود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قول له رضى الله  
 الاسوب فرضى بالفاء كفى نسخة لثم الوزن ويسلم من ادعاء دخول الحرث فيه (قول له ليل  
 القضاء) اى قضاء القضاء لتكون قضاء الاسلام من تحت أمره والطالب له هو المنصور فامتنع  
 فحبسه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة اسواط وينادى عليه فى الأسواق ثم ضرب ضربا  
 موجعا حتى سال الدم على عقبه ونودى عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه تعذيبا شديدا حتى  
 فى مأكله و مشربه فبكى وأكد الدعاء فتوفى بعد خمسة ايام وروى جماعة أنه دفع اليه قدح  
 فيه سم فامتنع وقال لأعين على قتل نفسى فصب فى فيه قهرا قيل ان ذلك بمحضرة المنصور  
 وصح انه لما احس بالموت سجد فأتى وهو ساجد قيل والسبب فى ذلك ان بعض اعتدائه بس  
 الى المنصور انه هو الذى أثار عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن على رضى الله  
 عنهم الخارج عليه بالبصرة فطالب منه القضاء مع علمه انه لا يقبله ليتوصل الى قتله اه ما خضب  
 من الخيرات الحسن لابن حجر وذكر الحمصى ان الخطيب روى بسنده أن أباهيرة كان عامل  
 مروان على العراق فكلّم أباه حنيفة أن يلى قضاء الكوفة فأتى فضربه مائة سوط وعشرة  
 اسواط ثم خلى سبيله وكان احمد بن حنبل اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصا بعد ان ضرب  
 هو أيضا اه فالظاهر تعدد القصة وبنو مروان قبل المنصور فانه من بنى العباس فقتله ابن  
 هيرة كانت أولاد الله اعلم (قول له وله) اى من المعمر (قول له بتاريخ) متعلق بقوله توفى فذكره  
 بيان المكان وهذا بيان الزمان (قائدة) قد علمت أن أباه حنيفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠  
 وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالك سنة ٩٠ ومات سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة  
 والشافعى ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة واحمد ولد سنة ١٦٤ ومات

\* عن ابن جزء قدروى  
 الامام \* و يثبت مجرد هـ  
 التمام \* رضى الله الكريم  
 دائما \* عنهم و عن كل  
 الصحاب العضا \* وتوفى  
 ببغداد قيل فى السجن  
 ليل القضاء وله سبعون  
 سنة بتاريخ حسين ومائة  
 قيل ويوم توفى ولد الامام  
 الشافعى رضى الله عنه فعد  
 من مناقبه وقد قيل الحكمة  
 فى محالمة تلامذته له انه  
 رأى صليا يلعب فى العيين  
 فحذره من السقوط

قوله أباهيرة له ابن هيرة

مصاب

فى مولد الأئمة الاربعة  
 ووفاتهم وروى حياتهم

سنة ٢٤١ و ٧٧ سنة ووجدت جميع دواب بعضهم مشير به بخروف الحاء لكل امام  
منهم ثلاث كانت على هذا الترتيب فقل

تاريخ ممان يكن سبب سقاء و ممالك في قطع خوف ضيقا  
والش في مسين بيرند و احمد مسبق امر جعد  
فحسب على ترتيب بظن الشعر و ميلاد عم قومهم كالعمر

(قوله حبه) لله در هذا القبي ما حكمه حيث علم ان سقوطه وان ضرره به جسده وحده  
كس لا يضر في الدين فكأنه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فبه اذا كان  
قل بذل الجهد في نيل المقصود يلزم منه سقوط غيره من تبعه ايضا فيعود ضرره عليه وذلك  
ضرر في الدين على حد قوله تعالى وفيها لا تعمى الابصار الا العمى الضار ليس عمى  
الابصار وانما هو عمى القلوب (قوله فحيثما) روى الامام ابو جعفر الشيرازي ما ذكره عن شقيق  
البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس واعبد الناس واكرم الناس  
واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالثبوت في دين الله عز وجل وكان لا يرفع مسئلة  
في العلم حتى يجمع اخباره عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا اتفق اخباره كلها على موافقتها  
لشريعة قال لا يوسف او غيره ضعها في الباب اعلاي اه كذا في انباز ان الامام الشيرازي  
قدس سره ونقل ط عن مسند الخوارزمي ان الامام اجتمع معه ألف من اخباره اجلهم  
وافضلهم الاربعمون قد باغوا حد الاجتهاد فقربهم وادناهم وقل لهم اني اجمت هذا الفقه  
راسرجه لكم فعبثوني فان الناس قد جعلوني جبرا على النار فان المشتكى لغبري واللعب  
على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاوهم وسألهم فسمع ما عندهم من  
الاخبار والآثار ويقول ما عنده ويناظرهم نهرا أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فينبئه  
ابو يوسف حتى أثبت الأصول على هذا المنهاج شوري لأنه تفرد بذلك كغيره من الأئمة اه  
(قوله ان توجه لكم دليل) اي ظهر لكم في مسئلة وحده الدليل على غير ما قول ط (قوله  
فقولوا به) وكان كذلك فحصل مخالفة من الصاحبين في نحو ثلث المذهب ولكن الأكثر  
في الاعتقاد على قول الامام ط (قوله فكان كل يأخذ برواية عنه) اي فيسب لاحد منهم  
قول خارج عن أقواله ولذا قال في الموطأ الخية من كتاب الخنايا قال ابو يوسف ما قلت قولا  
خالفت فيه اباحيفة الا قولا قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت اباحيفة في شيء  
الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قولوا ما قالوا عن  
اجتهاد ورأى اتباعا لما قاله أستاذهم ابوحنيفة اه وفي آخر الحواشي القدسي واذا أخذ بقول  
واحد منهم بعد قطعنا أنه يكون به أخذنا بقول أبي حنيفة فله روى عن جميع اخباره من الكبار  
كان يوسف ومحمد وزفر والحسن إمامهم فاما ما قلنا في مسئلة قولوا لا وهو روايتنا عن أبي حنيفة  
واقسموا عليه اثمانا غلطا فم يخلق في ذا الفقه حوايل ولا مذهب الا الله كيفما كان وما نلت  
الى غيره الا بصر في اخبار لمع فقه اه في باب ادراج اجتهاد عن قولنا سبق قولاه بل صرح  
في قبض البحران ما خرج عن طهر الرواية فهو مرفوع عنه وان اسرجوع عنه ليس قولاه  
اه وفيه عن التوسيع ان ما رجع عنه اجتهاد لا يجوز الاحد به وذا كان كذب فمأله اخبره

فأجابه بأن احذر أنت  
السقوط فان في سقوط  
العالم سقوط العالم فحيث  
قل لا صحبه ان توجه  
لكم دليل فقولوا به  
فكان كل يأخذ برواية عنه  
ويرجحها وهذا من غاية  
احتياطه وورعه

مخالفين له فيه ليس مذهبه حينئذ صارت أقوالهم مذاهب لهم مع ما التزمنا تحيد مذهبه  
دون مذهب غيره ولذا نقول ان مذهبنا حنفى لا يوسى ونحوه قلت قد يجاب بان الامام لما امر  
أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما تحبهم منها عليه الدليل صار ما قوله قولاً له لا ابتناء على  
قواعده التى أسسها لهم فلم يكن مرجوعاً عنه من كل وجه فيكون من مذهبه أيضاً وغير هذا  
ما نقله العلامة يرى في اول شرحه على الاشباه عن شرح الهداية لابن الشحنة ونصه اذا صح  
الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن  
كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن  
عبد البر عن ابى حنيفة وغيره من الأئمة اه ونقله أيضاً الامام الشعراوى عن الأئمة الاربعة  
ولا يخفى ان ذلك لمن كان أهلاً للنظر فى النصوص ومعرفة بحكمها من منسوخها فإذا نظر اهل  
المذهب فى الدليل وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادراً باذن صاحب المذهب  
اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الاقوى ولذا رداً عن حنفى ابن الهيثم على  
بعض المشايخ حيث افتوا بقول الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الاضعف دليله (قول له  
وعلم) خبر آخر عن قوله وهذا اى وهذا القول علمه اى دليل علمه بان الاختلاف الحق ط  
وفي بعض النسخ وعلمه بالضيم وهو المناسب (قول له بان الاختلاف) اى بين المجتهدين  
فى الفروع لا مطلق الاختلاف (قول له من آثار الرحمة) فان اختلاف أئمة الهدى توسعة للناس  
كفى فى اول التاترخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف أئمة  
رحمة قال فى المقاصد الحسنة روى البيهقى بسند منقطع عن ابن عباس رضى الله تعالى عنها  
بأنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما أوليتم من كتاب الله فالعمل به لا العذر لاحد فى تركه  
فان لم يكن فى كتاب الله فسنة منى ماضية فان لم تكن سنة منى فاقال احبائى ان احبائى بمنزلة  
النجوم فى السماء فأما اخذتم به اهتديتم واختلاف احبائى لكم رحمة واوردته ابن الحاجب  
فى المختصر بلفظ اختلاف ائمة رحمة للناس وقال مثلاً على القارى ان السيوطى قال اخرجته  
نصر المقدسى فى الحجة والبيهقى فى الرسالة الاشعرية غير سند ورواه الحليى واتفقوا حسين  
وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج فى بعض كتب الحفاظ التى لم تصل اليها ونقل السيوطى  
عن عمر بن عبد العزيز انه كان يقول ما سرتنى لو ان احباب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا  
لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة واخرج الحليى ان هرون الرشيد قال مالک بن انس  
يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب يعنى مؤلفات الامام مالک ونفرقها فى آفاق الاسلام لنحمل  
عليها الامة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع  
ما صح عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وتماه فى كشف الحقائق ومزيل الالباس لشيخ  
مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحى (قول له كانت الرحمة اوفر) اى الانعام ازيد ط (قول له بانقلوا)  
بالام الى ما رواه العلماء فى شان ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل انها كاف معلقة  
حرفها النسخة اى كما قال العلماء ذلك ويحتمل ان جملة قوله رسم المفقى مقول القول ومحط  
التعليل على التخيير فى الافتاء بالقوانين المصححين فن فى ذلك رحمة توسعة ط (قول له سم  
المفقى) اى العلامة التى تدل المفقى على ما يقى به وهو مبتدأ وقوله ان الخ خبره قل فى نسخ

مطلب

صح عن الامام انه قل اذا  
صح الحديث فهو مذهبي

مطلب

فى حديث اختلاف ائمة  
رحمةوعلم بان الاختلاف من  
آثار الرحمة فهما كان  
الاختلاف أكثر كانت  
الرحمة اوفر ما قلوا رسم  
المفقى

مطلب

رسم المفقى

الخدبر وقد سطر في الامام علي بن ابي طالب عليه السلام من حفظ اقوال  
 الختبر ومن كتب والواحد عليه اذا سئل ان كان في قول الختبر كلامه بل وجه الحكمة  
 يعرف ان يكون في زماننا من قد يروي عن ابي بن يقطين بل هو من كلامه بل انما  
 استبقى وطريق نقله لذلك عن الختبر احد امر من اما ان كان له سند فيه او يأخذه من  
 كتاب معروف تدافعه الا الذي نحو كتب محمد بن الحسن بن محبوب لانه بتركة الختبر  
 او المشهور انتهى ط (قوله في الزيادة المرفوعة) انه ان مسائل الختبر الخفية على ملاك  
 طبقات الثمرات السابقة ملخصة وبها في الاولى مسائل الاسود وتسمى طاهر الروايات  
 وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وبلحق بهم زهير  
 والحسن بن زياد وغيرهم ممن اخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية ان  
 يكون قول الملاكة ان كتب ظ عن الرواية كتب محمد السرخسي المسموع والزيادات والجمع  
 الصغير والسير اصغر في سمع الكبير والسير الكبير والتماسيت بظاهر الرواية لانها رويت  
 عن محمد بروايات الثقات فهي ثابتة عنه امامنا اثره او مشهورة عنه « الثانية مسائل النوادر  
 وهي المروية عن اصحابنا المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل اما في كتب اخر محمد  
 كالكتيبات والهارونيات والرحبات والرقبات وانما قيل لها غير طاهر الرواية لانها  
 لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى واما في كتب غير كتب محمد كالحرر  
 للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي المروية عن ابي يوسف والامالي جمع الاملاء وهو  
 ما يقوله العالم بما فتح الله تعالى عليه من طهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف  
 واما برواية مفردة كرواية ابن سبابة والمعل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة « الثالثة  
 الواقعات وهي مسائل استنبطها الختبرون والمتأخرون ما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم  
 اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب اصحابها وعلم حرا وهم كثيرون فمن اصحابها مثل عصام  
 ابن يوسف وابن رستم ومحمد بن جاعة ابي ساجان الحر جاني وابي حفص البخاري ومن بعدهم  
 مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل والضرير بن يحيى وابي النضر القاسم بن سلام وقد يتفق لهم  
 ان يخالفوا اصحاب المذهب لادلائل واسباب ظهرت لهم في اول كتاب جمع في قوامهم فيما بلغنا  
 كتاب التوازيل للنفق ابي الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتب اخر كجموع التوازيل  
 والواقعات للتاطفي والواقعات للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير  
 متبصرة كما في فتاوى قسبيحان والحامدة عليه السلام من مشايخه كما في كتاب المحيط لرضي الدين  
 السرخسي فانه ذكر اول مسائل الاسود ثم التوازيل ثم ما قبله وبعده ما قبله واعلم ان من  
 كتب مسائل الاسود كتاب الكافي في الحديث في يدوه كتاب معينة في نقل المذهب شرحه  
 جماعة من المشايخ منهم الامام علي بن ابي حمزة السرخسي وهو المشهور بتسوية السرخسي  
 في الامامة الطريفة في مذهب السرخسي لا يعمل بما نقله ولا يركن الا اليه ولا يقف  
 ولا يعمل الا عليه ومن كتب المذهب المتأخرون استقى له ايضا الا ان فيه بعض التواتر واعلم ان  
 نسخ المسموع المروي عن محمد في مادة المذهب ما يسهل ابي ساجان الحر جاني وشرح  
 المسموع جماعة من المتأخرين من نسخ الامام ذكرنا في غير هذا الموضع في غير هذا الموضع

ان ما اتفق عليه اصحابنا  
 في الروايات الظاهرة  
 يثنى به قطعاً واختلف  
 فيما اختلفوا فيه

كتاب  
 في طبقات المسائل وكتب  
 طاهر الرواية

الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهم وبمبوضاتهم شروح في الحقيقة ذكره واختصه  
بمبوض محمد كما فعل شرح الجامع الصغير مثل فخر الاسلام وذهبيخان وغيرهم فيقال ذكره  
قاضيخان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره اه ما يخص من شرح البيهقي على  
الاشباه وشرح الشيخ اسمعيل التالبي على شرح الدرر فاحفظ ذلك فانه مهم كحفظ طبقات  
مشائخ المذهب وسنذكرها قريباً ان شاء الله تعالى وفي كتاب الحج من البحر ان كافي  
الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية وفسر في معراج الدراية  
قيل باب الاحصار الاصل بالمبسوط وفي باب العيدين من البحر والتهر ان الجامع الصغير  
منه محمد بعد الاصل فانه هو الممول عليه ثم دل في التهر سعي الاصل اصلاً لانه منصف  
اولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيارات كذا في غير البيان اه وذكر الامام شمس الأئمة  
السرخسي في اول شرحه على السير الكبير ان السير الكبير هو آخر تصنيف منته محمد  
في الفقه وفي شرح آنية لابن امير حاج الحلي في بحث التاميع ان محمداً قرأ اكثر الكتب على  
ابي يوسف الا انه لم ينسب اسم الكبير فانه من تصنيف محمد بن عمار الكبيرو والزيارة الكبيرو  
واد ثمن الكبير والجامع الكبير والسير الكبير وقدم هذه الاثبات في منظومته في رسم  
القرآن (في شرحها) (أمة) قدمنا عن فوج العديد كريمة الاثبات ما في الكتب فلا يجوز الافتاء  
ثم في الكتب الثمينة وفي شرح الاشباه لشيخنا تحقيق حجة الله البعل قل شيخنا العلامة  
صاحب الحياتي انه لا يجوز الافتاء من الكتب المختصرة كالتنوير وشرح الكبير المعني والدرر  
المختصر شرح تموير الابصار اما بعد الاطلاع على حال مؤلفيها كشرح الكونين لا مسكين  
وشرح النفاية لقهستاني او نقل الاقوال الثمينة فيها كقضية للزاهد في فلا يجوز الافتاء  
من هذه الا اذا علم المتقول عنه وأخذ منه هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور  
والعهدة عليه اه اقول ويدعي الحق الاشباه والمختصر من فن فيها من لا يجوز في التعبير  
مالا يفهم معناه الا بعد الاطلاع على مأخذها فيها في مواضع كثيرة لا يجوز التحل يظهر ذلك  
لمن مارس مطالعتها مع الحواشي فلا يؤمن الفتوى من الوقوع في الغصب اذا اقتصر عليها فلا بد له  
من مراجعة ما كتب عليها من الحواشي او غيرها ورأيت في حاشية ابني السعدود الازهرى  
على شرح مسكين انه لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم ولا على فتاوى المنوري (قوله) الاصح كما  
في السراجية (اقول) عبارتها ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم قول ابني يوسف  
ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب  
فالفتى بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهداً اه فقل الاصح غير مذكور في كلام  
المشارع فافهم (قوله) بقول الامام قال عبد الله بن مبارك لانه رأى الصحابة وزاه السابيين  
في الفتوى فقله اسد واقوى ما يمكن اختلاف عصر وزمان كذا في تصحيح العلامة قسم  
(قوله) على الاطلاق (اي سواء انفرد وحده في جانب اولاً كما يفيد كلام السراجية من  
مقابله بالقول الثاني المختص فافهم) (قوله) ثم يقول الثاني (اي) ثم اذا ما يوجد للامام رواية  
يؤخذ بقول الثاني وهو ابو يوسف فان لم يوجد له رواية ايضا فيؤخذ بقول الثالث وهو محمد  
الـ (قوله) ويصح في الحواشي القدسي قوة المندرك (اي) الدليل في غيره الحواشي في غيره

والاصح كما في السراجية  
وغيرها انه يفتى بقول  
الامام على الاطلاق ثم  
بقول الثاني ثم بقول  
الثالث ثم بقول زفر  
والحسن بن زياد ويصح  
في الحواشي القدسي قوة  
المندرك

يصهر في جميع اى بين من الحاي و ما في السراجية ان من كان له قوة ادراك لقوة المدرك  
 بقى بالقول القوي المدرك والا فالترتيب اه اقول يدل عليه قول السراجية والاول اصح  
 اذا لم يكن المقتى مجتهدا فهو صريح في ان اقتبهده يعنى من كان اهلا للنظر في الدليل يتبع من  
 الاقوال ما كان اقوى دليلا والا مع الترتيب السابق ومن هذا تراهم قد رجحوا قول  
 بعض اصحابه على قوله كما رجحوا قول زفر وحده في سبع عشرة مسألة فتابع ما رجحوه لانهم  
 اهل النظر في الدليل ولم يذكر ما اذا اختلفت الروايات عن الامام اولم يوجد عنه ولا عن اصحابه  
 رواية اسلام في الاول يؤخذ بقواها حجة كما في الحاي ثم قل واذا لم يوجد في الحادثة عن  
 واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا  
 يؤخذ بقول الاكثرين ثم الاكثريين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كائى حفص وابى  
 جعفر وابى الليث والطحاوى وغيرهم ممن يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البته نصا ينظر  
 الفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليجد فيها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها  
 حزا فاق ويخشى الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا تجاسر عليه الا كل جاهل شقي اه (تمة)  
 قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الا اعظم في العبادات مطابقا وهو الواقع بالاستقراء  
 ولم يكن عنه رواية كقول المخالف كفي لمهارة الماء المستعمل والتيمم فقط عند عدم غيره  
 نأيد الحق كذا في شرح النية الكبير للحلي في بحث التيمم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول  
 محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والظواهر الفتوى على قول ابى يوسف  
 فيما يتعلق بالقضاء كما في الفدية والبرائة اه اى لحصول زيادة العمل به بالتجربة ولذا رجح  
 ابو حنيفة عن القول بأن الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف منقته وفي شرح  
 البيهقي ان الفتوى على قول ابى يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة  
 خرجتها في رسالة ويبنى ان يكون هذا عند عدم ذكر اهل المتون للتصحيح والافالحكم بما  
 في المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة اه واذا كان في مسألة قياس واستحسان فالعمل على  
 الاستحسان الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من البحر المسئلة اذ لم تذكر  
 في ظاهرها الرواية وثبتت في رواية اخرى عين النصير اليها اه وفي آخر المستصفي للامام النسفي  
 اذا ذكر في المسئلة لامة اقوال فالراجح هو الاول او الاخير لا الوسط اه وفي شرح النية  
 ولا يبنى ان يعدل عن البراية اذا وافقها رواية اه ذكره في واجبات الصلاة في معرض  
 ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود للادلة الواردة مع انها خلاف الرواية  
 المشهورة عن الامام (فقوله) في وقف البحر الى آخره هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح  
 في احدهما أكد من الآخر كما اذنه ح اى فلا يخير بل يتبع الآكد كإسائى اقول وينبى  
 تمديد التخيير ايضا بما اذا لم يكن احد القولين في المتون لما قدمناه آفا عن البيهقي ولما  
 في قضاء الفوائت من البحر من انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون  
 اولى اه وكذا لو كان احدهما في السروج والآخري في الفتاوى لما صرحوا به من ان ما في  
 المتون مقدم على ما في السروج وما في السروج مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند  
 التصريح بتصحيح كل من القولين او عدمه التصريح اصلا اما لو ذكرت مسألة في المتون ولم

وفي وقف البحر وغيره  
 متى كان في المسئلة قولان  
 مصححان جاز القضاة  
 والافتاء باحدهما وفي اول  
 المتضمنات اما العلامات  
 للافاء فتقوله

مطلب  
 اذا تعارض التصحيح



يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقدمها فتداه علامة قسم ترجيح من لا تصحيح صريح وما في المتن تصحيح الزامى والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامى اى التزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب وكذا لاخير وكان احدهما قول الامام والآخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساقطا فرجعا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادت الفتاوى الخيرية اقرر عندنا انه لا يفتى ويعمل الا بقول الامم الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرهما الا لضربة كسنة المزارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامم المتقدمه اه ومثله في البحر عند اكلام على اوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يحل الافء بقول الامام بل يجب وان يعلم من اين قال اه وكذا لو عالموا احدهما دون الآخر كان التعديل ترجيحا لسعال كما افاده الرملى في فتاواه من كتاب الغصب وكذا لو كان احدهما استحسانا والآخر قياسا لان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى كما قدمناه فيرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهر الرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من البحر حيث قل الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب انصرف اذا اختلف التصحيح وحب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما انفع للوقف ماسأنى في الوقت والاحداث انه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثرين لما قد صاعد عن الحارثي والحاصل انه اذا كان لاحد الفقيهين مرجح على الآخر ثم صحح اشايخ كلا من القولين يبنى ان يكون المأخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك امر جزمي بل معد التصحيح فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد في الآخر هذا ما ظهر لى من فيض الفتح العليم (قوله عليه الفتوى) مشتقة من الفتى وهو الشاب الفتوى وسيت به لان الفتى بقوى السائل بجواب حادثه ابن عبد الرزاق عن شرح الجميع لعننى والمراد بالاستشاقق فيها ملاحظة ما انبأ عنه الفتى من القوة والحدوث لاحقيقته كما قيل (قوله عليه عمل اليوم) المراد باليوم مضيق الزمان وأل فيه للحضور والاضافة على معنى في وهى من اضافة المصدر الى زمانه كصوم رمضان اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله او الاشبه) قال في الجزاية معناه الاشبه بالمضبوط رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى اه والدراية بالدال المهمة تستعمل بمعنى الدليل كافي للمستغنى (قوله او الوجيه) اى الاظهر وجهان حيث ان دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة اكثر من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو التعارف وبه اخذ علماء فناط (قوله وعمل شيخنا) المراد به حيث اطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرملى (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتوى بالالف ايضا وهى هنا اسم لفتاوى شيخه المشهورة المسماة بالفتاوى الحبرية وقد ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله آكد من بعض) اى اقوى فتنده على غيرها وهذا التقديم راجح لا واجب كما يفيد ما بأتى عن شرح المتن (قوله لفظ الفتوى) اى اللفظ الذى فيه حروف الفتوى الاصلية بأى صيغة عبر بها ط (قوله آكد من لفظ الصحيح) لان مقابل الصحيح او الاصح ونحوه قد يكون هو المفتى به لكونه هو الاحوط والارفق بالناس او الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما

وعليه الفتوى وبه يفتى  
وبه نأخذ وعليه الاعتماد  
وعليه عمل اليوم وعليه  
عمل الامم وهو الصحيح  
او الاصح او الاظهر او  
الاشبه او الوجيه او مختار  
ونحوها مما ذكر في حاشية  
اليزدوى اه وقيل سيح  
الرملى في فتاويه وبعض  
الالفاظ آكد من بعض  
لفظ الفتوى آكد من  
لفظ الصحيح والاصح  
والاشبه

يراه المرحون في المذهب داعياً إلى الافتاء به فذاصر حوا بلقط الفتوى في قول عدمه المأخوذ به ويعطى له ان لفظه مأخوذ عليه العمل مساو لفظ الفتوى وكذا ما لا لفظ عليه عمل الامة لانه يفيد الاحكام عليه تأمل (قوله وغيرها) كالأحوط والأظهر ط وفي الضياء المنوي في مستحبات الصلاة لفظه الفتوى أكد وأبلغ من لفظه المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما ان الاول يفيد الحصر والمسمى ان الفتوى لا تكون الا بذلك والثاني يفيد الاحتمال اه ابن عبد الرزاق (قوله والاصح أكد من الصحيح) هذا هو المشهور عند الجمهور لان الاصح مقابل للصحيح وهو اي الصحيح مقابل للصحيح لكن في حواشي الاشياء ليري ينبغي ان يفيد ذلك بالغالب لا ما وجدنا مقابل الاصح الرواية الشاذة كافي شرح المجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله الاحوط الخ) الظاهر ان يقال ذلك في كل ما عير فيه بالفعل التفضيل ط والاحتياط العمل بقوى الدلائل كافي التهر (قوله فانه لكن الخ) استدراك على ما يفهم من كلام الرملي حيث ذكر ان بعض هذه الالفاظ أكد من بعض فانه ظاهر في ان مراده تقديم الآكد على غيره فيلزم منه تقديم الاصح على الصحيح وهو مخالف لما في شرح المنية واما كون مراده مجرد بيان ان الاصح أكد بمقتضى افضل التفضيل وذلك لا يتنافى تقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البدع على انه لا يتأتى في لفظ الفتوى مع غيره فانه جملة أكد ولا معنى لآكديته الا تقديمه على غيره كالاخفى فافهم وبدل على ان مراده ما قلناه او لا ما قلناه في الحثيرة ايضا في كتاب الكفالة بعد كلاما قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعلية الفتوى اه (قوله امامان معتبران) اي من ائمة الترجيح ط (قوله لانهما اتفاقا) اي وانفرد احدهما بجعل الآخرا صحيحا قلت والاعلة لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجه والوجه والاحتياط والاحوط افاده ط (قوله اذا ذابت رواية الخ) اي جعل في ذيلها اي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة ان التذيل بالصحيح وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن اذا كان التصحيح بصيغة افضل التفضيل افاد ان الرواية مخالفة صحيحة ايضا فله الافتاء باي شاء منهما واركان الاولى تقديم الاولى لزيادة الصحة فيها وسكت عنه لظهوره واما اذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذ به ونحوها مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يحز الافتاء بمخالفتها لمساواة ان الفتيا بالمرجوح جهل وهذا بخلاف ما اذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الاخرى فان الاولى تقديمه لا كدفعهما او المتفق عليه على الخلاف المار به ظهر ان هذا تفضيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله الا اذا كان الخ) استثناء منقطع لانه مفروض فيها وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما اذا لم يذيل مخالفة بشئ كمر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف البحر وبيان المراد من التحخير فليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل ان المراد به كافي الحاكم او كافي النسفي الذي شرح به كتابه الوافي اصل الكثر والظاهر الثاني (قوله فيختار الاقوى) اي ان كان من اهل النظر في الدليل او نص العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من بقية قيود التحجير (قوله والايق) اي لزمانه والاصح الذي يراه مناسبا في تلك الواقعة

وغيرها ولفظ به يفتى  
أكد من الفتوى عليه  
والاصح أكد من  
الصحيح والاحوط  
أكد من الاحتياط انتهى  
قلت لكن في شرح المنية  
للحلي عند قوله ولا يجوز  
من مصنف الاختلاف  
اذا تعارض امامان معتبران  
عبر احدهما بالصحيح  
والآخر بالاصح فلاخذ  
بالصحيح اولى لانهما اتفاقا  
على انه صحيح والاختلاف  
ماتفق اوفق فيلحفظ ثم  
رايت في رسالة آداب المفتي  
اذا ذلت رواية في كتاب  
معتد بالاصح او الاولى  
او الاوفق او نحوها فله ان  
يفتي بها وبمخالفتها ايضا  
أي شاء واذا ذلت بالصحيح  
او المأخوذ به أو به يفتى  
أو علية الفتوى لم يفت  
بمخالفة الا اذا كان في  
الهديا متلاهاو الصحيح  
وفي الكافي بمخالفة هو  
الصحيح فيخير فيختار  
الاقوى عنده والايق  
والاصح اه

(قوله فليحفظ) اى جميع ما ذكرناه وحاصل ان الحكم ان اتفق عليه اصحابنا يفتى به قطعا والا فاما ان يصحح المشايخ احد القولين فيه او كلا منهما او لا ففي الثالث يعتبر الترتيب بان يفتى بقول ابى حنيفة ثم بقول ابى يوسف **الح** او يعتبر قوة الدليل وقد مر التوفيق وفى الاول ان كان التصحيح بالفعل التفضيل خيرا للمفتى والا فلا بل يفتى بالتصحیح فقط وهذا ما نقله عن الرسالة وفى الثانى اما ان يكون احدهما بالفعل التفضيل او لا فى الاول قيل يفتى بالاصح وهو المتقول عن الخبرية وقيل بالصحيح وهو المتقول عن شرح النية وفى الثانى يجزئ المفتى وهو المتقول عن وقف البحر والرسالة القادة - (قوله فى تصحيحه) اى فى كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدورى (قوله لا فرق **الح**) اى من حيث ان كلا منهما لا يجوز له العمل بالتشبه بل عليه اتباع ما رجحه فى كل واقعة وان كان المفتى مخيرا والقاضى ملزما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وان الحكم والفتيا **الح**) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالى فى رسالته العقد الفريد فى جواز التقايد مقتضى مذهب الشافعى كما قاله السبكي منع العمل بالقول المرجوح فى القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا هـ فليحفظ وقيد اليرى بالعامى اى الذى لا رأى له يعرف به معنى التصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية فى حق نفسه نعم اذا كان له رأى اما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقيده بذى الرأى انه لا يجوز للعامى ذلك قال فى خزنة الروايات العالم الذى يعرف معنى التصوص والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اه قالت لكن هذا فى غير موضع الضرورة فقد ذكر فى حيز البحر فى تحت الوان الدماء اقوالا ضعيفة ثم قال وفى المعراج عن فخر الاثمة لو افترق مفت بشئ من هذه الاقوال فى مواضع الضرورة طلبا للتيسير كن حسنا هـ وكذا قول ابى يوسف فى المفتى اذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به الغسل بضعف وأجازوا العمل به للمسافر او الضيف الذى خاف الريبة كسبائى فى محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول ابى يوسف اذا لم يصحح اذ يفتى وجهه وأولى من هذا بالبطان الافتاء بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصحح والافتاء بالقول المرجوح عنه اه - (قوله وان الحكم الملقق) المراد بالحكم الحكم الوضعى كالصحة مثلا متوضئ سال من بدنه دم ولمس امرأة ثم صلى فانحة هذه الصلاة ملفقة من مذهب الشافعى والحنفى والتلفيق باطل فصحة منقبة اه - (قوله وان الرجوع **الح**) صرح بذلك المحقق ابن الهمام فى تخريره ومثله فى أصول الآمدى وابن الحاجب وجمع الجوامع وهو محمول كما قال ابن حجر والرملى فى شرحيهما على المنهاج وابن قاسم فى حاشيته على ما اذا بقى من آثار الفعل السابق أثر يؤدى الى تلفيق العمل بشئ لا يقوله به كل من المذهبين كتقليد الشافعى فى مسح بعض الرأس ومالك فى طهارة الكلب فى صلاة واحدة وكل لو أفتى بنبوة زوجته بطلانها مكرها ثم نكح أختها مقلدا للحنفى بطلان المكره ثم افتاء شافعى بعدم الحث فيمتنع عليه ان يطلأ الاولى مقلدا للشافعى والثانية مقلدا للحنفى او هو محمول على منع التقليد فى تلك الحادثة بعينها لامتثالها كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما

مطلب

لا يجوز العمل بالضعيف  
حتى لنفسه عندنا

فليحفظ وحاصل ما ذكره  
الشيخ قاسم فى تصحيحه  
انه لا فرق بين المفتى  
والقاضى الا ان المفتى مخير  
عن الحكم والقاضى ملزم  
به وان الحكم والفتيا  
بالتقول المرجوح جهل  
وخرق للاجماع وان الحكم  
الملفق باطل بالاجماع  
وان الرجوع عن التقايد  
بعد العمل باطل اتفاقا  
وهو المختار فى المذهب

مطلب

فى حكم التقايد والرجوع  
عنه



أحدهم عرض عليه قانون من قبله وأمر بالتبعية **(قوله ينقض)** لاحتجاجة إليه لأنه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح إرضاء حتى ينقض لأن النقض التام يكون للثابت إلا أن يقال أنه قضاء بحسب الطاسطرط **(قوله قال في البرهان)** هو شرح مواهب الرحمن كلاهما العلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب الأسعاف في الأوقاف **(قوله بالتواجد)** هي اختراص الحلم كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما أن قولهم ضحك حتى بدت نواجذه عبارة عن المبالغة في الضحك والأفلا تبدو بالضحك عادة كحقيقته الإمام الزخسري **(قوله نعم أمر الأمير الخ)** تصديق لما مر واستدراك بامر آخر كالاستثناء مما قبله هكذا عرف المفسرين في مثل هذا التركيب **(قوله فذا مره)** أن كان المراد بالامر الطالب بالقضاء فظاهره وعليه المراد بالتفاد وجوب الامتثال وهذا الذي رأيته في سير التارخانية في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الأمير وما لا يجب ونصه قال محمد وإذا أمر الأمير العسكر بشي كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك إلا أن يكون الأمر به معصية بيقين اه ولكن لا يحل لذكر هذا هنا وإن كان المراد به القضاء فقد مر أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وإن الحكم به جهل وخرق للإجماع على أن الأمير ليس له القضاء إلا بتفويض من الإمام قال في الأشباه يجوز قضاء الأمير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه إلى القاضي إلا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقضى الأمير لا يجوز كذا في الملتقط وقد أفتت بأن تولية باشا مصر قاضياً يحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطالة لأنه لم يفوض إليه ذلك اه فأمال **(قوله سير)** جمع سيرة وهي الطريقة في الأمور وفي الشرع تخصص بسير النبي صلى الله عليه وسلم في مغازبه هداية **(قوله السير الكبير)** للإمام محمد وهو روايته عن الإمام من غير واسطة قال في المغرب وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاتنا الظهر وسير الكبير خطأ لجامع الصغير وجامع الكبير اه **(قوله وإمام القيد الخ)** فيه امران الأول أن المجتهد المطلق أحد السبعة الثاني أن بعض السبعة ليسوا بمجتهدين خصوصاً السابعة فكان عليه أن يقول والفقيه على سبع مراتب وقد أوضحها المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه معرفته بأسه ونسبه بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين الثمانيين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القوانين المتعارضين الأول طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة رضي الله عنهم ومن سلك مسلكتهم في تأسيس قواعد الأصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابن يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التي قرروا استأذهم أبو حنيفة في الأحكام وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع لكن يقدرونه في قواعد الأصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره الخالفين له في الأحكام غير مقادين له في الأصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي انصت فيها عن صاحب المذهب كالخفاف وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأئمة الخلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البرزدي وفخر الدين قاضيان وأما لهم فالهم لا يقدر على

وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق الذي يعرض عليه بالتواجد نعم امر الأمير متى صادف فصلاً يجتهد فيه فذا مره كافي سير التارخانية وشرح السير الكبير فيلحفظ وقد ذكروا أن المجتهد المطلق قد فقد وأما التقيد فعلى سبع مراتب مشهورة

مطلب  
في طبقات الفقهاء



ايضا كما صرح به بعض العلماء، وغايه يظهر قوله تحياه وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا يمكن مواجعة الوجه المرفوع (قوله بالبسالة) اى المشجاعة كفى القاموس (قوله الضمير غم) ثنية ضمير غم كبريال وهو الاسد ويقال له ايضا ضمير غم كجفرف كفى القاموس وثنية الثانى ضمير غم كجفرفين كجفرفين (قوله ثم تحياه) عطف على تحياه الاول فالابتداء الحقيقى تحياه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافى تحياه الكعبة ط (قوله وفي الحطيم) اى المخطوم سعى به لانه حطم من البيت واخرج او الحاطم لانه يحطم الذنوب ط (قوله وانقاد) اى مقام الحائيل وهو حجر كان يقوم عليه الحائيل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك ط (قوله الميسر) اى الميسر ويتوقف الطلاقة عليه تعالى على التوقيف وان صح معناه على ما هو المشهور (قوله التمام) مصدر تم تم واسم لما تم به الشئ كفى القاموس وعلى الثانى فلما زاد بلوغ التمام وكذا يقول اسير الذنوب جامع هذه الاوراق راجيا من مولاه الكريم متوسلا بانيه العظيم وبكل ذى جاه عنده تعالى ان يمن عليه كرما وفضلا يقبل هذا السعى والنفع به للعباد في عامة البلاد وبلوغ المرام بحسن الحتام والاختتام آمين

\*(بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الطهارة)\*

(قوله قدمت العبادات) اعلم ان مدار امور الدين على الاعتقادات والآداب والعبادات والمعاملات والمقويات والاولان ليسا مما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والخصاص والامانات والتركات والعقوبات خمسة القصاص وحد السرقة والزنا والتذف والردة (قوله اهتماما بشأنها) وجهه ان العباد لما يخافوا الاثام قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله الصلاة) ثم وقع في بيان وجه تقديم الصلاة على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله ناية الاثام) اى نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة حكمة بخی الاسلام على خمس بشر (اقول) وقملا غالبا فان اول واجب بعد الايمان في الغالب فعل الصلاة لسرعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج ووجوب الان اول ما وجب الشهادتان ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفضلا كما قال الشرنبلالى ان الاجماع معتقد على افضائها بدليل اى الاعمال افضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقها (قوله الطهارة مفتاحها) اى وما كان مفتاحا لشيء وشروطه فهو مقدم عليه طبعيا فيقدم وضما (قوله بالنس) وهو ما رواه السيوطى في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونحرمتها التكبير وتحليلها التسليم وهو حديث حسن قال الرافعى الطهور بضم الطاء فيما يقده بعضهم ويخوض الفتح لان الفعل انما يتأتى بالآلة قال ابن العربى هذا عجز ما يفتحها من غلقها وذلك لان الحدث مانع منها فهو كالقفل يوضع على الحدث حتى اذا توشأ انحل القفل وهذه استعارة بدعية لا تقدر عليها الا النبوة اه من شرحه للعاقبى (قوله بها مختص) الاصل في لفظ الحصوص وما يفرغ منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اغنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزداى المال له دون غيره لكن

تحياه وجه صاحب الرسالة  
وحائز الكمال والبسالة  
وخصيعة الجلبين الضمر غم  
الكاملين رضى الله عنهم  
وعن سائر الصحابة اجمعين  
ووالديننا ومقلديهم باحسز  
الى يوم الدين ثم تحياه  
الكعبة الشريفة تحت  
الميزاب وفي الحطيم والتمام  
والله الميسر للتمام  
\*(كتاب الطهارة)\*  
قدمت العبادات على غيرها  
اهتماما بشأنها والصلاة  
ناية الايمان والطهارة  
مفتاحها بالنس وشروط  
بها مختص





هنا رد من الشارح للدعوى الوسطى ط **(قوله)** يتشبه اى بالمصلين وجوباً فيركع ويسجدان  
 وجد مكاناً ما يابسا والا يوسى قائماً ثم يعيد كما سيأتى في التيمم ونقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه  
 ان هذا لا يصلح ردا لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة لما انه يطالب بعد ذلك بفعلها  
 ولذا قال ح الاولى المعارضة للمذور اه اى اذا توشأ على السيلان وسلى في الوقت فانه  
 يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المذور معتبرة شرعاً اه **(قوله)**  
 وبه اى بما في الظهيرية لانه الذى ينتج ما ذكره ط **(قوله)** غير مكفر اشار به الى الرد على  
 بعض المشايخ حيث قال المختار انه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالتوب النجس والى  
 غير القبلة لجواز الاخيرين حالة العذر بخلاف الاولى فانه لا يؤتى بها بحال فيكفر قال الصدر  
 الشهيد وبه نأخذ ذكره في الخلاصة والذخيرة وبحث فيه في الحلية بوجهين احدهما اشار  
 اليه الشارح ثانيهما ان الجواز بعذر لا يؤثر في عدم الاكفار بالا عذر لان الموجب للاكفار  
 في هذه المسائل هو الاستهانة فحيث ثبت الاستهانة في الكل تساوى الكل في الاكفار  
 وحيث انتفت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم الفرض لزوم الكفر بتركه والا كان  
 كل تارك الفرض كافراً وانما حكمه لزوم الكفر بيجده بلا شبهة دائرة اه ملخصاً اى  
 والاستخفاف في حكم الجحود **(قوله)** كافي الحانية حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة  
 الصلاة بلا طهارة وان الاكفار رواية النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكون كفراً وانما اختلعا  
 اذ صلى لاعلى وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه الاستخفاف يبنى ان يكون كفراً  
 عند الكل اه (اقول) وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية لكن بعد اعتبار كونه مستخفاً ومستهيناً  
 بالدين كما علمت من كلام الحانية وهو بمعنى الاستهزاء والسخرية به اما لو كان بمعنى عد ذلك  
 الفعل خفيفاً وهيناً من غير استهزاء ولا سخرية بل لجرد الكسل او الجهل فيبني ان لا يكون  
 كفراً عند الكل تأمل **(قوله)** مع العمد اى حال كونه مصاحباً للعمد ط **(قوله)** خاف  
 اى اختلاف بين اهل البيت والعمد والعمد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد  
 سبعون رواية متفقة على كنفير المؤمن ورواية ولو ضعيفة بعدمه يأخذ المقلد والقاضي بها  
 دون غيرها والخلاف مخصوص بغير فرع الظهيرية اما هو فصلافة واجبة عليه بغير طهارة  
 لامر الشارع له بذلك ط **(قوله)** سطر اى يكتب **(قوله)** هو اى كتاب الطهارة ونم  
 للترتيب الذي ذكرى وقد أتى للاستئناف ط **(قوله)** مبتدأ او خبر اى كتاب الطهارة هذا او هذا  
 كتاب الطهارة واختلفت في الاولى منها فقيل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد  
 الحاجة اليه فبقاؤه اولى ولان التجوز في آخر الجملة اسهل وقيل الثاني لان الخبر محط الفائدة  
**(قوله)** انعمل محذوف نحو خذ أو اقرأ **(قوله)** فان ريد التعدد اى تعدد مع الكتب  
 الآتية بلا قصد اسناد كالأعداد المسرودة **(قوله)** نى على السكون لشبه الحرف  
 في الاهمال ط زاد التمسكتى ويجوز الفتح على سدل وانتم على الحذف اه لكن فيه ان  
 نقل حركة الهمزة شرطه كونها للفتح وقد يجاب بما ذكره الزمخشري في الله من ان ميم  
 في حكم الوقف والهمزة في حكم الثابت وانما حذفت تخفيفاً والقيت حركتها على ما قبلها  
 للدلالة عليها تأمل والظاهر انه اراد بانظم حركة الاعراب وبالحذف حذف المبتدأ او الخبر

انه يتشبه عندها و اليه  
 صح رجوع الامم وعنه  
 الفتوى قالت وبه ظهر ان  
 تعدد الصلاة بلا طهر غير  
 مكفر كصلاته غير القبلة  
 او مع توب نجس وهو  
 ظاهر المذهب كما في الحانية  
 وفي سير الوهبانية  
 \* وفي كفر من صلى بغير  
 طهارة \*

مع العمد خالف في  
 الروايات يسطر \*  
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ  
 او خبر او مفعول لتعل  
 محذوف فان اريد التعدد  
 نى على السكون وكسر  
 تخالفاً من الساكنين

ويؤيده انه لا يذكر حكم الاعراب فقد ذكر الشارع اليه في شرحه على الماتن مع ذكر حكم الاعراب  
 قبله لم يمرضى تأمل **(قوله)** واصافه لامية) على معنى لا الاختصاص اى كتاب للطهارة  
 اى مختص به **(قوله)** لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً لمذهب والصواب في بعض النسخ  
 لامية بتخفيف النون وتشديد الهمزة الى من التفتى من حروف الجر ووجه ما ذكره ان  
 الذى يقتضى من اليانية شرطها كون المضاف اليه اصلاً للمضاف وصالحاً للاخبار به عنه وان  
 يكون بينه وبين المضاف محمول وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير  
 من اليانية مكل ذلك منقود هنا قول في التبر وليس على معنى في اى لان ضابطها كون  
 الثانى طرفاً للاول نحو مكر الليل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها تبعاً وقال وهو  
 الاوجه وان كان قليلاً اه لكن الظرفية حينئذ مجازية وهى كثيرة **(اقول)** ويؤيده انه قد  
 يصحح بنى فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية الدال للعدول بناء على ان المراد  
 بالكتاب الفصل ونحوها من المزاج الفاظ المعينة الدالة على المعنى المختصة كما هو  
 مختار سيد المحققين ان المراد من الطهارة اى من مسائلها المعنى ونحو العكس فيكون  
 من ظرفية العدول للدال تأمل **(قوله)** وهل يتوقف حده لقبا اى من جهة كونه لقبا فهو  
 منصوب على التمييز وقد مر ان المراد بالحد في مثل هذا الرسم واراد باللقب العلم اذ ليس فيه  
 ما يشعر برفعة المسمى او بضعته وان بالاستفهام لوقوع الخلاف فيه اما توقفه على ذلك  
 من حيث كونه مركباً اضافياً فلا شبهة فيه وكان ينبغي له ان يذكر قبل ذلك حده التقى بأن يقول  
 هو علم على حدة من مسائل الطهارة واما قوله جعل شرعاً عنواناً لمسائل مستقلة فهو بيان لمعنى  
 المضاف للاسم التقى الذى هو مجموع المضاف والمضاف اليه **(قوله)** الراجع نعم قال الابن  
 في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الاضافى قبل حده لقبا يتوقف على معرفة  
 جزأيه لان العلم بالمركب بعد العلم بجزأيه وقيل لا يتوقف لان التسمية سلبت كلا من جزأيه  
 عن معناه الافرادى وصيرت الجميع اسماً شئياً آخر ورجح الاول بانه اهم فائدة اه واستحسنه  
 في النهر **(اقول)** اما كونه اتم فائدة فلا كلام فيه واما توقف فهم معناه العلمى على فهم معنى جزأيه  
 ففي حيز المتع فان فهم المعنى العلمى من امرى القيس مثلاً يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ  
 بأثره وهو الشاعر المشهور وان جعل معنى كل من مفرديه فالحق القول الثانى ولذا اقتصر  
 في التحرير والتلويح وغيرها في تعريف اصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث  
 كونه مركباً اضافياً فقط **(قوله)** الكتاب) تفريع على الراجع **(قوله)** مصدر بمعنى الجمع عدل  
 عن قول البحر والعناية هو جمع الحروف لما ورد عليه ان الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق  
 لان العرب تقول كتبت الحيل اذا جمعتها اه وزاد في الدرر احتمال كونه قلاباً بنى للمفعول  
 كاللباس بمعنى الملبوس قوله على التقديرين يكون بمعنى المجموع **(قوله)** لغة) منصوب على  
 نزع الحافض او على التمييز او على الحالية ومثله شرعاً واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما يرد عليه  
 في رسالتنا القواعد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة **(قوله)** جعل) اى الكتاب لا يقد كونه  
 مضافاً للطهارة بل اعم منها ومن الصلاة ونحوها لانه في صدد بيان المضاف بمفرده كما اشرنا  
 اليه **(قوله)** شرعاً) الاولى اصطلاحاً لئلا يتعير به لا ينحصر اهل الشرع وان كان هو المذهب

واضافته لامية لامية  
 وهل يتوقف حده لقبا  
 على معرفة مفردية الراجع  
 لغة الكتاب مصدر بمعنى  
 الجمع لغة جعل شرعاً

عندهم لكن قيد به فطرًا للمقام اذ قد ط (قوله عنوان) اي عبارة تذكر مصدر الكلام  
 (قوله لمسائل) اي لافاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتتمه في النهر وذكر في  
 التلويح ان المركب التام المحتتم للصدق والكذب يسمى من حيث اشتباهه على الحكم  
 قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث يقابل بالهيل مغلوباً ومن  
 حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسئل عنه مسألة فإذات واحدة  
 واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اهـ (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف  
 تصويرها على شيء قبها او بعدها لا بمعنى الاصاله المتعاقبة لان هذا الكتاب تابع لكتاب  
 الصلاة المقصود اصالة ونحو التعريف ما كان تحت نوع واحد ككتاب النقطة والآبق  
 والمنقود او اكثر كالظهاره ونحوها مما تحت انواع من الاحكام كل نوع يسمى باباً وكل  
 باب مشتمل على صنف من المسائل او اكثر كل صنف يسمى فصلاً وازاد بعضهم مطلقاً بعد  
 قوله مستقلة احترازاً عن الباب قل لانه طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة  
 مع قطع النظر عن تبعيتها لغيره او تبعية الغير لها فن مسح الخطين تابع للوضوء والوضوء  
 مستتب له وقد اعتبرا مستقايين وتفرق بين الكتاب والباب ان الكتاب قد يكون تابعا وقد  
 لا يكون بخلاف الباب اي فنه لا يد وان يكون تابعا او مستتبعا اهـ وقد يقال ان المناحوظ  
 في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها او فصاها عما قبها والحيثية مراة في التعريف  
 ولهذا قال بعض العلماء ان المسائل ان اعتبرت بجنسها تصدر بالكتاب لان الكتاب في اللغة  
 الجمع والجنس يشمل الانواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً لمعنى الجنس وان اعتبرت  
 بنوعها تصدر بالباب لان الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسباً لنوع المسائل وان  
 اعتبرت بفصاها وفوقها عما قبها تصدر بالفصل لان الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون  
 ذكره مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبها قال واكثر المتصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا  
 على هذه الطريقة (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فلكتاب مصدر فهو مصدر  
 مراد به اسم المنفعول كما في النهر ط فتناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله المظهاره)  
 اي يفتح الطاء مصدر واما بكسر هـ فهي الآلة ويضمها ففعل ما يظهريه كذا في البحر والنهر  
 وفي القهستاني انها بضم اسم ما يظهريه من الماء تأمل (قوله بالفتح) اي فتح الهاء (قوله  
 ويضم) اي وكذا بكسر والفتح افصح فيستى (قوله بمعنى النظافة) ي عن الاداس حبة  
 كالانجاس او معنوية كالمعيب والذنوب ففعل المائي مجز و قيل حقيقة وقد استعملت  
 فيهما اذا حدثت دنس حكيمى والنجاسة الحقيقية دنس حقيقى وزوالهما مظهاره نهر (قوله  
 ولذا افردها) اي لكونها مصدراً وهو اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة  
 الى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث او خبث) سئل مظهاره  
 مالا تعلق له بالفلاة كالأنية والاطعمة واراد ببحث ميم المعنوى كما مر فوشل ايضاً  
 الوضوء على الوضوء بنية التقربة لانه مظهر للذنوب وعذل عن قول البحر زوال حدث وخبث  
 ليشمل المظهاره الاصلية لان الزوال يشعر بسبق الوجود وعن قول النهر إزالة يشمل  
 النظافة بلا قصد كنزول الحدث في الماء للسباحة وان كان اوهه بالنقص والتوابع لا يتردد

مصاب

في اعتبارات المركب التام

عنواناً لمسائل مستقلة

بمعنى المكتوب والمظهاره

مصدر طهر بالفتح ويضم

بمعنى النظافة لغة ولذا

افردها وشرعاً النظافة

عن حدث او خبث

فإنه من جملة حقائقه مشاركتي في مفعول سبعة وليس شر د أن الحد اما هذا واما هذا من سبيل الشك أو التشكيك في الحد المقصود به بيان انماية من حيث هي على ان ما هنا رسم لاحد كما قدمنا بيانه في السبع

ولا يخفى في الحدود ذكر او \* وحائز في الرسم قادر مارووا

(قولهم من جمع) اي كصاحب الهداية حيث قل كتاب الظهارات (قولهم نظرا لانواعها) اي فيها متنوعة الى وضوء. وغسل وشم وغسل بدن او ثوب ونحوه واورد عليه ان اللام تبطل الجمعية لانها محاذ عن الجنس ودمع بان هذا عند عدم الاستفراق والعهد واستفاؤها هنا منع وهو مستوفاه هذا الجمع والمصدر منع ما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية ودمع في التبر والحاصل ان معنى ابطالها الجمعية ان مدخلها صار يصدق على اقبال والكثير لا معنى له بل هو صالح للكثير فان قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع قيل جمعها باعتبار حصول المصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والسبع قلبي استقصى وقدمنا الفرق بين المصدر المصدرى والحاصل بالمصدر (قولهم وحكمها) بكسر الحاء جمع حكمة اي ما شرعت لاحد (قولهم بكرة) منها تكثير البدن ومنع الشيطان عنه وطحسين الاعضاء في الدنيا بالتقليب وفي الآخرة بالتحجيل امداد (قولهم وحكمها) اي اثرها المترتب عليها (قولهم استباحة) السين والتاء زائدان او بالعمروية قل في البحر ومذكروا من حكمها التواب لانه ليس بالآزم فيها لتوقفه على التمة وهي ليست شرطا فيها ط (قولهم اي سب وجوبها) قدر المضاف فينبور ان الصلاة مثلا ليست سببا لوجود الظهارة اهـ (قولهم لا يخل) اي ارادة لا يخل وقوله فرضا كان معيه لقوله فعليه وقوله كاصلاة فيه القسبان الفرض وغيره وقوله ومن المصحف قصر على غير الفرض ط (قولهم صاحب البحر قل الخ) ذكره عقب كلام المصنف يفيد ان كلام المصنف على تقدير مضاف هو الارادة كما قدمنا اذ لا يمكن تقدير او حوب وفريقا لا تقدير اصلا وان مراده ان ذات ما لا يخل الابه سب الوجوب فقد ذكر الاثنان في غاية البيان وغيره ان السب عندما الصلاة بدليل الاضافة اليها وهو دليل السببية اهـ وفيه في شرح التحرير عن شمس الاثمة السرخسي وفيه الاسلام وغيرها لكن كلام المصنف اشمل لشمولة الصلاة وغيره ط (قولهم الاقوال) اي الاربعة الآتية (قولهم هو الارادة) اقول هو ما عليه جمهور الاسويين واورد عليه ان مقتضاه انه اذا اراد الصلاة ويوشك انهم ولو تبطل ولم يزل له حد واجب منه في البحر نحو ما بين احدهما ما يأتي عن الزماني والثاني ان السبب هو الارادة المستلخفة لمسروع اهـ (قول) يرد عليه ان سبب الشيء متقدم عليه فيقدم ان لا يشك الصلاة قبل الشروع لان الارادة المستلخقة له مقابلة له مع انه لا بد من تقدمها عليه كما هو سبب النصحة فمل (قولهم ذكره الزماني) اي هذا الاستدراك حيث قل انه ان اراد الصلاة وجبت عليه الظهارة ودافع وترك التسفل سقطت الظهارة لان وجوبها لاحكامها ط (قولهم في الظهارة) اي في شرح قوله وعوده عزمه على ترك وطئها اهـ (قولهم دليل العلامة الخ) هذا الظاهر لان ما ذكره في البحر يقتضي ان لا يسم على ترك الوضوء اذ احراز الوقت وما يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تقوية الصلاة فقط

ومن جمع نظرا لانواعها وهي كثيرة وحكمها شيرة وحكمها استباحة لا يخل بدنه (وسببها) اي سبب وجوبها (ملا يخل) فعله فرضا كان او غيره كالصلاة ومن المصحف (الاياء) اي بالظاهرة صاحب البحر قل بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر ان السبب هو الارادة في الفرض والتفعل لكن بترك ارادة التفعل يسقط الوجوب ذكره الزماني في الظاهر وقول العلامة قسم في نكته



الحدث وما به من اتصال على الرابع (قوله) تأخير من حدث (أي الحدث) أو من إرادة الصلاة أو عدمها (قوله) ذكره في التوضيح) هو شرح الهداية بعلامة سراج الدين الهندي قول في غسل الحجر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة إرادة ما لا يخل إلا به (أقول) الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب أداء ثبوت الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب فلا ينبغي أن رأيت في النهج وفق بذلك بين كلام الهندي وما قدمناه آنفاً عن الهداية (قوله) به اندفع من سراج (أ) هو شرح مختصر القدوري للجلدي صاحب الجوهرة فكان حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والنفساء بالاتفاق عند الأئمة والعراقيين ووجوب الصلاة عند البخاريين وهو اختيارهم قول وفائدة الخلاف في إذا انقطع الدم بعد طلوع الشمس وأخبرت الغسل إلى وقت الظهر فأنتم على لاهل لاهل الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب الوضوء، فتعد العراقيين يجب الوضوء لما حدث وعند البخاريين الصلاة (قوله) بل وجوب (أي الطهارة) (قوله) يدخل خبر بعد خبر لقوله وجوبها لأمه في قوله موضع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمه عن العلامة قسمة من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة إذ وجوب الصلاة أيضاً بدخول الوقت (أ) ح (قوله) فيها (أي في الطهارة والصلاة) (قوله) وشراؤها (أي الطهارة) قل في الحاية هو جمع شرط على خلاف المعروف من القاعدة الصرفية أنه يتخطى فعال جمع فعل بل جمعه شروط (قوله) شرائها وجوبها (أ) أي الطهارة (أ) من الصغرى والكبرى وشرائها الوجوب هي ما إذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص وشراؤها ما لا تصح الطهارة إلا بها ولا يلزم من التوحيث بل بينهما عموم وجوبه وعدمه لحبس وانساق شرط للوجوب من حيث الحجاب والاصحة من حيث أداء الواجب أفاده ط (قوله) شرط الوجوب مفرد مضاف فيم وهو مبتدأ خبره العقل (أ) ط (قوله) لعقل (أ) فلا يجب على منجنون ولا على كافر به على المشهور من أن الكفار غير محاطين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال الطهر ولا على فقدها أي والثبات ولا على سبي ولا على متطهر ولا على حائض ولا على نساء ولا مع سعة الوقت وهذا الأخير شرط للوجوب الأداء ومقابل لاصل الوجوب (قوله) ما بالرفع والتوحيث على اسقاط العاقل وتقدير مضاف أي ووجوده مضاف مضاف مضاف كفي أو ما يقو مقامه من تراب طاهر (قوله) وسرط نحة (أ) الصحة ترتب المقصود من الفعل عليه نفى المعاملات الحل والمالك لاهل المقصود أن منها وفي العادات عند المتكلمين موافقة الأمر مستجمعا ما ينو وقت غايه وعند النجاشية زيادة قيد وهو بدفع وجوب القضاء فصلاة خان الطهارة مع عدمها صحيحة على الأول لموافقة الأمر على طهانه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وتامه في التحرير وشراؤه (قوله) عموم البسوة (أ) أي أن وإلزامه جميع أهل الواجب استعماله فيه (قوله) في المرأة بدو امرأة مؤتمرة يقال فيها امرأة ومرة وامرأة ذكر الثلاث في القاموس (قوله) فقد نقضها وجوبها (أي) وقد نقضها فيها بشرط (قوله) وإن زول كل مانع عن البدن \*

بالتأخير عن الحدث ذكره في التوضيح وبه اندفع ما في السراج من أسباب الضرر من جهة الائتم بل وجوبها موضع بدخول الوقت كالصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقاً وشرائها ثلاثة عشر على ما في الأشباه شرائط وجوبها تسعة وشرائط تحتها أربعة ونظمها شيخ شيخنا العلامة على المقدسي شارح نظم الكنتز فقال

\* شرط الوجوب العقل والاسلام \*  
وقدرة ماء والاحتلام \*  
وحدث ونفى حيض وعنده \* نقضها وضيق وقت قدحهم \* وسرط صحة عموم البسوة \* بماله المنهوس ثم في المرأة \* فقد نقضها وجوبها \* وإن زول كل مانع عن البدن \*

عدم التلبس في حالة التطهير بما يقتضيه في حق غير المعذور مذنب \* (مبني) \* جميع شروط  
الاول ترجع الى ستة وهي الاسلام والتكليف وقدرة استعمال المصهر ووجود حدث وقد  
المتاف من حيض ونفاس وضيق الوقت والاخيرة ترجع الى اثنين تعميم المحل بالظهر وقد  
المتاف من حيض ونفاس وحدث في حق غير المعذور به وقد نظمتها بقولي

شروط الوجوب جاء ضمن ست \* تكليف اسلام وضيق وقت  
وقدرة الماء الظهور الكافي \* وحدث مع انتفا المساف  
واثنان للصحة تعميم المحل \* بالماء مع فقد مناف للعمل

(قوله وجعلها) اي هذه الشروط وقد نقل هذا التسميم العلامة البيهقي عن شرح القدوري  
للآمدى (قوله اربعة) اي اربعة انواع ففي الاول ثلاثة وكذا الثاني وفي الثالث اربعة  
وفي الرابع اثنان (قوله وجعلها الحصى) اي الذي تصير به الطهارة موجودة في الحصى  
والمشاهدة اي يصير فعلها موجودا ولا فهي وصف شرعي لا وجود له في الخارج ثم لا يخفى  
انه ليس الضمير في وجودها للشروط حتى يرد ان القدرة لا وجود لها فافهم (قوله وجود  
المزبل) اي الماء او التراب (قوله والمزبل عنه) اي الاعضاء (قوله مشروع الاستعمال) اي  
بان يكون الماء مطلقا وطاهرا ومطهرا (قوله في مثله) اي مثل الشروط ولوقال مشروع  
الاستعمال فيها اي الطهارة لكان اولي وخرج به نحو الزيت فانه مشروع الاستعمال لكن  
في الدهن مثلا اقول وفي بعض النسخ في محله وهو الاول (قوله التكليف) تحته ثلاثة  
وهي العقل والبلوغ والاسلام بناء على ما قدمناه من المشهور (قوله والحدث) اي  
الصغير او الاكبر (قوله من اهله) بان لا تكون حائضا ولا نفسا وهذا لم يذكره  
في النظم الآتي (قوله في محله) وهو جميع الجسد في الغسل والاعضاء الاربعة في الوضوء  
وتقدم ان هذا ايضا من شروط الوجود ويحتمل انه اراد به تعميم البشرية (قوله مع  
فقد مانعه) بان لا يحصل ناقص في خلال الطهارة لغير معذور به (قوله ونظمتها)  
عطف على جعلها وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافي التحريد بالحاء المهملة  
وهو الاختلاف في الاضرب فان ضرب البيت الاول والبيت الرابع محذوف وزنه  
فعولان و باقي الابيات اضربها ثامة وزنها مفاعيلن فالتناسب ان يقول في البيت الاول \*  
مقسمة في عشرة بعدها اثنان \* وفي البيت الرابع \* طهورية ايضا فيجدها باذان \* (قوله  
تلم فعل امر) (قوله للوضوء) ومثله الغسل (قوله سلامة اعضاء) اشارة الى المزبل عنه  
احد اي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها اي اعضاء سالمة افاده ط (قوله وقدرة امكان)  
اي يمكن من الازالة (قوله لاستعمال) صفة قدرة او امكان (قوله القراح) كسحاب اي  
الحاصل قاموس (قوله وهو) بضم الهاء واسكان الواو بعدها للضرورة راجع للماء (قوله  
معا) ظرف منصوب لقطعه عن الاضافة متعلق بمحذوف خبره واصله معها وانما نص على  
انضمامهما اليها لانه لما ذكر الماء على كونه مضافا اليه فربما يتوهم انه ليس قسما برأيه وانه  
من تمامه المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المزبل احده (قوله وشروط) بالنسب مفعول  
لحذف محذوف فافهم قوله الآتي خذها اي الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف وهو اولي  
من الرفع على الابتداء لان خبره قوله خذها او قوله فمطلق فيلزم عليه الاخبار بالجملة الطولية

او اقرار الخبر بما ( **قوله** بامعان ) اى يتأمل واتقان ط ( **قوله** فمطلق ماء ) من اضافة الصفة للموصوف وهو خبر مبتدأ محذوف والمراد كون الماء مطلقا والظاهر كقول ط اى هذا الشرط مفعول عن الطهارة والטהورية اى لان غير الطاهر وغير المتطهر غير مطلق ( **قوله** مع ) يسكون العين ط ( **قوله** وشرط ) بالنصب ايضا لا غير عطف على شرط المنسوب اى وخذ شرط وجوب الخ اذ ليس بعده ما يصح الاخبار به عنه ( **قوله** بالغ ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ ط اى لاذات البالغ ( **قوله** التمييز ) بخذف العاطف ثم يتحمل انه معطوف على اسلام فيكون مرفوعا او على الحدث فيكون مجزوا ط ( **قوله** ياغنى ) اى يا قصد الفوائد وهو اولى من تفسيره بالاسير اقدم ط ( **قوله** وشرط ) مبتدأ وزوال خبره ط ( **قوله** يبعد ) بتشديد العين ( **قوله** من ادران ) بنقل حركة الهمزة الى التون وهو بيان لما والذين الوسخ قاموس ( **قوله** كشمع ) يسكون الميم لغة قليلة وانكرها الفراء فقال الفتح كلام العرب والمولدون يسكنونها لكن قال ابن فارس وقد فتح الميم قال فى النصب فأنهم ان الاسكان اكثر اه ( **قوله** ورمص ) بفتح الزاء والميم وبالصاد وسخ يجتمع فى النوق تحايل الانف وسكنت الميم لضرورة النظم اهـ ( **قوله** لم يتخلل الوضوء ) اللام من الوضوء آخر الشطر الاول والواو منه اول الشطر الثانى ( **قوله** مناف ) كخروج ريشه ط اى لغير المعذور بذلك ( **قوله** يا عظيم ذوى الشأن ) اى العظم اى يا عظيمهم وفى نسخة ذى وليست بصواب لاختلال النظم ط أقول والذى رأيت من النسخ يا عظيم الشأن وهو خطأ ايضا ( **قوله** وزيد على هذين ) اى شرطى الصحة ط ( **قوله** تقاطر ) وأقله قطرتان فى الاصح كيانى ( **قوله** مع الفسلات ) اى المفروضة واخرج بها المسح فلا يشترط فيه تقاطر ( **قوله** ليس هذا الخ ) اى ليس هذا الشرط وهو التقاطر بشرط عند الامام ابى يوسف يعقوب رضى الله عنه ويعتمد الاول ط \* ( تبيه ) يزداد على ما ذكره من شروط الصحة فقد الحيز والنفس كمرموه من شروط الوجود الشرعى ايضا وكذا من شروط الوجوب والذى يظهر لى ان شروط الوجود الشرعى شروط للصحة وبالعكس اذلا فرق يظهر فقدر ( **قوله** وصفتها ) اى الطهارة ( **قوله** فرض ) اى قطعى ط ( **قوله** للصلاة ) فرضها وفتلها ط ( **قوله** واجب ) الاولى واجبة ( **قوله** للقول الخ ) يعنى انه قيل بانها واجبة لس المصحف لافرض للاختلاف فى تفسير الآية فلم تكن قطعية الدلالة حتى ثبت الفرضية لان قوله تعالى لا يمس الا المطهرون قيل انه صفة لكتاب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم وهو اصح فلى الاول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن ادناس الذنوب اى لا يطاع عليه سواهم وعلى الثانى المراد منهم الناس المطهرون من الاحداث وعليه اكثر المفسرين ويؤيده ان فيه حمل المس على حقيقته والاصل فى الكلام الحقيقة واحتمال غيره بلا دليل لا يقدح فى صحة الاستدلال اذ قل ان يوجد دليل بلا احتمال فلا يتأى ذلك القطعية فلذا والله تعالى اعلم اشار الشارح الى اختيار القول بالفرضية وقواه اغشى الحلي وهو اختيار الشرنبلالى لكن سيأتى ان الفرض مقلع بلزومه حتى يكفر جاحده وهذا ليس كذلك لما فى الخلاصة انه لو انكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا الا ان يجاب بأنه من الفرض العملى وهو اقوى نوعى الواجب واضعف نوعى الفرض فلا يكفر

فمطلق ماء مع طهارته ومع طهورية ايضا ففقر بيان \* وشرط وجوب وهو اسلام بالغ \* مع الحدث التمييز بالعقل ياغنى \* وشرط لتصحیح الوضوء زوال ما \* يبعد اتصال المياه من ادران \* كشمع ورمص ثم لم يتخلل الا \* وضوء مناف يا عظيم ذوى الشأن \* وزيد على هذين ايضا تقاطر \* مع الفسلات ليس هذا لدى الثانى \* وصفتها فرض للصلاة و واجب للطواف قيل ومن المصحف للقول بان المطهرين الملائكة



جاحده كما يأتي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين والله التوفيق **(قوله وسنة الوضوء)** كذا في شرح الملتقى لكن عدة الشرع لابل في غيره في السندويات وجعل الانواع ائمة فيحفظ ابن عبدالرزاق **(قوله في نيف)** قال في اختار النيف بوزن الهين الزيادة يخفف ويشدد ويقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اهـ **(قوله)** ذكرتها في الحرائن ذكرها في مكرهات الوضوء فمنها عند الاستسقاء من نوم والمداومة عليه وللوضوء على الوضوء اذا تبدل المجلس وغسل ميت وحمله ولو قتل صلى صلاة وقيل غسل جناية ولجنب عند اكل وشرب ونوم ووطء والغضب وقراءة حديث وروايته ودراسة علم واذان واقامة ولخطبة ولو نكاحا وزيارته انتهى صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعى شرعيا في مس كتب شرعية تعظيها امداد وسجود ونظر لحسن امرأة نهي ومنطق الذكر كما يأتي فيل المياه وفي ابتداء الغسل كما يأتي في محله ولكل صلاة لو تموضأ لانه ربما اغتاب او كذب فانه يمكنه تيميم ونوى به رفع الائمة فتاوى السوفية فهي مع السبعة التي هنالك ولا يثمن كذا ذكره أفاده ابن عبدالرزاق **(قوله)** بعد كذب وغيبة لا يها من النجاسات المعنوية ولذا يخرج من المكاذب ثمن يتابعه منه انما الحافظ كما ورد في الحديث وكذا اخبر صلى الله عليه وسلم عن ربح منته بانمارح الذين يغتابون الناس واثومين ولا تفسد ذلك منا وامثلة ائوفا منها لا تظهر لنا كلساكن في محلة الدباغين وسأني ان شاء الله تعالى في كتاب الخطر والاباحة الكلام على الكذب والغيبة وما رخص منهما **(قوله)** وقهقهة لانها كانت في الصلاة جناية تنقض الوضوء اوجب نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كذا ذكره سيدي عبدالغني التالبي في نهاية المراد على هدية ابن العماد **(قوله)** وشعر اي قيسح امداد وقدمنا بيان القيسح منه وغير القيسح عند الكلام على المقدمة ومن اراد من بيانه نهاية المراد فعليه بنهاية المراد **(قوله)** واكل جزور اي اكل لحم جزور اي جمل لقول بعضهم بوجود الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد وللخروج من خلاف العلماء افاده **(قوله)** وبعد كل خطية عطف عام على خاص بالنسبة الى ما ذكره ماهو خطية وذلك ماورد في الاحاديث من تكفير الوضوء للذنوب **(قوله)** وللخروج من خلاف العلماء كس ذكره ومس امرأة **(قوله)** وركبتها هو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الثاني الذي تتركب انماهي منه ومن غيره شرح المنية للحاجي **(قوله)** غسل ومسح وزوال نجس اي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرمية زوال عين النجس وفي غير المرمية والحدث الاكبر غسل فقط وفي الحدث الاصغر غسل ومسح واما نحو العصر والتلث فمن الشروط **(قوله)** ونحوها من مانع وذلك وذكره وغير ذلك مما سأتى في المطهرات **(قوله)** وهي مدنية لانها من المائدة وهي من آخر القرآن تزولا \* فائدة \* المدينى ما تزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما تزل قبلها وان كان في غير مكة وهو الاصح من اقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان **(قوله)** واجمع اهل السير جمع سيرة اي المغازي وهذا رد لما يقال يلزم ان تكون الصلاة بلا وضوء الى وقت نزول آية الوضوء لانك ذكرت ان آية الوضوء مدنية مع ان الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء بل في المواهب عن فتح الباري انه كان صلى الله عليه وسلم قبل الاسراء يصلي قفعا وكذا في صحابه ولكن اختلف هل

وسنة للنوم ومندوب في نيف ولا يمين موضع ذكرتها في الحرائن منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعروا كل جزور وبه كل خطية وللخروج من خلاف العلماء وركبتها غسل ومسح وزوال نجس وآتاهما وتراب وشعره ودليها آية اذا قمتم الى الصلاة وهي مدنية جاع واجمع اهل السير وضوء وغسل فرسا بمكة

فترص قبل خمس شيء من الصلاة أو لا تقبل أن ترخص كان صلاة قبل ضوع الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح بحمد ربك قبل ضوع الشمس وقبل غروبها (قوله مع فرض الصلاة) أن أريد بها الصلوات الخمس أشكال بما قدمناه آثافه صلى الله عليه وسلم كان يصل قبلها قصعا الظاهر أن المبة للمكان لا للزمان فلا يلزم أن تكون صلاة قبل الافتراض بلا وضوء، ولذا نعم بعده بقوله وأنه عليه السلام (قوله) بل هو شريعة من قبلنا) انتقال إلى جواب آخر وهو مبني على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل معته كان متعبدا بشرع من قبله لأن التكليف لم ينقطع من بعثة آدم ولم يترك الناس سدى قط ولتظاهر روايات صلاته وضوومه وحجه ولا تكون طاعة بلا شرع لأن الطاعة موافقة الأمر وكذا بعد مبعة عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير وشرحه وسيأتي أول كتاب الصلاة أن المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور: (قوله بدليل الح) أي بدليل الحديث الذي رواه أحمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعا بما فتوا لأننا لم قال هذا وضوئي الح ودفع بأن وجوده في الأنبياء لا يدل على وجوده في أممهم ولهذا قيل أنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة إلى بقية الأمم دون أنبيائهم لحديث البخاري أن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، واجيب بأن الظاهر منه أن الحس بهذه الأمة الغرة والتججيل لأصل الوضوء وبأن الأصل أن ما ثبت للأنبياء يثبت لأممهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع المالك أنه ناهى بالدنو منها فمت تنوضاً وتصلى ومن قصة جريح الراهب أنه فوضاً قبل يمكن حمل هذا على الوضوء اللغوي أقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للأنبياء، يحدث هذا وضوئي الح فحمل الوضوء الثابت لأممهم بالفتنتين المذكورتين على اللغوي لا بدله من دليل لأن الأصل عند الفرق (قوله من غير انكار إلى آخره) إفادته لاجتناج إلى قيام الدليل على بقاء ما لو قس علينا مقتربا بالانكار كافي قوله تعالى حرما عليهم شحومها الآية فإنه انكر بقوله تعالى قل لأجدف الوحي إلى الآية وكتحريم السبت أو ظهر نسجه بعد إقراره كالتوجه إلى بيت المقدس فلا يكون شرعاً بخلاف نحو وكننا عليهم فيها ونحو صوم عاشوراء، (قوله ففائدة نزول الآية الح) جواب عما يشال إذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرضية الصلاة وهو أيضا شرع من قبلنا فقد ثبت فرضيته فمافائدة نزول آية المائدة إفاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) أي تبيته فإنه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلاة احتمل أن لانهم الأمة بشأنه وإن يتساهلوا في شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن الوحي وانتقاص الناقلين يوما فيوما بخلاف ما إذا ثبت بالنسب المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان اه درر (قوله وتأتي) مصدر تأتي معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أي المجتهدين في التية والدلك والترتيب ونقذه بالنس وقدر المصوح (قوله على نيف وسبعين حكما) منها أن المراد بالقيام إرادته واقتضاء اللفظ إيجاب الغسل عقبه لأنه محكم وإن الواجب الاسالة دون المسح بالاستراط الدلك والالتية ولا الترتيب ولا الولاء وجواز مسح الرأس من أي جانب كان ودلائها على بطلان الجمع بين الغسل والمسح وعلى جواز مسح الحفين وعلى أن الاستدعاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في الغسل وعلى وجوب المضمضة والاستنشاق فيه وعلى وجوب

مقاب  
في تعبد عليه السلام  
بشرع من قبله  
مقاب  
ليس صل الوضوء من  
خصوصيات هذه الأمة  
بل الغرة والتججيل

مع فرض الصلاة بتعميم  
جبريل عليه السلام وأنه  
عليه الصلاة والسلام  
يصل قبل الوضوء بل  
هو شريعة من قبلنا بدليل  
هذا وضوئي ووضوء  
الأنبياء من قبل وقد تقرّر  
في الأصول أن شرع من  
قبلنا شرع لنا إذا قصه الله  
تعالى ورسوله من غير  
انكار ولم يظهر نسجه  
فمافائدة نزول الآية تقرير  
الحكم الثابت وتأتي  
اختلاف العلماء الذي هو  
رحمة كيف وقد اشتملت  
على نيف وسبعين حكما  
مبسوطة في تيمم الخياء عن  
فوائد الهداية وعلى ثمانية  
أمور

التيمم لمريض خاف الضرر وعلى جوازه في كل وقت وعلى جوازه لحائض سبع وعده  
وعلى جوازه للجنب وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء خلال  
الصلاة لمزعه الوضوء وعلى جواز الوضوء بماء نيد الخمر اه ملخصا من شرح ابن عبد الرزاق  
قال واما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضها وتقارب بعضها لبعض ( **قوله** كلها ) أى  
الثانية أى كل واحد منها فيه شيان فالجملة ستة عشر ط ( **قوله** طهارتين ) تنية طهارة  
بالمعنى المصدرى ط ( **قوله** الوضوء والغسل ) أى فى قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم  
وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا ( **قوله** الماء والصعيد ) أى فى قوله فاعسلوا لان الغسل  
بالماء وقوله فيقيموا صعيدا ( **قوله** وحكمين ) تنية حكم بمعنى محكوم به أى مأموره ط  
( **قوله** ودوجين ) كسر الجيم فانهما موجبان للطهارة ط أى بناء على القول بان الحدث  
هو سبب الوجوب ( **قوله** الحدث ) أى الاصغر فى قوله تعالى اوجاء أحد منكم من الغائط  
والجنب أى الحدث الاكبر فى قوله تعالى وان كنتم جنبا ( **قوله** وميحين ) أى للترخص  
بالتيمم ( **له** قول المرض والسفر ) أى فى قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر ( **قوله**  
والاجمالى ) أى فى قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفضل فيه مقدار المغسول كما فصل فى الوضوء  
ولذا وقع فى مقداره اختلاف المجتهدين ( **قوله** وكتابتين ) تنية كتابة ومن معانيها لغتان تنكلم  
بشئ وانت تريد غيره وهنا كذلك فانه عبر بالغائط وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج  
من الانسان وعبر بالملامسة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع ومنه يقال للزانية لاتمنع  
كف لابس ( **قوله** وكرامتين الخ ) أى نعمتين تفضل بهما تعالى على عبادته بقوله ليظهركم به  
وليت نعمته عليكم ( **قوله** تطهير الذنوب ) لما رواه مسلم ومالك مرفوعا اذا نوضا العبد المسلم  
أوال مؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر  
الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء  
فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا  
من الذنوب وفى رواية لمسلم وغيره مرفوعا من نوضا فاحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده  
حتى تخرج من تحت أظفاره ( **قوله** أى بموته شهيدا ) أقول اوبالغرة والتججيل يوم القيامة  
لحديث البخارى المار ( **قوله** ليعم الخ ) أى فانه لو قال أمتم لاخص بالحاضرين فى عصره  
صلى الله عليه وسلم ورده فى غاية البيان بأن الموصوف بصفة عامة يتعمم ( **قوله** وكأنه مبنى الخ )  
لان ظاهره أن الاصل التعبير بآمتم ( **قوله** الفتاى ) هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق  
الثلاثة أعنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير عنه بآخر منها بشرط أن يكون التعبير  
التانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ( **قوله** والتحقيق خلافة ) لان المتادى  
مخاطب حقيق ضميره أن بأتى على طريق الخطاب فيقال يا فلان اذا فعلت ولا يقال اذا فعل واما  
جئ فى الصلاة فبضمير الغائب اعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكلها غيب  
فاذا تم الموصول بصلته العائد ضميرها عليه تمحض الكلام للخطاب الذى اقتضاه النداء فليس  
حينئذ فى الكلام عدول عن طريق الى طريق آخر ولذا كان جميع ماورد فى القرآن وكلام  
العرب من أمثال هذا النداء لم يجئ الاعلى هذه الطريقة فدعوى العدول فى جميع ذلك

كأنها مبنى طهارتين الوضوء  
والغسل ومطهرين الماء  
والصعيد وحكمين الغسل  
والمسح وموجين الحدث  
والجنب وميحين المرض  
والسفر ودليين التفصيل  
فى الوضوء والاجمالى  
فى الغسل وكتابتين الغائط  
والملامسة وكرامتين تطهير  
الذنوب واتمام النعمة أى  
بموته شهيدا لحديث من  
داوم على الوضوء مات  
شهيدا ذكره فى الجوهره  
واما قال آمنوا بالغيبة  
دون أمتم ليعم كل من آمن  
الى يوم القيامة فله فى  
الغيباء وكأنه مبنى على  
أن فى الآية التفاسا  
والتحقيق خلافة



اه ( قوله ) بالخصاصة الخ ) اى من انه من عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والجواز ان الحقيقة فى الاول تجعل فردا من الافراد بان يراد معنى يتحقق فى كل الافراد بخلاف الثانى فان حقيقة يراد بها الوضع الاصلى والجواز يراد به الوضع الثانوى فهما استعمالان متباينان اومن ان المراد القطعى ويوجب عن ايراد المنسوخ بان المراد القدر فى الكل ولاشك انه قطعى لثبوتها بالكتاب والعلمى ويوجب عن ايراد المنسوخ بان المراد القدر فى الكل ولاشك انه من هذه الحقيقة على خلاف زفر فى المرفقين والكعنين وابى يوسف فباين العذر والاذنط قال بعض الفسلاء والمخلص من ذلك كله ان نقول اطلاق الفرض عليهما حقيقة عرفية فى اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من اصله اه اقول والى هذا اشار فى النهاية حيث اجاب بان الفرض عن نوعين قطعى وظنى وهو الفرض على زعم المجتهد كما يوجب الطهارة بالقصد والحجامة فانهم يقولون بفرض عليه الطهارة عند اداء الصلاة اه وبأتى بيانه قريبا ( قوله ) ثم الركن ) ترتب اخبارى ط ( قوله ما يكون فرضا ) ومعناه لغة الجانب الاقوى كما قدمناه ( قوله داخل الماهية ) يعنى بان يكون جزءا منها يتوقف تقومها عليه واما هية ما به التمسى هو هو سميت بها لانه يسل عنها بما هو ( قوله واما الشرط ) هو فى اللغة العلامة وفى الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فما يكون خارجا بيان للعدا به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستمراره فيها حقيقة او حكما فالشرط والركن متباينان كذا فى الحلية ( قوله فالفرض اعم منهما ) وقد يطلق على ما ليس واحدا منهما كترتيب ما شرع غير مكرر فى ركة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والتقدمة على السجود فان هذه التراتيب كلها فروض ليست بان كان والشرط كذا فى شرح المنية للحاوى ( قوله هو ما قطع بلزومه ) مأخوذ من فرض بمعنى قطع تحرير ويسمى فرضا علما وعملا للزوم اعتقاده والعمل به ( قوله حتى يكفر ) البناء المعجول اى ينسب الى الكفر من اكفره اذا دعاه كافرا واما يكفر من التكفير فغير ثابت هنا وان كان جائزا لغة كفى فى المغرب والاصل حتى يكفر الشارع جاحده سواء انكره قول او اعتقاده كذا فى شرح انوار لابن نجيم فتأمل ( قوله كأصل مسح الرأس ) اى مجردا عن التقدير برع او غيره ( قوله وقد يطاق الخ ) دل فى البحر والظاهر من كلامهم فى الاصول والفروع ان الفرض على نوعين قطعى وظنى هو فى قوة القطعى فى العمل بحيث يقوت الجواز بقواته والمقدار فى مسح الرأس من قبل الثانى وعند الاطلاق يتصرف الى الاول لكمالهما والفارق بين الظنى القوى المثبت للفرض وبين الظنى المبتدئ للواجب اصطلاحا خصوصا فى المقام اه اقول بيان ذلك ان الادلة السبعة اربعة \* الاول قطعى الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المنسرة او المحكمة والسنة المتواترة التى مفهومها قطعى \* الثانى قطعى الثبوت وظنى الدلالة كالآيات المؤولة \* الثالث عكسه كاخبار الاحاد التى مفهومها قطعى \* الرابع ظنيهما كاخبار الاحاد التى مفهومها ظنى فبالاول يثبت الفرض والحرام وبالتانى والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنن والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظنى حتى يصير قريبا عنده من القطعى فثبت به يسميه فرضا عمليا لانه يعامل معاملة الفرض فى وجوب العمل ويسمى

بالتخصاصة فى شرح الملتقى  
ثم الركن ما يكون فرضا  
داخل الماهية واما الشرط  
فما يكون خارجا للفرض  
اعم منهما وهو ما قطع  
بلزومه حتى يكفر جاحده  
كأصل مسح الرأس وقد  
يطلق

مطلب

قد يطلق الفرض على  
ما ليس بركن ولا شرط

مطلب

فى الفرض القطعى والظنى



معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بأن قطر بعد مهلة فعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازا عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد على هذه الرواية من أن البلب لا تقاطر مسح فيلزم أن تكون الاعضاء كلها مسووجة مع أنه تعالى أمر بالغسل والمسح **(قوله ولو قطرة)** على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اهـ **(قوله أقاله)** قطران يدل عليه صيغة التفاعل اهـ ثم لا يخفى أن هذا بيان للفرض الذى لا يخفى أقل منه لانه فى صدد بيان الغسل المفروض وسأيت أن التفتير مكروه ولا يمكن حمل التفتير على مادون القطرتين لأن الوضوء حينئذ لا يصح لما علمت فتعين أنه لا يتنى التفتير إلا بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهرا يكون غسلا يتيقن وبدونها يقرب إلى حد الدهن وربما لا يتيقن سيلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا ذكره فافهم **(قوله لأن الأمر)** وهو دأقه تعالى فأغسلوا **(قوله لا يقتضى التكرار)** أى لا يستلزمه بل ولا يحتمله فى الصحيح عندنا وأما استخدام دليل خارجي كتكرار الصلاة لتكرار أوقاتها **(قوله مشتق الح)** المراد بالاشتقاق الأخذ بمجاز علاقته الإطلاق والتقييد إذا الاشتقاق فى الصرف أخذ واحد من الأشياء العشرة من المصدر وهى الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وفاعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها اهـ لكن فى تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبا ومغايرتها فى الصيغة فإن كان بينهما تناسب فى الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير أو فى اللفظ والمعنى دون الترتيب كجذب من الجذب فكثير أو فى المخرج كنعق من النعق فكأبره ونحوه فى شرح التحرير قال وقد تسمى اصغروصغيرا وكأبروقد تسمى اصغرواوسطا وكأبرووالاول اشهر وما نحن فيه من القسم الاول فافهم **(قوله شائع)** خير اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغتين فكأكثر معنى واحد وفى هذا لا توقيت بأن يكون المشتق منه ثلاثيا لجاز أن يكون المزيد اشهر وأقرب للفهم من الثلاثى لكثرة الاستعمال فصح ذكر الاشتقاق لا يوضح معناه وإن لم يكن المزيد أصلا له أفاده فى النهاية **(قوله من الارتداد)** أى الاضطراب أخذته الرعدة لاضطرابه فى السماء واضطراب السحاب منه **(قوله واليم)** وهو البحر من التيمم وهو القصد قال فى الكشف لأن الناس يقصدونه وقال أيضا واشتقاق البرج من التبرج لظهوره وقال فى الفائق والجن من الاجتنان لاستأدراهم عن العيون **(قوله سطح جهته)** أى أعلاها ط **(قوله بقرينة المقام)** وهى كون المتوضئ أو المكلف فاعل المصدر الذى هو غسل اهـ ط **(قوله أى منبت أسنانه السفلى)** تفسير للذق بالتحريك أى إلى أسفل العظم الذى على الأسنان السفلى وهو ماتحت العنقفة **(قوله طولا)** منصوب على التمييز ط **(قوله كان عليه)** أى على الوجه **(قوله شعر)** بالأسكان ويحرك قالموس **(قوله عدل عن قولهم)** أى عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء فى تعريف الوجه طولا كالكثرة والمتق ط **(قوله قياس)** بتلخيص القاف والضم أعلاها حيث ينتهى نيانه فى الرأس نهر **(قوله الجارى)** صفة لقولهم ط **(قوله على الغالب)** أى فى الأشخاص إذا الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب الأعمى واخواه ط **(قوله إلى المطرد)** أى

مطلب

فى معنى الاشتقاق وتقسيمه  
الى ثلاثة اقسام

ولو قطرة وفى الفيض أقاله  
قطران فى الاصح (مرة)  
لأن الأمر لا يقتضى التكرار  
(وهو) مشتق من المواجهة  
واشتقاق الثلاثى من المزيد  
إذا كان اشهر فى المعنى شائع  
كاشتقاق الرعد من الارتداد  
واليم من التيمم (من مبدأ  
سطح جهته) أى المتوضئ  
بقرينة المقام (الى أسفل  
ذقه) أى منبت أسنانه السفلى  
(طولا) كان عليه شعر أو لا  
عدل عن قولهم من قصاص  
شعره الجارى على الغالب  
الى المطرد

الع. في جمع الأفراد ط (قوله بوالاسم الح) هو الذي سال شعر رأسه حتى ضيق الجبهة  
والاصبع هو الذي اخسر شعر رأسه والاذن هو الذي اخسر شعره من جانبي جهته  
هـ ح من جمع اربعة اقوال وفي الاقترع وهو من ذهب شعر رأسه قموس (قوله شحمتي  
الاذنين) أي ملان منهن والاذن عجم. قال ولاب اسكنا تخفيفا افاده في النهر وانظر ما وجه  
التحديد هـ شحمتين مع ان الشعر ان يقل مابين الاذنين ولعل وجهه ان الشحمتين لما  
التصتا ببعض الوجه وهو البياض الذي خافت العذار صار مضطرا ان يجب غسلها مثلا  
شعروا الخدم بالذبح ذات تأمل (قوله وحاند) أي حين اذ علمت حد الوجه طولاً وعرضاً  
ط (قوله فيجب غسل اليدين) جمع موق وهو على مافي النسخ بالياء الممدودة بعد الميم  
والصواب بالهمزة الممدودة فقد ذكر في القاموس في باب الناق عسر اعات في الموق منها مأق  
بالهمزة وموق ومقق بهزة قبل الناق وهمزة بعدها وهو طرف العين المتصل بالاعن ثم ذكر  
بعد الكال اربعة جمع افاق واما ق أي بهزة ممدودة في اوله او قبل آخره ومواق واما ق  
ولم يذكر اليافق لافي المفردات ولا في الجموع هذا وفي البحر اورمعت عنه فرمست يجب  
ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجاً بتمضيض العين والافلا اه هذا وفي بعض النسخ  
فيجب غسل الملاق ونفى عنه قول المصنف الآتي وغسل جميع اللحية فرض لان المراد  
بالملاق ملاق البشرة منها كفي الدرر وفي شرحها الشيخ اسمعيل والملاق هو ما كان غير خارج  
عن دائرة الوجه وهو احترار عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب غسله  
ولا مسح به لیسن اه وبأق تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أي يفترض غسله كما  
يخرج في خلاصة وقيل الشفة تبع للقم افاده في البحر (قوله عند اغتنامها) اشار بصفة  
الاغتيال الى ان المراد ما يظهر عند اغتنامها الطبيعي لا عند اغتنامها بشدة وكلف اه ح  
وكذا لو غمض عينيه شديداً لا يتجاوز بحر لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكثر  
من ظواهر الرواية الجواز وأقره في الشربالية تأمل (قوله وماين العذار والاذن) أي  
ما بينهما من البياض (قوله وبه يفتي) وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر  
المشايخ قل في البدائع وعن أبي يوسف عدمه وظاهره ان مذهبه بخلافه بخلافه كلة عن  
تفديد الرواية عنه والحواف في المتلج اما المرأة والامرء والكوسج فيفترض الغسل اتفاقاً  
درميتي (قوله لاغسل باطن العينين الح) لانه شحم يضربه الماء الحار والبارد وهذا الواكحل  
بكل نجس لا يجب غسله كذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية (قوله والاعن والغم)  
معطوفان على العينين أي لا يجب غسل باطنهما أيضاً (قوله واصول شعر الحاجبين) يحمل  
هذا على ما اذا كانا كثيفين اما اذا بدت البشرة فيجب كبراً في له قريباً عن البرهان وكذا يقال في  
اللحية والشارب ونقله ح عن عصاه الدين شارح الهداية ط (قوله وونيم ذباب) أي  
خبروه قل في بحث الغسل ولا يمنع الظهارة ونيم ذاب وبرغوث لما يصل الماء تحتها وخاء  
ولو جرمه يفتي ودرن ودهن وحراب وخين الح (قوله محرج) غلة اقوله لاغسل الح أي فان  
هذه المذكورات وان كانت داخلة في حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها بالحرج  
وعلى في الدرر بأن محل الفرض استتر بالداخل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فستقط

اي الاعن والاصبع والاذن  
(وماين شحمتي الاذنين  
عرضه) (وحاند) فيجب غسل  
اليافق) وما يظهر من الشفة  
عند اغتنامها (وماين  
العذار والاذن) (دخوله في  
الحدوبه يفتي) (لاغسل باطن  
العينين) والاعن والغم  
واصول شعر الحاجبين  
واللحية والشارب وونيم  
ذباب للحرج (وغسل البدن)



الفرض عنه وتحول الى الحائل (قوله اسقط لفظ فرادى) تعريض لصاحب الدرر حيث قيد به اهرج ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى ط (قوله اعدما) اى لانه في عدد بيان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الافراد لازم مع أنه لو غسلهما معا سقط الفرض (قوله الباديتين) اى الظاهرتين اللتين لاخف عليهما ط (قوله فان الحجر وحيتين) اى غلبة التقييد بالتقيد السابقين على سبيل اللبس والتمشيش ط (قوله وتقييدتهما المسح) كنه مختلف الكيفية كياناً ط (قوله لنامر) اى من ان الامر لا يقتضى التكرار (قوله مع المرفقين) ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وفيه العكس اسم للملقى العظمين عظام العضد وعظم الذراع و اشار المصنف الى ان الى في الآية بمعنى مع وهو مردود لانهم قالوا ان اليد من رؤس الاصابع للمتكب فاذا كانت الى بمعنى مع وجبا الغسل الى المتكب لانه كغسل التيميص وكما وغايته انه كأفراد فرد من العام وذلك لا يخرج غيره بجر \* والجواب ان المراد من اليد في الآية من الاصابع الى المرفق للاجماع على سقوط ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالي المحتملة لدخول المرفقين والكعبين وعدمه الى التعبير بمع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار اليه بقول الشارح على المذهب اى خلافاً لزمفر ومن قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين) هما العظمان النازحان من جاني القدم اى المرفقان كذا في المغرب وصححه في الهداية وغيرها وروى هشام عن محمد انه في ظهر القدم عند معقد الشراك قالوا هوسو من هشام لان محمداً انما قال ذلك في المحرم اذ لم يجز التعلين حيث يقطع خفيه اسفل من الكعبين وأشار محمد بيده الى موضع القطع فقلقه هشام الى الظهارة وتماه في البحر وغيره (قوله وما ذكروا) اى في الجواب عما أورد انه ينبغي غسل يد ورجل لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد (قوله بعبارة النص) اى بصريحه المسوق له ط (قوله بدلالته) اى انه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الى) اى في كونها تدخل الغاية او لا تدخلها او الامر محتمل والمرجع القرأين وغير ذلك مما طال به في البحر ط (قوله وفي القرأتين) اى قرأتى الجر والنصب في ارجلكم من حمل الجر على حالة التخفيف والنصب على غيرها او ان الجر للجوار لان المسح غير مغييا بالكعبين الى آخر مما طال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لاطائل تحته) اى لافائدة فيه والجملة خبر ما في قوله وما ذكروا افاده ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) اى على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاسيما افاده ح اقول من استدل بالآية كالقدورى وغيره من اصحاب المتن يحتاج الى ذلك ليم دليله على ان في ثبوت الاجماع على دخول المرفقين كلاماً لانه في البحر اخذه من قول الامام الشافعى لانهم مخالفوا في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء و رده في الشهر بأن قول المجتهد لا اعلم مخالف لاس حكاية للاجماع الذى يكون غيره محجوباً به فقد قال الامام الملاشى في اصوله لا خلاف ان جميع المجتهدين لو اجتمعوا على حكم واحد ووجد الرضا من الكلي ايضا كان ذلك اجماعاً فاما اذا نص البعض وسكت الباقيون لاعتن خوف بعد اشتها القول فعمامة اهل السنة ان ذلك يكون اجماعاً وقال الشافعى لا اقول انه اجماع ولكن اقول لأهل فيه

اسقط لفظ فرادى لعدم  
تقييد الفرض بالافراد  
(والرجلين) الباديتين  
المسيتين فان الحجر وحيتين  
المستورتين بالتحف وتقييدتهما  
المسح (مرة) نامر مع  
المرفقين والكعبين) على  
المذهب وما ذكرنا من ان  
الثابت بعبارة النص غسل  
يد ورجل و الاخرى  
بدلالته ومن البحث في الى  
وفي القرأتين في ارجلكم  
قال في البحر لاطائل تحته  
بعد انعقاد الاجماع على ذلك

حلاه وفيه من المغزلة لا يكون اجاماً ويكون حجة ايضاً اه وقدما ايضاً عن  
شرح النية ان غسل الشريفين والكعيبين ليس بفرض قطعي بل هو فرض عملي كربع  
الرأس ولذا قل في النهر ايضاً لا يحتاج الى دعوى الاجماع لان الفروض العمالية لا يحتاج  
في اثباتها الى القطع **(قوله ومسح ربع الرأس)** المسح لغة امرار اليد على الشيء وغيره  
اصابة الماء العضو واعداً في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في اثنين الثانية مقدار  
النصية واختاره القنطوري وفي الهداية وهي الربع والتحقيق انها اقل منه الثالثة  
مقدار ثلاثة اصابع رواها هشام عن الامام وقيل هي ظاهر الرواية وفي البدائع انها  
رواية الاصول ومصححها في التحفة وغيرها وفي الظهيرية وغيرها الفتوى وفي المعراج انها  
ظاهر المذهب واختار ثمانية المحققين لكن نسبها في الخلاصة الى محمد فيحمل في المعراج ومن  
انها ظاهر المذهب على انها ظاهر الرواية عن محمد توفيقاً وتماه في النهر والبحر والحاصل  
ان المعتمد رواية الربع وعابها مني المتأخرون كابن الهمام وتأييده ابن امير حاج وصاحب  
النهر والبحر والمقدسي والمصنف والشرنبلالي وغيره **(قوله فوق الاذنين)** فلو مسح  
على طرف ذؤابة شددت على رأسه لم يحجز مقدسي **(قوله او بل بالباقي)** هذا اذا لم يأخذه  
من عضو آخر مقدسي فلو أخذه من عضو آخر لم يحجز مطلقاً بخر اى سواء كان ذلك العضو  
مغسولاً او ممسوحاً بدر **(قوله على المشهور)** مقابلة قول الحاكم بانه وخطأ عامة المشايخ  
وانتصره المحقق ابن الكمال وقال الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص آخره في جامع الكبير  
على الرواية عن ابن حنيفة وابن يوسف انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يحجز الاجزاء  
حديد لانه قد تطهر به مرة اه واقره في النهر **(قوله الا ان بتقاطر)** كذا ذكره في الفرغ  
لانه كأخذهما جديد **(قوله ولو مدح)** اى مد المسح حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع  
لو وضع ثلاثة اصابع ولم يدها جاز على رواية الثلاث اصابع للربع ولو مسح بها منصوبة  
غير موضوعة ولا ممدودة فلا لانه لم يأت بالتقدير المفروض اى وهذا بالاجماع كفي النهر فلو  
مدحها حتى بلغ التقدير المفروض لم يحجز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لفر وكذا الخلاف في الاصبع  
والاصبعين اذا مدحها وبلغ التقدير المفروض اه ملخصاً في ما اذا وضع ثلاث اصابع ومدحها  
وبالربع قال في الفتح وذكره الاجواز وسقته في النهر بقوله قد وقفت على ما هو المنتقول  
يعني قول البدائع فلو مدحها اى اقول وفيه نظر لان التضمير في قول البدائع فلو مدحها اى عائد  
على المنصوبة اى بان مسح أطرافها لا موضوعة على انه قل في البحر لو مسح اطراف اصابعه  
والماء متقاطر حاز والا فلا لانه اذا كان متقاطراً فناء ينزل من اصابعه الى اطرافها فإذا مدحها  
صار كأنه اخذها حديد كذا في المحيط وذكر في الخلاصة انه يجوز مطلقاً هو الصحيح اه  
قال الشيخ اسمعيل ونحوه في الوقعات والنقص **(قوله لم يحجز)** قيل لان البلية صارت  
مستعملة وهو مشكل بأن الماء لا يهيم مستعملاً قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز  
بمد الثلاث على رواية الربع وقيل لأننا مأمورون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسي  
يداً بخلاف الثلاث لانها اكبرها وجهه انه يقتضى عين الإصابة باليد وهو منتف بمسألة  
المطر وقد يقال في العلة ان البلية تنال باليد وتفرغ قيل بلوغ قدر الفرض بخلاف ما لو مد

(ومسح ربع الرأس مرة)  
فوق الاذنين ولو بأصابع  
مطر او بل بالباقي بعد غسل  
على المشهور لا بعد مسح الا  
ان بتقاطر ولو مد اصابعاً او  
اصبعين لم يحجز

الثلاث وتماه في فتح القدير (قوله الا ان يكون مع الكف الخ) لانها مع الكف اومع ما بين الابهام والسبابة يصيران مقدار ثلاث اصابع او أكثر فإذا مدحها وبلغ قدر الربع جاز اما بدون مدح يجوز على رواية الثلاث كما صرح به في التارخانية (قوله او بياه) قال في البحر ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واعادها الى الماء في كل مرة جاز في رواية محمدا ما عندها فلا يجوز اه اى على رواية الربع لا يجوز فما في الدر المنقي من انه يجوز اتفاقا فيه نظر كذا قيل واقول فيه نظر لان عبارته لو كان بياه في مواضع مقدار الفرض جاز اتفاقا فقوله مقدار الفرض شامل لرواية الثلاث اصابع ولرواية الربع وفي البدائع لو مسح باصبع واحدة ببطلها وظهرها وجانبها لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لان ذلك في معنى المسح بثلاث اصابع اه قال في البحر ولا يخفى انه لا يجوز على المذهب من اعتبار الربع وما في شرح الجمع لان ملك من انه لا يجوز اتفاقا في الاصح ففيه نظر اه (قوله اجزاء) اى ان اصاب الماء قدرا الفرض ط (قوله) ولم يصبر الماء مستعملا لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال الا بعد الانفصال والذي لا في الراس اى واخبره اى الحنف والجيرة لصق به فطهره وغيره لما يلاقيه فلا يستعمل وفيه نظر كذا في الفتح (قوله اتفاقا) اى بين الصاحبين (قوله على الصحيح) قيد للاتفاق ومقابله ما قيل لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر الهمزة فتحها نهر وظاهر كلامهم ان المراد بها الشعر الثابت على الحدين من عذار وعارض والدقن وفي شرح الارشاد اللحية الشعر الثابت بمجتمع الحدين والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر المحاذي للاذن يتصل من الاعلى بالصدغ ومن الاسفل بالعارض بحر (قوله يعنى عمليا) ذكر بعضهم ان التفسير بأى للبيان والتوضيح والتفسير بمعنى لدفع السؤال وازالة الوهم كذا في حاشية البحر للخبر الرملى وهنا كذلك لانه دفع ما يوتهم من اطلاق الفرض انه القطعى مع ان الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت اللحية من البشرة اليها (قوله ايضا) اى كان مسح ربيع الرأس كذلك ط (قوله) وما عدا هذه الرواية (اى من رواية مسح الكل او الربع او الثلث او ما يلاقى البشرة او غسل الربع أو الثلث او عدم الغسل والمسح فالجميع ثمانية (قوله كافي البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن لم أره نظيرا في كتبنا وهو للامام ابى بكر بن مسعود بن احمد الكاشانى شرح به تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين السمرقندى فلما عرض عليه زوجته ابنته فاطمة بعدما خطبها الملوك من ايها فامتنع وكانت الفتوى تخرج من دارهم وعابها خطبها وخطبها ايها وزوجها (قوله) ثم لا خلاف (اى بين اهل المذهب على جميع الروايات ط (قوله ان المسترسل) اى الخارج عن دائرة الوجه فسرره ابن حجر في شرح المنهاج بما لومد من جهة نزوله لخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا فالنابت على اسفل الدقن لا يجب غسل شيء منه لانه بمجرد ظهوره يخرج عن حد الوجه لان ذلك جهة نزوله وان كان لومد الى فوق لا يخرج عن حد الجهة وكذا النابت على اطراف الحنك من اللحية واما النابت على الحدين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها ولذا قال في البدائع الصحيح انه يجب غسل الشعر الذى يلاقى الحدين وظاهر الدقن لا المسترسل من

الا ان يكون مع الكف  
أو بالابهام والسبابة مع  
ما بينهما او بياه ولو ادخل  
رأسه الاناء او خفه او  
جبرته وهو محدث اجزأه  
ولم يصبر الماء مستعملا وان  
نوى اتفاقا على الصحيح  
كفى البحر عن البدائع  
(و غسل جميع اللحية  
فرض) يعنى عمليا (ايضا)  
على المذهب الصحيح  
المفتى به المرجوع اليه  
وما عدا هذه الرواية  
مرجوع عنه كفى البدائع  
ثم لا خلاف ان المسترسل  
لا يجب غسله ولا مسحه

بوجه غامض من شافعي يجب لأن ما سترسل به مع فصل مع جمع حكم لاصل ولما أتينا  
 بواحدة في فصل مدة لاني سترسل في كون وجهها فاقرب غسلها أه فاعلم ثم رأيت المصنف  
 في شرحه على زاد الفقير قل ما صرح وفي نكتي قل نقضاً ومردل من شعر اللحية من  
 الدق ليس من الوجه عندما حلاوه لشافعي ع ولا رواية في غسل الذؤابتين إذا حوڑتا  
 القدمين في الخباية وكذا الساعية إذا دلت عن الوجه والمصحح انه يجب غسلها في الخباية  
 وغسل الساعية في الوضوء ايضاً اه **(قول له ليس)** أي نسخ لكونه الاقرب مرجع الضمير  
 وبعبارة المسألة مبرحة في ذلك كما في - **(قول له)** التي ترى بشرتها قيد ذلك لانه الذي لاخلاف  
 فيه ولما في الدائع من انه اذا لب الشعر يستغسل ما تحته عند نعمة العلماء كنيها كان  
 او خفيفاً لانه ما تحته خرج من ان يكون وجهه لانه لا يواجهه اه فيحصل على ما اذا ما تر  
 بشرتها كيشير اه - من فحسنة قسبان والفرق بينها بمعنى الثاني وبين الكثيفة العرف  
 كوهو وجه عند شفا منه ولا يصح عنده ان الخفيفة ما ترى بشرتها في مجلس التحطب  
 اوقده في الشربة **(قول له)** زهرها الشعر اما مستورة فمماقت غسلها لا يخرج ط ويستثنى  
 منه ما اذا كان الشارب طويلاً يستر حمرة الشمين ما في السراجية من ان تحليل الشارب  
 الساتر حمرة الشفتين واجب اه لانه يمنع طهره وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها  
 ولا سيما ان كان كنيها وتحليله يحقق لوصول الماء الى جميعها وتامه في الخلية **(قول له)**  
 ولا يعد الوضوء واجباً لان المسح على شعر الرأس ليس بدلاً عن المسح على البشرة لانه يجوز  
 مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلاً لم يخرج اه بشر في ما اذا كانت اللحية كثيفة فنظائر  
 ما قدمناه عن المدر عند قوله لا يخرج أن غسلها بدل عما تحتها ومقتضاه اعادة غسله بخلاف  
 الشعر فابرجح لكن قول البيهقي انه لا يجوز مع القدرة ان يفيد انه ليس ببدل لانه يصح  
 غسل بشرتها تأمل **(قول له)** لا يل المحل - ع - تأمل اشتمل لمسح والغسل **(قول له)** الغسل  
 للمحل اش - الاولى تقديم الوضوء لانه المذكور في كلامه - صحت فبعود الضمير عليه بل  
 الاولى ما ذكر من ظهور المراد فقدمه **(قول له)** تأمل - صحت ط **(قول له)** قرحة  
 أي حراصة ط **(قول له)** كالملة - مأخوذ من دمل ما يخرج بمعنى اصابع يقال دعيت بين قنوم  
 بمعنى اصابع كوفي الصبحاح وملاحها برهها فتسمية القرحة دملاً تقولوا برهها كالتفافة  
 والمنازة ط **(قول له)** ان تأمل ما نزع في بعض المسح بدون واو والاصوب وان تأمل ما كافده  
 ط لانه ذكر في التارخية وغيرها انه ان نزع الجلدة بعد ما يرى بحيث يثبت فعلية الغسل  
 وان قبله بحيث يثبت فلا والاشبه انه لا يلزمه الغسل فيهما جميعاً وهو انما يؤخذ به اه ملخصاً  
 حاشية التأمل لاخلاف فيها وذلك لان تأمل ما بعد عدم لزوم الغسل مع التأمل بالاولى لان القاعدة  
 ان تقضي ما بعد ان ولو الوصلتين اولى بالحكم ويمكن الجواب بأنه أتى بالواو بدون تأمل لحظته  
 التعليل لعدم البدلية لان انتفاء البدلية عند عدم التأمل اولى منه عند التأمل تأمل وعلى كل  
 فليحتمل ان تأمل بدون واو غير صحيحة فانه **(قول له)** عدم البدلية - علة لعدم الاعادة في المسائل  
 كانه ط ودلت لان البدلية تكون عند عدم الاصل **(قول له)** بخلاف نزع الحشف - أي فانه  
 نزعه يدل ما تحته لانه بدل من غسل ظاهراً فلما نزعه سري الحدث الى التقدم ط **(قول له)**

بال يسر وان خفيفة  
 التي ترى بشرتها يجب  
 غسل ما تحتها كد في البهر  
 في البهر عن يجب غسل  
 بسرة ما يسترها الشعر  
 كوجب وسار وغنفة  
 في اختصار ولا يعاد  
 الوضوء بل ولا الى المحل  
 خفاق رأسه وحيثه كما  
 لا يعد الغسل للمحل  
 ولا وضوء خفاق شاربه  
 وحاجبه وقلم ظفروه  
 وكشط جلده وكذا  
 لو كان على اعضاء وضوءه  
 قرحة كالملة وبغائها  
 جلدة رقيقة فوضوء تأمل  
 الماء علة ثم نزعها لا يرمه  
 اعادة غسل على ما تحتها  
 وان تأمل ما نزع على الاسب  
 لعدم البدلية بخلاف  
 نزع الحشف

فصار) أى ما ذكر من الحلق والقلم والكشط (قوله ثم حته أو قصره) مما بمعنى واحد حتى القاموس أى حث محل المسح منه (قوله شقاق) هو بالضم وفي التهذيب قل البليت هو تشقق الجلد من برد أو غيره في الدين والوجه وقال الأصمى الشقاق في اليد والرجل من بدن الإنسان والحيوان وأما الشقوق فهي سدوع في الجبال والارض وفي التكملة عن يعقوب يقال بيد فلان شقوق ولا يقال شقاق لأن الشقاق في الدواب وهي سدوع في جوارفها وارساغها مغرب (قوله والأتربة) أى وإن لم يمسه بأن لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يقدر على الماء) أى على استعماله لما منع في اليد الأخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله تيم) زاد في الخزان وصلاته جائزة عنده خلافا لهما ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امرار الماء فوقه ولا يكفي المسح ولو أمره فسقطان عن برء بعده والأفلا كما في الصغرى اه ابن عبد الرزاق (قوله ولو قطع الخ) قال في البحر ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي (قوله ولو خلق له) أى من جانب واحد (قوله فلو يبطش) بالضم والكسر كافى القاموس والبطش قاصر على الدين فلو قال ويثشي بهما نظرا إلى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداها الخ) أى ولو يبطش باحداها فهي الأصلية والأخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي النهر ولم أر حكم ما لو كانتا تامتين متصلتين أو منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الأول وغسل واحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش والظاهر انه يعتبر البطش أولا فإن بطش بهما وجب غسلهما وإذا كانا تامتين متصلتين وجب غسلهما وإن كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الأصلية التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين ط (قوله كاصبع) تنظير لا تميل لأن الكلام في اليد (قوله وسننه الخ) اعلم ان المشروعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة ونفل فما كان فعلا أولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي ففرض أو بطئي فواجب وبلا منع الترك ان كان نما وانطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم أو الحنفاء الراشدون من بعده فسنة والا فتدوب ونفل والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يوجب إساءة وكرهية كالجماعة والأذان والأقامة ونحوها وسنة الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كبير النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه التدوب يثاب فاعله ولا يسيئ تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه ان النفل من العبادات وسنن الزوائد من العادات وهل يقول أحد أن نافلة الحج دون التيامن في التعلل والترجل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير التقيح وشرحه أقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وإنما الفرق كون الأول من العبادات والثاني من العادات لكن أورد عليه ان الفرق بين العبادة والعادة هو النية المتضمنة للإخلاص كما في الكافي وغيره وجميع أفعاله صلى الله عليه وسلم مشتملة عليها كما بين في محله وأقول قد مثّلوا لسنة الزوائد أيضا بتطويله عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحينئذ فعنى كون سنة الزوائد عادة ان النبي صلى الله عليه وسلم وانطب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها إلا أحيانا لأن السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسميت عادة لما ذكرنا ولما لم تكن من

فصار كمن مسح خفيه ثم حته أو قصره (فروع) في اعتناؤه شقق غسله ان قدره ولا يمسه والأتربة ولو بيده ولا يتدرب على الماء تيم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان ولو يبطش بهما غسلهما ولو باحداها فهي الأصلية فيغسلها وكذا الزائدة ان نبتت من محل الفرض كاصبع وكف زائدتين والافخاذى منهما محل الفرض غسله ومالا فلا لكن يتدب بحتي (وسننه)

مطلب

في السنة وتعريفها

مما لا خلاف فيه من غير خلاف مع الهدى وهي نفس المؤكدة القريبة  
من واجب في أصلها، لأن تركها سبحانه والذين وشاءوا لئلا فإنه كقولوا ما شرع  
لنا زيادة على الفرض ولو حب وسه بوعدها ولما جعده قسرا لها وجمعوا منه المتدوب  
واستحب وهو ما ورد به دليل على نخصه كفي التحرير فالتعلل ما ورد به دليل نذب عموما  
أو خصوصا وباطل عليه نفي على الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد كما صرح  
به في التقييد وقد يطاق التعلل على ما يشمل السن الرواتب ومنه قوله باب الوتر والتوافل  
ومنه تسمية الحج بأفلة لأن التعلل الزيادة وهو راد على الفرض مع أنه من شعائر الدين العامة  
ولا شك أنه أفضل من ثابت على أيدي في الوضوء ومن رفعهما للتحرية مع إيمانهم بالسنن  
المؤكدة فيمن مطلق وبه الدفع ما ورد به من الكمال فاعته تحقيق هذا المحل فذلك لا تجده  
في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب **(قوله أفاد الحق)** حيث ذكر السن  
عقب الأركان هنا وفي الأصل ولم يذكر إجماعا واجبا ولو يكن كلامه مفيدا ذلك لقدم ذكر  
الواجب على السن لأنه قوي مقتضى الصناعة تقديمه وأراد بالواجب ما كان دون الفرض  
في العمل وهو أضعف نوعي الواجب لا ما يشمل النوع الآخر وهو ما كان في قوة الفرض  
في العمل لأن غسل المرفقين والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثاني وكذا غسل  
القدم والأيمن في الغسل لأن ذلك ليس من الفرض القطعي الذي يكفر حاحده تأمل ثم رأيت  
التصريح بذلك في شرح الدرر الشيخ اسمعيل واحتقر بقوله للوضوء والغسل عن نفس  
الوضوء والغسل فإن الوضوء يكون فرضا وواجبا سنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الغسل  
على ما يأتي في محله **(قوله ورحمها)** أي السن حيث أتى بها بصيغة الجمع ولما أتت بها مفردة كما  
قل في الكثير وسنة **(قوله مستقلة بدليل وحكم)** قل إن الكمال إما الأول فظاهر عند  
من تأمل في الهداية وسائر الكتب المنوالة وإما الثاني فلأن ما يترتب على فعل السنة وتركها من  
الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه مفردة كانت أو مجمعة مع أخواتها وليس  
الأمر في الفرض كذلك فإن فرض الوضوء بمجموع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس لا أن  
كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك أثر فيه صيغة مفردة ومن  
ما يتنه لهذه الحقيقة الإيقنة سلب في الموضوعين مسائل الأفراد أه وعلى هذا فكان الأسب  
للمصنف أن يقول في مروقن وضوء الأفراد لاتحاد دليل وهو الآية واتحاد الحكم بدليل  
فساد البعض ترك البعض كذا في البحر فبه **(قوله ما يؤرخ)** ما صدريه لا موصولة  
أو موصوفة واقعة على السنة لأن الحكم الثابت لها الآخر وهو على الفعل والترك وليس  
الحكم هو العمل الذي يؤجر عليه لأن يقال إنها موصولة أو موصوفة واقعة على الآخر  
والله أعلم بخلافه أي الآخر الذي يؤجره وعلى كل فتناصب تأنيث الضمير في فعله وتركه  
وفيه **(قوله وبلا)** أي يعاتب كذا لا يعاقب كما أفاده في البحر والنهر لكن في التلويح ترك  
السنة المؤكدة قريب من حرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من  
ترك سنتي لم يزل شفاعتي له وفي التحرير أن تركها يستوجب التضييل والوؤ أه والشرار  
القول لا يخلو على سبيل الأصح بل كفي شرح التحرير لابن أمير حاج ويؤيده ما سيأتي في سبق

أفادته لا واجب للوضوء  
ولا للغسل ولا لتقديمه  
وجمعها لأن كل سنة مستقلة  
بدليل وحكم وحكمها  
ما يؤخر على فعله وبلا  
على تركه

الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده اثم والا لا وفي البحر من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام اهل المذهب ان الاثم منوط بترك الواجب او السنة المؤكدة على الصحيح لتصريحهم بأن من ترك سنن الصلوات الخمس قبل اياهم والصحيح انه يأنم ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالاثم لمن ترك الجماعة مع انها مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائره لمن تتبع كلامهم ولا شك ان الاثم مقول بالتشكيك بعضه اشد من بعض فلاثم لتارك السنة المؤكدة اخف من الاثم لتارك الواجب اه قال في الزهر هناك ويؤيده ما في الكشف الكبير معزيا الى اصول ابي اليسر حكم السنة ان يندب الى تحصيلها وبلازم على تركها مع لحوق اثم يسير **(قوله وكثيرا الخ)** مفعول مطلق ومازائدة لتأكيد الكثرة اى ويعرفون بالحكم تعريفا كثيرا **(قوله لانه الخ)** المحط موضع الخط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ميمى بمعنى الوقوع والانظار جمع نظر بمعنى التأمل والتفكير اى لان الحكم هو محمل وقوع انظارهم اى انه المقصود للفتهاء **(قوله وعرفها الشئنى)** اى عرف السنة اصطلاحا ما هى لغة الطريقة مطلقا ولوقية ط **(قوله او بفعاله)** ينهى زيادة أو تفريره الا انه داخل في الفعل لانه عدم النهى عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعنى انه كف والكف فعل من افعال النفس ط **(قوله وليس بواجب)** مراده به ما لم يفرض ط **(قوله ولكنه تعريف لمطلقها)** اى لطلق السنة الشامل لقسميها وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد واما المستحب المرادف للنفل والتدبوت فهو قسم لها لا قسم منها كإقامة فقههم وافاد بالاستدراك ان المراد من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في الزهر تأمل **(قوله ولو حكما)** كعدم الانكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلة منزلة الترك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في التخلف عنها وهو خوف ان تفرض علينا ط عن ان السعود ومفاده ان المواظبة بلا ترك تفيد الوجوب قال في البحر وظاهر الهداية يخالفه فإنه في الاستدلال على سنية المضمضة والاستنشاق قال لانه عليه السلام فعملهما على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للبعد الضعيف ان السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فأفهم هذا فان يحصل التوفيق اه قال في الزهر وينبى ان يقيد هذا بما اذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما اخص وجوبه به عليه الصلاة والسلام اما اذا كان كفالة الضحى فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح ان ينزل منزلة الترك ولا بد ان يقيد الترك بكونه لغیر عذر كفى التحرير ليخرج المتروك لعذر كالقيام المفروض وكأنه انما تركه لان الترك لعذر لا يعد تركا اه **(قوله واورد عليه الخ)** اى على تعريف الشئنى وحاصله التقض بعدم التبع لانه اذا كان الاصل في الاشياء التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة او الحظر لانهم اباحة المباح الا بقوله عليه

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع انظارهم وعرفها الشئنى بما ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام او بفعاله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقها والشرط في المؤكدة المواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط ان لا تذكر في التعاريف واورد عليه في البحر المباح بناء على ماهو المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف

صاحبه . ثم ومعه مبدل في مخرج سبه لا ان يزداد في التعريف ولا مباح قول ط  
 . كذا يرد شرح على القول بأن الأصل المصير **(قولهم لأن التفهيم)** جواب عن الإيراد  
 قول في الصحاح يلوغ بالشيء قولوع به وقد تخرج ، كسبر يلحق لهجا اذا غرى به اه والمعنى  
 الهوى يصفون به كثيرا ط أقول ومخرج في التحرير بأن اختار ان الأصل الاباحة عند الجمهور  
 من الحنفية والثافعية اه وثمة تبيده العلامة قوله وجرى غايه في المبدئية من فصل  
 الحداد وفي الحاشية من أوائل المأطر والاباحة وقول في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة  
 وكثير من الشافعية واكثر الحنفية لاسيا العراقيين قولوا واليه اشار محمد فيمن هدد بالقتل  
 على اكل لبنة اشترى ثم يفعل حتى قول بقوله خفت ان يكون آثما لان اكل اللبنة  
 وسرب الخمر لا يخرهما الا بالابتنى عنهما مثل الاباحة اصلا والحرمة بعرض الشهي اه ونقل  
 ايضا انه قول اكبر الصحابة والشيخ الشافعي الشيخ اكل الدين في شرح اصول البرزوى

مطلب

اختار ان الأصل في الاشياء  
 الاباحة

وبعلم ان قول الشارح في باب استيلاء الكفار ان الاباحة رأى معتزلة فيه نظر فتدبر **(قولهم)**  
 فلتعريف بناء غايه ) اى على ان الأصل الاباحة أقول هذا الجواب نافع فيما سكت  
 عنه الشارع . وفي على الاباحة الاصبة اما ما نص على اباحته او فعله غايه السلام فلا  
 يرفع وقد نص في التحرير على ان الاماح علق على مطلق الاباحة الاصبة كما يطلق على  
 متعلق الاباحة الشرعية فلا حسن في الجواب ان يقال المراد بقوله في التعريف  
 ما نص ثبوت طلبه لاثبت شرعيته والمباح غير مطلوب الفعل وانما هو مخير فيه **(قولهم)**  
 البداية قيل الصواب البداء بالمعزة وفيه نظر فقد ذكر في القاموس من الياى بدت  
 بالشيء وبدت ابتدأت اه اى يفتح الدال وكسرها **(قولهم ثنية)** بالتشديد وقد تحققت  
 قهستاني وهي لغة عزم القلب على الشيء واصلا كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب

بالطهارة

مطلب

الفرق بين الثنية والقصد  
 والعزم

الى الله تعالى في انجام الفعل ودخل فيه المشيئات فان المكلف به الفعل الذى هو كلف النفس  
 ثم العزم والقصد والثنية اهم الارادة الحادثة لكن العزم انتقد على الفعل والقصد انقترن  
 به والثنية انقترن به مع دخوله تحت العزم بالشئى وتامة في البحر **(قولهم اى نية عبادة)** الاولى  
 التعبير بالطاعة يشمل نحو من اصحبت فمدد كرسى الاسلام زكريا ان الطاعة فعل ما يثاب

مطلب

الفرق بين الطاعة والعبادة  
 والعبادة

عليه توقف على نية اولا تعرف من فعله لاجله اولا والقرينة فعل ما يثاب عليه بعد معرفة  
 من ينقرب اليه به وان لم يتوقف على نية والعبادة ما يثاب على فعله ويتوقف على نية فتحو  
 الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قرينة وطاعة وعبادة  
 وقرينة القران والوقف والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قرينة وطاعة لالعبادة  
 والنظر المؤدى الى معرفة الله تعالى طاعة لاقرينة لا سادة اه وقواعد مذهبا لا تأباه حوى  
 وانما يمكن النظر قرينة لعدم المعرفة بالمقرب اليه لان المعرفة تحصل بعده ولاعبادة لعدم  
 التوقف على النية **(قولهم لا يصح)** الاولى لا تشمل كما في التخييل مثل من المصحف  
 والتدبر في امره وبه انه لو قصد من المصحف ان يأتى بالنسبة كان التلويح له بمنزلة الصلاة  
 ونسبة المسئلة في الوضوء هي اسم ومنه في النية كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرحمي وبانه  
 ان صلاها صحيح عندما بالوضوء ولو لم يكن متعيا بالتمسك النية في الوضوء ليكون عبادة



فانه بدونها لا يسمى عبادة مأمورا بها كإتيان وان تحت به الصلاة بخلاف التيمم من نية شرط لصحة الصلاة به فالنية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولما لم تصح الصلاة بالتيمم انتهى به استباحة مس المصحف علم ان الوضوء انتهى به ذلك ليس عبادة لكن قديقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لان صحة الصلاة أقوى على ان طهارة التيمم ضرورية فيحتاج في شرطها ولذا شرط في التيمم نية عبادة مقصودة وظاهر كلامهم هنا ان كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فيدخل مثل مس المصحف والله تعالى اعلم ( **قول** كوضوء الخ ) فبان الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قرينة وطاعة كعاملت على انهما ليسا مما يحل الا بالطهارة كما أفاده ح لان الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امتثال الامر بالوضوء لازمان من لوازم وجودها فتقوله كوضوء ليس تمثيلا للعبادة بل تنظير للنوى ولا يخفى ان الاصول بان يقول او وضوء، بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جزم به في الفتح وايداه في البحر والنهر حيث ذكر ان المستفاد من كلامهم ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لانها متنوعة الى ازالة الحدث والحث فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لو نوى الوضوء كفى لانه ورفع الحدث سواء بل هو أخص منه لان رفع الحدث يشمل الغسل فكان الوضوء اولى اه \* لا يقال تنوع رفع الحدث الى الوضوء والغسل يقتضي ان يكون كالطهارة \* لاننا نقول تنوعه لا يضر لان الغسل في ضمنه وضوء فلم يكن نوايا خلاف ما اراد بخلاف تنوع الطهارة فكيف نقول ويؤيده ما في تيمم البدائع عن القدوري الصحيح من المذهب انه اذا نوى الطهارة اجزأه وجزم به في البحر هناك لكن يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافها بلما، وذكر في البحر هناك ايضا ان نية التيمم لا تكفي لصحته على المذهب خلافا لما في التوارد ولا اعتداعا به بل المعتمد اشتراط نية مخصوصة اه ولعل الفرق بين التيمم والوضوء ان كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فان منه ما لا تصح به الصلاة كالتيمم لمس مصحف فلذا لم تصح نية التيمم المطلق تأمل هذا واورد في البحر على قوله او امتثال امر انه لا يثبت قبل دخول الوقت اذ ليس مأمورا به الا ان يقال ان الوضوء لا يكون نفلا لانه شرط للصلاة وشرطها فرض لا يخفى ما فيه اه وأجاب بأنه مأمور به على طريق التدب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المندوب فيها افضل من الفرض اه اقول والقول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأمورا به قبل الوقت وجوبا موسعا الى القيام الى الصلاة كلسبق تقريره بقى هنا شئ وهو انه اذا أراد تجديد الوضوء لا ينوي ازالة الحدث ولا اباحة الصلاة ويمكن دفعه بأن ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندى اقول فيه ان التجديد ليس عبادة لا تحل الا بالطهارة فلا حسن ان يقال انه ينوي الوضوء بناء على ان نية تكفي او ينوي امتثال الامر لان المندوب مأمور به حقيقة او مجازا على الخلاف بين الاصوليين ( **قول** د و صرحوا بأنه بدونها ) اي

كوضوء او رفع حدث  
او امتثال امر و صرحوا  
بأنه بدونها ليس بعبادة

الوضوء بدون انية ليس عبادة وذلك كأن دخل الماء مدفوعاً او اختاراً لقصد التبرّد او تجرّد الزالة وسخ كفى الفتح قل في التبرّد لا نزاع لاجحابنا اى مع الشافعى اى ان الوضوء المأمور به لا يصح بدون انية انما نزاعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به و اشار ابو الحسن الكرخى الى هذا وقال الدبوسى في اسراره وكثير من مشايخنا يظنون ان المأمور به من الوضوء يشدّ من غير انية وهذا غلط فان المأمور به عبادة والوضوء بغير انية ليس بعبادة وفي مبسوط شيخ الاسلام لا كلام في ان الوضوء المأمور به لا يحصل بدون انية لكن خفة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهى تحصل بالمأمور به وغيره لان الماء مظهر بالطبع اهـ (قوله) وبأنهم يتركها) اى انما يسيرا كما قدمناه عن الكشف والمراد التبرّد بلا عذر على سبيل الاصرار كما قدمناه ايضا عن شرح التحرير وذلك لانها سنة مؤكدة لمواظبة على الله عليه وسلم عليها كحقيقته في الفتح راداً على القدورى حيث جعلها مستحبة (قوله) وبأنها فرض ألح) الصواب ان يقال وبأنها شرط في كون الوضوء عبادة لا مفتاحاً للصلاة فان تارك انية لا يعاقب عقاب ترك الفرض وانتفاء المأثم يستلزم انتفاء المأثم والشرط لا يكون فرضاً الا اذا كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اهـ ح يؤيده ان اية الوضوء دلالة لها على اشتراط انية كحقيقته العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه الحموى في حاشية الاشباه وفي البحر وليست انية بشرط في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة انما هى شرط في كونه سبباً للتوابع على الاصح وقيل يشاب بغير انية اهـ (قوله) سؤرخمار) نقله في البحر عن شرح الجمع والوقاية معزياً للكفاية وفي الفتح واختلفوا في انية بالوضوء والاحوط ان ينوى اهـ والظاهر ان المراد ان الاحوط القول بلزوم انية تأمل (قوله) ونيزد تمر) اى على القول الضعيف بخوارج الوضوء به فهو كالتييم لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء وياتقضى به اذا وجد ذكره القدورى في شرحه عن اجحابنا فتح والظاهر ان العلة في سؤرخمار كذلك لانه انما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما بآنى (قوله) وبأن وقتها) معطوف على قوله بأنه بدونها (قوله) ينبى ان تكون) اى انية والذى رأيت في الاشباه يكون بالياء التحتية اى يكون وقتها فعلى الاول لا ينبى بمعنى يطلب وعلى الثانى هو ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما لا نقل فيه وهو المتبادر من الاشباه (قوله) قلت لكن ألح) استدراك على الاشباه بأن ما بحثه منقول كما ذكره الحموى والظاهر انه استدراك على قوله عند غسل الوجه قل في امداد الفتح واما وقتها فعند ابتداء الوضوء حتى قبل الاستحجا اهـ اى لان الاستحجا من سنن الوضوء بل من اقوى سننه كما صرحوا به ولهذا قيل كان ينبى ذكره هـ (قوله) قبل سائر السنن) سائرهما بمعنى باقى لا بمعنى جميع والا لكان محالاً قبل نفسها اهـ ح وافد في القموس ان استعماله بالمعنى الثانى وهم او قيل (قوله) فلا تسن ألح) حاصله انه ليس محل سنيها عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعى الذى هو قبل غسل الوجه (قوله) لدى الفهم) اى الادراك متعاقب بقوله انت او بقوله تحكى اى تذكر او بسؤالات او احل منه ومثله قوله في انية لكن يزيد عليه جواز تعلقه بعاء على ان في معنى الباء (قوله) حنيفة) قدمنا بيان حقيقتها لغة واصطلاحاً (قوله) حكم

وبأنهم يتركها وبأنها فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضؤ بسؤرخمار ونيزد تمر كالتييم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي الاشباه ينبى ان تكون عند غسل اليدين للرسغين اثنال ثواب السنن قلت لكن في الفهستائى ومحلها قبل سائر السنن كافي التحفة فلا تسن عندنا قيل غسل الوجه كما تفرض عند الشافعى اهـ وفيها سبع سؤالات مشهورة نقلها العراقى فقال

- \* سبع سؤالات لدى الفهم انت \*
- \* تحكى لكل عالم في انية \*
- \* حقيقة حكم محل زمن \*

مطلب  
سائر معنى باقى لا بمعنى جميع

هو انها سنة في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التيمم وفي الوضوء ببيد الخمر وسؤر الخمار وفي نحو الكفارات وفي حيورة المنوى بها عبادة **(قوله محل)** هو القلب فلا يكتفى بالتلفظ باللسان دونه لان لا يقدر ان يخضر قلبه لينوى به او ينك في النية فكيفه باللسان وهل يستحب التلفظ بها او يسن او يكره فيه افعال اخار في الهداية الاول لمن لا يجتمع عزيمته وفي الفتح لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واختاره التلفظ بها لافي حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج ولاعن الائمة الاربعة وتماه في الاشياء في بحث النية **(قوله زمن)** هو اول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكيفية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند الاحرام كما بسطه في الاشياء **(قوله وشرطها)** هو الاسلام والتيمم والعلم بالمنوى وان لا يأتى بتناف بين النية والمنوى وبينه في الاشياء **(قوله والقصد)** اى المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الاشياء قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالامساك عن المفطرات قد يكون حمية او لعدم الحاجة اليه فما لا يكون عادة او لا يلبس بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار والاذان **(قوله والكيفية)** اى الهيئة وهو منسوب لكيف اسم الاستفهام لانها من شأنها ان يسأل بها عن حال الاشياء فما يجاب به يقال فيه كيفية فهى الهيئة التى يجاب بها السائل عن حال شئ بقوله كيف وهو كقوله كيف زيد فتقول صحيح او سقيم فيقال هانوى في الوضوء والغسل والتيمم استحالة ما لا محل الا بالعقارة او رفع الحدث مثلا هذا مظهر لى تم رأيت نحوه في الامداد فافهم **(قوله قولاً)** اشار به الى انه لا تناف بين سنة الابتداء بها وبالنية وبغسل اليدين لان النية محلها القلب والتسمية محالها اللسان وغسل اليدين بالفعل افاده ط لكن في الشرع لانه ان مراعاة استحباب التلفظ بالنية يفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون اضافيا اه **(قوله وتحصل بكل ذكر)** فلو كبر او هال او حمد كان مقبلا للنية لاسانها وكملها بما يأتى افاده في النهر **(قوله لكن الوارد الخ)** قال في الفتح لفظها المتقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التمود وفي المجتبى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن ابن هريرة بأسناد حسن اه **(قوله قبل الاستنجاء)** لانه من الوضوء والبداء في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها ثم هذا كله اى ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء اما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحمام قال اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور وابو حاتم وابن السكن في اوله بسم الله والخبث بضمين ويجوز تسكين الباء على الاصح جمع خبث والخبائث جمع خبثة قيل المراد بهما ذكر ان الشياطين والنائم وقيل غير ذلك **(قوله وبعده)** لانه حال مباشرة الوضوء دبر وفيها ان عند بعض المشايخ تسن قبله وعند بعضهم بعده فالاحوط ان يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاض خان **(قوله الاحال)**

\* وشرطها والقصد  
والكيفية \* (و) البداء  
(بالتسمية) قولاً وتحصل بكل  
ذكر لكن الوارد عنه عليه  
السلام باسم الله العظيم  
والحمد لله على دين الاسلام  
(قبل الاستنجاء وبعده)  
الاحال

كشفي (ع) ظهر ان مراد مني قبل رفع يديه ان في غير مكان معد نقصاء  
 لخدمته لا قدس دخولوه فوسعي فهدى قايه ولا يشرك الله تعالى اسم الله تعالى  
 (قوله من مدبوت) قول في شرح به يأتي بالاختصار وصوره عنها وقولوا بها عند غسل  
 كل وضوء مدبوت به (قوله لا تشك) في انك سبها في ابتداءه واعلم ان الزباني  
 ذكره لا تحصيل السنة في وضوءه وقول تخاف لا على ان الوضوء عمل واحد ولا في الاكل  
 فان كل لفظة قبل مبتدأ قول في البحر والحدائق في الحلية لقول كذا انهم يسمونه فقله عن ان  
 اتصدق بمرهم فقله بكل لفظة درهم لان كل لفظة اكل اه وذاكر في افتح ان هذا التعليل  
 يستلزم في الاكل تحصيل السنة في باقي الاستدراك ماوت وقول شارح المني والاولى انه  
 استدراك لما قوت لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احداكم فمسي ان يذكر اسم الله على  
 طعامه فليقل بسم الله له وآخره رواه وداود والترمذي ولا يحدث في الوضوء اه اي فلو لم  
 يكن فيه استدراك لم يكتف بقوله وله فائدة ولا يمكن الاستدراك في الوضوء بقوله  
 بسم الله اوله وآخره لان الحديث وارد في الاكل ولا يحدث في الوضوء وقد يقال اذا حصل به  
 الاستدراك في الاكل مع انه افعال متعددة يحصل في الوضوء بالاولى لا بعمل واحد فيستفاد  
 منها بدلالة النص لا تقيس وتؤيده ما نقله الغني في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا  
 سعى في الماء الوضوء اجزأه (قوله ويقال بسم الله ع) اذا زاد تحصيل السنة في وقت وكان  
 الاول ان يقول ماء بقل (عنه) مدد كره المصنف من ان ابتداء بالمسحبة سنة هو مختار الغنجاوي  
 وكثير من المتأخرين ورجح في الهداية لديها قيل وهو ظاهر الرواية نهر وتعجب صاحب  
 البحر من الخلق ابن النعمان حيث رجعها وخوبها ثم ذكر في باب شروط الصلاة ان الحق  
 ما عليه علمنا من اليها مستحبة كيف وقد قال الامام احمد لا علم فيها حديثا ثابتا (قوله البداية  
 بغسل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد واما نفس الغسل ففرض ولاشارة الى  
 هذا المعنى قل البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قول غير اه (قوله الطاهرين)  
 اما غسل النجسين فواجب بخبر (قوله لا لا) فيكتف بقول المصنف الآتي وثابت الغسل  
 لان استدراك منه ان المراد به غسل الانعصاء الثلاثة ففهم قل في الحلية والمظاهر انه لو نقص  
 غسلها عن الثلاث كان آتيا بالسنة لانه كما اله على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع  
 الحديث المسند ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اراد ان يغسل يديه حتى يصبغ على الاصغر  
 قبل الاستنجاء وبعده قال في النهر والاحمد والشافعية يصبغ على الخفي حتى يصبغ على الاصغر  
 ايضا وهما سنان له احده اه (قوله وقد لا يندبط) في الوقوع في الهداية وغير هاتما  
 الحديث الصحيحين ان المسبغ احداكم من ماء ماله من يده في الماء حتى يغسلها ونظ  
 من حتى يغسلها لانه لا يندبط اي ان يندبط (قوله انه في) في غير مقصود الذكر للاحتراز  
 من غيره قل في الغاية حص المصنف اعني صاحب الهداية بالمسبغ تبرك بالمسبغ الحديث  
 والسنة تشمل المسبغ وغيره عليه الاكثرون اه ومنهم من قل انه مقصود وان غسلها  
 ثم المسبغ اذ كان في المرح في النهر الاصح الذي عليه الاكثر انه سنة مطلقا لكنه عند  
 توجه سنة مؤكدة في الماء لا من سكبته او كان على يده نجاسة وغيره مؤكدة عند

انكشف وفي محل نجاسة  
 فيسعى فقله ولو سبها فمسي  
 في حاله لا تحصيل السنة  
 بل المندوب ولما الاكل  
 فتحصل السنة في فيه لافيا  
 وت ويقال بسم الله اوله  
 وآخره (ه) ابتداء (م)  
 اليد (ن) صهرتين لا لا قبل  
 الاستنجاء وبعده وقيد  
 الاستدراك في

(قوله يغسل يديه) لعله  
 وقع هكذا في نسخة التي  
 كتب عنها والا فاذى في  
 نسخ الشارح غسل اليدين  
 اه مصححه

مصاب  
في دلالة المفهوم

ولذا يقال قبل ادخالهما  
الاناء للتأنيدهم اختصاص  
السنة بوقت الحاجة لان  
مفاهيم الكتب حجة بخلاف  
اكثر مفاهيم النصوص  
كذاتي النهر وفيه من الحجج  
المفهومة معتبر في الروايات  
انفاذ ومنه اقوال الصحابة  
قال وبني تقيده بما يدرك  
بالرأي لا ما لا يدرك به اه  
وفي التفسير عن حدود  
التيها المفهوم معتبر في نص  
العقوبة كفي قوله تعالى  
كلا انهم عن ربهم يومئذ  
مخجلون واما اعتباره  
في الرواية فاكثرى لا كافي  
(الى الرسغن) بالضم  
مفصل الكف من الكوع  
والكرسوع واما البوع  
ففي الرجل قل

«وعظم على الابهام كوع  
ومالي» لخصره الكر  
سوع والرخ في الوسط  
«وعظم على ايه» رجل  
ماقب «سوع» فخذ بالعلم  
واخذ من الفاظ \*

٢ من الحد لسجده في من  
كتاب الحد ط

٣ قوله لا ما يدرك به هكذا  
نخفه والبي في نسخ  
الشارح لا ما لا يدرك به اه  
صحيحه

عدم توهمها كما دام لا عن شيء من ذلك ولم يكن مستقظا عن نومه ونحوه في البحر (قوله  
ولذا) اي لكون التقييد اتفاقا وان الغسل سنة معاقبة (قوله وقت الحاجة) اي الى ادخالها  
الاناء ابن كافي فيكون مفهومه انه اذا لم يحتج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والعيب  
منه لا يسر غسلها مع انه يسر مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) علة للتوهم اي انه  
لو قال ذلك لتوهم ماذكر لان الح والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شيء مسكوت عنه  
وهو قيمان مفهوم الموافقة وهو ان يكون المسكوت عنه اي غير المذكور موافقا للمنطوق  
اي المذكور في الحكم كدلالة النبي عن التأنيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة  
النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم المخالفة بخلافه وهو اقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية  
والعدد واللقب وهو معتبر عند المشافعي الا مفهوم اللقب قال في التحرير والحنفية ينفون  
مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فاقدانه في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه  
حتى مفهوم اللقب وهو تعاقب الحكم بخامد كقوله صلاة الجمعة على الرجال الاحرار فينهم  
منه عدم وجوبها على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن شمس الأئمة الكردي ان  
تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عماده في خطابات الشارع فأما ما في متفاهم  
الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقوبات فيدل اه وتوضيح هذا الحل يطلب من حواشينا  
على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كآليات والا حاديت لكونها من  
جوامع الكلم فتحتمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذكر ولذا ترى الخالف  
يستفيدون منها ما لم يدركه السلف بخلاف الرواية فانه قاطعا يقع فيها تفاوت الانظار والمراد  
مفاهيم المخالفة اما مفاهيم الموافقة فمعتبرة مطلقا كقد مدناه وقيد بالاكثر لان من النصوص  
ما يعتبر مفهومه كنص العقوبة كأي في (قوله وفيه من الحجج ٢) في النهر من كتاب الحج عند  
ذكر الجليات (قوله في الروايات) اي عن الأئمة والمراد في اكثرها كأي في (قوله ومنه) اي من  
الذي يعتبر مفهومه اتفاقا (قوله تقيده) اي ماذكر من اعتبار المفهوم في اقوال الصحابة  
ط (قوله بما يدرك بالرأي) اي العقل فيه مجال وتصرف ط (قوله لا ما لا يدرك به ٣) اي  
لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول وانها اتفق اصحابنا  
على تقييد الصحابة فيما لا يدرك بالرأي كأي اقل الجيوش قالوا انه لانه ايام اخذا بقول عمر رضي الله  
عنه لثين جهة السباع (قوله كأي قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكروا من جملة الأدلة  
على جواز رؤيته تعالى في الآخرة هذه الآية حيث جعل الحجب عن الرؤية عقوبة للنهار  
فيفهم منه ان المؤمنين لا يشجبون والا يمكن ذلك عقوبة للنهار (قوله تكثرى لا كافي) يحمل  
عليه ما مر عن النهر ومن غير الاكثر ما مر من تقييد الهداية بالسبب (قوله الى الرسغن)  
ثنية رسل بالسين والصاد وبنم فسكون او بنم في اذنه في القاموس (قوله مفصل الكف)  
على وزن ميم ملاتي العظمين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد  
فلذا ساغ تفسير الشيء به تأمل (قوله قال) اي الشاعر وتساهاوا في حذف فاعله لانه معلوم  
لانه لا يقول النظم الا شاعرا ط (قوله لخصره) اي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في  
الوسط) في بعض النسخ ما وسط اي ما توسط بينهما (قوله فخذ بالعلم) الجاء زائدة او ادوية

والشعول مجده في اى حد هذه المسائل يعلم لا بعض لانه قد يقع في الغائط او ضمن خدمته  
 الغسل (قوله ثم ان لم يكن الخ) ثم لترتيب والترجيح في الاخبار لانه من ثمة اول الكلام وفي  
 كيفية غسل فصيل ذكر الشارح الحق منه وترك اظهار قل في النهر ثم كيفية هذا  
 الغسل ان الاياه ان امكن رفعه غسل اليدين ثم اليسرى بالاناء وان لم يتمكن لكس معه اناء صغير  
 فكذلك والادخل اصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف وصب على اليمنى ثم بدخلها  
 ويغسل اليسرى اه وفي البحر قلوا يكره ادخال اليد في الاياه قبل الغسل للحديث وهي كراهة  
 تنزيه لان النبي فيه مصروف عن التحريم بقوله فانه لا يدري اين يات يده فلهي محمول على  
 الاياه الصغير او الكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال  
 الكف كذا في المستسقى وغيره وفي شرح الاقطع يكره الوضوء بالماء الذي ادخل المستيقظ  
 يده فيه لاحتمال نجاسة كذا الذي ادخل النبي يده فيه اه اقول وظاهر التعليان انه  
 لو نام مستجيا ولا نجاسة عليه لا يكره ادخال يده ولا وضوء مما ادخل يده فيه اعمد احتمال  
 النجاسة تأمل (قوله وصب على اليمنى) اى ثم بدخلها وغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل  
 التيامن) فيه جواب عما قيل لاحاجة الى الغسل على كل واحد من كففيه على حدة لانه يتمكن  
 غسل الكفيتين بتامسه على الكف اليمنى كما هو العادة وردة في التدرج بأن فيه ترجيح العادة  
 العوام على عرف الشرع اى لان عرف الشرع البداء باليمين وبان نقل البلية في الوضوء من  
 احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل اه اقول لكن ذكر في الحلية  
 ان ظاهر الاحاديث اجمع بينهما وانه نص غير علمنا على انه لا يستحب التيامن هنا كافي غسل  
 الطين والمنخرين ومسح الاذنين والحقين الا اذا تعذر ذلك فيجوز تقديم اليمنى منهما  
 والقواعد لا تنوب عنه اه ملخصا لكن يشكل عليه مسئلة نقل البلية وقد يجاب بأن نقل البلية  
 يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حينئذ عدة العوام موافقة لعرف الشرع ولذا قال  
 ابن حجر في التلخفة ويسن غسلهما معا للاتباع انتهى في تأمل (قوله ولو ادخل الكف الخ)  
 مختار قوله ادخل اصابع يديه (قوله ان اراد الغسل) اى غسل الكف (قوله ما رآناه  
 مستعملا) اى انه المألفي للكف اذا فضل لاجل اياه بغير وفيه كلام طویل سيأتي في  
 بحث الاستعمال (قوله لا) اى لا يصير مستعملا ومنه اذا وقع الكون في الحب فادخل يده الى  
 المرافق بغير وذات للحاجة وان وجدت علة الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده (قوله  
 ولو لم يتمكن الاعتراف الخ) في البحر والنهر عن انقصرات لو بداه نجس ان امر غيره بالاعتراف  
 والغسل فان يجد ادخل مندلا فيغسل بما تقاض منه فان لم يجد رفع اناء ففيه فان لم يقدر  
 تيمم وصلى ولا اعادة عليه اه قل في البحر وفي مسئلة رفع الماء بغيره اختلاف والصحيح انه يصير  
 مستعملا وهو يزول الحث اه اى فيزيل ما على يديه من الحث ثم يغسلهما بالوضوء افاده  
 ط (قوله هو سنة) اراد بها مصنفه الشامل للمؤكد وغيره اه اى لانه عند توهم النجاسة  
 سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كقدمناه (قوله كما ان النافعة) اى قراتها واجبة  
 ونسب عن الفرض واعلم ان ما ذكره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في  
 السكافي وتبعه في التدرج وهو احد اقوال ثلاثة لكنه مخالف لما اشار اليه صدر كلامه حيث

ثم ان لم يتمكن رفع الاياه  
 ادخل اصابع يديه  
 مضمومة وصب على اليمنى  
 لاجل التيامن ولو ادخل  
 الكف ان اراد الغسل  
 صار الماء مستعملا وان  
 اراد الاعتراف لا ولو لم  
 يتمكن الاعتراف بشئ  
 وباده نجس ان تيمم وصلى  
 ولم يعد (هو) سنة كان  
 النافعة واجبة (ينوب  
 عن الفرض)

عبر بالبداة بغسل يديه فإنه ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقدمه سنة كما قدمناه عن ابن  
 كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمعراج والجزاية والسراج لقول محمد في الأصل بعد غسل  
 الوجه ثم يغسل ذراعيه وإيقال يديه فلا ينبغي غسلهما ثانيا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ  
 انه المذهب وقال السرخسي الأصح عندي انه سنة لا تنوب عن الفرض فيعيد غسلهما  
 واستشكل في الذخيرة بأن المقصود التطهير وقد حصل وأجاب الشيخ اسمعيل النابلسي بأن  
 المراد عدم التباة من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلا قصدا اذا لسنه لا تؤيده ويؤيده  
 اتفاقهم على سقوط الحدث بلا نية اه وحاصله ان الفرض سقط لكن في ضمن الغسل  
 المسنون لا قصدا والفرض انما يثاب عليه اذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جنابة قد  
 نسيها وغسل للجمعة مثلا فإنه يرتفع حدثه ضمنا ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجنابة  
 ما لم يسنوه لانه لا ثواب الا بالنية وحيد فيسن ان يعيد غسل اليدين عند غسل الذراعين ليكون  
 آتيا بالفرض قصدا ولا ينوب الغسل الاول منابه من هذه الجهة وان تاب منابه من حيث  
 انه لو لم يعده سقط الفرض كما سقط لو لم يسنو اصلا ويظهر لي على هذا انه لا مخالفة بين الاقوال  
 الثلاثة لان القائل بالفرضية اراد انه يجزئ عن الفرض وان تقدم هذا الغسل المجزئ عن  
 الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض والظاهر انه على هذين القولين يسن  
 اعادة الغسل لما مر فتجد الاقوال والله تعالى اعلم **(قوله ويسن الخ)** نقله في التهر عن الذخائر  
 الاشرية وفيه تأييد لما ذكرناه آنفا حيث لم يقيد بأحد الاقوال اذ يبعد القول بأن اعادة  
 غسلهما عبث واسراف فانهم **(قوله والسواك)** بالكسر بمعنى العود الذي يستاك به  
 وبمعنى المصدر قال في الدرر وهو المراد هنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك اه  
 فالمراد الاستاك قال الشيخ اسمعيل وبه عبر في الفتح وصرح به في الغاية وغيرها ونقله ابن  
 فارس في مقياس اللغة وهو في المصباح المترايا فلاريد ما قيل انه لم يوجد في الكتب المعتمدة  
 اه ونقله توح افندي ايضا عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم حجة **(قوله)**  
 سنة مؤكدة) خبر لمبتدأ محذوف ان قدر قوله والسواك معطوفا على ما قبله لا مبتدأ وعلى  
 العطف فهل هو مرفوع او مجرور استظهر في البحر تبعا للزيلي الثاني ليفيد ان الابتداء به  
 سنة ايضا واستظهر في الزهر الاول لترجيح كونه عند المضمضة ثم قيل انه مستحب لانه ليس من  
 خصائص الوضوء وصححه الزيلعي وغيره وقال في الفتح انه الحق لكن في شرح المنية الصغير  
 وقد عده القدوري والاكثر من السنن وهو الأصح اه قلت وعليه المتون **(قوله)** عند  
 المضمضة قال في البحر وعليه الأكثر وهو الاول لانه اكمل في الاثاء **(قوله)** وهو للوضوء  
 عندنا) اى سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في البحر وقالوا فائدة الخلاف تظهر فيمن  
 صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لاعنده وعلله السراج الهندي في شرح الهداية بأنه  
 اذا استاك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي **(قوله)**  
 الا اذا نسيه الخ) ذكره في الجوهره ومفاده انه لو أتى به عند الوضوء لا يسن له ان يأتي به عند  
 الصلاة لكن في الفتح عن الغزنوية ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة  
 والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ينافيه ما نقلوه من انه

ويسن غسلهما ايضا مع  
 الذراعين (والسواك) سنة  
 مؤكدة كما في الجوهره  
 عند المضمضة وقيل قبها  
 وهو للوضوء عندنا الا اذا  
 نسي فيندب للصلاة كما  
 يندب لاصفرار السن وتغير  
 رائحة وقراءة قرآن

عندنا للوضوء، للصلاة، ووقف في النهر يحمل في الغزوة على ما في الجوهرة أي الموضوء.  
 وإذا نسيه يكون مندوبا للصلاة لا للوضوء، وهذا ما سار إليه الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل  
 فيه نظر بالنظر إلى تعليل السراج الهندي المتقدم أنه يقول هذا التعليل غليل فقد رد بأن  
 ذلك امر متوهم مع أنه من يتأثر عليه لا يدعى ويظهر لي التوفيق بأن معنى قولهم هو للوضوء.  
 عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيها رواد احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة  
 بسواك افضل من سبعين صلاة بغير سواك أي أنها تحصل بالاتباع به عند الوضوء. وعند  
 الشافعي لا تحصل إلا بالاتباع به عند الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء لها هذه  
 الفضيلة خلافا له ولا يلزم من هذا في استحبابه عندنا لكل صلاة أيضا حتى يحصل التناهي  
 وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع أنه يستحب للاجتماع بالناس ذلك في  
 اعداد الفتح وأيس السواك من خصائص الوضوء فإنه يستحب في حالات منها غير الغيم  
 والقيام من الله عز وجل الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول أبي  
 حنيفة إن السواك من سنن الدين فتأخر فيه الاحوال كلها اه وفي القهستاني ولا يخص  
 بالوضوء كما قبل بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية أنه مستحب  
 في جميع الاوقات ويؤكد استحبابه عند قصد التوضؤ فيسن أو يستحب عند كل صلاة اه  
 ومن صرح باستحبابه عند الصلاة أيضا الحلبي في شرح اشية الصغير وفي هدية ابن العماد  
 أيضا وفي التتارخانية عن التهمة ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة ووضوء، وكل ما يغير  
 الغيم وعند البيهقي اه فغتم هذا التحرير الفريد **(قوله)** وافتاح **(قوله)** نزل في المعراج  
 ولا تقدير فيه بل يستاك الى ان يطأ من قلبه بزوال اشكته واصفرار السن والمستحب فيه  
 ثلاث بثلاث مياه اه والظاهر ان افراد لا تقدير فيه من حيث تحصيل السنة وإنما تحصل  
 بالطمأنينة القلب فأو حصل بأقل من ثلاث فالمستحب كما لها كما نزلوا في الاستحباب بالخبر **(قوله)**  
 في الأعلى) ويبدأ من الجانب الايمن ثم اليسر وفي الاسافل كذلك بخبر **(قوله)** ثيابه لانه  
 بأل يبله في كل مرة **(قوله)** وندب امساكه ثيابه **(قوله)** كذا في البحر والنهر قل في الدرر لانه المنقول  
 المتواتر اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قل محشيه العلامة  
 نوح أفندي يقول دعوى النقل تحتاج الى نقل ولم يوجد غاية ما يقال ان السواك ان كان  
 من باب التطهير يستحب باليمن كالمضغنة وان كان من باب الزلة الاذى في اليسرى والظاهر الثاني  
 كما روى عن مالك واستدل الاول بما ورد في من طرق حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يعجبه التيامن في ترجمه وساعه وظهوره وسواكه ورد بأن المراد البداءة بالجانب الايمن  
 من الغم اه ما جصا وفي البحر والنهر والسنة في كيفية أخذه ان يجعل الحنصر أسفله  
 والابهام اسفل رأسه وبقي الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود **(قوله)** وكونه لينا **(قوله)** كذا  
 في الفتح وفي السراج يستحب ان يكون السواك لارطبا يلتوى لانه لا يزيل الفاح وهو وسخ  
 الانسان ولا يابس يخرج اللثة وهي مثبت الاسنان اه فلهذا ان رأسه الذي هو محل  
 استعماله يكون لينا لا في غاية الحشونة ولا في غاية النعومة تأمل **(قوله)** بلا عقد **(قوله)** في شرح  
 درر البحار قليل العقد **(قوله)** غافق الحنصر **(قوله)** كذا في المعراج وفي الفتح الاصبع **(قوله)**

وأقله ثلاث في الأعلى  
 وثلاث في الاسافل (ثيابه)  
 ثلاثة (و) ندب امساكه  
 (ثيابه) وكونه لينا مستويا  
 بلا عقد في غافق الحنصر



وطول شبر ( الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضر نقصه بعد ذلك بالقطع منه لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل أو المعتاد الظاهر الثاني لأنه يحمل الإطلاق غالباً **(قولہ ويستاك عرضاً لا طولاً)** أي لأنه يخرج لحم الانسان وقال الغزنوي طولاً وعرضاً والاكثر على الاول بجر لكن وفق في الحلية بأنه يستاك عرضاً في الانسان وطولاً في اللسان جمعاً بين الاحديث ثم نقل عن الغزنوي أنه يستاك بالمدارة خارج الانسان وداخلها أعلاها وأسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين **(قولہ ولا يقبضه)** أي بيده على خلاف الهيئة المسبوبة **(قولہ ولا يمسحه)** يضم الميم كيخص وأما بلع الريق بالامص ففي الحلية قال الحكيم الترمذي وأبلع وريقك أول ما تستاك فانه ينفع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تباع بعده شيئاً فانه يورث الوسوسة يرويه زياد بن علاقة اه **(قولہ ولا يعضه الخ)** أي لا يلقيه عرضاً بل يعضه طولاً قال القهستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن المكاتب وأسوكة أمحابه خاف آذانهم كقال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي عمامته اه **(قولہ ولا فيخطر الجنون)** فأنه يروى عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه بالارض فجن من ذلك فلا يلوم ان نفسه حاية عن الحكيم الترمذي **(قولہ ويكره)** بمؤذ قال في الحلية وذكر غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه وفي شرح الهداية للعيني روى الحرث في مسنده عن ضمير بن حبيب قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السواك يعود الريحان وقال انه يحركه عرق الجذام وفي التمر ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب واقتضاه الاراك ثم الزيتون روى الطبراني في السواك الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسواك الانبياء من قبل **(قولہ ومن منافعه الخ)** في التمر بلالة عن حاشية صحيح البخاري للفارسي ان منها انه يبطئ بالشيب ويحد البصر وأحسنها انه شفاء لما دون الموت وانه يسرع في المنى على الصراط اه ومنها ما في شرح التبية وغيره انه مطهرة للفم ومرضاة للرب وفرحة للعائلة وبجلاء البصر ويذهب البحر والنفور ويبيض الانسان ويشد اللثة ويضمم الطعام ويقطع الباطن ويضعف الصلاة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوى المعدة ويسخط الشيطان ويزيد في الحسنات ويقطع المرة ويسكن عروق الرأس ووجع الانسان ويطيب النكهة ويسهل خروج الروح قال في التمر ومنافعه وصات الى نيف وثلاثين منفعة أدناها اماطة الاذى وأعلها تذكر الشهادة عند الموت رزق الله ذلك بمنه وكرمه **(قولہ عنده)** أي عند الموت **(قولہ والأصبع)** قال في الحلية ثم بأي اصبع استاك لا بأس به والأفضل أن يستاك بالسبائين يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بإمرائه اليمنى والسبابة اليمنى يبدأ بالإبهام من الجانب الايمن فوق وتحت ثم بالسبابة من الايسر كذلك **(قولہ كما يشاء)** العلك مقامه اه أي في الثواب اذا وجدت التبة وذلك ان المواظبة عليه تضعف استنائها فيستحب لها فعله بجر وظاهره انه لا يتقيد بحال المضغطة **(قولہ ولذا عرّب بالغسل)** أفاد أن الاستيعاب يغاد بالغسل دون المضغطة والاستنشاق وفيه نظر فانهما كذلك بالمضغطة اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحاً ايصال الماء الى اللسان ولغة من النشق وهو جذب الماء ونحوه يرشح الانف الى داخله بجر وأجيب بأن

وطول شبر ويستاك عرضاً لا طولاً ولا مضجعاً فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسحه فانه يورث العمى ثم غسله والا فيستاك الشيطان به ولا يزداد على الشبر والاذن الشيطان يركب عليه ولا يصعب بل يصعب ولا فيخطر الجنون قهستاني ويكره بمؤذ ويحرم يذى سم ومن منافعه انه شفاء لما دون الموت ومذكر للشهادة عنده وعند فقده او فقد استنائه تقوم الحرقلة الحشنة او الاصع مقامه كما يقوم العلك مقامه للعداء مع القدرة عليه (ه غسل الفم) أي استيعابه ولذا عرّب بالغسل

مقابل

في منافع السواك

المتراد مثله الزبجي وهو أن السنة فيها المبالغة والغسل أدل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى والتعبير عنها وعن أصله بعبارة واحدة يومهم أنهما سنة واحدة وليس كذلك نهر وأيضاً لا يناسب ذلك من صرح بسنية المبالغة كالمصنف قلت فلا أحسن أن يقال أن التعبير بغسل الفم والألف أدل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر إلى المعنى اللغوي تأمل **(قوله)** أو للاختصار أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة فمن المضمضة إدارة الماء في الفم ثم بجه والغسل لا يدل على ذلك واجاب في النهر بأن كون المنج شرطاً فيها هو رواية عن الثاني والأصح أنه ليس بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عبا أجزأه عن المضمضة وقيل لا ومضاً لا يجزيه هذا وأبدى العيني وجهاً ثالثاً هو التثنية على حديثه **(قوله)** ثباه) الخافل ثباه ولم يقل بل لأنما يدل على أن المسنون الثالث ثباه جديدة أفاده في المنحط **(قوله)** المارن) هو ملان من الألف قموس **(قوله)** وهما سنان مؤكذنان) فلو تركهما اتهم على الصحيح سراج قال في الحلية لعلمه بمحول على ما إذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا منه في ترك الثالث كما يأتي **(قوله)** مشتملان) أي مشتمل كل منهما على سن خمس وباعتبارها تكون السن اثنتي عشرة سنة فافهم ثم قد يقال الترتيب سنة واحدة فيهما تأمل **(قوله)** والثالث) في البحر عن المعراج أن ترك التكرار مع الإمكان لا يكره وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه تفضل واستشق مرة كما أخرجه أبو داود ثم قل وينبغي تقييده بما إذا لم يجعل الترك عادة له **(قوله)** وتجديد الماء) أي اخذهما جديداً في كل مرة فيهما **(قوله)** وفعالهما باليمنى) أي ويمتخط ويستر باليسرى كفي المرة والمعراج **(قوله)** والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر أنها مستحبة **(قوله)** الغرغرة) أي في المضمضة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم قل في شرح المنية والاول اشهر **(قوله)** وسر تقديمهما) أي حكمة تقديمهما على فرائض الوضوء **(قوله)** اعتباراً بوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام اوصاف الماء فإن اوصافه اللون والطعم والريح فاللون يرى بالبر وبهما يحصل تمام اوصاف التي قد تعرض له فافهم **(قوله)** ولو عنده ماء الخ) في شرح الزاهد عن الشفاء المضمضة والاستنشاق سنان مؤكذنان من تركهما يأثم قال الزاهد وهذا تبين أن من عنده ماء للوضوء مرة معهما وثلاثاً بدونهما فإنه يتوضأ مرة معهما اه كذا في الحلية أي لهما أكد من الثالث بدليل الاتم بتركهما لكن قدما حمل الاتم على اعتياد الترك بلا عذر على أن الثالث كذلك كما يأتي والاحسن قول ح لأن النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك الثالث حيث غسل مرة مرة وقيل هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق **(قوله)** أجزاء) أي عن اصل المضمضة والاستنشاق وفاته سنية التجديد **(قوله)** وعكسه) أي بأن قدم الاستنشاق لا يجزيه لصيرورة الماء مستعملاً بخر أي لأن ما في الألف لا يمكن امساكه بخلاف ما في الفم والمراد لا يجزيه عن المضمضة والاقبال استنشاق صح وإن فاته الترتيب تأمل **(قوله)** الأولى ثم) ظاهره ولو تسوك لاحتمال أن يتخلى من أجزاء السواك شيء أو يبقى الرطط لا يخرج السواك ويحترط

أو للاختصار (بماء) ثلاثة (والألف) بلوغ الماء المارن (بماء) وهما سنان مؤكذنان مشتملان على سن خمس الترتيب والثابت وتحديد الماء، وفعالهما باليمنى (والمبالغة فيها) بالغرغرة وبمجاورة المارن (الغير الصائم) لاحتمال الفساد وسر تقديمهما اعتباراً بوصاف الماء لأن لو أنه يدرك البصر وطعمه بالفم وريحه بالألف ولو عنده ماء يكفي للغسل مرة معهما وثلاثاً دونهما غسل مرة ولو اخذ ماء فمضض بعضه واستشق ببقائه أجزأه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه فيه وافقه الأولى نعم فهستاني

**(قوله)** وتخليل اللحية) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بحر وهو سنة عند ابى يوسف وابوخليفة ومحمد يفضلانه ورجح في المبسوط قول ابى يوسف كفى البرهان شربلاية وفي شرح المنية والادلة ترجحه وهو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر ان هذا كله في الكنة اما الحنيفة فيجب اتصال الماء الى ماتحتها وجرم به الشربلاية في مته **(قوله)** اغبر المحرم) اما المحرم فكروه نهر **(قوله)** بعد التلث) اى تلتيت غسل الوجه امداد **(قوله)** ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة نوح افندى عن بعض الفضلاء بلفظ وينبغي ان يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفاضل البرجندى وقال في المنتع وكيفيته على وجه السنة ان يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد خارجا وظهرها الى التوضي اه اقول لكن روى ابو داود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفا من ماء تحت حنكته فخل به لحيته وقال بهذا امرنى ربى ذكره في البحر وغيره والتبادر منه ادخال اليد من اسفل بحيث يكون كف اليد لداخل من جهة العنق وظهرها الى الخارج ليتمكن ادخال الماء المتأخذ في خلال الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لاخذ فائدة فيتأمل وما في المنتع عزاء الى الكفاية والذي رأيت في الكفاية هكذا وكيفيته ان يخلل بعد التلث من حيث الاسفل الى فوق اه ثم اعلم ان هذا التخليل باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر انه يدخل اصابع يديه في خلال لحيته وهو خلاف ما مر قدبر **(قوله)** وتخليل الاصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقا سراج وما في الشربلاية من ذكر الخلاق انا ذكره في تخليل اللحية كما قدمناه فافهم قال في البحر وقيد في السراج اى التخليل بان يكون بماء منقاطر في تخليل الاصابع ولبقيد في تخليل اللحية اه اقول قد علمت من الحديث المار التقييد في تخليل اللحية باخذ كف من ماء وفي البحر ويقوم مقامه اى تخليل الاصابع الادخال في الماء ولو لم يكن جاريا وفيه عن الظهيرية ان التخليل انما يكون بعد التلث لانه سنة التلث اه قالت لكن ذكر في الحلية عند ذكره استيعاب الاعضاء بالغسل في كل مرة اه يؤخذ منه استبان تليته ثم روى عن الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح جيد عن عثمان رضى الله عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كفاعلت **(قوله)** اليدين) اى اصابع اليدين ط **(قوله)** بالتشبيك) نقله في البحر بصيغة قيل وكيفيته كما قاله الرحى ان يجعل ظهرا لبطن لئلا يكون اشبه بالعب **(قوله)** والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدورى مروية مع تقييد التخليل بكونه من اسفل ولعقب في الفتح ورود هذه الكيفية بقوله والله اعلم به ومثله فيما يظهر امر اتفاق لاسنة مقصودة قل لئذيه ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية لكن الذى في سنن ابن ماجه عن المستورد ابن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل اصابع رجليه بخنصره واما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من اسفل فانه اعلم به وبشكل كونه بخنصر اليسرى انه من الظاهرة والمستحب في فعلها لليمين ولعل الحكمة في كونه بالخنصر كونه اذ قد اصابع فهي بالتخليل انسب وفي كونه من اسفل انه ابلغ في اتصال الماء اه ثم نقل ندب هذه

(وتخليل اللحية) لغبر المحرم بعد التلث ويجعل ظهر كفه الى عنقه (و) تخليل (الاصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين بالخنصر يده اليسرى

الكيفية عن الشافية قلت ونجاب عن قوله ويشكل الخ بان الرجلين محل الوسخ والقذر ولذا  
 سيذكر الشارح ان من الآداب غسلهما باليسار **(قوله بادئا)** اي وختاما بخنصر رجله  
 اليسرى لان خنصر الرجل اليمنى هي يمنى اصابعها وابهام اليسرى كذلك اي والتيام سنة  
 او مستحب افاده في الحلية قال في البحر وقولهم من اسفل الى فوق يحتمل شيئين ان يبدأ  
 من اسفل الى فوق اي من ظهر القدم او من باطنه كاجزم به في السراج والاول اقرب اه اي  
 فيدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيدخل من اسفل صاعدا الى فوق لامن جهة باطنه **(قوله)**  
 وهذا) اي كون التخليل سنة **(قوله فرض)** اي التخليل لانه حينئذ لا يمكن اقبال الماء الابه  
 فافهم **(قوله وتثايت الغسل)** اي جعله ثلاثا فمجموع الثانية والثالثة سنة واحدة قال  
 في الفتح وهو الحق لكن صح في السراج انهما سنتان مؤكداً قال في التهر وهو المناسب  
 لاستدلالهم على الساية بانه غايه الصلاة والسلام لما نوضاً مرتين مرتين قال هذا وضوء  
 من يضاعف له الاجر مرتين ولما نوضاً ثلاثا قال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبل  
 فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم فجعل للثانية جزءاً مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها الا  
 انها جزء سنة حتى لا يثاب عاينها وحدها اه وقيد بالغسل اذ لا يغلب تثايت المسح كياتي  
**(قوله المستوعب)** فلو غسل في المرة الاولى في موضع يابس ثم في المرة الثانية اصاب الماء بعضه  
 ثم في الثالثة اصاب الجميع لا يكون غسل الاضياء ثلاثا حالية عن فتاوى الحجة **(قوله)** ولا عبرة  
 للغرفات) اي الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا للغرفات اه  
 في اذا يستوعب الا في الثالثة كفاتنا هل يحسب الكل غسلة واحدة فيعيد الغسل مرتين  
 او يعيد غسل ما لم يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البحر الاول وليحذر **(قوله)** ان اعتاده  
 اثم) قال في التهر ولو اقتصر على الاولى في اتمه قولان قيل يأنه ترك السنة المشهورة وقيل  
 لانه قد أتى بما امر به كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده اثم والا وبني  
 ان يكون هذا القول يحمل القولين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصح بالاثم وانما قال  
 ان اعتاده كره وهكذا نقله في البحر اتم هو موافق لما قدمناه عن شرح التحرير من حمل اللوم  
 والتضليل لترك السنة المؤكدة على الترك مع الاصرار بالاعتذر وقدمنا ايضا تفسر صاحب  
 البحر بان الظاهر من كلام اهل المذهب ان الائم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على  
 الصحيح ولا يخفى ان الثالث حيث كان سنة مؤكدة وان اصر على تركه يأنه وان كان يعتقده سنة  
 واما حملهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كياتي فذلك في الترك ولومرة بدليل  
 ما قلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الائم لواقصر على مرة بانه لو اتم بنفس  
 الترك لما احتج الى هذا الحمل اه واقره في النهر وغيره وذلك لانه مع عدم الاصرار محتاج  
 اليه فتدبر **(قوله والا)** اي وان لم يعتد به فان فعله احسانا او فعله لغزة الماء او لغذر البرد  
 او لحاجة لا يكره خلاصة **(قوله)** ولو زاد الخ) اشار الى ان الزيادة مثل نقصان في المنع عنها  
 بالاعتذر **(قوله)** لطمانينة القلب) لانه امر بترك ما يريبه الى ما يريبه وينبغي ان يفيد هذا بغير  
 الموسوس ادهو فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعدم التفاته الى التشكيك لانه قيل  
 الشيطان وقد امرنا بمعاداته ومخالفته رحمتي ويؤده ما سذكركه قيل فروض الغسل

بادئا بخنصر رجله اليمنى  
 وهذا بعد دخول الماء  
 خلالها فلو منضمة فرض  
**(وتثايت الغسل)** المستوعب  
 ولا عبرة للغرفات ولو اكتفى  
 بمرة ان اعتاده اثم والا لا  
 ولو زاد لطمانينة القلب

عن التناخية انه لو ساق مضوضوه امدده الا اذا كان مدافرا منه او كان الثلث ردة  
لهذه لا يعبده ولو قيل الفراغ فضعوا بسوسه عنه هـ (قوله) وتقصده وضوه على وضوه  
اي مدافرا من الاول بحر وفي التناخية عن النسخي لوزاد عن الثالث فيودعة وهذا  
اذنا يفرغ من وضوه اما اذا فرغ مما ساق وضوه فلا يكره بالافق اهـ ومثله في الخلاصة  
وبارض في البحر دعوى الاتفاق بما في السراج من انه مكره في مجلس واحد واجب في البحر  
بان ما مر فيها اذا اعاده مرة واحدة وما في السراج في اذا كره مرارا ونقطة في السراج  
لوتكرر الوضوه في مجلس واحد مرارا لم يستحب بل كرهناه فيه من الاسرار في قد بره اهـ قلت  
لكن يرد في شرح اثنية الكبير حيث قل وفيه اسكال لا يحق فيه على ان وضوه عبادة غير  
مقصودة لذاتها فذاته يؤدبه عمل ما هو مقصود من سرعته كالصلاة وسجدة التلاوة ومس  
المصحف يابى ان لا يسرع تكراره قرينة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسراف محظا وقد  
قوا في السجدة مساء تكن مقصودة لم يسرع التقرب بها مستقلة وكانت مكرهه وهذا  
اولى اهـ اقول ويؤيده ما قلنا من العماد في حديثه في شرح المناسيح وانما يستحب وضوه  
اذا صلى بالوضوه الاول صلاة كذا في السرعة والفتية اهـ وكذا ما قلنا في المناوي في شرح  
الجامع الصغير للسيوطي عند حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات من ان المراد  
بالتطهر الوضوه الذي صلى به فرضا او نفلا كما بينه فعل راوي الخبر وهو ابن عمر بن الخطاب به  
شيئا لا يسأل فيه تجديده اهـ ومقتضى هذا كراهته وان تبدل المجلس منه يؤدبه صلاة او نحوها  
لكن ذكر سيدي عبدالغني التالبي ان المفسر من اطلاق الحديث مشروعيته ولو بالافضل  
بصلاة او مجلس آخر ولا اسراف فيها هو مشروعيه اما لو كرهه ثالثا او رابعا فيشترط  
مشرعيته الفصل بما ذكره والا كان اسراف محظا اهـ فتأمل (قوله لا بأس به) لانه لو رعى  
نور وقدم امر بترك ما يريه الى ما لا يريه معراج وفي هذا التعليل لف وتشر مشوش وفيه إشارة  
الى ان ذلك مندوب فكلمة لا بأس وان كان الغالب استعمالها فيما تركه اولى لكنها قد تستعمل  
في السندوب كحصر به في البحر من الجائز والجهاد ففيه (قوله) وحديث فقد تعدى احـ  
جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث في عبارة المهر قل في البحر واختلف في  
معنى قوله عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا على اقوال فقيل على الحد المحدود وهو  
مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استغنى عنكم ان قيل غرته فيغفل والحديث في  
المناسيح وامانة التمرة تكون بالزيادة على الحد المحدود وقيل على اعضاء الوضوه وقيل بالزيادة  
على العدد والنقص عنه والصحيح انه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد ونقص  
واعتمد ان الثلاث سنة لا يحق الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث  
لف وتشر لان التعدى يرجع الى الزيادة والنقص الى النقصان اهـ اقول ومصرح في البدائع  
انه لا كراهة في الزيادة والاعتقاد مع اعتقاد سنية الثلاث ولذا ذكر في البدائع ايضا ان ترك  
الاسراف والمقتير مندوب وبوافقه ما في التناخية لا يكره الا يكره السنة في زيادة وهو  
خالف ما مر من انه لو امكن مرة واعاده اثم وما ساقى بعد ورقة من ان الاسراف مكره  
تحريرا ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا فرغ في المفتح وغيره عن القول بحمل الوعيد على

مطلب

في وضوه على الوضوه

او لتقصده الوضوه على

الوضوه لا بأس به وحديث

فقد تعدى محمول على الاعتقاد

مطلب

كفة لا بأس قد تستعمل في

السندوب

اعتقاد سنة الزيادة او النقص بقوله فلوزاد لقصد الوضوء على الوضوء اولطماننة القلب عندالثك او نقص حاجة لا بأس به فإن مفاد هذا التفريع انه لو زاد او نقص بلاعرض صحيح يكره وان اعتقد سنة الثلاث وبه صرح في الحلية فقال وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لما ذكر يكره الظاهر نعم لانه اسراف اه لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء على الوضوء انما تنفي الكراهة اذا كان بعد الفراغ من الاول وصلى به او تبدل المجلس على ما مر والافلاو على كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما قدمناه من انه اذا فعل ذلك مرة لا يكره ما لم يعتقد سنة وان اعتاده واصرح عليه يكره وان اعتقد سنة الثلاث الا اذا كان لغرض صحيح هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتدبره **(قوله)** ولعل الخ جواب عما اورده في البحر من ان قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لا بأس به بخالف لما في السراج من ان تكراره في مجلس مكروه وحمله على اختلاف المجلس بعيد وحاصل الجواب حمل الكراهة على التزيهية فلان في قولهم لا بأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى اقول وفي هذا الجواب نظر لما قدمناه من تعاليهم بأنه نور على نور فهي مستعملة في التدبیر لانما تركه اولى بالاحسن الجواب بما قدمناه عن التهر من ان المكروه تكراره في مجلس مرارا **(قوله)** بل في التهستاني الخ ترق في الجواب وهو مخالف للسبأ من ان الاسراف مكروه ولو جاء النهر ولذا قال تأمل وبأني تمام الكلام عليه وقد يقال اطلاق الجائر وأردبه ما يعم المكروه في الحلية عن اصول ابن الحاجب انه قد يطلق ويراد به ما لا تمتع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والتدبیر والواجب اه لكن الظاهر ان المراد المكروه تزيهيا لان المكروه تحريما تمتع شرعا منعا لازما **(قوله)** معزيا يقال عزوته وعزبته لغة اذا نسبته صحاح فهو اسم مفعول من البأني اللام اصله معزوى فقلبت الواو ايه تمام دغمت ويجوز أخذه من الواو ايضا فان القياس فيه معزومثل معزولكنه قد قلب الواو ايه يمين وهو فيصح كما نص عليه التفازاني في شرح التصريف **(قوله)** مرة لو قال بدله بما واحد كما في النية لكان اولى لما في الفتح روى الحسن عن أبي خنيفة في المجر اذا مسح ثلاثا بما واحد كان مسنونا اه وعليه حمل في الهداية وغيرها ما استدله الشافعي من رواية التلث جمع بين الاحاديث ولا يقال ان الماء يصير مستعملا بالرة الاولى فكيف بسن التكرار لما في شرح النية من انهم اتفقوا على ان الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا **(قوله)** مستوعبة هذا سنة ايضا كما حزمه في الفتح ثم نقل عن القنية انه اذا داوم على ترك الاستيعاب بلا عذر يأثم قال وكان له ظهور رغبته عن السنة قال الزيلعي وتكلموا في كيفية المسح والظاهر ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدها الى الفقا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه وما قبل من انه يحافي المسحيتين والايهامين ليمسح بهما الاذنين والكفين ليمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لاصل له في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس (تزيه) لو مسح ثلاثا بياه قبل يكره وقيل انه بدعة وقيل لا بأس به وفي الحلية لا يكره ولا يكون سنة ولا اذا قال في البحر وهو الاول ان لا دليل على الكراهة اه قالت لكن استوجبه في شرح النية القول بالمكراهة وذكرت ما يؤيده فيما عاينه على البحر فراجع (٣) وسأني في المتن عده

ولعل كراهة تكراره في مجلس تزيهية بل في التهستاني معزيا للجواهر الاسراف في الماء الجائر جائز لانه غير مضاع فتأمل (ومسح كل رأسه مرة) مستوعبة فلوتركه ودأوم عليه اثم

مطلب قد يطلق الجائر على ما لا تمتع شرعا فيشمل المكروه

مطلب في تصريف قولهم معزيا

(٣) اقول حاصل ما ذكرته هناك ان ثمتا ثبت عندهم ان السنة المسح مرة من فعله عليه الصلاة والسلام والتلث زائد وقد قل عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم والاشارة ترجع الى ما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم اه منه

من المنهات **(قوله واذنيه)** اى باطنهما باطن السابتين وظاهرهما باطن الابهامين فهستانى  
**(قوله معا)** اى فلاتا من فيها كما سيذكره **(قوله ولو بمائه)** قال فى الخلاصة لو اخذ  
 للاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره مئلا مسكين رواية عن ابى حنيفة قال فى البحر فاستفيد  
 منه ان الخلاف بيننا وبين الشافعى فى انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالية الباقية هل يكون  
 مقيا لسنة فعندنا نعم وعندده لا اما لو اخذ ماء جديدا مع بقاء البية فانه يكون مقيا لسنة  
 اتفاقا اه وافرده فى النهر اقول مقتضاه ان مسح الاذنين بماء جديد اولى مراعاة للخلاف ليكون  
 آتيا بالسنة اتفاقا وهو مفاد تيسير الشارح بل الوصلية تبعا للسر بلالى وصاحب البرهان  
 وهذا معنى على تلك الرواية لكن تقييد سائر المتون بقوله بمائه يفيد خلاف ذلك وكذا  
 تقرير شراح الهداية وغيرها واستدلواهم بفعله عليه الصلاة والسلام انه اخذ غرفة فمسح بها  
 رأسه واذنيه وبقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم عما روى انه صلى الله عليه وسلم اخذ  
 لاذنيه ماء جديدا بأنه يجب حملهما على انه لغناء البية قبل الاستيعاب جمع بين الاحاديث ولو كان  
 اخذ الماء الجديد مقيا لسنة لما احتيج الى ذلك وفى المعراج عن الحجازية ولا يسن تجديد الماء  
 فى كل بعض من ابغاض الرأس فلا يسن فى الاذنين بل اولى لانه تابع اه وفى الحلية السنة  
 عندنا وعند احمد ان يكون بماء الرأس خلافا لما لك والشافعى واحد فى رواية اه وفى  
 انتشارخانية ومن السنة مسحهما بماء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اه وفى الهداية  
 والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال فى العناية اى لا بماء جديد ومثله فى شرح المجمع وفى شرح  
 الهداية للعنى استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد سنة ولا يتم بدونهما حيث جعلنا من  
 الرأس اى كافى للحديث المار وفى شرح الدرر للشيخ اسمعيل ولو افرد بالمسح بماء جديد كما قال  
 الشافعى لصارا اصلين وذالايخوز اه فقد ظهر لك ان مامشى عليه الشارح مخالف للرواية  
 المشهورة التى مشى عليها اصحاب المتون والشروح الموضوعة لنقل المذهب هذا ما ظهر لى ولم  
 ار من نيه على ذلك قد بره نم بعد مدة رأيت المصنف نيه عليه فى شرحه على زاد النقر حيث  
 قال بعد ذكره عبارة الخلاصة السابقة مناضه قالت قوله ولو فعل فحسن مشكل لانه يكون  
 خلاف السنة وخلاف السنة كيف يكون حسنا والله اعلم اه **(قوله لكن الخ)** ذكره فى  
 شرح التبة ولعله محمول على ما اذا انعدمت البية بمس العمامة قال فى الفتح واذا انعدمت  
 البية لم يكن يد من الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقا لانه بمس العمامة يحصل  
 الانفصال فيحكم على البية بالاستعمال وعلى هذا ينبغى ان يقال لو مسح رأسه بيديه ثم رفعهما  
 قبل مسح الاذنين فلا بد من اخذ ماء جديد ولو كانت البية الباقية تأمل **(قوله المذكور فى النص)**  
 اى الترتيب المذكورى فى آية الوضوء وفيه اشارة الى انه ليس المراد فى قول الكثير وغيره  
 والترتيب المنصوص النص الاصولى بل المراد به المذكور اذ ليس فى الآية ما يفيد الترتيب فلم  
 يكن منصوبا عليه فيها **(قوله وهو معطال بالدليل)** اى انه لا حاجة لنا الى الدليل على عدم  
 الافتراض لانه الاصل ومدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم الترتيب من فعله عليه الصلاة  
 والسلام فقلنا بسننه افاده فى البحر **(قوله والولاء)** اسم مصدر (٣) وانعقد الموالاة قال  
 الحموى لا تحقق الموالاة الا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل اذ ما ذكره انما يتجه ان لو كانت

(واذنيه) معا ولو (بمائه)  
 لكن لو مسح عمامته فلا بد  
 من ماء جديد (والترتيب)  
 المذكور فى النص وعند  
 الشافعى رضى الله عنه  
 فرض وهو صاحب بالدليل  
 (والولاء) بكسر الواو

(٣) قوله الولاء اسم  
 مصدر الخ فيه نظر بل  
 الظاهر انه مصدر لوالى  
 كالموالاة لقول الخلاصة  
 \*لفاعل الفاعل والمنع عليه\*  
 تأمل اه مصححه

مؤلة معتبرة في حيا فركس وصو. فقد وهو خلاف ما مر من في السمو. (قوله  
 كسر واو) اي مع اليد وهو لغة السبع قسط وما احتجب فهو لغة واجب من قمت به  
 التعصيب من اعتقه مثلا (قوله غسل شجر الخ) عرفه زبني غسل العسو الثاني قبل  
 حذف الاول زاد الحدادى مع اعتدال هو، وايدى وعدمه بعد وعرفه لا كمل في التقرير  
 بالتتابع في الاعمال من غير ان يتخللها حذف عضو مع اعتدال الهواء، وتعرفه انه لو  
 جف العضو الاول بعد غسل الثاني لم يكن ولا، وعلى الاول يكون ولا، قل في البحر وهو  
 الاولى وفي النهر الظاهر لا يكون ولا، في معراج عن الحوائى ان تخفيف الاعضاء قبل غسل  
 القدمين فيه ترك الولاء فيحمل الثاني في كلام الزبني على ما بعد الاول اهـ اي فيراد بالثاني  
 جميع ما بعد الاول لا يبيده فقط ولا يخفى بعده ما في السراج حده ان لا يتخفف الماء عن  
 العضو قبل ان يغسل مبعده وفي شرح التبية هو ان يغسل كل عضو على اثر لذى قبله ولا  
 يفصل بينهما بحيث يخف السابق ولا يخفى ايضا ان ممر عن الحوائى صادق على التعريفين  
 وان حمل التعريف الثاني على الاول اقرب من عكسه بان يرد من قوله من غير ان يتخللها  
 حذف عضو اى من غير ان يخف عضو قبل غسل مبعده وكذا قل في غرر الافكار هو غسل  
 عضو قبل حذف مقدمه اهـ وعليه يحمل كلام شارح بدليل قوله تبعه لا ينكح او مسحه  
 فانه كما يشمل مسح الحنف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حمل الشرح في كلامه على جميع ما بعد  
 الاول حقيقة ففهم لم مامنى عليه في النهر هو اشتداد من تعريف يرد هذا وقد عرفه  
 في البدائع بان لا يشتغل بين افعال الوضوء بما ليس منه ولا يخفى ان هذا عام من التعريفين  
 السابقين من وجه ثم قل وقيل هو ان لا ينكح في شأنه مقدارا يخف فيه العضو اقول يمكن  
 جعل هذا توضيحا ما مر بان يقال المراد جفاف العضو حقيقة او مقداره وجبته فينبذ ذكر  
 المسح فلو مكنت بين مسح الجيرة او الرأس وبين ما بعده بمقدار ما يخف فيه عضو مغسول كان  
 تاركاً للولاء، ويؤيده اعتبارهم للولاء في التيمم ايضا كما يأتى قريباً مع انه لا يغسل فيه فغتم  
 هذا التحريم (قوله حتى لو في مؤلة الخ) بيان للعذر (قوله لا بأس به) اي عن صحيح سراج  
 (قوله ومثله الغسل والتيمم) اي اذا فرق بين فعلهما لعذر لا بأس به كفى سراج ومفاده  
 اعتبار سنة المؤلة فيهما (قوله ومن السنن) اي بمن للاشارة الى انه في غيرها في المنح ومن  
 السنن المزيب بين التيمم والاستنشاق والبداءة من مقدم الرأس ومن رؤس الاصابع  
 في اليدين والرجلين اهـ وذكر في المواهب بدل الاول التيامن ومسح الزقية ثم قال وقيل  
 الاربعة مستحبة (قوله لذلك) اي امرار اليد ونحوها على الاعضاء المغسولة حلية وعده  
 في المنح من المدونات وبتابعه عليه في سحر والنهر ثم تابعه المصنف في سببى (قوله وترك  
 الاسراف) عده في المنح من المدونات ايضا وبتابع ايضا بل صرح في النهر بضعفه وقال انه  
 سنة مؤكدة لاضاق لشيء عن الاسراف اهـ وباتى تمامه (قوله وترك لطم الوجه باناء)  
 جعله في منح اي من مدونات وسبب صرح المصنف كالزبني بكرهه قل في البحر فيكون  
 تركه سنة لا كمال قل في نهر به مكرره تزيه (قوله وغسل فرجها خارج) اقول  
 في تحيده امرأة صر فقد عدى في سبب الاستحاضة من سنن الوضوء وفي النهاية انه من سنن الوضوء

غسل المتأخر او مسحه قبل  
 جفاف الاول بلا عذر حتى  
 لو في مؤلة ففنى لطمه  
 لا بأس به ومثله الغسل  
 والتيمم وعند مالك فرض  
 ومن السنن لذلك وترك  
 الاسراف وترك لطم الوجه  
 باناء وغسل فرجها الخارج



بل اقواها لانه مشروع لازالة النجاسة الحقيقية وسائر السنن لازالة الحكمية وجعل في  
 البدائع سنن الوضوء على انواع نوع يكون قبله ونوع في ابتدائه ونوع في اثنائه وعدم  
 الاول الاستنجاء بالحجر ومن الثاني الاستنجاء بالماء **(قوله)** ويسمى مندوبا وأدبا زاد غيره ونفلا  
 وتقلوعا وقد جرى على ما عليه الاحاديث وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب  
 والادب كافي حاشية نوح افندي على الدرر فيسمي مستحبا من حيث ان الشارع يحبه ويؤثره  
 ومندوبا من حيث انه بين ثوابه وفضيلته من ندب الميت وهو تعديد محاسنه ونفلا من حيث  
 انه زائد على الفرض والواجب ويزيد به الثواب وتقلوعا من حيث انه فاعله يفعله تبرعا من  
 غير ان يؤمر به حتماه من شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة  
 وصرح القهستاني بأنه دون سنن الزوائد قل في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم  
 اللوم على الترك اه وهل يكره تركه تنزيها في البحر لاوانازعه في النهر بما في المتنج من الجنائز  
 والشهادات ان مرجع كراهة التنزيه خلاف الاولى قال ولاشك ان ترك المندوب خلاف  
 الاولى اه اقول لكن اثار في التحرير الى انه قد يفرق بينهما بأن خلاف الاولى مالم يس فيه  
 صيغة نهى كترك صلاة الاضحية بخلاف المكروه تنزيها نعم قل في الحلية ان هذا امر يرجع  
 الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه الالامشى اه لكن قال  
 الزيلعي في الاكل يوم الاضحية قبل الصلاة المختار انه ليس بمكروه ولكن يستحب ان لا يأكل  
 وقال في البحر هناك ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه  
 اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة ان التوافل من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوها فاعلمها  
 اولى من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى في  
 مكروهات الصلاة **(قوله)** وفضيلة اى لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى فاضل اولاه يصير فاعله  
 ذافضلة بالثواب ط **(قوله)** وهو الواجب يرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله فالاولى ما في  
 التحرير ان ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب وان لم  
 يفعله بعد ما رغب فيه اه بجر **(قوله)** التيامن اى البداءة باليمين لما في الكتب السنة كان  
 عليه الصلاة والسلام يحب التيامن في كل شئ حتى في طهوره وتغسله وترجله وشأنه كاله  
 الطهور هنا بضم الطاء والترجل مشط الشعر در منتقى وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة  
 قال في النهر لكن قدعنا انها تفيد السنية اذا كانت على وجه العبادة لا على العادة سلمنا انها  
 هنا كانت على وجه العبادة لكن عدم الاختصاص يتنافى كما قاله بعض التأخرين اه اى  
 عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشأنه كاله يتنافى كونه سنة له ولو كانت على وجه  
 العبادة فيكون مندوبا فيه كما في التمثل والترجل قلت يرد عليه المواظبة على التية والسواك  
 بلا اختصاص بالوضوء مع انها من سننه تأمل **(قوله)** ولو مسح اى كفى التيمم والجيرة واما  
 الخلف فلما ر من ذكر التيامن فيه واما قلوا في كيفيته ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدمه  
 خفه الايمن واصابع اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمدها الى الساق وظاهره عدم  
 التيامن تأمل **(قوله)** لا الاذنين اى في مسحهما معان امكنه حتى اذا لم يكن له الايد واحدة  
 او بأحدى يديه علة ولا يمكنه مسحهما معا يدا بالاذن اليمنى ثم اليسرى ط عن الهندية **(قوله)**

مطلب

لا فرق بين المندوب  
 والمستحب والتفل والتطوع

مطلب

ترك المندوب هل يكره  
 تنزيها وهل يفرق بين  
 التنزيه وخلاف الاولى

(ومستحب) ويسمى  
 مندوبا وأدبا وفضيلة وهو  
 ما فعله النبي صلى الله عليه  
 وسلم مرة وتركه اخرى  
 وما حبه السابق (التيامن)  
 في الدين والرجلين ولو  
 مسح الاذنين والحددين  
 فيلغز اى عضوين لا  
 يستحب التيامن فيهما  
 (ومسح الرقية) يظهر  
 يديه (لا الخلقوم)

ومسح لرقبه) عوا صحيح وقيل له سنة كما في البحر وغيره (قوله منه يديه) أي لعدم استعمال  
 يديها البحر فيقول سنة بناءً جدد لأحاطة به كما في شرحها الكبير وغيره في السنة بظهر الاصابع  
 وماهراؤها (قوله لا بدعة) إذا برد في السنة (قوله إلى سيف وستين) عبارته في الدر  
 المنقي إلى سيف وستين والنفث تشديدًا ليا، وقد تخفف ما زاد على العقد إلى أن بلغ العقد الثاني  
 فموس وأما أن المذكور منها هنا متنا وشرحا بنف وعشرون ولتذكر مدي منها من الفتح  
 والخراش فيها كما في الفتح ترك الأسراف والتفريط وترك الخسيس بخرقه يسبح بها موضع  
 الاستنجاء واستقاؤه، وأما بنفسه والشاذرة إلى ستر العورة بعد الاستنجاء وتزع خاتم عليه اسم  
 تعالى أو اسم أبيه حال الاستنجاء، وكون آيته من خرف وإن يغسل عروة الأبريق ثلاثا  
 ووضع على يساره وإن كان الماء يغترف منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته  
 لأرأسه وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب التنية في جميع أفعاله وإن لا يلزم وجهه  
 بالماء ومل آيته استمدادا والامتناع باليسرى والثاني وأمر باليد على الأعضاء المستدولة  
 والدليل اه لكن قدما أن الأول والأخير سنة وعل المراد بتأمله أمرها عليه بلولة قبل  
 الغسل تأمل زادي البحر وغسل ما تحت الخاحب والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لأن الماء  
 الوضوء حرمة والبدن باعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدمة الرأس لكن قدما أن الأخيرين  
 سنة وزاد في الامداد ودخوله احتلاء مستورا لرأس وعده التوضؤ بناءً مشمس وإن لا يستخلص  
 الماء لنفسه وترك النظر بمعورة والقاء الصباغ والمخاط في الماء وإن لا ينقصه عن مد وغسل  
 القدم والانتف باليمنى وزاد في التنية الوضوء على الوضوء وعده تقطع في الماء حال غسل الوجه  
 والتشهد عند غسل كل عضو وزاد في الخراش وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال  
 القبلة واستدبارها في الحلاء واستقبال عين الشمس والقمر واستدبارها وترك مس فرجه  
 بعد فراغه والاستنجاء باليسار ومسحها بعده على نحو حائط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على  
 الفرج وعلى السر وال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضعا العامة وأفراغ الماء بينه فقد بلغت  
 ثيفا وسبعين كما قدمناه عن الدر المنقي وقدما أن ترك المندوب مكروه تنزيها فيزاد ترك  
 ما يكره فعله ولا يخفى أن ما مر منه ماهو من آداب الوضوء ومنه ماهو من آداب مقدماته  
 وبهذا تزيد على ما ذكره كثير فانه في الاستنجاء آداب كثيرة ستأتي (قوله وذلك أعضائه) علمت  
 ما فيه وقوله في المرفة الأولى عزاء في النهر إلى التنية لكنه لم يذكر في التنية هنا وأما ذكره في  
 الغسل وعمله في الشرح بقوله ليع الماء البدن في الشربين الأخيرين اه لكن قال في الحلية  
 الفاهر انه قيد المنقي (قوله وتقديمه) لأن فيه انتظار الصلاة ومتنظر الصلاة كمن هو فيها  
 بالحديث الصحيح وفتح طمع الشيطان عن تبيطه عنها شرح التنية الكبير وفي الحلية وعندى  
 اه آداب الصلاة لا وضوء لانه مقصود لفعل الصلاة اه (قوله وهذه) أي مسألة تقديمه  
 على الوقت (قوله استندة من قاعدة الفرض أفضل من التفل) هذا الأصل لا سبيل إلى نقضه  
 نحي من الصور لانا إذا حكمت على ما بهما أخير من ما بهما آخرى كالأرجل خير من المرأة لم  
 تمكن أن تفعلها الأخرى سى من تلك الحيلة فإن الرجل إذا فضل المرأة من حيث أنه رجل لم  
 يمكن أن يفعله المرأة من حيث أنها غير الرجل والاستكاذب القضاة وهذا بدعي نفي قد

مصاب

في شيء من ذلك وسواء

لا بدعة (ومن آياته)

عمر بن لأن آدابها

أوصاها في فتح إلى سيف

وعشرين وأوصاها في

الخراش إلى سيف وستين

(استقبال القبلة وذلك

أعضائه) في مرة الأولى

(وأدخل خشمه

المسألة) (صحيح آتية)

عند مسحهما) (وتقدمته

على وقت غير معدود)

وهذه إحدى المسائل

الخاصة المستندة من قاعدة

الحرص فصل من اشكل

مطلب

الحرص فصل من اشكل

الأي مسائل

تفضل المرأة رجلا ما من جهة غير المذكورة والابوة اه حموى اقول فعلى هذا الاستنباط  
حقيقة لاختلاف جهة الافضية بيان ذلك ان الوضوء للصلاة قبل الوقت يوجب الوقوع به  
من حيث امتثال الامر وسقوط الواجب به وانما الاول فضيلة التيمم وكذا انصار بعض  
واجب دفعا لاداء بالنسالة وفي ابراهه ذلك مع زيادة اسقاط الدين عنه بالكتابة فالابراه زيادة  
فضيلة الاسقاط وكذلك افتاء السلام سنة لظهور التواد بين المسلمين وفي رد ذلك ايضا لكن  
وجب الرد لما يلزم على تركه من العداوة والتباغض ففشاؤه افضل من حيث ابتداء النفس  
للباطل والعودة فيه فضيلة التقدم في المسائل الثلاث انما افضل النقل على الفرض لامن جهة  
الفرضية بل من جهة اخرى كسوء المسافر في رمضان فانه شق من سوء التيمم فهو افضل  
مع انه سنة وكان تكبير الى صلاة جمعة فانه افضل من الذهاب بعد التيمم مع انه سنة والثاني  
فرض ولكن اضطر الى شربة ماء او اكل لقمة فدفعت له اكثر مما اضطر اليه فدفع ما اضطر  
اليه واجب والزائد نقل الواجب اكثر من حيث ان نفعه اكثر وان كان دفع قدر الضرورة افضل  
من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درجهين او وجبت عليه اضيحة  
ففضحي بشاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نقل اشتمل على الواجب  
وزاد لكن تسميته نفلا من حيث تلك الزيادة امامنا من حيث ما اشتمل عليه من الواجب فهو  
واجب وثوابه اكثر من حيث تلك الزيادة فلا ينخره حينئذ القاعدة المأخوذة مما صرح عنه  
صلى الله عليه وسلم كافي فيحيح البخاري حكاية عن الله تعالى وما تقرب الى عدى بشئ احب  
الى مما افترضت عليه ومما ورد في صحيح ابن خزيمة ان الواجب يفصل المدبوب بسبعين درجة  
وان استشكه في شرح التحرير فاعلم ذلك فانه من قبض الفتح العايم ثم رأيت بعض  
المحققين من الشافعية نبه على ما قلته والله الحمد **(قوله)** لان الوضوء اسهل ومثله التيمم غير راجح  
الماء كسيأتي في محله عن الرمي **(قوله)** افضل من رده وقيل اجر الرد اكثر لانه فرض حموى  
عن كراهية العالمى **(قوله)** ولو الواو زائدة او عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء بمثله  
والاول اولى ط **(قوله)** منه متعلق باكثر والضمير للفرض او متعلق بجاء والضمير للتصوم  
ط **(قوله)** باكثر جرمه بالكسرة لاجل الروى **(قوله)** والابتداء الف ابتداء من المصراع الاول  
ومنه المتنونة من المصراع الثاني **(قوله)** ابرا بالفتحة للضرورة **(قوله)** ومثله القرط اى  
في الفصل والافلام مدخل له هنانا لماعلى في الاذن قاموس **(قوله)** وما سعادته عليه السلام  
الح كذا في البرازية ومفاده ان الاستعانة مكروهة حتى احتجج الى هذا الجواب وتناهر في  
شرح التنية انه لا كراهة اصلا اذا كانت بطيب قلب ونية من المعين من غير تكليف من  
التوضي وعليه مشى في هدية ابن العماد لكن ذكر في الحلية احاديث كثيرة من الصحيحين  
وغيرها فيها التصريح بصب الماء عليه بطيبه وبدونه ثم قل وفعله صلى الله عليه وسلم في  
مثل هذا محمول على الجواز الذي لا يجامعه الكراهة لان الجزء بعده ارتكابه المكروه من  
غير معاراض واقع في حقه لم يقدح في الفعل منه بيانا للجواز لكن بعد قيام الدليل يقتضى  
للكراهة فاذا لم يقم يصح ان يقال بالكراهة ثم يعلى ما ورد من الفعل بانه بين للجواز وما  
يوجد دليل معتبر في الكراهة هنا وانما ورد في حديث ضعيف ان عمر رضي الله عنه قل

لان الوضوء قبل الوقت  
مدبوب وبعبده فرض  
الثانية ابرا التيمم مدبوب  
افضل من التيمم ولو حب  
الثالثة لابتداءه بسلامة  
فصل من رده هو فرض  
ونظرة من قل الفرض  
افضل من تصوم به حتى  
ولو قد جاء منه باكثر  
الا التيمم قبل وقت وابتداء  
بسلامة كذلك بعض  
(وتحريك خاتمة وسع)  
ومثله القرط وكذا الضيق  
ان عدم وصول الماء الى الفرض  
(وعدم الاستعانة بغيره)  
الاعذر وما استعانة  
عليه الصلاة والسلام  
بالمغيرة فتعالي الجواز  
(و) عدم (تشكك كلام  
الثاس) لاحسن تقوته

مصاب

في مباح الاستعانة في  
الوضوء بغير

انى لأحب ان يعانى على وصوى احد وورد انه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره الى احد وهو ضعيف ايضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة الاحاديث المارة مع احتمال ان المراد انه هو الذى يباشر غسل اعضائه ومسحها بنفسه لان الظاهر انه من السفن المؤكدة ففكره للشخص ان يفعل له ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار يكره ان يستعين في وضوءه بغيره الاعتدال العجز ليكون اعظم ثوابه واخص لعبادته اه ماخصا وحاصله ان الاستعانة في الوضوء ان كانت بسبب الماء او استقامته او احضاره فلا كراهة بها اصلا ولو بطله وان كانت بالغسل والمسح ففكره بلا عذر ولذا قال في التارخانية ومن الآداب ان يقوم بامر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد ان لا يكون الغاسل غيره بل يفسل بنفسه **(قوله)** تحريزا لى لوقوع الخلاف في نجاسته ولانه مستقذر ولذا كرهه فيه والعجن به على القول الصحيح بظاهره **(قوله)** اشمل اى اعظم لانه قد يكون مستغليا ولا يتحفظ ط **(قوله)** هذه اى الطريقة التى متى عليها المصنف حيث جعل التلفظ بالنية مندوبا لاسنة ولا مكرها **(قوله)** والتسمية كالممر اى من الصيغة الواردة وهى بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وزاد في النية التشهد هنا ايضا تبعا للمحيط وشرح الجامع لقاضي خان قال في الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مامن عبد يقول حين يتوضا بسم الله ثم يقول بكل عضو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الافتحت له ثمانية ابواب الجنة يدخل من ايها شاء فان قام من وقته ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول افضل من صلاته كيوم ولدته امه ثم يقال له استأنف العمل رواه الحافظ المستغفرى وقال حديث حسن اه **(قوله)** والدعاء بالوارد فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم اغنى على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستسقاء اللهم ارحنى رائحة الجنة ولا ترحنى رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم اغنى كنانى يمينى وحاسنى حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطينى كنانى شمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم اظنى تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعاني من الذين يستمعون القول فينبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغنى رقبتي من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجاري لن تسور كما في الامداد والدرر وغيرهما وفي روايات اخر ذكرها في الحلية وغيرها وسيأتى انه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب الهداية في مختارات التوازل ويسمى عند غسل كل عضو ويدعو بالدعاء المأثور فيه او يذكر كلمة الشهادة او يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فاتى في الجميع بأولكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفى الواو فاي راجع **(قوله)** من طرق اى يقوى بعضها ايضا فارتقى الى مرتبة الحسن ط اقول لكن هذا اذا كان سمعه لسوء حفظ الراوى

(والجائوس في مكان مرتفع)  
تحريزا عن الماء المستعمل  
وعادة الكمال وحفظ  
ثيابه من التقاطر وهى اشمل  
(والجمع بين نية القاب وفعل  
اللسان) هذه رتبة وسطى  
بين من س التلفظ بالنية  
ومن كرهه لعدم نقله عن  
السلف (والتسمية كالممر  
عند غسل كل عضو) وكذا  
المسوح (والدعاء بالوارد  
عنده) اى عند كل عضو  
وقد رواه ابن حبان وغيره  
عنه غاية الصلاة والسلام  
من طرق

مطلب

في بيان ارتقاء الحدث  
الضعيف الى مرتبة الحسن

الصدوق الامين والارسال اوتدليس اوجهالة حال اما لو كان لنسق الراوى او كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك الى الحسن كما صرح به في التقريب وشرحه فيجئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراوى لهذا الحديث لكن ظاهر عملهم به انه ليس من القسم الاخير كما يتضح **(قوله فيعمل به)** اى بهذا الحديث وعبارة الرملى كما في الشربلالية للعمل بالحديث الضعيف **(قوله في فضائل الاعمال)** اى لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه ان كان صحيحا في نفس الامر فقد اعطى حقه من العمل والالم يرتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له اجره وان لم اكن قلته او كما قال اه ط قال السيوطى ويعمل به ايضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط **(قوله وان انكره الثوى)** حمل الرملى كما في الشربلالية اسكاه له من جهة الصحة قال اما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلعله لم يثبت عنده ذلك اول يستحضره حينئذ **(قوله فائدة)** الى قوله والموضوع من كلام الرملى **(قوله عدم شدة ضعفه)** شديد الضعف هو الذى لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب او متهم بالكذب قاله ابن حجر ط قات مقتضى عملهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطريقه ترقى الى الحسن **(قوله وان لا يعتقد سنية ذلك الحديث)** اى سنية العمل به وعبارة السيوطى في شرح التقريب الثالث ان لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز مطلقا اه **(قوله واما الموضوع)** اى المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام من قال على ما لم اقل فليتبوأ عقده من النار **(قوله بحال)** اى ولو في فضائل الاعمال قال ط اى حيث كان محالنا لقواعد الشريعة واما لو كان داخلا في اصل عام فلا مانع منه لاجلعله حديثا بل لدخوله تحت الاصل العام اه تأمل **(قوله الاذا قرن)** اى ذلك الحديث المروى ببياناه اى بيان وضعه اما الضعيف فنجوز روايته بلا بيان ضعفه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما شبهه من صيغ الجزم بل قل روى كذا وبلغنا كذا او ورد اوجاه او نقل عنه وما شبهه من صيغ التريض وكذا ما شك في صحته وضعفه كفى التقريب **(قوله اى بعد الوضوء)** فسر الضمير بذلك مع تبادل ما في الزيلعى لان المصنف في شرحه فسر به بذلك وهو ادرى بمراده **(قوله وان يقول بعده)** زاد في النية وغيرها او في خلاله لكن قال في الحلية ان الوارد في السنة بعده متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كاهو في رواية الترمذى اه وزاد في النية ايضا وان يقول بعد فراغه سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك واشهد ان محمدا عبدك ورسولك ناظرا الى السماء **(قوله التواين)** هم الذين كلا اذنبوا تابوا والمتطهرون الذين لا ذنب لهم زاد في النية واجعلنى من عبادك الصالحين واجعلنى من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون **(قوله وان يشرب بعده من فضل وضوئه)** يفتح الواو ما يتوضأ به درر والمراد شرب كله او بعضه كما في شرح النية وشرح الشريعة ويقول عقبه كما في النية اللهم اشفى بشفاعتك وداوى بدوائك واعصمنى من الوهل والامراض والاوجع قال في الحلية والوهل هنا

قال محقق الشافعية الرملى  
فيعمل به في فضائل الاعمال  
وان انكره الثوى  
(فائدة) شرط العمل  
بالحديث الضعيف عدم  
شدة ضعفه وان يدخل  
تحت اصل عام وان لا  
يعتقد سنية ذلك الحديث  
واما الموضوع فلا يجوز  
العمل به بحال ولا روايته  
الاذا قرن ببياناه (والصلاة  
والسلام على النبي بعده)  
اى بعد الوضوء لكن في  
الزيلعى اى بعد كل عضو  
(وان يقول بعده) اى  
الوضوء (اللهم اجعلنى من  
التواين واجعلنى من  
المتطهرين وان يشرب  
بعده من فضل وضوئه)

بالتجريك للضعف والفرغ وإن أقف على هذا الداء، مأثوراً وهو حسن اهـ بقى شيء وهو ان  
 الشرب من فضل الوضوء، ظاهره ما لو توضأ من الماء كأتريق مثلاً اما لو توضأ من نحو حوض  
 فقبل يسقى ما فيه فضل الوضوء، وشرب منه أولاً فيلجرح هذا وفي الذخيرة عن فتاوى ابن  
 القيم الماء الموضوع للشرب لا يوضأ به ماءً يكن كثيراً والموضوع للوضوء يجوز الشرب  
 منه ثم نقل عن ابن الفضل انه كان يقول بالعكس فعلى هذا هلا الشرب من فضل الوضوء، لانه  
 من تأويله لا لا الظاهر الاول مأمول **(قوله كراهه)** (رمزم) التشبيه في الشرب مستقلاً قائماً  
 لا في كونه بعد الوضوء، فلذا قال ط الاولى أخيره عن قوله قائماً **(قوله او قاعداً)** افاد انه  
 مخير في هذين الموضعين وانه لا كراهة فيهما في الشرب قائماً بخلاف غيرهما وان المندوب هنا  
 هو الشرب من فضل الوضوء لا يقيد كونه قائماً بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال  
 في المعراج قائماً وحده الحيواني بين القيام والقعود وفي الفتح قبل وان شاء قاعداً واقربه في  
 البحر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر والمنية والنهر وغيرها وفي السراج  
 ولا يستحب الشرب قائماً الا في هذين الموضعين فاستفيد ضعف ما مضى عليه الشارح كما به  
 عليه وغيره **(قوله وفيها نكراهها يكرهه الخ)** افاد ان المقصود من قوله قائماً عدم الكراهة  
 لا دخوله تحت مستحب ولذا زاد قوله او قاعداً واعلم انه ورد في الصحيحين انه صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يشربن احد منكم قائماً فمن سقى فليستق وفيهما انه شرب من زمزم قائماً  
 وروى البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ ثم شرب فضل وضوئه وهو قائم ثم  
 قال ان ناساً يكرهون الشرب قائماً وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت واخرج  
 ابن ماجه والترمذي عن كبشة الانصارية رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل  
 عليها وعندها قربة مملئة فشرب منها وهو قائم ففعلت فم القربة تدعى بركة موضع في رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل  
 ان النبي ناسخ لما فعل وقيل بالعكس وقيل ان النبي للتنزيه والفعل لبيان الجواز وقال النووي  
 انه الصواب واعترضه في الحلية بحدوث علي المار حيث انكر على القائلين بالكراهة وبما  
 اخرجه الترمذي وغيره وحسنه عن ابن عمر كنا نأكل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ونحن نمتى شرب ونحن قيام قال وجعل الطحاوي الى انه لا بأس به وان النبي لحوف  
 الضرر لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائماً لانه يؤذى قال في الحلية فالكراهة  
 على ما صوبه النووي سريعية ثبت على تركها وعلى هذا ارسادية لا يثبت على تركها ثم  
 استشكل ما مر من استثناء الموضعين اى الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء وكراهة  
 ما عداها بأنه لا يمتنع على قول من هذه الأقوال من على ما جرح اليه الطحاوي باستفاد الجواز  
 مطلقاً ان من اضطرر الى الشرب فلا الا ان يقال بعد التدب في فضل الوضوء ما اخرجه  
 الترمذي في حديث علي وهو انه قدم غسل قدميه فجد فضل ظهوره فشربه وهو قائم ثم قال  
 احب ان اتركه كيف كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من  
 سبعين داء اذا شرب البئر لكن قبل الحذاط انه واه ما جرحنا والبئر بالضم فسره في الخلاصة  
 بتتابع النفس وفي القاموس انه القطع النفس من الاعياء والحاصل ان انتفاء الكراهة

كراهه زمزم (مستقبل القبة  
 قائماً) او قاعداً وفيها  
 نكراهها يكره قائماً تنزيهاً

مضاف  
 في مباحث الشرب قائماً

في الشرب قائماً في هذين الموضوعين محل كلام فضلاء من استجاب القيام فيها ولعل الإلهية  
 عدم الكراهة أن لا يقل بالاستجاب لأن ماء زمزم سفا. وكذا فضل الوضوء، وفي شرح هدية  
 ابن العماد لسيدي عبدالغني النابلسي ومما جربته أني إذا أصابني مرض أقعد الاستسقاء  
 بشرب فضل الوضوء، فيحصل لي الشفاء وهذا رأي اعتاد على قول الصادق صلى الله عليه  
 وسلم في هذا الطلب النبوي الصحيح (قوله وعن ابن عمر) أخرجه الطحاوي وأحمد وابن  
 ماجه والترمذي وصححه حلية وقصد بذكره بيان حكم الأكل لكن أخرجه أحمد ومسلم والترمذي  
 عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشرب الرجل ثمناً قال قتادة قلت لاس فلا ك  
 فقال ذلك اشرب وأحب وفي الجامع الصغير للسيوطي نهى عن الشرب قائماً أو الأكل قائماً ولعل النبي  
 لا مرطبي أيضاً كما مر في الشرب وفي الفصل الحادي والثلاثين من فصول العلامى وكره الأكل  
 والشرب في الطريق (الأكل قائماً وماشياً ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً ورخص ذلك  
 للمسافر اهـ) (قوله ورخص) ليس من تحت الحديث (قوله تعاهد موقية) تسمية موق وهو  
 آخر العين من جهة الأنف أي لا احتمال وجود رمض وقدمناه فيجب غسل ما تحتها بقي خارجاً  
 بتعميم العين والأفلا (قوله وكعبه) هما العظمان الثالثان في الرجل والعرقوب العقب  
 العاظم الذي فوق العقب والأخص من باطن القدم ما يصب الأرض قاموس (قوله وإطالة  
 غمرته وتحجيله) لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول إن أمي يدعون يوم القيامة غمر محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع فكم إن يطيل  
 غمرته فليفعل وفي رواية فمن استطاع فليطيل غمرته وتحجيله حلية وبه على أن قول الشارح  
 وتحجيله البحر عطاء على غمرته في البحر وإطالة الغمرة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفي الحلية  
 والتحجيل يكون في اليدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على شيء إلا تخافنا ونقل النووي  
 اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة أقوال \* الأول أنه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين  
 بلا توقيت \* الثاني إلى نصف العضد والساق \* الثالث إلى المئكة والركبتين قالوا الأحاديث تقتضي  
 ذلك كله اهـ ونقل ط الثاني عن شرح الشريعة مقتصر على (قوله وغسل رجله يساره) أعل  
 المراد به ذلكهما باليسار لما قدمناه أنه يتدب إفراغ الماء يمينه ثم رأيت في شرح الشيخ اسمعيل  
 قال يفرغ الماء يمينه على رجله ويساهما بيساره اهـ وأخرج البيهقي في الجامع  
 الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه إذا وضأ أحدكم فلا يغسل أسفل رجله بيده اليمنى  
 (قوله وبهما) أي الرجلين لكن في البحر عند الكلام على غسل أوجه عن خلفين  
 أيوب أنه قال ينبغي للمتوضئ في الشتاء أن يبل أعضائه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء  
 عليه لأن الماء يخاف من الأعضاء في الشتاء اهـ (قوله والمسح بمندبل) ذكره صاحب المنة  
 في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وإنما وقع الخلاف في الكراهة في الثانية ولا  
 بأس بالمستوضئ والمغتسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يغسل وجهه ومعه من كره  
 ذلك ومنهم من كرهه للمتوضئ دون المغتسل والصحيح ما قلنا إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا  
 يستغنى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه اهـ وكذا وقع بلفظ الألباس في خزانة الأكل  
 وغيرها وعزاه إلى الخلاصة إلى الأصل اهـ ما في الحلية ثم ذكر أدلة الأقوال الثلاثة والمائلين

مطلب

في الغرة والتحجيل

وعن ابن عمر كنا نأكل على  
 عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم ونحن نثني ونشرب  
 ونشفي قباء ورخص للمسافر  
 سريه ماشياً ومن الآداب  
 تعاهد موقية وكعبه  
 وعرقوبيه وأحميمه وإطالة  
 غمرته وتحجيله وغسل  
 رجله يساره وبهما غند  
 ابتداء الوضوء في الشتاء  
 والمسح بمندبل

مطلب

في المسح بمندبل

من اسبابها ومن وجب له ان يقرأه بعد كل صلاة من الصلوات  
 تركها الصحيح بخبره في موضع الاستسباح الى ان يمسح بها من الاستسباح لاستغفارها  
 وليس فيه ما يوجب ترك الاستسباح غيره وفيه (قوله) وبه نقض يده (حديث لا تقضوا  
 اليكم في وضوءه) وبه مراوح الشيطان ذكره في المراجع لكنه حديث ضعيف كما  
 ذكره السيوطي بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة رضي الله عنها انها حادثة بخبره بعد الغسل  
 فدها وجعل ينفض الماء بيده أمل (قوله) وقراءة سورة القدر (لحديث وردت فيها  
 ذكرها الغيبة) وبها ثبت في مقدمته لكن قال في الحلية سئل عنها شيخنا الحافظ ابن حجر  
 العسقلاني فحجب بأنه لما ثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله  
 والعامة يستحسنون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال اهـ (قوله)  
 وسأله ركعتين) ساروا مسلم وابوداود وغيرهما من أحد يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي  
 ركعتين يقل غزبه ووجهه عيناها الا وحيث له أئمة حابة (قوله) في غير وقت كراهة  
 هي كالأوقات خمسة الضووع ومقبله والاستواء والغروب ومقبله بعد صلاة العصر وذلك  
 لأن تركه مكروه أولى من قول المندوب كفي شرح أئمة ط \* (تمة) \* بأنني ان زاد في  
 المندوبات ان لا يتخير من صلاته من الارض مقصود عيناها كما يأتى في قوله فقد نص  
 الشافعية على كراهة تغييره من بل من الأئمة على ما منع منه وظهره انه لا يصح عندهم  
 ومراعاة خلافه عند مضرورة وكذا يقل في التغيير بفضل ما للمرأة كما يأتي في قريباً في  
 الثبوت ولها ما (قوله) ذكره كراهة) هو ضد الخوف قد يطلق على الحرام كشكل القدوري  
 في مختصره ومن صلى التخير في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الاماء ولا عذر له كره له ذلك وعلى  
 المكروه تحريماً وهو ما كان الى الحرام اقرب ويسميه محمد حراماً خفياً وعلى المكروه تنزيهاً  
 وهو ما كان تركه أولى من فعله ويرادف خلافه الأولى كقيدناه وفي الحجر من مكروهات  
 الصلاة المكروه في هذا المصنف نوهن احدهم ذكره تحريماً وهو الحمل عند اخلافهم  
 الذكراه كما في اية في التذير وذكرانه في رتبة الواجب الاثبات به الواجب يعني  
 باطل السوء تأنيبه المكروه تنزيهاً ومرجعه الى ما تركه أولى وكثيراً ما يظنونه كما في شرح  
 أئمة ط \* ان اذا ذكروا مكروهه فلا بد من النظر في دلالته فان كان فيها نصاً يحكم بكمراهة  
 التحريم الا بخلافه للنهي عن التحريم الى التذير فان لم يكن الدليل فيها بل كان مفيداً للترك  
 نعم الحرام فهي تنزيهية اهـ (قوله) او غيره) اي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاوي  
 وهل المصنف انقصر على الوجه منه من مزيد الشرف (قوله) تنزيهاً لما قدمنا عن  
 الفتح من ان تركه ثبت في الحلية لانه بوجوب النصاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه  
 أولى وايضاً هو خلاف ائمة والرواية التي عنه فهي ادب اهـ (قوله) والتفتير) اي بان  
 يقرب الى حد البعد ويكون بغير غير ظاهر بل يأتي ان يكون ضامراً ليكون غسلاً  
 يفي في كل مرة من اوقات شرح أئمة ط \* (قوله) الاسراف) اي بان يستعمل منه فوق  
 حجة لمصلحة ما اخرج من حجة وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مر بسعد وهو يصب فقال ما هذا السرف فقال افي الوضوء اسراف فقال  
 هو وان كان على نهر خارج (قوله) منه) اي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في

وعده نقض يده وقراءة  
 سورة القدر وصلاة  
 ركعتين في غير وقت كراهة  
 (ومكروهه لغير وجه)  
 أو غيره (اماء) تنزيهاً  
 والتفتير (والاسراف)  
 ومنه الزيادة على الثلاث

مطلب  
 في تعريف المكروه وانه  
 قد يطلق على الحرام  
 والمكروه تحريماً وتنزيهاً



الغسلات مع اعتقاد ان ذلك هو السنة لما قدمنا من ان الصحيح ان انتهى محمول على ذلك  
 فاذا لم يعتقد ذلك وقصد العلماء بنية عند الشك او قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه  
 فلا كراهة كما سترقرره **(قوله فيه)** اى في الماء **(قوله)** تحريماً الخ نقل ذلك في الحلية عن  
 بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قدمنا عن الفتح  
 من عدة ترك التقيير والاسراف من المندوبات ومنه في البدائع وغيرها لكن قال في الحلية  
 ذكر الحلواني انه سنة وعليه متى قاضى خان وهو وجه اه واستوجه في البحر ايضا  
 وكذا في النهر قال والمراد بالسنة المؤكدة لاطلاق النهي عن الاسراف وجعل في المتنق  
 الاسراف من المنهيات فتكون تحريمية لان اطلاق الكراهة مصروف الى التحريم وبه  
 يضعف جعله مندوباً اقول قد تقدم ان النهي عنه في حديث فمن زاد على هذا أو نقص فقد  
 تعدى ونظم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع انه  
 الصحيح حتى لو زاد او نقص واعتقد ان الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقدمنا انه صرح  
 في عدم كراهة ذلك يعنى كراهة تحريم فلا ينافي الكراهة التزهية فامشى عليه في الفتح  
 والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوباً مبنى على ذلك التصحيح فيكره تزهيها ولا ينافيه عدم من  
 المنهيات كما عدمها لطم الوجه بالماء فان المكروه تزهيها منهى عنه حقيقة اصطلاحاً وبجارية  
 كافي التحريم وايضا فقد عده في الحزارة السمرقندية من المنهيات لكن قيده بعدم اعتقاد تمام  
 السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة وليست الكراهة  
 مصروفة الى التحريم مطلقاً كما ذكرناه آنفاً على ان الصارف للنهي عن التحريم ظاهر فان  
 من اسرف في الوضوء بماء التهر مثل ما مع عدم اعتقاد سنة ذلك نظير من ملأ اناء من التهر ثم  
 افرغه فيه وليس في ذلك محذور سوى انه بحث لا فائدة فيه وهو في الوضوء زائد على المأمور  
 به فلذا سمي في الحديث اسرافاً قال في القاموس الاسراف التبذير او ما افق في غير طاعة ولا  
 يلزم من كونه زائداً على المأمور به وغير طاعة ان يكون حراماً نعم اذا اعتقد سنة يكون قد  
 تعدى وظلم لاعتقاده ما ليس بقربة فربما لا يحمل علماً ان النهي على ذلك فحينئذ يكون منهاته  
 ويكون تركه سنة مؤكدة وبؤيده ما قدمه الشارح عن الجواهر من ان الاسراف في الماء  
 الجاري جائز لانه غير مضاعف وقدمنا ان الجائر قد يطلق على ما لا يمتنع شرعاً فيشتمل المكروه  
 تزهيها وبهذا التقرير تتوافق عباراتهم وامامنا ذكره الشارح هنا فقد علمت انه ليس من كلام  
 مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرحوا به ومخجوه هذا ما ظهري في هذا المقام والسلام  
**(قوله غرام)** لان الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف ويساق لمن يتوضأ الوضوء الشرعى  
 ولم يقصد اباحتها لغير ذلك حلية وينبى قيده بما ليس بمجاز كالذى في صهرى او حوض او نحو  
 ابريق اما الجارى كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما الهركا افاده الرحمي  
**(قوله ومن منهيات)** يشمل المكروه تزهيها فانه منهى عنه اصطلاحاً حقيقة كقدمناه عن  
 التحرير آنفاً فافهم **(قوله التوضؤ الخ)** قال في السراج ولا يجوز للرجل ان يتوضأ ويغسل  
 بفضل المرأة ومفاده انه يكره تحريماً وعند الامام احمد اذا اختلت امرأة مكلفة بماء  
 قليل كخلوة نكاح وتطهرت به في خلوتها طهارة كاملة عن حدث لا يصح لرجل او خنى

مطلب

في الاسراف في الوضوء

**(فيه)** تحريماً لوباء النهر

والسلوك له اما الوقوف

على من يطهره ومنه ماء

المدارس فخراً (وتثليث

المسح بماء جديد) اما بقاء

واحد فتدوب او مسنون

ومن منهياته التوضوء

بفضل ماء المرأة وفي

موضع نجس لان لماء

الوضوء حرمة او في المسجد

الا في اناء او في موضع اعد

لذلك والقاء النجاسة



الاماء الشافعي حيث قيده بالخارج من السبايين (قوله اي يلحقه حكم التطهير) فعادة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها تمكنة وانما الساقط حكمه نهر وسراج ويظهر منه ان الكلام في جرح بضره اغسل باماء فوم بضره نقض مساس فيه لان حكم التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما يغسل والغسل والمسح في الغسل اوفى الوضوء، كذا ذكره ابن الكمال لبشمل ما لو سأل الى محل يمكن مسحه دون غسله بالمدرك . اليه في الحلية ايضا وزاد في شرح النية الكبير بعد قوله في الغسل اوفى الوضوء قوله اوفى الزاغة التجاسة الحقيقية لا لا يرد ما لو اقتصد وخرج منه كغيره كثير ولم يتأخذ رأس الجرح فانه ناقض مع انه يسأل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سأل الى المكان دون البدن وزيادة ذلك لا يرد لان المكان يجب تطهيره في الجملة للصلاة عليه ولهذا عمم في البحر ما يلحقه حكم التطهير بقوله من بدن وثوب ومكان \* اقول يرد عليه ما لو سأل الى نهر ونحوه مما لا يصل الى عليه وما لو لمس العلق او الاقراد الكبير وامثلا فانه ناقض كما سألني متافلا احسن ما في النهر عن بعض المتأخرين \* ان المراد السبايان ولو بالثبوت اى فان دم القصد ونحوه سأل الى ما يلحقه حكم التطهير حكما تاما \* ثم اعلم

اي يلحقه حكم التطهير ثم  
المراد بالخروج من السبايين  
مجرد الظهور وفي غيرها  
عين السبايان ولو بالثبوت  
ما قلوا لو مسح الدم كما  
خرج لو ترك لسان نقض  
والالا

الخصه (قوله مجرد الظهور) من اضافة الصفة الى الموصوف اي مجرد الظهور من  
السبايان فلو نزل البول الى قصبه الذكر لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القافة فانه يزول بها  
ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للجرح لالانها في حكم الباطل كذوله الكمال ط (قوله  
عين السبايان) اختاف في تفسيره في المحيط عن ابي يوسف ان يغسل ويحذر وعن محمد اذا مسح  
على رأس الجرح وصار اكثر من رأسه نقض والصحيح لا ينقض اه قال في المنهج بعد مقتضى  
وفي الدراية جعل قول محمد صحيح ومختار السرخسي الاول وهو اولي اه اقول وكذا تحميمه  
قاضي خان وغيره وفي البحر تحريف تبعه عليه ط فحمله (قوله ما قلوا) غلة للمباغة ط  
(قوله لو مسح الدم كآخره) كذا اذا وقع بماء طيبة وشي آخر حتى يشف ثم مسح  
ثانيا وثالثا فانه يجمع جميع ما شفى في كان بحيث لو تركه - نقض وانما يعرف هذا بالاحتياط  
وغالب الغل وكذا لو اتى عليه رمدا او نرا ثم ظهر ثانيا فبره ثمومه فانه يجمع قولوا  
يجمع اذا كان في مجلس واحدة مدخرى فهو في مجلس فلا تنقض عليه في البحر \* قول  
يوحنا فما يخرج من الجرح الذي يزاد في قوة سبايان ولكنه اذا نزل ينقوى

مصححه ط

باجتماعه وبسبب عن محله وهذا لشبهه اوردته بخرقه وصار كما خرج منه شيء تشبتهه الخرقه  
 ينظر ان كان ما تشبتهه الخرقه في ذلك المجلس شيئاً فشيئاً بحيث لو ترك واجتمع لسان بنفسه  
 نقض والا لا ولا جمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لاختصاص القروح  
 واصحابها في الخصفة فتمت هذه النائدة وكانهم قسوها على ابي ولما لم يكن هنا اختلاف  
 سبب تعين اعتبار المجلس فتمت **(قوله كالموسال)** تشبيه في عدم التقطص لانه في هذه المواضع  
 لا يلحقه حكم التطهير كما قدمناه **(قوله او جرح)** يضم الجرح قاموس اما بالفتح فهو المصدر  
**(قوله ولم يخرج)** اي لم يسلم اقول وفي السراج عن السليبيح الدم السائل على الجراحة اذا  
 تجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجرحه واصابه منه اكثر من قدر الدرهم جازت  
 صلاته وبهذا اخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمداه ومقتضاه انه غير  
 ناقض لانه بقي طاهراً بعد الاصابة وان المعترى خروجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن  
 صاحبه فليتام **(قوله وكدم)** اي بلاغة كاساني وهو معطوف على قوله كالموسال **(قوله)**  
 على ما سيذكره المصنف في ابي مسائل شتى آخر الكتاب **(قوله ولثاقه كلام)** نقله ج  
 وحاصله انه قول ضعيف وتخريج غريب فلا يعمل عليه **(قوله وخروج الح)** عطلف على  
 قوله خروج كل خارج **(قوله مثل ريح)** فانها تنقض لانها منبعثة عن محل النجاسة لانها عنها  
 نجسة لان الصحيح ان عنها طاهرة حتى لو لبس سراويل مثله او اقبل من البيت الموضع الذي  
 تخرج منه الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي  
 بسراويله فورد منه بخرج **(قوله من دبر)** وكذا من ذكر او فريخ في الدودة والحصاة  
 بالاجماع كسيد كره الشارح لما عليهما من النجاسة كما اخبره الزيلعي او تولد الدودة من  
 النجاسة كافي البدائع وعلى الثاني فمعطوف او دودة من عطلف الخاص على العام لدخوله تحت  
 قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطلفها وعطلف الحصاة على التعاليل الاول لتحقيق خروج  
 الخارج النجس وهو ما عليهما وعلى كل فتوجه او دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على  
 قوله وخروج غير نجس لانه قد دبر **(قوله لا خروج ذلك)** اي المذكور من الثلاثة قال  
 ج وهو يقتضي ان الريح يخرج من الجرح وهو كذلك كافي القهستاني وحكم الدودة مكرر  
 مع قول المصنف بعد ولا دودة من جرح ح **(قوله اما هي الح)** اي المقضاة وهي التي اختلطت  
 سبيلها اي مسلك البول والغائط فيندب لها الوضوء من الريح وعن محمد يجب احتياطاً وبه  
 أخذ ابو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن احكامها انه لا ينجسها  
 الزوج الثاني الاول ما لم تجل لاحتمال الوطء في الدبر وانه لا ينجس وطؤها الا ان امكن الاتيان  
 في القبل بلا تعد واما التي اختلطت مسلك البول ووطئها فينبغي ان لا تكون كذلك لان الصحيح  
 عدم التقطص بالريح الخارجة من المخرج ولانه لا يمكن الوطء في مسلك البول افاده في البحر  
**(قوله وقيل لومنتة)** اي لان تنبها دليل انها من الدبر وبعبارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان  
 مسموعاً او ظهر منه فهو حدث والا فلا **(قوله وذكر)** لاحاجة الى ذكره مع شمول القبل لايه  
 كما يشهد له استعماهم اهـ **(قوله لانه اختلاج)** اي ليس بريح حقيقة ولو كان ريحاً  
 فليست منبعثة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قدمناه **(قوله وهو يعلم)** اي يغفل لان الظن كاف  
 في هذا الباب ح اي الظن الغالب وقال الرحي شريط العلم بعدم كونه من الاعلى فاقد

كما لو سال في باطن عين  
 او جرح او ذكر او كرم يخرج  
 وكدمع وعرق الاعرق  
 مد من الحمر فتنقض على  
 ما سيذكره المصنف ولثاقه  
 كلام (د) خروج غير نجس  
 مثل (ريح او دودة او  
 حصاة من دبر) خروج  
 ذلك من جرح ولا خروج  
 (ريح من قبل) غير مقضاة  
 امدى فيندب لها الوضوء  
 وقيل يجب وقيل لومنتة  
 (وذكر) لانه اختلاج حتى  
 لو خرج ريح من الدبر وهو  
 يعلم انه من الاعلى  
 فهو اختلاج فلا ينقض  
 وانما قيل بالريح لان خروج  
 الدودة والحصاة

قوله او دودة كذا بالاصل  
 المقابل على خط المؤلف  
 والذي في المتن ولا دودة اهـ

متصححة

التقص عند الاشتباه تبعاً لمجيئ في شرح الألفية وفي المنع من الإحصاء مذهب بعض  
 بكونه من الأعلى فلا تقص مع الاستدلال وهو مذهب في المذهب وأحدث التصحيح حتى يسع صمد  
 أو يشم ربحاً وبه يعلم أنه من الأعلى (قوله منهل) أي من الخلد والحد (قوله منهل) أي  
 أي الدودة واللحم وطهارة المذهب بسببه أنه فقد قور ما بين من الخلد والحد (أي في حق نفسه  
 حتى لا تقص صلاته إذا حله ط وفي بعض النسخ بضمير المفردة (قوله هو) أي سبيلان من  
 غير السبيلين مناط التقص أي عتبه ط (قوله) أي مخرج بعصر (أي مخرج من المخرجة  
 بعصرها وكان لو لم تقصر لأخرج شي مساو لمخرج بنفسه خلاص صاحب الشهادة وبعض  
 شراحها وغيرهم كصاحب الدرر والمناقب (قوله سبيلان) ثلثة هي وبها سقن عن ثلثة  
 سواء كما في المنق (قوله في حكم التقص) لأنه فليبين ط (قوله قد) أي صاحب الجزئية  
 ط (قوله لأن في الإخراج خروج) جواب عما توجه به القبول بعدم التقص بالمخرج من أن  
 الناقص خروج النجس وهذا الإخراج وأجواب أن الإخراج مستند بمخرج فقد وجد كس  
 قل في العناية أن الإخراج ليس بخصوص عتبه وإن كان يستلزم فكان ثبوته غير قصدي  
 ولا معتبر به اه وفيه أنه لا تأثير يظهر للإخراج وعدمه بل كونه خارج نجس وذات تحقق  
 مع الإخراج كما يتحقق مع عدمه فصار كالتقص كيف وجب لادلة الموردة من السنة  
 والقياس قيد تعليق التقص بإخراج النجس وهو ثابت في المخرج اه فتح واستوجه ليداه إن  
 أمير حاج في الحلية وكذا شرح الألفية ومقتضى وارضى في البحر في العناية حيث ضعف  
 به ما في الفتح ولما أن يجعل ما في المنع مضعفه كما قررناه بناء على أن التقص خارج النجس  
 لا الخروج وفي حاشية الرمل لا يذهب عنه أن تضعيف العناية لا يصادف قول شمس الألفية وهو  
 الأصح (قوله واعتمده القسستاني) حيث جعل القول بعدم التقص فساداً لأنه يلزم منه أنه  
 لو أخرج الرشح أو العائظ أو غيرها من السبيلين مكان غير ناقص اه (قوله ومعناه ط) نقه  
 في الأشباه عن الجزئية وقدمناه في رسم المنق (قوله بالمخصوص رواية) أي بالثبوت نص عليه  
 من جهة الرواية للدلالة الموردة من السنة أو بأشروع المروية عن المجتهد (قوله) وراجع  
 دراية بالرفع عطف على الأشباه أي الراجع من جهة الجزئية أي دراسة عقل لا قياس على غيره  
 كمسألة التقص وممن العائظ قلها تماخلاف فيه وكذا خراج الرشح ونحوه وهذا التقرير معنى  
 ما قدمناه آنفاً عن الفتح قلراد بالرواية انصوص من السنة أو من المجتهد وبالدرية القيس  
 فافهم (قوله فيكون) تفريع عن قوله ومعناه ط اه وهو من عبارة الجزئية ففهم (قوله  
 وينقضي) أفرد بالذكر مع دخوله في خروج نجس عائلته في حد الخروج وأما السبيلان  
 في غير السبيلين فمستفاد من الخروج نهر (قوله بان يصب) أي يصب بكلف وهذا مذهب  
 عليه في الهداية والاختيار والكافي والإحصاء وصححه فخر الإسلام وفضل بن قبيلا  
 بقدر على أمساكه قال في البدائع وعنه عمدة شيوخ أبو منصور وهو الصحيح وفي حلية لأب  
 الأشبه (قوله الكسري) أي مع تشديد أراء الهداية وهي أحد الإحصاء الأربعة بدو وأمره  
 السوداء والمرء الضفراء والبالغ اه ثمة البيان (قوله أو عاقب) أي العاقبة قد عتبه  
 هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء مخترقة كئي هدية وليس بدو حقيقة كئي لكافي  
 ولهذا اعتبر فيه مل النظم والأفخروج لأنه ناقص بالتفصيل بن قبيلا وكثيره على مختار ه

مذهب، أي من جملة كافي  
 الخوضرة (أو) خروج  
 (دودة من جرح أوذن  
 أو لب) وفي (وكذا  
 خوصه منه) صهارتها  
 وغدا السبيلان في عابها  
 وهو مناط التقص  
 (والمخرج) بعصر  
 (والمخرج) بنفسه  
 (سبيلان) في حكم التقص  
 على المختار كما في الجزئية  
 قل لأن في الإخراج  
 خروج فصار كالتقص  
 وفي فتح عن الكافي أنه  
 الأصح واعتمده القسستاني  
 وفي ثلثة وجع الفتوى  
 اه لاشبه ومعناه أنه لاشبه  
 بخصوص رواية والراجح  
 دراية فيكون الفتوى عليه  
 (و) ينقضي (في ملأ) (و)  
 بان يصب بكلف (من  
 مرة) بالكسري أي صفراء  
 (أو عاقب) أي سوداء  
 وأما تعليق المختار من الرأس



اتفاقا وظاهر كلام الزيلعي انه ينقض وان قل ولا ينفى عدمه فحقته المنقول مع عدمه  
تعقل فرق بين الخارج من الفم والخارج من الجوف المختصين بالبراق بخروج وعادة النهر هنا  
مقلوبة فنبه ورد الرحي مافي البحر بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام الزيلعي لعلو مرتبة  
الزيلعي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان المغلوب الخارج  
من الفم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كاعلوه بذلك والخارج من الجوف  
قد خرج بقوة نفسه لانه لم يختلط بالبراق الا بعد خروجه من الجوف فان البراق لا يخرج من  
الجوف بل بمحله الفم انتهى وحينئذ فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا  
يكون كلام الزيلعي مخالفا للمنقول والله اعلم (قوله غلب على براق) بالزاي والسين  
والصاد كما في شرح المنية وعلامة كون الدم غالبا او مساويا ان يكون البراق احمر وعلامة  
كونه مغلوبا ان يكون اصفر بحرط (قوله احتياطا) اي لاحتمال السيلان وعدمه فرجع  
الوجود احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحدث لانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين  
بحر عن المحيط (قوله والقيح كالدلم) قال العلامة الشيخ اسماعيل لم اقف لاحد على ذكر علامة  
الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط بالخطاط الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخطاط  
فضعيف نعم حكى في البرازية كراهة الصلاة على خروقه عندها للاخلال بالتعظيم وفي المنية  
انتثر فسقط من افه كتلة دم لم ينقض اه اي لما تقدم من ان العلق خرج عن كونه دما  
باحتراقه وانجماده شرح (قوله علقه) دوية في الماء تمس الدم قاموس (قوله وامتلأت)  
كذا في الحثانية وقال لانها لو شقت يخرج منها دم سائل اه والظاهر ان الامتلاء غير قيد لان  
العبرة للسيلان كما افاده ط (قوله القرداد) كغراب دوية قاموس (قوله كذلك) اي بأن لم  
تكن العلقاة امتلأت بحيث لا يسيل دما ولم يكن القرداد كبيرا (قوله وفي التفهستان الخ)  
محل ذكر هذه المسئلة والتي بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر ح (قوله  
لا نقض الخ) اي لو تورم رأس جرح فظهر به قيح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم لانه  
لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اه فتع عن المبسوط اي اذا  
كان يضره غسل ذلك المتورم ومسحه والافينبي ان ينقض فليتبه لذلك حلية (قوله ولو  
شد الخ) قال في البدائع ولو اتى على الجرح الرماد او التراب فتشرب فيه او ربط عليه رباطا قبل  
الرباط ونفذ قالوا يكون حدثا لانه سائل وكذا قالوا لو كان الرباط ذا طاقين فنفذ الى احدهما  
لما قلنا اه قال في الفتح ويجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط سال لان التميمي  
لو رد على الجرح فابتل لا نجس ما لم يكن كذلك لانه ليس بحدث اه اي وان فحش كفي المنية  
وبآتي (تنبيه) \* علم ما هنا وما مر من انه لا فرق بين الخارج والمخرج حكم كى الحمصة وهو  
انه اذا كان الخارج منه دما او قيحا او صديدا وكان بحيث لو ترك لم يسيل واتما هو مجرد رشح  
ونداوة لا ينقض وان عم الثوب والانقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قدمناه من انه  
اتما يجمع اذا كان في مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافيا فهو كالدم وعن الحسن انه لا ينقض  
والصحيح الاول كما ذكره قاضيان لكن في الثاني توسعة لمن به جدري او جرب كما قاله الامام  
الحلو اني ولا بأس في العمل به هنا عند الضرورة واما ما قيل من ان العصاة ما دامت على الكي

(غلب على براق) حكما  
لغالب (او ساواه) احتياطا  
(لا) ينقضه (المغلوب  
بالبراق) والقيح كالدلم  
والاختلاط بالخطاط كالبراق  
(وكذا) ينقضه (علقه)  
مصت عضوا وامتلأت  
من الدم ومثلها القرداد ان  
كان (كبيرا) لانه حينئذ  
(يخرج منه دمه مسفوح)  
سائل (والا) تكن العلقاة  
والقرداد كذلك (لا) ينقض  
(كبعوض وذباب) كفي  
الحثانية لعدم الدم المسفوح  
وفي التفهستان لا ينقض ما لم  
يتجاوز الورم ولو شد  
بالرباط ان نفذ البلل  
للخارج نقض

مطلب

في حكم كى الحمصة

قوله واما ما قيل القائل  
سيدي عبدالغني النابلسي  
اه (منه)

لا ينقض الوضوء وان امتلأت قيحا ودما ما لم يسلم من اطرافها او تحل موجود فيها ما فيه قوة السيلان لولا الربط فينقض حين الحل لا قبله لمفارقتها موضع الحراحة فقد أوقفنا ما فيه في رسالتنا الفوائد المخصصة بأحكام كي الحصة (قوله) ويجمع متفرق التي (الح) أي لوقاء متفرقا بحيث لو جمع صار ملء الفم فأبو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فأن حصل ملء الفم في مجلس واحد نقض عنده وان تعدد الغنيان ويحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان اه درر وتفسير اتحاد ان بقى ثانيا قبل سكن النفس من الغنيان فان بعد سكنوها كان مختلفا بحر والمسئلة رباعية لانه اما ان تحدا فينقض اتفاقا او يتعددا فلا اتفاقا او يتحد السبب فقط والمجلس فقط وفيهما الخلاف (قوله) وهو الغنيان) أي مثلا فانه قد يكون نحو ضرب وتنكيس ابعدا مثلا المعدة اه غنيمي وضبطه الحموى يفتح الغين المعجمة والياء المثلثة والياء المثانة التحتية ويضم الغين وسكون اللام من غثت نفسه هاجت واضطربت صرح به في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشؤه تغير طبعه من احساس النتن المكروه ه ط عن ابي السعود (قوله) اضافة الاحكام) كالنقض ووجوب سجود التلاوة ط (قوله) الى اسبابها) كالغنيان والتلاوة ط اي لالى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله) اللامع) أي الا اذا تعددت اضافتها الى الاسباب فتضاف الى المحل كافي سجدة التلاوة اذا تكرر سببها في مجلس واحد اذ لو اعتبر السبب وانتهى التداخل لان كل تلاوة سبب وتمايم في البحر وهنا كلام نفيس يطلب من شرح الشيخ اسماعيل على الدرر (قوله) اصلا) أي في كل وقت فلا يرد الخارج من المحدث ومن اخبار الاعتذار لان انتهاء الانتقاض يخص بوقت خاص فحسبنا أي فهذا ليس بمحدث مع انه نجس فلذا اخرج به بقوله اصلا المستفاد من زيادة الباء التي هي لتأكيد نفي الجبر وقد يقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو المتبادر واما ما يخرج من بدن المعذور فهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كاصرحوا به (قوله) ليس نجس) أي لا يعرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف القابل من قى عين الخمر او البول فانه وان لم يكن حدثا لقلته لكنه نجس بالاصالة لا بالخروج هذا ما ظهر لي تأمل (قوله) وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح الوقاية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اسماعيل (قوله) ماثنا) أي كلاما ونحوه اما في الثياب والابدان فيبقى بقول ابي يوسف (تمه) ما ذكره المصنف قضية سالبة كلية لا مهمة لان مالمعموم وكل ما دل عليه فهو سور الكلية كافي المعلوم وغيره فتعكس بعكس النقيض الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل نقيض الثاني اولاً ونقيض الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بخاله وما في الدراية من انها لا تنعكس فلا يقال مالا يكون نجسا لا يكون حدثا لان التوم والجنون والاعمى وغيرها حدث وليست نجسة اه يريد به العكس المستوي لانه جعل الجزء الاول ثانياً والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف بخالهما والسالبة الكلية تنعكس فيه سالبة كلية ايضا وتامة في شرح الشيخ اسماعيل (قوله) ينقض حكما) به على ان هذا شروع في الناقض الحكي بعد الحقيق بناء على ان عنه غير ناقض بل مالا يخلو عنه التام وقيل ناقض ورجح الاول في السراج وبه جزء الزبائي بل حكى في التوسيع الاطراف عليه واقول ينبغي ان يكون عنه نقضا اتفاقا فيمن

(ويجمع متفرق التي) ويجعل كفى واحد لاتحاد السبب) وهو الغنيان عند محمد وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا لانه كاسط في الكافي (و) كل (ماليس بمحدث) اصلا بقرينة زيادة الباء كفى قليل ودم لو ترك لم يسلم (ليس نجس) عند الثاني وهو الصحيح رفقاً بالصحاب القروح خلافاً لمحمد وفي الجوهره يفتى بقول محمد لو المصاب ماثنا (و) ينقض حكما

قوله وانتهى التداخل هكذا في نسخة المؤلف وفي بعض النسخ لانتفى الح ولعله الاظهر اه مصححه



فيه انفلات ربح اذا ما لا يخلو عنه التأمم لو تحقق وجوده لم ينقض فلتوهم اولى نهزقلت فيه  
 نظر والاحسن ما في فتاوى ابن السبكي حيث قال سئل عن شخص به انفلات ربح هل ينقض  
 وضوءه بالنوم فاجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح من ان التوهم نفسه ليس ينقض  
 وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى ان التوهم نفسه ناقض لزمه النقص (قوله) هو فقرة  
 طيعة تحدث للانسان بالاختيار منه تمنع الخواص المظاهرة والباطنة عن العمل مع سلاستها  
 واستعمال العقل مع قيامه فيميز العبد عن اداء الحقوق بغير (قوله) بحيث حثية تقيد اي  
 كائنا من هذه الجهة وهذا الاعتبار وفي التلويح انظر حيث موضوع للسكان استيعار لجهة الشيء  
 واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود اي من هذه الجهة وهذا الاعتبار اه فليراد  
 زوال القوة المناسبة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو التوهم الخ فلا يرد  
 انه قد تزول المقعدة ولا يحصل النقص كالتوهم في السجود (قوله) وهو اي ما تزول به المسكة  
 المذكورة (قوله) اووركه (الورك بالفتح والكسر وكسفت ما فوق الفخذ مؤنثة جمعه  
 اوراك قاموس ويلزم من الميل على احد الوركين سواء اعتمد على المرفق او لا زوال مقعدته  
 عن الارض وهو المراد بقول الكسيز ومتورك حيث عده ناقضا كما في البحر اه اقول  
 وهو غير المتورك الآتي قريبا (قوله) على المختار نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله في  
 الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية ان التوهم في الصلاة قائما او لا عند اوساجدا  
 لا يكون حدنا سواء غلبه التوهم او تعمد وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود  
 لا ينقض ولو تعمد ولكن بفسد سلاته اه (قوله) كالتوهم مثال للتوهم الذي لا يزل المسكة ط  
 (قوله) او ازيل لسقط اي لو ازيل ذلك الشيء لسقط التأمم فالجهة الشرطية صفة لشيء (قوله  
 على المذهب) اي على ظاهر المذهب عن ابن حنيفة وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاصح كما في  
 البدائع واختار الطحاوي والقندوري وصاحب الهداية النقص ومثني عليه بعض اصحاب  
 المتون وهذا اذا لم تكن مقعدته زائلة عن الارض والانقض اتفاقا كما في البحر وغيره (قوله  
 وساجدا) وكذا قائما وراكعا بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا يخطه عن فحذه  
 مجافيا عضديه عن جنبه كما في البحر قال ط وظاهره ان المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل  
 لا المرأة (قوله) ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لاعلى قوله وساجدا  
 يعني ان كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقص ولو في الصلاة وهذا التقرير يوافق  
 كلامه ما عراه الى الحلبي في شرح اثنية كاسينظر (قوله) قوله على المعتمد اعلم انه اختلف في  
 التوهم ساجدا ف قيل لا يكون حدنا في الصلاة وغيرها وصححه في التحفة وذكر في الخلاصة انه  
 ظاهر المذهب وقيل يكون حدنا وذكر في الحاشية انه ظاهر الرواية لكن في اللخيرية ان الاول  
 هو المشهور وقيل ان سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدنا والافلا قال في البدائع وهو  
 اقرب الى الصواب الا اننا نركنا هذا القياس في حاة الصلاة للنص كذا في الحلية ملخصا  
 وضح الزيلعي ما في البدائع فقال ان كان في الصلاة لا ينقض وضوءه لقوله عليه السلام  
 لا وضوء على من نام قائما او راكعا او ساجدا وان كان خارجها فكذلك في الصحيح ان كان  
 على هيئة السجود ولا ينقض اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي

مطلب

نوم من به انفلات ربح غير

ناقض

مطلب

لنقط حيث موضوع له مكان

ويستعار لجهة الشيء

(نوم يزيل مسكه) اي

قوته المناسبة بحيث تزول

مقعدته من الارض وهو

التوهم على احد جنبه

اووركه اوقفا او وجهه

(والا) يزل مسكه (لا)

ينقض وان تعمد في الصلاة

او غير اه على المختار كالتوهم

قاعد اولو مستندا الى ما لو

ازيل لسقط على المذهب

وساجدا على الهيئة المسنونة

ولو في غير الصلاة على

المعتمد ذكره الحلبي

في شرح النبي الكبير ونقل فيه عن الخلاصة ايضا سجود السهو والتلاوة وكذا  
 الشكر عندها كسجود الصلاة قال لا طلاق لغف ساجدا في الحديث فيترك به القياس  
 فيما هو سجود سرنا ويبقى ما عداه على القياس فينقض ان لم يكن على وجه السنة اه  
 لكن استمد في شرحه الصغير ما عزا اليه المصنف من اشتراط الهيئة السنوية في سجود  
 الصلاة وغيرها وذكر في شرح الوهابية انه يقيد به في المحيط وقال وهو الصحيح ومضى عليه في  
 نور الايضاح واما قوله في النهار انه يوجد في المحيط الرضوى ففيه ان محيط رضى الدين ثلاث  
 نسخ كبير وصغير واوسط على انه قد يكون المراد محيط السرخسي والله اعلم «تمة» لو انه  
 المريض وهو يصلي مضطجعا قبل لا تنقض طهارته كالتوم في المسجود والصحيح النقض كافي  
 الفتح وغيره زاد في سراج وبه أخذ **(قوله)** او متوركا بأن يسط قدميه من جانب ويصلق  
 اليه بالارض فتح **(قوله)** او محتبيا بأن جلس على اليه ونصب ركبته وشد ساقه الى نفسه  
 بيديه او بشئ يحيط من ظهره عليهما شرح المصنف **(قوله)** ورأسه على ركبته غير قيد وانما  
 زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الانكاء الناقض للموضوع بهذه الهيئة قال في  
 شرح المصنف هذه الهيئة لا تعرف في اللغة انكاء قطعاً وانما تسمى احتباء وانما سماها الاتفاق  
 بذلك وتبعه فيه من الأخيرة له ولا فقه عنده اه **(قوله)** او شبه المنكب اي على وجهه وهو كما  
 في شروح الهداية ان بناء واضعاً اليه على عقيقه ويطه على فخذه ونقل عدم النقض به في  
 الفتح عن الأخيرة ايضا نقل عن غيرها لو نام متربعاً ورأسه على فخذه نقض قل وهذا يخالف  
 ما في الأخيرة واختار في شرح المصنف النقض في مسألة الأخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التحنن  
 واذا نقض في التربع مع انه اشد تمكناً فلو حله الصحيح النقض هنا ما عدا بما في الكفاية عن  
 السبطين من انه لو نام قعداً ووضع اليه على عقيقه وصار شبه المنكب على وجهه قال  
 ابو يوسف عليه الوضوء **(قوله)** او في شمول اي اذا اضطلع فيه حاية **(قوله)** واكاف  
 بدون ياء برذعة حمار وهو ككذب وغراب والنصدرا لا يكافط عن القاموس واذا المصنف  
 ان التوم في سراج واكاف لا ينقض حال الصعود وغيره وبه صرح في المصنف **(قوله)** عرباناً قال  
 في المغرب فرس عربي لا سراج عليه ولا ولد وجعه اعراء ولا يقاد فرس عربان انه قلت لكن في  
 القاموس فرس عربي بالغ بالاسراج وعروري فرس ركة عربي **(قوله)** ناض اي انجاف  
 المقعدة عن ظهر الدابة حاية **(قوله)** ولا ان كان حال الصعود او لاستواء من **(قوله)** حين  
 سقط اي عند اصابة الارض بلا فصل شرح مئة وكذا قبل السقوط او في حال السقوط  
 اه لو استمرتم انبه نقض لانه وجد التوم مضطجعا حاية **(قوله)** به بقى كذا في الخلاصة  
 وبقي ان ارتفع مقعدة قبل ان يذهب نقض وان يسقط وفي الحاية عن شمس الائمة الحلواني  
 انه سحر المذهب وحاية متى في نور الايضاح قال في شرح المصنف والاول اولى لانه لا يتم  
 الاسترخاء بعد مزمنة المقعدة حيث انه نور **(قوله)** ككس اي اذا كان غير متمكن وقوله  
 يفهم عبره في البحر معزيا الى سراج الهداية وغيره في سراج والزيبدي والتاريخية يسمع  
 وفي حاية سعال لا نقض الوضوء وهو قيل توم لا يشبهه غيره اكثر مما يقال عنده قال  
 الرضوي ولا يبي ان يمر لسان بسببه لانه ربما يستغرق التوم وينتدله **(قوله)**

او متوركا او محتبيا ورأسه  
 على ركبته او شبه المنكب  
 او في شمول او سراج او اكاف  
 ولو لم يه عرباناً فان حال  
 الهبوط نقض ولا ولو نام  
 قعداً لم ينقض ان اليه  
 حين سقط فلا نقض به  
 يفتي ككس يفهم اكثر  
 ما قيل عنده

والعته) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم بحر **(قوله لا ينقض)** قال في البحر بعد نقله اقوال الاصوليين في حكم العته وظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة ادائه العبادات اما من جملة مكلفا به فظاهر وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة عبادات الصبي فيهم منه ان العته لا ينقض الوضوء **(قوله كنوم الانبياء)** قال في البحر صرح في القنية بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفختم قام الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر ان عبي ثمانان ولايمان قلمي ولا يشك عليه ما ورد في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لان القلب يقظان بحس بالحدث وغيره مما يتعلق بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي نائمة وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء كذا في شرح التهذيب اه واجاب القاضي عياض في الشفاء بأجوبة اخر منها ان ذلك اخبار عن اغلب احواله او انه لايمان نوما مستغرقا ناقضا للوضوء **(قوله ظاهر كلام المبسوط)** كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن شرح الكثر لابن الشاشي قال بعض الفضلاء فيه ان علة عدم النقض بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حالة اغماهم قال في المواهب المادية به السبكي على ان اغماهم يخاف اغما غيرهم وانما هو عن غلبة الارجاء لهجواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تمام اعينهم لاقولهم فاذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو اخف من الاغما فنه بالاولى اه ابن عبدالرزاق وفي القهستاني لا نقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقض لكن نقل ط عن شرح الشفاء للملا على القاري الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الاماصح من استثناء النوم اه **(قوله وينقضه اغما)** هو كما في التحرير آفة في القلب او الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة عن افعالها مع بقاء العقل مغلوبا نهر **(قوله ومنه الغشى)** بالضم والسكون تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون وبكسرتين مع تشديد الياء وكونه نوعا من الاغما موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الا ان الفقهاء يفرقون بينهما كالاطباء اه اي بأنه ان كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخنقه في داخله فلا يجد منفذا فهو الغشى وان امتلاء بطون الدماغ من باغم فهو الاغما نعم لما كان سلب الاختيار في الاغما اشد من النوم كان ناقضا على اي هيئة كان بخلاف النوم اسمعيل **(قوله والجئون)** صاحبه مسلوب العقل بخلاف الاغما فإنه مغلوب والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطجعا قهستاني **(قوله وسكر)** هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الانجرة المتصاعدة من الحمر ونحوه فيتعطل معه العقل المميز بين الامور الحسنة والقيحة اسمعيل عن البرجندی **(قوله يدخل)** اي به قال في النهر واختلف في حدها وفي الايمان والحدود فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض وخطوب زجر له وقال بل يغلب عليه فيهدى في اكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه

(قوله من خصوصياته صلى الله عليه وسلم) لعلة من خصوصياتهم كما نقله ط عن القنية اه

مطلب

نوم الانبياء غير ناقض

والعته لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهل ينقض اغماؤهم وغشيتهم ظاهر كلام المبسوط (و) ينقضه (اغما) ومنه الغشى (وجئون وسكر) بأن يدخل في مشية تأمل

قوله والجئون هكذا بخطه والذي في الشارح وجئون بالتكثير اه مصححه

الحادثة فقد دخل في مشيئة اختلال والتقييد لاكثر يفيد ان النصف من كلامه لو استقام  
لا يكون سكران وقد حرجوا قولها في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتوح واكثر المشايخ  
على قولها واختاره القنوي وفي نواقض المحتجى الصحيح قولها اه اى فلا يشترط في حده  
ان يصل الى ان لا يعرف الارض من السماء **(قوله ولو بأكل الحشيشة)** ذكره في النهر بحثا  
واستدل به بما في شرح الوهبانية من انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر منها زجرا له قال  
الشيخ اسمعيل ولا يخفى ان قول البرجندى من ان سكره ونحوه شامل له اذا تعطل العقل وقول  
البحر ببساطة بعض الاسباب اه **(فرع)** «المصروع اذا افق عليه الوضوء تارخانية  
**(قوله فقهية)** قيل انها من الاحداث وقيل لا وانما وجب الوضوء بها عقوبة وزجرا وفائدة  
الخلاف في مس المصحف يجوز على الثاني لا الاول كما في النعراج قل في النهر وينبى ان يظهر  
ايضا في كتابة القرآن واما محل الطواف بهذا الوضوء ففيه تردد والحق الطواف بالصلاة  
يؤذن بأنه لا يجوز قبله ورجح في البحر القول الثاني بتوافقه للقياس لانها ليست خارجا عما  
بل هي صوت كالكلام واليكاء وتوافقه للاحاديث المروية فيها اذ ليس فيها الا امر باعادة  
الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها حدثا اه وايد في النهر بقول المصنف وغيره بالغ ولو  
كانت حدثا لاستوى فيها البالغ وغيره وبترجيحهم عدم النقض بفقهية التائم اى لعدم  
الجنابة منه كالصبي \* اقول ثم لا يخفى ان معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالفقهية في حق  
الصلاة زجرا كبطلان الارث بالقتل وان لم يبطل في حق غيرها لعدم الحدث وليس معناه ان  
الوضوء لم يبطل وانما امر باعادته زجرا حتى يرد انه يلزمه انه لو صلى به صحت الصلاة مع  
الحرمة ووجوب الاعادة فيكون مخالفا لاصل المذهب فاف **(قوله هى ما يسمع جيرانه)** قال في  
البحر هى في اللغة معروفة وهى ان يقول فقه واصطلاحا ما يكون مسموعا له وجيرانه بدت  
اسنانه اولاه وفي التنية وحدا فقهية قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له  
وجيرانه وقال بعضهم اذا بدت نواجذه ومنعه من القراءة اه لكن قال في الحلية لم اقف على  
التفسير بشرط اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب  
الخطيب والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسموعا له وجيرانه وظاهره التوسع في اطلاق  
الفقهية على ماله صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء او احدهما اه واحترز به عن  
الضحك وهو لغة اعم من الفقهية واصطلاحا ما كان مسموعا له فقط فلا ينقض الوضوء  
بل يبطل الصلاة وعن التيسم وهو مالا صوت فيه اصلا بل تبدو اسنانه فقط فلا يطلهما وتامة  
في البحر ولم أر من قدر الحواشي بشئ ومقتضى تعريف الضحك بما كان مسموعا له فقط ان  
الفقهية ما يسمعها غيره من اهل مجلسه فهم جيرانه لاختصاص من عن يمينه او عن يساره لان  
كل ما كان مسموعا له يسمعه من عن يمينه او يساره تأمل **(قوله ولو امرأة)** لان النساء شقائق  
الرجال في التكليف ولا يرد ان قوله بالغ صفة للمذكر لانه يقال جارية بالغ كما في القاموس  
**(قوله سهوا)** اى ولو سهوا فغير من مدخول المبالغة وكذا النسيان وذكر في المعراج فيها  
روايتين ورجح في البحر رواية النقض وبها حزم الزيلعي في النسيان ولم يذكر السهوا ففهم  
**(قوله به يفتى)** لما قدمناه من ان النقض للرجز والعقوبة والصبي والتائم ليسا من اهلها

قوله قول البحر بتيسر  
بعض الاسباب اى كذلك  
يعنى انه شامل له كقول  
البرجندى في كلامه حذف  
تأمل اه مصححه

ولو بأكل الحشيشة  
(وفقهية) هى ما يسمع  
جيرانه (بالغ) ولو امرأة  
سهوا (بقتال) فلا يبطل  
وضوء صبي وتائم بل  
صلاتهما به يفتى (بصلى)  
ولو حكما

وصرحوا بان التهمة كلام فتنس صلاتهما وتم احوال اخر صحح بعضها مبسوطة في البحر  
**( قوله كالباقي )** اى من سبقه الحدث في الصلاة فأراد ان يبنى على صلاته ففقهه في الطريق بعد  
الوضوء ينتقض وضوءه وهو احدى روايتين وبه جزم الزيلعي قال في البحر قيل وهو الاحوط  
ولا نزاع في بطلان صلاته اهـ **( قوله مستقلة )** تصريح بمفهوم قوله صغرى فانه يفهم انه  
لو كان يعلى بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينتقض الوضوء الذى في ضمنها فكان الاخصر  
حذفه الا ان قال احترز بصغرى عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن  
الصغرى التى في ضمنه فأنمل **( قوله والفتح والنهر )** لانه ذكر في الفتح عن المحيط انه الصحيح  
وعبر عن مقابلة بقيل وفي النهر ذكر انه الذى رجحه المتأخرون وحيث لم يتعقبه مع اقتصاره  
عليه وجزمه به اقتضى ترجيحه ولذا لم يعز ترجيحه الى البحر لكونه ذكر القواين حيث  
قال على قول عامة المشايخ لا تنقض وصحح المتأخرون كقاضى خان النقض مع اتفاقهم على  
بطلان صلاته اهـ **( قوله عقوبة له )** لاسائه في حال مناجاته لربه تعالى **( قوله وعليه الجمهور )**  
اى من المتأخرين كما علمت **( قوله كاملة )** اى ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من  
الايام لعذر اورا كبايومى بالنفل او بالفرض حيث يجوز فلا تنقض في صلاة جنازة وسجدة  
تلاوة اى خارج الصلاة لكن يبطلان ولا لو كان راكبا يومى بالتلوع في المصر او القرية  
لعدم جواز الصلاة عنده خلافا للثاني بحر **( قوله ولو عند السلام )** اى قبله وبعده تشهد درر  
وكذا لو في سجود السهو بحر عن المحيط **( قوله عمدا )** اى ولو كانت القهقهة عمدا وفيه رد على  
صاحب الدرر حيث قال الا ان يتعمد وسأيت في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد  
الوضوء بالقهقهة عمدا بعد القعود قدر التشهد لوجودها في حرمة الصلاة **( قوله لا الصلاة )**  
لانه لم يبق من فرائضها شئ وتركها لا يضر في الصحة امداد **( قوله خلافا للزفر )** حيث قال  
لا تطل الوضوء كالصلاة شربا لئلا **( قوله ولو قهقهة امامه الخ )** اى بعد القعود قدر التشهد  
**( قوله ثم قهقهة المؤمن )** اى ما لو قهقهة قبل امامه او معه بطل وضوءه دون صلاته لوجودها في  
حرمة الصلاة سراج **( قوله لو مسبوفا )** رد على الدرر **( قوله فلا تنقض )** اى لو وضوء المؤمن  
لان قهقهته وقت بعد بطلان صلاته بقهقهة امامه خلافا لهما في المسبوق حيث قال لا تنفسد  
صلاته ويقوم الى قضاء ما فاتته وفي فساد صلاة اللاحق روايتان عن ابي حنيفة سراج **( قوله )**  
بخلافها ) اى بخلاف قهقهة المأموم بعد كلام الامام عمدا وكذا بعد سلامه عمدا لانهما  
قاطعان للصلاة لا مفسدان اذ لم يفوتا شرطها وهو الطهارة فلم يفسد بهما شئ من صلاة المأموم  
فينتقض وضوءه بقهقهته اما حدثه عمدا وكذا قهقهته عمدا فقوتان للطهارة فيفسد جزء  
بلاقيانه فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهة المأموم بعد الخروج من الصلاة  
فلا تنقض وتامة في حاشية نوح افندى **( قوله في الاصح )** مقابلة ما في الخلاصة حيث  
صحح عدم فساد الطهارة بقهقهة المأموم بعد كلام الامام او سلامه عمدا قال في الفتح  
ولو قهقهة بعد كلام الامام عمدا فسدت كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اهـ  
اقول وما في الفتح صححه في الحاشية ايضا **( قوله الامتحان )** اى اختبار ذهن الطالب  
**( قوله المسح )** اى مسح الخف والرأس او الجبيرة قال ط وكذا لو نسي غسل بعض اعضائه

كالباقي ( بطهارة صغرى  
ولو تبينا ( مستقلة ) فلا  
يبطل وضوءه في ضمن  
الغسل لكن رجح في  
الحاشية والفتح والنهر  
النقض عقوبة له وعليه  
الجمهور كما في الذخائر  
الاشرفية ( صلاة كاملة )  
ولو عند السلام عمدا فانها  
تبطل الوضوء لا الصلاة  
خلافا لنفر كما حرره في  
الشرنبلالية ولو فقهه  
امامه او احدث عمدا ثم  
قهقهة المؤتم ولو مسبوفا  
فلا تنقض بخلافها بعد  
كلامه عمدا في الاصح  
ومن مسائل الامتحان ولو  
نسى الباقي المسح فقهه

اذ المسح ليس قيدا على ما يظهر ( **قوله** قبل قيامه بالصلاة ) اى قبل شروعه فيها كان قهته  
 حال رجوعه ( **قوله** انتقض ) لانه فى الصلاة حكما وهذا على ما حزم به الزيلعى من احدى  
 الروايتين من انتقاص طهارة البانى لوقهته فى الطريق كما قدمناه ( **قوله** لابعده ) اى لا ينتقض  
 لوقهته بعد قيامها اى شروعه فيها لانه لما شرع فيها وهوذا ذكر انما يمسح فقد بطلت صلاته  
 فتكون قهته بعد خارج الصلاة فلا تنتقض ووجه الامتحان فيها انه يقال اى قهته  
 تنتقض الوضوء قبل الشروع فى الصلاة حقيقة لابعده ( **قوله** مباشرة ) مأخوذة من البشرية  
 وهى ظاهر الجلد ( **قوله** حشة ) المراد بالفضح الظهور الذى لا الذى نهى عنه الشارع اذ قد  
 تكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاحشة ان لو كانت مع الاجنية او باعتبار اغلب صورها  
 لاما تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والغلام ثم هى من النافض الحكمى ط ( **قوله**  
 تناس الفرجين ) اى من غير حائل من جهة القلب او الدبر شرعية التنية ثم المنقول ان ظاهر  
 الرواية عدم اشتراطه وفى النابيع روى الحسن اشتراط التناس وهو اظهر وصححه  
 الابن بجائى وفى الزيلعى انه الظاهر اه اى من جهة الدراية لا الرواية افاذ فى البحر ويشترط ان  
 يكون تناس الفرجين من شخصين مشتبهين بدليل ما سذكره الشارح فى الغسل انه لا يجب  
 الغسل بوطء صغير غير مشبهة ولا ينتقض الوضوء الخ تأمل ( **قوله** مع الانتشار ) هذا فى حق  
 نقض وضوءه لاونوثها فانه لا يشترط فى نقض انتشار آلة الرجل قية وفى السربالية زاد  
 الكمال فى تفسيرها انعاقه وتبعه صاحب البرهان فقال وهى ان تجردا معا متعاقبين متناسي  
 الفرجين ( **قوله** للجانين ) فينتقض وضوء المرأة وما فى الحلية حيث قال انى لم اقف عليه  
 الا فى التنية وفيه تأمل رده فى البحر والنهر ( **قوله** على العتمة ) وهو قولهما لانها لا تخلو عن  
 خروج مذى غالبا وهو كما نتحقق فى مقام وجوب الاحتياط اقامة للسبب الظاهر مقام الامر  
 الباطن وقال محمد لا تنتقض ما لم يظهر شئ وصححه فى الخفافى ورد فى البحر والنهر بما نقله  
 فى الحلية عن التحفة من ان الصحيح قولهما وهو المذكور فى المتن قلت لكن فى الحلية قال  
 بعدما نقل صحيح قولهما ونقلنا ان يقول الاظهر وجه محمد فقوله اوجه ما ثبت دليل سمعى  
 يفيد ما قالاه اه وفى شرح الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندى واكثر الكتب متظافرة  
 على ان الصحيح المتفق به قول محمد وعده ذكر صاحب الهداية اهافى التوافض يشعر باختياره  
 اه تأمل ( **قوله** لكن يغسل يده ندبا ) لحديث من مس ذكره فابتوض اى يغسل يده جمعائنه  
 وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الاضعة منك حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعد  
 ما يوضوء وفى رواية فى الصلاة اخرجه الطحاوى واحباب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن  
 حبان وقال الترمذى انه احسن شئ يروى فى هذا الباب واضح ويشهد له ما اخرجه الطحاوى  
 عن مصعب بن سعد قال كنت احدا على ابى المصنف فاحسكت فاصبت فرجى فقال اصبت  
 فرجك فقلت نعم فقال ثم غسل بذك وقد ورد تفسير الوضوء بمثل فى الوضوء مما مسه النار  
 وتماهه فى الحلية والبحر اقول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا كما هو مفاد اطلاق  
 المبسوط خلافا لما استفاده فى البحر من عبارة البدائع من تقيده بما اذا كان مستجبا  
 بالحجر كما اوضحه فى النهر ( **قوله** لكن يندب الخ ) قال فى النهر الا ان مراتب الندب تختلف

قبل قيامه للصلاة انتقض  
 لابعده لبطالها بالقيام  
 اليها ( ومباشرة حشة )  
 تناس الفرجين ولو بين  
 المرأتين والرجلين مع  
 الانتشار ( للجانين )  
 المباشر والمباشر ولو بلا  
 بل على العتمة ( لا )  
 ينتقضه ( مس ذكر ) لكن  
 يغسل يده ندبا ( وامرأة )  
 وأمره لكن يندب  
 للخروج من الخلاف  
 لاسيا للامام

بحسب قوة دليل الخالف وضعفه **(قوله لكن بشرط)** استدرك على ما فهم من الكلام من ان الامام راعى مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسئلة او في غيرها والا فلرعاة في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكروه مذهب ا هـ بقى هل المراد بالكرهه هنا ما يوجب التزيمية توقف فيه ط والظاهر نعم كالتعليق في صلاة الفجر فانه السنة عند الشافعي مع ان الافضل عندنا الاسفار فلا يندب مراعاة الخلاف فيه وكسوم يوم الشك فانه الافضل عندنا وعند الشافعي حرام ولم ار من قال يندب عدم صومه مراعاة للخلاف وكالاته. وجلسة الاستراحة السنة عندنا تركهما ولو فعلهما لايأس كاسيا في محله فيكره فعلهما تنزيها مع انها سنان عند الشافعي **(قوله وصديد)** في المنرب صديد الجرح ماء الرقيق المختلط بالدم **(قوله وعين)** اى وماء عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ وغيره بدل وعين اى غير ماء السرة كماء فطة وجرح **(قوله لا يوجب)** تقييد لعدم التقض بخروج ذلك وعدم التقض هو ما مشى عليه في الدرر والجوهرة والزيلي معزيا للحلواني قال في البحر وفيه نظربل الظاهر اذا كان الخارج قيحا او صديدا التقض سواء كان مع وجع او بدونه لانها لا يخرجان الا عن علة نعم هذا التفصيل حسن فيها اذا كان الخارج ماء ليس غير ا هـ واقره في الشرنبلالية وايداه بعبارة الفتح الجرح والفتحة وماء التدى والسرة والاذن اذا كان لعة سواء على الاسح ا هـ فالضمير في كان للماء فقط فهو مؤيد لكلام البحر وفيه اشارة الى ان اوجع غير قيد بل وجود العلة كاف وما يحته في البحر ما خوذ من الحلية واعترضه في النهر بقوله لم لا يجوز ان يكون القيح الخارج من الاذن عن جرح برأ وعلامته عدم التألم للحصير مجموع ا هـ اى الحصير بقوله لا يخرجان الا عن علة وانت خير بان الخروج دليل العلة ولو بالالم وانما الالم شرط للماء فقط فانه لا يلزم كون الماء الخارج من الاذن او العين او نحوها دما متغيرا الا بالعلة والالم دليلها بخلاف نحو الالم والقيح ولذا اطلقوا في الخارج من غير السيلين كالداء والقيح والصديد انه ينقض الوضوء ولم يشترطوا سوى التجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير ولم يقيده في المتون ولا في الشروح بالالم ولا بالعلة فالقيح بذلك في الخارج من الاذن مشكل لمخالفته لاطلاقهم **(قوله وعش)** هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات درر وقاموس **(قوله ناقض الخ)** قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد وتسيل الدموع منها أمره بالوضوء لو قتل صلاة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منها صديدا فيكون صاحب العذر ا هـ قال في الفتح وهذا التعليق يقتضي انه امر استحياب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحكم بالتقض اذ اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم باخبار اطباء او علامات تغلب ظن المتبلى يجب ا هـ قال في الحلية ويشهد له قول الزاهدي سبب هذه المسئلة وعن هشام في جامعه ان كان قيحا فكالاستحاضة والا فكالصحيح ا هـ ثم قال في الحلية وعلى هذا ينبغي ان يحمل على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا ا هـ اقول الظاهر ان ما استشهد به رواية اخرى لا يمكن حمل ما مر عليها بدليل قول محمد لاني اخاف ان يكون صديدا لانه اذا كان متغيرا يكون صديدا او قيحا فلا يناسبه التعليق بالخوف وقد استدرك في البحر على ما في الفتح بقوله لكن صرح في السراج بانه صاحب عذر فكان الامر لا يوجب ا هـ ويشهد له قول اجتنبي ينقض وضوء

مطلب

في ندب مراعاة الخلاف في اذا لم يرتكب مكروه مذهب

قوله وصديد هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح كصديد بكاف التشبيه ا هـ مصححه

لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهب (ك) لا ينقض (او يخرج من اذنه) ونحوها كعينه وثدييه قيح) ونحوه كصديد وماء سره وعين (لا يوجب وان) خرج (هـ) اى يوجب (نقض) لانه دليل الجرح ندفع من عينه رمد او عشم ناقض فان استمر صار ذاعذرا

قوله قوله وعشم كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والذي في نسخ الشرح وعشم وكذا قوله عينه بالتثنية مع ارجاع ضمير منها اليه بالافراد ا هـ مصححه





مستقلا فاذا غابت اعتبرت كالتفصل لكن ماسأى في الصوم مطلق فانه سبأى انه لو ادخل  
عودا في مقعده وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل اصبعة فاختار انها لو مبتلة فسد والا  
فلا تأمل ولذا قال في البدائع هذا يدل على ان استقرار الداخل في الجوف شرط فساد الصوم  
**(قوله بطل وضوءه وصومه)** اى في المسئلتين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار  
الا ان يفرق بين مجرد ادخال الاصبع وتقييدها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم  
مطلق كالعلمت ولهذا قال ط ان في كلامه لغا ونشر امرتها فيطلان الوضوء يرجع الى قوله  
ولو غيرها وقوله وصومه يرجع الى قوله وادخلها عند الاستنجاء قلت لكن لو ادخلها عند  
الاستنجاء ينتقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البلة اذا خرجت كما في شرح الشيخ اسمعيل  
عن الوقائع وكذا في التارخاية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقض والذي يظهر  
هو انتقض لخروج البلة معها والحاصل ان الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا  
ادخل عودا جافا ولم يغيبه لا يفسد الصوم لأنه ليس بداخل من كل وجه ومثله الاصبع وان  
غيب العود فسد لتحقق الدخول وكذا لو كان هو او الاصبع مبتلا لاستقرار البلة في الجوف  
واذا اخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان عليه بلة او فيه رائحة فسد  
الوضوء والا فلا **(قوله يده)** او بخرقة بخر **(قوله انتقض)** لانه يمزق بيده شيء من النجاسة  
بحراى فيستحق خروجه **(قوله لا)** اى لا ينتقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في البحر  
عن الحلواني انه ان يتقن خروج البر تنتقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه  
وبه جزم في الامداد **(قوله وكذا)** اى في عدم النقض وهذا ذكره في البحر عن التوشيح  
تخرج على مسألة الباسورى **(قوله فدخلت)** الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الادخال  
والدخول ط **(قوله من ذكره)** فيه المجاز وأصل العبارة كفى الخانية لو كان بذكر الرجل  
جرح له رأسان أحدهما يخرج منه الذي يسيل في مجرى البول والثاني مالا يسيل فيه قالوا  
بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينتقض وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني مالم يسيل **(قوله)**  
فرجه الآخر اى المحكوم بزيادته على أصل خلقته **(قوله كالجرح)** اى لا ينتقض الوضوء  
ما يخرج منه مالم يسيل خانية وبه جزم في الفتح وغيره لكن قال الزبائى واكثرهم على إيجاب  
الوضوء عليه قال في النهر الا ان الذي يبنى التعويل عليه هو الاول **(قوله بك)** اى الخارج من  
كل بمجرد الظهور عملا بالا حوط كفى التوضيح ط **(قوله منكر الوضوء)** اى وجوب **(قوله)**  
نعم لانكاره النفس القبطى وهو آفة الذم والاجماع **(قوله ولا غيرها)** لظاهره ولو لمس المصحف  
لوقع الخلاف في تفسير آيته كما مر ط **(قوله شك في بعض وضوءه)** اى شك في ترك عضو من أعضائه  
**(قوله والا)** اى وان لم يكن في خلاله بل كان بعد الفراغ منه وان كان اول ما عرض له الشك  
او كان الشك عادة له وان كان في خلاله فلا يبعد شيئا قطعاً للوسوسة عنه كفى التارخاية وغيرها  
**(قوله غسل رجله اليسرى)** قال في الفتح ولا يخفى ان المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه  
لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا علم انه لم يغسل رجله عينا وعلاه ترك فرضا مما  
قبلهما وشك في انه ما هو مسح رأسه والفرق بين هذه والمسألة التي قبلها انه لا يقن بترك شيء  
هناك أصلا اه **(قوله ولو يقن بالظاهرة الخ)** حاصله أنه اذا علم سبق الظهارة وشك

بطل وضوءه وصومه \*  
(فروع) ويستحب للرجل  
ان يحنثي ان ربه الشيطان  
ويحب ان كان لا يقطع الاب  
قدر ما يصلي \* بأسورى  
خرج درهم ان ادخله بيده  
انتقض وضوءه وان دخل  
بنفسه لا \* وكذا لو خرج  
بعض الدودة فدخلت \*  
من المذكور رأسان فالذى  
لا يخرج منه البول المعتاد  
بمنزلة الجرح \* الحثي غير  
المشكلى فرجه الآخر  
كالجرح والمشكلى ينتقض  
وضوءه بك منكر الوضوء  
هل يكفر ان تكر الوضوء  
للصلاة نعم وغيرها لا شك  
في بعض وضوءه اعاد ما شك  
فيه لو في خلاله ولم يكن  
الشك عادلة والا \* ولو  
علم انه يغسل عضو او شك  
في تعيينه غسل رجله اليسرى  
لانه آخر العمل ولو ايقن  
بالظاهرة

في مره من الحدث بعدها أو من بين الحدثين وهو السابق له في شئح الآن تأييد اللاحق  
فمن غلبه في الشئح دخلوا الحلالا لمصلحة وشك في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء أو علم  
بحوجهه بوضوءه بانه في وقت الوضوء قبل بيمه الا وضوءه اه (قوله) شك بالحدث اي الحقيق  
أو الخفي يشمل ما يوجب هل ياءه هل نام متمكنا أو زالت إحدى يتيه وشك هل كان ذلك  
قال الفقه (وبعداه) حموى (قوله) فهو متطهر لان الغالب ان الطهارة بعد الحدث ط  
لكن في حصة الحموى عن فتح البدر بملازمة محمد السمعاني من يثق بالطهارة والحدث  
رسك في السابق يؤمر بالتذكر فيها فمن كان محدثا فهو الآن متطهر لانه يثق بالطهارة  
بعد ذلك الحدث وشك في التمسك لانه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها أو بعدها وان كان  
متطهرا فإن كان يعتاد التجديد فهو الآن محدث لانه متيقن حدثا بعد تلك الطهارة وشك  
في زواله لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا بأن يكون والى بين الطهارتين اه  
قال الحموى ومنه يعلم متى كلام المصنف يعني صاحب الاشباه من القصور (قوله) ولو شك  
الح) في التارخالية من شك في انائه أو ثبوته أو بدنه أصابه نجاسة أولا فهو ضار ما لم يستيقن  
وكذا الآبار والنباح والحباب الموضوعة في الطرقات ويستقي منها الصغار والكبار  
والمسلمون والكفار وكذا ما يخذله اهل الشرك أو الجيلة من المسلمين كالسمن والحبر  
والاطعمة والياب اه ملخصا (نزع) «لوشك في اسائل من ذكره الله هو أم بول ان قرب  
عنده بانه أو تكرر رمقى والا مائة بخلاف ما غلب عن ثبته أحداه فصح (قوله) وفرض  
الغسل (الوارث لا شك في أو للعطف على قوله اركان الوضوء والغرض بمعنى المفروض  
والغسل بالتم اسم من الاغتسال وهو ماء غسل الجسد واسم ما يغسل به ايضا ومنه في  
حديث يسمونه فوضعت له غسلا من غريب لكن قول الحموى انه المفتح افصح وأشهر لغة والضم  
هو الذي يستعمله الفقهاء بخبر (قوله) ما مع الملى) أى يشمل المضمضة والاستنشاق فانهما  
بسا قطين لقول السانعي بسببتهما اه (قوله) كما مر) أى في الوضوء وقدمنا هناك بيانه  
(قوله) وبالغسل المبروض) أى غسل الجنابة وحيض والنفاس سراج قال العهد (قوله)  
بني الح) مأخوذ من اشع بان ط الراد بعده الفرضية ان تحة الغسل المسنون لا تتوقف  
عليها وانه لا يترتب عليه تركه وخالف كبرهيه اليها اذا تركا لا يكون آتيا بالغسل المسنون  
وفيه نظر لانه من الجائز ان يقال انه آتى بسنة وترك سنة كما اذا تمضمض وترك الاستنشاق  
اه أقول فيه ان الغسل في الاستصلاح غسل البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن  
الاما يتعدر ايضا الماء اليه أو يغترس كافي البحر فصار كل من اغتضضه والاستنشاق جزأ من  
مفهومه فلا توجد حقيقة الغسل الفرضية بدونهما ويد عليه انه في البدائع ذكر ركن  
الغسل وهو اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج ثم قسم صفة  
الغسل الى فرض وسنة ومستحب فلو كانت حقيقة الغسل الفرضي تخالف غيره لما صح تقييم  
الغسل الذي ركنه ما ذكر لي لا قسم الثلاثة فيعين كون المراد بعدم الفرضية هنا عدم  
الانتم كما هو استاد من تفسير الشارح لا عدم الوقت الصحة عليهما لكن في تغييره بالشرطية  
علمنا ما سكت من ركنيهما فقدر (قوله) غسل كل فقه الح) غير عن المضمضة والاستنشاق

وشك بالحدث أو بالعكس  
أخذنا يثق ولو تيقنهما وشك  
في السابق فهو متطهر ومنه  
التميم ولو شك في نجاسة ماء  
أو ثوب أو طلاق أو عتق  
لم يعتبر وتامة في الاشباه  
(وفرض الغسل) اراد به  
ما مع العمل كما مر وبالغسل  
المفروض كما في الجوهرية  
ونذكره بعد شرطية غسل  
فقد افقه في السنون كذا في  
البحر يعني عدم فرضيتهما  
فيه والا فهما شرطان في  
تحصيل السنة (غسل) كل  
(فه)

مغلب في اثبات الغسل

بالغسل لإفادة الاستيعاب أو للاختصار كقدمه في الوضوء ومرا الكلاء عليه ولكن على  
 الاول لاحاجة الى زيادة كل (قوله ويكنى الشرب عباً) اي لامصا فح وهو العين المنهية  
 والمراد به هنا الشرب بجميع النعم وهذا هو المراد بما في الخلاصة ان شرب على غير وجه  
 السنة يخرج عن الجنابة والا فلا وبما قيل ان كان جاهلاً جاز وان كان عالماً فلا اي لان  
 الجاهل لعب والعالم يشرب مصاً كما هو السنة (قوله لان الحج) اي طرح الماء من النعم ليس  
 بشرط للمضغضة خلافاً لما ذكره في الخلاصة نعم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف  
 وبلعه اليه مكرهه كافي الحلية (قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الالف  
 كالجزء المضغوع والعجين منع اه وهذا غير الدرن الآتي متناً وقيد باليابس لما في شرح  
 الشيخ اسمعيل ان في الرطب اختلاف المشايخ كافي التقنية عن المحيط (قوله لكن) استدراك  
 على ظاهر المتن حيث اطلق البدن على الجسد لان المراد ما يعم الاطراف والذي في القاموس  
 البدن محرك من الجسد ما سوى الرأس (قوله في الغرب) بضم مضومة فتعين معجسة ساكنة  
 اسم كتاب في اللغة للامام المعطري تليد الامام المرحوم ذكر فيه الالفاظ اللغوية الواقعة في  
 كتب فقهاء سائر اهل كتاب كبر منسداً للعرب بالعين الميسلة (قوله في خلافاً لما) وهو رواية عن  
 ابي يوسف ايضا كافي الفتح (قوله اي يفرض) اي ليس المراد بالواجب المصطاح عليه (قوله  
 وشارب وحاجب) اي بشرة وشعره وان كثف بالاجماع كافي السنة (قوله ما في فطهروا  
 من المبالغة) علة لقوله ويجب وكان الاول تأخيراً عن قوله وفرج خارج الخ اي لانها صيغة  
 مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالاشياء المذكورة دور  
 بيان ذلك انه امر من باب التفعيل مصدره اظهر كسر الهمزة وفتح الطاء وضم الياء المشددين  
 اصله تطهر فابت التاء طاء ثم ادغمت ثم جى بهيمزة الوصل وبجوده طهراً بالتخفيف وزيادة التاء  
 تدل على زيادة المعنى ولصاحب البحر هنا كلاء خارج عن الانتظام او تخفاء فيما علقناه عليه  
 (قوله لا داخل) اي لا يجب غسل فرج داخل (قوله لا تدخل اصبعها) اي لا يجب ذلك  
 كما في الشرنبلالية ح اتول وهو مأخوذ من قوله لا تنسج ولا يجب ادخالها الاصبع في قبائها وبه  
 يفى اه فافهم وفي التتارخانية ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وعن محمد انه ان  
 تدخل الاصبع فليس بتطهير واختار هو الاول اه فتول الشرنبلالية تبعاً للفتح لا يجب  
 ادخالها رد لهذه الرواية وظاهره ان المراد بها الوجوب وهو بعيد تأمل (قوله كعين) لان في  
 غسلها من الحرج ما لا يخفى لانها شتم لا تقبل الماء وقد كثف بصر من تكلفه من السحابة  
 كابن عمرو ابن عباس بجر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعمى خلافاً للحنافى حيث بناء  
 على ان العلة انه يورث العمى ولهذا قتل ابو السعد عن الصلاة يرى البدن ان العلة  
 الصحيحة كونه يضر وان لم يورث العمى فيسقط حتى سن الاعمى اه (قوله ان اكتحل الخ)  
 الظاهر انها شرطية وجوابها محذوف تقديره لا يجب غسلها فبر استئناف بيان مسألة  
 اخرى لان الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكومية وهذا غسل نجاسة حقيقية فلا يصح  
 جعل ان وصاية تأمل (قوله وثقب النعم) آل في شرح النية وان النعم الثقب بعد تزع  
 القرط وصار بحال ان امر عليه الماء يدخله وان غش لا يغسل من مرارة ولا يتكلم الغير

ويكنى الشرب عباً لان  
 الحج ليس بضر في لاصح  
 (و نفسه) حتى ماتحت  
 الدرن (د) نافي (بدنه)  
 لكن في المغرب وغيره  
 البدن من انتك الى  
 الالبية وجيلد ولرأس  
 والعنق واليد والرجل  
 خرجة لغة داخلية تبعاً  
 شرعاً (لادالك) لانه متمم  
 فيكون مستحباً لا شرطاً  
 خلافاً لما (ويجب) اي  
 يفرض (غسل) كـ يمكن  
 من البدن بلا حرج مرة  
 كذن و (سرة وشارب  
 وحاجب و) اثناء (حلية)  
 وشعر رأس ولو متلبداً لما  
 في فطهروا من المبالغة  
 (وفرج خارج) لانه كاتم  
 لا داخل لانه باطن ولا  
 تدخل اصبعها في قبائها به  
 يفى (لا) ينب (غسل)  
 ما فيه حرج كعين وان  
 اكتحل كاحل نجس  
 (و غلب الغم)

الامر من ادخال غود ونحوه من الحرج مدموع اه (قوله داخل قنة) القانة والقانة بالقفة . من الجدة التي بقصها الحن ثوب فيها فتج نفا وحسها وراد الاصمى فتح القاف واللام حاية (قوله فمقط الاسكال) اى الشكل الزياى حيث قل لا يجب لانه خالقة كقصبة الذكر وهذا ممكن لانه اذا وصل البول الى القانة بانتقض الوضوء جموده كالخارج وفي هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخل اه ووجه السقوط ان غلة عدم وجوب غسلها الحرج اى ان الاصل وجوب الغسل الا انه سقط للحرج وانما يرد الاشكال على التعليل بكونها خالقة واهذا قل في الفتح والاصح الاول اى كون عدم الوجوب للحرج لا لكونه خالقة وقال قبله في نواقض الوضوء بعد ذكره الاشكال لكن في الظهيرة انما غلله بالخارج لا بالخالقة وهو المعتمد فلا يرد الاشكال اه (قوله وفي السعدى الخ) منى عليه في الامداد وبه يحصل التوفيق بين القولين لانه اذا امكن فسحها اى بأن امكن قبلها وظهور الخسفة منها فلا حرج في غسلها فيجب والا بأن يكس فيها سوى ثوب يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الحاية ان هذا الحرج يمكنه الزايم بالحنان ثم اتى اللهم الا اذا كان لا يلبس اسم وهو شيخ ضعيف (قوله ضعيفتها) المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للحرج) والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن امسلة قالت قالت يا رسول الله انى امرأتى الشدق رأتى أفنقتضه لغسل الحاية فقال لا تأمكفك ان تحنى على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الاصل الى الاصل فتح لكن في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر لحديث حذيفة فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت فيقول يا هذه ابني الماء اصول شعرك وشؤون رأسك وهي تجمع عظام الرأس ذكره القاضي غياض بحر واستفيد من الاطلاق انه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاه في الحاية الى الجامع الحسامى والخالصة ثم قال ومن نص ايضا على ان غسل ظاهر المسترسل من ذوائبها موضوع عنها البردوى والصدر الشهيد وغيرهما الصحيح في المحيط البرهاني ومنى عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله اتفاقا) كذا في شرح المنية وفيه نظر لان في المسئلة ثلاثة اقوال كما في البحر والحاية \* الاول الاكتفاء بالوصول الى الاصل ولو منقوضا وظاهر الذخيرة انه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهر الاحاديث الواردة في هذا الباب \* الثانى التفصيل المذكور ومنى عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي \* الثالث وجوب بل الذوائب مع العصر وصحح وتام تحقيق هذه الاقوال في الحاية ومال فيها آخر الى ترجيح القول الثانى وهو ظاهر المتن (قوله ولو لم يتل اسماها) بأن كان متلبدا او غيرا امداد او مضفورا ضفرا شديدا لا ينفذ فيه الماء ط (قوله مطلقا) قال لم يظهرلى وجه الاطلاق اه وقال ط اى سواء كان فيه حرج ام لا وقوله هو الصحيح مقابله انه لا بد من عصر الشعر نالما بعد غسله منقوضا او معقوضا اه اقول كان يابى للشارح ان يقول يجب غسلها بدل قوله يجب نقضها فتقوله مطلقا معناه سواء كان مضفورا او لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول الاول والثالث من الاقوال الثلاثة فقدر بـ (تسمية) بـ «ؤخذ من مسئلة الذخيرة انه لا يجب غسل عقد الشعر المتعقد بنفسه لان الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر

(و) لا (داخل قانة) بل  
ينسب هو الاصح قاله  
الكسالى و غلله بالخارج  
فمقط الاشكال وفي  
السعدى ان امكن فسح  
القانة بلا مشقة يجب  
والا (وكفى بل اصل  
ضعيفتها) اى شعر المرأة  
المنقوض فيفرض غسل  
كله انفاة ولو لم يتل  
اسماها يجب نقضها مطلقا  
هو الصحيح ولو ضرها  
غسل رأسها تركته  
وقيل تمسحه

ولا تمنع نفسها عن زوجها

وسيجي في سببه (١) كافي  
 بل (ضعيفه) فيقتضها  
 دحوا (ولو علويا وتركيا)  
 لا يمكن حقه (ولا يمنع)  
 الطهارة (وبه) أي خرو  
 داب وبرغوث يصل الماء  
 تحته (وحاء) ولو جرمه به  
 يغني (ودرن ووسخ) تحض  
 تفسيره وكذا دهن ودسومة  
 (وتراب) بطين ولو (في ظفر  
 مطقة) أي قرويا أو مدينا  
 في الأسح بخلاف نحو عجين  
 (ز) لا يمنع (معلى ظفر  
 صباغ) لا (طعام بين  
 أسنانه) أو سبه الخوف به  
 يغني وقيل إن صلبا منع وهو  
 الأسح (ولو) كان (خاتمه  
 ضيقا نزعها وحركة) رجوبا  
 (كقسط ولو) لا يمكن شق  
 أنه قسط فدخل الماء فيه  
 أي الشق (عند مروره)  
 على أذنه (جزأه كسرة)  
 وأذن دخلا مائلا (والأ)  
 يدخل (دخله) ولو أصابه  
 ولا يكلف بغيره ونحوه  
 والمعتبر غلبته بالوصول  
 «فروعه» أي انضمامه  
 أجزأ من بدنه فبقي ثم  
 تذكر فو نقلا لا يعدل عدم  
 صحة سر وعه «عليه غسل  
 وثمة رجل لا يدعه وإن  
 رؤوه والمرأة بين رجل  
 أو رجل وسبب أخره  
 لا بين نساء فقط

الرجل وما من نية عليه من علمائنا تأمل وإذا تنف شعرة ما غسل في ظاهره وجوب غسل محله  
 لا انتقال الحكم إليه تأمل (قوله) ولا تمنع نفسها أي خوف من وجوب الغسل عليها إذا وطئها  
 لأنه حقه ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله) وسيجي في التيمم أي في آخره (قوله) ولو  
 علويا أو تركيا هو الصحيح لعدم الضرورة والاحتياط وفي رواية لا يجب النظر إلى العادة كما  
 في شرح النية (قوله) لا يمكن حاقه أي بخلاف المرأة قائمها نية عنه بالحديث فلا يمكن شرعا  
 فانهم (قوله) وبمالح ظاهر الصحاح والقاموس أن الوترية يختص بالذباب بوح أفندي وهذا  
 بالنظر إلى اللغة والألفراد هنا يشمل البرغوث لأنه أولى بالحكم (قوله) لا يصل الماء تحته لأن  
 الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله) به يفتي صرح به في النية عن الذخيرة في مسألة الحياء  
 والطين والدرن معالا بالضرورة قال في شرحها ولأن الماء ينفذه لتخلله وعدم لزوجه  
 وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله إلى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب  
 الغسل وهو أسهل الماء مع التقاطير كما مر في أركان الوضوء والظاهر أن هذه الأشياء تمنع الأسالة  
 فلا تظهر التعاليل بالضرورة ولكن قد يقال أيضا إن الضرورة في درن الأنف استدعها في الحياء  
 والطين لتدورها بالنسبة إليه مع أنه تقدم أنه يجب غسل مآخذه فيبقى عدم الوجوب  
 فيه أيضا تأمل (قوله) عطف تفسير لقول القاموس الدرر الوسخ وأشار بهذا إلى أن المراد  
 بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو يذهب بذلك في الجاهل بخلاف الدرر الذي يكون من مخاط  
 الأنف فإنه لو باسبب يصل الماء إلى مآخذه كما مر (قوله) وكذا دهن أي كريت وشيرج  
 بخلاف نحو شحم وسمن جامد (قوله) ودسومة هي الزبد الدهن قال في الشرح نبأ لاية قال المقدسي  
 وفي الفتاوى دهن رجله ثم توضع وأمر الماء على رجله ولينقل الماء للدسومة جاز لوجود  
 غسل الرجلين اه (قوله في الأسح) مقابله قول بعضهم يجوز للفرس لأن درنه من التراب  
 والطين فينفذه الماء لا للمدنى لأنه من الودك شرح النية (قوله) خلاف نحو عجين أي كدمات و  
 شع وقشر سمك وخبز مضوغ متلب جوهرة لكن في النهر ولو في الظفارة طين أو عجين فلتدوى  
 على أنه معتبر قرويا كان أو مدينا اه ثم ذكر الخلاف في شرح النية في العجين واستظهر المنع  
 لأن فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله) به يفتي صرح به في الخلاصة وقال لأن الماء شيء  
 لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه آنفا ومضاده عدم الجواز إذا علم أنه لم يصل  
 الماء تحته قال في السبابة وهو أثبت (قوله) إن صلبا بضم الصاد المهمة وسكون اللام وهو  
 الشديد حلية أي أن كان مضغوفا مضغفا متأكدا بحيث تداخلت أجزأؤه وصار له لزوجة  
 وعلاكة كالعجين شرح النية (قوله) وهو الأسح صرح به في شرح النية وقال لا تمتنع نفوذ  
 الماء مع عدم الضرورة والخرج اه ولا يخفى أن هذا التصحيح لا ينافي مقابله ففهم (قوله  
 كقسط) بالضم ما يعاقب في شحمة الأذن (قوله) ولا يكلف أي هذا لا مرار كما قدمناه عن  
 شرح النية (قوله) أدم تحته شروعه أي والنفل إنما لمزعه أعادته بعد دخه المشروع فيه قصدا  
 وسكت عن الفرض لظهور أنه يلزمه الاتيان به معطافا (قوله) لا يدعه وإن رأوه عزاه في التقنية  
 إلى الوري قال في شرح النية وهو غير مسلم لأن تركه انتهى مقدم على فعل المأمور والغسل  
 خالف وهو التيمم فلا يجوز كشف العورة لأجله عند من لا يجوز ظهره فيها بخلاف الحنن

وتسامه فيه وكذا استشكل في الحلية بما في النهاية من الجامع الصغير للامام الخراساني عن  
الامام البخاري لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا باظهار عورته يصل معها لان اظهارها  
منهى عنه والنسل مأثور به واذا اجتمعا كان النهي اولى اه واطال في ذلك فراحه **(قوله)**  
واختلف الخ ظاهره يقتضي ان المسئلة نعت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس  
كذلك كما ستقف عليه ط **(قوله)** كما بسطه ابن الشحنة اي في شرح الوهبانية حيث  
نقل عن شرحها لتألفها انه لم يقف فيها على نقل وان القياس ان يؤخر الرجل بين  
النساء او بين الرجال والنساء وأيد ابن الشحنة بما في المبسوط من نظر الجنس الى الجنس  
مباح في الضرورة لافي حالة الاختيار وانه أخف من نظر الجنس الى خلاف الجنس اه هذا  
وول ح واعلم انه ينبغي ان لا تكشف الحثي للاستنجاء ولا للغسل عند احد اصلا لانها  
ان كشفت عند رجل احتمل انها ثني وان عند ثني احتمل انها ذكر فصار الحاصل ان مرید  
الاجتناب اما ذكر او ثني او خثي وعلى كل فاما بين رجال او نساء او خثاني او رجال  
ونساء او رجال وخثاني او نساء وخثاني او رجال ونساء وخثاني فواحد وعشرون يغتسل  
في صورتين منها وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة اه  
**(قوله)** وينبغي لها اي للمرأة ومثلها فيما يظهر الرجل حيث قلنا انه يؤخر ايضا ولا يخفى ان  
تأخير الغسل لا يقتضي عدم التيمم فان الميسح له وهو العجز عن الماء قد وجد فافهم في هاشي  
ط يذكره وهو انه هل يجب اعادة تلك الصلاة في هذه المسئلة وفي مسئلة النهاية السابقة قال في  
الحلية فيه تأمل والاشبه الامة تقريرا على ظاهر المذهب في الممنوع من ازالة الحدث يصنع  
العباد اذا جم وصلى اه وسيد ذكر الشارح في التيمم ان الخبوس اذا صلى بالتيمم ان في المسر  
اماد والافلا واستظهر الرحمتي عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل المخلوق فان المانع  
لها الشرع والحياء وهما من الله تعالى كما قالوا الوتيم لحوف العدو فان توعده على الوضوء  
او الغسل بعيد لان العذر اتي من غير صاحب الحق ولو خاف بدون توعده من العدو فلا لان  
الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اه  
**(قوله)** مطلقا اي سواء كان بين رجال او نساء او بينهما ط **(قوله)** والفرق لا يخفى الفرق  
نحو الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعده تحتها مع الحكمة أو أسا ح  
زاد في شرح الوهبانية ان الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستنجاء فانه سنة  
وتركها اولى من انكشف الحرام واعترض الجمهور الفرق الاول بان الحكمة قديري عن  
قليلها ايضا فان الجيرة يجوز ترك المسح عليها وان لم يضر النسخ عند الامام مع ان تحتها حدثا  
اه وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون غسل باقي الجسد رافعا لجميع الحدث وصار كأنه  
غسل ماتحتها حكما نعم الفرق الثاني غير مؤثرا علمت من انه لا يجوز كشف العورة لغسل  
النجاسة مع انه فرض ومن تقديم النبي على الامر اذا اجتمعا فالظاهر ان ما في القنية ضعيف  
والله اعلم **(قوله)** وسنه فاداه لا واجب له ط واما المضمضة والاستنشاق فهما بمعنى الفرض  
لانه يهون الجواز بفوتهما فتركه لا واجب ادنى نوعيه كاتدمناه في الوضوء **(قوله)** كسن  
الوضوء اي من الداء القاتلة والتسمية والسواك والتخييل والذات والولاء الخ واخذ ذلك

واختلف في الرجل بين  
رجل ونساء او نساء فقط  
كما بسطه ابن الشحنة وينبغي  
لها ان تيمم وتغسل لعجزها  
شرعاً عن الماء واما الاستنجاء  
فتركه علقاً والفرق لا يخفى  
(وسنه) كسن الوضوء

مطلب سن الغسل

في البحر من قوله ثم يتوضأ **(قوله)** سوى الترتيب (أي المعهود في الوضوء والألفاعل به ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئنا الخ ط عن أبي السعود أقول ويستثنى الدعاء أيضا لأنه مكروه كما في نور الإيضاح **(قوله)** وأداه كآداه) نص عليه في البدائع قال الشرنبلالي ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقا أما كلام الناس فلكرهته حال الكسب وأما الدعاء فلأنه في مصب المستعمل ومحل الإقذار والأحوال اه أقول قد عُد التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل واستشكل في الحلية عموم ذلك بما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الماء بيني وبينه واحد فيبادرني حتى أقول دع لي دع لي وفي رواية النسائي يبادرني وبادره حتى يقول دع لي وإقول أنا دع لي ثم أجاب بحمله على بيان الجواز أو أن المسنون تركه مالا مصلحة فيه طاهرة اه أقول أو المراد الكراهة حال الكشف فقط كما أفاده التعليل السابق والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا ستر **(قوله)** مع كشف عورة) فلو كان متزرا فلا بأس به كما في شرح المنية والإمداد **(قوله)** أو حوض كبير أو مطر) هذا ذكره في البحر بخانقاسا على الماء الجاري وهو مأخوذ من الحلية لكن في شرح هدية ابن العماد لسيدى عبدالغنى التالبي ما يخالف ذلك حيث قال أن ظاهر التقيد بالجاري أن الراكد ولو كثيرا ليس كذلك باعتبار أن جريان الماء على بدنه قائم مقام التلثيت في العيب ولا كذلك الراكد وربما يقال أن انتقال فيه من موضع إلى آخر مقدار الوضوء والغسل فقد أكمل السنة اه وهو كلام وجه والظاهر أن الانتقال غير قيد بل التحرك كاف ولا يقال أن الحوض الكبير في حكم الجاري فلا فرق لانا نقول بمثله في عدم قبوله النجاسة لمطلقا **(قوله)** قدر الوضوء والغسل) انظر هل المراد قدر زمنهما لو كان يصب الماء عليه بنفسه أو مقدار ما يتحقق فيه جريان الماء على الأعضاء بلحظات يسيرة يتحقق فيها غسل أعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل باقي الجسد كذلك لم ارده لأمتنا وذكر الشافعية الموجبون ترتيب غسل الأعضاء في الوضوء أن المتوضئ لو غطس في ماء ومكث قدر الترتيب صح والأفلا وصح التنوي الصحة بلامكث لأن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال العلامة ابن حجر في التحفة بعد ذكره سنن الغسل ويكفي في راكد تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدمه إلى محل آخر على الأوجه لأن كل حركة توجب ممسة ماء لبده غير الماء الذي قبأها اه ماحضا والذي يظهر لي أنه لو كان في ماء جار يحصل سنة التلثيت والترتيب والوضوء بلامكث ولا تحرك ولو في ماء راكد فلا بد من التحرك أو الانتقال القائم مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مستونا اه **(قوله)** البداة (غسل يديه) ظاهر كلام المصنف كالتبديع وغيرها من هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء **(قوله)** وفرجه) أي ثم فرجه بأن يقبض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى ثم يبقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد أطلق على الدبر أيضا كآل المطرزي اه فهستأني أي فيشمل القبل والدبر وهو المراد هنا **(قوله)** إن لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال **(قوله)** اتباعا للحديث) وهو ما روى الجماعة عن ميمونة رضي الله عنها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به ففرغ على يديه فغسلهما مرتين

سوى الترتيب وآداه  
كآداه سوى استقبال  
القبلة لأنه يكون غلبا  
مع كشف عورة وقد لولا  
لومكث في ماء جار أو  
حوض كبير أو مطر قدر  
الوضوء والغسل فقد  
أكمل السنة (البداة  
بغسل يديه وفرجه)  
وإن لم يكن به خبث اتباعا  
للحديث

اولا ثم فرغ بيده على ما يغسل منه كبره ثم دلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق ثم  
غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم فرغ على جسده ثم غشى عن مقامه فغسل قدميه  
فتح **(قوله وحدث به)** اي ولو قليلا كما يصر من ثيابا واد ان السنة نفس مائة يغسل  
الجسده وما نفس غسلها فلا بد منه ووضوءه في بطنه لتجسس ماء بها فلا يرتفع الحدث عما  
تحتها منه قول كبره سيدي عبدالحق وقول ما اخبر من تعرض له من امتنا اقول ورأيت في  
سرخ وده الشيخ اسمعيل على مدبر والخر ذكره جزمه لكنه لا يعرفه الى حدود الله تعالى  
اعني **(قوله فأنصرف الى الكمال)** اي تجميع سنته ومندوباته كفي البحر قل ويمسح فيه  
رأسه وهو صحيح وفي البدائع انه ظهر الرواية **(قوله ولو في جمع الماء)** اي وكون واقفا في  
محل يتجمع فيه ماء غسل وهذا الحق هو ظاهر اصلاق نقل كالكثر وغيره وهو ظاهر ما  
اخرجه البخاري من حديث عائشة ثم توشأ وضوءه للصلاة وبه اخذ الشافعي وقيل يؤخر  
عطاؤه هو ظاهر اصلاق لا كبر واصلاق حديث مبسوط لا يتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في جمع  
ماء فيؤخر رافلا ويحججه في الخبي وجزم به في الهداية واليسوط والكاظمي قل في البحر  
ووجهه التوفيق بين الحديثين والغرض ان الاختلاف في الاولوية في الجواز **اقوله** لما ان  
الحق جواب عن قول المشايخ القائلين بالتأخير انه لا فائدة في تقديم غسلها لانها يتلوان  
بالساعات بعد فيحتاج الى غسلها ثانيا وحاصل اجواب اللاحقة الى غسلها ثانيا لان الفتى  
به طهارة الماء المستعمل ولهما قول الهندي ان هذا انما يأتى عن رواية نجاسة **(قوله)** على  
انه الحق ترق في الجواب وحاصله منع كون ماء مستعملا ما ذكره الشارح فمادت رجلاه  
في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الانفصال فاذا خرج من الماء حكم باستعماله  
وما يصح منه شيء بعد خروجه فلا حاجة الى اعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلفت الرواية  
في تجزئ الطهارة وعدمه وفائدة الاختلاف انه لو تمضمض الجنب او غسل يديه هل يحل له  
القرأة ومن انصرفت فعلى رواية التجزئ نعم وعلى رواية عدمه لا وهي الصحيحة لان زوال  
الجنابة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من ان الماء لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال  
متفق عليه كما صرح به في البحر فيصبح بناؤه على كل من هاتين الروايتين ففهم ثم اعلم ايضا ان  
ما ذكره الشارح يصح دفعه لمقول بأنه لا فائدة في تقديم غسلها على رواية نجاسة الماء  
المستعمل ايضا لانما يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانفصال فلا حاجة الى غسلها ثانيا على  
هذه الرواية ايضا واصحاب التبر هذا كلامه فيه نص من وجود اوضاعها فيما عتقها على البحر  
**(قوله الا اذا كان الحق)** اي فيزومه اعادة غسلها من نجاسة فقط **(قوله ولعل القائلين الحق)** ذكره  
في بحر بحث ونقله في الحجة عن القرطبي ثم قول وعلى هذا يغسلها ثانيا مطلقا سواء اصابها  
طين او كائنا في جمع ماء ولا ولا **(قوله)** لانه لا يستحب الحق قل العلامة توح افندي بل ورد  
ما يدل على كراهته اخرج البخاري في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قول رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من توشأ بعد غسل فليس منا اه تأمل والظاهر ان عدم استحبابه لو بقي  
متوشأ الى فراغ الغسل فهو احدث قبه بمعنى احدثه ولو لم يره فاما **(قوله وختف الغسل)**  
كذا في البحر وقد تم الكلام عليه في بحث وضوء **(قوله ثم يفيض الماء)** اني ثم الاشارة الى

(وحدث به ان كان) عليه  
حيث ثلاثا يشيع (ثم  
يتوضأ) اطهارة فيصرف  
الى الكمال فلا يؤخر  
قدميه ولو في جمع الماء  
ان العتد طهارة الماء  
المستعمل على انه لا يوصف  
بالاستعمال الا بعد اغتصائه  
عن كل البدن لانه في الغسل  
كعفو واحد فيجوز لا  
حاجة الى غسلها ثانيا  
الا اذا كان بيده حيث  
ولعل القائلين بتأخير  
غسلها انما استحجوه  
ليكون البدن والجنم باعضاء  
الوضوء وقولوا توشأ  
اولا لايأتى به ثانيا لانه  
لا يستحب وضوءه للغسل  
اتضاقا اما لو توشأ بعد  
الغسل واختلف الغسل  
على مذهبه الوصل بينهما  
بصلاة كقول الشافعية  
فيستحب (ثم يفيض الماء)



الترتيب وانما لم يقل ثم يغمض ويستشق ثم يفيض للاشارة الى ان فعلهما في الوضوء كاف  
عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابت مناب الفرض ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى  
لوم يصب لم يكن الغسل مسنونا وان زال الحدث اه وهذا لو كان في ما زاد اكد امالوكمث في  
ماء جاد قام الجريان مقام الغسل كما علم مما قدمناه قريبا **(قوله على كل بدنه)** زاد كل لدفع توهم  
عدم اعادة غسل اعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها ط اقول لم ار من صرح بأنه يسن ذلك وانما  
يفهم ذلك من عباراتهم ونظيره مامر في الوضوء من انه يسن اعادة غسل اليدين عند غسل  
الذراعين **(قوله نالانا)** الاولى فرض والثتان ستان على الصحيح سراج **(قوله مستوعبا)** اي  
في كل مرة لتحصل سنة التائب ط **(قوله هو ثمانية ارجال)** اي بالبغدادى وهى صاع عراقى  
وهو اربعة امداد كل مد رطلان وبهاخذ ابو حنيفة والصاع الحجازى خمسة ارجال وثالث  
وبه اخذ الصحاح والائمة الثلاثة فالمد حيث رطل وثالث والرطل مائة وثلاثون درهما  
وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وتامة في الحلية قلت والصاع  
العراقى نحو نصف مد دمشق فأذا توضأ واغتسل به فقد حصل السنة **(قوله وقيل المقصود)**  
الحل الا صوب حذف قيل لما في الحلية انه نقل غير واحد اجماع المسلمين على ان ما يجزى في  
الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار وما في ظاهر الرواية من ان ادنى ما يكفي في الغسل صاع  
وفي الوضوء مد للحدث المتفق عليه كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع الى خمسة  
امداد ليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى القدر المستون اه قال في البحر حتى ان من اسبغ  
بدون ذلك اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لان طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا في البدائع اه  
وبه جزم في الامداد وغيره **(قوله وفي الجواهر الح)** قدمنا الكلام عليه في الوضوء مستوفى  
**(قوله ثم الايسر)** اي ثلاثا ايضا وقوله ثم برأسه اي يغسله مع بقية البدن ثلاثا ايضا كافي الحلية  
وغيرها خلافا لما يفيد كلام المتن من غسله الرأس وحده **(قوله ثم على بقية بدنه)** اي ثم  
يفيض على بقية بدنه وانما قدر الشارح لفظة على ولم يبقه معطوفا على مجرور الباء المتعاقبة  
بقوله بادئا لعدم صحة المعنى لان ذلك ختام **(قوله مع ذلك)** قيده في المنة بالمرّة الاولى وعمله  
في الحلية بكونها سابقة في الوجود فهي بالذات الاولى **(قوله ندبا)** عده في الامداد من السنن  
ويؤيد ما مر في الوضوء **(قوله وقيل يثنى بالرأس)** اي يبدأ باليمين ثلاثا ثم بالرأس ثلاثا ثم  
بالايسر ثلاثا حلية **(قوله قيل يبدأ بالرأس)** اي ثم بقية البدن درر **(قوله وظاهر الرواية)**  
كذا عبر في النهر والذي في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية **(قوله والاحاديث)** قال الشيخ  
اسماعيل وفي شرح البرجندى وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البخارى في صحيحه اه  
فافهم **(قوله تصحيح الدرر)** هو مامر عليه الصنف في متنهنا **(قوله وصح نقل بالة)** بكسر  
الباء ابو السعود **(قوله الى عضو آخر)** مفاده انه لو اتحد العضو صح في الوضوء ايضا كما  
صرح به القهستانى **(قوله فيه)** اي في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب احدى رجليه  
على الاخرى في الغسل تظهر السفلى بقاء العليا بخلاف الوضوء لان البدن في الجنبه كعضو  
واحد اه **(قوله بشرط التقاطر)** صرح به في فتح القدير **(قوله لامر)** اي قريبا في قوله لانه  
في الغسل كعضو واحد وهو علة لقوله صح وان قوله لافي الوضوء لانه يفهم منه ان اعضاء

مطلب

في تحرير الصاع والماء  
والرطل

على كل بدنه ثلاثا مستوعبا  
من الماء المعهود في الشرع  
للوضوء والغسل وهو  
ثمانية ارجال وقيل المقصود  
عدم الاسراف وفي  
الجواهر لا اسراف في الماء  
الجارى لانه غير مضيع وقد  
قدمناه عن القهستانى (بادئا  
بتكبه الايمن ثم الايسر  
ثم برأسه ثم على بقية بدنه  
مع ذلك) و قيل يثنى  
بالرأس وقيل يبدأ بالرأس  
وهو الاصح وظاهر الرواية  
والاحاديث قال في البحر  
وبه يضعف تصحيح الدرر  
(وصح نقل بالة عضو الى)  
عضو (آخر فيه) بشرط  
التقاطر (لا في الوضوء) لما  
مر ان البدن كله كعضو  
واحد

[illegible]

(سُخَاو)

[illegible]

— ( )

الخلاف يظهر فيها لو احتمل او نظر بشبهة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم ارسله فزول  
وجب عنده لا عنده وكذا لو خرج منه بقية الشئ بعد الغسل قبل النوم او البول او الشئ  
الكثير نهر اى لا بعد لان النوم والبول والشئ يقطع مادة الزائل عن مكانه شهوة فيكون الثاني  
زائلا عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الغسل اتفاقا زيلى واطلق الشئ كثير وقيدته في اجتنى  
بالكثير وهو اوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلالت حلية وبخروج المقدس وفي  
خاطر اى انه عين له اربعون خطوة فينظر اه (قوله اخاف ربية) اى شهوة (قوله يقول اى  
يوسف تأخذ) اى فى الضيف وغيره وفى الذخيرة ان الفقيه بالثالث وخالف بن يوب اخذ يقول  
اى يوسف وفى جامع الفتاوى ان الفتوى على قوله اسمعيل (قوله قلت اى) ظاهره الليل الى  
اختيار ما فى النوازل ولكن اكثر الكتب على خلافه حتى البحر والتميز ولا سيما قد ذكر وان  
قوله قياس وتحولهما استحسان وانه الاحوط فينبى الانشاء بقوله فى مواضع اخرى قد  
تأمل وفى شرح الشيخ اسماعيل عن التصورية قال الامام تاجيخان يؤخذ بقول ابن يوسف  
فى صلوات ماضية فالتمدد وفى مستقبلة لا يصلح ما ينقل ه (تنبه) اذا يتدارك منك  
ذكره حتى زل المتى صار جبا بالانفاق فاذا خشي الرية يستمر بايده انه يعلى بغير قراءة ونية  
وتحرمة فيرف يديه ويقوم ويركع شبه الغسل امداد (قوله وعنده) اى ما فى الحنية تل فى  
البحر وبدل عليه تعامله فى التجسس بأن فى حالة لا تشر وجد الخروج والانفصال جميعا  
على وجه الدفق والشهوة اه وبعبارة غليظ كفى الحاية رجل الى يخرج من ذكره وفى تركه  
منتظرا فعليه الغسل لان ذلك لا لاخر وجه عن شهوة (قوله وهو) اى ما فى الحاية (قوله  
تقيد قولهم) اى فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول الفة اذا لم يكن ذكره  
منتظرا فلو منتظرا وجب لانه ازال جديد وجد معه الدفق والشهوة يقول تركه لا يتبدد  
وجوبه بعد النوم والشئ الكثير (قوله وعنده الاى) اى ادخال وهذا امر فى التمييز بين  
الحائنين لشموله له ايضا (قوله هى مافوق الحائنين) كذا فى القاموس ذاك الزاى من رأس  
الذكر وفى حاشية نوح افندى هى رأس الذكر الى الحائنين وهو اى الحائنين موضع تقع جلد  
القلنة اه فموضع القطع غير داخل فى الحشنة كفى شرح الشيخ اسمعيل ومما فى القاموس  
وفى شرح المنية الحشنة الكسرة اقول هذا هو المراد بما خوف الحائنين وما كذب الشراء بما من  
رأس الذكر الى الحائنين فالظاهر انه لا يقول به احد لان ذلك نحو نصف الذكر فيلزم عليه ان لا  
يجب الغسل حتى يغيب نصف الذكر (قوله احتراز عن الجنى) فى المحيط لوقالت معى حتى  
يأتينى مرارا واجد ما يجد اذا جامعنى زوجى لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الاباح  
او الاحتلام مدرر ووقع فى البحر والفتح وغيرها يأتينى فى النوم مرارا وظاهره انه روية مناه  
لكن ضبطه الشيخ اسمعيل بالياء المتأدة الحشنة لا بالنون اقول يدل عليه قوله فى الحنية هذا  
اذا كان واقفا فى اليقظة فلو فى الماء فلا شك ان له من التفصيل ما للاحتلام (قوله يعنى اذا  
تنزل) قيده فى الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تر الماء فان رآه سرسحا وجب كأنه  
احتلام اه قال فى البحر وقد يقال ينبى وجوب الغسل من غير ازال لوجود الاباح لانها  
تعرف انها مما جعل لا يخفى اه اقول ان كان هذا مناهما فهو غير صحيح والافن ظهير لها

ويقبله بفتح فى شئ  
خوف ربة ان يكون فى  
استبقى وفى عيشنى  
وانتازة معا وينازل  
ويقول بن يوسف تأخذ  
لانه ليس على المسلمين  
قت ولاسى فى النساء  
الشعر فى اعادة خريج  
من بعد موت وذكره  
مستمر لزمه بعد قل فى  
بحر وعنده ان وجد  
شهوة وهو قيد قوله  
يدى من لى لى لى لى لى  
بعد بول ( ) عند  
(اباح حشنة) هى مافوق  
الحائنين ( ) احتراز  
عن الجنى يعنى لما تنزل

واذا لم يظهر لها في صورة آدمى كفى البحر (٥) الملاح (قديرها ١٥٠ من مقطوعها) ولو لم يبق منه قدر هاقل

في الصورة آدمى فهو بحث الآتي واللاحق اصل سبعة والنقول فيه عدم الوجوب لعدم  
سببه كالعلم وبحث في النقول غير مقبول (قوله) وإذا لم يظهر لها (الح) هو بحث لصاحب  
البحر وسبقه اليه صاحب الحلية لكنه تردد فيه فقال اما اذا ظهر في صورة آدمى وكذا اذا  
ظهر للرجل حية في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود المجانسة الصورية المنقذة  
لكمال السببية التام الان يقال هذا انما يتم لو لم توجد بينهما مبانة معنوية في الحقيقة ومن  
ثم عالى به بعضهم حرمة التكاثر بينهما فينبى ان لا يجب الغسل الا بالانزال كفى اليه وهو الميتة  
مع لو لم يعلم ما في نفس الامر الا المدلوله وجب الغسل فيها يظهر لانتفاء ما يفسد بقصور السببية  
(قوله من مقطوعها) اى من ذكره مقطوع الحشفة بقى لو كان مقطوع البعض منها هل ينافى  
الحكم السابق منها ام يقدم من الذكر قدر مذهبها كما يقدر منه لو كان الذاهب كلها لم اره  
فتأمل (قوله) الى (الاسباح) جواب او عبارته في احكام غيبوبة الحشفة من الفن الثاني  
وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شئ من (الاحكام) ويحتاج الى نقل تكونها كلية ولم اره الا ان اه  
ونقل ط عن المقدسى انه يفهم من التقيد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويفتى به عند  
السؤال اه اى لان مذهبهم الكتب معتبرة كما بقدر (قوله آدمى) احتراز عن البهيمه كما بأتى  
وعن الجلية كما مر (قوله سيجى محترزه) اى محترضا ذكر من القيود الثلاثة (قوله مكافين)  
اى عاقلين بالغين (قوله ولو احدها الميت) لكن لو كانت هي الممكنة فلا بد ان يكون الصبي من  
يشتهى والا فلا يجب عليها ايضا كما بأتى في الشرح (قوله تأديبا) في الحانية وغيرها يؤمر به  
اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي الفتية قال محمد وطى صبية يجامع مثلها  
يستحب لها ان تغسل كأنه لم يبرجها وتأديبها على ذلك وقال ابو على الرازى تقترب على  
الاغتسال به تقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله الاجماع)  
لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين  
شعبها الاربع تمحجدها فقد وجب الغسل انزل اوله بزل واما قوله عليه الصلاة والسلام  
انما الماء من الماء فمفسوخ بالاجماع ووجوبه على المفعول به في الدبر بالقياس احتياطا  
وتامره وشرح التبية (قوله يعنى الحج) تنقيح لقوله في احد سبيل آدمى فانه شامل لدبر نفس  
انواع (قوله فرجج في النهر الخ) هو احد قولين حكاهما في الفتية وغيرها قال في النهر والذي  
يأبى ان يقول عليه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو اولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي  
وعرف بهذا عدم الوجوب بالاجماع الاصع (قوله ولا يرد) اى على اطلاق المصنف  
الحشفة وحاد السيلين (قوله فانه لا يغسل عليه الخ) اى لجواز كونه امرأة وهذا لا ذكر منه  
زائد فيكون كالاصح وان يكون رجلا ففرجه كالفرج فلا يجب بالاجماع فيه الغسل بمجرد  
قلت ويشك عليه معاملة الحنى بالاضر في احواله وعليه يلزمه الغسل فيأتمل اه امداد  
اقول سذكر المارح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الحنى ٢ وسنوضح الجواب هناك  
ان شاء الله تعالى وذكرناه هنا فيما علقناه على البحر (قوله ولا على من جاعله) اى في قلبه فلو  
جامعه رجل في دبره وجب الغسل عليها كما قد ط اى عدم الاشكال في الدبر وكذا الاشكال  
فيها لو جامع وجوع لتحقق حبانته أحد المعنيين (قوله لان الكلام) علة لقوله ولا يرد (قوله

في الاشياء لم يتعلق به حكم  
وذا ارد (في احد سبيل آدمى)  
حى (بجامع مثله) سيجى  
محترزه (عليها) الى المعامل  
والمفعول (و) كذا (مكافين)  
ولو احدهما مكنتا فعليه  
فقط دون المراهق لكن  
ينتح من الصلاة حتى يغسل  
ويؤمر به ابن عمر تأديبا  
(وان) وسبلة (لا يزل) ميا  
بالاجماع يعنى لو في دبر غيره  
اما لو في دبر نفسه فرجج  
في النهر عدم الوجوب  
الا بالانزال ولا يرد الحنى  
المشكل فانه لا يغسل عليه  
بالاجماع في قبل او دبر ولا  
على من جاعله الا بالانزال  
لان الكلام في حشفة

٢ قوله وسنوضح الجواب  
حاصله ان معاملة الاضر  
والاحوط ليس دائما بل  
قد يكون مستحبا في مواضع  
منها هذه وجهه ان اسكاه  
اورث شبهة وهي لا ترفع  
الثابت بيقين كالتطهارة  
هنا بخلاف نحو يورثه لان  
شروط الارث تحقق سببه  
فيعامل فيه بالاضر لعدم  
تحقق ما يشترط له الا في بدل  
عليه وفي غلبة البيان اذ اوقف  
في صف النساء احب الى ان  
بعد الصلاة كذا قال محمد في  
الاصل لان المسقط وهو  
الاداء معلوم وانفسد وهو

المحاذاة موهوم وان قدم في صف الرجال يعيد من عينه ويساره وخلفه استحبابا لتوهم المحاذاة اه منه (وسبيلين)

وسيلين) اى واحد سيلين فهو على تقدير مضاف دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال  
 محققين اى الحشقة واحدا السيلين فافهم والاحسن ابدال السيلين بالقبل كفى البحر لان  
 السيل يشمل الدبر وهو من الحنى محقق **(قوله)** عند رؤية مستيقظ (اى بخذه أو نوبه بحر  
 والمراد بالرؤية العلم ليشمل الاعشى والمرأة كالرجل كفى القهستاني **(قوله)** قوله خرج رؤية  
 السكران والمنعى عليه المذى) اى ابدافقتهما بحر والفرق ان النوم مظنة الاحتلام فيحال  
 عليه ثم يحتمل انه منى رق بالهواء او للغذاء فاعتبرناه منيا احتياطا ولاكتئاب السكران والمنعى  
 عليه لانه لم يظهر فيهما هذا السبب بحر وقوله المذى مفعول رؤية وهما موجودان فى بعض  
 النسخ ولا بد منهما لان رؤية المنى يجب الغسل كاصرح به فى النية وغيرها قال ط وأشار به  
 اى بالتقييد بالمذى الى ان فى مفهوم المستيقظ تفصيلا وما احسن ماضع ولا تكلف فيه اه  
 فافهم **(قوله)** منيا او مذى اعلم ان هذه المسئلة على اربعة عشر وجها لانه اما ان يعلم انه منى  
 او مذى أو ودى اوشك فى الاولين أو فى الطرفين أو فى الاخيرين أو فى الثلاثة وعلى كل اما ان  
 يتذكر احتلاما او لا فيجب الغسل اتفاقا فى سبع صور منها وهى ما اذا علم انه مذى اوشك فى  
 الاولين أو فى الطرفين أو فى الاخيرين أو فى الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقا  
 ولا يجب اتفاقا فيها اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذى اوشك فى الاخيرين مع عدم  
 تذكر الاحتلام ويجب عندها فيما اذا شك فى الاولين أو فى الطرفين أو فى الثلاثة احتياطا  
 ولا يجب عند ابن يوسف للشك فى وجوده الموجب واعلم ان صاحب البحر ذكر اثنى عشرة  
 صورة وزدت الشك فى الثلاثة تذكر او لا اخذنا من عبارته اهرح اقول اذا عرفت هذا فاعلم ان  
 المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم ان يكون ماسكت عنه مخالفا للحكم لما ذكره  
 كالا ينفى فافهم نعم قوله او مذى يقتضى انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتلاما يجب الغسل  
 وقد علمت خلافه وعادة التقاية كعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث فسر  
 قوله او مذى بقوله اى شأ شئت فيه انه منى او مذى لا نالنا نوجب الغسل بالمذى اصلا بل بالنى  
 الا انه قد برق باطلا الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى لاحقيقته كفى الخلاصة اه فليس  
 فيه مخالفة لما تقدم فافهم **(قوله)** وان لم يتذكر الاحتلام) من الحلم بالصم والسكون اسم لما  
 يراه الناس ثم غلب على ما يراه من الجماع نهروا علم انه اختلف فى الواو فى نظير هذا التركيب  
 ف قيل انها لجال اى والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الغسل ويفهم وجوبه اذا تذكر بالاولى  
 وقيل للعطف على مقدار اى ان تذكر وان لم يتذكر **(قوله)** الا اذا علم الخ استثناء من قوله او مذى  
 مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للحال او للعطف لكن على  
 جعلها للحال اظهر اذ ليس فى الكلام شئ مقدر ولو جعلت للعطف ربما يتوهم ان الاستثناء  
 مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر المقدر فلا يصح قوله الا اتفاقا ثم اعلم ان  
 الشارح قد املح عبارة المصنف فان قوله او مذى يحتمل ان يكون المراد به انه رأى مذى حقيقة  
 بأن علم انه مذى او انه رأى مذى صورة بأن رأى بللا وشك فى انه مذى او ودى اوشك انه مذى  
 او منى فاستثنى ما عدا الاخير وصار قوله او مذى مفروضا فيما اذا شك انه مذى او منى فقط كما  
 قدمناه فهذه الصورة يجب فيها الغسل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صادقة بما اذا

وسيلين محققين (و) عند  
 (رؤية مستيقظ) خرج  
 رؤية السكران والمنعى  
 عليه المذى (منيا او مذى)  
 وان لم يتذكر الاحتلام  
 الا اذا علم

كان ذكره منشور قبل سوء اولا مع انه ذاك منشور لا يجب الغسل فاستثناء ايضا فصار  
حيلة استنبطت ثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاق مع عدمه تذكر الاحتلام كقائنا وهذا  
الحل الذي هو من قبض المباح العليم ظهير ان هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها وان  
الاستثناء فيها كلها متصل بالله ذر هذا الشرح الفاضل فكثيرا ما تخفى اشارته على المعترضين  
وان كانوا من الماهرين وفيه **(قوله كالدوي)** ذنه لا غسل فيه اتفاقا وان تذكر كمر **(قوله)**  
لكن في الجواهر اطلع استدراك على المسئلة الثالثة وحاصله انه اطلق عدم الغسل فيها تبعا  
لكثير وهو مقيد بثلاثة قيود ان يكون نومه قائما او قعدا وان لا يتيقن انه منى وان لا يتذكر  
حلما فاذا فقد واحد منها بأن نام مضطجعا او يتيقن او تذكر وجب الغسل وقد ذكر المسئلة  
في منية النسل فقال وان استيقظ فوجد في احبائه بلالونه يتذكر حلمان كان ذكره منشورا قبل  
النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قعدا اما اذا نام مضطجعا  
او يتيقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس الاثنية الحلواني  
هذه المسئلة كثير وقوعها والناس عنها غفون اه والحاصل ان الانتشار قبل النوم سبب  
الخروج الذي قايراه يحمل عليه ما لم يتذكر حلماء او يعلم انه منى او يكن نام مضطجعا لانه سبب  
لاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع  
الذخيرة والمحيط البرهان في تركيبيه عدم الغسل بما اذا نام قائما او قعدا ثم بحث وقال ان الفرق  
بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر **(قوله او يتيقن)** عبره تبعا للمعية ولو عبر بالعلم لكان اولي لان  
المراد غلبة الظن والعلم يضاف عليها وبعبارة الحلية في هذه المسئلة الا ان يكون اكبر رايه انه منى  
فيلزمه الغسل اه **(قوله)** ونوع المدة والانتزال اى مع تذكرها وليس المراد انه انتزل لان  
الموضوع انه ما لم يبالط **(قوله وكذا المرأة)** اى في البحر عن انزعاجها واحتلمت المرأة ولم يخرج  
ماء الى ظاهر فرجها عن محمد يجب وفي ظهر الرواية لا يجب لان خروج منبها الى فرجها الخارج  
شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى **(قوله ولو وجد اح)** حاصله انه لو وجد  
الزوجان في فراشهما منبها ولم يتذكرا احتلاما فقبل ان كان ابيض غليظا في الرجل وان كان اصفر  
ريقا ففي المرأة وقال في الظهيرية بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتياط وعزا  
هذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل وقال ومنى عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفتح  
الاجمع بين القولين فقيدهم لوجوب عليهما بعدم التذكر وعدم المميز من غلظ ورقة او بياض  
وصفرة ثم قال باختلاف الاذا استحسنه في الحلية واقره في البحر لكن في شرح المنية ان المميز  
يختلف باختلاف المروج الاغذية فلا عبرة به والاحتياط هو الاول **(قوله ولا نالاه قبلها غيرهما)**  
ذكره في الحلية بحث وتبعه في البحر قل فلو كان قد نام عليه غيرهم وكان المني المرقى بابسا  
فاظهر انه لا يجب الغسل على واحد منهما (تأني) التقيد بالزوجين صريح في ان غيرها  
لا يجب عليه رمى على البحر اقول ظاهر انه اتفقا حريا على الغالب ولذا قل ط الاجنبى  
والاحنية ككتب تركد او كما رخص او امرأتهن فالظاهر اتحاد الحكم **(قوله)** ان وجد لذة  
الجماع اى كانت الحرفة رقيقة نحيب يحد حرافة الفرج والمدة بحر **(قوله والا لا)** اى ما  
يترك **(قوله)** اى الاسح) وقال معهم يجب لانه يسمى موطئا وقال بعضهم لا يجب بحر وظاهر

انه مذى او نكاح انه مذى  
او ودى وكان ذكره  
منشور قبل سوء فلا  
غسل عليه اتفاقا كالدوي  
لكن في الجواهر الاثنية  
مضطجعا او يتيقن انه منى  
او تذكر حلماء فعليه الغسل  
والناس عنه غفون (لا)  
يقترن (ان تذكر ونوع  
المدة والانتزال) (ولم يبر)  
على رأس الذكر (بلا)  
اجرة (وكذا المرأة) مل  
ارحل على المذهب وهو  
وجد بين الزوجين ماء  
ولا ميم ولا ذكر ولا ماء  
قبلها غيرهما غسلا (ولو)  
حشفته (وقد ربه) (ما عوفة)  
بحر فاعان وحد لذة) جماع  
(وجوب) (غسل) (والالا)  
على الاسح

القولين الاطلاق ( **قوله** والاحوط الوجوب ) اى وجوب الغسل في وجهين بخلاف سراج  
اقول والظاهر انه اختيار للقول الاول من القولين وبه قالت الامة السالبة كما في شرح الشيخ  
اسماعيل عن عبون المذهب وهو ظاهر حديث اذا التقي الختان وغابت الحشفة وجب  
الغسل ( **قوله** هذا الخ ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى وفرض  
عند انقطاع حيض ونفاس واراد بتأجيله اسناد الفرضية الى خروج المني والايلاج ورؤية  
المستيقظ واراد بالاضافة الاسناد والتعليق اى اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعليقها  
عليها مجاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس  
من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل ( **قوله** اى يجب عنده ) اى عند تحقق الانقطاع  
ونحوه والمراد بعده ( **قوله** بل بوجوب الصلاة ) اى عند ضيق الوقت وقوله او ارادة ما لا يلزم  
اى عند عدم ضيق الوقت قال في الشرنبلالية واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة  
المشايع ارادة فعل ما لا يلزم فعله مع الجناية وقيل وجوب ما لا يلزم معها والذي يظهر انه ارادة  
فعل ما لا يلزم الابه عند عدم ضيق الوقت او عند وجوب ما لا يصح معها وذلك عند ضيق  
الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل الصلاة او ارادة ما لا يلزم فعله مع الجناية والاتزال  
والالتقاء شرط اهـ ( **قوله** كما مر ) اى في الوضوء وقدما الكلام عليه هناك ( **قوله** لا عند  
مذى ) اى لا يفرض الغسل عند خروج مذى ككثيري بمجمعة ساكنة وباء مخففة على الاصح وفيه  
الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل لما طحن ماء رقيق ابيض يخرج عند الشهوة لانه هو  
في النساء اغلب قيل هو منهن يسمى القذى بفتح حين نهر ( **قوله** او ودى ) بمهمل ساكنة  
وباء مخففة عند الجمهور وحكى الجوهرى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكى ليس بصواب  
وقال ابو عبيد انه الصواب وانجم الدال شاذ ماء مخجن ابيض كدر يخرج عقب البول نهر  
( **قوله** بل الوضوء منه الخ ) اى بل يجب الوضوء منه اى من الودى ومن البول جميعا وهذا  
جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى فكيف يجب به وبين الجواب ان  
وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعاى فرغف ثم  
بال او بالعكس فتوضأ فالوضوء منهما فيجئت وكذا لو حلفت لا تغتسل من جناية فيه معت  
وحاضت فاغتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بمجرد ذكر اربعة اجوبة اخر منها ان الودى  
ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شئ لزج كذا فسره في الحزاة والتبيين  
قال اشكال انما يراد على من اقتصر في تفسيره على ما يخرج بعد البول ( **قوله** على الظاهر ) اى  
ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء على ظاهر الرواية من مستأني التبيين السابقين  
وذكر المحقق في الفتح ان الوضوء من الحدث السابق وان السبب الثاني لم يوجب شيأ لاستحالة  
تحصيل الحاصل الا اذا وقعا معا كأن رفع وبال معا كما قرره الآمدى قال وهو معقول يجب  
قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق ان لاتنافى بين كون الحدث بالاول فقط وبين  
الحدث لانه لا يلزم بناؤه على تعدد الحدث بل على العرف والعرف ان يقال من توضأ بعد بول  
ورعاى توضأ منهما ( **قوله** غير آدمى ) كجنى وقرود وحمار ( **قوله** حتى ) اى مشكل ( **قوله**  
وما يصنع ) اى على صورة المذكور ( **قوله** في الدبر ) متعلق بادخال ( **قوله** على المختار ) قل في

والاحوط الوجوب ( د )  
عند ( انقطاع حيض  
ونفاس ) هذا وما قبله من  
اضافة الحكم الى الشرط  
اى يجب عنده لانه بل  
بوجوب الصلاة وارادة  
ما لا يلزم كما مر ( لا ) عند  
( مذى او ودى ) بل  
الوضوء منه ومن البول  
جميعا على الظاهر ( و )  
لا عند ( ادخال اصبع  
ونحوه ) كذا غير آدمى  
وذكر حتى وميت وصبي  
لا يشتهي وما يصنع من نحو  
خشب ( في الدبر او القبل )  
على المختار

تحتجب رجل أو رجل سبعة في دبره وهو صائم حائض في وجوب الغسل والنقص، واختار  
 أنه لا يجب غسل ولا تقص، لأن الأصح ليس أنه مجامع فصار بمنزلة حشبة ذكره في الصوم  
 وقيد بالدبر لأن غدر وجوب الغسل في الغسل إذا قصدت الاستمتاع لأن الشهوة فيها غالبية  
 فقهاء السب مقدم سبب دون الدبر لعدمها - وج - فندى قول آخر عبارة التحجب عند قوله  
 بمنزلة الحشبة وقد راجعت منه فإنها كدبت فتقوله وقيد بح من كلام نوح أفندي وقوله لأن  
 التحار وجوب الغسل أح بحث منه سقاه إليه شارح آية حيث قل والاولى ان يجب في  
 في الغسل أح وقدمه في لأمه د إيسا إلى أنه بحث من شارح الآية فيه **(قولہ)** ولا عند وطء  
 بهيمة أح - مختبرات قوله في أحد سبلي آدمي حتى يجامع مثله وفي الفتية بمرزأجاس الناطقي  
 فرج البهيمه كغسلها لأغسل فيه غير انزال وعذر ذلك البهيمه وتحرق على وجه الاستحباب  
 ولا يخبره أكل لحمها ه ه وسيا في الحدود **(قولہ)** بأن نصير مفضلة) أي مغلطة السيلين  
 وفي المسئلة خلاف فيدل بحسب الغسل مصفا وقيل لا مطلقا والصحيح انما اذا امكن الالايح  
 في محل الجماع من الصغيرة ولا يفتضا فهي من تجامع فيجب الغسل سراج \* اقول لا يخفى  
 ان الوجوب مشروط بما اذا زالت المكارة لانه مشروط في الكثرة كبريا في قريبا فيها بالاولى  
 فتقوله في البحر قد يقد ان بقاء المكارة دليل على عدم الالايح فلا يجب الغسل اختاره  
 في النهاية في نظر قدبر **(قولہ)** فهتاني ) اقول عبارته وطء البهيمه والمينة غير ناقض  
 للوضوء، بلا انزال فلا يلزم الاغسل الذكر كفي في صوم النظم اه وكان الشارع قس الصغيرة  
 عابها تأمل ويؤخذ من هذا ان ابشيرة الفاحشة النافضة للوضوء لا بد ان تكون بين  
 مشتهين كما قدمه **(قولہ)** وسيجي ) أي في باب الانجاس **(قولہ)** الفرج ) أي الداخل ٢ اما  
 الخارج فرطوبته ضامرة بالتفق بدليل جعله غسله سنة في وضوءه ولو كانت نجسة عندها  
 لغرض غسله اه - اقول قد يدل ان النجاسة مدامت في محلها لا عبرة لها ولذا كان الاستنجاء  
 سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع ان الخارج نجس بالتفق فلا تدل سنة الغسل على  
 العهارة قدبر لم يدل على الاتفاق كونه له حكم خراج البدن فرطوبته كطوبه الفم  
 والاذن والعرق الخارج من البدن **(قولہ)** فتنبه ) اشار به الى ان في النظم مبنى على قولهما  
 فلا تغفل وتظن من حرمه به انه متفق عليه **(قولہ)** فصور الشهوة ) أي التي اقيمت مقام الانزال  
 في وجوب الغسل عند الالايح لكن يرد عليه لو جمع بحجوز شوهه لانتشبه اصلا ويظهر لي  
 الجواب بأنها قد ثبت لها وصف الاشتباه فيما مضى فيبقى حكمه الآن مادامت حية كذا كروه  
 في مسألة المخاضة في الصلاة بخلاف البهيمه والمينة والصغيرة تأمل وهذا على لعدم وجوب  
 الغسل فيه تقدمه **(قولہ)** اماه ) أي لما فعل هذه الاشياء المتصاحب لانزال فيحال وجوب  
 غسل على الانزال ه **(قولہ)** تمنع قضاء احتجاب ) أي حتان الرجل وهو موضع القطع وختان  
 اسرة وهو موضع قطع حيدة بها كعف الديك فوق الفرج فإذا غت الحشفة في الفرج  
 فقد حذى ختانه ختانه وتمه برانه في البحر **(قولہ)** لا اذا حلت ) فيكون دليل انزالها  
 فيلزمه غسل قل هو سعاد وكذا يلزمه لانه دليل انزاله إيسا وان خفي عليه **(قولہ)** قل  
 الغسل ) أي لو لم تكن المتسلت لانه ظهر بها صحت بلاطهارة **(قولہ)** له الحاي ) أي في شرحه

(١) لا عند (٢) وطء بهيمه  
 او مينة و صغيرة غير  
 مشبهة ) بأن نصير مفضلة  
 باوطء ون غت حشفة  
 ولا ينقص لوضوء فلا  
 يلزم الاغسل المذكور  
 فهتاني عن الفم وسيجي  
 ان رضوة الخرج ضامرة  
 عنده فتنبه (لا تزول)  
 لتصور الشهوة اما به  
 فيحل عليه (ك) لاغسل  
 (لو اتى عذراء ولم ينزل  
 عذرتها ) يضم فكون  
 المكارة فانها تمنع التقاء  
 الحشابين الا اذا حلت  
 لانزالها وتعيد ما صحت  
 قبل الغسل كذا قوا وفيه  
 نظر لان خروج منها  
 من فرجها الداخل  
 شرط لوجوب الغسل  
 على المتفق به ولم يوجد  
 قوله الحاي

٢ معاد  
 في رضوة الفرج



الصغير وقال في الكبير ولا شك انه مبنى على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصال منها الى رحمتها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية **(قوله** اي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا المصطاح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير يفرض اهـ - ومن صرح بالفرضية هنا صاحب الوافي والسروجي وابن القيم مع نقله الاجماع عليه لكن علل في البحر بأن هذا الذي سموه واجبا يفوت الجواز بفوته قال المصنف في الحزائن قلت هذا التعليل يفيد انه فرض على الاعتقادي وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعي ولا متفقا عليه فالعلمهم عبروا بالواجب للاشعار بالخطا رتبة هذا عن ذاك فتأمل اهـ قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت فتأمل **(قوله** كفاية) اي بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والا أتوا كلهم ان علموا به وهل يشترط لسقوطه عن المكلفين التية استظهر في جنازة الفتح نعم ونقل في البحر عن الحائنة وغيرها خلافة **(قوله** اجما) قيد لقوله يفرض قال في البحر وما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع **(قوله** بالتخفيف) اي تخفيف السين وهو من الغسل بالفتح قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنب بضم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا أضفت الى المغسول فتحت واذا أضفت الى غير المغسول ضمنت اهـ **(قوله** الميت) بالتخفيف وبالتشديد ضد الحى او المخفف الذى مات والتشديد الذى لم يم بعد افادته فى القاموس **(قوله** المسلم) اما الكافر اذا لم يوجد له الاوليه المسلم فيسيل عليه الماء كالخرقة النجسة من غير ملاحظة السنة ط **(قوله** فيسم) وقيل يغسل بثابه والاول والى بحر ونهر **(قوله** كاجب) اي يفرض بحر **(قوله** ولو بعد الانقطاع) اي انقطاع الحيض والنفس لكن في دخول ذلك في كلام المصنف نظر لان الحائض من انصفت بالحيض وبعد انقطاعه لتسمى حائضا ولذا قال في الترتيب لانه ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم أسامت لا يغسل عليها **(قوله** على الاصح) مقابلها ما قيل انها لو أسامت بعد الانقطاع لا يغسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنب باقية بعد الاسلام فكأنه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا لو أسامت قبل الانقطاع لزمها **(قوله** وعلاه) اي على الاصح **(قوله** بقا الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة لان التحقيق ان الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسباب ومبنى الفرق على انه لا يثبت لها بالحيض والنفس حدث حكمي يستمر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل ان المسافرة لو تمتعت بعد الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه **(قوله** بل يزال) عام في الغلام والحارية والحيض قاصر عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كافي البحر **(قوله** او ولدت ولم تدرما) هذا قول الامام وبه اخذ كثير المشايخ وعندنا يوسف وهو رواية عن محمد لا يغسل عليها لعدم الدم ونحوه في التبيين والبرهان كما بسطه الترتيب لانه ومضى عليه في نور الابصار لكن في السراج ان المختار الوجوب احتياطا وهو الاصح انتهى **(قوله** او اصاب الخ) كذا عده بعضهم هنا من الاغتسالات المفروضة قال في

(ويجب) اي يفرض (على الاحياء) المسامحين (كفاية) اجما (ان يغسلوا) بالتخفيف (الميت) المسلم (الا الحائض) المشكك فيسم (كما يجب على من اسلم جنبا او حائضا) او نفسا ولو بعد الانقطاع على الاصح كما في الترتيب لانه عن البرهان وعلاه ابن الكمال بقاء الحدث الحكمي (او بلغ لاسن) بل يزال او حيض او ولدت ولم تدرما (او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفى مكانها) (في الاصح)



ذلك طلب حصول الطهارة فقط اه اقول ويؤيده طاب التبرير للصلاة وهو في السنة الاولى افضل وهي الى طلوع الشمس فرمما يعسر مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولاسبغ في اطول الايام واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما اداه ذات ان ان يصل حاقنا وهو حرام ويؤيده ايضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس اوليلة الجمعة استثنى بالسنة حصول المتقصد وهو قطع الرائحة اه (قول له) كافي غرر الاذكار) هو شرح درر البحار المؤلف في مذاهب الائمة الاربعة الكبار ومذهب الصحابين على طريقة مجمع البحرين مع غاية الانجاز والاختصار للعلامة القونوي الحنفى وقد ذكر في آخره انه الفقه في نحو شهر ونصف سنة (٧٤٦) وعندي شرحه للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخاري سماه غرر الافكار وعياه شرح للعلامة قاسم قضاوينا تليد ابن الهمام وعلله الذي نقل عنه الشارح (قول له وغيره) كالهداية وصدر الشريعة والدرر وشروح المجمع والزيلعي (قول له) اجتماعا مع جنابة) اقول وكذا لو كان معهما كسوف واستسقاء وهذا كله اذا نوى ذلك ليحصل له ثواب الكل تأمل (قول له ولاجل احرام) اى يحج او عمره او بهما اعداد ولا اظن احدا قال انه اليوم فقط نهر (قول له وفي جبل عرفة) اى اراد بالجل ما يشمل السهل من كل ما يصبغ الوقوف فيه وانما احم لفظ جبل اشارة الى ان الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولا اليوم وما في البدائع من انه يجوز ان يكون على الاختلاف ايضا اى ان يكون للوقوف اول يوم كافي الجمعة رده في الحلية بأن الظاهر انه للوقوف ذل وما اظن ان احدا ذهب الى استنائه ليوم عرفة بلا حضور عرفات اه واقره في البحر والنهر لكن قل المتدنى في شرحه على نظم الكثر اقول لا يستبعد ان يقول أحد بنسبته ليوم تفضيله ٣ حتى لو خالف بطلاق امرائه في افضل أيام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشرق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه الايام ودار بين الاقوام وكتب بعضهم بأنضالية يوم الجمعة والنقل بخلافه اه (قول له) وهل السكران كذلك (الظاهر نعم وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما اذا رأى منيا اما هنا فالمراد اذا لم يرميا كما في الجنون والمنعوى عليه فلا تكرار فانه (قول له) وعند جماعة) اى عند الفراغ منها اعداد اشبهه اختلاف بحر (قول له) وزيادة (برائة) هي نية النصف من شبان (قول له) وعرفة) اى في ملتها تارخاية وقبساتي وذا هو الاطلاق شعرا للحجاج وغيره (قول له) اذا رآها) اى يقينا او عملا بالتابع ماورد في كتبها الاحياء اعداد (قول له) غداة يوم النحر) اى صايحتها (قول له) رمي الجمره) مفادته ان لا ينس دخول من قدر آخر الرمي الى اليوم الثاني لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف التبادر من المتن ومختلف لما في شرح الفزقوية حيث جعل غسل الرمي في يوم النحر غير غسل دخول من يوم النحر (قول له) وعند دخول مكة) استظهر في الحلية سنهته لنقل الموافقة (قول له) لغواف الزيادة) لا يقد بذلك في التمتع والبحر بل جعل في شرح درر البحار كلا من دخول مكة والغواف قما برأيه ونهه وجب للاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والغواف «تليه» ظهر مما ذكرنا ان الغسل يوم النحر خمسة اهل الوقوف بمزدلفة ودخول

كافي غرر الاذكار وغيره  
في الحلية لو اغتسل بعد  
صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا  
ويكفي غسل واحد لعيد  
وجمعة اجتماعه جنابة كما  
لفرض جنابة وحض (و)  
لاجل (احرام) في جبل  
(عرفة) بعد الزوال (وتدب  
لجنون افق) وكذا المنعوى  
عليه كذا في غرر الاذكار  
وهل السكران كذلك لما رده  
(وعند جماعة وفي ايسة  
برائة) وعرفة (وقدر)  
اذا رآها (وعند الوقوف  
بمزدلفة غدا يوم النحر)  
لوقوف (وعند دخول  
من يوم النحر) لرمي  
الجمرة (و) كذا بقية الرمي  
(وعند دخول مكة لغواف  
الزيارة وإصلا كسوف)  
وخسوف (واستسقاء  
وفزع  
٣ مطلب  
يوم عرفة اغتسل من يوم  
الجمعة

مى ويرى الخمر ودخول مكة والصوف ويسهرلى انه يبول جنبه غسل واحد بيته لها  
 كايوب عن ائمة والعيد وتعدادها لا يقتضى عدة ذات تأمل **(قوله)** وطلمة) اى نهرا اعداد  
**(قوله)** ولطسور مجمع الناس) عزاه فى البحر الى الثوبى وقوله اجدته لثمتا قول وفي معراج  
 الدرية قيل يستحب الاغتسال لصلاة الكسوف وفى الاستسقاء وفى كل مكان فى معنى ذلك  
 كاحتج الناس **(قوله)** ومن لمس ثوبا جديدا) عزه فى الخزان الى النصف **(قوله)** وغسل ميتا)  
 لخدرويه من خلاف كفى التمتع **(قوله)** اوراد قته الخ) عزاه هذه المذكورات فى الخزان الى  
 اخى عن خزنة الاكمل **(قوله)** ومستحاضة انقطع دمها) وكذا احتج اراد معاودة اهله على  
 مسأى وكذا لم يبلغ يس او اسلم ظاهرا كما مر فقد بلغت نيفا ولايين قل فى الامداد  
 ويندب غسل جميع بدنه او ثوبه اذا اصابته نجاسة وخفى مكانها اه وفيه ما مرع مخالفة  
 لما قدمه الشارح تبعا للبحر وغيره لكن قدما ان الشارح سيذكر فى الانجاس ان المختار  
 انه يكفى غسل طرف الثوب فافى الامداد مبنى عليه فتدبر **(قوله)** ثمن ماء اغتسالها) اى  
 من جنابة او حيض انقطع عشرة اواقل وقيل فى السراج بين انقطاع الحيض لعشرة  
 فعليا لاحتياجها الى الصلاة ولاقل فعليا لاحتياجه الى الوطء قل فى البحر وقد يقال ان  
 ما يحتاج اليه مما لا بد لها منه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه او لا فلو اوجه الاطلاق  
 اه **(قوله)** ولو غنية) وبه ظهر ضعف ما فى الخلاصة من ان ثمن ماء الوضوء عليها لو غنية  
 والا فما ان ينقلها اليها او يدعها تنقلها بنفسها بحر من باب الثقة **(قوله)** فاجرة الحمام عليه)  
 ذكره فى ثقة البحر بحثا قال انه ثمن ماء الاغتسال لكن له منه من الحمام حيث لم تكن  
 نقاء اه وما بحثه نقله الرملى عن جامع الفصولين فلذا جزء به الشارح فافهم **(قوله)**  
 الشعث والشعث) محركان والاول انشأ الشعر واخره لفظة التعمد والتأني بمعنى  
 الوسخ والدرن وسوى بينهما فى القاموس واعترضه الشافعي فى مختصره **(قوله)** لشيخنا)  
 اى العلامة خير الدين الرملى فى حاشيته على المنح **(قوله)** الظاهر لا يلزمه) لانه لا يكون  
 كمال الشرب حتى يكون له حكم الثقة بل التزج للزوج فيكون كالطيب رحمتى والظاهر  
 انه لو امرها بازائه لا يلزمها الا اذا دفع لها من ماله تأمل **(قوله)** لامصل عيد وجنابة)  
 فليس لهما حكم المسجد فى ذلك وان كان لهما حكمه فى حجة الاقتداء وانما تنصل الصفوف  
 ومثلها فناء المسجد وتماهى فى البحر **(قوله)** ورباط) هو خاكة الصوفية ح وهو متعدهم  
 وفى كلام ابن وفه نفعنا الله بما يفيد انها بائقاف فنه قل الحق فى اللغة التضييق والحناق  
 الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التى يسكنها صوفية الروا حلقاء لتضييقهم على انفسهم  
 بالشروط التى يلتزمونها فى ملازمتها ويقولون فيها ايضا من غاب عن الحضور غاب نصيبه  
 الأهل الحواقي وهى مضائق اه ط ووجه تسميتها رباطا انها من الربط اى الملازمة على  
 الامر ومنه سمي المقامى لغر العدو رباطا ومنه قوله تعالى وسابروا ورباطوا ومعناه انتظار  
 الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام قد لكم الرباط افاده فى القاموس **(قوله)** لكن  
 الخ) فى هذا الاستدراك نظر لان كلام الخفية فى مسجد المدرسة لافى المدرسة نفسها لانه قول

وضامة وريح شديد) وكذا  
 لدخول المدينة والحضور  
 مجمع الناس ومن لمس ثوبا  
 جديدا او غسل ميتا او راد  
 قته ولتأنيب من ذنب ولتقديم  
 من سفر ومستحاضة انقطع  
 دمها (ثمن ماء اغتسالها  
 ووضوءها عليه) اى الزوج  
 ولو غنية كما فى المنح لانه  
 لا بد لها منه فصار كالشرب  
 فاجرة الحمام عليه ولو كان  
 الاغتسال لاعن جنابة  
 وحيض لازالة الشعث  
 والشعث قال شيخنا الظاهر  
 لا يلزمه (وبحرره) الحدث  
 (الأكبر دخول مسجد)  
 لامصل عيد وجنابة ورباط  
 ومدرسة ذكره المصنف  
 وغيره فى الحيض وقيل الموت  
 لكن فى وقت الخفية اندرسة  
 اذا لم يمنع اهله الناس من  
 الصلاة فيها فهى مسجد

المساجد التي في المدارس مساجد لانهم لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها واذا اغلقت يكون فيها جماعة من اهلها وفي الحانية دار فيها مسجد لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها ان كان الدار لو اغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة ثبت له احكام المسجد من حرمة البيع والدخول والافلا وان كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه (قوله ولولو عبور) اي المرور لما أخرجه ابدوداد وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبيت اخباه شارعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب والمراد بعبارى سبيل في الآية المسافرين كما هو منقول عن اهل التفسير فالسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلاغتسأل ثم بين في الآية ان حكمه التيمم وتام الأدلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم ان دخوله صلى الله عليه وسلم المسجد جنباً ومكته فيه من خواصه وكذا هو من خواص على رضي الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على ان الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر واما القول بجواز له اهل البيت وكلبس الحرير لهم فهو اختلاف من الشيعة (قوله الا لضرورة) قيده في الدرر وكذا في عيون المذاهب للكاكي شارح الهداية وكذا في شرح درر البحار (قوله حيث لا يمكنه غيره) كان يكون باب بيته الى المسجد درر اي ولا يمكنه تحويل ولا يتدر على السكنى في غيره بحر قلت يدل عليه الحديث المار ومن صوره ما في العناية عن المبسوط مسافر من بمسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندنا اه (قوله تيمم ندخاله) أفاد ذلك في النهر توفيقاً بين اطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد التنبه \* اقول والمظاهر ان هذا في الخروج أمافي الدخول فيجب كافيده ما نقلناه آتفاً عن العناية ويحمل عليه ايضا ما في درر البحار من قوله ولا تجز عبور في المسجد بلا تيمم نهر أيت في الحلية عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو اصابته جنابة في المسجد قيل لا يباح له الخروج من غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل يباح اه فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على الماهر وعليه والمظاهر وجوبه على من كان بابه الى المسجد واراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لانهم لم ينوبه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن له ان يصلي به كإسبلة في الحلية \* (تتمه) \* ذكر في الدرر عن التارخانية انه يكره دخول المحدث مسجداً من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القهستاني ولا يدخله من على يده نجاسة ثم قال وفي الخزانة واذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأساً وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح اه (قوله تلاوة قرآن) اي ولو بعد المضمضة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنذكره (قوله ولو دون آية) اي من المراكب لا المفردات لانه يجوز للحائض الملعمة تعليمه كمة كمة يعقوب باشا (قوله على المختار) اي من قولين مصححين تأنيهاً انه لا يحرم مادون آية ووجه ابن الهمام بأنه لا يعد قارناً بمادون آية في حق جواز الصلاة فكذلك هنا واعترضه في البحر تبعاً للحلية بان الاحاديث لم تفصل بين القليل والكثير والتعليل في مقابلة النص مردود اه والاول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومجمله ما اذا لم تكن طويلة فلو كانت طويلة كان بعضها كآية لانها تعدل

(ولو للعبور) خلافة للشافعي  
(الا لضرورة) حيث لا  
يمكنه غيره ولو احتل فيه  
ان يخرج مسرعاً تيمم ندخاله  
مكت لحوف فوجوباً ولا  
يصلي ولا يقرأ (و) يحرم  
به (تلاوة قرآن) ولو دون  
آية على المختار (بقصده)

لا آيات ذكره في حجة عن شرح جامع بحجر اسلام (قوله) فوقصد الله (قوله) في  
 عيون لاني بيت قرأ الخاتمة على وجه بدء وشيا من آيات نبي فيها معنى البدء، ولما ورد  
 خبره لانس به وفي رواية انه عذار وخساره خوني كمن قال الهندوني لا افني به  
 وان روى عن امامه واستظهره في البحر تبع بحجة في نحو الخاتمة لانه لم يزل قرأنا لفظا  
 ومعنى معجز متحدة في بخلاف نحو حمدته وبارعه في خبره ان كونه قرأنا في الاصل لا يمنع  
 من اخراجه عن القرآنية، فقصدهم صهر التقييد، آيات نبي فيها معنى البدء، يفهم ان  
 ما ليس كذبت كسورة ابي لهب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية كقوله في دار التصريح به في  
 كلامهم ه قول وقد صرحوا ان مذهبه الكسب حجة واظهر ان اراد بالبدء ما يشمل  
 الله (لا) خاتمة صنفه الله، وصنفه لا آخره، فنقول شارح اوائله من عطف الخاص  
 على عام (قوله) وفتح مر (كتوبه بسم الله لفتح العمل تبركا بدع (قوله) او اتعالم)  
 فرق بعضهم بين الحذف وحسب بان الحذف مضطرة لانها لا تقدر على رفع حدثها بخلاف  
 حذفه وخذرا لانه لا فرق وح (قوله) ونحن ككة ككة) هو مراد بقوله آية حرفة ككفسره  
 به في شرحه و مراد مع قطع بين كل ككتين وهذا على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم  
 عطف آية نهاية وغيره ونظيره في بحر بان الكرخي قائل، سواء الآية ومدونها في النع  
 وحب في الخبر بان مراده مدونها ما يسمى قرأنا بالتعليم ككة ككة لا يعد قرأنا اه ويؤيده ما  
 قدمه عن العقوبة في ما لو كانت الكلمة آية كص وق غل لوح فندى عن بعضهم  
 انه يلحق اجواز اقول وينبغي عدمه في مدح من تأمل (قوله) حتى لو قصد الح) تقرير على  
 مضمون ما قبله من ان قرآن بحجر عن قرآنية بقصد غيره (قوله) لا اذ اقصدا الح) استثناء  
 من المضمون المذكور يفتي و مراد الفصل الصلاة الكامة ذات الركوع والسجود  
 (قوله) فانها تجزئه) الظاهر ترجع الى القرأة المعومة من لقاء او الى الفاتحة ط  
 (قوله) فلا يتغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة به (قوله) بقصد الح) اي التاء  
 (قوله) ومعه) ي من القرآن وكذا سائر اكتب السبوية فلا شيخ اسمعيل وفي  
 انتهى ولا يجوز من التوراة والانجيل والزيور وكتب التفسير اه وبه غل انه لا يجوز  
 من القرآن منسوخ تلاوة وان لم يسم قرأنا متعدد بتلاوته بخلاف ما يخه الرمي فان  
 التوراة ونحوها منسوخ تلاوته وحكمه معها فيه (قوله) مستدر) ي مذكور بالا اعتراض  
 ونعني انه معترض بما بعده من قول مصنف وبه وبلاصغر من مصنف فانه يغني عنه  
 وفيه انه لا يعترض بما أخر عن مسلمة لوقوعه في مركزه ط اي لا ياكس (قوله) ساقط)  
 لا يصدق فيه زيادة من شرح (قوله) وافق) ومعه ح (قوله) وجوب الظهارة فيه)  
 حتى لو لم يكن ثمة مسجد داخل فعليه بدونها وتدمه في البحر قول رحمتي وكان المناسب ان  
 يذكره في صفوف مع بعده لانه لا تحب الظهارة فيه من حدث الاكبر نجب من  
 الاصغر كسبائي وشرح به ان مير حج في ثمة الواجب قول والظهارة فيه من احدث  
 الاكبر ولاصغر ه (قوله) من مصنف) مصنف بتأنيث ايم والخم في الشهر

مصنف

يقصق بدءا على ما يشمل  
الله

فوقصد الله، والله أو  
 ففتح مر أو تعالم ونس  
 ككة ككة حتى لا يصح حتى  
 فوقصد الخاتمة الله في  
 خذرا لا يكره لا قرأ  
 النص قصد الله فأكبر  
 تجزئه لا يفي بحجة فلا يتغير  
 حكمها بقصد (ومعه)  
 مستدر لا بعده وهو مراد  
 قبله بقصد من شرح  
 وككة لا يكره في حيفض  
 (و) بخبره (ه) صوف)  
 لو حوب صبرة فيه (و)  
 بخبره (ه) ي لا أكبر  
 (و) لا صغر من مصنف

٣ قوله لا قد صدح  
 هكذا بخصه وبتى في شيخ  
 الشارح لا قرأ نصلي  
 قصد الح وهو كذب في  
 لسحة أخرى ه مصححه

سعى به لانه اخفف اى جمع فيه الصحائف حلية (قوله اى ما فيه آية الحج) اى المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء او من باب الاطلاق والتقييد قال ح لكن لا يجرىم وغير المصحف الا المكتوب اى موضع الكتابة كذا في باب الجنب من البحر وقيد بالآية لانه لو كتب مادونها لا يكره مسه كما في حبس القهستاني وينبى ان يجرى هنا ماجرى في قراءة مادون آية من الخلاف والتفصيل المارين هناك بالاولى لان المس يحرم بالحدث ولو اصغر بخلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في النهر وظاهر استدلالهم بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون بناء على ان الجملة صفة للقرآن يقتضى اختصاص المنع به اه لكن قدما آتفا عن المبتنى انه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد التقليل الرجوع اليه واستدلالهم بالآية لا ينفه بل ربما تلحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع في وجوب التعظيم كما لا يخفى نعم ينبى ان يخص بالمبدل كاسأى في نظيره اه (قوله غير مشرئ) اى غير مخيط به وهو تفسير للمتجافى قال في المغرب مصحف مشرئ اجزاؤه مشدود بعضها الى بعض من الشيرازة وليست بعربية اه فالمراد بالاعلاف ما كان منفصلا كالحريطة وهي الكيس ونحوها لان المتصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلا ذكر وقيل المراد به الجلد المشرئ وصححه في الجنب والكافي وصحح الاول في الهداية وكثير من الكتب وزاد في السراج ان عليه الفتوى وفي البحر انه اقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جار في الكم ايضا في الجنب لا يكره عند الجمهور واختاره في الكافي معللا بأن المس اسم للمباشر قال يدبلا حائل وفي الهداية انه يكره هو الصحيح لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في اعيط فكان هو اولى اه اقول بل هو ظاهر الرواية كما في الحائنية والتقييد بالكم اتفاق لانه لا يجوز مسه ببعض ثياب البدن غير الكم كما في الفتوح عن الفتاوى وفيه قالى بعض الاخوان يجوز بالمبدل الموضوع على العنق قلت لا اعلم فيه نقلا والذي يظهر انه ان تحرك طرفه بحرسته لا يجوز والاجاز لاعتبارهم اياه بعباله كبذنه في الاول دون الثاني فيما لو صلى وعليه عمامة بطرفها الملقى نجاسة مانعة واقره في النهر والبحر (قوله او بصرة) راجع للدرهم والمراد بالصرة ما كانت من غير ثيابه التابعة له (قوله وحل قلبه بعود) اى قلاب اوراق المصحف بعود ونحوه لعدم المس عليه (قوله بغير اعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر واما في الاكبر فالاعضاء كلها اعضاء طهارة ط اى فالخلاف انما هو في الحدث لا في الجنب لان الحدث يخل جميع اعضاءه (قوله وما غسل منها) اى من الاعضاء بناء على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا في شرح الزاهدى وظاهره ان المتقابل صحيح يجوز الاتقاء به ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لان بذلك لا ترتفع جنبته ومنه في البحر فليس افضل التفصيل على بابه (قوله لان الجنبه لا تحمل العين) تقدم ما يفيد ان الجنبه تحلها وسقط غسلها لا يخرج ط والاولى ان يعمل بعدم المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر الا المحاذاة (قوله والا) اى ان لم يكن المراد بالكرهه النيفة كراهة التحريم لا مطلق الكراهة (قوله مندوب) فقط نص في اذان الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله

اى ما فيه آية كد هم  
وجدار وهل مس نحو  
التوراة كدب خضهر  
كلامهم لا (لا بمسلاف  
متجاف) غير مشرئ او  
بصرة به يقى وحل قلبه  
بعود واختافوا في مسه  
بغير اعضاء الطهارة وما  
غسل منها وفي القراءة بعد  
التمضمضة واتع اصح  
(ولا يكره النظر اليه)  
اى القرآن (الجنب و  
حائض ونفساء) لان  
الجنبه لا تحمل العين (كما)  
لا تكره (ادعية) اى  
تحريرات الافوضه مطلق  
الذكر مندوب وتركه  
خلاف الاول

قوله قال ما وكلامه الخ فيه ان المدار على تحقق ملة في العصى ١٦٢ ولا بشرط وجوده في كل فرد فثبت في كلامه

على الطلاقة ولا يجوز تخصيصه بالعصى العلة

وهو مرجع كراهة التزوية (ولا يكره) مس ص

مصحف (ولوح) ولا بأس بدفعه اليه وضاه منه

لنضرورة اذا حفظ في الصغر كالنقش في الحجر

(و) لا يكره (كتساة قرآن والصحيفة او اللوح

على الارض عند الثاني) خلافة محمد وبني ان نقل

ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها وبين يده

بؤخذ بقول الثاني والا فبقول الثالث قاله الحاشي

(ويكره له قراءة تورا وانجيل وزبور) لان

الكل كلام الله وما بدل منها غير معين وجزءه العيني

في شرح الجمع بالحرمة وخصها في التبريد بالبدل

(لا) قراءة (قنوت) ولا اكله وشربه

٣ (قوله لان ابي الخ) قول وفي صلاة التنية روى ان

ابي بن كعب كتب في مصحفه مائة وست عشرة سورة

فراذيه سورتين دعا الوتر لانه سمع النبي صلى الله عليه

وسلم يقرأهن في دعاء الوتر فظن انهما من القرآن ثم

رجع في لانه جمع عليه لعلمه ان ذلك كان وجهه

والقرآن ما قصته الامام وهو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه باجماع الصحابة اه منه

وهو مرجع كراهة التزوية) في قبله قيد بشوة اي تحريرا وقصد بدت اورد على قول السحر وتركه

المستحب لا وجب الكراهة وقدم كلامه على دلت في مندوبات وصوب (قوله لا يكره

مس ص ح) فيه ان العصى غير مكلف وحين ان اسرأ لا يكره لوليه ان يتركه شس خلاف ما

ورد من سب حرمانه لانه لا يخل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) اي لا بأس ان يدفعه البائع

للمشتري المصحف الى العصى ولا يوجب جوارحه مع وجود حدث البائع ح (قوله ضرورة) لان

في تكليف الصبيان وامرهم بالتوضوء حرجا لهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقابل حفظ القرآن

درر قال ط وكلامهم يقتضي منع الدفع والسلب من العصى اذ لا يمكن معلما (قوله اذا حفظ

الخ) تنوير على دعوى الضرورة الشيعة لتعجيل الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر اي

من حيث الثبات والديمومة في الشارح وفي حاشيائه وهذا حديث أخرجه البيهقي في المدخل

لكن ينقل العمد في الصغر كالنقش في الحجر وما انشد تفنويه لنفسه

اراني انني ما تعلمت في الكبر \* ولست بناس ما تعلمت في الصغر

وما العلم الا بتعدد في الصبا \* وما الخ الا بالتحد في صبي

وما العلم بعدا شيب الا تعسف \* اذا كان قلب البر والسبع والعمر

ولو فاق القلب العلم في الصبا \* لا يصير فيه العلم كالنقش في حجر

اه قال (قوله خلافة محمد) حيث قال احب الي ان لا يكتب لانه في حكمه المس للقرآن

حاية عن ابي عبد الله في الفتح والاول قيس لانه في هذه حكمة من، ثم وهو سطة منفصلة

فكان ككتاب منفصل الا ان يسه يده (قوله ويصير الخ) يؤخذ هذا مذكرناه عن الفتح

ووفق ط بين القولين بما يرفع الخلاف من اصله يحمل قول الثاني على الكراهة التحريمية

وقول الثالث على التبريمية بديل قوله احب الي الخ (قوله على الصحيفة) قيد بها لان نحو

اللوحة لا يعطى حكم الصحيفة لانه لا يخبره الامس المكتوب منه ط (قوله فله الحلبي) هو

الشيخ ابراهيم الحلبي صاحب متن التلخيص وشارحه شية (قوله ويكره له الخ) الاولى لهم اي

للجنب والخص والتفاس هذا وصح في خلاصة عدم الكراهة قل في شرح التنية لكن

الصحيح الكراهة لان ما بدل منه بعض غير معين وما بدل غالب وهو واجب التعظيم

والصون واذا اجتمع الحزم والسيح غلب الحزم وقال عليه الصلاة والسلام دع ما يربك الى

ما لا يربك وهذا ظهر فساد قول من قل يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل

من الشافية فانه عذرة عظيمة لان الله تعالى لما يخبرنا بانهم بدلوا عن آخرها وكونه منسوخا

لا يخرجهم عن كونه كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن اه واختر سيدي عبد

الغني في الخلاصة واضح في تقريره ثم قد تنبها عن النظر في شيء منها سواء نقلها اليها

الكفار او من ادعى (قوله شاميل) امامنا انه مبدل لو كتب وحده بخبره كزعمهم

ان من التوراة هذه سريرة مؤيدة مادامت السموات والارض قل في شرح التحرير وقد

ذكر غير واحد من قبل اول من خافه منهم واذن ان ولدي نعارض بدعوى اننا محمد صلى الله

عليه وسلم (قوله لا قراءة قنوت) هذا ظهر بذهب وعن محمد انه يكره احتياضا لان الشبهة

القرآن لا اختلاف لصحة لان ٣ جملة سورتين من القرآن من اوله الى انهم انما هذه



سورة ومن هنا الى آخره اخرى لكن المسمى على ظاهر الرواية لانه ليس بقرآن قطعا ونسبنا  
بالاجماع فلا شبهة توجب الاحتياط المذكور نعم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى وتامه في  
الحلابة **(قوله)** بعد غسل يده **(وقم)** اما قبله فلا ينبغي لانه يصير شارب الماء المستعمل وهو مكروه  
تزيها ويده لا تخلو عن النجاسة فينبى غسلها ثم يأكل بدائع وفي الخزانة وان ترك لا يضره  
وفي الحلابة لا بأس به وفيها واختلاف في الحائض قيل كالجنب وقيل لا يستحب لها لان الغسل  
لا يزيل نجاسة الحيض عن الفم واليد وتامه في الحلابة **(قوله)** لم يأت أهله **(اي)** ما لم يغتسل للآل  
يشاركه الشيطان كما أفاده ركن الاسلام وفي البستان قال ابن المقفع يأتي الولد جبنونا او بخيلا  
اسماعيل **(قوله)** قال الحلبي **(الح)** هو العلامة محمد بن امير حاج الحلبي شارح الثنية والتحرير  
الاسولى **(قوله)** ظاهر الاحاديث **(الح)** يشعر بأنه وردت في الاحتلام احاديث والحال انما لم  
نقف فيه على حديث واحد والذي ورد انه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل واحد  
وورد انه طاف على نسائه واغتسل عندهن وعند هذه قتلنا باستجابته واما الاحتلام فلم يرد  
فيه شيء من القول والفعل على انه من جهة الفعل محال لان الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه  
معصومون عنه غاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد المعاودة علم  
استحبابه للجنب اذا أراد ذلك سواء كانت الحلابة من اجماع او الاحتلام اه نوح افدى وهو  
كلام حسن الا ان عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالاحاديث على التدب وانما في الدليل على  
الوجوب والشارح تابع صاحب البحر في عزو هذه العبارة اليه ونص عبارة الحلبي في الحلابة  
بعد نقله جملة احاديث فيستفاد من هذه الاحاديث ان المعاودة من غير وضوء ولا غسل بين  
الجماعين امر جائز وان الافضل ان يتحلبها الغسل او الوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور  
عن المبني بالغين المعجمة وهو قوله الا اذا احتلم لم يأت أهله هذا ان لم يحمل على التدب غريب  
ثم لا دلائل فيما يظهر يدل على الحرمة اه **(قوله)** من كلامه **(اي)** كلام المبني وليس في عبارة  
الشارح ما يرجع اليه هذا التفسير **(قوله)** والتفسير كصحف ظاهر حرمة المس كما هو مقتضى  
التشبيه وفيه نظر اذا ناض فيه بخلاف المصحف فالتناسب التعبير بالكراهة كغيره **(قوله)**  
لا الكتب الشرعية **(قال)** في الخلاصة ويكره من المحدث المصحف كما يكره للجنب وكذا  
كتب الاحاديث والفقه عندهما والادب انه لا يكره عنده اه قال في شرح الثنية وجه قوله  
انه لا يسعى مالا للقرآن لان ما فيها منه بمنزلة التابع اه ومضى في الفتح على الكراهة فقال  
قالوا يكره من كتب التفسير والفقه والسنة لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التعليل يمنع  
من شروح النحو اه **(قوله)** لكن في الاشياء **(الح)** استدراك على قوله والتفسير كصحف فان  
ما في الاشياء صريح في جواز من التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره انه قول  
اصحابنا جميعا وقد صرح بجوازه ايضا في شرح درر البحار وفي السراج عن الايضاح ان كتب  
التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله ان يمس غيره وكذا كتب الفقه اذا كان فيها شيء  
من القرآن بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع للقرآن اه والحاصل انه لا فرق بين التفسير  
وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في التهر ولا ينبغي ان  
مقتضى ما في الخلاصة عدم الكراهة مطلقا لان من اثبتها حتى في التفسير فنظر الى ما فيها

بعد غسل يده ولا معاودة  
اهله قبل اغتساله الا اذا  
احتلم لم يأت أهله قال الحلبي  
ظاهر الاحاديث انما يفيد  
التدب لان الجواز انفاذ من  
كلامه **(والكتب كصحف)**  
لا الكتب الشرعية **(فانه)**  
رخص مسها باليد لا التفسير  
كفي الدرر عن مجمع الفتاوى  
وفي السراج المستحب ان  
لا يأخذ الكتب الشرعية  
بالكم ايضا تعظيما للكن في  
الاشياء من قاعدة اذا اجتمع  
الحلال والحرام رجح  
الحرام وقد جوز اصحابنا  
مس كتب التفسير للمحدث  
و لم يفضلوا بين كون الاكثر  
تفسيرا او قرآنا

٣ قوله من شروح النحو  
هكذا بالاول المقابل على  
نسخة المؤلف ولعله مس  
شروح النحو او على  
حذف مضاف اه مصححه

من الآيات ومن نفاها بصر الى ان الاكراميس كذلك وهذا يع التفسير ايضا الا ان يقال ان  
القرآن فيه اكثر من غيره اه اى فيكره منه دون غيره من الكتب الشرعية كاجرى عليه  
المصنف تبعا للدرر ومضى عليه في الحاوى التندى وكذا في المعراج والتحفة فتلخص في  
المسئلة ثلاثة اقوال قال ط وما في السراج اوفق بالقواعد اه اقول الاظهر والاحوط  
القول الثالث اى كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فان القرآن في التفسير اكثر منه  
في غيره وذكره فيه مقصود استقلاله لا تبعا فشيبهه بالمصحف اقرب من شبهه ببقية الكتب  
والظاهر ان الخلاف في التفسير الذى كتب فيه القرآن بخلاف غيره كعوض نسخ الكشاف  
تأمل (قوله ولو قيل به) اى بهذا التفصيل بأن يقال ان كان التفسير اكثر لا يكره وان كان  
القرآن اكثر يكره والاولى الحاق المساواة بالثانى وهذا التفصيل ربما يشير اليه ما ذكرناه عن  
النبريه يحصل التوفيق بين القولين (قوله فأتى كراهته) استدراك على قوله ولو قيل به الخ  
وحاصله ان ما مر في المتن مطلق فتقييد الكراهة بما اذا كان القرآن اكثر مخالفا ولا يخفى  
ان هذا الاستدراك غير الاول لان الاول كان على كراهة من التفسير وهذا على تقييد  
الكراهة فانهم (قوله فتدبر) لعله يشير به الى انه يمكن ادعاء تقييد اطلاق المتن بما اذا لم يكن  
التفسير اكثر فلا ينافى دعوى التفصيل (قوله يدين) اى يجعل في خرقه ظاهرة ويدين في محل  
غير متين لا بوطأ وفي الذخيرة ويبنى ان يلجده ولا يشترط لانه يحتاج الى اهالة التراب عليه  
وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقنا بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن ايضا اه واما  
غيره من الكتب فسيأتى في الحظر والاباحة انه يمتحن عنها اسم الله تعالى وملائكته ورسله  
ويحرق الباقي ولا بأس بأن تاتي في ماء جار كما هي او تدفن وهو احسن اه (قوله كالمسلم) فانه  
مكرم واذامات وعدم نفعه يدفن وكذلك المصحف فليس في دفنه اهانة بل ذلك اكرام خوفا  
من الامتيان (قوله ويمنع التصرف) في بعض النسخ الكافر وفي الحاشية الحرفى او الذى  
(قوله من منه) اى المصحف بلا يقيد السابق (قوله وجوزة محمد اذا اغتسل) جزم به في  
الحاشية بالاحكامية خلاف قال في البحر وعندها يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصحف الخ)  
وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يخبر ط اقول المظاهر نعم كافيده المسئلة التالية ثم  
رأيت في كراهية العلامة (قوله لا لا يحفظ) اى حفظه من سارق ونحوه (نتبه) سأل بعض  
الشافعية عن اضطرار ما كقول ولا يتوصل اليه الا بوضع المصحف تحت رجله فأجاب المظاهر  
الجواز لان حفظ الروح مقدمه ولو من غير الآدمى ولذا لو اشرفت سفينة على الفرق واحتيج  
الى الالتقاء أتى المصحف حفظا للروح والضرورة تمنع كونه امتنا ناكلوا اضطرار الى السجود  
لنعم حفظا لروحه (قوله وانقلمة) اى الدواة (قوله لا للكتابة) المظاهر ان ذلك عند  
الحاجة الى الوضع (قوله ويوضع الخ) اى على سبيل الاولوية رعاية للتعظيم (قوله النحو) اى  
كتبه واداءة مثله كفى البحر (قوله ثم التعبير) اى تعبير الرؤيا كائن سيرين وابن شاهين لأفضليته  
لكونه تفسير لما هو جزء من ستة واربعين جزءا من السورة وهو الرؤيا ط (قوله ثم النسخ)  
لعل وجهه ان معظم ادلته من الكتاب والسنة فيكثر فيه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم  
الكلام فن ذلك خاص بالسمعات منه فقط تأمل (قوله ثم الاخبار والمواظف) عبارة البحر

ولو قيل به اعتبارا للمعاني  
ليكن حسنا قلت لكنه  
يحتاج ما مر فتدبره (فروع)  
المصحف اذا صار بحال لا  
يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع  
التصريف من منه وجوزة  
محمد اذا اغتسل ولا بأس  
بتعليقه القرآن وانقلمة  
عسى يهتدى ويكره وضع  
المصحف تحت رأسه الا  
للحاجة وانقلمة على الكتاب  
الا للكتابة ويوضع النحو  
ثم التعبير ثم الكلام ثم النسخة  
ثم الاخبار والمواظف

ثم التفسير \* تكرر اذابه درهم عليه آية ١٦٥ \* الا اذا كسره \* رقية في غلاف مصحف ذكره دخول الحاء في الاحتراز

افصل \* في بيان ما في آية  
الحاء الجديدة لا من آية  
الحاء المستعمل لاحاد  
كحشيش المسجد ونحوه  
لا يلقى في موضع نقل  
بالعظم \* ولا يجوز  
نقل شيء في نسخة فقه  
وفي كتب الطب يجوز  
نقل اسم الله الرسول فيجوز  
نحوه في فقه شي \* ونحو  
بعض الكتب يترق يجوز  
وقد ورد النبي في شي اسم  
الله بالبراق ومنه عليه  
الصلاة والسلام فترآن  
احب الى الله تعالى من  
السموات والارض ومن فيهن  
\* يجوز نقل القرآن في  
فيه مصحف مستور عسوط  
او غيره كتب آية الله عليه  
يكره بسببه واستعمله  
لاتعلقته للبرية ويذوق  
لا يكره كراه الناس مطلقا  
وقيل يكره في الحروف  
والاول اوسع وتسميه  
في الحروف هي القنية  
قلت ونحوه في تكرار  
فيجوز في نسخة فائق

عن القنية الاخبار والمواعظ والدعوات المروية اه والظاهر ان المروية صفة لكل شيء  
المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله ثم التفسير)** قال في البحر والتفسير فوق ذلك  
والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرمل عن الحارثي والمصنف فوق  
الجميع **(قوله الا اذا كسره)** حيث لا يكره كالا يكره مسه لتفريق الحروف او لان الباقي دون  
آية **(قوله رقية الح)** الظاهر ان المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والحائلي المشتمل  
على الآيات القرآنية فانما كان غلافه منفصلا عنه كاشمع ونحوه جاز دخول الحلاء به  
ومسه وحمله للجنب ويستفاد منه ان ما كتب من الآيات بآية الدعاء والتاء لا يخرج عن كونه  
قرا آنا بخلاف قراءته بهذه التية فالتية تعمل في تغيير المنطوق المكتوب اه من شرح  
سيدى عبد الغنى **(قوله لاحترامه)** اى بسبب ما كتب به من اسماء الله تعالى ونحوها على ان  
الحرف في ذاتها لها احترام **(قوله لا يلقى)** اى ما ذكر من الحشيش والكناسة **(قوله في كنفه)**  
جو القراطس معربا قاترس وهو يفتح العين المعجمة كما نقل عن المصباح **(قوله فيجوز نحوه)**  
المجوز اذ هاب الار كفى القاموس قال ط وهل اذا طمس الحروف بنحو حبر بعد محو بحبر  
**(قوله)** محو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقد بال بعض الاخراج اسم الله تعالى ط **(قوله)**  
وقد ورد النبي الح) فهو مكروه تحريما وما واقع بلسانه وابتلاعه والظاهر جواز ط **(قوله)**  
ومن فيهن) ظاهره بم النبي صلى الله عليه وسلم والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقت وغير  
بمن الموضوعه للعالم لان غيره تعالى اه اعل ذكر هذا الحديث للاشارة الى ان القرآن يلحق  
باسم الله تعالى في النهى عن محوه بالبراق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الح بغير القرآن ايضا  
فايتأمل ط **(قوله مستور)** ظاهره عدم جوازه اذا لم يستر ط اقول وبعبارة الحانية ولا بأس  
بالحلوة والمجامعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك **(قوله مطلقا)** اى سواء  
استعمل او علق **(قوله وتامه في البحر)** حيث قال وقيل ويكره حتى الحروف المفردة ورأى  
بعض الائمة شيانا يرمون الى هدف كتب فيه ابو جهل لعنه الله فيهاهم عنه ثم مرهم وقد  
قطعوا الحروف فيهاهم ايضا وقال انما نهيكم في الابتداء لاجل الحروف فذا يكره مجرد  
الحروف لكن الاول احسن واوسع اه قال سيدى عبد الغنى ولعل وجه ذلك ان حروف  
الهيحاج قرآن ازلت على هود عليه السلام كاصح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات  
في علم القراءات اه **(قوله قات وظاهره الح)** كذا يوجد في بعض النسخ اى ظاهر قوله  
لاتعلقته للبرية **(قوله بنحو)** اقول في حق القدير وتكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على  
الدراهم والمحاريب والجدران وما يفرش اه والله تعالى اعلم

### باب المياه

شروع في بيان ما يحصل به الطهارة السابق بيانها والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره  
واصطلاحا اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على فصول ومسائل غالبا **(قوله جمع ماء)** هو جمع  
كثرة ويجمع جمع قلة على امواه بحر **(قوله ويقصر)** اشار بتغيير التعبير الى قاته ولذا قال  
في الترهوعن بعضهم قصره ط **(قوله والهائمزة)** وقد سبق على حالها فيقال ماء بالها، كما في  
التماموس **(قوله به حياة كل نام)** اى زائد من حيوان او نبات ولا يرد ان الماء المالح ليس فيه  
موه قلبت الواو الفاوا الهاء همزة وهو جسم لطيف سيال به حياة كل نام (يرفع الحدث)

حياة لأن ذلك مرض ، لأجل فيه العربة في حياية اني اسعود اى لأن اصله من ماء  
 السماء كما في ( قوله مطلقا ) أى سواء كان أكبر أو أصغر ( قوله وهو ما يتبادر عند الإطلاق )  
 أى ما ينسب إلى أحد متطابق قولنا ماء وماء غيره حيث ولا معنى يمنع جواز النسبة فخرج الماء  
 بتقيد الماء المتجسس والماء المستعمل بخبر وطهره ان المتجسس والمستعمل غير مقيد مع أنه  
 منه لكن عند الحاجة بالنسبة والاستعمال ولذا قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة  
 للعالم بحاله ، واعلم ان الماء المطلق اخص من مطلق ماء لأخذ الإطلاق فيه قيده ولذا صح  
 اخرج التقيد به وأما مطلق ماء فعنه أى س كان فيدخل فيه التقيد المذكور ولا يصح ازالته  
 هذا ( قوله كراهه ) ( الاضافة لا ترفع شذافى الماء المتقيد من التقيد لازمه لا يطلق الماء  
 عليه بدونه كراهه لورد بخبر ( قوله واوردية ) جمع واد ( قوله آثار ) بمد الهمزة وفتح الباء بعدها  
 ألف وتقصير الهمزة واسكن الباء بعدها همزة ممدودة بألف جمع بشر شرح ألمية ( قوله  
 بحيث يتقاطر ) وعن السبيعي لم يوافقوا الاصح قولهما نهر ( قوله ويرد وجد ) أى مذهبين  
 أيضا ( قوله ولذا ) بالفتح والتقصير دل في الامداد هو الفعل وهو م ، على الصحيح وقيل نفس  
 دابة اه نقول وكذا الزلال قل ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في نحو الناحج  
 كالحيوان وليس بحيوان فأن تحقق كان نجسا لأنه قد لا يكون نجسا عندنا ما لم يعلم كونه  
 حيوانا دعوى امارف الحدث به فلا يصح وان كان غير دموى ( قوله فالك ) أى كل النجاء  
 المذكورة بالنظر الى معنى نفس الامر ( قوله والكره ) جواب عما قيل ان ماء في الآية نكرة  
 في سياق الانبات فلا ترفع وبیان الجواب ان النكرة في الانبات قديمة القرينة لفظة كاذبا وصفت  
 بصفة عامة مثل واحد مؤمن خير أو غير لفظة مثل علمت نفس ومثل ثمرة خير من جرادة وهنا  
 كذلك فن السياق الامتان وهو تعداد النوع من انتم فيقيد ان المراد ازل من السماء  
 كل ماء فسلوكه يتابع لا بعض الماء حتى يفيد ان بعض ما في الارض ليس من السماء  
 لأن كمال الامتان في العموم ويستدل بالآية أيضا على طهارته اذ لا منه بالنجس ( قوله  
 بلا كراهه ) انما يشار بذلك الى فائدة التصريح به مع دخوله في قوله وآبار وسيدكر المصريح في آخر  
 كتاب الحج انه يكره الاستنجاء بماء زمز لا الاغتسال اه فاستفيد منه ان نفي الكراهه  
 خاص في رفع الحدث بخلاف الجث ( قوله قصد تشبيهه ) فيد اتفاق لأن المصريح به في كتب  
 الشافعية انه لو تمس بنفسه كذاب ( قوله وكراهه الخ ) قول المصريح به في شرح ابن حجر  
 والزمل على الناحج انها سريعة بزهية لطيفة ثم قل ان حجر واستعماله يخفى منه البرص  
 كما صح عن عمر رضي الله عنه واعتمده بعض محقق الأطباء اقتضى زهومته على مسام البدن  
 فتجسب الدم وذكر شروط كراهه عندهم وهي ان يكون بقطر حار وقت الخريف انا ، منقطع  
 غير نقد وان يستعمل وهو حار وقدمنا في مندوبات الوضوء عن الامداد ان منها ان  
 لا يكون بماء مشمس وبه صرح في الحلية مستدلا بتأصيص عمر من النبي عنه ولذا صرح  
 في الفتح بكراهه ومثله في البحر وقول في معراج الدراية وفي التنية وتكره العظيمة بالنسب  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين سحنت انا ، بالشمس لاتعقلى يا حياء  
 فانه يورث البرص وعن عمر مثله وفي رواية لا يكره وبه قل مات واحد وعند الشافعي يكره

مطلقا ( ماء مطلق ) هو  
 ما يتبادر عند الإطلاق ( كراهه )  
 ساء واوردية وعيون وآبار  
 وبحار وتلج مذهب ) نجس  
 يتقاطر ويرد وجد ولذا  
 هذا قسم باعتبار ما يشاهد  
 والافلح من السماء لقوله  
 تعالى انما انزل الله انزل  
 من السماء ماء الآية والنكرة  
 ولومنة في مقام الامتان  
 تم ( وما زمزم ) بلا  
 كراهه وعن احمد يكره  
 ( وبما قصد تشبيهه بلا  
 كراهه ) وكراهته عند  
 الشافعي طيبة وكراهه احمد  
 المسخ بالنجاسة ( و )  
 يرفع ( بناء ) يعتقد به ما  
 لا بناء ) حاصل بدو بان ( ما )

ان قصد تشبيسه وفي الغاية وكره بالشمس في قطر حار في اوان من مطبوعة واعتبار القصد ضعيف  
وعدمه غير مؤثر اه مافي المعراج فقد علمت ان المعتمد الكراهة عندنا لصحة الاثر وان  
عدمها رواية والظاهر انها تزنيمة عندنا ايضا بدليل عدمه في المندوباب فلا فرق حينئذ بين  
مذهبنا ومذهب الشافعي فانعم هذا التحرير **(قوله** لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابداه  
صاحب الدرر بعدما نقل الاولى عن عيون المذاهب والثانية عن الخلاصة واعترضه بحشيه  
العلامة نوح افندي بأن عبارة الخلاصة ولو توضحاً بماء الملح لا يجوز قال في البرازية لانه على  
خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفاً ويذوب شتاء وقال الزيلعي ولا يجوز بماء الملح وهو ما يجمد  
في الصيف وذوب في الشتاء عكس الماء واقره صاحب البحر والعلامة المقدسي ومقتضاه  
انه لا يجوز بماء الملح مطلقا اى سواء انعمد ام لا وهو الصواب عندى اه ملخصا  
**(قوله** اى معصير) اشارة الى ان عصير اسم مفعول **(قوله** من شجر) ينبغي ان يعلم تاله ساق  
اولا ليشمل ارباس واوراق الهندبا وغير ذلك كما في البرجندى اسمعيل **(قوله** او تمر) ثلاثة  
نهر كالعنب **(قوله** من الكرم) اخرج السيوطى ٣ لاتسموا العنب الكرم اذ في رواية الكرم  
قلب المؤمن وذلك لان هذه اللقطة تدل على كثرة الخير والمنافع في المسمى بها وقلب المؤمن  
هو المستحق لذلك وهل المراد التهي عن تخصيص شجر العنب بهذا اللفظ وان قلب المؤمن  
اولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم او المراد ان تسميته بهامع اتخاذ الخمر المحرم منه وصف  
بالكرم والخير لاصل هذا الشراب الخيـث المحرم وذلك ذريعة الى مدح المحرم وتهنيس  
النفس اليه محتمل اه مناوى وجزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح الشريعة بالثاني  
**(قوله** وهو الاظهر) وهو المصريح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الحانية والمحيط  
وصدربه في الكافي وذكر الجواز بقل وفي الحاية انه الوجه لكمال الامتزاج بحر ونهر وقل  
الرملي في حاشية المنح ومن راجع كتب المذهب وجد اكثرها على عدم الجواز فيكون المعول  
عليه فافي هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه **(قوله** والاعتصار الخ) قلراد به الخروح  
ط **(قوله** وكذا ماء الدابوغة الخ) اى كما الكرم في الخلاف وفي ان الاظهر عدم جواز  
رفع الحدث بها ولم اجد فيما عندى من كتب اللغة لفظ الدابوغة فليراجع ح ونقل بعض  
الحشيين عن كتب الطب ان البطيخ الاخضر يقال له الحبيب والدابوغة والدابوغة قال وعلى  
هذا يتعين حمل البطيخ في كلام الشارح على الاصفر المسمى بالخرز **(قوله** وكذا نيد الخمر)  
اى في ان الاظهر فيه عدم الجواز ايضا وفصله عما قبله لانه ليس منه بل من قسم المغلوب الذى  
زال اسمه كما يذكره قريبا **(قوله** ولا بناء مغلوب) التقييد بالمغلوب بناء على الغالب والا فقد  
يمنع التساوى في بعض الصور كما يأتى **(قوله** الغلبة الخ) اعلان العلماء اتفاقا على جواز رفع  
الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء اذا اختلط به طاهر لا يخرج عن صفة  
الاطلاق ما لم يغلب عليه وبيان الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاءنا وقد اقتحم الامام فخر  
الدين الزيلعي التوفيق بينها بضابط مفيد اقره عليه من بعده من المحققين كان الهمام وابن  
امير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح وغيرهم وهو ما ذكره الشارح  
بأوجز عبارة والطف اشارة **(قوله** بتسرب نبات الخ) بدل من قوله بكمال الامتزاج او متعلق

لبقاء الاول على طبيعته  
الاصلية وانقلاب الثاني الى  
طبيعة الملحية (د) لا معصير  
نبات اى معصير من شجر  
او تمر لانه مقيد (ب) بخلاف  
ما يقتضيه من الكرم) او  
النواك (نفسه) لانه يرفع  
الحدث وقيل لا وهو الاظهر  
كما في الشريعة عن  
البرهان واعتمده القهستاني  
فقال والاعتصار بم الحقيقى  
والحكيمى كما الكرم وكذا  
ماء الدابوغة والبطيخ بلا  
استخراج وكذا نيد الخمر  
(و) لا بناء (مغلوب بد) شئ  
(طاهر) الغلبة اما بكمال  
الامتزاج بتسرب نبات  
او بطيخ

٣ مطلب  
في حديث لاتسموا العنب  
الكرم

تجدد و حالاً منه وهذا يشمل ما خرج بعلاج **(قوله)** بما يقصده التنظيف  
 كشرق وماء الباقلاء أى القول فإنه يصير مقبداً سواء تغيرت من اوصافه أو لا وسواء بقيت فيه  
 رقة الماء أو لا واختار كما في البحر واحترز عما اذا طبع فيه ما يقصده المبالغة في النظافة  
 كالاشنان ونحوه فإنه لا يضر ما لم يغلب عليه فيصير كالسويق المحلول بزوال اسم الماء عنه  
 كما في الهداية **(قوله)** وأما بقوله (الح) مقابل قوله أما يكمل الامتزاج **(قوله)** فيشخانه) أى  
 فالغلة شخانه الماء أى بانتفاء رقة وجريانه على الاعضاء زيلى وافاد في الفتح ان المناسب  
 ان لا يذكر هذا القسم لأن الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما اشتر إليه كلام  
 الهداية السابق **(قوله)** ما يزل الاسم) أى فإذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهر به الشخانه  
 بل يضر وان بقي على رقة وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزيلى اقول لكن يرد  
 عليه ما قدمناه عن الفتح تأمل **(قوله)** كنيذتير) ومثله الزعفران اذا غاطل الماء وصار بحيث  
 يصنع به فليس بناء مطلق من غير نظر الى الشخانه وكذا اذا طرح فيه زاج او عصف وصار  
 ينش به لزوال اسم الماء عنه افاده في البحر وسببه عليه الشارح **(قوله)** ولوماثنا) عطف على  
 قوله فلو جامدائم المانع اماما بين جميع الاوصاف اعنى الطعم واللون والريح كالخل او موافق  
 في بعض ما بين في بعض او مائى في الجميع وذكر تفصيله واحكامه **(قوله)** فيتغير اكثرها)  
 أى فالغلبة تتغير اكثرها وهو وصفان فلا يضر ظهور وصف واحد في الماء من اوصاف  
 الحل مثلاً **(قوله)** كين) فانه موافق للماء في عدم الرائحة مابين له في الطعم واللون وكما البليخ  
 أى بعض انواعه فانه موافق له في عدم اللون والرائحة مابين له في الطعم وهذا وفي حاشية الرمل  
 على البحر ان المشاهد في اللبن يخالفه للماء في الرائحة **(قوله)** فبأحدها) أى فطهرت بتغير احد  
 الاوصاف المذكورة كالطعم او اللون في اللبن وكالطعم فقط في البليخ فافهم **(قوله)** كستعمل)  
 أى على القول بطهارته وكالماء الذى يؤخذ بالتطهر من لسان الثور وماء الورد المنقطع الرائحة  
 بخر **(قوله)** والا) أى وان لم يكن المطلق اكثر بأن قل او مساوياً لا يجوز **(قوله)** وهذا)  
 أى ما ذكر من اعتبار الأجزاء في المستعمل مع الملقى بالبناء للمفعول أى ما كان مستعملاً  
 من خارج ثم اخذ والى في الماء المطلق وخلط به والملاقى أى الذى لا في العضو من الماء  
 المطلق القليل بأن انعكس فيه محدث او ادخل يده فيه **(قوله)** في الفساق) أى الحياض  
 الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو تفرع على ما ذكره من التعميم ومن جملة  
 الفساق مغطس الحمام وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جارياً ولم يبلغ عشرين فى عشر فعلى  
 هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم ان الماء الذى لا في اعضاء المتطهرين ساوى  
 المطلق او غلب عليه **(قوله)** على ما حققه في البحر الح) حيث استدل على ذلك باطلاهم المفيد  
 للعموم كأمير بقول البدائع الماء القليل انما يخرج عن كونه مطهراً باختلاط غير المطهر به  
 اذا كان غير المطهر غالباً كما الورد واللبن لا مغلوبا وهما الماء المستعمل ما يلاقى البدن  
 ولا شك انه اقل من غير المستعمل فكيف يخرج به من ان يكون مطهراً اه ونحوه في الحلية  
 لابن اميرحاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارى الهداية التى جمعها تلميذه المحقق ابن  
 الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم يزل

بما يقصده التنظيف واما  
 بغلبة احتياط فلو جامدا  
 فشخانه ما يزل الاسم  
 كنيذتير ولوماثنا فلو مابين  
 لاوصافه فيتغير اكثرها  
 او موافقاً كين فبأحدها او  
 ثاملاً كستعمل فبالأجزاء  
 فان المطلق اكثر من النصف  
 جازا التطهر بالكل والا  
 وهذا يرمى الملقى والملاقى فى  
 الفساق يجوز التوضي ماء  
 يعلم تساوى المستعمل على  
 ما حققه في البحر والنهر  
 والنسج قلت استكن  
 الشربى لى فى شرحه  
 لاوهبانية

مطلب

في مسألة الوضوء من الفساق

فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها اجاب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر اه يعني  
واما اذا وقعت فيها نجاسة تجسدت لصغرها وقد استدل في البحر عبارات اخر لا تدل له كما يظهر  
للتأمل لانها في الملقى والزراع في الملاقى كما اوضحناه فيها علقناه عليه فلذا اقتصرنا على  
ما ذكرنا (قولهم فرق بينهما) اى بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من ان الاستعمال بالخبر  
الذى يلاقى جسده دون باقى الماء فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسريان  
الاستعمال في الجميع حكما وليس كالعالم بصب القليل من الماء فيه اه وحاصله الرد على  
ما مر عن البدائع بان المحدث اذا انغمس او ادخل يده في الماء صار مستعملا لجميع الماء  
حكما وان كان المستعمل حقيقة هو الملقى للعضو فقط بخلاف ما لو القى فيه المستعمل القليل  
فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لان المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك وانما  
المستعمل حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط وما خصه ان الملقى لا يصير به الماء مستعملا  
الا بالغة بخلاف الملقى فان الماء يصير مستعملا كله بمجرد ملاقاته العضو له ورد ذلك في البحر  
انه لا معنى للفرق المذكور لان الشيوع والاختلاط في الصورتين سواء بل اقل ان يقول  
القاء الغسالة من خارج اقوى تأييدا من غيره لتعين المستعمل فيه اه ولذلك امر الشارح  
بالتأمل واعلم ان هذه المسئلة تماخبرت فيها افهام العلماء الاعلام ووقع فيها بينهم النزاع وشاع  
وذاع والف فيها العلامة قاسم رسالة سماها (رفع الاشتباه عن مسئلة المياه) حقق فيها عدم الفرق  
بين الملقى والملقى اى فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقاة بل تعتبر الغلبة في الملقى كما تعتبر  
في الملقى وواقفه بعض اهل عصره وتعبه غيرهم منهم تليذه العلامة عبدالبر بن الشحنة فرد  
عليه رسالة سماها (زهر الروض في مسئلة الخوض) وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة قاسم  
ورده ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل بما في الخاتبة وغيرها لو ادخل يده او رجليه  
في الاناء لتبرد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار الامام ابن زيد الدبوسي  
حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال الا ان محمدا يقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل  
مستعملا حكما اه ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه أفق العلامة ابن السلي وانصرف في البحر  
للعلامة قاسم والف رسالة سماها (الحذر الباقي في الوضوء من الفساق) واجاب عما استدله  
ابن الشحنة بأنه مبنى على القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم ان النجاسة ولو قليلة  
تفسد الماء القليل واقره العلامة الباقي والشيخ اسمعيل التالبي وولده سيد عبدالغنى  
وكذا في النهر والمنح وعلمت ايضا موافقته للمحقق ابن امير حاج وقارئ الهداية واليه يميل  
كلام العلامة نوح افندى ثم رأيت الشارح في الحزائن مال الى ترجيحه وقال انه الذى حرره  
صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراتها المضطربة ظاهرا وعلى ما ألف  
في هذا الخصوص من الرسائل واقام على هذه الدعوى الصادقة اليئة العادلة وقد حررت  
في ذلك رسالة حافلة كافية بذلك متضمنة لتحقيق ما هنالك وبلغني ان شيخنا الشيخ شرف الدين  
الغزى محشى الاشباه مال الى ذلك كذلك اه ملخصا قات وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في  
زمن اقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا ولكن الاحتياط لا يخطئ فينبى لمن  
ابتلى بذلك ان لا يغسل اعضاء في ذلك الخوض الصغير بل يغترف منه ويغسل خارجة وان

فرق بينهما فراجعهما متأملا

وقعت عساة فيه بانه من سقى لا من ساقى بدنى فيه نزع من هذا مقام فيه للمقال  
 محل والله تعالى اعلم بحقيقة حال **(قوله خور)** يبيضون ما يحل في نحو الماء المغسوب  
 وهو ولى حمام من رده حل و من دان حاسب رادة لاوب في العقود والثاني في الأفعال فافهم  
**(قوله بشكر)** أى من قسمه ما سقى **(قوله غير دموى)** المراد ملاذمه سائل لما في  
 الغشيتى ان معتبر عدم السيلان لاعده اصبه حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا يغس اه  
 قول وكذا دم نعمة ونبرغوث فله غير سائل وخرج الدموى سواء كان دمه من  
 نفسه او مكتسب منس كعلق فله يفسد الماء كإنى والمراد الدموى غير المائى بدليل ذكره  
 مائى بعده **(قوله كزبور)** ضم الزاى وهو انواع منها التحل نهر **(قوله اى بعوض)** فى البحر  
 وغيره انه كبر البعوض لكن فى الدموس ابقاء البعوضة ودوية مفترضة اى عريضة حمراء  
 مثله وتظهر ان ثاى هو مراد بقوله وقيل فى الحش بؤيده عبلة الحاية وقد يسمى به  
 النفس فى بعض جهات وهو حيوان كالقراد شديد الثقب وعبدة السراج وقيل الكتان  
 وفى الدموس الكتان دوية حمراء الساعة وتظهر انه النفس **(قوله ومنه يعلم اى)**  
 اصل عبدة غشيتى ومنه يعلم حكم القراد والحداه اى يعلم ان الاصح انه مفسد وقيل فى النهر  
 وترجيح فى العلق ترجيح فى البق اذ الله فيها مستعارة اى مكتسب فدرج الشارح البق  
 فى غير الغشيتى مع انه بحث اصحاب النهر وفيه نظر للفرق بظاهر بين البق والعلق لان دم  
 العلق وان كان مستعارة لكنه سائل ولذا ينقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينقض كالذياب  
 لعدم الله السنوح كحمر فى محله وقد علمت ان الدموى المفسد مائة ده سائل وعلى هذا يبنى  
 تنيد العلق والقراد هذا الكبير اذ الصغير لا ينقض الوضوء كحمر فيبنى ان لا يفسد الماء  
 ايضا لعدم السيلان **(قوله وعلق)** كذا فى اكثر النسخ وفى بعضها وحلم وهى الصواب  
 الموافقة لعبارة الغشيتى وهو جمع حاملة بالتحريك وفى النهر عن الحيلة ثلاثة انواع قراد  
 ٣ وحانة وحلم فقراد اصغرها والحانة اوسطها والحامة اكبرها ولها دم سائل اه وذكر  
 فى الدموس انها تصاق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تقع فى جلد الشاة فاذا  
 دبح وهى موضوعة **(قوله دود القر)** الذى يتولد منه الحرير **(قوله دود مؤده)** بختل ان يكون  
 القراد به ما يوجد فيه بهاب منه قبل ادراكه وهو شبه ما بين اواندى بلى فيه عند حله حريرا  
 وغشيتى ان مراد الاول سقى القديرية لو وطئ دود القر فحاص ثوبه اكثر من قدر الدرهم  
 تجوز اسالاه معه اه من شرح ابن الشحنة **(قوله ويزره)** اى يفضله الذى فيه الدود **(قوله)**  
 وخرؤه لا يخرج بهابته اى هو هابية قل وفى خره دود القر خاف ومثله فى شرحه **(قوله)**  
 كده دقاسه فلهما طعيرة وهو خرجت من دبر والنقض اى هو ما عليها لاذاتها ط وقدما  
 قد لا يحسنه وعلى الاول قد وقعت فى الماء لا يغس لكن لو عد غسلها كقيد فى البرازية  
 فلهى نية من انه يغس مخمول على ما قبل الغسل **(قوله دود مؤدى مولد)** عطف على قوله غير  
 دموى اى ما كان تولده ومثله فى ماء سواء كانت له نفس سائلة او لا فى ضاهر الرواية بخبر  
 عن اسيرج اى لا يفسد بدم حشيتة وعرف فى الخلاصة المائى بما لو استخرج من الماء يموت  
 من ساعته وان كان يعيش فيه مائى وبرى فعمل بين المائى والبرى قصدا آخر وهو

(دود مؤدى) رفع حدث (ثا  
 ذكر و من مات فيه) اى  
 ماء و لوقه (غير دموى  
 كزبور) وعقرت وبقى اى  
 بعوض وقيل فى حشيت  
 وفى الغشيتى الاصح فى علق  
 منس الله انه يفسد ومنه  
 يد حكمة فى وفرد وعلى  
 وفى وهابية دود القر  
 ومؤده ويزره وخرؤه  
 طهر كدودة متولدة من  
 نجاسة (ومضى مولد)

٣ قوله وحانة اى هكذا  
 بالاسل وحاشية الفحصوى  
 ليس له وجود فى الدموس  
 ولا فى الصالح ولا  
 فى نصح ولا فى حبة  
 السلقان ولعله عرفت عن  
 انفسه زيادة مبه  
 مصححه





تجسس . لاننا لم نرى في حلال الاول على ما قاله على في حقه على ان الوحوش شربت منه  
بدليل الفرج الثاني والاشجود الشك لا يتبع . في الاصل انه يتوضأ من الحوض الذي يخوف  
قدرا ولا يتيقنه . وبني حمل التيقن المذكور على تحية الشك والخوف على الشك او الوهم  
كالاشك ( **قوله** ) والتوضؤ من الحوض افضل له ٧ لان المعتزلة لا يجيزونه من الحياض  
فرغمهم بالوضوء منها قل في المنع وهذا لما يفيد الافضلية لهذا العارض ففي مكان لا يتحقق  
يكون التبر افضل اه في الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك في العراج قبل مسئلة الحوض  
بناء على الجزء الذي لا يجزأ فانه عند اهل السنة موجود في الخارج فتصل اجزاء النجاسة  
الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون اقل الحوض طاهرا وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون  
كل ماء مجاورا للنجاسة فيكون الحوض نجسا عندهم وفي هذا التقرير نظر اه اقول  
وتوضيح ذلك ان الجزء الذي لا يجزأ عبارة عن الجوهر المفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا  
وهو ما تألف الاجزاء من افراده فانها لم بعضها الى مض وهو ثابت عند اهل السنة فكل  
جسم يتألف من الانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الكبر نجاسة وفرضنا انقسامها الى  
اجزاء لا تجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الزائد عليها طاهرا فلا يحكم على الماء كله  
بالنجاسة وعند الفلاسفة هو معدوم بمعنى ان كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء  
من النجاسة قابل للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا وقابله جزء من  
النجاسة لعدم تنامي القسمة فتصل اجزاء النجاسة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه كله  
بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسئلة منية على ذلك لزم ان لا يحكم  
بنجاسة مادون عشر في عشر ايضا الا اذا غلبت النجاسة عليه اوساوته لبقاء الزائد على الطهارة  
فلا يحكم على الكل بالنجاسة وايضا فالتعير بالنجاسة مبني على خلاف المعتمد من طهارة الماء  
المستعمل على ان المشهور ان الخلاف في مسئلة الجزء الذي لا يجزأ بين المسلمين وحكماء  
الفلاسفة ففناء الفلاسفة وبنوا عليه قدم العلماء وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع  
الاحاد وانما المسألة لم ترد ذلك لان مادة العالم اذا تنامت بالانقسام اليه يكون ذلك الجزء حادثا  
محتاجا الى موجود هو الله تعالى كايين ذلك في عمله واما المعتزلة فلم يخالفوا اهل السنة في شيء من  
ذلك والاكتفوا قلعنا مع الهنم من اهل قبلتنا ومقدمون في الفروع لذهبنا فالاولى ما قيل من  
بناء المسئلة على ان الماء يتنجس عندهم بالجاورة وعندنا لا بل بالمرئان وذلك يعلم بظهور اثرها  
فيه فاما يظهر لاحتكم بالنجاسة بناء على ان المستعمل نجس هذا منظره في تقرير هذا المحل  
فانتمه فاك لا يكاد يجدهم موضحا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب **(قوله** بناء )  
بالمد والتثنية **(قوله** ) خاصة طاهر جامد اي بدون طبع كمر وبني **(قوله** مطلقا ) اي سواء  
كان الخاط من جنس الارض كالتراب او بقصد بخاطه التطهير كالاشنان والصابون او يكون  
شيأ آخر كالزعفران عند الامام مكي **(قوله** كالاشنان ) بالنهم والكسر قاموس **(قوله** لم يجز )  
لان اسم الماء زال عنه نظير التبدل كقصدناه **(قوله** وان غير كل اوصافه ) لان المنقول عن  
الاساندة انهم كانوا يتوضؤون من الحياض التي تقع فيها الاوراق مع تغير كل الاوصاف من  
غير كبير مبر عن النهاية **(قوله** في الاصح ) بخلافه ما قيل انه يظهر كون الاوراق في الكف

و التوضؤ من الحوض  
افضل من التبرر عما لمعتزلة  
( وكذا يجوز بناء خالعه  
طاهر جامد ) مطلقا ( كالاشنان  
وزعفران ) لكن في البحر  
عن الغيبة ان امكن الصنع  
لم يجز ككيفية ( وقاية  
وورق شجر ) وان غير كل  
اوصافه ( في الاصح ان  
بقيت رفته ) اي واسمه

#### ٧ مطلب

في ان التوضؤ من الحوض  
افضل رعا للمعتزلة وبيان  
الجزء الذي لا يجزأ  
الجزء الذي لا يجزأ أجوهر  
ذو وضع لا يقبل الانقسام  
اصلا لا نجس الخارج ولا  
نجس الوهم او الفرض  
العتلي تألف الاجزاء  
من افراده فانها بعضها  
الى بعض اه تعريفات  
السيد اه منه

لا يتوضأ به لكن يشرب والتقيد بالكف اشارة الى كورة التغير لان ماء قد يرى في حياه متغيرا  
لونه لكن لو رفع منه شخص في كفه لا يراه متغيرا تأمل (قول له دمر) اي في قوله فلو جامدا  
في سخانة مالم يزل الاسم (قول له وقعت فيه نجاسة) يشمل المريبة كالطينة ويأتي قريبا تمامه  
(قول له عرفه) تمييز او منصوب بنزع الخافض اي بعدم منه العرف او في العرف تأمل (قول له  
والاول اطهر) اي واضح كفي البحر والنهر لتعويله على العرف ولجريانه على قاعدة الامام من  
النظر الى المتأين ط لكن استشكل بأنه لا يتعين اصلا تعدده واختلافه بتعدد العادين  
واختلافهم (قول له والثاني اسهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر الشريعة  
وتبعه ابن الكمال انه الحد الذي ليس في ذكره حرج لكن قد علمت ان الاول اصح والعرف  
الآن انه متى كان الماء داخلا من جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جاريا وان اقل له اخل وبه  
يظهر الحكم في برز المساجد ومغطس الحمام مع انه لا يذهب بنية والله اعلم (قول له في الاصح) ٣  
نقل تصحيحه في البحر عن السراج الوهاج وعن شرح الهداية للسراج الهندي وقوا بعد  
ما نقل عن الفتوح اختيار خلافة \* اقول وزيد قودا عينا ما مر من انه لو سال دة رجلاه مع العصير  
لا يجس خلافا لحمد وفي الخزانة ان آنا ماء احدهما طاهر والاخر نجس فبما من مكان عال  
فاختلطا في الهواء ثم تزلوا طهر كله ولو اجرى ماء الاناءين في الارض صار بمنزلة ماء جار اياه  
ونحوه في الخلاصة ونظم المسئلة المصنف في منظومته (تحفة الاقران) وفي الذخيرة لو اصاب  
الارض نجاسة فصب عليها الماء فجرى قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري  
ولو اصابها المطر وجرى عليها طهرت ولو كان قليلا لم يشتر فلا (قول له فلو سدا ح) تفريع  
على الاصح وتأيدله واعلم ان هذه المسائل مبني على القول بنجاسة الماء المستعمل وكذا نظرنا  
كما صرح به في الفتوح والبحر والحلية وغيرها فالفتوح صحيح لانه حينئذ من جنس وقوع  
النجاسة في الماء الجاري فافهم (قول له وكذا لو حفر نهر الخ) اي وجرى الماء في ذلك النهر  
وتوضأ به حال جريانه فاجتمع الماء في مكان حفر رجل آخر نهر من ذلك المكان وجرى الماء  
فيه وتوضأ به حال جريانه فاجتمع في مكان آخر ففعل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين  
المكانين مسافة وان قلت ذكره في المحيط وغيره وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل  
الافي موضع جريان الماء فيكون تابعا للجاري خارجا من حكم الاستعمال وتماه في شرح  
النية (قول له وثم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه ثم فله يدخل حرف العطف على  
مثله اي و جاز وضوء ثالثا ثم رابعا وخامسا ثم سادسا والتقصيد الكثير ط (قول له اي يعلم) فسر به  
ليشمل الظن والظن ايضا هـ (قول له اترده) الاولى اترها اي النجاسة لكنه ذكر ضميرها  
لتأويلها بالواقع وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبدالغنى الظاهر ان المراد بهذه الاوصاف  
اوصاف النجاسة لا الشئ المتنجس كماء الورد والحل مثلا فلو صب في ماء جار يعثر اثر النجاسة  
التي فيه لاثاره نفسه اظهاره المانع بالغسل الى ان قال ولم ار من نيه عليه وهو مهم فحفظه  
(قول له فلو فيه جيفة الخ) اشارة الى ما قدمناه من شمول النجاسة المريبة وغيرها غير متغير بظهور  
الامر في كل منهما (قول له من اسفله) اي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول ط  
(قول له في الجربة) بالفتح اسم للسرة من الجري اي الدفعة الواحدة واما بالكسر فذكر

لما مر (و) يشعور (بخار  
وقعت فيه نجاسة و) الجاري  
(هو ما بعد جاريا) عرفا  
وقيل ما يذهب بنية الاول  
اطهر والثاني اشهر (وان)  
وصاية (لا يمكن جريانه بمدد)  
في الاصح فلو سدا النهر من  
فوق فتوضأ رجل بما يجري  
بلا مدد جاز لانه جاز وكذا  
لو حفر نهر من حوض  
صغير او صب رفيقه الماء في  
طرف ميزاب وتوضأ فيه  
وعند طرفه الآخر اياه  
يجتمع فيه الماء جاز وضوءه  
به ثانيا وثم وثم وتماه في  
البحر (ان لم ير) اي يعلم  
(اترده) فلو فيه جيفة او بال  
فيه رجل فتوضأ آخر من  
اسفله جاز ماء في الجربة  
اترده (وهو) اما (طعم  
اولون اوتريخ)

٣ مطلب

الاصح انه لا يشترط في  
الجريان اتد

في سائر ما هو مذكور في الأثر لا يصرح في من لا يحد في قوله (قوله)  
 صخره من حافته وبغيره) في صخره من حافته نصف النجاسة كغيره من سائر وهذا  
 من جهة ما فيه في الأولى حاشية والاضطرار في مبداه (قوله) وهو ما رجحه الكمال (الح)  
 وأيده العلامة ملازمه بن أمير حاج في حاشية كتابه إيدى سيدى عبدالغنى بنى عمدة المفتي من  
 أن ما جرى به من بعضه من غير في الخارج وغيره من أن الماء النجس إذا دخل على ماء  
 الحوض الكبير لا يفسد ما كان عليه من الماء الحوض قال في الحاشية بالاولى وتماه في شرحه  
 (قوله) وقال (الح) لأن يكون في وسط وهذا قولنا كافي السراج ومضى عليه في النية  
 وهو ما رجحه ابن ابي عمير في شرح وفي الإجماع الاوجه وهو المذكور في أكثر  
 الكتب والحق ما يجب به في النجاسة كائناً بوجود النجاسة فيه بخلاف غير النجاسة  
 لأنه إذا لم يصبه الماء من الماء ذهب بها وإيدى العلامة توح أفندي واعترض على ما في  
 النهر وأما في الكلام ووضح المراء والحاصل أنهما قولان مصححان لأنهما أحوط بكقول  
 الشارح قل في النية وعلى هذا ماء انظر إذا جرى في أبيض وعلى السطح عذرات فالب  
 طاهر وإن كانت العذرة عند الميزاب أو كان الماء كله الوصفه أو اكبره ما في العذرة فهو نجس  
 والافطاراه وعلى ما رجحه الكمال قل في الحاشية يأتي أن لا يعتبر في مسألة السطح سوى  
 تغير أحد الأوصاف اهـ أقول وعلى هذا الخلاف في ديارنا من أنهار المساقط التي تجري  
 بالنجاسات وترسب فيها لكنها في النهار تظهر فيها النجاسة وتغير ولا كلام في نجاستها  
 حينئذ وأما في الليل فإنه يزول غيرها فيجري فيها الخلاف المذكور لجريان الماء فيها فوق  
 النجاسة قل في خزانة الفتاوى ولو كان جميع بطن النهر نجساً فأن كان الماء كثيراً لا يرى  
 ما تحته فهو طاهر والا فلا وفي المناظرة قل بعض المشايخ الماء طاهر وإن قل إذا كان  
 جارياً اهـ (تليه مهم) «قد اعتيد في بلادنا أثناء زيل الدواب في مجاري الماء إلى البيوت  
 لسد خلل تلك المجاري السدادة بالمساطر فيرسب فيها الزيل ويجرى الماء فوقها فهو  
 مثل مسألة الجيفة وفي ذات حرج عظيم إذا قلنا بالنجاسة والخارج مدفوع بالنص وقد  
 تعرض لهذه المسئلة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى مفتى دمشق في كتابه هدية  
 ابن العماد واستأش لها بعض فروع وبالقاعدة المشهورة من أن انشققة تجلب التيسير  
 وبما فرعوا عليها كما ذكره في الأشباه وقد استأش الكلام سيدى عبدالغنى النابلسي  
 في شرحه على هذه المسئلة بما حاصله أنه إذا رسب الزيل في المساطل ولم يظهر أثره فلما  
 طاهر وإذا وصل إلى الطباشير في البيوت متغيراً ونزل في حوض صغير أو كبير فهو نجس  
 وإن زال تغيره بنفسه لأن الماء النجس لا يظهر بتغيره بنفسه إلا إذا جرى بعد ذلك بماء  
 صاف فإنه حينئذ يظهر وإذا انقطع الجريان بعد ذلك فإن كان الحوض صغيراً والزيل  
 راسب في استأش نجس لأنه يرسب الزيل حمداً وهي الطين الأسود فإنه إذا جرى بعد ذلك بماء  
 صاف في استأش لا ينجس وهذا كله بناء على نجاسة الزيل عندنا وعن زفر روث ما يؤكل لحمه  
 طاهره في النية من العجوة لأروان تيب نجسة الأرواية عن محمد أنها طاهرة للملأى  
 وفي هذه الأرواية توسعة لأرباب الدواب فقلنا سألون عن النجاسة بالأروان والاختفاء

ظاهرة في الحاشية وغيره  
 وهو ما رجحه الكمال  
 تمذه قسمه الاختار وقواه  
 في النهر واقره المصنف  
 وفي التمسك عن المضمرات  
 عن النصاب وعائيه  
 الفتوى وقيل أن جرى  
 عليها صفه فكثر ما يغير  
 وهو أحوط  
 تليه مهم في طرح الزيل في  
 المساطل

فتحفظ هذه الرواية اه كلام النبي واذا قلنا بذلك ها لا يبعد لان الضرورة داعية الى ذلك  
 كما أقنوا بقول محمد بظاهرة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لان حجر يث  
 على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اسع انه لا يضر تغير انهر النماء بتأثيرها من الزيل ولو  
 قليلة لانه لا يمكن جريها المضطر اليه الناس الا به او نظائره ان الممنوع عنه عند اثر الزيل  
 لا عنه اه ما في شرح الهدي مائخسا موضعنا اقول ولا يفتي ان الضرورة داعية الى المنع عن  
 العين ايضا فان كثيرا من الحالات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون موقفا قبيلا وفي اغلب  
 الاوقات يستصحب الماء عين الزيل ويرسب في اسفل الحياض وكثيرا ما ينقص الحوض  
 بالاستعمال منه او ينقطع الماء عنه فلا يبقى جانيا ولا سجا عند كرى الانهر و انقطاع الماء  
 بالكلية اياما فاذا منعو من الانتفاع بتلك الحياض لما فيها من الزيل يلزمهم الحرمان الشديد  
 كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة اشد من احتياج ارباب الدواب وقد قل في شرح  
 النية المعلوم من قواعد اثنا التيسير في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة  
 آبار الفلوات ونحوها اه اى كالعنق عن نجاسة المعذور وعن طين الشارع الغالب عليه  
 النجاسة وغير ذلك نعم في بعض الاوقات يزداد التغيير فينزل الماء الى الحوض اخضر وفيه عين  
 الزيل فينجس الحوض لو صغير وان كان جاريا لان جريانه تمام نجس ولا ضرورة الى الاستعمال  
 منه في تلك الحالة فينتظر صفاءه ثم يعفى عما في الساطل وما في اسفل الحوض شاعلمت من  
 الضرورة ومن ان المشقة تجلب التيسير ومن انه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى اعلم **(قوله**  
**والحقوا بالجارى حوض الحمام)** اى في انه لا نجس الا يظهر اثر النجاسة اقول وكذا حوض  
 غير الحمام لانه في الظهيرة ذكره هذا الحكم في حوض اقل من عشر في عشر ثم قال وكذلك  
 حوض الحمام اه فيحفظ **(قوله والغرف متدارك)** جملة حاية اى متتابع وتفسيره كفى  
 البحر وغيره ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين **(قوله ويخرج من آخر)** اى بنفسه او  
 بغيره لما في التارخانية لو كان يدخله الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يغتسل ويخرج الماء  
 باغتساله من الجانب الآخر متداركا لا نجس اه ثم ان كلامهم ظاهره ان الخروج من اعلاه  
 فلو كان يخرج من ثقب في اسفل الحوض لا يعد جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم  
 في الحوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم الكثرة والقلة في اعلاه فقط كما سيذكره  
 الشارح وفي النية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي ان يتوضأ على الوقار حتى يمر عنه الماء  
 المستعمل ولم ار المسئلة صريحا نعم رأيت في شرح سيدى عبدالغنى في مسألة خزانة الحمام  
 التى اخبر ابو يوسف برؤية فأرة فيها قال فيه اشارة الى ان ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها  
 ويخرج من انبوب في اسفلها فليس بحار اه وفي شرح النية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل  
 الماء من الانبوب ويفيض من الحوض هو اختار لعدم يقين بقاء النجاسة فيه وسرورته جاريا  
 اه وظاهر التعليق الاكتفاء بالخروج من الاسفل لكنه خلاف قوله ويفيض فتأمل وراجع  
**(قوله مطلقا)** اى سواء كان اربعاء او اربع او اكثر وقيل لو اكثرت نجس لان الماء المستعمل  
 يستقر فيه الا ان يتوضأ في موضع الدخول او الخروج كما في النية وتظاهر الاطلاق ايضا انه  
 اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجرى لا يضر وليس كذابا في النية عن الحائبة

والحقوا بالجارى حوض  
 الحمام لو اياه نازلا والغرف  
 متدارك كحوض صغير  
 يدخله الماء من جانب  
 ويخرج من آخر يجوز  
 التوضؤ من كل الجانب  
 هذا ما بقى

مطلب

لو دخل الماء من اعلى  
 الحوض ويخرج من اسفله  
 فليس بحار

والاصح ان يعد التغير غير لازم من حرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته بجوز  
والافلا اه وقره الشارحان وزاد في الحلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال في التارخانية  
بعد ما مروى عن الحلواني انه قال ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز واجب ركن الاسلام  
السفدى بالجواز مطلقا لانه مدحج والجاري يجوز التوضؤ به وعليه الفتوى اه ثم هذا  
كما في الحلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل واما على الاصح فيجوز الوضوء مالم يغلب  
على ظنه ان ما يتغيره او نفسه فضا عدا ماء مستعمل اه اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة  
حقيقية كان التفرع على حاله **(قوله وكعين)** الخ يعني عنه الاطلاق السابق كما افاده  
**(قوله ينفع الماء منه)** اي من العين وذكر التمييز باعتبار المكان **(قوله معزيا للتسمية)** فيه ان  
عبارة القهستاني كفي الواحدى وغيره **(قوله وكذا يجوز)** اي رفع الحدث **(قوله براكد)**  
الركود السكون والثبات قموس **(قوله اي وقع فيه نجس الخ)** شمل ما لو كان النجس غالبا  
ولذا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا نجس الحوض وان كان الماء  
النجس غالبا على ماء الحوض لانه كما اتصل الماء بالحوض صار ماء الحوض غالبا عليه اه  
**(قوله بمرآه)** اي من ضم اولون اورش وهذا القيد لابد منه وان لم يذكر في كثير من المسائل  
الآتية فلا تغفل عنه وقدمنا ان المراد من الاثر اثر النجاسة نفسها دون ما ظاهرها كحل  
ونحوه **(قوله به يفتي)** اي بعدم الفرق بين المريئة وغيرها وعزاه في البحر الى شرح التبيين عن  
التصايب واراد بشرح اثنية الحلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة التصايب في مسألة الماء  
الجاري لاحنا على انه يشكل عليه ما في شرح اثنية للحلي عن الخلاصة انه في المريئة نجس  
موضع الوقوع بالاجماع واما في غيرها فقول كذلك وقيل لا اه ومثله في الحلية وكذا في  
البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال ومعناه ان يترك من موضع النجاسة قدر  
الحوض الصغير ثم يتوضأ اه وقدره في الكفاية بأربعة أذرع في مثلها وقيل يتحرى فان وقع  
تحرى به ان النجاسة لم تخلف الى هذا الموضع توضأ منه قال في الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا  
جزء في الحلية بنجس موضع المريئة بلا نقل خلاف ثم نقل القولين في غير المريئة وصحح في  
المبسوط اولهما وصحح في البدائع وغيرها ثانيهما ثم قل في الخرائن والفتوى على عدم  
التنحس مطلقا الا بالتغير بلا فرق بين المريئة وغيرها لعموم البلوى حتى قالوا يجوز الوضوء من  
موضع الاستنجاء قبل التحرك كما في المعراج عن اجتنى اه وقال في الفتح وعن ابى يوسف انه  
كالجاري لا يتنجس الا بالتغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فيلغى عدم الفرق بين المريئة وغيرها  
لان الدليل انما يقتضى عند الكثرة عدم التنجس الا بالتغير من غير فصل اه فقد ظهر ان ما ذكره  
الشارح مبنى على ظاهر هذه الرواية عن ابى يوسف حيث جعله كالجاري وقد مانعه انه اعتبر  
في الجارى ظهور الاثر مطلقا وانه ظاهر الثبوت وكذا قال في الكفر هنا وهو كالجاري  
ومثله في المتنق وظهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح واستحسنها في الحلية  
لوافقتهما سمر عنه في الجارى ذل ويشهد له ما في سنن ابن ماجه عن جابر رضى الله عنه  
قال انتهيت الى عدبر فذا فيه حمار ميت فكففتنا عنه حتى انتهى الينا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ان الماء لا نجسه شيء فاستقينا وارويضا وحلنا اه وهذا وارد على نقل

وكعين هي خمس في خمس  
ينبع الماء منه به يفتي  
فهستانى معزيا للتسمية  
(وكذا يجوز) براكد  
كثير (كذلك) اي وقع فيه  
نجس لم ير اثره ولو في  
موضع وقوع المريئة به  
يفتى بحر (والمعتبر)

الاجماع السابق والله أعلم **(قولہ في مقدار الراكد)** يعني عنه قول المصنف فيه التعاقب بالمعتبر فالاولى ذكره بعده تفسير المراجع الضمير **(قولہ اكبر رأى المبلى به)** اى غلبه ظنه لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليظهر التفصيل بعده ط **(قولہ والا)** صادق بما اذا غلب على ظنه الحلووس او اشتبه غايه الامران لكن الثاني غير مراد لما في التنازخانية واذا اشتبه الحلووس فهو كما اذا لم يخلص اه ففهم **(قولہ واليه رجع محمد)** اى بعد ما قل بتقديره بعشر في عشر ثم قال لا اوقت شيئا كما قلها الاثنتا لثقت عنه بخبر **(قولہ وهو الاصح)** زاد في الفتح وهو الاصح بأصل ابي حنيفة اعني عدم التحكم بتقديره فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض فيه الى رأى المبلى بناء على عدم حجة ثبوت تقديره شرعا اه واما تقديره بالقلتين كما قاله الشافعي فحديثه غير ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرها من المطولات **(قولہ وحق في البحر انه المذهب)** اى المروى عن أئمتنا الثلاثة وأكثر من القول الصريحة في ذلك اى في ان ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة تفويض الحلووس الى رأى المبلى به بلا تقدير بشي ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر في عشر لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غير ذلك انه لما وجب كونه ما استكثره المبلى فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل ولبس هذان من الصور التي يجب فيها على العامي تقليد المجتهد ذكره الكمال اه أقول لكن ذكر في البداية وغيره ان الغدير العظيم لا يتحرك لأحد طر فيه بتحريك الطرف الآخر وفي المعراج انه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالتحريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب الاول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالتحريك وهو ان يرتفع ويخضع من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الحركة وفي التنازخانية انه المروى عن أئمتنا الثلاثة في الكتب المشهورة اه وهل يعتبر حركة الغسل او الوضع او اليد روايات ثانياً أصح لانه الوسط كافي للمحيط والحواي القدسي وتامه في الحلية وغيرها ولا يخفى عليك ان اعتبار الحلووس بغلبة الظن بلا تقدير بشي مختلف في الظاهر لا اعتباره بالتحريك لان غلبة الظن امر باطنى يختلف باختلاف الظانين وتحرك الطرف الآخر امر حسي مشاهد لا يختلف مع ان كلامهما منقول عن أئمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم ار من تكلم على ذلك ويظهر في التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو حرك لوصل الى الجانب الآخر اذ لم يوجد التحريك بالفعل في تأمل **(قولہ ورد إلح)** حاصله ان صدر الشريعة يعني تقديره بالمعنى على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر فافله حولها اربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فيمنع غيره من حفر بئر في حريمها لئلا ينجذب الماء اليها وينقص ماء الاولى ويمنع ايضا من حفر بالوعة فيه لئلا تسرى النجاسة الى البئر ولا يمنع فيما وراء الحريم وهو عشر في عشر قال فعلم ان الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سرية النجاسة ورده في البحر بأن الصحيح في الحريم انه اربعون من كل جانب وبأن قوام الارض اضاعف قوام الماء فقياسه عليها في عدم السرية غير مستقيم وبأن المختار المعتمد في البعد بين الثر والبالوعة نفوذ النجاسة وهو يختلف بصلافة الارض ورخاوتها **(قولہ لكن في النهر)**

في مقدار الراكد (اكبر رأى المبلى به فيه فن غلب على ظنه عدم خلوص) اى وصول (النجاسة الى الجانب الآخر خارجاً والا) هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح كما في الغاية وغيرها وحق في البحر انه المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه وردما اجاب به صدر الشريعة لكن في النهر وانت خير بأن اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا أفنى به المتأخرون الاعلام

(الح) قد تعرض لهدفي البحر ايضا ثم رده بأنه انما يعمل بمناصح من المذهب لا فتوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر واذا اطاعت على كلامهما جازمت بذلك افاده ط اقول وهو الذي حط عليه كلام المحقق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن أمير حاج لكن ذكر بعض المحشين عن شيخ الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالته (القول الرافى في حكم ماء النفاق) انه حقق فيها ما اختاره اصحاب المتن من اعتبار العشر وردفيها على من قال بخلافه ردا بليغا وأورد نحو مائة نقل ناطقة بالصواب الى ان قال شعر

وإذا كنت في المدارك غرا ١٠ ثم أبصرت حاذقا لا تمارى

وإذا لم تر الهلال فسلم ١١ لانس راؤه بالابصار اه

ولا يخفى أن المتأخرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضيان وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلم بالمذهب منافعا لتابعهم ويؤيده ما قدمه الشارح في رسم المفتى وأما نحن فعلمنا اتباع ما رجحوه وما صححوه كقولنا في حياتهم **(قوله** اى فى المربع **الح)** اشار الى

ان المراد من اعتبار العشر فى العشر ما يكون وجهه مائة ذراع سواء كان مربعا وهو ما يكون كل جانب من جوانبه عشرة وحول الماء أربعون ووجهه مائة او كان مدورا أو مثلثا فأن كلا من المدور والمثلث اذا كان على الوصف الذى ذكره الشارح يكون وجهه مائة واذا رابع يكون عشرا فى عشرا ففهم **(قوله** وفى المدور ستة وثلاثين) اى بأن يكون دور ستة وثلاثين ذراعا وقطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته ان تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر فى نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة اخماس ذراع اه

سراج وما ذكره هو احد اقوال خمسة وفى الدرر عن الظهيرية هو الصحيح وهو مبرهن عليه عند الحساب وللعلامة الشرنبلالى رسالة (سماها الزهر النضر على الخوض المستدير) اوضح فيها البرهان المذكور مع رد بقية الاقوال ولخص ذلك فى حاشيته على الدرر **(قوله** وربعا وخمسا) فى بعض النسخ او خمسا بأولا بالواو وهى الاصول بناء على الاختلاف فى التعبير فان بعضهم كوح افندى عبر بالربيع وبعضهم كالشرنبلالى فى رسالته عبر بالخمس وهو الذى مشى عليه فى السراج حيث قال فان كان مثلثا فإنه يعتبر ان يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن تضرب احد جوانبه فى نفسه فمصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته بيانه ان تضرب خمسة عشر وخمسا فى نفسه يكون مائتين واحدى وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فقلته على التقريب سبعة وسبعون ذراعا وعشره على التقريب اثنى عشرون فذلك مائة ذراع وشئ قليل لا يبلغ عشر ذراع اه اقول وعلى التعبير بالربيع يبلغ ذلك الشئ القليل نحو ربع ذراع فتعبر بالخمس اولى كما لا يخفى

فكان بنى للشارح الاقتصاد عليه ففهم **(قوله** بذراع الكرياس) بالكسر اى ثياب القطن وبأنى مقداره = (بذيه) لم يذكر مقدار المعنى اشارة الى انه لا تقدير فيه فى ظاهر الرواية وهو الصحيح بداهة ويصح فى الهداية ان يكون بحال لا يخسر بالاغتراف اى لا يتكشف وعابه الفتوى معراج وفى البحر الاول اوجه لما عرف من اصل ابى حنيفة اه وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل بلغ الكعب وقيل سبر وقيل ذراع وقيل ذراعا قهستانى **(قوله** لكنه يبلغ

اى فى المربع بأربعين وفى المدور ستة وثلاثين وفى المثلث من كل جانب خمسة عشر ورعا وخمسا بذراع الكرياس ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشرا فى عشر

**(قوله** وقطره **الح)** القطر هو الخط المار على المركز حتى ينتهى الى جابى المحيط ونصفه هو هذا القاطع نصفه بالمشاهدة بهذه الصورة

الدور ٣٦

١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١  
القطر  
١١ و ١/٢

انتهى منه



(الح) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلاً فإنه لو ربيع صار عشرة في عشر (قوله  
 جاز تسيراً) أي جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل أو المراد جاز وإن وقعت فيه نجاسة  
 وهذا أحد قولين وهو المختار كما في الدرر عن عيون المذاهب والظهيرية وصححه في المحيط  
 والاختيار وغيرها واختار في الفتح القول الآخر وصححه أيضاً الشيخ قاسم لأن مدار الكثرة  
 على عدم خلوص النجاسة إلى الجانب الآخر ولا شك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله  
 لو كان له عمق بلاسة أي لا عرض ولا طول لأن الاستعمال من السطح لا من العمق وأجاب في  
 البحر بأن هذا وإن كان الأوجه إلا أنهم وسعوا الأمر على الناس وقالوا بالضم كما أشار إليه في  
 التجنيس بقوله تسيراً على المسلمين اه وعلمه بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينحسره واعتبار  
 العرض ينحسره فيبقى طاهراً على أصله لاشك في نجسه وتماحه في حاشية نوح أفندي وبه فارق  
 ما ذهب عنه بلاسة (قوله حتى يبلغ الأقل) أي وإذا بلغ الأقل ف وقعت فيه نجاسة تنحس كافي  
 المنية وتشمل النجاسة الماء المستعمل على القول بنجاسته ولذا قال في البحر وإن نقص حتى  
 صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغترف منه ويتوضأ اه أما على القول  
 بطلانه فهي مسألة التوضؤ من الفساق وفيها الكلام المار فافهم ثم لو امتلاً بعد وقوع  
 النجاسة بقي نجساً وقيل لا منية ووجه الثاني غير ظاهر حاية قال في شرح المنية فالخامس أن  
 الماء إذا تنحس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وإن كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة لا ينحس  
 بها ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلاً فالتعبد قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء  
 وردت عليه أو ورد عليها هذا هو المختار اه وقوله أو ورد عليها بشرى إلى ما اختاره في الخلاصة  
 والخاتمة من أن الماء إن دخل من مكان نجس أو اتصل بالنجاسة شيئاً فبقي نجساً وإن دخل  
 من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرة في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا ينحس (قوله ولو بعكسه  
 بأن كان أعلاه لا يبلغ عشرة في عشر وأسفله يبلغها) (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز وإن  
 كان ما في أعلاه أكثر مما في أسفله أي مقداراً لا مساحة وفي البحر عن السراج الهندي أنه  
 الأشبه اه أقول وكأنهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا لأن ما في الأسفل في حكم حوض آخر  
 بسبب كثرته مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسئلة الأولى تدبر  
 وهذه يلغز فيها فيقال ماء كثير وقعت فيه نجاسة تنحس ثم إذا قل طهر بقي ما لو وقعت فيه  
 النجاسة ثم نقص في المسئلة الأولى أو امتلاً في الثانية قال ح لم أجد حكمه وأقول هذا عجيب  
 فإنه حيث حكمنا بطلانه ولم يعرض له ما ينحسره هل يتوهم نجاسته نعم لو كانت النجاسة مرئية  
 وكانت باقية في أواملاً قبل جفاف أعلى الحوض تنحس أما إذا كانت غير مرئية أو مرسية  
 وأخرجت منه أو امتلاً بعدما حكم بطلانه جوانب أعلاه بالخفاف فلا إذا لم تقتضي للنجاسة  
 هذا ما ظهر لي (قوله ولو وجد ماؤه) أي ماء الحوض الكبير أي وجه الماء منه (قوله فبق)   
 أي ولم يتباعد مساحة الثقب عشر في عشر (قوله منفصلاً عن الجمد) أي منفصلاً عنه غير متصل به  
 بحيث لو حرك تحرك (قوله وإن متصلاً) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاستسكان  
 وقال ابن المبارك وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والأول أحوط وقالوا إذا حرك  
 موضع الثقب تحركت بليغا يعلم عنده أن ما كان دكا ذهب وهذا ماء جديد يجوز بلا خلاف

جاز تسيراً ولو أعلاه عشرة  
 وأسفله أقل جاز حتى يبلغ  
 الأقل ولو بعكسه فوقع فيه  
 نجس لم يجز حتى يبلغ العشر  
 ولو وجد ماؤه فبق إن الماء  
 منفصلاً عن الجمد جاز لانه  
 كالسقف وإن متصلاً لا

هـ مداع وفي حادثة حركته عند ادخال كل عضو مرة حار هـ والخضر من ثوبه الاول  
هو لاشبه كاسر عن السراج الهندى ثم رأيت في اثنية صريح بأن الفتوى عليه وفي اسبلة  
ان هذا مبنى على نجاسة الماء المستعمل (قوله نجس) أى موضع النجس دون التمسك فيه  
نقب في موضع آخر وأخذناه منه وتوضأ بحركته في السراخية (قوله لا يوق في مائه) أى  
لا نجس موضع نقب لأن الموت يحصل قبل بعد التمسك ولا مداعته لكثرة لكن في تصوير  
السبلة يوقوع الكلب حار تنجس النقب بلافة ماء الفم واثقه ولذا صورته في اثنية  
بوقوع نشة وفي شرحها اذا علم ان الموت حصل في النقب قبل التمسك منه او كان الحيوان  
وقع متحسباً بالنجس في النقب (قوله بمجرد حركته) أى بأن يدخل من جانب ويخرج من  
آخر حار دخوله وان قل خارج يخرج من الشق لانه صار جارية حقيقة ويخرج بعضه  
وقع الشق في بقا النجاسة فلا تبقى مع الشك هـ وقيل لا يظهر حتى يخرج قدرا مائه وقيل  
بالأية مثله يخرج في الخارج الادخول كان نقب منه نقب فيس بجار ولا يلزم ان يكون الحوض  
ممتلئ في كل وقت الدخول لانه اذا كان ناقصا فدخله الماء حتى امتلأ وخارج بعضه  
يظهر ايضا كما كان بقا ماء نجس كحقيقته في الحلية وذكر فيها ان الخارج من الحوض  
نجس قبل حكمه عليه بالعبارة اهـ فقول هو ظاهر على القولين الآخرين لانه قبل خروج  
المثل او الالة الامثل لا يحكم بعبارة الحوض فيظهر كون الخارج نجسا واما على القول  
التخالف فقد حكم بعبارة بمجرد الخروج فيكون الخارج ظاهر ثامل ثم رأيت في الظهيرية  
ولصه والصحيح انه يظهر وان لم يخرج مثل مائه وان رفع الانسان من ذلك الماء الذي خرج  
وتوضأ به جزا هـ فبما قلنا لكن في الظهيرية ايضا حوض نجس امتلا ماء وفير ماؤه على  
جوانبه وحف جوانبه لا يظهر وقيل يظهر اهـ وفيه ولو امتلا فتنسب الماء في جوانبه لا يظهر  
مما يخرج الماء من جانب آخر اهـ وفي خلاصة التخالف انه يظهر وان لم يخرج مثل مائه  
فبما قلنا الحوض وخارج من جانب الشق على وجه الجريان حتى يبع الشجرة يظهر اما قدر  
ذراع او ذراعين فلا هـ فبما قلنا (قوله وكذا البئر وحوض السوء) أى يظهران من النجاسة  
بمجرد الجريان وكذا في حكمه من اعرف استدراك كاسر \* (تأنيه) \* هل يلحق نحو القفصة  
الحوض فإذا كان فيها ماء نجس ثم دخل فيها ماء جار حتى صلب من جوانبها هل تطهر هي  
وماء الذى فيها كالحوض ام لا لعدم الضرورة في غسلها توقفت فيه مدة ثم رأيت في خزانة  
الفتاوى اذا قصد ماء الحوض فأخدمته بالقفصة وامسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال  
ماء القفصة فتوضأ به لا يجوز هـ وفي الظهيرية في مسألة الحوض لو خرج من جانب آخر  
لا يظهر مما يخرج مثل مائه ثلاث مرات كالقفصة عند بعضهم والصحيح انه يظهر وان لم  
يخرج مثل مائه هـ فاعلم ان ما في خزانة مبنى على خلاف الصحيح يؤيده في البدائع  
مد حكايته الاقوال امالة في جريان الحوض قل مائه وعلى حوض السوء او الاواني  
اذا نجس اهـ ومقتضاها أنه على القول الصحيح تطهر الاواني ايضا بمجرد الجريان وقد  
عمل في المداع هذا القول لأنه صار ماء جاريه ما سبق بقا النجاسة فيه فتمسح الحكم والله  
المحمد وفي سبأ آخر (٣) مات عنه وهو ان دلوا نجس ففرغ فيه رجل ماء حتى امتلا

لانه كما تسعة حتى لو وقع  
فيه نجس لم يوقوع  
فيه فبما تسعة ثم عذر  
ظهارة النجس بمجرد  
حركته وكذا البئر وحوض  
السوء

مداع

يظهر حوض بمجرد  
الجريان

مداع

في الحلق نحو القفصة  
بالحوض

(٣) قوله وفي سبأ آخر  
قول رأيت بعد كتابي

لهذا محل في حاشية الاشبه  
والفتاوى في آخرها من الاول

بعبارة الكفيري التي  
تقتض عن شيخه الشيخ

اسماعيل الحائلي مفتي  
دمشق مبني على ما كان

في الكاظمية متجسس فمس  
عليه ماء ظاهر حتى جرى

الماء من الانبوب بحيث  
يعد جارية ولم يتغير الماء

فانه يحكم بظهوره (مداع)

وسال من جوانبه هل يظهر بمجرد ذلك ام لا والذي يظهر لي الطهارة اخذا مما ذكرناه هنا  
ومما مر من انه لا يشترط ان يكون الجريان بمدد وما يقال انه لا يعدف العرف جاريا متبوعا من  
من انه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس وكذا ما ذكره الشارح بعده من انه لو خضر نهرا من  
حوض صغير اوصب الماء في طرف الميزاب الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والذخيرة  
من المسائل فكل هذا اعتبروه جاريا فكذا هنا واخبرني شيخنا حفظه الله تعالى ان بعض اهل  
عصره في حلب اُفتي بذلك حتى في المائعات وانهم انكروا عليه ذلك واقول مسألة  
العصير تشهد لما اُفتي به وقد مر ان حكم سائر المائعات كالماء في الاصح فالحاصل ان ذلك له  
شواهد كثيرة فمن انكره وادعى خلافه يحتاج الى اثبات مدعاه بنقل صريح لا بمجرد انه لو كان  
كذلك لذكروه في تطهير المائعات كالزيت ونحوه على اُتي رأيت بعد ذلك في القهستاني اول  
فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر ان المائع كماء والديس وغيرها طهارته اما باجرائه  
مع جنسه مختلطا به كما روى عن محمد في التمر تاشي واما بالخالط مع الماء كما اذ جعل الدهن  
في الحانية ثم صب فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى يعلوا ونقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا  
يفعل ثلاثا فانه يظهر كافي الزاهدي الخ فهذا صريح بأنه يظهر بالاجراء نظير ما قدمناه عن  
الخزانة وغيرها من انه لو أجرى ماء اناء من احدها نجس في الارض اوصبهما من علوة خلتا  
طهرا بمنزلة ماء جار نعم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون اكثر من  
ذراع او ذراعين يتقيد بذلك هنا لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان  
هذا ما ظهر لفكرى السقيم وفوق كل ذي علم عليم **(قوله)** والمختار ذراع الكرياس وفي  
الهداية ان عليه الفتوى واختاره في الدرر والظهيرة والخلاصة والخزانة قل في البحر وفي  
الحانية وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المحيط  
والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في النهر وهو الانسب قلت لكن رده في شرح  
المنية بأن المقصود من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف  
 باختلاف الازمنة والامكنة **(قوله)** وهو سبع قبضات فقط اي بلا اصبع قائمة وهذا ما في  
الولولجية وفي البحران في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائمة  
فهي اربع وعشرون اصبعاً بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع القائمة  
ارتفاع الابهام كما في غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضمومة نوح اقول وهو  
قريب من ذراع اليد لانه ست قبضات وشي وذلك شبران **(قوله)** فيكون ثمانيا في ثمان) كانه  
نقل ذلك عن القهستاني ولم يتحنه وصوابه فيكون عشرا في ثمان وبين ذلك ان القبضة اربع  
اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث اصابع يكون خمسا وثلاثين اصبعاً واذا  
ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة  
اصبع وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكرياس المقدر بسبع قبضات لان الذراع حيث  
ثمانية وعشرون اصبعاً والعشر في عشر بمائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك  
المقدار واما على ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لأنك اذا ضربت ثمانيا في ثمان تبلغ اربعا  
وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ ألفين ومائتين واربعين اصبعاً وذلك ثمانون ذراعاً

هذا وفي القهستاني والمختار  
ذراع الكرياس وهو سبع  
قبضات فقط فيكون ثمانيا  
في ثمان بذراع زماننا ثمان  
قبضات وثلاث اصابع على  
القول المتفق به بالعشر

مطلب

في مقدار الذراع وعينه

بذراع كبراس و مصوب مئة فمصوب مقداره وفيه **(قوله)** و هو حكما يح ( تكرا مع  
قوله و وله طول لا عرض الخ ط **(قوله)** تحفيا ) بالفتح و ضم و ضم و ضم و ضم و ضم و ضم  
قموس **(قوله)** في الاصح ذكره في تحفي و تحفيا و التحفيا و التحفيا و التحفيا و التحفيا و التحفيا و التحفيا  
الى شرح صدر القصة و جمع التدقيق وهو متوغل في الاغراب تحفيا لما اطلقه جمهور  
الاصحاب كفي شرح الوهابية **(قوله)** و جيلد ) اي اذا اعتبر العمق بلا سعة **(قوله)** بقدر  
العشر ) اي بقدر اربع الذي هو عشر في عشر **(قوله)** و جيلد ) الاولى حذفه لغاغا ما قبله  
عنه **(قوله)** فعمق الخ ) حاصلا انه اذا كان غير عشر في عشر عمقه خمس اصابع تقريبا كان  
مدوه مائة آلاف الخ و قدما الافوا في مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس اصابع  
**(قوله)** و ثمانية ) في بعض النسخ و ثمانية و الموائع ما في القهستاني الاول **(قوله)** ما قل  
في تدريس المن كيل اوميزان اورطالان كانه جمعة ثمن و جمع اثنا اثناء و الرطل بالفتح و كسر  
اثنا عشرة اوقية و الاوقية اربعون درهما **(قوله)** فعمق خمس اصابع الخ ) الاولى اعتبره  
بالاربعة لانه المنقول كقدماه عن القهستاني و لانه اسهل و عليه فيبلغ في المربع مطوله و عرضه  
و عمقه ذراعان و نصف ذراع و اصبع و ثلث اصبع و في الثالث مطوله و عرضه ثلاثة اذرع  
و خمسة اشداس ذراع و عمقه ذراعان و نصف ذراع و اصبع و ثلث اصبع و في الرابع مطوله و عرضه  
و عمقه ذراعان و احدى عشرون اصبع و خمسة اشداس اصبع و وزن ذلك الماء بالثقل سبعة  
عشر قلة و ثلث خمس قلة و الثلثة مئتان و خمسون رطلا اعراف كل رطل مائة و ثمانية  
و عشرون درهما و اربعة اصابع درهم و حيلة ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبع مائة رطل  
واحد وستون رطلا و عشر اواق واحد و خمسون درهما و مائة اصابع درهم كل رطل  
سبع مائة درهم و عشرون درهما **(قوله)** رطل طبعه ) اي وصفه الذي خلفه الله تعالى عليه ط  
**(قوله)** و النبات ) انقص الوائي عليه لاستزامة الارواء دون العكس فان الاشربة تروى  
و لا تلت و الماء الناح طبعه النبات لانه عدمه من اعراض كماء الحار ط **(قوله)** سبب طبعه )  
اي غيره فجرد تسخين الماء بدون خالص لا يسمى طحطا عن أي السعود اي لان الطحط هو  
الانحاض استواء قموس **(قوله)** و ماء ناقلا ) اي قول وهو مختلف مع الد و مشدد و مختلف  
مع القصر كفي القاموس و رسم الاول بالالف و الثاني بالياء **(قوله)** ان في رفته ) اما لو صار  
كاسوق الخوط فلا نزوال اسماء عنه كقدماه عن الهداية **(قوله)** او ماء استعمال الخ )  
اعوان الكلام في الماء استعمال يقع في اربعة مواضع \* الاول في سببه و قد اشار اليه بقوله  
القربة اوردف حدث \* الثاني في وقت نبوته و قد اشار اليه بقوله اذا استقر في مكان \* الثالث في  
صفته و قد بينا بقوله طاهر \* الرابع في حكمه و قد بينه بقوله لا يظهر اه بحر **(قوله)** اي ثواب  
قدما في سنن الموضوع ان القربة فعل مثبت غاية بعد معرفة من يقرب اليه به وان لم يتوقف  
على نية كالوقوف و العمق و في البحر عن شرح القضاة انها ما تعاقب به حكم شرعي وهو  
استحقاق الثواب اه وفي شرح الاشبه للبيروني قال علمنا ان ثواب العمل في الاخرى عبارة عما  
اوحه الله للعبد جزاء لعمله فتنسب الشارح القربة بالثواب من تفسير الشيء بحكمه وهو  
شائع في كلامهم كما مر وهو مستدر من تعبير المتصنف بالام التعليل اي لاجل نيل قربة لم لو

اي ولو حكما ليع مائه  
طول بلا عرض في الاصح  
وكذا يترجمها عشر في  
الاصح و جيلد فلو مؤداه  
بقدر عشر فعمق خمس  
اصابع تقريبا لانه آلاف  
و ثمانية و ثمان عشر مئتين  
ماء الصافي و يسعه غدیر  
كل ضلع منه طولاً و عرضاً  
و عمقه ذراعان و مائة اربع  
و نصف اصبع تقريبا كان  
ذراع اربع و عشرون  
اصبعاً اه قلت وفيه كلام  
اذ المعتمد عدم اعتبار  
العمق و حده فقبصر (ولا  
يجوز بانه المد (الطبعه)  
وهو السيلان و الارواء  
و النبات (ب) سبب (طبعه)  
كمرك و ماء باقلاء النبات  
قصده التلطيف كاشان  
وصحون فيحوز ان في رفته  
(ب) بناء استعمال (ب) اجل  
(قربة) اي ثواب

مبحث

اناء الاستعمل

مطلب

في تفسير القربة و الثواب

قال المصنف في قرينة لتبين تفسيرها بالفعل فافهم (قوله ولو مع رفع حدث) يشير به وبقوله  
الآتي و لو مع قرينة الى ان اوفى قوله او رفع حدث مانعة الحلو لا مانعة الجلع لان القرينة  
ورفع الحدث قد يجتمعان وقد ينفرد كل منهما عن الآخر كما سيظهر فيهما معوم وخصوص  
وجبي (قوله او من نيم) اى اذا توشأ يريد به التطهير كما في الحائض وهو معلوم من سياق  
الكلام وظاهره انه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملا تأمل (قوله او حائض الح) قال في النهر  
قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملا لانه يستحب لها الوضوء لكل فريضة وان تجلس في  
مصلاها قدرها كى لا تنسى عاداتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفريضة وينبى انها  
لو توشأت لتجهد عادى وصاله فحى وجلس في مصلاها ان يصير مستعملا ولم أره لهم اه  
واقره الرمل وغيره ووجهه ظاهر فلذا جزم به الشارح فأطلق العبادة تبعا لجامع الفتاوى  
فانه قال يستحب لها ان توشأ في وقت الصلاة وتجلس في مسجدتها وتسبح وتهل مقدار ادائها  
للا تزول عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معلوف على رفع حدث وكون غسلته  
مستعملة هو الاصح وانما اطلق محمد نجاستها لانها لا تخلو عن النجاسة غالبا بحر \* اقول قد يقال  
انه مبنى على ما هو قول العامة واعتمده في البدائع من ان نجاسة الميت نجاسة خبث لانه  
حيوان دموى لا نجاسة حدث وعليه فالحاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في اول فصل  
البئر ويجوز عطفه على ميمزى ولو من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت  
كاسم (قوله بنية السنة) قيد في البحر اخذا من قول المحيط لانه اقامه قرينة لانه سنة اه قال  
في النهر وعليه فينبى اشتراطه في كل سنة كغسل الفم والانف ونحوها وفي ذلك تردد  
اه قال الرمل ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جنبا وقصد بغسل الفم والانف ونحوها مجرد  
التنظيف لا اقامة القرينة لا يصير مستعملا (قوله او لاجل رفع حدث) مفاد اللام انه  
قد صدق الحدث فيكون قرينة ايضا مع ان المراد ما هو اعم كما افاده الشارح بقوله ولو مع قرينة  
فكان الاولى ان يقول اوفى رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فانه ان كان منويا اجتمع  
فيه الامران والا كما لو كان للتبرد فرفع الحدث فقط (قوله ولو للتبرد) قيل فيه خلاف محمد  
بناء على انه لا يستعمل عنده الا باقامة القرينة اخذا من قوله فيما لو انغمس في البئر لطلب  
الدلو بأن الماء طهور قال السرخسي والصحيح عنده استعماله بازالة الحدث الا للضرورة  
كمسألة البئر وتماه في البحر (قوله فلو توشأ متوضئ الح) محترز قول المصنف لاجل قرينة  
او رفع حدث لكن اوردان تعام الوضوء قرينة فينبى ان يصير الماء مستعملا واجاب في البحر  
وتبعه في النهر وغيره بأن التوضؤ نفسه ليس قرينة بل التعام وهو امر خارج عنه ولذا يحصل  
بالقول (قوله او لطین) اى ونحوه كوسخ لعدم ازالة الحدث واقامة القرينة وكذا لو وصلت  
شعر آدمى بذوائتها فغسلته لم يصير مستعملا لانه لم يسبق له حكم البدن بخلاف ما وغسل رأس  
مقتول قد بان منه وتماه في البحر \* (فائدة) \* قال سيدي عبد الغنى الظاهر ان المحدث تكفيه غسلة  
واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف النجاسة كما قدمناه (قوله بلانية قرينة) بأن  
اراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ اما لو اراد بها ابتداء الوضوء صار  
مستعملا بدائع اى اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر في محله فلا يصير

ولو مع رفع حدث او من  
تميز او حائض لعادة عبادة  
او غسل ميت او يذلل كل  
او منه بنية السنة (او)  
لاجل (رفع حدث) ولو مع  
قرينة كوضوء محدث ولو  
للتبرد فلو توشأ متوضئ  
للتبردا وتعليم او لطین يندم  
يصير مستعملا اتفاقا كزيادة  
على الثلاث بلانية قرينة

الماء مستعملا وهذا ايضا اذا اختلف اغتسل والا فلا لانه مكروه بغير لكن قدمنا ان تكرره  
تكراره في مجلس مرارا **(قوله)** نحو فيخذ اي تالمس من اعضاء الوضوء وهو يحدث لاجنب  
وقبل يصير مستعملا بناء على القول بخول الحدث الاصغر بكل البدن وغسل الاعضاء رافع  
عن الكل تخفيفا والراجح خلافه افاده في النهر وافاد سيدي عبدالغني ان الظاهر ان المراد  
بأعضاء الوضوء ما يشمل المسنونة مع نية فعل السنة تأمل **(قوله)** او توب طاهر اي ونحوه  
من الجامدات كالقدور والقصاع والخمار فهتاني **(قوله)** اوداه تؤكل كذا في البحر عن  
المنهني قال سيدي عبدالغني وتقيده باننا كولة فيه نظر لان غيرها كذات لا تجس الماء  
ولا تسلب طهوريته كاستنار والفأرة وساء البهائم التي لم يصل الماء اليها اه وذكر الرحمتي  
نحوه **(قوله)** او لاجل اسقاط فرض فيه ما في قوله او لاجل رفع حدث وهذا سبب ثالث  
للاستعمال زاده في الفتح اخذا من مسألة الحب المذكورة ومن تعاليلها المنقول عن الامام  
بسقوط الفرض لانه ليس بقربة لعدم الثبة ولا رفع حدث لعدم تجزئه كباقي **(قوله)** هو  
الاصل في الاستعمال اي هو الاصل الذي بني عليه الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لان  
المعلوم من جهة الشارع ان الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القربة تدنس كمال الزكاة  
تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذي نقله ان كلا من التقرب  
والاسقاط مؤثر في التغير الا ترى انه الفرد وصف التقرب في صدقة التطوع واثم التغير  
حتى حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم ففرقا ان كلا اثر تغيرا شرعا اه اقول ومقتضاه  
ان القربة اصل ايضا بخلاف رفع الحدث لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة واسقاط الفرض  
اوفي ضمنهما فكان فرعا وبهذا ظهر انه يستغنى بهما عنه فيكون المؤثر في الاستعمال  
الاصلان فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معها رفع حدث واسقاط فرض او لا  
اوفي اسقاط فرض سواء كان معه قربة او رفع حدث او لا وهذا ما ظهر لي من فيض  
الفتاح العليم فاغتمه **(قوله)** بأن يغسل اي المحدث او الجنب بعض اعضاءه اي التي يجب  
غسلها احترازا عن غسل المحدث نحو الفخذ كما مر ثم الظاهر انه اراد الغسل بنية رفع الحدث  
ليغير قوله او يدخل يده الخ قال في البرازية وان ادخل الكف للغسل فسد تأمل ثم في الخلاصة  
وغيرها ان كان اصبع او اكثر دون الكف لا يضر في الفتح ولا يخلو من حاجته الى تأمل  
وجهه **(قوله)** في حب بالجملة الجرة او الضخمة منهاء موس **(قوله)** لغبر اغتراف بل للتبرد  
او غسل يده من طين او عجين فلو قصد الاغتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يضر مستعملا  
للضرورة **(قوله)** فأنه يصير مستعملا المراد ان ما اتصل بالعضو وانفصل عنه مستعمل على  
ما مر وبأني **(قوله)** لسقوط الفرض اي فلا يلزمه اعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية  
الاعضاء وهذا التعميل منقول عن الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوالا موقوفا  
كذا في البحر على ان الاصل التعامل بما هو الاصل وقد علمت ان زوال الحدث فرع **(قوله)**  
وان لم يزل الخ كان الاولى اسقاط ان وزيادة انه لم توجد نية القربة كتمل في البحر ليكون  
بياناً لوجه زيادة هذا السبب الثالث وانه لا يفي عنه ما قبله من السببين كما قدمناه وما في النهر  
من انه انما سم زيادته بتقدير ان اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كان قربة اعترضه ط بأن

وكغسل نحو فيخذ او توب  
طاهر اوداه تؤكل (او)  
لاجل (اسقاط فرض)  
هو الاصل في الاستعمال  
بأنه عليه الكمال بأن  
يغسل بعض اعضاءه او  
يدخل يده او رجله في حب  
لغير اغتراف ونحوه فأنه  
يصير مستعملا لسقوط  
الفرض اتفاقا وان لم يزل  
حدث عضوه

اسقاط الفرض لا يتوقف على التية ولا نواب بدونها فكيف يمكن ان يكون قربة (قوله)  
 جناته اى جابة العضو المغسول في صورة الحدث الاكبر (قوله) ما لم يتم (اى ما لم يغسل  
 بقية الاعضاء) (قوله على المعتمد) قال الشيخ قاسم في حواشي التجميع الحدث يقال بمعنىين  
 بمعنى المانعة الشرعية عما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا يتجزأ بلا خلاف عند ابن حنيفة  
 وصاحبه وبمعنى التجاسة الحكمية وهذا يتجزأ شوباً وارتقاءً بلا خلاف ايضاً وصيرورة  
 الماء مستعملاً بالذلة الثانية اه اقول والظاهر انه اراد يتجزأ الثانى شوباً كما في الحدث  
 الاصغر بالنسبة للاكبر فانه يحل بعض اعضاء البدن وفي عدم تجزئ الاول بلا خلاف نظر لما  
 قدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة ومس المصغف بعد غسل الفم واليد تأمل (قوله)  
 وينبئ ان يزداد اوسنة) فيه ان السنة لا تقام الا بابتها فيدخل في قوله لاجل قربة وان قصد  
 بغسل نحو التيمم والانف مجرد التنظيف لم يصير مستعملاً كما مر عن الرملى فلم توجد السنة ثم  
 رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه الى هذا اشار بقوله فأتم (قوله) وقيل اذا استقر (اى بشرط  
 ان يستقر في مكان من ارض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لانه اراد  
 بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره فخر الاسلام وغيره وفي  
 الخلاصة وغيرها انه المختار الا ان الساعمة على الاول وهو الاصح واثم الخلاف يظهر فيما لو  
 انفصل فسقط على انسان فاجراه عليه صح على الثانى لا الاول نهر قلت وقدمر ان اعضاء  
 الغسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من اعضاء الغسل فاجراه عليه صح  
 على القوانين (قوله ورجح للخرج) لانه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط لتجس ثوب المتوضئ  
 على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كافي غاية البيان (قوله عفو اتفاقاً) اى  
 لا مؤاخذه فيه حتى عند القائل بالنجاسة للضرورة كفى البدائع وغيرها (قوله وهو ظاهر  
 الح) رواه محمد عن الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عاينها  
 الفتوى لافرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التجسس الا ان الاطلاق اولى  
 وعنه التخفيف والتغليظ وشافع العراق نفوا الخلاف وقالوا انه ظاهر عند الكل وقد قل  
 في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه ظاهر غير ظهور في الاشتغال بتوجيه التغليظ والتخفيف  
 مما لاجدوى له نهر وقد اطال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة  
 الدليل لقوته (قوله وهو الظاهر) كذا في الذخيرة اى ظاهراً الرواية ومن صرح بان رواية  
 الطهارة ظاهر الرواية وعالها الفتوى في الكافي والمصنف كافي شرح الشيخ اسمعيل (قوله)  
 لكن الح) دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب التوضؤ  
 في المسجد من غير ما اعد له وفي البحر عن الحائفة او توضأ في اناه في المسجد جاز عندهم (قوله)  
 وعلى متاعق بيكره محذوفاً معطوف على بيكره المذكور (قوله) (قوله) قال في البحر ولا يخفى  
 ان الكراهة على رواية الطهارة اما على رواية النجاسة خرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث  
 والتجسس منها اه واجاب الشارح تبعاً للنهر وافره النهر بحمل الكراهة على التحريم لان  
 المطلق منها يتصرف اليها قلت ويؤيده ان نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية ولذا  
 عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه \* (فرع) \* الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصفه

او جناسته ما لم يتم لعدم  
 تجزئهما زوالاً وشوباً على  
 المعتمد قلت وينبئ ان يزداد  
 او سنة ليم الغضضة  
 والاستنشق فأتم (اذا  
 انفصل عن عضو وان لم  
 يستقر) في شئ على المذهب  
 وقيل اذا استقر ورجح  
 للخرج ورد بأن ما يصيب  
 منديل المتوضئ ثوباً به عفو  
 اتفاقاً وان كثر (وهو ظاهر)  
 ولو من جنب وهو الظاهر  
 لكن بيكره شربه والعجن  
 به تنزيها للاستعداد وعلى  
 رواية نجاسته تحريماً

قوله في الكافي الح هكذا  
 بخطه وعلل الاولى ان  
 يقول صاحب الكافي الح  
 او نحو ذلك تأمل اه  
 مصححه

لم يجز الانغاص به بحال والاجاز كل العين وسق الدواب بجر عن الخلاصة **(قوله ليس يظهر)**  
 اى ليس يظهر **(قوله على الراجح)** مرتبط بقوله بل لحث اى نجاسة حقيقية فانه يجوز ازالها  
 بغير الماء المطبق من المائعات خلافاً لحمد **(قوله فرع الح)** هذا ما عر عنه في الكثر وغيره  
 بقوله ومسألة البئر حجت فاشترط بالجم الى ما قال الامام ان الرجل والماء نجسان وبالحال الى  
 ما قال الثاني انهما بمخالهما وبالماء الى ما قال الثالث من طهارتهما ثم اختلف التصحيح  
 في نجاسة الرجل على الاول فقيل للنجابة فلا يقرأ القرآن وقيل للنجاسة الماء المستعمل فيقرأ اذا  
 غسل فاه واستظهر في الحاشية قلت ومبنى الاول على تجسس الماء لسقوط فرض الغسل عن  
 بعض الاعضاء بأول انقلاعه قبل تمام الانعكاس والثاني على انه بعد الخروج من النجاسة كما  
 يفيد ما في البحر عن الحاشية وشروط الهداية وينبى على الاول ان تكون النجاسة نجاسة  
 الماء اي لا النجاسة فقط تأمل ومبنى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من النجابة  
 في غير الماء الجاري وما في حكمه ومبنى قول الثالث على عدم اشتراطه ولم يصير الماء مستعملاً  
 للضرورة كذا قرره في البحر وغيره **(قوله في محدث)** اى حدثاً اصغروا اكبر نجابة  
 او حبساً او نفاساً بعد انقطاعهما اما قبل الانقطاع وليس على اعضائهما نجاسة فهما  
 كالظاهر اذا انغمس للتبرد لعدم خروجها من الحيض فلا يصير الماء مستعملاً بجر عن الحاشية  
 والخلاصة وتامه في ح **(قوله في بئر)** اى دون عشر في عشر ح اى وليست جارية  
**(قوله لدلو)** اى لاستخراجه وقيد به لانه لو كان للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً قال في النهر  
 اى بين الامام والثالث لما مر من اشتراط الصب على قول الثاني اه وذكره في البحر بحثاً يقول  
 والظاهر ان اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم التيقن لمقامها كابدل عليه ما بأتى  
 من تصريحه بقيام التذلل مقامها فتدبر **(قوله او تبرد)** تبع في ذكره صاحب البحر والنهر  
 بناء على ما قيل انه عند محمد لا يصير الماء مستعملاً الابنية القرية وقدمنا ان ذلك خلاف  
 الصحيح عنده وان عدم الاستعمال في مسألة البئر عنده هي الضرورة والضرورة في التبرد  
 فلذا اقتصر في الهداية على قوله لطلب الدلو **(قوله مستنجياً بالماء)** قيد به لانه لو كان بالاحجار  
 تجس كل الماء اتفاقاً كافي البرازية نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التتارخانية  
 اختلاف التصحيح في التجسس وعدمه اى بناء على ان الحجر مخفف او مطهر ورجح في الفتح  
 الثاني نعم الذي في اكثر الكتب ترجيح الاول كما افاده في تنوير البصائر وتام الكلام عليه  
 سيأتي في فصل الاستنجاء ان شاء الله تعالى **(قوله ولا تجسس عليه)** عطف عام على خاص فلو كان  
 على بدنه او ثوبه نجاسة تجسس الماء اتفاقاً **(قوله ولم ينو)** اى الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً  
 بالاتفاق الا في قول زفر سراج وهذا مؤيد لما قدمناه من انه عند الثاني مستعمل ايضاً والمراد  
 انه لم ينو بعد انعكاسه في الماء فلا ينافي قوله لدلو افاده ط **(قوله ولم يتدك)** كذا في المحيط  
 والخلاصة وظاهره انه لو نزل للدلو وتدل ذلك في الماء صار مستعملاً اتفاقاً لان التذلل فعل منه  
 قائم مقام التيقن فصار كالماء نزل للاغتسال بجر ونهر فتنبه وقيد في شرح المنية الصغير بما اذا  
 لم يكن تذلل لزالة الوسخ **(قوله والادح الح)** هذا القول غير الاقوال الثلاثة المارة المرموز  
 اليها بحجط ذكره في الهداية رواية عن الامام قال في البحر وعن ابي حنيفة ان الرجل طاهر

متطلب  
مسألة البئر حجت

(و) حكمه انه (ليس  
 يظهر) حدث بل لحث  
 على الراجح المعتمد (فرع)  
 \* اختلف في محدث انغمس  
 في بئر لدلو أو تبرد مستنجياً  
 بالماء ولا تجسس عليه ولم ينو  
 ولم يتدك والادح انه  
 طاهر والماء مستعمل  
 لا اشتراط الانفصال  
 للاستعمال



لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزيلعي والهندي وغيرهما تبعاً لصاحب الهداية وهذه الرواية اوفق الروايات اى للقياس وفى فتح القدير وشرح المجمع انها الرواية المصححة ثم قال فى البحر فلم ان المذهب المختار فى هذه المسئلة ان الرجل طاهر والماء طاهر غير مظهر اما كون الرجل طاهراً فقد علمت تصحيحه واما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمه ايضا بما قدمناه اه ومثله فى الحلية وبه علم ان هذا ليس قول محمد لان عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كمر واما الامام فلم يعتبر الضرورة هنا بل حكم باستعماله اسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح الخلاف المرموز له نعم ذكر فى البحر عن البحر جاني انه انكر الخلاف اذ لا نص فيه وانه لا يصير مستعملاً كما لو اغترف الماء بكفه للضرورة بلا خلاف اقول وهو خلاف المشهور فى كتب المذهب من اثبات الخلاف ومن ان الذى اعتبر الضرورة هو محمد فقط وكان غيره لم يعتبرها لتدرة الاحتياج الى الانغماس بخلاف الاحتياج الى الاغتراف باليد فافهم **(قوله)** والمراد الخ) مخرج به فى الحلية والبحر والنهر ورد العلامة المتقدسى فى شرح نظم الكثرانية تأريلاً بعيد جداً وقوله على ما مر اى من انه لا فرق بين المائى والملاقى وهذه مسئلة الفساق وقد علمت ما فيها من المعترك العظيم بين العلماء المتأخرين **(قوله)** وكل اهاب الخ) الاهاب بالكسر اسم للجداء قبل ان يدبغ من ماء كول او غيره جمعه اهاب بضمين ككتاب وكتب فاذا دبغ سعى اديماً وصراً وجراً كما فى النهاية وانما ذكر المصنف الدباغة فى بحث المياه وان كان المناسب ذكرها فى تطهير التجاسات استطراداً اما الصلوح الاهاب بعد دبغه ان يكون دواء للسياه كفى النهر وغيره واليه اشار الشارح بقوله ويتوضأ منه او لان الدبغ مطهر فى الجملة كما فى القهستانى او لانه فى قوة قولنا يجوز الوضوء بما وقع فيه اهاب دبغ كما نقل عن حواشى عمام **(قوله)** ومثله المثانة والكرش) المثانة موضع البول والكرش بالكسر وككتف السك بفتح تارة المدة للانسان قاموس ومثله الامعاء وفى البحر عن التفتيس اصباح امعاء شامة تسمى ومى معه جاز لانه يتخذ منها الاوتار وهو كالدباغ وكذلك لودبغ المثانة فجعل فيها ابن جاز وكذا الكرش ان كان يقدر على اصلاحه وقال ابو يوسف فى الاملاء انه لا يطهر لانه كاللحم اه **(قوله)** فالاولى وما دبغ) اى حيث كان الحكم غير قاصر على الاهاب فالاولى الايمان بما الدابة على العموم ط **(قوله)** دبغ الدباغ ما يمنع التثنى والفساد الذى ينبغ على نوعين حقيقى كالقرظ والشب والنفى ونحوه وحكى كالترتب والتشميس والالتقاء فى الرغى ولو جف ولم يستحل لم يطهر زياى والقرظ بالغذاء المعجبة لا باضاد ورق شجر السلم بفتح حين والشب بالياء الموحدة وقيل بالناء المثانة وذكر الازهرى انه تصحيف وهو ثبت طيب الرائحة صر العليم يدبغ به افاده فى البحر **(قوله)** ولو بشمس) اى ونحوه من الدباغ الحكمى وأشار به الى خلاف الامام الشافعى الى انه لا فرق بين نوعى الدباغة فى سائر الاحكام قال فى البحر الا فى حكم واحد وهو انه لو اصابه الماء بعد الدباغ الحقيقى لا يعود نجساً باتفاق الروايات وبعد الحكمى فيه روايتان اه والاصح عدم العود قهستانى عن المضممرات وقيد الخلاف فى مختارات التوازل بما اذا دبغ بالحكمى قبل الفصل بالماء قال فلو ابعده لا تعود نجاسته اتفاقاً **(قوله)** وهو يحتملها) اى

دباب

فى احكام الدباغة

والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء على ما مر (وكل اهاب) ومثله المثانة والكرش قال القهستانى فالاولى وما (دبغ) ولو بشمس (وهو يحتملها)

الدبابة . أحود من دغ وفود في البحر انه لا حجة الى هذا القيد لان قوله وكل اهاب  
لا يتناول ما لا يشمل الدبابة كما صرح به في الفتح ( قوله طهر ) بضم الهاء والفتح أفصح حموى  
( قوله يفصل به الخ ) أفود طهارة فذره وباطنه لأطلاق الأحاديث الصحيحة خلافاً لما لك  
لكن اذا كان جلد حيوان ميت ما كون اللحم لا يجوز أكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة وهذا جزء منها وقول عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة رضى الله عنها انما يحرم  
من الميتة أكلها مع امره لهم بالدباغ والانتفاع اما اذا كان جلد ما لا يؤكل فانه لا يجوز أكله  
احكاماً لان الدباغ فيه ليس باقوى من الذكاة وذكره لا يبيحه فكذا دباغه بجر عن السراج  
( قوله وعية ) أى وبناء على مذكر من ان ما لا يشمل الدبابة لا يطهر ( قوله جلده صغرة )  
أى لهدم اماما لادم لها فهي طاهرة لما تقدم انها لو وقعت في الماء لا تقسده أفوده - ( قوله  
امقيصها ) أى الحية كفى البحر عن السراج وظاهره ولو كبيرة قال الرمحى لانه لا تخلع الحية  
فهو كالشعر والعظم ( قوله وفأرة ) بالهمزة وتبدل الهمزة ( قوله ذكاة ) بالذال المعجمة أى ذبح  
( قوله لتقيدها ) أى الذكاة والدباغ بما يحتمله أى يشمل الدباغ وكان الأولى افراد الضمير  
ليعود على الذكاة فقط لان قيد الدباغ بذلك مفرح به قبله وعبارة البحر عن التجنيس لان  
الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمله وفى ابى السعود عن خط الشرنبالى الذى يظهر  
الفرق بين الذكاة والدبابة خروجه الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدبابة اه  
قلت لكن اكثر الكتب على عدم الفرق كما بأتى ( قوله خلاجلد خنزير الخ ) قيل ان جلد  
الآدمى كجلد الخنزير فى عدم الطهارة بالدغ لعدم القابلية لان لهما جلودا مترادفة بعضها  
فوق بعض فلاستثناء منقطع وقيل ان جلد آدمى اذا دغ طهر لكن لا يجوز الانتفاع به  
كسائر اجزائه كالفى عليه فى الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء واجب بان معنى طهر جاز  
استعماله والعلاقة السببية والمسببة لا يلزم اذ لا يلزم من الطهارة جواز الانتفاع  
كما علمته لكن علة عدم الانتفاع بهما مختلفة فى الخنزير لعدم الطهارة وفى آدمى  
لكرامته كما اشار اليه الشارح قل فى النهر وهذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقى  
اولى اه اى موافقة المنقول فى المذهب الى اختياره اشار الشارح بقوله ولودغ طهر قال ط  
وانما قدر جلد لان الكلام فيه لا فى كل اناحية ( قوله فلا يطهر ) لانه نجس العين بمعنى  
ان ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسته ما فيه من الدم كنجاسة غيره من  
الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير فى ظاهر الرواية عن اصحابنا الا فى رواية عن ابى يوسف  
ذكرها فى اثنية ( قوله وقدم الخ ) لما كانت البداهة بالنسبة وتقديمه على غيره تفيد الاهتمام  
بشأنه وشرفه على ما بعده بين ان ذلك من غير مقام الالهة اما فيه فلا شرف يؤخر كقوله تعالى  
ليهدمت صوامع الآبة لان الهدم اهانة فقدمت صوامع الصائبة او الرهبان وبيع  
التصارى وصلوات اليهود اى كنائسهم واخرت مساجد المسلمين لشرفها وهما الحكم بعدم  
الطهارة اهانة كذا قيل اقول وانما تظهر هذه التكتة على ان الاستثناء من الطهارة لامن  
جواز الاستعمال التام للمستثنى منه فان عدمه التام المستثنى ليس باهانة ( قوله وان  
حرم استعماله ) اى استعمال جلده واستعمال آدمى بمعنى اجزائه وبه يظهر انفرع

طهر ( يفصل به ويتوضأ  
منه ( ولا ) يحتمله ( فلا )  
وعليه ( فلا يطهر جلده )  
صغرة ذكره الزيلعي اما  
قيصها فظاهر ( وفأرة )  
كما انه لا يطهر بذكاة  
لتقيدها بما يحتمله ( خلا )  
جلد ( خنزير ) فلا يطهر  
وقدم لان المقام الالهة  
( و آدمى ) فلا يدغ لكرامته  
ولو دغ طهر وان حرم  
استعماله حتى لو طحن  
عظمه فى دقيق لم يؤكل  
فى الاصح

بعده **(قوله احتراماً)** اى لانجاسة **(قوله)** وافاد كلامه حيث لم يستثن من مطلق الاهداب سوى الخنزير والآدمى **(قوله)** وهو المعتد) اما فى الكلب فبناء على انه ليس نجس العين وهو اصح التصحيحين كما بآتى واما فى الفيل فكذلك كما هو قولهما وهو الاصح خلافاً ل محمد فقد روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج وفسره الجوهري وغيره بعظم الفيل قال فى الحلية وخطبى الخطابى فى تفسيره له بالذبل اه والذبل بالذال المعجمة جلد السلحفاة البحرية او البرية او عظم ظهر دابة بحرية قاموس وفى الفتح هذا الحديث يسلط قول محمد بنجاسة عين الفيل **(قوله)** بداء) بدل من الضمير المجرور باعادة الجار فلا يظهر بدكاة ما لا يظهر بالدباء مما لا يحتمله كما مر فلوصلى ومعه جلد حية مذبوحة اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته كما فى المحيط والحانية والولوالحلية وما فى الخلاصة من ان الحلية والفأرة وكل ما لا يكون سورة نجسا لوصلى بلبسه مذبوحا تجوز مشككا فى الفتح وتاممه فى الحلية قلت وعليه فلوصلى ومعه تزيان فيه لحمه مذبوحه لا تجوز صلاته لو اكثر من درهم وصرح فى الوهبانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتنه وخرج الخنزير فانه لا يظهر بالدباء كما مر فلا يظهر بالدكاة كما فى المنية والظاهر ان الآدمى كذلك وان قلنا بظاهرة جلده بالدباء فلوزنح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع فى ماء قليل قبل تغسيله افسده ولم أر من صرح به نعم رايت فى صيد غرر الافكار ان الذكاة لا تعمل فى الخنزير والآدمى كما لا تعمل الدبابة فى جلد ما تأمل **(قوله)** على المذهب اى ظاهر المذهب كما فى البدائع بحر لحديث لا تتغفوا من الميتة باهاب رواه اصحاب السنن والاهداب ما لم يدع فيدل على توقف الانتفاع قبل الدبغ على عدم كونها ميتة اى والذكاة ليست امانة افاده فى شرح المنية وقيل انما يظهر جلده بالذكاة اذا لم يكن سورة نجسا **(قوله)** لا يظهر لحمه اى لحم الحيوان ذى الاهداب فالضمير عائذ الى ما على تقدير مضاف او بدونه والاضافة لاذنى مناسبة تأمل **(قوله)** هذا اصح ما يفتى به) افاد ان مقابله مصحح ايضا فقد صححه فى الهداية والتحفة والبدائع ومضى عليه المصنف فى البدائع كالكثر والدرر والاول مختار شراح الهداية وغيرهم وفى المعراج انه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال فى شرحه المسمى بالبرهان بعد كلام فجاز ان تعتبر الذكاة مطهرة لجلده للاحتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والبرد وستر العودة بلبسه دون لحمه لعدم حل اكله المقصود من طهارته وتاممه فى حاشية نوح والحاصل ان ذكاة الحيوان مطهرة لجلده ولحمه ان كان الحيوان ما يؤكل والا فان كان نجس العين فلا تطهر شيأ منه والا فان كان جلده لا يحتمل الدبابة فكذلك لان جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم والا فيظهر جلده فقط والآدمى للخنزير فبأذكر تعظيما له **(قوله)** من الاهداب) هو ان يكون الناجح مسلما حلالا خارج الحرم او كتابيا **(قوله)** فى المحل اى فيما بين اللبنة واللحمين وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر ان مثلها الضرورية فى اى موضع اتفق حلية واليه يشير كلام الفقيه قهستانى **(قوله)** بالتسمية اى حقيقة او حكما بان تركها ناسيا **(قوله)** والاول اظهر) وهو المذكور فى كثير من الكتب بحر **(قوله)** لان ذبح الجوى اى ومن فى معناه ممن لم يكن اهلا كالوثى والمرتد والمجرم **(قوله)** كلا ذبح) حكم الشرع بانه ميتة فيما يؤكل **(قوله)** ان صحح الثانى) يؤهم ان الاول لم يصحح مع انه فى الفقيه نقل تصحيح القولين

احتراما وافاد كلامه طهارة جلد كلب وقيل وهو المعتد (وما اى اهاب (ظهيره) بدباء (طهر بدكاة) على المذهب (لا) يظهر (لحمه) (على) قول (الاكثر ان) كان (غير ما كول) هذا اصح ما يفتى به وان قل فى الفيض الفتوى على طهارته (وهل يشترط) لظاهرة جلده (كون ذكاته شرعية) بأن تكون من الاهداب فى المحل بالتسمية (قبل نعم وقيل لا والاول اظهر) لان ذبح الجوى وتارك التسمية عمدا كلا ذبح (وان صحح الثانى) صححه الزاهدى فى الفقيه والمجتبى

فكان الأولى ان يزيد ايضا **(قوله)** واقره في البحر) حب ذكر انه في انحرافه من تحت  
والفتية تصحيح الثاني ثم قل وصاحب الفتية هو صاحب اعنتى وهو الامام الزاهد المشهور  
علمه وفقهه ويدل على ان هذا هو الاصح ان صاحب النهاية ذكر هذا الشرط اى كون الفتاة  
شرعية بصيغة قبل معزيا الى الحلية اه **(قوله)** كسجاس (بالكسر اى جلده **(قوله)**  
فنجس) اى فلا يجوز الصلاة فيه ما يغسل منه **(قوله)** ففسله افضل لان الاخذ بما هو  
الوثيق في موضع الشك افضل اذا لم يؤد الى الخرج ومن هنا قلوا لا بأس بلبس ثياب اهل  
الذمة والصلاة فيها الا الازار والسر او لبس فانه كره الصلاة فيها لقربها من موضع الحدث  
وتجوز لان الاصل الطهارة وما توارث بين المسلمين في الصلاة باب الغناء قبل الغسل وتامه  
في الحلية ونقل والفتية ان الجلود التي تدب في بلدنا ولا يغسل مذهبها ولا تتوفى التجاسات  
في دغها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدب فيبى طهرة يجوز اتفد  
الحثاق والمكعب وغلاف الكتب والشط والقرب والدلاء وطايبا سا اه اقول ولا يخفى  
ان هذا عند الشك وعدم العلم بنجاستها **(قوله)** وشعر الميتة (الح) مع ما عطف عليه خبره  
قوله الاتي طاهر لمر من حديث الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة  
انما حره اكليها وفي رواية تلحمها فدل على ان ما عدا اللحم لا يحر فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها  
احاديث اخر صريحة في البحر وغيره ولان المهود فيها قبل اثوت الطهارة فكذا بعده لانه  
لا يلحمها واما قوله تعالى من يحيى العظام الآية فجوابه مع تعريف الموت بان وجودى او عدمى  
اطال فيه صاحب البحر فراجعه وذكر ذلك في بحث المياه لافادة انه اذا وقع فيها لا ينجسها وفي  
القهستانى الميتة ما زالت روحه بالانذكية **(قوله)** على انذهب) اى على قول ابى يوسف الذى  
هو ظاهر الرواية ان شعره نجس وصححه في البدائع ورجحه في الاختيار فوصلى ومعه منه اكثر  
من قدر الدرهم لا يجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا ينجسه افاده في البحر وذكر  
في الدرر انه عند محمد طاهر لضرورة استعماله اى للخرازين قال العلامة المقدسى وفي زماننا  
استغنوا عنه اى فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة نوح افدى  
**(قوله)** على المشهور) اى من طهارة العصب كجزءه في الوقية والدرر وغيرها بل ذكر  
في البدائع وتبعه في التمسح انه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البحر بانه في غاية البيان ذكر فيه  
روايتين احدهما انه طاهر لانه عظم والاخرى انه نجس لان فيه حياة والحس يقع به ويصح  
في السراج الثانية **(قوله)** الحالية عن الدسومة) قيد للجميع كفى القهستانى فخرج الشعر  
الثلثى وما بعده اذا كان فيه دسومة **(قوله)** وكذا كل ما لا تلحمه الحياة) وهو ما لا يتلأ الحيوان  
بقطعه كالریش والمتار والخنث **(قوله)** حتى الانفحة) بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء  
وقد تكسر الفاء والنفحة والنفحة شئ واحد يستخرج من بطن الجدى الراضع اصفر فيعصر  
في صوفة فيغالب به اللبن فذا اكل احدى فهو كرش وتفسير الجوهرى الانفحة بالكرش سهو  
قاموس بالحرف وفيه **(قوله)** على الراجع) اى الذى هو قول الامام ومأثر من صرح بترجيحه  
والله اخذ من تقدمه صاحب انما قيل له وتأخيره قوله كما هو عادته فيما رجع به وعبارته مع  
السرر وانفحة الميتة ولو مائة وسبها طاهر كما ذكره خلاو لهما لتنجسهما بنجاسة اكل قننا

قوله يجوز اتخاذه لعله  
سقط من قلمه سبأ اتخاذه  
وهو لفظ منها اتم تصحيحه

واقره في البحر (فرع)  
ما يخرج من دار الحرب  
كسجاس ان علم دغها طاهر  
فطاهر او نجس فنجس  
وان شك ففسله افضل  
(وشعر الميتة) غير الخنزير  
على المذهب (وعظمها  
وعصبها) على المشهور  
(رحاها وقرنها) الحالية  
عن الدسومة وكذا كل  
ما لا تلحمه الحياة حتى الانفحة  
واللبن على الراجع

نحاسته لا تؤثر في حال الحياة اذ اللين الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد الموت اه ثم اعلم ان الضمير في قول الملتقى ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائدا على الافنحة كما فهم الحشبي حيث فسرهما بالجدة وعزى الى الملتقى طهارتها لان قول الشارح ولو مائة صريح بان المراد بالافنحة اللبن الذي في الجدة وهو وافق لما مر عن القاموس وقوله لتنجسها الخ صريح في ان جلدتها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قال بعد التعليل المار وقد عرف من هذا ان نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن فقال وكذا لبن الميتة وانفحتها ونجسها وهو الاظهر الا ان تكون جامدة فتظهر بالغسل اه وافاد ترجيح قولهما وانه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والشرح فافهم

( قوله ) ( شعر الانسان ) المراد به ما بين منه حيا والافطهارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذا نقل عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا وعن محمد في نجاسة شعر الآدمي وظفروه وعظمه روايتان والصحيح الطهارة سراج ( قوله غير المتوفى ) اما المتوفى فنجس بمجر المراد رؤسه التي فيها الدسومة اقول وعايه فايقي بين اسنان المشط نجس الماء القليل اذا بل فيه وقت التصریح لكن يؤخذ من المسئلة الآتية كإقال ط ان ما خرج من الجلد مع الشعر ان لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء تأمل ( قوله مطلقا ) اى سواء كان سنه اوسن غيره من حى او ميت قدر الدرهم او اكثر حمله معه او اتيته مكانه كما يعلم من الحلية والبحر ( قوله على المذهب ) قال في البحر المصرح به في البدائع والكافي وغيرها ان سن الآدمي طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لانه لادم فيها والمنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرها من انها نجسة ضعيف اه ( قوله في البدائع نجسة ) فانه قال ما بين من الحى ان كان جزأ فيه دم كاليذوالاذن والانف ونحوها فهو نجس بالاجماع والا كالشعر والظفر فطاهر عندنا اه ما خصا ( قوله وفي الحائية لا ) حيث قال صلى واذنه في كه او اعادها الى مكانها تجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ما خصا وعلاه في التجنيس بان ما ليس بلحم لا يخلجه الموت فلا يتنجس بالموت اى والتقطع في حكم الموت واستشكله في البحر بامر عن البدائع وقال في الحلية لاشك انها مما تحلها الحياة ولا تعرى عن اللحم فلذا اخذ الفقيه ابوالبث بالنجاسة واقره جماعة من التأخرين اه وفي شرح المقدسى قلت والجواب عن الاشكال ان اعادة الاذن وثباتها انما يكون غالبا يعود الحياة اليها فلا يصدق انها مما بين من الحى لانها يعود الحياة اليها صارت كأنها لم تبين ولو فرضنا شخصا مات ثم اعيدت حياته معجزة او كرامة لعاد طاهرا اه اقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو صلى وهي في كه مثلا والاحسن ما اشار اليه الشارح من الجواب بقوله وفي الاشياء الخ وبه صرح في السراج فافى الحائية من جواز صلاته ولو الاذن في كه لطهارتها في حقه لانها اذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تقييده بما في الاشياء ( قوله المتفصل من الحى ) اى مما تحلها الحياة كما مر والمراد الحى حقيقة وحكما احتراز عن الحى بعد الذبح كاسيأتى بيانه آخر كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنن ابي داود والترمذى وابن ماجه وغيرها وحسنه الترمذى ما قطع من البهية وهي حية فهو ميت اه ( قوله ويفسد الماء ) اى القليل ( قوله من جلده )

( وشعر الانسان ) غير المتوفى

( وعظمه ) وسنه مطلقا

على المذهب واختاف في

اذنه ففي البدائع نجسة وفي

الحائية لا وفي الاشياء

المتفصل من الحى كميته الا

في حق صاحبه فطاهر وان

كثر ويفسد الماء بوقوع

قدر الظفر من جلده

قوله وبه صرح في السراج

اى حيث قال و الاذن

المقطوعة والسن المقطوعة

طاهران في حق صاحبهما

وان كانتا اكثر من قدر

الدرهم الخ اه منه

أى أو لجه مختارات التوازل زادت في البحر عن السلاسة وغيرها أو قشره وإن كان قبل الامتل  
ما يتناثر من شقوق الرجل وتعود لا يفسد الماء (قوله لا يفسد) أى لانه عصب بحر وظاهره  
انه لو كان فيه دسومة فحكمها كالجلد والمجم تأمل (قوله ودمه سمك طاهر) أولى من قول  
الكثرة انه معفو عنه لانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض في الشمس والده يسود بهما زيل  
(قوله ليس الكلب نجس العين) بل نجاسة نجاسة لحمه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حي  
مادامت في معدتها كنجاسة باطن المصلى فهو كغيره من الحيوانات (قوله وعليه الفتوى)  
وهو الصحيح والاقرب الى الصواب بدائع وهو طاهر انثون بحر ومقتضى عموم الادلة ففتح  
(قوله فيباع الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت احكامها في الكتب هكذا وبعضها بالعكس  
والتوفيق بالتخرج على القولين كما بسطه في البحر وما في الحاية من تقييد البيع بانعلم  
فالظاهر انه على القول الثاني بدليل انه ذكر انه يجوز بيع السمور وسباع الوحش والطيور  
معلما كان أو لا تأمل (قوله ويؤجر) الفاعل تقييده بانعلم ولو لحارة لوقوع الاجارة على المنفع  
ولذا عقبه في عمدة المفتي بقوله والسمور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) أى لو تلفه انسان  
ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا الثوب بالتفخض) وما في الولو الحية وغيرها اذا خرج الكلب  
من الماء وانتفض فاصاب ثوب انسان افسده لا لواصلابه ماء المطر لان المبتل في الاول جلده وهو  
نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر فهو على القول بنجاسة عينه كفى في البحر وبأنى تمامه قريبا  
(قوله ولا بعينه) أى عض الكلب الثوب (قوله سلم بر ريشه) فلمعتبر رؤية البلية وهو  
اختار نهر عن الصيرفية وعلامتها ابتلال يده بأخذه وقيل لو غرض في الرضا نجسه لانه يأخذه  
بشفتة الرطبة لافى الغضب لأخذه بسانته (قوله ولا سلاسة حامله الخ) قل في البدائع قال  
مشايخنا من صلى وفي كمه جرو تجوز صلاته وقيد الفتية ابو جعفر الهندوانى بكونه مشدود  
القمم اه وفي المحيط صلى ومعه جرو وكلب أو مالا يجوز الوضوء بسؤره قيل لم يجز والاصح انه  
ان كان فيه مفتوحا لم يجز لان اعياه يسيل في كمه فينجس لو أكثر من قدر الدرهم ولو مشدودا  
بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه جاز لان طاهر كل حيوان طاهر ولا ينجس الابانوت ونجاسة باطنه  
في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى اه والاشبه اطلاق الجواز عند من سيلان  
القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما عو ظهروا في البدائع حلية وأشار الشارح بقوله ولو  
كثيرا الى ان التقيد بالجرو لصحة التصوير بكونه في كمه كفى في النهر وشرح المقدسى لما ظنه  
في البحر من ان الكبير ماواه النجاسات فلا تصح صلاة حامله فانه يرد عليه كقوله المقدسى ان  
الصغير كذلك ثم الظاهر ان التقيد بالحمل في الكم مثلا لخراج ما لو جلس الكلب على المصلى  
فانه لا يتقيد بربطه فله ما صرح به في الظهيرة من انه لو جلس على حجره صلى ثوبه نجس وهو  
يستمسك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس حازت صلاته اه تأمل (قوله وشرط الحلوانى)  
صواب الهندوانى كما مر وهو ان وجود في البحر والنهر وغيرها (قوله ولا خلاف في نجاسة  
لحمه) ولذا اتفقوا على نجاسة سؤره المتولد من لحمه فمضى القول بظاهرة عينه طهارة ذاته مادام  
حيا وطمهارة جلده فالبداية والذكاة وطمهارة مالا تحويه الحية من اجزائه كغيره من السباع  
(قوله وطمهارة شعره) اخذه في البحر من المسئلة المارة اتفاقا عن الولو الحية فلها مبية

لا بالظفر ( ودمه سمك  
طاهر) واعلم انه ( ليس  
الكلب نجس العين) عند  
الامام وعليه الفتوى وان  
رجح بعضهم النجاسة  
كما بسطه ابن الشحنة فيباع  
ويؤجر ويضمن ويتخذ  
جلده مصلى ودلوا ولو  
اخرج حيا ولم يصب فمه  
الماء لا يفسد ماء البئر  
ولا الثوب بالتفخض ولا  
بعينه ما لم يريقه ولا  
صلاة حامله ولو كبيرا  
وشرط الحلوانى شد فمه  
ولا خلاف في نجاسة لحمه  
وطهارة شعره

على القول بجسه عنه وقد صرح فيها بجهارة سعده وثم في السراج أن جلد نكس نجس وسعده طاهر هو المختار اه لان نجاسة جلده مبنية على نجاسة عنه فقد اتفق القول بنجاسة عنه والقول بعدمها على طهارة سعده وبفهم من عبارة السراج أن الغائبين بنجاسة عنه اختلفوا في جهارة سعده واختار الطهارة وعليه ينتهي ذكر الاتفاق لكن هذا مشكل لان نجاسة عنه تقتضي نجاسة جميع أجزائه ولعل ما في السراج محمول على ما إذا كان ميتا لكن يتأنيده ما مر عن التولوية نعم قال في المنح وفي ظاهر الرواية اطلاق ولم يفضل ايمانه لو انتفض من الماء فأصاب ثوب النسان أفسده سواء كان البالي وصل الى جلده أولا وهذا يقتضي نجاسة سعده فأمل **(قولنا طاهر حلال)** لانه وإن كان دمه فقد تغير فيعبر طاهرا كرماد العذرة خنية والمراد بالتغير الاستحالة الى الصبغة وهي من المنظرات عندما وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كافي التراب منح اي فأن التراب طاهر ولا يخل الكه قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك أطيب العطب كإرواه مسلم وحكي الثوري إجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه **(قولنا فيؤكل بكل حال)** اي في الاضمة والادوية الضرورة أولا وفي القاموس انه مقلوب مشجع للسوداوى نافع للخفقان والرياح الغائضة في الامعاء والسوداوى **(قولنا وكذا نأخذه)** بكسر الفاء وفتح الجيم وهي جلدة يجمع فيها المسك معرب نأخه اه شيخ اسمعيل عن بعض الشيوخ لكن قال في المنح وذوها مفتوحة في أكثر كتب اللغة **(قولنا هالقا)** اي من غير فرق بين رطبها وبأسها وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها وبين كونها بحال لو أصابها الماء فسدت أولا اه اسمعيل عن مفتاح السعادة ربه طهر ان ما في الدرر من انها لو كانت رطبة من غير المذبوحة ليست بجهارة على خلاف الاصح **(قولنا فتح)** وكذا في الزبدي وصدر الشريعة والبحر **(قولنا وكذا الزباد اشباه)** اي في قاعدة المشقة تحلب التيسير وكذا الغبير كافي الدر المنسقى وذكر في الفتح والحلية طهارة الزباد بخنا ولم نجد فيه نقلا لكن في شرح الاشباه للعلامة البيهقي قال في خزانة الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق الهرة وانه مكروه لانه وإن كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب سمعت جماعة من الثقات من اهل الخبرة بهذا يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا وفي المناجاة من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وإن كان دما لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا الغبير وفي الغاز ابن الشحنة قيل ان المسك والغبير ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والغبير خرود دابة في البحر وهذا القول لا يعمل عليه ولا يلتفت اليه كاصرح به قاضي جان واما الغبير فالصحيح انه عين في البحر بمنزلة الغبير وكلاهما طاهر من طيب الغليب اه ما خصا وفي تحفة ابن حجر وليس الغبير رونا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر اه والعلامة البيهقي رسالة سماها ( السؤل والمراد في جواز استعمال المسك والغبير والزباد ) **(قولنا وطهره محمد)** اي لحديث العربيين الذين رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من ابوال الابل لسقم أصابهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغلب عليه فيخرج من الضرورية واتون على قولهما ولذا قال في الامداد والفتوى على قولهما **(قولنا لا يتداوى ولا يغيره)** بيان للتعميم في قوله أصلا **(قولنا عند ابن حنيفة)**

مطلب

في المسك والزباد والغبير

طاهر حلال) فيؤكل بكل

حال (وكذا نأخذه) خاهرة

(معلقا على الاصح) فتح

وكذا الزباد اشباه لا استحالة

الى الغيبية (وبول) كقول

البحر (نجس) نجاسة

مخففة وطهره محمد (ولا

يشرب) بوله (اصلا)

لا يتداوى ولا يغيره عند

ابن حنيفة





العرب من يقاب الهمة في آبار ويسأها فيقول آبار وجمعها في البحر بئر بكسر ميمه  
**(قولہ لیست حیوان)** قد بذلت لأن المصنف بین احکام الحيوان بخصوصه وفصلها **(قولہ)**  
 ولو غنفة لان أثر الخفيف وهو الغنوة عماد من الرباع لا يظهر في الماء وأقسط انه لو أصاب  
 هذا الماء لوفاة الظاهر انه لا يعتبر هذه النجاسة بالخففة **(قولہ)** او قسرة بول اي ولو بول مأكول  
 اللحم كاسر وسبأني استثناء ما لا يثبت الاحتراز عنه ببول الفأرة **(قولہ)** شبع اي ان شبع  
 في شغل القطع منه الذي لا تغلب عن بنية نجاسة ما يمنع اصابه الماء كشبع ونحوه **(قولہ)** فقيه  
 مافي الفأرة نقله في البحر عن السراج اي قال راجب فيه ترخ عشرين ذلوا ماء ينفض  
 او ينفض **(قولہ)** على مامر اي من ان العنبر فيه اكبر رأى المبتلى به او ما كان عسرا في عسر  
**(قولہ)** على المعتد وقابل مامر من انه لو كان تحتها عشرة في عشرة فهي في حكم الكبير وقوله  
 ان تصحيح هذا القول غريب مخالف لما أطلقه الجمهور ولما قال في البحر لا يثبت ان هذا  
 التصحيح له ثبت لا نهى مسائل انتخابنا المذكورة في كتبهم اهـ بانما هو به القديسي رده نوح  
 افدى **(قولہ)** ولو نارة ياسة على المعتد ومافي خراة الزاوي من انها لا نجس البئر لان  
 اليس دباغة ضعيف كما في البحر وأوضحه في الحلية **(قولہ)** التظيف اي من نجاسة وده  
 سائل كما في الحلية وسبأني في النجاسات انه يعنى عن دمه الشهيد مادام عليه ودفاده انه لو كان  
 عليه ده لا نجس الماء ولما ذل في الحلية ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال  
 منه الدم اهـ لكن الظاهر ان معناه انه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احترازاً عما اذا كان  
 ماخرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم باني تقيد  
 التجليس بما عليه مما فيه قوة السيلان بما اذا تحول في الماء اما لو لم يتصل عنه فلا نجس تأمل  
**(قولہ)** والمسلم المغسول اما قبل غسله فقصوا على انه يفسد الماء القليل ولا يصح صلاة حائه  
 وبذلك استدل في المحيط على ان نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي فينجس بالموت  
 كبره من الحيوانات لان نجاسة حدث وصحبه في الكافي ونسبه في البدائع الى عامة المشايخ  
 كفي جائر البحر اقول وهذا يؤيد ما حملنا عليه كلام محمد في الاسل من ان غائاة الميت نجاسة  
 ويضعف مامر من تصحيح انها مستعملة فيهم **(قولہ)** مطلقا اي غسل او لا في جنازة البحر  
 واغثوا على ان الكافر لا يغير بالغسل وانه لا يصح صلاة حائه بعده اهـ اقول وهذا مؤيد  
 ايضا للقول بأن نجاسة الميت لا يخفى لا لا يحدث ومؤيد لما قلناه آنفا فافهم **(قولہ)** كسقد  
 اطاعة تبعاً للبحر والتهتاني وقيد في الحلية بما اذا لم يستهل قال فانه يضد ماء القليل  
 وان غسل اما اذا استهل فحكمه حكم الكبير ان وقع بعدما غسل لا يفسد اهـ وعلى هذا حكم  
 صلاة حائه كما في الحلية ايضا وفيها ايضا اليضة الرطبة او المسخلة اذا وقعت من الدجاجة  
 او الشاة في الماء لا يفسده اهـ ففهم **(قولہ)** مامر اي في باب المياه من ان غير الدموي  
 كزنبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا مائي المواله كسمك وسرطان فهو تعالىل للتقيد فيهم  
**(قولہ)** وانفخ اي تورده وتغير عن صفه الحيوان فهتاني وقوله او تمطع او سقط شعره وقوله  
 او تفشخ اي تفرقت اعضاؤه عضوا عضوا لا يفرق بين الصغير والكبير كالدرة والآدمي  
 والفيل لانه متفصل بانه وهي نجاسة مائة فصارت كقشرة خر ولينذا ورقع ذب فارة

ليست حيوان ولو محدفة  
 او قسرة بول او دابة  
 فارة شبع فهو سباع فقيه  
 مافي الفأرة (في ممر دون  
 القدر الكثير) على مامر  
 ولا غير قلصق على المعتد  
 (او مت فيها) او خارجها  
 والتي فيها ولو فارة ياسة  
 على المعتد الا الشهيد  
 التظيف والمسلم المغسول  
 اما الكافر فينجسها مطلقا  
 كسقط (حيوان دموي)  
 غير مائي مامر (وانفخ)  
 او تمطع او (تفسخ)  
 ولو تفسخه خارجها ثم  
 وقع فيها ذكره الواني

اقول وجه مسألة السقد  
 انه اذا لم يستهل لا يعطى  
 حكم الآدمي من كل وجه  
 ولذا لا يصلى عليه ولو كان  
 يعطى بالغسل لصلى عليه  
 فهو في حكم الجيفة من  
 سائر الحيوانات بخلاف  
 ما اذا استهل اي علمت  
 منه علامة الحياة بعد  
 الولادة فانه كالكبير كما  
 ذكر كذا ظهر لي اهـ منه

يزرع الماء كله بحر وبه ظهر انه لو حرج الحيوان بلا تفسخ ونحوه يزرع الجميع كافي الفتح وان  
 قطعة منه كتفسخه ولهذا قل في الحانية قطعة من لحم الميتة تصدق (قوله يزرع كل ماؤها)  
 اى دون العين لورود الآثار فزرع الماء لكن لا يطين المسح بطينها احتياطاً بحر (قوله  
 الذى كان فيها وقت الوقوع) فلورزاد بعده قبل الزرع لا يجب زرع الزائد وهو احد قولين  
 وسأى اعتبار وقت الزرع وعلية فيجب زرع الزائد وبأى تمامه بقى لولا يكن فيها القدر  
 الواجب وقت الوقوع ثمزاد وبالله هل يعتبر وقت الوقوع ايضا ظاهر كلامه نعم وقد ذكر  
 في البحر انه لو بلغه بعد الزرع لا يزرع منه شئ (قوله بعد اخراجه) اذا الزرع قبله لا يفيد لان  
 الواقع سبب للنحاسة ومع بقاءه لا يمكن الحكم بالطهارة بحر (قوله الا اذا تعذر الخ) كذا  
 في السراج واعتبره في البحر بأن هذا انما يستقيم فيما اذا كانت البئر معينا لان الزرع واخرج  
 منها المقدار المعروف اما اذا كانت غير معين فانه لا بد من اخراجها لوجوب زرع جميع الماء  
 اه اقول قد يتعذر الاخراج وان كان الواجب زرع الجميع لان الواجب الاخراج قبل الزرع  
 لا بعده كإعماله (قوله متحسنة) نعم لكن من الحنية والحرقة وانما افرد العطف بأو التى  
 هى لاحد الشئين وأشار بقوله متحسنة الى انه لا بد من اخراج عين النجاسة كبحر ميتة  
 وخزير اه قات فلو تعذر ايضا في القهستانى عن الجوهر لو وقع عصفور فيها فعجزوا  
 عن اخراجه فادام فيها فنجسة فترك مدته يعلم انه استحالة وصار حامة وقيل مدة ستة اشهر  
 اه (قوله فيزرع) بالياء الموحدة متعلق بيطهر بعده ط (قوله بيطهر الكل) اى من الدلو  
 والرشاء والبكرة ويد المستقى تبعاً لان نجاسة هذه الاشياء نجاسة البئر فتطهر بيطارتها  
 للحرج كدكن احمراً بيطهر تبعاً اذا صار خلا وكيد المستحى تطهر بيطارة المحل وكروية الاربق  
 اذا كان في يد المستحى نجاسة رطبة فجعل يده عليها كما صب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا  
 طهرت العروة بيطارة اليد بحر (قوله خلاصة) ومثله في الحانية وهو منى على انه لا يشترط  
 التوالى وهو المختار كافي البحر والقهستانى (قوله وليس نجس العين الخ) اى بخلاف الخزير  
 وكذا الكلب على القول الآخر فانه نجس البئر مطلقاً وبخلاف المحدث فانه يشذب فيه  
 زرع اربعين كأيذ كره وبخلاف ما اذا كان على الحيوان خبث اى نجاسة وعلمها فانه نجس  
 مطلقاً قال في البحر وقيدنا العلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا لا يجب زرع شئ وان كان  
 الظاهر اشتغال بولها على افحاضها لكن بحتم طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيراً مع  
 ان الاصل الطهارة اه ومثله في الفتح (قوله يزرع شئ) اى وحوالها في الحانية لو وقت  
 الشاة وخرجت حية يزرع عشرون دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم يزرع وتوضأ  
 حاز وكذا الحمار والبغل لو خرج حيا ولم يصب فمها ماء وكذا ما يؤكل لحمه من الابل والبقر  
 والغنم والطيور والدجاجة ونحوه اه ومثله في مختارات التوازل (قوله كذا في الحانية)  
 اقول لم ادره في الحانية وانما الذى فيها انه يزرع في البغل والحمار جميع الماء اذا اصاب فيه  
 الماء وكذا في البحر معزيا اليها والى غيرها ومثله في الدرر وعزاه شارحها الى المبتنى وكذا  
 في البدائع والقهستانى والامداد والحاوى القدسي ومختارات التوازل والبرزازية  
 وغيرها وقول في اثنية كذا روى عن ابي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره

( يزرع كل ماؤها ) الذى  
 كان فيها وقت الوقوع  
 ذكره ابن الكمال (بعد  
 اخراجه ) الا اذا تعذر  
 كحشبة او خرقة متنجسة  
 فيزرع الماء الى حد لا يتلا  
 نصف الدلو بيطهر الكل  
 تبعاً ولو زرع بعضه ثمزاد  
 في الغد يزرع قدر الباقي في  
 الصحيح خلاصة قيد  
 بالموت لانه لو اخرج حيا  
 وليس نجس العين ولا به  
 حدث او خبث يزرع شئ  
 الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر  
 بسؤره فان نجساً يزرع  
 الكل والا هو الصحيح  
 نعم يشذب عشرة في المشكوك  
 لاحتل الطهورية كذا  
 في الحانية زاد في التاترخانية  
 وعشرين في الفأرة واربعين  
 في سنور ودجاجة مخلدة

خلافه اه وفي الفتح وان ادخل فيه الماء ترح الكل في التحس وكذا تظافر كلامهم في المشكوك  
 اه وفي الجوهره وكذا كل ما سؤره نجس او مشكوك يجب ترح الكل وفي السراج وسؤر  
 البغل والحمار ينرح كل الماء لانه لا يبق طهورا وكذا علله في الحلية بقوله اصبرورة الماء  
 مشكوكا وهو غير محكوم بظهوريته على ما هو الاصح بخلاف المكروه فانه غير مسلوب  
 الطهورية ومثله في الفتح لكن في البحر عن المحيط لو وقع سؤر الحمار في الماء يجوز التوضؤ به  
 ما لم يغلب عليه لانه طاهر غير طهور كالماء المستعمل عند محمد اه قات لكنه خلاف ما تظافر  
 عليه كلامهم كما علمت وان مشى عليه الشارع فيما سأتى في الأسار وسنبيه عليه والحاصل  
 انه اذا صاب في الحمار الماء صار مشكوكا في ترح الكل كالذي سؤره نجس قال في شرح التنية  
 لا شترأ كهما في عدم الطهورية وان افترقا من حيث الطهارة فاذا لم ينرح ربما تطهر به احد  
 والصلاة به وحده غير مجزئة في ترح كه اه قال في الحلية وهذا بخلاف ما اذا لم يصب فيه الماء  
 فان الصحيح انه لا يصير الماء مشكوكا فيه كما في التحفة وانما ينرح منه عشرون دلو كالأشاة  
 كافي الحانية اه اقول وبه يظهر ان قول النهر لكن في الحانية الصحيح انه في البغل والحمار  
 لا يصير مشكوكا فلا يجب ترح شئ نعم يندب ترح عنصرة وقيل ترح عشرين منشؤه اشتباه حالة  
 وصول فيه الماء بحالة عدم الوصول وتبعه الشارع فنبه ثم رأيت شيخ مشايخنا الرحمي نبه على  
 ذلك كما ذكرته **(قوله كادى محدث)** اى انه ينرح فيه اربعون كما عزاه في التارخانية الى  
 فتاوى الحجة ثم عزى الى الغبائية انه ينرح فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتحقيق الترح  
 للجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل اربعون عنده وفذهب  
 محمدانه لبسب الطهورية وهو الصحيح عند الشيخين في ترح منه عشرون يصير طهورا وتماه  
 فيه والمراد بالمحدث ما يشمل الجنب واستشكل في البدائع ترح العشرين بأن الماء المستعمل  
 طاهر فلا يضر ما لم يغلب على المطابق كسائر المائعات ثم قال ويحتمل ان يقال طهارته غير  
 مقطوع بها للخلاف فيها بخلاف سائر المائعات في ترح ادنى ما ورد به الشرع وذات عشرون  
 احتياط اه قات وهذه المسئلة تؤيد القول بعدم الفرق بين الماق والملاقى في الماء المستعمل  
 وان المستعمل ملاقى الاعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والاوجب ترح الجميع لانه  
 اذا وجب ترحه في المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالاولى  
 وتؤيد مقاله صاحب البحر من ان الفروع التي استدل بها القائلون بأستعمال كل الماء  
 مبنية على رواية بنجاسة الماء المستعمل والله اعلم **(تمة)** نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة  
 للحسن ان الكافرا اذا وقع في البئر وهو حي ترح الماء وفي البدائع انه رواية عن الامام لانه  
 لا يخلو من نجاسة حقيقية او حكمية حتى لو اغتسل فوقه فيها من ساعته لا ينرح منها شئ اقول  
 ولعل ترحها للاحتياط تأمل **(قوله لان في بولها شك)** وقدمرأهم لم يعتبر واحتمال النجاسة  
 في الشاة ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفأرة نجس البئر وفيه كلام  
 يأتي **(قوله وان تعذر)** كذا عبر في الهداية وغيرها وقال في شرح التنية اى بحيث لا يمكن  
 الابحراج عظيم اه فالمراد به التعسر وبه عبر في الدرر **(قوله لكونها معينا)** القياس معينة  
 لان البئر مؤنث سماعي الا أنهم ذكروها حملا على اللفظ او لان فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه

كادى محدث ثم هذا ان  
 لم تكن الفأرة هاربة من مر  
 ولا الهرة هاربة من كلب ولا  
 الشاة من سبع فان كان ترح  
 كله مطلقا كما في الجوهره  
 لكن في النهر عن الجنبى  
 الفتوى على خلافه لان في  
 بولها شك (وان تعذر) ترح  
 كلها لكونها معينا (فبقدر  
 ما فيها)

امدكر و مؤث وبلى تقدير ذات معين وهو ما يسمى على وجه لا برس اه حايه وليس المراد انها حايه لما يأتى بل كما قل في السجراتهم قد رزحوا مع منها مثل ما رزحوا او اكبر **(قولہ)** وقت ابتداء الترح قاله الحلي (ي في شرح المنية موزا إلى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو مقدمه الشارح عن ابن النكتان وعليه يجري ابن الكمال هنا ايضا ومثله في الامداد ويشير اليه قول الهداية يرح مقدار ما كان فيها وفي التتارخانية عن المحيط لو زاد قبل الترح فقبل يرح مقدار ما كان فيها وقبل الترح وقيل وقت الترح قال في الحاشية وثمرة ذلك فيما اذا ترح البعض ثم وجدته في العدد اكبر ثم انزل فقبل ترح الكل وقيل مقدار ما في عند الترح هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الثمرة بناء على اعتبار وقت الترح لا وقت الوقوع فعمل ان الصحيح ما في الكافي اه اقول فيه بحث بل الثمرة على القولين لان المراد انها ثمرة الخلاف فالظاهر ان في الحاشية تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع لان حصل الخلاف انه هل يجب ترح الزائد على ما كان وقت الوقوع او لا فالتايل بان اعتبر وقت الترح اراد انه يجب ترح ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء الترح او قبل انتهائه فيه في الحاشية على صورة الزيادة قبل انتهاء الترح لحقائها وصرح بان الصحيح ترح مقدار ما في وقت الترح اي فلا يجب ترح الزائد فهذا تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وانه لا يجب ترح ما زاد بعده فعمل انه تصحيح لخلاف ما في الكافي هذا ما ظهر لي فتدبره **(قولہ)** بقول حلي (ح) فان قلنا ان ما فيها انزل مثلا ترح كذا في شرح المنية **(قولہ)** يعني (وهو الاصح كافي ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو اختار معراج وهو الاشبه بالثقة هدية اي الاشبه بالمعنى المستبطن من الكتاب والسنة لان الاخذ بقول الغير فيها لم يشتهر من السرعة فيه تقدير قل تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون كافي خزاء الصيد والشهادة غناية **(قولہ)** وقيل (ح) جزمه في الكثر والملقى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارة خاتمة عن النصاب وهو اختار معراج عن العتابة وجعله في العتابة رواية عن الامام وهو المختار والايسر كافي الاختيار واذا في النهر ان المائتين واجتبان والسنة مندوبة فقد اختلف التصحيح والفتوى وضعف هذا القول في الحاشية وتبعه في البحر بأنه اذا كان الحكم الشرعي ترح الجميع فلاختصار على عدد مخصوص يتوقف على دليل سعي يفيد من ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافة حين اقبيا يرح الماء كله من مات رزحي في ثمر زمزم وأسائيد ذاك الامر مع دفع ما ورد عاينها مبسوطة في البحر وغيره في النهر وكان المشايخ انما اختاروا ما عن محمد لاختصاصه كما مر يسيرا كما مر اه قلت لكن مرويات ان مسائل الآثار مبنية على اتباع الآثار على انه قد ائتمن ان محمد أفنى مما شاهد في آثار بغداد فاما كثيرة الماء وكذا ما روى عن الامام من ترح مائة في مثل آثار الكوفة لثقة ما بها فبرسح الى القول الاول لانه تقدير بمن له صادة وخبرة بالماء في تلك النواحي لالتكون ذاك لازما في اكل جهة والله اعلم **(قولہ)** وذلك اي معنى ان احيط بالخرج عن الخلاف ولموافقة الآثار **(قولہ)** ظهرت اي داه انما النجاسة **(قولہ)** كامر اي في قوله ويؤثر ٣ بخارج وقعت فيه نجاسة **(قولہ)** وسجي اي بدسطار **(قولہ)** من اخرج الحيوان اي الميت **(قولہ)** كادى اي ما دله

وقت ابتداء الترح قاله الحلي (يؤخذ قال يقول رحاين عديين لهما بصارة مائة) يعني وقيل يعني ثمانية الى ثمانية وهذا ليس وذلك احوط فان اخرج الحيوان غير متفخخ ولا متفخخ ولا متفخخ فان كان (كادى)

٣ قوله قوله طهرت وكذا قوله كامر وقوله وسجي لاشبه لا وجود لها فيما يبدى من نسخ الشارح فيحذر اه مصححه



من أثري حفرت والصهرنج حجرة في الأرض لا تصل اليد إلى ما فيها خلاص العين والحب والحوض وإلى ما العلامة المقدسي فقال ما استدلل به في البحر لا يخفى بعده وابن الحب من الصهرنج لاسيما الذي يسع لوف من الدلاء اه لكنه خلاص ما في التثف **(قوله)** يهرق الماء كله اقول وهل يظهر بمجرد ذلك ام لابد من غسله بعده بالانوار الفاضل الثاني ثمرأيته في التارخانية قول مانصه وفي فتاوى الطجعة شل عبدالله بن المبارك عن الحب المرك في الأرض تنجس قال يغسل بالانوار ويخرج الماء منه كل مرة فيظهر ولا يرفع الحب اه **(قوله)** ونحوه في التثف (مقول القول اي نحو ما في البحر والنهر قال ابن عبدالرزاق وما رده في كتاب التثف اه اقول رأيت في التثف مانصه وما البئر فهي التي لها مواد من اسفلها اه اي لها مياه تمدها وتبع من اسفلها ولا يخفى انه على هذا التعريف يخرج الصهرنج والحب والآبار التي تتلأ من المطهر او من الانهار فهو مثل ما في البحر والنهر **(قوله)** ونقل اي المصنف وهو تأييد لما افق به ذلك المعصرى **(قوله)** ان حكم الركية الملح ( الركية على وزن عطية قال ح هي البئر كما في القاموس لكن في العرف هي بئر يجمع ماؤها من المطر اه اي فهي بمعنى الصهرنج **(قوله)** عليه اي وبناء على ما نقله عن القنية والفوائد **(قوله)** والزرير الكبير اي الذي هو بمعنى الحب المذكور في الفوائد قال في القاموس الزرير بالكسر الدن والدن بالفتح الرافود العظيم او اطول من الحب او اذغره عسبس اي ذنب لا يقعد الا ان يخفله **(قوله)** يترج منه كالبر اي يقتصر في الحماة على اربعين وفي الفأرة على عشرين اقول وهذا مسلم في الصهرنج دون الزرير لخروجه عن مسعى البئر وكون اكثره مطمورا اي مدفونا في الأرض لا يدخله فيه لاعرفه ولا لغة كما قدمناه وما في الفوائد معارض باطلاق ما مر عن البدائع والكافي وغيرهما وفرق ظاهر بينه وبين الصهرنج كما قدمناه عن المقدسي فافهم وقال المصنف في منظومته تحفة الاقران

مطمورة اكثرها في الأرض \* كالبر في الترح وهذا مرضي

قل به بعض اولى الابصار \* وليس مرضيا لدى الكبار

فان ترح البعض مخصوص بما \* في البئر عند جمع جل العلما

**(قوله)** وهو دولابك البئر هذا هو ظاهر الرواية كفي البحر وقده محشة الرمل بما اذا لم يكن دولوها المتصاد كبرا جدا فلا يحس العدد المذكور قل وهو الذي يقتضيه نطق الفقيه اه ثم ان المصنف قد تبع صاحب البحر في تفسيره الوصف بذلك وفيه ظرلانه قول آخر وبه يشعر كلام الزباني وغيره وفي البدائع اختلف والدو قيل اعتبر دول كل بئر يستقي به منها صغير كان او كبير وردى عن أبي حنيفة انه قدر صاع وقيل اعتبر هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغير كان او كبيرا ربما اختلف ما يحته الرمل تأمل **(قوله)** فان لم يكن الملح اي هذا ان كان لها دول فان لم يكن فليعتبر دول يسع صاعا وهذا التفصيل استظهره في البحر وقال هو ظاهر ما في الخلاصة وشرح الطحطاوي والسراج **(قوله)** وغيره اي غير الدول المذكور بأن كان اصغر او اكبر يحتسب به فلو ترح القدر الواجب لدو واحد كبير اجزا وهو ظهري المذهب لحصول المقصود ببحر **(قوله)**

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه منه

يهرق الماء كله لتخصيص الآبار بالآثار ببحر ونهر قال المصنف في حواشيه على الكنز ونحوه في التثف ونقل عن القنية ان حكم الركية كالبر وعن الفوائد ان الحب المطمور اكثره في الأرض كالبر وعليه فالصهرنج والزرير الكبير يترج منه كالبر فغتم هذا التحرير اه ( بدلو وسد ) وهو دولابك البئر فان لم يكن فما يسع صاع وغيره يحتسب به

ويكفي مل' اكثر الدلو ) فهو كان منخرطاً من كان يقي اكثر ما فيه كفى والا لثراية وقهستانى  
**( قوله )** ترح ما وجد ) اى ويكفى ايضا ترح ما وجد فيها وهو دون القدر الواجب حتى  
لو زاد بعد الترح لا يجب ترح سوى كما قدمه عن البحر **( قوله )** وجران بعضه ) اى يكفى  
ايضا بان حضرها منفذ يخرج منه بعض الماء كفى الترح **( قوله )** ونوران قدره احب ) واد  
عاد لا يعود نجسا ان جنب استناب في الاصح والاعاد كفى البحر عن السراج **( قوله )** طريق  
الدلالة ) اى دلالة النص وهى دلالة منطوقة على ما سكت عنه بالاولى او بغيره وان كدلالة  
حرمة التأنيف واكل مال اليتيم على حرمة الضرب والا لافى كما اوضحناه في حواشينا  
على شرح المنار للشارح واسار بذلك الى الجواب عما قدمناه عن استعصى **( قوله )** كفارة مع  
هبة ) اى فان ماتنا ترح الربعون والا فلا ترح وان ماتت الفارة فقط او جرحت او ماتت فيه  
ترح الكل سراج وبقي من الاقسام موت الهرة فقط ولا سلك ان فيه اربعين نهر **( قوله )** ونحو  
النهرين ) اى ما كان مقدراها في الجنة **( قوله )** ونحو الفارين ) اى ولو كانت كهيئة الدجاجة  
التي في رواية عن محمد ان فيها حينئذ اربعين نهر **( قوله )** على الظاهر ) اى ظاهر الرواية كما  
في البحر وهو قول محمد وعنه ابي يوسف الحسن الى التسع كبرة والعسكر كشاة وحزم في المواهب  
بقول محمد وبقي الثاني فافاد ضبطة **( قوله )** دافضة ) بيان اصفة النجاسة وقد مر ان التحفيف  
لا يظهر اثره في الماء **( قوله )** من وقت الوقوع ) اى وقوع ما ماتت فيها **( قوله )** ان علم ) اى الوقت  
او غلب على الظن قهستانى ومنه ما اذا شهد رجلان بوقوعها يوم كذا كفى السراج **( قوله )**  
والا ) اى بان لم يعلم لم يغلب على الظن نهر **( قوله )** وهذا ) اى الحكم بنجاسة البئر يوما وبإبالة  
ط **( قوله )** في حق الوضوء والغسل ) اى من حيث اعادة الصلاة يعنى المكتوبة والمندورة  
والواجبة وسنة النجراة حاية وسبأى ان سنة الفجر اما تقضى اذا قامت مع الفرض  
في يومها قبل الزوال ففيهم **( قوله )** وما نحن به ) معطوف على الوضوء **( قوله )** فيصعب للكلاب )  
لان ما نجس باختلاط النجاسة به والنجاسة مغلوبة لا يباح اكله ويباح الانتفاع به فيما وراء  
الاكل كالدخن النجس يستمسح به اذا كان الظاهر غالبا فكذا هذا حاية عن البدائع وفيهم  
منه ان العجين ليس بقيد فغيره من الطعام والشراب مثله أمل **( قوله )** وقيل يباع من سافى )  
لانه يرى ان الماء لا نجس اذا لم يكن في الذخيرة وعن ابي يوسف لا يطعم به آدم اه  
ولهذا عبر عنه الشارح بقيل وجزء بالاول كصاحب البدائع واعلم وجهه انه في اعتقاد الحنفى  
نجس ولا ينظر الى اعتقاد غيره ولهذا لو استغفنه عنه لا يفته الا بما يعتقد **( قوله )** اما في حق  
غيره ) اى غير ما ذكر من الوضوء والغسل والعجين **( قوله )** فيحكم بنجاسته ) لاولى نجاستها اى  
البئر كغيره في البحر وقوله في الحال اى حال وجود الفارة مثلا لا من يوم وبإبالة ولا من وقت  
غسل الثياب ولهذا قل الزبائى اى من غير استدلاله من باب وجود النجاسة في الموب حتى  
اذا كانوا غسلوا الثياب بمائها لم يلزمهم الاغسالها في المصحح اه وعزاه في البحر الى المحقق  
ايضا واعتز به بعض محقق صدر الشريعة باله اذا حكم بنجاسته في الحال لم يلزم ان لا نجس  
الثياب التي غسلت بمائها قبله فلا يلزم غسلها فلامعنى لقوله لا يلزم الاغسالها اه وكذا  
اعتز به في الحية بما حاصله انه اذا تم غسل الثياب لكونها غسلت بماء هذا البئر فكيف

ويكفى مل' اكثر الدلو  
وترح ما وجد وان قل  
وجران بعضه ونوران  
قدر الواجب ) وما بين  
حماة وفارة ) في الجنة  
( كفارة ) من الحكة ) كما  
ان ما بين شاة وشاة  
كدمجة ) فخلق طريق  
الدلالة بالاصغر كما دخل  
الاول في الاكثر كفارة  
مع هبة ونحو النهرين  
كشاة اثنا وتسع الفارين  
كفارة والثلث الى الحسن  
كبرة والست كشاة على  
الظاهر ) ونجس بنجاستها  
مغضة ) من وقت الوقوع  
ان علم والافذ يوم وبإبالة ان  
لم يتفخ ولم يتفخ ) وهذا  
( في حق الوضوء والغسل  
وما نحن به فيصعب للكلاب  
وقيل يباع من سافى اما في  
حق غيره كغسل ثوب  
فيحكم بنجاسته في الحال

ما يحكمه على ثوب باسحاة مستنداً في وقت سجدتها متى حصل له قبل وجود الحادثة وإنما  
 اقتصر على وقت وجودها مع أنه لا يجزئ على قول الإمام لأنه وجب مع الغسل إعادة  
 ولا على قولهما لأنهما لا يوجبان غسل الثوب أصلاً له وفرد في البحر والنهر وغيرها  
 «واقول والله تعالى المتوفيق مائة الزباني مختلف لأخلاق المتن قاطبة فاتهم حكموا  
 بالنجاسة ولم يقصروا بين الوضوء والوضوء وفي الهداية ومختصر القندوري أنكادوا صلاة يوم  
 وليلة إذا كانوا توضعوا منها ونمساوا كل شيء أصابه مؤذهاه وفي شرح الجوامع الصغير  
 لقاضيه أن كان متلفحة أعدوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها وما أصاب الثوب منه في الثلاثة  
 أفسده وإن عجن منه ما أكل خبزهاه ومثله في النية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر  
 الشريعة نقل ما نقلناه وقال أنه المذكور في إجماع المعتبرات والمشهور في الرواية عن أبي  
 حنيفة أنه فقد ظهر أن الأصوات عدم الاقتصار على الحال وبه يزول الإشكال مع الإشارة في  
 الدرر إلى أن ما قاله الزباني مطلق من قول الإمام وقولهما حيث قل بعد نقله كلام الزباني  
 يؤيده ما قاله في معراج الدراية أن الصباغي كان يفتي بهذا انتهى أي بهذا التفصيل قال في البحر  
 كان الصباغي يفتي بقول أبي حنيفة في يتعاقب بالصلاة وقولهما فيما سواه كذا في معراج  
 الدراية أنه واقول لا ينبغي أن مقتضى ما في به الصباغي أن يجب إعادة الصلاة ولا يجب  
 غسل الثوب وهذا عكس ما قاله الزباني في التأييد مع ظهور هذا التأييد على ما قال بعضهم أن  
 حرف الاستثناء في عبارة الزباني زائد أقول وكذا وجدته ساقطاً في نسخة قديمة مصححة  
 وكذا وجدته في نسخة مضمومة عليه وقد ظهر بما قبله أن ما ذكره الشارح من  
 التفصيل تابع فيه الزباني وهو مخالف لنا في عامة المعتبرات مع ما فيه من الإشكالات فلا  
 يعمل عليه وإن أفرد في البحر والمنع ولهذا لم يرج عليه في فتح القدير فأنعم هذا التحرير  
 الذي هو من منح العاجب الحثير (قول) وهذا لو ظهر أنه (الإشارة في عبارة الجوهرية إلى عبارة  
 القندوري التي قدمناها ثم إن ما ذكره في الجوهرية عزاه إلى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى  
 فيه أن الماء صار مشكوكاً في طهارته ونجاسته فإن كان محدثاً بيقين لم يزل حدثهم بقاء مشكوك  
 فيه وإن كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بقاء مشكوك في نجاسته لأن اليقين لا يرتفع  
 بالشك أنه أقول هذا أيضاً مختلف لأخلاق عسارات المعتبرات من لزوم إعادة الصلاة  
 وغسل كل شيء أصابه مؤذهاه في تلك المدة فإنه يشمل إعادة الغسل عن حدث وغيره والغسل  
 ثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب أو غيره وأيضاً يناقضة مسألة المعجيين فإنه يلزم  
 عليه أن يكون مظهر خللاً لكونه كان ضاهراً فلا يزول طهارته بقاء مشكوك فيه  
 مع أنه شاك في صرحوا به في عامة كتب المذهب وإنما فقد رجحوا قول الإمام بحكمه  
 بالنجاسة من يومه لثلاثة أيام به لأحاديث في مرآة البصائر ولا ينبغي أن هذا التفصيل خلاف  
 الأحاديث فكأن عدل عن كتاب المذهب أولى (قول) استحساناً الاستحسان كما قال  
 الكرخي قطع مسألة عن ضاهراً ما هو أقوى دليلاً من عود دليل يقابل القياس الجلي  
 الذي نسبوا إليه في ما قبله من حد كان أو حدثاً أو حدثاً خفياً وتامه في فتاوى العلامة  
 في (قول) «ولا لا» قوله هو القياس الجلي وبين وجهه كفي في حوالات (قول) فلا

وهذا لو ظهر عن حدث  
 أو غسل عن حيث والام  
 يلزم شيء أحكاماً جوهرية  
 (ثم لثلاثة أيام) بل لا بد (أن  
 المتخلف ونفسه) استحساناً  
 وقد لا من وقت العرف فلا

مطالب  
 منهم في عريف الاستحسان



يلزمهم) أي انتخاب البئر شيء من إعادة الصلاة أو غسل ما صاحبه مأوؤه صريح الزباني  
وصاحب البحر والفيض وشارح المئة فتقول الدرر بل غسل ما صاحبه مأوؤه قول في  
الشرعية لعل الصواب خلافه **(قول له قوله)** أي قبل العلم بالنجاسة **(قوله قبل ويقت)**  
قائه صاحب الجوهرة وقول العلامة قاسم في صحيح التمهيد في قول في فتاوى العتبات قولهما  
هو المختار فالتوافق على ذلك فقد اعتد قول الامام البرهاني والسنن والموسلي وصدر  
الشرعية ورجح دليله في جميع المصنفات وصريح في البدائع بأن قولهما قياس وقوله  
استحسان وهو الاحوط في العبادات اهـ **(قول له)** اناء من آخر احتلامه) لف وتسر مرتب  
وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم سببه كما نقله في البحر **(قوله)**  
ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعاف ولم يمسحوا حكمه ما اذا لم يمسح له ولا جمل هذا والله تعالى اعلم  
دوى ابن رستم ان الدم لا يعيد فيه لان دم غيره قديسيه فالظاهر انه يمين وجوده من وقته  
وجوده بخلاف المني فان من غيره لا يمسح بونه فالظاهر انه يمين وجوده من وقته  
وجوده سبب خروجه حتى لو كان الدوب مما يلبيه هو وغيره يستوى فيه حكم المني والدم  
واختار في المحيط مارواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله فالظاهر ان الإصابة الح لا تظهر في  
الجفط وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولم يد بالاصابة لم  
يعدياً بالأجاء وهو الاصح اهـ قات وهذا يشمل الدم فيقتضي ان الاصح عدم الاعادة مطاقاً  
تأمل **(قوله)** لو منشفة او ناسفة) ذكره في التهر بحثاً يقال بعد قولهم فإزالة الأية ويبنى على  
قياس ما سبق فقيده بكونها منشفة او ناسفة وان لم يكن اعادة بمرأ وليلة اهـ **(قوله)** في بول  
فأرة في الاصح) وسذكر في الانجاس ان عليه الفتوى وان خراها لا يفسد ما ظهر اثره وان  
بول السور عن في غير ادنى الماء عليه الفتوى اهـ يقول في الحاشية ان بول البقرة والفأرة  
وخرها نجس في ظهير الروايات يفسد الماء والدوب اهـ والدرهم رجحوا القول بالغزو  
للشريعة **(قول له قوله)** بالفتح والضم كفي المذنب **(قول له حماد وعصفور)** أي ونحوها  
مما وكل لحم من الطيور سوى الدجاج والاوز **(قوله في الاصح)** راجع الى قوله وكذا  
بإع طير أي مما لا ذك كل لحم من الطيور وهذا ما يخرج في البسوط ويصح تضييقاً في جامعه  
النجاسة بغير **(قوله)** لتعذر صونها) أي البئر عندي عن الخرد المذكور ومفاد التعليق انه  
نجس معذونه للشريعة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من  
الكتابان ليس بنجس عندنا الاجماع العملي على اقتناء الحمامات في المسجداطرام من غير  
تكبير مع العلم بما يكون منها كافي البحر قل ولم يذكروا بهذا الخلاف فائدة مع الظاهر على  
سقوط حكم النجاسة اهـ قات يمكن ان تظهر في التعاليق وكذا اذا رماد في الماء قصداً انه  
لا ضرورة في ذلك لكونه بظلمة وماف التهر من انها يمكن ان تظهر فيما لو وجدها على ثوب  
وعنده ما هو خال غلب الأبخور الصلاة فيه على الغزو لانتفاء الضرورة ونحوه في الظهارة هـ  
قال ط فيه نظر اذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره **(قوله)** ولا يلاحظ  
بول الح) تبع فيه صاحب الدرر وشار في الفيض الى ضعفه وذكر القهستاني في الانجاس انه  
ان وقع في الماء نجس في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية في إنبارة الماء أكد

يلزمهم شيء قبله قبل وفيه  
يفتي (فرع) وجد في ثوبه  
منيا او بولا ردها امام من  
آخر احتلام بول ورف  
ولو وجد في جبة فأرة مية  
فان لا تقب فيها اعاده مذبوع  
التسن والانتلاة لئلا  
منشفة او ناسفة والافيوه  
ولها (ولا نزح) في بول  
فأرة في الاصح فيض ولا  
(بخرد حماد وعصفور)  
وكذا سباع طير في الاصح  
لتعذر صونها (و) لا  
(بالتس بول)



سورة عن من سار الى

لا خلاصة معه (سورة)  
 آدمي مضى (وهو جنبا  
 او كراهة او امرأه) كراهة  
 سورةها بمرجل كراهة  
 الاستاذة ذواتها بريق  
 الغير وهو لا يشرب حتى  
 (وما كوله) ومثله  
 الفرس في الاصح ومثله  
 مالا ماله (ظاهره) قيد  
 ناكل (ظاهره) شهو بلا  
 كراهة (وهو) سورة خنزير  
 وكب وسباع بهيمة (ومثله  
 الهرة البرية) وسار بخر  
 ٣ قوله لانه يلزم له اي  
 لان المكب معصوف على  
 الآدمي وهو معمول  
 للمضاف اعني سورة ونحو  
 معصوف على ظاهره وهو  
 معمول للمبتدأ اعني سورة  
 فكان فيه المضاف على  
 معمولين وهما الآدمي  
 وظهر لعاملين وهم  
 المضاف والمبتدأ هذا اذا  
 كان المضاف عملا في  
 المضاف اليه اما اذا كان  
 العامل هو الاضافة فلا  
 اسكان له من باب العطف  
 على معمولين عاملين مختلفين  
 له بخر واسار بقوله فلا  
 الشك الى ان في التثنية  
 السابق اسكالا لانه مبنى  
 عن تثنى اختلاف عمل  
 منزلة اختلاف عمل لان

اسار اي ابقى تاشرب بخر وغيره وظاهر القاموس ان لسورة حقيقة في معنى بخر ومعنى  
 السورة يعتبر بخره فمن كان شربا مشرطه ظاهرا فسورة ظاهر او نكسا فبخر او مكره  
 فكرهه او مشكوكا فشكوكه ابن ملط (قوله اسم فاعل من اسار) اي مشرط اسم فاعل فيس  
 مأخوذ من مصدر اسار واسار كعب واسم فاعلهما المسمى على سائر كسحور والقيس جازم في  
 القاموس (قوله لا خلاصة بلعابه) علة يعتبر اي ولعابه متولد من شربه فيعتبر به الظاهرة  
 ونجاسة وكراهة وشكامة هـ ط (قوله او جنبا الخ) بيان للاختلاف فن قيل ينبغي ان يتجسس  
 سورة على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا الشرب على الرجوع فمما يستعمل  
 هو المشروب لاما بقى ولو لم فلا يستعمل للخرج كادخل اليد في الحب لنكوز وتامة في البحر  
 (قوله او كراهة) لانه عليه الصلاة والسلام انزل بعض المشركين في استجد على ما في الصحيحين  
 فالمراد بقوله تعالى اما المشركون نحوس النجاسة في اعتقادهم بخر ولا يشك ترجع البخر به  
 لو اخرج حيا لان ذلك لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية او الحكمية كقدماء (قوله  
 او امرأه) اي ولو حائضا او نكسا لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت  
 اشرب وانا حائض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع يده على موضع في بخر (قوله ثم  
 يكره سورةها الخ) اي في الشرب لافي الظهارة بخر قال الرملي ونحوه تقيده بغير الزوجة  
 والمحارم اه وورد بعضهم على قول البحر لافي الظهارة مامر في الوضوء من انه يكره التوضؤ  
 بفضل ماء المرأة والمراد به السورة اقول المراد به الماء الذي توضأت به في خلوتها كما لو نكحها فيها  
 مر فقدر (قوله للاستاذ) قال شيخنا ويستاد منه كراهة سلاق الامر اذا وجد الخوف  
 رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتجيا اه فكراهة التكنيس ونحو الرجلين والدين من  
 الامر في الحمام بالاولى ط (قوله واستعمال ديق الغير) اعترضه ابو السعود بانه يشمل سورة  
 الرجل للرجل والمرأة للمرأة فلما ظهر الاقتصاد على التعليل الاول كفاعل في انهر اه اي  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول الامين فلا يمين نوعه في اسبح  
 بالاجنية وفيه نظر ايضا والذي يظهر ان العلة الاستاذة فقط وفيهم منه الحديث  
 الاستاذ لا كراهة واسيا اذا كان يعافه (قوله محتي) اي قيل كتاب الوصايا وكان المناسب  
 ذكره قبل التعليل لاني لم اراه في المحتي (قوله وما كوله) اي سوى الجلالة منه فانه مكره  
 كباقي (قوله ومثله الفرس في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولها وكراهة  
 لمه عنده لاحترامه لانه آله الجهاد لا نجاسته فلا يؤثر في كراهة سورة بخر والفرس اسم جنس  
 كالخمار فيع الذكر والاشي ط (قوله ومثله مالا ماله) اي سائل سواء كان يعيش في المساء او في  
 غيره ط عن البحر (قوله فبدل لك) اي لا آدمي وما كوله اللحم ومالا ماله ط (قوله ظاهره)  
 اي في ذاته طهورا يطلع لغيره من الاحداث والاحباط ط (قوله وسورة خنزير) قدر لفظ  
 سورة اشارة الى ان لفظ خنزير مجرور بمضاف حذف وابقى عمله وهو قائل والاولى رفعه لقيامه  
 مقام المضاف قال الزبلي ولا يجوز عطفه على المجرور قبله لانه يلزم منه ٣ عطف على  
 معمولي عاملين مختلفين كما اوضحه في البحر (قوله قوله وسباع بهيمة) هي ما كان يصعد به  
 كالاسد والذئب والفهد والخمر والثعالب والغيل والضبع واسباع ذاب سراج (قوله

العامل وهو سورة واحدى الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه وفي الخبر مختلف فكانه عاملا من

من سربها ) في الصف من ملك سائة ابتاع بريقه ارب مبرات مد خمس فيه لسانه  
 و بريقه من سرب لا يجس ولا يذل ولا يراد اذا لم يكن في رتبة من سرب من طبع اودع  
 اح حاية (قول له لا وعه لسانه ) في لا يمكن ان منه بريقه (قول له لو بعد من ) في  
 ولو كان سرب له بعد زمان ضولي في الشاس اشار خاتبة عن اسرى وقيل اذا كان الاناء  
 تلو اجس له ولا زاه بلاءه فله والا فلا اه ان لا اذا لم يكن ثم يكون لسانه وابد اعني  
 الشارب قد ايسره كما ان في طاري (قول له لو اكل فارة ) فان مكنت ساعة وحلست فيها  
 فذكره مليه ولا يجس عندها ولا يذل عند عجب لان النجاسة لا تزول عنده الا بماء وبدي  
 ان لا يجس على قوله ان كانت نجسة يتوزع منه سربها من ماء كبير حاية (قول له انص ) وفي  
 رواية عن الثاني ان سوز ملا فكل كمال في كل والدي نظير ترجيح لابل ينس (قول له  
 شارة ) يشهد الام اني مرسله خا - النجاسات وبدي ملكه ه الى تحت قدمها ما التي  
 تجس في رت وانه لا يكره - مؤبره لا يذ لا يذ عذرات غير ما حتى تجول فيها وهي في  
 عذرات نفسها لا تقول ان احد السب ينس في قطع كاحظه في الخنج وندمه في البحر (قول له  
 وابل وقر جلالة ) في ان النجاسة اذا جعل حايها في الخنج وندمه في البحر (قول له  
 مثله اه مقدس اقوالا غير ان الداراد بالجلالة غير التي ان سلبها من اكل النجاسة اذ لو اتين  
 في طاهر الكراهة بالافصيل لاهم صرحوا بانها لا تصح بها كبراني في الاضحية قل في شرح  
 الوهابية وفي المتن الجلالة امكروهة التي اذا قريت وجدت منها رائحة فلا تؤكل  
 ولا يسرب لبثها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وملكها بها وذكر الباقى ان عرقها نجس  
 اه وصبر - انصف في - خبر والاحقة انه يكره الخ لامن والجلالة قل الشارح هناك  
 ونجس الجلالة حبيدهم تن سلبها وقدر بتلاته ايام للنجاسة واربعة اشاة وعشرة لابل  
 وبقر على الاطهر ولو اكلت النجاسة وغيرها بحيث لم يمتلئ سمها حلت اه وبه علم ان الجلالة  
 التي يكره - مؤبرها هي التي لا تأكل الا النجاسة حتى ان سلبها لانها حايها غير ما كولة ولذا قال  
 في الجوهره في ذلك كانت تحلظ او اكثر فلعننا علف الدواب لا كره - مؤبرها اه قالت في شيء وهو  
 ان الغالب ان لابل تجز كانهم وجرت بها نجسة كسرفيتها كسياني ومقتضاه ان يكون - مؤبرها  
 مكرهها وان لم تكن جلالة ولم ار من تعرض له وانما المضموم من اطرافهم عدم الكراهة  
 فليأمل (قول له لم يعلم ربا طهارة منقارها ) لما روى الحسن عن ابي حنيفة ان كان هذا العلي  
 لا يتناول الميتة مثل البازي الا هي ونحوه لا يكره الوضوء وانما يكره في الذي يتناول الميتة  
 وروى عن ابي يوسف انها حلية (قول له سواكن بيوت ) اي نماله دم سائل كالخافرة  
 والحية والوزغة بخلاف ما لا له كالخمس والصرصر والقرب فانه لا يكره كما مر وتماه  
 في الامداد (قول له طاهر لضرورة ) بيان ان القياس في الهرة نجاسة - مؤبرها لانه محتلط  
 باعابها المتولد من سمها انجس لكن سقط حكم النجاسة انما علة الغواف المنصوصة  
 بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجسة انها من الغوافين عليكم والغوافات اخرجها  
 احب السبق الاربعة وغيرهم وذلك لرمذي حسن تخيير يعي انها تدخل المضايق ولا يزم  
 سدا في حية بحيث يتعذر صون الاواني منها وفي معناها سواكن البيوت لمعة المذكورة

فد سربها ) ولو شارب  
 منه لا يذ سربها  
 نجس هو عذرات (وهرة  
 فورا اكل فارة نجس )  
 (و) - مؤبره و (حاجة  
 شارة ) وابل وبقر جلالة  
 لا احسن ثمند حاجة يع  
 الابل والبقر والغنم  
 قهستاني (وسب خير )  
 يعلم ربا طهارة منقارها  
 (سواكن بيوت) طاهر  
 لضرورة

فيسقط حكم النجاسة المشهورة و ثبت الكراهة لعدم نجاسها بحجة إمام الأئمة .  
 طاهر فسورها كذالك لكن لما كانت تأكل العذرة كره سورها في إنكاره .  
 لو علمت النجاسة في قها تجس ولو علمت الطهارة انتفت الكراهة .  
 نجاسة سورها كسباع البهائم بجماع حرمة شتمها والاستحسان لم يبرهنه الا بالاسناد المتعدي .  
 وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرب بلسانها انبتل بامائها النجس .  
 كانت تأكل الميتة غالبا اشبهت الخنزيرة فكره سورها حتى لو علم طهارة منقارها انتفت الكراهة .  
 هكذا قدروا وبه علم ان طهارة السور في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على  
 الاصل فتا . **(قوله مكره)** .  
 لجواز كونها أكلت نجاسة قيل شرها وأقصد في الفتح انه لو احتسب  
 تطهيرها فيها زالت الكراهة حيث قال ويحمل اصغاؤه صلى الله عليه وسلم الاناء بالهرة على  
 زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن فيه غسلها قها بلعابها وإما على قول  
 محمد فيسكن بمشاهدة شرها من ماء كثير او مشاهدة قدومه مانع غيبة يتجاوز معاهدات فعارض  
 هذا التجوز تجوز أكلها نجسا قيل شرها فيسقط فتق طهارة دون كراهة لان الكراهة  
 ما جاءت الا من ذلك التجوز وقد سقط وعلى هذا لا يبنى اطلاق كراهة اكل فضائلا والصلاة  
 اذا لحست عضوا قبل غسله كما اطاقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بتبوت ذلك التوهم اما لو كان  
 زائلا بما قلنا فلا اه واقره في البحر وشرح المقدسي وهو خلاف ما قدمناه عن الميتة تأمل  
**(قوله نزهة)** قديده للآتي توهم التحريم قل في البحر واعلم ان المكروه اذا اطبق في كلامه  
 فالمراد منه التحريم الا ان ينس على كراهة التزبه فقد قال المصنف في المبني لفظ الكراهة  
 عند الاطلاق يراد بها التحريم قل ابو يوسف قلت لابي حنيفة اذا قات في نهي الكراهة فإرايك  
 فيه قال التحريم اه **(قوله في الاصح)** الخلاف انما هو في سور النهره قل في البحر واما سور  
 الدجاجة الخفاة فلم ارم ذكر خلافا في المراد من الكراهة بل طاهر كلامهم انها كراهة تزبه  
 بلا خلاف لانها لا تنجس النجاسة وكذا في سباع الغير وسواكن البيوت اه **(قوله كراهة)**  
 لفقير اي أكل سورها اي موضع فيها واسقط منه من الحيز ونحوه من الجامدات لانه لا ينحو  
 من لعابها وليس المراد أكل ما نبت اي مما لم يخالطه لعابها بخلاف المسائع كما اوضحه في الحلية  
 وأفاد الشارح كراهته لغنى لانه يشد غيره وهذا عند توهم نجاسة قها كما قدمناه عن الفتح قريبا  
**(فرع)** تكره الصلاة مع حمل ماسوره مكرهه كالهرة اه بحر عن التوشيح قلت وبني تقيده  
 بالتوهم ايضا كاعلمته مامر ويظهر منه كراهة الصلاة بشوب اصابعه السور المكروه كما ذكره  
 في الحلية \* **(بكتة)** . قيل ست تورث النسيان سور الفأرة والقاء القملة وهي حية والبول  
 في الماء الراكد وقطع القطار ومضع العلك وأكل التفاح ومنهم من ذكر حديثا لكن قال  
 ابو الفرج بن الجوزي انه حديث موضوع بحر وحلية واطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب  
 الطب من انه كراهة مورت للنسيان وذكر بعضهم الحديث مقيد بالتفاح بالخاص **(تمة)** زاد  
 بعضهم مما يورث النسيان اشياء منها العصيان والهموم والاحزان بسبب الدنيب وكثرة  
 الاشتغال بها واكل الكزبرة الرطبة والنظر الى المصابيح والحليم في قرة القفا والابحار الملح  
 والحبز الحامض ولا كراهة من القندر وكثرة المزج والضحك من المتبرد والموضوء في محل الاستحباب

(مكره) تزبه في الاصح  
 ان رحد غيره والام يكره  
 اصلا كما كراهه لفقير (و)  
 سور (حمر)

مطلب  
 الكراهة حيث اطلقت  
 فمراد منها التحريم

مطلب  
 ست تورث النسيان



مضائق البيت فاشبه الكلب والسباع فلما انتهت الضرورة من وجه دون وجه واستوى ما وجب الطهارة والتجاسة تساقطت الأمراض فسير الى الاصل وهو هاتيان الطهارة في الماء والتجاسة في اللعب وليس احدهما بأولى من الآخر ففي الامر مشكلا نجسا من وجه طاهرا من آخر وتماه في البحر لا يقال كلب الصيد والحراسة كذلك لانه معارض بالنسبة كما افاده في السعدية **(قوله)** لا في طهارته اى ولا فيهما جميعا كما قبل ايضا هذا مع اتفاقهم انه على ظاهر الرواية لا يجنس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فلهذا قل في كشف الاسرار ان الاختلاف افطى لان من قل الشك في طهوريته فقط اراد ان الطاهر لا يتجسس به ووجب الجمع بينه وبين التراب لانه ليس في طهارته شئ اصلا لان الشك في طهوريته انما نشأ من الشك في طهارته اه بحرقات ويؤيده ما مر عن شيخ الاسلام فانه صرح في ان الشك في الطهارة **(قوله)** اعتبر بالاجزاء اى كالماء المستعمل عند محمد فيجوز الوضوء بالماء ما لم يغلب عليه محيط وكان الوجه ان يقول ما يساومنا علمته في مسألة الفساق ببحر هذا وفي السراج بعد نقله عن الوجيز واعترض الصيرفي عليه حيث قال وهذا بعيد لانه اذا جوز الوضوء بالماء الذي يختلط بالسؤر اذا كان اكثر كان ايضا ينجس الوضوء بالسؤر لانه اكثر من اللعب اه اقول ويؤيده ما قدمناه عن الفتح من انه انطافى كلامهم على انه ينزح منه جميع ماء البئر وقدمنا القول فيه وان اعتبره بالاجزاء مخالف لذلك وقد صرحوا بان العمل بما عليه الاكثر وبه يظهر ان ما هنا غير معتبر فدبر **(قوله)** قولان قد علمت ان الشك في الطهارة ناشئ عن الشك في الطهارة والتجسس الناتج بيقين لا يرفع الاطراف بيقين ففهم وتأمل **(قوله)** في صلاة واحدة الخ يعنى ان الشرط ان لا تتخلو الصلاة الواحدة عنهما وان لا يوجد الجمع بينهما في حالة واحدة حتى لو توضأ به وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلاة جاز هو الصحيح لان المظهر احدهما لا المجموع فان كان السؤر تحت وانفت صلاة التيمم او التيمم فبالعكس نهرفان قبل يلزم من هذا اداء الصلاة بلا طهارة في احدي المرتين وهو مستلزم للكفر فينبى وجوب الجمع بينهما في اداء واحد فانا كل منهما مظهر من وجه دون وجه فلا يكون الاداء بلا طهارة من كل وجه فلا يلزم الكفر كالمصلى حتى بعد نحو الحجاماة لا يجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف ما وصلى بعد البول ببحر عن المعراج والظاهر ان الاولى الجمع بينهما في اداء واحد والتباعد عن هذه الشبهة ثم رأيت في الترنيبالية نقل عن شيخه الشمس المحي انه لو صلى بالوضوء ثم بالتيمم قل لم يحدث بينهما كره فعليه في الاولى دون الثانية وان احدث كره فيهما ووجهه ظاهر فتدبر به ظهر ان قول النهر فيما مر من احدث غير قيد من يفهم منه انه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارةتين وفي النهر عن الفتح واختلف النية بسؤر الحمار والاحوط ان ينوى اه اى الاحوط القول بوجودها فقد قدمنا في بحث النية عن البحر عن شرح الجمع والتقاية معزيا الى الكفاية انها شرط فيه وفي نبيذ القدر **(قوله)** ان قدماء مطلقا اما اذا وجد تعين المصير اليه ولو وجد بعد ما توضأ بالسؤر وتيمم لا يصلى ما لم يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى قدمه معه السؤر اعاد التيمم لا الوضوء بالسؤر تارة خالية **(قوله)** في الاصح والافضل تقديم الوضوء رعاية لقول زفر يلزمه اعداد **(قوله)** ثم اراقه اما لو اراقه

لا في طهارته حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يظهر التجسس قولان (فيتوضأه) او يغتسل (ويتيمم) اى يجمع بينهما احتياطا في صلاة واحدة (ان لا في حالة واحدة) (ان يقدماء) مطلقا (وصح تقديم أيهما شاء) في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراقه لزمه اعاد التيمم والصلاة

اولا حتى صار عدلهما لا يلزمه بل عن نصير بن يحيى ان من لم يجد الاسود اسخمر به ريقه ثم  
يتيمم قبل الصلوة وهو قول جيد يخرج عن جامع المحبوبي (قول له لاحتال طهوريته) اي  
فتحتل الصلاة بالصلان فقامد وفي الزاوي يتيمم رأى سؤر حمار وهو في الصلاة انتهى موصفاً  
به وامادها لاحتال الطلآن اه (قول له ويقدم التيمم على نيل النهر) اعلم انه روى في التليذ  
عن الامام ثلاث روايات الاولى وهي قوله الاول انه يتوضأ به ويستحب ان يغيب اية التيمم  
الثانية الجمع بينهما كسؤر الحمار وبه قول محمد ورجحه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي  
قوله الاخير وقد رجح اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة واختاره الطحاوي وهو  
المذهب الصحيح اختار عندنا بحر اذا علمت ذلك ظهر لك ان ظاهر كلام المصنف مبني على  
الرواية الثانية وبه نظير مناسبة ذكره في بحث السؤر لكن ينافية قوله على المذهب فيتميم  
حمل قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لافي الزمان اي ان التيمم رتبته التقدم على الوضوء  
بالتليذ فلا يتصور على الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قبل في النهر ومحل الخلاف ما اذا  
اتى في الماء تيمرات حتى صار حلوا رقيقا غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز  
الوضوء به او اسكر فلا خلاف في عدم الجواز او طبخ فكذلك في الصحيح كافي المنسوط ورجح  
غيره الجواز الا ان الاول اولى لموافقته لما مر من الضابط اي المذكور في انباء (قول له لان  
الخبث يداح) غلة لكون ما ذكر هو المذهب المنفي به دون غيره ففهم (قول له وحكم عرق  
كسؤر) اي العرق من كل حيوان حكمه كسؤره لتولد كل منهما من الميحم كذا قالوا ولا يخفاء  
ان التولد هو العباب اي لا سؤر لكن احاط عليه للمجاورة نهر (قول له فمرك الحمار) افرد  
بالتقصيص عليه لان بعضهم كصاحب المنية استثناء فقال الا ان عرق الحمار طاهر عند ابي  
حيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدوري وقيل شمس الائمة الحلواني نجس الا انه  
جعل عفوا في الثوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا الاستثناء اما يصح على القول  
بان الشك في الطهارة فذا قبل ان سؤر الحمار مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شيء  
كسؤره صح ان يقال الا ان عرق الحمار طاهر اي من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب الحمار  
معرويا في حرا الحجاز والغالب انه عرق ولم يرو انه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه او ثوبه  
منه اه ومعرويا حال من الفاعل ولو كان من المفعول اقبل معرويا كذا في المغرب قلت  
وليس المعنى انه عليه السلام ركب وهو عريان كما يوهمه كلام النهر وغيره الا ينجس بعده بل  
المراد انه ركب حال كونه معرويا الحمار فهو اسم فاعل من اعروى المتعدي حذف مفعوله  
لانه بل قال اعروى الفرس ركه عربا فقله (قول له صار مشكلا) يعني صار الماء به مشكلا  
اي في الشهورية فيجمع بينه وبين التيمم كما في امابه ويجوز شربه من ذلك الماء كافي السراج  
(قول له في الغضب الخ) هذا مأخوذ من التمهتاني ونصه وفي الزبدة ان عرق الجلالة كالخمار  
و من وغيرهما نجس في الصحيح ان عرقه طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلواني  
نجس لكنه عفو في البدن ما يروى من ان حيفة ان عرق الحمار نجاسة غائبة وعنه انه  
حبيبة ه كلام التمهتاني احسن انه ذكر في عرق الحمار والبلل ثلاث روايات عن  
لامه اخرج في شرحه في شرحه وهو ما نقل قاضي حان انه ظاهر الرواية وهو الرواية

لاحتال طهوريته (ويقدم  
التيمم على نيل النهر على  
الذهب) الصحيح المنفي به  
لان الخبث اذا رجع عن  
قول لا يجوز الاخذ به  
(و حكم عرق كسؤر)  
فمرك الحمار اذا وقع في الماء  
صار مشكلا على المذهب  
كما استقصى في المحيط  
عرق الجلالة عفو في الثوب  
والبدن وفي الحنية انه  
طاهر على الظاهر



المشهوره كقدمناه عن امنية ونجس مغلف ونجس مخفف مكلام الخلو اني جعلنا الاخيرين  
 الا انه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقدمنا عن امنية عليه الضرورة اي ضرورة  
 ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك ان الكلام في عرق الحمار والبغل في الجلالة وان ضمير عرقها  
 في عبارة القهستاني عن قاضيان ضمير مثني راجع الى البغل والحمار والظاهر ان نسخة  
 القهستاني التي وقعت للشارح بضمير المفرد لا المثني فان رجع الضمير الى الجلالة ليس كذلك وقد  
 راجعت عبارة قاضيان فرائدها بضمير التثنية العائد الى ما ذكره قبله من البغل والحمار ولم أرفها  
 ذكر الجلالة اصلا وكذا ما نقله في المحيط عن الخلو اني ليس في الجلالة بل في البغل والحمار دليل  
 ما قدمناه عن امنية من عبارة الخلو اني وهو المتعين في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية  
 وقد ذكرنا احكام الجلالة عند قوله وابل وبقر جلالة ونقلنا النصريح عن الباقي بأن عرقها  
 نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على التي اثن عليها كما قدمنا  
 فانغم هذا التحرير الذي هو من منح العالم الجليل الحمد لله على نعمائه وتواتر آله

### باب التيمم

ثلاث به تأسيما الكتاب وهو  
 من خصائص هذه رامة  
 بلا ارتياب (هو) لغة  
 القصد وشيء (قصد بعيد)  
 شرط القصد لانه التيمم  
 (مطهر) خرج الأرض  
 المتنجسة اذا جفت فنه  
 كما استعمل (واستعمله)  
 حقيقة او حكما ليع التيمم  
 بالحجر الاملس

(قوله ثالثه) اي جعله ثالثا للوضوء والفعل اي ذكره بعدها اقتداء بالكتاب العزيز  
 اعني قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثالثه فيها وايضا فهو خالف  
 عنهما والخلف يتبع الاصل (قوله وهو الخ) دليله قوله صلى الله عليه وسلم اعطيت خمسا  
 يعطون احدهم الانبياء قبل نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الارض وفي رواية ولا متى  
 مسجدا وظهر اياها من امي ادركته الصلاة فايصل واحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد  
 قبلي واعطيت المشفاعة وكان التي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة رواه  
 الشيخان وغيرها بل قال السيوطي انه متواتر فلذا قال الشارح بلا ارتياب وفيه رمز الى  
 ما في اختصاص هذه الامة بالوضوء كقدمناه في محله (قوله وهو لغة القصد) اي مطابق القصد  
 ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخ حيث بخلاف الحج فانه القصد الى معظم كافي البحر (قوله سره  
 الخ) قال في البحر واصطلاحا على ما في شروح الهداية القصد الى الصعيد الطاهر لا التطهير  
 وعلى ما في البدائع وغيره استعمال الصعيد في عضوين مخصوصين على قصد التطهير بشرائط  
 مخصوصة وزيف الاول بان القصد شرط لاركن والثاني بأنه لا يشترط استعمال جزء من  
 الارض حتى يجوز بالحجر الاملس فالحق انه اسم لمسيح الوجه واليدين عن الصعيد الطاهر  
 والقصد شرط لانه التيمم اه وهذا ما حققه في الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالبناء للمجهول  
 وفيه تذكير على المصنف لان تركه يقتضي ان حقيقة القصد فيه على انه شرط وكذا  
 الصعيد وكونه مطهرا كما افاده ح فافهم (قوله خرج الخ) ولذا لم يقل طاهر كمر عن  
 شروح الهداية لان هذه الارض طاهرة غير مطهرة (قوله واستعمله الخ) هذا هو التعريف  
 الثاني الذي قدمناه عن البدائع وارد بالصفة مخصوصة ماسياتي او ما مر من كونه  
 في عضوين مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لاجل اقامة القرية هو معنى ما مر عن  
 البدائع من قوله على قصد التطهير وقول الشارح حقيقة او حكما الخ جواب عن الاراد  
 المار على هذا التعريف الا لا يخفى ان الحجر الاملس جزء من الارض استعمال في العضوين

للتطهير اذ ليس مراد الاستعمال احد حركتها بل جعله آلة لتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام التهر فلا حاجة الى قوله اوحكما كما افهده ط وناقرونا د يظهر لك ان المصنف ذكر التعريفين المتقولين عن المشايخ والظاهر انه قصد جعلهما تعريفا واحدا اذ لا بد في الاخط الاصطلاحية المتقولة عن المأثور ان يوجد فيها المعنى اللغوي غالبا ويكون المعنى الاصطلاحي اخص من اللغوي ولذا عرف المشايخ الحق بأنه قصد خاص بزيادة اوصاف مخصوصة ومامر من الابداع على ذلك بان القصد شرط يظهر لي انه غير وارد لان الشرط هو قصد عبادة مقصودة الى آخر ما يأتي لا قصد نفس الصعيد على ان المعاني الشرعية لا توجد بدون شروطها فمن صلي بلا طهارة مثلا لم توجد منه صلاة شرعا فلا بد من ذكر الشرط حتى يتحقق المعنى الشرعي فلذا قلوا بشرائط مخصوصة كما مر ولما كان الاستعمال وهو المسح اخص من الوجه واليدين من تمام الحقيقة الشرعية ذكره مع القصد تيمنا للتعريف فانتم هذا التحرير المثلث (قوله صفة مخصوصة) وهي ما في البدائع عن ابي يوسف قال سألت اباحيفة عن التيمم فقال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين فقلت كيف هو فضرب بيديه على الصعيد قبل بهما وادبر ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم اعاد كفيه على الصعيد ثانيا فقبل بهما وادبر ثم نفضهما ثم مسح بذلك ظاهر الذراعين وباطنهما الى المرفقين ثم قتل في البدائع وقال بعض مشايختنا ينبغي ان مسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم مسح بكفه اليسرى دون الاصابع بباطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ثم يمر بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفضل باليد اليسرى كذلك وهذا الاقرب الى الاحتياط لمناقضه من الاحتراز عن استعمال التراب المستعمل بالقدح الممكن اه ملخصا ومنسلف في الحلية عن التحفة والمحيط وزاد الفقهاء (قوله وهو الاصح الاحوط) هذا ما ذهب اليه السيد ابو شجاع وصححه الحلواني وفي التصاب وهذا استحسان وبه نأخذ وهو الاحوط وقيل ليسا بركن واليه ذهب الاسيحاوي وقاضخان واليه مال في البحر والبرازية والامداد وقال في الفتوح انه الذي يقتضيه النظر لان المأمور به في الآية المسح ليس غير ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان اما على ارادة الضربة اعم من كونها على الارض او على العضو مسح او انه خرج مخرج الغالب اه واقرب في الحلية ورجحه في شرح الوهبانية وقال العلامة ابن الكمال والمراد بيان كفاية الضربتين لانه لا بد منهما كيف وقد ذكر في كتاب الصلاة لو كنس دارا او هدم حائطا او كال خبطة فامس وجهه وذراعيه غير لم يجز ذلك عن التيمم حتى يبرده عليه اه اي أو يحرك وجهه ويديه بيته كما سيأتي عن الخلاصة وقال في التهرات الخرب او ما يقوم مقامه وعليه معنى الشارح فيما سيأتي وتظهر ثمره الخلاف كافي البحر فيما فوضرب بيديه فقبل ان يمسح احدث وفيما اذا نوى مد فوضرب فيما اذا التفت الرشح الغبار على وجهه ويديه فمسح بنية التيمم اجزاء على الذي دون الاول (قوله لاجل اقامة القرية) اي لاجل عبادة مقصودة لا يصح بدون الطهارة كما سيأتي بيانه (قوله انه لا يصلي به) لان التعليم يخص بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله والاستيعاب) الذي يظهر لي ان الركن هو المسح لانه حقيقة

(بصفة مخصوصة) هذا يفيد ان الضربتين ركن وهو الاصح الاحوط (ا) أجل (اقامة القرية) خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيان الضربتان والاستيعاب

التيمم كالمسح والاستيعاب شرط لانه مكمل له والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته **(قوله)** وشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي **(قوله)** بثلاث اصابع فأكثر) معنى قوله في البحر باليد او بالكرها فلو مسح باصبعين لا يجوز ولو ذكر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه اذا مسحها مرارا باصبع او اصبعين بما جديد لكل حتى صار قدر ربع الرأس صح اه امداد وبحر قلت لكن في الترخائية ولو تمكع بالتراب بنية التيمم فاصاب التراب وجهه ويديه اجزأه لان المقصود قد حصل اه فعلم ان اشتراط اكثر الاصابع محله حيث مسح بيده تأمل **(قوله)** والصعيد) كونه شرطا لا ينافي عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما قرناه سابقا فافهم **(قوله)** وفقد الماء) اى ولو حكما ليشمل نحو المرض فافهم **(قوله)** وسنة ثمانية) بل لثلاثة عشر كما سذكره **(قوله)** الضرب بباطن كفيه) اقول ذكر في الذخيرة انه اشار محمد الى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد اسطر والاصح انه يضرب بباطنهما وظاهرهما على الارض وهذا يصير رواية اخرى غير ما اشار اليه محمد اه وقد اقتصر في الحجة على نقل عبارة الذخيرة الاولى واقتصر الشئنى على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل عن الذخيرة وكأنه لم يراجع الذخيرة وبه يعلم ان الواو في قوله وظاهرهما على حقيقتها لا بمعنى أو خلافا فافهم في البحر ونقله في النهر ان الجواز حاصل بايهما كان نعم الضرب بالباطن سنة اه فان صريح الذخيرة كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الاصح وقد ظهر ان ما ذكره الشارح تبعا للنهر خلاف الاصح فقدر **(قوله)** وقبالتها وادبارها) اى بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفريغ ط **(قوله)** (رفضهما) اى مرة وروى مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تناثر التراب ان حصل بمرة فيها والا فبمرتين بدائع ولذا قال في الهداية وينفضهما بقدر ما يتناثر التراب كي لا يصير مثاة به بحر قال الرملى فعلى هذا اذا لم يحصل بمرتين ينفض ثلاثا وهكذا اه ويظهر من هذا انه حيث لا تراب اصلا لا يسن النفض تأمل **(قوله)** وتفريغ اصابعه) تعليمهم سنة التفريغ بدخول الغبار اثناء اصابعه فيد انه لو ضرب على حجر امس لا يفرج الا ان يقال العلة تراعى في الجنس اه ح **(قوله)** وتسمية) الظاهر انها على صيغة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيبا فلا يرد ان التسمية تكون عند الضرب ط **(قوله)** وترتيب) اى كما ذكر في القرآن ط **(قوله)** وولاء) بكسر الواو اى مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال بالماء لا يجف المتقدم ط **(قوله)** وزاد ابن وهبان الخ) فيه ان اشتراط النية يغنى عنه لانها لا تصح من كافر الا ان يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد اسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة اصابع وعدها ستة ايضا حيث قال

وعذر ك شرط ضربتان ونية \* والاسلام والمسح الصعيد المطهر

وكانه اراد بالشرط ما لا يد منه حتى سمي الضربتين شرطا والافهما ركن **(قوله)** فزادته) هذا يقتضى انعزاد على الستة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من الستة كونه بثلاثة اصابع فأكثر وزاد الضرب والتعميم اى الاستيعاب فصارت ثمانية

\* وشرطه ستة النية والمسح  
وكونه بثلاث اصابع فأكثر  
والصعيد وكونه مطهرا  
وفقد الماء \* وسنة ثمانية  
الضرب بباطن كفيه  
واقبالهما وادبارهما ونفضهما  
وتفريغ اصابعه وتسمية  
وترتيب وولاء وزاد ابن  
وهبان في الشروط الاسلام  
فزادته وضمت سنة  
التمية في بيت آخر





الاستعانة . يقول من حراس التجسس ووجد من يوجهه أو يتولاه لأن غنمه لا يعتبر  
المكلف قدر قدرته الغير والمغرق على قدر المذهب أن المريض ينافي عليه زيادة الوجع  
في قيامه ويتولاه لأن يوصوه اه اقول حاصل الفرق أن زيادة المرض حالة الأول الأباتاني  
لأن فرض السئلة الثلاث في الاستعداد ولا الامتداد فلو يكن عاجزا حقيقة فلا يلزمه الاستعانة  
على وضوئه ولا يتولاه التيمم بخلاف الأول لأنه عاجز حقيقة فلا يلزمه الاستعانة وفيه نظر  
فانه في الثاني وإن لم يجب الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة ايضا وليس التيمم  
هو خصوص زيادة المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما في التجسس انه لو مال يستأجره اجيرا  
لا يتيمم قل الاجرا وكبر في شيء خلافه والظاهر عدم الجواز لوقبلها اه والمراد بالتأجيل  
اجرة المثل كمنه في النهر والحنية وبه جزء المأجر - **(قوله وفيه)** أي البحر حيث قلنا  
كان على السيد تعهد بعد مرضه كان على عبده ان يتعده في مرضه والزوجة لما  
لم يكن عليه ان يتعده في مرضه في يتعلق بالصلاة لا يجب عليه ذات اذا مرض فلا يعد  
قادرا بقاها اه لكن قدمت ان قدر المذهب انه لا يتولاه التيمم ان كان لو استعان بالزوجة  
تعيته وان لم يكن ذات واجبا عليها **(قوله توضع)** بقاء النخوة في اوابه في آخره حمزة قبلها  
بأنه مدودة مصدر وضأ بالشد مدلول فرح تفرحنا **(قوله يجب)** أي يجب عليه ان يوضئ ملوكة  
وكذا عكسه وهو ظاهر **(قوله يهات الجنب او مرضه)** قيد الجنب لأن المحدث لا يجوز له  
التيمم للبرد في الصحيح خلافا لبعض المشايخ كما في الحائض والحائض وغيرها وفي المصنف  
انه لا جازع على الادح قل في الفتح وكأني لم اعه تحقق ذات في وضوءه نادة اه واستشكله  
الزملي بما صححه الفتح وغيره في مسألة المسح على الحنك من انه لو خفف سقوط رجله من  
البرد بعد مضى مائة يتولاه التيمم قل وليس هذا الآتيه المحدث خوفا على عضوه فبيحه  
وفي الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ اقول اغتدر في مسألة المسح هو المسح لا التيمم  
كما سيأتي في معنى ان شاء الله تعالى ثم مفاد التعديل بمدة تحقق الضرر في الوضوء عادة انه  
لو تحقق جاز فيه ايضا اتفاقنا ولما ملني عليه في الاهداء لأن الجرح مدفوع بالنعس وهو  
ظاهر اتفاق المتن **(قوله ولم في المسح)** أي خلافا لـ **(قوله ولا ما يدله)** أي من ثوب  
يلبسه او مكان يأويه قل في البحر فصار الأصل انه من قدر على الاغتسال يوجهه من  
الوجود لا يباح له التيمم - **(قوله وما قيل له)** أي قل بعضهم ان الحلاف مبني على ان  
اجر الحلف في زمان الامد كان يؤخذ قبل الدخول ام في زمانها فانه يؤخذ بمدة وهذا عجز  
عن الاجرة دخل ثم لم يمل بالعبادة بعد الاعضاء **(قوله ما يثبت في الشرع)** قل الحمري لو علم  
حالة لا يرضى بدخوله فيه فغيره وهو غير جائز قل في البحر تبعا للحائض ومن ادعى اباحتها فضلا  
عن تعينه فعليه البيان **(قوله لا يباح)** مراده في البحر إلى الحاية واقره **(قوله على نفسه)** متعلق  
بخوف ط **(قوله ولو من فسق)** أن كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بحر والامرء  
في حكمها كما لا يخفى **(قوله او حبس عريه)** بأن كان صاحب الدين عند الماء وخف التدبون  
المناس من الحبس بحر ومفهومة انه لو لم يكن معسرا لا يجوز له ان يخطا بالمثل **(قوله او ماله)**  
عطف على نفسه ح وما مر من قدر المثل بتقدير وسند ذكر عن الشارحانية ما يبيد تقديره

وفيه لا يجب على احد  
الزوجين توضع ساجده  
وتعده وفيه ولا يجب  
(او برد) يهات الجنب او  
مرضه ولو في المضر اذا  
تكن له اجرة حمام ولا  
ما دفعه وما قبل انه في زمانها  
تحيل بالعدة فما لم يأت  
به الشرع نعم ان كان له  
مال غائب يلزمه الشراء  
نسبة والا لا (او خوف  
عدو) حية او نار على  
نفسه ولو من فسق او  
حبس عريه او ماله

بدرهم كما يجوز له قطع الصلاة **(قوله ولو امانة)** عدا امانة ماله اعتبار وضع اليد عليها **(قوله)** ثم ان نشأ الخوف الخ ( اعلم ان المانع من الوضوء ان كان من قبل العباد كسير منعه الكفار من الوضوء، ومحسوس في السجن ومن قبله ان توضأت قتلتك جازله التيمم وبعد الصلاة اذ انزال المانع كذا في الدرر والوقية اى واما اذا كان من قبل الله تعالى كالتعرض فلا يعيدو وقوع في الحلاصة وغيرها اسير منعه العدو من الوضوء والصلاة تيمم ويصل بالائمان ثم بعد فقيد بالائمان لا يمنع من الصلاة ايضا فلو منع من الوضوء فقط صلى بركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفاده نوح افدى \* ثم اعلم انه اختلف في الخوف من العدو هل هو من الله تعالى فلا عادة او من العبد فتجب ذهب في المعراج الى الاول وفي النهاية الى الثانى ووفق في البحر بحمل الثانى على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحمل الاول على ما اذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجرده عن مباشرة السبب وان كان الكل منه تعالى خافتا واردة قل ثم رأت في الحلية صرح بما فهمته وأقره في التهر وغيره وهذا ما أشار اليه الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الغسل ان المرأة بين رجل تيمم وقدمنا ان الرجل كذلك وان الظاهر انه لا إعادة عليه ولا عليها لان المانع شرعى وهو كشف العورة عند من لا يخلل له رؤيتها ومانع منه الحياء وخوف الله تعالى وهما من الله تعالى لا من قبل العباد \* **(قوله)** في البحر عن النبي بالخبر المعجمة أجبر لا يحد الماء الا في نصف ميل لا يعذر في التيمم وانما يذن له الاستأجر تيمم وأعد ولو صلى صلاة أخرى وهو يذكر هذه تضدد **(قوله)** او غطش معطوف على عدواى لانه مشغول بمحاجة والمشفول بالحاجة كالعدو بحر **(قوله)** ولو لكعبة قيده في البحر والنهر بكلب انما شية والمسند ومفاده انه لو لم يكن كذلك لا يعلى هذا الحكم والظاهر ان كلب الحراسة له انزل مثلهما ط **(قوله)** او رقيق القافلة) سواء كان رفيقه الخائف له او آخر من أهل القافلة بحر وعطش دابة رفيقه كعطش دابة نوح **(قوله)** حال او مالا تلطف لمطش أوله ولو رقيق على التنازع كقول حى الرقيق في الحال او من سيحدث له قل سيدى عبد الغنى من عنده ماء كثير في طريق الحاج او غيره وفي الركب من محتاج اليه من الفقراء يجوز له التيمم بل ربما يقال اذا تحقق احتياجهم يجب بذله اليهم لحياء مهيجه **(قوله)** كذا العجين) فلو احتاج اليه لا يتأذ لمرة لا تيمم لان حاجة المطش دون حاجة العطش بحر **(قوله)** او الزالة نجس) اى اكثر من قدر الدرهم كقدمه في النقيض لو معه ما يغسل بعض التجاسة لا يلزمه اه قات ويبقى تقيده بما اذا ما بلغ أقل من قدر الدرهم فتاذا كان في طريق توبه نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين في مافي الطرف الآخر أقل من قدر الدرهم يلزمه ففهم **(قوله)** كسيح) اى في المواقض **(قوله)** عدم الاناء) متعلق بتعذر ط **(قوله)** المضطر أخذه) اى اذا امتنع صاحب اناء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك مضطر اليه لمعطش كان له أخذه منه فقها وله ان يقاتله سراج قات ويبقى تقيده بما اذا امتنع من دفعه نجسا او بآمن والمضطر منه وسبأني في فصل الشرب ان له ان يقاتله بالسلاح قال الشارح هناك تعالى للمنع والزبايع هذا في غير البحر بالادنى والا قاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته لملكه له بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البحر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كفى الكافي اه **(قوله)** فن قتل

ولو امانة ثم ان نشأ الخوف بسبب وعيد عبد اعد الصلاة والا لانه سوى (او غطش) ولو لكعبة أو رقيق القافلة حال او مالا وكذا العجين او الزالة نجس كسيحى وقيدان الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ الغسالة عدم الاناء وفي السراج للمضطر أخذه فقها وقتاله فن قتل رب الماء

بالشام المحيطة (قوله هـ) أي لا يفيض فيه ولا كثرة سراج ويحيى ان يضمن  
 المضطر قيمة الماء سراجاً له (قوله هـ) أي يفيض ان كان القل عمداً كان قتله بمحدد  
 (قوله أوديه) أي ان كان سراجاً أو خطأ أو جرى يجري الخطأ والدية على العاقلة وعلى  
 القائل بالكفارة أوديه في البحر ط ق ل في السراج وان كان صاحب الماء محتاجاً إليه للعطش  
 فهو أولى به من غيره فإن احتاج إليه الاضطرار له فهو أولى به من غيره (قوله ولو شاشا) أي ونحوه مما يمكن ادلاؤه  
 واستخراج الماء به قبلاً وعصره (قوله) وان نقص الى قوله تيم) بقائه في التوشيح عن كتب  
 الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لما عندنا وأقره في البحر وكذا أقره في النهر وغيره وهو  
 ظاهر ولكن رأيت في التاتارخانية ما يخالف حيث قال قل القاضي الامام فخر الدين ان  
 نقصت قيمة التمديل قدر درهم تيم وليس عليه ان يرسله ولو أقل فلا كوارى المصلى من يسرق  
 ماله فإن كان قدر درهم يقطع الصلاة والا فلا كذا هنا هـ وأنت خير بأن ما ذكره الشافعية  
 أقرب الى القواعد لانه لو وجد الماء يباع لزمه شراءه ثم انسل ولو كانت قيمته أكثر من درهم  
 ولكن الرجوع الى المتقول في المذهب بعد النظر به اولى ولعل وجه الفرق ان الشراء وان  
 كثر تيمه لا يسمى اتلافاً لانه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف التمديل ونحوه بالادلاء او بالشق  
 فإنه اتلاف بلا عوض وهو منتهى شرعا واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم  
 علم ان الدرهم قدر معتبر له خطر فلا يجوز اتلافه فيما له عنه مندوحة لانه يادى للماء شرعا في تيم  
 واذا جاز له التيم فيما اذا كان نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء وجعل يادى للماء مراعاة لحقه  
 يجعل عادما للماء هنا ايضا مراعاة لحقه وحق الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنتهى عنه  
 هذا ما ظهر لفهمي السقيم والله اعلم (قوله اوشقه) أي اذا كان لا يصل الى الماء بدونه (قوله  
 قدر قيمة الماء) أي وآلة الاستقاء كذا ذكره في البحر في صورة الشق والظاهر ان صورة الادلاء  
 كذلك تأمل (قوله أخر) أي اجر ان مثل فيلزمه ولم يجز التيمم والا حاز بلا اعادة بحر عن  
 التوشيح (قوله كذا) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الح) اشار بالتفريع المذكور الى ان  
 كل عذر منها التام يسي عذرا مادام موجودا فلوزال بطل حكمه وان وجد بعده عذر آخر  
 لم يأتى انه يفتقه زوال ماباحه فافهم (قوله ثم مرض الح) صادق بثلاث صور ان يكون  
 وحده الماء قبل المرض او بعده او بقي عادما له ولا شبهة انه في الاولى يبطل التيمم واما الثالثة  
 في الظاهر ان لا يبطل امدوم زوال ماباحه ولان اختلاف السبب لا يظهر الا اذا زال الاول  
 والظاهر ان المراد الثانية فقط فإذا تيمم فقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده لا يبطل بالتيمم  
 السابق لانه كان فقد الماء والآن هو واجده فيبطل تيممه لزم ماباحه هـ ان كان له ميسر آخر  
 في الحال وغيره ما ذكره في البحر في التوافق بقوله فإذا تيمم للمرض ولا يرد مع وجود الماء ثم  
 فقد الماء ثم زال المرض او انهد بانقض قدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا  
 له ومثله في النهر اقول بكل شكل عليه في البدائع لو مر التيمم على ماء لا يستطيع النزول  
 فيه لحوف عذو او سبع لا يفيض تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس  
 قول أصحابنا لانه غير واجد للماء معي فكان مايقض بالعدم اهـ ومثله في التيمم اذا لم يفيض ان

فيذكر هـ ان المضطر ضمن  
 بقوله أوديه (او عدم آلة)  
 ط مرة يستخرج بها الماء  
 ولو شاشا ان نقص بالادلاء  
 اوشقه صفين قدر قيمة الماء  
 كوارى وجد من ينزل اليه  
 بأحد هـ هذه الاعذار  
 كان حتى لو تيمم لعدم الماء ثم  
 مرض مرضا يبيح التيمم  
 لم يجعل بداه التيمم



خوف العدو سبب آخر غير الذي اوجبه الالتمام اولاً فن الظاهر في فرض المسألة انه تم اولاً  
 لتفقد الماء اللهم الا ان يخاف بأن السبب الاول هنا باق وفيه شبهة فليأتهم ( **قوله** لان  
 اختلاف اسباب الرخصة الخ ) الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من الاعتذار المذكورة  
 وسنحقق هذه القاعدة في باب الالام ( **قوله** جامع المقاصد الخ ) هو كتاب معتبر لابن قاضي  
 سماوة جمع فيه بين فصول العمادي وفصول الاستروشن وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل  
 الرابع والثلاثين في احكام المرضى ( **قوله** استوعب ) اي تيمم فيما مستوعب فهو وصفة تصدر  
 محذوف وهو اولي من جعله حالاً فيفيد انه ركن وعلى الحالة يصير شرطاً خارجاً عن الماهية  
 لان الاحوال شروط على ما عرف افاده في البحر ( **قوله** حتى لو ترك شعرة ) قال في المنهج مسح  
 من وجهه ظاهر البشرة والشعر على الصحيح اه وكذا العذار والناس عنه يقولون محض وما  
 تحت الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البحر ( **قوله** اه بركة منخره ) هي التي بين المنخرين  
 ابن كمال لكن في القاموس الوتره محركه حرف المنخر والوتره حجاب ما بين المنخرين ( **قوله**  
 ويديه ) عطف بالواو دون ثم اشارة الى ان الترتيب فيه ليس بشرط كما صله بخبر والحكم في اليد  
 الزائدة كالوضوء ط ( **قوله** فيترع الحاتم الخ ) قال في الحاتية ولو لم يحرك الحاتم ان كان ضيفاً  
 وكذا المرأة السوار لم يجز اه ومثله في الوالوية ووجهان التحريك مسح لما تحته اذ الشرط  
 المسح لا وصول التراب فافهم لكن التقيد بالضيق يفهم انه لو كان واسعاً لا يلزم تحريكه  
 والظاهر انه يقال فيه ما سلكه في التحليل ( **قوله** به يفتي ) اي يلزم الاستيعاب كما في شرح  
 الوقاية وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زلبي ومثاله ما روي ان الاكبر كالنكاح  
 ( **قوله** فيمسحه ) اي المرفق المنغمس من المرفقين ط ( **قوله** الاقطع ) اي من المرفقين في سائر  
 منه ولورأس العضد لان المرفق مجموع رأسي العظمين رحي فلو كان القطع فوق المرفقين  
 لا يجزب اتفاقاً ط ( **قوله** بشرطين ) هما ان يمسح او يستوعب افاده في النهر وانما اترعبارة  
 الضرب على عبارة الوضع لكونها مأثورة والافهي ليست بضربة لازب فن محمداً قد نيه في  
 بعض روايات الاصول على ان الوضع كاف والمراد بيان كفاية الضربتين لانه لا بد في التيمم  
 منهما ابن كمال وقد معنا تمام عبارته ونه على ان فائدة العدداً لا يحتاج الى ضربة مائة كما يأتي  
 ( **قوله** ولو من غيره ) فلو امر غيره بأن يمسح جاز بشرط ان ينوي الأمر بمرق ط وظاهر انه  
 يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن التمهاتني ( **قوله** او ما يقو مقامهما ) اي  
 خلافاً لابي شعاع وقد معنا الكلام عليه مع تسمية الخلاف ( **قوله** لما في الخلاصة ) عبارته كما في  
 البحر ولو ادخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ولو انهمد الحائط وظهر الغبار تحرك  
 رأسه ونوى التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه اه اي الشرط في هذه الصورة وجود  
 الفعل منه وهو المسح او التحريك وقد وجد فهو دال على ان الضرب غير لازم كجهر وفعل  
 غيره بأمره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم ( **قوله** ظهرت اعدائها ) اعلم انه قل في  
 الظهيرة وكما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجفازة والعبد في ذلك يجوز لاجزاء ان ظهرت من  
 الحيط اذا كان ايامه جنبها عسراً وان كان اقل فلا اه وتل في البحر والذي يظهر ان هذا  
 التفصيل غير صحيح بدليل ما تقدموا عليه من انه اذا انقطع لاقط من عشرة فبقيت لعمدة الماء

قوله وفيه شبهة وجهه انه  
 ادعى اولاً عدمه عن الماء  
 فهو وفاداة حذيفة وخوف  
 العدم فقدمه عن فحقيق  
 قد زال واعتبه المعنى فلا  
 فرق بينه وبين المرض اذا  
 وجد بعد التمسك الحقيقي  
 اه ( منه )

لان اختلاف اسباب  
 الرخصة يمنع الاحتساب  
 بالرخصة الاولى وتعتبر  
 الاولى كأن لم تكن جزم  
 الفصولين فيجوز  
 ( مستوعب وجهه ) حتى  
 لو ترك شعرة او وتره  
 منخره لم يجز ( ويديه )  
 فيترع الحاتم ولسوار  
 او يحرك به يفتي ( مع  
 مرفقه ) يمسحه الاقطع  
 ( خرسين ) ولو من غيره  
 او ما يقو مقامهما في  
 الخلاصة وغيرها لو حرك  
 رأسه او ادخله في موضع  
 الغبار بنية التيمم جاز  
 والشرط وجود الفعل  
 منه ( ولو جنباً او حائضاً )  
 ظهرت اعدائها ( ونفساء

وصاب حد لزوج وحلوه، الخ واصل في التهر بحمل ما في الظهيرة على ما إذا انقطع لاقول  
من ما بينهما سبأ في الحيض من انه جازم لا يحل قربانها وان اغتسل فضلاً عن التيمم اه اقول  
لا يخفى ان له الظهيرة اذا كان به حبسها عسراً شاعراً فان ذات عادتها فهذا الحمل بعيد  
تظهره بتوفيق الله تعالى ان كلام الظهيرة صحيح لا اشكال فيه ويبان ذلك ان التيمم موقوف  
قوت صلاة الجازمة او العيد يصح مع وجود الماء لانها غوت لالى خلف كياتي وهذا في الحديث  
ظاهر وكذا في الجلب واما الغسل فظاهر في تمام العشرة فتخرج من الحيض ولم يبق  
معها سوى اثنتا عشرة في كل حبس واما اذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض مالم  
يحكم عليها بحكماء الصهارات بان تصير العادة دينا في ذمتها او تغسل او تيمم بشرطه كما سبأني  
في بابه وقوله او تيمم بشرطه ارادوا به التيمم التام المتيقن لا صلاة الفرائض وهو ما يكون  
عند المعجز عن الاستعانة به واما تيمم صلاة جازمة او عيد خفيف فلوها فغير كامل لانه يكون  
مع حضور الماء ولهذا لا يصح صلاة الفرض به ولا صلاة جازمة حضرت بعده فعلمنا بذلك  
انها لو تيممت لذلك تخرج من الحيض لان ذلك التيمم غير كامل ولا يصح ذلك التيمم لقيام المنافي  
بعد وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء لم لو تيممت لذلك مع فقد الماء حكم  
عليها بالظهارة وجازت صلاحها به من الفرائض وغيرها لانه تيمم كامل ومراد الظهيرة التيمم  
التيقن وهو ما يكون مع وجود الماء في التفضيل الذي ذكره في الحائض صحيح لا غبار عليه  
وكأنه في البصر من ان مراده التيمم التام وليس كذلك كما لا يخفى في الكلام في عبارة  
الشارح فتقوله ظهرت عادتها في غير محله لان قول المصنف ولو جبا او حائضا مفروض في  
التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء اذا طهرت لتمام  
العشرة اولدونها ووجب عليها ان تغسل او تيمم عند فقد الماء سواء انقطع لتمام عادتها او  
لدون عادتها كما سبأني في بابه ويأتي فيه انه اذا انقطع لتمام العادة يحل لزوجه قربانها كما  
لو انقطع لتمام العشرة وان لدون عادتها لا يحل له قربانها فانقيده بالعدة في كلام الشارح  
انما يفيد بالنظر الى القران فقط فكان الواجب استقائه لايامه انه لو كان لدون العادة  
لا يصح تيممها معه انه يجب عليها اذا فقدت الماء لوجوب الصلاة عليها كما علمت والذي اوقعه  
عبارة التهر الثبينة على ما فهمه صاحب التهر من كلام الظهيرة ذوقه (قوله بتظهر) متعلق  
بتييمه ويخوز ان يتعلق بمستوعبا وجعله العيني صفة لظريتين فهو متعلق بمحذوف اي  
ما تعقبت بتظهر تهر قلت والاخير اولى للالزام تعلق حرفي جر بمعنى واحد متعلق واحد  
الان تجعل الماء في ظريتين لا تعدية وفي بتظهر لاسلاسة اوبا مكس تأمل وتعيده بتظهر اولى  
من تعييره بغيره الاخر اخرج الارض السجدة اذا جفت كما قدمه الشارح واما اذا تيمم جماعة  
من محل واحد فيجوز كما سبأني في الفروع لانه بصر مستعلا اذا تيمم انما يتأدى بما التزم  
بيده لانه فضل كراهه الفضل في الاما بعد وضوء الاول واذا كان على حجر امس فيجوز  
الاولى تهر (قوله من حبس الارض) لخرق بين حبس الارض وغيره ان كل ما يخرق  
بالنار فيصير رمدا كالشجر والحشيش او يضرع وباب كالخديد والحجر والذهب والزجاج  
والخوخة فليس من حبس الارض ان كان من التلحة (قوله تقع) بضره فيكون كقول عالي

بتظهر من حبس الارض  
وان لم يكن عليه تقع اي  
غبار فلو لم يدخل بين  
اصابعه

فأمر به فقعا **(قوله)** يخرج إلى أي بل تبال من غير ضربة وليس المراد أنه لا يتخلل أصلا لأن الاستيعاب من تمام الحقيقة قل الزباني ويجب تخليل الأصابع أن لا يدخل بينها غبار وفي الهندية والصحيح أنه لا يمسح الكف وضربها يكفي لإفاده ط أقوله الظاهر أن ماتحت الحائط الواسع أن أصابه الغبار لا يلزم تحريكه ولا نزله كاليتخلل المذكور **(قوله)** وعن محمد بن سراج (الها) لأن عند لا يجوز التيمم بالغبار فيحتل به الأصابع لا بد منها على قوله **(قوله)** وهو أي الغير **(قوله)** يضرب أانا أي لكل واحد من الأعضاء ضربة وهذا نقله القهستاني عن العمان وهو كتاب غريب والمسموع في الكتب استدالة الإطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التيمم ضربتان إلا أن يكون المراد إذا مسح به المريض بكفائديه فيحذف لأشبهه في أنه يحتاج إلى ضربة ثالثة يمسح به يديه الأخرى **(قوله)** وبه مطلقا أي ويقيم بآلتع مطلقا خلافا لأبي يوسف فمعه لا يقيم به إلا عند العجز بجر ولا يجوز عنده إلا التراب والرمل ثم رما في الحواشي القدسي من أنه هو اختار غريب مخالف لما اعتدده أصحاب الشون زملي **(قوله)** فلا يجوز بأولها ط تبريع على قوله من جنس الأرض **(قوله)** لتولده من حيوان البحر قيل الشيخ داود الطيب في ذكرته أصابه دود يخرج في يسان فثما فقل المطر حتى إذا سقط فيه انطبق وناس حتى يبلغ آخره **(قوله)** لا يمر جانح كذا قيل في الفتح وجزء في البحر والتمر بأنه مسمو وأن الصواب الجواز به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منحه القول الظاهر أنه ليس بسهولة إنما منع جواز التيمم به لما قام عنده من أنه يعتقد من الماء كاللؤلؤ فإن كان الأمر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواز إنما قال به لما عده من أنه من جهة أجزاء الأرض فإن كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام أهل الشريعة بالجواهر أن له شبهين شها بالنبات وشها بالمعادن وبه أفصح ابن الجوزي فقال أنه متوسط بين عالمي النبات والجماد فيشبه الجماد بتجدره ويشبه النبات بكونه أشجارا ثابتة في قعر البحر ذوات عروق وأغصان خضر متشعبة قائمة اه أقول وحاصله أن يل إلى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من أجزاء الأرض ومال محشيه الرملي إلى ما في عامة الكتب من الجواز وكان وجهه أن كونه أشجارا في قعر البحر لا ينافي كونه من أجزاء الأرض لأن الأشجار التي لا يجوز التيمم عليها هي التي تزهدها النار وهذا حجر كافي الأحجار يخرج في البحر على صورة الأشجار فلماذا جزموا في عامة الكتب بالجواز فيتمين الحصير إليه وأما ما في الفتح فينبغي حمله على معنى آخر وهو مقاله في القاموس من أن المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت مقتولا عن العلامة المقدسي فقال مراده صغار اللؤلؤ كما فسره في الآية في سورة الرحمن وهو غير ما أرادوه في عامة الكتب اه وبه ظهر أن قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله بل العلة على ما حرره أنه تولد من حيوان البحر وأما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وإن أشبهه النبات فأنعم هذا التحرير **(قوله)** ولا ينطبق هو ما قطع وبلين كالديد منج **(قوله)** زجاج أي المتخذ من الرمل وغيره بحر **(قوله)** ومترمد أي ما يجترق بالنار فيصير رمادا بحر **(قوله)** الرماد الحجر كجس وكلس **(قوله)** كحجر تنظير التمثيل **(قوله)** أو مغسول مبالغة في عدم اشتراط التراب **(قوله)** غير مدهونة أو مدهونة بصنع هو من جنس الأرض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالظفل

قوله وهو ليست كلمة هو بهذا الخ في نسخ الشارح التي يبدى فليحذر اه مصححه

لا يحتاج إلى ضربة ثالثة للتخلل وعن محمد بن سراج (الها) أنه لو تم غير وضرب ثلاثا للوجه والعيني واليسرى قهستاني (وبه مطلقا) عجز عن التراب أولا لأنه تراب رقيق (فلا يجوز) بأولها ولو مدهونة لتولده من حيوان البحر ولا يترجان لشبهه للنبات لكونه أشجارا ثابتة في قعر البحر على ما حرره المصنف ولا (ينطبق) كفضة وزجاج (وهو مترمد) بالاحتراق الرماد الحجر فيجوز كحجر مدقوق أو مغسول وحائط معين أو مجصص وأوان من طين غير مدهونة وظين



الغلبة صادق بما اذا كان التراب مغلوبا او مساويا فافهم ( **قوله** وحاز قبل الوقت ) اقول ان  
هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقل من صرح به رمل ( **قوله** وحاز لغير ) اي لغير  
الفرض ( **قوله** لانه بدل الح ) اي هو عندنا بدل مطلق عند عدم الماء ويزنح به الحدث الى وقت  
وجود الماء وليس ببدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كقول الشافعي فاجازه قبل  
الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن الاختلاف عندنا في وجه البداية فقد لا بين الاثنين  
اي الماء والتراب وقال محمد بن الفعلان اي التيمم والوضوء ويتفرع عليه جواز قضاء التيمم  
بالتيمم فاجازاه ومنعه وسأئتي بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وتسامه في البحر ( **قوله**  
وجاز لحوف فوت صلاة جنازة ) اي ولو كان الماء قريبا ثم اعلم انه اختلف فيمن له حق التقدم  
فيها فروى الحسن عن ابن حنيفة انه لا يجوز للولي لانه يتنظر ولو صلوا له حق الاعادة وصححه  
في الهداية والحائنة وكافي النسخ وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها مكروه  
وصححه شمس الأئمة الحلواني اي سواء انتظروه او لا قال في البرهان ان رواية الحسن هنا  
احسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي العجز المقتضي لجواز التيمم لانها ليست اقوى من فوات  
الجمعة والوقفية مع عدم جوازه لهما وتبعه شيخ مشايخنا المقدسي في شرح ظلم الكفر لان  
الفصحى اه ما خلاص من حاشية توح افندي ( **قوله** اي كل تكبيراتها ) فان كان رجواى بدله  
البعض لا يتيمم لانه يمكن اداء الباقي وحده بجر عن البدائع والفتية ( **قوله** او حائضا ) وكذا  
النفساء اذا تقطع دمهما على العادة ط اقول لا بد في الحائض لا تقطع دمها لا كبر الحيف  
والافان تمام العادة فلا بد ان تقصر الصلاة دينيا في دمها او تغتسل او يكون تيممها كاملا  
بأن يكون عند فقد الماء اما التيمم لحوف فوت الجنازة او العيد فغير كامل وقدمنا قريبا تمام  
تحقيق المسئلة فافهم ( **قوله** يعني ) اي بهذا التفصيل كما في المغنرات وعند محمد بن عبد الله كل  
حال قيسناني ( **قوله** او زوال الشمس ) هذا اذا كان اماما او مأموما واعلم ان سأتى ان صلاة العيد  
تؤخر لعذر في الفطر الثاني وفي الاخير الثالث فذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبل الزوال  
والامام غير وضوء وكان بحيث لو توشأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عذرا او يؤخر ولا يتيمم  
ام يتيمم ولا يؤخر لكن قول الشارح لان النشاط خوف الفوت لا الى بدل يقتضي التأخير فايراجع  
اه ح اقول سيصرح الشارح هناك بأنها قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلوها هنا كالوقفية التي  
يخلفها القضاء بل صرحوا بمخالفتها لها بأنها تقوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لما ذكره  
هذا ما ظهر لي فتأمله وانظر ما عاينه على البحر (٣) ( **قوله** ولو كان بين بناء ) كذا في البر وفيه  
اشارة الى ان قوله بناء مفعول مطلق ويحتمل جعله حالا اي ولو كان تيمم في حال كونه بالبناء  
وبجوز كونه مفعولا لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبنى على ما رخصاه اخفق الرضى  
من انه لا يلزم فيه ان يكون فعلا قليلا ( **قوله** بعد شروعه متوشأ ) اي في المسئلة تفصيل  
مبسوط في البحر وحاصله ما ذكره القيسناني بقوله ان سبق الحدث في المصلي قبل الصلاة فان  
رجادراك شيء منها بعد الوضوء لا يتيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس تيمم لا يخرج ولا  
فان رجادراك لا يتيمم والا فان شرع به تيمم اجماعا وان شرع بالوضوء فكذلك عند عذر  
لهما اه وهو محمول على ما اذا خف خروج الوقت اذا ذهب توشأ والافان بد من وجوب الام

(و حاز قبل وقت ) لا كبر  
من فرض ( ح ) ( ع )  
كأنف لا يبدل مع عدم  
لا ضرر وبى ( ح ) ح  
( خوف فوت صلاة جنازة )  
اي كل تكبيراتها  
لوحائضا ولو جى اخرى  
ان أمكنه التوضؤ بينهما  
ثم زال تمكنه بد التيمم  
والا لا به يقضى ( ب ) فوت  
( عيد ) بترافع مـ وزو ب  
شمس ( ب ) فان يقضى  
( بناء ) بعد سروعه  
متوشأ وبق حذنه ( ملا  
فرق بين كونه مـ او لا )  
( ٣ ) قوله وانظر ما عاينه  
على البحر الذي عاينه عاينه  
هو انه قد قبل تيممها كانت  
تصلي بجمع حافل فو  
أخبرت هذا العذر رتب  
يؤدى الى فوتها بالكية  
بختلاف ما اذا أخرت لعذر  
فتنة او عدم ثبوت رؤية  
الهلال الاعد الزوال فان  
كل الناس يستعدون لصلاتها  
في اليوم الثاني وعدم  
تصريحهم بأن ذاب من  
الاعذار الى تؤخر لاجلها  
دينى مـ ليس منها مل  
( اه ) منه

النفوت لانه يمكنه اكل صلاته بعد سلام امامه تأمل وقد اقتصروا في تصوير مسئلة البناء على صلاة العيد وذكر في الامداد انه ليس للاحتراز عن الجائزة لان العلة فيها واحدة ( **قوله في الاصح** ) يرجع الى قوله بعد شروعه متوضاً والى قوله بالافرق ومقابل الاصح في الاول قولهما ومقبله في الثاني ما روى الحسن عن الامام ان الماء لا يتييم ط ( **قوله لان نشاط** ) اى الذى تعلق به الحكم المذكور وهو التيمم لخوف فوت الصلاة بلا مدع الماء ( **قوله خازن كسوف الخ** ) تفريع على التعليل ومراده به ما مع الخسوف ط وهذا الى قوله وحده ذكره العلامة ابن امير حاج الحلي في الحلية بخا واقره في البحر والنهر ( **قوله وسن روايت** ) كالسنن التى بعد الظهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا اخرجها بحيث لو متوضاً قوت وقتها فيه التيمم قل ط والظاهر ان المستحب كذلك لفتوته بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فيتييم له ( **قوله خف فوتها وحدها** ) اى فيتييم على قياس قولهما اما على قياس قول محمد فلا لانها اذا فاته لاشتماله بالفرصة مع الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا يقضيها اصلاً بحر صورة فوتها وحدها لو وعده شخص بناء او امر غيره بترجعه له من بحر وعلم انه لو انتفذه لا يدرك سوى الفرض يتييم للسنة ثم يتوضاً للفرض ويصل قبل الطلوع وصورها شيخنا بما اذا قات مع الفرض واراد قضاء ما سبق الى زوال الشمس مقسداً للوضوء وصلاة ركعتين فيتييم ويصليها قبل الزوال لانها لا تقضى بعده ثم يتوضاً ويصل الفرض معه وذكرها ط صورتين اخريتين ٣ ( **قوله** ) والنوم الخ ( اى عند وجود الماء لان الكلام فيه ومسا قرره في البحر من ان التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة نفوت لالى خلف وبين القاعدتين عموم وجهي يجتمعان فيرد السلام مثلاً فانه يحل بدون طهارة وفوت لالى خلف وتفرد الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فانه يحل بدون الطهارة من الحدث الاسغر ولا يصدق عليه انه يفوت لالى خلف وتفرد الثانية في مثل صلاة الجائزة فانها نفوت لالى خلف ولا تحل بدون الطهارة ح لكن القاعدة الاولى محل بحث كاتعاع عليه ( **قوله وان لم تجز الصلاة به** ) اى يقع طهارة لمسأله له فقط كما في الحلية لان التيمم له جهتان جهة يحتمل في ذاته وجهة صحة الصلاة به فالثانية متوقفة على العجز عن الماء وعلى نية عبادة مقصودة لاتصح بدون طهارة كسبأى بانه واما الاولى فتحصل بنية اى عبادة كانت سواء كانت مقصودة لاتصح الا بالطهارة كالصلاة والقراءة للجنب او غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها كدخوله للمحدث او مقصودة وتحل بدون طهارة كالقراءة للمحدث فيتييم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كما أوضحه ح ( **قوله وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة** ) اى يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذه احدى القاعدتين السابقتين وفيها ظرس يظهر ( **قوله لكن في النهر الخ** ) استدراك على استدلال البحر بمعارضة المتي على احدى القاعدتين المذكورتين وهى جواز التيمم عند وجود الماء

في الاصح لان النشاط خوف النفوت لالى بدل خازن لكسوف وسن روايت ولو سخر خف فوتها وحدها والنوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قل في البحر وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة ثا في انتهى وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء وللتيمم فيه واقره المصنف لكن في النهر الظاهر ان مراد المتي للجنب فسقط الدليل ٣ قوله اخريتين هكذا بخطه وصوابه اخريتين اه مصححه

لكل عبادة محل بدون الطهارة وبيان الاستدراك ان الدليل انما يتم بناء على ارادة الدخول للمحدث ليكون مما لا يشترط له الطهارة واذا كان مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يخلو له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظر فيه العلامة ح بأنه لا يخلو اما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اى لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجة واما ان يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارته بدليل قوله والنوم فيه اه وعليه فالظاهر ان مراد المبتنى دخول المحدث فيتم الدليل لكن لقائل ان يقول ان مراد المبتنى ان الجنب اذا وجد ماء في المسجد واراد دخوله للاغتسال يتيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتمل والماء خارجة وخشى من الخروج يتيمم وينام فيه الى ان يمكنه الخروج قال في النية وان احتمل في المسجد يتيمم للخروج اذا لم يخف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اه ويؤيد ما قلناه ان نفس النوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وانما هو لاجل مكته في المسجد اولاً لاجل مشيه فيه للخروج **(قوله قال الح)** اعتراض على البحر ايضا لان عبارة النية شاملة لدخول المسجد للمحدث وهو مما لا يشترط له الطهارة فينا في مافي البحر لكن اجاب ح بتخصيص الدخول بالجنب فلا تنافي اقول ولا يخفى انه خلاف المتبادر ولذا علله في شرح النية بما ذكره الشارح وعلله ايضا بقوله لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكماً ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز اه فيفيدان التيمم لما لا يشترط له الطهارة غير معتبر اصلاً مع وجود الماء الا اذا كان مخافاً فوته لا الى بدل فلو تيمم المحدث للنوم او لدخول المسجد مع قدرته على الماء فهو لغو بخلاف تيممه لرد السلام مثلاً لانه يخاف فوته لانه على الفور ولذا فعله صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التعويل عليه **(قوله لكن في القهستاني الح)** استدراك على ما يفهم من كلام البحر من ان ما يشترط له الطهارة لا يتيمم له مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام النية من ان كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمم لها ط قال ح وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تخل الا بالطهارة وتفوت الى خلف اه اقول بل لا تفوت لانها وقت لها الا اذا كانت في الصلاة ولهذا نقل القهستاني ايضا عن القدوري في شرحه انها لا يتيمم لها وعلله في الخلاصة بما قلنا **(قوله لكن سيجي)** اى في الفروع وهذا استدراك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني ايضا بعد ورقين نقلاً عن شرح الاصل معللاً بعدم الضرورة في الحضرة اى لوجود الماء فيه بخلاف السفر فاذا ان جوازه عند فقدان الماء فينا في ما قلناه عن المختار من جوازه مع وجود الماء كما لا يخفى فافهم **(قوله في الشرعة)** اى شرعة الاسلام للعلامة ان بكر البخارى ط **(قوله وشروحها)** رايت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده ط **(قوله قال)** اى في الشرعة وشروحها **(قوله فظاهر البرازية الح)** هذا غير ظاهر لان عبارة البرازية ولو تيمم عند عدم الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب او من المصحف او لمسه او لدخول المسجد او خروجه او لدفن او لزيارة قبر او الاذان او الإقامة لا يجوز ان يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه فان قوله لا خلاف في عدم الجواز اى عدم جواز الصلاة به ظاهر في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من جهلتها التيمم ليس المصحف ولا شعبة في انه عند

قلت وفي النية وشرحها  
تيممه لدخول مسجد ومس  
مصحف مع وجود الماء  
ليس بشئ بل هو عدل لانه  
ليس لعبادة بخاف فوتها  
لكن في القهستاني عن  
المختار المختار جوازه مع  
الماء لسجدة التلاوة لكن  
سيجي تقييده بالسفر لا  
الحضرة رايت في الشرعة  
وشروحها ما يؤيد كلام  
البحر قال فظاهر البرازية  
جوازه لتسع مع وجود  
الماء

وحوراء. لا يصح أصلاً وما مر عن ميه وسرحها من أنه مع وجود ماء يس يسى بل هو  
عندما وحصل أن ما خفي في البحر من تحفة تيمم ليهده الأشياء مع وجود الماء لا بد منها من دليل  
وليس في شيء مما ذكره الشارح ما يدعي أن فيه ما يدل على خلافها كما علمت من اعتبار المبتدئ  
فقد علمت ما فيها من الظاهر عند الصلوة لا في خوف فوته كما قررناه قبل فقدر **(قوله)** وإن تجز  
الصلوة) لأن جوارزها به بشرطه فقداه. أو خوف الفوت لا إلى بدل معدن كون الشوى  
عادة مقصورة لا لتصح بدون طهارة. وما وجدته في شيء مما ذكر **(قوله)** فبطل عشر الح  
من هنا إلى قوله قلت وظاهره ساقط في بعض النسخ وذكر ابن عبد الرزاق أنه من ملحقات  
الشارح على نسخة النسخة **(قوله)** لا يجوز بدل من ما أو من الضابط **(قوله)** ولو مع وجود  
الماء) غير مسلم كما علمت **(قوله)** فلا يجوز أي التيمم لمس محض سواء كان عند حدث أو عن  
حاجة **(قوله)** فكلاهما لا يكتفى لا بشرطه الطهارة فيتميمه مع وجود الماء. ط **(قوله)**  
فكلاهما لا وهو ما بشرطه الطهارة ط **(قوله)** تجز الصلوة أي تفقد الصلوة وهو امران  
كون الشوى عادة مقصورة وكونها لا تلحق إلا بالطهارة أما في دخول المسجد في الحدث فقد  
الامران وفي الحب فقد الأول وأما في القراءة فالتفقد الثاني ولا يراد بحب هنا ما تقدم  
قريباً من قوله أو جبا فكلاهما أي فتجوز الصلوة وأما المس مطلقاً فالتفقد الأول والكتابة  
كالمس إذا كتب والصلوة على الأرض على ما مر فذا تيمم لذلك كانت أمانة فقد الامرين  
والتعميم أن كان من محدث فالتفقد الثاني وإن كان من جنب وكان كفة فالتفقد الثاني أيضاً  
وعارض التعميم لا يخرج عن كونه قراءة ولا يراد بالجنب هنا إذا لم يكن التعميم كفة كذا لما مر وأما  
زيارة القبور وعبادة المريض ودفع الميت والسلام ورده فالتفقد الثاني وأما الإذان بالنسبة  
إلى الجنب فالتفقد الأول والمحدث فالتفقد الامرين وأما الإقامة فمطلقاً فالتفقد الأول وأما  
الإسلام فغيري فيه على مذهب أبي يوسف التساؤل يصح في ذاته أهـ أقول لا يصح عند  
الإسلام هنا لأنه يومه صحة تيممه لكن لا تجوز الصلاة به وليس ذلك قولاً لأحد من علمائنا  
الثلاثة لأنه عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجوز الصلاة به عنده كما صرح به في البحر وأما عندها  
فلا يصح أصلاً وهو الأصح كما في الإمداد وغيره فافهم **(قوله)** بخلاف صلاة جنازة أي  
فإن تيممها تجوز به سائر الصلوات لكن عند فقهاء الماء وأما عند وجوده إذا خفي فوته فما تجوز  
به الصلاة على جنازة أخرى إذا لم يكن بينهما فصل كما مر ولا يجوز به غيرها من الصلوات أفاده  
جـ **(قوله)** أو سجدة (لاوة) فتصح الصلاة بالتيمم لها عند عدم الماء وأما عند وجوده فلا يصح التيمم  
لها ما علمت من أنها تقوت إلى بدل ط **(قوله)** وظاهره الخ أي ظاهر قوله تجز الصلوة أن  
التيمم لهذه المذكورات الثلاث عشرة التي لا بشرط لها الطهارة صحيح في نفسه يجوز فعله  
ووجه ظهور ذلك أنه لو لم يكن صحيحاً في نفسه لكان المناس أن يقال ما يصح التيمم لها  
أو لم تجز لأمره وأقول أن كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسلم والأفلا والظاهر أن  
مراده الثاني موافقاً لما قدمه عن البحر وأما قوله فظاهر البرازية جوازه لتصح مع وجود الماء  
الخ وقدمنا غير ظاهر وأنه لا بد من نقل يدل عليه ولا يوجد وإن استدلاله بغير ما في المبتدئ  
لا يضيء بخلاف فوته فلا بد من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء بغير الجنازة لأنه

وإن تجز الصلاة قلت  
بل أصح بل أكثر ما مر  
من الضابط أنه يجوز لكل  
ما لا بشرط الطهارة به ولو  
مع وجود الماء وأما ما  
تشرطه فيشرط فقداه  
كتميم لمس محض فلا  
يجوز لو أخذ الماء وأما  
للقرآن فإن محدثاً فكلاهما  
أو جبا فكلاهما وقوله أو جيم  
لدخول مسجد أو لقراءة  
ولو من مصحف أو من  
أو كتابته أو تعليمه أو زيارة  
قبور أو عيادة مريض أو  
دفن ميت أو إذان أو إقامة  
أو إسلام أو سلام أو بدء  
تجز الصلاة به عند العامة  
بخلاف صلاة جنازة أو  
سجدة (لاوة) فتاوى شيخنا  
خير الدين الرملي قلت  
وظاهره أنه يجوز فعل  
ذلك فأمّا (لا) تيمم  
(الفوت جمعة وقت) ولو  
زما



فقد للماء حكما فيشعله النقص بخلافه لا يخوف فوته منها فلا يشوبه اصلا لان النقص ورد  
بشروعية التيمم عند فقد الماء فلا يسرع عند وجوده حقيقة وحكما ونعله لهذا الامر بالتأمل  
ففيه **(قولهم لقواتها)** اي هذه المذكورات الى بدل قبل الوقفات والوتر القضاء وبدل الجمعة  
الظهر فهو بدلها صورة عند الفوات وان كان في ظاهر المذهب هو الاصل والجمعة خلف عنه  
خلافه لفرق في البحر **(قولهم وقيل يميم)** اي هو قول زفر وفي التنية انه رواية عن مشايخنا  
وقدما ثمة الخلاف **(قولهم قل الحلي)** اي البرهان ابراهيم الحلي في شرحه على التنية وذكر  
مثله العلامة ابن امير حاج الحلي في الحلية شرح التنية حيث ذكر فروغا عن المشايخ ثم قل  
ما حاصله ولعل هذا من هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دينه وهو ان التيمم انما يسرع  
للحاجة الى اداء الصلاة في الوقت فيتيمم عند خوف فوته قل شيخنا ابن الهمام ومثبه لهم عليه  
سوى ان التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو انما اذا اخر لا يعذر اه وقل  
اذا اخر لا يعذر فهو عاص والمذهب عندنا انه كالمطيع في الرخص لم تأخير الى هذا الحد  
عذر جاء من قبل غير صاحب الحلي فينبغي ان يقال يميم ويعلى ثم يعيد بالوضوء مكن يحجز بعد من  
قبل العباد وقد نقل الزاهد في شرحه هذا الحكم عن الميث بن سعد وقد ذكر ان خلكان انه  
كان حنفي المذهب وكذا ذكره في الجواهر النونية في طبقات الحنفية اه وفي الحلية ثبت وهذا  
قول متوسط بين القولين وفيه الخروج عن العبدية بيقين فلذا اقره الشارح ثم رايته منقولا  
في التارخاتية عن ابن نصر بن سلام وهو من كبار الائمة الحنفية قطعنا فينبغي العمل به احتياطاً  
ولاسيما وكلام ابن الهمام يميل الى ترجيح قول زفر كما علمته بل قد علمت من كلامه التنية انه رواية  
عن مشايخنا الثلاثة ونظير هذا مسألة الضيف الذي خف ريبة فانهم قالوا يعلى ثم يعيد والله  
تعالى اعلم **(قولهم ويجب)** اي على المسافر لان طاب الماء في العمرات اوفى قريبها واجب  
مطلقا بحر **(قولهم طابه)** اي الماء **(قولهم ولو برسولة)** وكذا لو اخبره من غير ان يرسله بحر عن  
التنية **(قولهم ثمانية ذراع)** اي الى اربع مائة ذراع وكافي وسراج ومبني **(قولهم ذكره الحلي)**  
اي البرهان ابراهيم وعبارته في شرحه على التنية الكبير والصغير فيعاب يمينا ويسارا قدر  
غلو من كل جانب وهي ثمانية خطوة الى اربع مائة وقيل قدر رمية سهم اه وفيه مخالفة  
لما عراه اليه الشارح من وجهين \* الاول تضيق الغلو بالخطا لا بالاذرع \* والثاني الاكتفاء  
بالطاب يمينا ويسارا وهو انوافق لقول الحاتمي بفرض الطاب يمينا ويسارا قدر غلو وظاهره  
كافي الشيخ اسمعيل عن البرجندی انه لا يجب في جانب الخلف والقدم نعم في الحقائق ينظر  
بينه وشماله وامامه ووراءه غلو قال في البحر وظاهره انه لا يلزمه المثنى بل يكفي النظر في  
هذه الجهات وهو في مكانه اذا كان حواله لا يستتر عنه وقل في النهر بل معناه انه يقسم الغلو  
على هذه الجهات فيمضي من كل جانب مائة ذراع اذا الطاب لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشرح لابي  
عن البرهان ان قدر الطاب بغلو من جانب ظنه اه قلت لكن هذا ظاهرا فنه في جانب  
خاص اما لوطن ان هاتهما دون ميل ولم يرجع عنده احدا الجانب ليطبق فيها كلها حتى حبة  
خلفه الا اذا علم انه امامه فيه حين مروره عليه ولكن هل يقسم الغلو على الجهات او لكل جهة  
غلو محل تردد والا قرب الاول كمر عن النهر وصريح ممر عن شرح التنية خلافة ولكن

لقواتها الى بدل وقبل  
يتمم لغوات الوقت قبل  
الحلي فلا حوطان يميم  
ويصلي ثم يعيد (ويجب)  
اي يفترض (طابه) وو  
برسولة (قدر غلو) ثمانية  
ذراع من كل جانب ذكره  
الحلي

قوله ولم يجبه لهم عليه اه  
اي ان الفقهاء ردوا على  
زفر ولم يتوجه اليه في الرد  
عليه سوى أنهم قالوا ان  
من اخر الصلاة الى آخر  
الوقت كان مقصرا  
وتقصيره جاء من قبله فلا  
يستحق الترخيص له بخلاف  
التيمم ولكن هذا الرد على  
زفر انما يتم لو اخر لا يعذر  
فيلزمهم ان يرخصوا له  
التيمم لو اخر لا يعذر على انه  
لو اخر لا يعذر لاجبه ايضا  
لان غاية انه عاص لما خبر  
والعصى عندنا كالمطيع  
في ثبوت الترخيص به ههنا

٣ مطلب

في تقدير الغلو

الصغيره (ببرمه سى) لا بد من كنهه كشف حال بمجرد نصرفه **(قوله)** وفي البدائع  
 (ح) اعتماد في البحر **(قوله)** ورفقته) لاوى ورفقته لأن ضرر احدهم كافي هو غير خاف  
 ح **(قوله)** ضد قويا) ي - غ - قل في البحر عن اصول اللامشى ان احدا يعرفين اذا قوى  
 وترجح عن الآخر وما يجد ثبات مترجح به وما يطرح الآخر فهو خفن واذا عقد الثبات  
 على احدهم وترك الآخر فهو اكبر عن وثاق الرأي اه **(قوله)** دون ميل) حريف لقوله  
 قربه وفيه لان ميل ومرفقه بعيد لا يوجب اصاب **(قوله)** مارة) اي علامة كروية خضرة  
 اوضيه **(قوله)** او اخبر عدل) قل في شرح سنه ويشترط في تحيز ان يكون مكلفا عدلا والا  
 فلا بد معه من غلبة نفس حتى يميز حسب لانه من البدائيات **(قوله)** لا يغلب على ظنه) بأن شك  
 ونفس ضا غير قوى نهر **(قوله)** لا) اي ان يبرح الماء لا يصابه لعدم التقاطد بحرقه عن المبسوط  
**(قوله)** عدو الا) اي و - بخيره بعد مسألة لا بعيد الصلاة نزلني وبدائع لكن في البحر عن  
 لشرح ووجه من غير ضابط وكان الضابط واجبا وصلى ثم طهره فربما يجده وجبت عليه الاعادة  
 عنده خلافا لابي يوسف اه ومثاده انه تجب الاعادة هنا وان لم يجزه **(قوله)** في حق جواز  
 الصلاة) ما في حق تحته في نفسه فيكون فيه نية مقصده لاجله من اي عبادة كانت عند فقدائها  
 وعند وجوده يصح لعبادة تقوى لالى خلف كقدمه **(قوله)** نية عبادة) قدمنا في الوضوء  
 تعريف النية وشروطها وفي البحر وشروطها ان ينوى عبادة مقصودة احل او الطهارة او  
 استباحة الصلاة او رفع الحدث او الحياطة فلا تكفي نية التيمم على المذهب ولا تستلزم نية  
 التمييز بين الحدث والحياة خلافا لمخصص اه ويأتى تمام الكلام عليه قريبا قلت وتقدم في  
 الوضوء انه تكفي نية الوضوء فما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق انما كان  
 بدلا عن وضوء او عن آتة على ممر من الخلاف ولم يكن مظهرا في نفسه البصريح البداية  
 ما يصح ان يجعل مقصودا بخلاف الوضوء فإنه طهارة اصلية والا قرب ان يقال ان كل  
 وضوء استباح به صلاة بخلاف التيمم فإن منه ما لا استباح به فلا يكفي للصلاة التيمم المطلق  
 وبكفي الوضوء المتعلق بهذا المظهر والمدا على **(قوله)** ولو صلاة جائزة) قل في البحر لا يخفى  
 ان قوله بجواز صلاة بالتيمم صلاة الحائزة محمول على «ذا لم يكن واجدا للماء كقيده في  
 الحلاصة المسافر اما اذا تيمم لها مع وجوده لحوق الفتوى فان تيممه يبطل برفاغه منها اه  
 لكن في ضلوق الصلاة بغير بدل ان هو حضره جائزة اخرى قبل امكن اعادة التيمم له ان يصلى  
 عليها به فلاوى ان يقول فان تيممه ما يصح الا انما نواه وهو صلاة الحائزة فقط بدليل انه لا يجوز له  
 ان يصلى به ولا ان يسلم المسح ولا يقرأ القرآن لو جنبا كذا قرره شيخنا حفظه الله تعالى **(قوله)**  
 في الاصح) هذا به على قول لا منه مكرهه اما على قولها المتفق به انها مستحبة فينبغي  
 تحته ووجه الصلاة وده ح **(قوله)** مقصودة) اراد بها ما لا تجب في ضمن شئ آخر بطريق  
 التبعية ولا يثبت في هذا ما كتب لاول من ان سجدة التلاوة غير مقصودة لان المراد هنا انها  
 شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى لاسم غير بخلاف دخول اسجد ومس المسح والمعاد بما  
 في الاموال ان هيئة اسجد ليست مقصودة بدلتها عند التلاوة بل لاشتغالها على التواضع  
 وتتمه في بحر **(قوله)** خرج دخول مسجد ح) اي ووجه بان كان الماء في المسجد وتيمم

مضلل

في حرق بن الحسن وحب  
 النفس

وفي البدائع الاصح ضله  
 قدر ما لا يقصر بنفسه  
 ورفقته لا تقدر (نض)  
 ضد قوى (قربه) دون ميل  
 بمارة وخيار عدل  
 ولا) يغلب على ضه قربه  
 لا) يسيل يندب ان رجلا  
 ولا او وصلى بيمين وثمة  
 من يسأله ثم اخبره ماء  
 اعاد ولا (وشرطه) اي  
 لتيمم في حق جواز الصلاة  
 به (نية عبادة) ولو صلاة  
 حائزة او سجدة تلاوة فلا  
 شكر في (اصح) مقصودة  
 خرج دخول مسجد ومس  
 مسح (لا تصح) اي  
 لا تلحق

لدخله للفصل فلا يصلى به كإمر وخبر أيضا الأذان والإقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لأن العبادة هي الاعتكاف والدخول تبع له فكان عبادة غير مقصودة كما في البحر **(قوله)** لم يقرأ القرآن للجنب قيد الجنب لأن قراءة المحدث تل بدون الطهارة فلا يجوز أن يصلى بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جعله في البحر هو الحق خلافا لمن اطلق الجواز ولمن اطلق المنع وأشار الشارح إلى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها في البحر جزء العبادة فزاد في الضابط بعد قوله مقصودة أوجزئها لإدخالها واعترضه في الشهر بأنه لا حاجة إليه لأن وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافي وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر الأثرى أنهم ادخلوا سجود التلاوة في المقصودة مع أنه جزء من العبادة التي هي الصلاة اه **(قوله)** خرج السلام ورده أي فلا يصلى بالتيمم لهما ولو عند فقد الماء، وكذا قراءة المحدث وزيارة القبور وأما الإسلام فلا يصح ذكره هنا لأنه عند أبي يوسف يصلى به وعندهما لا يصح أصلا كما نبهنا عليه سابقا فمن عدده هنا لم يصح **(قوله)** فاعلم الخ تفريع على اشتراط النية أي لما شرطها فيه ومن شرطه احتجها الإسلام لغايم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة أولا وصح وضوءه لعدم اشتراط النية فيه ولما لم يشترط طهارة فرسوى بينهما نهر **(قوله)** بنية الوضوء يريد به طهارة الوضوء لما علمت من اشتراط نية التطهير بحر وأشار إلى أنه لا يشترط نية التيمم بين المحدثين خلافا للجنس كما مر فيصح التيمم عن الحنابلة بنية رفع الحدث الأصغر كافي العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد الفقير مانعه وقال في الوقاية إذا كان به حدثان كالجنب وحدث يوجب الوضوء ينبغي أن ينوي غنهما فأمر نوى عن أحدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد منهما اه فقوله لكن يكفي يعني لو تيمم الجنب عن الوضوء كفي وجازت صلاته ولا يحتاج أن يتيمم للجنب وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن جنبه ولهذا قال الرازي وإن وجد ماء يكفي لغسل أعضائه مرة بطل في المختار لأن تيممه للوضوء وقع له لا للجنبه وإن كفي غنهما فتأمل اه ما في شرح الزاد **(قوله)** به يفتي كذا في الحلية عن النصاب **(قوله)** رجاء قويا المراد به غلبة الظن ومثله التيقن كافي للحلاصة والأفلا يؤخر لأن فائدة الانتظار أداء الصلاة بأكمل الطهارتين بحر **(قوله)** آخر الوقت رفع آخر على أنه نائب فاعل ندب وأصله النصب على الظرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في ندب ضمير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لأنه كان يجب تأنيث الضمير نعم هو جائز في الشعر فافهم ولا على أن ضميره عائد على التيمم لأن آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لأنه فرض المسئلة **(قوله)** المستحب هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل أن كان على نية من الماء قال آخر وقت الجواز وإن على طمع قال آخر وقت الاستحباب سراج وفي البدائع يؤخر إلى مقدار ما لو لم يجد ماء لا يمكنه أن يتيمم ويصلى في الوقت وفي التاترخاية عن المحط ولا يفرض في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكرره واختلفوا في تأخير المغرب فقل لا يؤخر وقيل يؤخر اه والحاصل أنه إذا رجا الماء يؤخر إلى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وإن كان لا يرجو الماء يصلى في الوقت المستحب كوقت الأسفار في الفجر والإبراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شراح الهداية وبعض شراح المبسوط أنه إن كان لا يرجو الماء يصلى في أول الوقت لأن أداء الصلاة

لتم قراءة القرآن للجنب  
(بدون طهارة) خرج  
السلام ورده (فلغايم  
كافر لا وضوء) لأنه ليس  
بأهل للنية فما يفتقر إليها  
لا يصح منه وضوء تيمم جنب  
بنية الوضوء به يفتي  
(وندب لراجه) رجاء قويا  
(آخر الوقت) المستحب  
ولولم يؤخر وتيمم وصلى  
جاز أن كان بينه وبين الماء  
ميل والالا

فيه افضل الاداء ليس التأخير فضيلة لا يحصل بدون ككثير الجماعة ولا يتأتى هذا حق من في المفازة فكان التعجيل اولى كفى حق النساء لانهن لا يصلين بجماعة وتعقبهم الاتقاني في غاية البيان بأنه سهو منهم تتصرخ اثنتا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة واجاب في السراج بأن تصريحهم بمحمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والام يكن له قائدة فلا يكون مستحبا وانتصر في البحر للاتقاني بما فيه نظر كما اوختار فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام الشراح ان ما ذكره اثمتا من استحباب الاسفار بالفجر والابراد بظهور الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة وتأخير العصر لاتساع وقت التوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السمر المنهي عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي منفردا ولا يتقبل بعد العصر ويساح له السمر بعد العشاء كما سيأتى فكان التعجيل في حقه افضل وقواهم ككثير الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها \* (تنبيه) في المعراج عن المحتجى يحتاج في قائله فيما اذا كان يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل لكن لا يمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت الاولى ان يصلي في اول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف اه واستحسنه في الحلية (قوله من ليس في العمران) اي سواء كان مسافراً او مقبلاً منح ونوح افدى عن شرح الجامع لفخر الاسلام امام في العمران فيجب عليه الاعادة لان العمران يغاب فيه وجود الماء فكان عليه طلبة فيه وكذا فيما يقرب منه كما قدمناه والظاهر ان الاخوية بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب فيها لاتأتى بدون الماء فوجوده غالب فيها ايضا وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافراً او مقبلاً فيما مل (قوله ونسى الماء) اولئك كافي السراج نهر اقول هو سبق قل لان عبارة السراج هكذا قيد بالنسيان احترازاً عما اذا شك او ظن ان ماءه قد فنى فعلى ثم وجده فانه يعيد اجاباً (قوله في رحله) الرحل للبعير كالسرج للدابة ويقال لمزل الانسان وماواه رحل ايضاً ومنه نسي الماء في رحله مغرب لكن قواهم لو كان الماء في مؤخر الرحل يفيد ان المراد بالرحل الاول بحر واقول الظاهر ان المراد به ما يوضع فيه الماء عادة لانه مفرد مضاف فيعم كل رحل سواء كان منزلاً او رحل بعير وتخصيصه باحدها مثلاً برهان عليه نهر (قوله وهو ناسي عادة) الجملة حالية ومحتززة قوله كما لو نسيه في عنقه السراج (قوله لاعادة عليه) اي اذا تذكره بعد ما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها يقطع ويعيد اجاباً سراج واطلق فشمعل ما لو تذكر في الوقت او بعدة كفي الهداية وغيره اخلافا لما توجه في المية وما لو كان الواضع الماء في الرحل هو او غيره بعلمه بامر او غير امره خلافاً لابن يوسف اما لو كان غيره فلا اعادة اتفاقاً حلية (قوله اعاد اتفاقاً) لانه كان عالماً به وظهر خطأ الظن حلية وكذا اولئك كما قدمناه عن السراج وهو مفهوم بالاولى (قوله في عنقه) اي عنق نفسه (قوله اوفى مقدمه الخ) اي مقدم رحله واحتزبه عمالونسيه في مؤخره راكباً او مقدمه سابقاً قاله على الاختلاف وكذا اذا كان قائداً مطاقاً بحر (قوله او مع نجس) بفتح الجيم اي بان كان حاملاً له اوفى بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله او نسي والخلاف متعلق بصلى بخدوفاً لعلمه من التمام ولا يصح عطفه على عرياناً لاعتناق بصلى المذكور انما قد يقوله نسي ثوبه لان نسيان الثوب هنا لا دخل له (قوله ثم ذكر) اي بعد فعل

(صلى) من ليس في العمران بالتيعم (ونسى الماء في رحله) وهو ناسي عادة (لااعادة عليه) ولو ظن فناء الماء اعاد اتفاقاً كما لو نسيه في عنقه او ظهره اوفى مقدمه راكباً او مؤخره سابقاً او نسي ثوبه وصلى عرياناً اوفى ثوب نجس او مع نجس ومعه ما زله او نوضاً ثوب نجس صلى محدثاً ثم ذكر

جميع ما ذكرنا (قوله اعاد اجما) راجع الى الكل لكن في الزامه ان مسألة الصلاة في  
 ثوب نجس او غريبا على الاختلاف وهو الاصح اه (قوله يحابه وجوابا على الظاهر) اي  
 ظاهر الرواية عن اختيارنا الثلاثة كما سيذكره مع تعليقه وكونه ظاهر الرواية عنهم اخذوه في  
 البحر من قول المبسوط عليه ان يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة ورد به  
 ما في الهداية وغيرها من انه يلزمه عندهما لا عنده ووفق في شرح المنة الكبير بأن الحسن  
 رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتمد  
 في الهداية رواية الحسن لكونها النسب بمذهب ابي حنيفة من عدم اعتبار القدرة بالغير يقول  
 ويقول الامام جزم في الجمع والمتنق والوقاية وابن الكمال ايضا وقال هذا على وفق ما في  
 الهداية والاضاح والتقريب وغيرها وفي التجريد ذكر محمد امع ابي حنيفة وفي الذخيرة عن  
 الجصاص انه لا خلاف فان قوله في اذا غلب على ظنه منعه اياه وقولها عند غلبة الظن  
 بعدم المنع اه اقول وقد مضى على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول  
 الصغار انه يجب في موضع لا يعز فيه الماء اذ لا يخفى انه حينئذ لا يلب على الظن المنع وقال في  
 شرح المنة انه لاختار وفي الحلية انه الاوجه لان الماء غير مبذول غالبا في السفر خصوصا في  
 موضع عزته فاعجز متحقق ما لم يظن الدخ اه وحيث نص الامام الجصاص على التوقيع بما  
 ذكر ارتفع الخلاف ولا يبعد حمل ما في المبسوط عليه كما سنشير اليه والله الموفق (قوله من  
 رفيقه) الاولى حذفه وابقا المتن على عمومته ط ولذا قال نوح اقدى وغيره ذكر الرفيق جرى  
 مجرى العادة والافضل من حضر وقت الصلاة فتحكمه كذلك رفيقا كان او غيره اه وقد يقال  
 اراد بالرفيق من معه من اهل القافلة وهو مفرد مضاف فيع تم خصصه بقوله من هو معه  
 والظاهر انه لو كانت القافلة كبيرة يكفيه النداء فيها اذ يعسر الطاب من كل فرد وطلب رسوله  
 كطلبه نظير ما مر (قوله من هو) اي الماء الكافي للتطهير (قوله بمن مثله) اي في ذلك  
 الموضع بدائع وفي الحانية في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء قال في الحلية  
 والظاهر الا ان لا يكون للماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله  
 وله ذلك) اي وفي ملكه ذلك الثمن وقد منا انه لو له مال غائب وامكنه الشراء لسيئة وجب  
 بخلاف ما وجد من يقرضه لان الاجل لازم ومضاربة قبل حلوله بخلاف القرض بحر  
 (قوله فاضا عن حاجته) اي من زاد ونحوه من الطوائف اللازمة حلية قالت ومنها قضاء دينه  
 تأمل (قوله لا يقيم) لان القدرة على البدل قدرة على الماء بحر (قوله وهو ضعف قيمته) هذا  
 ما في النواذر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاولى بحر لكنه خاص بهذا الباب  
 لما يأتي في شراء الوصي ان الغني الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقيمين اه اقول هو قول  
 هذا ايضا وفي شرح المنة انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) مبنى على ما نقلناه عن البدائع  
 \* (تنبيه) لو ملك العاوى ثمن الثوب قيل لا يجب شراؤه وقيل يجب كالماء سرا وجزم به الثاني  
 في المواهب (قوله من ذلك) الاولى حذف ثمن لان اسم الاسرة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله  
 واما للعطش) اي هذا الحكم في الشراء للوضوء واما (قوله المذكورة في الانباء) اي في  
 او اخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا ذكرها هنا (قوله قبل ضلها) مفهوم قوله ويطلبه

اعد احصاء (ويطلبه)  
 وجوا على الظاهر من  
 رفيقه (من هو معه فان  
 منعه) ولو دلالة بأن استهلكه  
 (تيم) ليحقق تجزئه (وانه  
 يعطه الا ثمن مثله) او يغني  
 يسير (وله ذلك) باضلاع  
 حاجته (لا يقيم) ولو اعطاه  
 بأكثر (يعني يغني فاحش  
 وهو ضعف قيمته في ذلك  
 المكان) (اوليس اه) ثمن  
 (ذلك تيم) واما للعطش  
 فيجب على القادر شراؤه  
 بأضعاف قيمته احياء لنفسه  
 واما يعتبر المثل في تسعة  
 عشر موضعا المذكورة  
 في الاشياء (وقبل ضلها  
 اما لا يقيم على الظاهر)  
 اي ظاهر الرواية عن  
 احتياطنا

وحده، الساج في شهر ربيع الثامن مع رفيقه امان يكون في الصلاة او خارجها وفي كل  
 امان يغلب على طهته الاعضاء او عدمه اوشك وفي كل امان يسأله اولاً وفي كل امان يعقبه  
 اولاً فهي اربعة وعشرون فن في الصلاة وغلب على طهته الاعضاء قطع وطلب فان لم يعطه  
 بقي تيممه فبواتها ثم سأل فن اعطاه استألف والتمت كالمواعظ بعد الاذان وان غلب على طهته  
 عدمه اوشك لا يقطع فلو اعطاه بعد ما تمها صلت والا وان خارجها ون صلى التيمم بلا سؤال  
 فعلى ما سبق فلو سأل بعدها واعطاه اعاد والا سواء طس الاعطاء او شك او لم يعطه وان منعته  
 اعطاه لا وجب تيممه ولا يتأني في هذا قسم طس ولا شك اه **(قوله)** لا يميز ذلول عادة اي غلبا  
 وفيه اشارة الى انه لو كان في موضع يعجز فيه ويغلب على الخس منه وعدم بذله انه يجوز التيمم  
 لتحقيق المعجز كقدماء فلا يفي ما قدماء من التوفيق ولذا قال في المحتى الغالب عدم الصلوة  
 بناءً حتى لو كان في موضع تجري عليه الصلوة لا يجب الطلب منه **(قوله)** وغيه اي بناء على  
 ظاهر الرواية فيجب السجود وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج ثم قل لكن لا يجب كافي الفتح  
 وغيره وفي المعراج قيل يجب الطلب احكاماً وقيل لا يجب اه وينبغي ان يكون الاول بناء  
 على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه اي من اختيار رواية الحسن كقدماء قلت وهو  
 توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبني على الظاهر لكن بخلافه  
 ما في المعراج فانه قل ولو كان مع رفيقه ذو عيب ان يسأله بخلاف الماء اه ومثله في  
 التارخية فلنأمل ثم الاظهر وجوب الطاب كذا اه في المواهب واقتصر عليه في الفيض  
 الموضوع لنقل الزجاج التعمد كقول في خصته ويسعى تقيدته بما اذا قلب على طهته الاعطاء  
 كماه الا ان يفرق بأنه ليس مما تشبهه انفس وفي السفر بخلاف النساء تأمل **(قوله)** وكذا  
**(الانتصار)** اي يجب انتظاره لدلو اذا قال اه لكن هذا قولهما وعنده لا يجب بل يستحب ان  
 ينتظر الى آخر الوقت فن خوف فوت الوقت تيمم صلى وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو  
 عريان فقال انتظر حتى اصلي وادفعه اليك واحموا انه اذا قل انحت لك ملى لتحييه به انه  
 لا يجب عليه الحج واحموا انه في اناء ينتظروا ان خرج الوقت ومنشأ الخلاف ان القدرة على  
 ما سوى الماء هل تمت بالاماحة فعنده لا وعندها هو كذا في الفيض والفتح والتارخية  
 وغيرها وجزء في التيمم بقول الامام وظاهر كلامهم ترجيحهم وفي الحاية والفرق للامام ان  
 الاصل في الماء الاباحة والحظر فيه عارض فيعاقى الوجوب بالقدرة الثابتة بالاماحة  
 ولا كذلك ما سواه فلا يمت الا بالامك كافي الحج اه فتمه **(قوله)** ان طس الاعضاء قطع اي ان  
 غلب على طهته قل في النهر فلا يميل بل يقطع فان لم يقطع من اعضاء بعد الفراغ اعاد والا لا  
 كجزءه الزينعي وغيره شاحره به في الفتح من انها اصل فيه خبرهم ذكر في الحاية عن محمد  
 انها تطل بمجرده الصلوة غلبته الاولى وعليه يشمل ما في الفتح اه **(قوله)** لكن في الفهستاني  
 استدر على ان كان هو سابق الفهستاني فكان الواجب تقديمه ثم اجواب عن المحيط انه  
 غير ظاهر الرواية ح قالت وقد علمت التوفيق ما قدماء عن الحصص من انه لا خلاف في  
 الحقيقة فقول المصنف وبصله اه اي ان طس الاعضاء بان كان في موضع لا يعجز فيه الماء  
 وقدماء من شروحه اسية انه المختار واه لا وحه فتمه **(قوله)** بالرفع صفة المحصور

لا يميز ذلول عادة كافي البحر  
 عن انبساط وعليه الفتوى  
 فيجب طلب الدلو والرشاء  
 وكذا الانتظار لو قال له  
 حتى استقي وان خرج  
 الوقت ولو كان في الصلاة  
 ان طس الاعضاء قطع والا لا  
 لكن في الفهستاني عن  
 المحيط ان طس اعطاء الماء  
 او الآلة وجب الطلب  
 والا (والمحصور فقد)  
 الماء والتراب (نصهوين)  
 بأن حبس في مكان تحبس

مطلب  
 فقد اصبهوين

والإمام فيه العهد الذهني فيكون في حكم الشكرة وبالصب على الحال كذا رأيت بخط الشارح  
**(قوله)** ولا يكتنه اخراج تراب مطهر) اما لو امكنه ببقا الارض او الحائط بشئ فإنه يستخرج  
ويحلى بالاجماع بحر عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه **(قوله)**  
يؤخرها عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور سراج **(قوله)** وقلا يشبهه  
بالمصلين) اي احتراما للوقت قال ط ولا يقرأ كافي ابى السعود سواء كان حدثه اصغر او اكبر  
اه قلت وظاهره انه لا ينوي ايضا لانه تشبه لا صلاة حقيقة تأمل **(قوله)** ان وجد مكانا لاياسا  
اي لا منه من التلوث لكن في الحلية الصحيح على هذا القول انه يوسم كيفما كان لانه لو سجد  
صار مستعملا للنجاسة **(قوله)** كالصوم) اي في مثل الحائض اذا طهرت في رمضان فلها تسك  
تشبه بالصائم حرمة الشهر ثم قضى وكذا المسافر اذا افطر فأقاه **(قوله)** مقطوع الدين الخ  
اي من فوق المرفقين والكميين والامسح محل القطع كما تقدمه لكن سيأتي في آخر صلاة  
المريض بعد حكاية المصنف ما ذكره هنا وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع  
**(قوله)** اذا كان بوجهه جراحة) والامسح على التراب ان لم يمكنه غسله **(قوله)** ولا يبعد  
على الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين لمرض فانه يؤخر أو يتشبه على الخلاف  
المذكور انفا كما علمت مع اشتراكهما في امكان القضاء بعد البزء وكون عذرهما جوازا تأمل  
**(قوله)** وبهذا ظهر الخ) ردلا في الخلاصة وغيرها عن ابى على السعدى من انه لو صلى في  
التوب التجسس الى اولى غير القبلة لا يكفر لانها جائزة حالة العذر اما الصلاة بلا وضوء فلا يؤتى بها  
بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه تأخذاه ووجه ردائها جائزة في مسألة المقطوع المذكورة  
فحيث كانت علة عدم الاكفار الجواز حالة العذر لزم القول به في الصلاة بلا وضوء فافهم  
**(قوله)** وقد مر) اي في اول كتاب الطهارة وقدمنا هناك عن الحلية البحث في هذه العلة وان  
علة الاكفار انما هي الاستخفاف **(قوله)** اعاد) لانه مانع من قبل العباد **(قوله)** الا لا علوه  
بأن الغالب في السفر عدم الماء قال في الحلية وهذا يشير الى انه لو كان بحضرته او بقرب منه  
ماء تحب الاعادة لتحض كون المنع من العبد **(قوله)** ان في السفر نعم) ناعلمت **(قوله)** والا  
لعدم الضرورة فهاستأني عن شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت التلاوة يجده  
بعدها لان الحضر مظنة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه فقد الماء وتأخيرها  
الى وجوده عرضة نسيانها تأمل **(قوله)** المسبل) اي الموضوع في الحجاب لبناء السبل **(قوله)**  
لا يمنع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وان صح **(قوله)** ما يمكن  
كثيرا) قال في شرح النية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة الا اذا اشتبه **(قوله)** ايضا) اي  
كالشرب **(قوله)** ويشرب مالم يوضوء) مقابل المسئلة الاولى لانه يفهم منها ان السبل للشرب  
لا يتوضأ به فذكر ان ماسبل للوضوء يجوز الشرب منه وكان الفرق ان الشرب أهم لانه  
لا حياة للفوس بخلاف الوضوء لانه لا بد فإذن صاحبه بالشرب منه عادة لانه نفع هذا وقد  
صرح في الذخيرة بالمسئتين كما هنام قال وقال ابن الفضل بالعكس فيهما قل في شرح النية  
والاول اصح **(قوله)** الجنب اولى بمباح الخ) هذا بالاجماع تارخائية اي وجوب الميت يصل على  
وكذا المرأة والمحدث ويقتديان به لان الجنابة اغلظ من الحدث والمرأة لا تنصاح اماما لكن في

ولا يكتنه اخراج تراب  
مطهر وكذا اعاجز عنها  
لمرض ( يؤخرها عنده  
وقلا يشبهه ) بالمصلين  
وجوبا في ركع ويسجدان  
وجدء كانا يابسا والايومي  
قالما ثم يعيد كالصوم ( به  
يفق واليه صرح رجوعه )  
اي الامام كافي الفيض وفيه  
ايضا ( مقطوع الدين  
والرجلين اذا كان بوجهه  
جراحة يصل بغير طهارة )  
ولا يتيمم ( ولا يبعد على  
الاصح ) وبهذا ظهر ان  
تعمد الصلاة بلا طهر غير  
مكفر فايحفظ وقد مر  
وسيجي في صلاة المريض  
بالتيمم ان في المصراع  
والالا هل يتيمم لسجدة  
التلاوة ان في السفر نعم  
والالا انما المسبل في الغلاة  
لا يمنع التيمم مالم يكن  
كثيرا فيعلم انه للوضوء  
ايضا ويشرب مالم يوضوء  
الجنب اولى بمباح من  
حائض او محدث وميت  
ولو لاحدهم

الشرائح ليست هي لان نفسه يزاد صلب وهو لا يحصل « حرب هـ » فمل ثم رأيت خط  
الشرائح عن صهيبة ان الاول اصح وانه جرمه صاحب خلاصة وغيره اه وفي السراج  
ايضا لو كان كفي لم يحدث فقتان ولي به لانه يرفع حذنه ( قوله فهو ولي ) لانه احق بملكه  
سراج ( قوله ) بي صرفة للميت اي يبي لكل منهم ان يصرف نصيبه لميت حيث كان  
كل واحد لا يكتفي نصيبه ولا يمكن الحب ولا غيره ان يستقل الكل لانه مشغول بحصة الميت  
وكون الجنابة اغتلا لا يباح استعمال حصة الميت فله يكن الحب اولى بخلاف ما لو كان الماء  
مباحا فانه حيث امكن به رفع الحياء كان اولى فيهم ( تمة ) قل في المعراج والاب اولى من  
ابنه لجواز ملكه مال ابنه اه ( قوله جاز ) لانه لم يصرف مستعملا انما استعمل ما ينفصل عن  
الميت بعد السج قاسا على الماء من جارية ونحوه ما قدمناه عن التهر وهو انه كور في الخلقة  
فيهم ( قوله ولا يخاف العطش ) اذ لو خافه لا يحتاج الى حيلة لاشتغاله بحاجته الاصلية  
والظاهر ان عطش غيره من اهل القافلة كعنته وان كان لا يستقيم منه اذلو اضطر احدهم  
اليه وجب دفعه له فيما يظهر ولذا حازله قتاله كامر ( قوله بما يغلبه ) اي بشئ يخرج به عن كونه  
ماء طافا كما ورد او سكر صلا ( قوله اويبه ) اي من يشق بانه يرد عليه بعد ذلك وفيهم ( قوله  
على وجه يمنع الرجوع ) كذا ذكره في شرح الشية نقول قضيحان ان قولهم الحيلة ان يبه  
من غيره ويسلمه ليس بصحيح عندي لانه اذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قل  
في شرح الشية وهو انقذه بعينه والحيلة الصحيحة ان يخلطه الخ قاب لكن يدفع هذا قوله على  
وجه يمنع الرجوع بأن تكون الهية بشرط العوض وايضا فقد اجاب في الفتح بأن الرجوع  
في الهية مكروه وهو مضروب بعدم شرعا فيجوز ان يعتبر الماء معدوما في حقه لذلك وان قدر  
عليه قل في الحلية وهو حسن اقول على ان الرجوع في الهية يتوقف على الرضا والقضاء  
لكن قد يقال انه ما وجه الاستدراك وهو الموهوب منه لا يشع اذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم  
والجواب انه يسترد بهه او شراء لا بالرجوع فلا يلزم المكروه والموهوب منه اذا علم بالحلية  
يمنع من دفعه للوضوء فمل ( قوله ) ناقضه ناقض الاصل اه اي ما جعل التيمم بدلا عنه من  
وضوء او غسل وان لم ان كل ما نقض الغسل مثل اني نقض الوضوء ويزيد الوضوء بأنه ينقض  
بمثل البول فانه يبرئ من نقض الوضوء كما في الكثر يشمل ناقض الغسل فيساوي التعبير بنقض  
الاصل كما في البحر واعترضه المصنف في منحه بما حاسبه انه وان نقض تيمم الوضوء كل ما نقض  
الغسل لكن لا ينقض تيمم الغسل كل ما نقض الوضوء لانه اذا تيمم عن جنابة ثم بال مثلا فهذا  
ناقض الوضوء لا ينقض تيمم الغسل بل لا ينقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فثبت له احكام  
الحديث لاحكام الجنابة فقد وجد ناقض الوضوء وه ينقض تيمم الجنابة فظهر ان التعبير  
بنقض الاصل اولى من نقض الوضوء لشموله التيمم عن الحدين فأين المساواة اه لكن  
في مائة المصنف في سج حذف المضاف من بعض النسخ فقد كرناه بيزول الاشتباه فافهم  
( قوله فلو تيمم ) فربح صحيح دل عليه كلامه اني لان منطوق عبارة المتن انه لو تيمم عن  
حادث النقص بنقض اصله وهو الوضوء وذلك كمن نقض الوضوء والغسل كامر ولو تيمم  
عن جنابة النقص بنقض اصله وهو الغسل ومتهود به لا ينقض غير ناقض اصله فليس على

فنهو اولى ولو مشترك بينهما  
صرفه للميت \* حاز تيمم  
جنابة من محل واحد  
حلية حوازيهم من معناه  
زمره ولا يخاف العطش  
ان يخلطه بما يغلبه اويبه  
على وجه يمنع الرجوع  
( وناقضه ناقض الاصل )  
ولو غسلا فلو تيمم للجنابة  
ثم احدث صار محدثا  
لا جنبا



هذا المفهوم كما هو عادته في مواضع الأخصى انه اذا تم الجنب ثم احدث لا ينتقض تيممه عن الجنابة لان الحدث لا ينتقض اصله وهو الغسل فلا يصير جنباً وانما يصير محدثاً بهذا الحدث العارض فافهم **(قوله فيتوضأ الخ)** تفريع على التفرع اى واذا صار محدثاً فيتوضأ جيب وجد ما يكفيه للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان لبس الخلف بعد ذلك التيمم وقبل الحدث ينزعه ويغسل لان طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يمسح الا اذا لبسه على طهارة تامة وهى طهارة الوضوء لاطهارة التيمم على ما سأتى نعم بعد ما توضأ وغسل رجله يمسح لانه ليس على وضوء كامل والمسح لا يحدث للجنابة الا اذا امر بالماء الكافى للغسل حينئذ لا يمسح بل يبطل تيممه من اصله ويعود جنباً على حاله الاول فلو جاوز الماء ولم يغتسل يتيمم للجنابة ثم اذا احدث ووجد ما يكفيه للوضوء فقد توضأ ونزع الخلف وغسل لان الجنابة لا تمنعها الخلف كما سأتى ثم بعده يمسح ما لم يبرأ الماء وهكذا **(قوله في الخ)** تفريع على قوله فيتوضأ حيث افادته اذا وجد ماء يكفيه للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا احدث بعد تيممه عن الجنابة امالو وجده وقت التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا الوضوء به عن الحدث الذى مع الجنابة لانه عبث الاذله من التيمم وعلى هذا فتقول صدر الشريعة اذا كان للجنب ماء يكفى للوضوء لا يغسل يجب عليه التيمم لا الوضوء خلافاً للشافعى اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق اه مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قل أولاً يجب عليه التيمم لا الوضوء فتقوله ثانياً يجب عليه الوضوء تناقض وجوابه كما قل الفهستائى ان مع في قوله مع الجنابة معنى بعد ولما كان في هذا التفرع والجواب دقة وخفاء ودفع لاعتراضات المحشين على صدر الشريعة امر بالفهم والله در هذا الشارح على هذه الرموز التى هى مفاتيح الكنوز **(قوله ولو اباحه)** مفعول مطلق اى ولو اباحه مالكو له اباحه كان قادراً او تميزوا حال اى ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه او في حال الاباحه واطلقه فشمع مالوك او اجماعه والماء المباح يكفى احدهم فقط فينتقض تيمم الكل لتحقيق الاباحه في حق كل منهم بخلاف ما لو وهب لهم فقبضوه لانه لا يصيب كل منهم ما يكفيه وتماه في الفتح **(قوله في صلاة)** من مدخول المبالغة اى ولو كانت القدرة او الاباحه في صلاة ينتقض التيمم ويبطل الصلاة التى هو فيها الا اذا كان الماء سؤراً حاراً فانه يمضى فيها ثم يعدها بسؤراً الحار لما مرانه لا يلزم الجمع بينهما في فعل واحد فافهم في الثبوت منها تضاد غير صحيح كما ذكره الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد منه اى الا اذا كان العذر للمسيح من قبل العباد فبعد ولو بعد الوقت كما مر فنبه عليه **(قوله كاف لظهره)** اى للوضوء ولو محدثاً ولا لغسل لوجبا واحترزه عما اذا كان يكفى لبعض اعضائه او يكفى للوضوء وهو جنب فلا يلزمه استعماله عندنا ابتداء كما مر فلا ينتقض كفى الحلية **(قوله ولو مرة مرة)** فلو غسل به كل عضو مرتين او ثلاثاً فتقض عن احدى رجله انتقض تيممه هو المختار لانه لو اقتصصر على المرة كفاه بجزء من الخلاصة **(قوله وغسل نجس مانع)** فلو لم يكفه يلزمه ايضا تقليل النجاسة كما يفهم من تعليمهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بجزء اى الا اذا امكن ان يبقى اقل من قدر الدرهم كإختاء فيها مرفلزمه ولا ينتقض تيممه **(قوله ولمعة جنبه)** اى

فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يبرأ الماء في عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد كما فى ان مع العسر يسراً ففهم (وقدره ماء) ولو اباحه في صلاة (كاف لظهره) ولو مرة مرة (فضل عن حاجته) كمعش ونجس مانع ولمعة جنبه

لوا غسل فربما على يده لمعه ماء فغسل فتيمة لها ثم أحدث فتيمة له ثم وجد ماء يكفيها فقط  
فأنه يغسلها به لا يطل تيمم للحدث ثم امر أن هذه المسئلة على خمسة أوجه \* الأول أن يكفيهما  
معاً فيسبها وينوض ويطل تيمم لها \* الثاني أن لا يكفي واحدا منهما فيبقى تيمم لها  
ويغسل به بعض الماءة لتقليل الخيانة \* الثالث أن يكفي الممعة فقط وقدمناه \* الرابع عكسه  
فيتوضأه ويقي تيمم لها على حاله \* الخامس أن يكفي أحدهما بمفرده غير عني يغسل به  
الممعة ولا ينقض تيمم الحدث عنداني يوسف وعند محمد ينتقض ويظهر أن الأول أوجه وهذا  
إذا وجد الماء بعد ما تم للحدث فلو قبله فعلى خمسة أوجه أيضاً ففي الوجه الأول يغسلها  
ويتوضأ للحدث وفي الثاني تيمم للحدث ويغسل به بعض الممعة إن شاء وفي الثالث يغسلها  
وتيمم للحدث وفي الرابع يتوضأ ويقي تيمم لها وفي الخامس كالثالث لأن الجسابة أغلظ  
لكن في رواية يلزم غسلها قبل التيمم للحدث ليسر عادماً للماء وفي رواية يخبر أنه مخلص من  
الحالية وعلى الرواية الأولى انقصر في النية **(قوله لأن الشغل الخ)** ارتكب في التعليل لنشر  
الشوش ط **(قوله كأنه معدوم)** ولذا حازله تيمم ابتداء وقد اعترض بهذا في البحر تباع الحلية  
على قولهم لو كان يشوبه نجاسة فتيمة أولاً ثم غسلها بعيد التيمم أجماعاً لأنه تيمم وهو قادر على  
الوضوء فقال فيه نظر بل الظاهر جواز التيمم مطابقاً لأن المستحق الصرف إلى جهة معدوم  
حكماً كمسئلة الممعة أي على رواية التحجير قلت لكن فرق في السراج بينهما بأنه قادر على  
ماله توضأ به حاز بخلاف مسألة الممعة لأنه عاد جنباً برؤية الماء وهو فرق حس دقيق  
فندبره **(قوله لا تنقضه ردة)** أي يغسل به إذا أسلم لأن الحاصل بالتيمم صفة الطهارة والكفر  
لا يتأفها كالوضوء والردة بطل ثواب العمل لأزوال الحدث شرح النفاة **(قوله بطل بئرته)**  
الخ) أي لقد تدرى على استعمال الماء وإن لم يكن الماء موجوداً بجر وكذا لو تيمم لعدم الماء  
ممرض كما قدمه عن جامع الفصولين وقدمنا الكلام عليه مع مافي المقام من الأشكال  
**(قوله الحاصل)** أراد به التنبيه على أن ذلك قاعدة كلية تنفي عن ذكر قدرة الماء الكافي  
ففيه **(قوله وما لا يمنع الخ)** وذلك كوجود الماء عند المريض العاجز عن استعماله **(قوله)**  
في الابتداء متعلق بوجوده أو بالتيمم **(قوله)** بعد ذلك متعلق بوجوده واسم الإشارة عائد  
على التيمم والتيمم بالتيمم مفعول ينقض وعبارة الشارح في الخرائج فلا ينقض وجوده بعده  
ذلك التيمم وهي الظاهر **(قوله ولو دل)** يعني مدقوله ونافضه ناقض الأصل **(قوله فلو تيمم)**  
الخ) ذكره القهستاني بحثاً بقوله ينبغي أن ينقض تيممه لأنه قدر على الماء حكماً وبؤيده  
ما زال الزاهدي أن عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء اه وظهوره جزمه الشارح  
**(قوله فالتنقض)** أي البعد عن ميل سبب السير وهو بالنسبة المهمة وقوله انتقض أي التيمم  
وهو الضاد المعجزة فيه جناس **(قوله ومرور ناعس الخ)** مبتدأ خبره قوله كسببقت منح  
والناعس هو الذي يبي أكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ط واعلم أن مرور الناعس  
على الماء ينقض تيممه سواء كان عن حدث أو عن حابة متمكناً أولاً ومرور النائم مثله لكن  
لو كان غير متمكن متقدمته وكان تيممه عن حدث يكون النافض النوم لا المرور كما يعلم  
من البحر وبه يعلم متى كلام الشارح فكان انصواب أن يقول ومرور ناعس مطلقاً أو نائم

لأن الشغل بالحاجة وغير  
الكافي كأنه معدوم (لا)  
تنقضه (ردة وكذا) ينقضه  
(كل ما يمنع وجوده التيمم  
إذا وحده بعده) لأن ما جاز  
بعذر بطل بئرته فلو تيمم  
لمرض بطل بئرته أو لبرد  
بطل بئرته والحاصل أن  
كل ما يمنع وجوده التيمم  
نقض وجوده التيمم (وما لا)  
يمنع وجوده التيمم في  
الابتداء (فلا) ينقض  
وجوده بعد ذلك التيمم  
ولو قال وكذا زوال ما أباحه  
أي التيمم لكان الظاهر  
وأخصر وعليه فلو تيمم بعد  
ميل فسار فتنقض انتقض  
فاحتفظ (ومرور ناعس)  
تيمم عن حدث أو نائم غير  
تمكن تيمم عن حابة  
(على ماء) كاف (كسببقت)

متعم عن حنابلة أو عن حدث وكان متصفاً ففهم **(قوله فينقض)** نتيجة التشبيه بما سبق  
**(قوله)** وأبقا تيممه أي أبقا الصحاب تيممه لمجرد استعمال الماء **(قوله هو)** أي قول  
 الصحاحين الرواية الصحيحة عنه أي عن الإمام وهو متعلق بالرواية ورأيت بخط الشارح  
 في هامش الحزائن أنه صححها في التجنيس وشرح التيمم ونكت العلامة قسم تبعاً للكمال  
 واختارها في البرهان والبحر والنهر وغيرها أو جزم بها في التيمم وقال في الحلية كذا في غير  
 كتاب من الكتب المذهبية المعتبرة وهو المتجه قال شيخنا ابن الهمام وإذا كان أبو حنيفة  
 يقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به يجوز تيممه فكيف يقول في التيمم حقيقة  
 بانتقاض تيممه أو نقل في الشرب لئلا ينعقد من البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها  
 ومضى في الهداية وغيرها على ما في المتن **(قوله المختارة الفتوى)** عبارة البحر في الفتاوى  
**(قوله)** أي أكثر أعضاء الوضوء (الاولى أن يقول أي أكثر أعضائه في الوضوء) لأن الضمير  
 في أكثره عائد على الرجل المتيمم مع تقدير مضاف وهو الأعضاء الصادقة على أعضاء الوضوء  
 وغيرها تأمل هذا وقد اختلفوا في حد الكثرة فمنهم من اعتبرها في نفس العضو حتى لو كان أكثر  
 كل عضو من الأعضاء الواجب غسلها جريحتهم وإن كان صحيحاً يغسل وقبل في عدد الأعضاء  
 حتى لو كان رأسه ووجهه ويداه ومجروحة دون رجله مثلاً تيمم وفي العكس لا هو در البحر  
 قال في البحر وفي الحاشية المختار الثاني ولا يخفى أن الخلاف في الوضوء أمافي الغسل فالظاهر  
 اعتبار أكثر البدن مساحة أو ما استظهره أقرو عليه أخوه في التهر وقوله نوح أفندي  
 عن العلامة قاسم فلذا جزم به الشارح **(قوله جردى)** بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال شرح  
 التيمم **(قوله اعتباراً للاكثر)** علة لقوله تيمم ط **(قوله وبمكسه)** وهو ما لو كان أكثر الأعضاء  
 صحيحاً يغسل الخ لكن إذا كان يمكنه غسل الصحيح بدون إصابة الجريح والأيام حلية  
 فلو كانت الجراحة بظهره مثلاً وأذاب المال سال عليها يكون ما فوقها في حكمها فيضم إليها  
 كما يحسه الشرب لئلا في الامداد وقال لم أره وما ذكرناه صريح فيه **(قوله)** وبمسح  
 الجريح أي أن لم يضره والأعصاب بخرقه ومسح فوقها خاتية وغيرها ومقاده كما قال ط أنه  
 يلزمه شد الحرقه أن لم تكن موضوعة **(قوله وكذا الخ)** فصله بكذا إشارة إلى أنه هو  
 الذي فيه الاختلاف الآتي **(قوله ولا رواية في الغسل)** أي لا رواية في صورة المساواة  
 عن اثنتا الثلاثة وأما فيها اختلاف المشايخ فقل يتيمم كما لو كان الأكثر جريحاً لأن  
 غسل البعض طهارة ناقصة والتيمم طهارة كاملة وقيل يغسل الصحيح ومسح الجريح كعكس  
 الأولى لأن الغسل طهارة حقيقية بخلاف التيمم واختلاف الترجيح والتصحيح كما في الحلية ورجح  
 في البحر تصحيح الثاني بأنه أحوط وتبعه في المتن ثم أعلم أني لم أر من خص في الرواية في صورة  
 المساواة بالغسل كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج ما عساه وفي العمود عن محمد إذا كان  
 على اليدين قروح لا يقدر على غسلها وبوجهه مثلاً تيمم وإن في يديه خاصة غسل  
 ولا يتيمم وهذا يدل على أنه يتيمم مع جراحة النصف انتهى كلام السراج فتدو وجدت الرواية  
 عن محمد في الوضوء فتقولهم لا رواية أي في الغسل كما قال الشارح لكن يرد على الشارح أنه  
 جعل حكم المساواة في الوضوء الغسل والمسح والفتى في أيون التيمم فتدبر **(قوله منه)** أي

فينقض وأبقا تيممه وهو  
 الرواية الصحيحة عنه  
 المختارة للفتوى كالو تيمم  
 وبقره ما لا يعلم به كافي  
 البحر وغيره وأقره المنصف  
 تيمم لو كان (أكثره)  
 أي أكثر أعضاء الوضوء  
 عدداً وفي الغسل مساحة  
 (مجروحة) أو به جردى  
 اعتباراً للاكثر (وبمكسه)  
 يغسل الصحيح ومسح  
 الجريح (و) كذا (أن  
 استويا غسل الصحيح)  
 من أعضاء الوضوء ولا  
 رواية في الغسل (ومسح  
 الباقي) منها

من غصن وهو باء عن مائة وسدس مائة (قوله وهو) لا يصح تحريكه في الحية ونحوه  
 نحر (قوله وغيره) كالحلاصة ونحوه وربي و لا يختار ولو لم يصب (قوله والخرج بيديه)  
 ي ولا يتكسبه دخل وجهه ورجليه في ماء فهو مكسبه فعل بلا تيمم كذا ينفى فلا يصح ما قدمناه  
 عن عيون (قوله وان وجد من يوسيه) ي بناء على ما مر من انه لا يعد قدرا بقدره غيره  
 عند لامة لكن عبر عن هذا في قية وبتى بقبيل جزما بالتفصيل وهو الموافق ما مر  
 في طريقنا من انه لو وجد من جهة لا يتيمم في ظاهر الرواية قتله لذت (قوله) لو اكثر  
 الغشاء لم يوسيه حر حة بغيره ماء وكثر موضع التيمم حرا حة بغيرها التيمم لا يقبل وقول  
 ابو يوسف يغسل ما قدره عليه ويصلي ويعيد زعي (قوله ولا يجمع بينهما) مائة من الجمع  
 بين ابدن وابدن خلاف الجمع بين التيمم وسؤر الجمر لان الفرض يتأدى واحدهما لاهما  
 خضع بينهما مثل آخر (قوله وغسل) بفتح عين ابو عبيد بن جهم (قوله كذا لا يجمع) عدم  
 جمع في جميع ما تبي معنى معقبة من الطرفين في كذا وجد واحد متع وجود آخر وليس  
 شراد عدم جمع ولو من احد الطرفين لان ذلك لا يختص في عدد كالحيف مع الصلاة او الصوم  
 والخرج وكذا العبادات بأسرها مع كسفر ونحو ذلك (قوله بين حيف وحبل او استحاضة  
 او نفاس) اي لا يجمع بين الحيف وبين واحد من الثلاثة المعطوفت عليه بل كما وجد  
 حيف لا يوجد واحدها وكذا وجد واحد منها لا يوجد حيف وكذا يقال فيما مرده وقوله  
 ولا بين نفاس واستحاضة وحيف قيل كذا في اصل نسخة شرح وفي بعض النسخ او حبل  
 بدل قوله وحيف وعليه فلا تكرار لكن فيه كذا قل ط ان النفاس قد يجمع مع الحبل  
 في التيمم الشئ ما ذكره من ان النفاس من الاول والحاصل ان الاحتمالات ستة ثلاثة فيها  
 حيف مع غيره والثاني نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قلح وتركه الشرح  
 لان الجمع فيه صحيح (قوله ولا زكاة وعشر او خراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب  
 فيه عشر ولا خراج وهو طهر وكذا عكسه كذا لو ادى عشر الحارج من الارض العشرية  
 وادى خراج الارض الحراجية من الخراج منها ونوى في التجارة وحال عليه الحول  
 فلا زكاة فيه وكذا لو شتر ارضا حراجية او عشرية نأويا التجارة بها وحال الحول لما سلكه  
 الشارح في كتاب الزكاة من انه لا تصيب نية التجارة فيم خراج من ارضه العشرية او الحراجية  
 مثلا بجمع الحظان وكذا لو شتر ارضا حراجية نأويا التجارة او عشرية وزرعها لا تكون  
 للتجارة لقيامها مع (قوله وفطرة) فبعد الخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعيد التجارة  
 اذا حل عليها الحول فيها الزكاة ولا فطرة (قوله ولا عشر مع خراج) اي ان كانت الارض  
 عشرية ففيها عشر الحارج وان خراجية فالحراج واعتد ان الاحتمالات في هذه الاربعة ستة  
 ايضا ثلاثة في احتياج الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الحارج والثاني في الفطرة مع العشر  
 ومع الخراج تركهما لعدم تصورهما اذده (قوله ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه  
 الصوم لا ينزله فدية ومن وجب عليه الفدية لا يجب عليه الصوم مادام عاجزا اما ان قدر فانه  
 بصوم لكن لا يفي مادام فدية لان شرطه العجز ادائه فلا جمع اذده (قوله او قصاص) اي  
 ولا ين فدية كقنارة وقصاص فاداء الخدمة بمشتمل الكفارة والاولى التعبير بها كفي البحر

(وهو) الاصح لانه  
 (حرف) فكأن لو صح  
 في شيط وغيره التيمم  
 يتيمة والخرج بيديه وان  
 وجد من يوسيه خلافهما  
 (ولا يجمع بينهما) اي تيمم  
 وغسل كذا لا يجمع بين  
 حيف وحبل او استحاضة  
 او نفاس ولا بين نفاس  
 واستحاضة وحيف ولا  
 زكاة وعشر او خراج او  
 فطرة ولا عشر مع خراج  
 ولا فدية وصوم او قصاص

فأفهم وذلك لأن التقصص في العمد والكفارة في غيره فحق وجب أحدهما في شئب الآخر  
**( قوله ولا ضمان )** وقطع ( فن السارق اذا قطع الا لا يضمن العين الهالكة او المستهلكة  
 واذا ضمن القسيه اولاً لا يقطع بعده فذلك مستنداً الى وقت الاخذ او يجمع مع القطع ضمان  
 التقصص فيها اذا شق النوب قبل اخراجه لكنه ضمان اتلاف لا ضمان مسروق فلم يجب  
 الضمان بما وجب به القطع ففهم **( قوله أو أجر )** اي ولا ضمان وأجر كأول استأجر دابة  
 ليركبها ففعل وجب الاجر ولا ضمان وان عطيت ولو أركبها غيره فعطيت ضمانها ولا أجر عليه  
 واما اذا استأجرها لحمل مقدار فيحمل اكثر منه ولا يطبق ذات فعطيت فعليه الاجر لاجل الحمل  
 والضمان لاجل الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الاجر بل غيره **( قوله ولا جلد مع**  
 رجم ) لان الجلد للبكر والرجم للمحسنة **( قوله او في )** المراد به تعريب عام كفسره الشافعي  
 واما اذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد اذ هو والمراد ان البكر اذا جلد لا يبقى ما لم يره  
 الامام فله فعليه سياسة وليس المراد انه اذا نفي لا يجحد في عدها فظن تأمل **( قوله ولا مهر**  
 ومثمة ) فان المطابقة قبل الدخول ان سمي لها مهر فانها تضمنه والا قلتمة حينئذ وهذا في  
 المتعة الواجبة اما المنسجبة فيجتمع مع المهر **( قوله وحده )** اي ولا مهر وحده بل ان كان  
 الوطء زناً فالحل ولا مهر ولا فأنهير ولا حد **( قوله وضمان افضائها )** اي ولا مهر وضمان  
 افضائها فيما اذا وطئ زوجته فأفضائها لا يشترط الا قضاء عند ابن حنيفة ومحمد ومثله  
 المهر مع الموت من الوطء مع هذا الوطء بخلافه مطيعة لوطئه والا لزمه ديتها كاملة كحدره  
 الشربلالي في شرح الوهبانية ثم هذا ايضا في ذكره هنا نظير اذ ليس المراد انه اذا لزمه  
 الضمان في الزوجة لا يلزمه مهرها فعدم الاجتماع من احداث طرفين فقط وسيأتي ان شاء الله  
 تعالى في الجنايات قيل باب الشهادة في القتل ما لكان ذلك بأجنبية وانها بافضائها مكرهه يلزمه  
 الحد وأرض الا قضاء وهو ثلث الدية ان كانت تستمسك بولها والافك الدية ففهم **( قوله من**  
 جماعه ) اي الزوج لها **( قوله ولا مهر مثل وتسمية )** لانه اذا سمي الجائز من المهر وجب  
 وان لم يسم اصلاً او سمي بالانحياز كتحخير وخمر وجب مهر مثل **( قوله ولا وصية وميراث )**  
 فمن يستحق الوصية لا يستحق الميراث وكذا بالعكس أي فيما اذا كان من يرد عليه اما اذا  
 اوصى أحد الزوجين للآخر ولا وارث غيره اجتماعاً حينئذ وكذا يجتمعان اذا اجاز بقية  
 الورثة **( قوله وغيرهما مناسيحي )** ذكر المحوى في شرحه على اكثر جملة منها التقصص مع  
 الدية واجرا القسمة مع نصيبه فمن يستحق الاجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز ان يكون له  
 نصيب منها وبالعكس والظنير مع الجمعة فمن كان الواجب عليه الظنير كالسافر لا يجب عليه  
 الجمعة وكذا بالعكس والشهادة مع اليمين في لزم احداً خصمين اليمين لا يلزم الآخر اليمين  
 وبالعكس تأمل واما من أحد الطرفين فيصور فيما اذا ادعى وأقام اليمين فلا يخالف المدعي  
 عليه وكذا لا يخالف الشهود على المتمد وفيما اذا أقره شاهداً واحداً وحلف فلا يقبل شاهد  
 ويمين عندنا ومنها النكاح مع ملك اليمين فمن كان يطأ بالملك لا يمكن ان يكون ملكاً للربة  
 وبالعكس الا ان يعتقد على امته الاحتيال والاجر مع الشركة في حمل مشتركة نظير أجرة  
 القسمة والحد مع قيمة امة مملوكة زنى بها فقتلها على قول ابن يوسف واما عندهما فيجب

ولا ضمان وقطع أو أجر  
 ولا جلد مع رجم او في  
 ولا مهر ومثمة وحده  
 او ضمان افضائها او مهرها  
 من جماعه ولا مهر مثل  
 وتسمية ولا وصية وميراث  
 وغيرها مناسيحي في محله  
 ان شاء الله تعالى (من به  
 وجع رأس لا يستطيع معه  
 مسحه )

الحدود والقيمة بالنقل وهو ما منى عليه انصاف في الحدود والحد مع قيمة انصاف مملوكة  
 رضى بها وفصاها في بعض الصور على ما سأتى تفصيله في الحدود ان شاء الله تعالى والطاهر  
 ان هذا اذا لم يكن الوطء بشبهة فلو كان بشبهة لاحد بل تحب القيمة في صورتين ومنها  
 القيمة مع الثمن في البيع لو صحيحا وحسن ولو فاسدا وتعد رده على البايع وجبت  
 قيمته والحد مع اللعان واجر نظر الناظر اذا عمل مع العملة في الدار الموقوفة فان له اجر العمل  
 لا النظارة اهـ موضحا في هذه احد عشر موضعا والذي في الشرح ثلاثة وعشرون  
 في مجموع اربعة ولا تون (اقول) وزدت الرهن مع الاحارة فيما اذا رهن شيئا ثم أجره او بالعكس  
 أو مع الاعارة كذلك والمساقاة مع الشراكة والغسل مع انسخ على الخف في احدى الرجلين  
 والخط مع العمرة للمكي والسكاج مع اجرة الرضائع ثم رأيت التبرئ لابي زاد في الامداد  
 القتل مع الوصية او مع ميراث وخرق خف مع آخر والتبع بنى الحصر (قوله) محدثا  
 حال من فاعل يستطيع (قوله) وأتفى قارى الهداية (قوله) هو العلامة سراج الدين شيخ المحقق  
 ابن الهمام وما أتفى به نقله في البحر عن الجلابي ونقله العلامة ابن الشحنة في شرحه على  
 الوهبانية وقال انها مهمة نظمها لغرضها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله) تولا  
 ذكر في النهر عن البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي يبنى التعويل عليه اهـ  
 بل قال في البحر والصواب الوجوب وبأى تمامه في آخر الباب الآتى (قوله) وكذا يسقط  
 غسله اى غسل الرأس من الحائض (قوله) ولو على جيرة) ويجب شهادتها ان تكن مشدودة  
 ط اى ان امكنه (قوله) والا اى بان ضره المسح عليها والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب المسح على الخفين

ترجحه مع انه زاد عليه المسح على الجيرة ولا عيب فيه بل المعب لو ترجم شيئا ونقص  
 عنه ونفى الخف لانه لا يجوز المسح على خف واحد بلا عذر كسبأتى وفي البحر وغيره فاما سمي  
 خفا حقيقة الحكم به من الغسل الى المسح اقول فيه انه موضوع لغوى قبل ورود الشرع  
 وقد نقل الرملى ان المسح عليه من خصائص هذه الامة فكيف يعلم به للوضع السابق  
 عليه الا ان يجب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الاشعرى وهو تعالى علم بما  
 يسره على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله) أخره) اى عن التيمم لثبوته بالسنة  
 فقط على الصحيح كسبأتى والتيمم ثابت بالكتاب كأمرو بالسنة ايضا فكان اولى بالتقديم  
 وان اشتركا في الترخص بهما وايضا التيمم بدل عن الكل وهذا عن البعض ثم ان ابداء  
 الشارع نكتة التأخير للتذكير والا فكيف في ما مر لانه قد بين وجه تأخير التيمم عما قبله ويعلم  
 منه وجه تأخير المسح عنه فتدبر لم يحتاج الى ابداء وجه ذكره عقبه بلا فاصل وهو ان  
 كل منهما شرع رخصة مؤقتا ومسحا وبدلا (قوله) وهو لغة) الضمير راجع الى المسح  
 فقط وناعتار تسامحه على قوله ونشرنا راجع الى المسح المقيد بالجار على طريقة شبه  
 الاستخدام فان المسح من حيث هو غيره من حيث القيد افاده (قوله) اصابة البلة  
 كسكب الباء اى الندوة وقوس وشعل ما لو كانت بيد أو غيرها كقطر وفي الثانية عن المحيط  
 لو توالى ومسح بلة بقيت على كفيه مد الغسل بخور ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بيلة

محدثا ولا غسله جنباً في  
 القبض عن غرباء الرواية  
 يتيمم وأتفى قارى الهداية  
 انه سقط عنه فرض  
 مسحه ولو على جيرة ففي  
 مسحه اقول ان وكذا يسقط  
 غسله فيمسحه ولو على  
 جيرة ان يضره والاسقط  
 اصلا وجعل عادما لذلك  
 العنصر حكما كافي المعدوم

حقيقة

باب المسح على

الخفين

أخره لثبوته بالسنة وهو  
 لغة امرار اليد على الشئ  
 وشرنا اصابة البلة

بقيت بعد المسح لا يجوز اه اى لان المستعمل فى الاولى مسائل على العفو وانفصل وى  
 الثانية ما أصاب المسوح وهو ايق فى الكف **قوله** الحنف مخصوص ( اللام زائدة لتقوية  
 العامل لضعفه بكونه فرعا عن الفعل فى العمل والحنف المخصوص مافيه الشروط الآتية  
**(قوله فى زمن مخصوص)** وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام لباليها للمسافر ويوجد فى بعض  
 النسخ زيادة فى محل مخصوص والمراد به ان يكون على ظاهرهما ط **(قوله** فاكثراى نما  
 فوقهما من الساق ولا حاجة اليه لانه خارج عن معنى الحنف الشرعى تأمل **(قوله** ونحوه) اى  
 مما اجتمع فيه الشروط الآتية ط **(قوله** شرط مسحه) اى مسح الحنف المفهوم من الحنفين  
 وأل فيه للجنس الصادق بالواحد والاثنين ولم يقل مسحهما لانه قد يكون واحدا لدى رجل  
 واحدة **(قوله** ثلاثة أمور الخ) زاد الشرع نبلا لى لبسهما على طهارة وخلو كل منهما عن الخرق  
 المانع واستساكهما على الرجلين من غير شد ومنعهما وصول الماء الى الرجل وان يبقى من  
 القدم قدر ثلاث اصابع اه قات ويزاد كون الطهارة المذكورة غير التيمم وكون المسح  
 غير جنب وسأنى بيان جميع ذلك فى محله **(قوله** القدم) بدل من محل الخ **(قوله** او يكون)  
 منصوب بأن مقدرة والمنسبك معطوف على كون الاول ط فهو نظير قوله تعالى او يرسل  
 رسولا **(قوله** نقصانه) اى نقصان الحنف الواحد لو كان واحدا واكل واحدا من الاثنين قال ط  
 فلا يعتبر اجتماع منهما **(قوله** الخرق) بالضم الموضع المقطوع وبالفتح المصدر ح والاظهر  
 ارادة الاول ط **(قوله** فيجوز على الزربول) بفتح الزاى وسكون الزاى هو فى عرف اهل  
 الشام ما يسمى مركوبا فى عرف اهل مصر اه ح وهذا تفريع على ما فهم مما قبله من ان التقصان  
 عن القدر المانع لا يضر ط **(قوله** لو مشدودا) لان شدة تمزلة الحياطة وهو مستسك بنفسه  
 بعد الشد كالحنف الخيط بعضه ببعض فافهم وفى البحر عن المعراج ويجوز على الجاروق  
 المشقوق على ظهر القدم ولها أضرار يشدها عليه تسده لانه كغير المشقوق وان ظهر من ظهر  
 القدم شئ فهو كخرق الحنف اه قات والظاهر انه الحنف الذى يلبسه الاتزان فى زماننا **(قوله**  
 وجوز الخ) فى البحر عن الخلاصة المسح على الجاروق ان كان يستر القدم ولا يرى منه ولا من  
 الكعب الا قدر اصبع او اصبعين يجوز والا يكن كذلك ولكن ستر القدم بمجد ان كان الجلد  
 متصلا بالجاروق بالخروج ازى ايضا وان شد بشئ فلا ولو ستر القدم باللفافة جوز مشايخ سمرقند  
 ولم يجوزوه مشايخ بخارى اه قال ح والحق ما عليه مشايخ بخارى لان المذهب انه لا يجوز  
 المسح على الحنف الذى لا يستر الكعبين الا اذا خيط به تخمين كجوخ كما ذكره فى الامداد فى  
 ذكره الشارح ضعيف اه اقول اى لان المتبادر من اللفافة انها ما يلف على الرجل غير  
 مخروز بالحنف فيكون حكمها حكم الرجل بخلاف ما اذا كانت متصلة بالحنف فتكون تبعاله  
 بقطائنه واذا حمل كلام السمرقنديين على ما اذا كانت متصلة فلا نسلم انه ضعيف لما فى البحر  
 والزبلى وغيرها لو انكشف الظهارة وفى داخلها بطانة من جلد او خرقه مخروزة بالحنف  
 لا يمنع اه وهذا اذا بلغ قدر ثلاث اصابع وكأنه لم يقيد به للعلم به كذا فى الحلية وفى المجتبى  
 اذا بدا قدر ثلاث اصابع من بطانة الحنف دون الرجل قال الفقيه أبو جعفر الاسح انه يجوز  
 المسح عند الكل لانه كالجرب المنعل اه وفى شرح النية الكبير بعد كلام طويل قال علم

حنف مخصوص فى زمن  
 مخصوص وحنف شرعا  
 السائر للكعبين فكثر من  
 جلد ونحوه (شرط مسحه)  
 ثلاثة أمور الاول (كونه  
 سائر) محل فرض الغسل  
 (القدم مع الكعب) او يكون  
 نقصانه اقل من الخرق المانع  
 فيجوز على الزربول لو  
 مشدودا الا ان يظهر قدر  
 ثلاثة اصابع وجوز مشايخ  
 سمرقند ستر الكعبين  
 باللفافة

من عند الله. قال من الطرح يجوز مسح عليه لو كان نجسا بحيث يمكن ان يمشى معه فرسحا من غير نجس ولا تسليع وان كان رقيقا فمع التجديد او التسليع ولو كان يزعم بعض الناس انه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجسد جميع ما يستتر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكبراس فرق وقيل في تحقيق ذلك فرأى جمعة (تأيه) انه وخدمه هذا ان من غنى عند الحلف من عدة مصادره لا يشترط فيه ان يكون نجسا بدليل ذكرهم الحرقه منه لا يكون غالبا الا بفساد ويوحده ايضا انه يجوز المسح على النسي في زماننا بالمشين اما خيط فوق حوز رقيق سار وان لم يكن جلد المشين واصل الى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن شرح التبية وبعد اجابته نقلناه جواب المسح على الحظ الحظي اذا خيط بما يستر الكعبين

مضاب

في المسح على الحظ الحظي

تخصير عن كعبين اذا

حبب بالمشين

كأنسروا على النسي. فاشحبه في قوله سيدي عبدالحفي وله فيه سالة ورايت رسالة للشارح ترجمه بالحق رقيقه على من قال بجواز مسكه في ذات الياحه يذكرها جواز المسح على الجوزيين اذا كانا رقيقين متعابين لا يشترطهم امكان السفر ولا يتأتى في الرقيق والمظاهر انه اراد الرد على سيدي عبدالحفي فأنه صرحه فأنه واد قبل وفاء الشارح ثمانية وثلاثين سنة وأنت خير بالفرق الواضح بين الجوزب الرقيق المتعل أسفه بالجسد وبين الحظ القصير عن الكعبين المستورين بما اتصل به من الجوزب الرقيق لانه يمكن فيه السفر وان كان قصيرا بخلاف الجوزب المذكور على ان قول شرح التبية وان كان رقيقا فمع التجديد او التسليع الصريح في الجواز على الرقيق المتعل او الجسد اذا كان المتعل او الجسد قويا يمكن السفر به ويعلم منه الجواز في مسألة الحظ الحظي المذكورة بالاوولى وقد علمت ان مذهب السمرقنديين انما يسلم ضعفه وكانت الاتفاقية غير مخروجة والا فلا يصلح كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ في المسئلة قولان ولم نر من مشايخ المذهب ترجيح أحدهما على الآخر بل وجدنا نورا وعائود يقول السمرقنديين كما علمت وسند كرم ما يؤيده ايضا ثم رايت رسالة أخرى لسيدي عبدالحفي رد فيها على رسالة الشارح وبها (الرد الوافي على جواب الحاصلي في مسألة الحظ الحظي) وحقق فيها ما قاله في رسالته الاولى المسماة (ببقية المكتفى في جواز المسح على الحظ الحظي) وبين فيها ان ما استدلل به الشارح في رسالته لا يدل له لان التخصيص على الشيء لا يثبت ما عداه الى غير ذلك مما ينبغي مراجعته ولكن لا يخفى ان الورع في الاحتياط وانما الكلام في اصل الجواز وعدمه والله تعالى اعلم (قوله والثاني كونه) اي كونه الحظ والمراد محل المسح منه كما يفيد

(و) الثاني (كونه مشغولا

بالرجل) لمنع سرية الحدث

فلو واسعا مسح على الزائد

ولم يقدم قدمه اليه لم يجز

ولا يضر رؤية رجله من

أعلاه

قوله شيخنا السيد هو

العلامة الخليل السيد على

الضرب راسيا ويا (منه)

التفريع الآتي (قوله ولم يقدم قدمه اليه لم يجز) لانه لما مسح على الموضع الحالي من القدم لم يقع المسح في محله وهو ظهر القدم كما يأتي فلم يقع سرية الحدث الى القدم فلو قدم قدمه اليه ومسح حركه خاصة وفيها احد ولو زال رجلاه من ذات الموضع عاد لمسح وقله في التحسين عن أبي علي في جواب سؤاله في وجهه ولم يذكر وجهه بل ح وقدر ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى فعل وجهه فلو وجد نظيرهما في غيرهما واخرجوا كبر القدم من موضع يمكن مسح عليه وهو. وان خرجت من موضع مسح عليه لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه (قوله ولا يضر الشارح) لا بدى ذكره عند الكلام على الشرط الاول كرفع اليد والدر ونور الاصح بدون اشارة الى المراد منه كعبين من الجوانب لا من الاعلى وسب على ذلك



لخلاف الامام احمد فيه قال في درر البحار وعند احمد اذا كان الحنف واسعا بحيث يرى  
 الكعب لا يجوز المسح **(قوله)** المشي المعتاد بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل  
 يكون وسطا وظايره ما نالوه في السير المعتاد في مدة السفر تقصر الصلاة **(قوله)** فرسخا فكثر  
 تقدم ان الفرسخ ثلاثة اميال اثناعشر الف خطوة وغير في السراج معزي الى الايضاح بمسافة  
 السفر وبه جزم في التافية وقال القهستاني اى الشرعى كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط  
 ويخالفه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشي فيه فرسخا فكثر اه اقول ويمكن  
 ان يكون محمل القولين على اختلاف الحالتين ففي حالة الاقامة يعتبر الفرسخ لان المقيم لا يزيد  
 مشيه عادة في يوم وليلة على هذا المقدار اى المشي لاجل الحوائج التى تلزم لاغلب الناس وفي  
 حالة السفر يعتبر مدته ويقرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمسافة المشي للمقيم  
 يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها اعتبارا بمدته المسح لكن قد يقال لما ثبت ان هذا الحنف  
 صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في الغالب يكون راكبا ولا يزيد  
 مشيه غالبا على مقدار الفرسخ فالأظهر اعتبار الفرسخ في حقهما ومحمل قول من قال مسافة  
 السفر على السفر اللغوى دون الشرعى كما يشير اليه كلام القهستاني السابق تأمل \* **(تنبيه)** \*  
 المتبادر من كلامهم ان المراد من صلوحه اقطع المسافة ان يصاح لذلك بنفسه من غير لبس  
 المداس فوقه فانه قد يرق اسفله ويمشي به فوق المداس اياما وهو بحيث لو مشى به وحده  
 فرسخا تحرق قدر المانع فعلى الشخص ان يتفقد ويعمل به بغاية ظنه وقد وقع اضطراب  
 بين بعض العصريين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط ايضا وقد تأيد ذلك  
 عندي برويا رأيت فيها النبی صلى الله عليه وسلم بعد تحرير هذا المحل بأيام فسأته عن ذلك  
 فأجبنى صلى الله عليه وسلم بأنه اذا رقى الحنف قدر ثلاث اصابع منع المسح وكان ذلك في ذى  
 القعدة سنة (١٢٣٤) ولله الحمد ثم رأيت التصريح بذلك في كتب الشافعية **(قوله)** فلم يجز الخ  
 وكذا لو تلف على رجله خرقه ضعيفة لم يجز المسح لانه لا ينقطع به مسافة السفر اه سراج عن  
 الايضاح **(قوله)** فالغسل افضل وجه التفرع انه لو كان المسح افضل لكان المناسب ان  
 يقول وهو مستحب فعدوله الى قوله وهو جائز يفيد ان الغسل افضل منه لانه اشق على البدن  
**(قوله)** الاتهمة اى لنفها عنه لان الروافض والخوارج لا يرونه وانما يرون المسح على  
 الرجل فاذا مسح الحنف انتفى التهمة بخلاف ما اذا غسل فان الروافض قد يغسلون ثيابه  
 ويجعلون الغسل قائما مقام المسح فيستبه الحال في الغسل فيتهم افاده ح ثم ان ما ذكره  
 الشارح نقله القهستاني عن الكرمانى ثم قال لكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو  
 الصحيح كما في الزاهدى اه وفي البحر عن التوشيح وهذا مذهبنا وبه قال الشافعى ومالك  
 وقال الرستغنى من اصحابنا المسح افضل وهو اصح الروايتين عن احمد اما لثبوت التهمة او للعمل  
 بقرائن الجرح وتامه فيه **(قوله)** بل ينبغي الخ اصل البحث لصاحب البحر فانه نقل ذلك عن  
 كتب الشافعية ثم قال وقواعدنا لا تأباه **(قوله)** الا ما يكفيه اى يكفي المسح فقط بان كان  
 لو غسل به رجله لا يكفيه للوضوء ولو توضأ به ومسح كفاه **(قوله)** او خاف عطف على صالة  
 من **(قوله)** او وقوف اى اذا غسل رجله يدرك الصلاة لكن يخاف فوت الوقوف بعرفة

(و) الثالث (كونه ثما  
 يمكن متابعة المشي المعتاد  
 فيه) فرسخا فكثر فلم  
 يجز على متخذ من زجاج  
 أو خشب او حديد (وهو  
 جائز) فالغسل افضل الا  
 لثمة فهو افضل بل  
 ينبغي وجوبه على من  
 لبس معه الا ما يكفيه  
 او خاف فوت وقت  
 او وقوف عرفة بحر  
 وفي القهستاني انه

وإذا مسح بذر كونه جميعا يجب المسح الى ثوبه بحيث لو صلى فيه وقوف قدمه وقوف  
 تامشة كفي التبر لكنه احد قولين حكاهما العبادي في مناسكه **(قوله رخصة)** هي مباحي  
 على اعتذار العبد وثقلها العزيمة وهي ما كان اصلها غير مباحي على اعتذار العباد وهو الاصح  
 في تعريفهما بخبر **(قوله مسقطة لعزيمته)** اي مسقطة لمشروعيتها فلا ترقى العزيمة مشروعة  
 فإذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة بأثم لكنه قد لا يتأتى له تحصيلها كما اذا نوى  
 الظهور ارضا في السفر فإنه لا يتأتى له جعل الاربعة فرضا بل الفرض الاوليان اذا قعد القعدة  
 الاولى واثمه حينئذ البناء الثقل على الفرض وقد يتأتى له تحصيلها كغسل الرجلين مادام  
 متخففا فاداه عن شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسقطة عن رخصة الترفية فإن  
 العزيمة تبقى فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة كالصوم في السفر **(قوله يابني ان يصير)**  
 آثما اي لما علمت من ان العزيمة لم تبق مشروعة مادام متخففا بخلاف ما اذا نزع وغسل  
 لزوال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزبلي في جعلهم المسح رخصة اسقاط بأن  
 التمسوس عليه في عامة الكتب انه لو خض ما بطنه فغسل اكثر قدميه بطل المسح وكذا  
 لو تكفف غسليهما من غير نزع اجزأه عن الغسل حتى لا يبطل بضئ المدة قل فعل ان العزيمة  
 مشروعة مع الحلف اه ودفعه في الفتح منع صحة هذا الفرع لانفاقهم على ان الحلف اعتبر  
 شرعا ما لم يات سراية الحدث الى القدم فتبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالحلف فيزال  
 بالمسح فيكون غسل الرجل والحلف وعندهم سواء في انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله  
 واعترض ايضا في الدرر على الزبلي مع تسليم صحة الفرع المذكور بما أشار اليه الشارح  
 من ان المشروعية في قولهم ان المسح رخصة مسقطة لمشروعية العزيمة ليس المراد بها الصحة  
 كما فهمه الزبلي فاعترضهم بالفرع المذكور وانما المراد بها الجواز المترتب عليه التواب  
 فتخفف مادام متخففا لا يجوز له الغسل حتى اذا تكلف وغسل بالانزع اثم وان اجزأه عن  
 الغسل واذا نزع وزال الترخص صار الغسل مشروعا يثاب عليه وقد انتصر البرهان الحلبي  
 في شرحه على النية للامام الزبلي واجاب عما في الفتح والدرر وبيننا ما في كلامه من النظر  
 فيما غاقتاه على البحر والحاصل ان ما ذكره الزبلي من الفرع المذكور تبعا لعامة الكتب  
 مسلم بل يتحجه غير واحد كما سيذكره الشارح في التواضع وما ذكره في الفتح من منع تحجه  
 موافق لما نقله الزاهد وغيره واستظهره في السراج ومضى عليه المصنف في مسائله وبأني  
 الكلام عليه فافهم **(قوله سنة)** متعلق بقوله جائز وهي لغة الطريقة والعادة واصطلاحا في  
 العبادات الشافعية وفي الادلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً  
 او تقريراً الامر عليه والمسح روى قولاً او فعلاً **(قوله مشهورة)** المشهورة في اصول الحديث  
 ما يرويه اكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولا يصل الى حد التواتر وفي اصول  
 الفقه ما يكون من الآحاد في العصر الاول اي عصر الصحابة ثم يتقلد في العصر الثاني وما بعده  
 قوة لا يتوهم توأموه عن الكذب فإن كان كذبات في العصر الاول ايضا فهو اشواتر وانما  
 كذب في العصر الثاني ايده فهو الآحاد وبه علم ان المشهور عند الاسويين قسم  
 لآحاد واشواتر اما عند المحددين فينقسم من الآحاد وهو ما يبلغ رتبة التواتر والذي

رخصة مسقطة للعزيمة  
 ولهذا لو صب الماء في خفه  
 بنية الغسل يابني ان يصير  
 آثما (بسة مشهورة)  
 فتذكره مبتدع

مقاله

تعريف الحديث المشهور

وقع الخلاف في تدبير منكره او تكفيره هو المشهور المتصالح عند الأصوليين لا عند الفقهين  
**فهم (قوله)** وعلى رأي الثاني (كافر) أي بناء على جعله المشهور قديما من التواتر لكن قيل  
 في التواتر واطق الاتفاق على عدم الاكتفاء بالتواتر المشهور لأحادية أصالة فلم يكن  
 تكذيبه عليه الصلاة والسلام بل ضلالة للتحفة المجتهدين **(قوله)** وفي التحفة أي لامة  
 محمد السمرقندي التي شرحها تلميذه الكاشاني بشرح عظيم **(قوله)** بالاجماع  
 ولا عبرة لخلاف الرافضة وامام من لم يره كأبن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم فقد صح  
 رجوعه **(قوله)** بل بالتواتر **(الح)** ليس هذا من عبارة التحفة بل عزاء الفهستاني إلى ابن  
 حجر ثم الظاهر أن هذا بناء على أن ذلك العدد يفيد اليقين والعلم الضروري ويرفع تهمة  
 الكذب بالكلية وكان الإمام توقف في إقائه ذلك ولم يثبت عنده هذا العدد ولذا قال  
 أخاف الكفر على من لم يرأسع على الحقيق لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر **(قوله)**  
 رواه أي من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين **(قوله)** وقيل بالكتاب أي بقراءة الجرح  
 وأرجلكم بناء على إرادة المسح بها أعفها على المسحوح جمع بينهما بين قراءة النصب المراد  
 بها الغسل لعطفها على المغسول **(قوله)** فحجر بالجوار أي كفي قوله تعالى عذاب يوم يحيط  
 وحور عين المعطوف على ولدان مخدودن لأعلى اكواب إذ لا يظوف عليهم الولدان بالجوار  
 ونظيره في القرآن والشعر كثير فهو في المعنى معطوف على المنصوب وانما عدل عن النصب  
 للتشبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صب الماء عليهما وبغسلا غسلا خفيفا شيئا بالمسح كفي  
 الدر وغيره **(قوله)** تحدث متعلق بقوله جاز وشمل المرأة كما سيصرح به قال في غرر الأفكار  
 والمحدث حقيقة عرفية فيمن أصابه حدث يوجب الوضوء **(قوله)** ظاهرة **(الح)** البحث والجواب  
 للفهستاني وأقول قد يقال إن جوازه لمجد الوضوء يعلم بالأولى لأن ما رفع الحدث الحقيقي  
 يحصل به تجديد الطهارة بالأولى على أن قوله لاجنب يدل بانقابة على أن المحدث احتراز  
 عن الجنب فقط تأمل **(قوله)** إلا أن يقال استثناء مفرغ من أهم الظروف لأن المصادر  
 قد تقع ظرفا نحو آتاك طلوع الفجر أي وقت طلوعه والمصدر المنسب هنا من هذا القيل  
 فالمعنى ظاهره ما ذكر في جميع الأوقات الأوقات قولنا لما حصل الخ كذا إقاده المحقق صدر  
 الشريعة في أوائل التوضيح **(قوله)** والمنق لا يلزم تصويره أي لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن  
 حصولها في الذهن **(قوله)** وفيه **(الح)** البحث للفهستاني بيانه أن التقي الشرعي أي الذي  
 استفيد من الشرع يتوقف على إمكان تصور ما في عقله ولا يمكن مستفادا من الشرع  
 بل من العقل كقولنا لا تجتمع الحركة مع السكون وصورة له صورته منها لو تيمم الجنب ثم لبس  
 الخف ثم أحدث ووجد ماء يكفي للوضوء فقط لا يسح لأن الجنابة سرت إلى القدمين والتميم  
 ليس طهارة كاملة ومثله الخافض إذا التذرع دمه واعترضه في الخنجر بأن ما ذكر غير صحيح  
 لأن الجنابة لا تعود على الأصح أه أقول أي لا تعود إلى اعتداء الوضوء ولا غيرها لأنه لا يقدر  
 على الماء الكافي والجنابة لا تجزأ فهو محدث حقيقة لاجنب وليس الكلام فيه فاعتراض  
 البحر على الخنجر بأنه عاذنبا برؤية الماء غير وارد كذا لا ينبغي فاصحح في تصويره متى الخنجر  
 فيها إذا توضع ولبس ثم اجنب ليس له أن يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح أه

عقل

مطلب

أعرب قولهم إلا أن يقال

او يغتسل فعدا واصعار رجليه على شئ مبرقع ثم يمسح ومثله الخافض ولكن لا يأتى  
 الا على قبال ان يوسف من ان قل الخيض عنده يومان واكثر الثالث فذا كانت المرأة  
 مسفرة وتوصأت ابتداء مدة سفر ويست الحظ ثم حدث هذا المقدار فقد في من المدة  
 نحو خمس ساعات فلا يجوز لها ان تمسح فيها وعلى قولها فلا يتصور لان اقل مدة الخيض  
 ثلاثة ايام فتفتضح فيها مدة المسح كما وضحه في البحر وبذكر النساء وصورتها حتى البحر  
 انها تست على طهارة ثم تفت وتقطع قبل ثلاثة مسافرة او قبل يوم وليلة مقبلة **(قوله**  
**ثم ظهره)** في ظاهر قوله لا يجب ثم هذا كلامه على ما يقتضيه **(قوله وليس كذلك الخ)**  
 عبارة القهستاني وفيها ان لا يجوز على في البسوط هو ومدره انه في البسوط ذكره  
 بلفظ ينبغي لا على سبيل الحرم بهذا قوله ولا يبعد ولا يخرج الى ذلك **(قوله ولا يبعد الخ)**  
 اي لا يبعد ان يجعل غسل الجمعة في حكمه غسل الجنابة يعني ان كلا البسوط غير بعيد  
 اهل وجهه ان مدة غسل السنون هي مهية غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن  
 غسله من البدن فتقوله لا يجب في شروعية المسح في الغسل سواء كان عن جنابة او غيرها  
 كما ان اثبات مشروعيته للمحدث هو اثبات مشروعيته في الوضوء سواء كان عن حدث  
 او غيره لان مهية الوضوء في حقيقتها واحدة اركها وسنا كما قلنا في الغسل **(قوله لا حسن الخ)**  
 اي الاحسن تعبير المصنف بذهب الى شمل التوضي بحد الوضوء والغسل مغتسل الجمعة  
 واما بعد فلا يؤول في العبارة **(قوله والسناء الخ)** افاد ان فيها الخطوط ليس بشرط وهو  
 ظاهر الزواويل بل هو بشرط السنة في المسح وكيفيته كذكره في بيان في شرح الجامع الصغير  
 ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفة اليمين واصابع يده اليسرى على مقدم خفة اليسر  
 من قبل الاصابع فذا تمكنت الاصابع يده حتى ياتي الى اصل الساق فوق الكعبين لان  
 الكعبين باحتهما فرض الغسل وياحتهما سنة المسح وان وضع الكعبين مع الاصابع كان  
 احسن هكذا روى عن محمد اخرج اقول وظهره ان التيامن فيه غير مستون كما في مسح  
 الاذنين وفي الحاية والمستحب ان يمسح بباطن اليد لا بظاهرها **(قوله لا)** ذكره في البحر عن  
 الخلاصة **(قوله ومجبه)** زاد على المتن ليعلم ان ذلك شرط **(قوله على ظاهر خفيه)** قيد به  
 فلا يجوز المسح على الناطل والعقب والساق در **(قوله من رؤس اصابعه)** ظاهره ان  
 الاصابع لها دخل في محل المسح حتى لو مسح عليها صح ان حصل قدر الخرض وذكر في البحر  
 انه مفاد ما في الكثير وغيره من المتن والشروح وعلى ما في اكثر الفتاوى لا يجوز لانهم قالوا  
 وتفسير المسح ان يمسح على ظهر قدميه ما بين اصراف الاصابع الى الساق فهذا يفيد ان  
 الاصابع غير داخل في الحلة وبه صرح في الحاية فادبته لذلك اه ما حضا واعترضه في النهر  
 بان ما في الفتاوى يفيد دخوله لان اضرافها او اخرها رؤسها يوافقه قول المبتني ظهر  
 القدم من رؤس الاصابع الى مقدم الشراك اقول وما في النهر هو ما فهمه في الحلية من  
 عبارة الفتاوى فقال ان مؤدى رؤس الاصابع وميض اصراف الاصابع واحد لان اضرافها  
 هي رؤسها ثم قال هو في الذخيرة وتفسير المسح على الخفين ان يمسح على ظهر قدميه ما بين  
 الاصابع الى الساق وعن الحسن عن ابي حنيفة مسح على ظهر قدميه من اطراف الاصابع

ثم ظهره حوازي مسح  
 مع غسل جمعة وتوضوء  
 وليس كذلك على ما في  
 البسوط ولا يبعد ان يجعل  
 في حكمه ولا حسن توضي  
 لا تغسل السنة ان يخفه  
 (خصوصا باصابع يده  
 مفرجة قبلا) يده  
 من قبل (صابع رجليه)  
 متوجها الى اصل  
 الساق ومجبه (عن ظاهر  
 خفيه) من رؤس اصابعه

الى الساق اه فلاصاع على ما ذكره في الذخيرة اولا غير داخلة في اخلاية وعاليه في شرح  
الطحاوي لو مسح موضع الاصابع لا يبرؤ به صريح في اخلاية وعلى رواية الحسن داخلة  
ويظهر انها الاولى ويشهد لها حديث جابر السري في الاوسط للطبراني من ان النبي صلى الله عليه  
وسلم مسح من مقدمه الخنيتين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه فيها من ان النبي صلى الله عليه  
الفتاوى اه القول والحاصل ان في السنة اختلاف الرواية وحيث كانت رواية الخويل  
هي المتقدمة فبرأت التوثيق والسروح وكذا من اكره للتوثيق كما علمت من لا يعتمد عليها  
اولي فلذا اختارها الشارح تبعا لظاهر اخلاية وفيه **(قولاه)** الى مقدم السراة الى الخن  
الذي يعتمد عليه سرانه النعل بالكسر اي سيره فمراد به مفصل الذي في وسط القدم ويسمى  
كعبا ومنه قوله في الاحراء يقطع الخنيتين اسفل من الكعبين ثم ان قوله من رؤس  
اصابعه الى مقدم السراة هو عبارة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد به بيان محل الفرض الملازمة  
والا فلسنة ان ينتهي الى اصل الساق كما قدمناه عن شرح الجامع فلا خلاف بينهما كما لا يخفى  
فانهم **(قولاه)** ويستحب الجمع اه المراد بالباطن اسفله تعالى الى الارض لامين البصرة  
كما حققه في شرح التنية خلافا في الفتح وهذا وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب التفسير حيث  
قل لكن يستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح اذا كان على وجه تحاسة  
كذا في البدائع اه واقول الذي رأيته في نسختي البدائع نقله عن الشافعي انه قل وعن  
الشافعي انه لو اقتصر على الباطن لا يجوز والمستحب عنده الجمع اه فضمير التنية راجع الى  
الشافعي وهكذا رأيته في التارخانية وقل في اخلاية انذهب عندنا عن ان مسوى ظهر  
القدم من الخنفت ليس بمحل للمسح لا فرضا ولا سنة وبه قول احمد وقل الشافعي يسن مسحهما  
وقيل في البحر وفي المحيط ولا يسن مسح باطن الخنفت مع ظاهره خلافا للشافعي لان السنة  
شرعت مكاملة لمفرائض الاكل انما يتحقق في محل الفرض لا في غيره اه وفي غيره نقل  
الاستحباب وهو المراد اه كلا المجرى وفي غير المحيط قل لا يستحب وهو المراد من قول  
المحيط لادن وفي معراج الدراية السنة عند الشافعي وضمت مسح اعلى الخنفت واسفله  
روى انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الخنفت واسفله وعندنا واحدا لا مدخل لاسفله في المسح  
لحديث علي رضي الله عنه لو كان المدين بالرأى لكان اسفل الخنفت اولى بالمسح عليه  
من ظهري وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخنيتين على ظهرهما رواه  
ابوداود واحمد والترمذي وقل حديث حسن صحيح وما رواه الشافعي شاذ لا يعارض هذا  
مع انه ضمنه اهل الحديث ولهذا قيل انه يعمل على الاستحباب ان ثبت وعن بعض مشايخنا  
يستحب الجمع اه فقد ظهر ان استحباب الجمع قول لبعض مشايخنا لا كما نقله في التمهيد من  
انه انذهب فثبت ذلك والله اعلم **(قولاه)** اوجز موقفه فنه الجمل جلد بلس فوق الخنفت  
لحفظه من البليغ وغيره على اشبهه فقهستاني ويقال له انوق وليس غيره كما قدمه في بحر  
**(قولاه)** ولو فوق الخنفت اذ يجوز المسح عليهما منفردين ايضا وهذا لو كان من حديث قوم من  
كرهوا لا يجوز ولو فوق الخنفت الان يعمل بلس المسح الى الخنفت ثم ان شرط ان يكونا بحيث  
لو انفردا للمسح مسحهما حتى لو كان بهما خرق مع لا يجوز المسح عليهما معراج وان كان

الى مقدم السراة ويستحب  
الجمع بين ظاهره وباطنه  
طاهر (اوجز موقفه) ولو  
فوق خنفت

قبل ان يمسح على الحُفَيْن وقيل ان يحدث فلو كان مسح على الحُفَيْن او احدث بعد لبسهما ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا لانهما حينئذ لا يكونان تبعاً للخص صرح بهذا الشرط في السراج وشروح الجمع ونية انصلي وغيرها ومقتضاه انه لو توضأ ثم لبس الخُف ثم جدد الوضوء قبل الحدث ومسح على الخُف ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لاستقرار الحكم على الخُف فلا يصير الجرموق تبعاً وعبرة الشارع في الخُزائن وهذا اذا كانا صالحين للمسح او رقيقين ينفذ الى الخُف قدر الفرض ولا يمكن احدث ولا مسح على خفيه قبل ما حدث ذكره ابن الكمال وابن مالك اه هذا وفي البحر والخُف على الخُف كالجرموق عندنا في سائر احكامه خلاصه **(قوله)** او لفاقه اي سواء كانت ملفوفة على الرجل تحت الخُف او كانت مخططة ملبوسة تحته كما فاده في شرح النية **(قوله)** ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي (بالذال المعجمة على ما رأيت في النسخ لكن الذي رأيت بخط الشارع في خرائن الاسرار بالذال المهملة ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما نقله عنها في شرح الجمع من التفصيل وهو ان ما يلبس من الكرياس المجرد تحت الخُف يمنع المسح على الخُف لكونه فاصلاً وقطعة كرياس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس وقد اطال في رده في شرح النية والدرر والبحر لتبس جماعة به من فتها الرواة قال ح وقد اعني يعقوب باشا بتحقيق هذه المسئلة في كراسة مينة للجواز لمسألة السلطان سليم خان **(قوله)** او جوربيه الجورب لفافة الرجل قاموس وكأنه تفسير باعتبار اللغة لكن العرف خص اللفافة بما ليس بمخطط والجورب بالمخطط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخُف شرح النية **(قوله)** ولو من غزل او شعر (دخل فيه الجورب كما حققه في شرح النية وقال وخرج عنه ما كان من كرياس بالكسر وهو الثوب من القطن الابيض وياحق بالكرياس كل ما كان من نوع الخُف كالكتان والبرسيم ونحوها وتوقف ح في وجه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها الشارع واقول الظاهر انه اذا وجدت فيه الشروط يجوز وانهم اخرجوه لعدم تأني الشروط فيه غالباً يدل عليه ما في كافي النسفي حيث علل عدم جواز المسح على الجورب من كرياس بأنه لا يمكن اتباع المشي عليه فانه يفيد انه لو امكن جاز ويدل عليه ايضا ما في ط عن الحائنة ان كل ما كان في معنى الخُف في ادمان المشي عليه وقطع السفر به ولو من لبد رومي يجوز المسح عليه اه **(قوله)** الشيخين اي الذين ليسا بمجدين ولا متعدين نهر وهذا التفسير مستفاد من عطف ما بعده عليه وبه يعلم انه نعت للجوربين فقط كما هو صريح عبارة الكثر واما شروط الخُف فقد ذكرها اول الباب ومنه الجرموق ولكونه من الجلد غالباً لا يفيد بالتخانة المفسرة بما ذكره الشارع لان الجلد الملبوس لا يكون الا كذلك عادة **(قوله)** بحيث يمشي فرسخاً اي فأكثر كما مر وفعل يمشي ضمير يعود على الجورب والاستناد اليه محاذي او على اللابس له والماذ محذوف اي به **(قوله)** بنفسه اي من غير شد ط **(قوله)** ولا يشف) بتشديد الغاء من شف الثوب رق حتى رأيت ما وراه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب ينشف بالثوب قبل الشين من نشف الثوب العرفي كسمع ونصر شره قاموس والثاني اولى هاتين لا يكرر مع قوله تعالى للزباني ولا يرى ما يحته لكن فسر في الحائنة الاول بأن

او لفاقه ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقاد فيما خالف القول (او جوربيه) ولو من غزل او شعر (الشيخين) بحيث يمشي فرسخاً ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما يحته ولا يشف

لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم وفسر الثاني بان لا يشاور الماء الى القدم  
وكان تفسيره الاول مأخوذ من قولهم اشتف مافي الاناء شربه كله كافي القاموس وعليه فلا  
تكرار فافهم **(قوله)** الا ان يشفد اي من البالي وهذا راجع الى الجر موق لالجورب لان  
العادة في الجورب ان يلبس وحده او تحت الخف لانموقه **(قوله)** مسح الخف والموق الباقي  
اي مسح الخف البادي وبعيد المسح على الموق الباقي لانتقاض وظيفتهما كقطع احد الخفين  
لان انتقاض المسح لا تجزأ بحر وهذا ظاهر الرواية وروى الحسن انه مسح على الخف  
البادي لا غير وعن ابي يوسف ينزع الموق الباقي ويمسح الخفين خالية **(قوله)** لم يجز هذا  
اذ لم يكن في الموقين خرق ماع فلو كان قال في المبتني له المسح على الخف او على الجر موق لانهما  
كخف واحد لكن بحث في الحالة وتبعه في البحر بانه ينبغي ان لا يجوز الا على الخف للماعلم  
ان المنخرق خرقا مانعا وجوده كعدمه فكانت الوظيفة للخف فلا يجوز على غيره وبه صرح  
في السراج كما قدمناه **(قوله)** بسكون الثوب اي من باب الافعال من افعل لكن صرح  
في القاموس بمجيئه من باب التفعيل فقول الصحاح يقال انعلت خفي ودأيت والناقل لغات  
اي بالتخفيف بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفعيل على وفق مافي القاموس وحينئذ  
فلا منافاة وقول المغرب انعل الخف وعلمه اي التشديد فلا منافاة ايضا خلافا لمافي النهر فافهم  
**(قوله)** ما جعل على اسفله جلدة اي كالتعل للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن  
ما يكون الى الكعب ابن كمال **(قوله)** والمجلدين المجلد ما جعل الجلد على اعلاه واسفله ابن كمال  
\* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف من جوازه على المجلد والمنعل متفق عليه عندنا واما الخفين  
فهو قولهما وعنه انه رجع اليه وعليه الفتوى كذا في الهداية واكثر الكتب بحر هذا وفي  
حاشية اخي جابي على صدر الشريعة ان التقيد بالخفين مخرج لغير الخفين ولو مجلدا ولم يتعرض  
له احد قال والذي تلخص عندي انه لا يجوز المسح عليه اذا جلد اسفله فقط او مع مواضع  
الاصابع بحيث يكون محل الغرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لان منشأ  
الاختلاف بين الامام وصاحبيه اكتفاؤهما بمجرد التخانة وعدم اكتفائهما بها بل لابد عنده  
مع التخانة من التعل او الجلد اه وقد اطال في ذلك اقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف  
وكذا من قول اكثر وغيره وعلى الجورب الجلد والمنعل والخفين فان مفاده ان المجلد لا يتقيد  
بالتخانة وقد منا عن شرح النية انه لا يشترط استيعاب الجلد جميع ما يستر القدم على خلاف  
ما يزعمه بعض الناس وقال في شرح النية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلد  
من الكرباس اه وبؤخذ من هذا ومما قبله انه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا  
مع اسفله انه يجوز المسح عليه كما قدمناه عن سيدي عبدالغني في الخف الخفي المحيط بالشخصير  
ولا يعكر عليه اشتراطهم ان ثبت على الساق بنفسه لان ذلك في الجورب الخفين الغير المجلد  
والتعل كافي النهر وغيره **(قوله)** مرة قيد للمسح المفهوم فلا يسن تكراره ك مسح الرأس بحر  
**(قوله)** ولو امرأة نعم اقول له تحدث او افعال يبدأ **(قوله)** ملبوسين حال من قوله خفيه  
وما عطف عليه ط **(قوله)** لا يمسح عليه لانه لم يلبس على طهارة فعليه ان يمسح على الخف  
لا استقرار حكم المسح عليه كما قدمناه **(قوله)** خرج الناقص اقول وخرج ايضا ما لو توشأ

الا ان يشفد الى الخف قدر  
الغرض ولو نزع موقيه  
اعاد مسح خفيه ولو نزع  
احدهما مسح الخف والموق  
الباقى ولو ادخل يده  
تحتيهما ومسح خفيه لم يجز  
(والساعين) بسكون الثوب  
ما جعل على اسفله جلدة  
(والمجلدين مرة ولو امرأة)  
او خفي (ملبوسين) على  
طهر فلو احدث ومسح  
بخفيه او لمسح فلبس  
موقلا يمسح عليه (تام)  
خرج الناقص

الجب ثم تخفف ثم أحدث ثم غسل باقي بدنه لا مسح اماعلى الصحيح من عدم تجزئ الحدث  
 نبوتاً وزوالاً مظاهراً واما على مقابله فلعده تمامه وذات من تعرض لهذه المسئلة من اثنتا  
 تأمل وأتم بالاولى من قوله كلمة **(قوله كلمة)** يعنى كظهر بقيت فيمنعة من الاعضاء لم يصبها  
 الماء قبل لبس الخف **(قوله كتيبم)** اى ان اللبس لو كان بعد التيمم فوجد بعده الماء لا يجوز  
 المسح على الخف بل يجب الغسل **(قوله)** ومعذور اى وطهر معذور فهو على تقدير مضاف  
**(قوله انه لا)** الضمير للمعذور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصاً ثم انه لا يخلو اما ان يكون  
 العذر منقطعاً وقت الوضوء واللبس معاً او موجوداً فيما او منقطعاً وقت الوضوء موجوداً  
 وقت اللبس او بالعكس فمضى رابعة ففى الاول حكمه كالانحصار لوجود اللبس على طهارة  
 كاملة فمضى سرية الحدث القدمين وفى الثلاثة الباقية مسح فى الوقت فقط فاذا خرج نزع  
 وغسل كفى البحر كمن ذكره من نقصان طهارة التيمم والمعذور تبع فيه الزبلى قل فى النهر  
 وعورض بانه لا يغسل فيها ما بقى شرطهما وانما مسح التيمم بعد رؤية الماء والمعذور  
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح انما ينزل ماحل بالمسوح  
 لا بالقدم ولذا جوزنا لى العذر المسح فى الوقت كما توضأ لحدث غير الذى ابتلى به اذا كان  
 السيلان بمقارنا للوضوء واللبس **(قوله عند الحدث)** متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر  
 تاماً وقت نزول الحدث لان الخف يمنع سرية الحدث الى القدم فيعتبر تمام الطهر وقت التيمم  
 لا وقت اللبس خلافاً للشافعى **(قوله حاز ان مسح)** لوجود الشرط وهو كونها ملبوسين  
 على طهر تام وقت الحدث ومثله ما لو غسل رجليه ثم تخفف ثم تم الوضوء او غسل رجلاً فحفظها  
 ثم الاخرى كذلك كفى البحر بخلاف ما لو توضأ ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف فانه  
 لا مسح كذا ذكره الشافعية وهو ظاهر **(قوله يوماً وليلة)** العامل فيها الضمير فى قوله وهو  
 جائز لعوده على المسح او المسح فى قوله شرط مسحه افاده ط **(قوله وابتداء المدة)** فقدر ليفيد  
 ان من فى كلامه المصنف ابتدائية وان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط  
**(قوله من وقت الحدث)** اى لامن وقت المسح الاول هو رواية عن احمد ولا من وقت اللبس  
 كما حكى عن الحسن البصرى وتماه فى البحر وذكر الرملى ان صريح كلام البحر ان المدة  
 تعتبر من اول وقت الحدث لامن آخره كما هو عند الشافعية ومقلنا اولى لانه وقت عمل الخف  
 ولما ر ذكر فيه خلافاً عندنا اه وعليه فلو كان حدثه بالتيمم فابتداء المدة من اول ما نام لامن  
 حين الاستيقاظ حتى لو نام اوجن او اغشى عليه مدته بطل مسحه **(قوله ستا)** صورته لبس  
 الخف على طهارة ثم أحدث وقت الاسفار ثم توضأ ومسح وصلى قبل الشمس ثم صلى الصبح  
 فى اليوم الثانى عقب الفجر ح وقد يصل سبعا على الاختلاف ببحر اى الاختلاف بين الامام  
 وصاحبيه بان أحدث فيا بين اثنين ثم صلى الظهر فى اليوم الاول على قول الامام بعد المثل  
 والعصر ايضا بعد اثنين وفى اليوم الثانى صلى الظهر قبل المثل **(قوله فلما تشهد)**  
 أحدث فانه لا يمكنه صلاة المسح فى اليوم الثانى لطلوعها بانقضاء مدة المسح فى القعدة كما  
 سيأتى فى الاثنى عشرية **(قوله لا على عمامة اية)** العمامة معروفة وتسمى الشاش فى زماننا  
 والقدادة بفتح القاف واللام والواو ويكون الثوب وضم السين فى آخرها هاء التثنية

حقيقة كلمة او معنى كتيمم  
 ومعذور فانه مسح فى  
 الوقت فقط الا اذا توضأ  
 ولبس على الانقطاع  
 فكما الصحيح (عند الحدث)  
 فلو تخفف أحدث ثم خاض  
 الماء فابتل قدماه ثم تم  
 وضوءه ثم أحدث جاز  
 ان مسح (يوماً وليلة) نقيم  
 وثلاثة ايام وليلة للمسافر  
 وابتداء المدة (من وقت  
 الحدث) فقد مسح المقيم  
 ستاً وقد لا يمكن الا  
 من اربع كمن توضأ  
 وتخفف قبل الفجر فلما  
 ضاع صلى فلما تشهد  
 أحدث (لا) يجوز (على  
 عمامة)



ما يلبس على الرأس ويتعمم فوقه والبرقع يضم الباء الواحدة وسكون الراء وضم القاف وتفتحها  
آخرها عين مهملة ما يلبس على الوجه فيه خرقان للعين والقفاز يضم القاف وتشديد الفاء  
بالتنوين شيء يلبس على اليدين يحشى بقطن ويوزر على الساعدين هـ ( **قوله** لعمد  
الحرج ) غلة لقوله لا يجوز وايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يزداد به على الكتاب العزيز الأمر  
بالغسل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الحنف وقول الامام محمد في موطنه بلغان المسح على  
العمامة كان ثم تركه كفي الحلية ( **قوله** عملا ) اي فرضه من جهة العمل لا الاعتقاد وهو على  
قسمي الواجب كانه قد تقرر في الوضوء وسبحي ( **قوله** قدر ثلاث اصابع ) اشار الى ان  
الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شرابا لثلاثة احوال ماض المسح ماء او مطر قدر  
ثلاث اصابع جاز وكذا الموشى في حشيش مبتل بالطر وكذا بالطل في الاصح وقيل لا يجوز  
لانه نفس دابة في البحر يجذبه الهواء بجر ( **قوله** اصغرها ) بدل الاصابع ط او نعت  
وافردة لان الغالب في الفعل التفضيل المضاف الى معرفة عدم العناية فافهم ( **قوله** طولا  
وعرضا ) كذا في شرح التنية فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضها قل في البحر عن  
البدايع ولو مسح بثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لا يجوز باختلاف بين  
احتمائنا ( **قوله** من كل رجل ) اي فرضه هذا القدر كأننا من كل رجل على حدة قال في الدرر  
حق لو مسح على احدى رجليه مقدار سبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز ( **قوله**  
لا من الحنف ) لما تقدم انه لو وسعا فسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولما أتى من قوله  
ولو قطع قدمه الخ ( **قوله** فتنوا الخ ) شروعه في التفريع على ما قبله من القيود ( **قوله** مد  
الاصبع ) اي جرها على الحنف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع وظاهره ولومع بقابلها لانها  
تصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالابهام والسبابة  
مفتوحين مع ما بينهما من الكف او مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في ايلة مواضع  
واخذ لكل مرة ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا لو مسح بخواتمها الاربع في الصحيح  
والظاهر تقيده بوقوعه في اربعة مواضع هـ ( **قوله** لم يجز الا ان يتل الخ ) كذا في التنية قال  
الزاهدي قلت او كانت تنزل البلة اليها عند المداه وهذا هو المراد بكونه متقاطرا حلية  
فأفاد ان الشرط اما الابتال المذكور او التقاطر قال في شرح التنية لان البلة تصير  
مستعملة او لا بمجرد الاصابة فتصير مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا لان  
التي مسح بها ثانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن  
متقاطرا لان الثقل يغتفر فيه ما لا يغتفر في الفرض وهو تابع له فيؤدي ببلته تبعا لضرورة  
عدم شرعية التكرار وتاممه فيه ( **قوله** ثم قال الخ ) قد علمت ان الشرط احد الامرين فلا  
منافاة بين التناهي لان المدار على عدم المسح ببلة مستعملة ( **قوله** والا لا ) صحح في الخلاصة  
الجواز مطلقا والتفصيل اولى كما في الحلية والبحر ( **قوله** من ظهره ) اي القدم وقيد به لانه  
محل المسح فلا اعتبار بما سبق من العقبط ( **قوله** لا يغسل ) اي غسل المقلوعة والصحيحة  
ايضا لثلاث يلزم الجمع بين الغسل والمسح ( **قوله** من كعبه ) اي من الفصل لوجوب غسله كافي  
التنية فيغسل الرجل الاخرى ولا يمسح ( **قوله** لدرجل واحدة ) بان كانت الاخرى مقلوعة من

وقلنسة وورقع وفتازين  
لعمد الحرج ( وفرضه )  
عملا ( قدر ثلاث اصابع  
اليد ) اصغرها طولا  
وعرضا من كل رجل لامن  
الحنف فتنوا فيه مد  
الاصبع فلو مسح برؤس  
اصابعه وجاف اصواها لم  
يجز الا ان يتل من الحنف  
عند الموضع قدر الفرض  
قاله المصنف ثم قال وفي  
الذخيرة ان الماء متقاطرا  
جاز والا لو قطع قدمه  
ان بقي من ظهره قدر  
الفرض مسح والغسل  
كمن قطع من كعبه ولوله  
رجل واحدة

فوق كاحل (قوله مسحها) لعله يقع (قوله مسحها) لعله المستعمل على وجه  
 غيره سواء كان غيباً أو سرفاً أو اختلاصاً (قوله مسحها) لعله المستعمل على ذلك  
 مسحة أو صورة أو مستحق قطع من جهة السرفة وقصد فهرت وصار موضعاً عليها ط (قوله  
 وحرق) علم الحار الموضع ولا يصح هذا فتح لانه مصدر ولا لانه توصف بالكبر ثم رأيت  
 ط لانه على ذلك أيضاً ففيه محال لانه ما كان تحت الكعب فالحرق فوقه لا يتبع لان الزائد على  
 كعب لا يدرجه زيل (قوله بموحدة أو مائة) ي يجوز قراءة الكبر بالياء الموحدة أي  
 في لهما نقصة واحدة ويجوز أن يقرأ بالكبر بالياء مشكلة في لهما ثلاث نقط وهذا بالنظر إلى  
 صل الرواية والجمع والافراد في بعض الأول وفي النهر وغيره عن شيخ الاسلام خواهر  
 زاد انه الاصح لان كعبه متصل استعمال فيه الكثرة والنية وفي التمثل الكبر والصغر  
 ولا شك ان الحلق متصل في لغزب الكثرة خلاف النية وتعمل عبارة عن السعة ومنه  
 قوله الحرق الكبر ومفاده استعمال الكثرة في التمثل وكأن الكثير المشاع هو الاول  
 (قوله هو قدر ثلاث اصابع) أي طولاً وعرضاً بأن سقطت جلدة مقدار طول ثلاث  
 اصابع وسرطها كذا في حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة فليحفظ (قوله اصابع القدم  
 الا صغرى) تحفة في الهداية وغيرها واعتبر الا صغرى الاحباط وروى عن الامام اعتبار  
 اصابع اليد بغير وطائ الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او مفرجة اختلافاً فمستأنى  
 (قوله كما هنا) هو الصحيح خلافاً لما رجحه السرخسي من منع ظهور الامام وحدها  
 بريح النية والامام رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بتمامها  
 لكن لا يبلغ حد قدرها طولاً وعرضاً (قوله اصابع ثلاثة) أي اصابع شخص غيره مما لاله  
 في القدم صغراً وكباً والتمسك بالنية فانه في النهر ورد عن بغير اختياره القول باعتبار  
 اصابع نفسه لونه في القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها في الصغر والكبر بأن تقديم  
 زباني الاول يفيد ان عليه المعول وبأنه بعد اعتبار المماثلة لا تفاوت وبان الاعتبار  
 بالوجود اولى وافصح ان ما في النهر يرجع عد التامل الى ما في البحر (قوله فيمسح عليه) أي  
 على الحلق الآخر او الحرق لان العبرة بالان حيث انقضى الوظيفة على الاسفل (قوله  
 وهذا) أي التقدير بالثلاث الاصابع (قوله ذو عليها الخ) تفريع على القيود الثلاثة على  
 سبيل التشرع (قوله اعتبار الثلاث) أي التي وقعت في مقابلة الحرق لان كل اصبع اصل  
 في موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى لو اكتشف الاصل بغيرها وهي قدر ثلاث اصابع من  
 صغرها يجوز المسح وان كان مع جازيتها لا يجوز في زباني ودرز وغيرها وصححه في السعة  
 في البحر (قوله لوعليه) أي لعقب اعتباره أي ظهور اكثره كذا ذكره ضيخان وغيره  
 وكذا لو كان مفرق لعقب القدم اعتبار اكثره كذا لاخير ونقله زباني عن الغاية بلفظ  
 قيل قال في البحر وخبره الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع ممددة وهو ظاهر المأمون كما  
 لا يخفى حتى في الغلب وهو اختيار السرخسي وعدمه من الرجل مدطاً عليه الانسان  
 من الرسخ الى ما دون ذلك أي نية الغلب بكسر القاف مؤخر القدم اه (قوله عند  
 انشئ) أي عند رفع القدم في شرح اشية الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على  
 الارض أيضاً او يرى عند الوضع فقط والى بالعكس فيهما فيمنع اقدمه وانما اعتبر حال

مسحها وحاز مسح خف  
 مغسوب خلاف للحاجة  
 كاحل غسل رجل مغسوبة  
 اح : ( وحرق الكبر )  
 بموحدة او مائة ( وهو  
 قدر ثلاث اصابع القدم  
 الا صغرى ) كما هنا  
 ومقطوعها يعتبر باصابع  
 مائة ( بتمه ) لان  
 يكون فوقه خف آخر  
 او حرق فوقه فيمسح عليه  
 وهذا لو حرق على غير  
 اصابعه وعقبه ويرى  
 ما تحت قلو عليها اعتبر  
 الثلاث ولو كباراً ولو عليه  
 ان يربدوا اكثره ولو ما  
 القدر الماع عند امسى  
 لصلابته . تبع وان كبر

المشي لاحتال الوضع لأن الخلف للمشي يلبس درر **(قوله)** جازوا نفقت الظهارة (ح) بأن كان في داخلها بطناً من جلد أو خرقعة مخروطة وألحظ في الألفاظ زباني وقدمه **(قوله)** وجمع الخروق (ح) اختار في الفتح بحثاً عن عدم الجمع وقواؤه في الحلية بتوافقه لما روي عن أبي يوسف من عدم الجمع وذلك واستظهره في البحر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المشهور في المذهب وقيل في النهر الطابق عامة الثوب والسرورح عنه مؤذن بترجيحه **(قوله)** لا يفيم) أي لو كان في كل واحد من الطرفين خروق غير عامة لكن إذا جمعتهما لم يكن مثل المقدار المانع للجمع ويصح المسح أحـ **(قوله)** شرط (ح) مذهب بمسحة المسح التي تضمنها قوله لا يفيم كما قررناه أفاده ح وهذا الشرط استظهار من صاحب الحلية وتل عبارة في البحر وأقره عليه وظهور وجهه جزم به الشارح **(قوله)** فرضه) أي فرض المسح وهو قدر ثلاث أصابع **(قوله)** على الخلف نفسه) لأن المسح يأتي على أعلى الرجل ولا يثبت له ما قدمه من قوله من كل رجل لأن الخلف لأن معناه أنه لا بد أن يقع المسح الثلاث على المثل الشاغل للرجل من الخلف لأعلى المثل الحالي عن الرجل الزائد عليها **(قوله)** المسح الحالي) أي الذي يراد وقوعه حالاً والاستقبال أي الذي يراد إقامته فيما بعد الزمان الحاضر ط **(قوله)** كما نقض الماضي) بأن عرض بعد المسح **(قوله)** ومـ) أي في التيمم في قوله كل مانع من وجوبه التيمم نقض وجوبه التيمم **(قوله)** أن ناقض التيمم) أي ما يبطله **(قوله)** يمنع ويرفع) أي يمنع وقوعه في الحال أو الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضي الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن يبطل التيمم مثل الحرق المبطل للمسح في أنه يمنع ابتداء ويرفعه انتهاء **(قوله)** كنجاسة) تعظيم لأتمثيل ح والمعنى أن النجاسة تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عروضا ومنها الانكشاف ط **(قوله)** حتى انعقادها) أي الصلاة وهو منصوب لكونه معطوفاً بحتى على المنصوب به المقدار في الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فتمت الصلاة ويرفعها حتى انعقادها والمراد بانعقادها التحريم وانما غلب التحريم على شرطها وبأنى على شرطها عنه انما شرط الشرط لها لكن الصحيح اشتراط الشرط لها لا كونها ركناً بل أشد اتصالها بالركن كما سيأتي ح وانما طاق الانعقاد الذي هو صحة الشرع على التحريم لانها شرط فيه أفاده ط **(قوله)** كاسيحي) أي في باب شروط الصلاة من أنه يشترط التحريم ما يشترط للصلاة ط **(قوله)** كاسيحي) بكسر الميم الابهرة العظيمة يحتاج **(قوله)** الحاقاله) أي لما دون المسألة بمواضع الحظر التي هي معفوة اتفاقاً ط **(قوله)** متفرقة) أي في خف أو ثوب أو بدن أو مكان أو في الموضع **(قوله)** وانكشاف عورة) فإنه إذا تعدد في مواضع منها فإن بلغ ربع أدناها منع كإسائي أفاده ح **(قوله)** وطيب محرمة) فإنه يجمع في أكثر من عضو بالأجزاء حتى يبلغ عضو كإسائي ح **(قوله)** وإعلام ثوب) أي إذا كان في عرض الثوب إعلام من حرير يجمع فذازادت على أربع أصابع تحرم لكن سيذكر الشارح في فصل اللبس من كتاب الحظر والباحة أن ثوب المذهب عند جمع التفرق فذكر إعلام الثوب هنا مبني على خلاف ظاهر المذهب **(قوله)** (قوله) أي هذه الأربعة تجمع معاً أي وراء كل التفرق في موضع واحد أو في مواضع ح وذلك وجود التقدير المانع وما لا يحرق في سلب قائم منع لا يمنع فيه المسافة بعد بعد معنى موقوفها إذا لم

جازوا نفقت الظهارة دون  
البطانة (وتجمع خروق  
في خف) واحد (فيهما)  
بشرط أن يقع فرضه على  
الخلف نفسه لا على ما ظهر  
من خرق يسير (واغل  
خرق يجمع ليع) المسح  
الحالي والاستقبال كما  
ينقض الماضي فيسائي  
قلت ومران ناقض التيمم  
يمنع ويرفع كنجاسة  
وانكشاف حتى انعقادها  
كما سيبيح فليحفظ  
(مأخذ في المسألة  
لما دونه) الحاقاله بمواضع  
الحظر (بخلاف نجاسة)  
متفرقة (وانكشاف)  
عورة وطيب محرمة (واعلام  
ثوب من حرير) فأنها  
تجمع معاً

يكون في كل حب مقدار ثلاث اصابع كما رآه في الهداية (قوله واختلاف الخ) فقبل تحم  
 في اذنين حتى تبلغ اكثر اذن واحدة فربما وقيل لا تجمع الا في اذن واحدة في الحنف ح (قوله  
 وبني الخ) فذلك المصحح (قوله وترع خف) اراد به ما يشعل الاثر في التماسك لسراية الحدث  
 الى القدم عند زوال الماء (قوله ولو واحد) لان الانتقاض لا يجبر ولا يلزم الجمع بين الغسل  
 والمسح وشار الى ان المراد بالحف الجلس الصادق بالواحد والاثنين (قوله ومضى المدة)  
 للحديث الدالة على التوقيت ثمان الناقض في هذا الذي قبله حقيقة هو الحدث السابق  
 لكن الملهو به عندها انيف النقض بالهداية اجاز البحر (قوله وان لممسح) اي اذا لمس الحنف  
 ثم احدث بعده ثم مضت المدة مدام حدث ولممسح فيها ليس له المسح (قوله ان لممسح الخ) يعني  
 اذا انقضت مدة المسح وهو مفر وبخلاف ذهب رجله من البرد لو ترع خفيه جاز المسح وكذا  
 في الكافي وعيون المذهب اه درر قال ح ومفهوما انه ان خشى لا ينقض بالمضى بل ان  
 احدث بعد ذلك فوضأ بعدهما بالمسح كالجيرة وعدم الانتقاض بالمضى مع الحوف في هذه  
 نظير عدم بطلان الصلاة الذي هو الاصح في مسألة مضى المدة في الصلاة مع عدم الماء اه اقول  
 وطأمره انه اذا مضت المدة ولم يحدث بقي حكم مسحه السابق فلا يلزمه تجديد المسح وبؤيده  
 مسألة الصلاة الآتية حيث يمضي فيها وكذا ما في السراج عن العوجين اذا انقضت المدة وهو  
 يضاف الضرر من البرد اذا ترعها جازله ان يعلى به فان ضربه انه يعلى بالمسح جديد لكن  
 في المعراج لو مضت وهو يخاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجائر ويعلى وعليه فعده  
 الانتقاض المفهوم من المتن معناه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافي بطلان  
 حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم من عبارة الدرر المارة فالحاصل ان المسألة مصورة فيما  
 اذا مضت مدة المسح وهو متوضئ وخاف ان ترع الحنف فسل رجله من البرد والا اشكل  
 تصوير المسألة لانه اذا خاف على رجله يلزمه الحطوف على بقية الاعضاء فانها الطل من  
 الرجلين واذا خاف ذلك يكون عاجزا عن استعمال الماء فيلزمه العدول الى التيمم بدلا عن  
 الوضوء بتمامه ولا يحتاج الى مسح الحنف اصلا مع التيمم حيث تحققت الضرورة الميحققة  
 الا ان يشاب عن الاشكال بينهم بنو ذلك على ما قلوه من انه لا يصح التيمم لاجل الوضوء وقدمنا  
 ما فيه في اياه فراجع هذا وقال ح ايضا والذي ينبغي ان يفقه به في هذه المسألة انتقاض  
 المسح بالمضى واستثنائ مسح آخر يمسح الحنف كالجائر وهو الذي حققه في فتح القدير اه  
 اقول الذي حققه في الفتح بمحذور التيمم دون المسح فانه بعد ما نقل عن حوامع الفقه والمحيط  
 انه ان خاف البرد قبل ان يمسح مطلقا لا يلا توقيت قال مانعه فيه نظر فان خوف البرد لا اثر له  
 في منع السراية كما ان عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر انه لا ترع لكن لا يمسح بل يتيمم لحوف البرد  
 اه واقره في شرح امية السلب في حسنه وهو صريح في انتقاض المسح لسراية الحدث فلا  
 يعلى به الا بعد التيمم للمسح ولكن المنقول هو ان المسح لا يتيمم كما مر عن الكافي وعيون  
 المذهب والجلوع والمحيط وبصرح الزبيدي في مختار وفتح البستان عن الخلاصة وكذا في  
 السراية والاولوية والسراج من اشكل وكذا في مختارات الشوازل لصاحب الهداية  
 وبصرح ايضا في المعراج والحوى القمسي بزيادة عليه كالجيرة وعليه مشي في الامداد وقد

مطلب

نواقض المسح بالضرورة

- ( واختلاف في ) جمع  
 ( خروج اذني الخفية )  
 وينبغي ترجيح الجمع  
 احتياطاً ( وناقضه ناقض  
 الوضوء ) لانه بعضه  
 ( وترع خف ) ولو واحدا  
 ( ومضى المدة ) وان لممسح  
 ( ان لممسح الخ ) بخله الظن  
 ( ذهب رجله من برد )

قال العلامة قاسم لاعبرة بأبحاث شيخنا يعنى ابن الهمام اذا خالفت المنقول فانهم **(قوله**  
 للضرورة) علة لعدم التقص المذهب من قوله ان الخش **(قوله** فيستوعبه) اى على ما هو  
 الاولى او اكثره وهذا التام اذا كان مسعى الجيرة يصدق عليه اه فتح واجب في الجيرة  
 مفاد ما في المراج الاستيعاب وانه ما عجز بالجائر لاجيرة حقيقة اه اى فالمراد بتشبيهه بالجيرة  
 في الاستيعاب لمنع كونه مسح خف لانه جيرة حقيقة لا يجوز مسح اكثره **(قوله** مضى  
 في الامسح) كذا في الحاشية معاملا بأنه لا فائدة في النزاع لانه لا فصل اه وعلى هذا فليست من  
 التقص بمضى المدة مستلذان وهما اذا خاف البرد او كان في الصلاة والامام كافي المسراج **(قوله**  
 وهو الاشبه) قاله الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصاح ما عا السراية الحدث بعد تمام  
 المدة في تيمم بالرجلين بل لكل لان الحدث لا يجوز امكن غسل ابتدا الاعضاء الارجلية وفي الماء  
 في تيمم للحدث التام به فانه على حاله ما لم يتم الكل وتامه فيه وهو تحقيق حسن فرع عليه في الفتح  
 ماقاله في المسئلة الاولى لكن علمت الفرق بينهما وهو انه يلزم عليه تحفة التيمم في الوضوء  
 لحوف البرد اما هنا فانه لفقد الماء وهو جائز بخلافه هناك **(قوله** غسل المتوضئ) رجليه لا غير  
 ينبغي ان يستحب غسل الباقي ايضا مراعاة للولاء المستحب وخروجا من خلاف مالك كما قاله  
 سيدى عبدالغنى وسبقه الى هذا في الميعوبة ثم رأيت في الدر المنلق عن الخلاصة مصرحا بأن  
 الاولى اعادته **(قوله** لحاول الحدث السابق) اورد انه لا حدث موجود حتى يسرى  
 لان الحدث السابق حل بالحلف وبالمسح قد زال فلا يعود الإخراج نجس ونحوه واجب بجواز  
 ان يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الحلف مقيدا بمدة منعه نهر **(قوله** في تيمم) مئى على ما قدمناه  
 عن الفتح وعلمت ما فيه على ان الشارع مئى او لا على خلافه حيث الحلف بالجيرة **(قوله** من  
 الحلف الشرعى) اى الذى اعتبره الشرع لازما بحيث لا يجوز المسح على انقص منه وهو السائر  
 للكفين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الحلف المعبر في هذا الباب فخرج القدم  
 اليه خروج عن الحلف **(قوله** وكذا اخرجاه) تصرح بمافهم من الخروج بالاولى لان في  
 الاخراج خروج جامع زيادة وهى التقص **(قوله** في الامسح) صححه في الهداية وغيره اوبه جزم  
 في الكثر والملتق وعن محمد بن بقى اقل من قدر محل الفرض تقص والا لا وعليه اكثر المشايخ  
 كافي ومعراج ومححه في النصاب بحر **(قوله** اعتبار الملا كثر) اى تنزيلا له منزلة الكل **(قوله** وما  
 روى) اى عن ابن حنيفة **(قوله** بزوال عقبه) اى خروجه من الحلف الى الساق والمراد اكثر  
 العقب كما صرح به في التنية والبحر وغيرها وعلوه بأنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشى  
 المعتاد واختاره في البدائع والفتح والحلية والبحر ومئى عليه في الوقاية والقبابة **(قوله**  
 فقيد الح) اى فلا ينافى قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه بلا قصد  
 والراد من المروى الاخراج **(قوله** او غيرها) عمل المراد به ما اذا كان غير واسع لكن اخرجه  
 غيره او هو في نومه **(قوله** فلا ينقض بالاجماع) والواقع الناس في الحرج بين نهاية **(قوله**  
 وكذا القهستانی) اى وكذا يعلم من القهستانی معزيا للنهاية ايضا **(قوله** لكن باختصار)  
 نص عبارته هذا كله اذا بدله ان ينزع الحلف فيحركه بنيته واما اذا زال لسة او غيرها فلا  
 ينقض بالاجماع كافي النهاية **(قوله** انه) اى القهستانی خرق الاجماع اى بسبب اختصاره ط

لضرورة فيصير كالجيرة  
 فيستوعبه مسح ولا يتوقف  
 ولذا قالوا لو تمت المدة  
 وهو في صلاة ولاماء  
 مضى في الامسح وقيل  
 تقصد ويقيم وهو الاشبه  
 (وبعداه) اى النزاع والغنى  
 (غسل المتوضئ) رجليه  
 لا غير (لحاول الحدث  
 السابق قدميه الامام  
 كبريد في تيمم حينئذ  
 (وخروج اكثر قدميه)  
 من الحلف الشرعى وكذا  
 اخرجاه (نزاع) في  
 الامسح اعتبارا للاكثر  
 ولا عبرة بخروج عقبه  
 ودخوله وماروى من  
 التقص بزوال عقبه فقيد  
 بما اذا كان نية نزاع  
 الحلف اما اذا لم يكن اى  
 زوال عقبه بنية بل لسة  
 او غيرها فلا ينقض بالاجماع  
 كما يعلم من البرجندى  
 معزيا للنهاية وكذا  
 القهستانی لكن باختصار  
 حتى زعم بعضهم انه  
 خرق الاجماع فتنه  
 (وينقض) ايضا (غسل  
 اكثر الرجل فيه)

في رابعه رحمه الله من شجره شريفة مع لا نقض ما يخرج لعقبه واكثره في ساق  
 بنيه وارجح صمير في له في نقول ، نقض بخروج عقب من غير نية فلا يناسب التعبير  
 بترجمه له موافق نقول اشرح فلا نقض ، اجماع ويلزمه لشكره ايضا وظاهر كلامه  
 اشرح في شرحه على ما نقل ان صمير راجع الى ما روى وعليه فقوله حتى زعم بعضهم غيبة  
 بقوله فقيده وعذره في شرح ، نفى هكذا حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع وبأس كذلك بل  
 هو من الحسن والاحتياط فكان ذمليخه ان خروج كثيرا نقض كخرجه وارجح  
 كثير عقب نقض لاخر وجهه فهو على القول به ناقض آخره فقدر اه اى لان القول بالنقض  
 كبير لعقب جزء منه نقول ، نقض ، اكثر نقضه **(قوله)** ودخل انه خلفه في بعض النسخ  
 دخل ولا فرق بينهم في حكمه كذا قد روي وقدمه **(قوله)** وصححه غير واحد كصاحب  
 الاخيرة والخيرة وقد روي عن ابي يعقوب انه اشترط عليه في عمه الكتب وعليه منى في  
 نور الابصار وشرح احسنه **(قوله)** هو (اظهر) ضعيف سمع فيه البحر وقد مراده اول الباب  
 ح ونص في الشرح لاية ايضا على ضعفه ومقبل من انه مختار لاختار المتون لانهم لم يذكره  
 في القبول فيه نظر لان المتون لا يذكر فيها الاصل المذهب وهذه المسئلة من تحريجات  
 المتأخرين واحتمل كونها من اختلاف الرواية لا يكتفى في جعلها من مسائل المتون نعم اختار  
 في المتن هذا القول لما ذكره اشرح من التعليل وتبعه تبيده ابن ابراهيم في الحلية وقواه  
 بأنه غير مؤيد داخل يده تحت الجرموفين ومسح على الحنفي فانه لا يجوز لوقوع المسح في غير  
 محل الحدث **(قوله)** فيفسلهما ثانيا تقرير على قول الثاني وبيان الحرة الخلاف وقد  
 علمت اختيار صاحب المتن لهذا القول لكن وفق القول الاول بعدم لزوم الغسل ثانيا وخالفه  
 في حلية لانه عند انقضاء المدة او التمتع بعمل الحدث السابق عمله فيحتاج الى مزيل لان  
 الغسل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده \* واجب بان الغسل السابق وجد بعد حدث  
 حقيقة لكنه لما يعمل للمانع وهو خلف فذكرنا مع ظهر عمله لأن تأمل \* (تمية) \*  
 ظهر الحرة ايضا في انه اذا توضأ ثم غسل رجليه الى الكعبين داخل حنفي ولم يترعها تحسب  
 له مدة المسح من اول حدث بعده الوضوء على القول الاول واما على الثاني فتحسب له من  
 اول حدث بعد الوضوء الاول **(قوله)** كما مر في ان هذا الغسل حيث يقع معتبرا كان لغوا  
 بمنزلة العدم فصار نظير ما تقدم من انه اذا غسل وزرع او مضت ايدة غسل رجليه لا غير وان  
 أمر ايفسهما ان لم يمسح به رجليه من برد كما مر وفيه **(قوله)** وبي من نواقضه الحرق الخ  
 قد مر ذلك من كلامه سابقا حيث قال في حرق كذا ينقض وضوءه وقول في المعذور فانه يمسح  
 في الوقت فقط لكن ذلك سلف دعي اذ ذكرهما في محلهما لتسهيل ضبط التوافض  
 وبه يفتى وفيه \* ورد سيدى عبد الغنى ان خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كله  
 لا سيما فقط فهو دخل في ناقض لوضوءه وقد مر ان مسألة المعذور رابعة فلا نقض \* (تمية) \*  
 في تخرجه عن الامم فيس احداث وعلى بعض اعصاء وضوئه جبر قوضا ومسحها ثم  
 تحسب ثم يرى انه غسل قد روي ويحدث بعد غسل الحنفي يرى ان الحنفي وغسل  
 وروى عنه ثم حدث فيه قوضا يمسح على حنفي اه اى لانه في الاول ظهر حكم الحدث

دخل الماء خلفه وصححه  
 غير واحد (وقيل لا)  
 ينقض وان بلغ  
 الركبة (وهو لا يظهر)  
 كما في البحر عن سراج  
 لان سراج قد روي  
 يمسح سرية حدث الى  
 الركن فلا يقع هذا غسل  
 معتبر فلا يجب بطلان  
 المسح ثم فيفسلهما ثانيا  
 بعد مدة او التمتع كما مر  
 وبي من نواقضه الحرق  
 وخروج الوقت للمعذور

السابق فلم يكن لاسر الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عند هذا من التواضع قصير  
سبعة (قوله مسح مقيم) قيد بمسحه لالا احتراز عما اذا سافر المقيم قبل المسح فإنه معلوم بالاولى  
بل للتنبيه على خلاف المشافى (قوله بعد حديثه) بخلاف ما لو مسح لتجديد الوضوء فإنه  
لا خلاف فيه (قوله فسافر) بأن جاوز العمران مراد له نهر وفيه مسألة متجربة فراجعه  
(قوله فلو بعده) اى بعد التمام نزع وتوضأ ان كان بمحدثا والاعسل رجليه فقط ط (قوله  
مسح ثلاثا) اى تم مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت مانتى وشرحه (قوله  
قرحة) بمعنى الجراحة قال فى القاموس وقدر ابدانها ما يخرج فى البدن من بشور وفى القام  
الضم والفتح نهر (قوله موضع) بالجر عطف على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة) العصابة  
بالكسر ما يعصبه وبأنه خص القرحة بالمعنى الثانى او ارداد بخرقها ما يوضع عليها كاللثة  
فلانكر ارفاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكر لافى المبتغى انه لا يجب المسح لانه بدل عن  
الفعل ولا يبدله اه والصواب خلافه لان المسح على الرأس اصل بنفسه لا يبدل غير ان فى  
من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه والافعل العصابة كفى البدائع افاده فى البحر يقول  
قوله والصواب خلافه بقيد ان كلاما المبتغى خطأ اى بناء على ما فهمه من معنى البدلية وهو  
بعد والظاهر ان معنى قول المبتغى لانه بدل الخ ان المسح على الجيرة بدل عن الفعل واذا  
وجب مسح الجيرة على الرأس الذى وظيفته المسح لزمان يكون المسح على الجيرة بدلا عن  
المسح لاعتن الغسل والمسح لا يبدله فلاناسب حينئذ قول الثوري ان ما فى البدائع يفيد ترجيح  
الوجوب وهو الذى ينبغي التعويل عليه اه اى بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد  
اوضح منع البدلية فى البحر فراجعه (قوله فيكون فرضا) اى حيث لم يفسده كسأى (قوله  
يعنى عمليا) ٣ دفع لما يقتضيه ظاهر التشبيه لان الغسل فرض قطعى والفرض العملى ما يفوت  
الجواز بفوته كمسح ريع الرأس وهو اقوى نوعى الواجب فهو فرض من جهة العمل ويلزم  
على تركه ما يلزم على ترك الفرض من الفساد لا من جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد  
يكفر بمجرد الفرض القطعى بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم من  
تركه الفساد ولا من جحوده الا كفار (قوله لثبوتها بظنى) وهو ما رواه ابن ماجه عن علي بن  
الله عنه قال انكسرت احدى زندي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنى ان امسح  
على الجائر وهو ضيف ويتقوى بعدة طرقه وبكى ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مسح  
على العصابة فإنه كالرفوع لان الابدال لاتصحب بالرأى بحر (قوله واليه رجع الامام الخ)  
اعلم ان صاحب المجمع ذكر فى شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقيل واجب عنده  
فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا الصحح وعليه الفتوى اه وفى المحيط ولا يجوز  
تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والصحيح انه عنده واجب لا فرض فتجوز الصلاة بدونه  
وكذا صححه فى التجريد والغاية والتجيس وغيرها ولا يخفى ان صريح ذلك انه فرض اى عملى  
عندهما واجب عنده فقد اتفق الامام وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن  
عندهما يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه ايضا وعندهما ثم بتركه فقط مع تحية الصلاة  
بدونه وجوب اعادتها فهو اراد الوجوب الأدنى وهما اراد الوجوب الأعلى ويدل عليه

(مسح مقيم) بعد حديثه  
(فسافر قبل تمام يومه وإلانة)  
فلو بعده نزع (مسح ثلاثا)  
ولو اقام مسافر بعد مضى  
مدة مقيم نزع والائتها)  
لانه صار مقيما (وحكم مسح  
جيرة) هى عيدان يجربها  
الكسر (وخرقه قرحة  
وموضع فصد) وكى (ونحو  
ذلك) كعصابة جراحة  
ولو برأسه (كغسل لما تحب)  
فيكون فرضا يعنى عمليا  
لثبوتها بظنى وهذا قولنا  
واليه رجع الامام خلاصة  
وعليه الفتوى شرح مجمع

٣ مطلب

الفرق بين الفرض العملى  
والقطعى والواجب

وفي الخلاصة ان لاحقية رجوع الى قولهما بعدم جواز الترك فقيده بعدم جواز الترك لانه  
ما يرجع الى قولهما بعدم صحة الصلاة تركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده  
لا يفرض وعليه فنقوله في شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك  
لرجوع الامام عن الاستحباب اليه فليس المراد به الانساق على الوجوب بمعنى واحد هذا  
ما ظهر لي ثم رأيت نوح افندي نقده عن العلامة قسم في حواشيه على شرح المجمع بقوله معنى  
الوجوب مختلف فعنده يصح الوضوء بدونه وعندها هو فرض عملي بقوت الجواز بقوته  
اه والله الحمد فانتم هذا التحرير القريد فقد خفي على الشارع والمصنف في المنع وصاحب البحر  
والنهر وغيرهم ففهم هذا وقد رجح في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليها  
فعدم الفساد بتركه افعد بالاسول اه لكن قل تليذه العلامة قسم في حواشيه ان قوله  
افعد بالاسول وقولهما الحوط وقول في العيون الفتوى على قولهما اه **(قوله)** وقدما الخ  
جواب عما في الخط وغيره من تصحيح انه واجب عنده لا يفرض حتى تجوز الصلاة بدونه اي  
ان هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبنى على ما فهم تبعاً لغيره من اتحاد  
معنى الوجوب في عبارة شرح المجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل وقد علمت خلافه  
وانه لا يعارض بين كلاميه **(قوله)** ثمانية اي مسح الجبهة وشملة الخ في الذكر **(قوله)** ذكر منها  
افداها اكثر وهو كذلك **(قوله)** فلا يتوقف اي بوقت معين والافيه موقت بالبر بحر **(قوله)**  
حتى يؤم الاختاء لانه ليس بذي عذر ط وما يظهر لي وجه هذا التفرع هنا ثم رأيت في خزائن  
الاسرار ذكر التفرع بعد قوله الآتي لا مسح خلفها بل خلفه بقوله لان طهارته كاملة حتى  
يؤم الاختاء اه وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبهة ومسح الخف مبنى على ان مسحها  
كالتغسل كذا ذكره **(قوله)** زلوا بها الخ هذان الوجهان زادها الشارع على الثلاثة عشر  
المذكورة في المتن **(قوله)** لا يجب وعن الثاني الغيب المسح على العصابة الباقية نهر **(قوله)**  
لا مسح خلفها الخ اي لا يجمع مسح جبيرة رجل مع مسح خف الاخرى الصحيحة لان مسح  
الجبيرة حيث كان كالتغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد من تخفيف الجبيرة ايضا  
ليصح على الخفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة له المسح على خف الصحيحة صرح به  
في التتارخانية اي لانه كذا هب احدي الرجلين **(قوله)** بالوضوء وغسل ) يضم الغين بقرينة  
الوضوء وهذا هو الثالث ولا يتكرر مع قوله الآتي والمحدث والجنب الخ لان هذا فيما اذا  
شدها عن الحدث او الجنابة وذلك فيما اذا حدث او اجنب بعد شدها فاده ح **(قوله)** ويترك  
المسح كالغسل اي يترك المسح على الجبيرة كما يترك الغسل لما تحتها وهذا هو الرابع ح **(قوله)**  
ان ضرر المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لان العمل لا يخلو عن ادنى ضرر وذلك لا يصح الترك ط  
عن شرح المجمع **(قوله)** والا لا ترك اي على الصحيح الفتوى به كما مر **(قوله)** وهو الخ هذا الخامس  
**(قوله)** عن مسح نفس الموضع اي وعن غلبه وانما تركه لان العجز عن المسح يستلزم العجز عن  
الغسل ح **(قوله)** ولو لم يأت حاد ) ضر عليه في شرح الجامع تقياض خان واقصر عليه في الفتح  
وقيداً لحدوده عليه وفي السراج انه لا يجب والظاهر الاول بحر **(قوله)** نحو مقتصد الخ قال  
في البحر ولا يفرق بين الجريحة وغيرها كالنكح والكسر لان الضرورة تشمل الكل **(قوله)** على

وقدما ان لفظ الفتوى  
أكد في التصحيح من  
اختاره لادح والتصحيح  
ثم انه يخالف مسح الخف  
من وجود ذكر منها لالة  
عشر فقل (فلا يتوقف)  
لانه كالتغسل حتى يؤم  
الاختاء ولو لم يأت بأخرى  
اوسقعت الاعلى لم يجب  
ادح المسح بل يستدب  
(ويجمع) مسح جبيرة رجل  
(عه) اي مع غسل الاخرى  
لا مسح خلفها بل خلفه  
(ويؤم) اي يصح مسحها  
(ولو لم يأت بالوضوء)  
وغسل دلتها خارج (ويترك)  
المسح كالتغسل (ان ضرر  
والاد) يترك (وهو) اي  
مسحها (مشروطاً بالعجز  
عن مسح نفس الموضع)  
فان قدر عليه فلا مسح  
عليها والحادى لزوم غسل  
اخذ ولو لم يأت حاد فان ضرر  
مسحها عن ضرر وجهه فان  
ضرر سقط اصلاً (ويتمسح)  
نحو (مقتصد وجرح على



كل عصابة) اى على كل فرد من افرادها سواء كانت عصابة تحجب جراحة وهي بقدرها او اذا لم  
عليها كعصابة المقتصد او لم يكن تحتها جراحة اصلا بل كسراوى وهذا معنى قول الكسز  
كان تحتها جراحة الا لا كان اذا كانت زائدة على قدر الجراحة فنضره الحل والغسل ومسح  
الكل تبعه الا ان لا بل يغسل ماحول الجراحة ويمسح عليها لاعلى الحرقه منضمه مسحها  
فيمسح على الحرقه التى عليها وغسل حولها وما تحت الحرقه الزائدة لان الثابت بالضرورة  
يتقدر قدرها كما اوضحه في البحر عن المحيط والفتح ويحتمل ان يكون مراد المصنف ان  
المسح يجب على كل العصابة ولا يكفي على اكثرها لكن يتفيه انه يصبرح بانه لا يشترط  
الاستعاب في الاصح يتناقض كلامه وانه كان الاوى حيثه تعريف العصابة لان العصابة  
في كل عدم القرينة لها اذا دخلت على منكر افادت استغراق الافراد واذا دخلت على  
معرف افادت استغراق الاجزاء ولذا يقال كل رمان مأكول ولا يقبل كل الرمان. يكون لان  
قشره لا يؤكل كل من غير القشر مع القرينة كذلك يطبق الله على كل قب منكبه كل القدم  
كان حلا وحديث كل العلاق واقع الاطلاق المعنوه والمغلوب على عقده ففهم **(قوله)** مع  
فرحتها في الاصح) اى الموضع الذى لم يستره العصابة بين العصابة فلا يجب غسله بخلاف ما  
في الخلاصة بل يكفيه المسح كما صححه في الذخيرة وغيرها اذ لو غسل ربما يقتل جميع العصابة  
وتنفذ الملة الى موضع طرح وهذا من الحسن بكون نهر **(قوله)** ان ضره الماء) ثم يغسل  
به او المسح على الحلق **(قوله)** او وحدها) اى لو كان بعد البرء بان التفتت بالحمل بحيث يصبر  
زرعها ط اكن حينئذ يمسح على الملتصق ويغسل ما قدر على غسله من الجوانب كسراوى  
المسألة رباعية كما اشار اليه في الخرائن لانه ان ضره الحلق يمسح سواء ضره ايضا المسح على  
ما تحتها اولا وان اضره الحلق فاما ان لا يضره المسح ايضا فيحاجها ويغسل ما لا يضره ويمسح  
ما يضره واما ان يضره المسح فيحاجها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على العصابة اذ الثابت  
بالضرورة يتقدر بقدرها اه **(قول رفته)** اى من الضرر **(قوله)** ولا ينجد من بره) وذكر  
ذلك في الفتح وما يذكره في الحانية قال الشيخ اسمعيل والذي يخبر ان في الحنية مبنى على قول  
الامام ان وضع الغير لا يعد دوسا وما في الفتح هو قولهما اه **(قوله)** شغل عليه دواء) اى كمال  
او مرهم او جادة مرارة بجر **(قوله)** اجري الماء عليه) من شرطه في الاصل من غير ذكر خلاف  
وشد طه الخبارى وعزاه في المنع الى عامة الكتب المتعددة **(قوله)** ولا يمسحه) هل يكفي بمسح  
اكثره لكونه كالجيرة لا بد من الاستعاب فراجع اه - **(قوله)** والمسح بغيره) اه) هذا  
هو الوجه السادس لان سقوط الخلف يبطل المسح بلا شرط - **(قوله)** سقوطها) اى الجيرة  
او الحرقه وكذا سقوط الدواء خرائن وعزاه الاخير في هامش الخرائن الى التارخانية وصدر  
الشريعة ويصبرح به المشرح هنا ايضا **(قوله)** عن بره) بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند  
غيرهم اى بسبب تحفه العضو فاستأنى فمن بمعنى الباء مثل وما يتعلق عن الهوى او بمعنى  
اللام مثل وما نحن بتارك آلهتنا عن قولك او بمعنى بعد مثل عما قبل ليصبح نادى **(قوله)**  
والالا) اى بان سقطت لاعن بره وهذا تصريح بمفهوم كلام المصنف وهو الوجه السابع **(قوله)**  
استأنفها) اى الصلاة اى بعد غسل الموضع لانه ظهر حكم سلت السابق على اسر

مصاب  
في الفتح كل د دخلت على  
منكر او معرف

كعصابة) مع فرحتها  
الاصح (ان ضره)  
(رحمة) رفته لا يمكنه  
ربطها بنفسه ولا ينجد من  
برهها) (كلمه) ضره  
جعل عليه دواء ووضعه  
على شقوق رجه جبرى  
لانه عليه) ان قدر والا  
مسحه ولا ترك. (و)  
المسح بغيره سقوطها عن  
بره) لا (ان) سقطت  
(في الصلاة استأنفها)

فصار كما به شرع من غير غسل ديت ١٠ ص وعده قد سقطت عن بره قبل تعمود قدر التشهد  
فلو عن غير بره مضى في صلاته او بعد التعمود فهي إحدى مسائل لآتي عشرية لآية كما  
في البحر (قوله وكذا الحكم) أي من تعديل بين سقوط عن بره وعندهما (قوله او برأ  
موضعها وتسقط) هو التام من خلاف الحلف في العبرة فيه ما يقع (قوله ون ضره)  
أي ازالها لشدة لغو قها به ونحوه بحر \* (فرع) في جمع الجوامع رجل به زعم فدواد  
واصر ان لا يغسل فهو كالجيرة شرابا لآية (قوله واتحدث والجنب) هو التامع (قوله  
عابها) أي الجيرة وعلى توابعها كخرقة الفرجة وموضع القصد والكشط (قوله في الاصح)  
فيه لعدم اشتراط الاستيعاب والتكرار في خلاف الحلف فإنه لا يشترط فيه ذات لاتفاق وهذا  
العشر والحديث مشر وقد الرحمن ان قوله وتكرار من قيل \* عاقبتها تهاوما باردا \* أي  
ولا ينس تكرار لأن مقادير الاصح لا ينس تكرار المسح لأنه بدل عن الغسل والغسل ينس  
تكراره فكذا بدله في المسح وينس التثاب عند البعض اذا لم تكن على الرأس اه وهذا  
بخلاف مسح الحلف فلا ينس تكراره اجزاء (قوله فيكفي مسح اكثرها) لما كان نفى  
الاستيعاب صادرة بتسح الحلف ومدونه مع انه لا يكفي بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح  
الحلف فهو الوجه الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها) هو الثالث عشر وعلم ان الشارع  
زاد على هذه الثلاثة عشر وجها وجهين كتمدها وزاد في البحر ستة اذا سقطت عن بره لا يجب  
الاعسل موضعها ٣ اذا كان على وضوء بخلاف الحلف فإنه يجب غسل الرجلين وذا مسحهما  
شد عليها اخرى جاز المسح على الفوق في بخلاف الحلف اذا مسح عليه لا يجز المسح على  
الفوق في واذا دخل الماء تحتها لا يغسل المسح واذا كان اليق من العضو المضطرب اقل من  
ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الحلف \* الخمس ان مسح الجيرة ليس  
تابنا الكتاب الفاء \* السادس انه يجوز تركه في رواية بخلاف الحلف وزاد في التهر وجها وهو  
انه ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بدلا بخلاف الحلف فإنه خاف واليد لا يجوز عند القدرة  
على الاصل كالتيه والحلف ما يجوز قلح وزدت وجها وهو ان مسح الجيرة يجوز ولو كانت  
على غير الرجلين بخلاف الحلف اه وزاد الرحمن اربعة اخرى انه يتسح على الخرخ وغيره  
والحلف مختص بالقدم وان المسح على خرق الحلف ولو صغيرا لا يكفي والمسح عن طرفي الفرجة  
بين طرفي الثدي يجرى وان محل المسح من الحلق مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجيرة  
وان الفروض في مسح الحلف مقدار ثلاث اصابع لا اكثر ولا جميعه \* اقول بالجمع وسبعة  
وعشرون وجها وزدت عشرة اخرى وهي ان الجيرة على الرجل لا يشترط فيها مكان متابعة  
انثى عابها ولا ثغافها ولا كونه مجلدة ولا سترها للمحل ولا منعها نفوذ الماء ولا استمسكها  
بنفسها ولا يغلها حرق كبير ولا ينس غسل ما تحتها افضل من المسح واذا سقطت عن بره وخاف  
ان يغسل رجله ان سقط من البرد يتيمع بخلاف الحلف \* والعاشر اذا غمسها في الماء يريد به المسح  
عابها يجرى وانفد الماء بخلاف الحلف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلاص محمد  
كما في النعمومة ومشرها حلق في والفرق لثاني ان اسح يتأدى بالية فلا يصير الماء مستعملا  
ويجوز المسح امام مسح الجيرة لتكامل غسل ما تحتها والله تعالى اعلم

وكذا الحكم (و) سقط  
الدواء (و) موضعها و  
تسقط (يجزى) وينفى  
تقيده بما ذكره من ازالها  
فان ضره فلا يجرى (والرحل  
والبركة) واتحدث والجنب  
في المسح عابها وعلى توابعها  
سواء (لقد) ولا يشترط  
في مسحها (استيعاب  
وتكرار في الاصح) فيكفي  
مسح اكثرها (مرة به  
يفي) (وكذا لا يشترط)  
فيها (نية) الفاء بخلاف  
الحلف في قول وما في نسخ  
المن رجع عنه المصنف في  
شرحه

٣ قوله لا يجب الاغسل  
موضعها قدمه ناله لو كانت  
في اعضاء الوضوء وشدها  
وهو محدث ثم توضأ  
ومسحها ثم ليس الحلف  
ثم برأ لزمه غسل قدميه  
فقلبه اه منه

اعلم ان باب الحيض من غوامض الابواب خصوصاً المتحيرة وتفرعها ولهذا اعتنى به المحققون  
وافردوه محمد في كتاب مستقل ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يترتب عليها من الامتناع  
من الاحكام كالطهارة والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبولغ والوطء  
والعلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان من اعظم الواجبات لان اعظم منزلة المني بالنسبة  
بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشد من ضرر الجهل بغيرها فيجب  
الاعتناء بمعرفتها وان كان الكلام فيها طويلاً فان المحصل يتشوق الى ذلك والالتفات الى  
كرهية اهل البطالة نعم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعاً وسيب وركنه  
وشرطه وقدره والوانه واوانه ووقت ثبوته والاحكام المتعلقة به بحر **(قوله غنون به)** اي  
جعل الحيض عنواناً على ما يذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط  
**(قوله لكثرة)** اي كثرة وقوعه بالنسبة الى اخويه **(قوله واصالته)** اي ولكونه اصلاً  
في هذا الباب بيان الاحكام والاصل يطلق على الكثير الغالب **(قوله والا)** اي وان لم يلقه  
غنون به وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره ايضا فان الدماء المبحوث عنها هاتان **(قوله)**  
**والا فاستحاضة ٣)** اي وان لم يكن واحداً منهما فهو استحاضة وخمس ماعداهما الاستحاضة  
لرمد على من سمي آثاراً الصغيرة دم فساد لاستحاضة **(قوله هو لغة السيلان)** يقال حاض  
الوادى اذا سال وسمى حيضاً لسيلانه في اوقاته **(قوله بانه من الاحداث)** اي ان مسماه  
الحداث الكائن من الدم كالجنابة اسم لاجداث الحاض لالاماء الحاض بحر **(قوله مانعة)**  
شرعية اي سفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومس المصحف وعن الصوم  
ودخول المسجد والقران بسبب الدم المذكور **(قوله وعلى القول الخ)** ظاهر المتن  
اختياره قبل ولائمة لهذا الاختلاف **(قوله دم)** شمل الدم الحقيقي والحكمي بحر اي  
كالطهر المتدخل بين الدمين فلا يرد انه يلزم عليه ان لا تسمى المرأة حائضاً في غير وقت درور الدم  
فافهم **(قوله خرج الاستحاضة)** اي بناء على ان المراد بالرحم وعاء الولد لا الفرج خلافاً لما  
في البحر وخرج دم الراف والجراحات وما يخرج من درها وان تدب امساك زوجها عنها  
واغتسالها منه وما يخرج من رحم غير الآدمية كالارب والضع والحفاش قالوا ولا يحض  
غيرها من الحيوانات نهر وكان الاولى للمصنف ان يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاجراء الاخير  
**(قوله ومنه)** اي من الاستحاضة وذكر الغنيم نظراً لكونها دما ط **(قوله صغيرة)** هي كباياتي  
من لم تبلغ تسع سنين على المعتمد **(قوله وآيسة)** سيأتى بيانها متا وشرحا **(قوله ومشكل)**  
اي خشي مشكل قال في الظهيرية مانعة الحنى المشكل اذا خرج منه المني والدم فالعبرة  
للمنى دون الدم اه وكأنه لان المني لا يشبه بغيره بخلاف الحيض فيشبه بالاستحاضة اه ح  
وهل اعتباره في زوال الاشكال او في لزوم الغسل منه فقط لانه يستوى فيه الذكر والانثى  
فلا يدل على المذكورة فراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر  
بخلافه على الاول فتأمل **(قوله ابتلاء الله لحواء الخ)** اي وبقي في نتائجها الى يوم القيامة

## باب الحيض

غنون به لكثرة واصالته  
ولا فهم ثلاثة حيض  
ونفاس واستحاضة (هو)  
لغة السيلان وشرعاً على  
على القول بأنه من  
الاحداث مانعة شرعية  
بسبب الدم المذكور وعلى  
القول بأنه من الانحاض  
(دم من رحم) خرج  
الاستحاضة ومنه ما تراه  
صغيرة وآيسة ومشكل  
(للولادة) خرج النفاس  
وسببه ابتداء ابتلاء الله  
لحواء لاكل الشجرة

٣ قوله والا فاستحاضة  
هكذا بخطه والذي في  
نسخ الشارح التي بيدي  
والا فهم ثلاثة حيض  
ونفاس واستحاضة الخ  
وليحذر اه مصححه

[illegible]

وركنه بروز الدم من  
الرحم ثم طلقه فقام نصاب  
الضهر ولو حكما وعده  
نفسه عن فيه واوانه بعد  
السمع وقت شؤانه ونز  
فيه في الامانة ولم يكد  
في الاسح لان الاسل  
الصححة والسلي ود صحة  
شبهه ( اقول ملا ابا  
باي ) ( اقول لافانة  
ليان اعدا ساعد بالاسما  
مأكية الا حتم من  
فلا ان كره الى اب  
الامه كد ( اكبر  
نفسه ) بعين ليل كذا  
رواه الباقين وغيره  
( والافس ) من اقله

حين طلع رابعه كان استحاضة الى ان يطلع نصفه فينثد يكون حيضاً والمعتادة بخمسة  
مثلا اذا رأت الدم حين طلع نصفه واقطع في الحسادى عشر حين طلع ثلثه فلزائد على  
الحصة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس اه اى سدس القيرص **(قوله)** والزائد  
على اكثره **(** اى فى حق المبتدأة اما المعتادة فما زاد على عادتها ويجاوز العشرة فى الحيض  
والاربعين فى النفاس يكون استحاضة كما اشار اليه بقوله او على العادة الخ اما اذا لم يتجاوز  
الاكثر فيهما فهو انتقال للعادة فيهما فيكون حيضاً ونفاساً رحمتي **(قوله)** وآية **(** هذا  
اذ لم يكن دما خالصا على مائتي **(قوله)** ولو قبل خروج اكثر الولد **(** حق العبارة ان يقال  
ولو بعد خروج اقل الولد **(قوله)** استحاضة **(** خبر قوله والنقص وما عطف عليه **(قوله)** بين  
الحيضتين الخ **(** اى الفاصل بين ذلك ولم يذكر اقل الطهر الفاصل بين النفسين وذلك نصف  
حول كاسيأتى **(قوله)** او النفاس والحيض **(** هذا اذا لم يكن فى مدة النفاس لان الطهر فيها  
لا يفصل عند الامام سواء قل او اكثر فلا يكون الدم الثانى حيضاً كما سنذكره **(قوله)**  
وان استغرق العسر **(** صادق بثلاث صور \* الاولى ان تبلغ ثلثي بلاده طول عمرها  
فقصوم وتصلى وبأيتها زوجها وغير ذلك ابداً وتنقضى عدتها بالاشهر \* الثانية ان ترى الدم  
عند البلوغ او بعده اقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى \* الثالثة ان ترى  
ما يصلح حيضاً ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تنقضى لها عدة الا بالحيض ان  
طراً الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ فبالاشهر من ابتداء سن الاياس كما فى  
العدة اه ح **(قوله)** فيجد **(** الفاء فصحة اى اذا علمت ان الطهر لا احد لاكثره الا فى زمن  
استمرار الدم فيجد الخ ثم اعلم ان قييده بالعدة خاص بالحيرة وقييده بالشهرين خاص بهما  
وبالمعتادة فى بعض صورها كما يظهر قريباً **(قوله)** به يقى **(** مقابله اقوال \* فى النهاية عن المحيط  
مبتدأة رأت عشرة دما وسنة طهرها ثم استمر بها الدم ثلث اربع عشرة حيضها وطهرها ما رأت  
حتى ان عدتها تنقضى اذا طلقت بثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام الميدانى بتسعة  
عشر شهراً الا ان ثلاث ساعات لجواز وقوع الطلاق فى حالة الحيض فتحتاج لثلاثة اطهار كل  
طهر ستة اشهر الاساعة وكل حيضة عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر الاساعة والحاكم  
الشهيد قدره بشهرين والفتوى عليه لانه ايسر اه قلت وفى العناية ان قول الميدانى  
عليه الاكثر وفى التارخانية هو المختار ثم لا يخفى ان هذا الخلاف انما هو فى المعتادة  
لامطلاق بل فى صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فاكتر ولا فى المبتدأة التى استمر بها الدم  
واحتيج الى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيها كما بأتى خلافاً لما يفيد كلام الشارح **(قوله)**  
وعم كلامه المبتدأة الخ **(** قال العلامة البركوى فى رسالته المؤلفة فى الحيض المبتدأة  
من كانت فى اول حيض او نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر بخمسة ايام او احدها والمضلة  
وتسمى الضالة والمنحجرة من نسبت عادتها ثم قال فى الفصل الرابع فى الاستمرار اذا وقع  
فى المبتدأة فيحضرها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها اربعون  
ثم عشرون طهرها الا لتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع فى  
المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت فى جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر

**(والزائد)** على اكثره او  
اكثر النفس او على العادة  
وجاوز اكثره **(ومأثراً)**  
صغيرة دون تسع على المعتد  
وآية على تحرر امذهب  
**(وحامل)** ولو قبل خروج  
اكثر الولد **(استحاضة)** واصل  
الطهر **(** بين الحيضتين  
او النفاس والحيض **(** خمسة  
عشر يوم **(** ولياها انجما  
**(** ولاحد لا كره **(** وان  
استغرق العسر **(** الا عند  
الاحتياج الى نصب عادة  
ليها اذا استمر بها **(** .  
فيجد لاجل العدة شهرين  
به يقى وعم كلامه المبتدأة  
المعتادة ومن نسبت عادتها  
وتسمى الحيرة والضالة  
واضالها

مبحث

فى مسائل المنحجرة

ولا يرد في شهر لا سنة وحدها لانه لو رأت مبتدأه دما وظهر الحيض  
ثم استمر به كونه معتادة وتعلم حكمها « مثاله مرة رأت حصة دما واربعة من شهرها  
ثم استمر به حصة من اول الاستمرار حتى لا يصب ولا يصب ولا يصب وكذا سائر احكام  
الحيض ثم لا ريب من طهرها بفعل هذه السنة وغيرها من احكام الفهارات ثم قال  
في فصل المتحيرة ولا يقدر طهره وحيدتها لان حق العدة في الفراق فيقدر حيضها بعشرة  
وطهرها بستة اشهر الا ساعة فتلقى عدتها بسبعة عشر شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات  
او والاصل ان المبتدأة اذا استمر دمه في شهرين في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كافي  
بما لا يذهب بل نقل نوح القدي الاطلاق عليه خلافا لما في الامداد من ان طهرها خمسة  
عشر والمعتادة ترد الى عدتها في الطهر ما يكن ستة اشهر فانها ترد الى ستة اشهر غير ساعة  
كالتحيرة في حق العدة فقط وهذا على قول المبدأ الذي عليه الاكثر كما قدمناه واما على  
قول الحاكم الشهيد فنزد الى شهرين كما ذكره الشارح وطهر ان التقدير بالشهرين او بالستة  
اشهر الا ساعة خاص بالمتحيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر « اما المبتدأة والمعتادة التي  
طهرها دون ذلك فليسا كذلك وان تقدير الطهر في المتحيرة لاجل العدة فقط واما غيرها  
فلم يقدرها طهرها بكونه للعدة بل المصريح به في المعتادة ان طهرها عام في جميع الاحكام كما مر  
وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح ففهم (قمة) « ما أثر ما ورأت المتحيرة في العدد والمكان  
اقل الطهر ثم استمر به الدم والظاهر ان حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة (قوله اما بعدد)  
اي عدد ايامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر اي في اوله او آخره مثلا قال  
في الترخاوية وان علمت ايها تطهر في آخر الشهر ولم تدرك عدد ايامها توطأت لوقت كل  
صلاة الى العشرين لانها تيقن الطهر فيها ثم في سبعة بعدها توطأ كذلك للشك في الحيض  
والطهر وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقن بالحيض فيها ثم تغتسل في آخر الشهر  
لعلمها بالخروج من الحيض وان علمت ايها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدرك كانت  
ايامها تدع الصلاة لثلاثة وعشرين ثم تغسل بالغسل الى آخر الشهر او مثله في رسالة  
البركوي ففهم (قوله او بكان) اي علمت عدد ايام حيضها ونسبت مكانها على التعيين  
والاصل انها اذا علمت ايامها في ضعفها او اكثر فلا تيقن في يوم منها بحض بخلاف  
ما اذا علمت في اقل من الضعف مثلا اذا علمت ليلة في خمسة تيقن بالحيض في الثالث  
فانه اول الحيض او آخره فقول ان علمت ان ايامها ليلة وضاعتها في العشرة الاخيرة من  
الشهر ولا تدري في اي موضع من العشرة ولا رأتها في ذلك تغسل ليلة ايام من اول  
العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة يردد بين الطهر والحيض ثم تغسل بعد الى آخر الشهر  
بالغسل لوقت كل صلاة يردد بين الطهر والخروج من الحيض وان اربعة في عشرة تغسل اربعة  
من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعمال الى آخر العشرة ناقلا وقس عليه الحجة وان ستة  
في عشرة تيقن بالحيض في احمس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتغسل في الاربعة التي  
قبلهما بالوضوء وفي التي بعدها بالغسل وان سبعة في عشرة تيقن بالحيض في اربعة بعد  
الثلاثة الاول وان ثمانية فيها تيقن به في ستة بعد الاولين وان تسعة فيها تيقن به في ثمانية بعد

اما بعدد او بكان

الاول فترك الصلاة في المتيقن ونصلي بالوضوء فيما قبله وبالعسل فيما بعده فانما بركوى  
وتأخر خاتمة **(قوله او هما)** اى العدد والمكان بان لم تعلم عدد ايامها ولا مكانها من الشهر  
وحكمها ما ذكره بعده **(قوله وحاصله الح)** اى حاصل حكم المضلة بانواعها فقد صرح  
البركوى بانه حكم الاضلال العام **(قوله انها تحرى)** اى ان وقع تحريها على طهر تعطي حكم  
الطاهرات وان كان على حيض تعطي حكمها ح اى لان غلبة الظن من الادلة الشرعية  
دور **(قوله ومتى ترددت)** اى ان لم يغلب ظنها على شئ فعليها الاخذ بالاحوط في الاحكام  
بركوى **(قوله بين حيض الح)** اى لم يترجح عندها انها متلبسة بالحيض او انها داخله فيه  
او انها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظنها والظاهر ان قوله ودخول فيه لا فائدة فيه ولذا لم يذكره  
في البحر **(قوله تتوضأ لكل صلاة)** لانها لا احتمل انها طاهرة وانها حائض فقد استوى فعل  
الصلاة وتركها في الحل والحرمه والباب باب العادة فيحاط فيها وتعلم لانها ان سألها وليست  
عليها يكون خيرا من ان تتركها وهي عليها تأخر خاتمة ثم ان عبارة البحر والتأخر خاتمة والبركوى  
تتوضأ لوقت كل صلاة فتنه **(قوله وان بينهما)** اى بين الحيض والطهر كما في البحر وقوله  
والدخول فيه اى في الطهر وعبر في البحر بالخروج عن الحيض وهو بمعناه ومثال هذه القاعدة  
والتي قبلها امرأة تذكر ان حيضها في كل شهر مرة واقطاعه في النصف الاخير ولا تذكر غير  
ذلك فانها في النصف الاول تتردد بين الحيض والطهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر  
واما اذا لم تذكر شأ اصال فهي مرددة في كل زمان بين الطهر والحيض فتحكمها حكم التردد  
بينهما والدخول في الطهر **(قوله تغتسل لكل صلاة)** لجواز انه وقت الخروج من الحيض  
والدخول في الطهر كما في البحر قال في التأخر خاتمة وعن الفقيه اى سهل انها اذا اغتسلت في  
وقت صلاة وصالت ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الاولى قبل الوقتية وهكذا تصنع في  
وقت كل صلاة احتياطاً لاحتال حيضها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه فيلزمها  
القضاء احتياطاً واختاره البركوى **(بأنه)** تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر  
والفتح وعبر البركوى في سألته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليها هذا استحسان  
والقياس ان تغتسل في كل ساعة لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحيض  
وقال السرخسي في المحيط والنسفي الصحيح انها تغتسل لكل صلاة وفيما قاله حرج بين مع  
ان الاحتمال باق بما قاله لجواز الانقطاع في انشاء الصلاة او بعد الغسل قبل الشروع فيها  
فاختارنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتداركنا ذلك الاحتمال  
باختيار قول اى سهل انها تعيد كل صلاة في وقت اخرى قبل الوقتية فتتقن بالطهارة في  
احدها لو وقعت في طهر اه اقول وهو تحقيق بالقبول حقيق **(قوله وتترك غير مؤكدة)**  
الح متعلق بقوله وان بينهما المذكور ح وط اقول وهو تخصيص بلا تخصيص اذا فرق  
يظهر ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن المؤكدة ومثلها الواجب بالاولى لكونها  
شرعت جبراً للنقصان يمكن في الفراض فيكون حكمها حكم الفراض ثم اعلم انها تقرأ في كل  
ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الاخرين من الفرض الفاتحة في الصحيح وتقرأ الفاتحة  
وسائر الدعوات بركوى وغيرها **(قوله ومسجداً وجامعاً)** اى تتركها بان لا تدخل المسجد اى

او هما كما سطر في البحر  
والجواب وحاصله انها  
تحرى ومتى ترددت بين  
حيض ودخول فيه وطهر  
تتوضأ لكل صلاة وان  
بينهما والدخول فيه تغتسل  
لكل صلاة وتترك غير  
مؤكدة ومسجداً وجامعاً  
وتصوم رمضان

الانحراف **قوله** لم يمدد ولا تمكّن زوجها من جماعها وكذا لا تمس مصحف ولا صومعة لصواع  
وان سمعت سجدة فوجدت الحال سقطت لانها لو طاهرة صح ادائها والالتزمها وان آخرتها  
اعادتها بعد عشرة ايام لتبقى بالاداء في الشهر في احدى الترتين وان كانت عليها صلاة فائتة  
فقطتها فعليها ادايتها بعد عشرة ايام قبل ان تزيد على خمسة عشر والا احتمل عود حبسها  
تأخرها بغير ركوبة وبحر **(قوله** ثم تقضى عشرين يوما) اي لاحتمال ان الحيض عشرة ايام في  
رمضان وعشرة ايام في العشرين التي قضتها هـ **(قوله** ان علمت بدائته ليلا) لانه ان بدا ليلا ختم  
ليلا وبين الليتين عشرة فلم يفسد من صومها سوى عشرة ايام في رمضان وعشرة في القضاء هـ  
**(قوله** الا) اي وان علمت بدائته نهارا وذلك لانه ان بدا نهارا ختم نهارا حادي عشر الاول فيفسد  
احد عشر يوما من صومها في رمضان ومثلها في القضاء هـ ومثله ما دالم تعلم شيئا كما في الحزائن  
ثم اعلم ان هذا ان علمت انها تحيض في كل شهر مرة والافان لمعلم ان ابتداء حبسها بالليل او  
بالتنهار او علمت انه بالتنهار وكان رمضان كاملا قضت اثنين وثلاثين **قوله** ان قضت موصولا برمضان  
اي في ثلثي شوال وان مفصلا ثمانية وثلاثين وان كان رمضان ناقصا تقضى في الوصل اثنين  
وثلاثين وفي الفصل سبعة وثلاثين وان علمت ان ابتداء بالليل والشهر كامل تقضى في الوصل  
والفصل خمسة وعشرين وان كان ناقصا ففي الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين  
وتباعد المسائل في البركة وتوجيهها في شر خال عليها وكذا في البحر لكن فيه تحريف وسقط قايته  
له **(قوله** المصدر) بالبحر يك هو طواف الوداع وهو واجب على غير المكي وسكت عن طواف  
التحفة لانه سنة فتركه **(قوله** انه لا يمدد) لانها ان كانت طاهرة فقط سقط والافلا يجب على  
الحائض بحر **(قوله** لا تعدد الاقلاق) وقيل لا يقدر بعدتها طاهر ولا تقضى عدتها **(قوله** على  
الفتوى) اي على القول السابق الفتوى به من انه يقدر ظهورها للعدة بشهرين فتقضى بسبعة  
اشهر لاحتياجها الى ثلاثة اشهر ستة اشهر واثلاث حيضات بشهر وكتب الشارع في هامش  
الحزائن ما نصه قوله وعليه الفتوى كذا في النهاية والعمدة والكفاية وفتح القدير واختاره في  
البحر هـ جزء به في التنبيه اه لكن في المصباح عن الصغير في انما تقضى عدتها سبعة اشهر وعشرة  
ايام الاساعة لانه ربما يكون حائضها في اول الحيض فلا يجتنب بثلث الحيضة فيحتاج الى ثلاثة  
اطهار وهي ستة اشهر وعشرة ايام الاساعة وهي الساعة التي مضت من الحيض الذي وقع  
فيه الاقلاق **(قوله** ككدره وتربية) اعلم ان الوان اللبام ستة هذان والسواد والحمرة والصفرة  
والخضرة ثم الكدرة وهو كالماء الكدر والتربية نوع من الكدرة على لون الزراب بتشديد  
الباء وتخفيفها بغير همزة نسبة الى الترب بمعنى الزراب والصفرة كصفرة الفز والتين او السن  
على الاختلاف ثم المنة حالة الرؤية لاحالة التمنه كما لو رأت بيضا ففسر بالبيس او رأت  
حمرة او صفرة ففهمت بالبيس والكر ابو يوسف الكدرة في اول الحيض دون آخره ومنهم  
من اكدر الخضرة والمصباح انها حبض من ذوات الاقراء دون الآيسة وبعضهم قال فيما  
عدا السواد والحمرة انه جد محجوز على الكر سلف فهو حبض ان كانت مدة وضعه قريبة  
والاقلام في المصباح عن فخر الائمة لو افقي مفت شي من هذه الاقوال في مواضع الضرورة  
صا لا يسير كان حسنا وخصة الضرورة لان هذه الاوان كلها حبض في ايامه ماعدا موطأ

ثم تقضى عشرين يوما ان  
علمت بدائته ليلا والا  
فثنين وعشرين وتطوف  
لركن ثم تعيده بعد عشرة  
واصدر ولا تعيده وتعد  
لاقاق بسبعة اشهر على  
الفتوى به (وما تراه) من  
لون ككدره وتربية

قوله قضت اثنين وثلاثين  
اي لجواز حبسها  
في اوله نهارا فيفسد احد  
عشر وفي آخره تفسد  
خسة ويوم العيد سادس  
حبسها فلا تصومه ثم  
لا يحجزها خسة بعده ثم  
تحجز اربعة عشر ثم يحجز  
في يومين والجملة اثنان  
والا تون واما لو فصلت  
فلا يحجزها صومها في احد  
عشر من رمضان ثم يحجز  
في اربعة عشر ثم لا يحجز  
في احد عشر ثم يحجز  
في يومين والجملة ثمانية  
والا تون وعلى هذا  
البحر هـ اه (منه)

مناب  
لوان مفت شي من هذه  
الاقوال في مواضع  
الضرورة طلبا بتاسير  
كان حسنا



مالك كان النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض تنظرا به  
فقتول الاعاجان حتى ترمي القصة البيضاء ترمي بذلك الطهر من الحيض اهـ والدرجة يضم الدال  
وفتح الجيم خرقه ونحوها تدخلها المرأة في فرجها لتعرف انزال الدم ام لا والقصة بفتح التاء  
وتشد مد الصاد الى ماله الحصة واما معنى ان تخرج بالدرجة كأنها قصة لا تخطأها صفرة ولا ترمية  
وهو مجاز عن الانقطاع وفي شرح العرقية وضع الكرسف مستحب للذكر في الحيض والنسب في  
كل حال وموضع موضع البكارة وكره في الفرج الداخل اهـ وفي غيره انه سنة للثيب في  
الحيض مستحب في الطهر ولو صلتا بدونهما اهـ ما خلا من البحر وغيره والكرسف يضم  
الكاف والسين المهملة بينهمااء ساكنة القطن وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج  
(قوله في مدته) احتراز عما تراه الصغيرة وكذا الآية في كل ما تراه مطلقا اهـ سدى الدم  
الحائض عن ماسأى (قوله المعتدة) احتراز عما زاد على العادة ويجوز العشرة فإنه ليس  
بحيض (قوله لو ان في شهر الخ) مرادها تطهيرها التقاء بالمدى عدم الدم ثم اعلم ان الطهر  
المتخلل بين الدمين اذا كان خمسة عشر يوما فكثر يكون فاصلا بين الدمين في الحيض اتفاقا فاما  
من كل من الدمين تصابا جمل حيفا انه اذا كان اقل من ثلاثة ايام لا يكون فاصلا وان كان اكثر  
من الدمين اتفاقا واختلفوا فيما بين ذلك على ستة قوال كلها رويت عن الامه اشهرها اامة  
\* الاولى قول ابي يوسف ان الطهر المتخلل بين الدمين لا يفضل بل يكون كالدمل ثم انى بشرط  
احاطة الدم لطرفي الطهر المتخلل فيجوز بداية الحيض بالطهر وختمه به ايضا فلو أت مبتدأة  
يومادما واربعه عشر طهرا ويومادما فالعشرة الاولى حيض ولو رأته المعتدة قبل نكاحها يوما  
دما وعشرة طهرا ويومادما فالعشرة التي تليها في الدم حيض ان كانت كذلك لا بدت الى ايام  
عادتھا \* الثانية ان الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز بداية الحيض بالتمهير ولا  
ختمه به فلو رأته مبتدأة يوما دما وثمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض ولو رأته معتدة قبل  
عادتھا يومادما وتسعة طهرا ويومادما لا يكون شئ منه حيضا وكذا انفاس على هذا الاعتبار  
\* الثالثة قول محمد ان الشرط ان يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان  
اكثر فصل لكن نظرا ان كان في كل من الجانبين ما يمكن ان يجعل حضا فلا يفرق حيض ولو  
في احدهما فهو الحيض والاخر استحاضة والافاكل استحاضة ولا يجوز بدو الحيض بالطهر  
ولا ختمه به فلو رأته مبتدأة يومادما ويومين طهرا ويومادما فالاربعه عشر لا الطهر المتخلل  
دون ثلاث وهو لا يفضل اتفاقا كمر ولو رأته يومادما ولا قطهرا ويومين دم فستة حيض  
فلاستمر ولو رأته لامة دم وخمسة طهرا ويومادما فثلاثة حيض فثلاثة طهرا فصلا  
وانتقد امكن جعله حيضا هذا خلاصة ما في غير الهداية وغيره وقد صحح قول محمد في  
البسوط والحيف وعياه الفتوى وفي الهداية لاخذ بقول ابي يوسف البسر اهـ وكثير من  
المأخرين اغتوا به لانه سهل على الفتى والمستفى سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة  
الاخر نهاية الرواية الثانية في البحر قد اختاره الخب المتون لكن ما صحح في المرواح  
\* (قوله) الطهر المتخلل بين الدمين في النفاس لا يفضل ثلثي حيفة سواء كان خمسة عشر  
او اقل او اكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كالدمل متوالى وعياه الفتوى وعندهم الحجة

(في مدته) المعتادة (سوى)  
(حيض خالص) قيل هو  
شئ يشبه الحيض الا بغير  
(ولو) امرئ (طهيرا)  
(متخللا) بين الدمين

عشر تفصل مهورات مدالولادة يوما دما وثمانية وثلاثين طهرا ونوما دما ففنده الاربعون نفاس وغدهم الدم الاول ولو رأت من ثلث باجل بعدالولادة حصة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم حصة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر الدم ففنده نفاسها حصة وعشرون وغدها نفاسها حصة الاولى وحصة حصة الثانية وثماته في التارخانية ( **قوله** فيها ) اى في مدة الحيض ( **قوله** حيض ) خبر المبتدأ وهو قوله وما تراه ( **قوله** وعلية المتون ) اى على ان الشرط في حمل الطهر المتحال بين الدمين حيضا كون الدمين المحيطين به في مدة الحيض لافى مدة الطهر ( **قوله** فليحفظ ) اشار الى ان اختيار الحجاب المتون له ترجيح اقول لكنه تصحيح التزامي وقد صرح باعلامه قسم ان التصحيح الصريح مقدم على الالتزام ( **قوله** ثم ذكر احكامه ) اى عنها والافتقار واصلها في البحر الى اثنين وعشرين منها التي يتبع حجة الطهارة الا التي يقصد بها التطهير كأغسل الخ وحلها لاخرها لقولهم يستحب لها ان تتوضأ اوقت كل صلاة وتقعدها على

مصلاتها ليسح وتسهل وتكبر بقدر ثوابها كي لا يسيئ ذلتها وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تغلى وانه يتبع الاتكاف ويتبع تحته ويفسده اذا طرأ عليه ويتبع وجوب طواف الصدر ويحرم الضائق ويتبع به الضيقة ويتبع به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقضاء ولا يقطع المتابع في صوم كفارة القتل والنظر بخلاف كفارة العين ونحوها وكل احكامه تتعلق بالنفاس الا حصة اوسبعة على ما سياتى ( **قوله** يتبع ) اى الحيض وكذا النفاس خزان ( **قوله** صلاة ) اى يتبع تحتها ويحرم منها وهل يتبع وجوبها لعدمة قاعدته وهي الاداء او القضاء ام لا وتسقط بالحرج خلاف وعلمتهم على الاول وبسبب الكلام على ذلك فيما علقناه على البحر ( **قوله** مطلقا ) اى كالأول مضافا لان مع الشيء منع لابعاضه نهر ( **قوله** ولو سجدة شكر ) اى اولادها فيمنع تحتهما ويحرمهما بحر ( **قوله** وصوما ) اى يحرمه ويتبع تحته لا وجوبه فاذا تقضيه ( **قوله** رجاء ) اى يحرمه وكذا ما في حكمه كبرأتى ( **قوله** وتقضيه ) اى الصوم على التراخي والامح خزان وعزاه في هامشها الى مثلامسكين وغيره ( **قوله** لا حرج ) على لقوله دونها اى لان قضاء الصلاة حرجا بكثرتها في كل يوم وتكرر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فان يجب في السنة شهرا واحدا وعليه انعقاد الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وثماته في البحر وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة لما رده صريحنا وبني ان يكون خلاف الاول قول في التهر يدل عليه قولهم لو غسل رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها التشبه بالصوم ام لا مال بعض المحققين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعترض بأنه يستحب لها الوضوء والقعود في مصلاتها وهو تشبه بالصلاة اه تأمل ( **قوله** ولو شرعت نعوذ فيهما ) اى في الصلاة والصوم اما الفرض في الصوم تقضيه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنها اذاؤها فيه لان المبرة عندنا آخر الوقت كافي للنسج ( **قوله** فيحاضت ) اى في الثائمه ( **قوله** قضيتها ) اى ومهما بالشرع ( **قوله** خلافا لما رده صدر الشريعة ) اى من اعجب قضاء على الصلاة لانفل الصوم ط ( **قوله** بحر ) ذكره في البحر قيل قول اثنين والطهر المتحلل بين الدمين في المدة حيض ونفاس ونقل التوبة بينهما عن الفتح والتهامة والاسيحية ثم قول اثنين ان ما في شرح الوقتة من الفرق بينهما غير صحيح اه ( **قوله**

(فيه حيض) لان العبرة لادله وآخذه وعلية المتون فليحفظ ثم ذكر احكامه بقوله ( يتبع صلاة ) مطلقا ولو سجدة شكر ( وصوما ) رجاء ( وتقضيه ) لزوما ( دونها ) لا حرج ولو شرعت نعوذ فيهما فيحاضت قضيتها خلافا لما رده صدر الشريعة بحر وفي الفيض لو نامت طاهرة وقامت حائصة حكم بحيضها مائة

وبعكسه) أى عكس التصوير المذكور بأن نامت حائضاً وقامت طاهرة أى وضعت الكبرياء  
 ونامت فلما أصبحت رأت عليه الطاهر لا عكس الحكم لأنه ينفى بقوله مذنامت أى حكمه تحصيلها  
 من حين نامت ففهم (قوله احتياطاً) أى فى صورتين فتقتضى المشاء فيما إن لم يكن صائب  
 كافى البحر حتى لو نامت قبل القضاء الوقت ثم انتهت بعد خروجه حائضاً يجب عليها قضاء  
 تلك الصلاة لأنها جعلناها طاهرة فى آخر الوقت حيث لم يتكلم بخصيصها إلا بعد خروجه ولو  
 نامت حائضاً وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التى نامت عنها لأنها  
 جعلناها طاهرة من حين نامت وحيث حكمنا بظاهرها فى آخر الوقت وجب القضاء ولأن الله  
 حادث والاصل فيه أن يضاف إلى أقرب أوقاته فتجعل حائضاً مذمة مت والافتقار عنه وهو  
 الاصل فلا يتحكم بخلافه إلا بدليل ولا يعلم درر الله فى نومها فجعلت طاهرة مذنامت فقد ظهر  
 أن الاحتياط فى الوجهين لافى العكس فقد ذكر حتى ففهمه فى قول الشارح وبعكسه مذنامت  
 إيهام والمراد أنه يتحكم بأنها كانت حائضاً حين نومها وظهرت قبل خروج الوقت ولو قل حكم  
 بطهرها مذنامت وكذا فى عكسه لكان أوضح (قوله ويمنع حل) قدر نقطة حل هل وفى  
 بعده لأن ما قبله المنع فيه من الحل والصحة فهذا الطاق اشنع فيه (قوله دخول مسجد) أى ولو  
 مسجد مدرسة أو دار لا يمنع إياهما الناس من الصلاة فيه وكانوا غفلاً يكونون له جماعة منهم  
 والأفلا ثبت له أحكام المسجد كما قدمناه فى بحث الفصل عن الحائض والتمية وخروج مصلى  
 العبد والجنائز وإن كان لهما حكم المسجد فى صحة الاقتداء مع عدم اتصال الصفوف وإفاد  
 منع الدخول ولوللمرور وقدمه فى العمل نقيده بعدم الضرورة بأن كان نابه إلى المسجد ولا  
 يمكنه تحويله ولا السكنى فى غيره وذكرنا هنا أن الظاهر جيلده أنه يجب التيمم للمرور أخذاً  
 مما فى العناية عن المسووط مسافر من مسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجزئ غيره فإنه يتيمم  
 لدخول المسجد عندنا اه وكذا لو مكث فى المسجد خوفاً من الخروج بخلاف ما لو احتل فيه  
 وامكنه الخروج مسرعاً فإنه يندب له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله  
 وحل الطواف) لأن الظاهر له واجبة فيكره تخريبها وإن صح كفى البحر وغيره (قوله ولو بعد  
 دخولها المسجد) أى ولو عرض الحيف بعد دخولها المسجد فمعد الحل ذاتى له لا لغة دخول  
 المسجد ط حتى لو لم يكن فى المسجد لا يحل نهر (قوله وقربان ماتحت أزار) من إضافة المصدر  
 إلى مفعوله والتقدير وينع الحيف قربان زوجها ماتحت أزارها كفى البحر (قوله يعنى ما بين  
 سررة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسررة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا حال وكذا بما  
 بينهما بمائل غير الوطء ولو تطلخ دماً ولا يكره طبعها والاستعمال مأمسته من عجين أو ماء  
 أو نحوها إلا إذا توضأت بقصد القرية كما هو المستحب فإنه يصير مستعملاً وفى الوطء الحية ولا  
 يفتى أن يعزل عن فراشها لأن ذلك يشبه فعل اليهود بحجر وفى السراج يكره أن يعزها فى موضع  
 لا يتخلطها فيه هذا وأعمان المصر به عندنا فى كتاب الحظير والإباحة أن الركبة من العودة  
 ومقتضاه كإفاده الرحي حتى حرمة الاستمتاع بالركبة لاستدلالنا بها بقوله عليه الصلاة والسلام  
 ما دون الأزار ومحل العودة التى يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقاً) أى شهوة ولا (قوله  
 وهل يحل النظر) أى شهوة وهذا كالأستثناء من عموم حل ما بعد القران وأصل التردد

وبعكسه مذنامت احتياطاً  
 (و) يمنع حل (دخول  
 مسجد) حل (الطواف)  
 ولو بعد دخولها المسجد  
 وشروعها فيه (وقربان  
 ماتحت أزار) يعنى ما بين  
 سررة وركبة ولو بلا شهوة  
 وحل عندنا مطلقاً وهل  
 يحل النظر

قوله إلا إذا توضأت الخ  
 أى قصد القرية المستحبة  
 من الجلوس قدر أداء فرض  
 الصلاة لا خزان وقد مناه  
 قبل نحو ورقة اه (منه)



المحوى ولكنه بعيد وهو كما قال اه اقول لقد يقال يمكن تصوير الرجل بدون مس وتبعية  
كحمله مر بوطا بحيث مثلا لكن الظاهر جوازُه تأمل **(قوله فيه آية)** قيد الآية لانه لو كتب  
مادون الآية لم يكره مسه كفى القهستاني ح **(قوله لا بأس)** يشير الى ان وضوء الجنب لهذه  
الاشياء مستحب كوضوء المحدث وقد تقدم ح اى لان ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن  
استثنى من ذلك ط الاكل والشرب بعد المضمضة والغسل بدليل قول الشارع واما قبلها فذكره  
**(قوله بقرأة ادعية الخ)** شمل دعا القنوت وهو ظاهر المذهب كما قدمناه **(قوله فذكره جنب)**  
لانه يصير شارب الماء المستعمل اى وهو مكروه تنزيها ويده لا تخلو عن التجاسة فيدبى غسلها  
ثم يأكل بدائع وظاهر التاميل ان استحباب المضمضة لاجل الشرب وغسل اليد لاجل الاكل  
فلا يكره الشرب بلا غسل يد ولا الاكل بلا مضمضة وعليه فى كلام المتن لف ونشر مشوش  
لكن قل فى الحلاصة اذا أراد الجنب ان يأكل فاستحب له ان يغسل يديه ويستمضمض اه  
تأمل وذكر فى الحلية عن ابى داود وغيره انه عليه الصلاة والسلام اذا اراد ان يأكل وهو  
جنب غسل كفيه وفى رواية مسلم يتوضأ وضوءه للصلاة **(قوله لاحاض)** فى الحلية قيل انها  
كالجنب وقيل لا يستحب لان الغسل لازم لنجاسة الحيض عن الثم والميد بخلاف الجنابة اه  
اقول ينبغي ان يستحب لها غسل اليد لالاكل بخلاف لانه يستحب للظاهر فيها اولى ولذا قال  
فى الحلاصة اذا ارادت ان تأكل تغسل يديها وفى المضمضة خلاف **(قوله ما لم يتحاطب بغسل)**  
اى لا يكره لها مدة عدم خطاياها التكليف بالغسل وهذا انما يكون بعد الطهارة من الحيض  
**(قوله الكراهة)** اى التحريمية ط **(قوله رهوا حوط)** وقدمنا عن الحلية انه ظاهر الرأية  
وعزاه فى الخلاصة الى عامة المشايخ قال فى البحر فكان اولى وقدمنا عن الفتى ان التقييد  
بالكم اتفاق فانه لا يجوز مسه غير الكم ايضا من بعض ثياب البدن **(قوله اذا قطع حضاها)**  
لاكثره مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكثر ليس بموقوف على انقطاع الدم صرح به فى العناية  
والنهاية وغيرها وانما ذكره ليدنى عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز الوطء حال نزول  
دم الاستحاضة اه وقدمنا عن البحر انه يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة بحائل بغير  
الوطء ولو تاطخ دما اه وهذا فى الحاض فيدل على جواز وطء المستحاضة وان تاطخ دما  
وساوى ما يؤيده فافهم **(قوله وجوبا)** منصوب بعامل محذوف اى بلا غسل يجب وجوبا  
ومثله قوله بل ندبا **(قوله لندبا)** لان قراءة حتى يظهروا بالتشديد تقتضى حرمة الوطء الى غاية  
الاغتسال فيحملناها على ما اذا كان ايماها اقل من عشرة دفعا للتعارض بين القراءتين فظاهره  
يورث شبهة فلهذا لا يستحب نوح عن الكافى **(قوله لدون اقله)** اى اقل الحيض وهو ثلاثة  
ايام **(قوله فى آخر الوقت)** اى وجوبا بر كوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كما  
هو ظاهر سياق كلام الدرر وصدر الشريعة قال ط واهمل الشارع حكم الجماع ويظهر عدم  
حله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض  
وعدمه وانظر ما ذكره قيل قوله والنفاس لائم التوأمين **(قوله وان لا قلة)** اللام حتى عدت  
**(قوله لم يحل)** اى الوطء وان اغتسلت لان العود فى العادة غالب بحر **(قوله وغتسل وتصل)**  
اى فى آخر الوقت المستحب وتأخيرها اليه واجب هنا اما فى صورة الانقباض لئلا المعادة فانه

فيه آية (ولا بأس) لحاض  
وجنب (بقرأة ادعية  
ومسها وحملها وذكر الله  
تعالى وتسلح) (وزيارة  
قبور ودخول مصلى عيد  
راكل وشرب بعد مضمضة  
وغسل يد) واما قبلها  
فذكره جنب لاحاض مدة  
تخاطب غسل ذكره الحاشي  
(لا يكره) تحريرا (مس)  
قرآن بكم) عند الجمهور  
يسيرا وصحح فى الهداية  
الكراهة وهو حوط  
(ونحن وطؤوه اذا قطع  
حضاها لا كرهه) بلا غسل  
وجوبا بل ندبا (وان)  
انقطع لدون اقله يتوضأ  
وتصل فى آخر الوقت  
وان (لا قلة) فنلدون  
عادتها لم يحل وتغتسل  
وتصل وتضم

مستحب كفي جهية و متنج وغيره (قوله احتياط) ثلاثة الافعال الثلاثة (قوله وان عادتها) وكذا لو كانت مبتدأة دبر (قوله حل في الحال) لانه لا تغسل عليها بعد الحطاب فان سلمت بعد الاغتسال لا تغير الاحكام وتامة في البحر (قوله حتى تغسل) قد علمت انه يستحب لها تأخيرها الى آخر الوقت المستحب دون المنكر وقد قال في المأبوط نص عليه محمد في الاصل قل اذا قطع في وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكنها ان تغسل فيه وتصلي قال ان تصاف الليل وما بعد نصف الليل مكره ومحر (قوله بشرطه) هو فقدان الماء والصلاة به على الصحيح كما علم من التهر وغيره وبهذا ظهر ان المراد التيمم الكامل المتيقن بالصلاة مع الصلاة ايضا ولعل وجه شرطهم الصلاة به هو ان من شروط التيمم عدم الحيض فإذا صارت به وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكما بصحة تيممها وبانها تخرج به من الحيض كما يخرج وجهها من الحيض وبانها بمنزلة الجنب فيما اذا قطع تمام العشرة او صارت الصلاة دينا في ذمتها لحكم الشرع عليها بحكم من احكام العاهرات وانهذا يحل لزوجه ان يقرها وان تغسل كما يأتي تقريره وقد ظهر بما قرناه صحة ما ذكره في الظهيرية من انه يجوز للحائض التيمم لصلاة الجنازة والعيد اذا طهرت من الحيض اذا كان ايام حيضها عشرة وان كان اقل فلا اه شرط لجواز تيممها لصلاة الجنازة او العيد انقطاع الحيض تمام العشرة لان المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذي يكون عند وجود الماء لحرف فوت صلاة تقوت لا الى بدل وانما كان ناقصا لانه لا يصلح به الفرض بل يبطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة اخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما مر تقريره في محله واذا كان هذا التيمم ناقصا فلا يخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه واما اذا اقطع حيضها تمام العشرة فيجوز تيممها لصلاة الجنازة او العيد لانها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو اقطع اقل من العشرة لا يجوز لها ان تيمم للجنازة او العيد مع وجود الماء ولا يصح الصلاة به لانه ناقص لا يخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المتأني والحيض مناف لصحته اما اذا اقطع تمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظهيرية صحيح لا غير عليه كما اوضحناه هنا وفي باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والا فلا بما اذا اقطع لدون العشرة ولم تقصر الصلاة دينا في ذمتها اذ لو اقطع لدون العشرة وتامة عادتها ومضى عليها وقت صلاة خرجت من الحيض وجاز لزوجه قربانها فينبغي صحة تيممها للجنازة تأمل (قوله يسع الغسل) اي مع مقدمته كالاتقاء وخلع الثوب والستر عن الاعين وفي شرح البيهقي ولم يذكر ان المراد به الغسل المسنون او الفرض والظاهر الفرض لانه ثبت به رجحان جانب الظهارة اه كذا في شرح التحرير لابن امير حاج (قوله والتحريم) وهي الله عند ابن حنيفة والله اكبر عند ابى يوسف والقوي على الاول كفي الغضرات فهستانی (قوله يعني من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم انه اذا اقطع دم الحائض اقل من عشرة وكان تمام عادتها فانه لا يحل وطؤها الا بعد الاغتسال او التيمم بشرطه كما مر لانها صارت طاهرة حقيقة او بعد ان تقصر الصلاة دينا في ذمتها وذلك بان يتقطع ويمضي عليها ادنى وقت صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل

احتياط وان عادتها فن  
كتابية حل في الحال والا  
(لا) يحل (حتى تغسل)  
او تيمم بشرطه (او يمضي  
عليها زمن يسع الغسل)  
ولبس الثياب (والتحريم)  
يعني من آخر وقت الصلاة  
لتعاليم بوجوبها في ذمتها  
حتى لو طهرت في وقت  
العيد لا بد ان يمضي وقت  
الظهر كفي السراج

واللبس والتحرمة سواء كان الانقطاع قبل الوقت او في اوله او قبل آخره بهذا القدر فاذا انقطع قبل الظهر مثلاً او في اول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لانها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة ديناً في ذمتها لان المعبر في الوجوب آخر الوقت واذا صارت الصلاة ديناً في ذمتها صارت طاهرة حكماً لانها لا تنجب في الذمة الا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا اما اذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل الا بعد الغروب لصيرورة صلاة العصر ديناً في ذمتها دون صلاة الظهر لانها لم تدرك من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فاذا علمت ذلك ظهر لك ان عبارة المصنف مؤهمة وليست على إطلاقها لانها توهم انه يحل بمضى ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة اى في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع الى الزوال وسواء كان في اول الوقت او في آخره مع انه لا عبرة للوقت المهمل ولا لاول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التعليل بوجوبها ديناً في ذمتها فانها لا تنجب كذلك الا بخروج وقتها خلافاً لما غلط فيه بعضهم كما شبه عليه في الفتح والبحر فلذا قال الشارح يعنى من آخر وقت الصلاة للاحتراز عنهما واتى بالغاية التي يؤتى بها في موضع الحفاء لما ذكرنا من الابهام ولو عبر المصنف كاعتبر البركوى بقوله او تصير صلاة ديناً في ذمتها لكان اخصر واظهر ولكنه قصد التنبيه على ما به تصير الصلاة ديناً في ذمتها وهو معنى هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله اذا لم يتم أكثر المدة قبل الغسل كافي البركوى فلو تم لها عشرة ايام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج الى مضي هذا الزمن (تنبيه) انما حل وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة ديناً في ذمتها لانها صارت كالجنب وخرجت من الحيض حكماً وبه يعلم انه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن ابن البرجندى بخلاف ما اذا اغتسلت وحيث صارت كالجنب فبذني ان يجوز لها التيمم لصلاة جنازة او عيـداً خافت فوتها كما يجوز ذلك للجنب كما قررناه آنفاً **(قوله الاصح لا اى)** فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدرك قدر تحرمة الصلاة ايضاً وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسرارج انه لا يجزئها صوم ذلك اليوم اذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسل والتحرمة لانه لا يحكم بظهارتها الا بهذا وان بقي قدرها يجزئها لان العشاء صارت ديناً عليها وانه من حكم الظاهرات حكم بظهارتها ضرورة اه ونحوه في الزيلعي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه قال في التهذيبه نظروا بين وجهه \* اقول ولعله ان الصوم يمكن انشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على ادراكها اكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه انه لو اجزاها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لزم ان يحكم بظهارتها من الحيض لان الصوم لا يجزئ من الخائض ولزم ان يحل وطؤها لو كانا مسافرين في رمضان مع انه خلاف ما طبقوا عليه من انه لا يحل ما لم يحجب الصلاة ديناً في ذمتها ولا تنجب الا بادر الغسل والتحرمة فالذي يظهر مقال في البحر انه الحق ثم لا يخفى ان لبس الثياب مثل التحريم اذا لا تنجب الصلاة بدونها كما مر لكن هذا على القول باشتراط التحريم لا على ما صححه الشارح تبعاً للمجتبى فافهم **(قوله وحي)** اى التحريم اى زمانها من الطهر اى من زمنه **(قوله مطلقاً)** اى سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض او لدون ذلك ح **(قوله وكذا الغسل)** اى الغسل مثل التحريم في انه من الطهر

وهل تعتبر التحريم في الصوم الاصح لا وحي من الطهر مطلقاً وكذا الغسل لو لاكثره ولا من الحيض





أو على القاب يكفر إذا أكل حراما عينه وثبت حرمة بدليل قسري، أما من حرمة غيره بدليل قطعي أو حراما عينه بأخبار الأحاد لا يكفر إذا اعتد به خلافا له ومثله في شرح العقائد النسفية (قوله سمع) أي وطأ بالخص (قوله لا جاحل) أي على سبيل إمام المفسر المشوش والظاهر أن الجاهل إنما يفتي بكونه كبيرة لاسل الحُرمة إذ لا يدرى الجاهل بالأحكام في دار الإسلام أقادهط (قوله ويندب) أي يزاره أحمد وابو داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس مرفوعا في الذي يأتي أمره وهي حائض قال يتصدق بدینار أو نصف دينار ثم قبل أن كان الوطء في أول الحيض فبدینار أو آخره فينصفه وقيل بدینار لو ألد له أسود وبنصفه لو أصفر قال في البحر ويدلله ما رواه أبو داود والحاكم وغيره إذا وقع الرجل أهله وهي حائض أن كان دما حرا فليتصدق بدینار وإن كان أصفر فليتصدق بنصف دينار (قوله قال) الضياء الخ (أي الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وأصل البحث لأحمد في السراج ويؤيد ظاهر الأحاديث وظاهرها أيضا أنه لا فرق بين كونه جاهلا بشيئها أولا (قوله) تثبت الحُرمة بأخبارها وإن كذبها فتح ويركوى وحرر في البحر أن هذا إذا كانت غيبية أو غاب على الظن صدقها أما لو فاسقة ولم يغاب صدقها بأن كانت في غير أو أن حيفها لا يقل قولها اتفاقا (قوله وقتا كاملا) ظرف لقوله دائما والاولى عدم ذكر هذا التقيد أي بقدر الدوام لأنه في حكمه في الدوام وعدمهط (قوله لا يمنع صوم الخ) أي ولا قراءة وموس مصحف ودخول مسجد وكذا لا يمنع عن الطواف إذا كنت من اللوث قهستاني عن الخزانة ط (قوله جماعة) ظاهره جوازہ في حال سيلانه وإن لم يأت به وكذا هو ظاهر غيره من المتون والسنن وروح وكذا قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وإن لم يمتد الخلع بالدم وتماه في ط وأما ما في شرح التبيين في الإنجاس من أن التلوث بالنجاسة مكرهه والظاهر حكمه على ما إذا كان بلا عذر والوطء عذر ألا ترى أنه يحل على القول بأن رطوبة الفرج نجسة مع أن فيه تلوثا بالنجاسة فيخصيص الحل بوقت عدم السيلان محتاج إلى نقل صريح ولم يوجد بل قد منا عن شروح الهداية التصريح بأن حل الوطء بعدا كثر الحيض غير متوقف على الانقطاع فافهم ٩ (تبيينه) أفني بعض الشافعية بحجة جاء من نجس ذكره قبل غسله إلا إذا كان به سلس فيحل كوطء المستحاضة مع الجريان ويظهر أنه عندنا كذلك لما فيه من التخصيص بالنجاسة بلا ضرورة لا مكان غسله بخلاف وطء المستحاضة ووطء الساس تأمل وفي ما لو كان مستحاضا بغير الماء ففي فتاوى ابن حجر أن الصواب التخصيص وهو أنه إن كان لعدم الماء جائز له الوطء للأحاجة والأفلاطال وروى أحمد بسند ضعيف أن رجلا قال يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء الجماع أهله قال نعم أم لا خصا (قوله حديث توضحى) فإنه ثبت به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة أه منح ودرر ٣ وأبدال الدلالة بالإشارة إلى تحفي ما فيه على من لم يعرفه بالأصول فافهم ثم الحديث مذکور في الهداية وظاهره الفتح أنه لما يجد هذا اللفظ وذكر عن سنن ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حيش اجتنبي الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصى فمكثك على سنده ثم قال وهو في البخاري بدون وإن قطر الدم على الحصى (قوله والناس) بالكسرة موس (قوله

أنها تشتترط لها الطهارة فيوقف بذلك على حكم الصوم والجماع بالاولى لعدم اشتراط الطهارة

سوبة وبنسب تصدقه بدینار نصفه خمس ركعة وهما على منعه صدق قول في التمسك الطاهر (لا بد من الطهارة) حكمة (كسرة دانه) قوله بدینار (لا بد من) (صلاة) فافهم (٨) حكمة توضحى وصلى على قطر الدم على الحصى (والناس) كلمة فإلهام امرأة ومرة (دنه)

٩ مقابل في حكمه طء استحاضة ومن يكره نجاسة

٣ قول ابن ابي نعيم الخ تعريض الخالي حبيب روى في الصوم والجماع بالاشارة فيه ان الاستدلال بالاشارة النص كما تقرر في الاصول هو العمل بما ثبت بنسبته لا بكنهه غير مقصود ولا سبقه النص كفي قوله أنه لا يوجب الوطء له زقنن الآيات سبق لأبواب الفتنة وفي ذكره بولوله سيرة إلى أن النسب أنما به وأما الثابت بدلالة النص فثبت بمعنى النص لغة كالتحفي عن الثقف بوقفه على حرمة الغضب بدون الاحتياط لانه يفي وعده هذا فإنه سبق لبيان حكمة الصلاة مع هذا ما روى من أحدث نهد ه منه



(قوله) كذا رواه الترمذى وغيره) اى بالمعنى قال فى الفتح روى ابو داود والترمذى وغيرهما عن ام سلمة قالت كانت النساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما واثني البخارى على هذا الحديث وقال النووى حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطنى وابن ماجه عن انس انه صلى الله عليه وسلم وقت للنساء اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم يحل عن الطعن لكنه يرتفع بكثيرها الى الحسن اه ما خلا

(قوله) ولان اكثره الخ يعنى بالاجماع كما فى البحر حتى ان من جعل اكثر الحيض خمسة عشر نجعل اكثر النفاس ستين ح (قوله) لو مبتدأة يعنى انما يعتبر الزائد على الاكثر استحاضة فى حق المبتدأة التى لم تثبت لها عادة اما المعتادة فتزد لعادتها اى ويكون مازاد على المعتادة استحاضة لما زاد على الاكثر فقط (قوله) فتزد لعادتها) اطلقه فشمعل ما اذا كان ختم عادتها بالدم او بالطهر وهذا عندنا بىوسف وعند محمد ان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا وبسببه ما ذكر فى الاصل اذا كان عادتها فى النفاس ثلاثين يوما فانقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عادتها فصارت صامت ثم عاودها الدم فاستمر بها حتى جاوز الاربعين ذكرناها مستحاضة فيها زاد على الثلاثين ولا يجوز لها صومها فى العشرة التى صامت فيلزمها القضاء اما على مذهب محمد فنفساها عشرين فلا تقضى ما صامت بعدها بحر عن البدائع (قوله) وكذا الحيض يعنى ان زاد على عشرة فى المبتدأة فالزائد استحاضة وترد المعتادة لعادتها ط (قوله) فان انقطع على اكثرها) يحتمل زقوله والزائد ط (قوله) او قبله) اى قبل الاكثر وزاد على المعتادة قال فى البحر وقيد بكونه زاد على الاكثر لانه لو زاد على المعتادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اتفاقا بشرط ان يكون بعده طهر صحيح (قوله) ان وليه طهر تام) قال فى البحر وانما يقيدنا به لانها لو كانت عادتها خمسة ايام مثلا من اول كل شهر فرائت ستة ايام فان السادس حيض ايضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما ثم رأت الدم فانها ترد الى عادتها وهى خمسة واليوم السادس استحاضة فتقضى ما تركت فيه الصلاة كذا فى السراج اه قال ح وصورته فى النفاس كانت عادتها فى كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة احدى وثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رأت الحيض فانها ترد الى عادتها وهى الثلاثون وبحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التى هى طهر (قوله) وهى تثبت وتنقل بمرة) اشار الى ان ما رأتها ثانيا بعد الطهر التام يصير عادتها وهذا مثال الانتقال بمرة ومثال الثبوت مبتدأة رأت دما وطهرت صحيحين ثم استمر بها الدم فعادتها فى الدم والطهر ما رأت فتزد اليها لكن قدما عن البركوى تقيده بما اذا كان طهرها اقل من ستة اشهر والا فتزد الى ستة اشهر الاساعة وحيضها بحاله (قوله) به يفتى) هذا قول ابى يوسف خلافا لهما ثم الخلاف فى المعتادة الاصلية وهى ان ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على الولا او اكثر لا لاجل عملية بان ترى اطهارا مختلفة ودماء كذلك فانها تنتقض برؤية المخالف اتفاقا نهرو تمام بيان ذلك فى الفتح وغيره وقد نبه البركوى فى هامش رسالته على ان بحث انتقال المعتادة من اهم مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعدد اجرائه وذكر فى الرسالة ان الاصل فيه ان المخالفة للمعتادة ان كانت فى النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالمعتادة باقية ترد اليها والباقي استحاضة وان لم يجاوز انتقلت المعتادة الى ما رأتها والكل نفاس وان كانت فى الحيض فان جاوز

كذا رواه الترمذى وغيره  
ولان اكثره اربعة امثال  
اكثر الحيض (والزائد)  
على اكثره (استحاضة)  
لو مبتدأة اما المعتادة فتزد  
لعادتها وكذا الحيض فن  
انقطع على اكثرها او قبله  
فالكل نفاس وكذا حيض  
ان وليه طهر تام والا  
فعادتها وهى تثبت وتنقل  
بمرة به يفتى





رواية عن ابي حنيفة كما في عدة الفتح عن المحقق ثم ان الایاس مأخوذ من الیاس وهو  
الفتوط ضد الرجاء قال المطرزی اصله ایاس على وزن افعال من یأسه اذا جعله یأسا منقطع  
الرجاء فكان الشریع جعلها منقطعة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة  
تخفيفا اه نوح ( قوله مثلها ) قال في الفتح في باب العدة يمكن ان يكون المراد المانعة في  
تركيب البدن والسمن والهزال اه ويقال لا بد ان يعتبر مع ذلك جنبها لما ذكره بعد في  
الفتح عن محمد بن قنبر في الرومات بخمس وخمسين وفي غيرهن بستين وربما يعتبر القطر ايضا  
فليحذر رحي ( قوله فاذا بلغت ) فلو لم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحیض لان الطهر لاحد  
لاكثره رحي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تستغني عدتها الا بالحیض كما  
سأى التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرخصة اذا لم تر  
حيضا فعلقته حتى رأت صفرة في ايام الحیض قال هو حیض تنقضي به العدة اه ( قوله  
وانقطع دمها ) امالو بالغة والدم يأتيها فليست بأيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه  
حينئذ ظاهر في انه ذاك المعتاد وعود العادة يبطل الایاس ثم فسر بعضهم هذا بان تراه سائلا  
كثيرا احترازا عما اذا رأت بلة يسيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون احمر او اسود فلو اصفر  
او اخضر او تربة لا يكون حیضا ومنهم من لا يتصرف فيه فقال اذا رأت على العادة الجارية  
وهو يفيد انها اذا كانت عادت قبل الایاس اصفر فرأته كذلك او علقا فرأته كذلك كان حیضا  
اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني رحي ( قوله حكم بأیاسها ) فائدة هذا الحكم الاعتداد  
بالاشهر اذا لم تر في اثنتائها دما ط ( قوله وحده ) اي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول  
مشايخ بخاري وخوارزمي وبخط الشارح في هامش الخرائج قال قاضيخان وغيره وعليه  
الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن المفيد انه اختار ومثله في الفيض وغيره اه ( قوله اي  
المدة المذكورة ) وهي الخمسون او الخمسة والخمسون ط ( قوله فليس بحیض ) ولا يبطل به  
الاعتداد بالاشهر ط ( قوله دما خالصا ) اي كالا سودا والاحمر القاني درر قال الرحي وتقدم عن  
الفتح انه لو لم يكن خالصا وكانت عادت قبل الایاس يكون حیضا ( قوله حتى يبطل )  
تفريع على الاستثناء ( قوله لكن قبل تمامها ) اي تمام العدة بالاشهر لابعده اي بعدم تمام  
الاعتداد ط ( قوله وسحقته في العدة ) عبارته هناك آيسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على  
جاری العادة او حبلت من زوج آخر طالت عدتها وفقد نكاحها واستأنفت بالحیض لان  
شرط الحائض تحقق الایاس عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية  
واختاره في الهداية فعين المصير اليه قوله في البحر عد حكاية ستة اقوال مصححة واقره  
المصنف لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد انها ان رأت قبل تمام الاشهر استأنفت  
لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومثلا خسرو والباقى واقره المصنف  
في باب الحیض وعليه فالكاح جائز وتعد في المستقبل بالحیض كما يحكمه في الخلاصة  
وغيره وفي الحوهرة واجتبي انه الصحيح اختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري  
وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية وفي البحر انه عدل الروايات اه ( قوله وصاحب  
عذر ) خبر مقدمه وقوله من به ساس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة والاوّل نكرة فانهم

بل هو ان تبلغ من السن  
ملا تحيض مثلها فيه )  
فاذا بلغت وانقطع دمها  
حكم بأیاسها ( فأرأته بعد  
الانقطاع حیض ) فيبطل  
الاعتداد بالاشهر وتفسد  
الانكحة ( وقيل يحد  
بخمسين سنة وعليه الموعول )  
والفتوى في زماننا مجتبي  
وغيره ( تيسيرا ) وحده في  
العدة بخمس وخمسين قال  
في الضياء وعليه الاعتداد  
( وما رأت بعدها ) اي المدة  
المذكورة ( فليس بحیض  
في ظاهر المذهب ) الا اذا  
كان دما خالصا تحيض حتى  
يبطل به الاعتداد بالاشهر  
لكن قبل تمامها لابعده  
حتى لا تفسد الانكحة وهو  
اختار الفتوى اجوهره  
وغيره واستحققة في العدة  
( وصاحب عذر من به سلس  
بول )  
مطلب  
في احكام العذور

قل في التهر قبل الساس يفتح اللام نفس الحرج وبكسرهما منه هذا الترض (قوله)  
لا يمكنه امساكه (أما اذا أمكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله)  
او استعلاق بطن (أى جريان ما فيه من الغائط (قوله او انفلت رشح) هو من انفلت جمع  
مقعدته لاسترخاء فيها نهر (قوله او بعينه رمد) اى ويسيل منه الدمع ويضيق بذلك لانه الغالب  
(قوله او عمنش) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح عن القاموس (قوله  
او غرب) قل المطر زى هو عرق في مجرى الدمع يسقى فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي  
بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماقى اه  
فانهم (قوله وكذا كل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره يعنى انقذا زك ط لكن صرحوا بان  
ماء فى التائم طاهر ولو منما فتأمل وعبارة شرح المنية كل ما يخرج بعلة فالوجع غير قيد كما مر  
وفي اجتنى الدم والقيح والصديد وماء الجرح والنفطة وماء البثرة والتدى والعين والاذن لعله  
سواء على الاصح اه وقدمنا في نواقض الوضوء عن البحر وغيره ان التقيد بالعللة ظاهر فيما  
اذا كان الخارج من هذه المواضع ماء فقط بخلاف ما اذا كان قيحا او صدیدا وقدمنا هناك  
ايضا بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احتزبه عن الوقت المهمل  
كما بين الطلوع والزوال فانه وقت لصلاة غير مفروضة وهى العيد والضحى كما يشير اليه  
فلو استوعبه لا يصير معذورا وكذا لو استوعبه الانقطاع لا يكون برأفاده الرحمي (قوله  
ولو حكما) اى ولو كان الاستيعاب حكما بان انقطع العذر في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء  
والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حققه في الفتح والدرر خلافا لما  
فهمه الزيلعي كما بسطه في البحر قل الرحمي مهمل يشترط ان لا يمكنه مع ستهما والاقصا على  
فرضها يراجع اه اقول الظاهر الثانى تأمل (قوله في حق الابتداء) اى في حق ثبوته ابتداء  
(قوله في جزء من الوقت) اى من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) اى  
ليعلم بها ثبوت امداد (قوله وفي حق الزوال) اى زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه  
معذورا (قوله تمام الوقت حقيقة) اى بأن لا يوجد العذر في جزء منه اصلا فيستقط العذر من  
اول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء او الصلاة وداه الانقطاع الى آخر الوقت الثانى  
بعد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظار الى آخره فان لم ينقطع يتوضأ ويصل ثم ان انقطع  
في أثناء الوقت الثانى يعيد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثانى لا يعيد لثبوت العذر  
حيث من وقت العروض اه بركوبة ونحوه في الزبلى والظهيرية وذكر في البحر عن  
السراج انهم انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد القعود قدر التشهد لا بعد لزوال العذر  
بعد الفراغ كالتيمم اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) اى العذر او صاحبه  
(قوله الوضوء) اى مع القدرة عليه والا فالتيمم (قوله لا غسل ثوبه) اى ان لم يجد كبريتي  
متا (قوله ونحوه) كالبدن والمكان ط (قوله اللام الوقت) اى فلعنى لوقت كل صلاة بقرينة  
قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل صلاة خلافا للشافعي اخذا من حديث توشى  
لكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوى روى ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قل لفاطمة بنت ابي حبيش توشى

لا يمكنه امساكه  
(او استعلاق بطن او انفلت رشح او استحضة) او بعينه  
رمد او عمنش او غرب وكذا  
كل ما يخرج بوجع ولو من  
اذن وتدى وسرة (ان  
استوعب عذره تمام وقت  
صلاة مفروضة) بأن لا يجد  
في جميع وقتها زمنا يتوضأ  
ويصل فيه خاليا عن الحدث  
(ولو حكما) لان الانقطاع  
اليسير ما يحق بالعدم (وهذا  
شرط العذر (في حق  
الابتداء (وفي حق البقاء  
كفى وجوده في جزء من  
الوقت) ولو مرة (وفي  
حق الزوال) يشترط  
(استيعاب الانقطاع) تمام  
الوقت (حقيقة) لانه  
الانقطاع الكامل (وحكمه  
الوضوء) لا غسل ثوبه  
ونحوه (كل فرض) اللام  
للوقت كفى لدوام الشمس

وقف كي صلاة ولا يصح تحككه لانه لا يحمل غيره بخلاف حديث كل صلاة من لفظ الصلاة  
 شاع سبعة في سن لتسرع و حرف في وقتها فوجب همه على تحككه وتمايمه فيه **(قوله**  
 ثم يصلي به) أي وضوءه فيه أي في وقت **(قوله فرض)** أي أي فرض كان مري أي فرض الوقت  
 وغيره من شئ كانت **(قوله لاوي)** لانه حازه ثقل وهو غير مضاب به يجوز له ان واجب  
 مضاب به لاوي وده ط ولاه لانه حازه لاعي والادنى يجوز الاوسط بالادنى **(قوله فاذا**  
 خرج وقت يصل) فإذن الوضوء التام يصل بخروج وقت فقط لا بدخوله خلاف تزفر ولا بكل  
 منه خلاف بلاني وثاني ثمرة خلاف **(قوله أي ظهر حدثه السابق)** أي السابق على خروج  
 وقت وفد انه لا تأثير بخروج في لا تقض حقيقه وانما التقاض هو الحدث السابق  
 بسطر الخروج وحدث تحككه يرتفعه الى ثمة معومة فيظهر عندها مقتضرا لاستمدا  
 كحقيقه في الخ **(قوله حتى وتوضأ)** لتفريع على قوله أي ظهر حدثه السابق فن معناه  
 انه يظهر حدثه متى قرأ وضوء والذي شرع عليه بان توضأ على السبلان او وجد السبلان  
 بعد في وقت أي فإذا توضأ على الانقضاء وداه الى الخروج فلا حدث بل هو ظاهرة كاملة  
 فلا يصل الخروج **(قوله ما يصرأ)** أي فنه بعد الخروج لو صرأ أي عرض له حدث آخر  
 أو صل حدثه يصل وضوءه بذلك الحدث فهو كالصحيح في ذلك فقدر **(قوله كسلة مسح**  
 خلفه) أي في قدميه في باب مسح على حنجر بقوله انه أي المعذور يمسح في الوقت فقط  
 لا ان توضأ وليس على الانقضاء فكما صحيح اه وقدمنا انها رباعية لانه امان يتوضأ  
 وليس على الانقضاء او يوجد حدث مع الوضوء او مع اللبس او معهما فهو كالصحيح  
 في الصورة لاوي فقط التي استشهد من مسح في الوقت فقط وهي المرادة هنا فلما كان حكم  
 هذه المسألة معومة حيث صرح فيها بأنه كالصحيح أي به يمسح في الوقت وخارجه الى انتهاء مدة  
 مسح اركان بين ان من توضأ على الانقضاء دام الى خروجه فهو كالصحيح ايضا فاذا خرج  
 وقت لا يصل وضوءه مائة بظراً حدث آخر فشيء مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث  
 ان كلامهم حكمه كالصحيح وان كان حكمهم مختلفا من حيث انه في الاولى يبطل وضوءه  
 بضروره احدث بعد الوقت ولا يبطل مسحه بذلك في مدة مسح بمعنى انه لا يلزمه ترك الحنف  
 وتغسل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرباعية ففيه **(قوله وأقد)** أي بقوله فاذا  
 خرج وقت يصل فإن المراد به وقت الفرض لا التيمل **(قوله لا يصل الاخرى)** وقت  
 الظهر أي خلاف تزفر واني يوسف حيث ابصاره دخوله وان توضأ قبل الطلوع بطل ايضا  
 با صوع خلاه تزفر فقط دام الدخول وان توضأ قبل عصره بطل اتفاق لوجود الخروج  
 ودخول والا صل دمر **(قوله هو مختار بالتأني)** وقبل لا يجب غسله اصلا وقيل ان كان  
 مقيد بان لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه مرة بعد لاخرى فلا واختاره السرخسي  
 خير قلت ان في التمدح له مختار مشايخا وهو الصحيح ه وان لم يمكن التوفيق لعماله على  
 موقفتي فهو اوسع على معذورين ويؤيد و يوفق موقفية على الزاهدي عن البقلى  
 لو علمت استحاضة بها لو علمت بقي ضاهر أي ان تصل بوجوب الجماع وان علمت انه يعود  
 نحوما علمت عند ان يوسف دون محمد اه لكن فيها عن الزاهدي ايضا عن قضي صدر انه

(ثم يصلي به) (فيه فرضا  
 وغلا) (مدخل انوجب  
 بالاولى) (دد خرج الوقت  
 يصل) (أي ظهر حدثه  
 السابق حتى وتوضأ على  
 لا تقض) (داه الى خروجه  
 لا يصل الخروج ما يصرأ  
 حدث آخر وليس كسلة  
 مسح خلفه فاذا نه وتوضأ  
 بعد صوع واوله ادا  
 ضحي لا يصل الاخرى  
 وقت الظهر) (وان سال  
 على توبه) (فوق المزمع  
 جازله ان لا يغسله ان كان  
 لو غسله تجس قبل التمرغ  
 منه) (أي الصلاة) (ولا  
 يتجسس قبل فراغه فلا)  
 يجوز ترك غسله هو مختار  
 لتأني



لويبقى طاهرا الى ان تفرغ من الصلاة ولا يبق الى ان يخرج الوقت فعندنا تصل بدون غسلة خلافا للشافعي لان الرخصة عندنا مقدرة بخروج الوقت وعندده بالفراغ من الصلاة اه لكن هذا قول ابن مقاتل الرازي فانه يقول يجب غسله في وقت كل صلاة قياسا على الوضوء واجاب عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة الثوب ليست في معناه فلا تلحق به **(قوله)** وكذا مريض الخ في الخلاصة مريض بخروج تحته ثياب نجسة ان كان بحال لا يسط تحته شيء الاتجس من ساعته ان يصل على حاله وكذا لو لم يتجس الثاني الا انه يزاد مرضه له ان يصل فيه بحر من باب صلاة المريض والظاهر ان المراد بقوله من ساعته ان يتجس نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله **(قوله)** والمعذور الخ قيد لما علم تمام من ان وضوءه يبقى مادام الوقت باقيا **(قوله)** ولم يطرأ بالهمز قال في المغرب وطرأ علينا فلان جاء من بعد ثبوت من باب منع ومصدرة الطرؤ وقولهم طرى الجنون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهمزة واما الطريان فخطا أصلا اه فافهم **(قوله)** اما اذا توضأ لحدث آخر اى حدث غير الذي صار به معذورا وكان حدثه منقطعاً كما في شرح المنية اما اذا كان حدثه غير منقطع وحدث حدثا آخر ثم توضأ فلا ينتقض بسلان عذره كاهو ظاهر التقييد لان وضوءه وقع لهما ثم ان ما ذكره الشارح محترز قوله اذا توضأ لعذره ووجه التقتض فيه بالعذر أن وضوءه لم يقع له فكان عدما في حقه بدائع وكذا لو توضأ على الانقطاع ودام الى خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يتبدى بخلاف ما اذا توضأ بعد السلان زياي **(قوله)** او توضأ لعذره الخ محترز قوله ولم يطرأ عليه حدث آخر ووجه التقتض فيه كافي البدائع ان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبطل والمائط سواء اه **(قوله)** بأن سال احد منخريه اى مالوسال منهما جميعا ثم انقطع احدهما فهو عى وضوءه مابقي الوقت لان طهارته حصلت لهما جميعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السلان مابقي الوقت فبقى هو صاحب عذر بالمتخير الآخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انقطع السلان عن بعضها بدائع **(قوله)** ولو من جذري بضم الجيم وفتح الدال ط وبخط الشارح في هامش الخرائن قوله او قرحه يشمل من به جذري سال منهما ما فتوضأ ثم سال منها قرحه اخرى فانه ينتقض لان الجذري قروح متعددة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقأ لو توضأ لاجله ثم سال الآخر كافي شرح المنية اه **(قوله)** فلا تبقى طهارته جوابا اما **(قوله)** او تقبلها اى ان لم يتمكن رده بالكلية **(قوله)** ولو بصلانه مومنا اى كما اذا سال عند السجود ولم يسل بدونه فيومى قائما او قاعدا وكذا لو سال عند القيام يصل قاعدا بخلاف من لو استاق لم يسل فانه لا يصل مستلقيا اه برؤية **(قوله)** وورده لا يبقى ذاعذر **٣** قال في البحر ومتى قدر المعذور على رد السلان برباط او حشو او كان لو جالس لا يسل ولو قام سال وجب رده وخرج برده عن ان يكون صاحب عذر ويجب ان يصل جالسا بالاناء ان سال بالمالان لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث اه واستفد من هذا ان صاحب كى الحصة غير معذور لامكان رد الخارج برفعها ط وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السلان بنفسه لو ترك وكان اذا ردها

وكذا مريض لا يسط مومنا الاتجس فوراً له تركه **(و)** المعذور **(انما تبقى طهارته في الوقت بشرطين اذا)** توضأ لعذره **(و لم يطرأ عليه حدث آخر اما اذا)** توضأ لحدث آخر وعذره منقطع ثم سال او توضأ لعذره ثم **(طرأ)** عليه حدث آخر بأن سال احد منخريه او جرحه او قرحه ولو من جذري ثم سال الآخر **(فلا)** تبقى طهارته **(فروغ)** يجب رد عذره او تقبلها بقدر قدرته ولو بصلانه مومنا وورده لا يبقى ذاعذر

**٣** قال في البرازية اذا قدرت المستحاضة او ذو الجرح أو المقصد على منع دم يربط وعلى منع النش بخرفة الربط لزم وكان كالاستحاضة فان لم يقدر على منع النش فهو ذوعذر اه **(منه)**



الكلام (قوله بقاء) يستلزم من الماء الشكوك على أحد نحوين أحدهما في الأسرار  
 (قوله به يفتي) أي خلافاً لمحمد لأنه لا يجوز إزالة النجاسة الحقيقية إلا بماء المطاق بغير  
 لكن فيه انهم ذكروا أن الظهارة بانقلاب العين قول محمد تأمل (قوله وبكل مانع) أي سائل  
 فخرج الجامد كالنارج قبل ذوبه فأفاده ط (تنبيه) صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه  
 تكره إزالة النجاسة بمانع المذكور لما فيه من أضعاف المسال عند عدم الضرورة (قوله  
 طاهر) فيقول ما يؤكل لا يظهر محل النجاسة اتفاقاً بل ولا يزول حكم الغليظة في اختار فلو  
 غسل به الدم بقيت نجاسة الدم لأنه ما زاداد التوب به الاثراً ولو خالف ما فيه دم أي نجاسة دم  
 يحنث وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء المستعمل على القول بنجاسته وتامه في النهر  
 (قوله ثالث) أي مزيل (قوله بنصير بالعصر) تفسير قانع لا قيد آخر اهـ (قوله فتطهر  
 اصبع السح) عبارة البحر وعلى هذا فرعوا طهارة اليد إذا قاء عليه الولد ثم رضعه حتى زال اثر  
 القي وكذا إذا لحس اصبعه من نجاسة حتى ذهب الاثر أو شرب خمرًا ثم تردد ريقه في فيه مراراً  
 طهر حتى لو صلى تحت وعلى قول محمد لا اهـ وقد منا في الأسار عن الحلية أنه لا بد أن يزول  
 اثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتوح صبي ارتضع ثم قاء فاصاب ثياب الام ان كان ملئ الخمر  
 فنجس فإذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الامام أنه لا يمنع ماء يفتحش لانه لم يتغير  
 من كل وجه وهو الصحيح وقد منا ما يقتضي طهارته (قوله مزيل) لم يقل مطهر لما علمت من  
 ان بول الماء كولا لا يظهر اتفاقاً وانما الخلاف في ازالته للنجاسة المكاثرة (قوله فخلاص المختار)  
 وعلى ضعفه فالمراد باليمن ما لا دسومة فيه بخر (قوله ويظهر خف ونحوه) احتراز عن التوب  
 والبدن فلا يظهر ان بالذات الا في المني وتامه في البحر واطلقه فشمعل ما اذا اصاب النجس  
 موضع الوطء وما فاقوه وهو الصحيح كافي حاشية الحموى (قوله كغسل) ومثله الفرو اهـ  
 عن القهستاني والحموى أي من غير جانب الشعر وقيد العمل في النهر بغير الرقيق ولم اره لغيره  
 واما قول البحر قيده ابو يوسف بغير الرقيق فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المعراج البحر  
 والبول فالضمير في عبارة البحر للنجس لا للتل (قوله بذى جرم) أي وان كان رطبا على قول  
 الثاني وعليه اكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى لعوموم البلوى ولا طلاق  
 حديث ابن داود اذا جاء احدكم المسجد فانتظر فان رأى في نعله أدنى أو فترا فلم يمسحه ووصل  
 فيها كافي البحر وغيره (قوله هوكل ما يرى بعد الجفاف) أي على ظاهر الخف كالعذرة  
 والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بذى جرم بخر ويأتى تمامه قريباً (قوله ولو من غيرها)  
 أي ولو كان الجرم المرئى من غير النجاسة (قوله كخمر وبول السح) أي بان اقبل الخف بخر  
 فثبي به على رمل او رمد فاستجسده فسح به بالارض حتى تنثر طهر وهو الصحيح بخر عن الزبلي  
 اقول ومفاده ان الخمر والبول ليس بذى جرم مع انه قد يرى اثره بعد الجفاف فالمراد بذى الجرم  
 ما تكون ذاته مشاهدة بنجس البصر وبغيره ما لا تكون كذلك كما سذكره مع ما فيه من البحث  
 عند قوله وكذا يظهر محل نجاسة مرئية (قوله بدلت) أي بأن يمسحه على الأرض مسحا قويا ط  
 ومثل ذلك الحك والحت على مافي الجامع الصغير وفي المغرب الحث التشر باليد او العود  
 (قوله يزول به اثرها) أي الا ان يشق زواله بنهر (قوله والا جرمها) أي وان كانت النجاسة

(بماء ولو مستعملاً) به  
 يفتي (وبكل مانع طاهر  
 قانع) للنجاسة ينقص  
 بالعصر (كحل وماء ورد)  
 حتى الريق فتطهر اصبع  
 وتدى تجس بلحس ثلاثاً  
 (بخلاف نحو لين) كبريت  
 لانه غير قانع ومذلل ان  
 اللبن وبول ما يؤكل مزيل  
 فخلاص المختار (ويظهر  
 خف ونحوه) كغسل (تجس  
 بذى جرم) هوكل ما يرى  
 بعد الجفاف ولو من غيرها  
 كخمر وبول اصابه تراب  
 به يفتي (بدلت) يزول به  
 أثرها (والا) جرم لها  
 كبول

قوله وليصل فيهما هكذا  
 بخطه ولعاه فيها أي التل  
 وليجر لفظ الحديث تأمل  
 اهـ مصححه

المشعومة من ماء الاحرام ( **قوله** في سائر ) الى حطب في بحيرة و حيدر ان غسل  
الاثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى يسبح القطر وينذهب الماء ولا يشترط ان يس ( **قوله**  
صحيح ) احترازه عن نحو الجديد اذا كان عليه صدأ أو قلوب وقوله (امسأله عن الثوب  
الصقيل ) انه مسامح عن البحر ( **قوله** الآية مدعونة ) في تأنيديه تحية حلية ( **قوله**

اوخر الخ ) يفتح الحاء بحجة وراء مسددة بعدها الف وكسر الصاد انهما آخرهما  
مسددة نسبة الى الحراط وهو خشب يخرجه الحراط فيصير صقيلا كما قرأه ( **قوله** مسح )  
متعاقب يظهر وانما اكتفى بالمسح لان تعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون  
الاكتفاء بسبب فزيم ثم يسحونها ويسبون منها ولانه لا تمتد اخذه التحاسة وما على ظاهره يزول  
بالمسح بغير ( **قوله** ) في سواء اسابه نجس له جرم اولاً رطباً كان او يابساً على الغبار  
بما تولى شرباً لانية من برهن قل في الحلية والذي يظهر ان لو يابسة ذات جرم تظهر بالحث  
والمسح بتدق بل ظهر من خرفة او غيره حتى يذهب ابرها مع عنها ولو يابسة ليست بذات  
جرم كما يقول واخر في المسح بتذكرناه لا غير ولو رطبة ذات جرم او لا في المسح بخرفة مبتلة او لا

( **تدق** ) في مظهر المسح موضع الحجامه في المظهره اذا مسحها بثلاث خرق رطبات  
انقض اجزاءه عن الغسل وقره في المسح وقس عليه محول محل القصد اذا تعلق وخاف من  
الاسالة المربان الى الثقب قل في البحر وهو يقتضي تقيده مسئلة الخراج بما اذا خاف من  
الاسالة ضرراً او المنقول وعلق اه اقول وقد نقل في التقيده عن نجم الائمة الاكتفاء فيها بالمسح  
مرة واحدة اذا زال بها الماء لكن في الحلية لو مسح موضع الحجامه بثلاث خرق مبلولة يجوز  
ان كان الماء متقاطراً اه والظاهر ان هذا مبني على قول ابن يوسف في المسئلة بلزوم الغسل  
كما نقله عنه في الحلية عن المحيط يدل عليه في الحلية قبل هذه المسئلة عن ابن جعفر على بدنه  
تحاسة فسحها بخرفة مبلولة لانا يظهر لو الماء متقاطراً على بدنه اه فنه مع التقاطر يكون  
غسلاً لا مسحاً في الواو الحلية اسابه تحاسة قبل يد الماء ومسحها ان كانت البلة من يده  
متقاطرة حازلانه يكون غسلاً والا فلا ( **قوله** بخلاف نحو بساط ) اي وحصر وثوب وبدن  
نم ليس ارضا ولا متصلها اتصال قرار ( **قوله** ببساط ) في سنن ابن داود باب طهور الارض  
اذا بست وساق يستدعي عن ابن عمر قل كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وكنت شافعزاً وكانت اكلا ببول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئاً من  
ذلك اه ولو اريد تضييرها ماجلا يصب عليها الماء ثلاث مرات وتحنف في كل مرة بخرفة  
ظاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر التحاسة شرح السنة وفتح وهل المساء  
في الصورة التالية نجس ام طهر بفهم من قول البحر صب عليها الماء كثيراً ثم تركها حتى  
لشتت ظهرت انه نجس لانه علق طهرتها بانشافها اي ببساطا وبه صرح في التارخانية  
عن الحجة حيث قل في احسن النوع الذي نقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه والظاهر  
ان هذا حيث يظهر انما جازياً مرة او لآخرى بعد انقضاءه عن نجاسته ولم يظهر فيه اثرها  
فيبقى ان كان ظاهراً لان اخرى لا يتنجس وان لم يكن له مدد ماء يظهر فيه الاثر يدل عليه  
في بحيرة وعن الحسن بن ابي مسمع اذا صب عليها ماء فخرى قدر ذراع ظهرت الارض

قوله فنه مسام هكذا  
بغيره بل صوابه مسام  
بغيره لا يكونه على  
صيته منتهى الجوع  
لا يبق اه مدحجه

( في غسل ) غير ( تدق )  
لا مسأله ( مر ) وظهر  
وعنه وزجاج وآية  
مدحولة او خرافى  
وصدح فضة غير متقونة  
( مسح ) يزول به ارسا  
مصادقه فقى ( في ) يظهر  
( ارض ) خلاف كبر  
بساط ( ببساطها )

والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري وفي المنقح اصابتها المطر غالباً وجري ثلثها فذلك طاهر لها ولو قليلاً لم يجز عليها لم تطهر فيغسل قدميه وخفيه يرد به اذا كان المطر قليلاً ومنى عليها اه فهذا نص في المقصود والله الحمد وسذكر آخر الفصل تمام ذلك **(قوله** اي جفافها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح به لانه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء قهستاني وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة **(قوله** ولو برش) اشار الى ان تقعيد الهداية وغيرها بالشمس اتفقا فانه لا فرق بين الجفاف بالشمس او النار او الرشح كما في الفتح وغيره **(قوله** كلون ورش) ادخلت الكاف العلم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرها **(قوله** وله الطهورية) لان الصعيد علم قبل التجسس طاهراً وطهوراً وبالتجسس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعاً احداهما اعني التطهير فيبقى الآخر على ما علم من زواله واذا لم يكن طهوراً لا يتيمم به اه فتح **(قوله** مفروش) اما لموضوعاً غير مثبت فيها ينقل ويحول فلا بد من الغسل لان الطهارة بالجفاف اتموردت في الارض ومثل هذا لا يسمى ارضاً عرفاً ولذا لا يدخل في بيع الارض حكماً لعدم اتصالها بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد في الحلية واذا فاعل المفروش بعد ذلك هل يعود نجساً فيه روايتان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر عن الخلاصة انه المختار **(قوله** بالخاء) اي المعجزة المضمومة والصاد الماهمة المشددة **(قوله** تحجيرة سطح) من الحجر بالفتح وهو السطح وفسره في الدرر تبعاً لصدر الشريعة بالستره التي تكون على السطوح اي لانها تقع من النظر الى من هو خلفها وفسر في المغرب والصحاح باليت من القصب **(قوله** وكلاً) بوزن جبل قال في المغرب هو اسم لما يرعاه الدواب رطباً كان او يابساً **(قوله** وكذا الخ) ومثله الخفا اذا كان متداخلاً في الارض كما في المنية وفي التارخانية اما اذا كان على وجه الارض لا يطهر اه والظاهر ان التراب لا يتقيد بذلك والائزم تقيد الارض التي تطهر باليبس بما لا تراب عليها تأمل **(قوله** الاحجار خشناً الخ) في الحانية مانعه الحجر اذا اسابته النجاسة ان كان حجراً يتشرب النجاسة كحجر الرحي يكون يسه طهارة وان كان لا يتشرب لا يطهر الا بالغسل اه ومثله في البحر وبحث فيه في شرح المنية فقال هذا بناء على ان النص الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يخففها فيقاس عليه ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتناب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والآجر بالجفاف وذهب الاتروان كان منفصلاً عن الارض لوجود التشرب والاجتناب اه وعن هذا استغفر في الحلية حل ما في الحانية على الحجر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر من عبارة الشر بلاية لكن يرد عليه انه لا يظهر فرق حثيث بين الحشن وغيره فالاولى حمله على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الحانية والبحر ويحاج عما بحثه في شرح المنية بأن اللبن والآجر قد خرجا بالبلخ والصنعة عن ماهيتهما الاصلية بخلاف الحجر فانه على اصل خلقته قاسيه الارض باصله واشبه غيرها بانفصاله عنها فقلنا اذا كان خشناً فهو في حكم الارض لانه يتشرب النجاسة وان كان امس فهو في حكم غيرها لانه لا يتشرب النجاسة والله اعلم **(قوله** بفرق) هو الحك باليد حتى تنفتح بجر **(قوله** ولا يضر بقاء أثره) أي كبقائه بامد الغسل بجر **(قوله** ان طهر رأس حشفة) قيل هو مقيد ايضاً بما اذا لم يسبقه وذي فأن سبقه

اي جفافها ولو برش  
(وذهب أثرها) كلون  
ورش (١) حل (صلاة)  
عليه (لا يتيمم) بها لان  
المشروط لها الطهارة وله  
الطهورية (و) حكم (آجر)  
ونحوه كلين (مفروش  
وخص) بالخاء تحجيرة سطح  
(وشجر وكلاً) تثمين في  
ارض كذلك (اي كارض  
فيطهر بخفاف وكذا كل  
ما كان ثابتاً فيها لاخذ  
حكمها باتصالها بها فينفصل  
بغسل لا غير الاحجار خشناً  
كرحي فكارض (ويطهر  
منى) اي محمله (بابس  
بفرق) ولا يضر بقاء أثره  
(ان طهر رأس حشفة)

فلا يصهر الا بغسل وعن هذا قال شمس الامة اخواني مسئلة اني مشككة لان كل شئ يندى  
 ثم يمتحي الا ان يقال انه مغلوب بالمنى مستهلك فيه فيجعل سباعا وهذا ظاهر فانه اذا كان كل  
 شئ كذلك وقد طهره الشرع بالفرك بايسا يلزم انه اعتبر مستهلكا بالضرورة بخلاف ما اذا  
 بال فلم يستنج بالماء حتى امي اعدته انجي اه فتح وما في البحر من ان طاهر البتة ان الاطلاق فان  
 المذى لا يغف عنه الا كونه مستهلكا بالضرورة فكذا البول رده في التهر بان الاصل ان  
 لا يجعل التجسس تبعا لغيرة الابدليل وقد قام في المذى دون البول اه قال الشيخ اسمعيل وهو  
 وجهه كما لا يخفى اه وقال العلامة نوح والحق ان المذى انما عفى عنه للضرورة لا للاستهلاك  
 ثم اطال في رد ما في حاشية اخي حلي من ان الملائق بحال المسلم ان لا يكتفى بالفرك في المنى ابا  
 لان القيود المعتبرة فيه مما يستحيل رعايتها عادة فراجع (قوله) كان مستنجيا بماء (اي  
 بعد البول واحترز عن الاستنجاء بالحجر لانه مقل للنجاسة لاقاع لها كمر في مسئلة البرق  
 في شرح التلوة ولو بال ولا يستنج بالماء قيل لا يظهر المنى الخارج بعده بالفرك قاله ابو اسحق  
 الحافظ وهكذا روى الحسن عن اخيه قيل ان لا ينشر البول على رأس الذكر ولم يجاوز  
 الثقب يظهر به وكذلك ان نشر ولكن خرج اني دفنا لانه لم يوجد مروره على البول الخارج  
 ولا اثر لمروره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قال نوح اقدى اما ان  
 ينشر كل من البول والمنى أولا ولا البول فقط او المنى فقط في الاول لا يظهر بالفرك وفي  
 الثلاثة الاخيرة يظهر (قوله) تلونه بالتجسس (قديقال بناء على القول المار اتفاقا انه اذا خرج  
 المنى ولم ينشر على رأس الذكر تلوث فيه لقاده ط (قوله) رطوبة الفرج (اي الداخل بدليل  
 قوله اوله) واما رطوبة الفرج الخارج فطهارة انصافا اه ح وفي منهاج الامام النووي  
 رطوبة الفرج ليست بنجسة في الاصح قل ان جري في شرحه وهى ماء ابيض متردد بين المذى  
 والعرق يخرج من باطن الفرج الذى لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر  
 قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كماء الخارج مع الولد  
 اوقبله اه وسذكر في آخر باب الاستنجاء ان رطوبة الولد طاهرة وكذا السخلة والبيضة  
 (قوله) اما عنده (اي عند الامام وظاهر كلامه في آخر الفصل الآتى انه المعتقد (قوله) اولاً  
 رأسها طاهراً (او مانعة الحلو مجوزة الجمع فيصدق بما اذا كان بايساً ورأسها غير طاهر  
 أو رطباً ورأسها طاهر أو لم يكن بايساً ولا رأسها طاهر أو في بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو  
 من النسخ اه ح اقول لاسهو بل غاية ما يلزمه انه تصرح ببعض الصور وهو صورة الجمع  
 دون صورتى الانفردا ففهم (قوله) ولودما عيطا) بالعين المهملة اى طريا مغرب وقاموس  
 اى ولو كانت النجاسة دما عيطا فنه لا تطهر الا بغسل على المشهور لتضريحهم بأن طهارة  
 الثوب بالفرك انما هو فى المنى لا فى غيره بخر قما فى المني لو اصاب الثوب دم عيطا فيس خفه  
 ظهر كفى فضاء نهر وكذا ما فى التهستانى عن الثوب ان الثوب يظهر عن العذرة الغليظة  
 بالفرك قياساً على المنى اه لو خرج المنى دما عيطا فظاهر طهارته بالفرك (قوله) بالافرق  
 اى فى فركه بايساً وغسله طريا (قوله) ومنها (اي المرأة كما صرحه في الحاشية وهو ظاهر  
 الرواية عندما كفى مختارات الثوب زجره فى السراج وغيره بخلافه ورجحه فى الحلية بما

كان مستنجيا بماء وفى  
 اخفى اوله فترق فانزل لم  
 يظهر الا بغسله لتلونه  
 بالتجسس انتهى اى رطوبة  
 الفرج فيكون مغرا على  
 قولها بنجاستها اما عنده  
 ففى طاهرة كسائر رطوبات  
 البدن جوهرية (والا) يكن  
 بايساً اولاً رأسها طاهراً  
 (فيغسل) كسائر النجاسات  
 ولودما عيطا على المشهور  
 (بالافرق بين منه) ولو  
 رقيقاً لم يرض به (ومنها)  
 ولا بين منى آدمى وغيره

حاصله ان كلامهم متطافر على ان الاكتفاء بالفرك في المني استحسان بالانزع على خلاف القياس  
فلا يلحق به الاماني مناه من كل وجه والنص ورد في مني الرجل ومني المرأة ليس مثله لرقته  
وغاظ مني الرجل والفرك انما يؤثر زوال المفروك او ثقيله وذلك فيما له جرم والريق المائع  
لا يحصل من فركه هذا الغرض فيدخل مني المرأة اذا كان غليظا ويخرج مني الرجل اذا  
كان رقيقا لعارض اه اقول وقد يؤيد ما صححه في الحائية بما صح عن عائشة رضي الله عنها  
كنت احب المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولا يخافه انه كان من جماع  
لان الانبياء لا تحتمل فيلزم اختلاط مني المرأة فيدخل على طهارة منيها بالفرك بالانزع لا بالالحاق  
فقد بر **(قوله)** كما تحته الباقي لعنه في شرحه على النقابة واما في شرحه على الملتقى فلم اجد  
فيه وسبقه الى ذلك القهستاني فقال والمني شامل لكل حيوان فينبغي ان يطهر به اه اى  
بالفرك وفي حاشية ابى السعود لافرق بين مني آدمي وغيره كما في القيض والقهستاني ايضا  
خلاف لما نقله الحموي عن السمرقندي من تقييده بمني آدمي اه اقول المنقول في البحر  
والناتر خاتمة ان مني كل حيوان نجس واما عدم الفرق في التطهير فمحتاج الى نقل وما مر عن  
السمرقندي متجه ولذا قال ح الرخصة وردت في مني آدمي على خلاف القياس فلا يقاس  
عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان ان مني غير آدمي خصوصا مني الخنزير والكلب  
والفيل الداخل في عموم كلامه في معنى مني آدمي ودونه خسر القناد اه ورأيت في بعض  
المهرامش عن شرح النقابة للبرجدي انه قال قد ذكروا ان الحكم في تطهير الثوب من المني  
بالفرك عموم البلوى وعدم تدخله الثوب فبالنظر الى الاول لا يكون حكم غيره من سائر  
الحيوانات كذلك اه **(تايه)** نجاسة المني عندنا مغلفة سراج والعاقبة المضغة نجسان  
كأنني نهاية وزيلعي وكذا الولد اذا لم يستهل ماني الحائية لو سقط في الماء افسده وان غسل وكذا  
لوحه المصلي لانصح صلاته بغيره واما ما نقله في البحر بعد ذلك عن الفتح من ان العاقبة اذا  
صارت مضغة تطهر فيشكل الا ان نجاس بحمله على ما ذاقفخت فيها الروح واستمرت الحياة الى  
الولادة تأمل **(قوله)** بغير مائع اى كالدلك في الخف والجفاف في الارض والدباغة الحكمية في  
الجلد وغوران الماء في البئر والمسح في الصقيل قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها فالحاصل ان  
التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاولى اعتبار الطهارة في الكل  
كما يفيد استحباب التوبن حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستعجى  
بالحجر اذا دخل الماء فانه نجسه لان غير المائع لم يعتبر مطهر في البدن الا في المني اه اى فالحجر  
لا يطهر محل الاستنجاء من البدن وانما هو مقل فلذا نجس الماء بخلاف الدلك ونحوه فانه  
مطهر ومقتضاء ان الخف لو وقع في ماء قابل لا ينجسه ثم رأيت في التجنيس قال ولو القى تراب  
هذه الارض بعد ما جف في الماء هل نجس هو على هاتين الروايتين اه اى فعلى رواية الطهارة  
لا ينجس وقدما ان الآخرة اذا نجست خفت ثم قلعت فالتحار عدم العمود **(قوله)** وقد انتهت  
في الخزان الخ ونصها ذكروا ان التطهير يكون بغسل وجري الماء على نحو سباط ودخوله  
من جانب وخروجه من آخر بحيث يعد جاريا وغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ومسح  
صقيل ومسح لظع وموضع محجمة وقصد بثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفرك

كما تحته الباقي (ولابن  
ثوب) ولو جديدا او مبسطا  
في الاصح (وبدن على  
الظاهر) من المذهب ثم  
هل يعود نجاسته بعد  
فركه المعتمد لا وكذا كل  
ما حكم بطهارته بغير مائع  
وقد انتهت في الخزان  
المطهرات الى نيف  
وثلاثين

مى واستحياه نحو حجر ونحت مارج وخشة ونقود نحو سمن جامد بان لا يسوى من ساعته  
 وذكاة ودغ ونار وندف قطن نجس اقبه وقسمه ملى وغسل وبيع وهبة واكل لبعفه  
 والقلابة عين وقابها نجس على الارض اسفل وترج بر وغورانها وغوران قدر الواجب  
 وجريها ونخل حمر وكذا تخليلها عندما على الناحى عند التانى ونفخ بول صغير عند الشافى  
 فقهذه سيف ولا تون وفي بعضها مسامحة اه ووجه المسامحة ما لو نحه في النهر من انه لا يبنى  
 عند التقود لان السمن الجامد لم يتنجس كله بل مالى منه فقط ولا قلب الارض لبقاء النجاسة  
 في الاسفل وكذا القسمة والارامة بعدها وانما يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقاء النجاسة  
 في الموجود وكذا التدف ومن عده شرط كون النجس مقدارا قليلا يذهب بالدف والا فلا  
 يظهر كافي البرازية اه اقول ومثل التقود التحت على ان في كثير من هذه المسائل تدخلا  
 ولا يبنى ذكر نفع بول النسي الصغير بالماء لانه ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نفع الروح  
 به على ما قدمناه انما عن الفتح وزاد بعضهم التوبة كالكسكين اذا موه اى سقى بماء نجس بموه  
 بماء طاهر نالما فيظهر وكذا لحس اليد ونحوها **(قوله)** وغيرت نظم ابن وهبان حيث قال  
 في فصل المعالجة ما غزا

وآخر دون التردد والتدف والنجس \* ف والتحت قلب العين والغسل يظهر  
 ولا دغ تخليل ذكاة تخلل \* ولا النسيج والترج الدخول التقود  
 وزاد شارحها بما قال

واكل وقسم غسل بعض ٣ تخلل \* ودف وغلى يبيع بعض تقود

اه واراد بقوله آخر احقر اى مائى آخر من المظهرات غير هذه المذكورات **(قوله)** وقل  
 العين كالتقلب الحزير ملحا كسائى متا **(قوله)** والحقر اى قاب الارض يجعل الاعلى  
 اسفل **(قوله)** وتخليل اى تخليل الخمر بالقاء نسي فيها وهو كالتخلل بنفسها وهما داخلا في  
 القلاب العين كايمن من البحر قل في الفتح ولوسب ماء في خمر او بالعكس ثم صار خلا طهر  
 في الصحيح بخلاف ما لو وقعت فيها فارة ثم اخرجت بعدما تخللت في الصحيح لانها نجست بعد  
 التخلل بخلاف ما لو اخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير او لوغ فيه كلب ثم خمر ثم  
 خلل لا يظهر هو اختلا بخمر عن الخمر في الحلية خمر صب في قدر القاء ثم صب فيه  
 خل وصار حامضا بحيث لا يمكن اكله خوخته وخوخته حوضه الخل لا بأس بأكله وعلى  
 هذا كل ما صب فيه الخل وصار خلا وكذا لو وقعت فارة في خمر وسجرت قبل التفسخ ثم  
 صارت خلا فلو بعده لا يخل واخل النجس اذا صب في خمر فصار خلا كون نجسا لان النجس  
 لم يتغير واذا أتى في الخمر غلب او غسل ثم صار خمر خلا في الصحيح انه طاهر اه وسائى شئ من  
 ذب في الفروع آخر الفصل الآتى **(قوله)** ذكاة اى ذبح حيوان فنه يظهر الجذو وكذا اللحم

وومن غير ما كمل على احد الصحيحين جمرى محم **(قوله)** والدخول اى دخول الماء الطاهر  
 في الخوص الصغير النجس مع خروجه من حجاب اخر وان قل في الصحيح كاسم **(قوله)** التقود  
 اى غوران ماء البئر قدر ما يثيب ترجه منها يظهر لها كالترج كالتفقه **(قوله)** تصرفه في البعض  
 اى من نحو حنطة نجس منسبة والتصرف بـ الاكل والبيع والهبة والصدقة اودع

قوله للمعه تارة في كل  
 من غسل وبيع وهبة  
 واكل اه منه

وغيرت نظم ابن وهبان  
 فقلت

وغسل ومسح والحاق  
 صهر \*

ونحت وقاب العين  
 والحقر يذكر \* ودغ  
 وتخليل ذكاة تخلل \*  
 وفرك ودلك والدخول  
 التقود \*

تصرفه في البعض تدف  
 وترجها \*

قوله التقود بالعين  
 المعجبة بمعنى غوران البئر  
 وقول شارح الوهبانية  
 الآتى تقود هو بالقاف  
 بمعنى تقود السمن الجامد  
 اه منه

٣ قوله تخلل اى هته من  
 نخل النسي وهبه اه منه



وهذه المسئلة ستأتى متا ويبنى تقييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تجس منها اواكثر  
لاقل كقيده ما قدمناه في التدف عن النهر **(قوله و ترحها )** اى ترخ البئر **(قوله و ناز )** ٥  
لو احرق موضع الدم من رأس الشاة بخروله نظائر تأتي قريبا ولا يظن ان كان كل ما دخلته النار  
يظهر كما بلغنى عن بعض الناس انه توهم ذلك بل المراد ان ما استحالت به التجاسة بالنار او زال  
اثرها بها يظهر ولذا قيد ذلك فى امنية بقوله فى مواضع **(قوله و غلى )** اى بالنار كغلى الدهن  
او اللحم مثلا على ماسياتى بيانه **(قوله غسل بعض )** اى بعض نحو ثوب تجس شئ منه كسيأتى  
الكلام عليه **(قوله تقور )** اى تقوير نحو سمن جامد من جوانب التجاسة فهو من استعمال  
مصدر اللازم فى التعدى كالطهارة بمعنى التطهير كما افاده الحموى وخرج بالجامد المانع وهو  
ما ينضم بعضه الى بعض فانه تجس كله ما لم يبلغ القدر الكثير على ما مر اه فتح اى بان كان  
عشر فى عشر وسيأتى كيفية تطهيره اذا تجس **(قوله و يظهر زيت الخ )** قد ذكر هذه المسئلة  
العلامة قسم فى فتاواه وكذا ماسياتى متا وشرحا من مسائل التطهير بانقلاب العين وذكر  
الدالة على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فليراجع ثم هذه  
المسئلة قد فسرناها على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره اكثر  
المشايخ خلافا لآبى يوسف كما فى شرح المنية والفتح وغيرها وعبارة المجتبى جعل الدهن  
التجس فى صابون يطفى تطهرته لانه غير والتغير يظهر عند محمد ويقضى بالبلوى اه وناظره  
ان دهن المنية كذلك لتعير «التجس دون المتجس الان يقل هو يخص بالتجس لان العادة فى  
الصابون وضع الزيت دون بقية الادهان تأمل ثم رأيت فى شرح امنية ما يؤيد الاول حيث  
قال وعليه يطفى ما لو وقع انسان او كلب فى قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل  
الحقيقة اه ثم اعلم ان العلة عند محمد هى التغير وانقلاب الحقيقة وانه يطفى به للبلوى كما  
علم مما مر ومقتضاه عدم اختصاص ذلك الحكم بالصابون فيدخل فيه كل ما كان فيه تغير  
وانقلاب حقيقة وكان فيه باوى عامة فيقال كذلك فى الدبس المبلوغ اذا كان زبيبه  
متجسا ولا سيما ان الفأر يدخله فيبول ويبعر فيه وقديمت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ  
مشايخنا فقال وعلى هذا اذا تجس السمسم ثم صار طينة يظهر خصوصا وقد عمت به البلوى  
وقاس على ما اذا وقع عصفور فى بئر حتى صار طينا لا يلزم اخراجه لاستحالة قات لكن قيد قال  
ان الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لانه عصير حمدا بلبخ وكذا السمسم اذا درس واختلط  
دهنه باجزائه فيه تغير وصف فقط كلبن صار جبنا وصرار طينا وطحين صار خبزا بخلاف  
نحو خرصار خلا وحمار وقع فى ماجة فصار ماحا وكذا دردى خر صار طريرا وعذرة  
صارت رمادا او حمارا فن ذلك كله انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى لا بحد وانقلاب وصف كما  
سيأتى والله اعلم **(قوله رش بماء نجس )** اى اوبال فيه مبي اومسح بخرقة مبللة نجسة حبة  
**(قوله لا بأس بالحيز فيه )** اى مذهب البلة النجسة بالنار والنجس كفى الحبة **(قوله ذكره )**  
الحلبي وعليه بقوله لا يصح لالتجاسة بالنار وزوال اثرها **(قوله و عفى الشارع )** فيه تعيير  
للنظ المتى لانه كان مبيلا للمجهول لكنه قصد التنبه على ان ذات مردي لا يحصى قياس فقط  
ذل فى شرح المنية ولنا ان القليل عنوا جماعا اذا استباحه بالحجر كفى بالاجماع وهو لا يستأصل

وناز و غلى غسل بعض  
تقور (د) يظهر (زيت)  
تجس (نجسه صابونا) به  
يقضى ببلوى كتنوير رش به  
نجس لا بأس بالحيز فيه  
(كفين تجس نجعل منه  
كوز بعد جعله على النار)  
يظهر ان لم يظهر فيه اثر  
التجس بعد الطبخ ذكره  
الحلبي (وعفى) الشارع  
(عن قدر درهم)

التجاسة والتقدير بالدرهم مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيحمل على السماع اه وفي الحلية التقدير بالدرهم وقع على سبيل الكتابة عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افاده ابراهيم النخعي بقوله انهم استكروهوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر انه سئل عن القليل من التجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة لو اخطأه كان قريبا من كفنا **(قوله)** وان كره تحريما اشار الى ان العفو عنه بالنسبة الى صحة الصلاة به فلا ينافي الاسم كما استنبطه في البحر من عبارة السراج ونحوه في شرح المنيه فانه ذكر ما ذكره الشارح من التفصيل وقد نقله ايضا في الحلية عن الينابيع لكنه قل بعده والاقترب ان يغسل الدرهم ومادونه مستحب مع العلم به والقدرة على غسله فتركه حينئذ خلاف الاولى نعم الدرهم غسله أكد مسادونه فتركه اشد كراهة كما يستفاد من غير ما كتب من مشاهير كتب المذهب ففي المحيط بكره ان يصلى ومعه قدر درهم اودونه من التجاسة عالما به لاختلاف الناس فيه زاد في مختارات التوازل قادرا على ازالته وحديث تعد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت حمل على استحباب الاعادة توفيقا بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستجمار من سقوط قدر الدرهم من التجاسة مطلقا اه ملخصا **اقول** ويؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل التجاسة عليه في الصلاة يرفضها ما لم يخف فوت الوقت او الجماعة اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فقد سوى بين الدرهم ومادونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم ان مادونه لا يكره تحريما اذ لا يقال به فالتسوية في اصل الكراهة التزنيية وان تفاوتت فيها ويؤيده تعليل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذ لا يستلزم التحريم وفي التفت مافيه فلو اجبة اذا كانت التجاسة اكثر من قدر الدرهم والنافذة اذا كانت مقدار الدرهم ومادونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكون مسيئا وان قل فالأفضل ان يفسأها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم لقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة نعم يدل على تأكيد ازالته على مادونه فيوافق ما مر عن الحلية ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى ويؤيده اطلاق اصحاب المتون قوله وعنى قدر الدرهم فانه شامل لعدم الأثم فتقدم هذه القول على ما مر عن الينابيع والله تعالى اعلم **(قوله)** والعبرة لوقت الصلاة اي لو اصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم البسط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قيل يمنع وبه اخذ الاكثر من كما في البحر عن السراج وفي المنيه وبه يؤخذ وقال شارحها وتحققه ان المعتبر في المقدار من التجاسة الرقيقة ليس جوهر التجاسة بل جوهر استنجس عكس الكثيفة فليتأمل اه وقيل لا يمنع اعتبار الوقت الاصابة قال القهستاني وهو المختار وبه يفتى وظاهر الفتح اختياره ايضا وفي الحلية وهو الاشبه عندى رايه مال سيدي عبدالغني وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت فحقت فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الآخر لو الثوب واحدا بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الحلية من

قوله وروح يقربه ما قالوا في عدم ثبوت انه يحمل اذا كان عرض أربع أصابع فقليل المراد من اصابع الساع كاصابع عمر رضى الله عنه فانها قدر شهرنا اه منه

وان كره تحريما فيجب غسله ومادونه تترها فيسن وفوقه مطل فيفرض والعبرة لوقت الصلاة لا الاصابة على الاكثر

ان الصحيح عدم المتع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قال في الحلية الحق ان الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينفذ الى الآخر فلم تكن النجاسة متحدة بل متعددة وهو المناط اه \* (تمة) \* قال في الفتح وغيره ثم انما يعتبر المانع مضافا الى المصل فلو جلس العبي او الحمام المتنجس في حجره جازت صلاته لو ان العبي مستسكبا لانه هو الحامل لها بخلاف غير المستسكك كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلية بأنه لا اثر فيما يظهر للاستسكك لان المصل في المعنى حامل للنجاسة ومن اعاده فعليه البيان اقول وهو قوي لكن المنقول خلافه \* وروى باسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد تحاه ولا تخفى ان الصغير لا يتخلو عن النجاسة عادة فهو مؤيد للمنقول (قوله وهو متقال) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان درهمه بجر وافاد أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة منه وزن سبعة : اقول (قوله في نجس كنيف) لما اختلف تفسير محمد الدرهم فتارة فسره بعرض الكنف وتارة بالمقال اختلف المشايخ فيه ووفق الهند واني بينهما بما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزياي والزاهدي وقرره في الفتح لان اعمال الروايتين اذا امكن اولي وتامه في البحر والحلية ومقتضاه ان قدر الدرهم من الكيفية لو كان منبسطا في الثوب اكثر من عرض الكنف لا يمنع كذا ذكره سيدي عبدالغني (قوله له جرم) تفسير للكفيف وعدمه في الهداية الدم وعده قاضيان مما ليس له جرم ووفق في الحلية بحمل الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي ان يكون المتى كذلك اه فالمراد بذى الجرم ما تشاهد بالبصر ذاته لا اثره كما مروى (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال مثلا مسكين وطريق معرفته ان تعرف الماء باليد ثم تبسط فابق من الماء فهو مقدار الكنف (قوله من مغلاة) متعلق بقوله على ط او بمحذوف صفة للكفيف ورقيق اي كائين من نجاسة مغالطة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم ان المغالط من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارض بنص آخر فان عورض بنص آخر فمحذف كبول ما يؤكل لحمه فان حديث استترهوا البول يدل على نجاسته وحديث العرينين يدل على طهارته وعندها ما اختلف الائمة في نجاسته فهو مخفف فالروث مغلط عنده لانه عليه الصلاة والسلام ساء ركسا ولم يعارضه نص آخر وعندها مخفف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى وتام تحقيقه في المطولات (قوله كعدرة) تنبيل للمغلاة (قوله وكذا الخ) بر عليه الرح فانه طاهر ط اي على الصحيح وقد يقال ان الكلام في الكنيف والرقيق ليس منهما فاي تأمل او يقال ما في كل ما واعدة على التجس لان المراد بيان التغليظ \* (تنبيه) \* صحح بعض أئمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلاته وبه قال ابو حنيفة كما نقله في المواهب الدنية عن شرح البخاري للعيني وصرح به البيهقي في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر تظاهرت الأدلة على ذلك وعد الائمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة لئلا على القاري انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على التام في باب ما جاء في تعطره عليه الصلاة والسلام (قوله مغالط) لاحاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله يعطي)

(وهو متقال) عشرون  
قيراط (في نجس كنيف)  
له جرم (وعرض مشعر  
الكنف) وهو داخل  
مفاصل اصابع اليد (في  
رقيق من مغلاة كعدرة)  
آدمي وكذا كل ما خرج  
منه موجبا لوضوء او غسل  
مغالط (وبول غير ما كؤل  
ولو من صغير لم يضم)

قوله استترهوا البول  
هكذا بخطه والمعروف  
في الحديث استترهوا من  
البول وليحذر راءه مصححه

مطلب  
في طهارة بوله صلى الله  
عليه وسلم

يفتح الباب الذي نأكل فلابد من غسله واكفى الامام الشافعي بالفتح في جواب  
 عما استدله في انصولات **(قوله)** الاول الحفاس يؤزن رمان وهو الوطواط سعى به لصغر  
 عينه وضعف بصره قنوس وفي البدائع وغيره بول الحفافيش وخرؤها ليس نجس لتعذر  
 صيانة الثوب والاواني عنها لانهما من الهواء وهي فارة طيارة فلهذا يتبول اه ومقتضاه  
 ان سقوط النجاسة للضرورة وهو متجه على القول بانه لا يؤكل كما عراه في الذخيرة الى بعض  
 المواضع معللا بان له نالوا مشى عليه في الحانية لكن نظره فيه في غاية البيان بان ذا الثاب انما  
 ينهى عنه اذا كان يصطاد بنباه اى وهذا ليس كذلك وفي المتن قيل يؤكل وقيل لا ونقل  
 العبادى من الشافعية عن محمد انه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخرئه وتماه في  
 الحانية اقول وعليه يتشبه قول الشارح فطاهر والا كان الاولى ان يقول دفعوه عنه فانهم  
**(قوله)** وكذا بول الفأرة الخ اعلم انه ذكر في الحانية بول الهرة والفأرة او خرها نجس في  
 اظهر الروايات يفسد الماء والثوب ولو طحن بعر الفأرة مع الخلطة ويظهر اثره يعني عنه  
 للضرورة وفي الخلاصة اذا بالت الهرة في الاء او على الثوب تنجس وكذا بول الفأرة وقيل  
 النجس ابو جعفر نجس الاء دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تحذير الاواني  
 وبول الفأرة في رواية لا بأس به والمشايخ على انه نجس لخطفة الضرورة بخلاف خرئها فان فيه  
 ضرورة في الخلطة اه والحاصل ان ظاهر الرواية نجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في  
 بول الهرة في غير الماتعات كالتياب وكذا في خرء الفأرة في نحو الخلطة دون الثياب والماتعات  
 واما بول الفأرة فالضرورة فيه غير متحققة الاعلى تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح ان  
 عليها الفتوى لكن عبارة التارخانية بول الفأرة وخرؤها نجس وقيل بولها مفعونه وعليه  
 الفتوى وفي الحجة الصحيح انه نجس اه ولفظ الفتوى وان كان أكد من لفظ الصحيح الا ان  
 القول الثاني هنا يدركونه ظاهر الرواية ففهم لكن تقدمه في فصل البئر ان الاصح انه لا نجسه وقد  
 يقال الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر فتدبر **(قوله)** (الادم شهيد)  
 اى ولو مسفوحا كما اقتضاه كلامه وكلام البحر **(قوله)** مادام عليه فلو حمله انضلى حازت  
 صلاته الا اذا اصابه منه لانه زال عن المكان الذي حكم بصهارته حموى وحوى في الحاية **(قوله)**  
 وما بقى في الخ الخ يوهى ان هذه الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمراد فهي خارجة  
 بقيد المسفوح كما هو صريح كلام البحر وافاده في البرزخية وكذا الدمه الباقي في عروق  
 المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا خش ولا يفسد القدر للضرورة والاثر  
 فانه كان يرى في رمة عائشة رضي الله عنها صفرة دم العلق والدمه اخرج من الكبد من غيره  
 فينجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحية المتزول عند القطع ان منه فطاهر والا فلا  
 وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب من القاضى الكبد وسجل طاهر ان قبل الفصل حتى لو طلى  
 به وجه الحنف وسلى به خاله **(قوله)** وما نسل ي من دن الاسان نجس لكن في حواشي  
 الحموى ان التقيد بالاسان الناقى لان طاهر ان غيره كدم **(قوله)** ودمه مسك لانه ليس بدم  
 حقيقة لانه اذا يس مسك الدم يسود وشمل السمات اكبر اذا سال منه شئ في ظاهر الرواية  
 بشر **(قوله)** وقيل ودرغوب م اى وان كثر بحر ومية وفيه تعرض لبعض ما عارض بعض اشافعية

مبحث

في بول الفأرة وبعرها  
وبول الهرة

الاول الحفاس وخرها  
 فطاهر وكذا بول الفأرة  
 لتعذر التحرز عنه وعليه  
 الفتوى كما في التارخانية  
 وسيجى آخر الكتاب  
 ان خرأها لا يفسد مالم  
 يظهر اثره وفي الاشياء  
 بول السنور في غير اواني  
 الماء عفو وعليه الفتوى  
 (زده) مسفوح من سائر  
 الحيوانات الادم شهيد  
 مادام عليه وما بقى في الخ  
 مهزول وعروق وكبد  
 وطحال وقاب وما يمسك  
 ودمه مسك وقيل ودرغوب  
 وفي ادنى السراج وكتان  
 وعى في القاموس

انه لا يعرض الكثير منه وشمل ما كان في المدن والتوب تعتمد اصابتة اولاه حلية عليه  
فلو قتل القمل في ثوبه يعني عنه وتماه في الحلية ولو القاه في زيت ونحوه لانجسه لما عرف  
كتاب الطهارة من ان موت ملائفس له سائلة في الاناء لانجسه وفي الحلية البرغوث الغنم  
والفتح قليل **(قوله كرم)** هو الخمر المعروف **(قوله دوية)** بضم ففتح فسكون لباء  
المائة وتشديد الباء الواحدة تصغيرا **(قوله لاسعة)** اي شديدة الالام وهو العنق وتماه  
في ح **(قوله وخمر)** هذا في عمدة المتون وفي التهستاني عن قتاد بن الربيعي قول الامام  
خواهر زاده الخمر تمنع الصلاة وان قات بخلاف سائر النجاسات اه **(قوله وفي باقي الاشربة)**  
اي المسكرة ولو بهذا على قول محمد الملقى به **(قوله وفي النهر الاوسط)** واستدل بما في الفينة  
صلى وفي ثوبه دون الكثير المتحش من السكر او النصف تجزئة في الاصح قل وهو نص  
في التخييف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع الشفوص في المذهب واما ترجيح  
صاحب البحر فيبحث منه اه قلت لكن في التهستاني واما سوى الخمر من الاشربة المحرمة  
فغايلة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه فلو ان التخييف مبنى على قولهما اي  
ثبوت الخلاف الائمة فان السكر والنصف وهو الباذق قل بهما الامام الاوزاعي  
ويظهر لي التوفيق بين الروايات الثابت بان رواية التغليظ على قول الامام ورواية التخييف  
على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة اباحة وبني ترجيح التغليظ في الجميع يدل  
عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قل وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر  
بلا تضاروت في الاحكام وهذا ينفي في زمانها اه فتقوله بلا تضاروت في الاحكام يقتضي انها  
مغلظة فقدر **(قوله لا يذوق)** بالذات المعجمة او بالزاي ح عن القاموس **(قوله كبطاهلي)** اما  
ان كان يظير ولا يعيش بين الناس فكالحلوة بخر عن البرازية وجعله كالحلوة موافق لرواية  
المكرخي كياتي **(قوله ودجاج)** بتمثي الدال يقع على الذكر والاثنى حلية **(قوله من مأكولا)**  
كحماة وعصفور **(قوله فطاهر)** وقيل معفو عنه لوقيل لا عدو بلوى والاول اشبه وهو  
ظاهر البداع والحلية حلية **(قوله والافخف)** اي والا يكن مأكولا كالعقور والباري  
والحدأة فهو نجس مخفف عنده مغلف عندها وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي انه  
طاهر عندها مغلف عند محمد وتماه في البحر وباتي **(قوله وروث وخي)** قدم في فصل البثران  
الروث للفرس والبغل والحمير والحق بكسر فسكون للبقر والليل والعر للابل والغنم  
والحرر للظبور والنجل للكلب والمذرة للانسان **(قوله فاذ بهما نجاسة خري)** كل حيوان اراد  
بالنجاسة المغلظة لان اكلام فيها ولا يعرف الاضاق اليها كياتي ونقوله وقلا مخففة واراد  
بالحيوان ماله روث او خي اي سواء كان مأكولا كالفرس والبقر اولا كالحمير والافخف  
الادمي وساء اليها ثم متفق على تغليظه كفي الفتح والبحر وغيرها ففيه **(قوله وفي)**  
الشمر نبلالية **(قوله)** سواه فيها الى مواهب الرحمن لكن في انكث ناعامة قسم ان قول الامام  
بالتغليظ رجح في البسوط وغيره اه ولذا جرى عليه اصحاب المتون **(قوله وظهره محمد)**  
آخرا) اي في آخر امره حين دخل الرى مع الخليفة ورأى بلوى الناس من امتلاء اعرق  
والحنان بها وقاس الشايع على قوله هذا طين بخاري فتح **(قوله وبه قال مات)** فيه انه يقول

كرمان دوية حمراء لساعة  
ونسنتي اثنا عشر  
(وخمر) وفي باقي الاشربة  
روايات التغليظ والتخييف  
والطهارة ورجح في البحر  
الاول وفي النهر الاوسط  
(بخمر) كل طير لا يذوق  
في الهواء كيف اهلي  
(ودجاج) اميدوق فيه  
فن مأكولا فطاهر والا  
فخفف (وروث وخي)  
قد بهما نجاسة خري كل  
حيوان غير الظبور وقلا  
مخففة وفي الشمر نبلالية  
قولهما اظهر وظهره  
محمد آخر البلوى وبه قول  
مات (ولو اصابه من)  
نجاسة (غليظة و) نجاسة  
(خفيفة جمات خفيفة  
تبعها مغليظة) حياض

ما كل شيء وولدور حبيعه ضاهر منه فلا يقول بهاره روث السمارط (قوله) في صهيونية  
 وضها على ما في البحر وان اصابه بول الشاة وبول الآدمي تحمل الحفينة تبعاً للغليظة  
 اه وظاهره ولو الحفينة اكثر من الغليظة كما قاله ط قلت لكن في التمهاتى تجمع النجاسة  
 المتفرقة فتجعل الحفينة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في المية اه ونحوه  
 ما في الفينة نصف النجاسة الحفينة ونصف الغليظة يجمعان اه ويمكن ان يقال معنى الاول  
 انه اذا اختلطت الحفينة بالغليظة جعلت تبعاً للغليظة فإذا زادت على الدرهم منعت الصلاة  
 كولو اختلطت الغليظة بماء طاهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما  
 بانفراده القدر المانع فترجح الغليظة لو كانت اكثر او مساوية للحفينة فإذا زاد مجموعهما على  
 الدرهم منع ولو كانت الحفينة اكثر ترجحت فإذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه  
 ان اختلطت ترجح الغليظة مطلقاً والا فان تساوى او زادت الغليظة فكذلك والا ترجح  
 الحفينة ونعتم هذا التحرير (قوله) ثم متى اطلقوا النجاسة الخ اي كاطلاقهم النجاسة  
 في الأسائر النجسة وفي جلد الحية وان كانت مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الدباغة اه بحر  
 (قوله) فظاهره (الغليظة) هو لصاحب البحر حيث قال والظاهر انها غليظة وانها المرادة عند  
 اطلاقهم (قوله) دون (الرفع) نائب فاعل عن (قوله) ثوب اي ونحوه كالخف فانه يعرفه  
 قدر الربع والمراد ربع مادون الكعبين لاما فوقيهما لانه زاد على الخف اه خاتبة (قوله) ولو  
 كيرا الخ اعلم انهم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة اقوال فقل ربع طرف  
 اصابعه النجاسة كالذيل والكعب والدخريص ان كان المصاب ثوباً وربع العضو المصاب كاليد  
 والرجل ان كان بدناً وصححه في التحفة والحيط والجتي والسراج وفي الحقائق وعليه الفتوى  
 وقيل ربع جميع الثوب والبدن وصححه في المبسوط وهو مذكور الشارح وقيل ربع ادنى  
 ثوب تجاوز فيه الصلاة كالثوب الذي لا يقطع وهذا اصح ما روى فيه اه لكنه قصر على الثوب  
 فقد اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الاول بأن الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين  
 بأن المراد اعتبار ربع الثوب الذي هو عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن او ادنى ما تجوز فيه  
 الصلاة اه وهو حسن جداً ولم ينقل القول الاول اصلاً بحر (قوله) ورجحه في الثوب اي بأنه  
 ظاهر كلام اكثر وتصحيح المبسوط له وبأن المانع هو الكثير الفاحش والاشك ان ربع المصاب  
 ليس كثيراً فضلاً عن ان يكون فاحشاً اه قول تصحيح المبسوط معارض بتصحيح غيره والمراد  
 بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربع الثوب كثير بالنسبة الى الثوب وربع الذيل  
 او الكعب مثلاً كثير بالنسبة الى الذيل او الكعب وكذا ربع ادنى ثوب تجاوز فيه الصلاة كثير  
 بالنسبة اليه كاصح بذلك في الفتح (قوله) وان قل الخ فيه نظر لان لفظ الفتوى أكد من  
 لفظ الاصح ونحوه من مصادره فترجح قول ربع المصاب وهو مفاد ما مر عن البحر لكن  
 اعترضه الحيز الرملي بأن هذا القول يؤدي الى التشديد لا الى التخفيف فانه قد لا يبلغ ربع  
 المصاب الدرهم فيلزم جعله منعاً في الحفينة مع انه معفو عنه في الغليظة ادو كان المصاب الاثنية  
 من البدن لزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربع المصاب اه وفيه نظر لان مقتضى قولهم  
 لا بد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل تسامه عضواً واحداً فلا يلزم ما قل تأمل

كما في الظهيرية ثم متى  
 اطلقوا النجاسة فظاهره  
 التغليظ (وعنى دون ربع)  
 جميع بدون (ثوب) ولو  
 كبيراً هو المختار ذكره  
 الحلبي ورجحه في الثوب  
 على التقدير بربع المصاب  
 كيدوم وان قال في الحقائق  
 وعليه الفتوى (من) نجاسة  
 (مخففة كبول ما كول)

قوله والدخريص هو بكسر  
 الدال المهملة وسكون  
 الحاء المعجمة وبالصاد  
 المهملة قيل معرب  
 وقيل عربي وهو عند  
 العرب البقيعة والدخريص  
 والدخريصة لغة والجمع  
 دخارص كما في المصباح اه  
 من شرح الشيخ اسمعيل  
 اه منه

(قوله ومنه الفرس) اى من المأكول وانما نبه عليه لئلا يتوهم انه داخل في غير المأكول عند الامام فيكون مغالطاً لان الامام انما كره لحمه تنزيهاً او تحريماً على اختلاف التصحيح لانه آله الجهاد لان لحمه نجس بدليل ان سورة طاهر اتفاقاً كما في البحر (قوله وطهره محمد) الضمير لبول المأكول الشامل للفرس (قوله وصحح) صححه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كما مر وروى الهندوانى النجاسة وصححه الزيلعي وغيره قل في البحر والاولى اعناده لموافقة للمتون ولذا قل في الحلية انه اوجه (قوله ثم الحقة انما تظهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قل في البحر والبدن كالثياب فلذا عمم الشارع لكن الظاهر من كراهه الكافي الاحتراز عن المائعات لاعتن خصوص الماء والحاصل ان المانع متى اسبغت نجاسة خفيفة او غليظة وان قات نجس ولا يعتبر فيه ربع ولا درهم نعم تظهر الحقة فيما اذا اسبغ هذا المانع ثوباً او بدناً فيعتبر فيه الربع كما افاده الزهري واستثنى ح خره طبر لا يؤكل بالنسبة الى البر فانه لا يغسلها لتعدد صوتها عنه كما تقدم في البر (قوله وعفى دم سمك) صرح بالفعل اشارة الى ان قول المصنف ودم سمك الى معطوف على قوله دون ربع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) اتفاقاً ذلك لان المتن يقتضى نجاستها بناء على ما روى عن ابى يوسف من نجاسة دم السمك الكبير نجاسة غليظة وسؤر اسحار والبغل نجاسة خفيفة كما ذكره في هامش الخزان والمذهب ان دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وان سورة هذين طاهر قطعاً والشك في ظهوريته فيكون لعابها طاهراً (قوله وبول انتضج) اى ترشش وشمل بوله وبول غيره بحر وكالبول الدم على ثوب القصاب حلية عن الحساوى القدسي وظاهر التقييد بالقصاب اى اللحاء انه لا يعفى عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورة والضرورة لغيره وتأمله مع قول البحر الماء وشمل بوله وبول غيره (قوله كرؤس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح التتبع (قوله وكذا جانبها الآخر) اى خلافاً لابي جعفر الهندوانى حيث منع بالجانب الآخر وغيره من المشايخ قلوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فرؤس الابر لا تقابل كفى القهستاني عن الطائفة لكن فيه ايساع عن الكرماني ان هذا ما لم ير على الثوب والا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم اه وكذا نبه عليه في شرح المنية فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المولى في نوادره عن ابى يوسف واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم ير عن غيره متهم تصرّح بخلافه يجب ان يعتبر سبباً او موضع موضع احتياط ولا حرج الى التجرح عن مثله بخلاف ما لا يرى كفى اثر ارجل الذباب فان في التجرح عنه حرجاً ظاهراً اه اقول الذى يظهر لى ان هذا التقييد موافق لقول الهندوانى وقد علمت تصرّح غيره من المشايخ بخلافه لان مقدار الجانب الآخر من الابرة يدركه الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر ان ما في غيمة البيان من ان التقييد برؤس الابر احتراز عن رؤس المسال هو بما عن الهندوانى اشتهر ولعله المراد بما في نوادر المولى اه وهذا عين ما فهمته والله الموفق والحاصل ان في المسئلة قولين مبينين على الاختلاف في المراد من قول محمد كرؤس الابر احدهما انه قيد احتراز به عن رأسها من الجانب الآخر وعن رؤس المسال ويؤيد رواية المولى عن ابى يوسف من التقييد بما لا يدركه الطرف ثانيهما انه غير قيد وانما

ومنه الفرس وطهره محمد  
(وخر طبر) من السباع او  
غيرها (غير ما كوله) وقيل  
طاهر وصحح ثم الحقة انما  
تظهر في غير الماء فيحفظ  
(و) عفى (دم سمك ولعاب  
بغل وحمال) والمذهب  
طهارتها (وبول انتضج  
كرؤس ابر) وكذا جانبها  
الآخر وان كثر باصاة  
الماء الضرورة لكن لو وقع  
في ماء قبيل

مطلبه

اذا صرح بعض الأئمة  
بقيد لم يصرح غيره به  
بخلافه وجب اتباعه

هو مثل ان يفي عنه سواء كان قد رتب له من حيث شرطه ومن حيث الثبوت  
ومنه ما كان كرأس امسأه وقد علمت انه في الكافي اختار القول الثاني ولكن ظاهر المتن  
والشروح اختيار الاول لان اعمه الضربة قياس على ما عليه ينبغي تدعى ارجل اعداء  
في يقع على الحاسة ثم يقع على الشيا في النهاية ولا يستدعي الاحتراز عنه ولا يستدعي  
لاحد استعداد ثوب لم دخول الحلاء ويروي ان محمد بن علي زين العابدين تكلف ثياب الحلاء  
فويأثم تركه وقال لا يشكك لهذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والحقا  
رضي الله عنه اه وقد يقال ان قول المتن كرؤس الابرة اتباع العبارة محمد لا الاحتراز عن  
الجنب الآخر وهذا لا يمنع للاحتراز لا يندواني وخالفه غيره من المشايخ معللين بدفع الحرج  
ولا شك في وجود الحرج في ذلك فلذا اختاره في الكافي اتباعا لما عليه اكثر المشايخ وقال  
في متن مواهب الرحمن وغيره عن رسول كرؤس الابرة وقيل بغيره اي ابو يوسف ان رؤى  
اثره فو قد قيل ضعف اعتبار ما يدركه الضرف وهو رواية المعلى السابقة وقد ظهر مما قرناه  
ان الخلاف فيما يرى اثره وهو ما يدركه الضرف وان لا يرجح المعنى عنه وعدم اعتباره كما  
مشى عليه الشراح وظهر ان المراد به ما كان مثل رؤس الابرة من الجانب الآخر لا اكبر  
من ذلك وظهر ايضا ان لا يدركه الضرف ما كان مثل رؤس الابرة وارجل الذباب فانه لا يدركه  
الضرف فتعذر ما يقرب اليه جدا في معقودة فون الرئوس بون الثوب والا فقد لا يرى  
اصلا وينبغي انه لو شك انه يدركه الضرف الا انه يعني عنه نقلا لان الاصل طهارة الثوب  
وشك فيما يخصه هذا مظهر في هذا الفصل والله اعلم (قوله نجسه في الاصل) قل في الحلية  
ثم لو وقع هذا الثوب المستطخ عليه البول مثل رؤس الابرة في الماء الثقيل هل نجس ففي  
الخلاصة عن ابن جعفر قال ان يقول نجس في الماء ان يقول لا نجس وهذا فرع مسألة  
لاستحباب يعني لو استحي غير الماء ثم ان ذلك موضع ثم صاب من ذلك ثوبه او بدنه فتجوز  
انه ينجس ان كان اكثر من قدر الدرهم ثم ذكر في الحلية عن الكوفي ما يفيده ان  
الكلام فيما يرى اثره ثم قل وهو المنجس اه يدل عليه ما قدمناه من اختيار اكثر المشايخ  
عدم اعتبار رؤس الابرة من الجانبين خلافا ليعقوبي وقول الخلاصة انما المختار انه ينجس  
ان كان اكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لان ان نجسه مقل وكثر فذا لم ينجس بأقل من  
الدرهم لا ينجس بالاكثر منه ثم اعلم ان وقوع الرئوس في الماء ابتداء مثل وقوع هذا الثوب  
فيه كما في السراج وغيره هذا وفي القهستاني عن القرائسي ان استبان اثره على الثوب بأن  
لذلك العين او على الماء أن يظهر او يخرج فلا عبرة به وعن الشيخين انه معتبر اه وظاهره  
ان الاعتماد عدم اعتباره فظهر اثره في الثوب واماء وفي ذلك ما تقدمناه وفيه (قوله  
جوهره) ومثله في القهستاني وقدمناه عن الفضل ايضا خلافا لما مشى عليه المصنف تبعا  
لمدر في فضل البئر وفيه لم يؤده ما نقله القهستاني آخفا عن القرائسي والله اعلم (قوله  
والاصل والابسط) اي ما صحت ارجل رؤس الابرة لهم عبارة القصة وغاية في البحر  
وفي (قوله ينبغي ان يكون كدهش الخ) اي فيكون معه صلاة ووجه الحاقه بالدهش ان  
كلامه ما كان الا لغير ما مع تصحيح مدبراته عن الدرهم لكن قد يفرق بينهما ان الاول الذي

نجسه في الاصل لان منارة  
اماء أكد جوهره وفي  
القصة لو اتصل والبسط  
وزاد على قدر الدرهم  
ينبغي ان يكون كدهش  
النجس اذا البسط



كرؤس الأبر اعتبر كالمعدم للضرورة ولم يعتبر فيه قدر الدرهم بدليل ما في البحر المعفو  
 عنه للضرورة وإن امتلاً التوب اهـ ومعلوم أن ما مثلاً التوب يزيد على الدرهم وكذا قول  
 الشارح وإن كثر بأصابة الماء فإنه لا يفرق بين كثرتة بالماء وبين اتصال بعضه ببعض  
 ونظيره ما ليس فيه قوة السيلان من الخارج من الجسد فإنه ساقط الاعتبار وإن كثر وعم  
 التوب وقد صرح في الحلية بعين ما قلنا فقَالَ ما ليس بكثير من النجاسة منه ما هو مهدر  
 الاعتبار فلا يجمع بخال وعليه ما في الحاوي القدسي أن ما أصاب من رش البول مثل رؤس  
 الأبر ونحوه الدم على توب القصاب وما لا ينقض الوضوء من بلة الجرح أو التي معفونه وإن  
 كثر وما في المحيط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ماء فإنه لا نجسه اهـ نعم لو كان الرش مما يدرك  
 بالطرف بأن كان أكبر من رؤس الأبر من الجانب الآخر على ما مر فإنه يجمع ويمنع وإن كان  
 في مواضع متفرقة كما يعلم مما قدمناه عن القهستاني عن الكرمان وفي القهستاني أيضاً لو  
 أصاب قدر ما يرى من النجاسة أنواراً عمامة وقيصاً وسراويل مثلاً منع الصلاة إذا كان بحيث  
 إذا جمع صار أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنية صريح في أن الذي يجمع ويمنع  
 ما كان مثل رؤس الأبر كما قدمناه فيرد عليه ما علمته من أن ما كان كذلك فهو مهدر الاعتبار  
 ولا ينفعه هذا التأويل فافهم واغتم هذا التحرير (قوله وطین شارع) مبتدأ خبره قوله عفو  
 والشارع الطريق ط وفي الفيض طين الشوارع عفو وإن مثلاً التوب للضرورة ولو محتاطاً  
 بالمعذرات وتجاوز الصلاة معه اهـ وقدمنا أن هذا قاسه المشايخ على قول محمد آخر  
 إظهاره الروث والخبث ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الامام الخواص في الخلاصة قال في  
 الحلية أي لا يقبل كونه طاهراً وهو متجه بل الأشبه المنع بالقدر الفاحش منه إلا أن ابتلى به  
 بحيث يحجب ويذهب في أيام الأحوال في بلادنا الشامية لعدم انفكاك طرقها من النجاسة  
 غالباً مع عسر الاحتراز بخلاف من لا يمر بها أصلاً في هذه الحالة فلا يعنى في حقه حتى أن هذا  
 لا يصل في ثوب ذلك اهـ أقول والعفو مقيد بما إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة كما نقله في الفتح  
 عن التجنيس وقال القهستاني أنه الصحيح لكن حكى في القنية قولين وارتفعها شكى عن أبي  
 نصر الدبوسي أنه طاهر إلا إذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية وقريب  
 من حيث المتخصص ثم نقل عن غيره فقال إن غلبت النجاسة لم ينجز وإن غلب الطين فطاهر  
 ثم قال وأنه حسن عند المصنف دون المعاند اهـ والقول الثاني مبني على القول بأنه إذا اختلط  
 ماء وتراب وأحدهما نجس فالعبرة بالغالب وفيه أقوال ستأتي في الفروع والحاصل أن الذي  
 ينبغي أن يبنى عليه هو أن النجاسة لا يذهب ويحجب إلا بقصد وكان ممن يذهب ويحجب إلا بالضرورة وقد حكى في  
 القنية أيضاً قولين فيما لو اجتبت قدماء ما رش في الأسواق الغالبة النجاسة ثم نقل أنه لو أصاب  
 ثوبه طين السوق أو السكة ثم وقع التوب في الماء نجس (قوله وبخار نجس) في الفتح مرت  
 الریح بالمعذرات وأصاب التوب إن وجدت رائحتها نجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح  
 أنه لا نجس وما يصاب التوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي الحلية

مطلب

في العفو عن طين الشارع

وطین شارع وبخار نجس

سأجيء... مخرج منه رشح نجس عند دمه شائع وهو لاصح وكذا اذا كان سراويله  
مثلا وفي حلية ما... ساق نجس قيسا لاستحسا وصورة ذاهرق العدة في بيت  
وصب... صدق قوت... لا يفسده استحسا ما يظهر من نجاسة فيه وكذا الاصطبل  
اذا كان حار ونجس كونه صدق وكان فيه كوزة معلق فيه... فترشح وكذا الحمام لو فيها نجاسات  
فخرج حياها وكذا لو كان في حلية ونظير العمل بالاستحسان ولما اقتصر عليه  
في الحلية والصدق المصدا... منه من تزاحج اوبس اه وقال في شرح الثنية والظاهر  
ان وجه الاستحسان فيه الضرورة بتعدد التحرز وعليه هو استقطرت النجاسة قائمها  
نجسة لا يند... الضرورة في نجس الامراض وبه يعد ان ما يتقطر من دودي الحمر وهو  
مسعى... عرق في ولاية روم نجس حرام كسائر اصناف الحمر اه اقول واما التواشدر  
المستجمع من دحل نجاسة فهو ظهر كما يعلم من واولحه سيدى عبدالغنى في رسالة  
بها... (تحقق من ما ذكر الى حكم التواشدر) (قوله) وغبار سرفين) بكسر السين اى زبل  
ويقول سرفين كما في تدموس قال في الفية راء لا عبرة لغبار النجس اذا وقع في الماء  
لما عبرة للغبار ه وظنه المصنف في ارجوزته وعلمه في شرحها بالضرورة (قوله  
ومحل كلاب) في النية مشى كلب على العين فوضع رجل قدمه على ذلك العين نجس  
وكذا اذا مشى على مخرج رطب ولو جامدا فلا اه قال في شرحها وهذا كله بناء على  
ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان الاصح خلافه ذكره ابن الهمام اه ومنه في الحلية  
(قوله) والتمساح غسالة الخ) ذكر المسألة في شرح النية الصغير عن الحانية وقد رأيتها  
في الحانية ذكرها في بحث الماء المستعمل ويدل لها ما قدمناه عن الفهستى عن التمرائى وفي التمسح  
وما ترشش على الغسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه مادام في علاجه لا نجسه  
لعموم البلوى بخلاف الغسلات الثلاث اذا استنقعت في موضع فصابت شيئا نجسته اه  
ى بناء على ما عليه العامة من ان نجاسة الميت نجاسة حيث لاحت كحارزناه في أول  
فصل الميت واحترز ثلاث عن الغسالة في المرأة الزانية فلها طاهرة (قوله) ماء)  
مبتدأ خبره قوله نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال الفهستى ويجوز فيه الكسر  
(قوله اى حرى) فسر الورود به لئلا يلى له التفضيل والخلاف اللذان ذكرهما والا  
ولو ورد ثم لا به يشمل ما اذا حرى عليها وهى على ارض اوسطح وما اذا صب فوقها  
في آنية بدون حريان وايضا في حريان امع من الصا المذكور فصرح به مع علم حكم  
نجس منه لا على دفع الكرم عدم ارادته ففهم كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره  
لا به لشارة الى خلافه لى فى حيث حكمه بظاهرة الوارد دون الورود وايضا فان الجارى  
فيه تفصيل وهو انه حارى على نجاسة فدهها واستهلكها وما يظهر أثرها فيه فانه لا نجس  
كما قدمناه في طهارة لارض متنجسة وتقدم ما يدل عليه في باب انبياء عند الكلام على  
تعريف الجارى وضمه على ان الحارى لا نجس ماء يظهر فيه اثر النجاسة وانه يسمى

مضاد

الحرى يدى يستقر من  
دردى الحمر نجس حرام  
بخلاف التواشدر

وغبار سرفين ومحل  
كلاب والتمساح غسالة  
لا يظهر موقع قصرها في  
الاناء عن (روى) بعد  
(ورد) اى حرى (على  
نجس نجس) داوود كله  
أواكره ولو اقله لا

جارية وان لم يكن له مدد وانه لو صب ماء في يرباب فتوضأ به حال جريانه لا نجس على رواية  
نجاسة المستعمل وانه لو سال دم رجله مع العتيق لا نجس خلافاً لعمدة وقدمنا عن الحرانية  
والخلاصة ان الماء احدها طاهر والاخر نجس فبما من مكان عال فختاف في الهواء ثم  
تزلأ طهر كله ولو اجري ماء الاناءين في الارض صاراً بمنزلة ماء جازر او قل في الضياء من فصل  
الاستنجاء كروي الواقعات الحسابة لو اخذ الاناء فصب الماء على يده الاستنجاء فوصلت فطرة  
بول الى الماء النازل قبل ان يصل الى يده قل بعض المشايخ لا نجس لانه جازر فلا يثرب بذلك قل  
حسام الدين هذا القول ليس بشئ والا لزم ان تكون غسالة الاستنجاء غير نجسة في المضمرات  
وفيه نظر والخرق ان الماء على كنف المستنج ليس نجس وان سلب فأنثر النجاسة يظهر فيه والجاري  
اذا ظهر فيه اثر النجاسة صار نجساً والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف جازر ولا يظهر  
فيه اثر الفطرة فليقاس ان لا يصير نجساً ومافاه حسام الدين احتياط اه ويؤيد عدمه التنجس  
ما ذكرناه من الفروع والله اعلم وهذا بخلاف مسئلة الجيفة فان الماء الجاري عليها لم يذهب  
بالنجاسة ولم يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على ان فيها اختلافاً ولهذا استدرك  
المشايخ بقوله ولكن قدمنا ان العبرة للآثر فغنم تحرير هذه المسئلة فانك لا تجد في غير هذا  
الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله كيفية في نهر) اي فانها اذا ورد عليها كل الماء  
او اكثره فهو نجس ولو افله فطاهر (قوله لكن قدمنا) اي في بحث المياه وقدمنا الكلام  
في ذلك مستوفى فتذكره بالرجعة (قوله اي اذا وردت النجاسة) سواء كانت مجردة او مصحوبة  
بثوب ح (قوله على الماء) اي القليل (قوله اجماع) اي منا ومن الشافعي بخلاف المسئلة  
الاولى كما يظهر قريباً (قوله لكن اح) استدراك على قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء  
بمجرد وضع الثوب مثلاً في كسب مجرد وقوع العذرة مثلاً فاحترب بالمتنجس عن عين  
النجاسة كالعذرة افاده ح (قوله ماء منفصل) اي الماء او الشئ المتنجس قل في البحر اعلم  
ان القياس يقتضي نجس الماء بآول الملاقاة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب  
في اجابة واورد الماء عليه او بالعكس عندنا فهو طاهر في الحبل نجس اذا انفصل سواء تغير  
اولاً وهذا في الماءين اتفاقاً اما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في الحبل ضرورة تطهيره وقد  
زال طاهر عندها اذا انفصل والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجابة من غير ماء  
ثم صب الماء عليه لا وضع الماء الاخر وجا من خلاف الامام الشافعي فانه يقول نجاسة الماء  
اه ولا فرق على المعتمد بين الثوب المتنجس والعضو اه ط (قوله ففتح القاف والذال  
المعجمة والمراد به العذرة والروث كاعبر في المنية (قوله والا) وان لا نقل انه لا يكون نجساً  
وظاهر ان العلة الضرورة وصرح الدرر وغيرها العلة هي انقلاب العين كما يأتي لكن  
قدمنا ان المحتج ان العلة هذه وان الفتوى على هذا القول للبلوى ففاده ان محموا البلوى علة  
اختيار القول بالطهارة للعلة بالانقلاب العين فقدر (قوله كان حمار او خنزيراً) افادان الحمار  
مثال لا قيد احترازي وشار باطلافة الى انه لا يلزم وقوعه وهو حتى فانه لو وقع في المعالجة بعد  
موته فهو كذلك كفي شرح المنية (قوله حمأة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة  
وبها التأنيث قال في القاموس العين الاسود المتن ح (قوله لانقلاب العين) علة للسك

كيفية في نهر او نجاسة على  
سطح لكن قدمنا ان العبرة  
للآثر (ككسه) اي اذا  
وردت النجاسة على الماء  
تنجس الماء اجماعاً لكن  
لا يحكم بنجاسته اذا لاقى  
المتنجس ما لم يتفصل  
فليحفظ (لا) يكون  
نجساً (مراد قدّر) والا لزم  
نجاسة الحيز في سائر  
الامصار (و) لا (ماح  
كان حماراً) او خنزيراً  
ولا قدّر وقع في بئر فصار  
حمأة لانقلاب العين به يفتي  
(وغسل طرف ثوب)  
أوبدون (اصابت نجاسة  
محلا منه

وعند قول محمد وذكر معه في المدح والثناء ، حبيسة حبيسة في الخلق وكثير من المشايخ  
 احتاروه وهو المختار لأن شرحه وصف حجة على ملك حقيقة ، وأما حقيقة بالشفاء  
 بعض أحوال منه وهو فكيف ، سلك في شرح غير العصب في بعض أحوال مدح حركته حكم المانع  
 وغيره في الشرح العصب حجة وتفسير دقيقة وهي حجة وتفسير مصغة فتعصر والعصير طاهر  
 فيصير حمرا فيجس وتفسير حلال فيصير فمرقا أن استحالة العين تستبعد زوال الوصف المرتب  
 عليها هـ \* (قوله) بخور اكل ذلك المانع والحلاوة على ذلك الرماد في الدنيا وغيرها وما فيها  
 من انه لو وقع ذلك الرماد في الماء لصحبت به جرس فليس بصحيح الأعلى قول أبي يوسف كذا كره  
 الشارحان \* (تيسر آخر) مقتضى مذهب ثبوت انقلاب الشيء عن حقيقته كالتحس إلى  
 المذهب وقيل به غير ثابت لأن قاب شدائق محل والقدرة لانتقال بالحل والحق الاول بمعنى  
 انه تعالى خالق كل التحس دها على وهو رأى الخلقين اوبان يسلب عن اجزاء التحس  
 الوصف الذي به صار تحس وخلق فيه الوصف الذي يصير به دها على وهو رأى بعض  
 المتكلمين من تحس الخواهر واستواهم في قبول الصدق وانما هو انقلابه دها مع  
 كونه تحسا لا متاع كون الشيء في الزمن الواحد تحسا ودها وبدل على ثبوته بأحد هذين  
 الاعتبارين كما تنق عليه التفسير قوله تعالى ذذاهي حية تسعى والابلل الاعتبار وبني  
 على هذا القول ان علم الكيمياء اموصل إلى ذاب القاب يجوز لمن علمه علما يقيناً ان به وهو يعمل  
 به ادعى القول الثاني فلا لانه غش وتمايه في تحفة ابن حجر وقدما في صدر الكتاب زيادة على  
 ذاب (قوله) وحسب الخلق بالبناء للمجهول ثم ان السببان يقتضى سبق العلة والظاهر انه غير قيد  
 وانه لو عدا له اسباب التوب تحاسة وجهل محلها في حكمه كذلك والظاهر بعضهم بقوله واشبه  
 محالها تأمل (قوله) هو المختار كذا في الخلاصة وحبس وحرمة به في القاية ووقية والدرر  
 والماضي ومقابله القول بالتحري والقول غصب لكل وعليه معنى في الظهيرية ومنية المفتي  
 واختاره في البدائع احتياضاً قول لأن موضع التجسة غير معهود وليس البعض اولى من  
 البعض هـ وبؤيده ما نقله نوح أفندي عن الخطيب من أن ما قولوه بخالف ما ذكره هشام عن  
 محمد من انه لا يجوز التحري في ثوب واحد هـ وعلموا القول المختار بوقوع الشك بعد الغسل  
 في ثوب التجسة وقسوه على مذهب كبير اذ فتحنا حسنا وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز  
 قتلهم لقيام مانع يقين فلو قتل البعض أو اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام الحرم فكذا  
 هنا واستشككه في المنع بأن الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق وإطال في تحقيقه  
 واجاب عنه في شرح التنية واصل في تحقيقه ايضا وبأن ما يخصه قريح (قوله) وفي الظهيرية  
 (الح) هذا سهو من اشرع تبع فيه النهر وعذرة لجره كذا وفي الظهيرية اذا رأى على ثوبه  
 نجاسة ولا يدري متى أصابته فانه تقاسم والختلاوت وعذر عند أبي حنيفة انه لا يبعد الا  
 صلاة التي هو فيها هـ حـ (قوله) حمر صليتين جمع حمر (قوله) خصها (الح) فيل الحكم  
 في غيرها بالادلة ان كان (قوله) قسم حـ (قوله) تقيد به اذا كان المذهب منه قدر  
 ما تجس منه ان علم قدره كذا قدمه (قوله) كمر (الح) في الآيات المتقدمة حيث عبر بقوله  
 تصبر في البعض وهو مطلق (قوله) لا حمر (الح) في انه يختص كل واحد من القسمين

وسى (الحل) مضطربه  
 وان (وقع الغسل) بخير  
 تحري (هو مختار) لم يظهر  
 انه في ظرف آخر هل  
 بعيد في الخلاصة نعم وفي  
 الظهيرية المختار انه لا يبعد  
 الاتصال التي هو فيها  
 (كالوبال حمر) خصها  
 لتعريض بولها الغلة (على)  
 نحو (خصه تدوسها فقسم  
 او غسل بعضه) او ذهب  
 بهية أو اكل او سجع كمر  
 (حيث يظهر الباقي)  
 وكذا المذهب لا حمر  
 وقوع التجسس في كل طرف  
 كسنة ثوب (وكذا  
 يظهر محل نجاسة)

اعنى الباقى والذاهب او المغسول ان تكون النجاسة فيه فليتحكم على احدهما بعينه بقاء  
 النجاسة فيه وتحقيقه ان الطهارة كانت ثابتة بقيت محل معصوم وهو جميع الثوب مثلا ثم  
 ثبت ضدها وهو النجاسة بقيت محل مجهول فإذا غسل بعينه وقع الشك في بقاء ذلك المجهول  
 وعدمه لتساوى احتمالى البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتا بقيت محل معصوم لأن  
 اليقين في محل معصوم لا يزول. **نائب اختلاف** يفتن محل مجهول وقدم تحقيقه في شرح سية  
 الكبير **(قوله)** ما عنيها **()** اشارة الى فائدة قوله محل حيث زاده على عبارة كثير ولا يرد  
 طهارة الحجر بانقلابها خلا والماء يصير ورنه مسك لأن عين الشئ حقيقة وحقيقة الحجر والماء  
 ذهبت وخلقتها حقيقة اخرى وانما يرد ذلك لوقتنا بقاء حقيقة الحجر والماء مع حكم بهرتهما  
 تأمل **(قوله)** بعد جفاف **()** خريف شرعية لا يظهر ح وقيد به لان جميع النجاسات ترى قبله  
 وقدمه ان ماله جرم هو ما يرى بعد الجفاف فهو مساو لمرئية وقد عده منه في الهداية الدم وعده  
 قضبان مما لا جرم له وقدمنا عن الحلية التوفيق لشمع الاول على ماذا كان غايضا والسؤال  
 على ماذا كان رقيقا وقال في غاية البيان المرئية ما يكون مرئيا بعد الجفاف كالعذرة ودم  
 وغير المرئية ما لا يكون مرئيا بعد الجفاف كالبول ونحوه اه وفي قوله لندوى وغيرها مرئية  
 مائها جرم وغيرها مالا جرم لها كان لها لون مالا وبه يظهر ان مراد غاية بيان المرئية  
 ما يكون ذاته مشاهدة بحس البصر وغيره ما لا يكون كذلك فلا يخالف كلام غيره ويرد عليه  
 ان بعض الابوال قد يرى له لون بعد الجفاف اقدم في الحلية ويتوافق المذاهب لكن فيه  
 نظر لا يخلو عليه ان الدم الرقيق والبول الذى يرى لونه من النجاسة الغير المرئية وانه يكتفى  
 فيها بالغسل بلانا بالاشتراط زوال الاربع ان المضموم من كلامهم ان غير المرئية مالا يرى له  
 اصلا لا كغنائهم فيها بمجرد الغسل بخلاف المرئية المشروطة فيها زوال الاثر فتناسب ما في  
 غاية البيان وان مراده ان يبول مالا لون له والا كان من المرئية **(قوله)** بقاعها **()** فيه اشارة الى عدم  
 اشتراط المعصر وهو الصحيح على ما مر من كلام الزيلعي حيث ذكر بعد الاطلاق ان اشتراط  
 المعصر رواية عن محمد وعائشة في اليد من البنية بعد زوال عين النجاسة صهر تبعا لظاهرة  
 اليد في الاستنجاء بظاهرة غسل وانه قد مر كبروؤ الاثر في طهر بظاهرة يدين وعلى هذا اذا  
 اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء استحسن فيه بغير ان بظاهرة غسل تبعا حيث لم يكن  
 بهما خرق اه ابو السعود عن شيخه **(قوله)** ربه **()** في يده قرب **(قوله)** ولو بتمرة **()** يعنى ان  
 زال عين النجاسة بتمرة واحدة يظهر سواء كانت تلك تمرة واحدة في ماء جار او اكد كثير  
 او بالصب او في اجاة امثلة الاول فضرر وملاحة فقد نص عليها في المذاهب حيث قل  
 غسل المرئية عن الثوب في اجاة حتى زالت ظهر اه **(قوله)** اوب فوق ثلاث **()** اى ان زوال  
 العين والاثر بالثلاث يزيد عليه الى ان يزول ما يشق زوال الاثر **(قوله)** لدنى الاصح **()** قيد لقوله  
 ولو بتمرة قل التفتتني وهذا غير الرواية وقبل يغسل بعد زوال مرة وقبل مرتين وقبل  
 ثلاثا كفى الكفى اه **(قوله)** مع نحو ذمت وفرك **()** يدت خلف وفرك من واراد نحوه بظاهر  
 ذلك لما يزيل العين من المظهرات بدون غسل كدخ جلد ويس ارض ومسح سيف لكن  
 يرد عليه ما وجفت على البدن او الثوب وذهب اثرها فقد زالت عينها ومع ذلك لا يصح

معنيها فلا تقبل اشارة  
 (مرئية) بعد جفاف كدم  
 (بقاعها) اى يزول عينها  
 واثرها ولو بتمرة او بغيره  
 ثلاث في الاصح ولم يقل  
 غسلها بل نحو ذمت وفرك  
 (ولا يصح بقاء مر)

واجب بأنه قد اشار الى اشتراط المظهر بقوله يظهر ففهم منه انه لا بد من مظهر كذا في الجوهره  
وفيه نظر **(قوله كلون وريح)** الكاف استقصائية لان المراد بالآثر هو ما ذكر فقط كقصره به  
في البحر والفتح وغيرها واما العلم فلا بد من زواله لان بقاءه يدل على بقاء العين كما نقل عن  
البرجندی واقتصر القهستاني على تفسير الآثر بالريح فقط وظاهره انه يعنى عن الرائحة  
بعد زوال العين وان يشق زوالها في البحر انه ظاهر ما في غاية البيان اقول وهو صريح ما نقله  
نوح افندي عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الحجر ملانا ورائحته باقية طهر وقيل  
لامام تزل الرائحة **(قوله لازم)** اى ثابت وهو نعم لاثر **(قوله حار)** بالحاء المهملة اى مسخن  
**(قوله ونحوه)** اى كحرض وانما **(قوله بل يظهر)** اضرب استقاليط **(قوله نجس)**  
بكسر الجيم اى يتنجس اذ لو كان عين النجاسة كالدغ وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يصح  
بقاؤه كما هو ظاهر من مسألة الميتة افاده **(قوله والاولى غسله)** اعلم ان ذكر في الميتة  
انه لو ادخل يده في الدهن النجس او اخضبت المرأة بالحناء النجس او صبغ الثوب بالصبيغ  
النجس ثم غسل كل ملانا طهر ثم ذكر عن المحيط انه يظهر ان غسل الثوب حتى يصفر الماء  
ويسيل ابيض اه وفي الحانية اذا وقعت النجاسة في صبيغ قاته يصيب به الثوب ثم يغسل  
ثلاثا فيطهر كالمرأة اذا خضبت بخناء نجس اه وذكر مسألة الحناء في موضع آخر مطلقا  
ايضاً ثم قال وينبغي ان لا يظهر مادام يخرج الماء ملونا بلون الحناء فلم ان اشتراط صفو الماء  
اما قول ثان كما يشعر به كلام المحيط او هو تقيد لاطلاق القول الاول وبيان له كما يشعر به  
قول الحانية وينبغي وعلى كل فكلما المحيط والحانية يشعر باختيار ذلك الشرط ولذا اقتصر  
على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدى عبدالغنى كلاما حسنا سبقه اليه صاحب الحلية  
وهو ان مسألة الاخضاب او الصبيغ بالحناء او الصبيغ النجسين وغسل اليد في الدهن النجس  
مبنية في الاصل على احد قولين اما على ان الآثر الذى يشق زواله لا يصح بقاؤه واما على  
ما روى عن ابي يوسف من ان الدهن يظهر بالغسل ثلاثا بان يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثم يرفع  
ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يظهر وعليه الفتوى خلافا لمحمد كما في شرح الميتة فمن  
بني ذلك على الاول اشترط في هذه المسئلة صفو الماء ليكون اللون الباقي اثرا شق زواله فيبقى  
عنه وان كان ربما ففض على ثوب آخر او ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول  
باشترط غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعيف ومن بني على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثا لان الحناء  
والصبيغ والدهن المتنجسات تصير طاهرة بالغسل ثلاثا فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافيا  
اه وقد اطال في الحلية في تحقيق ذلك كما هو دأبه ثم جنح الى البناء على الاول وقال انه الاشبه  
فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى انه ترجيح لما في المحيط والحانية والفتح فكان  
على المصارع الجزء به اذ لم من رجح خلافة ففهم ثم قل سيدى عبدالغنى وهذا بخلاف  
المصوغ بالدهن كالثياب الحر التي تجلب في زماننا من ديار بكر فلا تطهر ابدا مالم يخرج الماء  
صافيا ويعنى عن ابيون ومن هذا القيل المصبوغ بالدودة فانها ميتة تجمد فيها الدم النجس  
مالم تكن من دود يتولد في الماء فتكون طاهرة لكن بيعها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك  
تمتھا بالقض لان الميتة ليست بمال اه اخضا اقول الذى يظهر ان هذه الدودة ان كانت غير

طاب

في حكم الصبيغ والاختضاب  
بالصبيغ او الحناء النجسين  
وفي حكم الوشم

كلون وريح (لازم) فلا  
يكافى في ازالته الى ماء حار  
او صابون ونحوه بل يظهر  
ما صبيغ او خضبت بنجس  
بغسله ثلاثا والاولى غسله  
الى ان يصفو الماء

مائة المولد وكان لها دم سائل فهي نجسة والافطاهرة فلا يحكم بنجاستها قبل العلم بحقيقتها  
واما حكم بيعها فيذبح جوارزه كما جازوا بيع السرقين للانتفاع به وكذا بيع دود القز وبيعه  
لانه مال يضمن به وهو المفقى به وكذا بيع النحل والعلق مع تصرعهم بأنه لا يجوز بيع الهوام وهذه  
الدودة عند اهل زماننا من اعز الاموال وانفسها والفضة بها اكثر من دود القز وقد سمعت  
ان الدودة نوعان نوع منها حيوان يخفى بالحل او بالحر ونوع منها نباتي والاجود في الصبغ الاول  
والله اعلم \* (تبيينهم) يستفاد مما مر حكم الوشم في نحو اليد وهوانه كالاختصاب او الصبغ  
بالمسح لانه اذا غرزت اليد او الشفة مثلا بآبرة ثم حنث محلها بكحل او بغيره ليخضر تجبس  
الكحل بالدم فاذا جمد الدم والتأم الجرح بقي محله اخضر فاذا غسل طهر لانه اترشق زواله  
لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكلف بازالة اثر الذي يزول بما حار او صابون  
فعدم التكليف هنا أولى وقد صرح به في الفتية فقال ولو اتخذ في يده وشما لا يلزمه السليخ اه  
لكن في الذخيرة لو أعاد سنه ثانيا ونبت وقوى فان امكن قلعه بلا ضرر قلعه والا فلا وتجس  
فيه ولا يؤم احدا من الناس اه اى بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال  
العلامة البيرى ومنه يعلم حكم الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اماما بما جمع النجاسة ثم نقل  
عن شرح المشارق للعلامة الاكمل انه قيل يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يكن ازالته الا بالجرح  
فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والا وجبت وتأخيرها بأنهم والرجل والمرأة فيه  
سواء اه اقول وعليه لو اصاب ماء قليلا او مائعا نجسه لكن تغيير الاكمل بقيل يفيد عدم  
اعتاده وهو مذهب الشافعية فالظاهر انه نقله عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول  
بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة أثر فان ادعى ان بقاء اللون دليل على بقاء  
العين رد بان الصبغ والاختصاب كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت  
باللحم والتأمت معه بخلاف الصبغ فنقول ان ما تدخل في اللحم لا يؤمر بغسله كما لو تشربت  
النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الخنا والصبغ وقد صرحوا بأنه لو اكحل بكحل  
نجس لا يجب غسله ولما جرح صلى الله عليه وسلم في احد جات فاطمة رضى الله عنها فأحرقت  
حصبيا وكمدت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مفسدات الصلاة من خزائن الفتاوى  
كسر عظمه فوصل بعظم الكلب ولا يتزعج الا بضرر جازت الصلاة ثم قال في يده تصاور ويؤم  
الناس لا تكره امامته اه وفي الفتاوى الحبرية من كتاب الصلاة سئل في رجل على يده وشم  
هل تصح صلاته وامامته معه ام لا اجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله اعلم اه **(قوله)**  
الادهن وذلك مية ) الاولى ان يقول الاودك دهن مية لان الودك الدم كما في القاموس  
**(قوله)** حتى لا يدبغ به جلد ) اى لا يحل ذلك وان كان لودبغ ثم غسل طهر قال في الفتية  
الكيمخت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهر ولا يضر بقاء الاثر وفي الخلاصة واذا دبغ  
الجلد بالدهن النجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عفو اه **(قوله)** بل يستحب به الخ ) ظاهر  
ما سأتى في باب البيع الفاسد انه لا يحل الانتفاع به اصلا وانما هذا في الدهن المتنجس فقط  
يؤيده ما في صحيح البخارى عن جابر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو  
يمكة ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة

مطلب  
في حكم الوشم

ولا يضر ارد دهن الادهن  
ودك مية لانه عين النجاسة  
حتى لا يدبغ به جلد بل  
يستحب به في غير مسجد  
(و) يظهر محل (غيرها)  
اى غير مرتبة (بغلبة ظن  
فاسل) لو مكلفنا

فانه يعلى بها نفس ويدهن بها الخلود ويستصبح بها الناس قل لاهو حرام الحديث **(قوله)**  
والا فستعمل ( اى وان لم يكن الغسل مكلفا بان كان صغيرا او غنونا يعتبر ظن المستعمل  
للثوب لانه هو الاحتياج اليه زياى **(قوله)** نظاهرة ) بالنصب فنقول ظن **(قوله)** بلا عده يفتى  
كذا فى النية وظاهره انه لو غلب على ظنه زوالها بمره اجزأه وبه صرح الامام الكرخى  
فى مختصره واختاره الامام الاسجاني وفى غاية البيان ان التقدير بالثلاث ظاهر الرواية  
وفى السراج اعتبار غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر  
الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا قال الثانى اه بخرة قال فى التهر وهو توفيق حسن اه  
وعليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة الظن الا فى الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف  
واستحسنه فى الحلية وقول وقدمشى الجم الغفير عليه فى الاستجاء اقول وهذا منى على تحقق  
الخلاى وهو ان القول بغلبة الظن غير القول بالثلاث قال فى الحلية وهو الحق واستشهد  
له بكلام الحاوى القدسى والمحيط اقول وهو خلاف ما فى الكافى مما يقتضى انهما قول  
واحد وعليه مشى فى شرح النية فقال فلهل هذا ان المذهب اعتبار غلبة الظن وانها مقدرة  
بالثلاث لحصولها بها فى الغالب وقطعا للوسوسة وانه من اقامة السبب الظاهر مقام السبب  
الذى فى الاطلاع على حقيقته عسر كالمسافر مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية  
وغيرها واقتصر عليه فى الامداد وهو ظاهر المتن حيث صرحوا بالثلاث والله اعلم **(قوله)**  
لموسوس قدره اختيارا لما مشى عليه فى السراج وغيره يناء على تحقق الخلاف والا فكلام  
المصنف تبع للدرر كمبارة الكافى والهداية وغيرهما ظاهرا فى خلافه والموسوس بكسر  
الواو لانه لم يحدث ثما فى ضميره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اواله اى يلقى اليه الوسوسة  
وهى حديث النفس كفى المغرب **(قوله)** نالانا قيد للغسل والعصر معا على سبيل التنازع  
اول للعصر فقط وبفهم منه تثليث الغسل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا يعصر  
مرة اخرى الا بعد ان يغسل اه نوح ثم اشترط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا  
وعن محمد فى غير رواية الاصول يكتبه فى المرة الاخيرة وعن ابى يوسف انه ليس بشرط شرح  
النية **(قوله)** اوسعا ذكره فى المتن والاختيار وهذا على جهة التدب خروجا من خلاف  
الاماء احمد رحمه الله تعالى ويندب ان تكون احداهن بتراب خروجا من خلافه وخلاف  
الشافعى ايضا لو النجاسة كلية **(قوله)** فبايعصر ( اى تقيده الطهارة بالعصر انما هو فيها  
ينعصر وبأنى مختار به متا **(قوله)** بحيث لا يقطر ) تصوير للمبالغة فى العصر ط وظاهر  
اطلاقه ان المبالغة فيه شرط فى جميع المرات وجعلها فى الدرر شرطا للمرة الثالثة فقط  
وكذا فى الايضاح لابن الكمال وصدر الشريعة وكافى النسفى وعزاه فى الحلية الى فتاوى  
ابى الليث وغيرها ثم قل وبأبى اشتراطها فى كل مرة كما هو ظاهر الحانية حيث قال غسل  
الثوب ثلاثا وعصره فى كل مرة وقوته اكبر من ذلك وله يبالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز اه  
تأمل **(قوله)** طهر بالنسبة اليه لان كل احد مكلف بقدرته ووسعه ولا يكلف ان يطلب من  
هو اقوى ليعصر ثوبه سرح انية قال فى البحر خصوصا على قول ابى حنيفة ان قدرة الغير  
غير معتبرة وعنايه الختوى **(قوله)** لا يظهر له الضرورة ) كذا فى التهر عن السراج اى لا يلزم

والا فستعمل ( طهارة  
محاجها ) بلا عده يفتى  
( وقدر ) ذلك لموسوس  
( يغسل ) وعصر ثلاثا  
اوسعا ( فيما ينعصر )  
مبالغا بحيث لا يقطر ولو  
كان لو عصره غيره قطر  
طهر بالنسبة اليه دون ذلك  
الغير ولو لم يبالغ لرققه هل  
يظهر الاظهر نعم للضرورة  
( و ) قدر



إصابة المال قال في البحر لكن اختار في الحائية عدم الطهارة اه قلت وبه جزء في الدرر  
وعليه فالظاهر انه يعطى حكم ما لا ينعصر من ثلث الجفاف (قوله بتلث جفاف) اي  
جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه اماميه فيقوم مقامه  
توالي الغسل ثلاثا قال في الحائية والاطهر ان كلا من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه  
وقد صرح به في التوازل وفي الذخيرة ما يوافقه اه واقره في البحر وفي الحائية اذا جرى ماء  
الاستسقاء تحت الخنف ويدخل فيه لأبأس به ويظهر الخنف تبعا كقلنا في عروة الأبريق اذا  
أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا تطهر العروة تبعا للبدن (قوله اي انقطاع تقاطر) زاد  
القهستاني وذهب التدواة وفي التاترخانية حد التحفيف ان يصير بخال لا يتبل منه البدن  
ولا يشترط صبره يابس جدا اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحائية ان مفادها  
في المنية عن المحيط انه بخلاف الثوب وقال والتفرقة بينهما لا تعرى عن شيء اه واقره  
في البحر والنهر لكن في شرح المنية تعقب ما في المحيط ثم قال فالجواب ان زوال الاثر شرط في  
كل موضع مما شق كيما كان التطهير وبأي شيء كان فليحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوان  
على الدرر (قوله اي غير منعصر) اي بان تعذر عصره كالخزف او تعسر كالبساط افاده في  
شرح المنية (قوله ما يتشرب النجاسة الخ) حاصله كافي البدائع ان المتنجس اما ان لا يتشرب  
فيه اجزاء النجاسة اصلا كالواني المتخذة من الحجر والنحاس والخزف العتيق او تشرب  
فيه قليلا كالبدن والخنف والعل او تشرب كثيرا ففي الاول طهارته بزوال عين النجاسة  
المرئية او بالعدد على ما مر وفي الثاني كذلك لان الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته  
واما في الثالث فان كان مما يمكن عصره كالثياب فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية  
وفي غيرها بتأنيثها وان كان مما لا ينعصر كالخصير المتخذ من البردى ونحوه ان علم انه  
لم يشرب فيه بل اصاب ظاهره يطهره بازالة العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه  
كالخزف الجديد والجلد المدبوغ بدهن نجس والخطة المتفتحة بالنجس فعند محمد لا يطهر  
ابدا وعند ابن يوسف ينقع في الماء ثلاثا ويحفف كل مرة والاو اقبس والثاني اوسع  
اه وبه يقتضى درر قال في الفتح وينبغي تقييد الخزف العتيق بما اذا نجس رطبا والافه  
كالجديد لانه يشاهد اجتذابه اه وقالوا في البساط النجس اذا جعل في نهر لية طهر قال  
في البحر والتقيد باللية لقطع الوسوسة والا فالذكر في المحيط انه اذا جرى عليه الماء  
الى ان يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد باللية اه ومثله  
في الدرر المستقى عن الشمني وابن الكمال ولوموه الحديد بالماء المتنجس بموه بالطاهر ثلاثا فيطهر  
خلافًا لمحمد فعند لا يطهر ابدا وهذا في الحمل في الصلاة اما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو بطيخ  
او وقع في ماء قليل لا نجسه فالغسل يظهر ظاهره اجماعا وتامه في شرح المنية (قوله  
والا فبقاعها) المناسب فبقاعها لان الكلاء في غير المرئية اي ما لا يتشرب النجاسة مما  
لا ينعصر يطهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بالتحفيف كالخزف والآجر المستعملين كما مر  
وكالسيب والمرآة ومثله ما يشرب فيه شيء قليل كالبدن والعل كقدمناه آتينا (قوله وهذا كله)  
اي الغسل والعصر ثلاثا فيما ينعصر وثلث الجفاف وفي غيره ط (قوله في اجابة) بالكسر

(بتلث جفاف) اي  
انقطاع تقاطر (في غيره)  
اي غير منعصر مما يشرب  
النجاسة والا فبقاعها كما  
مر وهذا كله اذا غسل  
في اجابة

واشبهه في غسل فيه ثوب ويجمع حجين مصباح اي ان هذا المذكور اما هو اذا  
 غسل في حلة واحدة وفي ثلاث اجزاء قل في الامداد والمياه الثلاثة متفاوتة  
 في الاستعمال وروى في الصحيح ما نصه غسل ثلاثا وثلاثية بئتين والثالثة بواحدة وكذا  
 روى في الصحيح في غسل فيها واحدة بعد واحدة وقبل بغير الاناء الثالث بمجرد الاراقة  
 في حلة واحدة واول بئتين اي في الوغسل في حلة واحدة قل في الفيض تغسل  
 واحدة بعد ثلاث مرة او وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يطهر عندها  
 روى ابو يوسف لا يظهر ما لم يصب عليه الماء وعلى هذا الخلاف لو ادخله في حباب الماء  
 ولو في حلقين خال يخرج من الثالثة طاهرا عند اي حنيفة خلافا لهما لاشتراط محمد  
 في غسل النجاسة سهوا واشتراط ابي يوسف الغسل بدائه **(قوله)** ما لو غسل الحة نقل هذه  
 حنيفة في البحر عن سماعه من بعده حتى الشربلالي وقد صرح في شرح التتبع عند  
 قوله روى عن ابي يوسف ان الجنب اذا اتر في الحما وصب الماء على جسده ثم على الازار  
 يحكم به مرة لالاز وان لم يغسل وفي المتن في شرط العصر على قول ابي يوسف بما نصه  
 شدة من هذا ظهر الرواية على قول النكس ولو غسغس الثوب في نهر جار مرة وعصره يطهر  
 وهذا قول ابي يوسف في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية انه يغسل  
 الاناء وعصره في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها اي النجاسة الغير المرئية  
 بالاناء وعصره في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يخفى ان  
 الرواية عن ابي يوسف في لالاز لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات  
 الظاهرة فيه على قول لكن قد علمت ان المعبر في تطهير النجاسة المرئية زوال عينها ولو بغسله  
 واحدة ولو في حلة كمر فلا يشترط فيها تثليث غسل ولا عصر وان المعبر غلبة الظن في  
 تطهير غير المرئية بالاعادة على المفتي به اومع شرط التثليث على مامر ولا شك ان الغسل  
 بهذه الجارية وما في حكمه من الغدير او الصب الكثير الذي يذهب بالنجاسة اصلا  
 ويخلفه غيره مرارا بالجرعات قوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان  
 النجاسة في ثلاث الماء وتسرى معه في جميع اجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما  
 في اشتراط التثليث وليس اشتراطه حكما تعديلا حتى ياتر وان لم يعقل معناه ولهذا قال  
 الامام حنبل في على قياس قول ابي يوسف في ازار الحما انه لو كانت النجاسة دما او بولا  
 وصب عليه الماء كغناه وقول الفتح ان ذلك لضرورة ستر العورة كمر رده في البحر بما في  
 السراج واقره في النهر وغيره **(قوله)** في غدير اي ماء كثيره حكم الجارى **(قوله)** اوصب  
 عليه ماء كثير اي تحت يخرج الماء ويخلفه غيره ثلاثا لان الجريان بغيره التكرار والعصر  
 هو الصحيح سهوا **(قوله)** لا يشترط عصر اي فيما يصغر وقوله وتخفيف اي في غيره وهذا  
 من الامار **(قوله)** هو التكرار عبارة السراج واما حكم الغدير فان غمس الثوب فيه  
 او دفن في قول الجاهلين وهو المختار فقد روى عن ابي حفص الكبير انه يطهر وان لم  
 يغسل وقيل لا يشترط عصر كل مرة وقبل مرة واحدة او وحاصله اشتراط الغمس  
 في الماء لا في غيره مع اختلافهم في العصر فتنه **(قوله)** ويطهر ابن وغسل

امام حنبل في غدير وصب  
 عليه ماء كثير او جرى  
 عليه ماء طاهر وضاحك  
 لا يشترط عصر والتجديف  
 وتكرار غسل هو المختار  
 ويطهر ابن وغسل وليس  
 ودهن يغني الاناء

(الح) قال في الدرر ولو تجس العسل فتطهره ان يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلى فيعلو الدهن الماء فيرفع بشئ هكذا ثلاث مرات اه وهذا عند ابى يوسف خلافا لحمد وهو اوسع وعليه الفتاوى كفى شرح الشيخ اسمعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الحبرية ظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبنى على ان غلبة الغلب مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح ثم قال ان الغلبة فيغلى ذكرت في بعض الكتب والظاهر انها من زيادة النسخ فانما تر من شرط تطهير الدهن الغليان مع كثرة الثقل في المسئلة والتابع لها الان يراد به التحريك عينا فقد صرح في مجمع الرواية وشرح القدوري انه يصب عليه مثله ماء ويحرك فتأمل اه او يحمل على ما اذا جدد الدهن بعد تحمسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخرائن فقال والدهن السائل باقى فيه ماء والحمد يغلى به حتى يعلو الح ثم اشتراط كون الماء مثل العسل او الدهن موافقا في شرح المجمع عن الكافي ويذكره في الفتح والبحر وذكر القهستاني عن بعض المفتين الاكتفاء بالعسل والديس بالحمس قال لان في بعض الروايات قدرا من الماء قات يمتلئ ان قدرا مصحف عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين هذا وفي القنية عن ركن الاثمة الصباغى انه جرب تطهير العسل بذلك فوجده مرا وذكر في الخلاصة انه لو مات الفأرة في دن النساء يطهر بالغسل ان تاهى امره والا فلا (قوله) وطبخ (الح) في الظهيرية ولو صببت الحمة في قدر فيها لم ان كان قبل الغليان يطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان بعده فلا وبقيل يغلى ثلاثا كل مرة بما طاهر ويخفف في كل مرة وتخفيفه بالتبريد اه خبر قلت لكن يأتي قريبا ان المفتي به الاول وفي الحاشية اداس الطباخ في القدر مكان الحل خمر غلطا فالكحل نجس لا يطهر ايدا وماروى عن ابى يوسف انه يغلى ثلاثا لا يخذبه وكذا الحنفية اذا طبخت في الحمر لا تطهر ايدا وعندى اذا صب فيه الحل وترك حتى صار الكحل خلا لا بأس به اه فامشى عليه الشارح هنا ضعيف (قوله) وكذا دجاجة (الح) قل في الفتح انها لا تطهر ايدا لكن على قول ابى يوسف تطهر والعلامة والله اعلم تشربها النجاسة بواسطة الغليان وعليه اشتهر ان اللحم السميح بمصر نجس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما يثبت اللحم بعد الغليان زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميح حيث لا يصل الى حد الغليان ولا يترك فيه الامتداد ما تنصل الحرارة الى ظاهر الجلد لتصل مسام الصوف بل لو ترك يمنع انقلاع الشعر فالاولى في السميح ان يطهر بالغسل ثلاثا فانهم لا يتحرسون فيه عن التجس وقد قال شرف الاثمة بهذا في الدجاجة والكروش والسبيط اه واقره في البحر (قوله) وفي التجنيس هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب لبيان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا لو طبخت الحنفية في الحمر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا ماء وتخفف في كل مرة وكذلك اللحم وقال ابو حنيفة اذا طبخت في الحمر لا تطهر ايدا وبه يقتضى اه اى الا اذا جعلها في خل كإفله بعضهم عن مختصر المحيط وقدمناه عن الحاشية فيهم (قوله) ولو انتفخت من بول (الح) ان كان هذا قول ابى يوسف فظاهر وان كان قول الامام فقد يفرق بينه وبين طبخها بالحمر بزيادة التشرب بالغليش ثم لا يمكن هنا

مطبخ

في تطهير الدهن والعسل

وطبخ بطبخ بخمر يغلى  
وتبريد ثلاثا وكذا دجاجة  
مأقاة حالة على الماء المتصف  
قبل شقتها فتح وفي  
التجنيس حنفية طبخت  
في حمر لا تطهر ايدا به يقتضى  
ولو انتفخت من بول نعت

وحفظت الاموال ونحو ذلك حتى يذهب الثمر فيظهر من ذلك فصل الاستنجاء **قوله** الزالة نجس عن سبيل فلا يس من ريش وحصىه و... **قوله** مؤكدة ومطابقة ما قبل من ٣١٠ **قوله** اقتراحه نجس حصىه ومجاورة مخرج فمساخ

تصغيرها نفعها في الحل لان احوالها لا يثبت خلافاً لغيره **( قوله حنف )** مظهره ان المراد التخصيص الى ان يزول الاستفاح في كل مرة **( قوله فيظهر )** لا انقلاب مافيه من اجزاء **احمر خلا والله تعالى اعلم**

### فصل الاستنجاء

بإضافة فصل الى الاستنجاء وهو خبر لمبتدأ محذوف وانما ذكره في الانجاس مع انه من سنن الوضوء كما قد مراد لانه ازالة نجاسة عينية كافي البحر **( قوله ازالة نجس الح )** عرفه في الفروع بانه مسح موضع النجس وهو ما يخرج من العين او غسله واورد عليه في البحر انه يشمل الاستنجاء من الحصىه مع انه لا يس كالمسح به في السراج فلذا عدل عنه الشارح وايضا فانه لا يشمل ما لو اصاب مخرج نجاسة اخبره اكثر من الدرهم مع انه يظهر بالحجر كما شئ عليه الشارح فيما يأتي وجزءه في الامداد ويأتي تمام الكلام عليه **( قوله فلا يس من ريش )** لان عينها ظاهرة وانما تقصت لاتباعها عن موضع النجاسة اذ لا يخرج ريشه لان يكون على السبيل شيء فلا يس منه بل هو بدعة كافي الخبي بصر **( قوله وحصىه )** لانه ان لم يكن عينها بللى او كن ولم يثلوث منه الدبر ففيه خارجة بقوله عن سبيل وان ثلوث منها فلا استنجاء حيث لا يثبت نجاسة لاله حصىه اذ **( قوله لوه )** لانه ليس نجس ايضا اذ **( قوله وفصد )** اي الدم الذي على موضع الفصد لانه وان كان نجسا لكنه ليس على السبيل ايزال عنه اذ **( قوله وهو سنة مؤكدة )** صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه ايضا الى الاصل وعلمه في الكافي بمواظبه عليه صلى الله عليه وسلم ونقل في الحلية الاحاديث الدالة على المواظبة وما يصر فيها عن الوجوب فراجعه وعليه فيكره تركه كما في الفتح مستدركا على ما في الخلاصة من نفي الكراهة ونحوه في الحلية (٢) وأوضح انقاء الشيخ اسمعيل في شرحه على الدرر فراجعته ثم رأيت في البدائع صرح بالكراهة **( قوله هنا )** سواء كان الخارج معاداة الارطيا ام لا ط وسواء كان بالما او بالحجر وسواء كان من محدث او جنب او حائض او نساء على ما ذكره هنا **( قوله وما قبل الح )** دفع لما يخالف الاطلاق المذكور والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار وخزانة الفقه والحاوي القدسي والزبائي وغيرهم واقروهم في الحلية واعترضهم في البحر بأنه تسامح لانه من باب ازالة الحادث ان لا يمكن على المخرج شيء وان كان فهو من باب ازالة النجاسة الحقيقية اذ اقول لاشك ان غسل ما على المخرج في الحلية يسمى ازالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه تعريف الاستنجاء وان كان فرضا واما اذا تجاوزت النجاسة مخرجها فن كان المراد به غسل المتجاوز اذ زاد على الدرهم فكونه تسامحا ظاهر لانه لا يصدق عليه التعريف المذكور وان كان المراد غسل ما على المخرج من تحت المتجاوز بناء على قول محمد لا في فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من ان الاستنجاء على خمسة اوجه اثنان واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من الحلية والخيف ونجاس كى لا تشيع في يده والثاني اذا تجاوزت مخرجها نيب من محمد في او كبير وهو الاحوط لانه يزيد على قدر درهم

(٢) قوله ووضح انقاء الشيخ اسمعيل اقول عبارة الشيخ اسمعيل هكذا قيل وكان ينبغي ان يذكره تركه كسائر السنن المؤكدة غير انها اي الكراهة سقطت بقوله عليه الصلاة والسلام من استنجع فليوترق من فعل حسن ومن لا فلا حرج قلت حاز ان يكون قوله ومن لا فلا حرج متصلا بالانذار دون الاستجمار اي من لم يوترق فلا حرج ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي كراهة الترك فلا يترك بهذا الدليل المحتمل ولو سلم انه متصل بالاستجمار اي من ترك الاستجمار فلا حرج عليه ففي الخبر عن تاركه السنة هو الاستنجاء بالماء او بالاحجار لا بالاحجار خاصة على ان في الحرج لا يوجب نفي الكراهة والا لزمان لا يكون سؤر الهرة مكروه والا لسقوط نجاسة سؤر الهرة لا دفع الحرج فلو كان في الكراهة حرج ايضا سقطت الكراهة كما سقطت النجاسة لان يقال

قوله ومن لا فلا حرج تخصيص بنفي الحرج والمتصور ينصرف الى الكامل ولا يكمل الا (وعندهم)

بإسقاء المكرهه بخلاف النهره فن انقاء الحرج فيها ليس متصور فلا ينصرف الى الكامل كذا في شرح الدهلوي اهـ

وعندها يجب اذا جاوزت قدر الدرهم ان ماعلى المخرج سقط اعتباره والمعتبر ماوراء  
والثالث سنة وهو اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها والرابع مستحب وهو ما اذا لم يتغوط  
يفصل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الرخ اه **(قوله)** واركانه قال المصنف في  
شرحه ولم اسبق الى بيانها فيما علمت اه وفيه تسامح لان هذه الاربعة شروط للوجود في  
الخارج لاركان لما في الحلية ركن الشئ جانبه الاقوى وفي الاصطلاح ماهية الشئ اوجزه  
منها يتوقف تقويمها عليه فالشرط والركن متباينان لاعتبار الخروج عن ماهية المشروط  
في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشئ اوجزاه الداخل فيه اه قل ح وحقيقة  
الاستنجاء الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا تنقوه ولا بواحد من هذه الاربعة فان قلت قد  
ذكر النجس في التعريف فهو من اجزاء الماهية قلت اجزاء التعريف الازالة واضافتها الى  
النجس لانفس النجس كاصرحوا به في قولهم العمى عدم البصر فان اجزاء التعريف عدمه  
واضافته الى البصر لانفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فان جزء التعريف الازالة  
المتعلقة بالسبيل لا السبيل والا لزم ان تكون الذوات اجزاء من المعنى ولزم ان يقال اركان  
التيمم متيمم ومتيمم به الخ وكذا في الوضوء وغيره اه **(قوله)** ونجس خارج الخ اي ولو غير  
معتاد كدم او قبح خرج من احد السبيلين فيظهر بالحجارة على الصحيح زيلعي وقيل لا يظهر الا  
بالماء وبه جزم في السراج نهر **(قوله)** وكذا الوضوء من خارج اي فيظهر بالحجارة وقيل الصحيح  
انه لا يظهر الا بالمسل زيلعي قال في البحر وقد نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التعريض فالظاهر  
خلافه اه قال نوح افندي ويومهم انهم نقلوه في جميع الكتب بها مع ان شارح الجمع والنقاية  
نقله عن القنية بدونها اه اقول يؤيده ان الاكتفاء بالحجارة وارد على خلاف القياس  
للضرورة والضرورة فيما يكثر لا فيما يندر كهذه الصورة ثم رأيت ما بحثته في الحلية حيث نقل  
ما في القنية ثم قال وهو حسن لان ما ورد على خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اه لكن  
ذكر المصنف في شرح زاد الفقير ان ما نقله الزيلعي وغيره عن القنية غير موجود فيها وانه ذكر  
في الفتاوى الكبرى ومختارات التوازل ان الاصح طهارته بالمسح وبه اخذ الفقيه ابو الليث اه  
**(قوله)** وان قام اي المستنحي من موضعه فانه يظهر بالحجر ايضا قال في السراج قيل انما يجزى  
الحجر اذا كان الغائط رطبا لم يجف ولم يقم من موضعه اما اذا قام من موضعه او جف الغائط فلا  
يجزى به الا الماء لانه ببقائه قبل ان يستنحي بالحجر يزول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه  
ويغتنفاه لازيله الحجر فوجب الماء فيه اه اقول والتحقيق انه ان تجاوز عن موضعه بالقيام  
اكثر من الدرهم او جف بحيث لازيله الحجر فلا بد من الماء اذا اراد ان الله **(قوله)** على الغنم  
كانه اخذه من جزمه به في البحر وتعبير السراج عن مقابله بقيل **(قوله)** مما هو عين طاهرة الخ  
قال في البدائع السنة هو الاستنجاء بالاشياء العاهرة من الاحجار والامدار والتراب والخرق  
البوالى اه **(قوله)** لاقيمة لها يستني منه الماء كما في حاشية ابى السعود **(قوله)** مكرر  
بالتحريك قطع الطين اليابس قاموس ومثله الجدار الاجدار غيره كالوقوف ونحوه كما في شرح  
النقاية للقاري لكن ذكر في البحر هنا جوازه بالجدار مطلقا وذكر في باب ما يجوز من الاحارة  
ان للمستاجر الاستنجاء بالحائط ولو ادمار مسيلة اه قال شيخنا وتزول الخفة تحمل الاول

(واركانه) اربعة شخص  
(مستنحي) شئ (مستنحي)  
به كاه وحجر (و) نجس  
(خارج) من احد السبيلين  
وكذا الوضوء من خارج  
وان قام من موضعه على  
الغنم (ومخرج) دبر او قبل  
(نحو حجر) مما هو عين  
طاهرة لاقيمة لها مكرر

على ما ذكر من مستحرج هو سمود (قوله منق) بشديد خوف مع فتح سور أو تخفيفها مع سكونها من سقية ولائها إلى مصف غرز لأفكار قل في سراج ولم يرد به حقيقة اللائحة بل تقبل الحجة اه ولما يتجسس به تقابل إذا دخله استنجى وتقابل منعه لجواز اعتبار الشرع طهارته بالنسج كما فعل وقدمت حكاية الروايتين في نحو أنى إذا فرك ثم أصابه الماء وإن التنازع عدم عوده نجسا وقياسه أن يجزى يا أيضا وإن لا يتجسس الماء على الراجح واجمع المتأخرون على أنه لا تجسس بالغرق حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا ينجس ويدل على اعتبار الشرع طهارته بالحجر ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروت أو غطه وقال لهما لا يظهران اه ملخصا من الفتح وتبعه في البحر في قول في النهي وهذا هو المناسب ما في الكتاب وفي قهستاني وهو الأصح ونقل في التارخائية خشاف تصحيح كمن قدما قيل بحث الدباغة أن المشهور في الكتب تصحيح النجاسة والله عند (قوله لاه المقصود) أي لأن الاتفاق هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتقيد به) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الاتفاق فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفية في المقعدة في الصنف للرجل أبار الحجر الأول والثالث وأقبل الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا تفعل المرأة في الزمانين كما في المحيط وله كيفية أخرى في النطع والظهيرية وغيرها وفي المذكور أن يأخذ به شاة ويتره على حجر أو جدار أو مدرج في الزاوي أو قهستاني واختار ما ذكره الشارح في الخنثى والفتح والبحر وقيل في الحلية أنه الأوجه وقد في شرح التبيين أنه إذا مشاخصا في حق التقل للمرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالأحجار اه قلت بل صرح في الغرثية بأنها تفعل كما يفعل الرجل إلا في الاستبراء فمما لا استبراء عليها بل كفرغت من البول والغائط تعبر ساعة خفيفة ثم تسج قبلها ودبرها بالأحجار ثم تستنجى باده اه (قوله بل مستحب) أشار إلى أن المراد في السنة المؤكدة لأصلها ما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار ولم نقل أن الأمر بالوجوب كما قال الأمام الشافعي لأن قوله عليه الصلاة والسلام من استحضر فليوتر فمن فعل حسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب لحمل الأمر على استحباب توفيقا وتما التكلام في الحلية وشرح الهداية للعيني (قوله والغسل باده) أي انصاف وإن صح عندنا ما في معناه من كل ما ظهر من البول فمذكره شافعي من أذعة ما بالضرورة كفي حلية (قوله إلى أن يقع الح) هذا هو التصحيح وقيل بشرط الصب ثلاثا وقيل سبعا وقيل عشرا وقيل الإحليل ثلاثا وفي المقعدة خساخسا (قوله فيقدر بثلاث) وقيل سبع للمحدث الوارد في ولو غ الكلب معراج عن البسوط (قوله كما مر) أي في تصهير النجاسة الغير المرئية قل في المعراج لأن البول غير مرئي والغائط وإن كان مرئيا ويستنجى لا يزال فكان يقرئه اه (قوله عند أحد) أي من يخبره عليه جماعة وروايتهم نجوسة والتي زوجها للغير أفاده ح (قوله امامه) أي مع اكتشف المذكور ومع (قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالنساء وإن تجاوزت الخرج وزادت على قدر درهم ولم يجدر به ولم يكفوا بصرهم عنه بعد طيبه منها فيلزم بطلانها نحو حجر ويصلى وهل عليه لادة الأشبه بكذا منع عن الاغتسل بضع عبد فقيم وصلى كما مر

مطل

د دح سنسج في ماء  
قبل

(منق) لاه المقصود فيختار  
الأربع والأصل عن التبعوث  
ولا يتقيد قال وأما رشاء  
وصيف (وليس العدد)  
ثلاث (تسبون فيه) بل  
مستحب (والغسل باده)  
التي يقع في قبه به يظهر  
مما يمكن موصوف فيقدر  
بثلاث كما مر (عده) أي  
أحجر (لاكتشف عورة)  
عند حد ما معه فيتركه

إفاده في الحاية وذكرنا خلافه في بحث الغسل فراجعه **(قوله كما مر)** أي قيل سن الغسل حيث قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا أه أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهي إحدى وعشرون صورة أه **(قوله فلو كشف له الخ)** أي للاستنجاء بالماء قال نوح أفندي لأن كشف العورة حرام ومتركب الحرام فاسق سواء تجاوز النجس المخرج أو لا وسواء كان المجاوز أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا فقد سها لما في شرح التبية عن البرازية أن النهي راجع على الأمر **(قوله لا لو كشف له الخ)** أما التقوط فظاهر لأنه أمر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه وأما الاغتسال فقد ذكره قيل سن الغسل وبيننا هناك أن العورة إحدى وعشرون لا يغتسل فيها إلا في صورتين وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء فيجب حل كلامه عليهما فقط أه أي لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في صورتين المذكورتين عن شرح النقاية وقدمنا هناك نقله عن الفتية وإن شارح التبية قل أنه غير مسلم لأن ترك المنهى مقدم على فعل الأمور وللغسل خلف وهو التيمم وقد مر تمامه فراجع **(قوله سنة مطلقا)** أي في زماننا وزمان الصحابة لقوله تعالى فيه رجال يحجون أن يطهروا والله يحب المطهرين قيل لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قباء إن الله أنثى عليكم فإذا تصنعون عند الغائط قالوا تتبع الغائط الا حجار ثم تتبع الاحجار الماء فكان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذات في زماننا لا هم كانوا يبعرون أه امداد ثم اعلم أن الجمع بين الماء والحجر أفضل وبليه في الفضل الاقتصار على الماء وبليه الاقتصار على الحجر وتحصل السنة بالكل وإن تفاوت الفضل كما إفاده في الامداد وغيره **(قوله ونجب أي يفرض غسله)** أعاد التضمير على الغسل دون الاستنجاء لأن غسل ماعدا المخرج لا يسمى استنجاء وفسر الوجوب بذلك لأن المراد بالمجاوز ما زاد على الدرهم بقرينة ما بعده ولقوله في المجتبي لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ما على نفس المخرج وما حوله من موضع الشرج وكان المجاوز أكثر من قدر الدرهم أه ولذا قيد الشارح النجس بقوله ما منع والشرج بالشين المعجمة والجيم مجمع حاققة الدبر الذي يتعلق كفي المصباح **(قوله ان جاوز المخرج)** يشمل الاحليل في التاترخانية واذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم يجب غسله هو الصحيح ولو مسحه بالدرهم قليل يجزئه قياسا على المتعددة وقيل لا وهو الصحيح أه اقول والظاهر أنه لو أصاب قلقة الاقلف القدر المانع شككه كذلك **(تنبيه)** مقتضى اقتصارهم على المخرج أي وما حوله من موضع الشرج كما قدمناه آتفا عن المجتبي أنه يجب غسل المجاوز لذلك وإن لم يجاوز الغائط الصفحة وهي ما ينضم من الاليتين عند القيام والبول الحشفة خلافة للشافعية حيث اكتفوا بالحجران لم يجاوز ذلك **(قوله ويعتبر الخ)** أي خلافاً لمحمد والحاصل أن ما جاوز المخرج أن زاد على الدرهم في نفسه يفرض غسله اتفاقا وإن زاد بضم ماعلى المخرج اليه لا يفرض عنده بناء على أن ماعلى المخرج في حكم الباطن عندها فيسقط اعتباره مطلقا حتى لا يضم إلى ماعلى يده من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ماعلى المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره وبضم لأن العفو عنه

كما مر فلو كشف له صار  
فستقلا لو كشف لاغتسال  
أو تقوط كما يشته ابن الشحنة  
(سنة) مطلقا بفتح سراج  
(ونجب) أي يفرض غسله  
(ان جاوز المخرج نجس)  
مانع ويعتبر القدر المانع

لا يستبرأ كما في حاله من دليل وجوب غسله في الخلاء والجنس وفيما لو أصابه نجس من غيره على الصحيح اهـ وح من أنه من الصحيح قولهم: وسقط عليه الكثرة والمنصف واستوحه في أخيه قول محمد وأبو كرامة الفتح حيث بحث في دليلهما، ويقول الغزالي في مقدمته قول أصحاب من استحضر بالآخر وأصابته نجاسة يسيرة لم يخرج صلاته لأنه إذا جمع زاد على الدرهم اهـ وقدمنا عن الاحتياط أنه لا يحوط وعليه فالواجب ليس غسل المتجاوز ميتة ولا الجميع بل المتجاوز أو ما على الخارج كخبره في الخلية أي لأنه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان عقوباتهم قول أن قولهم بوجوب غسل قدر الدرهم أقرب من الفرض وهو الزائد على قدر الدرهم الظاهر أنه من نصقات بعض المشايخ وأنه غير مأثور عن أصحاب المذهب لأن الحكم الشرعي لا يستتبع مجرد الرأي اهـ وقدمنا عنه في الانحياز نحو ذلك (قوله الصلاة) متعلق بالجمع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ما على الخارج فيه أن ترك غسل ما على الخارج إنما لا يكره بعد الاستحجار كما عرفت لا مطلقا فالدليل أخص من المبدع وإنما في الخلية (قوله) كذا تحريما الخ كذا استظهره في البحر المنهى الوارد في ذلك أي فيما ذكره في الكثرة بقوله لا يظلم وروث وطعام وتين» أقول أما العظم والروث فالتنهي ورد فيها صريحا في صحيح مسلم لمسألة الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان سخما وكل مرة علف لدوابكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستحوا بهما فإنهما طعام أخوانكم وعلى في الهداية للروث بالنجاسة واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر أنها ركس لكن الظاهر أن هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستحجار بجبر استحي به إلا أن يكون فيه تنهي أيضا قال في الخلية وإذا تمت التنهي في مغموم الجن وعلف دوابهم ففي مغموم الأنس وعلف دوابهم الأولي وأما البين فهو في الصحيحين أيضا إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره يمينه ولا يستحي يمينه وأما الآخر والخرف فعمله في البحر أنه يضر المقعدة فإن يقيم الضرر فظاهر والا فالظاهر عدم الكراهة التحريمية وقد دل في الخلية لما قف على نص يفيد التنهي عن الاستحجار بهما وأما الشيء المحترم فلما ثبت في الصحيحين من التنهي عن اضاعة المال وأما حق الغير ولو حذار مسحد أو ملك آدمي فلما فيه من التعدي المحرم وأما الفحيم فعمله في البحر بأنه يضر المقعدة كالزجاج والخرف وفيه ما علمته نعم في الخلية روى أبو داود عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه املك ان يستحوا بعظم أو روث أو حمة فإن الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها رزقا قال فبني النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال أبو عبيد والحلم الفحيم اهـ «(تبييه)» استفيد من حديث مسلم السابق أنه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستحجار به تأمل (قوله يأس) قد به لأنه لما كان لا ينفصل منه شيء صح الاستحجار به لأنه يخفف ما على البدن من النجاسة لرضة بحر أي بخلاف الرطبة فإنه لا يخفف فلا يصح به أصلا (قوله استحي به) بالبناء مجعول (قوله الاخر في آخر) أي لما فيه النجاسة (قوله آخر) بالمدح الطوب المشوى (قوله وخرف) بفتح الخاء المعجمة والزاي مدها في القاس هو ما يعمل من طين يشوى بالنار حتى لا ينفجر أحلية وفسره في الامداد بصغار الحصى والظاهر انه اراد الحذف بالذال المعجمة

الصلاة (فما وراء موضع الاستحجار) لأن ما على الخارج ساقط شرعا وإن كثر ولهذا لا تذكر الصلاة معه (وكره) تحريما (بعظم وطعام وروث) يأس كعذرة يأسه وخبر استحي به الاخر في آخر (وآخر وخرف وزجاج



السكينة لانه كفى مقامه من الرمي بخصاصة او بوقه او بغيرها ما يستلزم من كل واحد  
 على اسم المفعول **قال (قولہ)** وشئ محترمه اى بالاحترام واعا برسمه ما يدخل فيه من مقوم  
 الاملاء كما قدمناه والظاهر انه يصدق به يساوى فلما ذكرناه الماقدوم لم يدخل فيه  
 جزء آدمى ولو كان ارميا ولذا لا يجوز كسر عظمه ومصرح بعض الشافعية بأن من احترمه  
 جزء حيوان متصل به ولو فقة بخلاف المتفصل عن حيوان غير آدمى اه وبما ان يدخل  
 فيه كناسة تسجد ولذا لا تاتي في مثل متهم ودخل ايضا ما ذكرناه من كونه اول فصل الماء  
 ويدخل ايضا الورق قل في السراج قيل انه ورق الكتابة وقيل في شجر وايضا ان فقه  
 مكرهه اه واقره في البحر وغيره واخر ما لعله في ورق اشجار ولعلها كونه نغلا لدواب  
 او نومه فيكون ملونا غير مزيل وكذا ورق الكناسة لصفاته وقومه والاحترام لعلها كونه  
 آلة لكتابة العلم ولذا علة في التارخاية بأن تعظيمه من ادب الدين وفي كتب الشافعية لا يجوز  
 بما كتب عليه شئ من العلم المحترمه كالحدث والفقه وما كان آلة لذلك اما غير المحترمه كالفلسفة  
 وتوراة والتجليل علم تبدل لهما وخلوهما عن اسم معلم فيجوز الاستنجاء به اه ونقل غنسانى  
 الطوارى بكتب الحكايات عن الاسمرى من الشافعية واقره قلت لكن نقول عندنا ان  
 للاحرف حرمة ولو مقعقة وذكر بعض القراء ان حروف الهجاء قرآن انزلت على هود عليه  
 السلام ومفساده الطرمة بان يكتب مطلقا واذا كانت العلة في الايض كونه آلة للكتابة  
 كاذكرناه يؤخذ منها عدم الكراهة فيما لا يصح لها اذا كان نغلا للنجاسة غير مقوم  
 قدمناه من جوازها بالخرق البوالى وهل اذا كان مقوما تقطع منه قسطة لقيمة لها بعد  
 القطع بكرة الاستنجاء بها ام لا لظاهر الثاني لانه يستلزم بقاء مقومته لعلها كونه  
 لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع الماقدوم والعلامة على العلم (تسمية) ينبغي تعظيم الكراهة  
 فيها لقيمة بما اذا ادنى الى الماقدوم اما لو استنجى به من بول او منى مثلا وكان يغسل بعده فلا  
 كراهة الا اذا كان شئ مينا تنقص قيمته بغسله كما يفعل في زماننا بخرقه لى آية العرس تأمل  
**(قولہ)** ولا صابا اما لو وجد صابا كخادم وذو جرة لا يتركه كما في الامداد ونقدم في التسمية  
 الكلام على القادر بقدره الغير فراحه **(قولہ)** سقط اصلا اى الماء والطحير **(قولہ)** كبر بعض  
 السخ في التارخاية الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا ممة والابن الواح وهو لا يقدر على  
 الوضوء قال يوضئه ابنه او اخوه غير الاستنجاء فانه لا لمس فرجه ويسقط عنه والمرأى ممة  
 اذا لم يكن لها زوج وهى لا تقدر على الوضوء وهما مات او اخت توفىها ويسقط عنها الاستنجاء  
 اه ولا يخفى ان هذا التفصيل بخبري فيمن شات بداه لانه في حكم المراض **(قولہ)** وحق غير اى  
 كحجره ومائه المحرر ولو بلا ذنوبه ومنه السبل المشرب ففقد وحداره لم يسجدوا دار وقت لم يلب  
 منافعها كاهم **(قولہ)** وكل ما يتنفع به اى لاسى او شئ او دوا بها وظهره ولو لم يلبس ان  
 كان يمكن غسله **(قولہ)** مع الكراهة اى التحريمية فى المنهى عنه والتسمية في غير ذلك ما ذكرناه  
 او لا وما ذكره الزاهدى من انظم من انه يستلزم صلاة امدار فن لا يجزى فن لا شد  
 فيلانة اكف من تراب لا تما سواها من الحرقه والظن ونحو غير لانه روى في الحديث  
 انه يورث الفقر اه قل في الحلية انه غير ظم لوجه مع مخالفة عامة الكتب وكذا قوله

قوله متصل به هكذا بخطه  
 ولعل الاصول متصلا  
 بالنصب صفة جزء الواقع  
 اسم ان اللهم الا ان يجعل  
 اسمها ضمير الشأن او انه  
 رسم على لغة ربعية تأمل  
 اه مصححه

(و) شئ محترمه (كخرقة  
 ديباج وبنين) ولا عذر  
 بيسراده أو مثولته ولا يجد  
 ماء جاريا ولا صابا ترابا  
 ولو ساقط سقط اصلا كبر بعض  
 ومريضة لا يجد من نخل  
 حصاة (وشئ وعنف  
 حيوان) وحق غير وكل  
 ما يتنفع به (فوقه احرازه)  
 مع الكراهة حصون لا فقه

لا بما سواها من مكرهه فتقوله لا مضافاً وما ذكره من الحديث الله اعلم به اه ملخصاً **(قوله)**  
وفيه نظراً (كذلك في البحر واحد في التبر ان المنون انما هو الازالة ونحو الحجر لم يقصد  
بذاته بل لانه من ان غاية الامر ان الازالة بهذا الحاس منهي وهذا لا ينبغي كونه مزبلاً ونظيره  
لوصلي السنة في ارض مفضولة كان آتياً بها مع ارتكاب المنهي عنه اه قلت واصل الجواب  
مصرح به في كافي المنسب حيث قال لان النهي في غيره فلا ينبغي مشروعيته كما لو توضع ماء  
مغضوب او استنحى بخجر مغضوب قلت والظاهر انه اراد بالشرعية الصحة لكن يقال  
عليه ان المقصود من السنة الثواب وهو مناف للنهي بخلاف الفرض فانه مع النهي يحصل به  
سقوط المطالبة كمن توضع ماء مغضوب فانه يسقط به الفرض وان اتم بخلاف ما اذا جدد به  
الوضوء فالظاهر انه وان صح لم يكن له ثواب **(قوله)** استقبال القبلة اي جهتها كما في الصلاة فيما  
يظهر ونص الشافعية على انه لو استقبلها بصدده وحول ذكره عنها وبال لم يكره بخلاف  
نكسه اه اي فنعلم الاستقبال بالفرج وهو ظاهر قول محمد في الجامع الصغير يكره ان  
يستقبل القبلة بالفرج في الحلال وهل يلزمه التحريم لو اشبهت عليه كفي الصلاة الظاهر نعم  
ولو هبت ريح عن بين القبلة ويسارها وغاب على ظنه عود التجاسة عليه فالظاهر انه يتعين  
عليه استدبار القبلة حيث امكن لان الاستقبال الحش والله تعالى اعلم **(قوله)** واستدبارها هو  
الصحيح وروي عن ابى حنيفة انه يحل الاستدبار **(قوله)** لم يكره اي تحريماً لما في المنية  
ان تركه ادب ولما مر في الغسل ان من اذابه ان لا يستقبل القبلة لانه يكون غالباً مع كشف  
العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به وقولهم يكره مدالرجلين الى القبلة في النوم وغيره  
عمداً وكذا في حال واقعة اه **(قوله)** لا طلاق للنهي وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيت  
الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا رواه السنة وفيه رد لرواية  
حل الاستدبار وقول الشافعي بعدم الكراهة في البين اخذاً من قول ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما رقيت يوماً على بيت حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته  
مستقبل الشام مستدبر المكعبة رواه الشيخان ورجح الاول بأنه قول وهذا فعل والقول  
اولى لان الفعل يحتمل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبأنه محرم وهذا ميسر والمحرّم مقدم وتامه  
في شرح المنية **(قوله)** قبالة) ضم القاف بمعنى تجاه فاموس اه ط **(قوله)** فأنحرف عنها اي  
بجملته اوبقوله حتى خرج عن جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على ان  
النهي استقبال العين كما لا يخفى فانهم **(قوله)** حتى يغفرله اي تقصيره في عدم تبينه حتى يغفر  
واستقبالها والمراد غفران ما شاء الله تعالى من ذنوبه المغفائر ان الحسنات يذهبن السيئات  
**(قوله)** (والافلا بأس) اي وان لم يكن فلا بأس والمراد نفي الكراهة اصلاً ويحتمل ان المعنى  
وان يحرف مع الامكان فلا بأس كفي النهاية وجنّد فليار به خلاف الاولى كما هو الشائع  
في استعماله والى ذلك اشارنا شارح اولاً بقوله ندبا **(قوله)** هذه الخ) الاشارة الى الكراهة  
المذكورة في الاشياء الآتية اي بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانها تحريمية كما نص  
سابقه اه لا اراد دفع مقديتهم ان كل هذه الاشياء الآتية مثلاً يقتضي ظاهر التشبيه  
**(قوله)** امساك صغير) هذه الكراهة تحريمية لانه قد وجد الفعل من المرأة ط **(قوله)** وكذا

وفيه نظراً مرانه سنة  
لا غير فيسبى ان لا يكون  
مقبلاً لها انتهى عند (ذكره)  
تحريماً (استقبال قبلة  
واستدبارها) (حل) (ول  
او غلط) فهو للاستدبار  
لم يكره (ولو في بيان)  
لا طلاق للنهي (فان جلس  
مستقبلاً لها) (فان جلس  
ذكره انحرف) (مدا الحديث  
الطبري من جلس يبول  
قبالة القبلة فذكرها  
فأنحرف عنها احلالاً لها  
يقوم من مجلسه حتى يغفرله  
(ان امكنه والافلا) بأس  
(وكذا يكره) هذه تيم  
التحريرية والتزيرية (المعراة  
امساك صغير لول او غلط  
نحو القبلة) وكذا

مطلب

القول مرجح على الفعل  
قوله كفي في النهاية عبارة  
النهاية ولو غفل عن ذلك  
وجلس يقضي حاجته ثم  
وجد نفسه كذلك فلا بأس  
لكن ان امكنه الانحرف  
يحرف فنه عند ذلك من  
موجب الرحمة فان لم يفعل  
لم يكن بأس اه منه

مدرجته) هي كراهة تنزيهية ط لكن قال الرحمن سيأتي في كتاب الشهادات انه بمد الرجل اليها تشهاده وهذا يقتضي التحريم فليحذر اه **(قوله)** واستقبال شمس وقر (لانها من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم سراخ ونقل سيدى عبدالغنى عن المفتاح ولا يقعد مستقبلا للشمس والقمر ولا مستدبرا لهما للتعظيم اه أقول والظاهر ان الكراهة هنا تنزيهية مالم يرد نهى وهل الكراهة هنا في الصحراء والبيان كما في القبلة ام في الصحراء فقط وهل استقبال القمر نهيا كذلك لم أره والذي يظهر ان المراد استقبال عينهما مطلقا لاجتهما ولاضوئهما وانه لو كان ساتر يمنع عن العين ولو سحبا فلا كراهة وان الكراهة اذا لم يكونا في كبد السماء والا فلا استقبال للعين ولم أره ايضا فليحذر نقلا ثم رأيت في نور الايضاح قال واستقبال عين الشمس والقمر **(قوله)** في ماء (ولو جاريا الخ) لما روى جابر ابن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يبال في الماء الراكد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يقدره وربما ادى الى تحييه واما الراكد القليل فيحرم البول فيه لانه ينجسه ويتلف ماله ويغير غيره باستعماله والتغوط في الماء اقبس من البول وكذا اذا بال في اناه ثم صب في الماء او بال بقرب النهر فجرى اليه فكله مذموم فيصح منهى عنه قال النووي في شرح مسلم واما انغماس المستنجي بحجر في ماء قليل فهو حرام لتنجيس الماء وتلطخه بالنجاسة وان كان جاريا فلا بأس به وان كان راكدا فلا تظهر كراهته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه لكن اجتنابه احسن اه كذا في الضياء المعنوى شرح مقدمة الغزنوى **(قوله)** وفي البحار الخ ذكره في بحث المياه توفيقا بصفة يابغي \* (نبيه) \* ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا كان في سفينة في البحر فلا يكرهه البول والتغوط فيه للضرورة ومثله بيوت الخلاة في دمشق ونحوها فان ماها يجري دائما ولم يبلغنا عن احد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه ان الماء الجاري بها بعد تزوله من الجرن الى الاسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري لقرب اتصاله بالنجاسة فلا تظهر فيه العلة المارة للكراهة لانه لم يبق معدا للانتفاع به نعم ذكر سيدى عبد الغنى في شرح الطريقة المحمدية انه يظهر المنع من اتخاذ بيوت الخلاة فوق الانهار الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف اليها بخلاف اجرائها الى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمالح والله تعالى اعلم **(قوله)** وعلى طرف نهر الخ) اه وان لم تصل النجاسة الى الماء لعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد ولما فيه من اذى المارين بالماء وخوف وصولها اليه كذا في الضياء عن النووي **(قوله)** او تحت شجرة مثمرة اه لا تناف التمر وتحييه امداد والمبادر ان المراد وقت الثمرة يلحق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بمطر او نحوه كخفاف ارض من بول ويدخل فيه الثمر اما كقول وغيره ولو مشوموا لاحترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزنوية ولا على خضرة يتنفع الناس بها **(قوله)** او في ظل لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملا عن التلابة البراز في الموارد وقارة الطريق والظل رواه ابوداود وابن ماجه **(قوله)** يتنفع بالجلوس فيه \* ينبغي تقيده بما اذا لم يكن محلا للاجتماع على محرم او مكروه والافقد يقال يطاب ذلك لدفعهم عنه ويلحق

مدرجته اليها (واستقبال شمس وقرهما) اي لاجل بول او غائط (وبول وغائط في ماء ولو جاريا) في الاسح وفي البحر انهما في الراكد تحريمية وفي الحياوى تنزيهية (وعلى طرف نهر او بر او حوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل) يتنفع بالجلوس فيه (وبجنب مسجد ومصلى عيد



وثبت حكم غيره بطريق الدلالة افاده **ح (قوله حديث الح)** لقوله **ح** في البرهان عن ابي داود لايبولن احكم في مستحبه ثم يغتسل او يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغتسل فيه بالتحميم وهو في الاصل الماء الحار ثم قيل للاغتسال بان مكان استحمام وانما انتهى عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول او كان المكان ملبا فيومهم يغتسل انه اصابه منه شيء فيحصل به الوسواس كفي نهاية ابن الاثير اه مدني **(قوله يجب الاستبراء الح)** هو طلب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن زوال الازر واما الاستنقاء فهو طلب النقاوة وهو ان يدلك المقعدة بالاحجار او بالاصابع حالة الاستنجاء بالماء واما الاستنجاء فهو استعمال الاحجار او الماء هذا هو الاصح في تفسير هذه الثلاثة كافي الغزنوية وفيها ان المرأة كالرجل الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليها بل كفرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستنجي ومنها في الامداد وعبر بالوجوب تبعا للدرر وغيره او بعضهم عبر بأنه فرض وبعضهم بلفظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض الشافعية ومجمله اذا امن خروج شئ بعده فينبذ ذلك مبالغة في الاستبراء او المراد الاستبراء بخصوص هذه الاشياء من نحو المنسج والتخنج اما نفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشع فهو فرض وهو المراد بالوجوب ولذا قال الشرنبلالي يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول اثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالازوم لكونه اقوى من الواجب لان هذا يفوت الجواز بقوته فلا يصح له التسرع في الوضوء حتى يطمئن بزوال الرشع اه **(قوله او تخنج)** لان المروق ممتدة من الحلق الى الذكر وبالتخنج تحرك وتقذف ما في مجرى البول اه ضياء **(قوله ويختلف الح)** هذا هو الصحيح فمن وقع في قلبه انه صار طاهرا جازله ان يستنجي لان كل احد اعلم بحاله ضياء قلت ومن كان يطلى الاستبراء فليقتل نحو ورقة مثل الشعيرة ويحتسب بها في الاحليل فانها تشرب ما بقي من اثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي ان يغسبها في الخلل لئلا تذهب الرطوبة الى طرفها الخارج وللخروج من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد اتفق من ربط الخلل لكن الربط اولى اذا كان سائما لئلا يفسد صومه على قول الامام الشافعي **(قوله ومع طهارة المغسول تطهر اليد)** هذا مختار الفقيه ابي جعفر وقيل يجب غسلها لانها تنسج بالاستنجاء وقيل يسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الموضوع نوع ونقل في التتمة انه لو استنجى بماء ويده خيط مشدود لا يطهر بغيره اريد ما لم يتراد بالخط امرارا بليغا **(قوله ويشترط الح)** قال في السراج وهل يشترط فيذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يتقدر بالمرات بل يستعمل الماء حتى تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنانه قد تطهر وقدروا بثلاث اه والظاهر ان الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه سهو يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي غلبة الظن تأمل **(قوله بان ارخي الح)** لعل وجهه انه يخرج بارخانته نفسه الشرج الداخل وهو لا يخلو عن رطوبة النجاسة ثم رأيت منقولاً عن خط البرازي في هامش لسنن البرازية مع التصریح بان المراد بوجه السنة ما ذكره الشارح من الارخاء وبه اندفع ما فهمه في الخلية من بناء القول بالانقض عن ان المراد بوجه السنة هو ادخال الاصبع في الدرر فرد ذاك بأنه قد ص غير واحد من اصحابنا مشرع

مطلب

في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء والاستنجاء

حديث لايبولن احكم في مستحبه فن عامة الوسواس منه (فروع) يجب الاستبراء بشئ او تخنج او نوم على شقه اليسر ويختلف بضع الناس \* ومع طهارة المغسول تطهر اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن الخرج اذا عجز والناس عنه فقول \* استنجي المتوضي ان غنى وجهه السنة بان ارخي انتقض والا

الكبار على ما لا يدخل الاصحاح في الاستحجاء (قوله) د رد يدخل خلا، يعني بقوله  
 قيل لا يسه حارج ولا يصحح من ابيه سم معص ولا حاسر رأس ولا مع غللسوة بالشي  
 عليه فذا وصل الى باب يند، السبحة قبل الصبح هو الصحيح بسم الله لهم اني اؤذنك  
 من الحبث وحبثت ثم يدخل، يسرى ولا كشف قبل يندو الى القعود ثم يوسع بين رحليه  
 ويبل على رحله يسرى ولا يسكر في مرآخرة كمنقهو بعد فقديون ثم يفتح منه شي اعظم  
 منه ولا يرد سلام ولا يغيب مؤذنه من عطش حمدته على بقلبه ولا ينظر الى عورته ولا الى  
 ما يخرج منه ولا يرق في سول ولا يهين القعود فيه يولد بسور ولا ينحط ولا ينحط ولا يكثر  
 الانثت ولا يبعث بيده ولا يرفع بصره الى اسم، وينكس رأسه حياء مما يبتلى به ويدفن  
 حارج ويختفي في الاستغناء منه فذا فرغ به صدد ذكره من اسفله الى الحشفة ثم يمسح بثلاثة  
 حجار ثم يستتر عورته قبل ان يستوى فذلك ثم يخرج برجله اليمنى ويقول غفر لك الحمد لله الذي  
 اذهب عني مؤذني وامسح عني ما ينفعني ثم يستبرئ فذا استيقن بافتقار اثر البول يقعد  
 للاستحجاء، باما موضع آخر ويبدأ بفعل يديه بلان ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم  
 ويحمده والحمد لله على دين الاسلام بانه اجعلني من التوابين واجعني من المتطهرين الذين  
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ثم يغض اداء اليمنى على فرجه ويغسل فرجه  
 بيسرى ويبدأ بتقبل ثم يدبر ويرخي مقعدته بلانا ويدنك مرة ويباع فيه ما يمكن صائما  
 فينشف بخرقة قبل ان يجدهمكي لا يصلء الى جوفه فينظر ثم يذات بدو على حائط او ارض  
 طاهرة ثم يغسلها ثلثا ثم يقو، وينشف فرجه بخرقة نظيفة فنتمكن معه مسح بيده مرارا  
 حتى لا تبقى الاية يسرى ويلبس سر وبه ويرش فيه ماء، ويحشو بقعة ان كان يريه  
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الله ظهورا و لاسلام نور وقد اودع ليلا الى الله والى  
 حيث اتبعه اللهم حصن فرجي وظهر قلمي وحصن ذنوبي اه مدحضا من الغزوة والضياء  
 (قوله) (لام) اي يعرف وقوله ومشي اي وقدمه مبتدئة (قوله) على نجاسة اي ياسة لما في من  
 المتقى لو وضع ثوبا رطبا على موضع من نجس جوف لا نجس قل الشارح لان بالجفاف تجذب  
 رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين رطبا اه (قوله) ان يظهر عنها المراد  
 بالعين ما يشمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبره كفي نور الابصار لكان اولى (قوله)  
 تجس اي فيعتبر فيه القدر المانع كمر في محله (قوله) ولو وقت اي النجاسة في نهر اي ماء جار  
 بان مال فيه حمار فصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا مال في ماء راكد فانه اذا  
 اصابه من الرشاش اكثر من الدرهم منع كفي الحنية لكن ذكر فيها انه لو القيت عذرة  
 في الماء فصابه منه اعتبر الاثر فضايق ولا يفصل بين الجاري وغيره ولعل اطلاقه محمول على  
 ما ذكره في التفصيل ويؤيده انه ابتداء من كلام صاحب الهداية في مختارات التوازل  
 اللهم لان يفرق بين ثوب وعذرة فانه اذا اصاب البول ماء الراكد يترجح الغلب بان الرشاش  
 من البول يصدمه ماء بخلاف ما اذا كان حار ومن كلا منهما يصدم الآخر فيحتمل انه  
 من الماء فذا اعتبر الاثر وما في عذرة و الرشاش انما هو من الماء قطعاً سواء كان  
 راكدا او جاريا ولكنه يحتمل ان يكون من ماء يدي صاحب العذرة او من غيره قطار بقوة

لام ومشي على نجاسة  
 ظهر عنها نجس ولا  
 « ووقفت في نهر فصب  
 ثوبه ان ظهر اثره نجس  
 والا

قوله في مختارات التوازل  
 اقول ونص عبارة مختارات  
 التوازل هكذا العذر  
 مال في الماء الحار فصاب  
 رشاشه الثوب لا يصدمه  
 ما يتيقن انه بول وكذا  
 رمي نجاسة في ماء فأنضح  
 منه فصاب الثوب وان  
 كان الماء راكدا يصدمه  
 منه

وقمها فيعتبر فيه الاثران الاصل المظهرية هذا ماظهر الى والله تعالى اعلم هذا وقد ذكر في المنية  
 وغيرها عن ابن الفضل التنجيس في الجارى وغيره وان اختيار ابي النابت عدمه قل في شرح  
 المنية اى في الجارى وغيره وهو الاصح لان اليقين لا يزول بالشك ولان الغالب ان الرشاش  
 المتساعد انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء النجس الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه  
 اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محل نظر بقی شیء وهو انه هل المراد بالراكد القليل  
 او الكثير لم اره صريحا وقول ح الظاهر الاول والا لما كان معنى التفعيل تضيخان وبفهم  
 من تعاليل شرح المنية للاصح ان الماء القليل لا يتنجس في آن وقوع النجاسة حتى لو اخذ ماء  
 من الجانب الآخر عقب الوقوع بلا فاصل يكون طاهرا لانهم لم يحكموا بسريان النجاسة  
 الى الرشاش لعدم زمان تسرى فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف  
 وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل فنظرت اه قات وعلى ما ذكرناه من الفرق يظهر  
 لتفصيل الحانية معنى فلا يدل على ان المراد بالراكد القليل فتأمل **(قوله)** لف طاهر (ح) اعلم  
 انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبتل واكتسب الطاهر منه اختلف فيه المشايخ فقليل يتنجس  
 الطاهر واختار الحلواني انه لا يتنجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر  
 لو عصر وهو الاصح كما في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في غامضة كتب المذهب متونا  
 وشروحا وفتاوى في بعضها بلا ذكر خلاف وفي بعضها بلفظ الاصح وقيد في شرح المنية بما  
 اذا كان النجس مبلولا بالماء لا نحو البول وبما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة وقيد  
 في الفتح ايضا بما اذا لم ينبع من الطاهر شيء عند عصره ليكون ما اكتسبه مجرد ندوة لانه قد يحصل  
 بلى الثوب وعصره نبع رؤس صغار ليس لها قوة السلان ثم ترجع اذا حل الثوب وبعد  
 في مثله الحكم بالمظهرية مع وجود المخاط حقيقة قال في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى  
 منه انه لا يثبت بأنه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذى لا يتقاطر بعصره اذ يمكن  
 ان يصيب الثوب الجاف قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شيء بعصره كما هو مشاهد عند  
 البداية بغسله فيتعين ان يفتى بخلاف ما صححه الحلواني اه وقره الشرنبلالى ووجهه ظاهر  
 والحاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة لظاهر المكتسب ان كان بحيث لو انعصر قطر  
 تنجس والا لسواء كان النجس المبتل يقطر بالعصر او لا وعلى ما في البرهان العبرة للنجس  
 المبتل ان كان بحيث لو عصر قطر تنجس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة او لا وان كان  
 بحيث لم يقطر لم يتنجس الطاهر ٣ وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب  
 مع ان التبادر من عبارة المصنف هناك كالكثر وغيره خلافا بل كلام الخلاصة والحانية  
 والبرازية وغيرها صريح بخلافه وسيأتى تمام الكلام هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** ان بحيث  
 لو عصر (ح) التبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر فيوافق ما صححه الحلواني ويحتمل  
 عود الضمير في عصر وقطر الى النجس والضمير في تنجس الى الطاهر فيوافق ما في البرهان  
 والشرنبلالية والزيلاي فافهم **(قوله)** ولو اف (ح) محترز قوله مبتل بناء وهذا مأخوذ من  
 شرح المنية وقال لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم يقطر بالعصر اقول أنت خير بان الماء  
 المجاور للنجاسة حكمه حكمها من تغليظ وتحفيف فلا يظهر الفرق بين المبتل ببول

لف طاهر في نجس مبتل  
 بناء ان بحيث لو عصر قطر  
 تنجس والا لا ولو ان في  
 مبتل نحو بول ان ظهر  
 ندوته او اثره نجس والا  
 \* فأرة وجدت في خر  
 فرميت فتخلل

٣ قوله وهذا هو المفهوم  
 الخ وذلك حيث علم لعدم  
 التنجس بقوله لانه اذا لم  
 يتقاطر منه العصر لا ينفصل  
 منه شيء وانما يبتل ما يجاوره  
 بالندوة وبذلك لا يتنجس  
 به اه فان الضمائر البارزة  
 كلها عائدة على النجس  
 فيفهم منه انه المعتبر في  
 التقاطر وعدمه دون  
 الطاهر اه (منه)





اعتبارا للغالب والا ففي الاختيار لا يتحرى في السكن وفي الاضطراب لا يتحرى في السكن الا في  
 الاواني لغبر الوضوء والغسل وسيأتي بسببه في الخطر والاباحة ان شاء الله تعالى وهذا  
 بخلاف ماذا طلق من نسائه امرأة او اعتق من امائه امة فانه لا يجوز له ان يتحرى لوطا، ولا  
 بيع وان كانت الغاية للحلال وتماه في الوالولية وغيرها من كتاب التحري فراجع **(قوله)**  
 يحرم اكل لحم النتن عزاء في التواريخ الى مشكل الآثار للطحاوي قل ح اي لانه ينظر  
 لالانه نجس واما نحو الين النتن فلا ينظر ذكره الشرنبلالي في شرح كراهية الوهبانية اه  
 قلت ونقل في التواريخ عن صلاة الجلاي انه اذا استدعيه نجس ثم نقل التوفيق بحمل  
 الاول على ماذا لم يستد منه في القية لكن في القوى عن النهاية ان الاستحالة الى فساد  
 لا توجب النجاسة لاحتالاه وفي التواريخ دود لحم وقع في مرقه لا نجس ولا يؤكل المرقه  
 ان تغسل الدود فيها اه اي لانه ميتة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والخار  
**(قوله)** شعير الخ في التواريخ اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم بفلس ويحذف ثلاثا  
 ويؤكل وفي اخنا البقر لا يؤكل قال في الفتوح لانه لاصابة فيه ثم نقل التواريخ عن الكبرى  
 ان الصحيح التفصيل بالانتفاخ وعدمه ويستوى فيه البعر والحلي اه اي ان انتفخ لا يؤكل  
 فيها والا اكل فيها وبخت نخوه في شرح المنية وبما ذكرنا علم ان قوله صاحب مرفوع صفة  
 ثمانية لشعير فافهم **(قوله)** مرارة كل حيوان كبوله اي فان كان بوله نجسا مغاذا او مختفيا فهي  
 كذلك خلافا ووفقا ومن فروعه ما ذكرنا لو ادخل في اصبعه مرارة ما كوله اللحم يكره  
 عنده لانه لا يبيح التدوي بوله لا عند ابى يوسف لانه يبيحه وفي الذخيرة والحلية ان النقية  
 اباليس اخذ الثاني للحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قات وقياس قول محمد لا يكره مطلقا  
 لطهارة بوله عنده اهلية **(قوله)** وجرت كزبله اي كسرقته وهي بكسر الجيم وقد فتحت  
 ما يجرد اي يخرج البعير من جوفه فيأكله ثانيا كافي المغرب والسموس وعلله في  
 التجنيس بأنه اراد جوفه الا ترى الى ما يورى جوف الانسان بان كان مائمه فاه حكمه حكم  
 بول اه وهو يقتضى انه كذلك وان قادم من ساعته لكن قال بعده في الصبي ارتفع ثم قاء فاصاب  
 ثياب الام ان زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا يمنع ما لم يفتش لانه لا يتغير  
 من كل وجه فكان نجاسته دون نجاسة البول لانه متغيرة من كل وجه وهو الصحيح اه كذا  
 في فتح القدر وظاهر الميل الى اعطاء الجرة حكم هذا التي اخذ من التعاليل **(قوله)** حكم العصير  
 حكم الماء اي في انه تزل به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عسرا في عسره لا نجس بوقوع  
 النجاسة فيه كافي الماء اه وفي انه لو عصر الغنم وهو يسيل فادى رجلاه ولم يظهر اثر  
 الدم لا نجس عند ابى حنيفة وابى يوسف كما في التية عن المحيط **(قوله)** رطوبة الفرج  
 طاهرة ولذا نقل في التواريخ ان رطوبة الولد عند الولادة طاهرة وكذا السخلة اذا  
 خرجت من امها وكذا البيضة فلا تنجس بها التوب والماء اذا وقعت فيه لكن كره التوضؤ  
 به للاختلاف وكذا الانفحة هواختار وعندهما يتنجس وهو الاحتياط اه قات وهذا  
 اذا لم يكن معه دم ولم يخالط رطوبة الفرج مذى اومنى من الرجل والمرأة **(قوله)** العبرة  
 للطاهر الخ هذا ما عاياه الاكر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه بزازية وقيل العبرة للمعان

«يحرم اكل لحم النتن لا نحو  
 سمن وابن \* شعير في بعر  
 اوروث صلب يؤكل بعد  
 غسله وفي خن لا \* مرارة  
 كل حيوان كبوله وجرت  
 كزبله» حكم العصير حكم  
 الماء رطوبة الفرج طاهرة  
 خلافا لهما \* العبرة للطاهر  
 من تراب او ماء اختلطا  
 به يفتى

كان نجسا وطين نجس والا فطساها وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب وقيل ايها كان نجسا وطين نجس واختاره ابو الليث وصححه في الحائية وغيرها وقواه في شرح المنية وحكم بفساد بقية الاقوال تأمل وصححه في المحيط ايضا وعلمه بان النجاسة لاتزول عن احدهما بالاختلاط بخلاف السرفق اذ اجعل في الطين للتطين لايجس لان فيه ضرورة الى اسقاط نجاسته لانه لايشبه الا به حلية ( قوله متى في حمام ونحوه ) اى كولو متى على الواح مشرعة بعد متى من برجله قدر لايجس نجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه عن التجنيس متى في طين او اصابه ولم يغسله وصلى مخبره ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانه المانع الان محتاط اما في الحكم فلايجب ( قوله لانه يصير الماء راكدا ) اى لانه باخذه له من الانسوبة يمنع نزوله الى الحوض فيصير راكدا وربما كان على يده نجاسة او على يد غيره فادخلها في الحوض في هذه الحالة فيتجنس فينبى اذا اراد الاخذ ان يأخذ من الحوض لان الماء اذا كان نازلا والغرف متدارك فهو في حكم الجارى ( قوله التكبير الى الحمام ) اى الدخول اليه اول الغداة بلا ضرورة ( قوله لان فيه اظهار مقلوب الكناية ) اراد به انك اى الجماع ولم يقل مقلوب الكين مع انه قلب حقيقى لزيادة التساعد عن التصريح به لانه مما يطلب كتابه ولذا كان من اسمائه السر كفى القاموس وعبارة الفيض اذ فيه ابداء مايجب اخفاؤه والظاهر انه يجب بالحاء ولذا قال العلامة الرملى وامامهنى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع اى على وزن كتاب وهو المفاخرة بالجماع وافشاء الرجل مايجرى بينه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القبيل بل النهى يقتضى التحريم اه ( قوله ثياب الفسقة الخ ) قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لايتقون التحمور قال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه لايكراه لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه ( قوله لجمعهم فيه البول ) ان كان كذلك لاشك انه نجس تنازخانية ( قوله ان غاب على ظنه ) عبارة الحائية ان كان في قلبه ( قوله فالامر بالمعروف على هذا ) كذا في الحائية وفي فصول العلامى وان علم انه لايسقط ولا يترجر بالقول ولا بالفعل ولو باعلام سلطان او زوج او والد له قدرة على المنع لايلزمه ولا يأتى بتركه لكن الامر والنهى افضل وان غلب على ظنه انه يضربه او يقتله لانه يكون شهيدا قال تعالى اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن التكرار واضر على ما صابك اى من ذل او هو ان اذا امرت ان ذلك من عزم الامور اى من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وتماه فيه ( قوله لاورد الخ ) اى في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر رواه الطبرانى باسناد حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته قال العراقى في شرح الترمذى ولا يعارضه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء لحل الاول على حق الله تعالى على العبد والثانى على حقوق الآدميين فما بينهم فان قيل ايها يقدم فالحواب ان هذا امر توقيفى وظواهر الاحاديث دالة على ان الذى يقع الاول انحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا في شرح العاقصى على الجماع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجملة قيل كتاب الصلاة من رعاية الناس وحسن الختام

مشى في حمام ونحوه لايجس ما لم يعلم انه غسله نجس \* لا يبنى اخذ الماء من الانسوبة لانه يصير الماء راكدا التكبير الى الحمام ليس من المرواة لان فيه اظهار مقلوب الكناية \* ثياب الفسقة واهل الذمة طاهرة \* ديباج اهل فارس نجس لجمعهم فيه البول لبريقه رأى في ثوب غيره نجسا ما عا ان غاب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب والا لا فالامر بالمعروف على هذا \* حل السجادة في زماننا اولى احتياطا لما ورد اول ما يسئل عنه في القبر العلهارة وفي الموقف الصلاة

٢ مطلب

في الامر بالمعروف

٣ مطلب

في اول ما يحاسب به العبد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب الصلاة

(قوله شروع الح) بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها غيرها  
(قوله) ولم تخل عنها شريعة مرسل) اى عن اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهور لداود  
والعصر لسامان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجمعت في هذه الامة وقبل  
غير ذلك (قوله) بواسطة الكعبة) اى بواسطة استقبالها وانظر لماذا خصص هذا الشرط  
مع انها لم تنصر قرية الا باجتماع سائر شرائطها وقد يقال المراد انها صارت قرية بواسطة  
تعظيم الكعبة فانه سبحانه امر باستقبالها تعظيها وفي ذلك تعظيم له سبحانه بواسطة تعظيمها  
افاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله) دون الايمان) لانه قرية بلا واسطة (قوله) لانه بل من  
فروعه) اى باعتبار الفعل واما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فهي منه لانه من متعلق  
التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط و اشار الشارح الى خلاف من يقول ان  
الاعمال من الايمان كالخيارى وغيره (قوله) وهي لغة الدعاء) اى حقيقتها ذلك وهو ما عليه  
الجمهور وجزم به الجمهورى وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة  
وقبل انها حقيقة في تحريك الصلوة بالسكون العظامان التان في اعلى الفخذين اللذان  
عليهما الايمان يجاز لغوى في الاركان المخصوصة لان المصلى يحركهما في ركوعه وسجوده  
استعارة تصريحية في المرتبة الثانية في الدعاء تشبيها للداعى في تخضعه بالاركان والساجد  
وتماه في النهر (قوله) فقلت الح) اختلف الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية  
كالصلاة والصوم اى منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية اى بأن لم يبق المعنى  
الاصلى مرعيا ام مغيرة اى بأن يبقى ويزاد عليه قيود شرعية قبل بالاول واستظهره في الغاية  
معللا بأنها توجد بدون الدعاء في الامى وقيل بالتانى وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان  
المخصوصة واطلق الجزء على الكل كفى النهر (قوله) وهو الظاهر) الضمير للنقل المفهوم من  
نقلت وقوله لوجودها على الظهور اى وعلة في البحر بأن الدعاء ليس من حقيقتها شرعا على  
بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع قلت فيه نظرا لان الذى من حقيقتها قراءة  
آية وان لم تكن دعاء تأمل (قوله) اى اى الصلاة الكاملة وهي الخمس المكتوبة (قوله) على كل  
مكلف) اى بعينه واداسى فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكلفين  
كفاية بمعنى ان لو قام به بعضهم كفى عن الباقي والاثنا كلهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل  
ولو اتى اوعدا (قوله) بالاجماع) اى وبالكتاب والسنة (قوله) فرضت في الاسراء الح)  
نقله ايضا الشيخ اسيد في (الاحكام شرح درر الحكماء) ثم قال وحاصل ما ذكره الشيخ محمد  
البكرى نفسه الله تعالى ببركانه في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في اى سنة كان الاسراء بعد  
اتفاقهم على انه كان بعد البعثة فخرم جمع بأنه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع  
عليه وقيل بخمس سنين ثم اختلفوا في اى الشهر كان فخرم ابن الاثير والتوى في فتاويه  
بأنه كان في ربيع الاول قال النووى ليله سبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب

كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد  
بيان الوسيلة ولم تخل عنها  
شريعة مرسل ولما صارت  
قرية بواسطة الكعبة  
كانت دون الايمان لانه  
بل من فروعه وهي لغة  
الدعاء فقلت شرعا الى  
الافعال المعلومة وهو  
الظاهر لوجودها بدون  
الدعاء في الامى والاخرس  
(هى فرض عين على كل  
مكلف) بالاجماع فرضت  
في الاسراء ليله قبل السبت  
سابع عشر رمضان قبل  
الهجرة بسنة ونصف  
وكانت قبله صلاتين قبل  
طلوع الشمس وقبل  
غروبها شفى

قوله بواسطة الكعبة  
يعنى ان العبد بالتوجه  
بحمسه الى الكعبة اه  
(منه)

(وان وجب ضرب ابن  
عشر عليها بيد لا خشية)  
حدث مروا اولادكم  
باصلاة وهم ابنا سبع  
واضربوهم عليها وهم  
ابنا عشر قلت والصوم  
كالصلاة على الصحيح كما  
في صوم القهستاني معزيا  
للزاهدى وفي حظر  
الاختارانه يؤمر بالصوم  
والصلاة وينهى عن سرب  
الخمر يا ألف الخير ويترك  
الشرب (ويكفر جاحداها)  
لثبوتها بدليل قطعى  
(وتاركها عمدا مجناه)  
اى تكسلا قاسق (نجس  
حتى يصلى) لانه نجس  
لحق العبد فحق الحق  
أحق وقيل يضرب حتى  
يسيل منه الدم وعند  
الشافعى يقتل بمصلاة  
واحدة حدا وقبل كفر  
(ونكحه باسامة ذاعها)  
بشروط أربعة ان يصلى  
في الوقت (مع جماعة)  
مؤثما

٣ قوله بل يعذر هكذا  
بخطئه بالذال المعجمة  
وصوابه يعذر بالزاي من  
التعزير وهو التأديب  
دون الحد كما في انصباح

اه مصححه

وجزاه اسوى في الرخصة كما لرافى وقيل في فسوال وجزه اخفقد عبد الله بن القديس  
في سحره انه نية السبع والعشرين من رجب وتليه عمل أهل الامصار اه (قوله وان وجب  
السبع) حذاه ما عني مفهوم قوله كل مكلف كانه قد ولا يعترض على غير المكلف وان وجب  
اى على اولى ضرب ابن عشر وذلك لتحقاق فعلها ويعتده للافتراضها افده - وظاهر  
الحديث ان الامر لابن سبع واجب كضرب والظاهر ايضا ان الوجوب بالمنى انصباح عليه  
لا بمعنى الافتراض لان الحديث ظنى فذهب (قوله يد) اى ولا تجاوز الثلاث وكذلك العلم  
ليس له ان تجاوزها قل عليه الصلاة والسلام لم يدراس العلم اليقيني ان يضرب فوق الثلاث  
فذلك اذا ضربت فوق الثلاث اقص الله منك اه اسمعيل عن (احكام الصغار) للاستروا شنى  
وضاهمه انه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة ايضا (قوله خشية) اى عصا ومقتضى قوله يد  
ان يراد بالخشية مذهب الامم منها ومن السوط افاده ط (قوله حديث السبع) استدلال على  
الضرب المتطابق وما كونه لا خشية فلان الضرب بها ورد في جناية اسكتف اه - وتامه  
الحديث وفوقوا بينهم في انصباح رواه ابو داود والترمذى ونقله علماء الصبي الصالحين  
سبع واضربوه عليها ابن عشر وقيل حسن تخيير ومصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقى اه  
اسمعيل والظاهر ان الوجوب بعد استكمال السبع والعشرين بان يكون في اول الثامنة  
والحادية عشر كما قالوا في مدة الحضانة (قوله قلت السبع) مراد من هذين التقنين بيان ان الصبي  
ينهى ان يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات اه - اقول وقد صرح في  
احكام الصغار بانه يؤمر بالعلم اذا جامع وباعادة ما صار بلا وضوء لا لو افسد وضوءه لم يشرقة  
عليه (قوله مجناه) بالتخفيف قل في المغرب اما من الذي لا يبالى بامتنع وما قيل له ومصدره  
اخون والحاجة اسم منه والفعل من باب طاب اه (قوله اى تكسلا) تفسير مراد اه -  
(قوله فحق الحق الحق) لا يقل ان حقه تعالى مبني على الاستعانة لانه لا يسبح في شيء من اركان  
الاسلام اه اسمعيل (قوله وقيل يضرب) انما الامام المحمدي ح عن سبع وظهر الحاية  
انه المذهب فانه قل وذلك اختيارا في جماعة منه الزهرى لا يقتل بل يعذر ٣ ونجس حتى يموت  
اويوب (قوله وعند الشافعى بال) وكذا عند احمد وفي رواية عن احمد وهي اختارة  
عند جمهور ائمة انه يقتل كفرا وبسط ذاب في الحاية (قوله بنكحه باسامة ذاعها) يعنى  
ان الكافر اذا صلى بجماعة بنكحه باسامة عندما خلاف ما يبنى لانه مخصوصة بهذه الامة  
بخلاف الصلاة منفردا وجودها في سائر الائم قل عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا  
واستقبل قبائنا فهو منا قلوا المراد صلات باجماعة عن الامة بخصوصة اه درر وهو  
طرف من حديث طويل اخرجه البخارى وغيره لانه قل فهو مسلم اسمعيل (قوله بشرط  
اربعة) قبل الامام الطرسوس في الفروع لو كان كون صلاة في مسجد وعليه في شروط خمسة  
لكم قل في شرح درر الجذري في مسجد او غيره (قوله في الوقت) لانها صلاة المؤمنين الكاملة  
وضاهمه انه لو ادرك منه ركعة لا كفى لامة كما يى في يوم وان كان اداه فبى غير كاملة  
فليس المراد من قوله في الوقت انما ان لا يخلص منه شيء (قوله مؤثما) تعبيد قوله  
جماعة احراز انما لو كان امامه ان ط لان الانعام يدل على اجماع سبيل المؤمنين بخلاف

(ملو)

ما لو كان اماما قلنا انه في حال تركه لا يترك الصلاة  
 المؤتمم احسنا فلا بد ان قيل ان الامامة هي من جملة ما لا يترك  
 وما يقيد به الشارح في نحو ذلك من التمسك بالامامة  
 (حقدا انما الله) قال في الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 امام وكبره ثم قدس ذكركم في الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 لما ذكره مشايخنا الصالحين في الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 الوقت لانه من خصائص ديننا وعلامة ديننا فلو تركه ترك دينه  
 المسجد فليس الحكم بدينه بل هو في الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 بالقول لانه لا يفرق بين الامانة وبين كونها في حال تركها  
 صريح ان الشيعة لا يتركونها الا في حال تركها  
 صلى الله عليه وسلم في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 كلتي الشهادتين في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 مع الشهادتين في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 الى العرب في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 على انه لا يفرق فيه بين الامانة وبين كونها في حال تركها  
 وهذان نعم قول ان الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 يكون من الاقرار بالامانة في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 غير العوسى ايضا لا يتركها الا في حال تركها  
 مسامحا لانه يكون من تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 فيه بين كافر وكافر ولا يفرق بين كافر وكافر  
 الكافر مسلما مع الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 بقى من بشرط ان الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 لان الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 الكفار ان الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 (نظم الله الله) في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 وان صاها كبره في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 وصاحب التوراة في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 التوراة في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 بشرط ان الامانة لا يتركها الا في حال تركها  
 الخلاف في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 قولها على ما اذا صلى مسجده في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 لكن في هذا التوراة في تركها لا يتركها الا في حال تركها  
 العبادة على اكمل الوجوه في تركها لا يتركها الا في حال تركها

ربه مسامحا  
 في تركها  
 في تركها  
 في تركها  
 في تركها

نقصان (قولده اوامام) قدمه وجه (قولده) فعمل شبه العادات قال في البحر في باب التيمم  
الاصل ان سافر متى فعل عبادة من كانت موجودة في سائر الاذان لا يكون به مسلما  
كالصلاة منفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة ومن فعل ما يخص بشرعا فلو  
من الوسائل كالتيه فكذلك وان من القصد او من الشعائر كالعامة بعبادة والحج الكامل  
والاذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلما اليه اشار في الخطبة وغيره اه اقول قد كوفي  
الحانية انه بالحج لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر انه روي انه ان حج على الوجه  
الذي يفعله المسلمون يكون مسلما وان لم يشهد اثنا عشر اشهادا او شهد اثنا عشر ولم يكن  
مسلما اه فمما ان هذه الرواية غير ظاهر الرواية واسار في الوعائية الى ضعفها واليه يشير  
الاصح في النظم الآتي وكان وجهه ان الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا  
يخرجون لكن فليس ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصار مثل  
الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا وجه الكمال  
فكذلك الحج الكامل والا فالحق في بينهما والظاهر انه لا ساني بين ظاهر الرواية وبين الرواية  
الثانية اذا جمعت الثانية ومفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير المكمل فأمم  
وفي فتاوى الشيخ قاسم عن خلاصة التوازل لابي الليث قل وكذا لو رآه يعلم القرآن او يقرؤه  
ليكن بذلك مسلما اه قلت وهذا الظاهر مما ذكره في البحر لما قلنا لا يمنع الكافر من قلم القرآن  
اعله يهتدى فله (قولده ونظمه) صاحب النهر الحج اي قبل باب قضاء القوائ (قولده صلى  
باقدا) اي بجماعة مقتديا (قولده او اذن ايضا) باسقاط حمزة ايضا للضرورة نعم ان الذي  
رأيت في النهر غير هذا الليث ونصه

اوامام اوافسدها او فعل  
بقية العبادات لانها لا تخص  
بشريعتنا ونظمه صاحب  
النهر فقال \* وكافر في  
الوقت صلى باقتدا متمما  
صلاته لا مفسدا او اذن  
ايضا معانا اوزكي مساونا  
كان سجدة تركي \*

او بالاذان معانا فيه اتي به اوقد سجد عند سماع ما تاتي اه  
ومعنى اتي الثاني ورد عن الله تعالى وهذا الليث احسن لما فيه من اشتراط كون الاذان في  
الوقت لان ضمير فيه عائد على الوقت المذكور في البيت الاول ومن ان المراد سجود التلاوة  
ومن اسقاط مسألة الزكاة لما علمت من انها خلاف ظاهر الرواية وان صاحب النهر اعترض على  
الطرسوسي في ذكرها وقال لما رها غيره بل المذكور في الحانية لا يحكم باسلامه بالزكاة في  
ظاهر الرواية (قولده ملة) المراد به ان يسمعه من تصح شهادته عليه بالاسلام لان مؤذن على  
صومعة او سطح يسمعه خافي كثير ولذا لو كان في السفر صح كافي سيرا البرازية حيث قل وان  
شهدوا على الذي ان كان يؤذن ويقم كان مسلما سواء كان في السفر او الحضر وان قالوا معناه  
يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لانه يكون ذات عدله فيكون مسلما اه وعزاه في  
نهر الوعائية الى محمد بن طاهر هذا يفيد انه لا بد ان يكون عادله لكن قال في اذان البحر  
يذني ان يكون ذات في العيسوية اما غيرهم فينبغي ان يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت  
لكن قد علمت ان الاسلام بالافعال لا فرق فيه بين كافر وكافر خلافاً لما فهمه ابن وهبان قال ان  
يجعل ذلك تقيد الكون الاذان في الوقت اسلاما او يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع  
(قولده كان سجد) يسكون الدال للضرورة او الموصل بنية الوقف وان مصدرية اي  
كسجوده والمراد سجود التلاوة ح (قولده تركي) تكلمة المؤذن وهو حال من ضمير سجد

اى كسجوده لا تلاوة حال كونه متظاهرا عن ارجاس الكفر ح (قوله فسلم) خبر كافر ح  
وزيدت الفاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل اريد بها العموم لان المراد اى كافر كان  
عيسويا او غيره كقمتنا نقريره وهذا من المواضع التى يشوز فيها زيادة الفاء فى الخبر كقوال  
رجل يسألنى فله درهم فافهم (قوله منفرد) بالسكون على امة ربعية ح وسكت عن بقية  
مختزات قيود الصلاة (قوله والزكاة) اى زكاة غير السواهم وعلى اشاد البيت الثانى على  
الوجه الذى نقلناه عن النهر فالمراد بالزكاة جميع انواعها كاهو مقتضى اطلاق الحاتية عن  
ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله زدو تقدم بيان (قوله بدنية محضة)  
اى بخلاف الزكاة فانها مالية محضة وبخلاف الحج فانه مركب منهما لما فيه من العمل بالبدن  
وافاق المال (قوله فلا نيابة فيها اصلا) لان المقصود من العبادة البدنية اتعاب البدن وقهر  
النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فتجبرى فيها النيابة مطلقا اى  
حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغشاء الفقير وتقصير المال بفعل النائب  
وبخلاف المركبة فتجبرى فيها النيابة حالة العجز نظرا الى معنى المشقة بتقصير المال لاحالة  
الاختيار نظرا الى اتعاب البدن كاقتروده فى باب الحج عن الغير (قوله اى لا بالنفس الخ) بيان  
لتعميم النفي المستفاد من قوله اصلا (قوله فى الحج) متعلق بقوله تحت وكذا قوله فى الصوم  
(قوله بالفدية) متعلق بالضمير المستتر فى تحت لرجوعه الى النيابة التى هى مصدر اى كما تحت  
النيابة بالفدية ويدل عليه تعالى قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور فى المتن واعلم ان صحة  
الفدية فى الصوم للفانى مشروطة باستمرار عجزه الى الموت فلو قدر قبله قضي كما سيأتى فى كتاب  
الصوم اه ح (قوله لانها) اى الفدية وقوله ولم يوجد اى اذن المسرع بالفدية فى الصلاة ح  
وهذا تعليل لعدم جريان النيابة فى الصلاة بالمال وفيه اشارة الى الفرق بين الصلاة والصوم  
فان كلا منهما عبادة بدنية محضة وقد تحت النيابة فى الصوم بالفدية للشيخ الفانى دون الصلاة  
ووجه الفرق ان الفدية فى الصوم انما ابتاعها على خلاف القياس اتباعا للنص ولذا سماها  
الاصوليون قضاء بمثل غير موقوف لان المقول قضاء الشئ بمثله ولم تنبها فى الصلاة لعدم  
النص \* فان قلت قد اوجبتم الفدية فى الصلاة عند الايضاء بها من العاجز عنها فقد اجريتم  
فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن ان يكون ذلك بالقياس على الصوم لان ما خالف  
القياس فعليه غيره لا يقاس \* قلت شوت الفدية فى الصوم يحتمل ان يكون معالا بالعجز  
وان لا يكون فباعبار تعاليله به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيهما وباعتبار عدمه  
لا يصح فلما حصل الشك فى العلة قلنا بوجود الفدية فى الصلاة احتياطيا لانها ان لم تجز  
تكون حسنة ماحية للسنة فالقول بالوجوب احوط ولذا قال محمد تجزئه ان شاء الله تعالى ولو كان  
ولو كان بطريق القياس لما علقه بالشدية كفى سائر الاحكام النابتة بالقياس هذا خلاصة  
ما لو فتناء فى حواشينا على شرح المنار للشارح (قوله سبها ترادف التعم الخ) يعنى ان  
سبب الصلاة الحقيقى هو ترادف التعم على العبد لان شكر التعم واجب شرعا وعقلا ولما كانت  
التعم واقعة فى الوقت جعل الوقت سببا لجعل الله تعالى وخيل به حيث جعله سببا للوجوب  
كقوله تعالى اقم الصلاة لادولك الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتساء تحقيق هذه

قوله والزكاة هكذا يخطه  
والذى فى نسخ الشارح  
ولا الزكاة اه مصححه

\* فسلم لا بالصلاة منفرد \*  
\* ولا الزكاة والصيام الحج  
زد \* (وهى عبادة بدنية  
محضة فلا نيابة فيها اصلا)  
اى لا بالنفس كما تحت فى  
الحج ولا بالمال كما تحت فى  
الصوم بالفدية للفانى لانها  
انما تجوز بأذن الشرع ولم  
يوجد (سبها) ترادف  
التعم ثم الخطاب ثم الوقت

المسئلة في مصولات الامولية (قوله في حيز الاول ا) ذلك ان السبب هو الكل لازم  
 تقدم السبب على السبب أو وجوب الاداء بعده فحينئذ لا يجوز ان يكون  
 ذلك البعض اول الوقت غير ان عدم الوجوب على من صار اهلا للصلاة في آخر الوقت  
 بقدر ما يسببها ولا آخر وقت حيث لا يدرى ان يصلح الاداء في اوله لامتنع التقدم على السبب  
 فحينئذ يكون الجزء الثاني يتصل به الاداء وبذلك الترتيب لان الاول في السبب هو الاتصال  
 بالسبب كفي شرح المنار لابن نجيم (قوله والا فمتصل به) ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير فقوله  
 بعد ذلك والاذ الجزء الاخير تكرر وكذا قوله بسببها جزء اول الفصل به الاداء والاخصر ان يقول  
 سبب جزء الفصل به الاداء من الوقت والا فمتصل به ح وبسبب اليه ابن نجيم في شرح المنار  
 (قوله هو الجزء الاخير) وهو ممكن فيه من عقد التحريم فقط عندما وعند زفر ما يمكن  
 من الاداء فيه واحتمل ان يكون الاخير الى ان لا يسع الا جميع الصلاة حتى لو اخرعته بأثم اه  
 ابن نجيم (قوله فلو اتى) اي اذا اتصل الاداء بآخر الوقت كن هو السبب ولو كان  
 ناقصا كوقت اضراق الشمس فيصبح اداء العصر فيه لانه ما اتصل الاداء فيه صار هو  
 السبب وهو ما هو ادائه فيه فيكون ادائه كوجوب بخلاف عصر أمسه كإثباتي (قوله حتى  
 تحب) بارتفاع لانه يرفع على قوله فالسبب هو الجزء الاخير (قوله أدق) اي في آخر الوقت  
 ولو بقدر ما يسع التحريم عند علمائنا المثالة خلافا لغيره كفي شرح التحريم لابن امير حاج  
 اي فيجب عليهما القضاء لاحتياجهما الى الوضوء لان الجنون او الانغماء ينقضه وليس  
 في الوقت ما يسببه وعد مناهة لأدق وفي الوقت ما يسع اكثر من التحريم تحب عليهما صلاته  
 الاولى والثانية يبقى منه ما يسع التحريم تحب عليهما صلاته كحرم في الجرح اذا انقطع  
 بعسرة قل ح وهذا اذا زاد الجنون والانغماء على خمس صلوات والاوجب عليهما صلاة  
 ذات الوقت ولو باق منه ما يسع التحريم بل ومقتله من الصلوات ايضا كإثباتي (قوله  
 ظهرنا) اي ولو كان الباقي من الوقت مقدرا ما يسع التحريم اذا كان الاحتياط على عشرة  
 او الاربعين فن كان قبل والباقي قدر الغسل مع مقدماته كالاستقاء وزرع النوب والتسريع عن  
 الاثنين والتحريم فلو لمهما القضاء والا فمتصل به شرح التحريم (قوله وصلى) اي وكان  
 بين بلوغه آخر الوقت ما يسع التحريم او اكثر كبقائه من كلامه في الحائض اني ظهرت على  
 العسرة ح (قوله ومبرك الله) اي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع التحريم كفي  
 الحائض المذكورة وحكمها اكثر من الاولى حكم المبرك وانما خصه بالذكر ليعلم قوله وان صليا  
 اول الوقت وصورتها في المرتد ان يكون مسلما اول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر  
 الوقت ح (قوله وان صلي في اول الوقت) يعني ان صلاتهما في اوله لا تسقط عنهما المطلب  
 والحد الذي صلي فأكواه فلا واما في المرتد فله حوطها بالارتداد ح وفي البحر عن  
 الحارث ملام على المشاء ثم احل ولم يثبت حتى طلع الفجر عليه اعادة العشاء هو المختار  
 ون اية قوله عليه قضاء الوقت احل وهي واقعة ثم دعا لها بالحنيفة فأجاب بما قلنا اه  
 (قوله ومبرك الله) اي خرج وقت الصلاة (قوله سبب الواجب ا) لانه لو لم يصف  
 في حيز الوقت وقتا بغيره الاخير لمسية نرموت الواجب بصفة النفس في بعض

اي (الجزء الاول) منه  
 ان (التصل به الاداء والا فمتصل  
 اي جزء من الوقت) يتصل  
 به (الاداء والا) يتصل  
 الاداء بجزء (ف) السبب  
 هو (الجزء الاخير) ولو  
 نفع حتى تحب على محضون  
 ودين عليه افتا وحائض  
 ونفاد مشهرا وصلي باق  
 ومبرك الله وان صلي باق  
 اول وقت (م) مبرك الله  
 ينسب (السبب) الى  
 حائضه (السبب الواجب  
 بسببه الحكم)





مظالم

في تعبد عليه السلام قبل البعثة

متعبدا بشرع احد المختار عندنا لابل كان يعمل بما طهر له من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح تعبد في حراء بخر (من) اول (طلوع الفجر الثاني) وهو الياس المنشر المستطيل لا المستطيل (الى) قيل (طلوع ذكاء) بالضم غير منصرف اسم الشمس (ووقت الظاهر من زواله) اى ميل ذكاء عن كبد السماء (الى بلوغ الظل مثله)

قوله كاسق اى في الوضوء في قوله تعالى الى المرافق اه منه

من كتب الاصول وقول ولم نره في كتب الفروع فانتبه اه قلت لكن فيه نظر لتصریحهم بأنه لا يجب الاداء على الثائم اتفاق فكيف يجب عليه الانتباه وروى مسلم في قصة التعريس عن ابى قتادة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تفريط ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى واصل المسحة التنييه بدل الانتباه وسنذكر في الايمان انه لو حلف انه ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقتضاها قيل لا يثبت واستظهره الباقي لكن في البرازية الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعده لا يثبت وان كان نام بعد دخوله حث اه فهذا يقتضى انه بنومه قبل الوقت لا يكون مؤخرا وعليه فلا يأنم واذا لم يأنم لا يجب اتباعه اذ لو وجب لكان مؤخرا لها واما بخلاف ما اذا نام بعد دخول الوقت ويمكن حمل ما في اليرى عليه (قوله متعبدا) بكسر الباء في القاموس تعبد تنسك اه ح وظاهر قوله في شرح التحرير اى مكلفا انه بالفتح لكن الاظهر الاول لانه بالفتح يقتضى الامر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عندنا لا) نسبة في التقرير الاكمل الى محققنا قال لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امة نبي قط الخ وعزاه في النهر ايضا الى الجمهور واختصار المحقق ابن الهمام في التحرير انه كان متعبدا بما ثبت انه شرع يعنى لاعلى الخصوص وليس هو من قومهم وقدمنا تمامه في اوائل كتاب الظهارة (قوله وصح تعبد في حراء) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء يصرف ويصح من الصرف وحكى فيه الفتح والتقصير وكذا ان حكم قبا ونظمه بعضهم بقوله حرا وقبا ذكروا تنهما معا \* ومدأ وافرصوا صرفا وامنع الصرفا

وهو جبل بينه وبين مكة ثلاثة اميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن اسحق وغيره انه عليه السلام كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا يتسك فيه قال وعندى ان هذا التعبد يشتمل على انواع من الاعزال عن الناس والانقطاع الى الله والافكار وعن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير اه ملخصا (قوله من اول طلوع الخ) زاد لفظ اول اختيارا لما دل عليه الحديث كما قدمناه (قوله وهو الياس الخ) لحديث مسلم والترمذى واللفظ لا يمتنعكم من سجودكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل فالمتعب الفجر الصادق وهو الفجر المستطيل في الافق اى الذى ينتشر ضوءه في اطراف السماء لا الكاذب وهو المستطيل الذى يبدو طويلا في السماء كدب السرحان اى الذهب ثم يعقبه ظامة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكاملى في حاشيته على رسالة الاسطرلاب شيخ مشايخنا العلامة المحقق على القندى الداعستانى ان التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الاخر والايسر انما هو بثلاث درج اه (قوله الى قيل) كذا اقبحه في النهر والظاهر انه ميبى على دخوله الغاية لكن التحقيق عدمه لكونها غاية مد كما سبق فلا حاجة الى ذلك اه اسمعيل (قوله بالضم) اى وبانذرك في القاموس ح (قوله من زواله) الاولى من زوالها ط (قوله عن كبد السماء) اى وسطها بحسب ما يظهر لنا ط (قوله الى بلوغ الظل مثله) هذا ظاهر الرواية عن الامام نهية وهو الصحيح بداهة ومحيط وينابيع وهو اختار غياية واختاره الامام المحبوبي

وعول عليه التمسنى وصدر الشريعة تصحيح قاسم واختاره اصحاب السنن والرافضة  
 الشارحون فقول الطحاوى وبقولهما تأخذ لا يدل على انه انذهب وما فى القبض من انه  
 يفتى بقولهما فى العصر والمساء سلم فى المساء فقط على ما فيه وتامة فى البحر **(قوله وعنه)**  
 اى عن الامام ح وفى رواية عنه ايضا انه بانثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر  
 الا بالمثلين ذكرها الزيلعى وغيره وعليهما قايين انثل والمثلين وقتهم **(قوله مثله)** منسوب  
 ببلوغ القدر والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله - **(قوله وهو نص فى الباب)** فيه  
 ان الادلة تكافأت ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية ايضا كما يعلم من مراجعة  
 المطولات وشرح النية وقد دل فى البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما  
 الا لضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على  
 قولهما كانها **(قوله وعليه عمل الناس اليوم)** اى فى كثير من البلاد والاحسن ما فى السراج  
 عن شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظاهر الى المثل وان لا يصلى العصر حتى يباع  
 المثلين ليكون مؤدبا للصلاة فى وقتها بالاجماع وانظر هل اذا لزم من تأخير العصر الى  
 المثلين فوت الجماعة يكون الاولى التأخير ام لا والظاهر الاول بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول  
 الامام تأمل ثم رأيت فى آخر شرحنا تارة ناقلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محله يصلى  
 العشاء قبل غياب الشفق الابيض فلا يفضل ان يصلها وحده بعد البياض **(قوله سوى فى)**  
 بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال يسمى به لانه قوامى رجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل  
 الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به مابعد ايضا ولا يسمى ما قبل الزوال قيا اصطلاح ونهر  
**(قوله يكون للاشياء قبل الزوال)** اشار الى ان اضافة الى الزوال لادنى ملابس لخصوله  
 عند الزوال فلا تعد اضافته اليه تسامحا درداى خلافا لشرح الجمع من انها تسامح وتبعه  
 فى النهار لان التسامح كقول بعض المحققين استعمال المفظ فى غير مواضع له لالملاقة  
 وهذه الاضافة مجاز فى الاسناد لان القى انما يسند حقيقة للاشياء كالتأخير ونحوه  
 للزوال قالت لكن يرد ان الظل لا يسمى قيا الامداد الزوال كما علمت وبه اعترض الزيلعى على  
 التعبير بفى الزوال اى فهو مجاز لغوى عن الظل واسناده الى الزوال مجاز عقلى كما علمت  
 لا لغوى ايضا ولا تسامح لانه ليس فيه استعمال كلمة فى غير ما وضعت له والظاهر انه مراد  
 القهستانى حيث جعل فى الكلام محازين فانهم **(قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان)**  
 اى طولا وقصرا وانعدما بالكلية كما اوضحه - **(قوله ولو لم يجد ما يغرز)** اشار الى انه ان  
 وجد خشبة يغرزها فى الارض قبل الزوال وينظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا  
 اخذ فى الزيادة حفظ الظل الذى قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد يقوم مستقبل الفتية  
 فاما دامت الشمس على حاجبه اليسر فالشمس لم تنزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت  
 وعزاد فى المفتاح الى الاضاح قائلا انه اليسر مما سبق عن المبسوط من غرز الخشبة اسمعيل  
**(قوله اعتبر بقامته)** اى بأن يقف معتدلا فى ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالما غلبيه  
 مستقبلا للشمس او اطلعه ويحفظ ظل الزوال كمرمره يقف فى آخر الوقت ويأمر من عدله على  
 منتهى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين او مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت

وعنه مثله وهو قولهما  
 وزفر والائمة الثلاثة قل  
 الامام الطحاوى وبه تأخذ  
 وفى غرر الاذكار وهو  
 المتأخوذ به وفى البرهان  
 وهو الاظهر لبيان جبريل  
 وهو نص فى الباب وفى  
 التنبؤ وعليه عمل الناس  
 اليوم وبه يفتى (سوى فى)  
 يكون للاشياء قبل  
 (الزوال) ويختلف باختلاف  
 الزمان والمكان ولو لم يجد  
 ما يغرز اعتبر بقامته وهى  
 ست اقدام ونصف بقدمه

عصر في رجل واحد العصر وسبعة من صلاة الليل بدية ستة اقدم ونصف قدمه وقيل  
 (قول له من طرف اليمين) حب من قوله بقدمة الشربة الى جمع من التوبين لا يقبل  
 ان تذهب من سبيل ستة اقدم ونصف قدمه وقيل لصحوى ودية مشايخ سبعة اقدم  
 قول لرعي ويكنى تلح بينهم بان يدبر سبعة اقدم من طرف سمت الساق وستة ونصف  
 من طرف اليمين. وفيه اشار بقوله اح حلية اقول بديه اذا وثق واقف على رجله اليسرى  
 ثم نقل اليمنى ووضع عقبيه عند طرف اليمين اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا  
 مرات فن بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعني من طرف عقب اليسرى التي كان واقفا  
 عليها اولاً لان كانت سبعة اقدم وان بدأ بالاعتبار من طرف اليمين كان ستة اقدم ونصف قدمه  
 ووجه ذلك ان المصنوع عند طول الارتفاع اربعة وثمانون رطلًا من جهة الوجه عند  
 نصف القدم ومن جهة اليد عند طرف الخشب في الاحتساب اعتبر نصف القدم التي كان  
 واقفا عليها وقدر القدم ستة اقدم ونصف ومن لاحظ الثاني اعتبر القدم المذكورة  
 بتمامها وتقدر بسبعة وعشرون رطلًا واحد وهذا الذي قررناه هو الموافق لما رأيت في بعض  
 كتب الحديث وحاصله ان حسب كل قدم في كل واقفا عليها كان سبعة اقدم وان حسب  
 صلبها كان ستة اقدم ونصف وفيهم (قول له منه) اي من يلوح الخيال مثله على رواية المصنفين  
 (قول له ظاهره) بحث صاحب الخبر حيث قلنا ذكر الشافعية ان وقت يعود لانه عليه  
 الصلاة والسلام انه في حجر على رضى الله عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له  
 انه في وقت العصر فقال ليم انه كان في ضلالت وطاعة رسول رب فردت حتى  
 صلى العصر وكان ذلك في شهر رمضان والحديث صحيحه صحيحه وعنه وخرجه جماعة منهم  
 عمار بن بسطد حسن والخصم من جعله مؤثراً كان الجوزي وقواعداً لانها اه قال  
 حكاية في الحديث اذا احبب الله الى قومه اخذ ما في من ماله في ايدي ورثته فيعطى له  
 حكمة الاجراء والآخر هل هذا سؤال اصح من الشمس من مغربها الذي هو من العلامات  
 الكثيرة لساعة العرش والظاهر انه لا يرضى هذا الحكم لانه انما ثبت اذا اعيدت في آن  
 لغروبها كما هو راقعة ثابت اما طوعها من مغربها فهو بعد مغربها ليل بتمامه اه قالت  
 على ان الشيخ السمعاني قدما في التفسير تبعاً لشافعية بان صلاة العصر بغيبوبة الخفق تصوير  
 قضاء ورجوعها لا يدها الله وما في الحديث خصوصية على كذا يعتبه قوله عليه السلام  
 ان كان في ضلالت وطاعة رسول الله وقت وبدء على الاول بصلان يوم من افترس قبل  
 ردها وبصلان صلاة المغرب لو سلمنا عوداً لوقت عودها لما كان والله على اعلم (قول له  
 يوسف على المذهب) ان يكون على صلاة ليلة وقيل الترمذي وغيره انه قول اكثر العلماء  
 من يجب على من صلى الله عليه وسلم وغيره وسبب وسبب لانهم بين صلاتين من صلاة الليل  
 وصلاتين من صلاة النهار والله تعالى على هذا يقول من احببت تصحيتها مبسوط  
 في اول الحلية قل ح (هذا قول من صلاة وعشرين قولاً المذكورة في الوهبانية وشرحها  
 (قول له واليه رجوع رده) ان في قولها الذي هو رواية ستة ايضا وصرح في الجمع بان  
 عاينها حتى وردت الخفق في خارج انه لا بد منه رواية ولا دراية اه وقيل بهذا العلامة

من طرف اليمين (ووقت  
 العصر منه الى) قيل  
 (عروب) فهو غربت ثم  
 عادت هل يعود الوقت  
 الظاهر هو وهو الوضوء  
 على المذهب (و) وقت  
 (المغرب منه الى) عروب  
 (الشفق وهو الخلة)  
 عدها وبه ذات الصلاة  
 واليه رجوع الامم كفي  
 شروح الجميع وغيرها  
 فكان هو المذهب

مقابل  
 لوردت الشمس بعد  
 غروبها

مقابل  
 في الصلاة الوسطى

قاسم في تصحيح القدوري ان رجوعه لم يثبت لما نقله الكافة من لدن الائمة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة السجاية بخلافه خلاف المنقول قبل في الاختيار الشفق الياس وهو مذهب الصديق ومعاذين جبل وعائشة رضي الله عنهم قس ورواد عبدالرزاق عن ابي هريرة وعن عمر بن عبدالعزيز ولم يروا اليه الشفق الاحمر الا من ابن عمر وتماه فيه واذا تصارعت الاخبار والآثار فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما في الهداية وغيرها قال العلامة قاسم فثبت ان قول الامام هو الاصح ومثى عليه في البحر مؤيد له بما قدمناه عنه من انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة من ضعف دليل التعامل بخلافه كالمزارعة لكن تعامل الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما وقد ايدته في التهربعا للثقافة والوقاية والدرر والاصلاح ودرر البحار والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن عليه الفتوى وفي السراج قولهما اوسع وقوله احوط والله اعلم \* (تنبيه) \*  
 قدما قريبا ان الثاوت بين الشفقين بثلاث درج كما بين الفجرين فيلحفظ (قوله) منه اي من غروب الشفق على الخلاف فيدبحر (قوله) لكن الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره لم لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بأنه اما لا يجوز للترتيب لا لكون الوقت لم يدخل وهذا على قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء وائر الخلاف يظهر فيها لو قدم الوتر عليها تاسيا او تذكر انه صلاحها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهما يعيد نهر ولم يتعرض للمستقط الثالث وهو كون الفوائت سنا فراجع (قوله) لوجوب الترتيب اي لزومه فإنه فرض عملي ط (قوله) لانهما فرضان عند الامام لكن العشاء قطعي والوتر عملي وهذا تعليل للحكيمين المذكورين في المتن الاول كون ما بين غيوبة الشفق والفجر وقتا لهما معا الثاني لو صلاه قبلها فان تاسيا سقط الترتيب وان عامدا فهو باطل موقوف على ما سيأتي تفصيله في قضاء الفوائت ح (قوله) كباغار يضم الباء الموحدة فسكون اللام والفت بين الغين المعجمة والراء لكن ضبطه في القاموس بلا الف وقال والعامدة تقول بلغار وهي مدينة الصقلية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله) فان فيها يطالع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الفجر ايضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق افاده ح اقول الخلاف المنقول بين مشايخ المذهب انها هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم تراحدا منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع في كلامهم تسميته فجر لان الفجر عندهم اسم للسياض المنتشر في الافق موافقا للحديث الصحيح كما مر بلا تقيد بسبق ظلام على انا لاسلم عدم الظلام هنا ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله) في اربعينية الشتاء) صوابه في اربعينية الصيف كما في الباقي وعبارة البحر وغيره في اقصر ليالي السنة وتماه في ح وقول النهر في اقصر ايام السنة سبق قل وهو الذي اوقع الما ح (قوله) فيقدر لهما هذا موجود في نسخ المتن المجردة ساقط من المنح ولم ار من سبقه اليه سوى صاحب الفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطالع فيها الفجر قبل غيوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وقيل يجب ويقدر الوقت اه بقي الكلام في معنى التقدير والذي يظهر من

(١) وقت (العشاء والوتر) منه الى الصبح (٢) لكن (لا) يصح ان (يقدم) عليها (الوتر) الاناسي (لوجوب الترتيب) لانهما فرضان عند الامام (وقد قدمنا) كباغار فن فيها يطالع الفجر قبل غروب الشفق في اربعينية العشاء (مكاف) لهما فيقدر لهما

مطلب

في فقد وقت الشتاء كاهل بلغار

عادة النفي ان المراد انه يجب قضاء العشاء بأن يقدر ان الوقت اعني سبب الوجوب قد  
 وحدك يقدر وجوده في ايام الدجال على ما يأتي لانه لا يجب بدون السبب فيكون قوله ويقدر  
 الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السبب وحاصله انما لا سلم لزوم وجود السبب حقيقة  
 بل يكفي تقديره كما في يوم الدجال ويحتمل ان المراد بالتقدير المذكور هو مثله الشافية  
 من انه يكون وقت العشاء في حقهم بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى  
 الاول اظهر كما يظهر لك من كلام الفتح الآتي حيث الحق هذه المسئلة بمسئلة ايام الدجال  
 ولان هذه المسئلة نقلوا فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم البقال والحلواني والبرهان  
 الكبير فانفتي البقال بعدم الوجوب وكان الحلواني يفتي بوجوب القضاء ثم وافق البقال لما  
 ارسل اليه الحلواني من سائله عن اسقط صلاة من احتسأ أكثر فأجاب السائل بقوله من  
 قطعت يده او رجلاه كفروض وضوئه فقل له ثلاث لغوات الحبل قال فكذلك الصلاة  
 فبلغ الحلواني ذلك فاستحسنه ورجع الى قول البقال بعدم الوجوب واما البرهان الكبير  
 فقال بالوجوب لكن قل في الظاهرية وغيرها لا ينوي القضاء في الصحيح لتفقد وقت الاداء  
 واعترضه الزيلعي بان الوجوب بدون السبب لا يعقل وبأنه اذا مبسو القضاء يكون اداء  
 ضرورة وهو اى الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يبقى وقت العشاء بعد طلوع  
 الفجر اجماعا اه وايضا فان من جملة بلادهم ما يطالع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في  
 الزيلعي وغيره فم يوجد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء اذا علمت ذلك ظهر لك ان من  
 قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء لا الاداء ولو كان الاعتبار بقرب البلاد اليهم لزم ان  
 يكون الوقت الذي اعتبرناه لهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث تكون العشاء فيه اداء مع ان  
 القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبفقد وقت الاداء وايضا لو فرض ان جرحهم  
 يطالع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لزم انحداد وقتي العشاء والصبح في حقهم  
 أو ان الصبح لا يدخل بطالع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم ان تكون العشاء  
 نهائية لا يدخل وقتها ا بعد طلوع الفجر وقد يؤدي ايضا الى ان الصبح انما يدخل  
 وقته بعد طلوع شمسهم وكل ذلك لا يعقل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما يوجد نقل  
 صريح بخلافه واما مذهب الشافعية فلا يقضى على مذهبا ثم رأيت في الحلية ذكر ما ذكره  
 الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص ذلك البلد لان  
 الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا مؤيد لما قلنا والله الحمد فانهم **(قوله)**  
 ولا ينوي القضاء الخ قد علمت ما وزده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء  
 ان يكون اداء ضرورة الخ فتعين ان يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما  
 كان يقول به الحلواني وقد يقال لامع من كونها لا اداء ولا قضاء كما سمي بعضهم ما وقع  
 بعضها في الوقت اداء وقضاء لكن النقول عن المحيط وغيره ان الصلاة الواقعة بعضها  
 في الوقت وبعضها خارجه يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضاء  
 اعتبارا لكل جزء بزمانه فانهم **(قوله)** فرغم انصاف الخ اى حيث حزم به وعبر عن  
 مقابله بقل ولذا نسب في الامداد الى وهم **(قوله)** واوسعنا النقل اى كل من الشرنبلالي  
 والبرهان الحلبي لكن الشرنبلالي نقل كلام البرهان الحلبي بزمته فلذا

ولا ينوي القضاء لتفقد  
 وقت الاداء به انى البرهان  
 الكبير واختاره الكمال  
 وتبعه ابن الشحنة في الغارز  
 فسحجه فرغم المصنف  
 انه المذهب (وقيل لا)  
 يكلف بهما لعدم سببهما  
 وبه حزم في الكثرة والدرر  
 واما في وبه انفتي البقال  
 ووافقه الحلواني والمرغباني  
 ورجحه الشرنبلالي والحلي  
 واوسعنا النقل

نسب اليه الاسباع (قوله) ومنعنا ما ذكره الكمال (أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء أفتى الباقى بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء عن مقلوبيهما من المرفقين ولا يزالان متأمل في ثبوت الفرق بين عدم حمل الفرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر ٣ وجواز تعدد المعرفة لثبوت الشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعرفة وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت عليه اخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد ما أمر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً علماً لاهل الآفاق لا تفصيل بين قطر وقطر وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قائماً مائلاً في الارض قال اربعون يوماً يوم كسنة ويوم كعشر ويوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم قال لا اقدر ولا روى مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاثة عشر قبل صيرورة الظل مثلاً او اثنين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قل صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد اه وأما الذي ذكره الزهري الحلي في شرح المنة فهو قوله والجواب ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذلك استقر الامر على ان الوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها وقولك شرعاً علماً الخ ان أردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان أردت انه عام لكل فرد من افراد المسلمين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل أحد انه اذا طهرت في بعض اليوم اوفى اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم والذلة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخالف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخالف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت او اكثر من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل يوم وليلة و القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكمال الدين في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعاً لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس اه ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص والمقادير الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص بها ليس هو وقت الصلاة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي وقتها المقدرها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً او اثنين وغروب الشمس

ومنعنا ما ذكره الكمال

٣ قوله وجواز باجر عينا على ثبوت الجبرور بهي وقوله وانتفاء الدليل مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل وقوله لا يستلزم خبر مبتدأ والضمير المستتر فيه عائذ عليه وقوله انتفاء مفعول يستلزم وضميره المنصوب ٢ عائذ على الشيء وقوله لجواز علة اقوله لا يستلزم وقوله وهو عائذ على قوله دليل آخر وقوله وما روى معطوف على قوله ما تواطأت وقوله وكذا قل صلى الله عليه وسلم معطوف عليه ايضاً اه منه

(٢) قوله وضميره المنصوب هكذا بخطه وصوابه وضميره الجبرور كما لا يخفى

اه مصححه

وغيوبة الشفق وظلوع الفجر، ووجوده في أحراء ذات الزمان تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا إذ الزمان الموحود أما وقت لا مغرب في حقيقتهم أو وقت للشجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلى ما ذكرنا عدم الفرق بين من قطع يده أو رجلاه من المرفقين والكعنين وبين هذه المسئلة كذا كره الباقى ولذا سلمه الامم الخلواتى ورجع اليه مع انما خصم فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرهه لان الحال شروط فكذلك هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها ايضاً وكما بقم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بتقدير القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت المغرب او من وقت الفجر او منهما خلفا عن وقت العشاء وكذا ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتأمل المتصفح والله سبحانه وتعالى الموفق اه كلام البرهان الحلبي وقد ذكرنا عليه الفاضل الحنبل بالقبض والتصر للمحقق بما يعول فمن جملة ذلك انه قال ان ما فعلناه ليس من باب القياس بل من باب الالحاق دلالة وقول البرهان الحلبي ان ما نحن فيه لم يوجد زمان بقدر للعشاء فيه وقت خاص تنوع وذلك لان من يقدر يجعل لكل صلاة وقتاً يخص بها لا يشاركها فيه غيرها اه اقول لا يخفى ان القائمين بالوجوب عندنا لم يجعلوا لتلك الصلاة وقتاً خاصاً بها بحيث يكون فعلها فيه أداء وخارجها قضاء كما هو في أيام الدجال لان الخلواتى قل بوجوبها قضاء والبرهان الكبير قل لا ينوب القضاء لعدم وقت الاداء وبه صرح في الفتوح ايضاً فاين الالحاق دلالة مع عدم المساواة فلو كان بطريق الالحاق او القياس لجعلوا لها وقتاً خاصاً به لتكون فيه أداء وانما قدروه موجوداً لا يجاب فعلها بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت والالزام كونها فيه أداء وقد علمت قول الزبائى انه يُقَالُ به أحد اى يكونها أداء لانه لا يبقى وقت العشاء بعد الفجر والاحسن في الجواب عن المحقق الكمال ابن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقس عليه مسئلتنا او يلحقها به دلالة وانما ذكره دليلاً على افتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب افتراضاً عاماً لان قوله وما روى معطوف على قوله ما تواطأت عليه أخبار الاسراء وما أورده عليه من عدم الافتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله الحنبل من ورود النص باخراجهما من العموم وهذا وقد اقر ما ذكره المحقق تبيده العلامة تان المحققان ابن امير حاج والشيخ قاسم والحاصل انهما قولان مصححان ويتأيدان قولنا بوجوب بانه قلبه امام مجتهد وهو الامام الشافعي كما نقله في الحلية عن المتولى عنه (قوله ولا يساعده) الضمير راجع الى ما ذكره الكمال ح (قوله حديث الدجال) هو ما قدمناه في كلام الكمال قال الاسوى فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في انواقيت ويقاس اليومان التاليان له قل الرملى في شرح الشياح ويجزى ذلك فيها لو مكثت الشمس عند قوم مدة اه ح قل في امداد الفتاح قلت وكذلك يقدر لجميع الأجال كالصوم والزكاة والحج والعدة وأحوال البيع والسلم والاحارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر لكل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة والنقص كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول مثله اذاصل التقدير مقول به اجماعاً في الصلوات اه \* (تبيه) \*

قوله وخارجها كذا بخلافه  
ولعل الاصوب وخارجها  
اى الوقت تأمل اه  
مصححه

قلت ولا يساعده حديث  
الدجال



ورد في حديث مرفوع ان الشمس اذا طاعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطاع من المشرق كما دلتها قال الرمي الشافعي في شرح المنهاج وبه يعلم انه يدخل وقت الظهير برجعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كشيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيا لانهما على الناس شيئا قياسي مأمرا انه يلزم قضاء الشمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجبهما الشمس اهـ **(قوله لانه وان وجب)** غلة لعدم المساعدة - **(قوله اكثر من ثمانمائة ظهير)** فيه ان الوارد ان اليوم كسنة فاقبل الزوال نحو نصف سنة ولا يتكرر فيه الظهير هذا العدد فالتناسب تعبيرا للكمال بما مر من قوله فقد وجب اكثر من ثمانمائة عصر قبل ميرورة الظل مثلا او مثلين لكنه ظاهر في المثليين لانه قريب من خمسة اسداس النهار بخلاف الليل والظاهر قوله في الشرعية لانه وان وجب اكثر من ثمانمائة عشاء مثلا قبل طلوع الفجر **(قوله مثلا)** اي ان الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك - **(قوله فيه)** اي في حديث الدجال **(قوله واما فيها)** اي في مسئلتنا وفي بعض النسخ فيها ما في العشاء والوتر **(قوله فقد فقد الامران)** اي العلامة وهي غيبوبة الشفق قبل الفجر والزمان المعلوم وهو ما يقع الصلاة فيه اداء ضرورة ان الزمان الموجود قبل الفجر هو زمان المغرب وعده هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان الحاسن بالعشاء وليس المراد فقد اصل الزمان كما لا يخفى نعم اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجودا تقديرا كما في يوم الدجال فلا يرد على الحق والله تعالى اعلم \* (تمة) \* لم ارم من تعرض عندنا لحكم صومهم فيها اذا كان يطلع الفجر عندهم كما غيب الشمس او بعده زمان لا يقدر فيه الصائم على اكل ما يقيم بنيه ولا يمكن ان يقال بوجوب موالة الصوم عليهم لانه يؤدي الى الهلاك فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل يقدر ليلهم باقرب البلاد اليهم كآلة الشافعية هنا ايضا ام يقدر لهم بما يسع الاكل والشرب ام يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محتمل فليأمل ولا يمكن القول هنا بعدم الوجوب اصلا كالعشاء عند القائل به فيها لان غلة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهود جزء من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم **(قوله للرجل)** يأتي محترزه **(قوله في الفجر)** اي صلاة الفرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي للشارح ط **(قوله باسفار)** اي في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة سمي به لانه يسفر اي يكشف عن الاشياء خلافا لآلثة الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه الترمذي وحسنه وروى الطحاوي باسناد صحيح ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التورير بالفجر وتاممه في شرح المنية وغيرها **(قوله اربعين آية)** اي الى ستين **(قوله ثم يعيده بطهارة)** اي يعيد الفجر اي صلاته مع ترتيب القراءة المذكورة ويعيد الطهارة لو فسد بفساده او ظهر فساده بعدمها تاسيا والحاصل ان حد الاسفار ان يمكنه إعادة الطهارة ولو من حدث اكبر كافي النهر والقهستاني واعاد الصلاة على الحالة الاولى قبل الشمس **(قوله وقيل يؤخر جدا)** قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب اي الكثرة لكن لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس

مطابق

في طلوع الشمس من مغربها

لانه وان وجب اكثر من ثمانمائة ظهير مثلا قبل الزوال ليس كمسئلتنا لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد الامران (المستحب) للرجل (الابتداء) في الفجر (باسفار والحمية) هو المختار بحيث يرتل اربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جدا لان الفساد موهوم (الاحساج بمنزلة) فالتغليس افضل كمرأة

اه لكن في التمهاتى الاصح الاول - **(قوله)** مضافة الى ولوى غير مزدلفة لئلا يخل على  
 السر وهو في الصلاة **(قوله)** وتأخير الظهر الصيف - يذكر انه يلحق به الحريف وسذكر  
 ما يخالفه **(قوله)** بحيث يمتشي في الظل عبارة البحر والنهر وغيرها وحده ان يصلى قبل اتمل  
 وهي اولى لما ان مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها سريعا اعلوها - وقد قيل ان اعتبار  
 المشي في الظل بيان لاول ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان لمتناه وفي ط عن  
 الحموى عن الحرابة الوقت المكروه في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخره حتى صار  
 ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف **(قوله)** اي بلا اشتراط (ال) تفسير للاطلاق وعبارة  
 ابن مالك في شرح الجمع - اي سواء كان يصلى الظهر وحده او بجماعة اه اي لرواية البخارى  
 كان صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة والمراد الظهر  
 وقوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم فاذا اشتد البرد ابرد بالصلاة متفق عليه وليس  
 فيه تفصيل وتماه في الزباني وغيره **(قوله)** وما في الجوهره وغيرها) كالسراج حيث قل فيها  
 وانما يستحب الابراد بثلاثة شرائط ان يصلى بجماعة في مسجد جماعة وان يكون في البلاد الحارة  
 وان يكون في شدة الحر وقال الشافعى ان صلى في بيته قدمها وان في المسجد بجماعة اخرها اه  
**(قوله)** منظور فيه) تبع في التظهير فيه صاحب البحر اعتمادا على الاطلاق واورد الحنفى  
 عليه ما لو كان في موضع تقاء الجماعة فيه في اول الوقت فقط فانه لو قلنا يستحب له التأخير  
 يلزم ترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لاجل المستحب والقواعد تأباه وبدله  
 كراحتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعلوه بتقليل الجماعة ففي مسئلتنا ينبغي ان  
 يكون التأخير حراما حيث تحقق فوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم الكنز  
 للشيخ موسى الطرابلسى وقال على انه صرح صاحب البحر فيما تقدم انه لو شرع في الصلاة  
 مع نجاسة قدر الدرهم وخشي فوت الجماعة يمضي على صلاته اه اي مع ان ازالها منسوبة  
 او واجبة ولم تترك الجماعة لاجلها اقول قديحجاب بأن قول البحر لافرق بين ان يصلى بجماعة  
 اولا معناه انه يندب له التأخير سواء اراد ان يصلى بجماعة او منفردا بان كان لا تيسر له  
 الجماعة وليس فيه ما يقتضى انه يؤخر وان لزم فوت الجماعة كما لا يخفى فالتظهير في كلام  
 الجوهره والسراج في محله لان ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها  
 في كتبهم نعم ذكر سراج الهداية وغيرهم في باب التيمم ان اداء الصلاة في اول الوقت افضل  
 الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة ولهذا كان اولى للنساء ان يصلين  
 في اول الوقت لانهن لا يخرجن الى الجماعة كذا في مبسوطى شمس الائمة وفخر الاسلام اه  
 والمتبادر منه انه اذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير هنا اذ ليس فيه فضيلة لكن  
 اعترضهم هناك صاحب غية البيان بأن ائمتنا صرحوا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا  
 اشتراط جماعة وان ما ذكره في التيمم مفهوه والصريح مقدم عليه وقدمنا الكلام عليه  
 ثم فرجعه **(قوله)** اصلا) اي من جهة اصل وقت الحوازم وما وقع في آخره من الخلاف **(قوله)**  
 واستحبابا في الزمان) اي الشتاء والصيف - لكن جزءه في الاشياء من فن الاحكام انه لايس  
 لها الابراد في جامع القنوى نقارى الهداية قيل انه مشرووع لانها تؤدى في وقت الظهر

مطلقا وفي غير الفجر  
 الافصل لها التظهير فراغ  
 الجماعة (وتأخير ظهر  
 الصيف) بحيث يمتشي  
 في الظل (مطلقا) كذا  
 في الجمع وغيره اي بلا  
 اشتراط شدة حر وحرارة  
 بلد وقصد جماعة وما  
 في الجوهره وغيرها من  
 اشتراط ذلك منظور فيه  
 (وجمعة كظهر اصلا  
 واستحبابا) في الزمانين

وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس بمشروع لانها تقام بجميع عظيم فتأخيرها مفض الى الحرج ولا كذلك الظاهر وموافقة الحائف لاصله من كل وجه ليس بشرط اهـ **(قوله)** لانها خلفه علمت جوابه على ان القول الثانى وهو المشهور انها فرض مستقل أكد من الظاهر **(قوله)** توسعة للتوافل اى لكراحتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوى بعد ذكره ماروى فى التأخير والتعجيل لم نجد فى هذه الآثار ما صححت الامايدل على تأخير العصر ولم نجد مايدل منها على التعجيل الاما عارضه غيره فاستحبنا التأخير ولو خافنا النظر لكان تعجيل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواتر به الاخبار اولى وقدرى عن اصحابه مايدل عليه نمساق ذلك وتماهى فى الحلية **(قوله فى الاصح)** صححه فى الهداية وغيرها وفى الظهيرية ان امكنه اطالة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفى النصاب وغيره وبه تأخذ وهو قول ائمتنا الثلاثة ومشايخ بايخ وغيرهم كذا فى الفتاوى الصوفية وفيها وينبى ان لا يؤخر تأخيرا لا يمكن المسبوق قضاء مقامه اهـ وقيل حد التغير ان يبقى للغروب أقل من ربح وقيل ان يتغير الشعاع على الحيطان كما فى الجوهره ابن عبد الرزاق **(قوله)** وتأخير عشاء) أطلقه وظاهر ما فى الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف فى مسئلة يوم النجم شربلاية **(قوله)** الى ثلث الليل كذا فى الكثر والمختار والحلاصة وغيرها وعسارة القدورى الى ما قبل ثلث الليل وهما روايتان كما فى الشربلاية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما فى البحر ولا بما فى الدرر **(قوله)** قيده فى الحائفة (الح) وفى الهداية وقيل فى الصيف يعمل على الاستئصال لجماعة **(قوله)** كره) اى يخرج بما كانى تقيده فى المترادف تنزيها وهو الاظهر كما نذكره عن الحلية **(قوله)** لتقليل الجماعة) يفيدان الصلوى فى بيته يؤخرها لعدم الجماعة فى حقه تأمل رملى اى لو أخرها لا يكره **(قوله)** اما ليه فباح) اى اما تأخيرها الى النصف فباح لتعارض دليل التدب وهو قطع السمى المنهى ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فنبتت الاباحة كإفادته فى الهداية وغيرها قلت لكن نقل فى الحلية عن خزنة الاكمل استحباب التأخير الى النصف وقال انه الاوجه دليلا للأحاديث الصحيحة وساقها وقال اختاره اكثر اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كذا كره الترمذى اهـ **(تنبيه)** اشترنا الى ان علة استحباب التأخير فى العشاء هى قطع السمى المنهى عنه وهو الكلام بعدها قال فى البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها انتهى النبى صلى الله عليه وسلم عنهما الاحديث فى خير لقوله صلى الله عليه وسلم لاسمر بعد الصلاة يعنى العشاء الاخيرة الا لاحد رجلين مصل او مسافر وفى رواية او عرس اهـ وقال الطحاوى انما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها وامان وكل نفسه الى من يوقظه فباح له النوم اهـ وقال الزيلعى وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدى الى اللغو اولى الى تفويت الصبح او قيام الليل لمن له عادة به واذا كان حاجة مهمة فلا بأس وكفا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقه والحديث مع الصيف اهـ والمعنى فيه ان يكون اختتام الصحيفة بالعبادة كما جعل ابتدائها بها ينجى ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتماهى فى الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعى انه لو كان حاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس

لانهما خلفه (و) تأخير  
(عصر) صيفا وشتاء  
توسعة للتوافل (ما لم يتغير  
ذكاء) بأن لا تحار العين  
فيها فى الاصح (و) تأخير  
(عشاء الى ثلث الليل)  
قيده فى الحائفة وغيرها  
بالشتاء اما الصيف فيندب  
تعجيلها (فان أخرها الى  
ما زاد على النصف) كره  
لتقليل الجماعة اما ليه  
فباح

في التيمم تفريط وانما التفريط على من اخرج الصلاة عن وقتها كفي حديث مسلم نعم لو غلب على ظنه تفويت الصبح لاجل لانه يكون تفريطا تأمل **(قوله)** واخر العصر معصوف على فعل الشرط والشرط باصفر اذ كاه تغيرها بالمعنى السابق **(قوله)** فيه اي في العصر بمعنى صلاته **(قوله)** لا يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجل عفوا بخر **(قوله)** الى اشتباك النجوم هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يغيب الشفق بحراي الشفق الاحمر لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر ان السنة فعل المغرب فورا وبعده مباح الى اشتباك النجوم فيكره بلا عذر اه قلت اي يكره بخر ما والظاهر انه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التزويه وبأني تمامه قريبا **(قوله)** اي كثرتها قل في الحلية واشتباكهما ان يظهر صغارها وكبارها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعض اه **(قوله)** كره يرجع الى المسائل الثلاثة قبله **(قوله)** اي التأخير لا الفعل فيه كلام يأتي **(قوله)** تحريم كذا في البحر عن الغنية لكن في الحلية ان كلام الطحاوي يشير الى ان الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اه **(قوله)** الابدع ارجع ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير العصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير مرض وسفراه ومثله في الحلية واقتصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومرض وحضور مائة او غيره اه قلت وينبغي عده الكراهة في تأخير العشاء لمن هو في ركب الحايج ثم ان للمسافر والمريض تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فعلا كفي الحلية وغيرها اي بان تصلي في آخر وقتها والعشاء في اول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سفر اكسأتني **(قوله)** وكونه على اكل اي لكراهة الصلاة مع حضور طعام قيل اليه نفسه ولحديث اذ قيمت الصلاة وحضر العشاء فبدؤا بالعشاء روى الشيخان **(قوله)** وتأخير الوتر اه اي يستحب تأخير لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل روى مسلم والترمذي وغيرها وتمامه في الحلية وفي الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم وتروا الامر للندب بدليل ما قبله بخر **(قوله)** فان فاق اه اي اذا وتر قبل التيمم ثم استيقظ صلى ما كتب له ولا كراهة فيه له هو مندوب ولا يبعد الوتر لكن فاته الافضل لئلا يحدث الصحيحين امداد ولا يقل ان من ياتي بالانابة والتعجيل في حقه افضل كما في الحاشية فاذا اتته بعد محل يتنقل ولا تقوته لافضالية لانا نقول المراد بالافضالية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فلت والى حسابها هي افضالية التعجيل عند خوف الفوات على التأخير ففيه وتأمل **(قوله)** بالحق به الربيع اه قاله في البحر بخا وقال بارة وتعبه في الامداد بما في مجمع الروايات من انه كذلك في الربيع والحريص يجعلها القلائد الشمس فيحت احجر محمدا لم يقول **(قوله)** وغمم اي للتأنيق العصر في التغير وانتل الجماعة في عشاء على احتال مطر والخيف وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يندب بالخير في كل اوقات واختاره الاثنان وفي شرح الجمع ودرر البحار والضماء انه الاحوط لحوازا لانه بعد الوقت لا يقبه اي وفي تعجيله احتاب وقوعه قبله وقد

(و) اخر (العصر الى اصفر اذ كاه) فلو شرع فيه قبل التغير فمده اليه لا يكره (و) اخر (المغرب الى اشتباك النجوم) اي كثرته (كره) اي التأخير لا الفعل لانه مأثور به (تحريرا) الابدع كسفر وكونه على اكل (و) تأخير (الوتر الى آخر الليل) لواقع بالانابة والا قبل التيمم فان افوق وصلى نوافل والحال انه صلى الوتر اول الليل فانه الافضل (و) المستحب تعجيل ظهر شتاء يلحق به الربيع وبالصيف الحريص (و) تعجيل (عصره وعشاء يوم غيم) تعجيل (مغرب

قوله فان فاق اه هكذا يخضع والذي في نسخ الشارح افق بالمهزوجة هو الصواب الموافق لما في المصباح والقاموس اه مصححه

يجاب بأن المراد بالتعجيل تأخيرها قليلا بعد العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمها يوم غيم على وقفهما المستحب يوم غيره تأمل **(قوله مطلقا)** أى شاء بوصفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم أم لا وإن أوهته عبارته لانه غير المنصوص عليه ط **(قوله يكره تنزيها)** أقاد ان المراد بالتعجيل ان يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة أو سكتة على الخلاف وإن مافى الفتنه من استثناء التأخير القليل محمول على مادون الركعتين وإن الزائد على القليل الى اشتباك النجوم مكروه تنزيها وما بعده تحريما الإبهذر كما مر قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الإباحة وإن كان المستحب التعجيل اه ونحوه ما قدمناه عن الحلية وما فى النهر من ان مافى الحلية مبنى على خلاف الأصح أى المذكور فى المتن بيقوله يكره تأخير المغرب فى رواية وفى أخرى لا مالم يغب الشفق والأصح الأول الإبهذر اه فيه نظر لان الظاهر ان المراد بالأصح التأخير الى ظهور النجم أو الى غيوبة الشفق فلا ينافى أنه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها لتلك المستحب وهو التعجيل تأمل **(قوله وتأخير غير هافيه)** أى فى يوم غيم يؤخر الفجر كباقي الأيام ويؤخر الظهر والمغرب بحيث يتيقن وقوعهما بعد الوقت قبل مجئ الوقت المكروه كفى الإمداد قال فى النهر اما الفجر فلتكثير الجماعة وأما غيره فله مخافة الوقوع قبل الوقت **(قوله هذا)** أى ما ذكر من التعجيل فى يوم غيم والتأخير فيه **(قوله ويقال رغبة أو تاتها)** أى بعده ظهور الشمس أو التوقيت بالساعات الفلكية ونحو ذلك ط **(قوله فى راعى الحكم الأول)** أى المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتعجيل ظهر الشتاء الخ قال أبو السعود وهذا البحث للعيني وأقره صاحب النهر ط \* (تمه) \* يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتداده دخوله كفى نور الايضاح وغيره فلو شك فى دخول وقت العبادة فأثنى بها فإن انه فعلها فى الوقت لم يجزه كفى الاشياء فى بحث النية ويكفى فى ذلك أذان الواحد لو عدلا والآنحرى ونى على غالب ظنه لما صرح به أثمتا من انه يقبل قول العدل فى البيانات كالأخبار بحجة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمة حتى لو أخيره ثقة ولو عبدا أو أمة أو محدودا فى قذف نجاسة الماء أو حل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا أو مستورا يحكم رأيه فى صدقه أو كذبه ويعمل به لان غالب الرأى بمنزلة اليقين بخلاف خبر الذمى حيث لا يقبل اه ومثله الصبي والمعتوه العاقلان فى الأصح ولا يخفى ان الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجربى فيه هذا التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت فى كتاب **(القول لمن)** عن معين الحكم ما نصه المؤذن كفى اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغا عاقلا عالما بالآوقات مسلما ذكرا ويعتمد على قوله اه وفى صيام القهستانى وأما الإفطار فلا يجوز بقول واحد بل بالثنتى وظاهر الجواب أنه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الخ **(قوله وحكم الاذان كالصلاة الخ)** لانه متساوية فى قبحها **(قوله وكره الخ)** اورد ان بعض الصلوات لا تنعقد فى هذه الاوقات فلا يناسب التعبير بالكراهة وأجاب عنه فى شرح المنية بما للفتح بجوابين حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوى فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب عدم اوهو بالمعنى العرفى والمراد كراهة التحريم لما عرف من ان النهى الظنى الثبوت غير المصروف عن مقتضاه يفيد كراهة التحريم وإن كان قطعى

مطلب

يشترط العلم بدخول الوقت

النبوت وسحريته وهو في ذلك معرض في الزينة وكراهة التحريم في رتبة الواجب والتزوية  
 في رتبة المنذور والنهي الوارد هنا من الأول فالحال الثاني به كراهة التحريم وهي ان كانت  
 لتقصان في الوقت منع الصلوة فيما سببه كامل والاقتدت الصلوة مع اسادة اه وقد اشار  
 الشارح الى الجوابين مقدم الثاني منها على الاول **(قوله عاتق)** فسرته بما مره **(قوله)** على  
 جنازة اي اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا نيت فيه والا فلا  
 كراهة كما سيذكره الشارح **(قوله)** وسجدة تلاوة منصوب عطفًا على الجار والمجرور  
 الذي هو خبر كان المقدرة والاحسن رفعه عطفًا على صلاة نائب فاعل كره ليكون مقابلا  
 للصلاة لأن سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم **(قوله)** وسهو حتى لو سها في صلاة  
 الصبح او في قضاء فائتة بعد امصر فطاعت الشمس او احمرت عقب السلام سقط عنه سجود  
 السهو لانه طبر النقصان المتكفي في الصلاة فخرى تجري القضاء وقد وجب كاملا فلا يتأدى في  
 ناقص حاية **(قوله)** لا سكرية هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الآتي  
 وسجدة تلاوة لان عبارة القنية يكره ان يسجد شكرًا بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه  
 النفل ولا يكره في غيره اه وفي النهار سجدة الشكر لعمدة سابقة ينبغي ان تصح أخذها من قولهم  
 لانها وجبت كاملة وهذه لم تنجب اه فيحصل من كلام النهر مع كلام القنية انها تصح مع الكراهة  
 اي لانها في حكم النافلة ثم قال في النهر عن المعراج وامامنا فعل عقب الصلاة من السجدة فمكره  
 احكاما لان العوام يعتقدون انها واجبة او سئة اه اي وكل جائز أدى الى اعتقاد ذلك كره  
**(قوله)** مع شروق ومداوات العين لاختار فيها فهي في حكم السروق كما تقدم في الغروب انه  
 الاصح كافي البحر اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاسل الامام محمد من انه ما لم ترتفع  
 الشمس قدر ربح فهي في حكم الطلوع لان احباب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث  
 جعلوا اول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في الفيض ونور الايضاح **(قوله)** فلا يمنعون من  
 فعلها اقادن المستثنى المنع الاحكام بعدم الصلوة عندنا فلا استثناء منقطع والضمير للصلاة  
 والمراد بها صلاة الصبح **(قوله)** عند البعض اي مضم المجتهدين كالامام الشافعي هنا **(قوله)** كما  
 في القنية وغيرها وعزاه صاحب المصنف الى الامام حميد الدين عن شيخه الامام الحنوبى والى  
 شمس الاندلس الى وانى وعزاه في القنية الى الحلواني والنسفي فسقط ما قيل ان صاحب القنية  
 بناء على مذهب المعتزلة من ان العامي له الخيار من كل مذهب ما يهواه والصحيح عندنا ان الحق  
 واحد وان تابع الرخص فسق اه **(قوله)** واستواء التعبير به اولى من التعبير بوقت الزوال  
 لان وقت الزوال لا يكره فيه الصلاة اجماعا بخبر عن الحلية اي لانه يدخله وقت الظهر كما مر  
 وفي شرح النفاية لا يجرى قد وقع في عبارات الفقهاء ان الوقت المكروه هو عند انتصاف  
 النهار الى ان تزول الشمس ولا يخفى ان زوال الشمس انما هو عقيب انتصاف النهار بالافضل  
 وفي هذا التقدم من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه فاعل المراد انه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جزء  
 منها في هذا الزمان او المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب  
 الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان يعتد به اه اسمعيل ونوح وحموى  
 وفي القنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فليل من نصف النهار الى الزوال لرؤية

مطلقا (ولو) قضاء او  
 واحدة او فلا او (على  
 جنازة وسجدة تلاوة  
 وسهو) لا سكرية (مع  
 شروق) الا العوام فلا  
 يمنعون من فعلها لانهم  
 يتركونها والاداء الجائر  
 عند البعض اولى من  
 الترك كما في القنية وغيرها  
 (واستواء)

الى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قل  
ركن الدين الصالح وما احسن هذا لان النهى عن الصلاة فيه بعد تصورها فيه اه وعزا  
في القهستاني القول بان المراد انتصاف النهار العرفي الى ائمة ماوراء النهر وبان المراد انتصاف  
النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال الى ائمة خوارزم **(قولہ)** الا يوم الجمعة لما  
رواه الشافعي في مسنده نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة قل  
الحافظ ابن حجر في اسناده القطاع وذكر البيهقي له شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه **(قولہ)**  
المصحح المعتمد اعترض بأن المتن والشروح على خلافه **(قولہ)** ونقل الحلي (اي صاحب  
الحلية العلامة المحقق ابن امير حاج عن الحاوي اي الحارثي القدسي كما رأيته فيه لكن شراح  
الهداية انتصروا لقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحد اثني عن الصلاة وقت  
الاستواء فانها محرمه واجاب في الفتح بحمل المطابق على التقييد وظاهره ترجيح قول ابى  
يوسف ووافقه في الحلية كفي البحر لكن لم يعول عليه في شرح التبيين والامداد على ان هذا  
ليس من المواضع التي يحتمل فيها المناق على التقييد كما يعلم من كتب الاصول وايضا فان حديث  
النهي صحيح رواه مسلم وغيره فيقدم بصحته واتفاق الائمة على العمل به وكونه حائظا ولما منع  
علماؤنا عن سنة الوضوء وتحية المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فان الحائظ مقدم على  
المسيح (تبيينه) علم مما قررناه المنع عندنا وان لم ارد ما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة في  
الافاق المكمروحة في حرم مكة استدلالا بالحديث الصحيح ياتي عبد مناف لا تمنعوا احدا  
طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار فهو مقيد عندنا بغير اوقات الكراهة لما  
علمته من منع علماؤنا عن ركعتي الطواف فيها وان جوزوا نفس الطواف فيها فخلافة لما  
كما صرح به في شرحه الباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قل في الضياء مانعه وقد قل  
احكامنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت في البدائع ايضا  
مانعه وما ورد من النهي الا بمكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم  
الجمعة غريب فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله اعلم **(قولہ)** وغريب (اراد به التغير كما  
صرح به في الحانية حيث قال عند احمر ار الشمس الى ان تغيب بحر وقهستاني **(قولہ)** الاعصر  
يومه) قيد به لان عصره لا يجوز وقت التغير لثبوته في المدة كاملا لاستناد السببية فيه  
الى جميع الوقت كما مر **(قولہ)** فلا يكره فعله لانه لا يستقيم اثبات الكراهة لاشئ مع الامر به  
وقيل الاداء ايضا مكره اه كافي التفسير والحاصل انهم اختلفوا في ان الكراهة في التأخير  
فقط دون الاداء او فيهما فقبل الاول ونسبه في المحيط والايضاح الى مشايخنا وقبل الثاني  
وعليه مثنى في شرح الطحاوي والتحفة والبدائع والحاوي وغيرها على انه المذهب بالاحكامية  
خلاف وهو الاوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضي الله عنه قل سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام  
ينقر اربعا لا يذكر الله فيها الا قبلا اه حلية وتبعه في البحر ولا ينبغي ان كلامه الصريح  
ماش على الاول لا الثاني ففهم قل في الفتية ويستوفى سنة القراءة لان الكراهة في التأخير  
لا في الوقت اه **(قولہ)** لاداءه كما يجب لان السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء وهو هنا

الا يوم الجمعة على قول  
الراي المصحح المعتمد كما  
في الاسماء ونقل الحلي عن  
الحاوي ان عليه التوقي  
(ان غروب الاعصر يومه)  
فلا يكره فعله لاداءه كما  
وجب

قوله مما ذكره اه هكذا  
ينقله ولعل صوابه فسا  
ذكره اه فايتمل اه  
مصححه

ناقص مند وجب ناقص فيؤدي كذاب وما يعصر اسمه فقد وجب كاملا لان السبب فيه جميع الوقت حيث يحصل الاداء في جزء منه لكن الصحيح الذي اعياه المحققون انه لا نقصان في ذلك الجزء نفسه بل في اداء فيه ما فيه من التشبه بعدد الشمس وما كان الاداء واجبا فيه تحمل ذلك النقصان اما اذ لم يؤد فيه والحال انه لا نقص في الوقت اصلا وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على من بلغ او اسلم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والاحتمال كما في المنتج ان معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من فعل الاركان المستلزم لالتشبه بالكثير فلو قل لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات انما النقص في الاركان فلا يتأدى بها ما وجب كاملا وهذا ايضا مؤيد للقول بان الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما مضى عليه المشايخ وما ذكره في التمهيد بحثا لبعض الطلبة مذکور مع جوابه في شرح المنية وغيره واوضحه فيما علقناه على البحر (قوله) بخلاف الفجر الخ اي فانه لا يؤدي بشر يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجبته كاملة فيبطل بطرؤ الطلوع الذي هو وقت فساد قل في البحر فن قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركهما ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح اوجب بان التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح النفاية اه على ان الامام الضحاوي قل ان الحديث منسوخ بالتصريح بالنهاية وادعى ان العصر يبطل ايضا كالفجر والالتزام العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قولنا طرأ ناقص على كامل في الفجر بخلاف عصر يومه مع ان النقص قارن العصر ابتداء والفجر فقاء فيبطل فيهما واجاب في البرهان بان هذا الوقت سبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم اوبلغ فيه ويستحيل ان يكون سببا لوجوب ولا يصح الاداء فيه وتامة في حاشية نوع (قوله) وينقد نقل الخ لما كان قوله وكره سائلا مكروه حقيقة والمنوع اتي بهذه الجملة بيانا لما حمله طواعه ان ما يسمى صلاة ولو توسعا ام فرض او واجب او نفل والاول عملي وقطعي فالعملى الوتر والقطعي كفاية وعين فلكفاية صلاة الجائزة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة الصليبة والواجب اما لعينه وهو ملا يتوقف وجوبه على فعل العبد او لغيره وهو ما يتوقف عليه فالاول الوتر فله يسي واجبا كاي شيء فرضا عمليا وصلاة العيدين وسجدة التلاوة والثاني سجدة السهو وركعتا الغواف وقضاء نفل افسده والتذوق والتفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق والاستواء والغروب والشمس ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفرار فلتوع الاول لا ينعقد في شيء من الصلوات التي ذكرناها اذا شرع بها فيه ويبطل ان طرأ عليها الاصابة بجائزة حضرت فيها وسجدة تليت آياتها فيها وعصر يومه والنفل والتذوق المقيد بها وقضاء ما شرع به فيها ثم افسده فتعقد هذه الستة بلا كراهة اصلا في الاولى منها ومع الكراهة الترتيبية في الثانية والتحريمية في الثالثة وكذا في النوافل لكن مع وجوب القطع والقضاء في وقت غير مكروه والتوع الثاني

بخلاف الفجر والاحديث  
تعارضت فاستقضت كما  
يسقطه صدر الشريعة  
(وينقد نقل بشرع  
فيها) بكراهة التحريم



ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره فانه ينعقد  
مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه ا هـ مع بعض تغيير (قوله لا ينعقد  
الفرض) اشار الى ما في الحائض من نوافل الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة عند الطلوع  
او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخلا في الصلاة فلا تنقض طهارته بالتحقق بخلاف  
ما لو شرع في الطلوع اهـ (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالتراخي وتواجبت الثانية  
فقيده بالفائتة احرازاً عما وجب فيها كالتلاوة والجزأة في الوضوء في صلاة العيد هل  
يكون داخلا في الصلاة فلا ينعقد اصل الظاهر الاول وسيصرح به في بابها لان وقتها من  
ارتفاع الشمس قدر ربع قبل وقتها متجنب فتكون فلا تأمل (قوله لا ينعقد) هذا التقيد  
غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب لغيره ينعقد في هذه الاوقات وليس كذلك لما صرح به في  
البحر والقهستاني والنهر خلافاً لما في نور الابصار ا قدده (قوله وسجدة تلاوة ا هـ)  
معطوف على وتر في عبارة الشارع واحله الرفع في عبارة المنق عطف على الفرض قل الشارع  
في الجزأين وسجود السهو كالتلاوة فيتركه لو دخل وقت الكراهة اهـ وقد مره (قوله صلاة  
جنازة) فيه انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن الاستيعابي واقره في النهر ا هـ وقت  
لكن ما مشى عليه المصنف هو توافق ما تقدمناه عن ح في الضابط بالتعيين الذي هو ظاهر  
الكثرة والمقتضى والزباني وبصرح في الوافي وشرح المجمع والثانية تغيير (قوله لا ينعقد)  
وجبت فيها) اي بان تأملت الآية في تلك الاوقات اوحضرت فيها الجزأة (قوله لا ينعقد)  
ا فانه ثبوت الكراهة التزمية (قوله في التحفة ا هـ) هو كالتأخير على ما تقدمنا قوله اي  
تحريراً فانه اذا كان الأفضل عدم التأخير في الجزأة فلا كراهة اصلاً وما في التحفة اقره في  
البحر والنهر والفتح والمراج حدث ثلاث لا يخرج من الجزأة اذا حضرت وقت في  
شرح المنية والفرق بينها وبين سجدة التلاوة وظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقاً  
وحضورها في وقت مباح مانع من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت  
مكروه بخلاف سجدة التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها طائفاً اهـ بل يستحب في وقت مباح  
فقط فثبتت كراهة التزيم في سجدة التلاوة دون صلاة الجزأة (قوله صحيح المصنف) اي في  
تكرار محض مع قوله وينعقد نفل بشروع فيها ا هـ وقد يجب بان يراعى انه لا ينعقد  
فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة واما مريان لاصل الاعتقاد فيكون فيه بحيث  
لوقته تنقض وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الحائض تأمل (قوله لا ينعقد) اي  
والحال انه قد نذر ايقاعه فيها اي في هذه الاوقات الثلاثة اي في احدها لم ينعقد مطلقاً فلا  
يصح ادائه فيها (قوله لوجوبه) اي ما ذكره من المسائل الثلاثة (قوله لا ينعقد في البحر) وقال ايضا  
وقول الزباني والافضل ان يصلي في غير ضعيف (قوله عن يمينه) اي في الواحدة وكسرها  
الشيء المبني اي المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصر التنية ذكره في البحر في باب شروط  
الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اي في الاوقات الثلاثة وكالصلاة في الماء والسيح كالحوض  
البحر عن البغية (قوله كانه ا هـ) من كلام البحر (قوله لا ينعقد) اي لا ينعقد في كل كلام  
البغية فان مقدمه لا كراهة اصلاً لان ترك الفضل لا كراهة فيه (قوله لا ينعقد) اي في

(لا ينعقد الفرض)

وبعد ومداخلة كواجب

لغيره كوتر ( وسجدة

تلاوة وصلاة جنازة

تأملت الآية (في كمال

حضرت الجزأة قبل)

لوجوبه كمالاً فلا ينادى

نفساً فلو وجبت فيها

لم يكره فعلها اي اخرى

وفي التحفة الأفضل ان

لا يخرج الجزأة (وصح)

مع الكراهة (لو بدأه

فيها ونذر أداء فيها)

وقد نذره فيها (وقضاء

طلوع بدأه فيها فنسده

لوجوبه ناقصاً) ثم ظم

الرواية وجوب القطع

والنقص في كمال كافي البحر

وفيه عن البغية الصلاة فيها

على انني صلى الله عليه

وسم أفضل من قراءة

القرآن وكأنه لا ينعقد

اركان الصلاة فلا يولى

ترك ما كان ركناً لها

(وكره نفل)

شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المتكررة وهي يكره فيها والكرهه هنا تعني  
 ايضا لا يصحح به في حبة ولهذا ذكر في الحاشية والخلاصة بعد احوال والمراد عدم الحل  
 لعدم الصحة لا يتيقن (قول له قصد) احترازه عما لو صلى تطوعا في آخر الليل فلما سئل ركعة  
 طلع فجر في الاصل التمهيد لان وقوعه في التطوع بعد فجر لاعتقاده ولا يثبت عن  
 سنة الفجر على الاصح (قول له ولو تحية مسجد) اشار به الى انه لا فرق بين ما له سبب اوليا  
 في البحر خلافا لما في سبب كثر واتب وتحية المسجد (قول له وكل ما كان واجبا لا)  
 أي ما كان ملحقا بغيره بان ثبت وجوبه بعارض بعده كان نقلا (قول له على فعله) أي فعل  
 العبد والاولى اظهاره مثلا المتذور يتوقف على التذرع وركعتا الطواف على الطواف  
 وسجدة السهو على ترك الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سجود التلاوة فانه  
 يتوقف وجوبه على التلاوة واجب في الفتح بان وجوبه في التحقيق متعلق بالسماح لا  
 بالامتناع ولا بالتلاوة وذات ليس فعلا من اشكف بل وصف خافي فيه بخلاف التذرع  
 والوقوف والمشروع فيها فعله ولو لادراك كانت الصلاة نقلا اه قل في شرح ائمة لكن  
 الصحيح ان سبب الوجوب في حق الثاني التلاوة دون السماح والالزام عدم الوجوب على  
 الاصل بالتلاوة اه ونحوه في البحر وقد خاب بأنه وان كان بفعله لكنه ليس أصلا نقلا لان  
 التمسك بالسجدة غير مشروع فكانت واجبة بغيره الله تعالى لا بائزاه العبد وتسامه في  
 شرح ائمة (قول له وركعتي طواف) ظهروا لو كان الطواف في ذات الوقت المتكرره ولم أره  
 صريحا ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفره انه طواف بعد  
 العصر او بعد صلاة الصبح ولم يصل فسل عن ذات فقال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن صلاة بعد الصبح حتى يتعاق الشمس وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأته  
 مضرجا به في الحلية وشرح الباب (قول له وسجدة سهو) اقول تبع فيه صاحب المجتبى ولم  
 يذكره في معناه هل هو على امثاله او مفيد لبعض الصلوات فانه لا وجه لكرهه سجود السهو  
 فيه لو صلى البحر او العصر وسهوا فيها وكذا لو قضى بعدها فثمة وسهوا فيها فانه اذا حل له  
 أداء تلك الصلاة كيف لا يثبت له سجود السهو الواجب فيها ولعله اشتبه النوع الثاني من  
 الاوقات بالنوع الاول فان ذكر سجود السهو في النوع الاول صحيح وقدر بخلاف ذكره  
 هنا الا ان يقال انه مفيد لبعض الصلوات وهي التي تكره في هذا النوع كالتفيل والواجب  
 غيره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم رأيت الرحي جز ما بان ذلك سهوا فتأمل وراجع  
 (قول له ولو سنة الفجر) أي ولو كان الذي شرع فيه منه فسد سنة الفجر فانه لا يجوز على الاصح  
 وما قيل من حليل مردود كسبني (قول له عد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله وكرهه  
 بل الخ عد صلاة فجر وعصر أي لم يقبل الطلوع والتغير بقرينة قوله السابق لا ينفرد  
 الغرض الخ وإنما قلنا في هذا المراد بان عد العصر قبل تغير الشمس واما بعده فلا يجوز فيه  
 نقصا ايضا وان كان قل ان يصلى العصر اه (قول له ولو المجموعة بعرفة) عزاه في  
 المعراج الى المجتبى وفي القنية الى محمد الائمة الترمذاني وظهير الدين المغرغاني وذكره في  
 حلية البحث وقوله أنه صريح وتعمه في بحر (قول له ولو ترا) لانه على قوله واجب بفوت

قصد ولو تحية مسجد  
 ( وكل ما كان واجبا )  
 لا يثبت له ( مجرد ) وهو  
 ما يتوقف وجوبه على  
 فعله ( كمتذور وركعتي  
 طواف ) وسجدة سهو  
 ( وأي شرع فيه )  
 في وقت مستحب او مكرره  
 ( ثم فسد و ) لو سنة  
 الفجر ( عد صلاة فجر و )  
 صلاة ( عصر ) ولو  
 المجموعة بعرفة ( لا )  
 يكره ( قضاء فثمة و )  
 ولو ترا

الجواز بظوته وهو معنى الفرض العملي وعلى قولهما سنة حملها عليه من السنن المتأخر  
 لا يصح من قعود وعن هذا قول في النية الوتر يقتضى بعد الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن  
**(قول له)** أو سجدة تلاوة) لوجوبها بالتحية تعالى لا بفعل العبد كما علمته فلا يمكن في معنى التفل  
**(قول له)** لشغل الوقت به) أى بالفجر أى صلاته فى العبارة استخدام أى لأن المراد بالفجر  
 الزمن لا الصلاة ثم هذا على قوله وكرهه فيه جواب عما ورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان  
 بع التفل وغيره وجوابه أن النية هنا لا تقتضي فى الوقت بل إحصاء الوقت كما تقول بالعرض  
 فلم يجز التفل ولا ما لحقه به مما ثبت وجوبه بإعراض بعدما كان فلا دون الفرائض وما فى  
 معناها بخلاف النية عن الأوقات الثلاثة فإنه لمعنى فى الوقت وهو كـ **نحو** للشيخان  
 فيؤثر فى الفرائض والنوافل وتامة وشروح الهداية **(قول له)** حتى لو نوى الخ) تفريع على  
 ما ذكره من التعليل أى وإذا كان المنقصور كون الوقت مشغولا بالفرض تقديرا وسنته تابعة  
 لذلك فتدفع انصراف تدويعه إلى سنته لا يكون آتيا بالنية منه فتأمل **(قول له)** بلاعين  
 لأن الصحيح المعتبر عدم اشتراطه فى السنن الرواتب وإنما يصح بنية التفل بمصالح النية ولو  
 تفحدر ركعتين بطل بقا الليل فبين أنهما بعد الفجر كانتا عن السنة على الصحيح فلا يصح بعده  
 للكرهية أشباه **(قول له)** وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم شيخنا ومالك واحد  
 الوجهين عن الشافعى لما ثبت فى الصحيحين وغيرهما مما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يواظب على صلاة المغرب بالتحية عقب الغروب والقول ابن عمر رضى الله عنهما ما رأيت أحدا  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما رواه أبو داود وسكت عنه والسنن فى  
 مختصره وإسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد أنه سأل إبراهيم النخعي عن الصلاة  
 قبل المغرب قل فنهى عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها  
 وقال القاضي أبو بكر بن العربى اختلفت الصحابة فى ذلك ولم يقع له أحد بعدهم فهذا بإعراض  
 ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم بصلاتهما لأنه إذا اتفق الناس على ترك  
 العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لأنه دليل ضعفه على ما عرفت فى موضعه ولو كان ذلك  
 مشتهرا بين الصحابة لما خفى على ابن عمر أو يجعل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتعجيل المغرب  
 وتامة فى شرحى النية وغيرها **(قول له)** لكرهية تأخيرها) الأولى تأخيرها أى الصلاة وقوله  
 الإيسرا أفادته مادون صلاة ركعتين بقدر جلسة وقدمنا أن الزائد عليه مكروه تنزيها مأم  
 تشبك النجوم وأفاد فى الفتح وأقره فى الحلية والبحران صلاة ركعتين إذا تجاوز فيها لا تزيد على  
 اليسير فيباح فعلهما وقد اطال فى تحقيق ذلك فى الفتح فى باب الوتر والنوافل «(تيسر)» يجوز  
 قضاء الفائتة وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة فى هذا الوقت بلا كراهة ويبدأ بصلاة المغرب  
 ثم بالجنائز ثم بالسنة ولعله لبيان الأفضلية وفى الحلية الفتوى على تأخير صلاة الجنائز عن  
 سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها أكداه بحر وصرح فى الجاوى القدسى  
 بكرهية التذويرة وقضاء ما أفاده والفائتة لغير صاحب ترتيب وهو تقييد حسن وبقى  
 ركعتا الطواف ففكره أيضا كصرح به فى الحلية ويفهم من كلام المنصف أيضا فن قوله

أو (سجدة تلاوة وصلاة  
 جززة وكذا) الحكم من  
 كراهة نقله واجب لغيره  
 لا فرض وواجب لعينه  
 (معدنوع حجر سوى  
 سنته) لشغل الوقت به  
 تقديرا حتى لو نوى صلواتا  
 كان سنة الفجر بلاعين  
 (ركعتين) صلاة (مغرب)  
 لكرهية تأخيرها الإيسرا

وقبل صلاة مغرب معدوف على قوله بعد طلع فجر فبكره في الثاني جميع ما بكره في الاول ثم  
 صبر - في شرح باب انه لو صلى بعد صلاة العصر على ركعتيه قبل سنة المغرب كالأداة  
**(قولہ)** وعند خروج امه (حديث الصحيحين وغيره) داقت لصاحبت الفت والامام  
 ينصب فقد ماتت فإذا بقي عن الامر بالمعروف وهو فرض فبذلك نقل وهذا قول  
 الجمهور من اهل العلم كقوله ابن عباس منهم الصحابة ماتت وذكره ابن ابي شيبة عن عمر  
 وعثمان وعلى وابن عباس وغيرهم من التابعين فما روى مما يدل على الجواز كان قبل التحريم  
 في عذر الله المتع وتداء الآية في شرحي للنية وغيره ثم هذا معدوف على مقوله فبكره  
 فيه ما بكره فيه كقوله **(قولہ خطبة ما)** أتى ما تصح خطبة وشمل ماذا كان ذلك قبها  
 وبعد سواء امسك امرت عنها الامام **(قولہ وسيجيئ)** انها عشر اى في باب العيدين  
 وهو خطبة حميدة وقصر ونحو ثلاث خطب أخرج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف  
 والمواد تعداد الخطب تسروعة في الجمعة والافضلية الكسوف مذهب الشافعي والظاهر  
 عدم كراهة التثنية فيها عند الامام لعدم مشروعيتهما عنده وبه شرح في الحلية وكذا خطبة  
 الاسامة مذهب الصحاحين يقال فيها كذلك وقد يجب بما في التهستانى حيث نقل رواية  
 عن الامام بمشروعية خطبة الكسوف ولعل من ذكرها كطسائية وغيرها جرح الى هذه  
 الرواية فصح كونها عشر عندنا ولا ينبغي ان قوله خروج امه من الحجرة وقيامه للصلاة قيد  
 فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن ذفهم وعللة الكراهة في الجميع  
 تفوت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المختار **(قولہ)** وقيدها اى قيد الفاسدة التي  
 لا تكره حال الخطبة ط **(قولہ)** كلامي النهاية والصادر فنصدر الشريعة بقول تكره  
 الخاصة وصاحب النهاية يقول لا تكره كذا في شرح المصنف - **(قولہ)** عند اقامة صلاة  
 مكتوبة اطلقها مع انه قد مر في السلفية والحلاصة واقره في المنح وغيره من الشرايح يوم  
 الجمعة وترجمه في شرح النية وقول واد في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ بالاقامة ما لم يشترع  
 الامام في الصلاة وبعد انه يذكر في الركعة الاولى وكان غير مخالط للصف بلا حائل والفرق انه  
 في الجمعة كثيرة الاجتماع لا يمكن غاب بالاختلاف للصف اه ملخصا وسيأتى في باب ادراك  
 الفريضة **(قولہ)** اى اقامة امام مذهبه (قول شارح في هامش الحزائن نص على هذا مولانا  
 ملاعلى شيخ القراء بالسجدة الحرام في شرحه على (باب السك) اه وهو مبنى على انه لا يكره  
 تكرار الجمعة في مسجد واحد وسيدكر في الاذان وكذا في باب الامامة ما مخالفه وقد ألف  
 جماعة من العلماء رسال في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرها من تعداد الأئمة  
 والجماعات وصرحوا بان الصلاة مع اول امه افضل ومنهم صاحب المسلك المشهور  
 العلامة الشيخ رحمه الله السندي تلميذ تحقيق ابن الهيثم فقد نقل عنه العلامة الحيز الرملي  
 في باب الامامة ان بعض مشايخنا سنة احدى وخمسين وخمسمائة انكر ذات منهم الشريف  
 العزوى وان بعض مالكية في سنة اربع وخمسمائة ففى يمنع ذلك على المذاهب الاربعة  
 ونقل عن جماعة من علماء المذاهب انكار ذات ايضا اه لكن انب العلامة الشيخ ابراهيم  
 البيرى شارح الاسبء رسالة سمه (الافعال المرضية) ثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء

(وعند خروج امه) من  
 اسيرة وفيه معدوف  
 ان لا يكره جرد (خطبة)  
 ما وسيجيئ بها عشر  
 (الى تمام صلاته بخلاف  
 فنية) في باب لا تكره  
 وقيد المصنف في الجمعة  
 بواجبة ترتب ولا يفكره  
 وبه يحصل التوفيق بين  
 كلامي النهاية والصادر  
 (وكذا يكره طوع عند  
 اقامة صلاة مكتوبة) اى  
 اقامة امام مذهبه

مطابق

في تكرار الجمعة في مسجد واحد  
 باختلاف

بالمخالف لانه وان راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكروه ومذهبه كالجهل بالسنة  
 وابن ورفعه اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التعدة  
 الاولى ورويته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما تجب فيه الاعادة عندنا او استحباب وكذا  
 الف العلامة الشيخ على القارى رسالة سماها (الاهتداء في الاقتداء) اثبت فيها الجواز لكن نهي  
 فيها كراهة الاقتداء بالمخالف اذا راعى في الشروط والاركان فقط وسيأتى تمامه ان شاء الله  
 تعالى في باب الامامة **(قوله لخديت الح)** رواه مسلم وغيره قال ط ويستثنى من محومه النافذة  
 واجبة الترتيب فانها تصلى مع الاقامة **(قوله لاسنة خير)** لما روى العلاوى وغيره عن ابن  
 مسعود انه دخل المسجد واقامت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك  
 بمحض حذيفة وابى موسى ومثله عن عمر وابى الدرداء وابن عباس وابن عمر كما استندوا لحائط  
 المطحوى في شرح الآثار ومثله عن الحسن ومسروق والشعبى شرح المنية **(قوله واو)**  
 بادراك تشهدا) مثنى في هذا على ما عتمده المصنف والشربلى تبع للبحر لكن ضعفه في التهر  
 واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلى السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسيأتى في باب ادراك  
 الفريضة ح قلت وسنذكر هنا تقوية ما عتمده المصنف عن ابن الهمام وغيره **(قوله تركها)**  
 اصلا) اى لا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقضى الا مع الفرض اذا فات وقضى قبل  
 زوال يومها ح **(قوله وما ذكر من الحيل)** وهى ان يشرع فيها فيقطعها قبل الطلوع او يشرع  
 فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع وردته من وجهين \* الاول  
 ان الامر بالشروع للقطع فيح شرعا وفى كل منهما قطع \* والثانى ان فيه فعل الواجب غيره  
 في وقت الفجر وانه مكروه كما تقدم ح **(قوله وكذا يكره غير المكتوبة)** ال فيه للعهد اى  
 المكتوبة الوقتية فشمست الكراهة النفل والواجب والنافذة ولو كان بينها وبين الوقتية  
 ترتيب وكذلك اول في الوقت للعهد اى الوقت المعهود الكامل وهو المستحب لما سيأتى في  
 باب قضاء الفوائت من ان الترتيب يسقط بعيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير  
 الوقتية عند ضيق الوقت المستحب لكان اولى اقادة ح **(تنبيه)** \* رأيت بخط المصنف ح  
 هامش الحزائن ولو تنفل ظنا ساعة الوقت ثم ظهر انه ان اتم شغلا يفوت الفرض لا يقدم كما  
 لو تنفل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح المنية اه فتأمل **(قوله مطلقا)** اى سواء كان  
 في المسجد او في البيت بقرينة التفصيل في مقابله ح **(قوله في الاصح)** رد على من يقول  
 لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقا  
 سواء كان في المسجد او في البيت ح **(قوله وبين صلاتي الجمع)** اى جمع العصر مع الظهر  
 تقدما في عرفة وجمع المغرب مع الشتاء تأخيرا في مزدلفة **(قوله وكذا بعدها)** ضمير  
 التثنية راجع الى صلاتي الجمع الكائن بعرفة فقط لا بمزدلفة ايضا وان اومه كلامه لعدم  
 كراهة التنفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على ان هذا مراده قوله كما رى قريبا في  
 قوله ولو المجموعة بعرفة فلو قدم قوله وكذا بعدها كما مر على قوله ومزدلفة لسلم من الانبياء  
 ولو اسقطه أصلا لسلم من التكرار ح وذكر الرحنى ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا في كراهة  
 التنفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذى جزم به في شرح الباب انه يصلى  
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها وقال كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجسمى في منسكه تأمل

لحديث اذا اقيمت الصلاة  
 فلا صلاة الا المكتوبة  
 (الاسنة خير ان يخلف  
 فوت جماعة) ولو بادراك  
 تشهدا فإن خاف تركها  
 أصلا وما ذكر من الحيل  
 مردود وكذا يكره غير  
 المكتوبة عند ضيق الوقت  
 (وقبل صلاة العيدين  
 مطلقا وبعدها بمسجد  
 لا بيت) في الاصح (وبين  
 صلاتي الجمع بعرفة  
 ومزدلفة) وكذا بعدها  
 كما مر (وعند مدافعة  
 الاخيرين) او احدهما  
 او الريح (ووقت حضور  
 طعام

(قوله: لا كراهة) أي سابق ح من عدوس وقوله: لا كراهة  
وهو من قول (قوله: لا كراهة) خارج من معجمه من غلب له  
على خاص من قوله: لا كراهة وحسنه وذاك من تبيين وقوع تنقيصها  
شخصا وصحها في الحديث دونه في السنة وقوله (قوله: لا كراهة) تنقص لازم على مزومه  
وقوله: لا كراهة في حديثه من غلب له تعالى وورد في الحديث أن  
الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقرأ ما سجد فيه فقرأه عشرها أو قل أو أكثر  
(قوله: لا كراهة) في هذا التركيب من ذكر كراهة في رسالي المسماة (لغة المعية في  
غرب الكلمات الغريبة) ظهر أن كراهة مصدر في لغة العرب على الشغل هو  
اسمه وما خبره وهي المكرة موصوفة كان شاعرا أي حال كون الشغل شيئا متصفا بصفة  
وجوده والمعنى أنه في كل حال على ما وجد لا يبدل ذلك على قيد وجوده (قوله: لا كراهة)  
فيكون لا يكون في كراهة من كسر تحتية مشددة وقد تحذف وفي آخره فـ ما زاد  
على المقادير أن يقع المقادير في كراهة من كسر تحتية مشددة وقد تحذف وفي آخره فـ ما زاد  
وهي: سرور - استواء - العروب - عدالة - خير أو عسر قبل صلاة خير أو عسر عند  
سحب العسر - عند إقامة المكتوبة وطبق وقتها - قبل صلاة عيد فطر - وبعد في مسجد  
وقبل صلاة عيد الفصح وبعد في مسجد - بين صلاتي جمع عرفة - وبعدها بين جمع مزدلفة  
عند مدقة بول - وليلة - الزكوة - ليلة - أو ربح عند ضعه يتوقف - عند كل ما يشغل البال  
وما بعد خلف الليل لاداء العشاء لا غير - عند اشتغال نحو لاداء العشاء فقط - وأما ما قلنا  
أن انتهى في صلاة الأول يعني في الوقت ولهذا أثر في الغرض والفعل وفي البواقي يعني في  
غيره ولهذا أثر في الوافق دون الغرض وفي معناه وسر - في العناية وغيره ولكن كون  
نهي في الوقت مؤثرا في الوافق لما يظهر أن ما يتعلق بخصوص صلاة الوقت كفي الأخيرين  
من المكرود فيهما صلاة الوقتية فقط دون غيرها من تأخير العشاء إلى ما بعد النصف تقابل  
الحكمة في تأخير المغرب إلى الاشتغال تشبه باليهود كما صرحوا به وذلك خاص بهما وقدما  
أن الصحيح أنه لا كراهة في وقت نفسه وإن أوجه كحقيقته في البحر من المحلية كون الكراهة  
في كل من التأخير والاداء لا في التأخير فقط وقوله (قوله: لا كراهة) ناذر الكراهة  
في زمن استمر ذلك الكراهة في المكان والأفضل ثبت مكرودت الصلاة (قوله: لا كراهة)  
كعبه (ج ٣) أي ما فيه من ترك بعضها ما يورد وقوله وفي طريق لأن فيه منع الناس من  
المرور وشغله بما ليس له إلا حق الدعاء للمرور ونازواه ابن ماجه والترمذي عن ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يضيء في سبعة مواضع في الليلة والحجرة والمقبرة وقارعة  
لصريق وفي السماء ومعاصر ليل وفوق ظهر بيت الله ومعاصر الليل مباركها جمع  
معظم سمكها وأربعة فتح سم مع فتح الباب وضمها معق الزمان والحجرة بفتح الميم مع فتح الزمان  
وصاحب يصاموع آخره أي من أحرار أي فضاء أمداد (قوله: لا كراهة) مثلت الباء ح  
وحال في ماله فقيل لا فيه عصا الموت وسدده وهو نخس وفيه بظر ٢ وقيل لأن أصل  
عبادة الأصنام أخذ قبور الصالحين مساجد وقيل لأنه تشبه باليهود وعليه مشى في الحانية

في سر - لا كراهة

قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة

قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة

قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة

قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة  
قوله: لا كراهة

ولأن الصلاة فيها إذا كان فيها موضع عند الصلاة وليس فيه قبر ولا شجرة كفي السجدة  
ولا قبلة إلى قبر حية (قولهم ومغسل) أي موضع الغسل في بيته ثم قال (قولهم وحده)  
لعمري أحدهما أنه نصب الغسلات والثاني أنه بيت الشياطين فعلى الأول إذا غسل منه  
موضعا لا تذكره وعن الثاني تذكره وهو الأول لاطلاق الحديث لا ينفك الموت الوقت  
وتعموه أعداد أماكن في الغرض إن انفك به عدم الكراهة وإما الصلاة فأخرجني في موضع  
جلوس الحامي في السجدة لأن الصلاة في السجدة أنه يتفرغ على المعنى الثاني الكراهة  
فأخرجني أيضا وفيها أيضا لو غير السجدة قيل يشتمل بقاء الكراهة استصحابا لما كان ويشتمل  
زواياها لأن الشيطان كان في السجدة من كشف الغمورات ولخود ذات والاول أشبه ولو لم يسق  
إليه الماء ولم يستعمل ولا شجرة عدها لأنه مشتق من السجدة وهو الماء الحار ولم يوجد فيه  
وعليه لو اتخذ دارا للسكن كهيئة السجدة تذكره الصلاة أيضا اهـ (نبيه) يؤخذ من التعليل  
بأنه محل الشياطين كراهة الصلاة في معابد الكفار لأنها مأوى الشياطين كسر ح به الشافية  
ويؤخذ مذكوره عندنا في البحر من كتب المتوفى عند قول الكثر ولا يخافون في بيت  
عبادهم في الترخية يذكره للمسلم الدخول في الميعة والكنيسة وإنما يذكره من حيث أنه  
مجمع الشياطين لأن من حيث أنه ليس له حق الدخول اهـ قول في البحر والظاهر أنه تحريمية  
لأنها المرادة عند اختلافهم وقد أثبتت بتعزير مسلم لأنهم الكنيسة مع اليهود اهـ فإذا حرم  
الدخول في الصلاة أولى وبه خير جيل من يدخلها لأجل الصلاة فيها (قولهم ويصلون) أي  
ما خلف من الأرض فإن الغالب احتواؤه على نجاسة يجامها إليه السيل أو تنقي فيه ط  
(قولهم ومعاضد أبيه ونعم) كذا في الأحكام شيخنا السمعاني عن الحرث السمرقندي ثم نقل عن  
الشافعية أنها لا تذكره في مريض الغنم إذا كان بعيدا من النجاسة وفي الحلية قول صلى الله  
عليه وسلم صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في أعصاب الأبل رواد الترمذي وقول حسن صحيح  
وأخرج أبو داود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فنها  
في مبارك الأبل فنها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فنها  
خلفت من بركة وأخرجني مسلم مختصرا ومعاضد الأبل ومطابقتها غلب على مبركها حول الماء  
والأولى الإطلاق كما هو ظاهر الحديث ومريض الغنم مواضع ميبتها اهـ والظاهر أن معنى  
كون الأبل من الشياطين أنه خفت على صفته تشبههم من الثفور والأيداء فلا يأمن المصلي  
من أن تنقر وتقطع عليه صلاته كآله بعض الشافية أي فيبقى باله مشغولا خصوصا حال  
سجوده وبهذا فرقت الغنم ويظهر من التعليل أنه لا كراهة في معاضد الأبل الظاهرة حال  
غيبتها (نبيه) استشكل بعضهم التعليل بأنها خفت من الشياطين بثابت أن المصطفى صلى  
الله عليه وسلم كان يصلي التامة على غيره وفرق بعضهم بين الواحد وكونها مجتمعة بدخبت  
عليه من التفار المقتضى إلى تشويش القلب بخلاف الصلاة على المراكب منها اهـ شيرازي  
على شرح الشرح للرملي (قولهم ويصلون) لأن من ذكره عندنا في ذكر بعض الشافية أن نحو  
البقرة والغنم وخاتمة بعضهم (قولهم ومريض دواب الخ) ذكر هذه السبعة في آخرى قدس  
(قولهم وأصطبل) موضع أصيل وتعطفه على ما قبله من تعطف الحارس على الداء ط (قولهم

مطابق

تكره الصلاة في الكنيسة

ومغسل وحده ويصلون

واد ومعاضد أبيه ونعم ويصلون

زاد في الكافي ومريض

دواب وأصطبل

وصحون) من وجهه شعب - بصوتها تأمل (قوله) وصحونها) بمجمل عود الضمير على لارضة مكورة وتعني كسيف وحده وانه عشر شعبة معدة تقضاء الحاجة ولعل وجهه - صوحه - حكمه منته من بعض الجهات كصوح السجد (قوله) ومسيل واد) يعني عنه قوله وبص واد لان مسيل يكون في بعض اودية ناهية (قوله) وارض مفضوة) وبمعنى (لا حاجة الى قوله) وبمعنى ان الغضب يستلزمه الله ان يراد الصلاة بغير الاذن وان كان غير مفسد فادع ابو سعوط وعادة الحوى القدسي والارض المفضوة فان اضطر بين رضى مسلم وكافر بصل في ارض المسد اذا لم يكن مزروعة فلو مزروعة او لكافر بصل في هريق ه ه لانه في هريق حقاكة في عشرت ثور وفيها تكبره في ارض الغير لو مزروعة أو مكورة الا اذا كانت بينهما صداقة او ترى صاحبها لا يكبره فلا بأس اه (نسخة) من سدى عند معنى عن الاحكام والده شيخ السعيد ان التزول في ارض الغير ان كان له حصة وحال يمنع منه ولا فلا واعتبر فيه العرف اه قل يعني عرف الناس بالرضا وعدمه فلا يجوز بدخول في يام اربع الى بساتين وادى بدمشق الا باذن اصحابها فما يقع له نعمة من هذه الحدائق وخرق السياج فهو مكره حرام ثم قل وفي شرح التوبة بدعي في مسجد في ارض غصب لأبأس بالصلاة فيه وفي واقعات في مسجد على سور مدينة لا ينعى ان يصل فيه لانه حق العامة فلم يخص به تعالى كلفت في ارض مفضوة اه ثم قل ومدرسة السامانية في دمشق منية في ارض الشرجة التي وقفها السلطان نور الدين الشهيد على ابناء السبيل شهادة نعمة هل دمشق ووقف ببيت الشهرة فذلك المدرسة خوف في بنائها شرط واقف الارض لئلا يهتك الشارع فبالصلاة فيها مكروهة وتحريمها في قول وغير صحيح في قول آخر كتحقيقه في جمع الحديث وكذا ماؤها مأخوذ من نهري مملوك ومن هذا قيل حجة لغيره في الجمع الاموى والاحول والافرة الالهة اه (قوله) بلا ستره (مار) ي ستره (مار) عن المصلى وسياق الكلام عليها ان شاء الله تعالى في باب ما يفسد الصلاة وما يكروه (قوله) ويكره التومأه) قدمنا الكلام عليه (قوله) الى ارتفاعها) اي قدر ربح وارتفاع (قوله) وما رواه) اي من الاحاديث الدالة على التأخير كحديث انس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا نحل السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء وعن ابن مسعود مثله ومن الاحاديث الدالة على التقديم وليس فيها صريح سوى حديث اني التفتيل عن معدة له عليه السلام كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل ربح الشمس أخر الظهر الى العصر فبصلها جميعا واذا ارتحل بعد ربح الشمس صلى الظهر والعصر ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب نحل العشاء وادها مع المغرب (قوله) يجوز (ه) اي ما رواه ثابديل على التأخير يجوز عن جمع عملا لا يفسد في اولي في آخر وقتها وساعة في اول وقتها ويجعل تصريح روى خروج وقت لاوى على التحول كقول الله تعالى ودا بافس اجلهم اي قدين بلوغ راحل وعلى هذا صواب يدل على هذا ما رواه عن ابن عمر العزب في آخر الشفق وصى بغير ثم فم عشت وقد توري شفق ثم قل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

مسألة

في صلاة في ارض مفضوة ودخول بساتين وساء المسجد في ارض مفسد

وصحون وكسيف وصحونها ومسيل واد وارض مفضوة او الغير لو مزروعة ومكورة وصحر بلا ستره ويكره التومأه قبل عشاء والسكاه سح عده وبعد ضوع حجر في داه ثم لأبأس شبه لحته وقبل يكروه الى ضوع دكا. وقيل ان ارتفاعها بصل (ولا جمع بين فرضين في وقت عذر) سفر ومفسر خلافاً في سفر ومروء محمود على جمع فعلا (وقفا



إذا عجل به السير صنع هكذا وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة تؤخر صلاة إلى وقت الأخرى رواه مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسلم أيضا عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر للملائكة يخرج منه وفي رواية ولا سفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر فما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث أبي الطفيل الدالي على التقديم فقال الترمذي فيه أنه غريب وقال الحاكم أنه موضوع وقال أبو داود ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقد انكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا وقعتها الا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع وبكى في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الآيات والأخبار وتماثل ذلك في المطولات كتريناي وشرح التبيين وقال سلطان العارفين سيدي محيي الدين نعمنا الله به والذي اذهب اليه انه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومزدلفة لأن اوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز اخراج صلاة عن وقتها الا بفسخ غير محتمل اذا بين ان يخرج عن امر ثابت بأمر محتمل هذا لا يقول به من شمر رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فمحتمل انه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اهكذا نقله عنه سيدي عبد الوهاب الشعراني في كتابه (الكبرى) الاحمر في بيان علوه الشيخ الاكبر) **(قوله فان جمع الخ)** تفصيل بالجملة لا يقول به ولا جمع الصادق بالفساد او اخرمة نقطط **(قوله الاحاج)** استثناء من قوله ولا جمع ط **(قوله بعرفة)** بشرط الاحرام والسلفان او تأنيبه والجماعة في الصلاتين ولا يشترط كل ذلك في جمع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على احد التولين فيه **(قوله عند الضرورة)** ظاهره انه عند عدمها لا يجوز وهو احد قولين والخيار جوازه مطلقا ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وايضا عند الضرورة لاحاجة الى التقايد كما قال بعضهم مستدنا لما في المنعرات المسافر اذا خاف المصوص او قتل الطريق ولا ينتظره الرفقة جاز له تأخير الصلاة لانه يعذر ولو صلى بهذا العذر بالائمان وهو يسير جاز اه لكن الظاهر انه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل **(قوله لكن بشرط الخ)** فقد شرط الشافعي جمع التقديم لثلاثة شروط تقديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعد فصلا عمرة ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروجه الى الاولى نهر ويشترط ايضا ان يقر التفاتحة في الصلاة ولو مقتديا وان يعيد الوضوء من مس فرجه او اجنبية وغير ذلك من الشروط والادكان المتعلقة بذلك الفعل والله تعالى اعلم

قوله بجمع اسم للمزدلفة  
اه منه

(فان جمع فسد لوقته)  
الفرض على وقته (وحرمه  
لوعكس) اي اخره عنه  
(وان صح) بطريق القضاء  
(الاحاج بعرفة ومزدلفة)  
كاسيحي ولا بأس بالتقليد  
عند الضرورة لكن بشرط  
ان يلتزم جميع ما يوجه ذلك  
الامام لما قدمنا ان الحكم  
الملق بباطل بالاجماع  
باب الاذان  
(هو) لغة الاعلام وشرعا  
(اعلام مخصوص) لم يقل  
بدخول الوقت

### باب الاذان

لما كان الوقت سببا كما مر قدمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله **(قوله هو لغة الاعلام)** قال في القاموس آذنه الامر به اعلامه واذن تأذينا اكثر الاعلام اه والاذان اسم مصدر لان الماضي هنا اذن المضاعف ومصدره التأذين ح **(قوله وشرعا اعلام مخصوص)**

اى اعلام بالصلاة قل في الدرر ويصافى على الالفاظ مخصوصة اه اى انى يحصل بها  
الاعلام من الخلاق اسم المسبب على السبب اسمعيل وانما لم يعرفه بالانفاظ مخصوصة لان  
المراد الاذان للصلاة ولو عرف بها لدخل الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي ( قوله ) ايع  
القائمة (ح) اى ايع الاذان اذان القائمة والاذان بين يدي الخطيب وايع ايضا الاذان  
في آخر ظهور السيف افاده ح اى لان العلم بالوقت فيها سابق عليه ولتأمل ان يقول  
لو صرح كغيره بالوقت لم يرد ما ذكر لان الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول  
الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل فيه والا لزم انه لو اذن لنفسه  
او بين جماعة مخصوصين ارادوا الصلاة تألمين بدخول الوقت لا يسمى اذا ناسرا لعدم  
الاعلام اصلا مع انه مشروع فتدبر ( قوله ) على وجه مخصوص (اى من الترس والاستدارة  
والانقفاص وعدم الترجيع واللحن ونحو ذلك من احكامه الآتية) ( قوله ) بالنفاط  
كذلك (اشار الى انه لا يصح بالقارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كما في السراج  
( قوله ) اذان جبريل (ح) في حاشية الشيرازي على شرح المنهاج للزملي عن شرح البخاري  
لان حجر انه وردت احاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها للظن انى انه  
لما امرى بالنبي صلى الله عليه وسلم اوحى الله اليه الاذان فنزل به فعلمه باللا وللمارقي  
في الاثر قد روي عن انس ان جبريل امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت  
الصلاة ولابن ابي عمير وغيره من حديث علي قال لما اراد الله ان يعلم رسوله الاذان اتاه جبريل  
بداية يقال له ابراق فركبها فقال الله اكبر الله اكبر وفي آخره ثم اخذ الملك بيده فأم  
اهل السماء والحق انه لا يسمع شئ من هذه الاحاديث اه وذكر في فتح القدير حديث البراز  
ثم قال وهو غريب ومعارض للخبر الصحيح ان بدء الاذان كان بالمدينة على ما في مسلم كان  
المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ويصنعون الصلاة وليس ينادي لها احد فتكلموا  
في ذلك فقال بعضهم نصب راية الحديث ( قوله ) ثم رؤيا عبد الله بن زيد (ح) ذكر القصة  
بتمامها عن السراج وساقها في الفتح باسنادها وفي هذه القصة ان عمر رضي الله عنه  
رأى تلك الليلة مثل ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل اسبابه بالرؤيا بان رؤيا غير الانبياء لا يبنى  
عليها حكم شرعى واجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المنهاج عن الحافظ  
ابن حجر ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وابو داود في المراسيل ان عمر لما رأى الاذان جاء اليخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فزاره الاذان بلال فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم سبقت بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث ان جبريل حين اراد  
ان يعلمه الاذان اتاه بالبراق فالحق فيمكن انه علمه لياق به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته  
لاهل الارض اه واجاب ح بانه طعن انه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من الاول  
( قوله ) وسببه بقاء تمييز محمول عن انضاف اليه اى سبب بقاءه واستمراره ط اى الذي يتجدد  
طاب الاذان عند تجدد ( قوله ) للرحال ( اما النساء فيكره لهن الاذان وكذا الإقامة لما  
روى عن انس وابن عمر من كراهتهما لهن ولان بني حالهن على السر ورفع صوتهن حرام  
امداد ثم الظاهر انه يسن للصبي اذا اراد الصلاة كما يسن للبالغ وان كان في كراهة اذانه لغيره

ايع القائمة وبين يدي  
الخطيب ( على وجه  
مخصوص بالفاظ كذلك)  
اى مخصوصة (سبب ابتداء  
اذان جبريل) ليلة الاسراء  
واقامته حين امامته عليه  
الصلاة والسلام ثم رؤيا  
عبد الله بن زيد اذان الملك  
التازل من السماء في السنة  
الاولى من الهجرة وهل  
هو جبريل قبل وقيل  
(و) سببه ( بقاء دخول  
الوقت وهو سنة ) للرحال

كلام كاسيائي فافهم (قوله مكان عال) في القبة ويسن الاذان في موضع عال والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر انه يسن المكان العالي في المغرب ايضا كاسيائي وفي السراج وينبغي للؤذن ان يؤذن في موضع يكون اسع للبحر ان ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يتغير اه بحر قات والظاهر ان هذا في مؤذن الحى اما من اذن لنفسه او لجماعة حاضرين فالظاهر انه لا يسن له المكان العالي لعدم الحساسة تأمل (قوله هي كالواجب) بل اطلاق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد لواجتمع اهل بلدة على تركه قاتلتهم عليه ولو تركه واحد ضربته وحبسته وعامة المشايخ على الاول والقتال عليه لانه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في الميراج وغيره والقولان متقاربان لان المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الانبياء بالترك يعنى وان كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل في الفتوح على الوجوب بان عدم الترك مرة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالم بأنهم اهل بلدة بالاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم اى من اهل بلدة اخرى واستظهر في البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى كل اهل بلدة بمعنى انه اذا فعل في بلدة سقطت العقوبة عن اهلها قال ولو لم يكن على الكفاية بهذا المعنى لكان سنة في حق كل احد وليس كذلك اذا كان الحى يكفينا كما سيأتى اه قال في النهر لم ار حكم البلدة الواحدة اذا اتسعت اطرافها كمصر والظاهر ان اهل كل محلة سمعوا الاذان ولو من محلة اخرى يسقط عنهم لان لم يسمعوا اه (قوله للفرائض الخمس) دخالت الجمعة بغير وشمل حالة السفر والحضر والانفراد والجماعة قال في مواهب الرحمن ونور الايضاح ولو منفردا اداء او قضاء سفرا او حضرا اه لكن لا يكره تركه لحصل في بيته في المصر لان اذان الحى يكفيه كما سيأتى وفي الامداد انه يأتي ندبا وسيأتى تمامه فافهم ويستثنى ظهر يوم الجمعة في المصر لمعدور وما يقضى من الفوائت في مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) تال في الدرر لانه وقت القضاء وان قات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها اي وقت قضاؤها اه وهذا اذا لم يقضها في المسجد على ما سيأتى (قوله لانه) تعليل لشمول القضاء ويظهر منه ان المراد من وقتها وقت فعلها وبه صرح القهستاني لكن في التارخاية ينبغي ان يؤذن في اول الوقت ويقم في وسطه حتى يفرغ المتوضى من وضوءه والمصل من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اه والظاهر انه اراد اول الوقت المستحب لما يأتي قريبا (قوله حتى يبرده) بالبناء للمجهول واشمل منه قوله النار في الاوقات وحكم الاذان كالصلاة لتجسلا وتأخيرا قال نوح كاندق وفي المجتبى عن الجرد قال ابو حنيفة يؤذن للعصر بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين تزول الشمس وفي الصيف يبرد وفي العصر يؤخر مالم يخف تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قل القهستاني بعده ولعل المراد بيان الاستحباب والا فوقت الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموالة بين الاذان والصلاة بل هي الافضل فلواذان اوله وصلى آخره أتى بالسنة تأمل (قوله لايسن غيرها) اى من الصلوات والاقنيد للمولود ٣ وفي حاشية البحر للخير الرملى رأيت في كتب الشافعية انه قد يسن الاذان لغير الصلاة كما في اذان المولود والمهموم والمصرع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان او بهيمة وعند مزدهر الجيش

٣ مطاب

في مكان عال (مؤكدة) هي كالواجب في حقوق الانبياء (للفرائض) الخمس (في وقتها ولو قضاء) لانه سنة للصلاة حتى يبرده لالوقت (لا) يسن (اغيرها)

في المواضع التي يندبها الاذان في غير الصلاة وبعضهم \* سن الاذان است قد نعلمهم \* في نظم شعر فن يحفظهم استغما \* فرض الصلاة وفي اذن الصغير وفي \* وقت الحريق والحرب الذي وقعا \* خلف المسافر والغيلان ان ظهرت \* فاحفظ لسنة من للدين قد شرعا \* قلت وزاد اربعة نعلمتها بقولى \* وزيد اربعة ذومر او غضب \* مسافر ضل في قفر ومن صرعا \*

وعند الحرقى قيل وعند انزال الميت القبر قياس على اول خروجه للدنيا لكن رده ابن حجر في شرح العباب وعند قول الغزالي ان عند تدفنه لا ينحصر فيه اقول ولا يعديه عندنا اه  
 اى لان ما صح فيه الخبر بلا معارض فهو مذهب للمجتهد وان لم ينص عليه لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف الشعرائى عن كل من الائمة الاربعة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبه على انه في فضائل الاعمال يجوز العمل بالحديث الضعيف كما مر اول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف المسافر قل المذنب اقول وزاد في شرعة الاسلام من ضل الطريق في ارض فقر أى خالية من الناس وقول التلث على في شرح الشكاة قالوا ليس للمعموم ان امر غيره ان يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كذا عن علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه **(قوله كيد)** اى ووتر وجنازة وكسوف واستسقاء وتراوش وسر روايت لانها لتتابع للقرائن والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدى في وقت المشاء فكفى ما ذانه لا يكون الاذان لهما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه  
 بحر ففهم لكن في التعديل قصور لاقضائه سنة الاذان ما ليس تبعا للقرائن كالعيد ونحوه فالتناسب التعديل بعدم وروده في السنة تأمل **(قوله وقع بعضه)** وكذا كله بالاولى ولولا يذكرك البعض لتوهم خروجه فقصده بذكره التعميم لا التخصيص **(قوله كالاقامة)** اى في انها تعاد اذا وقفت قبل الوقت اما بعده فلا تعاد ما لم يعطل الفصل او يوجد قطع كامل على ما سيذكره في الفروع **(قوله خلافاً لثاني)** هذا راجع الى الاذان فقط فان ابا يوسف يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل = **(قوله وعن الثاني ثمين)** اى روى عن ابي يوسف انه كبر في ابتدائه تكبيرين كفية كسائه فيكون الاذان عنده ثلاث عشرة كفة وهى رواية عن محمد والحسن قيسباني عن الزاهدى ونقل عن مالك ايضا **(قوله ابو يعقوب روى كبر لى قوله ولا ترجع)** نقل انه ما يحق بخط الشارح على هامش نسخة الاولى وفي مجموعة الخفيد الهروى ما نصه فائدة في روضة العلماء قال ابن الانبارى عوام الناس يضمون الزاء في اكبر وكان المبرد يقول الاذان سمع موقوفة في مقاطعه والاصل في اكبر تسكين الزاء فحوت حركة التماسم الله الى الزاء كما في المالله وفي النسخ حركة الزاء فتحة وان وصل بنية الموقف ثم قيل هى حركة الساكنين ولم يكسر حفظاً لتفخيم الله وقيل لثبات حركة المهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر والمصواب ان حركة الزاء شمة اعراب وليس له حركة الوصل شيوت في الدارج فتقل حركتها وبالجملة الفرق بين الاذان وبين المالله ظاهر فانه ليس لالة الله حركة اعراب اصلا وقد كتبت كلمات الاذان اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الزاء اى يسكنها في التكبير قل الزيلعي يعنى على الموقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة يبنى وقف اه في مصدر وروى ذلك عن النخعي موقوف عليه ومرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قل الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه فالتحصيل ان كبره كتابة في الاذان ساكنة الزاء للموقف حقيقة ورفعهما خطأ واما المصنعة الاولى من كل تكبيرين منه وجميع تكبيرات الاقامة فقل بحركة الزاء بالفتحة على بنية الموقف وقيل بالضمه اعرابا وقيل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيمى والبدائع وجساعة من الشافعية والذي يظهر الاعراب ما

كيد (فعداد اذان وقع)  
 بعضه (قبله) كالاقامة  
 خلافاً لثاني في الفجر  
 (بتربيع تكبير في ابتدائه)  
 وعن الثاني ثمين وفتح  
 راما كبر والعوام يضمونها  
 روضة لكن في الغاية  
 معنى قوله عليه السلام  
 الاذان جزء اى مقصوع  
 المدفلا يقول الله اكبر لانه  
 استهزاء وانه حين شرعى  
 او مقصوع حركة الآخر  
 للموقف فلا يقف بالرفع  
 لانه حين اعوى فتاوى  
 الصيرفة من الباب  
 السادس والثلاثين

مطلب

في الكلام على حديث  
 الاذان حرم

ذكره الشارح عن الطلبة ولما قدمناه ولما في الأحاديث المشتهرة الجراحي انه سئل  
 السيوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وأما هو من قول ابراهيم  
 النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن لاثير انه لا يند وأغرب المحب الطبري فقال  
 معناه لا يند ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجود احدها مخالفة لتفسير الراوي عن  
 النخعي والرجوع الى تفسيره اولي كما تقر في الاصول ثانياها مخالفة لما فسره به اهل الحديث  
 والفقه ثالثها اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معبودا في الصدر الاول  
 وأما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اه وتسام الكلام عليه هناك فراجع على ان  
 الجزم في الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجوازم فقط لا مطلقا ثم  
 رأيت لسيدى عبد الغنى رسالة في هذه المسئلة مماها (تصديق من اخبر بفتح راء الله أكبر) أكثر  
 فيها النقل وحاصلها ان السنة ان يسكن الراء من الله أكبر الاول او يصالحها بالله أكبر الثانية  
 فان سكنها كفى وان وصلها نوى السكون فترك الراء بالفتحة فان ضمها خالف السنة لان طلب  
 الوقف على أكبر الاول صير كالكساكن اصالة فترك بالفتح **(قوله ولا ترجع)** الترجيع ان  
 ينقض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفعه بهما الاتفاق الروايات على ان بلا لا يمكن رجوع وما  
 قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في اذان الملك التازل بجميع طرقه ولما في ابى داود عن ابن عمر  
 قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة  
 الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزى واسناده صحيح وما روى من الترجيع  
 في اذان ابى مخذولة يعارضه ما رواه الطبراني عنه انه قال اتى على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الاذان حرفا حرفا الله أكبر الله أكبر الخ ولم يذكر ترجيعا وبقي ما قدمناه بلا معارض  
 وتماهى في الفتح وغيره **(قوله فانه مكروه ملتقى)** ومثله في القهستاني خلافا لما في البحر من ان  
 ظاهر كلامهم انه مباح لاسنة ولا مكروه قال في النهر ويظهر انه خلاف الاولى واما الترجيع  
 بمعنى التفتي فلا محل فيه اه وحينئذ فالكرهية المذكورة تنزيهة **(قوله اى تفتي)** لا يجوز  
 ان يكون مبنا على الفتح لان ما بعد اى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه  
 على الفتح تركيا مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعا لمحل لامع اسمها والنصب اتباعا لمحل اسمها  
 لكن يمنع هنا من النصب مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الياء  
 الذى هو مرجوح فان النقوص المجرد من أل يترجح حذف يائه في الرسم كالوقوف اذا كان  
 مرفوعا او مجرورا وفي المحلى بها بالعكس اه ح قلت ويمنع ايضا من سانه على الفتح وجود  
 الفاصل وهو اى وقد عللوا في امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لارجل وامرأة بوجود  
 الفاصل وهو الواو فافهم **(قوله ولا تغير مكانه)** اى زيادة حركة او حرف او مد أو غير هاءى الاوائل  
 والاواخر قهستاني **(قوله ولا تغير حسن)** اى والتفتي بلا تغير حسن فان تحسين الصوت  
 مطلوب ولا تنازم بينهما بحر وفتح **(قوله وقيل)** اى قال الحلواني لباس باذخال المدق الحيعتين  
 لانهما غير ذكر وتعييره بلا بأس يدل على ان الاولى عدمه **(قوله وبترسل)** اى يقول **(قوله)**  
 بسكتة اى تسع الاجابة مدنى عن مثالا على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما  
 افاده في الامداد اخذا من الحديث وبه صرح التارخانية **(قوله وتندب)** اعادته اى لترك

**(ولا ترجع)** فانه مكروه  
 ملتقى **(ولا لحن فيه)** اى  
 تفتي بغير مكانه فانه لا يخل  
 فصله وسماعه كانتفتي  
 بالقرآن وبلا تغير حسن  
 وقيل لا بأس به في الحيعتين  
**(وبترسل فيه)** بسكتة بين  
 كل كنتين ويكره تركه  
 وتندب اعادته

الرسالة (قوله) حبسني يقول : حبه لاسدوره قهستاني ولا قدميه بهر (قوله) كذا فيها مطابقاً في لامة سوا كان ائمل متسعاً اولاً (قوله) الثلاثين (قوله) في قوله فقط اني التعن القول بالانكسار خلفاً يستدير المؤذن او انهم التفتيح (قوله) عاراد وفلاح )  
 لقب وتسمى مرتب يعن يلبث فيهما بينا بالصلاة ويساراً بالفلاح وهو الفلاح في القهستاني  
 عن النية وهو الصحيح كما في البحر والتبيين وقول مشايخ مائة وسيرة في كل كذا في  
 القهستاني ح قول في الفلاح والثاني اوجه ورد الزملي بأنه خلاف الصحيح بقول عن السلف  
 (قوله) ولو وجدنا (قوله) المنارة الى رد قول الحلواني انه لا يلبث لعدم الحاجة اليه - وفي البحر  
 عن السراج انه من سنن الاذان فلا يدخل المنفرد بشي منها حتى قولوا في الذي يؤذن له ولود  
 يا بني ان شئوا (قوله) ط (قوله) المنفرد وغيره ولود وغيره ط (قوله) ويستدير في المنارة

مطلب

في اول من في المنارة الاذان

يعني ان يترجم لامة بحول وجهه مع ثبات قدميه ويترك في زمته صلى الله عليه وسلم  
 مدة بحر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الاول للسبب ان اول من رقى منارة مصر  
 الاذان شرح حبل بن عامر المرادي وفي سلة المنارة الاذان باصر معاوية ولم تكن قبل ذلك  
 وقال ابن سعد بالسند الى يزيد بن ثابت كان ياتي اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن  
 فوقه من اول ما ذن الى ان في رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد فكان يؤذن بعد على  
 ظهر المسجد وقدر فاعله شي فوق ظهره (قوله) ويخرج رأسه منها اي من كونها الخي آتياً  
 بالصلاة ثم يذهب ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتياً بالفلاح درر وغيره وهذا اذا كانت  
 بكوات امامات الرزم ونحوها فاجاب ككوة اسمعيل (قوله) بعد فلاح (قوله) فيه رد على  
 من يقول ان محله بعد الاذان بجماعة وغيره ان الفضل يخر عن سبب (قوله) الصلاة غير  
 من التوم ) انما كان التوم مشاركة للصلاة في اصل التورية لانه قد يكون عبادة كاذبا كان  
 وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية اولان التوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة  
 فتكون افضل بخر (قوله) لانه وقت نوم ) في بعض زيادة اعلام دون العشاء فان التوم قبلها  
 مكروه وتادى ط (قوله) ويترك اصبعه (قوله) صلى الله عليه وسلم لبلال رضى الله عنه  
 اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع الصوت وان جعل يديه على اذنيه حسن لان ابا محذورة  
 رضى الله عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا الحدي يديه على ما روى عن الامام  
 امداد وقهستاني عن النخبة (قوله) فاذا نهض (قوله) نزع على قوله ناد بالقي في البحر والامرا في  
 الحديث المذكور للتدبير بقراءة التعاليم فهذا لوما يفعل كان حسناً فان قيل ترك السنة كيف  
 يكون حسناً قلنا ان الاذان معه احسن فذا تركه في الاذان حسناً كذا في الكافي اه فافهم  
 (قوله) نامر (قوله) يديه الثلاث يرد عليه ان ترك الامة يكره للمسافر دون الاذان وان المرأة  
 تلم ولا يؤذن وان الاذان أكد في السنة منها كائني واراد بمماركها الاذان العشرة  
 المذكورة في المتن وهي انه سنة للفرأض وانه بعد ان قدم على الوقت وانه يبدأ بأربع تكبيرات  
 وعندما ترجيع وعندما نحن والرسول واللائحات والاستدانة وزيادة صلاة خير من التوم في  
 الاذان المنجز وجعل اصبعه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة احكام لا تكون في الامة فبدل  
 الرسل بالحدود والصلاة خير من التوم بتقدمت الصلاة وذكر انه لا يرفع اصبعه في اذنيه

(ويانفت فيه) وكذا فيها  
 مطابقاً وقيل ان المحل  
 مائة (بين وبينار) فقيس  
 الثلاثين استدير القبة (صلاة)  
 وفلاح ) ولو وحده  
 او لود لانه سنة الاذان  
 مطابقاً (ويستدير في المنارة)  
 لومعة ويخرج رأسه  
 منها (ويقول) لماذا (بعد)  
 فلاح اذان الفجر الصلاة  
 خير من التوم مرتين لانه  
 وقت نوم (ويجعل) ندبا  
 (اصبعه في) صباع (اذنيه)  
 فاذا نه بدونه حسن وبه  
 احسن (والامة كاذبا)  
 فيما مر

فثبت الاحكام سبعة مشتركة في هذه الاقامة في سائر اماكن الاذان في سائر اوقات  
عليه ان يتعرض لذلك اهـ (قوله) ان الاقامة تكون في اربعة اقسام وفي سائر اوقات  
في هذه اقسامها في مفرقة (قوله) ان هي اصل منه) فثبت البحر من الاقامة ما ذكره خلاص  
وذكر في الفتح ايضا انه صرح مشيخنا في الحديث في قوله تعالى من اجله ان الاذان  
ان لا يستغنى في مواضع دون الاقامة في حق الله في قوله تعالى من اجله ان الاذان  
يعرفه وقوله وكان الاقامة منه في الفتح بقوله لمواظبة على امره عليه وسلم عليه وسلم  
الراشدون وقوله من اجله ان الاقامة لا يستغنى في مواضع بل مراده الاذان مع الاقامة  
لا مع تركها فيثبت ان الاذان كان الاقامة اهـ يؤذن وهذا مذهبا وعليه كان ابو حنيفة اهـ  
اقول هو احد قولين وصحيحين عندنا في هذه المسئلة والى ان الاذان افضل في قولنا وسببها  
وقد حكم السادة في المراجع ثم ان ما استدلت به على فضيلة الاقامة على الاذان يدل على  
المسئلة ايضا على الاقامة لان المسئلة ان يقيم المؤمن فيهم (تسمية) وتسمى فضيلة الاقامة  
على الاذان كونها ايجابية عند من يقول بوجوده وما اذن من صرح به الا ان يقول ان القول  
بوجوبه لما انه من الشعائر بخلافها على ان المسئلة قد تفضل الواحد كما مر اول كتاب الطهارة  
فأما ما رأيت صاحب البدائع عند من واجبت الصلاة الاذان والاقامة (قوله) المقيم في  
الذي يقيم الصلاة (قوله) ما بعدها في الاصح) بخلاف ما وجدته في الاذان حيث تلدب اعادته  
كما مر لان تكرار الاذان مشروع في كل يوم الجمعة بخلاف الاقامة وعليه في الحديث من انه  
يعيد الاقامة مبني على خلاف الاصح وتماه في التفسير (قوله) مرتين) راجع الى قد تمت والى  
الافلاح ط (قوله) وعند السادة هي فردى) اي الاقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالأذان  
ح ودليل الاقامة ما رواه البحري امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة وهو مخوف  
عندنا على ان يترسوها بأن يحددها توفيقا بينه وبين الصلوات الغير الخاصة وقد دل الصلوات  
تواترت الآثار عن بلال انه كان يأتي الاقامة حتى مات وتماه في البحر وغيره (قوله) غير  
الراكب) عبارة لا ممداه الا ان يكون راكبا مسافرا في ضرورة السير لان الاذان وهو راكب  
ثم تزل واقم على الارض ويكره الاذان راكبا في السفر في ضرورة الرواية وعن ابن يوسف  
لا بأس به كفي البدائع اهـ (قوله) بها) اي الاذان والاقامة لكن مع الاثبات بصلاة والافلاح  
كما مر (قوله) تزيده) نحو التحديد الاحسن ان يستقبل بغيره (قوله) دعه قد تقدم) كذا  
قد تقدم الفلاح على الصلاة يعيده فقط اي ولا يثبت الاذان من اوله (قوله) زور دسا) و  
تسميت خمس او نحوها لاقى نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح سراج وغيره في التفسير ومنه  
التمحيص الحسن صوت (قوله) استأنفه) الا اذا كان الكلام بسيما خالية (قوله) ويذهب  
التنويب العود الى الاعلام بعد الاعلام دور وقيد بالتنويب المؤذن في التنية عن ما تقدم لا يثبت  
لاحدا ان يقول من فرقة في العلم واجاه حان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استغنى عن نفسه اهـ  
بحر قات وهذا خاص بالتنويب لا غير ونحوه عن قول ابن يوسف فيهم (قوله) بين الاذان  
والاقامة) فمهر في رواية الحسن بأن يكتم بعد الاذان قدر عشرين آية ثم ينوب ثم يكتم كذا  
ثم يقيم بحر (قوله) في الكحل) اي كل الصلوات لصيورها التواني في الامور الدينية في العبادة

(لكن هي) في الاقامة  
وكذا لامة (فضل منه)  
فصح (ولا ينع) المقيم  
(اصبعه في اذنيه) لانها  
الحفظ (ويحذر) يحم  
المال اي يسرع فيها فهو  
ترسل ما بعدها في الاصح  
(ويزيد قد تمت الصلاة  
بعده فاحسها مرتين)  
وعند السادة هي فردى  
(ويستقبل) غير الراكب  
(تقبلهم) ويكره تركه  
تزيدها ولو قد تقدم  
مؤخرا اذ مقدم فقط  
(ولا يشكك فيهم) اصلا  
وتورد سلام فان تكلم  
استأنفه (وينوب) بين  
الاذان والاقامة في الكحل

أحدث المتأخرون التثويب بين الأذان و لا زمة على حسب ما عارفوه في جميع الصلوات  
سوى المغرب مع اتفاق الأول بين الأصل وهو ثلثية فجر ومار آه المسلمون حسانته وعند الله  
حسن هـ (قوله ليس) أي كل أحد حصه ويوسف بن شتغل ينصاح العامة كالقاضي والمفتي  
والمدرس واختاره قاضيخان وغيره نهر (قوله ما عارفوه) كتحج أوقمت أو الصلاة  
الصلوة ولو أحدثوا علما مخالفا لذلك جاز نهر عن الخشي (قوله ويجلس بينهما) لو قدمه  
على التثويب لكان أولى لما يروى أن الجلوس بعده نهر (قوله الأذان في المغرب) قال في الدرر هذا  
استثناء من يتوب ويغسل لأن التثويب لا إعلام الجماعة وهم في المغرب حاضر ونهض الوقت  
أه واعترضه في النهار بأنه منافق لقول الكل في الكل قول الشيخ اسمعيل وليس كذلك لما مر عن  
الغاية من استثناء المغرب في التثويب وبه جزء في غرض الأذكار والنهاية والبرجندى وابن  
ملك وغيرهما هـ قات قاتيل في الدرر مبنى على رواية الحسن من أنه يمكث قدر عشرين آية  
ثم يتوب كما قدمناه أم لو توب في المغرب بلا فصل فظاهر أنه لا إمامة منه وعليه يحمل ما في النهار  
فدبر (قوله فيسكت قاتما) هذا عنده وعندنا يفضل بجلسته كجلسته الخطيب والخلاف في  
الافتوائية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للإمامة إلى غير موضع الأذان وهو متفق  
عليه وتامه في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في النهر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن  
القول البدع للسجواي أنه في سنة ٧٩١ وإن ابتداءه كان في أيام السلطان الناصر صلاح  
الدين بأمره (قوله ثم فيها مرتين) أي في المغرب كحصر به في الحرائك لكن لم يلقه في النهار ولم  
أره في غيره وكان ذلك كان موجودا في زمن الشارح أو المراد به ما يفعل عقب أذان المغرب ثم  
بعده بين العشاءين آيات الجمعة والاثني وهو المسمى في دمشق تذكيرا كالأذى يفعل قبل أذان  
الظهر يوم الجمعة وما مر من ذكره أيضا (قوله وهو بدعة حسنة) تنص نهر عن القول البدع  
والصواب من الأقوال أنها بدعة حسنة وحكي بعض المالكية الخلاف أيضا في تسبيح المؤذنين  
في الثلث الأخير من الليل وإن مضى منع من ذلك وفيه نظر أه مخلصا (قائلة أخرى) \*  
ذكر السيوطي أن أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية أه قال الرمي في حاشية البحر ولم  
أرفضا صريح في جملة الأذان المسمى في ديواننا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره  
الشافعية بين يدي الخطيب واختلفوا في استحبابه وكراهته وأما الأذان الأول فقد صرح  
في النهاية بأنه اتبوا حيث قال في شرح قوله وإذا أذن المؤذنون الأذان الأول ترك الناس  
البيع ذكر المؤذنين لمقتضى منع إخراج الكلام بحرج إعادة فإن اتبوا حيث فيه اجتماعهم لتدبير  
أصواتهم إلى أطراف قصر الجامع أه فيه دليل على أنه غير مكروه لأن اتبوا حيث لا يكون  
مكروها وكذلك تقبل في الأذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة إذا ماراه أنؤمنون  
حسنا فهو حسن أه مخلص قوله قد ذكر سيدي عبد الله النسي السئلة كذلك خدام كلام النهاية  
أنه كثر ثم قل ولا خصوصية لجمعة إذا ترويض السئلة تحتاج لإعلام (قوله أو بجماعة  
ح) أي في غير المسجد كقريسة بذكره قريبا من أنه لا يؤذن فيها لأنه ثم هذا قيد قوله رافعا  
صوته وقد ذكره في البحر يروى أنه روى كلام المنتهه اعتدل لرفع الشكر في الصحرا بهجده  
الصحيح إذا كنت في غمك أو باريتك فذات الصلوة لا ترفع صوتك بالتدافع لأنه لا يسمع مدى صوت

لكن ما عارفوه (هـ) يناس  
بينهما) بقدر ما حضر  
الملازمون مراعاة الوقت  
الندب (الأ في المغرب)  
فيسكت قاتما قدر ثلاث  
آيات قصار ويكره وصول  
أحمد (قائلة) التماس  
بعد الأذان حدث في ربيع  
الآخر سنة سبع مائة  
واحد وتدين في عشاء  
ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة ثم  
بعد عشر سنين حدث في  
الكل إلا المغرب ثم فيها  
مرتين وهو بدعة حسنة  
(د) يس أن يؤذن ويقيم  
الحاشية) رافعا صوته أو  
بجماعة أو خجرا لا يسه  
منفردا

مضام  
في أذان الجوق





يراهن كقوله طاهر البحر وغيره وقيل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كقوله الامداد وغيره  
وعلى هذا يصح تقريره في وطيفة الاذان خير (قوله وعندوا معي الخ) انما كرهه اذ انهم لان  
قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزما فيحصل به الاعلام بخلاف النسخ اه زياي قالت  
يرد عليه النسي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كقدمه قبل الباب ومقتضاه  
ان لا يتحصل به الاعلام كالمساق تأمل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يخل الاذان) ذكره  
في البحر بخلافه وقال وينبغي ان اعمد ان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد ان يكون  
مؤذنا للمجوعة لم يخل الاذان سيده لان فيه اضمارا بخدمته لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم  
اره في كلامهم اه (قوله كأجير خاص) هو بحث اصحاب الفهر حيث قل وينبغي ان يكون  
الاجير الحرس كذا لا يخل اذانه الا اذن مستأجره اه قالت بل صرحوا بأنه ليس له ان يؤدي  
التوابع الا اتفاقا واخذوا في السين كسند كره في الاجازات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث  
البحر ايضا فان لم يدلولوا على منع الرقبة ايضا بخلاف الاجير (قوله واعني) لا يرد عليه اذان  
ابن ام مكتوم واعني انه كان معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومما كان ذلك يكون تأذيه  
وان اذن الجير سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقدمر الكلام  
فيه والافلا وورد (قوله عالما بالسنة والاوقات) اي سنة الاذان واوقاته المطلوبة على مامر  
بيانه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قل ولو لم يكن عالما بأوقات الصلاة لم  
يستحق ثواب المؤذنين كقوله الخاتبة في اخذ الاجرة اولى ورده في التهر تبعا للبحر بان اذان  
الجاهل جهالة لموقعه في الغرض بخلاف غير المحتسب على ان عدمه حل اخذ الاجرة على الاذان  
والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون بخوارزمي ذلك على مناسبات في الاجازات اه اقول لا يلزم  
من حل الاجرة للمعال بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه  
يكون عمله للدنيا وهو ربا لانه لا يتحسب عمله لوجه الله تعالى فهو كمهاجر ام قيس واذا كان  
الجاهل لا يتحسب لانه لا يخل الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقييد بالاحتسب  
منها ما رواه الطبراني في الكبير كافي الفتح ثلاثة على كتمان المسك يوم القيامة لايهولهم الفزع  
الاكبر ولا يفرعون حين يفرغ الناس رجل علم القرآن فقام به طالب وجه الله وماعنده ورجل  
ينادي في كل يوم وبالله تحس صلوات بطالب وجه الله وماعنده ومما لم ينفعه ريق الدنيا عن  
طاعة ربه نعم فقد قيل ان كان قصده وجه الله تعالى لكنه يجرأه الاوقات والاشتغال به يقل  
اكتسابه عما يكفيه نفسه ونبيه فيأخذ الاجرة انما ينفعه الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة  
الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ اجرا في الثواب المذكور بل يكون جميع بين عبادتين وهما الاذان  
والسعي على العيال وانما الاموال بالنيات (قوله وذكره اذان جنب) لانه يصير داعيا الى ما لا يحجب  
اليه واتمته اولى الكراهة فصرح في الخاتمة بأنه يجب التهايز فيه عن غلط الحديثين وظاهره  
ان الكراهة تحريرية غير (قوله على المذهب) راجع لقوله وائمة محدث لا اذانه واما الجنب  
فذكره ان منه رواية واحدة في البحر (قوله بانامة واذان) الاول منصوص عليه والثاني  
استثنى به في التهر بخلاف (قوله من داخل في) اي حيث لم يوجد عالما في (قوله ولو لم يباح) كشره  
اخرا لاساعة فقهه واسر الى لا يلزم من اسكر النسيق فلا تكرار (قوله كعتوه) ومثله الخجون

وعبد) ولا يخل الاذان  
كاحبر خاص (واعني وولد  
زنا واعرابي) والمتأخر  
ثواب المؤذنين اذا كان عالما  
بالسنة والاوقات ولو غير  
محتسب بحر (ويكره اذان  
جنب واقامته وائمة محدث  
لا اذانه) على المذهب (و  
اذان امرأة) وخصي  
(وقسق) ولو عالما لكنه  
اولى بانامة واذان من جاهل  
نفي (وسكران) ولو يباح  
كعتوه وسبي لا يخل (وقاعد  
الاذان اذانه) وراكب  
الاسافر

مطابق

في المؤذن اذا كان غير  
محتسب في اذانه

ح (قوله ويعاد أذان جنباً) إذا تقهست في واجبر والراكب والمقعود يسبق والتعريف عن القبة وعلى الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والتدب بأنه معتد به إلا أنه ناقص قوله هو الأصح كافي الثمرة ناشئ (قوله ثامراً) من قوله نشر وعية تكراره (قوله موت مؤذن) يخل ومقيم لأن المؤذن هو المقيم شرعاً كإثني ذنبيه (قوله وغشيه) يضم الغين وسكون الشين المعجمتين تعطل القوى المحركة والحاسة تضعف القلب من البلوع وغيره كقوله في الوجوه عن التقهست في ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح إلى في التناقض عن تمامه من (قوله ولا مائق) الموال والحال - (قوله ذهابه للوضوء) لكن لا دلالة له في ما يمتنع من أن ابتداءها مع الحدث جائز لا البناء أولى بدائع (قوله خلاصه) ركنه في المنة في الفتح فن حمل الوجوب على ظاهره احتيج إلى انقراض بين نفس الأذان وأنه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد يقال فيه إذا شرع فيه ثم قطع تبادل إلى ظن السامعين أن قطعه للخصاً فياظهارون الأذان الحق وقد تقوت بذات الصلاة لأن هذا يقتضي وجوب الإعادة فيمن مرأته يعاد إذا نهى إلا الجنب أي لعدم الاعتماد على قولهم وأقول قائل فيهم أن على الناس حالهم وجبت والاستحباب ليقع فعل الأذان معتبراً وعلى وجه السنة لم يبعد وعكسه في استحباب المذكورة في الخلاصه أه أقول يظهر لي أن المراد بالوجوب الزوم في تحصيل سنة الأذان وإن المراد أنه إذا عرض للمؤذن ما منعه عن الأتمام وأراد أخراً يؤذن بزمه استقبال الأذان من أوله أن أراد إقامة سنة الأذان فلورثي على ما مضى من أن الأول لم يصح فلما دل في الحاشية لو عجز عن الأتمام استقبال غيره أه أي لتأكيده أن آتياً ببعض الأذان (قوله وجزء المصنف) أي حيث قال فيما مر قدينا بالمرأه أن أذان الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كخبرين والمعنوه أه فافهم وهذا ذكره في البحر نفاً فترجى عند المصنف تجزئته وبؤده ما في شرح التبية من أنه يجب إعادة أذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل لعدم حصول انتقاص لعدم الاعتماد على قولهم أه (قوله قلت وكافر وفاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لأن صاحب البحر جعل العقل والاسلام شرط صحة والعدالة والتذكورة والشهرة شرط كمال وقيل فأذان الفاسق والمرأة والجنب صحيح ثم قال ويبني أن لا يصح أذان الفاسق بالنسبة إلى قبول خبره والاعتماد عليه أي لأنه لا يقبل قوله في الأمور الدينية فلا يوجد لإعلام كذا ذكره الزيلعي وحاصله أنه يصح أذان الفاسق وإن لم يحصل به الإعلام أي الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح إطلاقاً نسوية الشارع بين الكافر والفاسق غير مناسبة تمامه أنه ذكر في الحاشية القدسي من سنن أن يؤذن كونه رجلاً عاقلاً صالحاً عالماً بالسنة والأوقاف مواظباً عليه محتسباً ثقة متطهر مستقبلاً وذكر نحوه في الأمداد ومقتضاه أن العقل غير شرط لصحة الأذان فيصح أذان غير العاقل كالمجنون والمعنوه والسكران كما يصح أذان الفاسق والمرأة والجنب ويدل عليه ما في البدائع من أنه يكره أذان المجنون والسكران وإن لأصحاب إعادته في ظاهر الرواية وأنه يكره أذان المرأة والصبي العاقل ويجزئ حتى لا داع لحصول انتقاص وهو الإعلام وروى عن الإمام أنه يستحب إعادة أذان المرأة أه وعلى هذه الرواية معنى الزيدى وذكر في البدائع أيضاً أن أذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزئ ويعاد لأن ما يصدر عن عقل

(ويعاد أذان جنب) ندماً  
وقيل وجوه (لأقامته)  
مشرعية تكراره في الجمعة  
دون تكرارها (وكذا)  
يعاد (أذان امرأة ومجنون  
ومعتوه وسكران وصبي  
لا يعقل) لأقامتهم زامراً  
ويجب استقبالهما موت  
مؤذن وغشيه وخبره  
وحصره ولا مائق وذهابه  
للوضوء لسبق حدث  
خلاصة لكن غير السراج  
يذهب وجزء المصنف  
بعدم صحة أذان مجنون  
ومعتوه وصبي لا يعقل  
قلت وكافر وفاسق لعدم  
قبول قوله في البيانات  
(وكره تركه) معاً



فہستانی وفي التفاریق وان كان في كرم او ضیعة یكتفي باذان القرية او البلدة ان كان قریبا  
والافلا وحدا القرب ان یباع الاذان الیہ منها اھ السعیل واظهار الیہ یشرط سماعه بالفعل  
تأمل (قوله اھامسجد) ای فیہ اذان واقامة والاشكھه كاسافر صدر الشریعة (قوله اذ  
اذان الحی یكفي) لان اذان الحیلة واقامتها كاذانه واقامته لان المؤذن نائب اهل المصر ھم  
كیشیر الیہ ابن مسعود حیث حلی بعلقمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حیث قول اذان الحی  
یكفي ما ومن رواه سبط ابن الخوارزمی فتح ای فیکون قدسی ھم حکما بخلاف المسافر فیہ قدسی  
بدونہما حقیقة وحکما لان المكان الذی ہو فیہ المؤذن فیہ اساتلک الصلاة کافی ھ ظہر ھ  
یكفيہ اذان الحی واقامته وان كانت صلاہ فی آخر الوقت تأمل وقد عامت نصیر شیخ کثیر یندبہ  
للمسافر والمصل فی بیتہ فی المصر فانقصود من کفاية اذان الحی بقی الکراہة المؤتمنة فی  
البحر ومنہو ھم اقول المؤذن فی الحی ینکرہ ترکہما للمصل فی بیتہ وبہ صرح فی اغنی و ھ  
لو اذن بعض المسافرين سقط عن الباقین کالانفی (قوله وتکرار الجماعة) لما روی عبد الرحمن  
ابن ابی بکر عن ابيہ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم خرج من بیتہ لیصاح بین الانصار فرجع  
وقد صلی فی المسجد بجماعة فدخل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فی منزل بعض اھلہ فجمع اھلہ  
فصلی بہم جماعة ولو لم ینکرہ تکرار الجماعة فی المسجد اصل فیہ وروی عن انس ان اصحاب  
رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم كانوا اذا قاتلتھم الجماعة فی المسجد صلوا فی المسجد فرادی ولان  
التکرار یؤدی الی تقلیل الجماعة لان الناس اذا علموا انھم تقوتھم الجماعة یجتمعون فیکثروا ولا  
تاخروا ھ بدائع وحیث قلو دخل جماعة المسجد بعدما صلی اھلہ فیہ فانھم یصلون وحدا ھ  
وھو ظاہر الروایة ظہیرة وفي آخر شرح اشیة وعن ابی حنیفة لو كانت الجماعة اکثر من ثلاثة  
ینکرہ التکرار والافلا وعن ابی یوسف اذا لم تکن علی الهيئة الاولى لا تکرہه ولا تکرہه وھو  
الصحیح وبالعادل عن الخرب تحذف الهيئة کذا فی البرازیة ھ وفي التارخاۃ عن الوالوجیة  
وبہ تأخذ وسیأتی فی باب الامامة ان شاء اللہ تعالیٰ لھذہ المسئلة زیادة کلام (قوله الا فی مسجد  
علی طریق) ھو ما یس إمامہ ومؤذن راتب فلا ینکرہ التکرار فیہ باذان واقامة بل ھو الافضل  
خاتیة (قوله فلا بأس بذلك) الاولى حذفہ لما علمت انہ الافضل فافہ (قوله جوہرۃ) ما رآہ  
فیہا وانما ذکرہ فی السراج (قوله مطلقا) ای لحقہ وحشۃ اولا (قوله کرہ ان لحقہ وحشۃ) ای  
بأن لم یرض بہ وھذا اختیار خواہر زادہ ومشی علیہ فی الدرر والخاتیة لیکن فی الخاتیة ان  
یرض بہ ینکرہ وجواب الروایة انہ لا بأس بہ مطلقا ھ قلت وبہ صرح الامام الطحاوی فی جمیع  
الآثار معزی الی اثنتا الثلاثة وقال فی البحر یدل علیہ اطلاق قول الجمع ولا ینکرہا من غیرہ  
فافی شرحہ لابن ملک اھلو حضر ولم یرض بکرہ اتفاقا فیہ فظہر اھ وكذا یدل علیہ اطلاق  
الکافی معلل بان کل واحد ذکر فلا بأس بان یأتی بکل واحد رجل آخر ولیکن الافضل ان یکون  
المؤذن ھو المقیم ای ھی الخدیث من اذن فھو یقیم وتماہ فی حاشیة نوہ (قوله کا کرہ الخ)  
ذکرہ فی روضۃ الناطق واخلتفوا عند تمامہا ای عند قدیمت الصلاة فقبل بیھما شیئا وقیل فی  
مكانہ اماما کان المؤذن او غیرہ وھو الاصح کافی البدائع وقصر فی السراج الخلاف علی ما اذا  
کان اماما فلو غیرہ یتھما فی موضع البداءة بالخلاف نہر (قوله وقال الحلواني ندب اليه) ای قال

مسألة

في كراہة تکرار الجماعة  
في المسجد

او قرية لہم احد فلا کرہ  
ترکہما اذ اذان الحی کفیفہ  
(او) وصل (فی مسجد بعد  
صلاة جماعة فیہ) ان ینکرہ  
فعلیہما وتکرار الجماعة لا  
فی مسجد علی طریق فلا  
بأس بذلك جوہرۃ (افہ  
غیر من اذن بھیتہ) ای  
المؤذن (لا ینکرہ مطلقا)  
وان محضوہ کرہ ان لحقہ  
وحشہ کا کرہ مشبہ فی  
اقامتہ (ویجب) وجوبا  
وقال الحلواني ندب  
والواجب الاجابة بالتقدم

أما لو أني أن لا حجة ما ليس مندوبة في حجة هي لأحد من جهة من في النهار وقوله بوجوب  
 الإحابة فقدمه مشكك لأنه يلزم عليه وجوب الإحابة في أول الوقت وفي مسجد الأمام في الإحباب  
 الذهب دون الصلاة وما في شهادته من سماع الإذان والنظر الإحابة في يده لأقبل شهادته  
 مخرج على قوله لا يفتي وقد سألت شيخنا الأشعري عن هذا فلم يجبه بل قال أقول والله أتوفيق  
 ما أتاه الإمام الحلواني من علي ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدمه  
 تكرارها في وقتها في صلاة الجمعة ومن الصلاة بعده وقد علمت أن تكرارها مكرره وفي  
 ظاهر الرواية الأثرية من الإمام ورواية عن أبي يوسف كعدمه قريبا وسيأتي أن الراجح  
 عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأثم بتفويتها فكانت حجة السلف بالقدم لا بالجل  
 الأداء في أول الوقت أو في المسجد بل لأجل إمامة الجماعة والأثر في وقتها أصلا أو تكرارها في  
 مسجدان وحديث آخر في كل منهما مكرره وقد أثبت بوجوب الإحابة بالقدم لا بالمكانة أن  
 يجمع باطلا في يده فلا يلزم شيء من الحذرين لأننا نقول أن مذهب الإمام الحلواني أنه بذلك  
 لا يجزئ لو أبى الجماعة أن يكون بدعة مكرره وأبى أن يكرره قد علمت أن الصحيح أنه لا يكرره تكرار  
 الجماعة إذا لم يكن على الرواية الأولى وسيأتي في الإمامة أن الأصح أن يجمع باطلا لا يكرره ويثبت  
 فضيلة الجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فيهم هذا التحريم التقيدي وبأنه لا يكرره بعض مزيد  
**(قوله من سماع الإذان)** يثبت منه أنه لو لم يسمع الصلوة أو لم يسمع الصلوة أو لم يسمع الصلوة  
 الآتي إذا سمعهم لأنهم حيث يركع على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وأنه  
 يجزئ في حجة الإمام يسمع الإحابة **(قوله ولو حثا)** لأن إجابة المؤذن ليست باذن بحره عن  
 الصلاة **(قوله لا حثا ونفسا)** لأنها الإسماع أهل الإحابة بالفعل فكذلك بالقول أمدادني  
 بخلافه أعني أنه شرط في صلاة في الصلاة وأن حدثه أخف من الخيط والنفس لا مكان إزالته  
 سر بها **(قوله وسمع خطبة)** أي خطبة كانت طويلا وقصيرة وما بعده معضوف على قوله حثا  
**(قوله في صلاة جنازة)** سقط من بعض النسخ لفظة صلاة مع افتاء في البحر عن الجاهلي وعبادة  
 الأمداد في صلاة جنازة **(قوله ومذبح)** أي ذاب السائل **(قوله وراعى)** أي شرعى فيما  
 ظهر من الإمام في الجوهرة بقراءة الفقه **(قوله الألف قرآن)** لأن الألفوت جوهرة وأعلمه لأن  
 تكرار الألفوت أنه هو الأجر فلا يفتوت بالاجابة بخلافه قول هذا الموقر تعالما أو تعالما  
 لا يقطع سماعه **(أي)** هل يجزئ من هذه المذكورات أم لا يفتي أنما لم يقطع  
 الفصل فغيره وإن شئت فلا أحدا ثانيا في لكن صرح في الفرض بأنه لو سلم على المؤذن أو المصلى أو  
 القارئ أو الخليل فمن أبي حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعده  
 ومن أبي يوسف لا يلزمه ما إذا هو الصحيح والجموع أن المتعوط لا يلزمه مطلقا تأمل **(قوله)**  
**كقائه** أي تأمل في القول لأن السنة من رفع صوت ونحوه **(قوله أن سمع المسنون منه)**  
 الظاهر أن المراد ما كان مستنونا جميعه في أيان المجلس المتعوض فلو كان بعض كلماته غير  
 عربيا لم يجزئ عليه الإحابة في البقي لأنه حينئذ ليس إذا ما مستنونا كالمكان كله كذلك  
 لو كان قبل الوقت أو من جنب أو امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مستنونا من أفراد كونه  
 فيجب المسنون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لأنه يستلزم استماعه والاصفاء إليه وقد ذكر

قوله شيخنا الأشعري المراد  
 بشيخه أخوه الشيخ زين  
 ابن شبيب صاحب البحر  
 أه منه

**(من سماع الإذان)** ولو  
 جنبا لا حثا ونفسا  
 وسمع خطبة وفي صلاة  
 جنازة وجاء ومستراح  
 وأكله تأمل علم وتعلمه  
 بخلاف قرآن **(بأن يقول)**  
 بالاسنة **(كقائه)** أن يسمع  
 المسنون منه وهو ما كان  
 عربيا لا لحن فيه

في البحر أنهم صرحوا بأنه لا يخلع سماع المؤذن إذا لم يكن كالقاري . وقدمنا أنه لا يصح بالفارسية  
وان علم أنه اذان في الاصح بقى هل يجيب اذان غير الصلاة كالاذان بالله ولودله أنه لأمس  
والظاهر نعم ولذا يلتفت في جعلته كما مر وهو ظاهر الحديث الآن يقال أن هل فيه لأمس  
وهل يجيب الترجيع اذا سمعه من شافعي يشاء على اعتقاده أنه سنة محل تردد كتردد بعض  
الشافعية فيمن سمع الإقامة من حنفى يثنىها واستوجه بعضهم أنه لا يثنى في الزيادة كالوزاد  
في الاذان تكبيرا لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا يقال بها بخلاف ما نحن فيه فانه يجتهد  
فيه تأمل ( قوله ولو تكرر ) اى بأن اذن واحد بعد واحد أما لو سمعهم في آن واحد من  
جهات فسيأتى ( قوله اجاب الاول ) سواء كان مؤذن مسجده أو غيره يخرج عن الفتح  
بحشا وبضده ما في البحر ايضا عن التفريق اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن اذ اتوا  
واحدا بعد واحد فاحرمة للاول اه لكنه يحتمل ان يكون مبنيا على ان الاجابة بالقدم أو  
على ان تكراره في مسجد واحد يوجب ان يكون الثاني غير مسنون بخلاف ما اذا كان من  
محلات مختلفة تأمل ويظهر لي اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما اعتمدته  
بعض الشافعية ( قوله فيجوز قل ) اى يقول لاحول ولا قوة الا بالله وزاد في عمدة المفتى  
ما شاء الله كان وخير بينهما في الكافي وفصل في المحيط بأن يأتى بالحوقلة مكان الصلاة  
وبالمبشئة مكان الفلاح اسمعيل واغتصم الاول نوحا فدى ثم ان الاتيان بالحوقلة وان  
خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه  
مسلم واختار في الفتح الجمع بينهما عملا بالاحاديث قال فانه ورد في بعضها صريحا اذا قال حى  
على الصلاة قال حى على الصلاة الخ وقولهم انه يشبه الاستهزاء لا يتم اذ لا مانع من اعتباره  
مجيبا بهما داعيا نفسه مخاطبا لهما وقد رأينا من مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما فيدعو  
نفسه ثم يثبأ من الحول والقوة ليعمل بالجدتين وقد أطال في ذلك واقره في البحر والنهر  
وغيرها قلت وهو مذهب ساطع العارفين سيدى محي الدين نفس عليه في الفتوحات  
المكية ( قوله فيقول صدقت وبررت ) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها اى صرت ذا برأى  
خير كثير قيل يقوله للعنابة ولورود خير فيه ورد بأنه غير معروف واجب بأن من حفظ  
حجة على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسمعيل عن شرح الطحاوى زيادة وبالحق نطق ( قوله  
برازية ) كذا نقله في النهر ولم أره فيها فلتراجع نسخة اخرى نعم رأيت فيها سمع وهو يثنى  
فالافضل ان يثب لاجابة ليكون في مكان واحد اه ( قوله ولم يذكر الخ ) هو لصاحب  
النهر قلت ويحتمل ان يراد بالقياس الاجابة بالقدم وقد اخرج السيوطى عن ابى نعيم في  
الحلية بسند فيه مقال اذا سمعت النداء فقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه المناوى  
اى اسعوا الى الصلاة او المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الامر ( قوله لم أره الخ ) البحث  
لصاحب البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان  
ثم أجب قبل فاصل طويل كفى في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفيد من هذا  
ان الحبيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه قال في الفتح وفي حديث عمر بن ابى  
امامة التخصيص على ذلك اه قلت وظاهره انه لا تنكفى المقارنة لان الجواب يعقب الكلام

ولو تكرر اجاب الاول ( لا  
في الجمعيتين ) فيجوز قل ( وفي  
الصلاة خير من النوم )  
فيقول صدقت وبررت  
ويستدب القيام عند سماع  
الاذان برازية . ولم يذكر  
هل يستمر الى فراغه  
او يجلس ولو لم يجبه حتى  
فرغ لم أره





صلى الله عليه وسلم خرج من النار فبشّرناه إذا صاحب منية أدركته لصلاة فنادى مهدياً  
 جعفر فبشّرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قل غير ما قل أننادى فدل أن الأمر للاستحباب وسد  
 كما مره بالذات في ادبار الصلوات ونحوه اه فبشّرنا قريته صارفة الأمر عن الوجوب وبه  
 ما صرح به جماعة من المتأخرين من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما مستحبة وهذا ظهر  
 في ترجيح قول الحلواني وعليه مني في الحلية والفيض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا سمعت النداء فأجب داعي الله وفي رواية فاجب وعليك السكينة ويكفي في ترجيح الادلة  
 على وجوب الجماعة ذلك علمت ان قول الحلواني مبنى على ان الاجابة تقتضي الجماعة والذي  
 ينبغي تحريمه في هذا المثل ان الاجابة واجب مستحبة وان الاجابة بالقدم واجبة ان لزوم تركها  
 تفويت الجماعة والابان امكنه اذ هي بجماعة ثانية في المسجد أو في بيته لا تجب بل تستحب  
 مراعاة لآل الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد بالترك اهذا ما ظهري (قوله بأنه) متعلق  
 بقوله ولو قل وفرغ عليه في التهر بأنه على الاول المثل كان أولى ط اقول مع قواه في التهر  
 بما اورده على قول الحلواني من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علمت  
 اندفاعه (قوله على الاول) اى اقول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) ما رده  
 في التهر وانما رأيت في البحر وقال المعراج وفي التحفة وينبئ السامع ان لا يشك ولا يشتغل  
 بشئ في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام ايضا لان الكل يخل بالنظم اه اقول يظهر  
 من هذا ان قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وانه يتفرع على القولين والالزم وجوب ذلك  
 في الاقامة مع ان اصل اجابة الاقامة مستحبة كما يأتي فضلاً عن وجوب ما ذكر فيها لانه  
 لا ينافي الاجابة فانه يمكن ان يجيب ثم يرد السلام او يسلم مثلاً عند سكنت المؤذن لكنه لا ينبغي  
 لانه يخل بالنظم لان المشروع اجابة لاحشوفها ولعله انما يجيب رد السلام وان قائلانه لا ينافي  
 الاجابة اوقلاً بعده وجوبها لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على  
 القارى' والمؤذن فلذا لم يجيب رده كما قدمناه (قوله قال) اى في التهر (قوله انما يجيب اذان  
 مسجد) اى بالقدم وهو متفرع على قول الحلواني كما اشار اليه الشارح سابقاً بقوله  
 كما يأتي ط (قوله قال اجابة اذان مسجده بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس بما نحن فيه  
 اذ مقصود السائل اى مؤذن يجيب باللسان استحباباً او وجوباً والذي ينبغي اجابة الاول  
 سواء كان مؤذن مسجده او غيره فان سمعهم معاً اُجاب معتبراً كون اجابته لمؤذن مسجده  
 ولو لم يعتبر ذلك جاز وانما فيه مخالفة الاولى اه ملخصاً اقول والظاهر ان عدول الامام ظهير  
 الدين الى ما قل من باب اسلوب الحكمين ملا منه الى مذهب الحلواني ثم رأيت الرحمن  
 اُجاب بذلك (قوله احكاماً) قيد لقوله نذباى ان القائلين باجابتها اجمعوا على التدب وبطل  
 احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ)  
 اى كما رواه ابو داود بزيادة مادامت السموات والارض وجعلنى من صالحى اهلها (قوله  
 وبه جزم الشئ) حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجيب ولا بأس ان يشتغل بالدعاء اه ويمكن حمله  
 على نفي الوجوب بدليل قول الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة او المراد اذا سمع قد  
 قامت الصلاة لا يجيب بلفظها فاذه الشيخ اسمعيل (قوله وينبئ الخ) البحث لصاحب التهر

وقوه في التهر باقلاً عن  
 الخط وغيره فانه على  
 الاول لا يرد السلام ولا  
 يسد ولا يضر ابل يقتضيها  
 وشيخ ولا يشتغل بغير  
 الاجابة قل وينبئ ان  
 لا يجيب بلسانه انما  
 في الاذان بين يدي  
 الخطيب وان يجيب قدمه  
 انما في الاذان الاول يوم  
 الجمعة لوجوب السعي  
 بالنص وفي الترخية  
 انما يجيب اذان مسجده  
 وسئل ظهير الدين عن  
 سمعه في أن من جهات  
 ماذا يجيب عليه قال اجابة  
 اذان مسجده بالفعل  
 (ويجب الاقامة) ندبا  
 اجاباً (كالاذان) ويقول  
 عند قد قامت الصلاة  
 اقامها الله وأدامها  
 (وقيل لا) يجيبها وبه جزم  
 الشئ \* (فروع) \*  
 صلى السنة بعد الاقامة  
 اوحضر الامام بعده  
 لا يبعد بها بزازية وينبئ  
 ان طال الفصل او وجد  
 ما يبعد قطعاً كما كل ان  
 تعاد \* دخل المسجد

اقول قل في آخر شرح ائمة ائمة يؤذن ويصل الامام ركعتي الفجر يصلهما ولا تعاد الا ائمة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها قطع من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع الخس في سجدة التلاوة اه (قوله مد) ويكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حي على الفلاح انتهى حنابلة عن الحضرات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون متفلا بالاذان في المسجد الثاني والتفل بالاذان غير مشروع ولان الاذان للمكتوبة وهو في المسجد الثاني يصلى التالفة فلا ينبغي ان يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعد فيهما اه بدائع (قوله مطلقا) اي تدلاولا وفي الاشياء ولد الباني وعشيرته أولى من غيرهم اه وسيجيء في الوقف ان القوم اذا عيّنوا مؤذنا واماما وكان اصحاب مناصبه الباني فهو أولى وذكره في التمتع عن النوازل واقره اه مدني (قوله الافضل الخ) اي قول عمر رضي الله عنه لولا الحائلي لأذنت اي مع الامامة كما قدمناه وفي السراج ان اباحيفه كان يباشر الاذان والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الحزائن) حيث قال بعدما هنا هذا وفي شرح البخاري لابن حجر ٣ وما يكثر السؤال عنه هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد اخرج الترمذي انه عليه السلام اذن في سفر وصلى باحبابه وجزم به النووي وقواه ولكن وجد في مسند احمد من هذا الوجه فأمر بلالا فأذن فعلم ان في رواية الترمذي اختصارا وان معنى قوله اذن امر بلالا كما يقال اعطى الخليفة العالم الفلاني كذا وانما باشر العلما غيره اه

#### باب شروط الصلاة

اي شروط جوازها وتحتها لاشروط الوجوب كالتركيب والقدرة والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة المقارنة للفعل والمراد ايضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحاجة للعلم ولا الجعلية كدخول الدار المعلقة المطلق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا قرره في السراج وبيان ذلك ان شرط الاعتقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مقدما عليها او مقارنا لها سواء استمر الى آخرها ام لا فالوقت والحطبة متقدمان عايبا والنية والتحرمة مقارنان لها واما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمرا الى آخرها واما شرط البقاء فقد فسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة اه اي فقد يوجد فيه التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينبغي ان هذه الاقسام متداخلة وبينها عموم وخصوص مطلق فتجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فانها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضا شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة القساء شرط بقاء وتحتج ايضا بالوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والعيد فان يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وينفرد شرط الاعتقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فانه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء وينفرد شرط البقاء في القراءة فانه يحدث في انائها ويستمر الى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقعدة الاخيرة حتى لو تذكر سجدة صلية او تلاوة

والمؤذن يقيم قعد الى قيام الامام في صلاة \* رئيس الخلة لا ينتظر مالم يكن شريرا والوقت متسع \* يكره له ان يؤذن في مسجدين \* ولاية الاذان والاقامة لباني المسجد معاقلها وكذا الامامة لو عدلا \* الافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياع انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الحزائن

#### باب شروط الصلاة

هي ثلاثة انواع \* شرط انعقاد كنية وتحريمه ووقت وخطبة \* وشرط دوام كطهارة وستر عورة واستقبال قبله \* وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة

مطلب

هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه

فأتى بها بعد القعدة لزمه اعادتها **(قوله)** فانه ركن في نفسه **(الح)** كذا في القهستاني واعترض بأن  
الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجا عنها وبينهما تناف ولا وجه لتخصيص كونه  
شرطا في غير بسبب وجوده في كل الاركان تقديرا لان كل ركن كذلك نعم قسموا الركن الى  
اصلي وزائد وهو ما قد يستقط بلا ضرورة ومثله بالقراءة فانها تسقط عن المقتدى فسميت ركنا  
في حالة وزائد في حالة اخرى لان الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز ان يعتبرا الشارع تارة بركان  
واخرى باقل منها **(قوله)** لوجوده اي القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو غلة لكونه شرطا  
ط **(قوله)** لم يجز استخلاف الامي اي ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال انه  
مفقود في المأموم لانه موجود حكما لان قراءة الامام له قراءة ط **(قوله)** ثم الشرط **(الح)** اي  
بالسكون وجعه شروط واما بالفتح فجمعه اشراط ومنه فقد جاء اشراطها وقد فسر الاول  
في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والثنائي بالعلامة ومقتضاه ان الاول  
لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح ايضا والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه  
ولعل الفقهاء وقفوا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعترض بأنه جمع شريطة  
وهي مشقوقة الاذن ٣ ووقع في الهرها وهم فاجتبه **(قوله)** ولا يدخل فيه اعلم ان التعاق  
بالشيء اما ان يكون داخلا في ماهيته فيسمى ركنا كالركوع في الصلاة او خارجا عنه فاما ان  
يؤثر فيه كعمد التكاح للحل فيسمى غلة اولا يؤثر فاما ان يكون موصلا اليه في الجملة  
كالوقت فيسمى سببا ولا يوصل اليه فاما ان يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى  
شرطا اولا يتوقف كالاذان فيسمى علامة كإسبغ اليدين فكان عليه ان يزيد ولا يؤثر  
فيه ولا يوصل اليه في الجملة اسمعيل **(قوله)** هي ستة ذكر القهستاني انها اكثر من عشرة فان  
منها القراءة على مامر وتقديهما على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الامام  
والمقتدى وعدم تذكر الفاشة لذى ترتيب وعدم محاذاة امرأة اه قات وكذا منها الوقت  
كأمر قال في الامداد وقد ترك ذكره في عدة من المعبريات كالقدوري والمختار والهداية والكنز  
مع ذكرهم له اول كتاب الصلاة وكان ينبغي اهتم ذكره هنا ليتبين التعلم على انه من الشروط كافي  
مقدمة ابى السبت ومنية المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم يصح صلاته وان ظهر انه  
قد دخل اه **(قوله)** ادخول الاطراف **(الح)** غلة لتفسير البدن بالجسد تفسير مراد لان البدن  
اسم لماسوى الرأس والاطراف كاليدن والرجلين **(قوله)** لانه لا غلظ لانه ليس له قابل يعني  
عنه بخلاف الخشب قال ط واما صرف الماء الكافي لاحدها للخشب لاجل تحصيل الطهارة  
المائية في الخشب والترايبية في الحدث **(قوله)** كذلك اي بنوعيه وهما الغايضة والخليفة  
ج **(قوله)** وثوبه اراد ما لايس البدن فدخل القنسوة والخف والتعلط عن الحوى  
**(قوله)** كذا اي شيء متصل به يتحرك بحركته كسديل طرفه على عنقه وفي الآخر نجاسة  
مانعة ان يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والا بخلاف ما لم يتصل كساط طرفه نجس  
وموضع الوقوف والجهة طاهر فلا يمنع مطلقا فادع عن الشرنبلالي **(قوله)** كسبي اي  
وكشف وظلة وخيمة نجسة تصيب رأسه اذا وقف **(قوله)** ان لم يستمسك الاول حذف ان  
وجوابها لانه تمثيل للمحمول حق التعبير ان يقول كسبي عليه نجس لا يستمسك بنفسه ط **(قوله)**

وهو القراءة فانه ركن في  
نفسه شرط في غيره لوجوده  
في كل الاركان تقديرا ولذا  
لم يجز استخلاف الامي ثم  
الشرط لغة العلامة اللازمة  
وشرا ما يتوقف عليه  
الشيء ولا يدخل فيه (هي)  
سنة (طهارة بدنه) اي  
جسده لدخول الاطراف  
في الجسد دون البدن  
فلا يحفظ (من حدث)  
بنوعيه وقدمه لانه اغلظ  
(وخبث) مانع كذلك  
(وثوبه) وكذا ما يتحرك  
بحركته او يعد حاملا له  
كسبي عليه نجس ان لم  
يستمسك بنفسه

٣ قوله ووقع في النهر  
الح اي حيث قال الشروط  
جمع شرط محركا بمعنى  
العلامة لغة اه (منه)

والا لا) أي وإن كان يستمسك بنفسه لا يمتنع لأن حمل التجاسة حينئذ ينسب إليه لا إلى المصل  
**(قول له كسب)** نظير لا تبتل أي فإن الخبايا لا تنسب إلى الحصول لا إلى المصل ولو كان تمثيلا  
للمر اشتراط أن يكون الخب مستمسكا بنفسه بأن لا يكون زمانا مثلا مع انه غير نجس حقيقة فلو  
حمل المصل جبا لا يمتنع صلاته مصغلا لأن نجاسته حكمية فله **(قول له)** وكب ان شدة) لو قال  
وكب ان لم يسل منه ما يمتنع الصلاة لكن أولى لأنه لو علم عدم السيلان أو سال منه دون التقدر  
لا يمتنع لا يمتنع الصلاة وإن لم يشد فيه الفدوح وقدمنا نحوه قيل فصل البئر عن الحاية ويؤيده  
مضى البحر عن الشهيرة لو جالس على المصلى حتى توبه نجس وهو يستمسك بنفسه وحماء نجس  
جازت صلاته لأن الذي على المصلى مستعمل للنجس فلم يصير المصلى حاملا للنجاسة اه اقول  
والظاهر ان مسئلة الكب مبنية على ارجح التصحيحين من ان العا ليس نجس العين بل هو طاهر  
الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الحزير فلا ينجس الا بالوت ونجاسة باطنه في معدنها فلا  
يظهر حكمها كنجاسة بطن المصلى كقول مولى حاملا لرمية مذرة صار نجسا ٣٠ ماجاز لأنه في معدنه  
واشئ مادام في معدنه لا يبطئ له حكمه النجاسة بخلاف ما لو حمل قرورة مضمومة فيها بول فلا  
تجوز صلاته لأنه في غير معدنه كفي البحر عن الخبيث **(قول له في الاصح)** فلان يقول يمتنع الصلاة  
مطلقا كفي البحر كأنه مبنى على نجاسة عينه اه **(قول له ومكانه)** فلا يمتنع التجاسة في طرف  
البسط ولو دغيرا في الاصح لو كان رفيقا وسقط على موضع نجس ان صالح سارا للمعورة  
تجوز الصلاة كفي البحر عن الخالصة وفي الفتية لو صلى على زجاج يصف ما تحته قالوا جميعا  
يخوضه واموا صلى على ابنة او آجرة او خشبة غائصة وثوب مخطط مضرب او غير مضرب  
فسأى الكلام غيبة في باب مفصلات الصلاة ان شاء الله تعالى **(قول له أي موضع قدمه)** هذا  
بإطلاق الروايات خبر وفاداته وكانت تقع شبهة على أرض نجسة عند السجود لا يصير **(قول له ان)**  
رفع الاخرى) أي التي تحتها نجسة مائة **(قول له الغاء في الاصح)** وفي رواية عن الامام لا  
يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية حواشي الاقتصار على الألف في السجود  
فلا يشترط طهارة موضع الألف لأنه أقل من الدرهم كفي شرح المشية لكن لو سجد على نجس  
فعدده تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا اعددها على طاهر حثت عنده  
لاعتددها ولأول ظاهر الرواية كفي الحاية **(قول له على البحر)** أي ظاهر الرواية كفي البحر  
لكن قل في مائة المصل قل في الميون هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار أبو الميث ان  
صلاته تفسد ويحجه في ميون اه وفي الشهر وهو انناسب لاضايق ما عاينته وايداه بكلام  
الحاية قلت وصححه في مثل المواهب ونور الاضاح والثمة وغيرها فكان عليه الموعول وقل في  
شرح الحاية وهو الصحيح لأن حال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وإن كان وضع ذلك العضو ليس  
غرض **(قول له إذا سجدت كنه)** في شرط طهارة ما تحته لأنه لا يمتنع بدله لأنه موضع  
السجود أي إذا سجدت على كنهه وشدة نجاسته **(قول له كسبي)** أي في سنن الصلاة **(قول له)**  
من الثاني) زيادة توضيح أن خبر ومائة كره في الحديث لأن طهارة ثوب والمكان من حدث لا  
يخص به بل لما قدمه قوله من حدث وحدث الا انه لا يقتضي ان يكون قيدا في النكاه **(قول له)**  
لاهم الزم) أي اسد ما روي من كسب لأنه ليس ان يصلي بدونه **(قول له والراجح ستر**

منع والا لا كسب وكب  
ان شدة في الاصح  
(ومكانه) أي موضع قدميه  
او احدهما ان رفع الاخرى  
وموضع سجوده اتفاقا  
في الاصح لا موضع يديه  
وركيته على الظهر الا اذا  
سجد على كفه كما سيجي  
(من الثاني) أي الخبيث  
لقوله تعالى وثيابك فطهر  
فبدنه ومكانه أولى لانهما  
الزم (و) الرابع ستر

٣ قوله مجها المبح بالضم  
وبالحاء التهمة تخص كل  
شيء وسفره الأبيض كالحقة  
او ما في البيض كله اه  
قوس اه (منه)

قوله مضمومة هكذا  
يخطه بالضماد المعجمة  
وصوابه بالضاد المعجمة أي  
مدودة بالضم ما كسر  
كما يؤخذ من التدموس اه  
مصححه

عورة) اى ولو بالايحل لبسه كسب حرير وان اثم بلاعذر كاصلاة في الارض المغمورة  
وسيد كشرروط الستر والستر **(قوله)** ووجوبه عام) اى في الصلاة وخارجها **(قوله)** ولو في  
الحلوة) اى اذا كان خارج الصلاة يجب الستر بخضرة الناس اجماعا وفي الحلوة على الصحيح واما  
لو صلى في الحلوة عرياناً ولو في بيت مظلم وله توب طاهر لا يجوز اجماعاً كما في البحر ثم ان الظاهر ان  
المراء بما يجب ستره في الحلوة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب  
عليه ستر ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من الفتية حيث قال وفي غريب  
الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فأولى لها لبس خمار رقيق يصف ما تحتها  
عند محارمها اه لكن هذا ظاهر فيما يحل نظره للمحارم اما غيره كعفتها وظهرها هل يجب ستره  
في الحلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم فتأمل **(قوله)** على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى  
المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركاً للادب والمستور متأباً وهذا الادب  
واجب مراعاته عند القدرة عليه وهذا وما ذكره الزيلعي من ان عامتهم لما يشترطوا الستر عن نفسه  
فذلك في الصلاة كما أتى بيانه عند ذكر المصنف اه فليس فيه تصحيح لخلاف ما هنا فهم **(قوله)** لا  
لغرض صحيح) كغطوط واستنجا وحكي في الفتية اقوالاً في تجرده الاغتسال منفرداً منها انه  
يكره ومنها انه بعد ان شاء الله ومنها بالأساس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت  
الحمام الصغير **(قوله)** وله لبس ثوب نجس الخ) نقله في البحر عن المسوط ثم ذكر انه في البغية  
تلخيص الفتية ذكر فيه خلافاً قال ولم يتعرض لحكم تلوينه بالنجاسة والظاهر انه مكروه  
لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسداً للثوب حرم وما في ح لا يعمل عليه اه وقد مر في  
الاستنجا كراهته بخبره مقومة بالثوب اولى فتاويشه بلا حاجة اشد في الاولوية **(قوله)**  
للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرة وعن الصبي كإسأني **(قوله)** ماتحت سرة) هو ماتحت  
الحظ الذي يرب السرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على  
السواء كذا في البرجندى اه اسمعيل فالسرة ليست من العورة درر **(قوله)** الى ماتحت  
ركبته) زاد ما لنا قيل ان تحت من الظروف التي لا تتصرف حوى فالركبة من العورة لرواية  
الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة من العورة لكنه محتمل والاحتياط في دخول الركبة  
ولحديث على رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة وتامة في  
شرح المنية **(قوله)** بشرط احمد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض لرواية الصحيحين لا يصلي  
الرجل في التوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا ستر المكئين مستحب **(قوله)** ولو  
خفى) لفي النهر الخفى المشكل الرقيق كالامة والحرة **(قوله)** او مكانة) ومنها المستسعاة  
التي اعتق بعضها عند الامام ح **(قوله)** مع ظهرها وبطنها) البطن مالان من المقدم والظهر  
ما يقابله من المؤخر كذا في الخزان وقيل رحى الظهر ما يقابل البطن من تحت الصدر الى السرة  
جوهره اى فما حاذى الصدر ليس من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا ان الصدر وما  
قابله من الخلف ليس من العورة وان الثدي ايضاً غير عورة وسيأتي في الحظر والاماحة يجوز  
ان ينظر من امة غير ما ينظر من محرمة ولا شبهة انه يجوز النظر الى صدر محرمة وثديها فلا يكون

مطلب  
في ستر العورة

عورته) ووجوبه عام ولو  
في الحلوة على الصحيح لا  
لغرض صحيح وله لبس ثوب  
نجس في غير صلاة (وهي  
لارجل ماتحت سرة الى  
ماتحت ركبته) بشرط احمد  
ستر احدث مكينة ايضا وعن  
مالك هي القبل والدبر  
فقط (وما هو عورة منه  
عورة من الامة) ولو خفى  
او مدبرة او مكانة او امة  
(مع ظهرها وبطنها)



الفقير قال بعد تصحيح ان انكشاف ربيع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدمها لم تفسد وعزاه  
 المصنف القمري في شرحها المسمى ( اعانة الحقي ) الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط  
 ان في باطن القدم روايتين وان الاصح انه عورة ثم قال اقول فاستفيد من كلام الخلاصة ان  
 الخلاف انما هو في باطن القدم واما ظاهره فليس بعورة بخلاف ولهذا جزم المصنف بعدم  
 الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة قاسم اشارة الى ان الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال  
 بعد نقله ان الصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع الصلاة قال لان ظهر القدم محل الزينة  
 المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضررن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينةهن اه كلام المصنف  
**( قوله و صوته )** معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح **( قوله على الراجح )** عبارة  
 البحر عن الحلية انه الاشبه وفي التهر وهو الذي يبنى اعتياده ومقابله ما في التوازل نعمة  
 المرأة عورة وتعلمها القرآن من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسييح للرجال  
 والتصفيق للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل اه وفي الكافي ولا تلي جهرها لان صوتها  
 عورة ومنه عليه في المحيط في باب الاذان بحر قال في الفتح وعلى هذا لو قيل اذا جهرت بالقراءة  
 في الصلاة فسدت كان متجها ولذا منعها عليه الصلاة والسلام من التسييح بالصوت لاعلام  
 الامام بسهوه الى التصفيق اه واقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذا في الامداد  
 ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن  
 من لافطنة عنده انا اذا قلنا صوت المرأة عورة انا نريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح  
 فانما يحجز الكلام مع النساء للاجانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا يحجز لهن رفع  
 اصواتهن ولا تمطيطها ولا تليهن وتقطيعها لما في ذلك من استتالة الرجال اليهن وتحريك  
 الشهوات منهم ومن هذا لم يحجز ان تؤذن المرأة اه قلت ويشير الى هذا تعبير التوازل  
 بالثغمة **( قوله وذراعيها )** معطوف على المستثنى ح **( قوله على الرجوح )** قال في المعراج  
 عن المبسوط وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة اه قال في البحر وصحح بعضهم انه عورة  
 في الصلاة لاجارحها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية **( قوله و تمنع المرأة )** اي تنهى  
 عنه وان لم يكن عورة **( قوله بل لحوف الفتنة )** أي الفجور بها قاموس والشهوة والمعنى  
 تمنع من الكشف لحوف ان يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر  
 اليها بشهوة **( قوله كسه )** أي كما يمنع الرجل من مس وجهها وكشفها وان أمن الشهوة لم يقل  
 الشارح في الحظر والاباح وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تنتهي فلا بأس بمصافحتها ومس  
 يدها ان أمن اه ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسألة المس بعد مسألة النظر بأن يقول ولا  
 يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان أمن الشهوة لم يقل لان كلاما من النظر والمس مما يمنع الرجل  
 عنه والكلام فيما تمنع هي عنه **( قوله لانه اغاظ )** أي من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن  
 الشهوة أي بخلاف النظر فانه عند الأمن لا يمنع **( قوله ثبت به )** اي بالسنن المقارن للشهوة  
 بخلاف النظر لغير الفرج الداخلة فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا **( قوله ولا يجوز  
 النظر اليه بشهوة )** اي الاجابة كقضاء او شاهد يحكم او يشهد عليها لاتحمل الشهادة  
 وكما خاطب يريد نكاحها فينظر ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة وكذا مر يدشر انها

و صوتها على الراجح  
 وذراعيها على الرجوح  
 ( و تمنع المرأة الشابة ) ( من  
 كشف الوجه بين رجال )  
 لانه عورة بل ( لحوف  
 الفتنة ) كسه وان أمن  
 الشهوة لانه اغاظ ولذلك  
 به حرمة المصاهرة كإبائي  
 في الحظر ( ولا يجوز النظر  
 اليه

مدونته من موضع مرض بقدر ضرورة كسبها في خطر والتقيده بشهوة طيب جوارحه  
 بدوها لكن سبب في خطر تقيده بغير ضرورة وضرره الكراهة بلا حاجة داعية قول  
 في التدرجالية وفي شرح الكرخي لغير وجه لاحتياجه حرمة بس بحرام ولكنه يكره لغير  
 حجة هـ (قوله بشهوة) لا ترخص به هذا والمذكور في المصدر أنه فيمن ينتشر بالانتشار  
 أو زوده ان كان موجود وفي سرقة ولا تخفى قبل غيب والذى تقيده عبادة مسكين في الخطر  
 انها ميل لقب مطلقا وبعده لانسب هذا ط قلت يؤيده من (القول المعتبر في بيان النظر)  
 السيد عبد الغنى بيان شهوة التي هي مناط الحرمة ان يتحرك قلب الانسان ويتبل بطبعه  
 الى مادة ويرث انتشاره ان كثر ذلك الميلاق وعدم الشهوة ان لا يتحرك قلبه الى شيء من  
 ذلك بمنزلة من عسر الى ابنه الصبيح لوجه وابنته الحناء او سيأتي تمام الكلام على ذلك في  
 كتب الخطر والاحتياجه (قوله كوجه مرد) هو الشاب الذي طر شاربه وما تلبت لحته  
 فموس قول في ملتقى غلام ذابغ مبالغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان  
 كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من فرقة الى قدمه الى السيد الامام ابو القاسم يعني  
 لا يخل النظر اليه عن شهوة وما الخطورة والنظر اليه لاعتناء شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر  
 بالغيب اه قول وهذا سئل عن ثوب عذراء يلبس بعض الفتنة يفضل على الامرد خالي العذار  
 ويظهر ان ضرور الشراب ويوغه مبالغ الرجال غير قيد من هو بين ثيابه وان ابتداءه من  
 حين يوغه ساق شهوة النساء ولو كان صغيرة لاشتبهت في حاله والمراد من كونه صبيحا ان  
 يكون حيا لا يحسب ضيع الخطر ولو كان سود لان الحسن يختلف باختلاف الطباع  
 ويستند من تشبه وجهه سرقة بوجه الامرد ان حرمة النظر اليه شهوة اعظم انما لان خشية  
 الفتنة اعظم منه ولانه لا يخل خطرا بخلاف المرأة كقوة اوقا الزنا والمواطة ولذا بالغ السلف  
 في النظر منهم وسوءهم لانتان استتدأهم شره قول بعضهم قول ابن القفطان اجمعوا على  
 انه يجره النظر الى غير ما يحق بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر بحسنه واجمعوا على جوارحه  
 بغير قصد بلذة والنظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يجره ح) التي بانها لانه دليل على المنق  
 لانه اذا رجع لثابت في وجوده ففي وجوده لمفعول الى حـ (قوله كما اعتمد الكمال) اي  
 على مظهر من عورته الشكوة عقب هذا بقوله قول الحق وكان الناس ان يقول حيث قال  
 (قوله لا عورة بغير جدا) وكذا الصغيرة كافي السراج في بيان النظر والسك كافي السراج  
 قول ح وفسره شيخنا بآب اربع فادوبها ولما ذكر من عزاء اه اقول قد يؤخذ مما في جناز  
 لشر بن لاية ونصه واذا لم يبلغ الصغيرة والصغيرة حد الشهوة بغسلهما الرجال والنساء وقدره  
 في الاصل بان يكون قبل ان يتكلم هـ (قوله ثم غلط) قيل المراد انه يعتبر المدير وما حوله من  
 لا يتبين والتمسح وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلط من الكبير ويختار انهما قبل ذلك من  
 الخلف فانظر اليهما عند عدم الاشتباه اخف اليهما من النظر بعدو ليجرط (قوله ثم  
 كج) اي عورته يكون بعد عشرة كعورة الباقين وفي التمهيد كان ينبغي اعتبار السبع  
 لامرهما بالفسادة اذا بلغا هذا السن اه ط اقول سيأتي في الخطر ان الامة اذا بلغت حد  
 شهوة لا تعرض على البيع في الزنا واحد بستر ما بين السررة والركبة لان ظهورها وبقيتها

مقابل

في النظر الى وجه الامرد

بشهوة كوجه مرد) هـ

يجرمه النظر الى وجهه

ووجه الامرد شد في

شهوة مبدوءة فصح ذو

حياتكم عنده كمال

قول فحين نظر منوط

بعده خشية الشهوة مع

عدم العودة وفي السراج

لا عورة بغير حد ثم

مداه لما يشته فقل ودبر

ثم تعطف الى عشر سنين

ثم كج وفي الاشبه

يدخل على النساء



عورة اه فقد اعطوها حكم البالغة من حين بلوغ حد الشهوة واختلفوا في تقدير حد الشهوة فبيل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الإمامة تصحيح عدم اعتبارها بالنسبة للمعتبران تصلح للجماع بأن تكون عبلة ضخمة وهذا هو المناسب اعتباره هنا تقدير (تقوله) إلى خمسة عشر صوابه خمس عشرة لأن المعدود مؤنث مذكور اه - ولا ينبغي أن الغاية غير داخلة والافيهو بالغ بالنسبة فلا يحل له النظر والدخول لأنه مكلف كالربيع بالاحكام ولو فها قبل ذلك \* (تمة) \* سيأتي في الحظر أن الذميمة كالرجل الاجني في الاصح فلا ينظر الى بدن المسلمة وان كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر عاتيه وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مية وساقها وقلامه ظفر رجلها دون بدنها وان النظر الى مائة الاجنية بشهوة حرام وسيأتي تمام النوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله) وينع (أ) هذا تفصيل ما حمله بقوله وسر عورته ح - (قوله) حتى انعقادها) منصوب عطفا على محذوف أي وينع صحة الصلاة حتى انعقادها والحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح - (قوله) أقدر اداء ركن أي يستتبه منه قال شارحها وذلك قدر ثلاث تسبيحات اه وكأنه قيد بذلك حمل الركن على القصير منه للاحتياط والافاقمود الاخير والقيام المشتمل على القراءة المسنونة أكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد اداء الركن حقيقة الاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحتراز عما اذا انكشف ربيع عضو اقل من قدر اداء ركن فلا يفسد اتفاقا لأن الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالانكشاف القليل في الزمان الكثير وعما اذا أدى مع الانكشاف ركنا فانها تفسد اتفاقا قال ح واعلم ان هذا التفصيل في الانكشاف الحادث في أثناء الصلاة اما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتفاقا بعد ان يكون المكشوف ربيع العضو وكلام الشارح يوهم أن قوله قدر اداء ركن قيد في منع الاعتقاد ايضا اه (قوله) بلا صفة) فلو به فسدت في الحال عندهم فية قال ح أي وان كان اقل من اداء ركن اه وفي الحاشية اذا طرح المقتضى في الزحمة امام امام او في صف النساء او مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه او انكشفت عورته فنيا اذا تعدد ذلك فسدت صلاته وان قل والافان أدى ركنا فكذلك والافان مكث بعدد لا يفسد في قولهم والافني ظاهر الرواية عن محمد تفسد اه لكن في الحاشية ايضا ما يدل على عدم اشتراط قوله بلا صفة فأنه قال لو تحول الى مكان نجس ان لم يمكث على النجاسة قدر أدى ركن جازت صلاته والافلا وكذا في منية المصلي قال وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر مانع ان أدى منهما ركنا فسدت وذكر نحو ذلك في الحاشية عن الذخيرة والبدائع وغيرها ثم قال والاشبه الفساد مع التعمد الاحاجة كرفع نعليه لحوف الضياء ما يؤد ركنا كفي الخلاصة وتامه فيا علقته على البحر (قوله) على اعتد) رد على الكرخي حيث قال المانع في الغايظة ما زاد على الدرهم قياسا على النجاسة المعاطة كذا في البحر ح - (قوله) الغايظة) لا يظهر الفرق بينها وبين الخفيفة الا من حيث ان حرمة النظر اليها اشد وفي الظاهر بحكم العورة في الركبة اخف منه في القبض فلورأي غيره مكشوف الركبة يسكر عليه برفق ولا يباذره ان لم يجر في القبض برفق ولا يضربه ان لم يجر في السوأة يؤدبه على ذلك ان لم يجر في البحر وهو يفيد ان شكل مسلم التعزير

الى خمسة عشر سنة  
حسب (وينع) حتى  
اعتقادها (كشف ربيع  
عضو) قدر اداء ركن بلا  
صنعه (من) عورة  
(غايظة او خفيفة) على  
المعتمد (والغايظة قبل  
ودبر وما حولهما وخفيفة

بالضرب فإنه ذبيده بالتقاضى **(قوله)** ماعدا ذلك) افرد اسم الإشارة وان تعدد المشار اليه بتأويل اندكوز \* (تمة) \* اعصم عورة الرجل ثمانية \* الاول الذكر وماحوله \* الثاني الاثنيان وماحولهما \* الثالث الذمرو ماحوله \* الرابع والخميس الاثنيان \* السادس والسابع الفخذان مع الركبتين \* الثامن مابين السرة الى العانة مع ما يخاض ذلك من الجنيين والظهر والبطن \* وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين والاثنان والقيل مع ماحوله والدبر كذلك والبطن والظهر مع ما يليهما من الجنيين \* وفي الحرة هذه الثمانية ويزاد فيها ستة عشر الساقان مع الكعنين والشديان التسكران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين والصدر والرأس والشعر والغرق وظهر الكفين ويبنى ان يزداد فيها ايضا الكتفان ولا يجعلان مع الظهر عضوا واحدا بدليل انهم جعلوا ظهر الامة عورة دون كتفيها وكذلك بطنا القدمين عورة في رواية اخرى وهي الاصح كقدماء عن اعانة الحفر للمصنف فتصير ثمانية وعشرين كذا حذرته ح قلت وقدمنا عن التواريخ ان صدر الامة وذيها عورة وقدمنا ايضا عن الفتية ان جنبها عورة مستقلة على احد قولين وعليه فتراد الامة خمسة على الثمانية المارة فتصير اعضاؤها ثلاثة عشر والله تعالى اعلم **(قوله)** بالاجزاء) المراد بها الكسور المصطلح عليها في الحساب وهي النصف والرابع والثلاث احواله انكشف ثمن فخذ من موضع وثمان ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى الثمن حسابا فيكون ربعا فيمنع ولو انكشف ثمن من موضع من فخذ ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا ينع **(قوله)** والا فبالقدر) اى المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع اذاها اى ادنى الاعضاء انكشف بعضها كولو انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعها بالمساحة اكثر من ربع الاذن التى هي ادنى العضوين المتكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن ملك في شرح المجموع موافقا لما في الزيادات وقوله في البحر انه تفصيل لادليل عليه ممنوع كحققه في النهر ح قلت وعلى هذا التفصيل اعنى اعتبار ربع ادنى الاعضاء المتكشفة لاربع مجموعها متى في الفتية والحلية وشرح الوهبانية والامداد وشرح (زاد الفقير) للمصنف خلافا للزيلعي وان تبعه في الفتح والبحر فتدبر وقد اوضحنا ذلك فيما علقناه على البحر **(قوله)** عن غيره) اى عن رؤية غيره من الجوانب لامن الاسفل وقوله ولو حكما اى ولو كانت الرؤية حكمية كفى المكان المظلم او المكان الحالى فن العورة فيها مرئية حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المني ولو كان المسترحك لانه يصير المعنى يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما واذ ستر العورة في الظلمة يشوب كان ذلك ستر حقيقة وحكما كما في حكم الشرع فقط فافهم **(قوله)** به يفتى) لانه روى عن ابي حنيفة وان يوسف نصا انه لا تفسد صلاته كفى الشبهة وغيرها **(قوله)** فلور آها من زيفه) اى ولو حكما بأن كان بحيث لو نظر رآها كفى البحر وزيق القميص بالكسر ماحاط بالغرق منه قموس **(قوله)** وان كره) لقوله في السراج فعليه ان يزره لما روى عن سلمة بن الأكوع قل قالت يا رسول الله اسلى في قميص واحد فقال زره عليك ولو بشوكة بحر ومفاده الوجوب المستلزم تركه للكرهه ولا ينافيه ما مر من نصهما على انها لا تفسد فكان هذا هو اختار كفى شرح الشبهة وتبامه فيما علقناه على البحر **(قوله)** لا يصف ماتحته) بأن لا يرى منه

ماعدا ذلك) من الرجل والمرأة وتجمع بالاجزاء لو في عضو واحد والا فبالقدر فان بلغ ربع اذاها كاذن منع (والشرط سترها عن غيره) ولو حكما مكان مظلم (لا) سترها (عن نفسه) به يفتى فلور آها من زيفه لم تفسد وان كره (وعاده سائر) لا يصف ماتحته

لون البشرة احترازا عن الرقيق ونحو الزجاج (قوله ولا يضر التصاقه) أى بالآية مثلا وقوله وتشككه من عطف المسبب على السبب وبعبارة شرح المنية اما لو كان غائبا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشككه فصار شكل العضو مرئيا فيذنب ان لا يمنع جواز الصلاة لحصول الستر اه قلط وانظر هل يحرم النظر الى ذلك المتشكل مطلقا او حيث وجدت المشهوه اه قلت سنذكر على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هاتين الاول (قوله ولو حريرا) تعمم للساتر قال في الامداد لان فرض الستر اقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء كدرا) أى بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد في عدم اجزاء الستر بالصافي ومفهومه انه ان لم يجد غيره وجب الستر به وكأنه لان فيه تقابيل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاه سياق الكلام في عدم الساتر انه لا يجوز في الماء الكدر اذا وجد ساترا مع ان كلام السراج والبحر يفيد الجواز مطلقا ثم رأيت صاحب النهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له نوبا اذا عاد به يستوى في حق الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا حاز الستر بالماء الكدر مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيعين عند العجز عن ساتر غيره لان الماء الصافي غير ساتر والنجاسة عند عدم العجز هذا وذكر في البحر انه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجنابة وعلله في النهر بانه اذا كان له ثوب وصلى في الماء الكدر لا يجوز له الائتماء لفرض أى قدرته على ان يعلى خارج الماء بالثوب بركوع وسجود لكن قال الشيخ اسمعيل ولى في الكلامين نظرا لامكان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدر بحيث لا يظهر من بدنه شئ اذاسد منافذه بل ما يفعله الغطاس في استخراج الغريق المغمى من ذلك اه اقول ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يبق ذلك ساترا لانه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا ويصير كالوصلى عريان تحت خيمة مستورة الجوانب كلها وفي مكان مظلم او كولو دخل في كبس مثلا وصلى فيه فان الظاهر انه لا تصح صلاته بخلاف ما اخرج رأسه من الكبس وصلى لانه يصير مستورا كولو وقف في الماء الكدر ورأسه خارج وصلى على الجنابة ثم رأيت في الحاوى الزاهدى من كتاب الكراهية والاستحسان مانعه والمريض اذا لم يخرج رأسه من اللحف لا تجوز صلاته فانه كالعارى اه أى اذا صلى تحت اللحف وهو مكشوف العورة بالائتماء لا تصح لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكبس والله الحمد والحاصل ان الشرط هو ستر عورة المصلى لاستزاد المصلى فن احتق في خلوة او ظلمة او خيمة وهو عريان فذاته مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومنه لو غطس في ماء كدر فتأمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ) لا يظهر لهذا الكلام ثمرة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أى في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر وبعبارة والافضل ان يصل قاعدا بيت او صحراء في ليل او نهار قل ومن المشايخ من خصه بالنهار اما بالليل فيصلى قائما لان ظلمة الليل تستر عورته وردبانه لاعبرة بها وردبنا الفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط (قوله في جمع الانهر) هو شرح الملتقى لشيخى زاده ح (قوله كافي الصلاة) كذا قاله في منية المصلى

ولا يضر التصاقه وتشككه  
ولو حريرا او طينيا يبق الى  
تمام صلاته او ماء كدرا لا  
صافيا ان وجد غيره وهل  
تكفيه الظلمة في جمع  
الانهر بحثنا في الاضطراب  
لا الاختيار (يصلى قاعدا)  
كافي الصلاة

قول في بحر ومعنى يترك في رجله من رجليه وهو يتفرش وهي تتورط (قول له) وقيل ماداً  
 رجليه) ي وضع يديه على عورته العظيمة والاول اولى لانه اكثر ستراف مع هذا من  
 مدرجاتين الى القبة بحر وحشية لكن في شرح التوبة الكبير ان الثاني اولى لزيادة الستر  
 فيه وهو المذكور في شروح الهداية وغيرها اه قلت وهو الصواب لان من جعل مقعده  
 على رجليه كما في مشهد الصلاة تظهر عورته الغائبة حالة الايمان للركوع والسجود اكثر  
 ممن جعل مقعده على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعاً يظهر منه القبل  
 فلما اغترخوا مدرجاته نحو القبة فلا جرم انه مشى عليه شرح الهداية وغيرهم كصاحب  
 البخيرة والسرائب والدور والبرين ونور الايضاح والخلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبه  
 عليه في النهر (قول له) وقاماً بآيائه) كذا في القهس تاني عن الزاهدی ونقله في البحر عن  
 ملائق البحار قول وظهر الهداية انه لا يجوز ثم ذكر بعد نحو ورقة بخار رجح به ما  
 في الهداية والبحث مأخوذ من الحلية فراجعه وقول في البحر ايضا وينبغي ان يكون هذا  
 من الرابع في الفضل اى دون القيمة بركوع وسجود للاختلاف في فخته وان كان ستر  
 اعمورة في الرابع اكثر اه قلت فكان الاول للشارح تأخيرها عن الرابع ليكون الذكر  
 في الاربعة على وفق الترتيب في الافضالية (قول له لان الستر اعم) اى لانه فرض في الصلاة  
 وخارجها والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد اتى بيدها وانما جازا اقباء لانه وان ترك  
 فرض الستر فقد كل الاركان الثلاثة بدالغ والراد بالاركان الثلاثة اقباء والركوع والسجود  
 وظاهره انه لا يجوز الايمان قائماً لان فيه ترك فرض الستر بأكمل لثلاثة ومن هنا نشأ  
 ترجيح صاحب البحر والحلية اظهر ما مر عن الهداية (قول له ولو ايسح لدنوب الخ)  
 في التلوخانية ولو كان بخضرت من له نوب يسأله فان ذيعه على عريانا ولو وجد في خلال  
 حاله نوبا استقبل اه وظاهره لزوم السؤال لكن ينبغي تنقيده بما اذا غاب على ظنه  
 عدم المنع كفي التيمم (قول له هو الاظهر) كذا في شرح التوبة الصغير وقدمنا في التيمم  
 عن الخارج وغيره انه لو وعد بدلو او نوب يستحب له التأخير ما لم يخف فوت الوقت عنده  
 وعندها يجب وان خاف فوته كما لو وعد بآيائه فانه ينتظر اتفاق وقدمنا ان ظاهر كلامهم  
 ترجيح قول الامام وبه جزم في التوبة ونقدمه ايضا انه يندب لراجي الماء ان يؤخر الى آخر  
 الوقت المستحب (قول له كراجي ماء) اى كمن رجا حصول الماء فانه يندب له ان يؤخر الى آخر  
 الوقت المستحب كما مر في التيمم وهذا تنظير لا قس حتى يرد ان الظاهر قياس مسألة الثوب  
 على الماء يعود فيجب الانتظار وان قلت له قلت في قوله (قول له ونوب ومكان) فانه اذا رجا  
 وجود ثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كمنهارة المكان فية اى كذا اذا كان محبوسا مثلاً في  
 مكان نجس ويرجو الخروج منه فانه يؤخر ما لم يخف الفوت والظاهر ان هذا  
 التأخير مستحب كما مر في سورة (قول له اني ذاك) اى قياساً على الماء والبحث للبحر  
 وتبعه في النهر وقول ولا يذكره في قول قدمت السنة مدفوعة عن السراي وان فيها قولين وفي  
 تيمم مواهب الرحمن ويجب ان يشتري الماء والثوب بمثل التيمم ان فضل عن نفقته لزيادة  
 عن فاحش ولله الحمد (قول له ايس باسلى الخ) اى ليس باسلى النجاسة وانما المراد ما نجاسته

وقيل ماداً رجليه (موتاً)  
 بركوع وسجود وهو  
 افضل من سائر ما بعد  
 بركوع وسجود (ثم)  
 (بركوع وسجود)  
 لان ستره من اداء  
 الاركان (لو ايسح لدنوب)  
 ولو باعادة (بنت قدرته)  
 هو الاصح ولو وعد به  
 ينتظر ما لم يخف فوت  
 الوقت هو الاظهر كراجي  
 ماء ونوب وظهره مكان  
 وهل يلزمه السراي بمن  
 مثله يبنى ذاك (ولو وجد)  
 (اى سائر) (كله نجس)  
 ليس باسلى كجاء ميتة ما  
 يدبغ

قوله ويمكن هكذا يظنه  
 والنمى في نسخ السراي  
 وظهره مكان وهو الظاهر  
 تأمل اه مصححه

عارضه كالبول والدم كافي النهر لكن في كون جاد امته نجس الاصل نظر لان نجاسة دارنة بالموت تأمل **(قوله)** ناه لا يستر به فيها لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها باناء بخر **(قوله)** ليس خارجها) ظاهره وجوب البستر به حيث لم يجد غيره وقدم اهل الباب ان له لبس ثوب نجس في غير صلاة **(قوله)** ندب صلاته فيه اي بالقيام والركوع والسجود - **(قوله)** وجاز الائمة كما مر) اي غاريا بأن فعل احدى الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز ان يفعل كمر لكن اولى ط اي لان بعض تلك الصور لا ائمة فيها **(قوله)** واستحسنه في الاسرار) لكن نازعه في الفتح **(قوله)** اذ الربع كالكل) اي يقوم مقامه في مواضع كافي حلق المحرم ربع رأسه وكما في كشف العورة **(قوله)** وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في صورتين وجب استعماله كافي البحر **(قوله)** فيتجتم لبس اقل ثوبه نجاسة) تبع فيه صاحب النهر وليس على اطلاقه ما في الحاية ان كانت النجاسة في كل منهما غايضة تقالما ان لم يتبايع في كل منهما الربع تخير والمستحب الصلاة في اقلها نجاسة وان بلغت الربع في احدها فقط تعين الآخر وان زاد عليه في كل منهما ولم يتبايع ثلاثة ارباع تخير وان بلغت في احدها واستوعبت الآخر تعين ماربعة طاهر وان كانت النجاسة خفيفة لم أدره ومقتضى التخيير على مامر ان تخير ما لم تزد في احدها على ثلاثة ارباعه او استوعبه والا تعين ماربعة فصاعدا طاهر اه وذكر نحوه ح عن الهندية والزيلى والخلاصة **(قوله)** بلبتين) اي بفعل احدها غير عين لافعالهما معا **(قوله)** فان تساوى) اي من حيث المنع من الصلاة بلا مرجح معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله وان اختلفا اي بأن كان مافي احدها مانعا دون مافي الآخر او كان مافي كل منهما مانعا لكن وجد في احدها مرجح يقيمه مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته وبهذا التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما اكثر من قدر الدرهم لكن لم يتبايع الربع تخير وان كانت في احدها اكثر من الآخر لتساويها في المنع بلا مرجح بخلاف ما اذا بلغت ربع احدها لترجحه باذمتهم الربع مقام الكل وتقرير الباقي ظاهر مما قلنا ففهم **(قوله)** اختيار الاخف) نظيره جريح لو سجد سال جرحه والافاقه يصلى قاعدا موميا لان تركه السجود اهن من الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختيارا في التثفل على الدابة زيلى **(قوله)** لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام لاتصلى حائض بغير قاع لان تعاليه يفهم ان كل ما سقط ستره بعذر الرق كالكتفين والساقين يسقط بالصبا وليس كذلك افاده ح تأمل وفي احكام الصغار للاسترواق وجواز صلاة الصغيرة بغير قاع استحسان لانه لا خطاب مع الصبا والاحسن ان تصلى بقاع لانها انما تؤمر بالصلاة للتعود فتؤمر على وجه يجوز ادائها بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا ماتت بغير قاع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان صلت بغير وضوء تؤمر ولو صلت عربانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتقاد اه **(قوله)** لا يجب) لان مادون الربع لا يعطى له حكم الكل والستر افضل قليلا للاكتشاف زيلى ومنه في الحاية عن المحيط والخلاصة والكنز **(قوله)** زاد الحلبي) اي في شرحه الصغير ح **(قوله)** صالة) اي سواء كان يستر الربع او الاقل ط **(قوله)** فاما مل) اشار الى امكان الجواب بحمل كلام الكمال على غير الرأس لانه اخف بديل صحة صلاة

**(قوله)** لا يستر به فيه) **(قوله)** لا يستر به فيه) اتفاق بل خرج به ذكره الزاوي (اي ان من ربه طاهر ندب صلاته فيه) وجاز الائمة كما مر ومحمد لبسه واستحسنه في الاسرار وبه قلت الثلاثة (ولو) كان (ربعه) طاهرا صلى فيه حبا) اذ الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة او يقلها فينحتم لبس اقل ثوبه نجاسة \* والضابط ان من ابتلى بلبتين فان تساوى خبر وان اختلفا اختار الاخف (ولو وجدت) الحرية البالغة (سأرا) يستر بدنهما مع ربع رأسها يجب سترها) فلو تركت ستر رأسها اعادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعذر الرق فبعذر الصبا اولى (ولو) كان يستر (اقل من ربع الرأس لا) يجب بل يندب لكن قوله (ولو وجد) المكلف (ما يستر به) بعض العورة وجب استعماله ذكره الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضى وجوبه مطلقا فتأمل

المراعاة مع كسب الرأس دون غيره افاده ح اقول . الاحسن الخوات يحمل آل في العورة  
على جنس الأفراد لاجلس الاجزاء اى اذا وجد مايستر بعض افراد العورة بأن كان يستر  
اصغرها كاقبل او الدبر دون اكبرها وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستر القبل والدبر  
الح وقوله في المراح ولو وجد مايستر به بعض العورة ستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو  
معنى ما في البحر عن السعي ان كان عنده قطعة يستر بها اصغر العورات فسدت والا فلا اه  
وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم اذ ليس فيه على هذا الحمل ما يقتضى وجوب ستر مادون ربع  
عضو من العورة حتى يخالف ما قدمناه عن الزيلعي والمحيط والخالصة والكافي من ان ما  
دون الربع لا يعطى له حكم النكاح واما قول الحلي وان قل فيحتاج لنقل والا فلا يعارض  
كلام ائمة المذهب لانهم الا ان يراد مايستر عضوا كاملا كالدبر مثلا والا فلا وجدت المرأة ما  
يستر ما بين السرة والركبة وعندنا خرقه قدر الظفر مثلا يبعد كل البعد الزامها بالستر بها  
هذا ما يظهر من فيض الفتاح العاليم **(قوله)** وقيل القبل لانه يستقبل به الحلية ولانه لا يستر  
بغيره والدبر يستر ما لا يتبين بخر عن السراج **(قوله)** والتعليل اى للقول الاول بأنه افحش  
الح وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثانى لان ما ذكره الشارع اولاد كره في النهر  
ثانيا فافهم **(قوله)** بالائماء عبارة النهر قاعدة الائماء **(قوله)** تعين ستر القبل لعدم العلة وهى  
زيادة الفحش في الركوع والسجود اقول وهذا ثانيا يظهر لو قعد متراما ما لو قعد مادا رجليه  
الى القبلة او قعد كالمتشهد كما مشى عليه فيما مر يتعين ستر الدبر لانه يمكنه جعل الذكر  
والخصيتين تحت الفخذين واما الدبر فانه يتكشفت حالة الائماء فيتعين ستره تأمل **(قوله)** ثم  
فجده ناسب عطف على قول المتن القبل والدبر وعبارة شرح ابنه ويقدم في الستر ما هو  
اغفل كالسواتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي  
على السواء اه وافاد بقوله كالسواتين ان ستر نحو الالية والعانة مثلها فيقدم على الفخذ  
فانهم **(قوله)** او يقلها كذا في شرح المتن والظاهر تفهيد ما يقلها عن الدرهم او عن  
ربع الثوب والا فلا كانت اكثر من الدرهم ودون الربع واذا قلها تسقى اكثر من الدرهم  
لا يجب التقليل لما مر عن الحلية وغيره ان لوله ثوبان متبلغ نجاسة كل الربع بخير فقدر  
**(قوله)** بعده ميلا صرح به في السراج وأشار به الى ان عدم الوجود يكون حقيقة  
وحكما **(قوله)** اولعطش اى خوفه حالا او مآلا على نفسه او على من تلزمه مؤنة فانه  
لا يلزمه ازالة تلك النجاسة شرح المتن وخوف العدو وعدم وجود ثمنه ونحو ذلك  
كما في الاحكام عن البرجندي **(قوله)** صلى معها او عاريا اى ان كان الطاهر اقل من  
ربع الثوب والاتعت صلاته به كما مر **(قوله)** ولا إعادة عليه اى اذا وجد المزيل  
وان بقى الوقت فيستأنى **(قوله)** وينبئى البحث لصاحب الحلية وقال ولعلمهم لم  
بذكروه هنا للعلم به مما مر في التيمم وتبعه في البحر وغيره فانهم **(قوله)** عن مزيل اى  
للتنجاسة في مسئلتنا وقوله وعن سائر اى للعورة في المسئلة التى قبلها **(قوله)** كما مر  
اى نظير ما مر في باب التيمم مما ذكرناه من التفصيل في عدم القدرة على المساء فانهم  
**(قوله)** ثم هذا للمسافر الاولى ان قول وقعدنا بالمسافر وكأنه يشير بهذا الى رد

(ويستر القبل والدبر)  
اولا (فان وجد مايستر  
احدها) قيل (يستر الدبر)  
لانه افحش في الركوع  
والسجود وقيل القبل  
حكاهما في البحر بلا  
ترجيح وفي النهر الطاهر  
ان الخلاف في الاولوية  
والتعليل فيد انه اوصى  
بالائماء تعين ستر القبل  
ثم فجده ثم بطن المرأة  
وظهرها ثم الركبة ثم  
الباقى على السواء (واذا  
لم يجد) المكلف المسافر  
(ما يزال به نجاسته)  
او يقلها بعده ميلا  
اولعطش (صلى معها)  
او عاريا (ولا إعادة عليه)  
وينبئى لزومها او العجز  
عن مزيل وعن سائر  
بفعل العباد كما مر في التيمم  
ثم هذا للمسافر

ما في شرح النية من ان التقيد بالنسافر باعتبار الغالب اذا فرق بينه وبين غيره (قوله لان  
 للعقيم الخ) اسمان ضمير الشأن محذوف والماضي يتعلق بشرط واجمله خبر ان وضعية التقيد  
 للناسر وعبارة التمهاتى هكذا والتقيد بالنسافر لان المقيم اشتراط طهارة ما يستتر العمرة  
 وان لم يتلك كما في النظم وغيره اهـ حـ قات فاقط المارح انقط طهارة وحاصل المعنى انما لا يح  
 صلاة المقيم بسائر نجس وان لم يلك المارح بناء على ان النية لا يتحقق بخبره عن الماء او  
 غيره من المائعات المزيله لان النقص ونحوه مفعلة وجود ذلك ولذا ما يجوز له التيمم في النقص  
 لكن هذا قولهما والمفتي به قوله حيث تحقق المعجز كحجر ومقتضاه ان يكون هذا كذلك ففيه  
 (قوله بالاجماع) اى لا بقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مختصين له الدين فن المراد بالعبادة  
 هنا التوحيد ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد ثوبها ولا تعرض  
 في المصلحة وتسامه في حـ (قوله دهي الارادة) اثنية لغة العزم والعزم هو الارادة الجازمة  
 القاطعة والارادة صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرها اى ترجح احد  
 المستويين وتخصيصه بوقت وحال اى كيفية وحالة مخصوصة وبه علم ان اثنية ليست مطلق  
 الارادة بل هي الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعمت الارادة قصد به تفسيرها حـ (قوله  
 اى ارادة الصلاة الخ) ما عرف مطلق النية بين المعنى المراد بها هذا الذى هو من شروط الصلاة  
 والا فاثنية غير خاصة بالصلاة قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاخلاص لله تعالى على معنى  
 انه لا يشرك معه غيره في العبادة اهـ اقول هذا يوهم انها لا تصح مع الرياء مع ان الاخلاص  
 شرط للثواب لا للصحة كما سيأتى في الفروع انه لو قيل لشخص صل الظهر ولك دينار  
 فبطلت هذه النية بانجيزه وانه لارياء في الفرائض في حق سقوط الواجب فهذا  
 يقتضى صحة الشروع مع عدم الاخلاص في تأمل تمرأت الخوى في حواشي الاشباه اعترضه  
 بقوله فيه ان هذا انما يستقيم بعبادة يرتب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها عقاب اهـ  
 (قوله لامعلق العلم الخ) اى ليست اثنية مطلق العلم بالثبوت اى سواء كان مع قصد  
 وارادة جازمة او لا وهذا رد على ما عن محمد بن سامة من انه اذا علم عند الشروع اى صلاة  
 يصلى فهذا القدر نية وكذا في الصوم كما اوضحه في الدرر قال في الاحكام لكن في الفتاح  
 وشرح ابن ملك ان مراد ذلك القائل ان من قصد صلاة فعمل انها ظهر او غصص او قل او قضاء  
 يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية اخرى للتعين اذا وصلها بالتجربة وفيما اورده لم يوجد قصد  
 الى الكفر وهذا القائل لم يدع ان مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اهـ قلت  
 وحاصله ان النية التي هي الارادة الجازمة لما كانت لا تتحقق الا بتصور المراد وعلمه وكان ذلك  
 شرطا لصحتها شرعا ولازمها لغة اقصر عليه (قوله والمعتبر فيها عمل القلب) اى ان الشرط  
 الذى تحقق به النية ويعتبر فيها شرعا العلم بالشئ بداهة الناشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة  
 لا مطلق العلم ولا بمجرد القول باللسان والحاصل ان معنى النية المعتبر في الشرع هو العلم  
 المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلمة كقدمناه واما قولهم لا يصح تفسير النية بالعلم فنراد  
 به مطلق العلم الخالى عن التقصد بقربة الاعتراض المار فافهم لكن في جملة العلم من أعمال  
 القلب مساحاة لان العلم من الكيفيات النفسانية كالحق في موضعه (قوله ان خالف القلب)

بشيئية

لان المقيم بشرط طهارة  
 السائر ونية التقيد  
 (و) الحائض (نية)  
 بالاجماع (وهي الارادة)  
 المرجحة لاحد المستويين  
 اى ارادة الصلاة بمقتضى  
 على الخلوص (د) مطلق  
 (ع) في الاصح لا ترى  
 ان من عد الكفر لا كافر  
 ولو لو ادرك كافر (والمعتبر فيه)  
 عمل القلب لا لزوم الارادة  
 فلا بد من ذكر ما يسان  
 خالف القلب لانه كلام  
 لاية الا اذا عجز عن احضاره  
 لعموه اصابته

فوقصد صهر ونفسه ، عصر سها جراه كفى تراهدى قيسدى ( قوله فكيفه اللسان )  
 انى دلا عن انية واعترضه فى الحجة ، انه يلزم عليه صب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط  
 لمعجز فندسقط الى دل كفى بنيه . وبالأبد كسرت العورة وقديسقط سروط كفى العاجز  
 عن الظهورين فثبتت احد هذه الاحتمالات لادله من دليل وابن هو هنا فلا يجوز اه  
 موضحا واقره فى البحر ويؤيده ما سأتى فى الفصل الآتى من ان العاجز عن التعلق لا يلزمه  
 تحريك لسانه للتكبير او القراءة فى الصحيح لعدم الاصل فلا يلزم غيره الابدال اه  
 واجاب المحوى بانه صار اصلا لا بدلا واقول بصب الاصل ابع من البذل فلا يجوز بالرأى  
 بالاولى ولا يبعد القول بسقوط الاداء عن وصل الى هذه الحالة فن من لا يمكنه معرفة اى  
 صلاة يصلى بمنزلة الخنوع وسيد كر المصنف فى باب صلاة المريض انه لو اشبه على المريض  
 اعداد الركعات او السجدة انعاس يلحقه لا يلزم الاداء ( قوله ان يعلم عند الارادة الخ )  
 قل الزبلى وادناه ان يصير بحيث لو شئ منها امكنه ان يجيب من غير فكر اه واعترضه فى البحر  
 بان هذا قول ابن سلمة ومقتضاه لزوم الاستحضار فى أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب  
 جوازها بانية متقدمة بشرطها المتقدم وان يقدر على الجواب بلا تفكير اه اقول انت خير مما  
 قدمناه بان قول ابن سلمة هو لزوم الاستحضار عند الشروع وليس فى كلامه الزبلى اشتراط ذلك  
 بل هو بيان لادنى العلم المعتبر فى انية الملازمة لها سواء تقدمت اوقت الشروع ولدفع هذا  
 التوهم قل الشارح عند الارادة اى انية تمرأت ط بيه على ذلك ( قوله وتكون بلفظ  
 الماضى ) مثل نويت صلاة كذا ( قوله لاه ) اى الماضى ( قوله فى الانشآت ) كالعقود  
 والقسوط ( قوله وتصح بالحل ) اى انضارع التوى به الحال مثل اصل صلاة كذا  
 ( قوله وقيل سنة ) عزاء فى التحفة والاختيار الى محمد وصرح فى البدائع بانه يذكركه محمد  
 فى الصلاة بل فى الحج فحلوا الصلاة على الحج واعترضه فى الحلية بما ذكره جماعة من مشايخنا  
 من ان الحج لما كان تمانيد وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بافعال شقة استحب فيه  
 طاب التيسير والتسهيل وما يشرع منه فى الصلاة لان وقتها يسير اه فهذا صريح فى انى قياس  
 الصلاة على الحج اه واقره فى البحر وغيره ( قوله من الخ ) اشار به للاعتراض على المصنف  
 بان معنى القولين واحد سعى مستحبا باعتبار انه احب عماؤنا وسنة باعتبار انه طريقة  
 حسنة لهم لا طريقة لئلى صلى الله عليه وسلم كحرره فى البحر ( قوله اذا ينقل الخ ) فى الفتح  
 عن بعض الحنابلة ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضيف انه كان يقول  
 سند الاقتراح اصلى كذا ولا عن احد من الصحابة والتابعين زاد فى الحلية ولا عن الائمة الاربعة  
 بل بالنقول اصلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة كبر ( قوله لم قيل بدعة ) نقله فى الفتح  
 وفى الحلية وعل الاشء انه بدعة حسنة عند قدس جم العزيمة لان الانسان قد يغلب عليه  
 فترق لحاظه وقد استندش ظهوره فى العمل به فى كثير من الاعصار فى عامة الامصار فلا جرم انه  
 دعوى المنسوط واجدية ولا يأتى الى ان قاله يجمع عزيمته قلبه لحسن فيندفع ما قبله  
 بكمه اه ( قوله وفى الحديث يقول الخ ) هو ما دل قوله وتكون بلفظ الماضى الخ واشهر  
 بقوله يسبح فى الحج اى من انه يقول فيه التاهم انى اريد الحج فيسره لى وتقبله منى الى ان

فكيفه اللسان بجنتى ( وهو )  
 اى عمل فلبس ( ان يعلم )  
 عند الارادة ( بداهة ) بلا  
 تأمل ( اى صلاة يصلى )  
 فلو يعلم الا بتأمل لم يجز  
 ( وانما لفظ ) عند الارادة  
 ( بهما مستحب ) هو اختيار  
 وتكون بلفظ الماضى ولو  
 فرسيا لانه الاغلب فى  
 الانشآت وتصح بالحل  
 قهستانى ( وقيل سنة )  
 يعنى احبه السلف اوسنه  
 علمائنا اذا ينقل عن  
 امصغى ولا الصحابة ولا  
 التابعين بل قيل بدعة وفى  
 المحيط يقول التاهم انى اريد  
 ان اصلى صلاة كذا  
 فيسرها لى وتقبلها منى  
 ويسبح فى الحج ( وحاز  
 تقديمها على التكبير )



ذلك مقبس عليه وفيه ما عدلت وقال في الحلية ولو سلم ان ذلك يفيد استئناها في الصلاة فانه  
يفيد كونها بهذا اللفظ لا بخبر نويت او انوى كاعليه عامة المتلفطين بها ما بين عامي وغيره اه  
وحاصله انه خلاف المستفيض فلا يقبل **(قوله)** ولو قبل الوقت ذكر في الحلية عن ابن هبيرة  
انه قال ابو حنيفة واحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم  
يقطعها بعمل اه ثم قال ولم اقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان صح مشكل فان  
المذهب ان النية شرط لا يشترط مقارنتها فلا ينصرف الجواب قبل الوقت واستصحابها الى وقت  
الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه في البحر والنهر اقول ان كان المراد  
باستصحابها عدم عزوئها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله واستصحابها الى وقت  
الشروع فيه ان هذه نية مقارنته والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها الى وقت  
الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عزبت عنه قبل الوقت لان  
النية وان لم تشترط مقارنتها للشروع يشترط عدم التناقل لها ولا يخفى ان عدم دخول الوقت  
منافى لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته فليتأمل **(قوله جاز)** واما اشتراطهم  
عدم الفاصل بين النية والتكبير فالمراد به ما كان من اعمال الدنيا كما في التارخانية وفي البحر  
المراد به الفاصل الاجنبي وهو ما لا يليق بالصلاة كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال  
تبطل الصلاة فتبطل النية واما المشى والوضوء فليس بأجنبي الا ترى ان من احدث في صلاته  
له ان يفعل ذلك ولا يمتنع من البناء اه **(قوله)** ومفاده اي مفاد ما في البدائع جواز تقديم  
نية الاقضاء على الوقت كنية الصلاة او المراد تقديمها على شروع الامام وبأنى تمام الكلام  
على ذلك ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر بحثا وقال ولم ار فيه غير ما علمت اي لم ير فيه نقلا صريحا  
غير ما يفيد كلام البدائع **(قوله)** بينهما اي بين النية والتكبير **(قوله)** وهو كل ما يمنع البناء  
اي يمنع الذي سبقه الحدث من البناء على ما صلي احترازا عن المشى والوضوء لكن في هذه  
الكلية نظر لان القراءة تمنع البناء ايضا والظاهر انها لا تفصل بين النية والتكبير فالاولى  
ذكر منع البناء على سبيل الاستيضاح كما نقلناه عن البحر آقا **(قوله)** وشروط الشافعي قرائنها  
اي جمعها مع التكبير وبه قال الطحاوي ومحمد بن سامة وفي شرح المقدمة الكيدانية للعلامة  
القهستاني يجب حضور القلب عند التحريمة فلو اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلا في أثناء  
الاركان فلا تستحب الاعادة وقال الباقى لم ينقص اجره الا اذا قصر وقبل يلزم في كل ركن  
ولا يؤخذ بالسبب لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا كافي للمية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة  
لصلاة من لم يكن قلبه فيها معه كافي للتلقط والحزانة والسراجة وغيرها واعلم ان حضور  
القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن  
المصلى وهو غير التفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه **(قوله)** ولا عبرة بنية  
متأخرة لان الجزء الخالي عن النية لا يقع عبادة فلا يبنى الباقي عليه وفي الصوم جوزت  
للضرورة بهنسي حتى لو نوى عند قوله الله قبل اكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكأنه  
نوى بعد التكبير حلية عن البدائع **(قوله)** الى الركوع فيه ان الركوع لم ينص على الركوع  
ولا غيره وانما اختلفوا في التخريج على قوله في انه ينتهي الى التاء او الركوع او الرفع منه

ولو قبل الوقت وفي البدائع  
خرج من منزله يريد  
الجماعة فلما انتهى الى  
الامام كبر ولم تحضره النية  
جاز ومفاده جواز تقديم  
الاقضاء ايضا فيحفظ  
(ما لم يوجد) بينهما (قاطعهما  
من عمل غير لائق بصلاة)  
وهو كل ما يمنع البناء بشرط  
الشافعي قرائنها فيندب  
عندنا (ولا عبرة بنية  
متأخرة عنها) على المذهب  
وجوزه الكرخي الى  
الركوع

مطلب

في حضور القلب والخشوع

قوله عند علمه عقب اه منه

او الفمودادودح (قوله وكفى الح) اي بأن يقصد الصلاة بلا قيد نفل اوسنة او عدد (قوله لنفل) هذا بالانفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تهجد بركعتين ثم تين انها بعد فجر ثابتا عن السنة وكذا لو صلى اربعا ووقعت الاخرى ان بعد الفجر وبه ينفي خلاصة وكذا الاربع المتوى بها آخر ظهر اذ ركبه عند الشك في صحة الجمعة فاذا تين صحتها ولاظهر عليه نأت عن سنة الجمعة على قول الجمهور لانه بلغ الوصف وينبئ الاسل وبه تأدى السنة كما بسطه في الفتح واقره في البحر والتهر وهذا بخلاف ما لو وقع في الظهر للخمسة فضم سادسة لانتوبان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصودا (قوله على العمدة) اي من قولين صحيحين وانما اعتمد هذا في البحر من انه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله وتعينها الح) لان السنة ما واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم في محل مخصوص فاذا اوقعها المصل في فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة والتي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وتما تحقيقه في الفتح (قوله والتعين) اي بالنية احوط اي لاختلاف التصحيح بحر (قوله ولا بد من التعيين الح) فلو فاتته عصر فصلي اربع ركعات عماليه وهو يرى ان عليه الظهر لم يجز كولو صلاها قضاء عماليه وقد جعلها ولذا قال ابو حنيفة فيمن فاتته صلاة واشتبهت عليه انه يصلي الخمس ليقين اه فتح اي لانه لا يمكنه تعيين هذه الغائبة الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط التعيين بضيق الوقت لانه لو شرع فيه متفلا صرح وان كان حراما اه (قوله عند النية) اي سواء تقدمت على الشروع او قارنته فلو نوى فرضا معينا وشرع فيه ثم نسي فقلته تقوفا قائمه على ظنه فهو على ما نوى كفي البحر (قوله فلو جعل الفرضية) اي فرضية الخمس الا انه كان يصليها في موافقتها لم يجز وعليه قضاؤها لانه لم ينو الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بحر عن الظهيرية (قوله ولو عالح) اي علم فرضية الخمس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله حار) اي صح نعم (قوله وكذا لو اغيره الح) يعني ان من لا يميز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اماما ايضا فيصح الاقتداء به لكن في صلاة لاسنة قبلها اي في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه الفرض وصار ما بعده نقلا فلا يصح اقتداء المفترض به (قوله افرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء ولم ارحكم نية الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية ولما المعادة لترك واجب فلا شك انها حاضرة لا فرض فعليه ينوي كونها حاضرة واما على القول بان الفرض لا يسقط الا بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية اه ونقل البيهقي عن الامام السرخسي ان الاصح القول الثاني (قوله انه ظهر) فتح الهمة مفعول التعيين او على حذف الحار اي بأنه (قوله قرنه باليوم او الوقت اول) اي لم يقرنه بشئ منهما وشمل اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت او خارجه مع علمه بخروجه او مع الجهل فليست تسع من ضرب ثلاثة ثلاثة اما ان قرنه باليوم بان نوى ظهر اليوم فيصح في الصور الثلاث كما سجد كره الشارح واما ان قرنه بالوقت بان نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت صرح قولنا واحدا وان كان خارجه مع العلم بخروجه فيصح ايضا على ما فهمه الشرنبلالي من عبارة الدرر في حاشيته عليها لان وقت العصر

قوله وتعينها هكذا بخضه  
والتي في نسخ الشارح اذ  
تعيينها وهو الصواب  
تأمل اه مصححه

(وكفى مطابقية الصلاة)  
وان لم يقل لله (نفل وسنة)  
رأية (وتراويح) على  
المعتمد اذ تعيينها بوقوعها  
وقت الشروع والتعين  
احوط (ولا بد من التعيين  
عند النية) فلو جهل  
الفرضية لم يجز ولو علم ولم  
يميز الفرض من غيره ان  
نوى الفرض في الكل جاز  
وكذا لو اوم غيره فيا لاسنة  
قبلها (الفرض) انه ظهر  
او عصر قرنه باليوم او  
الوقت اولاً

ليس له ظهر في رآبه الظهر الذي يقضى في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كافي  
 الفتح والخاتمة والخلاصة وغيرها وبه جزم المصنف والشارح فيما سأتى وهو الذي فهمه في  
 النهر من عبارة الزيلعي خلافا لما فهمه منها في البحر وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هنا من انه  
 يصح ونقل في النية عن المحيط انه المختار لكن رده في شرح النية بل قال في الخلية انه غلط  
 والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح واما اذا لم يقرنه بشئ بان نوى الظهر واطلق فان كان في  
 الوقت فيه قولان مصححان قبل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت  
 له ومضى عليه في الفتح والمعراج والاشياء واستظهره في العناية ثم قال واقول الشرط المتقدم  
 وهو ان يعلم بقبله اى صلاة يصلى بحسب مادة هذه المقالات وغيرها فان العمدة عليه لحصول  
 التمييز وهو المقصود اه وان كان خارجه مع الجهل بخروجه في النهر ان ظاهر ما في  
 الظهيرية انه يجوز على الارجح وان كان مع العلم به فيبحث انه لا يصح وخالفه قات وقوله  
 الاظهر لما مر عن العناية واما اذا نوى فرض اليوم او فرض الوقت فسيأتى باقسامه التسع  
 فافهم **(قوله هو الاصح)** قيد لقوله اولا اى اذا نوى الظهر ولم يقرنه باليوم والوقت وكان  
 في الوقت فالاصح الصحة كافي في الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رد على ما في  
 الخلاصة من انه لا يصح كما نقله في البحر والنهر لاعلى ما في الظهيرية فافهم **(قوله)** لكنه يعين  
 (الح) اى يعين الصلاة ويومها واشياء وهذا عند وجود المزايا ما عند عدمه فلا كماله وان كان في ذمته  
 ظهر واحد قات فانه يكفيه ان ينوى ما في ذمته من الظهر الفائت وان لم يعلم انه من اى يوم حاية  
 فافهم **(قوله)** على المعتقد مقابله ما في المحيط من انه اذا سقط الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه  
 نية الظهر لا غير اه اى لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم **(قوله)** والاسهل (الح) اى فيما اذا  
 وجد المزايا كظهور من يومين جهل تعيينهما **(قوله)** لا يشترط ذلك اى نية اول ظهر او آخره  
 بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط **(قوله: وسيجي)** اى ما صححه القهستاني في آخر  
 الكتاب في مسائل شتى متتابعة لمن الكثرة ونقل الشارح هناك عن الاشياء انه مشكل  
 ومخالف لما ذكره اصحابنا كقاضى خان وغيره والاصح الاشتراط قات وكذا صححه في متن  
 المتنق هناك فقد اختلف التصحيح والاشتراط احوط وبه جزم في الفتح هنا **(قوله)** وواجب  
 بالجر عطفًا على قوله افرض وقدمته في البحر قضاء ما فسد من النفل والعديد وركعتي  
 الطواف وزاد في الدرر الجائزة لكن في الاشياء والحطبة لا يشترط لها نية الفرض وان  
 شرطنا لها النية لانه لا يتنفل بها وينبئ ان تكون صلاة الجساسة كذلك لانها لا تكون  
 الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوى فيها الصلاة لله  
 تعالى والدعاء لاميت ولم يذكرها تعيين الفرضية **(قوله)** انه وتر اشار الى انه لا ينوى فيه انه  
 واجب للاختلاف فيه زيلعي اى لا يلزمه تعيين الوجوب وليس المراد منعه من ان ينوى  
 وجوبه لانه ان كان حقيقيا ينبئ ان ينويه ليطابق اعتقاده وان كان غيره لانفسه تلك ذكره  
 في البحر في باب الوتر ثم اعلم ان ما في شرح العيني من قوله واما الوتر فالاصح انه يكفيه مطلق  
 النية مشكل لان ظاهره انه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل الا ان يحمل على ما ذكرناه عن  
 الزيلعي من اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفيه مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق

قوله المشاهير هكذا في  
 النسخة المجموع منها  
 والذي بخطه كة اخرى  
 عم سواد المداد معظم  
 حروفها فانطلمست اه  
 مصححه

هو الاصح (ولو) الفرض  
 (قضاء) لكنه يعين ظهر  
 يوم كذا على المعتقد  
 والاسهل نية اول ظهر  
 عليه او آخر ظهر وفي  
 القهستاني عن النية  
 لا يشترط ذلك في الاصح  
 وسيجي آخر الكتاب  
 (وواجب) انه وتر

دقيق ففیه إشارة خفية الى ما قلنا قدّر (قوله اولدیر) هو قد يكون منجرا او معلقا على نحو  
 شفاء مرض او قدوم نائب و مظاهر انه لا بد من تعينه بذالك باختلاف اسبابه واختلاف  
 النوع ماعاق عليه بدليل عدم لاكتفاء في الفرض بدون تخصيصه نحو الظاهر افاده ح قلت  
 هذا لما يظهر عند وجود المراح كما لو كان عليه نذر منجز ومعلق او نذران علقا على امرين  
 والا فلا كما قدمناه آنفا عن الحائقي قضاء الفائتة ففهم (قوله او سجود تلاوة) الا اذا تلاها  
 في الصلاة وسجدها فوراً ولا يجب تعيين السجدة التلاوية لو تكررت التلاوة كما سيأتي في  
 باب ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيت في التهرنجا عكس ما ذكره  
 المشرح ولعل الاوجه معنا بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب  
 كالتلاوة والشكر وقد يكون بدون كما بفعاله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كما نص عليه  
 الزاهدی فلما وجد المراح لا بد من التعيين لبيان السبب والا كان مكروها اتفاقا وبني  
 على ذلك ما لو نام في ذلك السجود او نيم لاجله فان كان سجودا مشروعا تنقض طهارته وتصح  
 صلاته بذالك التيمم والا فلا كما ذكره في ثمرة الاختلاف بين الامام وصاحبه في مشروعية  
 سجدة الشكر وعدمها فظهر انه لا بد من تعيينها ليشتمل المشروع عن غيره ليقال ان النقل  
 لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعية نقل فلا يشترط تعيينها  
 ايضا لانا نقول هذا خارج عن هذا الحكم بله ليل ان الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنافي عنها  
 المشروعية الاسباب عارض بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل  
 بعارض شكر او تلاوة مثلا فطابق الصلاة ينصرف الى النقل المشروع فلذا لم يشترط  
 تعيينه بخلاف معلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه لم يشترع الا بسبب فلا بد  
 من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا وليتبرع عن غيره من المراحات له في المشروعية من  
 تلاوة وسهوه ففهم هذا ما ظهر لفهمي القاصر واما سجود السهو ففادح انما كان جازيا لنقص  
 واحص في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية ابعاض الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء  
 قل ولا تصح صلاة طائفا الابنية ثم قال وسجود التلاوة كالتلاوة وكذا سجدة الشكر وسجود  
 السهو اه ولعل هذا هو الاظهر (تمة) نذكر السجدة الصلوية وحكمها انه يجب بانها اذا  
 فصل بينها وبين محلها بركعة فهو باطل فلا كافي الفتاوى الهندية فتأمل (قوله فلا يضر الخطأ في  
 عددها) الظاهر ان الخطأ غير قيد وفي الاشياء الخطأ فيما لا يشترط له التعيين لا يضر كتحسين  
 مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فان ان الوقت قد خرج او القضاء  
 فبان انه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن الحاتمي ان الافضل ان ينوي اعداد الركعات  
 ثم قل وقبل يكره التلطف بالعدد لانه عبث لاحاجة اليه اه ولا يخفى القول الثاني عن تأمل  
 (قوله ويسوى المتدنى) اما الامام فلا يحتاج الى اليه الامامة كما سيأتي (قوله لم يقل  
 ايضا) اي كما في الكثير والقليل وغيرهما (قوله صح في الاصح) كذا نقله الزيلعي  
 وغيره بخر قلت لكن ذكر المسئلة الاولى في الحاتمي وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام  
 كما يكون في الفرض يصح في النقل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح النسبة  
 فظهر ان الحوار قول البعض وعدمه هو الخبر اقول يؤيده قول الشون بنوي المتابعة

او نذر او سجود تلاوة  
 وكذا شكر بخلاف سهو  
 (دون) تعين (عدد ركعاه)  
 لحصولها ضمنا فلا يضر  
 الخطأ في عددها (ويسوى  
 المتدنى المتابعة) لم يقل  
 ايضا لانه لو نوى الاقتداء  
 بالامام او المشروع في صلاة  
 الامام ولم يعين الصلاة صح  
 في الاصح

ايضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال في التبع انه بالاجماع واما المسئلة الثانية فلا تخالف ما في المتن لان فيها التعيين مع التامة ولهذا قال في الحاشية لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به اه قدبر ومقتضاه انه صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصرح بنية الاقتداء لكن في الفتى اذا نوى الشروع في صلاة الامام قل ظهير الدين ينبغي ان يزيد على هذا واقدت به **(قول له)** وان لم يعلم بها اي بصلاة الامام **(قول له)** تبعا لصلاة الامام (الاولى تبعا للامام كما عبر الزيلعي **(قول له)** لعدم نية الاقتداء) علة لقوله بخلاف الحق اما في الاول فلانه اتمام عين الصلاة فقطولا يلزم منه نية الاقتداء واما الثاني فلان الانتظار فديكون الاقتداء وقد يكون بحكم العادة فلا يصير مقتديا بالشك كفي البدائع وقيل اذا انتظر ثم كبر صح واستحسنه في شرح المنية لقيامه مقام النية قالت لا ينبغي ان الكلام عند عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت النية موجودة حقيقة **(قول له)** الا في حصة استثناء من الحق اي فيكفيه التعيين عن نية الاقتداء او من قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الامام **(قول له)** وجازة وعيد نقاهما في الاحكام عن عمدة المفتي **(قول له)** لاختصاصها اي الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون نيتها متضمنة لنية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجنازة بحث الا ان يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامام اه فعلى هذا يقيد ذلك بغير الولي فلو ام بها من الاولوية له ثم حضر الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شارعا في صلاة نفسه لان له الاعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه **(قول له)** ولو نوى فرض الوقت الحق اعلم ان يتأتى هنا سبع مسائل ايضا كما ذكرناه سابقا لانه امان بقرن الفرض بالوقت او باليوم او يطابق وفي كل امان ان يكون في الوقت او خارجه مع العلم بخروجه اومع عدمه فان قرنه باليوم بان نوى فرض اليوم لا يصح باقسامه الثلاثة لان فرض اليوم متنوع ومثله ما لو اطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فقال ح لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن النيابة لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول الزيلعي الا اني وهو لا يعلمه فليتأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي بكيفية ان ينوي ظهر الوقت مثلا او فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلمه لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التارخانية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه فنوى فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالفه قول الاشياء المار آتفا وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه مبني على خلاف الصحيح واما الخواص بالترقية بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر مثلا ونوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظهر لانه يقبل بقاء ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز فمن شك في بقاءه وخروجه يكون اولي بعدم الجواز فافهم **(قول له)** لانها بدل اي لان فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة ولكن قد امر بالجمعة لاسقاط الفجر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تقوته الجمعة حجت عندنا خلافا للزفر والثلاثة وان حرمه الاقتصار عليها سرح انية لكن

وان لم يعلم بها لجمعه نفسه  
تبعا لصلاة الامام بخلاف  
ما لو نوى صلاة الامام وان  
انتظر تكبيره في الاصح  
لعدم نية الاقتداء الا في  
جمعة وجنازة وعيد على  
اختيار لاختصاصها بالجماعة  
**(ولو نوى فرض الوقت)**  
مع بقاءه **(حاز الا في)**  
الجمعة لانها بدل **(الان)**  
يكون عنده

قوله عن النيابة هو شرح  
الهداية لشيخ الاسلام  
العيني رحمه الله اه منه



فيكفيه نية ما في ذمته كإمر عن الحلية وأما الثاني فلما قرئناه آنفا ثم رأيت التصريح بذلك عندنا في الصوم وهو ما وصاه الأسير بالبحري سنين ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه في كل سنة عما قلناه وقيل لأقال في البحر وضح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وإن نوى عن السنة الثانية مفسرا فلا اه قال في البدائع ومثله ابو جعفر بمن اقتدى بالامام على ظن أنه زيد فاذا هو عمر وصح ولو اقتدى بزيد فاذا هو عمرو يصح لأنه في الاول اقتدى بالامام الا أنه اخطأ في ظنه فلا يقدح وفي الثاني اقتدى بزيد فاذا لم يكن زيدا تبين أنه لم يقدح بأحد فكذا هنا اذا نوى صوم كل سنة عن الواجب عليه تعلقت نية الواجب بما عليه الاول والثانية الا أنه ظن أنه الثانية فخطأ في ظنه فيقع عن الواجب عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا يقدحونه عن سنة مخصوصة صح عن السنة الماضية وإن كان يظن أنه لمابعدها فاعتهم هذا التحرير (قوله ومصلى الجنازة) شروع في بيان التعيين في صلاة الجنازة ط (قوله ينوي الصلاة لله الخ) كذا في المنية قال في الحلية وفي المحيط الرضوى والتحفة والبدائع ينبغي ان ينوي صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنازة وصلاة الوتر لان التعيين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لازب ويمكن ان يكون اشارة الى انه لا ينوي الدعاء للميت فقد نظرنا الى انه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه اقول وهذا اظهر مما في جامع الفتاوى من أنه لا بد مما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكرا فلا بد من نيته في الصلاة وكذلك الانثى والصبي والصبية ومن لم يعرف انه ذكر أو أنثى يقول نويت ان اصلي الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الامام اه فيأتمل ويأتي قريبا ما يؤيد الاول هذا وذكر ح بخنا أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت او الأكثر فان اراد الصلاة على جنازة من نواها معا او على احداها فلا بد من تعيينها ويؤيده ما ذكره الشارح عن الاشباح (قوله لأنه الواجب عليه) كذا قاله الزيلعي وتبعه في البحر والنهر ووجهه مذهب ابيه المحقق ابن الهمام حيث قال المفهوم من كلامهم ان اركانها الدعاء والقيام والتكبير لقولهم ان حقيقتها هي الدعاء وهو المقصود منها اه وفي التنف هي في قول ابى حنيفة وانحسابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لأنه لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود اه فحيث كان حقيقتها الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وإن قلنا انه ليس بركن فيها على ما اختاره في البحر وغيره كما سيأتي في الجنازة وحيث أنه فالضمير في قوله لأنه الواجب يعود على الدعاء اما على القول بالركنية فظاهر وانما خص من بين سائر اركانها لأنه المقصود منها وأما على القول بالسنية فلان المراد بالدعاء ماهية الصلاة لانفس الدعاء الموجود فيها لما علمت من ان حقيقتها الدعاء لان المصلي شافع للميت فهو داع له بنفس هذه الصلاة وإن لم يتلفظ بالدعاء فكأنه قيل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا ينبغي حل هذا المحل فافهم (قوله فيقول الخ) بيان للنية الكاملة اه ح قلت وفي جنازة الفتاوى الهندية عن المضمرات ان الامام والقوم يتوون ويقولون نويت اداء هذه القرينة عبادة لله تعالى متوجها الى الكعبة مقتديا بالامام ولو تفكر الامام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنازة يصح ووقال المتتدي اقتديت بالامام يجوز اه وبه ظهر ان الصيغة التي ذكرها المصنف غير

(و مصلى الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى و) ينوي ايضا الدعاء للميت ) لأنه الواجب عليه فيقول اصلي لله داعيا للميت (وان اشبه عليه الميت) ذكر ام انثى (يقول نويت اصلي مع الامام على من يصلي عليه) الامام واقاد في الاشياء بخنا انه لو نوى الميت الذكر فإن انه انثى او عكسه







مطلب

إذا اجتمعت الأشارة  
والتسمية

٣ قوله انتهى تمام عبارته  
الهداية مدفوعة بالأشارة  
تعرف الذات الأخرى ان  
من اشترى فضا على انه  
ياقوت فدا هو زجاج  
لا يتعدى العقد لاختلاف  
الجنس ولو اشترى على  
انه ياقوت احر فدا هو  
اخضر يتعدى العقد لاختلاف  
الجنس اهـ منه

او اشارة كهذا الامام  
الذى هو زيد الا اذا  
اشار بصفة مختصة كهذا  
الشاب فاذا هو شيخ فلا  
يصح وبمكسبه يصح لان  
الشاب يدعى شيخا لمامه  
وفي الخاتمة نوى ان لا ينسب  
الاخاف من هو على  
مذهب فاذ هو غيره لم يجز  
\* (قاعدة) \* لما كان  
الاعتبار للتسمية عندنا لم  
يخص ثواب الصلاة في  
مسجده عليه الصلاة  
والسلام بما كان في زمنه  
فليحفظ (٥) السادس

مطلب

ما زيد في المسجد النبوي  
هل يأخذ حكمه

قوله \* معلوم الخ العدم

في ذلك

تحقيق ذلك المسجد زاده عمره \* وبمده عثمان حنينا مستمر \* وبمده الوليد ثم المهدي \* ودام هكذا الى ذال العهد \* اهـ منه (فلا)

فقد نوى الاقتداء بالامام الموجود فالتسمية (قوله او اشارة) اي باسمها الموضوع لها  
حقيقته اتماما لانه عرفه بالأشارة فالتسمية كفي الحاتية وغيره (قوله الا اذا اشار الخ)  
استثناء من قوله او اشارة (قوله فلا يصح) او رده على ان في هذه الصورة اجتمعت الاشارة مع  
التسمية فكان ينبغي ان تلغو التسمية كما علمت في هذا الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ  
والجواب ان الغاء التسمية ليس مطلقا بل في الهداية من باب المهر الاصل ان المسعى اذا كان  
من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسعى موجود في المشار ذاتا والوصف  
يتبعه وان كان من خلاف حسبه يتعلق بالمسعى لان المسعى مثل المشار اليه وليس بتابع له  
والتسمية المنع في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات اهـ ٣ قل  
المشار حون هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود اهـ اذا عرفت  
ذلك فاعلم ان زيدا وعمرا جنس واحد من حيث الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف  
والشخصات لان الملحوظ اليه في العلم هو الذات في قوله هذا الامام الذي هو زيد فظهر ان  
المشار اليه عمرو يكون قد اختلف المسعى والمشار اليه فالتسمية وبقيت الاشارة معتبرة  
لكونهما من جنس واحد فصح الاقتداء واما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف الملحوظة فيها  
الصفات دون الذات ومعلوم ان صفة الشيخوخة تباين صفة الشاب فكانا جنسين فاذا قال  
هذا الشاب فظهر انه شيخ لا يصح الاقتداء لانه وصف بصفة خاصة لا يوصف بها من بلغ سن  
الشيخوخة فقد خالفت الاشارة للتسمية مع اختلاف الجنس فالتسمية وبقيت الاشارة معتبرة  
بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد فان غيره واما اذا قال هذا الشيخ  
فظهر انه شاب فانه يصح لان الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في  
القدر كالعلم وبالله نظر الى المعنى الثاني يصح ان يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان في  
المشار اليه لعدم تخالفهما فلم يلغ احدهما فيصح الاقتداء ونظيره لو قال هذه الكلبة طالق  
او هذا الحمار حر تطلق المرأة ويعتق العبد كما سرحوا به مع ان المشار اليه وهو المرأة والعبد  
من غير جنس المسعى وهو الكلبة والحمار لكن لما كان في مقام الشتم يطلق الكلب والحمار  
على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الاشارة هذا ما ظهر انتهى السقم من  
فيض الفتاح العالِم (قوله وفي الخاتمة الخ) وجهه ان ما نوى الاقتداء بامام مذهب فاذ هو  
غيره فقد نوى الاقتداء بمعدوم كما قدمناه عن النية فيما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذ هو غيره  
(قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح  
البخاري كفي احكام الاشارة من الاشياء واصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح  
صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم انه قد زيد في  
المسجد النبوي فقد زادت فيه عمرته عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة بهذا الى المسجد المضاف  
المسبوق اليه صلى الله عليه وسلم لانك ان جمعت المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله  
عليه وسلم فقد انقضت الاشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فتحصل امساعة  
انك كورد في الحديث فيما زيد فيه وخصها الامام النبوي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم  
حالا بالأشارة واما حديث لومده مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى فقد اشدد دعوت حرقه

تحقيق ذلك المسجد زاده عمره \* وبمده عثمان حنينا مستمر \* وبمده الوليد ثم المهدي \* ودام هكذا الى ذال العهد \* اهـ منه (فلا)

فلا يعمل به في فضائل الاعمال كاذكره السخاوي في المقاصد الحسنة وكان وجهه انه جعل  
 الاشارة لخصوص القبة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل  
 قلت و يؤيده ما سأتى في الايمان من باب اليقين بالدخول عن البدائع لوقال لا دخل هذا  
 المسجد فزيد فيه حصة فدخلها لم يثبت ما لم يقل مسجد بنى فلان فيجئ وكذا الدار لا يثبت  
 يمينه على الاضافة وذلك وجود في الزيادة وقد جواب بان ما نحن فيه من قبل الثاني ويؤيده  
 ان في بعض طرق الحديث بدون اسم الاشارة وعلى ذكرها فهي لا تخصيص البتة بل لدفع  
 ان يتوهم دخول غير المسجد المذني من بقية المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي  
 ذكرها اصحاب السير والله تعالى اعلم ( **قوله** واستقبال القبلة ٢ ) اى الكعبة المشرفة وليس  
 منها الحجر بالكسر والشاذ وان لان يوثقها منها ظني وهو لا يكتفى به في القبلة احتياطاً وان  
 صح الطواف فيه مع الحرمة كسأتى ان شاء الله تعالى في الحج ( **قوله** كعاجز ) اى كاستقبال  
 عاجز عنها لمرض او خوف عدو او اشتباه شبهة قدرته او تحريمه قبله له حكماً ( **قوله** والشرط  
 حصوله لا لتحصيله ٣ ) اشار الى ان السنين والتاء فيه ليست للطلب لان الشرط هو المقابلة لا طابها  
 الا اذا توقفت حصولها عليه كما في الحلية ( **قوله** وهو شرط زائد ) اى ليس مقصوداً لان  
 المسجود له هو الله تعالى ط او امرادته قد يسقط بلا ضرورة كافي الصلوات على الدابة خارج  
 العصر ونظيره مأمور في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح ان يقول قد يسقط  
 بلا عجز بدل قوله يسقط للعجز والافكل الشروط كذلك ( **قوله** لا لايتلا) علة لم تحذف اى  
 شرطه الله تعالى لاختيار المكلفين لان فطرته المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضى  
 عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختياراً  
 لهم هل يطيعون او لا كافي البحر ح قلت وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم  
 حيث جعله قبله لسجودهم ( **قوله** حتى لو سجد الح) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً  
 يعنى لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة مأموراً به كما تقدم كان السجود  
 لنفس الكعبة كفراً ح ( **قوله** فالمكي) اى فالشرط له اى لصلاته وكذا قوله ولغيره او اللام  
 فيها بمعنى على اى فالواجب عليه ( **قوله** اثبت قبلتها ) اى قبلة المدينة المنورة المفهومة  
 من قوله وكذا المذني واورد انه لا يلزم من ثبوتها بالوحى ان تكون على عين الكعبة لاحتمال  
 كونها على الجهة ( **قوله** بع المعان وغيره) اى المكي المشاهد للكعبة والذي بينه وبينها حائل  
 كجدار ونحوه فيشترط اصابة العين بحيث لو رفع الحائل وقع استقباله على عين الكعبة ( **قوله**  
 واقره المصنف ) اى في المنع لكن قال في شرحه على زاد الفقير اطلاق المتن والشرح  
 والفتاوى يدل على ان المذهب الراجح عدم الفرق بين ما اذا كان بينهما حائل او لا اه وفي المنع  
 وعندى في جواز التحرر مع امكان صعوده اشكال لان المعبر الى الدليل الظني وترك القاطع  
 مع امكانه لا يجوز وقد قال في الهداية والاستخبار فوق التحرر فاذا امتنع المصير الى ظني  
 لامكان ظني اقوى منه فكيف يترك اليقين مع الظن اه ( **قوله** بأن يبقى الح) في كلامه ايجاز  
 لا يفهم منه المراد فاعلم اولاً ان السطح في اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عمق  
 والزاوية القائمة هي احدى الزاويتين المتساويتين الحادثتين عن جنبي خط مستقيم قد

٢ مبحث

في استقبال القبلة

٣ قوله لا تحصيله اعلمها

نسخته والا فلتدنى في

نسخ المشرح التي بيدي

لاطيله واما واحد

اه مصححه

( استقبال القبلة ) حقيقة

او حكماً كعاجز والشرط

حصوله لا لاطيله وهو شرط

زائد لا ابتلاء يسقط

للعجز حتى لو سجد للكعبة

نفسها كقوله ( فالمكي )

وكذا المذني لثبوت قبلتها

بالوحى ( اصابة عنها ) ع

المعان وغيره لكن في

البحر انه ضعيف والاصح

ان من بينه وبينها حائل

كالغائب واقره المصنف

قنالا والمراد بقوله فالمكي

مكي بعين الكعبة ( وغيره )

اى غير معانيها ( اصابة

جهتها ) بان يبقى شيء من

سطح الوجه مما ساءل للكعبة

اولهواها بان يفرض من

تلقاء وجه مستقبلها حقيقة

في بعض البلاد خط على

زاوية قائمة الى الافق ماراً

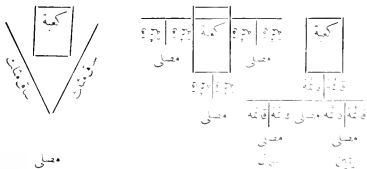
على الكعبة وخط آخر

يقطعه على زاويتين متين

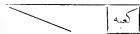
بينة وبسرة

على خط مستقيم عند قُتْمَةٍ | قُتْمَةٍ م. م. م. ثَمَّانٍ وَيَسْمَى الحُطَّ القَائِمُ عَلَى الْاِخْرَ مَحْمُودًا  
فَلَمْ تَسَاوِ فِي ثَلَاثِ اصْغَرٍ مِنْ اَلْمُتَمَّةِ لِسْمَى زَاوِيَةً حَادَّةً وَمَا كَانَتْ اَكْبَرَ لِسْمَى مُنْفَرَجَةً هَكَذَا  
حَادَّةً / مُنْفَرَجَةً ثُمَّ اعْلَمْ اَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَعْرَاجِ عَنْ شَخْصٍ اَنْ جِهَةَ الْكَعْبَةِ هِيَ الْخَالِبُ

الَّذِي اِذَا تَوَحَّه اَيُّ الْاِنْسَانِ يَكُونُ مَسَامَتًا لِلْكَعْبَةِ اَوْ هَوَانَهَا خَفِيفًا اَوْ ثَقِيلًا وَمَعْنَى التَّحْقِيقِ  
اَنَّهُ لَوْ فُرسَ حُصَّ مِنْ اَلْمَاءِ وَجْهَهُ عَلَى زَاوِيَةٍ قُتْمَةٍ اِلَى الْاَفْقِ يَكُونُ مَا دَا عَلَى الْكَعْبَةِ اَوْ  
هَوَانَهَا وَمَعْنَى التَّحْقِيقِ اَنْ يَكُونُ مُنْحَرَفًا عَنْهَا اَوْ عَنْ هَوَانِهَا بِمَا لَا تَزُولُ بِهِ الْمَقَابِلَةُ بِالْكَيْةِ  
بِأَنْ يَبْقَى سِيَءٌ مِنْ سَمْعِ اَلْوَجْهِ مِمَّا هِيَ اَوْ هَوَانِهَا وَيَبَيِّنُ اَنْ الْمَقَابِلَةَ فِي مَسَافَةِ قَرِيبَةٍ تَزُولُ بِالنِّتْقَالِ  
قَلِيلٍ مِنَ الْيَمِينِ اَوْ الشِّمَالِ مَنَاسِبًا لَهَا وَفِي الْبَعِيدَةِ لَا تَزُولُ اِلَّا بِالنِّتْقَالِ كَثِيرٍ مَنَاسِبًا لَهَا فَأَنَّهُ لَوْ  
قَابَلَ اِنْسَانٌ اُخْرَى فِي مَسَافَةٍ مِثْلًا تَزُولُ تِلْكَ الْمَقَابِلَةُ بِالنِّتْقَالِ اَحَدَهَا يَمِينًا يَذْءُجُ وَاِذَا وَقَعَتْ  
بِقَدْرِ مِيلٍ اَوْ فَرَسٍ لَا تَزُولُ اِلَّا بِمِائَةِ ذِرَاعٍ اَوْ شَوْعَدٍ وَمَا بَعُدَتْ مَكَّةَ عَنْ دِيَارِنَا بَعْدًا مَفْرَطًا  
تُتَحَقَّقُ الْمَقَابِلَةُ اِيَّهَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ فَبِوَضْعِنَا خَطًا مِنْ تَلْقَاءِ وَجْهِهِ مُسْتَقِلَّ  
الْكَعْبَةِ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ ثُمَّ فَرْضْنَا خَطًا اُخْرًا يَقَعُهُ عَلَى زَاوِيَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ مِنْ جَانِبِ  
يَمِينِ الْمُسْتَقِلِّ وَسَمَّاهُ لَا تَزُولُ تِلْكَ الْمَقَابِلَةُ وَالتَّوَجُّهُ بِالنِّتْقَالِ اِلَى الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ عَلَى ذَلِكَ الْحُطِّ  
بِفَرَاغٍ كَثِيرَةٍ فَلَمَّا وَضَعَ الْعُلَمَاءُ الْقِبْلَةَ فِي بِلَادِ قَرِيبَةٍ عَلَى سَبْعٍ وَاحِدَةٍ وَنَقَلَهُ فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ  
وغيرِهَا وَشَرُّوحَ اَلْمُنْبَتَةِ وَغَيْرِهَا وَذَكَرَهُ اِبْنُ اَلْهَيْثَمِ فِي زَادِ الْفَقِيرِ وَبَعَادَةِ الدَّرَرِ هَكَذَا وَجْهَتَهَا  
اَنْ يَصِلَ الْحُطُّ اَلْخَارِجُ مِنْ جَيْبِ الْمَصْلَى اِلَى الْحُطِّ الْمَارِ بِالْكَعْبَةِ عَلَى اسْتِقَامَةٍ بِحَيْثُ يَحْصُلُ  
قُتْمَانٌ اَوْ نَقُولُ هُوَ اَنْ تَقَعَ الْكَعْبَةُ فِيمَا بَيْنَ حَصِينٍ يَنْتَقِيانِ فِي الدِّمَاغِ فَيَخْرُجَانِ اِلَى الْعَيْنَيْنِ  
كَسَاقِي مِثْلٍ كَذَا قَدْ اُتِيَ اَلْمَحْرُورُ اَلْمَشَارَافِيُّ فِي سِرِّهِ اَلْكَشَفِ فَيَعْلَمُ مِنْهُ اَنَّهُ لَوْ اُنْحَرَفَ عَنْ الْعَيْنِ  
اُنْحَرَاةً لَا تَزُولُ مِنْهُ الْمَقَابِلَةُ بِالْكَيْةِ جَازٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدْ فِي الْخُطْبَةِ اِذَا تَيَاسَرَ اَوْ تَيَاسَرَ تَحْوِزُ  
لَاِنْ وَجْهَ الْاِنْسَانِ مَقْوَسٌ لَاَنْ عِنْدَ التَّيَاسَرِ يَكُونُ اَحَدُ حَوَانِيهِ اِلَى الْقِبْلَةِ اَه  
كَلَامُ الدَّرَرِ وَقَوْلُهُ فِي الدَّرَرِ عَلَى اسْتِقَامَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَصِلُ لَاَنْهُ لَوْ وَصَلَ اِلَيْهِ مَوْجُودًا لَمْ يَحْصُلْ  
قُتْمَانٌ بَلْ يَكُونُ اَحَدَاهُمَا حَادَّةً وَالاُخْرَى مُنْفَرَجَةً كَمَا بَيَّنَّا ثُمَّ اِنْ الطَّرِيقَةُ الَّتِي فِي الْمَعْرَاجِ  
هِيَ الطَّرِيقَةُ الْاُولَى الَّتِي فِي الدَّرَرِ اِلَّا اَنَّهُ فِي الْمَعْرَاجِ جَعَلَ الْحُطَّ التَّانِي مَا دَا عَلَى الْمَصْلَى عَلَى  
مَا هُوَ اِسْتِدَارٍ مِنْ عِبَارَتِهِ وَفِي الدَّرَرِ جَعَلَهُ مَا دَا عَلَى الْكَعْبَةِ وَتَصْوِيرُ الْكَيْفِيَّاتِ الثَّلَاثِ عَلَى  
الترتيب هكذا



(قوله منح) فيه ان عبارة المنح هي حاصل ما قدمناه عن الممرج وليس فيها قوة من عن الكعبة بل هو اندك في صورة الدور ويمكن ان يراد انه ما راعينا حيز لا اعرفه فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلى والخط الآخر الذي يقطعه هو اطار عرب، على المصلى او على الكعبة فيصدق بما صورناه اولا وثانيهما ان اقتصاره على بعض عبارة المنح أدى الى قصر بيانه على المسامحة تحقيقا وهي استقبال العين دون المسامحة تقديرا وهي استقبال الجهة مع ان المقصود الثانية فكان عليه ان يحذف قوله من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض الاما (قوله قلت الخ) قد علمت انه لو فرض شخص مستقبل من بلده عين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج من جبينه واقما على عين الكعبة فهذا مسامتة لها تحقيقا ولو انه انتقل الى جهة يمينه او شماله بفراش كثيرة وفرضنا خطا مارا على الكعبة من المشرق الى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلى يصل على استقامة الى هذا الخط المار على الكعبة فانه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكلية لان وجه الانسان مقوس فهما تأخر يمينا او يسارا عن عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلا لها ولا شك ان هذا عند زيادة البعد اما عند القرب فلا يعتبر كما مر فقوله الشارح هذا معنى التيامن والتياسر اى ان ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذى قررناه هو المراد بما في الدور عن الظهيرة من التيامن والتياسر اى ليس المراد منه ان يحمل الكعبة عن يمينه او يساره اذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم مما قدمناه عن الممرج والدور من التقييد بمحصول زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل عين الكعبة يمينا او يسارا انه لا يصح لو كانت احداهما حادة والاخرى منفرجة بهذه الصورة



والحاصل ان المراد بالتيامن والتياسر الانتقال عن عين الكعبة الى مصلى جهة اليمين او اليسار لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على ان الانحراف لا يضر ففي القهستاني ولا بأس بالانحراف انحرافا لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة اه وتدل في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المعتمدة في استقبال القبلة الى الجهة اقوال كثيرة واقربها الى الصواب قولان الاول ان ينظر في مغرب الصيف في اطول ايامه ومغرب الشتاء في اقصر ايامه فابعد الثالين في الجانب الايمن والثالث في اليسار والمقابلة عند ذلك ولو لم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يحوز واذا وقع خارجا منها لا يحوز بالاتفاق اه ما جذا وفي منية المصلى عن امالى المتأوى حد القبلة في بلادنا يعنى سمرقند ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان صلى الى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته اه وسأيت في المأتن في مفسدات الصلاة انها تقصد بتحويل صدره عن القبلة بغير عذر فعمل ان الانحراف اليسير لا يضر وهو الذى يبقى معه الوجه او شيء من جوانبه مسامتا لعين الكعبة او ايوانها بأن يفرج الخط من الوجه او من بعض جوانبه ويمر على الكعبة او هوامها مستقيما ولا يلزم ان يكون الخط الخارج عن استقامة خارجا من جهة المصلى بل منها او من جوانبها كما دل عليه قول الدور من جبين المصلى فان الجبين طرف الجهة وهما

منح قلت فهذا معنى التيامن والتياسر في عبارة الدور

حبيب على ما مر به. فاحتمل ما في شرحه من محذور من غشوى من لا انحراف انفسد ان  
 بخور مشرق في معرب هـ فبها عليه ما ظهر في عهد النحل وبلغته على (قوله فبصر)  
 شتر في دقة ما حقه لدى قراره وفي عدم الاستحسان لا اعتراض ومع هذا بسود الى عدم  
 لنهم وفيه (قوله محارب صيحة و ترومين) فلا يجوز التحري معها زبني بل علينا  
 انما هي خفية ولا يصح على قول الفلكي انما يصير الثقة ان فيها انحراف خلافا لمثلية  
 في جميع ذلك خاصة في غشوى جبرية حيث ان تسير الى ما قال ان قبلة اموى دمشق  
 واكثر ما حدده انما هي على سمت قبلة فيها بعض انحراف وان اصح قبلة فيها على جامع  
 الحلة لدى في سطح احد دلالة ان قبلة اموى من حين فتح الصحابة ومن صلى منها اليها  
 وكذا من عدمه على وثق ودرى من فلكي لا يدرى هل اصاب ام خطا بل ذلك يرجح خطاه  
 وكل خير في الشرح من سمع (قوله كقصص) هو اقوى دلالة وهو نجم صغير في بيت نعلش  
 المنعرج بين عرقين وحدى اذا جعله لم يقف خائب اذ لا ينبغي ان مستقبل القبلة ان  
 كان بشاحبة الكوفة و قداد و محمدان و شيعاه من تبصر على دائرة الاسير ومن بالعراق على  
 كنفه لا ين ومن ياتين قبلة مما يلي حاسة لايسر ومن ياتيه وزاده بحر قل ابن حجر وقيل  
 انحراف بدمشق وما قربها الى الشرق قبلا اه و ذكر الشرح للقبلة علامات اخر غالها  
 مبنية على سمت الارض منها مقدمته عن شرح زانا فقير وانية فيها علامة لقلة سمرقند  
 وما كان على سمتها وفي حاشية عند قول البرخدي ولا يخفى ان القبلة تختلف باختلاف  
 الشرح وما ذكره يصح فلكية على بقعة معينة وامر القبلة ان يتحقق بقواعد الهندسة  
 والحساب ان يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف مغرب ثم بعد البلد المفروض  
 كدلت ثم تحس تلك القواعد ليتحقق سمت قبلة هـ لكن قول القهستاني ومنهم من بناء  
 على بعض العلوم الحكمية الا ان العلامة المحاربي قول في الكشف ان الخبايا لم يعبروه اه  
 وود في الشهر ان ذلك النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قول وعليه اطلاق  
 دمة شون اه اقرب الى قول شون مبدع على عدم اعتبارها وانا لعل ما نهتدى به على القبلة  
 من النجوم وقول على والنجوم تهتدوا به على ان محارب الدنيا كلها نصت بالتحري حتى  
 متى كلفه في السحر ولا يخفى ان اقوى الادلة النجوم والصغار من الخلاف في عدم اعتبارها انما  
 هو عند وجودها تحارب القديمة اذ لا يجوز التحري معها كما قدمناه ثلثا يلزم تحطئة الصافي  
 الصالح و حاربهم اسما من خلاف ما اذا كان في القارة فليس وجوب اعتبار النجوم ونحوها  
 في المنازعة للشرح علميا وغيره بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتقاد في اوقات الصلاة  
 وفي كنفه على مذكرة العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الآلات  
 كالبوع والاصولاب و ان ما قد اليقين فيجد غلة النسل للعلم بها وغلة الفضل كافية في  
 ذلك ولا يرد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتدال على قول اهل النجوم في دخول  
 رمضان لان ذلك مما يلى على ان وجوب الصوم معاق رؤية الهلال لحديث صوموا لرؤيته  
 وتوليد هلال يس مبدع على رؤية بل على قول فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها  
 لكن اذا كانت ولادته في ليلة كذا فقد يرى فيها هلال وقد لا يرى والشارع علق الوجوب

فبصر معروف بدين  
 وهو في اخرى ولا يصح  
 محارب صيحة والشعرين  
 في مقادير والسحر  
 نجوم كائنات

على الرقبة لاعلى الولادة هذا ماظهرلى والله اعلم **(قوله والافاق اهل)** اى وان لم يكن ثمة محارب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة من قبل شهادته من اهل ذلك المكان ممن يكون يحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سبعه اما غير العاد بها فلا فائدة في سؤاله واما غير مقبول الشهادة كالكافر والمفسق والنفسى فاعدم الاعتداد باخباره فيما هو من امور الديانات ما لم يغلب على الظن صدقه كما في الفهستائى ويقل فيها قول الواحد العدل كفى الشهادة واما اذا لم يكن من اهل ذلك المكان فلا بد بخبر عن احتياط فلا تترك اجتهاده باحتياط غيره واما اذا لم يكن يحضرته من اهل المسجد احد فانه يحجى ولا يجب عليه قرب الابواب كسبائى وظاهر التقيد بالاهل ان وجوب السؤال خاص بالحضر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قل قن كان عاجزا بالاشتباه وهو ان يكون في المفازة في ليلة مظلمة ولا علمه بالامارات الدالة على القبلة فان كان محضرته من يسأله عنها لا يجوز له ان يحجى بل يجب ان يسأل لما قلنا اى من ان السؤال اقوى من التحجى اه وشرط في الذخيرة كون الخبير في المفازة عالما حيث نقل عن الفقيه ابي بكرانه سئل عن في المفازة فاجابه رجلان ان القبلة في جانب ووقع تحجيره الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه انها يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لاحتالة والافلا اه وشرط في الحائية والتجنيس كونهما من اهل ذلك الموضع حيث قل فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باحتياط غيره اه والظاهر ان المراد من اشتراط كونهما من اهل ذلك الموضع كونهما عالمان بالقبلة لان الكلام في المفازة ولا اهل لها الا ان يراى كونهما من اهل الاخوية فمعنا من اهله والاهل له علم اكثر من غيره فلا ينافى مامر عن الذخيرة حتى لو كانا من اهله ولا علم لهما لا يلتفت الى قولهما فالناظر انما هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان بكثرة التكرار او بطريق آخر من طرق العلم مما يفوق على تحجى التحجى \* ثم اعاد ان ما نقلناه آتفا عن البدائع من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضى ان الاستدلال بالنجوم في المفازة مقدم على السؤال المقدم على التحجى فصار الحاصل ان الاستدلال على القبلة في الحضر انما يكون بالحارب القديمة فان لم توجد في السؤال من اهل ذلك المكان وفي المفازة بالنجوم فان لم يكن لوجود غيم او لعدم معرفته بها في السؤال من العالم بها فان لم يكن فيتحجى وكذا تحجى لو سأله عنها فلم يخبره حتى لو اخبره بعد ما صلب لا يعيد كفى التوبة وفيها لو لم يسأله وتحجى ان اصاب جازوا والا وكذا الاغنى اه ومسائل التحجى ستأتى ورجع في البحر ما في الظهيرة من انما وصل في المفازة بالتحجى والسماء مصحبة لكنه لا يعرف النجوم فبين انه اخطأ لا يجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالادلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرها مادقات علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها اه **(قوله والمعتبر في القبلة الخ)** اى الذى يجب استقباله واستقبال جهته هو العرصة وهى لغة كل بقعة بين الدور واسعة لابناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هاتلك البقعة الشريفة **(قوله لا البناء)** اى ليس المراد بالقبلة الكعبة التى هي البناء المرتفع على الارض ولذا لو نقل البناء الى موضع آخر وصلى اليه لم يحز بل تحب الصلاة الى ارضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى

والافاق اهل علمها  
من لو صاح به سمعه  
(وامعته) اى القبلة عرصة  
(لا البناء)

الكلمة إذ رجع عن مكالمه بزيادة التحجب تكبراً في تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها  
 له وفي غيبى وقد رفع يده في عهد ابن مبرر على قواعد الخليل وفي عهد الحجاج يبعدها  
 على السكينة (لا يرى من صلبه) وقد ذكره في البحر شبه في التارخية عن الفتاوى  
 الغاية قول الحبر الزهري وهذا صريح في كرامات الأولياء يرد به على من نسب إمامنا إلى  
 القول ببعدها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت المسب (قول له) في من الأرض  
 السابعة إلى العرس) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معزيا للحنيفة ثم قال فلو صلى في الجبال  
 العالية والآبار العميقة السافرة حاز على سطحها وفي حوافها فسال فلو كان المعتبر البناء  
 لا العرصة لما يجوز ذلك في صريح صحيح وفيه (قول له) عند الامام) لأن القادر بقدره الغير عاجز  
 عنده لأن العبد يكاف بقدره نفسه لا بقدره غيره خلافاً لهما فيلزمه عندها التوجه إن وجد  
 موحها، ويقول لهما جزء في المنية واسع والدير والفتح بالاحكام خلاف وهذا بخلاف ما يجوز  
 عن الوضوء ووجد من يوحه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم اتفاقاً في ظاهره انزعج وقيل على  
 الخلاف أيضاً وقد اختلف في باب التيمم فراجعوا وإذا كان له مال ووجد اجيراً بأجرة مثله هل  
 يلزمه أن يستأجره عندهم كما قاله في التيمم أم لا لأن من ذكره ويذبح الزروع ثم رأيت في  
 شرح الشيخ اسمعيل عن الروضة لكن بتقييد كون الأجرة دون نصف درهم فلو طلب نصف  
 درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر المراد به أجر المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قدمناه هناك  
 (قول له) أو خوف من) أي خوف ذهابه بسرقة أو غيرها إن استقبل وسواء كان المال ملكاً له  
 أو مائة قبيلة وكثيراً ما يوحه إلى أحد فراجعهم سيأتي في مفصلات الصلاة أنه يجوز  
 قطع الصلاة لصيابة قد بدت درهم له أو غيره (قول له) وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون  
 قبلة حجة قدرته أيضاً قل في البحر ويشمل أي عذر ماذا كان على لوح في السفينة يخاف  
 عرق أو الخوف منها وما إذا كان في طين وردغة لا يجد على الأرض مكاناً يأساً أو كانت الدابة  
 جوحاً أو نزل لا يملكه الركوب الأميين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه أن يركب الأميين ولا يجده  
 فكما تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضاً وتسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه  
 إلى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدره أو فبشروط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال  
 وبشروط في الصلاة على الدابة إيقافها إن قدره وإلا بأن خاف الضرر كأن تذهب السقافة  
 وينقطع فلا يلزمه إيقافها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير  
 والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة بطين بما إذا عجز عن التزول فإن قدر نزل  
 وصلى وقفاً بالإيمان زاد الزيلعي وإن قدر على التعمود دون السجود أو ما قد عدا وأنه لو كانت  
 لأرض ندية مثابة بحيث لا يعب وحجه في الصين صلى على الأرض وسجد وسيأتي تمام  
 الكلام على الصلاة على الدابة في باب التور والتوافل إن شاء الله تعالى (قول له) ولو مضطجعا (الح)  
 معجمه بقدرته أي توجهه أو حرى أي حجة قدر ولو كان مضطجعا قبل الزيلعي ويستوى فيه  
 أي في المعجز الخوف من عدو أو سبع أو لصوص حتى إذا خاف أن يراد أن توجه إلى القبلة جاز له أن  
 يتوجه إلى أي حجة قدره أو خوف أن يراد عدو مضطجعا بالإيمان وكذا المهارب  
 من المدور كما يصلى على ديبته (قول له) ولا بعد) لأن هذه الأعذار سماوية حتى الخوف

مصلح

كرامات الأولياء ثابتة

في من الأرض السابعة

أو العرش (وقلة العاشر

عنه) ليرى وإن وجد

موجها عند الامام أو خوف

من وكذا كل من سقط عنه

الأركان (حجة قدرته) ولو

مضطجعا بإيمان خوف

رؤية عدو ولا بعد لأن

الصناعة بحسب العاقبة

(وبخري)



من عدو لأن الحوف لم يحصل بمباشرة أحد بخلاف المقيد إذا صلى قاعدا فإنه يعيد عندها  
 لا عند أبي يوسف كما في شرح المنية ومرت تحقيق ذلك في التيمم فينبغي أن يعيد هنا أيضا إذا فارق  
 بين صلاته قاعدا أو إلى غير القبلة لأن التقيد عذر من جهة العبد لأنه بمباشرة الخلق تأمل  
**(قوله هو)** أي التحري المفهوم من فعله **(قوله بامر)** متعلق بمعرفة والذي مر هو الاستدلال  
 بالحارب والتجوم والسؤال من العالمين فأفاد أنه لا تحري مع القدرة على أحد هذه الثلاثة حتى  
 لو كان يحضرته من يسأله أن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود والأفلاان  
 قبلة التحري مبنية على مجرد شهادة القلب من غير أمانة وأهل البلد أهم علم بجهة القبلة المبنية  
 على الامارات الدالة عليها من التجوم وغيرها فكان فوق الثابت بالتحري وكذا إذا وجد  
 الحارب المنصوبة في البلدة أو كان في الغائز والسماء مصحبة وله علم بالاستدلال بالتجوم  
 لا يجوز له التحري لأن ذلك فوقه وتامه في الحاية وغيرها واستفد مما ذكر أنه بعد المعجز عن  
 الأدلة المارة عليه أن تحري ولا يقيد مثله لأن الاجتهاد لا يقيد بجهته وإذا وقع تحريه على شيء  
 فهل له أن يقيد بأمره **(قوله فإن ظهر خطؤه)** أي بعدم أصلي **(قوله بامر)** وهو كون الطاعة  
 بحسب الطاقة **(قوله وإن علم به)** أي بخطئه فافهم **(قوله أو تحول رأيه)** أي بأن غلب على ظنه  
 أن الصواب في جهة أخرى فلا بد أن يكون اجتهاده الثاني أرجح إذا لم ينعكس كالعبد وكذا  
 المساوي فيما يظهر ترجيحاً للأول بالعمل عليه تأمل **(قوله استدروني)** أي على ما بقي من  
 صلاته لما روي أن أهل قباء كانوا متوجهين إلى بيت المقدس في صلاة الفجر فآخروا بتحويل  
 القبلة فاستداروا إلى القبلة وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وإما إذا تحول رأيه  
 فلأن الاجتهاد المتجدد لا يفسخ حكم ما قبله في حق ما مضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدانة  
 على الفور حتى لو مكث قدر ركن فسدت **(قوله ولو بمكة)** بأن كان محبوساً ولم يكن يحضرته  
 من يسأله فصلى بالتحري ثم تبين أنه أخطأ فحذر وهذا هو الأوجه وعليه اقتصر في الحاية حاية  
**(قوله ولا يلزمه قرع ابواب)** في الخلاصة إذا لم يكن في المسجد قوم والمسجد في مصر في ليلة  
 مظلمة قال الإمام النسفي في فتاواه جاز أهو في الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام  
 والأوجه أنه إذا علم أن للمسجد قوماً من أهله مقيمين غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله  
 وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسأله قبل التحري لأن التحري معلق بالعجز عن تعرف  
 القبلة بغيره أهو ولا منافاة بين هذا وبين ما مر عن الخلاصة والكافي لأن المراد إذا لم يكونوا  
 داخل المنازل ولم يلزم الحرج من طلبهم بتسقف الظلمة والمطر ونحوه شرح المنية **(قوله ومس)**  
 جدران) لأن الحائط لو كانت مقنونة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى أن يكون ثم هامة  
 مؤذية فجاز له التحري بغير عن الحاية وهذا انما يصح في بعض المساجد فاما في الأكثر فيمكن  
 تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا إضاءة فلا يجوز التحري اسمعيل عن المفتاح **(قوله ولو أعمى)**  
 الخ قال في شرح المنية ولو صلى الأعمى ركعة إلى غير القبلة جاز رجل فسواه إلى القبلة واقتدى  
 به أن وجد الأعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم يحز صلاتهما والاجازت صلاة الأعمى  
 دون المقتدى لأن عنده أن امامه بأن صلاته على الفاسد وهو الركعة الأولى أهو ومثله في  
 الفيض والسراج ومفاده أن الأعمى لا يلزمه أساس المحراب إذا لم يجد من يسأله وأنه لو ترك

مطلب

مسائل التحري في القبلة

٣ قوله أي على ما بقي  
 هكذا بخطه ولعل سواه  
 أي على ما مضى تأمل أه  
 مصححه

هو بذل الجهود لنيل  
 المقصود عاجز عن معرفة  
 القبلة) بامر (فإن ظهر  
 خطؤه لم يعد) بامر (وإن  
 علم به في صلاته أو تحول  
 رأيه) ولو في سجود سهو  
 (استدار ونى) حتى لو  
 صلى كل ركعة لجهة جاز  
 ولو بمكة أو مسجد مظلم ولا  
 يلزمه قرع ابواب ومس  
 جدران ولو أعمى فسواه  
 رجل نى ولم يقتد الرجل  
 به

السؤال مع امكانه وأصاب القابلة جازت صلاته والاملا كما قدمناه عن النية **(قولہ)** ولا يتحجر تحول ( أى القابلة مع علم المقتدى بحالته الاولى وعبارته في الجرائن كمن تحجر فأخطأ ثم علم فتحول لم يقتد به من علم بحاله اهـ أى اعلمه بأن الامام كان على الخطأ في اول الصلاة يحجر ومما داه انه لو تحول بالتحجر ايضا الى جهة ظنهما القابلة جاز لا آخر الاقتداء به ان تحجر مثله والافهى المسئلة الآتية تأمل **(قولہ)** يتحجر متعلق بانتم وقوله بالتحجر متعلق بمحذوف حال من قتل انتم **(قولہ)** لم يحجر أى اقتادوه ان ظهر ان الامام مخطئ لان الصلاة عند الاشتباه من غير تحر انما تجوز عند ظهور الاصابة كحمر وبانى وامام الصلاة الامام فبهي تحججة لتحريه وان اسباب الامام جازت صلاتهما كما في شرح النية **(قولہ)** استدار المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه وانقضى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي يصل الىها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان متا صلاته الى ما هو غير القبلة عنده وهو مفسد ايضا فكذلك اللاحق شرح النية بقى ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه انه ان قضى مالحق به اول انتم ماسبق به فان تحول رأيه في قضاء مالحق به استأنف وان تحول في قضاء ماسبق به استدار واما ان قضى ماسبق به اول انتم مالحق به فان تحول رأيه في مالحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استمر على رأيه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر واما ان لم يستمر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه قبل قضاء مالحق به الى جهة امامه فبهي تردد والظاهر أنه يستدير تأمل ح واقره ط والرحى **(قولہ)** ومن لم يقع تحريه الخ) في البحر والحلية وغيرها عن فتاوى العتبات تحرى لم يقع تحريه على شئ قبل يؤخر وقبل يصل الى اربع جهات وقيل يخبر اهـ ورجح في زاد التقدير الاول حيث جزم به وعبر عن الاخيرين بقيل واختار في شرح النية الوسط وقال انه الاحوط ونقل ح عن الهندية عن المضمرات انه الاصول فلهذا اختاره شارح وظاهر كلام القهستانی ترجيح الاخير وهو الذي يظهر لي فانه قال لو تحرى ولم يتيقن بشئ فصى الى اى جهة شاء كانت حائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شئ آخر الصلاة وقبل يصل الى الجهات الاربع كما في الفلهرية اهـ ومفاده ان معنى التحخير انه يصل مرة واحدة الى اى جهة اراد من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة واما ما في شرح النية الكبير من تفسيره بقوله وقيل يخبر ان شاء اخر وان شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر انه من عنده لان عبارة فتاوى العتبات السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه انه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث مرات الى غير القبلة بقيا وهو منهي عنه وترك المنهي مقدم على فعل المأمور ولذا يصل بالنجاسة اذا لزم من غسلها كشف العورة عند الاحاب على ان المأمور به هنا ساقط لان التوجه الى القبلة انما يؤمر به عند القدرة عليه وقبله التحجر هي جهة تحريه ولما لم يقع تحريه على شئ استوت في حق الجهات الاربع فيختار واحدة منها ويصل اليها وتصح صلاته وان ظهر خطؤه فيها لانه اتى بما في وسعه وهذا الوجه بقوى القول الاخير وهو التحخير على المعنى الذي ذكرناه عن القهستانی ويضعف ما اختاره شارح وادعى انه الاحتياط فتدبر ذلك بانصاف وللقول

ولا يتحجر تحول ولو انتم  
يتحجر بلا تحجر لم يحجز ان  
اخطأ الامام ولو سلم  
فتحول رأى مسبوق  
والاحق استدار المسبوق  
واستأنف اللاحق ومن  
لم يقع تحريه على شئ صلى  
لكل جهة مرة احتياطاً  
ومن تحول رأيه لجهته  
الاولى

الاول الذى اختاره الكمال في زادا الفقير وجه ظاهر ايضا وهو انه لما كانت القبلة عند عدم الدليل عليها هي جهة التحرى ولم يقع تحريه على شئ صار فاقدا لشرط صحة الصلاة فيؤخرها كفاقد الظهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التحير الى اى جهة شاء احوط كالو جد ثوبا اقل من ربعة طاهر ولعموم قوله فأبجأوا فقم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة اشتباه القبلة وظاهر ما قدمناه عن القهستاني اختياره وبه يشعر كلام البحر وهو مذهب الشافعية والحنابلة كمر وقدما اول الكتاب عن المستصفي انه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول او الثالث لا الوسط والله اعلم (قوله استدار) قال في شرح المنية واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى قيل يتم الصلاة وقيل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه اه ولذا قدمه في الحاشية لانه يقدم الشهر وجزم به القهستاني وتبعه الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجدتها الى الجهة الثانية فقدس سجدها الى غير قبلة لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبلة للركعة الاولى بجميع اجزائها وان سجدتها الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبلته الآن اه ح (قوله وان شرع) الضمير راجع الى العاجز اى اذا اشتبهت عليه القبلة ونحجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبلته جهة تحريه فلو شرع بالتحري لم يحجز صلاته ما لم يتيقن بعد فراغه انه اصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استصحابا للحال فاذا ثبتين قيتا انه اصاب ثبت الجواز من الابتداء وبطل الاستصحاب حتى لو كان اكبر رأيه انه اصاب فالصحيح انه لا يجوز كفى الحلية عن الحاشية ولويتقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافا لابي يوسف لان حاله بعد العلم اقوى وبناء القوى على الضعيف لا يجوز (قوله بخلافه) اى لو وقع تحريه على جهة وصلى الى غير ما فانه يستأنف مطلقا اى سواء علم انه اصاب او اخطأ في الصلاة او بعدها او لم يظهر شئ وعن ابي حنيفة انه يخشى عليه الكفر وعن الثاني يحزبه ان اصاب وبالأول يفتى فيض والفرق لهما ان ما فرض لغوه يشترط حصوله لا تحصيله لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفة جهة تحريه اقضت اعتقاد فساد صلاته فصارت كالوصلى وعنده انه محدث وان ثوبه نجس او ان الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يحزبه في ذلك كله لان عنده ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحرى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شك فيه وفي عدمه فاذا ظهرت اصابته بعد التمام زال احد الاحتمالين ونقرر الآخر بالازوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل التمام كافي في شرح المنية (قوله او ثوبه) بالنصب عطف على اسم ان ومثله الوقت ح (قوله فلو لم تشبهه) ذكره هنا استطرادا وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحري لانه مفروض فيما اذا اشتبهت عليه القبلة كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبهه بيانا لمفهومه نعم ان مسائل التحرى تنقسم باعتبار القسمة العقلية الى عشرين قسما لانه اما ان لا يشك ولا يتحرى او يشك ويتحرى او لم يحزبه ولا يشك وكل وجه على خمسة لانه اما ان يظهر صوابه او خطؤه في الصلاة او خارجا ولا يظهر اما الاول فان ظهر خطؤه فسدت مطلقا او صوابه قبل الفراغ قبل هو كذلك لانه قوى حاله والاصح لا ولو بعد او لم يظهر او كان اكبر رأيه الاصابة فكذلك لا تقصد وحكم الثانى الصحة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد

مطلب —

اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول او الثالث لا الوسط

استدار ومن تذكر ترك سجدة من الاولى استأنف (وان شرع) بالتحري لم يحز (وان اصاب) لتركه فرض التحري الا اذا علم اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف بخلاف جهة تحريه فانه يستأنف مطلقا كمصل على انه محدث او ثوبه نجس او الوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يحز (صلى جماعة عند اشتباه القبلة) فلو لم تشبه ان اصاب جاز (بالتحرى)

في الوجود كانه ابولو كبر رايه انه اصب على الاصح الا اذا علم يقينا بالامسية بعد الفراغ  
 والاربع لا وجود له خارجا كذا في النهر وقد ذكرنا نصف الثاني بقوله وتجرى عاجزوا ثلثات  
 بقوله وان شرع بالانحر وذكر الشارح الاول بقوله فلو تشبه الح لكن كان عليه ان يقول  
 ان ظهر خطؤه فسدت والا فلا وقد حذف الرابع اعده وجوده هذا هو الصواب في تقرير هذا  
 المحل ففهم **(قوله مع امه)** اموصوا منفردين تحت صلاة الكل ولا يتأتى فيه التفصيل  
**(قوله فمن يتبين منهم)** يتبين غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في النقيض حيث قال  
 وان صلوا بجماعة تجزيهم الصلاة من تقدمه على امامه او علم بمخالفة امامه في صلاته وكذا لو كان  
 عنده انه تقدمه على الامم اوصى الى جاب آخر غير ماصلى اليه امامه اه **(قوله حالة الاداء)**  
 طرف لقوله يتبين مخالفة امامه في الجهة مع قطع النظر عن قوله او تقدمه عليه لانه اذا تقدم على  
 امامه لم يجز سواء علم بذلك حالة الاداء او بعده بخلاف مخالفة امامه في الجهة فانه لا يضر الا  
 اذا علم بها حالة الاداء كما دللت عليه عبارة النقيض التي ذكرناها آتفا ومنها قوله في الملحق  
 جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اه وفي متن المقرر ان لم يعلم  
 مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا **(قوله لا اعتقاد له)** نشر مرتب **(قوله كالمؤمنين)**  
 الامام (الح) تبع في ذلك التبر عن المعراج ونفس عبارة المعراج وقول بعض اصحابه اى الشافعي  
 عليهم الاعادة لان فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطأ والصواب ولم يتبين الامام بان رأى  
 رجلا يصليان فنوى الاقتداء بواحد لا بعينه لا يجوز هكذا اذا لم يتبين فعل الامام اه وبه  
 ظهر ان المناسب حذف هذه المسئلة بالكيفية اذا لم يدخل اليها هنا الاعلى قول بعض الشافعية  
 القائلين بانه لا يصح صلاة من جهل حال امامه قياسا على ما لو جهل عنه ففهم **(قوله)**  
 فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قبل استقبال القبلة كما فعل  
 في الحرائن **(قوله النية عندنا شرط مطلقا)** اى في كل العبادات باق في الاحتياج لركن وانما وقع  
 الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والمعتمد انها شرط كائنية وقيل بركبتها اشياء وانما قال  
 مطلقا ليشمل صلاة الجنازة بخلاف تكبير الاحرام فيها ركن فيها اتفاقا كائني في بابه ح  
 واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا تحتاج الى نية  
 كما في شرح البحارى للمبني وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن وهبان  
 قل وكذا النية لا تخرج الى نية اه ويستثنى ايضا ما كان شرطا لعبادة الا التيمم والا  
 استقبال القبلة على قول المكرهى المشروط بنية والمعتمد خلافه وكذا ما كان جزء عبادة  
 كسج الخف والرأس وغير ذلك **(قوله فلو ما يتعلق)** اى فلو كان هو اى المتوى المدلول عليه  
 بالنية مما يتعلق بالاقوال كقوله انت طالق وانت حر ان شاء الله بطل لان الطلاق او العتق  
 لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او عتقها لا يصح بدون لفظ قول ح فان قلت وقوع  
 الصلوات متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه صريح قلت هذا مسلم في النقصان واما  
 في الديانة فهي معتبرة حتى اذا نوى به الصلوات من ذائق لا يقع ديانة اه اقول وكذا صرح بذلك  
 في البحر والاشياء وعليه فان عرق بين الصريح والكناية ان الاول لا يحتاج الى النية في النقصان  
 فقط ويحتاج اليها ديانة والثاني يحتاج اليها فيها لكن احتياج الاول الى النية ديانة معناه

مع امه (وتبين انهم صلوا  
 الى جهات مختلفة فمن  
 يتبين) مخالفة امامه  
 في الجهة (او تقدمه عليه  
 حالة الاداء) امامه  
 فلا يضر (لا يجوز صلاته)  
 لاعتقاده خطأ امامه ولتركه  
 فرض النقص (ومن لم يعلم  
 ذلك فصلاته صحيحة) كما  
 لو لم يتبين الامام بان رأى  
 رجلا يصليان فقام  
 بواحد لا بعينه (فروع) اه  
 النية عندنا شرط مطلقا  
 ولو عتقها بمشبهة فلو ما  
 يتعلق باقوال كطلاق  
 وعتاق بطل

فروع في النية

ان لا ينوى به غير معناه العربي فلو نوى الطلاق من الوفاق اى القيد لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه اما اذا قصد التلفظ بانت طالق مخاطبا به زوجته ولم يقصد به الطلاق ولا غيره فالظاهر الوقوع قضاء وديانة لان اللفظ حقيقة فيه وبديل انه لو صرح بالعدد لا يدين كولو نوى الطلاق عن العمل فبقي قضاء وديانة **(قوله والا)** اى والا يكن النوى متامعا بالاقوال كالصوم لا يبتطل بالمشيئة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله لا يبتطل قال في الاشياء ولو علقها اى نية الصوم بالمشيئة تحت لانها انما يبتطل الاقوال واثية ليست منها اهـ **(قوله الاعلى قول محمد في الجمعة)** فعنده لا يدرك الجمعة الا بأدراك ركعة مع الامام فلو اقتدى بعدما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية ينوى جمعة ويثبتها ظهرا عنده فقد نوى الجمعة ولم يؤدها وادى الظهر ولم ينوّه وهو مذهب الشافعي وعندنا يتبناها جمعة متى صح اقتداؤه بالامام ولو في سجود السهو على القول بفعاله فيها ونقض المحوى المحصر بمسائل ينوى فيها خلاف ما يؤدى \* منها ما لو طاف بنية التطوع في أيام النحر وقع عن الفرض وما لو صام يوم السبت فطوعا فظهر انه من رمضان كان منه وما لو تيجد بركعتين فظهر ان الفجر طالع ينوبان عن سنة الفجر وما لو صام عن كفارة تطهار او افطار فقد رى على العتق يمضى في صومه النفل وما لو نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يقع عن التذركا في جمع الترمذي اهـ اقول قديحجاب بأن النية التي هي شرط الصحة فالعنى ليس اننا من يلزمه ان ينوى خلاف ما يؤدى الا في مثله على ان اكثر هذه المسائل ليس فيها مخالفة بين النوى والمؤدى الا من حيث الصفة بخلاف الجمعة فانها مخالفة للظهر ذاتا وصفة فتدبر **(قوله المعتقدان العبادات)** مقابلته ما في الاشياء عن المحتجى من انه لا بد من نية العبادة في كل ركن فافهم واحترز بذات الافعال عما هي فعل واحد كالصوم فانه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في اوله ويرد عليه الحج فانه ذو افعال منها طواف الاقضية لا بد فيه من اصل نية الطواف وان لم يعينه عن الفرض حتى لو طاف نفلا في ايامه وقع عنه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة في ذاته كما هو ركن للحج فباختبار ركنيته يندرج في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله اشترط فيه اصل نية الطواف حتى لو طاف هاربا او طالبا لغريم لا يصح بخلاف الوقوف بعرفة فانه ليس بعبادة الا في ضمن الحج فيدخل في نيته وعلى هذا الرمي والخلق والسعي وايضا فان طواف الاقضية يقع بعد التحلل بالخلق حتى انه يحل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان **(قوله اعتبر السابق)** امل وجهه ان الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة فالظن فيها الى ابتدائها فاذا شرع فيها خالصا ثم عرض عليه الرياء فهي باقية لله تعالى على الجلوس والازم ان يكون بعضها له وبعضها لغيره مع انها واحدة نعم لو حسن بعضها رياء فالتحسين وصف زائد لا يثبت به ويؤخذ مما ذكرنا انه لو اقتسحها مرايا ثم اخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف ما لو كان عبادة يمكن تجزئتها كقراءة واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخالص له حكمه **(قوله والرياء الح)** اى الرياء الكامل المحبط للثواب عن اصل العبادة او تضعيفه والا فالتحسين لاجل الناس رياء ايضا بدليل انه لا يثبت عليه وانما يثبت على اصل العبادة وسبب في فصل

والالا \* ليس تمام ينوى  
خلاف ما يؤدى الاعلى  
قول محمد في الجمعة وهو  
ضعيف \* المعتقدان العبادات  
ذات الافعال تنسحب نيتها  
على كلها \* افتتح خالصا ثم  
خالصه الرياء اعتبر السابق  
\* والرياء انه او خالص  
الناس لا يصلى فلو معهم  
يخسبها ووحده لافقه ثواب  
اصل الصلاة

إذا أراد التمتع في الصلاة به . احتسب الركوع لأدراك الخاتمة قال أبو حنيفة أخف عليه أمراً عظيمياً معني السرك الخفي . هو الرباء كما سيأتي تحقيقه ( **قوله** ولا يترك الخ ) لو أراد أن يصلي أو يقرأ فحاش أن يدخل عليه الرباء فلا ينبغي أن يترك لأبه أمر موهوم أشباه عن الولولجية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردی عما نهى يابسي أن تركت العمل أخذت إلى البطالة وإن عملت داخلني العجب فأخبرني أني فكتبت جواباً عمل واستغفر الله من العجب اه قال ( **قوله** لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب ) أي أن الرباء لا يبطل الفرض وإن كان الإحلاس من جهة الفرائض قل في مختارات التوازل وإذا صلى رياء . سمعة تخويز صلاته في الحكم لوجود شرائعه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب الذي في المذخبة خلافة قول النقيب أبو الليث في التوازل قل . معش مشايخنا الرباء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ٣ أن الرباء لا يفوت أصل الثواب وإنما يفوت تصاعف الثواب اه يبري على الأشباه وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب الخطر والاباحة ( **قوله** قيل اشخص الخ ) قال في الأشباه وهذه المسئلة ليست منصوفة في مذهبنا ومصرح بها النووي وقواعداً لأنها أجزء . فلأنه لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الديار فلأنه استبحار عن واجب ولا يستحق به الأجرة كالأب إذا استأجر ابنه للخدمة لا يستحق عليه الأجرة لأن خدمته واجبة عليه اه ح ( **قوله** الصلاة لأرضاء الخصة . لا يفيد الخ ) لم يتعرض ليكون ذلك جائزاً وظاهر مختارات التوازل أن ذلك لا يجوز حيث قلنا يفي أن لا يفعل ذلك وأما ذلك من تمام البطلان اه وفي الولولجية إذا صلى لوجه الله تعالى فإن كان له خصم لم يجز يه ويأثم عفو أخذ من حسنة ودفع اليه في الآخرة نوى أو ما ينو وإن لم يكن له خصم أو كان وحيداً بينهما عفو لم يدفع اليه من حسنة سي نوى أو لم ينو اه يبري وعلى هذا قلنا إنها الصلاة المذكورة أن نوى الصلاة لله تعالى لأجل أن يرضى عنه إخصامه وعدم جواز ذلك لكونه بدعة بخلاف الصلاة لوجه المسجد أو نحوها من المندوبات وأما لو صلى وهب ثوابها للخصم فإنه يصح لأن الله مل له أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى ( **قوله** جاء ) أي في بعض الكتب أشباه عن البرازية وأما المراد بها الكتب السماوية أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم والظاهر بفتح التثنية . كسر هاء سند الدرهم وهو قبح الحان والقبراط خمس شعيرات ويجمع على دواقي ودوايق كذا في الاختراحي حوى ( **قوله** وبسبعائة صلاة بأجماعة ) أي من الفرائض لأن أجماعة فيها والذي في النواهب عن القشيري سبعائة صلاة مقبولة ولم يقيد بأجماعة قل شارح النواهب ما حاصله هذا لا ينبغي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته ط ما حصد ( **قوله** والافق نقلاً ) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعه قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاة العشاء على ما عتمد ط ( **قوله** فالملكوتية ) أي غوثها لغرضيتها عيا . ولكونها صلاة حقيقة واختاره كفاية وأبست بصلاة مغلقة ( **قوله** وملكوتيتين ) أي أحدهما وقية والآخرى مدخل وقتها كالتووى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح النية وشرح الأشباه للبري ويدل عليه قوله الاتي ولو فائتة

ولا يترك الخوف دخول الرباء لأبه أمر موهوم . لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب . قيل اشخص صل ظهر وبات دينار فضلي بانه انية يابسي ان تجزئه ولا يستحق الديار . الصلاة لأرضاء الخصم . لا يفيد يصلي لله قل ما يعف خصمه اخذ من حسنة . جاء انه يؤخذ لا في ثواب سمعائه صلاة بأجماعة . ولو ادرك القوم في الصلاة ولم يدرك فرض التراويح ينوى الفرض قبلهم فيه صح والافق نقلاً . ولو نوى فرضين كملكوتية وجناتية فثواب مكتوبتين

٣ . عمل هاتفت والاصل وان الرباء . عمل ومصححه

ووقية الح (قوله فالوقية) علمه في المحيط بأن الوقية واجبة للحال وغيرها لا اه وهو  
 يفيد انه ليس بصاحب ترتيب والا فالفائدة أولى كما لا يخفى بحرقول هذه الفائدة اما تتم لو اريد  
 بالمتكوتين ما يشمل الوقية مع الفائسة وليس كذلك بل المراد بهما الوقية مع التي لم يدخل  
 وقتها كاعتات (قوله ولو فائستين فللاولى) وكذا لو وقتت كالظهر والعصر في عرفة كما يحتم  
 اليرى وقال ح لان العصر وان تحت في وقت الظهر في ذلك اليوم الا ان الظهر واجبة  
 التقديم عليها للترتيب فكأنما بمنزلة فائستين لم يسقط الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لو من  
 اهل الترتيب الح) تبع فيه البحر اخذا من تعليل المحيط للمسئلة بأن الثانية لا تجوز الا بعد قضاء  
 الاولى قال في البحر وهو اما يتم فيما اذا كان الترتيب بينهما واجبا اه اقول ما ذكره في البحر  
 مأخوذ من الحلية لكنه في الحلية قال بعده بقي ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجبا ويمكن ايضا  
 ان يقال انها للاولى لان تقديمها أولى اه وجزم بذلك الحلي في شرحه الصغير حيث قال  
 فللاولى منهما اترجحها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فللغائنة لو الوقت  
 متسعا) واما اذا خاف ذهاب وقت الحاضرة فانه يحزبه عنها حتى يكون عليه قضاء الفائسة كما في  
 الاجناس يرى هذا وقال ح بعد قوله لو الوقت متسعا اى وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا  
 ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به في البحر اه واقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه  
 المسئلة نعم صرح به في شرح النية بحثا وبحث في الحلية خلافا فافهم ثم اعلم ان ما ذكره  
 الشارح من قوله فللغائنة الح عزاء في الفتح الى المتنى ومثله في السراج وعزاه في البحر الى  
 النية وذكر قبله انه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وأفاد في الظهيرية ان فيها روايتين  
 اه اقول وكذا ذكر اولاً في الخلاصة عن الجامع الكبير انه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم  
 قال وفي المتنى يصير شارعا في الاولى اه فتكون رواية وقال الامام الفسارسي في شرحه على  
 تلخيص الجامع الكبير للخلاطى حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين مع لاغ في الصلاة  
 الحاقا للدفع بالرفع في التنافي منتفل في غيرها الح اى نية الفرضين معا ان كانت في الصلاة  
 كانت لغوا عندها وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر ينوى ظهره وعصرا عليه  
 من يوم او يومين علما بأولهما اولاً فلا يصير شارعا في واحدة منهما للتنافي بدليل انه لو طرأ أحدها  
 على الآخر رفعه وابطله اصلا حتى لو شرع في الظهر ينوى عصرا عليه بطلت الظهر وصح  
 شروعه في العصر فاذا كان لكل منهما قوة رفع الاخرى بعد شؤنها يكون لها قوة دفعها عن  
 المحل قبل استقرارها بالاولى لان الدفع اسهل من الرفع وهذا على اصل محمد وكذا على اصل  
 ابن يوسف لان الترجيح عنده اما بالحاجة الى التعيين واما بالقوة وقد استويا في الامرين ثم  
 اطلاق الفرضين يتناول ما وجب بالحباب الله تعالى كالكتابة او بالحباب البد كالمتنود  
 اداء وقضاء وما لحق به كفساد الثفل سواء كانا من جنس واحد كالظهيرين والجنائزين  
 والمتنودتين او من جنسين كالظهر مع العصر او مع النذر او مع الجنائزة وقيل ان ناوى  
 الفرضين في الصلاة منتفل عندها خلافا لمحمد وان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة  
 والصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون متنفلا الا في كفارتين من جنس واحد فيكون  
 معتزلا اه ملخصا وتامه فيما علقاه على البحر فلم ان رواية الجامع الكبير مخالفة

فللوقية ولو فائستين فللاولى  
 لو من اهل الترتيب والا فافهم  
 فليحفظ ولو فائسة ووقية  
 فللغائنة لو الوقت متسعا  
 ولو فرضا ونفلا

لرواية السبق فلا يصح سارء في صلاة الصلوة اذ جمع في آية بين فرضين كل منهما قضاء  
او احدهما اداء والاخر قضاء اوله يدخل وقته او حاضرة او مندور أو غيره من الواحات  
وقيل يصير متصلا فله اعتبار القوة على رواية الجامع الا انها اذ اجمع بين فرض وتطوع فانه يكون  
مفترضا عندهم لقوته وقال محمد ان كسب في الصلاة تلغو فلا يصير شارعا فبهما وان كانت  
في صوم او زكاة او حج نذر مع تطوع يكون متصلا بخلاف حجة الاسلام والتطوع فانه  
مفترض اتفاقا كما اوضحه الفارسي في شرحه والله اعلم **(قولہ بالفرض)** اي خلاف محمد  
كأعلمته آنف **(قولہ لو نافاس)** قد خلق النافاة على ما يشاء السنة وهو المراد **(قولہ)**  
فنعنهما ذكره في الاشياء سواء واذ احكم ما اذ انوى سبتين كما اذ انوى في يوم الاثنين صومه  
عنه وعن يوم عرفة اذا دافقه من مسئلة التحيية اما كانت ضمنا للسنة لحصول المقصود  
ه اي فكذا الصوم عن يومين وأيده العلامة البكري بأنه يجزئه الصوم في الواحين ففي  
غيرهما أولى ما في خرافة الاكل لولله على ان الصوم رجب ثم صام عن كفارة طهار شهرين  
متتابعين احدهما رجب اجزاء بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولو نذر صوم جميع عمره  
ثم وجب صوم شهرين عن طهار أو واجب صوم شهرين ثم قضى فيه صوم رمضان حازم من  
غير ان ياحقه شيء اه لكن ليس في هذا جمع بين نيتين بل هو نية واحدة اجزأت عن صومين  
وذكرنا شارح هذه المسئلة لان كلامه في الصلاة ولا تنافي فيها ويمكن تصويره فيما لو انوى  
سنة العشاء والتجدي بناء على ما رجحه ابن الهمام من ان التهجيد في حقنا سنة لا مستحب  
**(قولہ فافاة)** لانها صلاة مطلقة وتلك دعاء **(قولہ ولا يتصل بنية القطع)** وكذا بنية الانتقال  
الى غير هات **(قولہ ما يكبر بنية مغايرة)** بان يكبر ناهيا بالثقل بعد شروع الفرض وعكسه  
او الغائبة بعد التوقية وعكسه او الاقتران بعد الاقتران وعكسه واما اذا كبر بنية موافقة  
كان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية الثانية الاولى لا يتصل وبني عليها  
ولو بني على الثانية فسدت الصلاة **(قولہ الصوم)** ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم  
الاستغناء غير ماهو فيه ط والله اعلم

#### باب صفة الصلاة

**(قولہ شروع في المشروط)** هذا يفيد ان المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي  
الاجزاء العقبية التي هي اجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو  
المشروط وسيأتي ان الاولى خلافة ط **(قولہ هي لغة مصدر)** يقال وصف الشيء وصفا  
وصفة لغته والصفة كالم والسواد قموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة عما دل على  
الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه ويدل على الذات بصيغته كاحمر فانه بجوهر  
حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمر فانه صفت والصفة مصدران كالوعد والعدة  
والتمكيد ون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالوصف اه لكن  
كلام القاموس يدل على إطلاق الصفة على ما قام بالوصف اية ايضا فالصفة تكون مصدرا  
واسما والوصف مصدر فقط قل في الفتح والبحر ولا ينكر انه قد يطلق الوصف ويراد الصفة  
وهذا لا يلزم الاتحاد لغة الا لاسك في اناء صفت مصدر اه وظاهره ان الوصف قد يستعمل



اسما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا يدرى اتحادها خلاف ما قيل فيها في لغة بمعنى واحد **(قوله**  
وعرفا كيفية الخ) معنى على عرف المتكلمين والافتقد علمت ان الصفة تكون في اللغة مصدرا  
واسما وهذا تعريف لصفة اجزاء الصلاة خاصة لانطاق الصفة قل ح فيكون على حذف  
مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة الفرضية كقيام وبعضها الوجوب  
كالشهاد وبعضها السنية كالثناء وبعضها التذلل كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما  
قد رتبنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة اه وهذا اولى مما في  
الفتح من ان المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية التي هي اجزاء  
الهوية الحارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود كذا في التمهيد قل ط ووجه الاولوية انه  
لا يشمل الواجبات والسنة والتندوبات اه وفيه نظر فن الواجبات وغيرها مما يطالب من  
اصلي فعله اجزاء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه تحتها ولعل وجه الاولوية ان  
الصفة ما قد يوصف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوه  
فما يست هي الصفة بل الموصوف وقد يحتاج بان المراد ان هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي  
وناسب الى الصلاة لكونها اجزاء الهوية الحارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي  
وعليه فلاضافة في صفة الصلاة بانية او المراد بالصفة الجزء مجازا لقيامه بالكل ويدل عليه  
قوله في الكفاية والمراجع ان الاضافة فيه من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة ما في جزء  
الصلاة الخ فهذا مؤيد لما قلناه في الفتح ويدل عليه ايضا ان المراد من هذا الباب بيان هذه  
الاجزاء المتنوعة الى فرض وواجب وسنة لا بيان نفس الفرضية والوجوب والسنة التي هي  
صفات هذه الاجزاء اذ بانها في كتب الاصول لا الفروع تأمل **(قوله** من فرائضها) جمع  
فريضة اعم من الركن الداخل الماهية والمن شرط الخارج عنها فيصدق على التحريمة والقعدة  
الاخيرة والخروج يصنع على ما سبأ في كثيرا ما يطابقون الفرض على ما يقبل بل الركن  
كالتحريمة والقعدة وقد منا في اوائل كتاب الطهارة عن شرح المية انه قد يطلق الفرض على  
ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والقعدة والثناء بين التبرعية الى  
ان لها فرائض اخر كسبأ في في قول الشارح وفي من الفروض الخ الفرض **(قوله** التي لا تصح  
بدونها) صفة كاشفة الدلائل من الفروض ما تصح الصلاة بدونه بلا عذر **(قوله** التحريمة)  
المراد بها جهل كخالص مثل الله اكبر كسبأ في مع بيان شروطها العشرين عصا والتحريم  
جعل التي محر مسميت بها لتحريمها الاشياء المباحة قبل السجود بخلاف سائر التكميلات  
والثناء فيها للمابة فيستأني وهو الاظهر برجدي وقيل للوحدة وقيل للنقل من الوصفية الى  
الاسمية **(قوله** ثمة) هو واحد شروطها العشرين الآتية وسيد كره المصنف في الفصل الآتي  
**(قوله** وهي شرط) وانما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بميزة الباب للدار افاده في  
السراج **(قوله** في غير جنازة) اما فيها فهي ركن اتفاق كبقية تكبيراتها كسبأ في في بابه ح  
**(قوله** على القادر) متعلق بشرط تضمنه معنى الفرض اي وهي شرط مفترض عليه ح اما الامي  
والاخرس لو افتتحا بانية جاز لانهما اتيا ناقضي ما في وسعهما بجر عن اغيظ وسبأ في ثمة  
الكلام على ذلك في الفصل الآتي **(قوله** به يفتي) الضمير راجع الى احكامها بما فيها بالشرطية

مطاب

وعرف كيفية مشتتة على  
فرض وواجب وسنة  
ومندوب (من فرائضها) التي  
لا تصح بدونها (التحريمة)  
ثمة (وهي شرط) في غير  
جنازة على القادر به يفتي

قد يطلق الفرض على ما  
يقابل الركن وعلى ما ليس  
بركن ولا شرط

وهو مضمون المسألة لا يتحقق في قوله وهو شرط **(قولہ)** فيجوز بناء النفل على النفل) فربح على كون التحريم شرطا لكن كونه شرطا يقتضي تحية بناء أى صلاة على تحريمه أى صلاة كالجواز بناء أى صلاة على طهارة أى صلاة وكذا بقية الشروط لكن مغنا بناء الفرض على غيره لأن التحريم ركن بل لأن المغلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص أو صافه وجميع أفعاله وإن كون عبادة على حدة ولو لم يكن على غيره لكن مع ذات الغير عبادة واحدة كفى ببناء النفل على النفل قال في البحر فإنه يكون صلاة واحدة بدليل أن التقعود لا يفترض إلا في آخرها على الصحيح وقولهم إن كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لأنه في أحكام دون أخرى اهـ **(قولہ)** وعلى الفرض) لأن الفرض أقوى فيستتبع النفل لضغطه **(قولہ)** وإن كره) يعني أنه مع تحية مكروه لأن فيه تأخير السلام وعدم كون النفل تحريمه مبتدأ ح وهذا في العمدة إذ لو سلم بعد مقدمة الفرض فزاد خامسة يضم سادسة بلا كراهه **(قولہ)** على الظاهر) أى ظاهر المذهب حالة لصدر الإسلام حيث قال بالجواز فيها كما في البحر لكن ذكر في النهاية بعد عز ووه الجواز في بناء الفرض على مثله إلى صدر الإسلام أن بناء الفرض على النفل لم يجز فيه رواية ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الإسلام لأنه يجوز بناء المثل فلا يجوز بناء الأقل على الأدنى ولأن الشيء يستتبع مثله أو دونه لأنه أقوى إلى آخر ما طال به وتبعه في العراج والعناية وبهذا ظهر عدم صحة قول النهر والاختلاف في جواز بناء النفل على النفل والفرض عليه فتنبه **(قولہ)** ولا اتصالها (الح) علة مقدمة على المغول وهو قوله روعي لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الآتية وهو جواب عن سؤال مقدم وهو أنها إذا كانت شرطا فلم روعي لها الشروط والشروط تراعى للركان والجواب انما روعيت الشروط لها من الظهارة والاستقبال ونحوهما لا لكونها ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة **(قولہ)** وقد منعه الزيلعي) أى منع ما ذكر من قوله روعي لها الشروط حيث قال في الرد على الشافعي القائل بركنية التحريم وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فإنه لو أحرز حاملًا للنجاسة فلقاها عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسير أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه منها أو منحرفا عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها حاز ولئن سلم فأنما يشترط لما يتصل به من الأداء لأن التحريم من الصلاة اهـ **(قولہ)** ثم رجع إليه) أى إلى القول بمراعاة الشروط لها بقوله ولئن سلم الح فإنه وإن كان على سبيل التبرؤ مع الأصل لكن قوله فأنما يشترط لما يتصل به من الأداء الح أصح في لزوم مراعاة الشروط وقتها لا لما قبل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن اتفاقا ونظير ذلك قولنا لا بد أن الحركة تنبع مع السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الضدين فقولك ولئن سلم كلام فربى قصد به مراده فعلم أن الزيلعي أراد بهذا الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التحريم لاتصالها بالقيام لدى هو ركن الصلاة وعليه فلو أحرز حاملًا للنجاسة فلقاها عند فراغه من التحريم لا تنسخ صلاته لاتصال النجاسة بجزء من القيام وكذا بقية المسائل انارة في عبارة الزيلعي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تخراجه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه أو لا يرجع إليه ثانياً فيها **(قولہ)** تحديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم

فيجوز بناء النفل على النفل وعلى الفرض وإن كرهه لا يفرض على فرض أو نفل على الظاهر و لاتصالها بالركان روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم رجع إليه بقوله ولئن سلم نعم

جرا على قواعد علماء المناظرة وقوله في التلويح الخ تأييده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس مافعله الزياي كما يعلم من كلام البحر فراجعهم فافهم **قوله** لكن نقول الخ استدراك على المنع وتأيد لما رجع اليه الزياي بأنه الاحتياط وقوله وعبارة البرهان الخ تقوية للاستدراك لأن قول البرهان وإنما اشترط لها الخ صريح في مراعاة الشروط لها وأن تكون ركننا لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزائن الأسرار طاهر كلام الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرها صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التحرمة لا لكونها ركننا بل لاتصالها بالركن وقدم الزياي الاشتراط أولا الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت التحرمة وإن لم تكن ركننا لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها بمراعاة الشروط أي أن هذه الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فإن ظاهرها منهم سلوا لزوم المراعاة وقتها لكن منعوا أن تكون المراعاة لاجلها وعلمه فلا يصح الشروع في الصلاة ولو شرع التحرمة حاملا لنجاسة قالها قبل الفراغ منها وكذا في بقية الفروع المارة \* وأقول هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من تصريحهم بصحة الشروع في هذه الفروع حتى أن العلامة السكاكي صرح في مدارج الدراية بأن عمدة الخلاف بيننا وبين الشافعي في التحرمة تظهر في جواز بناء النفل على الفرض وتظهر أيضا فيما إذا كبر وفي يده نجاسة قالها عند فراغه منها إلى آخر الفروع المارة وقال في آخرها لا تنفد صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الإمامين ومحمد وإمامه رواية عن محمد فإن المشهور أن القائل بركنية التحرمة هو الشافعي وبعض أصحابنا وعبارة فتح القدير هكذا قوله ومراعاة الشرائط الخ يتضمن منع قوله بشرط لها فيقال لا نسلم أنه يشترط لها بل هو لما اتصل بها من الأركان لانفسها ولذا قلنا لو تحرم حامل نجاسة أو مكشوف العورة أو قبل ظهور الزوال أو منحرفا قالها واستمر يعمل يسير وظهر الزوال واستقبل مع آخر جزء من التحرمة جاز وذكر في الكافي أنها عند بعض أصحابنا ركن اه وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لاتصح هذه الفروع أه كلام الفتح فانظر كيف فهم أن مراد صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التحرمة وإن عدم صحتها إنما هو على القول بركنيتها ونحن لا نقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرها كما قدمناه عن الخزان وكذا كلام البحر والنهر صريح في صحة هذه الفروع بحيث كان هذا هو المنقول فليس لنا عنه عدول وحيث دعوى قولهم في الجواب أن مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تنجب للتحرمة أصلا وإنما تنجب للقيام المتصل بها أي المتصل بآخرها عند انتهاء التلفظ بها لالقيام المتصل بابتدائها إلى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور كما فهمه الشارح من قول البرهان وإنما اشترط لها فإن قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بدليل صحة الفروع المذكورة عندنا أو يقال معناه أن الشروط التي يراعيها المصلي وقت التحرمة ليست لها بل لما اتصل بها من الأركان وحاصلها أنه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشأ توهم أن ذلك للتحرمة فينبوا أولا أن ذلك للقيام المتصل بها

في التلويح تقديم المنع على التسليم أولى لكن نقول الاحتياط خلافه وعبارة البرهان وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها

ثم حقق ديب أن ذكره بصورة تامة اقتران التحريم بأسرط وبعبارة ابتدائية  
ومرارة أسرطة ما يتصل بها من القيام والركعة والركعة والركعة والركعة  
يصل الماء الى أعضاء وضوئه فكبر وحسن في الماء ورفع وصلى بالابتداء ثم عزز صلاته وإن كان  
حال التكبير غير متوضي أنه فهذا أيضا صحيح في أن الشرط المتأخر مرادها مع التراخي  
منها عند أول جزء من القيام المتصل بآخر التحريم فالشرط تراخي له في وقته لا لتمامه  
ويمكن حمل كلام الزيلعي المار على هذا أيضا بأن يجعل قوله ما يتصل متعلقا بقوله يشترط صلاة  
له لامة حتى يكون المعنى يشترط في التحريم لأجل ما يتصل به ويجئ فيتوافق كلامهم  
ويوضح مرادهم هذا ما ظهر لي في تخريف هذا المقام والسلامة **(قوله)** ومنها القيام يشمل  
القيام منه وهو الانتصاب مع الاعتدال وغير القيام وهو الانحناء القليل بحيث لا تنال يده  
ركبتيه وقوله بحيث صادق بالصورتين فده ط وبكره القيام على أحد القدمين في الصلاة  
بالاعتذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع يدلانه اقرب الى الخشوع هكذا روى  
عن أبي نصر الدوبوسي أنه كان يفعله كذا في الكبرى وما روى عنهم الصغرى الكعاب بالكعاب  
أريد به الجماعة أي قيام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرقند ولوقا على أصابع رجليه  
او عتق به بالاعتذر يجوز وقيل لأحسب القولين في القضية وتامه في شرح الشيخ اسمعيل **(قوله)**  
بقدر القراءة فيه) ذكره في الشرح لامية بحثا لكن عزاه في الخزان إلى الحاروي وحينئذ فهو

بحث القيام

(ومنها القيام) بحث  
لومديديه لا ينال ركبتيه  
ومفروضه وواجبه  
ومسنونه ومدنوبه بقدر  
القراءة فيه فو كبر قائما  
فركع وميقف سج لان  
ما إلى به من القيام الى ان  
يباغ الركوع يكفيه قية  
(في فرض) وملاحق به  
كندروسنة فجر في الاصح

بقدر آية فرض وبقدر الفائحة وسورة واجب ويطوال انفصل واساطه وقصارة في محالها  
مسنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في اواخر الفن الثالث من الاشياء قل  
اصحابنا لوقا قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولوطا طال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اه  
ومتقضا انه لو اطال القيام يقع فرضا ايضا فينافي هذا التدبير وقد يجاب بأن هذا قبل ايقاعه  
امابعده فالحال فرض كان القراءة قبل ايقاعها نعت الى فرض وواجب وسنة وبعده يكون  
الكل فرضا وتظهر ثمره ذلك في الثواب والعقاب فإذا قرأ أكثر من آية ينال ثواب الفرض  
واذا ترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائد على الآية هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله)** فركع أي  
وقرأ في هوية قدر الفرض او كان أخرس او مقنن أو اخر القراءة **(قوله)** الى ان يبلغ الركوع  
أي يبلغ أقل الركوع بحث تناول بده ركبتيه وعبارته في الخزان عن التنية الى ان يصير  
اقرب الى الركوع **(قوله)** كندر (خالقه فشمع التذير المطابق وهو الذي لم يعين فيه القيام  
ولا تقوم وهذا احد قولين والثاني التحجير ط وابدل التذير في الخزان بالواحد ويدخل فيه  
قضاء ما قصده من انه اقل فهل يفترض فيه القيام لو جوبه ام لا لحاقه بالصلة توقفت فيه  
ط والرحمى **(قوله)** (المؤثر في الاصح) انتهى القول بوجوبها فظاهره واما في القول بسنيتها  
فمراد بالقول بالوجوب ونقل في مرافق الفلاح ان الاصح جوازها من قعود ط اقول لكن في  
الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لو صلى التراويح قعدا بالاعتذر قيل لا يجوز قياسا على  
سنة الفجر لأن كلامهم سنة مؤثر وسنة الفجر لا يجوز قعدا من غير عذر باجماعهم كما هو  
رواية الحسن عن أبي حنيفة كما سرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقياس على  
سنة الفجر غير تام من التراويح دولها في المؤيد فلا يجوز التسوية بينهما في ذلك قل قضيان

وهو الصحيح اه (قولہ لقادر علیہ) فلو تجزئته حقيقة وهو ظاهر او حكما كما لو حصل له به  
الم شديد او خاف زيادة المرض وكالمسائل الآتية في قوله وقد تجتم القعود الخ فانه يسقط  
وقد يسقط مع القدرة عليه فبالو تجزئ عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تبعاً للبحر ويزاد  
مسألة اخرى وهي الصلاة في السفينة الحارة فانه يصلي فيها قاعداً مع القدرة على القيام  
عند الامام (قولہ فلو قدر علیہ) اي على القيام وحده او مع الركوع كما في النية (قولہ نذب  
ایماؤه قاعداً) اي اقربه من السجود وجازاً ایماؤه قائماً كما في البحر وواجب الثاني زفير والائمة  
الثلاثة لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا ان القيام وسيلة الى السجود للخروج  
والسجود اصل لانه شرع عبادة بالقيام كسجدة التلاوة والقيام لا يشرع عبادة وحده حتى  
لوسجد لغير الله تعالى بكفر بخلاف القيام واذا تجزئ عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع  
الصلاة والسعي مع الجمعة وما اورده ابن الهمام احاب عنه في شرح النية ثم قال ولو قيل ان  
الائمة افضل للخروج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لما رمن ذكره (قولہ وكذا) اي نذب  
ایماؤه قاعداً مع جواز ایماؤه قائماً معجزه عن السجود حكماً لانه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا  
خاف ولو اوما كان الائمة خلفاً عن السجود (قولہ وقد تجتم القعود الخ) اي يلزمه الائمة  
قاعداً لحلفته عن القيام الذي تجزئ عنه حكماً اذ لو قام لزم فوات الطهارة او الستر او القراءة  
او الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الائمة قاعداً كما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسبل بوله  
او جرحه ولو صلى مستلقياً لا يسبل منه شيء فانه يصلي قائماً بركوع وسجود كما نص عليه  
في النية قال شارحها لان الصلاة بالاستسقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحداث فيترجح ما فيه  
الاتبان بالاركان وعن محمد انه يصلي مضطجعا ولا اعادة في شيء مما تقدم اجماعاً اه (قولہ  
او يسلس) من باب تعب ط (قولہ اصلاً) اما لو قدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان  
يقراً مقدار قدرته والباقي قاعداً شرح النية (قولہ الخروج لجماعة) اي في المسجد وهو  
محمول على ما اذا لم تيسر له الجماعة في بيته افاده ابو السعود ط (قولہ به يفتي) وجهه ان  
القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالک والشافعي خلافاً لاحد بناء على ان الجماعة فرض  
عنده وقيل يصلي مع الامام قاعداً عندنا لانه عاجزاً ذاك ذكره في المحيط وخصه الزاهدي  
شرح اشية وتم قول ثالث مشى عليه في النية وهو انه يشرع مع الامام قائماً ثم يقعد فاذا  
جاء وقت الركوع يقوّم ويركع اي ان قدر وما مشى عليه الشارح تبعاً للتهر جعله  
في الخلاصة اصح وبه يفتي قال في الحلية ولعله اشبه لان القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة  
التي هي سنن بل بعد هذا عذراً في تركها اه وتسعه في البحر (قولہ ومنها القراءة) اي قراءة  
آية من القرآن وهي فرض عملي في جميع ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما  
سيأتي مثناً في باب الوتر والتوافل واما تعيين القراءة في الاولين من الفرض فهو واجب  
وقيل سنة لا فرض كما ستحققه في الواجبات واما قراءة الفاتحة والسورة او ثلاث آيات  
فهي واجبة ايضاً كما سيأتي (نوع) فتنفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي  
كما لو استخلف مسبوقة بركعتين واثار له انه لم يقراً في الاولين كما سيأتي في باب الاستخلاف  
(قولہ كما سيأتي) اي في الفصل الآتي مع بيان حكم القراءة بغير العربية او بالشواذ او بالتوراة

(لقادر عليه) وعلى السجود  
فلو قدر عليه دون السجود  
نذب ايماؤه قاعداً وكذا  
من يسبل جرحه لو سجد  
وقد تجتم القعود كما يسبل  
جرحه اذا قام او يسلس  
بوله او يبدو ربع عورته  
او يضعف عن القراءة  
اصلاً او عن صوم رمضان  
ولو اضعفه عن القيام  
الخروج لجماعة صلى في بيته  
قائماً به يفتي خلافاً للاشياء  
(ومنها القراءة) لقادر عليها  
كما سيأتي وهي ركن زائد  
عند الأكثر

مبحث القراءة

والانجيل **(قوله)** سقوطه بالاقْدَاءِ (بلاخلف) في هذا التعليل اشارة الى ما ذكره في البحر من ان الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة والركن الاسلي مالا يسقط الا للضرورة واورد على تسمية الركن زائدا ان الركن ما كان داخل المذبة فكيف يوصف بالزيادة والحب انه ركن من حيث قيامه ذلك الشيء في حالة انتفاؤه وانتفاؤه زائدا من حيث قيامه بدونه في حالة اخرى فالصلاة مدعية اعتبارية فيجوز ان يعتبرها الشارع نارة بركان واخرى باقل منها واورد على تفسير الركن الزائد بما مر انه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركنا زائدا في الوضوء واجب بان الزائد ما اذا سقط لا يخلقه بدل والمسح بدل الغسل ومثله بقية اركان الصلاة فانها تسقط الى خلف فليست بزوائد بخلاف القراءة واورد ان قراءة الامام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يأتي به من فاته الاصل وعنه ليس كذلك اه وهو احسن مما في ط من انه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد ان الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اه قال في النهر والقال ان يقول لانسلم سقوط القراءة بلا ضرورة يلزم كونها زائدا اذ سقوطها للضرورة الاقْدَاءِ ومن هناك ادعى ابن ملك انه ركن اصلي اه اقول والقال ان يقول لانسلم ان الاقْدَاءِ ضرورة اذ الضرورة العجز المبيح لترك اداء الركن والمقتدى قد رد على القراءة غير انه متنوع عنها شرعا والتمتع لا يسمى عجزا ابتداء ولقد خالف ابن ملك الجعفي في ذلك كما قاله في البحر فلا يعتبر محلفته والله تعالى اعلم **(قوله)** بحيث لو مديده اليه كذا في السراج وفي شرح التبية هو طأطأة الرأس اى خفضه لكن مع انخاء الظهر لانه هو المفهوم من موضوع الثقة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كاله فبانخاء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز وهو حد الاعتدال فيه اه لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة عن الانخاء وقيل ان كان الى حال القيام اقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع اقرب جاز اه وتامة في الامداد وما اختاره في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماءه في كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسمعيل عن المحيط وان طأطأ رأسه في الركوع قليلا ولم يعتدل فظاهر الجواب عن ابى حنيفة انه يجوز روى الحسن انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز اه وفي حاشية الفتاوى عن البرجندى ولو كان يصلي قعدا ينبغي ان يجاذى جبهته قدام ركبته ليحصل الركوع اه قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافقد علمت حصوله باصل طأطأة الرأس اى مع انخاء الظهر تأمل **(قوله)** ومنها السجود (هو لوعة الخشوع قاموس وفسره في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البحر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض مما لا سخرية فيه فدخل الالف وخرج الح والذقن واما اذا رفع قدميه في السجود فانه مع رفع القدمين بالتلاعب اشبه منه بالتعظيم والاجلال اه وتسامه فيها علقناه عليه **(قوله)** بحته اى حيث لا عذر بها واما جواز الاقتصار على الالف فشرطه العذر على الراجح كما سيأتي قال ح نعم ان اقتصر على الجهة فوضع حزم منها وان قل فرض ووضع اكثرها واجب **(قوله)** وقدميه يجب اسقاطه لان وضع اصبع واحدة منهما يكفى كذا ذكره بعد ح وافادانه

مبحث

الركن الاسلي والركن الزائد

لسقوطه بالاقْدَاءِ بلاخلف  
(ومنها الركوع) بحيث لو  
مديده نال ركبته (ومنها  
السجود) بحته وقدميه  
ووضع اصبع واحدة منهما  
شرط

بحث الركوع والسجود

لأنه يضع شيئا من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قدمناه آنفا عن البحر وفيه خلاف  
 سنذكره في الفصل الآتي ( قوله و تكراره تعبد ) أى تكرار السجود أمر تعبدى  
 أى لم يعقل معناه على قول أكثر المشايخ تحقيقا للإبتلاء وقيل متى ترغيا للشيطان حيث  
 لم يسجد مرة فحنن تسجد مرتين وتماه في البحر \* ( فائدة ) \* سئل المصنف في آخر قوله  
 الترتيبية هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى أجاب لم أقف عليه لعلمائنا سوى قولهم  
 في الأصول الأصل في النصوص التعبدى فإنه يشير إلى فضلية المعقول ووقفت على ذلك  
 في فتاوى ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى أفضل لأنه يحض الانقياد  
 بخلاف ما ظهرت علته فإن ملاسه قد يفعله لتحقيق فائده وخالفه الباقي فقال لا شك أن  
 معقول المعنى من حيث الجملة أفضل لأن أكثر الشريعة كذلك وبالنظر للجزئيات فديكون  
 التعبدى أفضل كالوضوء و غسل الجنابة فإن الوضوء أفضل وقد يكون المعقول أفضل  
 كالطواف والرمي فإن الطواف أفضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء  
 وقد اختلف العلماء فإن الأمور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت عنا  
 أولا والا كثرون على الأول وهو المنجى لدلالة استقراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا  
 للمصالح دافعا للمفاسد فأنشأه أن ظهرت حكمته لنا فأننا انهم معقول والافانائه تعبدى والله  
 سبحانه العليم الحكيم ( قوله ثابت بالنسبة ) أى بالاجماع بحر وهذا لأن الأمر بالسجود  
 في الآية لا يدل على تكراره ( قوله ومنها القعود الأخير ) عبر بالأخير دون الثاني ليشمل  
 قعدة الفجر وقعدة المسافر لأنها الأخيرة وليست ثانية كذا في الدراية والمراد وصفه بأنه واقع  
 آخر الصلاة والاف الأخير يقتضى سبق غيره وعليه لو قال آخر عبدملكه فهو حرج فذلك عبدا  
 لم يعتق فليتأمل امداد ( قوله والذي يظهر الخ ) اختلف في القعدة الأخيرة قال بعضهم  
 هي ركن أصلى وفي كشف البردوى أنها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا قوة الفرض  
 في العمل كالوتر وفي الحزانة أنها فرض وليست بركن أصلى بل هي شرط لتحليل وجزم بأنها  
 فرض في الفتح والتبيين وفي النبايع أنه الصحيح وأشار إلى الفرضية الإمام المحبوبي في  
 مناسك الجامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلى يحنث بالرفع من السجود دون توقف على  
 القعدة فهي فرض لا ركن إذا الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة  
 ثم قال فعلم أنه إنما شرعت لأجل الاستراحة والفرض أدنى حالا من الركن لأن الركن يتكرر  
 فعدم التكرار دليل على عدم الركنية والفقهاء فيه أن الصلاة أفعال موضوعة للتعظيم وأصل  
 التعظيم بالتقسيم ويزداد بالركوع وينتهي بالسجود فكانت القعدة مرادة للخروج من  
 الصلاة فكانت لغريها لا عينها فلم تكن من الركن وتماه في شرح الدرر للشيخ اسمعيل  
 قال في البحر ولم أر من تعرض لقمة الخلاف أى في أنها ركن أولا وبين في الامداد القصة  
 بأنه لو أتى بالقعدة نائما تعتبر على القول بشرطيتها لا ركبتها وعزاه إلى التحقيق والأصح عدم  
 اعتبارها كما في شرح المنية قلت وهذا يؤيد القول بأنها ركن زائد لا شرط خلافا لما منى  
 عليه المارح تبعاً للتهر ( قوله لأنه شرع للخروج ) فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركناً  
 كالقيام فإنه شرع وسيلة للركوع والسجود حتى لو تجزئتهما يومى قاعداً وإن قدر على القيام

مطلب  
 هل الأمر التعبدى أفضل  
 أو المعقول المعنى

بحث  
 القعود الأخير

وتكراره تعبدى بالنسبة  
 كعدد الركعات ( ومنها  
 القعود الأخير ) والذي  
 يظهر أنه شرط لأنه شرع  
 للخروج كالتحريم للخروج  
 وصح في البدائع أنه ركن  
 زائد

( قوله حب من حلف اح ) فيه ان القراءه ركز رائد مع انه لو حلف لا يصلي وصلى ركعة بالقرآن لا يجب فلا لالة في ذلك على ان القعدة ركز رائد بل بدل على انها شرط فلتاسب لمشارح ان يعكس بأن يذكر هذا دليلا على شرطه ويدكر ما قبله هاد بلائق كنية تأمل ( قوله لا يكفر مكره ) الظاهر ان المراد مكر فرضيته لانه قيل بوجوده كافي القهستاني واما مكر اصل مشروعيته فيبدي ان يكفر ثبوته بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة افاده ح ويؤيده ما قولوا في السنن الرواتب من لم يرها حقا كفر ( قوله قدر أدنى قراءة التشهد ) اي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من التلقط به مع تصحيح الالفاظ وليس المراد ان له في نفسه أدنى واعلى ط ( قوله الى عدده ورسوله ) اشار به الى ان المراد به التشهد الواحد بتمامه قال في شرح اثنية والمراد من التشهد التحيات الى عدده ورسوله هو الصحيح لاما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط اهـ ( قوله وعدم فاسل ) عطف تفسير على ما قبله ( قوله ومنها الخروج يصنعه اح ) اي يصنع المصلي اي فعله الاختياري بأي وجه كان من قول او فعل يتأني الصلاة بعد تمامها كما في البحر وذلك بأن يني على صلاته صلاة فرضا او نفلا او يصحكت قهقهة او يحدث عمدا او يتركها او يذهب او يسلم تارخية \* ومنه ما لو حادثه امرأة لان اتخاذا مفاعلة فكان الفعل موجودا من الرجل يصنعه كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وتمامه في النهاية واحترز بصنعه عما لو كان سهاويا كأن سبقه الحدث ( قوله كفعله الثاني لهب ) الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليكون تفسيرا لقوله يصنعه الا ان يقال اراد بالخروج يصنعه الخروج بلفظ السلام حملا للمطلق على الكمال لانه الواجب وبقوله كفعله اح ماعاده وبدل عليه قوله وان كره تحريما فانه لا يكبره الا في اعداء السلام ففهم واحترز بالثاني عن نحو قراءة وتسييح ( قوله بعد تمامها ) اي بعد قعوده الاخير قدر التشهد وقيدته لان اتياه بالثاني قبله يسطرها اتفاقا ح ( قوله والصحيح اح ) اعلم ان كون الخروج يصنعه فرضا غير منصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاتي عشرية الآتية قيل باب مفسدات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطان مع ان اركان الصلاة تمت ولم يبق الا الخروج دل على انه فرض وصاحبه لما قلنا فيها بالصحة كان الخروج بالضع ليس فرضا عندها ورده الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في انه ليس بفرض وان هذا الاستناط غلط من البردعي لانه لو كان فرضا كما زعمه لاختص بما هو قرينة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطان في الاتي عشرية لمعنى آخر وهو ان العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدودها اول الصلاة وآخرها ون رؤية التسييم بعد القعدة اهـ مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فيه فضع لا مغير وحدث العمد والقهقهة ونحوها مبطلة لا مغيرة وتمامه في ح هذا وقد انصرف العلامة الشرنبلالي للبردعي في رسالته ( المسائل الهية اربعة على الاتي عشرية ) بأنه قدمي على افتراض الخروج يصنعه صاحب الهداية ونبهه السراج وجمعه المشايخ واكثر تحتين بالامد السقي في الوافي والسكافي والكثروني ووجهه واهل السنة لشيخ ابو منصور اما تريد ( قوله وعليه ) اي على الصحيح

بحث خروج يصنعه

لحلت من حلف لا يصلي  
بارفع من السجود وفي  
السراحة لا يكفر مكره  
( قدر أدنى قراءة التشهد )  
اي مدد ورسوله لا شرط  
موالاته وعدم فاسل لما في  
اول الحجة صلى اربع  
وجلس لحظة ففطنها لاننا  
قدما ثم ذكر جلس ثم تكلم  
فان كلا الحليتين قدر  
التشهد صححت والا  
( ومنها الخروج يصنعه )  
كفعله الثاني لها بعد تمامها  
وان كره تحريما والصحيح  
انه ليس بفرض اتفاقا قاله  
الزبيعي وغيره واقدم المصنف  
وفي اعني وعليه المحققون  
وفي من الفروض



الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما يظهر فيما إذا سبقه حدث بعد قعوده قدر الشاهد إذا لم يتوضأ وبين ويخرج يصنعه بعات على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي ط **(قوله)** تمييز المفروض) فسر ط بأن يميز السجدة الثامنة عن الأولى بأن يرفع ولو قليلا أو يكون إلى القعود أقرب قولان مصححان ونقل السرخس إلى التحية الثاني وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخمس إلا أنه كان يصلها في وقتها لا ينجزيه ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل أو لم يعلم ونوى صلاة الإمام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا في البحر فائس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة بأن يعلم أن القراءة فيها فرض وإن التسيخ سنة وهكذا خلافا لما يوجهه ما في متن نور الإيضاح وإن كان في شرحه فسر بما يرفع الإيهام أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكره ذلك كما فعل في الحزائن لأنه على التفسير الأول يكون بمعنى افتراض السجدة الثانية لأنها لا تحقق بدون رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع إلى اشتراك التعيين في التية وقد صرح به في بحث التية **(قوله)** وترتيب القيام على الركوع الخ) أي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فإن ركع ثانيا صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهو لتقديمه الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع على السجود حتى لو سجد ثم ركع فإن سجدا ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الأخير الخ أي يفترض إيقاعه بعد جميع الأركان حتى لو تذكر بعده سجدة صليها سجدها وأعاد القعود وسجد للسهو ولو ركعها قضاء مع ما بعده من السجود أو قايما أو قراءة صلى ركعة كما حرره في البحر وكان الأولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما فعل في الحزائن ليعلم أنه فرض آخر ولأن الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع لأنه سيذكره في الواجبات وسيأتي هناك تمام الكلام على ذلك كله **(قوله)** وأتمام الصلاة والانتقال الخ) قال في النتيج وقد عد من الفرائض أتمامها والانتقال من ركن إلى ركن قيل لأن النص الموجب للصلاة يوجب ذلك أيضا لوجود للصلاة بدون أتمامها وذلك يستدعي الأمرين اه والظاهر أن المراد بالأتمام عدم القطع والانتقال المذكور الانتقال عن الركن للأيمان بركن بعده إذ لا تحقق ما بعده إلا بذلك وأما الانتقال من ركن إلى آخر بلا فاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لأنه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع إلى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح التية وينبغي إبدال الركن بالفرض كما عبر في التية ليشمل الانتقال من السجود إلى القعدة بناء على ما استظهره من أنها شرط لاركن زائد لكن قدما ترجيح خلافه فافهم ثم إن عد الأتمام والانتقال المذكورين من الفروض يعني عنه ما ذكره المصنف من الفروض **(قوله)** ومتابعته لإمامه في الفروض) أي بأن يأتي بهامعه أو بعده حتى لو ركع إمامه ورفع فركع هو بعده صح بخلاف ما لو ركع قبل إمامه ورفع ثم ركع إمامه ولم يركع ثانيا مع إمامه أو بعده بطلت صلاته فلماذا متابعتها عدم المسابقة

تمييز المفروض وترتيب  
القيام على الركوع  
والركوع على السجود  
والقعود الأخير على ما قبله  
وأتمام الصلاة والانتقال  
من ركن إلى آخر ومتابعته  
لإمامه في الفروض

مع متابعتها لأممه فهي مشتركة في الغرائض معه لأجله ولا بعده واجبة كما سيذكره في الفصل الآتي عند قوله وأعلم أن مما ينبغي على لزوم المتابعة الخ واحتراز بالفروض عن الواجبات والسنن من متابعة فيها ليست بفرض فلا يفسد الصلاة بتركها **(قوله)** وصحة صلاة أممه في رأيه لأن العبرة لرأي المأموم صحة وفسادا على المعتد فلو اقتدى بشافعي مس ذكره وامرأة تحت لألخرج منه دم ط وسيأتي بيانه في باب الوتر **(قوله)** وعدم تقدمه عليه أي بالعقب فيصدق بما لو حاذاه أو تأخر عنه والافسدت **(قوله)** وعدم مخالفته في الجهة على تقدير مضاف أي عدم علمه بخالفه امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم العد في وقت الاقتران حتى لو علم الا بعد تمام الصلاة تحت كما مر في محله وقيد بخالة التحري لانه يجوز مخالفة جهة امامه قصدا في داخل الكعبة او خارجها كما لو حاقوا حولها قل الزحني والمضاف اقتدا على ما تقدمه وبأنى كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقيد في محله قل في البحر وقصدهم بذلك ان لا يدعى علمهم الا من زاحمهم عليه بالركب ويعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتنبع عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه فافهم **(قوله)** بشرطهما ما الاول فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما الثاني فهو ان تكون الحاذاة في صلاة مخالفة مشتركة بتركه تحريمة واداء ونوى الامام امامتها على ماسأني ح والشرط وان وقع في كلامه مفردا الا انه مضاف فيع ابو السعود **(قوله)** وتعديل الأركان سيأتي تفسيره عند ذكره في واجبات الصلاة **(قوله)** وبسطاه في الخرائن حيث قال بعد قوله وهو المختار قلت لكنه غريب مأثر من عرج عليه والذي روجه الجمال الوجوب وحل في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملي فيرتفع الخلاف قلت اني يرتفع وقد صرح في السهو بفساد الصلاة بتركه عند خلافة لهما فتنبه اه وهو مأخوذ من التهره قول والذي دعا صاحب البحر الى هذا الحمل هو التنقيص عن اشكال قوى وهو ان ابابوسف اثبت الفرضية بحديث المسمى صلاته وهو خبر آحاد والدليل القطعي امر بتطالع الركوع والسجود فيلزم الزيادة على النص الحسن بخبر الواحد وابابوسف لا يقول به واداحل قوله بفرضية تعديل الأركان على الفرض العملي الذي هو اعلى قسمي الواجب اندفع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمته \* وبيان الفرض العملي هو الذي يفوت الجواز يفوته كتقدير مسح الرأس بالربع فيلزم فساد الصلاة بتركه التعديل المذكور عند ابى يوسف وهما لا يقولان به لخلاف باق ولزم الزيادة على النص ايضا لان مقتضى النص الاكتفاء يسمى ركوع وسجود فلا شكل باق ايضا لكن اجاب بعض المحققين عن الاشكال بخواب حسن ذكرته فيما علقه على البحر وهو ان المراد بالركوع والسجود في الآية عندها معناها اللغوي وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا بافتراض التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد وعند ابى يوسف معناها الشرعي وهو غير معلوم فيحتاج الى البيان وقد صرح في العدة بان الحمل من الكتاب اذا حقه البيان بالغنى كان الحكم بعده مضاف الى الكتاب لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية التقعدة الاخيرة المبينة

مطلب

قصد به مضافي عبارات ان لا يدعى علمه الامم زاحمهم عليه

وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة وعدم تذكر فئته وعدم حذاة امرأة بشرطهما وتعديل الأركان عند الثاني والأئمة الثلاثة قل المعنى وهو المختار وافرده المصنف وبسطاه في الخرائن (وشرط في ادائها)

مطلب

عمل الكتاب اذا بين ما غنى وحكام مده مضاف الى الكتاب

بحر الواحد ولم نقل بفرضية الفاتحة بخبر الواحد ايضا لان قوله تعالى فأقرؤا ما تيسر خاص  
 لا يحمل اه ملخصا والحاصل ان الركوع والسجود خاصان عندها بجمال عنده وبهذا  
 يندفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم **(قوله** اي هذه الفرائض)  
 اي المذكورة في المتن لان الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القعدة الاخيرة على  
 القول بركنيتها كاقدمناه من ثمرة الخلاف **(قوله** قلت وبه) اي ويذكر هذا الفرض وهو  
 الاختيار الآتي في المتن وكان عليه ان يذكر هذا قيل قوله ولها واجبات فيسلم من عود  
 الضمير على التأخر الموجب لركاكة التركيب ح **(قوله** نيفا وعشرين) التيف بالتشديد  
 كهيئ ويخفف مازاد على العقد الى ان يبلغ العقد الثاني واراد هنا احدا وعشرين ثم  
 تقدمت في المتن وهذا تسعيا واثني عشر في الشرح يجعل ترتيب التقعد فرضا مستقلا كما  
 قدمناه فافهم **(قوله** في شره لهو هبانية) وكذا في رسالته المسماة درالكفون فانه ذكر فيها  
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنن والمدوبات ومسائل أخرى وشرح الجميع **(قوله**  
 للتحريمه عشرين شرطا) بعضها فيما يتعلق بلغتها وبقاها شروط للصلاة اشترطت لها على  
 ما اختاره الشارح لاتصالها بالاركان وقدمنا الكلام عليه **(قوله** ولغيرها) اي غير التحريمه  
 وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة الا أن هذه الثلاثة عشر لمدخل فيها  
 للتحريمه فلذا فصلها عما قبلها **(قوله** شروط) مبتدأ سوغ الابتداء به وصفه بقوله (للتحريم)  
 وقوله (حظيت) بالبناء للمجهول وناء الخطاب او التكلم اي اعطيت حظوة بالضم او  
 الكسرى مكانة او حظا (بجمعها مهذبة) منقاة مصلحة منصوب على الحال من الماء (حسنا)  
 بفتح اوله ومدود اقصر للضرورة حال ايضا او مرفوع على الوصفية ايضا او بالضم والقصر  
 منصوب على التمييز (مدى الدهر) ظرف لقوله (تزهر) من باب منع اي تتلاولا ونضى  
 (دخول) خبر المبتدأ (الوقت) اي وقت المكتوبة ان كانت التحريمه لها (واعتقاد دخوله)  
 او ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاكا فيه لا تجزئه وان تبين دخوله (وستر)  
 لعودة (وطهر) من حدث ونجاسة مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو  
 صلى على انه محدث أو ان ثوبه مثلا نجس فإن خلافة لم يجز كما مر عند قوله وان شروع بالتحريم  
 الخ قال ح وينبغي ان يكون الستر كذلك (والقيام) لقادر في غير نقل وفي سنة جبر (الحرير)  
 بأن لاتزال يدها ركنيته كما مر فلو ادرك الامام راكعا فكبر منحنيا لم يصح تحريمه (ونية اتباع  
 الامام) أنت خير بأن هذا شرط لصحة الاقتداء بالصحة التحريمه لانه اذا لم ينو المتابعة صح  
 شروعه منفردا لكنه اذا ترك القراءة اصلا تبطل صلاته لم يشترط لصحة التحريمه نية معطالق  
 الصلاة ولم يذكره فكان ينبغي ان يقول ونية اصل الصلاة الا ان يقال اتباع بالرفع باسقاط  
 العاطف فيكون بيانا لانه يشترط ان يكون تحريمه تابعا لامامه لاسبقا عليه (ونطقه)  
 اعترض بأن النطق ركن التحريمه فكيف يكون شرطا وأجيب بان المراد نطقه على وجه  
 خاص وهو ان يسمع بها نفسه فمن همس بها أو أجزاها على قلبه لا تجزئه وكذا جميع اقوال  
 الصلاة من ثناء وتعوذ وبسملة وقراءة وتسييح وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكعتاق  
 وطلاق وبين كما أفاده الناظم ط (وتعين فرض) اي انه ظهر او عصر مثلا (او وجوب)

اي هذه الفرائض قلت  
 وبه بلغت نيفا وعشرين  
 وقد نظم الشرنبلالي في  
 شرحه لهو هبانية للتحريمه  
 عشرين شرطا ولغيرها  
 ثلاثة عشر قال

\* في السجود حظيت  
 شديدا مهذبة حسنا مدى  
 له مر ترزهر \* دخول وقت  
 واعتقاد دخوله \* وستر  
 وطهر والقيام الحرير \* ونية  
 اتباع الامام ونطقه \* وتعين  
 فرض او وجوب فيذكر \*

بحث شروط التحريمه

قوله حظيت بالبناء للمجهول  
 الخ مقتضاء انه متعدد وهو  
 مختلف لما في المصباح  
 والقاموس ونص الاول  
 حظي عند الناس يحظى  
 من باب تعب حفة وزان  
 عدة وحظوة بضم الحاء  
 وكسر هاء الجوه ورفعا  
 منزله فهو حظي على فعليل  
 الخ وفي الثاني وحظي كل  
 واحد من الزوجين عند  
 صاحبه كرضي واحظي  
 الخ في الحرر اه مصححه

كر كتمى الطوف و عدين والوتر والمندور وقضاء نفل افسده واحترزه عن النفل فانه  
يصح نطق النية حتى الترويح في انعمد كما مر في تحت النية ( فيذكر ) اي يسبق واعاده  
ليعلق به قوله ( حكمة ذكر ) كانه اكبر فلا يصير شارعا بأحدهما في ظاهر الرواية على ما سأتى في  
ول الفصل الآتي ( خالص عن مراده ) اي غير مشوب بخارجته فلا يصح باستغفار نحو  
اللهم اغفر لي بخلاف اللهم ففقد فنه يصح في الاصح كما الله كسائي ( وبسمة ) اجر عطفاً  
على مراده اي وخالص عن بسمة فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كما نقله الناطم عن العناية  
وكذا يعوذ وحوقة كسائي ( عرباء ) مع حكمة اي بحكمة عربية ( انه هو بقدر ) على الجملة  
العربية فلا يصح سرورعه غيرها الا اذا عجز فيصح بالفارسية كالقراءة لكن سأتى انه يصح  
السرورعه غير العربية وان قدر عليها اتفاق بخلاف القراءة وان هذا مما شبهه على كثيرين حتى  
السريلالي في كل كنه ( وعن تركهاو ) عطف على قوله عن مراده وكذا المحرورات وعن  
الآنية ( ولها جلاله ) قال الناطم المراد بالهاوى الالف النسخي بالمذ الذي في اللام الثانية  
من الحلالة فذا حذفه الخالف والذائع او المكبر للصلاة او حذف الهاء من الجلالة اختلف  
في اعتقاد بينه وحل دحيته ووجه تحريمته فلا يترك احتياطاً ( وعن مدهمات ) اي همزة الله  
وهزة اكبر اطلاقاً للجمع على مدفوق الواحد لانه يصير استفهاماً وتعمده كفر فلا يكون ذكراً  
فلا يصح السرورعه وتصل الصلاة ولو حصل في أنشائها في تكبيرات الانتقالات ( وباء با كبر )  
اي وخالص عن مذهب اكبر لانه يكون جمع كبر وهو الطبل فيخرج عن معنى التكبير او هو  
اسم للحوض او للشيطان فتثبت الشركة فعمده التحريمه فانه الناطم ( وعن فاصل ) بين النية  
والتحريمه ( فعل كلام ) بذكر من فصل على حذف العاطف من الثاني ( مبان ) نعت لفواصل  
فذا تولى ثم عث بنياه او بدنه كثيراً او أكل ما بين اسنانه وهو قدر الحصة او تناول من خارج  
ولو قايلاً او سرب او تنكح او تنحج بلا عذر ثم كبر وقدا غابت النية عن قلبه يصح  
سرورعه واحترز عن غير المانين كما لو توضأ ومشي الى المسجد بعد انية كما مر في محله ( وعن  
سبق تكبير ) على النية خلافاً للكبر حتى كما مر اوسبق المقتدى الامامه فلو فرغ منه قبل فراغ  
امامه لا يصح سرورعه والاول اولى لما مر في توجيه قوله اتباع الامامه ( ومثلك بعذر ) بفتح  
اوله ٣ وضه ثالثة منبأ للفاعل يعني أنت تعذر اذا رأيت معنى بعيداً تأخذ من اللفظ فانك من  
خيار الناس وخير الناس من يعذر فتراد الحاس العذر من المطاع عن نضمة ط اي لان ضيق  
الخطم يلجئ الى التعبير بعيد المعنى ( فدوئك ) اي حذ ( هذى ) المذكورات ( مستقباً لقلبة )  
الا عذر او لتقلل راكب خارج مصر ( مالم تحطى بقبول وتسك ) بالناء للفاعل او المفعول  
( جملتها العشرون بل زيد غيرها ) كنية مصاق الصلاة وتميز المفروض كما مر واعتقاد  
ظاهره من حدث او حث ( لوناظمها يرجوا جواد ) كراد كثير الجود ( فيغفر ) اي فهو  
يعفر لراحته ( واحفظها من مذكال ) المذكور من البيان ( غيرها ) اي غير التحريمه وهو  
الصلاة ( ثلاثة عشر ) ساكن الشين فة في فتحها وبالتون للضرورة ط ( للمصلين )  
متعلق بقوله ( تنهيه ) وهي ( قيامك ) عند عده عذر ( في المفروض ) اي في الصلاة المفروضة  
وكذا ما حق به من الواحدة وسة الفجر وذكر الصمير باعتبار كون الصلاة فعلاً ( مقدار آية )

• ثمة ذكر خالص عن  
مراده وبسمة عرباء ان  
هو بقدر \* وعن ترك  
هو ولها جلاله \* وعن  
مدهمات وباء با كبر \*  
وعن فاصل فعل كلام مبان \*  
وعن سبق تكبير ومثلك  
بعذر \* فدوئك هذى  
مستقباً لقلبة \* مالم  
تحطى بقبول وتسك \*  
جملتها العشرون بل زيد  
غيرها \* وناظمها يرجو  
الجواد فيغفر \* وانك  
صلاة مع سلام مصفى \*  
ذخيرة خالق الله للدين  
ينصير \* واحفظها من بعد  
ذلك غيرها \* ثلاثة عشر  
للمصلين تظهر قيامك في  
المفروض مقدار آية \*

٣ قوله وضه ثالثة كذا  
بالاصل انقلب على حرف  
المفعول والى في المصباح  
اه من ان ضرب ويقضيه  
صديق القاموس اه مصححه

على قول الامام المعتمد (وقرأ في كتبه) اي من المروءات اي ركعاته (تخير) اي  
متخيها في ايقاع القراءة في اي ركعتين منه والمقام لبيان الفرق فلا يرد ان تعيين القراءة  
في الاولين واجب (وفي ركعات النفل والوتر فرضها) اي فرض القراءة كائن في جميع ركعات  
النفل لان كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شبه السجدة من حيث انه لا يؤذن له ولا  
يقام\* واعلم ان حكم السجود حكم النفل حتى لو نذر اربع ركعات بتسليمه واحدة لزمه القراءة  
في اربعها لانه نفل في نفسه ووجوبه عرضي (ومن كان مؤتمرا فعن تلك) القراءة التي قلنا  
انها فرض (يخطر) اي يمنع فتكرهه بخبرنا لان قراءة الامام له قراءة القراءة فرض على غير  
المؤتمر فهذا في موقع الاستثناء مما قبله (وشرط سجود) مبتدا ومضاف اليه (فالقرار) خبر  
بزيادة المقام (لجهة) اي يفترض ان يسجد على ما يجده حمله بحيث ان الساجد لو بلغ لانسفل  
رأسه ابغ ما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الارز والذرة الا ان يكون في نحو  
جواني ولا على نحو القطب والناج والفرش الا ان وجد حجه الارض بكسبه (وقرب قعوده  
فصل محرز) يعني الحد الفاصل بين السجدين ان يكون الى القعود اقرب وهو الرابع من  
الثلاثة عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره الناضم في درر الكنوز مؤخرا عن  
الذي بعده وهو الاسب (وبعد قيام فركوع فسجدة) اي يفترض بعد القيام الركوع وكذا  
السجود وكذا الترتيب المتبادر بالبعدية وبالفاء اي يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع  
على السجود كما مر (وثانية) مبتدا (قد صح) جملة معترضة (عنها) متعلق بقوله (تؤخر)  
والجملة خبر المبتدا يعني والسجدة الثانية يصح ان تؤخر عن السجدة الاولى الى آخر  
الصلاة لان مراعاة الترتيب بينهما واجبة كما سيأتي والاوضح في افادة هذا المعنى ان يقال  
وثانية قد صح فيها التأخر وحاصل كلامه ان مراعاة الترتيب بين المتكررين في كل الصلاة فرض  
كالقيام والركوع والسجود بخلاف المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظهر) متعلق  
بقوله فسجدة كذا قاله الناضم والاولى تعلقه بقوله الآتي الجواز (كف) اي كف نفسه  
(او على فضل ثوبه) او على كور عمامته (اذا تظهر الارض) التي تحت الكف او فصل الثوب  
(الجواز مقرر) لكن يكره ان كان بلا عذر كما سيأتي وحاصل البيت ان الفرض الثامن طهارة  
موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالصلي كخفائه وثوبه لانه لا يصلح له بعد حاله ان يكون  
النجاسة (سجودك) مبتدا (في) اي على مكان (عال) اي مرتفع عن حد الجواز المقدر بنصف  
ذراع الذي لا يغتر بلا ضرورة السجود على ارفع منه (فظهر) الاولى الايتان بالواو  
وتكون بمعنى او اي وسجودك على ظهر معص صلاتك (مشارك) لك (السجدة) الامام بمعنى  
في اي شرط ان يكون ساجدا ملك لكن سجوده على الارض (عند اذحامك) متعلق بقوله  
سجودك او بقوله (بغير) والجملة خبر المبتدا وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو ان لا  
يكون سجوده على مرتفع عن نصف ذراع الا ضرورة راحة (داؤك) مبتدا وخبره  
محدود د عليه خبر المبتدا الآتي (افعال الصلاة) اي اركانها (بقضة) وسيا في الكلام  
عليه قريبا (وتيمم مفروض) مبتدا اي تيمم المحس المفروضة عن غيرها وتقدم بيانه وكان  
يذني ذكره في شروط التحريم (عليك) متعلق بمحدود خبر المبتدا او بقوله (مقرر) وهو

\* ونقرأ في كتبه منه تخير\*  
\* وفي ركعات النفل والوتر  
فرضها \* ومن كان مؤتمرا  
فعن تلك يخطر \* وشرط  
سجود في القرار لجهة \*  
وقرب قعوده فصل  
محرز \* بعد قيام فركوع  
فسجدة \* وثانية قد صح  
عنها تؤخر \* على ظهر  
كف او على فضل ثوبه \*  
اذا تظهر الارض احوار  
مقرر (سجودك) في حال  
فظهر مشارك \* عند اذحامك بغير \* ادفع  
افعال الصلاة ببقضة \* وتيمم  
مفروض عليك مقرر \*

الحجر (ويتم مع صلاة قعوده) وعلى نفسه (وفي صلته) في معنى الباء وهو متعلق بالخروج  
وكذا قوله (عنه) أي عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (بحر) قال الناطم والخروج  
يصنع المصل فريض عند الإمام الأعظم وهو المحرر عند المحققين من أمثا وقد بسطنا الكلام  
عليه في رسالة سميتها (المسائل البهية الزكية على الاثنى عشرية) اه وتقدم بعض الكلام  
على ذلك والله الموفق **(قوله الاختيار)** بالرفع على انه نائب فاعل شرط المساق في كلام  
المصنف **(قوله)** أي الاستيقاظ تفسير بالالزام لانه يلزم من الاستيقاظ الاختيار واما  
فهره ليشير الى ان ما يخلص مع الغفلة والسهو لا ينافي الاختيار فلذا قال اما لو ركع الم  
رحمى **(قوله)** ذاهلا كل الذهول (بان كان قلبه مشغولا بشئ) فانه لا شك انه أتى بالركوع  
والسجود باختياره ولكنه نقل عنهما ونظيره المأشوق رجله وكثيرا من اعضائه يتحرك  
بنشبة اختار له ولا شعور له بذلك قال ح والطاهر ان الناس كذاهلا فليراجع **(قوله)** او قعد  
الاخير) صفة لمفعول مطلق محذوف أي او قعد العقود الاخير **(قوله)** بل يعيده (وهل  
يسجد للسهو لتأخير الركن الظاهر فراجع رحمى **(قوله)** على الاصح) اما في القراءة فهو ما  
اختاره فخر الاسلام وصاحب الهداية وغيرها ونص في المحيط والمبتهى على انه الاصح لان  
الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه ابواللثيث يعتد بها لان الشروع  
جعل التام كالمستيقظ في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الاحوال فجاز ان  
يعتد بها في حالة النوم واستوجهه في الفتح واجاب عن تعليل القول الاول بقوله والا اختيار  
المشروط فوجوده في ابتداء الصلاة وهو كافي لا يرى انه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل  
الذهول انه تجزئه اه قال في شرح المنية والجواب اما تمت كون الاختيار في الاستدعاء كافي  
ولا سيما ان الذاهل غير مختار اه على انه يلزم من الاكتفاء بالا اختيار في الابتداء انه لو ركع  
وسجد حالة النوم تجزئه وقد قال في المبتهى ركع وهو تام لا يجوز اجماعا وصريح كلام ابن  
امير حاج في الحلية ترجيح كلام الفقيه للجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبتهى  
ثم قال وقد عرف من هذا ايضا جواز القيام في حالة النوم ايضا وان نص بعضهم على عدم  
جوازه اه وسببه في البحر لكن قد علمت ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالاولى  
اتباع المنقول والله اعلم واما في القعدة فقد ذكر في الحلية عن التحقيق للشيخ عبدالعزيز  
البخاري انه لا نص فيها عن محمد وانه قيل انها يعتد بها وقيل لا ورجح في الحلية الاول بناء على  
ما قدمه من جواب شيخه وقال انه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني  
في المنية وقال شارحها الشيخ ابراهيم انه الاصح وفي المنية انه المشهور وبه جزم الشرنبلالي  
في نظمه المار وفي نور الابصار **(قوله)** أي الصلاة **(قوله)** لصدوره (أي ما أتى به **(قوله)**  
فلو أتى) أي في حالة النوم **(قوله)** ولو ركع الم) تفريع على مفهوم قوله فان أي هانئا لا يعتد به  
فانه يفيدانه لو لم يقدم ركع او سجد اعتد به **(قوله)** لحصول الرفع والوضع) كذا في الحلية  
والبحر عن المحيط والاطهر ذكر الانشاء بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط الرفع  
في الركوع اما على القول بانه سنة او واجب فلا يظهر **(قوله)** ولها واجبات) قدمنا في اوائل  
كتاب الطهارة الفرق بين الغرض والواجب وتقسيم الواجب الى قسمين احدهما وهو

« ويتم افعال الصلاة  
قعوده » وفي صلته عنها  
الخروج بحر (الاختيار)  
أي الاستيقاظ اما لو ركع  
او سجد ذاهلا عن الذهول  
اجزأه (ون أتى به) او  
بأحدهما ان قام او قرأ او  
ركع او سجد او قعد  
الاخير (بأن لا يعتد) بتا  
أتى به) بل يعيده ولو  
القراءة او القعدة على  
الاصح وان لم يعده تفسد  
لصدوره لاعتد الاختيار  
فكان وجوده كعدمه  
والناس عنه فاقولون فلو  
أتى التام ركعة تامة تفسد  
صلاة لانه زاد ركعة وهي  
لا تقبل الرفض ولو ركع او  
سجد فاه فيه اجزأه  
لمسؤول الرفع (منه)  
الوضع بالا اختيار (ولها  
واجبات

• حاج  
واجبات الصلاة

اعلاها يسمى فرضا عمايا وهو ما يثبت الجواز بفتوته كالوتر والآخر مالا يثبت بفتوته وهو المراد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم اكفاره جاحده والثواب بصلته وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كسوم رمضان واجب **(قوله لا تضد بتركها)** اشار به الى الرد على القهستاني حيث قال تضد ولا تبطل اهـ قال الحموي في شرح الكنز والفرق بينهما ان الفاسد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط او ركن وقد يطلق الفاسد بمعنى الباطل مجازا اهـ ووجه الرد ان اثنتا لم يفرقوا في العبادات بينهما وانما فرقوا في المعاملات **ح (قوله وتعاد وجوبا)** اي بترك هذه الواجبات او واحد منها وما في الزيبي والدرر والحجبي من انه لو ترك الفاتحة يؤمر بالاعادة لولا ترك السورة رده في البحر بان الفاتحة وان كانت آكد في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الاعادة حكم ترك الواجب مطلقا لا الواجب المؤكد وانما يظهر الأكيدة في الاثم لانه مقول بالشك اهـ قالت وينبغي تفيد وجوب الاعادة بما اذا لم يكن المترك لعذر كالامى او من اسلم في آخر الوقت فعلى قبل ان يسلم الفاتحة فلا تلزمه الاعادة تأمل **(قوله ان لم يسجد له)** اي السهو وهذا قيد لقوله والسهو اذا سجود في المعدل الا في اربعة لو ترك القعدة الاولى عمدا او شك في بعض الافعال فتفكر عمدا حتى شغله ذلك عن ركن او آخر احدى سجدتي الركعة الاولى الى آخر الصلاة عمدا او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى عمدا وزاد بعضهم خامسا وهو لو ترك الفاتحة عمدا فيسجد في ذلك كله ويسمى سجود عذر ولم يستثن الشارح ذلك لما سأتى تضعيفه في باب سجود السهو ورده العلامة قاسم ايضا باننا لانعلم له اصلا في الرواية ولا وجه في الدراية وهل تجب الاعادة بترك سجود السهو لعذر كالنسيه او طلعت الشمس في الفجر لم ادره فراجع والذى يظهر الوجوب كما هو مقتضى اطلاق الشارح لان النقصان لم يجبر بخلاف وان لم يأثم بتركه في تأمل **(قوله يكون فاسقا)** اقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته الموافقة في بيان المعاصي بان كل مكروه تحريما من الصغائر وصرح ايضا بانهم شرطوا الاستقاط العدالة بالصغيرة الادمان عليها ولم يشروطوه في فعل ما يخل بالمروءة وان كان مباحا وقال ايضا انهم اسقطوها بالا كل فوق الشيع مع انه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار عليه قال وجوابه ان المقتط لهما به بناء على ان كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا ادمان كما افاده في المحيط البرهاني وليس بمتعمدا وبه ظهر ان كلام الشارح هنا مبنى على خلاف المعتقد **(قوله وكذا كل صلاة طاعة)** الظاهر انه يشمل نحو مدافعة الاختين مما لم يوجب سجودا اصلا وان النقص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المعتدي ايضا وانه يستثنى منه الجمعة والعيد اذا ادبت مع كراهة التحريم الا اذا اعادها الامام والقوم جميعا فراجع **ح** اقول وقد ذكر في الامداد بحثا ان كون الاعادة بترك الواجب واجبة لا يتبع ان تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اهـ ونحوه في القهستاني بل قال في فتح القدير والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الاعادة او تنزيه فتستحب اهـ بقى هنائي وهو ان صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب اوسنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وصرحوا بفسق تاركها وتزيره وانه يأثم

لا تضد بتركها وتعاد  
وجوبا في العمد والسهو  
ان لم يسجد له وان لم يعدها  
يكون فاسقا آثما وكذا  
كل صلاة ادبت مع كراهة  
التحريم تجب اعادتها

مطلب

المكروه تحريما من الصغائر  
ولا تسقط به العدالة الا  
بالادمان

مطلب

كل صلاة ادبت مع كراهة  
التحريم تجب اعادتها

ومعنى هذا انه لو صلى منفردا لمصر ، دللتها الجماعة وهو يحتاج ما صرحوا به في باب  
 ادراك الغرض من انه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم اقيم الجماعة ثم يقتدى متطوعا  
 فيه كالصحيح في انه ليس له اعادة الظهر بالجماعة مع ان صلاته منفردا مكرهة تحريمها قريبة  
 من التحريم فيحالف تلك القاعدة الا ان يدعى تخصيصها بان مرادهم الواجب والسنة التي  
 تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة واجزاؤها فلا يشمل الجماعة لانها وصف لها خارج عن  
 ماهيتها او يدعى تقييد قوههم يتم ويقتدى متطوعا بما اذا كانت صلاته منفردا لعذر كعدم  
 وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته منفردا مكرهة والا قرب الاول ولذا لم يذكرها  
 الجماعة من حلة واجبات الصلاة لانها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة  
 ويؤيده ايضا أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منكوسا لم يكن لازما مع وجود  
 السهو لان ذلك من واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كاذكراه في البحر في باب السهو  
 لكن قوههم كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرحوا  
 به من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة من يصلي وهو حامل الصنم (تنبيه)  
 قيد في البحر في باب قضاء الفوائت وجوب الاعادة في اداء الصلاة مع كراهة التحريم بما قبل  
 خروج الوقت اما بعده فليس يجب وسيا في الكلام فيه هناك ان شاء الله تعالى مع بيان  
 الاختلاف في وجوب الاعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت ومعه (قوله  
 والمختار انه) اي الفعل الثاني حارب للاول بمنزلة الأخير بسجود السهو وبالاول يخرج عن المهددة  
 وان كان على وجه الكراهة على الاصح كذا في شرح الاكمل على اصول البرزوي ومقابلهما  
 نقلوه عن ابي اليسر من ان الفرض هو الثاني واختار ابي الهيثم الاول قل لان الفرض لا يشترط  
 وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول اذ هو لازم ترك الركس لا الواجب الا ان يقال  
 المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى اذ يختص الكمال وان تأخر عن الفرض ما علم سبحانه  
 انه سبقه اه يعنى ان القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكبر الفرض لان كون  
 الفرض هو الثاني دون الاول يلزم منه عدم سقوطه بالاول وليس كذلك لان عدم سقوطه  
 بالاول انما يكون بترك فرض لا بترك واجب وحيث استكمل الاول فرائضه لاشك في كونه  
 مجزا في الحكم وسقوط الفرض به وان كان ناقصا بترك الواجب وهذا كان الثاني فرضا يلزم  
 منه تكبر الفرض لان يقال له وفيه (قوله على ما ذكره) والافهى اكثر من ذلك بكثير  
 كما سيأتي بيانه (قوله قراءة ونحو الكتاب) هذا اذا يخفى قوت الوقت والا اكتفى بآية  
 واحدة في جميع محلات حص البرزوي الفجر في خمسة اسمعيل (قوله بتركها كثيرا)  
 فيد ان الواجب لا كبره لا يعرى عن تأمل بخبر وفي تمهيداني انها تجتمع واجبة عنده واما  
 عندهما وكبره ولذا لا يجب السهو ببيان الثاني كما في ارهedy فكلما الشارح جاز على  
 قولهما ط (قوله «ع اولي») اعلم للمواظفة المفيدة للوجوب ط (قوله وعليه) اي  
 بناء على ما في احتجى فكل آية واحدة وفيه نص لان الظاهر ان ما في احتجى متى على قول  
 الامم بانه جملة واحدة ذكر الآيات مثالا لا تحيدا ادبر لسي منها آية او اقل ولو حرفة  
 لا يكون آية كناية الذي هو واجب بان الواجب ثلاث آيات فلو قرأ دونها كان تاركا.

والمختار انه حارب للاول لان  
 الفرض لا يشترط (وهي)  
 على ما ذكره اربعة عشر  
 (قراءة ونحو الكتاب)  
 فيسجد للسهو بترك  
 اكبره لا قلها لكن في  
 احتجى يسجد بترك آية منها  
 وهو اولي قلت وعليه فكل  
 آية واجبة



للاوجب افاده الرحمن **(قوله)** ككل تكبيرة عبد) وهي ست تكبيرات كاسياني في محله - **(قوله)** وتعديل ركن) عطفت على تكبيرة اى وكل تعديل ركن وماله تعديل القنومة وتعديل الجلسة على ماينى قريبا - **(قوله)** والبيان كل اى) بالرفع عطفا على كل الاول او بالجر عطفا على كل الثانى والمراد ان من الواجبات اتيان كل فرض اوه اوجب في محله وترك تكبير ركن منهما وافاده هذا المراد بقوله كباينى اى في آخر الواجبات **(قوله)** وترك تكبير ركن) هكذا في بعض النسخ وعلمت المراد منه والذى في عامة النسخ وترك كل باسقاط تكرير وتوجيهه بأن يجعل قوله ككل تكبيرة تنظير الآية في قوله يسجد بترك آية والمعنى كما يسجد بترك ركن تكبيرة عبد منفردا وترك كل تعديل ركن منفردا وترك اتيان كل من التكبيرات او التعديلات حجة وكذا بترك كل هذا المذكورة حجة ولا يخفى ما فيه **(قوله)** تعدل ثلاثا قصارا) اى مثل ثم نظرا لآية وهى ثلاثون حرفا فلو قرأ آية طويلة قدر ثلاثين حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سيأتى في فصل يجهر الامام ان فرض القراءة آية وان الآية عرفا طائفة من القرآن مترجمة اقارب ستة احرف ولو تقدير اكمل يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة اه ومقتضاه انه لو قرأ آية طويلة قدر ثمانية عشر حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات متوالية على النظم القرآنى مثل ثم نظرا لآية ولا يوجد ثلاث متوالية اقصر منها فالواجب اما هى او ما يعدلها من غيرها لا ما يعدل ثلاثة امثال اقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثا قصارا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال اقصر آية على ان في بعض العبارات تعدل اقصر سورة فليتأمل وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث **(قوله)** ذكره الحلي) اى في شرحه الكبير على التنية وعبارته وان قرأ ثلاث آيات قصارا او كانت الآية او الايتان تعدل ثلاث آيات قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة يعنى كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على المائتي ولما رده لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اه قلت قد صرح به في الدرر ايضا حيث قال وثلاث آيات قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اه ومثله في النضى وغيره وفي التارخانية لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول ابي حنيفة قبل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعامتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار او يعدلها فلا تكون قراته اقل من ثلاث آيات اه وهذا يفيد ان بعض الآية كالآية في انه اذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار كفى **(قوله)** في الاولين) تنازع فيه قراءة وضى في قول المصنف قراءة تحت الكتاب وضى سورة لان الواجب في الاولين كل منهما ما فيه **(قوله)** وهل يكره) اى ضم السورة **(قوله)** المختار لا) اى لا يكره تحريما بل تنزيها لانه خلاف السنة قبل في اشياء وسر حقا فان ضم السورة الى الفائحة ساهيا يجب عليه سجدة السهو في قول ابي يوسف تأخير الركوع عن محله وفي اظهر الزوايات لا يجب لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقصا على النجحة مسنون لا واجب اه وفي البحر عن فخر الاسلام ان السورة مشروعة في الآخرين فلا وفي الذخيرة انه المختار وفي المحيط وهو الاصح اه والظاهر ان المراد بقوله فلا يجوز والمشروعية بمعنى عدم الحرمة فلا ينافى كونه خلاف الاولى كما فاده في الحنية **(قوله)** لان كل شفع منه صلاة

ككل تكبيرة عبد وتعديل ركن والبيان كل وترك تكبير ركن كباينى فايحفظ **(وضى) اقصر (سورة)** كالكوثر او ما قدم مقامها وهو ثلاث آيات قصار نحو ثم نظرت عيسى ويسر ثم ادبر واستكبر وكذا لو كانت الآية او الايتان تعدل ثلاثا قصارا ذكره الحلي **(في الاولين من الفرض)** وهل يكره في الآخرين المختار لا **(جميع ركعات النفل)** لان كل شفع منه صلاة **(و) كل (الوتر)**

مصاب

كل شفع من النفل صلاة

كانه والله اعلم بكمته من الخروج على رأس الركعتين فإذا قام الى شفع آخر كان بابا صلاة على تحريمة صلاة ومن ثمه صرحوا بأنه لو نوى اربعاً لا يجب عليه تحريمها سوى الركعتين في المشهور عن احتياطنا وان القيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقولوا يستحب الاستفتاح في الثالثة والتعود وتسامه في الحلية وسأئى ايضا في باب الوتر والنوافل قال ح ولا ينافيه عدم افتراض الفعدة الاولى فيه الذي هو الصحيح لان لكل صلاة واحدة بالنسبة الى الفعدة كافي البحر عند قول الكثر فرضها التحريمة (قوله احتياطاً) اى لما ظهرت آثار السنة فيه من انه لا يؤذن له ولا يقام اعطياه حكم السنة في حق القراءة احتياطاً - (قوله وتعيين القراءة في الاولين) لا يكرر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد هنا القراءة ولو اية فتعيين القراءة مطلقاً فيهما واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من الفرض) اى الرباعى والثلاثى وكذا في جميع الفرض التثانى كالنجر والجمعة ومقصود السفر (قوله على المذهب) اعلم ان في محل القراءة المفروضة في الفرض ثلاثة اقوال \* الاول ان محلها الركعتان الاوليان عينا وتحصيه في البدائع \* الثانى ان محلها ركعتان منها غير عين اى فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور في المذهب \* الثالث ان تعيينها فيهما افضل وعليه مثنى في غاية البيان وهو ضعيف والقولان الاولان اتفاقا على انه لو قرأ في الاخيرين فقط يصح ويلزمه سجود السهو لو ساهيا لكن سببه على الاول تغير الفرض عن محله وتكون قراءته قضاء عن قراءة في الاولين وسببه على الثانى ترك الواجب وتكون قراءته في الاخيرين اداء كذا في نوافل البحر وفيه من سجود السهو واختلاف في قراءته في الاخيرين هل هي قضاء اداء فذكر القدورى انها اداء لان الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقيل غيره انها قضاء في الاخيرين استدلالا بعدم صحة اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الاخيرين اداء لجاز لانه يكون اقتداء المفترض بالفترض في حق القراءة فلما لم يجز علم انها قضاء وان الاخيرين خلنا عن القراءة وبوجوب القراءة على مسبق ادرك امامه في الاخيرين ولم يكن قرأ في الاولين كذا في البدائع اه اقول لى ههنا السكال وهو انه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة وانما السكال في تعيين محلها وحاصل الاقوال الثلاثة ان تعيينها في الاولين فرض او واجب او سنة وقد علمت تصحيح القول الاول وحيد فلا يخلو اما ان يراد انه فرض قطعى او فرض على وهو ما يفوت الجواز بقوته وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الاولين فساد الصلاة كما لو اخر الركوع عن السجود ولا تثل بذلك عندنا فتعين المصير الى القول بالوجوب الذى عليه المتون والذي يظهر لى ان في السنة قولين فقط وان القول الاول والثانى واحد فقولاهم محلها الركعتان الاوليان عينا معناه ان التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثانى فيكون تأخير القراءة في الاخيرين انباء مثل تأخير السجدة من الركعة الاولى الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بان تعيين الاولين افضل وعليه فالقراءة في الاخيرين اداء لا قضاء وهذا القولان المذبان دسرها صاحب البحر في سجود السهو عن البدائع ويدل لذلك ان صاحب التنية ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في

احتياطاً (وتعيين القراءة في الاولين) من الفرض على المذهب (وتقديم الفاتحة

الحلية وهذا عند القائلين بان محليها الركعتان الاوليان عينا وقد عرفت انه الصحيح وعليه مشى في الخلاصة والكافي وامام عند القائلين بان محليها ركعتان منها بغير اعيانها فظاهر قولهم ان القراءة في الاولين افضل انه ليس بواجب بل الظاهر انه سنة وغير خاف ان ثمة اختلاف تظهر في وجوب سجود السهو اذا تركها في الاولين او في احدهما سهوا التأخير الواجب سهوا عن محله وعلى السنة لا يجب اه ماخصا وهو صريح في ان الاقوال اثنان لاثباته وفي ان المراد بالقول بان محل القراءة الاوليان عينا هو الوجوب لا الافتراض وظهر بهذا ان صاحب البحر لم يصب في بيان الاقوال وفي التفريع عليها كما لم يصب من نقل عبارته عن غير وجهها وبنما قررناه ان رفع الاشكال والضح الحال والحاصل انه قيل ان محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الاولين افضل وقيل ان محليها الاوليان منه عينا فيجب كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلمت تأييده بما مر في عبارة البحر عن البدائع من مسألة المسافر والمسبوق وقال القهستاني انه الصحيح من مذهب ائمتنا فلا جرم قال الشارح على المذهب فانهم \* الحمد لله على التوفيق والهداية الى اقوم طريق **(قوله على كل السورة)** حتى قالوا لوقرأ حرفا من السورة ساهيا ثم تذكرها فقرأ الفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو بغير وهل المراد بالحرف حقيقته او الكلمة راجع ثم رأيت في سهو البحر قل بعد مامر وقيد في فتح القدير بان يكون مقدار ما يتأدى به ركن اه اى لان الظاهر ان العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة والتأخير اليسير وهو مادون ركن مغفوعه تأمل ثم رأيت صاحب الحلية ايد ما يخبره شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشهد في القعدة الاولى الزجة لسهو بسبب تأخير القيام عن محله وان غير واحد من المشايخ قدرها بمقدار اداء ركن **(قوله وكذا ترك تكريرها اية)** فلو قرأها في ركعة من الاولين مرتين وجب سجود السهو في الواجب وهو السورة كفي الذخيرة وغيرها وكذا لو قرأ اكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية اذ لو قرأها قبل السورة مرة وبعدها مرة فلا يجب كما في الحانية واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهدى لعدم لزوم التأخير لان الركوع ليس واجبا باثر السورة فانه لو جع بين سور بعد الفاتحة لا يجب عليه شئ كذا في البحر هنا وفي سجود السهو قال في شرح المنية وقيد بالاولين لان الاقتصار على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهوا ولو تعمده لا يكره ما يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها اه **(قوله بين القراءة والركوع)** يعنى في الفرض الغير التأتى ومعنى كونه واجبا انه لو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع ان يكون مرتبا على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب بين الركوع والسجود مثلا فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع يصح سجود هذه الركعة لان اصل السجود يشترط ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتيب الركوع على القيام كذلك لان القراءة لفرض في جميع ركعات الفرض بل في ركعتين منه بلا تعيين اما القيام والركوع والسجود فانها معينة في كل ركعة نعم القراءة فرض ومحليها القيام من حيث هو فاذا انقضى وقتها بان يقرأ في الاولين صار الترتيب بينهما وبين الركوع

(على كل (السورة) وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاولين (ورعاية الترتيب) بين القراءة والركوع) و (فيما يتكرر)

فرضاً بعد ذلك من فرضيه هذا الترتيب عارضة بسبب تأخير هذا فيطروا  
 إليه واقتصر على أن الترتيب فيها واجب لأن إيقاع القراءة في الأوليين واجب هذا توضيح  
 لما حققه في الدرر والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين الأوليين وبمترته فيما  
 لو آخر القراءة إلى الآخرين وركعة في كل من الأوليين بالاقراء اتصالاً ما لو قرأ في الأوليين صار  
 الترتيب فرضاً حتى وإن ذكر السورة كما قد فُقد وقيل إنه لزم إعادة الركعة لأن السورة التحقت  
 بتأجيلها وبسبب القراءة كلها فربما فُقد تأخير الركعة عنها ويظهر من هذا أن هذا  
 الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض بعدها نظيره قراءة السورة فإنها قبل قراءتها تسمى  
 واجباً وبعدها تسمى فرضاً، وحيث أن يكون الأصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة  
 كمروضاها فيما لو آخر القراءة إلى الآخرين لكن قد يقال إن هذا الترتيب يفي عنه وجوب  
 تعيين القراءة في الأوليين إلا أن يقال لما كان هذا التبعين لا يحصل إلا بهذا الترتيب جعله  
 واجباً آخر فقدر **(قوله ما فيها لا يتكرر)** أي في كل صلاة أو في كل ركعة ففرض وذلك  
 كترتيب القيام والركوع والسجود والتعود الأخير كاعلمته آتفاً ومر أيضاً عند قوله وبقي  
 من الفروض وينبغي هناك ولا يرد على اتصاله أن القراءة بما لا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها  
 على الركوع غير فرض لأن مراده بما لا يتكرر ما عداها بقية تصرفه فيها بوجوب  
 ترتيبها فلا منافاة في كلامه ففهم فنقلت ذكر في الكافي الثاني من باب سجود السهو أنه  
 يجب بشيء منها تقدير ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع لأن مراعاة الترتيب  
 واجبة عندنا خلافاً لما في ذلك الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الذخيرة مع أنه  
 في الكافي ذكر هنا أن ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة  
 لا توجد إلا بذلك اهـ قلت أحاب في البحر بأن قوله هنا أن الترتيب شرط معناه أن الركن  
 الذي قدمه يلزمه ويلزمه أعدته مرتباً حتى إذا سجد قبل الركوع لا يعتد بهذا السجود  
 بالإجماع كسبح به في النهاية في شرط أعدته وقوله في سجود السهو أن الترتيب واجب معناه  
 أن الصلاة بعد إعادة مقدمه لا تفقد بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة مقدمه والحاصل  
 أن افتراض الترتيب بمعنى افتراض إعادة مقدمه ووجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة  
 ما دون ركعة لا يفد الصلاة فكان واجباً لفرض خلاف الأول وقد خفي هذا على صدر  
 الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً في تكبيرة الافتتاح والقعدة الأخيرة وهو محجب  
 لما علمت من كلام النهاية **(قوله كاسجدة)** الكيف استقصائية إذ لا يتكرر في الركعة سواها  
 ومثله الكافي في قوله كمدح والمراد بهما السجدة الثانية من كل ركعة فترتيب بينهما  
 وبين مقدمها واجب قبل في سرح التنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيها بعد ما  
 قيام أو ركوع أو سجود به بقضيتها ولا يفتى ما فعله قبل قضائها فهو بعد ركعتها من قبام  
 أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود السهو فقط لكن اختلاف في لزوم قضاء ما تذكرها  
 فتضاهيه كما لو تذكر وهو رافع وسأجدها في سجدة في الركعة التي قبلها فانه يسجد بها  
 وهل يعيد الركوع أو السجود المتذكر فيه في عداية أنه لا يجب أعدته بل تستحب معلاً  
 بأن الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الأفعال وفي الخاتمة أنه يعيده والأفقدت صلاته معلاً

أما فيما لا يتكرر ففرض  
 كسبح (في كل ركعة)  
 كاسجدة

بأنه ارتفض بالعود الى ما قبله من الأركان لأنه قبل الرفع منه يقبل الرقص بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لأنه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرقص أه و مثله في استخراج قول في البحر فليكن ان الخلاف في الأعادة ليس بناء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على ان الركرك المذكور فيه هل يرتفض بالعود الى ما قبله من الأركان أولا أه تأمل واستعد ما في الهداية فقد جزم به في الكثر وغيره في أخبار الاستخلاف وصرح في البحر بضعف معنى الحائنة هذا والتقسيد بالترتيب بينهما وبين ما بعدها للاحتراز عما قبلها من ركعتها فان الترتيب بين الركوع والسجود من ركعة واحدة بشرط كإمر ونه عليه في الفتح **(قوله)** اوفي كل الصلاة كعدد ركعاتها اي ان الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فان ما يقتضيه بعد فراغ الصلاة اول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا لكان آخر أه ورده في البحر بأنه لا يوجب ان يدخل تحت الترتيب الواجب اذ لا شيء على المسبوق ولا نقص في صلاته اصلا فلذا اقتصر في الكافي على التكرار في كل ركعة أه وكأنه فهم ان مراد الزيلعي ان الترتيب ائذكور واجب على المسبق وليس كذلك بل مراده انه واجب على غيره بدليل مسئلة المسبوق وبيان ذلك انه لو اقتدى في ثالثة الرابعة مثلا لا يجوز له ان يصلي اول صلاة امامه الذي قته ولو فعل فسدت صلاته لا لفراده في موضع الاقتداء بل لموجب عليه متابعتة فيها ادركه ثم اذا سلم يقضى ما قاته وهو اول صلاته الا من حيث القعدات فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقضيه آخر صلاته حقيقة من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من ان مراد الزيلعي وجوب الترتيب على غير المسبوق ما في الفتح حيث قل اوفي كل الصلاة كل ركعات الا لضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلي آخر الركعات قل اولها أه فمن ظن ان كلام الفتح مخالف لكلام الزيلعي فقد وهم نعم كلام الفتح اظهر في انفراد فهمه \* فان قلت وجوب الشيء انما يصح اذا لم يكن ضده وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان المصلي كل ركعة اتى بها أولا ففي الأولى وثانيا ففي الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لأنه من الأمور الاعتبارية التي تبنى عليها احكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيها فاذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد ان يجعلاهما الأخيرتين فهو لغو الا اذا حقق قصده بان تركه فيها القراءة وقرأ فيها بعدها حينئذ يبنى عليه احكام شرعية وهي وجوب الأعدة والائتم اوجود ما يقتضى تلك الاحكام ولهذا اعتبر الشارح صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال فالوجب عليه عكس الترتيب مع ان كل ركعة اتى بها أولا ففي الأولى صورة لكنها في الحكم ليست كذلك فكما اوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن امره بأن يفعل ما يبنى على ذلك من قراءة وجهه كذلك امر غيره بالترتيب بأن يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولا ويجهر اويسر واذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا اعتبر المصنف كالكثر وغيره بقوله ورعاية الترتيب اي ملاحظته باعتبار الاتيان بما يجب أولا في الاول أو آخر في الآخر والحاصل ان المصلي اما منفرد او امام او مأموه فلاولان يظهر فيه ما يترتب الترتيب بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور الثمرة فيهما تظهر في المأموه فانه اما مدرك او مسبوق فقط والا حق فقط او مركب على ما سيأتى بيانه في محله اما ندرك فهو تابع لامره حكمه

قوله تأمل وحده التأمل ان كلام الهداية صريح في ان الأعدة مبنية على ان الترتيب ليس بفرض وقد يجاب بأن الخلاف من الطرفين ليس مبني على مذكوره لان الخلاف من طرف الهداية مبنى على ان الترتيب ليس بركن والخلاف من طرف الحائنة ليس مبني على ان ركن بل على ان ارتفض أه منه

اوفي كل الصلاة كعدد ركعاتها

حكمه وام انسبق فقد علمت ان الازم عليه عكس الترتيب واما الملاحق فلو اوجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فذاذرك بعض صلاة الامام فقام فعليه ان يصلي اولامانة في بلا قراءة ثم يتابع فلو تابعه اولانم صلى مائة فيه بعد سلام الامام جاز عندنا واثم تركه الواجب وعند زفر لا تصح صلاته قل في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاته فانه تفسد صلاته وهو الاصح والملاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاته لا تفسد خلافه لفرأه واما المركب كما لو اقتدى في ثانية الفجر قام الى ان سلم الامام فهذا لاحق ومسبوق ولا يصل شيئاً فيصل اول الركعة التي نام فيها بالاقراءة ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح واثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها مع كراهة التحريم او ساهياً لعدم امكان الجبر بسجود السجود لان ختام صلاته وقع بتالحق فيه والملاحق ممنوع عن سجود السهو لانه خلف الامام حكماً فثبت بهذا ان الملاحق بنوعيه قد اوجبوا عليه الترتيب كالأزم المسبوق بعكسه وليس ذلك الا من حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصورة ففهم (قوله حتى لو نسي الخ) نزيح على قوله كالسجدة (قوله من الاول) ليس بقيد وخمها بعدها من الآخر ط (قوله قبل الكلام) المراد قبل آياته بتفسد ط (قوله لكنه يتشهد) اي يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط ويتبعها صلوات والدعوات في تشهد السهو على الاصح ط (قوله ثم يتشهد) اي وجوباً وسكت عن القعدة لان التشهد يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تأمل (قوله لانه يبطأ الخ) اي لان التشهد يعنى مع القعدة بقرينة قوله اما السهوية فترفع التشهد لا القعدة - اما بطلان القعدة بالعود الى الصلوة اي السجدة التي هي من صلب الصلاة اي جزء منها فلا شرط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا بتمام سائر الاركان واما بطلانها بالعود الى التلاوة فقال ط لان التلاوة ما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلوة بخلاف ما اذا تركها اصلاً وقال الرحنى لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله اما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد الجلوس لانها سجدتان ط (قوله فترفع التشهد) اي تبطله لانه واجب مثلها فتجب اعادته وانما لا ترفع القعدة لانها ركن فهي اقوى منها (قوله بمجرد رفعه منها) اي من السهوية بلا قعود ولا تشهد لا تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله بخلاف تلك السجدين) اي الصلوة والتلاوة فانه لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد صلاته لرفعهما القعدة \* (قوله) قد يشار الى المثنى باسم الاشارة الموضوع للمفرد وكذا في الرفع منها

حتى لو نسي سجدة من الاولى قضاءها ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يتشهد ثم يسجد السهون ثم يتشهد لانه يبطأ بالعود الى الصلوة والتلاوة اما السهوية فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد بخلاف تلك السجدين (وتعديله الاركان) اي تسكين الجوارح قدر تسليحة في الركوع والسجود وكذا في الرفع منها

معلقاً

قد يشار الى المثنى باسم الاشارة الموضوع للمفرد

ان للخير وللشر مدى وكذا ذلك وجه وقبل

فانهم (قوله وتعديل الاركان) هوسنة عندها في تحريك الجرجاني وفي تحريك الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركها في الهداية وجزء بالثاني في الكثر والوقاية والمثلث وهو مقتضى الادلة كما في قل في البحر وبهذا يضعف قول الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منها) اي يجب التعديل ايضا في القومة من الركوع والجلوس بين السجدين وتضمن كلامه وجوب

نفس القومة والجلسة ايضا لا يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما **(قوله على ما اختاره الكمال)** قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة اى في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة ووجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله وللامر في حديث المسمى صلاؤه وما ذكره قاضيخان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في الحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار لتحقيق ابن الهمام وتأييده ابن أمير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي ان يعدل عن الدراية اى الدليل اذا وافقتها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضيخان ومثله ما ذكر في الفتية من قوله وقد شدد القاضي الصدوق في شرحه في تعديل الاركان جميعها تشديدا بلغيا فقال واكمل كل ركن واجب عندنا حنيفة ومحمد وعندنا يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب عندنا حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو عمدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كن طاف جنبا تلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا اه والحاصل ان الاصح رواية ودراية وجوب تعديل الاركان واما القومة والجلسة وتعدليهما فالشهور في المذهب السنية وروى وجوبها وهو الموافق للدلالة وعليه الكمال ومن بعده من المتأخرين وقد علمت قول تليذه انه الصواب وقال ابو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه الطحاوي عن اثنتا الثلاثة وقال في الفيض انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي واحمد والعلامة البركوى رسالة سماها معدل الصلاة اوضح المسئلة فيها غاية الايضاح وبسط فيها ادلة الوجوب وذكر ما يرتب على ترك ذلك من الآفات واوصلها الى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم ليلة واوصلها الى اكثر من ثمانية وخمسين مكروها فينبى مراجعتها ومطالعها **(قوله لكن المشهور اى)** استدراك على قوله وكذا في الرفع منهما وحاصله ان وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لان التعديل مكمل لهما ما وجوب تعديل القومة والجلسة فغير ظاهر لان القومة والجلسة اذا كانتا واجبتين على ما اختاره الكمال يلزم ان يكون التعديل فيهما سنة لان مكمل الواجب يكون سنة فبهذه القاعدة لاتوافق مختار الكمال لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه الفرض في الكل ولا ما هو المشهور عن ابي حنيفة ومحمد لانه اما السنية في الكل على تحريج الجرجاني او الوجوب في تعديل الاركان والسنية في الباقي على تحريج الكرخي لانه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة بأن الاولى مكملة للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال ٣ فكانا سنتين اظهرا للتفاوت بين المكملين اه فافهم واجاب ح بأنه لا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل اقول على ان ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذ من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له وجه صحت قال ولعل منشأ ما في الخلاصة من ان الواجب اكمال للفرائض والسنة اكمال

مطلب

لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا وافقتها رواية

قوله الدراية المراد بالدراية بالدال المهملة في اولها العلم الحاصل من احد النصوص الشرعية الصحيحة اه (منه)

على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة

٣ قوله وهو الانتقال اى الانتقال من ركن الى ركن الذى مرعده في الفرائض وهو ركن مقصود لغيره لان افتراض الانتقال من الركوع مثلا لاجل الاتيان بالسجود اذ لو دام راكم لم يتحقق السجود كقدماء هناك وهو دون الفرض المقصود لذاته فيكون مكمله سنة ومكمل الاول واجبا اظهرا للتفاوت بينهما اه (منه)

لواحيات والآداب الجارية ولا بدع ما ليس معه ذلك فليست به اه اى لان  
معاد ان الواجب سبع لا حال الفرض اى لان كل ما يكمل الفرض يكون واجبا وهكذا  
(قوله وعند الثاني الاربعة فرض) اى على بقوت الحواجز بقوته كما قدمنا بيانه فى آخر بحث  
الفرائض (قوله وروى بدل) لانه وان كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى افترضت القراءة  
فى جميعه لكن القعدة انما فرضت للخروج من الصلاة واقامة الى الثالثة لئلا ين ان ما قبلها لما يكن  
او ان الخروج من الصلاة فليست القعدة فرضية وتامة فى ح عن وتر البحر (قوله فى الاصح)  
خلافا لمحمد فى افتراضه قعدة كل شفع نفل وللطحاوى والكركسى فى قولهما انها فى غير النفل  
سنة لكن فى النهار قل فى البدائع واكثر ما ينشأ يعلقون عليه اسم السنة اما لان وجوبه عرف  
بها او لان المؤكدة فى معنى الواجب وهذا يقتضى رفع الخلاف (قوله وكذا ترك الزيادة فيه)  
على التشهد ضمير فيه لايصح ارجاعه للتشهد خلافاً لمن وهم وان كان ترك الزيادة فيه اى فى  
اتناء كلماته واجبا ايضا كترك الزيادة عليه اى بعدم تامة كما سيأتى فيتعين ما قاله ح من ارجاعه  
للقعود الاول اى فى الفرض والسنة المؤكدة لانها فى النفل مطلوبة وقل الزيادة المقوتة  
للوأجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتى فى الفصل الآتى (قوله واراد  
بالاول غير الاخير) ليشمل ما اذا صلى الف ركعة من النفل بتسليمه واحدة فان ما عدا القعود  
الاخير واجب ومفهومة فرضية كل قعود اخير فى اى صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذى  
بعد سجود السهو فانه واجب لا فرض لما سيأتى من انه رفع التشهد لا القعدة ومعلوم ان  
التشهد يستلزم القعدة فهى واجبة ح (قوله وقد يجاب بأنه عارض) اى بسبب الاستخلاف  
فان المسافر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قد مقامه  
فنفرض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قيل ويجاب بهذا ايضا عن المسبوق كما لو اقتدى  
بالامام فى ثمانية المغرب فان القعود الثانى مما عدا الاخير فرض عليه بتابعة الامام وحاصله ان  
قعود الامام الاخير يفترض على المسبوق بتابعته لمامه فهو عارض بالاقتداء واقول هذا  
مخالف لما فى البحر والنهر من قولهما اراد بالاول ما ليس بأخراذ المسبوق بثلاث فى الرباعية  
بقعد ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الاخير اه ويدل عليه ما سيأتى فى الامامة من ان  
المسبوق لو قام قبل السلام قبل قعود امامه قدر التشهد فان قرأ فى قيامه قدر ما تجوز به الصلاة  
بعد فراغ الامام من التشهد حازت صلاته والافلا وسيأتى تمام بيانه فلو كان القعود فرضا عليه  
لما صح هذا التفصيل وبلغت صلاته مطلقا فهم (قوله والتشهدان) اى تشهد القعدة الاولى  
وتشهد الاخرة والتشهد المروى عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل من المروى عن ابن عباس  
وغيره خلافا لما اختره فى البحر كما سيأتى فى الفصل الآتى (قوله بترك بعضه ككلمة) قل فى البحر  
من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بتركه ولو قليلا فى ظاهر الرواية لانه ذكر واحد  
منظوم بترك بعضه كترك كلمة اه (قوله وكذا فى كل قعدة) اشار به الى التورك على المتن فى  
تعديده بالثنية اذ لو افرد كان اسم خمس شاملا لكن تشهد كما اشار به فى البحر ح (قوله فى  
الاصح) مقابلة لمقابل له فيما عدا الاخرة سنة (قوله فى تشهدى المغرب) اى اقتدى به فى  
التشهد الاول من تشهدى المغرب فيكون قد ادركه فى التشهدين وقوله وعليه اى على الامام

وعند الثاني الاربعة فرض  
(والقعود الاول) ولو فى  
صل فى الاصح وكذا ترك  
الزيادة فيه على التشهد  
واراد بالاول غير الاخير  
لكن برده انما لو استخالف  
مسافر سبقه احدث مقبلا  
ون القعود الاول فرض  
عليه وقد ثبت انه مارض  
(والتشهدان) ويسجد  
للسهو بترك بعضه ككلمة  
وكذا فى كل قعدة فى الاصح  
اذ قد يشكر عشر اكن  
ادرك الامام فى تشهدى  
المغرب وعليه سهو فسجد  
معه وتشهد ثم تذكر  
سجود تلاوة فسجد معه  
وتشهد ثم سجد للسهو  
وتشهد معه ثم قفى  
الركعتين بشهدين



سهو فسجد اى المأموم معه اى مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد اى المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر اى الامام سجود تلاوة فسجد اى المأموم مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجد اى المأموم مع الامام السهو لان سجود السهو لا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد اى المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى اى المأموم الركعتين بتشهادين لما تقدمنا من ان المسبوق يقضى آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحلية ما صلاه مع الامام آخر صلاته فاذا اتى بركعة مما عليه كانت ثانية صلاته فقدمتم باقى بركعة ويقعد اهـ (قوله) ووقع له اى للمأموم كذلك اى مثل ما وقع للامام بأن سها فيها يقضيه فسجد له وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجدته وتشهد ثم سجد لسهو وتشهد لما ذكرنا هـ (قوله) ومثل التلاوة تذكر الصلية اى فى ابطال القعدة قبالتها واعدة سجود السهو ط (قوله) لهما اى الامام والمأموم (قوله) زيد اربع وذلك بأن تذكر الامام الصلية بعد القعدة الخامسة فسجدها المأموم معه وتشهد لارتفاع القعدة ثم سجد معه للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم فخير اربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلية عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بان تراخى تذكر التلاوة عن الصلية واما اذا تذكرها معا فاما ان يتذكر قبل القعدة الاخيرة او بعدها قبل تشهد سجود السهو او بعده فان تذكرها قبل القعدة الاخيرة فليس هناك الا ثلاث قعدات وان تذكرها بعدها قبل تشهد سجود السهو فاربعة وان بعده فخمسة ومثله فى المأموم فتكون عشرة ثم اعلم انه اذا تذكرها معا يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلية من تلك الركعة او ما بعدها وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبالتها قدم الصلية كما فى البحر من باب سجود السهو هـ (قوله) للمأموم اى من انه يسجد للسهو بعد التلاوة هـ (قوله) تعدد التلاوة والصلية يعنى مرتين فقط المرة المتقدمة وهذه هـ (قوله) زيدت ايضا صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلية اخرى فسجدها وتشهد ثم قبل ان يسجد للسهو تذكر تلاوة اخرى ايضا فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست واما اذا لم يتذكر التلاوة الا بعد تشهد سجود السهو فانها تصير ثمانى صور اهـ اقول والذى فى غالب النسخ زيد ستون وصورته ان يتذكر بعد القعدة السابعة صليتين اخريين على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه اربع ثم يتذكر بقية آيات المسجدة واحدة بعد واحدة وهى ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالحجوع ثلاثون واذا وقع مثله للمأموم تصير ستين ثم اذا ضم اليها الاربع عشرة التى قدمها الشارح والاربع الآتية فى قوله عقيب ولو فرضنا تساع ثمانية وسبعين وهى المشار اليها فى قوله الآتى فى ثمانية وسبعين كما مر فالصواب ما فى غالب النسخ (قوله) ولو فرضنا ادراكه (الح) صورته ادراك الامام وهو فى المسجدة الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه هـ (قوله) ففتضى القواعد انه يقضيها مراده بالقواعد الواحدة بناء على ان اثنى الجنية تبطل الجمعية وتلك المساعدة هى ان من فاته شئ من الصلاة بعد اقتصدائه اعاده كاللاحق وهذا فى حكمه هـ اقول نعم هذه القاعدة على هذا الوجه لم ارم من ذكره نعم وجوب

ووقع له كذلك فات ومثل التلاوة تذكر الصلية فلو فرضنا تذكرها ايضا لهما زيد اربع اخر الامر ولو فرضنا تعدد التلاوة والصلية لهما ايضا زيد ست ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا واما يسجد معها ففتضى القواعد انه يقضيها

عمل هاتين السجدين مع الامة مسلوحين شعة وان لم تحس له من الركعة التي يقضيها  
وما لزوم فصلهما وان اراده ان يأتي بهما في الركعة التي يقضيها فسد ايضا وامان اراد ان  
يأتي بهما رابعة على الركعة المذكورة كما هو الشدد من كلامه فيحتج الى نقل والمنقول  
وجوب السجدة وانتهى بقضى ركعة تامة ففقد قول في البحر قبل باب قضاء الخواتم وصرح في  
الدخيرة بان السجدة فيها واحدة ومقتضاه ان لو تركها لم يفسد صلاته وقد توفا في ذلك مدة  
حتى رأيته في التجنيس وعبرته رجل انتهى الى الامة وقد سجد سجدة فكبر ونوى الاقضاء  
به ومكث قائما حتى قام الامة ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام  
وقضى مسبق به تجاوز الصلاة الا انه صلى تلك الركعة الثامنة بسجديها بعد فراغ الامام  
وان كانت السابعة حين يسرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقد صرحوا  
بوجوب السابعة وبيد كروانه يصلي ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجرات او اربع قضاء  
عما يتابع فيه على ان وجب هو انه متى لا يمكن قضاءها بعد فواتها لان السجود لم يجب  
عليه لذاته لانه غير محسوب من صلاته وانما وجب عليه ثلاثا بخلاف امامه ثم صرحوا بوجوب  
سجدي السهو في لو اقتدى به عليه سجد قبل ان يسجد ولم يتابع امامه فيه فانه يأتي  
بالسجدين بعد فراغه استحسانا لان في تحريره نقصا لا يجبر الا بسجدين وبقي النقصان  
لاعدام الجبر كذا قلوا وهذه العلة لا توجد اذا نقصان في تحريره هنا لان النقصان جاء  
هنا من قبل امامه هذا مظهر في قوله (قوله في زاد اربع آخر) وهذا ايضا مفروض فيما  
اذا تذكر احد من عدته السهو فسجد بها وتشهد ثم سجد السهو وتشهد ثم ذكر الاخرى  
فسجد بها وتشهد ثم سجد السهو وتشهد واما اذا تذكرهم معا فعلى التفصيل المتقدم في  
التلاوية والصلاة فصار مجموع التعداد على ما ذكره اربعا وعشرين وعلى ما ذكرناه من  
الثمان في تعدد التلاوية والصلاة ستا وعشرين اقول هذا على نسخة زيد است اما على  
نسخة زيد ستون فهي ثمانية وسبعون كما قررناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت ان  
زيادة الاربع الاخيرة غير مسلمة لعدة وجوب قضاء السجدين ما يوجد نقل صريح بالباقي  
اربعة وسبعون نعم على ما قررناه من الثمان في تعدد التلاوية والصلاة يزداد سجدة على ما  
ذكره الشارح فيكون الحاصل ستا وسبعين (قوله ولفظ السلام) فيه اشارة الى ان لفظا  
آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعنى حيث كان قدرا عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث  
لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدرته على العربي ولذا لم يقل ولفظ التشهد  
وقول ولفظ السلام لكن هذه الاشارة بخلافها صريح الشقل فانه سألني ان الزيلعي نقل  
الاجماع ان السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الاصح)  
وقيل ست ففتح (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله قلوا ثم به الى قوله ذكره  
الرمي المشافعي) وحده في بعض النسخ وليس في نسخة الشرح التي رجعت اليها قال  
(قوله ونسقى قدوة بالاول) اي بالسلام الاول قول في التجنيس الامام اذا فرغ من  
صلاته فلما قل السلام جاء رجل واقتدى به قبل ان يقول عليكم لا يصير دخلا في صلاته  
لان هذا سلام الاخرى انه لو اراد ان يسلم على احد في صلاته ساهيا فقال السلام ثم علم

في زاد اربع آخر فقد برون  
ارمن نية على ذات والله  
اعبر (ولفظ السلام) مرتين  
فانني واجب على الاصح  
برهان دون عليكم ونسقى  
قدوة بالاول قبل عليكم  
على المشهور عندنا وعليه  
الشافعية

قوله او اربع هكذا ينسخه  
ولعل الاصول او اربع  
ثم ان اه مصححه

قوله فعلى التفصيل المتقدم  
اي بين ان يشد كرم قبل  
التقدمة الاخيرة او بعدها  
قل تشهد سجود السهو  
او بعده اه (وه)

فكنت قد صد صلاته اه رحمتي **(قوله)** خلافاً للتكلمة ( اى المباح للتكلمة حيث صحح ان  
التحرير بما تنقطع بالسلام الثاني كما وجد قبله في بعض النسخ **(قوله)** وقراءة قنوت الوتر) اقحم  
لفظ قراءة اشارة الى ان المراد بالقنوت الدعاء لاطول القيام كاقيل وحكامها في الختلى وسبحي  
في محله ابن عبدالرزاق ثم وجوب القنوت مبنى على قول الامام واما عندها ففسنة فالخلاف  
فيه كالحلاف في الوتر كما سأتى في بابه **(قوله)** وهو مطلق الدعاء اى القنوت الواجب يحصل  
بأى دعاء كان قال في التهر واما خصوص الهم اناسكتك ففسنة فقط حتى لو أتى بغيره جاز اجماعاً  
**(قوله)** وكذا تكبير قنوته اى الوتر قال في البحر في باب سجود السهو وما لحق به اى بالقنوت  
تكبيره وجزء الزباني بوجوب السجود بتركه وذكر في الظهيرية انه لو تركه لا رواية فيه وقيل  
يجب السجود اعتباراً بتكبيرات العيد وقيل لا اه وينبئ ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل  
ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العيد اه **(قوله)** وتكبيره ركوع الثالثة زباني (كذا عزاء  
الى الزباني في التهر وتبعه المشرح قال السيد ابوالسعود في حواشي مكين في باب سجود  
السهو قال شيخنا هذا سهو اعدم وجوده في الزباني لافي الصلاة ولا في السهو ولعله سبق نظره  
الى ما ذكره الزباني بقوله ولو ترك التكبيره التي بعد القراءة قبل القنوت سجد للسهو فتوهم  
ان هذه تكبيره الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هي تكبيره القنوت اه وكذا نبه الرحمي  
على انه لم يجده فيه **(قوله)** وتكبيرات العيدن هي ست تكبيرات في كل ركعة ثلاثة **(قوله)**  
وكذا احدها) افاد ان كل تكبيره واجب مستقل ط **(قوله)** كلفظ التكبير في افتتاحه) اى  
افتتاح العيد دون بقية الصلوات كما في المستصفي ونور الايضاح **(قوله)** لكن الاشبه وجوبه  
اى وجوب لفظ التكبير في كل صلاة حتى يكره تحريماً الشروع بغير الله اكبر كذا في شرحه  
على الملتقى **(قوله)** والجهر للامام) الامام بمعنى على مثل وان أسأتم فلها واحترزه عن المنفرد  
فانه بخير بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار للكل اى الامام والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر  
لف وانشر يعنى ان الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والاوائل من المغرب  
والعشاء وصلاة العيدن والجمعة والارواح والوتر في رمضان والاسرار يجب على الامام  
والمنفرد فيما يسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والآخريان من العشاء  
وصلاة الكسوف والاستسقاء كفي البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق واما على  
المنفرد فقال في البحر انه الاصح وذكر في الفصل الآتى انه الظاهر من المذهب وفيه كلام  
ستعرفه هناك **(قوله)** فلو أتم القراءة في بعض النسخ فلو أتم الفاتحة وهذا مثال لتأخير الفرض  
وهو الركوع هنا عن محله **(قوله)** او ذكر السورة الخ) مثال لتأخير الواجب وهو السورة  
عن محله لفصله بين الفاتحة والسورة باجنبي وهو الركوع المرفوض لوقوعه في أثناء القراءة لانه  
لما قرأ السورة التحقت بالفرض وبعد وجود القراءة يصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً  
بخلافه قبل وجودها فانه يكون واجباً كقدمنا تحقيقه في بحث القيام وسأتى له زيادة تحقيق  
آخر في فصل القراءة والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقد بتذكر السورة  
لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا ينتقض ركوعه كافي سهو الحلية عن الزاهد وغيره **(قوله)**  
اعاد الركوع) مختص بالمسئلة الثانية وقوله وسجد للسهو راجع للمسئلتين وفي التركيب حرازة

خلافاً للتكلمة (و) قراءة  
(قنوت الوتر) وهو مطلق  
الدعاء وكذا تكبير قنوته  
وتكبيره ركوع الثالثة  
زباني (وتكبيرات العيدن)  
وكذا أحدها وتكبير  
ركوع ركعته الثانية كلفظ  
التكبير في افتتاحه لكن  
الاشبه وجوبه في كل صلاة  
بحر فليحفظ (والجهر)  
للإمام (والاسرار) للكل  
(فما يجهر) فيه (ويسر)  
وبقي من الواجبات آتيان  
كل واجب او فرض في محله  
فلو أتم القراءة فكنت  
متفكراً سهواً ثم ركع او  
تذكر السورة رآكها  
فضمها قائماً اعاد الركوع  
وسجد للسهو

ولو قل فمضه قائم و قد الركون سجدة السهو اى من هذا - **(قوله)** وترك تكرير ركوع  
 (الح) الرقع عطف على اتيان لان في زيادة ركوع او سجود غير مشروع لان الواجب في كل  
 ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب  
 آخر وهو مدمر اعنى اتيان الغرض في محله لان تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله  
 وثالث السجود فيه تأخير القيام او القعدة وكذا القعدة في آخر الركعة الاولى او الثالثة  
 فيجب تركها ويلزم من فعلها ايضا تأخير القيام الى الثانية او الرابعة عن محله وهذا كانت  
 القعدة طوية اما الحسنة الخفيفة التي استحبها الشافعي فتركها غير واجب عندنا بل هو  
 الافضل كسابقا في وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة ويلزم  
 منها ترك واجب آخر وهو تأخير الغرض الثاني عن محله والحاصل ان ترك هذه المذكورات في  
 كلام الشارح واجب لغيره وهو اتيان كل واجب او فرض في محله الذي ذكره اولاً فان ذلك  
 الواجب لا يتحقق الا بترك هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لانه يلزم من الاخلال  
 بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو نظير عدمه من الفرائض الانتقال من ركن الى  
 ركن فانه فرض لغيره كقدمنا بانه فلا تكرار في كلامه ففهم **(قوله)** وكل زيادة (الح) بغير كل  
 عطف على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى لو شك ففكر  
 سجد للسهو كمر وقوله بين الفرضين غير قيد فدخل الزيادة بين فرض وواجب كزيادة  
 بين التشهد الاول والقيام الى الركعة الثالثة كمر والظاهر ان منه قراءة التشهد بعد السجدة  
 الثانية بلا تأخير حتى لو رفع من السجدة وقعدسا كنا يلزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من  
 الناس حين يمد المبلغ تكبير القعدة فلا يشرعون بقراءة التشهد الا بعد سكوتة فليتبه قل ط  
 استفيد منه انه لو اطال قيام الركوع او الرفع بين السجدتين اكر من تسبيحة بمقدار تسبيحة  
 ساهيا يلزمه سجود السهو فليتبه لاه ولا يعزه الى احد نعم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في  
 شرحه على هذا المشرح فقال كاطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع اه ولا يعزه ايضا ولم أر ذلك  
 لغيره ويحتاج الى نقل صريح نعم رأيت في سجود السهو من الحاية عن الذخيرة والتمة نقلا  
 عن غريب الرواية انه ذكر الباقى في نوادره عن ابى حنيفة من شك في صلاته فاطال تفكره  
 في قيامه او ركوعه او قومه او سجوده او قعدته لاسهو عليه وان في جلوسه بين السجدتين  
 فعليه السهو لان له ان يطيل المثلث في جميع ما وصفتنا الاقبا بين السجدتين وفي القعود في وسط  
 الصلاة اه وقوله لاسهو عليه مخالف لما مشهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة  
 نادرة فليأمل ورأيت في البحر في باب الوتر عند قول الكثر ويقع المؤتمه قنت الوتر لا الخضر  
 ان طول القيام في الرفع من الركوع ليس بمشروع **(قوله)** وانصت المقتدى فلو قرأ خلف  
 امامه كره تخريفا ولا يفتد في الاصح كسابقا قيل باب الامامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ  
 سهوا لانه لاسهو على المقتدى وهل يلزم المتعمد الامامة حزمه واتبه ط بوجوبها وانظر  
 ما قدمناه اول الواحات **(قوله)** ومتابعة الامام قال في شرح ائمة الاخلاف في لزوم  
 المتابعة في الاركان الفاعلة اذ هي موضوع الاقتداء واختلاف في متابعة في الركن القولى  
 وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت وفيها عدة القراءات من الاذكار يتابعه

وترك تكرير ركوع  
 وثالث سجود وترك  
 قعود قبل ثانية او رابعة  
 وكل زيادة تتخلل بين  
 الفرضين وانصت المقتدى  
 ومتابعة الامام

مطلب

مهم في تحقيق متابعة الامام

والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فمن عارضها واجب  
 لا ينبغي ان يفوته بل يأتي به ثم يتابع كلامه الامام قبل ان يتم مقتضى التشهد فانه يجمع ثم يقوم  
 لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قصعه تقوته بالكلية فكان  
 تأخير احد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها  
 سنة كالورفع الامام قبل تسبيح المقتدى مثلا فلا يصح ان يتابعه لان ترك السنة اولى من  
 تأخير الواجب اه ما خلاصته ذكر ما حاصله انه يجب متابعتها للامام في الواجبات فعلا وكذا  
 تركها ان لم يترك من فعله مخالفة الامام في الفعل كتركه القنوت او تكبيرات العيد او القعدة الاولى  
 او سجود السهو او التلاوة فيتركه المؤتمم ايضا وانه ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما  
 لا عاقل له بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيدين او على  
 اربع في تكبير الجائزة او قام الى الحامسة ساهيا وانه لا يجب المتابعة في السنن فعلا وكذا تركها فلا  
 يتابعه في ترك رفع اليدين والتحريمة والثناء وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما  
 والتسبيح وكذا الاتباعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب  
 فعلى كالتشهد والسلام وتكبير التسميق بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من  
 فعلهما المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا ان المتابعة ليست فرضا  
 بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند  
 معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر او كانت في تركها لا يلزم من فعله  
 مخالفة الامام في واجب فعل كرفع اليدين للتحريمة ونظائر وتكون غير جائزة اذا كان في  
 فعل بدعة او منسوخ او مالا عاقل له بالصلاة او في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب  
 فعلى وبشكل على هذا ما في شرح التمهستانى على المقدمة الكيدانية من قوله ان المتابعة فرض  
 كافي الكافي وغيره وانهما شرط في الافعال دون الاذكار كافي التنية اه وكذا ما في الفتح والبحر  
 وغيرهما من باب سجود السهو من ان المؤتمم لو قام ساهيا في القعدة الاولى يعود ويقعد لان  
 التعمود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر ظاهره انه لو لم يعد تبطل صلاته لتركه الفرض  
 وقال في النهر والذي ينبغي ان يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه اقول الذي  
 يظهر انهم ارادوا بالفرض الواجب وكون المتابعة فرضا في الفرض لا يصح على اطلاقه لما  
 صرحوا به من ان المسبوق لو قام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة تصح صلاته  
 ان قرأ ما يجوز به الصلاة بعد قعود الامام قدر التشهد والالامع انه يتابع في القعدة الاخيرة  
 فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض مطلقا لبطلت صلاته مطلقا نعم تكون المتابعة فرضا بمعنى  
 ان يأتي بالفرض مع امامه او بعده كالوركع امامه فركع معه مقارنا او معا قبل ان يركع فيه او بعد  
 ما رفع منه فلو لم يركع اصلا او ركع ورفع قبل ان يركع امامه ولم يعد معه او بعده بطلت صلاته  
 والحاصل ان المتابعة في ذاتها ثلاثة انواع مقارنة لفعل الامام مثل ان يقارن احرامه لاحرام  
 امامه وركوعه لركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها ما لو ركع قبل امامه ودام حتى ادركه  
 امامه فيه ومعاقبه ابتداء فعل امامه مع المشاركة في باقيه ومتراخية عنه فمطلق المتابعة  
 الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضا في الفرض وواجبا في الواجب وسنة

في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة في قدمناه ولا بشكل مثله المسوق  
 المذكورة لأن العنده وإن كان فرضا لكنه يأتي بها في آخر صلاة التي يقصها بعد سلام امامه  
 فقد وجدت المتابعة المبرجة فلما تحت صلاته والمتابعة المتقدمة بعدم التأخير والزاخي  
 الشاملة للمقارنة والعمامة لا تكون فرضا بل تكون واجبة في الواجب سنة في السنة عند  
 عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة ايضا والمتابعة المقارنة بلا تعقيب ولا تراخ سنة عنده  
 لا عندها وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة من واجبات الصلاة ثم  
 ذكرها في السنين ومراده بانائية المقارنة كما ذكره الفهستاني في شرحها اذا علمت ذلك  
 ظهر لك ان من قال ان المتابعة فرض او شرط كما في الكافي وغيره اراد به مطالعها بالمعنى الذي  
 ذكرناه ومن قال انها واجبة كما في شرح المنية وغيره اراد به المتقدمة بعدم التأخير ومن قال  
 انها سنة اراد به المقارنة الحمد لله على توفيقه وأسأله هداية طريقه **(قوله)** يعني في المجتهد فيه  
 المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنيا على دليل معتبر شرعا بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة  
 غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكمه حاكم يراه نفذ حكمه واذا رفع حكمه الى  
 حاكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما اذا كان قولنا مخالفا للكتاب كحل متروك  
 التسمية عمدا او السنة المشهورة كالاكتفاء بشاهد وبمين ونحو ذلك مما سيأتي في كتاب  
 القضاء ان شاء الله تعالى فإنه لا يسمى بمجتهدا فيه حتى اذا رفع حكمه الى من لا يراه بنقضه ولا  
 ينضيه واقاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى وعدم جوازها فيما كان بدعة او لا تعلق له  
 بالصلاة كالوزاد سجدة او قام الى الخامسة ساهيا كمر عن شرح المنية ومثال ما يجب فيه  
 المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره الفهستاني في شرح الكيدانية عن الجلاني بقوله  
 تكثيرات العيد وسجدة السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر اه والمراد  
 بتكثيرات العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يخرج عن اقوال الصحابة كالواقدي  
 بمن يراها حتما مثلا كشافي ومثل ما يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الجلاني  
 ايضا بقوله كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس في الجائزة ورفع الدين في تكبير الركوع  
 وتكبيرات الجائزة قال فالمتابعة فيها غير جائزة اه لكن رفع الدين في تكبيرات الجائزة  
 قاله كثير من علمائنا كاتمة بانح فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الحبر  
 الرملي في حاشية البحر في باب الجائزة انه يستفاد من هذا اي مما قاله ائمة بلخ ان الاولى متابعة  
 الحق للشافعي بالرفع اذا اقتدى به ولم أره اه اي فان اختلف ائمتنا فيه دلائل على انه  
 مجتهد فيه فنأمل وقل الاولى ولم يقل يجب لان المتابعة انما تجب في الواجب او الفرض  
 وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي **(قوله)** لافي المقطوع بنسخه (كالو كبر في الجائزة  
 خسا فان الآثار اختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الحسن والسبع والتسع واكثر  
 من ذلك الا أن آخر فعله كان اربعاً فكان ناسحاً لما قبله كما في الامداد **(قوله)** كقنوت فجر  
 فيه اماما مقطوع بنسخه على تقدير انه كان سنة او بعد سنته على تقدير انه كان دعاء على قومه  
 شهر كما في المنح من التوافل فهو مثال للمقطوع بنسخه او بعد سنته على سبيل البدل

يعني في المجتهد فيه لافي  
 المقطوع بنسخه او بعد  
 سنته كقنوت فجر

مطلـــــــــــــــــب  
 المراد بالمجتهد فيه

(قوله) واما قصد اي الصلاة بمخالفته في المروض المراد بالمخالفة هنا عدم التابعة اصلا بانواعها الثلاثة المارة والفساد في الحقيقة اتاهو بترك الفرض لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لانه يلزم منها تركه وخص الفرض لانه لا فساد بترك الواجب او السنة (قوله) في الخرائن) ونقصه وجوب المتابعة ليس على اطلاقه بل هي تارة تفرض وتارة تحجب وتارة لا تحجب ففي وتر الفتح اتاحت المتابعة في الفصل المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعدم كونه سنة من الازل كتقنوت الفجر وفي العناية التامية في المشروع دون غيره وفي البحر المخالفة فيها هو من الاركان او الشرائط مفسدة لا في غيرها اهـ (قوله) قات قبلت اصولها الخ) تفرع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك ان في الفاتحة ست آيات وقدها في المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العيد ست وعدها واحدا فيزداد عليه عشرة وتعديل الاركان عده واحدا وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منها فيزداد ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك تكبير الفاتحة قبل سورة الاولين والحامس عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما تكرر في كل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على التشهد والساكن عشر والتاسع عشر تكبيرة القنوت وتكبيرة ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبيرة ركوع ثانية العيد ولفظ التكبير في الافتتاح ثم ذكر سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها صريحة في كلامه زيادة على ما في المتن من الاربعة عشر فتبلغ اثنين واربعين واجبا بدون ضرب وبسط فلذا سماها اصولا (قوله) وبالبسط اكثر من مائة الف) اقول اكثرها صور عقلية لا خارجية كاستعرفه (قوله) اذحدها المراد به التشهد وهو واحد من جهة النوع اي انه واحد من نوع الواجبات النيف واربعين والا فهو في الحقيقة متعدد لان هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون تشهدا (قوله) من ضرب خمسة) اي خمس واجبات هي قعدة المغرب الاولى مع تشهدها وترك نقص من كلاته وترك زيادة فيه اي في اثنا كلاته لانه ذكر منظوم لا يجوز ان يزداد فيه اجني عنه وترك زيادة عليه اي بعد تمامه وهذا لا يكون واجبا الا في القعدة الاولى من غير النوافل (قوله) في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كاسر اي في كلامه حيث ذكر ان التشهد قدي تكرر عشرا ثم زاد اربعاً ثم ستين ثم اربعاً فبلغت ثمانية وسبعين تشهدا كما اوخضاه فيما مر واذا ضربتها في الخمسة الواجبات التي ذكرها هنا بلغت ثمانية وتسعين وبيان ذلك ان التشهد في نفسه واجب ويجب له القعدة وان يترك نقصانها وزيادة فيها وعليه فهذه خمس واجبات تحجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين المادة فتبلغ ما ذكره واراد بالواجب ما يشمل الفرض لان هذه الصور ليست كل قعداتها واجبة بل الواجب منها ما كان قعدة اولى او بعد سجود سهو اما ما كان قعدة اخيرة او بعد سجدة صلية او تلاوة فانها فرض والفرض قد يطابق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف واربعين المارة وهو التشهد استلزم ثلثمائة وتسعين واجبا فيصلح لغزا ثم هذه الواجبات تشتمل على اكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصالية وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات العظمائية ووضع اليدين ووضع

واما قصد بمخالفته في المروض كما بسطناه في الخرائن قات قبلت اصولها نيفا واربعين وبالبسط اكبر من مائة الف اذ احدها يتبع ٣٩٠ من ضرب خمسة قعدة المغرب بتشدها وترك نقص منه او زيادة فيه او عاين في ٧٨ كاسر والتبع ينفي الحصر فنحصر فياخر اي واجب يستوجب ٣٩٠ واجبا





عن البحر على الترك على سبيل الاصرار توفيقاً بين كلامهم (قول له من مذكرة) والافعال  
كاسياني وقد عد منها الشرباني في مقدمته نور الابصار احدى وخمسين (قول له  
وعشرون) انك لفظ العدد ملحق بعدد مع (قول له للتحريم) اي قوله برقي مع  
سيد كره الشارح في الفصل الآتي (قول له في المصاحف) حكى في المصاحف ان لا خلاف في قول  
بأنهم وقيل لا ثم قال واقتصر ان اعتاده الامام كان احكاماً وجزءاً في النطق وكذا في بناء  
قال شارحها بأنهم لا نفس الترك بل لانه استخفاف وعدم مبالاة سنة والطلب عاينها اني على  
الله عليه وسلم مدة عمره وهذا مشدد في جميع السفن المؤكدة اه والتعالي المذكور مأخوذ  
من التفتيح ورد في البحر بقوله بعدما قدمناه عنه فالتساؤل ان القائل بالانهم في ترك الرفع بناء على  
انه من سفن الهدي فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على انه من سفن الزوائد يتزلة  
المستحب الحقاك لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الاثم بتركه مرة واحدة بالاعتدافيتين  
تقييد الترك بالاعتداف والاصرار توفيقاً بين كلامهم كما قدمناه فان الظاهر ان الجماع على  
الاصرار على الترك هو الاستخفاف بنفي التجاوب وعنده المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار  
والا كان كفراً كما مر خلافاً في قيمة في التهر فديبر (قول له اي تركها بحالها) قوله في الحلية  
ظن بعضهم انه اراد بالشرب تفتيح الاصابع وهو غلط بل اراد به الشرب عن النبي يعني  
يرفعهما منصوبتين لا مضمومتين حتى تكون الاصابع مع الكف مستقبلتين لقبلة ثم لا يخفى  
انه لا توقف السنة على ضم الاصابع اولاً بل لو كانت منشورة غير منفرجة كل التفتيح ولا  
مضمومة كل الضم ثم رفعهما كذلك مستقبلتين بالقبلة فقد اتى بالسنة اه (قول له وان  
لا يطأ رأسه) اي لا يخطئه المسألة في البحر عن المبسوط (قول له بقدر حاجته الاعلام) اه  
وان زاد كره ط فأت هذا اذا لم يفحش كاسياني بيانه ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة  
عند قوله وقمته بقاعد واشعار بقوله والانتقال الى ان المراد بالتكبير هنا ما يشمل تكبير  
الاحرام وغيره وبصرح في الضياء ثم اعلم ان الاسم اذا كبر للافتتاح فلا بد لصحة صلاته من  
قصده بالتكبير الاحرام والاقلام صلاته اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين فان قصد  
الاحرام والاعلان للاعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط  
خالياً عن قصد الاحرام فالاصالة ولا يلزم بصل باتباعه في هذه الحالة لانه اقدم بين ما دخل  
في الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام مع التبليغ للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً كما  
في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزي القاب يشيخ اشيوخ ووجهه ان تكبيره لا يخرج شرط  
او كمن فلا بد من تحققها من قصد الاحرام اي الدخول في الصلاة واما التسبيح من الامة  
والتحميد من المبلغ وتكبيرات الثلاثة منهنما اذا قصد بها ذكر الاعلام فقط فلا قصد  
للصلاة كما في (القول المبلغ في حكم التبليغ) لاسيد احمد الحنفي وقره السيد محمد ابو  
السعود في حواشي مسكين والفرق ان قصد الاعلام غير مفسد كما وسبغ اي غير انه في  
الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر والاعلام فذا عرض قصد لا اله الا الله فذكره  
ليذكر وعدم الذكر في غير التحريم غير مفسد وقد اشبهت الكلام على هذا من غير ان يذكر  
المسألة (تبيه ذوي الفهم على حكم التبليغ خلف الامامة) هذا وسيأتي في اوان الفصل

على ما ذكره ثلاثة  
وعشرون (رفع اليدين  
للتحريم) في الصلاة ان  
الاعتداف تركه اه (ونشر  
الاصابع) اي تركها  
بغيرها (ون لا يطأ رأسه  
رأسه عند التكبير) فانه  
بدنة (وجهر الامام  
بالتكبير) بقدر حاجته  
للاعلام لا دخول ولا انتفا  
وكذا بالتسبيح والسلام  
واما المؤنة والمنفرد  
فيسبغ نفسه (والثناء  
والتعوذ

مطلب

في التبليغ خلف الامامة

قوله فمري قول يس  
هذا صاحب البيت محمد  
ابن عبد الله مري  
القرناني اه منه

وي تكبيره لاحرام تكبيره في الركوع انت تكبيره وصح شره وعه لان الخلل له ومقتضاه ان لو نوى به الاعادة صح ايضاً على الصحيح انها شرط لاركان والشرط يلزم حصوله لا تحصيله لكن سيأتي حواشه ثم هذا كذا قد قصد لاعلام بنفس التكبيره واما اذا قصد بها التجربة وقصد بالجمهور في الاعادة ان كان لولا الاعادة لم يجهز وانما يأتي بها ولو لم يجهز فهو المطلوب كما مر ولما دل على قدر الحاجة كما هم مكروه الاعادة يكره للمبالغ وفي حاشية ابى السعود واعلم ان التبايع عند عدم الحاجة اليه بأن بلغهم صوت الادم مكروه وفي السيرة الحلية اتفق الأئمة الاربعة على ان التبايع حينئذ بدعة منكرة اي مكروهة واما عند الاحتياج اليه فمستحب ومغلق عن الطحاوي اذا بلغ القوم صوت الادم فيقال ان يؤذن فسدت صلاته لعدم الاحتياج اليه فلا وجه له فيمنعه ان يرفع صوته بناه ذكره جميعته وقال الحموي واطن ان هذا النقل مكذوب على الدجاني وبه تخالف الفقهاء اهـ **(قوله والتسمية)** وقيل انها واجبة وسيأتي تأييد الكلام عليه وفي بقية السلف المذكورة في الفصل الآتي **(قوله والتأمين)** اي عقب قراءة الفاتحة قل في اثنية واذا قل الاعادة ولا الضامين قل آمين اهـ ولا يخفى ان هذا هو المفهوم لكل احد فاقبل لو ترك الفاتحة وقرا نحو ربنا لا تؤاخذنا الآية هل يسن التعوذ والتسمية والتأمين اهـ ففيه نظر بالنسبة الى توفيقه في التأمين فان الوارد في التأمين عقب القراءة خاص بقراءة الفاتحة واما التعوذ والتسمية فغير خاصين بها والظاهر انه يأتي بهما تأملاً **(قوله وكونهن مبرا)** جعل سراً خبر الكون مخدوفاً فيفيد ان الاسرار بهائنا اخرى فعلى هذا سببة الايمان بها تتحمل ولو لم يجهز بها ط على ابى السعود **(قوله وكونه ائمة)** قدر الكون لما ذكرنا قبله **(قوله للرجل)** سيأتي في الفصل بيان محترزه وكيفيته **(قوله لحوف ائمة)** بيان لحكمة عدم الارسل **(قوله وكذا الرفع منه)** اشار الى ان الرفع مرفوع بالعطف على تكبير قل في البحر ولا يجوز حمله لانه لا يكبر فيه وانما يأتي بالتسميع اهـ لكن سند ذكر في الفصل الآتي القول بأنه سنة فيه اي حديث انه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وحض وعلى ما في الحديث بأن المراد بالتكبير ذكر فيه تعظيم يقال مثله هذا فيجوز الجر للثلاث بطون المتصنف ذكر التسميع في السلف لكن يفوته ذكر نفس الرفع والتأويل في عبارة اكثر الطاهر كما اوضحناه في حواشينا على البحر هذا وقد مر ان مقتضى الكمال وغيره رواية وحوى الرفع من الركوع والسجود والطمانية فيها وانه الموافق للادلة وان كان المشهور في المذهب رواية السببة **(قوله والتسبيح فيه)** الاولى ذكره بعد قوله تكبير الركوع كما لا يخفى وتفسيره ما يأتي في السجود **(قوله لا)** فلو تركه وانقصه كرهه تزيهاً كما سيأتي **(قوله)** وانه في كسبه اي حيث لا يندر **(قوله للرجل)** اي سنة للرجل فقط وهذا قيد الاخذ والتفريق لان ما وضع يديه على ركبتيه وضعاً ولا يفرج اصابعها كما في المعراج ففهم سيأتي في الفصل ثم تعطف الرجل في خمسة وعشرين **(قوله وكذا نفس الرفع منه)** زاد بعضه نفس الا ينوهم انه على تقدير مضى اي تكبير الرفع فيذكر مع قوله وكذا تكبيره او الاشارة الى ان اصل الرفع سنة كما في الزمعي حتى انه لو سجد على شيء ثم تربع من تحت جبهته وسجد ثانياً على الارض جاز وان لم يرفع لكنه خلاف ما يحسنه في الهداية بقوله والادب انه

والتسمية والتأمين )  
وكونهن (سرا) ووضعيته  
على يساره (مكروها) تحت  
السيرة (الرجل) قول على  
رضي الله عنه من السنة  
وصحهما تحت السيرة  
وحوف اجتماع الدم في  
رؤس الادماع (وتكبير  
الركوع) (كذا) الرفع  
منه (ثبت يستوى قنما  
(والتسبيح فيه ثلاثا)  
والصاف كسبه (واحد  
ركنية بيديه) في الركوع  
(وتفريق اصابعه) للرجل  
ولا يندب التفريق الا هنا  
ولا انضم الا في السجود  
(وتكبير السجود وكذا)  
نفس (الرفع منه) ثبت  
يستوى حاله (كذا)  
(تكبيره والتسبيح فيه  
ثلاثا

ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا تنضم طهارة مكانهما عندنا مجمع الا اذا سجد على كفه كما مر (رافع راجله اليسرى) في تشهد الرجل (الجلسة) بين السجدين ووضع يديه فيها على فخذه كالشهد للتوارث وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح كما في امداد الفتاح للشرنبلالي قلت يأتي معنيا لامنية فانهم (والصلاة عن النبي) في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي قوله اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة الفسوت على قول والتسميع للامام والتحميد لغيره وتحويل الوجه مئة وبسرة للسلام

٣ قوله وافترش هكذا بخطه والذي في نسخة الشارح وافترش بصيغة المصدر وهو الانسب بسابقه ولا حقه اه

مصححه

اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا واذا كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا اه واذا كان الرفع المذكور فرضا فالمسنون منه ان يكون بحيث يستوى جالس فلذا قيده الشارح بذلك لكنه يتكرر مع قوله الآتي والجلسة فلا يصوب اسقاط قوله بحيث يستوى جالسا ويكون مراد المصنف بالرفع اصله بدون استواء جريا على القول بسايقته والجلسة الآتية الاستواء فلا تكرر وقد مر تصحيح وجوبها وسأيت تمام الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله) ووضع يديه وركبتيه (هو ما صرح به كثير من المشايخ واختار الفقيه ابو الليث الافتراض ومشي عليه الشرنبلالي والفتوى على عدمه كفي التجنيس والحلاصة واختار في الفتح الوجوب فانه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو ان شاء الله تعالى اعدل الاقوال لموافقة الاصول اه وقال في الحلية وهو حسن ماش على القواعد المذهبية ثم ذكرها ما يؤيده (قوله) فلا تنضم (لان وضعهما ليس بفرض فاذا وضعهما على نجس كان كعدم الوضع اسلا فلا يضر وهذا هو المشهور لكن قدمنا في شروط الصلاة عن المنية ان عدم اشتراط طهارة مكانهما رواية شاذة وان الصحيح انه تفسد الصلاة كافي متى المواهب ونور الايضاح والمنية وفي النهر وهو المناسب لاطلاق عامة المتون وايده بكلام الحانية وفي شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حماها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اه (قوله) اذا سجد على كفه (اي على ما هو متصل به ككفنه وفاضل ثوبه لا لاشتراط طهارة ما تحت الكف أو التوب بل لاشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصح فاصلا فكذا سجد على النجاسة (قوله) ٣ وافترش راجله اليسرى (اي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى او الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من تورك عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يفترش بين السجدين كما في فتاوى الشيخ قاسم ابو السعود ومنه في شرح الشيخ اسمعيل عن البر جذى (قوله) في تشهد الرجل (اي هوسنة فيد بخلاف المرأة فأنها تتورك كسأيت (قوله) ووضع يديه فيها (اي في الجلسة (قوله) فافهم) اعلمه يشيره الى انه يؤخذ من كلامهم ايضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها لينو اذ ذلك كما بينوا ان الجلسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك فلما اطلقوها علم انها مثلها ولهذا قال القهستاني هنا ويجلس اي الجلوس المعبود (قوله) ونسبه (اي نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوي وابوبكر الرازي وابن المنذر والخطابي والبقوي وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما يوافق الشافعي بحر (قوله) والدعاء الخ (اي قبل السلام وسأيت في آخر الفصل الآتي الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة وتسييح وغيرها (قوله) اغيره (اي لمؤتم ومنفرد لكن سأيت ان المعتمدان المنفرد يجمع بين التسميع والتحميد وكذا الامام عندها وهو رواية عن الامام جزم بها الشرنبلالي في مقدمته (قوله) وتحويل الوجه مئة وبسرة للسلام (ويسن البداءة باليمين ونية الامام الرجال والحفظة وصالحى الجن الى آخر ما سأيت في الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق سلام الامام كذا في نور الايضاح وقدمنا انه اوصل السنن الى احدى



ايضا فوجده كذلك ( قوله عند التكبير ) اي تكبير الاحرام ( قوله ) دفع السعال  
ما استطاع ) فيه انه لا يخلو اما ان يكون المراد السعال المضطر اليه فلا يمان دفعه او غيره  
فدفعه واجب لانه مفسد وقد يقال المراد به ما يدعو اليه السعال فربما كان دفعه فلهذا  
يستحب ان يدفعه ما يمكن ان لا يخرج منه بلا سعاله او لا يدفع عنه فليأكل سريره في السجدة  
احاب بحمله على غير المضطر اليه اذا كان غير يدعو اليه في السجدة ولا سيما اذا كان ذا حروف  
فيمن الخروج عن الخلاف اه والمراد بالمدثر تحميم الصوت او اعلام الدعاء فليأكل في السجدة  
في مفسدات الصلاة ان التنحيح لاجل ذلك لا يفسد في الصحيح وعلى هذا فلو اراد بالسعال  
التنحيح تأمل ( قوله حين قيل حي على الفلاح ) كذا في الكثير ونور الاضحاخ والاصلاح  
والظهيرية والبدائع وغيرها والتي في الدرر متنا وشرحا عند الجميع الاولى يعني حين يقال  
حي على الصلاة اه وعنه الشيخ اسمعيل في شرحه الى عيون المذهب والفيض والوفاء  
والنقاية والحواوي والمختار اه قلت واعتمد في متن المتفق وحكي الاولى بقيل لكن نقل  
ابن الكمال تصحيح الاول ونص عبارته قل في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قل المؤذن  
حي على الفلاح عند علمائنا الثالثة وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قل المؤذن قد تمت  
الصلاة قاموا الى الصف واذا قل مرة ثانية كبروا والصحيح قول علمائنا الثالثة اه ( قوله  
خلافا لزمفر الخ ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لمساراة ابن كمال التي ذكرناها  
وقد راجعت الذخيرة فرأيت حكي الخلاف كما نقله ابن كمال عنها ومثله في البدائع وغيره  
( قوله والا الخ ) اي وان لم يكن الامام بقرب الخراب بأن كان في موضع آخر من المسجد  
او خارجه ودخل من خلفه ( قوله في مسجد ) الاولى تعريفه بالاد ( قوله فلا يفتقروا )  
الانساب فلا يفتقروا بآيات النون على ان لا تامة لانهاية ( قوله وان خارجه ) محتمز قوله في  
مسجد ( قوله بخر ) لما ربه فيه بل في التفسير ( قوله وشروع الامام ) وكذا القوم لان الفضل  
عند ان حنيفة مقارنتهم له كسبأتي ( قوله لأأس به اجما ) اي لان الخلاف في الافتضالية  
ففي البأس اي الشدة ثابت في كلا القولين وان كان الفعل اولي في أحدهما ( قوله وهو ) اي  
التأخير المفهوم من قوله آخر ( قوله انه الاح ) لان فيه حذافلة على فضيلة متابعة المؤذن  
واعانة له على الشروع مع الامام ( قوله فرع الخ ) تقدم بيانه في بحث التبة وكذا في هذا  
الباب عند قوله وبق من الفروض الخ ( قوله قية ) يعني ذكره الامام الزاهدي في قية  
الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم والله تعالى اعلم

### فصل في بيان تأليف الصلاة الى انتائها على الوجه المتوارث من غير تعرض غالبا لموصف افعالها

اي في بيان تأليف الصلاة الى انتائها على الوجه المتوارث من غير تعرض غالبا لموصف افعالها  
بفريضة او غيرها للعلم به تامر ( قوله وفادرا ) سبأتي محتمزة في قوله ويلزم المعاجز الخ ( قوله  
لا افتتاح ) فلو قصد الاعلام فقط لم يصير شارعا كقدمناه وبأتي تمامه ( قوله اي قل وجوبا  
اكبر ) قل في الحلية عند قول التبة ولا دخول في الصلاة الاشكيرة الافصاح وهي قوله الله اكبر  
او الله الاكبر او الله الكبير او الله الكبير الخ وعين صواب الاول لانه المتوارث واجب بانه يفيد  
السنة الواجب ونحن نقول به فان الاصح انه يكره الافصاح غير الله اكبر عندنا حنيفة

كافي للجدية والنهاية وغيرها وتامة في الحلية وغايه فوافقت باحداً للفاظ الأخيرة  
لا يصلح الواجب فيه. **(قوله)** ولا يصير شارحاً بالمبدأ لأن الشرط الاتيان بجملة تامة كإصرار  
في النظم ولا يخفى ان الاتيان بالواو احسن من الفاء التفرعية لأن ما قبله بيان للواجب  
وهذا بيان للشرط فلا يصح التفرع ففهم **(قوله)** هو اختار وهو قول محدود ظاهر الرواية  
عن ابي حنيفة وكذا قول ابي يوسف لما سألني من اختصاص الصحة عند اللفاظ الحسة  
ج **(قوله)** فلو قال (ج) بيان لفظة الخلاف وتفرع على المختار **(قوله)** قبله اي قبل فراغه  
**(قوله)** (ب) اي حقيقة وهو الانتصاب او حكماً وهو الانحاء القليل بأن لاتزال يداه ركبته

ج **(قوله)** في (الاصح) اي بناء على ظاهر الرواية وأفادته كالا يصح اقتداؤه لا يصير شارحاً في  
صلاة نفسه ايضاً وهو الاصح كما في التهر عن السراج **(قوله)** قبل الامام اي قبل شروعه  
**(قوله)** ولو ذكر الاسم مكرر بما قبله فإن المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى على  
غير ظاهر الرواية اذ قد ج **(قوله)** اذ قد أحد الهمزتين مفسد (ج) اعلم ان المدان كان في الله  
فما في أوله او وسطه او آخره فإن كان في أوله لم يصربه شارحاً وافسد الصلاة لو في انشائها  
ولا يكفر ان كان جاهلاً لانه جازم والا كفار للشك في مضمون الجملة وان كان في وسطه فإن بالغ  
حتى حدث الف ثانية بين اللام والهاء كره قيل والمختار انها لا تفسد وليس بعيد وان كان في  
آخره فهو خطأ ولا يفسد ايضاً وقياس عدم الفساد فيهما صحة الشروع بهما وان كان المدف  
اكره فإن في أوله فهو خطأ مفسد وان تعمد قيل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي ان يختلف في  
انه لا يصح الشروع به وأن في وسطه افسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح  
ويبنى تقيده بما اذا لم يقصده بخلافه كانه عليه محمد بن مقاتل وفي المبني لا يفسد لانه  
اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد لأن اكبار اسم ولد ابليس اه فإن ثبت انه لغة فالوجه  
الصحة وان في آخره فقد قيل يفسد الصلاة وقياسه ان لا يصح الشروع به ايضاً كذا في الحلية  
ما خلا وتام اثبات هذه المسئلة في البحر والتهر عند قوله وكبر بلا مد وركع اقول ويبنى  
الفساد بتدالها لانه يصير جمع لاه كما صرح به بعض الشافعية تأمل **(قوله)** وتعمد اي تعمد  
مد الهمزة من لفظ الجلالة او اكبر كفر لكونه استفهاماً يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله  
تعالى وعظمته كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفر ان كان قاصداً  
على ان الاكمل اعترضهم في العناية بأنه يجوز ان تكون التقرير فلا كفر ولا فساد لكن  
يخاف بأن قصد التقرير لا يدفع الفساد لما في شرح المنية من ان الانسان لا يصلح ان يقرر نفسه  
وان قرر غيره لزم الفساد لانه خطاب اه وعلى هذا فينبغي ان يقال ان تعمد المد لا يكفر الا اذا  
قصده الشك لانقاذ احتمال التقرير واما الفساد وعده صحة الشروع فثابتان وان لم يعتمد  
المد والشك لانه لا يخلو بمحتمل للكفر فصار خطأ شرعاً ولهذا قيل في الحلية ان مناط الفساد ذكر  
المسورة الاستفهامية فلا يفتقر الحال بين كونه عائلاً بمعناها او لا بدليل الفساد بكلام التام

**(قوله)** وكذا الباء في (الاصح) صححه في شرح المنية **(قوله)** قائماً اي في الفرض مع القدرة على  
القيام ج **(قوله)** ان الى القيام اقرب بأن لاتزال يداه ركبته كإصرار وفي شرح الشيخ اسمعيل  
عن الحجة اذا كبر في التعلو حالة الركوع الافتتاح لا يجوز وان كان التعلو عجزاً بقاعداً

ولا يصير شارحاً بالمبدأ  
فقط كانه ولا يكره فقط  
هو المختار فلو قل لله مع  
الامام واكبر قبله او ادرك  
الامام راكعاً فنسأل الله  
قائماً واكبر راكعاً ما صح  
في الاصح كالمؤخر من الله  
قبل الامام ولو ذكر  
الاسم بلا صفة صح عند  
الامام خلاف محمد  
(ما حذف) اذ قد احد  
الهمزتين مفسد وتعمد  
كفر وكذا الباء في (الاصح)  
وبشرط كونه (قائماً)  
فلو وحد الامام راكعاً  
فكبر منحيماً الى القيام  
اقرب صح

اه قالت والفرق بينه وبين ما لو كبر للتعلو قاعدا ان القعود الجائز خاف عن القيام من كل وجه اما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو رفعه لم يجز تأمل **(قوله)** ولغت نية تكبيرة الركوع اي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة الافتتاح لغت نيته وانصرف الى تكبيرة الافتتاح لانه ما قصد بها الذكر الخاص دون شيء خارج عن الصلاة وكانت التحريمة هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرف الى الفرض لان الحيل له وهو اقوى من النفل كالنوى بقراءة الفاتحة الذكر والتناء وكالموطاف للركن جنباً وللصدر طأهراً انصرف الى الركن بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط فإنه لا يكون قاصداً للذكر فصار كالما اجنبياً عن الصلاة فلا يصح شروعه كجامر **(قوله)** والاجاز اي بان كان اكبر رأيه انه مع الامام او بعده او لم يكن له رأى اصلاً والجواز في الثالثة لحمل امره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح النية ان يكبر ثانياً ليقطع الشك باليقين ووقع في الفتح هنا سهو نية عليه في النهر **(قوله)** ولو اراد اهل ذكر المسئلة الاولى في الغاز الاشياء والثانية ذكرها المصنف متناً في الذبايح **(قوله)** لم يصير شارعاً لان التعجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة فمفسدان لها ففي شرح الشيخ اسمعيل في مفسدات الصلاة لوقال اللهم صل على محمد واوله اكبر واراد به الجواب قصد صلاته بالاجماع ولو اجاب المؤذن ففسد ايضا وان اذن في صلاته قصد اذا اراد الاذان اه **(قوله)** ويجزم (الراء اه) اي يسكنها قال في الحلية ثم اعلم ان المسنون حذف التكبير سواء كان للافتتاح او في اثناء الصلاة قلوا لحديث ابراهيم التيمي موقوفاً عليه ومرفوعاً ٣ الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد الاسكاف عن اشباع الحركة والتعقق فيها والاضراب عن الهمز المنقطع والمد الفاحش ثم الهاء ترفع بلا خلاف والراء في المضمرات عن المحيط ان شاء بالرفع او بالجرم وفي المجتبى الاصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم والتسميع جزء اه **(قوله)** ومرفى الاذان) وقدمنا بقية الكلام عليه هناك فراجع **(قوله)** وانما يصير شارعاً بالنية عند التكبير كذا في البحر عن حج الزبائي والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى ان النية لما كانت شرطا لصحة الصلاة وكانت التحريمة شرطا ايضا على الصحيح وكانت النية سابقة على التحريمة مدامة الى وجودها حقيقة او حكماً بان عزيت عن قلبه ولم يوجد بعدها فاصل اجنبى ربما توهم ان الشروع يكون بها وحدها فينبى ان الشروع انما يكون بها عند وجود التحريمة **(قوله)** بل بهما اي انه لما لم تستقل النية بكون الشروع بها وحدها بل توقف على التحريمة صار الشروع بهما لا باحدها كان المحرم بالتحريم اذا نوى التحريم لا يصير شارعاً به ما لم يلب فلو نوى ولم يلب او الى ولم ينو لم يصير محرماً فافهم **(قوله)** تعذر الواجب وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة **(قوله)** لكن ينبغي اه بيانه ان النية اذا كانت تكفى عن التحريمة اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريمة واذا قامت مقامها لزم مراعاة شروط التحريمة في النية فيشترط في النية حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريمة لاندائها لان غير العاجز عن التعلق لو نوى الصلاة قاعداً ثم قام واحرم صح وكذا لو قدم النية كما قالوا لو نوى في بيته قاصداً الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم تحضره النية وقت الدخول مع الامام صحت ما لم يوجد فاصل اجنبى من كلام ونحوه

٣٠٠  
في حديث الاذان جزء

ولغت نية تكبيرة الركوع  
(فروع) كغير غير عام  
بتكبير امامه ان اكبر رأيه  
انه كبر قبله لم يجز والاجاز  
محيط ولو اراد بتكبيره  
التعجب او متابعة المؤذن  
لم يصير شارعاً وبخبره الراء  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
الاذان جزء والاقامة  
جزء والتكبير جزء منج  
ومرفى الاذان (و) انما  
(يصير شارعاً بالنية عند  
التكبير لاه) وحده ولا بها  
وحدها بل بهما (ولا يلزم  
العاجز عن التعلق)  
كأخرس وأمى (تحريك  
لسانه) وكذا في حق  
القراءة هو الصحيح  
تعذر الواجب فلا يلزم  
غيره الا بدليل فكفى النية  
لكن ينبغي ان يشترط فيها  
القيام وعده تقديمها لقيامها  
مقام التحريمة ولم أره

ويعتبر ديب السبي هذا تقرير كلامه وهو متابع في هذا يبحث لصاحب النهر وقد اقره  
 الحشون ولا يخفى ما فيه فان ائمة شرط مستقل والتحرمة شرط آخر كبقية الشروط واذ سقط  
 شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم ان يكون قد اقيم شرط آخر مقامه لان  
 الشروط لا تنصب بالرأى ولذا قل تبعاً لغيره فلا يلزم غير الا بدليل وذلك كما ذكرنا في غير هذا  
 او عن استعمال الماء اقيم القعود والتراب مقامهما للدليل بخلاف العجز عن ستر العورة فانه  
 لا دليل على اقامة شيء مقامه فسقط نالكية واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان غير  
 قسراً مقامه النطق اعمد الدليل فكيف نقام ائمة مقامه بلا دليل مع ان التحريك اقرب الى  
 التعليق من ائمة **(قوله ثم في الاشياء)** اقول عبارة الاشياء على ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج  
 اى عن القاعدة الاخرى يلزمه تحريك اللسان في تكثير الافتتاح والتالية على القول به واما  
 بالقرأة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على الفتى به بدل قوله على القول به والاولى  
 احسن لموافقتها لما ذكره صاحب الاشياء في غيره عند قوله فرضها التحريم حيث نقل  
 تصحيح عدم الوجوب في التحريم وجزم به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريم  
 والتالية فانه نص محمد على انه شرط في التالية وقل في المحيط يستحب كافي الصلاة كذا في  
 شرح باب المناسك ثم قال قلت فينبى ان لا يلزمه في الحج بالاولى لان القرأة فرض قطعى  
 والتالية امر ناطى **(قوله قبل التكبير وقيل معه)** الاول نسبة الى الجمع الى ابى حنيفة ومحمد  
 وفي غاية البيان الى عامة علمائنا وفي المبسوط الى اكثر مشايخنا ونحجه في الهداية والثاني  
 اختاره في الحائنة والخلاصة والحنفة والبدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بدائه التكبير  
 ويختمه عند ختمه وعزاً بالبقالى الى اصحابنا جميعاً ورجحه في الحلية وثمة قول ثالث وهو انه  
 بعد التكبير والكلى مروى عنه عليه الصلاة والسلام وما في الهداية الاولى كافي البحر والنهر ولذا  
 اعتمدنا الشارح فافهم **(قوله هو المراد بالحادثة)** اى الواقعة في كتب ظاهرها الرواية وبعض  
 روايات الاحاديث كما بسطه في الحلية ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المنكبين بأن الثاني  
 اذا كانت اليدان في الثياب للبرد كما قاله الطحاوى اخذاً من بعض الروايات وتبعه صاحب  
 الهداية وغيره واعتمد ابن الهمام التوفيق بأنه عند حادثة اليمين للمنكبين من الرسخ تحصل  
 الحادثة للاثنين بالايمان وهو صريح رواية ابى داود قل في الحلية وهو قول الشافعى ومنه  
 عليه النووي وقال في شرح مسلم انه المشهور من مذهب الجماهير **(قوله ويستقبل الخ)**  
 ذكره في التنية وشرحها **(قوله انها)** اى الامة هنا اى في الرفع وهذا حكاية في التنية قبل  
 فالعند ما في البحر تبعاً للحلية **(قوله وفي غيره)** كالكوكب والسجود والقعود **(قوله وقيل)**  
 كالرجل (روى الحسن عن ابى حنيفة انها اى المرأة ترفع يديها حذو اذنيها كالرجل لان  
 كنفها ليست بمعورة حلية ومما في المتن صححه في الهداية وقال وعلى هذا تكبير القنوت والعين  
 والجانزة **(قوله اصله)** اى كاصح شروعه بالتكبير السابق صح ايضاً بالتسبيح ونحوه لكن  
 مع كراهة التحريم لان الشروع بالتكبير واجب وقدمنا ان الواجب لفظ الله اكبر من بين  
 اللفظ التكبير الآتية وقل في الحرائر هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر تصحيحاً  
 والراجح انه مكروه تحريماً وان وجوبه لا يلاخس باعيد كحرره في البحر للمواظبة التي

ثم في الاشياء في قاعدة  
 التابع تابع فالفتى به لزومه  
 في تكثير وتالية لاقرأة  
 (ورفع يديه) قبل التكبير  
 وقيل معه (ما ساءها ما به  
 شحمى اذنية) هو المراد  
 بالحادة لانها لا تنطق الا  
 بذلك ويستقبل بكفيه  
 القبلة وقبل خديه (والمرأة)  
 ولو امة كافي البحر لكن  
 في النهر عن السراج انها  
 هنا كالرجل وفي غيره  
 كالطرة (ترفع) بحيث  
 يكون رؤس اصابعها  
 (حذاء منكبيها) وقيل  
 كالرجل (وصح شروعه)  
 ايضاً مع كراهة التحريم  
 (تسبيح وتهليل) وتعميد



(وسائر كل التعظيم)  
 الحاصلة تعالى ولو  
 مشتركة كرحيم وكريم  
 في الاصح وخصه الثاني  
 بأكبر وكبير منكرا  
 ومعرفا زاد في الخلاصة  
 والكسار مخففا ومتقلا  
 (ك) صح (لوسرع وغير  
 عربية) أي لسان كان  
 وخصه البردعي بالفارسية  
 لمزيتها بحديث لسان اهل  
 الجنة العربية والفارسية  
 الدرية بتشديد الراء  
 قهستاني وشرطا يحجزه  
 وعلى هذا الخلاف الحظلة  
 وجميع اذكار الصلاة  
 وأما ما ذكره قوله (أو آمن  
 اولى اوسلم اوسعى عند  
 ذبح) (اوشهد عند حاكم  
 اورد سلاما ولم أر لو  
 شمت عاطسا) (اوقرا  
 بها عاجزا) (فأثر اجاعا  
 قيد القراءة بالعجز لان  
 الاصح رجوعه الى  
 قولهما وعليه الفتوى  
 قلت

مطلب

الفارسية خمس لغات  
 (٤) قال في القاموس  
 مؤبذان مفرد ومعناه فقيه  
 الفرس او حاكمهم وجمعه  
 مؤبذة وهذا التاء ناء العجمة اه

لم تقترب بترك اه (قول وسائر كل التعظيم) كالله اجل واعظم او الرحمن اكبر اولا الله  
 الا الله او تبارك الله لان التكبير الوارد في الأدلة مثل وريك فكبير معناه التعظيم ولا اجبال  
 فيه وتام في شرح النية (قول الخلاصة) أي عن شأبة الدعاء وحاجة نفسه كما سيأتي (قول  
 له تعالى) متعلق بالتعظيم بالخالصة والناقض قوله ولو مشتركة والاولى حذفه بالكسرة تأمل  
 (قول في الاصح) خلافا في الذخيرة والخاصية من تخصيصه بالخاص والخاص مقيد بما اذا  
 لم يقترنه بما يزيل الاشتراك اما اذا قرنه به كالرحيم بعباده صح اتفاقا كما اذا قرنه بما يفسد  
 الصلاة لا يصح اتفاقا كالعالم بالموجود والمعدوم او باحوال الخلق كما في الحلية وأشار اليه في  
 البرازية افاده في البحر والنهر (قول وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عند الابهة الالفاظ  
 المشتقة من التكبير والصحيح قولهما كفي النهر والحلية عن التحفة والزاد (قول والكبار)  
 أي يضم الكاف بمعنى الكبير كفي القاموس والظاهر انه يجوز تكبيره عند أبي يوسف كجاء  
 في الأكبر والكبير فراجع ح (قول وخصه البردعي) ضعيف والبردعي بالدال المهملة على  
 الأكثر احمد بن الحسين وفارس اسم قاعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات  
 واشهرها بعد العربية واقربها اليها ابو السعود ط (قول بحديث) متعلق بمزيتها (قول  
 والفارسية الدرية) قال في المغرب الفارسية الدرية الفصيحة نسبت الى در وهو الباب  
 بالفارسية اه وهو يفتح الدال المهمة والراء الساكنة واذا نسبت الى ثنائي وضعا ان كان ثنائي  
 حرفا صحيحا جازية التضعيف وعدمه فتقول في كم كي وكبي بالتخفيف او التشديد وان كان  
 حرف لين لزم تضعيفه كما هو في الاشعوني في شرح الالفية فافهم فالظاهر ان ضبط القهستاني  
 الدرية بالتشديد غير لازم وافاد ح عن ابن كمال ان الفارسية خمس لغات فهلوية كان يتكلم بها  
 الملوك في مجالسهم ودرية يتكلم بها من باب الملك وفارسية يتكلم بها المؤابذة (٥) ومن كان مناسبا  
 لهم وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشراف في الخلاء وموضع الاستغراق  
 وعند التعري للحمام وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اه (قول وشرطا يحجزه) أي  
 عن التكبير بالعربية والمعتمد قوله ط بلسياني ما يفيد الاتفاق على ان العجز غير شرط على ما  
 فيه (قول وجميع اذكار الصلاة) في التارخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سبغ بالفارسية  
 في الصلاة اودعا واتى على الله تعالى او تعوذ او هلل او تشهد اوصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سيأتي في كراهة الدعاء بالانجمية (قول واما  
 ما ذكره الخ) أي ما هو خارج عن اذكار الصلاة وجواب اما قوله الآتي فأنظر اجاعا (قول  
 او آمن) بمد الهعزة من الإيمان كفي البحر ح وقوله اوسلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ  
 اسلم من الاسلام وعليه يكون امن بالتشديد من التأمين والنسخة الاولى اولى لانها الموافقة  
 لما رأيت بخط الشارح في الحزائن ولان التأمين من اذكار الصلاة الا ان يكون من امان  
 الكفر فأنه سيأتي في كتاب الجهاد متناهي يصح بأي لغة كان (قول ولم أر الخ) لا يظهر فرق  
 بينه وبين رد السلام ح (قول قيد القراءة بالعجز) اشار الى ان قوله عاجزا حال من فاعل قرأ  
 فقط دون ما قبله (قول وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح المجمع لمصنفه وعليه الاعتماد

وجعل العيني الشروع كقراءة لاسنائه فيه ولاسنائه بقوله ﴿٥٢﴾ بل جمعه في الترخائية كالتبعية يجوز اتفاقا

فقد مره كمثل رجوعهما اليه لاهو اليهما وحققه فقد اشبه على كثير من القاصرين حتى الشربلالي في كل كتبه فتنبه (لا) يصح (ان اذن بها على الاصح) وان علم انه اذان ذكره الحدادي واعتبر الزبيري اعرافه (فروعه) قرأ بالخرسية او التوراة والانجيل قصة تفسد وان ذكر لا ٣ (قوله وفي ان الامم) قل لسان في حديثه ورأيت بخط الشارح على هامش نسخة العيني في هذا المثل يميز اليها الواقف على هذا الكلام ان رجوع الامام انما ثبت في القراءة بالخرسية فقط ولم يثبت رجوعه في نكبة الافتتاح بل هي كغيرها من اذكار الصلاة على الخلاف كما حرره شارح الجمع وكتب الأصول وعامة الكتب المتبعة وصريح هذا المثل يعني الكثير يفيد كعدة تكون فلا عليك من عيني وان تبعه الشربلالي في عامة كتبه فتنبه بحرره علام الدين على غلته اه (مه)

(قوله وحمل) رجع متداخلة قوله لاسنائه فيه ح (قوله كقراءة) في اشتراط حجر فيه ايض (٣) وفي ان الامم رجع ميت الى قولهم لان معجز عندهم شرط في جميع اذكار الصلاة كحجر (قوله لاسنائه فيه) اي لم يقل به حد قبه وانما المتقول انه رجع الى قولهما في اشتراط القراءة العربية الاعتد اعجز وما مسألة الشروع وقد ذكر في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع اصلا وعادة مثل كالكثير وغيره كالخرسية في ذلك حيث اعتبر العجز قيدا في القراءة فقط (قوله ولاسنائه بقوله) اي ليس له دليل يقوى مدته لان الامم رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالخرسية لان الامم يورثه قراءة القرآن وهو اسم للمعتزل بالنظر العربي المستعمل هذا المثل الخاص المكتوب في المصاحف المتقول انما نقلا من ترا والاصحى انما يسمى قرآنا مجزأ ولما يصح في اسم القرآن عنه فلقوة دليل قولهما رجع اليه اما الشروع بالخرسية فبدليل فيه للامم اقوى وهو كون مضروب في الشروع للذكر والتعظيم وذات حاصل بلى فخط كان ولى لسان كان نعم لفظ الله اكبر واجب لمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جمعه في الترخائية كالتبعية) نص عبارتها وفي شرح الطحاوي ولو كبر بالخرسية اوسى بالخرسية عند الذبح اولى عند الاحرام بالخرسية او بلى لسان سواء كان يحسن العربية او لا جاز لا ينافي اه (قوله كالكثير) حيث لم يقيد الشروع بالعجز كما قيد به القراءة (قوله رجوعهما اليه) اي انهما رجعا الى قوله بصحة الشروع بالخرسية بلا محجز كما رجع هو الى قولهما بعدم الصحة في القراءة فقط لافي الشروع ايضا كما توهمه العيني لكن كونهما رجعا الى قوله في الشروع لم ينفه احد وانما المتقول حكاية الخلاف كما قدمته وما في الترخائية فغير صريح في نكير الشروع بل هو محتمل تشكيك التشريق او الذبح بل هذا اولى لانه قرنه مع الاذكار الخارجة عن الصلاة واما عبارة المثل فهي مبنية على قول الامام فحصل ان ما اوردته على العيني في دعوى رجوعه الى قولهما يرد عليه في دعواه رجوعهما الى قوله (قوله حتى الشربلالي) اي اشبه عليه ذلك ايضا حتى ابتدائية وحيز محذوف لاعتطفه لانه لم يعهد من هذا الشارح الفاضل قبة الادب مع العلماء حتى يجعل الشربلالي من القاصرين واعلم ان الشارح نفسه حتى عليه ذلك فقع العيني في شرحه عن المتقي وفي الحرائر بل حتى ايضا على البرهان الطرابلسي في مئة مواهب الرحمن حيث قل والاصح رجوعه اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالخرسية لغير العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزبيري التذوق) وبه جزء في هداية وافرده الشارح وفي النكبة عن الميسوط روى الحسن عن ابن حنيفة انه لو اذن بالخرسية وتيسر يعدلون انه اذان حاز والا لم يحجز لان المقصود وهو الاعلام لم يخص (قوله قرأ بالخرسية) اي مع القراءة على العربية (قوله او التوراة) اي (ح) تنصب عطفا على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة ايه) الخبر ههنا التفصيل في علاج توفيق بين الخوئين وهما مقلده في الهداية من انه لاحاق في عدم مساندته قرأ معه بالخرسية ما يجوز به الصلاة وما قاله الصحاح النسبي

وقاضخان من انها تفسد عندها فقال في الفتح والوجه اذا كان المقروء من مكان الفقص  
والامر واليه ان تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان  
ذكرا او تزيها فانها تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه  
في البحر وقواد في النهر فلذا اجزم به الشارح **(قوله)** والحق به في البحر الشاذ اى جعله على هذا  
التفصيل توفيقا بين القول بالفساد به والقول بعدمه **(قوله)** لكن في النهر الخ حيث قال عندي  
بينهما فرق وذلك ان الفارسي ليس قرآنا اصلا لانصرافه في عرف الشرع الى العربي فاذا  
قرأ قصه صار متكلم بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الان في قرآنيته شك فلا تفسده ولو  
قصه وحكوا الاتفاق فيه على عدمه قالوا وجه ما في المحيط من تأويله قول شمس الائمة بالفساد  
بما اذا اقتصر عليه اه اى فيكون الفساد لتركه القراءة بالتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن يرد  
عليه ان التواتر ان هو ما لا شك فيه وان الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذكر قطعاً وما كان  
قصه ولم تثبت قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكراً فيفسد بخلاف ما اذا كان ذكراً فانه وان لم تثبت  
قرآنيته ولم يكن كلاماً لكونه ذكراً لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قراءته من التواتر منحور  
به الصلاة فلا فهذا ما وفق به في البحر ويتمين حمل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن  
وهبان

وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى \* اذا كان كالتسبيح ليس يغير

والصحف الاولى جمع مخفية المراد بها التوراة والانجيل والزبور وتام الكلام في شرح  
الوهبانية \* (تمة) \* القرآن الذى تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المنبسط في مصاحف الائمة  
التي بعث بها عثمان رضى الله عنه الى الامصار وهو الذى اجمع عليه الائمة العشرة وهذا هو  
التواتر حجة وتفصيلاً فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ ما وراء العشرة وهو  
الصحیح وتام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم **(قوله)** كالتهجي قال في الوهبانية  
وليس التهجي في الصلاة بفسد \* ولا يحزى عن واجب الذكر فاذكروا

والمسئلة في القنية قال الشرنبلالي في شرحها صورتها شخص قال في صلاته س ب ح ا  
ن ا ل ل ه بالتهجي او قال ا ع و ذ ب ا ل ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسد  
لكن في البرازية خلافه حيث قال تفسد بتهجي قدر القراءة لانه من كلام الناس  
اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاق قال ابن الشحنة ووجه ظاهر لكنه  
ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القنية اه ونص في الامداد في باب سجود التلاوة عن  
التجسس والحادية انه لا يجب به السجود ولا يحزى عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن  
ولا يفسد لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور ان المراد قراءة مسميات  
الحروف لاسماؤها مثل سين باء حاء الف نون وهل حكمها كذلك لم أره **(قوله)** وتجوز  
الخ في الفتح عن الكافي ان اعتاد القراءة بالفارسية او اراد ان يكتب مصحفها يمنع وان  
فعل في آية او آيتين لان كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه **(قوله)** وبكره الخ  
مخالف لما نقلناه عن الفتح آتفا لكن رأيت بخط الشارح في هامش الخزان عن حظر التجتي  
وبكره كتب التفسير بالفارسية في المصحف كما يعتاده البعض ورخص فيه الهندوان والظاهر

مطلب

في حكم القراءة بالشاذ

والحق به في البحر الشاذ  
لكن في النهر الاوجه  
انه لا يفسد ولا يحزى  
كالتهجي وتجوز كتابة  
آية او آيتين بالفارسية  
لا اكثر وبكره كتب  
تفسيره تحته بها

مطلب

في بيان التواتر والشاذ

ان العارسية غير قيد **(قوله منشوب)** اى مخلوط **(قوله وبسالة)** غلله في الذخيرة بأن بسالة للتبرك فكانه قال باركلى في هذا الامر وظاهر كلام الزياى ترجيحه وفي الحلية انه الاشبه ونقل في النهر تصحيحه عن السراج وقنابى المرغينانى ونقل في البحر عن الحنثى والشتبى الجواز ورجحه بانها ذكر خالص بدليل حواشها على الذخيرة المشروط فيها الذكر الخالص اه وجزم به في المنظومة الوهابية وعزاه الى الامام ونقله عن شرحها عن الامام الحلوانى وطهير الدين المرغينانى والقاضى عبدالجار وشهاب الامامى وجعل الاول قول الصاحين توفيقا بين الروايات فافهم **(قوله وحوقلة)** اى لانها دعاء في المعنى فكانه قال اللهم حوائى عن معصيتك وقوى على طاعتك لانه لاحول ولا قوة الا بالله **(قوله اودكرها)** اى ذكر اللهم اغفرلى **(قوله في الاصح)** كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرها خلافا لما صححه في الجوهرة وهذا بناء على مذهب سيديوه من اصله بالله خذفت يا عوض عنها الميم وعند الكوفيين اصله بالله انا بخبر فيحذف الهمزة الميم فيكون دعاء لثناء ورد بقوله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق الآية وتامه في ح **(قوله كى الله)** فان به يصحح الشروع اتفاقا خراش **(قوله اخذارسفها)** اى مفضاها وهو يضم فسكون او يضم تنين كفى القاموس **(قوله يخصره وابهامه)** اى يخاف الخصر والابهام على الرسغ ويسط الاصابع الثلاث كفى شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمراج والكفاية والفتح والسراج وغيرها وقال في البدائع ويخاف ابهامه وخصره ويضمه ويضع الوسطى والمسبحة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن الحنثى **(قوله هو المختار)** كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنة كثير من المشايخ ليكون جامعا بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعملا بالمذهب احتياطا كما في الحنثى وغيره قال سيدى عبدالغنى في شرح هدية ابن العماد وفي هذا نظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد اخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس اخذا ولا ضعفا بل المختار عندى واحد منهما موافقة للسنة اه قلت وهذا البحث منقول فى المراج بعد نقله مامر عن الحنثى والمبسوط والظهيرية وقيل هذا خارج عن المذاهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطا ثم رأيت الشرنبلالى ذكر في الامداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعلى هذا يبنى ان يفعل بصفة احد الحدين في وقت وبصفة الآخر في غيره ليكون جامعا بين المرويين حقيقة اه اقول يرد عليه انه في كل وقت عمل باحدهما يكون تاركا فيه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ بلا بيان الكيفية والذي استحسنة المشايخ فيه العمل هما جميعا اذ لا شك ان في الاخذ ضعفا وزيادة والقاعدة الاصولية انه متى امكن الجمع بين اشعارين ظاهرا لا يعدل عن احدهما فتأمل **(قوله الكف على الكف)** عزاه في هامش الخراش الى الغزنوية **(قوله تحت ثديها)** كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قل في الحلية وكان الاولى ان يقول على صدرها كما قاله الجعفي على ثديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعدك يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالاهدة **(قوله كافرغ)** هذه كاف المبادرة تصل بما نحو سلم كما تدخل ثقلها في مفتى اليب **(قوله بلا ارسال)** هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر

(ولو شرع) منشوب بحاجته  
كعتود وبسالة وحوقلة  
(و) اللهم اغفرلى اودكرها  
عند الذبح لم يجز بخلاف  
الله فقط فانه يجوز فيهما  
في الاصح كى الله (ووضع)  
الرجل (يمينه على يساره)  
تحت سرته اخذارسفها  
يخصره وابهامه (هو)  
المختار وتضع المرأة الحنثى  
الكف على الكف  
تحت ثديها (كما فرغ)  
من التكبير (بلا ارسال)  
في الاصح (وهو سنة قيام)

انه يرسلهما حالة الشتاء فإذا فرغ منه يضع بناء على ان الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في مجمع الانهر) ومثله في شرح النقاية مثلاً على القاري كقوله في حاشية المدي في باب الوتر والتوافل (قوله ماهو الاعم) اى من القيام الحقيقي والحكمى فان القعود في النافلة وفي الفريضة وما لحق بها لعذر كالقيام ط والظاهر ان الاضطجاع كذلك لانه خلف عن القيام رحى (قوله قرار الخ) اعلم انه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب ان الوضع سنة قيام له قرار كسائر وبعضهم جعل الاصل على قولهما انه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والسرخسي وغيرها وفي الهداية انه الصحيح ومضى عليه في المجمع وغيره وقد جمع في البحرين الاصليين جعلهما اصلاً واحداً وتبعه تليذه المصنف مع ان صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام انه ذكر في موضع انه على قولهما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر انه يضع ثم وفق بأن منشأ ذلك اختلاف الاصليين لان في هذه القومة ذكر مسنوناً وهو التسميع او التحميد كما مضى عليه في المانطق انه هذا كاترى يقتضى تغييرها ويؤيده كلام السراج الآتي كسند كره ولهذا ايضا لما قال في الهداية ويرسل في القومة اعترضه في الفتح بأنه اذا قيل بان التحميد والتسميع ليس سنة فيهما في الانتقال اليها لكنه خلاف ظاهر القوموس الخ ثم قيد مثلاً مسكين الذكر بالطويل وبه يتدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان الذكر طويلاً يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى مقاله في البحر في تأمل (قوله فيه ذكر مسنون) اى مشروع فرضاً كان او واجباً او سنة اسمعيل عن البرجندى (قوله لعدم القرار) ليس على اطلاقه لقولهم ان معنى النافلة والوسنة يسن له ان يأتي بعد التحميد بالادعية الواردة نحو ملء السموات والارض الخ والهم اغفرلى وارحمى بين السجدين نهر ومقتضاه انه يعتمد بيديه في النافلة ولم ارم من صرح به تأمل لكنه مقتضى اطلاق الاصليين المارين ومقتضاه انه يعتمد ايضا في صلاة التسابيح ثم رأيت ذكره ط والرحمى والساحنى بحثاً (قوله مالم يطل القيام فيضع) اى فان اطاله لكثرة القوم فانه يضع وهذا مبنى على ان الاصل انه سنة قيام له قرار لا على انه سنة قيام فيه ذكر مسنون وهذا ايضا يدل على انهما اصلاً لا اصل واحد كما ذكرنا (قوله سبحانهك اللهم) شرح الفاظه في البحر والامداد وغيرها (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه لم ينقل في المشاهير كافي فالاولى تركه في كل صلاة محافظة على المروءة بلا زيادة وان كان ثناء على الله تعالى بحروحية وفيه اشارة الى ان قوله في الهداية لا يأتي به في الفرائض لامفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه مختارات التوازل وقوله وجل ثناؤك لم ينقل في الفرائض في المشاهير وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اه (قوله الا في الجنابة) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه الى احد ولماره لغيره سوى ما قدمناه عن الهداية ومختارات التوازل (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ او اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانهك الخ ح (قوله الا في النافلة) لحل ماورد في الاخبار عليها فيقرؤه فيها اجماعاً واختياراً متأخرين انه يقول قبل الافتتاح معراج وفي المنية وعندهما يقوله قبل الافتتاح يعنى قبل التنية ولا يقوله بعد التنية بالاجماع اه لكن في الحلية الحق ان قرأته قبل التنية او بعدها قبل التكبير

ظاهرة ان القاعد لا يضع ولم أره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ماهو الاعم لان القاعد يفعل كذلك (له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشتاء وفي القنوت وتكبيرات الجنابة لا) يسن (في قيام بين ركوع وسجود) لعدم القرار (و) لا ين (تكبيرات العبد) لعدم الذكر مالم يطل القيام فيضع سراجية (وقرأ) كما كبر (سبحانك اللهم) تاركاً وجل ثناؤك الا في الجنابة (مقتصر) عليه (فلا يضم وجهه وجهي الا في النافلة ولا تقصد بقوله

لمنت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه اه وفي الخرائن وما ورد بحمول على النافذة  
بعد الله في الاصح اه وقال في هامشه صحيحه الزاهدي وغيره **(قوله في الاصح)** وقيل تصد  
لاه كتب وزده في البحر تبعاً للحلية بما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما وبأنه  
انما يكون كذا اذا كان مخبراً عن نفسه لا مالياً فهو مخبر عن نفسه عند الكل اه **(قوله)** نافي النهر  
الح تعليل لتحويل الشارح عبارة المصنف لان قضية المتن الايمان بالتاء في الخاتمة وان بدأ  
الامام بالقراءة وهو ضعيف التعبير الضعيف عنه بقل ووجهه انما اذا امتنع عن القراءة فبالاولى  
ان يمتنع عن التاء واقول ما ذكره المصنف جرح به في الدرر وقال في المنح وصححه في الذخيرة  
وفي المنصيرات وعليه الفتوى اه ومضى عليه في مئة المصلي والشارح في الخرائن وشرح المتن  
واختاره قاصحان حيث قل ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قل ابن الفضل لا يثنى وقال  
غيره بنى ويبنى التفصيل ان كان الامام يهجر لا يثنى وان كان يسر يثنى اه وهو مختار شيخ  
الاسلام خواهر زاده وعليه في الذخيرة بما حاصله ان الاستماع في غير حالة الجهر ليس  
بفرض بل يسر تعظيماً للقراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤتم في غير حالة  
الجهر للموجب الانصات بل لان قراءة الامام له قراءة واما التاء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس  
شأن الامام شأن المؤتم فاذا تركه يلزم ترك سنة مقصودة لذاتها لان انصات الذي هو سنة تبعاً بخلاف  
تركه حالة الجهر اه فكان المعتمد مامنى عليه المصنف فافهم **(قوله)** او ساجدا اي السجدة  
الاولى كفي الشبهة وأشار بالتقصيد برا كما او ساجدا الى انه لو ادركه في احدى القعدتين فالاولى  
ان لا يثنى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في التعمود وكذا لو ادركه في السجدة الثانية وتماه في  
شرح الشبهة **(قوله)** باللفظ اعوذ اي لا يلفظ استعيذ وان منى عليه في الهداية وتماه في  
البحر والزبلي **(قوله)** فهو كالتنازع لان سراً حال من التاء والتعمود فكانا متعلقين به  
فشبه التنازع الذي هو تعاقب عامين فأكثر باسم وعدل عن قول النهر فهو من التنازع  
لما في مع الهوامع من انه يقع في كل معمول الا المنفعل له والتمييز وكذا الحال خلافاً لابن  
معلّى افاده ح **(قوله)** ذكره الحاشي اي في شرح الشبهة بقوله والتعمود انما هو عند افتتاح  
الصلاة فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة وبفهم منه انه لو تذكر  
قبل اكمالها يتعوذ وحينئذ ينبغي ان يستأنفها اه وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة  
حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعمود والا لزم رد الفرض الفرض  
للسنة ولزم ايضاً ترك الواجب من قراءة الفاتحة او اكثرها مرة ثانية موجبة للسهو على  
انه في شرح الشبهة ايضاً بعد ما مر بخو ورقة ونصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في  
النوادر ان كبير وتعوذ ونسى التاء لا يعيد وكذا ان كبير وبدأ بالقراءة ونسى التاء والتعوذ  
والتسمية لغوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزاهدي اه فقوله وبدأ بالقراءة الح مؤيد  
ما قلنا وفيه **(قوله)** ولا يتعوذ الح محترز قوله لقراءة قل في البحر وقيد بقراءة القرآن  
للاشارة الى ان سميح لا يتعوذ اذا قرأ أي استأذنه كبقوله في الذخيرة وظاهره ان الاستعاذه  
لا تشرع الا عند قراءة القرآن او في الصلاة وفيه نظر ظاهر اه قل في النهر واقول

وانا اول المسلمين في  
الاصح (الان) شرع  
الامام في القراءة سواء  
(كان مسوقاً) ولم يذكر  
(و) سواء كان ممة يهجر  
بالقراءة (ولا) (في) انه  
(لا يثنى) في النهر عن  
الضعيف ادرك الامام في  
القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة  
وقيل في الخاتمة يثنى ولو  
ادركه راكعاً او ساجداً ان  
اكبر رآه انه يدركه اثنى به  
(و) كما استفتح (تعوذ)  
بلفظ اعوذ على المذهب  
(سراً) قيد للاستفتاح ايضاً  
فهو كالتنازع (القراءة)  
ولو تذكره بعد الصلاة  
تركه ولو قبل اكمالها تعوذ  
ويسمى ان يستأنفها ذكره  
الحاشي ولا يتعوذ بالتلبية  
ان قرأ أي استأذنه ذخيرة  
اي لا يس فليحفظ

ليس مافي الذخيرة في المشروعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اهـ اي تقتسن لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يخفى فيه الوسوسة والى هذا أشار الشارح بقوله اي لايسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تسن ايضا قبل دخول الصلاة لكن بلفظ مؤذ بالله من الخبث والخبث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله للآية وان اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلميد على الأستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن الا يرى لو ان رجلا أراد ان يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا الخبث ان أراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اهـ ملخصا وحاصله انه اذا أراد ان يأتي بشئ من القرآن كالسجدة الحمد لله قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كما لو أتى بالسجدة في افتتاح الكلام كالتلميذ حين يسلم في اول درسه للعلم فلا يتعوذ وكما قصد بالحمدلة الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التعوذ بالاولى فلكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لافي غيره من الافعال فلا يتنافى استثنائه قبل الحلاء فافهم **(قوله فيأتي به المسبوق الخ)** ذكر المصنف ثلاث مسائل تفريعا على قوله اقراءة بناء على قول ابي حنيفة ومحمد ان التعوذ تبع للقراءة اما عند ابي يوسف فهو متبع للتناء فعنده يأتي به المسبوق بعد التناء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للقضاء ويأتي به المتقدم المدرك لانه يبنى كما يأتي به الامام والمفرد ويأتي به الامام والمقتدى في العيد بعد التناء قبل التكميرات ومشي عليه في النية وفي الخلاصة انه الاصح لكن مختار قاضيخان والمهدية وشروحها والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه تأخذ شرح النية **(قوله وكما تعوذ يسمى)** فلو سمي قبل التعوذ اعاده لعدم وقوعها في محلها ولو نسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لاجلها لغوات محلها حالية وبحر ولا مفهوم اقول حتى فرغ كما تقدم فافهم **(قوله غير المؤتم)** هو الامام والمفرد اذا دخل للمقعدة لانه لا يقرأ بدليل انه قدم انه لا يتعوذ بخبر **(قوله كافي ذبيحة وضوء)** فان المراد بالتسمية فيهما مطلق الذكر فهو تمثيل للمنى **(قوله سرافي اول كل ركعة)** كذا في بعض النسخ وسقط سرا من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى والثالث انه لا يجهر بها في الصلاة عندنا خلافا للشافعي وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والمشافع في التعوذ والتسمية قيل يخفى التعوذ دون التسمية والصحيح انه يخفى فيهما ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما لاجل هاتين تخفيهما اهـ **(قوله ولو جهريه)** رد على مافي النية من ان الامام لا يأتي بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بخبر واوله في شرحها بأنه لا يأتي بها جهرا **(قوله لا تسن)** مقتضى كلام المتن ان يقال لا يسمى لكنه عدل عنه لابهامه الكراهة بخلاف نفي السنية ثم هذا قولهما وتخصه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بحر ونسب ابن الضياء في شرح المغزوية الاول الى ابي يوسف فقط فقال وهذا قول ابي يوسف وذكر في المصنف ان الفتوى على قول ابي يوسف انه يسمى في اول كل ركعة ويخفيها وذكر في المحيط المختار قول محمد وهو ان يسمى قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد انه يسمى في الركعة الاولى لا غير وانما اختبر قول ابي يوسف لان لفظة الفتوى آكد وابغ من لفظة المختار ولان قول ابي يوسف وسط

( فيأتي به المسبوق عند قيامه للقضاء ما لا ) لقراءته ( الاماقتدى ) لعدمها ( ويؤخر ) الاما التعوذ ( عن تكبيرات العيد ) لقراءته بعدها ( و ) لا يتعوذ ( سمي ) غير المؤتم بلفظ التسمية لا مطلق الذكر كما في ذبيحة وضوء ( سرافي ) اول ( كل ركعة ) ولو جهريه ( لا ) تسن ( بين ) الخامسة والسورة مطلقا ) ولو سرية

مطلب

لفظة الفتوى آكد وابغ من لفظة المختار

وخبر الامور اوسعها كذا في شرح عمدة القسطل اه ما في شرح الغزنوية ووقع في النهر هنا خطأ وخالف في النقل ايضا عن شرح الغزنوية فأحسبه ومهمهم **(قولهم)** لا ذكره اهلنا (ولهذا صرح في الذخيرة) واخفى بأنه ان سعى بين الفاتحة والسورة المقررة سرا أم جهرًا كان حسنا عندنا حنيفة وروجه انفق ابن الهمام وتليده الحلي شبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بخبر **(قولهم)** ما يخرج الزاهدي من وجوبها (يعني في اول الفاتحة وقد صححه الزبلي ايضا في سجود السهو ونقل في الكفاية عبارة الزاهدي وأقرها وقال في شرح المنة انه الاحوط لان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها وجعله في الوهباية قول الاكر من ابي بناء على قول الحلواني ان اكر انشاخ على انها من الفاتحة فاذا كانت ما نوجب ما لم يكن لم يسلم كونه قول الاكر **(قولهم)** ضعه في البحر (حيث قال في سجود السهو ان هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والمناوي من انها سنة لاراجب فلا يوجب تركها سي قال في النهر والحق انهما قولان مرجحان الا أن المتون على الاول اه اقول اي ان الاول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله اعلم **(قولهم)** وهي آية اي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا انها ليست من القرآن اصلا قال القمهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي حنيفة اه اي بل هو قول ضعيف عندنا **(قولهم)** انزلت للفضل (وذكرت في اول الفاتحة للترك **(قولهم)** في النمل بعض آية) واولها انه من سليمان واخرها وآتوني مسلمين وهو تفريع على قوله انزلت للفضل **(قولهم)** وليست من الفاتحة (قال في النهر فيعذر لقول الحلواني اكر المشايخ على انها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجعلها في الذخيرة رواية الثاني عن الامام وبه اخذوه احوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القمهستاني عن المحيط والذخيرة والحلاصة وغيرها **(قولهم)** ولا من كل سورة) اي خلافا لقول الشافعي انها آية من كل سورة ما عدا براءة **(قولهم)** في الاصح قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون اشارة الى قول الحلواني المتقدم لا الى قول الشافعي اذ لم يخبر عنه ثم يذكر التصحيح للاشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم يزل أحد من مشايخنا يقول بانها آية من كل سورة وانما عذرنا في البحر وغيره الى الشافعي فقط فافهم **(قولهم)** فتحرر على الجنب) اي وما في مناد كالمناض والنفاس وهذا لو على قصد التلاوة **(قولهم)** احتياطا (علة للمستلزم وذلك ان مذهب الجمهور انها من القرآن لتواترها في نمازها وخاف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب نظر الى مذهب الجمهور وعدم جواز الاختصار عليها في الصلاة نظرا الى شبهة الخلاف لان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يستعمل بما فيه شبهة **(قولهم)** لا يكفر جاحداها (الح) جواب محال من الاشكال في التسمية انها ان ثبت موافقة لركعة فكثير مكرها والا فليس قرآنا والجمهور على التحرير ان النطقى انما يكفر مكرها انما ثبت فيه شبهة قوية كارتكاب ركن وهذا فيه جدت وذلك لان من انكرها جازم ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في الاوائل وان كتبها فيها بشيرة استثنان الافتتاح بها في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على كتبها مع امرهم بخبر يدانها حنف بوجوب كونها قرآنا والاستثنان لا يسوغ الاجماع لتحفة

مطلب  
قراءة البسطة بين الفاتحة  
والسورة حسن

ولا تذكره اتفاقا وما يخرج  
الزاهدي من وجوبها  
ضعفه في البحر (وهي آية)  
واحدة (من القرآن) كله  
(انزلت لفصل بين السور)  
فما في الخلل بعض آية احكاما  
(وليست من الفاتحة ولا  
من كل سورة) في الاصح  
فتحرر على الجنب (ولا يحجز  
الصلاة بها) احتياطا (ولا  
يكفر جاحداها) (بها)  
اختلاف مالك (فيها) (في)  
سعي (من المصلين) لو اماما  
او منفردا الفاتحة



في الاستعادة والحق انها من القرآن لتواترها في المصحف وهو دليل كونهما قرآنا ولا سب  
توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل السبب فيها هو قرآن تواتر في محله  
فقط وان لم يتواتر كونه في محله من القرآن هـ وقوله ولا نسلم انهما قد تضمنتا كلاما متكررا من ان  
تواترها في محلهما لا يستلزم كونها قرآنا بل لا بد من تواتر الاخبار بقرآنيتهما والحمد ان تواترها  
في محلهما ثبت اصل قرآنيتهما واما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به  
ولذلك لم يكفر منكروها بخلاف غيرها لتواتر الاخبار بقرآنيته ووقع في البحر هنا اضطراب  
وخلل يثبت فيها غائته عليه وبما قررناه يعلم انه كان على الشارح ان يقي المنع على حاله ويسقط  
قوله باختلاف ما لا يكون جوابا عن انكار ما لا ايضا قرآنيتهما لان الشبهة ما ثبت بالانكار  
بل هي ثابتة قبله من جهة اخرى فتدبر **(قوله)** وقرأ بعدها جوابا (توجب يرجع الى القراءة  
والعبدة وأشار الى انه يلزم يتركها لوعادة كالتفاحة خلافا في التبيين والمرد لان  
التفاحة وان كانت أكد الاختلاف في ركبتها الا انه يظهر في الاثر لافي وجوب الاعادة كما  
قدمناه اول بحث الواجبات **(قوله)** سورة) أشار الى ان الأفضل قراءة سورة واحدة في جميع  
الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة انه قال لاحبان يقرأ سورتين بعد التفاحة في المكتوبات  
ولو فعل لا يكره وفي التوافل لا بأس به **(قوله)** الا بالمسنون (وهو القراءة من طوال الفصل  
في الفجر والظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط **(قوله)** وأمن) هو  
سنة للحدث الآتي المتفق عليه كافي شرح المنية وغيره واففقوا على انه ليس من القرآن كافي  
البحر **(قوله)** بند) هي شهرها وافصحها وقصر وهي مشهورة ومعناها استجب ط **(قوله)**  
وامالة) اي في المبدء تأنيها في التصرح وحققة الامالة ان نجي بالتفاحة نحو الكسب  
فتميل الالف ان كان بعدها الف نحو الياء اسموني **(قوله)** ولا تفسداح) اشار به الى ان الكلام  
في نفي الفساد لافي تحصيل السنة فان السنة لا تحصيل الا الثلاثة الاول كما افاده ط **(قوله)** بتدفع  
تشديد او حذف ياء) اي حالة كون المد مصحبا لاحدها لا لكل منهما ففيه صورتان الاولى  
المد مع التشديد بلا حذف فلا يفسد على المتفق به عدنا لانه لغة فيها حكاهما الواحدى ولانه  
موجود في القرآن ولان له وجها كما قال الحلواني ان معناه مدعوك قاصدين اجابت لان معنى  
آمين قاصدين وانكر جماعة من مشايخنا كونها لغة وحكم بفساد الصلاة بغير والصورة  
الثانية المد مع حذف الياء بلا تشديد لوجوده في قوله تعالى وبلى آمن كما في الامداد ذوفي  
كلامه منع الجمع فقط لانه لو اتى بالمد جامعا بين التشديد والحذف ففسد كما نبه عليه بعد ولو  
كانت منع الجمع ايضا بان اتى بالمد خاليا عن التشديد والحذف لزم التكرار لانه اللغة المتصحى  
المتقدمة فافهم **(قوله)** بل بقصر مع احدهما) اي مع التشديد بلا حذف الياء وهو آمين لعدم  
وجوده في القرآن اوقع حذف الياء بلا تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى  
فان آمن ح اي ولذلك لم يذكره في البحر والتميز هذا وذكر في الخلية الاولى لغة ضعيفة فقال  
وقصرها وتشديد الميم حكاهما بعضهم عن ابن الانبارى واستضعفت ويظهر ان الاسم فساد  
الصلاة بها هـ **(قوله)** او بتدعيمها) اي مع التمديد وحذف الياء وهو آمن فانه مفيد لعدم  
وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية اوجه خمسة صحيحة والامة منسدة وبقي ناسع

(و) قرأ بعدها وجوبا  
(سورة) وبلا ثلاث آيات  
ولو كانت الآية او الايتين  
تعدل ثلاث آيات فصار  
انفتحت كراهة التحريم  
ذكره الحلبي ولا ينسقى  
التبعية الا بالمسنون  
(وأمين) بمد وقصر وامالة  
ولا تفسد بمد مع تشديد  
او حذف ياء بل بتدعيم  
احدهما او بمد معهما وهذا  
مما قدرت بتحريره

هو من، قصر مع تشديد والحدس وهو مسد لعدو وجوده في الخبر آن ولوقال الشارح  
 وبعد اوقصر معهما لاستوفى ح قات وقد ذكره التاج مع التام في البحر وقال ولا يبعد  
 فساد الصلاة فيهما (قول له الامام سرا) اشار بالاول الى خلاف مالك في تخصيص المؤتم  
 بالتأمين دون الامام وهو رواية الحسن عن الامام والثاني الى خلاف الشافعي انه يأتي بها كل  
 منهما جهرًا وقوله كما موم ومنفرد على ادق فلذا أتى بالكلف (قول له ولو في السرية) اي  
 لا يطلق الامر في الحديث الآتي وهذا راجع الى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقيل  
 لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به (قول له ولو من مثله) اي من  
 مقدمه بان كان منه قريب من الامام يسمع قراءته فمن يسمع ذلك المتقدي تأمين مثله القريب  
 من الامام فيؤمن لان سلطانهم بتأمين الامام (قول له في نحو جمعة وعيد) اشار نحو الى ان التقيد  
 بالجمعة والعيد لا يقع في الجوهرية غير قيد كما بحثه في السريالية بقوله ينبغي ان لا يخص  
 بهما بل الحكم في اربعة الكثرة كذلك (قول له واما حديث الحج) هو ما رواه الشيخان اذا  
 أمن الامام تأمنا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد  
 تأمينهما لكن في حق الامام بالاشارة لان النص لم يسق له وفي حق المأموم بالعبرة لانه  
 سبق لاحاله بخبرته مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي ان الحديث دليل على جهر الامام  
 بالتأمين لانه علق تأمينهم بتأمينه والجواب ان موضع التأمين معلوم فاذا سمع لفظة  
 ولا التأمين كفى لان الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق بمعلوم الوجود  
 ونظام الادلة في المطولات ويظهر من هذا ان من كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته اصلا  
 لا يؤمن كافي البحر اي لعدو سماعه موضع التأمين المهم لان يسمع من مثله كما مر في السرية  
 (قول له فقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة  
 غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان حلية وفي شرح مسلم للنووي  
 الصحيح الضواب ان المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقيل في الصفة والخشوع  
 والاحلاس ثم قيل هم الخيفة وقيل غيرهم اقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر  
 فوافق قوله قول اهل العمارة (قول له مع الانحطاط) أفد ان السنة كون ابتداء التكبير عند  
 الخروء وانتهائه عند استواء الظهر وقيل انه يكبر قائما والاول هو الصحيح كما في المضمرات  
 وتمامه في التمهاتني (قول له ولا يكبر الحج) مثله ان يقول وأما بتمعة ربك خذت الله اكبر  
 بكسر التاء المدة لانه الساكنين ح وفي التمهاتني وفي قوله ثم يكبر دلالة على انه لا يصل  
 التكبير بالقرأة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح آمنة وعن ابى يوسف انه قال ربما  
 وصلت وبما ركت اه وذكر في التارخانية تفصيلا حسنا وهو انه اذا كان آخر السورة نساء  
 مثل وكبره تكبيرا فوصل اولى والا فلفصل اولى مثل ان شئت هو الا بتر فيقف ويفصل  
 ثم يكبر لاركون (قول له لا بأس به عند البعض) اشار بهذا الى ان هذا القول خلاف المعتمد  
 اشار اليه بقوله اولا ثم في فرغ يكبر مع الانحطاط فانه ظاهر في انه يتم القرأة جميعها وبعد  
 الفراغ منها يحط لاركون مكبرا والاول اصح كما في آمنة فيكون الشارح قد نبه على  
 القولين وان الاول هو المعتمد والثاني ضعيف باوجز عبارة والظن اشارة فيليس في كلامه

(الامام سرا كما موم  
 ومنفرد) ولو في السرية  
 اذا سمعه ولو من مثله  
 نحو جمعة وعيد ولا حدس  
 اذا من الامام فأمنا فمن  
 المتعلق بمعلوم الوجود  
 فلا يتوقف على سماعته  
 بل يحصل بتمام النسخة  
 بدليل اذا قل الامام  
 ولا التأمين فقولوا آمين  
 (ثم) كما في (يكبر) مع  
 الانحطاط (لاركون) ولا  
 يحسنه وسئل القراءة  
 بتكبيره ولو بقي حرف  
 او كلمة فانه حال الانحطاط  
 لا بأس به عند البعض  
 امصلى (وضع يديه)  
 معادها (على ركبتيه)  
 وبشرح اصابعه) لا يمكن

اهمال كالأخفى على ذوى الكمال فافهم ( قوله ) ويسن ان يلمس كعبه ( قال السيد ابو  
 السمود وكذا في السجود ايضا وسبق في السنن ايضا اه والذي سبق هو قوله والصدق  
 كعبه في السجود سنة در اه ولا يخفى ان هذا سبق نظر فان شارحنا لم يذكر ذلك لافي الدر  
 المختار ولا في الدر المنقح ولم أره لغيره ايضا فافهم نعم ربما يفهم ذلك من انه اذا كان السنة في  
 الركوع الصاق الكعبين ولم يذكر او تقر بينهما بعده فالاصل بقاؤها ملاصقتين في حالة السجود  
 ايضا تأمل هذا وكان ينبغي ان يذكر لفظ يسن عند قوله ويضع يديه ليعلم ان الوضع والاعتقاد  
 والتفريح والالصاق والتصب والبسط والتسوية كلها سنن كما في انتهتاني قال وينبغي  
 ان يزداد مجافيا عضديه مستقبلا اصابعه فافهم سنة كما في الزاهدي اه قال في المعراج وفي  
 المجتبى هذا كله في حق الرجل اما المرأة فتسبح في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع  
 يديها على ركبتيها وضعا وتحنى ركبتيها ولا تحافي عضديها لان ذلك استرأها وفي شرح الوجيز  
 الحنفى كالمرأة اه ( قوله ) وينصب ساقيه ) فجعلهما شبه القوس كما يفعله كثير من العلوم  
 ومكره بغير ( قوله ) واقفه ثلاثا ) اي اقله يكون ثلاثا واقفه تسليح ثلاثا وهذا اولى من جعل ثلاثا  
 خيرا عن اقله برفع الخافض اي في ثلاث لان نزاع الخافض سماعي ومع هذا فهو بعيد جدا  
 فافهم ويحتمل ان يكون اقله خيرا مبتدأ محذوف والواو للحال والتقدير ويسبح فيه ثلاثا وهو  
 اقله اي والحال ان الثلاث اقله وسوغ مجيء الحال من التكرار تقديمها على صاحبها وهذا  
 الوجه افاده شيخنا حفظه الله تعالى ( قوله ) كره تنزيها ) اي بناء على ان الامر بالتسبيح  
 للاستحباب بغير وفي المعراج وقال أبو مطيع البخني تليذا بي خيفة ان الثلاث فرض وعند  
 احمد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسميع والدعاء بين السجدين فلو تركه عمدا  
 بطلت ولو سهوا لا وفي القهستاني وقيل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلية ان  
 الامر به والمواظبة عليه متظاfran على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو او الاعداد لو تركه  
 ساهيا او عمدا ووافقه على هذا البحث العلامة ابراهيم الحلي في شرح التبية ايضا واجاب في  
 البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للاعرابي حين علمه فهذا صارف الامر عن الوجوب  
 لكن استشعر في شرح التبية ورود هذا فأجاب عنه بقوله وتقال ان يقول انما يلزم ذلك ان لو  
 لم يكن في الصلاة واجب خارج عما علمه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين الفتاحة وضم السودة  
 او ثلاث آيات ليس مما علمه للاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلا يكون هذا كذلك اه والحاصل  
 ان في ثلاث التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة اقوال عندنا ارجحها من حيث الدليل  
 الوجوب تخريجا على القواعد المذهبية فينبغي اعتمادها كما اعتمد ابن الهمام ومن تبعه رواية  
 وجوب القومة والجلسة والطمأنينة فيها كما مر واما من حيث الرواية فالأرجح السنة  
 لانها المصرح بها في مشاهير الكتب وصرحوا بأنه يكره ان ينقص عن الثلاث وان الزيادة  
 مستحبة بعد ان يحتم على وترخص اوسع اوتدع ما لم يكن اماما فلا يقول وقدمنا في سنن  
 الصلاة عن اصول أبي اليسر ان حكم السنة ان يندب الى تحصيلها ولام على تركها  
 مع حصول اثم يسير وهذا يفيد ان كراهة تركها فوق التنزيه وتحت المكروه تخريفا وبهذا

ويسن ان يلمس كعبه  
 وينصب ساقيه ( ويسبط  
 ظهره ) ويسوى ظهره  
 بجزءه ( غير رافع ولا  
 منكسر رأسه ويسبح فيه )  
 واقفه ( ثلاثا ) فلو تركه  
 او نقصه كره تنزيها

يصعب قول البحر ان الذكراة هنا للتنزيه لانه مستحب ان تدمع المباح وغيره فتدبر  
 (مبني) - السنة في تسبيح الركوع سبحان رب العظم الا ان كان لا ينس الفاء فيدل به  
 الكريم فلا يخبر على لسان العرب ففسد به الصلاة كذا في شرح درر البحار فيحفظ فان  
 العامة منه يفلون حيث يأتون بدل الفاء براءى منخضة (قوله) وكره تحريما لما في البدائع  
 والذخيرة عن ابن يوسف قال سألت الماخضة وابن ابي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال ابو حنيفة  
 اخشى عليه امر اعظم اعني الشرك وروى هشام عن محمد انه كره ذلك ايضا وكذا روى عن  
 مالك والشافعي في الجديد وتوهم بعضهم من كلام الامام انه يصير مشركا فافني بأناحة دمه وليس  
 كذلك وانما اراد الشرك في العمل لان اول الركوع كان لله تعالى وآخره للجاني ولا يكفر لانه  
 ما اراد التبدل والعدالة وتماه في الحلية والبحر (قوله) اطالة ركوع او قراءة) وكذا  
 القعود الاخير قبل السلام وذكر في السراج ان فيه خلافا وأشار الى ان الكلام في المصلي فلو  
 انتظر قبل الصلاة في اذان البرازة لو انتظر الاقامة يدرك الناس الجماعة يخوض وواحد  
 بعد الاجتماع لا الا اذا كان داعرا شريرا اه (قوله) اي ان عرفه) عزاه في شرح المنية الى  
 اكثر العلماء اي لان انتظاره حيثئذ يكون للتودد اليه لا لتقرب والاعانة على الخير (قوله) والا  
 فلا بأس) اي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار ما لا يستقل على  
 القوم بأن يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد ولقطة لأبأس فتد في الغالب ان تركه افضل  
 وينبغي ان يكون هنا كذلك فان فعل العبادة لامر فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك  
 ان تركه افضل لقوله عليه الصلاة والسلام دع ما يربك الى ما لا يربك ولانه وان كان اعانة على  
 ادراك الركعة ففيه امانة على التكاسل وترك المبادرة والتهيؤ للصلاة قبل حضور وقتها  
 فالاولى تركه شرح المنية (قوله) ولو اراد التقرب الى الله تعالى) اي خاصة من غير ان يتحاج قلبه  
 شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون حيثئذ هو الافضل لكنه في غاية  
 الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لما فيه من اعانة عباد الله على  
 طاعته فيكون الافضل تركه لما فيه من الشهية التي ذكرناها شرح المنية ما خصاه اقول قصد  
 الاعانة على ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر اتفاقا وكذا في  
 غيره على الخلاف اعانة للناس على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كما فهم الصحابة ذلك من  
 فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره للامام ان يعاجلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية  
 عن عبد الله بن المبارك واسحق وابراهيم والثوري انه يستحب للامام ان يسبح خمس تسبيحات  
 ليدرك من خلفه الثلاث اه فملى هذا اذ قصد امانة الجاني فهو افضل بعد ان لا ينظر ببالة  
 التودد اليه ولا الحياء منه ونعم وهذا نقل في المعراج عن الجامع الاصغر انه مأجور لقوله  
 تعالى وتناهوا على الرب والتقوى وفي أدان انتراخانية قل وفي انتنتي ان تأخير المؤذن  
 ونحوه في قراءة الادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا تطويلا وتأخيرا يشق  
 على الناس فالحاصل ان التأخير القليل لاعانة اهل الخير غير مكروه اه قال ط ويظهر ان  
 من التقرب اطالة الامام الركعة لادراكه مكبر لورفع الامام رأسه قبل ادراكه فيقول انه ادرك  
 الركعة لا يقع الكثير من العوام فيسلم مع الامام بناء على ظنه ولا يمكن الامام من أمره

في اطالة الركوع

وكره بحر في اطالة ركوع  
 او قراءة الادراك الجاني اي  
 ان عرفه والا فلا بأس به  
 ولو اراد التقرب الى الله  
 تعالى لم يكره اتفاقا لكنه  
 نادر وتسمى مسئلة الرياء  
 فيلبي التجرد عنها

بالاعادة او الاتمام ( **قوله** واعلم الخ ) قدمنا في بحث الواجبات الكلام على المتابعة بما لا مزيد عليه وحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة في السنن فالتقييد بالاركان هنا فيه نظر على ان الرفع من الركوع او السجود واجب او سنة وايضا فان المتابعة لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبنيًا عليهما بل كان ينبغي بناء قوله وجب متابعتها على قوله ويسبح فيه ثلاثا فانه سنة على المعتقد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كامر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها تأمل ( **قوله** وجب متابعتها ) اي في الاصح من الروايتين كافي البحر ( **قوله** وكذا عكسه ) وهو ان يرفع المأموم رأسه من الركوع او السجود قبل ان يتم الامام التسبيحات ح ( **قوله** فيعود ) اي المقتدى لوجوب متابعتها لامامه في اكمال الركوع وكراهة مسابقته له فلم يلزم بعد ارتكبه كراهة التحريم ( **قوله** ولا يصير ذلك ركوعين ) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح ( **قوله** فانه لا يتابعه الخ ) اي ولو خاف ان تقوته الركعة الثالثة مع الامام كسرح به في الظهيرية وشمل باطلافة ما لو اقتدى به في اتمام التشهد الاول او الاخير حين قد قام امامه او سلم ومقتضاه انه يتم التشهد ثم يقوم ولم ادره صريحًا ثم رأيت في الذخيرة ناقلا عن ابى الليث اختار عندي انه يتم التشهد وان لم يفعل اجزأه اه والله الحمد ( **قوله** لوجوبه ) اي لوجوب التشهد كفي الحائز وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سنده كراهة والام ينتج المطلوب فافهم ( **قوله** ولو لم يتم جاز ) اي صح مع كراهة التحريم كما فاده ح ونازع ط والرحق وهو مفاد ما في شرح النية حيث قال والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوته بل يأتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكليّة وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوته بالكليّة فكان تأخير احد الواجبين مع الاتيان بهما اولي من ترك احدهما بالكليّة بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولي من تأخير الواجب اه اقول ظاهره ان اتمام التشهد اولي لا واجب لكن اتمنا ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكليّة فينبغي التعليل بان المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما ان رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا انه يجب اتمام التشهد لكن قد يدعى عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة نعم قوله لا يتابعه يدل على بقاء وجوب الاتمام وسقوط المتابعة لتاكدهما سرح فيه على ما تعرض بعده وكذا ما قدمناه عن الظهيرية وحينئذ فقوله لم ولو لم يتم جاز معناه صح مع الكراهة التحريمية ويدل عليه ايضا تعاليهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة ايضا لم يصح التعليل كما قدمناه فتدبر ( **قوله** في ادعية التشهد ) يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو سرح في شرح النية ( **قوله** سمعنا ) اي ثلثة اربع حمدوا الله وان لا يكبر حاله الرفع خلافا لما في المحيط من انه سنة وان ادعى الطحاوي تواتر العمل به ناروي ان النبي صلى الله عليه وسلم وبابكر وعمر وعليا وابهر برضى الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فيد اوجب في المعراج بان المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى جميعا بين الروايات والآثار والاخبار اه

(و) اعلم انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في الاركان انه (لورفع الامام رأسه ) من الركوع او السجود ( قبل ان يتم المأموم التسبيحات ) الثلاث ( وجب متابعتها ) وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين ( بخلاف سلامه ) اوقيامه لثلاثة ( قبل اتمام المؤتم التشهد ) فانه لا يتابعه بل يتم لوجوبه ولو لم يتم جاز ولو سلم والمؤتم في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون ( ثم يرفع رأسه من ركوعه مسمعا ) في الوالوجية

(قوله لو ابدل النون لاما) بان قول بل حمده تفسد لكى في منية النفس في بحث زالة الفارى  
يرجى ان لا تفسد قول الحى في شرحها تقرب التحريح والظاهر ان حكمه حكم الالغ اه  
واستحسنه صاحب الفتية بل قول في الحية وقد ذكر الحلواني ان من الصحابة من رواء عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وهى لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادى اختلاف المشايخ في الفساد  
بأبدال النون لاما في دعوت وفي دينكم وفي الشفوش (قوله قولان) فمن قول ان الهاء في حمده  
للسكت يقف الجزء وانها كناية اى ضمير يقولها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى الصوفية  
المستحب الثانى اه خرائن وذكر الشارح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظهرا محيط التحير  
ثم قل او هى اسم لاضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لان الاظهر في اسماء الله تعالى افخم  
من الاضمار كذا في تفسير البسي زاد في المحيط ولان تحريك الهاء انقل واشق وافضل العبادة  
اشقها ما مضى والحاصل ان التواعد تقتضى اسكانها اذا كانت للسكت وان كانت ضميرا  
فلا تحرك الا في الدرج فيحتمل ان يكون مراد القائل تحريكها في الوقف الروم المشهور عند  
القراء واذا ثبت ان هو من اسماء تعالى كذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لا بد  
من ضمها واشباعها لتظهر الواو الساكنة والسدى عبد الغنى رسالة حقق فيها مذهب السادة  
الصوفية في ان هو عبارة في اصطلاحهم عليه تعالى وانه اسم ظاهر لضمير ونقله عن جماعة  
منهم البعض في حاشية ليهماوى والناسى في شرح الدلائل والامام الغزالى والعارف الجليل  
وغيرهم لكن كونه المراد هنا بخلاف الظاهر ولهذا قال في المعراج عن القوائد الحميدية الهاء  
في حمده للسكت والاستراحة لا لكناية كذا نقل عن الثقات وفي المستعنى انها لكناية وقال  
في الشرح الخاتمة وفي الانقاع الهاء للسكت والاستراحة وفي الحجة انه يقولها بالجرم ولا يبين الحركة  
ولا يقول هو اه (قوله وقلا يضم التحميد) هو رواية عن الامام ايضا واله مال الفضلى  
والطحاوى وجماعة من المتأخرين معراج عن الفلهرية واختاره في الحاوى القدسى ومضى  
عليه في نور الايضاح لكن النون على قول الامام (قوله ثم حذف الله) اى مع اثبات الواو وبقي  
رابعة وهى حذفهما والاربعة في الافضلية على هذا ترتيب كما قد فده بالنعطف ثم (قوله على  
المعتمد) اى من اقوال ثلاثة مصححة قال في الخرائن وهو الاصح كفى الهداية والجمع والمقتضى  
وصحیح في المبسوط انه كانوا ثم وصحیح في السراج معزيا لشيخ الاسلام انه كالامام قال الباقرى  
والمعتمد الاول اه (قوله سمع) بنسبة اليهم كفى بجمد اى لكونهما من التسميع والتحميد  
قالط ولا يتعين التشديد والثانى بخلاف الاول انما خفف لا فادخلاف المراد (قوله مستويا)  
هو للتاكيد فن مطلق اقيام انما يكون باستواء الشقين وانما كذا لغلة الاكثرين عنه فليس  
بمستدرك كاظن قهستانى اول التأسيس والمراد منه التعديل كإفاده في العناية (قوله لما مر من  
انه سنة) اى على قوله لهما او واجب اى على ما اختار الكمال وتليذه او فرض اى على مقاله ابو  
يوسف ونقحه الطحاوى عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) اى ثم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة  
او واجب على ما اختاره الكمال (قوله مع الحرور) بان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء

لو ابدل النون لاما ففسد  
وهل يقف بجزء او تحريك  
قولان (ويكتفى به الامام)  
وقلا يضم التحميد سرا  
(و) يكتفى (بالتحميد  
الثوتم) والفضل اللهم ربنا  
ولم اتخذ ثم حذف الواو  
ثم حذف الله فقط (ويجمع  
بينهما لو مفردا) على  
الاعتماد بجمع رافعا ويحمد  
مستويا (ويقوله مستويا)  
لماسر من انه سنة او  
واجب او فرض (ثم يكبر)  
مع الحرور) ويسجد

الحرور وانتهاه عند انتهائه شرح المنية وبخر للسجود قائما مستويا لامنحنيها للثلاثا يزيد ذكره  
 آخر يدل عليه ما في التتارخانية لوصلي فلما تكلم تذكر انه ترك ركوعا كان صلى صلاة العباد  
 الاتقياء اعاد وان صلى صلاة العوام فلان العالم التقى بخط للسجود قائما مستويا والعامى  
 يخط منحنيًا وذلك ركوع لان قائل الانحناء محسوب من الركوع اه تأمل **(قوله)** واسعا  
 ركبته ثم يديه قدمنا الخلاف في انه سنة او فرض او واجب وان الاخير اعدل الاقوال وهو  
 اختيار الكمال ويضع اليمنى منهما اولاً ثم اليسرى كما في القهستانی لكن الذى فى الحزائن  
 واضعاً ركبته ثم يديه الا ان يسر عليه لاجل خف او غيره فيبدأ باليدين ويقدم اليمنى اه  
 ومثله في البدائع والتتارخانية والمعراج والبحر وغيرها ومقتضاه ان تقديم اليمنى انما هو عند  
 العذر الداعي الى وضع اليدين اولاً وانه لا يمان في وضع الركبتين وهو الذى يظهر لعسر  
 ذلك **(قوله)** مقدماً لله اى على جبهته وقوله لما مر اى تقربه من الارض وما ذكره مأخوذ  
 من البحر لكن في البدائع ومنها اى من السن ان يضع جبهته ثم انفه وقال بعضهم انفه ثم  
 جبهته اه ومثله في التتارخانية والمعراج عن شرح الطحاوى ومقتضاه اعتقاد تقديم الجبهة  
 وان العكس قول البعض تأمل **(قوله)** بين كفيه اى بحيث يكون ابهامه حذاء اذنيه  
 كفى القهستانی وعند الشافعى يضع يديه حذو منكبيه والاول في صحيح مسلم والثاني في صحيح  
 البخارى واختار المحقق ابن الهمام سنة كل منهما بناء على انه عليه الصلاة والسلام فعل  
 كلا احياناً قال الا ان الاول افضل لان فيه زيادة الحفاضة المسنونة اه واقره شرح المنية  
 والشرنبلالى **(قوله)** اعتباراً لآخر الركعة بأولها فكما يجعل رأسه بين يديه عند التحريمة  
 فكذا عند السجود سراج عن المنسوط وباقي الركعات ماحقة بأولها التى فيها التحريمة  
**(قوله)** ضاماً اصابع يديه اى ماصطفا جنبات بعضها ببعض قهستانی وغيره ولا يندب الضم  
 الا هنا ولا تنفرج الا في الركوع كما في الزيلعي وغيره **(قوله)** لتوجه للقبلة فانه لو فرجها  
 يبقى الابهام والخنصر غير متوجهين وهذا التعليل عزاه في هامش الحزائن الى الشافعى وغيره  
 قال وعلة في البحر بان في السجود تنزل الرحمة وبالضم ينال اكثر **(قوله)** ويعكس نهوضه  
 اى يرفع في النهوض من السجدة وجهه اولاً ثم يديه ثم ركبته وهل يرفع الانف قبل الجبهة  
 اى على القول بأنه يضعه قبلها قال في الحلية لم اقف على صريح فيه **(قوله)** اى على ماصلب  
 منه وامامان منه فلا يجوز الاقتصار عليه باجماعهم بحر **(قوله)** حدها طولاً الى الصدغ  
 بضم الصاد ما بين العين والاذن والحنف بالكسر العظم فوق الدماغ قاموس وهذا الحد  
 عزاه في هامش الحزائن الى شرح المنية عن التجنيس ثم قال وقيل هى ما اكتشفه الجنبان  
 وقيل هى ما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر وهذا اوضح والمعنى واحد اه **(قوله)** ووضع  
 اكثرها واجب الى اختلف هل الفرض وضع اكثر الجبهة ام بعضها وان قل قولان ارجحهما  
 الثانى نعم وضع اكثر الجبهة واجب للمواظبة كما حرره في البحر وفي المعراج وضع جميع  
 اطراف الجبهة ليس بشرط اجماعاً فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره  
 ابو جعفر خزائن **(قوله)** كبعضها وان قل لما كان وضع مادون الاكثر متفقاً على فرضه  
 جعله مشبهاً به وحاصله ان صاحب هذا القيل الحق الاكثر بما دونه في الفرضية **(قوله)** كما

واضعاً ركبته (اولاً  
 لتقريبهما من الارض (ثم  
 يديه) الاعذر (ثم وجهه)  
 مقدماً لله لما مر (بين  
 كفيه) اعتباراً لآخر  
 الركعة بأولها ضاماً اصابع  
 يديه لتوجه للقبلة (دعكس  
 نهوضه وسجد بأفقه)  
 اى على ماصلب منه  
 (وجهته) حدها طولاً من  
 الصدغ الى الصدغ  
 وعرضاً من اسفل  
 الحاجبين الى الحنف  
 ووضع اكثرها واجب  
 وقيل فرض كبعضها وان  
 قل (ذكره) اقتصاره في  
 السجود (على احدها)  
 ومنعاً الاكتفاء بالانف  
 بلاعذر واليه صيرجوعه  
 وعليه الفتوى كما

حررناه في شرح الماتى ( حيث قلنا واليه مرجع الامام كما في الشريعة النبالية عن البرهان  
وعليه الفتوى كما في الجمع وشروحه والوقية وشروحه والجوهرة وصدر الشريعة والعون  
والبحر والشمس وغيرها ) وذكر العلامة قسم في تصحيحه ان قولهما رواية عنه وان  
عليه الفتوى هذا وقد استشكله الخلق في الفتح بان القول بعدم جواز الاقتصار على الانف  
يلزم منه الزيادة على الكتاب بخبر الواحد يعنى حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم  
وقل الحق ان مقتضى المواظبة الوجوب فلو حمل قوله على كراهة التحريم  
وقولهما على وجوب الجمع لارتفع الخلاف واقره في شرح المنية وكذا في البحر وزاد ان  
الدليل يقتضى وجوب السجود على الانف ايضا كما هو ظاهر الكثر والمصنف فان الكراهة  
عند الاخلاق للتحريم وبه صرح في المفيد والمزبد فمافى البدائع والتحفة والاختيار من عدم  
كراهة ترك السجود على الانف ضعيف اهـ وهذا الذى حط عليه كلام صاحب الحلية فقال  
بعدما اطال في الاستدلال فلا شبه وجوب وضعهما معا وكراهة ترك وضع كل تحريما واذا  
كان الدليل ناهيا فلا بأس بالقول به اهـ والله سبحانه اعلم ( قوله وفيه الخ ) اى في شرح  
المانقى وكذا قل في الهادية واما وضع القدمين فقد ذكر القدورى انه فرض في السجود اهـ  
فد اسجد ورفع اصابع رجليه لا يجوز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احداهما جاز  
قال قاضيخان ويكره وذكر الامام القمى ان الدين والقدمين سواء في عدم الفرضية  
وهو الذى يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا في النهاية والعناية قال في المجتبى قات  
ظاهر ما في مختصر الكرخي والمحيط والقدورى انه اذا رفع احداهما دون الاخرى لا يجوز  
وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان اهـ ومضى على رواية الجواز رفع احداهما في الفرض  
والاحلاسة وغيره فصار في المسئلة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية  
احداهما الثالثة عدم الفرضية وظهره انه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان  
وضعهما سنة فيكون الكراهة تنزيهية اهـ وقد اختار في العناية هذه الرواية الثالثة وقال  
ايها الحق واقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف بتحقيقه على وضع القدمين فيكون  
افتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية وقال ان قوله  
هو الحق بعيد عن الحق وبضده الحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل  
الى الفرض الا به فهو فرض وحيث تضافرت الروايات عن اثنتان وضع اليدين والركبتين  
سنة ولم ترد رواية بأنه فرض تعين وضع القدمين او احداهما للفرضية ضرورة التوصل الى  
وضع الجهة وهذا لو لم ترد عنهم رواية كيف والروايات فيه متوافرة اهـ ويؤيد ما في  
شرح الجمع لمفسنه حيث استدل على ان وضع اليدين والركبتين سنة بان ما به السجدة  
حادثة يوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهدى من ان ظاهر  
الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لو رفعهما في حال سجوده لا يجزى به  
ولو رفع احداهما جاز وقال في الفرض وبه بقي هذا وقال في الحلية والوجه على منوال  
ما سبق هو الوجوب لما سبق من الحديث اهـ اى على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال  
على وجوب وضع اليدين والركبتين وتقدم انه اعدل الاقوال فكذا هنا فيكون وضع

حررناه في شرح الماتى  
وفيه يفتقر وضع اصابع  
القدم



القديمين كذلك واختاره ايضا في البحر والشرنبلالية قات ويمكن حمل كل من الروايتين  
الساقيتين عليه بمحمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز برفعهما على عدم الحل لعدم  
الصحة وكذا نفى التمراشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب وتفسيره  
القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل وما مر عن شرح  
المنه للبحث فيه بحال لان وضع الجبهة لا يتوقف تحققه على وضع القدمين بل توقفه على  
الركبتين واليدين ابلغ فدعوى فرضية وضع القدمين دون غيرها ترجيح بلا مرجح  
والروايات المتظافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز  
صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري ولهذا والله اعلم  
قال في البحر وذكر القدوري ان وضعهما فرض وهو ضعيف اهـ والحاصل ان المشهور  
في كتب المذهب اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا  
قل في العناية والدرر انه الحق ثم الاوجه حمل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم **(قوله**  
**ولو واحدة)** صرح به في الفيض **(قوله)** نحو القبلة قال في البرازية والمراد بوضع  
القدم هنا وضع الاصابع او جزء من القدم وان وضع اصبعاً واحدة او ظهر القدم  
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا اهـ قال في شرح المنية بعد نقله ذلك  
وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع  
ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبه له فان اكثر الناس عنه غافلون اهـ اقول  
وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون الاصابع بأن كان المكان ضيقاً او  
وضع احدها دون الاخرى لضيقه جاز كما لو قام على قدم واحد وان لم يكن المكان ضيقاً  
يكراه اهـ فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر لكن  
رايت في الخلاصة ان وضع احدها بأن الشرطية بدل او العاطفة اهـ لكن هذا ليس صريحاً  
في اشتراط توجيه الاصابع بل المصرح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما  
في البرجندی والقهستاني وسيأتي تمامه عند تعرض المصنف له قريباً **(قوله)** تنزيهاً لما كان  
في المتن اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدها وفي السجود على الكور واحدة  
وهي في الاولى تحريرية وفي الثانية تنزيهية اشار الى توضيحه وقد افاده في البحر ط **(قوله)** بكور  
الباء بمعنى على كما في أبي السعود وهو بفتح الكاف كافي القاموس والذي في الشرح المسمى  
على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة ط **(قوله)** بشرط كونه اي  
كون الكور الذي سجد عليه على الجبهة لافوقها ولما كان الكور مفرداً مضافاً بـ ربما  
يتوهم اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على الجبهة وكور منها ارفع منه على الرأس  
وهكذا انه يصح السجود على اي كور منها نه على دفعه بقوله بشرط الخ وهذا معنى قوله في  
الشرنبلالية اي دور من ادوارها تزل على جبهته لاجلها كما يفعله بعض من لا علم عنده اهـ  
فقوله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه انه اذا كان على الجبهة اكثر من كور واحد لا يصح  
السجود عليه حتى يعترض عليه بان العلة وجدان الحجم فلا يتقيد بكور واحد فان هذا المعنى  
لا يتوهم احد ويدل على ان مراد الشرنبلالي ما قلناه آخر عبارته حيث قل وقد نهينا

ولو واحدة نحو القبلة  
والا لم تحجز والناس عنه  
غافلون (كايكره) تنزيهاً  
(بكور عمامته) الاعتذر  
(وان صح) عندنا بشرط  
كونه على جبهته (كلها  
او بعضها

تدرك، يسهل حسب وهو نحوه سجود على سكون أو كل على جهة وبعضها إذا  
 كان على رأس فقط وسجد عليه لم يفسد جهته الأرض على قول يعقوب ولا انه  
 على منتهى (فتح ه فيه) (قوله جر) في قوله وقبل فرض كسها وان قال ح  
 (قوله أي والمفسر) الأولى حذف واو لا بيان لقوله مقتصر (قوله على القول  
 ه) أي بنحوه (قوله على الأرض) (قوله على محله) أي محل السجود الذي هو الجهة  
 والأرض (قوله بشرط) معصوف على قول مطلق بشرط (قوله وان يحد حجم الأرض)  
 تفسيره ان السجود لا يستل رأسه أربع من ذات فصح على طائفة وحسب وحصة  
 وشعر وسرير وعجوة ان كانت على الأرض لا على ظهر حيوان كسائط مشدود بين اشجار  
 ولا على الرز وذريرة لا في حرقى وريحان ما يسهل وكان يجب فيه وجهه ولا يحد حجمه  
 وحشيش الا ان وجد حجمه ومنه ما يجوز على الصراحة نفس من وجد الحجم جاز  
 ولا لا (قوله) والسنة في قول (قوله) أي عن شرط وجود الحجم في السجود على نحو  
 كور والصراحة كما يقفون عن شرط سجود على الجهة في كور العدة (قوله  
 صح) أي لان اعتبار الكمية بعد ما يفسد بقضائه عده عقده حلا فيفسد كونه سجدا بلا حال  
 ولا يجوز من الصراحة كما لا يجوز بكفه (قوله المبسوط عليه ثبت) (الاشارة الى  
 الكمية او فضل الثوب) (قوله ولا) أي وان لم يكن ضاهرا فلا يصح في الاصح وان كان  
 في الشريعة صحيح جواز فلا يفسد شيء فتح (قوله فيفتح الفقه) أي ان السجود على  
 ضاهر صح طه و لم نقل هذه المسئلة بخصوصية و تاريت في السراج ما يدل عليها  
 حيث قال ان كانت النجاسة في موضع سجوده فليس في حيفه روايتان احدهما ان صلاته  
 لا يجوز لان السجود ركن كائنه وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجهة عندهم  
 فرض واجبه اكثر من قدر الدرهم فإذا استعمله في صلاة لم يجز وان اعدت السجدة  
 على موضع ضاهر حار عند تحبب الصلاة وعند زفر لا يجوز الاستداف بالصلاة والرواية  
 الثانية عن ابي حنيفة ان صلاته جائزة لان واجب عنده في السجود ان يسجد على طرف  
 فقه وذات أقل من قدر الدرهم ه فقوله وان اعدت بدل على ما ذكره الشارح الأولى لان  
 هذا في السجود على النجس بلا حال لكن في التوبة وشرحها ما يخالفه فانه قال ولو سجد على  
 شيء نجس فسد صلاته سواء اعد سجوده على ضاهر او لا عندهم وقال ابو يوسف ان اعد على  
 ضاهر لا يفسد وهذا بناء على انه السجود على النجس فسد السجدة لا الصلاة عنده  
 وعندهم فسد الصلاة لغساده حرثه وكونه لا تجزى اه مدح وفي امدد الفتح لا يصح  
 واعد على ضاهر في ظاهر رواية وروى عن ابي يوسف اخوان اه واحلاف على هذا الوجه  
 هو المذكور في مجمع ومضمومة والسكافي والندري ومواهب وغيرها وكذا في بحث التهي  
 من كتب الأصول كذا في التحرير وصول فخر الاسلام وما على الوجه الذي ذكره في  
 سراج فقد عده في سراج التحرير في سراج قدوري على مختصر الكرخي وعزاه في  
 الحية الى الزاهد وحيف عن خودر معاذ لان موضع يس باستعمال للنجاسة حقيقة

كبر (ماد كان) كور  
 (على رأسه فقط وسجد  
 عليه مقتصر) أي والمفسر  
 الأرض جهته ولا فقه  
 على القول ه (لا) يفتح  
 عدم السجود على محله  
 وبشرط ضاهرة المكان  
 وان يحد حجم الأرض  
 والسنة في قول (ولو  
 سجد على كنه وفضل ثوبه  
 صح أو سكت) مبسوط  
 عليه ثبت (طاهر) والألا  
 ما بعد سجوده على ضاهر  
 فيصح الفقه

فانحطت درجته عن الحل فلم يفسد لكنه ما يقع معتدا به اه لكن يكفي كون ما في السراج  
رواية التوارد وما في عامة الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن الامداد وبه صرح في الحلية  
والبدائع ويؤيده ما صرحوا به بالانقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن والمكان  
فلو وقف ابتداء على مكان نجس لانتقد صلاته وفي الحلية اذا وقف المصلي على مكان طاهر  
ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمتكث على النجاسة مقدار ما يمتكث فيه اداءه في  
ركن جازت صلاته والا فلا اه وهذا كله اذا كان السجود او القيام على النجاسة بلا حائل  
منفصل وقد علمت مما قدمناه عن المنع عدم اعتبارهم الحائل المتصل حائلا لتبعيته للمصلي  
ولذا لو قام على النجاسة وهو لابس خفا لم تصح صلاته وكذلك السجود ولو اعتبر حائلا أصبحت  
سجدة بدون اعائها على طاهر فلم ان ما ذكره الشارح مبنى على ما في السراج وقد علمت انه  
خلاف ما في عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله اعلم **(قوله وكذا حكم كل متصل)**  
اي يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحته **(قوله ولو لم يمسح الخ)** كذا اطاعت الصحة في كثير  
من الكتب وزاد في الفتية انه يكره اي لما فيه من مخالفة المأثور وقال في المنع ينبغي ترجيح  
الفساد على الكف والنخذ قال في شرح الثنية وما في الفتية هو الوسط اي وخير الامور  
اوساطها **(قوله ويخذه لو بعد)** اي بزحمة كافي الثنية لكن قال في الحلية والذي ينبغي انه  
انما يجوز بالمعذر الشرعي الجوز للايماء به باعتبار ما في ضمنه من الايماء به كقائنا فيما لو رفع الى  
وجهه شيئا يسجد عليه وخفف رأسه ومن المعلوم ان الزحام ليس بعد مجوز للايماء بالسجود  
اه قلت الظاهر انه مجوز له فان ما يأتي من تجوز له على ظهره مصل صلاته يفيد تأمل والظاهر  
ان هذه المسئلة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على النخذ غير ممكن عادة **(قوله**  
**لاركنه)** اي بعد اوبدونه لكن كفيه الايماء لو بعد زبلي وغيره **(قوله انها كفتخذه)** اي  
فيصح بعدد والخلاف مبنى على ان الشرط في السجود وضع اكثر اجبة او بعضها وان قل  
ومعلوم ان الركنة لا تتوسع اكثر اجبة وقد علمت ان الاصح هو الثاني فلذا صحح الحلي  
الجواز **(قوله وكره بسط ذلك)** اي ما ذكر من الحائل المتصل به اما المتفصل فلا يكره كما يأتي  
**(قوله لانه ترفع)** اي تكبير فذكره نحرنا ان قصد ذلك **(قوله الا يكن ترفعا)** اي وان لم يكن  
قصد بذلك ترفعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مراد الشارح  
بهذا وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره  
فاشار الى حمل كل منها على حالة كما وقع في به في البحر تبعاً للحلية **(قوله كره)** اي لانه دليل قصد  
الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة المال **(قوله ويصح الحلي الخ)** حيث قال واما على  
الحرقه ونحوها فلتصحح عدم الكراهة في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان  
تعمله الحرة فيسجد عليها وهي حبيزة صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام انه سجد في  
المسجد الحرام على الحرقه فيها رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام  
جا التكير من ورائي اي تتعلمون منا ثم تعلمونا هل تصلون على البوارى في بلادكم قل نعم  
فقال تجوز الصلاة على الحبش ولا تجوزها على الحرقه والحاصل انه لا كراهة في السجود  
على شيء مما فرش على الارض مما لا تحرك بحركة المصلي بالاجماع الخ اه ولكن الافضل

وكذا حكم كل متصل ولو  
بعنه ككف في الاصح  
وفيخذه لو بعد لاركنه  
لكن صحح الحلي انها  
كفتخذه (وكره) بسط  
ذلك (ان لم يكن ثمة تراب  
او حصاة) او حر او برد  
لانه ترفع (والا) يكن ترفعا  
قد لا لم يحذف اذى (لا)  
بأس به فيكره تنزيها وان  
خافه كان مباحا وفي الزبلي  
ان لدفع تراب عن وجهه  
كره وعن عمامته لا وصح  
الحلي عدم كراهة بسط  
الحرقه ولو بسط الثياب  
جعل كفتخذه تحت قدميه  
وسجد على ذيله

لا اقرب للتواضع (وان سجد الزحام على ظهر) هل هو ٧٠ مجله احترازي لآله (وبل صلاته) التي هو فيها

(جاء) بصورته (وان) (صاح) الى صبي غيره (وا) اصل اصلا او كان فرجة (ل) يصح وشرط في الكسفية كون ركعتي الساجد على الارض وشرط في المجتبي سجود السجود عليه على الارض فالشرط خمسة كى نقل انتمهتني الجواز ولو الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر غير المصل بل على ظهر كل مأكول بل على غير الظهر كالنخدين للعدو (ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبتين منصوبتين جائز) سجوده (وان اكثر لا) الاثرحة كمر والمراد لبنة بخارى وهى ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعهما نصف ذراع ثلثا عشرة اصعا ذكره الحلي (ويظهر غرضه) في غير رجمة (وباعده عن فحذه) يصهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد (وبسبب انظر) اصابع رجليه القابلة وبكره ان يفعل ذلك كبكره لو وضع قدما ويرفع اخرى بلا عذر (وبسبب فيه لانا)

عندنا السجود على الارض او على ما تنبه كما في نور الايضاح ومنه مصل (قوله) لانه اقرب لتواضع (اي تقربه من الارض وعلى في البرازية ايضا بان الذيل في مسافة ارباب وطهارة موضع القدمين في التقديم شرط وفي موضع السجدة يختلف لانها تأتي بالاقب وهو اقل من الدرهم اه (قوله) لآله اصل التوقف للشرنبلالى وهذا بناء على القول الشارح ان يكون السجود على ظهر مصل صلاته وهو الذى مشى عليه في المتن كالوقفة والمشي والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها ولا يخفى ان مفاهيم الكتب معتبرة ولما مسياتى عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط المشاركة في الصلاة فهو قول آخر مخالف لما في عامة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر فافهم (قوله) وشرط في المجتبي (اي) غيرته في المعراج بقيل (قوله) لكن (اي) استدراك على المجتبي وعادة القهستاني هذا اذا كان ركعاه على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جملة الكفاية وفي الكلام اشارة الى ان المستحب التأخير الى ان يزول الزحام كما في الجلابي والى انه لا يجوز غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على النخدين والركبتين بعدد على احتار وعلى اليدين والكمين مطلقا والى انه لا يجوز على ظهر غير المصل كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز كما في غيظ وفيه الزاهدي يجوز على ظهر كل مأكول اه (قوله) وعلى غير ظهر المصل (٣) اي ان سجد على البنية او على عقب رجلاه لكن ليس هذا موجودا في عبارة القهستاني كعالمته (قوله) بل على غير الظهر كالنخدين (اي) فحذى نفسه كمر (قوله) ولو كان (اي) المسئلة المذكورة في عامة الشذائات كما في القهستاني والحلية وعزاها في المعراج الى مبسوط شيخ الاسلام وكان ياتي للمصنف تقديمها على المسئلة التي قبلها لان تلك مستناة من هذه كما اشار اليه الشارح (قوله) منصوبتين (اي) موضوعة احدها فوق الاخرى (قوله) جاء سجوده (الظاهر) انه مع الكراهة لمخالفته للمأثور من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله) كمر (اي) في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع (قوله) عرض ستة اصابع (اي) مقدور بعرض ستة اصابع مضموم بعضها الى بعض لا يصلوها (قوله) ثلثا عشرة اصبا (بدل من نصف ذراع (فلراد بالذراع ذراع الكرباس وهو ذراع اليد شبران تقريبا كما قررناه في بحث المياه (قوله) ذكره الحلي (اي) ذكر تحديد نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله اعلم بذلك (قوله) غير رجمة (جعله قيدا لظهور العضدين فقد تبعه المصنف في قوله في البحر اخذ من الحلية وهذا اولى بما في الهداية والمكافي والزيابي من انه اذا كان في الصف لا يجازي بطله عن فحذه لان الايداء لا يحصل من مجرد الخدانة وانما يحصل من اظهار العضدين اه (قوله) وبكره ان يفعل ذلك (كما في التحنيس لصاحب الهداية وقول الرملي في حاشية البحر ظاهره انه سنة وبه صرح في زاد المعاد اه قلت ونقل الشيخ اسمعيل التصريح بأنه سنة عن البرجدي والحاوي ومنه في الخفاء (اي) والقهستاني عن الجلابي وقال في الحلية ومن سن السجود ان يوجه اصابعه نحو القبلة في تحريك البخارى وسن أبي داود عن أبي حميد رضى الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (واذا سجد وضع يديه غير مفترس ولا فاضمه

واستقبل بأطراف اصابع رجليه الى القبلة اه وقد معنا ان في وضع القدم ثلاث روايات القرشية والوجوب والسنية وان المراد بوضع القدم وضع اصابعها ولو واحدة وان المشهور في كتب المذهب الرواية الاولى وان ابن امير حاج رجح في الحلية الثانية وصرح هنا بان توجيه الاصابع نحو القبلة سنة فثبت ما قدمناه من ان الخلاف السابق في اصل الوضع لا في التوجيه وان توجيه سنة عندنا قول واحد خلافا لما مشى عليه الشارح تبعاً لشرح المنية ويؤيد ما قلناه ان المحقق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها اى من سنن الصلاة توجيه اصابع رجليه الى القبلة ووضع الركبتين واختلاف في القدمين اه فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بان توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف في اصل وضع القدمين اى هل هو سنة او فرض او واجب فاعتزم هذا التحرير فأتى لما رتب عليه والحمد لله رب العالمين (تبيه) تقدم في الركوع انه يسن الصاق الكعبين ولم يذكر ذلك في السجود وقد منا انه ربما يفهم منه ان السجود كذلك اذ لم يذكر وتفريجهما بعد الركوع فالاصل بقاؤها هنا كذلك تأمل **(قوله كاسر)** اى نظير ما مر في تسبيح الركوع من ان اقله ثلاث وانه لو تركه او نقصه كره تنزيها وقد منا الخلاف في ذلك **(قوله فلا تبدي عضديها)** كتب في هامش الخرائن ان هذا رد على الحلي حيث جعل اثنتي تفسيراً للاختصاص مع ان الاصل في العطف المغايرة تبيه اه **(قوله وحررتنا في الخرائن الخ)** وذلك حيث قال تبيه ذكر الزياهي انها تخالف الرجل في عشر وقد زدت اكثر من ضعفها ترفع يديها هذاه منكبيها ولا تخرج يديها من كمها وتضع الكف على الكف تحت يديها وتحنى في الركوع قليلاً ولا تعتمد ولا تفرج فيه اصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتها ولا تحنى ركبتها وتنضم في ركوعها وسجودها وتفرش ذراعيها وتترك في التشهد وتضع فيه يديها تباع رؤس اصابعها ركبتها وتضم فيه اصابعها واذا ناهى في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تؤم الرجل وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جمعة عليها لكن تنعقد بها ولا عيد ولا تكبير تشرىق ولا يستحب ان تسفر بالفسج ولا تنحجر في الجهرية بل اوقبل بالفساد بجهرها لا يمكن بناء على ان صوتها عورة وافاد الحدادي ان الامة كالطيرة في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل اه اقول وقوله ولا تحنى ركبتها صوابه وتحنى بدون لا كما قدمناه عن المعراج عند قول الشارح في الركوع ويسن ان يلمس كعبيه وقوله تبلغ رؤس اصابعها ركبتها مبنى على القول بان الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والصحيح انها سواء كاستدكره وقوله لكن تنعقد بها صوابه لكن تصح منها اذا لعبت بالنساء والصبان في جماعة الجمعة والشرط فيهم ثلاثة رجال وقد منا ايضا عن المعراج عن شرح الوجيز ان الحنثي كالمرأة وحاصل ما ذكره ان المخالفة في ست وعشرين وذكر في البحر انها لا تنصب اصابع القدمين كما ذكره في الحنثي ثم هذا كله فيما يرجع الى الصلاة والاقبال ثم تخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في احكامات الاشياء فراجعها **(قوله مع الكراهة)** اى اشد الكراهة كما في شرح المنية **(قوله بل لو سجد الخ)** المناسب هنا التفرع لان هذا مفرع على القول بان الرفع سنة وان كانت السجدة الثانية فرضاً لتحقيقه بدون في هذه الصورة وكذا يفرع على القول بالوجوب الذي رجحه في الفتح والحلية بخلاف القول بالفرضية الذي

كاسر (والمرأة تخنص) فلا تبدي عضديها (وتلمس كعبها بفضديها) لانه استر وحررتنا في الخرائن انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين ثم يرفع رأسه مكبراً ويكفي فيه (مع الكراهة) (ادنى ما يطاق عليه اسم الرفع) كما تحججه في المحيط لتعلق الركبة بالادنى كسائر الاركان بل لو سجد على لوح ففرع فسجد بل ارفع اصلاص

تصححه في الهداية منهم **(قوله)** صحح والا لا، علله في الهداية بان ما قرب من الشيء يعطى حكمه **(قوله)** ورجحه في التهر الخ قال في الخزان وفي الترتيب لآلية عن البرهان انه الاصح عن الامام وفي التهر انه الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقتصر الباقي اه **(قوله)** تم بالرفع عند محمد وعند ابي يوسف بالوضع وثمرة الخلاف فيما احدث وهو ساجد فذهب وتوضاً بعيد السجدة عند محمد لا عند ابي يوسف وفيما اذا لم يقعد على الرابعة وحدث في السجدة الاولى من الجلاسة توضاً وقعد عند محمد وبطلت عند ابي يوسف ح اقول وانظر قول ابي يوسف المذكور مع قوله بفرضية القعدة بين السجدين والطمانية فيها فانه يستلزم فرضية الرفع فتأمل ثم ظهر ان الرفع المذكور فرض مستقل عنده لامتص السجدة كذا افاده شيخنا حفظه الله تعالى **(قوله)** كالثلوية حتى لو تكلم فيها او احدث فعليه اعادتها ابن مالك عن الحانية **(قوله)** مطمئناً اي بقدر تسبيحة كما في متن الدرر والسراج وهل هذا بيان لاكثره او لاقله الظاهر الاول بدليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون وقدمنا في الواجبات عن ط انه لو اطال هذه الجلاسة او قومة الركوع اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهيا يلزمه سجود السهو اه وقدمنا ما فيه تأمل **(قوله)** لما مر اي من انه سنة او واجب او فرض ح **(قوله)** وليس بينهما ذكر مسنون قال ابو يوسف سألت الامام ايقول الرجل اذا رفع رأسه من الركوع والسجود اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولقد احسن في الجواب اذ بينه عن الاستغفار نهر وغيره اقول بل فيه اشارة الى انه غير مكروه اذ لو كان مكروها لنهاى عنه كما ينهى عن القراءة في الركوع والسجود وعدم كونه مسنوناً لا ينافي الجواز كالنسبية بين الفاتحة والسورة بل ينبغي ان يتبدد الدعاء بالغفرة بين السجدين خروجاً من خلاف الامام احمد لا بطلان الصلاة بتركه عامداً ولما مر صرح بذلك عندنا لكن صرحوا باستحباب مراعاة الخلاف والله اعلم **(قوله)** وما ورد الخ فمن الوارد في الركوع والسجود ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك اسأمت خضع لك سمعي وابصرى ومخبي وعظمي وعصبي واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين والوارد في الرفع من الركوع انه كان يزيد ملء السموات والارض وملء ما شئت من شيء بعد اهل الثناء والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما عطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه مسلم وابو داود وغيرها وبين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني رواه ابو داود وحسنه النووي وتصححه الحاكم كذا في الحلية **(قوله)** محمول على النفل اي تهجد او غيره خزائن وكتب في هامشه فيه رد على الزيلعي حيث خصه بالتهجد اه ثم اتمل المذكور صرح به المشايخ في الوارد في الركوع والسجود وصرح به في الحلية في الوارد في القومة والجلاسة وقال على انه ان ثبت في المكتوبة فليكن في حالة الانفراد والجماعة والمأمومون محصورون لا يتقنون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر في التزامه وان لم يصرح به مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تنبو عنه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير

وصحح في الهداية انه ان كان الى التعمود اقرب صحح والا لا ورجحه في التهر والترتيب لآلية تم السجدة الجلالية تم بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالثلوية اتفاقاً مجمع (ويجلاس بين السجدين مطمئناً) لما مر ويضع يديه على فخذه كالشاهد منية المصلى (وليس بينهما ذكر مسنون وكذا ليس) مد رفعه من الركوع دعاء وكذا لا يأتى في ركوعه وسجوده بغير التسبيح (على المذهب) وما ورد محمول على النفل (ويكبر ويسجد) ثانية (مطمئناً) ويكبر للهوى (على صدور قدميه

(بالاعتقاد وقعود) استراحة ولو فعل ﴿٥٧٣﴾ لأبأس ويكره تقديم الحديث رويته بعد بيوض (واركعها بـ)

قلاولى) فيأمر (مع انه لا يأتي بناء ولا تعود فيه) انه لم يشركه الامرة (ولا يسكن) مؤكدا (يرفع يديه الا في سبع مواضع) ورد بناء على ان الصلوة والمرورة واحد نظر المسمى بـ (ثلاثة في الصلاة) (تكبيرة) افتتاح وقبوت وعيده (خسة في الحج) (استلام) الحجر (والصفا والمرورة) وعرفات والجمرات (ويجمعها على هذا الترتيب بالترفع فس جمع جمع وبالنظم لابن الفصيح فتح قبوت عداست الصلوة مع مرورة عرفات الجمرات (والرفع بخذاء اذنيه) كالتحريم (في التلاوة الاول و) اما (في الاستلام) والرمي (بند الجمرتين) الاول والوسطى فانه (يرفع خذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو) الحجر (والكعبة و) اما (عند الصفا والمرورة) وعرفات (و) (يرفعهما كدعاء) (والرفع فيه وفي الاستسقاء) مستحب (فيستط يديه) خذاء صدره (نحو الوجه)

والقراءة كما ثبت في السنة اهـ **(قوله)** بالاعتقاد الخ اي على الارض قال في الكفاية اشار به الى خلاف الشافعي في موضعين احدهما يعتمد بيديه على ركبتيه عندنا وعندة على الارض والثاني الجلسة الخفيفة قال شمس الائمة الحلواني الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لأبأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبنا لأبأس به عندنا كذا في المحيط اهـ قال في الحلية والاشبه انه سنة او مستحب عند عدم العذر فيكره فعله تنزيها لمن ليس به عذراه واتبه في البحر واليه يشير قولهم لأبأس فانه يغلب فيما تركه اولى اقول ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح في الواجبات حيث ذكر منها ترك قعود قبل ثانية ورابعة لان ذلك محمول على القعود الطويل ولذا قيدت الجلسة هنا بالخفيفة تأمل **(قوله)** فيأمر اي من الاركان والواجبات والسنة شعر **(قوله)** ولا يسكن مؤكدا (قيد به للامر بالرفع في الدعاء والاستسقاء ماسيا في انه مستحب **(قوله)** الا في سبع) اشار الى انه لا يرفع عند تكبيرات الانتقال خلافا للشافعي واحمد فيكره عندنا ولا يفسد الصلاة الا في رواية مكحول عن الامام وقد اوضح هذه المسئلة في الفتوح وشرح المنية **(قوله)** بناء على ان الصفا والمرورة واحدا (ذكر ذلك توفيقا بين كلام المصنف والتظلم الا في حيث عددها ثمانية وبين ما ورد في الحديث من عددها سبعة بان الوارد نظريه في السعي المتضمن للصفا والمرورة فعدا فيه واحدا والمصنف والتظلم نظرنا الى انها اثنان فبنايت ثمانية والوارد هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع في الحج كذا في الهداية والاربع عند استلام الحجر وعند الصفا والمرورة وعند الموقفين وعند الجمرتين الاولى والوسطى كذا في الكفاية قال في فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن حين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المرورة وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجمرة اهـ ولا يخفى عليا ان تفسير ما ورد بما في الهداية هو الموافق لكلام الشارح بخلاف ما في الفتوح اذ ليس فيه عملان الصفا والمرورة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعيد فانهم **(قوله)** وخسة الحج (٣) اي بناء على عدم المصنف والتظلم اما بنا، على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي اربع فانهم **(قوله)** وبالنظم) اي من بحر الكامل وذكرت فيه على ترتيب حروف فقص جمع جمع ولبعضهم ارفع يديك لدى التكبير مفتحا ﴿٥٧٤﴾ وقائنا وبه العيدان قد وصلنا وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا ﴿٥٧٥﴾ وفي استلام كذا في مرورة وصلنا **(قوله)** كالتحريم) الاولى استطاقه لانها من جهة التلاوة فيه تشبيه الشيء ببعضه تأمل **(قوله)** الاول والوسطى) اما الاخيرة فلا يدعو بعدها لان الدعاء بعد كل رمي بعده رمي ولذا لا يدعوى رمي يوم النحر **(قوله)** نحو الحجر) راجع للاستلام وقوله والكعبة راجع للرمي وفي رواية يرفع يديه في الرمي نحو السماء **(قوله)** كالدعاء اي كما يرفعهما نطق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم به في الفتنه خرائ **(قوله)** فيستط يديه خذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

٣ قوله وخسة الحج هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح وخسة في الحج فالعله سقط من قاعه لفظ في اه مصححه





بأية وخمين كما عقدها اقدموا وفقا للشافعي في احاد قواله ونص لا يشير عند التمهيل بالسبابة من  
 التي بل بسط الاصابع والمفتي اى المفتي به عندنا خلافا لى خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على  
 كيفية عقد ثلاثة وخمين كما قال به الشافعي واحد وفي الخيط انها سنة يرفعها عند التقي وضعها عند  
 الاثبات وهو قول ابى حنيفة ومحمد وكثرت به الآثار والاخبار فالعمل به اولى اه فهو صريح في  
 ان المفتي به هو الاشارة بالمسبحة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لا مع بسطها فانه لا اشارة  
 مع البسط عندنا ولذا قال في منية المصلي فان اشار لعقد الخنصر والبصير ويخالف الوسطى بالابهام  
 ويقم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عندنا فيه اختلاف في صحيح في الخلاصة  
 والبرازية انه لا يشير وصحيح في شرح الهداية انه يشير وكذا في المنتقط وغيره وصفتها ان يخلق من  
 يده المفتي عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البصير والخنصر ويشير بالمسبحة اوبعد ثلاثة  
 وخمين بأن يقبض الوسطى والبصير والخنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى  
 الاوسط ويرفع الاصبع عند التقي ويضعها عند الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع  
 عند الاشارة هو المروي عن محمد في كيفية الاشارة وكذا عن ابى يوسف في الامالى وهذا فرع  
 تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير اصلا وهو خلاف الدراية والرواية فعن محمد ان  
 ما ذكره في كيفية الاشارة قول ابى حنيفة اه ومنه في فتح القدير وفي القهستاني وعن اصحابنا  
 جميعا انه سنة فيحلق ابهام المفتي ووسطاها ملصقا برأسها ويشير بالسبابة اه فهذه النقول  
 كلها صريحة بأن الاشارة المسنونة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد او التحليق واما  
 رواية بسط الاصابع فليس فيها اشارة اصلا ولهذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا اى ما ذكر  
 من الكيفية فرع تصحيح الاشارة اى مفرع على تصحيح رواية الاشارة فليس لنا قول بالاشارة  
 بدون تحليق ولهذا فسرنا الاشارة بهذه الكيفية في عامة الكتب كالبداية والنهاية ومعراج  
 الدراية والذخيرة والظهرية وفتح القدير وشرحي المنية والقهستاني والحلية والنهر وشرح  
 المفتي للهنسي معزيا الى شرح النقاية وشرحي درر البحار وغيرها كما ذكرت عبارة انهم في  
 رسالة سميتها (رفع التردد في عقد الاصابع عند التشهد) وحررت فيها انه ليس لنا سوى قولين  
 \* الاول وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة \* الثاني بسط الاصابع الى حين  
 الشهادة فيعقد عندها ويرفع السبابة عند التقي ويضعها عند الاثبات وهذا ما اعتمد  
 المتأخرون لثبوتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاحاديث الصحيحة واضحة نقله عن عثمان  
 الثلاثة فلذا قال في الفتح ان الاول خلاف الدراية والرواية وامامنا عليه عامة الناس في زماننا  
 مع الاشارة من البسط بدون عقد فلهذا ارحمنا الله بغيره الشارح تبعا للشر نبالي عن البرهان  
 للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف من اهل القرن العاشر واذا عارض كلامه  
 كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القوانين فقط فالعمل على ما عليه  
 جمهور العلماء لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الاوهام واستضي  
 بمصباح التحقيق في هذا المقام فانه من منح الملك العالم (قوله بمسبحته وحدها) فيكره ان  
 يشير بالمسبحة في كافي الفتح وغيره (قوله ويقول لنا) هذا الاحتراز انما يصح لو كان الخصال  
 بالعقد قائلا بأنه لا يشير بمسبحته وهو خلاف الواقع كما هو صريح قوله يعقد عند الاشارة

مطلب

منه في عقد الاصابع عند  
 التشهد

بمسبحته وحدها يرفعها  
 عند التقي ويضعها عند  
 الاثبات واحتراز بالصحيح  
 عما قيل لا يشير لانه خلاف  
 الدراية والرواية وبقول  
 بالمسبحة عما قيل يعقد عند  
 الاشارة اه وفي العيني عن  
 التحفة الاصح انها مسبحة

والذي تحصل من كلامه ان هان قول مانع من القولين وهو الاشارة مع بسط الاصابع بدون عقد  
وقد علمت انه خلاف المتقول في كتب المذهب وان ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف  
الواقع وعليه قول غريب لم نره من قاله فليعني في البرهان ومشي عليه الناس في عامة البلدان واما المشهور  
المتقول في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى اعلم **(قوله)** وفي الخليفة سنة (يكن التوفيق بأنها  
غير مؤكدة ط **(قوله)** كائنه في البحر) حيث قال ثم وقع بعض الشارحين انه قال واخذ يشهد  
ابن مسعود اولي فيزيد ان الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشهد واجبا وعينه  
في تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا قال السراج ويكره ان يزيد في التشهد حرفا او ابتدئ  
بحرف قبل حرف قال ابو حنيفة ولو نقص من تشهده اوزاد فيه كان مكروها لان اذكار الصلاة  
محصورة فلا يزداد عليها اه والكراهة عند الاطلاق للمحريم **(قوله)** وجزم الخ وكذا جزم به  
في التهر والخبر الرمي في حواشي البحر حيث قال اقول الظاهر ان الخلاف في الاولوية ومعنى  
قواهم التشهد واجب اي التشهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقضي ثم  
رايت في التهر قريبا مما قلته وعليه فالكراهة السابقة تنزيهية اه اقول ويؤيده ما في الحلية  
حيث ذكر الفاظ التشهد المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم ان التشهد اسم لمجموع هذه  
الكلمات المذكورة وكذا لما ورد من نظائرها سمي به لاشتراكه على الشهادتين الخ **(قوله)**  
لا الاخبار عن ذلك (اي لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في المعراج من صلى الله عليه وسلم  
ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتتمام بيان القصة مع شرح الفاظ التشهد في  
الامداد فراجع **(قوله)** للحاضرين) اي من الامام والمسؤول والملائكة قاله النووي  
واستحسنه السروجي نهر **(قوله)** لاحكاية سلام الله تعالى) الدواب لاحكاية سلام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)** يقول فيه اني رسول الله نقل ذلك الرافعي من الشافعية ورده  
الحافظ ابن حجر في تخرجه احاديثه بأنه لا اصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه صلى الله  
عليه وسلم انه كان يقول اشهد ان محمدا رسول الله وعبداه ورسوله اه ط عن الزرقاني  
قال في التحفة نعم ان اراد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال  
ذلك اه قالت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال خفت ازواد  
القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله واشهد اني رسول الله  
وهذا كان خارج الصلاة لانه لما ظهرت المعجزة على يده من البركة في الزاد **(قوله)** ولا يزيد  
في الغرض (اي وما الخ بقية كالوتر والسنن الرواتب وان نظر صاحب البحر فيها ولنظر حكم  
المنذور وقضاء النفل الذي افسده والظاهر انه في حكم النفل لان الوجوب فيها عارض ط  
**(قوله)** اجاما) وهو قول اخبرنا ومالك واحمد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها  
للجهود ما رواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم  
في وسط الصلاة يرض حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع  
بحر وعليه فمر الشارح ان مذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فانهم **(قوله)** فقط  
وقيل لا ينب ما ي نقل وعلى آل محمد ذكره القاضي الامام وقيل ما لم يؤخر مقدار أداء  
ركن وقيل يجب ولو زاد حرفا واحدا ورد الكل في البحر وذكر ان ما ذكره المصنف هنا

وفي المحيط سنة (ويقرأ  
تشهد ابن مسعود) ووجبا  
كائنه في البحر لكن كلام  
غيره يقيد بده وجزم شيخ  
الاسلام الجدل بأن الخلاف  
في الافضلية ونحوه في مجمع  
الانهر (ويقصد بالفاظ  
التشهد) معانيها مرادف له  
على وجه (الانشاء) كانه  
يحيى الله تعالى ويسلم على  
نبيه وعلى نفسه وأوليائه  
(لا الاخبار) عن ذلك  
ذكره في المجتبى وظاهره  
ان ضمير عاينا للحاضرين  
لاحكاية سلام الله تعالى  
وكان عليه الصلاة والسلام  
يقول فيه اني رسول الله  
(ولا يزيد) في الغرض (على  
التشهد في القعدة الاولى)  
اجام (فان زادا عما ذكره)  
فتجب الامادة (او ساهيا  
وجب عليه سجود السهو  
اذ قال اللهم صل على محمد)  
فقط

هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وصرح الزيامي في السهو بأنه الاصح  
وكلام الحلبي في شرح المنة الكبير يقتضي ترجيحه ايضا لكن ذكر في شرحه الصغير  
ان ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح قال الحلبي الرملي فقد اختلف  
التصحيح كما ترى ويبنى ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول أبي حنيفة  
والا ففي التارخانية عن الحلبي انه على قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله حميد حميد  
(قوله على المذهب المفتي به) لم أر من صرح بهذا الا لفظ سوى المصنف والشارح واما الذي رأيت  
ما علمته آنفا (قوله بل تأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح المنة (قوله  
سكت اتفاقا) لان الزيادة على التشهد في القعود الاول غير مشروعة كما مر فلا يأتي بشيء من  
الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله اذا القعود واجب عليه متابعة الامامة (قوله  
فيترسل) اي يتجهل وهذا ما خرج في الحاشية وشرح المنة في بحث المسبوق من باب السهو  
وباقى الاقوال مصحح ايضا قال في البحر ويبنى الاتفاق بما في الحاشية كما لا يخفى ولعل وجهه  
كما في النهر انه يقضى آخر صلاته في حق التشهد يأتي فيه الصلاة والدعاء وهذا ليس آخر اقل  
ح وهذا في قعدة الامام الاخيرة كما هو صريح قوله ليفرغ عند سلام امامه واما فيما قبلها  
من القعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى اه ومنه في الحاشية (قوله وقيل يكرر كلمة الشهادة)  
كذا في شرح المنة والذي في البحر والحاشية والذخيرة يكرر التشهد تأمل (قوله واكتفى  
المفترض) فبده لانه في النفل والواجب تجب الفاتحة والسورة او نحوها (قوله على الظاهر)  
اي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريبا (قوله ولو زاد لا بأس) اي لو ضم اليها سورة لا بأس به لان  
القراءة في الاخيرين مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مستنون لا واجب فلكان  
الضم خلاف الاولى وذلك لا ينافي المشروعية والاباحة بمعنى عدم الائم في الفعل والترك كما  
قدمناه في اوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما اورده في النهر هنا على البحر من دعوى المناقاة  
(قوله وصحح العيني وجوبها) هذا مقابل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصححها  
ابن الهمام ايضا من حيث الدليل ومضى عليها في المنة فاجب سجود السهو بترك قراءتها  
سأها وبالاساءة بتركها عمدا لكن الاصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المجتبى واعتمده في الحاشية  
(قوله وسكوت قدرها) اي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا  
وهو اليق بالاصول حلية اي لان ركن القيام يحصل بها لما مر أن الركنية تتعلق بالادنى  
(قوله فلا يكون مسياً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم انهم اتفقوا في ظاهر الرواية على ان  
قراءة الفاتحة افضل وعلى انه لو اقتصر على التسبيح لا يكون مسياً واما لو سكت فصريح في  
الخطأ بالاساءة وقال لان القراءة فيهما شرعت على سبيل الذكر والثناء وان هذا تعينت الفاتحة  
للقراءة لان كلاها ذكر وثناء وان سكت عمدا لاساء لترك السنة ولو سأها لاسهو عليه وصرح غيره  
بالتخيير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والصحيح جواب  
ظاهر الرواية لما روينا عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما انها كانتا يقولان المصلي الجليل  
في الاخيرين ان شاء قرأ وان شاء سكت وان شاء سبح وهذا باب لا يدرك بالقياس فلم يروى  
عنهما كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي الحاشية و عليه الاعتناء وفي الذخيرة

(على المذهب) المفتي به  
لا خصوص الصلاة بل  
لتأخير القيام ولو فرغ  
المؤتم قبل امامه سكت  
اتفاقا واما المسبوق  
فيترسل ليفرغ عند سلام  
امامه وقيل يكرر  
كلمة الشهادة (واكتفى  
المفترض) فيما بعد  
الاوليين بالفاتحة (فإنها  
سنة على الظاهر ولو زاد  
لا بأس به) وهو بخير بين  
قراءة الفاتحة وصح  
العيني وجوبها (وتسبيح  
ثلاثا) وسكوت قدرها وفي  
النهاية قدر تسبيحة فلا  
يكون مسياً بالسكوت  
(على المذهب) لتبوت  
التخيير عن علي وابن  
مسعود

هو الصحيح من رواه ورجح ذلك في حله بزيادة عليه ورجع اليه والحاصل ان عند صاحب المحيط بكرة السكوت ترك سنة القراءة والقراءة عنده سنة لكن لما شرعت على وجه المذكور حصص السنة بالتسبيح فيخير بينهما وهو ما منى عليه المصنف والقراءة افضل بالنظر الى التسبيح وسنة النظر الى السكوت حتى لو سبح ترك الافضل ولو سكنت اساء ترك السنة وما هو مذهبها واما عند غير صاحب المحيط فلا يكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيح والى السكوت فقد اتفق الكل على افضلية القراءة واما الاختلاف في سنتها بناء على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت ان الصحيح المعتمد التخيير بين الثلاثة وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال اولاً ان الفاتحة سنة على الظاهر فانه مبني على ما في المحيط ثم منى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقل انه لا يكون مسبباً فاعتزم هذا التحرير الفريد وما نقلته عن البدائع والذخيرة والحلية رأيت فيها وفي غيرها وذكرت نصوصها فيما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عنها بخلاف ذلك فافهم ثم اعلم ان اتفاقهم على افضلية الفاتحة لا ينافي التخيير اذ لا مانع من التخيير بين الفاضل والافضل كالحلق مع التخصيص \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المتن وغيرها ان الفاتحة مقروءة على وجه القرآن وفي القهستاني قال علماؤنا انها تقرأ بنية التاء لا القراءة اه ونقل في المجتبى عن شمس الائمة انه الصحيح لكن في النهاية قال وعن ابي يوسف يسبح ولا يسكت واذا قرأ الفاتحة فعلى وجه التاء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين اه وفي الحلية لكن قدمنا ان الصواب ان الفاتحة لا تخرج عن القرآنية بالنية (قوله وهو الصارف الخ) حاصله ان حديث الصحيحين عن ابي قتادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب يفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب ان التخيير المروى صارف لها عن الوجوب لان له حكم المرفوع كما قدمناه وبهذا يرد على العيني وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر للاشارة الى نفي القول بالتورك كاهو مذهب الشافعي والافحكام القوم لا تختص بذلك كما مر فافهم (قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح انبية والمختار في صفتها ما في الكفاية والقلية والمجتبى قال سئل محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرها (قوله صح زيادة في العالمين) اى مرة واحدة بعد قوله كما باركت الخ واما بعد قوله كما صليت فلم ثبت قال في الحلية وفي افصاح ابن هبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد زيادة في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وابى داود وغيرهم وفي نسخة من الافصاح زيادة في العالمين بعد كما صليت ايضا وهي مذكورة في مضمحل حديث الباب لكن لا ينصرف الى ان من رواها من الصحابة ولا من خرجها من الحفاظ ولا يثبتها في نفس الامر اه وشار الشارح الى هذا حيث عبر بالزيادة لا بالتكرار وفيه (قوله وتكرار انك حميد مجيد) استدراك على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد في كيفية

وهو الصارف للمواظبة  
عن الوجوب (وبغفل في  
العمود الثاني) الافتراض  
(كلاول واشهد) ايضا  
(وصلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم) صح زيادة  
في العالمين وتكرار انك  
حميد مجيد

الصلاة المذكورة من الاقتصار على التكبير مرة في آخرها فقد وقع في عدم كراهة الترحم  
عن محمد مكررة وتقدم انها في الصحيحين كذلك **(قول)** له وعدم كراهة الترحم ) تعطف على  
فاعل صحيح ومفاده انه لم يصح نديه لعدم ثبوته في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المشية الايمان  
بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في الفريض والاولى تركه احتياطاً وفي شرح المنهاج  
للرملي قال النووي في الاذكار وزيادة وارحه محمداً وآل محمد كما رحمت على ابراهيم بدعة  
واعترض بورودها في عدة احاديث صحح الحاكم بعضها وترجم على محمد وردده بعض محقق  
اهل الحديث بأن ما وقع للحاكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا  
يعمل بها ويؤيده قول ابي زرعة وهو من ائمة الفن بعد ان ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها  
واعمل المنع ارجح اضعف الاحاديث في ذلك اى لشدة ضعفها وبما تقرر علم ان سبب الانكار  
كون الدعاء بالرحمة لم يثبت هنام طريق يعتد به والباب باب اتباع الاما قاله ابن عبد البر وغيره  
من انه لا يدعى على صلى الله عليه وسلم بل ينظر الرحمة فان اراد الثاني امتناع ذلك مطابقاً للاحاديث  
الصحيحة صريحة في ردده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله  
وبركاته وصح انه صلى الله عليه وسلم اقر من قال ارحمني وارحم محمداً ولم ينكر عليه سوى  
قوله ولا ترحم معنا احداً وحصولها لا يمنع طلبها كالصلاة والوسيلة والمقام المحمود لما فيه  
من عود الفائدة صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقية التي لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على  
ذلك اهو الحاصل ان الترحم بعد التشهد لم يثبت وان كان قد ثبت في غيره فكان جائزاً في نفسه  
**(قوله)** ولو ابتداء اى من غير تبعيته لصلاة او سلام وذكر في البحر والحلية ان الكراهة  
في الابتداء متفق عليها وتعبه في التهر بأن عبارة الزيلعي في آخر الكتاب تقتضي ان الخلاف  
في الكل فانه قال اختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمداً  
قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه  
الصلاة والسلام كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى واختاره السرخسي لوروده  
في الاثر ولاعتب على من اتبع وقال ابو جعفر وانا اقول وارحم محمد التوارث في بلاد المسلمين  
واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة بالرحمة واللفظان اذا استويا في الدلالة صح قيام  
احدهما مقام الآخر ولذا اقر عليه الصلاة والسلام الاعراب على قوله اللهم ارحمني ومحمداً فافهم  
**(قوله)** ذكره الرملي الشافعي اى في شرحه على منهاج النووي ونصه والافضل الايمان بلفظ  
السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه افق الشارح لان في الايمان بما امر نابه وزيادة  
الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو افضل من تركه وان تردد في افضليته الاسوى واما حديث  
لا تسيدوني في الصلاة فباطل لا اصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مطالة  
غلط اها واعترض بان هذا مخالف لمذهبنا لما مر من قول الامام من انه لو زاد في تشهده او نقص  
فيه كان مكروهاً فالت في نظر فان الصلاة زائدة على التشهد ليست منه نعم ينبغي على هذا عدم  
ذكرها في واهد ان محمداً عبده ورسوله وانه يأتي بهامع ابراهيم عليه السلام **(قوله)** لمن  
ايضا اى مع كونه كذاباً **(قوله)** والصواب بالواو لانه واوى العين من ساديسود قت الشاعر  
وماسودتى عامر عن ورائة اى الله ان اسموا بام ولاأب

وعدم كراهة الترحم ولو  
ابتداء ونذب السيادة لان  
زيادة الاخبار بالواقع عين  
سلوك الادب فهو افضل  
من تركه ذكره الرملي  
الشافعي وغيره وما نقل  
لا تسيدوني في الصلاة  
فكذب وقولهم لا تسيدوني  
بالحياء لمن ايضا والصواب  
بالواو

مطلب

في جواز الترحم على النبي  
ابتداء

(قوله) وخص ابراهيم (ح) جواب عن سؤال تقديره لمخص التشبيه بابراهيم دون غيره من الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام فاجاب بثلاثة اجوبة \* الاول انه سلم علينا ليله المعراج حيث قال اربع اوقات في السلام \* والثاني انه سبحانه المسمعين كما اخبرنا عنه تعالى بقوله هو سمعكم المسامعين من قبل ان يقول ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا امة مسلمة لك والعرب من ذرية وذرية آتية اسمعيل عليهم السلام فقصدنا اظهار فضله محازاة على هذين الاعيان منه \* والثالث ان المصلوب صلاة يتخذ الله تعالى بها نبينا صلى الله عليه وسلم خايلا كما اتخذ ابراهيم عليه السلام خايلا وقد استجاب الله تعالى دعاء عباده فاتخذ الله تعالى خايلا ايضا في حديث الصحيحين ولكن صاحبكم خليل الرحمن \* اعجب باخوة اخر منها ان ذلك لا يوتيه والتشبيه في الفضائل بالآباء مرغوب فيه ولرفعة شأنه في الرسل وكونه افضل بقية الانبياء على الراشح ولو تفقنا الياد في هذه الآية المشار اليه بقوله تعالى ملة ابيكم ابراهيم ولقد واه ذكره الخليل المذمور اليه بقوله تعالى واجعلنا لسان صدق في الآخرين وللامر بالاقتداء به في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله) وعلى الاخير (ح) اى الوجه الثالث وهذا ايضا جواب عن السؤال المشهور الذي يورد العلماء قدينا وحديثنا وهوان القاعدة ان التشبيه في الغالب يكون اعلى من المشبه في وجه الشبه مع ان القدر الحاصل من الصلاة والبركة لثبنا صلى الله عليه وسلم والآله اعلى من الحاصل لابراهيم عليه السلام والآله بدلالة رواية النسائي من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر سيئات ورفعت له عشر درجات وزيد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب ان المراد صلاة خاصة يكون بها نبينا صلى الله عليه وسلم خايلا كما اتخذ ابراهيم خايلا او التشبيه راجع تقويتا وعلى آل محمد وان هذا من غير الغالب فان التشبيه قديكون مساويا للمشبه او ادنى منه لكنه يكون اوضح لكونه حسبا مشاهدا او لكونه مشهورا في وجه الشبه فالاول نحو مثل نوره كشكاة وابن يقين نور المشكاة من نوره تعالى والثاني كما هذان عظيم ابراهيم واله بالصلاة عليهم وانج بين اهل البند فحسن التشبيه لذلك ويؤيده ختم هذا الغلب بقوله في العالمين وتقدمه في اخية واجيب باخوة اخر من احسنها ان التشبيه في اصل الصلاة لافي القدر كما في قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم واحسن كما احسن الله اليك وفائدة التشبيه تأكيد الغالب اى كصايت على ابراهيم فصل على محمد الذي هو افضل منه وقيل التكافؤ للتعايل (قوله عملا) مفعول لاجله لاتيبيز اى قننا بفرضيتها لاجل العمل بالامر القطعي الثبوت والدلالة فهي فرض علما وعملا لا عملا فقط كالوتر واما ما قاله ابن جرير الطبري من ان الامر للاستحباب وادعى القاضى عياض الاجماع غايه فهو خلاف الاجماع كما ذكره القاضى في شرح دلائل الخيرات (قوله) ناني الهجرة وقيل ليله الاسراء ط (قوله) مرة واحدة اتفاقا والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب كما بان في افاده (قوله) فلو بلغ في صلاته (ح) اى بلغ بالنسب والابطلت على ان عبارة التهر هكذا الوصل في اول نوحه صلاة اجزائه الصلاة لا تشهد عن الفرض ووقت فرضا ولم أر من نبه على هذا وقد مر نظيره في الابتداء بغسل اليدين اه اى حيث ينوب الغسل المنسوب عن غسل الجنبات

مطلب —

في الكلام على التشبيه في كصايت على ابراهيم

وخص ابراهيم لسلامه علينا اولاهم بالمسلمين اولان المصلوب صلاة يتخذ بها خايلا وعلى الاخير فالتشبيه ظهري اوراجع لآل محمد اذني انشبه به قد يكون ادنى مثل نوره كشكاة (دهي فرض) عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة (مرة واحدة) اتفاقا (في العمر) فلو بلغ في صلاته ثابت عن الفرض نهر بحثا وفي الختي

أو الوضوء أقول ورأيت التعرّض بذلك في المتبع شرح الجمع حيث قال وقال العجاسا  
هي فرض العمر اما في الصلاة او في خارجها اه ومثله في شرح درر البحار والخيرة قال ح  
يقى ماذا صلى في القعدة الاولى اوفى أثناء افعال الصلاة ولم يصل في القعدة فالذى يظهر انه  
يكون مؤديا للفرض وان اتم كالعصاة في الارض المغصوبة اه لكن ذكر الرحى عن  
الامامة التحريرى ان المكلف لا يخرج عن الفرض الابنية فلا بد ان يصل بنية أدائها عنه  
لأنها فريضة كما قالوا من شروط النية في الفرض تعيين النية حتى لو صلى ركعتين بعد الفجر  
لا يسقط بها الفرض ما لم ينو اه أقول وفيه لما نظر علمت انها فرض العمر أى يفترض فعلها  
في العمر مرة كحجة الاسلام وما كان كذلك فالشرط المقصد الى فعله فيصحب وان لم ينو الفريضة  
اعتينه بنفسه كالحج الفرض يصح وان لم يعين الفريضة وقد صرحوا ايضا بأن الاسلام  
يصح بالنية أى لانه فريضة العمر فالقياس على صلاة الفجر قياس مع الفارق فتدبر **(قوله**  
**لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصل على نفسه)** لانه غير مراد بخطاب صلوا ولا  
داخل تحت ضميره كما هو المتبادر من تركيب صلوا عليه وقال في النهر لا يجب عليه بناء على ان  
يا أيها الذين آمنوا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف يا أيها الناس يا عبادى كما عرفت في  
الاصول اه والحكمة فيه والله تعالى اعلم انها دعاء وكل شخص مجبول على الدعاء لنفسه  
وطالب الخير لها فلم يكن فيه كلفة والواجب من خطاب التكليف لا يكون الا قبا فيه كلفة  
ومشقة على النفس ومنافرة لطبعها ليتحقق الابتلاء كما قرر في الاصول واما قوله تعالى  
ادعوني استجب لكم ونحوه فليس المراد به الايجاب ولذلك ورد في الحديث التمسنى من شغله  
ذكرى عن مسأئى اعطيت فوق ما اعطى السائين ح ملخصا **(قوله في وجوبها)** اى وجوب  
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام لان المراد بقوله تعالى وساموا اى اقضائه كما  
انتهى عن مبسوط شيخ الاسلام اى فالمراد بالسلام الاقباد وعزاء القهستاني الى الاكثرين  
**(قوله والذاكر)** اى ذاكر اسمه الشريف صلى الله عليه وسلم ابتداء لافى ضمن الصلاة عليه كما  
صرح به في شرح الجمع وفيه كلام سياتى **(قوله عند الطحاوى)** قيد به لان المختار في المذهب  
الاستحباب وتبع الطحاوى جماعة من الحنفية والحنابلة والشافعية وحكى عن  
اللعن من المالكية وابن بطة من الحنابلة وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط كذا  
في شرح القاسى على الدلائل وبأنى انه المتمد **(قوله تكراره اى الوجوب)** قيد القرماني  
في شرح مقدمة ابن الليث وجوب التكرار عند الطحاوى بكونه على سبيل الكفاية لا العين  
وقال فاذا صلى عليه بعضهم يسقط عن الباقي حصول المقصود وهو تعظيمه واظهار رشفه  
عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه ونمامه في ح **(قوله في الاصح)** صححه الزاهدى في المحتجب  
لكن صحح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كوجود التلاوة حيث قال في باب  
التلاوة وهو كمن سمع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم يلزمه الصلاة الامرة في الصحيح لان  
تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التى بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة  
لافضى الى الحرج غير انه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتسليم كالصلاة وقيل  
يجب التسليم في كل مرة الى الثلاث اه وحاصله ان الوجوب يتداخل في المجلس فيكتفى بمرة

مطلب  
لا يجب عليه ان يصل على  
نفسه صلى الله عليه وسلم

لا يجب على النبي صلى الله  
عليه وسلم ان يصل على  
نفسه ( و اختلف )  
الطحاوى والكرخى  
( في وجوبها ) على السامع  
والذاكر ( كما ذكر )  
صلى الله عليه وسلم  
( والمختار ) عند الطحاوى  
( تكراره ) اى الوجوب  
( كما ذكر ) ولو اشهد انجلس  
في الاصح

مطلب  
في وجوب الصلاة عليه  
كما ذكر عليه الصلاة  
والسلام

للحرج في السجود الا انه يندب تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكره في الكافي فقه صاحب المجمع في شرحه عن شرح فخر الاسلام على الجامع الكبير جازما به لكن بدون لفظ التصحيح وانت خبير بان تصحيح الزاهدي لا يعارض تصحيح النسفي صاحب الكافي على ان الزاهدي خالف نفسه حيث قال في كراهية التنية وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة الثلاثة وبه يفتي اه واورد الشارح في الحزان ان الذي يظهر ان ما في الكافي مبنى على قول الكرخي اه وهذا غير ظاهر لانه يلزم منه ان يكون الكرخي قائلا بوجوب التكرار كما ذكر الا في المجلس المتحد فيجب مرة واحدة واه لا يبق الخلاف بينه وبين الطحاوي الا فيما اذا اتحد المجلس والمنقول خلافه واورد ابن مالك في شرح المجمع ان التداخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه اه وقدينغ بأن الوجوب حق الله تعالى لان المجلس ينوي امتثال الامر على ان المختار عند جماعة منهم ابو العباس المبرد وابو بكر بن العربي ان نفع الصلاة غير عائد له صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قل النسوي في شرح وسفاه ان المقصود بها التقرب الى الله تعالى لا كاسترا الادعية التي يقصد بها نفع المدعوله اه وذهب القشيري والقرطبي الى ان النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة يتقرب بها الى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبد ولو سلم انها حق عبد فيسقط الوجوب للحرج كما مر لان الحرج ساقط بالنقص والاحرج في ابقاء التنب وقد جزم بهذا القول ايضا المحقق ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدلائل افتراضها في العمر مرة وبجائها كما ذكر الا ان تجد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار فعليك به اتفقت الاقوال او اختلفت اه فقد اتضح لك ان المتمدن مافي الكافي وسعت قول القية انه به يفتي وانت خبير بان الفتوى آكد الغرائب (قوله لان الامر له) مرتبط بقوله والمختار تكراره له وهو جواب عن سؤال تقريره ان قوله تعالى صلوا عليه امر والاصل ان الامر عندنا لا يقتضي التكرار ولا يحتمله والجواب ان التكرار لم يجب بالآية والا كان فرضا وخالف الاصل المذكور وانما وجب باحاديث الوعيد الآتية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببه (قوله لانها حق عبد) علمت انفا ما فيه (قوله كالتشميت) ظاهره انه يقتضي كالصلاة وحرره نقلا وقد منع الكافي انه كالصلاة يجب في المجلس مرة وقيل الى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تلخيص الجامع الاصح انه ان زاد على الثلاث لا يشتمه وانما يجب التشميت اذا حمد العاطس وسأني تمام الكلام عليه في باب الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فانه لا يقتضي اذا فأت لانه حق الرب تعالى كما يفهم من تعاليل الشارح في مقابله وفيه انه لا يلزم من كونه حقه تعالى انه لا يقتضي بدليل الصدوق ونحوه قال الزاهدي وفي التلخيص اذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبق دينا عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تبتقي دينا عليه لانه لا يخلو من تعبد نعم الله تعالى الموجهة للثناء فلا يكون وقت القضاء كقضاء الفاتحة في الاخيرين بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح التنية وحاصله

مطلب  
هل نفع الصلاة عائد للمصلي  
اوله وللمصلي عليه

لان الامر يقتضي التكرار  
بل لانه تعلق وجوبها  
بسبب متكرر وهو الذكر  
فيتكرر بتكرره وتعتبر  
دينا بالترك فتقتضي لانها حق  
عبد كالتشميت بخلاف  
ذكره تعالى (والمذهب  
استحبابه) اي التكرار



اه لما كان ثناء الله تعالى واجابا كان وقت لا يمكن ان يقع ما يفعله ثانيا قضاء عما تركه اولاً لان  
 الشيء في محله لا يمكن ان يضايقه غيره عليه واعترضه في البحر بان جميع الاوقات وان كان وقتاً  
 لا اداء لكن ليس مطالباً بالاداء لانه رخص له في الترك اه اي واذا لم يكن مطالباً بالاداء يجعل  
 ما يأتي به قضاء لاجل تفريع ذمته لكن قد يقال اذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزيمه  
 واذا أتى بالعزيمة يكون آتياً بالواجب عليه ويكون اداء لانه الواجب عليه كالسافر يرخص  
 له الاقطار فاذا صام يكون آتياً بالعزيمة وان لم ينو الفرض ومثله قراءة الفسحة في  
 الاخيرين من الفرض الرابع يرخص له في تركها واذا قرأها لاقع قضاء عما فات في الاوليين  
**(قوله عليه الفتوى)** عزاه في الشرح النبالية الى شرح المجمع وفي الحزائن ورجحه السرخسي  
 بأنه اختار الفتوى وجعله ابن الساعاتي قول عامة العلماء اه **(قوله)** والمتعمد من المذهب قول  
 الطحاوي قال في الحزائن وخصه في التحفة وغيرها وجعله في الحاوي قول الاكثر وفي شرح  
 النية انه الاصح اختار وقال العيني في شرح المجمع وهو مذهبي وقال الباقي وهو المتعمد من  
 المذهب ورجحه في البحار **(قوله)** ورجحه في البحر اي تبعه ابن امير حاج عن التحفة  
 والمحيط الرضوي ح **(قوله)** كرمه وابعاد وشقاء اخرج كثيرون بسند رجاله ثقات ومن ثم قال  
 الحاكم في المستدرک صحيح الاسناد عن كعب بن محمرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم احضروا المنبر فحضرنا فلما ارتقى درجة قال آمين ثم ارتقى الثانية وقال آمين ثم ارتقى  
 الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شيئاً ما كنا نسمعه فقال ان جبريل  
 عرض علي فقال بعد من ادرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقيت اي بكسر القاف الثانية  
 قال بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من ادرك ابوه  
 الكبير عنده فلم يدخل الجنة قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعده الله وفي اخرى صحيحها  
 الحاكم رغم اتف رجل وفي اخرى سندها حسن شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من  
 الدر المنفرد لابن حجر **(قوله)** وبخل وجفاء اي في قوله عليه الصلاة والسلام البخيل من  
 ذكرت عنده فلم يصل على رواد الترمذي وقال حسن صحيح شرح النية وقوله عليه الصلاة  
 والسلام من الجفاء ان اذكر عند الرجل فلا يصل على رواد السيوطي في الجامع الصغير **(قوله)**  
 وحرماً الخ الظاهر ان المراد به كراهة التحريم لما في كراهة الفتاوى الهندية اذ فتح التاجر  
 التوب فسبح الله تعالى اولى على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه  
 فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ ثمننا وكذا الفقاعي اذا قال ذلك عند فتح فقاعه على قصد  
 تروجه وتحسينه يأنم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسبح اولى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم اعلاماً بقدومه حتى يفرح له الناس او يقوموا له بأنهم اه **(قوله)**  
 وسنة في الصلاة اي في قعود اخبر مطلقاً وكذا في قعود اول في التوافل غير الرواتب تأمل وفي  
 صلاة الجنائز **(قوله)** ومستحبة في كل اوقات الامكان اي حيث لا مانع ونص العلماء على  
 استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتها وزيد يوم السبت والاحد والخميس ما ورد في كل من  
 الثلاثة وعند الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيادة قبره الشريف  
 صلى الله عليه وسلم وعند الصفا والمروة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند

وعليه الفتوى والمتعمد  
 من المذهب قول الطحاوي  
 كذا ذكره الباقي تبعاً لما  
 صححه الحلبي وغيره  
 ورجحه في البحار حديث  
 الوعيد كرمه وابعاد  
 وشقاء وبخل وجفاء ثم  
 قال فتكون فرضاً في  
 العمرو واجاب كما ذكر  
 على الصحيح وحرماً  
 عند فتح التاجر متاعه  
 ونحوه وسنة في الصلاة  
 ومستحبة في كل اوقات  
 الامكان

مطلب

نص العلماء على استحباب  
 الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في مواضع

الإقامة وأول بدنه، وأوسطه وآخره وعقبه، تقنوت وعشدة الفراغ من الثانية وعند  
الاحتراق والافتراق وعند الوضوء، وعند طين الأذن وعند نسيان الشيء وعند الوضوء ونشر  
العيون وعند قراءة الحديث ابتداءً ونهاية، وعند كتابة السؤال والفتيا ولكن مصنف ودارس  
ومدرس وخطيب وخطب ومزورج ومزورج وفي الرسائل وبين يدي سائر الأمور المهمة  
وعند ذكر أو سماع اسمه صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها كذا في  
شرح الحاشي على دلائل الخبرات ملخصاً ولها منصوص عليه في كتب **(قوله)** ومكرهة في  
صلاة غير تشهد أخيراً أي وغير تقنوت وتر فإنها مشروعة في آخره كما في البحار الأولى استأنوه  
أي صاح وكذا في غير صلاة الجيزة فليس فيها \* (نبيه) \* تكرر الصلاة عليه صلى الله عليه  
وسلم في سبعة مواضع الخ وخاتمة لسان وشهرة المبيع والعروة والتعجب والذبح والعطاس  
على خلاف في الثلاثة الأخيرة شرح الدلائل ونص على الثلاثة عندنا في التسعة فقال ولا  
يذكره عند العطس ولا عند ذبح المذبة ولا عند التعجب **(قوله)** فإذا استثنى في التهراب  
قول يستثنى أيضاً ما ذكره أوسعه في القراءة أو وقت الخطبة أو جوب الأصوات والاستماع  
فيهما وفي كراهية المناوي الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا ينبغي  
أن يعلى وإن فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فهو حسن كذا في التبايع ولو قرأ القرآن  
فمر على اسم نبي فقرأه القرآن على تأنيبه وخظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم في ذلك الوقت فن فرغ ففعل فهو أفضل والأفلاشي عليه كذا في المنقط اهـ **(قوله)**  
ما في تشهد أول أي في غير التوافل فنه وإن ذكر فيه اسمه صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه  
تكره تحريماً فضلاً عن الوجوب **(قوله)** ثلاثاً يسلسل علة ثلثي أي لأن الصلاة عليه لا تخلو  
من ذكره فوفقنا بوجوبها استدعت صلاة أخرى وهي جارية وفيه حرج وأما العلة الأولى فهي  
ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي وكراهيتها في تشهد غير أخير استثنى الخ وبه علم أن قوله  
وضمن بالخر عطفاً على تشهد مع قطع النظر عن علة بدليل العلة الثانية فإنها للثاني فقط  
والأول ثلاثاً يسلسل بالعطف على العلة الأولى وبدليل أن العلة الأولى لا تصلح للحكم  
الثاني **(قوله)** بل خصه في درر البحار الخ أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا هذا  
دفعاً لما أورده بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلسل لأن الصلاة عليه لا تخلو عن ذكره  
وحاصل الجواب تخصيص الوجوب على السامع فقط لأن أحاديث الوعيد المارة تفيد ذلك  
فإن لفظة البخل من ذكرت عنده لا يشمل هذا لأن من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع  
الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون المذكور غيره والأقبل من ذكرني وأجاب بان المذكور  
داخل بدلالة التساوية وقد يدفع بان المقصود من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تعظيمه  
والذكر له لا يذكره إلا في مقام التعظيم فلا تزمه الصلاة بل تزم السامع ثلاثاً بخل بالتعظيم من  
كل وجه تأمل لكن هذا يشمل إذا كر ابتداءً أو في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
وبه صرح في غرر الأفكار شرح درر البحار فهو قول آخر مخالف لما مشي عليه المصنف أو لا  
من الوجوب على المذكور والسماع وبه صرح ابن الساعات في شرحه على مجعته وما مشي  
عليه ابن مالك في شرحه أنجع وتبعه المصنف في شرحه على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب

مطال

في مواضع التي تكرر  
فيها الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم

ومكرهة في صلاة غير  
تشهد أخيراً فإذا استثنى  
في التهراب من قول الطحاوي  
ما في تشهد أول وضمن  
صلاة عليه ثلاثاً يسلسل  
بل خصه في درر البحار  
بغير هذا كحديث من  
ذكرت عنده فليحفظ

على الذكر بالذاكر ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم و يظهر لي ان هذا اقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم الذاكر ثم هذا كله مبنى على تكرار الوجوب في المجلس الواحد وقد متنا ترجيح التداخل والاكتفاء بمرة وعليه فإيراد التسلسل من اصله مدفوع **(قوله)** وازعاج الاعضاء قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما فعله الذين يدعون الوجد والحجة لاصله وينتج الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية اهـ **(قوله)** وحررانها قد ترد اي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كترتيب الثواب على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها واركائها القبول كما صرح به في الوالوجية قال لان القبول شرط صعب قال الله تعالى انما يتقبل الله من المتقين اي فيوقف على صدق العزيمة وبعد ذلك يتفضل المولى تعالى بالثواب على من يشاء بمحض فضله لا بإيجاب عليه تعالى لان العبد انما يعمل لنفسه والله غني عن العالمين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحو الالم حتى الشوكة يشاكها بمحض فضله تعالى لا بد من وجوده لوعده الصادق قال الله تعالى اني لا اضيع عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم القبول لبعض الاعمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة او عدم حفظ الجوارح في الصوم او عدم طيب المال في الزكاة والحج او عدم الاخلاص مطلقا ونحو ذلك من العوارض وعلى هذا فغنى ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ترد عدم اثابة العبد عليها لعارض كاستعمالها على محرم كامر اولائياته بها من قلب غافل اولياء وسمعة كما ان كلمة التوحيد التي هي افضل منها لو أتى بها نفاقا او رياء لا تقبل واما اذا خلعت من هذه العوارض ونحوها فالظاهر القبول حتما انجازا للوعد الصادق كغيرها من الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثيرين ما يقتضي القبول مطلقا ففي شرح المجمع لمصنفه ان تقديم الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على الدعاء اقرب الى الاجابة لما بعدها من الدعاء فان الكريم لا يستجيب (٣) بعض الدعاء ويرد بعضه اهـ ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال الفاسي في شرح البدلائل قال الشيخ ابواسحق الشاطبي في شرح الالفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مجابة على القطع فاذا اقترن بها السؤال شغفت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى المذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا له مستندا وقالوا وان لم يكن له قطع فلا مزية في غلبة الظن وقوة الرجاء اهـ وذكر في الفصل الاول من دلائل الحجرات قال ابو سليمان الداراني من اراد ان يسأل الله حاجته فيكثر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته وليختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل الصلاتين وهو اكرم من ان يدع ما بينهما اهـ قال الفاسي في شرحه ومن تمام كلام ابى سليمان عند بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة وروى الباجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك تلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من ان يقبل بعضا ويرد بعضا ثم ذكر نحوه عن الشيخ ابى طالب المحكي وحجة الاسلام الغزالي وقال العراقي لم اجد مرفوعا وانما هو موقوف على ابى الدرداء

مطلب

في ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد أم لا

و ازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والخصافة كذا اعتمد الباجي في كثر العفاة وحررانها قد ترد ككلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصبهاني وغيره عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فقبلته من محاله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال الفاسي الباء زائدة في المفعول للتوكيد ويحتمل ان تكون متعلقة بمحذوف اي فليكثر للهج بالصلاة او يكون فليكثر مضمنا معني فليهج ونحو ذلك اهـ (منه)

(٣) قوله لا يستجيب

الظاهر بدون لا فليأمل

مصحح ط

ومن ارادة الزيادة على ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك ان المراد بقبولها  
 قطعاً انها لا ترد اصلاً مع ان كلمة الشهادة قد ترد فهذا استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي  
 حمل كلام السلف عليه انما كانت الصلاة دعاء والدعاء منه المقبول ومنه الشروع وان الله تعالى  
 قد يحجب السائل عن مبادعائه وقد يحببه بغيره لمقتضى حكمته خرجت الصلاة من عموم الدعاء لان  
 الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بالقطر المضارع المنفرد للاستمرار والتجدي  
 مع الافتتاح بالجملة الاسمية المنفردة للتوكيد وابتدائها بان لزيادة التوكيد وهذا دليل  
 على انه سبحانه لا يزال مصاباً على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين  
 حيث امرهم بالصلاة ايضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فأنى صلى الله عليه وسلم  
 مستغن صلاة ربه سبحانه وتعالى عليه فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا  
 قطعاً اي بحال اخباره سبحانه وتعالى بأنه يصلي عليه بخلاف سائر انواع الدعاء وغيره من  
 العبادات وليس في هذا ما يقتضي ان المؤمن يتاب عليها او لا يتاب بل معناه ان هذا الطلب  
 والدعاء مقبول غير مردود واما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما قدمناه فعمل انه  
 لا اشكال في كلام السلف وان له سنداً قويوا وهو اخباره تعالى الذي لا ريب فيه فافتم هذا  
 التحرير العظيم الذي هو من قبض الفتاح العايم ثم رأيت الرحمي ذكر نحوه (قوله فقيد  
 المأمول) اي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجوه وهو هنا محو الذنوب بالقبول اي المتوقف  
 على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت ان هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله  
 وحرم بغيره) اقول نقله في النهر عن الامام القرافي المالكي معللاً باشتائه على ما ينافي التعظيم  
 ثم رأيت العلامة اللقاني المالكي نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهره  
 التوحيد كلام القرافي وقيد الاعجمية بالجهولة المدلول اخذاً من تعليله بجواز اشتائها على  
 ما ينافي جلال الربوبية قال واحترزنا بذلك عما اذا علم مدلولها فيجوز استعماله مطلقاً في  
 الصلاة وغيرها لان الله تعالى قال وعلى آدم الاسماء كلها وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه  
 اه لكن المنقول عندنا الكراهة فقد قل في غير الافكار شرح درر البحار في هذا المحل  
 وكره الدعاء بالعجمية لان عمر نهى عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كافي القاموس الكلام  
 بالاعجمية ورأيت في الولوالية في بحث التكبير بالفارسية ان التكبير عبادة الله تعالى والله  
 تعالى لا يحب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية اقرب الى الاجابة فلا يقع غيرها من  
 اللسان في الرضا والمحبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعليل ان الدعاء بغير العربية  
 خلاف الاولى وان الكراهة تنزيهية هذا وقد تقدم اول الفصل ان الامام رجع الى  
 قولهما بعدم حواجز الصلاة بالقراءة بالفارسية الا عند العجز عن العربية واما صحة  
 الشروع بالفارسية وكذا جميع اذكار الصلاة فهي عن الخلاف فعنده تصح الصلاة بها مطلقاً  
 خلافاً لهما كحقيقه الشارح هناك والظاهر ان الصحة عند لانتى الكراهة وقد صرحوا  
 بها في الشروع واما بقية اذكار الصلاة فلا أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم  
 ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكروهاً تحريماً في الصلاة وتنزيهاً خارجاً في التأمّل  
 وليراجع (قوله نفسه وأبويه واستاذة المؤمنين) احترز به عما اذا كانوا كغفارا فانه لا يجوز

فقيد المأمول بالقبول  
 (ودعاء بالعربية وحرم  
 بغيرها نهر نفسه وأبويه  
 واستاذة المؤمنين

مطلب

في الدعاء بغير العربية

الدعاء لهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما ورد عنهم بالهداية والتوفيق لو كانوا احياء وكان ينبغي ان يزيد وجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في النية لان السنة التعميم لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وللحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات ففي خداج كافي البحر وخبر المستغفرى ما من دعاء أحب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو علمت لاستجيب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحنى ثم قال له عمم في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي البحر عن الحاوى القدسي من سنن القعدة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولو اديه واستاذبه وجميع المؤمنين اه قال وهو يفيد انه لو قال اللهم اغفر لي ولو ادي واستاذى لا قصد مع ان الاستاذ ليس في القرآن فيقتضى عدم الفساد في اللهم اغفر لزيد ( قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر الى قوله والحق ) هو ايضا من كلام القرافي المالكى نقله عنه في النهر ونقله ايضا العلامة اللقاني في شرح جوهرة التوحيد فقال الثاني من المحرم ان يسأل المستحيلات العادية وليس نيبا ولا وليا في الحال كسؤال الاستئناء عن النفس في الهواء ليأمن الاختناق او العافية من المرض أيد الدهر ليتفجع بقواه وحواسه أبدا اذدلت العادة على استحالة ذلك او ولدا من غير جماع او ثمارا من غير اشجار وكذا قوله اللهم أعطني خيرا الدنيا والآخرة لانه محال فلا يد من ان يراد الخصوص بغير منازل الانبياء ومراتب الملائكة ولا بد ان يدركه بعض الشرور والوسكرات الموت ووحشة القبر فكله حرام الثالث ان يطلب نفي امر دل السمع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا الخ مع انه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ففي مرفوعة فيكون تحصيل الحاصل وهو سوء أدب مثل اوجب علينا الصلاة والزكاة الا ان يريد بالحفظ العمد وبما يطاق الرزايا والمحن فيجوز اه مخلصا قال اللقاني ورده هذا بعضهم بما قدمناه عن العزيز عبد السلام من انه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قيل والشرعية اى لان احسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه ولو كان الدعاء بتحصيل الحاصل منها لما ساء الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالوسيلة ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا بلعن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز والعبودية والرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم واحب الدين او النفرة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف قول الرجل اللهم اجعلني رجلا ونحوه مما فائدة فيه او ما فيه تحكم على الله تعالى كطلب ما ليس اهلا لنيه او ما كان مستحيلا فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لا يحب المعتدين وروى عن عبد الله بن مغفل رضى الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم انى أسألك القصر الابيض عن عيين الجنة اذا دخلتها فقال يا بنى سل الله الجنة وتوذبه من النار فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء ( قوله والحق الخ ) رد على الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان

مطلب  
في الدعاء المحرم

ويحرم سؤال العافية مدى  
الدهر أو خير الدارين  
ودفع شرها والمستحيلات  
العادية كنزول المائدة قبل  
والشرعية والحق حرمة  
الدعاء بالمغفرة للكافر  
لا لكل المؤمنين كل  
ذنوبهم بحجر

الدعاء بالمعفرة للكافر كفر اطلبه تكذيب الله تعالى فيها خبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكذيبا للاحاديث الصحيحة المصروفة بأنه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم وخروجهم منها بشفاعته او بغيرها وليس بكفر للفرق بين تكذيب خبر الآحاد والقطعي ووافقه على الاول صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بأنه مبنى على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز الحلف في الوعيد فظاهر ما في المواقف والمقاصد ان الاشاعة قائلون بجوازه لانه لا يبعد نقضا بل جودا وكرما وصرح الثقات في غيره بان المحققين على عدم جوازه وصرح النسفي بأنه الصحيح لاستحالة عليه تعالى اقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول ليدى وقوله تعالى ولن يخاف الله وعده اى وعيده وانما يندرج به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول والثاني والاشبه ترجيح جواز الحلف في الوعيد في حق المسلمين خاصة دون الكفار توفيقا بين ادلة المانعين المتقدمة وادلة المثبتين التي من انفسها قوله تعالى ان الله لا يغير ان يشركه ويغير ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي والوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وامره نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر للذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه الصلاة والسلام كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت وما أعلنت ثم قال انها للدعائي لامتى في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التحصيل لما دل عليه اللفظ بوضعه اللغوي من العموم في نصوص الوعيد والابتناء في النصوص الصحيحة المصروفة بان من المؤمنين من يدخل النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بها متى على جواز وقوعها لاعلى الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطلال به في الحلية وحاصله أن ما دل من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين اما في حق المؤمنين فهو جائز عقلا فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصروفة بأنه لا بد من تعذيب طائفة منهم وجواز الدعاء يمتنى على الجواز عقلا لكن يرد عليه ان ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعا وقد نقل اللقاني عن الانبى والتوى انعقاد الاجماع على انه لا بد من نقوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا تؤجب علينا الصوم والصلاة وايضا يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا ايضا الا ان يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف الكافرين وبخلاف لا تؤجب علينا الصوم لقبح الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واطهار التضجر من الطاعة فيكون عاصيا بذلك لا كافرا على ما اختاره في البحر وقال انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبنى على جواز العفو عن الشرك عقلا وعليه يمتنى القول بجواز الحلف في الوعيد وقد علمت ان الصحيح خلافه فالدعاء كفر امده جوازه عقلا ولا شرعا وتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت ولحق ما في الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها لاعلى ما نقله ح فافهم

**(قوله)** ودع بالادعية المذكورة في القرآن والسنة عدل عن قول الكثر بما يشبه القرآن لان القرآن معجز لا يشبهه شيء واجاب في البحر بأنه اطلق المشابهة لارادته نفس الدعاء لاقراءة

«طالب»

في حلف الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين

(بالادعية المذكورة في القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس) اضطرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف واختار قاله الحلبي ان ما هو في القرآن اوفى الحديث

القرآن اه ومفاده انه لا ينوى القراءة وفي المراجع اول الباب وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والشهد باجماع الائمة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت ان اقرأ القرآن راكبا او ساجدا رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السنن حجة من الادعية المأثورة فتكفي سهولة مراجعتها عن ذكرها هنا \* (قمة) \* ينبغي ان يدعوى صلته بدعاء محفوظ واما في غيرها فينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظه يذهب برقة القلب هندية عن المحيط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه **(قوله لا يفسد)** اى مطلقا سواء استحال طلبة من العباد كاعقرلى او لا كرزقى من بقائها وقتائها وفومها وعدسها ويصلها وفيه رد على الفضلى في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطابقا وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد بالمستحيل من العباد بما اذا كان مأثورا وهو مبنى على قول الفضلى قال في النهر والمذهب الاطلاق **(قوله ان استحلال طلبة من الخلق)** كاعقرامى او لعمرى ولا يفسد وان لم يكن في القرآن خلافا للفضلى **(قوله لا يفسد)** مثل اللهم ارزقنى بقلا وقاء وعدسا ويصلا وارزقنى فلانة **(قوله والاسم به)** اى مع كراهة التحريم ط **(قوله)** ما لم يتذكر سجدة) اى صلية تفسد الصلاة لوجود القاطع المانع من اعادتها وهو الدعاء المذكور بخلاف التلاوة والسهوية لانه لا تتوقف صحة الصلاة على سجودها فتم الصلاة به وان لم يسجدها لانها واجبتان والصلية ركن بل لو سجدها فهو لغو لانه بعد قطع الصلاة كالمسلم وهوذا كر لسجدة تلاوية اوسهوية تمت صلاته لخروجه منها بعد تمام الاركان واما قولهم ان التلاوية كالصلية في انها ترفع القعدة والشهد فذاك فيما اذا فعلهما قبل خروجه من الصلاة بسلام او كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كانه عليه الرحمي فافهم **(قوله فلا تفسد الخ)** تفريع على المختار السابق **(قوله مطلقا)** اى سواء كان في القرآن كاعقرلى او لا كاعقرلى لعمرى او لعمرى لان المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن بغفر الذنوب الا الله وما في الظهيرية من الفساد به اتفاق مؤول باتفاق من اختار قول الفضلى او ممنوع بدليل ما في الحجتى وفي اقربائى واعمامى اختلاف المشايخ وتماه في البحر والنهر **(قوله وكذا الرزق)** اى لا يفسد اذا قيده بما يستحيل من العباد كرزقى الحج اوردويتك بخلاف فلانة وجعل هذا التفصيل في الخلاصة هو الاسج وفي النهر وهذا التخيير يبنى اعتياده اه قلت وكذا لو اطاقه لانه في القرآن وارزقنا وانت خير الرازقين وجعل في الهداية ارزقى مفسدا لقواهم رزق الامير الجند قال في الفتح ورجح عدم الفساد لان الرازق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لان الرزق عند اهل السنة ما يكون غذاء للحيوان وليس في وسع الخلق الاتصال سببه كالمال ولذا لو قيده به فقال ارزقنى ما لا تفسد بالاخلاف وعليه فاكرمى او انعم على يبنى ان يفسد اذ يقال اكرم فلان فلانا وانعم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فاكرمه ونعمه وكذلك لو قل امدنى بما لا يفسد واما قوله اصليح امرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا \* (نبه) \* في البحر عن فتاوى الحجة لوقال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعنى ظالمه يقطع الصلاة اه اى لانه دعاء بمحرم وان استحلال من العباد ففسار

لا يفسد وما ليس في احدها ان استحلال طلبة من الخلق لا يفسد والايفسد لو قبل قدر الشهد والا يتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لعمرى او لعمرى وكذا الرزق ما لم يقيده بما لا ونحوه لاستعماله في العباد مجازا (ثم يعلم عن يمينه ويساره)

قوله اذا ما ابتلاه فاكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه به فاكرمه ونعمه اه مصححه

كلامه ولا نه غير مستحيل بدليل فعليه لغة مة وملائكة والناس اجمعين واما اللغة على  
 نصيب فهي في قرآن وفيه **(قوله)** حتى يرى بياض خده اي حتى يراه من يصل خلفه افاده  
 ح وفي نسخة يسمن ان يباح في تحويل توجه في التسليمتين ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض  
 خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر **(قوله)** ولو عكس بان سلم عن يساره  
 اولاه مدا او تلب بخر **(قوله فقط)** اي فلا يعيد التسليم عن يساره **(قوله)** ما لم يستدبر القبلة  
 اي لو شكك بخر **(قوله في الاصح)** مقبلة في البحر من انه ياتي به ما يخرج من المسجد اي  
 وان استدبر القبلة وعدل عنه شذرح ما في القبة من ان الصحيح الاول وغير الشارح  
 الاصح بدل الصحيح وحط فيه سهل **(قوله)** وقد مر اي في الواجبات حيث قال وتنقض  
 قدوة الاول قبل عديكم عن مشهور عند خلاف للكلمة اه اي فلا يصح الاقتدابه بعدها  
 لاغص حكم الصلاة وعاد في غير له هي ادهو اذا سجده بعد السلام يعود الى حرمتها ط  
**(قوله مني)** اي شين وان لم يتكرر فيه يعلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فانكحوا  
 ما صاب لكم من النساء مني او يراى الشكرار باعتبار تعدد الصوت ثم الذي شرع فيها مني  
 مع احوالة السلام والسجود ط واما القيام والركوع فانه وان تكرر في الصلاة الا انه مع  
 الفصل وليس بمزادها **(قوله)** وتقيد الركعة بسجدة حتى لو سها في الفرض فقام قبل  
 تعود الاخير يصل فرضه اذا قيد الركعة بسجدة **(قوله)** ان اتم اي التؤم لان متابعة  
 الامه في السلام وان كانت واجبة فليست باولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل  
 تمام التشهد واجب او أولى قدمت كلامه فيه في مر عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه  
 قبل ان يتم ما موم التسيحات **(قوله)** ولا يخرج التؤم اي عن حرمة الصلاة فعليه ان يسلم  
 حتى لو فقهه قبله انقض وضوءه وهذا عند خلاف محمد **(قوله)** بخوسلا الامام الخ اي  
 مما هو عليه لها لا مفسد لانه لو سلم بعد القعدة او تكلم انتهت صلاته ولم تقصد بخلاف الفقهية  
 وحدث بعد لانتفاء حرمة صلاة به لانه مفسد للجزء المتأخر من صلاة الامام فيفسد  
 مقبلة من صلاة التؤم لكنه ان كان مدركا فقد حصل المفسد بعد تمام الاركان فلا يضرم  
 كلامه بخلاف الملاحق او المسبوق **(قوله)** عمدا ام لو كان بلا صنع فله ان يبنى فيوضاً  
 ثم يسلم ويتبع التؤم **(قوله)** فلا يسلم اي الامام او التؤم به لخروجه منها اتفاقاً حتى لو فقهه  
 التؤم لا تنتقض ظهرته **(قوله)** ولو اتم الخ اي لو اتم التؤم التشهد بأن اسرع فيه وفرغ منه  
 قبل اتمام امامه فني بما يخرج من الصلاة كسلام او كلام او قيام جاز اي تحت صلاته  
 لحصوله بعد تمام الاركان لان الامام وان لم يكن اتم التشهد لكنه قد قدره لان المفروض  
 من القعدة قدر اسرع ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل وانما كره للتؤم ذلك لترك متابعة  
 الامام بلا عذر فهو كخوف حدث او خروج وقت جمعة او مرور مدين يديه فلا كراهة كما  
 سأتى قيل باب الاستحلاف **(قوله)** فوعرف منفي اي غير صنعه كاسئال الاتي عشرة  
 والا بان فقهه واحداً عمداً فلا يفسد صلاة الامم ايضا كما مر **(قوله)** تفسد صلاة الامام فقط  
 اي لا صلاة التؤم لانه ما شكك خرج عن صلاة الامم قبل عروض الثاني لها **(قوله)** مع  
 الامم متعلق بالتحريمية ون مراد بها هذا انفسد اي كبحره مع الامم وانما جعل التحريمية

حتى يرى بياض خده ولو  
 عكس سلم عن يمينه فقد ولو  
 تلقاه وجهه سلم عن يساره  
 اخرى ولو سعى يسار  
 اتى به مدا استدبر القبلة  
 في الاصح وتنقض التحريمية  
 بتسليمه واحدة برهن  
 وقد مر وفي التارخانية  
 ما شرع في الصلاة مني  
 فلو احد حكمه المتي فيحصل  
 تحليل بسلام واحد كما  
 يحصل بالنسي وتقيد الركعة  
 بسجدة واحدة كما تقيد  
 بسجدين (مع الامم)  
 ان تم التشهد كما مر  
 ولا يخرج التؤم بخو  
 سلام الامم بل بفقهته  
 وحده عمداً لا نفي  
 حرمة فلا يسلم ولو اتمه  
 قبل امامه فكما جاز  
 وكره فهو عرض منفي  
 تفسد صلاة الامم فقط  
 (كالتحريمية) مع الامم



مشبه بها لان المية فيها رواية واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عندهما  
 المية ح **(قوله)** وقالوا الفضل فيهما بعده أفاد ان خلاف صاحبين في الافضية وهو الصحيح  
 نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الشروع بالمقارنة في احدي الروايتين عن ابن يسهه يكون  
 مسبا عند محمد كما في البدائع وفي التهستاني وقال السرخسي ان قوله ادق واجود وقوله  
 ارفع في واحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضية قولهما  
 اه وفي التارخاية عن المتني المقارنة على قوله كقارنة حاققة الحاتم والاصح والبعية على  
 قولهما ان يوصل المقتدى حمزة الله براء اكبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك فضيلة  
 تكبيرة الافتتاح فعنده بالمقارنة وعندها اذا كبر في وقت النساء وقيل بالشروع قبل قراءة  
 ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضرا وقبل سبع لو غابا وقيل بادراك الركعة الاولى وهذا اوسع  
 وهو الصحيح اه وقيل بادراك الفاتحة وهو المختار خلاصة واقصر على ذكر التحريمة  
 والسلام فافاد ان المقارنة في الافعال افضل بالاجماع وقيل على الخلاف كما في الحلية وغيرها  
 عن الحقائق **(قوله)** هو السنة قال في البحر وهو على وجه الاكمل ان يقول السلام عليكم  
 ورحمة الله مرتين فان قال السلام عليكم او السلام عليكم او عليكم السلام اجزاه  
 وكان تاركا للسنة وصرح في السراج بكراهة الاخير اه قالت تصريحه بذلك لابتنا في كراهة  
 غيره ايضا مما خالف السنة **(قوله)** وانه معطوف على قوله بكراهة لانه صرح به الحدادي  
 ايضا **(قوله)** هنا اي في سلام التحلل بخلاف الذي في التشهد كما يأتي **(قوله)** وردده الحلي  
 يعني الحق ابن امير حاج حيث قال في الحلية شرح المنة بعد نقله قول النووي انها بدعة ولا يصح  
 فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانعه لكنه متعقب في هذا فانها جاءت في سنن ابن  
 دودان من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود  
 ثم قال اللهم الان بحاج بحدودها وان صح مخرجها كما مشى عليه النووي في الاذكار وفيه  
 تأمل اه **(قوله)** وفي الحاوي انه حسن اي الحاوي القدسي وعبارته وزاد بعضهم وبركانه  
 وهو احسن اه وقال ايضا في محل آخر وروي وبركانه **(قوله)** اخفض من الاول أفاد انه  
 يخفض صوته بالاول ايضا اي عن الزائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفض نسبي والا  
 فهو في الحقيقة جهر فالمراد انه يجهر بهما الا انه يجهر بالثاني دون الاول وقيل انه يخفض  
 الثاني اي لا يجهر به اصلا والاصح الاول لحاجة المقتدى الى سماع الثاني ايضا لانه لا يعلم انه  
 بعد الاول يأتي به او يسجد قبله لسهو حصل له افاده في شرح المنة وفي البدائع ومنها اي السنن  
 ان يجهر بالتسليم لو اماما لانه للخروج عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فافهم **(قوله)** وينوي  
 الخ اي ليكون مقيا للسنة فينوي ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على  
 احد خارج الصلاة ينوي السنة وانه يدفع ما ورد صدر الاسلام من انه لا حاجة للامام الى  
 التنية لانه يجهر ويشير اليهم فهو فوق التنية اه بحر ملخصا وجه الدفع انه لا يلزم من الإشارة  
 اليهم بالخطاب حصول التنية باقامة القرية فلا بد منها \* اقول وايضا فان التحلل من الصلاة لنا  
 وجب بالسلام كان المقصود الاصل منه التحلل لا خطاب المصلين فلما لم يكن الخطاب مقصودا  
 اصالة لم تلتزم التنية لاقامة السنة الزائدة على التحلل الواجب اذ لو لاها لبقى السلام لجرد التحلل

مطلب

في وقت ادراك فضيلة  
 الافتتاح

وقالا الفضل فيهما بعده  
 (قائلا السلام عليكم  
 ورحمة الله) هو السنة  
 وصرح الحدادي بكراهة  
 عليكم السلام (و) انه  
 لا يقول هنا (وبركانه)  
 وجعله النووي بدعة  
 وردده الحلي وفي الحاوي  
 انه حسن (وسن جعل  
 الثاني اخفض من الاول)  
 خصه في التنية بالامام واقربه  
 المصنف (وينوي) الامام  
 بخطابه

معاً —

( ١ ) في عدد الانبياء  
والرسل عليهم الصلاة  
والسلام

( ٣ ) المشهور ثلثمائة وثلاثة  
عشر مصحح ط

( السلام على من في بيته  
ويساره ) من معنى صلواته  
ولو حذا الوسا، أما سلام  
المشهد فيم لعدم الخطاب  
( والحظفة فيهما ) بلانية  
عدد كالإيمان بالانبياء  
وقدم القوم لأن المختار  
ان خواص بني آدم وهم  
الانبياء افضل من كل  
الملائكة وعوام بني آدم  
وهم الاتقياء افضل من  
عوام الملائكة والمراد  
بالاقياء من اتقى الشرك  
فقط كالصفة كفي البحر  
عن الروضة واقر المصنف  
قلت في مجمع الانبياء  
للقهستاني خواص البشر  
واوساطه افضل من  
خواص الملائكة واوساطه  
عند اكثر المشايخ

مقابله —

( ٢ ) في تفصيل البشر  
على الملائكة

دون التحية فتدبر ( قوله السلام ) معمول يسوى وهو اسم مصدر بمعنى التسليم ( قوله من  
معه في صلواته ) عدا قوم الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه مع كسالة الشاهد حلبة  
( قوله ووسا ) شرح به محمد في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينويهم في زماننا  
مبنى على عدم حضورهم اجتماعه فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو  
حضر حثاني اوصيان نواهم ايسا حلية ونحوه كسر في النهر انه لا ينوي النساء وان حضرن  
لكرهة حضورهن ( قوله فيم ) الخ ) ولذا ورد اذا قل العبد السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين اصاب كل عبد لله صالح في السماء والارض ( قوله والحظفة ) بالجر عطفها على من  
ويؤتى الكتب يشمل من تحت اعمال المكلف وهم المكرم الكاتبون ومن يحفظه من الجن  
وهم العقبات ويشمل كل متصل فان التميز لاكتبة كإفاده في الحلية والبحر وفيه كلام  
يأتى على ان الكلام في الامام ولا يكون صيبا ( قوله فيهما ) اي في اليقين واليسار ( قوله  
بلانية عدد ) اي للاخلاق فيه فليل مع كل مؤمن اثنا وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة  
وقيل مائة وستون وغير ذلك وتامة في شروح المنة ( قوله كالإيمان بالانبياء ) لان عددهم  
ليس بتعلمو قطعا فينبغي ان يقال آمنت بجميع الانبياء اولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم  
الصلاة والسلام معراج ( ١ ) فلا يجب اعتقاد انهم مائة الف واربعة وعشرون الفا وان  
الرسول منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون ( ٣ ) لانه خير آحاد ( قوله وقدم القوم ) اي المعبر عنهم  
بمن يدل على عطف الحظفة عليهم والعطف للمغايرة عبر بالقوم ليخرج الجن فانهم ليسوا افضل  
من الملك وأشار بذلك الى مقاله في فضل الاسلام من ان البداية اثر في الاهتمام ولذا قال احبنا في  
الوصايا بالوفاء انه يبدأ بما بدأ به الميت ( قوله من اتقى الشرك فقط ) الاولى ان يسقط لفظ  
فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى انعاصي ايضا والواحد ( قوله كافي البحر عن  
الروضة ) اي روضة العلماء للزبدوسى حيث قال ( ٢ ) اجتمعت الامة على ان الانبياء افضل  
الحليقة وان نبيا عليه الصلاة والسلام افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة  
الاربعة وحمة العرش والروحانيون ورضوان ومالك وان الصحابة والتابعين والشهداء  
والصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين  
افضل من سائر الملائكة وقلا سائر الملائكة افضل اه ملخصا وحاصله انه قسم البشر الى  
ثلاثة اقسام خواص كالانبياء واوساط للصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام كباقي الناس  
وقسم الملائكة الى قسمين خواص كملائكة المذكورين وغيرهم كباقي الملائكة وجعل  
خواص البشر افضل من الملائكة خاصه وناعمهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم  
افضل من اتقى البشر اوساطهم وعوامهم وبعدهم اوساط البشر فهم افضل ممن عدا خواص  
الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام كواوساطهم ففضل عنده خواص البشر  
ثم خواص ادب ثم اتقى البشر وبعدهم خواص البشر ثم خواص انك ثم اوساط البشر ثم باقي  
انك ( قوله قلت الخ ) حاصله ان القهستاني جعل كلا من البشر والملك قسمين خواص  
واوساطا وجعل خواص البشر افضل من خواص الملك واوساط البشر افضل من اوساط  
الملك ففي كلامه لف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه يظهر ان هذا

( غير )

غير مخالف لما مر عن الروضة نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هنا اول اذ المسئلة خلافية وهي ظنية ايضا كما نص عليه في شرح النسفية بل قال في شرح النبية وقد روى التوقف في هذه المسئلة اى مسئلة تفصيل البسر على انكاف عن جماعة منهم ابو حنيفة لعدم القاطع وتفويض علم ما يحصل لنا الجزم بجماعه الى الله اعلم والله اعلم اهـ (قوله) وهل تنوير الحظفة قولان (ف قيل نعم لحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيصعد الذين كانوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون ايتناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فقل عياض وغيره عن الجمهور انهم الحظفة اى الكرام الكائون واستنوير القرطبي انهم غيرهم وقيل لا يتغير ان امدام حيا لحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل عبده المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قالا ربنا قدمت فلان ففأذن لنا فقصعد الى السماء فيقول الله عز وجل سائى مملوءة من ملائكتى يسبحون فيقولان فقمي في الارض فيقول الله تعالى ارضى مملوءة من خافى يسبحون فيقولان فين يكون فيقول الله تعالى قوما على قبر عبيد فكبرانى وهلائى واذكرانى واكتبنا ذلك لعمدى الى يوم القيامة وتماه في الحلية (قوله) وبفارقته كاتب السيئات عند جماع وخلاء) تبع في ذلك صاحب البحر والمصرح به في شرح الجوهر الكبير للقاتي ان انفارق له في هذه الحالة امساكن وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه ملامة بجعلها الله تعالى لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الحلية ان الجزم به يحتاج الى ثبوت سعى يفيد اماما روى عن ابي بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلاء يمسح رداءه ويقول ابها المملكان الحافظان على اجلسا ههنا فاني عاهدت الله تعالى ان لا اتكلم في الخلاء فذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف اهـ ح ملخصا (قوله) وصلاة) يعنى ان كاتب السيئات يفارق الانسان في صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورد في الحلية كما نقله حـ (قوله) والمختار اى حـ (قوله) نعم اى لا يحسن الاستدراك به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله) تكتب في رق) قال في الحلية ثم قيل ان الذى يكتب فيه الحظفة دواوين من رق كما هو المراد من قوله تعالى وكتاب مسطور في رق منشور في احد الاقوال لكن المأثور عن علي رضى الله عنه ان الله ملائكة يزولون بشئ يكتبون فيه اعمال بنى آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اهـ (قوله) لا حرف كشوتها في العقل يؤيد ما قاله الغزالي في المكتوب في اللوح المحفوظ ايضا انه ليس بحروف وانما هو ثبوت المعلومات فيه كشوتها في العقل قل في الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيد الظاهر كقوله تعالى اما كننا نستسخم ما كنتم تعملون ورسنا اديهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من جماعه عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام اى تصويرتها فيحمل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلمه الا الله تعالى او من اطاعه على شئ من ذلك اهـ ملخصا وتماه حـ (قوله) وهو احد قيل اى حـ) راجع الى قوله تكتب في رق فقط كما فاده حـ فراجعه و تأمل (قوله) و صحح التيسابورى نقله

مصاب

هل تنوير الحظفة

مصاب

هل ينظر رقة المملكان

وهل تنوير الحظفة قولان

وبفارقته كاتب السيئات

عند جماع وخلاء وصلاة

والمختار ان كيفية الكتابة

والمكتوب فيه مما استأثر

الله يعلمه نعم في حاشية

الاشياء تكتب في رق ملا

حرف كشوتها في العقل

وهو احد ما قيل في قوله

تعالى والطور وكتب

مسطور في رق منشور

وصحح التيسابورى في

تفسيره انهما يكتبان كل

شئ

في حجة عن حسن ومجهد وصدوق وغيرهم وذكر قبله عن اختيار ابن محمد روى عن  
 هشام عن عكرمة عن ابن عباس به قول ملائكة لا تكتب الاممية احرا **(قوله)** حتى  
 ياتي هو صوت الصادر عن طبيعة الشخص في مرضه لعسر او خضره ولتألمه على ما فرط  
 في حاس لله تعالى وبشر بهذه الغية الى انهما يكتبان جميع الضروريات ايضا كتبت  
 وحركة خض وبشر عروق ولا غصه ودهج عن ياقني **(قوله)** يكتب امناح كاتب  
 السبب (تفسير حمل في عبادة السبقة حيث نسب فيها كذا به كل شيء ايها وبشر هنا الى  
 نفسيه وبها لان مكتوب لالة قسام وفيه اجر وفيه وزر وملا ولا فم فيه اجر لكاتب  
 حسنت والى في كتاب سبب **(قوله)** ويحيى يوم القيامة) وقيل في آخر النهار وقيل يوم  
 حميس وهو مأثور عن ابن عباس وكشي وذكر في الحلية عن الاختيار ان الاكثرين على  
 لاون وعن مقل مفسرين نه تصحيح عند تحقيق فلما مشى عليه الشارح **(قوله)** الاصح ان  
 الكفر بعد تكتب الحمد **(الح)** في السبقة الا احسنه وهو مكلف بخقوق العباد والعقوبات  
 تعدد وعبادات اداء واعتقاد وهو المعتمد عندنا فيعاقب على ترك الامرين وتامه في ح  
 ونقل عن ياقني ان اعمال الكافر التي يظن هو انها حسنة لا تكتب له الا اذا سئل فيكتب له  
 ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه وفي حفظة ان مذهبا خلافا فليراجع **(قوله)** وفي  
 برهان **(الح)** حديث يتفقون المتقدم والمراد به الحفظة الذين هم العقبات لا الحفظة الذين  
 هم الكتبة المتقدم **(ح)** **(قوله)** وان ليس مع ابن آدم بالنهار اي مع جميعه الامن حفظة  
 لله تعالى منه وقدره على ذلك كما قدر ملك الموت على تغيير ذلك والظاهر ان هذا غير القرن  
 الآتي لانه لا يرق الا دمي وفيه **(قوله)** روى بفتح الهم بمعنى آمن القرن فصار لا يأمر  
 لاخير كقرن باب وهذا ظاهر الحديث **(قوله)** وضمه فيكون فعلا مضارعا مفيدا للسلامة  
 من القرن الكافر على طريق الاستمرار التجديدي ح وضح بعضهم هذه الرواية ورجحها  
 وفي رواية فاستدل كافي الشفاء **(قوله)** وي زيد انوثه **(الح)** اي يزيد على ما تقدم من نية القوم  
 والحفظة ائمة **(قوله)** ان كان الاممية فيه اي في التسليمه الاولى اي في جهته **(قوله)** والا  
 صدق بالخذاة وليست مرادة لذكرها بعد **(قوله)** لا كتابة معه افاد ان المراد بالحفظة  
 حفظة ذاته من الاسماء لا حفظة الاعمال وهم قولان كاهم لكن الصحيح ان حسنات الصبي  
 له ووالديه ثواب التعليم ولذا ذكر اللقاني انه تكتب حسنة فقتضاه ان له كاتب حسنات  
**(قوله)** ولعمري قسم وتقدم الكلام عليه في خطبة الكتاب **(قوله)** هذا اي ما ذكر من النية  
 وفي اخية عن صدر الاسلام هاشمي تركه جميع الناس لانه فلما ينوي احد شيئا قال في غاية  
 البيان وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشرعية المنسوخة ولهذا لو سألت ألوف ألوف  
 من الناس اي شيء نويت بسلامك لا يكاد يجيب احد منهم بما فيه طائل الا الفقهاء وفيهم نظر  
**(قوله)** لا يقدر به **(ح)** - روى مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الا بقرآن ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام  
 تباركت يا ذا الجلال والإكرام وما مرورد من الاحاديث في الاذكار عقيب الصلاة فلا دلالة  
 فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يعمل على الاتيان بها بعدها لان السنة من لواحق الفريضة

عن أبيه وبني له  
 بدو مني كتاب سماه  
 كتاب سبب ويحيى  
 يوم القيامة وفي تفسير  
 روى عن معروف  
 لا يحسن الاصح  
 لا يقرأ الا يكتب عمه  
 لا يكتب حسن كاشعه  
 من كتاب روى  
 برهان ملائكة يبل  
 غير ملائكة تنهار وان  
 ليس مع ابن آدم  
 وولده يبل وفي تصحيح  
 مسلم ملك من احد لافد  
 وكل منه قريبه من الحس  
 وقريبه من ملائكة ذو  
 وابار رسول مدفون وبني  
 ولكن الله تعالى عليه وسلم  
 روى بفتح هم وضمها  
 (وي زيد) انوثه (السلام) على  
 ائمة في التسليمه الاولى  
 ان كان (الح) فيه والا  
 في الثانية وجود فيها  
 لو يخذ ويؤى منفرد  
 الحفظة فقط لا يقبل  
 الكتبة ليع سمى اذا  
 كتبه معه وعمري قد  
 صدر هذا كشرعية  
 المسوخة لا يكاد يسوي  
 احد شيئا عنها وفيه  
 نصر ويكره اخبار سنة  
 لا يقدر به انت السلام  
 ح قول اخواني لا يس  
 بانفصل بالاراد

وتوابها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها فما يفعل بعدها يطلق عليه انه عقيب الفريضة وقول عائشة بمقدار لا يفيد انه كان يقول ذات بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسمعه ونحوه من القول تقريبا فلا ينافي ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلد منك الجدد وتماه في شرح المنية وكذا في الفتوح من باب الوتر والتوافل **(قوله)** واختاره الكمال) فيه ان الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول البقالي ورد ما في شرح الشهيد من ان القيام الى السنة متصلا بالفرض مسنون ثم قل وعندي ان قول الحلواني لا بأس ليعارض القولين لان المشهور في هذه العبارة كون خلافه اولى فكان معناها ان الاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس فاذا عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا لتكمم بعد الفرض لا تسقط لكن ثوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها اه وتبعه على ذلك تليذه والحلية وقال فتحمل الكراهة في قول البقالي على التزنية لعدم دليل التحريم حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن لافي وقتها المسنون ثم قال واقاد شيخنا ان الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لاتفاق كلمة المشايخ على ان الافضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل اى فلا يكره الفصل بمسافة الطريق **(قوله)** قال الحلبي (الح) هو عين مقاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط **(قوله)** ارفع الخلاف) لانه اذا كانت الزيادة مكرهة تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس **(قوله)** وفي حنظلي (الح) توفيق آخرين القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد اى القابلة التي بمقدار اللهم انت السلام (الح) لما علمت من انه ليس المراد خصوص ذلك بل هو اوماقاره في المقدار بلا زيادة كثيرة فامل وعليه فالكراهة على الزيادة تنزيهية لما علمت من عدم دليل التحريم فافهم وسأتي في باب الوتر والتوافل ما لو تنكلم بين السنة والفرض واكل واشرب وانه لا يسن عندنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالضعفة التي يضعها الشافعية **(قوله)** والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط **(قوله)** ثلاثا وثلاثين) تنازع فيه كل من الافعال الثلاثة قبل **(تنبيه)** \* لو زاد على العدد قيل يكره لانه سوء ادب وايد بأنه كدواء زيد على قانونه او مفتاح زيد على اسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب بخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها والاوجه ان زاد لتحو شك عذرا وتعبدا فلا يستدركه على الشارع وهو ممنوع اه ما خلا من تحفة ابن حجر **(قوله)** ويكره للامام التغفل في مكانه) بل يتحول مخيرا كما يأتي عن المنية وكذا يكره مكثه قاعدا في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح المنية عن الخلاصة والكراهة تنزيهية كادلت عليه عبارة الحائسية **(قوله)** لا للسؤم) ومثله المنفرد لما في المنية وشرحها اما المتقدم والمنفرد فانها من لبثا اوقاما الى التطوع في مكانه الذي صليا فيه المكتوبة جاز والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر اه **(قوله)** وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل المعين للكل في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البدائع

واختاره الكمال قل  
الحلي ان يريد بالكراهة  
التزنية ارفع الخلاف  
قلت وفي حنظلي حمله على  
القبلة ويستحب ان يستغفر  
ثلاثا ويقرأ آية الكرسي  
والمعوذات ويسبح ويحمد  
ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهلل  
تمام المائة ويدعو ويختتم  
بسبحان ربك وفي الجوهره  
ويكره الامام التغفل في  
مكانه لا للسؤم وقيل  
يستحب كسر الصفوف  
وفي الحائسية يستحب للامام  
التحول ليمين القبلة يعنى  
يسار المصل

مطلب

فما وزاد على العدد الوارد  
في التيسيع عقب الصلاة

والدخيرة من محمد ورس في احيط على انه السنة كافي الحلية وهذا معنى قوله في السنة والاحسن ان يصوم في مكان آخر في حلية واحسن من ذلك كله ان يصوم في منزله ان لم يخف مانعا **(قوله)** تنقل او ورد) اقول خبره في الخبرين فأت يتحمل انه لاجل التنقل او لورده فعل على ان ذلك ليس من كلام حلية والذي رأيت في الحانية صريح في انه للتنقل **(قوله)** وخبره (الح) لعدم المتصوب للامام لكن التحجير الذي في السنة هو انه ان كان في صلاة لا تنقطع بعدها فان شاء انحرف عن بيته او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تنقطع وقدم عليه يتقدم او يتأخر او يحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فيقطع ثمة اه وهذا التحجير لا يختلف ممر عن الحانية لانه لبيان الجواز وذلك لبيان الافضل ولذا علله في الحانية وغيره بان لم يمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص بين القبلة بل يقال مثله في عين الفضل بل في شرح السنة ان انحرافه عن بيته اولى وايدى بحدوث في صحيح مسلم وصحيح في البدائع المتدوية بينهما وقول لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه اى اشتباهه في الصلاة يحصل لكل منهما وقدمنا عن الحلية ان الاحسن من ذلك كله تنطوعه في منزله لما في سنن ابى داود باسناد صحيح صلاة المرأة في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الامسكوتية قلت والا التراجع كسأأتى في باب التواتر والتوافق مع زيادات اخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة بيته او يساره فقد صح الامر ان عنه صلى الله عليه وسلم وعليه العمل عند اهل العلم كقوله الترمذى وذكر النووي ان عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فالتين افضل لعموم الاحاديث المصرية بفضل التين في باب التكاثر ونحوها كافي الحلية **(قوله)** ولو دون عشرة (اى ان الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الحلاصة وغيره) لا يفتى الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والا فلا لترجح حرمة القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لاصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا تشبه الخاطئة الخاطئة اهل الفقه فضلا عن ان يقيد فيما ليس له اصل والذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة الملة الواحد ارجح من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خائف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن بيته فلو كانا التين كانا خلفه فالتفت اليهما للاطلاق المذكور اه وتاخره في الامداد بأنه ذكر ذلك في مجمع الروايات شرح القدورى عن حاشية البدرية عن ابى حنيفة فليأتى **(قوله)** ولو بعيدا على المذهب) صرح به في الذخيرة اخذا من اطلاق محمد في الاصل قوله اذا لم يكن بخدانه رجل يصل ثم قول في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره وان كان بينهما صفوف واستظهر ابن امير حاج في الحلية خلاف هذا فقال الذي يظهر انه اذا كان بين الامام والمصل بخدانه رجل جالس ظهره الى المصل لا يكره للامام استقبال القوم لانه اذا كان ستره للمصل لا يكره المرور وراءه فكذلكها وقد صرحوا بأنه لو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصل لا يكره واعلم محمد ما يقيد بذلك للعباءة ما يخصها ففهم والله تعالى اعلم

لتنقل او ورد وخبره في السنة بين تنويله بين ولاواما وخلفا وذهب لبيته واستقاله الناس بوجهه ولو دون عشرة ما لم يكن بخدانه مصل ولو بعيدا على المذهب

- فصل في الصلاة -

### فصل في القراءة

ما فرغ من بيان صفة الصلاة وكيفيتها وفرائضها واجاباتها وسنها ذكر احكام القراءة في

فصل على حدة لزيادة احكام تعاقبت يهادون سائر الاركان **(قوله)** ويخبر الامام وجوبا اي  
 جهرا واجبا على انه مقدر بمعنى اسم الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يخفى  
 انه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين ان يتصف كونه بحسب الجماعة بالوجوب ايضا  
 لوجعل حالا من ضمير وجوبا المؤول باسمه الفاعل يلزم ذلك ولا داعي الى حمل الكلام على  
 ما يفسد المعنى مع تبادل غيره فافهم **(قوله)** فان زاد عليه اسماء وفي الزايدى عن ابى جعفر لوزاد  
 على الحاجة فهو افضل الا اذا جهد نفسه او اذى غيره فهستاني **(قوله)** اعادها جهرا لان الجهر  
 فيما بقى صار واجبا بالاعتداء والجمع بين الجهر والخفافة في ركعة واحدة شنيع بحر ومفاده انه لو  
 اتم بعد قراءة بعد السورة انه بعيد الفاتحة والسورة فليراجع - **(قوله)** لكن الخ استدراك  
 على قوله ولو اتم به وهذا قول آخر وقد حكى القولين القهستاني حيث قال ان الامام لو خافت  
 ببعض الفاتحة او كلها او المنفردة ثم اقتدى به رجل اعادها جهرا كافي الحلاصة وقيل لم يعد وجهر  
 فيما بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كافي في المنية اه وعرضا في القنية القول الثاني  
 الى القاضي عبد الجبار وقتاوى السغدى ولعل وجهه ان فيه التحرز عن تكرار الفاتحة في  
 ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو اسهل من  
 لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على ان كون ذلك الجمع شنيعا غير مطرد لما ذكره في آخر  
 شرح المنية ان الامام لو سها فخطأ بالفاتحة في الجهرية ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعد ولو  
 خافت بآية او اكثر تهما جهرا ولا يعد وفي القهستاني ولا خلاف انه اذا جهر باكثر الفاتحة تهما  
 مخافة كافي الزايدى اه اي في الصلاة السرية وكون القول الاول نقله في الحلاصة عن  
 الاصل كافي البحر والاصل من كتب ظاهر الرواية لا يلزم منه كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر  
 من كتب ظاهر الرواية فدعوى انه ضعيف رواية ودراية غير مسلمة فافهم **(قوله)** ان قصد  
 الامامة الخ عزاه في القنية الى فتاوى الكرمانى ووجهه ان الامام منفرد في حق نفسه ولذا  
 لا بحث في لا يؤم احدا ما لم ينو الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة الابالية ولا يفسد الصلاة بمحاذاة  
 المرأة الابالية كما مر في بحث التية وسيدكر في باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة في التطلوع على  
 سبيل التداعي انه لا كراهة على الامام لو ينو الامامة فاذا كان كذلك فكيف تلزمه احكام الامامة  
 بدون التزام فافهم **(قوله)** واو ابى العشارين بفتح الياء الاولى وكسر الثانية قهستاني والعشائر  
 المغرب والعمة **(قوله)** اي في رمضان فقط مأخوذ من المصنف في المنتح حيث قال وقيدنا الوتر  
 بكونه بعد التراويح لانه انما يجهر في الوتر اذا كان في رمضان لافي غيره كما افاده ابن نجيم في بحره  
 وهو وارد على اطلاق الزبلى الجهر في الوتر اذا كان اماما اه فدل كلامه على ان مراده في مائة  
 بقوله بعدها كونه في رمضان كما هو المسنون اعلم من ان يكون بعد التراويح او لا وبه سقط ما يأتى  
 عن مجمع الانهر لكن برد عليه انه يقتضى انه لو صلى الوتر جماعة في غير رمضان انه لا يجهر به وان  
 يكن على سبيل التداعي ويحتاج الى نقل صريح واطلاق الزبلى يخالفه وكذا ما يأتى من ان  
 المستدل بالليل لو ام جهر فأمهل **(قوله)** قات الخ علمت انه غير وارد **(قوله)** نعم في القهستاني فيه  
 ان القهستاني صرح بعده بتصحيح خلافه **(قوله)** ويسره في غيرها وهو الثالثة من المغرب

(ويخبر الامام) وجوبا  
 بحسب الجماعة فان زاد  
 عليه اسماء ولو اتم به بعد  
 الفاتحة او بعضها سرا  
 اعادها جهرا بخبر لكن  
 في آخر شرح المنية اتم به  
 بعد الفاتحة يخبر بالسورة  
 ان قصد الامامة والا فلا  
 يلزمه الجهر (في التفجير  
 واو ابى العشارين اداه  
 وقضاء جمعة وعيد  
 وتراويح ووتر بعدها)  
 اي في رمضان فقط  
 للتوارث قات في تقييده  
 بعدها نظر لجهر فيه  
 وان يصل التراويح على  
 الصحيح كافي مجمع الانهر  
 نعم في القهستاني يعب  
 للقاعدى لاسهو بخفافة  
 في غير الفرائض كعيد  
 ووتر نعم الجهر افضل  
 (ويسره في غيرها) وكان  
 عليه الصلاة والسلام  
 يجهر في الكل نعم

والأحراب من العصر، وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وإن كان مرفقة خلافاً لما كان في الهداية (قوله) يكون الأداء على هيئة الجماعة وهذا كان أدائه بأداء إقامة أفضل وروى في الخبر أن من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منج (قوله على المذهب) كذا في البحر رداً على ما في العناية من أن ظاهر الرواية أنه مخير. أقول ما في العناية صرح به ابن في النهاية والكفاية والمعراج ونقل في التتارخانية عن المحيط أنه لا سهو عليه إذا جهر فيها بخافت لأنه لم يترك واجبا وعلله في الهداية في باب سجود السهو بأن الجهر والخافت من خصائص الجماعة وقال الشراح أنه جواب ظاهر الرواية وأما جواب رواية الرواد فإنه يلزمه السهو وفي الذخيرة إذا جهر فيما يخافت عليه السهو وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه نعم تصح في الدرر تبعاً للفتح والتبيين وحوب الخافتة ومضى عليه في شرح المنية والبحر والنهر والمنج قال في الفتح حيث كانت الخافتة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجب تركها السجود اه قائل (قوله لو لم) أي فلو صلى المنفرد بالليل أماما جهراً ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلاهما تكره في الجماعة على سبيل الداعي وبدونه لا وإذا وجب الجهر في النقل يجب في الوتر كما فهمت عبارة الزيلعي أفاده الرخمي (قوله) وخافت المنفرد (الح) أما الإمام فقد مر أنه يجهر أداءه وقضاء (قوله في وقت الخافتة) قيدته لأنه إن قضى في وقت الجهر خير كالأخفى (قوله بعد طلوع الشمس) لأن ما قبلها وقت جهر فيجهر فيه لكن في بعض نسخ الهداية بعد طلوع الفجر (قوله كافي الهداية) قال فيها لأن الجهر يختص أما الجماعة حتى أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما (قوله لكن تعقبه غير واحد) قال في الخزان هذا ما صححه في الهداية ولم يوافق عليه بل تعقبه في العناية ونظر فيه في الفتح وبحث فيه في النهاية وحرر خسروانه بصحیح رواية ولادارية وقد اختار شمس الأئمة ويفخر الإسلام والإمام الثمراشي وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالأداء قال قاضيخان هو الصحيح وفي الذخيرة والكافي والنهر هو الأصح وفي الشريعة أنه الذي ينبغي أن يعمل عليه وذكر وجهه اه واجب عن استدلال الهداية بمنع الحصر لجواز أن يكون للجهر التحير سبب آخر وهو موافقة الأداء اه (قوله من سبق بركعة من الجمعة الح) أي أنه إذا قام ليقضيها لا يلزمه الخافتة بل له أن يجهر فيها ليوافق القضاء الأداء مع أنه قضياها في وقت الخافتة فعلم أن الجهر لم يختص بسببه بالجماعة أو بالوقت بل له سبب آخر خلافاً لما قاله في الهداية فهذه المسئلة دليل لما رجحه الجماعة وبهذا التقرير ظهر وجه اقتضائه على الجمعة وإن كان الحكم كذلك لو سبق بركعة من العشاء ونحوه لأن المقصود إثبات الجهر في القضاء في وقت الخافتة لا مطلقاً فافهم (قوله) وأدنى الجهر اسماء غيره (الح) اعلم أنهم اختلفوا في حد وجود القراءة على ثلاثة أقوال فشرط الهندواني والفضلى لوجودها خروج صوت يصل إليه وبه قال الشافعي وشرط بشر الميرسي وأحمد خروج الصوت من الفم وإن لم يصل إلى أذنه لكن بشرط كونه مسموعاً في الجملة حتى لو أدنى أحد صاخه إلى فيسمع ولا يشترط الكرخي وأبو بكر البايجي السماع واكتفى بصحیح الخروفي واختار شيخ الإسلام وقسبحان وصاحب المحيط والخولاني قول الهندواني كذا في معراج الدراية ونقل في المجتبى عن الهندواني أنه لا يجزيه ما لم تسمع أذنه ومن يقربه وهذا

تركه في الظهر والعصر لدفع أذى الكفار (قوله) (كتمنل بالتهار) أنه يسر (ويخبر المنفرد في الجهر) وهو أفضل ويكتفي بأدائه (إن أدى) وفي السرية بخافت حتى على المذهب (كتمنل بالليل) منفرداً فلو لم جهر لتعمية النقل للغرض زيلعي (ويخفت) المنفرد (حتى) أي وحوا (إن قضى) الجهرية في وقت الخافتة كان صلى العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عد الواجبات قات وهكذا ذكره ابن الملك في شرح المنار من بحث القضاء (على الأصح) كافي الهداية لكن تعقبه غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركعة من الجمعة فقام يقضيها بغير (و) أدنى (الجهر اسماء غيره) أدنى (الخافتة اسماء نفسه) ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلاً فلا يسمع بجهر والجهر إن يسمع الكل خلاصة

٢ مضاد

في الكلام على الجهر الخافتة



لا يخالف ما مر عن الهندواني لأن ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن في قربه كافي الحلية والبحر ثم انه اختار في الفتح ان يقول الهندواني وبشرمتحدان بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذا لم يكن مانع وذكروا في البحر تمنا للحلية انه خلاف الظاهر بل الاقول ثلاثة وايد العلامة خير الدين الرمي في فتاواه كلام الفتح بما لا مزم بدعائه فارجع اليه وذكروا ان كلامهم قولي الهندواني والكرخي مصححان وان ما قاله الهندواني اصح وارجح لاعتقاد اكثر علمائنا عليه اه وبما قررناه ظهر لك ان ما ذكرهنا في تعريف الجهر والخافتة ومنه في سهو النية وغيره مبنى على قول الهندواني لان ادنى الحد الذي توجد فيه القراءة عنده خروج صوت يصل الى اذنه اى ولو حكما كما لو كان هناك مانع من صمم او جلبة اصوات وانحو ذلك وهذا معنى قوله ادنى الخافتة اسماع نفسه وقوله ومن بقره تصرع باللازم عادة كما مر وفي التهستاني وغيره او من بقره بأو وهو اوضح ويبنى على ذلك ان ادنى الجهر اسماع غيره اى ممن لم يكن بقره بقرينة المقابلة ولذا قال في الخلاصة والحانية عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ صلاة الخافتة بحيث سمع رجل اورجلان لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل اه اى كل الصف الاول لاكل المصالح بدليل ما في التهستاني عن السعدونية ان جهر الامام اسماع الصف الاول اه وبه علم انه لا اشكال في كلام الخلاصة وانه لا ينافي كلام الهندواني بل هو مفرع عليه بدليل انه في المراج نقله عن الفضلى وقد علمت ان الفضلى قائل بقول الهندواني فقد ظهر بهذا ان ادنى الخافتة اسماع نفسه او من بقره من رجل اورجلين مثلا واعلاها مجرد تصحيح الحروف كما هو مذهب الكرخي ولا تعتبر هنا في الاصح وادنى الجهر اسماع غيره ممن ليس بقره كاهل الصف الاول واعلاها لاحدله فافهم وانتم تحرير هذا المقام فقد اضرب فيه كثير من الانهاء **(قوله ويجرى ذلك المذكور)** يعنى كون ادنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه او من بقره **(قوله لم يصح في الاصح)** اى الذى هو قول الهندواني واما على قول الكرخي فيصح وان لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر **(قوله وقيل الخ)** قال في الذخيرة معزيا الى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته الاصح عندى ان في بعض التصرفات يكتفى بسماعه وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلا في البيع لو ادنى المشتري صماخه الى ثم البائع وسمع يكتفى ولو سمع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكتفى وفيما اذا حلف لا يكلم فلانا فاداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يثبت في يمينه نص عليه في كتاب الايمان لان شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في التهر اقولى يبنى ان يكون الحكم كذلك في كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنكاح اه ولم يعول الشارح على هذا القول فعبر عنه بقبل تبعا للفتح حيث قال قبل الصحيح في البيع الخ وكذا عبر عنه في الكافي اشارة الى ضعفه كما في الشرنبلالية لكن الاول ارتضاه في الحلية والبحر وهو اوجه بدليل المسئلة المتصورة في كتاب الايمان لان الكلام من الكلام وهو الجرح سعى به لانه يؤثر في نفس السامع فتكليمه فلانا لا يحصل الا بسماعه وكذا اشتراط سماع الشهود كلام العاقد في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط فيه سماع الغير تأمل **(قوله مثلا)** زاده لم يمتزكها في ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة او الرابعة يجرى وليع غير العشاء كالمغرب فانه لو تركها في احدى اوليها يأتي بها في الثالثة ولو فيها

(ويجرى ذلك) المذكور  
(في كل ما يتعلق بنطق  
كسمية على ذبيحة ووجوب  
سجدة تلاوة وعناق  
وطلاق واستثناء) وغيرها  
فلو طلق او استثنى ولم يسمع  
نفسه لم يصح في الاصح  
وقيل في نحو البيع يشترط  
سماع المشتري (ولو ترك  
سورة او ابي العشاء) مثلا

معاً في الثالثة بفاخرة وسورة وصا الأخرى ويسجد لله ولو ساهياً والبع الزمانية السرية  
وهي تأتي بها في الآخرين أيضاً أفاده ط وأما حصر المصنف العشاء بالذكر لمكان قوله جهراً في  
الآخرين لا لآخرين عن غيره بل لشار الشارح إلى التعميم فيه **(قوله ولو عمداً)** هذا ظاهر  
الطلاق المتون وبه صرح في التهر ولم يعره إلى أحد وكأنه أخذ من الإطلاق والأصحيح  
الفتاوى والشروح يقضي أن وضع المسألة في التسيان تأمل أفاده الخبر الرمي **(قوله)** وحوا  
وقيل ندماً (أشار إلى أن الأصل الوجوب وذلك لأن محمداً أشار إليه في الجامع الصغير حيث عبر  
بقوله قرأها بنفط الخبر وهو أكد من الأمر في الوجوب وصرح في الأصل بالاستحباب قال في  
غاية البيان والأصح ما في الجامع الصغير لأنه آخر التصنيفين ورد في الفتح بأن ما في الأصل  
أصح فوجب التعويل عليه في الرواية وكون الأخبار أكد رده في البحر بأنه إخبار الشارع  
لا في غيره فكان المذهب الاستحباب قال في التهر ولا يخفى أن امرأته اجتهدت ناشئ عن امرأ الشارع  
فكذلك إخباره مع قول في الحواشي السعدية أنها يكون دليلاً إذا كان مستعملاً في الأمر الإباحي  
وهو ممنوع وأقول لما لا يشوز أن يكون المراد الاستحباب وتكون القرينة عليه ما في الأصل كما  
أريد بما مر من قوله أقرش رجله اليسرى ووضع يديه على فخذه وأما ذلك اه والحاصل  
أن اختيار صاحب الفتح والبحر والتهر التنب لأن صريح كلام محمد **(قوله مع الفاتحة)** أشار به  
إلى شيئين الأول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على المشروع وهو أحد قولين وبني ترجيح  
والثاني أن الفاتحة واجبة أيضاً وفيه قولان أيضاً ويعني ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل  
فيما أفاده في البحر والتهر **(قوله لأن الجمع إلخ)** أشار به إلى أن قول المصنف جهراً راجع إلى  
الفاتحة والسورة معاً وحمله الزمعي ظاهراً في الرواية ومجده في الهداية لما ذكره الشارح ويصح  
أنه ناشئ أنه يجزئ بالسورة فقط وجعله شيخ الإسلام الظاهر من الجواب وفجر الإسلام  
الصواب ولا يلزم الجمع الشيعي لأن السورة تلتحق بموضعها فقد راجع ومفاده أن الجمع بين  
الجهر والخفية في ركعة مكروه اتفاقاً إذا كانت القراءة في محلها غير ملحقه بتأقيها ويرد عليه  
ما قدمناه من الفروع أول الفصل فتأمل **(قوله ولو لم يتركها)** أي السورة **(قوله قرأها)** أي بعد  
عوده إلى القيام **(قوله وأما الركوع)** لأن ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضاً غير تفض  
الركوع ويلزمه إعادة لأن الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما مر بيانه في الواجبات حتى  
لو لم يعد بعد صلاته بل لو قام لأجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قيل تفسد  
وقيل لا والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود لأجله لو لم يتركه في ركوعه ولو عاد  
لا يرتفع هو ماد كمرنا أن القراءة تقع فرضاً ما القنوت إذا أعيد بقعه وأجاب بيان ذلك أن القراءة  
وان انقسمت إلى فرض وواجب سنة إلا أنه مهما أطال يقع فرضاً وكذا إذا أطال الركوع  
والسجود على ما هو قول الأكثر والأصح لأن قوله تعالى وفروا ما ييسر لوجوب أحد الأمرين  
الآية مما فيها مما صدق ما ييسر على كل فرض منهما قرأ يكون الفرض ومعنى الإقسام  
أنه كقوله أن حمل الفرض مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك إلى  
حد كذا سنة لأنه أول آية يقرأها فرضاً وما بعدها إلى حد كذا واجب وما بعد ذلك إلى حد  
كذا سنة لأننا إن اعتبرنا الواجب من بعد الآية الأولى منضم إليها القلب الفرض واجباً وإن

ولو عمداً (قرأها وحوا)  
وقيل ندماً (مع الفاتحة جهراً  
في الآخرين) لأن الجمع  
بين جهر وخفية في ركعة  
شيعي ولو تذكرها في  
ركوعه قرأها وأعاد  
الركوع (ولو تركها الفاتحة)  
في الأولين (لا) يقضيها  
في الآخرين

مطلب

تحقيق مهم فيها لو تذكر في  
ركوعه أنه لم يقرأ فعاد تقع  
القراءة فرضاً وفي معنى  
كون القراءة فرضاً واحداً  
وسنة

اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة وقلوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيها بما الواجب  
الى حد السنة فليتأمل كذا في شرح النية من باب سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق  
دقيق فاعتنمه **(قوله للروم تكرر اها)** اي وهو غير مشروع وهذا لو قرأها مرتين فهو  
مرة لا تكون قضاء كافي النهاية لانها في محالها لكن كتب على في انها في شيخ الاسلام انتهى ابو  
السعود قلت لا يخفى ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست بواجبة بل ذالك على وجه الدعاء في  
ظاهر الرواية وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا اذ قرأ الفاتحة مرة لم يمتنع  
انصرافها الى تلك الركعة وانت خبير بان ماء ظاهر الرواية اي الذي هو عدم اعادة الفاتحة في  
مستأنى على رواية الحسن غير حسن اه اي بخلاف السورة فن الشفع ليس بمحل لاداء  
السورة بخلاف ان يكون محلا للقضاء وتماه في شرح الشيخ اسمعيل **(قوله ولو تذكرها)** اي  
الفاتحة **(قوله قبل الركوع)** الظاهر انه ليس بقيد حتى وتذكرها في الركوع فكذلك لانه  
قدم انه لو تذكر السورة في الركوع اعادها واعاد الركوع في فاتحة اولى لانها أكد رحى  
**(قوله واعاد السورة)** لانها سرعت تابعة للفاتحة رحى **(قوله على المذهب)** اي الذي هو  
ظاهر الرواية عن الامام وفي رواية عنه ما يطاق عليه اسم القرآن ولا يشبه قصد خطاب احد  
وجزه القدوري بأنه الصحيح من مذهب الامام ووجهه الزبلي بأنه اقرب الى القواعد  
الشريعة لان المطلق ينصرف الى الأدنى وفي البحر فيه نظر بل ينصرف الى الكمال قلت وهو  
مدفوع بأن براءة اللفظة لا تتوقف على الكمال والالزام فرضية الضمانية في الركوع والسجود  
قال في شرح النية وعلى هذه الرواية لا يخفى عنده نحو ثم نظر اي لانه يشبه قصد الخطاب  
والاخبار تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهي قولها ثلاث آيات قصار او آية طويلة **(قوله وعرفه)**  
طائفة من القرآن مترجمة الخ اي اعتبرها ببدء ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية  
الكشاف لعلاء الدين البهواني ونقل في النهر عن شرح الشاطبية للحميري م يرجع اليه وهو  
انها قرآن مركب من حمل ولو تقديرا دو مبدء ومقطع مندرج في سورة **(قوله ولو تقديرا الخ)**  
اشار الى الرد على البحر حجب اعتراض التعريف المذكور بأن يلد آية ولذا حوز الامام بها  
الصلاة وهي خمسة احرف ووجه الرد ان يلد اصله لا يولد فهو ستة تقديرا لكن الذي رأيته في  
الحلية والبحر عن الحواشي المذكورة انها ستة احرف صورة فلرد في غير محله نوعي الشهر قبل  
ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قيل ان الاحلاس اربع وقيل خمس فيجوز ان يكون في  
الحواشي بناء على الاول **(قوله الا اذا كانت كفة)** استثناء من المتن لانه في معنى تصح الصلاة بآية  
**(قوله لا يصح عدم الصحبة)** كذا في النية وهو شامل مثل مدهامتان ومثل من وقون لكن ذكر  
في الحلية والبحر ان الذي مشى عليه الاسيخاني في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب  
البدائع الحواشي في مدهامتان عندهم غير حكاية خلافا **(قوله الا اذا حكم حكم)** صورته على  
عق عدمه بصلاته صلاة صحيحة فعلى مدهامتان غير مكبرة او مكبرة فترافعا الى حكمه يرى  
صحبة الصلاة بذات ففتى عتقه فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا فصيح اتفاق لان حكم الحكم  
في المجتهد فيه يرفع الخلاف او دعه **(قوله لانه يزيد على ثلاث آيات)** تعليل للمدهيين لان نصف  
الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولها فعلى قول ابي حنيفة

للمروء تكرر اها ولو  
تذكرها قبل الركوع  
قرأها واعاد السورة  
(وفرض القراءة آية على  
المذهب) هي لغة العلامة  
وعرف طائفة من القرآن  
مترجمة اقلها ستة احرف  
ولو تقديرا كليله الا اذا  
كانت كفة فلا يصح عدم  
الصحبة وان كررها مرارا  
الا اذا حكم حكم كما فيجوز  
ذكره القهستاني ولو قرأ  
آية طويلة في الركعتين  
فلا يصح الصحبة اتفاقا لانه  
يزيد على ثلاث آيات قصار

المكتفي بالآية الأولى - قال في البحر وعلم من تعاليمهم ان كون المقرء في كل ركعة النصف ليس بشرط بل ان يكون البعض يبلغ ما بعد قراءته قرأاً عربياً اقول وبلى ان يكون الاكتفاء بما دون الآية مفترعاً على الرواية الثانية عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدمتها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تسمية) لما ارمن قدر ادنى ما يكفي بخد مقدّر من الآية الطويلة وظاهر كلام البحر كغيره انه موكل الى العرف لا الى عدد حروف اقصر آية وعلى هذا لو اردت قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد ان يقرأ من الآية الطويلة مقدار ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قرأاً عربياً ولذا فرضوا المسئلة تأية الكرسي وآية المداية وفي التارخانية والمعراج وغيرهما لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداية البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول اني حنيفة قيل لا يجوز لانه مقرأ آية تامة في كل ركعة وعندهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار او بعضها فلا تكون قراءته اقل من ثلاث آيات اهـ لكن التعاليل الاخيرة ربما يفيد اعتبار العدد في الكمات او الحروف ويفيده قولهم لو قرأ آية تعدل اقصر سورة حاز وفي بعض عبارات تعدل ثلاثاً قصاراً اي كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وقدرها من حيث الكلمات عشر ومن حيث الحروف ثلاثون فهو قرأته لاله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقصر على هذا التقدير في كل ركعة كفى عن الواجب ولم ارمن تعرض لشيء من ذلك فيما تأمل **(قوله وحفظه)** اي الآية فرض عين اي فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما اشار اليه في شرح التحرير حيث فرق بينه وبين فرض الكفاية بأن الثاني متحقق بمقصود حصوله من غير تعذر بل ذات الى فعله بخلاف الاول فإنه منطوق بالذات الى فعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كمنفرد على النبي صلى الله عليه وسلم دون امته او من كل عين عين اي واحد واحد من المكلفين اهـ والظاهر ان الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كمسجد الجامع ووجه التمام اي فرض متعين اي ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية اي يكفي حصوله من اي فاعل كان تأمل **(قوله وحفظه)** جميع المقرآن (ح) اقول لا مع من ان يقال جميع المقرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كان حفظه التامعة يسمى واجبا وان كانت الآية منها فرضاً ي يسقط به غرض ففيه **(قوله وسنة عين)** اي يسن لكل واحد من المكلفين بعينه وفيه اشارة الى ان السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما ذكرنا في صلاة التراويح انها سنة عين وصلايتها جماعية في كل محلة سنة كفاية **(قوله وتعد لغته افضل منهما)** اي من حفظ باقي المقرآن بعد قيام بعضه ومن التمثل ومزاده بالغه مازاد على ما يحتاج اليه في دينه والافهم فرض عين - **(قوله سورة)** اي قصر سورة او مقبوض مقدمها من ثلاث آيات قصار **(قوله ويكرهه)** اي تحريماً كما يكره نقض شيء من السنة لتزيتها كما في شرح المنطق ط **(قوله اي حجة قرار او قرار)** اي حجة مة ونجاة وعبر عن العجلة بالقرار بالهاء لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيع سبيل **(قوله كذا ضاق)** اي في ان عبارة الجامع لم يصرح فيها بقوله معطفاً وانما ذكر فيها سفر غير مفيد فيها منها الاضلاق كسائر عبارات المتن والا

قوله الحاي ( وحفظه )  
فرض عين ( متعين على كل  
مكلف ) وحفظ جميع  
المقرآن فرض كفاية ( وسنة عين افضل من  
التأمل وتعد لغته افضل  
منهما ) وحفظ وثقة  
الكتاب وسورة واجب  
على كل مسلم ( ويكرهه نقض  
شيء من الواجب ) وليس  
في السفر معطفاً ( اي حالة  
قرار او قرار كذا اضاق

مبحث

في الفرق بين فرض العين  
وفرض الكفاية

مبحث

السنة تكون سنة عين  
وسنة كفاية

لم يثبت ادعاء تقيدها بمسائتي من التفصيل وأما صرح المصنف بالاطلاق اختياراً لما روجه شيخه صاحب البحر **(قولهم)** روجه في البحر (الح) أعلم أنه ذكر في الهداية أن المسافر يقرأ بالفاتحة الكتاب وأى سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على عجلة من السير فإن كان في أمة وقرار يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وأنشئت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف ورده في البحر بأنه لا أصل له يعتمد عليه في الرواية والدراية أما الأول فلأن إطلاق المتن تبعاً للجامع الصغير يعم حالة الأمان أيضاً وأما الثاني فلأنه إذا كان على أمن صار كالقيم فينبغي أن يراعى السنة والسير وإن كان مؤثراً في التخفيف لكن التحديد بقدر سورة البروج لا بدله من دليل ولم ينقل اه وهو ملخص من الحلية واجاب في التهر بما حاصله أن السنة للمقيم في قراءة الفجر أن تكون من طوال الفصل وإن لا ينقص مقدار الآية المقررة من حيث العدد عن أربعين آية في الركعتين بل تكون من أربعين إلى مائة كما سيأتي مع ما نفيه من البحث والمسافر إذا كان في أمة وقرار وإن كان مثل المقيم لكن للسفر تأثير في التخفيف عنه مطلقاً ولذا يجوز له الفطر وإن كان في أمة فناسب أن يقرأ نحو سورة البروج والانشقاق مما هو من طوال الفصل وإن لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا مكان مراعاة السنة مع التخفيف أى التخفيف بعده اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال الفصل فليس مراده التحديد بعدد آيات السورتين بل كونهما من طوال الفصل أى وسنة القراءة في الفجر من طوال الفصل مسلمة لا تحتاج إلى دليل ثم أن ما في الهداية قد اقره عليه شراحها والزيلي وغيره وذلك دليل على تقييد إطلاق ما في المتن والجامع اه أقول هذا انما يتم إذا كان قول الهداية يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وأنشئت معناه أنه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاهما والالم يحصل تخفيف من حيث العدد لأن الانشقاق خمس وعشرون آية والبروج اثنان وعشرون ويؤيد ذلك قول المنيه يقرأ سورة البروج أو مثلها فإنه ظاهر أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين لكن فيكون سورة البروج من طوال الفصل كلام ستعرفه فلذا حمل التخفيف في عرح المنيه على جعل الاوسط في الحضر طويلاً في السفر ومثله قول صاحب المجمع في شرحه يقرأ بأواسط الفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه معنى في الشرع نبلاية لكن هذا الحمل لا يناسب ما في الهداية لأن الانشقاق من طوال الفصل وقد يقال أن التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من الفصل في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنيه المذكور لأن السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كما يأتي تأمل **(قولهم)** وجوباً اشار به الى دفع ما اورده في التهر بأنه لو قال بعد الفاتحة أى سورة شاء لكان أولى لثلايوهم أن قراءة الفاتحة سنة فصرح بقوله وجوباً لدفع التوهم المذكور لأن المعنى أن سنة القراءة في السفر أى سورة شاء مضمومة الى الفاتحة الواجبة فالمقصود ببيان التخيير في السور بعد الفاتحة والورد أن السورة واجبة ايضاً **(قولهم)** وفي الضرورة بقدر الحال ( أى سواء كان في الحضر أو السفر وإطلاقة يشمل الفاتحة وغيرها لكن في الكافي فإن كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على عجلة من السير أو خافاً من عدو أو لص يقرأ الفاتحة وأى سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولقائل أن يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة

في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل ورده في التهر وحرر أن ما في الهداية هو المحرر (الفاتحة) وجوباً (وأى سورة شاء) وفي الضرورة بقدر الحال (و) يس (في الحضر)

فقد بل كذلك الفائحة كما اذا اشذخوفه من عدو فقرأ آية مثلاً ولا يكون مسياً كذا في الشرنبلالية  
اقول وقول الكافي بقدر ما لا يهونه الوقت يشمل الفائحة فلها ان يقرأ في كل ركعة بآية ان خاف  
فوت الوقت بالزيادة وهل هو في كل صلاة او خاص بالمعجر فيه خلاف حكاه في القنية وقيل في  
آخر شرح النية وقيل برأى سنة القراءة في غير المعجر وان خرج الوقت والظاهر ان برأى  
قدر الواجب في غيرها لان الاحلال به مفسد بعيد بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه اى  
وه في غير المعجر غير معسداً فانه ذكر ان له الاقتصار على الفائحة وتبسيحة واحدة وترك  
الثناء والتعود في سنة المعجر او الظاهر او خاف فوت الجماعة لانه اذا جاز ترك السنة لا يدرك  
الجماعة فترك سنة السنة الاولى اه (قوله ذكره الحلبي) ونقله الزاهد في القنية عن المجرد بقوله  
قال ابو حنيفة والذي يفتي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفا من القراءة سوى المهر قال  
الزاهدي وهذا نص على ان القراءة المسنونة يستوى فيها الامام والمثني والناس عنه غافلون  
(قوله طوال المفصل) كسر الطاء جمع طويل ككبريم وكرام واقتصر عليه في الصحاح واما  
بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك في مثله والمفصل بفتح الصاد المهملة هو السبع  
المسابع من القرآن سعى به لكثرة فصله بالسملة او لقلة المدح منه ولهذا يسمى بالمحكم ايضا  
واختلاف في اوله قال في البحر والذي عليه اصحابنا انه من الحجرات اه قال الرمي ونظم ابن ابي  
شريف الاقوال فيه بقوله

مفصل قرآن بأوله آتى بخلاف فصاقت وقاف وسبح  
وجانية ملك وصف قائلها وقبح نحي حجراتها ذالمصحح

وزاد السيوطي في الاثقان قولين فاوصاها الى اتي عشر قولاً الرحمن والاسان (قوله الى  
آخر البروج) عزاء في الحرائن الى شرح الكثرة للشيخ باكير وقال بعده وفي النهر لا ينجي دخول  
الغاية في الغيا هنا اه فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آنفاً لكن مفاد  
ما نقلناه بعدها عن شرح النية وشرح الجمع انها من الاوساط ونقله في الشرنبلالية عن  
الكافي بل نقل القهستاني عن الكافي خروج الغاية الاولى والثانية وعليه فسورة لم يكن من  
القصار وتوقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تفيد ذلك بل يحتاج الى ثبت في ذلك  
من خارج والله اعلم اى لان الغاية تحتل الدخول والخروج فافهم (قوله في المعجر والظاهر)  
قال في النهر هذا مخالف لما في منه المصلى من ان الظاهر كالعصر لكن الاكثر على ما عليه  
المصنف اه (قوله وباقيه) اى باقى المفصل (قوله اى في كل ركعة سورة ماذكر) اى من الطوال  
والاوساط والقصار ومقتضاه انه لا ينظر الى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع انه ذكر  
في النهر ان القراءة من المفصل سنة والمقداران عشرين سنة اخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ  
في المعجر في الركعتين سورة الفائحة وقدر اربعين او خمسين واقتصر في الاصل على الاربعين  
وفي المجرد ما بين الستين الى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة والسلام ويقرأ في العصر  
والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع القاض خان وجزم به في  
الحلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة اه اقول كون  
المعجرو من سور المفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتن كالتفردى والكثرة

لامام ومنفرد ذكره الحلبي  
والناس عنه غافلون  
(طوال المفصل) من  
الحجرات الى آخر البروج  
(في المعجر والظاهر) منها  
الى آخر لم يكن (اوساطه  
في العصر والعشاء) اقيه  
(قصاره في المغرب) اى في  
كل ركعة سورة مما ذكر  
ذكره الحلبي

والجمع والوقاية والتقية وغيرها وحصر ما قروء بعدد على ما ذكره في النهر والبحر من علمه  
مخالف لما في المتن من بعض الوجوه كما نبه عليه في الحلية فانه لو قرا في الفجر او الظهر  
سورتين من طوال المفصل تزيدان على مائة آية كالرحمن والواقعة او قرا في العصر او العشاء  
سورتين من اواسط المفصل تزيدان على عشرين او ثلاثين آية كالعاشية والعجى يكون ذلك  
موافقا لسنة على ما في المتن لا على الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الروايتين الا اذا  
كانت السورتان موافقة لعدد المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من ان المقدار المعين سنة  
اخرى ان تكون قراءة السورتين الزائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا ان يقتصر  
من كل سورة منهما على ذلك المقدار مع انهم صرحوا بان الفضل في كل ركعة الفائضة وسورة  
تامة كالذي ينبغي النصير اليه انهما روايتان مختلفتان اختار احب المتن احداهما ويؤيده  
انه في متن المتن ذكر اول ان السنة في الفجر حضرا اربعون آية اوستون ثم قال واستحسنوا  
طوال المفصل فيها وفي الظهر الخ فذكر ان الثاني استحسان فيترجع على الرواية الاولى لتأييده  
بالاثر الوارد عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري ان اقرا في الفجر والظهر  
بطوال الفصل وفي العصر والعشاء باواسط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في الثاني  
وهو كالمرورى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف الاسما اه **(قوله)** واختار  
في البدائع عدم التقدير الخ وعمل الناس اليوم على ما اختاره في البدائع رمي والمظاهر ان  
المراء عدم التقدير بمقدار معين لكل احد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على  
ادنى ماورد كما قصر سورة من طوال الفصل في الفجر او قصر سورة من قصاره عند ضيق  
وقت او نحوه من الاعداد لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعوذتين لما سمع بكاء صبي  
خشية ان يشق على امه وتارة يقرأ أكثر ماورد اذا لم يمل القوم فليس المراد الغاء الوارد ولو بلا  
عذر ولذا قال في البحر عن البدائع والجملة فيه انه ينبغي للامام ان يقرأ مقدار ما يخف على  
القوم ولا يشغل عنهم بعد ان يكون على التمام وهكذا في الخلاصة اه **(قوله)** والامام  
اى من حيث حسن صوته وقبحه **(قوله)** وفي الحجة اسم كتاب من كتب الفتاوى **(قوله)** بين  
بين اى بان تكون بين الترتيل والاسراع **(قوله)** ليل اعل وجه القيد به ان مادة المتجهدين  
كثرة القراءة في تهجدهم فلهذا الاسراع ليحصلوا وردهم من القراءة تأمل **(قوله)** كيفه  
اى بعد ان يمد اقل مد قال به القراء والاحرم لترك الترتيل المأمور به شرعا ط **(قوله)** ويجوز  
بالروايات السبع بل يجوز بالعشر ايضا كما نص عليه اهل الاصول ط **(قوله)** العربية  
اى بالروايات العربية والامالات لان بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون فيقعون في الائم  
والشقاء ولا ينبغي للائمة ان يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة  
ابى جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكسائى صيانة لدينهم فلعلهم يستحقون او يصحكون  
وان كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة ابي عمرو وحفص  
عن عاصم اه من التارخانية عن فتاوى الحجة **(قوله)** وتطال الخ اى يطيلها الامام وهى  
مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقت الفجر وقت نوم وغفلة وقد عد من  
التقيد بالامام ومن التعليل ان المنفرد يسوى بين الركعتين في الجميع اتفاقا سرح المنية

واختار في البدائع عدم  
التقدير به يختلف  
بالوقت والقوى والامام  
وفي الحجة يقرأ في الخرص  
بالترسل حرما حرف وفي  
الترامع بين بين وفي  
النقل ليل له ان يسرع  
بعد ان يقرأ كما يفهم  
ويجوز بالروايات السبع  
لكن الاولى ان لا يقرأ  
بالعربية عند العوام صابة  
لديهم (وتطال اولى  
الفجر

قوله وعلى بن حمزة  
والكسائى كذا بالاصل  
المقابل على خط المؤلف  
ومقتضاه ان الكسائى غير  
على بن حمزة مع انه هو  
كما يفيد ابن خلكان  
فاعلم الوازلة طير اجمع  
اه مصححه

اقول وبما سر من ان الاطالة المذكورة مسبوقة اجماعا ومثله في التاريخية علم ان مافي شرح الملتقى للمهتدي من انها واجبة اجماعا غريب اوسبق قلم وقال تليده الباقي في شرح الملتقى لاحده في الكتب المشهورة في المذهب **(قوله)** قدر الثلث بان تكون زيادة مافي الاولى على مافي الثانية بقدر ثلث مجموع مافي الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلثان في الاولى والثالث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر **(قوله)** وقيل النصف كذا في الحلية معزيا الى المحبوبي وحكاها في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لانتفاذه لان عبارتها هكذا وحدا اطالة في الفجر ان يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلثين وفي الاولى من ثلاثين الى ستين اه وارجع المحشى القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث المجموع فلاوجه لعدده مقابلته واطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التحيير بين جعل الزيادة بقدر نصف مافي الاولى او نصف مافي الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فالزيادة بقدر نصف مافي الثانية ولو قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف مافي الاولى وبهذا يغاير القول الاول فتأمل **(قوله)** تدبا راجع للقولين يعني ان هذا التقدير في كل بيان للاول فان لم يراعها فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به ح **(قوله)** فلو فحش بأن قرأ في الاولى باربعين وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها **(قوله)** فقط لما احتمل ان يكون الفجر مجرد مثال لا لاقييد أردفه بقوله كذا في الزهر **(قوله)** حتى التراوح عزاء في الخرائن الى الحلية وظاهر هذا ان الجمعة والعيد على الخلاف كما في جامع المحبوبي لكن في نظم الزندوستي الاتفاق على تسوية القراءة فيهما وايده في الحلية بالاحاديث الواردة مقتضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيهما **(قوله)** قيل وعليه الفتوى قاله في معراج الدراية ومثله في المحتبي وفي التاريخية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة انه احب وجنح اليه في فتح القدير لما رواه البخاري من انه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى اي من الظاهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة من حيث التناء والتعود وبما دون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه عن ابي سعيد الخدري حيث قال فيجزئنا قيسامه في الظاهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه افاد التسوية بين الركعتين اه وقال في الحلية بعد ان حقق دليلهما فيظهر على هذا ان قوامهما احب لاقوله وان الاولى كون الفتوى على قولهما لاقوله واقربه في البحر والشرع بلالية واعتمد قولهما في الكثر والملتقى والمختار والهداية فلذا اعتمد المصنف ايضا **(قوله)** ان تقاربت الخ ذكر هذا في الكافي في المسئلة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسئلة ايضا كما يأتي في عبارته والحاصل ان سنية اطالة الاولى على الثانية وكراهية العكس انما تعتبر من حيث عدد الآيات ان تقاربت الآيات طولا وقصرا فان تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات وداقرأ في الاولى من الفجر عشرين آية وطويلة وفي الثانية منها عشرين آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة ولوعكس يكره وانما ذكر الحروف للاشارة الى ان اعتبر بمقابلة كل كلمة بثلاث في عدة الحروف فالعتبر عدد الحروف

على ثابتيها) بقدر الثلث وقيل النصف تدبا فلو فحش لا بأس به (فقط) وقال محمد اولي الكل حتى التراوح قيل وعليه الغوى (واطالة الثانية على الاولى يكره) تنزيها (اجماعا ان ثلاث آيات) ان تقاربت طولا وقصرا والا اعتبر الحروف والكلمات

قوله أردفه بقوله اي فقط ولعابها سقط من فلهما ويراجع اه مصححه

قوله فيجزئنا بالحاء المهملة ثم الزاي ثم الراء الساكنة من الحزير وهو الغلن والتخمين اه (منه)



لا الكلمات فلو اقتصر الشارح على الحروف او عطفتها على الكلمات كما فعل في الكافي  
 لكان اولي **(قوله)** واعتبر الحلي فحش الطول الخ) كما لو قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية  
 الهمزة فرمز في القنية اولاه انه لا يكره ثم رمز ثانيا انه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات  
 والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روى انه عليه الصلاة والسلام قرأ في الاولى من  
 الجمعة بسبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية فزاد على الاولى بسبع لكن  
 السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من  
 نصفه اهـ ان الست الزائدة في الهمزة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية  
 فانها اقل من نصف سورة الاعلى فكانت يسيرة قال الحلي في شرح المنية وعلم من كلام  
 القنية ان ثلاث آيات انما تكره في السور القصار لظهور العلول فيها بذلك ظهورا بينا وهو  
 حسن الا انه ربما يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بما دون النصف لا تكره وليس كذلك  
 بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكره والا فلا لزوم الحرج في التحرز  
 عن الحنية ولو ورد مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من ان التقدير بالآيات انما يعتبر  
 عند تقاربها واما عند تفاوتها فالعبر التقدير بالكلمات او الحروف والا فلم تشرح ثمان  
 آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك انه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه يكره لما  
 تنبأ من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الآي لكنه من حيث الكلم والحروف  
 وقس على هذا احكام شرح المنية للحلي والذي تحصل من مجموع كلامه وكلام القنية ان  
 اطلاق كراهة اطالة الثانية بثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور الاطالة  
 حينئذ فيها اما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيهما بل يعتبر ظهور  
 الاطالة من حيث الكلمات وان اتحدت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى اعلم  
**(قوله)** واستثنى في البحر ماوردت به السنة اي كقراءته عليه الصلاة والسلام في الجمعة  
 والعبدن في الاولى بالا على وفي الثانية بالغاشية فانه ثبت في الصحيحين مع ان الاولى تسع  
 عشرة آية والثانية ستة وعشرون على ما مر عن شرح المنية لاحاجة الى الاستثناء لان هاتين  
 السورتين طويلتان ولاتفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان  
**(قوله)** مطلقا اي وردت به السنة والابهرية ما قبله ولان عبارة البحر هكذا وقيد بالفرض  
 لانه يسوى في السفن والنوافل بين ركعاتها في القراءة اذ وردت به السنة او الاثر كذا  
 في منية المصلي وصرح في المحيط بكراهة تقويل ركعة من التطوع ونقص اخرى واطلق  
 في جامع الحبوبي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية في السفن والنوافل لان امرها سهل  
 واختاره ابواليسر ومشى عليه في خزنة الفتاوى فكان الظاهر عدم الكراهة فقول البحر  
 واطلق في جامع الحبوبي الخ واستظهاره قرينة واضحة على انه اراد خلاف ما في المنية من التقييد  
 بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون العكس فكان على الشارح  
 ذكر ذلك عند قوله وتطاول الى الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على  
 الاولى في النفل ايضا الحاقاله بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة كجوازه قاعدة

واعبر الحلي فحش  
 الطول لاعداد الآيات  
 واستثنى في البحر ماوردت  
 به السنة واستظهر في النفل  
 عدم الكراهة مطلقا  
 (وان بأقل لا) يكره لانه  
 عليه الصلاة والسلام

بلا عذر ونحوه وما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تكره لما اشيع آخره **(قوله)**  
 صلى فاعودين) يعنى في صلاة الفجر والسورة الثانية اطول من الاولى لآية وفي الاحتراز  
 عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع سره فيجعل زيادة مادون ثلاث آيات او تقصيره كالعدم  
 فلا يكره ح عن الحلية **(قوله)** على طريق الفرصة) اى بحيث لا يصح الصلاة بدونها كما يقول  
 الشافعى في الفاتحة **(قوله)** ويكره التعيين) اى هذه المسئلة مبررة على ما فيها لان الشارع  
 اذا لم يعين عليه شيئاً تيسر عليه كره له ان يعين وعلة في الهداية بقوله لما فيه من حجر الباقي  
 وابتهام التفصيل **(قوله)** بل يدب قرائتهما أحياناً) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر  
 لجماعه وان صلى وحده بقراكم يشاءه وفي فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم المداومة  
 لانداومة على العدم كما يفعله حنيفة المصير فيستحب ان يقرأ ذلك أحياناً تبركاً بالمأثور فان  
 لزوم الانهاء يعنى بالتبرك أحياناً ولذا قالوا السنة ان يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون  
 والاحلاس وظهر هذا اودة الواطية اذا الانهاء المذكور متفق بالنسبة الى المصلى نفسه  
 اه ومنه ان اختصاص الكراهة بالامام ونازعه في البحر بان هذا مبنى على ان العلة ايهام  
 التفصيل والتعيين اما على ما عطف به المشايخ من حجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين  
 المنفرد والامام والنسبة والفرص فكره المداومة مطلقاً لما صرح به في غاية البيان من كراهة  
 الواطية على قراءة السور الثلاث في الوتر أعز من كونه في رمضان اماماً اولاً اه واحاط  
 في التمهيد انه قد عطف ايهما المشايخ والطاهر ايهما علة واحدة لاعلان فتحه ما في الفتح  
 اقول على انه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وايضا فان ايهما حجر الباقي يزول  
 بقراءته في صلاة اخرى وايضا ذكر في وتر البحر عن النهاية انه لا بد ان يقرأ سورة معينة  
 على الدوام لئلا يضل بعض الناس انه واجب اه فهذا يؤيد ما في الفتح ايضاً هذا وقيد الطحاوى  
 والاسيحاى الكراهة بما اذا رأى ذلك حتماً لا يجوز غيره اما لو قرأه للتيسير عليه او تبركاً  
 بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط ان يقرأ غيرها أحياناً لئلا يظن الجاهل  
 ان غيرها لا يجوز واعترضه في الفتح بأنه لا تخيير فيه لان الكلام في المداومة اه واقول  
 حاصل معنى كلام هذين الشيخين بيان كراهة الكراهة في المداومة وهو انه ان رأى ذلك حتماً  
 يكره من حيث تغيير المشروع والابكره من حيث ايهام الجاهل وبهذا الحل يتأيد ايضاً كلام  
 الفتح السابق ويندفع اعتراضه اللاحق فندير **(قوله)** ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على  
 محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة وقوله في السرية يعلم منه اني القراءة في الجهرية  
 بالاولى والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعى وبرد ما نسب لمحمد **(قوله)** اتفاقاً) اى بين  
 أئمتنا الثلاثة **(قوله)** وما نسب لمحمد) اى من استحباب قراءة الفاتحة في السرية احتياطاً  
**(قوله)** كاسطه الكمال) حاصله ان محمداً قل في كتابه الآثار لا ترى القراءة خلف الامام  
 في شيء من الصلوات بحره انه اويسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة  
 لانه العمل بما قوى الدلائل وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة وقواها المنع  
**(قوله)** انها تفسد) هذا ما في الاصح **(قوله)** وهو) اى الفساد المفهوم من تفسد **(قوله)** مروى  
 عن عدة من الصحابة) قول في الخزان وفي الكافي ومنع المؤتمن من القراءة مأثور عن ثمانية

صلى فاعودين) (١) لا يعين  
 سى من قرآن صلاة  
 على طريق الفرصة  
 ل تعين الفاتحة على  
 وجه الوجوب (٢) يكره  
 التعيين (٣) سجده وهل  
 في حجر على جمعه بل  
 يدب قرائتهما أحياناً  
 (٤) يؤتم لا يقرأ مطلقاً  
 ولا الفاتحة في السرية  
 اتفاقاً (٥) ما نسب لمحمد  
 صعب كاسطه الكمال  
 (٦) من قرأ كره تحريماً  
 وصح في الاصح وفي دير  
 الجاهل عن مسبوط  
 حواجر زاده انها تفسد  
 ويكون ونفساً وهو  
 مروى عن عدة من  
 الصحابة ولعل احوط  
 (٧) بل يستع) اذا حهر

فقرأ من كبار الصحابة منهم المرتضى والعباد وقد دون أهل الحديث اسمهم **(قوله)** ويصت  
 إذا سمر) وكذا إذا جهر بالأولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب بها إسماع الاستماع  
 والسكوت فيعمل بكل منهما والأول يخص الجهرية والثاني لأفجى على إطلاقه فيجب  
 السكوت عند القراءة مطلقا **(قوله)** آية ترغيب) أى في ثوابه تعالى أو ترهيب أى تخويف  
 من عقابه تعالى فلا يسأل الأول ولا يستعذ من الثاني قال في الفتح لأن الله تعالى وعده بالرحمة  
 إذا استمع ووعدته حتم واجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها **(قوله)** وما ورد) أى عن  
 حذيفة رضى الله عنه أنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة إلى أن قل وما مر  
 بآية رحمة إلا وقف عندها فسأل ولآية عذاب إلا وقف عندها وتعوذ أخرجه أبو داود  
 وتمامه في الحلية **(قوله)** حمل على النفل منفردا) إقاد أن كلا من الإمام والمقتدى في الفرض أو  
 النفل سواء قال في الحلية أما الإمام في الفرائض فلماذا كررنا من أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله  
 فيها وكذا الأئمة من بعده إلى يومنا هذا فكان من المحدثات ولأنه تثقيل على القوم فيكرهه وإما في  
 التطوع فإن كان في التراويح فكذلك وإن كان في غيرها من نوافل الليل التي اقتدى به فيها  
 واحد أو اثنان فلا يتم ترجيح النقل على الفعل لما روينا من حديث حذيفة السابق المأمور إذا  
 كان في ذلك تثقيل على المقتدى وفيه تأمل وأما المأمور فلأن وظيفة الاستماع والانصات فلا  
 يشتغل بما يخله لكن قد يقال أنما يتم ذلك في المقتدى في الفرائض والتراويح وأما المقتدى في  
 النافلة المذكورة إذا كان إمامه يفعله فلا لعدم الإخلال بما ذكر فاحصل على ما عدا هذه الحالة  
 اهـ **(قوله)** كاسر) أى نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من حل ما ورد من الأدعية في  
 الركوع والرفع منه وفي السجدين والجلوس بينهما على المتفل وأما مسئلتنا هذه فمر  
 فافهم **(قوله)** فلا يأتي بما يفوت الاستماع الخ) سبأني في باب الجمعة أن كل ما حرم في  
 الصلاة حرم في الخطبة فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحا أو رد سلام أو إمرا  
 بمعروف إلا من الخطيب لأن الأمر بالمعروف منها بلا فرق بين قريب وبعيد في الأصح ولا يرد  
 تحذير من خيف هلاكه لأنه يحب لحق آدمي وهو محتاج إليه والانصات لحقه تعالى ومباه على  
 المسامحة والأصح أنه لا بأس بأن يشعر برأيه أو يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع  
 لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتمد اهـ **(قوله)** ويصت بلسانه) عطف تفسير  
 لقوله بنفسه وهذا مروى عن ابن يوسف وفي جملة الفتح أنه الصواب **(قوله)** في افتراض  
 الانصات) عبر بالافتراض تبعا للهداية وعبر في النهر بالوجوب قال ط وهو الأولى لأن تركه  
 مكروه تحريرا **(قوله)** يجب الاستماع للقراءة مطلقا) أى في الصلاة وخارجها لأن الآية وإن  
 كانت واردة في الصلاة على ما مر فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ثم هذا حيث لا عذر  
 ولذا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع إن  
 افتتحوا العمل قبل القراءة والأفلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن  
 الخلاصة رجل يكتب الفقه ويحنيه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فلا يتم على  
 القارئ وعلى هذا لو قرأ على السطح والناس نيام بأنهم اهـ أى لأنه يكون سببا لأغراضهم عن  
 استماعه أو لأنه يؤذيهم بإيقاظهم تأمل وفي شرح النية والأصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية

**(ويصت)** إذا سمر لقول  
 ابن هريرة رضى الله عنه  
 كنا نقرأ خلف الإمام  
 فنزل وإذا قرئ القرآن  
 فاستمعوا له وانصتوا  
**(وإن)** وصاية (قرأ الإمام  
 آية ترغيب أو ترهيب)  
 وكذا الإمام لا يشتغل بغير  
 القرآن وما ورد حل على  
 النفل منفردا كاسر) كذا  
 الخطبة) فلا يأتي بما يفوت  
 الاستماع ولو كتابة أو رد  
 سلام) وإن صلى الخطيب  
 على التي صلى الله عليه وسلم  
 إلا إذا قرأ آية صلا عليه  
 فيصلى المستمع سرا)  
 بنفسه ويصت بلسانه  
 عملا بأمرى صلوا  
 وانصتوا (والبعيد) عن  
 الخطيب (والقريب) في  
 افتراض الانصات  
 «فروع» يجب الاستماع  
 للقراءة مطلقا لأن العبرة  
 بعموم اللفظ

مطلب

الاستماع للقرآن فرض  
 كفاية

لانه لافمة حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضطرب وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه المضطرب عن الكل الا انه يجب على القارئ احترامه بان لا يقرأ في الاسواق ومواقع الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضطرب لحرمته فيكون الانتم عليه دون اهل الاشتغال دفعا للبحر في تمامه في ط ونقل الحموي عن استاذ قاضي القضاة يحيى الشير بمقتضى زاده ان له رسالة حقق فيها ان استماع القرآن فرض عين **(قوله لا بأس ان يقرأ سورة الح)** افاد انه يكره تنزيها وعليه يعمل جزم القنية بالكراهة وبحمل فعله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز هذا اذا لم يضطر فان اضطر بان قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس اعادها في الثانية ان لم ينضم نهر لان التكرار اهلون من القراءة منكوسا بزانية واما لو ختم القرآن في ركعة فيأتي قريبا انه يقرأ من البقرة **(قوله)** وان يقرأ في الاولى من محل **(الح)** قال في النهر وينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فانه مكروه عند اكثر اه لكن في شرح المنية عن الحائفة الصحيح انه لا يكره وينبغي ان يراد بالكراهة المنفية التحريمية فلا ينافي كلام الاكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل ويؤيد قول شرح المنية عقب مامر وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة او من سورة اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة اه **(قوله)** ولو من سورة **(الح)** واصل بما قبله اي لو قرأ من محلين بان انتقل من آية الى اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان فاكثرت لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة لانه يومه الاعراض والترجيح بلا مرجح شرح المنية وانما فرض المسئلة في الركعتين لانه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان بينهما آيات بلا ضرورة فان سها ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات شرح المنية **(قوله)** ويكره الفصل بسورة قصيرة اما بسورة طويلة بحيث يلزم منه اطالة الركعة الثانية اطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما اذا كانت سورتان قصيرتان وهذا لو في ركعتين اما في ركعة فيكره الجمع بين سورتين بينهما سور او سورة فتح وفي التتار خاتمة اذا جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع انه لا بأس به وذكر شيخ الاسلام لا ينبغي له ان يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الاولى ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر **(قوله)** وان يقرأ منكوسا بان يقرأ في الثانية سورة اعلى مما قرأ في الاولى لان ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما يجوز للصغار تسهلا لضرورة التعليم ط **(قوله)** الا اذا ختم **(الح)** قال في شرح المنية وفي الوالوجة من ينضم القرآن في الصلاة اذا فرغ من الموعدين في الركعة الاولى يركع ثم يقرأ في الثانية بالفتحة وشئ من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال المرتحل اي الحائث المفتاح اه **(قوله)** وفي الثانية في بعض النسخ وبدأ في الثانية والمعنى عليها **(قوله)** المتراوتبت اي تكس او فصل بسورة قصيرة ط **(قوله)** ثم ذكر تيم افاد ان التكنيس او الفصل بالقصيرة اما يكره اذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كما في شرح المنية واذا انتفت الكراهة فاعراضه عن التشرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره اه وفي الفتح ولو كان

لا بأس ان يقرأ سورة  
وعدها في الثانية وان  
يقرأ في الاولى من محل  
وفي الثانية من آخر ولو  
من سورة ان كان بينهما  
آيتان فكثير ويكره  
الفصل بسورة قصيرة وان  
يقرأ منكوسا الا اذا ختم  
فيقرأ من البقرة وفي القنية  
قرأ في الاولى الكافرون  
وفي الثانية المتراوتبت ثم  
ذكر تيم وقيل يقطع ويبدأ

أي المقروء حرفاً واحداً **(قوله)** ولا يكره في النفل شيء من ذلك) عزاه في الفتح إلى الخلافة ثم قال وعندى في هذه الكلية نظر فانه صلى الله عليه وسلم أتى بالآلة رضي الله عنه عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فأتبها على نحوها حين سمعه ينتقل من سورة إلى سورة في التهجد اهـ واعتراض ح ايضاً بانهم تصوبوا بان القراءة على الترتيب من واجبات القراءة فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل و اجاب ط بان النفل الاتساع بابه نزلت كل ركعة منه فعلاً مستقلاً فيكون كما لو قرأ انسان سورة ثم سكث ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه **(قوله)** وثلاث) كذا في بعض النسخ على انه مبتدأ بتقدير مضاف وما بعده خبر اي وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وبثلاث زيادة الباء قال ح اي والصلاة بثلاث آيات الخ **(قوله)** افضل الخ) امه لان التحدى والاعجاز وقع بذلك القدر لا بالآية والافضلية ترجع الى كثرة الثواب ط **(قوله)** وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر مبتدأ مؤخر اي الاكثر آيات كما في شرح النية عن الحاشية **(قوله)** وبسطناه في الخزان) اي بسط ما ذكر من هذه الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في اثناء الكلام وتمام مسائل احكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط في شرح النية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

### باب الامامة

هي مصدر قولك فلان ام الناس صار لهم اماما يتبعونه في صلاته فقط اوفيهما وفي اوامره ونواهيها والاول ذو الامامة الصغرى والثاني ذو الامامة الكبرى والباب هنا معقود الاول ولما كانت الثانية من المباحث الفقية حقيقة لان القيام بها من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشيء من مباحثها هنا وبسطت في علم الكلام وان لم تكن منه بل من متمماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالطعن في الحلفاء الراشدين ونحو ذلك **(قوله)** فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام) اي على الخلق وهو متعلق بتصرف لا باستحقاق لان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا بعلم اذ المتعارف ان يقال عام بكذا لا عليه وعرفها في المقاصد بانها رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم لتخرج النبوة لكن النبوة في الحقيقة غير داخلية لانها مبنيّة بشرع كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام امامة مترتبة على النبوة فهي داخلية في التعريف دون ما ترتبت عليه اعني النبوة وخارج بقيد العموم مثل القضاء والامارة ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست الاستحقاق التصرف اذ معنى نصب اهل الحل والعقد للامام ليس الاسباب هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا افاده العلامة الكمال ابن ابي شريف في شرحه على كتاب المسيرة لشيخه المحقق الكمال بن الهمام **(قوله)** ونصبه) اي الامام المفهوم من المقام **(قوله)** اهم الواجبات) اي من اهمها لتوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد النسفية والمسلمون لايدهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة والمتلصصة

ولا يكره في النفل شيء من ذلك وثلاث تباع قدر اقصر سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة للاكثر وبسطناه في الخزان

### باب الامامة

هي صغرى والكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه اهم الواجبات

ومما يصح الصرايح واقعة الجمع والاعيد وقول الشهادات القائمة على الحقوق وترويج  
 الضغائر والصغائر الدين لا اولياء لهم وقصة العنساء اه **(قوله)** قلذا قدموه الخ) فانه  
 صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اوليلة الاربعاء اويوم الاربعاء ح  
 عن المواهب وهذه السنة باقية الى الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره ط **(قوله)** ويشترط  
 كونه مسلما الخ) اي لان الكافر لا يلى على المسلم ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف  
 تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة ومثله الصبي والجنون ولان  
 النساء امرن بالقرار في البيوت فكان منى حالهن على السر واليه اشار النبي صلى الله عليه  
 وسلم حيث قال كيف يفلح قوم تملكهم امراء وقوله اي على تنفيذ الاحكام وانصاف  
 المطلوب من الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجرا العساكر وقوله  
 قرشيا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الائمة من قرش وقد سامت الانصار الحلافة لقرش بهذا  
 الحديث وبه يقال قول الضميرانية ان الامامة تصاح في غير قرش والكعبة ان القرشي اولى  
 بها اه الكل من ح عن شرح عمدة النسخ **(قوله)** لاهاشميا الخ) اي لايشترط كونه  
 هاشميا اي من اولادها شمن بن عبد مناف كما قالت الشيعة نفا لامامة ابي بكر وعمر وعثمان رضى  
 الله تعالى عنهم ولا علويا اي من اولاد علي بن ابي طالب كما قاله بعض الشيعة نفا لحلافة بنى  
 العباس ولا معصوما كما قالت الامامية والاثنا عشرية اي الامامة صكدا في شرح  
 المقاصد وكان الاولى ان يكرر لا يظهر ان كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان  
 غارته توهم انها قول واحد ح **(قوله)** ويكره تقليد الفاسق) اشار الى انه لايشترط عدلته  
 وعدها في المسيرة من الشروط وغير عنها تسعا للامام العزالي ماورع وزاد في الشروط العلم  
 والكفاءة قال والظاهر انها اي الكفاءة اعم من الشجاعة تنظم كونه ذا رأى وشجاعة كي  
 لا ينجح عن الاقتصاص واقامة الحدود والحروب الواجة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط  
 يعنى الشجاعة مما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كثير الاجتهاد في الاصول والفروع وقيل  
 لايشترط ولا الشجاعة لندرة احباء هذه الامور في واحد ويمكن تفويض مقتضيات  
 الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستفتاء للعلماء وعند الحنفية ليست العدالة شرطا للصحة  
 فيصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة واذا قل عدلا ثم حار وفسق لا ينزل ولكن يستحق  
 العزل ان لم يستلزم فقة ويجب ان يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة ولكنهم  
 قاطبة في توجيهه هو ان الصحابة صلوا خلف بعض بنى امية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا نظر  
 اذا نضح ان اولئك كانوا ملوكا تغلبوا والمنعاب تصح منه هذه الامور للضرورة وليس من  
 شرط صحة الصلاة خلف امه عدلته وصار الخصال عند التغلب كما لا يوجد او وجد ولم يقدر  
 على توليه اعية الجورة اه كلامه المسيرة لا يحقق ان الهما **(قوله)** يعزل به) اي بالفسق لو طرأ  
 عليه والمراد به يحق العزل كما عدت آفا ولذا لم يقل يعزل **(قوله)** وتصح ساطعة متغلب) اي  
 من تولى بالفتور والامه بالامامة اهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المسارة وافاد ان  
 الاصل فيها ان يكون بالقدرة في المسيرة وبنت عقد الامامة اما باستخلاف الخليفة اياه  
 كما فعل ابو بكر رضى الله عنه واما ببيعة جماعة من العلماء او جماعة من اهل رأى

منه

شروط الامامة الكبرى

قلذا قدموه على دفن  
 صاحب المعجزات ويشترط  
 كونه مسلما حرا ذكرا  
 فلا نالما قادرا قرشيا  
 لاهاشميا علويا معصوما  
 ويكره تقليد الفاسق  
 ويعزل به الالفة ويجب  
 ان يدعى له بالصلاح وتصح  
 ساطعة متغلب

والتدبير وعند الأشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأى بسط كونه  
 بمشهد شهود لدفع الانكار ان وقع وشرط الاعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة  
 دون عدد مخصوص اهـ **(قوله للضرورة)** هي دفع الفتنة وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا  
 واطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي اجده حـ **(قوله وكذا ص)** اي تصح سماعته  
 للضرورة لكن في الظاهر لاحقية قال في الاشياء ونصح سلطته ظاهرا قال في البرازية مات  
 السلطان وافقت الرعية على ساطنة ابن صغيره ينبغي ان تفوض امور التقليد على وال  
 ويعد هذا الوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة  
 هو الوالى لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اهـ لان هذا الوالى لو لم يكن  
 هو السلطان في الحقيقة لم يصبح اذنه بالقضاء والجمعة لكن ينبغي ان يقال انه سلطان الى غاية  
 وهي بلوغ الابن فلا يحتاج الى عزله عند تولية ابن السلطان اذا بلغ تأمل **(قوله ان**  
**يفوض)** بالبناء للمجهول والفاعل هم اهل الحل والعقد على ما مر بيانه لا الاصبي لما علمت  
 من انه لا ولاية له وضمن يفوض معنى يلقى فعدى على والافهوى يتعدى بالى **(قوله في الرسم)**  
 اى فى الظاهر والصورة **(قوله كافي الاشياء)** اى فى احكام الصبيان وعلمت عبارة **(قوله**  
**وفيها)** اى فى الاشياء عن البرازية ايضا وذكر ذلك بعد ما مر بنحو ورقة فاهم وذكر الخوى  
 ان تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالى نفسه لان السلطان لا يعزل  
 الا بعزل نفسه وهذا غير واقع اهـ قلت قد يقال ان سلطة ذلك الوالى ليست مطلقة بل هي  
 مقيدة بمدد صغر ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطته ذلك الوالى كقائه آتفا **(قوله ربط اى)**  
 هكذا نقله صاحب التهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر التعريفا للاقتداء وذلك لان  
 الامامة مصدر المبنى للمجهول لان الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها  
 بانها اتباع الامام فى جزء من صلاته اى ان يتبع بفتح الموحدة واما الربط المذكور ان كان  
 مصدر ربط المبنى للمعول فهو صفة المؤتم فيكون بمعنى الاتمام اى الاقتداء وان كان مصدر  
 المبنى للمجهول فهو صفة صلاة المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفا  
 للامامة بل للاقتداء اهـ ط عن حـ وافول بقى للربط معنى ثالث هو المراد به يتدفع الايراد  
 وهو ان يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك ان الامام لا يصير اماما  
 الا اذا ربط المتقدمى صلاته بصلاته بنفس هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية  
 الاقتداء الذى هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط صلاته بصلاة امامه حصل له صفة الاقتداء  
 والاتمام وحصل لامامه صفة الامامة التى هي الارتباط هذا ما ظهر لفتنمى القاصرو الله  
 تعالى اعلم **(قوله بشروط عشرة)** هذه الشروط فى الحقيقة شروط الاقتداء واما شروط  
 الامامة فقد عدها فى نور الايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاتمام ستايشاء  
 الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفأفة  
 والتمتة والتنع وفقد شرط كطهارة وسترعورة اهـ احترز بالرجال الاتمام عن النساء  
 الاتمام فلا يشترط فى امامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط فى امامهن البلوغ وعن غير  
 الاتمام فلا يشترط فى امامهن الصحة لكن يشترط ان يكون حال الامام اقوى من

قوله بمشهد اى حضور اهـ  
 (مته)

للضرورة وكذا صـ  
 وينبغي ان يفوض امور  
 التقليد على وال تابع له  
 والسلطان في الرسم هو  
 الوالى وفى الحقيقة هو  
 الوالى لعدم صحة اذنه  
 بقضاء جمعة كفى الاشياء  
 عن البرازية وفيها لو بلغ  
 السلطان او الوالى یتجـ  
 الى تقليد حديدو الصغرى  
 ربط صلاة المؤتم بالامام  
 بشروط عشرة

حين المؤتم ومبداً يحق قول قد تمت ثم قدمه ان الاممة غاية الاقتداء فلما يصح  
 "الاقتداء" تمت الاممة فتكون شروط العشرة التي ذكرها الشارح شروطاً للامامة  
 ايضا من حيث توقف الاممة عليها كما ان الستة المذكورة تصاح شروطاً للاقتداء ايضا  
 اذ لا يصح "الاقتداء" بدونها وستة عشر كاهها شروط لكن من الاممة و"الاقتداء" لكن  
 لما كانت العشرة فؤة مقتدى وستة فؤة الامام حسن جعل العشرة شروطاً للاقتداء  
 وستة شروطاً للامامة وفيه وانتم تحرير هذا المقام وقد وضعت هذه الشروط على  
 هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد تضمنتها **﴿﴾** بشرع كعقد الدرجاء **﴿﴾** منضدا  
 تأخر مؤتم وعلم النفس من **﴿﴾** به اتم مع كون المكاتب واحدا  
 وكون امه ليس دون تبعه **﴿﴾** بشرط واركان ونية الاقتدا  
 مشاركة في كل ركن وعلمه **﴿﴾** بخال امه حل ام سار مبعدا  
 وان لا تحذيه التي معه اقتدت **﴿﴾** وصحة ماصلى الامام من ابتدا  
 كذلك اتحاد الغرض هذا تمامها **﴿﴾** وست شروط للامامة في المدا  
 بلوغ واسلام وعقل ذكورة **﴿﴾** قراءة مجز فقد عذر به بدا

**(قوله نية المؤتم)** اى الاقتداء بالامام والاقتداء به في صلاته او الشروع فيها او الدخول  
 فيها بخلاف نية صلاة الامم وشروط النية ان تكون مقابلة للتحرية او متقدمة عليها بشرط  
 ان لا يفصل بينهما وبين التحرية فصل اخفى كالتقدم في النية **(قوله واتحاد مكانهما)**  
 فهو اقتدى راجل براكب او بالعكس او راکب براكب دابة اخرى لم يصح لاختلاف المكان  
 فهو كما على دابة واحدة صح لا تحذيه كما في الامداد وسيأتي واما اذا كان بينهما حافظ  
 فسيأتي ان الاعتماد اعتبار الاشتباه لا اتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه بالانقلاب وسيأتي  
 تحقيق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه **(قوله وصلاتهما)** اى واتحاد صلاتهما قال والبحر  
 والاتحاد ان يتمك الدخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة  
 المتقدي اه فدخل اقتداء اشتغل بالمفترض لان من لا فرض عليه اولوى صلاة الامام المفترض  
 صحت فلا ولان النقل مضائق والفرض مقيد والمضائق جزء المقيد فلا يضاهيه كما في شرح  
 الشية وغير في نور الايضاح بقوله وان لا يكون مضاهيا فرضا غير فرضه اه وهو اولى من  
 عبارة الشارح وفيه **(قوله وصحة صلاة اممه)** فلو تبين فسادها فسقا من الامام او نسبانا  
 لمضى مدة المسح او وجود حدث او غير ذلك لم يصح صلاة المتقدي لعده صحة البناء وكذا  
 لو كانت صحيحة في زعم الامم وسدة في زعم المتقدي لبنائه على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه  
 خلاف ويخرج كل ما هو فسد في زعم الامم وهو لا يملكه وعلمه ان المتقدي يحث في قول الأكثر  
 اه هو الاصح لان المتقدي يرى حواجز صلاة اممه واعتبر في حقه رضى نفسه رجحى **(قوله)**  
 وعدم محاذاة امرأة اى شروطها الآتية **(قوله عدم تقدمه عليه عقبه)** فلو ساءوا حاروان  
 تقدمت اصابع المتقدي لغير تقدمه على قدم الامم ما يتقدم اكثر القدم كسيأتي وفي امداد

نية المؤتم الاقتداء واتحاد  
 مكانهما وصلاتهما وصحة  
 صلاة اممه وعدم محاذاة  
 امرأة وعدم تقدمه عليه  
 بعقبه



الفتاح وتقدم الامام بعقبه عن عقب المقتدى شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول فتكون اصابعه قدام اصابع امامه تجوز كالمقتدى اطول من امامه فيسجد امامه اه وقوله حتى الخ يشمل المساواة فلغظ التقدم الواقع في المتن غير مقصود رحمتي **(قوله)** وعلمه بانتقالاته اي بسمع او رؤية للامام او لبعض المقتدين رحمتي وان لم يجد المسكن ط **(قوله)** وبخاله الخ اي علمه بخال امامه من اقامة او سفر قبل الفراغ او بعده وهذا فيما لو صلى الرباعية ركعتين في مصر او قرية فلو خارجها لاتفسد لان الظاهر انه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو اتى مطلقا وسأى في تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر **(قوله)** ومشاركته في الاركان اي في اصل فعلها اعم من ان يأتي بها معه او بعده لاقبله الا اذا ادركه امامه فيها فالاول ظاهر والثاني كالورع امامه ورفع نمرتك هو فيصح والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع وبقي راكعا حتى ادركه امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في اواخر واجبات الصلاة فراجع **(قوله)** وكونه مثله اودونه فيها اي في الاركان مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والمومي بهما مثله ومثال الثاني اقتداء المومي بالراكع والساجد واحترز به عن كونه اقوى حالا منه فيها كاقتهاء الراكع والساجد بالمومي بهما **(قوله)** وفي الشرائط عطف على فيها اي وكون المؤتم مثل الامام اودونه في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع الشرائط بمثله والمعاري بمثله ومثال الثاني اقتداء المعاري بالمكتسى واحترز به عن كونه اقوى حالا منه فيها كاقتهاء المكتسى بالمعاري ح اقول وفي القنية عن تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة الرأس اه اي لانه غير عورة في حق الامة فهو كراس الرجل تأمل **(قوله)** كاسبط في البحر المراد به ما ذكره من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجودا في اصل نسخ البحر وانما يوجد بهامش بعض نسخه معز بالخط مؤلفه **(قوله)** قيل وموتها الخ وقيل معناه اخضعوا مع الخاضعين كفي البيضاء ح **(قوله)** نظام الافة تحصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الحيران بحر والافة بضم الهمزة اسم الاشتلاف ح عن القاموس **(قوله)** هي افضل من الاذان اي على المعتمد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة **(قوله)** خلافا للشافعي قدما في الاذان عن مذهبه قولين مصححين الاول كقولنا والثاني عكسه **(قوله)** وقول عمر الخ اي لادلالة فيه على افضلية الاذان لان مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخائفة بامور العامة يمنعه عن مراقبة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة **(قوله)** وقال بعضهم الخ ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قال في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله تعالى الموفق اه قلت وفادها افضل من الاقتداء **(قوله)** قال الزاهد الخ توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب الآتي وبيان ان المراد بهما واحد اخذا من استدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي النهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا كجوابهم عن رواية سنية التوربان وجوبها ثبت بالسنة قال في النهر الان هذا يقتضي الاتفاق على ان تركها مرة بلا عذر يوجب انما مع انه قول العراقيين والخراسانيون على

وعلمه بانتقالاته وبخاله من اقامة وسفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله اودونه فيها وفي الشرائط كما بسط في البحر قيل وموتها باركعوا مع الراكعين ومن حكمها نظام الافة وتعلم الجاهل من العساء هي افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لأذنت اي مع الامامة اذ الجمع افضل وقيل بعضهم الخافى ان تركت الفاتحة ان يعاتبني الشافعي او قرأتها يعاتبني ابو حنيفة فاخترت الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال الزاهدني ارادوا التاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد

انه يأثم اذا اعتاد التمسك بكفى القنينة اه وثبت في شرح البنية والاحكام ثبت على الوجوب من ان تاركها بلا عذر يعذر ويرد عليه وبما لا يخفى بالسلوك عنه وقد يوفق بان ذلك مفيد مادامومة على التمسك فهو حاضر قوله صلى الله عليه وسلم لا يشهدون الصلاة في الحديث الآخر يصلون في جوفهم كما مضى من غير استاذ الضارع نحو بنو فلان يا ثوبان ابرى مدته فواجب الحضور احياء والسنة يؤكده اني تقرب منه الواضحة اه ويرد عليه ما مر عن الشهر الا ان يشأت بان قول العربين يأثم بتركها مرة متى على الخوف بانها فرض عين عند بعض مشايخنا كما نقله الزيلعي وغيره او على القول بانها فرض كفاية كما نقله في القنينة عن الطحاوي والكرخي وجاعة فذا تركها الشكل مرة بلا عذر اثموا فتأمل **(قوله فشرط)** بناء على القول بوجوب العبد اما على القول بسبيلها فليس الجماعة فيها كفى الحلية والبحر ثم قل في البحر ولا يخفى ان الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه اي شرط لصحة وقوعها واجبة اوسنة ففهم **(قوله سنة كفاية)** اي على كل اهل محلة ما في منية المصلي من بحث التراويح من ان اقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة واساؤا في ذلك وان تخلف من افراد الناس وصلى في بيته فقد تركها الفضيحة اه **(قوله على قول)** وغير مستحبة على قول آخر بل يضاهيه حدة في بيته وهم قولان مسجحان وسيأتي قيل ادراك الفريضة ترجيح الثاني بانه المذهب **(قوله وفي وتر غيره الخ)** كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بعمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل احياء وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى **(قوله على سبيل التداعي)** بان يندى اربعة فأكبر بواحد **(قوله وسحقته)** اي قيل ادراك الفريضة «تمة» قل في الحلية واما الجماعة في صلاة الحضور في ظاهر كلام المصنف من اهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهد وقيل جائزة عندنا لكنها ليست بسنة اه **(قوله)** وبكره اي تحريما لقول الكافي لا يجوز والجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير الهدى كفى رسالة السندی **(قوله باذان واقمة الخ)** عبارته في الخزان اجمع ثمنا ونصها بكراهة تكرار الجماعة في مسجد محلة باذان واقمة الا اذا صلى بهما فيه او لا غير اه او اهله لكن بمخافة الاذان ولو كثر اهله بدوئتهما او كان مسجد طريق جاز اجماعا كفى مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا فن الافضل ان صلى كل فريق باذان واقمة على حدة كافي المالى فتبين ان اه ونحوه في الدرر والمراد بمسجد اخية ماله امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها قل في التبع والتقييد بالمسجد المختص بالجماعة احتراز من الشارع وبالاذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد اخية جماعة غير ان حيث يباح اجماعا اه ثم قال في الاستدلال على الامم الشافعي الذي لم يكرهه ما مضى وثبت عليه الصلاة والسلام مكان خرج ليصاح بين قوم فباد الى المسجد وقد صلى اهل المسجد فرجع الى منزله فسمع اهله وصلى والوجاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولان في الاخلاق هكذا تقابل الجماعة معنى قائم لا يختمون اذا دعوا اليها لا تفوتهم ولما مسجد الشارع فباس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في

فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول وفي وتر غيره ونظوع على سبيل التداعي مكروهة وسحقته وبكره تكرار الجماعة باذان واقمة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن

مناسب

في تكرار الجماعة في المسجد

مسجد الخلة ولوبدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه اهله يصلون وحدانا وهو ظاهر الرواية اه وهذا يخالف لحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رحمه الله السبكي كذا الخقق ابن الهمام في رسالته ما يفعله اهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة مكروه اتفاقا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحا حين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ منهم الشريف الغزنوي وذكر انه افق بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك ايضا عن جماعة من الخنفة والشافعية والمالكية حضر الموسم سنة ٥٥١ اه واقره الرملي في حاشية البحر لكن يشكل عليه ان نحو المسجد المكي او المدني ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه انه مسجد محلة بل هو كسجد شارع وقد مر انه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه اجماعا فيأمل هذا وقدمنا في باب الاذان عن آخر شرح التبيين عن ابن يوسف انه اذا لم تكن الجماعة على الهيئة الاولى لا تكره الا تكره وهو الصحيح وبالمعدل عن الخراب تختلف الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التارخاية عن الولوالجية وبه نأخذ **(قوله واقها اثنان)** حديث اثنان فما فوقهما جماعة اخرجه السيوطي في المطامع الصغير ورمز لضعفه قال في البحر لانها مأخوذة من الاجتماع وهما اقل ما يحقق به وهذا في غير جمعة اه اي فان اقلها فيها ثلاثة صالحون للامامة سوى الامام ومثلها العيد لقولهم يشترط لها ما يشترط للجمعة تحية واداء سوى الخطبة فانهم **(قوله ولو بميزا)** اي ولو كان الواحد مقتدى صيا ميزا قال في السراج لو حاف لا يصلي جماعة وام صيا يعقل حث اه ولا عبرة بغير العاقل بحر قال ط ويؤخذ منه انه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتفل بالمفترض لان الصبي متفل ولم أر حكم اقتداء المتفل بمثله هل يزيد ثوابه على المتفرد فليحذر اه قلت الظاهر نعم ان لم يكن على سبيل التداعي حديث الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فاكل منه ثم قال قوموا الاصلى بكم فقمتم الى حضير لنا قد اسود من طول ما لبث ٣ فضجته بما فناء عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت لنا واليتيم وراه والعجوز من ورثا ففعل بنا ركعتين ثم انصرف فلولم يكن الاقتداء افضل لما امرهم به تأمل **(قوله)** في مسجد او غيره (قال في الفتنه واختلف العلماء في اقامتها في البيت والادح انها قافمتها في المسجد الا في الافضلية اه **(قوله)** وتصح امامة الجنى ) لانه مكلف بخلاف امامة الملك فانه متفل وامامة جبريل لخصوص التعليم مع احتمال الاعادة من النبي صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)** اشباه عبارتها في بحث احكام الجنان ومنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره الاسيوطي عن صاحب آكام المرجان من احبابنا مستدلا بحديث احمد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب ان تؤمنا في صلاتنا قال فصنعهما خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل باللائكة وفرع على ذلك لو صلى في قضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة لما بحث ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام المرجان اه اقول وما نقله عن السبكي مأخوذ من حديث ان المسافر اذا اذن واقاه صلى خلفه من جنود الله

(واقها اثنان) واحد مع  
الامام ولو بميزا او ملكا  
او جنيا في مسجد او غيره  
وتصح امامة الجنى اشباه  
(وقيل واجبة وعليه  
العامه) اي عامة مشايخنا  
وبه جزم في التحفة وغيرها

٣ قوله لبث هكذا بالنسخة  
المقابلة على خط المؤلف  
والذي في القسطلاني على  
البخاري في باب الصلاة  
على الحضير ليس بضم  
اللام وكسر الباء الموحدة  
اي استعمل وليس كل شيء  
بحسبه اه وكذا هو بالسبكي  
في الترمذي وابي داود اه

مصححه

ملا يرى طرده رواه عبدالرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قدمنا في باب الاذان  
التصريح عن الترخية بان حكمه حكم المنفرد في الجهر والخافه وبه يعلم انه يثبت بحقه  
انه صلى بالجماعة عندنا ولا سيما والاثان مبنية على العرف عندنا وهو منفرد عرفا وشرعا  
والالاخذ احكام الامام على انه مر في الفصل السابق انه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى الامامة  
وكذا مر في شروط الصلاة انه لا يثبت في لا يؤم احدا ما لم ينو الامامة وليس في الحديث  
التصريح بالاعتقاد به وان كان المراد ذلك فاعل اعتقاد الجماعة باقتداء الملائكة والجن انما  
يستلزم احكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة وهذا لو جامع جنى امرأة ووجدت لذة لا  
يلزمها الاغتسال كما في الحائض الا اذا اتراب كفي الفتح اوجابها على صورة آدمي كما في الحائض  
وكذا يقال في امامة الجن والله اعلم **(قوله قال في البحار)** وقال في النهر هو اعدل الاقوال  
واقواها ولذا قال في الاجناس لا قبل شهادته اذا تركها استخفافا وبجاة اماسهوا او تناوبوا  
ككون الامام من اهل الاهواء او الاراعي مذهب المفتدى فقبل اه ط **(قوله ثمرة)**

هذا بناء على تحقيق الخلاف اما على ما مر عن الزاهدي فلا خلاف **(قوله بتركها مرة)**  
اي بلا عذر وهذا عند العراقيين وعند الحاراسانيين اما يأنم اذا اعتاده كما في الفتية وقد  
مر **(قوله البالغين)** قيد به لان الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغاً او غيره كما في قوله  
تعالى وان كانوا اخوة رحلا وكما في حديث الحقوا الفرائض باهلها فما اقبلت فلاولى رجل  
ذكر ولذا قيد بذكر لدفع ان يراد به البالغ بناء على ما كان في الجاهلية من عدم تورثهم الا  
من استعد للحرب دون الصغار فافهم **(قوله الاحرار)** فلا تجب على القن وسيا في في الجمعة  
لو اذن له مولاه وجبت وقيل يخير ورجحه في البحر اه قلت ويذهب جريان الخلاف هنا  
ايضا تأمل **(قوله من غير حرج)** قيد لكونها مؤكدة او واجبة فبالحرج يرتفع الانم  
ويرخص في تركها ولكنه يفوته الافضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام قال لابن ام مكتوم  
الاعمى لما استأذنه في الصلاة في بيته ما جديك رخصة قال في الفتح اى تحصل لك فضيلة  
الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمى لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعنان  
ابن مالك في تركها اه لكن في نور الايضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من اعذارها  
وكانت نيته حضورها لولا العذر يحصل له ثوابها اه والطاهر ان المراد به العذر المانع  
كالمرض والشحوخة والفالج بخلاف نحو النطر والطين والبرد والعمى تأمل **(قوله ولو فاتته)**  
ندب طابها) فلا تجب عليه الغالب في المساجد بلا خلاف بين اصحابنا بل ان اتي مسجدا  
للجماعة آخر خمس وان صلى في مسجد حيه منفردا خمس وذكر القدوري يجمع باهله  
ويصل ايهم يعنى ويثاب ثواب الجماعة كذا في الفتح واعترض الشرنبلالي بان هذا ينافي وجوب  
الجماعة واجاب ح بان الوجوب عند عدم الحرج وفي تبعها في الاماكن القاصية حرج لا  
يثنى مع ما في محاوره مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا  
في المسجد اه وفيه ان ظاهر اضلاقة التدب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في محاوره  
اه قد يقال محله فيما اذا كان في جماعة الا ترى ان مسجد الحى اذا اقيم فيه الجماعة وتقام في  
غيره لا يترتب احد ان مسجد الجماعة افضل على انهم اختلفوا في افضل هل جماعة مسجد

قال في البحر وهو الراجح  
عند اهل المذهب (فان  
او تجب) ثمرة تظهر في  
الانم بتركها مرة (على  
الرجال العقلاء البالغين  
الاحرار القادرين على  
الصلاة بالجماعة من غير  
حرج) ولو فاتته ندب  
المسجد الحرام

حيه اوجاعة المسجد الجامع كافي البحر ط قات لكن في الحانية وان لم يكن لمسجد مره  
مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحدا لان مسجد منزله حقا عليه فيؤدى  
حقه مؤذن مسجد لا يختصر مسجده احد قالوا هو يؤذن ويقم ويصلي وحده وذلك احب  
من ان يصلي في مسجد آخر اه ثم ذكر مامر عن الفتح ولعل مامر فيها اذا صلى فيه الناس  
فيحير بخلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعين عليه وعلى كل فقول ط قد يقال الخ غير  
مسلم والله اعلم **(قوله)** ونحوه قال في القنية الامسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه  
وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي ان يستثنى المسجد الأقصى  
ايضا لانها في المسجد الحرام ثمانية الف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بالم في المسجد  
الأقصى بمخمسةائة اه وينبغي استثناء مسجد الحى على ما قلناه آنفا **(قوله)** ومقعد وزمن  
قال في المغرب المقعد الذي للاحراكه من دابق جسده كأن اقعده وعند الأطباء هو الزمن  
وبعضهم فرق وقال المقعد المشنخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه وقال في فصل الزاى  
الزمن الذي طال مرضه زمانا وقيل الزمن عن ابي حنيفة المقعد والاعمى والمقطوع اليدين  
او احداهما والمفلوج والاعرج الذي لا يستطيع المشى والاشل اه **(قوله)** ومفلوج هو  
من به فالج وهو استرخاء ل احد شقى الانسان لانصاب خلط بلغى تنسد منه مسالك الروح  
القاموس **(قوله)** وان وجد قائدا وكذا الزمن لو كان غيباله مركب وخادم فلا تحجب عليهما  
عنده خلافا لهما حلية عن المحيط وذكر في الفتح ان الظاهر انه اتفاق والخلاف في الجمعة  
لا في الجماعة اه لكن المسطور في الكتب المشهورة خلافة حلية **(قوله)** ولاعلى من حال بينه  
وبينها مطروطين اشار بالحيولة الى ان المراد المطر الكثير كما قيده في صلاة الجمعة وكذا  
الطين وفي الحلية وعن ابي يوسف سألت ابا حنيفة عن الجماعة في طين وردغة فقال لا احب  
تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت التعلال  
فالإصلاة في الرجال والتعلال هنا الاراضى الصلاب وفي شرح الزاى عن شرح التمر تاشي  
واختلف في كون الامطار والتلوج والايحال والبرد الشديد عذرا وعن ابي حنيفة ان اشتد  
التأذى يعذر قال الحسن افادت هذه الرواية ان الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ماطنه  
البعض ان ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في الجمعة لانها من أكد القرائن اه وفي شرح  
الشيخ اسمعيل عن ابن الملقن الشافعى والمشهور ان التعلال جمع نعل وهو ماغلظ من  
الارض في صلابه وانما خصها بالذكر لان ادنى بال يندليها بخلاف الرخوة فانها تنشف  
الماء وقيل التعلال الاحذية **(قوله)** وبرد شديد لم يذكر الحر الشديد ايضا ولم أر من ذكره  
من علمائنا ولعل وجهه ان الحر الشديد أما يحصل غالبا في صلاة الظهر وقد كفينا  
مؤننه بسنة البراد نعم قد يقال لو ترك الامام هذه السنة وصلى في اول الوقت كان الحر  
الشديد عذرا تأمل **(قوله)** وظلمة كذلك اى شديدة والظاهر انه لا يكلف الى ايقاد  
نحو سراج وان امكنه ذلك وان المراد بشدة الظلمة كونه لا يصير طريقه الى المسجد  
فيكون كالاعمى **(قوله)** ورشح اى شديد ايضا فيما يظهر تأمل وانما كان عذرا لايلا فقط  
لعظم مشقته فيه دون النهار **(قوله)** وخوف على ماله اى من لص ونحوه اذا لم يمكنه

ونحوه ( فلا تحجب على  
مريض ومقعد وزمن  
ومقطوع يد ورجل من  
خلاف ) او رجل فقط  
ذكره الحدادى (ومفلوج  
وشيوخ كبير عاجز واعمى)  
وان وجد قائدا (ولا على  
من حال بينه وبينها مطر  
وطين وبرد شديد وظلمة  
كذلك) ورشح لايلا لانها را  
وخوف على ماله

عاقب ما كان والبيت مثلاً ومنه خوفه على تلف طعامه في قدر أو حيز في سور تأمل وانظر هل  
التقيد بقائه لاحترار من مال غيره الصاهر عدمه لأن له قطع الصلاة ولا سيما إن كان أمانة  
عنده كوديعة أو مرة أو زهر من ثياب من عليه حفظه تأمل **(قوله** أو من غريمه) أي إذا كان معسراً  
ليس عنده مديونية غريمه والأكابر ضام **(قوله** أو طام) يخافه على نفسه أو ماله **(قوله**  
الآخرين) وكذا الرشح **(قوله** وإرادة سفر) أي واقعت الصلاة ونحسني أن تقوته القافلة  
ببحر وأما السفر نفسه فليس بعذر كفي القنية **(قوله** وقيامه بمرض) أي يحصل له بغيته المشقة  
والوحشة كذا في الامداد **(قوله** تتوقه نفسه) أي تشقه وتنازعها إليه مصباح سواء كان  
عشاء أو غيره لشغل باله امداد ومنه السراب وقرب حضوره كحضوره فيما يظهر لوجود العلة  
وبه صرح الشافعية **(قوله** وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة نور الايضاح وتكرار فقه الجماعة  
تقوته ولم أر هذا التقيد غيره ورمز في القنية للنجم الاثني فيمن لا يحضرها الاستغراق أوقاته  
في تكرير الفقه لا يعذر ولا تقبل شهادته ثم رمل أنه ثانياً أنه يعذر بخلاف مكرر الامة ثم وفق  
بينهما بحمل الاول على المواظب على الترتب تساوياً والثاني على غيره وهذا ما مشى عليه  
المصنف في قوله أي الا الخ **(قوله** فلا يعذر ويعذر) الاول بالذال والثاني بالزاي **(قوله** يعني  
بجبهه عنه الخ) صرح بذلك في البحر عن البرازية قال الرحمن قالوا هذا مما يعلم ويحكم لان  
الظلمة صيادون لاخذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم وربما يحدثون للانسان ذنباً  
لم يقبله توصلا الى ماله اهـ \* (تتم) مجموع الاعذر التي مرت متساوياً وشراً عشرون وقد  
نظمها بقولي

اعذار ترك جماعة عشرون قد **﴿﴾** اودعتها في عقد نظم كالدرر  
مرض واقعد عصى وزمانه **﴿﴾** مطروطين ثم رد قد اضر  
قطع لرجل مع يد اودونها **﴿﴾** فاجح ونجز الشيخ قصد للسفر  
خوف على مال كذا من طام **﴿﴾** اودان وشيأ كل قد حضر  
والرشح ايلا ظلمة تريض ذي **﴿﴾** ألم مدافعة لبول اوقدر  
ثم اشتغال لاغير الفقه في **﴿﴾** بعض من الاوقات عذر معتبر

**(قوله** او عذر مراعاته) أي لمذهب المتقدم فيما يوجب إعلان الصلاة على مائتين بيان  
**(قوله** تقديم) أي على من حضر معه **(قوله** بل نصبا) أي للامام الزاين **(قوله** باحكام  
الصلاة فقط) أي وإن كان غير متبحر في بقية العلوم وهو أولى من المتبحر كذا في زاد الفقير عن  
شرح الارشاد **(قوله** بشرط احتسابه الخ) كذا في الدرر على أن المجتبي عبارة الكافي وغيره  
الاغلب بالنسبة أولى إلا أن يضعف عليه في دينه لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به **(قوله** قدر  
فرض) اخذت لسما للبحر من قول الكافي قدر ما تجوز به الصلاة بناء على أن تجوز بمعنى تصح  
لا بمعنى تحمل **(قوله** وقيل واجب) ذكره في البحر بحث لكن يمكن اخذ من كلام الكافي لأن  
الجواز يوافق بمعنى الحل بل قال الشيخ اسمعيل يأتي حمل الجواز المذكور على ما يشمل عدم  
الكرهية وحينئذ فيرجع الى القول الثالث **(قوله** وقيل سنة) قاله الزيلعي وهو ظاهر  
المبسوط كفي التهر ومشي عليه في الفتح قول ط وهو الاظهر لأن هذا التقديم على سبيل الاولوية

أو من غريمه أو طام  
أو مدفعة أحد الآخرين  
وإرادة سفر وقيامه  
بمرض وحضور طام  
توقه عنه نصبره  
أحد ذي وكذا اشتغاله  
بفقه لا غيره كذا حرمه  
الفاقي فيما لم يهاجس أي  
الأدب واجب تكاسلاً فلا  
يعذر ويعذر ولو يأخذ  
أشغال يعني بجبهه عنه  
مده ولا تقبل شهادته إلا  
بأدب بدعة الإمام أو  
عدم مراعاته (والأحق  
بالامانة) تقديم بل نصبا  
مجمع لا غير (لا على حكم  
الصلاة) فقد خفف وفساداً  
بشرط اجتنبه لمفواحش  
المساورة وحفظه قدر  
فرض وقيل واجب وقيل  
سنة

فالانسباله مراعاة السنة ( **قوله** ثم الاحسن تلاوة وتجويدا ) افاد بذلك ان معنى قولهم اقرا  
 اى اجود لا اكثرهم حفظا وان جعله في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة ان يكون  
 عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتفق بها فتهستانی ط ( **قوله** اى الاكثر اتقاء للشبهات )  
 الشبهة ما يشبه حله وحرمة ويلزم من الورع التقوى بلاعكس والزهد ترك شئ من الحلال  
 خوفا الوقوع في الشبهة فهو اخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجره  
 عن الوطن فلما نسخت اريد بها هجره المعاصي بالورع فلا تحب هجره الاعلى من اسلم في دار  
 الحرب كافي المعراج ط ( **قوله** اى الاقدم اسلاما ) استنبطه صاحب البحر وتبعه في النهي من  
 تعليل البدائع بأن من امتد عمره في الاسلام كان أكثر طاعة اقول بل الظاهر ان المراد بالاسن  
 الاكبر سنا كما هو في بعض روايات الحديث فايكبرهم سنا وهو المفهوم من اكثر الكتب فيكون  
 الكلام في المسلم الاصلى ثم اخرج الجماعة الا البخارى فقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك  
 سببا آخر لترجيح فيه من عرض اسلامه فيقدم شاب نشأ في الاسلام على شيخ اسلم اما لو كانا مسلمين  
 من الاصل او اسلاما معا يقدم الاكبر سنا لما في الزبلى من ان الاكبر سنا يكون اخشع قلنا  
 عادة واعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه تكثير الجماعة اه  
 هذا وما مضى عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في اسنون وكثير  
 من الكتب وعكس في المحيط ( **قوله** عن الزاد ) اى زاد الفقير لابن الهمام ( **قوله** بالضم ) اى  
 ضم الحاء اما بفتحها فهو المراد بما عده ( **قوله** اكثرهم تهجدا ) تفسير بالمزوم فانه يلزم من  
 كثرة التهجد حسن الوجه لحديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالهار وان كان ضعيفا  
 عند الحديث قال في البدائع لاجابة الى هذا التكلف بل يبقى على ظاهره لان مصباحه الوجه  
 سبب اكثر الجماعة كافي البحر ح ( **قوله** زاد في الزاد الخ ) اقول ليس فيه زيادة ونص عبارة  
 الزاد بعد الحاقى هكذا فان تساوا فاصبحهم وجها وقبده في الكافي بمن يصل بالليل فان  
 تساوا فأشرفهم نسا الخ ( **قوله** اى اسمحهم وجها ) عبارة عن إشاشته في وجه من يلقاه  
 وابسامه له وهذا بغير الحسن الذى هو تناسب الاعضاء افاده ح ( **قوله** ثم اكثرهم حسبا )  
 الظاهر ان الحسب بالباء الموحدة لا بالنون وهو الذى كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه  
 قال في البحر وقدم في الفتح الحسب على مصباحه الوجه اه وفي القاموس الحسب ما عده  
 من مفاخر آباءك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل الخ ( **قوله** ثم الاحسن  
 زوجة ) لانه غالبا يكون احب لها واعف اعمد تعاقبه بغيرها وهذا مما يعلم بين الاختخاب  
 او الارحام او الجيران اذ ليس المراد ان يذكر كل منهم اوصاف زوجته حتى يعلم من هو احسن  
 زوجة ( **قوله** ثم الاكثر مالا ) اذ بكثرة مع ما تقدم من الاوصاف يحصل له القناعة والعنة  
 فيرغب الناس فيه اكثر ( **قوله** ثم الاكبر رأسا الخ ) لانه يدل على كبر العقل يعنى مع مناسبة  
 الاعضائه والا فلو غش الرأس كبرا والاعضاء صغرا كان دلالة على اختلال تركيب مزاجه  
 المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية انى السعود وقد نقل عن بعضهم في هذا المقام  
 ما لا يليق ان يذكر فضلا عن ان يكتب اه وكأنه يشير الى ما قيل ان المراد بالعصو الذكر  
 ( **قوله** ثم المقيم على المسافر ) وقيل هما سواء بحر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فايتم

ثم الاحسن تلاوة) وتجويدا  
 (للقراءة ثم الاورع) اى  
 الاكثر اتقاء للشبهات  
 والتقوى اتقاء المحرمات  
 (ثم الاسن) اى الاقدم  
 اسلاما فيقدم شاب على  
 شيخ اسلاما وقولوا يقدم  
 الاقدم ورعا وفي النهي عن  
 الزاد وعليه يقاس سائر  
 الحسب فيقال يقدم  
 اقدمهم علمنا ونحوه  
 وحاشا قلنا يحتاج  
 للقراءة (ثم الاحسن خالقا)  
 بالضم الفة بالثاء (ثم  
 الاحسن وجها) اى  
 اكثرهم تهجدا زاد في  
 الزاد ثم اصبحهم اى  
 اسمحهم وجها ثم اكثرهم  
 حسبا (ثم الاشرف نسبا)  
 زاد في البرهان ثم الاحسن  
 صوتا وفي الاشياء قيل بمن  
 المثل ثم الاحسن زوجة  
 ثم الاكثر ماله الاكثر  
 حاء (ثم الاضف نوبا) ثم  
 الاكبر رأسا والاكثر  
 عضوا ثم المقيم على المسافر  
 ثم اخر الاصل على العتيق

ثم اتبعه عن حدث عن ابيهم عن حنيفة (وفدته) لا يقده احد... ٥٢٢ في التراجع الابرجج ومنه السابق الى

والدرس والافقود...  
وهذا مادام انوفت باقيا والافا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرباعية كآياتي (قوله) ثم اتبعه  
عن حدث عن ابيهم عن حنيفة (كذا) احب بالحلواني كافي التتمة وجزءه في القبض وجامع  
الفتاوى كذا في الاحكام للشيخ اسمعيل ومثله في التاترخانية ولعل وجهه ان الحدث اخف  
من الجبابة لكن في مئة الفتى التميم عن الجبابة اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقله في  
التهر عنها مقتصرًا عليه وامل وجهه ان طهارته اقوى لانها بمنزلة الفسل لا يسلطها الحدث  
(قوله) ومنه) اي من المرجح (قوله) الاقفا) الاولى الاستفتاء (قوله) والدعوى) اي بين  
يدى القاضي (قوله) اقرع بينهم) اي اذا تنازعوا والظاهر ان هذا على سبيل الاولوية (قوله)  
كما في الحرفي والعرفي) التشبيه وان الترتيب اذا لم يعلم كان كالمعنى لا في القرعة ايضا فانها  
لا تثنى في الحرفي والعرفي ح (قوله) معلوم) اي وظيفة من جهة الواقف او من الطلبة افاده  
ح (قوله) حارن يقده من شاء) لان له ان لا يقترعهم اصلا ح (قوله) واول من سنه ابن كثير)  
قال السهمودي في جوهر العندين روى ان نصاريا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله  
وجاء رجل من تقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا اخا تقيف ان الانصارى قد سبقك  
بالسئلة فاحس كليا لبدا بحاجة الانصارى قبل حاجتك اه فعلم انه سنة النبي صلى الله  
عليه وسلم وابن كثير تابع في ذلك وانه لا فرق بين من له معلوم وغيره نعم يمكن الفرق بين ذي  
المعلوم وغيره فيما اذا حضرا معا رجحت اي يقرع لوله معلوم والابقدم من شأنه (قوله)  
اعتبرا كترهم) لا يظهر هذا في المصنف والافكل بصل خلف من يختاره ط لكن فيه تكرار  
الجماعة وقد مر ما فيه (قوله) اسأوا بالائمة) قال في التاترخانية ولو ان رجلا في الفقه  
والصلاح سواء الا ان احدهما اقرأ فقدمه القوم الآخر فقد اسأوا وتركوا السنة ولكن  
لا يأمون لانهم قدموا رجلا صالحا وكذا الحكم في الامارة والحكومة اما الخلاف فهو في الامامة  
الكبرى فلا يجوز ان يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه وفيهم (قوله) مطلقا) اي وان  
كان غيره من الحاضرين من هو اعلم واقراء منه وفي التاترخانية جماعة اضياف في دار يريد ان  
يتقدم احدهم ينبغي ان يتقدم المالك فان قدمه واحدا منهم لعلمه وكبره فهو افضل واذا تقدم  
احدهم حار لان المظاهر ان المالك يأذن اضيافه اكرامه اه (قوله) وصرح الحدادي الح)  
اقد ان هذا غير خاص بالسلطان العام والولاية ولا بالقاضي الخاص والولاية بالاحكام الشرعية  
بل مناهما الوالي وان الامام الراتب كصاحب اليد في ذلك قال في الامداد واما اذا اجتمعوا  
فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولومستأجرا وكذا يقدم القاضي على  
امام المسجد (قوله) المستعير والمستأجر احق) لان اعارة تملك المنافع والمعيروان كان له ان  
يرجع بخلاف انو جرت كسنة ما يرجع يبقى المستعير احق والتكلام في ذلك لانه اذا رجع لم يبق  
الاعارة وخرجت المسئلة عن موضوعها وفيهم (قوله) ناصر) اي من قوله لعموم ولايتهما  
ولكنه غير مناسب لان المراد عموم الولاية فهو ناصر فناصر وهذا ان ليس كذلك فكان عليه  
ان يقول لان الولاية له في هذه الحالة دون ابيات ح (قوله) لحديث الح) هكذا رواه في التهر  
باسم وعزاه الى الحلي صاحب الحجة مع انه في الحقيقة كرهه مقلولا ونقله في البحر عنها (قوله)  
والكرهه عليهم) جزء في الحلية بان الكراهة الاولى تحريرية للحديث وتردد في هذه (قوله)

الدرس والافقود...  
من اسود في الخي...  
بهم اه كلامه...  
الفصل الثاني...  
من حط التاترخانية...  
طباة اعل...  
اختلفوا...  
اقرع...  
الحرفي والعرفي...  
الاول...  
معاها...  
لان...  
لشيخ...  
من شاء...  
على...  
من سنه...  
استوا...  
(او الحار...  
اختلفوا...  
ولو قدموا...  
بالائمة...  
البيت...  
الراتب...  
من غيره...  
يكون...  
فيقده...  
ولا...  
بتقديم...  
(المستعير...  
احق...  
امام...  
الكرهه...  
لاهم...  
كرهه...  
ابن داود...  
تقدم...  
وان هو...  
(ويكرهه)

(ويكرهه)

ابن داود لا يقبل انه صادر من تقدمه قوما وهم اكرهون (وان هو احق لا) والكرهه عليهم



ويكره تنزيها (الح) لقوله في الأصل إمامة غيرهم أحب إلى البحر عن المجتبى والمعراج ثم قال فكره لهم التقدم ويكره الاقتداء بهم تنزيها فإن أمكن الصلاة خالف غيرهم فهو أفضل والا فالافتداء أولى من الانفراد **(قوله)** ولو متقا يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فإن المعتق عبد باعتبار ما كان اللهم إلا أن يكون من قبيل عموم المجاز بأن يراد بالبعد من انقصف بالرق وقتا ماسوا كان في الحال أو فيما مضى **(ح)** **(قوله)** وإعله (أى لعل سبب كراهة المعتق ما قدمناه الح) فإن تقديم الحر الأصلى مندوب إليه وتركه مكروه تنزيها فلهذا قال إذا كراهة الح وفي نسخة والعلة أى والعلة في كراهة إمامة المعتق أن الحر الأصلى أولى بالإمامة منه لأنه نشأ في الرق مشغلا بخدمة المولى لم يتفرغ للتعلم رحتى **(قوله)** وإعرابى) نسبة إلى الأعراب لأواحد له من لفظه وليس جمعا أعرب بكافى الصحاح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع قهستانى وهو من يسكن البادية عربيا أو عجميا بحر وخصه في المصباح بأهل البدو من العرب **(قوله)** ومثله (الح) مبنى على أن الأعراب لا يشمل الأعجمى والأفانلسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل **(قوله)** وفاسق (من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من يرتكب الكبائر كشارب الخمر والزانى وآكل الربا ونحو ذلك كذا في البرجندى اسمعيل وفي المعراج قال أصحابنا لا ينبغي أن يقتدى بالفاسق إلا في الجملة لأنه في غيرها ينجذ اماما غيره اه قال في الفتح وعليه فيكره في الجملة إذا تعددت أقامتها في المصر على قول محمد المفتى به لأنه بسبيل إلى التحول **(قوله)** ونحوه (الأعشى) هوسى البصر ليلا ونهارا قاموس وهذا ذكره في التمهيد بحثا أخذنا من تعليل الأعشى بأنه لا يتو في التجاسة **(قوله)** أى غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب البحر حيث قال قيد كراهة إمامة الأعشى في المحيط وغيره بأن لا يكون أفضل القوم فإن كان أفضلهم فهو أولى اه ثم ذكر أنه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والأعرابى وولد الزنا ونازعه في النهر بأنه في الهداية علل للكراهة بغلبة الجهل فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية ثبوت الكراهة مع استثناء الجهل لكن ورد في الأعشى نص خاص هو استخلافه صلى الله عليه وسلم لابن مكنوم وعثمان على المدينة وكانا أعشىين لأنه لم يبق من الرجال من هو أصالح منهما وهذا هو المناسب لإطلاقهم واقتصارهم على استثناء الأعشى اه وحاصله أن قوله إلا أن يكون أعلم القوم خاص بالأعشى أما غيره فلا تنفى الكراهة بعلمه لكن ما بحثه في البحر صرح به في الاختيار حيث قال ولو عذمت أى علة الكراهة بأن كان الأعرابى أفضل من الحضرى والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشدة والأعشى من البصير فالحكم بالضداه ونحوه في شرح الملتقى للبهيسى وشرح درر البحار ولعل وجهه أن تنفير الجماعة بتقديمه يزول إذا كان أفضل من غيره بل التنفير يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد عللوا كراهة تقديمه بأنه لا يهتم لأمريته وبأن في تقديمه للإمامة تعظيمه وقد وجب عابهم أهائته شرعا ولا يخفى أنه إذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة فإنه لا يؤمن أن يصلى بهم بغير طهارة فهو كالمتبذع تكره إمامته بكل حال بل متى في شرح النية على أن كراهة تقديمه كراهة تحريم لما ذكرنا قال ولذا لم تحز الصلاة خالفه أصلا عندما لك ورواية عن أحمد فلا حول الشارح في عبارة المصنف وحمل الاستثناء على غير الفاسق والله أعلم **(قوله)** أى صاحب بدعة (أى محرمة أو الأفقد تكون واجبة كنصب

(ويكره) تنزيها إمامة عبد ولو معتقا قهستانى عن الخلاصة وإعله لما قدمناه من تقدم الحر الأصلى إذ الكراهة تنزيهية فتنبه (وأعرابى) ومثله تركبان وأكراد وعامى (وفاسق) وأعمى (ونحوه الأعشى) نهر (الأن يكون) أى غير الفاسق (أعلم القوم) فهو أولى (ومتبذع) أى صاحب بدعة

الأدلة يورد على هل التفرق عصاة وعمر من جهة الكتب والسنة \* ومدونة كاحداث نحو  
 رباط ومدونة وكل احسان ما يكن في الصدر الاول \* وعكروة كخرجه الساجد \* وماحة  
 كالتوسع بغيره المأكول والشرب واللبس كفي شرح اجتماع الصغير للمناوي عن تهذيب  
 النجاشي ومثله في الطريقة المحمدية لا يكون (قوله) وهي اعتقاد الحق عزرا هذا التعريف  
 في همتن الحرائن الى الحنفية ابن حجر في شرحه لا يثبت ان الاعتقاد يشمل ما كان  
 معه عمل الاولين من الذين مال لادان بغيره كسج الشيعة على الرجلين واكلهم السج  
 على الحنفيين ونحو ذلك \* حيد فوسد في حريف الشعبي انها بانها ما احدث على خلاف  
 الحق الشافعي من رسول الله صلى الله عليه وسلم من عداو عمل احوال بنوع شبهة واستحسان  
 وحمل دين قويتا وصبر احسا مستقيم اه وفيهم (قوله) لا معاندة اما لو كان معاندا للادلة  
 القطعية التي لاشبهته فيها اصلا كالنكر الحشر وحدث اعاد ونحو ذلك فهو كافر قطعاً  
 (قوله) بل بنوع شبهة اي وان كانت عدة كقول مكر الرواية بأنه تعالى لا يرى جلالة  
 وعظمة (قوله) وكل من كان من قبلنا لا يكفر بها اي بالبدعة المذكورة المثبتة على شبهة  
 الا لا خلاف في كفر الخلف في ضروريات الاسلام من حدوث العدا وحشر الاجساد  
 وعلى العمل بالمحرمات وان كان من اهل القبلة المواقب طول عمره على الطاعات كافي شرح  
 التحرير (قوله) حتى استوارج اراد بهم من خرج عن معتقد اهل الحق لخصوص الفرق  
 الذين خرجوا عن الامة على رضاه على عنه وكفروه فيشمل المعتزلة والشيعة وغيرهم  
 (قوله) وسب الرسول عكداً في ذلك النسخ ورأيت كذب في الحرائن بخط الشارح  
 وفيه ان ساب الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً فصواب وسب الصحاب الرسول  
 وقبيح المحض غير الشيعين سياسياً في باب امرت ان سابها واحدها كافر \* اقول ما سألني  
 محمول على سبها بالاشبهة ماصرح به في شرح اثبتة من ان سابها او مكر خلافتها اذا  
 بناء على شبهة لا لا يكفر وان كان قوله ككفر في حد ذاته لا يبيح ينكرون حجة الاحماع بانها مهم  
 الصيغة فكان شبهة في الجهة وان كانت باطلاً بخلاف من ادعى ان علياً له وان جبريل غلط  
 لانه ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الاحتجاج بل محض هوى وتماه فيه فراجع وقد  
 اوضحنا هذا المقام في كتابي (تابه) الولاية والحكام على احكامهم خبر الانام او احد انتخابه  
 الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله) لكونه عن تأويل الحق علة اتموله لا يكفر بها  
 قل انحقق ابن الهيثم في الآخر التحرير وجهل المنتدع كاعتزلة ما نفي ثبوت الصفات زائدة  
 وعذاب القبر والشفاعة وخروج مرتكب الكبيرة والرؤية لا يصلح عذراً للوضوح الادلة  
 من الكتب والسنة الصحيحة لكن لا يكفر اذا تمسك بالقرآن او الحديث او العقل والنهي  
 عن تكفير اهل القبلة والاحماع عن قبول شهادتهم ولا شهادة لكافر على مسلم وعدمه في  
 احتسابه ليس تكفيرهم اي بل اتدبيرهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم او حلف انه محق  
 واورد ان استباحة المعصية كفر واجب اذا كان عن مكابرة وعدم دليل بخلاف مانع  
 دليل شرعي والمبتدع مخطئ في تمسكه لا مكابرة والله اعلم يسر اثر عبده اه (قوله) وما من  
 كفرهم اي ما من كفر اهل السنة والجماعة من كفر الحوارج اي اصحاب البدع والمراد

وهي اعتقاد خلاف المعروف  
 عن الرسول لا بعدة بل  
 بنوع شبهة وكل من كان  
 من قبلنا (لا يكفر بها) حتى  
 الحوارج الذين يستحقون  
 دماناً وامواتاً وسب  
 الرسول وينكرون صفاته  
 تعالى وجواز رؤيته لكونه  
 عن تأويل وشبهة بدليل  
 قول شهادتهم (الاحطائية  
 وما من كفرهم وان)  
 انكر بعض ما من الذين  
 ضرورة (كفر بها)

منا معشر الخفية وافاد ان المتمدن عندنا خلافة فقد نقل في البحر عن الخلافة في وعاد على كفر بعضهم ثم قال والحاصل ان المذهب عدة تكفير احدهم من الخائفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة خلافهم **(قوله)** ان الله تعالى جسم كالأجسام وكذلك لا يقل كالأجسام واما لو قال لا كالأجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الوهم ينقش فرفعه بقوله لا كالأجسام فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذات معصية وتماه في البحر **(قوله)** انكاره صحة الصديق) ما فيه من تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه وفي المتع عن الخلافة ومن انكر خلافة الصديق او عمر فهو كافر اهـ ولعل المراد انكار استحقاقهما الخلافة فهو مخالف لاجماع الصحابة لانكار وجودها لهما بحر ويبنى تفصيل الكفر بالنكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كاسم عن شرح التوبة بخلاف انكار صحة الصديق تأمل **(ثقله)** (نقله) تأكيد وليس المراد به في حالة كذا ولا في حالة كذا اذا ليس هنا احوال حـ **(قوله)** وولد الزنا) اذ ليس له اب يريه ويؤيده ويعلمه فيغلب عليه الجهل بحر او لتفردة الناس عنه **(قوله)** هذا) اي ما ذكره من كراهة اقامة المذكورين **(قوله)** ان وجد غيرهم) اي من هو احق بالامامة منهم **(قوله)** بحر بحثا) قد علمت انه موافق للمعقول عن الاختيار وغيره **(قوله)** نال فضل الجماعة) افاد ان الصلاة خلفهما اولى من الانفراد لكن لا ينال كايصال خلف حتى ورع حديث من صلى خلف عالم تقي فكما صلى خلف نبي قال في الحلية ولم يجدهم فخرجوا نعم اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعا ان سره ان يقلد الله صلاتكم فليؤمكم خياركم فهم وفدكم فيا بينكم وبين ربكم اهـ **(قوله)** وكذا تكره خاف امرد) الظاهر انها تنزيهية ايضا والظاهر ايضا كما قال الرضوي ان المراد به الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل يقال هنا ايضا اذا كان اعلم القوم بتتفي الكراهة فان كانت عللة الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهل او لتفردة الناس من الصلاة خلفه ففأتمل والظاهر ان ذا العذار الصبيح المنتهى كالامرد تأمل هذا وفي حاشية المندى عن الفتاوى العفيفة سئل العلامة الشيخ عبدالرحمن بن عيسى المرشدى عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبيات ولم ينبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا قد نبه له شعرات في ذنبه تؤذن بأنه ليس من مستديرى الناحى فهسل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين ام لأجواب سئل العلامة الشيخ احمد بن يونس المعروف بأبن السلي من متأخري علماء الخفية عن مثل هذه المسئلة فأجاب بالجواز من غير كراهة وناهيك به قدوة والله اعلم وكذلك سئل عنها المفتى محمد تاج الدين القامى فأجاب كذلك اهـ **(قوله)** وسفيه) هو الذى لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع او العقل كما سيذكره في الحيز ط **(قوله)** وفلوج وابرس وشارب الخمر) وكذلك اعرج يقوم ببعض قدمه فلا تقدره بغيره اولى تارخانية وكذا اجزم برجندى ومحبوب وحاقن ومن له يد واحدة فقاوى الصوفية عن التحفة والظاهر ان العللة التفردة ولذا قيد الابرس بالشيوخ ليكون ظاهرا ولعدم امكان اكالم الظهارة ايضا في الفلوج والاقطع المحبوب ولكراهة صلاة الحاقن اي يقول ونحوه **(قوله)** وشارب الخمر الى قوله ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاسق

بقوله ان الله تعالى جسم كالأجسام وانكاره صحة الصديق ( فلا يصح الاقتداء به احدا) فايحفظ وولد الزنا) هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بحر بحثا وفي التهر عن الخبيث صلى خلف فاسق او مبتدأ نال فضل الجماعة وكذا تكره خاف امرد وسفيه وفلوج وابرس شارب الخمر وآكل الربا ونماء ومراء ومتصنع

مطلب  
في امامة الامرد

ح والاعمال من ينقل الكلام بين الناس على جهة الفساد وهي من الكبار ويحرم على الانسان قبولها والمرأى من يقصد ان يراه الناس سواء تكلف تحسين الصاعات اولاً وانصنع من يشكك تحسيتها فهو اخس مما قبله ط **(قوله)** ومن أم بأجرة) بأن استؤجر ايضاً اماماً سنة او شهراً بكذا وليس منه ما شرطه الواقف عليه فإنه صدقة ومعونته ربحي اي يشبه الصدقة ويشبه الاحرة كسباً في ان شاء الله تعالى في الوقف على ان المنفق به مذهب المتأخرين من حواجز الاستحجار على تعاليم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاستحجار على التلاوة المجردة وبقية الطاعات لما لا ضرورة اليه فإنه لا يجوز اصلاحاً كما سنحققه في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى ففيه **(قوله)** لكن في وتر البحر الخ) هذا هو المتمد لان المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عادته مراعاة مواضع الخلاف حاز والافلا ذكره السندي المتقدم ذكره ح قات وهذا بناء على ان العبرة لرأى المتقدم وهو الاصح وقيل لرأى الامام وعلمه جماعة قال في النهاية وهو اقيس وعليه فيصح الاقتداء وان كان لا يختاط كما يأتي في الوتر **(قوله)** ان يقيم المراعاة لمكره الخ) اي المراعاة في الغرائض من شروط وازكان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنة كما هو ظاهر سياق كلام البحر وظاهر كلام شرح المنية ايضاً حيث قال واما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المتقدم عليه الاجماع اما اختلاف في الكراهة اه فبعد بالفساد دون غيره كاترى وفي رسالة (الاهتداء في الاقتداء) مثلاً على القاري ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يختاط في موضع الخلاف والافلا والمعنى انه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضيع المهمة للمراعاة ان يتوضاً من الفسد والحجامة والقي والرفاق ونحو ذلك لافيا هو سنة عنده مكروه عندنا كرفع اليدين في الانتقالات وجهر البسملة واخفاؤها فهذا وامثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلامهم يتبع مذهبه ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشياء للخير الرملي الذي يميل اليه خاطري القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه مفسد اه وبحث الحشى انه ان علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنة فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح وان لم يدرك شيئاً كره لان بعض ما يجب تركه عندنا يسر فعله عنده والظاهر انه يفعله وان علم تركها في الآخرين فبسط ما ياتي ان يكره لانه اذا كره عند احتمال ترك الواجب فعند تحققه بالاولى وان علم تركها في الثالث فقد ينبغي ان يقتدى به لان الحساسة واجبة ففقد على ترك كراهة التزبه اه سبق الى نحو ذلك العلامة البري في رسالته حتى ادعى ان الانفراد افضل من الاقتداء به قول اد لرب انه يأتي في صلاته بما تجب الامادة به عندنا او تستحب لكن رد عليه ذلك فبعد في رسالة الصاء قد سمعناك ما يؤيد الرد ونقل الشيخ خير الدين عن الرملي الشافعي انه مشى على كراهة الاقتداء بما خالف حيث امكنه غيره ومع ذلك هي افضل من الانفراد وبخاصة في فصل الحساسة وبه اتفق الرملي الكبير واعتمده السبكي والاسنوي وغيره قول الشيخ خير الدين والحاصل ان تقدم في ذلك اختلاف وكل ما كان لهم علة في الاقتداء بشيئة وفساد او فساداً او فساداً كان لنا عليه عليهم وقد سمعت ما اعتمده الرملي وافق به

مطلب

في الاقتداء بشافعي ونحوه  
هل يكره ام لا

ومن أم بأجرة فهستانى  
زاد ابن ملط ومخالف  
كشافى لكن في وتر البحر  
ان يقيم المراعاة لم يكره  
او عندها يصح وان شك  
كره

والفقير اقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفي بالشافعي والفقير المصنف يسلم ذلك سعر

وانا رملى فقه الحنفي \* الامر بعد اتفاق العالمين

اه ما خلا اى لاجدال بعد اتفاق عالمي المذهبين وها رملى الحنفي يعني به نفسه ورملى الشافعية رحمه الله تعالى فتحصل ان الاقتداء بالحنابلة المراسي في الفرائض افضل من الانفراد اذ لم يجد غيره والاقتداء بالموافق افضل \* بقى ما اذا تعددت الجماعات في المسجد وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم ان افضل الاقتداء بالشافعي بل يكره التأخير لان تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد الا اذا كانت الجماعة الاولى غير اهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكروه ولانه لا يخلو الحنفي حالة صلاة الشافعي اما ان يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفي وذلك منهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة واما ان يجلس وهو مكروه ايضا لاعراضه عن الجماعة عن غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدني عن الشيخ والده الشيخ محمد اكرم وخاتمة المحققين السيد محمد امين مير بادشاه والشيخ اسمعيل الشرواني فانهم رجحوا ان الصلاة مع اول جماعة افضل قل وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العفيفة

مطلب —

اذا صلى الشافعي قبل  
الحنفي هل الافضل  
الصلاة مع الشافعي ام لا

(و) يكره تحريما (نطويل)  
الصلاة على القوم زائدا  
على قدر السنة في قراءة  
واذا كان رضى القوم ولا  
لاطلاق الامر بالتخفيف  
نهر

عن الشيخ عبد الرحمن المرشدي وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتي بلد الله الحرام الشيخ علي بن جباله بن ظهيرة الحنفي لا يزال يصلي مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقتدى به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيري بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنة وان الانفراد افضل لو لم يدرك امام مذهبه وخالفهم ايضا العلامة الشيخ رحمه الله السندي تليذ ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو مراعى وكذا العلامة المتلا على القاري فقال بعدما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام كما في زماننا فالافضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم او تأخر على ما استحسنته عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من اهل الحرمين والقدس ومصر والشام ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذي يميل اليه القاب عدم كراهة الاقتداء بالحنابلة مالم يكن غير مراعى في الفرائض لان كثيرا من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تباين مذاهبهم وانه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة واما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها اول الباب والله اعلم بالصواب **(قوله تحريما)** اخذه في البحر من الامر بالتخفيف في الحديث الآتي قال وهو للوجوب الاصارف ولا دخول الضرر على الغير اه وجزم به في النهر **(قوله زائدا على قدر السنة)** عزاء في البحر الى السراح والمضمرات قال وذكره في الفتح بخلافه لا يكتبوه به بعض الأئمة فقرا بسيرا في الفجر كبيرها اه **(قوله لا إطلاق الامر بالتخفيف)** وهو ما في الصحيحين اذا صلى احدكم للناس فيخفف فإن فيهم الضيف والسقم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر واعترضه الشيخ اسمعيل بأن تعليل الامر بما ذكر يفيد عدم الكراهة اذا رضى القوم اي اذا كانوا محصورين ويمكن حل كلام البحر على غير المحصورين تأمل **(قوله)**

وفي سنة ١٠٦٠ هـ (١٦٥٠ م) مقبل بقوله زيد على مدار السنة وحاصله العشر بقدر حال القوم مطلقا  
 أي مؤدونه من قدر السنون وفيه عبرة أولا فلا بد من خلاف الحقول عن السراج والمضمرات  
 الأمر وأما تأني فلان القدر السنون لا يزيد على صلاة اشعقهم لأنه كان بعبه صلى الله عليه  
 وسلم مع علمه بأنه يقتدى به الضعف وسقم ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما تأني فلان قراءة  
 معاذ لما شكاه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقل اثنان انت يا معاذ انما كانت زائدة  
 على القدر السنون قل انك في السراج وقد بحثنا ان التطويل هو الزيادة على القراءة السنوية  
 فله صلى الله عليه وسلم نهى عنه وفرائده هي السنوية فلا بد من كون ما بهى عنه غير ما كان  
 دأبه الا ضرورة وقراءة معاذ لما قبله صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالبصرة على ما في مسلم  
 ان معاذ افتتح بالبصرة فخرّف رجل فسلم ثم صلى وحده واضرب وقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا نمت بالناس فقرأ بالشمس ونحوها وسبح اسم ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والليل اذا  
 يغشى لاسها كانت العشاء وان قومه معاذ كان العذر متحققا فيهم لا كسل منهم فأمر فيهم بذلك  
 .. كما ذكرناه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قواله واوجزت قال سمعت  
 بكاء حتى فطخت ان تقن امه اه ما يخصا فقد ظهر من كلامه انه لا ينقص عن السنون  
 لا لضرورة كقراءته بالمعوذتين لكاء النبي وظهر من حديث معاذ انه لا ينقص عن السنون  
 صعب جماعة لانه بعين لدون السنون في صلاة العشاء بل انهاء عن الزيادة عليه مع تحقق  
 العذر في قومه فما استظهره الشرياني من الحديث وحمل عليه كلام الكمال غير ظاهر نعم ذكر  
 في البحر في باب الوتر والوافل عند اسلامه على التراويح معربا الى الخبي ان الحسن روى  
 عن الامام انه اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد احسن ولم يسي اه لكنه  
 لا يفي ما قلناه لان احسن بقراءة الحمد الواجب ولم يسي اى لم يصل الى كراهة شديدة فأنزل  
**(قوله ويكره تحريما)** صريحه في الفتح والبحر **(قوله ولو في التراويح)** اذ ان الكراهة  
 في كل ما شرع فيه جماعة الرجال فرضا او نفلا **(قوله لانها تشرع مكررة دالة)** قال في الفتح  
 واعلان جماعتين لانكره في صلاة الجنازة لانها فريضة وترك التقدم مكروه فدار الامر بين  
 فعل المكروه لفعل المأثم او ترك الفرض لتركه فوجب الاول بخلاف جماعتين في غيرها  
 ولو صلين فرادى فقد تسبقت احداهن فتكون صلاة الباقيات نفلا والتفيل بها مكروه فيكون  
 فراغ تلك موجبا لفساد الفرضية لصلاة الباقيات كتفسيدها الخامسة بالسجدة لمن ترك القعدة  
 الاخيرة اه ومثله في البحر وغيره ومفاده ان جماعتين في صلاة الجنازة واجبة حيث لم يكن  
 غيرهن ولعل وجه الاحتراز عن فساد فرضية صلاة الباقيات اذا سبقت احداهن وفيه  
 ان الرجال لو صابوا منفردين يلزم فيها مثل ذلك فيلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع ان المصريح  
 به ان الجماعة فيها غير واجبة قائل **(قوله لا تعد)** لانها لو اعيدت لوقعت نفلا مكروها ط **(قوله)**  
 بصلاتها) قيد به لان الرجال لا تنفقد صلاتهم ح **(قوله الا اذا استخافها)** استثناء من قوله لا تعد  
 وهذا ليس خاصا بالجنازة بل غيرها مثلها **(قوله فتفسد صلاة الكل)** اما الرجال  
 والامام فلعدهم صحة اقتداء الرجال بالمرأة واما النساء والمقدمة فلانهن دخلن في تحريمه كاملة  
 فذا اتفقن الى تحريمه ناقصة لم يخرج كانهن اتفقن من فرض الى فرض آخر كما في البحر ونظائر

وفي شريانية طاهر  
 حديث معاذ انه لا يزيد  
 على صلاة صعبه وصالحا  
 ويدل على الصلابة الا  
 ضرورة وصح انه عليه  
 الصلاة والسلام قرأ  
 بالمعوذتين في الفجر حين  
 سمع بكاء حتى (و) يكره  
 تحريما (جماعة النساء) ولو  
 في التراويح (في غير صلاة  
 جنازة) لانها لم تشرع  
 مكررة فلو انفردن  
 فتولين بفراغ احداهن  
 ولو امت فيها رجلا لا تعد  
 اسقط الفرض بصلاتها  
 الا اذا استخافها الامم  
 وخلفه رجلا ونساء فتفسد  
 صلاة الكل

التعليل يقتضي الفساد ولو كن نساء خلاصا افاده ابو السعود و الاظهر التعليل بان الامام  
 يصير مقتديا بخالفته فيفسد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصاح للامامة فيفسد صلاته  
 فكذا من خلفه وحتى **(قوله** تقف الامام) بالمشاة الفوقية لان قاعلة الامام وهو هنا مؤثت  
 حقيق اه وقال مثلا على القارى يجوز التذكير لانه مصدر بمعنى المفعول اى المقتدى به اه  
 وفى النهر هو من يؤتم به ذكر اكان او اثنى وفى بعض النسخ الامامة وترك الهاء هو الصواب  
 لانه اسم لا وصف اه **(قوله** وسطهن) فى المغرب الوسط بالتحريك اسم عين ما بين طرفى  
 النشئ كمرکز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذا كان ظرفا والاول يجعل  
 مبتدا وقاعلا ومفعولا به الخ وفى ضياء العلوم الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول  
 وسط رأسه دهن بالسكون وفتح العطاء فهذا ظرف واذا ففتح السين رفعت العطاء وقت وسط  
 رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعياه فيجوز هنا الفتح والسكون لانها اذا وقعت فى نصف  
 الصف صدق انها فى الوسط بالسكون وانها عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه فى الاول  
 على الظرفية وفى الثانى على الحالية لانه بمعنى متوسطة فافهم **(قوله** فلو تقدمت ائمت) افاد  
 ان وقوفها وسطهن واجب كما صرح به فى الفتح وان الصلاة صحيحة وانها اذا توسلت  
 لاتزول الكراهة وانما ارشدوا الى التوسط لانه اقل كراهية من التقدم كما فى السراج بجر  
**(قوله** فيتقدمهن) اذ صلى وسطهن فسدت صلاته بمخاذاً تنهى له على تقدير ذكر كونه حى  
 وتفسد صلاتهن ايضا **(قوله** فيتوسطهن الخ) اشار به الى ان التشبيه بين العراة والنساء ليس  
 من كل وجه بل فى الانفراد وقيام الامام فى الوسط والا فالعراة يصلون قعودا وهو افضل  
 والنساء قائمات كما فى البحر **(قوله** ولو عجوزا ليلا) بيان للاطلاق اى شابة او عجوزا نهارا او  
 ليلا **(قوله** على المذهب المقتضى) اى مذهب المتأخرين قال فى البحر وقد يقال هذه الفتوى  
 التى اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا ان الشابة تمنع مطلقا اتفاقا  
 واما العجوز فليها حضور الجماعة عند الامام الا فى الظهر والعصر والجمعة اى وعندها مطلقا  
 فالافتاء بمنع المعجاز فى الكل مخالف للكل فالاعتماد على مذهب الامام اه قال فى النهر وفيه  
 نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انما منعها لقيام الحامل وهو فطر الشهوة بناء على  
 ان الفسقة لا ينتشرون فى المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفى الفجر والعشاء نائمون فاذا  
 فرض انتشارهم فى هذه الاوقات اغلبة فيسقمهم كما فى زماننا بل تحريمهم اياها كان المنع فيها  
 اظهر من الظهر اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسمعيل وهو كلام  
 حسن الى الغاية **(قوله** واستثنى الكمال الخ) اى مما افق به المتأخرون لعدم العلة السابقة  
 فيبقى الحكم فيه على قول الامام فافهم **(قوله** ليس معهن رجل غيره) نظاره ان الحلوۃ  
 بالاجنبية لا تتنق بوجود امرأة اجنبية اخرى وتنق بوجود رجل آخر تأمل **(قوله** كاخته)  
 من كلام الشارح كدرايته فى عدة نسخ وكذا بخطه فى الخرائن حيث كتبه بالاسود وافاد ان  
 المراد بالحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الحلوۃ بالاخرة رضاعا والصهرة الشابة تأمل  
**(قوله** اوزوجته وأمته) بالرفع عطفا على رجل او محرم لا بالجر عطفا على اخته لما علمت  
 انه ليس من المتن وحينئذ فلا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فافهم **(قوله** فى المسجد) اعمد

( فان فعلان تقف الامام  
 وسطهن ) فلو تقدم  
 ائمت الا الحنفى فيتقدمهن  
 كالعراة ) فيتوسطهن  
 امامهم ويكره جماعته  
 تحريما فتح ( ويكره  
 حضورهن الجماعة ) ولو  
 لجمعة وعيد ووعظ (مطالة)  
 ولو عجوزا ليلا ( على  
 المذهب ) المقتضى بفساد  
 الزمان واستثنى الكمال  
 بخلاف المعجزة المتفانية ( كما  
 تكره امامة الرجل لهن  
 فى بيت ليس معهن رجل  
 غيره ولا محرمة ) كاخته  
 ( اوزوجته وأمته ) اما اذا  
 كان معهن واحد من ذكر  
 او امين فى المسجد لا  
 يكره بجر ( يقف الواحد )  
 ولو صليا

تتحقق الخلوة فيه ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يعد خلوة كياناً حتى **(قوله)** اما الواحدة فتأخر) فلو كان معه رجل ايضاً يقيم عن يمينه والمرأة خلفهما ولو رجلان يقيمهما خلفه والمرأة خلفهما وتأخر الواحدة بمحلها اذا اقتدت برجل لأمرأة مثلهما ط عن البرجندى **(قوله على المذهب)** خلافاً لما عن محمد من انه يجعل اصابعه عند عقب الامام ببحر ويأمره الامام بذلك اي بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع اشار اليه بيده لحديث ابن عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقامه عن يمينه سراج **(قوله)** بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم ووقع سجوده مقدماً عليه لكون المتقدم اطول من امامه لا يضر ومعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يضر تقدم اصابع المتقدم على الامام حيث حاذاه بالعقب مالم يفحش التفاوت بين المتقدمين حتى لو فحش بحيث تقدم اكثر قدم المتقدم لعظم قدمه لا يصح كإشارته اليه بقوله مالم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف الى ان العبرة انما هو للتقدم للرأس فلو كان الامام اقصر من المتقدم يقع رأس المتقدم قدام الامام يجوز بعد ان يكون محاذياً بقدمه او متأخراً قليلاً وكذا في محاذاة المرأة كإسباتي وان تفاوتت الاقدام صغراً وكبراً فالعبرة للساق والكعب والاصح مالم يتقدم اكثر قدم المتقدم لا يفسد صلاته كافي المجتبى انتهى فما ذكره الشارح لبس مخالفاً لما تقدم كأمرهم رحمتي فافهم وفي التمهيد الثاني هذا في غير المومي والعبرة في المومي للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كافي الزاهدي وغيره انتهى اقول وينبغي ان لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيداً بل كذلك اذا سواه على قياس ما تقدم وينبغي ايضاً ان يكون هذا في المومي المتقدم بصحيح او بنوم مثله وكان كل منهما قاعداً او مستلقياً ورجلاه الى القبلة اما لو على جنبه فيشترط كون المؤتمر مضطجعا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس اصلاً \* (تايه) افراد القدم في كلام الشارح كغيره يفيد ان المحاذاة تعتبر بواحدة ولم اره صريحاً والظاهر انه لو كان معتمداً على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على المتقدمين فان كانت احدهما محاذية والاخرى متأخرة فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظراً للمحاذية او لا نظراً للمتقدمة محل ونظر والظاهر الثاني ترجيحاً للحاضر على المسيح كما قالوا فبالا كانت احدي قوائم الصيد في الحل والاخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح \* (فرع) قال في منية المفتي اقتدى على سطح وقام بمحذاة رأس الامام ذكر الخلو اني انه لا يجوز والسرخسي يجوز **(قوله)** كرهه اتفاقاً الظاهر ان الكراهة تنزيهية لتعليقها في الهداية وغيرها بخلاف السنة ولقوله في الكافي جاز ونساء وكذا نقله الزبلي عن محمد لكن قدما في اول بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في ان الاساءة دون الكراهة او افحش منها ووقفنا بينها بانها دون كراهة التحريم وافحش من كراهة التنزيه فراجعه **(قوله)** والزايد خلفه) عدل تبعاً لواقعية عن قول الكثر والاشنان خلفه لانه غير خاص بالاشنان بل المراد ما زاد على الواحد اشنان فاكثر نعم يفهم حكم الاكثر بالاولى وفي التمهيد الثاني وكيفيته ان يقف احدهما بمحذاة والاخر بيمينه اذا كان الزايد اثنين ولو اربعة ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا وفيه اشارة الى ان الزايد لو جاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتأخر

اما الواحدة فتأخر (محاذياً) اي مساوياً (ليمين) امامه (على المذهب) ولا عبرة بالرأس بل بالقدم فلو صغيراً فالاصح مالم يتقدم اكثر قدم المؤتمر لا يفسد (فلو وقف عن يساره كرهه) اتفاقاً (وكذا) يكرهه (خلفه على الاصح) لمخالفته السنة (والزايد) يقف (خلفه) فلو توسط اثنين

مطلبـــــــــــــــــ

هل الاساءة دون الكراهة او افحش منها



المقتدى الاول وبأقن تمامه قريبا **(قوله كره تنزيها)** وفي رواية لا يكره والاوّل اصح كافي  
الامداد **(قوله)** وتحريما لولا كثر أفاد أن تقدم الامام امام الصف واجب كما افاده في الهداية  
والفتح **(قوله كره اجبا)** اي للمؤتم وليس على الامام منها شيء ويخلص من الكراهة  
بالفهم الى خلف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قولهم لو كان مع الامام  
واحد على المكان والباقي دونه لا يكره وقد تزول المخالفة بان تكون الثانية موضوعا اذا كان  
المؤتم خلفه ط اقول لما اصرح بالواحد وانما صرحوا بكراهة انفراد الامام على المكان  
ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا ينافي  
ما هنا وايضا قد صرحوا بكراهة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل \* (تمه) \* اذا  
اقتدى بأمام خلف آخر يتقدم الامام موضع سجوده كذا في مختارات التوازل وفي القهستاني عن  
الجلابي ان المقتدى يتأخر عن الميمن الى خلف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحد  
بآخر خلف ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولو جذب قبل التكبير لا يضره وقيل يتقدم الامام  
اه ومقتضاه ان الثالث يقتدى متأخرا ومقتضى القول بتقدم الامام انه يقوم بجنب المقتدى  
الاول والذي يظهر انه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخر والا جذبه الثالث  
ان لم يخش افساد صلاته فان اقتدى عن يسار الامام يشير اليهما بالتأخير وهو اولى من تقدمه  
لانه متبوع ولان الاصطفاة خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى شانه في مكانه  
وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
في غزوة فقام يصلي فجئت حتى قمت عن يساره فأخذ بيدي فادارني عن يمينه فجاء ابن مسهر حتى  
قام عن يساره فأخذ بيدي جميعا فدفنسا حتى اقامنا خلفه اه وهذا كله عند الامكان والاعتين  
الممكن والظاهر ايضا ان هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والا اقتدى الثالث عن يسار  
الامام ولا تقدم ولا تأخر **(قوله الحلل)** هو انفراج ما بين الشدين قاموس وهو على وزن جبل  
ط **(قوله)** ويقف وسطا قال في المعراج وفي مبسوط بكر السنة ان يقوم في الحراب ليعتدل  
الطرفان ولو قام في احد جانبي الصف يكره ولو كان المسجد الضيق يجنب الشئ واما  
المسجد يقوم الامام في جانب الحائط ليستوي القوم من جانبيه والاصح ما روى عن ابي حنيفة  
انه قال اكره ان يقوم بين السارين او في زاوية او في ناحية المسجد او الى سارية لانه خلاف  
عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام توسطوا الامام وسدوا الحلل ومتى استوى جانباه يقوم  
عن يمين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة سدّها والانتظر حتى يمجي آخر فيقفان  
خلفه وان لم يمجي حتى ركع الامام يختار اعلم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم  
يجد عالما يقف خلف الصف يجذاه الامام للضرورة ولو وقف منفردا بغير عذر تصح صلاته  
عندنا خلافا لاحد اه \* (تنبيه) \* يفهم من قوله او الى سارية كراهة قيام الامام في غير الحراب  
ويؤيده قوله قبله السنة ان يقوم في الحراب وكذا قوله في موضع آخر السنة ان يقوم  
الامام ازاء وسط الصف الا ترى ان المحارب مانضبت الاوسط المساجد وهي قد عينت لمقام  
الامام اه والظاهر ان هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لئلا يلزم عدم قيامه في الوسط فلو لم  
يلزم ذلك لا يكره تأمل \* (فرع) \* ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة ان الفضل للامام

مطلبه

كره تنزيها وتحريما لو  
أكثر ولو قام واحد يجنب  
الامام وخلفه صف كره  
اجما (ويصف) اي  
يصفهم الامام بأن يأمرهم  
بذلك قال الشعبي وينبغي  
ان يأمرهم بأن يترأصوا  
ويسدوا الحلل ويسوا  
مناكبهم ويقف وسطا

في كراهة قيام الامام في  
غير الحراب

ان يقف في مقام ابراهيم **(قوله وخير صفوف الرجال اولها)** لانه روى في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة يرأها اولاً على الامام ثم تتجاوز عنه الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى المياس ثم الى الميسر ثم الى الصف الثاني وتامة في البحر (تنبيه) قال في المراج الافضل ان يقف في الصف الآخر اذا خاف اذاء أحد قال عليه الصلاة والسلام من ترك الصف الاول محتافة ان يؤذي مسلماً اضعف له اجر الصف الاول وبه اخذ أبو حنيفة ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اهـ اي لو تركه مع عدم خوف الايذاء وهذا لوقبل الشروع فلو شرعوا وفي الصف الاول فرجته خرق الصفوف كما يأتي قريباً وفي حاشية الاشياء للحموى عن المضمرات عن الثصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سناً أو أهلاً علم ينبغي ان يتأخر ويقدم تعظيماً له فهذا يفيد جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافاً للشافعية وقال في الاشياء لم أره لاصحابنا ونقل العلامة البيهقي فروعا تدل على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام انى بشراب فشرب منه وعن يمينه أصغر القوم وهو ابن عباس وعن يساره أشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للغلام لتأذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام لا والله فاعطاه الغلام اذ لرب ان مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل اهـ أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام اهل العلم والاشياخ كما أقاده الفرع السابق والحديث فانهما يدلان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاه الاناء لمن له الحق وهو من على اليمين فيكون الايتار بالقرية استقلاً من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور اما لو أتر على مكانه في الصف مثلاً من ليس كذلك يكون اعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعاً وينبغي ان يحمل عليه ما في النهر من قوله واعلم ان الشافعية ذكروا ان الايتار بالقرب مكروه كالوكان في الصف الاول فلما اقيمت آثر به وقواعد لا تأباه اهـ (تنبيه آخر) قال في البحر في آخرياب الجمعة تكلموا في الصف الاول قيل هو خلف الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا تتوصل العامة الى النيل فضيلة الصف الاول اهـ أقول والظاهر ان المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل الجدار القبل من المسجد كان يصلي فيها الامراء الجمعة ويتعمون الناس من دخولها خوفاً من العدو فعلى هذا اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها ام ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ الفقيه بالثاني توسعة على العامة كي لا تقوهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى ان مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج الحائط القبل يكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفيها خارجاً عنها من اول الجدار الى آخره فلا يتقطع الصف بينائها كما لا يتقطع بالمنبر الذي هو داخلها فيما يظهر وصرح به الشافعية وعليه فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها يكون مكروهاً ويؤخذ من تعريف الصف الاول بما هو خلف الامام اي لا خلف مقتد آخران من قام في الصف الثاني بجذاه باب المنبر يكون من الصف الاول انه ليس خلف مقتد آخر والله

وخير صفوف الرجال  
اولها

مطلب

في جواز الاشارة بالقرب

مطلب

في الكلام على الصف  
الاول

تعالى اعلم **(قوله في غير جنازة)** اما فيها فآخرها اظهارا للتواضع لانهم شفعاء فهو احرى بقبول شفاعتهم ولان المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الاول امتنعوا عن التأخر عند قلتهم رحمتي **(قوله ثم وثم)** اي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة مايلي الاخير افضل مما تقدم رحمتي **(قوله كره)** لان فيه تركا لا كمال الصفوف والظاهر انه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة لاجل ان يصل صوته الى اطراف المسجد لا يكره **(قوله كقيامه في صف الخ)** هل الكراهة فيه تنزيهية او تحريمية ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله ط بقى ما اذا رأى الفرجة بعد ما حرم هل يمشی اليها لم أره صريحا وظاهر الاطلاق نعم ويفيده مسئلة من جذب غيره من الصف كما قدمناه فانه ينبغي له ان يجيئه لتتقى الكراهة عن الجاذب فشيء لنفى الكراهة عن نفسه أولى فتأمل ثم رأيت في مفصلات الصلاة من الحلية عن الذخيرة ان كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الاول فمشى اليها لم تفصل صلاته لانه مأمو بالمراسة قال عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اه اي لانه عمل كثير وظاهر التعليل بالامر انه يطلب منه المشي اليها تأمل **(فائدة)** قال في الاشياء اذا أدرك الإمام راكعا فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اه اما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يقف وحده بل يمشی اليه ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية معللا بأن ترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة تأمل ويشهده ان ابا بكر رضى الله عنه ركع دون الصف ثم دب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تاعد **(قوله وهذا الفعل مفوت الخ)** هذا مذهب الشافعية لان شرط فضيلة الجماعة عندهم ان تؤدي بلا كراهة وعننا ينال التضعيف وبازمه مقتضى الكراهة او الحرمه كما لو صلاها في ارض مغضوبة رحمتي ونحوه في ط **(قوله لتقصيرهم)** يفدان الكلام فيها اذا شرعوا وفي القنية قام في آخر صف وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلداخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المارين بيديه دل عليه ما في الفردوس عن ابن عباس رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صف فليسدها بنفسه فان لم يفعل فمر مار فليخط على رقبته فانه لاحرمته اه اي فليخط المار على رقبة من لم يسد الفرجة اه **(قوله اليكم مناكب في الصلاة)** المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصل لان له ط عن النواوي **(قوله كما يسط في البحر)** اي تقلا عن فتح التقدير حيث قال ويظن ان فسحه له رياء بسبب ان تحرك لاجله بل ذاك اعانة على ادراك الفضيلة واقامة لسد الفرجات المأمور بها في الصف والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه **(قوله لكن نقل المصنف وغيره الخ)** استدل على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه مخالف للعقول في المسئلة وعبارة المصنف في المنع بعد ان ذكر لو جذب به آخر فتأخر الاصح لاتفسد صلاته وفي القنية قيل لمصل مفرد تقدم تقدم بأمره او دخل رجل فرجة الصف فتقدم المصل حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعالله في شرح القدوري بأنه امتثال غير امر الله تعالى اقول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر برما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لانه مع تأخره يجذبه لاتفسد صلاته ولم يفصل بين كون

في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد في محله مكانا كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية قال السيوطي في (بسط الكف في آتام الصف) وهذا الفعل مفوت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف لا لاصل بركة الجماعة فضعيفها غير بركتها وركتها هي عود الناقص اه ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خباركم اليكم مناكب في الصلاة وهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه رياء كما يسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرها ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة من جذب من الصف فتأخر

ذلك بأمره إلا أن العمل على ماذا تأخر لأمره فتكون مسألة أخرى فتأمل اه كلام  
 المصنف وحاصله انه لا فرق بين المسئلتين إلا ان يدعى حمل الاولى على ماذا تأخر بمجرد الجذب  
 بدون أمر والثانية على ماذا أفسح له بأمره فتفسد في الثانية لانه امتثل أمر المخلوق وهو فعل  
 مناف للصلاة بخلاف الاولى (قوله فهل تم فرق) قد علمت من كلام المصنف انه لو تأخر بدون  
 أمر فيهما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واراد فيهما وان تأخر بالامر في احدها فهذا لا فرق  
 وهو اجابته أمر المخلوق فيكون موضوع المسئلتين مختلفا وهذا وقد ذكر الشرنبلالي في شرح  
 الوهبانية مامر عن الفقيه وشرح القدوري ثم رده بان امثاله انما هو الامر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فلا يضر اه لكن لا يخفى انه تبقى المخالفة بين الفرعين ظاهرة وكأن الشارح لم  
 يجزم بصحة الفرق الذي أبداه المصنف فلذا قال فليحرر وجزم في مكر وهسات الصلاة وفي  
 مفسداتها بما في الفقيه تبع الشرح المتي وقال ط لوقيل بالتفصيل بين كونه امتثل أمر الشارع  
 فلا تفسد وبين كونه امتثل أمر الداخل مراعاة لحاظه من غير نظر لامر الشارع فتفسد  
 لكان حسنا (قوله ظاهره بم العبد) اشار به الى ان البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى  
 الله عليه وسلم ليليني منكم اولو الاحلام والتمى اى البالغون خلافا لما نقله ابن امير حاج  
 حيث قدم الصبيان الاحرار على العبد البالغين اه ح عن البحر نم يقدم البالغ الحر على  
 البالغ العبد والصبي الحر على الصبي العبد والحررة البالغة على الامة البالغة والصبيّة الحرّة  
 على الصبيّة الامة بجر (قوله فلو واحد دخل الصف) ذكره في البحر بحثا قال  
 وكذا لو كان المتقدم رجلا وصيبا يصفهما خلفه لحديث أنس صففت أنا واليتيم وراه  
 والعجوز من ورائنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تتأخر مطلقا كالتعددات للمحدث  
 المذكور (قوله اثناعشر) لان المتقدم اما ذكر او اثنى او خنثى وعلى كل فاما بالغ او لا  
 وعلى كل فاما حرا او لا اه ح فيقدم الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبد البالغون ثم  
 صبيانهم ثم الاحرار الخنثاء الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء الخنثاء الكبار ثم صغارهم ثم الحرار  
 الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم كافي الحلية (قوله لكن لا يلزم الخ) جواب  
 عما نقلناه عن الحلية من جعل الخنثى اربعة صفوف لان المراد ببيان الصفوف الممكنة على  
 الترتيب المذكور في المتن وان لم يصح كلها في الامداد من انه لا تصح محاذاة الخنثى مثله  
 ولا تأخره لاحتمال ائوثة المتقدم واحد المتحاذين ثم قال فيشترط ان تكون الخنثى صفا  
 واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل يمنع المحاذاة وهذا لما من الله بالتنبه له اه فما ذكره  
 الشارح جواب لا اعتراض ففهم وقد ظهر ان الصفوف الصحيحة تسعة لكن ذكر ح انه  
 سبأى اشتراط التكليف في افساد صلاة من حاذته امرأة والخنثى كالمرأة كافي الامداد والتقدم  
 في حكم المحاذاة بل هو من افرادها كما في البحر حينئذ فلا يشترط جعل الخنثى صفا واحدا  
 الا اذا كانوا بالغين فيجعلهم صفا واحدا الاحرار والعبد سواء بشرط الفرجة والحائل اما  
 الصبيان منهم فيجعل احرارهم صفا آخر ثم ارقاؤهم صفا ثالثا ترجيح الحرية لانعدام الفساد  
 بمحاذاة بعضهم لبعض او بالتقدم بخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احد عشر  
 هذا حاصل ما ذكره الخنثى ففهم اقول وقد صرح في الفقيه بأن اقتداء الخنثى بئنله فيه

فهل تم فرق فليحرر  
 (الرجال) ظاهره بم العبد  
 (ثم الصبيان) ظاهره  
 تعددهم فلو واحد دخل  
 الصف (ثم الخنثى) ثم  
 النساء (قوله الصفوف  
 الممكنة اثناعشر لكن  
 لا يلزم صحة كلها لمعاملة  
 الخنثى بالاضرة) واذا  
 حاذته (ولو بعضو واحد

روايتان وان رواية الجواز استحسان لا قياس اه ويلزم من رواية الجواز انه لا تفسد  
 صلاته بمحاذاته ولا يتقدمه عليه بالغاء وغيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر عن الامداد نعم  
 جزم الشارح فيما سأتى تبعاً للبحر برواية عدم الجواز فتأمل **(قوله وخضه الزيلعي الخ)**  
 حيث قال المعتبر في المحاذاة الساق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر القدم اه فعلى قول  
 البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض القدم تفسد وان كان ساقها وكعبها متأخراً عن ساقه  
 وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذياً لبعض قدمه بأن كان اصابع قدمها  
 عند كعبه مثلاً تأمل هذا ومقتضى قوله وخضه الزيلعي ان قوله ولو بعض واحد خارج عما  
 ذكره الزيلعي فيكون قولنا ثالثاً في المسئلة كافهمه في البحر وظاهر كلام الزيلعي انه ليس في  
 المسئلة قول ثالث واللاذكرة بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل اى عضو كان على  
 ما صرح به في النهاية ونصه شرطنا المحاذاة مطلقاً لا تناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر  
 في الحاشية محالاً على فوائد القاضى اى على النسبى رحمه الله تعالى المحاذاة ان يحاذى عضو  
 منها عضواً من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجله بمحاذاتها اسفل منها ان كان يحاذى  
 الرجل شيئاً منها تفسد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد  
 بقوله ان يحاذى عضواً منها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها لشيء من الرجل لا يوجب  
 فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضى خان فى اواسط فصل من يصح الاقتداء به ومن  
 لا يصح وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدمها بمحاذة قدم الزوج لا تجوز  
 صلاتهما بالجماعة وان كان قدماها خلف قدم الزوج الا انها طويلاً تقع رأس المرأة في  
 السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهما لان العبرة بالقدم الا ترى ان صيد الحريم اذا كان  
 رجلاه خارج الحريم ورأسه في الحريم يحل اخذه وان كان على العكس لا يحل انتهى كلام النهاية  
 ونقله في السراج واقره وفى التهستانى المحاذاة ان تساوى قدم المرأة شيئاً من أعضاء الرجل  
 فالقدم مأخوذ في مفهومه على ما نقل عن المطرزي فساواة غير قدمها لعضوه غير مفسدة اه  
 فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسئلة الظلة المذكورة خلافاً لما زعمه في البحر  
 وانه لا فرق بين التعبير بالعضو والقدم خلافاً لما زعمه في البحر أيضاً وانه لو اقتدت به متأخرة  
 عنه بقدمها بحت صلاتهما وان لم يزل منه محاذاة بعض اعضائها لقدمه او غيره في حالة الركوع  
 او السجود لان المانع ليس محاذاة اى عضومنها لى عضومنه ولا محاذاة قدمه لى عضومنها  
 بل المانع محاذاة قدمها فقط لى عضو منه ( تنبيه ) اعترض في البحر تفسير المحاذاة بما  
 ذكره الزيلعي بأنه قاصر لانه يشمل التقدم وقد صرحوا بأن المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة  
 اذا وقفت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في  
 المجتبى المحاذاة المفسدة ان تقوم بشئ الرجل من غير حائل او قدماها اه واجاب في النهر  
 بان المرأة انما تفسد صلاة من خلفها اذا كان محاذياً لها كما قيده به الزيلعي وذكره في السراج  
 ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافيته اه ويأتى تمامه قريباً **(قوله امرأة)** مفهومه  
 ان محاذاة الحثي المشكل لا تفسد به صرح في التارخانية **(قوله ولو امة)** ومثلها الحثي كما  
 قدمناه عن الامداد ح ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولو امة بهاء الضمير ط وعبارته في

وخضه الزيلعي بالساق  
 والكعب (امرأة) ولو امة  
 (مستبهة) حالا

سبحان الله بحمده وروحه وحرره (مراد به **قوله** كبت تسع مصافقا) بفسره لاحقه  
 قد في بحر واحتلوا في حدائشها وصحح الزبلي وغيره انه لا اعتبار بالس من السبع  
 على ما قيل والتسع وعالم غير ان تصاح للجماع بأن تكون عبلة ضخمة والعبلة المرأة الثامنة  
 الحلق اه فكلما الشارح غير معتمد لانه قد يوجد خصوصا في هذا الزمان بنت تسع لتطبيق  
 الوطء ط **(قوله** او فرجة تسع رجلا) معطوف على حائل لكنه منون لوصفه بالجملة اه ح  
 وفي معراج النذرية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوانة قيل لا تفسد وكذا اذا قامت  
 امامه وبينهما هذه الفرجة اه واستشكل في البحر بما اتفقوا على نقله عن اصحابنا من ان المرأة  
 تفسد صلاة رجلين من حائبي واحد عن بينها وواحد عن يسارها وكذا المرائان والثلاث  
 وكذا تفسد صلاة من خلفها فواحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانتا اثنتين فصلاة  
 رجلين ولو باننا فصلاة ثلاثة ثلاثة الى آخر الصوف ولو كن صفاتين الرجال والامام لا يصح  
 اقتداء الرجال قل ووجه اشكاله ان الرجل الذي هو خلفها او الصف الذي هو خلفه بينه  
 وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالحائل فيمن عن حائبا او خلفا فتعين ان  
 يحمل على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام رجل  
 ولهذا قل في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن بينها وواحد عن يسارها  
 وواحد خلفها بمحاذاتها دون الباقي فقد سطر ان يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن  
 وجود الفرجة وكذا صرح به الزبلي والحكم الشهيد اه ملخصا وقد منا نحوه قريبا عن النهر  
 وافاد في النهر ايضا ان اشتراط اتخاذ الفساد ليس خاصا بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من  
 النساء كذلك اى تحبث لميخاض صفوف الرجال فلا فساد والحاصل ان المراد من افساد صلاة  
 من خلفها ان يكون محاذيا لها من خلفها أى بأن يكون مساويا لها غير منحرف عنها يمنة او  
 يسرة قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفها ومراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا  
 وليس مراده بالخذاءة ما فهمه المحقق من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريبا  
 منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تفسد صلاة رجل من الصف  
 الذي خلفها ولا بد من وجود فرجة بين الصنفين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشا  
 الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة السراج وغيرها مما فيه التصريح  
 بالصفوف فلو ان مراده اشتراط محاذاتها من خلفها في الصف المتأخر فيتمين حملها على ما  
 ذكرناه والائمه ان لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة  
 ثلاثة رجال من الصف الذي خلفه فقط دون باقي الصفوف فافهم **(قوله** في صلاة وان لم  
 تحدد) اشار الى تعميم الصلاة بما ذكره القهستاني بقوله فريضة او نافلة واجبة او سنة اى تقطوع  
 او فريضة في حق الامم قل في حق المتقدمين قل وفيه اشارة الى ان محاذاة المجنونة لا تفسد لان  
 صلاتها ليست بصلاة في الحقيقة **(قوله** على الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتها  
 اه ح وهذا بناء على قولهما انه لا يفسد اصل الصلاة بفساد وصفها فاذ لم تصح صلاتها طهرها

كبت تسع مصافقا وثمن  
 وسبع لوصفة او مائتي  
 كعجوز (ولا حائل بينهما)  
 اقبه قدر ذراع في غائط  
 اصبح او فرجة تسع رجلا  
 (في صلاة) وان لم تحدد  
 كبتا ظهره متصل عصر  
 على الصحيح سراج فانه  
 يصح نقله على انه ذهب لبحر

صحت نفلا فهي متحدة من حيث اصل الصلاة وان زاد عليها الامام بوصف الفرضية فقوله وان لم تعد يعني صورة باعتبار نيتها واما على قول محمد بانه يبطل الاصل ببطلان الوصف فلا تفسد صلاة من حاذته لانها ليست بمصلية وقد جمعه في البحر خلاف المذهب وسأ في الكلام فيه واما ما في النسخ من قوله انه مفرع على بقاء اصل الصلاة عند فساد الاقتداء بمكانه سبق فلم لان الاقتداء صحيح وانما فسدت نيتها الفرضية وبقي اقتداؤها في اصل صلاة الامام وهو النفل وان زاد عليها الامام بوصف الفرضية كما قلنا افاده الرحني **(قوله وسيجي)** اي في قوله واذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه **(قوله مطلقة)** وهي ما عهد مناجاة للرب سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والسجود او الائمة للعذر بجر **(قوله خرج الجنازة)** وكذا سجدة التلاوة كافي شرح النية وغيره وينبغي اخراجها بقوله في صلاة وينبغي الحاق سجدة الشكر بها وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل **(قوله فحاذات الخ)** الاولى ذكره بعد قوله بتحريمه كنافل في شرح النية لان الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريم كما سذكره لا بمطلق الاشتراك والا فالاشتراك في اتحاد الصلاة مثلا موجود فيها **(قوله ليس في صلاتها)** بان صليا منفردين او مقتديا احدهما بامام لم يقتد به الآخر شرح النية **(قوله مكروهه)** الظاهر انها تحريمية لانها مظنة الشهوة والكراهة على الطائري ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الاسلام مكان الكراهة الاساءة والكراهة اغشاه **(قوله تحريمية)** الاشتراك في التحريمية ان تبنى صلاتها على صلاة من حاذته او على صلاة امام من حاذته بجر وعلمت محترزه بما ذكرناه آنفا **(قوله وان سبقت ببعضها)** اي الصلاة فلا يشترط ان تدرك اول الصلاة في الصحيح بل لو سبقها بركعة او ركعتين فحاذته فيما ادركت تفسد عليه بجر وسواء كبرت قبل المحاذي او معه او بعده ج **(قوله واداء)** بان يكون احدهما اماما للآخر او يكون لهما امام فيما يؤديانه حقيقة كالدرك او حكما كاللاحق ح والاولى ان يقول وتأدية لثلاثتهم مقابلته للقاء مع انها تفسد في كل صلاة نهر و اورد صدر الشريعة هنا شيئين احدهما ان ذكر الاداء يعني عن التحريمية اذ لا توجد الشرية في الاداء بدون الشرية في التحريمية فانهما ان الشرية في التحريمية غير شرط فان الامام اذا استخلف رجلا فاقدت المرأة بالخليفة وحاذت رجلا ممن اقتدى بالامام الاول فسدت صلاة الرجل مع انه لا شرية بينهما في التحريمية واجاب في التهر عن الاول بانهم ذكروا الشرية في التحريمية لان الشرية في الاداء تنوقف عليها و فرق بين التخصيص على الشيء وبين كونه لازما للشيء واجاب عنه ايضا في شرح النية بانه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى به الآخر في صلاة واحدة لانهما اشتركا اداء لانه صدق عليهما ان لهما اماما فيما يؤديانه لكنهما لم يشتركا بتحريمه اه اقول وفيه نظر لان المراد ان يكون لهما امام واحد تأمل واجيب عن الثاني بان الشرية ثابتة بين الامام والمأموم تقديرا بناء على ان تحريمية الخليفة مبنية على تحريمية الامام الاول فتحصل المشاركة بينهما تحريمية **(قوله كلا حقيقتين)** اي احدهما امرأة فلو حاذته في حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الامام لاشتركا كما في الصلاة اداء حكما **(قوله بخلاف المسبوقين)** محترز قوله واداء فانهما وان اشتركا تحريمية

وسيجي (مطلقة) خرج الجنازة (مشاركة) فحاذات المصلية لمصل ليس صلاتها مكروهة لا مفسد فتح (تحريمية) وان سبقت ببعضها (واداء) ولو حكما كلا حقيقتين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين

٣ قوله مكروهه لا مفسد كذا بالاصل وفي بعض النسخ مكروهه لا مفسد والاولى زيادة التاء فيهما اه

لم يشتركا اداء لان المسبوق منفرد فيما يقضى الا في مسائل ليست هذه منها كما سيأتي ومنه لو كان احدهما مسبوقا والاخر لاحقا كما افاده ج و ما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل فيهما، لواقفيا في الثالثة وحداثا فذهبا فتوقفا ثم حاذته في القضاء ان كان في الاولى او الثانية وهي الثالثة والرابعة الامم تنفس لوجود الشركة فيها لانها فيهما لاحقان وان حاذته في الثالثة والرابعة فلا تعدونها لاهما مسبوقين وهذا بناء على ان اللاحق المسبوق يقضى وجوبا او لا مطلق به ثم ماسبق به وباعتباره تفسد وان صح عكسه عندنا خلافا لزمير اه قل في التمهيد وينبغي انه ان نوى قضاء ماسبق به او لا ان يعكس حكم المسئلة اه (قوله و المحاذاة في الطريق) معصوف على المسبوقين اي لا تفسد ايضا اذا حاذته في الطريق للظهور فيما اذا سبقهما الحدث في الاصح لانهما غير مشتغلين بالقضاء بل باصلاح الصلاة لا بحقيقتهما وان كانا في حرمتها اذ حقيقتهما قيام وقراءة الخ وليس شئ من ذلك ثابتا فلم توجد الشركة اداء وتامة في الفتح (قوله كما في جوف الكعبة) قيد به اذ لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها وفيه (قوله وليلة مظلمة) بان صليا بالتحرى كل منهما الى جهة (قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا حاذته اي فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماما نهر فلو كان اماما فسدت صلاة الجميع الا اذا اشار اليها بالتأخير كما يأتي قل في البحر و اشار بقوله فسدت صلاته الى انها لو اقدت به مقارنة لتكثير محاذية له وقد نوى امامتها لم تستعد تحريره وهو الصحيح كما في الحاشية لان التفسد لاصلاة اذا قرن الشروع منع من الانقضاء (قوله لو مكلفا) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو والمحاطب بتأخيرها فذا لم يؤخرها فقد ترك فرض المقام قل في الفتح وفيه اي في هذا التعامل اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فن الخطأب انما يتبعان بافعال السكنتين كذا في بعض شروح الجمع فلا تفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اه (قوله ان نوى امامتها) قل في البحر هذا التقيد مستغنى عنه بذكر الاشتراط السابق واقول غير خاف انه لا يفهم منه اشتراط التنية وان استلزمه بعد العلم بذلك نهر (قوله لا بعده) ظاهره ان صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة لانه يغتفر في البقاء ولا يغتفر في الابتداء ط اقول وفي التنية راجعا الى شرف التنية ونية الامم امامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده وظاهره ان ذلك شرط في صحة اقتدائهن فلو نوى امامة المرأة بعد شروعه لم يصح اقتداؤها فلا تفسد صلاة من حاذته تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهار من صاحب البحر بعد حكايته بروايتين في المسئلة ويؤيده ان اغارسى في شرحه على تلخيص الجامع حكم الاشتراط بقيل (قوله عملت نيته) فلا تفسد المستأنة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائهما (قوله فسدت صلاته) ظاهره انه لا يصح اشارة في الفرض ولا في نقل ايضا وحكي في التنية في الثاني روايتين اي بناء على مسألتين من انه اذا فسد لاقتداء هل يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وسيأتي الكلام عليه (ب) «ظاهر اطلاقه انه لا يصح صلاتها بلا نية الامم امامتها في الجملة والعديدن ايضا فنية شرط فيهما ايضا قل في التمهيد وبه قل كثير الا ان الاكثر على عدمه فيهما وهو الاصح كما في الخلاصة وجعل الزباني الاكثر على الاشتراط واجمعوا على عدمه في اخذاه واه و ظاهر غود ضمير في صلاتها على المرأة المحاذية اي امام او لمقتداتها

و المحاذاة في الطريق  
(و انحلت الجهة) فلو  
اختلفت كما في جوف الكعبة  
وليلة مظلمة فلا فساد  
(فسدت صلاته) لو مكلفا  
والالا (ان نوى) الامم  
وقت شروعه لا بعده  
(امامتها) وان لم تكن  
حاضرة على الظاهر ولو  
نوى امرأة معينة او النساء  
الاهذه عملت نيته (والا)  
ينوها (فسدت صلاتها)



لو اقتدت غير محاذية لاحد صح اقتداؤها وان لم ينوها الا اذا نفي امامة النساء كافي القهستاني  
 وحينئذ فلا يشترط لصحة اقتدام المرأة نية الامام امامتها الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط  
 وقدم المصنف في بحث النية ان فيه اختلافا وقدما هناك عن الحلبة انه يشترط ان لا يتقدم  
 بعد ونحاذي احدا من امام او مأموم فان تقدمت وحاذت لا يبيح اقتداؤها ولا تتم صلاتها اه  
 وذكر في النهاية هنا ان هذا قول ابي حنيفة الاول وظاهره ان قوله الاخير اشتراط النية  
 مطلقا والعمل على التأخير كالايجي ولهذا اطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة  
 الرجال الا ان ينويها الامام ومثله في متن الجمع **(قوله)** كالواشار اليها بالتأخير الخ قال في الفتح  
 وفي الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعدم ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة او  
 خطوتين للكراهة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما شبه ذلك فاذا فعل ففداخرفلزمها التأخير  
 فان لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام ففسد صلاتها دونه اه واستفيد من قوله بعد  
 ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذيا لها وقد اشار اليها بالتأخير ففسد  
 صلاتها فالاشارة بالتأخر انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع ناويا امامتها قاطب والظاهر ان  
 الامام ليس بقيداه اى فلو حاذت المقتدى بعد الشروع وشار اليها بالتأخر ولم تتأخر فسدت  
 صلاتها دونه وينبغي ان يعد هذا في الشروط بان يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد  
 شروعه وينبغي ان يكون هذا في المرأة البالغة اما غيرها فغير مكلفة بفرضية المقام تأمل **(قوله)**  
 وشرطوا كونه عاقلة مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المجنونة لا تنقصد صلاتها نهر وقدمناه  
 عن القهستاني **(قوله)** وكونهما في مكان واحد حتى لو كان احدهما على دكان علو قائم  
 والآخر على الارض لا يفسد صلاته شرح النية وهذا وان كان معلوما من المحاذية الا ان  
 المشايخ ذكروه ايضا نهر عن المراج **(قوله)** في ركن كامل اى في اداء ركن بالفعل عند  
 محمد وعند ابي يوسف مقدار الركن والذي في الحانية المحاذية مفسدة قلت او كثرت قال في  
 البحر وظاهر اطلاق المصنف اختياره **(قوله)** فالشروط عشرة بل اكثر بزيادة ما قدمه من  
 كون الذي حاذته مكلفا وبزيادة ما قدمناه من عدم الاشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد  
 شروعه **(قوله)** الصبيح المشتبه انما قيد بذلك لانه محل الخلاف والافغره لا يفسد بالاتفاق  
**(قوله)** غير معلول بالشهوة اى ليست عللة الفساد الشهوة ولذا افسدنا بالعجز والشوها  
 وبالحرمان كأمه وبنته واما عدم الفساد فيمن لم يتابع حد الشهوة كبنت سبع فلفصورها عن  
 درجة النساء فكان الامر بتأخيرهن غير شامل لها ظاهرا هذا ما ظهر لي فتأمله **(قوله)** ولا يصح  
 اقتداء الخ المراد بالمرأة الاثى الشامل للبالغة وغيرها كما ان المراد بالحنثى ما يشملها ايضا  
 واما الرجل فان اراد به البالغ اقتضى بمفهوم صحة اقتداء الصبي بالصبي والمرأة بالحنثى وان اريد به  
 الذكر افاد عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير واقع فالصواب في العبارة ان يقال  
 ولا يصح اقتداء ذكر باثنى وحنثى ولا رجل بصبيح عن شيخه السيد على البصير \* اقول  
 والحاصل ان كلا من الامام والمقتدى اما ذكر او اثنى او حنثى وكل منهما ما بالغ وغيره فالا ذكر  
 البالغ تصح امامته للكل ولا يصح اقتداؤه بالابنثى والاثى البالغة تصح امامتها للاثى مطلقا  
 فقط مع الكراهة ويصح اقتداؤها بالرجل وبمثلها بالحنثى البالغ وبكره لاحتمال انوثته

كما لو اشار اليها بالتأخير فلم  
 تتأخر لتركها فرض المقام  
 فتح وشرطوا كونه عاقلة  
 وكونهما في مكان واحد  
 في ركن كامل فالشروط  
 عشرة (ومحاذة الامر  
 الصبيح) المشتبه (لا  
 يفسدها على المذهب)  
 تضعيف لما في جامع المحبوس  
 ودرر البحار من الفساد  
 لانه في المرأة غير معلول  
 بالشهوة بل بترك فرض  
 المقام كما حققه ابن الهمام  
 (ولا يصح اقتداء رجل  
 بامرأة) وحنثى (وصبي  
 مطلقا)

والخنى المانع تصح امامته الا انى مطلقا فقط لا لرجل ولا لثله لاحتمال انوثته وذكر كورة  
 المتقدي ويصح اقتداؤه بالرجل لا بثله ولا بانى مطلقا لاحتمال ذكر كورة واما غير البالغ فان كان  
 ذكرا تصح امامته لثله من ذكر وانى وخنى ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا وان كان انى  
 تصح امامته لثله فقط اما لصى فمحتمل ويصح اقتداؤها بالكل وان كان خنى تصح  
 امامته لانى مثله لالبالغة ولا لذكر او خنى مطلقا ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا فقط هذا  
 ما ظهر لى اخذا من القواعد **(قوله ولو في جنازة)** بيان للاطلاق اراجع الى الاقتداء بالصبي  
 قال الاستروشنى الصبي اذا ام في صلاة الجنازة ينبنى ان لا يجوز وهو الظاهر لانهم من فروع  
 الكفاية وهو ليس من اهل اداء الغرض ولكن بشكل برد السلام اذ سلم على قوم فرد صبي  
 جواب السلام اه اقول مقتضى تعليقه انه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته على  
 الجنازة وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح التحرير انه لم يقف على هذا في كتب  
 المذهب وانما ظاهر اصول المذهب عدم السقوط اه اى لقولهم ان الصبي ليس من اهل  
 الوجوب اقول ويشكل على ذلك ما مر من مثله السلام وتصريحهم بخيواز اذان الصبي  
 المراهق بلا كراهة مع انه قيل بان الاذان واجب والمشهور انه سنة مؤكدة قريبة من  
 الواجب في حقوق الائمه وتصريحهم بانه لو خطب صبي له منشور يوم الجمعة وصلى بالناس بالغ  
 جاز وتصريحهم بانه محل ذبحته اذا كان يعقل الذبح والتسمية اى يعلم انها مأثور بها وكذا ما  
 صرح به الاستروشنى من ان الصبي اذا غسل الميت جازاه اى يسقط به الوجوب فسقوط  
 الوجوب بصلاته على الميت اولى لانها دعاء وهو اقرب للاجابة من المكلفين ولعل معنى قوله  
 انه ليس من اهل الوجوب انه غير مكلف به ولا ينافى ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب  
 عن المكلفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في الفتح من باب المرتد من انهم اتفقوا على ان الصبي  
 لو اقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديد اقرار آخر بعد البلوغ حتى على قول من ينسب  
 وجوب الايمان على الصبي فصار كالسافر لا تجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا  
 يقال ان ذلك في الاسلام لانه لا يتنفل به فلا يقع الافرضا لانا نقول المراد اثباته من اهل  
 اداء الغرض وقد ثبت بذلك فيقال مثله في صلاة الجنازة لانه لا يتنفل بها ايضا والاكتفاء باذانه  
 وخطبته وتسميته ورد السلام دليل على الاكتفاء بصلاته على الجنازة نعم يشكل ما لوصلى في  
 الوقت ثم بلغ فيه فنه يعيدها لوقوع الاولى فلا وقد يجاب بانه لما كان المعتر آخر الوقت  
 وهو فيه بالغ لزم اعادتها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذى صلى فيه ليس سببا  
 للوجوب فكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يتمكن جعلها فرضا اما صلاة الجنازة فان  
 سببها حضورها وهو موجود قبل بلوغه فامكن وقوعها فرضا ثم تأمل وهذا كله فيما لا يشترط  
 فيه البلوغ فلا يردانه لو حج لزمه الحج ثانيا بعد البلوغ لان حجة الاسلام من شرطها البلوغ  
 والحرية بخلاف الحج النفل ومن هذا يظهر انه لا تصح امامته في الجنازة ايضا وان قلنا بصحة  
 صلاته وسقوط الواجب سماع المكلفين لان الامامة للبالغين من شروط صحتها البلوغ هذا ما ظهر  
 لى في تقرير هذا المحل فغشمه فانك لا تنظر فيه في غير هذا الكتاب والمحمد لله الملك الوهاب **(قوله)**  
 ونفل على الاصح قال في الهداية وفي التراويح والسنة المطلقة جوزة مشايخ بلخ ولم يجوزوه

مطلـــــــــــــــــ

الواجب كفاية هل يسقط  
 بفعل الصبي وحده

ولو في جنازة ونفل على  
 الاصح

مشايخنا ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين ابي يوسف ومحمد واختار انه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد بالسفن المطلقة السفن الرواتب والعبد في احدى الروايتين وكذا الوتر والكسوفان والاستسقاء عندها فتح **(قوله)** بمنجون مطبق ( بكسر الباء والنسبة مجازية لان المطبق هو الجنون لا الجنون فهو كقولك ضرب مؤلم فان المؤلم هو الضارب لا الضرب وانما لم يصح الاقتداء به لانه لا صلواته لعدم تحقق التنية وعدم الطهارة ) **(قوله)** في غير حالة افاقته ( واما في حالة الافاقة فيصح كما في البحر عن الخلاصة وظاهره انه لا يصح مالم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي انه لو علمت افاقته بعد جنونه ان يصح ولا عبرة باحتمال عود الجنون استحصالا للاصل وهو الصحة لان الجنون مرض عارض **(قوله)** او معتوه ) هو اناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم الصبي **(قوله)** ومعذور بمثله الخ اي ان اتحد عذرهما وان اختلف لم يجز كما في الزيلعي والفتح وغيرها وفي السراج مانعه ويصلى من به سلس البول خلف مثله واما اذا صلى خلف من به السلس وانفلت ربح لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اه ومثله في الجوهرية وظاهر التعليل المذكور ان المراد من اتحاد العذر اتحاد الاثر لا اتحاد العين والالكان يكفيه في التمثيل ان يقول واما اذا صلى خلف من به انفلت ربح ولكن عليه ان يقول في التعليل لاختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره ان سلس البول والجرح من قيل المتحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اه اي لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلامهما حدث ونجاسة وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في النهر ذلك بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذى انفلت وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اه وهو مبني على ان المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح التنية الكبير وكذا صرح في الحلية بانه لا يصح اقتداء ذي سلس بذى جرح لا برقا أو بالعكس وقال كما هو المذهب فانه يجوز اقتداء معذور بمثله اذا اتحد عذرهما لان اختلاف اه وبه علم ان الاحسن ما في النهر وانه كان ينبغي للشارح متابعتها على عادته وان ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مشى عليه في الحزائن حيث قال اقتداء المعذور بمثله صحيح ان اتحد عذرهما كذا سلس بمثله او بذى جرح او انطلاق لان اختلف كذا انفلت بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اه فانه خلاف المذهب كما علمت **(قوله)** وما في المجتبى مبتدأ خبره قوله الآتي اي لاحتمال الحيض اي ما في المجتبى مفسر بكذا **(قوله)** الاقتداء بالخالف ( كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ لفظة الاقتداء **(قوله)** اي لاحتمال الحيض ) اي واحتمال ذكورة المتقدمة وانوثة الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في الفنية بقوله ومن جوز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لاحتمال اقتدائها بالخائض اه واما في المستحاضة فشكل لان المستحاضة حقيقة لا تختمل ان تكون حائضا كمن تجاوز دمها على عشرة في الحيض او اربعين في النفاس الا ان رادها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة ايام فانه تترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلاثا فيها والاقتضت فهي قبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوز الدم على عاداتها فانها يحتمل ان ينقطع لعشرة

( وكذا لا يصح الاقتداء بمنجون مطبق او متقطع في غير حالة افاقته وسكران او معتوه كراجل الجاني (ولا طاهر بمعذور) هذا (ان قادن الوضوء الحدث او طرا عليه) بعده (وصح لو توشأ على الانقطاع وصلى كذلك ) كاقْتداء بمقتصد آمن خروج الدم وكاقْتداء امرأة بمثلها وصبي بمثله ومعذور بمثله وذى عذرين بذى عذر لا عكسه كذا انفلت ربح بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة وما في المجتبى الاقتداء بالمائل صحيح الا ثلاثة الحثي المشكل والضالة والمستحاضة اي لاحتمال الحيض

قوله بالخالف كذا بخطه والذي في نسخ الشارح بالمائل ولعله هو الظاهر والصواب فتأمل اه

فكون حائفاً أولاً أكثر فكون مستحاضة فلا يجوز لئلا يفوتها الاقتداء بها وقال الرحمن الذي رأيت  
في المجتبى واقداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والصفة بالصفة لا يجوز كالخشي المشكل  
بالمشكل اه وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر محرفة وتبعوه عليها تأمل اه  
لكن الذي في التهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في الخشي المشكل  
**(قوله فلو اتقى)** اي الاحتمال ح **(قوله بغير حافظ لها)** شمل من يحفظها او اكثر منها لكن  
بلحن مفسد للمعنى لما في البحر الامي عندنا من لا يحسن القراءة والفروضة وعند الشافعي من  
لا يحسن الفاتحة **(قوله ولا اى باخرس)** اما اقتداء اخرس باخرس او اى باى فصحيح ط عن  
ابن السعدي **(قوله فصح عكسه)** تفريع على التعليل لان قدرة الامي على التحريمة دليل على  
انه اقوى حالاً من الاخرس فصح اقتداء الاخرس به دون عكسه ومفهومه انه اذا لم يقدر صح  
اقتداء كل منهما بالآخر تأمل **(قوله اتفاقاً)** بخلاف الامي اذا أم امياً وقارناً فان صلاة الكل  
قاسدة عند الامام لان الامي يمكن ان يجعل صلاته بقراءة اذا تقضى بقارى لان قراءة الامام له  
قراءة وليست طهارة الامام وسره طهارة وسره للمأموم حكماً فافترقا بحر **(قوله وكذا)**  
ذو جرح مثله وبصحيح (تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحاحا فان التقدير  
وكذا لو أم ذو جرح مثله وبصحيحاً وأم يتعدى بنفسه ح **(قوله بعاجز عنهما)** اي بمن يوصى  
بهما قائماً او قاعداً بخلاف ما لو أمكنه قاعداً فصح كما سبأني قال ط والعبرة للعجز عن  
السجود حتى لا يجزعه وقد روى على الركوع أولاً **(قوله وتفترض فرضاً آخر)** سواء تغاير  
الفرضان اسماً او صفة كصلى ظهر أمس يصلى ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتهم صلاة واحدة  
من يوم واحد فانه يجوز وكذا الوصل ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقضى به آخر في  
الاخيرين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء للمقتدى جوهره **(قوله لان اتحاد)**  
الصلاتين الح) قدما اول الباب معنى اتحادها **(قوله وصح ان معاذاً الح)** اي صح عندنا  
وترجح وهو جواب عما استدلل به الشافعي على جواز الفرض بالتفيل وهو ما في الصحيحين ان  
معاذاً كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع الى قومه فيصلى بهم  
تلك الصلاة والجواب ان معاذاً لما شكاه قومه قاله صلى الله عليه وسلم يا معاذ لا تكن فتاناً اما  
ان تصلى مئى واما ان تخفف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع  
اقتداء المقتضى بالتفيل لانه يدل على انه متى صلى معه امتعت امامته وبالأجتماع لا تمتنع  
امامته بصلاة التفيل معه فعلم ان الذي كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم نقل اه وقال  
الامام القرطبي في المفهم الحديث يدل على ان صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت  
نافلة وكانت صلاته بقومه هي الفريضة وتامة في حاشية نوح افندي وفتح القدير **(قوله)**  
ولا ناذر بمتفيل (لان النذر واجب فيلزم بناء القوى على الضعيف ح **(قوله لان كلا الح)**  
علة للاخيرين فان المنذور فرض او واجب ورجح الشرنبلالي الاول فانهم **(قوله الا اذا نذر)**  
احدهما الح) بان قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان شرح التية **(قوله)**  
للاتحاد (لانه لا منذور منذوره صاحبه فكأنهما نذرا صلاة بعينها بخلاف ما اذا نذر كل منهما  
صلاة لان ما وجبه كل منهما بنذره غير ما وجبه الآخر وليس منذور احدهما اقوى من الآخر

فلو اتقى صح (و لا) حافظ  
آية من القرآن بغير حافظ  
لها) وهو الامي ولا اى  
باخرس اقدرة الامي على  
التحريمة فصح عكسه (و)  
لا) مستور عورة بعار) فلو  
ام العارى عرياناً ولا يبين  
فصلاته الامام ومآله جائرة  
اتفاقاً وكذا ذو جرح مثله  
وبصحيح (و لا) قادر  
على ركوع وسجود بعاجز  
عنهما) بناء القوى على  
الضعيف (و لا) مفترض  
بمتفيل وتفترض فرضاً  
آخر) لان اتحاد الصلاتين  
شرط عندنا وصح ان معاذاً  
كان يصلى مع النبي صلى الله  
عليه وسلم ففلا ويقومه  
فرضاً (و لا) ناذر بمتفيل  
ولا يفترض (ولا) بناذر  
لان كلا منهما كفترض  
فرضاً آخر الا اذا نذر  
احدهما عين منذور الآخر  
للاتحاد (و لا) ناذر  
بخالف

(قوله لان المنذورة اقوى) اى من المحلوف عليها فانها لا تخرج بالحلف عن كونها نافذة الا ترى انه باق على التحجير ان شاء صلى وبرميه وان شاء تركه وكفى ولذا جاز اقداء الحالف بالحالف وبالمستفل ومافع في الشح تبعاً للبحر من ان الوجوب فيها عارض غير صحيح ولذا اضرب عنه الشارح رحى حتى يقول يؤيد هذا ما صرحوا به في كتاب الايمان من ان المحلوف عليه ان كان فرضاً وجب البر او معصية وجب الحث او غيره خير ترجح الحث وان تساوى ترجح البر تأمل (قوله فصح عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوى وهو جائز ط (قوله وبخالف) عطف على الناذر الذى تضمنه قوله عكسه والتقدير فصح اقداء حالف بناذر وبخالف ح وصورة الحالف بها كفى الخلاصة ان يقول والله لاصلين ركعتين بجر وانما صح اقداء حالف بخالف لما علمته من انها لا تخرج بالحلف عن كونها نافذة فكان اقداء مستفل مثله وعالجه في شرح المسألة بقوله لان الواجب هو البر فبقيت الصلاتان ففلا في نفسيهما اه تأمل (قوله وبمتنفل) عطف على قوله بخالف اى صح اقداء الحالف بالمستفل لان المحلوف عليها نقل ح وقوله في البحر وقديقال انها واجبة لتحقق البر فينبغي ان لا يجوز خالف المستفلا ه علمت جوابه (قوله ومعلبا) ثنية متصل وهو مبتدأ خبره قوله كذا ذرين يعنى فلا يصح اقداء احدهما بالآخر لاختلاف السبب فان طواف احدهما غير طواف الآخر كفى البحر وما في الحائثة من انه يصح بمنزلة اقداء المتعلوق بالمتلوع الظاهر انه مبنى على القول بسنية ركعتي الطواف ويؤيده ما خفي في البحر بقوله وينبغي ان يصح الاقداء على القول بسنية (قوله صح الاقداء) اى للاتحاد فكان كذا ذرين احدهما عين ما نذر الآ خر (قوله لان افسداها منفردين) لاختلاف السبب كالناذرين (قوله والفرق لا يخفى) هو ان الامام منفرد في حق نفسه ولا يصير اماما بالابقاء غيره به فبقيا منفردين واما المقتدى فلا تصح صلاته الابنية الاقداء والاقداء لا يصح لمن نوى بناء صلاته على غيره (قوله بتملها) وكذا لاحق بمسبوق وعكسه ح (قوله الاقداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقداء المسبوق بمسبوق او لاحق وقوله كعكسه يعنى الانفراد في موضع الاقداء يجري في اقداء اللاحق بلا حق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقداء بغير امامه فكانه انفراد اولاً عن امامه ثم اقتدى فصح انه انفراد في موضع الاقداء ح (قوله ولا مسافر بمقيم الخ) اى ولا يصح اقداء مسافر بمقيم الخ وبيان ذلك ان صلاة المسافر قابلة للاتمام مادام الوقت باقيا بان ينوى الإقامة او بان يقتدى بمقيم فيصير تبعاً لامامه ويتم لبقا السبب وهو الوقت ماذا خرج الوقت فقد تقررت في ذمته ركعتين فلا يمكن اتمامها باقامة او غيرها حتى انه يقضيها في بلده ركعتين فاذا اقتدى بعد الوقت بمقيم احرم بعد الوقت اوفيه لا يصح لما قلنا ولما يأتى بخلاف ماذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فلا يتغير بالسفر) احتراز عن الفجر والمغرب فانه يصح في الوقت وبعده لعدم تغيره (قوله فخرج معطوف على قوله اوفيه لان واو العاطفة قائمة مقام العامل وهو احرم وقوله فاقتدى معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) اى المسافر المقتدى بالمقيم وغير با حرم بدل اقتدى لئيه على ان يجرد ادراك التحريم في الوقت كاف في صحة الاقداء ولزوم الاتمام ففيه (قوله فيكون) تفرع على عدم التغير ح (قوله باقتداه) الباء للتصوير (قوله في شفع اول او ثان)

لان المنذورة اقوى فصح عكسه وبخالف ومتنفل ومعلبا ركعتي طواف كذا ذرين ولو اشتركا في نافذة فافسداها صح الاقداء لان افسداها منفردين ولو صلما الظهر ونوى كل امامة الآخر صحت لان نوي الاقداء والفرق لا يخفى (و لا لاحق و لا) (مسبوق بتملها) لما تقررت ان الاقداء في موضع الانفراد مفيد كعكسه (و لا) مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر سواء احرم المقيم بعد الوقت اوفيه فخرج فاقته المسافر (بل ان احرم في الوقت) فخرج صح (و اتم) تبعاً لامامه اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقداء مستفل في حق قصدة او قراءة باقتداه في شفع اول او ثان

نشر مرتب اى انه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداء مفترض بمتفصل في حق  
 القعدة الاولى فانها فرض على المسافر لانها آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها اولى في حقه  
 واطلقوا النقل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان النقل الزيادة والواجب زائد على  
 الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمتفصل ايضا في حق القراءة  
 لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر نقل للمقيم سواء قرأ المقيم في الاولين وهو ظاهر اوفى  
 الاخيرين فقط محملها الاوليان فلتتحقق بهما فتخلو الاخيران عنها حكما ولا يراد اقتداء المتفصل  
 بالمفترض لما في النهاية من انها اخذت حكم الفرض تبعاً لصلاة الامام ولذا لو افسدها بعد  
 الاقتداء بقضيتها اربعاً \* (تنبيه) \* يؤخذ من هذا انه لو اقتدى مقيمون بمسافر واتم بهم بلانية  
 اقامة وتابعوه فسدت صلاتهم لكونه متفصلاً في الاخيرين تبعاً على ذلك العلامة الشرنبلالي في  
 رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرملي في  
 باب المسافر عن الظهيرية وسذكرها هناك ايضا **(قوله)** ولا نازل براكب (الح) وكذا عكسه  
 والعادة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما صح لو كان معه على دابة واحدة لاتحادهما في  
 الامداد وايضا ففي اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من ركع ويسجدتين  
 يومى بهما الا اذا كان النازل موميا ايضا ثم ان هذا دليل على ان اختلاف المكان مانع من  
 الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه انما يعتبر في الحائل لا في اختلاف  
 المكان كسبأني تحقيقه بعون الله تعالى فانهم **(قوله)** ولا غير الاثني عشر (هـ) هو بالتاء المثلثة بعد  
 اللام من اللفظ بالتحريك قال في المغرب هو الذي تحول لسانه من السين الى التاء وقيل من الراء  
 الى الغين او اللام او الياء زاد في القاموس او من حرف الى حرف **(قوله)** على الاصح (اى  
 خلافا لما في الخلاصة عن الفضل من انها جائزة لان ما يقوله صار لغة لهومثله في التواريخ وفي  
 الظهيرية وامامة الاثني عشرية تجوز وقيل لا ونحوه في الحاشية عن الفضل وظاهره اعتمادهم  
 الصحة وكذا اعتمدها صاحب الحلية قال ما اطلقه غير واحد من المشايخ من انه ينبغي له ان  
 لا يؤم غيره ولما في خزائن الاكمل وتكره امامة الفقهاء اه ولكن الاحوط عدم الصحة كما مشى  
 عليه المصنف ونقله في منظومته تحفة الاقران وافق به الحيز الرملي وقال في فتاواه الراجح المفق  
 به عدم صحة امامة الاثني عشرية ممن ليس به ثلثة واجاب عنه بايات منها قوله  
 امامة الاثني عشر للمغائر تجوز عند البعض من اكابر  
 وقد اباه اكثر الاصحاب لما لغيره من الصواب

وقال ايضا

امامة الاثني عشر للفصيح فاسدة في الراجح الصحيح  
**(قوله)** (دائما) اى في آراء الليل واطراف النهار فادام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته  
 جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كافي المحيط وغيره قال في ذخيرة وانه مشكل عندي لان  
 ما كان خلقه القاعد لا يقدر على تغييره اه وتمامه في شرح التبية **(قوله)** (ح) اى بذلا حتما  
 فهو مفروض عليه **(قوله)** فلا يؤم الامثلة) يحتمل ان يراد المثالية في معاني اللفظ فيصح اقتداء

(و) لا (نازل براكب) ولا  
 راكب براكب دابة اخرى  
 فلو معه صح (و) لا (غير  
 الاثني عشر) اى بالاثني عشر (على  
 الاصح) كافي البحر عن  
 الحنفي وحرر الحلبي وابن  
 الشحنة انه بعد بذل جهده  
 دائما حتما كالامى فلا يؤم  
 الامثلة ولا تصح صلاته

مطلب  
 في الاثني عشر

من يبدل الرأى المهمة غنياً بمعجزة بمن يبدلها لا، وإن أراد مثلية في خصوص الثلث فلا يقتدى  
 من يبدلها غنياً إلا بمن يبدلها غنياً وهذا هو الظاهر باختلاف العذر فيراجع ح (قوله  
 إذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه) أى يحسن ما يبلغ هو به أو يحسن القرآن وهذا مبنى على أن  
 الأمى إذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام ستعرفه وعلى ما إذا ترك جهده لما علمت من أنه  
 مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وإن ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضاً من  
 تقصيده بما إذا لم يقدر على قراءة قدر الغرض مما لا تلغ فيه فإن قدر عليه وقراءه لا يلزمه الاقتداء ولا  
 بذل الجهد كما لا يخفى (قوله) أو ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم وم لم يقدر على قراءة المفروض  
 مما لا تلغ فيه أو ما لا يقتدى أو قرأ ما لا تلغ فيه فإنها تصح وإن ترك جهده (قوله) أو وجد قدر  
 الغرض (ح) أى وصلى غير مؤتم ولم يقراءه والأصح وفي الولوالجية أن كان يمكنه أن يتخذ من  
 القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ الألفاظ الكتاب فانه لا يدع قراءتها في الصلاة اه  
 (قوله) وكذا من لا يقدر على التاليف بحرف من الحروف) عطفه على ما قبله بناء على أن الثلث  
 خاص بالسبعين والرأى كما يعلم مأمراً عن المغرب وذلك كالرهن الرهيم والشيطان الرجيم والآمين  
 وإياك نأيد وإياك نستعين السرات تأتت فكل ذلك حكمه مأمراً من بذل الجهد دائماً والأفلا  
 تصح الصلاة به (قوله) ٣ سئل الحير الرملى عما إذا كانت اللغة يسيرة فأجاب بأنه لم يرها لا تمتنا  
 وصرح بها الشافعية بأنه لو كانت يسيرة بأن أتى بالحرف غير صاف لم تؤثر قل وقواعدنا لا تأباه  
 اه وبمثله أفتى تليد الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل الحالك مفتى دمشق الشام (قوله) أى  
 وجه كان) أى سواء كان افتقد أهلية الإمام للامامة كالمرأة والصبي أو افتقد شرط فيه بالنسبة  
 إلى المتقدم كالمدور والعارى أو لتقدرك فيه كذلك كالمومى والأمى أو لاختلاف الصلاتين  
 كالمتنفل بالمفترض ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله) فى صلاة نفسه) أى فى صلاة مستقل  
 بها فى حق نفسه غير تابع فيها للإمام لأفرضا ونفلاً كما يدل عليه تفصيل الزيلعى كما أفاده ح  
 وكذا يدل عليه تعليل الشارح وحكاية للقول بانقلابها نفلاً (قوله) وهى غير صلاة الأفراد  
 لأن لها أحكاماً غير أحكام التى قصدناها وحاصله أنه إذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح فى غيره  
 (قوله) وأدعى فى البحر أنه المذهب) أى ما صححه فى المحيط ومضى عليه المصنف منته (قوله)  
 لكن كلام الخلاصة (ح) عبارة الخلاصة وفى كل موضع لا يصح الاقتداء هل يصير شارعاً فى  
 صلاة نفسه عند محمد لا عند غيره يصير شارعاً اه (قوله) قلت وقد ادعى) أى صاحب البحر  
 فيما مرى فى مسئلة الأخذ عند قول المتن فى صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أى خلاف  
 ما ادعى فى البحر أنه المذهب والأولى حذف الباء وأبدالها بلام التقوية لانه مفعول تصحيح  
 وقوله أنه المذهب مفعول ادعى والحاصل أن صاحب البحر نقل فيما مر عن السراج أنه لو  
 اقتدت به المرأة فى الظهر وهو يصلى العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لأن  
 اقتداها وإن لم يصح فرضاً يصح نفلاً على المذهب فكان بناء النقل على الفرض اه وهو صريح  
 فى أنه إذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل ببقى الاقتداء بالنفل والألم تفسد صلاته  
 بمحاذاتها له وتصر يحدبان هذا هو المذهب مناقض لما ادعاه من أن المذهب ما فى المحيط من عدم  
 صحة الشروع (قوله) وحينئذ فالأشبه (ح) أى حين إذا اختلف كلام البحر فى نقل ما هو المذهب

٣ مطب

إذا كانت اللغة يسيرة

ولا يتكسر غير هذا الخدين ولا سببه ، فلو غدا في لرباعي مما يناسب كلا منهما ، ويحصل به  
 تنسيق بينهما ، يجعل ما يحجب في حجب من عدم صحة الشروع أصلا على ما إذا كان فساد  
 لاقتد ، لتفقد شرط في أو تحوّل ما يلزم به فساد صلاة اقتدى ، ويجعل ما يحجب في السراج من  
 صحة الاقتداء بالتقل ، وفساد الوصف اعني عصرية فقط على ما إذا كان الاختلاف الصلاةين فلو  
 فقهه في صلاته هذه لا ينقض وضوءه في الوجه الأول وينقض في الثاني ثم اعلم ان ما ادعى  
 السراج انه الاشبه قد رده في البحر حيث قل ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم في كافيته من  
 ان المرأة اذا نوت العصر خلف صلى الظهر لم تميز صلاتهم ، وتفسد على الامام صلاته اه فهو  
 صريح في عدم صحة شروعاتها لاختلاف الصلاةين ، وقد اى الحاكم في موضع آخر رجل قارئ  
 دخل في صلاة امي تطوع او في صلاة امرأة او حجاب او غير وضوء ، ثم افسدها فليس عليه  
 قبضه ، لانه لم يدخل في صلاة تامة اه فعلم بهذا ان المذهب تصحيح الحجب من عدم صحة الشروع  
 لان الكافي جمع كلام محمد في كتيبه التي هي ظاهر الرواية اه كلام البحر اقول نعم ظاهر الفرع  
 الأول مؤيد في الحجب ، ويخالف ضمير عن السراج ، واما الفرع الثاني فلا يلزم الامر فيه بالعكس  
 لان قوله ثم افسدها صريح في صحة الشروع وقوله لانه لم يدخل في صلاة تامة مؤيد لذلك لانه  
 يفيد دخوله في صلاة ناقصة اى في نفل غير مضبوط ، ولذا قل ليس عليه قضاءها وفي هذا  
 الفرع رد على ما فصله الزبيعي لان الفساد فيه لتفقد شرط مع انه صح شروعه كما علمت ثم رأيت  
 لرحمتي ذكر نحو ما ذكرته والله الموفق والحاصل ان في المسئلة روايتين احدها صحة الشروع في  
 صلاة نفسه وعليها في السراج والفرع الثاني من فرعي الكافي والثانية عدم الصحة أصلا  
 وعليها ما في الحجب والفرع الأول وهي الاصح كافي التمهيد عن المنع من ذكر في التهران  
 في السراج جزء به غير واحد **(قولہ صف من النساء)** المراد به ما زاد على ثلاث نسوة فانه  
 يمنع اقتداء جميع من خلفه والافقيه تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن البحر وهو ما اتفقوا على  
 نقله عن أصحابنا من ان المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من حاليها ورجل خلفها والثنتين  
 صلاة اثنين من حاليهما والثنتين خلفهما ثلاث صلاة اثنين من حاليهن وصلاة ثلاثة ثلاثة  
 من خلفهن الى آخر الحديث ، ولو كان صف من النساء بين الرجال والامم لا يصح اقتداء الرجال  
 بالامم ، ويجعل حلالا **(قولہ لا حال)** قيد يمنع وقوله او ارتفاعهن بالجرح عطف على حال  
 ومما رفع مفتاح السعادة وفي الشايع ، ولو كان صف الرجال على الحائط وصف النساء امامهن  
 او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خلفهن ان كان الحائط مقدار قامة الرجل جائز  
 صلاتهم ، وان كان اقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين الصفتين حائل تفسد صلاة من  
 خلفهن ، وخبرين صفا ، ولو كان بينهما وبين الرجال فاصل لا تفسد صلاتهم ، وذلك الحائل  
 مقدار مؤخر الرجال ، ومقدار خشية مضبوطة او حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف  
 النساء امام صف الرجال جميع الا اذا كان حد صفتين على حائط مرتفع قدر قامة او كان بينهما  
 حائل مقدار مؤخر رجلين ، غير او خشية مضبوطة او حائط قدر ذراع وهذا يخالف في الحائية  
 والبحر ، ويخرج وهو قوله سواء على صفة صفة في المسجد ويخالفهم من تحتهم نساء اجرأهم  
 صلاتهم عدم الاتحاد لاختلاف ما زاد من قدامهم نساء ، فانه وسد لانه تخالف بينهما وبين

معاد

الكافي للمحاكم جمع كلام  
 محمد في كتيبه التي هي ظاهر  
 الرواية

صف من النساء لا حائل  
 قدر ذراع او ارتفاعهن  
 قدر قامة الرجل مفتاح  
 السعادة



الامام صف من النساء وهو ماع من الاقتداء ه وفي الواجبة قومه ماوا على طهر طلة المسجد  
وتحتهم قدامهم نساء لا تجزيهم صلاتهم لانه تخال صف من النساء فمع اقتداءهم وكذا الطريق  
اه فهذا باطلاقة صريح بان الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المعراج عن المنسوط فان  
كان صف تام من النساء ووراء هن صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحسانا  
والقياس ان لا تنفس الا صلاة صف واحد ولكن استحسن الحديث عمر مرفوعا وموقوف عليه  
من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف من النساء فلا صلاة اه فهذا صريح في ان  
الحائل غير معتبر في صف النساء والالتفات صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه صار  
حائلا بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر ان ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل  
او الارتفاع انما هو فيما دون الصف التام من النساء كواحدة والتين اما الصف فهو خارج  
عن القياس اجمالا لان هذا ما ظهر فتدبر والله اعلم (قوله او طريق) اي نافذ ابو السعود عن  
شيخه ط قلت ويفهم ذلك من التعبير عنه في عدة كتب بالطريق اعلاه وفي التارخانية  
الطريق في مسجد الرباط والحائلا لا يمنع لانه ليس بطريق تام (قوله تجزى فيه عجلة) اي تمر به  
عبر في بعض النسخ والعجلة يفتحان وفي الدرر هو الذي تجزى فيه العجلة والاقول اه وهو جمع  
وقر بالالف قل في المغرب واكثر استعماله في حمل البغل او احمار كوصفي في حمل البعير (قوله  
او نهر تجزى فيه السفن) اي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تمر فيه عجلة ط واما البركة او الحوض  
فان كان بحال لو وقعت النجاسة في جانب تجس الجانب الآخر لا يمنع والامنع كذا ذكره اصفار  
اسماعيل عن الحنف وحاصله ان الحوض الكبير انذ كور في كتاب الطهارة يمنع اى ما اتصل  
الصفوف حوله كما باني (قوله ولو زورة) بتقديم الزاي السفينة الصغيرة كفي القاموس  
وفي المتن انما اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون طريق مثله لا يمنع سواء كان فيه ماء ولا  
وقل ابو يوسف النهر الذي يمشى في بطنه حمل وفيه ماء يمنع وان كان بابا واتصت به الخنوف  
جاز اه اسمعيل (قوله ولو في المسجد) صرح به في الدرر والحائنة وغيرهما (قوله او خلاه) بان  
التمكن الذي لا شيء به قاموس (قوله او في مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاصل  
في مصلى العيد لا يمنع وان كثر واختاف في امتدح لصلاة الجنازة وفي التوازل جعله كالمسجد  
والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان على اربعة آلاف  
اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة  
والبيضاء كذا في البرازية اه ومثله في شرح المنية واما قوله في الدرر لا يمنع من الاقتداء  
الفضاء الواسع في المسجد وقيل يمنع اه فانه وان افاد ان المعتمد عدده المتع لكنه محمول على غير  
المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكون الراجح عدده المتع مضافا  
يتوقف على نقل صريح ففهم (تمة) في الفهستاني البيت كاصحراء والاصح انه كالمسجد  
ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية اه وبما ذكر حكم الدار فايراجع  
لكن ظاهر التقيد باصحراء والمسجد الكبير جدا ان الدار كاليات تأمل ثم رأيت في حاشية  
المدني عن جواهر الفتاوى ان قاضيخان سئل عن ذلك فقال اختافوا فيه فقد رده مضيه  
بستين ذراعا وبعضهم قال ان كانت اربعين ذراعا فهي كبيرة والافصيرة هذا هو المختار اه

او (طريق تجزى فيه عجلة)  
آلة تجزى بها الثور (ونهر  
تجزى فيه السفن) ولو  
زورتي ولو في مسجد (او  
خلاه) اي فضاء (في  
اصحراء) او في مسجد  
كبير جدا كالمسجد الخامس

وحاصله ان الدار الكبيرة كالصحراء والصغير كالمسجد وان الخمار في تقدير الكبيرة  
اربعون ذراعاً وذكر في البحر عن نخعي ان فناء المسجده حكم المسجده ثم قل وبه علم ان  
الاقداء من نحن الحاشاه الشيعية بالامه في الخراب صحيح وان لم تصل الصفوف لان  
الصحن فناء المسجد وكذا اقداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان ابوابها في فناء المسجد الح  
وبأني تمام عبارته وفي الخبر ان فناء مسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه قات  
يظهر من هذا ان مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموي في دمشق لان ابهاما في  
حائطه وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا ساحة باب البريد والحوايت التي فيها  
( قوله يسع صفيين ) نعت لقوله خلاء والتقيد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض  
والمتن وفي الوقعات الحسامية وخزانة الفتاوى وبه يفتي اسمعيل فاما في الدرر من قيده  
الحلاء بما يمكن الاستغفاف فيه غير المتقي به تأمل ( قوله الا اذا اتصلت الصفوف ) الاستثناء  
عائد الى الطريق والنهر دون الحلاء لان الصفوف اذا اتصلت في الصحراء لم يوجد الحلاء تأمل  
وكذا لو اصطفا على طول الطريق صح اذا لم يكن بين الامام والقوم مقدار متأثر فيه العجاة  
وكذا بين كل صف وصف كفي الحاشية وغيرها ( فرع ) لواء في الصحراء وخلفه صفوف  
فكبر الصف الثالث قبل الاول يتجاوز قبة من باب مسائل منفردة ( قوله مطلقا ) اي ولو كان  
هناك طريق او نهر ح ( قوله كأن قبة في الطريق ثلاثة ) وصورة اتصال الصفوف في النهر ان  
يقفوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطة فيه ح اقول وهذا في حق من لم يكن محاذيا  
للجسر اما لو كان محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الآخر قضاء كثير يصح الاقداء ثم ظاهر  
اطلاقهم انه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما  
في جامع دققر الذي في دمشق ( قوله وكذا اثنان عند الثاني ) والاصح قولهما كافي السراج  
وكذا الاثنان كالمجمع عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن ثنتين تقصدان صلاة اثنين اثنين  
خلفهما الى آخر الصفوف قال في النظومة السنية في مقالات ابني يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا \* سد الطريق ومحاذاة النساء

( تمة ) صلوا في الصحراء وفي وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد مقدار حوض كبير  
عشر في عشر ان كانت الصفوف متصلة حوالى الفرجة تجوز صلاة من كان وراءها اما  
لو كانت مقدار حوض صغير لا تمنع صحة الاقداء كذا في الفيض ومثله في التارخانية ( قوله  
يساع ) اي من الامام او الكبير تارخانية ( قوله اورؤية ) يعني ان تكون الرؤية كالسمع  
لا فرق فيها بين ان يرى انتقالات الامام او احدا من المقتدين ح ( قوله في الاصح ) بناء على ان المعبر  
الاشتباه وعدمه كياناً في الامكان الوصول الى الامام وعدمه ( قوله ولم يختلف المكان ) اي  
مكان المقتدى والامام وحاصله انه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهومه انه  
لو وجد كل من الاشتباه والاختلاف او احدهما فقط منع الاقداء لكن المنع باختلاف  
المكان فقط فيه كلام يأتي ( قوله كمسجد بيت ) فان المسجد مكان واحد ولذا لم يعتبر فيه  
الاتصال بالخلاء الا اذا كان مسجد كبيراً وكذا البيت حكمه حكم المسجد وذلك لاحكام  
الصحراء كما قدمنا عن التمهيد وفي التارخانية عن المحيط ذكر السرخسي اذا لم يكن

( يسع صفيين ) فاكتر الا  
اذا اتصلت الصفوف  
فيصبح مطابقاً كأن قبة  
في الطريق ثلاثة وكذا  
اثنان عند الثاني لا واحد  
اتفاقا لانه لكرهه صلاته  
سار وجوده كعدمه في  
حق من خلفه ( والحائل  
لا يمنع ) الاقداء ( ان لم  
يشبه حال امامه ) يساع  
اورؤية او من باب مشك  
يمنع الوصول في الاصح  
( ولم يختلف المكان )  
حقيقة كمسجد وبيت  
في الاصح قبة ولا حكماً

على الحائط العريض باب ولا تقب في رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع وعليه  
عمل الناس بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب  
الآخر وبينهم وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم احد من ذلك اه وهذا يعلم ان الشتر اذا كان  
مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي بجنبه عند عدم الاشتباه خلافا لمن افق بالنع وأمر بفتح  
باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف) اي في الطريق او على جسر النهر فانه  
مع وجود النهر او الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير المكان واحدا حكما  
فلا يمنع كما مر وكأنه اراد بالحائل في كلام المصنف ما يشتمل الحائط وغيره كالطريق والنهر  
اذ لو اريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله درر) عبارتها الحائل  
بينهما لوجوب اشتباه به حال الامام يمنع والافلا الا ان يختلف المكان قال قاضيان اذا قام  
على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على  
سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبه عليه حال الامام لان بين  
المسجد وبين سطح داره كثير التخلل فصار المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد فيخلل الا  
الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشبه عليه حال الامام  
اه اقول حاصل كلام الدرر ان اختلاف المكان مانع مطلقا واما اذا اتحد فان حصل اشتباه  
منع والافلا وما نقله عن قاضيان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشرنبالية الخ)  
حيث ذكر ان ما نقله عن الحانية من انه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ  
خلاف الصحيح لما في الظهيرية من ان الصحيح انه يصح وما في البرهان من انه لو كان بينهما حائط  
كبير لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه حاله عليه بسماع او رؤية لا انتقاله  
لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار منس الاثمة الحلواني اه وحاصل كلام الشرنبالي  
ان المعتبر الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه منع سواء اتحد  
المكان اولا والافلا واعترضه العلامة نوح افندي بأن المشهور من مذهب العثمان ان  
الاقتداء لا يجوز عند اختلاف المكان والمكان في مسألة الظهيرية مختلف كما صرح به  
قاضيان فالصحيح انه لا يصح اه اقول ويؤيده ان الشرنبالي نفسه صرح في الامداد  
بانه لا يصح اقتداء الراجل بالراكب وعكسه ولا الراكب بالراكب لاختلاف المكان الا اذا  
كان راكبا دابة امامه وكذا ما ذكره من ان من سبقه الحدث فاستخلف غيره ثم توطأ بزمه  
العود الى مكانه ايت مع خليفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء الا لا يختلف المكان وأما ما  
صححه في الظهيرية في مسألة السطح فالظاهر انه بناء على ما اذا كان السطح متصلا بالمسجد  
فحينئذ يصح الاقتداء ويكون ما في الحانية مبني على عدم الاتصال المذكور بدليل انه في  
الحانية علل للمنع بكثرة التخلل واختلاف المكان اي لكون حصن الدار فاصلا بين السطح  
والمسجد فيفيد انه لو لا ذلك لصح الاقتداء ويؤيده ما في البدائع حيث قال لو كان على سطح  
بجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقتدى به صح اقتداؤه عندنا لانه اذا كان متصلا  
به صار تبعا لسطح المسجد وسطح المسجد حكم المسجد فهو كاقصدائه في جوف المسجد  
اذا كان لا يشبه عليه حال الامام اه فانت ترى كيف علل الصحة بالاتصال كاعلل في الحانية

عند اتصال الصفوف ولو  
اقتدى من سطح داره  
المتصلة بالمسجد لم يحز  
لاختلاف المكان درر  
وبحر وغيرها واقره  
المصنف لكن تعقبه  
في الشرنبالية ونقل عن  
البرهان وغيره

لعدمه وعدمه وقد حرم صاحب الهداية في عتبات وائل بأن الغيرة الاشتباه ثم قال بعدمه  
 وإن لم يمتدحى سطح داره وهدى لامة أن لم يكن بينهما حال ولا شارع يصح اه فيتمين حمل  
 في الصغيرة على ما إذا لم يكن حال جفها فيصح لاخذ ان كان واما غلة الشربلالي عن  
 البرهان فليس فيه تصحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لانه يتحمل الحائض لاختلاف المكان  
 كما قدمناه عن قاضي في الترخية وإن صلى على سطح به انتقل بالسجدة كرسس  
 الأئمة الخواص انه يجوز لانه اذا كان مائلا بالسجدة لا يكون أشد حالا من منزل بينه وبين  
 المسجد حائض ولو صلى رجل في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الامام او المكبر يجوز  
 وكذلك القيام على السطح اه فقد تحرر بما نقرر ان اختلاف المكان مانع من تحقق الاقتداء  
 ولو لا اسبابه وانه عند الاشباه لا يصح الاقتداء وإن اتحد المكان ثم رأيت الرحمي قرر  
 كذلك فغنى ذلك **(قوله ان الصحيح اعتبار الاشباه فقط)** أي ولا عبرة باختلاف المكان بناء  
 على ما فيهم السربلالي وليس ذلك بمزاد لما علمت من ان اختلاف المكان مانع واما المراد  
 التوفيق بين رواية الحسن عن الامام ان الحائض ينع الاقتداء برواية الأصل انه لا يمنع فقبل  
 انه بإمكان الوصول منه وعدمه واختار شمس الأئمة اعتبار الاشباه وعدمه وهذا هو الذي  
 اختاره جماعة من المتأخرين وقدمناه ايضا عن مختارات التوازل والبدائع قال في الحاشية  
 لأن الاقتداء بمتابعة ومع الاشباه لا يمكنه المتابعة والذي يصحح هذا الاختيار ما روينا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة ثمة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم  
 ما كانوا متمكنين من الوصول اليه في الحجرة اه **(قوله ومفتاح السعادة)** في بعض النسخ  
 زيادة وفتح الفتاوى والتصاب والحاشية **(قوله ووصح اقتداء متوضي بتميم)** أي عندها بناء  
 على ان الحاشية عندها بين الأثنين وهما الماء والتراب والظاهران سواء وقول محمد لا يصح  
 في غير صلاة الختارة بناء على ان الحاشية عنده بين الغبارين فيلزم بناء القوي على الضعيف  
 ونعمه في الأصول بغير **(قوله لامة معه)** أي مع مقتدى أم لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء  
 وهذا التمسك مني على فرع إذا رأى المتوضي مقتدى بتميم ماء في الصلاة لم يره الامام فسدت  
 صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لو حوذا الماء وعند زفر لا فساد ولا يبي حمل الفساد على ما إذا  
 ضل عن امامه به لأن اعتقاده فساد صلاة امامه بداه كذا في الفتح وقرره في الحلية والبحر ونأذعه  
 في التهر وتبعه الشيخ اسمعيل بأن الزباني عقال البطلان بأن امامه قادر على الماء بالخبر اه  
 أي فكان اعتقاده فساد صلاة امامه مبيها على القدرة المذكورة وبني كما قال في الحلية فتبند  
 المسألة بما إذا كان تيمم اعتقد أثناء أم لو كان أعجزه عن استعماله حرص ونحوه يصح الاقتداء  
 مطلقا لأن وجود الماء حينئذ لا يبعد تيممه **(تبييه)** ذكر في البحر عن المحيط ان المراد  
 بفسادها فساد الوصف حتى لو فقهه ايمدق النقض وضوء عندها خلاد محمد قال  
 وبني على ما احسنه اربعي ان يصل الأصل ايضا اذا فساد ففقد شرط وهو الغضارة اه  
 ونعمه الكلام على ذلك **(قوله ووقع متوضي بسؤر حار)** أي ولو كان التيمم جامعا بين  
 التيمم والوضوء بسؤر مشاوت فيه لأوجه بما فقه هنا ومنهم من انه لو أداها بالوضوء  
 ولا يصح الاقتداء به في ذلكا بالياء تيممه وحده عدمه تخفق اداء الفرض به أفاده ط

ان الصحيح عند الامام  
 فقط قال في لامة  
 وزه امر الخو عر ومفتاح  
 السعادة انه الاصح وفي  
 التهر عن الزاد اعتبار  
 جماعة من المتأخرين  
 (وصح اقتداء متوضي)  
 لامة معه (تبييه) ووقع  
 متوضي بسؤر حار بجني  
 (وخلص بتاسيح)

(قوله ولو على حيرة) الاولى قوله في الجزائن على خف اوجيرة اذ لا وجه للمبالغة ها ايضا لان المسح على الحيرة اولى بالجواز لانه كالغسل لما خفته على انه استبعد في النهر شمول ما مسح له عمله منهوما بالاولى اى فدخل دلالة لا مطلقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) اى قائم راسك ساجدا وموود وهذا عندها خلافا لمحمد وقيد القاعدة بكونه ركع ويسجد لانه لو كان موميا لم يجز اتفاقا والخلاف ايضا فيما عدا النفل اما فيه فيجوز اتفاقا ولو في التراويح في الاصح كافي البحر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية نوح وغيرها والغرض لنا معرفة الاحكام (قوله اذ الصياح ملحق بالكلام) قال في الفتح بعده وسيأتى انه اذا ارتفع بكاؤه لمصيبة بلغت تفقد لانه تعرض لاطهارها ولو صرح بها فقال وامصيته قد فهو عزله وهنا معلوم ان قصده اعجاب الناس به ولو قال انجبوا من حسن صورتى وتحريرى فيه افسد وحصول الحروف لازم من التاجين اه ما جعلا واقره في النهر واستحسنه في الحلية فقال وقد اجاد فيها اوضح واغاد اه ولم ار من تعقبه سوى السيد احمد الحموى في رسالته (التول البليغ في حكم التبليغ) بأنه صرح في السراج بأن الامام اذا جهر فوق الحاجة فقد اساء اه والاساءة دون الكراهة ولا توجب الافساد وقياسه على البكاء غير ظاهر لان هذا ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته والمفسد الصلاة المفقوظ لاعتزيمه القاب على ان القياس بعد الاربعائة منقطع فليس لاحد بعدها ان يقبس مسئلة على مسئلة كما ذكره ابن نجيم في رسالته اه اقول فيه نظر لان الكمال لم يجعل الفساد مبنا على مجرد الرفع حتى رد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع المالحق بالصياح حيث قال فانهم يبالغون في الصياح زيادة على حاجة الابلاغ والاشتغال بتحريرات النغم اظهارا للصناعة النغمية لاقامة للعبادة والصياح مالحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط لان ما ذكره قول ابن يوسف حيث نبى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المصلى على غير امامه او اجاب المؤذن او اخبر بما يسره فقال الحمد لله او بما يعجبه فقال سبحان الله على قصد الجواب ونحو ذلك مما سياتى في مفسدات الصلاة والمذهب الفساد في الكل وهو قولهما لانه تعاميم ونعلم في الاول وفيما بقى قد اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فان مناسط كونه من كلام الناس عندها كونه لفظا افيد به معنى ليس من اعمال الصلاة لا كونه وضع لافادة ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع الا ترى ان الجنب اذا قرأ على قصد التناء جاز وقد اوردوا على اصل ابن يوسف المذكور اشياء كمالو قال يا يحيى خذ الكتاب لمن اسمه يحيى وغير ذلك مما سياتى في محله وحيث كان مناسط الفساد عندها كون اللفظ افيد به معنى ليس من اعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كاية يتدرج تحتها افراد جزئية منها مسئلتنا هذه اذ لاشك انه اذا لم يقصد الذكر بالغ في الصياح لاجل تحرير النغم والاعجاب بذلك يكون قد اقد به معنى ليس من اعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تصريح بما تضمنه كلام المجتهد اودل عليه دلالة المساواة فالحق ماقاله المحقق ابن الهمام ومن تابعه من الاعلام كما بسطت ذلك قديما في رسالة سميتها (تبيين ذوى الافهام على حكم التبليغ خلف الامام) ففهم وقدمنا مسائل متعلقة بالتبليغ ايضا في اول بحث سنن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) الخاتم

ولو على حيرة ( وقائم بقاعد) ركع ويسجد لانه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعدا وهم قيام وابوبكر يبالغهم تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين اذ اوتهم في جمعة وغيرها يعنى اصل الرفع اما ما تعارفوه في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذ الصياح مالحق بالكلام فتح (وقائم بأحدب) وان بلغ حذبه الركوع

مطلب —

في رفع المبالغ صوته زيادة على الحاجة

مطلب —

القياس بعد عصر الاربعائة منقطع فليس لاحدان يقبس

هنا أيضا صادق بالرائع الساجد وناوومي ح وفيه عن القاموس والحدب خروج الظاهر  
 ودخول الصدر والبطن من باب فرح اه **(قوله على المعتد)** وهو قولهما وبه أخذ عامة العلماء  
 خلا تحميد وصحح في الظهيرية قوله ولا يخفى ضعفه فإنه ليس أدنى حالا من القاعد وتسامه  
 في البحر **(قوله وغيره أولى)** مبتدأ وخبر أي غير الاعرج كفي البحر وغيره خاف أن هذا الحكم  
 لا يخص الاعرج بل غير كل من التيمم والقاعد والاحدب كذلك ح **(قوله وموم بمثله)** سواء  
 كان الامام يومى قائما او قاعدا بحر **(قوله الان يومى الحج)** فإنه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر  
**(قوله)** ومتنفل بمفترض لا يقبال النفل بغير الفرض لأن النفل مطلق والفرض مقيد  
 والمطلق جزء المتقيد فلا يفسره شرح المنية والقراءة في الآخرين وإن كانت فرضا في النفل  
 ونفلا في الفرض إلا أن صلاته بالاعتداء اخذت حكم الفرض تبعها لصلاة الامام ولذا  
 لو افسدها بعد الاقتداء بقضيتها ار ما كما قدمناه عن النهاية (تنبيه) قال القمستانى وفي قوله  
 ومتنفل بمفترض اشارة الى انه لا يكره جماعة النفل اذا أدى الامام الفرض والمتنفل النفل  
 وإنما المكروه ما اذا أدى الكل نفلا اه قلت وبدل ما مر في حديث معاذ **(قوله في غير**  
**التراويح)** اما فيها فلا يصح الاقتداء بالمفترض على انها تراويح بل يصح على انها نفل مطلق  
 ح **(قوله في الصحيح خاتية)** اقول ذكر ذلك في الخاتية في باب صلاة التراويح فقال ان نوى  
 التراويح اوسنة الوقت اقيام الليل في رمضان جاز وإن نوى الصلاة او صلاة التطوع اختلف  
 المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بذلك وقال بعضهم  
 لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك  
 بأن ينوى السنة او متاعاة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا اذا صلى التراويح  
 مقتديا بمن يصلى المكتوبة او بمن يصلى نافلة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز  
 اه ومثله في الخلاصة والظهيرية واستشكل في البحر قوله مقتديا بمن يصلى المكتوبة بأنه بناء  
 الضعيف على القوى اى ومقتضاه الجواز واجاب في الشرح لآلية بأن ذلك ليس في عبارة  
 الخاتية قلت وكأنه ليس في نسخته لاسقاط الكاتب والا فقد رآيته فيها واجاب ايضا بأن المراد  
 من نفي الجواز نفي الكمال اقول ولا يخفى بعدم بل الجواب انه نفي تصحيح عدم الجواز على القول  
 باشتراط نية التبعين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الحج ولا يخفى  
 ان الامام حيث كان مفترضا او متنفلا نفلا آخر لم توجد منه نية التراويح فلا تسأدى بنية  
 وإن عينها المتقدي كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه وعلى هذا باقى سنن الرواتب لا يصح  
 الاقتداء بها بمفترض او متنفل نفلا آخر في الظاهر ان تخصيص التراويح بالذكر في غير محله  
 وانما خصصها في الخاتية لكون الباب معقودا لها تأمل ثم اعلم ان ما ذكره المصنف هنا مخالف  
 لما تقدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى بمطلق نية الصلاة لثقل وسنة وتراويح وذكر الشارح  
 هنا انه المعتد ونقنا هناك عن البحر انه ظاهر الرواية وقول عامة المشايخ وصححه في الهداية  
 وغيرها ووجهه في الفتح ونسبه الى المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح  
 وغيرها بمفترض وغيره ومثاله سائر السنن الرواتب كما تفيد عبارة الخاتية تأمل  
**(قوله وكأنه لانها سنة الحج)** تابع في ذلك المصنف في منحه وتقديم هذا التعليق في كلام الخاتية

على المعتد وكذا باعرج  
 وغيره أولى (وموم بمثله)  
 الان يومى الامام مضافا  
 والموم قاعدا او قائما هو  
 المختار (ومتنفل بمفترض  
 في غير التراويح) في  
 الصحيح خاتية وكأنه  
 لانها سنة على هيئة  
 مخصوصة فيراعى وضوؤها  
 الحساس للخروج عن  
 العهدة (فروع) صح  
 اعماء نفل بالنفل ومن  
 يرى الوتر واجبا

على انه علة لاشتراط نية التعيين في التراخي وغيرها من السنن ومفهوما كلامه انه اراد بمرأاة  
الصفة تعيينها لقوله بأن ينوي السنة او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم **(قوله)** بمن يراه  
سنة) اي بشرط ان يصلية بسلام واحد لان الصحيح اعتبار رأي المقتدى وعلى مقابله يصح  
مطلقا وبقي قول ثالث وهو انه لا يصح مطلقا وتامه في - **(قوله)** وهو مقيم) لانه لو كان  
مسافرا لا يصح اقتداؤه بعد خروجه الوقت بتقيم في الرابعة وقوله بعد الغروب ظريف لاقتدى  
وقوله بمن متعلق بالمقتدى وقوله احرم قبله اي قبل الغروب مقيما كان او مسافرا اهـ  
ونظير هذا من يقتدى في الظهر معتقدا قول الصحابين بمن يصلية معتقدا قول الامام ولا  
يضر التخالف بالاداء والقضاء ط **(قوله)** الاتحاد) اي اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى  
في الصور الثلاث اما في الاولى فظاهر واما في الثانية فلان مالتى به كل واحد منهما هو الوتر  
في نفس الامر واعتقاد احدهما سنته والآخر وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف  
الصلاتين واما الثالثة فلان كلا منهما عصر يوم واحد نعم صلاة الامام اداء حيث احرم قبل  
الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء  
الآتري انه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح **(قوله)** واذا ظهر حدث امامه) اي بشهادة  
الشهود انه احدث وصلى قبل ان يتوصا او باخباره عن نفسه وكان عدلا والادب كفي النهر  
عن السراج **(قوله)** وكذا كل مفسد في رأي مقتد) اشار الى ان الحدث ليس بقيد فلو قال  
المصنف كفي النهر ولو ظهر ان امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان اولي ليشمل ما لو اخل بشرط  
اوركن والى ان العبرة برأي المقتدى حتى لو علم من امامه ما يعتقد انه مانع والامام خلافه  
أعاد وفي عكسه لاذ كان الامام لا يعلم ذلك ولو اقدمي تأخر فاذا قطرة دم وكل منهما يزعم انها  
من صاحبه اعاد المقتدى لفساد صلاته على كل حال كما في النهر عن البرازية **(قوله)** بطلت)  
اي تبين انها لم تنعقد ان كان الحدث سابقا على تكسية الامام او مقارنا لتكسية المقتدى او  
سابقا عليها بعد تكسية الامام واما اذا كان متأخرا عن تكسية المقتدى فلها تنعقد اولاه  
تبطل عند وجود الحدث ح **(قوله)** فيلزم اعادتها) المراد بالاعادة الاتيان بالفرض بقريضة  
قوله بطلت لا المصطاح عليها وهي الاتيان بمثل المؤدى لحال غير الفساد **(قوله)** انضممتها) اي  
انضم صلاته الامام والاولى التصريح به وأشار به الى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به  
الكفالة بل التضمن بمعنى ان صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى ولذا اشترط عدم معاربتهم  
فاذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الا لمانع آخر واذا فسدت صلاته فسدت صلاة  
المقتدى لانه في مفسد الشيء فسد ما في ضمنه **(قوله)** وهو محدث الخ) اي في اعتقاده اما لو كان  
حدثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم في التارخانية عن الحجة ينفي للامام  
ان يجتز عن ملامسة النساء ومواضع الاختلاف ما استطاع اهـ **(قوله)** او فاقد شرط)  
عطف عام على خاص قال في الامداد وقيدنا ظهور البطلان بفوات شرط اوركن اشارة الى  
انه لو طرأ الفساد لا يعيد المقتدى صلاته كما لو اردت الامام اوسى الى الجمعة بعدما صلى الظهر  
بجماعة وسعى هو دونهم فسدت صلاته فقط كافي العناية وكذا لو عاد الى سجود التلاوة بعد  
ما تقرقوا كما سذكروه اهـ قالت ومثله ما سذكروه في المسائل الاثني عشرية لو سلم قوم

بمن يراه سنة ومن اقتدى  
في العصر وهو مقيم بعد  
الغروب بمن احرم قبله  
للاتحاد (واذا اظهر حدث  
امامه) وكذا كل مفسد في  
رأي مقتد (بطلت فيلزم  
امادتها) تضمنتها صلاة  
المؤتمنة وفساد (كلا يلزم  
الامام اخبار القوم اذا  
اهم وهو محدث او جنب)  
او فقد شرط اوركن

مطابق

امواضع التي تفسد صلاة  
الامام دون المؤتم

وهل عليهم المائدة ان  
 حلاله ولا يدب وقيل  
 لا تحسبه معرفة ولو ربح  
 انه كافر ما قيل منه لان  
 الصلاة دليل الاسلام  
 واحذر عليه ( بالتقدير  
 الممكن ) ما ساء له ( ككتاب  
 او رسول على الاصح )  
 لومعين والاولايد من بحر  
 عن المعراج ووضح في مجمع  
 الفوائد عدمه مطلقا  
 لكونه عن خطأ موقوف عنه  
 لكن الشروح مبرحة على  
 الفتاوى ( او القدي امي  
 وقوى ) امي ) نفس الصلاة  
 الممكن للقدرة على القراءة  
 بالافتقار بالقارئ سواء علم  
 به او لا نوادوا على المذهب  
 ( او استحباب الامام ابي  
 الاخيرين ) ولو في التشهد  
 اما بعده فتصح حروجه  
 بصحة ( تفسد صلاتهم )  
 لان كل ركعة صلاة فلا تخلو  
 عن القراءة ولو تقديرا  
 ( صححت لو صلى على من  
 الامي والقاضي ) وحده  
 في الصحيح ( بتسامي  
 حضور الامي بعد افتتاح  
 القارئ ) اذا لم يقدر به صلى  
 منفردا

قبل الامام عدمه فقد قدر التشهد ثم عرس له واحدمها وبها تجل صلاته وحده وكذا اذا  
 سجد هو لا يرمي ولم يسجد القوم ثم عرس له ذاك كافي للبحر فيه حجة مسائل تفسد فيها  
 صلاة الامام مع خيعة صلاة المؤتمر لا تقتضي انعاده السابقة بل لان هذا الفساد طارئ  
 على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا بد ولا يؤتمر في الحقيقة والله اعلم **( قوله )** وهل عليهم  
 اعدائهم اي لو طهر طلالا بخبره وهذا تفصيل لقول المصنف فيلزم ابادته **( قوله )** قيل  
 لا تحسبه اي وخبر الفاسق غير مقبول في الديانات وهو محمول على ما اذا كان حامدا كيشير  
 اليه قوله باعترافه وقوله في التبر عن البرازية وان احتمل انه قال ذلك تورعا امدوا **( قوله )**  
 لان الصلاة دليل الاسلام ) اي دليل على انه كان مسلما وانه كذب بقوله انه صلى بهم وهو  
 كافر وكان ذاك الكلام منه رد فيجوز على الاسلام ولا ينافي ذلك ما مر اول كتاب الصلاة  
 من انه لا يحكم بالاسلام بالصلاة الا اذا صلاها في الوقت مقتديا متبعا بخلاف ما اذا صلاها اماما  
 او منفردا لان ذلك في الكافر الاصل المعلوم كقوله وما هنا ليس كذلك فان من جهلنا حاله  
 شهد له بالاسلام اذا استقبل قبا كافي الحديث بل بمجرد القاء السلام كفي والآية ولذا قال  
 لان الصلاة دليل الاسلام ولا يقل لانه صار بها مسلما فافهم **( قوله )** بالتقدير الممكن متعلق  
 بخبر وقوله على الاصح متعلق بيلزم **( قوله )** لومعين ) اي معلومين وقيل ح وان تعين  
 بعضهم لزمه اخباره **( قوله )** والا اي وان يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه **( قوله )**  
 ويصح في مجمع الفتاوى ) وكذا صححه الزاهد في القبة والحاوي وقول واليه اشار أبو يوسف  
**( قوله )** مطلقا ) اي سواء كان الفساد مختلفا فيه او متفقا عليه كفي القبة والحاوي فافهم  
**( قوله )** لكونه عن خطأ موقوف عنه ) اي لانه لم يعتمد ذلك فصلا غير صحيحة ولزمه فعلاها  
 تأيلا علمه بالفسد واما صلاتهم فانها وان تصح ايضا لكن لا يلزمها عاداتها لعدم علمهم ولا  
 يلزمه اخبارهم لعدم تعمده فافهم **( قوله )** لكن الشروح ا ) اي كالمعراج فانه شرح الهداية  
 ونقله في البحر ايضا عن المجتبى شرح القندوري للزاهد تأمل **( قوله )** تفسد الصلاة الكل ) اي  
 عنده وعندنا صلاة القارئ فقط لانه تارك فرض القراءة مع القدرة وله ان الاميين ايضا  
 تركها مع القدرة عليها اذا كانا قادرين على تقديم القارئ حيث حصل الاتفاق في الصلاة  
 والرغبة في الجماعة شرح المنية وشار بقوله تفسد الى ما قيل ان القارئ صح شروعه في صلاة  
 الامام واذ احاء وان القراءة تفسد ووضح في الذخيرة عدمه فلا تنقض طهارته بالتحققة  
 وتماعه في الزباني والبحر **( قوله )** على المذهب ) وحجه ان الفرائض لا يختلف فيها الحال بين  
 العلم والجهل بخبره وانما بشرط العلم فائية أولى زباني **( قوله )** في الاخيرين ) اي سواء قرأ  
 في الاولين او في احدهما الاول او في الاولى خلاف زفير ورواية عن أبي يوسف والاخيرتان  
 افتقرتا الى استحبابه في الاولين ذكره ح في الباب الآتي **( قوله )** حروجه بصحة ) وهو  
 الاستحباب وهو الصحيح وقد تفسد عنده وهي من الابي تمسيرة ح عن العناية **( قوله )**  
 ولو تقديرا ) اي لا تقدير في حق الامي لاعداء الاهية فقد استحباب من لا يصلح للامامة  
 ففسدت صلاتهم ما صلا الامام ولا عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بحر **( قوله )** وبحث  
 ا ) محترز قوله اذا القدي ا ) وحرزها الصحيح عن قول أبي حازم لا تجوز صلاة الامي قياسا



على المسئلة الاولى قدرته على القراءة بالافتداء بالقارى' وصحح في الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منهما رغبة في الجماعة اه وحاصله انه انما تعتبر قدرته على القراءة بالافتداء حيث ظهرت منهما رغبة في الجماعة كما اشار اليه في الكفاية وظاهره انه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما التمسك وبه اندفع ما في ح من ان ما ذكر عن الهداية يقتضى انه لو اقتدى امي بمثله وصلى قارى' وحده لاصح صلاة الامين لظهور رغبته في الجماعة اه ويدفعه ايضا ما في الفتحة عن التمسك اذا كان بخواره قارى' ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه ليلزمه وانما ثبت القدرة اذا صادفه حاضر امطاوعاه وفي شرح المنية عن المحيط اذا كان القارى' على باب المسجد او بخوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده جائز بلا خلاف وكذا اذا كان القارى' في صلاة غير صلاة الامى جائز ولا ينتظر فراغ القارى' بالاتفاق اما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلاهما متوافقة فذكر القاضي ابو حازم انه لا يجوز وفي رواية يجوز لانه لم يظهر من القارى' رغبة في اداء الصلاة بالجماعة فاذا رغب الامى في الجماعة دون القارى' لا يلزمه طلبه فيصلى وحده او يقتدى بأمر آخر رغب لانه لا بد من رغبة القارى' ايضا على هذه الرواية الثانية وهي التي مر تصحيحها عن الهداية فافهم واعلم ان ما صححه الشارح هنا مخالف لما مر له في الاثنع من انه متى امكنه الافتداء لزمه فقامل **(قوله)** فانها تفسد في الاصح للمامر اي من قوله للقدرة على القراءة بالافتداء بالقارى' وتصحيح هذه المسئلة ذكره في النهاية وهو مخالف لما قبله الذي صححه في الهداية فان ما قبله شامل لما اذا شرعا معا او افتتح الامى اول اتم القارى' او بالعكس ووفق في الفتحة يحمل ما في الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعاميل الهداية بعدم ظهور الرغبة في الجماعة يشتمل صورة العكس ايضا فيخالف ما في النهاية المبني على اعتبار القدرة على القراءة بالافتداء وان لم تظهر منهما الرغبة في الجماعة ويظهر لي ان هذا مبني على قول القاضي ابى حازم وذكر العلامة نوح افندي بمدكلام \* اقول الذي تحصل لنا من هذا كله ان بعض العلماء ذهبوا الى ان الموجب لفساد صلاة الامى ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة في الجماعة واليه جنح صاحب الهداية ومن هذا حذوه وان بعضهم ذهبوا الى ان الموجب لفسادها ترك القراءة مع القدرة عليها بالافتداء بالقارى' سواء ظهرت الرغبة في صلاة الجماعة او لا واليه مال صاحب النهاية ومن نحو التحقيق الاول الذي في الهداية ولهذا انحط كلام اكثر العلماء عليه ثم ايدى بما مر في صدر الكتاب عن شرح المنية من ان الاخذ بالصحيح اولى من الاصح لان مقابل الاول فاسد ومقابل الثاني صحيح فمائل الاصح موافق فائق الصحيح دون العكس والاخذ بما اتفقنا على انه صحيح اولى **(تمت)** \* تقدم انه لا يصح اقتداء امي باخرس لقدرة الامى على التحريمة ويصح عكسه فالأخرس اسوأ حالا من الامى فتجربى فيه الاحكام المذكورة (فرغ) سئل العلامة قاسم في فتاواه عن رجل آخرس ادرك بعض صلاة الامام وفاته البعض فاجاب بان صلاته فاسدة عند الامام جائزة عند ابى يوسف وقول الامام هو الصحيح اه ثم رأيت المسئلة في الذخيرة وفرضها في الامى **(قوله)** واعلم ان المدرك الخ) حاصله ان المقتدى اربعة اقسام مدرك ولاحق فقط ومسبوق فقط

فانها تفسد في الاصح للمامر  
(و) اعلم ان المدرك من  
صلاها كاملة مع الامام

مطلب

الاخذ بالصحيح اولى  
من الاصح

مطلب

في احكام المسبوق والمدرك  
واللاحق

واللاحق مسبوق ومدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوqa وهذا بناء على تعريفه المدرك تسبقا للبحر  
والقدر بمن صلاها كاملة مع الإمام أى أدرك جميع ركعاتها معه سواء أدرك معه التحريمة  
أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى إلى أن قعد معه القعدة الأخيرة سواء سلم معه أو قبله  
وأما على ما في النهر من تعريفه المدرك بمن أدرك أول صلاة الإمام فانه قديكون لاحقا وعليه  
فيقال المقتدى أما مدرك أو مسبوق وكل منهما إما لاحق أو أولا واعلم ان التفرقة بين المدرك  
واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله من فاتته الركعات  
الح) المراد بالقوات انه لم يصل جميع صلاته مع الإمام بان لم يصل معه شيئا منها أو صلى بعضها  
فيدخل فيه المقيم المقتدى بمسافر فانه لم يفته شيئا من صلاة الإمام بعد اقتدائه به ولكنه صلى  
معه بعض صلاته نفسه فيكون لاحقا في باقيها هذا ما ظهر له في قدره (قوله بعد اقتدائه) متعلق  
بقوله فاتته ثم ان كان اقتدائه في أول الصلاة فقد يفوته كلها بان نام عقب اقتدائه إلى  
آخرها وقد يفوته بعضها وان كان اقتدائه في الركعة الثانية مثلا فقد فاتته بعضها ويكون  
لاحقا مسبوqa والأول لاحق فقط نعم على تعريف النهر المار يكون مدركا لاحقا فافهم (قوله  
بعذر) متعلق بفاتته ايضا (قوله وزحمة) بان زحمة الناس في الجمعة مثلا فله بقدر على أداء  
الركعة الأولى مع الإمام وقدر على الباقي فيصاها ثم يتابعه (قوله وسبق حدث) أى لمؤتم  
وكذا الإمام اذا أدى المستخلف بعضها حال الذهاب إلى الوضوء ط (قوله وصلاة خوف)  
أى في الطائفة الأولى وأما الثانية فسبوقه اهـ (قوله ومقيم الح) أى فهو لاحق بالنظر  
للاخيرتين وقد يكون مسبوqa ايضا كما اذا فات أول صلاة امامه المسافر ط (قوله فانه  
يقضى ركعة) لان الركوع والسجود قبل الإمام لغو فينتقل ما في الركعة الثانية إلى الأولى  
وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة إلى الثالثة بقيت عليه ركعة هو لاحق فيها هذا وقد  
ذكر في الحاشية وغيرها المسئلة على خمسة أوجه ٣ الأول ان ركع ويسجد قبل الإمام وهو  
ما ذكرنا الثاني ان يأتي بهما بعده وهو ظاهر الثالث ان يركع معه ويسجد قبله فانه يقضى  
ركعتين لانه يلتحق سجده في الثانية بركوعه في الأولى لانه كان معتبرا ويلغو ركوعه في  
الثانية لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بقى عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام  
معتبر ويلتحق به سجوده في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما ركعتين لان  
سجوده في الأولى لغو فينتقل سجود الثانية إلى الأولى وتبقى الثانية بالسجود فتبطل لانها  
نقضت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه وسجد قبله لماسجودها فاذا فعل في  
الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين ويقضى ركعتين  
بلا قراءة الرابع ان يركع قبله ويسجد معه فانه يقضى أربع ركعات بلا قراءة لان السجود مع  
الإمام اذا لم يتقدمه ركوعه غير معتبر الخامس ان يأتي بهما قبله ويدركه الإمام فيها وهو  
حاضر لكنه يذكره اهـ ملخصا أقول وإنما لم ينتقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى  
الثانية بل بطلت لانها لم يبق فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركعة الأولى فلذا  
بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع في التارخانية عن الحجة لور ك مع الإمام

واللاحق (حق من فاتته)  
الركعات (تأه او منته)  
لكي (مدافئاه) مذكر  
كغفلة ورجع وسبق حدث  
وصلاة خوف ومقيم أه  
بمسافر وكذا بلا مذكر بان  
سبق إمامه في ركوع  
وسجود فانه يقضى ركعة

قوله الأول ان يركع  
ويسجد قبل الإمام لا يقال  
ان ذلك مفسد اصطلاحا لان  
المسبوق اذا انفرد بركعة  
عن امامه فسدت صلاته  
لانا نقول الرضوع  
والسجود ليس بركعة تامة  
لان من اركان الركعة القيام  
ايضا وقد تابع امامه فيه  
وانما خالفه في مجرد  
الركع في السجود اهـ منه

مطابق

فيما لو اني بالركوع  
او السجود اهـ بهما مع  
الإمام او قبله او بعده

وحكمه كونه فلا يأتي  
بقراءة ولا سهو ولا تنبيه  
فرضه بنية اقامة ويسجد  
بقضاءه فانه عكس المسبوق  
ثم يتابع امامه ان امكنه  
ادراكه والاقامة ثم صلى  
ماناه فيه بلا قراءة ثم ماسبق  
به بها ان كان مسبوقا ايضا  
ولو عكس صح وأثم لتزل  
الترتيب (والمسبوق من  
سبقة الامام بها او بعضها  
وهو منفرد) حتى ينهي  
ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع  
الامام اعد الاعتداد بها  
انكرها منها مفتاح السعادة  
(فيما يقضيه)

٣ قوله لانها ثانية امامه اي  
بالنظر الى الركعة الاولى  
التي صلاها الامام قبل  
اقتداء هذا اللاحق به فيبدأ  
يقعد على رأسها كما فعل  
امامه اه منه

٣ قوله قلت وفي الحاشية  
ان صور العكس خمسة  
فصار حجة الصور الممكنة  
سنة بهذه الصورة

|   |   |   |
|---|---|---|
| ن | د | س |
| ن | س | د |
| د | ن | س |
| د | س | ن |
| س | ن | د |
| ن | د | س |

اه منه

ولم يقدر على السجود حتى قام الامام فصل مع الثانية وسجد فيها اربعاً فانه يكون سجدة ثان  
منهن للاولى وبعد الركعة الثانية لان القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة لانها  
حصلاً قبل تمام الركعة الاولى (قوله وحكمه) اي اللاحق (قوله عكس المسبوق) اي في  
الفروع الاربعة المذكورة فانه اذا قضى ما فاته يقرأ ويسجد للسهو اذ سها فيه ويتغير فرضه  
لو كان مسافراً ونوى الاقامة ويتابع امامه قبل قضاء ما فاته فافهم ويختلف اللاحق في دور  
آخر مذكورة في النهر وقال في البدائع ولو نوى اللاحق وقد فرغ امامه ولم يقعد في الثانية  
لا يقعد فيها موافقة للامام فيها هو اعلى من القعدة وهو القيام لانه خلفه تقدير (قوله ثم  
يتابع) عطف على يبدأ (قوله ان امكنه ادراكه) قيد لقوله وبدأ ثم يتابع وقوله والاباحة  
الحق تصريح بفهم هذا الشرط وليس بصحيح والصواب ابدال قوله ان امكنه ادراكه بقوله  
ان ادركه مع اسقاط ما بعده وحق التعبير ان يقول وبدأ بقضاء ما فاته بلا قراءة عكس  
المسبوق ثم يتابع امامه ان ادركه ثم ماسبق به الح في شرح المنية وحكمه انه يقضى ما فاته  
اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن قد فرغ اه وفي التلخيص اذا نوى ورجع يبدأ بما سبقه الامام به  
ثم ان ادرك الامام في شيء من الصلاة يصلي معه اه وفي البحر وحكمه انه يبدأ بقضاء ما فاته  
بالعذر ثم يتابع الامام ان لم يضرغ وهذا واجب لشرط حتى لو عكس يصح فلو نام في الثالثة  
واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة فاذا فرغ منها صلى مع الامام الرابعة وان فرغ  
منها الامام صلاها وحده بلا قراءة ايضا فلو تابع الامام ثم قضى الثالثة بعد سلام الامام صح  
وانتم اه ومنه في الشرح لاية وشرح الملتقى للماقاني وهذا المحل لما اغفل التنبيه عليه جميع  
محتوى هذا الكتاب والحمد لله ما هم الصواب (قوله ثم ماسبق به بها الح) اي ثم صلى اللاحق  
ماسبق به بقراءة ان كان مسبوقا ايضا بان اقتدى في اثناء صلاة الامام ثم نام مثلاً وهذا  
بيان للقسام الرابع وهو المسبوق اللاحق وحكمه انه يصلي اذا استيقظ مثلاً مانام فيه ثم  
يتابع الامام فيما ادرك ثم يقضى ما فاته اه بيانه كفي شرح المنية وشرح المجمع انه لو سبق  
بركعة من ذوات الاربعة ونام في ركعتين يصلي اولاً مانام فيه ثم ما ادركه مع الامام ثم ماسبق  
به فيصلي ركعة ثمانام فيه مع الامام ويقعد متابعاً له ٢ لانها ثانية امامه ثم يصلي الاخرى ثمان  
نام فيه ويقعد لانها ثانية ثم يصلي التي اتبها فيها ويقعد متابعاً لامامه لانها رابعة وكل ذلك بغير  
قراءة لانه مقدم يصلي الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة وسورة والاصل ان اللاحق يصلي  
على ترتيب صلاة الامام والمسبوق يقضى ماسبق به بعد فراغ الامام اه (قوله ولو عكس)  
اي بان يتبدى ثمانام فيه ثم بماسبق ثم بما ادرك او يتبدى بما سبق ثم بما ادرك ثم ثمانام او  
يتبدى بما سبق ثم بما نام ثم بما ادرك كما في شرح المجمع ٣ قلت وبقي صورتان من صور العكس  
ايضا ان يتبدى بما ادرك ثم ثمانام ثم بما سبق او يتبدى بما ادرك ثم بما سبق ثم بما نام  
(قوله صح وانتم) اي خلافاً لغير فعهذه لا يصح وعندنا يصح لان الترتيب بين الركعات ليس  
بفرض لانها فعل مكرر في جميع الصلاة وانما هو واجب (قوله والمسبوق من سبقة الامام بها)  
اي بكل الركعات بان اقتدى به بعد ركوع الاخيرة وقوله اي بعضها او بعض الركعات (قوله  
حتى ينهي الح) فترجع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فيأتي بالثالثة والتعوذ لانه

للقراءة ويقرأ لأنه يقضى اول صلاته في حق القراءة كأي شيء حتى لو ترك القراءة فسدت ومن  
احكامه ايضا ما مر من انه لو حاذته مسبوقة معه في قضاء ما سبق به لانفسد صلاته وانه يتغير  
فرضه بنية الإقامة ويلزمه السجود اذا سها في يقضيه كأي شيء وغير ذلك مما يأتي متنا وشرا  
وقد اوضح احكامه في البحر في الباب الآتي **(قوله** أي بعد متابعت الامامه) متعلق بقوله  
يقضيه أي ان محل قضائه لما سبق به انما هو بعد متابعت الامامه فيما ادركه عكس اللاحق كما مر  
لكن هنا لو عكس بان قضى ما سبق به ثم تابع امامه ففيه قولان مصححان واستظهر في البحر  
وتبعه الشارح القول بالفساد قال لموافقة القاعدة أي قولهم الانفراد في موضع الاقتداء  
مفسد كعكسه لكن في حاشيته للخير الرمي عن البرازية ان الاول أي عدم الفساد اقوى  
اسقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسمعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند التأخيرين وعليه  
الفتوى اه وبه جزم في الفيض **(قوله** ويقضى اول صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد كما  
في مبسوط السرخسي وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الفخاوي والاسييجاني والفتح  
والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف كذلك في السراج لكن في صلاة الجلاني ان هذا قولهما  
وتماه في شرح الشيخ اسمعيل وفي الفيض عن المستصفي لو ادرك في ركعة الرباعي يقضى ركعتين  
بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتي بالثالثة بفاتحة خاصة عند أبي حنيفة وقالا ركعة بفاتحة وسورة  
وتشهد ثم ركعتين اولاهما بفاتحة وسورة وثانيتهما بفاتحة خاصة اه وظاهر كلامهم اعتماد قول  
محمد **(قوله** وتشهد بينهما) قال في شرح النية ولو لم يقعد جاز استحسانا لا قياسا ولم يلزمه  
سجود السهو لكون الركعة الاولى من وجه اه **(قوله** الا في اربع) استثناء من قوله وهو  
منفرد فيما يقضيه **(قوله** لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداؤه بغيره كافي الفتح وغيره  
والاحاجة الى زيادته لأن المنفرد كذلك **(قوله** وان صح استخلافه الخ) أي اذا سبق امامه  
حدث فاستخلافه يصح وذكر هذه المسئلة في الدرر واعترضه في البحر بان الكلام في المسبوق  
حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها واجاب عنه في النهر بما اشار اليه الشارح بقوله في حد  
ذاته الخ يعني ان الضمير في قوله وان صح استخلافه عائد الى المسبوق من حيث هو لا بقيد كونه  
في حالة القضاء الذي الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن استخلافه **(قوله** فلا استثناء اصلا  
الخ) يعني ان ما في الاشياء من ان قولهم لا يجوز الاقتداء بالمسبوق يستثنى منه انه يصح  
استخلافه ليس في محله لان صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به بعده  
فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في اشباهه  
**(قوله** لو لوئى الخ) حاصله انه لو اقتدى اثنان معا بامام قد سبق بعض صلاته فلما قاما الى  
القضاء نسي احدهما عدد ما سبق به ففرض ملاحظا للآخر بلا اقتداء به صح كافي الحاشية  
والفتح خلافا لما صار الفقيه ونا مشى عليه في الوهابية من الفساد وجزم به في جامع الفتاوى  
ووفق ابن الشحنة بجعل الثاني على الاقتداء او يكونه قولنا لا يشاء الا يعمل به فافهم **(قوله** احكاما)  
أي مع المنفرد لا يأتي بها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى **(قوله** بخلاف المنفرد) فانه  
لا يصير مستأثرا لأن الثانية عين الاولى من كل وجه اما المسبوق فيكون قد انتقل عن صلاة  
هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فغايرت الاولى **(قوله** ولو قبل

أي بعد متابعت الامامه فلو  
قبلها فلا يظهر الفساد  
ويقضى اول صلاته في حق  
قراءة وآخرها في حق تشهد  
فدرك ركعة من غير حجر  
يأتي بركعتين بفاتحة  
وسورة وتشهد بينهما  
وبرابعة الرباعي بفاتحة  
فقط ولا يقعد قبلها (الاف)  
اربع) فكذلك احدها  
(لا يجوز الاقتداء به) وان  
صح استخلافه في حد ذاته  
لا حاجة القضاء فلا استثناء  
اصلا كما زعم في الاشياء  
لوئى احد المسبوقين  
ففى ملاحظا للآخر بلا  
اقتداء صح (و) ناسيا (أي  
بتحسينات التشريق  
احكاما) (ناسيا) (لو كبر  
ينوى استئناف صلاته  
وقبلها يصير مستأثرا  
وقطعا) (للاولى بخلاف  
المنفرد كما سيحى) (و)  
رايها (لوقوله الى قضاء  
ما سبق به وعلى الامام  
سجدا سهوا) ولو قبل

اقتدائه ( متعلق بسهو اى ولو كان سهو امامه حصل قبل اقتدائه به لان السهو اورث نقصانا في تحريرة الامام وهو قدرني تحريرته غايها فدخل النقصان في صلاته ايضا ولذا لو لم يسجد معه يجب عليه السجود في آخر صلاته كآبائي لان ذلك النقصان لا يرفعه سواء **(قوله)** فعليه ان يعود ) اى لما بقيد الركعة بسجدة كآبائي واذا عاد الى المتابعة ارتضى ما فعله من قيام وقراءة وركوع لوقوعه قبل صيرورته منفردا حتى لو بنى عليه من غير اعادته فسدت صلاته كما في شرح المنية **(قوله)** ويبنى ان يصير الخ ) اى لا يقوم بعد التسليمة او التسليمين بل ينتظر فراغ الامام بعدها كما في الفتح والفتح والبحر قال الزندوسقي في النظم يمكن حتى يقوم الامام الى تلوعه او يستند الى الحراب ان كان لا تلوع بعدها هل قال في الحلية وليس هذا بلازم بل المقصود ما يفهم ان لاسهو على الامام او يوجد له ما يقطع حرمة الصلاة اه وقيد في الفتح بحثا بما اذا اقتدى بمن يرى سجود السهو بعد السلام اما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعتزله في البحر بأن الخلاف بين الائمة انما هو في الاولوية قربا اختار الامام الشافعي ان يسجد بعد السلام عملا بالجائز فلما اطلقوا استظاروه اه وفيه بعد فان الظاهر مراعاته المستحب في مذهبه **(قوله)** ان قبل قعود الامام الخ ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع رأسه من السجدة قبل امامه وقعد قدر التشهد وقام قبل ان يقعد امامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده حتى لو كان مدركا وسلم في هذه السورة لم يصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قرأه الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون لا قراءته بالفعل كما مر في فرائض الصلاة **(قوله)** لا اى لا يعتد بما اذا قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد بما اذا بعده قال في الفتح واوقام قبله اى قبل قدر التشهد قال في التوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز والا فلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان ثلاث فان وجد منه قيام بعد تشهد الامام جاز وان لم يقرأ لانه سبق في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وتامعه في سهو المنية وشرحها ومبنى هذا على انه لا يعتد بقيامه قبل فراغ امامه فكأنه لم يتم وبعدمه يعتبر قائما فان وجد منه حينئذ القراءة والقيام جاز والا فلا كما في الرمي **(قوله)** وكره تحريما اى قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لوجوب متابعتها في السلام **(قوله)** كخوف حدث ) اى خوف سبق الحدث **(قوله)** وخروج ) عطف على حدث **(قوله)** وجمعه وعيد ومعذور ) معطوفات على طرح **(قوله)** وتام عطف على حدث وكذا مرور **(قوله)** فان فرغ الخ ) اى اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد ففضى ماسبق به وفرغ قبل سلام امامه ثم تابعه في السلام قيل تفسد وقيل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداؤه بعد المفارقة مفسدا لكن هذا مفسد بعد الفراغ فهو كعدم الحدث في هذا الحالة فتح وبجر ومقتضى التعليل ان المتابعة انما كانت في السلام فقط كما هو ظاهر كلام

الشارح ايضا فلو قصد متابعتها في القعدة والتشهد تفسد لانه يكون اقتداء قبل الفراغ **(قوله)** ولو لم يعد ) مقابل قوله فعليه ان يعود **(قوله)** قيد بالسهو ) اى في قوله وعلى الامام سجدة سهو **(قوله)** فرض المتابعة ) لان المتابعة في الفرض فرض اما في الصلوة فيظاهر واما في التلاوة فلا لأنها ترفع القعدة والقعدة فرض للمتابعة فيها فرض اه والحاصل انه اذا لم يقيد ما قام اليه بسجدة لم يصير منفردا ويرتضى فلو لم يتابع امامه فسدت صلاته وقد اطلق الفساد هنا

اقتدائه ( فعليه ان يعود )  
ويبنى ان يصير حتى يفهم  
انه السهو على الامام ولو قام  
قبل السلام هل يعتد باقائه  
ان قبل قعود الامام قدر  
التشهد لا وان بعده نعم  
وكره تحريما الا لعذر  
كخوف حدث وخروج  
وقت فجر وجمعة وعيد  
ومعذور وتام مدة مسح  
ومرور ما بين يديه فان  
فرغ قبل سلام امامه ثم  
تابعه فيه صحت (ولو لم يعد  
كان عليه ان يسجد )  
للسهو ( في آخر صلاته )  
استحسانا قيد بالسهو  
لان الامام لو تذكر سجدة  
صلية او تلاوة فرضت  
المتابعة

في الخرج وغيره لكن فصل في بدخيرة في تذكر التلاوة بأنه ان يتابع الامام فيها ينظر ان وجد منه فيه وقراءة بعد فراغ الامم من القعدة الثانية مقدار ما يتبوء به الصلاة حازت صلاته والافلا لان يعود امامه الى التلاوة ارتفعت القعدة فصار كأنه لم يقرأ ما سبق به قبل فراغ الامم من التشهد اهـ ولم يذكر مثل ذلك في الصلوة لانها ركن فعدم المتابعة فيها مفسد مطلقا بخلاف التلاوة لانها واجبة تأمل **(قوله وهذا كله)** اي عود المسبوق ومتابعته امامه في السهوية والصلية والتلاوة - **(قوله مطلقا)** اي تابع اول متابع لانه افرد وعليه ركنان السجدة والقعدة وهو جزء عن متابعته بعد اكمال الركعة فتح ونحو **(قوله ان تابع)** لما في الشيعة من رفض ما لا قبل للرفض - **(قوله والا لا)** اي وان لم يتابع فيها لا تفسد امامي السهوية فلا تلها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد واما في التلاوة فلا تلها واجبة ورفعها للقعدة كان بعد استحكامه افرد المسبوق فلا يلزمه اهـ اي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كالوارث امامه بعد اتمامها اذ راح الى الجمعة بعد ما صلى بهم الظهر بجماعة ارتفض في حقه لاحقهم وتاممه في الفتح وسهو البدائع **(قوله ولو سلم ساهيا)** قيده لانه لو سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام معه فهو سلامه محمد ففسد كما في البحر عن الظهيرية **(قوله لزمه السهو)** لانه مفرد في هذه الحالة - **(قوله والا لا)** اي وان سلم معه اقبله لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين - وفي شرح النية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد به وبعده يلزم لانه مفرد اهـ ثم قل فعل هذا يراد بالنية حقيقها وهو نادر الوقوع اهـ قلت يشير الى ان الغالب لزوم السجود لان الغالب عدم النية وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليقتبه **(قوله ان بعد القعود)** اي عود الامم القعدة الاخيرة **(قوله تفسد)** اي صلاة المسبوق لانه اقتداء في موضع الافراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفسد كما مر **(قوله والا لا)** اي وان لم يقعد وتابعه المسبوق لا تفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض ولعدم تمام الصلاة فن قيدها بسجدة انقابت صلاته فلا فن ضم اليها سادسة يابى للمسبوق ان يتابعه ثم يقضى مسبق به وتكون له نافذة كالامام ولا قضاء عليه لو افسده لانه لم يشترع فيه قصدا رحتي **(قوله فلا شبه الفساد)** وفي البيض وقيل لا تفسد وبه يفتي وفي البحر عن الظهيرية قل الفقيه ابو الوليث في زماننا لا تفسد لان الجهل في القراء نكاه الله تعالى اعلم

سواء تاب الاستحلاف

وهذا كله قبل تقيده ما قد  
اي بسجدة ما بعد تفسد  
في صلية مطلقا وكذا في  
النية وسهو ان تابع والا  
لا ولو سلم ساهيا ان عد  
امم لزمه السهو والا لا  
ولو قدم امامه خمسة  
فتبعه ان بعد القعود تفسد  
الا لا حتى يشهد خمسة  
بسجدة ولو ظن الامام  
سهو ففسد له قنائه  
فيان ان لا سهو فلا شبه  
الفساد لا يقتضيه في موضع  
الافراد

(باب الاستحلاف)

على ان حواري البناء ثلاثة  
عشر اشترضا كون احده  
سواء من يدته

مناسبة للامامة طهارة ولذا ترجح به غالبا عما في الهداية وغيرها من الترجمة بباب الحدث في الصلاة لانها ترجمة بالنسب بالحكم واول اولى لانه ترجمة بالحكم ولما كان الاستحلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع للبناء ذكر الشارح شروط البناء لانه في الحقيقة بناء من الحلية على ما صلا الامم **(قوله كون الحدث ساءيا)** هو ملا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فخرج بالاول ما لو احدث تمدا وبأن في ما لو كان بسبب شجة او عضة او سقوط حجر من رجل مشي على نحو سباح وفيه **(قوله من يدته)** احتراز عما اذا اصابه من خارج نجاسة مائعة وفيه اطلاق الحدث على الشخص وهو واسع على ان النجاسة المائعة من غير سبق حدث

تمنع البناء سواء كانت من يده أو من خارج كافي البحر وايضا التجاسة غير داخلية لان الكلام  
 في الحدث وقديقال احتزبه عن الجنون فانه حدث من غير البدن اذا كان من الجن الامن  
 مرض والا كان من البدن كالانغماء تأمل **(قوله غير موجب لفعل)** خرج ما اذا نزل بشكرك  
 ونحوه **(قوله ولا نادر وجود)** خرج نحو الفقهة والانغماء **(قوله لم يؤد ركناً مع حدث)**  
 خرج ما اذا سبق الحدث ساجدا فرفع رأسه قاصدا الاداء او قرأ ذاهبا **(قوله او مشي)** خرج  
 ما اذا قرأ آية **(قوله ولم يفعل منافيا)** خرج ما اذا حدث عمدا بعد السماوى **(قوله او فعلا له)**  
 منه بد خرج ما لو تجاوز ماء غير يثر الى ابعده منه بأكثر من قدر صفيين بالاعذر **(قوله ولم يتراخ)**  
 الما لو تراخى قدر اداء ركن بعذر كزحمة أو نزول دم فانه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فكثرت  
 زمانا ثم اتيه لان فسادها بالمكانث لوجود اداء جزء منها مع الحدث والثامن حال نومه غير مؤد شأ  
 شرح النية **(قوله كفى مدة مسحه)** وكروية التيمم ماء وخروج وقت المستحاضة بحر **(قوله)**  
 ولم يتذكر فائنة الخ الما لو تذكر فلا يصح بناؤه حتما بل قد وقد لانه ان قضاها عقب التذكركا هو  
 المشروع فسدت الوقتية وان اخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب فصح  
 البناء فاتهم **(قوله)** ولم يتم المؤتم في غير مكانه المؤتم يشمل الامام الذي سبقه الحدث  
 واستخلف فانه مؤتم بخلفيته فاذا توضعاً وكان امامه لم يفرغ من صلاته فعليه ان يعود ويتم  
 صلاته خلف امامه ان كان بينهما ما يمنع الاقتران حتى لو اتم في مكانه فسدت واما المفرد فيخير  
 بين العود وعده **(قوله غير صالح لها)** كصبي وامرأة وامى فاذا استخلف احدهم فسدت  
 صلاته وصلاة القوم لانه عمل كثير ليس من اعمال الصلاة وسياً في تمام الكلام على هذه  
 الشروط كلها **(قوله سبق الامام حدث)** اى حقيقة الما لوطن سبق الحدث ثم ظهر عده  
 فسباً انة انفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لانه عمل كثير **(قوله لا اختيار)**  
 للعب فيه الخ صفة كاشفة لقوله سماوى ح اقول والظاهر من كلامهم ان المراد بالعبد عندها  
 ما يشمل المصلى وغيره وعند ابى يوسف المراد به المصلى فى حاشية نوح عن المحيط لواناب  
 المصلى حدث بغير فعله بان اصابه بدقة اى من طين فشجته لا يبنى عندها وبني عند ابى يوسف  
 لانه لا يصح له فيه فصار كالسماوى ولهما انه حدث حصل بضع العباد ولا يغلب وجوده  
 فلا يلحق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح او كان يصلى تحت شجرة فوقه عليه  
 الكسرى والسفرجل فشجته او اصابه شوك المسجد فادماه قيل يبنى لانه حصل لابضع العباد  
 وقيل على هذا الخلاف لان السقوط بسبب الوضع والانبات وقال فى الظهيرية ولو سقط من  
 السطح مدر فشج رأسه ان كان يمرور مار استقبال الصلاة خلافا لابي يوسف وان كان لا يمرور  
 مار قيل يبنى بلا خلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخبر الرملى بعد كلام  
 الظهيرية اقول علم به ان الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفرجلة فان كان  
 بهزها فعلى الخلاف والافقيل يبنى بلا خلاف والصحيح انه على الخلاف اه **(قوله كسفرجلة)**  
 الخ تمثل للمنى وهو ما فيه اختيار للعبد فقد نقل فى البحر الاختلاف فى وقوع سفرجلة  
 او طوبىة من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء اذا سبقه الحدث من عطاسه او تنجسه ونقل الرملى  
 عن شرح النية ان الاظهر عدم البناء فى التنجس دون العطاس وما فى الشرع ليلية وتبعه

غير موجب لفعل ولا  
 نادر وجود ولم يؤد ركناً  
 مع حدث او مشي ولم يفعل  
 منافيا او فعلا له منه بد ولم  
 يتراخ بالاعذر كزحمة ولم  
 يظهر حدثه السابق كفى  
 مدة مسحه ولم يتذكر فائنة  
 وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم  
 فى غير مكانه ولم يستخلف  
 الامام غير صالح لها (سبق)  
 الامام حدث) سماوى لا  
 اختيار للعبد فيه ولا فى  
 سببه كسفرجلة من شجرة  
 وكحدته من نحو عطاس  
 على الصحيح

أعصى من انه في البحر صحيح سواء فيهما ليس لواقع فلهذا (قوله غير ما) . نعم لمحدث  
 وخرج به ما اذا كان الحديث ما لم يثبت بان كان الحديث واحدا من اصدار الاشياء الثلاثة عشر  
 وهو ما اشار اليه بقوله كما قدمناه (قوله لما في السلام) قال بن الكمال صرح بذلك في  
 الهداية وهذا صريح في انه لا خلاف للائمة في هذا الا خلافا لهما في وجوب التسليم اه  
 واراد به الرد على صدر الشريعة وملاخسرو حيث عللوا بانه متصلة لان الخروج يصنع  
 فرض عنده ولم يوجد وعندنا تمت اى فلا يستحلف ورده في العقوبة ايضا بان هذا قول  
 بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية اشارة الى ان اختيار قول الكرخي وهو ان الخروج  
 يصنع ليس بفرض التذمة (قوله استخلف) اشارة الى استخلاف حق الامم حتى لو استخلف  
 القوم فحليفة خليفته فمن اقتدى بخليفته فبفدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قبل ان يقوم  
 مقام الاول وهو اى الاول في المسجد جاز وان قدم القوم واحدا او تقدم بنفسه لعدم  
 استخلاف الامام جاز ان قام مقام الاول قبل ان يخرج من المسجد ولو خرج منه فبفدت صلاة  
 الكل دون الامام كذا في الحاشية ولو تقدم رجلان فلا سبق اولى ولو قدمهما القوم فالعبرة  
 بالاكبر ولو استويا فبفدت صلاتهم وتماه في النهر (قوله اى جاز له ذلك) حتى لو كان الماء  
 في المسجد فانه يتوضأ ويبنى ولا حاجة الى الاستخلاف كذا ذكره الزياي وان لم يكن في المسجد  
 فلا فضل الاستخلاف كما في المستعفى وظاهره ان الاستخلاف افضل في حق الكل فما  
 في شرح الجمع لابن ابي عمير من انه ينبغي وجوبه عند شيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الاصح  
 ونهر عن السراج (قوله اشارة) انه في قوله استخلف قال في الفتح والسنة ان فعله محدود ب  
 الفرض اخذاً بانه يوجب انه يعق (قوله ولو لم يسبق) اشارة الى ان استخلاف المذكر اولى كياناً  
 مع بيان ما يفعله المسوق (قوله ويشير الى) هذا اذا لم يعلم الخليفة اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك  
 بحر (قوله سجود) اى ترك سجود وكذا ما مره من العتقوبات (قوله) ما لم يتقدم  
 الخ تفصيل لما في المتن كانه هداية وحاصله ان حده العتقوبات ان ذهب بقية اويسرة او خلفا  
 واما ان ذهب اماما فحده السترة او موضع السجود ان لم يكن له سترة قل في الفتح انه الاوجه  
 وفي البدائع انه الصحيح قل في البحر فما في الهداية من ان الامام اذا لم يكن بين يديه سترة  
 فلهتمش به مقدار العتقوبات خلفه ضعيف اه لكن قل الخير الرملى ان اغلب الكتب على  
 اعتقاد ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالنفر) في الاعتبار فيه موضع سجوده  
 من الجواب الرابع الا اذا مشى امامه وبين يديه سترة فيعطى لداخلها حكم المسجد بحر عن  
 البدائع (قوله) وما يخرج من المسجد) هذا خرج مالم الصلاة فلا يصح الاستخلاف ولو  
 كانت الصفوف متصلة وهو في النساءها لان المأطط الخروج وهذا عندهما وعند محمد يصح  
 الاستخلاف من خارج به صرح الكمال وغيره وفي المطالعة حمل المسحقة قواهما وعدمها  
 قول محمد كذا في التمهيد لا يوجب والمراد بحال الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الامام  
 في الاصح كما في البحر وغيره لا يوجب في حكمه منفردة (تنبيه) في التنية عن شرح بكر وغيره  
 المساجد الا ان كان المسجد المنصورة ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء اه (قوله

(غير ما) . نعم لمحدث  
 (ولو بعد التشهد) لما في  
 بالسلام (استخلف) اى  
 جاز له ذلك ولو في جنازة  
 باشارة او جرح فخراب  
 ولو لم يسبق ويشير بالصبح  
 لبقاء ركعة وباصبعين  
 لركعتين ويضع يده على  
 ركبته لترك ركوع وعلى  
 جبهته لسجود وعلى فمه  
 لقراءة وعلى جبهته ولسانه  
 لسجود ثلاثة او صدره  
 لسهو (ما لم يتجاوز الصفوف  
 لو في الصحراء) ما لم يتقدم  
 حده السترة او موضع  
 السجود على المعتمد  
 كالنفر (وما يخرج  
 من المسجد) او الحيازة



او الجبانة) هي المصلى العام في الصحراء، مغرب (قوله او الدار) كما اطلقها في الزبلي والبحر والظاهر ان المراد منها الصغيرة لما قدمناه في مواعيد الاقداد ان الصغيرة كالمسجد والكبيرة كالصحراء، وان المختار في تقدير الكبيرة اربعون ذراعا تأمل (قوله لو كان يصلي فيه) اي في احد المذكورات - (قوله ما يجاوز هذا الحد) اي الصحراء او المسجد ونحوه اي فاذا تجاوزته خرج الامام عن الامامة والا فلا قال ابن المالك حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد او في الصفوف قبل الوضوء، جازاه (قوله) ولم يتقدم احد ولو بنفسه اشار الى انه يصير خليفة اذا قدمه الامام او احد القوم او تقدم بنفسه كما قدمناه عن النهر (قوله مقامه) معمول لخروج اي قائما مقامه لا قوله يتقدم اذ يقال تقدمت مقام زيد ولا قدمت بحسب عمرو لعدم اتحاد مادتهما هذا وقيد بقيامه مقامه لانه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا اذا لم ينو الخليفة الامامة من ساعته لما في الحائفة وغيرها امام احدث فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما ففسد صلاة من كان متقدما عليه فقط وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة تلى مكانه فسدت صلاتهم - ولو كان الامام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد واذا نوى الخليفة الامامة من ساعته وخرج الامام من المسجد قبل ان يصل الخليفة الى المحراب لم يفسد صلاتهم لانه ما خلا المسجد عن الامام اه (قوله ناويا الامامة) قيد به لما في الدراية اتفقت الروايات على ان الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه انه لا يكفي قيامه مقام الاول بدون النية (قوله وان لم يجاوز الحد المذكور) وهذا مبالغة على مفهوم قوله ولم يتقدم احداهما يعني انه على امامته ما لم يتقدم احد الى مقامه ناويا الامامة فلذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تذكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو انه اذا تقدم احد الى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه ولا وقوله لانه صار مقتديا به لقوله لم يفسد صلاة القوم اي لانه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد ونحوه فلا يضرهم كلامه او حدثه العمدة ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من انه اذا استخلف لا يخرج الامام عن الامامة بتجرده ولهذا قال في الظهيرية والحائفة ان الامام لو توضأ في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤد ركنا فانه يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضأ ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤد ركنا فالامام هو الثاني اه ووفق في النهر بحمل ما ذكرنا على ما اذا لم يقيم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والحائفة وقد يجاب بانه لا يخرج عن الامامة وهو في المسجد ما لم يقيم الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما يؤد ركنا لم تأكد امامته من كل وجه حتى اذا توضأ الاول قبل خروجه من المسجد تنتقل الامامة اليه لعدم تأكد امامة الخليفة بخلاف ما اذا فعل منافيا او ادى الثاني ركنا فان الامامة تثبت للثاني قطعا بلا انتقال

او الدار (لو كان يصلي فيه)  
لانه على امامته ما لم يجاوز  
هذا الحد ولم يتقدم احد  
ولو بنفسه مقامه ناويا  
الامامة وان لم يجاوزه حتى  
لو تذكر فنية او تكلم ما  
يفسد صلاة القوم لانه  
صار مقتديا ولو كان الماء  
في المسجد

« (مبني) » علمنا من ان شروط الاستحلاف بالالة الاول اجتماع شرائط البناء المارة \*  
 الثاني ان يكون قبل مجاوزة الامام الحد المذكور \* الثالث ان يكون الحليفة صالحا للحلابة وان  
 حكم الاستحلاف صيرورة الثاني اماما وخروج الاول عن الامامة وصيرورته في حكم  
 المتقدم بالتالي وان الثاني انما يصير اماما ويخرج الاول عن الامامة باحد امرين اما ببقاء  
 الثاني مقام الاول ينوب صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو  
 في المسجد بعد ولم يقم الحليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاقدى به صبح اقتداؤه  
 ولو افسد صلاته فسدت صلاة الجميع وتسامه في البدائع \* (فرع) \* في التارخالية عن  
 الصيرفية لو اعمد على شاطئ جبل فلقته الريح ولم يدراحي اميت ولم يستخلفوا احدا في  
 الحال فسدت صلاتهم **(قولهم)** لا يحتاج للاستحلاف لما مر من انه جائز لامتيعين ولانه باق على  
 امامته فلم يخل المسجد عن امامه بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد لحلول  
 مقامه عن امامه ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف ما تفسد صلاته **(قولهم)**  
 واستثناه افضل ) اي بان يعمل عملا يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء شربا لية عن  
 الكافي وفي حاشية ابن السعدي عن شيخه فلو لم يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور  
 قوسا ثم كبر ينوب الاستئناف لم يكن مستأنفا بل نائبا اه قال هذا ظاهر في التفرع لان ما نواه  
 هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام او المتقدم تأمل **(قولهم)** ان لم يكن تشهد يعني ان لم يكن  
 قعد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لانها قدمت حتى على القول بفرضية الخروج  
 بصدقه اما في الحدث المعد فظاهر واما في الجنون والاعماء والاحتلام فلان الموصوف بها  
 لا يتخلو عن اضطراب او مكث يصير به مؤذيا جزأ من الصلاة مع الحدث وكيفما كان الفاعل  
 منه موجود كافي البحر وغيره لكن اعترض بان المراد وجود عمل ينافي الصلاة عمدا ولا عمد  
 من هؤلاء كما في شرح العلامة المقدسي **(قولهم)** او خروجه من مسجد ( المراد مجاوزة الحد  
 المقتضى انهم من ان يكون في صحراء او مسجد او جبانة اودار **(قولهم)** بطلن حدث بان خرج منه  
 شيء فظن انه دم مثلا وظاهره انه لو لم يكن للظن دليل بان شك في خروج ربح ونحوه يستقبل  
 مطلقا بالانحراف عملا بما هو القياس لكن ما رده «قولهم لا يجر قيد بطلن الحدث لانه لو ظن انه  
 افتتح بالوضوء او ان مدة مسحه انقضت او ان غايه فائتة او رأى سرابا فظنه ماء وهو متيمم  
 او حرة في نوبه فظنها نجاسة فنصرف تفسد بالانحراف وان لم يخرج من المسجد لانه انصرف  
 على سبيل الرفض ولهذا لو تحقق ما نوهه يستقل وهذا هو الاصل والاستحلاف كالخروج  
 من المسجد لانه عمل كثير فيبطل بحراي واستحلاف قسيتين انه لم يحدث فسدت صلاته وان لم  
 يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غير عذر بخلاف ما اذا تحقق ما نوهه من العذر  
 فان العمل غير مفسد لقيام العذر فكان الاستحلاف كالخروج من المسجد يحتاج لصحته قصد  
 الاصلاح وقيام العذر كذا في العناية **(قولهم)** او احتلام الخ) الاحسن او موجب غسل ليشمل  
 الحيض قسيتان واراد بالاحتلام الامامة لان خروج المني بغير نوبه لا يسمى احتلاما وافاد  
 ان النوب نفسه غير مفسد لكن هذا اذا كان غير عمد لما في حاشية نوح افندي النوب  
 اما عمد اولاً فلاول ينقض الوضوء وينع النساء والثاني قسبان مالا ينقض الوضوء

لم يحتاج الاستحلاف  
 ( واستثناه افضل )  
 تخرجا عن الحلاف  
 ( ويتعين ) الاستئناف انما  
 يكن تشهد ( الجنون او  
 حدث عمدا ) او خروجه  
 من مسجد بطلن حدث  
 ( او احتلام ) - - - - -  
 او بغير او مفسد بشهوة  
 ( او انما او فقهية )

ولا يمتنع البناء كاللوم قائما او راكعا او ساجدا و ما ينقض الوضوء ولا يمنع البناء كالمريض اذا صلى مضطجعا فقام ينقض وضوءه على الصحيح وله البناء غير العمد لا يمتنع البناء اتفاقا سواء نقض الوضوء او لا بخلاف العمد اه ملخصا **(قوله)** لندرتها اي وللفعل المتأني في صورة الحدث العمد **(قوله)** اذا حصر بكسر ثانيه وبفتح اوله اوضمه مبنيا للفاعل او للمفعول وبيان في البحر **(قوله)** عن قراءة قدر المفروض فلو قرأ ما يجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كافي الهداية والدرر وكثير من كتب المذهب قال في البحر وذكره في المحيط بصيغة قبل وظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتناده لما صرحوا به في فتح المصل على امامه بانها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الامام ما يجوز به الصلاة او لا فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقا اه وأيده في الشرنبلالية بما في شرح الجامع الصغير ان الاستخلاف هنا لا يفسد كالفتح والفتح لو افسد فليس لانه عمل كثير بل لانه غير محتاج اليه وناهو محتاج اليه اه قال في الشرنبلالية والاحتياج للآتيان بالواجب او بالمسنون اه وبه يندفع ما في التهر من التفرقة بينهما بان الاستخلاف هنا عمل كثير بالاحاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخالف للآتيان بالسالم اما المسنون فلا ويمكن حل قوله في الهداية ما يجوز به الصلاة على ما يشمل الواجب كما قدمنا اول باب الامامة من حل قول الكافي بتقديم العلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة تأمل **(قوله)** فانه لما احس عبارة البدائع فانه كان يصلي بالناس بجماعة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خفة فحضر فلما احس الخ **(قوله)** لما فعله اي النبي صلى الله عليه وسلم وما كان جائزا له يكون جائزا لامته هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع **(قوله)** وقالوا قدس اي لانه يندر وجوده فكان كالجنابة وقيل انه يتبها بالا قراءة عندها قل في البحر والظاهر ان عنهما روايتين **(قوله)** وبكس الخلاف اي فيجوز الاستخلاف عندها لا عند الامام ط **(قوله)** لو حصر اي منع عن المضى في الصلاة بسبب بول الخ **(قوله)** لم أره كذا في شرح الملتقى للباقي عن بعض الافاضل بلفظ هذه مسألة لم نطفر بنقلها اه ورايت بهامش الحزائن بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لالتعليقهم بوروده يعني الاستخلاف على خلاف القياس اه اقول ويؤيده ما في البحر حيث قال وقيد بالنع عنها اي عن القراءة لانه لو اصاب الامام وجع في البطن فاستخلف رجلا لم يجز فلو قد واتم صلاته جاز اه فافاد انه لو عجز عن القيام او عن الركوع والسجود لوجع يتم قاعدا لجواز اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف فافهم **(قوله)** ولا يستخلف الخ اي ولا ينبغي لو كان منفردا لانه صار اميا فبطلت صلاة القوم ط عن البحر اقول لم أر هذه العبارة في البحر وكتبت فيما علقته عليه لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته اما صلاتهم ففسادها ظاهر لان امامهم صار اميا واما صلاة الامام في الفصل السابع من الذخيرة ان القاري اذا صلى بعد صلاته ففسى القراءة وصار اميا فسدت عنده ويستقبلها وعلى قولهما لا تقصد ويبني عليها استحسانا وهو قول زفر اه **(قوله)** عطف على المتني اي على ما دخل عليه حرف التني في المتن وهو قوله لو نسي **(قوله)**

لندرتها (وكذا) يجوز له ان (يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المفروض) لحدث ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم عليه واتم الصلاة فلو لم يكن جائزا لما فعله بدائع وقالوا تفسد وبكس الخلاف لو حصر بيول او غائط او عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لم أره (لحل) اجماعا (لو نسي القراءة اصلا) لانه صار اميا (او اصابه) عطف على المتني (بول) كثير اي نجس مانع من غير سبق حدته



فإن وجده بعد ما عاد إلى مقامه استقبل والقبه في الطريق فالقياس كذلك وفي الاستحسان  
يتوضأ ويبنى اهـ **(قولہ فوراً)** ای بلامکت قدر اداء رکن بلاعذر کما علم ما قبله **(قولہ بكل**  
**سنة)** ای من سنن الوضوء لان ذلك من باب اکاله فكان من توابعه فيتحمل کما يتحمل الاصل  
بدائع فلو غسل اربعاً لا يبي تارخانية **(قولہ بلا کراهة)** لکن تقدم ان الاستئناف افضل  
**(قولہ کمنفرد)** أفاد ان الکلام الاول في الامام واما المتقدمی فذكر بعد **(قولہ وهذا کله)**  
ای تغییر الامام بین العود الى مکانه وعدمه **(قولہ الاعداد الى مکانه)** ای الذي کان فيه او قريباً  
منه مما یصح فيه الاقتداء لانه بالاستخلاف خرج عن الامامة وصار مقتدياً بالخليفة کأمر **(قولہ**  
**لو بينهما ما يمنع الاقتداء)** لان شرط الاقتداء اتحاد البقعة بدائع **(قولہ کالمتدی)** ای امالة  
**(قولہ ان تعمد عملاً ینافیها)** ای ینافی الصلاة کالفقهية فلو تعمد بها بعد جلوسه قدر التشهد  
فصلاته تامة وان بطل وضوءه لوجودها في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لخروجهم منها  
بحدث امامهم وتامه في البحر وسيأتی **(قولہ ولو بعد سبق حدثه)** نص علیه الزمان ولم یحک  
فيه خلافاً ففيه رد لما في الحلية من انها تبطل عنده لعدم الخروج بصنعة لاعندھا ووجه الرد کأنی  
البحر انه اذا أتى بمناف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعة **(قولہ تمت)** ای صحت اذ لاشک  
انها نافعة لتزک الواجب ط **(قولہ نعم تعاد)** ای وجوباً ط **(قولہ ولو وجد المنافی)** ای  
سوی الحدث السماوی المتقدم لانه وان کان منافياً قياساً لکن الشرع اعتبره غیر منافی افاده  
ح **(قولہ بلا صنعة)** مقابل قوله ان تعمد الخ **(قولہ ولو بعده بطلت)** ای بعد التعود قدر  
التشهد وبطل ما لو سلم الامام وعليه سهو فعرض واحد تماسیجی فان سجدة بطلت والا فلا ولو  
سلم القوم قبل الامام بعد ما قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم  
وکذا اذا سجدها للسهو ولم یسجد القوم ثم عرض له بخر **(قولہ في المسائل الاثني عشرية)**  
اشتهرت هذه النسبة وهي خطأ عند اهل العربية لان العدد المركب العلمی انما ینسب الى  
صدره فتقول في خمسة عشر علماً لرجل او غيره خسی وغير العلمی لا ینسب اليه بحر ونهر  
**(قولہ عنده)** ای إلى حنیفة ووجهه بطلانها عنده علی ما خرج البردعي ان الخروج من  
الصلاة ینعق المصلی فرض عنده لانه لا یتمکن اداء فرض آخر الا بالخروج من الاولى وما لا یتمصل  
الى الفرض الا بالیكون فرضاً وقال الکرخی هذا غلط لان الخروج قد یكون بمعضية کالحدث  
العمد ولو کان فرضاً لا یختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في ان الخروج بصنعة  
لیس فرضاً وانما قال الامام بالبطلان في هذه المسائل لمعنی آخر وهو ان العوارض الآتية  
مغيرة لا يفرض کرؤية التیمم ماء فانه کان فرضه التیمم فتغیر الى الوضوء وكذا بقية المسائل  
بخلاف الکلام فانه قاطع لا مغير والحدث العمد والفقهية ونحوها مبطلات لا مغيرة وايدیه في  
البحر بما في المجتبی بأن علیه الحقین من احتجاجاً وبأنه صححه شمس الأئمة لکن قدمنا في  
فرائض الصلاة عن (المسائل البهية الزكية علی الاثني عشرية) للامامة الشریانی لای تأید کلام  
البردعي بأنه قدمشی علی افتراض الخروج بصنعة صاحب الهداية وتبعه الشراح وعامة

فوراً بكل سنة (وین علی ما  
مضى) بلا کراهة (وین  
صلاته ثمة) وهو اولی  
تقليلاً لاسی (او یعود الى  
مکانه) لیتحده مکانها  
(کمنفرد) فانه یخیر وهذا  
کله (ان فرغ خليفته والاعداد  
الى مکانه) حتماً لو بينهما  
ما يمنع الاقتداء (کالمتدی  
اذا سبق الحدث و) اعلم  
انه (ان تعمد عملاً ینافیها  
بعد جلوسه قدر التشهد  
ولو بعد سبق حدثه تمت)  
لتامم فرضها نعم تعاد لتزک  
واجب السلام (ولو)  
وجد المنافی (بلا صنعة)  
قبل التعود بطلت اتفاقاً  
ولو (بعده بطلت) في  
المسائل الاثني عشرية  
عنده وقلاً صحت

المسائل الاثنا عشرية

الشايع واكثر المحققين والامام السبكي في الوافي والكافي والكثير وشروحه وصاحب الجمع  
وامام هل السنة الشيخ ابو منصور المازدي **(قوله)** ورجحه الكمال (الح) أقول ان الكمال  
لم يرجح قولهما صريحاً وإنما بحث في توجيه كلام الامام على مقاله كل من البردعي والكرخي كما  
اوضحته فيما علقته على البحر **(قوله)** وفي الشريانية والظاهر قولهما (الح) أقول عز ذلك  
الشرياني في رسالته الى البرهان ثم رده بأنه لا وجه لظهوره فضلاً عن كونه اظهر لانه  
استدل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشرياني بعدما طال في رده ومن المقرر طلب  
الاحتياط في صحة العبادة لثبوت ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الا يقول الامام الاعظم انها  
تبطل اه قلت وعليه المتون **(قوله)** لكان اولي (ل) لان كلامه يوهم ان قوله ولو بلا ضعه بعده  
بطلت مفروض في غير المسائل الاثني عشرية مع انه مخصوص بها وبما لحق بها من الزيدات  
الاثنية وغيرها **(قوله)** واما مسألة (الح) جواب عما اورده الزياي على الكثرة من ان التقيد  
بالتيميم غير مفيد لان المتوضى خاف التيميم لو رأى الماء في صلاته بطلت ايضا لعلامة ان امامه قادر  
على الماء بأخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال والمقتدى به لعمه واجاب في البحر بان  
المقتدى لم يثبت صلاته اصلا بل وصفا ورده في التهربان المصنف استعمل البطلان بالمعنى  
الاعم وهو اعدام الفرض بقى الاصل اولاً ثم قال فالاولى مقاله العيني ان مسألة المقتدى  
بالتيميم ليس فيها الاخلاف زفر والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبه اه  
فقول الشارح وتقلب نقلاً ناظر لجواب البحر ايضا وقد علمت ما فيه افاده **(قوله)** ففيها  
خلاف زفر (اي حيث قال بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق **(قوله)** كما مر في به) ومر  
ايضاً انه اذا لم يجدهما لغسل الرجلين بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فلا شبه الفساد لسراية  
الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم يتيمم به ويصلي قاله الزياي وتبعه في فتح  
التقدير وشرح المنية وقد معنا ايضا هناك فيها اذا خاف تلف رجليه من البرد بطلان المسح  
السابق ولزوم استئناف مسح آخر يمسح كالجيرة فكان المناسب عدم التقيد بشئ من  
التقيدين **(قوله)** بالاضع (ل) بأن سمع سورة الاخلاص مثلاً من قارى حفظها بمجرد السماع  
واحتز به عما لو حفظها بتعليم من القارى لانه يكون عملاً كثيراً وبه يخرج من الصلاة بصنعه  
فلا يثنى الخلاف **(قوله)** ولو كان الاي (الح) اشار الى ان المراد بالاي اعم من ان يكون اماماً او  
منفرداً او مقتدياً بامى او قارى **(قوله)** على ما عليه الاكثر (ل) لان الصلاة بالقرأة حقيقة فوق  
الصلاة بالقرأة حكماً فلا يمكنه البناء بحج وقد يمنع بأنها من المقتدى القارى ليست الأحكام  
**(قوله)** قال الفقيه (الح) هو الامام ابو الليث وصرح بمثل ما هنا في خزنة السروجي وفي  
الجوهرة لا تبطل اجتماعاً رملي وجزءه في الوالوجية اسمعيل قال في البحر ووجهه ان قرأة  
الامام قرأه فقد تكامل اول الصلاة وآخرها وبناء الكامل على الكامل جائز اه **(قوله)**  
تصح به الصلاة (ل) بأن يكون طاهراً او نجساً وعنده ما يطهره به او ليس عنده الا ان ربه  
طاهر نهر فلو كان الطاهر اقل او كان كله نجساً لا تبطل لان المأمور به الستر بالطاهر فكان  
وجوده كعدمه ولو قال نجس بدل تصح لكان اولي لان عبارته تشمل ما لو كان كله نجساً

ورجحه الكمال وفي  
الشريانية والظاهر  
قولهما لصحة في الاثني  
عشر فهو مذكور قوله  
(ك) بطلان لو فزع بالقاء كما  
في الدرر كان اولي (قدرة)  
التيه على الماء واما مسألة  
روية المتوضى المؤتم  
بالتيميم امام ففيها خلاف زفر  
فقد وخلف نقلاً (ومضى)  
مدة مسحه ان وجد ماء  
ولم يجف تلف رجليه من  
برد والا فيضى (على  
الاضح) كما مر في به (وتعلم)  
أى آية (اي تذكره  
او حفظه بلا ضع) (ولو  
كان) الامى (مقتدياً به)  
على ما عليه الاكثر (لكن  
في الظهيرة صحح العبدة  
قال الفقيه وبه تأخذ  
(ووجود العارى سائر)  
تصح به الصلاة ومثله لو  
صلى نجساً فوجد ما يزيها

إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عارياً لا تبطل لأنها لا تنجب فيه بل هو يجزئ أبو السعود ط  
**(قوله)** وأعتقد الأمة في حاشية المتن قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين ميرغني في حاشيته  
على الزباني أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسألة ملحقة بالمسائل الاثني عشرية وفيه نظر  
فإن فرض الستر إنما يلزمها مقتصر من وقت عتقها لاستدراكه فيكون عدم الستر قاطعاً  
والقاطع في أوانه منه وفي غير أوانه يبطل وهنأ في أوانه لأنه بعد تمام الأركان فصحت صلاتها  
وإن لم تستر من ساعتها بخلاف العاري إذا وجد ثوباً لأن فرض الستر لزمه قبل الشروع فكان  
وجود الثوب في هذه الحالة مغيراً لما قبله فكان يبطل وقد ذكر الزباني في باب شروط الصلاة  
خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الأمة في صلاتها أو بعدما حدثت فيها قبل أن تتوضأ  
أو بعده تقعت بعمل رقيق من ساعتها وبنت على صلاتها وإن أدت ركناً بعد العلم بالعتق بطلت  
صلاتها والقبس أن تبطل في الوجه الأول أيضاً كما عريان إذا وجد ثوباً في صلاته وجه  
الاستحسان أن فرض الستر لزمها في الصلاة وقد اتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها  
فيستقبل كالتيتم إذا وجد فيها ماء انتهى فعمل من كلامه صحة صلاتها لو اعتقت بعد التشهد  
ولم تستر أه أقول وقد يخاف بان الأصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة إذا وجد في  
انائها يصنع المصلي يفسدها إذا وجد بعد التشهد بلا صفة وهذا المعنى موجود في  
مسئلتنا هذه لا يقال إن ترك التمتع في الحال يفسد صلاتها بصنعها لانا نقول الخامس مستند  
إلى سببه الأول وهو لزوم الستر بالعتق كما في نزع الحنف بعمل يسير فإنه يصنع المصلي مع أنهم  
لم يعتبر به بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الغسل بالحدث السابق هذا ما ظهر لي فأما  
**(قوله)** خفه الواحد قال في المنح هو أولى مما وقع في الكثر بلفظ المتى لأن الحكم كذلك  
في الواحد لما قرر من أن نزع الحنف ناقض **(قوله)** بعمل يسير (بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه  
إلى المعالجة بالنزع بجر **(قوله)** تتم اتفاقاً) لأنه خروج بصنعه **(قوله)** وقدرة موم على الأركان  
لأن آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بجر **(قوله)** وتذكر فائدة الحج) أي تذكر  
المصلي فائدة عليه أن كان منفرداً أو اماماً أو على امامه أن كان مقتدياً وقوله وهو أي من عليه  
الفائدة مطلقاً وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة إن  
صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائدة تقاب جائزة أه قال في البحر فذكر المصنف  
لها في سلك البطلان اعتاد على ما ذكره في باب الفوائت **(قوله)** وتقديم القارئ (أي) أي  
فيما إذا كان القارئ اماماً فسبقه الحدث **(قوله)** مطلقاً أي سواء كان بعد القعود قبل التشهد  
أو قبله بقرينة القول الآخر وفيه أن استخلافه قبل التشهد مفسد اتفاقاً سواء كان  
في الركعتين الأولىين أو في الآخرين ولم يقرأ في الأولىين أو أحدهما وكذا لو قرأ في كل منهما  
خلافاً لزم رواية عن أبي يوسف كما مر قبل هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لأن الخلاف  
في الاثني عشرية منصوب بين أبي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب  
حذف الإطلاق وإن يقول وقيل لأفساد بالإجماع أه افاده ح **(قوله)** وهو الأصح) قال في  
النهر واختاره أبو جعفر وفخر الإسلام وصححه في الكافي وغيره وقال في المنح وهو المختار **(قوله)**  
لأنه عمل كثير) أي ولا ضرورة إليه هنا لعدم الاحتياج إلى امام لا يصلح نهر **(قوله)** من التلابة

أوعتت الأمة ولم تنقنع  
فوراً (و نزع الماسخ خفه)  
الواحد (بعمل يسير) فلو  
بكثير تتم اتفاقاً (وقدرة  
موم على الأركان وتذكر  
فائدة عليه أو على امامه  
هو صاحب ترتيب)  
والوقت متسع (وتقديم  
القارئ) أي مطلقاً وقيل  
لأفساد لو كان استخلافه  
(بعد التشهد بالإجماع وهو  
الأصح) كما في الكافي لأنه  
عمل كثير (وطولوع  
الشمس في المنجر)  
وزوالها في العيد ودخول  
وقت من التلابة على مصلي  
القضاء

وهي الطلوع والامتناع (قوله ان في الح) شمره الى دفع ما ورد في الح من  
 العلم بمرح قبل طلوع الشمس والامتناع بعد غروبها حتى لا يدخل وقت  
 العصر واما عددها فاعده قوامها بالفساد في جميع هذه المسائل وجاب بتصوير المسئلة بما  
 ذكره ليحذف الخلاف (قوله ان مد الح) اسير الى ان الامر موقوف فذا اقتلع بعد  
 الغروب ودام وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر انه اقتلع غروب فظهر الفساد  
 عنداني حيفة فيقتضيهما الاضطرار لا بد له لانه لو عد في الوقت الثاني فهي صحيحة  
 بشر (قوله كذا خروج فيه) لان المعتمد ان طهارة المعذور تبطل بخروج الوقت (قوله  
 العسرين) لانه زاد على الاثني عشر ثمانية مسائل وهي وجود ماء يزيل به نجاسة الثوب وتقع  
 الامامة وتذكر فئنة على امامه وزوال الشمس في العيد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة  
 في النساء والثمانية خروجه وقت المعذور وقد حاول في البحر فاربع الاولى والثانية الى مسئلة  
 العسري ومسائل دخول الاوقات المبكرة الى مسئلة الطلوع والاخيرة الى ظهور الحدث  
 السابق في مسئلة مضى مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائنة على امامه وارجعها انقضت الى  
 ذكر فائنة عليه ومسئلة زوال الشمس في العيد وارجعها الى مسئلة الطلوع والامتناع ما في  
 ذلك من التكلف على ان الفساد في الاولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لوجود الثوب  
 فانه كان موجودا قبل ولو سلم اعتبار التداخل بطل ما ذكر لزم ان لا تعد مسئلة دخول وقت  
 العصر مع مسئلة طلوع الشمس فان احداها نفى عن الاخرى وان يقتصر على احدي  
 المسائل الثلاث وهي قدرة المقيم على الماء ومضى مدة المسح وترجى الحنف فان في كل منها ظهر  
 الحدث السابق بل يمكن التداخل في غيرها ايضا كما ذكرنا بالاول في رسالته وزاد عليها نحو من مائة مسئلة  
 زاد الزباني بعض المسائل على ما ذكرها وتيمم في التيمم والندب والشيخ شعبان في شرح  
 جامع وكذا صنع في الفخيرة كذا ذكره الشرح بالاول في رسالته وزاد عليها نحو من مائة مسئلة  
 لوجود جامع بينها وبينه ذكره ووجود الاول الذي ينتهي عليه البطان في الاثني عشرية  
 وهم ان كل من يفسد الصلاة اذا وجد في انتهائها بضع المصلي يفسدها ايضا اذا وجد بعد  
 الجلوس الاخير بلا صامه عند الامامة لا عددها ففهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطان كحمر  
 ما يشمل بطان الاول والوصف او الوصف فقط (قوله فيها اذا ذكر فائنة) اي عليه او على  
 امامه وقد علمت ان الامر موقوف في ذكر الفائنة ولاستجاب فلا لالحال (قوله زاد في  
 الجاهلي الح) اي الجاهلي القديسي قيل باب صلاة المسافر اقول وبشكل عليه ما ذكره الصحاب  
 المتون وتيممهم في باب صلاة الفرض من انه اولى بصلاته ببناء ثم قدر على الركوع  
 والسجود يستأنف الصلاة وذكر الشرح ان ذلك باطلاق اثنتا عشرة خلافا لغيره وان هذا  
 الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء الراكع الساجد بالمومي فعندنا لا يجوز الاقتداء  
 فكذلك البناء وعندنا لا يجوز الا لا يفي ان لا يستأنف يقتضي فساد الصلاة من اصلها  
 الا ان يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى انه يلزمه إعادة الفرض لكن احاطهم لزوم  
 الاستئناف بشمل الفرض والتعل ويل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء  
 بالمومي فانه لا يصح في الفرض ولا في التعل فليتناول (قوله زاد) اي على ما يتقارب فلا وليس

قوله ثمانية مسائل كذا  
 بالاصل لخل على خط  
 المؤلف والواجب ما حده  
 ثمان او ثمانية عشر  
 (ودخول وقت العصر)  
 بان في فعدته ان صار  
 الغل ثمانية (في الجمعة)  
 بخلاف الظاهر فلهما لا تبطل  
 (وزوال عذر المعذور)  
 بان لا يعد في الوقت الثاني  
 وكذا خروج وقته  
 وسقوط جيرة عن يره  
 (واعلم انه لا استجاب  
 الصلوة في هذه المواضع)  
 العسرين (فلا اذا بطلت  
 الا في ثلاث فبها اذا ذكر  
 فائنة او طاعت الشمس او  
 خرج وقت الظاهر في  
 الجمعة) كما في الجاهلية زاد  
 في الجاهلي والمومي اذا  
 قدر على الازكان يزداد  
 مسئلة المؤتم يتيمم كما  
 قدما



والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المكرهه في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف الامام مسبوق) ولا حقا  
ارمقيا وهو مسافر (صح) والمدرك ٥٧١

فرضنا التعمدين في الواسع  
له انه لا يقرب في الاولين  
فرضنا القراءة في الاربع  
(فلو انه) مسبوق (صلاة)  
الامام قدمه مدركا لسلام  
(ثم) لو (انما يتأخرها)  
كسجحت (تفسد صلاته)  
دون القوم اندركين (تمام)  
اركانها (وكذا تفسد  
صلاة من حاله سجدة)  
للعنف في خلافه (ركعة)  
تفسد (صلاة الامام)  
الاول (تحدث انما يفرغ  
من فراغه) ان توصلا ولم  
يقه نهي (لا) تفسد في  
الاصح لما مر انه كؤتم  
(تفسد صلاة مسبوق)

٢ قوله فيصلون ما عليهم  
وحدانا اي لان من الجائر  
ان الذي بقي على الامام  
آخر الركعات حين صلى  
الحائفة لما الركعة تمت  
صلاة الامام فلم اقتدوا به  
فبما يقضى هو كائن اقتدوا  
بمسبوق في يقضى فتفسد  
صلاتهم وانما لم يصبرون  
الى فراغه ولا يشتغون  
بالقضاء قبل فراغه طووا  
ان يكون مضى يقضى هذا  
الحائفة مما بقي على الامام  
الاول فيكون القوم قد  
انفردوا قبل فراغ امامهم

المراد انها من المسائل المختلف فيها بين ابي حنيفة وصاحبيه كما قدمناه ح اقول حيث كان مراد  
المشارح ذلك كان عليه ان يتم ذكر المسائل التي تنقلب فيها الصلاة نظرا فان منها كما في  
الحاوي ترك القعدة الاخيرة وركوع المسبوق وسجوده اذا ادرك الامام في السجدة الثانية  
قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهر لان الاوقات المكرهه لا تأتي في اعتقاد  
النقل ابتداء فكيف بالبقاء اقادة ح و ط (قوله وهو مسافر) اي الامام وهذا قيد لقوله او  
مقيا (قوله صح) اي لوجود المشاركة في التحريم بحر (قوله والمدرك الاول) لانه اقدر  
على اتمام صلاته بحر وفيه اشارة الى ان الاول للامام ان لا يستحلف غير مدركا وذلك الغير  
ان لا يقبل (قوله ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويانه كما في النهر انه ان علم كمية صلاة الامام  
وكانوا كلهم كذلك اي مسبوقين ابتداء من حيث انتهى اليه الامام والائمه ركعة وقعدتهم قام  
واتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى فراغه ٢ فيصلون ما عليهم وحدانا ويقعد  
هذا الحائفة على كل ركعة احتياطا وقيدة في الظهيرية بما اذا سبق الامام الحدث وهو قائم قال  
في البحر ولم يبنوا اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الحائفة ما كمية صلاته ويبنى على قياس  
ما قاله ان يصلي الحائفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل اربعة وحده  
والحائفة مابق ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه واعلم ان اللاحق يشير اليهم ان لا يتابعوه  
حتى يفرغ مافاته لان الواجب عليهم ان يبدأ بمافاته او لا يمتنعون فيسلبهم فلو ترك الواجب  
قدم غيره ليسلم واما المقيم فيقدم بعد الركعتين مسافرا يعلم بهم ثم يقضى المقيمون ركعتين  
منفردون بالقرأة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه طالت (قوله احتياطا) اي للاحتيال في كل  
ركعة انها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضنا التعمدين) لان القعدة الاولى فرض على امامه  
وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الاربع) لانه لما قرأ الركعتين  
نيابة عن الامام التحقت بالاولين فحلت الاخران عن القراءة فصار كأن الحائفة لم يقرأ في  
الاخرين فيلزمه القراءة فيما سبق به ايضا كما هو حكم المسبوق من انه منفرد فيما يقضيه  
٣ وفيها يلزم اي مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض (قوله قدمه مدركا لسلام)  
اي ليسلم بالقوم وفيه ايماء الى انه لا يقتضى مافاته او لا فلو فعل ففي فساد صلاته اختلاف تصحيح  
وقدم المشارح في الباب السابق ان الاظهر الفساد (قوله ثم لو ان الخ) اي بعد ما تم صلاة  
الامام سواء قدم مدركا او لا (قوله لتام اركانها) اي اركان صلاة المدركين فلا يضره المنافي  
بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوق المنافي في خلال صلاته (قوله في الاصح)  
راجع الى قوله ان لا يفرغ قال في الهداية والامام الاول ان كان فراغ لا تقصد صلاته وان لم  
يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية ابي حفص ان صلاته تامة ايضا لانه  
مدرك اول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكاتب لانه فضل في المسئلة ثم قل فيها ما  
تامة وظاهر التفصيل المخالفة معراج (قوله لئلا) اي قبيل الاثني عشرية ح قال الزيلعي  
لانه لما استخلفه صار مقبدا به ففسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا لم يصلى مابق من صلاته  
في منزله قبل فراغ هذا المستخلف تفسد صلاته لان انفرد قبل فراغ الامام لا يجوز اه

من جميع الاركان ففسد صلاتهم افاده في البحر عن الظهيرية اه منه ٣ لغزاي مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض

وقدما تمام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوزه (قوله عند الامام) وعندها لا تقصد قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا في خيفة الفرق بين المنهي والمفسد كيان (قوله اي بعد) بيان للمراد والآنم يذكر وان في تأني بمعنى بعد والظاهر جمعا على تقدير مضاف اي في آخر قعوده (قوله الا اذا قيد الح) بان قام قبل سلام امامه واتى بركعة والمظاهر ان هذا جار اضافي المسئلة التي قبله فيفيد به قوله وكذا تقصد صلاة من حاله كحال (قوله لانهم مهابان الح) اي متممان للصلاة كفي الفتح وفي الغاية المنهي ما اعتبره الشرع رافعا للتحريم عند فراغ الصلاة كالسليم والخروج بفعل المصل اه واما الفقهية واحداث العمد فانها مفسدان لتفويتها شرط الصلاة وهو الطهارة فيفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدى السابق وقد ابق عليه فروض فلا يمكنه بناؤها على الفاسد بخلاف الامام والمدرک (قوله ولذا الح) اي لكون الكلام والخروج من المسجد منهيين لامفسدين يجب على المقتدين المدرکين السلام بخلاف ما لو فقهه امامهم او احداث عمدا فانهم يقومون بالسلام لانهم مفسدان ٣ وفيها يلغز اي مصل لسلام عليه وفي البحر لوقفهم القوم بعد الامام فعليه الوضوء دونهم لخروجهم منها بخلاف فقههم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه فبطلت طهارتهم وان فقهوا معا والقوم ثم الامام فعليهم الوضوء فالخاصل ان القوم يخرجون من الصلاة بخلاف الامام عمدا اتفاقا ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافا لحمد واما بكلامه فمن ابي حنيفة روايتان في رواية كالسلام فيسلمون وناقض طهارتهم بالفقهية وفي رواية كالحديث العمد فلا سلام ولا نقض بها كذا في المحيط اه وقدما في نواقض الوضوء عن الفتح انه لو فقهه بعد كلام الامام عمدا فسدت طهارته كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الحاشية ايضا ومثني عليه الشارح هناك (قوله بخلاف المدرک) مرتبط بقوله وتقصد صلاة مسبوق بفقهه امامه وحده العمد (قوله وفي الظهيرية عدمه) قال لان التائم كانه خلف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة التائم تقديره اه قال في البحر وفيه نظر لان الامام لم يبق عليه شئ بخلاف اللاحق (قوله تأييد الاول) اقول يؤيده ايضا ما جزم به المصنف قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان ما يصرح وصححه الشارح تبعا للهداية كامر ولا يخفى انه للاحق ثم رآته في النهج ذكر نحو ذلك (قوله لخصوصية) اي للامام بل المقتدى والمفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي كافي التهر والعين والمسكين لكان اولي (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالانتقال عند محمد ومع الحديث لا يتحقق وعند ابي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلسة والقومة فرض عنده فلا يتحقق بغير طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبي حتى لو لم يعد تقصد صلاته ح عن الزبلي (قوله ما لم يرفع الح) مرتبط بقوله يخى وهو صادق بثلاث صور بان لم يرفع رأسه اصلا بل مثني محدودا ورفع مریدا للانصراف او لم يرد شيئا اصلا في هذه الصور يني ولا تقصد كما يؤخذ مما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) اي يرفع رأسه مسمعا او مكبرا لان عبارة الكافي هكذا ولو سبقه الحدث في الركوع فرفع رأسه قائل اسمع الله من حمده فسدت ولورفع رأسه من السجود وقال

عند الامام (بفقهه امامه وحديثه العمدى) اي عمد (قموده قدر التشهد) الا اذا قيد ركعته بسجدة لتأكد امراده (ولو تكلم) امامه (او خرج من مسجده لا) تقصد اتفاقا لانهم مهابان لامفسدان ولذا يلزم المدرکين السلام ويقومون في الفقهية بلا سلام (بخلاف المدرک) فانه كالامام اهافا (ولو لاحقا في فساد صلاته تصحيحان) صحيح في السراج الفساد وفي الظهيرية عدمه وظاهر البحر والتأييد الاول (ولو احداث الامام) لا خصوصية له في هذا المقام (في ركوعه او سجوده توشا وبني واعادها) في البناء على سبيل الفرض (ما لم يرفع رأسه) منهما (مرید الاولاد اما اذا رفع رأسه) مریدا بهاد ابرکى فلا يني بل تقصد ولو لم يرد الاداء فهو ايشان كما في الكافي وفي المجتبى وشأخر محدودا ولا يرفع مستويا

٣ لغز اي مصل لسلام عليه

الله اكبر مرديا به اداء ركن فسد وان لم يرد به الاداء ففيه روايتان عن ابي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو احدث راكعا فرفع مسمعا لا يني لان الرفع محتاج اليه للانصراف فمجرده لا يمنع فلما اقترن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن ابي يوسف لو احدث في سجوده فرفع مكبرا ناويا للامامة اولم ينو شيئا فسد لان نوى الانصراف اه وحاصله انه برفع رأسه مسمعا او مكبرا تفسد على رواية ابي يوسف سواء اراد به الاداء أولا الا اذا نوى الانصراف لان التسميع او التكبير الذي هو امانة قصد الاداء لا يعارض صريح قصد الانصراف وان مجرد الرفع بالتسميع او تكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه **(قوله ففسد)** اي ان قصد الاداء اورفع مكبرا والاخالف ماقلناه تأمل والظاهر تقييده ايضا بما اذا رفع مستويا قبل ان يخرف عن القبلة **(قوله ولو تذكر الخ)** قيد بالركوع او السجود لانه لو تذكر السجدة في القعدة الاخيرة فسجدها اعاد القعدة نهر لانها ما شرعت الا لتمام الافعال الصلاة واحتترز بالسجدة عملا لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد اليها اعاده لان الترتيب فيه فرض بحر **(قوله)** فانحط من ركوعه هذا انما يصح على قول محمد واما على قول ابي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لما ان القومة فرض عنده **(قوله اورفع من سجوده)** قيد بالرفع لان الصحيح ان السجود لائم الارتفاع حتى يصل الى قرب الجلووس رحمتي فافهم **(قوله فسجدها)** افاد ان سجودها عقب التذكر غير واجب لما في البحر عن الفتحة لانه يقضى السجدة المتروكة عقب التذكر وله ان يؤخرها الى آخر الصلاة فيقضيهما هناك اه **(قوله اسقوطه)** اي سقوط وجوب الاعادة المني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكررا من افعال الصلاة واجب بانهم يتركه عمدا ويسقط بالنسيان ونحوه بسجود السهو **(قوله ولو اخرها)** هو مفهوم قوله عقب التذكر كافي النهر **(قوله قضاه فقط)** يعني من غير اعادة ركوع ولا سجود لافتراضا ولا وجوبا ولا ندبا بل ان سجدها في اثناء القعدة الاخيرة او بعدها اعادها افتراضا لما قدمناه **(قوله)** وعليه سجود السهو لترك الترتيب فيما شرع مكررا ط **(قوله كما مر)** اي قيل قوله واستثناه افضل **(قوله تعين المأموم للامامة)** حتى لو افسد صلاته لم تفسد صلاة هذا الثاني ولو افسدها الثاني تفسد صلاة الاول لتحول الامامة اليه فان جاء ثالث واقتدى بهذا الثاني ثم احدث الثاني صار الثالث اماما لنفسه فان احدث الثالث قبل رجوعهما او رجوع احدهما فسدت صلاة الاولين لانهما صارا مقتدين به فاذا خرج امامهما من المسجد تحقق تبان المكان فيفسد الاقتداء لقوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولو رجع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لان الرجوع صار اماما لهم لتعينه ولو رجعا فان قدم احدهما الآخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام والافسدت صلاتهما لان احدهما لم يصبر اماما للتعارض بلا مرجع في الثالث اماما فاذا خرج فات شرط الاقتداء وهو اتحاد البقعة ففسدت صلاتهما بدائع **(قوله بلانية)** متعلق بقوله تعين **(قوله على الاصح)** وقيل تفسد صلاة الامام فقط وقيل صلاتهما **(قوله لبقاء الامام اماما الخ)** قال في الذخيرة لان تعين الواحد للامامة انما كان للحاجة الى اصلاح الصلاة وفي جعله اماما ههنا افسادها في مقتضى الامام له في المسجد ففسدت صلاته **(قوله**

ففسد ولو تذكر) انصلى  
( في ركوعه او سجوده )  
انه ترك ( سجدة ) صلبية  
او تلاوية فانحط من ركوعه  
بلا يرفع او رفع من سجوده  
( فسجدها ) عقب التذكر  
( اعادها ) اي الركوع  
والسجود ( ندبا ) اسقوطه  
بالنسيان وسجد للسهو  
ولو اخرها لا آخر صلاته  
قضاه فقط ( ولو ام واحد )  
فقط ( فاحدث الامام ) اي  
وخرج من المسجد والا  
فهو على امامته كما مر ( تعين  
المأموم للامامة لو صاح بها )  
اي لامامة الامام ( بلانية )  
لعدم المزاح ( والا ) يصاح  
كهي ( فسدت صلاة  
المقتدى ) اتفاقا ( دون  
الامام على الاصح ) لبقاء  
الامام اماما والمؤمن بلامام  
( هذا اذا لم يستخلفه

في نسخة (أ) في بدل عمود قدر تشهد والا فان خرج من جملة ط **(قول له سر)** هو قوله  
 خلف الامم الخ **(قول له سر)** أي عند قوله او مكث قدر اداء ركن بعد سبق الحدث من قوله  
 الامم كنوه ويرفح

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

الفساد والبطلان في العبادات سواء لان المراد بهما خروج العادة عن كونها عبادة بسبب  
 فوات بعض المراتب وعمروا عما يفوت الوصف مع بقاء المراتب من الشروط والاركان  
 بالكرهية بخلاف انعامات على ما يعرف في الأصول شرح النية **(قول له عقب العارض الخ)**  
 أي ان المفسدات عوارض على صحة لكن منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب  
 السابق ومنها اختياري كالشك ونحوه مما يأتي هنا فذا عقب احدهما بالآخر ولم يبين وجه  
 تقديم الاول على الثاني وبه في التمهيد بأن الاضطرار اعرف في العارضية أي انه الاصل في  
 العروض أقاده خ **(قول له يفسدها التكلم)** أي يفسد الصلاة ومنها سجود السهو والتلاوة  
 والشكر على القول به ط عن الجوز **(قول له عوا تطلق بحرفين الخ)** أي أدنى ما يقع اسم الكلام  
 عليه المركب من حرفين كأي التمهيد عن الجاني وقال في البحر وفي المحيط والنسخ المسموع  
 المنجز مفسد عندها خلافاً لابي يوسف لهما ان الكلام اسم لحروف منظومة مسبوقة من  
 مخارج الكلام لان الالفهاء بهذا يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وبني ان  
 يقل ان ادناه حرفان او حرف مفهم كع امرا وكذا في فساد الصلاة بهما ظاهر اه اقول  
 وقد يقال ان نحو و ق امر منتظم من حروف تقديرها غير انها حذفت لاسباب متناهية  
 فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام نحوى ولعل الشارح جزمه بذلك ولم يبينه  
 على انه بحث لصاحب البحر فتدبر وقد ظهر من هذان الحرف الواحد انهما لا يسمى كلاما  
 فلا يدخل في قول الهندية والزباني ان الكلام مفسد قبلما كان او كثيرا كما لا يخفى ففهم  
**(قول له)** ولو استعملت كتابا الخ (أي باليس له حروف مهجاة كما صرح به في الفتاوى الهندية  
 ويشير اليه تعليل الشارح بقوله لانه سورت لا تحبها له اه خ لكن في الجوزرة ان الكلام  
 المفسد ما يعرف في مقامه الناس سواء حصلت به حروف املا حتى لو قال ما يساق به الحار  
 فسدت اه وذكر الزباني فيه خلافا حيث قل عند قول الكثير والتصحیح بالا عذر ولو نفع  
 في الصلاة كان مسموعا بطل والافلا والمسموع ماله حروف مهجاة عند بعضهم نحو اف  
 وتمت وغير المسموع بخلافه واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط تلفظ المسموع ان يكون له  
 حروف مهجاة واليه ذهب خواص زاده وعلى هذا اذا تقرطوا وغيره او عدم بما هو مسموع  
 اه لكن ما مر من تعريف الكلام ندها وقد ان المسموع ماله حروف مهجاة وبه جزم  
 في البدائع والقبض وشرح النية والحلاصة نعم استشكل التمسك بالعدم الفساد بما يساق  
 ما حار به يصدق عليه تعريف العمل الكثير الآتي **(قول له محمد وسهوه الخ)** يفيد ان  
 بهما غير قبال القعود مع انهما حين ايضا في انهما لا يفسدان الصلاة ولو اسقط قوله بيان  
 فيكون عمده وسهوه بدلا من الكلام اسلم من هذا خ **(قول له اناسيا)** أي بان قصد كلام الناس

(ناسيا)

فان استجابه فساد الصلاة  
 واستجابه (ناصلة) (هواء)  
 رجل (رجلا) فحدثا  
 وخرجا من المسجد تمت  
 صلاة الامم وبني على  
 صلاته وفسدت صلاة  
 المنفرد (لمر) اخذه  
 رافى مكث الى اقتناعه ثم  
 يتوضأ ويبنى (لمر)

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

عقب العارض الاضطراري  
 بالاختياري (يفسدها  
 التكلم) هو النسخ بحرفين  
 او حرف ولو فهم كع  
 امرا ولو استعملت كتابا  
 او مرة او سبق حاربا  
 لا يفسد لانه صوت لا حركه  
 (عمده وسهوه قل قعوده  
 قدر ان تشهد بيان) وسواء  
 كان ناسيا

قوله او ناسيا كذا ينبغي  
 والاولى حذف او جهو  
 في الشارح اه مصادحه

ناسيا انه في الصلاة ظهر واختلاف في الفرق بين السهو والنسيان في شرح التحرير لابن امير حاج  
ذهب الفقهاء والاصوليون واعل ائمة الى عدم الفرق وفرق الحكماء بان السهو زوال  
الصورة عن المذكركة مع بقاء في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا فيحتاج في حصولها الى  
سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا او ما  
يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اهـ **(قوله)** او نائما هذه احدى المسائل التي جاءوا فيها التام  
في حكم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على الماتى نظما **(قوله)**  
او جاهلا بان لا يعلم ان التكلم مفسد حـ **(قوله)** او مخطئا بان اراد قراءة او ذكر اجترى على  
لسانه كلام الناس حـ وبأى بيانه في مسئلة زلة القارئ **(قوله)** او مكرها اي بان اكرهه احد  
عليه او يقل او مضطرا كالمغلبه سعال او عطاس او جشاء لانه غير مفسد لتعدرا لاحتراز عنه  
قال في البحر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانجيل والزبور فانه يفسد كافي الجحى  
وقال في الاصل لم يجز به وعن الثاني ان شبه التسيب جازاه قال في التهر واقول يجب حمل ما في  
الجحى على المبدل منها ان لم يكن ذكرا او تزيها وقد سبق ان غير المبدل يحرم على الجلب قرأته  
اهـ **(قوله)** هو المختار راجع الى التعميم المذكور لكن لا بالنسبة الى جميع افرادها بل الى  
قوله او نائما فان فيه خلافا عندنا قال في التهر وبالنسبة به قول كثير من المشايخ وهو المختار  
خلافا لما اختاره فخر الاسلام اهـ واما بقية المسائل فلا ازم ذكر فيها خلافا عندنا بل فيها  
خلاف غيرا **(قوله)** رفع عن امي الخطأ قال في الفتح ولم يوجد بهذا الفاظ شئ من كتب  
الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه  
ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما حـ **(قوله)** على رفع الاسم وهو الحكم  
الاخروي فلا يراد اللينوى وهو الفساد للثلا يلزم تعميم المقضى حـ عن البحر **(قوله)**  
وحديث ذى اليمين اسمه الخرباق وكان في يديه او احدهما طول واقله اقصرت الصلوات  
ام نسبت قال لما نس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فقبل على القوم فقال اصدق ذو  
اليمين فامروا الى نعم زباني طـ **(قوله)** منسوخ بحديث مسلم الحـ هو ما أخرجه مسلم من  
حديث معاوية بن الحكم السامي قال بينا انا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس  
رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم باليهارهم فقلت واكل امام ما شأنكم  
تنظرون الى جعوا يضربون بأيديهم على افخاذهم فلما رأيتهم يصمتون سكيت فلما صلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأى هو وامي ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعالما  
منه فوالله ما كهرنى ولا ضربنى ولا شتمنى ثم قال ان هذه الصلاة لا يصاح فيها شئ من كلام  
الناس انما هو التسيب والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنية ومنع التدخيل بان  
حديث ذى اليمين رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام واجب بخوار ان يرويه عن غيره ولم  
يكن حاضرا وتامه في الزباني قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا انا صلى مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم ار عنه جوابا شافيا  
اهـ اقول اظن ان صاحب البحر اشبهه عليه حديث ذى اليمين بحديث معاوية بن الحكم الذي  
نقلناه عن صحيح مسلم فراجع **(قوله)** ساهيا يعني عنه قوله على ظن اكلها **(قوله)** او على ظن

مصاحف

في الفرق بين السهو  
والنسيان

او نائما او جاهلا او مخطئا  
او مكرها هو المختار  
وحديث رفع عن امي  
الحكماء عن رفع الاسم  
وحديث ذى اليمين  
منسوخ بحديث مسلم ان  
صلا هذه لا يصاح فيها  
شئ من كلام الناس (الا  
السلام ساهيا) لا تحايل  
اي (اخروج من الصلاة  
قبل تمامها على ظن) لا يلهي  
فلا يفسد (شفا في السلام  
على انسان) لا تحية او على  
ظن

معنوف على قوله على أصل وهم **(قوله)** انها تروى مثلاً (أى بان كان يصلى العشاء فظن انها التراويح ومثله ما وصل ركعتين من الظهر فبدى على ظن انه مسافر او انها جمعة او فجر **(قوله)** او صل قائماً) أى على ضل انه اتم الصلاة بغير **(قوله)** فانه يفسدها) أى فى الصور الثلاث اما السلام على انسان فطاهر واما السلام على ظن انها تروى فانه قصد القطع على ركعتين بخلاف ماذا ظن اكملها فانه قصد القطع على اربع باعتبار ظنه واما السلام قائماً فانه انما اغتفر سهوه فى القعود لان القعود مظنة بخلاف القيام ولذلك اغتفر سهوه قائماً فى صلاة الجازة لان القيام فيها مظنة السلام اهـ - **(قوله)** مطلقاً فسرره قوله وان لم يقل عليكم وقوله ولو ساهيا - **(قوله)** فسلام التحية (الح) هذا ما حذر به فى البحر بخلافه رآه مصرحاً به فى البدائع ووفق به بين ماى اكثر وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما فى المجموع وغيره من تقييده بالعمد بحمل الاول على الاول والثانى على الثانى ودخل فى قوله ان عمدا ما وظن انها تروى مثلاً فلم لانه تعمداً بالسلام كامر خلافتين وهم **(قوله)** لا يبدى) أى لا يفسد هارداً بالسلام بيده خلافاً لمن عزا الى ابي حنيفة انه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من اهل المذهب وانما يذكر من عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح كلام الطحاوى انه قول ائمتنا الثلاثة وكان هذا المقاتل فيهم من قولهم ولا يرد بالاشارة انه مقصد كذا فى الحلية لابن امير حاج الحلى واستدرك فى البحر على قوله فانه لم يعرف (الح) بانه نقله صاحب الجمع وهو من اهل المذهب المتأخرين ومع هذا فالحق ان الفساد ليس بثابت فى المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ مما فى الظهيرية وغيرها من انه لو صافح بنية لتسلم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة ويدل اعدام الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كبروا ابو داود وصححه الترمذى وصرح فى النية انه مكروه أى تنزيهاً وفعله عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكراهة كما حققه فى الحلية اهـ **(قوله)** قالوا تفسد) فيه ايماء الى ما ذكره فى البحر بخلافه من ان الظاهر استواء حكم الرد بالمصافحة وباليده وهو عدم الفساد للاحاديد الواردة فى ذلك وقوله كأنه (الح) فيه ايماء الى ما ذكره فى النهر من ان هذا التعليل اولى من تعليل الزيلعي وغيره بأنه كلام معنى لان الرد باليد كلام معنى ايضا فتدبر وبالله التوفيق كذا رأيت بخط الشارح فى هامش الحرائر **(قوله)** سلامك مكروه) ظاهراً التحريم ط وسيجيء التصريح بالاثم فى بعضها **(قوله)** ومن بعد ما بدى (الح) فعل مضارع يعاى أى اظهر والمعنى وغير الذى اذكره هنا يسن ولا ينافيه قوله والزيادة تنفع لانه من كلام صاحب النهر كما ستعرفه فافهم **(قوله)** ذاكر) فسرره بعضهم بالوعظ لانه يذكر الله تعالى ويذكر الناس به والظاهر انه اعم فيكره السلام على مشتغل يذكر الله تعالى إلى وجه كان رحى **(قوله)** خطيب) يع جميع الحطوط **(قوله)** ومن صلى البهية) أى الى من ذكر ولو الى المنصلى اذا جهز وهو داخل فى التالى ط **(قوله)** مكروه) أى يحق له ان ينفذه **(قوله)** جالس انقضائه) أى من مشايخ الولاية والامراء على القاضي قل شمس الائمة السرخسى الصحيح الفرق والرعية يسلمون على الامراء والولاة والحقوق لا يسلمون على القضاء والفرق ان السلام تحية الزائرين والحقوق ما تقدموا الى القاضي زائرين بخلاف الرعية فعلى هذا لو جلس القاضي للزيارة فالحق يسلمون عليه

انها تروى مثلاً او سلم قائماً فى غير جنازة) فانه يفسدها) مطلقاً وان لم يقل عليكم (ولو ساهيا) فسلام التحية مفسد مطلقاً واما التحليل ان عمداً (السلام) ولو سهواً (بلسانه) لا يبدى يكره على انعمت نفع لو صافح بنية السلام قالوا تفسد كانه لانه عمل كثير وفى النهر عن صدر الدين الغزى \*

سلامك مكروه على من سسمع \* ومن بعد ما بدى يسن ويشرع \* معلى وقال ذاكر ومحدث خطيب ومن يصلى اليهم ويسمع \* مكروهه جالس انقضائه

مطلب

المواضع التى يكره فيها السلام

ولو جلس الأمير لفصل الخصومة لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهية التارخانية ومقتضى هذا ان الخصوم اذا دخلوا على المنيق لا يسلمون عليه تأمل **(قوله)** من يمتدح في الفقه عبارة النهر في العلم وفي الضياء ماذا كره العلم فيعلم كل علم شرعى **(قوله)** ايضا يوصل الهمة للضرورة ط **(قوله)** مدرس اى شيخ درس العلم الشرعى بقرينة ما ذكرناه انما **(قوله)** القنيات جمع فنية المرأة الشابة ومفهومه جوازه على المعجوز بل صرحوا بجواز مصاحبتها عند أمن الشهوة **(قوله)** ولعاب) بضم اللام وتشديد العين المهملة جمع لاعب **(قوله)** وشبه بكسر الشين اى مشابهة لحلقهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم من سائر ارباب المعاصي كمن يلعب بالقمار او يشرب الخمر او يغتاب الناس او يطير الحمام او يغنى فقد نسب له بلع الشطرنج المختلف فيه على ان ما فوّه مثله بالاولى وسأنى في الحظر والاباحة يكره السلام على الفاسق لو علمنا والا لا هـ وفي فصول العلّامى ولا يسلم على الشيخ المازح والكذاب والملاغى ولا على من يسب الناس او يظفر وجوه الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغنى او يطير الحمام ما لم تعرف توبتهم ويسلم على قوم في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناديا ان يشغلهم عمامهم فيه عند ابي حنيفة وكره عندهما تحقيرا لهم اه وظاهر قوله ما لم تعرف توبتهم ان المراد كراهة السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية اما في حالة مباشرتها ففيه الخلاف المذكور **(قوله)** يمتنع الظاهر منه ما بين مقدمات الجماع ط **(قوله)** ودع كافرا اى الا اذا كان لك حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كما سيأتى في باب الحظر والاباحة **(قوله)** ومكشوف عورة) ظاهره ولو الكشف للضرورة ط **(قوله)** حال التغوط) مراده ما بين البول ط **(قوله)** الا اذا كنت الح) انظر ما وجه ذلك مع ان الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المحتجب يكره السلام على العاجز عن الجواب حقيقة كالشغل بالاكل او الاستفراغ او شرعا كالشغل بالصلاة وقراءة القرآن ولو سلم لا يستحق الجواب اه **(قوله)** وقد زدت عليه المتفقه على استاذة كافي القنية والمغنى ومعتبر الحمام والحقة فقلت كذلك استاذ الح) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تمة عبارة صاحب الثهر والبيت المذكور من نظمه **(قوله)** كذلك استاذ) فيه ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح عن شيخه والجواب ان المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما بآى وبه يعلم انه داخل في الظم السابق في قوله مدرس وكذا المغنى ومعتبر الحمام داخلان في قوله وشبه بخلافهم كما نبهنا عليه ولكن الغرض ذكرهما وقع التصريح به في كلامهم والا ففى النظم السابق اشياء متداخلة يغنى ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد شيخ مشايخنا الشهاب احمد التتبي كما نقله عنه الرحتى اشياء اخر نظلمها بقوله

وزد عد زنديق وشيخ مما زح ❦ ولاغ وكذاب لكذب يشيع  
ومن ينظر السوان في السوق عامدا ❦ ومن دأبه سب الانام ويردع  
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم ❦ وتسبيحهم هذا عن البعض يسمع  
ولا تنس من لبي هنالك صرحوا ❦ فكان عارفا باصاح تحظى وترفع  
**(قوله)** وصرح في الضياء الح) اى نقلا عن روضة الزندوسى وذكر ح عبارة وحاصلها انه

هـ من ختوا في القمة دعه

ليتفعوا \*

هـ وذن ايضا ومقيم مدرس \*

كذا الاجنبيات القنيات

امنع \*

ولعاب شطرنج وشبه

لخلفهم \* ومن هو مع اهل

له يمتنع \* ودع كافرا ايضا

ومكشوف عورة \*

ومن هو في حال التغوط

اشنع \*

ودع آكلا الا اذا كنت

جائعا \* وتعلم منه انه ليس

يمنع \* وقد زدت عليه المتفقه

على استاذة كافي القنية

والمغنى ومعتبر الحمام

والحقة فقلت \* كذلك

استاذ مغن مطير \* فهذا

ختمام والزيادة تنفع \*

وصرح في الضياء بوجوب

الرد في بعضها وبعدمه في

قوله سلام عليكم

بأنه بالسلام على المشفقين بالخطبة أو الصلاة أو قراءة القرآن أو مذكرة العلم أو الأذان أو الإقامة وأنه لا يجب الرد في الأولين لأنه يصل الصلاة والخطبة كاصلاة ويردون في الباقي لا يمكن الجمع بين فضيلتي الرد ومما فيه من غير أن يؤدي إلى قطع شيء يجب المأتمن عليه ويعلم من التعديل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اهـ قلت لكن في البحر عن الزايع ما يخافه فإنه قال يكره السلام على الناصي والقاضي والجالس للقضاء أو البحث في الفقه والتخلي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لأنه في غير محله اهـ ومفاده أن كل محل لا يشترع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضية إذا سلم عليه الخصمان والأستاذ الفقيه إذا سلم عليه تلميذه أو ابن المدرس وسلام المسائل والمشتغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغفه والجالسين في المسجد لتيسير أو قراءة أو ذكر حال التذكير اهـ وفي البرازية لا يجب الرد على الإمام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اهـ ويأتي وجوب الرد على الناس لأن كراهة السلام عليه لا ترجح فلا تنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الأسبوطي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الحزائن فقال

مطلب  
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

رد السلام واجب إلا على  
أو شرب أو قراءة أو ادعية  
أو في قضاء حاجة الإنسان  
أو سلم العفل أو السكران  
أو فاسق أو ناعس أو نائم  
أو كان في اجتماع أو تحاكم  
أو كان في اجتماع أو مجتهد

يجزم الميم (والاستنجح)  
بحرفين (بالعذر) اما به  
بان نشأ من طبعه فلا (او)  
بلا (غرض) صحيح فلو  
لتحسين صوته أو ليهتدى  
إمامه أو للإعلام أنه في  
الصلاة فلا فساد على  
الصحيح

(قوله بجزم الميم) كأنه تحاشيه السنة فلي هذا لورفع الميم بالانوين ولا تعريف كان كجزم الميم لخالفته السنة أيضا اهـ قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بلا تنوين وخرجه في معنى اللبس على حذف ال أو تقدير مضاف أي سلام الله لكن قول في الظهيرة ولفظ السلام السلام عليكم أو سلام عليكم بالتثنية وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اهـ وذكر في التارخانية عن بعض اصحاب ابني يوسف أن سلام الله عليكم دعاء ناجية وسند ذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الخطر والأمان (قوله والاستنجح) هو أن يقول اح بالفتح والضم بحر (قوله بحر فحين) يعلم حكم الزائد عليهما بالاولى لكن يومه أن الزائد لو كان بعذر يفسد ويخالفه ظاهر ما في النهاية عن المحيط من أنه إن لم يكن مدفوعا إليه بل لإصلاح الخلق ليمكن من القراءة أن ظهر له حروف نحو قوله اح وتكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل الزاهد يقول يقطع الصلاة عندها لأنها حروف مبهجة اهـ أي والصحيح خلافه كما يأتي (قوله بان نشأ من طبعه) أي أن كان مدفوعا إليه (قوله على الصحيح) لأنه بفعله لإصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كما ينبغي لئلا يفسد وإن لم يكن من الصلاة لكنه لإصلاحها فصار منها معنى شرح أمنية عن الكفاية لكنه لا يشمل ما لو كان الإعلام أنه في الصلاة أو ليهتدى إمامه إلى الصواب والقدس الفساد في شكل الألف المدفوع إليه كما هو قول ابني حنيفة وشهد لأنه كلام



والكلام مفسد على كل حال كسر وكانهم عدلوا بذلك عن القياس محجوراً لعدم الفساد به اذا كان لغرض تصحيح الوجود نص ولعله مافى الحلية عن سنان ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا أتيت وهو يصلي تخجل وفي رواية سح وحمهما في الحلية على اختلاف الحالات والله تعالى اعلم **(قوله والدعاء بما يشبه كلامنا)** هو ما ليس في القرآن ولا في السنة ولا يستحيل طلبه من العباد فان ورد فيهما استحالة لم يفسد كافي البجر عن التجنيس وتقدم الكلام عليه في سنان الصلاة فراجع **(قوله خلافاً للشافعي)** اشار الى ان قاعدة ذكر الدعاء المذكور مع انه داخل في الكلام هي التثنية على مافيه من الخلاف **(قوله والتأوه الح)** قال في شرح التثنية بأن قال أوه يفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو أو قال آدم تمد الهمزة اه وذكر في الحلية فيه ثلاث عشرة لغة ساقها في البحر **(قوله والتأفيف الح)** قال في الحلية اف اسم فعل لا تضجر وفيه لغات انتهت الى اربعين منها ضم الهمزة مع تثنية الفاء مخففة ومشددة منونة وغير منونة وقد تأتي مصدر ايراد به الدعاء بناء في آخره وبغير تاء فتضرب بفعل واجب الاضمار وقد تردف حيثئذ ينف على الاتباع له ومنه قول القائل

افا وتفا لمن مسودته ان غبت عنه سوية زالت

ان مالت الرش هكذا وكذا مالت مع الرش ايما مالت

وظاهره ان تنف ليس من اسماء التأفيف تأمل **(قوله والبكا)** بالقصر خروج الدمع وبالدع صوت معه كافي الصحاح فقوله بصوت للتقييد على الاول وللتوضيح على الثاني اسمعيل **(قوله)** يحصل به حروف كذا في الفتح والتهاية والسراج قال في التهرام اخروج الدمع بلا صوت او صوت لاحرف معه فغير مفسد **(قوله المريض الح)** قال في المعراج ثم ان كان الالفين من وجع مما يمكن الامتناع عنه فعن ابى يوسف يقطع الصلاة وان كان مما لا يمكن لا يقطع وعن محمدان كان المرض خفيفاً يقطع والا فلا لانه لا يمكنه القعود الا بالالفين كذا ذكره المحبوبي اه **(قوله وان حصل حروف)** اي لهذا المذكور كورات كلها كافي المعراج لكن ينبغي تقييد بما اذا لم يتكلف اخراج حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كما لو قال في تناوؤه هاه هاه مكرراً لها فانه منهى عنه بالحدث تأمل واقادانه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطابقاً كما هو معلوم وظهر منه صوت من نفس يخرج من الالف بلا حروف **(قوله لالد كرجة اوتار)** لان الالفين ونحوه اذا كان يذكرها صار كأنه قال اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه يقول أنا مصاب فعزوني ولو صرح به تفسد كذا في المكافي درر **(قوله او آرى)** هي لفظة فارسية بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى الهندية وهو يفتح الهمزة ممدودة وكسر الراء وسكون الياء ح **(قوله لدالته على الحشوع)** أفاد انه لو كان استلذاذا بحسن النعمة يكون مفسدا ط **(قوله وتشميت)** بالسين والشين المعجمة والثاني افصح درر **(قوله لغيره)** تبع فيها صاحب التهرام والاصوب اسقاطه لان تشميت مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف وهو المصلي ولكن زاده ايقابله بقوله ولو العاطس لنفسه وتاويله ان قوله لغيره بدل من عاطس لان الاضافة فيه على معنى اللام اي

(والدعاء بما يشبه كلامنا)

خلافاً للشافعي (والالفين)

هو قوله أوه بالقصر

(والتأوه) هو قوله آدم بالمد

(والتأفيف) اف أو تنف

(والبكا بصوت) يحصل به

حروف (لوجع او مصيبة)

قيد للاربعه الا لمريض

لا يملك نفسه عن أتين

وتأوه لانه حينئذ كعطاس

وسعال وجشاء وتناوؤ

وان حصل حروف

للضرورة (لا لذكر جنة

اوتار) فلو اعجبته قراءة

الامام فجعل يبكي ويقول

بلى اونغ او آرى لا تفسد

سراجة لدالته على

الحشوع (و) يفسدها

(تشميت عاطس) لغيره

تسببته عاصف فصار معنى شبيب معنى مبرومة. (قوله سير حملة) فبده لان الساع  
وقب حمدته ون غنى جواب حاتف مشايخ والتعجب فبنت اول برود واحدا منهما لا  
تفسد لغة شهر ونحج في شرح ماعده ففساد مصافا لاه لما يتعارف جواب قول بخلاف  
جواب اسرارها في الخدمة بعارف (قوله) وومن عاصف نفسه لا اي قول نفسه  
برحمته غنى لا غنى لاه يمكن حصا فبرده يعبر من كلام الله كاذلا بل برحمته الله  
حر (قوله) وبكسه التامين ح) صورته في صهيبة رحلان صبيان فعض احداهما فقال  
رحل حرج صلاة برحمته فقل لا جميع آمين تفسد صلاة العاصف دون الاخر لانه يدع  
به هـ يـ يشبه ويشكل عليه في بدخيرة اذا من الفضي لاه رجل ليس في الصلاة تفسد  
صلاته اه وهو عاصف صلاة يؤمن ادى ليس بعاصف وليس بجعد كالاخفى بحر واجب  
في شهر بالاسد شاني تأمين لانه لا تقاضاه بالاول والى هذا يشير التعليل اه وحاصله  
اه مـ صـ كان لاه بعاصف عين تأمينه جوابا لداعي فيمكن تأمين الفضي الآخر جوابا  
بخلاف ما ذكر ان المؤمن واحدا فانه يتعين تأمينه جوابا كفي مسألة الذخيرة واجب العلامة  
مقدسي ليعمل في الذخيرة على ما ذكره لانه يكون جوابا لما ذكره الفيرد فلا يظهر كونه جوابا  
فلا تفسد اه لكن يافية مذكورة الشرح ودد احد او عليه فقال اي الفضي آمين تفسد  
وكذا في بحر عن المتعنى توسع الفضي من فصل آخر والاضاين فقال آمين لا تفسد وقيل  
تفسد وعليه اشحرون اه فهذا يؤيد ما احب به في الشهر لان المؤمن واحد فعين تأمينه  
جواب وان لم يكن لاه فبده يعرج الشرح على ما في البحر ففهم. (قوله) وجواب خبره  
سواء بضم السين صفة خبر وهو من سواء سواء تقيض سر والاسراع قول انا لله وانا  
ايضاجعون ثم عسددت قلوبها خلافا لابي يوسف كتحججه في الهداية والكافي لان الاصل  
عنده ان ما كان بناء وقرا لا يتغير بانه وعندهم يتغير كفي النهاية وقيل انه بالانطق ونسبه  
في غاية الامين في عامة مشايخ وفي الحانية انما عاصف لكن ذكر في البحر انه لو اخبر بتغير  
سره فقد عسددت قلوبهم على خلاف ثمود ولعل تفرق على قوله ان الاسترجاع لاظهار المنصبة  
والمشروع الصلاة لاجبه والتحميد لاظهار الشكر والصلاة شرعت لاجله اه قلت وهو  
ماخوذ من الحلية وفيه نظر اذ اوضح هذا التفرق على قول ابي يوسف لا تنقض الاصل المذكور  
فالاولى في الهداية وغيره من ان الفرع الاول على الخلاف ايضا وما مضى عليه في شرح  
المية الكبير فليتأمل (قوله على المذهب) رد على ما في الظهيرة من تصحيح عدم الفساد فانه  
تصحيح مخالف مشهور وعلى ما في الحنفي من انه لا فساد بشئ من الاذكار التي يقصد بها  
خواب في قول ابي حنيفة وصاحبه في مختلف لمؤمن والشروع واعتدوى كذا في الحلية  
والبحر ففهم. (قوله) لا حـ) بيان وجه فساد عديم فان النمط كونه لغزا فبده معنى  
يس من انعم صلاة لا كونه وضع لاودة دافح (قوله) كل ما قصد به الجواب اي  
عندهم ضرورة المشاء كلام اساس بالقصد كجواب التمرة بقصد الخطأ والجواب  
بما ليس بناء ففسد لغة كذا في غرر الافكار ومثله في الدرر حيث قل قيد  
التحميد ونحوه لان جواب بما ليس بناء مقصد اتفاق اه قلت والمراد بما ليس بناء

(بر حمت الله ووفاء  
 و حسن نیت) و هکجه  
 سامین بعد شصت  
 (و حوب خبر) - سوء  
 (لا استرجع علی الله)  
 لانه بقصد حوب ص  
 ککلازم س (و کد)  
 بقصد (کی بقصد به  
 اجوب) کان قبل مع الله  
 فتد لانه و مدد  
 فتد حیل و اعد و خیر  
 او من بن حنت فتد و بئر  
 ععبه و قصر مشد

(أو الخطاب ك) تموله لمن

اسمه يحيى أو موسى

(يا يحيى خذ الكتاب

بقوة) أو وما لك حيث

يا موسى (مخاطبا لمن اسمه

ذلك) أولن الباب ومن

دخله كان آمنا (فروع)

سمع اسم الله تعالى فقال

جل جلاله أو النبي

صلى الله عليه وسلم فصلي

عليه أو قراءة الامام فقال

صدق الله ورسوله تفسد

ان قصد جوابه ولو سمع

ذكر الشيطان فاعنه تفسد

وقيل لا ولو حوّل

للدفع الوسوسة ان لا يؤمر

الدينيا تفسدا لا مؤمر

الآخرة ولو سقط نبي

من السطح فيسمل أو

دعا لاحد او عليه فقال

آمين تفسد ولا يفسد

الكل عند الثاني والصحيح

قولهما عملا بقصد المتكلم

حتى لو امتل امر غيره

فقبله تقدم فقدمه أو

دخل فرجة الصف احد

فوسعه فسدت بل يمكث

ساعة ثم يتقدم برأيه

فهتائي معزاي لم يهدى

ومروياتي قية وقيده قصد

الجواب لانه لو لم يرد

جوابه بل اراد اعلامه

بأنه في الصلاة لا يفسد

اتفق ابن ملب وملتقى

ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصد به الجواب فانه على الخلاف ايضا وان لم يكن  
شأنه كقوله الخيل والبغال والحمير بدليل ما قدمناه عن النهاية من ان الاصل عند ابن يوسف  
ان ما كان شأنه او قرأنا لا يتغير بالنية وعندها يتغير فلو قيل ما مالك فقال الابل والبقر  
والعبيد مثلا فسدت اتفاقا لانه ليس قرأنا ولا شأنه اموال واجاب عن خبر سار بالتحميد او معجب  
بالنسيح او التهايل لا تفسد عنده لانه شأنه وان لم يكن قرأنا واحتوز بقصد الجواب عمالو يسبح  
لمن استأذنه في الدخول على قصد اعلامه انه في الصلاة كما يأتي اوسبح لثنيه امامه فانه وان لم  
تغيره بالنية عندها الا انه خارج عن القياس بالحديث الصحيح اذا نابت احدكم نابة وهو في  
الصلاة فاي سبح قال في البحر ومما لحق بالجواب ما في المجتبى لو سبح او همل يريد زجرا عن فعل  
أو امر به فسدت عندها اه قلت والظاهر انه لو لم يسبح ولكن جهر بالقراءة لا تفسد لانه  
قاصد للقراءة وانما قصد الزجر أو الامر بمجرد رفع الصوت تأمل (قوله أو الخطاب الخ)  
هذا مفسد بالاتفاق وهو مما اورد نقضا على اصل ابن يوسف فانه قرأنا لم يوضع خطبا لمن خاطبه  
المصلي وقد اخرج به قصد الخطاب عن كونه قرأنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله  
لمن اسمه يحيى او موسى) يعني عنه قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر انها تفسد  
وان لم يكن المخاطب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابه ط (قوله أولن الباب الخ) لعل وجه  
جعله من الخطاب مع انه ليس فيه اداة نداء ولا خطاب انه في معنى قوله ادخل (قوله تفسد  
ان قصد جوابه) ذكر في البحر انه لو قال مثل مقال المؤذن ان اراد جوابه تفسد وكذا لو لم تكن  
له نية لان الظاهر انه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي عليه  
فهذا اجابة اه ويشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فيمن سمع العاطس فقال الحمد لله  
تأمل واستفيد انه لو لم يقصد الجواب بل قصد التناء والتعظيم لا تفسد لان نفس تعظيم الله تعالى  
والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا ينافي الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزمه  
في البحر والظاهر انه مبني على ما اذا لم يقصد الجواب ولا اشكل عليه ما مر تأمل (قوله فيسمل)  
يشكل عليه ما في البحر لو لم يفته عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله قيل تفسد لانه كالنايين  
وقيل لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى وجزمه في الظهيرية وكذا لو قال  
يارب كما في الذخيرة اه (قوله فقال آمين) قدمنا الكلام فيه قريبا (قوله ولا يفسد الكل)  
اي الا اذا قصد الخطاب كما مر (قوله حتى لو امتل الخ) هذا امتثال بالفضل ومثله ما لو  
امتثل بالقول وهو ما في البحر عن الفتية مسجد كبير يجهر بالمؤذن فيه بالتكثيرات فدخل  
فيه رجل امر المؤذن ان يجهر بالتكثير وركع الامام للحال فجهر بالمؤذن ان قصد جوابه  
فسدت صلاته (قوله او دخل فرجة الخ) المعتمد فيه عدم الفساد ط (قوله ومر) اي في  
باب الامامة عند قوله ويصف الرجال وقدمنا عن الشربلالي عدم الفساد وتقدم تمام الكلام  
عليه هناك (قوله ويأتي) اي في هذا الباب عند قول المصنف ورد السلام بيده (قوله  
وفتحه على غير امامه) لانه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل لفتح المقتدى على مثله  
وعلى المنفرد على غير المصلي وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان ان اراد  
به التعليم لا التلاوة نهر (قوله وكذا الاخذ) اي اخذ المصلي غير الامام بفتح من فتحه عليه مفسد  
(وفتحه على غير امامه) اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ

ايضا كفى البحر عن الخلاصة او أخذ الامام بفتح من ليس في صلاته كما فيه عن القتيبة **(قوله)** الا اذا تذكر اسم الله في القتيبة ارتفع على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر فن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح ففسد ولا يفسد لان تذكره يضاف الى الفتح اه بحر قال في الحلية وفيه نظر لانه حصل التذكر والفتح معا لم يكن التذكر ناسيا عن الفتح ولا وجه لافساد الصلاة بتأخير شروعه في القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذكر بعد الفتح قبل اتمامه فالظاهر ان التذكر ناسي عنه ووجبت اضافة التذكر اليه ففسد بلا توقف للشروع في القراءة على اتمامه اه محصا قالت والذي ينبغي ان يقال ان حصل التذكر بسبب الفتح ففسد مطلقا اى سواء شرع في التلاوة قبل تمام الفتح او بعده لوجود العلم وان حصل تذكره من نفسه لا بسبب الفتح لا يفسد مطلقا وكون الظاهر انه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق انه من نفسه لان ذلك من امور البداية لا القضاء حتى يبنى على الظاهر الا ترى انه لو فتح على غير امامه قاصدا القراءة لا للتعليم لا يفسد مع ان ظاهر حاله التعميم وكذا لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد الاجابة فلبتأمل **(قوله)** مطلقا فسر بما بعده **(قوله)** بكل حال أى سواء قرأ الامام قدر ما تجوز به الصلاة ام لا انتقل الى آية أخرى ام لا تكرر الفتح ام لا هو الاصح **(قوله)** الا اذا سمعه المؤتمم الخ في البحر عن القتيبة ولو سمعه المؤتمم ممن ليس في الصلاة ففتح به على امامه يجب ان تبطل صلاة الكل لان التلقين من خارج اه واقره في النهر ووجهه ان المؤتمم لما تلقى من خارج بطلت صلاته فاذا فتح على امامه وأخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضى انه لو سمعه من مصلى ولو غير صلاته ففتح به لا تبطل وهو باطل كما لا يخفى الا ان يراد بقوله من غير مصلى اى صلاته اه **(قوله)** وينوى الفتح لا القراءة هو الصحيح لان قراءة المقتدى منهى عنها والفتح على امامه غير منهى عنه بحر \* (تمه) \* بكرة ان يفتح من ساعته كبكره للامام ان يلبثه اليه بل ينتقل الى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة الى سورة أخرى او يركع اذا قرأ قدر الفرض كما جزمه الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كارجح الكمال بأنه الظاهر من الدليل واقره في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لشدة تأكده **(قوله)** او ارى كلمة فارسية كفى في شرح المنية وهي بمد الهمزة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم **(قوله)** لانهم من كلامه بدليل الاعتقاد **(قوله)** لا يقرآن هذا ظاهرا في نعم وكذا في ارى على رواية ان القرآن اسم للمعنى اما على رواية انه اسم للنظم والمعنى فلا \* (تمه) \* وقع في الغاز الاشياء اى مصلى قال نعم ولم يفسد صلاته قيل من اعتاده في كلامه اه قول في الخرائن وفيه اشتباه اى اشتبه عليه الحكم ان لم يكن سبق قم **(قوله)** مضائق اى سواء كان كثيرا او قليلا غامدا او ناسيا ولذا قال ولو سمسمة ناسيا ومثله ما وقع في فيه قصرة مضطربا معها كفى البحر **(قوله)** الحمصة بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة ح **(قوله)** قاله الباقي اى في شرح المتقى ونصه وقال البقالي الصحيح ان كل ما يفسد به الصوم يفسد به الصلاة اه وعليه مثنى الزيلعي تبعا للخلاصة والبدائع قال في النهر وجعل في الحاشية هذا قول البعض وقال بعضهم مادون مل الفهم لا يفسد وفرق بين الصلاة والصوم وما في الزيلعي اولى **(قوله)** اما المضع ففسد اى ان كثر وتقديره بالثلاث الشوايات كفى غيره كذا في شرح المنية وفي البحر عن المحيط وغيره ولو مضغ

الا اذا تذكر فتلا قبل تمام الفتح (بحلاف فتحه على امامه) فانه لا يفسد (مطلقا) انما فتح وأخذ بكل حال الا اذا سمعه المؤتمم من غير مصلى ففتح به قصد صلاة الكل ونوى الفتح لا القراءة (ولو جرى على لسانه نعم) او ارى (ان كان يعتاده في كلامه ففسد) لانه من كلامه (والالا) لانه قرآن (واكله وشربه مطلقا) ولو سمسمة ناسيا (الا اذا كان بين اسنانه ما كحل) دون الحمصة كافي الصوم هو الصحيح قوله الباقي (فابتلعه) اما المضع ففسد

العلك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فيه اهليجة فلا كما فان دخل في حلقه منها شيء يسير من غير ان يلوها لا يفسد وان كثر ذلك فسدت اه (قوله كسكرا) افاذ ان المفسد اما المنفع الكثير او وصول عين الماء كوال الى الجوف بخلاف العالم قل في البحر عن الخلاصة ولو اكل شيئا من الخلاصة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا يفسد صلاته ولو ادخل الفايذ او السكر في فيه ولم يمضه لكن يصلي والخلاصة تصل الى حوفه تفسد صلاته اه (قوله) ويفسدها انتقاله الى اي بان ينوي بقلبه مع التكبيرة الانتقال المذكور قال في التهر بأن صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح العصر او التطوع بتكبير فان كان صاحب ترتيب كان شارعا في التطوع عندها خلافا لمحمد ولم يكن بأن سقط للضيق او لكثرة صح شروعه في العصر لانه نوى تحصيل ما ليس بمحاصل فخرج عن الاول فقاط الخرو س عن الاول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذا لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء او عكسه او امامة النساء فسد الاول وكان شارعا في الثاني وكذا لو نوى تقلا او واجبا او شرع في جنازة فشي بأخرى فكبر ينويهما او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله او عكسه) بالصب عطفنا على منفردا ح (قوله بخلاف نية الظهر الى) اي نية مع التكبيرة كما قال في البحر يعني لو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوي الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ما داه ويحتسب بثلاث الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعدها ولم يقعد في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطلقا) اي سواء انتقل الى المغايرة والمتحدة لان التلظظ بالنية كلام مفسد للصلاة الاولى ففسح الشروع الثاني (قوله اي ما فيه قرآن) عممه ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بحر (قوله مطلقا) اي قليلا او كثيرا اماما او منفردا اميا لا يمكنه القراءة الامنة اولا (قوله لانه تعلم) ذكروا لاني خيفة في علة الفساد وجهين احدهما ان حمل المصحف والنظر فيه وتقايب الاوراق عمل كثير والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا يفرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفترقان وصحح الثاني في الكافي تبع التصحيح السرخسي وعليه لو لم يكن قادرا على القراءة الا من المصحف فصلي بلا قراءة ذكر الفضلي انها تجزيه وصحح في الظهيرية عدمه والظاهر انه مفرع على الوجه الاول الضعيف بحر (قوله الا اذا كان الى) لان هذه القراءة مضافة الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف وبحر النظر بلا حمل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا استثناء من اطلاق المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وابو نصر الصنفار وجزم به في الفتح والنهاية واليبين قال في البحر وهو وجه كالايخفي اه فلذا اجزم به الشارع (قوله وقيل الى) تقييد آخر لاطلاق المصنف وبعبارة الحلبي في شرح النية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا تصدق بالمقرأ قدر الفاتحة وقبل ما لم يقرأ آية وهو الظاهر لانه مقداره ما تجوز به الصلاة عنده (قوله وهما بها) اي وجوزها الصاحبان بالكراهة (قوله فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فاننا نأكل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح الجامع الصغير لقاضيخان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التحري قال هشام رأيت على ابي يوسف نعلين مخسوفين بمساير فقلت اترى بهذا الحديد بأسا قال لا قات سفيان وثور بن يزيد كره ذلك لان

كسكرا في فيه يتلغ ذوبه (و) يفسدها (انتقاله من صلاة الى مغايرتها) ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء او عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا (وقرأته من مصحف) اي ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تصد الآيات واستظهره الحلبي وجوزوه الشافعي بلا كراهة وهما بها للتشبه باهل الكتاب اي ان قصدوا فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير)

مطلب

في التشبه باهل الكتاب

فيه تشبه بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الثعلب التي لها شعر وانها من لباس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما تعلق به صلاح العباد لا يضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبه اصل الفعل اي صورة المشابهة بالاقصد **(قوله ليس من اعمالها)** احتراز عما لو زاد ركوعا او سجودا متلافاته عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير انه يرفض لان هذا سبيل مادون الركعة ط قات والظاهر الاستغناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل **(قوله ولا اصلاحها)** خرج به الموضوع والمشي سبق الحدث فانها لا يفسدها ط قلت وينبغي ان يزداد ولا فعل لغذر احترازا عن قتل الحية او المعقر ب يعمل كثير على احد القولين كباقي الا ان يقال انه لا اصلاحها لان تركه قد يؤدي الى فسادها تأمل **(قوله وفيه اقوال خسة)** اخبرها مالا يشك الخ \* بحجة في البدائع وتابعه الزيلعي والولوالجي وفي المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الحاشية والحلاصة انه اختيار العامة وقال في المحيط وغيره رواه التاجي عن اصحابنا حلية \* القول الثاني ان ما يعمل عادة بالدين كثير وان عمل بواحدة كالنعم وشدا السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بهما كحل السراويل ولبس القلنسوة ونزعها الا اذا تكررتا متوالي وضعفه في البحر بانه قاصر عن افادة مالا يعمل باليد كالضغ والتقييل \* الثالث الحركات الثلاث المتواليه كثير والا فتقيل \* الرابع ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلسا على حدة قال في التارخانية وهذا القائل يستدل بامراءه صلت فلمسها زوجها او قبلا بشهوة او مص صبي نديها وخرج اللبن تقصد صلاتها \* الخامس التفويض الى رأى المصلي فان استكرهه فكثير والا فتقيل قال القهستاني وهو شامل لكل واقرب الى قول ابي حنيفة فانه لم يقدر في مثله بل يفوض الى رأى المبتلى اه قال في شرح الثنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله الى رأى العوام مثلا ينبغي واكثر الفروع او جميعها مفرغ على الاولين والظاهر ان ثانيهما ليس خارجا عن الاول لان مايقام بالدين عادة يغاب ظن الناظر انه ليس في الصلاة وكذا قول من اعتبر التكرار ثلاثا متواليه فانه يغلب الخلل بذلك فلذا اختاره جمهورنا شاخ اه **(قوله مالا يشك الخ)** اي عمل لا يشك اي بل يظن ظنا غالبا شرح الثنية وما بمعنى عمل والضمير في بسببه غائب اليه والناظر فاعل يشك والمراد به من ليس له علم بشروط المصلي بالصلاة كافي الحلية والبحر وفي قول الشارح من يمد تبعاً للبدائع والنهر اشارة اليه لان القريب لا يخفى عليه الحال عادة فافهم **(قوله وان شك)** اي اشبه عليه وتردد **(قوله)** لكنه يشك بمسألة المس والتقييل اي ما لو مس المصلي بشهوة او قبلا بدونها فان صلاتها تقصد ولم يوجد منها فعل كحسية في الفروع مع جوابه واصل الاستشكال اصحاب الحلية وتسعه في البحر فليس المراد صلاة المقتل والمس فانه لا يخفى فسادها على احد من الناس فافهم **(قوله فلا تفسد الخ)** تفريع على اصح الاقوال خلافا لما روى مكحول عن ابي حنيفة انه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لان المقصد انما هو العمل الكثير وهو ما يظن ان فعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم يكره لانه فعل زائد ليس من تمام الصلاة شرح الثنية وتسعيتها تكثيرات الزوائد

ليس من اعمالها ولا لا اصلاحها وفيه اقوال حسة اخبرها ( مالا يشك بسببه (الناظر) من يمد ( في فاعله انه ليس فيها ) وان شك انه فيها املا فتقيل لكنه يشك بمسألة المس والتقييل فتأمل (فلا تفسد برفع يديه في تكبيرات الزوائد على المذهب) وما روى من الفساد فساد

خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح تكبيرات العيدين **(قوله)** ويفسدها سجده على نجس) اى بدون حائل اصلا ولو سجد على كفه او كمه ففسد السجود لا الصلاة حتى لو اعاده على طاهر جاز كما قدمه الشارح في فصل اذا اراد الشروع لكن قدما هناك ان الحائل المتصل لا يعتبر حائلا لتبعيته للمصلى والازم ان لا يصح السجود معه ولو على طاهر، ولزم صحة الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هناك فراجع **(قوله في الاصح)** وهو ظاهر الرواية كفى الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان اعاده على طاهر لا تقصد وهذا بناء على انه بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندنا تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزى كفى شرح المنيه وذكر في السراج رواية ثانية وهي انه لو اعاده على طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لزمير وقدما في فصل الشروع ان هذه رواية النوادر وان عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الاولى **(قوله على الظاهر)** اى ظاهر الرواية من ان وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فترك وضعهما اصلا غير مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قدما في اول باب شروط الصلاة تصحيح الفساد عن عدة كتب وفي التهراته المناسب لاطلاق عامة المتون وعمله في شرح المنيه بان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حماها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض وهذا علم ان ما مشى عليه هنا تبعا للدرر ضعيف كتابه عليه نوح افندى **(قوله عند الثاني)** اى ابى يوسف وقيل ان اباحيفه مع محمد حلية **(قوله في الكل)** اى كل المسائل المذكورة من الكشف وما بعده وقيد ذلك في شرح المنيه في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان بغير صنعه قال اما اذا حصل شيء من ذلك بصنعه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كفى القنية اه ومضى عليه الشارح في باب شروط الصلاة وفي الحائنة وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك فراجع **(قوله وصالته على مصل مضر)** اى مخيط وانما قصد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه او وجهه او في موضع يديه او ركبته على ما مر ثم هذا قول ابى يوسف وعن محمد يجوز ووفق بعض المشايخ بحمل الاول على كون التوب مخيطا مضربا والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوابه مخيطة دون وسطه لانه كسوين اسفلهما نجس واعلاهما طاهر فلا خلاف حينئذ وصححه في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال عند محمد يجوز كيفما كان وعند ابى يوسف لا يجوز وفي التجنيس الاصح ان المضرب على الخلاف ومفهوما ان الاصح في غير المضرب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدائع بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا لو صلى على حجر الرعى او باب او بساط غليظ او مكعب اعاده طاهر واطنه نجس عند ابى يوسف لا يجوز نظرا الى اتحاد محل فاستوى طاهر وباطنه كالتوب الصفيق وعند محمد يجوز لانه صلى في موضع طاهر كتوب طاهر تحته توب نجس بخلاف التوب الصفيق لان الظاهر فاذا الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهره ترجيح قول محمد وهو الاشبه ورجح في الحائية في مسئلة التوب قول ابى يوسف بانه اقرب الى الاحتياط وتماه في الحلية وذكر في المنيه وشرحها اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الآخرة وصلى على ظاهرها جاز وكذا الخشبة ان كانت غليظة بحيث يمكن ان تشر نصفين فيما بين الوجه

(و) يفسدها (سجوده على نجس) وان اعاده على طاهر في الاصح بخلاف يديه وركبته على الظاهر (و) يفسدها (اداء ركني) حقيقة اتفاقا (او تمكسه) منه بسنة وهو قدر ثلاث تسبيحات (مع كشف عورة او نجاسة) مانعة او وقوع لزجة في صف نساء او امامه امامه (عند الثاني) وهو المختار في الكل لانه احوط قاله الحلي (وصالته على مصل مضرب نجس البطانة) بخلاف غير مضرب

الذى فيه حاسة والوجه الآخر والا فلا اه وذكر في الخية ان مسئلة التنية والاجرة على  
الاختلاف المار بينهما وانه في الخية جزء من الوان وهو الشارة الى اختياره وهو حسن  
متحه وكذا مسئلة الخية على الاختلاف وان الاشبه الممار عليها مطلقا ثم ابدى بأوجه  
فراجه (قوله وبسوط على نحو الخ) قل في اثنية واما اسباب الارض نجاسة فمرشها  
بعض او حص فبلى عليها حار ويس هذا كالوب ولو فرشها بالتراب واما حين ان كان التراب  
قليل لا يجب لو اسلمه بعد راحة النجاسة لا يجوز والا يجوز اه قل في نرجسها وكذا الثوب  
اذا فرش على النجاسة يابس فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه راحة النجاسة على  
تقدر ان لها راحة لا يجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه ثم  
لا ينبغي ان يراد ان اركات النجاسة تحت قدمه او موضع سجوده لا يحل ذلك يكون قائما او  
ساجدا على النجاسة بعد صلوح ذات الثوب لكونه حائلا فليس مانع هو نفس وجود  
الرائحة حتى يعرض بانه لو كان تقربه لنجاسة يسم ريحها لا تقصد صلواته فيه (قوله وتحويل  
صدره) اه تحويل وجهه كله او بعضه فمكروه لا يفسد على التعمد كسبأتى في المكروهات  
(قوله غير عذر) قل في البحر في باب شروط الصلاة والحاصل ان اذهب انه اذا حول صدره  
فسدت وان كن في المسجد اذا كان من غير عذر كعزله عامة الكتب اه واطاقت فشمع ما  
لو قل او كره وهذا لو باختياره والا فلو لم يقدار ركن فسدت والا فلا كفى بشرح التنية  
من فصل المكروهات (قوله فوض حداه) محذور قوله غير عذر (قوله لا يفسد) اى  
عنه اى خيفة شرح اثنية وقوله وبعد فسدت اى بالاتفاق لان اختلاف المكان مبطل  
الامد والمسجد مع تبين ايكافيه ونزاعى اطرافه ممكن واحد فلا يفسد مادام فيه الا اذا  
كان اماما واستحلف مكانه آخر ثم علم انه لم يحدت ففسد وان لم يخرج من المسجد لان  
الاستحلاف في غير موضعه ماف كالخروج من المسجد والاختيار عند العذر ولم يوجد وكذا  
لو ظن انه افتتح بالوضوء فصرف ثم علم انه كان متوضعا ففسد وان لم يخرج منه لان انصرافه  
على سبيل الرفض ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد وتامه في شرح التنية في آخر  
الشرط الرابع وتقدم في الباب السابق \* (تسه) \* ذكر في اثنية في باب المفسدات انه لو  
استدبر القبلة على طس احدث تمعين خلافة فسدت وان لم يخرج من المسجد وغلله في شرحها  
بان استدباره وقع غير ضرورة اصلاح الصلاة فكان مفسدا اه وهو مخالف لما مر عن  
عامة الكتب الا ان يحمل على قولهما او على الامم المستخلف تأمل (قوله وان كثر) اى وان  
مشى قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة وهو مستدرك بقوله وهكذا (قوله ما لم يختلف  
المكان) اى بان خرج من المسجد او تجاوز الصفوف او الصلاة في الصحراء فحينئذ تفسد  
كما لو مشى قدر صفين دونه واحدة قل في شرح اثنية وهذا بناء على ان الفعل القليل غير  
مفسد ما يشكره مؤلفنا وعلى ان اختلاف اسكان مصلح ما يمكن اصلاحها وهذا اذا كان  
قدمه صفوف امان كان مخرج وموضع سجوده فان بقدر ما بين وبين الصف الذى يليه  
لا يفسد وان اكبر فسدت وان كان منفردا فتعتبر موضع سجوده فان جاوز فسدت والا فلا  
والبيت للبراءة كالمسجد عندانى على النسي وكالمسجد عند غيره اه (قوله وقيل لا يفسد

وبسوط على نحو الخية  
بضم ل ونون (وتحويل  
صدره عن التنية) اتفاق  
(غير عذر) فلو طس حدثه  
و استدبر القبلة ثم علم عدمه  
ان قبل خروجه من  
المسجد لا يفسد وبعد  
فسدت \* (فروغ) \* مشى  
مستقبل القبلة هل تفسد  
ان قدر صف ثم وقف قدر  
ركن ثم مشى ووقف كذلك  
وهكذا لا يفسد وان كبر  
ما لم يختلف المكان وقيل  
لا يفسد

مطلب

في المشى في الصلاة



حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا ٥٨٧ ذم كراهة الفستاء في المفسد الاختيار في الجبارة نعم وقال

الحلي لا فان من دفع او جذبته الدابة خطوات او وضع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مضى كدبرها لانا ومرو وتزلزلها ومرو بها شهوة او قبها بدنه فسدت لا فبها ولا يشتهر.

(٣) قوله ايا برزة هو خطبة بن عبيد السلم قديما وشهد فتح مكة ثم تحول الى البصرة ثم غزا خراسان ومات بها في ايام يزيد بن معاوية وفي آخر خلافة معاوية كذا ذكره الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر ابن حجر عن ابن سعد انه كان من ساكني المدينة ثم البصرة وغزا خراسان وذكر الحافظ انه شهد مع علي رضي الله تعالى عنه قتال الحوارج بالنهر وان وغزا بعد ذلك خراسان فمات بها وقال ابو علي محمد بن علي ابن حنبل المروزي قيل انه مات ببغداد وقيل بالبصرة وقيل بمقبرة بين سجستان وهرات وقيل خليفة ماب بخراسان بعد سنة اربع وستين فالحاصل من هذه النقول ان ما شتهر من كونه مدفونا بمقبرة برزة بدمشق ليس بثابت ولعله كان رجلا كني بكنته

حالة العذر) اي وان كثر واختلف المكان في الحلية عن الذخيرة انه يرى ان الجبارة (٣) رضى الله عنه صلى ركعتين اخذا بقيام فرسه ثم انسل من يده ففضى الفرس على القبلة فنبهه حتى اخذ بقياده ثم رجع ناكضا على غنبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قل محمد في السير الكبير وبهذا نأخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير جهة التنبه من المشايخ من اخذ بظاهره ولم يقل بالفساد قل او كثر استحسانا والقياس الفساد اذا كثر والحديث خص حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها وحكي الامام السعدي عن استاذة الجواز فيما اذا مشى مستقبلا وكان غازيا وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة وبعض المشايخ اولوا الحديث ثم اختلفوا في تأويله فقيل اذا لم يجاوز الصفوف او موضع سجوده والافسدت وقيل اذا لم يكن متلاحقا بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقا ففسد وان لم يستدبر القبلة لانه عمل كثير وقيل تأويله اذا مشى مقدار مابين الصفين كما قالوا فيمن رأى فرجة في الصف الاول فشى اليها ففسدها فان كان هو في الصف الثاني لم يفسد صلاته وان كان في الصف الثالث فسدت اه ملخصا ونص في الظهيرية على ان المختار انه اذا كثر ففسد هذا وذكر في الحلية ايضا في فصل المكروهات ان الذي تقتضيه القواعد المذهبية المسندة الى الادلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية ان المشي لا يخلو اما ان يكون بلا عذر او بعذر فالاول ان كان كثيرا متواليا ففسد وان لم يستدبر القبلة وان كان كثيرا غير متوال بل تفرق في ركعات او كان قليلا فان استدبرها فسدت صلاته للمنافي بلا ضرورة والافلا وكره لما عرف ان ما فسد كثيره كره قايله بلا ضرورة وان كان بعذر فان كان للظاهرة عند سبق الحدث او في صلاة الخوف لم يفسدها ولم يكرهه قل او كثر استدبر اولوا وان كان لغير ما ذكر فان استدبر معه فسد قل او كثر وان لم يستدبر فان قل لم يفسد ولم يكره وان كان كثيرا متلاحقا افسد واما غير المتلاحق ففي كونه مفسدا او مكروها خلاف وتأمل اه ملخصا وقال في هذا الباب والذي يظهر ان الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروه اذا كان بعذر مطلقا اه (قوله وقال الحلي لا) الظاهر اعتماده للتفريع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشى بسبب الدفع او الجذب ثلاث خطوات متواليات من غير ان يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبته الدابة حتى ازالته عن موضع سجوده ففسد اه (قوله او وضع عليها) أي حماله رجل ووضع على الدابة ففسد والظاهر انه لكونه عملا كثيرا تأمل واما لو رفعه عن مكانه ثم وضعه او اقامه ثم قام ووقف مكانه من غير ان يتحول عن القبلة فلا يفسد كفي التارخانية (قوله واخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط اقول لما رذلت في البحر وايضا في التحويل مفسد اذا كان قدر اداء ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الاطلاق وان العلة اختلاف المكان لو كان مقتديا او كونه عملا كثيرا تأمل (قوله او مضى كدبرها لانا) (الح) هذا التفصيل مذكور في الحانية والخالصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتماد عليه وفي المحيط ان خرج اللبن فسدت لانه يكون ارضاعا والافلا ولم يقيده بعدد ونحوه في المعراج حلية وبحر (قوله او مضى كدبرها لانا) حق التعبير ان يقول او مضى او قبلت البناء للمجهول كمنظائره السابقة لانه معطوف على دفع الواقع صلا لمن

والله اعلم كذا في شرح الدرر والغرر للعلامة الشيخ اسمعيل النابلسي والسيدي الشيخ عبدالغني النابلسي اه (منه)

والمسألة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة جماعة زوجها تفسد صلاتها وإن لم ينزل مني وكذا لو قبلها بشهوة أو غير شهوة أو مسها لانه في معنى الجماع أما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتهيها لم تفسد صلاته اهـ **(قوله والفرق الح)** قد حقي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة إلى الفرق بأن نفيه في معنى الجماع يعني أن الزوج هو الفاعل للجماع فبأنه بدواعيه في معناه ولو جاء معها ولو بين المجذنين تفسد صلاتها فكذا إذا قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذا لو مسها بشهوة بخلاف المرأة فإنها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتیان دواعيه منها في معناه لما يشته الزوج في الخلاصة ولو نظر إلى فرج الماطقة فجميعا بشهوة يصير مراحما ولا تفسد صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لأنه أتى بما هو من دواعي الجماع ولذا صار مرجعا إلا أن يقال فساد الصلاة بتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر

فلا يفسدان على ما مر لعددهما إمكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الخوارج اهـ وهذا وذكر في البحر عن شرح الزاهد أنه لو قبل الحليلة لا تفسد صلاتها أو مثله في الخوهره وعليه فلا فرق **(قوله ذكره الحلي)** عبارته مع متن المنية «ولو ضرب انسانا يبدو واحدة من غير آلة أو» صبره «يسوط» ونحوه «تفسد صلاته كذا في المحيط» وغيره لانه محصاة أو تأديب أو ملاءمة وهو عمل كثير على التفسير الأول الذي عليه الجمهور أنه ثم قال مع المتن في محل آخر «ولو أخذ المصلي حجرًا فرمى به طائرا ونحوه» تفسد صلاته «لانه عمل كثير» ولو «كان» معه حجر فرمى به الطائر أو نحوه «لا تفسد صلاته» لانه عمل قليل «و» لكن قد أساءوا لاستغاله بغير الصلاة ولو رمى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي أن تفسد قياسا على ما إذا صبر به يسوط أو يبدو فافهم من المحصاة على ما مر اهـ قالت لكن في التارخانية عن المحيط أن هذا التفصيل خلاف ما في الأصل فإن محمدا ذكر في الأصل أن صلاته تامة ولم يفسد بين ما إذا كان الحجر في يده أو أخذه من الأرض اهـ وفي الحلية أن ظاهر الحانية يفيد ترجيحه فانه ذكر الاطلاق ثم حكى التفصيل بقيل **(قوله)** بقي من المفسدات الح) قالت بقي منها أيضا محاذاة المرأة بشروطها واستخلافه من لا يصلح للإمامة وخروجه من المسجد بالاستحلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وإذا دأبه ركنه حدث أو مشى وأتم المقتدى المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكير فئمة لذي ترتيب ووجود المنافي بلاصنعه قبل القعدة اتفاقا وبعدها على قول الإمام في الآتي عشرية لكن بعض هذه يفسد وصف الفرضية لأصل الصلاة كالتوقييد الحامة بسجدة قبل القعدة الأخيرة **(قوله)** ارتداد بقلبه بأن نوى الكفر ولو بعد حين أو اعتقد ما يكون كفرا ط **(قوله)** وموت أقول تظهر ثمرته في الإمام لو مات بعد القعدة الأخيرة بطلت صلاة المقتدين به فيلزمهم استثنائها بطلان الصلاة بالموت بعد القعدة فقد ذكر الشرح بلالي من حملة المسائل التي زادها على الآتي عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة فيها لو كان أوصى بكفارة صلاته لأن المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من أهل الأداء فلا تجب عليه قال في الحانية سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وإن لم يسبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الأتري أنه لو مات أو اغشى عليه انغمأ

والفرق أن في نفيه معنى الجماع «معه حجر فرمى به طائرا لم تفسد ولو انسانا تفسد كضرب ولو مرة لانه محصاة أو تأديب أو ملاءمة وهو عمل كثير ذكره الحلي بقي من المفسدات ارتداد بقلبه وموت

طويلا اوجس جنونا مطلقا اوحاشت المرأة في آخر الوقت يسقط كل الصلاة فذا سافر  
يسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنون وانغماء) فذا أفق في الوقت وجب ادائها  
وبعده يجب القضاء ما يزدد الجنون والانغماء على يوم وليلة كما يأتي في آخر صلاة الربيع  
(قوله وكل موجب لوضوء) تبع فيه صاحب النهر وفيه انه قد يكون غير مفسد كمنسوف  
بالحدث كامر فالاولى قول البحر وكل حدث عمد ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كما لو ترك  
سجدة من ركعة وسلم قبل الاتيان بها واطلاق القضاء على ذلك مجاز (قوله بلا عذر) امامه  
كعدم وجود سائر او مظهر للتجاسة وعدم قدرة على استقبال فلا فساد ط (قوله ومساابقة  
المؤتم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به  
لاجل المسابقة فافهم (قوله كأن ركن الخ) هنا خمس صور وهي ما لو ركن وسجد قبله في كل  
الركعات فيلزمه قضاء ركعة بلا قراءة ولوركن معه وسجد قبله لزمه ركعتان ولوركن قبله وسجد  
معه يقضى اربعاً بلا قراءة ولوركن وسجد بعده صح وكذا لو قبله وادركه الامام فيها لكنه  
يكرهه ويانه في الامداد وقدمناه في اواخر باب الامامة (قوله وسلم مع الامام) قيد به لانه  
قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق الترك فافهم (قوله بعد  
تأكد انفراده) وذلك بأن قام الى قضاء ما فاتته بعد سلام الامام او قبله بعد عقوده قدر التشهد  
وقدر ركعتيه بسجدة فاذا تذكر الامام سجود سهو فتابه فسدت صلاته (قوله فتجب متابعتها)  
فلو لم يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويسجد لسهو بعد  
الفراغ من قضائه (قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن أداء  
نائماً يرجع الى ترك الشرط وهو الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) اي اذا قهقهه  
الامام بعد عقوده قدر التشهد تمت صلاته وصلاة المدرك خلفه وفسد صلاة المسبوق خلفه  
لو وقوع المفسد قبل تمام اركانها الا اذا قام قبل سلام امامه وقيد الركعة بسجدة تأكد انفراده  
كامر في الباب السابق (قوله في التكبير) اي تكبير الانتقال اما تكبير الاحرام فلا يصح  
الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كامر) اي في باب صفة الصلاة  
ح (قوله بالاحسان) اي بالتغيمات وحاصلها كفي الفتح اشباع الحركات لمراعاة اللفظ (قوله ان  
غير المعنى) كما لو قرأ الحمد لله رب العالمين واشبع الحركات حتى أتى بواو بعد الدال وبياء بعد  
اللام والهاء وبأنف بعد الراء ومثله قول المبلغ رايثاك الحامد بأنف بعد الراء لان الراء  
هو زوج الام كافي الصحاح والقاموس وابن الزوجة يسمى ريباً (قوله والا لا الخ) اي  
وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مدولين ان فحش فانه يفسد وان لم يغير المعنى وحروف  
المد واللين هي حروف العلة الثلاثة الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة  
تجانسها فلو لم تجانسها فهي حروف علة ولين لآمد (تمة) فهم بما ذكره ان القراءة بالاحسان  
اذا لم يغير الكلمة عن وضعها ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل  
بمجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يضر بل يستحب عندنا في الصلاة وخارجها كذا في  
التارخانية (قوله ومنها زلة القارئ) قال في شرح النية اعلم ان هذا الفصل من المهمات  
وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يسمونه انه ليس له قاعدة يدني عليها اذا علمت

وجنون وانغماء مكل  
موجب لوضوء وترك  
ركن بلا قضاء وشرط  
بلا عذر ومساابقة مؤتم  
بركن لم يشاركه فيه امامه  
كأن ركن ورفع رأسه  
قبل امامه ولم يبعده معه  
او بعده وسلم مع الامام  
ومتابعة المسبوق امامه  
في سجود السهو بعد  
تأكد انفراده أما قبله  
فتجب متابعتها وعدم  
اعادته الجلوس الاخير  
بعد أداء سجدة صليّة  
او تلاوة تذكروها بعد  
الجلوس وعدم اعادته  
ركن أداء تامة وقهقهة  
امامه المسبوق بعد الجلوس  
الاخير ومنها مد الهمز  
في التكبير كما مر ومنه  
القراءة بالاحسان ان غير  
المعنى والا لا في حرف  
مدولين اذا فحش والا لا  
بزاوية ومنها زلة القارئ

مطلب

مسائل زلة القارئ

تلك قواعد على كل فرع على معنى قاعدة هومبي ونخرج ما يندرج مالم يذكر فنقول  
 ان الحطأ في الاعراب اى الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر المدود  
 وعكسها اوى الحروف بوضع حرف مكان آخر او زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيرها اوى  
 الكلمات اوى الجمل كذلك اوى الوقف ومقابلها والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير المعنى  
 تغيرا يكون اعتقاده كفرا يفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لا الا ما كان من تبديل  
 الجمل مفصولا بوقف تام وان لم يكن التغير كذلك فان لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيد متغير  
 تغيرا فحشا يفسد ايضا كهذا الغبار مكان هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن  
 ولا معنى له كالسرائل باللام مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد لم يكن متغيرا  
 فحشا تقصد ايضا عند ابن خنيفة ومحمد وهو الاحوط وقول بعض المشايخ لا تقصد لعموم  
 البلوى وهو قول ابن يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيامين  
 مكان قوامين والحلاف على العكس ولم يعتبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود  
 امثال في القرآن عنده وانوافقة في المعنى عندها فهذه قواعد الاثمة المتقدمين واما المتأخرون  
 كابن مقاتل وابن سلام واسماعيل الزاهد وابن بكر الباجي والهندواني وابن الفضل والحلواني  
 فانفقوا على ان الحطأ في الاعراب لا يفسد مطاقا ولو اعتقاده كفرا لان اكثر الناس  
 لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضيخان ومقاله المتأخرون اوسع ومقاله المتقدمون  
 احوط وان كان الحطأ بأبدال حرف بنحرف فان امكن الفصل بينهما بلا كلغة كالصاد مع الطاء  
 بان قرأ الطالحات مكان الصالحات فانفقوا على انه مفسد وان لم يكن الا بمشقة كالطاء مع الصاد  
 والصاد مع السين فكثروا على عدم الفساد لعموم البلوى وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين  
 الحرفين وعدمه وبعضهم قرب بنحرف وعدمه ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك  
 فلاولى الاخذ فيه بقول المتقدمين لاضطراب قواعدهم وكون قولهم أحوط واكثر الفروع  
 المذكورة في الفتاوى منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسأبقى تمامه **(قوله فلو في اعراب)**  
 ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء بعد مكان ضمها ومثال ما يغرب انما يخشى الله من عباده العلماء  
 بعضهم الجلالة وفتح همزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين واختلف المتأخرون فذهب  
 ابن مقاتل ومن معه الى انه لا يفسد الاول واحوط وهذا اوسع كذا في زاد الفقير لابن الهمام  
 وكذا وعسى آدم ربه بنصب الاول ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا فساء مطر المنذر  
 بكسر الهمزة والياء بعد بكسر الكاف والمصور بفتح الواو الا اذا نصب الراء ووقف عليها  
 وفي النوازل لا يفسد في الكل وبه يفتى بزازية وخلاصة **(قوله او تخفيف مشدد)** قال في  
 البرازية ان لم يغير المعنى نحو قتلوا تقتيلا لا يفسد وان غير بنحرف الناس وظلما عنايهم الغمام  
 ان النفس لامارة بالسوء اختلفوا والعامة على انه يفسد اه وفي الفتح عامة المشايخ على ان  
 ترك المد والتشديد كالخطأ في الاعراب فلذا قال كثير من الفساذ في تخفيف رب العالمين والياء  
 بعد لان ايا محققا الشمس والاصح لا يفسد وهو لغة قلبية في ايا المشددة وعلى قول المتأخرين  
 لا يحتاج الى هذا وساء على هذا افسدوها بتد همزة اكبر على ما تقدم اه **(قوله وعكسه)**  
 قال في شرح التبية وحكم تشديد التخفيف حكم عكسه في الحلاف والتفصيل فلو قرأ

قوله كذلك اى بوضع  
 كلمة او جملة مكان اخرى  
 او زيادتها ونقصها او  
 تقديمها او تأخيرها اه  
 (منه)

فلو في اعراب او تخفيف  
 مشدد وعكسه

قوله الا اذا نصب الراء  
 اى لانه يصير مفعولا به  
 للبارئ واذا وقف على  
 الراء يكون محتملا فلم  
 يتحقق المفسد اه (منه)

أعطينا بالتشديد أو اهدنا الصراط بالظهار التام لا تفسدها أقول وجزم في البرازية بالفساد  
إذا شدد أولئك هم العادون (**قوله** أو بزيادة حرف) قال في البرازية ولو زاد حرفاً  
لا يغير المعنى لا تفسد عندها وعن الثاني روايتان كما لو قرأ وأنه عن المنكر بزيادة الياء  
ويتعد حدوده يدخلهم نادراً وان غير أفسد مثل وزايب مكان زراي مبنوثة مثنان مكان  
مثنان وكذا والقرآن الحكيم والتمسك بالمرسلين بزيادة الواو تفسد أي لأنه يجعل جواب  
القسام قسماً كما في الحانية لكن في المنية وينبغي أن لا تفسد قال في شرحها لأنه ليس بتغيير  
فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح جعله قسماً والجواب محذوف كافي والتأنيذات  
غير قال فإن جوابه محذوف أه أقول والظاهر أن مثل زرايب ومثنان يفسد عند  
المتأخرين أيضاً إذ لم يذكر وأه فيه خلافاً (**قوله** أو بوصل حرف بكلمة الخ) قال في البرازية  
الصحيح أنه لا يفسد أه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم  
فصلوا بأنه إن علم أن القرآن كيف هو إلا أنه جرى على لسانه لا تفسد وأن اعتقد أن القرآن  
كذلك تفسد قال في شرحها والظاهر أن هذا الاختلاف إنما هو عند السكت على أيا ونحوها  
والأفلا ينبغي لعامل أن يتوهم فيه الفساد «(تخمة)» وأما قطع بعض الكلمة عن بعض  
فأفنى الحلولي بأنه مفسد وعامتهم قالوا لا يفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان  
وعلى هذا لو فعله قصد ما ينبغي أن يفسد وبعضهم قالوا إن كان ذكر الكلمة كلها مفسداً فذكر  
بعضها كذلك والأفلا قال قاضيخان وهو الصحيح والأولى الأخذ بهذا في العمدة بقول العامة  
في الضرورة وتامه في شرح المنية (**قوله** أو بوقت ابتداء) قال في البرازية الابتداء إن كان  
لا يغير المعنى تغيراً فاحشاً لا يفسد نحو الوقت على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزاء وكذا  
بين الصفة والموصوف وإن غير المعنى نحو شهد الله أنه لا إله إلا هو لا يفسد عند عامة  
المشايع لأن العموم لا يميزون ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتداء بما بعده لا تفسد بالإجماع  
أه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد في ذلك كله (**قوله** وإن غير المعنى باقياً برزاقية)  
ظاهره أنه ذكر ذلك في البرازية في جميع مأمور وليس كذلك وإنما ذكره في الخطأ في الأعراب  
وقد ذكرنا تلك عبارة البرازية في جميع مأمور فتدبر (**قوله** التشديد رب الخ) عزاء في الحانية  
إلى أبي على النسفي ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والمد كخطأ في الأعراب لا يفسد  
في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في أياك أو رب العالمين المختار أنه لا يفسد على  
قول العامة في جميع المواضع أه وقد مرنا عن الفتح أنه لا يصح فما مشي عليه الشارع ضعيف  
على أنه لا وجه لذكره بعد مشيه على عدم الفساد فيما يغير المعنى إذ لا فرق تأمل (**قوله** أو  
زاد كذا) أعلم أن الكلمة الزائدة إما أن تكون في القرآن أولاً وعلى كل إما أن تغير أولاً فإن  
غيرت أفسدت مطلقاً ونحو وعمل صالحاً وكفر فاهم أجرحهم ونحو وما تمود فهديتهم وعصينا  
هم وإن لم تغير فإن كان في القرآن نحو وبأولادهم أحساناً وبرأهم تفسد في قولهم ولا تخوفاً كفاً  
ونخل وقناح ورمضان وكشال الشارع الآتي لا تفسد وعند أبي يوسف تفسد لأنها ليست في  
القرآن كذا في الفتح وغيره (**قوله** أو نقص كذا) كذا في بعض النسخ ولا يمتثل لما أشار به قال  
في شرح المنية وإن ترك كلمة من آية فإن لم تغير المعنى مثل وجزاء سبعة منها يترك سبعة الثانية

أو بزيادة حرف فأكثر نحو  
الصرط الذين أو بوصل  
حرف بكلمة نحو أيا كعبد  
أو بوقت ابتداء لم تفسد  
وإن غير المعنى به يفتى  
برازية لا تشديد رب  
العالمين وإياك تعبد فتركه  
تفسد ولو زاد كلمة أو  
نقص كلمة





اه **قوله** بعض اعضاء المار (ح) قال في شرح المشية لا ينبغي ان ليس اشرادخاذا اعضاء المار جميع اعضاء المصلى فنه لا يأتى الا اذا اتحد مكان المرور ومكان الصلاة في العلو والتسفل بل بعض الاعضاء بعضا وهو يصدق على محاذاة رأس المار قدسى المصلى اه لكن في التهنيتى ومحاذاة الاعضاء للاعضاء يستوى فيه جميع اعضاء المار هو الصحيح كفى التهمة واعضاء المصلى كلها كما قاله بعضهم او اكثرها كما قاله آخرون كفى الكرماني وفيه اشعار بانه لو حاذى اقلها او نصفها لم يكره وفي الزاد انه يكره اذا حاذى نصفه الاسفل النصف الاعلى من المصلى كما اذا كان المار على فرس اه تأمل **قوله** وقيل دون السترة) اى دون ذراع قال في البحر وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب اه ومثله في الفتح **قوله** وان اثم المار) مبالغة على عدم الفساد لان الائم لا يستلزم الفساد وظاهره انه باثم وان لم يكن المصلى سترة وسنذكر ما يفيد ايضا وانه لا اثم على المصلى لكن قال في الحلية وقد افاد بعض الفقهاء ان هنا صورتين اربعاً \* الاولى ان يكون للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلى ولم يتعرض المصلى لذلك فيختص المار بالائم ان مر \* الثانية مقابلتها وهي ان يكون المصلى تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلى بالائم دون المار \* الثالثة ان يتعرض المصلى للمرور ويكون للمار مندوحة فيأتمان اما المصلى فلتعرضه واما لمار فامروره مع امكان ان لا يفعل \* الرابعة ان لا يتعرض المصلى ولا يكون للمار مندوحة فلا باثم واحد منهما كذا نقله الشيخ آق الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى اه قلت وظاهر كلام الحلية ان قواعد مذهبنا لاتنافيه حيث ذكره وقره وعزا ذلك بعضهم الى البدائع ولم ارد فيها ولو كان فيها لم ينقله في الحلية عن الشافعية فافهم والمظاهر ان من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لان للمار ان يمر على رقبته كىأتى وان لم يحد طريقا مستقبلا لطريق العامة فهو من الصورة الثالثة لان المار مأثور بالوقوف وان لم يحد طريقا آخر كما يظهر من اطلاق الاحاديث ما لم يكن مضطرا الى المرور هذا ان كان المراد بالمندوحة امكان الوقوف وان لم يحد طريقا آخر اما ان اريد بها تيسر طريق آخر او امكان مروره من خلف المصلى او بعيدا منه وبعدهما عدم ذلك فحينئذ يقال ان كان للمار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة ايضا والا فمن الصورة الثانية ويؤيد التفسير الاول قوله واما المار فلمروره مع امكان ان لا يفعل وكذا تعليمهم كراهة الصلاة في طريق العامة بان فيه منع الناس عن المرور فان مفاده انه لا يجوز لهم المرور والافلامع الان يراد به المنع الحسى لا الشرعى وهو الاظهر وعليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى خلف فرجة الصف فلا يمنعون من المرور لتعديه فلينأمل \* (تنبيه) ذكر في حاشية المدنى لا يتبع المار داخل الكعبة وخلف انتقام وحاشية المضط لما روى احمد وابو داود عن المطالب بن ابي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى مما يلي باب نخسهم والناس يمترون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لان الطواف صلاة فصلا كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في البحر العميق وحكاه عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوى ونقله الشافعى القارى في منسكه الكبير ونقله سان افدى ايضا

بعض اعضاء المار بعض اعضاءه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع) دون قمة المار وقيل دون السترة كفى غير الاذكار ( وان اثم المار)



في منسكه اه وسأني ان شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج **(قوله**  
 لحديث البزار الح) ذكر في الحلية ان الحديث في الصحيحين بلفظ لو يعلم المار بين يدي المصلي  
 ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر احد رواه لادري  
 قال اربعين يوما او شهرا او سنة قال واخرجه البزار وقال اربعين خريفا وفي بعض روايات  
 البخاري ماذا عليه من الاتم اه والحريف السنة سميت به باعتبار بعض الفصول **(قوله**  
 في ذلك) لفظ في هنا للسببية **(قوله** ولو ستارة ترتفع) اي تزول بحر كراهة اذا سجد وهذه  
 الصورة ذكرها سعدى جاني جوابا عن صاحب الهداية حيث اختار ان اخذ موضع السجود  
 كما مشى عليه المصنف فأورد عليه انه مع الحائل كحدا أو اسطوانة لا يكره والحائل لا يمكن  
 ان يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جاني بأنه يجوز ان يكون ستارة معلقة اذا ركب  
 أو سجد بحر كراهة رأس المصلي وزيلها من موضع سجوده ثم تعود اذا قام أو قعد اه وصورته  
 ان تكون الستارة من ثوب أو نحو معلقة في سقف مثلا ثم يصلي قريبا منها فاذا سجد تقع  
 على ظهره ويكون سجوده خارجا عنها واذا قام أو قعد سبلت على الأرض وسترة تأمل **(قوله**  
 ولو كان فرجة الح) كان تامة وفرجة فاعلمها قال في التنية قام في آخر الصف في المسجد  
 بينه وبين الصفوف مواضع خالية فلم يدخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة  
 نفسه فلا يأنم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نظر الى فرجة من صف فليسدها بنفسه فان لم  
 يفعل فر مار فليخط على رقبته فانه لا حرمة له اي فليخط المار على رقبة من لم يسد الفرجة  
 اه قلت وليس المراد بالخطي الوطء على رقبته لانه قد يؤدي الى قتله ولا يجوز بل المراد ان  
 يخطو من فوق رقبته واذا كان له ذلك فله ان يمر بين يديه بالاولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة  
 الاستثناء من قوله وان ام المار وقد علمت التفصيل المار ويستثنى ايضا ما قدمناه من داخل  
 الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تمة) في غريب الرواية الهر الكبير ليس  
 بستره وكذا الحوض الكبير والبئر ستره اراد المرور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه  
 بين يديه ثم يمر وبأخذه ولو مر انسان يقوم احدها امامه ويمر الآخر ويفعل الآخر  
 هكذا يمران وان معه دابة فمر راكبا ثم وان نزل وتستر بالدابة ومر لم يأنم ولو مر رجلان  
 متحاذين فالذي يلي المصلي هو الاتم فية اقول واذا كان معه عصا لا تقف على الأرض بنفسها  
 فامسكها بيده ومر من خلفها يكنى ذلك لم أره **(قوله** ندبا) لحديث اذا صلى احدا  
 فليصل الى ستره ولا يدع احدا يمر بين يديه رواء الحاكم واحمد وغيرها وصرح في التنية  
 بكرهه تركها وهي تزينة والصارف للامر عن حقيقته مارواه ابو داود عن الفضل  
 والعباس رأيا عن النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لتا يصل في صحراء ليس بين يديه ستره وما  
 رواه احمد ابن ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء كافي الشرب لئلا **(قوله** وكذا  
 المنفرد) اما المقدى فستره الامام تكفيه كأي **(قوله** ونحوها) اي من كل موضع يخاف فيه  
 المرور قال في البحر عن الحلية انما قيد بالصحراء لانها المحل الذي يقع فيه المرور غالبا  
 والا فالظاهر كراهه ترك السترة فيما يخاف فيه المرور اي موضع كان اه **(قوله** بقدر ذراع)

لحديث البزار ولو يعلم المار  
 ماذا عليه من الوزر لو وقف  
 اربعين خريفا (في ذلك)  
 المراد لو بلا حائل ولو ستارة  
 ترتفع اذا سجد وتعود اذا  
 قام ولو كان فرجة فللدخل  
 ان يمر على رقبة من لم يسدها  
 لانه اسقط حرمة نفسه فتابه  
 (ويغرز) ندبا بدائع (الامه)  
 وكذا المنفرد (في الصحراء)  
 ونحوها (ستره بقدر ذراع)  
 طولا

قوله ليس بستره الظاهر ان  
 هذا مفروض فيما اذا كان  
 في مسجد صغير اما في  
 المسجد الكبير او الصحراء  
 فهو وان لم يكن ستره لكن  
 المكروه هو المرور في  
 موضع سجوده او قريبا  
 منه ومن مر خلف الهر  
 الكبير يكون بعيدا من  
 المصلي تأمل اه منه

بيان لأفهام ط والناسخ ان المراد بدراع اليد كصرح به الشافعية وهو شبران **(قوله)** وغلظ اصبع ) كذا في الهداية لكن جعل في البدائع بيان الغلط قولاً ضعيفاً وأنه لا اعتبار بالعرض وجاهده انه ذهب بجر و يؤيده ما رواه الحاكم وقال على شرط مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال يحزى من السترة قدم مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة ومؤخرة بضم الميم ومزومة ساكنة وكسر الحاء المعجمة العود الذي في آخر رجل العبر كفي الحلية **(قوله)** بقره ) متعلق بقوله بغيرز او بمحذوف وصف السترة او حال منها **(قوله)** دون ثلاثة اذرع ) الاولى ان يبدل دون بقدر لما في البحر عن الحلية السنة ان لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع ط بقي هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الى السترة حتى لو زاد على ثلاثة اذرع تكون صلاته الى غير سترة ام هو سنة مستقلة لم أره **(قوله)** والامن افضل ) صرح به الزيلعي **(قوله)** ولا يكتفى الوضع ) اى بوضع السترة على الارض اذا لم يمكن غرزها وهذا ما اختاره في الهداية ونسبه في غاية البيان الى ابى حنيفة ومحمد وصححه جماعة منهم قاضى خان معللاً بأنه لا يفيد المقصود بجر **(قوله)** ولا الخط ) اى الخط في الارض اذا لم يجد ما يتخذه سترة وهذا على احدى الروايتين انه ليس بمنسوخ ومضى عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذا يظهر من بعيد **(قوله)** وقيل يكتفى ) اى كل من الوضع والخط اى يحصل به السنة فيس الوضع كما نقله القدورى عن ابى يوسف ثم قيل يصح طويلاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرز ويسن الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد لحديث ابى داود قال لم يكن معه عصا فليخط خطأ وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخطأ بربط الخيال به كي لا ينتشر كذا في البحر وشرح المنية قال في الحلية وقد يعارضه تضعيفه بتصحيح احمد وابن حبان وغيره اهـ **(قوله)** فيخط طويلاً الخ ) قال في شرح المنية وقال ابو داود قالوا بالخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اهـ وذكر النووي ان الاول المختار ليصير شبه ظل السترة بجر \* (تنبيه) \* لم يذكروا ما اذا لم يكن معه سترة ومعه ثوب او كتاب مثلاً هل يكتفى بوضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المار آفاً وكذا لو بسط ثوبه وصلى عليه ثم المفهوم من كلامهم انه عند امكان الغرز لا يكتفى الوضع وعند امكان الوضع لا يكتفى الخط **(قوله)** ويدفعه ) اى اذا مر بين يديه ولم تكن له سترة او كانت ومربته وبينها كفي الحلية والبحر ومفاده أنهم المار وان لم تكن سترة كما قدمناه وفي التاخر حالية واذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة او لا **(قوله)** فلو ضربه الخ ) اى اذا لم يمكن دفعه الا بذلك لان الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدافع تحزى الاسهل كما في دفع الفضائل **(قوله)** خلافاً الخ ) اى ان المفهوم من كتب مذهبتنا ان ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فانهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والعزيمة عند التعرض له حيث كان رخصة يتقيد بوصف السلامة افاده الرضى بل قولهم ولا يزداد على الاشارة صريح في ان الرخصة هي الاشارة وان المناقاة غير مأذون بها اصلاً واما الامر بها في حديث فليقاتله فانه شيطان فهو منسوخ لما في الزيلعي عن انس رضي الله عنه ان الامر بها محمول على الابتداء حين كان العمل في الصلاة مباحاً اهـ فاذا كانت المناقاة غير مأذون بها عندنا كان قتله جناية يلزم موجهها من دية او قود فانهم

( وغلظ اصبع ) لتدو  
للساخر ( بقره ) دون ثلاثة  
اذرع ( على ) هذا ( احد  
حاجبه ) لا بين عييه والامن  
افضل ( ولا يكتفى الوضع ولا  
الخط ) وقيل يكتفى فيحفظ  
طويلاً وقيل كالخجرات  
( ويدفعه ) هو رخصة فتركه  
افضل بدائع قول الباقي  
فموصربه فأت لا شئ عليه  
عند الشافعي رضي الله عنه  
خلاف لما على ما يفهم من  
كتبنا

(او اشارة) ولا يزداد عليها

عندنا قهستاني (لا عما)

به يكره والمرأة تصفق

لا يطن على بطن ولو

صفق او سحنته تسعد

وقد تركا السنة تارخاية

(وكفت ستره الامام)

للعل (ولو عدم المرور

والطريق جاز تركها)

وفعلها اولى (وكره) هذه

تم التزيمية التي مرجعها

خلاف الاولى فالفارق

الدليل فان سهاظي الثبوت

ولا صارف فحريمية

والا فتزيمية (سدل)

٣ قوله خلافا لما في

الشرنباية فانه قال وقال

في الهداية قيل يكره

فقرهم ان عبارة الهداية

قيل بالياء النساء تحت

وليس كذلك بل هي بالياء

انوحدة متصل بما قبله

وهذا الفظها ويدرأ بالاشارة

او يدفع بالتسبيح ما روي

من قبل ويكره الجمع

بينهما لان بأحدها كفاية

اه كذا بخط الشرح

في هامش الخرائ ا ه مه

مطلب

مكروهات الصلاة

مطلب

في الكراهة التحريمية

والتزيمية

(قوله او جهر بقراءة) خصه في البحر بخلاف الصلاة الجهرية وما يجر فيه منها وعليه

فالمراد زيادة رفع الصوت عن اصل جهره والمظاهر شمول السرية لان هذا الجهر مأذون

فيه فلا يكره على ان الجهر اليسير عفو والمكروه قدر ما يجوز به الصلاة في الاصح كقوله

البحر فاذا جهر في السرية بكلمة او كلمتين جصل المقصود ولم يلزم المحذور فتدبر (قوله او

اشارة) اي باليد او الرأس او العين بحر (قوله ولا يزداد عليها) اي على الاشارة بما ذكره فلا يدرأ

بأخذ الثوب ولا بالاضرب الوجه كفي القهستاني عن القهستاني ويؤخذ منه فساد الصلاة

لو يعمل كثير بخلاف قتل الحية على احد القولين فيه كما يأتي (قوله لا بهما) اي لا يجمع بين

التسبيح والاشارة لان بأحدها كفاية فبكره كما في الهداية جازما به خلافا لما في الشرنباية ٣

فانه تحريف لما في الهداية كما افاده الشارح في هامش الخرائ (قوله لا يطن على بطن) اي

بل يظهر اصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كافي البحر وغيره عن غايه البيان لكن لم يظهر

وجهه اذ يطن اليمنى على ظهر اليسرى اقل عملا فكان هذا حمل الشارح على تغيير العبارة

والتخصيص على محل الكراهة وهو الضرب بطن على بطن رحمتي (للكل) اي للمقتدين

به كلهم وعليه فلو مر مار في قبلة الصف في المسجد الصغير لم يكره اذا كان لا امام ستره وظاهر

التعميم شمول المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ امامه

والا فأنذته وقد يقال فأنذته التنبيه على انه كالمدرك لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول

في الصلاة وان كان يلزم ان يصير منفردا بلا ستره بعد سلام امامه لان العبرة لوقت الشروع

وهو وقته كان مستترا بستره امامه تأمل (قوله ولو عدم المرور الخ) اي لو صلى في مكان لا يمر فيه

احد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لان اتخاذها للحجاب عن المار قال في البحر عن الحلية

ويظهر ان الاولى اتخاذها في هذا الحال وان لم يكره التارك لمقصود آخر وهو كف بصره عما

وراءها وجع خاطره ربط الخيال اه وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لان الصلاة في نفس

الطريق اي طريق العامة مكروهة بستره وبدونها لانه اعد للمرور فيه فلا يجوز شغله بما ليس

له حق الشغل كما في المحيط وظاهره ان الكراهة للتحريم وتماه في البحر (قوله هذه تم

التزيمية الخ) قال في البحر والمكروه في هذا الباب نوعان احدها ما يكره تحريما وهو الحمل

عند اطلاقهم كما في زكاة الفتح وذكر انه في رتبة الواجب لا يثبت بالامتناع به الواجب يعني

بالتنهي الغني الثبوت او الدلالة فان الواجب يثبت بالامر الغني الثبوت او الدلالة فانها

المكروه تزيمية ومرجعه الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية حينئذ اذا

ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا ظاهرا يحكم بكراهة التحريم الا لعارض

لنهي عن التحريم الى التدب وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم ففي

تزيمية اه قلت ويعرف ايضا بلا دليل نهى خاص بأن تضمن ترك واجب او ترك سنة

فالاول مكروه تحريما والثاني تزيمية ولكن تنفادت التزيمية في المشقة والقرب من

التحريمية بحسب تأكد السنة فان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب

والفرض فكذا اضدادها كما افاده في شرح النية وسياق في آخر المكروهات تمام ذلك

(قوله والافتزيمية) راجع الى قوله فان نهيا وان لم يكن نهيا بل كان مفيدا للترك الغير

الجزاء والى قوله ولا صارف اى وان كان نها ولكن وجد الصارف له عن التحريم فهى فيها  
تزييه كما علمته من عبارة البحر ففهم **(قوله)** تحريما للنهى (الاولى تأخيرها عن المضاف اليه  
ط **(قوله)** اى ارساله بلا ليس معناه) قال فى شرح المنية السدل هو الارسال من غير لبس  
ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه ودخل فى قوله ونحوه عذبة العمامة  
وقال فى البحر وفسره الكرخى بأن يجعل ثوبه على رأسه او على كتفيه ويرسل اطرافه من جانبه  
اذا لم يكن عليه سر او بل اه فكراهته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكراهته  
للتشبه باهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان للخيلاء او غيره اه ثم قال فى البحر  
وظاهر كلامهم يقتضى انه لا فرق بين ان يكون الثوب محفوظا من الوقوع او لا فعلى هذا  
تكراهه العليسان الذى يجعل على الرأس وقد صرح به فى شرح الوقاية اه اى اذا لم يدره  
على عنقه والا فلا سدل **(قوله)** وكذا القباء بكم الى وراء) اى كالاقية الرومية التى تجعل  
لاكمها خروقا عند أعلى العضد اذا اخرج المصلى يده من الحرق وارسل الكم الى ورائه مثلا  
فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه لانه اذ جاء من غير لبس لان لبس الكم يكون بادخال اليد  
فيه وتماهه فى شرح المنية **(قوله)** كشده) هو شئ يعتاد وضعه على الكتفين كفى البحر وذلك نحو  
المشال **(قوله)** فلو من احدهما لم يكره) يخالف لما فى البحر حيث ذكر فى الشداه اذا ارسل طرفا  
منه على صدره وطرفا على ظهره يكره **(قوله)** وخارج صلاة فى الاصح) اى اذا لم يكن للتكبر  
فلا يصح انه لا يكره قال فى النهر اى تحريما والافتقضى مامر اه يكره تزيها اه ومامر هو قوله  
لانه صنيع اهل الكتاب قال الشيخ اسمعيل وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم ان تخصيص  
اهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه فى الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجا اه **(قوله)**  
وفى الخلاصة) استدرا على قوله وكذا القباء الخ اصح لكن قل فى شرح المنية وفى الخلاصة المصلى  
اذا كان لا يلبس شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف التأخرون فى الكراهة والمختار انه  
لا يكره ولم يوافقته على ذلك احد سوى البرازى والصحيح الذى عليه قضيان والجمهور انه  
يكره لانه اذا لم يدخل يديه فى كميه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال الثوب بدون ان يلبسه اه  
قال فى الحرائق بل ذكر ابو جعفر انه لو ادخل يديه فى كميه ولم يشد وسطه او لم يزر ازراه فهو  
مسئى لانه يشبه السدل اه قات لكن قال فى الحلية فيه نظر ظاهر بعد ان يكون تحته قميص  
او نحوه مما يستر البدن بل اختلف فى كراهة شد وسطه اذا كان عليه قميص ونحوه فى العاتية  
انه يكره لانه صنيع اهل الكتاب وفى الخلاصة لا يكره اه وجزم فى نور الابصار بعدم  
الكراهة **(قوله)** والا حوط الثانى) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل البدن عن السنة  
تأمل رحى ولذا قال فى البحر ولا يخفى ما فيه اه بل الاحوط لبسه لما مر عن الجمهور من ان  
عدم ادخال يديه فيه مكروه **(قوله)** اى رفعه) اى سواء كان من بين يديه او من خلفه عند  
الانحناء للسجود بحر وحرر الخير الرملى ما يفيد ان الكراهة فيه تحريمية **(قوله)** ولو لارتاب  
وقيل لا بأس بصونه عن التراب بحر عن المجتبى **(قوله)** كمشركم او ذبل) اى كالودخل فى  
الصلاة وهو مشركم او ذبله وأشار بذلك الى ان الكراهة لا تختص بالكف وهو فى الصلاة كما  
اقاده فى شرح المنية لكن قل فى الفتية واختلف فممن صلى وقد شعر كيه لعمل كان يعمل قبل

تحريما للنهى (ثوبه) اى  
ارساله بلا ليس معناه  
وكذا القباء بكم الى وراء  
ذكره الحلبي كشده  
ومندبل يرسله من كتفيه  
فلو من احدهما لم يكره كحالة  
عذر وخارج صلاة فى  
الاصح وفى الخلاصة اذا  
لم يدخل يده فى القميص  
المختار انه لا يكره وهل  
يرسل الكم او يمسك  
خلاف والا حوط الثانى  
فهمتانى (د) كرهه (كفنه)  
اى رفعه ولو لارتاب  
كمشركم او ذبل

الصلاة اوهيته ذلك اه ومثله ما لو شعر للوضوء ثم يحجل لادراك الركعة مع الامام واذ ادخل في الصلاة كذلك وقتنا بالكراهة فهل الافضل ارجاء كفيه فيها بعمل قليل او تركهما لم أره والاظهر الاول بدليل قوله الآتي ولو سقطت قلنسوته فاعادتها افضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الحلاصة والنية بأن يكون رافعا كفيه الى المرفقين وظاهره انه لا يكره الى ما دونهما قال في البحر والظاهر الاطلاق اصدق كفى الثوب على الكلى اه ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح النية الكبير ان التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا الوضوء خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك اما الوضوء وهو فيها فسد لانه عمل كثير **(قوله وعنه)** هو فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله ان كل عمل هو مفيد للمصلحة فلا بأس به اصله ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسالت العرق عن جيبته اى مسح لانه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان اذا قام من السجود ففض ثوبه يمينه او يسره لانه كان مفيدا كي لا يتبق صورة فاما ما ليس بنفيع فهو البعث اه وقوله كي لا يتبق صورة يعنى حكاية صورة الالية كما في الحوائش السعدية فليس نفذه للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من انه اذا كان يكره رفع الثوب كي لا يترب لا يكون نفضه من التراب عملا مفيدا **(قوله للنهي)** وهو ما خرج القضاة عنه صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا البعث في الصلاة والرفق في الصيام والضحك في المقابر وهى كراهة تحريم كافي البحر **(قوله الاحاجه)** حك بدنه لنهى أكله واضره وسات عرق يؤلمه ويشغل قلبه وهذا الوضوء عمل كثير قال في النفيض الحكيبيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفسد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الحوهره عن القنارى اختلافوا في الحك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب مرة والرجوع اخرى **(قوله ولا بأس به خارج صلاة)** وامام في الهداية من انه حرام فقال السروجي فيه نظر لان البعث خارجها بشوبه او بدنه خلاف الاولى ولا يحرم والحديث قيد بكونه في الصلاة اه بحر **(قوله وصلاته في ثياب بذلة)** بكسر الباء الموحدة وسكون الذال المعجمة الخدمة والابتذال وعطف المهنة عليها عطف تفسير وهى بفتح الميم وكسرها مع سكون الهاء وانكر الاصمعي الكسر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الوقاية بما يلبس في بيته ولا يذهب به الى الاكابر والظاهر ان الكراهة تنزيهية اه **(قوله لم يمنعه من القراءة)** قال في الحلية الاولى ان يقول بحيث يمنعه من سنة القراءة كما ذكره في الحلاصة حتى لو كان لا يحل بها لا يكره كافي البدائع ثم قول قاضيخان ولا بأس ان يبلى وفيه دراهم اودنا نرى لامنعه عن القراءة بشيئ على ان الكراهة تنزيهية اه **(قوله فلو منع)** بأن سكت او تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا شرح النية **(قوله للتكاسل)** اى لاجل الكسل بأن استغفل تغطيه ولم يرها امرا مهما في الصلاة فتركها لذلك وهذا معنى قولهم نهانا بالصلاة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لانه كفر شرح النية قال في الحلية واصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو لعدم القدرة فهو العجز **(قوله ولا بأس به للتذلل)** قال في شرح النية فيه اشارة الى ان الاولى ان لا يفعله وان يتذلل ويخضع قبله فانهما من افعال القلب اه وتقبحه في الامداد بما في التجنيس من انه يستحب له ذلك لان مبنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف في ان الخشوع من افعال القلب كالخوف او من افعال

(وعنه به) اى بشوبه  
(ويجسده) للنهي الاحاجه  
ولا بأس به خارج صلاة  
(وصلاته في ثياب بذلة)  
يلبسها في بيته (ومنه)  
اى خدمة ان له غير هوا ولا  
لا (واخذ درهم) ونحوه  
(في فيهم يمنعه من القراءة)  
فلو منعه تفسد (وصلاته)  
حاسرا اى كاشفا (رأسه)  
للتكاسل) و (لا) بأس به  
(للتذلل) واما اللاهاته بها  
فكفر  
مطلبه في الخشوع

الحوارج كالسكون او محو عنهما قال في الحلية والاشبه الاول وقد حكى اجماع العارفين عليه وان من لوازمه ظهور الدل وغض الطرف وحض الصوت وسكون الاطراف وحينئذ فلا يبعد القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الحشوع بالقلب ونص في الفتاوى الغابية على انه لو فعله لعذر لا كره والا ففيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ انه لا حل للحرارة والتحصيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس بعيدا (قوله) ولو سقطت قلنسوته (الح) هي ما لبس في الرأس كما في شرح النية ونقط قلنسوته سقطت من بعض النسخ والمسئلة ذكرها في شرح النية فيما يفسد الصلاة عن الحجة وفي الدرر عن التارخانية والظاهر ان افضلية اعادتها حيث لم يقصد بتركها التذلل على ما مر (قوله) وصلاته مع مدافعة الاخيرين (الح) اي البول والغائط قال في الخرائن سواء كان بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يخف فوت الوقت وان انما لم يمارواه ابوداود لا يخل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حافن حتى يخفف اي مدافع البول ومنه الحاقب اي مدافع الغائط والخازق اي مدافعيهما وقيل مدافع الريح اه وما ذكره من الاتم صرح به في شرح النية وقال لادائها مع الكراهة التحريمية بقا ما اذا خشى فوت الجماعة ولا يجزئ جماعة غيرها فهل يقسمها كما يقسمها اذا رأى على نية نجاسة قدر الدرهم ليغسلها او لا كما اذا كانت النجاسة اقل من الدرهم والصواب الاول لان ترك سنة الجماعة اولى من الاتيان بالكراهة كالقطع اقل قدر الدرهم فانه واجب ففعله اولى من فعل السنة بخلاف غسل مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لاجله كذا حققه في شرح النية (تنبيه) ذكر في الحلية بخنا ان خوف فوت الجماعة كخوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر ان الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو تطوعا (قوله) وغض شعره (الح) اي ضفره وقوله والمراد به ان يجعله على هامته ويشده بصمغ او ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او يجمع الشعر كله من قبل القفا ويشده بخيط او خرقه كي لا يصبب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره لما روى الطبراني انه عليه الصلاة والسلام نهى ان يصلي الرجل ورأسه معقوص واخرج السنة عنه صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا تكف شعرا ولا ثوبا يشرح النية ونقل في الحلية عن النووي انها كراهة تنزيهية قال والاشبه بسباق الاحاديث انها تحريم الان تب على التنزيه اجماع فيتعين القول به (قوله) اما فيها فيفسد (قوله) لانه عمل كثير بالاجماع شرح النية (قوله) (الح) هو ما أخرجه عبدالرزاق عن ابي ذر رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وروى السنة عن معتب انه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الحصى وانت تصلي فان كنت ولا بد فاعلا فواحدة شرح النية (قوله) لا سجدة التمام (الح) بان كان لا يمكنه تمكين جهته على وجه السنة الا بذلك وقيد باسم لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر اوجب من الجهة الابه تعين ولو اكبر من مرة (قوله) وتركها (الح) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا على فعل البدعة مع انه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بخر (قوله) وفرقة الاصابع (قوله) هو غمزها او مدها حتى تصوت وتشبكها هو ان يدخل اصابع احدى يديه

ولو سقطت قلنسوته وادائها افضل الا اذا احتاجت للكوبر او عمل كثير وصلاته مع مدافعة الاخيرين (او احدهم) (او الرشح) للنهي (وعقض شعره) لانه عن كفه ولو جمعه او ادخل اطرافه في اسوله قبل الصلاة اما فيها فيفسد (وقال الحصى) لانه (الاسجود) التام فيرجس (مرة) وتركها اولى (وفرقة الاصابع) تشبكها ولو منتظر الصلاة ما مشيا اليها

مطا—

و تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك سنة اولى

بين اصابع الاخرى بجر **(قوله للنبي)** هو ما رواه ابن ماجه مرفوعا لا تفرق اصابعك وانت  
تصلي وروى في المجتبى حديثا انه نهى ان يفرق الرجل اصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر  
الصلاة وفي رواية وهو يمشي اليها وروى احمد وابوداود وغيرهما مرفوعا اذ انوصا احكم  
فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة ونقل في المعراج  
الاجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة وينبغي ان تكون تحريمية للنهي المذكور  
حلية وبجر **(قوله ولا يكره)** خارجها لحاجة المراد بخارجها ما ليس من توابعها لان السعي  
اليها والجلوس في المسجد لاجلها في حكمها كما مر لحديث الصحيحين لا يزال احديكم في صلاة  
مادامت الصلاة تحبسه واد بال حاجة نحو اراحة الاصابع فلو لدون حاجة بل على سبيل العت  
كره تنزيها والكره في الفرقة خارجها منصوص عليها واما التشبيك فقال في الحلية اقف  
لمشاغبتنا فيه على شئ والظاهر انه لو لغر عت بل لغرض صحيح ولو لاراحة الاصابع لا يكره  
فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن للمؤمن كالبيان يشد بعضه بعضا وشبك  
اصابعه فانه لافادة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية **(قوله والتخصير)**  
الحل لمافي الصحيحين وغيرهما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصير في الصلاة وفي رواية  
عن الاختصار وفي اخرى عن ان يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات اشهرها ما ذكره  
الشارح وتماه في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي يظهر ان الكراهة تحريمية  
في الصلاة للنهي المذكور اه ولان فيه ترك سنة الوضع كما في الهداية لكن العلة الثانية  
لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الحاصرة **(قوله للنبي)**  
هو ما رواه الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم اياك والالتفات  
في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكت فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة وروى البخاري  
انه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد وقيد في الغاية  
بان يكون لغير عذر وينبغي ان تكون تحريمية كما هو ظاهر الاحاديث بجر **(قوله وبصره)**  
يكره تنزيها اي من غير تحويل الوجه اصلا وفي الزيلعي وشرح الملتقى للباقي انه مباح  
لانه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته بموق عينيه اه ولا ينافي ما هنا بحمله  
على عدم الحاجة او اراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الاولى غير محظور تأمل  
**(قوله وبصره)** تفسد اي اذا كان بغير عذر كما مر بيانه في مفسدات الصلاة **(قوله وقيل)**  
الحل قاله في الخلاصة ايضا والاشبه مافي عامة الكتب من انه مكروه لا مفسد وقيد عدم الفساد به  
في المنية والذخيرة بما اذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه جمع بين مافي الفتاوى ومافي عامة  
الكتب يحمل الاول على ما اذا استقبل من ساعته والثاني على ما اذا استقبل من ساعته  
وكانه ناظر الى ان الاول عمل كثير والثاني قابل وهو بعيد فان الاستدانة على هذا القليل  
لا تجعله كثيرا واما كثيره فتحويل صدره اه اقول يظهر لي انه اذا اطال التفاته بجميع وجهه  
منه او يسره وراه من بعيد لا يشك انه ليس في الصلاة تأمل **(قوله واقعاؤه)** الحل قال في النبر  
لنهى صلى الله عليه وسلم عن اقصاء الكلب وفسره الطحاوي بان يقعد على اليته وينصب  
فخذيه ويضم ركبته الى صدره واضعا يديه على الارض والكرخي بان ينصب قدميه ويقعد

لنهي ولا يكره خارجها  
لحاجة (والتخصير) وضع  
اليد على الحاصرة للنهي  
(ويكره خارجها) تنزيها  
(والالتفات بوجهه) كاه  
(او بعضه) للنهي وبصره  
يكره تنزيها وبصره تفسد  
كما مر (وقيل) تأمله قاضي حان  
(تفسد تحويله والمعتمد  
لا واقعاؤه) كالكلب للنهي

على عقبيه ويضع يديه على الأرض والاصح الذي عليه العامة هو الاول اى كون هذا هو  
 المراد بالحديث لان ما ذله الكرخى غير مكروه كذا في الفتح قال في البحر وينبغي ان تكون  
 الكراهة تحريرية على الاول تنزيهية على الثانى \* واقول انما كانت تنزيهية على الثانى بناء  
 على ان هذا الفعل ليس باقعا، وانما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كاعتل به في البدائع  
 ولوفر الاقواء بقول الكرخى لما كتبت الاحكام اه كلام التهر والحاصل ان الاقواء  
 مكروه لشئيين انتهى عنه ولان فيه ترك الجلسة المسنونة فان فسر بمقالة الطحاوى وهو  
 الاصح كان مكروها تحريما لوجود النهى عنه بخصوصه وكان بالمعنى الذى قاله الكرخى  
 مكروها تنزيها لترك الجلسة المسنونة لا تحريما لعدم النهى عنه بخصوصه وان فسر بما  
 قاله الكرخى انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما مر عن الطحاوى قال  
 وتفسير الفقهاء ان يضع اليه على عقبيه بين السجدين وهو عقب الشيطان اه وعزاء  
 في البدائع الى الكرخى وقال وهو عقب الشيطان الذى نهى عنه في الحديث اه اى فيما  
 اخرجه مسلم عن عائشة انه كان ينهى عن عقب الشيطان وان يفترش الرجل ذراعيه افترش  
 السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان بضم فسكون وهو مكروه ايضا كفى الحلية وغيرها  
 وقال العلامة قاسم في فتاواه واما نصب القدمين والجلوس على العقين فمكروه في جميع  
 الجلسات بلا خلاف نعرفه الا ما ذكره النووي عن الشافعى في قول له انه يستحب بين  
 السجدين **(قوله)** وافترش الرجل ذراعيه الخ اى يسطهما في حالة السجود وقيد بالرجل  
 اتباعا للحديث انما آتفا ولان المرأة تفترش قال في البحر قيل وانما نهى عن ذلك لانها صفة  
 الكسلان والتهاون بخاله مع ما فيه من التشبه بالسباع والكلاب والظاهر انها تحريرية  
 للنهى المذكور من غير صارف اه **قوله** وصلاته الى وجه انسان ) ففى صحيح البخارى  
 وكره عثمان رضى الله عنه ان يستقبل الرجل وهو يصلى وحكاه القاضي عياض عن عامة  
 العلماء وتسامه في الحلية وقال في شرح اثنية وهو محمل ما رواه البزار عن علي ان النبي  
 عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلى الى رجل فامر به ان يعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة  
 لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة أدبت مع الكراهة وليس للفساد اه والظاهر انها  
 كراهة تحريم لما ذكر ولما في الحلية عن ابي يوسف قال ان كان جاهلا علمته وان كان عالما  
 ادبته اه ولانه يشبه عبادة الصورة **(قوله)** ككراهة استقباله ) الضمير للمصلى وهو  
 من اضافة المصدر الى مفعوله ط **(قوله)** ولو بعيدا ولا حائل ) قال في شرح المنية ولو كان بينهما  
 ثالث ظهره الى وجه المصلى لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه  
 وظاهر عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كفى التهر والحلية واستظهره  
 في الحلية بان القاعدة يكون ستره للمصلى بحيث لا يكره المرور وراءه فكذا هنا يكون حائلا  
 قلت لكن في الذخيرة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبال الناس بوجهه اذا  
 لم يكن بمخذه رجلا يصلى ثم قال ولم يفصل اى محمد بين ما اذا كان المصلى في الصف الاول  
 او الاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره  
 ولو بينهما صفوف اه ثم رأيت الخبر الرملى اجاب بما لا يدفع الابرار والظاهر ان ما مر عن

( وافتراش ) الرجل  
 ( ذراعيه ) للنهى ( وصلاته  
 الى وجه انسان ) ككراهة  
 استقباله فلا استقبال لومن  
 المصلى فالكراهة عليه  
 والا فعلى المستقبل ولو  
 بعيدا ولا حائل ( ورد  
 السلام بيده ) او برأسه



شرح المنيّة مبنّى على خلاف ظاهر الرواية فأمل (قوله كاسر) اى فى مفسدات الصلاة  
وقدما ان الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأيه) قال فى الامداد وبه ورد الامر عن  
عائشة رضى الله عنها وكذا فى تكليم الرجل المصلّى قال تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلى  
فى المحراب وهل يحجب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطائى والطحاوى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا فى مجمع الروايات اهـ (قوله  
اما لو قيل الحج) هو ما وعده فيما تقدم قبيل قوله وفتحه على امامه وقدما هناك ضعفه عن  
المسند النبالية - (قوله خلافا لما مر عن البحر) اى فى باب الامامة وقدما الكلام عليه هناك  
فراجعه (قوله لترك الجلسة المسنونة) علة لكونه مكروها تنزيها اذ ليس فيه نهي خاص  
ليكون تحريما بحر (قوله بغير عذر) امامه فلا لان الواجب يترك مع العذر فالسنة الاولى وعليه  
يحمل ما فى صحيح ابن حبان من صلاته عليه الصلاة والسلام متربعا او تقليا للجواز بحر  
(قوله لانه عليه الصلاة والسلام الحج) نقله فى شرح المنيّة عن ابن الهمام وفى البحر عن صاحب  
الكتر وغيره ورد به على ما قيل وفى وجه الكراهة انه فعل الجارية نعم فى شرح المنيّة ان الجلوس  
على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتأؤب) فى المصباح التأؤب بالمد  
وبالواو عامى وفى مختار الصحاح تشاءت بالمد ولا تقل تشاوت وهو كافى الحلية والبحر النفس  
الذى يفتتح منه الفم لدفع البخارات المتخلفة فى عضلات الفك وهو ينشأ من امتلاء المعدة  
وثقل البدن اهـ قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كافى حديث الصحيحين انه صلى الله  
عليه وسلم قال التأؤب من الشيطان فاذا تشاءب احدكم فليكظم ما استطاع وفى رواية لمسلم  
فايمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخله والحق باليد الكظم وهذا اذا لم يمكنه كظمه اى رده  
وحسه فقد صرح فى الخلاصة بانه ان امكنه عند التأؤب ان يأخذ شفته بسنه فلم يفعل  
وغطى فاه بيده او بشوبه يكره كذا روى عن ابى حنيفة قال فى البحر ووجهه ان تغلطة الفم  
منهى عنها كارهوا ابوداود وغيره وانما ايجت للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الدفع ثم فى  
الجتبي يغطى فاه بيته وقيل بيته فى القيام وفى غيره يساره اهـ قلت ووجه القيل اظهر لانه  
لدفع الشيطان كاسر فهو كازالة الجتبي وهى باليسار اولى لكن فى حالة القيام لما كان يلزم  
من دفعه اليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت اليمنى اولى وقدما فى آداب الصلاة عن  
الضياء انه بظاهر اليسرى وفى الحلية عن بعضهم انه يخير بينهما وانه ان سد باليمن يخير فيه  
بظاهاها او بباطنها وان باليسرى فيظاهاها اهـ ولم ادر من تعرض للكراهة هنا هل هى  
تحريمية او تنزيهية الا انه تقدم فى آداب الصلاة انه يندب كظم فم عند التأؤب وحينئذ فترك  
الكظم مندوب واما التأؤب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا صنعه فلا بأس وان تعمده بنهى  
ان يكره تحريما لانه عبث وقد مر ان العبث مكروه تحريما فى الصلاة وتزيبا خارجا (قوله  
ولو خارجا) اى لا تلاق الحديث المار وتقيده ببعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة  
فيها اشد فلا تنافى بينهما تأمل (قوله والانباء محفوظون منه) قدما فى آداب الصلاة ان اخطار  
ذلك بباله محرج فى دفع التأؤب (قوله للهي) اى فى حديث اذا قام احدكم فى الصلاة فلا

كاسر \* (فرع) \* لا بأس  
بتكليم المصلّى واجابته برأيه  
كالوطلب منه شئ او ارى  
درها وقيل اجيدا فاما  
بنعم اولا او قيل كم سلبتم  
فاشار بيده انهم صلوا  
ركعتين اما لو قيل انه تقدم  
فقد مر او دخل احد الصف  
فوسع له فورا فسد ذكره  
الحلي وغيره خلافا لما مر  
عن البحر (و) كره (التربع)  
تنزيها لترك الجلسة المسنونة  
(بغير عذر) ولا يكره  
خارجا لانه عليه الصلاة  
والسلام كان جل جלוسه  
مع اصحابه التربع وكذا عمر  
رضى الله تعالى عنه  
(والتأؤب) ولو خارجا  
ذكره مسكين لانه من  
الشيطان والانباء  
محفوظون منه (وتعفيض  
عينه) للهي

قوله وحينئذ فترك الكظم  
مندوب هكذا غلطه وفيه  
نظر لا يخفى اهـ مصححه

بعض عبيد رواء ابن عدى الا ان في سنده من ضعف وعلل في البدائع بان السنة ان يرمى  
ببصره الى موضع سجوده وفي التعميض تركها ثم الطاهر ان الكراهة تنزيهية كذا في الحلية  
والبحر وكأنه لان عللة الهى ماصر عن البدائع وهى الصارف له عن التحريم **(قوله)** الالكمال  
الحشوع بان خاف فوت الحشوع بسبب رؤية ما يفرق الحاضر فلا يكره بل قال بعض  
العلماء انه الاول وليس بعيد حاية وبحر **(قوله)** لان العبر لا يقدم ) ولهذا تشترط طهارة  
مكانه رواية واحدة بخلاف مكان السجود اذ فيه روايتان وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان  
يبحث بوضع القدمين وان كان باقى بدنه خارجها والعيد اذا كان رجلاء في الحرم ورأسه  
خارجة فهو صيد الحرم فيه الجزاء بحر **(قوله)** مطلقا راجع الى قوله وقيام الامام في المحراب  
وفسر الاطلاق بما بعده وكذا سواء كان المحراب من المسجد كما هو العادة المستمرة اولا كما في  
البحر **(قوله)** ان علل بالتشبه الخ قيد للكراهة وحاصله انه صرح بمحمد في الجامع الصغير  
بالكراهة ولم يفصل فاختلف المشايخ في سببها ف قيل كونه يصير متمازا عنهم في المكان لان  
المحراب في معنى بيت آخر وذلك صنيع اهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام  
السرخسي وقال انه الاوجه وقيل اشتباه حاله على من في بيته ويساره فعلى الاول يكره مطلقا  
وعلى الثاني لا يكره عند عدم الاشتباه وايد الثاني في الفتح بان امتياز الامام في المكان المطلوب  
وتقدمه واجب وغايته اتفاق الملتين في ذلك وارتضاء في الحلية وايد له لكن نازعه في البحر  
بان مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا وبان امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا  
وقوف في مكان آخر ولهذا قال في الوالوجية وغيرها اذا لم يقضى المسجد بمن خلف الامام  
لا ينبغي له ذلك لانه يشبه تباين المكائين انتهى يعنى حقيقة اختلاف المكان تنفع لجواز فشبهة  
الاختلاف توجب الكراهة والمحراب وان كان من المسجد فصورته وهيئته اقتضت شبهة  
الاختلاف اه ما يخصا قلت اى لان المحرام انما يبنى علامة محل قيسام الامام ليكون قيسامه  
وسط الصف كما هو السنة لان يقوم في داخله فهو وان كان من بقاع المسجد لكن اشبه مكانا  
آخر فأورث الكراهة ولا يخفى حسن هذا الكلام فانهم لكن تقدم ان التشبه انما يكره في  
المنذور وفيما قصده التشبه لامطلقا ولعل هذا من المذموم تأمل هذا وفي حاشية البحر للرملى  
الذى يظهر من كلامهم انها كراهة تنزيه تأمل اه (تليه) في معراج الدراية من باب الامامة  
الاصح ما روى عن ابى حنيفة انه قال اكره للامام ان يقوم بين السارين او زاوية او ناحية  
المسجد او الى سارية لانه بخلاف عمل الامة اه وفيه ايضا السنة ان يقوم الامام ازاء وسط  
الصف الا ترى ان المحارب ما نصبت الاوسط المساجد وهى قد عشت لمقام الامام اه وفي  
التاريخية ويكره ان يقوم في غير المحراب الا لضرورة اه ومقتضاه ان الامام لو ترك المحراب  
وقم في غيره يكره ولو كان قيامه وسط الصف لانه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الراتب  
دون غيره والمفردة غنم هذه الفائدة فانه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها **(قوله)** للهى وهو  
ما اخرجه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم سبى ان يقوم الامام فوق وبقي الناس خلفه وعلوه بانه  
تشبه باهل الكتاب فانهم يتخذون لامامهم مكانا بحر وهذا التعليل يقتضى انها تنزيهية  
والحديث يقتضى انها تحريمية الا ان يوجد صارف تأمل رملى قلت لعل الصارف تعليل الهى

الالكمال الحشوع (وقيام  
الامام في المحراب لا سجوده  
فيه) وقدماء خارجة لان  
العبر للقدم (مطلقا) وان  
لم يشبه حال الامام ان علل  
بالتشبه وان بالاشتباه ولا  
اشتباه فلا اشتباه في نفي  
الكراهة (وانفراد الامام  
على الدكان ) للهى

بما ذكر تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البحر والحاصل ان التصحيح قد اختلف والاولى العمل بظاهر الرواية واحقاق الحديث اه وكذا رجحه في الحلية (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية لانه وان لم يكن فيه تشبه باهل الكتاب لكن فيه ازدياد بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه افاده في شرح المنية وكأن الشارح اخذ التصحيح تبعاً للدر من قول البدائع جواب ظاهر الرواية اقرب الى الصواب ومقابله قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومنى عليه في الحاشية قائلا وعليه عامة المشايخ قال ط واهل الكراهة تنزيهية لان التهمى ورد في الاول فقط (قوله وهذا كله) اى الكراهة في المسائل الثلاث لا يكتبونها من ظاهر كلام المصنف من ان قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكره عكسه فقط فافهم (قوله كجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف اى كزحمة جمعة وعيد (قوله فلو قاموا الخ) تفريع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكر شيخ الاسلام انما يكره هذا اذا لم يكن من عذر اما اذا كان فلا يكره كما في الجملة اذا كان القوم على الرف وبعضهم على الارض لضيق المكان وحكى الحلواني عن ابى الليث لا يكره قياء الامام في الطساق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم اه وبه علم ان قوله والامام على الارض اى معه بعض القوم (قوله كالوكان الخ) يحتز قوله وانفراد الامام على الدكان قال في البحر قيد بالانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قيل يكره والاصح لا يكره لانه جرت العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره انه لا يكره ولو بلا عذر والا كان داخلاً فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) اى في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكاية في البحر تبعاً للحلية مذهباً للشافعي وانه قيل انه رواية عن ابى حنيفة قلت لكن في المعراج مانصه ويقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى الا اذا اراد الامام تعليم القوم افعال الصلاة او اراد المأموم تبليغ القوم فحينئذ لا يكره عندنا اه وبه علم انه كما يكره افراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره افراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله وقدمنا الخ) اى في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد في صفته مكاناً كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك الى انه لولا العذر المذكور كان افراد المأموم مكروهاً (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب الفتية قاله عزنا الى بعض الكتب اتى جماعة ولم يجز في الصف فرجة قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحداً من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه يتنظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلاً او دخل في الصف ثم قال في الفتية والقيام وحده اولى في زماننا لعلبة الجهل على العوام فاذا جره قصد صلاته اه قال في الخرائق قلت وينبغي التفويض الى رأى المبلى فان رأى من لا يتأذى لذين او صدقة زاحمه او علماً جذبه والانفراد اه قالت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) اى فلم يذكر الجذب لما مر (قوله وليس ثوب فيه تماثيل) عدل عن قول غير تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذى الروح وغيره والتشال خاص

وقدر الارتفاع بذراع ولا بأس بسادونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الاوجه ذكره الكمالي وغيره (وكره عكسه) في الاصح وهذا كله (عند عدم العذر) كجمعة وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض او في المحراب انضيق المكان لم يكره كالوكان معه بعض القوم في الاصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ كما بسط في البحر وقدمنا كراهة القيام في صف خلف صف فيه فرجة انتهى وكذا القيام منفرداً وان لم يجز فرجة بل يجذب احداً من الصف ذكره ابن الكمالي لكن قالوا في زماننا تركه اولى فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجز فرجة (وليس ثوب فيه تماثيل) ذى روح (وان يكون

تمثال ذي الروح وبأنى ان غير ذي الروح لا يكبره قبل المهيئى وفيه اشعار بأنه لا تكبره  
صورة الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قل في البحر وفي الخلاصة وتكره  
التصاوير على الثوب صلى فيه اولا انتهى وهذه الكراهة تحريرية وظاهر كلام النووي في  
شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان وقال وسواء صنعه لما يمتنن او لغيره فصنعه حرام  
لكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب او بساط او درهم وانا وحافظ  
وغيرها اه فينبى ان يكون حراما لا مكروها ان ثبت الاجماع اوفطعية الدليل بتواتره اه  
كلام البحر ملخصا وظاهر قوله فينبى الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكروها قلت لكن  
مراد الخلاصة اللبس المنصرح به في استون بدليل قوله في الخلاصة بعدم امر اما اذا كان في يده  
وهو يصلى لا يكبره وكلام النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة الصلاة فيه  
بدليل ان التصوير يحره ولو كانت الصورة صغيرة كالتي على الدرهم او كانت في اليد او مسترة  
او ممانعة مع ان الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكبره لان علة حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله  
تعالى وهي موجودة في كل ما ذكر وعلة كراهة الصلاة بها التشبه وهي مفقودة فيما ذكر  
كما يأتي فانتم هذا التحرير **(قوله فوق رأسه)** اى في السقف معراج **(قوله تمال)** اى  
مرسوم في جدار او غيره او موضوع او معلق كما في النية وشرحا اقول والظاهر انه يلحق  
به الصليب وان لم يكن تمثال ذي روح لان فيه تشبا بالنصارى ويكره التشبه بهم في المذموم  
وان لم يقصد كامر **(قوله منصوبة)** اى بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو  
كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكبره لانها تداس وتوطأ بخلاف  
ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على السر لانها تعظيم لها **(قوله والظاهر الكراهة)**  
لكنها فيه ايسر لانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا واشدها كراهة ما يكون على  
القبلة امام المصلى ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط ثم ما يكون  
خلفه على الحائط او السترا ه قلت وكان عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط  
او ستران في استدبارها استهانة لها فيعارض ما في تعليقها من التعظيم بخلاف ما على بساط  
مفروش ولم يسجد عليها فانها مستهانة من كل وجه وقد ظهر من هذا ان علة الكراهة في  
المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتي **(قوله ولا يكبره)** قدر لا يكبره مع قول  
المصنف الآتى لا لطول الفصل فيكون الآتى تأكيداً فانهم **(قوله تحت قدميه)** وكذا لو كانت  
على بساط يوطأ او مرفقة يشكأ عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب **(قوله)**  
عبارة الشمعى الخ اشار بذلك الى ما في العبارة الاولى من الاشكال وهو انها اذا كانت  
في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصورة فكيف بها اللهم الا ان يراد ان لا يمسكها  
بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك كذا في شرح النية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في  
يده وفي المعراج لا تكبره امامة من في يده تصاوير لانها مستورة بالنسب لستين فصارت  
كصورة نفس خاتمه اه ومثله في البحر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم  
وبغيره عدم نجاسته كما اوخناه في آخر باب الانجاس فراجع **(قوله غير مستين)** الظاهر ان  
المراد به ما يأتي في تفسير الصغيرة تأمل **(قوله ومفاده)** اى مفاد التعليل بأنها مستورة

فوق رأسه او بين يديه  
او بخذاه ) ينة او يسرة  
او محل سجوده (تمثال)  
ولو في وسادة منصوبة  
لامفروشة (واختلف فيما  
اذا كان ) التمال (خلفه  
والاظهر الكراهة ولا يكبره  
(لو كانت تحت قدميه )  
او محل جلوسه لانها امامانة  
(او في يده) عبارة الشمعى  
بدنه لانها مستورة بنبابه  
(او على خاتمه) نقش غير  
مستين قال في البحر ومفاده  
كراهة المستين

**(قوله)** للمستتر بكيس اوصرة) بان صلى ومعه صرة او كيس فيه ذنائب او دراهم فيها صور صغار فلا تكره لاستتارها بحر ومقتضاه انها لو كانت مكشوفة تكره الصلاة مع ان الصغيرة لا تكره الصلاة معها كإتيانها لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في الميت نهر **(قوله)** او ثوب آخر) بان كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتر له فلا تكره الصلاة فيه لاستتارها بالثوب بحر **(قوله)** لاتبين الخ) هذا اضبط مما في التهستاني حيث قال بحيث لاتبدو للناظر الا يتصور ببلغ كافي الكرماني اولاً تبدوله من بعد كافي المحيط ثم قال لكن في الحزاة ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كان اصغر فلا اه **(قوله)** او مقطوعة الرأس) اى سواء كان من الاصل او كان لها رأس ومحي وسواء كان القطع بحيث خيط على جميع الرأس حتى لم يبق لاهتر او بطايه بغيره او بخته او بفلسه لانها لاتعبد بدون الرأس عادة واما قطع الرأس عن الجسد بحيث مع بقاء الرأس على حاله فلا ينشئ الكراهة لان من الطيور ماهو معلق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس لانه لا اعتبار بازالة الحاجبين او العينين لانها تعبد بدونها وكذا لا اعتبار بقطع اليدين او الرجاين بحر **(قوله)** او ممحوة عضواً الخ) تعمم بعد تخصيص وهل مثل ذلك ما لو كانت مقنونة البطن مثلاً والظاهر انه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فمعه والا فلا كالموجود في الثقب لوضع عصا تمسك بها كمثمل صور الحلال التي يلعب بها لانهاتبقى معه صورة تامة تأمل **(قوله)** او اغبر ذي روح) لقول ابن عباس للسائل فان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له ورواه الشيخان والافرق في الشجر بين المتمر وغيره خلافاً لما ذهب بحر **(قوله)** لانها لاتعبد) اى هذه المذكورات وحيتئذ فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عينه لا تمثاله فعلى هذا ينبغي ان يكره استقبال عين هذه الاشياء معراج اى لانها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها **(قوله)** وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم انا لا ادخل بيتاً فيه كلب ولا صورة رواه مسلم وهذا اشارة الى الجواب عما يقال ان كانت علة الكراهة فيما مر كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة لان شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة ينبغي ان تكره ولو كانت الصورة مهانة لان قوله ولا صورة نكرة في سياق النفي فمعه وان كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكره الا اذا كانت امامه او فوق رأسه والجواب ان العلة هي الامر الاول واما الثاني فيفيد اشدية الكراهة غير ان عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والنسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأداو اجعلها بسطاً نعم يرد على هذا ما اذا كانت على بساط في موضع السجود فقدم انه يكره مع انها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لان عبدة الاسنام لا يسجدون عليها بل ينصبونها ويتوجهون اليها الا ان يقال فيها صوراً التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها ان سجد عليها اه ما خلا من الحلية والبحر\* اقول الذي يظهر من كلامهم ان العلة اما التعظيم او التشبه كإقدامه والتعظيم اعم لو كانت عن يمينه او يساره او موضع سجوده فانه لاتشبه

لالمستتر بكيس او صرة  
او ثوب آخر واقره المصنف  
(او كانت صغيرة) لاتبين  
تفاصيل اعضائها للناظر  
فأما وهي على الارض ذكره  
الحلى (او مقطوعة الرأس  
او الوجه) او ممحوة عضو  
لاتعيش بدونها (او لغير ذي  
روح لا) يكره لانها لاتعبد  
وخبر جبريل مخصوص  
بغير المهانة كما يسعه ابن  
الكمال واختلف المحدثون

فيها بل فيها عصم وما كان فيه عصم وشبهه فهو أشد كراهة وأهدأ تفاوتت زعمتها كما مر وخبر  
 حبريل عليه السلام معلول ، تعظيم دليل أحدث الآخر وغيره فعدم دخول ملائكة إنما  
 هو حيث كانت الصورة معصية و مايل كراهة الصلاة بالتعظيم أولى من التعليل بعدم الدخول  
 لأن التعظيم قد يكون عرضاً لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمتنع  
 من الدخول ومع هذا لو صلى على ذلك البساط وسجد عليها تكره لأن فعله ذلك تعظيم لها  
 والظاهر أن الملائكة لا تمتنع من الدخول بذات الفعل العارض وإماماً في الفتح عن شرح عتاب  
 من أنها لو كانت خلقة أو تحت رجليه لا تكره الصلاة ولكن تكره كراهة جعل الصورة  
 في البيت للحديث فظاهره الامتناع من الدخول ولو مهانة وكراهة جعلها في بساط مفروش  
 وهو خلاف الحذب المخصص كما مر **(قوله في امتناع ملائكة الرحمة)** قيد بهم إذ الحفلة  
 لا يفرقون الإنسان لا عند الجماع والحلاء كذا في شرح البخاري وينبغي أن يراد بالحفلة  
 ما هو أعم من الكرم الكاتين والذين يخفضونه من الجن نهر وانظر ما قدمناه قبل فصل  
 القراءة **(قوله ففناه عياض)** أي وقال أن الأحاديث مخصصة بحر وهو ظاهر كلام علماءنا فإن  
 ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إيقاؤه وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة  
 الصغيرة لا تكره في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبابان أه ولو كانت تمنع  
 دخول الملائكة كره إبقاؤها في البيت لأنه يكون شر البقاع وكذا المهانة كما مر وهو صريح  
 قوله في الحديث النار أوقفها وسأدأ واجعلها بسطاً وإمامنا عن شرح عتاب فقد علمت  
 ما فيه **(تلييه)** \* هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقاً لأنه  
 مضاهاة لحاق الله تعالى كما مر **(خاتمة)** \* قال في التهرجوز في الخلاصة من رأى صورة في بيت  
 غيره أن يزبلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصوراً فلا أجر له لأن عمله معصية كذا عن  
 محمد ولو هدم بيتاً فيه تصاوير ضمن قيمته خالياً عنها أو سبأ في باب متفرقات البيوع متا  
 وشرح ما نصه (اشترى ثوباً أوفراً من خزف لأجل استئناس الصبي لا يصح) ولا قيمة له (فلا  
 يضمن مثله وقبل إخلاجه) يصح ويضمن قيمة وفي آخر حظر التجني عن أبي يوسف يجوز بيع  
 اللعبة وإن يلعب بها الصبيان أه **(قوله وذكره تنزيهاً)** كذا عزاه في البحر إلى الحلية لابن أمير حاج  
 ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح أنها تحرمة وإجاب في التهرجوز المذكورة تنزيهاً غير مباح  
 أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرمي بأن الغالب إطلاقهم غير المباح على المحرم أو المكره  
 تحريماً وإن كان يطلق على ما ذكر قلت ويؤيده قول الدرر للنهي عنه لكن قال محسبه  
 نوح أفندي ما أحداً نهى عنه صريحاً فيما عندي من الكتب أه ولذا اقتصر غيره على  
 التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهى خاص لذكره بذكر في الحلية فيما رواه  
 إلا أنها نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عد الآي في المكتوبة ورخص في  
 المسحة أي المسافة لكن قال في الحلية أن ثبت هذا ترجيح القول بعدم الكراهة في  
 التافة والآخر ترجيح القول بعدمها مطلقاً مراد به التنزيه أه وحيث لا نهى ثابت يمتنع  
 تأويل معنى النهاية بما في التهرجوز لذا منى عليه الشارح فتدبر **(قوله نايد)** أي بأصابعه  
 أو بسبحة يمسكها كما في البحر **(قوله ولو نقلا)** بيان لأطلاق وهذا باغراق المحبات

في امتناع ملائكة الرحمة  
 بما على التقدير ففناه  
 عياض وأتمته التودي  
 (و) كره تنزيهاً (عدا آي  
 والصور والتسبيح باليد  
 في الصلاة مطلقاً) ولو نقلا  
 أما خارجها

في ظاهر الرواية وعن الصحابين في غير ظاهر الرواية عنهما انه لا بأس به وقيل الخلاف في  
 الفرائض ولا كراهة في التوافل اتفاقا وقيل في التوافل ولا خلاف في الكراهة في الفرائض  
 نهر **(قوله فلا يكره)** هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للادول  
 ما أخرجه الترمذي وحسن النوى اسناده عن يسيرة قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليكن بالتيسيع والتقدس واعتقن بالانامل فاننن مسائل مستعلقات ولا تغفلن  
 فنسبن الرحمة وتنامه في الحلية **(قوله كمده الخ)** اى في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال  
 في البحر اما الغمز برؤس الاصابع او الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفاقا والعمد باللسان  
 منسد اتفاقا هـ وما قيل من انه يكره بالقلب لاخلاله بالخشوع فيه نظر ظاهر كما في الحلية  
**(قوله لا بأس باتخاذ المسبحة)** بكم الميم آلة التيسيع والذى في البحر والحلية والخزان بدون  
 ميم قال في المصباح المسبحة خرزات منظومة وهو يقتضى كونها عربية وقال الازهرى كلمة مولدة  
 وجمعها مثل غرفة وغرف اهـ والمشهور شرعا اطلاق المسبحة بالضم على النافذة قال في المغرب  
 لانه يسبح فيها ودليل الجواز مارواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم  
 وقال صحيح الاسناد عن سعد بن ابى وقاص انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة  
 وبين يديها نوى اوحدا تسبح به فقال اخبرك بما هو اسير عليك من هذا او افضل فقال  
 سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين  
 ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والمحمد لله مثل ذلك والله اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل  
 ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما ارشدها الى ما هو اسير وافضل  
 ولو كان مكروها لباين لها ذلك ولاتريد المسبحة على مضمون هذا الحديث الا بضم النوى في خط  
 ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم ان نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية  
 الاخبار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسعة فلا كلام لنا فيه وهذا الحديث ايضا يشهد  
 لافضلية هذا الذكر الخصوص على ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلية  
 والبحر **(قوله لا يكره قتل حية او عقرب)** لحبر الشيخين اقلوا الاسودين في الصلاة  
 الحية والعقرب نهر واما قتل القملة والبرغوث فسبأى **(قوله ان خاف الاذى)** اى بان مرت  
 بين يديه وخاف الاذى والا فيكره نهاية وفي البحر عن الحلية ويستحب قتل القرب بالنعل  
 اليسرى ان امكن لحديث ابى داود كذلك ويقاس عليه الحية **(قوله اذا الامر للاباحة)** جواب  
 عما يقال لم يمكن قتلها مستحبا للامر بالقتل ط **(قوله فالاولى الخ)** اى حيث كان الامر  
 بالقتل لمنفعتا فما يخفى منه الاذى الاولى تركه وهو قتل الحية البيضاء التى تمنى مستوية  
 لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقلوا ذا الطفتين والابتر والياكم والحية البيضاء  
 فانها من الجن كما في المحيط وقال الطحاوى لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عهد مع الجن ان لا يدخلوا بيوت امته فاذا دخلوا فقد تقضوا العهد فلازمة لهم والاولى  
 هو الاعذار والانتذار فيقال ارجع باذن الله فان ابى قتله اهـ يعنى الانتذار في غير الصلاة ببحر  
 قال في الحلية ووافق الطحاوى غير واحد آخرهم شيخنا يعنى ابن الهمام فقال والحق ان الحل  
 ثابت الا ان الاولى الامساك عما فيه علامة الجن لالحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم اهـ

قوله عن يسيرة بضم الياء  
 المتناة التحتية وفتح السين  
 حلية اهـ (منه)

مطلب

الكلام على اتخاذ المسبحة

فلا يكره كمده بقلبه او  
 بغمزة انامله وعليه يحمل  
 ما جاء من صلاة التيسيع  
 \* (فروع) \* لا بأس باتخاذ  
 المسبحة لغير رياء كما بسط في  
 البحر (لا يكره) قتل حية  
 او عقرب ان خاف الاذى  
 اذا الامر للاباحة لانه  
 منفعه لنا فالاولى ترك الحية  
 البيضاء لحوف الاذى  
 (مطلقا) ولو بعمل كثير

واقصبتان بصر الغاء المحالة واسكان الفاء الحظان الاسودان على ظهر الحية والابتر الانبي  
 قيل هو جنس كأنه مقلوع الذنب وقيل صنف ازرق مقلوع الذنب اذا نظرت اليه  
 الحامل التت اه **(قوله على الاظهر)** كذا قاله الامام السرخسي وقال لانه عمل رخص  
 فيه لا يصح فهو كالشيء بعد الحدث بحر **(قوله لكن صحح الحلي الفساد)** حيث قال تبع  
 لابن الهمام فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده كما  
 في صلاة الخوف بل الامر في مثله بالاحية مباشرة وان كان مفسدا للصلاة اه ونقل كلام ابن  
 الهمام في الحلية والبحر والنهر واقروه عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بانه  
 مخالف لما عليه عامة رواة شروح الجامع الصغير ومبسوط شيخ الاسلام من ان الكثير لا يسبح اه  
**(قوله الى الظهر قاعدة)** قيد بالظهر احتراز عن الوجه فانها تكره اليه كما مر وفي قوله يتحدث  
 ايماء الى انه لا كراهة لو لم يتحدث بالاولى ولذا زاد الشارح ولو وفي شرح النية افاد به نفى  
 قول من قال بالكراهة بخضرة المتحدثين وكذا بخضرة الثائمين وما روى عنه عليه الصلاة  
 والسلام انصلوا خائف نائم ولا يتحدث فضعيف وصح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها وانا معترضة بيته وبين القبلة فاذا اراد  
 ان يوتر ايقظني فاوترت روياه في الصحيحين وهو يقتضي انها كانت نائمة وما في مسند البزار  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت ان ادى الى التيام والمتحدثين فهو محمول على ما اذا  
 كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي الثائمين اذا خاف ظهور شيء يفسد كراهة  
**(قوله مطلقا)** اى مطلقا او غير معاق و اشار به الى ان قول الكثير وغيره معلق غير قيد وفي شرح  
 النية وجه عدم الكراهة ان كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعابدها والمصحف  
 والسيف لم يعبداه احد واستقبال اهل الكتاب للمصحف لا قراءة منه للعباد وعند ابن حنيفة  
 يكره استقباله للقراءة ولذا قيد بكونه معاقا وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الانتهاء الى الله  
 تعالى لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي الحجاب اه **(قوله اوشع)**  
 بفتح الميم على الوجه والسكون ضعيف مع انه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو  
 المختار كافي غاية البيان وينبغي الاتفاق عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في ليالى رمضان بحر  
 اى في حق الامام اما المقابل لها من القوة فتأنيده الكراهة على مقابل المختار رمى **(قوله)**  
 لان المجوس الخ علة الثلاثة قبله ط **(قوله قتيبة)** ذكر ذلك في القتيبة في كتاب الكراهة ونصه  
 الصحيح انه لا يكره ان يصلي وبين يديه شمع اوسراج لانه لم يعبداه احد والمجوس يعبدون  
 الجمر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره ان المراد بالموقدة التي لها  
 لهب لكن قال في الغاية ان بعضهم قال نكره الى شمع اوسراج كالوكان بين يديه كالوكان فيه  
 حر اونا نار موقدة اه وظاهره ان الكراهة في الموقدة متفق عاينها كافي الجمر تأمل **(قوله لما مر)**  
 علة لعدم الكراهة وهو كونها مهانة ح **(قوله يكره اشتغال الصائم)** لثبته عليه الصلاة  
 والسلام عنها وهي ان يأخذ بشيء فيخال به جسده كله من رأسه الى قدميه ولا يرفع جانباً يخرج  
 يده منه سمي به اعدم منفذ يخرج منه يده كالصخرة الصماء وقيل ان يشتغل بشيء واحد ليس  
 عليه ازار وهو اشتغال اليهود زياى وظاهر التعليل بالنهي ان الكراهة تحريرية كما مر في

على الاظهر لكن صحح  
 الحلي الفساد (و) لا يكره  
 (صلاة الظهر قعد) او  
 قائم ولو (يتحدث) الا اذا  
 خيف الغلط بحديثه (و)  
 لالى (مصحف اوسيف  
 مطلقا اوشع اوسراج)  
 اونا نار توقد لان المجوس انما  
 تعبد الجمر لا النار الموقدة  
 قتيبة (او على بساط فيه  
 تماثيل ان يسجد عليها)  
 لما مر (فروع) لا يكره  
 اشتغال الصائم



فأشاره **(قوله والاعتجار)** لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس أو تكوير عمامته على رأسه وترك وسعاه مكشوفاً وقيل إن تنقب بعمامته فيغطي انفه أماً لاجر أو للبرد أو للتكبر أمداد وكرامته تحريمية أيضاً لما مر **(قوله والتاتم)** وهو تقطيع الألف والهم في الصلاة لأنه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النيران زباني ونقل ط عن أبي السعود أنها تحريمية **(قوله والتتخم)** هو اخراج التخماة بالنفس الشديد لغير عذر وحكمه كاللتنخف في تفصيله كافي شرح المنية أي فأن كان بلا عذر وخرج به حرفان أو أكثر أقصد وفي بعض النسخ والتتخم والمراد به لبس الخاتم في الصلاة بعمل قليل **(قوله وكل عمل قليل الخ)** تقدم الفرق بينه وبين التكثير **(قوله كتنعرض لقمالة الخ)** قال في التهر ويكره قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل احب الى وای ذلك فعل لا بأس به ولعل الامام إنما اختار الدفن لما فيه من التزه عن اصابة الدم يد القتال أو ثوبه وان كان معفو عنه هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والا كره الأخذ فضلاً عن غيره وهذا كله خارج المسجد اما فيه فلا بأس بالقتل بشرط تعرضها له بالاذى ولا يطرحها في المسجد بطريق الدفن أو غيره الا اذا غلب على ظنه انه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام انه يدفنها في الصلاة اي في غير المسجد وبين ما روى عنه انه لو دفنها في المسجد أساءه وفي الامداد عن الذبوع للسيوطي عن ابن العماد طرح القمل في المسجد ان كان ميتاً حرم لتجاسسته وان كان حياً ففي كتب المالكية كذلك لان فيه تعذيباً بالجوع بخلاف البرغوث لانه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حياً في غير المسجد ايضاً اه قال في الامداد والمصرح به في كتبنا انه لا يجوز القاء قشر القملة في المسجد اه قات الظاهر ان العلة تقدير المسجد والا فالمصرح به عندنا ان ما لانفس له سائلة اذا مات في الماء لا يخيه **(قوله وترك كل سنة مستحب)** السنة قيمان سنة هدى وهي المؤكدة وسنة زوائد والمستحب غيره وهو المتدوب اوها قيمان وقد يطلق عليه سنة وقدما تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه تصاویر الحاصل ان السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروها تحريماً وان كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيهاً واما المستحب او المتدوب فيجب ان لا يكره تركه اصلاً لقولهم يستحب يوم الاضحية ان لا يأكل أولاً من اضحيته ولو اكل من غيرها لم يكره فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا انه يشكل عليه قولهم المكروه تنزيهاً مرجعه الى خلاف الاولى ولا شك ان ترك المستحب خلاف الاولى اه اقول لكن صرح في البحر في صلاة العيد عند مسألة الاكل بانه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار الى ذلك في التحرير الاسولي بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تنزيهاً والظاهر ان خلاف الاولى اعم فكل مكروه تنزيهاً خلاف الاولى ولا عكس لان خلاف الاولى قد لا يكون مكروهاً حيث لا دليل خاص كترك صلاة الضحى وبه يظهر ان كون ترك المستحب راجعاً الى خلاف الاولى لا يلزم منه ان يكون مكروهاً ولا ينبغي خاص لان الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم **(قوله وحمل الطفل)** اي لغير حاجة **(قوله وماورد الخ)** جواب سؤال هو انه كيف يكون مكروهاً وقد ورد في الصحيحين

والاعتجار والتاتم والتتخم  
وكل عمل قليل بلا عذر  
كتنعرض لقمالة قبل الاذى  
وترك كل سنة ومستحب  
وحمل الطفل وما ورد  
نسخ بحدیث ان فی الصلاة  
اشغلا

مطلب

فی بیان السنة والمستحب  
والتدوب والمكروه  
وخلاف الاولى

وغيرها عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم فأذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد اوجب عنه باجوبة منها ما ذكره المشرح انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بأن حديث ان في الصلاة لشغلا كان قبل الهجرة وقصة امامة بعدها ومنها ما في البدائع انه صلى الله عليه وسلم لم يكن منه ذلك لانه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها او للتشريع بالفعل ان هذا غير مفسد ومنه ايضا في زماننا لا يكره لواحد منافعه عند الحاجة اما بدونها فمكروه اه وقد أطلال المحقق ابن امير حاج في الحلية في هذا المجل ثم قال ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب الذي لا يعدل عنه كما ذكره النووي فانه ذكر بعضهم انه بالفعل اقوى من القول ففعله ذلك لبيان الجواز وان الآدمي طاهر وما في خوفه من التجاسة معفو عنه لكونه في معدته وان شيا اباطال واجسادهم طاهرة حتى تحقق نجاستها وان الأفعال اذا لم تكن متوالية لا تبطل الصلاة فضلا عن الفعل القليل الى غير ذلك وتماه فيه \* (تمة) \* بقي من المكروهات اشياء اخر ذكرها في المني ونور الايضاح وغيرها منها الصلاة بحضرة ما يشغل البال ويخل بالخشوع كزينة ولهو ولعب ولذلك كرهت بحضرة طعام يميل اليه نفسه وسأني في كتاب الحج قيل باب القرآن يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه ومنها ما في الخرائن تغطية الانف والفم والهرولة للصلاة والانتكاه على حافظ او عصى في الفرض بلا عذر لا في النفل على الاصح ورفع يديه عند الركوع والرفع منه وما روى من الفساد شاذ وأتمام القراءة راكعا والقراءة في غير حالة القيام ورفع الرأس وشويع قبل الامام والصلاة في مظان التجاسة كعمبرة وحام الا اذا غسل موضعته ولا تمثال اوصلي في موضع تزع الثياب او كان في المقبرة موضع اعد للصلاة والاقرب ولا نجاسة فلا بأس كافي الحانية اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات المكروهة وفي التهتاني لانكرام الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الحاشعين وقع بصره عليه كما في جناز المضميرات اه **(قوله)** ويباح قطعها اي لو كانت فرضا كما في الامداد **(قوله)** النحو قتل حية اي بان يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من مسح الفساد به **(قوله)** وندابة اي هربها وكذا الحوف ذئب على غنم نور الايضاح **(قوله)** وفور قدر الطاهر انه مفيد بما بعده من فوات ما قيمته درهم سواء كان ما في القدر له او لغيره وحتى **(قوله)** وشياع ما قيمته درهم قال في جمع الروايات لان مادونه حقير فلا يقطع الصلاة لاجله لكن ذكر في الحيط في الكفالة ان الحبس بالذائق يجوز فقطع الصلاة اولى وهذا في مال الغير اما في ماله لا يقطع والاصح جوازه فيها ما وتماه في الامداد والدي مشي عليه في الفتح التقيد بالدرهم **(قوله)** ويستحب لدافعة الاخيين) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه مخالف لما قدمناه عن الخرائن وشرح المني من انه ان كان ذلك يشغله اي يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فاتها بأنهم لا دافعا مع الكراهة التحريمية وتقتضي هذا ان القطع واجب لاستحباب وبدل عليه الحديث المار لا يخل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حاقن حتى يخفف اللهم الا ان يحمل ما هنا على ما اذا لم يشغله لكن الطاهر ان ذلك لا يكون مدونا للقطع فليأمل ثم رأيت الشرنبلالي بعدما صرح بنسب القطع كما هنا قال وقصة الحديث توجه **(قوله)** وللخروج من الخلاف

ويباح قطعها النحو قتل حية وندابة وفور قدر وشياع ما قيمته درهم له اولغيره ويستحب لدافعة الاخيين وللخروج من الخلاف

عبارته في الخرائن ولازالة نجاسة غير مألوفة لاستحباب الخروج من الخلاف وما هنا علم لشذوله  
لنحو ما إذا مسته امرأة اجنبية **(قوله ان لم يخف الخ)** راجع لقوله وللخروج الخ وما قطعها  
للدافعة الاخبين فقدما عن شرح التنية ان العوايب انه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها  
لفصل قدر الدرهم **(قوله ويحب)** الظاهر منه الافتراض ط **(قوله لا غنة ملهوف)** سواء  
استغاث بالمصلي او لم يعين احدا في استغاثته اذا قدر على ذلك ومثله خوف تردى اعشى في يثر  
مثلا اذا غلب على ظنه سقوطه امداد **(قوله لا لئداء احد ابويه الخ)** المراد بهما الاصول وان  
علوا وظاهر سياقه انه في وجوب الاجابة فيصدق مع بقاء التدب والجواز ط قلت لكن  
ظاهر الفتح انه في الجواز وبه صرح في الامداد بقوله اي لا يجوز قطعها ابتداء احد ابويه من  
غير استغانة وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الاضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان  
كان في نافلة ان علم احد ابويه انه في الصلاة وناداه لابس ان لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه اه  
**(قوله الا في النفل)** اي فيجيبه وجوبا وان لم يستغث لانه لم يعبد بنى اسرائيل على تركه الاجابة  
وقال صلى الله عليه وسلم مامعناه لو كان قطعها لاجاب امه وهذا ان لم يعلم انه يصلي فان علم  
لا تجب الاجابة لكنها اولى باستفاد من قوله لا لابس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستغني  
ط وقد يقال ان لا لابس هنا لدفع ما يوهمن عليه بأسا في عدم الاجابة وكونه عقوقا فلا يفيد  
ان الاجابة اولى وسيأتي تمامه في باب ادراك الفريضة **(قوله ويكره الخ)** لما فرغ من بيان  
الكرهية في الصلاة شرع في بيانها خارجها مما هو من توباعها بحر **(قوله تحريما)** لما أخرجه  
الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن  
شقوا وغربوا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالاستقبال بحر **(قوله)**  
استقبال القبلة بالفرج (يعقب الرجل والمرأة والظاهر ان المراد القبلة جهتها كافي الصلاة وهو  
ظاهر الحديث المار وان التقيد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية انه لو استقبلها بصدرة  
وحول ذكره عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وتقدم هناك ان المكروه  
الاستقبال او الاستدبار لاجل بول او غائط فلو الاستنجاء لم يكره اي تحريما وفي النهاية ولو  
غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف  
يخرف فانه عد ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل فلا بأس اه وكأنه سقط الوجوب  
عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ولخشية التلوث وتقدم هناك ايضا كراهة استقبال  
الشمس والقمر اى لانهما من الآيات الباهرة ولما معهما من الملائكة كما في السراج  
وقدما ان الظاهر ان الكراهية فيه تنزيهية مالم يرد نهي خاص وان المراد استقبال عينهما  
لاجهتهما ولا ضوءهما وتقدم تمام ذلك كله هناك فراجع **(قوله كما كره البالغ)** الظاهر منه  
التحريم ط **(قوله امساك صلي ليل نحوها)** اي جهتها لانه يجرم على البالغ ان يفعل  
بالصغير ما يجرم على الصغير فعلة اذا بلغ ولذا يجرم على ابيه ان يلبسه حريرا او حيا لو كان  
ذكر او يسقيه خمر او نحو ذلك **(قوله مدرجليه)** اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم  
المذكور ط **(قوله اي عمدا)** اي من غير عذر مالم بالعدو او السهو فلا ط **(قوله لانه اساءة)**  
أدب) افاد ان الكراهية تنزيهية ط لكن قدما عن الرحي في باب الاستنجاء انه سيأتي انه يمد

ان لم يخف فوت وقت  
او جماعة ويحب لاغنة  
ملهوف وغريق وحريق  
لا لئداء احد ابويه بلا استغانة  
الا في النفل فان علم انه يصلي  
لا بأس ان لا يجيبه وان لم  
يعلم اجابه (ويكره) تحريما  
(استقبال القبلة بالفرج)  
ولو (في الحلاء) بالمديت  
التغو ط (وكذا استدبارها)  
في الاصح (كما كره) لبالغ  
(امساك صلي) ليلول  
(نحوها) (كما كره) مد  
رحابه في نوم او غيره (اليها)  
اي عمدا لانه اساءة ادب  
قاله مثلا با كبر (او الى  
مصحف او شئ من الكتب  
الشرعية

الرجل إليها ترد شهادته قل وعدا يقتضى التحريم فليحذر **(قوله** الآن يكون) ما ذكر من المصحف والكتب أما القبة فهي إلى عذان السماء **(قوله** مرتفع) طهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أي بما تنطبق به المحاذاة عزمه ونحو ذلك في القرب والبعد ففي البعد لا يمتنع بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد لكثير لا كراهة مطلقا تأمل **(قوله** غلق باب المسجد) إلا فصيح اغلاق لما في القاموس غلق الباب بإفائه لغة ردية في إفائه اه قال في البحر وأما كراهه لانه يشبه المنع من الصلاة قال الله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منعه من يدرس في مسجد تقرر في تدرسه وتسامه فيه **(قوله** الخوف على متاعه) هذا أولى من التقيد بزماننا لأن اندثاره على خوف الضرر فإن ثبت في زماننا في جميع الأوقات ثبت كذلك الأوقات الصلاة أولا فلا أوفى بعنفها ففي بعضها كذا

مضاد  
في أحكام المسجد

في الفتح وفي العناية والتدبير في الغلق لأجل التحلة فإنهم إذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا انتهى بحر ونهر **(قوله** الوط، فوقه) أي الجماع خزائن أما الوط، فوقه بالقدم فغير مكروه إلا في الكعبة فغير عذر لقولهم بكرهه الصلاة فوقها ثم رأيت القهستاني نقل عن المفيد كراهة الصعود على سطح المسجد اه ويزامه كراهة الصلاة أيضا فوقه فلي تأمل **(قوله** لانه مسجد) غلة لكراهة ما ذكر فوقه قال الزبائي ولهذا يصح اقتداء من على سطح المسجد من فيه إذا لم يتقدم على الإمام ولا يعلل الاعتكاف بالصعود إليه ولا يخل للجنب والحائض والفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقك على سطحها بحث اه **(قوله** إلى عذان السماء) يفتح العين وكذا إلى تحت النرى كما في البري عن الأسياجاني بقي لوجعل الواقف تحتها يتأهل للخلاص هل يجوز كافي مسجد بحلة الشحم في دمشق لم أره صريحان سيأتي متافي كتاب الوقف أنه لو جعل تحت سر دابا لمصلحة جائز تأمل **(قوله** واتخاذ طريقا) في التعبير بالاتخاذ أسماء إلى أنه لا يفسق بمرة أو مرتين ولذا عبر في الفنية بالاعتقاد نهر وفي الفنية دخل المسجد قاما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصده وقيل يصلي ثم يخرج من الخروج وقيل إن كان عمدا يخرج من حيث دخل أعدم الما جاني اه **(قوله** غير عذر) فلا يجوز جاز وبصلي كل يوم تحية المسجد مرة بحر عن الخلاصة أي إذا تكرر دخوله فكيف التحية مرة **(قوله** غسقه) يشرح عنه بنية الاعتكاف وإن لم يمكث ط عن الشرنبلالي **(قوله** وادخال نجاسة فيه) عبارة الانشاء وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلوث اه ومفاده الجواز أو جافة لكن في التلويح المؤثرة لا يدخل المسجد من على بدنه نجاسة **(قوله** وعليه فلا يجوز السج) زاد لفظ عليه إشارة إلى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس بمصرح به في كتب المتقدمين وأما بناء العلامة قائم على ما صرحوا به من عدم جواز ادخال نجاسة المسجد وحمله فبعد القواهم أن الدهن نجس يجوز الاستصحاب به كما أفاده في البحر **(قوله** ولا تطينه بحس) في الفتاوى الهندية بكرهه أن يطين المسجد بطين قد بل بماء نجس بخلاف السرفين إذا جعل فيه الطين لأن ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يتصل إلا به كذا في السراجية اه **(قوله** والغصد) ذكره في الأشباه بخلاف قال وأما الغصد فيه في أنه أقدم وإن بني أن لا فرق اه أي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه الريح من الدبر كفي الأشباه واختلف فيه

الآن يكون على موضع مرتفع عن المحاذاة) فلا بكره. قاله الكمال (و) كما كره (غلق باب المسجد) إلا لحوف على متاعه به يفتى (و) كره تحريم (الوط، فوقه) بالبول والغوط (لانه مسجد الى عذان السماء) واتخاذ طريقا غير عذر وصرح في الفنية بفسقه باعتياده (وادخال نجاسة فيه) وعليه (فلا يجوز الاستصحاب بدهن نجس فيه) ولا تطينه نجس (ولا البول) والغصد (فيوه) في أنه

السلف فقيل لأبأس وقيل يخرج إذا احتاج إليه وهو الأصح حموى عن شرح الجامع الصغير  
 للترمذي (قوله وبجرم الخ) لما أخرجه المنذرى مرفوعاً جئوا مساجدكم صبيانكم  
 ومجانينكم ويعكم وشراكم ورفع أصواتكم وسل سيوفكم واقامة حدودكم جبروها في الجمع  
 واجعلوا على أبوابها المظاهر وبحر المظاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح لغة وهو كل ماء يتغير  
 به كافي المصاحب والمراد بالحرمة كراهة التحريم لظنية الدليل وأما قوله تعالى إن طهراً يبقى  
 للطائفين الآية فيحمل الطهارة من أعمال أهل الشرك تأمل وعليه فقوله والافيكروه أى  
 تنزهها تأمل (قوله وصلاته فيها) أى فى العمل والخلف الطاهرين أفضل مخالفة لليهود  
 تنارخانية وفى الحديث صلوا فى نعالكم ولا تشبهوا باليهود رواه الطبرانى فى الجامع الصغير  
 رامزا لصحته واخذ منه جمع من الخبايا أنه سنة ولو كان يمشى بها فى الشوارع لأن النبى  
 صلى الله عليه وسلم وصحبه كانوا يمشون بها فى طرق المدينة ثم يصلون بها فأتى لكن إذا خشى  
 تلويث فرش المسجد بها يذنبى عذمه وإن كانت طاهرة وأما المسجد النبوى فقد كان مفروشا  
 بالحصا فى زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه فى زماننا ولعل ذلك محل ما فى عمدة المفتى من أن دخول  
 المسجد متعلا من سوء الأدب تأمل (قوله لا يكره ما ذكر) أى من الوطء والبول والتغوط نهر  
 (قوله فوق بيت الخ) أى فوق مسجد البيت أى موضع اعتدال السن والتوافل بأن يتخذ بحراب  
 وينطف ويغلب كما مر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كفى الكرماتى وغيره قهستانى  
 فهو كالوالب على سطح بيت فيه مصحف وذلك لا يكره كفى جامع البرهاني معراج (قوله به بقى  
 نهاية) عبارة النهاية والختار للفتوى أنه مسجد فى حق جواز الاقْداء الخ لكن قال فى البحر  
 ظاهره أنه يجوز الوطء والبول أو التخلي فيه ولا يخفى ما فيه فإن البانى لم يعده لذلك فيذنبى أن  
 لا يجوز وأن حكمنا بكونه غير مسجد وأما تظهر فأنه فى حق بقية الأحكام وحل دخوله  
 للجنب والحائض اه ومقابل هذا المختار ما صححه فى المحيط فى معنى الجائز أنه ليس له حكم  
 المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن صلى العيد له حكم المساجد وتماه فى الشربلية  
 (قوله كفاء مسجد) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق فهو كالمتخذ لصلاة جنازة  
 أو عيد فيما ذكر من جواز الاقْداء وحل دخوله للجنب ونحوه كفى آخر شرح التبية (قوله  
 ورباط) هو ما بين السكتى فقراء الصوفية ويسمى الخانقا والتكة رحمتى (قوله ومدرسة)  
 ما بين السكتى طائفة العلم ويجعل لها مدرس ومكان للدرس لكن إذا كان فيها مسجد فحكمه  
 كغيره من المساجد فى وقف القبة المساجد التى فى المدارس مساجد لانهم لا يمتنعون الناس  
 من الصلاة فيها وإذا غلقت يكون فيها جماعة من أهائها وفى الخاتمة دار فيها مسجد لا يمتنعون  
 الناس من الصلاة فيه إن كانت الدار لو اغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة ثبت  
 له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والأفلا وإن كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة  
 فيه اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلونها بحسب الحوض حتى إذا  
 توضع أحد من الحوض صلى فيها اه (قوله واسواق) أى غير نافذة يجعلون مصدبة للصلاة  
 فيها ح ذلك كالتى تجعل فى خان التجار (قوله لاقوارع) أى فاتها ليست كالذكورات قال

وبجرم ادخال صبيان  
 ومجانين حيث غلب تخيسم  
 والافيكروه وينبى لداخله  
 تعاهد ناعه وخفه وصلاته  
 فيما أفضل (لا) يكره  
 ما ذكر (فوق بيت) جعل  
 (فيه مسجد) بل ولا فيه  
 لأنه ليس بمسجد شرعا  
 (و) اما (المتخذ صلاة  
 جنازة أو عيد) فهو (مسجد  
 فى حق جواز الاقْداء)  
 وإن أفضل الصوفى  
 رفقا بالناس (لا فى حق  
 غيره) به بقى نهاية (مثل  
 دخوله للجنب وحائض)  
 كفاء مسجد ورباط  
 ومدرسة ومساجد حياض  
 واسواق لاقوارع

مطلب

كلمة لأبأس دليل على ان  
النسج بغيره لأن الأبأس  
الشدة

(ولأبأس يحقه حلا محرابه)  
فانه يكره لأنه يلحق المصلى  
ويكره التكلف بدقائق  
التقوش ونحوها خصوصا  
في جدار القبلة قاله الحلي  
وفي حظر الحنث وقيل يكره  
في المحراب دون السقف  
والمؤخر انتهى وظاهره  
ان المراد بالمحراب جدار  
القبلة فليحفظ (يخص  
وما ذهب) لو (بمثاله)  
الحلال (لا من مال الوقف)  
فانه حرام (وضمن متوليه  
لو فعل) النقش او البياض  
الاذا خيف طمع الظلمة  
فلا بأس به كافي والا اذا  
كان لاحكام البناء او  
الواقف فعل مثله لقولهم  
انه يعمر الوقف كما كان  
وتمامه في البحرة (فروع)  
افضل المساجد مكة ثم  
المدينة

مطلب

في افضل المساجد

في اواخر شرح التنية والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة راتبة في حكم  
المسجد لكن لا يكف فيها اه (قوله ولا بأس الخ) في هذا التمييز كقال شمس الائمة  
اشارة الى انه لا يؤخر ويكره ان يحجر رأسا برأس اه قال في النهاية لان لفظ لأبأس  
دليل على ان المستحب غيره لان الأبأس الشدة اه واهذا قال في حطرا الهندية عن المضمرات  
والصرف الى الفقراء افضل وعابه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم ان من  
اشراط الساعة ان تزين المساجد الحديث وقيل يستحب لما فيه من تعظيم المسجد (قوله لانه  
يلحق المصلى) اى فيحبل بخشوعه من النظر الى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع  
في مستحبات الصلاة انه ينبغي الخشوع فيها ويكون مفتي بصره الى موضع سجوده الخ  
وكذا صرح في الاشياء ان الخشوع في الصلاة مستحب والظاهر من هذا ان الكراهة  
هنا تزيهية فافهم (قوله ويكره التكلف الخ) تخصيص لما في المتن من نفي الأبأس بالنقش  
ولهذا قال في الفتح وعندنا لأبأس به ومحمل الكراهة التكلف بدقائق التقوش ونحوه  
خصوصا في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها) كاخشاب تينة وبياض نحو اسيداج اه  
ط (قوله وظاهره الخ) اى ظاهر التعاليل بانه يلحق وكذا اخراج السقف والمؤخر فان  
سببه عدم الالهة فيفيد ان المكروه جدار القبلة بتمامه لان علة الالهة لانخص الامام بل  
بقية اهل الصفا الاول كذلك ولذا قال في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على  
المحراب وحائط القبلة لانه يشغل قلب المصلى اه ومثله يقال في حائط الميمنة او الميسرة لانه  
يلحق القريب منه (قوله لو بماله الحلال) قل تاج الشريعة اما لو اتفق في ذلك مالا خيئا  
او مالا سببه الحيث والطيب فيكره لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلوث بيته بما  
لا يقبله اه شربلاية (قوله الا اذا خيف الخ) اى بان اجتمعت عنده اموال المسجد وهو  
مستغن عن العمارة والا فيضعها كما في القهستاني عن النهاية (قوله وتمامه في البحر)  
حيث قال وفيدوا بالمسجد اذ نقش غيره موجب للضمان الا اذا كان معدا للاستغلال تزيد  
الاجرة به فلا بأس به وارادوا من المسجد داخله فيفيد ان تزيين خارجه مكروه واما  
من مال الوقف فلا شك انه لا يجوز للمتولى فعله مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا اذا  
قصد به حرمان ارباب الوظائف كشاهداه في زماننا (قوله افضل المساجد مكة) اى مسجد  
مكة وكذا ما بعده الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العماد ان افضل  
مساجد الارض الكعبة لانه اول بيت وضع للناس ثم المسجد المحيط بها لانه اقدم مسجد  
بمكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا تعدل الف صلاة  
فيما سواه الا المسجد الحرام حموى مخصصا في البرى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذي  
فيه المضاعفة المذكورة فقيل بقاء الحرم وقيل الكعبة وما في الحجر من البيت وقيل الكعبة  
وما حولها من المسجد وحزم به النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ ولي الدين العراقي ولا  
يخص التضييف بالمسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه  
بل المشهور عند اصحابنا انه يع جميع مكة بل جميع حرمها الذي يحرم صيده كما صححه

النوى انتهى ما فاده شيخ مشايخنا محمد بن ظهيرة القرشي الحنفي المكي اه ماجصا \* (تأيه) \*  
 هذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة احدثكم في بيته افضل من صلاته  
 في مسجدي هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا حكاه ابن رشد  
 المالكي في القواعد عن ابي حنيفة كما في الحلية عن غاية السروجي وتماه فيها **(قوله ثم  
 القدس)** لانه احد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها  
**(قوله ثم قبا)** بالقصر والمد منصرف وغير منصرف والقاف مضمومة ط لانه المسجد الذي  
 اسس على التقوى من اول يوم **(قوله ثم الاقدم ثم الاعظم)** كذا في الحلية عن الاجناس والذي  
 في البحر بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه  
 لا يتسكف فيها اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف  
 فيها الا للنساء اه وفي التهستاني مساجد الشوارع هي التي بنيت في الصحارى مما ليس لها  
 مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي اه والحاصل ان بعد القدس الجوامع اى المساجد الكريمة  
 الجامعة للجماعة الكثيرة لكن الاقدم منها افضل كمسجد قبا ثم الاعظم اى الاكثر جماعة  
 فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفي آخر شرح التنية بعد نقله مامر عن الاجناس ثم الاقدم افضل  
 لسبقه حكما الا اذا كان الحادث اقرب الى بيته فانه افضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكما كذا في  
 الواقعات وذكر في الحلية ومنية المفتي وغيرها ان الاقدم افضل فان استويا في القدم فالاقرب  
 ولو استويا فيهما وقوم احدهما اكثر فان كان فيها يقتدى به يذهب للاقل جماعة تكثرها لها  
 بسببه والاختيار والافضل اختيار الذى امامه افقه واصلاح ومسجد حيه وان قل جمعه افضل  
 من الجامع وان كثر جمعه اه ماجصا وحاصله ان في تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لكن  
 عبارة الحانية هكذا واذا كان في منزله مسجد ان يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره ان هذا  
 التفصيل في مسجد الحى تأمل **(قوله افضل اتفاقا)** اى من الاقدم وما بعده لاحترازه  
 فضيلتي الصلاة والسماع ط **(قوله)** ومسجد حيه افضل من الجامع اى الذى جماعته اكثر  
 من مسجد الحى وهذا احد قوانين حكاهما في القنية والثاني العكس وما هنا جزم به في شرح  
 التنية كما مر وكذا في المصنف والحانية بل في الحانية لو لم يكن لمسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه  
 ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لان له حقا عليه فيؤديه **(قوله والصحيح الخ)** قدمنا الكلام  
 مستوفى على هذه المسئلة في شروط الصلاة قيل بحث القبلة فراجعه **(قوله)** وقيل ان تحطى  
 هو الذى اقتصر عليه الشارح في الحظر حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم  
 يحط رقاب الناس في المختار لان عاليا تصدق بخاتمته في الصلاة فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون  
 الزكاة وهم راكعون ط **(قوله)** وانشاد ضالة) هي التنى الضائع وانشادها السؤال عنها وفي  
 الحديث اذا رايتهم من يشد ضالة في المسجد فقولوا لاردها الله عليك **(قوله)** او شعر الخ) قال في  
 الضياء المعنوى والعشرون اى من آفات اللسان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام  
 حسنه حسن وفيه قبيح ومعناه ان الشعر كالنثر يحمده حين يحمده ويذمه حين يذمه ولا بأس  
 باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم محو مسلم ولو بما فيه قال صلى الله  
 عليه وسلم لأن يمتلى احدكم فيحدا خبره من ان يمتلى شعرا فسا كان منه في الوعظ

مطلب

في انشاد الشعر

ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم  
 ثم الاعظم ثم الاقرب  
 ومسجد استاذة لدرسه  
 اولسماخ الاخبار افضل  
 اتفاقا ومسجد حيه افضل  
 من الجامع والصحيح ان  
 ماالحق بمسجد المدينة  
 ملحق به في الفضيلة نعم  
 تحرى الاول اولى وهو  
 مائة في مائة ذراع ذكر  
 مثلا على في شرح لباب  
 المناسك ويحرم فيه السؤال  
 ويكره الاعطاء مطلقا  
 وقيل ان تحطى وانشاد  
 ضالة او شعر الاما فيه ذكر

والحكمه وذكر بولته تعالى وصفة الشقيين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان  
والانتم فإباح وما كان من محو وسحب حرام وما كان من وصف الحدود والقودود والشور  
مذكوره كذا يفصله ابو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده واشاؤه حين تنزل به مهماته  
ويحمله مكسبه تنقص مرواته وترد شهادته اه وقد ما بقية الكلام على ذلك في صدر  
الكتاب قبل رسم المفتي هذا وقد اخرج الامام الضحاوي في شرح مجمع الآثار انه صلى الله  
عليه وسلم عي ان تشد الاشعار في المسجد وان تباع فيه السلع وان يتخلق فيه قبل الصلاة ثم  
وفق بينه وبين ما ورد انه صلى الله عليه وسلم وضع حسان منبره يشد عليه الشعر بحمل الاول  
على ما كانت قريش تهجوه به ونحوه مما فيه صرر او على ما يغلب على المسجد حتى يكون اكثر  
من فيه مناشغلا به قول وكذبت النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه حتى يكون كالسوق  
لا به صلى الله عليه وسلم لم يره عاليا عن خضف الثعل في مع انه لو اجتمع الناس لخضف الثعل  
فيه كره وكذلك البيع واشد الشعر والتحقاق قبل الصلاة ما غلب عليه كره وما افلا اه  
(قوله) يرفع صوت بذكر الحج) اقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال انه حرام  
وبارة قال انه حائز وفي الفتاوى الجبرية من الكراهية والاستحسان حاء في الحديث ما يقتضي  
طلب الجهر به نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم رواه الشيخان وهذا احاديث  
اقتضت طاب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع  
بذلك بين احاديث الجهر والاختفاء بالقرءة ولا يعارض ذلك حديث خبر الذكر الحنفى لانه حيث  
خيف الرباء او تاذى المضايين او التيام فان خلا مما ذكر فقال بعض اهل العلم ان الجهر افضل  
لانه اكثر عملا ولتعدى فؤده الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر  
ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط اه ملخصا وتام الكلام هناك فراجعه  
وفي حاشية الحوى عن الامام الشعرائى اجمع العلماء سلفا وخلفا على استحباب ذكر الجماعة  
في المساجد وغيرها الا ان يشوش جهرهم على نائم او مضى او قري الحج (قوله) الوضوء لان  
ماء مستنقذ طعا فيجب تنزيه المسجد عنه كيجب تنزيهه عن الخطأ واليتم دائع (قوله) لا  
فيما اعد لذلك) انظر هل يشترط اعداد ذلك من الواقف أم لا وفي حاشية المدنى عن الفتاوى  
الحقيقية ولا يظن ان ما حول ثزمزم يجوز الوضوء او الغسل من الحنابة فيه لان حريم زمرم  
يجرى عليه حكم المساجد فيعامل بمعاملتها من تحريم البصاق والمكث مع الحنابة فيه ومن  
حصول الاعتناء فيه واستحباب تقديم اليمنى بناء على ان الداخل من مسجد لمسجد يس  
له ذلك (قوله) كقابل تر) التزفتح التون وكسره هو ان ترى المحممة ما تحل من الارض  
من الماء يقال برت الارض صارت ذات تركدا في الصحاح قول في الخلاصة عرس الاشجار في  
المسجد لانه به اذا كان فيه تقع لمسجد بان كان المسجد ذا تر والاستطوانات لا تستقر  
بدونها وبدون هذا لا يجوز اه وفي الهندية عن التراب ان كان يقع الناس بطله ولا يضيئ  
على الناس ولا يفرق الصفوف لانه به وان كان يقع نفسه بورقه او ثمره او يفرق الصفوف  
او كان في موضع تقع به شاة بين البيعة والمسجد بكره اه هذا وقد رأيت رسالة للاملاء  
ان امير حاج نخذه بمائة مرسا مسجد الاقصى رد فيها على من افنى بخوازه فيه اخذا من

ورفع صوت بذكر ال  
للمتعة والوضوء ال  
اعد لذلك وعرس  
الاشجار لا تقع كقابل  
تر وتكون للمسجد

مطلب

في رفع الصوت بالذكر

مطلب

في الغرس في المسجد



قواهم لو غرس شجرة المسجد فثمرتها للمسجد فدرعا به بأنه لا يلزم من ذلك حل العرس إلا  
 للمعذر المذكور لأن فيه شغل ما عدل للصلاة ونحوها وإن كان المسجد واسعا أو كان في العرس نفع  
 بغيره واللازم إن يجاز قطعاً منه ولا يجوز إبقاؤه أيضاً لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق  
 ظالم حق لأن الظلم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما طال به ورأيت في آخر الرسالة  
 بخط بعض العلماء أنه وافقه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي **(قوله)** واكل ونوم الخ  
 وإذا أراد ذلك يأتي أن ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم  
 يفعل ما شاء فتاوى هندية **(قوله)** واكل نحو نوم أي كبصل ونحوه ماله راحة كراهية الحديث  
 الصحيح في النهي عن قربان أكل النوم واليصل المسجد قال الإمام العيني في شرحه على صحيح  
 البخاري قالت علة النهي أذى الملائكة وأذى المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة  
 والسلام بل الكل سواء لرؤية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذو بلحق بماءص عليه في الحديث  
 كل ماله راحة كراهية ما كولا أو غيره وإنما خص النوم هنا بالذكر وفي غيره أيضاً باليصل  
 والكرات لكثرة أكلهم إياها وكذلك الحق بعضهم بذلك من فيه بخرا وبه جرح له راحة وكذلك  
 القصاب والسمك والمجنوم والأرض أولى بالألحاق وقال سحنون لا يرى الجمعة عليهما واحتج  
 بالحديث والحق بالحديث كل من أذى الناس بلسانه وبه أفتى ابن عمر وهو اصل في نفي كل من  
 يتأذى به ولا يبعد أن يعذر المعذور بأكل ماله ربح كراهية لما في صحيح ابن حبان عن المغيرة  
 ابن شعبة قال انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته في ربح النوم فقال من أكل  
 النوم فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوباً فقال إنك عذرا وفي رواية الطبراني في  
 الأوسط اشكت صدرى فأكلته وفيه نلم يعفنه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم  
 ويلقعدني يتهصر صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلف عن الجماعة وإيضاحاً علاناً أذى  
 المسلمين وأذى الملائكة في النظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر إلى  
 الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده أه ما يخصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي  
 تقييده بما إذا أكل ذلك يعذر إذا كل ناسياً يقرب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً المسا  
 يقطعه عن الجماعة يصنع **(قوله)** وكل عقد الظاهر أن المراد به عقد إداة ليخرج نحو الهبة  
 تأمل وصرح في الأشياء وغيرها بأنه يستحب عقد الكاح في المسجد وسيأتي في الكاح **(قوله)**  
 بشرطه) وهوان لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون احتضار السعة  
**(قوله)** بأن يجلس لأجله) فإنه حينئذ لا يباح بالاتفاق لأن المسجد مابى لأموال الدنيا وفي صلاة  
 الجلالى الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وإن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله  
 تعالى كذا في الترمذي هندية قال الميرى مانصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري لهو الحديث  
 المراد بالحديث الحديث المذكر كجاء في الحديث في المسجد يأكل الحسانات كما تأكل البهيمة  
 الحشيش انتهى فقد أفاد أن النع خاص بالمسكر من القول أما المباح فلا قال في المنفى  
 الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلازمون المسجد وكانوا  
 ينامون ويتحدثون وهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن  
 الأمر المنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناول أه **(قوله)** الإطلاق أوجه

واكل ونوم الاعتكاف  
 وغريب واكل نحو نوم  
 ويمنع منه وكذا أكل مؤذ  
 ولو بلسانه وكل عقد الا  
 لعتكاف بشرطه والكلام  
 المباح وقيد في الظهيرة  
 بأن يجلس لأجله لكن في  
 التهر الإطلاق أوجه

نحت مخالفة للمعقول مع ما فيه من شدة الحرج ط **(قوله)** وتخصيص مكان لنفسه (لانه يخل بالخشوع كذا في الفتية اى لانه اذا اعتاده ثم صلى في غيره ببق باله مشغولا بالاول بخلاف ما اذا لم يألف مكانا معينا **(قوله)** وليس له الخ) في الفتية في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الاوزاعي له ان يزعمه وليس له ذلك عندنا اه اى لان المسجد ليس ملكا لاحد يخرج عن النهاية قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يقم عنه على نية العود بالامهله كالوقام للوضوء مثلا ولا سيما اذا وضع فيه ثوبه لتحقيق سبق يده تأمل وفي شرح السير الكبير للسرخسي وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والنزول بمخى او عرفات للحج حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو احق وليس للآخر ان يحوله فان اخذ موضعا فوق ما يحتاجه فلغير اخذ الزائد منه فلو طلب ذلك منه رجلا فان اراد اعطاه احدها دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه احدها فآراد الذي اخذه او لا وهو غنى عنه ان ينزل فيه آخر فلا لانه اعترض على يده يداخرى بحقه لاحتياجها الا اذا قال انما كنت اخذته لهذا الآخر بأمره لانتفى فأذا حلف على ذلك له اخراجه لانه يمين ان يده فيه كانت يد أمره وحاجة الأمر متع غير من أثبت اليد عليه اه ملخصا قال الحير الرملى ومثل المسجد مقاعد الاسواق التي يتخذها المخترفون من سبق لها فهو الاحق بها وليس لتخذها ان يزعمه اذا حلق له فيها مادام فيها فإذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كاصوا عليه في كتبهم اه والمراد بها التي لانصر العامة والازعيج القاعد فيها مطلقا **(قوله)** واذا ضاق الخ) اقول وكذا اذا لم يضق لكن في عموده قطع العصف **(قوله)** بل ولاهل المحلة الخ) قال في الفتية وكذا لاهل المحلة ان يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد اه **(قوله)** ولهم نصب متول) اى ولو بالنصب قاض كقدمناه عن العناية **(قوله)** لا للدرس او ذكر) لانه ما يلى لذلك وان جاز فيه كذا في الفتية **(قوله)** فاستماع العظة اولى) الظاهر ان هذا خاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاعتاظ بمواعظها الحكمية اذ لا شك ان من له قدرة على ذلك يكون استماعه اولى بل اوجب بخلاف الجاهل فانه يفهم من المعلم والمواعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك انفع له **(قوله)** ولا ينبغي الكتابة على جدران) اى خوفا من ان تسقط وتوطأ بمخرج عن النهاية **(قوله)** خفافش كرم ان الوطواط قاموس **(قوله)** لثقتي) جواب سؤال حاصله انه صلى الله عليه وسلم قال اقروا الطير على مكائنها فازال العنخ مخالفة للامر فأجاب بأنه للتقية وهي مطلوبة فالجديت مخصوص بغير المساجد ط

مطلب

فيمن سبقت يده الى مباح

وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا واذا ضاق فللمصلى ازعاج القاعد ولو مشتغلا بقراءة او درس بل ولاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجد واحدا وعكسه لصلاة لا للدرس او ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة على جدران ولا لباس برى عيش

خفافش وحمام لتقيقته

باب الوتر والتوافل

كل سنة نافلة ولا عكس

## باب الوتر والتوافل

الوتر يفتح الواو وكسرها ضدا للفتح والتوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت لنا لاعتباط **(قوله)** كل سنة نافلة (قدمنا قبل هذا الباب في آخر المكر وهات تقسيم السنة الى مؤكدة وغيرها وبسطنا ذلك ايضا في سنن الوضوء والكل يسمى نافلة لانه زيادة على الفرض لتكميله ومراعاة الاعتذار عن ترك التصريح بالسنة في الترجمة مع ان الباب معقود لبيانها ايضا **(قوله)** ولا عكس) اى اغويا لان الفقيه بمنزلة النظر الى

القواعد المطلقة فالمراد وليس كل نافلة سنة فإن كل صلاة لم تقبل بعينها نافلة وليست بسنة بخلاف ما طالب بعينها كصلاة الليل والضحي مثلا ففهم **(قوله هو فرض عملا)** أي يفرض عمله أي فعله بمعنى أنه يعامل معاملة الفرائض في العمل فيأثم بتركه وبفوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله عملا تمييز محول عن الفاعل واعتد أن الفرض نوعان فرض عملا وعلماء وفرض عملا فقط فلاول كالصلوات الخمس فإنها فرض من جهة العمل لا لخل تركها وبفوت الجواز بفوتها بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل ما بعدها قبل قضاء المأثومة وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بتركها والثاني كالوتر فإنه فرض عملا كما ذكرناه وليس بفرض علماء أي لا يفترض اعتقاده حتى أنه لا يكفر منكركه لظنية دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا ونظيره مسح ربيع الرأس فإن الدليل القطعي أقاد أصل المسح وأما كونه قدر الربع فإنه ظني لكنه قوة عند المجتهد ما رجع دليله الظني حتى صار قريبا من القطعي فسماه فرضا أي عمليا بمعنى أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا بفوت الجواز به وليس فرضا علماء حتى لو أنكره لا يكفر بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لأنه يطاق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات العبدن وأكثر الواجبات من كل ما يجبر بسجود السهو وقد يطاق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما قدمناه عن الثلوث في بحث فرائض الوضوء فراجع **(قوله وواجب اعتقادا)** أي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم أنه يجب اعتقاد وجوبه إذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما أمكن الإيجاب فعلة لأنه لا يجب فعل ما لا يعتقد واحبا ولذا اشكل قولهما بسببته وجوب فضائه كإثباتي ويدل عليه أيضا قول الأصوليين في الواجب أن حكمه اللزوم عملا لاعلماء على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه اللزوم عملا وعلماء على الظن فليزمه أن يعلم ظننه أي أنه واجب والألغا قولهم على اليقين وحينئذ فيشكل قول الزيلعي أن اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الخنفي إلا أن يحاج بان المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر لأن الوجوب يطلق بمعنى الفرض أيضا كما مر فليتأمل **(قوله وسنة نبوتنا)** أي نبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني قاله تالان رواه أبوداود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم اوتروا قبل أن تصبحوا رواه مسلم والأمر للوجوب وتامه في شرح الشبهة **(قوله بين الروايات)** أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فإنه روى عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أولى من التفريق فرجع الكل إلى الوجوب الذي منى عليه في الكثر وغيره قال في البحر وهو آخر أقوال الإمام وهو الصحيح محيط والأصح خاتية وهو الظاهر من مذهبه مبسوط اه ثم قال وأما عنهما فسنه عملا واعتقادا ودليلا لكنها أكد سائر السنن المؤقتة **(قوله وعليه الخ)** أي على ما ذكر من التوفيق فإنه لو حملت رواية الفرض على ظاهرها لزمه أكثر حاحده ولو حملت رواية الواجب على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجواز بفوته ولا يعامل معاملة الفرض لزم أن لا يفسد الفجر بتركه ولا عكسه ولو حملت

مطلب

في الفرض العامي والعمل  
والواجب

(هو فرض عملا وواجب  
اعتقادا وسنة نبوتنا) بهذا  
وفتوا بين الروايات وعليه

رواية السنة على ظاهرها لزم ان لا يقضى وان يصح قعدا وراكبا في تفرغ المصنف لف  
ونشر مرتب فافهم **(قوله)** فلا يكفر جاحده اي جاحد اصل الوتر اتفاقا لان عدم الاكفار  
لازم السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قات والمراد الجحود مع رسوخ الادب  
كان يكون لشبهة دليل او نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من انه لو ترك السن فان رآها حقا اثم  
والاكفر لانهم علموه بان ترك استخفافا كما عزاه في البحر الى التجسس والتوازل والمحيط  
ولقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخف ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السن اه  
واراد بما مر هو ان يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله ثم اعلم انه قال في الاشياء  
ويكفر بانكار اصل الوتر والاضحية اه ومثله في الفنية ومفهومه ان المراد هنا جحود  
وجوبه ويؤيده تعليل الزباني بنوعه بخبر الواحد فان الثالث بخبر الواحد وجوبه لا اصل  
مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين  
من الشافعية بان من انكر مشروعية السن الراتبه او صلاة العيدين يكفر لانها معلومة من الدين  
بالضرورة وسيأتي في سنة الفجر انه يخشى الكفر على منكرها قلت ولعل المراد الانكار  
بنوع تأويل والا فلا خلاف في مشروعيتهما وقد صرح في التحرير في باب الاجماع بان منكر  
حكم الاجماع انطوى بكفر عند الحنفية وطائفة وقوات طائفة لا وصرح ايضا بان ما كان  
من ضروريات الدين وهو ما يعرف الخواص والعوام انه من الدين **كوجوب اعتقاد**  
**التوحيد والرسالة والصلوات الخمس واخواتها يكفر منكره** وما لا فلا كفساد الحج بالوطء  
قبل الوقوف واعطاء السدس الجدة ونحوه اي مما لا يعرف كونه من الدين الا لخواص ولا شبهة  
ان ما نحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه يعلم الخواص والعوام انها من الدين بالضرورة  
فينبغي الحزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف تركها فانه ان كان عن استخفاف كما مر  
يكفر والا بان يكون كسلا او فسقا بالاستخفاف فلا هذا ما ظهر لي والله اعلم **(قوله)** مفسده  
اي للفجر والفجر غير قيد بل هو مثال **(قوله)** كمكسه وهو تذكر الفرض فيه ح **(قوله)**  
بشرطه وهو عدم ضيق الوقت وعدم صيرورتها سنا واماعده النسيان فلا يصح هنا لان فرض  
المسئلة فيما اذا تذكره في الفجر او تذكر الفجر فيه رحتي فافهم **(قوله)** خلافا لهما فلا يحكمكان  
بالفساد لانه سنة عندهما ط **(قوله)** ولكنه يقضى لاوجه الاستدراك على قول الامام  
وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا بعد حكايته الخلاف فيما قبله اي انه يقضى وجوبا ايضا  
اماعده فظاهر واماعنده وهو ظاهر الرواية عنهما فاقوله عليه الصلاة والسلام من نام  
عن وتر اونسبه فابصه اذا ذكره كافي في البحر عن المحيط واستشكله في الفتح والنهر بان وجوب  
القضاء فرع وجوب الاداء واحب في البحر بما ذكر عن المحيط قات ولا يخفى ما فيه فان دلالة  
الحديث على وجوب القضاء بما يقوى الاشكال الا ان يحاج فانهما لما ثبت عندهما دليل  
السية قالوا بمات دليل القضاء قالوا به ايضا انما بالذنب وان خاف القياس **(قوله)** ولا يصح  
الحج لان الواحشات لا تصح على الراحة بلا عذر وعندها وان كان سنة لكن مرجع عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه كان يتنقل على راحته من غير عذر في الليل واذ بلغ الوتر نزل فيوتر على  
الارض نحر عن المحيط والقعود كالركوب **(قوله)** اتفاقا راجع للمسائل الثلاث ح وانما

مطلب

في منكر الوتر والسنة  
او الاجماع

(فلا يكفر) بضم فسكون  
اي لا ينسب الى الكفر  
(جاحده وتذكره في  
الفجر مفسده كعكسه)  
بشرطه خلافا لهما ( )  
لكنه (يقضى) ولا يصح  
قاعدا ولا راكبا اتفاقا  
(وهو ثلاث ركعات بتسليمة

الحلاف في حرس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر وسلاة العصر  
 واعادته بفساد العشاء خزان اي فانه على القول بسنيته لا يلزم فساد الفرض ولا فساد  
 بالتذكر ولا يقضي في الوقتين المذكورين ويعاد لو ظهر فساد العشاء دونه **(قوله كالمغرب)**  
 افاده ان القدمة الاولى فيه واجبة وانه لا يبطل فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)**  
 حتى لو نسي **(قوله كالمغرب)** ولو كان كالنفل لعاد قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجود  
 لان كل ركعتين من النفل سلاة على حدة ط **(قوله لا يعود)** اي اذا استتم قائماً لا اشتغاله  
 بفرض القيام **(قوله كاسيحي)** اي في باب سجود السهو ولكنه رجع هناك عدم الفساد ونقل  
 عن البحر انه الحق **(قوله)** ولكنه استدراك على ما تبوهم من قوله كالمغرب من انه لا يقرأ  
 السورة في نالته **(قوله احتياطاً)** اي لان الواجب تردد بين السنة والفرض فبالنظر الى  
 الاول تجب القراءة في جميعه وبالنظر الى الثاني لا تجب احتياطاً شرح المية **(قوله)** والسنة  
 السور الثلاث اي الاعلى والكافرون والاخلاص لكن في النهاية ان التعيين على الدوام  
 يقضي الى اعتقاد بعض الناس انه واجب وعو لا يجوز فلو قرأ بما ورد به آثاراً احكاماً بالامواظبة  
 يكون حسناً بحر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك جازاً لا يجوز غيره قدمنا  
 الكلام فيه قيل باب الامامة **(قوله)** وزيادة المعوذتين الخ اي في الثالثة بعد سورة الاخلاص  
 قال في البحر عن الحلية وما وقع في السن وغيرها من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن  
 معين ولم يخترها اكثر اهل العلم كما ذكره الترمذي اه **(قوله ويكبر)** اي وجوباً وفيه قولان كما  
 مر في الواجبات وقدمنا هناك عن البحر انه ينبغي ترجيح عدمه **(قوله)** رافعيديه اي سنة الى  
 حذاء اذنيه كتكبير الاحرام وهذا كما في الامداد عن جمع الروايات لوفى الوقت اما في القضاء  
 عند الناس فلا يرفع حتى لا يطاع احد على نقصه اه **(قوله كامر)** اي في فصل اذا اراد  
 الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسر رفع اليدين الا في سجع **(قوله)** ثم يعتمد اي يضع يمينه على  
 يساره كما في حالة القراءة ح **(قوله)** وقيل كالداعي اي عن ابي يوسف انه يرفعهما الى صدره  
 ويطونهما الى السماء امداد والظاهر انه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية  
 تأمل **(قوله)** وقت فيه اي في الوتر او الضمير الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة  
 القنوت الذي هو واجب عنده فنقل في المجتبى انه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى  
 الصغرى العكس وينبغي تصحيحه بحر قال في المغرب وهو المشهور وقولهم دعاء القنوت  
 اضافة بيان اه ومثله في الامداد ثم القنوت واجب عنده سنة عندهما كالحلاف وفي الوتر كما  
 في البحر والبدائع لكن ظاهر ما في غرر الافكار عدم الحلاف في وجوبه عندنا فانه قال  
 القنوت عندنا واجب وعند مالك مستحب وعند الشافعي من الاعاض وعند احمد سنة تأمل  
**(قوله)** ويسن الدعاء المشهور قدمنا في بحث الواجبات التصريح بذلك عن الزهر وذكر في  
 البحر عن الكرخي ان القنوت ليس فيه دعاء مؤقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة  
 ولان المؤقت من الدعاء يذهب برقة القلب وذكر الاسيحي ان ظاهر الرواية وقال بعضهم  
 المراد ليس فيه دعاء مؤقت ماسوى اللهم اننا نستعينك وقال بعضهم الافضل التوقيت ورجحه

كالمغرب حتى لو نسي  
 القعود لا يعود ولو عاد  
 ينبغي الفساد كما سيحي  
 (و) لكنه (بقرأ في كل  
 ركعة منه فاتحة الكتاب  
 وسورة احتياطاً والسنة  
 السور الثلاث وزيادة  
 المعوذتين لم يخترها الجمهور  
 ويكبر قبل ركوع ثالثه  
 رافعيديه كما مر ثم يعتمد  
 وقيل كالداعي (وقت فيه)  
 ويسن الدعاء المشهور  
 ويصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم به يقى

في شرح النية تبركا لما تأنور اه والمظاهر ان القول الثاني والثالث متحدان وحاصلهما تقييد  
 ظاهر الرواية بغير المأنور كما يفيد قول الزيلعي وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله  
 اللهم اناسئبتك الخ اللهم اهدنا الخ اه فلفظ يعني بيان لمراد محمد في ظاهر الرواية فلا  
 يكون هذا القول خارجا عنها ولذا قال في شرح النية والصحيح ان عدم التوقيت فيما  
 عند المأنور لان الصحابة افتقوا عليه ولانه ربما يجرى على اللسان ما يشبه كلام الناس اذا  
 لم يؤقت ثم ذكر اختلاف الالفاظ الواردة في اللهم اناسئبتك الخ ثم ذكر ان الاول ان  
 يضم اليه اللهم اهدني الخ وان ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر انه كان  
 يقول بعد عذابك الجدة بالكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات  
 والاف بين قلوبهم واساح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم امن كفرة  
 الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقالون اولياك اللهم خالف بين كذبهم وزلل اقدامهم  
 وانزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه الترمذي  
 انه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني اعوذ برضاك من سطوك وبمعاذك  
 من عقوبتك واعوذ بك منك لاحصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك وغير ذلك  
 من الادعية التي لانتبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة  
 الآية وقال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي بكررها ثلاثا وقيل يقول يارب ثلاثا ذكره  
 في الذخيرة اه اقول هذا يفيد ان ما في البحر من قوله ذكر الكرخي ان مقدار القيام  
 في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل اه بيان للافضل او هو  
 مبنى على القول بان القنوت الواجب هو طول القيام لالدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية ان  
 ما مر من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني اعوذ برضاك من سطوك  
 الخ جاء في بعض روايات النسائي انه كان يقوله اذا قرع من صلاته وتبوء مضجعه **(قوله)**  
 وصح الجدة قال في الحلية والجدة ان عذابك الجدة ثابت في رواية الطحاوي وفي البحر انه  
 ثابت في مراسيل ابى داود وبه اندفع قول الشعمي في شرح التقاية انه لا يقوله **(قوله)** وملحق  
 بمعنى لاحق ) مبتدأ وخبر وهو بكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على انه  
 الاصح ويقال بفحها ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه صواب كذا في الحلية  
 قلت بل في القاموس الفتح احسن والصواب تأمل **(قوله)** بمعنى لاحق ) اى انه من لاحق  
 المزيد بمعنى لاحق المجرد وفي الشرنبلالية ان المطرزي صحح ان المراد ملحق الفساق بالكفار  
 والاول اولى احترازا عن الاضمار وتامه فيها قلت ولعل ما صححه المطرزي وهو صاحب  
 المغرب تليد الزمخشري وشيخ صاحب الفقيه بناء على مذهبهم الفاسد مذهب الاعتزال  
 من ان عصاة المؤمنين مخلدون في النار كالكفار **(قوله)** كأنه لانه كلمة مهمة ) كذا في البحر  
 لكن فيه انه ورد في صفة البراق له جناحان يحفذهما ويستعين على السير **(قوله)** على  
 الاصح ) كذا في المحيط وفي الهداية انه المختار ومقابلته ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر  
 في بلاد العجم للامام ليتعلموا وفصل بعضهم بين ان يعلمه القوم فالافضل للامام

وصح الجدة لكسر بمعنى  
 الحق وملحق بمعنى لاحق  
 ونحوه بدل مهمة بمعنى  
 نسرع فان قرأ بذا  
 معجمة فسدت خالية  
 كأنه لانه كلمة مهمة  
 (خافنا على الاصح مطلقا)

الاختفاء والا فالجهر اه قلت هذا التفصيل لا يخرج عما قبله وفي امنية من حنبذ الجهر  
اختاره دون جهر القراءة (قوله ولو اماما) قال في الحرائن اماما كان او مأمرا او منفردا اماما  
او قفيا وفي رمضان او غيره (قوله الحديث الخ) افاد ان المخافة ليست واجبة ط (قوله ففي  
غيره اولى) وجه الاول ان النية متحدة في الفرض والنفل بخلاف الوتر ففيه تفرقة ط  
اي لان امامه ينويه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراه احتجتم ثم غاب فلا يصح انه يصح  
الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطيا وحسن الظن به اولى بخبر عن الزاهد (قضى  
كاسمه في البحر) حيث ذكر ان الحاصل انه ان علم الاحتياط منه في مذهبا فلا كراهة في  
الاقتداء به وان علم عدمه فلا حجة وان لم يعلم شيئا كره ثم قال وظهر الهداية ان الاعتبار  
لاعتقاد المقتدى ولا اعتبار لاعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشافعي رآه من امرأة وما يتوضأ  
قالا كثر على الجواز وهو الاصح كافي الفتح وغيره وقال الهندواني وجاعة لا يجوز ويرجحه في  
النهاية بأنه اقيس لان الامام ليس بمصل في زعمه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به ورد بان  
المعتبر في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وانه ينبغي حمل حال الامام على التقليد لئلا تلزم  
الحرمة بصلاته بلا طهارة في زعمه ان قصد ذلك اه قال في النهر وعلى قول الهندواني يصح  
الاقتداء وان لم يحتط اه وظاهره الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكن ذكر العلامة  
نوح اقدسي ان اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المأثر في  
اعتبار رأى الامام ايضا فالحنفي اذا رأى في ثوب امام شافعي مينا لا يجوز اقتداؤه به اتفقا  
وان رأى نجاسة قابلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها مانعة على رأى الامام والمعتبر  
رأيهما اه وفيه نظر يظهر قريبا هذا وقد بسطنا بقية ابحاث الاقتداء بالتخالف في باب  
الامامة (قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتقد قول الصاحيين وكذا كل من يقول بسنن  
(قوله على الاصح فيها) اي في جواز اصل الاقتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله خلافا  
لما في الارشاد من انه لا يجوز اصلا باجماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتنفل وخلاف لما  
قاله الرازي من انه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو  
مجتهد فيه كما لو اقتدى بامام قدر عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه ان سلامه لم يفسد وتره  
لان ما بعده بحسب من الوتر فكانه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقريته قوله كما  
لو اقتدى الخ ومقتضاه ان المعتبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قدمناه اتفا عن نوح اقدسي  
(قوله الاتحاد الخ) علة لصحة الاقتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن  
ابن الفضل انه يصح الاقتداء لان كلا يحتاج الى نية الوتر فاهدر اختلاف الاعتقاد في صفة  
الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه واستشكله في الفتح بانه اقتداء المفترض بالمتنفل وان لم  
يخطر بخاطر عند النية صفة النية او غيرها بل مجرد الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجنيس لتقرر  
الظلية في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجنيس ايضا من ان الامام ان نوى الوتر  
وهو يراه سنة جاز الاقتداء بمن صلى الظاهر خلف من يرى ان الركوع سنة وان نواه بنية  
التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتنفل اه ولم يذكر الشارح تعليل  
اشتراط عدم الفصل بسلام اكتفاء بما اشار اليه قبله من ان الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى

الاقتداء بشافعي

ولو اماما الحديث غير  
الحنفي (اصح الاقتداء فيه)  
ففي غيره اولى انما يتبع  
منه ما يفسده في سنة  
في الاصح كما يفسد في البحر  
(بشافعي) مثلا (لا يفسده  
بسلامه) لان قصده (على  
الاصح) فيه الاتحاد وان  
اختلاف الاعتقاد

والسلام فوض في اعتقاده فيفسد اعتقاده وإن صح سرورعه معه إذا لماع منه في الابتداء كما  
أفاده ( قوله ولد ابوي ) أي لأجل الاختلاف المجهوم من قوله وإن اختلف الاعتقاد  
ط ( قوله لا الوتر الواحد ) الذي يأتي أن يفهم من قولهم أنه لا يسوي به واجباً له إلا زمة  
تعيين الوجوب لامتعة من ذلك لأنه إن كان حنفياً يأتي أن ينويه ليطابق اعتقاده وإن كان  
غيره فلا تضرب تلك التسمية بغير ( قوله للاختلاف ) أي في الوجوب والسنية وهو علة للعبد  
فقط وعلّة الوتر قدمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ماضر لفهمه من الكاف ط ( قوله ويأتي  
المأموم الخ ) هذا من أسئلة المحقق الآتية التي يفعاها المؤمن أن فعلاها الإمام وما منى عليه  
المصنف تبعاً للكثير هو واختار كما في البحر عن المحقق وعبارة المحقق كفي الحلية قال أبو يوسف  
يسن أن يقرأ المقتدى أيضاً وهو اختار لأنه دعاء كسائر الأدعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤمن  
لأنه شبهة القرآن احتياطاً له وهو صريح في أنه سنة لا مقتدى لأوجب إلا أن يكون مبني  
على ما مر عن البحر من أن القنوت سنة عندها ( قوله ولو يشافى الخ ) أي وقنت بدعاء  
الاستعانة لدعاء الهداية الذي يدعوه إمامه لأن المتابعة في إطلاق القنوت لأى خصوص  
الدعاء كما حرره الشيخ أبو السعود عن الشيخ تيداعلى وإن وقنت في في الشربلية ( قوله لأنه  
مجتهد فيه ) قد معنا معنى هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الإمام يعني في المجتهد فيه  
لأى المقطوع بنسخه أو بعده سنته كقنوت جزاره وقدمنا هناك من أمثلة المجتهد فيه  
سجدتنا السهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات العبد وقنوت الوتر بعد الركوع  
والظاهر أن المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في انقسام فيه لأى  
الدعاء إن قلنا أنه سنة للمقتدى لأوجب ( قوله لأنه منسوخ ) فصار كالكبير خمساً في الجنازة  
حيث لا يتابعه في الخامسة بغير ( قوله بل يقف ) وقيل يقعد وقيل يعلى الركوع وقيل  
يسجد إلى أن يدرك فيه شربلية ( قوله مرسلابديه ) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر  
مسنون وهذا الذكر ليس بمسنون عندنا \* ( تلييه ) قال في الهداية دلت المسئلة على جواز  
الاعتقاد بالشافعية وإذا علم المقتدى منه ما يزرع فساد صلاته كالنقص وغيره لا يجزئه انتهى  
ووجه دلالتها أنه لو أصبح الاعتقاد لم يصح اختلاف علمائنا في أنه يسكت أو يتابعه بغير ( قوله  
لفوات محله ) لأنه لا يشرع لأى محض القيام فلا يستعدي إلى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو  
الركوع وأما تكبيرات العبد فإنه إذا تذكرها فيه يأتي بها فيه لأنها لم تخضع بمحض القيام لأن  
تكبيرة الركوع يؤتى بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات العبد باجماع الصحابة  
فإذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العذر بالأولى  
بحر \* أقول وهو مأخوذ من الحلية وأصله في البدائع لكن ما ذكره من أنه يأتي بتكبيرات  
العبد في الركوع وإن صرح به في البدائع والخبرة وغيرها مخالف لما صرح به صاحب  
البدائع نفسه في فصل العيد من أن الإمام لو تذكر في ركوع الركعة الأولى أنه لم يكبر فإنه  
يعود ويكبر ويتنقض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الإمام في الركوع  
ونخف قوت الركعة وأنه يكبر فيه والفرق أن محل التكبيرات في الأصل القيام المحض  
ولكن الحقنا الركوع بالقيام في حق المقتدى لفرضه وجوب المتابعة أه فانظر إلى ما بين

(د) (ابوي الوتر لا الوتر  
الواجب كما في العبدن )  
للاختلاف (ويأتي المأموم  
بقنوت الوتر) ولو يشافى  
يقنت بعد الركوع لأنه مجتهد  
فيه (لا الفجر) لأنه منسوخ  
( بل يقف ساكتاً على  
الظاهر ) مرسلابديه (ولو  
نسيه ) أي القنوت ( ثم  
تذكره في الركوع لا يقنت  
فيه ) لفوات محله



الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع ثانياً منى في شرح النية ثم فرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العيد مجعاً عليه دون القنوت واقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العيد بان ما في البدائع ثانياً رواية النوادر وان ظاهر الرواية انه لا يكبر ويمضى في صلاته وصرح بذلك في البحر ايضاً هناك وعليه فلا اشكال اصلاً اذا فرق بينه وبين القنوت ففهم والله اعلم **(قوله)** ولا يعود الى القيام ان قات هو وان لم يقن فقد حصل القيام برفع رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لاقية فيكون عدم العود الى القيام كتابة عن عدم القنوت بعد الركوع لان القيام لازم والقنوت ملزوم فاطلاق اللازم لينقل منه الى الملزوم ح **(قوله)** لان فيه رفض الفرض للواجب يعنى وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاساءة على قول آخر والحق الثاني كما أتى في باب سجود السهو ح **(قوله)** لكون ركوعه بعد قراءة تامة اى لم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو تذكر الفاتحة او السورة حيث يعود وينتقض ركوعه لان عوده صارت قراءة الكل فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتقض ركوعه فلو لم يركع بطلت ولوركه وادركه رجل في الركوع الثاني كان مدركا لتلك الركعة بحر ملخصاً اى لان الركوع الثاني هو المعتبر لارتفاض الاول بالعود الى القراءة بخلاف العود الى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركن فانتدى به رجل لم يدرك الركعة لان هذا الركوع اخو وما نقله ح عن البحر وسبعة ط فيه اختصار محل فافهم وقدمنا في فصل القراءة بيان كون القراءة تقع فرضاً بالعود فراجع ح «فرع» ترك السورة دون الفاتحة وقت ثم تذكر يعود ويقرا السورة وبعد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرها **(قوله)** لزواله عن محله تعاميل لمافهم قبله من الصور الاربع وهى ما لو قنوت في الركوع او بعد الرفع منه واعاد الركوع اولاً وماذا لم يقن اصلاً كما حققه ح **(قوله)** قطعه وتابعه لان المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كافى في سقوط الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فيترك المتدوب للواجب رحمتي **(قوله)** ولو لم يقرأ الح اى لوركه الامام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع والايقتن ثم يركع خاتمة وغيرها وهل المراد ما يسمى قنوتاً او خصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول **(قوله)** بخلاف التشهد اى فان الامام لو سلم اوقام للتأنيث قبل تمام المؤتم التشهد فانه لا يتابعه بل تجبه لوجوبه كقدمه في فصل الشروع في الصلاة **(قوله)** لان المخالفة الح هذا التعاميل عليل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقدمنا عن شرح النية ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوته بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه آنفاً وحينئذ فوجه الفرق بين القنوت والتشهد هو ان قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في الركوع واجبة فاذا خاف فوتها يترك السنة للواجب واما التشهد فأتامه واجب لان بعض التشهد ليس بتشهد فيتمه وان قات المتابعة في القيام او السلام لانه عارضها واجب تأكد بالتأنيث به قبلها فلا يفوته لاجلها وان كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بان المقتدى يتم التشهد اذا قام الامام الى الثالثة وان خاف ان تقوته

(ولا يعود الى القيام) في  
الاصح لان فيه رفض  
الفرض للواجب (فان عاد  
اليه وقت ولم يعد الركوع  
لمفسد صلاته) لكون  
ركوعه بعد قراء تامة  
(وسجد للسهو) قن اولاً  
لزواله عن محله (ركع  
الامام قبل فراغ المقتدى)  
من القنوت قطعه (تابعه)  
ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه ان  
خاف فوت الركوع معه  
بخلاف التشهد لان المخالفة  
فيها هو من الاركان  
او شرائط مفسدة لاق  
غيرها درر (قن في اولى

معه وإذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فإن كان قرأ بعضه حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت والا فبشأنه وترجح السابعة في الركوع الاختلاف وإن المقتدى هل يقرأ القنوت أم يسكت ففهم **(قوله في ثابته أو ثابته)** وكذا لو شك أنه في الأولى أو الثانية أو الثالثة بحر **(قوله كرهه مع القعود)** أي فبقت ويقعد في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال أنها هي الثالثة وتلك كانت ثانية **(قوله في الأصح)** وقيل لا يثبت في الكل لأن القنوت في الركعة الأولى أو الثانية بدعة ووجه الأول أن القنوت واجب وماترد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً بحر عن المحيط **(قوله)** ورجح الحلبي تكراره لهما حيث قل الآن هذا الفرق غير مفيد إذ لا عبرة بالظن الذي ظهر خطؤه وإذا كان الشاك بعيد لاحتمال أن الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا بعيد السهي بعد ما يتيق ذلك وقد صرح في الحلاصة عن المصدر الشهيد بأن السهي يثبت ثانياً فإن كان مأمراً رواية فهي غير موافقة للدرية اه قات وكذا رجحه في الحلية والبحر بحو ما مر **(قوله)** فبقت مع إمامه فقط لأنه آخر صلواته وما يقصيه أو لهما حكماً في حق القراءة وما أشبهها وهو القنوت وإذا وقع قنوته في موضعه يثبت لا يكره لأن تكراره غير مشروع شرح الشبهة **(قوله ولا يثبت لغيره)** أي غير الوتر وهذا نفي لقول الشافعي رحمه الله أنه يثبت للفجر **(قوله الانزالة)** قل في الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر ولا شك أن الطاعون من أشد النوازل أشياء **(قوله)** فبقت الإمام في الجهرية يوافقه ما في البحر والسرنبلاية عن شرح النقاية عن الغاية وإن نزل بالمسلمين نازلة قت الإمام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسمعيل عن النباية إذا وقعت نازلة قت الإمام في الصلاة الجهرية لكن في الأشياء عن الغاية قت في صلاة الفجر ويؤيد ما في شرح المنية حيث قال بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستمرة وهو محل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبا وعليه الجمهور قل الحافظ أبو جعفر الطحاوي أنما لا يثبت عندنا في صلاة الفجر من غيرلية فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به إلا الشافعي وكأنهم حلوا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر والعشاء كافي مسلم وأنه قنت في المغرب أيضاً كافي البحاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام اه وهو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها من الصلوات الجهرية أو السرية ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ معناه نسخ عموم الحكم لاسيخ أصله كإنه عليه نوح القنوت وظاهر تقييده بالامام أنه لا يثبت المنفرد وهل المقتدى مثله أم لا وهل القنوت هنا قبل الركوع أم بعده لما رده والذي يظهر لي أن المقتدى يشاع مامه إلا إذا جهر فيؤمن وأنه يثبت بعد الركوع لأقله دليل أن ما استدلل به الشافعي على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع حمله علماً أو ثانياً على القنوت للنازلة ثم رأيت السرنبلاية في مراقي الفلاح صرح بأنه بعده واستظهر أئمتنا أنه قبله ولا يظهر مدعاه والله اعلم **(قوله)** وقيل في الكل قد علمت أن هذا لم يقل به إلا الشافعي

الوتر أو ثابته سها لم يثبت في ثابته أم لو شك أنه في ثابته أو ثابته كرهه مع القعود في الأصح والفرق أن السهي قنت على أنه موضع قنوت فلا يكره خلاف الشك ورجح الحلبي تكراره لهما وأما المسبوق فبقت مع إمامه فقط وبصير مدركاً لذلك ركوع الثالثة (ولا يثبت لغيره) إلا للنازلة فبقت الإمام في الجهرية وقيل في الكل

مطلب

في القنوت لثلاثة

وعزاه في البحر الى جمهور اهل الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لئلا يوهى انه قول في المذهب  
**(قوله خمس يتبع فيها الامام)** اى بفعلها المؤتم ان فعلها الامام والامام - قول في شرح  
 المنية والاصل في هذا النوع - وجوب متابعة الامام في الواجبات فعلا وكذا تركا ان كانت  
 فعلة اوقولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اه **(قوله قوت)** بخالفه في المصحح - الظهيرية  
 والفيض - نور الابصار - من انه لم ترك الامام القنوت بأقرب المؤتم ان امكنه مشاركة  
 الامام في الركوع والا تابعه وقد اعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبل قصص الغزوات ثم  
 اعقبه بما ذكره الشارح هنا معزيا الى اعظم الزيادة - حتى والذي يظهر التفصيل لان فيه  
 احراز الغضائتين تأمل **(قوله وقعود اول)** الظاهر انه ينتظر امامه الى ان يصير الى القيام  
 اقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا عاد حينئذ تقصد صلاته على احد القولين  
 ويأتهم على القول الآخر وليس للمقتدى ان يقعد ثم يتابعه لانه يكون فعلا ما يجزمه على الامام  
 فعلا ومخالفة في عمل فعلى بخلاف ما اذا قام الامام قبل الفراغ للمقتدى من التشهد فانه ثم  
 يتابعه لان في اتامه متابعة امامه فيما فعله الامام ففهم **(قوله وتكبير عيد)** اى اذا لم يأت به  
 الامام في القيام اوفى الركوع لا يأتى به المؤتم ففهم وببحث في شرح المنية انه ينبغي ان يأتى به  
 المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون مخالفا امامه في واجب فعلى ثم اجاب بانه  
 انما شرع في الركوع للمسبوق تحصيلاً للمتابعة الامام فيما أتى به اما هنا ففيه تحصيل مخالفة  
 قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية واما تكبيرات الاولى في الاتيان بها ترك الاستماع  
 والانصات **(قوله واربعة لا يتبع)** اى اذا فعلها الامام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا  
 النوع انه ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لاتعلقه بالصلوة شرح المنية **(قوله**  
**زيادة تكبير عيد)** اى اذا زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيد وكان المقتدى يسع  
 التكبير منه بخلاف ما اذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه شرح المنية **(قوله**  
**او جنازة)** اى بان زاد على اربع تكبيرات **(قوله وركن)** كزيادة سجدة ثالثة **(قوله قيام**  
**لحامة)** داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المنية ثم في القيام الى الحامة ان كان قد  
 على الرابعة ينتظره المقتدى قائدا فان سلم من غير اعادة التشهد سلم المقتدى معه وان قيد  
 الحامة بسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان  
 قيد الحامة فسدت صلاتهم جميعا ولا يتبع المقتدى تشهده وسلامه وحده اه **(قوله**  
**وتمانية تفعل مطلقا)** اى فعلها الامام اولاً والاصل في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في  
 السفن فعلا فكذا تركا وكذا الواجب القولى الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلى  
 كالشهادة وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من فعلهما المخالفة  
 في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام شرح المنية **(قوله الرفع)** اى رفع اليدين للتحرية  
**(قوله والثناء)** اى فيما أتى به مادام الامام في المفاتحة وان كان في السورة فكذا عند ابن يوسف  
 خلافا لمحمد وقد عرف انه اذا ادركه في جهر القراءة لا يأتى كذا في الفتح اى بخلاف حالة السركا  
 مشى عليه المصنف في فعل الشروع في الصلاة وقد مات هناك تصحيحه وان عليه التمتوى ففهم  
**(قوله وتكبير انتقال)** اى الى ركوع أو سجود أو رفع منه **(قوله وتسبيح)** اى اذا تركه

\* (فائدة) \* خمس يتبع  
 فيها الامام قوت وقعود  
 اول وتكبير عبده سجدة  
 تلاوة وهو واربعة لا يتبع  
 فيها زيادة تكبير عيد  
 او جنازة وركن وفيهم  
 لحامة وتمانية تفعل  
 مصالفة الرفع لتحرية  
 وتكبير انتقال وتسبيح  
 قوله خمس الاولى خمسة  
 تكون مطابقة بينها وبين  
 معصوفيتها مصححها ط

الامام لا يترك المؤتمرة التحميد **(قوله وتسبح)** اى فى الركوع والسجود فى اية المؤمنين مادام  
 الامام فيها **(قوله ونشهد)** اى اذا قعد الامام ولم يقرأ التشهد يقرؤه المؤتمرة اما لو ترك الامام  
 القعدة الاولى فانه يتابعه كما مر **(قوله وسلام)** اذا تكلم الامام او خرج من المسجد يسلم  
 المؤتمرة اما اذا حدث عمدا او قهقهة فأن المؤتمرة لا يسلم ففساد الجزء الاخير من صلاتهما ط  
**(قوله وسن مؤكدا)** اى استئنا مؤكدا بمعنى اعطى طلبا مؤكدا زيادة على بقية التوافل  
 ولهذا كانت السنة المؤكدة قريبة من الواجب فى حقوق الائمة كفى البحر ويستوجب تاركها  
 التصليل واللوم كفى التحرير اى على سبيل الاصرار بلا عذر كفى شرحه وقدما بقية الكلام  
 على ذلك فى سنن الوضوء **(قوله بتسليمه)** لما عن عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصلى قبل الظهر اربعاً ومدها ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل  
 الفجر ركعتين ورواه مسلم وابوداود وابن حنبل وعن ابى ايوب كان يصلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التى تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح  
 ابواب السماء فيها أحب ان يصعدلى فيها عمل صالح فقلت افى كلهن قراءة قال نعم فقلت بتسليمه  
 واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمه واحدة ورواه الطحاوى وابوداود والترمذى وابن ماجه من  
 غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما اربعاً وروى ابن ماجه باسناده عن  
 ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل فى شئ منهن وعن ابى  
 هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل اربعاً ورواه مسلم  
 زبلى زاد فى الامداد ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا صليت بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان عجل بك  
 شئ فصل ركعتين فى المسجد وركعتين اذا رجعت ورواه الجماعة الا البخارى **(قوله لمنب عن)**  
 السنة) ظاهره ان سنة الجمعة كذلك وينبى تقيد به عدم العذر للحديث المذكور آنفاً كذا  
 بحثه فى الشرنبلالية وسذكر ما يؤيده بعد نحو ورقتين **(قوله ولذا)** اى لعدم الاعتداد  
 بتسليمتين لما يكون بتسليمه **(قوله لو نذرها)** اى الاربع لا بقيد كونها سنة وعبارة الدرر ولهذا  
 لو نذر ان يصلى اربعاً بتسليمه فصلى اربعاً بتسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا فى  
 الكافى اه واسقط المخرج قوله بتسليمه اشارة الى انه غير قيد كما يظهر مما يأتى عند قول  
 المصنف وقضى ركعتين لو نوى اربعاً الخ **(قوله لجبر النقصان)** اى ليقوم فى الآخرة مقام ما ترك  
 منها لعذر كخسبان وعليه يحمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرها اذا تم  
 تكمل بالتلوع واوله اليهق بان المكمل بالتلوع هو ما نقص من سنتها المطلوبة فيها اى  
 فلا يقوم مقام الفرض للحديث الصحيح صلاة زيتها بعد عداها من سبحتها حتى تتم فجعل التتميم  
 من السبحة اى النافعة لفريضة صليت ناقصة لا تروكة من اصلها وظاهر كلام الغزالي  
 الاحتساب مطلقاً وجرى عليه ابن العربى وغيره لحديث احمد الظاهر فى ذلك اه من تحفة  
 ابن حجر ملحوظاً ذكر نحوه فى النصاب عن السراج وسذكر فى الباب الآتى انها فى حقه صلى الله  
 عليه وسلم لزيادة الدرجات **(قوله لقطع طمع الشيطان)** بان يقول انه لم يترك ما ليس بفرض  
 فكيف يترك ما هو فرض ط **(قوله ويستحب اربع قبل العصر)** لم يجعل للعصر سنة راتبه  
 لانه لم يذكر فى حديث عائشة المار بجر قال فى الامداد وخير محمد بن الحسن والقردورى

معقل —

فى السنن والتوافل

وتسبح . تشهد وسلام  
 وتكبير تشريق (وسن)  
 مؤكدا (اربع قبل الظهر  
 و) اربع قبل (الجمعة  
 و) اربع (بعدها بتسليمه)  
 فلو بتسليمتين لمنب عن  
 السنة ولذا لو نذرها  
 لا يخرج عنه بتسليمتين  
 وبكس يخرج (وركتان  
 قبل الصبح وبعد الظهر  
 والغرب والعشاء) سرعت  
 البعدية لجبر النقصان  
 والقبالية لقطع طمع  
 الشيطان (ويستحب اربع  
 قبل العصر وقبل  
 العشاء وبعدها بتسليمه)

المصلي بين ان يصلي اربعا او ركعتين قبل العصر لاختلاف الآثار (قوله وان شاء ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب ان يصلي قبل العشاء اربعا وقيل ركعتين وبعدها اربعا وقيل ركعتين اه والظاهر ان الركعتين المذكورتين غير المؤكدتين (قوله حرمة الله على النار) فلا يدخلها اصلا وذنوبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماؤه فيها ويحتمل ان عدم دخوله بسبب توقيفه لا لا يترب عليه عقاب ط او هو بشارته بانه يتختم له بالسعادة فلا يدخل النار (قوله من الاوابين) جمع اواب اي رجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمه او ثنتين او ثلاث) جزم بالاول في الدرر وبالثاني في الغزنوية وبالثالث في التجنيس كما في الامداد لكن الذي في الغزنوية مثل ما في التجنيس وكذا في شرح درر البحار واقد الخير الرمي في وجه ذلك انها ما زادت عن الاربع وكان جميعا بتسليمه واحدة بخلاف الافضل لما تقرر ان الافضل رباع عندنا حنيفة ولو سلم على رأس الاربع لزم ان يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحنيفة فكان المستحب فيه ثلاث تسليكات ليكون على نسق واحد قل هذا ما ظهر لي ولم اره لغيري (قوله والاول ادوم واشق) مافيه من زيادة حسب النفس بالبقاء على تحريمه واحدة وعطفت اشق عطفت لازم على مزوم وفي كلامه اشارة الى اختيار الاول وقد علمت مافيه (قوله وهل تحسب المؤكدة) اي في الاربع بعد الظهر وبعده العشاء والست بعد المغرب بحر (قوله اختيار الكمال) ذكر الكمال في فتح القدير انه وقع اختلاف بين اهل عصره في ان الاربع المستحبة هل هي اربع مستقلة غير ركعتي الزاوية او اربع بهما وعلى الثاني هل تؤدي معهما بتسليمه واحدة او لا فقال جماعة لا واختار هو انه اذا صلى اربعا بتسليمه او تسليمتين وقع عن السنة والندوب وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واقره في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحرر اباحة ركعتين الخ) فانه ذكر انه ذهب طائفة الى ندب فعلهما وانه انكره كثير من السلف والخابيا ومالك واستدل بذلك بـ حقا ان يكتب بسواد الاحدق ثم قال والثابت بعد هذا هو نفى التدبيرة اما نبوت الكراهة فلا الا ان يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدما عن القنبة استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل اذا تجاوز فيهما اه وقدمنا في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله آكد ه سنة الفجر) لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من التوافل اشده تعاهدا منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي ابى داود لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الحليل بحر (قوله في الاسح) استحسنته في الفتح فقال ثم اختلف في الافضل بعد ركعتي الفجر قل الجواب اني ركعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفرا ولا حضرا ثم اني بعد الظهر لانها سنة متفق عليها بخلاف التي فيها لانا قيل هي لفصل بين الادان والاقامة ثم اني بعد العشاء ثم اني قبل الظهر ثم اني قبل العصر ثم اني قبل العشاء وقيل اني بعد العشاء وقبل الظهر وبعده وبعده المغرب كلها سواء وقيل اني قبل الظهر أكد وبخبره المحسن وقد احسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم

وان شأركتني وكذا بعد الظهر لحديث الرمذي من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعدها حرمة الله على النار (وست بعد المغرب) اي كتب من الاوابين (بتسليمه) او ثنتين او ثلاث والاول ادوم واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدي الكل بتسليمه واحدة اختار كمال ثم وحرر سنة ركعتين خفيفتين المغرب فريد في البحر والمصنف (و) السنن (آكد ه سنة الفجر) اتفاقا ثم الاربع قبل الظهر في الاصح



التجنيس في المسئتين اوجه **(قوله وعلى ثمان)** كيان عدد وليس ينسب اوفى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمانها ثم فتحو اولها لانهم يغيرون في النسب وحذفوا منها احدي ياء النسب وعوضوا منها الاثني كما فعلوا في المنسوب الى العين فثبت ياءه عند الاضافة كما ثبتت ياء القاضي فتقول ثمانى تسوة وثمانى مائة وتسقط مع التثنية عند الرفع او الجر وثابت عند النصب قاموس **(قوله لانه لم يرد)** اى لم يرد عنه على الله عليه وسلم انه زاد على ذلك والاصل فيه التوقيف كما في فتح القدير اى لما لم يوقف على دليل المشروعية لا يحل فعله بل يكره اى انصافا كما في منية المصلى اى من اثنتى الثلاثة نعم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية ليلا فقال بعضهم لا يكره وبالله ذهب شمس الأئمة السرخسي وجميعه في الخلاصة وصحح في البدائع الكراهة قال وعليه عامة المشايخ وتامة في الحلية والبحر **(قوله والافضل فيها)** اى فى صلاتى الليل والنهار الرباع وعبارة الكثر رباع بدون آل وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفة والعدل عن اربع اربع اى ركعات رباع اى كل اربع بتسليمة **(قوله قبل وبه يفتى)** عزاه في المعراج الى العيون قال في النهر وردوا الشيخ قاسم بما استدله المشايخ للإمام من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلى اربعا لاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا وكانت التراويح ثنتين تخفيفا وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتمل ان يراد به شفع لا وتر وتر جحت الاربع بزيادة منفصلة لما انها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اجر ك على قدر نصيبك اه بزيادة وتام الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره **(قوله ولا يصلى الخ)** اقول قال في البحر في باب صفة الصلاة ان ما ذكر مسلم فيما قبل الظاهر لما صرحوا به من انه لا يبطل شفعة الشفع بالانتقال الى الشفع الثاني منها ولو افسدها قضى اربعا والاربع قبل الجمعة بمنزلتها واما الاربع بعد الجمعة فغير مسلم فانها كغيرها من السنن فانهم لم يثبتوا لها تلك الاحكام المذكورة اه ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما بحثه الشرنبلالي من جوازها بتسليمتين لعذر **(قوله ولو نذرا)** نص عليه في القنية ووجهه انه نقل عرض عليه الافتراض او الوجوب افاده ط **(قوله لان كل شفع صلاة)** قدعنا بيان ذلك في اول بحث الواجبات والمراد من بعض الالوجه كما يأتى قريبا **(قوله وقيل لا الخ)** قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول زاد في المنح ومن ثم عولنا عليه وحكينا ما في القنية بقيل \* (تأنيده) \* بقى في المسئلة قول ثالث جزم به في منية المصلى في باب صفة الصلاة حيث قال اما اذا كانت سنة او فلا فيبتدىء كما ابتداء في الركعة الاولى يعنى تأتى بالتاء والتعويض لان كل شفع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها الاصح انه لا يصلى ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة وكون كل شفع صلاة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام ولذا ألوا ترك القعدة الاولى لتفسد خلافا لحمد ولوسجد السهو على رأس شفع لا يبنى عليه شفعا آخر لا يبطل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا ايضا لا يصلى ولا يستفتح ولا يستعذ لو وقع في وسط الصلاة لان الاصل كون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد التحريمة

مطلب

في النظرة ثمان

وعلى ثمان ليلا بتسليمة  
لانه لم يرد (والافضل فيها  
الرباع بتسليمة) وقال في  
الليل المثنى افضل قيل وبه  
يفتى (ولا يصلى على النسي  
صلى الله عليه وسلم في القعدة  
الاولى في الاربع قبل  
الظهر والجمعة وبعدها)  
ولو صلى ناسيا فعليه السهو  
وقيل لا شئ (ولا يستفتح  
اذا قام الى الثالثة منها)  
لانها لا تكدها اشبه  
الفريضة (وفي البواقي  
من ذوات الاربع يصلى  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
(ويستفتح) ويستعذ ولو  
نذرا لان كل شفع صلاة  
(وقيل) لا يأتى في الكل  
وصححه في القنية (وكثرة  
الركوع والسجود احب  
من طول القيام) كما في المحجبي

مطلب

قولهم كل شفع من النفل  
صلاة ليس مطردا

ومسألة الافتتاح مشهورة بسبب مرده عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين نعم  
اعتبر ما كونه على شفع صادق على حدى حق القراءة احتياطاً وكذا في عدم لزوم الشفع الثانى  
قبل شفع اليه لمرده من بروم وعنده فلا يلزم بالثبوت ولذا يقطع على رأس الشفع اذا اقيمت  
الصلاة او خرج الحبيب وكذا في صلات الشفعة وخيار الخيرة بالشروع في الشفع الآخر  
لان كلا من الشفعة والخيار مبرور بين الثبوت وعنده فلا يثبت بالثبوت وكذا في عدم سران  
الفساد من شفع الى شفع لان لا يفسد مع الشك اه مخلصا لكن قوله وكذا في بطلان  
الشفعة وخيار الخيرة غير صحيح لما علمت مما قدمناه آتفاً عن البحر والحلية من انهما لا يبطلان  
بالانتقال الى الشفع الثانى وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلمت ايضا ان ذلك  
انما ذكره في سنة الظهر ولم يشترطه للاثني عشر التي بعد الجمعة **(قوله)** ورجحه في البحر حيث  
جزء بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليك بكثرة السجود وحديث اقرّب ما يكون العبد من  
ربه وهو ساجد وحديث مسلم ايضا افضل الصلاة طول القنوت اى طول القيام كما هو رواية  
احد وان داود ثم قال والذي يظهر لعبد الضعيف ان كثرة الركوع والسجود افضل لان القيام  
انما شرع وسيلة اليهما ولذا سقط عن محجز عنهما ولا يكون الوسيلة افضل من المقصود ولانه  
وان لم يزل فيه كثرة لقراءة لكنهما ركناً زائداً بل اختلف في اصل ركبتهما واجمعوا على ركبة  
الركوع والسجود واصلتهما واختلف القيام عن القراءة فيها بعد ركعتي الفرض اه مخلصا  
**(قوله من الاة اوجه)** الاول ان القيام وان كان وسيلة الا ان فضيلة طوله لكثرة القراءة  
فيه وهي وان بلغت كل القرآن تقع فريضة بخلاف التسبيحات \* الثانى ان كون القراءة ركناً زائداً  
مما لا أثر له في الفضيلة \* الثالث ان موضوع المسئلة النقل وفيه تحجب القراءة في كله اه  
مخلصا قلت واما تعارض الأدلة فيجب عنه بان المراد بالسجود الصلاة واقوى دليل ايضا على  
افضلية طول القيام انه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الليل الا قليلاً وكان لا يزيد على احدى  
عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة **(قوله)** ونقل عن المعراج **(الح)** اعتراض على البحر ايضا  
حيث قال اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوى عنه في شرح الآثار ان طول  
القيام احب ونقل في المحجتي عنه العكس ونقل عن ابى يوسف انه فضل فقسا اذا كان له ورد  
من الليل بقراءة من القرآن فلا فصل ان يكثر عدد الركعات والا فطول القيام افضل لان  
القسم الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض ان  
مقتضى كلامه انه لا قول في هذه المسئلة لامام المذهب بل القولان فيها لمحمد اقول ويظهر لى  
ان روايه ابى يوسف تحمل هذين القولين تأمل **(قوله)** تحججه في البدائع وعبارته قال اخبانا  
طول القيام افضل وقال الشافعى كثرة الصلاة افضل والصحيح قولنا ثم قال وروى عن ابى  
يوسف انه قال الى آخره ممر وطهر كلامه ان هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يتعرض الخلاف  
الشافعى ويؤيده ما مر عن الشافعى **(قوله)** قلت **(الح)** تأييد لما في المعراج وامر بالتمسك  
اشارة الى ما على المصنف من الاعتراض حيث ناع شيخه صاحب البحر وعدل عماعليه الماتون  
الذى هو قول الامام المصحيح بل هو قول النكاح كما مر ولذا قال الطبري الرملى اقول كيف يخالف  
الاجابة تبعاً لشيخه ونجمه متنا والشون موضوعاً للنقل المذهب اه والحاصل ان المذهب

ورجحه في البحر لكن  
نظرفيه في التهر من ٨٩  
اوجه ونقل عن المعراج  
ان هذا قول محمد وان  
مذهب الامام افضلية القيام  
وضحه في البدائع قلت  
وهكذا رأيته بنسحق  
المجتبى معزياً لمحمد فقط  
فتنبه



المعتمدان طول القيام أحب ومناه كفى سر ح النية انه اذا اراد شغل حصة معينة من الزمان  
بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أفضل من عكسه فصلاة ركعتين مثلا في تلك  
الحصة أفضل من صلاة اربع فيها وهكذا القياس **(قوله وهل الخ)** البحث اصحاب الهر  
والذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده أفضل لان افضلية القيام اما كانت باعتبار القراءة  
والاقرءه اه ح عن بعض الهوامش وخالفه الرحقي بان الاخرس قارى حكما وله ثواب  
القارى كما هو الحكم فمن قصد عبادة وبخز عنها مع ان الطريقة ان العلة اذا وجدت في بعض  
الصور تطرد في باقيها تأمل **(قوله ويسن تحية)** كتب الشارح في هاهنا الخرائن ان هذا رد على  
صاحب الحاشية حيث ذكر انها مستحبة **(قوله رب المسجد)** افاد انه على حذف مضاف  
لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى لالى المسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك يحمي  
الملك لايته بجر عن الحلية ثم قال وقد حكى الاجماع على سنيتها غير ان احتجابنا بكونها  
في الاوقات المكروهة تقديمها لعموم الحائض على عموم المسيح اه **(قوله وهي ركعتان)**  
في القهستاني وركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر  
او العصر فانه يسبح ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدي حق  
المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمر بها حينئذ كما في التمراتشي اه **(قوله واداء)**  
الفرض او غيره الخ قال في النهر وينوب عنها كل صلاة صلاها عند الدخول فرضا كانت  
او سنة وفي النية معزيا الى مختصر المحيط ان دخوله بنية الفرض او الاقضاء ينوب عنها وانما  
يؤمر بها اذا دخله لغير الصلاة اه كلام النهر والحاصل ان المطلوب من داخل المسجد  
ان يصلي فيه ليكون ذلك تحية لربه تعالى والظاهر ان دخوله بنية صلاة الفرض امام او  
منفرد او بنية الاقضاء ينوب عنها اذا صلى عقب دخوله والالزم فعلها بعد الجلوس وهو  
خلاف الاولى كما يأتي فلو كان دخوله بنية الفرض مثلا لكن بعد زمان يؤمر بها قبل جلوسه  
كلو كان دخوله لغير صلاة كدرس او ذكر وبما قررناه علم ان ما نقله في النهر عن البناء لا يخالف  
ما قبله غاية انه عبر عن الصلاة بنية بناء على ما هو الغالب من ان من دخل لاجل الصلاة يصلي  
وليس معناه ان النية المذكورة تكفيه عن التحية وان لم يصل كما يومه ظاهر العبارة كما افاده  
ح والله اعلم **(قوله ينوب عنها بلانية)** قال في الحلية لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غير  
ناول التحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد كفى البدائع وغيره فلو  
نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندها وعند محمد لا يكون داخلا  
في الصلاة فانهم قالوا ان نوى الدخول في الظهر والتطوع يجوز عن الفرض عند ابي يوسف  
ورواه الحسن عن ابي حنيفة وعند محمد لا يكون داخلا لان الفرض مع النفل في الصلاة  
جنسان مختلفان لارجحان لاحدهما على الآخر في التحريم فتي نواها تعارضت اليه  
فافتا ولا يي يوسف ان الفرض اقوى فتدفع نية الادنى كمن نوى حجة الاسلام والتطوع اه  
ما يخصا ومثله في البحر اقول الذي يظهر لي ان هذا الخلاف لا يجري في مثلثا لان الفريضة  
اذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تنق التحية مطلوبة لان المقصود تعظيم المسجد  
بأي صلاة كانت ولا يؤمر بتحية مستقلة الا اذا دخل لغير الصلاة كما مر وحينئذ فاذا نواها مع

مطلب  
في تحية المسجد

وهل طول قيام الاخرس  
افضل كالتقاربي لم أره  
(ويسن تحية) رب المسجد  
وهي ركعتان واداء الفرض  
او غيره وكذا دخوله بنية  
فرض او اقضاء (ينوب  
عنها) بلانية

الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة سقط بها فلم يكن نأويها حساً آخر على قول محمد بخلاف ما إذا نوى فرض الظهر وسنة مثلاً فليأمل بل القائل ان يقول ان الاول ان ينويها بذلك الفرض ليحصله نأويها اي ينوي ابتداء ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى او تعظيم بيته لان سقوطها به وعدم طلبها لا يستلزم الثواب بلا قصدتها ثم رأيت المحقق ابن حجر من الشافعية كتب عند قول المتهاج وتحصل بفرض افضل آخر ما نصه وان لم ينوها معه لانه لم يتهلك حرمة المسجد المقصودة اي يسقط طلبها بذلك اما حصول نأويها فانه توقعه على التوبة لحديث انما الاعمال بالنيات وزعم ان الشارع اقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل اي الثواب وان لم ينو بعيد وان قيل ان كلام الجمهور يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقاً كما هو ظاهر اخذنا مما بحثه بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر سنة مثلاً لانها مقصودة لذاتها بخلاف التحية اه وقوله وانما ضرت الحج هو عين ما بحثه اولاً ايضا والله الحمد فان ما قاله لا يخالف قواعد مذهبنا **(قوله)** وتكفيه لكل يوم مرة اي اذا تكرر دخوله اعذر وظاهر اطلاقه انه يحبر بين ان يؤديها في اول المرات او آخرها ط **(قوله)** ولا تسقط بالجلوس عندنا فانهم قالوا في الحاكم اذا دخل المسجد للحكم ان شاء صلى التحية عند دخوله او عند خروجه لحصول المقصود كافي الغاية واما حديث الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان للاولى لحديث ابن حبان في صحيحه ياباذان المسجد تحية وان تحيته ركعتان فقم فاركعهما وتماه في الحلية **(قوله)** وفي الضياء الحج عبارته وقال بعضهم من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد اما لحديث او لشغل او نحوه يستحب له ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر قاله ابو طالب المكي في قوت القلوب اه وقد مرنا نحوه عن القسستاني \* (خاتمة) \* يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الآفاق المحرم فان تحيته الطواف وفيه تأمل كذا في الحلية واعلم وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المار وفي التهر واتفقوا على ان الامام لو كان يصلي المكتوبة أو أخذ المؤذن في الإقامة انه يتركها وانه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله عليه وسلم اه قلت لكن في باب المناسك وشرحه مثلاً على القاري ولا يشتغل تحية المسجد لان تحية المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يرد و أراد ان يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكروهها اه وظاهره انه لا يصلح مرید الطواف للتحية اصلاً لا قبله ولا بعده ولعل وجهه اندراجها في ركعتيه **(قوله)** ولو تكلم الحج وكذا الوصل بقراءة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم انت السلام الحج حتى لو زاد تقع سنة لافي محلها السنون كما مر قليل فصل الجهر بالقراءة **(قوله)** وقيل تسقط اي فيعدها لوقاية ولو كانت بعدة فليظاها انها تكون تقوى عاوانه لا يؤمر بها على هذا القول تأمل **(قوله)** وفي الخلاصة الحج الظاهر اه استدراك على ما صححه في المتن تبعاً للفتنة لان جزم الخلاصة بقوله اعادها يفيد انها تسقط بقرينة قوله بعده لا يبطل اي لا يبطل كونها سنة فانه يفيد ان الاعادة لبطلان كونها سنة والا لما صحح المقابلة تأمل **(قوله)** ولو جئ بطعام الحج اذ ان العمل المتأني انما ينقص نأويها او يسقطها لو كان بلا عذر اما لو حضر الطعام وخاف ذهاب

وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا بحرف في الضياء عن النوت من لم يتمكن منها لحديث او غيره يقول لنأوي كان المسيح الاربع ازا (ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص نأويها) وقيل تسقط (وكذا كل عمل ينال التحريم على الاسح) قبة وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع وسراء او اكل اعادها بالقيمة او شرية لا يبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها تناوله ثم سن الا اذا خف فوت الوقت

قوله الآفاق هكذا يخطئه وفيه انه نسبة الى جمع افق ومنه في الصباح ونص على انه انما ينسب الى المفرد فيقال افق بصمتين ويفتحين اه مصححه

لذته لو اشتغل بالسنة البعيدة فانه يتأوله ثم يصليها لان ذلك عذر في ترك الجماعة ففي تأخير السنة الى الاذناخاف فوتها بخروج الوقت فانه يصليها ثم يأكل هذا ما ظهر لي **(قوله)** ولو اخرها الخ اي بلا عذر بقرينة ما قبله **(قوله)** وقيل تكون حكى القولين في القية ولم يعبر عن هذا الثاني بقيل بل اخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي انه الاصح وان القول الاول مبنى على القول بانها تسقط بالعمل المتأني وهو محاكاة الشارح بقيل الا ان يدعى تخصيص الخلاف السابق بالسنة القبلية وهذا بالبعدية لكن بعده انه اذا كان الاصح في القبلية انها لا تسقط مع امكان تداركها بان تعاد مقارنة للفرص تكون البعدية كذلك بالاولى اعدم امكان التدارك فليتأمل **(قوله)** وقيل لا يؤيده ما في البحر عن الخلاصة السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والاخلاص والاثيان بها اول الوقت وفي بيته والافعل باب المسجد الخ وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطلع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه اه وتسماه فيه **(تنبه)** \* صرح الشافعية بسنة الفصل بين سنة الفجر وفرضه بهذه الضبعة اخذا من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علمائنا خلافه حيث لم يدكروها بل رأيت في موطأ الامام محمد رحمه الله مانصه اخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر ثم اضطلع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر واي فصل افضل من السلام قال محمد ويقول ابن عمر نأخذ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه الحق متلا على القارى وذلك لان السلام انما ورد لفصل وهو لكونه واجبا افضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام وهذا لا ينافي ما سبق من انه عليه الصلاة والسلام كان يضطلع في آخر التهجد وتارة اخرى بعد ركعتي الفجر في بيته للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الثماني روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الايمن فمس هذه الضبعة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا امره صلى الله عليه وسلم كإرواء ابوداود وغيره بسند لا بأس به خلافا لمن نازع وهو صريح في ندها لمن بالمسجد وغيره خلافا لمن خص ندها بالبيت وقول ابن عمر انها بدعة وقول النخعي انها فجة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فهو لانه لم يبلغهم ذلك وقد افراط ابن حزم في قوله بوجوبها وانها شرط لصلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء الاكابر الذين بلغوا البالغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حضرا وسفرا وابن عمر المتفحص عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التبع والاتباع فالصواب حمل انكارهم على العلة السابقة من الفصل او على فعله في المسجد بين اهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير صحته صريحا ولا تلويحا على فعله بالمسجد اذا الحديث كإرواء ابوداود والترمذي وابن حبان عن ابي هريرة اذا صلى احدكم ركعتي الفجر فيضطلع على جنبه الايمن فالمطلق محمول على المقيد على انه لو كان هذا في المسجد شائعا في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى على هؤلاء الاكابر الاعيان اه واراد بالمقيد ما مر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله ان اضطلع به

ولو اخرها آخر الوقت  
لا تكون سنة وقيل تكون  
«فروع» «الاسفار سنة  
الفجر افضل وقيل لا تذر  
السنة واتى بالمتنذر

مبحث

مهم في الكلام على الضبعة  
بعد سنن الفجر

عليه صلاة وسلام تشكل في به بالشرع ولا يشرع ولا يحد حدث الامر بها  
 الله على ان يحد بالشرع بعد على ضابط ذلك في بيت فقط توفيق بين لادلة والله تعالى  
 عه **(قوله)** فهو السنة لان النذر لا يخرج عن كونها سنة كما يشرع فيها ثم قصها ثم اداها  
 ثابته سنة وزادت وصف وجوب بالقطع شهر عن عقد الخردة **(قوله)** اراد التوافق الخ  
 في تقنية اذ نقل بعد النذر فصل من ادبه بدون النذر اه قول في البحر وبشكل عليه  
 مارواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرجح لقول من قبل لا يندرها لكن بعضهم  
 حمل النبي على النذر لمعق عن شرط لانه يصير حصول الشرط كالعوض بالعبادة لم يكن مختصا  
 ووجه من قول يندرها وان كانت تصير واجبة بالشرع ان الشرع في النذر يكون واحدا  
 فيحصل له ثواب وحب به بخلاف النقل والاحسن عند تعدد الضعيف ان لا يندرها  
 خروج عن عهدة النبي يبين اه قول لخص حديث النبي كبروا البحرى ايضا في صحيحه عن  
 ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن نذر وقوله لا يرد شيئا ولا يستخرج به من الخيل  
 ومتدر منه ارادة النذر لمعق كان شي لله مريضى الله على كذا ووجه النهى انه لم يخلص  
 من شائبة العوض حيث جعل القرية في مقابلة شدة وما تسبح نفسه بها بدون المعاق عليه  
 مع ما فيه من ايهام اعتقاد تأثير النذر في حصول الشدة فهذا قول في الحديث انه لا يرد شيئا  
 اه وان هذا كلام قد وقع موقع التعديل بسبب بخلاف النذر المنجز فانه يخرج بعض بالقرية لله  
 تعالى والزم لنفسه بما عساه لا تقبضه بدونه فيكون قرية والمديل على ان هذا النذر قرية  
 عندما يصرح به في فتح تقدير قيل كتب حجة وان اردت عقبة نذر الاعتكاف ثم سلم يلزمه  
 موجب النذر لان نفس النذر بالقرية قرية فيحصل بآرد كثر الخرب اه والمراد به النذر  
 المنجز فقلنا على ان بعض شراح بحرئى حمل النبي في حديث على من يعتقد ان النذر مؤثر  
 في تحصيل غرضه لمعق عليه واظهر به عمر لقوله وانما يستخرج به من الخيل والله  
 عه **(تنبيه)** قيد بالتوافق وودد ان افضل في السنة عدم نذرها ونعل وجهه ان السنة  
 هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل ان يرضى ومدها وامضوب من اتباعها صلى الله  
 عليه وسلم على وجه الذي كان يفعلها عليه ولم ينقل انه كان يندرها ولما قيل بانها لا تكون  
 هي السنة ولا افضل عدم نذرها والله عه **(قوله)** والاكثر اه ان استخف فيقول هي فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم وان لا فعله شرح التنبيه وغيره وهذا في التزم والمال انكار فقد منا  
 كلام عليه اول الباب **(قوله)** ولافصل في الفعل الخ شمل ما بعد الفريضة وما قبلها الحديث  
 الصحيحين عليه الصلاة في يومكم فان حبر صلاة مرة في بيته المكتوبة واخرج ابوداود  
 صلاتا اخرى في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا المكتوبة وتماه في شرح التنبيه وحيث  
 كان هذا الفعل يرعى به من منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته وكان في بيته ما يشغل باله  
 ويقال خشوعه فيقبضها حينه في مسجد لان اعتبار خشوع ارجح **(قوله)** غير التوافق  
 الى لاهة تقدمه اربعة ومحمد مسجد واستثنى في شرح التنبيه ايضا تحية المسجد وهو ظاهر  
 قول واستثنى ايضا ركعة الاحراء والظروف والاولى تصل في مسجد عند المقات ان كان  
 في بيت والثانية عند مقدمه وكذا ركعة القدوم من السفر بخلاف النساءه فانها تصل

مصدق

في كلامه عن حديث  
 النبي عن النذر

فهو السنة وقيل لا  
 التوافق يندرها ثم يصبها  
 وقيل لا ترك السنن ان  
 رها حدثا ثم لا كافر  
 ولا فصل في نقل غير  
 التوافق يزل لا خوف  
 شعنها ولا يصح فضيلة  
 ما كان خشع وخاض

(١) قوله وكذا صلاة الكسوف لأنها - ٦٣٩ - تصلى جماعة وجدها في نسخة مؤلف لكن بغير خطه مانعه

وكذا سنة الجمعة والقائمة  
لأن الأفضل في الجمعة  
البيكر قبل الوقت فيلزم  
وقوع سنتها في المسجد  
فصارت حكمة المستثنيات  
تسعة وفيه من تعرض  
بجمعها هكذا من علمائنا  
وقد نظمها بقول: «وافلنا  
في البيت فقت على التي \*  
نقوم لها في مسجد غير  
تسعة» صلاة تراويح كسوف  
تحية «سنة أحرار طواف  
بكعة \* ونقل اعتكاف  
أو قدوم مسافر \*  
وخائب فوت ثم سنة  
جمعة \* يقول الفقير محمد  
علاء الدين عابدين بن  
المؤلف هكذا وجدت  
هذه السقطة في الميضة  
فيأبى الحافظ هنا

(٢) مطلب

سنة الوضوء

(٣) مطلب

سنة الضحى

(ونذب ركعتان بعد الوضوء)  
يعنى قبل الجفاف كما في  
السرنبلاية عن النواهب  
(ونذب أربع فصاعدا في  
الضحى) على الصحيح من  
بعد الطلوع إلى الزوال ووقها  
اختار بعد ربع النهار وفي

في البيت كما أتى وكذا نفل المعتكف وكذا ما يخاف مؤنتها بالتأخير (١) ركعتان صلاة الكسوف  
لأنها تصلى بجماعة **(قوله)** ونذب ركعتان (٢) مد الوضوء) لحديث مسلم مده من أحد يتوضأ  
فيحسن الوضوء ويصل ركعتين يقل بقائه ووجهه عليهما إلا وجهه لما لفته خرائن ومثل  
الوضوء الغسل كما نقله ط عن السرنبلاي ويقرأ فيهما الكافرون والإخلاص كما في الضياء  
وانظر هل تنوب عنهما صلاة غيرهما كالتحية أم لا انتهى رأيت في شرح باب المناسك أن صلاة  
ركعتي الأحرار سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة متابها بخلاف تحية  
المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كالحققة في الحجية اهـ **(قوله)** ونذب (٣)  
أربع (الح) نذرها هو الرابع كما جزم به في المزنونية والحاوي والشرعة والتبيين  
وغیرها وقيل لا تستحب لما في صحيح البخاري من النكار ابن عمر لها ه اسمعيل وبسط الأدلة  
على استحبابها في شرح المنية ويقرأ فيها سورتي الضحى كافي الشريعة أي سورة والشمس  
وسورة الضحى وظاهره الإقتصار عليهما ولو صلاها أكثر من ركعتين **(قوله)** من بعد الطلوع  
عبارة شرح ثمانية من ارتفاع الشمس **(قوله)** ووقتها المختار أي الذي يختار ويرجح لفعلاها  
وهذا عزاه في شرح المنية إلى الحارثي وقيل لحديث زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قل صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رواد مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تبرأ من شدة  
الحرق أخفها اهـ **(قوله)** وفي المنية أقامها ركعتان نقل الشيخ اسمعيل مثله عن المزنونية  
والحاوي والشرعة والسرنبلاية وما ذكره المصنف مشى عليه في التبيين والمفتاح والدرر  
ودليل الأول أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بالمريرة بركعتين كما في صحيح البخاري ودليل الثاني  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى أربعاً ويؤيد ما شاء الله رواد مسلم وغيره والتوفيق  
ما أشار إليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والأربع أدنى الكمالات **(قوله)** أكثرها  
اثنا عشر لما رواه الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قل من صلى  
الضحى ثلثي عشرة ركعة بنى الله له قصراً من ذهب في الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف  
يجوز العمل به في الفضائل شرح ثمانية وقيل أكثرها ثمانية وعزاه في الحلية إلى الإمام أحمد  
وعزاه بعض الشافعية إلى الأكثرين **(قوله)** كافي الدختر الأشرقية اسم كتاب لابن الشحنة  
مؤلف في الأغاثر الفقهية **(قوله)** ثبوتها (الح) جواب عما أورد كيف يكون أو سطلها أفضل  
مع أن الأكثر مشتمل على الأوسط وزيادة وفيه زيادة شقة **(قوله)** كما أفاده ابن حجر (الح) حيث  
قال ولا يتصور الفرق بين الأفضل والأكثر إلا ضمن صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة فإنها تقع  
نفلاً مطلقاً عند من يقول أن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فاما إذا فصلها فإنه يكون صلى  
الضحى وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلاة اثني عشر في حقه أفضل من ثمان  
لكونه أتى بالأفضل وزاد اهـ أقول وحاصله أن من قال بأن أكثرها ثمان ركعات لعدم  
ثبوت الزيادة عنده لو صلاها اثني عشرة بتسليمة لم تقع عن سنة الضحى لثبوت خلافه لشرع  
قال الأفضل عنده صلاتها ثمان ركعات وأما على قول من يقول أكثرها اثنا عشرة ركعة لجواز  
العمل بالضعيف في فضائل الأعمال كما مر تكون هي الأفضل كما لو فصلها كل ركعتين أو أربع  
المنية أقامها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وسطلها ثمان وهو أفضلها كما في الدختر الأشرقية لثبوت بطلها وقوله عليه السلام وأما أكثرها  
بقوله فقط وهذا الوصل الأكثر سلاماً واحداً ما لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المتدورات

بتسليمه عند الكل . واحصه ان كون الثانية افضل مبنى على القول بانها اكثرها لعدم ثبوت الزيادة . وحينئذ فلا يبقى عليك ما في كلام الشارح حيث منى على ان اكثرها اثنتا عشرة ركعة وجعل اوسطها افضل على انا لوقلنا ان الثانية هي الاكثر فتقيد افضليتها على الاثني عشرة بما اذا صلى الاثني عشرة بتسليمه واحدة لتقع نفلا مطلقا لا يوافق قواعد مذهبنا بل تقع عما نوى على قواعدنا كالوصل الى الظهر ست ركعات مثلا وقعد على رأس الرابعة فان الركعتين الزائدتين لا تغير ما قبلها عن صحة الفرضية لصحة البناء على تحريمه الفرض والتفل عندنا ونية العدد لا تقصر ولا تنفع . فاذا صلى الضحى اكثر من ثمانية يقع الزائد نفلا مطلقا لا الكل بلا فرق بين وصلها وقصاها . في وصلها كراهة الزيادة على اربع بتسليمه واحدة في نفل النهار وهو مكروه . وان لمزد على اكثر الضحى فلا يظهر حينئذ كون الثانية افضل وقد اجاب بعض الشافعية بان افضلية الثانية للاتباع اى لانها ثابتة بالاحاديث الصحيحة فيرجع فيها الاتباع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه ان صلاة الاكثر متضمنة للاوسط الذى فيه الاتباع الا ان يبنى ايضا على القول بان الثانية هي الاكثر وعلى انه لو صلاها اكثر بتسليمه تقع نفلا مطلقا لعمانوى او يقال معناه ان كل شفع من الثانية افضل من كل شفع من الزائد لا بالنظر الى المجموع فهذا غاية ما تحرر لى هنا والله اعلم **(قوله)** ركعتا السفر والقعود منه) عن مقيس بن المقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا ورواه الطبراني وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهارا في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه روى ما سلم شرح النية ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر بالبيت وركعتي القعود منه بالمسجد وبه صرح الشافعية **(قوله)** وصلاة الليل (اقول) هي افضل من صلاة النهار كما في الجوهرية ونور الايضاح وقد صرحت الآيات والاحاديث بفضلها والحث عليها قال في البحر فتها ما في صحيح مسلم مرفوعا افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعا لا بد من صلاة بابل ولو حاب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد ان هذه السنة تحصل بالتفل بعد صلاة العشاء قبل النوم اه قات قد صرح بذلك في الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم غير خاف ان صلاة الليل المحث عليها هي التهجدة وقد ذكر القاضي حسين من الشافعية انه في الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما في معجم الطبراني من حديث الحجاج بن عمرو رضى الله عنه قال يحسب احدا كذا قام من الليل يصلى حتى يصبح انه قد تهجد اثنا التهجد المراد يصلى الصلاة بعد رقدة غير ان في سنده ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر رجحان حديث الطبراني الاول لانه تشريع فولى من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه ينتهي ما عن احمد من قوله قيام الليل من المغرب الى طلوع الفجر اه ملخصا اقول الظاهر ان حديث الطبراني الاول بيان لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم تطوع قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبراني الثاني مفسرا الاول وهو اولى من اثبات التعارض والترجيح لان فيه ترك العمل لاحدهما ولانه يكون جاريا على الاصطلاح ولانه

ركعتا السفر والقعود منه

وصلاة الليل

مطلب  
في ركعتي السفر

في صلاة الليل

المفهوم من إطلاق الآيات والاحاديث ولأن التهجد إزالة النوم يتكلف مثل تأتم أي تحفظ  
عن الأتم نعم صلاة الليل وقيام الليل أهم من التهجد وبه يجاب عما أورد على قول الامام  
أحمد هذا ما ظهري والله أعلم \* (تنبيه) \* ظاهر ما مر أن التهجد لا يحصل إلا بالتطوع فلو تأتم  
بعد صلاة العشاء ثم قام فصلى فوائت لا يسمى تهجدا وتردد فيه بعض الشافعية قلت والظاهر  
أن تقيده بالتطوع بناء على الغالب وأنه يحصل بأي صلاة كانت لقوله في الحديث المسار  
وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم أعلم أن ذكره صلاة الليل من التندوبات مشى  
عليه في الحواشي القدسي وقد تردد المحقق في فتح القدير في كونه سنة أو مندوبا لأن الأدلة  
القولية تفيد التندب والمواظبة الفعلية تفيد السنة لأنه صلى الله عليه وسلم إذا واطب على  
تطوع يصبر سنة لكن هذا بناء على أنه كان تطوعا في حقه وهو قول طائفة وقالت طائفة كان  
فرضا عليه فلا يفيد مواظبته عليه السنة في حقنا لكن صريح ما في مسلم وغيره عن عائشة  
أنه كان فرضية ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنة في حقنا لأنه صلى الله عليه وسلم  
واظب عليه بعد نسخ الفرضية ولذا قال في الحلية والأشبه أنه سنة **(قوله)** وأقامها على ما في  
الجوهرة ثمان قيد بقوله على ما في الجوهرة لأنه في الحواشي القدسي قال يصلي ماسهل  
عليه ولو ركعتين والسنة فيها ثمان ركعات بأربع تسليات اه والتقييد بأربع تسليات  
مبنى على قول الصحابين وأما على قول الامام فلا كما ذكره في الحلية وقال فيها ايضا وهذا  
بناء على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وإن انتهاه كان ثمان ركعات أخذنا  
بما في مبسوط السرخسي ثم ساق تبعا لشيخه المحقق ابن الهمام الاحاديث الدالة على ما عنيه  
في المبسوط من انتهاء وحديث أبي داود الدال على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم  
أربع سوى ثلاث الوتر وتمام ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخرها عنه صلى الله عليه وسلم  
من استيقظ من الليل وايقظ أهله فصليا ركعتين كتبنا من الذاكرين الله كثيرا والذاكرات  
رواه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال المنذرى صحيح على شرط الشيخين  
اه أقول فينبغي القول بأن أقل التهجد ركعتان وأوسطه أربع وأكثره ثمان والله أعلم **(قوله)**  
ولو جعله اثلاثا الخ أي لو أراد أن يقوم ثلثة وينام ثلثة فالثالث الاوسط أفضل من طرفيه  
لأن الغفلة فيه أتم والعبادة فيه أقل ولو أراد أن يقوم نصفه وينام نصفه فقيام نصفه الأخير  
أفضل لقلة المعاصي فيه غالبا وللحديث الصحيح ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبق  
ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فاستجب له من يسأني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له  
ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره كما رواه به الخلف وبعض أكابر السلف وتمامه في تحفة ابن حجر  
وذكر أن الأفضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس للخبز المتفق عليه أحب الصلاة  
إلى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثة وينام سدسه اه وبه جزم في الحلية  
(تمة) ذكر في الحلية ايضا ما حصله أنه يكره ترك تهجده اعتاده بلا عذر لقوله صلى الله  
عليه وسلم لا ين عمر يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه متفق عليه فينبغي  
للكاتب الأخذ من العمل بتأليفه كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم أحب  
الأعمال إلى الله أدومها وإن قل رواه الشيخان وغيرها **(قوله)** وأحياء ليلة العيدين الأولى

وأقامها على ما في الجوهرة  
ثمان ولو جعله اثلاثا  
فالاوسط أفضل ولو أحياء  
فالأخير أفضل وأحياء ليلة  
العيدين

مطلب —

في أحياء ليالي العيدين  
ونصف شعبان وعشر  
رمضان وذى الحجة

لإتي بالنسبة إلى ليلة عيد الفطر وليلة عيد الانحرى ( قوله والنصف ) أى وأحياء ليلة النصف من شعبان ( قوله والاول ) أى وإلى العشر الاول الح وقد بسط الشرح لىالى في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالى كلها فراجع ( قوله ويكون بكل عبادة تم الليل او اكثره ) نقل عن بعض المتقدمين قيل هو الامام ابو جعفر محمد بن علي انه فسر ذلك بنصف الليل وقال من احيا نصف الليل فقد احيا الليل وذكر في الحلية ان الظاهر من اطلاق الاحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت ما علمه صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فيترجح ارادة الاكثر او النصف لكن الاكثر اقرب الى الحقيقة لما ثبت ما يقتضى تقديم النصف اه وفي الامداد ويحصل القيام بالصلاة نفلا فرادى من غير عدد مخصوص وبقراءة القرآن والاحاديث وسماعها والتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل ذلك في معظم الليل وقيل بساعة منه وعن ابن عباس رضى الله عنهما صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كالأول وفي احياء ليلي العيدين وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله اه ( تمة ) اشار بقوله فرادى الى ما ذكره بعد في مته من قوله ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالى في المساجد وتامة

في شرحه وصرح بكرهه ذلك في الحاوى القدسي وقال وما روى من الصلوات في هذه الاوقات يسلى فرادى غير التراويح قال في البحر ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في رجب في اول جمعة منه وانها بدعة وما يحتاله اهل الروم من نذرها لتخرج عن النفل والكراهة فباطل اه قلت وصرح بذلك في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بسط الكلام عليها شارحا للمنية وصرح بان ما روى فيها باطل موضوع وبسط الكلام فيها خصوصا في الحلية وللعلامة نور الدين المقدسي فيها تصنيف حسن ساهم بدفع الراغب عن صلاة الرغائب احاط فيه غالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة ( قوله ومنها ركعتا الاستخارة ) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم انى استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى فى دنى ومعاشى وآخرة امرى او قال عاجل امرى و آجله فاقدرد لى ويسر لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لى فى دنى ومعاشى وآخرة امرى او قال عاجل امرى و آجله فاصرفه عني واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته رواد الجماعة الامسلا شرح للمنية ( تنبيه ) معنى فاقدرد اقضه لى وهيه وهو بكسر الدال وضمها وقوله او قال عاجل امرى شك من الراوى تلوا ويا نى ان يجمع بينهما فيقول وعاقة امرى وعاجله و آجله وقوله ويسمى حاجته قال ط أى بدل قوله هذا الامر اه قلت ابو يقول بعده وهو كذا وكذا او قالوا الاستخارة في الحج ونحوه تحمل على تعيين الوقت وفي الحلية ويستحب افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمدلة والصلاة في الاذكار انه يقرأ في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص

والنصف من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول من ذى الحجة ويكون بكل عبادة تم الليل او اكثره ومنها ركعتا الاستخارة

مطلب

في صلاة الرغائب

مطلب

في ركعتي الاستخارة



اه وعن بعض السلف انه يزيد في الاولى وبذلك ينتهي ما يشاء وينتهي الى قوله يملئون وفي الثانية وما كان المؤمن ولا مؤمنة الآية وينبغي ان يكررها سبعاً لما روى ابن السنن يالس اذا هممت بامر فاستخّر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبّح الى قلبك ذن الجبر فيه ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالله اه وايضاً وفي شرح السيرة النبوية من المشايخ انه ينبغي ان ينام على طهارة مستقبلاً القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فن رأى في مائة بيان او خضرة فذلك الامر خير وان رأى فيه سواها او حرة فهو شر ينبغي ان ينتاب اه **قوله** واربع صلاة التيسيح الخ يضعها في كل وقت لا كراهة فيه او في كل يوم اوليلة مرة والا فني كل اسبوع او جمعة او شهر او اعمار وحديثها حسن لكثرة طرق وقوعه من زعم وضعه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسبغ بعظم فضلها ويتركها الامتياون بالدين والظن في ندها بان فيها تغيير النظم الصلاة انما يتأتى على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة الحسن انتهت وان كان فيها ذلك وهي اربع تسليمة او تسليمة يتن يقول فيها المائة مرة سبحانه الله والحمد لله والاله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة فيعد الثناء خمسة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منه وكل من السجدين وفي الجلسة بينهما عشراً عشراً بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعه عن عبدالله بن المبارك احد اصحاب ابي حنيفة الذي شاركه في العلم والزهد والورع وعليها اقتصر في الفنية وقال انها المختار من الروايتين والرواية الثانية ان يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية يأتي بها بعد الرفع من السجدة الثانية واقتصر عليها في الخاوي القدسي والحلية والبحر وحديثها اشهر لكن قال في شرح المنية ان الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لمذهبي لعمد الاحتياج فيها الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندنا اه قلت ولعله اختارها في الفنية لهذا لكن علمت ان ثبوت حديثها يثبتها وان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تحة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاحلاس وقال بعضهم الانفضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك يبدأ بتسبيح الركوع والسجود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المولى يصلبها قبل الظهر هندية عن المضمرات وقيل لابن المبارك لو سبها فوجد هل يسبح عشر عشر قال لا انه هي تامة تسبيحة قال المتلا على في شرح المشكاة ففهمه انه ان سبها ونقص عدداً من محل معين يأتي به في محل آخر تركمة للعدد المطلوب اه قلت واستفيد انه ليس له الرجوع الى المحل الذي سبها فيه وهو ظاهر وينبغي كما قال بعض الشافعية ان يأتي بما ترك في اوله ان كان غيب قصير فتسبيح الاعتدال يأتي به في السجود اما تسبيح الركوع فيأتي به في السجود ايضاً لافي الاعتدال لانه تصير ثلث وكذا تسبيح السجدة الاولى يأتي به في الثانية لافي الجدة لان تسويله غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي الفنية لا يعد التسبيحات بالاصابع ان قدر ان يحفظ القلب والايغمر الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون لعمدتي الحنفى رسالة سمها (تسبيح في

معالي

في صلاة التيسيح

واربع صلاة التيسيح  
بثلاثة تسبيحة وفيها  
عظيم

صلاة التراويح) بخطه اسند فيها عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه يقال فيها بعد التشهد قبل السلام اللهم اني اسألك توفيق اهل الهدى واعمال اهل اليقين ومناجاة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل الحشمة وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى اخافك اللهم اني اسألك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناجحك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك الصيحة حالك وحتى اتوكل عليك في الامور حسن ظن بك سبحان خالق الثور اه **(قوله)** واربع صلاة الحاجة الخ قال الشيخ اسمعيل ومن التندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التجنيس والمتنطق وخزانة الفتاوى وكثير من الفتاوى والحاوي وشرح المنية اما في الحاوي فذكر انها ثمانية عشرة ركعة وبين كيفيتها بما فيه كلام واما في التجنيس وغيره فذكر انها اربع ركعات بعد العشاء وان في الحديث المرفوع يقرأ في الاولى الفاتحة مرة وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والاخلاص والمعوذتين مرة مرة كنه مثلهن من ليلة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقضيت حوائجنا مذكور في المتن والتجنيس وكثير من الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى واما في شرح المنية فذكر انها ركعتان والاحاديث فيها مذكورة في الترغيب والترهيب كافي البحر واخرج الترمذي عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له الى الله حاجة او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم يصل ركعتين ثم يلبس على الله تعالى ويلبس على محمد الله رب العالمين اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولاها الا فرجت ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها بالرأحم الراحمين اه اقول وقد عقد في آخر الحلية فصلا مستقلا لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية واطال واطاب كما هو عادته رحمه الله تعالى فليراجعه من اراده (خاتمة) ينبغي للمسافر ان يصل ركعتين في كل منزل قبل ان يقعد كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسي في شرح السير الكبير وذكر ايضا انه اذا ابتلى المسافر بالقتل يستحب ان يصل ركعتين يستغفر الله تعالى بعدها ليكون آخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسمعيل عن شرح الشريعة من التندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدين وصلاة ركعتين عند نزول الغيث وركعتين في السر لدفع الفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توبيا عن فتنة المدخل والمخرج والله تعالى اعلم **(قوله)** عملا اي تفرض من جهة العمل لا الاعتقاد ايضا فلا يكفر جاحدها لوقوع الخلاف فيها فعند ابى بكر الاصم وسفيان بن عيينة وغيرهما سنة وعند الحسن البصري وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض في ثلاث وعند الشافعي واحد والصحيح من مذهب مالك فرض في الاربع وتامة في الحلية **(قوله)** مطلقا اي في الاولين او الاخيرين او واحدة وواحدة ط قلت وقد تفرض القراءة في جميع ركعات

مطالع

في صلاة الحاجة

واربع صلاة الحاجة وقبل ركعتان وفي الحاوي انها اثنا عشر بسلام واحد وبسقطاء في الخرائن (وفرض القراءة) عملا (في ركعتي الفرض) مطلقا اما تعيين الاولين

الفرض الرباعي كإم في باب الاستخلاف فيها لو استخلف مسبقاً بركتين وأشار له أنه لم يقرأ في الأولين **(قوله على المشهور)** رد لما قيل أنها في الأولين فرض وما قيل أنها فيها أفضل لكن قدماً في واجبات الصلاة أنه لا قتال بالفريضة في الأولين وأما ذلك فمعه صاحب البحر من بعض العبارات وقد مات تحقيقه هناك فافهم **(قوله للمنفرد)** أي ولو حكماً كالإمام لا انفراده برأيه وكونه غير تابع لغيره فخرج المقتدى فلا يفرض عليه القراءة في النفل ولو كان مقتدياً بمفترض كما بيناه في باب الإمامة **(قوله لكنه إلخ)** أي هذا التعليل للزوم القراءة في كل النفل قاصر لا يعم الرابعة المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى منها ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة أصلي واستفتح وهذا الاعتراض لصاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار إليه الشارح هناك من قوله لأنها لتأكيدها أشبهت الفريضة يعني أن القياس فيها ذلك لكن لما أشبهت الفريضة روعي فيها الجانبان فأوجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود إلى القعدة إذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسدها على ما هو ظاهر الرواية كما سيأتي نظراً للأصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظراً للشبه كما فعلوا في الوتر على أن كون النفل كل شفع منه صلاة ليس على إطلاقه بل من بعض الأوجه كما مر بيانه والآن لا يصح رباعية بترك القعدة الأولى منها مع أن الاستحسان أنها تصح اعتباراً لها بالفرض خلافاً لحمد نعم لو تقطوع بستر ركعات أو ثمان بقعدة واحدة فالأصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لأنه ليس في الفرائض ست يجوز إذاؤها بقعدة فيعود الأمر فيه إلى القياس كافي البدائع وسيأتي فيه تصحيح خلافه أيضاً **(قوله ولزم نفل إلخ)** أي لزم المضى فيه حتى إذا أفسده لزم قضاءه أي قضاء ركعتين وإن نوى أكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وإن كان المقام لها قال في شرح المنية أعلم أن الشروع في نفل العبادة التي تلزم بالنذر ويتوقف ابتداؤها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب إتمامه وقضائه إن فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن البصري ومكحول والنخعي وغيرهم فخرج الوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالنذر لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتداؤه على ما بعده في الصحة نحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قولهما اهـ **(نتيجه)** ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وإن أفسده للحال وفي المراجع عن الصغرى لو أفسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أماً لو اختار المضى ثم أفسده عليه القضاء قلت وهكذا في الصلاة ولو شرعت في النفل ثم حاضت وجب القضاء اهـ ومثله في شرح الشيخ اسمعيل وحله السيد أبو السعود على النفل المظنون وكلام الفهستاني يدل عليه وكذا الكلام المنع كما يأتي **(قوله)** أو بقيام الثالثة أي وقد أدى الشفع الأول صحيحاً فإذا أفسد الثاني لزمه قضاءه فقط ولا يسرى إلى الأول لأن كل شفع صلاة على حدة بحر **(قوله)** شروعا صحيحاً احتز به عن اقتدائه متفلاً بنحو أمي وامرأة كما يأتي وقوله قصد احتز به عمالوظن أن عليه فرضاً ثم تذكر خلافه كما يأتي **(قوله)** إذا شرع إلخ أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كافي البدائع أنه ما للزوم

فواجب على المشهور  
(وكل النفل) لا منفرد لأن  
كل شفع صلاة لكنه لا يعم  
الرابعة المؤكدة فسأمل  
(وكل الوتر) احتياطاً  
(ولزم نفل شرع فيه)  
بكتيرة الاحرام أو قيام  
الثلاثة شروعا صحيحاً  
(قصد) إذا شرع متفلاً  
خلف مفترض ثم قطعه  
واقضى

الا اذا هذه الصلاة مع (١٠٠) عدد عام (قول له عند تذكره) اى تذكر ذلك الفرض بانه عليه  
 لم يصح (قول له ان تصوم - آخر) وهكذا وانما بان يكون قضاء ما يقع ولا غيره (قول له اوفى  
 صلاة ثلث) معطوف على قوله مثلاً فهو مستثنى ايضا وصورة كفى التارك خالية عن العيون  
 برواية ابن سنان عن محمد بن الحسن قال رجل افتتح الظهر وهو يظن انه لم يصحها فدخل  
 رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام انه ليس عليه الظهر فرفض صلاته فلا شئ عليه  
 ولا على من اقتدى به اه لكن ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل  
 بامرأة وصى ان نفل المتدى في هذه الصورة مضى عليه بالافساد حتى يلزمه قضاؤه بخلاف  
 الامام اه ويمكن الجواب بان مراده بالافساد افساد المتدى صلاته فيلزمه القضاء بافساده  
 دون افساد امه فلا يخالف ما تقدم لكن المتبادر من كلام السراج ان المراد افساد الامام  
 فانه قل فهو يخرج من حيث يجب عليه قضاءها بالجر ورجع عند الاحتياط الثلاثة ويجب على  
 المتقضى القضاء اه واما ان يكون ايضا بما قلنا والا فهو رواية ثانية غير مأمية عليها الشارح  
 ففيه (قول له اوفى) فتمت قوله شروفا صحيحا لان الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح  
 وحديث فلا يحمل لاستثنائه الا بالنظر الى مجرد المثل اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد  
 ابو السعود وينبغي في الامم وجوب القضاء بناء على ما سبق من ان الشروع يصح ثم يفسد اذا  
 جاء او ان التمرأة اه (قول له معنى وفسده في الحال) اى حال التذكر وهذا راجع الى مسألة  
 الممان فخط ذلك في المصحح واحتراز بقوله فقيدا عن الشروع ظنا كذا ظن ان لم يصل فرضا  
 فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه صار ماضى عن الشروع فظنا كذا ظن ان لم يصل فرضا  
 وفي الصغرى هذا اذا افسد الصوم انتقل في الحال اما اذا اختار المضى ثم افسده فعليه  
 القضاء قل وهكذا في الصلاة كذا في الشئ اه اقول وعزاه بعض المحشين ايضا الى شرح  
 الجامع للتبرائى لكن على في التجنيس مسألة الصوم بانه لما مضى عليه صار كأنه نوى المضى  
 عليه في هذه الساعة فذا كان قل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه وحاصله  
 انه اذا اختار المضى على الصوم بعد التذكر وكان في وقت التوبة صار بمنزلة انشاء نية جديدة  
 فيلزمه وهذا لا يأتى في الصلاة فالجواب بالصوم مشكل فليتم (قول له اما لو اختار المضى)  
 الظاهر ان ذلك يكون بمجرد التقصد وفيه ما عاينته ونقل ط عن ابن السعدى عن الحموى انه  
 لا يكون محذرا للمضى الا اذا قيد الركعة بسجدة اقول ففهم الحموى ذلك من الفرق بين الصوم  
 والصلاة الا ترى قريبا وفيه نظر فتدبر (قول له على الظاهر) اى ظاهر الرواية عن الامام وعنه انه  
 لا يلزمه بالشروع في هذه الاوقات اعتبارا بالشروع في الصوم في الاوقات المكروهة والفرق  
 على الظاهر صحة تسميته صائما فيه وفي الصلاة لا الا بالاجود ولذا حث بمجرد الشروع في  
 لا يصوم بخلاف لا يصلى كسأى ان شاء الله تعالى نهر (قول له الا بعد) استثناء من قوله حرم  
 اى انه عند العذر لا يجزى افساده بل قد يباح وقد يستحب وقد يجب كقده في آخر مكروهات  
 الصلاة ومن العذر ما اذا كان شروعه في وقت مكروه في البدائع الافضل عندنا ان يقطعها  
 وان اتم فقد اساء ولا قضاء عليه لانه اذاها كما وجبت فذا قطعها لم يلزمه القضاء اه قل في البحر

تاويا ذلك الفرض بعد  
 تذكره انصوبه آخر اوفى  
 صلاة ثلث اوفى امرأة  
 او عتبت معنى وفسده في  
 الحل فلو اختار المضى ثم  
 افسده لزمه التقصد (و)  
 عند غروب وطلوع  
 واستواء) على السطح (ين)  
 افسده حرم) لقوله تعالى  
 ولا تبطلوا اعمالكم (الا)  
 بعد

وينبغي ان يكون القطع واجبا خروجا عن المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه ابطال  
ليؤديه على وجه أكمل فلا يعد ابطالا **(قوله)** ووجب قضاؤه اى ولو قطعه بعذر ولو كان  
لكراهة الوقت كما علمت قال في البحر ولو قضاؤه في وقت مكروه آخر اجزأه لانها وجبت ناقصة  
واداها كما وجبت فيجوز كما لو اتها في ذلك الوقت **(قوله)** وسيجيء اى في كتاب الايمان  
وذكر في البحر شيئا من احكامه هنا فراجع **(قوله)** ويجمعها اى التوافل التي تجب بالشروع  
وضابطها كل عبادة تلزم بالنذر ويتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة كما قدمناه قريبا  
عن شرح المنية **(قوله)** من التوافل الخ هذا التظلم عزاه السيد ابو السعود الى صدر الدين بن  
العزوه ومن النوع المسمى عند المولدين بالموايا وبمجرة بحر البسيط **(قوله)** قاله الشارع هو  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لانه الذي شرع الاحكام فيه مع ما قبله الجنااس التام **(قوله)**  
طواف اى يلزمه اتمام سبعة اشواط بالشروع فيه بمجرد النية الا اذا شرع فيه يظن انه  
عليه كما في شرح اللباب **(قوله)** عكوفه سيدكر الشارع في باب الاعتكاف نقلا عن المصنف  
وغيره ما في بعض المعبريات من انه يلزم بالشروع مفرع على الضعيف اى على رواية تقدير  
الاعتكاف التفل بيوم اما على ظاهر الرواية من ان اقله ساعة فلا يلزم بل ينتهي بالخروج  
من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع ان الشروع فيه ملزم بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج  
فواجب الا ذلك القدر فلا يلزمه اكثر منه اه فتأمل نعم سذكر في الاعتكاف عن الفتح ان  
اعتكاف العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع **(قوله)** احرامه قال في لباب المناسك لوني  
الاحرام من غير تعيين حجة او عمرة صح ولزمه وله ان يجعله لايهما شاء قبل ان يشرع في  
اعمال احدهما اه وبهذا غاب الخلل والعمرة وان استلزمه فاندفع التكرار كما قاله ح **(قوله)**  
وقضى ركعتين هو ظاهر الرواية وصح في الخلاصة رجوع ابى يوسف عن قوله اول اقتضاء  
الاربع الى قولهما فيهما باتفاقهم لان الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعا بل لبيان  
المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا تلزم الزيادة بالضرورة ببحر **(قوله)** لوني اربعا قيده  
لانه لو شرع في التفل ولم ينو الا يلزمه الاربعان اتفاقا وقيد بالشروع لانه لو نذر صلاة لوني  
اربعا لزمه اربع بلا خلاف كما في الخلاصة لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا  
بحر **(قوله)** على اختيار الحلبي وغيره حيث قال في شرح المنية اما اذا شرع في الاربع التي  
قبل الظهر وقبل الجمعة او بعدها تم قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه قضاء الاربع بالاتفاق  
لانه لم يشرع في التسليم واحدة فانها لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام الا كذلك فهي بمنزلة  
صلاة واحدة ولذا لا يصح في التقدمة الاولى ولا يستفتح في الثالثة ولو اخبر الشفع بالبيع وهو  
وهو في الشفع الاول منها فأكمل لا تبطل شفعته وكذا الحيرة لا يبطل خيارها وكذا لو دخلت  
عليه امرأته وهو فيه فأكمل لا تصح الحلوة ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا  
آخر فان هذه الاحكام تنعكس اه وذكر في البحر انه اختاره الفضلى وقال في النصاب انه  
الاصح لانه بالشروع صار بمنزلة الفرض لكن ذكر في البحر قبل ذلك انه لا يجب بالشروع  
فيها الاربعان في ظاهر الرواية عن اصحابنا لانهما تفل قلت وظاهر الهداية وغيرها ترجيحه  
**(قوله)** في خلال قيده لانه لو نقض بين آخر القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء

ووجب قضاؤه (ولو  
فساده بغير فعله كقيم  
رأى ماء ومصليه او صائفة  
حاضت واعلم ان ما يجب  
على العبد بالتزامه نوعان  
ما يجب بالقول وهو النذر  
وسيجي وما يجب بالفعل  
وهو الشروع في التوافل  
ويجمعها قوله  
من التوافل سبع تلزم  
الشارع \*

اخذا لذلك قاله الشارع \*  
صوم صلاة طواف حجة  
رابع \* عكوفه عمرة  
احرامه السابع \* (وقضى  
ركعتين لوني اربعا) غير  
مؤكدة على اختيار الحلبي  
وغيره (ونقض في) خلال  
(الشفع الاول)

لأن الشفع الأول قد تم القعدة والثاني لم يشرع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم نقض **(قوله)** أو الثاني أي وكذا يقضى ركعتين لو اتهم الشفع الأول بقعدة ثم شرع في الثاني فنقصه في خلاله قبل القعدة فيقضى الثاني فقط تمام الأول لكن ينبغي وجوب إعادة الأول لترك واجب السلام مع عدم اختياره بسجود سهو كما هو الحكم في كل صلاة أدت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم هنا لأن كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه وإعادة هي فعل ماضى صحيح مع الكراة مرة ثانية بلا كراهة **(قوله)** أي وتشهد للأول قيد لقوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد سواء قرأ التشهد أو لا فهو من إطلاق الحال على الحال **(قوله)** أو لا أي وإن لم يشهد للشفع الأول ونقصه في خلال الشفع الثاني يفسد الكل لأن الشفع الأول إنما يكون صلاة إن وجدت القعدة الأولى أما إذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة بحرود كره الشارع بقوله أو ترك قعود أول ح **(قوله)** أو الأصل أن كل شفع صلاة أي فلا يلزمه تحريمه التفل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن اختيارنا بحر **(قوله)** أو الأبرار قضاء أي اقتداء المتطوعين تلزمه الأربع كما لو اقتدى بمصلي الظهر ثم قفلها فإنه يقضى أربعا سواء اقتدى به في أوها أو في القعدة الأخيرة لأنه التزم الصلاة الإمام وهي أربع بحرود نهر عن البدائع **(قوله)** أو نذر أي لو نذر صلاة ونوى أربعاً لزمته بالأخلاف كقعدته عن البحر وعلله في النهاية عن المبسوط بأنه نوى ما يحتمله لفظه تناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال أنه على أن أصل أربع ركعات أه وقد مر قيل قوله وركعتان قبل الصبح أنه لو نذر أربعاً بتسليمه فصلها بتسليمتين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقدها بتسليمه فلا يخرج عن عهدة النذر بصلاتها بتسليمتين **(قوله)** أو ترك قعود أول لأن كون كل شفع صلاة على حدة يقتضى افتراض القعدة عتيقه فيفسد بتركها كما هو قول محمد وهو القياس لكن عندها لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل لكل صلاة واحدة شبهة بالفرض وصارت القعدة الأخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو تطلوع ثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز اعتباراً بصلاة المغرب لكن الأصح عدمه لأنه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن التفل بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما قبلها ولو تطلوع ست ركعات بقعدة واحدة قبل يجوز والأصح لا فإن الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرض ست ركعات تؤدي بقعدة فيعود الأمر إلى أصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي وغيره **(قوله)** كما يقضى ركعتين الخ شروع في مسائل فساد التفل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد غيره وهي المسائل الملقبة بالثمانية وبالسنة عشرية والأصل فيها أن صحة الشروع في الشفع الأول بالتحريم وفي الثاني بإتيان اليه مع بقاء التحريم والتحريم لا تبقى عند أبي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول فلا يصح الشروع في الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاؤه بأفساده بل يقضى الأول فقط لفساد أدائه بترك القراءة بخلاف الترك في ركعة فإنه يفسد الأداء دون

أو الثاني (أي وتشهد للأول والأبطل الكل اتفاقاً والأصل أن كل شفع صلاة الأبرار قضاء أو نذر أو ترك قعود أول (كما) يقضى ركعتين (أو ترك القراءة

مبحث  
المسائل الستة عشرية

التحرمة حتى وجب قضاء الشفع الاول كالترك في الركعتين وصح الشروع في الثاني وعند محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحرمة والاداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه قضاؤه بأفساده بل قضاء الاول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الاداء فقط والتحرمة باقية فيصح شروعه في الثاني مطلقا والحاصل ان التحريم لا تفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقا وتفسد عند محمد وزفر بتركها مطلقا وعند الامام تفسد بتركها اصلا اي في الركعتين لافي ركعة ويجمع الاقوال قول الامام النسفي

تحرمة النفل لا تبقى اذ تركت فيها القراءة اصلا عند نعمان والترك في ركعة قد عده زفر كالترك اصلا وايضا شيخ شيبان وقال يعقوب تبقى كيفما تركت فيها القراءة فاحفظه باقنان

(قوله في شفعيه) فيقضي الشفع الاول عندها لبطان التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني ويقضى اربعا عند أبي يوسف لبقائها عنده وافساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) اي فيقضي ركعتين اجماعا اما عندها فلفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني واما عند أبي يوسف فانه وان صح الشروع فيه فانه لم يفسد لوجود القراءة فيه فيقضي الاول فقط (قوله او الثاني) اي فيقضيه فقط اجماعا لصحة الاول وصحة الشروع في الثاني وفساد ادائه بترك القراءة فيه (قوله او احدى ركعتي الثاني) اي فيقضيه فقط اجماعا ايضا قلنا وتحت صورتان لان الواحدة اما أولى الثاني او ثانيته (قوله او احدى ركعتي الاول) فيه صورتان ايضا اي فيلزمه قضاؤه فقط اجماعا ايضا لافساده بترك القراءة في ركعة منه ولفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد ولبقائها مع صحة ادائه الثاني عندها (قوله او الاول و احدى الثاني) تحت صورتان ايضا اي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني اي اولاه او ثانيته يقضي الشفع الاول عند الامام ومحمد لفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضى اربعا لصحة الشروع في الثاني وافساد الاداء فهما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل انه قيد لقوله واحد

الثاني ويحتمل كونه قيда لهذه الصور اي يقضي ركعتين في هذه الصور المذكورة لافي غيرها مما سبأني ويحتمل كونه قيد الركعتين اي يقضي ركعتين لا غير في جميع مامر (قوله لان الاول الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى اصله فيها وهوانه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه اصلا لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التحريم ومفهوما انه اذا لم يبطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم ان ترك القراءة في ركعة أو في ركعتين بعد صحة الشروع مفسد للاداء وموجب للقضاء فأقاد بنطوق التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله او تركها في الاول وقوله او الاول و احدى الثاني لانه في هذه الصور كلها قد افسد الشفع الاول بترك القراءة فيه اصلا فبطلت التحريم ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بناؤه لم يلزمه قضاؤه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأقاد بمفهوم التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني او احدى الثاني او احدى الاول فانه في هذه الصور

في شفعيه او تركها في الاول فقط (او الثاني و احدى ركعتي الثاني و احدى ركعتي الاول او الاول و احدى الثاني لا غير) لان الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه

لم يبطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التحريم وصح شروعه في الثاني لكنه لما ترك  
 القراءة فيه اوفى ركعة منه لزمه قضاؤه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط  
 لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء الثاني وصحة ادائه ففهم (قوله) فهذه تسع صور لان  
 المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ احدى في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة  
 الاولى من الشفع او الثانية فزيد ثلاث صوراً أخرى (قوله) لو ترك القراءة في احدى كل شفع  
 اى في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفع بان تركها في الاولى مع الثالثة او الرابعة او في الثانية  
 مع الثالثة او الرابعة فهذه اربع وقوله واحدى الاول فيه صورتان لان هذه الواحدة  
 اما اولاه او ثانيته ففي هذه الست يقضى اربعاً عندها وركعتين فقط عند محمد بناء على اصله  
 المار من فساد التحريم بترك القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد  
 ذلك فلا يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها واما عندها فلا تفسد التحريم بذلك فصح  
 الشروع فلزم قضاء كل من الشفعين لافساد ادائهما وكون الواجب قضاء اربع ركعات  
 في الصور الاربع الاول عند ابى حنيفة موافق لاصله المار لكن انكر ابو يوسف على محمد  
 رواية ذلك عن ابى حنيفة وقال رويت لك عنه انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية  
 ذلك عنه ونسب ابى يوسف الى النسيان وما رواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمده المشايخ  
 وهذه احدى مسائل ست رواها محمد في الجامع الصغير عن ابى يوسف عن ابى حنيفة وانكرها  
 ابو يوسف وتماه في البحر (قوله) وبصورة القراءة في الكل اى كل الركعات وانما لم يذكرها  
 لانها صحيحة والكلام فيما يلزم قضاؤه للفساد بترك القراءة لكن هذه الصورة هي تمة القسمة  
 العقلية لانه لا يخلو اما ان يكون قرأ في الاربع او ترك في الاربع اوفى ثلاث وتحت اربع  
 صور فهذه ست او ترك في ركعتين اى في الاولى مع الثانية او مع الثالثة او مع الرابعة  
 اوفى الثانية مع الثالثة او مع الرابعة اوفى الثالثة مع الرابعة فهذه ست ايضاً او ترك  
 في واحدة فقط وتحت اربع فهذه ست عشرة صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب  
 مشير الى القراءة بالثاقف والى عدمها بلا والى عدد ما يجب قضاؤه في جانب كل صورة بالعدد  
 الهندي على مذاهب أئمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فان كنت اقتنتها يسهل عليك  
 استخراجها وصورتها هكذا

فهذه تسع صور وللزم  
 ركعتين (و) قضى (اربعا)  
 في ست صور (لو ترك  
 القراءة في احدى كل شفع  
 اوفى الثاني واحدى الاول)  
 وبصورة القراءة في الكل  
 تبلغ ستة عشر





(قوله لانه شرع مسقطا الخ) اى لان من ظن ان عليه فرضا يشرع فيه لاسقاط ما في ذمته  
 لا لازما نفسه بصلاة اخرى فاذا انقلب صلاته نفلا بئذ كرا الاداء كانت صلاة لم يلتزمها فلا  
 يلزمه قضاءها لو افسدها (قوله اوصلى اربعا) اى وقرأ فى الكحل (قوله فاكثرو) هذا  
 خلاف الاصح كقدمناه عن البدائع والخالصة وفى التارخانية لو صلى التطوع ثلاثا ولم يقعد  
 على الركعتين فالاصح انه يفسد ولو سنا او ثمانيا بقعدة واحدة اختلفوا فيه والاصح انه يفسد  
 استحسانا وقياسا اه لكن صححوا فى التراويح انه لو صلاها كلها بقعدة واحدة وتسليمه  
 انها تجزئ عن ركعتين فقد اختلف التصحيح (قوله استحسانا) والقياس فساد الشفع  
 الاول كما هو قول محمد بناء على ان كل شفع صلاة فتكون القعدة فيه فرضا (قوله فتبقى واجبة  
 الخ) اى كفى نظيره من الفرض الرباعى فان القعدة الاولى فيه واجبة لا يبطل بتركها والفريضة  
 التى يبطل بتركها اعلمها الاخرة (قوله وفى التشريع) فى بعض النسخ الترشيع بتقديم الرأى  
 على الشئ وفى بعضها التوشيع بالواو بدل الرأى وهو المشهور اسم كتاب شرح الهداية  
 للسراج الهندى (قوله صح خلافا لمحمد) لانه يقول بفساد الشفع بترك قدرته كما هو القياس  
 وقد مر لكن قوله صح مبنى على ان ما زاد على الاربعة كالاربعة فى جريان الاستحسان فيه وهو  
 قول بعض المشايخ وقد علمت اختلاف التصحيح فيه (قوله ويسجد للسجود) سواء ترك القعدة  
 عمدا او سهوا ثم فى العمد يسمى سجود عذر ح عن التهرؤ وسأنى ان المتمد عدم السجود  
 فى العمد (قوله ولا يثنى ولا يتعوذ) لانهما لا يكونان الا فى ابتداء صلاة والشفع لا يكون  
 صلاة على حدة الا اذا قعد للاول فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة (قوله ويتنفل الخ)  
 اى فى غير سنة الفجر فى الاصح كقدمه المصنف بخلاف سنة التراويح لانها دونها فى التأكد  
 فنصح قاعدة وان خالف المتوارث وعمل السلف كفى البحر ودخل فيه النقل المذكور فانه اذا  
 لم ينص على القيام لا يلزمه القيام فى الصحيح كفى المحيط وقال فخر الاسلام انه الصحيح من  
 الجواب وقيل يلزمه واختاره فى الفتح نهر (قوله قاعدة) اى على حالة كانت وانما الاختلاف  
 فى الافضل كما بنى (قوله لا مضطجعا) وكذا لو شرع متخيا قريبا من الركوع لا يصح بحر  
 وما ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عندنا بدون عذر نقله فى البحر عن الاكمل فى شرحه  
 على المشارق وصرح به فى التنفل وقال الكمال فى الفتح لاعلم الجواز فى مذهبا وانما يسوغ  
 فى الفرض حالة العجز عن القعود لكن ذكر فى الامدادان فى المراج اشارته الى ان فى الجواز  
 خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لثبتهما  
 عن الوقت اى وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا بناء الخ) فضله بكذا لما فيه من خلاف  
 الصاحين قال فى الحرائث ومعنى البناء ان يشرع قائما ثم يقعد فى الاولى او الثانية بلا عذر  
 استحسانا خلافا لهما وهل يكره عنده الاصح لا واما القعود فى الشفع الثانى فينبغى جوازه  
 اتفاقا كما لو شرع قاعدة ثم قام كذا قاله الحائى وغيره اه وكتب عند قوله الاصح لا فى  
 هامشه فيه رد على الدرر والوقاية والتقاية وغيرها حيث جزموا بالكره (قوله فى  
 الاصح) راجع الى قوله بلا كراهة كما علمته فافهم (قوله كركسه) وهو مالو شرع قاعدة ثم  
 قام فانه يجوز اتفاقا وهو فعله صلى الله عليه وسلم كبروت عائشة انه كان يفتح التطوع قاعدة

لانه شرع مسقطا لما تزمنا  
 (او) صلى اربعا فاكثرو  
 (لم يقعد بينهما) استحسانا  
 لانه بقيامه جعلها صلاة  
 واحدة فتبقى واجبة  
 والحاكمة هى الفريضة وفى  
 التشريع صلى الف ركعة  
 ولم يقعد الا فى آخرها صح  
 خلافا لمحمد ويسجد للسجود  
 ولا يثنى ولا يتعوذ فابحفظ  
 (ويتنفل مع قدرته على  
 القيام قاعدة) لا مضطجعا  
 (الابتداء) كذا  
 (بناء) بعد الشروع بلا  
 كراهة فى الاصح كركسه  
 بحر

فيقرأ ورده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وفي التجنيس الأفضل ان يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنة ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائماً ثم يركع جاز وان لم يستوى قائماً وركع لا يجزئه لانه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعداً اه بحر **(قوله وفيه)** اى في البحر **(قوله اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم)** اما النبي صلى الله عليه وسلم فمن خصائصه ان نافلته قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً ففي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمرو قلت حدثت يا رسول الله انك قلت صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة وانت تفعل قاعداً قال اجل ولكني لست كاحد منكم بحر ملخصاً اى لانه تشريع لبيان الجواز وهو واجب عليه **(قوله على النصف الابعد)** اما مع العذر فلا ينقص ثوابه عن ثوابه قائماً لحديث البخارى في الجهاد اذا مرض العبد اوسافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبياً صحيحاً ففتح وحكى في النهاية الاجماع عليه وتعبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم انه على النصف مع العذر ايضاً ثم نقل عن المجتبى ان ائمة العاجز افضل من صلاة القائم لانه جهد المقل قال ولا يخفى ما فيه بل الظاهر المساواة كافي النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو معين النسفي جميع عبادات اصحاب الاعذار كالومى وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لافي حق احرار الفضيلة اه اقول وهو موافق لقول البعض المار ويؤيده حديث البخارى من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فله نصف اجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف اجر القاعد فان عموم من يدخل فيه العاجز والان الصلاة نائماً لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف اجر القاعد وفي هذا المقام زيادة كلام يطلب ماعلقناه على البحر **(قوله ولا يصلى الخ)** هذا اللفظ رواه ابن ابي شيبه عن عمر وظاهر كلام محمد انه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد اعلم بذلك مناقض **(قوله في القراءة الخ)** لما كان ظاهر الحديث غير مراد اجماعاً لان الظاهر والعصر يصليان بعد سنتهما وجب حملهما على اخص الخصوص في الجامع الصغير اراد لا يصلى بعد الظهر نافلة ركعتين منها بقراءة وركعتين غير قراءة فتكون مثل الفرض وقال فخر الاسلام لو حمل على تكرار الجماعة في مسجده اهل اوعلى قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان صحيحاً نهر وما ذكره عن فخر الاسلام نقله في البحر ايضاً عن شرح الجامع الصغير لقاضيه خان ثم قال في البحر فالخالد ان تكرار الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الاولى فمكروه والا فان كان في وقت يكره التفعل فيه بعد الفرض فمكروه كما بعد الصبح والعصر والا فان كان في المؤدى فان كان ذلك الحائل محققاً اما بترك واجب بارتكاب مكروه فغير مكروه بل واجب كاصح ح في الذخيرة وقال انه لا يتناوله النهى وان كان ذلك الحائل غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكروه اه **(قوله للنهي)** علة لقوله ولا يصلى الخ والنهي هو لفظ الحديث المذكور **(قوله وما نقل الخ)** جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المنقول يتنافى حمل النهى عليه اذ يبعد ان يكون ماصلاً امام اولاً مشتملاً على خلل محقق من مكروه اوترك واجب بل الظاهر انه أعاد ماصلاً لمجرد الاحتياط وتوهم الفساد فينا في حمل النهى في مذهبه على الوجه الثالث والجواب اولاً انه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانياً انه لو صح

وفيه اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم على النصف الا بعد (ولا يصلى بعد صلاة) مفروضة (مثلاً) في القراءة او في الجماعة او لاتعاد عند توهم الفساد للنهي وما نقل ان الامام قضى صلاة عمر فان صح نقول كان يصلى المغرب والوتر اربعاً ثلاث قعدات

نقول انه كان يصلي المغرب والوتر اربع ركعات بثلاث قعدات كما نقله في البحر عن مآل الفتاوى أى ويكون حينئذ اعادة الصلاة لجبر توهم الفساد غير مكروه ويكون النهي محمولا على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا محتملة لوقوعها نفلا والتفل بالثلاث مكروه نقول انه كان يضم الى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلاؤه اولا تقع هذه الصلاة نفلا وزيادة القعدة على رأس الثالثة لابتطالها وعلى احتمال فسادها تقع هذه فرضا مفضيا وزيادة ركعة عليها لابتطالها وقد تقرر ان مادار بين وقوعه بدعة وواجبا لا يترك بخلاف مادار ٣ بين وقوعه سنة وواجبا لكن لا يخفى عليك ان الجواب عن الابراد هو الاول واما الثانى فهو مقرره لكنه لا يجدى لعدم ثبوت صحة التفل فالوجه حينئذ كراهة القضاء لتوهم الفساد كما قاله فخر الاسلام وقاضيان فكان ينبغي للشارح الاقتصاد على الاول لكن رأيت في فصل قضاء القوائت من التاتارخانية ان الصحيح جواز هذا القضاء الابدع صلافة الفجر والعصر وقد نقله كثير من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حمل الحديث على الوجه الثالث **(قوله)** ويقعد في كل نقله الخ اى لافى حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تمة السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصلى الخ **(قوله)** كافي التشهد اى تشهد جميع الصلوات و اشار به الى انه لا خلاف فى حالة التشهد كافي البحر **(قوله)** على المختار وهو قول زفر ورواية عن الامام قال ابو الليث وعليه الفتوى وروى عن الامام تخيره بين القعود والترقب والاحتباء وتأممه في البحر واذا في النهر ان الخلاف في تعيين الافضل وانه لاشك فى حصول الجواز على اى وجه كان \* (تنبه) \* قيل ظاهر القول المختار انه فى حال القراءة يضع يده على فخذه كافي حال التشهد لكن تقدم فى كلام الشارح فى فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن مجمع الانهر ان المراد من القيام ما هو الاعمال لان القاعدة يفعل كذلك اى يضع يمينه على يساره تحت سترته وفى حاشية المدنى ويؤد قول مثلا على القارى عند قول التقاية فى كل قيام اى حقيق اوحكمى كما اذا صلى قاعدا **(قوله)** ويتفل المقيم را كبا الخ اى بلاعذر اطلق التفل فشمّل السفن المؤكدة الاسنة الفجر كأمرواشار بذكر المقيم الى ان المسافر كذلك بالاولى واحترز بالتفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر والمنذور وما لزم بالشروع والافساد وصلاة الجنازة وسجدة تلبت على الارض فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كافي البحر **(قوله)** را كبا فلا يجوز صلاة المائى بالاجماع بحر عن المحقق **(قوله)** خارج المصر هذا هو المشهور وعندهما يجوز فى المصر لكن بكراهة عند محمد لانه يمنع من الخشوع وتأممه فى الحلية **(قوله)** محل القصر بالصعب بدل من خارج المصر فأدته شمول خارج القرية وخارج الاخيرة اى المحل الذى يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين او ثلاثة فيهستانى **(قوله)** موثقا بالمعنى فى آخره اكثر من الياء قال فى المغرب نقول او مات اليه لا اوميت وقد نقول العرب اومى بترك الهمة **(قوله)** فلو سجد اى على شئ وضعه عنده او على السرج اعتبارا بما بعد ان يكون سجوده اخفض **(قوله)** الى اى جهة توجهت دابته فلو صلى الى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج **(قوله)** ولو ابتداء عندنا يعنى انه لا يشترط

٣ (قوله) بين وقوعه سنة وواجبا) أهل الصواب بدعة بدل واجبا تأمل مصححه ط

(يريد) فى كل نقله (كما فى التشهد على المختار) يتفل المقيم (را كبا خارج المصر) محل القصر (موثقا) فلو سجد اعتبر ايماء لانها انما شرعت بالايتماء (الى اى جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا

مطلب

فى الصلاة على الدابة

استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح الى غير  
 جهتها بحر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء ان يوجهها  
 الى القبلة كما في الشربلية ح قلت وذكر في الحلية عن غاية السروجي ان هذا رواية ابن  
 المبارك ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سياقه الاحاديث ان الاشبه استحباب ذلك عند  
 عدم الحرج عملاً بمحدث انس ثم قال علي بن ابي الملقن الشافعي قال وعند ابي حنيفة وابي ثور  
 يفتح اولاً الى القبلة استحباباً ثم يصلي كيف شاء اهـ **(قوله)** او على سرجه الخ مثله الركاب  
 والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا  
 ضرورة الى ابقائها فسقط ما في النهر من ان القياس يقتضي عدم المنع بما عليه اهـ ط قلت وعليه  
 فيخالف النعل التجسس **(قوله)** ولو سيرها الخ ذكره في النهر بحثاً اخذاً من قولهم اذا حرك رجله  
 او ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يكن كثيراً قلت ويدلله ايضا ما في الذخيرة ان كانت تناسق  
 بنفسها ليس له سوقها والافلو ساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فيها به ونحسها  
 لا تفسد صلاته **(قوله)** ثم تزل اي يعمل قليل بأن تزي رجله فانه يخرج من الجانب الآخر فتح **(قوله)**  
 وفي عكسه بأن رفع موضع على الدابة فتح **(قوله)** لان الاول الخ وذلك لان احرام الراكب  
 انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا أتى بهما صح واحرام النازل انعقد  
 موجباً لهما فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر بحر **(قوله)** ثم على الدابة لانه صح شروعه  
 فيها راكباً فصار كما اذا افتتحها ثم تغيرت الشمس فانه تجها هكذا تجسس **(قوله)** وعليه  
 الاكثر عبر في البحر وغيره بالكثير وذكر الرحمتي ان الاول مبنى على قوله بما جوازها  
 في المصر والثاني على قوله بقرينة قوله في التجسس في فصل الفقهية ولو افتتح صلاة التطوع  
 خارج المصر راكباً ثم دخل المصر ثم فقهه لا وضوء عليه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف عليه  
 اعتباراً للابتداء بالانتهاء اهـ **(قوله)** ويبنى قائماً الخ اي اذا تزل في مستأني المتن **(قوله)**  
 ولوركب الخ اعاد مسألة المتن السابقة ليدكر لها تعليلاً آخر لكن ذكر في البحر انه رد في غاية  
 البيان بأنه لو رفع المصلّي ووضع على السرج لا يبنى مع ان العمل لم يوجد فضلاً عن العمل الكثير  
 اهـ وحمل المحشى كلام الشارع على صورة ما اذا افتتح راكباً ثم تزل اي فانه اذا ركب بعد ذلك  
 تفسد صلاته لان الركوب عمل كثير قال فعلى هذا لو حمله شخص ووضعه على الدابة لا تفسد  
 لانه لم يوجد منه العمل اهـ قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فليراجع وايضاً فقول  
 الشارع بخلاف النزول لمحمله على هذا الحمل فتأمل **(قوله)** واصل على دابة الخ شروع  
 في صلاة الفرض والواجب على الدابة كما سببناه عليه بقوله هذا كله في الفرائض واعلم ان  
 ماعدا التوافل من الفرض والواجب بأنواعه لا يصح على الدابة للضرورة كخوف العس  
 على نفسه او دابته او ثيابه لو تزل وخوف سبع وطين ونحوه مما يأتي والصلاة على المحمل الذي  
 على الدابة كالصلاة عليها فيومئ عليها بشرط ايقافها جهة القبلة ان امكنه والافق قدرا الامكان  
 واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايقافها والا بان كان خوفه من عدو يصلي  
 كيف قدر كما في الامداد وغيره ولاعادة عليه اذا قدر بمنزلة المريض خائبة واستفيد من  
 التقيد بالاياء انه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسمعيل عن المحيط لا تجوز  
 على الجمل الواقف أو البارك وان صلى قائماً الا ان يكون عند الخوف في المفازة بالاياء اهـ

او على سرجه تجسس كثير  
 عند الأكثر ولو سيرها  
 بعمل قليل لا بأس به  
 (ولو افتتح النعل) راكباً  
 ثم تزل بني وفي عكسه لا  
 لان الاول أدى اكمل  
 مما وجب والثاني بعكسه  
 (ولو افتتحها خارج المصر  
 ثم دخل المصر) ثم على  
 الدابة بالاياء (وقبل لا)  
 ينزل وعليه الأكثر قاله  
 الحلبي وقبل يتم راكباً  
 ما لم يبلغ منزله فمستأني  
 ويبنى قائماً الى القبلة او  
 قاعداً ولو ركب تفسد  
 لانه عمل كثير بخلاف  
 النزول (ولو صلى على  
 دابة في شق) محمل وهو  
 يقدر على النزول



لما قدمناه فاعتنم هذا التحريم **(قول له ح)** غريب على العذر لا على مسئلة العذر  
 بقدره الغير الابتكاف تأمل ثم اعلم ان هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع امه  
 وذكر انه لم يحكمها وانه ينبغي الجواز والمؤمن نعتيه وكتبت انها عاقته عليه انه قد يقال  
 بخلافه لان الرجل هنا قدر على النزول والعجز من المرأة قهراً فيه لاقية لان يقال ان المرأة اذا  
 لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منه سقوط الحمل او عقر الدابة اموتت المرأة فهم عذر  
 راجع اليه كخوفه على نفسه او اماله \* (مذنية) \* بقى شيء للمؤمن ذكره وهو ان المسافر اذا عجز  
 عن النزول عن الدابة اعذر من الاعذار المارة وكان على رجاؤه والاعذر قبل خروج الوقت  
 كالمسافر مع ركب الحج الشريف هل له ان يصلي العشاء مثلاً على الدابة او الحمل في اول  
 الرقت اذا خاف من النزول أم يؤخر الى وقت نزول الحجاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي  
 يظهر لي الاول لان المصلّي انما يكلف بالادكان والشروط عند ارادة الصلاة والشرع فيها  
 وليس لذلك وقت خاص ولذا جازله الصلاة بالتيسر اول الوقت وان كان يرجو وجود الما قبل  
 خروجه وعلاومه انه قد اداها بحسب قدرته الموجودة عند اعتقاد سببها وهو ما اتصل به الاداء  
 اه ومسئلة كذلك لكن رأيت في الفتنة برمز صاحب المحيط راكم السفينة اذا لم يجد  
 موضعاً للصلاة جوازاً ثمرة ولو اخر الصلاة نقل الزحمة فيجد موضعاً يؤخرها وان خرج الوقت  
 على قياس قول ابي حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تراباً نقياً اه لكن تقدم في التيسر ان  
 الاصح رجوع الامام الى قوله بما أنه لا يؤخرها بل يشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن  
 المتعني مسافر لا يقدر ان يصلي على الارض لتجاستها وقد اثبتت الارض بالمطر يصلي بالاناء  
 اذا خاف فوت الوقت اه ثم ذل وظاهره انه لا يجوز اذا لم يخف فوت الوقت وفيه خطر بل  
 الظاهر الجواز وان لم يخف فوت الوقت كما هو ظاهر احكامهم ثم الاول ان لا يصلي كذلك الا  
 اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كفي الصلاة بالتيسر اه وهذا عين ما بحثه الاول فليتم **(قول له)**  
 وان لم يكن **(الح)** كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار **(قول له)** واقفة كذا قيدته في شرح المنية  
 ولم أره لغيره يعني اذا كانت العجلة على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما هو حبل مثلاً  
 تحبها الدابة تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا  
 التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لانصح الصلاة عليها بلا عذر وفيه تأمل لان جرها  
 بالحبل وهي على الارض لا يخرج به عن كونها على الارض وبفده عبارة التارخانية عن  
 المحيط وهي لو صلى على العجلة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لافي  
 غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير اه قوله وان لم يكن  
 الح فيفيد ما قلناه لانه راجع الى اصل المسئلة وقد قيدها بقوله وهي تسير ولو كان الجواز مقيداً  
 بعدم السير لقيده به فتأمل **(قول له)** هناك اه اي استرأط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة  
 تحت الحبل وعدم كون طرف العجلة على الدابة **(قول له)** والواجب بانواعه اي ما كان واجبا  
 عليه عند كالتوتر او كغشابة كالخنازة او لغيره ووجب بالقول كالتوتر او بانعمل ككفل شرع  
 فيه ثم افسده وكسجدة تليت آيتها على الارض فافهم **(قول له)** بشرط **(الح)** او فخذاه فيما مر  
**(قول له)** انما **(الح)** علة افعوله بشرط ابقاها **(الح)** والحاصل ان كلامنا اتحاد المكان واستقبال

حتى لو كان مع امه ماله في  
 في حمل واذا لم يقدر  
 ركب وحده جاز له ان  
 كالفداء في البحر فليحصد  
 (وان لم يكن طرف العجل)  
 على الدابة جاز) وواقفة  
 تبعيهم بأنهم كالتيسر  
 (هذا) كاه (في الغرض)  
 والواجب بانواعه وسنة  
 الفجر بشرط اية فيه  
 ان امه كاه لا يقدر  
 الامكان كاه يحتسب سيرها  
 امكان (واما في السبل  
 فتجوز على الحمل والعجزة

تخلة شرع في صلاة غير التامة عند الامكان لا يسقط الإعذر فلو أمكنه إيقافها مستقبلا  
فعل ولذا نقل في شرح التامة عن الامام الجلواني انه لو انخرقت عن التامة وهو في الصلاة  
لأنه زسلاته قل ويحيى ان غلبه بأن يكون الاعتراف بمقدار ركن قل في لو أمكنه  
الايق في دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارع من العلة ولو بالعكس هل يلزمه  
الاستقبال لأنه ثم رأيت في الحلية انه يلزمه وهو ظاهر قول الشارع هنا والافقندر الامكان  
ثم رأيت في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردعة يخوف النزول يصلى  
الى التامة قل وعندى هذا اذا كانت الدابة واقفة اما اذا كانت سائرة يصلى حيث شاء اهـ يعنى  
اذا كان لا يمكنه إيقافها لحوف فوت الرفقة مثلا يصلى الى اى جهة كانت والظاهر ان الاول  
اولى لان الضرورة تقدر بقدرها تأمل **(قوله)** مطلقا اى سواء كانت واقفة او سائرة على  
التخلة او لا قدرا على النزول او الاطراف المجترة على الدابة اولاح **(قوله)** لا يجماعه (الح) اى فى  
ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز لوداعهم بالقرب من دابة الامام بحيث لا يكون بينهم  
وبينه فرجة لا تقدر النصف قياسا على الصلاة على الارض والصحيح الاول لان اتحاد المكان  
شرط حتى لو كانا على دابة واحدة في محل واحد او في شق محل جاز بدائع **(قوله)** ولو جمع (الح)  
تقدمت هذه المسئلة مع فائزها قيل بصفة الصلاة **(قوله)** او تحية **(قوله)** فيه كلام قدمناه عند  
الكلام على تحية المسجد **(قوله)** لزمه (الح) اى لزمه الركعتان يظهر وهذا ذكره في البحر بحثنا  
قياسا على ما لو قال بغير وضوء اقول ولا حاجة ما بحث فان ما في المتن مذکور في متن الجمع ووجهه  
ان الناذر لما اوجب عليه ركعتين اوجبهما بظاهرة لان الصلاة لا تكون الا بها وقوله بعده  
بغير طهر رجوع عما لزمه فارضه ابن مالك **(قوله)** اى (ابن يوسف) اشار الى انه كان ينبغي  
للمصنف التصريح به لانه لا مرجع الضمير في عنده لان اعتبارى في مثله رجوعه لاني حنيفة  
الا اذا كان له مرجع خاص غيره **(قوله)** كما لو نذر بغير قراءة (الح) لان التزام الشيء التزاما لما  
لا يصح الابه فصار كأنه نذر ان يصلى بقراءة ومستور العورة وركعتين لان الصلاة غير صحيحة  
ما لم تكن شفعاً بقراءة وبشوب وكذا لو نذر ثلاثا يلزمه اربع ركعات كافي للجمع وعمله في  
شرحه بما قلنا و اشار بالكاف الى ان هذه المسائل الثلاث لا خلاف فيها لمحمد والفرق له بينها  
وبين المسئلة الاولى في شروح الجمع وقوله وكذا نصف ركعة اى يلزمه ركعتان لان ذكر ما لا  
يجزى ذكر الكه فكأنه نذر ركعة وهو التزام الاخرى ايضا كما علمت **(قوله)** واهدره (الثالث)  
اى اهدر النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شيء لانه نذر بمعية مقتضى ما في الفتى ان المعتد الاول  
\* (تنبيه) \* نذر ان يصلى الظهر ثمانيا وان يركب التصاب عشرة اى يضم العين اوجهة الاسلام  
مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع فهو نذر بمعية بحر والفرق ان الصلاة بلا قراءة  
او عربانا تكون عادة لما عوامى واعاد نوب وكذا بلا طهارة لقول ابن يوسف بمشروعيتها  
لما فقد الطهورين اوده في البحر اقول والتعليل لما بان التزام الشيء التزاما لما لا يصح الابه  
يعنى عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة او نصفها تأمل **(قوله)** او نذر (الح) كما لو نذر صلاة  
بمسجد مكة فآذاها في القدس مثلا او في غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القرية  
وهي حاصلة في اى مكان وتقدم قيل باب الوتر افضل الاماكن **(قوله)** لانه اى الحيز المفهوم

مطلقا) فرادى لا جماعة  
الاعلى دابة واحدة (ولو  
جمع بينية فرض ونقل)  
ولو تحية (رجح الفرض)  
لقوته وابطالها بمحمد والائمة  
الثلاثة (ولو نذر ركعتين  
بغير طهر لزمه به عنده)  
اى ابن يوسف كما لو نذر  
بغير قراءة او عربانا او  
ركعة وكذا نصف ركعة  
عند ابن يوسف وهو  
المختار (واهدره الثالث)  
اى محمد (او) نذر عبادة  
(في مكان كذا فآذاها في اقل  
من شرفه جاز) لان  
المقصود القرية خلافا  
لنذر والثلاثة (ولو نذرت  
عبادة) كصوم وصلاة  
(في غدا فآذاها في يوم  
قضاؤها) لانه يمنع الاداء  
لا الموجب (ولو) نذرتها  
(يوم حيفاها)



من فعله السابق **(قوله)** لانه نذر بمعية) لان يوم الحيف مناف للصوم العبادة بخلاف صوم الغد فانه باعتبار ذاته قابل الاداء ولكن صرف عنه مانع سماوى منع الاداء فوجب القضاء **(قوله)** التراويح (جمع ترويجة سميت الاربع بها للاستراحة بعدها خزان وانما اخرها عن التوافل لكثرة شعبها واختصاصها بآذانها بجماعة واحكام اخر ولذا افرد لها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وتبعه العلامة قاسم **(قوله)** سنة مؤكدة) صححه في الهداية وغيرها وهو المروى عن ابي حنيفة وذكر في الاختيار ان ابا يوسف سأل أبا حنيفة عنها وما فعله عمر فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدعاً ولم يأمر به الا عن اصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قول القدوري انها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه انما قال يستحب ان يجتمع الناس وهو يدل على ان الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على ان التراويح مستحبة كذا في العناية وفي شرح منية المصل وحكي غير واحد الاجماع على سنتها وتاممها في البحر **(قوله)** لمواظبة الخلفاء الراشدين (اي اكثرهم لان المواظبة عليها وقعت في اثناء خلافة عمر رضي الله عنه ووافقه على ذلك عامة الصحابة ومن بعدهم الى يومنا هذا بلانكير وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ كما رواه ابو داود بحر **(قوله)** اجماعاً) راجع الى قول المتن سنة للرجال والنساء و اشار الى انه لا اعتداد بقول الروافض انها سنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي او انها ليست بسنة اصلا كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية نوح لانهم اهل بدعة يتبعون اهواءهم لا يعولون على كتاب ولا سنة ويتكبرون الاحاديث الصحيحة **(قوله)** بعد صلاة العشاء (قد رافض صلاة اشارة الى ان المراد بالعشاء الصلاة لا وقتها والى ما في النهر من ان المراد ما بعد الخروج منها حتى لو بنى التراويح عليها لا يصح وهو الاصح وكذا بناؤه على سنتها كافي الخلاصة قال فكأنهم الحقوا السنة بالفرض \* (تمة) \* تقدم في بحث التنية الاختلاف في ان السنن لا بد فيها من التعيين او يكفي لها مطلق التنية والاصح الثاني والاحوط الاول وتقدم تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط ان يجدد في التراويح لكل شفعنية ففي الخلاصة الصحيح نعم لانه صلاة على حدة وفي الحاشية الاصح لا فان الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا في التارخانية وظاهره ان الخلاف في اصل التنية ويظهر لي التصحيح الاول لانه السلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من التنية ولا شك انه الاحوط خروجاً من الخلاف نعم رجح في الحلية الثاني ان نوى التراويح كلها عند الشروع في الشفع الاول كالمخرج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم تحضره التنية لما انتهى الى الامام **(قوله)** الى الفجر) هذا آخر وقتها ولا خلاف فيه كافي النهر **(قوله)** في الاصح) اي من اقوال ثلاثة \* الاول ان وقتها الليل كله قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل قال في البحر ولم أر من صححه اه وظاهره انه يدخل وقتها من غروب الشمس \* الثاني انما ما بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بأنه المأثور المتوارث \* الثالث ما مشى عليه المصنف تبعاً للكثر وعزاه في الكافي الى الجمهور وصححه في الهداية والحاشية والمجسط بحر **(قوله)** فلو فاته بعضها (الح) فترجع على الاصح لكنه مبنى على ان الافضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف

### مبحث صلاة التراويح

لانه نذر بمعية (التراويح سنة) مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين (للرجال والنساء) اجماعاً (ووقتها بعد صلاة العشاء) الى الفجر (قبل الوتر وبعده) في الاصح فلو فاته بعضها وقام الامام الى الوتر او ترمعه ثم صلى ما فاته (ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل) او نصفه

سبب في قبوله وترجمته في معنى وجه الإفادة وكذا عن جواب السؤال من الثلاثة المارة وأما  
عن جواب الثاني منه فله أن ينافيه ونمله في الخلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان به بعد الوتر وبما  
قرر به ظهر أن ما في البحر من جعله التفرع على الثالث كما شئى صوابه كالاول كما شئى عليه  
شرح هو وصهر ثمة خلاف في جوابه بعد الوتر أو حتى بعده وقد ذكر بعد الوتر  
فليس يبقى صح من الاول ولا من الثاني **(قوله)** ولا تكرهه معه في الصبح (وقيل تكرهه  
لا مع ما مضى فصار كونه معناه والجواب أنها وإن كانت تبعاً لمعناه لكنه صلاة الليل  
والأفضل فيها آخره فلا تكرهه الأخير معناه من صلاة الليل يمكن لأحد أن لا يؤخر إليه خشية  
الفتور ح عن الأمداد وما في البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالآخر لا يدل على ثبوت كراهة  
التأخير حتى يحجب عن قول المصنف لا تكرهه لأن الثاني كراهة التحريم لأن كلمة لا بأس تدل على  
أن خلافه أولى وليس كذلك مع خلاف الأولى مكرهاً وتأخيرها لأن الكراهة لا بد لها من دليل  
خاص كقوله ما مر من في رسالة العلامة وم وغيره والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب  
والأفضل لا يقيده بالليل إلا في قوله (قوله) ولا وحده) بيان لقوله أصلاً في الجماعه ولا وحده  
ط **(قوله)** في الصبح (وقيل يقصدها وحده ما يدخل وقت التراويح أخرى وقيل ما يقص  
الشهر فله) **(قوله)** في قضاءه (أي منفرداً بغير جماعة) **(قوله)** كراهة مغرب وعشاء (أي حكم التراويح  
فيها لا تقضى إلا في وقت الح كحكم بقية رواتب الليل لأنهم منها لأن القضاء من خواص  
الغرض سنة الفجر بشرطه) **(قوله)** واجتماعها فيها سنة على الكفاية (أي) إذا كان أصل  
التراويح سنة عين فوتر تركها واحد كره بخلاف صلاها بالجماعة فيها سنة كفاية فلو تركها  
الكل أسوأ ما لو تخلف عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وإن صلى  
أحد في البيت بالجماعة لم ينو أفضل جماعة المسجد وهكذا في المكتوبات كأي نسبة وهل المراد  
أنه سنة كفاية لأهل كل مسجد من الملة أو مسجد واحد منها أو من الخيرة طهر كراه المصنف  
الاول واستظهر ط الثاني ويظهر في الثالث لقول النسبة حتى لو ترك أهل محلة كلهم  
الجماعة فقد تركوا السنة والساواها وظاهر كلامهم هنا أن السنون كفاية أقيمها بالجماعة  
في المسجد حتى لو أقومها جماعة في بيوتهم وذقة في المسجدين المثل وقد قدمنا عن النسبة  
فيديو في حق بعض المتخلف عنها وقيل أن الجماعة فيها سنة عين من صلاها وحدها وإن  
صابت في المساجد وبه كان يفتي طهري الدين وقيل تستحب في البيت إلا لغيره عظيم يقتضى  
به فيكون في حضوره ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور أنها سنة كفاية وتتمه في البحر  
**(قوله)** وهي عشرون ركعة) هو قول الجمهور وعليه عمل الناس شرقاً وغرباً وعن مالك ست  
والأثون وذكر في الفتح أن مقتضى الدليل كون السنون منها ثمانية والباقي مستحباً وتامه  
في البحر وذكر أن جوابه فيها غلظه عليه **(قوله)** المكمل) بكسر الهمزة وهو التراويح للمكمل  
لغيره وهي اثنا عشر مع وتر ولا مع أن المكمل الوتر وإن صليت قبله وفي التهر ولا يخفى أن  
أرواها وإن مكمل أيضاً لأن هذا أشهر مراد كلمة زيد فيه بعد المكمل فتكمل اه ط  
**(قوله)** لم يثبت بكرة (أي) لم يثبت عن المكمل وتكرهه من عدمه وهذا هو الصحيح كأي أخيه عن  
الاصحاب وخبره القوي مما في السنة من عدم تكرهه فإنه لا يثبت فيه تحالفه

ولا تكرهه معه في الصبح  
(ولا تقضى إذا فات أصلاً)  
ولا وحده في الصبح (ون)  
قد هلكت صلاة مستحباً  
وليس تراويح (كسنة  
مغرب وعشاء) (واجتماعه  
فيها سنة على الكفاية) في  
الاصبح فلو تركها من  
مسجد أو الوتر تركها  
وكل من شرع جماعة في مسجد  
فيه أفضل فله الحلي (وهي  
عشرون ركعة) حكمته  
مساواة المكمل للمكمل  
(عشر تسابيح) فلو فعلها  
بسلامة فن قد لكل شفع  
صحت بكرة والا نابت  
عن شفع واحد

التوارث مع تصحيحهم بكرة الزيادة على ثمان في مطلق التطوع ايلا فيها اولى بخر (قوله به يفتي) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وإنما صرح به في التهر عن الزاهدي فيما لو صلى اربعة بتسليمه وقعدة واحدة واما اذا صلى العشرين جملة كذلك فقد قاسه عليه في البحر نوصح في الحاشية وغيرها بأنه الصحيح مع اننا قد مرنا عن البدائع والخلاصة والتاريخية انه لو صلى التطوع ثلاثا او ثمانيا بقعدة واحدة فلا يصح انه يفسد استحسانا وقياسا وقد مرنا وجهه فقد اختلف التصحيح في الزائد على الاربعة بتسليمه وقعدة واحدة هل ينجح عن شفع واحد او يفسد فليتب (فروع) شكوا هل صلوا تسع تسليمات او عشرة يصلون تسليمة اخرى فرادى في الاصح الاحتياط في اكمال التراويح والاحتراز عن التثفل بالجماعة وكذا لو تذكر او تسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال تقضى بجماعة وهو الاظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول ثم صلى ما بقي قيل يقضى الشفع الاول فقط لصحة شروعه فيها بعده وقيل يقضى الكل لان سلامه الاول لم يخرج من حرمة الصلاة لكونه سهوا وكذا كل سلام بعده يكون سهوا مبنيا على السهو الاول فقد ترك التعمدة على الركعتين في الاشفاق كلها فتفسد بأسرها الا اذا تعمد السلام او فعل بعده ما ينافي الصلاة او علم انه سها وتامة في شرح المنية ويظهر لي ارجحية القول الاول لان سلامه وان لم يخرج من تكبيره على قصد الانتقال الى الشفع الآخر لم يخرج من الاول ثم رأيت في الحاشية قال انه الاشبه (قوله مجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار لانه يخرج بين الجلوس ذاكر او ساكنا وبين صلاته نافلة منفردا كما ذكره افاده في شرح المنية والبحر (قوله ندبا) وما يفيد كلام الكثر من انه سنة عقبه الزهلي بأنه مستحب لاسنة وبه صرح في الهداية (قوله بين كل اربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل اربعة او قول المنية والدرر بين كل ترويختين لايامه ان الجلسة بعد الشفع الاول من كل اربعة والجواب ان المراد بين كل اربعة وارعة تخلف احد المتعدين كما في قوله تعالى لا تفرك بين أحد من رسله اي بين أحد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدرك عليه في التهر بما في الخلاصة من ان اكثرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح اه اقول هذا سبق نظرفن عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمات اختلف المشايخ فيه واكثرهم على انه لا يستحب وهو الصحيح اه فان مراده بخمس تسليمات خمس اشفاع اي على الركعة العاشرة كما فسر به في شرح المنية لافساح كل ترويخة اربع ركعات فقد اشبه على صاحب التهر التسليمات بالترويخة فافهم (قوله بين تسبيح) قال القهستاني فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملوك سبحان ذي العزة والعظمة والقعدة والتقدير والكبرياء والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في منبج العباد اه (قوله وصلاة فرادى) اي صلاة اربع ركعات فيزيد ست عشرة ركعة قال العلامة قاسم ان زادوها منفردين لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي التهر واما الصلاة فقل مكرهه وقيل سنة وهو ظاهر ما في السراج واهل مكة يطوفون واهل المدينة يصلون اربعا

بديفتي (مجلس ندبا) بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر وخير من بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى

اه **(قوله)** منكره **(الح)** لان الاستراحة مشروعة بين كل ترويعتين لابين كل شفيعين **(قوله)**  
والحتم مرة سنة (اي قراءة الحتم في صلاة التراويح سنة ومحججه في الحلية وغيرها وعزماء في  
الهداية الى اكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة  
والشوق في الآثار قول الرباعي ومنهم من استحب الحتم في ليلة السابع والعشرين رجاه ان  
يلاوا ليلة التقدر لان الاخبار تضمنت عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة بقراءة في كل ركعة عشر  
آيات ونحوها وهو الصحيح لان السنة الحتم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التحفيف لان عدد  
ركعات التراويح في الشهر ستائة ركعة وعدد آي القرآن ستة آلاف آية وشئ اه وما في  
الخلاصة من انه بقراءة في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الحتم في ليلة السابع والعشرين ونحوه  
في النخبة فيه نظرا لان وزيعه عشرا فعشر يقتضي الحتم في الثلاثين لان يكون مع ضم الوتر  
لك في الحلية وغيرها ما يجدي تخصص التراويح وتماه في شرح الشيخ اسمعيل وفي شرح  
النية ثم داختم قبل آخر الشهر قبل لا يكره له ترك التراويح فيما في لانها شرعت لاجل ختم  
القرآن مرة قاله ابو علي النسفي وقيل يصليها وبقراءة فيها ماشاء ذكره في الذخيرة اه **(قوله)**  
الا فصل من زماننا **(الح)** لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة حلية عن المحيط وفيه اشعار  
بان هذا مبن على اختلاف الزمان فقد تنغير الاحكام باختلاف الزمان في كثير من المسائل على  
حسب النصاب ولهذا قول في البحر فالحاصل ان المصحح في المذهب ان الحتم سنة (٣) لكن لا يلزم  
منه عدم تركه اذا لزم منه تنغير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصا في زماننا فالظاهر  
اختيار الاخف على القوم **(قوله)** وفي الجنتي **(الح)** عارضة على ما في البحر والمتأخرون كانوا  
يقنون في زماننا ثلاث آيات فصار أو آية طولية حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها فان الحسن  
روى عن الامام انه ان قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد احسن ولم يسي هذا في  
المكتوبة فما طئت في غيرها اه **(قوله)** وآية أو آيتين (اي بقدر ثلاث آيات فصار بدليل  
عبارة الجنتي والافودون ذلك كره تخريما في النية وشرحها في بحث صفة الصلاة لو قرأ مع  
الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التحريم وان قرأ ثلاثا فصار او  
كاث الآيات او آياتان تعدل ثلاث آيات فصارا خرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن  
لم يدخل في حد الاستحباب وينبغي ان يكون فيه كراهة تنزيه **(الح)** اي لان السنة قراءة الفصل  
فقوله هنا لا يكره اي لا تخريما ولا تنزيها وان كرهه في الفرائض تنزيها ففهم هذا وفي التجنيس  
واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل اي البداة منها ثم بعدها  
وهذا احسن لثلاثا يشغل قلبه بعد الركعات قل في الحلية وعن هذا استقرار عمل ائمة اكثر  
المساجد في دارنا الا اعمه يبدؤن بقراءة سورة الشكر في الاولى والاخلاص في الثانية وهكذا  
لي ان تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاخلاص اه زاف في البحر  
وليس فيه كراهة في الشفع الاول من الترويعات الاخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لانه  
خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها فأتت لكن الا حوط قراءة النصر وبتت  
في الشفع الاول من الترويعات الاخيرة والمنعوتين في الشفع الثاني منها وبعض ائمة زماننا  
بقراءة بالعصر والاخلاص في الشفع الاول من كل ترويعات وبالكونر والاخلاص في الشفع

هم نكره صلاة ركعتين عدد  
كل ركعتين (والحتم) مرة  
سنة ومن بين فضيلة ثلاثا  
فصل (وذكرت) الحتم  
(تيسر الفهم) لكن في  
لاختيار الافضل في زماننا  
قد مر لا ينقل عليه وفهم  
مصفوعه وفي الجنتي  
عن الامام وقول ثلاثا فصارا  
أو آية طولية في الغرض  
فقد احسن ولم يسي فما  
طئت بالتراويح وفي فضائل  
رومان للراعي افني ابو  
الفصل الكرماني والوبري  
انه اذا قرأ في التراويح  
المنحة وآية أو آيتين  
لا يكره ومن لم يكن عا  
بأهل زمانه فهو جاهل  
(ويأتي الامام والقوم باناء  
في كل شفيع

(٣) قوله لكن لا يلزم منه **(الح)**  
الصغير في منه لاون راجع  
الى المصحح وفي تركه الى الحتم  
وفي منه الثاني الى عدم تركه  
اه منه

الثاني (قوله ويريد الامام الح) اى بأن يأتى بالدعوات بحرق (قوله ويكتفى باللهم صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الاول اخذاً من التعليل لان الصلاة على آل لا يفرض عند الشافعى رحمه الله تعالى بل تسن عند في التشهد الاخير وقيل يجب عنده (قوله هذرة) بفتح الهاء وسكون الذال المعجمة وفتح الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل اربع وقد مر انها مندوبة وبه يعلم ان المراد بالمنكرات مجموع ما ذكره الا ان يراد بها ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعدة) اى تزيتها لما في الحلية وغيره من انهم اتفقوا على انه لا يستحب ذلك بلا عذر لانه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قيل الح) اى قياساً على رواية الحسن عن الامام في سنة الفجر لان كلامهما سنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بلا خلاف بخلاف التراويح كما في الحاشية وقدمنا عبارتها في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الح) نظيره انها تحريمية للعالم المذكورة وفي البحر عن الحاشية يكره للمعتدى ان يتعدى في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكلل في الصلاة والتشبه بالنافقين قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الحلية وفيه اشعار بأنه اذا لم يكن لكسل بل اكبر ونحوه لا يكره وهو كذلك اه (تنبيه) قال في التارخانية وكذا اذا غلبه النوم يكرهه ان يصلى بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لانها تسع) لان جماعتها تسع لجماعة الفرض فانها تقوم بالجماعة الفرض فلو اقيمت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة اما لو صليت بجماعة الفرض وكان رجل قد صلى الفرض وحده فله ان يصليها مع ذلك الامام لان جماعتهم مشروعة فله الدخول فيها معهم لعدم المحذور هذا ما ظهر لي في وجهه وبه ظهر ان التعليل المذكور لا يشمل المصل وحده فظهر صحة التفرع بقوله فصليه وحده الح فافهم (قوله ولو لم يصليها الح) ذكر هذا الفرع والذي قبله في البحر عن الفتية وكذا في متن الدرر لكن في التارخانية عن التسمية انه سئل على بن احمد عن صلى الفرض والتراويح وحده او التراويح فقط هل يصلى الوتر مع الامام فقال لا اه ثم رأيت القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه فقوله ولو لم يصليها اى وقد صلى الفرض معه لكن ينبغي ان يكون قول القهستاني معه احترازاً عن صلاتها منفرداً اما لو صلاها جماعة مع غيره ثم صلى الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بقى الح) الذي يظهر ان جماعة الوتر تسع لجماعة التراويح وان كان الوتر نفسه اصلاً في ذاته لان سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالان ترابعة للتراويح على انهم اختلفوا في فضلية صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتى (قوله اى يكره ذلك) اشار الى ما قالوا من ان المراد من قول القدوري في مختصره لا يجوز الكراهة لاعدم اصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري انه لا يكره وايداه في الحلية بما اخرج الطحاوى عن المنصور ابن محمرة قال دفنا بابكر رضى الله تعالى عنه ليلافقتا عمر رضى الله عنه انى لما وتر فقام وصفت وراه فصلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم الا في آخرهن ثم قال ويمكن ان يقال الظاهر ان الجماعة فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك احياناً كما فعل عمر كان مباحاً غير مكروه وان كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكروهة لانه خلاف المتوارث وعليه يجعل ما ذكر القدوري في مختصره

ويريد ( الامام ) على التشهد الان بل القوم فيأتى بالصلوات) ويكتفى باللهم صل على محمد لانه العرض عند الشافعى (ويترك الدعوات) ويختلص المنكرات هذرة التراءة وترك تعوذ وتسمية وطأينة وتيسيح واستراحة (وتكره قاعدة ) لزيادة تأكيدها حتى قيل لاتصح (مع القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام الى ركوع الامام للتشبه بالنافقين (ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة) لانها تسع فصليه وحده يصليها معه (ولو لم يصليها) اى التراويح (بالامام) او صلاها مع غيره لانه (يصلى الوتر) معه في الوتر كلها الكل هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع (ولا يصلى الوتر) لا التطوع بجماعة خارج رمضان اى يكره ذلك

مطابقاً

في كراهة الاقتداء في النقل على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب

.. ذكره في غير محصره يجعل على الاول والله اعلم اه فاب ويؤيده ايضا في البدائع من  
 قول الشيخ في غرر الحقايق في صومع ليست سنة لاقية رمضان اه فان في السنة لا يستلزم الكراهة  
 وان كان مع انوطه كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر لمجيب الرمي على الكراهة  
 في نصب والتهامية بأن اوتر نقل من وجه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير اذان  
 وائمة والنقل بالجماعة غير مسح لانه لا تفعلة الصحابة في غير رمضان اه وهو كالصريح  
 في انها كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعي) هو ان يدعوا بعضهم بعضا كما في  
 المغرب وفسره الوائى بالكثرة وهو لازمه معناه (قوله اربعة بواحد) اما اقتداء واحد بواحد  
 او اثنين بواحد فلا يكره واما اربعة بواحد فيه خلاف يحرر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء  
 فصيحة الجماعة طهر مقدمه من ان الجماعة في الصوم ليست سنة فيقدمه تأمل في لو  
 اقتدى به واحد اذ ان ثم حلت جمعة اقتدوا به قل الرحقي ينبغي ان تكون الكراهة على  
 ان آخرين اه قلت وهذا كله ان كان الكل متفلقين اما لو اقتدى متفلقون بمقتضى فلا كراهة  
 كما ذكره في الباب الآتي (قوله في صلاة برغائب) في حاشية الاشياء للحموى هي التي في  
 رجب في اول ليلة جمعة منه قل بن الحاج في المدخل وقد حدث بعد اربع مائة وثمانين  
 من الهجرة وقد صنف العلماء كتب في النكاح وذهبوا لتفسيره فاعلم ولا يغتر بكثرة المغايبين  
 بها في كثير من الامصار اه وقدما بعض اسلام عليها عند قوله واحياء ليلة العيدن (قوله  
 وبرائة) على لينة المتصنف من شعبان (قوله وقدر) الغاير ان المراد بها ليلة السابع والعشرين  
 من رمضان مقدمه عن الزياي من ان الاخبار تطهرت عليها (قوله الا اذا قل الخ) لانه  
 لا يخرج عنها حينئذ الا بالجمعة وظهر كلام الشارع ان التذمر من المقتدين دون الامام والا  
 كان اقتداء التاذر بالتاذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوي على الضعيف انما يمنع اذا كانت  
 القوة ذاتية فلو عرضت بالتذركا هنا فلا ومن هنا قل في شرح المسية التذركا تنقل ط عن  
 ابي السعدي (قوله قلت الخ) لا ينقل عبارة البرازية بتمامها ونصها ولا ينبغي ان يتكلف  
 التزام ما يمكن في الصدر الاول كل هذا المتكلف لا قيمة امر مكرره وهو اداء النقل  
 بالجمعة على سبيل التداعي فلو ترك امثال هذه الصلوات تارك لا يعلم الناس انه ليس من الشعائر  
 بحسن اه وضايفه انه بالتذركا يخرج عن كونه اداء النقل بالجمعة (قوله وفي التارخانية  
 الخ) عبارته نقلنا عن المحيط وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي فيمن صلى العشاء والتراويح  
 واوتر في منزله ثم اه قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره له ذلك ولا يكره  
 له نعم من ولو ما ينوي الامامة وشرع في الصلاة ففقدى الناس به ما يكره لواحد منهما اه  
 قل ط وهل اذا اقتدى حنفى نوى سنة الجمعة البعيدة بشافى يصلى الظهر بعدها يكره  
 ضار الامامة لحنفى لانه نقل عنده على الاعتماد فلا يكره نظرا لاعتقاد الامام حرره اه  
 وضايفه الى الاول لان الارواح ان العبرة لا تتعد التقددي وهذه الصلاة في اعتقاده مكرره  
 (قوله صحيحان) حرج الكمال لجمعة تأت على الله عليه وسلم كان او تترجمه ثم بين العذر  
 في اخره مثل ما منع في التراويح فلو تراك تراويح فكما ان الجماعة فيها سنة فكذلك

لم على سبيل التداعي بأن  
 فبعض اربعة بواحد كما في  
 التدوير ولا خلاف في صحة  
 الاقتداء فلا مانع من وفي  
 الاشياء عن البرازية يكره  
 الاقتداء في صلاة برغائب  
 وبرائة وقدر الا اذا قل التذركا  
 كذا ركة بهذا لانه  
 جمعة اه قلت وقته عبارة  
 برازية من الامامة ولا  
 ربحي ان يتكاثرت كل هذا  
 فالتزام مكرره وفي  
 التارخانية فلو ما ينوي الامامة  
 ركة فعلى الامام فليحضر  
 (قوله في رمضان) صلى  
 اه تراه مقدمه اه وهل  
 الافضل في التارخانية  
 التبريل صحيحان لكن قل  
 سراج او بعبارة ما يقتضى  
 في المذهب الشافى وقوله  
 المتصنف وقوله

أوتربح وفي شرح المنية والصحيح ان الجماعة فيها افضل الا ان سببها ليست كسنة  
جماعة التراويح اه قل الحبر الرملي وهذا الذي عليه جماعة الناس اليوم اه وقوله المحشى ايضا  
بانه مقتضى ما مر من ان كل ما شرع في جماعة فليسجد افضل فيه

باب ادراك الفريضة

باب ادراك الفريضة

(شرع فيها اداء) خرج  
التأفلة والمندوبون والقضاء  
فانه لا يقضها (متفردا ثم  
اقبنت) اي شرع في الفريضة  
في مصلاه

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالشرع في اداء الكامل وكله مسائل الجامع بغير  
وفتح ومعراج اقول وهو في الحقيقة تبيين لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه  
مختارات النوازل عقبه وترجمه بفصل ادراك الجماعة وفضيلتها (قوله خرج التأفلة الخ) اي  
خرج بالفريضة التأفلة والتذمر وكذا بالاداء لان الاداء كما سيذكره في الباب الآتي فعل  
الواجب في وقته فانفل والتذمر لا وقت لهما والقضاء فعله خارج وقته قال ح فقولاه فيما  
سأتي والشارع في فعل لا يقطع مطلقا تصرع بالثبوت (قوله والقضاء) يعني اذا شرع في  
صلاة قضاء ثم شرع الامة في الاداء فانه لا يقطع وانما حملناه على هذا لانه اذا شرع في قضاء  
فرض فاقبمت الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع بذكره في البحر بحثا وحزم به في امداد  
الفتاح اه ح اقول وحزم به التقديس ايضا واما ما نقله عن البحر فلم اراه فيه والذي رأيته  
فيه معزيا للمخالصة لو شرع في قضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنفل والمندوبون كالفائت اه  
(بذمة) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفائتة فان كان صاحب ترتيب قضى وان لم  
يكن فهل يقضى ليكون الاداء على حسب ماوجب وليخرج من خلاف مالك فان الترتيب  
لا يسقط عنده بالاعتذار المذكورة عندنا اه يقتدى لاحراز فضيلة الجماعة مع جواز تأخير  
القضاء وامكان تأجيله قل الحبر الرملي لم اراه ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه  
واستظهر الثاني قلت ووجهه ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا او في حكم الواجب ولذا يترك  
لاجلها سنة الفجر التي قيل عندنا بوجوبها ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي  
تقويت الواجب لاجل المستحب (قوله اي شرع في الفريضة) بالبناء للمجهول وفي الفريضة  
نائب المتاعل اي شرع فيها الامام وقدعنا في باب الامامة ان الاقتداء بالناسق والاعمى  
ونحوها اولى من الانفراد وكذا بالتحالف الذي يراعى في الشروط والاركان وعليه فيقطع  
ويقتدى به لان الملة تحصيل فضيلة الجماعة بحيث حصلت بلا كراهة بان لم يوجد من هو  
اولى منهم كان التمتع والاقتداء اولى وقدمنا اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات  
وسبقت جماعة الشافعية فبعضهم على ان الصلاة مع اول جماعة افضل وبعضهم على ان انتظار  
الاقتداء بالموافق افضل بناء على كراهة الاقتداء بالتحالف اعمد مراعاته في الواجبات والسنة  
وان راعى في الفروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به ما لم يعلم منه مفسدا كما  
مال اليه الحبر الرملي وانه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف فيكون اعراضا عن الجماعة  
للعلم بانه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة فمعنى هذا لو شرع في سنة الظاهر يتبع اربع  
حتى على قول الكمال الآتي في لو كان مقتديا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة  
فيه هل يقطع ويقتدى به استظهر ط ان الاول او فسقا لا يقطع ولو مخالفا وشك في مراعاته  
يقطع اقول والظاهر العكس لان الثاني كراهته تزكية كالاعمى والاعرابي بخلاف الناسق

فانه استظهر في شرح النية انها تحريمية لقولهم ان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب  
عليها اهانتة بل عند مالك ورواية عن احمد لا تصح الصلاة خلفه **(قوله لا اقامة المؤذن الخ)**  
مرفوع عطفاً على معنى قوله تسرع في الفريضة في صلاة فكأنه قال المراد بالاقامة الشروع  
في الفريضة في صلاة لا اقامة المؤذن الخ اي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة  
بالسجدة بل يتمها ركعتين كما في غاية البيان وغيره وكذا لو اقيمت في المسجد وهو في البيت  
او في مسجد آخر لا يقطع مطلقاً بخلاف اي سواء قيد الركعة بسجدة او لا وان كان فيه احراز  
نواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة للجماعة عينا معراج اي بخلاف ما اذا كان في مسجد واحد  
فان في عدم قطعها مخالفة للجماعة عينا وفيه اشارة الى دفع ما اورده ط من انهم صرحوا  
بطلب الجماعة في مسجد آخر ان فتنه فيها هو فيه ان الجماعة واجبة ولم تقيد بمسجده وان  
القطع الا كمال اكل فلا يظهر الفرق وبين الدعاء ان الجماعة وان كانت مطلوبة واجبة  
لكن عارض وجوبها حرمة القطع فسقط الوجوب وترجع القطع للاكمال اذا كان في عدم  
القطع مخالفة للجماعة عينا لان هذا مخالفة منهية ايضا فصار القطع اولى لذلك اما اذا لم يوجد  
المخالفة المذكورة بقي الوجوب ساقطاً بحرمة القطع لترجح الحاطر على المسبوح وعدم ما يرجح  
جانب المسبوح هذا ما ظهر لي فتدبره **(قوله يقطعها)** قال في المسح جاز تقص الصلاة منفردا  
لاحرار الجماعة اه وظاهر التعليق الاستحباب وليس المراد بالجواز مستوى الطرفين وقديقال  
ان احرار الجماعة واجب على اعدل الاقوال فيقتضي وجوب القطع وقد يقال انه عارضه  
الشروع في العمل ط **(قوله كالوئدت الخ)** اي هربت و اشار بذلك هذه المسائل هنا وان  
تقدمت في مكروهات الصلاة قيل قوله وكره استقبال القبلة الى ما قالوا من انه اذا جاز القطع  
فيها لحطام الدنيا ثم الاعادة من غير زيادة احسان لجوارده تحصيلة على وجه اكمل اولى لان صلاة  
الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة **(قوله او خاف ضياع  
درهم من ماله)** قال في الظهيرية لم يفضل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ  
قدروه بدرهم قال شمس الاثمة السرخسي هذا حسن لولا ما ذكر في كتاب الجلالة والكفالة  
ان للطلاب حبس نعيمه بالذائق فما فوقه فاذا جاز حبس المسلم بالذائق جواز قطع الصلاة مع  
تمكنه من قضائها اولى والصحيح انه لا يفضل بين ماله وماله غيره اه **(قوله لا مكان قضاءه)**  
هذا التعليق يفيد جواز قطع الفرض للجساسة خ عن الامداد قلت عارضه ان الفرض  
اقوى منها بخلاف النفل ط **(قوله ويجب)** اي يفترض **(قوله لا يجيبه)** ظاهره الحرمة  
سواء علم انه في الصلاة او لا ط **(قوله الا ان يستغث به)** اي يطلب منه العفو والاعانة  
وظاهره ولو في امر غير مهلك واستغاثه غير الابوين كذلك ط والحاصل ان المصلي متى سمع  
احدا يستغث وان لم يقصده بالنداء او كان اجنيا وان لم يعلم ما حله او علم وكان له قدرة على  
امته تخاضعه جب عليه امثله وقطع الصلاة فريضا كانت او غيره **(قوله لا يجيبه)** عبارة  
التجسس عن المخاضى لانس ان لا يجيبه قال ح وهي تقتضي ان الاجابة افضل تأمل اه  
قلت ومقتضاه ان اجابته خارج الصلاة واجبه ايضا بالاولى والظاهر ان محله اذا نادى منه بترك  
الاجابة لكونه عتوق تأمل هذا وذكر الرحنى ما معناه انه لما كان بر الوالدين واجبا وكان

لا اقامة المؤذن ولا الشروع  
في مكان وهو في غيره  
(يقطعها) اعذر احرار  
الجماعة كالوئدت دابته  
او فارقدها وخاف ضياع  
درهم من ماله او كان  
في النفل شيئا بجساسة  
وخاف فوتها قطعه لا مكان  
قضاءه ويجب القطع لحو  
الحياء غريق او حريق  
ولو دعاه احد ابويه في  
المرض لا يجيبه الا ان  
يستغث به وفي النفل ان  
علم انه في الصلاة فدعاه  
لا يجيبه



مظنة ان يتوهم انه اذا ناداه أحدهما يكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس  
 ترجيحاً لامر الله تعالى بعدم قطع العبادة لان نداءه له مع علمه بأنه في الصلاة . معصية . ولا طاعة  
 للخلق في معصية الخالق فلا تجوز اجابته بخلاف ما اذا لم يعلم انه في الصلاة فإنه ينييه للمعلم في  
 قصة جريح الراهب ودعاء امه عليه وامانه من العناء لعدم اجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا  
 لخلاف الاولى لان ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتي بمعنى يجب والظاهر ان هدامه \* (قمة) \*  
 نقل عن حط صاحب البحر على هامشه ان القطع يكون حراماً وما حرمه منجبه واحداً فالجرام  
 غير عذر والمباح اذا خاف فوت مال والمستحب القطع للاكسال والواجب الاجابة نفس **قوله**  
**هو الاصح** . وقيل بقعد وسلم لكن ذكر ط ان الظاهر انه لا خلاف هنا وانما ذكروا الخلاف  
 فيما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بسجدة اهـ . وحينئذ فالاولى ارجاع التصحيح الى قوله  
 بتسليمه واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وانما قال لكن يسلم تسليمة واحدة وبه  
 صرح في شروح الجامع الصغير وان شاء كبير قائماً قال فخر الاسلام وهذا أصح فاذا كبر قائماً  
 ينوي الشروع في صلاة الامام تنقطع الاولى في ضمن شروعه في صلاة الامام ثم هو مخير في رفع  
 اليدين كما قاله الامام حيد الدين الضرير في شرحه اهـ **قوله** وهذا ان لم يقيد الخـ حاصل  
 هذه المسئلة شرع في فرض فأقيم قبل ان يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رباعى  
 اثم شفعاً واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجد اثم واقتدى متفلاً الا في العصر وان في غير رباعى  
 قطع واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجد لها اثم ولم يقيد اهـ **قوله** او قيداها عطف على  
 لم يقيد اى وان قيداها بسجدة في غير رباعى كالنجر والمغرب فإنه يقطع ويقتدى ايضا ما لم  
 يقيد الثانية بسجدة فان قيداها اثم ولا يقتدى لكراهة التنفل بعد الفجر وبالتالى في المغرب  
 وفي جعلها اربعا مخالفة لامامه فان اقتدى اثمها اربعا لانه احوط لكراهة التنفل بالثلاث  
 تحريماً ومخالفة الامام . شروعه في الجملة كالسبوق فيها يقضى والمقتدى بمسافر وتماه في البحر  
**قوله** او فيها الخـ اى او قيد الركة الاولى بسجدة في الرباعى قاله ايضا يقتدى ولكن  
 بعد ان يضم اليها ركة صيانة للركة المؤداة عن البطان كما صرحوا به قال في البحر وهو  
 صريح في ان صلاة ركة فقط باطلا لانها صحيحة مكروهة كما توهمه بعض حنفية العصر اهـ  
 وفي التهر ان بطلان هذا التوهم غنى عن البيان **قوله** وان صلى ثلاثاً منها اى بان قيد الثالثة  
 بسجدة قال في البحر قيد بالثلاث لانه لو كان في الثالثة ولم يقيد بها بسجدة فانه يقطعها لانه يحل  
 الرقص ويخير ان شاء عادو قعد وسلم وان شاء كبير قائماً ينوي الدخول في صلاة الامام كذا في  
 الهداية وفي المحيط الاصح انه يقطع قائماً بتسليمه واحدة لان القعود مشروط للتحلل وهذا  
 قطع وليس تحلل فان التحلل عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه تسليمه واحدة  
 للقطع انتهى وهكذا صحيحة في غاية البيان معزى الى فخر الاسلام اهـ **قوله** اثم اى وجوبا  
 فلو قطع واقتدى كان اثم ارملى وفي القهستاني وفيه اشارة الى انه لا يشتغل بخلة مثل ان  
 لا يقعد على الرابعة ويصيرها سأكا في المحيط ومثل ان يصلى الرابعة قاعدا لتقلب نفلا لان  
 الانعام فرض كما في النية اهـ **قوله** ثم اقتدى متفلاً اى ان شاء وهو افضل امداد واورد  
 ان التنفل بجماعة مكروه خارج رمضان واجيب بنعم اذا كان الامام والقوم متعلوعين

مطلب

قطع الصلاة يكون حراماً  
 وما حرمه منجبه واجبا

والاجابة قائماً لان التعود  
 مشروط للتحلل وهذا  
 قطع لا تحلل ويكتفى  
 ( بتسليمه واحدة ) هو  
 الاصح غاية ( ويقتدى  
 بالامام ) وهذا ( ان لم يقيد  
 الركة الاولى بسجدة  
 او قيداها ) بها ( في غير  
 رباعى او فيها ) لكن  
 ( ضم اليها ) ركة اخرى  
 وجوباً ثم يأتي احرازاً  
 للتنفل والجماعة ( وان صلى  
 ثلاثاً منها ) اى الرباعى  
 ( اثم ) مفرداً ( ثم اقتدى )  
 بالامام ( متفلاً )

مطلب

صلاة ركة واحدة باطلا  
 لا صحيحة مكروهة

ماذا دى لامه الغرض والقوم على ولا تقوه عليه صلاة و سلام للرجلين اذا صليتا  
في حالكما تم اتبعا صلاة قومه وضابا معهم وحملوا صلاتكما معهم سحرة اى نافلة كذا في  
الكافي ثم **(قوله)** ويدرك يد فضيلة الجماعة (ظاهر ان المراد انه يحصل بذلك الاقتداء  
فضيلة الجماعة التي هي المصانعة بحسب اوسع وعشرين درجة كما لو كان صلى الفريضة  
مقتديا لان هذه جماعة مشروعة ايضا بالاستدراك ما عرفت اولئلا يخبر بخلاف الجماعة ولكن  
الظاهر ان هذه المصانعة مصانعة واسائل لا الغرض فراجع **(قوله)** حوى اى حاوى  
القدسى كفى البحر لا حوى اخبرى ولا حوى الزاهدى **(قوله)** مضاعف اى سواء قيدا لاولى  
بسجدة اولا **(قوله)** حلاوة مخرجها كمال (حيث قل وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو  
الراحى لا يمكن من قصائده بعض الغرض ولا ابطال في التسليم على الركعتين فلا يفتقر فرض  
الاستماع والاداء على الوجه الاكمل بلا سبب اه اقول وظاهر الهداية اختياره وعليه منى  
في الملتقى ونور الابصار وهو عب وجمعة المدر والقبض وعزاه في الشربلية الى البرهان  
ودكر في المنهج انه حكى عن السعدى انه رجع اليه لما رآه في النوادر عن ابي حنيفة وانه مال  
اليه السرخسى والبقلى وفي البرازية انه رجع اليه انحاضى النسبى وظهر كلام المقدسى  
الميل اليه ونقل في الحلية كلام شيخه الكمال ثم قل وهو كقول هذا وما راجحه المصنف صرح  
بتصحيحه ولو اخفى وصاحب البقي واخطى ثم الشعي وفي جمعة الشربلية وعليه الفتوى  
قل في البحر والحدود موضحه المشايخ لانه لا شك ان في التسليم على الركعتين ابطال وصف  
السنة لا كمالها وتقدم انه لا يجوز ويشهد لهم اثبات احكام الصلاة الواحدة للاربع من  
عدم الاستماع والتعوذ في الشفع الثاني الى غير ذلك كما قدمناه اه وأقره في النهاية اقول  
لكن تقدم في التوافل يعقضى ركعتين لو نوى اربعاً وافسده وانه ظاهر الرواية عن  
اخيها وعليه الثنون وانه صحيح في الخلاصة رجوع ابي يوسف اليه وصرح في البحر انه يشمل  
السنة المؤكدة كسنة الظهر حتى لو قصعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية وان من المشايخ  
من احتار قول ابي يوسف في السن المؤكدة وحاربه ابن القفال ومحقه في التصاب وقدمنا  
هناك ان ظاهر الهداية وغيره ترجيح ظاهر الرواية حيث كانت الثنون على ظاهر الرواية من  
انه لا يزمه ما يشروع في السن الا ركعتان لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن  
في التسليم على الركعتين ابطالا لهما وابطال وصف السنة ما هو اقوى منه مع امكان تداركها  
بالقضاء بعد الغرض لا يجوز فيه فتدبر ثم اعلم ان هذا كله حيث لم يقم الى الثالثة امان قام  
انها وقيد بسجدة في رواية النوادر يضيف اليها رابعة ويسمى وان يقيد بسجدة قال  
في الحانية لم يذكر في النوادر واختلف المشايخ فيه قيل فيها اربع ويخفف القراءة وقيل  
يعود الى القعدة ويسمى وهذا شبه اه قل في شرح النية والوجه ان بها لانها ان كانت  
صلاة واحدة فضرر وان كانت كغيرها من التوافل كل سعة صلاة فالتباعد الى الثالثة  
كالتجربة سدة واذا كان ولا يتأخر يتم شفع فكذلك اه **(قوله)** وكرة تحريما لله  
وهو في ابن ماجه من ادرك الادان في المسجد ثم خرج ما يخرج حاجة وهو لا يزيد الرجوع  
فهو موقوف واخرج الجماعة لا يجازى عن ابي الشفاء قل كنتم انى هربوا في المسجد فخرج

ويدرك (ذلك) فضيلة  
الجمعة (حوى) كفى  
العصر (فصل) مقدس  
بصراحة تنقل هذه  
(والشروع في نقل لا يقطع  
مضاعف) ويجه ركعتين  
(أكسدة الصهر) سنة  
(سنة) دافعت او خط  
الامم (بها اربع) على  
القول (الراجح) لاها  
صلاة واحدة وليس يقطع  
للاكل بل لا يخل خلاصة  
ما راجحه الكمال (وكرة)  
تحريما لله (خروج من  
المسجد)

قوله اى لاها هكذا تحفه  
والحدود به ابطال بالرفع  
كما لا يخفى اه مصححه

مصنف  
في كراهة الخروج من  
مسجد بعد الادان

رجل حين اذن المؤذن للعصر قال الوحريرة امهدا فقد عصى بالانقسام وانوقوف في...  
 كلرفع بجر **(قوله)** من مسجد اذن فيه (اطلقه فشمع ما اذا اذن وهو فيه اودخل بعد  
 الاذان كفي البحر والنهر **(قوله)** وانراد) بحث لصاحب البحر حيث قل والمظاهر ان مرادهم  
 من الاذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء اذن فيه اوف غيره كان المظهر من الخروج  
 من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء خرج او مكث بلا صلاة كما يشهد به من بعض  
 الفسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلا فيخرج ثم يرجع  
 وصلى معهم ينبغي ان لا يكره وانه اذ كرهه منقولا اه وحزم بذلك كله في النهر لئلا يلا كلامه  
 عليه **(قوله)** الا لمن يتنظم به امر جماعة اخرى) بان كان اماما او مؤذنا تتفرق الناس بغيره  
 لانه ترك صورة تكميل معنى والعبرة للمعنى بجر وظاهر الاطلاق ان له الخروج ولو عند  
 الشروع في الاقامة وبه صرح في متن الدرر والقيستانى وشرح الوقاية **(قوله)** او كان الخروج  
 لمسجد حيه (الح) اى وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كفى النهاية قال في البحر ولا يخفى ما فيه اذ  
 خروجه مكروه تحريرا والصلاة في مسجد حيه مندوبة فلا يرتكب المكروه لاجل التدبیر  
 ولا دليل يدل عليه اه قلت لكن تمة عبارة النهاية هكذا لان الواجب عليه ان يصل في مسجد  
 حيه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه يشتم  
 اه ومثله في المعراج فتأمل وقيد بقوله ولم يصلوا فيه تبعا لما في شرح الهداية لانه لو وصلوا في  
 مسجد حيه لا يخرج لانه صار من اهل هذا المسجد بالدخول نهاية **(قوله)** (اولا ستاذة (الح)  
 معطوف على حيه اى اول مسجد استاذة قال في المعراج ثم لستفقه جماعة مسجد استاذة لاجل  
 درسه اولسماع الاخبار اولسماع مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل التواهي اه ومثله  
 في النهاية وظاهره انه انما يخرج اذا خشي فوات الدرس او بعرضه والافلا وانه لا يتوقف على  
 ان يكون الدرس مما يحب تعلمه عليه وفي حاشية ابى السعود ان ما ورد في البحر في مسجد  
 الحى وارد هنا **(قوله)** (الحاجة (الح) بحث لصاحب النهر اخذه من الحديث المار **(قوله)**  
 بل تركه للجماعة) يعنى ان نفي الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد نفي  
 كراهة الخروج من حيث ذاته وامام من حيث سببه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه  
 مكروه بمعنى انه لو صلى وحده ليخرج بكره له ذلك لان ترك الجماعة مكروه لانها واجبة اوسنة  
 مؤكدة قريبة منه «(تنبيه)» يعلم من هنا ومن قوله وان صلى مالا منها انه امر يقتدى متفلا  
 ان من صلى منفردا لا يؤمر بالاعادة جماعة مع انهم قالوا كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم  
 تحجب اعادتها وزاد ابن الهمام وغيره ومع كراهة التزبه تستحب الاعادة ولا شك في كراهة  
 ترك الجماعة على القول بسنيتها او وجوبها لوجود الاثم على القولين الا ان نجاب بحمل  
 ما هنا على ما اذا تركها بعذر وهو خلاف ما يتبادر من كلامهم وقدمنا تمام الكلام على ذلك  
 في واجبات الصلاة ولم يظهر لى جواب شاف فليتأمل **(قوله)** (الح) عند الشروع في الاقامة  
 (الح) ظاهره الكراهة ولو كان مقيم جماعة اخرى لان في خروجه تهمة قال الشيخ اسمعيل  
 وهو المذكور في كثير من الفتاوى والتهمة هنا شأت من صلاته منفردا فذا خرج وبهذا  
 بخلاف ما مر عن الدرر وشرح الوقاية فهما مسئلتان فاما قد فيما اذا كان مقيم جماعة اخرى

من مسجد اذن فيه) جرى  
 على الغالب والمراود دخول  
 الوقت اذن فيه اولا (الا  
 لمن يتنظم به امر جماعة  
 اخرى) او كان الخروج  
 لمسجد حيه ولم يصلوا فيه  
 اولاستاذة درسه اولسماع  
 الوعظ والحاجة من عزمه  
 ان يعود نهر (و) (ال) لمن  
 صلى الظهر والعشاء)  
 وحده (مرة) فلا يكره  
 خروجه بل تركه للجماعة  
 (الاعند) الشروع في  
 (الاقامة) فيكره تخالفته  
 الجماعة بلا عذر بل يقتدى  
 متفلا

وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وضوءه د كان صلى وقد استخذه ذلك على بعض الشراح  
 والراد بقبح الجماعة من يفتد به أمرها نحو المؤذن والامام كما مر والمراد به هنا المؤذن لأن  
 الامام وصلى مفرد لا يمكن ان يفهم جماعة اخرى فلهذا **(قوله عامر)** أى من قوله احرازنا  
 بمثل والجماعة **(ح قوله)** والقيمة بيان للاطلاق والحاصل انه لا يكره الخروج  
 بعد الاذان من كان صلى وحده في جميع مصوات الا في الظهر والعشاء فإنه يكره الخروج عند  
 الشروع في الإقامة فقط لا قبله **(تيسره)** مراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة  
 كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر **(قوله البتراء)** تصغير البتراء وهي الركعة  
 الواحدة التي لا تامة لها والثلاث تستمر منها لكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر عن  
 البحر وان كانت ثلاثا بأن سمع الامام فقيل لا يترجمه شيء وقيل فسدت فيبقى اربعاً كولو يتر  
 ثلاثاً في البحر وقدما عنه انه لو اقتدى فيها فلا يحوط ان يتبها اربعاً وان كان فيه مخالفة  
 الامام **(قوله اشهد)** أى من التثقل بعد الفجر والعصر ومن البتراء لقول الحيط لان مخالفة  
 الجماعة وزر عظيم قلت لكن صرح في مختارات التوازيل بأن الخروج اولى لان هذه مخالفة  
 قل كراهة تأمل **(قوله قلت الح)** وارد على قوله وفي المغرب احد المخطوطين وعلى قوله اشهد  
 انه يقتضى بفهمه ان الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التحريمية لكن قال ح مافى  
 القهستاني مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بأنها بدعة  
 وقصبخان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قل في البحر والظاهر مافى الهداية لان المشايخ  
 يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وهو من قيل طنى الثبوت قطعى الدلالة  
 فيفيد كراهة التحريم على اصولنا **(قوله وفي المضمرات الح)** من كلام القهستاني قصد به تأييد  
 ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاساءة **(ح قوله)** لكن قدما في سنن  
 الصلاة الخلاف في ان الاساءة دون الكراهة او خشن ووقفنا بينهما بأنها دون التحريمية  
 واخشن من التنزيهية **(قوله واذا خاف الح)** علم منه ما اذا غلب على ظنه بالاولى نهر واذا تركت  
 لحوف فوت الجماعة فولى ان تترك لحوف خروج الوقت ط عن ابى السعود **(قوله تركها)**  
 أى لا يشرع فيها وليس المراد بقطعها تأمر ان الشارع في الثقل لا يقطع مطلقا فافى النهر  
 ها من قوله ولو قيد الثانية منها بالسجدة غير صحيح كانه عليه الشيخ اسمعيل **(قوله)**  
 لكون الجماعة اكمل لانها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر  
 ضعفا واحدا منها لانها تضاعف الفرض والوعيد على الترك للجماعة الزم منه على ركعتي  
 الفجر وتماه في الفتح والبحر **(قوله بأن رجاء ادراك ركعة)** تحويل لعبارة المتن والافتقار  
 منها القول الثانى **(قوله وقيل الشاهد)** أى اذا رجاء ادراك الامام في الشاهد لا يتركها بل  
 يصلها وان علم انه تفوته الركعتان معه **(قوله نعم للبحر)** فيه ان صاحب البحر ذكر ان  
 كلام الكثر يشمل الشاهد ثم ذكر ان ظاهر الجامع الصغير انه لو رجاء ادراك الشاهد فقط بترك  
 السنة ونقل عن الخلاصة انه طاهر المذهب وانه رجحه في البدائع ونقل عن الكافي والحيط  
 انه يأتى بها عندهما خلافا لعمدة القس فيسوى حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على  
 اختياره لظاهر الرواية حيث قل وان لم يكن بأن خشي فوت الركعتين احراز أحقهما وهو

عامر (١) لا (٢) من صلى  
 سجد وعصر وعصر  
 مرة) فيخرج مطلقا (وال  
 اقيمت) كراهة تنقل بعد  
 الاولين وفي المغرب احد  
 المخطوطين الشراء او مخالفة  
 الامام بالاتمام وفي النهر  
 ينبغي ان يخرج خروجه  
 لان كراهة مكثه لا صلاة  
 اشهد قلت اود القهستاني  
 ان كراهة الثقل ثلاث  
 تنزيهية وفي مصرات  
 لو اقتدى فيه لاساء (واذا  
 خوف فوت ركعتي الفجر  
 لا اشتد به يستنها تركها)  
 لكون الجماعة اكمل  
 (والا) بأن رجاء ادراك  
 ركعة في طاهر المذهب  
 وقيل الشاهد واعتمده  
 المنصب والنسب لابي نعا  
 للبحر

مطلد

هل الاساءة دون الكراهة  
 او اخشن

الجماعة **(قوله)** لكن ضعفه في النهر ) حيث قال انه يخرج على رأى ضعيف اه قات لكم قواه في فتح القدير بما سأتى من ان من ادرك ركعة من الظهر مثلا فقد ادرك فضل الجماعة واحرز ثوابها كما نص عليه محمد وفي اصاحيه وكذا لو ادرك التشهد يكون مدركا لفضليتها على قولهم قال وهكذا يكرر على ما قيل انه لو رجا ادراك التشهد لا يأتى بسنة الفجر على قول محمد والحق خلافه نص محمد على ما ينصه اه اى لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وقد اتفقوا على ادراكه بادرالك التشهد فيأتى بالسنة اتفاقا كما اوضحه في الشرح لاية ايضا واقره في شرح المنية وشرح نظم الكثر وحاشية الدرر لروح اقدى وشرحها للشيخ اسمعيل ونحوه في القهستاني وجزبه الشارح في مواقيت الصلاة **(قوله)** عند باب المسجد اى خارج المسجد كما صرح به القهستاني وقال في العناية لانه لو صلاها في المسجد كان متغفلا فيه عند اشتغال الامام بالقرض وهو مكروه فان لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصلها في المسجد خاف سارية من سوارى المسجد واشدها كراهة ان يصلها مخاطبا للصف مخافا للجماعة والذي بلى ذلك خلف الصف من غير حائل اه ومثله في النهاية والمعراج **(قوله)** والا تركها ) قال في الفتح وعلى هذا اى على كراهة صلاتها في المسجد ينبغي ان لا يصل فيه اذا لم يكن عنده به مكان لان ترك المكروه مقدم على فعل المسنة غير ان الكراهة تختلف فان كان الامام في الصبي فصلاته ايها في الشئ اخف من صلاتها في الصبي وعكسه واشدها يكون كراهة ان يصلها مخاطبا للصف كما يفعله كثير من الجهلة اه والحاصل ان السنة في سنة الفجر ان يأتى بها في بيته والافان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والاصلاها في الشئ او الصبي ان كان للمسجد موضعان والا فيخالف الصنوف عند سارية لكن فيما اذا كان للمسجد موضعان والامام في احدهما ذكر في المحيط انه قيل لا يكره لعمد مخالفة القوم وقيل يكره لانهما مكان واحد قال فاذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل ان لا يفعل قال في النهر وفيه افادة انها تنزيهية اه لكن في الحلية قات وعدم الكراهة اوجه للآثار التي ذكرناها اه ثم هذا كله اذا كان الامام في الصلاة اما قبل الشروع فيأتى بها في موضع شاء كما في شرح المنية قال الزيلعي واما بقية السنن ان يأتى بها قبل ان يركع الامام اى بها خارج المسجد ثم اقدى وان خاف فوت ركعة اقدى **(قوله)** ثم ما قبل الخ ) قال في الفتح وما عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه ينبغي ان يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيتمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام السر خسى بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالتدبر ونص محمدان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وايضا شروع في العبادة بقصد الافساد فان قيل يؤديها مرة اخرى قلنا ابطال العمل منهى ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة اه وقوله ثم يكرر للفريضة اى ينوى السنة او لا ويكرر ثم ينوى الفريضة بقله ويكرر بلسانه فيصير متغفلا عنها الى الغرض وفي هذا ابطالها ضمنا فالظاهر انه منهى ايضا فلا يظهر قول العلامة المقدسى انه لو فعل كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرد شئ مما ذكر اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية قائلا ويدل عليه قول الكثر في باب ما يفسد الصلاة وافتتاح العصر والطلوع بعد ركعة الظهر فانه مريح بان الظهر يفسد

لكن ضعفه في النهر (لا) لكن تركها بل يصلها عند باب المسجد ان وجد مكانا ولا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها ثم يكرر للفريضة او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درأ المفسدة مقدم على جلب المصلحة

بالشروع في عمره هـ (١٠٠ سنة) قال في التنية لو خف انه لو صلى سنة الفجر بوجهها تقوته  
 جماعة ووافقهم فيها بالغاثة وتساوية في الركوع والسجود يدركها فيه ان يقتصر عليها  
 لان مكة السنة جائز لادراك الجماعة فسنه السنة ولو وعى القاضي الزنجري لو خف ان  
 تقوته لركعتان يصلي السنة ويترك التاء والتعوذ وسنة القراءة ويقتصر على آية واحدة  
 يكون حما بينهما. وكذا في سنة الظهر اه وفيها ايضا صلى سنة الفجر وقته الفجر لا بعد  
 السنة اذا قضى الفجر اه (قوله ولا يقضيها الا بطريق التنية الح) اي لا يقضى سنة الفجر  
 الا اذا قات مع الفجر فيقضيها تبعا لقضائه لوقبل الزوال واما اذا قات وحده فلا يقضى  
 قبل طلوع الشمس بالا حرم تكرهه النقل بعد الصبح واما بعد طلوع الشمس فكذلك  
 نادمه وقال محمد احب الى ان يقضيها الى الزوال كما في الدرر قيل هذا قريب من الاتفاق  
 لان قوله احب الى ان يقضى عليه ولا لا يقضى وان قضى فلا بأس به كذا  
 في الحاشية ومنهم من حقق الخلاف وقيل الخلاف في انه لو قضى كان نقلا مبتدأ او سنة كذا  
 في الحاشية يعني نقلا لعدم سنة عنده كما ذكره في الكافي اسمعيل (قوله انقضاه فرضها)  
 متعلق بالتنية واشهر بتقدير المضاف الى ان التنية في القضاء فقط فليس المراد انها تقضى  
 بعد تبعها بل تقضى قبله تبعا لنقضه (قوله لا بعده في الاصح) وقيل تقضى بعد الزوال تبعا  
 ولا تقضى مقصودة احب كما في الكافي اسمعيل (قوله لو ردد الحزب) وهو ماري انه صلى الله  
 عليه وسلم قضاه مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس كما رواه مسلم في حديث  
 طويل والتعريس نزول المسافرين آخر الليل كما ذكره في المغرب اسمعيل (قوله في الوقت  
 المهمل) هو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس الى الزوال وليس عندنا وقت مهمل  
 سواه على الصحيح وقيل مثله ما بين طلوع الفجر مثله الى التلحين (قوله بخلاف القياس) متعلق  
 بمرور اوقضاها فهمه وذلك لان القضاء مختص بالواجب لانه كما سيذكره في الباب الآتي  
 فاعل الواجب بعده وقته فلا يقضى غيره الا يسمى وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلناه وكذا  
 ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول لا تقضى سنة الظهر بعد الوقت فيبقى  
 ما رواه ذلك على عدمه كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) اي حكم الاربع قبل الجمعة كالاربع  
 قبل الظهر كالايحى بحر وضاهره انه لم يرد في البحر مقولا صريحا وقد ذكره القهستاني لكن  
 نهزه الى احد وذكر السراج الحانوتي ان هذا مقتضى ما في المتن وغيره لكن قال في روضة  
 العلماء انها تسقط لسبب ما روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا خرج الامام فلا صلاة الا  
 المكتوبة اه روى في هذا الاستدلال نظر لانه لا يبدل على انها لا تصلى بعد خروجه  
 لا على انها تسقط بالكتابة ولا تقضى بعد الفراغ من المكتوبة والا لزم ان لا تقضى سنة  
 الظهر ايضا فانه ورد في حديث مسلم وغيره اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ثم قد  
 يستدل بالفرق بينهما بشي آخر وهو ان القياس في السنن عدم القضاء كما مر وقد استدلل  
 قضيجان انقضاه سنة الظهر بما عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر فمعهن بعده فيكون قصاؤها ثبت بالحديث على خلاف  
 القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح فانقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج الى دليل خاص

(ولا يقضيها الا بطريق  
 التنية ل) نقضه (فرضها  
 قبل الزوال لا بعده) في  
 الاصح لو ردد الحزب قضائها  
 في الوقت المهمل بخلاف  
 القياس فغيره عليه لا يقس  
 (بخلاف سنة الظهر)  
 وكذا الجمعة

وعليه فتخصيص التوبن على سنة الظهر دليل على ان سنة الجمعة ليست كسائر التوبن (قوله) انه  
ان خاف فوت ركعة (الح) بيان لوجه شكاية بين سنة الظهر وسنة فجر ومنه يهتدى على انها  
وان اقيمت الصلاة اذ علم انه يدرك معه الركعة الاولى بعد ان لا يكون شراط نصف بلا حائل  
كما مر ويشكل عليه ما تقدم في اوقات الصلاة من كراهة التفرغ عند الاقامة بمكتوبة  
لكن نقلنا هناك عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة باقامة صلاة الجمعة والمفرق  
ان التفرغ عندها لا يخلو غالباً عن عزيمة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من  
المكتوبات (قوله) على انها سنة (ي) انما في الحنية وغيرها من انها نقل عنده سنة  
عندها فهو من تصريف المصنفين لان المذكور في المسئلة الاختلاف في تقديمها وتأخيرها  
والانفاق عن قضاؤها وهو الاتفاق على وقوع سنة كما حقه في الفتح وتبعه في البحر والنهر  
وشرح النية (قوله) في وقته (ف) لا تقضى بعده لاتباعه ولا مقصودا بخلاف سنة الفجر وظاهر  
البحر الاتفاق على ذات لكن صرح في الهداية بان في قضائها بعد الوقت تبعاً لمفروض اختلاف  
المشايع ولذا قل في النهر ان في البحر سهو واجب الشيخ السمعيل بأنه بناء على الاربع (قوله)  
عند محمد) وعند ابن يوسف بعده كذا في الجامع الصغير الحسامي وفي المنظومة وشرحه وحسب  
الحواف على العكس وفي غيبة البيان يختص ان يكون عن كل من الامامين روايتان ح عن  
البحر (قوله) وبه يفتي (قوله) وعليه التوبن لكن رجح في الفتح تقديم الركعتين قبل في الامداد  
وفي فتاوى العتبات انه اختار وفي مبسوط شيخ الاسلام انه الاربع لحديث عائشة انه عليه  
الصلاة والسلام كن اذا فتمت الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول ابى  
حنيفة وكذا في جامع قاضيخان اه والمحدث قل الترمذي حسن غريب فتح (قوله) واما  
ما قبل العشاء فندوب (يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر والجمعة وما يبق من التوافل  
القبيلة الا سنة العصر ومن اعلموا انها لا تقضى لكراهة التثني بعد صلاة العصر وكذا  
سنة العشاء لكن لا تقضى لانها مندوبة (قوله) وفي هذا التعاليل نظر لانه يومهم ان قضاء سنة  
الفجر والظهر لسببهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضيا وليس كذلك لان قضاءهما ثبت بالنص  
على خلاف القياس فيبقى ما وراء النص على عدمه كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في  
قضاء المندوب بقوله به وبهذا ظهر لانه في قول الامداد ان التي قبل العشاء مندوبة فلاماع  
من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضائها لانكون مكروهة بل تقع فلا مستحبا لاعلى  
انها هي التي فاتت عن محلها كما قلوه في سنة التراويح (قوله) ولا يكون مصليا جماعة (ح) فلو  
حالف لا يعلى الظهر جماعة لا يحنث بادراك ركعة او ركعتين اتفاق وفي الثلاث الحواف  
الآتي وهذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كاتمة لانه لقوله بل ادرك فضلها  
اذ ربما يتوهم ان بين ادراك الفضل والجماعة تلازما ذبح الى دفعه لوقته في شهر (قوله)  
من ذوات الاربع (يس) قيداً للتأني والثلاثي كذلك واما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا  
مدرك الثالث ح (قوله) لكنه ادرك فضلها (اي الجماعة اتفاقاً ايضا لان من ادرك آخر  
الشيء فقد ادركه ولذا وحلف لا يدرك الجماعة حثت بادراك الامام ولو في التشهد نهر (قوله)  
اتفاقاً (اي بين محمد وشيخيه واما خص في الهداية محمداً بالذكر لان عنده لو ادرك في تشهد

(قوله) ان خاف فوت ركعة  
(بتركه) وبقتدى (بم) يفتي  
(ب) على انها سنة (في وقته)  
في الظهر (قبل شفعه)  
عند محمد وبه يفتي حوارة  
وأما قبل العشاء فندوب  
لا يقضى اصلا (ولا يكون  
مصليا جماعة) اتفاق (من  
ادرك ركعة من ذوات  
الاربع) لانه منفرد ببعضها  
(لكنه ادرك فضلها) ولو  
بادراك التشهد اتفاق  
لكن ثوابه

الجمعة يكن مدركا للجمعة ففقد هـ ان لا يدرك فصيلة الجماعة هـا لانه مدرك الاقل فدفع ذلك  
 الوهم بذكر محمد كإفاده في الفتح والبحر **(قوله)** دون المدرك ( اى الذى ادرك اول صلاة  
 الامام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح معه فانه افضل من قائته الكبيرة فضلا عن قائته  
 ركعة او اكثر وقد صرح الاسويون بان فعل المسبوق اداء قاصر بخلاف المدرك فانه اداء  
 كامل **(قوله)** واللاحق كالمدرك ( قال في البحر واما اللاحق فصرحوا بان ما يقضيه بعد فراغ  
 الامام اداء شبه بالقضاء وظاهر كلام الزيايى انه كالمدرك لكونه خلف الامام حكما ولهذا  
 لا يقرأ فيقتضى ان يثبت لو حلف لاي صلى بجماعة ولو فات مع الامام الاكثر اه قلت  
 ويؤيده ما مر في باب الاستحلاف من انه لو احدث الامام عمدا بعد المقدمة الاخيرة تفسد صلاة  
 المسبوق لا للمدرك وفي اللاحق تصحيحان وظاهر البحر والنهر هناك تأييد الفساد وقدعنا  
 ما يقويه ايضا **(قوله)** وكذا مدرك الثلاث ) ومدرك الثنتين من الثلاثى كذلك واما مدرك  
 ركعة من الثلاثى فالظاهر انه لا خلاف فيه كما في مدرك الركعتين من الرباعى **(قوله)** وضعفه في  
 البحر) اى بما اتفقوا عليه في الايمان من انه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يبحث الا بأكل  
 كله فان الاكثر لابقاء مقام الكل **(قوله)** واذا أمن فوت الوقت الخ) اى بان كان الوقت باقيا  
 لا كراهة فيه كما في فتح القدير ثم اعلم ان عبارة المصنف مساوية لعبارة الكثر وقال الزيلعي  
 وهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهى الرواتب  
 وغير مؤكدة وهى ما زاد عليها والمضى لا يخلو اما ان يؤدى الفرض بجماعة او منفردا فان  
 كان بجماعة فانه يصلى السفن الرواتب قطعاً فلا يخير فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان  
 يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل بخير والاول احوط لانها شرعت قبل الفرض  
 لقطع طمع الشيطان عن المضى وبعده لجبر نقصان تمكن في الفرض وانفردا حوج الى ذلك  
 والنص الوارد فيها لم يفرق فيجربى على اطلاقه الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته  
 واجب واما ما زاد على السفن الرواتب فيتحيز المضى فيه مطلقا اه اى سواء صلى الفرض  
 منفردا او بجماعة والظاهر ان المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكثر زاد عليها قوله  
 وبأن بالسنة ولو صلى منفردا تصرحاً بما حمله فافهم **(قوله)** مشكل تامر) اى من انه اذا  
 خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت ركعة من الظهر يترك سنته  
 فكيف يقال انه بأتى بالسنة وان قائته الجماعة وقد استشكل المصنف ذلك في التبع وكذا صاحب  
 النهر والشيخ اسمعيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان قائته الجماعة اى انه اذا دخل المسجد  
 ورأى الامام صلى وادار ان يصلى وحده لغوت الجماعة فانه يصلى السنة الزاينة لكونها  
 مكتملة والمنفردا حوج الى ذلك وعبارة الدرر صريحة في ذلك ونقصها من قائته الجماعة فأراد  
 ان يصلى الفرض منفردا فهل بأتى بالسنة قل بعض مشايخنا لا بأتى بها لانها انما يؤتى بها اذا  
 ادعى الفرض بالجماعة لكن الاسخ ان بأتى بها وان قائته الجماعة الا اذا ضاق الوقت فحينئذ  
 يترك اه فتوهم ان المراد انه بأتى بالسنة وان لزم من الايمان بها تقويت الجماعة في غاية  
 المعجب والعجب منه التعجب من ان الشرع لا يأتى في حاشيته على الدرر ايمان هذا  
 الاشكال هذا وقد قرر الخبر الرملى كلام الدرر نحو ما ذكرنا ثم قل فافهم ذلك وكن على

دون المدرك لغوات الكبيرة  
 الاولى واللاحق كالمدرك  
 لكونه متمحكما وكذا  
 مدرك الثلاث لا يكون  
 مصابيح ش على الاظهر  
 وقال السرخسى للاكثر  
 حكم الكل وضعفه في البحر  
 ( واذا أمن فوت الوقت  
 تطوع) ماشاء قبل الفرض  
 والا بل يحرم التطوع  
 لتفويته الفرض ( وبأتى  
 بالسنة ) معلنا ( ولو صلى  
 منفردا على الاصح ) لكونها  
 مكملات وأما في حقها عليه  
 الصلاة والسلام فلزيادة  
 الدرجات ثم قول الدرر  
 وان قائته الجماعة مشكل  
 تامر فتدبر ( ولو اقتدى  
 بامام راع



بصرية منه فإن صاحب النهر والمج قد خالطوا وخطأ في هذه المسئلة خلطاً فاحشاً (قوله فوقف) وكذا لو لم يقف بل انحط فرفع الإمام قبل ركوعه لا يصير مدركاً لهذه الركعة مع الإمام فتح ويوجد في بعض النسخ فوقف بلا عذر أي بان أمكنه الركوع فوقف ولم يركع وذلك لأن المسئلة فيها خلاف زفر فعنده إذا أمكنه الركوع فلم يركع أدرك الركعة لأنه أدرك الإمام فيما له حكم القيام (قوله لأن المشاركة) أي إن الاقتداء متابعة على وجه المشاركة ولم يتحقق من هذا مشاركة لا في حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة إذ لم يتحقق منه معنى الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق معنى الاقتداء منه يتحقق جزء مفهومه فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقق معنى اللاحق في الشرع اتفاقاً وهو بذلك والانتفى كذا في الفتح وحاصله أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به الركعة مع الإمام إلا بأدراك جزء من القيام أو بما في حكمه وهو الركوع لوجود المشاركة في أكثرها فإذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى إذا أدركه في القيام فوقف حتى ركع الإمام ورفع فركع هو صح لتحقق معنى الاقتداء في الابتداء فإن ذلك حقيقة اللاحق والا لزم انتفاء اللاحق مع أنه محقق شرعاً فافهم (قوله فيأتى بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الإمام فيما بعدها حتى لو تابع الإمام ثم أتى بعد فراغ إمامه بما فاتته صح وأثم لترك واجب الترتيب وإنما عبر بالفراغ لمقابلته للمسبوق فإنه أتى بما سبق به بعد فراغ إمامه فافهم (قوله ومتى لم يدرك الركوع) أي في مثله المتن وحاصله أنه إذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته له في الركوع أو لرفع الإمام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض الجملة لصحة شروعه ويجب عليه متابعته في السجدين وإن لم تحسب له كما لو اقتدى به بعد رفعه من الركوع أو وهو ساجد كما في البحر (قوله وإن لم تحسب له) أي من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان بها تامة بعد الفراغ (قوله ولا تفسد بتركهما) أي السجدين لأن وجوب الاتيان بهما إنما هو لوجوب متابعة الإمام لئلا يكون مخالفاً له كما تجب متابعة المسبوق في القعدة وإن لم تكن على ترتيب صلاته والا فهاتان السجدة ليسا ببعض الركعة التي فاتته لأن السجود لا يصح الأمر بتأخير ركوع صحيح ولذا ألزمه الاتيان بركعة تامة (قوله فلو لم يدرك الخ) الاخصر اسقاط هذا والاقصار على قوله لكنه إذا سلم الإمام فقام وأتى بركعة الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الإمام في السجود عند شروعه وليس المراد أنه إذا أتى بركعة تامة بعد سلام الإمام ولم يقض السجدين أيضاً يكون تاركاً واجباً كما يوهمه ما فهمه الشارح في واجبات الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضيها لأن ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس فإنه قال وإذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبق به تجاوز الصلاة إلا أنه يصلي تلك الركعة الفائتة بسجديتها بعد فراغ الإمام وإن كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك السجدة اه وقد أوضحنا ذلك هناك فراجعه (قوله صحر ركوعه) أي لتحقق الاقتداء بمشاركته في الابتداء يجوز من القيام فلا يضر التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكره تحريماً) أي للتهنى عن مسابقة الإمام (قوله قدر الفرض) الذي في الذخيرة ثلاث آيات أي قدر الواجب والظاهر أنه غير

فوقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك (المؤتم) (الركعة) لأن المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقاً فيأتى بها بعد فراغ الإمام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع معه فإنه يصير مدركاً لها فيكون لاحقاً فيأتى بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه تجب المتابعة في السجدين وإن لم تحسب له ولا تفسد بتركهما فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه إذا سلم الإمام فقام وأتى بركعة فصلاته تامة وقد ترك واجباً نهر عن التجنيس (ولو ترك) قبل الإمام (فالحق إمامه فيه صح) ركوعه وكره تحريماً أن قرأ الإمام قدر الفرض

قدومه يدعى لاكتنه بقدر غرض كنهه صاحب شهر و حاشي لرمي وتبعهما الشرح  
**(قوله ولا)** أي وال ما يحقه مذهبهم أن يرفع رأسه قبل الركوع والحمد ولكن كان  
 ركوع مقتدي قبل أن يقرأ الحمد مقدّر غرض لا يجزيه أحج أي فبعضه أن يركع ثانياً والا  
 ضات كفي لامتداد **(قوله ولو سجد مؤتمراً)** فإن الركوع في كلام المصنف غير قيد  
 بل المراد كل ركعة سجد مأمور به كفي ليجز **(قوله عن الثانية)** الأولى حذف عن **(قوله وتماهه)**  
 في الخلاصة ما ر هذه المسئلة فيها هي قيد مذكورة في التمهير بقوله وذكر في الخلاصة أن المقتدي  
 لو أتى بالركوع والسجود قبل ماله في المسئلة عن حصة الوجه حاصب أنه ما نأتى بهما قبله أو  
 بعده أو بالركوع معه والسجود قبله أو عكسه أو بأتى بهما قبله ويدرك في كل الركعات ففي  
 الأولى بقضي ركعة وفي ثلث ركعتين وفي الرابع بعد بلا قراءة في كل ولاشي عليه في الثاني  
 والخامس وفيه بعد المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة قبل أممه فلم اطال الإمام ظن أنه  
 سجد ثانية فسجد معه نوى به الأولى أو لم تكن لهية كانت عن السجدة الأولى وكذا أن  
 نوى الثانية والسابعة ترجيحاً للمتابعة وبغولية غيرها لم يجد في وان نوى الثانية لغير كانت  
 عن ثانية اه وذكر أخشى توجيه الأولى وقد مره في أوخر باب الإمامة والله أعلم

#### باب قضاء الموات

أي في بيان احكام قضاء الموات واحكام تم كنيته قضاء وغيرها **(قوله ما يقل)**  
 متروكات أي لأن في التعير باغواث استدل لغوت إليها وفيه اشارة الى أنه لا يصح للمكلف فيه  
 أن هو مدج لعذر مبيح بخلاف متروكات لأن فيه استدلالاً للمكلف ولا يملك بوجهي وتقدم  
 أول كتاب الصلاة بكلام في حكم جرحها وتركها وإسلامها **(قوله إذا تأخير)** علة  
 لهية ط **(قوله لا تزول باقضاء)** والتأثيرون التارك فلا يعقب عليها إذا قضاها وانما التأخير  
 في غير **(قوله ان ثوبة)** أي بعد القضاء بما دونها في تأخير باق فاصح اثوبة منه لأن من  
 شروضه لإفلاخ عن العصية كلاً لا يخفى وفيه **(قوله أو الحج)** بناء على أن الميرور منه يكفر  
 انكثروسياتى إنما في الحج أن شاء الله تعالى ط **(قوله ومن العذر)** أي جواز تأخير الوقفة عن  
 وقتها وأما قضاء فوات فيجوز تأخيرها للمسي على العيب كسيد كره المصنف **(قوله العدو)** كما  
 إذا خاف السافر من المصوص أو قطع الطريق جاز له أن يؤخر الوقفة لأنه بعدد بحر عن  
 ولو حجة قوت هذا حيث لم يكنه فعليه الصلاة ولو كان ركب فبصلي على الدابة ولو هاربا  
 وكذا وكان يتكلم بالأه قد عدوا إلى غير ذلك وكان يثبت الوقت واستقبل يراه العدو يصلي  
 بنا قدر كسر حوايه **(قوله وخوف الخراج)** وكذا خوف إهانة الخراج رأسه ومذكروه  
 من أجل لا يجوز تأخير الصلاة وتضع الخية طست وتسمى قد لا عند عدم الحرف عليه كلاً  
 يتقى **(قوله وما أحذق)** وذلك أن مشركين شعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع  
 صلات يوم حذق حتى ذهب من مال مشاء الله تعالى فصر بلا فاذن ثم أوفه فصلي الظهر  
 ثم أوفه فصلي العصر ثم أوفه فصلي المغرب ثم أوفه فصلي العشاء عن فتح القدير **(قوله ثم)**  
 الأداء فعل الواجب أي الله صرحوا بأن الأداء والقضاء من أقسام الأمور به والأمر قد

(ولا لا) يجزيه ولو سجد  
 مؤتمراً مرتين والإمام في  
 الأولى تأخير سجدته عن  
 ثانية وتماهه في الخلاصة  
 - باب قضاء الموات -  
 ما يقل المتروكات ط ما سجد  
 خيراً إذا تأخير بلا عذر  
 كبيرة لا تزول باقضاء بل  
 بالثوبة أو الحج ومن العذر  
 عدو وخوف القابة  
 موت لولم لا نه عليه السلام  
 آخرها يوم الحديق ثم  
 الأداء فعل الواجب

مصلح

في أن الأمر يكون بمعنى  
 مقصود بمعنى المصلحة وفي  
 تعريف الأداء والقضاء

يراد به اغفله اعنى ماترك من مادة ( ا د ر ) وقد يراد به الصيغة كما قيعوا الصلاة وهي عند الجمهور حقيقة في المطالب الجازم مجاز في غيره وامانفظ الامر فقد اختلفوا فيما ايضا والتحقيق وهو مذهب الجمهور انه حقيقة في اغلب الجزاء او الراجح فاطلاق لفظ ( ا د ر ) على الصيغة المستعملة في الوجوب او اللدب حقيقة فالمدوب مأمور به حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازا وبهذا الاعتبار يكون المدوب أداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصا بما كان مضمونا والنفل لا يضمن بترك اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفقدته فانه صار بالشروع واجبا فيضى وبهذا ظهر ان الاداء يشمل الواجب والمدوب والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرفهما صدر الشريعة بأن الاداء تسام عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ثبوته بالامر فيشمل النفل لا ما ثبت وجوبه به ولم يقيد بالوقت ايم أداء غير الموقت كأداء الزكاة والامانات والمذورات وتساء تحقيق ذلك في التلويح وبهذا التقرير ظهر ان تعريف الشارع للاداء تبعا للبحر خلاف التحقيق ( قوله في وقته ) اى سواء كان ذلك الوقت العمرا او غيره محرر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى ان لا يكون أداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع ان وقوع التحريم فيه كلف اتبعه بقوله وبالتحريمه فقط بالوقت يكون أداء بقوله وبالتحريمه متعلق بيبكون والباء للسببية والياء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداء فعل الواجب في وقته كقيل في البحر لا اعنى عن هذه الجملة اهـ ح وما ذكره من أنه بالتحريمه يكون أداء عندنا هو ما جزم به في التحرير وذكر شارحه انه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط ان ما في الوقت أداء والباقي قضاء وذكر ط عن الشارع في شرحه على الملتقى ثلاثة اقوال فراجع ( قوله والاعادة فعل مثله ) اى مثل الواجب ويدخل فيه النفل بعد الشروع به كما مر ( قوله في وقته ) الاولى اسقاطه لانه خارج الوقت يكون اعادة ايضا بدليل قوله وامابعده فدينا اى فتعاد ندنا وقوله غير الفساد زاد في البحر وعدم صحة الشروع يعنى وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارع لا يبرأ الفساد ما هو الاعم من ان تكون منعقدة ثم تفسد او لم تنعقد اصلا ومنه قول الكفوف فسادا بطل رجل بامرأة ح \* ثم اعلم ان ما ذكرهنا في تعريف الاعادة هو ما معنى عليه في التحرير وذكر شارحه ان التقيد بالوقت قول البعض والافقي الميزان الاعادة في عرف الشارع اتيان بمثل الفعل الاول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فأداء على وجه النقصان وهو نقصان فاحش يجب عليه الامانة وهو اتيان مثل الاول دائما مع صفة الكمال اهـ فانه يفيد ان ما فعل خارج الوقت يكون اعادة ايضا كما دل صاحب الكشف وان الاعادة لا تخرج عن احد قسمي الاداء والنقصان اهـ اقول لكن صريح كلام الشيخ اكمل الذين في شرحه على اصول فخر الاسلام البردوى عدم تقيدها بالوقت وبكون الحال غير الفساد وبأنها قد تكون خارجة عن القسمين لانه عرفها بانها فعل مافعل اولاه مع ضرب من الحال ثانيا ثم قال ان كانت واجبة بأن وقع الاول فاسدا في داخله في الاداء او القضاء وان لم يكن واجبة بان وقع الاول ناقصا لافسادا فلا تدخل في هذا التقسيم لانه تقسيم الواجب وهي ليست بواجبة وبالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح فلفعل الثاني

مثلا

في تعريف الاداء

في وقته وبالتحريمه فقط

بالوقت يكون أداء عندنا

وبركة عند الشافعي

والاعادة فعل مثله في وقته

الحال غير الفساد

بمثلة الجبر كالجبر بسجود السهو اه **(قوله)** لقولهم الخ هذا التعليل عليل اذ قولهم ذلك لا يفيد ان ما كان فاسدا لا يعاد ولا ان الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بأنها بعد الوقت اعادة ايضا على ان ظاهر قواهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالتناسب ما فاعله في البحر حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قيد في التعريف بالوقت مع ان قواهم بوجوب الاعادة مطابقا قلت ويؤيده ما قدمناه عن شرح التحرير وعن شرح اصول البزدوى من التصريح بوقوعها بعد الوقت **(قوله)** وجوبا في الوقت الخ لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب البحر حيث استنبطه من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن الوري انه اذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن الترجساني ان الاعادة اولى في الحالين اه قال في البحر فعلى القولين لا وجوب بعد الوقت فالحاصل ان من ترك واجبا من واجباتها او ارتكب مكروها تحريميا لزمه وجوبا ان يعيد في الوقت فان خرج اثم ولا يجب جبر النقصان بعده فلو فعل فهو افضل اه اقول ما في القنية مبنى على الاختلاف في ان الاعادة واجبة اولاً وقدعنا عن شرح اصول البزدوى التصريح بانها اذا كانت لحال غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذاني لوصي في ثوب فيه صورة يكره ويجب الاعادة قال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أدبت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الاولوية والاستحباب فانه ذكر ان القومة غير ركن عندها فتركها لا يفسد والاولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح اصول فخر الاسلام بأنها ليست بواجبة وانه بالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح وان الثاني بمثلة الجبر والاوجه الوجوب كما اشار اليه في الهداية وصرح به النسفي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وابي اليسر من ترك الاعتدال تازمه الاعادة زاد ابو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضى عدم سقوطه بالاول وفيه انه لازم ترك الركن لا الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى ان يجتنب الكمال وان تأخر عن الفرض لم أعلم سبحانه انه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر اننا اذا قلنا الفرض هو الاول فالاعادة قسم آخر غير الاداء والقضاء وان قلنا الثاني فهي احدهما اه اقول فتلخص من هذا كله ان الارجح وجوب الاعادة وقد علمت انها عند البعض خاصة بالوقت وهو مامضى عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا تسمى بعده اعادة وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الوري واما على القول بأنها تكون في الوقت وبعده كما قدمناه عن شرح التحرير وشرح البزدوى فانها تكون واجبة في الوقت وبعدها يضاعف القول بوجوبها واما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيها وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الترجساني واما كونها واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في البحر وتبعه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر الرملي في حاشية البحر عن خط العلامة المقدسي ان ما ذكره في البحر يجب ان لا يعتمد عليه لاطلاق قولهم كل صلاة أدبت مع الكراهة سبيلها

لقولهم كل صلاة أدبت  
مع كراهة التحريم تعادى  
وحوالى الوقت واما بعده  
فدبا

الاعادة اه قات اى لانه يشمل وجوبها في الوقت وبعده اى بناء على ان الاعادة لا تختص بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح التحرير ترجيحه وقد علمت ايضا ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب الاعادة في الوقت وبعده ويشير اليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب عليه الاعادة وهاتيان مثل الاول ذاتا مع صفة الكمال اى كمال ما قصه منها وذلك يعم وجوب الاتيان بها كاملة في الوقت وبعده كأمركم هذا حيث كان نقصان بكراهة تحرير لما في مكروهات الصلاة من فتح القدير ان الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحرير فتحجب الامادة او تغزيه فتستحب اه اى تستحب في الوقت وبعده ايضا « تنبيه » يؤخذ من لفظ الاعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوى بالثانية الفرض لان ما فعل اولاه هو الفرض قاعدته فعله ثانيا اما على القول بان الفرض يسقط بالثانية فظاهر واما على القول الآخر فلان المقصود من تكرارها ثانيا جبر نقصان الاولى فالاولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الاولى ذاتا مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الثانية تفالزم ان تجب القراءة في ركعاتها الاربع وان لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكره ولا يلزم من كونها فرضا عدم سقوط الفرض بالاولى لان المراد انها تكون فرضا بعد الوقوع اما قبله فالفرض هو الاول وحاصله توقف الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو يخرج به خروجاً موقوفاً وكفساد الوقبة مع تذكر الفائتة كسباً في وقتوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم اعادتها قبل الفجر وهذا ظهر التوفيق بين القولين وان الخلاف بينهما لفظي لان القائل ايضا بان الفرض هو الثانية اراد به بعد الوقوع والا لزم الحكم بطلان الاولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كأمركم عن الفتح ولزم ايضا انه يلزمه الترتيب في الثانية لو تذكر فائتة والغالب على الظن انه لا يقول بذلك احدوا نظائر ذلك القراءة في الصلاة فان الفرض منها آية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك الا بالنظر الى ما قبل الوقوع بدليل انه لو قرأ القرآن كله في ركعة يقع الكل فرضا وكذا لو اطال القيام او الركوع او السجود هذا نهاية ما تحرر لي من فتح الملك الوهاب فالغتمه فانه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب **(قوله والقضاء فعل الواجب الخ)** وقيل فعل مثله بناء على المرجوح من انه يجب بسبب جديد لا يوجب به الاداء وتماه في البحر وكتب الاصول **(قوله واطلاقه الخ)** اى كافي قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ قول الكنتز وقضى التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه وكذا اطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساده مجازاذا ليس له وقت يصير بخروجه قضاء كافي البحر وقدما وجه كون النفل لا يسمى قضاء وان قلنا انه مأمور به حقيقة كما هو قول الجمهور وانه يسمى اداء حقيقة كما اذا اتى بالاربع قبل الظهر اما اذا اتى بها بعده فهي قضاء اذ لا شك انه ليس وقتها وان كان وقت الظهر فافهم **(قوله اداؤه قضاء)** الواو بمعنى او مانعة الحلو فيشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء او الكل اداء كالعشاء مع الوترط ودخل فيها الجمعة فان الترتيب بينها وبين سائر الصلوات لازم فلو تذكر انه لم يصل الفجر بصليتها ولو كان الامام يخطب اسمعيل عن شرح الطحاوى **(قوله بفوت الجواز بفوته)** المراد بالجواز الصحة لالحل واذا ان المراد بالازم الفرض العملي الذى هو

والقضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتى قبل الظهر مجاز (الترتيب بين الفروض الحسنة والوتراداء وقضاء لازمه) يفوت الجواز بفوته

أدعى من واجب وهو مراد من جهة فربا كصدر السريعة وشرطا كتحيط وواجبا  
 كمنع راجح أو تحفه في البحر **(قولہ)** أخبر المشهور من ناه عن صلاة تمام أحدث أو نسبها فلم  
 يذكرها إلا وهو يفتي مع الإمام ويصل التي هو فيها ثم يقضي التي تذكرها ثم يعد التي صلى  
 مع الإمام عن المزمع وذكره في الفتح بالاختلاف في بعض المسائل مع بيان من خرج به  
 والاختلاف في توثيق مضمون رواه وفي رفعه ووقته وذكر أن دعوى كونه مشهورا مردودة  
 بالاختلاف في رفعه فضلا عن شهره وأصل في ذات الذي حط عليه كلامه الميل من حيث الدليل  
 في قول الشافعي باستحباب الترتيب ورد عليه في شرحه أنية والبرهان بما لحظه نوح أفندي  
 فراجعه إن شئت **(قولہ)** وقت الغرض أي (قولہ) ذلك أول الباب أو آخره عن التفريع  
 الآتي لئلا ينسب إليه قول في السنة يوم الجمعة كالتفريع والواجب وليس كذلك فلو قال  
 وما قضى من السنة لرفع هذا الوجه برمي قلت وأورد عليه الترتيب فإنه عندها سنة وقضاؤه  
 واجب في ظاهر الرواية لكن يشاب بان كلامه مبني على قول الإمام صاحب المذهب **(قولہ)**  
 والواجب كالمذكورة والمخالف عليها وقضاء النفل الذي أفسده ط **(قولہ)** وقت الغرض أي  
 لصحته فيها وإن كان القضاء على الفور إلا لعذر ط وسأيت **(قولہ)** إلا الثلاثة المنبهة وهي  
 الطلوع والاستواء والغروب ح وهي محل للنفل الذي شرع به فيها ثم أفسده ط **(قولہ)**  
 كأمم أي في أوقات الصلاة **(قولہ)** فله يجوز أي بل يفسد فسادا موقوفا كجاءني **(قولہ)** من  
 لذكر أي في الصلاة أو قبلها **(قولہ)** أوجبوه أي الترتيب عنده أي عند الإمام بمعنى أنه فرض على  
 عنده **(قولہ)** إذا نطق الوقت أي عن القنوات والوقية اما القنوات بعضها مع بعض فليس  
 لها وقت مخصوص حتى يقل بسقط ترتب حقيقة ولو لم يكن له اذلة وقية إلا مع التخفيف  
 في قصر القراءة والأفعال يرتب ويقتصر على ما يجوز به الصلاة بحر عن التثنية وفي الفتح  
 ويعتبر المذهب عند المروء حتى لو شرع في الموقية مع ذكر القنات وأصل حتى ضاق لا يجوز  
 إلا أن يقصدهم بشرع فيها ولو شرع ناسيوا السنة بخلافها فذكر عند ضيقه حازم **(قولہ)**  
 المستحب أي لشي لا كراهة فيه فهمتني وقيل أصل الوقت ونسبه الضحوى إلى الشيعين  
 والاول إلى محمد والمظاهر أنه احتراز عن وقت تغير الشمس في العصر إذ يبعد القول بسقوط  
 الترتيب إذا لم تأخير ظهر الشمس أو المغرب إلا عن أول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف  
 بالعصر ولذا قل في البحر وأخير ثمرة فيها وذكر الظاهر وعلمه لو دله بقع قبل التغير ويقع  
 العصر أو بعينه فيه فملى الأول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم  
 العصر وأخبار الثاني ضاحك في شرحه وفي البسوط أن أكثر مشايخنا على أنه قول  
 نعمت إلا في خصوص المحل الأول ووجهه في الظاهرة مبني على ما في من إن هذا افتتح العصر في  
 وقتها ثم اجرت الشمس ثم ذكر ظهر مقول في العصر قل في هذا على اعتبار الوقت المستحب  
 أنه قل في البحر حيا لا قطع الخلاف في المشايخ لأن السنة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت  
 في رواية أخرى أن العصر أي أنه أقول في هذا الترتيب بغير بوجهه في شرح الجامع الصغير  
 لقاضي خان حيث قل أنما دفع السنة في العصر بغيره آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب  
 غروب الشمس وفي حكمه هو أن تأخير العصر بغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر

لأنه مشهور من ناه عن  
 صلاة ما يأت خريش  
 مبر (وقضاء الغرض  
 واجب وسنة  
 مرتبة جمع وسأيت  
 وقت الغرض إلا الثلاثة  
 منية كأمم (فلم يجز)  
 لتبرع على المزمع (فجز)  
 من ذكر كراهة لا يجوز  
 من عنده (ذ) سنة  
 من لا يذلل بغير الترتيب  
 (ذ) لا رقب المستحب

عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير لزمه الترتيب والا فلا وعندهما  
 اذا تمكن من أداء الظهر قبل التغير ووقع العصر او بعضه بعد التغير يلزمه الترتيب ولو امكنه  
 أداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يلزمه الترتيب لأن  
 ما بعد التغير ليس وقتا لأداء شيء من الصلوات الا عصر يومه اه ما خلا وبه علم ما في المتن  
 لا خلاف فيه لانه لما ذكرنا الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم يفسد العصر وان كان  
 افتتحها قبل التغير ناسيا لأن العبرة لوقت التذكر نظير ما قدمناه آتيا عن الفتح فيما لو اطال  
 الصلاة ثم تذكر الفائتة عند ضيق الوقت وعلم ايضا ان المسئلة ليست مبنية على اختلاف  
 المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار اصل الوقت هو قولنا اثنا الثلاثة كما مر عن المنسوط  
 وان عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتن ولذا جزم به فقهاء نفس الامام قاضي خان  
 بلفظ عندنا فاقضى انه المذهب ولذا نسب القول الآخر الى الحسن بصرح في شرح التنية  
 والزبلي بأنه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الطحاوي وقد مر انه لو تذكر النجس عند  
 خطبة الجمعة يصلحها مع ان الصلاة حينئذ مكروهة بل في التارخانية انه يصلحها عندها وان  
 خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصلي الظهر وقال محمد يصلي الجمعة ثم يقضى الفجر فلم يجعلا  
 فوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد جعله عذرا فكذلك هنا اه وقد ذكر في التارخانية  
 عبارة المحيط وليس فيها التصحيح الذي ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتقاده ما عليه اكثر المشايخ  
 من ان الاعتبار اصل الوقت عندنا اثنا الثلاثة والله اعلم **(قوله حقيقة)** تميز لنسبة ضاقي  
 ضاقي في نفس الامر لا ظاهرا وبأنى محترزه في قوله ظن من عليه العشاء اه **(قوله)** اذ ليس من  
 الحكمة اه تامل قوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يناسب اعتبار اصل  
 الوقت ويمكن ان يجاب بأن معناه تفويت الوقتية عن وقتها المستحب ح ولا ينبغي ان هذا  
 لا يسع تفويتا بل هو تعليل ذكرنا المشايخ ما هو المذهب كما قررناه **(قوله)** ولو لم يسع الوقت  
 كل الفوائت صورته عليه العشاء والوتر مثلا ثم يصل الفجر حتى يفي من الوقت ما يسع الوتر  
 مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح انه لا يجوز الصلاة الصبح  
 ما لم يصل الوتر وصرح في المحتجب بأن الاصح جواز الوقتية ح عن البحر لكن قول الرحقي  
 الذي رأيت في المحتجب الاصح انه لا يجوز الوقتية اه قلت راجعت المحتجب فراءت فيه مثل  
 ما عزم اليه في البحر وكذا قال الفهستاني جازت الوقتية على الصحيح **(قوله)** يكررها الى  
 العلوة ) يعني يعيدها ثانيا وثالثا وهكذا اذا كان في كل مرة ظن ان الوقت لا يسعها  
 ثم ظهر فيه ساعة الى ان يظهر بعد اعادة من الامادات ضيقة حقيقة فبعد الوقتية ثم يصلي  
 الفائتة وان ظهر بعد اعادة انه يسعها صلى الفائتة ثم الوقتية كفي الفتح **(قوله)** او نسيت  
 الفائتة ) معلوف على قوله ضاق الوقت وفيه ان فرض الكلام فيمن تذكر انه لم يوتر فكان  
 ينبغي للمصنف حذف التذكري وحاصله انه يسقط الترتيب اذ انسى الفائتة وصلى ما هو مرتب  
 عليها من وقتية او فائتة اخرى وكذا يسقط بنسيان احدى الوقتيتين كما لو صلى الوتر ناسيا انه  
 لم يصل العشاء ثم صلاها لا يبعد الوتر لقولهم انه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والنسيه  
 يعيد العشاء والسنة لا الوتر لانه اذا ناسيا ان العشاء في ذمته فسقط الترتيب اقاده ح قلت

حقيقة اذ ليس من الحكمة  
 تفويت الوقتية لتسديده  
 الفائتة ولو لم يسع الوقت كل  
 الفوائت فلا يصح جواز  
 الوقتية مجتبي وفيه ظن من  
 عليه العشاء ضيق وقت  
 الفجر فصلاها وفيه ساعة  
 يكررها الى العلوة وفرضه  
 الاخير (او نسيت الفائتة)

ونظيره ايضا ما في البحر عن المحيط لوصلي العصر ثم تنين له انه صلى الظهر بلا وضوء بعد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسي **(قوله)** لانه عذر اي لان النسيان عذر سماوي يسقط للتكليف لانه ليس في وسعه بخر **(قوله)** وونت ست ) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاشة والوقبة ولا بين الفوائت اذا كانت الفوائت سنا كذا في النهر اما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا السقوط كما لا يخفى ح واصاق الست فشمعل ما اذا قامت حقيقة او حكما كفي القهستاني والامداد ومثال الحكمية ما اذا ترك فرضا وصلى بعده خمس صلوات ذكرا له فان الخمس تفسد فسادا موقوفة كما سيأتي فلتروكة فاشة حقيقة او حكما والشمعة الموقوفة فاشة حكما فقط وذكر في الفتح والبحر انه لو ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري اينها اولي قبل يجب الترتيب بين المتروكات ويصاها سعيان يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال ان يكون ما صلاه اولاه هو الآخر فيعيده ثم يصلي المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال كون المغرب اولاه فيعيد ما صلاه اولاه وقيل يسقط الترتيب بينها فيصلي ثلاثا فقط وهو المعتمد لان انجباب الترتيب فيها يلزم منه ان تصير الفوائت كسبع معنى مع انه يسقط بست فيالسبع اولاه ملخصا وتماهه ذلك وللشربلا في هذه المسئلة رسالة **(قوله)** اعتقادية ) خرج الفرض العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يحسب مع الفوائت اه ح اي لانه لا تحصل به الكثرة المفضية للسقوط لانه من تمام وظيفة اليوم والمالاة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك امداد **(قوله)** له دخوله في حد التكرار الخ ) لانه يكون واحدا من الفروض مكررا فيصلح ان يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها انفسها وبينها وبين اغيارها درر اذ لو وجب الترتيب حينئذ لافضى الى الحرج **(قوله)** بخروج متعلق بفات **(قوله)** على الاصح ) احتريزه عما صححه الزيلعي من ان المتعبر كون المتخلل بعد الفاشة ستة اوقات لاست صلوات فوق فاشة صلاة وتذكرها بعد شهر فصلى بعدها وقبة ذا كرا للفاشة اجزائه على اعتبار الاوقات لان المتخلل بينها اكثر من ستة اوقات فسقط الترتيب اي مع صحة الصلوات التي بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تخيز به لان الفاشة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بفوت ست صلوات وصرح في المحيط بانه ظاهرا الرواية وصححه في الكافي وهو المتوافق لما في التون وبه اندفع ما صححه الزيلعي وغيره وتماهه في البحر واحتريزه ايضا عما روى عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المعراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما اوضحه في البحر **(قوله)** ولو متفرقة ) اي يسقط الترتيب بصيرورة الفوائت سنا ولو كانت متفرقة كما لو ترك صلاة صباح مثلا من ستة ايام وصلى ما بينها ناسيا للفوائت **(قوله)** او قديمة على المعتمد الخ ) كما لو ترك صلاة شهر نسقاهم اقبل على الصلاة ثم ترك فاشة واحدة فان الوقبة جائزة مع تذكر الفاشة الحادثة لانها ما لها الى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوائت الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زجرا له عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوقبة مع تذكرها وصححه المصدر الشهد وفي التجنيس وعليه الفتوى وذكر في المجتبى ان الاول

لانه عذر ( اوقات ست اعتقادية ) لدخوله في حد التكرار المتضمن للحرج ( بخروج وقت السادسة ) على الاصح ولو متفرقة او قديمة على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بخر



اصح وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقد اختلف التصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتن اولى بحر (قوله اوطن ظنا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزبلي وجزمه في الدرر وجعله في البحر ماحقا بالنسبة وقال انه ليس مسقطا رابعا كما يتوهم ثم قال وذكر شارح الهداية ان فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفرعوا عليه فرعين احدهما لو صلى الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذاكرا انها اعادة العصر لان فساد الظهر قوى فاجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانيهما اوصلى هذه الظهر بعده هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرا لها فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب لان فساد العصر ضعيف لقول بعض الائمة بعده فلا يستتبع فساد المغرب وذكره الاسيبجاني اصلا وهو انه يلزمه اعادة ماصلاه ذاكرا للفاقة ان كانت الفاتحة تجب اعادةها بالاجماع والا فلا ان كان يرى ان ذلك يجزئه اه قال في الفتح ويؤخذ من هذا ان مجرد كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان بما يتنى على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبر ذلك الظن لزيادة الضعف ففساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه اى اعتبر فيه الظن من الجاهل وفيه تصريح بان محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتامه في النهر هذا وقد اعترض في البحر مامر من الفرعين بان المصلى لا يتخلو اما ان يكون حنفيا فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه فيلزمه المغرب ايضا اوشافيا فلا يلزمه العصر ايضا او عاميا فلا مذهب له بل مذهبه مذهب مقلبه فان استغنى حنفيا اعادة اوشافيا لا يعيدها وان لم يستغنى احدا وصادف الصحة على مذهب مجتهد لا اعادة عليه اه ولا يخفى انه بحث في المقول فان مامر عن شروح الهداية من حكم الفرعين مذكور ايضا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضيخان وذكر في الذخيرة انه مروى عن محمد وعزاه في التارخانية الى الاصل وقد تبع الشرنبلالي صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عامى لم يقبل مجتهدا ولم يستفت فقيها فصلاته صحيحة لمصادفتها مجتهدا فيه اما لو كان حنفيا فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظر اذا فرق حينئذ بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الصحة على مذهب الشافى بل هو محمول على عامى استغنى حنفيا او التزم التعبد على مذهب ابي حنيفة معتقدا بحتمه وقد جعل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر مامناه ان قول البحر لاعبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لان امامه قد اعتبر رأيه واسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فاذا كان جاهلا بذلك ثم علم لا يلزمه اعادة المغرب ولو استغنى حنفيا فاقامه بالاعادة لم تصح فتواه اه (قوله جازا العصر) اى ان كان يظن انه يجزئه كما مر واطلقه لعله من التلذيل بعده (قوله لانه) اى جواز العصر مجتهد فيه اى يتنى على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظهر عند الشافى كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبى الخ) ليس هذا مسقطا خامسا لما علمت من ان الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبى لبشير الى ما قدمناه عن البحر من ان الظن المعتبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر عليها اصحاب المتن

(اوطن ظنا معتبرا) اى يسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذاكرا لتركة الفجر فقد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذاكرا للظهر جازا العصر اذا فاقته عليه في طئه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبى من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارى

ففيه. **(قوله)** وعليه يخرج مافي القية (مخرجك على العتي بذلك لان الغالب عليه الجهل كما في التهرج قلت لكن في هذا التخرج خفاء من التخرج فثمة الاحكام فكيف لم يلزمه الترتيب اعتبار الجمله مع انها غير مسئلة الاولى السابقة تحت قوله اوضح ظنا معتبرا والظاهر انه مبنى على القول باعتبار ظن الجاهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا) **(قوله)** بكثرتها متعلق بسقوطه وقوله بعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالتقاء متعلق بقوله بعود الفوائت الى القية ط **(قوله)** سبب القضاء لهونها (كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلا ثم قضاه الاصله ثم صلى الوقية داكرها لها فها يخرجها به بحر وقيد بقضاء البعض لانه لو قضى الكل عاد الترتيب عند الكل كقوله التمسك (فقيل على التمسك) هو اصل الروايتين وصححه ايضا في الكافي واخر في المعراج وغيره وعنه الفتوى وقبل يعود الترتيب واختاره في الهداية ورد في الكمال والتبيين والاصل فيه في البحر **(قوله)** لان الساقط لا يعود) واما اذا قضى الكل فالظاهر انه يلزمه ترتيب جديد فلا يزال له ما دام **(قوله)** محتمل (قوله) محتمل عبارة كفي البحر ولو سقط الترتيب لم يبق الوقت ثم يخرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقية لا تصد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا فاض وكذا لو سقط مع النسيان ثم تذكر لا يعود اه باختصار **(قوله)** عن الراية (اقتصر على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسمه معراج الدراية وهو شرح الهداية كما في كثير اما يطلقون عليه لفظ المعراج **(قوله)** فايحرج (التحريز ان الخلاف في طبق الوقت فان مافي المجتبى مصرح بان عاده اعود فيما اذا خرج الوقت وما في الدراية مصرح بان اعود فيما اذا تسع الوقت اى ظهر ان فيه سعة فلا ماذة بينهما وكذا في التذكر بعد النسيان فان مافي المجتبى محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة بدليل انه اشقوا في المسائل الاثني عشرية على انه لو تذكر فائته وهو يصل فان كان قبل القعود قدر تشهد طاعت اتفاقا وان كان بعده قبل السلام بطاعت عنده لا عندها وما في الدراية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها كما عده ثم قل وفي التحقيق ضيق الوقت ليس بمسقط حقيقة وانما قدمت الوقية عند العجز عن الجمع بينهما لقولها مع بقاء الترتيب كما صرح به في البحر عن التبيين وينبغي ان يقال مثال ذلك في النسيان فعلى هذا لو سقط الترتيب بين فائته ووقية السبق وقت او نسيان يبقى فيما بعد تلك الوقية **(قوله)** اصل الصلاة) تبع فيه التهرج والادب وصف الصلاة في البحر وقيد بفساد الغرضية فانه لا يبطل الصلاة عند ابي حنيفة وان يؤمن رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لان التحريمة عقدت بفرض اذا بطأت الغرضية بطلت التحريمة اصلا ولهما انها عقدت لاصل الصلاة بوصف الغرضية فلو كان من ضرورة اعلان الوصف بطلان الاصل كذا في النهاية وقد ظهر في النقض صحتها فانه قد ذكر في الغاية اه ح **(قوله)** عنداني حنيفة) واما عندنا ففساد بات **(قوله)** سواء ظن وجوب الترتيب اولا) خلافا لما في شرح الجمع عن الحنيفة من انه لا يعود مصادره اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب والا عاد الكل فقد عس في البحر على صفة وذكر في الخراج ان اعمال قول الامام يقطع بالاطلاق واقره في التهرج لانه هذا محتمل فاشهد من ان الترتيب يسقط بالغلط المعبر وان الجاهل يلحق بالناسي

وعليه يخرج مافي القية  
صلى في وقت الفجر وصلى  
الظهر مع تذكره جائز  
ولا يلزم الترتيب بهذا  
اعذر (ولا يعود) لزوم  
الترتيب (بعد سقوطه  
بكثرتها) اى الفوائت  
(عود الفوائت الى القية)  
سبب القضاء لهونها على  
المعتمد لان الساقط لا يعود  
(وكذا لا يعود) الترتيب (مد  
سقوطه بقاء السقطات)  
السابقة من النسيان والضييق  
حتى لو خرج الوقت في  
خلال الوقية لا تصد  
وهو مؤد هو الاصح محتمل  
لكن في التهرج والسراج  
عن الدراية لو سقط النسيان  
والضييق ثم تذكر وانسع  
الوقت يعود اتفاقا ونحوه  
في الاشياء في ان الساقط  
لا يعود فايحرج (وفساد)  
اصل الصلاة بترك الترتيب  
موقوف) عند ابي حنيفة  
سواء ظن وجوب الترتيب  
اولا

لأننا نقول ان ما هنا موصوف فيا اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خمسا ذكرا لا متروكة فضته عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفساد ضعيفا كمر من شراح الهداية وفتح القدير فافهم **(قول له فان كثرت)** اى الصلاة التى صلاحها تارك فيها الترتيب بأن صلاحها قليل قضاء الفائتة ذكرا لها وهذا التفريع لبيان قوله موقوف وتوضيحه ان اذا فائتة صلاة ولو ترافكها صلى بعدها وقية وهو ذا كر ثلاث الفائتة فسدت تلك الوقية فسادا موقوفا على قضاء تلك الفائتة فان قضاها قبل ان يصلى بعدها خمس صلوات صار الفساد مائا وانقلب الصلوات التى صلاحها قبل قضاء المقضية نفلان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفوائد مع الفائتة ستا انقلب تصحيحه لانه ظهرت كثرتها ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في البحر وغيره قال ط وقيدوا أداء الخمسة بتذكر الفائتة فلو لم يتذكرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض ونسى في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمسا صحت ولا نظر لما نسي فيه لما قلنا **(قول له)** وصارت الفوائت اى الحكمية وفي نسخة الفوائد اى الموقوفة **(قول له بخروج وقت الخامسة الح)** اعلم ان المذكور في عامة الكتب كالبيوط والهداية والكافي والتبيين وغيرها ان تحمّل الكل موقوفة على أداء ست صلوات بعد المتروكة وادعى في البحر انه خطأ وحقق في فتح القدير ان الصلوة موقوفة على دخول وقت السادسة لاعلى ادائها واعتراضه في النهر بأن دخول وقت السادسة بعد المتروكة غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لانه بذلك تصير الفوائت ستا كصريحه في معراج الدراية مع بيان ان ما ذكر في عامة الكتب من اداء السادسة انما هو لتصير الفوائت ستا يتبين للكونه شرطا البتة وذكر نحو ذلك العلامة الشرنبلالى في الامداد عن المعراج ايضا وجمع الروايات والتاريخية والسغاني وقاضيان وحاصل ذلك كله ما حُصّه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي النهر عن المعراج كان ينبغي انه لو أدى الخامسة ثم قضى المتروكة قبل خروج وقتها ان لا تفسد المؤديات بل تصح لوقوعها غير جائزة وبها تصير الفوائت ستا والجواب منع كونها فائتة مابق الوقت اذا احتمل الاداء على وجه الصحة قائم اه **(قول له بعد طلوع الشمس)** اى من غير توقف على دخول وقت السادسة وهى الظاهر خلافا لما في الفتح ولاعلى ادائها خلافا لما يوجهه ظاهر ما في عامة الكتب **(قول له بان تصير ستا)** اى بأن قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة **(قول له وفيها يقال الح)** هذا ذكره في المبسوط وهو مبنى على ما مضى عليه كرامة الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة اذا أداها صحت الخمسة التى قبلها فهى صلاة تصحح خمسا والفائتة اذا قضاها قبل اداء السادسة فسدت الخمسة التى قبلها فهذه صلاة اخرى تفسد خمسا اعلى اعتبار خروج وقت الخامسة كما مضى عليه الشارح فالصحيح والمفسد صلاة واحدة وهى الفائتة فاذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها افسدت الخمس التى قبلها واذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس اى تحقق بها صحة الخمس والا فالصحيح حقيقة هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة فافهم **(قول له)** وعليه صلوات فائتة **(الح)** اى بأن كان يقدر على ادائها ولو بالايما فيلزمه الايضا بها والا فلا يلزمه وان قات بان كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع قاله احق بقول العذر منه

( فان كثرت وصارت الفوائت مع الفائتة ستا ظهر تحتها) بخروج وقت الخامسة التى هى السادسة الفوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لاه لترك فجر يوم وأدى بأن صلواتها انقلب تصحيحه بعد طلوع الشمس والاذان لم تقصر ستا (لا) تظهر تحتها بل تصير نفلا وفيها يقال صلاة تصحح خمسا واخرى تفسد خمسا (واومات وعليه صلوات فائتة وادعى بالكفارة

مطابق

في اسقاط الصلاة عن الميت

وكذا حكم الصوم في رمضان ان افطر فيه المسافر والمريض وماتا قبل الاقامة والصحة  
وتامت في الامداد **(قوله يعطى)** بالبناء للمجهول اى يعطى عنه وليه اى من له ولاية التصرف  
في ماله بوصاية او وراثه فيلزمه ذلك من الثلث ان اوصى والا فلا يلزم الولى ذلك لانها عبادة  
فلا بد فيها من الاختيار فاذا لم يوص فالتشرط فيسقط في حق احكام الدنيا للتعذر بخلاف  
حق العباد فان الواجب فيه وصوله الى مستحقه لا غير ولهذا لو تفرغ الغريم يأخذه بلا قضاء  
والارضا ويرأى من عليه الحق بذلك امدادهم اعلم انه اذا اوصى بفدية الصوم يحكم بالجواز قطعاً  
لانه منصوص عليه واما اذا لم يوص فقطعوا بها الوارث فقد قال محمد في الزيادات انه يجزى به  
ان شاء الله تعالى فعلق الاجزاء بالشيئة لعدم النص وكذا علقه بالشيئة فيما اذا اوصى بفدية  
الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال كون النص فيه معلولاً بالعجز فتشمل العلة  
الصلاة وان لم يكن معلولاً تكون الفدية برامتها يصلح ما حباله للثبات فكان فيها شبهة كما اذا  
لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول ولم يجزم بالآخرين فعمله ان اذ لم يوص بفدية الصلاة  
فالشبهة اقوى واعلم ايضا ان المذكور فيما رأيت من كتب علمائنا فروغا واصولاً اذا لم يوص  
بفدية الصوم يجوز ان يتبرع عنه وليه والمتبادر من التقيد بالولى انه لا يصح من مال الاجنبى  
ونظيره ما قالوه فيما اذا اوصى بحجة الفرض ففترع الوارث بالحج لا يجوز وان لم يوص ففترع  
الوارث اما بالحج بنفسه او بالاحجاس عنه رجلاً يجزى به وظاهره انه لو تبرع غير الوارث  
لا يجزى به نعم وقع في شرح نور الايضاح للشرنبلالى التعبير بالوصى او الاجنبى فاقبل ونعم ذلك  
في آخر رسالتنا المسماة (شفاء العليل في بطلان الوصية بالحنثات والتهليل) **(قوله نصف صاع**  
**من بر)** اى او من دقيقه اوسويقه اوصاع تمر اوزبيب اوشعير اوقيته وهى افضل عندنا  
لاسراعها بسد حاجة الفقير امدادهم ان نصف الصاع ربع مد دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه  
كاستنوخه في زكاة الفطر **(قوله)** وكذا حكم الوتر) لانه فرض عمل عنده خلافاً لها ما ولا  
رواية في سجدة الثلاثة انه يجب ولا يجب كافي الحجة والصحيح انه لا يجب كافي الصيرفي اسمعيل  
**(قوله)** وانما يعطى من ثلث ماله) اى فلو زادت الوصية على الثلث لا يلزم الولى اخراج الزائد  
الاباجازة الورثة وفي القبة اوصى بثلث ماله الى صلوات عمره وعليه دين عاجز الغريم وصيته  
لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه اه وفيها اوصى بصلوات عمره  
وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم روى ان كان الثلث لابي بالصلوات جاز وان كان اكثر منهم لم يجز  
اه والظاهر ان المراد لابي بغلبة الظن لان المفروض ان عمره لا يدري وذلك كان يبي الثلث  
نحو عشر سنين مثلاً وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثانى ظاهر لان الثلث اذا كان  
لأبي بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث بقينا وبلغوا الزائد عليه بخلاف ما اذا كان  
بني بها ويزيد عليها فان الوصية تبطل لجهالة قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فقدر **(قوله)**  
ولولم يترك مالا الخ) اى اصلاً او كان ما اوصى به لا يفي زائد في الامداد او لم يوص بشئ واراد  
الولى التبرع الخ وأشار بالتبرع الى ان ذلك ليس بواجب على الولى ونص عليه في تعيين المحارم  
فقال لا يجب على الولى فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع والواجب على الميت  
ان يوصى بما يفي بما عليه ان لم يصق الثلث عنه فان اوصى باقل وامر بالدور وترك بقية

يعطى لكل صلاة نصف  
صاع من بر) كالقنطرة  
(وكذا حكم الوتر)  
والصوم وانما يعطى (من)  
ثلث ماله) ولولا بترك مالا

الثالث للورثة او تبرع به لغيرهم فقد اثم بترك ما وجب عليه اه وبه ظهر حال وصايا اهل زماننا فان الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة واضاح وايمان ويوصى لذلك بدرهم يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الحجات والتهايل التي نص غلباؤنا على عدم صحة الوصية بها وان القراءة لشيء من الدنيا لا يجوز وان الآخذ والمعطى آثمان لان ذلك يشبه الاستنجار على القراءة ونفس الاستنجار عليها لا يجوز فكذا ما شبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وانما اخفى المتأخرون بجواز الاستنجار على تعلم القرآن لاعلى التلاوة وعلوه بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستنجار على التلاوة كما اوضحت ذلك في شفاء العايل وسياى بعض ذلك في باب الاجارة الفاسدة ان شاء الله تعالى **(قوله)** يستقرض وارثه نصف صاع مثالا (ح) اى اوقية ذلك والا قرب ان يحسب ما على

مطلب

في إعلان الوصية بالحجات والتهايل

يستقرض وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم ونم حتى تم (ولو قضاها ورثته بامرهم لم يحجز) لانها عبادة بدنية (بخلاف الحج) لانه يقبل النيابة ولو ادى للفقير اقل من نصف صاع لم يحجز ولو اعطاه الكل جاز ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم

الميت ويستقرض بقدره بان يقدر عن كل شهر اوسنة او يحسب مدة عمره بعد اسقاط اتقى عشرة سنة للذكر وتسعين للأنثى لانها اقل مدة بلوغهما فيجب عن كل شهر نصف غرارة قح بالمالد دمشق مد زماننا لان نصف الصاع اقل من ربع مد فتبلغ ككفارة ست صلوات لكل يوم والية نحو مد وثلاث ولكل شهر اربعون مدا وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرائر فيستقرض قيستها ويدفعها للفقير ثم يستوهبها منه ويسلمها منه لثم الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير او للفقير آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة سنة وان استقرض اكثر من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة العيام ثم للأخوة ثم للامتن لكن لا بد في كفارة الايمان من عشرة مساكين ولا يصح ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فانه يجوز اعطاء فدية صلوات لواحد كما يأتي وظاهر كلامهم انه لو كان عليه زكاة لاتسقط عنه بدون وصية لتعلمهم اعدم وجوبها بدون وصية باشرط التية فيها لانها عبادة فلا بد فيها من الفعل حقيقة او حكما بان يوصى باخراجها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج التصريح بجواز تبرع الوارث باخراجها وعليه فلا بأس بادارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله ان يتصدق على الفقراء بشيء من ذلك المال او بما اوصى به الميت ان كان اوصى **(قوله)** لم يحجز الظاهر انه بضم الباء من الاجزاء بمعنى ان الصلاة لاتسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام او صلى وجعل ثواب ذلك للميت صح لانه يصح ان يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير ان شاء الله تعالى **(قوله)** لانه يقبل النيابة لانه عبادة مركبة من البدن والمال فان العبادة ثلاثة انواع مالية وبدنية ومركبة منهما فالعبادة المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة منهما كالحج ان كان نفلا تصح فيه النيابة مطلقا وان كان فرضا لا تصح الا عند العجز الدائم الى الموت كما سيأتي بيانه في الحج عن الغير ان شاء الله تعالى **(قوله)** لم يحجز هذا ثانی قولین حکاها فی التارخانیة بدون ترجیح وظاهر البحر اعتماد الاول منهما انه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر **(قوله)** جاز اى بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار تارخانیة **(قوله)** ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح في التارخانیة عن التهمة سئل الحسن بن علی عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوز

فقال لا وسئل أبو يوسف عن شيخ عني هل تجب عليه إعادة عن الصلوات كما تجب عليه  
 عن الصوم وهو جرح فقل لا هـ وفي ثمانية وألفية في صلاة حة الحرة بخلاف الصوم اهـ  
 أقول ووجهه رب ان نص ابن ورد في شيخ عني انه يفطر ويندب في حياته حتى ان  
 المريض والمسافر اذا فطر يلزمه القضاء اذا أدرك أيامه آخر والا فلا شيء عليه فمن أدرك  
 ولم يصم يلزمه الوضوء بالقدرة عما قدر هذا مقوله ومقتضاه ان غير الشيخ الثاني ليس له ان  
 يفدى عن صومه في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه انه مطالب بالقضاء اذا  
 قدر ولا فدية عليه الا بتحقيق المعجز عنه بالموت فيوصي بها بخلاف الشيخ الثاني فانه يحقق  
 عجزه قبل الموت عن اداء الصوم وقضائه يفدى في حياته ولا يحقق عجزه عن الصلاة لانه يصل  
 بما قدر ولو موافق رأسه فمن عجز عن ذلك سقطت عنه اذا كثرت ولا يلزمه قضاؤها اذا قدر  
 كما سيأتي في باب صلاة مريض وبه قد رنا ظهر ان قول الشرح بخلاف الصوم اى قلنا ان  
 يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ الثاني ثم لم **(قوله)** ويؤخر تأخير القوا (اى الكثرة  
 المستعجلة بالترتيب **(قوله)** لعدم السبي) الاضافة لميلان ط اى يقضى ما قدر بعد  
 فرغه ثم وثم الى انته **(قوله)** وفي الخواص) انه مما قبله اى يحتاجه لنفسه من جلب نفع  
 ودفع ضرر وما التل فقل في المضمرات الاشتغال بقضاء القواث اولى واهم من التوافل  
 الا سئل المروضة وصلاة الفجى وصلاة التيسير وصلاة النى رويت فيها الاخبار اه ط  
 اى كتيبة المسجد والاربع قبل العصر والست بعد المغرب **(قوله)** وسجدة الثلاثه اى فى  
 خارج الصلاة اما فيها فعلى النور وفى الحلية من باب سجود الثلاثه عن شرح الزاهاى اداء  
 هذه السجدة فى الصلاة على النور وكذا خارجها عند ابن يوسف وعند محمد بن التراسخى وكذا  
 خلاف فى قضاء الصلاة والصوم والكثرة والتأخير والاضافة والتوكيد وسائر الواجبات  
 وعن ابن حنيفة رويان وقيل قضاء الصلاة على التراخي القاة والاصح عكسه اه **(قوله)**  
 والتأخير المطلق) ما لم ين وقت فيجب ادؤه فى وقته ان كان مائة وفى غير وقته يكون قضاء ط  
**(قوله)** وضيق الخواص) قل فى البحر بعد ذلك وذكر الواسطى من الصوم ان قضاء الصوم  
 على التراخي وقضاء الصلاة على النور الا ما مر اه **(قوله)** لعل) كالحكمة الشرعية كوجوب  
 صوم وصلاة توكيد **(قوله)** اسلامية) اى هذه فى دار حرب **(قوله)** بالعلم) فذا بلغه فى دار  
 الحرب رجل واحد فعليه قضاء متركه بعده عنده وهو احدى الروايتين عن الامم وفى  
 رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يخبره رجلان عند ان مسلمين او رجل وامرأتان واما العدالة  
 فى المتوسط انها شرط عندهم وروى ابو جعفر فى غريب الرواية انها غير شرط عندها حتى  
 اذا خبره رجل فسق او وصى او امرأة اريد فى الصلاة يلزمه تنازعا **(قوله)** او دليله) اى  
 دليل العلم وهو اكون فى دار الاسلام لا شتر غير ان فيه فمن علم فيه لزمه قضاء ما ترك  
**(قوله)** رمنه) منصوب ظرف لقوله فاتح والضمير للدرداء الموهومة من قوله مرند **(قوله)**  
 ولا مقلها) عطف على مدونه والاد لا التفتية لتكيد انى وعلى هذا يصير المعنى ولا بعد  
 ما دام قبلها بدليل اعصب المذكور لانه مقابل للمعصوف عليه وبدليل قوله الا الحج لان  
 معناه اذا اداء قبلها يقضيه ولو كان المعنى انه لا يقضى ما قبلها لكن حق التعبير ان يقول

(ويؤخر تأخير القواث)  
 ون وجه على النور  
 (المعنى) اى على العين  
 وفى الخواص على دار  
 وسجدة الثلاثه والنور  
 صادق وقضاء رمضان  
 موسع وضيق الخواص  
 كذا فى الغنى) وبعدم  
 سهل حربي اسلامية  
 ومكت مدة فاقضاء عليه  
 لان الحصب اما يلزم بالعلم  
 او دليله ولم يوجد  
 كذا يقضى مرند ما فقه  
 رمنه) ولا مقلها

دخول لا يرد ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

( ) ( ) ( )

او قبائحها عطفًا على زعمها العامل فيه قوله فانه واختلف مسألتى في باب المرتد ونقله في سحره  
عن الحانية بقوله اذا كان على المرتد قضاء صاوات وصيامات تركها في الاسلام ثم اسلم قول  
شمس الأئمة الحلواني عليه قضاها ترك في الاسلام لان ترك الصيام والصلاة معصية والمعصية  
تبقى بعد الردة اه فافهم **(قوله لا الحج)** لان وقتها العشر فلما حطت بالردة ثم ذكره فانه مسلم  
لزمه **(قوله لانه بالردة الحج)** فاميل للمعنى وقوله لا الحج اى من الكافر الاصلى اذا اسلم لا يلزمه  
قضاء ما فاتته زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرايع عندنا كما في فتح التذري بل يلزمه  
ما ذكر وقتها بعد الاسلام والحج وقتها باق فيلزمه كإلزامه أداء صلاة اسلم في وقتها فكذا المرتد  
**(قوله ولذا)** اى لكونه كالكافر الاصلى **(قوله لانه حجت)** اى حل والاحسن عطفه بالواو على  
قوله ولذا ليكون عطفًا ثانية للزوم والاعادة تأمل : **(قوله وخالف الشافعى)** اى حيث قال لا يلزم  
الاعادة لان احباط العمل معاق في الآية بالموت على الردة **(قوله قلنا الحج)** حاصل الجواب ان  
قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فالوقت حطت اعمالهم في الدنيا  
والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فيه ذكر عممين احدها الردة والآخرة الموت  
عليها اى الاستمرار عليها الى الموت وذكر جزاءين لكل عمل جزاء على التلف والتبخر المرتد  
فاحباط الاعمال جزاء الردة والحلود في النار جزاء الموت عليها بدليل انه في الآية الاولى عاق  
حبط العمل على مجرد الكفر بما آمن به ومثله قوله تعالى ولو اشركو ا لحبط عنهم ما كانوا  
يعملون \* (تنبيه) \* مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وان لم يمت عليها  
عندنا انه اواسم لا تعود حسنة والاكالات جزاءها والموت عليها معا بقوله الشافعى رحمه الله  
تعالى وفي البحر والتبخر من باب المرتد عن التارخانية معزيا الى التبعة لوتاب المرتد قال ابو على  
وابوهاشم من اصحابنا تعود حسنة وقال ابو قاسم الكعبى لا تعود ونحن نقول انه لا يعود ما يصل  
من ثوابه ولكن تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه والعمل معنى كونهها  
مؤثرة في الثواب بعد ان الله تعالى ينيب عليها اوابا جديدا بعد رجوعه الى الاسلام غير الثواب  
الذى بطل اوان الثواب بمعنى الاعتداد بها وعدم مطالبته بفعائها ثانيا وان حكما بطلانها لان  
ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي هل يسقط باسلامه ما فعله من المعاصي قبل الردة مقتضى  
ما قدمناه عن الحانية انها لا تسقط وهو قول كثير من المحققين وعند العامة يسقط كما بسطه  
التهستاني في باب المرتد وهو الظاهر لحديث الاسلام يحجب ما قبله وهو بعصومه يشمل اسلام  
المرتد لكن ينبغي عدم الخلاف في لزوم قضاء ما تركه في الاسلام وانما الخلاف في سقوط اتم  
التأخير والمطل في الدين الزمن حقوق العباد وسياى تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله مد)**  
صلاة العشاء مصدر مضاف الى مفعوله اى بعد ان صلى العشاء **(قوله لزمه قضاء)** لانها  
وقعت نافذة ولما احتمل في وقتها صارت فرضا عليها لان النوم لا يمنع الخطاب فيلزمه قضاءه في  
الختار ولذا لو استيقظ قبل التجزئة لزمه اعادتها اجماعا كما قدمناه اول كتاب الصلاة عن الحاشية  
وفي الظهيرية حكى عن محمد بن الحسن انه جاء الى الامام اول احتلامه فقال ما تقول في غلام  
احتمل في الليل بعد ما صلى العشاء هل يعيدها قال نعم فقضى محمد الى زاوية المسجد واعادها وهى  
اول مسألة تعلمها من الامام فلما رآه يعمل بعلمه تفرس فقال ان هذا الصبي اصباح فكان كقوال

اه ماحصا **(قوله صح)** لانه محظ بقتالها في ذلك الوقت فيلزمه قضاؤها على قدر وسعه اما اذا لم يكن عند رفته يلزمه قضاء الفائتة على الصفة التي فئت عايها ولذا يقتضي المسافر قاتنة الحضر الرباعية اربعا ويقضى المقيم قاتنة السفر ركعتين لان القضاء يحكي الاداء الاضرورة **(قوله كثر الفوائت الخ)** مثله لو فته صلاة الخميس والجمعة والسبت فاذا قضاه لا بد من التعمين لان فجر الخميس مثلا غير فجر الجمعة فان اراد تسهيل الامر يقول اول فجر مثلا فانه اذا صلاه يصير مايليه اولا او يقول آخر فجر فان ما قبله يصير آخر ولا يضره عكس الترتيب لسقوطه بكثرة الفوائت وقيل لا يلزمه التعمين ايضا كافي صوم ايام من رمضان واحد ومضى عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعا لكثرة وتوجيه الفقهستاني عن ائمة لكن استشكل في الاشياء وقال انه مخالف لما ذكره صاحبنا كقصة صيخان وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في الماتى هناك وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قدمناه في بحث النية وجزم به هنا صاحب الدرر ايضا **(قوله لو من رمضاني)** لان كل رمضان سبب لصومه فصار كظهيرين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصح وان لم يعين القضاء عن اليوم الاول والثاني منه **(قوله وينبغي الخ)** تقدم في باب الاذان انه يكره قضاء الفائتة في المسجد وعلة الشارح بما هنا من ان التأخير معصية فلا يظهرها وظاهره ان المنوع هو القضاء مع الاضلاع عليه سواء كان في المسجد او غيره كما افاده في المصحح قلت والظاهر ان ينبغي هنا للوجوب وان الكراهة تحريرية لان اظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل امتي معافى الا الجاهرين وان من الجاهران يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد ستره الله فيقول عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى اعلم

#### باب سجود السهو

**(قوله من اضافة الحكم الى سببه)** قال في العناية وهي الاصل في الاضافات لان الاضافة للاختصاص واقواء اختصاص السبب بالسبب اه لكن فيه ان السجود ليس حكما بل هو متعلقه والحكم هنا الوجوب واجيب بأنه على تقدير مضاف اي وجوب سجود السهو تأمل **(قوله واولا بالفوائت)** أي قرنه بها على طريق التضمن ولذا عدها بالياء والافيهو من الولي بمعنى القرب والدنو كفي القاموس فيعدي الى المفعول الثاني بمن لالباياه يقال اويت زيدا من عمرو أي قرينه منه **(قوله لانه لا صلاح لفوائت)** أي ما ترك من الواجبات في محله كان قضاء الفوائت لا صلاح ما فات وقته بفعله مده **(قوله وهو)** أي السهو **(قوله واحد عند الفقهاء)** خبر عن هو وما عطف عليه أي معنى هذا الثلاثا، واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك فظن وفي البحر عن التحرير لافرق في الماتة بين المنيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الزملي وفي جمع الجوامع السهو الغفلة عن الماعوم فينبهه بأدنى تبه والنسيان زوال الماعوم وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بذلها في الحافظة والنسيان زوالها عنها ما فيحتاج في تحصيلها الى سبب جديد **(قوله والظن الخ)** حاصله ان ما يخطر بالبال ويوصل الى الحدائق حتى يسمى علما ولا تساوت جهته حتى يسمى شكلا

صح ولا يبعد لو صح \*  
كثرت الفوائت نوى اول  
ظهر عليه وآخره وكذا  
الصوم لو من رمضاني  
هو الاصح وينبغي ان لا  
يصلح غيره على قضاءه لان  
التأخير معصية فلا يظهرها  
باب سجود السهو  
من اضافة الحكم الى سببه  
واولاه بالفوائت لانه  
لا صلاح ما فات وهو  
والنسيان والشك واحد  
عند الفقهاء والظن  
الطرف الراجح والوجه  
الطرف المرجوح

قوله زوالها عنها معا  
هكذا بخطه ولعل الاوفق  
بتأجيل زوالها عنها معا  
اي زوال الصورة عن  
المدركة والحافظة معا تأمل  
اه مصححه



(يجب له بعد سلام واحد)  
عن يمينه فقط لانه المهود  
وبه يحصل التحليل وهو  
الاسح يحرق عن المجتبى  
وعليه لو أتى بتسليمتين  
سقط عنه السجود ولو  
سجد قبل السلام جاز  
وكره تزيتها وعند مالك  
قبله في التقصان وبعده  
في الزيادة

ترجحت فيه احداها على الاخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فان زاد الرجحان بلا جزم  
فهو غلبة الظن **(قوله يجب له)** اى للسهو الآتى بيانه في قوله بترك واجب سهواً وذكر في  
المحيط عن القدوري انه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيرها لانه لجبر  
نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالدماء في الحج ويشهد له الامر به في الاحاديث الصحيحة  
والمواظبة عليه وظاهر كلامهم انه لو لم يسجد يأتي بترك الواجب ولترك سجود السهو بحر وفيه  
نظر ليل يأتي بترك الجابر فقط اذا اتم على الساهى نعم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي ان يرتفع  
هذا الاثم باعادتها **(قوله بعد سلام)** متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي  
من انه لو سجد قبل السلام كره تزيتها نعم يصح تعاقبه يجب بالظن اى تقييد السلام بالواحد لما  
يأتي من انه بعد التسليمين يسقط السجود **(قوله واحد)** هذا قول الجمهور منهم شيخ الاسلام  
وفخر الاسلام وقال في الكافي انه الصواب وعليه الجمهور واليه اشار في الاسل اه الا ان  
مختار فخر الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقيل يأتي بالتسليمين وهو اختيار  
شمس الأئمة وصدر الاسلام اخى فخر الاسلام وصححه في الهداية والظهيرية والمفيد والنايع  
كذا في شرح المنية قال في البحر وعزاه اى الثانى في البدائع الى عامتهم فقد تعارض النقل عن  
الجمهور اه **(قوله عن يمينه)** احتراز عما اختاره فخر الاسلام من اصحاب القول الاول كما  
علمته وفي الحلية اختار الكرخي وفخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح ان يسلم  
تسليمية واحدة ونفس في المحيط على انه الاصول وفي الكافي على انه الصواب قال فخر الاسلام  
وينبغي على هذا ان لا انحرف في هذا السلام يعنى فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره  
من اهل هذا القول على انه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه والحاصل ان القائلين بالتسليمية  
الواحدة قائلون بانها عن اليمين الافخر الاسلام منهم فانه يقول انها تلقاء وجهه وهو المصرح  
به في شروح الهداية ايضا كالمعراج والعناية والفتح **(قوله لانه المهود)** تعليل لكونه عن  
يمينه وقوله وبه يحصل التحليل تعليل لكونه واحداً يأتي وجهه قريباً **(قوله يحرق عن المجتبى)**  
عبارة البحر والذي ينبغي الاعتداع عليه تصحيح المجتبى انه يسلم عن يمينه فقط وقد ظن في البحر  
وتبعه في النهر وغيره ان هذا القول قول ثالث بناء على ان جميع اصحاب القول الثانى قائلون  
بانه يسلم تلقاء وجهه مع ان القائل منهم بذلك هو فخر الاسلام فقط كما علمته وحينئذ فلا حاجة  
الى عز وهذا القول الى المجتبى حتى يرد ما قيل ان تصحيح المجتبى لا يوازي ما عليه الجمهور الذى  
هو الاكثر تصحيحاً والاصوب والصواب فافهم **(قوله وعليه لو أتى الخ)** هذا جملة في البحر  
قولاً رابعاً واستظهر في النهر انه مفرع على القول بالواحدة وتبعه الشارح ويؤيده ما وجها  
به القول بالواحدة من ان السلام الاول لشئئين للتحليل وللتيحة والسلام الثانى للتيحة فقط اى  
تيحة بقية القوم لان التحليل لا يتكرر وهنا سقط معنى التتيحة عن السلام لانه يقطع الاحرام  
فكان ضم الثانى اليه عبثاً ولو فعله فاعل لقطع الاحرام قال في الحلية بعد عزوه ذلك الى فخر  
الاسلام حتى انه لا يأتي بعده بسجود السهو كما نقله في الذخيرة عن شيخ الاسلام ومنى عليه في  
الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك  
لانه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليمية الثانية **(قوله جاز)** هو ظاهر الرواية وفي

الحيف وروى عن الصحب انه لا شربة وعبد غير **(قوله فيعتبر الخ)** اى وقف قبل القاف  
التقصان وقال بعد الدال لزيادة **(قوله برفع التشهد)** اى قرأته حتى لو سلم بمجرد رفعه من  
سجدتي السهو صحت صلاته ويكون تأكيده واجب وكذا يرفع السلام امداد **(قوله لقوتها)**  
اى لا ياقوى منه لكونها قيرسا **(قوله فيها ترفعهما)** اى التقدمة والتشهد لانها اقوى  
منهما لكونها ركناً والتقدمة سلم الارض امداد اولاً للصليته ركن اصلى والتقدمة ركن زائد  
كمم في باب صفة الصلاة اولاً التقدمة لا تكون الا آخر الاركان وبسجود الصليته بعدها  
خرجت عن كونها آخر **(قوله كذا التلاوية)** لانها اثر القراءة وهى ركن فخذت حكمها  
بخرى تأخذ حكمها بعد سجودها ام قبلها فيها وجبة حتى لو سلم ولم يسجد بها فصلاته صحيحة  
بخلاف الصليته فانها ركن اصلى من كل وجه كسباً فى وظيهرها فيما ذكرنا ما لو نسي السورة  
فذكرها فى الركوع امداد وقراها اخذت حكم الغرض وارفض الركوع فيلزمه اعادته  
«(تبيه)» ذكر فى التارخية ان العود الى قراءة التشهد فى القعدة الاخيرة اذا نسيه يرفع  
القعدة كالعود الى التلاوية كما ذكره الحلواني والسرخسي وذكر ابن الفضل انه لا يرفعها  
وفى وقعات الناطقى ان اقتوى عليه اه **(قوله اذا كان الوقت صالحاً)** اى لاداء تلك الصلاة  
فيه **(قوله او احمرت فى القضاء)** كذا فى الفتح والبحر والخيرة وغيرها ومفهومه انه لو كان  
يؤدى العصر فاحمرت الشمس لا يسقط سجود السهو لان ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة  
نفسها فكذا يسجد سهوها بخلاف الفاشة الواجبة فى كامل لكن فى الامداد عن الدرية  
التصريح بسقوطه اذا احمرت عقب السلام من فاشة او حاضرة تحجزا عن الكراهة وهذا  
ينقض ان القضاء هنا غير قيد ويؤيده ما فى القية لوصلى العصر وعليه سهو قاصرت الشمس  
لا يسجد للسهو ثم رأيت فى البدائع علل هذا بان السجدة تجبر التقصان المتمكن خبرى مجرى  
القضاء وقد وجبت كاملة فلا تقضى بالاقص اه تأمل **(قوله ما يقطع البناء)** كحدث عمد وعمل  
مناف امداد **(قوله بعد السلام)** تنازع فيه كل من طاعت واحمرت ووجد كما يفيد كلام  
الامداد **(قوله قص عنه)** لانه العود الى السجود يعود الى حرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها  
بطلوع الشمس فى الحجرو مثله خروج وقت الجمعة والعيد وكذا اذا وجد ما يقطع البناء وامانى  
احمرار الشمس فى القضاء فكذلك وامانى لاداء فلما يعود الى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة  
بلا كراهة تأمل فى اذاعة السجود فهل يلزمه الاداء لكون ما اداه اولاً وقع ناقصاً بلا  
خبر والذى يأتى انه ان سقط بصلته كحدث عمد مثلاً يلزمه والا فلا تأمل **(قوله وفى القية الخ)**  
اقول عبارة القية بمرز نجم الائمة تطوع ركعتين وسها بنى عليه ركعتين يسجد للسهو ولو  
بنى على الفرض تطوعاً وقدمها فى الفرض لا يسجد اه والظاهر ان الفرق هو ان بناء النفل  
على النفل يصير صلاة واحدة بخلاف بناء النفل على الفرض ولذا كان البناء فيه مكروهاً لان  
النفل صلاة اخرى غير الفرض ولا يمكن ان يكون سجود السهو لصلاة واقعا فى صلاة اخرى  
مقصودة وان كانت تحرمة الفرض نافية فلذا لا يسجد اولاً لانه لائى النفل عمدا صار مؤخر  
للسلام عن محله عمدا والعمد لا يجبره سجود السهو بل يلزمه فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة  
واجبة لم يسبق السجود واجبا عن سهوه فى الفرض لانه بالاعادة يأتى بما سها فيه والسجود جابر

فيعتبر القاف بالقاف  
والدال بالدال (سجدتان  
و) يحس ايضا (شهد  
وسلام) لان سجود  
السهو يرفع التشهد دون  
القعدة لقوتها بخلاف  
الصليته فانها ترفعها  
وكذا التلاوية على التحذر  
وبأنى بالصلاة على التى  
صلى الله عليه وسلم والدعاء  
فى التعمود الاخير فى التحذر  
وقيل فيهما احتياط (ذا  
كان الوقت صالحاً) فلو  
ضاعت الشمس فى التحجر  
او احمرت فى القضاء او  
وجد منه ما يقطع البناء  
بعد السلام سقط عنه فتح  
وفى القية لوى النفل على  
فرض سها فيه لم يسجد

عمامات قائم مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد مسألتى من اياه  
 قعد في الرابعة ثم قام وسجد لل خامسة ضم اليها سادسة لتصير له اركعتان فلا لان هذا التعليل غير  
 مقصود فكأنه ليس صلاة اخرى ولانه لما يؤخر سلام الفرض عن محله عمدا فيمكن الاعادة عليه  
 واجبة فلزمه سجود السهو هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم **(قوله يترك واجب)** اى من واجبات  
 الصلاة الاصلية لا كل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شئ مع كونه واجبا بخير ويرد  
 عليه ما لو اخر التلاوة عن موضعها فن عليه سجود السهو كما في الخلاصة جائزا بانه لا اعتماد  
 على ما يخالفه ويحجه في الوالوجبة ايضا وقد نجا بتمام من انها لما كانت اثر القراءة اخذت  
 حكمها تأمل واحترز بالواجب عن السنة كالسنة والعمود ونحوهما وعن الفرض **(قوله)**  
 قيل (الاف اربع) اشار الى ضعفه تبعاً لتور الايضاح تخالفته للمشهور في تسميته سجود سهو  
 وان ساء القائل به سجود عذر وقد رده العلامة قسماته لايعمله اصل في الرواية ولاوجه في  
 الدراية اه واجب في الحلية عن وجوب السجود في مسئلة التفكير عمدا بانه واجب ما يلزم  
 منه من ترك واجب هو تأخير الركن او الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلا يمكن السجود لترك  
 واجب عمدا **(قوله)** وتأخير سجدة الركعة الاولى (الظاهر ان هذا القيد اتفاق عند القائل به  
 والافانفرق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه  
 لو اخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط **(قوله)** وان تكررت حتى لو ترك  
 جميع واجبات الصلاة سهوا لا يلزمه الاسجدتان بخير **(قوله)** لان تكراره غير مشروع سبأ  
 ان المسبوق يتابع ايمه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاتته فسها فيه يسجد ايضا فقد تكرر واجب في  
 البدائع بان المسبوق فيما يقضى كالمفرد فهما صلاتان حكما وان كانت التحريم واحدة  
 ونظامه في البحر **(قوله)** متعلق بترك واجب اى مرتبط به على وجه التمثل له وليس المراد  
 التعلق التحوى ط اى بل هو خبر لمبتدأ محذوف اى وذلك كركوع **(قوله)** لوجوب تقديمها  
 اى تقديم قراءة الواجب اما قراءة الفرض فتقدمها على الركوع فرض لا يخبر بسجود السهو  
 والتحقيق ان تقديم الركوع على القراءة مطلقا موجب لسجود السهو لكن اذا ركع ثم قام  
 فقرأ فان اعاد الركوع تحت صلاته والا فسدت اما اذا ركع قبل القراءة اصلا فظاهر واما  
 اذا قرأ الفاتحة مثلا ثم ركع فتذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلان ما قرأه ثانيا  
 التحق بالقراءة الاولى فصارت الكل فرضا فارتضى الركوع فذام بعده تفسد صلاته ثم اذا كان  
 قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة اخرى لا يرتضى ركوعه كما نقله في الحلية عن الزاهدى  
 وغيره فقد ظهر ان ابقاء الركوع قبل القراءة اصلا او قبل قراءة الواجب يلزمه بسجود السهو  
 لكن اذا لم يعد الركوع يسقط سجود السهو لفساد الصلاة وان اعاده تحت ويسجد للمسهو  
 وعلى هذا التقرير فاقدمه الشارح تبعا لغيره في واجبات الصلاة حيث عد منها الترتيب بين  
 القراءة والركوع ناظرا الى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادته ما قدمه  
 وما صرح به شراح الهداية وغيرهم من انه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة ناظرا الى  
 الاكتفاء بما قدمه وعده اعادته فلاننا في بين كلاميه **(قوله)** ثم انما يتحقق الترك اى ترك القراءة  
 بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك **(قوله)** عاد اى الى القيام ليقرا **(قوله)**

(يترك) متعلق بيجب  
 (واجب) بما مر في صفة  
 الصلاة (سهو) فلا سجود  
 في العمد قيل الا في اربع  
 ترك القعدة الاولى وصلاها  
 فيه على اننى صلى الله عليه  
 وسلم ونفكره عمدا حتى  
 شغله عن ركن وتأخير  
 سجدة الركعة الاولى الى  
 آخر الصلاة نهر (وان  
 تكررت) لان تكراره غير  
 مشروع (كر كوع) متعلق  
 بترك واجب (قيل قراءة)  
 الواجب لوجوب تقديمها  
 ثم انما يتحقق الترك بالسجود  
 فلو تذكر ولو بعد اربع  
 من اركوع عاد

ثم اعاد الركوع ) لانه لما عاد وقرا وقعت القراءة فرضا ولا ينافيه كون الفرض فيها آية واحدة والزائد واجب وسنة لان معناه ان اقل الفرض آية ويجب ان يشمل ذلك الفرض الفائقة والسورة وليس ان تكون السورة من طوال انفصل او اواسطه او قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كان الركوع بقدر تسبيحة فرض وتعليله بقدر ثلاث سنة كما حققه في شرح المنية وقدمناه في فصل القراءة والحاصل ان ما يقرؤه بان يحق بما قبل الركوع وبما بعد الركوع فنلزم اعادته حتى لو لم يعد بطلت صلاته بل ذكر في شرح المنية انه لو قء لاجل القراءة ثم بداله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قل مضى ففسد لانه لما انتصب قءا للقراءة ارتفض ركوعه وان كان البعض يقول لا يفسد اه وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع قال الصحيح انه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفض ركوعه وعليه السهو لان القنوت اذا اعيد يقع واجبا لا فرضا كما في شرح المنية واما اذا عاد القراءة سورة أخرى فلا يرتفض ركوعه كما قدمناه لانه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده الى القراءة غير مشروع كما اذا عاد الى القنوت بل اولى والله اعلم **(قوله)** بعيدا السورة ايضا ) اى انتقع القراءة مرتبة **(قوله)** وتأخير قيام الحج ) اشار الى ان وجوب السجود ليس مخصوص بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل لترك الواجب وهو تعقيب التشهد للقيام بلا فاصل حتى لو سكت يلزمه السهو كما قدمناه في فصل اذا اراد الشروع قال المقدسي وكان لو قرأ القرآن هسا وفي الركوع يلزمه السهو مع انه كلام الله تعالى وكان لو ذكر التشهد في القيام مع انه توحيد الله تعالى وفي المناقب ان الامام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف اوجبت السهو على من صلى على فقال لانه صلى عليك سهوا فاستحسنه **(قوله)** وفي الزياحي الحج ) جزم به المصنف في منته في فصل اذا اراد الشروع وقال انه المذهب واختاره في البحر تبعا للخلاصة والحانية والظاهر انه لا ينافي قول المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقدمنا عن القاضي الامام انه لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وفي شرح المنية الصغير انه قول الاكثر وهو الاصح قل الخير الرمي فقد اختلف التصحيح كما ترى وبني ترجيح ما قاله القاضي الامام اه وفي التتارخانية عن الخاوي وعلى قولهما لا يجب السهو ما يبلغ الى قوله حميد مجيد **(قوله)** والجهر فيما يخاف فيه للامام الحج في العبارة قلب وصوابها والجهر فيما يخاف لكل فصل وعكسه للامام ح وهذا ما صححه في البدائع والدرر ومال اليه في الفتح وشرح المنية والبحر والتهر والحلية على خلاف ما في الهداية والزبلي وغيرهما من ان وجوب الجهر والخفافة من خصائص الامام دون المنفرد والحاصل ان الجهر في الجهرية لا يجب على المنفرد اتفاقا وانما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التتارخانية عن الحلي وكذا في الذخيرة وشروح الهداية كالهداية والكفاية والغنى ومعراج الدرزية وصرحوا بان وجوب السهو عليه اذا جهر فيما يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية لاسهو على المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الامام فقط **(قوله)** والاصح الحج ) صححه في الهداية والفتح والتبيين وانه لان اليسر من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة كثير غير ان ذلك عنده آية واحدة وعندها ثلاث آيات هداية

ثم اعاد الركوع الا انه في تذكر الفائقة بعيدا السورة ايضا ) وتأخير قيام الى الثالثة زيادة على التشهد بقدر ركن ) وقيل بخبر وفي الزبلي الاصح وجوبه باللهم صل على محمد والجهر فيما يخاف فيه ) للامام (وعكسه) لكل فصل في الاصح والاصح نقديره (بقدر ما تجوز به الصلاة)

(قوله في الفصلين) أي في المسنتين مسألة الجهر والاختفاء (قوله قل أو كنز) أي ولو كنه  
قال القهستاني والمتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن عليه المخافة فيجهر قصدوا ما  
إذا علم أن عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو ظاهر الرواية)  
قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى  
اه زاد المصنف في منحه وإنما عولنا على الأول تبعاً للهداية وأنا أعجب من كثير من كل  
الرجال كيف يعدل عن ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب إلى ما هو كالترواية  
الشاذة اه أقول أعجب من كل الرجال كصاحب الهداية والزبلي وابن الهمام حيث  
عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الحرج وصححوا الرواية الأخرى للتسهيل على الأمة  
وكله من نظير ولذا قال القهستاني ويجب السهو بخافة كنه لكن فيه شدة وقال في شرح  
المنية والصحيح ظاهر الرواية وهو التندير بما يجوز به الصلاة من غير تفرقة لأن القليل من  
الجهر في موضع المخافة عفو أيضاً ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام  
كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر القرآن وسورتين وفي الآخرين بأمر الكتاب ويسمعنا الآية  
أحياناً اه وفيه التصريح بأن ما صححه في الهداية ظاهر الرواية أيضاً فإن ثبت ذلك فلا  
كلام والأفوجه تصحيحه ما قلنا وتأيد بحديث الصحيحين وقد قدمنا في واجبات الصلاة  
عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أي الدليل إذا وافقها رواية \* (تخ) \*  
قد صرحوا بأنه إذا جهر سهواً شيئاً من الأدعية والآيات ولو شهد أنه لا يجب عليه السجود  
قال في الحلية ولا يعبرى القول بذلك في التشهد عن تأمل اه وأقره في البحر هذا وقد قدمنا  
في فصل القراءة الكلام على حد الجهر فراجع (قوله متعلق يجب) أي المذكور أول  
الباب (قوله سجد امامه) أمالو سقط عن الإمام بسبب من الأسباب بأن تكلم  
أو أحدث متممداً أو خرج من المسجد فإنه يسقط عن المقتدى بغير الظاهر أن المقتدى  
يجب عليه إعادة كالإمام أن كان السقوط بفعاله العمد لتقرر التقصان بلا جابر من غير عذر  
تأمل (قوله لوجوب المتابعة) علة لوجوبه على المقتدى بسهو امامه ولأن التقصان  
دخل في صلاته أيضاً لارتباطها بصلاة الإمام (قوله لا يسهوه أصلاً) قيل لأفائدة لقوله أصلاً  
وليس بشيء بل هو تأكيد لنفي الوجوب لأن معناه لا قبل السلام للزم ومخالفة الإمام ولا بعده  
لخروجه من الصلاة بسلام الإمام لأنه سلام عمدة من لا سهو عليه كما في البحر لكن قال في النهر  
للقائل أن يقول لا نسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلاف فيمن لا سهو عليه فكيف بمن  
عليه السهو حينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجابر اه قلت وقدم الشارح في نواقض الوضوء أنه  
لو فقهه بعد كلام الإمام أو سلامه عمداً فسدت طهارته في الأصح وقدمنا هناك تصحيحه عن الفتح  
والحاشية على خلاف ما صححه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن فساد طهارته مبني على  
عدم خروجه من الصلاة بسلام امامه أو كلامه فها هنا مبني على ما صححه في الخلاصة ولذا قال  
في المعراج بعد تعليقه المسئلة بأنه يخرج بسلام الإمام كذا قيل وفيه تأمل بل الأولى التمسك  
بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على من خلف الإمام سهو اه \* (تنبيه) \* قال  
في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه يعيدها لثبوت الكراهة مع تعذر الجابر (قوله والمسبوق

في الفصلين وقيل) قاله  
قاضيخان (يجب) السهو  
(لهما) أي بالجهر والمخافة  
(مطلقاً) أي قل أو كنز  
(وهو ظاهر الرواية)  
واعتمده الحلواني (على  
منفرد) متعلق يجب  
(ومقتد بسهو امامه ان  
سجد امامه) اوجب  
المتابعة (لا يسهوه) أصلاً  
(والمسبوق)

يسجد مع امامه) فبدأ السجود لانه لا يتبعه في السلام بل يسجد معه ويشهد فذا سلم الامام قام الى الغصاة وان ساقط كان مأمدا فسدت والا ولا يسجد عليه ان سلم سهوا قبل الامام او معه وان سلم عدله لمزمه لكونه منفردا حيثئذ يجر وأراد بالعمية المقارنة وهو نادر الوقوع كافي شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن ان عليه ان يسلم فهو سلام محمد يمنع البناء **(قوله)** سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده (بيان للاطلاق وشمل ايضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قل في البحر فانه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كالا يقضيها الواقتدى به بعد ما سجدها **(قوله)** ثم يقضى ماقته) فلو لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يسجد في آخر

صلاته استحسانا لان التحريمة متحدة بعمل كأنها صلاة واحدة يجر وغيره ففهم **(قوله)** ولو سها فيه (اي فيما يقضيه بعد فراغ الامام يسجدنا) لانه منفرد فيه والمنفرد يسجد للسهو وان كان لم يسجد مع امام السهو ثم سها هو ايضا كفته سجدة ثان عن السهوين لان السجود لا يشكر في وقته في شرح المنية **(قوله)** وكذا الالاحق (اي يجب عليه السجود بسهو امامه لانه مقتد في جمع صلاته بدليل انه لا قراءة عليه فلا يسجد فيها يقضيه يجر **(قوله)** لكنه يسجد اح) اي يبدأ بقضاء ماقته ثم يسجد في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما أدى الامام ولا امام أدى الاول فالاول وسجد للسهو في آخر صلاته فكذا الالاحق واما المسبوق فقد التزم بالاقتداء به متابعتها بقدر ما هو صلاة الامام وقد ادرك هذا القدر فيتابعه ثم ينفرد بجر **(قوله)** ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير اوانه ولا تصد صلاته لانه ما زاد الاسجدتين ولو كان مسبوقا بثلاث ولاحقا بركعة فسجد امامه للسهو فانه يقضى ركعة بالقرأة لانه لاحق ويشهد ويسجد للسهو لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصلي ركعة بقراءة ويقعد لانها ثمانية صلاته ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة كذا في المحيط بجر **(قوله)** والمقيم اح) ذكر في البحر ان المقيم المتقدم والمسافر كالمسبوق في انه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل بالاتمام واما اذا قام الى اتمام صلاته وسها فذكر

الكرخي انه كالالاحق فلا يسجد عليه بدليل انه لا يقرأ وذكر في الاصل انه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صار منفردا وانما لا يقرأ فيما يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في النهر وبهذا علم انه كالالاحق في حق القراءة فقط اه اقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق والالاحق فيل باب الاستخلاف **(قوله)** ولو علم (كالمسبوق) فلا يعود فيه اذا استتم قنما وعلى قولهما يعود لانه من النقل ط **(قوله)** اما النقل فيعود اح) جزم به في المعراج والسرارج وعلله ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا يسي عن قول محمد بأن لقمة الاولى منه فرض فكانت بالاخيرة وفيها يعود وان قدم وحكي في المحيط فيه خلاه وكذا في شرح التمر تاشي قيل يعود وقيل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظاهر كالتصريح وكذا التورث عند محمد وتامه في التهر لكن في التارخانية عن الغنابية قيل في التصريح يعود مما يقيد بالسجدة والصحيح انه لا يعود اه واقره في الامداد لكن خلفه في مته تأمل **(قوله)** مما يقيد بالسجدة) اي يقيد الركعة

يسجد مع امامه مطلقا) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده (ثم يقضى ماقته) ولو سها فيه سجد اح) (وكذا الالاحق) لكنه يسجد في آخر صلاته ولو سجد مع امامه لم يده ان يقم خلف المسافر المسبوق وقيل كالالاحق (سها عن التعمود الاول من الغرض) ولو علمها اما قل ف يعود مما يقيد بسجدة (ثم تذكره

التي قام اليها ( **قوله** عاداليه ) اى وجوباً نهر ( **قوله** ولا سهو عليه فى الاصح ) يعنى اذا عاد قبل ان يستم قائماً وكان الى القعود اقرب فانه لاسجود عليه فى الاصح . وعليه الاكثر واختار فى الوالوجية وجوب السجود . واما اذا عاد وهو الى القيام اقرب فعليه سجود السهو كما فى نور الايضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه . وصحح اعتبار ذلك فى الفتح بما فى الكفاى ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد منحن فهو اقرب الى القيام وان لم يستو فهو اقرب الى القعود ثم اعلم ان حالة القراءة تنوب عن القيام فى مريض يصلى بالايمن حتى لو طس فى حالة التشهد الاول انها حالة القيام فقراً ثم تذكر لا يعود الى التشهد كما فى البحر عن الوالوجية ( **قوله** فى ظاهر المذهب الخ ) مقابله ما فى الهداية ان كان الى القعود اقرب عاد ولا سهو عليه فى الاصح ولو الى القيام اقرب فلا وعليه السهو وهو مروى عن ابى يوسف واختاره مشايخ بخارى واحباب المتون كالكثر وغيره ومضى فى نور الايضاح على الاول كالصنف تبعاً لمواهب الرحمن وشرحه البرهان قال ولصرح ما رواه ابو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام فى الركعتين فان ذكر قبل ان يستوى قائماً فاجلس وان استوى قائماً فلا تجلس ويسجد سجدتى السهو اهـ قلت لكن قال فى الحلية انه نص فيه يفيد تعيين العمل به لولما فى ثبوته من النظر فان فى سنده جابراً الجعفى من علماء الشيعة جارحوه اكثر من موثقيه وقال الامام ابو حنيفة فيه ما رأيت اكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا فى التقريب رافضى ضعيف انتهى فلا تقوم الحجة بحديثه اهـ ( **قوله** اى وان استقام قائماً ) افاد ان لافى قوله والا نافية داخلة على قوله لم يستقم وهو نفي ايضا فكان اثباتاً افاده ط ( **قوله** لترك الواجب ) وهو القعود ( **قوله** بعد ذلك ) اى بعدما استقام قائماً ومثله ما اذا عاد بعد ماصار الى القيام اقرب على الرواية الاخرى ولذا قال فى البحر انه لو عاد فى موضع وجوب عدمه اختلفوا فى فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الرويتين ( **قوله** لكنه يكون مسياً ) اى ويأتى كما فى الفتح فلو كان اماماً لا يعود معه القوم تحقيقاً للمخالفة ويلزمه القيام للحال شرح المية عن القبة ( **قوله** تأخير الواجب ) الاولى ان يقول لتأخير الفرض وهو القيام اول ترك الواجب وهو القعود ط ( **قوله** كحقيقته الكمال ) اى بما حاصله ان ذلك وان كان لا يخل لكنه بالصحة لا يخل لماعرف ان زيادة مادون ركعة لا يفسد وقواه فى شرح المية بما قدمناه اتفا عن القبة فانه يفيد عدم الفساد بالعود وايدى فى البحر ايضا بما فى المعراج عن المحتى لو عاد بعد الانتصاب مخطئاً قيل يتشهد لتقصه القيام والصحيح لا يل يقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كمن قضى الركوع لسورة اخرى لا ينتقض ركوعه اهـ وبحث فيه فى النهر فراجع ( **قوله** وهو الحق بحر ) كأن وجهه ما مر عن الفتح او ما فى المبتهى من ان القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرفض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ وكما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا يفسد على الاصح اهـ لكن بحث فيه فى البحر بابتداء الفرق وهو انه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضاً فقد عاد من فرض الى فرض وكذا فى القنوت لان له شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض ضلوه يقع فرضاً اهـ واقره فى النهر وشرح المقدسى « اقول وفيه نظر فن القنوت الذى قيل انه كان قرآناً

عاداليه ) وتشهد ولا سهو عليه فى الاصح ( ما لم يستقم قائماً ) فى ظاهر المذهب وهو الاصح فتح ( والاى ) وان استقام قائماً ( لا ) يعود لاشتغاله بفرض القيام ( وسجد للسهو ) لترك الواجب ( فلو عاد الى القعود ) بعد ذلك ( تفسد صلاته ) لرفض الفرض لما ليس بفرض وصححه الزيلعي ( وقيل لا ) تفسد لكنه يكون مسياً ويسجد لتأخير الواجب ( وهو الاشبه ) كحقيقته الكمال وهو الحق بحر

فمنسوخ هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل ان الركوع لم يرتفع بعوده لأجل الفتور فكان فيه تأخير الفرض لان تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسئلتنا نعم بخشي في عوده الى القراءة سلم والتمه (١) **(قولہ)** وهذا في غير التمام (الح) اي ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد القيام والتمه في انفساد الوعد انما هو في الامام والمفتدى اما المفتد الذي سها عن القعود فقسام وامامه قاعد فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قول في شرح التنية عن المفتد لو نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما تم عليه ان يعود ويشهد بخلاف الامام والمفتد للزوم المتابعة كمن اترك الامم في القعدة الاولى فتقدم معه قيام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يشهد تبعا لتشهد امامه فكذا هذا (٢) **(قوله)** وان خاف فوت الركعة (الح) اي الثالثة مع الامام ط **(قولہ)** وظاهره (٣) اي تعاليل السراج بان القعود فرض ط وكذا تعليل التنية الذي ذكرناه **(قولہ)** والظاهر انها واجبة (الح) لمبين حكمها في السنن والظاهر السنية لان السنن المطلوبة في الصلاة يستوى فيها الانام والمفتد غالبا وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزء منه ط قلت وعلى ما استظهره السراج تبعا للنهر يشكل العود الى قراءة التشهد بعد التماس بالقيام الفرض مع امامه فقامل **(قولہ)** ولانها رسالة حافلة لم اطاع عليها ولكن قدما في آخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى **(قولہ)** ولو سها عن القعود الاخير (٤) اراد به القعود المفروض او ما كان آخر الصلاة فيشمل نحو الفجر اذ في البحر **(قولہ)** كذا (او بعضه) كالو جالس جلسة خفيفة اقل من قدر التشهد واذا عاد احتسب له الجلسة الاولى حتى لو كانت كلتا الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم حازت صلاته بحر **(قولہ)** ما يقبدها (٥) اي الركعة التي قبلها واحترز به عما اذا سجد لها بلا ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كما في النهر ومقتضاه انه لا بد من ان يكون قد قرأ فيها وفي الحلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بان الركعة في النفل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة مادون ركعة وهو غير مفسد قال في النهر الا ان يفرق بأنه قد عدها تمام الركعة لا لقراءة كفي المفتد بخلاف الطاعة عن الركوع **(قولہ)** وسجد لله سو لم يفضل بين ما اذا كان الى القعود اقرب او لا وكان يذني ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب كافي الاولى لما سبق قال في الطواشي السعدية ويمكن ان يفرق بينهما بأن القريب من القعود وان حاز ان يعطيه حكم القاعد لانه ليس به عند حقيقة وعبر جانب الحقيقة فيما اذا سها عن إعادة السنية والتمه في السهو عن الاولى اظهارا للتفاوت بين الواجب والفرض نهر **(قولہ)** لتأخير القعود (٦) غلط في الهداية بأنه آخر واجبا فدلوا اراد به القضي وهو الفرض يعني القعود الاخير وهو اولي من جملة على معناه المشهور وكون المراد به السلام او التشهد والاشكل الفرق امتاز كانه عليه في النهر **(قولہ)** عمدا او ناسيا (٧) اشار الى ما في البحر من انه لا يفرق في عدم الصلوات عند القعود قبل السجود والاطلاق ان قيد بالسجود

وهذا في غير التمام اما التمام فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه حكمه المتابعة سراج وظاهره انما لم يبدطت بخلافه وفي كلامه والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها (٨) ولو سها عن القعود (الاخير) كله وبعضه (عاد) ويكفي كون كلا الجلستين قدر التشهد (ما يقبدها بسجدة) لان مادون الركعة محل الرفض وسجد لله سو لتأخير القعود (وان قيدها بسجدة عمدا او ناسيا او ساهيا او محضاً) تحول فرضه نفلا برفعه الجهة



بين العمد والسهو ولذا قال في الخلاصة فإن قام الى الخامسة عامدا ايضا لا تقصد مالم يقيد  
الخامسة بالسجدة عندنا **(قوله)** عند محمد ظاهره انه راجع لكل المتن فيكون محمد قائلا  
تحويلها فلا وليس كذلك لبطان الفريضة وكما بطل الفرض عنده بطل الاصل فتعين ان  
يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول ابي حنيفة واني يوسف في عدم بطلان  
الاصل وقول محمد ان السجدة لاتتم الا بالرفع اهـ وعليه فضم السادسة مبنى على قولهما  
فقط كالتصريح في الحلية والبدائع مملا بطلان التحريم عند محمد والايهام الواقع في كلام  
الشارح واقع في كلام المصنف ايضا فالاحسن قول الكثر بطل فرضه برفعه وصارت نقلا لقوله  
برفعه متعلق بقوله بطل **(قوله)** لان تمام الشيء بأخيه اي والرفع آخر السجدة اذ الشيء  
انما ينتهي بفساده ولذا لو سجد قبل امامه قادر كراهه فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل  
ركن اداه قبل الامام لا يجوز بخر **(قوله)** فلو سبقه الحدث اي في مسألة المتن وهذا بيان  
لثمرة الخلاف في ان السجدة هل تم بالوضع او بالرفع **(قوله)** توشأ وبني لانه بالحدث بطلت  
السجدة فكانه لم يسجد فيتوشأ وبني لاتمام فرضه اعداد **(قوله)** حتى قال الحج وذلك لما  
عرض قول محمد فيها على ابي يوسف قال زه صلاة فسدت بصلحتها الحدث وهي بكسر الزاي  
وسكون الهاء كلمة قولها الامام عند استحسان الشيء وانما قالها ابو يوسف على سبيل  
التهمك والتعجب شرح التنية وقيل الصواب بالضم والزاي ايست بخالصة البحر عن المغرب  
وقوله فسدت اي قاربت الفساد وسماها ابو يوسف فاسدة بناء على مذهبه **(قوله)** والعبرة  
للامام اي في القعود قبل التقييد وفي عدمه ط **(قوله)** لم تقصد صلاتهم لانه لما عاد الامام الى  
القعدة ارتفض ركوعه فبرفض ركوع القوم ايضا تبعاله لانه مبنى عليه فيقي لهم زيادة  
سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بخر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل الركوع  
وركع القوم وسجدوا فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا  
عاد لا يعيدون التشهد ط **(قوله)** مالم يتعمدوا السجود قيدته لما في المجتبى لو نادى الامام  
الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى عمدت فسد وفي السهو خلافه والاحوط الامانة  
اه بحر اقول مقتضى التعاليل المار بارتفاض ركوع القوم بارتفاض ركوع الامام انه لا يفرق  
بين العمد وغيره فليتأمل (تمة) يتفرع ايضا على قوله والعبرة للامام ما في البحر عن الحائبة  
لو تشهد المقتدى وسلم قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيدها بها فسدت صلاتهم جميعا  
**(قوله)** ولو في العصر والفجر بناء على ان المراد بالسادسة ركعة زائدة والافهي في الفجر  
رابعة واتى بالمبالغة لارد على ما في السراج من استثناء العصر وما في قاضيخان من استثناء  
الفجر لكراهة التثفل بعدها واعترضهما في البحر بانه في المسئلة الآتية اذا قعد على  
الرابعة وقيد الخامسة بسجدة يضم سادسة ولو في الاوقات المكروهة ولا فرق بينهما اه  
واورد في التبر ايضا انه اذا لم يقعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كراهة في التثفل  
قبله ثم اجاب بأنه يمكن حمله على ما اذا كان يقضى عصره او ظهرا بعد العصر \* (تنبه) \*  
لم يصرح بالمغرب كما صرح بالفجر والعصر مع انه صرح به القهستاني ومقتضاه انه يضم  
الى الرابعة خامسة لكن في الحلية لا يضم اليها اخرى لتضم على كراهة التثفل قبائها وعلى

عند محمد وبني يفتى لان تمام  
الشيء بأخيه فلو سبقه  
الحدث قبل رفعه توشأ  
وبني خلافا لابي يوسف  
حتى قال زه صلاة فسدت  
اصابعها الحدث والعبرة  
للامام حتى لو عاد ولم يعلم به  
القوم حتى سجدوا لم يفسد  
صلاتهم مالم يتعمدوا  
السجود وفيه بالغر اي  
مصل ترك القعود الاخير  
وقيد الخامسة بسجدة  
ولم يطل فرضه (رضم  
سادسة) ولو في العصر  
والفجر

كرهه باوتر مضافه قوت مقتضاه سجده مرة يسيرة او لا بقدرها الا يصير  
متغلا قبل المغرب وقد يجب ان يشير اليه الشارح بان الكراهة مختصة بالتفعل المقصود  
فلا ضرورة الى قطع الصلاة بالسلام وانما لا يصح فيها خمسة فصدرها لئلا يكون تغلا  
باوتر ولا وجه عدم ذكره معرب كما فعل شارح ترمذ في الامداد قول وسكت عن المغرب  
لانها صارت اربعة فلا يصح فيها (قوله ان شاء) شارح الى ان ضم غير واجب بل هو  
مدحوب كفى الكافي تبعا بمسوط وفي اصل ما يفيد الوجوب والاول اظهر كما في البحر  
(قوله احتصاص كراهة اليه) جوب ثم قد يقال ان تغلا بعد العصر والفجر مكروه  
وفي غيرهما من ذكره لكن يجب ان يعمد عند شروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والفجر  
وقلت انه محجور عنه ضم ولا لا وجوب انه لا يشرع في هذا التغل فصد ما ذكرته من  
كراهة وجوب ان يعمد على ما فعله لكن انعم هذا خلاف الاولى كما بان ما يفيد  
(قوله ان التقصير) الى حصول تركه لقعدة لا يجبر بسجود السهو فان قلت انه وان فسد  
فروضه قد صح تغلا ومن تركه فعدة في التغل سبها وجب عليه سجود السهو فلما ذا لم يجب  
عليه سجود غير التهمة اوجه قلت انه في حال تركه فعدة يمكن تغلا انما تحققت التهمة  
بتفدية تركعة بسجدة وضم والتغلة عرضة ط (قوله مثلا) الى اوقفه في ثالثة التالفي  
وفي ثمانية التثني ح (قوله ثم قد) الى ولا يسجد (قوله دوسم) الى عاد للجلوس لما مر ان  
مدون تركعة محل لترض وفيه اشارة الى انه لا يعد التهمة به صرح في البحر قال في الامداد  
واعود بالتسليم حاشا لان السنة التسليم حاشا وانما التسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة  
مطلقة لا اعتداف في ثبته على الوجه المشروع فلو سلم فثما لم تقصد صلاته وكان تاركا للسنة اه  
(قوله ثم الاصح ح) لانه لا ينافي في الدعة وقيل يتبعونه مطلقا عد ولا (قوله فان عاد)  
ي قيل ان تفيد خمسة بسجدة تعود الى في السلام (قوله فلهذا يذبح عليه الاسلام) اشارة الى  
ان معنى ثمة فرضه عدم فسدده ولا فصلاته ناقصة كما بان في قوله لتقصان فرضه بتأخير  
سلامه شارح سحر ح (قوله وضم فيها سدة) الى ندبا على الاظهر وقيل وجوبا  
ح عن البحر (قوله ووفي مصر ح) شارح الى انه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات  
مكروهة وغيره ما ذكر ان التغل فيها المكروهة لو عن قصد ولا افلا وهو الصحيح زيلعي وعليه  
غزوي بخفي ولى انه كما لا يكره في العصر لا يكره في الفجر خلاف لما زيلعي ولذا سوى بينهما  
في اختص وصرح في التحئيس بان الغزوي على انه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله  
واضمه آكد) لان فرضه قد تم فلو وقع هاتين الركعتين بان لا يسجد لمسهو لم يترك الواجب  
ووحاش من قيام وسجد لمسهو لم يؤد سجود السهو على اوجه السنون فلا بد من ضم  
سدة وبخمس عن الركعتين ويسجد لمسهو بخلاف السنة الاولى لان الفرضية لم تنق  
يحتاج الى تدارك فقصدها عن التدر (قوله ولا عهده وقطع) الى لا يلزم القضاء  
لو لم يعمد وسلم لانه لا يشرع به مقصود كمر (قوله ولا بأس ح) الى الوضوء في وقت  
مكروه كالعصر فجر قبل كره والمعمد مصلح له لا بأس به قل في البحر بمعنى ان الاولى  
تركه فصد مره انه يقال احد بوجوبه ولا استحبابه اه وقد يقال ان الوقت المكروه

(ان شاء) لا يختص  
الكراهة والاعتناء بقصد  
(ولا يسجد لمسهو على  
الاصح) لان التقصير  
بالسجدة لا يجبر (ولو قد  
في الزاخرة) من التقدير بالتشهد  
(ثم قد قد وضم) في قوله  
فقد صح ثم الاصح ان  
قوم بالتزويده فان عد  
تعمده (وان سجدة خمسة  
سلمو) لانه لم يفرضه ان  
لا يبق عليه الاسلام  
(وضم فيها سدة) في  
في مصر وخمسة في  
مغرب واربعة في الفجر  
في معنى (تصير الركعتين  
تغلا) وضمه آكد  
ولا عهده وقطع ولا بأس  
لانه في وقت كراهة من  
معمد (وسجد لمسهو)

لما كان مظنة ان يتوهم ان في الصلاة فيه بأس صرحوا بنى البأس لذلك لا تكون الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو قطع فصل ركة فطلع الفجر فلاولى ان يتوهم انه لم يتنفل بعد الفجر قصدا الا ان يفرق بان ابتداء الشروع في الطلوع هنا مقصود فكلت له حرمة بخلافه في مستلنا لكن قد يقال ان عدم الاتمام هنا يلزم منه ترك السجود الواجب او فعله الاعلى الوجه المستنون كاسم في علة كون الغنم هنا أكد وعلى هذا فاضم في المسئلة الاولى في الاوقات المكروهة خلاف الاول لانه لا يسجد سهو فيها كسبح (قوله في الصورتين) اى ما ذالم يسجد للخامسة او يسجد (قوله) وتركه في الثانية) اى ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهما وان كان سلامه على رأس الست مخرجا من جميع الصلاة لكن فاته السلام المخصوص اهـ (قوله والركعتان اح) لم يذكر حكم ما تحول نقلا في المسئلة الاولى هل ينوب عن قباة الظهر اذا لم يكن صلاها قل بعض الفضلاء نع واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا وفيه نظر لان الشروع فيها مكره كان بحرمة مبتدأ غايته انه انقلب فيه وصف ماضى فيه قصدا الى التقلية بخلاف الركعتين هنا فانه لم يشرع فيهما قصدا ولا وجدت لهما بحرمة مبتدأ وقدم في باب التوافل انه لو صلى ركعتين من التهجد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجزأناه عن سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى اربعاً فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانهما ليستا بحرمة مبتدأ فتأمل (قوله ولو اقتدى به اح) اى لو اقتدى شخص بالذى قعد على الرابعة ثم قدم سادسة صلاها اى الركعتين ايضا اى مع الاربع والاولى ان يقول صلى الاربع ايضا لان صلاة الركعتين محل وفاق قعدانى يوسف يصلى ركعتين فقط بناء على ان احرام الفرض القطع بالانتقال الى النفل وعند محمد ستا وهو الاصح لانه لو انقطعت التحريم لاحتمال التكريرة جديدة فصار شارعا في الكل حـ عن البحر ما خلا (قوله وان افسد) اى المقتدى الركعتين قضاها فقط لانه شرع في هذا النفل قصدا فكان مضمونا عليه بخلاف الامام لشروعه فيه ساهيا وهذا كله فيما اذا قعد الامام في الرابعة فان لم يقعد يصلى المقتدى ستا كما اذا افسدهم كافي في المسئلة عن المحيط لانه التزم صلاة الامام وهي ست ركعات نقلا كما في البحر (تتمه) لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بانتفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل ان يقدها بسجدة بحر عن السراج (قوله سهو) قيد بالنظر الى قوله سجد لالى قوله ولم تقصد وهذه المسئلة تقدمت بينها في باب التوافل حـ وقدمنا الكلام عليها هناك فراجع (قوله) وقدمنا اى عند قول المتلى سها عن القعود الاول (قوله وقيل لا) اى لا يعود بعد ما استتم قائما كالفرض وقدمنا انه في التثنية خاتمة صحيحه قال في شرح التنية والخلاف فيها اذا احرم بنية الاربع فان نوى ثنتين عاد اتفاق (قوله فسجد له) اى للسبح (قوله بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما ذكره من تعادل وكان المصنف يقده تبعا للخلاصة لكونه السنة في محل السجود عندنا لا لكونه العدة الاولى كما قيل وفيه (قوله عليه) اى على ما صلى ط (قوله تحريم) لما أتى من ان يقض الواجب لا يجوز (قوله تلا

في السورتين لنفسه  
فرضه بتأخير السلام في  
الاولى وتركه في الثانية  
(و) الركعتان (لاستوفان  
عن السنة الرابعة) بعد  
الفرض في الاصح لان  
المواظبة عليهما لما كانت  
بحرمة مبتدأ ولو اقتدى  
به فيهما صلاهما ايضا  
وان افسد قصده به ينقض  
نقابة (ولو ترك القعود  
الاول في النفل سهوا وسجد  
ولا تقصد استحسانا) لانه  
كشروع ركعتين شرع اربع  
ايضا وقدمنا انه يعود  
ما يقيد الثالثة بسجدة  
وقيل لا (واذا صلى  
ركعتين) فرضا او نقلا  
(وسها فيهما فسجد له بعد  
السلام ثم اراد بنا شفع  
عليه لم يكن له ذلك) البناء  
اى يكره له تحريمنا تلا

يبطل سجوده (ح) ونقض الواجب وإبطاله لا يجوز إلا إذا استلزم تصحيحه نقض ما هو موقوف  
 بحر عن الفتح أى كفى مسألة المسافر الآتية قل ح قل شيخنا هذا فى البناء على النفل وأما  
 البناء على الفرض فيه كراهتان إحداهما الأولى سلام المكتوبة الثانية الدخول فى النفل بلا  
 تحريرة مبتدأة ه قل ط وهذا الأخير يظهر أيضا فى بناء النفل على مثله إذا كان نوى أولا  
 ركعتين أه تأمل ( **قول** بخلاف المسافر (ح) أى لو كان مسافرا فسد السهو ثم نوى  
 الإقامة فله ذلك لأنه لو لم يكن وقد نوى الإتمام بنية الإقامة بطلت سلامته وفى البناء نقض الواجب  
 وهو أدنى فيتحمل دفعا للأعلى بحر ( **قول** ويعيده) أى من ليس له البناء وهو باطلاقة  
 يشمل المفترض ويخالفه ما قدمه أول الباب عن الفتية من أنه لو نوى النفل على فرض سها  
 فيه لم يسجد وقدم الكلام عليه ( **قول** والمسافر) الأولى أن يقول كالمسافر مثلا يؤهم قوله  
 عن افتقار أن فيه خلافا مع أنه خلاف ما يؤهم من البحر أفاده قلت بل صرح به فى الامداد  
 ( **قول** على افتقار ) وقيل لا يعيده لأنه وقع جازيا حين وقع فيعنده ح عن الامداد ( **قول**  
 يخرج من الصلاة (ح) هذا عندها وأما عند محمد فإنه لا يخرج منها أصلا كفى البحر وغيره  
 ( **قول** أن سجدة (ح) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منها من كل وجه على احتمال أن  
 يعود إلى حرمتها بالسجود بعد خروجه منها أو لم يفسر آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف  
 على ظهور عاقبته أن سجدة تبين أنه يخرجها وأن لم يسجد تبين أنه أخرجه من وقت وجوده  
 وتامه فى الفتح ( **قول** بنية الإقامة ) أى بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما  
 قبل السلام فلا شك فى أنه يصير فرضه أربعا لأنه لا يخرج ح من حرمة الصلاة اتفاقا وكذا بعد  
 السلام والسجود لأنه فى حرمة الصلاة اتفاقا معنى قول محمد فظاهر وأما على قولهما فلا أنه  
 عاد إلى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الأخيرة هى التى تقدمت فى قوله بخلاف المسافر ( **قول**  
 كذا فى عامة الكتب ) فى بعض النسخ كذا فى غاية البيان وهى الصواب لأن المذكور فى عامة  
 الكتب كالتداية وشروحيها والكافى وقضيخان وغيرها عدم انتقض الطهارة وعدم  
 صيرورة الفرض أربعا عندهما من غير تفصيل بين العود إلى السجود وعدمه وأما ذكر  
 هذا التفصيل فى مسألة الاقتداء فقط لعدم إمكانه فى غيرها أما إجراء التفصيل فى المسائل  
 الثلاث كما فعل المصنف فهو مذكور فى غاية البيان كما نقله عنها فى البحر وكذا فى متن الوقاية  
 والدرر والملتقى وقد نبه غير واحد على غلطهم وكذا قال القهستانى أن ما سوى مسألة  
 الاقتداء ليس من فروع الخلاف إلا إذا سقط الشرطتان وفى الوقاية هنا سهو مشهور أه  
 وأراد بالشرطيتين قوله أن عاد إلى السجود والأفلا والحاصل أن الصواب فى التعبير أن يقول  
 كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منها خروجا موقوفا عندها خلافا ل محمد  
 فيصح الاقتداء به أن يسجد بعد والأفلا ولا يبطل وضوءه بالتحقة ولا يصير فرضه أربعا بنية  
 الإقامة أه وعند محمد صح الاقتداء مطلقا وبطل الوضوء وبطل الفرض أربعا فاختلاف  
 فى المسائل الثلاث لكن المسئلة الأولى عن التفصيل المذكور دون الأخيرتين فأجرأ  
 التفصيل فى المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخالف لعامة الكتب ( **قول** أه وهو  
 غلط فى الأخيرتين (ح) أى ذكر الشرطيتين وهما قوله أن يسجد والا لا غلط فى المسئلتين

حال سجوده بالضرورة  
 (خلاف المسافر) أى لو  
 إقامة لا يؤميين بطلت  
 (ولو فعل ما ليس له) من  
 البناء (صح) بناءؤه (بناء  
 التحريرة ويعيده) هو  
 والمسافر (سجود السهو  
 على الافتقار) لبعالته  
 وقوعه فى خلال الصلاة  
 (سلام من عليه سجود  
 سهو يخرج من الصلاة  
 خروجه (موقوف) لم يسجد  
 عاد إليها إلا وعلى هذا  
 (فيصح الاقتداء به وبطل  
 وضوءه بالتحقة ويصير  
 فرضه أربعا بنية الإقامة  
 أن يسجد) ليسوفى المسائل  
 الثلاث (والا) يسجد (لا)  
 ثابت الأحكام المذكورة كذا  
 فى عامة الكتب وهو غلط  
 فى الأخيرتين والصواب  
 أنه لا يبطل وضوءه ولا  
 يتغير فرضه سجدة أولا  
 لسقوط السجود بالتحقة  
 وكذا ما نبه على ذلك فى  
 خلال الصلاة وتامه فى  
 البحر والنهر

الآخرتين لانه عندهما لاتفصل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا اما في  
 الفقهية فلانها اوجبت سقوط السجود عند الكلى لقوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم  
 النقض عنده وعدمه عندها كمنسرح به في المحيط وشرح الطحاوى بخر اى لانه عند محمد لم  
 ينسرح بالسلام عن حرمة الصلاة فالتفقت طهارته وعندها خرج من كل وجه ولا يمكنه انه  
 يعود الى الصلاة بالسجود لوجود الثاني وهو الفقهية لانها كلام كالأول لم يحدث عمدا بعده  
 فان سلامه لم يبق موقوفا بعد الحدث وامان نية الاقامة فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه  
 ويسقط عنه سجود السهو وفي المراجع سواء سجد اولاً لانه لو تغير به لصحت نيته قبله ولو صحت  
 لو قمت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد اساقف لو صحت لصحت بالسجود  
 بخر ونهر وحاصله انه لو صح سجوده لبطل وما يؤدي تصحيحه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور  
 ايضا يوضحه ما في البرازية انه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الا بعوده الى سجود السهو  
 ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود فجا  
 الدور قال وبما انه لا يمكنه العود الى سجوده لان سجوده ما يكون جابرا والجابر بالنسب هو  
 الواقع في آخر الصلاة ولا آخرها قبل التمام فقلنا بأنه تمت صلاته وخرج منها قطعاً للدور اه  
 والحاصل انه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبقى خارجاً منها  
 بالسلام خروجا بانا حتى اوسجد وقع لغوا كما اوسجد بعد الفقهية في المسئلة التي قبلها او بعد  
 الحدث العمدة ولذا منسرح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والعاية وقاضيان بأنه  
 لا يتغير فرضه بنية الاقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط  
 ما ذكره في الامداد منتصرا لما في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله ان عدم صحة نية  
 الاقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد فصحت نيته لما في الدراية اذا سجد فبوى  
 الاقامة صحت اه فكذلك هنا والالزم الناقض وقول الكمال ان النية لم تحصل في حرمة  
 الصلاة غير مسلم لتصرحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه ولا يلزم صاحب البحر في قوله  
 للابقع في خلال الصلاة ان نية الاقامة بعد سجوده لا تصح اوقوع السجود في خلال الصلاة  
 مع اتفاقهم على صحتها \* اقول والجواب ما تحققته من انه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم  
 يعد الى حرمة الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد اولاً عاد اليها فصحت نيته  
 بخلاف ما اذا نوى اولاً ثم سجد فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود  
 بطلانه فلا تناقض بين المسئلتين واما ما ذكره الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصرحه  
 بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه اى خروجا بانا بل يخرج به على احتمال العود ان امكن  
 وهنا لم يمكن للسجود المذكور وقولهم تصح نية الاقامة بعد السجود باغوا السجود لوقوعه  
 في خلال الصلاة صحيح لان الغاء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقتضى للدور كافي مسئلتنا  
 بل بسبب تصحيح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعى ايجاب السجود بخلاف  
 مسئلتنا فان فيها يلزم من صحة النية ان تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم  
 السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها تصح نية الاقامة فيلزم الدور وبعد  
 تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرحمي ذكر نحوه والله الحمد ففهم **(قوله**

ويسجد للسهو ووقع سلاما فذبح) أى قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهو  
 لأنه لو سلم ذكرنا أن عليه سجدة تلاوة أو قراءة التشهد الأخير - غطت عنه لأن سلامه عمد  
 فيحرقه من الصلاة ولا يفسد صلاته لأنه لم يسبق عليه ركع من أركان الصلاة بل تكون ناقصة  
 لتارك الواجب وكذا لو سلم عليه تلاوية وسهوية ذكرنا أنهما أواللتلاوية سقطتا إلا إذا  
 تذكر أنه يشهد ولو سلم عليه صلية فقط أو صلية وسهوية ذكرنا أنهما أوالصلية فقط  
 فسدت صلاته ولو سلم عليه الأوبة أيضا فسدت ذكرنا أنها أوالصلية فسدت أيضا وهذا في الصلية  
 ظاهرا لأنها ركن وأما في التلاوة فمقتضى ما مر أنها لا يفسد وهو رواية أصحاب الأئمة عن  
 أبي يوسف لأن سلامه في حق الركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عمد وكلاهما لا يوجب  
 فساد الصلاة لكن ظاهر الرواية أنها تفسد لأن سلام السهو لا يخرج وسلام العمد يخرج  
 فترجح جانب الأول مع احتياط ولاحسن قول محمد فسدت في الوجهين أى في تذكر التلاوية  
 والصلاة لأنه لا يستطيع أن يقضى التي كان ذاكرها إليها بعد التمام وإذا جعل عليه قضاء  
 التي كان ناسيا لها وجب أن يقضى التي كان ذاكرها وأتمه ذلك في الفتح والبدائع **(قوله**  
**إعلان التحريمة)** أى التحول أو التكلم وقيل لا يقطع بالتحول مالم يتكلم أو يخرج من  
 المسجد كما في الدرر عن النهاية إمداد **(قوله ولو نسي السهو الخ)** أو في كلامه مانعة الخلو  
 فيصدق بسبع صور وهي ما لو كان عليه سهوية فقط أو صلية فقط أو تلاوية فقط أو كانت  
 عليه الثلاثة أو اثنتان منها أى صلية مع تلاوية أو سهوية مع أحدهما ففي هذه كلها إذا سلم  
 ناسيا لم عليه كله أو ما سوى السهوية لا يبعد سلامه قطعاً فذاً ذكر يلزمه ذلك الذي تذكره  
 ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوية وصلاة يقضيها مرتباً وهذا يفيد وجوب  
 النية في المقضى من السجدة كما ذكره في الفتح ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو  
 وقيدنا بقولنا أو ما سوى السهوية لأنه لو سلم ذاكرها ناسيا لغيرها يلزمه أيضا لأن السلام  
 مع تذكر سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكر غيرها فإنه يقطع على التفصيل المار قبل ذلك  
 فافهم **(قوله مادام في المسجد)** أى وإن تحول عن القبلة استحساناً لأن المسجد كله في حكم  
 مكان واحد ولذا صح الاقتداء فيه وإن كان بينهما فرجة وأما إذا كان في الصحراء فأن تذكر  
 قبل أن يجيء الضحوف من خلفه أو يشه أو يساره عادى لقضاء ما عليه لأن ذلك الموضع ملحق  
 بالمسجد وإن مشى أمامه فلا يصح اعتباره موضع سجوده أو سترته إن كانت له ستره بين يديه  
 كما في البدائع والفتح \* **(تأنيده)** \* قل هب مادام في المسجد وفيما قبله مالم يتحول عن  
 القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان سهواً لم يجعل مجرد الانحراف عن القبلة  
 مانعاً ولما كان فيما قبله عمداً جعل مانعاً من أحد القولين وهو ما مشى عليه المصنف لما في  
 البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عمداً إلا إذا فعل فعلاً ينم عن البناء بأن تكلم  
 أو قهقه أو أحدث عمداً أو خرج من المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهو ذاكر له لأنه فاته  
 محله وهو تحريمة الصلاة فسقط ضرورة فوات محله اه تأمل **(قوله تومها)** أى ذاتهم أو  
 تومها **(قوله أنها أربعة)** لأن السلام إنما في غير حائز كقدمه في فساد الصلاة لأن القيام  
 في غير الحائز ليس مفتتاً بالسلام فلا يغتفر السهو فيه **(قوله لأنه دعاء من وجه)** أى فلذا خالف

(ويسجد للسهو ولو وقع سلامه) ماوياء (لنقطع) لأن  
 نية تغيير المشروع لغو  
 (مالم يتحول عن القبلة أو  
 يتكلم) إعلان التحريمة  
 ولو نسي السهو أو سجدة  
 صلية أو تلاوية يلزمه  
 ذلك مادام في المسجد  
 (سلم وصل الظهر) مثلاً  
 (على) رأس (الركعتين  
 تومها) تأمها (أربعاً)  
 (ويسجد للسهو) لأن السلام  
 ساهياً لا يبطل لأنه دعاء من  
 وجه (بخلاف ما لو سلم على  
 قنن) أن فرض الظهر  
 ركنان بأن جلس (اله مسافر  
 أو أنها الجمعة أو كان قريب  
 عهد بالسلام فقلن أن  
 فرض الظهر ركنان أو  
 كان في صلاة العشاء فقلن  
 أنها الترويع فسلم) أو  
 سلم ذاكر أن عليه ركناً  
 حيث تبطل

الكلام حيث كان مبطلا ولو ساءها **(قوله)** لانه سلام عمد استشكل العلامة المقدسي الفرق بينه وبين ما قبله فانه عمد ايضا قلت وذكر في شرح النية الفرق بأنه في الاول سلم على ظن اتمام الاربع فيكون سلامه سهوا وهناسم علما بأنه صلى ركعتين فوق سلامه عمد فيكون قاطعا فلا يبنى اه وفي التارخانية ان السهو وان وقع في اصل الصلاة او جوب فسادها وان في وصفها فلا الاول كما اذا سلم على الركعتين على ظن انه في الفجر او الجمعة او السفر والثاني كما اذا سلم عليهما على ظن انها رابعة اه اي لان العدد بمنزلة الوصف والحاصل انه اذا ظن انها الفجر مثلا يكون قاصدا لايقاع السلام على رأس الركعتين فيكون متمعدا للخروج قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على ظن اتمام فانه لم يتمعد الا ليقاعه بعد الاربع فوق قهاسها واول الجمعة فالسلام من حيث ذاته عمد فيهما ومن حيث محله مختلف فتدبر **(قوله)** وقيل لا تبطل الخ ذكره في البحر بحثا اخذاما في المجتبى لو سلم المصلي عمدا قبل اتمام قيل تفسد وقيل لا حتى يقصده خطاب آدمي اه فقال في البحر فينبغي ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه ومنه في النهر قال الشيخ اسمعيل وهو ظاهر والاول المجزوم به في كتب عديدة معتمدة اه **(قوله)** عدمه في الاوليين (الظاهر ان الجمع الكثير فيما سواها كذلك كما بحثه بعضهم ط وكذا بحثه الرحمتي و قال خصوصا في زماننا وفي جمعة حاشية أبي السمود عن العزيمة انه ليس المراد عدم جوازه بل الاولى تركه لثلايق الناس في فتنة اه **(قوله)** وبه جزم في الدرر) لكنه قيده بحشيتها الوائى بما اذا حضر جمع كثير والافلا داعي الى الترك ط **(قوله)** واذا شك) هو تساوى الامر بين بحر وقدمناه **(قوله)** في صلاته) قال في فتح القدير قيد به لانه لو شك بعد الفراغ منها او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين فقط بأن تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد سجدة ثم يقعد ثم يصلى ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسهو ولا احتمال ان المتروك الركوع فيكون السجود لفوا بدونه فلا بد من ركعة بسجدين اه قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في الشك بعد الفراغ وهذا يتقن ترك ركن غير انه شك في تعيينه نعم يستنى ما في الخلاصة لو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقه بعيد احتياط لان الشك في صدقه شك في الصلاة **(قوله)** من لم يكن ذلك عادة له) هذا قول شمس الأئمة السرخسى واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على انه الاشبه قال في الحلية وهو كذلك وقال فخر الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل **(قوله)** وقيل الخ) ثمرة الخلاف تظهر فيما لو سهاى صلاته اول مرة واستقبل ثم لم يسهن ثم سها فعلى قول السرخسى يستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة اى والشرط ان لا يكون معتاداله قبل هذه الصلاة وكذا على قول فخر الاسلام خلافا لما وقع في السراج من انه يتحرى كما يتحرى على القول الثالث كما في البحر وفي عبارة النهر هنا سهو فاجنبه **(قوله)** كصلى) اشار بالكمية الى ان الشك في العدد فلو في الصفة كالو شك في ثابته الظهر انه في العصر وفي الثالثة انه في الطلوع وفي الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك وتامعه في البحر **(قوله)** استأنف بعمل مناف الخ) فلا يخرج بمجرد النية كذا قالوا وظاهره انه لا بد من العمل فلو لم يأت

لانه سلام عمد وقيل لا طال حتى يقصده خطاب آدمي (والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة والتلوع سواء) واختار عند المتأخرين عدمه في الاوليين لدفع الفتنة كما في جمعة البحر واقره المصنف وبه جزم في الدرر (واذا شك في صلاته) من لم يكن ذلك (اي الشك عادة له) وقيل من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه أكثر المشايخ يخرج عن الخلاصة (كصلى استأنف) بعمل مناف وبالسلاام قاعدا اولى لانه اغفل

يقرب والكمية على غالب حصة . بل لا يمكن أن تكون صلاة ويلزمه . في العرض ولو كانت نفلا  
 ياتي ان يلزمه قضاؤه وان اكتمل لوجوب الاستئناف عليه بغير واقعه في النهر . والمنقضى  
**( قوله )** وان كثر شكك ) بأن عرضه له مرتين في عمره على ما عليه أكثرهم اوفي صلاته على ما  
 اختاره فخير الاسلام . وفي المحتى وقيل مرتين في سنة واعلم على قول السر حسي بحر وسهر **( قوله )**  
 لا يخرج ) اي في تكليفه العمل باليقين **( قوله )** والا ) اي وان لم يلبث على ظنه شيء فلو شك انها  
 اولى الظهر او ثانيته فجعلها الاولى ثم بقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي ركعة ثم بقعد لما قلنا  
 ثم يصلي ركعة ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى ويقعد لما قلنا فيأتي بأربع قعدات  
 قعدتان مفروضتان وهم الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك انها الثانية او الثالثة  
 اتتها ويقعد ثم يصلي اخرى ويقعد ثم الرابعة ويقعد وتتمامه في البحر وسيد ذكر عن السراج انه يسجد  
 اليه . **( قوله )** ولو واجبا ) معطوف على محذوف اي فرضا كان القعود ولو واجبا او اذا كان  
 فرضا او واجبا فكذلك على حذف جواب لو الشرطية فتعليل ناظر الى المذكور  
 والمحذوف هذا وقول الهداية والوقاية يقعد في كل موضع يتوهم انه آخر صلاته يدل على انه  
 لا يقعد على الثانية والثالثة ولذا نسب في الفتح الى القصور واعتذر عنه في البحر بأن فيه خلافا  
 قلعه بناء على احد القولين وان كان الظاهر القعود مطلقا اه قلت لكن في القهستاني  
 عن المضمرات ان الصحيح انه لا يقعد على الثانية والثالثة لانه مضطر بين ترك الواجب واتباع  
 البدعة والاول اولى من الثاني ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ اه واقول يؤيد ما في الفتح  
 ماصر حوايه في عدة كتب ان ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطا بخلاف ما تردد بين  
 البدعة والسنة **( قوله )** واعلم **( ح )** قال في التنية وشرحها الصغير ثم الاصل في التفكير انه ان  
 منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلاث او ركوع او سجود او عن اداء واجب كالقعود يلزمه  
 السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الاثنان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء  
 من ذلك بأن كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ ان منعه التفكير  
 عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود السهو والا فلا فعلى هذا القول لو شغله عن تسبيح  
 الركوع وهو رايك مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح اه وبه علم  
 ان قول المصنف والتسبيح مبني على خلاف الاصح وهو قول البعض ودخل في قوله او عن اداء  
 واجب ما لو شغله عن السلام لما في الظهيرة لو شك بعدم قعد قدر التشهد أصلى ثلاثا او اربعا  
 حتى شغله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته فعليه السهو اه وعلمه في البدائع بأنه آخر  
 الواجب وهو السلام اه وظاهره لزوم السجود وان كان مشغلا بقراءة الادعية او الصلاة  
 وهو معنى على ما قاله شمس الأئمة من انه ليس المراد ان يشغله التفكير عن ركن او واجب فان  
 ذلك يوجب سجدة السهو بالاحراج وانما المراد به شغل قلبه بعد ان يكون جوارحه مشغولة  
 بأداء الاركان ومثله ما في الذخيرة من انه لو كان في ركوع او سجود فصول في تفكيره وتغير عن  
 حاته بالتفكير فعليه سجود السهو استحسانا لانه وان كان تفكيره ليس الا اطالة القيام  
 او الركوع او السجود وهذه الادكار سنة لكنه اخر واجبا او ركنا لا بسبب اقامة السنة بل  
 بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت والحاصل انه اختلف في التفكير

( وان كثر ) شكك ( عمل )  
 بعالم فنه ان كان به ثلث  
 لا يخرج ( ولا أخذا لأقل )  
 لثبته ( وقعد في كل موضع )  
 توهم موضع قعوده ) ولو  
 واجبا ثلاثا يصير تاركا فرض  
 القعود او واجبه ( و ) اعلم  
 اه ( اذا شغله ذلك ) الشك  
 فتفكير ( قدر اداء ركن ) ولم  
 يشغل حالة الشك بقراءة  
 ولا تسبيح ) ذكره  
 في الذخيرة ( وجب عليه  
 سجود السهو في ) جميع  
 ( صور الشك )



الموجب للسهو قليل ما لم يمتنع تأخير الواجب أو الركن عن محله بأن قطع الاشتغال بالركن أو الواجب قدر أداء ركن وهو الأصح وقيل بمجرد التفكير الشاغل للقلب وإن لم يقطع المواصلة وهذا كله إذا تفكر في أفعال هذه الصلاة أما التفكير في صلاة قباها هل صلاها أم لا في المحيط أنه ذكر في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وإن أخر فعلا كما لو تفكر في أمر من أمور الدنيا حتى أخر ركنًا وفي رواية يلزمه لتتمكن النقص في صلاته لأنه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا فإنه يجب عليه حفظها واستظهار في الحلية هذه الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه السجود أيضا واستظهر أيضا القول الأول بأن الملزم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب أو الركن عن محله أذ ليس في مجرد التفكير مع الأداء ترك واجب أصلا وتام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم **(قوله)** سواء عمل بالتحرى أى بأن غلب على ظنه أنها الركعة الثانية مثلا وقوله أو بنى على الأقل أى بأن لم يغلب على ظنه شيء وأخذ بالأقل **(قوله)** لكن في السراج (الح) استدراك على ما في الفتوح من لزوم السجود في الصورتين وقوله مطلقا أى سواء تفكر قدر ركن أولا وهذا التفصيل هو الظاهر لأن غلبة الظن بمنزلة اليقين فإذا تحرى وغلب على ظنه شيء لزمه الأخذ به ولا يظهر وجه لا يحجب السجود عليه إلا إذا طال تفكيره على التفصيل المار بخلاف ما إذا بنى على الأقل لأن فيه احتمال الزيادة كما أفاده في البحر **(قوله)** أخبره عدل (الح) تقدم أن الشك خارج الصلاة لا يعتبر وإن هذه الصورة مستثناة وقيد بالعدل إذ لو أخبره عدل أن لزمه الأخذ بقوله ما ولا يعتبر شكه وإن لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله إمداد وظاهر قوله أعاد احتياط الوجوب لكن في التارخائية إذا شك الإمام فأخبره عدل أن يجب الأخذ بقوله ما لأنه لو أخبره عدل يستحب الأخذ بقوله اه فتأمل **(قوله)** ولو اختلف الإمام والقوم أى وقع الاختلاف بينهم وبينه كأن قالوا صليت ثلاثا وقال بل أربعة ما لو اختلف القوم والإمام مع فريق منهم ولو واحدا أخذ بقول الإمام ولو يتيقن واحد بالتام وواحد بالنقص وشك الإمام والقوم فالإعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يتيقن الإمام بالنقص لزمهم الإعادة إلا من يتيقن منهم بالتام ولو يتيقن واحد بالنقص وشك الإمام والقوم فإن كان في الوقت فالأولى أن يعيدوا احتياطاً ولزمت لو الخبر بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح \* (تمة) \* شك الإمام فلحظ إلى القوم ليعلمهم أن قاموا قاموا والاعتدال بأن سهو ولا سهو عليه غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يمسح ثم ظهر خلافه إن كان أدى ركنًا استأنف والامضى تارخائية **(قوله)** وقت أيضا في الأصح وقيل لا يقتل لأن الفتوى في الثانية بدعة والجواب أن ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطاً كما مر وبقي لو قنت في الأولى أو الثانية سهوا فقدم المصنف في باب الوتر أنه لا يقتل في الثالثة ومترجبع خلافة **(قوله)** شك هل كبر (الح) أى شك في صلاته ذخيرة وغيره وظاهره أن الشك في جميع هذه المسائل وقع في الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة في آخر العبارة أن كان ذلك أول مرة استقبل الصلاة والاجازة المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب اه تأمل ويخالفه ما في الخلاصة حيث قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك غسل ما شك فيه وإن وقع له كثيرا لم يلتفت إليه وهذا إذا شك في خلال وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم يلتفت إليه اه

سواء عمل بالتحرى أو بنى على الأقل فتح لتأخير الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا وفي غلبة الظن أن تفكر قدر ركن \* (فروع) \* أخبره عدل بأنه ما صلى أربعة وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطاً \* ولو اختلف الإمام والقوم فلو الإمام على يقين لم يعد والا أعاد بقوله \* شك أنها ثانية الوتر أم ثالثه قنت وقعد ثم صلى أخرى وقت أيضا في الأصح \* شك هل كبر للافتتاح أولا أو أحدث أولا أو أصابه نجاسة أولا أو مسح رأسه أولا استقبل أن كان أول مرة والا \* واختلاف لو شك في ركن الحج

ليس سئل علامة قسم في هذه من شئت وهو في صلاته أنه على وضوء، أم لا فأجاب بأنه إن كان من ما عرّض به أحد وضوء، والصلاة والامضي في صلاته (قوله) وطاهر الرواية (الناس على الأقل) كذا عزاه في البحر إلى الدائع، وما أورد فيها فراجع والذي في باب التماسك وتوالت في عدد لأشواط في طواف الركبي بعده ولا يني على غالب ضه بخلاف الصلاة وقيل إذا كان يكثر ذلك يخرى اه وماجزم به في المساب عزاه في البحر إلى عامة الشافعية والله تعالى اعلم

### باب صلاة المريض

قيل أمرض مفهومه ضربه ربي إذا شئت أن فيها إرادته أجن من قولنا أنه معنى يزول بحلولة في بدن الحى عندل اصابع الأربع فيقول إلى التعريف بالأخى (قوله) من إضافة الفعل لتأمله ومجمله) كن وعاد محل ولا عكس فن المريض محل للصلاة فاعل لها والحشة محل للحركة وليست وعلة لها - (قوله) ومناسيته الخ) مبين وجه تأخيرها عن سجود السهو وبينه في البحر بقوله واسهو اعم موقعا لشموله المريض والصحيح فكانت حاجة إلى بيانه امس فقدمه - (قوله) فتأخر الخ) أي وكان حقه أن يذكر مع سجود السهو مناسية بينهما في أن كلا منهما مثل جزاء الصلاة أو لأن كلا منهما سجود يترتب على امر يقع في الصلاة متأخرا عنه إلا أن سجود

السهو مختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا - (قوله) كله) فسر به ما سألني في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام - (قوله) أمرض حقيق الخ) قال في البحر أراد بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لو قام سقط بدل أن عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض واختلوا في التعذر فقيل ما يبيح الإفطار وقيل التيمم وقيل بحيث لو قام سقط وقيل ما يعجزه عن القيام بخواتمه والأصح أن يلحقه ضرر بالقيام كذا في النهاية والمختار وغيرهم اه فقوله واختلوا في التعذر أي في غير عبارة المصنف لما علمت أن المراد به في كلامه كالكثر الحقيقي بديل عطف الحكمي عليه وبما تقرر ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع اتفهما صفتان للتعذر لأن المرض فيهما حقيقي وكذا قوله وحده أن كل الضمير فيه للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريفا للمرض بل تعريف المرض ما قدمناه وإن كان للتعذر المذكور فقد علمت أن المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو ما لو قام سقط بهم إلا أن يعود مصنف التعذر للشيخ للصلاة قاعدة كما هو المراد من قول البحر واختلوا الخ وفهم وقد يأتي الحد بمعنى التمييز بين الشبثين وغايه فيصح عوده مصنف المرض أي القدر المميز بين ما تصح معه الصلاة قاعدة وما لا تصح ما يلحقه بالقيام ضرر وهو شامل حيثما ما إذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى الماز أو حكما وما إذا لم يكن القيام أصلا فهو مفهوم - (قوله) قبلها أو فيها) صفة لمرض والمرض العارض فيها سأل في الكلام عليه في قول المتن ولو عرّض له مرض فيها ولا ينافي قوله أو فيها تقيده بقوله كاله لأن المراد حيثما تعذر كل القيام الواقع بعد عروض المرض (قوله) أي الغرضية) أورد ما يشمل الواجب كالموت وما في حكمه كسنة الفجر احترازا عما

وطاهر بره به البناء على الأقل وعليك بالأشياء في قاعدة يفسح لأزول، شئت

### باب صلاة المريض

من إضافة الفعل لتأمله أو مجمله ومناسيته كونه عارضا وما وقد تأخر سجود التلاوة ضرورة (من تعذر عليه القيام) أي كاله (مرض) حقيق وحده أن يلحقه بالقيام ضرره يفتي (قلها أو فيها) أي الغرضية

عدا ذلك من التوافل فانها تجوز من قعود بلا تعذر قيام (قوله خاف) اى غلب على ظنه  
 تجربة سابقة او اخبار طيب مسلم حاذق امداد (قوله بقيامه) متعلق بخاف او بزيادة  
 وبطء على سبيل التنازع (قوله او وجد لقيامه) اى لاجله الماشديا وهذا وما قبله وما بعده  
 داخل في افراد الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله ساس) كمرح ط (قوله  
 او تعذر عليه الصوم) الاولى ان يقول للصوم باللام التعليلية اى تعذر القيام لاجل الصيام  
 وعبرة البحر ودخل تحت العجز الحكمي ما لوصام رمضان صلى قاعدا وان افطر صلى قائما  
 يصوم ويصلى قاعدا (قوله كامر) اى في باب صفة الصلاة حيث قال وقد يتيم القعود كمن  
 يسبل جرحه اذا قام او يسلس بوله او يبذو ربع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن  
 صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج جماعة صلى في بيته منفردا به يفتي خلافا للاشياء  
 ح اقول وقدمنا هناك انه لو لم يقدر على الائمة قاعدا كما لو كان بحال لو صلى قاعدا يسبل  
 بوله او جرحه ولو مستلقيا لاصلى قائما بركوع وسجود لان الاستلقاء لا يجوز بزيادة تعذر كالصلاة  
 مع الحدث فيترجح ما فيه الاتيان بالاركان كافي المنية وشرحها ومن العجز الحكمي ايضا ما لو  
 خرج بعض الولد وتخاف خروج الوقت تصلى بحيث لا يلحق الولد ضرر وما لو خاف العدو  
 لو صلى قائما او كان في خباء لا يستطيع ان يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع الصلاة لطين  
 او معار ومن به ادنى علة فخاف ان تزل عن الحمل بقى في الطريق يصلى الفرض في محله وكذا  
 المريض الراكب الا اذا وجد من ينزله بجر (قوله ولو مستندا الخ) اى اذا لم يلحقه ضرر به  
 بدليل مامر (قوله او انسان) عبر في العناية والفتح وغيرها بالحامد بدله قال ح وفيه  
 ان القادر بقدرة الغير عاجز عند الامام الا ان يراد بالغير غير الحامد تأمله اه اقول قدما  
 في باب التيمم ان العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده  
 واجيره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به اعانه في ظاهر المذهب بخلاف العاجز  
 عن استقبال القبلة او التحول عن الفرائض التجس فانه لا يلزمه عنده والفرق انه يخاف عليه  
 زيادة المرض في اقامته وتحويله اه ومقتضاه انه لو لم يخف زيادة المرض يلزمه ذلك وقدمنا  
 في بحث الصلاة على الدابة من باب التوافل عن المجتبي مانصه وان لم يقدر على القيام او التزول  
 عن دابته او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافع يلزم في قوليهما وفي قوله نظر والاصح  
 اللزوم في الاجتبي الذي يطعمه كالماء الذي يعرض للوضوء اه ولا يخفى ان هذا حيث لا يلحقه  
 ضرر بالقيام فلا يخالف ما قدمناه آتفا وبه ظهر ان المراد بالانسان من يطعمه اعم من الحامد  
 والاجنبى واماعدم اعتبار القدرة بقدرة الغير عند الامام فلعلمه ليس على اخلاقه بل في بعض  
 المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبي وفي قوله نظر او محمول على ما اذا لم يتيسر له ذلك الا بكلفة  
 ومشقة فلا يلزمه الانتظار الى حصوله فليتأمل (قوله كيف شاء) اى كيف يتيسر له بغير  
 ضرر من تربع او غيره امداد (قوله على المذهب) جزمه في الفرر ونور الايضاح وصححه  
 في البدائع وشرح الجمع واختاره في البحر والنهر (قوله فاليات اولى) جمع هيئة وعى  
 هنا كيفية القعود قال ط وفيه ان الاركان اثما سقطت لتعسرهما ولا كذلك الهيآت

(او) حكمى بأن (خاف)  
 زيادته او بطء برئه بقيامه  
 او دوران رأسه او وجد  
 لقيامه الماشديا (او كان  
 لو صلى قائما سلس بوله  
 او تعذر عليه الصوم كما مر  
 صلى قاعدا) ولو مستندا  
 الى وسادة او انسان فانه  
 يلزمه ذلك على المختار  
 (كيف شاء) على المذهب  
 لان المرض اسقط عنه  
 الاركان فاليات اولى  
 وقال زفر كالتشهد

قوله وفي قوله اى الامام  
 اه منه

اه تأمل (قوله قيل وبه يفتى) قال في التجسس والخالصة والاولوالجاة لانه اسر على المريض قال في البحر ولا يخفى ما فيه بل الايسر عدم التقيد بكيفية من الكيفيات فالذهب الاول اه وذكر قبله انه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للشهادة بالاجماع اه اقول ينبغي ان يقال ان كان جلوسه كما يجلس للشهادة اسر عليه من غيره او مساوياً لغيره كان اولي والاخيار الايسر في جميع الحالات ولعل ذلك محل القولين والله اعلم (قوله بركوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الحواشي نقلاً عن الهندواني لوقدر على بعض القيام دون تمامه او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بان يكبر قائماً ويقراً ما قدر عليه ثم يقعدان بحج وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت ان لا يجوز صلاته وفي شرح القاضي فان يحجز عن القيام مستويا قالوا يقوم متكئاً لا يجزئه الادب وكذا لو يحجز عن القعود مستويا قالوا يقعد متكئاً لا يجزئه الا ذلك فقال عن شرح الترمذى ونحوه في العناية بزيادة وكذلك لوقدر ان يعتمد على عصا او كان له خادم لو انكأ عليه قدر على القيام اه (قوله لان البعض معتبر بالكل) اى ان حكم البعض حكم الكل بمعنى ان من قدر على كل القيام يلزمه فكذلك من قدر على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقله عن البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة رجل بمحلته خراج ان سجد سال وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يصلى قاعدا يوماً ولوصل قائماً بركوع وقعد او اوماً بالسجود اجزأه والاول افضل لان القيام والركوع لم يشعرا قربتهما بل ليكونا وسائتين الى السجود اه قال في البحر ولم أرهما اذا تعذر الركوع دون السجود وكأنه غير واقع اه اى لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود نهر قال ح اقول على فرض تصوره ينبغي ان لا يسقط لان الركوع وسيلة اليه ولا يسقط المتصود عند تعذر الوسيلة كما يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع المتصل في قوله تعذر او هو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا توكيد (قوله اوماً) حقيقة الايمان طائفة الرأس وروى مجرد تحريكها وتامه في الامداد عن البحر والمقدسى (قوله اوماً قاعداً) لان ركنية القيام للتوصل الى السجود فلا يجب دونه وهذا اولي من قول بعضهم صلى قاعداً اذ يفترض عليه ان يقوم للقراءة فاذا جاء اوان الركوع والسجود اوماً قاعداً كذا في التهر \* اقول التعبير بصلى قاعداً هو مافى الهداية والقدرى وغيرهما واما ما ذكره من افتراض القيام فلم اره لغيره فيما عندي من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل بان القيام سقط لانه وسيلة الى السجود بل صرح في الحلية بأن هذه المسألة من المسائل التي سقط فيها وجوب القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحكمى اه ويلزم على ما قاله انه لو يحجز عن السجود فقط ان يركع قائماً وهو خلاف المتخصص كما علمته آنفاً نعم ذكر القهستاني عن الزاهدي انه للركوع قائماً وللسجود جالساً ولو عكس لم يحجز على الاصح اه وجزءه به الولوالجي لكن ذكر ذلك في النهر وقال الا ان المذهب الاطلاق اه اى يومى قاعداً او قائماً فيهما فلظاهر ان ما ذكره هنا سهو فتنبه له (قوله وهو افضل الخ) قال في شرح المنية لوقيل ان الايمان افضل للخروج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم

قيل وبه يفتى (بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام) ولو متكئاً على عصا او حائط (قاه) لزوماً بقدر ما يقدر ولو قدر آية او تكبيرة على المذهب لان البعض معتبر بالكل (وان تعذراً) ليس تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود كاف (لا القيام اوماً) بالهمز (قاعداً) وهو افضل من الايمان قائماً

ارمن ذكره اه **(قوله** لقربه من الارض) اى فيكون شبه بالسجود منح **(قوله** ويجعل سجوده اخفض الخ) اشار الى انه يكفيه ادنى الانحناء عن الركوع وانه لا يلزمه تقريب جهته من الارض باقضى ما يمكنه كما بسطه في البحر عن الزاهدى **(قوله** فانه يكره تحريما) قال في البحر واستدل للكره في المحيط بنهيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على كراهة التحريم اه وتبعه في التهر اقول هذا محمول على ما اذا كان يحمل الى وجهه شيأ يسجد عليه بخلاف ما اذا كان موضوعا على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل الكراهة في الاول ثم قال فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صح ان ام سلمة كانت تسجد على مرفقة ٢ موضوعة بين يديها لعل كانت بها ولم ينهها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد هذا المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت القهستاني صرح بذلك **(قوله** بالبناء للمجهول) هذا ليس بلازم والاقوال ولا يرفع الى وجهه شيأ اه ح ولعل وجه مقال الاشارة الى كراهته سواء كان بفضله او فعل غيره له **(قوله** الا ان يجد قوة الارض) هذا الاستثناء مبنى على ان قوله ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف المتبادر بل المتبادر كون المرفوع محمولا بيده او يد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لاختصاص ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزيلعي كان ينبغي ان يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا والاقيام اه وجزم به في شرح التلوة واعترضه في التهر بقوله وعندي فيه نظر لان خفض الرأس بالركوع ليس الايماء ومعلوم انه لا يصح السجود بدون الركوع ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه اقول الحق التفصيل وهو انه ان كان ركوعه بمجر دأيماء الرأس من غير انحناء وميل الظهر فهذا ايماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الايماء مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا معتبرا حتى انه يصح من المتطوع القادر على القيام خيئذ ينظر ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كحجر مثلا ولم يزد ارتفاعه على قدر لينة او لبنتين فهو سجود حقيقى فيكون را كما ساجدا لاموما حتى انه يصح اقتداء القائم به واذا قدر في صلاته على القيام يتجها قائما وان لم يكن الموضوع كذلك يكون مومنا فلا يصح اقتداء القائم به واذا قدر فيها على القيام استأنفها بل يظهر لى انه لو كان قادرا على وضع شيأ على الارض مما يصح السجود عليه انه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الايماء لهما مع القدرة عليهما بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة **(قوله** والا يخفض) اى لم يخفض رأسه اصلا بل صار يأخذ ما يرفعه ويلصقه بجهته للركوع والسجود او خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض الركوع لم يصح لعدم الايماء لهما والسجود **(قوله** وان تعذرا القعود) اى قعوده بنفسه او مستندا الى شيأ كإمر **(قوله** ولو حكما) كإلو قدر على القعود ولكن بزغ الطيب الماء من عينيه وامره بالاستلقاء اياما اجزاء ان يستاقى ويومى لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس بجر عن البدائع وسيأتى **(قوله** ورجلاه نحو القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه الى المشرق ورجلاه الى المغرب اه اقول هذا يتصور في بلادهم المشرقية كبخارى وما والاها فان قبلتهم

٢ قوله مرفقة هي المخذة بكسر الميم فيهما كما في الحلية اه منه

لقربه من الارض (ويجعل سجوده اخفض من ركوعه) لزوما (ولا يرفع الى وجهه شيأ يسجد عليه) فانه يكره تحريما (فان فعل) بالبناء للمجهول ذكره العيني (وهو يخفض برأسه لسجوده اكثر من ركوعه صح) على انه ايماء لا سجود الا ان يجد قوة الارض (والا) يخفض (لا) يصح لعدم الايماء (وان تعذرا القعود) ولو حكما (وما مستاقيا) على ظهره (ورجلاه نحو القبلة) غير انه ينصب ركبته

جهة المغرب عكس البلاد المغربية اما في بلادنا الشامية ونحوها اذا استأق متوجها للقبلة يكون اعرب عن يمينه واشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين على ما في الخلاصة **(قوله لا كراهة الخ)** هي كراهة تنزيهية ط **(قوله ويرفع رأسه يسيرا)** اي يجمل وسادة تحت رأسه لان حقيقة الاستقاء تمنع الاحياء عن الائمة فكيف بالمرضى بحر **(قوله)** الامين او الايسر) والامين افضل وبه ورد الاثر امداد **(قوله)** والاول افضل) لان المستأق يقع ابتأوه الى القبلة والمضطجع يقع منحرفا عنها بحر **(قوله)** على التعمد) مقابله ما في الفتية من ان الاظهر انه لا يجوز الاضطجاع على الجانب للقادر على الاستقاء قال في التهر وهو شاذ وقيل في البحر وهذا الاظهر خي والظاهر الجواز اه وكذا ما روى عن الامام من ان افضل ان يصلي على شقه الامين وبه قالت الائمة الثلاثة ورجحه في الحلية لما ظهر له من قوة دليله مع اعترافه بان الاستقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات **(قوله)** بان زادت على يوم وليلة) اما لو كانت يوما وليلة او اقل وهو يعقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الايضاء بها كالمسافر اذا افطر ومات قبل الاقامة كما في الزبلي قال في البحر وينبغي ان يقال بحمله ما اذا لم يقدر في مرضه على الائمة بالرأس اما ان قدر عليه بعد عجزه فانه يلزمه القضاء وان كان موسعا لتظهر فائده في الايضاء بالاطعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل تغليب الاحياء في الاصول اتقدح في ذهنه ان يحاق القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايضاء به ان قدر عليه بطريق وسقوطه ان زاده **(قوله)** في ظاهر الرواية) وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان يعقل وتحجفي الهداية وهو من اهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التجنيس فصحح الاول كعامة اهل الترجيح كقاضيخان وصاحب المحيط وشيخ الاسلام وفخر الاسلام ومال اليه المحقق ابن المهام في عبارته التي نقلناها آتفا ومشى عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من ان القاعدة العمل بما عليه الاكثر **(نتية)** جعل في السراج المسئلة على اربعة اوجه ان زاد المريض على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء اجماعا والا وهو يعقل قضى اذا صح اجماعا وان زاد وهو يعقل او لا وهو لا يعقل فعلى الخلاف **(نتية)** في البحر عن الفتية ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم اه وقدمه الشارح قبل هذا الباب واوضحناه **(قوله)** لا يكره الخ) بل لا بدعنه من القدرة **(قوله)** وافاد الخ) الاول ذكره قبل قوله وان تعذر الائمة الخ لان فيه سقطت الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان **(قوله)** سقوط الشرائط) اي كالاتقيل وستر العورة والطهارة من الحث بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لان فاقد الطهورين يؤخر عند الاماء ويشبه عندها والمنشبه غير مصل افاده الرحي لكن سيأتى في مقطوع اليدين والرجلين تصحيح انه يصلي بلا طهارة **(قوله)** الاول) المعجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق المعجز عن تحصيل الاركان فلو لم يقدر المريض على التحول الى القبلة بنفسه ولا غيره صلى كذلك ولا اعادة عليه بعد البر في ظاهر الجواب كالمعجز عن الاركان بدائع وتامة في البحر وسيأتى آخر الباب ما لو كان تحت ثياب نجسة **(قوله)** ولا يعيد اي في سقوط الشرائط او الاركان لعذر سيأتى بخلاف ما لو كان من قبل البعد على مامر

قوله من المحققين هو  
تفتي ابن امير حاج في  
الحلية اه منه

لكراهة مد الرجل الى  
اقله ويرفع رأسه يسيرا  
ليسير وجهه اليها (او على  
جنبه) الامين او الايسر  
وجهه اليها (والاول  
فصل) على التعمد (وان  
يعذر الائمة) برأسه  
(وكررت الفوائت) بأن  
زادت على يوم وليلة  
(سقط القضاء عنه) وان  
كان فيهم في ظاهر الرواية  
(وعليه الفتوى) كما في  
الظهيرية لان مجرد العقل  
لا يكفي لتوجيه الخطاب  
وافاد بسقوط الاركان  
سقوط الشرائط عند  
المعجز بالاولى ولا يعيد  
في ظاهر الرواية بدائع

(ولو اشتبه على مريض

أعداد الركعة في السجدة،  
للمناس يلحقه بالركعة  
الاداء) ولو أداها بتلفين  
غيره ينبغي أن يحرمه كذا  
في الفتية (ولم يمه بعينه  
وقلبه وحاجبه) خلاه  
لزفر (ولو عرض له مرض  
في صلاته يتم بمقادر) على  
التمتع (ولو صلى قاعدا  
بركوع وسجود فصح في  
ولو كان) يصلي (بالإيماء)  
فصح لا يبي إلا إذا صح  
قبل أن يركع (ولو كان يركع  
والسجود) (كلو كان يوم)  
مضطجعا ثم قدر على  
القعود ولم يقدر على الركوع  
والسجود) فإنه يستأنف  
(على اختار) لأن حالة  
القعود أقوى فلم يجز بناؤه  
على الضعيف (وللمضطوع  
الانكساء على شيء) كصا  
وجدار (مع الاعاء) أي  
التعب بلا كراهة وبدونه  
يكراه (و) له (القعود)  
بلا كراهة مطلقا هو الأصح  
ذكره الكمال وغيره (على  
الفرض في فلت) جار  
(قعدا بلا عذر صح)  
غلبة العجز

مصاب

في الصلاة في السفينة

(٢ قوله بالنساء الخ)

هكذا نسخة الخشي ببناء

ولعل الصواب بالإيماء

تأمل اه

تفصيله في الطهارة وشمل ما لو عجز عن القراءة وفي البحر عن الفتية ولو اعتقل لسانه يوما له  
فصل صلاة الأخرس ثم انطلق لسانه لا يلزمه إعادة اه والظاهر أن قوله يوما وليلة لا  
يحل توهم لزوم إعادة إذا زاد على ذلك لا يلزم إعادة لدخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه  
على مريض الخ) أي بأن وصل إلى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاستباه  
لأن ذلك يحصل للصحيح (قوله ينبغي أن يحرمه) قد يقال أنه تعام وتعلم وهو مفسد كذا قدراً  
من المصحف أو علمه لسان القراءة وهو في الصلاة ط قات وقد يقال أنه ليس بتعام وتعلم بل هو  
تذكير أو إعلام فهو كإعلام المبلغ بانتقالات الإمام فتأمل (قوله كذا في الفتية) الإشارة إلى  
ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يؤم الخ) الأول ذكره قبل مسألة الفتية لارتباطه بما  
قبلها ففصله ما وقع في المتن بعبارة الفتية غير مناسب (قوله خلافاً لزفر) فعنده يومى بحاجبه  
فإن عجز فبعينه فإن عجز فبقائه بحر (قوله يتم بمقادر) أي ولو قاعدا مومناً أو مستلقياً (قوله  
على التمتع) وعن الإمام أنه يستقل لأن تحريره العقد موجهة للركوع والسجود فلا يجوز  
بالإيماء قال في التهر والصحيح المشهور هو الأول لأن بناء الضعيف على القوى أولى من الأيمان  
بالكل ضعيفاً (قوله بنى) أي على ما صلى فيه صلاته قائماً عندها وقول محمد يستقبل بناء على  
عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد عنده وقدر نهر (قوله ولو كان يصلي بالإيماء) أي قائماً أو قاعداً  
أو مستلقياً أو مضطجعا كاهو قضية الإطلاق ح (قوله فصح) أي قدر على الركوع والسجود  
قائماً أو قاعداً ح (قوله لا يبي) لأن اقتداء الراعي والساجد باليومى لا يجوز فكذا البناء  
درر (قوله إذا صح قبل أن يومى الخ) لأنه لم يؤدركنا بالنساء ٢ وأما هو مجرد تحريرة  
فلا يكون بناء القوى على الضعيف بحر وهذا ظاهر فيها إذا افتتح قائماً أو قاعداً بقصد الأيماء  
ثم قدر قبل الأيماء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً أما إذا افتتح مستلقياً أو مضطجعا  
ثم قدر قبل الأيماء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً فإنه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح  
لأن حالة القعود أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليهما  
بالأولى تأمل (قوله وللمضطوع الخ) لعل وجهه أن التلوع قد يكثر كالتهدج فيؤدى إلى  
التعب فلم يكراه له الانكساء بخلاف الفرض فإن زمنه يسير والأفقرض أن يحرم فقد مر حكمه  
وأن تعب بالظواهر أنه لا يكراه له الانكساء تأمل (قوله وبدونه يكراه) أي اتفاقاً لما فيه من إساءة  
الأدب شرعية وفتية وغيره وظاهره أنه ليس فيه نهى خاص فتكون الكراهة تغزيبية تأمل (قوله  
وله القعود) أي بعد الافتتاح قائماً (قوله بلا كراهة مطلقاً) أي بعذر وبدونه مأمع العذر  
فاتفاقاً وما بدونه فيكره عند الإمام على اختيار صاحب الهداية ولا يكراه على اختيار فيجر الإسلام  
وهو الأصح لأنه مخير في ابتداء بين القيام والقعود فكذا في الانتهاء وأما الانكساء فإنه مخير فيه  
ابتداء بلا عذر بل يكراه فكذا الانتهاء وما عدهم فلا يجوز أن تمامها قاعداً بلا عذر بعد الافتتاح قائماً  
وهذا إن قصد في الركعة الأولى أو الثانية أما في الشفع الثاني فينبى أن يجوز عندها أيضاً في غير  
سنة الظهر والجمعة وتامة في شرح المنية (قوله جار) أي سائر احترازاً عن المربوط (قوله  
قاعداً) أي ركع ويسجد لا مومناً اتفاقاً بحر (قوله غلبة العجز) أي لأن دوران الرأس فيها غالب

والغالب كالتحقق فاقيم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث شرح النية  
ولذا ذكرنا مسألة الصلاة في السفينة في باب صلاة المريض **(قوله)** واساءه اشار الى ان القيام  
افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والحجج افضل ان امكنه لانه امكن لقلبه بغير وشرح  
النية **(قوله)** وهو الاظهر وفي الحلية بعد سوق الأدلة والاظهر ان قولهما اشبه فلا جرم ان  
في الحاشي القديسي وبه نأخذاه **(قوله)** والمربوطة في الشط كالشط ) فلا تجوز الصلاة  
فيها قاعدا اتفاقا وظاهر ما في الهداية وغيرها الجواز قائما مطلقا أى استقرت على الأرض  
اولا وصرح في الايضاح بتمعه في الثاني حيث امكنه الخروج الحاقا لها بالدابة نهر واختاره  
في المحيط والبدائع وبحر وعزاء في الامداد ايضا الى جمع الروايات عن المصنف وحزم به في نور  
الايضاح وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلاة فيها سائرة مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة  
الثلاث عنها غافلون شرح النية **(قوله)** في الاصح احتراز عن قول البعض بأنه لا فرق بينها  
وبين السائرة كفى النهر **(قوله)** والافكاو اقفة ) أى ان لم تحركها الريح شديدا بل يسيرا  
شككها كالواقفة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كفى الامداد **(قوله)** ويلزم  
استقبال القبلة الخ ) اى في قولهم جميعا بغير وان يحجز عنه يسلك عن الصلاة امداد عن جمع  
الروايات ولعله يسلك ما لم يخف خروج الوقت لما تقر من ان قبلة العاجز جهة قدرته وهذا  
كذلك والافكا الفرق في تأمل وانما يلزم الاستقبال لانها في حقه كالبيت حتى لا يتطلع فيها  
مومساع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب الدابة كذا في الكافي شرح  
النية **(قوله)** مربوطتين ) أى مقرونتين لانهما بالاتفاق مزارتا كنى واحد وان كانتا  
منفصلتين لم يحجز لان تحلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سفينة  
واقفة والمتقدمون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح بحر وتقدم الكلام  
على الصلاة على الدابة والعجلة في باب التوابع **(قوله)** ومن جن واغنى عليه ) الجنون آفة  
تسلب العقل والانغماء آفة تسترط **(قوله)** وقت صلاة ) مرفوع على انه فاعل زاد  
او منصوب على انه ظرف لزيد وفاعل زاد ضمير الجنون ح عن القهستاني واعتبر الزيادة  
بالاوقات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الامام فاذا  
اسباه ذلك قبل الزوال ثم افاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني  
لالتاثل بحر والمراد بالساعات الازمنة لا ما تعارفه اهل التجوم درر اى من كون الساعة خمس  
عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وان قل كفى غرر الافكار والبرجندى  
اسماعيل **(قوله)** ان لافقه وقت معلوم ) مثل ان يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى  
قليلًا ثم يعاوده فيغنى عليه تعتبر هذه الافقة ليمثل ما قبلها من حكم الانغماء اذا كان اقل  
من يوم وليلة وان لم يكن لافقه وقت معلوم لكنه يفيق بغنة فيتكلم بكلام الانصحاء ثم  
يفغى عليه فلا عبرة بهذه الافقة ح عن البحر **(قوله)** لانه يصنع العباد ) اى وسقوط القضاء  
عرف بالانحر اذا حصل بأفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعاله وعند محمد يسقط القضاء  
بالبنج والدواء لانه مباح فصار كالمريض كفى البحر وغيره والظاهر ان عطلت الدواء على البنج  
عطلت تفسير وان المراد شرب البنج لاجل الدواء اما لو شربه للسكّر فيكون معصية بضمه

( واساءه ) وقلا لا يصح  
الا بعذر وهو الاظهر  
رهان ) والمربوطة في  
الشط كالشط ) في الاصح  
( والمربوطة باحة البحر  
ان كان الريح بغير كفا شديد  
فكلا السائرة والافكاو اقفة )  
ويلزم استقبال القبلة عند  
الافتتاح كذا دارت ولواؤ  
قوما في فاكين مربوطتين  
صح والا ( ومن جن او  
اغنى عليه ) ولو بفرع  
من سبع او آدمى ( يوما  
ويسئلة قضى المجلس وان  
زاد وقت صلاة ) سادسة  
( لا ) لاجل جرح والافاق في  
المدّة فان لافقه وقت  
معلوم قضى والا ( زال  
عقله ببنج او خر ) او دواء  
( زعمه القضاء وان طالت )  
لانه يصنع العباد



كالخمر وانه لو شرب الخمر على وجه مباح كما كراه يكون كالبنج فيجربى فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالنزع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم ان سببه ضعف قلبه وهو مرض اى فهو سببى (قوله كالنوم) اى فانه لا يسقط القضاء ايضا لانه لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا حرج في القضاء بخلاف الانعام لانه مما يمتد عادة بجر (قوله وبوجهه جراحة) لم يذكره في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كباقي (قوله ولا تيمم) عطف خاص على عام (قوله وقيل لاصلاة عليه) اختاره صاحب الدرر في منته وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لاصلاة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يوضئه بأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والا وضع وجهه ورأسه في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصل كذا في التارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ اى ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على انه لا جراحة فيه وبه علم ان قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد لان المدار على العجز عن الطهارة ولذا استشهد قاضيجان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز عن الايماء بالرأس وان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطأ بما ذكره محمد فيمن قطعت يده من المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول الثانى المحكى في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير) بأن وجد ما يتعلق به او كان ماهرا في السباحة بجر (قوله والا لا) اى لا يلزمه الاداء ويعذر بالتأخير بجر (قوله امره الطيب) اى السلم الحاذق كذا كروه في الصوم (قوله ابزغ) فتح الباء الموحدة وسكون الزاى والعين المعجمة في القاموس بزغ الحاسم شرط ويجوز ان يكون بالنون والعين المهملة ح (قوله من ساعته) المراد بها ان يكون بحيث لو نوضا وصلى يخرج من النجاسة القدر المانع قبل فراغه من الصلاة كما مر تحريره قيل باب الانجاس (قوله الا ان يلحقه مشقة تحريكه) عبارة البحر عن الخلاصة الا انه يزداد مرضه اه والظاهر انه غير قيد كما اشار اليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام اول الباب والله تعالى اعلم

### باب سجود التلاوة

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو (قوله من اضافة الحكم الى سببه) الحكم هو وجوب السجود لا لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان اولى او ان الحكم بمعنى المحكوم به ط (قوله يجب) اى وجوبا موسعا في غير صلاة كسأنى ولا يجب على المختصر الايصاء بها وقيل يجب قبة والثانى بالقواعد البق نهر والظاهر انه يخرج عنها كصلاة فرض أو صوم يوم لانه المعهود تأمل رحمتي ثم رأيت مصرحاً به في التارخانية مع تصحيح عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتز عموما لو كتبها او تهجأها فلا سجود عليه كسأنى (قوله اى اكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذى جزم به في نور الايضاح في السراج وهل تجب السجدة بشرط قراءة جميع الآيات ام بعضها فيه اختلاف والصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة او بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا ان قرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها الا الحرف الذى في آخرها لا يجب عليه

كالنوم (ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد هو الاصح) وقد مر في التيمم وقيل لاصلاة عليه وقبل يلزمه غسل موضع القطع (فروغ) \* امكن الغريق الصلاة بالايماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا \* امره الطيب بالاستلقاء لبزغ الماء من عينه صلى بالايماء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس \* مريض تحته ثياب نجسة وكابسط شئ تحس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا ان يلحقه مشقة بجر كـ

\* (باب سجود التلاوة)

من اضافة الحكم الى سببه (يجب ب) سبب (تلاوة آية) اى اكثرها مع حرف السجدة

السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي انه لا بد من قراءة الآية تمامها كما يفهم من اصلاق المتن ويأتي قريباً مما يفهمه الا ان يقال سبق كلام فريضة على ان المراد بقوله الاخرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واصلاق الحرف على الكلمة شائع في عرف اقرء **(قوله من اربع عشرة آية)** بيان لآية في قوله تلاوة آية **(تبييه)** السجود في سورة النمل عند قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العامة بتشديد الاء عند قوله تعالى االسجدوا على قراءة الكسائي بالتخفيف وفي ص عند وحسن مآب وهو اولى من قول الزبائى عند وانا بمانذركه وفي حم السجدة عند وهم لا يسأمون وهو المروى عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي عند ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب على ومروى عن ابن مسعود وابن عمر ورجحنا الاول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة لانها لو وجبت عند تعبدون فالتأخير الى لا يسأمون لا يضر بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب فتوجب نقصاناً في الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص فيما فناه اصلا كما في البحر عن البدائع امداد ملخصاً وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجعه والظاهر ان هذا الاختلاف مبنى على ان السبب تلاوة آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتن وان المراد بالآية ما يشمل الآية والآيتين اذا كانت الثانية متعلقة بالآية التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينافي ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة مع كفة قبله او بعده لا يقال ما في السراج بيان موضع اصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب الاداء او بيان لموضع السنة فيه لا نقول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سبأني وما مر في ترجيح مذهبن من قولهم لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله ايضا في الفتح وغيره يدل على ان الخلاف بيننا وبين الشافعي في موضع اصل الوجوب وانه لا يجب السجود في سورة حم السجدة الاعند انتهاء الآية الثانية احتياطاً كما صرح به في الهداية وغيرها لان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجدها بعد الآية الاولى لا يكفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر ان ما في السراج خلاف المذهب الذي مشى عليه السراج والمتون تأمل **(قوله)** لا قترانها بالركوع لان السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاتية كما في قوله تعالى واسجدوا واركعوا بدائع **(قوله)** خلاه للشافعي واحمد حيث اعتبرا كلاماً من سجدة الحج ولا يعتبر اسجدة ص كما في غير ذلك اذ كان **(قوله)** وبني مالك سجود المفصل اى من الحجرات الى الآخر وفيه سورة النجم والاشراق والعلق فيكون السجود عنده في احدى عشرة **(قوله)** بشرط سماعها فلا تنجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة شرح حاشية **(قوله)** فالسبب التلاوة الخ اى التلاوة الصحيحة وهي المصدرة ممن له اهلية التعيين كاذكره غير واحد من المشايخ حلية وسبأني بحترزه في قول المصنف فلا تنجب على كافر الخ قلت ويدنى ان يزداد قيد آخر وهو كونها الاجرة فيها احترازاً عن تلاوة المؤمن ومن تلاه بالركوع او سجوده او يشهده فانه لا سجود عليهم بتلاوته فحجروهم عنها كسبأني ثم اعلم ان التلاوة سبب في حق التالي وغيره واختاف في السماع فقبل هو شرط في حق السامع لاسبب وتخصه في الكافي والمحيط والفتنيرية وقبل هو سبب ثان في حقه واليه ذهب في الهداية والبدائع وسببه الشارح

(من اربع عشرة آية)  
اربع في النصف الاول  
وعشر في الثاني (منها  
الى الحج) اما ثابته  
فصلاتية لا قترانها  
بالركوع (وص) خلافاً  
للشافعي واحمد ونفي مالك  
سجود المفصل (شرط  
سماعها) فالسبب التلاوة

على ترجيحه وذكر في المحتج ان موجب السجدة احد ناله الاوله وسمع والاثمة  
وظاهره انها اسباب ثلاثة وبه صرح في الخلية واختار المصنف في الكافي وزاد عليه سببا  
آخر وهو الائتماء فالسبب عنده شيان التلاوة والائتماء كما صرح بذلك في منج وصرح ايضا  
بان السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح  
ما يفيد ان الائتماء شرط ايضا كالسمع كما يظهر قريبا **(قوله)** وان لم يوجد السماع ( اى  
ناجعل كابدل عليه قوله كتلاوة الاسم والا فيكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض او  
يسمعه من قرب اذنه الى فقه شرط كما هو مذهب الهندوانى وهو الصحيح خلافا للكرخي المكتفى  
بتصحيح الحروف ح قالت وبه صرح في الحاشية **(قوله)** في حق غير التالي ( اى عند فقد الائتماء  
فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كسبائى وانما ترك التقييد بذلك  
اعتادا على ما ذكره المصنف عقبه ففهم **(قوله)** ولو بالفارسية ( مابغة على ما فهمه  
كلامه من وجوبها على السامع فيلوجوبها عليه ولو تليت بالعربية بالاولى لاعتنى قوله والسماع  
شرط اذا تظاهر فيه الاولوية ففهم **(قوله)** اذا اخبر ( اى بانها آية سجدة سواء فهمها اولا  
وهذا عند الامم وعندنا ان علم السامع انه يقرأ القرآن لزمته والا فلا بحر وفي التقييد وبه  
يفى وفي النهر عن السراج ان الامام رجع الى قولهما وعليه الاعتقاد اه والمراد من قوله ان  
علم السامع ان يفهم معنى الآية كفى شرح المجمع حيث قل وجبت عليه سواء فهم معنى الآية  
اولا عنده وقالوا ان فهمها وجبت والا فلا لانه اذا فهم كان سامعا للقرآن من وجه دون  
وجه اه ملخصا اما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه اولا لكن لا يجب على  
الانجى ما لم يعلم كفى الفتح اى وان لم يفهمه **(قوله)** او بشرط الائتماء اى ان سجدها الامم  
والا فلا تزمه وان سمعها منه شرح آية **(قوله)** فانه سبب) صوابه فانه شرط ليوافق قوله  
او بشرط وقوله ايضا اى كما ان السماع شرط نعم صرح في المنج بان السبب شيان التلاوة  
والائتماء كما قدمناه وعابه فقوله او الائتماء معطوف على قوله تلاوة آية فن كان مراد الشارح  
موافقته كان عليه ان يسقط قوله بشرط والا كان عليه ان يقول فانه شرط لوجوبها ايضا  
**(قوله)** ولم يحضرها ( اى بان تلاها قبل ان يحضره ) يقتضى به **(قوله)** لم يتابعه ( في البحر عن  
التجسس التالى والسماع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فثانية الحج ليست سجدة عندنا  
خلاف الشافعى لان السامع ليس يتابع للتالى تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا سرقة بينهما  
اه وظاهره انه يتبعه فيها لو كان في الصلاة لكونه تابعا تحقيقا افاده ط وقد تقدم في واجبات  
الصلاة انه يجب المتابعة في المجتهد فيه لافى المقلوع بنسخه او بعدم سنه كزيادة تكبيرة  
خامسة في الجنازة وكفتوت الفجر وتقدم الكلام على ذلك هناك والظاهر ان هذه  
السجدة من المجتهد فيه اى مما للاجتهاد فيه مساه تامل **(قوله)** لم يسجد المصلى ( اى المصلى  
صلاته سواء كان هو اى المؤتم التالى او كان امامه او مؤتما امامه بدليل قول المتن فيما سبأى  
ولا من مؤتم لو كان السامع في صلاته والاولى اسقاط المصلى ليعود الضمير على المؤتم التالى  
للا يتكرر قول المصنف الآتى ولا من المؤتم الخ ولان المصلى يشمل المصلى غير صلاته كامام  
غير امامه ومقتضى ومفرد مع اهم كغير المصلى اصلا من قسم الخارج كما افاده ح اى فانهم

وان لم يوجد السماع كتلاوة  
الاسم والسماع شرط في  
حق غير التالي ولو بالفارسية  
اذا اخبر ( او ) بشرط  
( الائتماء ) اى الاقداء  
( بمن تلاها ) فانه سبب  
لوجوبها ايضا وان لم  
يسمعه ولم يحضرها  
للمتابعة ( ولو تلاها مؤتم  
لم يسجد ) المصلى ( اصلا )  
لا في الصلاة ولا مذهب  
( بخلاف الخارج )

يسجدونها بعد الخراج من صلاتهم لا يأتى ذلك في حال النسيء ولو سجدوا على من نسيه لم يسجد فيها بل بعدها ويأتى تمام الكلام من ذلك هنا (قوله لأن الحجر ثبت لمعينين) وهم الامام ومن معه وفيه ان الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وأما الحجر على المقتدين به فلا يظهر التعليل بما في شرح التنية وغيرها انه ان سجد الامام يلزم انقلاب الشروع تابعا والائتمار بخلافهم لان خلاف من ليس معهم في صلاتهم اعمده حجيجه بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل) اى الخارج معهم اى في صلاتهم سقطت السجدة عنه سمعناهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة اخرى غير ركعة التلاوة (قوله للحجر فيها عن القراءة) قال المرغيناني وعندى انها تحب وتأتى فيه نحر عن الزيايى قالت وفي التشهد بحث مقدسى اى لان الدراجها في الركوع او السجود ممكن بخلاف التشهد ويمكن ان يكون المراد بقوله تأتى فيه انه يؤدونها في ذلك الموضع الذى تلاها فيه لابعده لكن في الابداد وقال المرغيناني عليه السجود وتأتى بالركوع والسجود الذى هو فيه كذا في شرح الديري فعليه يسجد لو كان تاليا في التشهد اه اقول هذا يؤيد الاول ثم لا يخفى ان القول بوجودها عليه اظهر لانه منهى عن القراءة فيها كالجنب لا يحجور كالمتدى وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى بان الاول منهى عنها فجنب عليه السجدة لان النهى لا ينافى الوجوب والمقتدى محجور لتفادى تصرف الامام عليه وتصرف المحجور لاحكامه واما الحائض فلا تحب عليها بتلاوتها لانها ليست اهلا للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى ان التالى في ركوعه مثلا اهل للوجوب وليس له امام يحجر عليه فيدبني ترجيح الوجوب عليه واعلم ذلك وجه اختيار الامام المرغيناني ثم رأيت في حاشية المدنى نقل عن شيخه ميرفى في حاشية الزيايى انه رجح كلام المرغيناني بما ذكرنا والله اعلم والظاهر ان من هذا القليل مافى الفيض لو سجد للتلاوة وقرأ في سجوده آية اخرى لم تحب السجدة تأمل (قوله بشروط الصلاة) لانها جز من اجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز ادائها بالتيمم الا ان لا يجدها لان شرط صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية الفوت ولم توجد لان وجوبها على التراخي وكذا بشرط لها الوقت حتى لو تلاها او سمعها في وقت غير مكروه فأدائها في مكروه لا تجزبه لانها وجبت كاملة الا اذا تلاها في مكروه وسجدها فيه اوفى مكروه آخر جاز لانه ادائها كما وجبت وكذا التنية لانها عبادة فلا تصح بدونها بدائع قال في الحلبة الا اذا كانت في الصلاة وسجدها على الفور كما صرحوا به وكأنه لانها صارت جزءا من الصلاة فانسحب عليها نيتها (قوله خلا التحريمه) لانها لتوحيد الافعال المختلفة ولم توجد بدائع وحلية ونحر اى فان الصلاة افعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود وبالتحريمه صارت فعلا واحدا وأما هذه فاهيتها فعل واحد فاستغنت عن التحريمه فافهم (قوله ونية التعيين) اى تعين انها سجدة آية كذا نهر عن الفتية واما تعين كونها عن التلاوة فشرط كما تقدم في بحث التنية من شروط الصلاة الا اذا كانت في الصلاة وسجدها فورا كما علمته (قوله وبفسدها ما يفسدها) اى ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام والقهقهة و عليه اعادتها وقيل هذا قول محمد لان العمرة عنده تمام الركن وهو الرفع والعبرة عند ابى يوسف

لان الحجر ثبت لمعينين فلا عدوهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا في ركوعه او سجده او تشهده للحجر فيه عن القراءة (شروط الصلاة) المتقدمة (خلا التحريمه) ونية التعيين وبفسدها ما يفسدها وركنها السجود او بدله

للوضع فينبغي ان لا يفسدها وفي الخاتمة انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاق الا انه لا وضوء عليه في الفقهية وكذا محاذاة المرأة لانفسدها كصلاة الجنازة ولو نام فيها لاتنقض طهارته كاصلية على الصحيح بحر (قوله كركوع وصل) قيد المصلي لانه لو اتلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزيه قياسا واستحسانا كما في البدائع وهو المروي في الظاهر كما في البرازية خلافا لما سيقله الشارح عن البرازية فانه تحريف تبع فيه النهر كما ستعرفه ففهم (قوله واما مريض) اي ولو اتلاها في الصحة كما في شرح المنية (قوله وراكب) اي اذا اتلاها او سمعها راكبا خارج المصروعان نزل بعدها ثم ركب اما لو وجبت على الارض فانها لا تجوز على الدابة لانها وجبت نائمة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أي تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن ابي حنيفة لا يكبر اصلا وعنه وعن ابي يوسف يكبر الرفع لا الوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخانية وفي الحجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة قال في الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اهـ (قوله جهرا) اي يرفع صوته بالتكبير زيلعي اي فيسمع نفسه به منفردا ومن خلقه اذا كان معه غيره ط (قوله وبين قيامين مستحيين) اي قيام قبل السجود ليكون خروجا وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر الى المضمرات وقال ان الثاني غريب وذكر الحارثي الرملي عن خط المصنف ان صاحب المضمرات عزاه الى الظهيرية وانه راجع نسخته الظهيرية فلم يجد القيام الثاني فيها اهـ اقول قد وجدته في نسختي ونسخه واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد اهـ وكذا عزاء اليها في التارخانية وشرح المنية فالظاهر ان في نسخة المصنف سقطا فنبه ووجه غرابته انه انفرد بذكره صاحب الظهيرية ولذا عزاه من بعده اليها فقط (تمة) ويندب ان لا يرفع السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا السامعون بالاصطفاف ولا تفسد سجدهم بفساد سجده وفي النوادر يتقدم ويصطفون خلفه وتامة في الامداد (قوله في الاصح) قال في فتح القدير ينبغي ان لا يكون ما صحح على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحان ربى الاعلى او نفلا قال ماشاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لى عندك بها اجرا وضع غنى بها وزرا واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اثر من ذلك اهـ وافره في الحلية والبحر والنهر وغيرها (قوله لانها من اجزاها) اي من جنس اجزاء الصلاة او المراد في بعض المواضع كما اذا تليت في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره فيشترط لوجوبها اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفاس اهـ (قوله كالاصم) نبه على عيبه الحطوور بالبال اعلم غيره بالاولى ح (قوله اذا اتلا) اما اذا رأى قوماسجدوا فلا تجب عليه امداد عن التارخانية (قوله كالجنب) ظاهره انه ليس اهلا للوجوب اداء وليس كذلك رحى نعم السكران والتائم كل منهما ليس اهلا للاداء اذا استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله قائما حكما زجرا له ولهذا تلزمه العبادات كما في المحيط ومفاده انه لو سكر من مباح

كر كركوع وصل واما مريض وراكب (وهي سجدة بين تكبيرتين) مسنوتين جهرا وبين قيامين مستحيين (بالرفع يد وتشهد وسلام وفيها تسليح السجود) في الاصح (على من كان) منسلق يجب (اهلا للوجوب الصلاة) لانها من اجزاها (اداء) كالاصم اذا اتلا (او قضاء) كالجنب والسكران

سمع عليه أو كره عليه لم يجب عليه أدائها أو سمعها إذا كان بخال لا يميز ما يقول وما  
 سمع حتى أنه (يشد كرهه بعد مسجود حاية) **(قوله)** والثالث (أي إذا أخبر أنه قرأها في حالة  
 وموجب عليه وهو الأصح شارحاً في الدرية لا يلزمه هو الصحيح إمداد فقيه اختلاف  
 الصحيح وأما لزومها على السامع منه أو من أغنى عليه ففقل في الشرع بلالية أيضاً اختلاف  
 لزومها تصحيح وكذا من الخنوع وسيأتي بيانه قريب **(قوله)** لأنهم ليسوا أهلاً لها أي الصلاة  
 أي فوجبها بتقدير مضاف وفيه من المسخ لهما أي للأداء والقضاء وهذا ظاهر في الخنوع  
 المصق لعدم ما يزدخونه على يوم وليلة فقطضاء الوجوب كسأني **(قوله)** وتجب بتلاوتهم  
 أي وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم **(قوله)** يعني المذكورين (أي الأصم والفصاح  
 وما بينهما) **(قوله)** خلا الخنوع (هذا ما مضى عليه في البحر عن البدائع قال في الفتح لكن ذكر  
 شيخ الإسلام لا يجب بالسمع من يحنون وأنهم أو طير لأن السبب سماع تلاوة وخبرتها  
 لا يميز ولا يوجد وهذا التعليل بقصد التقصص في القضي فيمكن هو المعنى إن كان ميمراً وجب  
 سماع منه والأفلا ه واستحسنه في الحجة **(قوله)** المطلق) بالكسر كما في المغرب وفي  
 ترموز أطلقه غصاه ومنه الخنوع المصق والحمى المصقة اه والمراد به الملازمة الممتد  
 والذي حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القدير وتبعه في البحر أن قدر الامتداد المسقط في  
 الصلوات بصير ورثتها ستعند محمد وفي الصوم باستغراق الشهر إليه ونهاره وفي الزكاة باستغراق  
 الخول ه ويظهر منه ومن قول المصنف على من كان أهلاً لوجوب الصلاة أن التلاوة  
 كاصلاة في ذلك لكن اشتراط به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الشارح ما زاد على يوم وليلة  
 وكان لا يزول فإنه حمل الخنوع على ثلاث مراتب قصراً وهو ما لا يزيد على يوم وليلة وكاملاً  
 غير مطلق وهو ما يزيد على ذلك لكنه قد يزول وكاملاً مطلقاً وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول  
 واحتمل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو التوفيق بين كلامهم فإنه نقل عن تجميع الجامع  
 عدم الوجوب بالسمع من الخنوع وعن الحاية الوجوب وعن النوادر أنه إذا قصر فكان  
 يوماً وليلة أو قل يلزمه السجود بتلاوه أو سمعها أي وإذا وجبت عليه تحجب على من سمعها  
 منه لا يثبت كذا في الدرر أن القاصر يجب السجود بتلاوه عليه وعلى من سمع منه وهو ما في  
 النوادر والتكامل أعبر المصق لا يجب عليه بتلاوته بل على سماعه وهو ما في الحاية والمطبق  
 لا يجب عليه ولا على سماعه وهو ما في التاميز وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق  
**(قوله)** فلا يجب بتلاوته) أي على من سمعه كما لا يجب عليه نفسه **(قوله)** لعدم اهليته) يرد عليه  
 القضي أنه يجب على من سمعه مع عدم اهليته ط **(قوله)** تلزمه تلاوة أو سمع) أي لأنه أهل لوجوب  
 قضاء الصلاة وإذا تلزمه تلزم من سمع منه لا يكره في شرح الشيخ اسمعيل كل من وجب  
 عليه بالسمع من غيره وجب على الغير بالسمع منه لا عكس **(قوله)** وإن أكثر) أي من يوم وليلة  
 يعني ولا يمكن مطلقاً بغيرية المقابلة وهذا ثالث الأقسام **(قوله)** لكن الح) استدرك على ما حرره  
 خسر وصاحب الدرر وهو مرمه حاصل ما ذكره الشرح بلال في حاشيته عليه أن ما ذكره من  
 تقسيم الخنوع إلى ثلاثة أقسام مختلف للكلام الأصوليين أنه قسمن فقط مطبق وغيره وإن  
 غيره المصق كما لا يزول غير مالا من ساعة إلا ويرحى زواله وإن في السماع من

و... (المتن) على ما  
 وصي وحنون وحلف  
 وغداً قرأ أو سمعوا  
 لا... ليسوا أهلاً لها  
 (وتجب بتلاوتهم) يعني  
 المذكورين (خلا الخنوع  
 المصق) فلا يجب بتلاوته  
 عدم اهليته أو قصر خنوعه  
 وكان يوماً وليلة أو قل  
 تلزمه تلاوة أو سمع وإن أكثر  
 لا يلزمه بل تلزم من سمعه  
 على ما حرره مثلاً خسر  
 لكن حرره بمرسلاً  
 باختلاف الرواية

الجنون روايتين مصححتين حكاهما في الجوهرية في التوفيق ان يحمل ما في الحاشية على رواية وما في التاميز على اخرى اه اقول والظاهر ان هاتين الروايتين في الجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ اسمعيل من تقييدها بمطابق بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهرية حيث قال ولو سمعها من نائم او بمعنى غايه او مجنون فيه روايتان اصحهما لا يجب اه فان المجنون غير المطبق ليس ادنى حالا من النائم والمغمى عليه فالخلاف الجارى فيهما جار فيه ايضا لكون كل منهما من اهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق بلا تقييد بمطابق او غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) يعني عنه ما قدمناه انه يوهم انه في الجوهرية اقتصر على الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يحبك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوها كافي الصحاح (قوله والطير) هو الاسح زباني وغيره وقيل نجب وفي الحجة هو الصحيح تارة خاتية قلت والاكثر على صحيح الاول وبه جزم في نور الايضاح (قوله ومن كل نال حرفا) تذكر مع ما يأتي متاوكانه ذكره تيسرها على ان الاولى ان يذكر هنا (قوله ولا بالتبجي) لانه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الهجاء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لانهما الحروف التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لانه لم يقرأ القرآن امداد عن التجنيس والحاشية ولا تجب بالكتابة بجر (قوله ولا من المؤتم الخ) اى لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه او المقتدى به كالانجب عليه نفسه كامر (قوله بخلاف الخارج) اى عن صلاة المؤتم التالى اماما كان او مؤتما او منفردا او غير مصل اصلا كقصدنا عند قوله ولا من المؤتم (قوله على المختار) كذا في النهر والامداد وهذا عند محمد وعند ابن يوسف على الفور وهما روايتان عن الامام ايضا كذا في العناية قال في النهر وينبغي ان يكون محل الخلاف في الائم وعدمه حتى لو اداها بعد مدة كان مؤديا اتفاقا لاقاضيا اه قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر اى لان الظاهر من الفور ان يكون تأخيرها قضاء قلت لكن سيذكر الشارح في الحج الاجماع على انه لو تراخى كان اداء مع ان المرجح انه على الفور ويأتم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لانه بطول الزمان قد ينساها ولو كانت الكراهة تحريمية لوجب على الفور وليس كذلك ولذا ذكره تحريرا تأخير الصلاة عن وقت القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما اذا كان الوقت مكروها كوقت العلوة (فروع) في التارخائية يستحب لتالى او السامع اذا لم يتمكن السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه الخ) مكرر مع ما قدمناه في قوله خلاا التحريمية تعيين (قوله وتسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب النهر حيث قال وصرحوا بانها لو اخرتها حتى حاضت سقطت وكذا لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الحاشية اه والذي في الحاشية المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومنه ما سيذكره الشارح عن الخلاصة فعم ان المراد السجدة الصلاةية وهى الآتية في ضمن قول المتن الا اذا فسدت بغير الحضي الخ فلا محل لذكرها هنا نعم في التجنيس ما يدل على سقوطها بالحض مطلقا فانه قال اذا قرأت آية السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لان الحضي يتأني وجوبها ابتداء فكذا بقاء وهو نظير المسلم اذا قرأها ثم ارتد سقطت عنه حتى اذا اسلم لا تجب عليه لان الكفر يتأني ابتداء فكذا بقاء اه فأمل (قوله والردة)

ونقل الوجوب بالسامع من الجنون عن الفتاوى الصغرى والجوهرة قلت وبه جزم التمسكتى (لا) نجب (سماعه من الصدى والطير) ومن كل نال حرف ولا بالتبجي اشياء (و) لا (من المؤتم او) كان السامع (في صلاته) اى صلاتة المؤتم بخلاف الخارج كامر (وهي على التراخي) على المختار ويكره تأخيرها تنزيها ويكفيه ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالحض والردة (ان لم تكن صلوية)

فيه ان وقها العذر وما بقي وقته لا يسقط عن المرتداد اذ اصل كماله في الصلاة وقدرها ما لا يقدر عليه في وقتها فليأتمل واحاب بعض الخدق بأن السبب في الصلاة قد يتحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود التلاوة وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام وفيه ان الكلام في سقوطها عن من لم يسجد لافي عدم وجوب الاداءة على من سجدها بل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقدمنا قيل سجود السهو انه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه **(قوله)** فعلى الفور جواب شرط مقدر تقديره فان كانت صوابه فعلى الفور مع تحذير الفور عدم طول المدة بين التلاوة والسجدة بقراءة اكثر من آيتين او ثلاث على ما سياتي حلية **(قوله)** وبأنه يتأخيرها (الح) لاها وجبت بما هو من افعال الصلاة وهو القراءة وصارت من اجزائها فوجب ادائها مطلقا في البدائع ولذا كان المختار وجوب سجود السهو لو تذكرها بعد محالها كما قدمناه في بابه عند قوله بترك واجب فصارت كما لو اخر السجدة الصلوية عن محالها فتكون قضاء ومثله ما لو اخر القراءة الى الآخرين على القول بوجوبها في الاولين وهو المتمد اما على القول بعدمه فيها ففي ادائها الآخرين كما حققناه في واجبات الصلاة فافهم **(قوله)** ولو بعد الاسلام اي ناسيا مادام في المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسيا تارة خالية **(قوله)** ثم هذه النسبة هي الصواب اي قول المصنف صلوية بردالفة واوا وحذف التاء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة المذكور الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصرية فقلوا بصرية لا بصرى كي لا يتجمع تان في نسبة المؤنث فيقولون بصرية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح **(قوله)** ومن سمعها (الح) السماع غير شرط بالنظر الى الاقتداء بل الشرط هو الاقتداء وان لم يستمعوا ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع ليتأتى التفصيل الآتي **(قوله)** ولو باقتدائه (اي) ولو صار التالي اماما بسبب اقتداء السامع به بأن تلاها وهو منقرد فاقضى به **(قوله)** سجده (قيد به لان الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان يسجد في الصلاة وحده خالف امامه وان سجد بعد الفراغ فهي صلاتية لا تقضى خارجها اخر **(قوله)** لا يسجد اصلا اي لا في الصلاة ولا بعدها فافهم **(قوله)** كذا اطلق في الكثير اي اطاق قوله ولو اتم بعدد اى مسحود الامام فشمع ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلاها او بعدها قال في النهر اما الاول في اتفاق الروايات واما الثاني فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتداء صارت صلاتية فلا تقضى خارجها واختار الزيدوي تخصيصه بالاول وحمل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه اى حيث قال لانه صار مدركا لها بادراك الركعة **(قوله)** وكذا (الح) اي يسجد بها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقال قوله كذا اطاق في الكثير وبه جزء في التقاية واصلاحها والفتح وشرح التوبة وكذا في المواهب وقال انه الاظهر وتبعه في نور الايضاح وقد علمت ان اطلاق الكثير والاصل محمول عليه وقد صرح صاحب الكثير بحمل اطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب الدار ادرى **(قوله)** لو تلاها اي المصلي غير المقتدى بقوله قبله ولو تلاها مؤتم لم يسجد اصلا **(قوله)** ثامر اي من قوله اضرب ورتبها جزءا من الصلاة **(قوله)** واذا لم يسجد اتم (الح) فادائه لا يقضيها قل في شرح التوبة وكل سجدة وجبت في الصلاة ولو تأود فيها سقطت اى

فعلى الفور اضرب ورتبها جزءا منها وبأنه يتأخيرها ويتضمنها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقواهم صلاتية خسا ذلة المصنف لكن في التوبة انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب نادر (ومن سمعها من امام) ولو باقتدائه به (قائم به قبل ان يسجد) الامامها (سجده معه) لو اتم (بعده لا) يسجد اصلا كذا اطلق في الكثير تبعا للاصل (وانه يقتدي به اصلا) (سجدها) وكذا لو اقتدى به في ركعة اخرى على ما اختاره الزيدوي وغيره وهو ظاهر الهداية (ولو تلاها في الصلاة سجدها فيها لا خارجها) ثامر وفي البدائع واذا لم يسجد اتم فلتزيمه التوبة



لم يبق السجود لها مشروما لقوات محله اه اقول وهذا اذا لم يركع بعدها على الفور والا  
دخلت في السجود وان لم ينوها كسأني وهو قيد ايضا بما اذا تركها عمدا حتى سلم وخرج  
من حرمة الصلاة اما لو سهوا وتذكرها ولو بعد السلام قبل ان يفعل متافيا يأتي بها ويسجد  
للسهو كما قدمناه **(قوله الا اذا فسد)** اي قبل سجودها والافساد كالنفساط **(قوله فلو به**  
**الح)** ظاهره ان غير الصلاة لا يسقط بالحض وقدمنا الكلام فيه **(قوله لم بعدها)** لان المفسد  
لا يفسد جميع اجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه بخروج القنية **(قوله**  
**ويخالفه)** اي يخالف ما في المتن والبحث والجواب لصاحب النهر **(قوله الا ان يحمل الح)**  
عبارة الحانية صريحة في ذلك ونفسا مصلى التلويح اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسد صلاته  
وجب عليه قضاءها ولا تلزمه اعادة تلك السجدة اه ومثله في الفيض والبرازية **(قوله**  
**وتؤدى ركوع وسجود)** الواو بمعنى اوقال في الحلية والاصل في ادائها السجود وهو افضل  
ولو ركع لها على الفور جاز والا اه اي وان فات الفور لا يصح ان يركع لها ولو في حرمة  
الصلاة بدائع اي فلا بد لها من سجود خاص بها كسأني نظيره وفي الحلية ثم اذا سجد او ركع  
لها على حدة فورا يعود الى القيام ويستحب ان لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين او ثلاثا فصاعدا  
ثم يركع اه وان كانت السجدة آخر السورة بقراء من سورة اخرى ثم يركع وتامه في الامداد  
والبحر **(قوله وكذا في خارجها الح)** هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجزى  
لاقياسا ولا استحسانا وما عزا الى البرازية تبع فيه صاحب النهر وهو خالف في النقل لان  
الذي رأيته في نسختين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج  
الصلاة ايضا اه فقط من كلامه لفظة غير وما في البحر من ان قاضيخان اختار انه ينوب  
عنها ففيه ان عبارة الحانية هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشعر بتضعيفه لا باختياره  
فتنبه لذلك **(قوله لاهالي للتلاوة)** او اخر الشارح قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى  
هنا لكان اولى ط **(قوله على الفور الح)** فلو انقطع الفور لا بد لها من سجود خاص بها مادام  
في حرمة الصلاة وعمله في البدائع بأنها صارت ديناً والدين يقضى بما لا يسأ عليه والركوع  
والسجود عليه فلا يتأدى به الدين اه **(قوله على الظاهر كما في البحر)** اي عن البدائع  
والمبتدأ من عبارته انه استظهر من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفي الامداد الاحتياط  
قول شيخ الاسلام خواهر زاده بانقطاع الفور بالثلاث وقال شمس الاثمة الحلواني لا ينقطع  
ما لم يقرأ أكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الحلواني هو الرواية اه قلت وصرح  
في شرح المنية بأنه الاصح رواية فان محمدا نص على انه اذا بقي بعد السجدة آيات من آخر السورة  
اي كسورة الانشقاق وسورة نبي اسرائيل ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها  
ثم قام فأكمل السورة ثم ركع اه ومثله في الفتح لكن في البحر عن المجتبي ان الركوع ينوب  
عنها بشرط التية وأن لا يفصل بثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه  
ومقتضاه ان الخلاف فيما في وسط السورة وان هذه وقفة وبه صرح في الحلية عن الاصل  
وغيره نعم قال بعد ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة  
لا تفصل لانها اتمام للسورة وعدم رفض باقيها فكان في قراءتها زيادة طلب فلم تفصل بخلاف

الثلاث من وسط السورة وليس فيها زيادة طاب لعدم مذكرة بعدت فصالة تأمل **(قوله)** أي كون الركوع لسجود التلاوة (الاولى قول الامداد أي قوى اداها فيه اه ثم ان التنية محلها عند اعادة الركوع فبأنها فيه قيل يجوز وقيل لا ولو بعد الزرع منه لا يجوز بالاجماع **(قوله على الراجح)** وقيل لا حاجة الى التنية عند الغور وجعله القهستاني رواية عن محمد **(قوله بالاجماع)** كذا قال في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت ايضا **(قوله)** ولو نواها في ركوعه (أي عقب التلاوة) عن البحر **(قوله)** لم تجزئه (أي لم تجزئية الامام المؤتم ولا تندرج في سجوده وان نواها المؤتم فيه لانه لما نواها الامام في ركوعه تعين لها اقاده ح هذا وفي القهستاني واختلفوا في ان تنية الامام كافية كما في اسكافي فلو لم ينو المتقدي لا ينوب على رأى فيسجد بعد سلام الامام وبعد القعدة الأخيرة كفي التنية اه **(قوله)** ولو تركها (أي القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالصلية بخلاف السهوية كما مر في السهو **(قوله)** وينبغي حمله على الجهرية) البحث لصاحب النهر ولعل وجهه انه ذكر في التارخانية انه لو تلاها في السرية فلا ولي ان يركع بها لئلا يلبس الامر على القوم ولو في الجهرية فليسجد اولى اه فإنه يفيد ان تنية الامام كافية لعدم علمهم بتأقرا الامام سرا ولو لم يجزهر الركوع عنها كان التباس الامر عليهم اعظم ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحمل كلام الفقيه هنا على الجهرية ليكون المؤتم عالما بالتلاوة فإذا ركع امامه فورا يلزمه ان ينويها فيه احتياطا لاحتمال ان الامام نواها فيه فإذا لم ينو يسجد بعد سلام امامه ايا في السرية فهو معذور وتكفيه تنية امامه اذ لا عمل له بتلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام واجاب ح بأنه يمكن ان يجزء الامام بعد السلام قبل تكلمه المتقدي وخروجه من المسجد انه قرأها ونواها في الركوع اه فتأمل والاولى ان يحمل على القول بأن تنية الامام لا تنوب عن تنية المؤتم واشتد من كلام القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قل على رأى فتأمل **(قوله)** انه لو ركع (وسجد لها) أي للصلاة فورا تاب أي سجود المتقدي عن سجود التلاوة بلا تنية تبع السجود امامه لما مر آفاها تأوذي بسجود الصلاة فورا وان لم ينو الظاهر ان المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام ان لا ينويها في الركوع لانه اذا لم ينوها فيه ونواها في السجود او لم ينوها اصلا لاشي على المؤتم لان السجود هو الاصل فيها بخلاف الركوع فإذا نواها الامام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزئه ثم لا يخفى ان ارجاع الضمير في قوله لها الى التلاوة لا يصح لا يكتلف فلا حاجة اليه فانه **(قوله)** ولو سجد لها (أي للتلاوة) وفي اغلب النسخ ولو ركع لها ومدعا هو الصواب الموافق ما في البحر اقاده ح **(قوله)** لانه انفراد ركعة لان سجدة للتلاوة وسجدة تمت بها الركعة ط **(قوله)** ولو سجد (المصلي) أي سواء كان اماما ومؤتما او منفردا وقوله من غيره أي من ليس معه في الصلاة سواء كان اماما غير امامه او مؤتما بذلك الامام او منفردا او غير متصل اصلا اه ح ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجوبها بالسمع من المؤتم بغير امام السامع بخلاف المؤتم بامامه لكن صرح في الامداد بأنها لا تحب بالسمع من مقتد امامه السامع او امامه آخر اه ح في النهاية وشرح التنية ونحوه على من سمعها من مؤتم من ليس في صلاته اجابا اه وهذا موافق للاول وفي البدائع اذا تلاها

أي كون الركوع لسجود التلاوة على الراجح (و) تأوذي (بسجوده كذا) أي على الغور (وان لم ينو) بالاجماع ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم تجزئه ويسجد اذا سلم الامام وبعد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في التنية وينبغي حمله على الجهرية مع لو ركع وسجد لها فورا تاب بلا تنية ولو سجد لها فوض القوم انه ركع في ركع رفضه وسجد لها مؤتم ركع وسجد سجدة أجزاء عنها ومن ركع وسجد سجدة فسدت صلاته لانه انفراد ركعة تامة (ولو سجد المصلي) (السجدة) (من غير مؤتم يسجد فيها)

المؤتم لأتجب عليه في الصلاة أجماعاً وكذا على الإمام والقوم إذا سمعوا منه وأما بعد الصلاة  
فكذلك عنده وقال محمد بن زهير لمهم لتحقيق السبب وهو التلاوة الصحيحة في حق المؤتم والسماع  
في حق الإمام والقوم ولذا تلزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم إلا أنهم لا يكتفون بالأداء فيها  
فتجب خارجها كالو سمعوا من خارج عنهم ولهما أن هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لأن  
تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وإن تحملها عنه الإمام فلا تؤدي بعدها ومن مشايخنا من  
علل بأن هذه القراءة منهي عنها فلا حكم لها أو بأنه محجور عليه فيها فمن عاى الأول يقول توجب  
على من سمعها من المؤتم بمن لا يشارك في صلاته لأنها ليست من أفعال الصلاة في حقه ومن  
علل بالآخرين يقول لأتجب فاختلوا فيها لاختلاف الطرق اهـ ما يحصا والظاهر أن الثاني  
ضعيف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الإجماع كعادته وأعل ما في الإمداد مبنى عليه فتأمل  
**(قوله)** لأنها غير صلاتية **(قوله)** فإن قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود  
في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير أجني قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة  
فكان اجنبياً بخلاف التلاوة شرح المتي **(قوله)** لسماعها من غير محجور **(قوله)** قد علمت أن المراد  
من الغير في قول المصنف من غيره ما يشمل المفتدى بإمام آخر فتجب بالسماع منه مع أنه محجور  
إلا أن يراد المحجور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المفتدى بإمامه لكن علمت أن من عاى  
بالحجر يقول بعدم الوجوب بالسماع من المؤتم مطلقاً **(قوله)** انتهى **(علة)** للفقهاء وذلك أن  
الأمر بإتمام الركن الذي هو فيه وانتقاله إلى آخر يقتضى النهي عن الاشتغال بأداء ما وجب  
بسبب خارج عن الصلاة فيها فالتنهي ضمنى كما في غير الأفكار **(قوله)** لما مر من قوله لأنها  
ناقصة الخ **(قوله)** إلا إذا تلاها الخ استثناء من قوله وأعاده **(قوله)** غير المؤتم صادق للإمام  
والمنفرد واحترز عن المؤتم فإنه يسجد بها بعد الصلاة ولا تصير صلاتية لأن التي تلاها لا يعتد بها  
فلا تستتبع الخارجية اهـ **(قوله)** ولو لم يسمعها **(قوله)** أي إذا تلاها المصلى وسجدتها لإعادة عليه  
سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه جزم في السراج بحر  
**(قوله)** دونها الخ هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية التواتر تبطل به الصلاة وليس  
بصحيح وقيل هو قول محمد وعندها لا يعتد بمداد والظاهر أن الإعادة واجبة لكرهه التحريم  
كما هو مقتضى النهي المذكور تأمل **(قوله)** لما تجتبه غير امامه **(قوله)** لأن المصلى سواء كان له إمام أو لا  
إذا تابع احداً غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وإن كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا صرح  
متابعة المرأة فيها وتقدم السامع على التالي لكن المتابعة في كل شيء بحسبه فلما تحققت المتابعة  
المعتبرة في محلها اشبهت الاقتداء الحقيقي فأفسدت الصلاة لأن متابعة المصلى لغير امام مفسدة  
ولذا قال في البحر بعد عزوه المسئلة إلى التجنيس والتجنى والولوجية وقدعنا أن زيادة سجدة  
واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله لصلاته اهـ **(قوله)** ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها **(قوله)** أي  
تلا تلك الآية بعينها أيضاً في الصلاة سجد للتلاوة الثانية سجدة أخرى لأن الأقوى لا يكون  
تبعا للضعف **(قوله)** كفته واحدة **(قوله)** هذا ظاهر الرواية وفي رواية التواتر لا تكتفيه الواحدة  
ومنشأ الخلاف هل بالصلاة يتبدل المجلس أو لا **(قوله)** وإن اختلف المجلس **(قوله)** كذا في النهر  
عن البدائع ومثله في الدرر وشرط في البحر اتحاده قال الرملي في حواشيه ومثله في غاية البيان

لأنها غير صلاتية ( بل )  
يسجد ( بعدها ) لسماعها  
من غير محجور ( ولو سجد  
فيها لم تجزه ) لأنها ناقصة  
للتنهي فلا يتأدى بها الكمال  
( وأما ) أي السجود  
نامر إلا إذا تلاها المصلى  
غير المؤتم ولو بعد سماعها  
سراج ( دونها ) أي الصلاة  
لأن زيادة مداون الركعة  
لا يفسد إلا إذا تابع المصلى  
التالي ففسد لمتابعته غير  
امامه ولا تجزئه عما سمع  
تجنيس وغيره ( وإن تلاها  
في غير الصلاة فسجد ثم  
دخل في الصلاة فتلاها )  
فيها ( يسجد أخرى ) ولو لم  
يسجد أو لا كفته واحدة  
لأن الصلاتية أقوى من  
غيرها فتستتبع غيرها وإن  
اختلف المجلس ولو لم  
يسجد في الصلاة

والنهاية والزباني والظاهر ان فيه اختلاف ويبنى ترجيح ما في البحر اه قلت لكن في  
 الشر نبالية ما يعيد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلفوا غلبا على فرض تسليم  
 الوجه لرواية النوادر وهو ان المجلس بالصلاة تبدل حكما لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة  
 فلا تستقيم احداها الاخرى واما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما فلا يتحدولو حكما  
 بعمل غير الصلاة لتأخيرها الصلاة عما قبلها كقوله في غاية البيان والزباني اه **(قوله سقطنا)** لان  
 الحار جية اخذت حكم الصلاة فسدقت به الهاج **(قوله في الاصح)** وعلى رواية النوادر  
 لا تسقط الحار جية لان الصلاة ما استتبعها على هذه الرواية ح عن الشر نبالية **(قوله كاسم)**  
 اى مرتين الاولى قوله فيأثم بتأخيرها والثانية قوله اثم فذل منه التوبة ح **(قوله)** لم يذكر عكس  
 مسألة اى لو تلاها في الصلاة فسجد بها فيها ثم اعادها بعد السلام فقبل نجب اخرى قال  
 الزبلي وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا نجب ووفق الفقيه بخمسة الاول على ما اذا تكلم لان  
 الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح فلا تأخير ولو لم يسجد لها  
 حتى سلم ثم تلاها سجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى نزع الذب عن الحار جية **(قوله ولو كررها)**  
 في مجلسين تكررت (الاصل انه لا يتكرر الوجوب الا باحد امور ثلاثة اختلاف التلاوة او  
 السماع او المجلس اما الاول فالمراد بهما اختلاف المثل والمسموع حتى لو اسجدت القرآن  
 كلها او سمعها في مجلس او مجلس وجبت كلها واما الاخير فهو قيمان حقيقي بالانتقال منه الى  
 آخر باكثر من خطوتين كافي كثير من الكتب او باكثر من ثلاث كافي المحيط ما لم يكن للمكانين حكم  
 الواحد كالسجد والبيت والسفينة ولو جازية والصحراء بالنسبة الى في الصلاة راكبا وحكى  
 وذلك مباشرة عمل يعد في العرف قطعاً لما قبله كما لو تلا ثم اكل كثير الزمان وضطجعا واوارضعت  
 ولدها او اخذ في بيع او شراء او نكاح بخلاف ما اذا طال جلوسه او قرأته او سبج او هلل او  
 اكل اقمه او شرب شرية او نام قاعدة او كان جالسا فقام او مضى خطوتين او تلاها على الخلاف  
 او كان قائما فقعده او نازلا فركب في مكانه فلا يتكرر حاية ما جعلا **(قوله)** ل كفته واحدة ولا  
 يتدب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كاسياً **(قوله وفي البحر التأخير)**  
 احوط لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد لاولى ثم اعادها  
 لزمته اخرى كحد الشرب والزنا قلته في التخييل بخير واجاب الرملي بان المبادرة الى العبادة اولى  
 ولا يمنع منه قول البعض اضعفه ومثله في شرح الشيخ اسمعيل وقال ولا سيما اذا كان بعض  
 الحاضرين يحتمل الذهاب كالتفتق في الدروس **(قوله والاصل ان منها)** اى السجدة وهذا  
 استحسان والقياس ان يتكرر لان التلاوة سبب للوجوب شر نبالية **(قوله وفي البحر)** لان  
 في انجاب السجدة اكل تلاوة حرجا خصوصا للمعلمين والمعلمين وهو مني بالنس بخير **(قوله)**  
 بشرط اتحاد الآية والمجلس اى بان يكون المكرر آية واحدة في مجلس واحد فلو تلا آيتين  
 في مجلس واحد او آية واحدة في مجلسين فلا تدخل ولا يشترط اتحاد السماع لانه انما يكون  
 باتحاد المسموع فيغنى عنه اشتراط اتحاد الآتية وأشار الى انه متى اتحدت الآية والمجلس  
 لا يتكرر الوجوب وان اجتمع التلاوة والسماع ولو من جماعة ففي البدائع لا يتكرر ولو  
 اجتمع سببا للوجوب وهما التلاوة والسماع ان تلاها ثم سمعها او بالعكس او تكرر احدها

سقطنا في الاصح وانهم كاسم  
 (ولو كررها في مجلسين  
 تكررت وفي مجلس واحد  
 لا) تكررت بل كفته واحدة  
 وفعلا بعد الاولى اولى قية  
 وفي البحر التأخير احوط  
 والاصل ان منها على  
 التداخل دفعا للخرج  
 بشرط اتحاد الآية والمجلس

(وهو تداخل في السبب)

بأن يجعل الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها وهو البق بالعبادة لان تركها مع وجود سببها شنيع (لا) تداخل (في الحكم) بأن تجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتداخلت السجدة فاكفني بواحدة لانه أليق بالعقوبة لانها للزجر وهو يزجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله (فتوب الواحدة) في تداخل السبب (عما قبلها وعما بعدها) ولا تنوب في تداخل الحكم الاعمال قبلها حتى لو نزلت في ثوب في المجلس حدثا ما (و) اسداء (التوب) ذاهبا (وآيها) وانتقاله من غصن شجرة الى آخر وسبحه في نهر او حوض تبديل للمجلس او الآية (فتجب) سجدة او سجدات (اخرى) بخلاف زوايا مسجد وبيت وسقفة سائرة قوله السداء كذا هو مرسوم نائد في الاصل المقابل على خط المؤلف هنا وفيما يأتي وفي انصباح السدي وزان الحصى

اه وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر ايضا وقراها كفت سجدة واحدة في الاصح لاتحاد الآية والمكان اه ونحوه في الحاتية فعلى هذا لو قرأها جماعة وسمعها بعضهم من بعض كفتهم واحدة (قوله وهو تداخل) الضمير راجع الى عدم التكرار المفهوم من قول المصنف وفي مجلس واحدا او الى التداخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد (قوله فتكون الخ) تفريع صحيح لانه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة فافهم (قوله لان تركها الخ) علة لمحذوف تقديره وانما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الاسباب افاده ط (قوله لانه البق بالعقوبة) علة للذي وقوله لانها للزجر الخ علة للعلة والحاصل انا لم نقل بالتداخل في الحكم في العبادات لما يلزم عليه من الامر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب تكثيرها مع قيام سببها فجعلنا الكل سببا واحدا لدفع ذلك لانه البق بها اما بالعقوبات فان منها على الدر والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الامر الشنيع بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وان تعدد السبب (قوله وافاد الفرق) اى بين التداخلين وجه الفرق انما جعلنا الاولى سببا والباقي تبعها لان كان انما سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الاسباب ح (قوله حدثا نائيا) اى لوجود سببه مع ظهوره انه لم يحصل المقصود وهو الاتزاج عن الزنا بالحد الاول بخلاف حد القذف اذا اقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يحد لان العار قد اندفع بالاول لظهور كذبه بغير (قوله ذاهبا و آيها) اما اذا كان يدبر ٣ السداء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بغير عن الفتح بخنا وفيه نظريان في قريبا (قوله وانتقاله من غصن الى آخر) اى سواء كان قريبا او بعيدا على الصحيح وفي الوقائع الحسامية ان امكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لاختلافه اه وهذا ما أفنى به شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزبائى للشاشي (قوله او حوض) قال محمد ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الو حوب والصحيح انه يتكرر خاتية (قوله تبديل للمجلس) اى في حق التالى او الآية اى في حق السماع كذا في شرحه على الملتقى قات الظاهر ان يقال او التلاوة بدل الآية لان السبب في حق السامع هو التلاوة كما مر على انه مخالف لقول المصنف الآتى لاعتكسه فانه مبنى على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يحاج بانته مبنى على سببية السماع ولما كان تبدل السماع بتبدل المسموع أى بقوله او الآية بدل قوله والسماع تأمل (قوله فتجب سجدة او سجدات) اى بقدر تعدد التلاوة وقوله اخرى صفة سجدة ويقدر لقوله او سجدات صفة غير هاهى اخر ففيه حذف الصفة لدليل واقحام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) اى ولو كبريا على الا وجوه كذا البيت وفي الحاتية والخلاصة الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان اه حاية وظاهره ان الدار التي دونها لها حكم البيت وان اشتملت على بيوت ثم قال في الحلية تم الاصل على ما في الحاتية والخلاصة ان كل موضع يصح الاقامة فيه بمن يصل في طرف منه يجعل كمكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما افلا فعلى هذا

من التوب خلاف النجاسة وهو ما يتد طولا في السج اه فماده انه بالقصر اه وصحح

لوهذه شجرة التسمية في مدينة وحول رحا مجلس ونحو ذلك فيها  
حكمه مكان الواحد كالسجدة يسمى لا يتكرر الوجوب بتكرير تلاوة ما قلت هو بحث  
وجيه لكن صغر اصطلاحه خلافه فعل وجهه ان الانتقال من غصن الى غصن والتسمية  
ونحو ذلك مما اجتناب كسيرة يختلف بها المجلس حكمها كالسلام والاكل الكثير لما مر من ان  
جلس يختلف حكمه مرة عمل بعدى يعرف قصد ما قبله ولا شك ان هذه الافعال كذلك وان  
كانت في المسجد او البيت بل يختلف بها حقيقة لان مسجد مكان واحد حكمها وبهذا الافعال  
المشتملة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فن الاختلاف فيه حكمي وعلى كل  
يتكرر الوجوب ولذا قيد في الوقفت الانتقال من غصن الى غيره بما اذا احتاج الى النزول كما  
قدمناه في يكون عملا كثيرا والحاصل ان ماله حكمه مكان الواحد كالسجدة والبيت لا يضر  
الانتقال فيه باكثر من ثلاث خصوص ما يقترون بعمل اجنبي بعد في العرف قصد لما قبله  
كالتسمية والتسمية بخلاف مجرد الشيء من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على ان ذلك  
العمل الاجنبي كالاكل الكثير والبيع والتمراء بصرها ولو بدون معنى وانتقال حيث  
يخيدوه غير المسجد والبيت ومقتضاه تكرار الوجوب لو فصل بين التلاوة بين عمل دينوي  
كحياطة وحياكة ولو كان في المسجد والبيت في مكان واحد ولهذا قيل في البدائع في تحقيق  
الاختلاف المجلس حكمها بايع ونحوه الا ترى ان يقوم يجلسون لدرس العلم فيكون المجلس  
لدرس ثم يشتغلون بالشكاح فيصير المجلس الشكاح ثم بايع فيصير المجلس ابيع ثم بالاكل  
فيصير المجلس الاكل فيصير بماله بهذه الافعال كسيرة بالذهب والرجوع اه وعلى هذا فما  
مر عن النجاشي من انه اذا كان يدبر التسمية على يدثرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرره  
صرا الا ان يعمل على ما اذا لم يفصل بين التلاوة بين عمل كثير من ذلك والامثلة الفرق بين ادارة  
الدائرة كثيرا وبين الاكل الكثير والوضع التلاوة ونحوه ثم انه يختلف به المجلس وقد يقال  
انه اذا جلس لتسمية وقرا مرارا لا يكون تسمية واحدة لكون المجلس لها وعليه يقال  
منه في الاكل ونحوه فاعمل هذا ما ظهر في تحريره في هذا الفصل والله اعلم (قوله) وفعل  
(قيل) احتراز به على الفعل الكثير الذي بعد قطع المجلس عرفا كما مر بخلاف ما اذا طال  
جلوسه او قراءته او سبح اوهل كما قدمناه ووقف او درس كفي التسمية (قوله قيام)  
في في محله ومنه لومني خطوبتين اولان على ما مر (قوله) ورد سلام اي وتسميت طس  
بخلاف ما لو تكلمت اوشرب جرعت او عقد ككاه او بيعا به لا يكفيه سجدة واحدة  
شرح التسمية (قوله) وكذا دابة اي سائرة (قوله) لان الصلاة تجمع الاماكن ضرورة  
ان الاختلاف يمكن يقع حجة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة او اكثر  
وهو قول في يوسف وهو الاصح خلافا لمحمد فان عتده بتكرار الوجوب بتكرارها في ركعتين  
شرح التسمية (قوله) ولو لم يعمل التكرار لان سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمن  
ما تفتت بخلاف سير السفينة ح عن الدرر (قوله) كما تنكر (اي على السامع  
دون تلى وفي عكسه عكسه والحاصل ان من تكبر مجلسه من سامع او تال تكبر

وفعل قابل كما كل تمزيق  
وقيم ورد سلام وكذا  
دابة يصلي غيبه لان  
صلاة تجمع الاماكن  
ولو لم يعمل التكرار (٢)  
تنكر (وتدل مجلس  
سامع دون تال) حتى  
لا تكبرها راكب يصلي

الوجوب عليه دون صاحبه (قوله غلامه يمشي) اقول ومثله لو كان راكباً معه لما في شرح  
 تاجيخ الجامع لو كان المصلي على الدابة في تحمل وكررها مرارا يتحد الوجوب في حقه ويتعدد  
 في حق عدليه باختلاف المكان في حق السامع اهـ اي اذا اقتدى به وفي الخاتمة راكباً كل  
 منهما يصلي صلاة نفسه فتلا احدها آية مرتين والاخر آية اخرى مرة وسمع كل من الآخر  
 فعلى الاول سجدة واحدة في الصلاة لقراءته والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لانها  
 لا تكون سلاية وعلى الثاني سجدة في صلاته لقراءته وسجدة واحدة بعد الفراغ لتلاوته صاحبه  
 على رواية النوادر وواحدة في ظاهر الرواية وعليه الاعتماد لان السامع مكانه واحد وكذا  
 التالي اهـ (قوله تذكر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب لان الصلاة تجمع  
 المتفرقت (قوله لا تذكر) اي على السامع (قوله على المفتي به) راجع الى صورة العكس  
 فقط ومقابل ما صححه في الكافي من تكررها على السامع ايضا لان التلاوة هي السبب في حقه  
 ايضا لكن بشرط السماع وصحح في الهداية والخاتمة الاول قل في النبايع وعليه الفتوى  
 قال الفقير وبه تأخذ شرح التبية (قوله واما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك)  
 اي كالسجدة تذكر عند ذكر اسمه الشريف او سماعه في مجلسين في الجلس وكان الاولى  
 ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو كررها في مجلسين احكاماً في البحر قل في شرح التبية  
 واعلم ان احكام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجودها حكم  
 السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يتبدل تكرار الصلاة دون السجود  
 والفرق ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وان يذكر بخلاف السجدة  
 فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تذكر) قال في البحر  
 وقد منا ترجيحه اهـ وتقدم هذا البحث في فصل اذا اراد الشروع وقدمنا هناك ترجيح الاول  
 وصححه في الكافي هنا وجزم به ابن الهمام في زاد المعاد (قوله لا يسجد) وقيل مرة وقيل الى  
 العشر وقيل كلما عطس ح وانما يجب تشييته اذا حمد الله تعالى كما قيده في شرح تاجيخ  
 الجامع (قوله لان فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لان فيه غير شيء من القرآن وذلك ليس  
 من اعمال المسلمين ولا نذر من السجدة وذلك ليس من اخلاف المؤمنين نذر (قوله وتغير  
 تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأثور به) قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرأه اي تأليفه فتح  
 عن البدائع (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب النهر اخذاً مما مر عن الجامع الصغير وعن  
 البدائع فافهم (قوله لا يكره عكسه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره  
 ذلك لانها من القرآن وقراءتها من القرآن طاعة كفرارة سورة من بين السور اهـ وظاهره  
 انه لا يكره لا تخريماً ولا نهيماً لانه جعل قراءة الآية كفرارة السورة ولا كراهة في قراءة سورة  
 واحدة اصلاً فكذلك الآية الواحدة واما قوله وتبدل الخ فقد ذكرنا مراراً ان ترك التدب  
 لا يلزم ان يكون مكروهاً تنزيهاً الا بدليل فأمل هذا وفي البحر وقيد عدم الكراهة في الخاتمة  
 بأن يكون في غير الصلاة اهـ اما فيها فمكروه فيستأني قات وبين وجهه في الذخيرة حيث قال  
 قالوا ويجب ان يكره في حالة الصلاة لان الاقتصار على آية واحدة في الصلاة مكروه اهـ  
 ومقتضاه ان الكراهة فيها تحريمية لترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لالامة الآية في

وغلامه يمشي تذكر على  
 الغلام لا الراكب (لا)  
 تذكر (في عكسه) وهو  
 تبدل مجلس التالي دون  
 السامع على المفتي به وهذا  
 يفيد ترجيح - بنية السماع  
 واما الصلاة على الرسول  
 صلى الله عليه وسلم فكذلك  
 عند المتقدمين وقول  
 المتأخرون تذكر اخلا  
 تدخل في حق وقيل العباد  
 واما العاطس فلا يصح انه  
 ان زاد على الثلاث لا يسمعته  
 خلاصة (وكره ترك آية  
 سجدة وقراءة باقي السورة)  
 لان فيه قطع نظم القرآن  
 وتغيير تأليفه وابعان نظم  
 والتأليف مأثور به بدائع  
 ومفاده ان الكراهة  
 تحريمية (لا) يكره (عكسه)  
 (و) لكن (تدب ضم آية  
 او آيتين اليها)

الشرح (قول له فيها أو بعده) خذ التعميم من قول الحاتية ان قرأ معها آية أو آيتين فهو  
 احب وكذا عبر في البدائع مع ان الامم مجمدا قال احب الى ان يقرأ قبلها آية أو آيتين كما في  
 البحر وكأنهم اخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الوهم لا يختص بما قبلها والظاهر ان  
 مثل ذلك ما قرأ آية قبلها وآية بعدها وتضمنه عبارة الحاتية (قولها) باشتاله على صفاته تعالى  
 قرأه المصيبة بانه تبارك المذكور لا بانه تبارك من حيث هو قرآن بخير وحينئذ فلا يشك ما ورد  
 من تفصيل بعضه على بعض كما ورد من ان سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن ونحو ذلك  
 (قول له) ما احسن اخذ قوله الخ لانه لو حذر بها لصار موجبا عليهم شيئا ربما يتكاسلون عن  
 ان ينفذوا في امهاتهم واما ما ذكره من وقوع اخفاهاه وينبغي انه اذا لم يعلم بحالهم ان يخفيها  
 فيه ان لا يشفق عليهم لانه سجدته فوقع اخفاهاه وينبغي انه اذا لم يعلم بحالهم ان يخفيها  
 فيه (قول له) ما احسن اخذ قوله الخ اقول صحح عدم الوجوب في الذخيرة والتاريخية وكذا  
 في تقييدى عن التخصيص ومضى عليه في الحلية مع قول المصنف في المنح اختلف المشايخ في  
 وجوب السجود والصحيح الوجوب قول بعض الافاضل وهو مشكل لان السماع في حق  
 السماع شرط او يثبت للوجوب وما يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المشروط او السبب  
 وجوابه ان الاصح عدم الوجوب كما في مجمع الفتاوى فيمكن هو المعتمد على تقدير كون المعتمد  
 الوجوب فحوايه ان المشايخ ازل سماعا لانه يعرضه ان يسمع واللائق به ان يكلف به زجره  
 عن تشاغله عن كلامه تعالى حاله اه ما في المنح ملخصا (قول له) من كل واحد حرف لما تقدم ان  
 الواجب لسجدة ثلاثة اكبر الآية مع حرف السجدة والظاهر ان المراد بالحرف الكلمة  
 ويكون الحرف الحقيقي منه وما بالاولى - وقد مرنا تمام الكلام عليه (قول له) فقد اُذلت آى  
 صاحب الحاتية بما قبله المذكور ط (قول له) مهمة لكل مهمة اى هذه فائدة مهمة اى ينبغي  
 ان يصرف السمع عنه الى تعدله لاجل دفع كل مهمة اى كل حادثة تهمة وتحرته (قول له) اى  
 السجدة) بعد الهمزة جمع آية (قول له) ولاه الكسر والمدو في مفسر النسخ او لا والمعنى واحد وهو  
 انه لا يسجد لها متوالية ثم سجدا لكل ربع عشرة سجدة (قول له) ويحمل الخ جواب عمالورد  
 الكمال من انه اذا قرأها في مجلس واحد يلزم عليه تغيير بضم القرآن وقد مر ان اتباع النظم  
 لا يورده واجاب في البحر ان قراءة آية من السورة غير مكروه كما مر تعليله عن البدائع وفيه  
 خبر لان ما مر في قراءة آية واحدة اه ما قرأ آيات السجدة وضرب بعضها الى بعض يلزم  
 عليه تغيير النظم واحداث تأليف جديد كما قاله الرمي عن المقدسى فلذا اجاب الشارح تبعا  
 بغير تحمل في النكاح على ما سجد لكل آية عند قراءتها ولا لا يكره لانه لا يلزم منه تغيير  
 النظم لخصم اتصال بين آيتين بالسجود بخلاف ما اذا قرأها ولاء ثم سجد لها فهذا يكره  
 قلت لكن تقدم قول فصل القراءة انه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات  
 فلو كان ضم آية الى آية من اجل آخر مكروه عاوزه كراهة ضم آية الكرسي الى المعوذات  
 بتعبير النظم مع انه لا يكره انما علمت بدليل ان كل فصل يقرأ الفاتحة وسورة اخرى او آيات  
 أخر وكان ذات غير الفاتحة لكرهه لاحسن الجواب بما في شرح الشية من ان تغيير النظم  
 لا يحصل باستقط بعض الكلمات او الآيات من السورة لا يذكر كلمة أو آية فكما لا يكون

قوله ما لا بد من وجوبه  
 النقص من كل من حيث  
 في الآية وفي رواية وان  
 من وجوبه زيادة فضيلة  
 من صفاته تعالى  
 وما ذكر من اخذ قوله الخ  
 مع غير معنى ما سجد  
 ما سجد  
 وجوبه من مشايخ  
 من ان السماع في حق  
 انه وجوب زجره الى عن  
 شانه عن كلامه تعالى  
 سجد ربه ثم ان يسمع  
 (و يسمع آية سجدة)  
 من قوله (ان السجدة)  
 منه (حرف واحد) لانه  
 ما سجد من ما سجد فقد  
 اقول ان السجدة الى شرط  
 (وهو ان السجدة)  
 في حكاية من قرأ آية  
 السجدة انه في المجلس  
 وسجد لكل آية كراهة  
 ما مره من قوله  
 وانما السجدة واحدة  
 سجدة وانما السجدة  
 وهو غير مكروه كما مر



قراءة سور متفرقة من أثناء القرآن مغفرا للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغفرا له وحاصله ان المكروه اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها الى ما قبلها لانه تغير للنظم اما ضم آيات متفرقة فلا يكره كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحيث فلا كراهة في قراءة آيات السجدة ولا في حمل كلام المكافي على ظاهره والله تعالى اعلم **(قوله وسجدة الشكر)** كان الاولى تأخير الكلام عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة او برزق الله تعالى مالا او ولدا او اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له ان يسجد لله تعالى شكرا مستقبلا القبة بحمد الله تعالى فيها ويسبحه ثم يكبر فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة **سراج (قوله)** به يفتي هو قولهما واما عند الامام فنقل عنه في المحيط انه قال لا اراها واجبة لانها لو وجبت لوجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواترة وفيه تكليف مالا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه انه كان لا يراها شيئا وتكلم المتقدمون في معناه فقيل لا يراها سنة وقيل شكرا تاما لان تمامه بصلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل اراد نفي الوجوب وقيل نفي المشروعية وان فعلها مكروه لا يثاب عليه بل تركه اولى وعزاه في المصنف الى الاكثرين فان كان مستند الاكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبارتيه السابقتين محتمل والظاهر انها مستحبة كما نص عليه محمد لانها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلا ابو بكر وعمر وعلى فلا يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسخ كذا في الحلية ما خلا وتام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهما وفي آخر شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه لما فيه من الخضوع وعليه الفتوى وفي فروق الاشباه سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة وجوبا وفيها من القاعدة الاولى والمعتمد ان الخلاف في سنتها لا في الجواز اه **(قوله لكنها تكره بعد الصلاة)** الضمير للسجدة مطلقا قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القندوري لا زاهدي اما بغیر سبب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فمكروه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل ما يحث على تركه فمكروه انتهى وحاصله ان ما ليس لها سبب لا يكره ما لم يؤد فعلها الى اعتقاد الجاهلة سنتها كالتى يفعلها بعض الناس بعد الصلاة ورأيت من يواطى عليها بعد صلاة الوتر ويذكر ان لها اصلا وسندا فذكرت له ما هنا فتركها ثم قال في شرح المنية واما ما ذكر في المضمرات ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله تعالى عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين الى آخر ما ذكره حديث موضوع باطل لاصاله **(قوله شكره)** الظاهر انها تحريمية لانه يدخل في الدين ما ليس منه ط **(قوله ويكره للامام ايه)** لانه ان ترك السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد يشبهه على المتقدمين شرح المنية **(قوله ونحو جمعة وعيد)** اشعار بنحو الى ان الظاهر مثلا لو ادبت بجمع عظيم فهي كذلك اذ هو ح **(قوله الا ان تكون ايه)** بان كانت في آخر السورة او قريبا منه او في الوسط وركعها فورا كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي ان لا ينويها في الركوع لما فيه من الخذور المتقدم عن القبة اى انه يلزم المؤتم اذا لم ينوها فيه ايضا ان أتى بها بعد

منها  
في سجدة الشكر

وسجدة الشكر مستحبة  
به يفتي لكن تكره بعد  
الصلاة لان اهل البيت يعتقدونها  
سنة او واجبة وكل ما يحث  
على تركه فمكروه انتهى وحاصله  
ان ما ليس لها سبب لا يكره  
ما لم يؤد فعلها الى اعتقاد  
الجاهلة سنتها كالتى يفعلها  
بعض الناس بعد الصلاة ورأيت  
من يواطى عليها بعد صلاة الوتر  
ويذكر ان لها اصلا وسندا فذكرت  
له ما هنا فتركها ثم قال في  
شرح المنية واما ما ذكر في  
المضمرات ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لفاطمة رضي  
الله تعالى عنها ما من مؤمن  
ولا مؤمنة يسجد سجدتين الى  
آخر ما ذكره حديث موضوع  
باطل لاصاله **(قوله شكره)**  
الظاهر انها تحريمية لانه  
يدخل في الدين ما ليس منه ط  
**(قوله ويكره للامام ايه)**  
لانه ان ترك السجود لها فقد  
ترك واجبا وان سجد يشبهه  
على المتقدمين شرح المنية  
**(قوله ونحو جمعة وعيد)**  
اشعار بنحو الى ان الظاهر  
مثلا لو ادبت بجمع عظيم فهي  
كذلك اذ هو ح **(قوله الا ان  
تكون ايه)** بان كانت في آخر  
السورة او قريبا منه او في  
الوسط وركعها فورا كما مر  
بيانه قال ح لكن ينبغي ان لا  
ينويها في الركوع لما فيه من  
الخذور المتقدم عن القبة اى  
انه يلزم المؤتم اذا لم ينوها  
فيه ايضا ان أتى بها بعد

سلامه وبعد المقدمة (قوله سجد) أي موقفه أو تحته تارخانية (قوله وسجد السامعون) أي لاغيرهم بخلاف الصلاة تارخانية وفي البدائع ولولا تلاها لادعى السجدة يوم الجمعة سجدتها وسجدتها معه من سمعها يروى أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة عن النبي فزل وسجد وسجد الناس معه اه والله تعالى اعلم

### باب صلاة المسافر

فقد اشرح صلاة لأنها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاس وهو الذي تتغير به الأحكام من قصر الصلاة وباحة الفطر وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاحتية وحرمة الخروج على الحرمة من غير محرم ط عن الغاية (قوله من إضافة الشيء) أي الصلاة إلى شرطه أي المسافر فإنه شرط لها أو من إضافة الفعل إلى فاعله وقد قدمنا في أول باب صلاة المريض أن كل فاعل محل ولاعكس ح (قوله ولا يخفى) شروع في وجه تأخيرها عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط أي العروض المكتسبة بخلاف السهو والمرض فإن كلا منهما عارض سماوى (قوله الإعراض) استثناء من قوله عبادة وقوله مباح أي الأصل في التلاوة العبادة الإعراض نحو رياء أو سمعة أو جناية فتكون معصية وفي السفر الإباحة الإعراض نحو حج أو جهاد فيكون طاعة أو نحو قطع طريق فيكون معصية (قوله فإذا أخرج) أي ليكون الأصل فيه الإباحة فإنه دون ما الأصل فيه العبادة (قوله لأنه يسفر) بفتح الياء من الثلاثي ط عن التيسر (قوله عن أخلاق الرجال) أولاه يسفر عن وجه الأرض أي يكشف وعليهما فللعبادة بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون إلا من اثنين فأكثر غالباً فيكمل منهما يسفر عن أخلاق صاحبه أو أنه ينكشف للأرض وهي تنكشف له ح (قوله من خرج من عمارة موضع اقامته) أراد بالعمارة ما يشتمل بيوت الأخية لأن بها عمارة موضعها قال في الإمداد فيشترط مفارقتها ولومفرقة وإن نزلوا على ماء ومحتطب يعتبر مفارقتها كذا في مجمع الروايات وأعله ما لم يكن محتطباً واسعاً جداً وكذا ما لم يكن الماء نهراً بعيد المنبع وأشار إلى أنه يشترط مفارقة ما كان من أنواع موضع الإقامة كإرض مصر وهو مأحول المدينة من بيوت ومساكن فإنه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بالريف في الصحيح بخلاف البساتين ولوممتصلة بالبناء لأنها ليست من البلدة ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والأكره اتفاقاً إمداد وأما الفناء وهو المكان المعد لمصالح البلد كإرض الدواب ودفن الموتى وأثناء التراب فإن اتصل بالمصر اعتبر مجاوزته وإن انفصل بغلوة أو مزرعة فلا كفاً بخلاف الجمعة فتصح اقامتها في الفناء ولوممتصلاً بمزارع لأن الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالي في رسالته وسأني في بابها والقرية المتصلة بالفناء دون الريف لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح كما في شرح المنية أقول إذا علمت ذلك ظهر لك أن ميدان الحضا في دمشق من ريف مصر وإن خارج باب الله إلى قرية القند من فناءه لأنه مشتمل على الجبانة المتصلة بالعمارة وهو معد لتزول الحاج الشريف فإنه

الصلاة أو سجودها ولو تلا على النبي سجد وسجد السامعون

(باب صلاة المسافر)

من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله ولا يخفى أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الإعراض فلذا أخرج وسعى به لأنه يسفر عن أخلاق الرجال (من خرج من عمارة موضع اقامته)

قد يستوعب نزولهم من الجبابة الى ما يجاذى القرية المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه للحجاج وكذا المراجعة الخضراء فانها معدة لقصر الثياب وركض الدواب ونزول العساكر مالم يجاوز صدر الباز بناء على ما حققه الشرنبلالى في رسالته من ان الفناء يخاف باختلاف كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يميل اوميلان كما روى عن ابي يوسف **(قوله من جانب خروجه الخ)** قال في شرح التبية فلا يصير مسافرا قبل ان يفرق عمران ما خرج منه من الجانب الذى خرج حتى لو كان ثمة محلة متفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا مالم يجاوزها ولو جاوز العمران من جهة خروجه وكان بجذائه محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا اذا اعتبر جانب خروجه اه و اراد بالحلة في المسلتين ما كان عامرا اما لو كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها في المسئلة الاولى ولو متصلة بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التى في سفح قاسيون الا ما كان له ابنية قائمة كمسجد الافريم والتاصرة بخلاف ماصار منها بساين ومزارع كالابنية التى في طريق الربوة ثم لا بد ان تكون المحلة في المسئلة الثانية من جانب واحد ولو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته لما في الامداد لو حاذاه من احد جانبيه فقط لا يصير كفي قانسيخان وغيره اه والظاهر ان محاذاة الفناء المتصل كمحاذاة العمران بقى هل المراد بالجانب البعيد او ما يشمل القريب وعليه فيلنظر فيما لو خرج من جهة المراجعة الخضراء فوق الشرف الاعلى من الطريق فان المراجعة اسفل منه وهى من الفناء كما ذكرناه واما هو فانه بعد مجاوزة تربة البرامكة ليس من الفناء مع انه منفصل عن العمران بمزارع وفيه مزارع فهل يشترط ان يجاوز ما يجاذيه من المراجعة لقربها منه أم لا فليحذر والظاهر اشتراط مجاوزته لان ذلك من جانب خروجه لا من جانب آخر **(قوله أقل من غلوة)** هى ثلثة ذراع الى اربعة مائة هو الاصح بحر عن المجتبى **(قوله قاصدا)** اشار به مع قوله خرج الى انه لم يخرج ولم يقصد او قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البحر وأشار الى ان التبة لا بد ان تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال اقامته في طرف البحر فقلتها الرخ ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند ابي يوسف خلافا لجمدة لانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الاربع وما يمنع فرجنا ما يوجب الاربع احتياطا اه وانما يشترط قصده لو كان مستقلا برأيه فلو تابع غيره فلا اعتبار بنية المتبوع كاسياتى وعليه خرج في البحر ما في التجنيس لو حمله آخر وهو لا يدري اين يذهب معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقصر لانه لم يزل ما القصر من حين حمل ولو صلى قصرا من يوم الحمل صح الا اذا سار به اقل من ثلاث لانه تبين انه مقيم وفي الاول انه مسافر اه وأشار الى ان الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع قبل تمامه كإبائى حتى لو سار يوما ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع يقضيه قصرا كما فتى به العلامة قاسم **(قوله ولو كافرا)** فيه انه يشمل الصبي ايضا مع انسياق فى الفروع ما يدل على ان تبة السفر غير معتبرة كسنيته هناك **(قوله بلا قصد)** بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان الاقامة بها فلما بلغها بداه ان يذهب الى بلدة بينه وبينها يومان ولم يجزح قال في البحر وعلى هذا قالوا امير خرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم اين يدركهم فانه يتم وان طالبت المدة او المكث اما في الرجوع فان كانت مدة

من جانب خروجه وان لم  
يجاوز من الجانب الآخر  
وفي الحانية ان كان بين الفناء  
والمصر أقل من غلوة  
وليس بينهما مزرعة  
يشترط مجاوزته والا فلا  
**(قاصدا)** ولو كافرا ومن  
طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر

سفر قسمر هـ (قوله مسيرة الالمانية) الأولى حذف، إلى جنس في أكثر والجامع  
 السفر إذا لا يشترط السفر فيه مع الأيام والمدة في السفر مع مراد الأيام النهار لأن الليل  
 لا يشترط في السفر مع مراد إلى الليل والمدة مع مراد إلى النهار إلى أنه يصح قصد  
 السفر فيه وإن الأيام غير قديمة (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في البحر والنهر وعزاه إلى  
 إعراب إلى العنبري وقنبرين وصاحب المحيط ونحوه في الحلية بأن النصارى يقولونها على  
 أساسها ثلث مائة سنة من الوقوع فيه طولا وقصرا واستدلالا في تقدير معتدلة التي هي  
 وسعها قلت والمعتدلة هي زمن كون الشمس في الخيل أو الميزان وعليها معنى القهستاني  
 ثم قل وفي شرح الأصحوي أن من مشيئة قدره من أقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط ح)  
 أفلا يدعى السفر من الزوال للأكل والشرب والملاحة ولا كذا في رحلة كل من المسافر إذا كثر  
 في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ الرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر  
 في اليوم الثاني وسار إلى بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومضى إلى الزوال فبلغ  
 مقصد قل شمس الأمانة السرخسي الصحيح أنه يصير مسافرا عندانية كفي الجوهره والبرهن  
 هناك ومثله في البحر والفتح وشرح أمانة أقول وفي قوله حتى بلغ الرحلة إشارة إلى أنه لا بد أن  
 يتقطع في ثلث أيام التي ترك في أوائل الاستراحات المرحلة المعتدلة التي يقطعها في يوم كامل مع  
 الاستراحات وبهذا يظهر أن المراد من التقدير «أقصر أيام السنة» إنما هو في البلاد المعتدلة  
 التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر أيامها، فلا يرد أن أقصر أيام السنة  
 في بلاد بلغز قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل فيلزم أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث ساعات  
 أو أقل لأن أقصر الفحش غيره مثير كالمسؤول الفاحش والمعارات حيث أطاقت تحمل على  
 المشاة الغالب دون الحظي النادر ويدل على ذلك ما في النهاية وعن أبي حنيفة التقدير  
 بالمرحل وهو قريب من الأول أقول في النهاية أي التقدير بثلاث مراحل قريب من  
 التقدير بثلاثة أيام لأن بعد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة  
 كما في المتوسط اه وكذا ما في الفتح من أنه قيل يقدر بأحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية  
 عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة بالالمانية اه أي بناء على اختلاف  
 البلدان فكل قلم قدر ما في بلد من أقصر الأيام أو بناء على اعتبار أقصر الأيام أو أطولها  
 أو المعتدلة منها وعلى كل فيوصي بـ بأن المراد بالأيام ما يتقطع فيها المراحل المعتدلة فهم (قوله  
 بل إلى الزوال) فإن الزوال أكثر النهار السرخسي الذي هو من الفجر إلى الغروب وهو نصف  
 النهار القلبي الذي هو من الفلوع إلى الغروب ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام  
 السنة في مصر وما سواه في الأرض سبع ساعات الأربع فمجموع الثلاثة أيام عشرون  
 ساعة وربع وبخلاف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح قلت ومجموع الثلاثة أيام  
 في دمشق عشرون ساعة اثنتي عشرة ساعة تقريبا لأن من الفجر إلى الزوال في أقصر الأيام عندنا  
 ست ساعات ومثلي ساعة الأربعة ونصف وإن اعتبرت ذلك بالأيام المعتدلة كان مجموع الثلاثة  
 أيام اثنين وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لأن من الفجر إلى الزوال سبع ساعات ونصف

(مسيرة الالمانية) وهو ما فيه  
 من أقصر أيام السنة ولا  
 يشترط سفر كل يوم إلى  
 الليل بل إلى الزوال

تقريباً **(قوله)** ولا اعتبار بالفراخ) الفرس ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف ذراع على ما تقدم.  
 في باب التيميم **(قوله على المذهب)** لان المذكور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة ايام في غاية  
 وقال في الهداية هو الصحيح احترازاً عن قول عامة المشايخ من تقديره بالفراخ والاختلاف  
 قليل احدى وعشرون وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر والفتوى على الثاني لانه لا وسط وفي  
 المجتبى فتوى ائمة خوارجهم على الثالث وجه الصحيح ان الفراس تختلف باختلاف الطريق  
 في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج **(قوله بالسير الواسع)** اي سير الابل  
 ومشى الاقدام ويعتبر في الجبل بما يناسبه من السير لانه يكون صعوداً وهبوطاً وطريقاً  
 ووعراً فيكون مشى الابل والاقدام فيه دون سيرها في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال  
 الريح على المفتية بامداد يعتبر في كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع  
 اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البقر بجر العجلة ونحوه لانه ايضا السير كان اسرعه سير  
 الفرس والبريد بجر **(قوله فوصل)** اي الى مكان مسافته ثلاثة ايام بالسير المعتاد بجر وطريقه  
 انه كذلك او وصل اليه في زمن سير بكرامة لكن استبعده في الفتح بانتفاء مظنة المشقة وهي  
 العلة في القصر **(قوله قصر في الاول)** اي ولو كان اختار السلوك فيه بلا غرض صحيح خلافاً  
 للشافعي في البدائع **(قوله على الفرض الرابع)** خير من في قوله من خرج واحتراز بالفرض  
 عن السفن والوتر والرماح عن الفجر والمغرب **(قوله وجواباً)** فيكره الائمة عندنا حتى روى  
 عن ابي حنيفة انه قل من اتم الصلاة فقد اساء وخالف السنة شرح ابنه وفيه تفصيل سيأتي  
 فافهم **(قوله اقول ابن عباس ان الله فرض الح)** لفظ الحديث على ما في المتن من صحيح مسلم  
 فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر اربع ركعات وفي السفر  
 ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفيه وفي حديث عائشة في الصحيحين قالت فرضت الصلاة  
 ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ لابن جاري قالت فرضت  
 الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت اربعاً وترك صلاة السفر  
 على الاول **(قوله لان الركعتين الح)** بدل من قوله ولذا عدل المصنف قل في البحر ومن مشايخنا  
 من لقب المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والاكال رخصة قل في البدائع وهذا التقييد على  
 اصلنا خطأ لان الركعتين في حقه ليستاقصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر والاكثر  
 ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة للسنة ولان الرخصة اسم لما تعين عن الحكم الاصل  
 بعارض الى تخفيف ويسر ولم يوجد معنى التقييد في حق المسافر رأساً اذا الصلاة في الاصل  
 فرضت ركعتين ثم زيدت في حق التيميم كما روت عائشة رضي الله تعالى عنها وفي حق التيميم وحده  
 التغيير لكن الى الفاظ والسدة لاني السهولة واليسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه ايضا فلو سمي  
 فهو مجاز اوجود بعض معاني الحقيقة وهو التغيير انتهى **(قوله لانهما وترتاها)** التامسيت  
 بذلك اقربها من النهار بوقوعها عقبه والافهى ليلية لانها رتبة تأمل **(قوله بهذا تجمع الأدلة)**  
 اي فان بعضها يدل على ان صلاة ركعتين في السفر اصل وزعمها على ان ذلك عارض  
 فاذا حملت الأدلة على اختلاف الازمان زال التعارض لكن لا يخفى ان ما قلناه عن شرع

ولا اعتبار بالفراخ حتى  
 ابدى (باب) مع الاستصحاب  
 حتى وان كان فوضوا في  
 يومين فليس له يوضع  
 طريقاً من احدى مدة  
 السفر ولا آخر من قصر  
 في الاول لا في الثاني (على  
 الفرض الرابع ركعتين)  
 وجواب اقول ان من  
 ان الله فرض على الانسان  
 نبيكم صلاة اقيم اربعاً  
 والمسافر ركعتين ولم يعدل  
 المصنف عن قولهم قصر  
 لان الركعتين ليست قصراً  
 حقيقة عندنا بل هما تمام  
 فرضه والاكثر ليس  
 رخصة في حقه بل اساءة  
 قامت وفي شروح البحاري  
 ان الصوت فرضت ليلية  
 لاسراء ركعتين مسافراً  
 وحضراً الاقرب فيه  
 هاجر عليه الصلاة  
 والسلام واضعاً بنسبة  
 زيدت الا لفجر لطلوع  
 القراءة فيها والغرب لاها  
 وترتها فقلنا استقر فرض  
 الرباعية خلف في  
 السفر عند نزول قوله  
 اي فليس عليك حرج  
 ان تقصر او من صلاة  
 وكان قصره في سنة  
 الزمان من بجملة وهذا  
 تجمع لامة اعلاهم  
 فيلخصه

يجزى من جمع ما ذكر مبنى من مذهب شافعى من ما قصر لائتماء لان العمل على ما استقر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضيتها اربعاً سفرها وحضرها ثم قصرها في السفر وهذا خلافاً لمذهب وىفى هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فانه يدل على ان صلاة سفر لم يزد فيها اصلاً واما الآية فتشترط فيها قصر عتبة صلاة وفعلها وقت خوف كما اوضحه في شرح التلويح وغيره فانهم ( قوله ولو كان صلياً بسفره ) اى استسفره بأن كان مبنى سفره على المعصية كما لو سافر لقتل طريق مثلاً وهذا فيه خلافاً للشافعى رحمه الله وهذا بخلاف المعنى في السفر بأن عرفت المعصية في أثناءه فانه محل ووق ( قوله لان التمسح اطواراً ) هو ما يقبل الاعتكاف كبيع وقت نداء فانه يبيع تركه السعى وهو قبل الاعتكاف اذ قد يوجد تركه لسعى دون البيع وبالعكس فكذلك هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلاً بلا سفر وبالعكس بخلاف التمسح لغيره وضد كالكفر او شرع كبيع الحر فانه يعدم الشروعية وتمايه بيانه في كتب الأصول ( قوله حتى يدخل موضع مقامه ) اى الذى يفرق بيوته سواء دخله بنية الاختيار او دخله لغرض حاجة لان مصره متعين للاقامة فلا يحتاج الى نية جوهرية ودخل في موضع اقامه مالحق به كالارض كما افاده القهستانى ( قوله ان سار ) قيد لقوله حتى يدخل اى اذا يدوم على التقصر الى الدخول ان سار لائتماء اياه ( قوله والافيتى اى ) اى ولو في المنارة وقياسه ان لا يدخل فطره في رمضان ولو يمينه وبين بلده يومان لانه يقبل التقص قبل استحكامه اذ لم يتم علة فكانت الاقامة تقضى للسفر العارض لا ابتداء علة لائتماء افاده في التمسح ثم بحث فقال ولو قيل العلة مفارقة البيوت قصداً مسيرة ثلاثة ايام لاستكمال سفره الا ان اياه بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد ثبتت العلة حكم السفر فيثبت حكمه ما ثبتت علة حكمه الاقامة احتاج الى الجواب اهـ وابقى البحث عند صاحب البحر وحقى عليه الجواب قل ان الذى يظهر انه لا بد من دخوله المصر مصافقاً واعترضه في التمهيد بأن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ اقول ويظهر لى الجواب ان العلة في الحقيقة هى المشقة واقبة السفر مقامها ولكن لا يثبت تأنيهاً الا بشرط ابتداء وشرط بقضاء ولاول مفارقة البيوت قصداً مسيرة ثلاثة ايام وانما استكمال السفر ثلاثة ايام فذا وجد الشرط الاول ثبت حكمها ابتداء فلذا يقصر بمجرد مفارقة العمران ما وبها ولا يدوم الا بالشرط الثانى فهو شرط لاستحكامها علة فذا غرم على تركه السفر قبل تمامه بل نقاؤها علة لقولها ان التقص قبل الاستحكام ومضى فعله في الاشتداء على الصحة لوجود شرطه ولذا لو لم يصل لغرض ثم رجع بقصها مقصورة كما قدمناه فتدبره ( قوله ولو في الصلاة ) شمل ما اذا كان في اوجه الوضوء او آخرها او كان متبرداً او مقتدياً بمدركاً او مسبقاً بحر وشمل ما اذا كان عليه سجود سهو وبوتى الاقامة قبل السلام والسجود او بعدها املواها بينها فلا تصح بانه بالنسبة لهذا الصلاة فلا يتغير فرضها الى الرابع كما اوضحناه

في بابه فافهم **(قوله)** اذا لم يخرج وقها اي قبل ان ينوي الإقامة لانه اذا نواها بعد صلاة ركعة  
ثم خرج الوقت تحول فرضه الى الاربع اما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة فلا تحول  
في حق تلك الصلاة كافي البحر عن الخلاصة **(قوله)** ولهاك لاحقا اما لاحقا اذا ادرك اول  
الصلاة والامام مسافر فاحدث او نام فآتبه بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يمت لان الملاحق  
في الحكم كأنه خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذا  
في حق الملاحق يجر عن الخلاصة ففيد حكم الملاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارع  
**(قوله)** حقيقة او حكما تعميم لقوله ينوي **(قوله)** لو دخل الحاج اي في اول شوال او قبله ح  
والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج **(قوله)** وعلم الخ اي علم ان القافلة انما تخرج بعد خمسة  
عشر يوما وعزم ان لا يخرج الاممهم يجر عن المحيط وانما كان ذلك نية للإقامة حكما لا حقيقة  
لانه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة نية الإقامة تلك المدة تأمل **(قوله)** بموضع  
منعاق بإقامة وكلام المصنف لا كلام الشارع للاممهم عن كونه شرطا لصحة النية **(قوله)**  
صالح لها هذا ان سار ثلاثة ايام والافصح ولو في المغازاة وفيه من البحث ما قدمناه بجر وقدمنا  
جوابه والحاصل ان نية الإقامة قبل تمام المدة تكون تقضا للسفر كنية العود الى بلده والسفر  
قبل استحكامه يقبل التقض **(قوله)** او صحراء دارنا احتراز عن صحراء دار اهل الحرب  
حكاهم حينئذ حكم العسكر الداخل في ارضهم ط **(قوله)** وهو من اهل الاخية قيد  
في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الاصح كسباني متابع بيان مختاره **(قوله)** في اقل منه ظاهره  
ولو ساعة واحدة وهذا شروع في مختز ما تقدم ط **(قوله)** او نوى فيه اي في نصف شهر  
**(قوله)** كبير قال في المجتبي والملاح مسافر الاعند الحسن وسفيته ايضا ليست بوطن اه  
بجر وظاهره ولو كان ماله واهله معه فيها ثم رأيت صريحا في المسراج **(قوله)** او جزيرة اي  
ليس لها اهل يسكنونها **(قوله)** او نوى فيه اي في صالحها **(قوله)** بموضعين مستقلين الا في  
بين المصرين والقريتين والمصر والقريه بجر **(قوله)** لو دخل الخ هو ضد مسألة دخول  
الحاج الشام قاله بصير مقيا حكما وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكما وان نوى الإقامة لعدم  
انقضاء سفره مادام عازما على الخروج قبل خمسة عشر يوما افاده الرحقي قبل هذه المسألة كانت  
سببا لتفقه عيسى بن ابان وذلك انه كان مشغولا بطالب الحديث قال فدخلت مكة في اول  
العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهرا فجعلت اتم الصلاة فالتفتي  
بعض اصحاب ابني حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى  
بدا صاحبني ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابني حنيفة  
اخطأت فانك مقيم بمكة فالتم تخرج منها لاتصير مسافرا فقلت اخطأت في مسألة في موضعين  
فرحلت الى مجلس محمد واشتغلت بالفقه قال في البدائع وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ  
العلم فيصير مبعثة للطلبة على طلبة اه بجر اقول ويظهر من هذه الحكاية ان نية الإقامة  
لم تعمل عماها الا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوما بلانية خروج في انائها بخلاف ما قبل  
خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مقيا ويختل  
ان يكون جدد نية الإقامة بعد رجوعه وبهذا سقط ما اوردته العلامة القساري في شرح

اذا لم يخرج وقها لم يمت  
لاحقا (دعوة صف سهر)  
حقيقة او حكما لما في  
الجزائية وغيرها فدخل  
الحاج الشام وعلم انه  
لا يخرج الاممهم في  
نصف شوال اتم لانه  
كأن نوى الإقامة (بموضع)  
واحد (صالح الخ) من مصر  
او قرية او صحراء دارنا وهو  
من اهل الاخية (فينصر)  
ان نوى الإقامة في (قل  
من) اي من نصف شهر  
(او) نوى فيه لكن في  
غير صالح كبحر او  
جزيرة (او) نوى فيه لكن  
(بموضعين مستقلين)  
مكة ومنى فلو دخل الحاج  
مكة ايام العمر ما تصح نيته  
لانه يخرج الى منى وعرفة  
فصار كنية الإقامة في غير  
موضعها وبعد عوده من  
منى نصح

الكتاب من ان في كلام صاحب الامام تعارضاً حيث حكم اولاً انه مسافر وثانياً انه مقيم مع ان  
المسئلة بطلها والمفهوم من المتن انه لو نوى في احدها نصف شهر صح فحينئذ لا يضره  
خروجه الى عرقات اذ لا يشترط كونه نصف شهر متوالياً بحيث لا يخرج فيه اه ما حصا  
ووجه السقوط ان التوالى لا يشترط اذ يمكن من عزيمته الخروج الى موضع آخر لانه يكون  
ناوياً الاقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى تحت نيته اعزمه على الاقامة نصف شهر في  
مكان واحد والله اعلم (قوله) كالو نوى ميته باحدها (فان دخل اولاً الى الموضع الذى نوى  
المقاء فيه نهراً لا يصير مقبلاً وان دخل اولاً الى مائى المبيت فيه يصير مقبلاً ثم الخروج الى الموضع  
الآخر لا يصير مسافراً لان موضع اقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله) او كان احدها  
تبعا للآخر) كالتربة التى قربت من المصر بحيث يسمع النداء على ما بان في الجمعة وفي البحر  
لو كان الموضعان من مصر واحد او قرية واحدة فانها تحيجه لانهما متجددان حكماً  
ألتزمى انه لو خرج اليه مسافراً لم يقصر اه ط (قوله) بحيث يجب حلية تفسير للتعبية -  
(قوله) او لم يكن مستقلاً برأيه) عطف على قوله ان نوى اقل منه وصورته نوى التابع الاقامة  
ولم ينوها المتبوع او لم يدرك حاله فانه لا يترحم اه ح والمسئلة ستأتى مع بيان شروطها والخلاف  
فيها (قوله) او دخل بلدة) اى قضاء حاجة او انتظار رفقة (قوله) ولم ينوها) وكذا اذا  
نواها وهو مترقب للسفر كافي البحر لان حاله تنافى عزيمته (قوله) كامر) اى في مسألة  
دخول الحاج الشام (قوله) او حاصر حصناً فيها) اشار به الى انه لا فرق في المحاصرة بين  
ان تكون للمدينة او الحصن بعد ما دخلوا المدينة كافي البحر ومثل ذلك لو كانت المحاصرة  
للمصر على سطح البحر فان اسطح البحر حكم دار الحرب حموى عن شرح النظم الهاملى ط  
(قوله) فانه يتم) لان اهل الحرب لا يتعوضون له لاجل الامان بحر عن النهاية ط (قوله) في غير  
مصر) بدل من قوله في دارنا او متعلق بمحذوف على انه حال من فاعل حاصر لامتعلق بمحاصر  
لئلا يلزم تعاقب حرفي جر متجدي اللفظ والمعنى بعامل واحد نعم اعلم ان التقيد بغير المصر وقع  
في الجامع الصغير والهداية والكنز وغيرهما وهو يومه صحفية الاقامة لو نزلا في المصر وحاصروا  
حصناً في قل في المراح لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط يدل على انه ليس كذلك واطال في بيانه  
وكذا نص في العناية على انه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الآتى وذكر عبارته الشرنبلالى  
ومنى عليه في مته (قوله) للتردد بين القرار والفرار) الاول بالقاف والثانى بالفاء اى فكانت  
حالتهم تنافى عن عزمهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة اعسكرنا لاحتاح وصول المدد  
لعمد او وجود مكيدة كما في الفتح وفي البحر عن التحنيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان  
اتخذوها داراً آمناً والاى ارادوا الاقامة بها شهراً او اكثر قصروا لبقائها دار حرب وهم  
محاربون فيها بخلاف الاول اه ه (تنبيه) لو انفلت الاسير من الكفار وتوطن في غار ونوى  
الاقامة فيه نصف شهر لم يصير مقبلاً ولو علموا بسلامه فهرب منهم يريد مسيرة السفر لم يعتبر  
بانه كذا في الخلاصة والحالية ووجه الاول كغيره كلام الفتح كون حاله متردداً لانه اذا وجد  
الفرصة قل تمام ائدة خرج واماناً ثانياً فشكل حمله في شرح التنية على ان المراد من قولهم  
لمعتبر نيته اى نية الاقامة لانية السفر والا فقد صرح في التنازع خاتمة عن المحيط بانه

كالو نوى ميته باحدها  
او ان احدها تبعا للآخر  
بحيث يجب الجمعة على  
ساكنه للاتحاد حكماً  
(او لم يكن مستقلاً برأيه)  
كمد وامرأة (او دخل  
بلدة ولم ينوها) اى مدة  
الاقامة (بل ترقب السفر)  
غدا او بعده (ولو بقي)  
على ذلك (سنتين) الا ان  
يعلم تأخر القافلة نصف  
شهر كامر (وكذا) يصل  
رعتين (عسكر دخل  
ارض حرب او حاصر  
حصناً فيها) بخلاف من  
دخاها بامان فانه يتم (او)  
حاصر اهل البعي في دارنا  
في غير مصر مع نية الاقامة  
مدتها) للتردد بين القرار  
والفرار (بخلاف اهل



يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم المسئلة الثانية كالاولى فأفاد لزوم القصر فيها ( **قوله** الاخيه ) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الحجمة من الصوف ( **قوله** كعرب ) المتاس قول غيره كعرب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن واقرى العربية والاعراب اهل البدو ( **قوله** في الاصح ) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ ( **قوله** لان الإقامة اصل ) غلة لقوله فانها تصح اى ينتهم الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع ان اهل الاخيه لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المفاوز لهم كالامصار والقرى لاهلها ولان الإقامة للرجل اصل والسفر عارض وهم لا يتنقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى آخره ( **قوله** بينهما ) اى بين موضعهم والموضع الذى قصدوه ( **قوله** ان نوا سفر ) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا ح ( **قوله** ما يصح في الاصح ) وروى عن ابي يوسف انه يصير مقبحا عن البحر ( **قوله** والحاصل ) اى من كلام المصنف لكن اشترط ترك السير لم يعلم من كلام المصنف تأمل ( **قوله** ستة ) زاد في الحلية شرطا آخر وهو ان لا يكون حاله منافعة لعزيمته قال كاصرحوا به في مسائل اه اى كمسئلة من دخل بلدة لحاجة ومسئلة العسكر فافهم ثم هذه شروط الاتمام بعد تحقق مدة السفر والانواع على الرجوع الى بلدة قبل سيرة ثلاثة ايام على قصد قطع السفر فانه يتم كالمسرح وكذا لو رجع الى بلدته لاخذ حاجة نسبها كاستدكره ( **قوله** وترك السير ) اى اذا كان في مفازة ونوى الإقامة فيما سيدخله من مصر أو قرية اما لو وجدت هذه الامور وقد دخل مصرا أو قرية وهو يسير طلب منزل او نحوه فينبى ان تصح نية حلية ( **قوله** وصلاحيه ) اى صلاحية الموضع الإقامة ( **قوله** ان قد ابح ) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلااته قبل في البحر وأشار الى انه لا بد أن يقرأ في الاولىين فلو ترك فيها او في احدها وقرأ الآخر لم يباح فرضه اه واطلقه فشمع ماذا نوى اربعا او ركعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشترط النية ركعتين لما في الشرع بلالية من انه لا يشترط نية عدد الركعات ولما سرح به الزيلعي في باب السهو من ان الساهى لو سلم للقطع يسجد لانه نوى تغيير المشرع فتأخروا كالنوى الظاهر ستا او نوى مسافر الظاهر اربعا افاده ابوالسعود عن شيخه قلت لكن ذكر في الجوعرة انه يصح عند ابي يوسف ولا يصح عند محمد ( **قوله** اتأخير السلام ) مقتضى ما قدمه في سجود السهو ان يقول اتركه السلام فانه ذكر انه اذا صلى خمسة بعد القعود الاخير يضم اليها سادسة ويسجد للسهو لتركه السلام وان تذكر وعاد قبل ان يقيد الخامسة بسجدة يسجد للسهو لتأخير السلام اى سلام الفرض ومثلت نظائر الاولى لا الثانية افاده الرحقى قلت لكن ما هنا الظاهر ( **قوله** وترك واجب القصر ) الاضافة بيانية اى واجب هو القصر او من اضافة الصفة للموصوف كجرد قطيفة اى القصر الواجب وفيه تصريح بأنه غير فرض كما قدمنا ما يفيد عن شرح النية ولو كان الواجب هنا بمعنى الفرض لما صح وان قصد فافهم ثم ان ترك واجب القصر مستلزم لترك السلام وتكبيره النفل وخالط النفل بالفرض وظاهر كلامه انه بأنهم بتركه زيادة على أنه بهذه اللوازم تأمل ( **قوله** وواجب تكبيره الخ ) لان بناء النفل على الفرض مكروه وهذا هو خلط النفل بالفرض رحمتي لكن قول الشارح وخالط النفل

الاخيه ) كعرب وترتفع  
( نودها ) في إشارة فيها  
أصح ( في الاصح ) وبه يفتى  
اذا كان عندهم من الماء  
والنكاح ما يكتبه مدتها  
لان الإقامة اصل الا انما  
قصدوا وضعها بينهما مدة  
السفر فيقصرون ان نوا  
سفر الاول او نوى غيرهم  
الإقامة معهم ما يصح في  
الاصح والحاصل ان  
شروط الاتمام ستة النية  
والمدّة واستقلال الرأى  
وترك السير واتخاذ الموضع  
وصلاحيته قهستانى ( فلو  
أنهم مسافر ان قصد في )  
القعدة ( الاولى ) ثم فرضه  
( و ) لكنه ( سواء ) لو أعاد  
لتأخير السلام وترك  
واجب القصر وواجب  
تكبيره فافتتاح النفل وخالط  
النفل بالفرض



حاله على الصلاح يتأق شرط العلم نعم ذكر في البحر عن المبسوط والفتية ما حاصله انه اذا سأل في مصر او قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان في موضع الإقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يبين خلافه اما اذا سأل خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اهـ والحاصل انه يشترط العلم بحال الامام اذا سأل في ركعتين في موضع إقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) اى الاحتمال ان يكون معه من لا يعرف حاله فيحكم باعتقاده فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسليم الاولى قال المقدسي وينبغي ترجيح في زماننا ط (قوله لم يصبر مقبلا) فلو انهم المقيسون صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء المفترض بالمتنقل ظهريه اى اذا قصدوا متابعتهم اما لو نوا مفارقتها ووافقوه صورة فلا فساد اقاده الخير الرملى (قوله واما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مسألة المتن وقد ذكره في الكنتز وغيره لكن استغنى المصنف عن ذلك كره اياه في باب الامامة (قوله فيصح في الوقت ويتم) اى سواء بقى الوقت او خرج قبل اتمامها تغير فرضه بالتبعية لاتصال التغير بالسبب وهو الوقت ولو افسده صلى ركعتين لزوال التغير بخلاف ما لو اقتدى به متنقلا حيث يصل اربعا اذا افسده لانه لا يتره صلاة الامام وتصير القعدة الاولى واجبة في حق المقتدى المسافر ايضا حتى لو تركها الامام ولو امادها وتابعه المسافر لا تفسد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل نفدت كذا في السراج ولا وجه له يظهر به (قوله لا بعده) اى لا يصح اقتداؤه بعد خروجه الوقت لعدم تغيره لا نقضاء السبب وهذا اذا كانت فائتة في حق الامام والمأموم فلو في حق الامام فقط يصح كما لو اقتدى حنفى في الظهر بشافعى او بمن يرى قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في السراج قل في البحر وهو قيد حسن لكن الاولى اشتراط كونها فائتة في حق المأموم فقط سواء كانت الامام او لا كمن صلى ركعة من الظهر مثلا فخرج الوقت فاقتدى به مسافر فانها فائتة في حق المسافر لا المقيم اى اى فلا يصح الاقتداء لكن فواتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان فواتها في حقهما معا كذا في الاولى (قوله فيما يتغير) متعلق بيبصح المقدري قوله لا بعده واحترز به عن الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التى لا تتغير في السفر كالثانية والثالثة فانه يصح وفي البحر هذا القيد مفهوم من قوله يصح وانتهى الى الحاجة اليه اصلا لان السفر مؤثر في الرباعى فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضا في حق المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالتلف لانه ما قابل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بحر (قوله او القراءة اصح)

لان قراءة الامام في الآخرين نافعة في حقه فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الاولين واقتدى به في الشفع الثاني ففيه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة مضافا قل في الحيط لان القراءة في الآخرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق بمنحله فلا يبقى للآخرين قراءة اهـ بحر \* (تنبيه) \* زاد الزيلعي او التحريم وعزاه في السراج الى الحواشى فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لان تحريمه اشتملت على ثقلية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان تحريمه المأموم اشتملت على العرض لا غير وقوله في البحر انه ليس بظاهر ليس بظاهر وتامه في النهر اقول وعليه فذكر التحريمه يغنى عن ذكر القعدة

قبل شروعه والا فيبعد سلامه (ان يقول) بعد التسليمتين في الاصح (أتدوا صلاتكم فأنى مسافر) لدفع توهمه انه سها ولو نوى الإقامة لا التحقيقها بل يتم صلاة التقيمين لم يصبر مقبلا واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويتم لا بعده في يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنقل في حق القعدة في الاولين او القراءة لوى الاخيرين

والقراءة لشعول التعاليل بها للاقتداء في جميع اجزاء الصلاة لافى القعدة الاخيرة فقط **(قوله)** وبأنى المسافر بالسكن ) اى الرواتب ولم تعرض للقراءة لذكرها في فصل القراءة حيث قال في المتن ويسن في السفر مطلقا لما تحه و اى سورة شاء وتقدم انه فرق في الهداية بين حالة القرار والقرار وتقدم الكلام فيه وقال في التناحر خاتمة ويحتمل القراءة في السفر في الصلوات فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر في السفر الكافرون والاخلاص واطول الصلاة قراءة الفجر واما التسبيحات فلا يتقصر عن الثلاث اه **(قوله)** هو المختار وقيل الافضل الترك ترخيضا وقيل الفعل تقريبا وقال الهندوانى الفعل حال التزول والترك حال السير وقيل يصلى سنة الفجر خاصة وقبل سنة المغرب ايضا بحر قال في شرح المنية والاعدل ما قاله الهندوانى اه قلت والظاهر انما في المتن هو هذا وان المراد بالامن والقرار التزول وبالحقوق والقرار السير لكن قدما في فصل القراءة انه عبر عن القرار بالعجلة لانها في السفر تكون غالبا من الخوف تأمل **(قوله)** والمعتبر في تغيير الفرض ) اى من قصر الى اتمام وبالعكس **(قوله)** هو ) اى آخر الوقت قد رما يسع التحريم كذا في الشرح لباليه والبحر والنهر والذى في شرح المنية تفسيره بما لا يبق منه قد رما يسع التحريم وعند زفر بما لا يسع فيه اداء الصلاة **(قوله)** وجبر ركعتان ) اى وان كان في اوله مقبيا وقوله والا فارع اى وان لم يكن في آخره مسافرا بأن كان مقبيا في آخره فالواجب اربع قال في النهر وعلى هذا قالوا الوصلى الظهر اربعاً ثم سافر اى في الوقت فصلى العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة فتيين انه صلاحها بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر اربعاً لانه كان مسافرا في آخر وقت الظهر ومقبيا في العصر **(قوله)** لانه ) اى آخر الوقت **(قوله)** عند عدم الاداء قبله ) اى قبل الآخر والحاصل ان السبب هو الجزء الذى يتصل به الاداء او الجزء الاخير ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج الوقت فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وفائدة اضافته الى الجزء الاخير اعتبار حال المكلف فيه فلو بلغ صبي او اسلم كافر او افق مجنون او ظهرت الخائض أو انفساء آخره لم يتم الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في اوله وبالعكس لو جن او حاضت او نفست فيه لفقد الاهلية عند وجود السبب وفائدة اضافته الى الكل عند دخوله عن الاداء انه لا يجوز قضاء عصر الامس في وقت التغيير وتما تحقيقه في كتب الاصول **(قوله)** الوطن الاصلى ) ويسمى بالاهلى ووطن الفطرة والقرار ع عن القهستاني **(قوله)** او اناهله ) اى تزوجه قال في شرح المنية ولو تزوج المسافر ببلد ولم يشو الاقامة به فقبل لا يصير مقبيا وقيل يصير مقبيا وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدين فأبتهما دخلها صار مقبيا فان ماتت زوجته في احدها وبقي له فيها دور وعقار قبل لا يبق وطنه اذ اعتبر الاهل دون الدار كالأهل ببلدة واستقرت سكنا له وليس له فيها دار وقيل بئى اه **(قوله)** او توطئه ) اى عزم على القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه الا اذا عزم على القرار فيه وترك الوطن الذى كان له قبله شرح المنية **(قوله)** يبطل بمثله ) سواء كان يهاجرا مسير سافرا او لا خلاف في ذلك كفى ان يحيط قهستاني وقيد بقوله بمثله لانه لو انتقل منه قاصدا غير ثم بداله ان يوطن في مكان آخر فربما الاول اسم لانه لم يوطن غيره نهر **(قوله)** اذ لم يسبق له بالاول اهل ) اى

**(وبأنى)** المسافر بالسكن ) ان كان في حال أمن وقرار والا ) بأن كان في خوف وقرار ( لا ) بأنى بها هو المختار لانه ترك العذر تجانس قبل الاستئناف ( والمعتبر ) في تغيير الفرض آخر الوقت ) وهو قدر ما يسع التحريم ( فان كان ) المكلف ( في آخره مسافرا وجبر ركعتان والا فارع ) لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله ( الوطن الاصلى ) هو موطن ولادته او تأهله او توطئه ( يبطل بمثله ) اذ لم يسبق له بالاول اهل فلو لم يبطل

مطابقا

في الوطن الاصلى ووطن الامة

وان بقي له فيه عقار قال في النهر ولو نقل اهله ومناعه وله دور في البلد اتقى وطئاه وقبل اتقى  
 كذا في المحيط وغيره **(قوله)** بل يتم فيهما اي بمجرد الدخول وان لم يسو اقامة ط **(قوله)** ويبطل  
 وطن الإقامة) يسمى ايضا الوطن المستعار والحادث وهو ما خرج اليه بنية اقامة نصف شهر  
 سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر اولا وهذا رواية ابن سبابة عن محمد وعنه ان المسافة  
 شرط والاوّل هو المختار عند الاكثرين قهستاني **(قوله)** بمثابة اي سواء كان بينهما مسيرة سفر  
 او لا قهستاني **(قوله)** وبالوطن الاصل) كما اذا توطن بمكة نصف شهر ثم تأهل بمعنى افاده  
 القهستاني **(قوله)** وبانشاء السفر) اي منه وكذا من غيره اذا لم يمر فيه عليه قبل سير مدة السفر  
 قال في الفتح ان السفر الناقض لوطن الإقامة ما ليس فيه مرور على وطن الإقامة او ما يكون  
 المرور فيه به بعد سير مدة السفر اه اقول ويوضح ذلك ما في الكافي والتاريخية خراساني  
 قدم بغداد ليقيم بها نصف شهر ومكي قدم الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هيرة  
 فانهما تمان في طريق القصر لان من بغداد الى الكوفة اربعة ايام والقصر متوسط بينهما  
 فان اقاما في القصر نصف شهر بطل وطنهما ببغداد والكوفة لانه ثلثه فان خرجا بعده من  
 القصر الى الكوفة تمان ايضا فان اقاما بها يوما مثلا ثم خرجا منها الى بغداد وقصدا المرور  
 بالقصر تمان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة اهما فاذا قصدا الدخول  
 فيه لم يصح سفرهما اذا لم يقصدا مسيرة سفر حتى لو لم يقصدا الدخول فيه قصرا كما خرجا من  
 الكوفة لتقصدها مسيرة السفر ولو ان المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد او الحراساني  
 الكوفة والتقى بالقصر وخرجا الى الكوفة لقيما يوما ثم رجعا الى بغداد قصرا الى  
 الكوفة وكذا الى بغداد اتقصدا كل منهما مسيرة سفر اما الحراساني فلانه ماض على سفره  
 واما المكي فلان وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذا لم يكن وطنا لهما فقصدا  
 المروية لا يمنع صحة السفر اه واقاد قوله واما المكي الخ ان انشاء السفر من وطن الإقامة  
 مبطل له وان عاد اليه ولذا قال في البدائع لو اقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها  
 الى مكة فقبل ان يسير ثلاثة ايام عاد الى الكوفة لحاجة فأنه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر  
 اه والحاصل ان انشاء السفر يبطل وطن الإقامة اذا كان منه اما لو انشأ من غيره فان لم  
 يكن فيه مرور على وطن الإقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة ايام فكذلك ولو قبله لم يبطل  
 الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من حخته والله اعلم **(قوله)** والاصل ان الشيء  
 يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الإقامة بوطن الإقامة ووطن  
 السكنى بوطن السكنى وقوله وبما فوّه اي كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصل وكما يبطل  
 وطن السكنى بالوطن الاصل وبوطن الإقامة وينبغي ان يزيد وبضده كبطلان وطن الإقامة  
 او السكنى بالسفر فأنه في البحر عال لذلك بقوله لانه ضده **(قوله)** لا يبادونه) كما يبطل الوطن  
 الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر وكما يبطل وطن الإقامة بوطن  
 السكنى ح **(قوله)** وما صوره الزياي) حيث قال رجل خرج من مصر الى قرية لحاجة ولم  
 يقصد السفر ونوى ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما فأنه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية  
 لا للسفر ثم بداله ان يسافر قبل ان يدخل مصر قبل ان يقيم ايلة في موضع آخر فسافر فأنه يقصر

بل يتم فيهما (لا غير و)  
 يبطل (وطن الإقامة بمثابة  
 و) بالوطن (الاصلي و)  
 بانشاء (السفر) والاصل  
 ان الشيء يبطل بمثابة وما  
 فوقه لا يبادونه ولم يذكر  
 وطن السكنى وهو ما نوى  
 فيه اقل من نصف شهر  
 اعدم فأنه وما صوره  
 الزياي

ولو من باب القرية ودخلها التملاته لم يوجد ما يبعثه مما هو فوقه ومثله اهـ (قوله رده في البحر) أن السفر باق لم يوجد ما يبعثه وهو مبطّل لوطن السكّني على تقدير اعتباره لأن السفر يبطّل وطن الإقامة فكيف لا يبطّل وطن السكّني فقوله لانه لم يوجد ما يبعثه متعوض اهـ قال ح واعتزله شيخنا بأن المبطّل إنما سفر مبتدأ منهما أو أضافه أخرجه منهما إلى ما دون مدة السفر ثم استأنفرا فأنهما لا يبطّلان فإذا مر بهما اتم اهـ ونقل الخبر الرمي مثله عن خطّ بعضهم وأقره قال ح وهو وجهه لأن من نوى الإقامة بموضع لنفس شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد مريدا سفرا ومر بذلك اتم مع انه انشأ سفرا بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة فثبت ان انشاء السفر لا يبطّل وطن الإقامة الا اذا انشأ السفر منه فيكون وطن السكّني كذلك فاصوره الزبلي صحيح ومن تصويره علمت انه لا بد ان يكون بين الوطن الأصلي وبين وطن السكّني أقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن السكّني اهـ اقول قد علمت ان السفر المبطّل للوطن لا يخص بالانشأ منه بل يكون بالانشأ من غيره اذا لم يكن فيه مرور عليه قبل سير ثلاثة أيام لكن هنا فيه مرور على الوطن قبل سير مدة السفر وقد ايد في الظهيرة قول عامة المشايخ باعتبار وطن السكّني بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج الى القادسية لحاجة وبينهما دون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبا منها بدله الرجوع الى القادسية ليحمل نعله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر بالكوفة اتم حتى يرتحل من القادسية استحسانا لانها كانت له وطن السكّني ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكّني آخر ما لم يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية ولا ينقض بهذا الخروج كذا لو خرج منها لتدبير جنازة ونحوه اهـ ما خلا اقول ويمكن ان يوفق بين القولين بأن وطن السكّني ان كان اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر اتفاقا والاعتبار اتفاقا اذا دخل المسافر بلدة ونوى ان يقيم بها يوما مثلا ثم خرج منها ثم رجع اليها بقصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام المحققين لقول البحر انهم قالوا لا فائدة فيه لانه يبقى فيه مسافرا على حاله فصار وجوده كعدمه اهـ فقوله لانه يبقى فيه مسافرا على حاله ظاهر في انه كان مسافرا قبل اتخاذ وطنه ومثاله عامة المشايخ فتمحّل على ما اذا اتخذ وطنه قبل سفره كما صوره الزبلي والامام السرخسي هذا ما حطّر لي والله اعلم (قوله لانه الأصل) فهو انتمسكن من الإقامة والسفر (قوله وقها مبرها

رده في البحر) والمعتبر  
لينة (شيوخ) لانه الأصل  
(الابع كأمرة) وهو  
مهره المجل (وعبد)  
غير مكاب (وجندي)  
الان كان يرتزق من الأمير  
او بيت المال

المعجل) والا فلا تكون تبع لانها ان تحبس نفسها عن الزوج للمعجل دون المؤجل ولا تسكن حيث يسكن بحرقلت وفيه ان هذا شرط ثبوت آخر اجها وسفره بها على احد القولين وكلامنا بعده وان هذا قل في شرح التنية والأوجه انها تبع مطلقا لانها اذا خرجت معه للسفر لم يبق لها ان تحلف عنه اهـ وقد يحتاج بأنها اذا ثبت لها حبس نفسها عن آخر اجها من بلدها لأجل استيفاء معجائها فكذلك ثبت لها اذا وصلت الى بلدة او قرية فصحت بيتها الإقامة بها لانها حينئذ غير تبع له وان كانت تبع له في المدة (قوله غير مكاتب) قال في البحر واطلاق في العبد فتمشّل الفن والمدير ولم الولد والمكاتب فيذهب ان لا يكون تبعاً لان له السفر بغير اذن المولى فلا يلزمه طاعته اهـ (قوله ان كان يرتزق من الأمير او بيت المال) اقتصر في التنية وغيرها على لزوم وقال في شرح التنية وكذلك ان كان يرتزق من بيت المال وقد امره السلطان بالخروج مع

الامير فهو تابع له نعم في الدخيرة ان المتطوع بالجهد لا يكون تبعاً للوالي وهو ظاهر اهـ ودخل  
تحت الجندی الامير مع الخليفة بجرع الخلاصة **(قوله واجبر)** اى مشاهرة او مساهنة كما في  
التارخانية الما لو كان مباومة بان استأجره كل يوم بكذا فان له فسحها اذا فرغ النهار فالعبرة لثبته  
قال في البحر واما الاعمى مع قائده فان كان القائد اجبراً فالعبرة لثبته الاعمى وان متطوعاً اعتبر  
بنه **(قوله واسير)** ذكر في التتقى ان المسلم اذا اسره العدو ان كان مقصده ثلاثة ايام قصر  
وان لم يعلم سآله فان لم يخبره وكان العدو مقنيا اتم وان كان مسافراً قصر وينبى ان يكون هذا  
اذا تحقق انه مسافر والا يكون كمن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلاثاً وكذا ينبى ان يكون  
حكم كل تابع يسأل متبوعه فان اخبره عمل بخبره والا عمل بالاصل الذى كان عليه من اقامة  
وسفر حتى تحقق خلافه وتعذر السؤال بمنزلة السؤال مع عدم الاخبار شرح المنة **(قوله)**  
وغريم) اى موسر قال في البحر عن المحيط ولودخل مسافر مضراً فاخذ غريمه وحبسه  
فان كان معسراً قصر لانه لم ينو الاقامة ولا يحل للطالب حبسه وان كان موسراً ان عزم ان يقضى  
دينه او لا يعزم شيئاً قصر وان عزم واعتقد ان لا يقضيه اتم اهـ وقوله ان عزم ان يقضى اى قبل  
خمسة عشر يوماً كفى الفتح **(قوله وتليذ)** اى اذا كان يرتزق من استاذة رحمتي والمراد به  
مطلق المتعلم مع معلمه الملازم له لا خصوص طالب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار  
البالغ مع ابيه تأمل **(قوله ومستأجر)** كان على المأجر ان يقول وآسر ودائن واستاذج  
**(قوله قالت)** تلخيص لحاصل ما تقدم ليبنى عليه حكم الحادثة **(قوله)** بهان جواب حادثة جزيرة  
كريد) بكسر الكاف المعجمة المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هى تفرق  
الجيش لما صار عليهم من الغلبة والهزيمة حتى تشتتوا في كل جانب وقاتل المعية والارتزاق فصار  
كل مستقلاً بنفسه وزالت التبعية رحمتي **(قوله على الاصح)** وقيل يلزمه الاتمام كالعزل الحكمى  
اى يموت الموكل وهو الاحوط كافي الفتح وهو ظاهر الرواية كافي الخلاصة بجر **(قوله)** دفعا  
للضرر عنه ) لانه مأمور بالقصر منهى عن الاتمام فكان مضطراً فلو صار فرضه اربعاً باقامة  
الاصل بلا علمه لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعاً بخلاف الوكيل  
فان له ان لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فاذا بان بناء على ظاهر امره كان الضرر ناشئاً منه  
من وجهه من الموكل ومن وجهه فيصح العزل حكماً لا اقتصاداً بجر ما خضع عن المحيط وشرح الطحاوى  
**(قوله)** مبنى على خلاف الاصح ) قال في البحر وكذا ان كان مع مولاة في السفر قباعة من مقيم  
والعبد في الصلاة ينقلب فرضه اربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه اعادة تلك الصلاة  
مبنى على غير الصحيح ان فرض عدم علم العبد او على قول الكل ان علم اهـ **(قوله والقضاء الح)**  
المناسب ذكر هذه المسئلة مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانها من فروعه **(قوله)**  
سفراً وحضراً) اى فلو قاتله صلاة السفر وقضاها في الحضر بقضيتها مقصورة كما لو اداها  
وكذا فائدة الحضر قضى في السفر تامة **(قوله)** لانه بعدما تقررت اى بخروج الوقت فان الفرض  
بعد خروج وقته لا يتغير عمساً وجب اما قبله فانه قابل للتغيير بنية الاقامة او اشاء السفر  
وابقاء المسافر بالمقيم **(قوله)** غير ان المريض الح) قال في الفتح ولا يشك على هذا المريض  
اذا قاتله صلاة في مرضه الذى لا يقدر فيه على القيام فانه يجب ان يقضيه في الصحة قائماً

(واجبر) واسير وغريم  
وتليذ (مع زوج ومولى  
وامير ومستأجر) لف  
ونشر مرتب قلت فقيد  
المعية ملاحظ في تحقق  
التبعية مع ملاحظة شرط  
آخر محقق لذلك وهو  
الارتزاق في مسئلة الجندی  
ووفاء المهر في المرأة وعدم  
كتابة العبد وبهان جواب  
حادثة جزيرة كريد سنة  
ثمانين والف (ولا بد من  
علم التابع بنية المتبوع فلو  
نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم  
التابع فهو مسافر حتى يعلم  
على الاصح ) وفي النفى  
وبه يفتى كافي المحيط وغيره  
دفعا للضرر عنه فـ اى  
الحلاصة عبد ام مولاة  
فقوى المولى الاقامة ان اتم  
صحت صلاتهما والا لا  
مبنى على خلاف الاصح  
(والقضاء يحكى) اى يشابه  
(الاداء سفراً وحضراً)  
لانه بعدما تقررت لا يتغير غير  
ان المريض يقضى قائماً  
الصحة في مرضه بما قدر

لأن الوضوء بعد النماء به به يحسن له ان يفعلها حلة العذر بقدر وسعه اذ ذلك فيحين  
 لم يؤدها حلة العذر زال سبب الرخصة فحينئذ لا بد من ذلك يفعلها المريض قاعدا اذا قامت  
 عن زمن الصلاة اما صلاة المسافر بها ليست الا ركعتين ابتداء ومبدأ العاطف اشتراك اللفظ  
 الرخصة اه **(قوله)** سافر السلفان قصر اي اذا لوى السفر يصير مسافرا ويقصر قال  
 في شرحه سيه ديل هذا اذا يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والاصح انه لا فرق  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم والحجاء الراشدين قصروا حين سافروا من المدينة الى مكة ومراد  
 القائل لا يقصر هو ما صرح به في البرازية من انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد  
 الرجوع متى حصل مقصوده لم يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة  
 سفر ولا اعتبار لمن عاى بان جميع الولايات بمنزلة قصره لأن هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم  
 الرواية عن احد من الأئمة الثلاثة فلا يسمع اه **(قوله)** صار مقبلا على الوجه اي بنفس  
 التزويج وانما تحذف وضما او يثبتوا لقيمة خمسة عشر يوما واما المسافرة فانها تصير مقبلة بنفس  
 التزويج اتفاقا كما انتهت في ح وحكي الزيلعي هذا الوجه بقيل فظاهره ترجيح المقابل  
 فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يصير مقبلا اذا كان مراده الخروج قبل نصف شهر تأمل  
**(قوله)** تم في الصحيح كذا في الظهيرية قال ط وكأنه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر  
 حكم السفر فيه فلما تأملت فلاداء اعتبر من وقته **(قوله)** كسبي بلغ اي في أثناء الطريق  
 وقد بقي بقصد اقل من ثلاثة ايام فانه يمت ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط **(قوله)** بخلاف  
 كافر اسلم اي فانه يقصر قال في الدرر لأن نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي  
 فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل ثمان وقيل يقصر ان اه واختار الاول كافي البحر  
 وغيره عن الخلاصة قال في الترتيب لالة ولا يخفى ان الحائض لا تنزل عن رتبة الذي اسلم فكان  
 حقها التقصر مثله اه واجاب في (نهج التجارة) بان مانعها سبأوى بخلافه اه اي وان كان  
 كل منهما من اهل الثنية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة باليس بصنعها فلفت نيته  
 من الاول بخلاف الكافر فانه قد دبر على ازالة المانع من الاستاء فصحت نيته **(قوله)** عبد  
 اسلم اي اذا سافر العبد مع سيده فوى احدها الإقامة **(قوله)** والا اي وان لم يتهايا في خدمته  
 يفرض عليه القعود على رأس الركعتين ويتم احتياط لانه مسافر من وجهه مقيم من وجه  
 شرح الثنية **(قوله)** ولا يأنه اسلم في شرح الثنية وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا  
 فليعلم هذا اه اي لا في الوقت ولا بعده ولا في الشفع الاول ولا الثاني واعلم وجهه كإفاده  
 شيئا ان مقتضى كونه يتم احتياط ان تكون القعدة الثانية في حقه فرضا الحاقا  
 له بالنعم وقد قلنا ان القعدة الاولى فرض عليه ايضا الحاقا له بالمسافر فاذا اقتدى  
 بنعم لمزم اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة الاولى اه اقول لكن قول شارح  
 الثنية وعلى هذا اه يظهر منه انه تفريع من عنده على وجه البحث والا فإلذ رأى  
 متقولا في التارخانية عن الحجة انه ان لم يكن بالمهاجرة وهو في ايديهما فكس صلاة يصليها وحده  
 يصلي اربعا ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الاخرتين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه  
 ركعتين وفي قراءته في الركعتين اختلاف واما اذا اقتدى بنعم فانه يصلي اربعا بالاتفاق اه

«(فروع)» سافر السلفان  
 قصر - تزويج المسافر له  
 صار مقبلا على الوجه  
 \* ظهرت الحائض وبقي  
 لمقصدها يومان تم في  
 الصحيح كسبي بلغ  
 بخلاف كافر اسلم \* عبد  
 مشترك بين مقيم ومسافر  
 ان تم آ قصر في نوبة  
 المسافر والا يفرض عليه  
 القعدة الاولى ويتم احتياط  
 ولا يتم بتقيم اصلا



وهو ما بلغه « قال أسامة  
من لم يدر ممكن لأمره  
فرض يومه بغيره في  
فقلت أحدهم عسرون  
والثانية سبعة عشر والثالثة  
خمس عشر والرابعة إحدى  
عشر بإطلاق لأن الأولى  
ضمت الوتر والثانية  
تركته والثالثة أيوم الجمعة  
والرابعة للمسافر والله أعلم

### باب الجمعة

بأنثاء الميم وسكونها  
(في فرض) عين (يكثر  
جاءها) ثبوتها بالدليل  
القطعي كما حققه الكمال  
وهي فرض مستقل أكد  
من الظهور ليست بدلا عنه  
كما حذر الباقي معزيا  
لسرى الدين بن السحنة  
وفي البحر وقد أفتت  
مرارا بعدم صلاة الأربع  
بعدها بنية آخر ظهر  
خوف اعتقاد عدم فرضية  
الجمعة وهو الاحتياط في  
زماننا وأما من لا خوف  
عليه فمفسدة منها في الأولى  
أن تكون في بيته خفية  
(وشرط تصحيتها)  
سبعة أشياء الأول (مصر)  
وهو ما لا يصح احتج  
مساحده أهله المكلفين  
بها) وغاية أقوى أكثر  
الفتوى بحيث يظهر  
التواني في الأحكام

(قوله وهو ما بلغه) أي من جهات فيقال أي شخص يصلي فرضه انما يفترض عليه  
الفتوى الأولى كالتالي وأي شخص لا يصح اقتداؤه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم  
ولامسافر ويقال في صورة التأخر أي شخص يومه ويقتصر يومه ط (قوله لأن الأولى ضمت  
الوتر) وهي صادقة لأنه فرض محتمل ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يابن، فعليه ليع العمل  
ط (قوله والثالثة أيوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية ولم تنظر  
إلى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

### باب الجمعة

مناسبتة للسفر إن كل منهما تصيب الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر  
وفي السفر في عام وهو كل رباعية فإذا قدمه (قوله الدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا أيها الذين  
آمَنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الآية وبالسنة والاجتماع (قوله كما حققه  
الكمال) وقال بعد ذلك وإنما أكثرنا فيه نوعا من الإكثار لما نسمع عن بعض الجملات  
أنهم ينسبون إلى مذهب الحنفية عدم افتراضها ومنشأ غلطهم قول القدوري ومن صلى  
الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره وجازت صلاته وإنما أراد حرم عليه وصحت الظهور  
لما سأتى (قوله أكد من الظاهر) أي لأنه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظاهر من  
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه  
رواه أحمد والحاكم وصححه فبدأت على تركها أشد من الظهور ويثاب عليها أكثر ولأن لها  
شروطا ليست للظهور تأمل (قوله وليست بدلا عنه الخ) تصريح بمفهوه قوله وهي فرض  
مستقل لكن هذا يخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة وعبارته مع  
الشرح ولونوى فرض الوقت مع بقاءه جاز في الجمعة لأنها بدل إلا أن يكون عنده في اعتقاده  
أنها فرض الوقت كما هو رأى البعض فنصح اه وكتبنا هناك عن شرح النية أن فرض الوقت  
عندنا الظاهر لا الجمعة ولكن قد أمر بالجمعة لاسقاط الظاهر ولذا لو صلى الظاهر قبل أن تقوته  
الجمعة صحت عندنا خلافا لغيره والثلاثة وإن حرم الإقتصار عليها اه والحاصل أن فرض  
الوقت عندنا الظاهر وعند غير الجمعة كما صرح به في الفتح وغيره في سياتي حتى الباقي في شرح  
المتقي وأما ما نقله عنه فعليه ذكره في شرحه عن التقاية وما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي البحر  
الخ) سأتى الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدى في مصر واحد بمواقع كثيرة (قوله  
ويشترط الخ) قال في التبر والها شرائط وجوب وإداء منها ما هو في المصل ومنها ما هو في غيره  
والفرق أن الأداء لا يصح باستفاء شرطه ويصح باستفاء شروط الوجوب وانظروا بعضهم فقال

وحرر صحيح بالسلوغ مذكر \* مقيم وذو عقل اشترط وجوبها

ومصر وساطان ووقت وخطة \* وأذن كذا جمع اشترط أدائها

ط عن أبي السعود (قوله ما لا يصح الخ) هذا يصدق على كثير من القري ط (قوله المشككين  
بها) احتج به عن انتخاب الأعداء مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن الفهستاني  
(قوله وعليه أقوى أكثر الفتوى الخ) وقال أبو شعاع هذا أحسن ما قيل فيه وفي الواو الحجة  
وهو صحيح بحر وغاية مشي في الوقاية ومتن المختار وشرحه وقدمه في متن الدرر على القول

الآخر وظاهره ترجيحه وايدده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار **(قوله)** وظاهر المذهب الخ (ق) في شرح النية والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقض ينفذ الاحكام ويقم الحدود وتزييف صدر الشريعة له عند اعتداده عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم بظهور التواني في الاحكام مزيف بأن المراد القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن اني خيفة انه بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولها رساليق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح اه الا ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والرساليق لان الغالب ان الامير والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه **(قوله)** له امير وقض اي مقبان فلا اعتبار بقاض يأتي احيانا يسمى قاضي الناحية ولم يذكر المسمى اكتفاء بذكر القاضي لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المختصين حتى لو لم يكن الوالي والقاضي مفتيا اشترط المفتي كفي الخلاصة وفي تصحيح التدويري انه يكتب بالقاضي عن الامير شرح الماتني قال الشيخ اسمعيل ثم المراد من الامير من يجرس الناس ويتبع انفسه ويقيم احكام الشرع كذا في الرقائق وحاصله ان يقدر على انصاف المظلوم من الظالم كما فسر به في العناية اه **(قوله)** يقدر الخ) افراد الضمير ثما للهداية لعوده على القاضي لان ذلك وظيفته بخلاف الامير لما مر وفي التعبير يقدر رد على صدر الشريعة كعلمته وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الدهلوي ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذ الجمعية اقيمت في عهد الظالم الناس وهو الحجاج وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل امراد والله اعلم اقتداره على ذلك اه ونقل مثله في حاشية ابي السعود عن رسالة العلامة لوح افندي بقول ويؤيده انه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام محلا يكون البلد مصرا على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم ان لاتصح جمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما قبله من الزمان فحين كون المراد الاقتدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها والافتقد يتعذر على الحاكم الاقتدار على تنفيذ بعضها منع من ولاء وكيف في ايام الفتنة من تعصب سفهاء البلد بعضهم على بعض او على الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قدر على تنفيذها في غيرهم وفي عسكره على ان هذا عارض فلا يعتبر ولذا لومات الوالي او لم يحضر الفتنة ولم يوجد احد ممن له حق اقامة الجمعية نصب العامة لهم خطيبا للضرورة كسبأني مع انه لا امير ولا قاضي ثمة اصلا وبهذا ظهر جهل من يقول لاتصح الجمعية في ايام الفتنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سذكره فتمل **(قوله)** كما حذرناه الخ) هو حاصل ما قدمناه عن شرح النية **(قوله)** وفي التمهيد الخ) أي بعد بحث وعبارة "تهستني وتوقع فرصا في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسوق قل يوالقاسم هذا بالاخلاص اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد الجامع واداء الجمعة لان هذا محتج فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المنعمرات والظاهر انه يريد به الكراهة كراهة النبل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو سلوا في القرى لزمهم اداء

وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقض يقدر على اقامة الحدود كما حذرناه فيما علقناه على الماتني وفي التمهيد اذن الحاكم بناء الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي

الظهر وهذا اذا لم يتصل به حكم فان في ثوابي الديناري اذا بنى مسجد في الرستاق بهمر  
الامام فهو امر بالجمعة انصافا على ما قال السرخسي اه فافهم والرستاق القرى كما في  
القاموس \* (تنبيه) \* في شرح الوهبانية فضاء زماننا يحكمون بصحة الجمعة عند تجديد بها  
في موضع بان يعلق الواقف عتق عبده بصحة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط  
يدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بانه عاقى عتقه على صحة الجمعة في هذا الموضع وقد  
صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بصحة الجمعة ويدخل ما يأت من الجمع تبعا اه  
قال في النهر وفي دخول ما لم يأت نظرا فتدبر اه اقول الجواب عن نظره ان الحكم بصحة  
الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محلا لاقامتها فيه وبعد ثبوت صحتها فيه لا فرق فيه بين جمعة  
وجمعة فتدبر وظاهر ما مر عن القهستاني ان مجرد امر السلطان او القاضي ببناء المسجد  
وأدائها فيه حكم رافع للخلاف بالادعوى وحادثة وفي قضاء الاشياء امر القاضي حكم كقوله  
سلم المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس المالح وافق ابن نجيم بان تزويج القاضي  
الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس بغيره نقضه **(قوله)** واذا اتصل به الحكم الخ قد علمت ان عبارة  
القهستاني صريحة في ان مجرد الامر رافع للخلاف ببناء على ان مجرد امره حكم **(قوله)** او لا  
زاده للإشارة الى ان قول المصنف ما اتصل به ليس قيما احترازا كما في الشرنبلالية **(قوله)**  
كما حرره ابن الكمال حيث قال واعتبر بعضهم قيما لاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة قائلا  
فعلى قول هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة بخاري في مصلى العيد لان بين المصلى وبين المصير  
مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة وافق بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس  
بصواب فان احدا لم ينكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخاري لامن المتقدمين ولامن  
التأخرين وكان المصير اوفاءه شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه **(قوله)**  
والاحتار للفتوى الخ اعلم ان بعض المحققين اهل الترجيح اطلق الفتاى عن تقديره بمسافة وكذا  
محرر المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بها وجملة اقوالهم في تقديره ثمانية اقوال او تسعة غلوة  
ميل ميلان ثلاثة فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن  
من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر المصير وصغره بيانه ان التقدير  
بغلوة او ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة والتراب التي تلى باب النصر يزيد كل منهما على  
فراسخ من كل جانب نعم هو ممكن لئلا يولاق قاله قول التحديد بمسافة يخالف التعريف المتفق  
على ما صدق عليه بانه المعد لمصالح المصير فقد نص الائمة على ان الفتاى ما عدا لدفن الموتى  
وحوائج المصير كركض الحبل والدواب وجمع العساكر والخروج للرعى وغير ذلك واهى  
موضع يحد بمسافة يسع عساكر مصر ويصلح ميدان للخيال والفرسان وروعى النبل والبندق  
البارود واختبار المدافع وهذا يزيد على فراسخ فظهر ان التحديد بحسب الامصار اه ملخصا  
من تحفة اعيان الفتى بصحة الجمعة والعديد في الفتاى للعلامة الشرنبلالى وقد جزم فيها بصحة  
الجمعة في مسجد سبيل علان الذى بناه بعض امراء زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو  
ثلاثة ارباع فرسخ وشئ \* اقول وبه ظهر صحتها في تسمية السلطان سليم بمرجة دمشق وكذا في  
مسجده بصاحبة دمشق فانها من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت

واذا اتصل به الحكم صار  
مجمعا عليه فليحفظ ( او  
فتاؤه ) بكسر الفاء ( وهو  
ما ) حوله ( اتصل به )  
اولا كما حرره ابن الكمال  
وغير ( لاجل مصالحه )  
كدفن الموتى وركض  
الحبل والختار للفتوى  
تقديره بفرسخ ذكره  
الولو الخى ( و ) الثانى  
( السلطان ) ولو متفابا

مطلب

في فتحة الجمعة بمسجد  
المرجة والصاحبة في دمشق

من ذلك في إجماع أهل البيت عليه السلام لا يها على ما ثبت في صحيح من الحديث وإن اعتبرت قرية مستقلة  
 معي مصر علي تعريف المصنف على أن مسجدتها مبنى بأمر السلطان وكذا مسجدتها القديم  
 المشهور بمسجد الخطباء الذي بناه الملك الأشرف وأمره كاف في تحتها على ما مر تأمل (قول له  
 أو امرأه) أي أن المرأة لا تكون سلطانا إلا غالبا لما تقدم في باب الإمامة من اشتراط الذكر  
 في الإمام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتطلب امرأة ح والمراد  
 بانتقال من فقد فيه شروط الإمامة وإن رتبته القوة وفي الخلاصة والمتغلب الذي لأعده له  
 أي الإمامة ورثه أن كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الأمراء ويحكم بينهم بحكم الولاد تجوز الجمعية  
 بعرضته بخلافه ط (قول له بأقمتها) أي إقامة الجمعية وقوله لأقامتها أي لأقامة المرأة  
 الجمعية ح (قول له لو أممودة بأقمتها) أي الجمعية وشمل الأمر دلالة قال في البحر ولاخفاء في  
 أن من فوض إليه أمر العامة في مصر له أقمتها وإن لم يفوضها السلطان إليه صريحا كما في  
 الخلاصة والعبرة لأهلية النائب وقت الصلاة لا وقت الاستئابة حتى لو أمر الصبي والذي  
 وفوض إليهما الجمعة فبلغ واسلم إليهما أقمتها لأنه فوضها إليهما صريحا بخلاف ما إذا لم  
 يصرح لكن ظاهر الحاشية أن هذا قول البعض وإن الراجح عدم الفرق لوقوع التفويض  
 بأحلا وأعلى فاعتبر الأهلية وقت الاستئابة أه ملخصا قلت لكن في رسالة الشرنبلالي عن  
 الخلاصة مانعه العبرة للأهلية وقت أقمتها لا وقت الأذن بها وإن وقع في بعض عبارات  
 ما يقتضي خلافه اه (قول له وإن لم تحزن أنكحته وأقضيته) لأنها يعتمدان الولاية ولا ولاية على  
 نفسه فضلا عن غيره ولأن شرط القضاء الحرية ط (قول له واختلف الح) ليس ذلك اختلافا  
 بين مشايخ المذهب من أهل التخریج والترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات  
 مشايخ المذهب (قول له هل يملك الاستئابة) أي بالأذن من السلطان أما بالأذن فلا خلاف  
 فيه (قول له فقبل لأمطلقا) قائله صاحب الدرر حيث قال أن الاستخلاف لا يجوز للخطبة  
 أصلا ولا للصلاة ابتداء بل بعدما حدث الإمام إذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف  
 اه (قول له وقيل أن الضرورة جاز الح) تأمله ابن كمال بإشاح حيث قال أن كان ذلك للضرورة كسقطه  
 عن إقامة الجمعة في وقتها حاز التفويض إلى غيره والألا أي وإن لم يكن ذلك للضرورة أصلا  
 أو كان لعذر لكن يمكن أن لا يذره وإقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض  
 إلى خطيب آخر ثم قال وإقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على  
 الأذن هو الأول دون الثاني فالمراد من الاستخلاف لإقامة الجمعة الاستخلاف للخطبة  
 لا للصلاة كما توهمه البعض اه منح ملخصا (قول له وقيل نعم الح) قائله قاضي القضاة محب الدين  
 ابن حريش منح وبه قال شارح المنيّة البرهان إبراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر  
 والشرنبلالي والمصنف والشارح (قول له بلا ضرورة) الأولى أن يقول ولو بلا ضرورة  
 ليتضح معنى الاستخلاف ط قال في الأمداد بعد كلام وإذا علمت جواز الاستخلاف للخطبة  
 والصلاة معا بعدد وغير عدد حال الحضرة والغيبة وجواز الاستخلاف للصلاة دون الخطبة  
 وعكسه فعمل أنه إذا استأب لمرض ونحوه فتأب بخطب ويصلي بهم والأمر فيه ظاهر وأما  
 إذا استأب للصلاة فقط سبق حدث فإما أن يكون بعدد شرعه وفيها أو قبله فإن كان بعده فكل

أو امرأة فيجوز أمرها  
 بأقمتها لأقمتها (اه  
 أممودة بأقمتها) ولو  
 عاد إلى محل ناحية وإن  
 لم يحزن أنكحته وأقضيته  
 (واختلف في الخطيب  
 المقرر من جهة الإمام  
 الأعظم أو) من جهة  
 تأييد على تلك الاستئابة  
 في السلطة فقبل لأمطلقا  
 أي للضرورة أولا إلا أن  
 يفوض إليه ذلك (وقيل  
 أن للضرورة جاز) والألا  
 (وقيل نعم) يجوز (مطلقا)  
 بلا ضرورة

منه

في جواز استئابة الخطيب

من صاحب الاقدياء به يصح استحلافه واما اذا اذن قبله بعد الخطبة فيشترط كون الخطبة قد  
شهد الخطبة او بعضها مع اهائه للاقدياء به اه ( **قوله** لانه الخ ) هذه عبارة الهداية في  
كتاب ادب القاضي اى لان اداء الجمعة على شرف الغوات لتوقته بوقت يفوت الاداء بانقصائه  
درر عن شرح الهداية اى فيكون ذلك اذا بالاستحلاف دلالة تعلمه بما يعترى الامور من  
العوارض المانعة من اقامتها كمرض وحدث كما في البدائع ( **قوله** لا كتاب القضاء ) وما  
يحصل فى اى وقت كان فلم يكن الامر به اذا بالاستحلاف دلالة ( **قوله** كل من ملك الخ )  
صريح فى جواز استتابة الخطيب مطلقا او كالمصريح بشر ( **قوله** الجمعة ) يضم النون  
وسكون الجيم طاب الكلام فى موضعه قاموس وهى هنا على الكتاب ح ( **قوله** لانه جربائى )  
بضم الجيم والراء ح وهو احد شيوخ مشايخ صاحب البحر ( **قوله** انما يشترط الاذن الخ )  
حاصله ان الاذن من السلطان انما يشترط فى الاول مرة فاذا اذن باقامتها الشيخ كان له ان  
ياذن غيره وذلك لغيره ان ياذن لآخر وهم جرباء وليس المراد ان السلطان اذا اذن باقامتها فى  
مسجد سار كل شخص او كل خطيب مأذونا بأن يقيمها فى ذلك المسجد بدون اذن من  
السلطان او من مأذونه كما يومه ظاهر كلامه ويدل على ذلك نص عبارة ابن جربائى التى  
نقلها عنه فى البحر وهى قوله بعدم كلام واذا قد عرفت هذا فيتمشى عليه ما يقع فى زماننا هذا  
من استئذان السلطان فى اقامة الجمعة فيما يستجد من الجوامع فان اذنه باقامتها فى ذلك  
الموضع لربه مباح لاذن رب الجامع لمن يقيمها خليا ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه ان  
يستنيه الخ وحاصله انه لا يصح اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او بدونها اما بدون  
ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح عن السراجية نعم وقع فى فتاوى ابن الشايب ما يومه  
ما لومهم كلام الشارح حيث سئل عن ثغر فيه جوامع لها خطباء ليس لاحد منهم اذن  
صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك الثغر وباقامة الجمع والاعباد فى جوامعه فهل  
يكون ذلك اذا دلالة فاجاب بان امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بان من  
بنى جامعاً واراد اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اول مرة فقد حصل به  
الغرض والاذن بعد ذلك اه ما خلا لكن يمكن حمله على ما مر اى فلا يشترط اذن السلطان  
ثانياً بل كل خطيب له ان يستتيب للاكتفاء بالاذن اول مرة والله اعلم ( **قوله** وما قيده  
الزبلى ) اى من انه لا يجوز له الاستحلاف الا اذا احدث قال فى البحر لادليل عليه والظاهر  
من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزبلى تبعه عليه من لا خسرو صاحب الدرر  
كما قدمناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعينه ولا ينبغي ان يصل غير الخطيب لان الجمعة  
مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي ان يقيمها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستحلاف  
الخطيب ثم قال ايضا خطيب صي باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا فى الخلاصة اه قال  
الشرنبلالى فى رسالته فهذا نص منه على جواز الاستحلاف للصلاة قبل السروع فيها من غير  
سبق الحدث كما قدمناه من النصوص بمثله اه وفيه نظر سند كره آخر الباب \* ( نفيه ) \*  
اجاب بعضهم عن الزبلى بان كلامه مبنى على القول بالاستتابة عند الضرورة وهذا محجب  
فان هذا القول لابن كمال باشا كما علمت والاقتوال الثلاثة المذكورة فى المتن ليست منقولة فى

لانه على شرف الغوات  
او قته فكان الامر به اذا  
بالاستحلاف دلالة ولا  
كذلك القضاء ( وهو  
الظاهر ) من عباراتهم فى  
البدائع كل من ملك الجمعة  
ملك اقامة غيره وفى الجمعة  
فى تعداد الجمعة لابن جربائى  
انما يشترط الاذن لاقامتها  
عند بناء المسجد ثم لا يشترط  
بعد ذلك بل الاذن  
مستصحب لكل خطيب  
وتمامه فى البحر وما قيده  
الزبلى لادليل له

المذهب بل هي اختلاف من استأخرون بعد الزمان فكيف يبنى كلامه على أحدها على أن  
اشتراط الاستدابة بالضرورة إنما هو بالخطبة لا بالصلاة كما قدمناه في عبدة ابن كمال والكلام  
هنا في الصلاة لأن سبق الحدث لا يستوجب الاستدابة في الخطبة لصحتها معه فافهم **(قوله)**  
وما ذكره مثلا خسرو) أي من أنه ليس له الاستدابة إذا فوض إليه ذلك ح قلت وهو  
القول الأول في المتن **(قوله)** رده ابن الكمال) وكذا رده في شرح المنية والبحر والنهر والمنج  
والامداد وغيرها **(قوله)** بلا شرط) أي بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك إلى  
أشياء منها ما في الخلاصة أنه إن استخلف وإن لم يكن في منشور الإمامة الاستخلاف اه  
قلت في شرح المنية وعلى هذا عمل الأمة من غير تكبير اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة  
لجواز الاستخلاف أن يكون لضرورة وهو القول الثاني في المتن كما قدمناه وبني على ذلك  
فساد ما يغفل في زماننا حيث يحضرون أي السلاطين في الجامع بلا عذر ويستخلفون الغير  
في أمة الجمعة اه وقد رد عليه الشرحي في رسالة بما في التاريخية عن المحيط امام  
خطيب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الأول ولكن امر رجلا أن يعلى الجمعة بالناس  
فولى جائز لأنه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو أن القادم الذي تولى شهد خطبة  
الأول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم بقدمه فصلاته جائزة لأنه على ولايته ما لم يظهر  
العزل اه قل فهذا نص في صحة صلاة الأصيل بخضرة تأبه لعلمه بعزله اه اقول وفيه  
نظر لأن الأول ليس نائباً عنه بل هو بقى على ولايته لأن قوله ما لم يظهر العزل معناه ما يعزله  
بالفعل وليس المراد به علمه بالعزل والا ناقض لقوله قبله وهو يعلم بقدمه والواضح في الرد  
ما في البدائع عن التوارد أنه يصير معزولاً إذا علم بحضور الثاني وإن الثاني إذا امر الأول  
بتمام الخطبة يجوز والأصل سكت حتى انتهى أو حضر بعد فراغ الأول من الخطبة لا يجوز  
الجمعة لأنها خطبة سلطان معزول بخلاف ما إذا لم يعلم بحضور الثاني حتى خطب وصلى والأول  
ساک لأنه لا يعزل إلا بأمره كأكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة والصلاة من النائب  
بخضرة الأصيل وذكر في منية المفتي صي أحد غير أن الخطيب لم يجوز إلا إذا اقتدى به من له  
ولاية الجمعة اه ومنه ما يذكره الشارح عن السراجة فتأمل **(قوله)** اه أي الاستخلاف  
جائز مطابقاً سواء كان لضرورة أو لا كما علم من عبارة مجمع الأنهر ح **(قوله)** اه (عالم) أي  
لكل خطيب أن يستتيب لكل شخص أن يخطب في أي مسجد اراد ح اقول لكن لا يبقى  
إلى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن بذلك إلا إذا اذن به أيضاً سلطان زماننا نصره الله  
تعالى كما بيته في تنقيح الحامدية وسند ذكر في باب العيد عن شرح المنية ما يدل عليه أيضاً  
فتبه **(قوله)** وعليه الفتوى) لعل المراد فترى أهل زمانه فليس ذلك تصحيحاً معتبراً إذ ليسوا  
من أهل التصحيح **(قوله)** اه وصلى أحد بغير إذن الخطيب لا يجوز) ظاهره أن الخطيب خطب  
بنفسه والآخر صلى بلاذنه ومنه ما لو خطب بلاذنه ما في الحاشية وغيرها خطب بلا إذن  
الإمام والإمام حاضر لم يجوز اه ولا يتأف به ما قدمناه عن التاريخية من أنه لما شهد الخطبة  
فكأنما خطب بنفسه لأن الخطبة هناك كانت من له ولايتها كما قدمناه **(قوله)** اه إذا اقتدى  
به من له ولاية الجمعة) شمل الخطيب المسأذون وذلك لأن الاقتداء به إذن دلالة بخلاف

وما ذكره مثلا خسرو  
ونصره ابن الكمال في  
رسالة خاصة برهن فيها  
على الجواز بلا شرط وأثبت  
فيها، وأبدع، ولكن كثير من  
المؤلفين أودع وفي مجمع  
الاشهر انه جائز مطابقاً  
في زماننا لأنه وقع في تاريخ  
خمس وأربعين وتسعمائة  
اذن عام وعليه الفتوى  
وفي السراجة لو صلى  
أحد بغير إذن الخطيب  
لا يجوز إلا إذا اقتدى به  
من له ولاية الجمعة

مالو حضر ولم يفتد وناله تحمل عبارة الحانية السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء لم يعتبر  
اذنا يفهم منه انه لا يجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافا لمن فهم منه لجواز اوده ط  
(قوله ويؤيد ذلك الح) اي يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على ان اقتداءه به دليل الاذن  
لانهم وان نوهوا جمعة لكن بدون شرطها تتعدد نفلا فلو لم يكن اقتداؤه اذنا يلزم ان يكون  
مؤدبا معهم النفل بجماعة وهو غير جائز وفعل المسلم انما يحتمل على الكمال فيكون اقتداؤه  
اجزأه لفعله لان الاجازة الملاحقة كالأذن السابق ونظيره اذا جاز نكاح الفضولى بالعمل يجوز  
ومجرد حضوره وسكوته وقت العقد لا يدل على الرضا فانهم (قوله مات والى مصر) وكذا  
لو لم يحضر بسبب الفتنة بدائع (قوله جمع) بتشديد الهم اي على الجمعية خليفته اي من عهد  
اليه قبل موته والمراد من كان يخافه ويقوم مقامه اذا غاب او من اقامه اهل البلد خليفته بعده  
الى ان يأتيهم وال آخر (قوله او صاحب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهى قاموس وفى المغرب  
الشرطة بالسكون والحركة خيار الجند واول كتيبة تحضر الحرب والجمع شرط وصاحب  
الشرطة في باب الجمعة يراد به امير البلدة كما مر بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين  
والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطة فاما الآن فلا اه (قوله او القاضي المأذون له  
في ذلك) قيد به لما في الخلاصة ليس لقاضى اقامتها اذا لم يؤمر ولصاحب الشرط وان لم يؤمر  
وهذا في عرفهم قال في الظهيرية اما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخلفاء يأمرهم بذلك قيل  
اراد به قاضى القضاة الذى يقال له قاضى الشرق والغرب فاما في زماننا فلقاضى وصاحب  
الشرط لا يوليان ذلك اه قال في البحر وعلى هذا فلقاضى القضاة يصمر ان يولى الخطباء  
ولا يتوقف على اذن كما ان اه لا يستخاف للقضاء وان لم يؤذن له مع ان القاضى ليس له  
الاستخلاف الا اذن السلطان لان تولية قاضى القضاة اذن بذلك دلالة كما صرح به في المتحج  
ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا لكن في التحجيس ان في تولية القاضى  
روايتين وبرواية المنع يفتى في ديارنا اذا لم يؤمر به ولم يكتب في منشوره ويمكن حل ما في  
التحجيس على ما اذا لم يول قاضى القضاة اما ان ولى اغنى هذا اللفظ عن التخصيص عليه نهر  
(قوله فلقاضى القضاة بالشام الح) اخذوه من كلام البحر كما علمت لكن فيه ان قاضى القضاة  
الذى له ذلك هو قاضى الشرق والمغرب كما مر عن الظهيرية واما قاضى الشام ومصر فان ولايته  
مستمدة من ذلك القاضى العام وكونه مأذونا بالاستخلاف اى استخلاف نواب عنه في  
بلده وتوابعها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى اذن له السلطان  
باقامة مصالح الدين ونصب القضاة في سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة وبدل على ذلك  
انه جرت العادة في هذه الدولة العثمانية ان كل من تولى خطابة لا بد ان يرسل الى جهة السلطان  
حفظه الله تعالى ليقدره فيها فلو كان القاضى او الباشا مأذونا باقامتها لصح ان يولى الخطيب  
والحاصل ان المدار على الاذن وانما يعلم ذلك من جهته فان قل انى مأذون بذلك صدق لان مجرد  
تولية القضاء او الامارة مثلا لا يكون اذنا باقامتها على المفتى به كما مر عن التحجيس الا ان فوض  
السلطان اليه امور الدنيا والدين كما كان في زمانهم كما مر عن المغرب والظهيرية ثم رأيت  
في نهج التجارة معزيا الى رسالة للمصنف لا يخفى ان هذا انما يستقيم في قض فوضه الامور

ويؤيد ذلك انه يلزم اداء  
النفل بجماعة واقره  
شيخ الاسلام (س) والى  
مصر فجمع خليفته او  
صاحب الشرط) يقتضين  
حاکم السياسة (والقاضى  
مأذون له في ذلك جزء)  
لان تفويض امر اعمامه  
اليهم اذن بذلك دلالة  
فالقاضى القضاة به شبه  
ان يقيمها وان يولى القضاء  
بلا اذن صريح ولا تقرير  
الباشا

عامه ادم من فوض اليه سلطان قضاء ايحكم فيها بما صح من مذهبه امامه فلا اعد  
 لادن له صريحاً او دلالة به وهذا صريح في قدومه له اهل **(قوله)** وقولوا بيمينها الخ  
 عقيد لغارة ايش فانه يبين فيها ارتباطهم ومعنى يمينهم من كون كثير ثبوت العصاة في ولاية  
 الزبوع فيبينها الا بعد عند تنبيه لا قرب ايمونه لا تحضرته لادبه هذا مظهر على وهو مفاد  
 متى ايجز عن الجماعة فرجعة كان تقديم الشرطي على الماضي تخالف لما صرحوا به في  
 صلاة الحجاز من تقديم الماضي على الشرطي فامل **(قوله)** مع وجود من ذكر اي اذا كانوا  
 مأذونين كما مر من ان من ذكر له اقامته بالافضل اعد له في زمانه فغير مأذونين **(قوله)** فيجوز  
 للضرورة وانه ما لم يمنع السلطان من مصر ان يصرروا وتغلبوا عليهم ان يجمعوا على  
 راحل يرضى به الجماعة اعداد اردن يخرج ذلك مقرر من ان يكون مصر السبب من الاسباب

وقولوا بيمينها مير السند  
 نعم الشرطي ثم الماضي ثم  
 من ولاه قضى العصة  
 (ونصب العامة) حبيب  
 (غير معتبر مع وجود من  
 ذكر) ادمع عندهم  
 فيجوز للضرورة (وحازت)  
 الجماعة (بني في الموسم)  
 فقط (ا) وجود الخليفة  
 او امير الحجاز و عراق  
 او مكة ووجود الاوق  
 والسكك وكذا اكل اباية  
 نزل بها الخليفة وعدمه  
 التعيد بنى للتخفيف

فلا كفي البحر مديح عن الخاصة (تمة) في معراج المدينية عن السقوط البلاد التي في ايدي  
 لشكر باد لاسلام البلاد حثرت لاهم مظهر وفيه حكمه اكفر بل القضاء والولاية  
 مسلمون يصيغونهم عن ضرورة ويدوي ولكن مصر فيه وال من جهتهم يجوز له اقامة الجمع  
 ولا عباد واحد وتقليد قضاء لاسيلا السيرة عليهم في ولاية كفا في يجوز للمسلمين اقامة  
 الجماعة ويصدر الماضي قضيا بترضى المسلمين ويحب عليهم ان يتسوا واليا مسلما اه **(قوله)**  
 في موسم الحج وهو سؤقه ويختصهم من موسم وهو العلامة مغرب **(قوله)** فقط  
 اي فلا تصح في معنى في غير ما احتج الخ في عقد مضم الشرط **(قوله)** وجود الخليفة اي  
 السلطان الاعظم موس **(قوله)** مير الحجاز وهو سلطان مكة كذا في الدرر اي شريف  
 مكة الحاكم في مكة والمدينة وعضد ومربي ذلك من ارض الحجاز **(قوله)** او العراق  
 كما مير عداد بناء على انه مأذون به **(قوله)** ومكة مكرر مع امير الحجاز الا ان يراد به شخص  
 منه **(قوله)** وكذا اكل اباية الخ قال في حاشية وفي كلامه هداية اشارة الى ان الخليفة والسلطان  
 اذا في ولايته كان عليه جماعة في كل مصر يكون في يوم الجماعة لان امامه غير انما يجوز  
 بامرء فدمته اولى وان كان مسافرا اه قول مقتضاه ان الحواز في قول المصنف وحازت  
 تني في معنى الوجوب مع ان من شروط وجوبها لاقمة ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها  
 وجوبها عليه اذا كان مسافرا ولا ان يأمر مقيم بامتها ولا يلزم ايضا من كون المصير من  
 جملة ولايته ان يصير مقيما بوضوله اليه لا على قول ضعيف كما قدمناه في الباب السابق  
 تأمل ثم رأيت مساحب الخواشي السعدية اعترضه بقوله دلالة مذكوره على ماداته من  
 وجوب الجماعة على الخليفة اذا في ولايته غير ضرورة اه ويظهر ان الحواز في كلام المصنف  
 على معناه ويدل عليه من فوج تقدير من قوله والخليفة وان كان قصد السفر للحج والسفر  
 انما يرخص في الترتك لانه يقع تحتها اه وفيه **(قوله)** وعدمه تعيد بنى اي عدمه اقامة العبد  
 بها لا كونها ليست بمصر بل بالتخفيف على الخراج لاستدلالهم بماور الخ من الرمي والحاق  
 والدمج في ذلك اليوم بخلاف الجماعة لانه لا يثبت في كل سنة فهو حجة في ايام الرمي اما العبد فانه  
 في كل سنة سراج وبما من جماعة تقي في آخر وقت ظهر والدمج فراغ الخ من اعمال  
 الحج قبل ذلك بخلاف وقت عيد ومقتضى هذا ان جماعة اذا اقيمت بنى ان تحب على التبيين





ضعيف وناقض في شرح أهمية الأولى هو الاحتياط لأن الخلاف في جوار تعدد وعدمه قوى  
 وكون الصحيح أجوازاً لمصرورة ما تنوى لا يمتنع شرعية الاحتياط لتقوى اه قالت على انه لو سلم  
 ضعفه فخره ج عن خلافه أولى فكيف مع خلاف هؤلاء الاثمة وفي الحديث المتفق عليه فمن  
 اتقى الشهات استبرأ لدينه وعرضه ولذلك قل بعضهم فيمن يقضى صلاة عمره مع انه لم يقض منها  
 شيء الا بكراً لانه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية انه احسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين  
 وبكيفية خلاف من مر ونقل المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصراً ينبغي  
 له ان يصلوا بعد الجمعة اربعاً بنية الظهر احتياطاً حتى انه لو انتفع الجمعة موقعها بخروج من  
 عهده فرض الوقت بأداء الظهر ومثله في الكافي وفي القنية لما ابتلى اهل مرو بأقامة الجمعةين  
 فيها مع اختلاف العلماء في جوازهم أمراً ثمهم بالاربع بعدها حتى احتياطاً اه ونقله كثير  
 من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية واكثر مشايخ بخاري عليه ليخرج عن  
 العهدة يبين ثم نقل المقدسي عن الفتح انه ينبغي ان يصل اربعاً ينوى بها آخر فرض ادركت  
 وقته ولو أؤده ان تردد في كونه مصراً او تعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جرباش قال ثم  
 قال وقد تده الخروج عن الخلاف المتوهم او المحقق وان كان الصحيح صحة التعداد فهي نفع  
 بلا ضرر ثم ذكر ما يوجب عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التهر انه لا ينبغي التردد  
 في تدبها على القول بجواز التعداد خروجا عن الخلاف اه وفي شرح الباقي هو الصحيح وبالجملة  
 فقد ثبت انه ينبغي الاتيان بهذه الاربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق انه واجب  
 او مندوب قال المقدسي ذكر ان الشحنة عن حده التصريح بالنسب وبحت فيه انه ينبغي ان يكون  
 عند مجرد التوهم اما عند قيام الشك والاشباه في صحة الجمعة فلظاهر الوجوب ونقل عن  
 شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم انها هل تحرى عن السنة اه لافئد قيام الشك لا وعند  
 عدمه نعم ويؤيد التفصيل تعبير الخراساني بلا بد وكلامه القنية المذكور اه وتام تحقيق المقام  
 في رسالة المقدسي وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما اطننا في ذلك لدفع ما يوجهه كلام  
 الشارح تبعاً للبحر من عدم فعلها مطلقاً ثم ان ادى الى مقسدة لا تفعل جهاراً والكلام  
 عند عدمها ولذلك قل المقدسي نحن لا نأمر بذلك امثال هذه العوام بل ندل عليه الخواص  
 ولو بالنسبة اليهم اه وانه تعالى اعلم (قول له لان وجوبه عليه آخر الوقت) قال في الحلية  
 في هذا التعليل نظر فان المذهب ان الظهر يجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً الى وقت  
 العصر غير ان السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء فذا لم يؤد الى آخر الوقت تعين الجزء  
 الاخير للسببية اه قول يمكن ان يجاب بأن قوله والاحوط بنية آخر ظهر ادركت وقته هو احوط  
 بالنسبة الى ما ذكرنا نوى آخر ظهر وجب على ادائه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم  
 صحة الجمعة لان وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في آخر الوقت او بعده ثم لو قال وجب  
 على يفيد لان الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على محققه في التوضيح من  
 الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء لكن الأولى ان يزيد ولم اصله قوله أؤده كما مر عن  
 الفتح لانه اذا كان عليه ظهر وقت وكات هذه الجمعة صحبته في نفس الامر يصرف ما نوى الى  
 ما عليه وبدون هذه الزيادة لا يصرف اليه بل يقع لعل لان آخر ظهر ادركه هو ظهر يوم الجمعة

لان وجوبه عليه آخر  
 الوقت

لما مر من ان الوقت عندنا للظهر اصاله في يوم الجمعة خلافا لغيره وكذا اذا كان ان ظهر الجمعة سقط عنه صلاة الجمعة لانه يصير آخر ظهر ادركه يوم الخميس فلا يصير الى ظهر فانت عليه قبله الا اذا زاد قوله ولم اصاله واعلم الشارح اشار الى هذا بقوله فتنه فتنه فهم (تمه) قال في شرح المنية الصغير والاولى ان يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه التنية ثنى نية آخر ظهر ادركه ولم اصاله ثم ركعتين سنة الوقت فان نحت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والافقد صلى الظهر مع سنته ويبنى ان يقرأ السورة مع الفاتحة في هذه الاربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تنصر وان وقعت نقلا فقراءة السورة واجبة اه اى واما اذا كان عليه قضاء فلا يضم السورة لان هذه الاربع فرض على كل حال قلت وحاصله انه يصلى بعد الجمعة عشر ركعات اربعا سنتها واربع آخر ظهر وركعتين سنة الوقت اى لاحتمال ان الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعدية والظاهريه انه يكفى نية آخر ظهر عن الاربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لان المعتمد عدم اشتراط التعيين في السنتين وان لم تصح فالفرض هو الظهر وتقع الاربع التي صلاها قبل الجمعة عن سنة الظهر القبالية لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة وسجاع الخطبة يصلى اربعا أخرى فالاولى صلاة المشرة (قوله فتنه) في بعض النسخ قبة وهى صحيحة لان ما ذكره هو نص عبارة القية (قوله وقت الظهر) فيه ان الوقت سبب لا شرط وانه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب انه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى وشرطه للجمعة ليست كشرطه لغيرها فانه بخروج الوقت لانتفى حجة للجمعة لاداء ولا تنصاء بخلاف غيرها سعدي (قوله مطابقا) اى ولو بعد القعود قدر التشهد كما في طالع الشمس في صلاة الفجر كما مر بيانه في المسائل الاتي عشرية (قوله على المذهب) رد لما في النوادر من ان المقتدى اذا زحجه الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن البحر (قوله الخطبة فيه) اى في الوقت وهذا احسن من قول الكنتز والخطبة قباهم اذ لا تنصيص فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في البحر عن المجتبى يشترط في الخطبة ان يتأهل للإمامة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يخالفه حيث قال وقد علم من تقاريعهم انه لا يشترط في الامام ان يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بأنه لو خطب صلى بأذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسذكر الشارح ان هذا هو المختار (تمه) لم يشهد الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صفة الصلاة من انها غير شرط ولو لمع القدرة على العربية عنده خلافا لهما حيث شرطاهما لاعد العجز كالحلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) اى بلا فاصل كثير على ما سياتى وهى شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريم للجمعة لا كل من صلاها فلذا قالوا لو احدث الامام فقدم من لم يشهدا جاز لانه بان تحريمه على تلك التحريم المندشة فلو افسدها الخليفة فالقياس ان لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لانه لما قام مقام الاول التحق به حكما ولو كان الاول احدث قبل الشروع فقدم من لم يشهدا لم يحز فتح ملخصا (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين ولو كانوا معدودين بسفر او مرض (قوله

فتنه (و) الثالث (وقت  
الظهر قبطل ( الجمعة  
( بخروجه ) مطابقا ولو  
لاحقا بعد نوم او زحمة  
على المذهب لان الوقت  
شرط الاداء لا شرط  
الافتتاح ( و ) الرابع  
( الخطبة فيه ) فلو خطب  
قبله وصلى فيه لم تصح  
( و ) الخامس ( كوعا  
قبلها ) لان شرط الشيء  
سابق عليه بخضرة جماعة  
تنعقد الجمعة ( و )

وكانوا صوميا ( شربى به بشرط صحبها كونها مسموعة به بل يكفى حضورهم حتى ومداغته ولو هو احرقه ودمر له بشرط كونها جهرا بحسب سماعه من كان عنده كذا لم يكن به مع شرح اسمه ( قوله على الاصح له ) عزرا تصحيحه في الحلية ايضا الى المعراج والنبى باين وحزمه في يدائع والنبين وسرح نسبة قول في الحلية لكن هذا احدى الروايتين عن ائمتنا الثلاثة ولاحرى انها غير بشرط حتى لو خطب وحده جاز واقد سيحاط على انكم عندده ( قوله بان الامر بالسعى ايسر الاستماعه ) كذا قال في النهر وفيه ان الشرط المستور كما لا يخفى لان سماعه ان ينسب ان يقول لان الامور بالسعى جمع تأمل ( قوله وجيزه في الخلاصة له ) معنى عليه في نور الايضاح وقول في شرحه وانما السماع لانه مضمون فقدمه على مفهومه احرى بغيره من قوله بشرط حضور جماعة انه لا يصح بحضور واحد وقول صاحب الخلاصة وحضر واحد أو اثنان وخشب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه صرح بان جعل حضور الجماعة بشرط منصوص في اطلاق الجماعة من الاجتماع فشا في الوحدة وقد جعلت بشرط والشرط مبيزة من عدمه لعدم تأمل ( قوله وكففت تحميدا له ) شروع في ركن الحلية بعد بيان شروطها وذلك لان الامور به في آية فسعو امطلق الذكر الشامل لتقابل والكثير . نور عنه على انه عليه السلام لا يكون بيانا لعدم الاجمال في لفظ الذكر ( قوله مع الذكره ) ظهر القهقهة في انها انما هي تأمل ( قوله وقوله له ) في العدة وهو مقدار ثلاث ايات عندنا كرخي وقيل مقدار تشهد من قوله استجاب الله الى قوله عبده ورسوله ( قوله بئسها ) بية الخطب ( قوله او تعجبا ) لاوى ان يقول او سبغ تعجبا ( قوله على المذهب ) وروى عن الامام انه تجربه به ( قوله لكنه ذكر ) اى المصنف حيث قل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يخل في الاصح بخلاف الحظية ههنا من عبده ان حمد العطاس يكفى لها قال ح ويمكن ان يشوب انه متى على الرواية في قدمها ( قوله وليس خطان ) لا يثنى مامر من ان الخطبة بشرط لان التسون هو تكرارها مرتين والشرط احدهم ( قوله وتكره يادتهما ) عبارة القهقهة في زيادة التسوية في ذكره ( قوله على المذهب ) وقول الطحاوى بقدر ما تمس مع صرح حوسه من ما روي ( قوله كبره قراءة قدر ثلاث ايات ) اى كبره الاقتصار في خاصة على نحو السابعة وبذلك محلا يكون ذكره اطلو لا قدر ثلاث ايات او قدر التشهد الى جوب وليس من انزل ترك قراءة ثلاث ايات مكرره لان النسخ به في المذنب وامواه ونور لا يصح وغيرها ان من الذين قراءة آية ودل في الامداد وفي الحديث يقرأ في الحنية سورة من القرآن وآية ولا خير قدوات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا من سورة واحدة بل قد قرأ سورة بعد سورة ثم سعى قبلها وان قرأ آية قبل يتعوذ ثم سعى واكثره . وابتعد ولا يخفى والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اه ما وجد به علان الاقتصار على آية غير مكرره قد ( بابه ) حرت العادة اذا قرأ الخطب الآلة انه يقول قول الله تعالى بعد ادعاءه بالله من الشيطان الرجيم من عمل صالح احب فيه اليه . ان اتعود به من مقول الله تعالى وبعدهم يتساعد عن ذلك فيقول قول الله تعالى كلامه انوه بعد قولى اتعود بالله الخ ولكن في حصول سعة الاستعاذة

١ قوله بان الامر بالسعى  
٢ قوله على الاصح له  
٣ قوله عزرا تصحيحه  
٤ قوله باين وحزمه  
٥ قوله يدائع  
٦ قوله والنبين  
٧ قوله وسرح  
٨ قوله نسبة قول  
٩ قوله في الحلية  
١٠ قوله لكن هذا  
١١ قوله احدى الروايتين  
١٢ قوله عن ائمتنا  
١٣ قوله الثلاثة  
١٤ قوله ولاحرى  
١٥ قوله انها غير  
١٦ قوله بشرط حتى  
١٧ قوله لو خطب  
١٨ قوله وحده جاز  
١٩ قوله واقد  
٢٠ قوله سيحاط على  
٢١ قوله انكم عندده  
٢٢ قوله بان الامر  
٢٣ قوله بالسعى ايسر  
٢٤ قوله الاستماعه  
٢٥ قوله كذا قال  
٢٦ قوله في النهر  
٢٧ قوله وفيه  
٢٨ قوله ان الشرط  
٢٩ قوله المستور  
٣٠ قوله كما لا  
٣١ قوله يخفى  
٣٢ قوله لان سماعه  
٣٣ قوله ان ينسب  
٣٤ قوله ان يقول  
٣٥ قوله لان الامور  
٣٦ قوله بالسعى جمع  
٣٧ قوله تأمل  
٣٨ قوله قوله  
٣٩ قوله وجيزه  
٤٠ قوله في الخلاصة  
٤١ قوله له  
٤٢ قوله معنى  
٤٣ قوله عليه  
٤٤ قوله في نور  
٤٥ قوله الايضاح  
٤٦ قوله وقول  
٤٧ قوله في شرحه  
٤٨ قوله وانما  
٤٩ قوله السماع  
٥٠ قوله لانه  
٥١ قوله مضمون  
٥٢ قوله فقدمه  
٥٣ قوله على مفهومه  
٥٤ قوله احرى  
٥٥ قوله بغيره  
٥٦ قوله من قوله  
٥٧ قوله بشرط  
٥٨ قوله حضور  
٥٩ قوله جماعة  
٦٠ قوله انه لا  
٦١ قوله يصح  
٦٢ قوله بحضور  
٦٣ قوله واحد  
٦٤ قوله وقول  
٦٥ قوله صاحب  
٦٦ قوله الخلاصة  
٦٧ قوله وحضر  
٦٨ قوله واحد  
٦٩ قوله أو اثنان  
٧٠ قوله وخشب  
٧١ قوله وصلى  
٧٢ قوله بالثلاثة  
٧٣ قوله جاز  
٧٤ قوله منطوق  
٧٥ قوله وفيه  
٧٦ قوله صرح  
٧٧ قوله بان  
٧٨ قوله جعل  
٧٩ قوله حضور  
٨٠ قوله الجماعة  
٨١ قوله بشرط  
٨٢ قوله منصوص  
٨٣ قوله في  
٨٤ قوله اطلاق  
٨٥ قوله الجماعة  
٨٦ قوله من الاجتماع  
٨٧ قوله فشا  
٨٨ قوله في الوحدة  
٨٩ قوله وقد  
٩٠ قوله جعلت  
٩١ قوله بشرط  
٩٢ قوله والشرط  
٩٣ قوله مبيزة  
٩٤ قوله من عدمه  
٩٥ قوله لعدم  
٩٦ قوله تأمل  
٩٧ قوله قوله  
٩٨ قوله وكففت  
٩٩ قوله تحميدا  
١٠٠ قوله له  
١٠١ قوله شروع  
١٠٢ قوله في ركن  
١٠٣ قوله الحلية  
١٠٤ قوله بعد  
١٠٥ قوله بيان  
١٠٦ قوله شروطها  
١٠٧ قوله وذلك  
١٠٨ قوله لان  
١٠٩ قوله الامور  
١١٠ قوله به  
١١١ قوله في آية  
١١٢ قوله فسعو  
١١٣ قوله امطلق  
١١٤ قوله الذكر  
١١٥ قوله الشامل  
١١٦ قوله لتقابل  
١١٧ قوله والكثير  
١١٨ قوله نور  
١١٩ قوله عنه  
١٢٠ قوله على  
١٢١ قوله انه عليه  
١٢٢ قوله السلام  
١٢٣ قوله لا يكون  
١٢٤ قوله بيانا  
١٢٥ قوله لعدم  
١٢٦ قوله الاجمال  
١٢٧ قوله في لفظ  
١٢٨ قوله الذكر  
١٢٩ قوله قوله  
١٣٠ قوله مع  
١٣١ قوله قوله  
١٣٢ قوله له  
١٣٣ قوله ظاهر  
١٣٤ قوله القهقهة  
١٣٥ قوله في انها  
١٣٦ قوله انما هي  
١٣٧ قوله تأمل  
١٣٨ قوله قوله  
١٣٩ قوله له  
١٤٠ قوله في العدة  
١٤١ قوله وهو  
١٤٢ قوله مقدار  
١٤٣ قوله ثلاث  
١٤٤ قوله ايات  
١٤٥ قوله عندنا  
١٤٦ قوله كرخي  
١٤٧ قوله وقيل  
١٤٨ قوله مقدار  
١٤٩ قوله تشهد  
١٥٠ قوله من قوله  
١٥١ قوله استجاب  
١٥٢ قوله الله  
١٥٣ قوله الى قوله  
١٥٤ قوله عبده  
١٥٥ قوله ورسوله  
١٥٦ قوله قوله  
١٥٧ قوله بئسها  
١٥٨ قوله بية  
١٥٩ قوله الخطب  
١٦٠ قوله قوله  
١٦١ قوله او تعجبا  
١٦٢ قوله لاوى  
١٦٣ قوله ان يقول  
١٦٤ قوله او سبغ  
١٦٥ قوله تعجبا  
١٦٦ قوله قوله  
١٦٧ قوله على  
١٦٨ قوله المذهب  
١٦٩ قوله وروى  
١٧٠ قوله عن  
١٧١ قوله الامام  
١٧٢ قوله انه تجربه  
١٧٣ قوله به  
١٧٤ قوله قوله  
١٧٥ قوله لكنه  
١٧٦ قوله ذكر  
١٧٧ قوله اى  
١٧٨ قوله المصنف  
١٧٩ قوله حيث  
١٨٠ قوله قل  
١٨١ قوله ولو عطس  
١٨٢ قوله عند  
١٨٣ قوله الذبح  
١٨٤ قوله فقال  
١٨٥ قوله الحمد  
١٨٦ قوله لله  
١٨٧ قوله لا يخل  
١٨٨ قوله في الاصح  
١٨٩ قوله بخلاف  
١٩٠ قوله الحظية  
١٩١ قوله ههنا  
١٩٢ قوله من عبده  
١٩٣ قوله ان حمد  
١٩٤ قوله العطاس  
١٩٥ قوله يكفى  
١٩٦ قوله لها  
١٩٧ قوله قال  
١٩٨ قوله ح  
١٩٩ قوله ويمكن  
٢٠٠ قوله ان يشوب  
٢٠١ قوله انه متى  
٢٠٢ قوله على  
٢٠٣ قوله الرواية  
٢٠٤ قوله في  
٢٠٥ قوله قدمها  
٢٠٦ قوله قوله  
٢٠٧ قوله ليس  
٢٠٨ قوله خطان  
٢٠٩ قوله لا يثنى  
٢١٠ قوله مامر  
٢١١ قوله من ان  
٢١٢ قوله الخطبة  
٢١٣ قوله بشرط  
٢١٤ قوله لان التسون  
٢١٥ قوله هو تكرارها  
٢١٦ قوله مرتين  
٢١٧ قوله والشرط  
٢١٨ قوله احدهم  
٢١٩ قوله قوله  
٢٢٠ قوله وتكره  
٢٢١ قوله يادتهما  
٢٢٢ قوله عبارة  
٢٢٣ قوله القهقهة  
٢٢٤ قوله في  
٢٢٥ قوله زيادة  
٢٢٦ قوله التسوية  
٢٢٧ قوله في ذكره  
٢٢٨ قوله قوله  
٢٢٩ قوله على  
٢٣٠ قوله المذهب  
٢٣١ قوله وقول  
٢٣٢ قوله الطحاوى  
٢٣٣ قوله بقدر  
٢٣٤ قوله ما تمس  
٢٣٥ قوله مع  
٢٣٦ قوله صرح  
٢٣٧ قوله حوسه  
٢٣٨ قوله من ما  
٢٣٩ قوله روي  
٢٤٠ قوله قوله  
٢٤١ قوله كبره  
٢٤٢ قوله قراءة  
٢٤٣ قوله قدر  
٢٤٤ قوله ثلاث  
٢٤٥ قوله ايات  
٢٤٦ قوله اى كبره  
٢٤٧ قوله الاقتصار  
٢٤٨ قوله في  
٢٤٩ قوله خاصة  
٢٥٠ قوله على  
٢٥١ قوله نحو  
٢٥٢ قوله السابعة  
٢٥٣ قوله وبذلك  
٢٥٤ قوله محلا  
٢٥٥ قوله يكون  
٢٥٦ قوله ذكره  
٢٥٧ قوله اطلو  
٢٥٨ قوله لا قدر  
٢٥٩ قوله ثلاث  
٢٦٠ قوله ايات  
٢٦١ قوله او قدر  
٢٦٢ قوله التشهد  
٢٦٣ قوله الى  
٢٦٤ قوله جوب  
٢٦٥ قوله وليس  
٢٦٦ قوله من ان  
٢٦٧ قوله نزل  
٢٦٨ قوله ترك  
٢٦٩ قوله قراءة  
٢٧٠ قوله ثلاث  
٢٧١ قوله ايات  
٢٧٢ قوله مكرره  
٢٧٣ قوله لان  
٢٧٤ قوله النسخ  
٢٧٥ قوله به  
٢٧٦ قوله في  
٢٧٧ قوله المذنب  
٢٧٨ قوله وامواه  
٢٧٩ قوله ونور  
٢٨٠ قوله لا يصح  
٢٨١ قوله وغيرها  
٢٨٢ قوله ان من  
٢٨٣ قوله الذين  
٢٨٤ قوله قراءة  
٢٨٥ قوله آية  
٢٨٦ قوله ودل  
٢٨٧ قوله في  
٢٨٨ قوله الامداد  
٢٨٩ قوله وفي  
٢٩٠ قوله الحديث  
٢٩١ قوله يقرأ  
٢٩٢ قوله في  
٢٩٣ قوله الحنية  
٢٩٤ قوله سورة  
٢٩٥ قوله من  
٢٩٦ قوله القرآن  
٢٩٧ قوله وآية  
٢٩٨ قوله ولا  
٢٩٩ قوله خير  
٣٠٠ قوله قدوات  
٣٠١ قوله ان النبي  
٣٠٢ قوله صلى  
٣٠٣ قوله الله  
٣٠٤ قوله عليه  
٣٠٥ قوله وسلم  
٣٠٦ قوله كان  
٣٠٧ قوله يقرأ  
٣٠٨ قوله القرآن  
٣٠٩ قوله في  
٣١٠ قوله خطبته  
٣١١ قوله لا من  
٣١٢ قوله سورة  
٣١٣ قوله واحدة  
٣١٤ قوله بل  
٣١٥ قوله قد  
٣١٦ قوله قرأ  
٣١٧ قوله سورة  
٣١٨ قوله بعد  
٣١٩ قوله سورة  
٣٢٠ قوله ثم  
٣٢١ قوله سعى  
٣٢٢ قوله قبلها  
٣٢٣ قوله وان  
٣٢٤ قوله قرأ  
٣٢٥ قوله آية  
٣٢٦ قوله قبل  
٣٢٧ قوله يتعوذ  
٣٢٨ قوله ثم  
٣٢٩ قوله سعى  
٣٣٠ قوله واكثره  
٣٣١ قوله وابتعد  
٣٣٢ قوله ولا  
٣٣٣ قوله يخفى  
٣٣٤ قوله والاختلاف  
٣٣٥ قوله في  
٣٣٦ قوله القراءة  
٣٣٧ قوله في غير  
٣٣٨ قوله الخطبة  
٣٣٩ قوله كذلك  
٣٤٠ قوله اه  
٣٤١ قوله ما  
٣٤٢ قوله وجد  
٣٤٣ قوله به  
٣٤٤ قوله علان  
٣٤٥ قوله الاقتصار  
٣٤٦ قوله على  
٣٤٧ قوله آية  
٣٤٨ قوله غير  
٣٤٩ قوله مكرره  
٣٥٠ قوله قد  
٣٥١ قوله بابه  
٣٥٢ قوله حرت  
٣٥٣ قوله العادة  
٣٥٤ قوله اذا  
٣٥٥ قوله قرأ  
٣٥٦ قوله الخطب  
٣٥٧ قوله الآلة  
٣٥٨ قوله انه  
٣٥٩ قوله يقول  
٣٦٠ قوله قول  
٣٦١ قوله الله  
٣٦٢ قوله تعالى  
٣٦٣ قوله بعد  
٣٦٤ قوله ادعاءه  
٣٦٥ قوله بالله  
٣٦٦ قوله من  
٣٦٧ قوله الشيطان  
٣٦٨ قوله الرجيم  
٣٦٩ قوله من  
٣٧٠ قوله عمل  
٣٧١ قوله صالح  
٣٧٢ قوله احب  
٣٧٣ قوله فيه  
٣٧٤ قوله اليه  
٣٧٥ قوله ان  
٣٧٦ قوله اتعود  
٣٧٧ قوله به  
٣٧٨ قوله من  
٣٧٩ قوله مقول  
٣٨٠ قوله الله  
٣٨١ قوله تعالى  
٣٨٢ قوله وبعدهم  
٣٨٣ قوله يتساعد  
٣٨٤ قوله عن  
٣٨٥ قوله ذلك  
٣٨٦ قوله فيقول  
٣٨٧ قوله قول  
٣٨٨ قوله الله  
٣٨٩ قوله تعالى  
٣٩٠ قوله كلامه  
٣٩١ قوله انوه  
٣٩٢ قوله بعد  
٣٩٣ قوله قولى  
٣٩٤ قوله اتعود  
٣٩٥ قوله بالله  
٣٩٦ قوله الخ  
٣٩٧ قوله ولكن  
٣٩٨ قوله في  
٣٩٩ قوله حصول  
٤٠٠ قوله سعة  
٤٠١ قوله الاستعاذة

بذلك نظر لان المطلوب انشاء الاستعاذة ولم يبق كذلك بل صارت محكية مقصودا بها لفظها  
 وذلك ينافي الانشاء كاللا يخفى فالاولى ان لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسمعيل  
 الجراحى شارح البخارى رسالة في هذه المسئلة لا يخضرى الآن ما قاله فيها فراجعها **(قوله)**  
 ويبدأ) اى قبل الخطبة الاولى بالتعوذ سرا ثم بحمد الله تعالى والتناء عليه والشهادتين والصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال في التجنيس والثانية كالاولى الا  
 انه يدعو للمسلمين مكان الوعظ قال في البحر وظاهره انه يسن قراءة آية فيها كالاولى  
 اه (تنبيه) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم ار من ذكره والظاهر انه بدعة ينبغي تركه لثلاث  
 يتوهم انه سنة ثم رأيت في منهاج التووى قال ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها قال ابن حجر  
 في شرحه لان ذلك بدعة اه ويؤخذ ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة ان يستقبل  
 الناس بوجهه ويستدير القبلة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب هكذا اه **(قوله)**  
 والعين) هما حمزة والعباس رضى الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت من بعض شيوخى انه كان  
 يقول ان الخطباء يلحون هنا مرتين حيث يقولون وارض عن عمى نيك الحمزة والعباس  
 بادخال ال على حمزة وابقاء منع صرفه مع انه لم يسمع دخول ال عليه واذا دخلت يصرف  
**(قوله)** وجوز القهستانى الخ) عبارته ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً  
 في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره اه و اشار الشارح بقوله وجوز  
 الى حل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا للتدب لانه حكم شرعى لا بد من دليل وقد قال في  
 البحر انه لا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت  
 الخطبة تذكرا اه ولا ينافي ذلك ما قدمه الشارح في باب الامامة من وجوب الدعاء له بالصلاح  
 لان الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لامانع من استحبابه فيها كما يدعى لعموم  
 المسلمين فان في صلاحه صلاح العالم وما في البحر من انه محدث لا ينفيه فان سلطان هذا الزمان  
 احوج الى الدعاء له ولا امرأه بالصلاح والنصر على الاعداء وقد تكون البدعة واجبة او  
 مندوبة على انه ثبت ان ابا موسى الأشعري وهو امير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصديق  
 فانكر عليه تقديم عمر فشكى اليه فاستحضر المنكر فقال انما انكرت تقديمك على ابي بكر  
 فبكي واستغفره والصحابة حينئذ متوفرون لا يسكتون على بدعة الا اذا شهدت لها قواعد  
 الشرع ولم ينكر احد منهم الدعاء بل التقديم فقط وايضا فان الدعاء للسلطان على المتأخر  
 قد صار الآن من شعار السلاطة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل ان  
 الدعاء له واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يبعد كقيل به في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر  
 ان منع المتقدمين مبنى على ما كان في زمانهم من المجازفة في وصفه مثل السلطان العادل  
 الاكرم شاهنشاه الاعظم مالك وقاب الامم ففي كتاب الردة من التتار خاتمة سئل  
 الصفا هل يجوز ذلك فقال لا لان بعض الفاظه كفر وبعضها كذب وقال ابو منصور من  
 قال للسلطان الذى بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر واما شاهنشاه فهو من خصائص الله تعالى  
 بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك وقاب الامم فهو كذب اه قال

ويبدأ بالتعوذ سرا ويندب  
 ذكر الحلفاء الراشدين  
 والعين لا الدعاء للسلطان  
 وجوز القهستانى ويكره  
 تحريماً وصفه بما ليس  
 فيه ويكره تكلمه فيها الا  
 لامر معروف لانه منها

في الجزيرة فله كان اثمة خوارزمية يعمدون عن الخراب يوما بعد يوم والجمعة اه اما ما عتبد  
في زماننا من الدعاء للمسلمين العممية ايدهم الله تعالى كسبا لسان العرب والبحرين وخادم  
الحرمين اسيريقين فلا مانع منه والله تعالى اعلم **(قوله في محذره)** هو الحولة التي تكون في  
المسجد قل السوطي في حاشيته على سمن ابن داود الخلد هو البيت الصغير الذي يكون  
داخل البيت الكبير وميمه تصد وتخرج اه وفي القاموس الخلد كثير الحزاة اه مذي **(قوله)**  
عن زين العابدين (قيد تحذره قل في لبحر فله يكن في جهته او ناحيته وتكره صلاته في المحراب  
قل الحطبة **(قوله وليس السواد)** قنداء بالخند والتواتر في الأعصار والامصار بحر عن  
الحوى القامسي قلت الظاهر ان هذا خاص بالحطبة والا فلتصوص انه يستحب في الجمعة  
والعبدن ليس احسن الثياب وفي شرح الماتني من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا  
الاسود لانه ش. ربحي العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء  
اه وفي رواية لابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها في العبدن ويرخيها خلفه **(قوله ويترك)**  
الاسود ومن المريب ما في السراج انه يستحب الامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان  
يلبس بهج لانه استدبرهم في صعوده اه بحر قلت وعبارته في الجوهرة ويروي انه لا بأس به  
لانه استدبرهم في صعوده **(قوله وظهارة وستر عمرة فاما)** جعل الثالثة في شرح المية  
والجرات مع انه نفسه صرح في متن انتهى بسنية الظهارة والقيام كفي كثير من المعترات واما  
ستر عمرة فصرح بأنه سنة ايضا في اورد الايضاح والواهب وصرح في المجمع وغيره بكرهه  
تراء لثامة ولعل معنى سنية السرة مع كونه واجبا خارجا لو في خلوة على الصحيح الا لغرض  
تخصيص هو الاعتداد بها وعدمه وجوب اعادةها لو انكشفت عورتها بهبوب ريح ونحوه وكذا  
الظهارة من الخبايا لدخول المسجد ولو بلا خبطة فتصح خطبته وان اثم لو متممها وبدل  
على ما قلناه في البدائع حيث قل والظهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب  
جنبنا او محدنا فنه يعتبر شرطا لجزا الجمعة اه وفي انفيض ولو خطب محدنا او جنبنا جازو  
بأنهم اثم اقامة الحطبة في المسجد اه وبه ظهر ان معنى السنة مقابل الشرط من حيث صحة  
الحاجة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلنا ونظير ذلك عدة من واجبات الطواف  
لاجل يحجب الدم بتركه مع انه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في  
الطواف هذا ما ظهر لي في غنمه قل في شرح المية فن قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلاة  
والسلام لم يخط قط بدون سروطه اذ قد علم ولكن ليكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولادليل  
على ان اقامته فله خصوص الحطبة **(قوله لا لا)** ولما لا يشترط لها سائر شروط الصلاة  
لاستقبال والظهارة وغيره **(قوله لا لا)** هذا تأويل لما ورد به الاثر  
من ان الحطبة كغيرها من الاعمال فان مقصدها انها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قلت الجمعة  
مما ركعتين منه فيشرط انها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي **(قوله جاز)** اي ولا يعد  
اقبل فضلا لانه من اعمال الصلاة ولكن الاولى اعادةها كما هو مجموع بعدها او افسد الجمعة  
لو فسدت بذلك كقوله في كتابي البحر **(قوله لا لا)** الظاهر انه يرجع في الطول الى نظر المبني  
لا **(قوله لا لا)** لكن سيجي اليك استدراك على لزوم المادة الحطبة يعني قد لا يلزم الاعادة بان

من السنة في  
محذره عن زين العابدين  
وليس بمراد قوله اه  
من الحولة التي تكون في  
في حاشيته على سمن ابن  
الحوى القامسي قلت الظاهر ان هذا خاص بالحطبة والا فلتصوص انه يستحب في الجمعة  
والعبدن ليس احسن الثياب وفي شرح الماتني من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا  
الاسود لانه ش. ربحي العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء  
اه وفي رواية لابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها في العبدن ويرخيها خلفه **(قوله ويترك)**  
الاسود ومن المريب ما في السراج انه يستحب الامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان  
يلبس بهج لانه استدبرهم في صعوده اه بحر قلت وعبارته في الجوهرة ويروي انه لا بأس به  
لانه استدبرهم في صعوده **(قوله وظهارة وستر عمرة فاما)** جعل الثالثة في شرح المية  
والجرات مع انه نفسه صرح في متن انتهى بسنية الظهارة والقيام كفي كثير من المعترات واما  
ستر عمرة فصرح بأنه سنة ايضا في اورد الايضاح والواهب وصرح في المجمع وغيره بكرهه  
تراء لثامة ولعل معنى سنية السرة مع كونه واجبا خارجا لو في خلوة على الصحيح الا لغرض  
تخصيص هو الاعتداد بها وعدمه وجوب اعادةها لو انكشفت عورتها بهبوب ريح ونحوه وكذا  
الظهارة من الخبايا لدخول المسجد ولو بلا خبطة فتصح خطبته وان اثم لو متممها وبدل  
على ما قلناه في البدائع حيث قل والظهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب  
جنبنا او محدنا فنه يعتبر شرطا لجزا الجمعة اه وفي انفيض ولو خطب محدنا او جنبنا جازو  
بأنهم اثم اقامة الحطبة في المسجد اه وبه ظهر ان معنى السنة مقابل الشرط من حيث صحة  
الحاجة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلنا ونظير ذلك عدة من واجبات الطواف  
لاجل يحجب الدم بتركه مع انه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في  
الطواف هذا ما ظهر لي في غنمه قل في شرح المية فن قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلاة  
والسلام لم يخط قط بدون سروطه اذ قد علم ولكن ليكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولادليل  
على ان اقامته فله خصوص الحطبة **(قوله لا لا)** ولما لا يشترط لها سائر شروط الصلاة  
لاستقبال والظهارة وغيره **(قوله لا لا)** هذا تأويل لما ورد به الاثر  
من ان الحطبة كغيرها من الاعمال فان مقصدها انها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قلت الجمعة  
مما ركعتين منه فيشرط انها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي **(قوله جاز)** اي ولا يعد  
اقبل فضلا لانه من اعمال الصلاة ولكن الاولى اعادةها كما هو مجموع بعدها او افسد الجمعة  
لو فسدت بذلك كقوله في كتابي البحر **(قوله لا لا)** الظاهر انه يرجع في الطول الى نظر المبني  
لا **(قوله لا لا)** لكن سيجي اليك استدراك على لزوم المادة الحطبة يعني قد لا يلزم الاعادة بان

قوله فيه يعتبر شرطا اي  
مما ركعتين منه فيشرط انها  
اه محدنا مما ركعتين منه  
جاء كبره سرب الصحة  
التي هي في البحر  
في كتابي في ان مراكب  
غيره لو كان بلا عذر اه  
**(ناه)**

يستحب شخصا قبل ان يرجع لبيته ( قوله واقامها ثلاثة رجال ) اطاق فيهم فشمع العيد  
والمسافرين والمرضى والامين والخرس فصاحا ان يقتديا بمن فوقهما واحترز بالرجال عن النساء  
والصبيان فان الجمعة لاتصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة في الجمعة اما لكل احد  
الحيط ( قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة ) اى على رواية اشترط حضور ثلاثة في  
الخطبة اما على رواية عدم الاشتراط اصلا وانه يكفي حضور واحد فظهر ( قوله سوى الامام )  
هذا عند ابى حنيفة ورحم الشارحون دليله واختاره المحبوى والنسفى كما في تصحيح الشيخ  
قاسم ( قوله بنص فاسعوا ) لان طلب الحضور الى الذكر متعلقا بلفظ 'لجمع' وهو الواو  
يستلزم ذاكرا فلزم ان يكون مع الامام جمع وتامه في شرح المنية ( قوله فان نفروا ) اى  
بعد شروعيهم معه نهر والمقصود من هذا التفرع بيان ان هذا الشرط وهو الجمعة لا يلزم  
بقاؤه الى آخر الصلاة خلافا لغيره لانه شرط انعقاد لشرط دواء كالحطبة اى شرط انعقاد  
التحرمة عندها وشرط انعقاد الاداء عند ابى حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام  
الاذكان وهى القيام والقراءة والركوع والسجود فلو نفروا بعد التحريم قبل السجود  
فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعند ابى حنيفة وتمامه في البحر وغيره ( قوله  
ولذا ) اى لكون المراد الرجال اى بالهاء فاذن انه لو بقى ثلاثة من النساء والصبيان ولو كان  
معهم رجل اورجلان لا يعتبر فلو قال فان نفر واحد منهم لكان اولى اقاده في البحر بقى ان  
يقال ان المعداد اذا حذف يجوز تذكر العدد وتأنيبه فلا دلالة على اشتراط الذكورية من  
لفظ ثلاثة ولو سلم فاقما تدل النساء على مطابق الذكورية لا يفيد الرجولية ط فالاظهر  
والاخصر ان يقول وان بقوا يعود ضميره على ما عاده عليه ضمير نفروا الاول وهو ثلاثة رجال  
( قوله او عادوا ) وكذا لو وقفوا الى ان ركع فاحرموا وادركوه في ركع في البحر ( قوله وادركوه  
را كما ) تفيد حسن موافق ما في الخلاصة خلافا لما يوحى به ظاهر البحر كفى في النهر ( قوله  
او نفروا الخ ) يعنى عنه قوله او لا ولو غير الثلاثة الخ ط ( قوله وانما جمعة ) اى ولو وحده  
فيما اذا لم يعودوا ولم يأت غيرهم ( قوله الاذن العام ) اى ان ياذن للناس اذا عانا بأن لا يمنع  
احدا ممن تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذى تصلى فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام  
بالاشتراك كما في البرجندى اسمعيل وانما كان هذا شرطا لان الله تعالى شرع انتهاء الصلاة  
الجمعة بقوله فاسعوا الى ذكر الله والتداء المشتهار وكذا تسمى جمعة لاجتماع الجماعات  
فيها فاقضى ان تكون الجماعات كلها مأذونين باحضور تحقيقا لمعنى الاسم بدائع واعلم ان  
هذا الشرط لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكره في الهداية بل هو مذکور في الواو ومنه  
عليه في الكتب والوقاية والتفابة والماتق وكثير من المعتبرات ( قوله من الامام ) قيده بالظن  
الى التام الآتى والا فالمراد الاذن من مقيمها في البرجندى من انه لو اطاق جماعة باب  
الجمعة وسلا في الجمعة لا يجوز اسمعيل ( قوله وهو يحصل الخ ) اشار به الى انه لا يشترط  
صرح الاذن ط ( قوله الواو ) اى من استكملين بها فلا يضر منع نحو النساء لحوف  
الفتنة ط ( قوله لان الاذن العام مقرر لاهله ) اى لاهل القاعة لانه في معنى الحصن

واقامها ثلاثة رجال ولو غير  
الثلاثة الذين حضروا  
الخطبة ( سوى الامام )  
بالنص لانه لا بد من الذكر  
وهو الخطيب وثلاثة سواء  
بنص فاسعوا الى ذكر الله  
( فان نفروا قبل سجوده )  
وقال قبل التحريم ( يعطى )  
وان كان بقى ثلاثة رجال  
ولذا بقى بالهاء ( ان نفروا  
بعد سجوده ) او عادوا  
وادركوه را كما ان نفروا  
بعد الخطبة وصلى آخرون  
( لا تبطل ) وانما  
جمعة ( و السابغ ) لاذن  
العام من الامام وهو  
يحصل بفتح ابواب الحامع  
لواوذين كفى فلا يضر  
غير باب القاعة لعدو  
الواو قديمة لان الاذن  
العام مقرر لاهله

والاحسن عود الضمير الى المصير انتهى. ومن المقام لانه لا يكتفى الاذن لاهل الحص فقط بل  
 الشرط الاذن للجوامع كلها كمر عن البدائع (قوله) وعلقه لمنع العدو الخ اي ان  
 الاذن هنا موجود قبل غلق الباب لكل من اراد الصلاة والذي يصير انما هو منع المسلمين  
 لمنع العدو (قوله) لكان احسن) لانه ابعد عن الشبهة لان الظاهر اشتراط الاذن وقت  
 الصلاة لا قبلها لان النداء للاشهاد كمر وهم يغلقون الباب وقت النداء او قبله فمن سمع النداء  
 واراد الذهاب اليه لا يمكنه الدخول ففتح حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ اسمعيل  
 عدم الصحة ثم رأيت مثله في نهج النجاة معزيا الى رسالة العلامة عبدالبرين الشحنة والله اعلم  
 (قوله) وهذا أولى منافي البحر والمناج) مافي البحر والمنع هو ما فرعه في المتن بقوله فلو دخل امير  
 حصنا اي انه أولى من الجزم بعده الا مقام (قوله) او قصره) كذا في الزيلعي والدرر وغيرها  
 وذكر الرواية في حاشية الدرر ان المناسب للسياق او قصره بالمع بدل القاف قلت ولا يخفى بعده  
 عن السياق وفي الكافي المير بالدال حيث قال والاذن العام وهو ان تفتح ابواب الجامع  
 ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الابواب وجمعوا لم يجز وكذا السلطان  
 اذا اراد ان يبني شئ منه في داره فان فتح بابها واذن للناس اذا ما جازت صلاته شهدتها العامة  
 او لا وان لم يفتح ابواب الدار واغلق الابواب واجلس البوابين ليعنوا عن الدخول لم يجز لان  
 اشتراط السلطان للتحرر عن قفوتها على الناس وهذا لا يحصل الا بالاذن العام اه قلت  
 وبما في ان يكون محل النزاع ما اذا كانت لاقام الا في محل واحد ام لو تعددت فلا لانه لا يتحقق  
 التقويت كاقادته التعاليل تأمل (قوله) لا تستقد) يحمل على ما اذا منع الناس فلا يضر اغلاقه  
 لمنع عدو او لعادة كمرط قلت ويؤيد قول الكافي واجلس البوابين الخ فتأمل (قوله)  
 واذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي منع الغفار وكذا اي لا يصح اوجع في قصره  
 لشبهة ما علق الباب ويمنع احدا الا انه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله) وكره) لانه لم يقض  
 حق المسجد الجامع زيلعي ودرر (قوله) فالامام الخ) ذكره في الخبثي (قوله) تختص بها) انما  
 وصف الجمعة بالاختصاص لان المذكور في المتن احد عشر لكن العتل والبلوغ منها ليسا  
 خاصين كما به عليه الشارح الخ (قوله) اذمة) خرج به المسافر وقوله بمصر اخرج الاقامة  
 في غيره الا ما استثنى بقوله فان كان يسمع النداء الخ (قوله) يسمع النداء) اي من المتأخرين بالعل  
 صوت كما في التمهاني (قوله) قدما الخ) فيه ان مأمرا عن الواو ايجابية في حد الفناء الذي  
 تصح اقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه يلزمه الحضور الى المص  
 ربه اه في قوله ربحاية من الذخيرة ان من بينه وبين المص فرسخ يلزمه حضور الجمعة  
 وهو الذي (قوله) فرسخ في البحر الخ) هو ما استحسنته في البدائع وصحح في مواهب  
 الرحمن قول ابن جرير لم يثبت رجوعها على من كان داخل حد الاقامة اي الذي من فارقه يصير  
 من غير اهلها وقال ابن جرير مقيما في بلد في نحرجه يسمى بالبره فان رجوعه لم يختص باهل  
 المص والخرج عن هذا الحد ليس اعلاه اه قلت وهو ظاهر المتن وفي المعارج انه اصح  
 وقول في حاشية نهج في موضع من اطراف المص ان كان بينه وبين عمران المص فرجة من  
 مزارع لاجمة عاديه ان يسمع النداء وتقديره بعد فلو ان اوميل ليس شئ هكذا رواه ابو جعفر

وعلقه منع العدو لا المصلى  
 بعبارة في كان حسن كما  
 في فتح الاظهره زيلعي شرح  
 عدم المذهب قل وهذا  
 أولى منافي البحر والمناج  
 فا حلفه (قوله) فلو دخل امير  
 حصنا او قصره (قوله) والفق  
 باب ويلي بالفتح لا المقاد  
 ولو فتحه واذن للناس  
 بالدخول جائز وكره  
 فالامام في دينه ودينه  
 الى العامة محتاج فسبحان  
 من تنزه عن الاحتياج  
 (قوله) وبشرط لا فترامنها  
 تسعة تختص بها (قوله)  
 بمصر) واما المنفصل عنه  
 فان كان يسمع النداء  
 تجب عليه عند محمد وبه  
 يفتي كذا في المتن وقدما  
 عن اولو الحجة بتقديره  
 بفرسخ ورجح في البحر  
 اعتبار عوده لبيته بلا كفة

مصاب

في شرط وجوب الجمعة



عن الامامين وهو اختيار الحيواني وفي الترخاية تم ظاهر رواية احمد بن النجيب الاعلى من  
يسكن المنصر اوما يقتله فلا تجب على اهل السواد ولو قريبا وهذا صحيح وقيل فيه اه وبه  
جزم في التجنيس قل في الامداد تبييه قد علمت بنص الحديث والاراءات عن اثنا  
الثلاثة واختيار المحققين من اهل الترجيح انه لا عبرة ببلوغ البداء ولا بالعلو والاميل فلا  
عليك من مخالفة غيره وان صحح اه التل ويذهب فقيد ماى الحائية والتمناخنة بما اذا لم  
يكن في فناء المنصر لهما انها صحح ايهما من الفناء ولو منع ذلك بمراتب اذا بحث في الفناء لانه  
ما لحق بالمنصر يوجب على من كان فيه ان يعالها لانه من اهل المنصر كما يعلم من عايل البرهان والله  
الموفق (قوله رحمه) قل في التهر نأى تجب على مريض ساء مزاجه وامكن في الغلب  
علاجه فيخرج المتعد والاعمى ولذا علمتهما عليه فلا تكرار في كلامه كما توهمه في البحر اه  
قلو وجد المريض ما يركبه نفي القنية هو كلالعمى على الخلاف اذا وجد قلنا وقيل لا يجب  
عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كقادر على المشي فوجب في قولهم واعتقره السروجى بانه ينبغي  
تصحيح عدمه لان في التزام الركوب والظهور زيادة المرض قلت فينبغي تصحيح عدم الوجوب  
ان كان الامر في حقه كذاك حلية (قوله والحق بالمرض المريض) اى من يعول المريض  
وهذا ان بقى المريض ضامًا بخروجه في الاصح حلية وجوهرة (قوله والاصح) ذكره  
في السراج قل في البحر ولا تجب ما فيه اه اى لوجود الرق فيهما والمراد بالمريض من اعتق  
بعضه وصار يسيى كفى الحلية (قوله واجبر) مفاده انه ليس للساجر منه وهو احد قولين  
وظاهر المتن يشهد له كما في البحر (قوله بحسابه لو بعدا) فان كان قدر ربع النهار حط عنه  
ربع الاجرة وليس للاجبر ان يطالبه من الربع المخطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تارخاية (قوله  
ولو اذن له مولا) اى بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة فانه لا تجب عليه اتفاقا كما يعلم من  
عبارة البحر (قوله ررجح في البحر التخخير) اى بأنه جزمه في الظهيرة وبأنه اليق  
بالتواعد اه قلت ويؤيده انه في الجوهره اعاد المسئلة في الباب الا فى وجزم بعدم وجوبها عليه  
حيث ذكر ان من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المملوك فانها تجب عليه اذا اذن  
له مولا بالجمعة لان لها بدلا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قل ويبنى ان  
لا تجب عليه كالجمعة لان منافعه لا تنصير مملوكه بالاذن فانه بعده كحاله قبله الا ترى له لو حجب  
بالاذن لانسقط عنه حجة الاسلام اه ولا يخفى انه اذا لم تجب عليه يخير لانه فرع عدم  
الوجوب وفي البحر ايضا وهل يحل له الخروج اليها والى العيدين بالاذن مولا فى التجنيس  
ان علم رضاه اور آه فسكت حل وكذا اذا كان يسك دابة المولى عند الجامع ولا يحل بحقه في  
الامسالة ذلك في الاصح (قوله محقق) ذكره في التهر مخا لخراج الشئ المشكل ونقله  
الشيخ اسمعيل عن البرجندى قيل معالته بالاضر تقتضى وجوبها عليه اقول فيه نظر بل  
تقتضى عدم خروجه الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة ففيه (قوله وليس خاسين)  
اى بالجمعة بل هما شرطًا للتكليف بالعبادات كلها كالاسلاء على الجنون بخروج بقيد  
الصحة لانه مرض بل قال الشاعر  واصعب امراض النفوس جنونهم بقا (قوله لا تجب  
على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما يظهر اما الاعمى فلا وان قدر عى قد متبرع او بأجرة

(ومعنى) واعلم بالمرض  
المريض والشيخ الخ  
(وحرية) والاصح اجوبها  
على مكاب ومريض واجبر  
ويستقل من الاجر بحسابه  
له مولا ولا لارواذن له  
مولا وجب وقيل نعم  
جوهرة ورجح في البحر  
التخخير (وذكره) محققه  
(وبلغ وعقل) ذكره  
الزبلى وغيره وليس خاسين  
(ووجود غير) لتجب على  
الاعور

وعندهم فقد روي عن ذلك نجيب وتوقف في البحر في لو قيمت وهو حاضر في المسجد واجاب  
بعض العلماء انه ان كان متصفا بغيره اظهر الوجوب لان عليه حرج وهو متفق واقول بل  
يظهر وجوبها على بعض العميان الذي يمشي في الاسواق ويعرف الطريق بلا قائد ولا كلفة  
ويعرف في مسجدا راده بلا سؤال احد لانه حينئذ كالمرضى القادر على الخروج بنفسه بل  
ربما يحتاجه مشقة كبر من هذا تأمل **(قوله)** وقدرته على المشي فلا تجب عن التمسك وان وجد  
حوايل الغشاء خالية لانه غير قادر على السعي اصلا فلا تجوز فيه الحلا في الاعمال كانه عليه  
تمسك **(قوله)** احدهم اي احد الرجلين ح وانما سجد حدهم **(قوله)** لكن الخ  
اجاب السيد ابو سمود بحمل ما في البحر على العرج الغير امام من المشي واما على المنافع  
منه **(قوله)** وعده حسن يبنى تحييده بكونه مظلوما كمدبون معسر فلو موسرا قادرا على  
الاداء حلا وجب **(قوله)** وعده خوف اي من سلطان او من منج قل في الامداد ويلحق  
به انفس الخلف الجلس لاجل التهمة **(قوله)** ووجوب الخ اي شديدين **(قوله)** ونحوها  
اي كبر شديدين كقدمته في باب الامامة **(قوله)** اي هذه السوط اي شروط الافتراض  
**(قوله)** الاختار العزيمة اي صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى الظهر فصارت الظهر  
في حقه رخصة والجمعة عزيمة كالخمس للمسافر هو رخصته والصوم عزيمة في حقه لانه اشق  
وفيه **(قوله)** بالغ دقل تفسيره بكلف وخرج به الصبي فانها تقع منه فلا وانجئون فانه  
لا اداله اصلا بخارج عن البدع **(قوله)** لا يعود على موضوعه بالتقص يعني لو لم يقل  
بوقوعها فربما بل انما صلاة الظهر لادعى موضوعه بالتقص وذلك لان صلاة الظهر في  
حقه رخصة فذا اتى بالعزيمة وتحمل مشقة صبح ولو انزل به يظهر بعدها حلتها مشقة  
وتقصا الموضوع في حقه وهو التسهيل اخرج قلت فربما بالتقصوع الاصل الذي يخى عليه  
سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاه المذنب ومنه النظر للمولى في جانب  
العبد قل في البحر لانا لو انجوزها وقد مضت منافعه على المولى اوجب عليه الظهر فتعطل  
عليه منافعه ثانيا فيقلب النظر ضررا **(قوله)** وفي البحر الخ اخذه في البحر من ظاهر  
قوله ان الظهر اهم رخصة فدل على ان الجمعة عزيمة وهي افضل الامة لان صلاتها  
في بيتها افضل واقرب في التبر ومقتضى التعاليل انه لو كان بيتها اصيب جدار المسجد بلا مانع  
من صحة الاقتداء تكون افضل لها ايضا **(قوله)** من صالح غيرها اي امامة غير الجمعة  
فهو على تقدير مضاف والمراد الامامة للرجل فيخرج الصبي لانه مساو الاهلية والشرأة لانها  
لا تصح اماما للرجال **(قوله)** وتعتقد به اشعاره الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال  
بصحة امامتهم وعده الاعتداد به في العدد الذي تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا  
لامامة فلان يصلحوا للاقتداء اولى غلبة **(قوله)** وحرر الخ عدل عن قول القدروري  
والكثير وكره لقول ابن الهمام لا بد من كون الشرا حرم لانه ترك الفرض القطعي بانفاقهم  
الذي هو آكد من الظهر غير ان الظهر تقع صحبة وان كان مأمورا بالاعراض عنها واجاب  
في البحر بان الحرام هو ترك السعي الفتوى لها اما صلاة الظهر قبلها فقير مفضلة للجمعة حتى  
تكون حراما من سعيه بعدها للجمعة فرض كصحر حوايه وانما تكبره الظهر قبلها لانها

(وقدرته على المشي) حرم  
في البحر سلامة حدهم  
لأنه في وجوبه يكن  
قوله شعني وغيره لا تجب  
على مفلوج الرجل  
أو مفلوج (وعدمه حسن  
(عده خوف) عده  
(مصر شديدين) ووجوب الخ  
ونحوه (وقد قلنا) اي هذه  
الشروط او بعضها (ان)  
اختار العزيمة (صلاها  
وهو مكلف) بالغ دقل  
(وقد فرضا) عن الوقت  
لأنه يعود على موضوعه  
بالتقص وفي البحر هي افضل  
الامة (وبصالح الامامة  
فيه من صالح غيرها) جازت  
لمسافر وعده ومرض  
وتعتقد الجمعة (به) اي  
يخضرونهم في البحر في الادلى  
(وحرر)

قد تكون سببا للتفويت باعتاده عليها وهم انما حكموا بالكراهة على صلاة الظهر لاعلى ترك الجمعة اه ماخصا واستحسنه في التمهيد ( قوله لمن لا عذر له ) اما المذنب فيستحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما بانى ( قوله فلا يكره ) بل هو فرض عليه لغوات الجمعة قال في البحر نفى الصلاة غير مكروهة وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعنى ان الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل انه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعد بل يجب وقد يقال مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاته للجمعة لا بعد فوتها تأمل ( قوله في يومها ) مما علق بمحذوف حال من الظهراى الظهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق على يومها فانه لو قضاه قبلها لم يكره بل يجب على ذى ترتيب ففهم ( قوله بمصر ) اما لو كان في قرية فلا يكره لعدم صحة الجمعة فيها ( قوله لكونه سببا ) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر ح ( قوله وهو ) اى التفويت ( قوله اتباعا للآية ) اى لان السعى مقتضى للهرولة مع ان المطلوب المشى اليها بالسكينة والوقار اه ح وكأنه اختير التعبير به فى الآية للحث على الذهاب اليها والله اعلم و الاولى ان يقول غير به لانه لو كان في المسجد الخ كفعل في البحر والنهر او يقول ولانه بالعطف على اتباعا ( قوله لم يبطل الا بالشروع ) يبنى تقيد به بما اذا كان صلى في مجلسه اما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يبطل بمجرد سعيه تأمل ( قوله لانه لو خرج لحاجة الخ ) ولو شرك فيها فالعبرة للاغلب كما يفاد من البحر ط وفيه ان ما ذكره في البحر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك من حال تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة لتحقق السعى اليها وان كان لا ثواب له تأمل ( قوله اومع فراغ الامام ) ومثله بالاولى ما فى الفتح لو كان بعد فراغه منها لانه فى صورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والافلا فالتناسب اخراج هذه المسائل بقوله بعده والامام فيها تأمل ( قوله اومع يقمها اصلا ) اى لعذر او غيره وكذا لو توجه اليها والامام والناس فيها انهم خرجوا منها قبل اتمامها لثابتة فالصحيح انه لا يبطل ظهره بحر عن السراج ( قوله فالبطلان به ) اى بطلان الظهر بالسعى الى الجمعة ( قوله مقيد بامكان ادراكها ) كذا فى البحر وايده فى النهر بما تى عن السراج وهو غير صحيح كما تعرفه ( قوله فالاصح انه لا يبطل سراج ) تبع فى هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لاقال في البحر واطلق اى فى البطلان فشملا ما اذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج او لم يكن شرع وهو قول البخيين قال فى السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهى لم تقف بعد حتى لو كان بيته قريبا من المسجد وسع الجماعة فى الركعة الثانية فتوجه بعدما صلى الظهر فى مثله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرناه قات ومثله فى شروح الهداية كالتهنية والكفاية والمعراج والفتح ( قوله بطل ظهره ) اى وصف القرصية وصار نفلا بناء على ان بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافا لمحمد ( قوله ولا يظهر من اقدى به الخ ) لان بطلانه فى حق الامام بعد الفراغ فلا يضر المأموم بحر عن المحيط اى فلا يقال الاصل ان صلاة المأموم تقسد بفساد

لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها ) اما بعدها فلا يكره غاية ( فى يومها بمصر ) لكونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام ( فان فعل ثم ) ندم ( -ى ) عبر به اتباعا للآية ولو كان فى المسجد لم يبطل الا بالشروع قيد بقوله ( اليها ) لانه لو خرج لحاجة اومع فراغ الامام اومع بقدها اصلا لم تبطل فى الاصح فالبطلان به مقيد بامكان ادراكها ( بان انفصل عن ) باب ( داره ) والامام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج ( بطل ) ظهره لا اصل الصلاة ولا يظهر من اقدى به ولم يسع

صلاة زامة لاه بعد الفراغ من الصلاة من قولها بسم الله الرحمن الرحيم في باب الامامة فيها  
 ما يزيد زامة ومذهبة حتى ثم يدعى في وقت يرميه لا بد من قومه ومنها ما لم يسلم  
 غنوه قبل زامة مذهبهم وقد سجد سجدتين عرض له واحدة من السجدة لاني عشرية او سجد  
 هو بسجده ولم يسجدوا معه ثم عرض مذهب تبطل حاله واحدة وفيه (قوله ادركها اولاً)  
 في لو كان عدم ادراكها ما سبق ما علمت من ان التقييد يمكن ادراكها خلاف  
 الصحيح وفيه ثم اذا لم يدركها اولاً له الرجوع فرجعه زامة اعادة يظهر كما في شرح الشبهة  
 (قوله افرق بين المعذور وغيره) قال في الجوهر والعباد والارض والمسافر وغيرهم سواء  
 في ما مضى بل في احوالهم في البحر الى غير البيان والسر اجاب ثم استشكل بان المعذور  
 يسجد معذور بالسي انما عاين في ان لا يبطل ظهره بالسي ولا شروع في الجمعة لان  
 انحرس سقط عنه ولم يكن مأموراً بقطعه فكأن الجمعة انما لا يكون له زفير والشافعي قال  
 بوجوبه في المحيط ان ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو  
 اخف اشكالا له قلت وبجواب عنه بما في الزباني والفتح انه انما رخص له تركها للمذور  
 ولا يترتب التحق بالصحيح (قوله عن المذهب) عبارة شرح امنية هو الصحيح من المذهب ثم قال  
 خلاف لزفير هو يقول ان فرضه يظهر وقد اداه في وقته فلا يبطل غيره ولنا ان المعذور انما  
 فرق غيره في الترخص بترك السعي فذا لم يترخص التحق بغيره اه (قوله لمعذور) وكذا  
 غيره (اولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالذكر وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قبل  
 انها تزاممه لانه ان كان ظاهراً قدر على ارضاء خصمه والا أمكنه الاشتغاف اه قال الحارثي الرمي  
 وفي زماننا لا مغيث للمظلوم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بمحق اهلكوه (قوله تحريماً) ذكر  
 في البحر انه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القمستاني (قوله اداه ظهر جماعة) فمفهومه  
 ان القضاء بالجماعة غير مكره وفي البحر وقيد بغير لان غيرها لا بأس ان يصلوا جماعة اه  
 (قوله في مصر) بخلاف القري لانه لاجتماع عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام  
 شرعية لثبوتها في المراجع عن المحكي من لا يجب عليهم الجمعة بعد ان وضع صلوا الظهر بجماعة  
 (قوله تقليل الجمعة) لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدي الى تركها بحر وكذا اذا علم انه  
 يصل بعدها بجماعة ريثما يتركها يصل معه وفيه (قوله بصورة المعارضة) لان شعار المسلمين  
 في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة اليه وادى الى امر عظيم فكان في صورتها كراهة  
 التحريم رحي (قوله نفاق) للالتقاء في جماعة بحر عن نسراج (قوله الا لاجماع) اي  
 الذي تقدم فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر انه يفاق ايضا بعد اقامة  
 الجمعة للالتقاء فيه احد بعدها الا ان يقال ان العادة الخارية هي اجتماع الناس في اول  
 الوقت فيعاق مساواة لا تقام فيه الجمعة ليطهروا الى المحكي اليه وعلى هذا فيعاق غير ما الى  
 الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعدها فيبقى مفلوكة الى وقت العصر ثم كل هذا ما بلغه في المنع  
 عن صلاة غير الجمعة وظهر لنا كدها (قوله وكذا اهل مصر) الظاهر ان الكراهة هنا  
 تنزيهية لعدم التقابل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القمستاني عن المضمرات يصلون  
 وحداً استباحا (قوله غير اذان ولا اقامة) قال في الوالدية ولا يصل يوم الجمعة جماعة بمصر

(ادراكها اولاً) افرق  
 معذور وغيره من مذهب  
 (ذكره) تحريم (معذور  
 ومسجون) (مصدق) (قوله  
 ظاهر جماعة في مصر) قال  
 الجمعة وبعدها تقليل  
 الجمعة بصورة المعارضة  
 واذان مساجدة في يوم  
 الجمعة الا لاجماع (وكذا  
 اهل مصر فانهم الجمعة)  
 وهم يصلون الظهر بغير  
 اذان ولا اقامة ولا جماعة

ولا يؤذون ولا يقيم في سجن وغيره فصلاة الظهر اه قول في النهر وهذا أولى مما في السراج مع  
 الى جمع التفريق من ان الاذان والاقامة غير مكروهين **(قولہ)** ويستحب للربيع عبادة  
 القهستاني المذكور وهي اعرج **(قولہ)** وكرد ظاهر قوله يستحب ان تكرهه بترهية نهر  
 وغايه مما في شرح الدرر للشيخ اسمعيل عن المحيط من عدم الكراهة اتفاقا بخلاف على نبي  
 التحريمية **(قولہ)** ومن ادركها اى الجملة **(قولہ)** او سجودهم ولو في تشهد ط **(قولہ)**  
 على القول به فيها اى على القول بطلانها في الجمعة والختار عند المتأخرين ان لا يسجد لسميه  
 في الجمعة والميدان اتهم الزيادة من الجهل كذا في السراج وغيره بخلاف وليس المراد  
 عدم جوازها بل الاولى تركه كيلا يقع الناس في فتنة ابوالسعود عن العزيمة ومثله في  
 الاضاح لان كل **(قولہ)** بجماعة وهو مختار في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بخبر  
**(قولہ)** خلافا لمحمد حيث قال ان ادرك معه ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان  
 ادرك فيها بذلك بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجه وظاهر من وجه لغات بعض السرايط  
 في حقه فيصلى اربعا اعتبارا بالظهر ويقعد لاثنتي عشرة على رأس الركعتين اعتبارا بالجمعة  
 ويقرأ في الاخيرين لاحتمال التغطية واليهما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشتط له  
 نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لمسا ذكر لانها مختلفتان لا يبنى احدهما على تحريم  
 الآخر كذا في الهداية **(قولہ)** لكن في السراج **(الح)** قول ما في السراج ذكره في عيد الظهيرة  
 عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم انه يصير مدركا بالاختلاف وقيل وهو الصحيح **(قولہ)**  
 اثناء ما علمت انها عند محمد ليست ظهرا من كل وجه **(قولہ)** والظاهر **(الح)** ذكر في الظهيرة  
 معزيا الى المتقى مسافر ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد يصلى اربعا بالتكبير انتهى دخل  
 فيه اه قال في البحر وهو مختص لما في المتن مقتضى حملها على ما اذا كانت الجمعة واجبة  
 على المسبوق اما اذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهرا اه واجب في النهار بان الظاهر ان هذا  
 يخرج على قول محمد غاية الامر ان صاحب المتن جزمه باختياره لانه والمسافر مثل لا قيد  
 اه قلت ويؤيده ما مر عن الهداية من انه لا وجه عندهما لبناء الظهر على الجمعة لانها  
 مختلفتان على ان المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا بحث امامته فيها وايضا  
 المسافر اذا صلى الظهر قبلها ثم سعى اليها بطل ظهروه وان لم يدركها فكيف اذا ادركها لا يصلها  
 بل يصلها ظهرا والظهر لا يبطل الظهر فالظاهر ما في النهر ووجه تخصيص المسافر بالذكر  
 دفع توهم انه يصلها ظهرا مقصورة على قول محمد لان فرض امامه ركعتان فبني عليه انه تبها  
 اربعا عنده لان جمعة امامه قائمة مقام الظهر والله اعلم **(قولہ)** اذا خرج الامام **(الح)** هذا لفظ  
 حديث ذكره في الهداية مرفوعا لكن في التمسح ان رفعه غريب والمعروف كونه من كلام  
 الزهري واخرج ابن ابي شبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم  
 كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل ان قول الصحابي حجة يجب تقليده  
 عندنا اذ لم ينفه شيء آخر من السنة اه **(قولہ)** ان كان ذكره باعتبار الشك ط **(قولہ)**  
 فلا صلاة شمل السنة وتحية المسجد بحر قال عثية الرملة اى فلا صلاة بجرثة ونقد في  
 شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة **(الح)** ان صلاة النفل تحيية مكروهة حتى يجب

ويستحب للمريض  
 تأخيرها الى فراغ لأمه  
 وكرد ان لا يؤخر عمو  
 الصحيح (من ادرك في  
 شاهد او سجودهم) عن  
 المشيخ في (جمعة)  
 خلافا لمحمد (كما) به  
 (في العيد) ط كذا في  
 عيد الفصح لكن في السراج  
 انه عند محمد لا يصير  
 مدركا له (وبني جمعة  
 لا ظهر) ط كذا في  
 الظاهر لا يصح فليدوه  
 ثم الظاهر انه لا يفرق بين  
 المسافر وغيره نهر بشتا  
 (اذا خرج الامام) من  
 الحجر ان كان والافتقار  
 لاصعود شرح انجم  
 (فلا صلاة)

فصاؤه اذا قتلعه ونجس قتلعه وقد وُد في غير وقت مكروه في ظاهر الرواية ولو آتته خرج عن عهدته لمزمع ما يشروع فلما راد الحرمة لاعدم الانعقاد **(قوله ولا كلام)** اي من جنس كلام الناس اما التيسيح ونحوه فلا يكره وهو الاصح كفي النهاية والعناية وذكر الزياي ان الاحوط الانصاف ومحل الخلاف قبل السروع اما بعده فللكلام مكروه تخريما بأقسامه كما في البدائع بحر ونهر وقال البقال في مختصره واذا شرع في الدعاء لا يجوز للمقوم رفع اليدين ولا تأمين باللسان جهرا فان فعلوا ذلك أثموا وقيل اسأوا ولا اثم عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يصلوا عليه بالجهر بل بالقلب وعليه الفتوى رمي **(قوله الى تمامها)** اي الخطبة لكن قل في الدرر لم يقل الى تمام الخطبة كما قل في الهداية ماصرح به في المحيط ونحوه البيان انهما يكرهان من حين يخرج الامام الى ان يضرغ من الصلاة **(قوله في الاصح)** وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم ط **(قوله فانها لا تكرر)** بل يجب فعله **(قوله والا لا)** اي وان سقط الترتيب تكرر **(قوله في الاصح)** عزاد في البحر الى الولوجية والمبني ولم يذكر مسئلة النقل وفي الشربالية عن الصغرى وعليه الفتوى قل في البحر وما في الفتح من انه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف وعزاد قضيبان الى التوارد اه قلت وقدمت في باب ادراك الفريضة ترجيح ما في الفتح ايضا وان هذا كله حيث لم يبق الى الثالثة والا فان قيدها بسجدة اثم والا فليل يتم وقيل يقعد ويسلم قل في الحاشية وهذا شبه لكن رجح في شرح التبية الاول وتسامه هناك فراجع **(قوله ويخفف القراءة)** ان يقتصر على الواجب ط **(قوله ولو تسبحا)** اي ولو كان الكلام تسبيحا وفي ذكره في ضمن التفرع على ما في المتن فظلاله لا يجوز في الصلاة تأمل **(قوله او أمرا بمعروف)** الا اذا كان من الخطبة كما قدمه الشارح **(قوله بل يجب عليه ان يستمع)** ظاهره انه يكره الاشتغال بما يفوت الجماع وان لم يكن كلاما وبه صرح القهستاني حيث قل اذا استماع فرض كما في المحيط او واجب كما في صلاة السعدونية اوسنة وفيه اشعار بان التوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزايدى اه ط قل في الحلية قلت وعن النبي صلى الله عليه وسلم قل اذا لمع احدكم بوءا فجاءه فلا يتحول من مجلسه اخرجه الترمذي وقل حديث حسن صحيح **(قوله في الاصح)** وقيل لا بأس بالكلام اذا مدح عن القهستاني **(قوله ولا يرد)** اي عن قوله ولا كلام **(قوله من خيف هلاكه)** الاول ضروره قال في البحر او راي رجلا عند بئر فحرف وقوعه فيها اورأي عقر يابدب الى انسان فانه يجوز له ان يحذره وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث تعين الكلام اذا لم يمكن بغيره او لكره بغيره الكلام تأمل **(قوله وكان ابريوسف)** هذا مبني على خلاف الاصح المتقدم قل في الفيض ولو كان بعيدا لسمع الخطبة في حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن ابي يوسف انه كان ينظر في كتابه ويصححه انزه الاحوط السكوت وبه يفتي اه **(قوله في نفسه)** اي بان يسمع نفسه او يصحح الجرد وفيه فسر وبه وعن ابي يوسف قلنا انما الامر الانصاف والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في التكرام قهستاني قيل باب الامامة واقتصر في الجوهرة على الاخير حيث قل ولم ينطبق به لانها ندرت في غير هذا الحال والجماع بفوت

ولا كلام ص ٢٠٦) وان كان فيه ذكر الامامة في الاصح (خلاصاء سنة ما يسقط الترتيب بينها وبين الوقية) فيها لا تكرر سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قايمة ثالثة لنقل يتم في الاصح ويخفف القراءة (وكل ما حرم في الصلاة حرم فيه) اي في الخطبة خلاصة وغيرها فيحرم اكل وشرب وكلام ولو تسبحا او رد سلام او أمرا بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت (الا فربين قريب وبعيد) في الاصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتج اليه والاصح حتى الله تعالى ومبناه على المسححة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصححه والاصح اه لا بأس بأن يشهر برأيه او يده عند رؤية مكر والضوابط اه يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند جمع اسمه في نفسه ولا يشيب شعث

(قوله ولا رد سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لانه فرض قلنا اذا كان السلام مأذونا فيه شرعا وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامه ما مثاله به يشغل خاطر السامع عن الفرض ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) اي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ واما اهداء التواب من القاري كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا ينسب على الظاهر لانه من الدعاء ط (قوله ولا الخ) حاصله ما في الجوهره ان عنده خروج الامام يقطع الصلاة والكلام وعندها خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع الى قوله واذا جالس ط (قوله وعلى هذا) اي على قوله لا خلاف (قوله فلتزمية المتعارفة الخ) اي من قراءة آية ان الله وملائكته والحديث المتفق عليه اذا قاتل اصحابك يوم الجمعة انصت والامام يخطف فقد لغوت «اقول وذكر العلامة ابن حجر في التحفة ان ذلك بدعة لانه حدث بعد الصدر الاول قيل لكنها حسنة لحث الآية على ما يتدب لكل احد من اكثر الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم وكنت الخبير على تأكد الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الائم عند الاكثرين من العلماء واقول يستدل لذلك ايضا بانه صلى الله عليه وسلم امر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة من في حجة الوداع فقياسه انه يتدب للخطيب امر غيره بالاستنصات وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة اصلا اه وذكر نحوه الخير الرملي عن الرملي الشافعي واقره عليه وقال انه لا ينبغي القول بحرمه قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتوافر الامة وتظاهرهم عليه اه ونقل نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهموشى الحنفى «اقول كون ذلك متعارفا لا يقتضى جوازه عند الامام القائل بحرمه الكلام ولو امرنا بمعروف او رد سلام استدلالا بما مر ولا عبرة بالعرف في الحادث اذا خالف النص لان المتعارف انما يصح دليلا على الحل اذا كان عاما من عهد الصحابة والمجتهدين كما صرحوا به وقياس خطبة الجمعة على خطبة مني قياس مع الفارق فان الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب متهيؤن لسماعه بخلاف خطبة مني فليتأمل والظاهر ان مثل ذلك يقال ايضا في تلقين المرقى الاذان للمؤذن والظاهر ان الكراهة على المؤذن دون المرقى لان سنة الاذان الذي بين يدي الخطيب تحصل باذان المرقى فيكون المؤذن مجيبا لاذان المرقى واجابة الاذان حينئذ مكروهة الا ان يقال ان اذان الاول اذا لم يكن جهرا يسمعه القوم يكون مخالفا للسنة فيكون المعبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضى) اي عن الصحابة عند ذكر اسماهم وقوله ونحوه من الدعاء للسلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا ايضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع تطهير الحروف والتثنية (قوله افتاة) هذا اظهر مما في البحر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله وتامه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فاده بقوله والعجب ط (قوله الا ان يحمل على قولهما) لانه يقول ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام يخطف على الشرع فيها حقيقة حينئذ لا يكون المرقى مخالفا لحديثه بقوله بعده انصتوا اما على قول الامام من حمل قوله يخطف على الخروج

مقابل

في حكم المرقى بين يدي  
الخطيب

ولا رد سلام به يفتى وكذا  
يجب الاستماع لسائر  
الخطب كخطبة نكاح  
وخطبة عيد وختم على  
المعتدوق لا بأس بكلامه  
قبل الخطبة وبعدها واذا  
جلس عند الثاني والخلاف  
في كلام يتعاق بالآخرة  
اما غيره فيكرهه اجب  
وعلى هذا فتزمية المتعارفة  
في زماننا تكرهه عنده لا  
عندها واما ما يفعله  
المؤذنون حال الخطبة من  
الترضى ونحوه فمكروه  
اقتضا وقامه في البحر  
والعجب ان مرقى ينهى  
عن الامر بالمعروف بمقتضى  
حديثه ثم يقول انصتوا  
رحمكم الله قالت الا ان  
يحمل على قولهما فانه

محبة بقرينة مدروى د خراج لامه ملا صلاة ولا كلام فيكون على ما جلدته ادى يرويه  
 وكره وقوله (قوله ووجه) فيقول افترض مع انه فرض الاختلاف في وقته هل هو  
 الاذان الاول او الثاني او العبرة بدخول وقت نحر وحياته ان سمى نفسه فرض والواجب  
 كونه في وقت الاذان الاول وبه المدفع ما في النهر من ان الاختلاف في وقته لا يمنع القول  
 بفرضه كصلاة العصر فرض اجبه مع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) اراد به كل  
 عمل يتنافى السعى وخصه ابتداء الآية نهر (قوله ولو مع السعى) صرح في السراج بعدم  
 الكراهة اذا لم يشغله نحر وياى التمويل على الاول نهر قلت وسيدكر الشارح في آخر  
 البيع الفساد التماس به لتعاليق انتهى بالاختلاف باسمعى فإذا اتفق انتهى (قوله وفي المسجد)  
 او على ما به نحر (قوله في الاصح) قل في شرح الحديثواختلفوا في المراد بالاذان الاول فقيل  
 الاول باعتبار اسم وعية وهو يدى بين يدى المنبر لانه الذى كان اولاً في زمنه عليه الصلاة  
 والسلام وزمن ابن بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثانى على الزوراء حين كثر الناس  
 والاصح انه الاول باعتبار الوقت وهو الذى يكون على اشارة بعد الزوال اه والزوراء باند  
 اسم موضع في المدينة (قوله صحة اطلاق الحرمة) قال سيدكر المصنف في اول كتاب الخطر  
 والاباحة كل مكروه حرام عند محمد وعندها الى الحرام اقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما  
 كما سنذكره هناك ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث اطلق  
 الحرمة على البيع وقت الاذان مع انه مكروه تحريماً وبه المدفع ما في غاية البيان حيث اعترض  
 على الهداية بان البيع جائز لكنه يكره كسر ح به في شرح الطحاوى لان انتهى معنى في غيره  
 لا بعد المشرعية (قوله ويؤذن ثانياً بين يديه) اى على سبيل التسمية كما يظهر من كلامهم  
 رمى (قوله اقد اح) هذه الاقادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالياء المتفاعل لما اذا قرئ بالياء  
 للمفعول وهو المظهر فلا يظهر ط قلت وعبارة الدرر اذن المؤذن (قوله ذكره القهستاني)  
 وذكر بعده ايضا ما نصه واليه اشار فى الهداية وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه  
 اه وفيه نظر بل الذى دل عليه كلام شراح الهداية خلافه قل فى العناية ذكر المؤذن بلفظ  
 الجمع اخراجاً للكلام مخرج العادة فان التوارث فى اذان الجمعة اجتمع المؤذنين لتبلغ  
 اصواتهم الى اطراف المصير الجامع اه ومثله فى النهاية والكفاية ومعرّاج الدراية قلت  
 والعلة المذكورة انما تظهر فى الاذان الاول مع انه فى الهداية ذكر المؤذنين باطلاق الجمع فى  
 الموضوعين (قوله المنبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ومن السنة ان يخطب عليه اقتداء  
 به صلى الله عليه وسلم نحر وازيكن على سائر المحراب قهستاني ومنه صلى الله عليه وسلم كان  
 ثلاث درج غير المسماة بالمسراج قل ابن حجر فى التحفة وبحث بعضهم ان ما اعتد الان من  
 النزول فى الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم العودة بدعة قبيحة شيعية (قوله فذا اتم) اى الامام  
 الخطبة (قوله اقيمت) بحيث يتصل اول الاقامة بآخر الخطبة وتنتهى الاقامة بقيام الخطيب  
 مقام الصلاة ويقرأ فى الركبتين سورة الجمعة والمتفقون ولا يكره غيرها كما فى شرح الطحاوى  
 وذكر الزاهدى ايقراً فيها سورة الاعلى والغاشية قهستاني وفى البحر ولكن لا يواظب على  
 ذلك كي لا يؤدى الى هجر الباقى ولثلاثيته العامة حتماً اه ومن تمام الكلام على ذلك فى

(ووجه سعى اليها وترك  
 البيع) ولو مع السعى وفى  
 المسجد العظم وزوراء  
 (الاذان الاول) فى الاصح  
 وان يمكن فى زمن الرسول  
 بل فى زمن عثمان وقد فى  
 البحر صحة اطلاق الحرمة  
 على المكروه تحريماً  
 (ويؤذن) ثانياً بين  
 يديه (اى الخطيب اقد  
 بوحدة الفعل ان المؤذن  
 اذا كان اكثر من واحد  
 اذنوا واحدا بعد واحد  
 ولا يجمعون كما فى الحلاني  
 والخزائنى ذكره القهستاني  
 (اذا جلس على المنبر)  
 فذا اتم اقيمت ويكره  
 الفصل



فصل القراءة عند قوله وبكره (قوله بأمر الدنيا) أما ينبغي عن ماله أم لا؟  
 فلا وكذا يوضو أو تمل أو ظهر أنه محدث أو جنب فمصر شافعي لا يسرب حتى لو طاب  
 الفصل استأنف الخطبة فمصر فقههم (قوله لا يهاج) أي الخطبة والصلاة كقوله واحد  
 لكونهما شرطاً ومشروطاً ولا يشترط لهما شروط بدون شرطه فمصر شافعي لا يهاج  
 واحداً (قوله صلى بالبحر) أي بأذن السلطان أم لا والظاهر أن قول الشافعي لا يهاج  
 مأذون بأقامة الجمعة لما في الفتح وغيره من أن الأذن بالخطبة إذن بالصلاة وعلى القاب اه  
 فيكون مفوضاً إليه إقامتها ولأن تقريره فيها إثنان له بانابة غيره دلالة على السلطان بأنه لا يصح  
 إقامته نعم على القول بشرط الأهلية وقت الاستئابة لا يصح إذنه بها ولا بدله من إذن جديد  
 بعد بلوغه والله أعلم (تأنيده) ذكر السر بن جلال وغيره أن هذا الفرع صريح في الرد على صاحب  
 الدرر في عدم تنويزه استئابة الخطيب غيره لإسالة قبل سبق الحدث وفيه نظر الشافعي صريح  
 في أن البالغ صلى بدون إذن السلطان بل الظاهر أنه بأذنه صريحاً أو دلالة لا فمصر فقههم  
 رأيت ح ذكر نحوه (قوله هو المختار) وفي الحجة أنه لا يجوز وفي فتاوى المعصر فن الخطيب  
 يشترط فيه أن يصاح الإمامة وفي الظهيرة أو لخطب صبي اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي  
 يعقل اه والاكثر على الجواز اسمعيل (قوله لا بأس بالسفر إلخ) أقول السفر غير قيد بل مثله  
 ما إذا أراد الخروج إلى موضع لا يجب على أهله الجمعة كافي التارخانية (قوله كذا في السلطنة)  
 وذكر مثله في التجنيس وقال أنه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت إنما  
 يكون فيما ينصرف بإدائه والجمعة إنما يؤدها مع الإمام والناس فينبغي أن يمتنع وقت إقامتهم  
 حتى إذا كان لا يخرج من المصير قبل أداء الناس فينبغي أن يلزمه شهود الجمعة اه قلت وذكر  
 في التارخانية عن التهذيب اعتبار النداء قيل الأول وقيل الثاني واعتمد في السربلية  
 (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرة فإذا به أن مافي الثانية ضعيف ط وعمله في  
 شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله وتوجه الخطاب بالسعي إليها بعده اه قلت ويأبى  
 أن يستثنى ما إذا كانت قوته رفته أو صلاحها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله القروى)  
 بفتح القاف نسبة إلى القرية وإرادته التقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا يهاج) لأن في الأول  
 صار كواحد من أهل المصير في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح ددر عن الحاقية (قوله لكن في الشهر  
 إلخ) مثله في الفيض وحكي بعده مافي المثل بقيل (قوله لزمته) أي إذا مكث إلى دخول وقتها  
 وكذا يقال فيما ذكره بعده (قوله وفي شرح المنية إلخ) ونفسه وإن دخل القروى المصير يوم  
 الجمعة فإن نوى المكث إلى وقتها لزمته وإن نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه وإن نواه بعد  
 دخول وقتها تلزمه وقال الفقيه أبو الليث لا تلزمه وهو مختار قاضيخان اه (قوله بسبب)  
 أي متقلداً به كافي البحر عن المعصمرات وبخالفه ظاهر ما يأتي عن الحلواني لكن وفق في ما بهر  
 بإمكان امساك مع التقليد (قوله في بلدة ففتح به) أي بالسيف ليريهما أنها ففتح بالسيف فإذا  
 رجعتهم عن الإسلام فذلك باق في أيدي المسلمين فيقالوكم حتى ترجعوا إلى الإسلام ددر (قوله  
 مكة) أي فانها ففتح عنوة كقوله أبو حنيفة ومالك والأوزاعي وقول الشافعي واحد  
 وطائفة ففتح صالحاً اسمعيل عن تاريخ مكة للقطبي (قوله كاندنية) فانها ففتح باقر آن

بأمر الدنيا ذكره اه  
 (لا يهاج) أي لا يهاج  
 الخطيب) لا يهاج  
 واحد) فأن فعل إلى خطب  
 صلى فأن أسأله صلى  
 بالغ جاز) هو الخطبة  
 (لا بأس بالسفر غيره إذا  
 خرج من محراب مكة  
 قبل الخروج إلى مكة  
 كذا في شرح المنية  
 القروى) أي القروى  
 ددمل بدل الخروج وقت  
 في شرح المنية والاصح  
 التكرار والغير مدبرون  
 قبل التارخانية والأكبره  
 قبل الزمان (القروى)  
 أن نوى المكث ثمة ذهاب  
 إليه لزمته) حذر من  
 نوى الخروج من مكة  
 اليوم قبل وقتها أو بعده  
 لا تلزمه) لكن في الشهر  
 أن نوى الخروج بعده  
 لزمته والا لا وفي شرح  
 المنية أن نوى مكث إلى  
 وقتها لزمته وقيل لا (ح)  
 لا تلزمه) أي بوقفه مسافر  
 يومه) على عزه أن  
 لا يخرج يومه (وما يشي  
 الأقامة) نصف شهر  
 بخطب) لأنه (سبب  
 في بلدة ففتح به) مكة  
 والا لا) كاندنية وفي  
 الحواشي القدسي إذا فرغ المؤذن من الإمام والسيف في يسره وعوه كافي عليه

امداد (قوله في الحصة الخ) استشكل في الحلية بأنه في رواية ابن داود انه صلى الله عليه  
وسلم في الحلية وقوله على عصا او قوس اه ونقل التهستاني عن عبدالحفيظ ان  
اختار المعصاة كالحية (قوله يخاف فوت جمعة او مكتوبة) عزاه في التواريخ الى الفتاوى  
الى الميث ثم ان قوت الجمعة باسم الامام المكتوبة بخروج وقبها لا يفوت جماعتها لانه يمكنه  
صلاتها وحده والاكثر الى الذي قيل اليه فذهب لذته عذر في ترك الجماعة كما مر  
في بابها لكن يشك ما مر من وجوب السعي الى الجمعة بالاذان الاول وترك البيع ولوماشيا  
والمراد به كل عمل ينافي السعي فاقول (قوله رستاق) سبة الى الرستاق وهو السواد والقرى  
قديس (قوله نال نواب السعي) اما الصلاة فينال نواها على كل حال ط (قوله من شرك في  
عبادته) كاستشر للتجارة والحج والصلاة لاسقاط الفرض ولدفع مذمة الناس ونحو ذلك مما  
لم يكن متحفظا لوجه الله تعالى (قوله العبرة للاغاب) الظاهر ان يراد به الاغلب الذي هو  
قصد العادة لا قوله ان معهم مقصوده الجمعة الخ فيبداه لو كان معظم مقصوده الجوامع او  
اساوي قصدان لا ثواب وهذا التفصيل مختار الامام الغزالي ايضا وغيره من الشافعية  
واخبارهم العز بن عبد الله الام عدا الواب مطلقا وسيأتي ذلك في الحظر والاباحة ان شاء الله  
تعالى (قوله الافضل الخ) في التواريخ وكبره تقام الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة  
قول الصلاة نافيه من حين الحج وذات قبل الفراغ من الحج غير مشروع اه وسيأتي تمام  
الكلام عن ذلك وبين كيفية التقام ومقيل فيه نظما ونزا في الحظر والاباحة ان شاء الله  
تعالى (قوله ما زاد احد) بان لا يضاف نوا ولا جسدا وذلك لان التخطي حال الحيلة عمل وهو  
حرام وكذا الايام والندو مستحب وتركه اضرار مقدم على فعل المستحب ولذلك قال عليه الصلاة  
والسلام الذي رآه يخطي الناس ويقول افسحوا اجاس فقد آذيت وهو محل ما روى  
الترمذي عن معاذ بن انس الجني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطي رقاب  
الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم شرح النية (قوله ويكره التخطي للسؤال الخ) قال في  
النهر واقتار ان المسائل ان كان لا يمر بين يدي المصلي ولا يخطي الرقب ولا يسأل الحاقا بل  
لامر لابد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اه ومثله في البرزوية وفيها ولا يجوز الاعطاء اذ لم  
يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الام ابو نصر العياشي ارجو ان يغفر الله تعالى لمن  
يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن ابوب لو كنت قضيانه قبل شهادة من تصدق عليهم  
اه وسيأتي في باب المنصرف انه لا يحل ان يسأل شيئا من له قوت يومه بالتعل او بالقوة كالصحيح  
المتكسب وبأثم معفيه ان علم بحاله لاعنائه على الحر (قوله وسئل عليه السلام) ثبت  
في الصحيحين وغيرها عنه صلى الله عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي  
يسأل الله تعالى شيئا الا اعطاه اياه وفي هذه الساعة اقوال الصالحين اومن اصحبها فيها بين ان  
يجلس الامام على المنبر الى ان يقضى الصلاة كما هو ثابت في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم  
ايضا حلية قول في المنبر فيسب الدعاء بقباه لا باسائه لانه مأثور بالسكوت اه وفي حديث  
آخر انها آخر ساعة في يوم الجمعة وصححه الحاكم وغيره وقول على شرط الشيخين ولعل هذا  
هو مراد الشيخ ونقل ط عن الزرقاني ان هذين القولين مصححان من الشيخين واربعتين قولاً

مطلب  
في الصدقة في سؤال  
المنبر

وفي حلية وكبره ان  
يسكن على قوس وعسا  
(فروع) \* سمع الدعاء  
وهو لا يمكن تركه ان خاف  
فوت جمعة او مكتوبة  
لا حجة \* رستاق سبي  
يريد الجمعة وحواشيها ان  
معظم مقصوده الجمعة  
نواب السعي اليها، وبهذا  
نحو ان من شرك في عبادته  
ومعرة للاغاب الافضل \*  
حاشي الشعر وقيل الظاهر  
بعدا \* لا بأس بالتخطي  
من باخذ الامام في الحصة  
ولا زاد احد الا لا يشهد  
الفرجة امامه فيخطي  
المنبر للضرورة وكبره  
التخطي للسؤال كل حال  
وسئل عليه السلام

مطلب

في الصدقة في سؤال  
المنبر

مطلب

في ساعة الاجابة يوم الجمعة

فيها وأنها دائرة بين هذين الوقتين فينبغي الدعاء فيها اه تم الظاهر انها ساعة لطيفة يختلف وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب لان النهار في بلدة يكون ليلا في غيرها وكذلك وقت الظهور في بلدة يكون وقت غروب في غيرها لما قلنا من ان الشمس لا تحرك درجة الا وهي تطاع عند قوم وتغيب عند آخرين والله اعلم **(قولہ)** فقال يومها تمام كلامه لان معرفة هذا الليل وقيل له صلاة الجمعة **(قولہ)** في أحكامها بنسخ الهزيمة جمع احكام فان تراجه في من الجمع والفرق القول في احكام السفر القول في احكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها احكام يوم الجمعة **(قولہ)** قراءة المكثف اي يومها وليلتها والافضل في اولها ما بادرة للخير وحذرا من الاحمال وان يكثر منها فيهما للخير الصحيح ان الاول يضيء له من النور ما بين الجمعة والخير والدار من الثاني يضيء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق ابن حجر **(قولہ)** ومن فهم كالمحصى الحوى **(قولہ)** ويكره افراد الصوم هو المعتمد قد امر به اولائهم نهي عنه ط **(قولہ)** فقد وهم والذكر عبارته برمتها يعلم موضع الوهم وما فيها من الفوائد وان كان بعضها علم بما تقدمه وهي احكام يوم الجمعة اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترائط الجماعة ليها وكونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل ليها والتعاطب ولبس الاحسن وتقام الاطفار وحاق الشعر ولكن بعدها الفضل واليخوف في المسجد والتكبير ليها والاستئصال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الابراد بها ويكره افراد الصوم وافراد ليته بالقيام وقراءة المكثف فيه ونفي كراهة التافهة وقت الاستواء على قول ابى يوسف المصحح المعتمد وهو خير الياء الاسبوع يوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويامن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه او في ايالته أمن من فتنة القبر وعذابه ولا تسجر فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه ح قات وقوله لا يسن الابراد بها قد مرنا في اوقات الصلواته قول الجمهور وقد مرنا ايضا ترجيح قول الامام بكر اهة التافهة في وقت الاستواء يومها فافهم **(قولہ)** ويامن الميت من عذاب القبر الخ قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وسؤال منكر ونكير وضغطة القبر حق لكن ان كان كافرا فعذابه يدوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعذب للحم متصل بالروح والروح متصل بالجسم فيتألم الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه المؤمن المقلع لا يعذب بل له ضغطة يجدها ذلك وخوفه العاصي يعذب ويضغط لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وايالته ثم لا يعود وان مات يومها او ايالته يكون العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذا في المعتقدات للشيخ ابى المعين النسي في الحنفى من حاشية المحوى ما خلا **(قولہ)** لا تسجر في جامع اللغة سجر التور احمد ح **(قولہ)** وفيه يزور اهل الجنة ربهم تعالى المراد بالزيادة الرؤية له تعالى وهذا باعتبار بعض الاشخاص والبعض يراه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرينه الا في مثل ايام الاعياد عند الحجى العام وتامه في ط نسأله تعالى ان يجعلنا من اهل رؤيته آمين

صلوات

ما اختص به يوم الجمعة

عن ساعة لاجتماع ما بين

جلاوس الامام الى ان يتم

الصلاة وهو الصحيح

وقيل وقت العصر واليه

ذهب المشايخ كما في السار

خاتية وفيها سئل بعض

المشايخ ليل الجمعة افضل ام

يومها فقال يومها ذكر في

احكامات الاشياء ما اختص

به يومها قراءة المكثف فيه

ومن فهم عطفه على قوله

ويكره افراد الصوم

وافراد ليته بالقيام فقد

وهم وفيه تجتمع الارواح

وتزار القبور ويامن الميت

من عذاب القبر ومن مات

فيه او في ايالته أمن من

عذاب القبر ولا تسجر فيه

جهنم وفيه يزور اهل الجنة

ربهم تعالى

باب العيدين

باب العيدين

تسعة عيد واصله عود قابليت الواو ياء لسكونها بعد كسرة اه ح وفي الجوهره مناسبته



لا شرط وانما بعدها لاقبائها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يحط باصلاح واساء لترك السنة ولو قدمها على الصلاة تحب واساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العبد) ومنها الجمعة ح (قوله بما لا يصح) اي على انه عيد والاهو نقل مكرره لادائه بالجماعة ح (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله اماما على سبيل الوجوب المصطاح عليه وذلك في العيد وامام على طريق الفرضية وذلك في الجنازة فهو من عموم المحارط (قوله والجنازة كفاية) فيه ان العيد ان ترجح على الجنازة بالعينية فهي ترجحت عليه بالفرضية فالاولى ان يعامل بأن العيد تؤدي بجمع عظيم يخشى تفرقه ان اشتغل الامام بالجنازة اه ح قالت بل الاولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت كذلك في جناز البحر عن الفتية (قوله على الخطبة) اي خطبة العيد وذلك لفرضيتها وسنة الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف) لانه وان كان كل منهما يؤدي بجمع عظيم لكن العيد واجب والكسوف سنة ح هذا وفي السراج ان كان وقت العيد واسعا يبدأ بالكسوف لانه يخشى فواته وان ضاق صلى العيد ثم الكسوف ان بقي فان قيل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من الدهر والعيد اول يوم او يوم العاشر قلنا لا يتبع فقد روي انها كسفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الاول على ان الفقهاء قد يذكرون مالا يوجد عادة ٢ كقول الفرضيين رجل مات وترك مائة جدة اه قلت ومنه قوالهم لو تترس الكفار بنى يسئل ذلك النبي بل قدي تصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا على نقصان رجب وشعبان فيقع العيد في آخر رمضان كافي البرازية (قوله عن الحاي) اي العلامة المحقق محمد بن ابراهيم صاحب الحلية شرح النية (قوله عن السنة) اي سنة الجمعة كما صرح به هناك وقال فعل هذا تؤخر عن سنة المغرب لانها آكد اه فافهم (قوله الحاقا لها) اي للسنة بالصلاة اي صلاة الفرض (قوله لكن في آخر الخ) استدراك على الاستدراك وعلى قول المصنف وتقدم على صلاة الجنازة ط (قوله باني الخ) عبارة الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم أره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يخشى فواته بالانحلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الحسوف على الوتر والتراويح اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقديمه الجنازة على السنة وهو خلاف المفتي كما علمت وعلى العيد وهو بحث مخالف لما ذكره المصنف تبعاً للدردر ومن حيث تقديمه الكسوف على الفرض وهو بحث ايضا مخالف لما ذكره الشارح من تقديم العيد على الكسوف مع ان العيد واجب فقدم في الاولى تقديم فرض الوقت وفي الجوهره من باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنازة بدى بالجنازة لانها فرض وقد يخشى على الميت التغير اه اي لطول صلاة الكسوف وقد يقال قدم العيد لثلاث يحصل الاشتباه لانه يؤدي بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة ايضا على الكسوف ولذا خص صاحب الاشياء تقديم فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله ايضا ان ضاق الوقت تقديم فرض المغرب

مطلب

فيما يرجح تقديمه من صلاة عيد او جنازة او كسوف او فرض او سنة

صلاة العيد في القرى تنكره تحريما اي لانه اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة (وتقدم) صلاتها (على صلاة الجنازة اذا اجتمع) لانه واجب عينا والجنازة كفاية (٥) تقدم (صلاة الجنازة على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل الاذان عن الحاي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة واقره المصنف كأنه الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف حتى على الفرض ما لم يصق وقته فتأمل

٢ مطلب

الفقهاء قدي يذكرون مالا يوجد عادة

لان مقتضى كونه ح وهو ظهر ثم رتبته صريحا في جنائز السارحية وقال بعده وروى  
 الحسن انه يخبر فقيه (قوله) وتندب يوم الفطر الح) تندب قول البعض وعند المصنف الغسل  
 سابقا من السنن والصحيح ان لكل سنة خصوص الرجال فاستثنى عن الزاهدي ط وزاد  
 في البحر عن الخبي وانما ساء مستحبا لاشتغال السنة على المستحب قل نوع افدى وحاصله  
 نحو يز احلاق اسم المستحب على السنة وعكسه وهذا اطلق في الهداية اسم المستحب على  
 الغسل ثم قل فليس فيه الغسل اه وفي التمهيداني ايضا ان هذه الامور مندوبة قبل  
 الصلاة ومن آدابها لا من آداب اليوم كما في الجذلي لكن في التحفة ان في غسله اختلاف الجمعة  
 اه (قوله حلوا) قال في فتح القدير ويستحب كون ذلك المعلوم حلوا لما في البخاري كان  
 عند الصلاة والسلام لا يمدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا اه قلت فالظاهر  
 ان التمر افضل كما تقدم وهذا الخبر فأن يجد يأكل شيئا حلوا ثم رتبته في شرح المنية (قوله)  
 ولوقروا) كما في التمهيدانية واهله يشير الى ان ذلك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم  
 لان في الأكل مباداة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى اعتزال امره بالفطر بعد امتثال  
 امره بالنسبة تأمل (قوله) واستياكه) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختيار ومفاده ان  
 المراد به الاستيانه عند القيام الى الصلاة فإنه مستحب كما قدمناه في سنن الوضوء وكذا عند  
 الاجتماع بالناس وعليه فيستحب قبل التوجه اليها ايضا واما السواك في الوضوء فإنه سنة  
 مؤكدة ولا خصوصية للعبد فيه (قوله) ولوغير ايض) قال في البحر وظهر كلامهم تقديم  
 الاحسن من الثياب في الجمعة والمعيدين وان لم يكن ابيض والدليل دال عليه فقد روى  
 البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بدة حراء وفي افتتاح الحلة الحمراء عبارة  
 عن ثوبين من الثمن فيهما خطوط حمراء خضراء لانها احمر بحت فايكن تحمل البردة احدها اه  
 اي احد الثوبين اللذين هما الحلة اي ألا يعارض ذلك حديث النبي عن لبس الاحمر والقول  
 مقدم على الفعل والخطر على التيسير اذا تعارضا فكيف اذا لم يتعارضا بالمثل المذكور اه  
 بزيادة وسأني ان شاء الله على تمام الكلام على لبس الاحمر في كتاب الخطر والاباحة (قوله)  
 صبح عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صبح عطف اداء الفطرة على الشدوبات مع وجوبه  
 فأجاب بأن الكلام هنا في اداء قبل الخروج والواجب مطلق اداء اه ح (قوله) ومن  
 ثم) اي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج (قوله) أي بكلمة ثم) اي المقدمة  
 لثوابت والترخي ليفيد ترخي الخروج عن الجميع فدل على ان المراد فعل جميع ما ذكر  
 قبله بخلاف ما لو أتى بالواو او بالفاء لان الفاء ربما توهم تعقيب على اداء الفطرة فقط بخلاف  
 ثم ولذا قل ليفيد تراخيه عن جميع ممر والاضطر ان يقول وليفيد عطفها على العلة  
 السابقة وقد يقال حذف العطف لانه بمعنى العلة الاولى فالتانية بدل منها للتوضيح فافهم  
 هذا والمصرح به انه يندب اداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلي وما هنا يومه  
 خلافه فأمل (قوله) المصلي الغاء) اي في الصحراء بجر عن المغرب (قوله) والواجب  
 مطلق التوجه) اي لا التوجه المترتب على ما ذكر ولا التوجه المتبند للمشي ولا التوجه  
 الى خصوص الجبهة وهذا كماله الجواب عن السؤال المتقدر (قوله) هو الصحيح) قل

مصباح

يضاق المستحب على السنة  
 وما كس

(وتندب يوم الفطر اكله)

حو او تراو وقروا (قبل)

خروجه الى (صلايتها)

واستياكه وغسله وتطيبه)

بناه ربح لاون (وليسه)

احسن ثيابا) ولوغير ايض

(واداء فصرته) صبح عطفه

على اكله لان الكلام كله

قبل الخروج ومن ثم اني

بكلمة (ثم خروجه) ليفيد

تراخيه عن جميع ما مر

(ماشيا الى الجبهة) وهي

افضل النعم والواجب

مطلق التوجه (والخروج

اليها) اي الجبهة الصلاة

العيد (سنة وان وسعهم

المتسجد الجماع) هو

الصحيح

في الظهيرة وقال بعضهم ليس سنة وتعارف الناس ذلك لتضييق المسجد وكثرة الزحام الصحيح هو الاول اه وفي الخلاصة والخاتمة السنة ان يخرج الامام الى الجبابة ويستحلف ثم يركب في المنصر بالضعفاء بناء على ان صلاة العيدين في موضعين جائزة بالاتفاق وان لم يستحلف فله ذلك اه نوح **(قوله ولا بأس باخراج منير اليها)** عزاه في الدرر الى الاختيار **(قوله لكن في الخلاصة الخ)** ومثله في الجبابة غانها قالا ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناءه في الجبابة قيل يكره وقيل لا فدل كلامهما على انه لا خلاف في كراهة اخراجه اليها وانما الخلاف في بناءه فيها ويمكن حمل الكراهة على الترتيبية وهي مرجع خلاف الاولى المناد من كلمة لا بأس غالباً بخلافه ففهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا اي بناؤه حسن في زماننا **(قوله من طريق آخر)** لما رواه البخاري انه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ولان فيه تكثير الشهود لان امكنة القرية تشهد لصاحبها شرح المنية **(قوله والتختم)** ظاهره ولو انير أمير وقضى ومنعت وما في كتاب الخطر من قصره على نحو هؤلاء محمول على الدوام وبذلك ما في التبر عن الدابة ان من كان لا يتختم من الصحابة كان يتختم يوم العيد وهذا اولي مما في التفسيرات في حيث خصه بذي سلطان ومن المنسوبات صلاة الصبح في مسجده ط **(قوله لا تنكر)** خبر قوله والتهنئة وانما قال كذلك لانه لم يحفظ فيها شيء عن ابي حنيفة واختاره وذكر في الفتن انه لم ينقل عن اخبائنا كراهة وعن مالك انه كرهها وعن الازداعي انها بدعة وقال الحق ابن امير الحاج بل الاشبه انها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق آثاراً بأسانيد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال واستعامل في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك علياً ونحوه وقال يمكن ان يلحق بذلك في المشروعية والاستحباب لما بينهما من التلازم فان من قبل طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركا على انه قد ورد الدعاء بالمبركة في امور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها ايضاً اه **(قوله في طريقها)** ليس التقييد به للاحتراز عن البيت او المصلى وانما هو لبيان المخالفة بين عيد الفطر والاضحية فان السنة في الاضحية التكبير في الطريق كما سيأتي فافهم **(قوله قباها)** ظرف اقواله ولا يتنفل الاحتراز عما بعده فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده **(قوله يتعلق بالتكبير والتنفل)** المراد التعاقب المعنوي اي انه قيد لهما فعني الاطلاق في التكبير اي سواء كان سرا او جهرا وفي التنفل سواء كان في المصلى اتفاقا او في البيت في الاصح وسواء كان من صلى العيد او لا حتى ان المرأة اذا ارادت صلاة الضحى يوم العيد تصلها بعدما يصلى الامام في الجبابة افاده في البحر **(قوله)** كذا قرره المصنف تبعاً للبحر الخ حاصل الكلام في هذا المقام انه قال في الخلاصة ولا يكره يوم الفطر وعندهما يكبر ويضاف وهو احدى الروايتين عنه والاصح ما ذكرناه انه لا يكبر في عيد الفطر اه فاذا ان الخلاف في اصل التكبير لافي دفته وان الاتفاق على عدمه أظهر به ورده في فتح القدير بانه ليس بشيء الا يمنع من ذكر الله تعالى في وقت من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر لمخالفته قوله تعالى واذا ذكر ربك في نفسك فيقتصر على مورد الشرع وهو الاضحية لقوله تعالى واذا كروا لله في ايام معدودات ورد في البحر عن الفتح بان صاحب الخلاصة اعلم منه بالخلاف وبان تخصيص الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير

(ولا بأس باخراج منير اليها) لكن في الخلاصة لا بأس ببناءه دون اخراجه ولا بأس بعوده راكباً وتنب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثار الصدقة والتختم والتهنئة بتقبل الله منها ومنكم لا تنكر ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقاً يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف تبعاً للبحر

منسوخ اه اقول ما في الخلاصة يشعر به كلام الحاشية فنه قال ويكبر يوم الاحدى ويجهز  
 الاكبر يوم القدر في قول ابن حنيفة لكن لاشك ان الخلف ابن الهيثم له اعلام بالخلاف ايضا  
 كيف وفي غايه البيان المراد من في التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف في حوازه بصفة  
 الاخفاء اه وفرد ان الخلاف بين الامم وصاحبه في الجهر والاخفاء لاقى اصل التكبير وقد  
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والمراج والمجمع ودرر البحار والمنقذ والدرر والاختيار  
 والمواهب والامداد والايضاح والنتار خاتمة والتجسس والتميين ومختارات التوازل  
 والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى المبسوط ونخبة الفقهاء وزاد الفقهاء فهذه مشاهير  
 كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني عن الامام روايتين احدهما  
 انه يسر والثانية انه يجهز كقولهما قال وهى الصحيح على ما قال الرازي ومثله في النهر  
 وقال في الحلية واختلف في عيد القدر فمن ابن حنيفة وهو قول صاحبه واختيار الطحاوي  
 انه يجهز وعنه انه يسر واغرب صاحب التصانيف حيث قال يكبر في العيدين سرا كما اغرب  
 من عزاه الى ابن حنيفة انه لا يكبر في القدر اصلا وزعم انه الاصح كما هو ظاهر الخلاصة  
 اه فقد ثبت ان ما في الخلاصة غريب مخالف للمشهور في المذهب فانهم وفي شرح النية  
 الصغرى ويوم القدر لا يجهز به عنده وعندنا يجهز وهو رواية عنه والخلاف في الافضلية  
 اما الكراهة فتنتفي عن الطرفين اه وكذا في الكبير واما قول الفتح اذ لا يمنع عن ذكر الله  
 تعالى الخ فهو منقول في البدائع وغيرها عن الامام في بحث تكبير التشريق هذا وقد ذكر  
 الشيخ قاسم في تصحيحه ان المعتمد قول الامام **(قوله)** لكن تعقبه في النهر اقول لم يتعقبه  
 صريحا لانه نقل كلام البحر واقره نعم ذكر قبله ان الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه الى  
 معراج الدراية والتجسس وغايه البيان والزبلي **(قوله)** زاد في البرهان الخ اى زاد على ما في  
 النهر التصريح بانه سنة عندها اى المستحب والا فقد علمت انه في النهر صرح بالخلاف بين  
 الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بانه سنة او مستحب فانهم **(قوله)** ووجهها اى هذه الرواية  
**(قوله)** فيقتصر على مورد الشرع وهو ما في البحر عن القنية التكبير جهرا في غير ايام  
 التشريق لايسن الا بازاء العدو او اللصوص وقاس عليه بعضهم الحريق والمحافف كلها اه  
 زاد القهستاني او عا شرفه **(قوله)** وكذا لا يتنفل الخ لما في الكتب الستة عن ابن عباس  
 رضى الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم خرج فصلي بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا  
 الثبني بعدها محمول عليه في المصلى لما روى ابن ماجه عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين كذا في فتح  
 القدير قال في منح الفقار اقول وهكذا استدلل به الشراح على الكراهة وعندى في كونه  
 مفيد للمدعى نظر لان غاية ما فيه ان ابن عباس حكى انه عليه الصلاة والسلام خرج فصلي بهم  
 العيد ولم يصل الخ وهذا لا يقتضى ان ترك ذلك كان عادله وبمثل هذا لا تثبت الكراهة اذ لا  
 بداهما من دليل خاص كما ذكره صاحب البحر اه قلت لكن ذكر العلامة نوح افندي ان  
 وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتين من انه صلى  
 الله عليه وسلم كان حراصا على الصلاة فقدم فعله يدل على الكراهة اذ لو اها فعله مرة بيانا

لكن تعقبه في النهر وروح  
 نفيده بالجهر زاد في  
 البرهان وقال الجهر سنة  
 كالاصحى وهى رواية عنه  
 ووجهها ظاهر قوله تعالى  
 وتكملوا العدة وتكبروا  
 الله على ما هداكم ووجه  
 الاول ان رفع الصوت  
 بالذكر بدعة فيقتصر على  
 مورد لشرع اه (وكذا)  
 لا يتنفل (بعدها في مصلاها)  
 فانه مكروه عند العامة  
 (وان) تنفل بعدها (في  
 البيت جاز) بل يندب تنفل



للعجواز اه قلت هذا مسلم فيما اذا تكرر منه ذلك اما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث  
ابن عباس المار ما يفيد التكرار فافهم **(قوله تاريخ)** او بركتين الاول افضل كما في  
القهيستاني **(قوله هذا)** اي مامر من المانع عن التكبير والتفيل **(قوله لاجواس)** الطاهران  
المراد بهم الذين لا يؤثر عندهم الزجر غلا ولا كسلا حتى يفضي بهم الى تلك الاعلاط **(قوله اصلا)**  
اي اسرا ولا جهرا في التكبير ولا قبل الصلاة بمسجد او بيت او بعدها بمسجد في  
التفيل ط اقول وظاهر كلام البحر انه زاد التفيل بخائنه واستشهاده بما في التجنيس  
عن الحلواني ان كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يتعون لانهم اذا منعوا  
تركوها اصلا وادأوها مع تجويز اهل الحديث لها اولى من تركها اصلا **(قوله في هامشه)**  
الح) تقدم الكلام على هذه الصلاة في باب التوافل وان المراد ببراءة ايلة النصف من شعبان  
وليلة القدر السابع والعشرين من رمضان ثم ان ما نقله قال الرجحي هو من الجواسي  
الموحشة ويمنع التوقف بذلك الخط اجاعهم على حرمة العمل بالحديث الموضوع وقد نصوا  
على وضع حديث هذه الصلوات والفتحة لا ينقل من الهوامش اشتهولة سيما ما كان فساد  
ظاهرا وقوله لان عاليا الخ تعاليل ما في البحر وظاهر هذا الاثر تقرير الكراهة عندهم في الصلوة  
وانها تنزيهية والا لما اقره اذ لا يجوز الاقرار على التكرار ولا يرد مامر من عدم منعهم  
عن صلاة الفجر عند طلوع الشمس لان ذلك لطوف تركها اصلا فيقع التارك في محذور اعظم  
والله اعلم **(قوله من الارتقاء)** المراد به ان تبين زيلعي **(قوله قدر ربح)** هو اثنا عشر شبرا  
والمراد به وقت حل النافلة فلا ميانة بينهما خلافا لما في القهيستاني ط \* (تاييه) \* يتدب  
تعجيل الاضحية لتعجيل الاضاحي وتأخير الفطر ليؤدي الفطرة كافي البحر **(قوله بل تكون)**  
تفلا محرما) لانها قبل دخول وقتها لم تنصر واجبة كالوصل ظهر اليوم عند طلوع الشمس فلا  
ينافي ما تقدم في اوقات الصلاة من انه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا ينقد شي من  
الفرائض والواجبات الفاسدة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بفريضة لم يكن داخلا في  
الصلاة اصلا فلا تنقض طهارته بالتهمة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم **(قوله باسقاط)**  
الغاية) اي مثل ثم اتوا الصيام الى الليل قال القهيستاني فالزوال ليس وقتها لان الصلاة  
الواجبة لا تعتقد عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد الى ان المراد بالزوال الاستواء واطلق  
عليه للمجاورة **(قوله فسدت)** اي فسد الوصف وانقلب تفلا اتفاقا ان كان الزوال قبل  
العودة قدر التشهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح بخا عند  
ذكر المسائل الاتي عشرية وقال ولم أره **(قوله كافي الجمعة)** اي اذا دخل وقت العصر فيها  
ط **(قوله وقدمناه)** اي في باب الاستخلاف **(قوله ويصلي الامام بهم الخ)** ويكفي في جماعتها  
واحد كافي النهر ط **(قوله مثليا قبل الزوائد)** اي قارنا الامام وكذا المؤخر التناء قبلها في  
ظاهر الرواية لانه شرع في اول الصلاة امداد وسميت زوائد لزيادتها على تكبيرة الاحرام  
والركوع و اشار الى ان التوذي يأتي به الامام بعدها لانه سنة القراءة **(قوله هي ثلاث)**  
تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه اخذ اثنتا  
الثلاثة وروى عن ابن عباس انه يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية ستا وفي رواية خسا منها ثلاثة

(قوله لا يؤثر الصواب  
لا يؤثر كما هو الظاهر  
مصححه ط

باربع وهذا لاجواس اما  
العوام فلا يتعون من  
تكبير ولا تفيل اصلا لثقة  
ربهم في الخبرات بحرف وفي  
هامشه بخط ثقة وكذا  
صلاة غائب وبراءة وقد  
لان عابا رضى الله عنه رأى  
رجلا يصلي بعد العيد  
فقبل اما تمنع يا مبر المؤمنين  
فقال اخف ان أدخل تحت  
الوعيد قال الله تعالى ارايت  
الذي ينهى عبدا اذا صلى  
(ووقتها من الارتقاء)  
قدر ربح فلا يصح قلبه  
بل تكون تفلا محرما  
(الى الزوال) باسقاط  
الغاية) فلوزنات الشمس  
وهو في اسمائها فسدت) كما  
في الجمعة كذا في السراج  
وقدمناه في الاتي عشرية  
(ويصلي الامام بهم ركعتين  
مثليا قبل الزوائد وهي  
ثلاث تكبيرات في كل ركعة)

اصية وهي كثيرة لانتفاع وتكبيرنا ركوع وبقى زوائد في الاولى خمس وفي الثانية  
 خمس او ربع وبعد التكبير في كل ركعة قول في يديته وعليه عمل العامة اليوم لأمر  
 خلفاء من بني عباس به والمذهب الاول هو قول في الضميمة وهو تأويل مروى عن ابي  
 يوسف وعندهما فعلا ذلك لان هرون امرهم ان يكبروا بتكبير جده فعلا ذلك امثاله  
 لامدحها واعتقادا قول في العراج لان طاعة الامم فيها ليس بمعصية واجبة اه ومنهم من  
 جزم بان ذلك رواية عنهما بل في الغنى وعن ابي يوسف المرجع الى هذا انه ذكر غير واحد من  
 مشايخنا ان مختار العمل برواية الزيادة اي زيادة تكبيرة في عيد الفطر ورواية نقصان  
 في عيد الاضحي عملا وروايتين وتحتيد في الاضحي لاشتغال الناس بالاضاحي وقيل تعجيلا  
 خلق الفطر فبقي بقدر تكبيرة وثمة في خلية وحمل الشافعي جميع التكبيرات المروية عن  
 ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما جاء عليه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكروا  
 من عمل عدة بقول ابن عباس الامر بولادة من خلفاء به كان في زمنهم اما في زماننا فقد زال  
 فاعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح ائمة وذكر في البحر ان الخلاف في  
 الاولوية ونحوه في خلية \* (تنبه) \* يؤخذ من قول شرح ائمة كان في زمنهم الخ ان امر  
 الخليفة لا يفي بعد موته او عزله كصرح به في الفتاوى الخيرية وبني عليه انه لو نهى عن  
 بيع لم دعوى بعد خمس عشرة سنة لا يفي نهيه بعد موته والله اعلم **(قوله)** ولوزاد تابعه الخ  
 لانه تبع لمامه فوجب عليه متبعته وترك رأيه برأى الامم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 انما جعل الامم ليؤتمر به فلا تختلفوا عليه فما لم يظهر خطؤه بيقين كان اتباعه واجبا ولا  
 يظهر الخطأ في المجتهدات فما اذا خرج عن قول الصحابة فقد ظهر خطؤه بيقين فلا يلزمه  
 اتباعه ولهذا لو اقتدى بمن يرفع يديه عند الركوع او بمن يقتل في الفجر او بمن يرى  
 تكبيرات الحذرة حسب لاتباعه لظهور خطئه بيقين لان ذلك كله منسوخ بدائع اقول  
 يؤخذ منه ان الحسن اذا اقتدى بشافعي في صلاة الحذرة برفع يديه لانه مجتهد فيه فهو غير  
 منسوخ لانه قد دلل به ائمة بخرج من الحقيقة وسبغ في تمامه في الحائز وقدمناه في اواخر بحث  
 واجبات الصلاة **(قوله)** الى ستة عشر كذا في بحر عن الخفيف وفي الفتح قيل يتابعه الى ثلاث  
 عشرة وقيل الى ست عشرة اه فقلت ولعل وجه القول الثاني حمل الثلاث عشرة المروية  
 عن ابن عباس على لزومها كسر عن الشافعي وهي مع ثلاث الاضحية تصير ست عشرة والا  
 لما روي من قول بان الزوائد ست عشرة فيراجع وقد راجعت مجمع الآثار للامام الطحاوي فلم  
 ارف في ذكره من الاحاديث والآثار عن الصحابة وانما من كبر مخرج عن ابن عباس فهذا  
 يؤيد لقول الاول وقد قدمه في فتح وسبغ في بدائع الى عدة المشايخ على ان ضم الثلاث  
 لاصية الى الزوائد عند حد لان ائمة وضعية بينهما فقدم **(قوله)** فياتي بالسكن (قوله) فل في  
 بحر خلا عن الخفيف وان زاد لا يلزمه متبعته لانه محتج بيقين ووسمع التكبيرات من  
 مكبرين ياتي بالسكن الحديث وان كبر لاحتمل ما سمع من مكبرين ولا يقبل بنوى كل تكبيرة  
 لانتفاع لاحتمل التمسك على الامم في كل تكبيرة اه قلت واحصاه انه عبر عنه بقول  
 صعبه والله يدكره الشارح وه يقتضى ان من سمع من الامم بنوى الانتفاع بالثلاث

مصاب

تجب حصة الام فيه  
 ليس بمعصية

مصاب

امر اخيصة لا يفي بعد  
 موته

وورد تابعه الى ستة عشر  
 لا ما تورد الا ان يسمع من  
 المكبرين فياتي بالسكن

ايضا وان لم يزد عليها فن احسن المقصد و تقدم موجود في الكل لافي خصوص الزيادة على  
 المأثور في الركعة الاولى فأمثل وسأني في صلاة الجماعة انه ينوي فيها الافتتاح بكل تكبيرة  
 ايضا وبأنى تمام البحث فيه (قولهم يريد الى تدابير القراءتين) اي بن كبري في ركعة الثانية  
 بعد القراءة لتكون قراءتها تامة بقراءة الركعة الاولى اما وكبر في الثانية قبل القراءة ايضا  
 كما يقول ابن عباس يكون التكبير فصلا بين القراءتين وأشار بقوله ندبا الى انه لو كبر في  
 اول كل ركعة جائز لان الخلاف في الاولوية كمر عن البحر هذا والله في الخيط من التعديل  
 للمواالات بان التكبيرات من الشعائر ولهذا وجب الجهر بها فوجب ضم الزوائد في الاولى  
 الى تكبيرة الافتتاح سبقها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها  
 الاصل فقد قل في البحر الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الصطاح عليه لان المواالات  
 مستحبة اه وكذا قوله وجب الجهر بها اي ثبت في بعض المواضع كما في الاذان والتكبير في  
 طريق العمل وتكبير التشريق واما الجهر في تكبيرات الزوائد فلظاهر استحبابه للإمام  
 فقط للإعلام فأمثل لكن في البحر عن الخبير ان بدأ الإمام بالقراءة سبوا فتذكر بعد الفاتحة  
 والسورة يفتي في صلاته وان لم يقرأ الفاتحة كبر واما القراءة لزوما لان القراءة اذا لم  
 تم كان امتناعا عن الأسماء لافرضا بفرض اه ونعموه في الفتح وغيره ونافعه ان تقديم  
 التكبير على القراءة واجب والا فلا ترفع الفاتحة لأجله يؤيده ما قدمناه في باب صفة الصلاة  
 من انه ان كبره بدأ بالقراءة ونسى الله والتعوذ والتسمية لا يعيد لقوات محلها وقد يجاب  
 بان العود الى التكبير قبل تمام القراءة ليس لأجل الاستحباب الذي هو المواالات بل لأجل  
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه ما شرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل انه  
 لو تذكره بعد قراءة السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر  
 يترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها بخلاف الله والتعوذ والتسمية والله اعلم **(قوله**  
**ويقرأ كاجلعة)** اي كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى ابو حنيفة انه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في الفتح وقال في البدائع فان تركه بالاعتداء  
 به صلى الله عليه وسلم في قراءتهما في اغلب الاوقات فحسن لكن يذكره ان يتخذها حثلا  
 يقرأ فيها غيرهما ما ذكرنا في الجمعة اه ويظهر بالقراءة كما ذكره في فصل القراءة وصرح  
 به في البحر هن **(قوله في الثانية)** اي الذي قبل الركوع اما لو ادركه راكعا فان غاب على  
 ظنه ادراكه في الركوع كبر قننا برأى نفسه ثم ركع والاربع وكبر في ركوعه خلافا لابي  
 يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع في محله وان رفع الإمام  
 رأسه سقط عنه متى من التكبير الثلاث فلو اتبعه ولو ادركه في قيام الركوع لا يقضيها فيه  
 لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع **(قوله كبر في الحال)** اي وان كان الإمام  
 قد شرع في القراءة كفي الحلية **(قوله برأى نفسه اش)** اي ولو كان امامه شافعا كبر سعا  
 فانه يكبر ثلاثا بخلاف ما مر من انه يتابعه في المأثور لانه في المذرك **(قوله لانه مسبوق)** اي  
 وهو منفرد فيما يقضى والذكر الثالث يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفعل فتح قلت  
 فعلى هذا اذا ادرك مع الإمام ما لا ينقص عن رأى نفسه يأتي ان لا يقضى بعده شيئا فتنه اه

(وولى) ندبا (بين  
 القراءتين) ويقرأ كاجلعة  
 (ولو ادرك) مؤتمرا (لأمامه  
 في التيمم) عدم كبر (كبر)  
 في حال برأى نفسه لانه  
 مسبوق ولو سبق بركعة

اح حلية (قوله يقرأ ثم يكبر) اى اذا قام الى قصاتها اما الركعة التى ادركها مع الامام فليدعى ان يجزى فيها التفصيل اثار من ادراكه كل التكبير او بعضه اولاً ولا كما افاده وحلية (قوله التلا يتوالى التكبير) اى لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لزم توالى التكبيرات فى الركعتين فى البحر ولا يقل به احد من الصحابة ولو بدأ القراءة بصير فعله موافقاً لقول على رضى الله عنه فكان اولى كذا فى الخط وهو مختص لقولهم ان السجود يقضى اول صلاته فى حق الاذكار اهـ (تنبه) قد علمت ان المسجود يكبر برأى نفسه اما لاحقاً وه يكبر على رأى امامه لانه خاف الامام حكماً بجر عن السراج (قوله فلو لم يكبر) مرتبط بقوله ولو ادرك الامام فى القيام (قوله قل ان يكبر المؤتم) يفتى عنه ما قبله فالاولى حذفه (قوله ويكبر فى الركوع على الصحيح) كذا قوله المصنف فى منحه وبخالفه قول البحر ولو ادركه فى القيام لم يكبر حتى ركع لاكبر فى الركوع على الصحيح اهـ ومثله فى التهر وذكر فى الحلية قبل يكبر فى الركوع وقيل لا وقواء والخط اهـ قال ط كانه لان التفسير جاء من جهة (قوله فلاتيان ماء احب) وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ط وفسر الرضى الواجب بالاتباع والمسنون بالاتباع بالتكبير فى محض القيام اى لان التكبير يكفى ايقاعه فى الركوع لكن كونه فى محض القيام سنة تأمل (قوله فى ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف فى المنح والذى فى البحر والحلية ان ظاهر الرواية انه لا يكبر فى الركوع ولا يعود الى القيام زاد فى الحلية وعلى ما ذكره الكرخى ومضى عليه فى البدائع وهو رواية النوادر يعود الى القياس ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اهـ وهذه الرواية ايضا تخالف ما فى المتن انصرح بمثاله فى البحر والحلية والفتح والخيرة فى باب الوتر والتوافل وذكره والفرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العيد مجمعا عليه دون قنوت الوتر وذكر مثله فى البدائع هناك بخلاف ما ذكره فى هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما فى المتن والفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتى به فى الركوع انه لم يشرع الا فى محل القيام بخلاف التكبير (قوله فلو نادى بنى الفساد) تبع فيه صاحب التهر وقد علمت ان يعود رواية النوادر على انه يقال عليه ما قاله ابن الهمام فى ترجيح القول بعدم الفساد فيما لو نادى الى القنوت الاول بعدما ستم قائماً باه فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو وان لم يحل فهو بالصحة لا يحل (قوله يرفع يديه) اى ماساها بهما به شجعتى اذ يهبط (قوله فى الزوائد) قيده للاحتراز عن تكبير الركوع الثانى فانه الحق بها حتى قلنا بوجوده ايضا مع انه لا يرفع فيه نهر وما وقع فى البحر من التعبير بتكبير فى الركوع بالنبذة اعترضه فى الشرع لانه بان الكمال صرح فى باب سجود السهو انه لا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا فى تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العيد اهـ (قوله ذلك) اى الرفع (قوله سنة فى محله) اى والرفع سنة فى غير محله وذوالحل اولى ط (قوله ولذا يرسل يديه) اى فى اثناء التكبيرات ويضعهما بعد الثالثة كما فى شرح المشية لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف) اى اشار الى ما فى البحر عن المتوسط من ان هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقائه لان انقضاء الزالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها) وكذا

يقرأ ثم يكبر ثلاثاً يتوالى التكبير (يوم يكبر حتى ركع الامم قبل ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) فى القيام (و) لكن (يركع ويكبر فى الركوع) على الصحيح لان للركوع حكم قيام فلاتيان ما احب اولى من مسنون (كأنه ركع الامم قبل ان يكبر) من الامم كبر فى الركوع ولا يعود الى القدم لانه فى ظاهر الرواية فهو نادى بنى الفساد (ويرفع يديه فى الزوائد) وان لم ير امامه ذلك (الا اذا كبر اركعا) كما مر فلا يرفع يديه على اختيار لان اخذ الركعتين سنة فى محله (ليس بين تكبيراته ذكر مسنون) ولذا يرسل يديه (ويستكن بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث نسيجات) هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله (ويخطب بعدها خطبتين) وعامة (فلو خطب قبلها سبع واسبأ) لترك السنة ومايس فى الجمعة ويكره

يسن فيها ويكره (و) الخطب ثمانين ٧٨٣ عشرين (دأنا جمد في) الاب (خمس) حجة (واستقاء) وكما (

ويذكر ان تكون خطبة  
الكسوف وختم القرآن  
كذلك ولم أره (ويذكر  
بالكثير في) خمس (خطبة  
العبدان) واثلاث خطب  
الحج الا ان التي ثمة وعرفة  
يبد فيها بالكثير ثم بالتيمة ثم  
بالخطبة كذا في خزانة ابي  
الليث (ويستحب ان يستفتح  
الاولى بتسعة تكبيرات  
تتري) اي متابعات والثاني  
بسبع (هو السنة) (و) ان  
(يكبر قبل نزوله من المنبر  
اربع عشرة) (واذا صعد  
عليه لا تجلس عندنا معراج  
(و) ان (يعلم الناس فيها  
احكام) صدقة (القطر)  
ليؤد بها من يؤدها وينبغي  
تعليمهم في الجمعة التي قبلها  
ليخرجوه في محلها ولم أره  
وهكذا كل حكم احتيج  
اليه لان الخطبة شرعت  
للتعالم (ولا يصليها وحده  
ان فاتت مع الامام) ولو  
بالافساد اتفاقا في الاصح  
كافي تمام البحر وفيها بلغز  
اي رجل أفسد صلاة  
واجبة عليه ولا قضاء (و)  
لو أمكنه الذهاب الى امام  
آخر فعل لانها (تؤدي  
بمصر) واحد (بموضع)  
كبيرة (اتفاقا) فان عجز صلى

ولو لم يخطب اصلا كقدمناه عن البحر (قوله ليس فيها ويكره) اي الاستقاء عنده نحو من قول  
الشروع فيها فانها سنة هنا في خطبة الجمعة (قوله لم يكره) اي بناء على القول ان المكسوف  
خطبة عندنا وعلى قولهما بان الاستقاء خطبة كسائي (قوله استقاء) اي بناء على قولهما  
من ان له خطبة (قوله الا ان التي بمكة وعرفة) واما التي بنى حادي عسري السجدة فليس  
فيها تامة لان التلية تنقطع بأول رمي ط (قوله ويستحب) ذكر ذلك في المعراج عن جمع  
الروايل وقال في الحاشية انه ليس بالكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان لا يكون اكثر الخطبة  
التكبير ويكره في الاضحية اكثر من القطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقيده  
بما ورد في السنة وقال به الشافعي رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لان الجلوس لا يتطابق فراغ  
المؤذن من الاذان والاذان غير مشروع في العيد فلاحاجة الى الجلوس معراج (قوله ولم أره)  
اليث صاحب البحر وقال بعده والعلم امام في عني العلماء اه ويؤيد ما سلكه الشارع في اول  
باب صدقة القطر عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل القطر بيومين يأمر  
باخر اجها (قوله وهكذا) هو من ثمة كلام البحر حيث قال ويستفاد من كلامهم ان الخطيب  
اذا رأى حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم ايها في خطبة الجمعة خصوصاً في زماننا الكثرة  
الجميل وقلة العلم فينبغي ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا ينبغي اه (قوله مع الامام) متعلق  
بمحذوف حال من ضمير قات لا يقات لان المعنى ان الامام اذا هاهنا وقات المتتدي لانها وقات  
الامام والمقتدى يقتضي كما يأتي افاده في معراج الدرية (قوله ولو بالافساد) اي بعد ان دخل  
فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله في الاصح) مقابلة ما حكاه في البحر هاهنا عن ابي يوسف انه  
اذا قصد بها بعد الشروع يقتضي لان الشروع كالند في الانجاب (قوله لم يكره) اي في صورته بالافساد  
وقوله واجبة زيادة في الاعاز لا للاحتراز عن التفل فانه يجب قضاؤه بالافساد ط (قوله اتفاقا)  
والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى اربعاً كالضحي) اي استحباباً كما في القهستاني وليس  
هذا قضاء لانه ليس على كفيها ط قلت وهي صلاة الضحي كما في الحاشية عن الحاشية فقلوه تبعاً  
للبدائع كالضحي معناه انه لا يكبر فيها للزوائد مثل العيد تأمل (قوله بعذر كقطر) دخل فيه  
ماذا لم يخرج الامام وماذا نعم الهلال فشهدوا به بعد الزوال اوقبله بحيث لا يمكن جمع الناس  
او صلاها في يوم غيم وظهر انها وقعت بعد الزوال كما في الدرر وشرحه الشيخ اسهيل وفيه عن  
الحجة امام على البعد على غير وضوء ثم عني بذلك قيل ان يفرق الناس توشاً ويعبدون وان  
تفرق الناس لم يعبدهم وجازت صلاتهم صيانة للعساكين واعمالهم (قوله فقط) راجع الى قوله  
بعذر فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح بعده والى قوله من العذر فلا تصح فيها  
بعد غد ولو بعذر كافي البحر ط (قوله وحكي القهستاني قولين) ثم قال ولعله مبنى على اختلاف  
الروايتين ويؤيد ما في زكاة التلثم ان صلاته يوماً واحداً في الاصول ويومين في مختصر  
الكرخي اه (تنبه) ذكر في المجتبى عن الطحاوي ان ما ذكره المصنف قول ابي يوسف  
وان اباحضه قال ان فاتت في اليوم الاول لم تقض لكن لا يذكر في الكتب المتبعة اختلاف  
في هذا كافي البحر (قوله لكن هنا) اي في الاضحية (قوله يجوز تأخيرها) وتكون فيها

اربعا كالضحي (وتؤخر بعذر) كقطر (الى الزوال من الغد فقط) فوقها من الثاني كالأول وتكون قضاء لاداء كما سيجي  
في الاضحية وحكي القهستاني قولين (واحكامها احكام الاضحية لكن هنا يجوز تأخيرها الى آخرت الامام البحر

بعد يوم اول قضاء الصلاة في غير البادع والرياس (قوله) بالاعتذار مع الكراهة (الثبت في الغنى والجوهرة والجزرية وغيرها الاسماء) تأخير تغير عذر وبه يعلم انها كراهة تحريم تأمل على قلت اختلاف الكراهة تبعاً لميجر والدرر يفيد التحريم واما الاسماء فقدمنا في سنن الصلاة الطائف في ايام دون الكراهة وافحش ورفقنا بينهما بانها دون التحريم وافحش من الجزرية (قوله افتاد) اما في الفطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في اصل التكبير او في صفته وهي الجهر (قوله قيل وفي المصلى) قال في المحيط وفي رواية لا يقطع له مالم يفتح الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهرا اه وجزم في البدائع بالاولى وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية بجر (قوله لا في البيت) اي لا يسن والا فهو ذكر مشروع (قوله) ويندب تأخيراً كله (قوله) اي يندب الامساك عما يفطر الصائم من صبحه الى ان يصلى فان اخبر عن الصحابة فواترت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة لا يضحى فهدى عن الزاهد ط (قوله) وان لم يضحى) شمل الصبر والقروى وقيد في رواية البيان بالصبر وذكر ان القروى يدق من الصبح لان الاضاحى تدق في القرى من الصبح بجر (قوله في الاصح) وقيل لا يستحب التأخير في حق من لم يضح بجر (قوله لا يكره) قال في البحر وهو مستحب ٣ ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا لا بد لها من دليل خاص اه (قوله اي بجرنا) تبع فيه صاحب التهر و اشار به الى ثبوت كراهة التقرب وفيه نظر لما علمت من كلام البحر ونقول البدائع ان شاء ذاق وان شاء لم يذق والادب ان لا يدق شيئاً الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرايين اه (قوله في الخطبة) متعلق بيلم ويبنى تعليم تكبير التشرق في الجمعة التي قبل عيد الاضحى لان ابتداء يوم عرفة كما يحث في البحر (قوله يوم عرفة) الاضافة بيانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شرئلا لية (قوله في غيرها) اي غير عرفة واراد بها المكان تجوزاً والمراد كما في شرح المنية اجتماعهم عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد يشبهون باهل عرفة اه (قوله) وقيل يستحب لعله المراد من قول النهاية وعن ابى يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روى ان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيد ان مقابله من رواية الاصول الكراهة ثم قال وهو الاول حتماً لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرأس يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق انه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سب بوجهه كاستسقاء مثلاً لا يكره اما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وفي جامع الترمذاني لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه والحاصل ان الصحيح الكراهة كما في الدرر بل في البحر ان ظاهره ما في غاية البيان انها تحريمية وفي التهر ان عباداتهم ناهضة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال الباقي الخ) مأخوذ من آخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل ان المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرأس بلا سب موجب كاستسقاء اما مجرد الاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكره (قوله) ويجب تكبير التشرق (نقل في الصحاح وغيره ان التشرق تقديد اللحم وبه سميت الايام ثلاثة بعد يوم البحر ونقل الحليل بن احمد والضرير بن شمبل عن اهل اللغة انه

لا يكره من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا لا بد لها من دليل خاص

بالاعتذار مع الكراهة وبه اي الاعتذار بدونه) اه ذكر هاتفي الكراهة وفي الفطر المصححة (ويكبر جهرا) افتاد (في الطريق) قيل وفي المصلى وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت (ويندب تأخيراً كله) ان لم يضح في الاصح وتراكم لا يكره اي تأخيراً (زيعل الاخية وتكبير التشرق) في الخطبة (ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبهاً بالواقفين ليس بشئ) هو ككرة في موضع التي فتع انواع المباداة من فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقي لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم والسبب الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة افتاد (ويجب تكبير التشرق)

مطلب

في تكبير التشرق

التكبير فكان مشتركاً بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية اى التكبير الذى هو التشريق وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قولهما لانه لا تكبير فى ايام التشريق عنده وتماه فى الاحكام للشيخ اسمعيل والبحر **(قول له فى الاصح)** وقيل سنة وصحح ايضا لكان فى الفتح ان الاكثر على الوجوب وحرر فى البحر انه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب مستويان رتبة فى استحقاق الائتم بالترك قلت وفيه نظر لما قدمناه عنه فى بحث سنن الصلاة ان الائتم فى ترك السنة اخف منه فى ترك الواجب وحررنا هناك ان المراد من ترك السنة الترك بلا عذر على سبيل الاصرار كما فى شرح التحرير فلا ائتم فى تركها مرة وهذا يخالف للواجب فلا حسن ما فى البدائع من قوله الصحيح انه واجب وقدمناه الكرخى سنة ثم فسره بالواجب فقال تكبير التشريق سنة ماضية نقلها اهل العلم واجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لان السنة عبارة عن الطريقة المرضية او السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفته اه قات ومنه اطلاق كثير على العمود الاول انه سنة **(قول له الامر به)** اى فى قوله تعالى واذكروا الله فى ايام معدودات وقوله تعالى ويذكروا اسم الله فى ايام معلومات على القول بأن كليهما ايام التشريق وقيل المعدادات ايام التشريق والمعلومات ايام عشر ذى الحجة وتماه فى البحر **(قول له وان زاد الخ)** أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر ابو السعود ان الحموى نقل عن الفراهيدى ان الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قات وفى الاحكام عن البرجندى ثم المشهور من قول عامسنا انه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات **(قول له صفته الخ)** فهو تهليلية بين اربع تكبيرات ثم تحميدة والجمهور به واجب وقيل سنة قهستاني **(قول له هو المأثور عن الخليل)** واسمه ان جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء خاف العجلة على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسمعيل الفداء قال الله اكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء وما ثبت عند المحدثين كما فى الفتح بجر اى هذه القصة لم ثبت اما التكبير على الصفة المذكورة فقد رواه ابن ابي شيبة بسند جيد عن ابن مسعود انه كان يقول ثم نعم عن الصحابة وتماه فى الفتح ثم قال فظهر ان جعل التكبيرات ثلاثا فى الاول كما يقوله الشافعى لا ثبت له **(قول له)** والختار ان الذبيح اسمعيل وفى اول الحلية انه اظهر القولين اه قلت وبه قال احمد ورجحه غالب المحدثين وقال ابو حاتم انه الصحيح والبيضاوى انه الاظهر وفى الهدى انه الصواب عند علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردود باكثر من عشرين وجها نعم ذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين ونسبه القرطبي الى الاكثرين واختاره الطبري وجزمه فى الشفاء وتماه فى شرح الجامع الصغير للعلقى عند حديث الذبيح اسحق قال فى البحر والخليفة مائلون الى الاول ورجحه الامام ابو الثابت السمرقندى فى البستان بأنه اشبه بالكتاب السنة فاما الكتاب فقوله وفديناه بذبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبح وبشرناه باسحق الآتية واما الخبر فاروى عنه عليه الصلاة والسلام انا ابن الذبيحين يعنى آناه عبد الله واسمعيل وافقت الامة انه كان من ولد اسمعيل وقال اهل التوراة مكتوب فى التوراة انه كان اسحق فان صح ذلك فيه آتاه به اه ونقل ح عن الخفاجى فى شرح الشفاء ان الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق

مصاب

يعاقب الله السنة على  
الواجب

فى الاصح الامر به (مرة)  
وان زاد عليها يكون فضلا  
قال العيني صفته (الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر الله اكبر والله الحمد)  
هو المأثور عن الخليل  
والختار ان الذبيح اسمعيل  
وفى القاموس انه الاصح  
قال

مطابق

الختار ان الذبيح اسمعيل





دل عليه سياق كلامه اه ( **قوله** فوريكل فرس ) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر ط  
**( قوله** لانه تبع المكتوبة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بحجر **( قوله** وعليه  
 الاعتدال) هذابناء على انما اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبرة بالقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر  
 الحاوي القدسي او على ان قواهما في كل مسألة مررى عندهما والافكين بقى بقول غير صاحب  
 المذهب وبه يدفع ما في الفتح من ترجيح قوله هانور فتوى المشايخ بقواهما بحجر **( قوله** ولا بأس  
 الخ) (١) بكفة لا بأس فانه يستعمل في المنسوب في البحر من الخنازير واليهاد منه هذا الموضع لقوله  
 فوجب اتباعهم **( قوله** فوجب) الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطاح عليه  
 وفي البحر عن المحتج والباحثين كبرون عقب صلاة العيد لانها يؤدي بجماعة فسهلت الجمعية اه  
 وهو يفيد الوجوب المصطاح عليه ط **( قوله** ولا يمنع العامة الخ) في المحتجى قيل لان حنيفة ينبغي  
 لاهل الكوفة وغيره ان يكبر والياوم العشر في الاسواق والمساجد قال نعم ذكر الفقيه ابو الليث ان  
 ابراهيم بن يوسف كان يفتي بالتكبير فيها قال الفقيه ابو جعفر والذي عندي انه لا ينبغي ان يمنع  
 العامة عنه اقله رغبتهم في الخير وبه نأخذ اه فأقارن فعله اولى **( قوله** بحر ومحتج) الاولى بحر  
 عن المحتج ط **( قوله** وبأني المؤتمم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا او قرويا او امرأة على قول  
 الامام مع انه تقدم ان الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد ان وجوبه عليهم تبع لوجوبه  
 عليه فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد انهم يفعلونه تبعاً له تأمل  
**( قوله** لادائه بعد الصلاة) اي فلا يعده بخلاف الامام بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه  
 الامام لانه يؤدي في حرمة الصلاة ط **( قوله** قال ابو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من  
 الفوائد الحكمية انه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المتقدم والعرفية جلالة قدر ابى يوسف  
 عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسي ما لا ينسى نادة حين علمه خلفه وذلك ان  
 العادة نسيان التكبير الاول في الفجر فاما بعد توالي ثلاثة اوقات فلا لعدم بعده العهد به فتح  
**( قوله** لا يفسد) لانه ذكر وعن الحسن يتابعه كما في المحتج ولا يعيده بعد الصلاة كما في خزاعة  
 الفتاوى اسمعيل **( قوله** ولواي فسدت) لانه خطاب الخليل عليه السلام وعن محمد لا قصد  
 لانه يخاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما في المحتج اسمعيل قلت الاولى التعليل بما يأتي  
 من انها تشبه كلام الناس اذ اشك ان قول ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك الخ خطاب  
 الله تعالى **( قوله** لوجوبه في تحريمها) اي في حال بقاء تحريمها التي يحرم بها ولذا يصح الاقتداء  
 فيه **( قوله** في حرمتها) المراد به عقبها بلا فاصل حتى لو فصل سقط كما مر **( قوله** لعدمها) اي  
 لعدم وجوبها في تحريمها ولا في حرمتها **( قوله** سقط السجود والتكبير) لان التلبية تشبه كلام  
 الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهو لم يشرع الا في التحريم ولا  
 تحريمه والتكبير لم يشرع الا امتصلا وقد زال الاتصال بدائع واعل وجه كونه يشبه كلام  
 الناس ان من نادى رجلا بحبيه بقوله ليك وقد قال في البدائع اذا قال اللهم اعطني درهما  
 وزوجني امرأة ففسد صلاته لان صيغته من كلام الناس وان خاطب الله تعالى به فكان مفسدا  
 بصيغته اه فافهم والله اعلم \* قال في شرح النية وفي الضمير عن ابن المبارك في تقليم  
 الاظفار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا

(١) مقابل  
 كفة لا بأس قد استعمل في  
 المنسوب

(وقلا بوجوبه فوريكل  
 فرض مطلقا) ولو منفردا  
 او مسافرا او امرأة لانه  
 تبع المكتوبة (في) عصر  
 اليوم الخامس (آخر ايام  
 التمتع وقوله لا يعتد)  
 والعمل والفتوى في صحة  
 الامصار وكافة الاعصار  
 ولا بأس به عقب العبدان  
 المسامين توارثوه فوجب  
 اتباعهم وعليه الباحثون  
 ولا يمنع العامة من التكبير  
 في الاسواق في الايام العشر  
 وبه نأخذ بحر ومحتج  
 وغيره (وبأني المؤتمم به)  
 وجوبا (وان تركه امامه)  
 لأدائه بعد الصلاة قل  
 ابو يوسف صليت هم  
 المغرب يوم عرفة فسهوت  
 ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة  
 (المسوق بكبر) وجوبا  
 كاللاحق لكن (عقب  
 القضاء) نافته ولو كبر مع  
 الامانة لا قصد ولو لى  
 فسدت (ويبدأ الامام  
 بسجود السهو) لوجوبه  
 في تحريمها (ثم التكبير)  
 لوجوبه في حرمتها (ثم  
 بالتلبية او حرما) بعدمهما

خلاصة وفي الولوجية لوبدا بالتلبية سقط السجود والتكبير  
 مطلب في ازالة الشعر والفتوى في عشر ذي الحجة

يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر  
واراد بعصمكم ان يضحي فلا يأخذن شعرا ولا يقامن شعرا فهذا محمول على التدب دون  
الرجوب بالاجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير الا ان في الوجوب لا ينافي الاستحباب  
فيكون مستحبا الا ان استلزم الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهايته مادون الاربعين  
فلا يباح فوقها قل في الفتية الافضل ان يقل اظفاره ويقص شاربه ويتخلى عانته وينظف  
بدنه بالاعتسال في كل اسبوع والا ففي كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين  
ويستحق الوعيد فالاول افضل والثاني الاوسط والاربعون الابعده

### باب الكسوف

### باب الكسوف

اي صلاته وهي سنة كسائي والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر التعدى يقال  
كسفت الشمس كسوا وكسفها الله تعالى كسفا وتامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد)  
اي في ان كلام العيد والكسوف يؤدي بالجماعة نهائرا بلا اذان ولا اقامة وقوله او التصاد  
اي من حيث ان الجماعة في العيد شرط والظهر فيها واجب بخلاف الكسوف اهـ او  
لان الانسان حال في حالة السرور والفرح وحالة الحزن والترح وقد علم حالة السرور على حالة  
الترح معراج (قوله للشمس والقمر) انفسهم مرتب قال في الحلية والاشهر في السنة الفقهاء  
تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وادعى الجوهرى انه الاصح وقيل هما فيهما  
سواء اهـ وفي القهستاني وقيل ابن الاثير ان الاول هو الكثير المعروف في اللغة وان ما وقع  
في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فلا تغليب (قوله من تلت اقامة الجمعة) وعن ابى حنيفة  
في غير رواية الاصول لكل امام مسجد ان يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية  
وهو انه لا يقيمها الا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع (قوله بيان المستحب) اي قوله  
يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجماعة اى اذا وجد امام الجمعة والا فلا تستحب  
الجماعة بل تصلي فرادى اذ لا يقيمها غيره كما علمت (قوله رده في البحر) اي بتصریح  
الاسيحياني بأنه يستحب فيها ثلاثة اشياء الامام والوقت اى الذى يباح فيه التطوع والموضع  
اي مصلى العيد او المسجد الجامع اهـ وقوله الامام اى الاقتداء به وحاصله انها تصح بالجماعة  
وبدونها والمستحب الاول لكن اذا صليت بجماعة لا يقيمها الا الساعان وما ذونه كبره انه  
ظاهر الرواية وكون الجماعة مستحبة فيه رده على ما في السراج من جعلها شرطا كصلاة الجمعة  
(قوله عند الكسوف) فلما انحلت لم تقص بعده واذا انحلت بعضها جاز ابتداء الصلاة وان  
سرها سحاب او حال صلى لان الاصل بقاؤه وان غربت كسفة امسك عن الدعاء وصلى  
المغرب جوهرية (قوله وان شاء اربعاً او اكره اربعاً) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية  
هو الركعتان ثم الدعاء الى ان تحلى شرح المنية قلت اهـ في المعراج وغيره لو لم يقمها الامام  
صلى الناس فرادى ركعتين او ارمما وذلك افضل (قوله اى ركوع واحد) وقال الائمة  
الثلاثة في كل ركعة ركوعان والادلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لان التوافل  
لا يصلى في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وهذه نافذة جوهرية وما مر عن الاسيحياني من جعله

مباحا اماما من حيث الاتحاد  
او اقتصاد ثم اظهره بأنه  
بالكاف والحاء للشمس  
والقمر (يصلى بالناس من  
تلت اقامة الجمعة) بيان  
للمستحب ومعنى السراج  
الاد من شرائط الجمعة الا  
خطبه رده في البحر عند  
(الكسوف ركعتين) بيان  
لاقائها وان شاء اربعاً أو  
اكثر من ركعتين بتسايمة  
او كل أربع معنى وصفها  
(كالنفل) اى بركوع  
واحد في غير وقت مكروه

الوقت مستحبا قال في البحر لا يصح قل ط وفي الخوى عن البرجندی عن المنقبط اذا انكسفت بعد العصر او نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلاذان) (ح) تفسر شيئا علم من قوله كالتفط (قوله ولا جهرا) وقال ابو يوسف يجهرون عن محمد روايتن جوهرية (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كافي التحفة واخيطة والكافي والهداية وشروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالآلة فيرثخود في الخلاصة وقضيجان اه وعلى الثاني يثنى مامر في باب العيد من عدا الخطب عشرة لكن المشهور الاول وهو الذي في المتن والشروح وفي شرح المنية انه قال به مالك واحد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه ابراهيم وكسفت الشمس فتناكبن للبرد على من قال انها كسفت لموته الا انها مشروعة له ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانبياء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله وينادي) (ح) اي يذروه مسا في يمينه كافي الفتح (قوله الصلاة جامعة) بضمها اي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة ورفعوها على الابتداء والخبر وتصب الاول مفعول فعل محذوف ورفع الذي خبر مبتدأ محذوف اي هي جامعة وعكسه اي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رحتي (قوله ليجمعوا) اي ان لم يكونوا اجتمعوا بحر (قوله) ويطلق فيها الركوع والسجود والقراءة (نقل ذلك في الشربلالية عن البرهان اي لو ورد الاحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قال القهستاني فيقرأ اي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كافي التحفة والاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلاة كافي المحيط اه ويجوز تطويل القراءة وتختلف الدعاء وبالعكس واذا خفت احدها طول الآخر لان المستحب ان يبقى على الخشوع والخوف الى انجلاء الشمس فأي ذلك فعل فقد وجد جوهرية قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا للسنة ثم قال والحق ان السنة التطويل والمندوب مجرد استيعاب الوقت اي بالصلاة والدعاء كافي الشربلالية (قوله الذي هو من خصائص النافلة) صفة للتطويل المفهوم من قوله ويطلق كما يظهر من كلام البحر وظاهره ان هذه الادعية والاذكار يأتي بها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتي بها بعد الصلاة لان الركوع والسجود لا تشترع فيهما القراءة فلم يبق في تطويلها الا زيادة الادعية والاذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله) ثم يدعوبعدها) لانه السنة في الادعية بحر وعله احتراز عن الدعاء قبلها لانه يدعو فيها كما علمت تأمل (قوله اوقائما) قال الحواشي وهذا حسن ولو اعتد على قوس او عصا كان حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) اي على دعائه (قوله كاهها) اي المراد كمال الانجلاء لا ابتداءه شربلالية عن الجوهرية (قوله صلى الناس فرادى) اي ركعتين او اربعا وهو افضل كقدمناه والنساء يعيها فرادى كما في الاحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي اوفى مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط الى شمس الاثمة اسمعيل (قوله تحرزا عن الفتنة) اي فتنة التقديم والتقدم والتنازع فيها كافي النهاية وان شاء دعوا ولم يصلوا غيائية والصلاة افضل سراجية كذا في

(بلاذان) لا (القائمة و)  
لا (جهرو) لا (خطبة)  
وينادي الصلاة جامعة  
ليجمعوا (ويطلق فيها  
الركوع) والسجود  
(والقراءة) والادعية  
والاذكار الذي هو من  
خصائص النافلة ثم يدعو  
بعدها جالسا مستقبل  
القبلة اوقائما مستقبل  
الناس والقوم يؤمنون  
(حتى تسبح الشمس كلها  
وان لم يحضر الامام) للجمعة  
(صلى الناس فرادى) في  
منازلهم تحرزا عن الفتنة

الاحكام للشيخ السمعاني (قوله) الخوف للمذبح (اي حيث يصلون فرادى سواء حضر  
الامام اولاً كما في البرجندى السمعاني لان ماورد من انه عليه الصلاة والسلام صلا وليس فيه  
تصريح بالجماعة فيه والاصل عدمها كما في الفتح وفي البحر عن الجبتي وقيل الجماعة جائزة  
عندنا لكنها ليست بسنة اهـ) (قوله) والفرق (اي الخوف الغالب من العدو بحر ودرر  
(قوله) ومنه الدعاء برفع الطاعون) اي من عموم الامراض ويراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء  
قل في التهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث  
الفتوى اهـ) (قوله اي حسنة) كذا في التهر قلت والبدة تعربها الاحكام الخمسة كما  
اوختار في باب الامامة قل في التهر وليس دعاء برفع الشهادة لانها اثره لا عينه اهـ قلت على  
انه لا مانع منه اذا افترط واخر كالمطر الدائم مع ان المطر رحمة قل السيد ابو السعود عن شيخه  
ومن ادلة مشروعيته ان غاية امره ان يكون كملالة العدو وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة  
والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشأ (قوله) وكل طاعون وباء (الح) لان الوباء اسم لكل  
مرض عام نهير والطاعون المرض العام بسبب وخارج الح ح وهذا بيان لدخول الطاعون  
في عموم الامراض المنصوص عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله  
وتامة في الاشياء) اي في اخرها واطال الكلام فيه (قوله) واختار في الاسرار وجوبها  
قلت وجهه في البدائع للامريها في الحديث لكن في الغاية ان العامة على القول بالسنية لانها  
ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها التي صلى الله عليه وسلم فكانت  
سنة والامر للتدب اهـ وقواه في الفتح (قوله) الظاهر ان المراد بها التدب ولهذا  
قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الافروع شيئاً  
فافزعوا الى الصلاة (قوله) وكذا البقية) اي صلاة الریح وما عطف عليها فانها حسنة ح  
(قوله) واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) اي في اصل مشروعيته او كونها بجماعة  
كما يأتي فافهم (قوله) فلذا أخرها) اي وقده ما اتفق على استئذانه مع اشتراكهما في كون  
كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

### باب الاستسقاء

هو اذ طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرعاً طلب انزال المطر بكيفية  
مخصوصة عند شدة الحاجة بان يجلس المطر ولا يمكن لهم اودية وآبار وانهار يشربون منها  
ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك الا انه لا يمكن في ذلك كان كافياً لا يستسقى كافي المحيط  
فهستاني (قوله) هو دعاء) وذلك ان يدعو الامام قائماً مستقبلاً القبلة رافعاً يديه والناس قعود  
مستقبليين القبلة يؤمنون على دعائه بالله استسقاءً مستقبلاً مغنياً مغنياً مغنياً مغنياً مغنياً مغنياً  
سقاءً دائماً وما شئهم سرا وجهراً كافي الزهان شرباً لئلا يشرح الخائض في الامداد وزاد فيه  
ادعية اخرى (قوله) واستغفار) من عطف الخاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة  
او يراد بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير (قوله) لانه السبب) بدليل  
انه رتب ارسال المطر عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الآية (قوله) بلا جماعة) كان على

(الخوف) للمذبح  
(الريح) الشديدة  
(ولمعه) غوة نهـ  
والضوء القوي ليس  
(والبحر) الغالب ونحو  
ذلك من الآيات المحذوفة  
كالزال والصفواغ  
والساح والطر المائين  
وعموه الامراس ومنه  
الدعاء برفع الطاعون  
وقول ابن حجر بدعة اي  
حسنة وكل طاعون وباء  
ولا عكس وتامة في الاشياء  
وفي امين صلاة الكسوف  
سنة واختار في الاسرار  
وجوبها وصلاة الكسوف  
حسنة وكذا القيمة في الفتح  
واختلف في استئذان صلاة  
الاستسقاء فلذا أخرها

### باب الاستسقاء

(هو دعاء واستغفار) لانه  
السبب لارسال الامطار  
(بلا جماعة) مستنونه

المصنف ان يقول له صلاة بلا جماعة كما قل في الكثر وغيره ح وهذا قول الامام وقيل محمد يصلي الامام او نائبه ركعتين كفي الجمعة ثم يخطف اى يسن له ذلك والاسح ان المايوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) اى الجماعة جائزة لا مكرهه وهذا موافق لما ذكره شيخ الاسلام من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية وجزم به في غاية البيان معزيا الى شرح الطحاوى وكلام المصنف كالكثر يفيد عدم المشروعية كما في البحر وتماه في النهر وظاهر كلام الفتح ترجيحه وذكر في الحلية ان ما ذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه التعويل اه وقيل في شرح التنية الكبير بعد سقوطه الاحاديث والآثار فالاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيتها ولا يلزم منها لقوله بانها بدعة كتحمله عنه بعض المتعصبين بل هو قول الجوزاه فالتحج والظاهر ان المراد به التدب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا انه فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركها اخرى فليكن سنة اه اى لان السنة ما اوجب عليه والتعل مرة مع الترك اخرى يفيد التدب تأمل (قوله كالعبد) اى بان يصلى بهم ركعتين فيجهر فيهما بالقرائة بلا اذان ولا إقامة ثم يخطف بعدها قنما على الارض معتمدا على قوس اوسيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند ابى يوسف حلية (قوله خلاف) ففي رواية ابن كاس عن محمد بكير الزوائد كفي العبد والمشهور من الرواية عنها انه لا يكبر كفي الحلية (قوله خلاف لمحمد) فانه يقول يقاب الامام رداه اذا مضى صدر من خطبته فان كان مرهبا جعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مدورا جعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين وان كان قباء جعل البطانة خارجا والظاهرة داخلا حلية وعن ابى يوسف روايتان واختار القدورى قول محمد لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كفي شرح درر البحار قال في النهر واما القنوم فلا يقبلون اريدتهم عند كانه الامام بخلاف لما مات (قوله ولا حضور زم) اى مع الناس كافي شرح الجمع لابن ملك وظاهره انهم لا يمنعون من الحروج وحدهم وبه صرح في العراج لكن منعه في الفتح باحتمال ان سقوا فيفتتن به شعفاء العوام (قوله ان كان الراجح الخ) اختلف المشايخ في انه هل يجوز ان يقال يستجاب دعاء الكافر فتنه الجمهور للآفة المذكورة ولانه لا يدعوا الله لانه لا يعرفه لانه وان اقر به تعالى فلما وصفه بما يليق به فقد تنقض اقراره وماروى في الحديث من ان دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب فمحتمل على كفره ان النعمة وجوز به بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابليس رب انظرنى فقال تعالى انك من المنظرين وبه هذا اجابة واليه ذهب ابو القاسم الحكمى وابو النضر الديوبسى وقال الصدر الشهيد وبه يفتى كذا في شرح العقائد لاسعد وفي البحر عن الواجبة ان الفتوى على انه يجوز ان يقال يستجاب دعاؤه اه وما في النهر من قوله اى يجوز عقلا وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف في الجواز شرعا اذ المانع لا يقول انه مستحيل عقلا تأمل (قوله نفي الآخرة) وهو داء اهل النار تخفف العذاب بدليل صدر الآية وهو قال الذين في النار حزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوما من العذاب قالوا اولم تك تأتيكم رسلكم بالبينات قلوا بلى قلوا فادعوا وماداء الكافرين الا في ضلال (قوله شروع مجمع) اقول لم اورد ذلك في شرحه لمعنفه ولا في شرحه لابن ملك ولعله

مطالب

بل هي جائزة (و) بلا  
(خطبة) ولا تفعل كالعبد  
وهل يكبر للزوائد خلاف  
(و) بلا (قلب رداه)  
خلاف محمد (و) بلا  
(حضور زمي) وان كان  
الراجح ان دعاء الكافر قد  
يستجاب استدراجا واما  
قوله تعالى وماداء الكافرين  
الا في ضلال ففي الآخرة  
شروع مجمع (وان صلوا  
فرادى جار) نهي مشروعة  
للمنفرد وقول التحفة  
وغيرها ظاهر الرواية لا  
صلاة اى بجماعة

هل يستجاب دعاء الكافر



فان كان موصلا اليه في الجملة كالوقت فسبب وان لم يوصل اليه فان توقف عليه كوضوء  
 للصلاة فشرط والذي يظهر لي ان الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور العدو شرط كافي  
 صلاة المسافرين فان المشقة سببها والسفر الشرعي شرط وحيثه فمن اراد بالخوف العدو جهه  
 شرطا ومن اراد به حقيقته جهه سببا لكن لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب  
 المشروعية واقيم العدو مقامه كما اقيم السفر مقام المشقة قال في المعراج وفي مبسوط شيخ  
 الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو لاحقيقة الخوف لان حضرة العدو اقيمت مقام الخوف  
 على ما عرف من اصلنا من تعاقب الرخص بنفس السفر اهـ **(قوله خلافا للثاني)** اي اني  
 يوسف له انها اما شرعت بخلاف القياس لاحتراز فضيلة الصلاة خاف النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهذا المعنى انعدم بعده ولهما ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم اتوا بها بعده عليه الصلاة  
 والسلام بدر **(قوله بشرط حضور العدو)** اشار الى انه يشترط ان يكون قريبا منهم فلو بعيدا  
 لم تجز كافي الدرر **(قوله على ظنه)** اي ظن حضوره بأن رأوا سوادا او غارا فظهر غير ذلك  
 بدر **(قوله اعدوا)** اي التوهم اذا صلوا بصفة الذهاب والحج وجازت صلاة الامام كافي الحجة  
 واستثنى في الفتح ما اذا ظهر الحال قبل ان يجاوز المتصرفون الصفوف فاهم البناء استحسانا  
 كمن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر انه لم يحدث على مجاوزة الصفوف  
 اسمعيل **(قوله اوسع)** من عطف الخاص على العام واعترض بأنه من خصوصيات الواو  
 وفي الشرنبلالية انه عطف ما بين لان المراد بالاول من بني آله **(قوله ونحوها)** تحرق غرق  
 جوهره **(قوله وحان)** اي قرب ح **(قوله قلت الخ)** مراده بهذا النقل ان يبين ان ما في مجمع  
 الانهر لا يعمل به لانه قول البعض ولخالفته لاطلاق سائر المتأولين ح قالت وهذه العبارة محلها  
 عقب عبارة مجمع الانهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله وركعتين في غيره لزوما وكأنه من  
 سهو النساخ **(قوله فيجعل الامام الخ)** اعلم انه ورد في صلاة الخوف رواية كثيرة واسمها  
 ست عشرة رواية واختلف العلماء في كيفيتها وفي المستصفي ان كل ذلك جائز والكلام في  
 الاولى والا قرب من ظاهر القرآن هذه الكيفية امداد وفي ط عن المجتبى وفرق بينهما اذا  
 كان العدو في جهة القبلة اولا على المعتمد **(قوله ومنه الجمعة والعيد)** وكذا صلاة المسافرين  
 وشارد بالعيد الى انها لا تقتصر على الفرائض ط **(قوله وركعتين في غيره)** اي ولو انلانيا  
 كالغرب حتى لو عكس فسدت كافي البحر واليه اشار بقوله لزوما ط وتوجيهه في الامداد وغيره  
**(قوله وذهبت)** اي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله  
 اليه اي الى نحو العدو ووقفت بازائه ولو مستدبرة القبلة فهستاني والواجب ان يذهبوا  
 مشاة فلو ركبوها بطلت لانه عمل كثير جوهره وسيأتي **(قوله ندبا فلو)** اتوا صلاتهم في مكاسم  
 صحت ط **(قوله وجاءت الطائفة الاولى)** بجيها ليس متعينا حتى لو اتمت مكانها ووقفت  
 الطائفة الثانية بازاء العدو صح وهل الافضل الاتعام في مكان الصلاة او في محل الوقوف  
 قليلا للمشي يبنى ان يجري فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومشي في الكافي على ان العود  
 افضل افاده ابوالسعود **(قوله لانهم لاحقون)** ولهذا لو كانت معهم امرأة تفسد صلاة من  
 حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كما في البحر وعم كلامه المقيم خلف المسافرين حتى يقضي

خلافا للثاني ( بشرط  
 حضور العدو ) بقينا فلو  
 صلوا على ظنه فبان خلافه  
 اعدوا ( اوسع ) اوجبة  
 عظيمة ونحوها وحان  
 خروج الوقت كما في مجمع  
 الانهر ولما ربه اغيره فليحفظ  
 قالت ثم رأيت في شرح  
 البخاري لعيني انه ليس  
 بشرط اعداء البعض حال  
 التحام الحرب ( فيجعل  
 الامام طائفة بازاء العدو )  
 اربابا له ( ويصل بأخرى  
 ركعة في الثاني ) ومنه  
 الجمعة والعيد ( وكعتين  
 في غيره ) لزوما ( وذهبت  
 اليه وجاءت الاخرى فصلي  
 بهم ما بقي وسلم وحده  
 وذهبت اليه ( ندبا ) جاءت  
 اليه ائمة الاولى واتوا  
 صلاتهم بلا قراءة ( لانهم  
 لاحقون ) وسلموا ثم جاءت  
 الطائفة الاخرى واتوا  
 صلاتهم بقراءة ( لانهم  
 مسبوقون )

بلا بلا قراءة ان كان من الطائفة الاولى وقراءة ان كان من الثانية والمسوق ان ادرك ركعة من الشفع الاول فهو من اهل الاولى والا فمن الثانية نهر **(قوله)** وهذا اى ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه اما يحتاج اليه لوم يريدو الامام واحدا وكذا لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهرة قلت ويمكن ان يكون هذا مراد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم فتأمل **(قوله)** فالأفضل **(الح)** اى يفضل الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون الى جهة العدو ثم تأتى الطائفة الاخرى فيأمر رجالا يصلي بهم \* **(تمة)** \* حمل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب خلافاً للشافعي ومالك والامريه في الآية للندب لانه ليس من اعمال الصلاة فلا يجب فيها كما في الشرنبلالية عن البرهان **(قوله)** ونحو **(الح)** بيان للمراد من اشتداد الخوف **(قوله)** صوار كيانا اى ولومع السير مطلوب بين فلراكب لو طالب بالانحوا رسالته لعدم ضرورة الخوف في حقه وتماه في الامداد **(قوله)** فيصح الاقتداء لعدم اختلاف المكان **(قوله)** بالايام اى الايام الركوع والسجود **(قوله)** وفسدت بمشي **(الح)** لان المشي فعله حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما اذا كان راكباً مطلوباً لانه فعل الدابة حقيقة واما اضيف اليه معنى التيسير واذا جاء العذر انقطعت الانساقه اليه اه من الامداد عن مجمع الروايات ومثله في البدائع وبه علم انها تفسد بالمشي طالبا او مطلوباً وان ما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله بمشي اى هروب من العدو لالمشي نحوه والرجوع اه لا ينافي ذلك لانها اذا فسدت بالهروب تفسد بالطالب بالاولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الراكب وقوله لالمشي نحوه والرجوع هو معنى قول الشارح لغير اصطلاف اى لومشوا ليصطفوا نحو العدو اورجعوا ليصطفوا خاف الامام نعم في العبارة ايها فافهم **(قوله)** وركوب اى ابتداء على الارض فهتاني **(قوله)** مطلقا اى لاصطلاف او غيره لان الركوب عمل كثير وهو مما لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه امر لا بد منه حتى يصطفوا بأزاء العدو ابن كمال عن البدائع **(قوله)** كريمة سهم ذكره في الزيلعي والبحر فانه عمل قليل وهو غير مفسد وفي كونه من العمل القليل نظر فان من رآه يرمى بالقوس تحقق انه خارج الصلاة ط **(قوله)** والا تصح) ر سقط الطالب لتحقق العذر ط **(قوله)** والسائق) بالفاء ولذا اردفه بما يفسره قال في المعراج وفي الاختلافات لو كانوا في المسابقة قبل الشروع وكذا الوقت يخرج يؤخرون الصلاة الى ان يفرغوا من القتال **(قوله)** لم يجز انحرافهم اى بعد ذهاب لزوال سبب الرخصة ط عن ابن السعود اى فصل كل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انحرفوا قبله بنوا كما في التتارخانية **(قوله)** جار اى لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ط عن ابن السعود **(قوله)** لا تنزع صلاة الخوف للعاصي لانها انما شرعت لمن يقاتل اعداء الله تعالى ومن في حكمهم لال يعاديه فاده ابو السعود عن شيخه قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطابق للنص فيجوز على اطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل **(قوله)** في سفره) لعله بسفره فليتأمل اسمعيل والفرق ان البناء للسمية فتفيد ان نفس سفره معصية كمن سافر لقطع الطريق مثلا بخلاف في الظرفية فانها تفيد انه لو سافر للحج مثلا وعصى في شأنه لا يبطل بهذه الكيفية والقاهر ان المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له او لطاعة وحينئذ

وهذا ان تنازعوا في الصلاة خاف واحدا الا لأفضل ان يصلي بكل طائفة امام (وان اشتد خوفهم) ونحوه عن النزول (صلوا ركباناً فرادى) اذا كان ردفة للامام فيصح الاقتداء بالايام الى جهة قدرتهم للضرورة (وفسدت بمشي) لغير اصطلاف وسبق حدث (وركوب) مطلقا (وقال كثير) لبقابل كريمة سهم (والسابق في البحر) ان مكنته ان يرسل اعضاءه ساعة صلى بالايام والا لا تصح كصلاة الماشي والسائق وهو يضرب بالسيف \* (فروع) الركاب ان كان مطلوباً تصح صلاته وان كان طالبا لا لعدم خوفه \* شرعوا ثم ذهب العدو لم يجز انحرافهم وبعبارة حاز \* لا تنزع صلاة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة \* صح انه عليه الصلاة والسلام صلاها



فلا فرق بين التعبير بالباء أوفى فتدبر ( **قوله في أربع** ) أى في أربعة مواضع فلا ينافى ما في الامداد عن شرح المقدسى انه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة ( **قول** ذات الرقاق ) أى غزوة ذات الرقاق وأصح الاقوال فى وجه تسميتها ما رواه البخارى عن ابن موسى الأشعرى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا بعير نعقبه فثبتت اقدامنا ونثبت قدمائى وسقطت اطفاى فبكنا نلف على اطرافنا الحرق فسميت غزوة ذات الرقاق لما كننا نعصب على ارجلنا من الحرق اھ ط عن المواهب اللدنية والصدواب انها كانت بعد الحندق خلافا لما فى الكافى والاختيار تبعاً لجماعة من اهل السير كاحتقنه فى الفتح ( **قوله** وبطن نخل ) بالحاء المعجمة اسم موضع ط ( **قوله** وعسفان ) بوزن عثمان قاموس ( **قوله** وذى قرد ) بفتح القاف والراء وباللاد المهملة وهو ماء على بريد من المدينة وتعرف بغزوة الغابة وكانت فى ربيع الاول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى اعلم

باب صلاة الجائز

ترجم للصلاة وآتى بأشياء زائدة عليها بعضها شروط كالغسل وبعضها مقدمات كالتكفين والتوجيه والتلقين وبعضها متممات كالدفن وأخرها لانها ليست صلاة من كل وجه ولانها تعلقت بآخر ما يعرض للحى وهو الموت وللمناسبة خاصة بما قبلها وهى ان الخوف والقتال قد يفضيان الى الموت ( **قوله** لسيه ) هو الجائز بالفتح يعنى الميت ط ( **قوله** وبالكسر السرير ) قال الازهرى لا يسمى جائزاً حتى يشاء الميت عليه مكفناً امداد ( **قوله** وقيل لغتان ) أى الكسر والفتح لغتان فى الميت كقبيده قول القاموس جزه يجزئه ستره وجمعه والجائز أى بالكسر الميت ويفتح اوبالكسر الميت وبالفتح السرير او عكسه اوبالكسر السرير مع الميت اھ تأمل ( **قوله** وقيل عدمية ) لانه قطع مواد الحياة عن الحى والمقابلة عليه من مقابلة عدم والمملكة وعلى الاول من مقابلة التضاد أفاده ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صريحاً فى الاول لان الحاق يكون بمعنى الإيجاد وبمعنى التقدير والاعدام مقدرة فلذا ذهب اكثر المحققين الى الثانى كافاه فى شرح العقائد ( **قوله** بوجه المحتضر ) بالباء للمفعول فیهما أى بوجه وجه من حضره الموت او ما لا يكتفه والمراد من قرب موته ( **قوله** وعلامته الح) أى علامة الاحتضار كما فى الفتح وزاد على ما هنا ان تمتد جلدة خصيته لانشبار الخصيتين بالموت ( **قوله** القبة ) نصب على الظرفية لانها بمعنى الجهة ( **قوله** وجاز الاستلقاء ) اختاره مشايخنا بما رواه النهر لانه ايسر لخروج الروح وتعبه فى الفتح وغيره بأنه لا يعرف الانقلا والله اعلم بالايسر منهما ولكنه ايسر لتغيبضه وشده لحيه وامنع من تقوس اعضائه بحر ( **قوله** ليتوجه للقبة ) عبارة الفتح ليصير وجهه الى القبة دون السماء ( **قوله** ترك على حاله ) أى ولولم يكن مستلقياً او متوجهاً ( **قوله** والمرجوم لا يوجه ) لينظر وجهه وهل يقال كذلك فيمن اريد قتله لحد او قصاص لم أره ( **قوله** ويلقن الح) لقوله صلى الله عليه وسلم لقتلوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا انجته من النار ولقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا فى البرهان أى دخلها مع الفائزين والافكل

فى أربع ذات الرقاق وبطن نخل وعسفان وذى قرد

( باب صلاة الجائز )

من إضافة التى لسيه وهى

بالفتح الميت و بالكسر

السرير وقيل لغتان والموت

صفة وجودية خلقت ضد

الحياة وقيل عدمية ( بوجه

المحتضر ) وعلامته استرخاء

قدميه واعوجاج منخره

وانخساف صدغيه ( المقابلة )

على يمينه هو السنة ( وراز

الاستلقاء ) على ظهره

( وقدماء اليها ) وهو المعتاد

فى زماننا ( د ) لكن ( يرفع

رأسه قليلا ) ليتوجه للقبة

( وقيل يوضع كاتيسر على

الاصح ) صححه فى المنبى

( وان شق عليه ترك على

حاله ) والمرجوم لا يوجه

معراج ( و يلقن ) ندبا

مطلب

فى تلقين المحتضر الشهادة

مسلم ولو سق يدحاه وو مد طوب عدس مدد (قوله قبل وجوب) في التوبة وكذا في  
 البداية من شرح الضحاوي الوجوب على أخوانه وأصدقائه يفتوه اه قل في التبر لكتنه  
 تجوز ما في الدراية من انه مستحب بالاجماع ه وسمه (قوله بذكر الشهداءين) قل في  
 الامداد وانما اقتصر على ذكر الشهادة بما لا يحدث التصحيح وان قبل في المستغنى وغيره  
 وقيل الشهداءين لا اله الا الله محمد رسول الله وعائله في المدر بان الاولى لا تقل بدون الثانية  
 ليس على اسلافه لان ذلك في غير المؤمن وانما قال ابن حجر من السامعية وقول جمع بين  
 محمد رسول الله ايضا لان المقصد موته على الاسلام ولا يسمي مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم  
 وانما المراد خم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلالت التواب اما الكافر فياقتضيهما قطعاً مع لفظ  
 اشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلماً الا بهما اه قل وقد يشير اليه تعبير الهداية والوقاية  
 والبقاية والكثر بدين الشهادة وفي التارخانية كان ابو حفص الحداد يلقن المريض بقوله  
 استغفر الله الذي لا اله الا هو الخبي اقبوم وتوب اليه وكان يقول فيها معان احدها توبة  
 والثاني توحيد والثالث ان المريض يرتأ بغرض لان الملقن رأى فيه علامة الموت ولعل اقرباء  
 الميت ينادون به (قوله عنده) متعلق بذكر (قوله قبل الفرع) لانها تكون قرب كون  
 الروح في الخلقوم وجئت لا يمكن التقى بهما ط وفي التماموس غرغر جاد بنفسه عند الموت  
 اه قل وكأني مأخوذة من سر غر الله اذا اذله في حياته فكأنه يدبره حه في حالة (قوله  
 واختاب في قبول توبة اليأس) باله المنة التحية ضد الرجاء وقطع الامل من الحياة  
 او ما لو حدة التحية والمراد به الشدة واهل الموت ويحتمل مد الله مرة على انه اسم مدعل  
 واسما لها على المصدرة بتقدير مضاف (قوله التارخ) اقول قل في اواخر البرازية قبل  
 توبة اليأس مقبولة لان اليأس وقبل لا يعمل بعبادته لانه لم يسمي بين من اخر التوبة  
 الى حضور الموت من الصفة والكفار ومن من مات على الكفر في قوله وليست التوبة  
 الآتية كما في الكشاف واليساوي والفرطحي وفي الكبير للارادي هل المحققون قرب الموت  
 لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه شدة الاهوال التي يحصل العلم عندها على سبيل  
 الاصطراط فهذا كلام الخفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة ان  
 توبة اليأس لا تقبل كأيمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم  
 ركن التوبة وهو العزم بطريق التصدير على ان لا يود في المستقبل الى ما ارتكك وهذا  
 لا يتحقق في توبة اليأس ان اريد باليأس معاية اسباب الموت بحيث يعلم قطعاً ان الموت يدركه  
 لا بحالة كما اخبر تعالى عنه بقوله فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر في بعض الفتاوى  
 ان توبة اليأس مقبولة فان اريد باليأس ما ذكرنا يرد عليه ما قلنا وان اريد به القرب من الموت  
 فلا كلام فيه لكن الظاهر ان زمان اليأس زمان معاية الهول والمسطور في الفتاوى ان  
 توبة اليأس مقبولة لانها لا يمان لان الحافز اجلي غير عارف بالله تعالى ويبدأ ايمانا وعرفانا  
 والناقص عارف بحاله حال اليأس والبقاء اسهل والدليل على قبولها منه مطلقاً اخلاق قوله  
 تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملخصاً وظاهر آخر كلامه اختيار التفصيل  
 وعزاه الى مذهب المتريدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده الثاني وقال وعند

وقيل جواباً (ذكر  
 الشهداءين) لان الاولى  
 لا تقبل بدون الثانية (عنده)  
 قبل الفرع واختلف في  
 قبول توبة اليأس والختار  
 قول توبته لا ايمانه والفرق  
 في البرازية وغيرها

مطلب  
 في قبول توبة اليأس

الاشاعة لا قبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه وانتم للمثاني المتلا على  
القارى في شرحه على بدء الامالى باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة العبد  
ما لم يغفر اخرجه ابوداود فانه يشمل توبة المؤمن والكافر واعترض قول بعض الشراح  
ان التفصيل مختار اتمه بخاراً من الحنفية وجع من الشافعية كالسبكي والبقيني بأنه  
على تقدير صحته يحتاج الى ظهور حجة اه والحاصل ان المسئلة ظنية واما ايمان البأس  
فلا يقبل اتفاقاً وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير  
امر) اى من غير ان يقول له قل فهو مصدر مضاف الى مفعوله (قوله لئلا يضجر) اى  
ويردها درر (قوله ويندب قراءة يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم يس  
صححه ابن حبان وقال المراد به من حضره الموت وروى ابوداود عن مجاهد عن الشعبي قال  
كانت الانصار اذا حضروا قرؤوا عند الموت سورة البقرة الا ان مجاهداً مضف حلية (قوله  
والرعد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر انها تهون عليه خروج روحه امداد  
(قوله ولا يلقن بعد تلجيد ٢) ذكر في المعراج انه ظاهر الرواية ثم قال وفي الحيازة والكافي  
عن الشيخ الزاهد الصفار ان هذا على قول المعتزلة لان الاحياء بعد الموت عندهم مستحيل  
اما عند اهل السنة فالحديث اى لقنوا موتاكم لاله الا الله محمول على حقيقته لان الله تعالى  
يحييه على ما جات به الآثار وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام انه امر بالتلقين بعد  
الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذكر دينك الذى كتبت عليه من شهادة ان لا اله الا الله وان  
محمد رسول الله وان الجنة حق والنار حق وان المبعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها  
وان الله يبعث من فى القبور وانك رضى بالله رباً وبالا سلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم  
نبياً وبالقرآن اماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين اخواناً اه وقد اطال فى الفتح فى تأييد حمل  
موتاكم فى الحديث على حقيقة مع التوفيق بين الأدلة على ان الميت يسمع اولاً كما سأتى  
فى باب اليمين فى الضرب والقتل من كتاب الايمان لكن قال فى شرح المنية ان الجمهور على  
ان المراد منه مجازة ثم قال وانما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع  
فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد فى الآثار الخ قلت وما فى ط عن الزبلى لم أره فيه وانما  
الذى فيه قيل يلقن لظاهر ما دوننا وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اه وظاهر  
استدلاله للاول اختاره فافهم (قوله ومن لا يسئل الخ) اشار الى ان سؤال القبر لا يكون  
لكل احد ويخالفه ما فى السراج كل ذى روح من بنى آدم يسئل فى القبر جامع اهل السنة  
لكن يلقن الرضيع الملك وقيل لابل يلقنه الله تعالى كما الهى عيسى فى المهد اه لكن فى  
حكاية الاجماع نظر فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر ان الآثار دلت على انه لا يكون الا للمؤمن  
او منافق ممن كان منسوباً الى اهل القبلة بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد وتعقب ابن القيم  
لكن رد عليه الحافظ السيوطى وقال مات له ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقل  
الماقضى فى شرحه على الجامع الصغير ان الراجح ايضا اختصاص السؤال بهذه الامة خلافاً  
لما استظهره ابن القيم ونقل ايضا عن الحافظ ابن حجر العسقلانى ان الذى يظهر اختصاص  
السؤال بالملكوف وقال وتبعه عليه شيخنا يعنى الحافظ السيوطى ثم ذكر ان من لا يسئل ثمانية

(من غير امره بها) لئلا  
يضجر واذا قالها مرة كفاء  
ولا يكرر عليه ما لم يستكم  
ليكون آخر كلامه لا اله  
الا الله ويندب قراءة يس  
والرعد (ولا يلقن بعد  
تلجيد) وان فعل لا ينهى  
عنه وفى الجوهر انه  
مشروع عند اهل السنة  
ويكنى قوله يا فلان بن فلان  
اذ كرما كنت عليه وقال  
رضيت بالله رباً وبالا سلام  
ديناً وبمحمد نبياً قيل  
يا رسول الله فان لم يعرف  
اسمه قال ينسب الى آبه  
وحواء ومن لا يسئل  
وينهى ان لا يلقن

٢ مطلب

فى التلقين بعد الموت

مطلب

فى سؤال الملكين هل هو

عام لكل احد او لا

مطلب

ثمانية لا يسئلون فى قبورهم

الشهيد والمرابض والمصعون وأثبت زمن المدحون غيره إذا كان صابرا محتسبا والصديق  
والأصلح وأثبت يوم الجمعة أولياتها والقارئ كل ليلة تبارك ملك ومعه ضم إليها السجدة  
والقارئ في مرض موته قل هو الله أحد اه وأشار البخاري إلى أنه يزداد الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام في ولي من الصديقين (قوله والأصح اه) ذكره ابن الهمام في المسابقة (قوله  
وتوقف الآله اه) تخفى عنهم يسئلون وفي آله في الجنة أو النار قل ابن الهمام في مسابرة وقد  
اختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة أو النار فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره  
وقد وردت فيهم أخبار متعارضة فأسهل تفويض أمرهم إلى الله تعالى وقال محمد بن الحسن  
أما إن الله لا يجذب أحدا بلادس اه وقال تلميذ ابن أبي شريك في شرحه وقد نقل الأمر  
بالامساك عن الكلام في حكمه في الآخرة مطلقا عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من  
رؤس التابعين وغيرهم قد صعب أبو البركات النسي رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال  
الرواية الصحيحة أنه في أشبهه أظهر الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا عاملين وقد حكى  
فيهم الإمام النووي ثلاثة مذاهب الأكثر أهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه  
أهم في الجنة الحديث كل مولود يولد على الفطرة ويحمل إليه مأمرا عن محمد بن الحسن وفيهم أقوال  
أخر ضعيفة اه (قوله وتامة في النهر) حيث قال ويكره تخي الموت لضرر زل به للهي  
عن ذلك فإن كان ولا يد فليقل اللهم احيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي  
كذا في السراج اه (قوله ريسجي في الحظير) أي في كتاب الحظير والأناحة ويعبر عنه بكتاب  
الكراهة والاستحسان وسقط من أغلب النسخ لفظ في الحظير (قوله ولذا اختار اه) أي  
لكونه في حال زوال عقله يتغير ما يصدر منه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة  
أن يتكلم بذلك قصدا من المالموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فإن ذلك الوقت وقت عروضة  
له (قوله ذكره الكمال) وقال أيضا وبعضهم اختاروا قيامه في حال الموت والعبد الضعيف  
مؤلف هذه الكلمات فوض أمره إلى الرب الغني الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمته  
أن يرحم عظيمه ففتح بالموت على الأيمان والأيقان ومن شوك على الله فهو حسبه ولا حول ولا  
قوة إلا بالله العلي العظيم اه وإني العبد الذليل أقول مثل قوله مستعينا بقوة الله تعالى وحوله  
(قوله الحياة) تنبيه على بفتح اللام فيها وهو منبت اللحية أو العظم الذي عليه الإنسان بحر  
(قوله تحسبنا اه) أو ترك قطع منظره ولذا يدخل في الهواء والماء عند غسله امداد (قوله  
ثم تمد أعضاؤه) أي ثلاثي بقوس كما في شرح المنية وفي الامداد وتلين مفاصله واصابعه بأن  
يرد ساعده لعضده وساقه لفخذة وفخذة لبطنه ويردها مائة ليسهل غسله وادراجه في الكفن  
(قوله ويوضع اه) بخالف ما مر من أن توجيهه على بمنه هو السنة لأن هذا الوضع لا يكون  
الامع الاستلقاء إلا أن يقال أن ذلك عند الاحتضار إلى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا  
يتفتح) لأن الحديد يدفع النفع لسرفيه وإن لم يوجد فيوضع شيء ثقيل امداد (قوله ويخرج من  
عنده اه) في النهر ويبقى أخراج الحائض اه وفي نور الايضاح واختلف في أخراج الحائض  
اه (قوله ويعلم به جيرانه اه) قال في النهاية فإن كان مانا أو زاهدا أو عابثا تركه فقد استحسن  
بعض المتأخرين النداء في الأسواق لحائزته وهو الأصح اه ولكن لا يكون على جهة

مطلب  
في أطفال المشركين

والأصح أن الانبياء لا  
يسئلون ولا أطفال المؤمنين  
وتوقف الآله في أطفال  
المشركين وقيل هم خدم  
أهل الجنة ويكره تخي  
الموت وتامة في النهر  
وسيجي في أحمر (وما  
ظهره من تحت كفريته  
يتغير في حقه ويعامل  
معاملة موتى المسلمين)  
حملا على أنه في حال زوال  
عقله ولذا اختار بعضهم  
زوال عقله قبل موته ذكره  
الكمال (وإذا مات تشد  
لباه وتغصم عشاءه)  
تحسبنا اه ويقول مفعله  
بسم الله وعلى مائة رسول الله  
الاهم يسر عليه أمره  
وسهل عليه ما بعده وأسعده  
بقلبك واجمل ما خرج  
إليه خيرا مما سخر عنه  
ثم تمد أعضاؤه ويوضع  
على بطنه سيف أو حديد  
لثلا يتفتح ويخضر عده  
الطيب ويخرج من عده  
الحائض والنفساء والخبث  
ويعلم به جيرانه وأقرباؤه

التفخيم وتماحه في الامداد (قوله يسرع جهازه) لما رواه ابوود عنه صلى الله عليه  
وسلم لما عاد طاححة بن البراء وانصرف الى ما رأى طاححة لا قد حدث فيه موت فذا مات  
فأذنوا حتى اصلى عليه ونجوا به فيه لا يبي حنفة مسلم ان تفس بين ظهراني اهله  
والصارف عن وجوب التعميل الاحيط به روح الشريفة فيه تحت الانوار وقد قبل الاطباء  
ان كثيرين ممن يموتون بالسكنة طمرا يدفنون احياء لانه يسرع اذ يموت السابق بها الاعلى  
افضل الاطباء فيعين التأخير فيها حتى ظهور اليقين بخو التغير امداد وفي السمرة وان مات  
خفا ترك حتى يقين موته (قوله يقرأ عنده القرآن) في بعض نسخ ولا يقرأ بلا انصواب  
اسقاطها لاني لم أرها في نسخين من الفهستى ولا في التفت في البحر يؤيد كرها لا يبق  
مخالفة بين ما في التفت وما في الزبلي ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر برفع الروح ففهم  
والانسب ذكر هذا البحث عند قول المصنف الآتي قريبا وكبر قراءة قرآن عنده (قوله  
قلت الخ) أقول راجعت التفت فرائت فيها كتنقل الفهستى فالظاهر ان قوله الى الفصل  
سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بلا مراجعة بارة التفت نوع في شرح دور  
البحر وقرئ عنده القرآن الى ان يرفع اه ومثله في المراجع عن المتن لكن قال عقبه  
واصحابنا كرهوا القراءة بعد موته حتى يغسل ففادح لما فاستق على ما قبل الموت ان المراد  
بالرفع رفع الروح والله اعلم (قوله قيل نجاسة خبث) لا الا آدمي حيوان دموي فينجس  
بالموت كسائر الحيوانات وهو قول عامة الشافعية وهو الظاهر بدائع وتحصيه في الكافي قلت  
ويؤيده اطلاق محمد نجاسة غسله وكذا قولهم لو وقع زبث قبل غسله نجسها وكذا لو حمل  
مينا قبل غسله وصلى به ما صح صلاته وعليه فأنما يظهر بانه لكرامة للعسل ولذا لو كان كافرا  
نجس البئر ولو بعد غسله كما قدمنا ذلك كله في النظارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره  
في البحر من كتاب النظارة ان الاصح كون غسله ستمائة وان محمدا أطلق نجاستها  
لانه لا تخلو من النجاسة غالبا قلت لكن ينافية ما من من الفروع الا ان يقال بينائها على  
قول العامة قال في فتح القدير وقد روي في حديث ابن هريرة سبحان الله ان المؤمن لا نجس  
حيا ولا ميتا فان تحت وجب ترجيح انه للحدث اه و قال في الحلية وقد اخرج الحاكم عن  
ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتا كما فان المسلم  
لا نجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم فيترجح القول بانه حدث اه  
قلت ويظهر لي امكان الجواب بأن المراد بنى النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة  
فيكون احترازا عن الكافرون فان نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك انه لو كان المراد نفي  
النجاسة مطلقا لزم انه لو اصابه نجاسة خارجة لا نجس مع انه خلاف الواقع فتعين ما قلنا  
وحينئذ فليس في الحديث دلالة على ان المراد بنى نجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله  
كقراءة الحديث) فانه اذا جاز للمحدث حدثا صغر القراءة جوازها عندنا في الحديث  
بالاولى لكن كان المناسب ان يقول كالقراءة عند الجنب لان حدث الموت موجب لغسل فيه واشبه  
بالنجاسة وان لم يكن جناية بذل اهمم ذكرها ان حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل  
الموت فكان ينبغي اعتباره على اعتناء الوضوء لكن القياس في حدث الطلي غسل جميع البدن

مطلب

في القراءة عند الميت

ويسرع في جهازه ويقرأ  
عنده القرآن الى ان يرفع  
الى الفصل كافي الفهستى  
معزيا للتفت قلت وليس  
في التفت الى الفصل بل  
الى ان يرفع فقط وفسره  
في البحر برفع الروح  
وعبارة الزبلي وغيره  
تكره القراءة عند حتى  
يغسل وعلمه الشرنبلالي  
في امداد الفتاح تزبيها  
للقرآن عن نجاسة الميت  
لتنجسه بالموت قيل نجاسة  
خبث وقيل حدث وعليه  
قيل جوازها كقراءة  
الحديث (وبوضع)

واقصر على الأعضاء الحرج لشكره كل يوم بخلاف الحاية والموت شبيه بالحياة في أنه لا يشكر فاحذوا بالفتن فيه لانه لا يشكر فلا حرج في غسل جميع البدن \* (تأنيه) \*  
الحاصل ان الموت ان كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحمل ما في التفت وعذابي ما في الزبدي وغيره وذكر ط ان محل الكراهة اذا كان قريبا منه اما اذا بعد عنه بانقائه فلا كراهة اه قلت والظاهر ان هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسحا بنوب يستريح به فانه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب او حصير لا يكره فيها يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تقييد الكراهة بما اذا قرأ جهرا قل في الحاية وتكره القراءة ان في موضع النجاسات كالغتسل والخروج والمساخ وما أشبه ذلك واما في السجدة فإن لم يكن فاحد مكشوف العورة وكان اسماء ضاهرا لأبأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كسحت ان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهايل وان رفع صوته اه في الفتية لأبأس بالقراءة راكبا او ماشيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فن كان يكرهه وفيها لا بأس بالصلاة حذاء البالوعة اذا لم تكن بقره اه فنحصل من هذا ان الموضع اركان معدا للنجاسة كالتحرج والمساخ كرهت القراءة مطلقا والا فلو لم يكن هناك نجاسة ولا أحد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله كما مات) هذه الكاف الداخلة على ما سعى كف المبدرة مثل كذا تدخل ك في المعنى أي انه يوضع على السرير عقب تيقن موته وقيد القدرى بما اذا اراد ان يغسله والاول أشبه ك في الزبدي (قوله في الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كفي القبر أفاده في البحر (قوله بجم) أي بمجر وفيه إشارة الى ان السرير يجرى قبل وضعه عليه تعظيما وإزالة للرائحة الكريهة منه (قوله الى السبع فقط) أي بأن تدار الخمرة حول السرير مرة او لانا او خسا او سعا ولا يزداد عليها كافي الفتح والكافي والنهاية وفي التبيين لا يزداد على خمسة (قوله ككفته) فانه يجرى وترا ايضا ط (قوله وعند موته) أفاده قوله سابقا ويحضر عنده الطيب ط (قوله ففي ثلاث أح) قال في الفتح وجميع ما يجرى فيه ثلث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجرى خلفه ولا في القبر لما روى لا تتبعوا الحائزة بصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزبدي أح) أشار بقوله عارفين الى ان قول المصنف الى تمام غسله غير قيد لانه يظهر بغسله مرة فلا يتوقف على تمامه وفيه (قوله وتستريح عورته الغلظة فقط) أي القبل والبر وعلاوه بأنه ليس ويطلق الشهوة والظاهر انه بيان الواجب بمعنى انه لا يأتيهم بذلك ليكون المطلوب الاقتصار على ذلك تأمل (قوله صححه الزبدي وغيره) والاول صححه في الهداية وغيرها لكن قل في شرح النية ان الثاني هو ما أخذ به قوله عليه الصلاة والسلام لعلى لا تنظر الى فخذ حتى ولا يب لأن ما كان عورة لا ينقطع الموت به لا يجوز منه حتى لو مات بين رجل أحاط بهما رجل خرقه فلا يمسح له وفي الشرح بلالية وهذا شامل للمرأة والرجل لأن عورة المرأة امرأة كالحرج للرجل (قوله منها) ليس بقيد وإنما ما يمنع المس ط (قوله لحمة اللبس كالمس) فهد هذا انه بل ان الصغير الذي راع عورته لا يضر عدم ستره ط (قوله ويجرد من

معدا

الحاصل في القراءة عند الميت

كما مات (كما يجرى في الاصح)  
(على سرير محمر وتر) الى  
سبع فقط فتح (ككفته)  
وعند موته فهي ثلاث  
لا حلقه ولا في غير (وكره)  
قراءة القبر آن عنده الى تمام  
(أوله) عبارة الزبدي حتى  
غسل ونارة النهر قل  
غسل (ولست عورته  
الغلظة فقط عن الصغير)  
من الرواية (وقيل مضافا)  
الغلظة والحنيفة (وتصح)  
صححه الزبدي وغيره  
(وبسائها تحت خرقه)  
الستره (هدايت) ترقه  
(منها حتى يده) حرمة  
مس كالمس (ينظر) من

ثيابه) ليكنهم التطييف لان المصود من الغسل هو التطهير والتطهير (يخصل مع ثيابه لان الثوب متى تجس بالغسالة تجس به بدنه ثانيا بخاسة الثوب فلا يفيد غسل فيجب التجريد كذا في العناية وظاهره ان الوجوب على ظاهره **(قوله كما مات)** لان الثياب تحمى عليه فيسرع اليه التغير بجر **(قوله من خواصه)** لما روى ابو داود انهم قالوا نجرد كنجرد موثانا ام نفلسه في ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا ان عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم كان طاهرا حيواتا **(قوله ويوضأ من يؤمره صلاة)** خرج الصبي الذي لم يعقل لانهم لم يكن بحيث يصلى قاله الحلواني وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للدميت لاتعلق ليكون الميت بحيث يصلى اولاك في الجنون شرح المنة ومقتضاه ان لا كلام في ان الجنون يوضأ وان الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضأ ايضا على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من انهما لا يوضآن **(قوله للحرج)** فلا يمكن اخراج الماء او يعسر فيترك زيلى **(قوله بخرقه)** اى يجمعها الغاسل في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهايته ولسنته ويدخلها منخره ايضا بجر **(قوله وعليه العمل اليوم)** قاله شمس الائمة الحلواني كما في الامداد عن التارخانية **(قوله ولو كان جنب الح)** نقل ابو السعود عن شرح الكنتر للشاي ان ما ذكره الحلخالى اى في شرح القدورى من ان الجنب يضمض ويستشق غريب مخالف لعامة الكتب اه قلت وقال الرملى ايضا في حاشية البحر اطلاق المتون والمشروح والقناوى يشمل من مات جنباً ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والعلة تقتضيه اه وما نقله ابو السعود عن الزيلى من قوله بلامضضة واستشق ولو جنباً صريح في ذلك لكن لما رآه في الزيلى **(قوله اتفاقاً)** لم اجده في الامداد ولا في شرح المقدسى **(قوله ويبدأ بوجهه)** اى لا يغسل يديه اولاً الى الرسفين كالجنب لان الجنب يغسل نفسه بيديه فيحتاج الى تطليفيهما اولاً والميت يغسل بيد الغاسل **(قوله ويمسح رأسه)** اى في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب بجر \* (تنبيه) \* لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعندها يستنجى وعند ابن يوسف لا وصورته ان يلف الغاسل على يده خرقه ويغسل السواة لان مسها حرام كالنظر جوهره **(قوله مغلى)** بضم الميم اسم مفعول من الاغلاء الامن الغلى والغلبان لانه لازم واسم المفعول انما يبنى من المتعدى ح وانما طاب تسجيته مبالغة في التطييف **(قوله ورق التيق)** يفتح التون وكسرها ويسكون الباء الموحدة وككتف كما يعلم من القاموس وفي التذكرة السدر شجر معروف وثمره هو التيق وسحق ورقه يلحم الجراح ويقال الاوساخ ويبقى البشرة ويصعقها ويشد الشعر ومن خواصه انه يطرد الهوام ويشد العصب وينع الميت من البلاء اه وفي القاموس ايضا التيق حمل السدرويه علم ان السدر هو الشجر والتيق الخرف فافقه لم رى الى التيق لادنى ملائسة وتفسير السدر بالورق بيان للمراد منه فالاحسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة التيق والمراد ورقة اه **(قوله فسكون)** في الشرى لاية انه يجوز في الراء السكون والضم كما في الصحاح **(قوله الاثنان)** بضم الهمزة وكسرها كفى القاموس وقيد

ثيابه (كما مات) وغسله عليه السلام في قبضه من خواصه (ويوضأ) من يؤمر بالصلاة (لامضضة واستشق) للحرج وقيل يفسلان بخرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً او حائضاً او نفساء فعلاً اتفاقاً جميعاً للطهارة كما في امداد الفتاح مستمد من شرح المقدسى ويبدأ بوجهه ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء مغلى بسدر) ورق التيق (او حرض) بضم فسكون الاثنان (ان تيسر







(قوله بشروط هذه الزوجية) أي إلى وقت الغسل وبأن يتحترز به (قوله فلا يغسلونه) تبع فيه التهمير والضم والفتح والغسل وهو كذا في بعض النسخ ووجه ذلك أن الماء لا يبق في نفسها الماء بقاء عدة لأن الماء فيها ميت يمتنع بتموته والحرية تنافي ملك الحيين بخلاف السكوة المعتدة فإن حريتها لا تنافي ملك النكاح حال الحياة وأما المندوبة فلا لها نفق ولا عدة عليها فلا تغسل بالاولى وكذا الأمة لأنها زالت عن ملكه بالموت إلى الورثة ولا يباح لأمة الغير من عورتها بدائع ما حصره وأما المسكينة فلا لها صارت بعقد الكتابة حرة إذا حال ورقة مالا أي عند الأداء ولذا حرم عليه ولطؤها في حياته وغرم عقرها كإثباتي في باب إن شاء الله تعالى (قوله ولا يغسلهن) لأن الملك يبطل بموت محله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجه في تقدير الشارع للزوجية كما قلح وقال ط صوابه في الزوجة لأن الصلاحية للزوجة لا للزوجة أه والأحسن التعبير بما في المعراج والبحر وغيرها وهو أنه يشترط بقاء الزوجية عند الغسل وبه يظهر التفريع بما زاده الشارع (قوله لو بات قبل موته) أي بأي سبب من الأسباب بردها أو تمكينها ابنه أو طلاقها لا تغسله وإن كانت في العدة فتح أي اعدم بقاء الزوجية عند الغسل ولا عند الموت واحترز عما لو طلقها رجعا ثم مات في عدتها فأنها تغسله لأنه لا يرزى ملك النكاح بدائع (قوله بعده) أي بعد موته (قوله ولو زال النكاح) لأن النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالردة وبالمس شهوة الموجب تحريم المسوسة على أصول الناس وفروعه ولو كان المعتبر بقاء الزوجية حالة الموت كقَالَ به زفر لجاز لها تغسله (قوله وجاز لها الخ) الأولى في حل التركيب أن يقول وجاز لامرأة المحجوسة تغسله لو أسلم الخ (قوله اعتبارا بحالة الحياة) فإنه لو أسلمت بعده وكان حيا يبقى النكاح ويحل المس فكذا إذا أسلمت بعد موته (قوله ولو بالدراس) وكذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس بحر (قوله لتعنه عليه) أي لأنه صار واجبا عليه عينا ولا يجوز أخذ الأجرة على الطاعة كالمعصية وفيه أن أخذ الأجرة على الطاعة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وإجازة المتأخرون على تعاليم القرآن والأذان والأمانة بالضرورة كإين في محله ومقتضاه عدم الجواز هنا وإن وجد غيره لأنه طاعة تعين أولا ولا يختص عدم الجواز بالواجب نعم الاستحجار على الواجب غير جائز افتة كصرح به القهستاني في الأجارات وبعبارة الفتح ولا يجوز الاستحجار على غسل الميت ويجوز على الحمل والدفن وإجازة بعضهم في الغسل أيضا أه فليأمل (قوله ولذا) أي ليكون النية ليس بشرط الصحة الظهارة بل شرط لاسقاط الفرض عن المكلفين (قوله فلا بد) أي في تحصيل الغسل المسنون والألف للشرط مرة وكأنه بشرط فلا بد إلى أنه بوجوده في الماء لم يسقط غسله المسنون فضلا عن الشرط تأمل (قوله وتعليق) أي تعليق الفتح بقوله لا لا أمرنا الخ أي ويقتل في التعليق لأنه يظهر ط « (نية) » أعلم أن حاصل الكلام في المقام أنه قال في التحنيس ولأنه من نية في غسله في الظاهر وفي الحائية إذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر عن أي يوسف أنه لا يوجب عن الغسل لأن أمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل وفي النهاية والكفاية وغيرها أنه لا بد منه إلا أن يحركه بنية الغسل وقال في العناية وفيه نظر لأن الماء مزبل بطبعه وكذا نحب النية في غسل الحي فكذا الميت ولذا قل في الحائية ميت غسله أهله من غير نية

الغسل اجزأه ذلك اه وصرح في التجريد والاستيجان والمفتاح بعدم اشتراطها أيضا ووفق في فتح القدير بقوله الظاهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته وهو شرط صحة الصلاة عليه اه وبث فيه شارح المنية بأن ما مر عن ابن يوسف بقيدان الفرض فعل الغسل منا حتى لو غسله لتعالم الغير كفى وليس فيه ما يفيد اشتراط الثانية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق العقاب بتركها وقد تقرر في الاصول ان ما وجب لغيره من الافعال الحسية يشترط وجوده لايجادها كالسعي والظاهرة نعم لايتلأ نواب العباد بدونها اه واقره الباقي وأيده بما في المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد من غسله لان الخطأ يتوجه الى خي آدم ولم يوجد منهم فعل اه فتاحص انه لا بد في اسقاط الفرض من الفعل وامال الثانية فشرط لتحصيل الثواب ولذا صح تفصيل الذمية زوجها المسلم مع ان الثانية شرطها الاسلام فيسقط الفرض عنا بفعلنا بدون نية وهو المتبادر من قول الحاتية اجزأه ذلك بقي قول المحيط لان الخطأ يتوجه الى خي آدم ظاهره انه لا يسقط بفعل الملك وبرد عليه قصة حنظلة غسيل الملائكة وقد يقال ان فعلهم ذلك كان بطريق النية تأمل وسأني تحقيقه في باب الشهيد هذا وقد صرح في احكام الصغار بان الصبي اذا غسل الميت جاز اه ومثله ما سذكركه عن البدائع من انه لو ماتت امرأة بين رجال ومعهم صبي غير مشتهى علموه الغسل يغسلها وبه علم ان البلوغ غير شرط **(قوله وفي الاختيار الح)** استفيد منه انه شرعة فدية وانه يسقط وان لم يكن الغاسل مكلفا ولذا لم يعد اولاد ابينا آدم عليه السلام غسله ط **(قوله فان في دارنا الح)** افاد بذكر التفصيل في المكان بعد انتفاء العلامة ان العلامة مقدمة وعند فقدها يعتبر المكان في الصحيح لانه يحصل به غلبة الظن كما في التهر عن البدائع وفيها ان علامة المسلمين اربعة الختان والحضاب ولبس السواد وحلق العانة اه قلت في زماننا لبس السواد لم يبق علامة للمسلمين **(قوله اعتبر الأكثر)** اى في الصلاة بقربة قوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحاية فان كان بالمسلمين علامة فلا اشكال في اجراء احكام المسلمين عليهم والا فلو المسلمون اكثر صلى عليهم وينوى بالدعاء المسلمين ولو الكفار اكثر ففي شرح مختصر الطحاوى للاستيجان لا يصلى عليهم لكن يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين اه قال ط وكيفية العلم بالاكثر ان يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم ويعد الموتى فيظهر الحال **(قوله واختلف في الصلاة عليهم)** فقيل لا يصلى لان ترك الصلاة على المسلم مشروع في الجملة كإبغاة وقطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على الكافر لانها غير مشروعة لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وقيل يصلى ويقصد المسلمين لانه ان تجز عن التعيين لا يعجز عن قصد كافي البدائع قال في الحاية فعلى هذا ينبغي ان يصلى عليهم في الحالة الثانية ايضا اى حالة ما اذا كان الكفار اكثر لانه حيث قصد المسلمين فقط لم يكن مصليا على الكفار والا لم تجز الصلاة عليهم في الحالة الاولى ايضا مع ان الاتفاق على الجواز فينبى الصلاة عليهم في الاحوال الثلاث كما قالت به الأئمة الثلاثة وهو اوجه قضاء لحق المسايين بلا ارتكاب منهي عنه اه ملخصا **(قوله ومحل دفنهم)** بالجرعظنا على الصلاة فيه خلاف ايضا **(قوله كدفن ذمية)** جعل الاول مشبها بهذا لانه لا رواية فيه عن الامام بل فيه اختلاف

وفي الاختيار الاصل فيه تفصيل الملائكة لا دم عليه السلام وقول الولد هذه سنة موتا \* (فروع) = ولم يدر اسم لم كافر ولا علاما فان في دارنا غسل وصلى عليه والا لا يختلط موتا بكفار ولا علامة اعتم الاكثر فاستوا وغسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل دفنهم كدفن ذمية حبلى من مسلم قولوا والا حوط دفنها على حدة ويعمل ظهرها الى القبلة

مشايخ قيس بن عباد عليه السلام أنه إذا حدث فيها الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صلاة افعال  
فقل بعضهم يفتي في منابرنا رحيب الجواب لولده بعضهم في منابرنا شركان لأن أولاد في حكم  
ببرهها مداه في سبها ونزل والله بن الأسقع يخذلها مقبرة على حدة ذل في إجابة وهذا  
أحوالنا الظاهر كما أفتى بعضهم أن المسئلة مصورة فيها إذا فتح فيه الروح والادفت في  
منابرنا شركان (قول له) لأن وجه الولد يظهرها) أي وأولاد مسلم تبعا لأبيه فيوجه إلى القبلة  
بهذه الصفة ط (قول له) المحرم (الح) أي يتم الميت الأعم من الذكر والأنثى وكذا قوله  
ولا جنبي أي لا شخص الأجنبي الصادق بذلك وإذا كان غير مسلم لا يخرج إلى الخرقه لأنه يجوز  
له من انصاف التيمم بخلاف الأجنبي إلا إذا كان الميت أمة لأنها كالرجل ثم اعلم أن هذا إذا  
لم يكن مع النساء رجل لا مسلم ولا كافر ولا صبوية صغيرة فلم يعهن كافر علمته الغسل لأن  
نظر الناس إلى المجلس اخت وان لم يوافق في الدين ولو معهن صبوية لم تبلغ حد الشهوة  
واختفت غسله علمته غسله لأن حكم المودة غير ثابت في حقها وكذا في المرأة تموت بين  
رجل مقيم امرأة فارة أو حتى غير مشتهى من سبلة في البدن (قول له) لو مرأها (المرايه  
هنا من بلغ حد الشهوة كما يعلم مما بعده (قول له) ولا فخره) أي من الضمائر والضماير قال  
في الفتح الصغير والصغيرة إذا لم يسافا حد الشهوة بغسلها الرجل والنساء وقدره في الأصل  
أن يكون قبل أن يتكلم اه (قول له) يتم لفقد ما (الح) إل في الفتح ولو لم يوجد ما فيم الميت  
وصلوا عليه ثم وجدوه غسلا وصلوا عليه نائيا عند أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة  
عليه ولو كفنوه وتي منه عضو لم يغسل فإنه يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الأصبع لا يغسل  
اه (قول له) وقيل لا) أي يغسل ولا يغسل عليه كما سلمت قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين  
الحى فإن الحى لو تم لفقد الماء وصلى ثم وجدته لا يعيد ثم رأيت في شرح التبية نقلا عن السروجي  
أن هذه الرواية موافقة للأدول اه وفيه اشعار بترجيحها لما قال (ثالثة) بدب الغسل  
من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب أو حائض أمداد الأولى كونه أقرب الناس إليه فإن لم  
يحسن الغسل فاعل الأمانة والورع ويأبى للغسل ولمن حضر إذا رأى ما يجب الميت سقره أن  
يستره ولا يحدث به لأنه غيبة وكذا إذا كان عيبا حادثا بالوت كسواد وجه ونحوه ما لم يكن  
مشهورا ببدعة فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وإن رأى من أمارات الخير كوشاة الوجه  
والتيمم ونحوه استحسب اظهاره أكثر الترحم عليه والحث على مثل غملة الحسن شرح التبية  
(قول له) يس (في الكفن (الح) أصل التكمين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مسنون  
بترتيب (قول له) أي لا رجل (قول له) أزار (الح) هو من القرن إلى القدم والقميص  
من أصل الخنق إلى التدمين بلاد خراس وكنين والثقافة تزيد على ما فوق القرن والقدم يلبف  
فيها الميت وتربط من الأعلى والأسفل أمداد والدخريش الشى الذى يغسل في قميص الحى  
ليسع لاهى (قول له) وكبره العمامة (الح) هى بالكسر ما يلب على الرأس قاموس قال  
وهى مثل الخلاف وأما ما يغسل على الحشبة من العمامة والزينة ببعض حتى فهو  
من المنكره لا خلاف فيقدم أنه يكره فيه كل ما كان لازمة اه (قول له) (الح) هو واحد  
صحيحين ذل الفهستى واستحسن على الصحيح العمامة بعمامة ويدب وباب ذنبه على

لأن وجه الولد يظهرها  
هنا من بلغ حد الشهوة  
نساء بغيره من كفن  
فلا يغسل بخرقه به ويوم  
الحى المشكى لو مرأها  
والا فخره بغيره من الرجال  
والنساء بهم انقدماء وصلى  
عليه ثم وجدوه غسلا  
وصلوا عليه قيل لا (يسن  
في الكفن له أزار وقيل  
والخفة وكبره العمامة)  
الميت (في الأسح) عتي  
واستحسنها المتأخرون  
للعامة والأشراف

مضام  
في الكفن

كورة من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كافي القمراشي وقيل هذا اذا كان من الاشراق  
وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة سفار وقيل لا يعمم بكل حال كافي المحيط والاصح انه كره العمامة  
بكل حال كافي الزاهدي اهـ (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في النهر عن غياث البيان  
ونقل قبله عن المجتبي الكراهة لكن قال في الحلية عن الذخيرة معزيا الى عصام انه الى خمسة  
ليس بمكروه ولا بأس به اهـ ثم قل ووجه بان ابن عمر كفن ابنه واقدا في خمسة اثواب قميص  
وعمامة وثلاث لفائف وأدار العمامة الى تحت حنكة رواه سعيد بن منصور اهـ قال في البحر  
بعد نقل الكراهة عن المجتبي واستثنى في روضة الزندوستي ما اذا أوصى بان يكفن في أربعة  
او خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا أوصى ان يكفن في ثوبين فانه يكفن في ثلاثة ولو أوصى ان  
يكفن بالف درهم كفن كفنا وسطا اهـ قات الظاهر ان الاستثناء الذي في الروضة منقطع  
اذا لو كره لم تنفذ وصيته كما تنفذ بالاقول تأمل (قوله ويحسن الكفن) بان يكفن بكفن مثله  
وهو ان ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة والميدين وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابوها كذا في المعراج  
فقول الحدادي وتكره المغالاة في الكفن يعني زيادة على كفن المثل نهر (قوله حديث الخ)  
وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدا فاحسن كفته وروى ابو داود عنه  
صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا وجع بين الحديثين بان المراد  
تجسيه بياضه ونظافته لا كونه ثمينا حلية وهو في معنى ما مر عن النهر (قوله ويتفخرون)  
المراد به الفرح والسرور حيث وافق السنة والزيارة وان كانت للروح لكن للروح نوع تعلق  
بالجسد (قوله ولها) اي ويسن في الكفن للمرأة (قوله اي قميص) اشار الى ترادفهما  
كما قال ابو قدح فرق بينهما بان شق الدرع الى الصدر والقميص الى الكتف فيستثنى (قوله  
وخار) بكسر الخاء ما تعطف به المرأة رأسها قال الشيخ اسمعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة اذرع  
بذراع الكرياس يرسل على وجهها ولا يلف كذا في الايضاح والعتابي اهـ (قوله وخرقة)  
والاولى ان تكون من التدين الى الفخذين نهر عن الحانية (قوله وكفاية) اي الاقتصار على  
الثوبين له كفن الكفاية لانه ادنى ما يلبس حال حياته وكفته كسوته بعد الوفاة فيعتبر بكسوته  
في الحياة ولهذا يجوز صلاته فبهما بلا كراهة معراج وحاربه ان كفن الكفاية هو ادنى ما يكفيه  
بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة ايضا او واجب الذي يظهر لي الثاني ولذا كره  
الاقول منه كما ذكره الشارح وقال في البحر قالوا ويكره ان يكفن في ثوب واحد حالة الاختيار لان  
في حالة حياته تجوز صلاته في ثوب واحد مع الكراهة وقالوا اذا كان بالمال قلة والورثة كثرة  
فكفن الكفاية الاولى وعلى القلب كفن السنة الاولى ومقتضاه انه لو كان عليه ثلاثة اثواب وليس  
له غيرها وعليه دين ان يباع منها واحد للدين لان الثالث ليس بواجب حتى ترك للورثة عند  
كثرهم والدين الاولى مع انهم صرحوا بان الحلاصة بأنه لا يباع شيء منها للدين كافي حالة الحياة  
اذا افلس ولذا ثلاثة اثواب هو لا بأسه لا ينزع عنه شيء لبيع اهـ ما في البحر وهو مأخوذ من الفتح  
وقال في الفتح ولا يبعد الجواب اهـ وذكر الجواب بعضهم بان يفرق بين الميت والحى بان عدم  
الاخذ من الحى لاحتياجه ولا كذلك الميت اهـ اقول انت خير بان الاشكال جاء من  
تصريحهم بعدم الفرق بين الحى والميت فاني يصح هذا الجواب نعم يصح على ما قاله السيد

ولا بأس بالزيادة على الثلاثة  
ويحسن الكفن لحديث  
حنوا أكفان الموتى  
فهم يتزاورون فيما بينهم  
ويتفخرون بحسن  
أكفانهم ظهيرية (ولها)  
درع اي قميص (وازارو)  
خار ولقافة وخرقة تربط  
بها ثيابها) وبعثها  
(وكفاية له ازار ولقافة)

في شرح السراجية من انه اذا كان الدين مستغفرا فالغرماء المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدر المنقى وهل للغرماء المنع من كفن مثل قولان والصحيح ثم اه وملكه في سكب الانهر لكن قل ايضا الا ترى انه لو كان للمدينون ثياب حسنة في حال حياته ويمكنه الاكتفاء بمادتها يسعها القرض ويقضى الدين ويشتري بالباقي ثوبا يلبسه فكذا في الميت المدينون كذا اختاره الحنفى في أدب القاضي اه ثم رأيت مثله في حاشية الرولى عن شرح السراجية المسمى ضوء السراج للكلابازى وحينئذ فلا اشكال والاحتمال وبه علم ان مامر عن الخلاصة خلاف الصحيح وقد يوفق بحمل ما في الخلاصة في الحلي على ما اذا لم يكف بمادون الثلاثة وفي الميت على ما اذا لم ينعمهم الغرماء قال في شرح قواعد المنظوم صحيح العلامة حيدر في شرحه على السراجية المسمى بالشكاة بأن لاورثة تكفينه بكفن اصل ما يتقدم الغرماء اه قلت والظاهر ان المراد بعدم المنع الرضا بذلك والافكف يسوغ لاورثة تقديم المسنون على الدين الواجب ثم ان هذا مؤيد لما تحتاه من ان كفن الكفاية واجب بمعنى انه لا يجوز أقل منه عند الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم **(قوله في الاصح)** وقيل قيس واللقافة زيل على في البحر وينبغي عدم التخصيص بالازار واللقافة لان كفن الكفاية معتبر بأدنى ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراهة كما عالج به في البدائع اه **(قوله ولها ثوبان)** لم ينعهما كالمهابة وقصرها في الفتح بالقميص واللقافة وعشهما في الكثرة بالازار واللقافة قال في البحر والظاهر كقدماء عدم التمييز بل اما قيس وازار وازاران والثاني اولى لان فيه زيادة فيستر الرأس والعنق **(قوله ويكره)** اي عند الاختيار **(قوله)** وأقله ما يلبس البدن (ظاهره انه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وان مادون ذلك بمقابلة المعدم وأنه لا يسقط به الفرض عن المكلفين وان كان ساترا للعورة مالم يلبس البدن لكن لا يخفى ان كفن الضرورة مالا يلبس اياه الا عند العجز فلا يناسب تقيده بشئ ولذا عبر المصنف بما يوجد نعم ما يلبس البدن هو كفن الفرض كما صرح به في شرح التنية فيسقط به الفرض عن المكلفين لا يقيد كونه عند الضرورة لانها تقدر بقدرها ولذا لما استشهد معصم بن عمير رضي الله عنه يوم اُحد ولم يكن عنده الا ثمرة اى كساء محفوظ فكان اذا غطى بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالآخر الا ان يقال ان مالا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة ايضا بل يجب ستر باقيه نحو حشيش كالآخر ولذا قال الزيلعي بعد سوجه حديث معصم وهذا دليل على ان ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشافعى اه تأمل **(قوله)** ويقص (أى الميت اى لباس القميص بعد تشييفه بخرقه كامر) **(قوله)** ويلف يساره ثم يمينه (الضمير ان للازار وأشار به الى ان كلا من الازار واللقافة يلف وحده لانهما يمكن في الستر **(قوله)** ليكون الايمن على الايسر) اعتبارا بحالة الحياة امداد **(قوله)** تحت اللقافة (الواضح تحت الازار) **(قوله)** ثم يفعل كامر) أى بأن توضع بعد لباس الدرع والخطار على الازار ويلف يساره الخ قال في الفتح ولم يذكر الخرقه وفي شرح الكثر فوق الا كفان كيلا تنتشر وعرضها ما بين ثدى المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدى الى الركبة كيلا ينتشر الكفن

في الاصح ( ولها ثوبان  
وخار ) ويكره اقل من  
ذلك ( وكفن التضرع  
لها ما يوحى ) وأقله ما  
البدن وعند الشافعى  
ما يستلزم العورة كالخلى  
( تلمس اللقافة ) اولا  
( ثم يمسط الازار عاليا  
ويقصص ويوضع على  
الازار ويلف يساره ثم  
يمينه ثم اللقافة كذلك )  
ليكون الايمن على الايسر  
( وحى تلبس الدرع ويجعل  
شعرها صغيرتين على  
صدرها فوقه ) اى  
الدرع ( والخطار فوقه )  
اى الشعر ( تحت اللقافة )  
ثم يفعل كامر ( يعتقد  
الكفن ان خيف انتشاره

عن الفخذين وقت المشي وفي التحفة تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق التدين  
 اه وقال في الجوهره وقول الحنبدى تربط الخرقه على التدين فوق الاكفان تحتل ان يراد به  
 تحت اللقافة وفوق الازار والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار تلبس القميص ثم الحمار  
 فوقه ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومفاد هذه العبارات الاختلاف في عزمها وفي محل  
 وضعها وفي زمانه تأمل **(قوله)** وخنى مشكل كامراً فيه اى فيكفن في خمسة اواب احتياطا  
 لانه على احتمال كونه ذكراً فالزيادة لا تنضر قال في التهر الا انه يحب الحرير والمعصر  
 والمزعر احتياطاً **(قوله)** والحرم كاللحال اى فيغطي رأسه وتطيب اكفانه خلافاً للشافعى  
 رحمه الله تعالى **(قوله)** والمراهق كالبالغ الذكر كالذكر والاى كالانثى ح قال في البدائع  
 لان المراهق في حياته يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذا يكفن فيما يكفن فيه **(قوله)**  
 ومن لم يراهق اى هذا لو ذكر قال في الزملى وادنى ما يكفن به الصبي الصغير نوب واحد  
 والصبي ثوبان اه وقال في البدائع وان كان صبياً لم يراهق فان كفن في خرقين ازار ورداء  
 فحسن وان كفن في ازار واحد جاز واما الصغيرة فلا بأس ان تكفن في ثوبين اه اقول في  
 قوله حسن اشارة الى انه لو كفن بكفن البالغ يكون احسن لما في الحلية عن الحانية والحلاصة  
 الطفل الذى لم يبلغ حد الشهوة الاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب  
 واحد جاز اه وفيه اشارة الى ان المراد بمن لم يراهق من لم يبلغ حد الشهوة **(قوله)** والسقط  
 ياف اى في خرقه لانه ليس له حرمة كاملة وكذا من ولد ميتاً بدائع **(قوله)** ولا يكفن اى  
 لا يراعى فيه سنة الكفن وهل التلى بمعنى التلى او بمعنى نقى اللزوم الظاهر الثانى فيلتأمل  
**(قوله)** كالعضو من الميت اى لو وجد طرف من اطراف انسان او نصفه مشقوقاً طويلاً او  
 عرضاً يلف في خرقه الا اذا كان معه الرأس فيكفن كما في البدائع قال وكذا الكافر لو له ذو  
 رحم محرم مسلم يغسله ويكفنه في خرقه لان التكفين على وجه السنة من باب الكراهة اه  
**(قوله)** منبوش طرى اى بان وجد منبوشاً بلا كفن **(قوله)** لم يتفسخ قيد به لانه لو تفسخ  
 يكفن في ثوب واحد كاصرح به بعده والظاهر انه بيان للمراد من قوله طرى كانه شهيد بالمقابلة  
 بقوله وان تفسخ **(قوله)** كالذى لم يدفن اى يكفن في ثلاثة اواب **(قوله)** مرة بعد اخرى اى  
 لو نبش ثانياً وثالثاً واكثر كفن كذلك مادام طرياً من اصل ماله عندنا ولو مديونا اذا قبض  
 الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واتحاح  
 الوصايا لانهم اجانب سكب الانهر **(قوله)** احد عشر المذكور منها متا خمسة الرجل والمرأة  
 والحنتى والمنبوش الطرى والمتفسخ وذكر في الشرح سنة المحرم والمراهق ذكر اواثى ومن لم  
 يراهق كذلك والسقط لكن علمت ان المراهقة لم ينص على حكمها وقد منا عن البدائع اثنين  
 آخرين وهما من ولد ميتا والكافر **(قوله)** ولا بأس اى اشار الى ان خلافه اولى وهو الياس  
 من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز ان يكفن الرجل من الكتان والصوف لكن الاولى  
 القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب الياس  
 اسمعيل **(قوله)** ببرود جمع برود بالضم من برود العصب مغرب ثم قال والعصب من برود  
 العين لانه يعصب غزاله ثم يصبغ ثم يحال وفيه واما البردة بالهاء فكساء مرابع اسود صغير **(قوله)**

وخنى مشكل كامراً  
 فيه اى الكفن والمحرم  
 كاللحال والمراهق كالبالغ  
 ومن لم يراهق ان كفن في  
 واحد جاز والسقط يلف  
 ولا يكفن كالعضو من الميت  
 (و) آدمى (منبوش طرى)  
 لم يتفسخ (يكفن)  
 كالذى لم يدفن مرة بعد  
 اخرى (وان تفسخ كفن  
 في ثوب واحد) والى ها  
 صار المكفون احد عشر  
 والثانى عشر الشهيد  
 ذكرها في المجتبى (ولا بأس  
 في الكفن ببرود وكتان

وفي النساء) على تقدير مضاف أي وفي كفن النساء واحترز عن الرجال لأنه يكره لهم ذلك (قوله  
 واحبه البياض) والحديد والغسيل فيه سوء انهر (قوله او ما كان يصلي فيه) مراد عن ابن  
 المبارك ط (قوله من الامال) اما من الامال فكيفته في ماله يقدم على الدين والوصية والارث  
 الى قدر السنة ما يتعاقبه حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني بحر وزباني  
 وقدمنا ان لاغرماء مع المودة من تكفيتها بتزاد على كفن الكفاية (قوله على من يحب عليه  
 نفقته) وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله  
 فعلى قدر ميراثهم) لما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فانها على قدر الميراث فلوله أخ لام  
 واخ شقيق فعلى الاول السدس والباقي على الشقيق \* اقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة  
 انه لو كان له ابن وبنت كان عليهما سوية كالتنفقة اذا لا يعتبر الميراث في النفقة الواجبة على  
 الفرع لادله ولذا لو كان له ابن مسلم وابن كافر فهي عليهما ومقتضاها ايضا انه لو كان للبيت  
 اب وابن كفنه الابن دون الاب كافي النفقة على التفاضيل الآتية في بابها ان شاء الله تعالى  
 (تأنيده) لو كفته الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بحسنة فلا رجوع له ان افق  
 بلا اذن القاضي حاروي الزاهدى واستنبط منه سطر الرمي انه لو كفن الزوجة غير زوجها بلا  
 اذنه ولا اذن القاضي فهو متبرع (قوله واختلف في الزوج) أي في وجوب كفن زوجته  
 عليه (قوله عند الثاني) أي ابى يوسف واما عند محمد فلا يلزمه لانقطاع الزوجة بالموت وفي  
 البحر عن النجاشي انه لا رواية عن ابى حنيفة لكن ذكر في شرح المية عن شرح السراجية  
 لمصنفها ان قول ابى حنيفة كقول ابى يوسف ففي الحائلة والحالصة والظهيرية انه يلزمه كنفها وان  
 العبارات في تحرير قول ابى يوسف في الحائلة والحالصة والظهيرية انه يلزمه كنفها وان  
 تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والتجسس والواقعات وشرح الجميع لمصنفه اذا لم يكن  
 لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح الجميع لمصنفه اذا ماتت والامال لها فعلى  
 الزوج المؤسر اه ومثله في الاحكام عن المبني بزيادة وعليه الفتوى ومقتضاها انه لو معسرا  
 لا يلزمه اتفاقا وفي الاحكام ايضا عن العيون كنفها في مالها ان كان ولا فعلى الزوج ولو معسرا  
 ففي بيت المال اه والذي اختاره في البحر لزومه عليه مؤسرا ولو لاها مال او لا لانه ككسوتها  
 وهي واجبة عليه مطلقا قال وصححه في نفقات الاولوالجدة اه قات وعبارتها اذا ماتت  
 المرأة والامال لها قال ابو يوسف يحجر الزوج على كنفها والاصل فيه ان من يحجر على نفقته في  
 حياته يحجر عليها بعدموته وقال محمد لا يحجر الزوج والصحيح الاول اه فإتمل (تأنيده)  
 قال في الحلية ينبغي ان يكون محل الخلاف ما لا يقع به مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من  
 تشوؤها او سفرها ونحو ذلك اه وهو وجه لانه اذا اعتبر لزوم الكفن لزوم النفقة سقط  
 بما يسقطها ثم اعلم ان الواجب عليه تكفيها وتجهيزها الشرعيان من كفن السنة او الكفاية  
 وخطوط واجرة غسل وحمل ودفن دون ما يتدفع في زمانها من مهدين وقراء مدين وطهارة ائنة  
 ايام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضا بقية المورثة البالغين يضمه في ماله (قوله فلا يمكن  
 بيت المال معمورا) أي بان لا يكن فيه شيء او منتظما أي مستقما بان كان عامرا ولا يصرف  
 مصارفه ط (قوله فعلى المسلمين) أي العالمين به وهو فرض كفاية بأنهم بتركه جميع من علم به ط

وفي النساء بحر ومزغفر  
 ومعسر (جوازها بكل  
 الشوز ايسه حال الحياة  
 واحبه البياض او ما كان  
 يصلي فيه) وكفن من الامال  
 له على من يحب عليه نفقته  
 فان تودوا فعلى قدر  
 ميراثهم (واختلف في  
 الزوج والفتوى على  
 وجوب كنفها عليه) عند  
 الثاني (ان تركت مالا)  
 خاصة ورجعه في البحر انه  
 الظاهر لانه ككسوتها  
 (وان لا يمكن ثمة من يجب  
 عليه نفقته ففي بيت المال  
 فان لا يمكن بيت المال  
 معمورا او منتظما (فعلى  
 المسلمين تكفيته)

مطلب

في كفن الزوجة على الزوج





عند قول المصنف وان دُفِنَ بالصلوة هذا وذكر في البحر هناك ان الصلاة عليه اذا دُفِنَ بلا غسل رواية ابن سبابة عن محمد بن وهب صحح في غاية البيان معزيا الى القدوري وصاحب التحفة انه لا يصل على قبره لانها بلا غسل غير مشروعة برملي ويأتى تمام الكلام عليه **(قوله)** وان صلى عليه أولا اي تمتدكروا انه دُفِنَ بلا غسل **(قوله)** استحسانا لان تلك الصلاة لم يقمها لترك الطهارة مع الامكان والآزال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهره **(قوله)** وفي القبة الخ ) مثله في المفتاح والمحتمل معزيا الى التجريد اسمعيل لكن في التارخاية سئل قاضيخان عن طهارة مكان الميت هل تشترط لجوار الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجنازة لاشك انه يجوز والا فلا رواية لهذا وينبغي الجواز وهكذا اجاب القاضي بدر الدين اه وفي ط عن امانة اذا تحبس الكفن بخساسة الميت لا يضر دفعه للحرج بخلاف الكفن المتجسس ابتداء اه وكذا لو تحبس بدنه بما خرج منه ان كان قبل ان يكفن غسل وبعدة لا كقيدمناه في الغسل فيقيد ما في القبة غير النجاسة الخارجة من الميت **(قوله)** اعيدت ) لانه لاحقة لها بدون الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم بخ **(قوله)** وبكسها ) اي لاتعاد لصحة صلاة الامام وان لم تصح صلاة من خلفه **(قوله)** كالوأم أمراة اي أمت رجلا فان صلاتها تصح وان ابصر الاقتداء بها **(قوله)** ولو أمأة ) ساقط من بعض النسخ **(قوله)** اسقوط فرضها بواحد ) اي يشخص واحد رجلا كان أو أمراة فهو تعاليل لمثله العكس ومثله المرأة قال في البحر والحلية وبهذا تبين انه لا تجب صلاة الجماعة فيها اه ومثله في البدائع **(قوله)** وبقي من الشروط بلوغ الامام ) الاولى ذكر ذلك بعد تمام الشروط لان شرط سابع زائد على السنة فافهم وانما امر بالتأمل لانه مذکور بمخالفات لا قال الامام الاستروشن في كتاب احكام الصغار الصبي اذا غسل الميت جاز واذا أم في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن يشكل برد السلام اذا سلم على قوم فرد صلى جواب السلام انه اقوال حاصلة انها لا تسقط عن البالغين بفعله لان صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلااته وان صححت لنفسه لا تقع فرضا لانه ليس من اهله وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف المرأة لو وصلت اماما او وحدها كامر لكن يشكل على ذلك مسألة السلام وكذا جواز تفسيه للميت مع انه فرض ايضا وقدمنا عن التحرير قريبا استحكال سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه انه لم يرد وان ظاهرا اصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كرد السلام ونقل بعده عن السراجية انه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثاني على ان البلوغ شرط لكونه اماما فلا ينافي السقوط بفعله كافي التفصيل ورد السلام وكونه ليس من اهل اداء الفرض لا ينافي ذلك كحقيقته في باب الامامة عند قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة فراجع **(قوله)** حضوره ) اي كنهه او اكثره كالصنف مع الرأس كامر **(قوله)** ووضعه ) اي على الارض او على الايدي قريبا منها **(قوله)** وكونه هو او اكثره امام الصلي ) التاسع ذكر قوله هو او اكثره بعد قوله حضوره لانه احتراز عن كونه خالصا مع انه يوجب اشتراط محاذاته للميت او اكثره وليس كذلك فقد ذكر الفهستاني عن النتيجة ان ركبتها القيام ومحاذاته الى جزء من اجزاء الميت

وان صلى عليه او لا استحسانا وفي القبة الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر الموءنة بشرط في حق الميت والامام جميعا فلو أم بلا طهارة والقوم بها اعيدت ومكسها لا كولو أم امرأة ولو أمأة اسقوط فرضها بواحد وفي من الشروط بلوغ الامام تأمل وشروطها ايضا حضوره (وضعه) وكونه هو أو أكثره (امام الصلي) وكونه للقبلة

مقابل

هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي

اه لكن فيه نظر بل الاقرب كون المحاذاة شرطاً فيزاد على السبعة انه كدورة ثم هذا ظاهر اذا  
كان الميت واحداً والافيجادى واحداً منهم بدليل ماسياتى من التحجير في وضعهم صفاً طولاً  
او عرضاً تأمل ثم رأيت في ط ثم قال انه هذا ظاهر في الامام لان صف المؤمنين قد يخرج عن  
المحاذاة **(قوله فلا تصح)** بيان لتحيزات الشروط الثلاثة الاخيرة على الملب والبشر المرتب  
**(قوله على نحو دابة)** اى كجمول على ايدى الناس فلا يجوز في اختيار الامم عند امداد  
عن الزبلى وهذا لوحات على الايدى ابتداء اما سبق ببعض التكميرات فانه يأتى بعد سلام  
الامام بما فاته وان رفعت على الايدى قبل ان توضع على الاكتاف كما سيأتى **(قوله لانه كالامام)**  
من وجه (لاشترط هذه الشروط وعدم تحتها بفقدائها او فقد بعضها) **(قوله لمصحتها على)**  
الصبي (اى والمرأة وهذا علة لقوله دون وجه اذ لو كان اماماً من كل وجه لما حلت على الصبي  
ونحوه **(قوله على التجاشي)** بتشديد الياء وتخفيفها افصح وتكسر نونها او هو افصح ملك  
الحبشة اسمه اخمة قاموس وذكر في المغرب انه يخفف الياء سماعاً من الثقات وان تشديد  
الجيم فيه خطأ وان السين في اخمة تصحيف **(قوله لغوية)** اى المراد بها مجرد الدعاء وهو  
بعيد **(قوله او خصوصية)** اوله رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضرته  
فكنون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام وبحضرته دون المأمومين وهذا غير ماع من  
الافتداء فتح واستدل لهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه فارجع اليه من حلة ذلك انه توفي  
خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من أنزههم عليه القراء ولم ينقل عنه انه صلى عليهم مع  
حرصه على ذلك حتى قال لاموتن احدمنكم الاذ تموتن به فان صلاتى عليه رحمة له **(قوله)**  
وصحت لو وضعوا الخ) كذا في البدائع وفسره في شرح المنية معزياً للتاريخية بان وضعوا رأسه  
ثم ابلى يسار الامام اه فاد ان السنة وضع رأسه مما بلى يمين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا  
علل في البدائع للساعة بقوله لتغيرهم السنة المتواترة وبواقفه قول الحاوى القدسي يوضع  
رأسه مما بلى يمين المستقبل فافى حاشية الرحى من خلاف هذا فيه نظر فراجع **(قوله شيان)**  
واماماً في القهستاني عن التحفة من زيادة المحاذاة الى جزء من الميت فالتى يظهر كونه شرطاً  
لاركانها قديمته **(قوله فلذا الخ)** اى لكونها ركناً لا شرطاً لانه لو نواها لاخرى ايضا  
يصير مكبراً ثلاثاً وانه لا يجوز بحر عن المحيط **(قوله فتم تجز قاعدة)** اى ولا راء كما **(قوله بلا)**  
عذر) فلو تعذر النزول لطعن او مطر جائز راء كما ولو كان الولي مريضاً فضلى قاعدة والناس  
قياماً اجزأهم عنده وقال محمد تجزى الامام فقط حلية **(قوله التمجيد والثناء)** كذا في البحر  
عن المحيط ومقتضى قول الشارح ثلاثة ان الثناء غير التمجيد مع انه فيما يأتى فسر الثناء بقوله  
سبحانك اللهم وبمحمدك فعلى ان المراد بهما واحد على ما يأتى بيانه فكان عليه ان يذكر الثالث الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله وما فهمه الكمال)** تبعه شارحاً المنية الى هان الخلى وابن امير  
حاج **(قوله من ان الدعاء ركن)** قال اقواهم ان حقيقته والمقصود منها الدعاء **(قوله والتكبير)**  
الاولى شرط) قال لانها تكبير الاحرام **(قوله رده في البحر)** بتصريحهم بخلافه) اما الاول  
ففي المحيط ان الدعاء سنة وقواهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء بدل عليه واما الثاني  
فامر من انه لم يجز بناء اخرى عليها وقولهم ان التكبيرات الاربعة ثمة مقام اربع ركعات

هـ قلت ما نقله عن احتياط من ان الماء سنة قل في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم بان صلاة الخنائة هي الماء لميت اذ هو المنقود منها اهـ واما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسفاً غير داه فقد قل في شرح التبية ان الامام يتحمله عنه اى فلا يتأني في ركبته كما يتحمل عنه القراءة وهي ركن ايضاً اهـ لكن تحمل القراءة في حالة الاقضاء اما بعد الفراغ فيأتي المسبوق بها وقد يقل يتحمل الامام الماء عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام فيه اذا خيف رفع الخنائة وأتى بالتكبيرات نسفاً تأمل \* اقول وتقدم في باب شروط الصلاة ان المصلي يتولى مع الصلاة لله تعالى الدعاء للميت وعاله الشارح هناك بانه الواجب عليه وتقدم هناك عن الزبيني والبحر والنهر في هذا مؤيداً اختياره المحقق والله الموفق واما عدم جواز البناء اخرى عليها فليكونها قديمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه ان تكون ركعة من كل وجه دلالات انها تحريرية يدخل بها في الصلاة ولذا خفت برفع الادي فهي شرط من وجه ركن من وجه قد بذر **(قوله)** وهي فرض على كل مسلم مات (لفظ على بمعنى الامم تعاليمية مثل والتكبير والله على ما هداكم او متعلق بمحذوف خبر بان للضمير المبتدأ او متعلق به لانه عند الصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض اى مفترض على المكاتبين ولو اسقط الشارح لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم تصريح المصنف به وللا بوجه تعلق الخبر به فيفسد المعنى قد بذر **(قوله)** خلا برمة الجبر على ان خلا حرف استثناء **(قوله)** بغاة عم قومهم مسمون خرجوا عن طاعة الامام بغير حق **(قوله)** فلا يفسلوا الخ في نسخة فلا يفسلون وهي اصوب وانما يفسلوا ولم يصل عليهم اهانة لهم وزجرا لغيرهم عن فعلهم وصرح بنفى غسائهم لانه قيل يفسلون ولا يصل عليهم للفرق بينهم وبين الشهيد كما ذكره الزباني وغيره وهذا القليل رواية وفيه اشارة الى ضعفها لكن مشى عليها في الدرر والوقية وفي التارخانية وعليه الفتوى **(قوله)** ولو بعد الخ قال الزباني واما اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم فانهم يفسلون ويصل عليهم وهذا تفصيل حسن اخذ به كبار المشايخ لان قتل قطع الطريق في هذه الحالة قد اوقدس ومن قتل بذلك يفسل ويصل عليه وقيل المأخوذ في هذه الحالة للسياسة او لكسر شوكتهم فيقول من رتبته يعود نفعه الى العامة اهـ وقوله اوقدس اى ان كان ثم ما يسقط الحد كقتله على مجرم ونحوه مما ذكر في بابها وقد علم من هذا التفصيل انه لو مات احدهم حنث الله قبل الاخذ او بعد يصل عليه كما بحثه في الحلية وقل ولم اورد صريحاً قلت وفي الاحكام عن ابى الليث ولو قتلوا في غير الحرب او ماتوا يصل عليهم اهـ وهو صريح في المطلوب **(قوله)** وكذا اهل عصية يضم فسكران وفي نسخة عصية وفي نهاية ابن الاثير العصية والعصاة الحماة والمدافعة والمعصية من يعين قومه على الكفر والادى غضب امته ومنه الحديث ليس منا من دعا الى عصية او قاتل عصية قل في شرح درر البحار وفي الوائيل وجعل مشايخنا التقوا في العصية في حكم اهل البني على هذا التفصيل وفي المعنى جعل الدرر والوازي والامام لا يزي ٣ كالتبني وكذا الواقفون لا يظنون اليهم ان اصحابهم مجرم او غير وماتوا في تلك الحالة ولو ماتوا بعد تفرقهم يصل

(وهي فرض على كل مسلم مات خلا برمة بغاة وقضاض خبير في الايام والايدي عناية) (اذقوا في الحرب) ولو بعد صلى عليهم لانه حد او قدس (وكذا) هل عصية

٣ قوله الدرر والوازي والامام لا يزي نسبة الى مجازي احداها اخباري والاخرى بنسابة او السعود عن طبقات عبد القادر اهـ منه

عليهم اه قال ط ومثلهم سعد وحراء بنصر وقبس وبين بعض البلاد اه قول والظاهر ان هذا حيث كان النبي من الغريتين فلو بقي احدهما على الآخر وقصد الآخر لادافعه عن نفسه بالقدرة الممكنة يكون المدافع شهيدا وفي شرح مثلا مسكين ما يقوده ترجمته ( قوله ومكابر في مصر ليليا بسلاح ) كذا في الدرر والبحر وغيرها والمكابر باب الموحدة استعاب اسمعيل والمراد به من يقف في شال من المصر يتعرض لمعصوه والظاهر ان هذا مبنى على قول ابي يوسف من انه يكون قطع طريق اذا كان في المصر ليليا مطلقا او لم يسلح عليه والقوى كما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى فيعطى احكام قاطع الطريق في غير المصر من انه اذا ظهر عليه قبل اخذسي وقيل انه يجلس حتى يتوب وان اخذ مالا فبع من خلاف وان قتل معصوما قتل حدا على ما سيأتي تفصيله في محله فحيث كان حده القتل لا يصلي عليه وبما قررناه يظهر ان قوله بسلاح غير قيد لانه اذا وقف في المصر ليليا لافرق بين كونه قاتلا بسلاح او غير مكبر او عصاه الله اعلم ( قوله خنق غير مرة ) هو مفاد صبغة المبالغة وقيد المصنف في باب البغاة بما اذا كان ذاك في المصر وبخبرته مع الفرح ومن تكرر الخنق بكسر التون منه في المصر اى خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة اسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يذفع شره بالقتل والابان خنق مرة لانه كالقتل بالقتل وقبه القود عند غير ابي حنيفة اه اى واماعنده ففيه البينة على ماقتله كالقتل بالقتل وظاهر قوله بان خنق مرة ان التكرار يحصل بمرتين ( قوله فحكمهم كالبغاة ) كذا في البحر والزواي اى حكم اهل عصية ومكابر وخنق حكم البغاة في انهم لا يفسلون ولا يصلي عليهم واماما في الدرر من قوله وان غسلوا اى البغاة والقتاع ومكابر فنه مبنى على الرواية الاخرى وقدمنا ترجمتها ( قوله بهنق ) لانه فاسق غير ساعد في الارض بالفساد وان كان باغيا على نفسه كسائر فساق المسابين زملي ( قوله ورجع الكمال قول الثاني ا ) اى قول ابي يوسف انه يغسل ولا يصلي عليه اسمعيل عن خزانة الفتاوى وفي التهستاني والكفاية وغيرها عن الامام السعدي الاصح عندي انه لا يصلي عليه لانه لا توبة له قل في البحر فقد اختلف التصحيح لكن تأيد الثاني بالحديث اه اقول قد يقال لادلالة الحديث على ذلك لانه ليس فيه سوى انه عليه الصلاة والسلام لم يصلي عليه فالظاهر انه امتنع زجرا لغيره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون ولا يلزم من ذلك عدم صلاة احد عليه من الصحابة اذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره قال تعالى ان صلاتك سكن لهم ثم مرأت في شرح التنية بحث كذلك وايضا فالتمثيل بانه لا توبة له مشكل على قواعد اهل السنة والجماعة لاختلاف التصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر مقبولة قطعا وهو اعظم وزرا وامل المراد ما اذا تاب حالة اليأس كما اذا فعل بنفسه ما لا يعش معه عادة كجرح مزرهق في ساعته والقاء في بحر او نار فتاب اما لو جرح نفسه وفي حيا ايما مثلا ثم تاب ومات فيابني الجزء بقول توبته ولو كان مستحجلا لذلك الفعل اذ التوبة من الكفر حينئذ مقبولة فضلا عن المعصية بل تقدم الخلاف في قبول توبة العاصي حالة اليأس ثم اعلم ان هذا كله ليس قتل نفسه عمدا اما لو كان خطأ فانه يصلي عليه لا خوف بكسر ح به في الكفاية وغيره وسيأتي عنده مع الشبهة ( قوله لا يصلي على قتل احد ابويه ) الظاهر ان

و ( مكابر في مصر ليليا بسلاح وخنق ) خنق غير مرة فحكمهم كالبغاة ( من قتل نفسه ) ولو ( عمدا يغسل ويصلي عليه ) به يفتى وان كان اعظم وزرا من قتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما في حديثه انه عليه السلام اثنى برجل قتل نفسه فلم يصلي عليه ( لا ) يصلي على ( قتل احد ابويه ) اهانة له

المراد أنه لا يصلى عليه إذا قتله الامم قصاصا اما لومات حنن الله يصلى عليه كما في البغاة  
ونحوهم ولم أره صريحا فليراجع ( قوله ) والحقة في النهر بالغاة ) اى فلا يعد خامسا هكذا  
فهتم ثم رأيت في ط لكن فيه ان عبارة النهر هكذا والعصية كالبلغاة ومن هذا النوع  
الحنافى وقتل احد ابويه اه وعليه فيكون المستثنى اقل من اربعة تأمل ( قوله ) وقال  
ائمة بلخ في كلها ) وهو قول الائمة الثلاثة ورواية عن ابى حنيفة كما في شرح درر البحار  
والاول ظاهر الرواية كما في البحر وفي حاشيته للرملى ربما يستفاد منه ان الحنفى اذا اقتدى  
بالشافعى فلاولى متابعته في الرفع ولم أره اه اقول ولم يقل يجب لان المتابعة انما تجب في  
الواجب او الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعى وما في شرح الكيدانية للقهستاني  
من انه لا يجوز المتابعة في رفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجسادة فيه نظر  
اذ ليس ذلك مما لا يوسع الاجتهاد فيه بالنظر الى الرفع في تكبيرات الجسادة لما علمت من انه  
قال به البلخيون من اثنتا وقد اوتخنا المقام في آخر واجبات الصلاة وقدمنا ايضا شيا منه  
في صلاة العبدن ( قوله ) وهو سبحانهك اللهم ومحمدك ) كذا فسره التاء في شرح درر  
البحار وغيره وقال في الغاية انه مراد صاحب الهداية لانه المعهود من التناء وذكر في النهر  
ان هذا رواية الحسن عن الامام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية انه بحمد الله اه اقول  
مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة اى صيغة من صيغ الحمد فيشم التاء المذكور لاشتقاله  
على الحمد ( قوله ) كما في التشهد اى المراد الصلاة الابراهيمية التى يأتى بها المصلى في قعدة  
التشهد ( قوله ) لان تقديمها اى تقديم الصلاة على الدعاء سنة كما ان تقديم التاء عليها سنة  
ايضا ( قوله ) ويدعو الخ ) اى لنفسه وللبيت وللمسلمين لكي يغفر له فيستجاب دعاءه وفي حق  
غيره ولان من سنة الدعاء ان يبدأ بنفسه قال تعالى اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا  
جوهرة ثم أفاد ان من لم يحسن الدعاء بالمأثور يقول اللهم اغفر لنا ولوالدينا وله وللمؤمنين  
والمؤمنات ( قوله ) والمأثور اولى ) ومن المأثور اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا  
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا اللهم من احبته منا فاجه على الاسلام ومن توفيته منا  
فتوفه على الايمان اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله  
بالماء والتلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابده دارا خيرا من  
داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجه وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب  
النار منح وتم ادعية اخر فانظرها في الفتح والامداد وشروح النية \* ( تنبيه ) \* المراد  
الاستيعاب فلعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافى قوله وصغيرنا قوله الآتى ولا يستغفر لصبي  
اى لا يقول اغفر له أفاده القهستاني والمراد بالابدال في الاهل والزوجة ابدال الاوصاف  
للابوات لقوله تعالى الحقنا بهم ذريةهم وحر الطيراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا  
افضل من الجوارعين وفيمن لازوجة على تقدير عدله ان لو كانت ولانه مسح الحبر بان المرأة  
لاخر ازواجها اى اذامات وهى في عصمتها وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة  
منار بما يكون لها زوجان في الدنيا قسوت ويموتان ويدخلان الجنة لاهما هي قال  
لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا وتماه في نخعة ابن حجر ( قوله ) وقدم فيه الاسلام )

والحقه في النهر بالغاة (وهى  
اربع تكبيرات) كل تكبيرة  
قائمة مقام ركعة ( يرفع  
يديه في الاولى فقط ) وقال  
ائمة بلخ في كلها ) ويبنى  
بعده ) هو سبحانهك اللهم  
وتحمدك ( ويصلى على  
التي صلى الله عليه وسلم )  
كما في التشهد ( بعد الثانية )  
لان تقديمها سنة الدعاء  
( ويدعو بعد الثالثة ) ما مور  
الآخرة والمأثور اولى  
وقدم فيه الاسلام مع انه  
الايمان لانه منى عن  
الانقياد فكانه دعاء في حال  
الحياة بالايان والاشهاد  
واما في حال الوفاة فلا يقيد  
وهو العمل غير موحود

اي في الدماء المأثور كما مر اعلم ان الاسلام على وجهين شرعى وهو بمعنى الايمان والنعوى وهو بمعنى الاستسلام والالتقياد كما في شرح العمدة للنسفي فقول الشارح مع انه الايمان فاعلم ان المعنى الشرعى للاسلام وقوله لانه منبى ناظر الى المعنى اللغوى له وقوله فكأنه دماء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعى وقوله والالتقياد اى الذى هو معنى الاسلام اللغوى اه ح وما ذكره الشارح مأخوذ من صدر الشريعة والحاصل ان الاسلام خص بخالة الحياة لانه المناسب لها بمعنى الشرعى وهو الايمان اى التصديق القابى والنعوى وهو الالتقياد بالأعمال الظاهرة وخص بالايمان بخالة الموت لانه المناسب لها اذ لا ينبى عن العمل بل عن التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سواء **(قوله)** هو ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم آتنا في الدنيا حسنة الخ وقيل ربنا لاترغ قلوبنا الخ وقيل بخير بين السكوت والدماء بخر **(قوله)** ناوالبت مع القوة كذا في الفتوح وقال الزبائى ينوى بهما كما وصفنا في صفة الصلاة وينوى الميت كما ينوى الامام اه وظاهره انه ينوى الملائكة الحفظة ايضا ثم رأيت صريحا في شرح درر البحار وذكر في الحائية والظهيرية والجوهرية انه لا ينوى الميت قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام حتى ينوى به اذ ليس اهل الله اه واقره في النهر لكن قال الحطير الرملى انه غير مسلم وسيأتى ما ورد في اهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وتعليه صلى الله عليه وسلم السلام على الموتى اه **(قوله)** لكن في البدائع الخ فديقال ان الزبائى لم يرد دخول التسليم في الكلية المذكورة والذى في البدائع ولا يخبر بما قرأ عقب كل تكبيرة لانه ذكر الواسنة فيه الخاففة وهل يرتفع صوته بالتسليم لم يتعرض له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة له لان التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اه **(قوله)** وعين الشافعى الفاتحة وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة فجهر بالفاتحة وقال عمدا فعلت ليعلم انها سنة ومذهبنا قول عمر وابنه وعلى وابي هريرة وبه قال مالك كما في شرح التنية **(قوله)** بنية الدعاء والظاهر انها حينئذ تقوم مقام التناء على ظاهر الرواية من انه يسن بعد الاولى التجميد **(قوله)** وتكره بنية القراءة في البحر عن التجسس والمحيط لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الوالوجية والتاريخانية وظاهره ان الكراهة تحريمية وقول القنية لو قرأ فيها الفاتحة جاز اى لو قرأها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره او أراد بالجواز الصحة على ان كلام القنية لا يعمل به اذا عارضه غيره فقول الشرنبلالى في رسالته انه نص على جواز قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول مثلا على القارئى ايضا يستحب قراءتها بنية الدعاء خروجاً من خلاف الامام الشافعى فيه نظر ايضا لانها لا تصح عنده الابنية القرآن وليس له ان يقرأها بنية القراءة ويرتكب مكروه مذهب ليراعى مذهب غيره كما مر تقريره اول الكتاب **(قوله)** افضل صفوفها آخرها الخ كذا في القنية وبحث فيه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وبان اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول فديقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المعلقة لانها المتبادرة لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه ابو داود وقال حديث حسن والحاكم وقال صحيح على

ويسلم ( بلا دعاء ) بعد  
الرابعة ) تسليمتين ناويا  
الميت مع القوة ويسر  
الكل الا التكبير زبائى  
وغیره لكن في البدائع  
العمل في زماننا على الجهر  
بالتسليم وفي جواهر  
الفتاوى يجهر بواحدة  
( ولا قراءة ولا تشهد فيه )  
وعين الشافعى الفاتحة  
في الاولى وعندنا تجوز  
بنية الدعاء وتكره بنية  
القراءة لعدم ثبوتها فيها  
عنه عليه السلام وافضل  
صفوفها آخرها اظهارا  
للتواضع ( ولو كبر امامه  
خسما لم يبيع )

شرط مسلم واهذا قال في المحيط ويستحب ان يصف ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الاول افضل في الجائزة ايضا لكان الافضل جماعهم صفا واحدا ولكره قيام الواحد وحده كما كره في غيرها هذا ماظهره ( **قوله** لانه منسوخ ) لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك الا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله ح عن الامداد وفي الزيلعي انه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر اربع تكبيرات وثبت عليها الى ان توفي فنسخت ما قبلها ط ( **قوله** فيمكنك المؤتم الخ ) لما كان قوله لم يتبع صادقا بالقطع وبالاتظار أردفه ببيان المراد منه ط ( **قوله** به يفتي ) روجه في فتح القدير بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس خطأ مطلقا انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بحر وروى عن الامام انه يسلم للحال ولا ينتظر تحقيقا للمخالفة ط ( **قوله** هذا ) اي عدم المتابعة ط ( **قوله** وينوي الافتتاح الخ ) لجواز ان تكبيرة الامام للافتتاح الآن وخطأ المبلغ نقل ذلك في البحر عن شرح الجمع الملكي بصيغة قالوا ونقله في باب صلاة العيد بصيغة قبل وكلا الصيغتين مشعر بالضعف كيف وهو لادوجه له يظهر لانه ان كان المراد انه ينوي الافتتاح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزمن ان يأتي بعدها بثلاث تكبيرات اخر لان نية الافتتاح لتصحيح صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها الا بثلاث بعدها لانها اركان والا كانت نيته لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد جميع التكبيرات فمن أين يعلم ان المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوي الافتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ انما ظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت قبلها يلزم عليه ان ينوي الافتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وانه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات ايضا والا لم يكن لهذه النية فائدة وانه في غير صلاة الجائزة تأتي تكبيرة اخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال في تكبيرات العيد كما أشرنا اليه في بابها ولمن تعرض لشيء من ذلك ثم ظهر انه يمكن ان يحجب باختيار الشق الاول وان فائدته انه اذا زاد خامسة مثلا احتمل ان تكون التحريم وانه سيكبر بعدها ثلاثا اخرى وهكذا في السادسة والسابعة فاذاسلم احتمل ان اربعا قبل السلام هي الفرائض الاصلية وان ما قبلها زائدة غلطا واحتمل ان اربعا من الابتداء هي الفرائض الاصلية وما بعدها زائدة غلطا فاذا نوى تكبيرة الافتتاح فيما زاد على الاربعة الاول قد ينقعه ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله اعلم ( **قوله** ولا يستغفر فيها لصي ) اي في صلاة الجائزة ( **قوله** ومجنون ومعتوه ) هذا في الاصل فان الجنون والعتة الطارئين بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السالفة كما في شرح التبية ( **قوله** بعد دعاء البالغين ) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب العلامة نوح على نسخة بعد انها مخالفة لما في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصي ولهذا قال بعضهم انها تصحيف من بدل اه وقال الشيخ اسمعيل بعد كلام والحاصل ان مقتضى متون المذهب والفتاوى وصريح غرر الاذكار الاقتصار في العطف على اللهم اجعله لنا فرطا الخ اه قات وحاصله انه لا يأتي بشيء من دعاء البالغين اصلا بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لفاسيخان ماهو

لانه منسوخ ( فيمكنك المؤتم حتى يسلم معه اذاسلم ) به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العيد ( ولا يستغفر فيها لصي ومجنون ) ومعتوه لعدم تكليفهم ( بل يقول بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا ) بشتحتين



كالصريح في ذلك فراجعوه وبه علم ان ما في شرح المنية من انه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن توفيقه منا فتوقفه على الايمان مبنى على نسخة بعد من الدرر فقدر هذا وما مر في المأثور في دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا ينافي قولهم لا يستغفر لصبي كاقدمناه فانهم **(قوله** اى سابقا الخ) قال في المغرب اللهم اجعله لنا فرطا اى اجرا يتقدمنا واصل الفارط والغرط فيمن يتقدم الواردة اه اى من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليهيئ لهم ومنه الحديث انا فرطكم على الحوض واقصر الشارح على المعنى الثانى الذى هو الاصل لما في البحر انه الانسب هنا لثلاث يتكرر مع قوله واجعله لنا اجرا اه قال ط والذي في النهر وغيره تفسيره بالمتقدم يهـ مصلح والديه في دار القرار **(قوله** وهو دعاءه) اى للصبي ايضا اى كاهو دعاء لوالديه وللمصلين لانه لا يهـ الماء لدفع الظلم او مصلح والديه في دار القرار الا اذا كان مقدما في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله ان هذا دعاء للاحياء ولا نفع لل ميت فيه ط **(قوله** لاسيا وقد قالوا الخ) حاصله انه اذا كانت حسنته اى ثوابها له يكون اهلا للجزاء والثواب فناسب ان يكون ذلك دعاء له ايضا لينتفع به يوم الجزاء **(قوله** واجعله ذخرا) في الهداية والكافي والكثير وغيرها واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخرا وفي الدرر والوقاية كاهنا **(قوله** ذخيرة) اشار الى ان المراد بالذخر الاسم اى ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسما ومصدرا كما يفيد قول القاموس ذخره كمنعه ذخرا بالضم واذخره اختاره او اتخذته والذخيرة ما اذخر كالذخر جمعه اذخار اه قال العلامة ابن حجر شبه تقدمه لوالديه بشئ فليس يكون امامهما مدخر الى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما كما صح اه **(قوله** مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفعا بالبناء للمجهول (تمة) في بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطا واسقا وذخرا وعظلة واعتبارا وشيعا واجرا ونقل به موازينهما وافرغ الصبر على قوليهما ولا تقتنهما بعده واغفرنا وله ط اقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن بابدال قوله واغفرنا وله بقوله ولا تحرمهما اجره وهذا اولى لما مر من انه لا يستغفر لصبي وقال في شرح المنية وفي المفيد ويدعو لوالدى الطفل وقبل يقول اللهم نقل به موازينهما واعظم به اجرهما ولا تقتنهما بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقه بصالحى المؤمنين اه **(قوله** ندبا) اى كونهما القرب من الصدر مندوب والافحاذة جزء من الميت لا بد منها قهستانى عن التحفة ويظهر ان هذا في الامام وفيما اذا لم تعدد الموتى والوقوف عند صدر احدهم فقط ولا يبعد عن الميت كما في النهر ط **(قوله** للرجل والمرأة) اراد الذكر والانثى الشامل للصغير والصغيرة ط عن ابى السعود وعند الشافعى رحمه الله يقف عند رأس الرجل وبحز المرأة **(قوله** والشفاعة لاجله) اى ان المصلى شافع للميت لاجل ايمانه فناسب ان يقوم بحذاء محله **(قوله** والمسبوق) اى الذى لم يكن حاضرا تكبير الامام السابق ط **(قوله** ببعض التكريرات) صادق بالاقول والاكثر ط امام المسبوق بالكل فأتى حكمه **(قوله** لا يكبر في الحال) فلو كبر كاحضر ولم ينتظر لانفسد عندهما لكن ماداه غير معتبر كذا في الخلاصة بحر ومثله في الفتح وقضية عدم اعتبار ماداده انه لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحينئذ ففسد التكريرة مع ان المسطور في الفنية انه يكون شارعا وعليه فيعتبر ماداده وهذا لم أر من افصح عنه فقدره نهر واجاب الحموى

اى سابقا الى الحوض ليهـ الماء وهو دعاء له ايضا يتقدمه في الخير لاسيا وقد قالوا حسنت الصبي له لا لابويه بل لهما ثواب الثعالب (واجعله ذخرا) يضم الذال المعجمة ذخيرة (وشافعا مشفعا) مقبول الشفاعة (ويقوم الامام) ندبا (بحذاء الصدر مطلقا) للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله (والمسبوق) ببعض التكريرات لا يكبر في الحال بل (ينتظر) تكبير (الامام ليكرمه) للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة كركمة

في شرح الكبرياء لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولا من اعتباره شروعه اعتبار ماداه  
الآتية ان من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر ماداه من السجود مع  
الامام بل غاية مادته اذ انما الى قضاء ما سبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والفتية اه  
لكن فيه ان تكبيرة الافتتاح هنا بمنزلة ركعة فلو صح شروعه بها يلزم اعتبارها الان يقال  
انها شبهين كما مر فصحح شروعه بها من حيث كونها شرطاً ولا تعتبرها في تكميل العدد  
من حيث شبهها بالركعة فلذا قلنا يصح شروعه بها ويعدها بعد سلام امامه والله اعلم **(قوله)**  
والمسوق الخ) هو من تمام التعليق اي فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء  
ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء ط **(قوله)** وقال ابو يوسف الخ) قل في النهاية تفسير  
المسئلة على قوله انه لما حاء، وقد كبر الامام تكبيرة الافتتاح كبر هذا الرجل للافتتاح فلذا كبر  
الامام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوقاً وعندها لا يكبر للافتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى  
يكبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير تكبير الافتتاح في حق هذا الرجل فصير مسبوقاً  
بتكبيرة يأتي بها بعد سلام الامام اه **(قوله)** كما لا ينتظر الحاضر الخ) افاد بالتشبيه ان مسئلة  
الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر اي الحاضر اتفاقاً والمراد به من كان حاضراً وقت تحريمة  
الامام في محل يجزئه فيه الدخول في صلاة الامام كما يأتي عن المجتبى اي بان كان متنبهاً للصلاة  
كما يفيد قول الهندية عن شرح الجامع لقاضيخان وان كان مع الامام فتغافل ولم يكبر معه او كان  
في التبة بعد فآخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قولهم لانه لما كان  
مستعداً جعل بمنزلة المشارك اه **(قوله)** في حال التحريمة) مفهوماً انه لو فاتته التحريمة  
وحضر في حالة التكبيرة الثانية مثلاً لا يكون مدركاً لها بل ينتظر الثالثة ويكون مسبوقاً  
بتكبيرتين لا بواحدة عندها لكن الظاهر ان التحريمة غير قيد ماسبياتي فيما لو كبر الاربع  
والرجل حاضر فانه يكون مدركاً لها ويؤيده التعليق المنار عن قاضيخان والآتي عقبه عن  
الفتح تأمل **(قوله)** لانه كالدرك) قال في فتح القدير يفيد انه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر  
مدركاً لحضوره التكبير دفعا للحرج اذ حقيقة ادراك الركعة بفعلها مع الامام ولو شرط في  
التكبير المعية ضاق الامر جدا اذ الغالب تأخر التبة قليلاً عن تكبير الامام فاعتبر مدركاً  
لحضوره اه **(قوله)** ثم يكبر ان الخ) اي المسبوق والحاضر وقوله ما فاتهما فيه خفاء لان المراد  
بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التحريمة فاذا أتى بها لم يشترط ان ياد ما اذا حضر اكثر  
من تكبيرة فكبر واحدة فانه يكبر بعد السلام ما فاتته على ماسبياتي تأمل واحترز عن اللاحق  
كان كبر مع الامام الاولى دون الثانية والثالثة فانه يكبرها ثم يكبر مع الامام الرابعة كما في  
الحلية والتهر هذا وفي نور الايضاح وشرحه ان المسبوق يوافق امامه في دعائه ولو علمه بسماعه  
اه ولم يذكر ما اذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالمعلم انه اذا لم يعلم بان يعلم انه في التكبيرة  
الثانية او الثالثة مثلاً يأتي به مرتباً اي بالثناء ثم الصلاة ثم الدعاء تأمل **(قوله)** نسقاً بالتحريك  
اي متتابعة وفي بعض النسخ تترى وهو بمعناه **(قوله)** على الاعناق) مفهوماً انه لو رفعت  
بالايدى ولم توضع على الاعناق انه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمد ان  
كانت الى الارض اقرب يكبر والا فلا معراج ومثله في البرازية والفتح وبخلافه ما في البحر عن

والمسبوق لا يبدأ بما فاتته  
وقال ابو يوسف يكبر حين  
يحضر **(كما لا ينتظر)**  
الحاضر في حال التحريمة  
بل يكبر اتفاقاً للتحريمة  
لانه كالدرك ثم يكبر ان  
ما فاتهما بعد الفراغ نسقاً  
بلا دعاء ان خشياً رفع  
اليست على الاعناق

الظهيرية انها لو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قال في  
 الشرع نبلاية وينبغي ان يعول على ما في البرازية ولا يخالفه ما يأتي من انها لا تصح اذا كان الميت  
 على ايدي الناس لانه يقتصر في البقاء مالا يقتصر في الابتداء اهـ (قوله وما في المجتبى من ان  
 المدرك) اي الحاضر وسماه مدركا لانه بمنزلة كما مر وعبارة المجتبى رجل واقف حيث يجزيه  
 الدخول في صلاة الامام فكبر الامام الاولى ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الامام الثانية فان  
 كبر كبر معه وقضى الاولى في الحال وكذا ان لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى  
 ما فات في الحال اهـ (قوله شاذ) لخالفته مانص عليه غير واحد من انه يكبر ما فات بعد سلام  
 الامام افاده في النهر (قوله فلو جاء الخ) هذا ثمرة الخلاف بينهما وبين ابي يوسف كما في النهر  
 (قوله لتعذر الدخول الخ) لما مر المسبوق ينتظر الامام ليكبر معه وبعد الرابعة يسبق على  
 الامام تكبير حتى ينتظره لتابعه فيه قال في الدرر والاصل في الباب عندهما ان المتقدم  
 يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند ابي يوسف  
 يدخل اذا بقيت التحريم كذا في البدائع اهـ (قوله كما في الحاضر) اي في وقت التكبيرة  
 الرابعة فقط او التكبيرات كلها ولم يكبرها مع الامام و اشار بالتشبيه تبعاً للبدائع الى ان مسألة  
 الحاضر اتفاقية وفيه كلام يأتي (قوله وعليه الفتوى) اي على قول ابي يوسف في مسألة  
 المسبوق خلافا لما مشى عليه في المتن (قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح التنية  
 وان جاء بعدما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند ابي يوسف يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث  
 تكبيرات وذكر في المحيط ان عليه الفتوى اهـ قلت وذكر ايضا في الفتاوى الهندية عن  
 المضمرات انه الاصح وعليه الفتوى لكن مامضى عليه في المتن صرح في البدائع بانه الصحيح  
 ومثله في الدرر وشرح المقدسي ونور الايضاح نعم نقل في الامداد عن التجنيس والولوالجية ان  
 ذلك رواية عن ابي حنيفة وان عند ابي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف  
 التصحيح «(تنبيه)» هذا كله في المسبوق واما الحاضر وقت التكبيرة الرابعة فانه يدخل  
 وقد اشار الشارح كالبدائع الى انه بالاتفاق كما قدمنا وبه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة  
 المجتبى التي قدمناها لكن في المحيط لو كبر الامام اربعاً والرجل حاضر فانه يكبر ما لم  
 يسلم الامام ويقضى الثلاث وهذا قول ابي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر  
 وقد فاتته اهـ اقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم ان عدم فوات الصلاة في الحاضر  
 متفق عليه بين ابي يوسف وصاحبيه وان الفوات رواية الحسن عن ابي حنيفة وان المتن به  
 عدم الفوات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير اقوالهم اما على قول ابي يوسف فظاهر لان  
 المسبوق عنده لا تفوته الصلاة فالحاضر بالاولى واما على قولهما فلما صرح به في الهداية  
 وغيرهما من ان الحاضر بمنزلة المدرك عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فيكبرها قبل سلام الامام  
 ثم يقضى الثلاث لفوات سجدها وحينئذ ثم في المحيط من قوله وهذا قول ابي يوسف لا يلزم منه  
 ان يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقوله بدليل انه قابله برواية الحسن فقط والا كان مناسب  
 مقابلته بقولهما ولذا لم يعزه في الحاشية والولوالجية وغاية البيان الى ابي يوسف بل اطلقوه  
 وقابله برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن ابي يوسف انه يدخل معه فأفاد ان

وما في المجتبى من ان المدرك  
 يكبر الكل للحال شاذ نهر  
 (فلو جاء) المسبوق (بعد  
 تكبيرة الامام الرابعة فاتته  
 الصلاة) لتعذر الدخول  
 في تكبيرة الامام وعند ابي  
 يوسف يدخل لقاء التحريم  
 فاذا سلم الامام كبر ثلاثاً كما  
 في الحاضر وعليه الفتوى  
 ذكره الحلبي وغيره (واذا  
 اجتمعت الجناز ففرد  
 الصلاة) على كل واحدة

قول أبي يوسف كقولهما وان المخالفة في رواية الحسن فقط \* (تنبه) نقل في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال فافى الحقائق من ان الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسألة الحاضر للمسبوق وقديقال انه اذا كان حاضرا ولم يكبر حتى يكبر الامام فثنتين او ثلاثا فلا شك انه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدركا فينبغي ان يكون كسلة المسبوق وان يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبيرة الاولى فقط كالا يخفى اه واقول ان ما في الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من ان المخالف فيها ابو يوسف وان الفتوى على قوله واما مسألة الحاضر فانها وفاقية كما علمته واما قوله وقديقال الخ فخالصه انه لا يتحقق لمسألة الحاضر الا فيمن حضر وقت التكبيرة الاولى فكبرها قبل ان يكبر الامام الثانية اما لو تشاغل حتى يكبر الامام الثانية او اكثر فهو مسبوق لاحاضر وفيه نظر ظاهر فانه اذا كان حاضرا حتى يكبر الامام تكبيرتين مثلا يكون مدركا للثانية فله ان يكبرها قبل ان يكبر الامام الثالثة ويكون مسبوقا بالاولى فيأتى بها بعد سلام الامام فسبقه بها لا ينافي كونه حاضرا في غيرها يدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من انه ان لم يكبر الحاضر حتى يكبر الامام فثنتين كبر الثانية منهما ولم يكبر الاولى حتى يعلم الامام لان الاولى ذهب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الامام اه فالنظر كيف جعله حاضرا ومسبوقا اذ لو كان مسبوقا فقط لم يكن له ان يكبر الثانية بل ينتظر تكبير الامام الثالثة كما مر فاعتنم تحرير هذا المقام **(قوله اولى من الجمع)** لان الجمع يختلف فيه فية **(قوله وتقديم الفضل افضل)** اى يصلى اولاه على افضلهم ثم يصلى على الذى يليه في الفضل وقيد في الامداد بقوله ان لم يكن سبق اى والا يصلى على الاسبق ولو مفضولا وسيأتى بيان الترتيب **(قوله وان جمع جاز)** اى بان صلى على الكل صلاة واحدة **(قوله صفوا واحدا)** اى كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع اى بان يكون رأس كل عند رجل الآخر فيكون الصف على عرض القبلة **(قوله وان شاء جعلها صفوا الخ)** ذكر في البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن ابن خزيمة في غير رواية الاصول ان الثانى اولى لان السنة هي قيام الامام بخدا ماليت وهو يحصل في الثانى دون الاول اه **(قوله درجا)** اى شبه الدرر بان يكون رأس الثانى عند منكب الاول بدائع **(قوله لحصول المقصود)** وهو الصلاة عليهم درر والاحسن ما في المبسوط لان الشرط ان تكون الجنائز امام الامام وقد وجد اسمعيل **(قوله فيقرب منه الفضل فالفضل)** اى في صورة ما اذا جعلهم صفوا واحدا نمائى القبلة بوجهها اما في صورة جعلهم صفوا عرضا فانه يقوم عند افضلهم كما قدمه اذ ليس احدهم اقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا واقدم انهم كافي الحلية وفي البحر عن الفتح وفي الرجلين يقدم اكبرها سنا وقرآنا وعلما كما فصله عليه الصلاة والسلام في قتل احد من المسلمين **(قوله يقدم على العبد)** اى ولو بالغا كما بهد قول البحر عن الظهيرية ويقدم الحر على العبد ولو كان الحر صبيا اه قال ط وافاد ان الحر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الامام ان العبد اذا كان اصلح قدم منح اه **(قوله لضرورة)** انما قيد بها لانه لا بد من اثنان في قبر ما لم يصر الاول ترابا فيجوز حينئذ البناء عليه والزرع للضرورة فيوضع بينهما ترابا ولين يصير كقبرين ويجعل الرجل

(١) من الجمع وتقديم  
الافضل افضل (وان جمع)  
حارثم ان شاء جعل الجنائز  
صفوا واحدا واما عند افضلهم  
وان شاء (جعلها صفوا نمائى  
القبلة) واحدا خلف واحد  
(بحيث يكون صدر كل)  
جنازة نمائى الامام) ليقوم  
بجده صدر الكل وان  
جعلها درجا فحسن لحصول  
المقصود (وراعى الترتيب)  
المعهود خلفه حالة الحياة  
فيقرب منه الفضل فالفضل  
الرجل نمائى له فالصبي فالخني  
فالبالغة فالمرأة والصبي  
الحر يقدم على العبد والعبد  
على المرأة واما ترتيبهم في  
قبر واحد لضرورة فبعكس  
هذا فيجعل الفضل نمائى  
القبلة فتح

مما يلي القبة ثم الغلام ثم الحنفي ثم المرأة شرح الملتقى **(قوله** او نائبه) الاولى ثم نائبه اي كما  
عبر في الفتح وغيره **(قوله** ثم صاحب الشرط) قال في الشربلية ظاهر كلام الكمال ان  
صاحب الشرط غير امير البلد وفي المعراج ما يفيد انه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة  
خيار الجند والمراد امير البلدة كأمر بخاري اه واجاب ط بحمل امير البلد على الوالي من  
نائب السلطان لامن السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا  
مخالف له ولم أر من نبه عليه فليأمل **(قوله** ثم خليفته) كذا في البحر اي خليفة صاحب  
الشرط كما هو المتبادر وفيه انه حيث قدم القاضي على صاحب الشرط كان المناسب تقديم  
خليفته على خليفة صاحب الشرط فلما نسب قول الفتح ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي  
اه ومثله في الامداد عن الزيلعي **(قوله** ثم امام الحنبي) اي الطائفة وهو امام المسجد الحاس  
بالحلة وانما كان اولى لان الميت رضى بالصلاة خلفه في حال حياته فينبغي ان يصلى عليه  
بعد وفاته قال في شرح المنية فعلى هذا لو علم انه كان غير راض به حال حياته ينبغي ان لا يستحب  
تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه به لوجه صحيح والا فلا تأمل **(قوله** فيه ايهام)  
اي في كلام المصنف ايهام التسوية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصولية  
ان القران في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل **(قوله** وذلك ان تقديم الولاية واجب)  
لان في التقديم عليهم ازدراء بهم ٣ وتعظيم اولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الوالولية  
والايضاح وغيرها بوجوب تقديم السلطان وعلمه في المنع وغيره بانه نائب النبي صلى الله  
عليه وسلم الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو ايضا كذلك اسمعيل **(قوله**  
بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وسبغ في البحر **(قوله** امام المسجد  
الجامع) عبر عنه في شرح المنية بامام الجمعة \* **(تبيه)** \* واما امام مصلى الجنازة الذي  
شرطه الواقف وجعله معلوما من وقته فهل يقدم على الوالي كما امام الحنبي لا لا تقطع بان علة  
الرضا بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام المحلة والذي يظهر لي انه ان كان مقررا من جهة  
القاضي فهو كتابه وان من جهة الناظر فكلاجنى افاده في البحر وخالفه في النهي بان مامر  
باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحنبي يقتضى تقديمه هنا عليه واستظهر المقدسي  
انه كالاجنبي مطلقا لانه انما يجعل للغرباء ومن لا ولى له اقول وهذا أولى لما يأتى من ان الاصل  
ان الحق للولى وانما قدم عليه الولاية وامام الحنبي لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرير  
القاضي له لاستحقاق الوظيفة لاجلعه نائباً عنه والازم ان كل من قرره القاضي في وظيفة  
امامة ان يكون نائباً عنه مقدما على امام الحنبي والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه  
لم يرز به للصلاة خلفه في حياته بخلاف الراتب هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله** ثم الولى) اي ولى  
الميت الذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصى ومعتوه كما في الامداد قال في شرح المنية  
الاصل ان الحق في الصلاة للولى ولذا قدم على الجميع في قول ابى يوسف والشافعي ورواية عن  
ابى حنيفة لان هذا حكم يتعاق بالولاية كالانكاح الا ان الاستحسان وهو ظاهر الرواية تقديم  
السلطان ونحوه لما روى ان الحسين قدم سعيد بن العاص لمامات الحسن وقال لولا السنة  
لما قدمت وكان سعيد واليا بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحنبي **(قوله**

مطلب

في بيان من هو احق  
بالصلاة على الميت

(ويقدم في الصلاة عليه  
السلطان) ان حضر  
(او نائبه) وهو امير المص  
(ثم القاضي) ثم صاحب  
الشرط ثم خليفته ثم خليفة  
القاضي (ثم امام الحنبي) فيه  
ايهام وذلك ان تقديم الولاية  
واجب وتقديم امام الحنبي  
مندوب فقط بشرط ان  
يكون افضل من الولى والا  
فالولى اولى كما في الحنبي  
وشرح المجمع للمصنف  
وفي الدراية امام المسجد  
الجامع اولى من امام الحنبي  
اي مسجد محله نهر  
(ثم الولى)

٣ مطلب

تعظيم اولى الامر واجب

ترتيب عصوبة الانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبي وفي الكلام رمز  
الى ان الامد اُحق من الاقرب الغائب وجد الغيبة هنا ان يكون بمكان نفوته الصلاة اذا  
حضر ط عن التمهتاني زاد في البحر وان لا ينتظر الناس قدومه قات والطاهر ان ذوى  
الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالعصوبة لخراج النساء فقط فهم اولى من الاجنبي وهو  
ظاهر وبأيده تعبير الهداية بولاية النكاح تأمل **(قوله)** فيقدم على الابن اتفاقا) هو الاصح  
لان للاب فصيلة عليه وزيادة سن والفضيلة وزيادة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في  
سائر الصلوات بجر عن البدائع وقيل هذا قول محمد وعندها الابن اولى قال في الفتح  
وانما قدمنا الاسن بالنسبة قال عليه الصلاة والسلام في حديث القسامة ليشكلم اكبرها  
وهذا يفيد ان الحق الابن عندها الا ان السنة ان يقدم هو اياه ويدل عليه قولهم سائر  
القرابات اولى من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولى منهم لان الحق للابن  
وهو يقدم اياه ولا يبعد ان يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالنسبة اه وفي البدائع والابن  
في حكم الولاية ان يقدم غيره لان الولاية له وانما منع عن التقدم لثلاث يستخف بأبيه فلم تسقط  
ولايته بالتقديم **(قوله)** الا ان يكون الخ) قال في البحر ولو كان الاب جاهلا والابن عالما ينبغي  
ان يقدم الابن الا ان يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجائزة لعدم احتياجه له  
واعترضه في النهر بتأمر من ان امام الحي انما يقدم على الولي اذا كان افضل قال نعم علل  
القدوري كراهة تقدم الابن على ابيه بان فيه استخفافا به وهذا يقتضى وجوب تقديمه مطلقا  
اه قلت وهذا مؤيد لما مر آنفا عن الفتح **(قوله)** فالابن اولى) في نسخة والاسن اولى  
وعليها كتب اعشى فقال اى اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابنين او اخوين  
او عمين فالاسن اولى اقول الا ان يكون غير الاسن افضل اه اى قياسا على تقديم الابن  
الافضل على ابيه بل هذا اولى فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لاب فالاصغر اولى كافي الميراث  
حتى لو قدم احدا فليس للا كبر منعه كافي البحر **(قوله)** فان لم يكن له ولي فالزوج ثم الجيران  
كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جازا وهو مقتضى اطلاق  
ما قدمناه عن التمهتاني من ان الزوج اُحق من الاجنبي فما هنا اولى من قول النهر والزوج  
والجيران اولى من الاجنبي اه وشمل الولي مولى العنقة وابنه ومولى الموالات فاهم اولى  
من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بجر **(قوله)** ومولى العبد اولى من ابنه الخ) وكذا من ابيه  
 وغيره قال الزيلعي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقرب اولى من السيد المعتق  
اه فما في التمهتاني من ان ابن العبد وياه احق من المولى على خلاف الصحيح **(قوله)** لبقاء  
ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من ان السيد لا يفسد أمته ولا ماله ولا مدبرته لانقطاع  
ملكه عن ابنه بالموت اه اقول اى لان الحنة الميتة لا تقبل الملك لكن المراد بقاء الملك حكما  
كمقيد في البحر ولذا يلزمه تكفين عبده كالزوجة مع ان الزوجية انقطعت بالموت كما مر آنفا  
والتمسيل لما فيه من السس والنظر المحطورين لا يرعى فيه الملك الحكمي لضعفه ففارق  
التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر لي **(قوله)** والفتوى على بطلان الوصية) عزاه في الهندية  
الى الضمير اى لو اوصى بان يعطى عليه غير من له حق التقدم او بان يفسله فلان لا يلزم

ترتيب عصوبة الانكاح  
الا الاب فيقدم على الابن  
اتفاقا الا ان يكون عالما  
والاب جاهلا فالابن اولى  
فان لم يكن له ولي فالزوج  
ثم الجيران ومولى العبد  
اولى من ابنه الحر لبقاء  
ملكه والفتوى على بطلان  
الوصية بفسله والصلاة  
عليه (وله) اى للولي

ومثله كل من يقدم عليه

من باب أولى (الأذن لغيره فيها) لأنه حقه فيملك إبطاله (الا) أنه (ان كان هناك من يسأوه فيه) أي لذلك السأوى ولو أصغر من (المتع) لشركته في الحق أما البعيد فليس له المتع (فإن صلى غيره) أي الولى (من ليس له حق التقدم) على الولى (ولم يتابعه) الولى (أعاد الولى)

٢ قوله عند حضوره اه يوجد هنا عبارة بخطه فيه على أشتائها في الهامش ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن المبسوط بعد ما ذكره ان تأويل صلاة الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم ان الأبكر رضى الله تعالى عنه كان مشغولاً بتسوية الأمور وتسكين الفتنة فكانوا يصلون عليه قبل حضوره وكان الحق له فلما فرغ على عليه ثم يصل أحد بعده اه فهذا يفيد ان للسلطان الاعادة ولو لم يكن حاضراً فيناق ما قاله في البحر وما قاله في النهر الان يقال ان الولاية كانت للعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى قبل أبي بكر والكلام فيه اذا صلى الولى فلا منة ولكن يحتاج الى تبيات ذلك فنأمل اه (٥٠)

تفقد وصيته ولا يبطل حق الولى بذلك وكذا تبطل لو أوصى بأن يكفى في ثوب كذا أو يدفع في موضع كذا كما عزم الى المحيط وذكر في شرح درر البحار ان تعليل تقديم امام الحلى بتمام من ان الميت رضى في حياته يعلم ان الموصى له يقدم على امام الحلى لاختياره له صريحاً الا ان المذكور في المتن ان هذه الوصية باطلة اه فنأمل (قوله) ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى (ظاهره ان السلطان ان يأذن بالصلاة لأجنى بلاذن الولى وقد ذكره في الحاشية بحثاً بناء على ان الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام الحلى فليس له الاذن لان تقديمه على الولى مستحب فهو كأكبر الآخرين اذا قدم اجنبياً فلا يصغر منه فكذا للولى اه اقول وفي كون الحق ثابتاً للسلطان ابتداء بحث لما قدمنا عن شرح المنية من ان الحق في الاصل للولى وانما قدم السلطان في ظاهر الرواية لثلاث بزررى به وتعظيمه واجب وقدم امام الحلى لان الميت رضى في حياته ومثله ما في الكافي حيث علل لما يأتي من ان للولى الاعادة اذ صلى غيره بقوله لان الحق للاولياء لانهم اقرب الناس اليه والاولم به غير ان السلطان او الامام انما يقدم بعارض السلطنة والامامة اه وبهذا تندفع الاولوية فنأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على الميت وقصر الاذن بتفسير آخر وهو ان يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم ان ينصرفوا الا بأذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته اصولوا عليه بحر لكن يتعين المعنى الاول في عبارة المصنف الاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكفر والهداية (قوله فيملك إبطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالاعطال نقله عنه الى غيره (قوله ولو اصغر سناً) فلو كانا شقيقين فالسن الاولى لكنه لو قدم احداً فلا يصغر منه ولو قدم كل منهما واحداً فمن قدمه الاسن الاولى بحر (قوله اما البعيد فليس له المتع) فلو كان الاصغر شقيقاً والاكثر لاب تقدم الاصغر احداً فليس للاكثر المتع بحر وفيه فان كان الشقيق غالباً وكتب الى انسان ليتقدم فلا يخالف لاب منعه والمريض في المصغر كالصحيح يقدم من شاء وليس للابعد منعه (قوله فان صلى غيره) الاخضر ان يقول فان صلى من ليس له حق التقدم اه ح (قوله من ليس له حق التقدم الخ) بيان لغير المتضاف الى ضمير الولى اخرج به السلطان ونحوه وامام الحلى فان صلى احدهم لم يعد الولى كاتباً يتقدمهم عليه (قوله اعاد الولى) مفهومه ان غير الولى كالسلطان لا يعيد اذا صلى غيره من ليس له حق التقدم معه الا ان يراد بالولى من له حق الصلاة وعابه فكان الاولى ان يقول اعاد من له حق التقدم لكن اختلف فيما اذا صلى الولى فيقبل من قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لان الولى اذا كان له الاعادة اذ صلى غيره مع انه ادنى فالسلطان والقاضي بالاولى وفي السراج والمستصفي لا ووفق في البحر بحمل الاول على ما اذا تقدم الولى مع وجود السلطان ونحوه والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر بأن السلطان لا حق له عند عدم حضوره فالخلاف عند حضوره اه ٢ والذي يظهر لي ما في السراج والمستصفي لما قدمنا عن الكافي من ان الحق للاولياء وتقديم السلطان ونحوه لعارض وان دعوى الاولوية غير مسلمة ونظيره الابن فان الحق له ابتداء ولكنه يقدم اياه لحرمه الابوة واماً تبديد صاحب البحر ما في النهاية والعناية بما في الفتاوى كاختلاصه والولوية وغيرها من أنه لو صلى السلطان او القاضي او امام

الحق ولم يتابعه الولي ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فيه نظر اذ لا يلزم من كونهم اولى  
منه ان تثبت لهم الاعادة اذا صلى بخضرهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احترام  
السلطان ومحوه ويدل على ذلك قول الهداية فان صلى غير الولي او السلطان اعاد الولي لان  
الحق للاولياء وان صلى الولي لم يخرج لاحد ان يصلى بعده اه ونحوه في الكفر وغيره فقوله لم يخرج  
لاحد يشمل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال مانص هذا على سبيل العموم حتى لا نخوِّز  
الاعادة للسلطان ولا غيره اه وما قيل ان المراد بالولي من له حق الولاية يبعده عطف  
السلطان قبله على الولي ونقل في المعراج عن النبي ان للسلطان الاعادة اذا صلى الولي بخضرته  
ثم قال لكن في المنافع ليس للسلطان الاعادة ثم ايد رواية المنافع فراجعه وهذا عين ما قلناه  
فغتم تحرير هذا المقام والسلام **(قولہ ان شاء الحق)** وامامنا في التقويم من انه لو صلى غير  
الولي كانت الصلاة باقية على الولي فضعيف كافي التمهيد **(قولہ ولذا الحق)** علة لقوله لا اسقاط  
الفرض اي فان الفرض لو لم يستقط بالاولي كان من صلى اولاً ان يعيد مع الولي وهذا رد في  
البحر مافي غاية البيان من ان الاول موقوفه فان اعاد الولي تبين ان الفرض ماصلى والاسقط  
بالاولي لكن قال العلامة المقدسي ان مافي غاية البيان موافق لقواعد لان التفضل بها غير  
مشروع عندنا ولذلك نظير وهو الجمعة مع الظهر لمن اداه قبلها اه نعم يحتاج الى الجواب عما  
قاله في البحر وهو صعب فالاحسن الجواب عما قاله المقدسي بأن اعادة الولي ليست نفلاً  
لان صلاة غيره وان تادى بها الفرض وهو حق الميت لكنها ناقصة لبقاء حق الولي فيها فاذا  
اعادها وقعت فرضاً مكملًا للفرض الاول فنظير اعادة الصلاة المؤداة بكراهة فان كلا منهما  
فرض كما حققناه في محله وحيث كانت الاولى فرضاً فلا يصح لمن صلى اولاً ان يعيد مع الولي  
لان اعادته تكون نفلاً من كل وجه بخلاف الولي لانه صاحب الحق هذا ما ظهري فقامله **(قولہ)**  
غير مشروع اي عندنا وعند مالك خلافاً للشافعي رحمه الله والادلة في المطولات **(قولہ او)**  
امام الحق (نص عليه في الخلاصة وغيرها كقدماء وكذا صرح في الجمع وشرحه بأنه كالسلطان  
في عدم اعادة الولي وبه ظهر ضعف مافي غاية البيان من ان للولي الاعادة لو صلى امام الحق لا  
لو صلى السلطان لثلاث زردرى به افاده في البحر **(قولہ لانهم اولى الحق)** الاول ان يقول  
ايضاً لان متابعته اذن بالصلاة ليكون علة لقوله او من ليس له حق التقديم وتابعه الولي ط  
**(قولہ بان لم يخضر الحق)** لانه لاحق للولي عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت مافي  
**(قولہ وان حضر)** يعني بعد صلاة الولي وان وصليه **(قولہ اما لو صلى الحق)** تصريح بمفهوم قوله  
بان لم يخضر من يقدم عليه وهذا ما وفق به صاحب البحر بين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام آفاً  
**(قولہ وفيه)** اي في المجتبى وهذه العبارة عزها اليه في البحر لكن لم اجد هافيه والذي رأيته  
في المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصلى عليه من لا ولاية له يصلى عليه مالم يتبرق اه  
والمراد يصلى عليه الولي ان شاء لاجل حقه لا اسقاط الفرض فلا ينافي ما مر وكذا يمكن تأويل قوله  
كعدم الصلاة كما افاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كان له الاعادة **(قولہ)**  
واهيل عليه التراب) فان لم يهل اخرج وصلى عليه كقدماء بحر **(قولہ او بها بلا غسل)**  
هذا رواية ابن سباعة والصحيح انه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانها بلا غسل غير مشروعة

ولو على قبره ان شاء لاجل  
حقه لا اسقاط الفرض  
ولذا قلنا ليس لمن صلى  
عليها ان يعيد مع الولي لان  
تكرارها غير مشروع  
**(والا)** اي وان صلى من له  
حق التقديم كقباض او  
تأبى او امام الحق او من  
ليس له حق التقديم وتابعه  
الولي **(لا)** يعيد لانهم اولى  
بالصلاة منه **(وان صلى)**  
**(هو)** اي الولي **(يحق)** بان  
لم يخضر من يقدم عليه  
**(لا يصلى غيره بعده)** وان  
حضر من له التقديم لكونها  
يحق اما لو صلى الولي  
بمحضرة السلطان مثلاً  
اعاد السلطان كما في المجتبى  
وغيره وفيه حكم صلاة  
من لا ولاية له كعدم الصلاة  
اصلاً فيصلى على قبره مالم  
يتبرق **(وان دفن)** واهيل  
عليه التراب **(غير صلاة)**  
او بها بلا غسل



كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قيل لا يصلى على قبره وقال الكرخى يصلى وهو الاستحسان لان الاول لم يعتد بها لترك الشرط مع الامكان والآن زال الامكان فنقطت فرضية الغسل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وهو الاول نهر \* (تنبه) \* ينبغي ان يكون في حكم من دفن بلا صلاة من تردى في نحو بئر او وقع عليه بئان ولم يكن اخراجه بخلاف ما لو غرق في بحر لعدم تحقق وجوده امام المصلى تأمل (قوله او ممن لا ولاية له) متعلق بمحذوف حال من ضمير بها العائد الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) اى افتراضا في الاولين وجوازا في الثالثة لانها لحق الولي افاده ح اقول وليس هذا من استعمال المشترك في معنييه كما هو لان حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وانما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كاطلاق الانسان على ما يشمل الابيض والاسود ففهم (قوله هو الاصح) لانه يختلف باختلاف الاوقات حرا وبردا والميت سنا وهزالا والامكنة بحر وقيل يقدر بثلاثة ايام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن المحموى (قوله وظاهره الخ) اى ظاهر قوله ما لم يغلب الخ فانه في الشك لم يغلب عن الظن نفسه ط (قوله كانه تقديم المانع) الخبر محذوف اى كانه قال ذلك تقديم اى انه دار الامر بين التفسخ المقتضى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التفسخ ط اقول وفي الحلية نص الاصحاب على انه لا يصلى عليه مع الشك في ذلك ذكر في المفيد والمزيد وجوامع الفقه وعامة الكتب وعلمه في المحيط بوقوع الشك في الجوازه وتماه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المسئتين فلو صلى راكبا لتعذر التزول لطين او مطر جاز وكذا لو صلى الولي لقاعدة لمرض والناس خلفه قياما عندهما وقال محمد بن حنبل في دون القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بحر والتقيد بالولي لان الحق له فلو صلى غيره ممن لاحقه اماما قاعدا لعذر فالظاهر ان الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما جعته السيد ابوالسعود افاده ط (قوله وقيل تزبها) ٣ رجهه المحقق ابن الهمام واطال ووافقه تليذه العلامة ابن امير حاج وخالفه تليذه الثاني الحافظ الزينى قاسم في فتاواه برسالة خاصة فرجح القول الاول لاطلاق المنع في قول محمد في موطنه لا يصلى على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوى النهى عنها وكرهتها قول ابن حنيفة ومحمد وهو قول ابن يوسف ايضا واطال وحقق ان الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر وانتصر له ايضا سيدى عبد الغنى في رسالة سهاها (تزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنازة في المسجد) (قوله في مسجد جماعة) اى المسجد الجامع ومسجد الحقة قستانى وتكره ايضا في الشارع وارض الناس كافي الفتاوى الهندية عن الضميرات وكاتكره الصلاة عليها في المسجد بكره ادخالها فيه كما نقله الشيخ قاسم (قوله اومع القوم) اى كلا او بعضا بناء على انزال في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقا) اى في جميع الصور المتقدمة كافي الفتح عن الخلاصة وفي مختارات التوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على ان المسجد الخ) اما اذا علنا بنحوف تلوث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اومع بعض القوم اه ح قال في شرح النية واليه مال في المبسوط والمحيط وعليه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان

او ممن لا ولاية له (صلى على قبره) استحسانا (ما لم يغلب على الظن نفسه) من غير تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في نفسه صلى عليه لكن في النهر عن محمد لا كانه تقديم المانع (ولم تجز الصلاة عليها راكبا) ولا قاعدا (بغير عذر) استحسانا (وكرهت تحريما) وقيل تزبها (في مسجد جماعة هو) اى الميت (فيه) وحده اومع القوم (واختلف في الخارجة) عن المسجد وحده اومع بعض القوم (والمختار الكراهة) مطلقا خلاصة بناء على ان المسجد انما يبنى للمكتوبة وتوابعها كنافه وذكر وتدرى علم

٣ مطلب

في كراهة صلاة الجنازة في المسجد

والعناية انه لا كراهة فيها بالاتفاق لكن رده في البحر واجاب في التهر بحمل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وماسر في حق من كان داخله ثم اعلم ان التعليل الاول فيه خفاء ادلائك ان الصلاة على الميت دعاء وذكرها مما ياتي له المسجد والا لزم المنع عن الدعاء فيه لنحو الاستسقاء والكسوف مع ان الوارد في ذلك ما رواه مسلم ان رجلا نشد في

المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له فلينأمل **(قوله)** وهو الموافق (الح) كذا في الفتح لكن فيه نظر لان قوله في المسجد يحتمل ان يكون ظرفا لصلى اوليت أو لهما فعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره اذا فقد احدهما وعلى كل فهو مخالف للمختار من اطلاق الكراهة

وأجاب في البحر بأنه لما لم يقم دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود احدها ايا كان اه اقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لانه اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ولكن لا يخفى ان المتبادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيدا في الدار تعلق الظرف بالفعل واما انه هل يقتضي كون كل من الفاعل والمفعول به او أحدهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكر ضابطا لذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الخث في الشتم وهو ان الفعل قد لا يكون له اثر في المفعول كالعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فاذا

قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلا فانما يتحقق بكون الشتم في ذلك المكان سواء كان المستوم فيه ايضا او لا لان الشتم هو ذكر المستوم بسوء والذكر يقوم بالذاكر ولا اثر له في المذكور لانه يحقق شتما في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل واما القتل والضرب ونحوها في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه ايضا ام لا لان هذه الافعال لها آثار تقوم بالحل فيشترط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لان من ذبح شاة

هي في المسجد وهو خارج يسمي ذابحها في المسجد بخلاف عكسه الا ترى ان الرامي الى الصيد في الحرم يكون قتلا للصيد في الحرم وان كان حال الرمي في الحل اه ما خلاصا ونمام تحقيقه هناك فراجع اه اذا علمت ذلك فلا يخفى ان الصلاة على الميت فعل لا اثر له في المفعول وانما يقوم بالمصلي فقوله من صلى على ميت في مسجد يقتضي كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه او لا فيكره ذلك اخذا من منطوق الحديث ويؤيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من انه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نهي ٣ التجاني الى اصحابه خرج فعلى عليه في المصلي قال

ولو حازت في المسجد لم يكن للخروج معنى اه مع ان الميت كان خارج المسجد وبقي ما اذا كان المصلي خارجه والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لان المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لانه اذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وان لم يكن هو فيه مع ان الصلاة ذكر ودعاء يكره ادخاله فيه الاول لانه عبث محض ولا سبعا على كون علة كراهة الصلاة خشية تلوث المسجد وبهذا التقرير ظهر ان الحديث مؤيد للقول المختار من اطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قدمناه فانغم هذا التحرير

الفريد فانه مما فتح به المولى على اضعف خائفه والحمد لله على ذلك **(قوله)** فلا صلاة له هذه رواية ابن ابي شيبة ورواية احمد وابي داود فلا شيء له وابن ماجه فليس له شيء وروى فلا

مطابق

مهم اذا قال ان شتمت فلانا في المسجد يتوقف على كون الشتم فيه وفي ان قتله بالعكس

وهو الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلاته (ومن ولد ثمان

٣ (قوله نهي التجاني) اي ذكر موته لاصحابه فالتعني ذكر الموت مصححه ط

اجرله وقال ابن عبد البرهي خطأ فاحش والصحيح فلاشئ له وتماه في حاشية نوح افندي  
والمدني وليس الحديث نهيا غير مضر وفي ولا مقرونا بوعيد لان سلب الاجر لا يستلزم ثبوت  
استحقاق العقاب لجواز الاباحة وقد يقال ان الصلاة نفسها سبب موضوع للثواب فسله مع  
فعلها لا يكون الاباغتبار ما يقتضي بها من اثم يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في الفتح وكذا يقال  
في رواية فلا صلاة له لانه علم قطعا انها صحيحة فهي مثل لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد بل  
تاويل هذه الرواية اقرب اى لاصلاة كاملة فلا تنافي ثبوت اصل الثواب وبه اندفع ما في  
البحر من ان هذه الرواية تؤيد القول بكراهة التحريم (تتمه) انما تكره في المسجد بلا عذر  
فان كان فلا ومن الاعذار المطر كما في الحائض والاعتكاف كافي المبسوط كذا في الحلية وغيرها  
والظاهر ان المراد اعتكاف الولي ونحوه ممن له حق التقدم ولغيره الصلاة معه تبعاله والالزم  
ان لا يصليها غيره وهو بعيد لان اثم الادخال والصلاة ارفع بالعذر تأمل وانظر هل يقال ان  
من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره او تعمسه بسبب  
اندراس المواضع التي كانت يصلي عليها فيها فمن حضرها في المسجد ان لم يصل عليها مع الناس  
لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم ان لا يصلي في عمره على جنازة نعم قد توقع في بعض المواضع  
خارج المسجد في الشارع فيصل عليها ويلزم منه فسادها من كثير من المصلين لعموم التجاسة  
وعدم خلعهم لعالهم المتنجسة مع انا قدما كراهتها في الشارع واذا ضاق الامر اتسع  
فينبغي الافتاء بالقول بكراهة التزنية الذي هو خلاف الاول كما اختاره المحقق ابن الهمام واذا  
كان ما ذكرناه عذرا فلا كراهة اصلا والله تعالى اعلم **(قوله)** يغسل ويصلى عليه اى ويكفن  
ولم يصرح به لعلمه بما ذكره لان ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل **(قوله)** ان استهل لا يخفى  
ما فيه من التسامح لان ترتيبه الموت على الولادة اى في قوله قبله فمات مفيد للحياة قبله فلا يحسن  
التفصيل بعده فكان ينبغي ان يقول كالكثر ومن استهل صلى عليه والا لشر نبالية **(قوله)**  
بالبناء للفاعل لان الاهلال والاستهلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم اطلق على رؤية  
الهلال وعلى رفع الصوت مطلقا ومنه اهل المحرم بالخيار اى رفع صوته بالتلبية واستهل الصبي  
اذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته وامام المبنى للمجهول فيقال استهل الهلال اى ابصر كذا  
يفاد من الغرب **(قوله)** اى وجد منه ما يدل على حياته اى من بكاء او تحريك عضو او طرف  
ونحو ذلك بدائع وهذا مناه في الشرع كما في البحر وقال في الشر نبالية يعنى الحياة المستقرة  
ولا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى  
لودع رجل فمات ابوه وهو يتحرك لم يرته المذبوح لان له في هذه الحالة حكم الميت كما في  
الجوهره اه اقول وما نقلناه عن البدائع منى عليه في الفتح والبحر والزيلعي ويمكن حمله على  
ما في الشر نبالية تأمل \* (تنبيه) \* قال في البدائع ما نضه ولو شهدت القابلة أو الام على  
الاستهلال تقبل في حق الغسل والصلاة عليه لان خبر الواحد في البيانات مقبول اذا كان  
عدلا واما في حق الميراث فلا يقبل قول الام لكونها متهمه بنجرها للمغمى الى نفسها وكذا شهادة  
القابلة عند أبي حنيفة ولا تقبل اذا كانت عدلة اه وظاهره اشتراط نصاب الشهادة عنده  
في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة **(قوله)** بعد خروج اكثره

قوله الذى هو خلاف  
الاولى هكذا بخطه ولعل  
صوابه التى هى الخ لانه  
نعت لكراهة التزنية  
لا للقول بها اللهم الا ان  
يكون التذكير باعتبار انها  
حكم تأمل اه مصححه  
يفسل ويصلى عليه )  
ويرث ويورث ويصلى  
(ان استهل) بالبناء للفاعل  
اى وجد منه ما يدل على  
حياته بعد خروج اكثره

متفق بوحده فخرج رأسه وهو يصبح ثم مات ذيرت ولم يصل عليه ما يخرج أكثر بدنه حيا  
 يخرج عن النبي وحده لا أكثر من قبل الرجل سرته ومن قبل الرأس صدره نهر عن منة المفتي  
**(قوله حتى لو خرج الح)** أي وهو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب  
 الدية فخرج الغرة في هذه الحالة مبنية على أن هذا الخروج كدمه فإن الغرة إنما تجب فيمن  
 ضرب بغير الحمل حتى سقطته ميت فذبحه قبل خروج أكثره في حكم ضربه وهو في بطن أمه  
 بخلاف ذبحه بعد خروج أكثره فإنه موجب للقود ومساقرناه ظهر صحة التفريع وبطل  
 التشبيه ففهم **(قوله فعليه الغرة)** هي نصف عشرة دية الرجل والخين ذكرنا وعشرة دية المرأة  
 لو أتت وكل منهما خمسائة درهم وهي خمسون ديناراً كسبائي في محل هذا وما ذكره الشارع  
 نقله في البحر عن النبي بمعجمة لكن ذكرنا في كتب حنابلة في أوائل فصل ما يوجب القعود  
 عن الجني والتاريخية أن عليه الدية لكن ما قررناه اتفاقاً يؤيد ما هنا ويراد بالدية الغرة  
 فتمل **(قوله فعليه دية)** ضربه قوله موت أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد دية النفس  
 أن كان القطع خضاً ولا واجب القود لكن عبارة البحر عن النبي ثم مات وعليه فإن كان موته  
 لأسباب القصد فواجب دية الأذن وإن كان به فلو واجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن  
 قل الرحمتي إنما وجبت الدية لانقصاص المشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه والداها  
 فليتمل وفي الأحكام للشيخ اسمعيل عن (التهذيب لذهن اللبيب) مسألة رجل قطع أذن إنسان  
 وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خمسون ديناراً جوابها قطع أذن  
 صي خرج رأسه عند الولادة فنمت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة دينار  
 ولو قطع رأسه مات قبل خروج الباقي وجبت في الغرة وهي خمسون ديناراً **اه (قوله)**  
 والاستهلال غسل وسمى) شمل ماله خقه ولا خلاف في غسله وما لم يمت وفيه خلاف واختار أنه  
 يغسل ويألف في خرقه ولا يصل عليه كما في المعراج والفتح والحانية والبرازية والطهيرية  
 شربلية وذكر في شرح الجمع مصنفه أن الخلاف في الأول والثاني لا يغسل أجماعاً **اه**  
 واغتر في البحر بنقل الإجماع على أنه لا يغسل فحكم عن مافي الفتح والحلابة من أن المختار  
 تغسله ماله سبق نظرهم إلى الذي تم خلقه أو سهو من الكاتب واعترضه في النهر بأن مافي الفتح  
 والحلابة عزاه في المعراج إلى البسوط والمحيط **اه** وعلمت نقله أيضاً عن الكتب المذكورة  
 وذكر في الأحكام أنه جرمه في غدة المفتي والقبض والمجموع والنسبي **اه** فحيث كان هو  
 المذكور في عامة الكتب فتناسب الحكم بالسهو على مافي شرح الجمع لكن قال في  
 الشربلية يمكن التوفيق بأن من نقي غلته أراد الغسل المراعى فيه وجه السنة ومن أثبت  
 أراد الغسل في الجملة كتب الماء عليه من غير وضوء وترتيب لفعلة كغسله ابتداء بسدر وحرص  
**اه** قلت ويؤيده قولهم ويألف في خرقه حيث لم يراعوا في تكفيه السنة فكذلك غلته **(قوله)**  
 عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الآتي وإذا استبان بعض خلقه غسل لأمك علمت أن  
 الخلاف فيه خلافاً في شرح الجمع والبحر **(قوله)** أكراماً للنبي آدم) علمت أن يعلم من البحر  
 ويصح جمعه عنه لقوله فيفتي به **(قوله)** وحشر) المناسب تأخير عن قوله هو المختار لأن  
 من في الطهيرية والمختار يغسل وهل يخسر عن أبو جعفر كبير أنه أنفخ في الروح

حتى لو خرج رأسه فقط  
 وهو يصبح فذبحه رجل  
 فعليه غرة وإن قطع دية  
 فخرج حيا فمات فعليه  
 الدية (والا) يستهل  
 (غسل وسمى) عند الثاني  
 وهو الأصح فيفتي به عن  
 خلاف ظاهر الرواية  
 أكراماً للنبي آدم كما في  
 متفق البحار وفي نهر  
 عن الطهيرية وإذا سبأن  
 بعض خلقه غسل وحشر  
 هو المختار (وادرج في  
 خرقه ودفن

حشر والا لا والذي يقتضيه مذهب اصحابنا انه ان استبان بعض خاقه فانه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اه ووجهه ان تسميته تقتضى حشره اذا فائدة لها الا في ندائه في الحشر باسمه وذكر العلقى في حديث سموا اسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأل بعضهم هل يكون السقط شافعا ومتى يكون شافعا هل هو من مصيره علقام من ظهور ارحم ام بعد مضي اربعة اشهر ام من نفخ الروح والجواب ان العبرة انما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كاحرره شيخنا زكريا (قوله ولم يصل عليه) أى سواء كان تام الحلق ام لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) اما اذا افصل كما اذا ضرب بطنها فالتقت جنبنا ميتا فانه يرث ويورث لان الشارع لما اوجب الغرة على الضارب فقد حكم بحياته نهرأى يرث اذا مات ابوه مثلا قبل انفصاله (قوله كصبي سبي مع احد ابويه) وبالأولى اذا سبي معهما والمجنون البالغ كالصبي كما في الشرع بلالية ولا فرق بين كون الصبي ميمزا اولاد ولا بين موته في دار الاسلام او الحرب ولا بين كون السابي مسلما او ذميا لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسابي بل هو تابع لاحد ابويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما وهو مميز كما صرح به في البحر اه ح وقال المحقق ابن امير حاج في شرحه على التحرير في فصل الحاكم بعد ذكره التبعية مانصه الذي في شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام ويستوى فيما قلنا ان يعقل ولا يعقل الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او اسلم احد ابويه يجعل مسلما تبعا سواء كان الصغير عاقلا او لم يكن لان الولد يتبع خير الابوين ديناه وذكر الخيز الرملى انه لو سبي مع الجداني الاب لا يكون كذلك بل يصل على (قوله لا يصل على) تصریح بالمتقصد من التشبيه (قوله لا العقبى) والا كانوا في النار مثلهم وهو احد ما قيل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الأكثرين ط وقدمنا تمامه فيما مر اول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) اى بدون احد ابويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح قلت المراد بالعبية ما يشمل الحكمية لما في سير احكام الصغار ولودخل حربى دار الاسلام ذميا ثم سبي ابنه لا يصير الابن مسلما بالدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل آباؤهم دار الاسلام واسلموا فابناؤهم صاروا مسلمين باسلام آباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا يفيد تفيد المسئلة بما اذا لم يسلم ابوه (قوله تبعا للدار) اى ان كان السابي ذميا او للسابي ان كان مسلما كذا في شرح المنة واقتصر في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السابي انما تظهر في دار الحرب بان وقع صبي في سهم رجل ومات الصبي يصل على تبعا للسابي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحمولون من بلد الى بلد فلا بد من الحمل حتى يسمى سبيا ولم يوجد اه اقول لكن الذى في الصحاح والقاموس انه يقال سبيت العدو سبيا اذا اسرته فهو سبي وهى سبي او يقال سبيت الحر سبيا اذا حملتها من بلدا الى بلد فهي سبية اه فجعل الحمل قيدا في الحر دون الاسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسى في او اخر شرح السير الكبير ما يدل على كون ذلك شرطا خارجا عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما تبعا للدار او يقيم الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلما تبعا للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذميا بأن ملكه بشراء او رضى فكذلك

ولم يصل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كصبي سبي مع احد ابويه) لا يصل على لانه تبعا له اى في احكام الدنيا لا العقبى لما مر انهم خدم اهل الجنة (ولو سبي بدونه) فهو مسلم تبعا للدار أو للسابي

يحكمهم اسلامه حتى لو مات صلى عليه ونحبر لادى على بيعه لانه صار محررا فقه المسلمة في مقدم ملكه  
 باحرارهم اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج الى دارنا ولو دخل الذي  
 دار الحرب متاخضا واخرج صغيرا الى دارنا فهو مسلم بغير الذي على بيعه لانه اتمام ملكه الاحراز  
 بدارنا فصار كالنقل بان قول الامير من اصاب رأسا فهو له فصاب الذي صغير ليس معه احد  
 ابوه فهو مسلم لانه اتمام ملكه بمنعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دارهم بأمان فاشترى صغيرا  
 من ماليتهم لانه يملكه بالعقد لا بمنعنا فاذا اخرجناه اليها لم يكن مسلما اما لو كان الشاري منهم  
 مسلما فانه اذا اخرجناه الى دارنا وحده حكمه باسلامه وتبعية المالك انما تظهر في هذا فاذا  
 كان المالك مسلما قلتم لو كان مثله تبعه له او ذميا فهو مثله اه متاخضا وحاصله انه انما يحكم  
 باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعا للدار او بالملك بقسمة او بيع من الامام تبعا للمالك  
 لو مسلما وللاعتين لو ذميا والله اعلم قات ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالقسمة والبيع  
 كتمامه بالاخراج ان الذي اذا ملكه يحكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب صلى  
 عليه ففهم (قوله ابوه) اي سبي باحد ابويه اي معه - (قوله قاسم هو) اي احد ابويه اي  
 فن الصبي يصير مسلما لان الولد يتبع خير الابوين ديننا ولا يفرق بين كون الولد مختارا او لا كاهن  
 ونقل الخبر الرمي في باب نكاح الكافر قولين وان الشلبي افترى باشتراط عدم التغير لكن صرح  
 السرخسي في شرح السير بأن هذا القول خطأ وسيأتي تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله  
 تعالى قول وبقي ما توسي معه ابواه او احدهما فمات ثم اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه  
 يتوهم في دار الحرب خرج عن كونه تبعا لهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج او القسمة والبيع  
 كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو قتل) قيد لقوله او اسلم الصبي لان كلام غير العاقل غير  
 معتبر لعدم صدور عن قصد (قوله اي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذي يصح اسلامه بنفسه  
 وعزاه في النهر الى فتاوى قارى الهداية وفسره في العناية بأن يعقل المتافع والمضار وان الاسلام  
 هدى وتباعه خبره وفسره في الفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث ان تؤمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على ان مجرد قول  
 لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا وتمامه في البحر والنهر اقول والظاهر  
 ان مراده ان يؤمن بذلك اذا فصل له وطلب منه الايمان به بقرينة ما يأتي فلو انكره او امتنع  
 من الاقرار به بعد الطلب لا يكفيه قول لا اله الا الله للعالم بأنه صلى الله عليه وسلم كان يكفى من  
 المشركين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسائه من غير الزام بتفصيل المؤمنين به نعم قد يشترط  
 الاقرار بالشهادتين معا او بواحدة منهما وقد يشترط التبري عن بقية الاديان المخالفة ايضا  
 على ما سيجي ان شاء الله تعالى تفصيله في اب الردة عند ذكر الشارح هناك ان الكفار خمسة  
 اصناف (قوله ولا يضر توقفه الخ) فان العواء قد يقولون لانعرفه وهم من التوحيد والاقرار  
 والخوف من النار وطلب الجنة بكان وكأفهم يظنون ان جواب هذه الاشياء انما يكون  
 بكلام خاص منقول فيحجمون عن اجواب بغير عن الفتح (قوله ويفعل المسلم) اي جوازا  
 لان من شروط وجوب الغسل كون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل  
 الكافر لان الغسل واجب كرامة وتعظيما للميت والكافر ليس من اهل ذلك (قوله قريبه)

(أوبه فاسلم هو أو)  
 اسلم (الصبي وهو  
 عاقل) اي ابن سبع سنين  
 (صلى عليه) نصير ورثه  
 مسلما قولا ولا يضره ان  
 يسئل العمى عن الاسلام  
 بل يذكر عنده حقيقته  
 وما يجب الايمان به ثم يقال  
 له هل انت مصدق بهذا  
 فاذا قال نعم اكتبه ولا  
 يضر توقفه في جواب  
 ما الايمان ما الاسلام فتح  
 (يفعل المسلم ويكفن  
 ويدفن قريبه)

مطلب في حمل الميت كخاله (الكافر الاسلي) اما المتد في بي في جندره في كلب (مدا الاح) \* \* \* قرب ولا في رة لهم (من غير مراعاة السنة) فينبغي له ٨٣٣ غسل ميت الكلب وباقه في خرفة سبه في حفرة وبس ٨٣٤ غسل قبره ليد (٨٣٥) غسل خذره وضع (٨٣٦) (مقدمه) كسر يد وتفتح كد مؤخر (٨٣٧) (٨٣٨) عشر خصصات حديث من حمل جنازة اربعين خضوة كفرت عنه اربعين كبر (٨٣٩) وضع (٨٤٠) مؤخره) من يسه ليد (٨٤١) مقدمه) نلى سره (٨٤٢) مؤخره) كد قيع الفراغ خاب الخبزة فيدعى شذبه بوضع انه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ ويكره عذاما حمله بين نحوى السرير بل يرفع كل رجل ثمة بايد لا على العنق كلامه ولما كره حمله على ظهر ودابة (والصلى الرضيع و الغليم اوفوق ذب قبلا يحمه واحد على يابه) ولورا ك (وان كان كبيرا حمل على احذارة ويسرع مبالا لخب) اى تدو سريع ولوه كره (وكره) تأخير صلاته ودفعه ليطلى عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة اذا خنفت فوقها بسبب دفعه (ككره) ماعيا

مفعول تناز فيه لانه لا جنازة فيه (قوله كخاله) اشار الى من ساد قريش ميتهم لذي الارحام كفى البحر (قوله الكافر الاسلي) قيده القهستاني عن الجاني في باب التشديد غير الحربي ط (قوله فراق في حفرة) اى ولا يغسل ولا يكفن ولا يدفن من لم يحفل الى دينهم بغير عن الفتح (قوله فلو انه قريب) اى من اهل ماله (قوله من غير مراعاة السنة) قيد للافعال الثلاثة كاقادته بالتفريع بعده (قوله وليس للكافر الخ) اى اذا لم يكن للمسلم قريب مسلم فيتولى تجهيزه المسلمون ويكره ان يدخل الكافر في قبر قريبه المسلم ايدقه بغير وقد عناه لومات مسلم بين نساء معهن كافر عانته الغسل ثم يصابن عليه فتغسل الكافر المسلم فيه المضرورة فلا يدل على انه يمكن من تجهيز قريبه المسلم عند عدمها خلافا للزباي اقاده في البحر (قوله واذا حمل الجنازة) شروع في بيان كيفية حملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كفعال في البدائع لنقدومه عليها ثابا (قوله كذا) لان فيه اثار اليمين والمقدمه على اليسار ومؤخر (قوله بكسر الدال وفتح) اشار الى ان الكسر افصح كفى البحر عن الغاية لكن الكسر مع التخفيف والفتح مع التشديد كافي القاموس حيث قل مقدمه الرجل كحسن ومعظم (قوله حديث من حمل الخ) الاولى تأخيرها عن قوله ثم مؤخرها ثم مقدمها ط والحديث المذكور ذكره الزباي ونقله في البحر عن البدائع وفي شرح التبيين ويستحب ان يحملها من كل جانب اربعين خطوة لا حديث المذكور رواه ابوبكر التجار (قوله كفرت عنه اربعين كبيرة) بناء كفرت للفاعل وضميره للجنازة على تقدير مضاف اى حملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لان كل ذنب صغير بالنظر لما فوقه كبير بالنسبة لما تحته والمراد بالكبيرة حقيقتها وقولهم ان الكبائر لا تكفر الا بالاثوبة او بنحو الفضل او بالتحل المبرور ونحوه على ما ورد النص فيه ط وسأنى تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) اى عشر خطوات وهو معنى كذلك الثانية وبين الحمل بين الميت ويسار الجنازة ويساره يساره وبين الجنازة فهستانى ط (قوله ويكره عند الخ) لان السنة التربع ببحر وماتل عن بعض السلف من الحمل بين العمودين ان ثبت فاعارض كضيق المكان او كثرة الناس او قلة الحاميين كاسعه في فتح القدير (قوله قائمة) اى من قوائم السرير الاربعة (قوله باليد) اى يوضع على العنق وقوله لا على العنق اى ابتداء كاقاده شيخنا هـ وفي الحاية ويرفعونه اخذا باليد لا وضعا على العنق كتحمل الانقال ذكره الفقيه ابواليث في شرح الجمع الصغيره والمراد بالعنق الكتف كقوله ط (قوله ولذا الخ) غلة لما استفيد من ان حمله كلامه مكره ط (قوله يحمله واحد على يديه) اى ويتداوله الناس باحمل على ايديهم بغير (قوله ويسرع بها) معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بالاحب) بمعجمة مفتوحة حقه وهو حديث واحد التعجيل المسنون ان يسرع بالبحث لا يضرب ابنت على الجنازة للحدث اسرعوا بالجنازة فان كانت سالحة قدمت وهالى الحبر وان كانت غير ذلك فسر تضعونه عن رقابكم والافعال ان يعجل تجهيزه كده من حين يموت بغير (قوله ولوه كره) لانه زدر امانيت واضر اربا بعتين بغير (قوله لا اذا خيف الخ) فيؤخر الدفن وقدمه صلاة العيد على صلاة الجنازة والجنازة على الحطة والقياس تقديمها على العيد لكنه قدم مخافة التشويش وكى لا يستلها من في اخريات الصفوف انها صلاة

بعد اعنى قوله كره حمل الخ لا لما استفيد الخ كقول وامل اه مصححه (٥٣) (ين) (ل)

العبد بخر عن القبة ومفاده تقديم جمعة على الجائزة معة مذكورة ولا يفرض عين بل  
الفتوى على تقديم سلتها عليها ومرة في اول باب صلاة العبد (قوله جلوس قبل وضعها)  
لنهي عن ذلك في السراج نهر ومقتضاه ان الكراهة تحريمية رمل (قوله وفيه بعد) اي  
يكراه القيام بعد وضعها عن الاعتداف في الحنية والمعية وفي الخيف خلافة حيث قل والافضل  
ان لا يجلسوا حتى يسبوا عليه التراب قل في البحر والاول اولى لما في البدائع لا بأس  
بجلوس بعد الوضع ما روى عن عبادة بن الصامت انه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى  
يوضع الميت في اللحد فكان قثما مع الصحبة على رأس قبر فقال يهودى هكذا تضع بنونا  
خمس صلى الله عليه وسلم وقال لا يصحبه خدوهم في القيام فلذا كره ومقتضاه انها كراهة  
تحريم وهو مقيد بعدم احوحة والضرورة رمل (قوله وما ورد فيه) اي من قوله صلى الله  
عليه وسلم اذارأيتهم الجائزة فقوموا لها حتى تخلفكم او توضع احـ قل النووي في شرح مسلم  
هو بضم انا وكسر الهمزة المشددة اي تصيرون وراءها غائبين عنها اه مدني (قوله منسوخ)  
اي بما روى ابو داود وابن ماجه واحمد والطيحاوي من طرق عن علي بن قمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قد عولس لم يتعاه وقال قد كان ثم نسخ شرح النية (قوله لانها متبوعة) يشير الى ما  
في صحيح البخاري عن البراء بن تازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجائزة قال  
على الاتباع لا يقع الاعلى التالي ولا يسمى المتقدم بل هو متبوع والامر للندب لا واجب  
للاجماع وعن علي بن ابي طالب وجعلها نصب عينيك فانه موعظة وتذكيرة وعبرة  
وتسامة في شرح النية (قوله الان يكون خلفها نساء) فخر تقيده بما اذا خشي  
الاختلاط معهن او كان فيهن نائمة بقرينة ما بعد تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما)  
بقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن مأزورات غير مأجورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف  
لكن بعضه مدعى الحد باختلاف الزمان الذي اشارت اليه عائشة بقولها لو ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده لمعتن كن نساء بني اسرائيل وهذا في  
نساء زمانها فاضطت نساء زماننا وامدنا في الصحيحين عن ام عطية لهن ان اتباع الجائز ولم  
يعرن عيناى انه نهى تحريمه فيلحق ان يخص بذلك الزمن حيث كان يباح لهن الخروج  
للمساجد والاعباد وتامه في شرح النية (قوله وتزجر النائمة) وكذا الصائخة شرب لالة  
(قوله ولا يترك اتباعها لاجنها) اي لاجل النائمة لان السنة لا تترك بما اقترن بها من  
البدعة والابرار والجمعة حيث يترك حضورها لبدعة فيها لمفارق بانها لو تركوا المشي مع الجائزة  
لزم عدم انتظامها ولا اكتمال الوجبة لوجود من يأكل الطعام عن بني السعود والظاهر ان  
المراد باتباعها المشي معها مطلقا لا خصوص المشي خلفها بل يترك المشي خلفها اذا كانت  
نائمة لما مر به عن الاختيار ويحصل التوفيق (قوله ولا يمشي عن بينها ويسارها) كذا في  
الفتح والبحر وفي انتهى لائس موداته خلافا لاولى لان فيه ترك مندوب وهو اتباعها  
(قوله حاز) اي بالكرامة حية (قوله وفيه نظرية اخذ) اخذ من قوله ان المشي خلفها  
فصل عندنا (قوله ان يتبعها عن) اي تحبب بعد مشي وحده (قوله ونقد) اي  
وتركها خلفهم يس معها احد (قوله وركب امامها) لانه يضر بين خلفه بآثار الغبار

(جلوس قبل وضعها)  
وفيه بعد (ولا يقوم من  
في المشي اذا رآه) قبل  
وضعها ولا من مرت عليه  
هو المختار وما ورد فيه  
منسوخ زبلي (وندد  
المشي خلفها) لان متبوعة  
الا ان يكون خلفها نساء  
فشي امامها احسن اختيار  
ويكره خروجهن تحريما  
وتزجر النائمة ولا يترك  
اتباعها لاجنها ولا يمشي  
عن بينها ويسارها (ولو  
مشي امامها جاز) وفيه  
فضيلة ايضا (و) لكن ان  
يتبعها عن او تقدم المشي  
او ركب امامها



اما الركوب خلفها فلا بأس به والنسب افضل كفى البحر **(قوله كره)** الظاهر انها تنزيهية  
 رمي اقول لكن ان تحقق الضرر بالركوب امامها فهي تحريرية تأمل **(قوله كما كره)** اح  
 قبل تحريرا وقبل تنزيها كفى البحر عن الغاية وفيه عنها وينبغي لمن تبع الجأزة ان يبطل الصمت  
 وفيه عن الظهيرية فان اراد ان يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين  
 اى الجاهرين بالدعاء وعن ابراهيم انه كان يكره ان يقول الرجل وهو يمشى معها استغفروا له  
 غفر الله لكم اه قالت واذا كان هذا في الدعاء والذكر فما ظنك بانقضاء الحادث في هذا الزمان  
**(قوله)** وحفره قبره اح شروع في مسائل الدفن وهو فرض كفاية ان امكن اجماعا حلية  
 واحترز بالامكان عما اذا لم يمكن كما لو مات في سفينة كائى ومفاده انه لا يجوز دفنه على وجه  
 الارض بناء عليه كاذكره الشافعية ولم أره لا تمتنا صريحا و اشار باقراد الضمير الى ما تقدم  
 من انه لا يدفن اثنان في قبر الضرورة وهذا في الابتداء وكذا بعده قال في الفتح ولا يخفى قبر  
 لدفن آخر الا ان يلى الاول فلم يبق له عظم الا ان لا يوجد فتمضم عظام الاول ويجعل بينهما حاجز  
 من تراب ويكره الدفن في النفاق اه وهى كيت معقود البناء يسع جماعة قياما لمخالفاتها السنة  
 اعداد والكراهة فيها من وجوه عدم اللحد ودفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاط  
 الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها والبناء عليها بخبر قول في الحلية وخضوعها ان كان فيها  
 ميت لم يبل وما يفعله جهلة الحفارين من نبش القبور التى لم تبلى اربابها وادخال اجانب عليهم فهو  
 من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثر ابتداء في قبر واحد قصد  
 دفن الرجل مع قريبه اوضيق المحل في تلك القبرة مع وجود غيرها وان كانت تمايزت بالدفن  
 فيها فضلا عن كون ذلك ونحوه ميحا للنش وادخال البعض على البعض قبل البلاء مافيه  
 من هتك حرمة الميت الاول وتفريق اجزائه فالخذ من ذلك اه وقال الزبائى ولو بلى الميت  
 وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه اه قل في الامداد ويخالفه ما في التاتر  
 خاتمة اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان الحرمة باقية وان جموع اعظامه في  
 ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالخير ان الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك اه قلت لكن  
 في هذا مشقة عظيمة فالاولى اطاعة الجواز بالبالا لا يمكن ان يعدل كل ميت قبر لا يدفن فيه غيره  
 وان صار الاول ترابا لاسما في الامصار الكيرة الجامعة والازم ان تتم القبور السهل  
 والوعر على ان التبع من الحفر الى ان لا يبقى عظم عسر جدا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن  
 الكلام في جعله حكما عاما لكل احد فتأمل **(تمه)** \* قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم  
 في مقابر المشركين اذا لم يبق من علاماتهم شئ كما في خزائن الفتاوى وان بقى من عظامهم شئ  
 تنبش وترفع الآثار وتخذ مسجدا لما روى ان مسجدا لى صلى الله عليه وسلم كان قبل مقبرة  
 للمشركين فنبتت كذا في الواقعات اه **(قوله في غير دار)** يغني عنه ما يأتى متنا **(قوله)** مقدار  
 نصف قامة اح او الى حد الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كما في الذخيرة فلم ان  
 الادنى نصف القامة والاعلى القامة وما بينهما بينهما شرح المتبى وهذا حد العقب والمقصود  
 منه المبالغة في منع الرائحة ونبش السباع وفي القهستانى وطوله على قدر طول الميت وعرضه  
 على قدر نصف طوله **(قوله)** ويلحد لانه السنة وصفته ان يخفر القبر ثم يخفر في جانب القبلة

مطلب

في دفن الميت

**(كره)** كما كره فيها رفع

صوت بذكر او قراءة فاتح

**(وحفر قبره)** في غير دار

**(مقدار نصف قامة)** ذن

زاد حسن **(ويلحد)**

قوله فالاولى اناضة لعل

الصواب نوط فانه مصدر

ناط وهو ثلاثى الميم الا ان

يكون من قبيل قولهم خطأ

مشهور اح تأمل اه

مصححه

محدثرة ميوضع مهابيت ولشمال ذلك كاييت سقفت حلية (قوله ولا يشق) وصفته ان  
 يجفر في وسطا قبر حديثه ميوضع مهابيت حلية (قوله لا في ارض رحوه) فيجبر بين  
 الشقي والحد ماوت ط من بدر سقي وماله في النهر ومقتضى المقابلة انه يلحد ويوضع  
 التابوت في اللحد لان العدول الى الشقي لطوف اهباء المجد كما صرح به في الفتح فاذا وضع  
 التابوت في المجد من اهباءه على الميت لئلا يمكن حفر المحدثين الشقي ولما يحتاج الى التابوت  
 لان كانت الارض لدية يسرع فيها لانيث قل في الحلية عن الغاية ويكون التابوت من رأس  
 مال اذا كانت الارض رحوه او لدية مع كون التابوت في غيرها مكرها في قول العلماء قاطبة  
 انه وقد يقال يوضع التابوت في الشقي اذا لم يكن فوقه بناء للابر مس الميت في التراب اما اذا  
 كان له سقف او بناء معقود فوقه كقصور بلادنا وممكن الارض لدية ويلحد بفكره التابوت  
 (قوله ولا يجوز) يحكي كره ذلك قل في الحلية ويكره ان يوضع تحت الميت في القبر مضربة  
 ومحددة او حصى او نحو ذلك انه ولعل وجهه انه اتلاف مال بالضرورة فالكره تحريمية  
 ولذا اعتبر لا يجوز (قوله وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر نعمان الشارح تبع في ذلك  
 المنصب في منحه وتدى وحده في الظاهرية عن عائشة وكذا اعزاه الى الظاهرية في البحر والنهر  
 قبي في شرح المنية وما روى انه جعل في قبره عليه الصلاة والسلام قصبة قيل لان المدينة سبخة وقيل  
 ان العباس وعليا تنازعاها فبسطها شقرا ن تحته القطع التنازع وقيل كان عليه الصلاة والسلام  
 يلبسها ويفترشها فقال شقرا ن والله لا يلبسك احد بعده ابدا وناقها في القبر (قوله فغير  
 مشهور) اي غير ثابت عنه او انرا انه لم يشتهر عنه فعلمه بين النسخة ليكون اجاءا منهم  
 بل ثبت عن غيره خلافة في شرح المنية وكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت شئ رواه الترمذي  
 وعن ابي موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شئ ه (قوله ولا بأس بانخاذ تابوت الخ) اي  
 يرخص ذلك عند الحاجة والا كره كقدمناه اتفاقا قل في الحلية نقل غير واحد عن الامام ابن  
 الفضل انه حوزة في اراضيهم لرخاوتها وقل لكن ينبغي ان يفرش فيه التراب وتطين الطبقة  
 العليا مما بين الميت ويجعل اللبن الخفيف على بين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد والمراد بقوله  
 ينبغي يسر كما فصح به فيخر الاسلام وغيره بل في الدنيا بيع واسنة ان يفرش في القبر التراب ثم لم  
 يتفقوا الرخصة في اتخاذ من حديد بشئ ولا شئ في كراهته كجهو ظاعر الوجه اه اي لانه  
 لا يعمل الاباء ان يكون كالآجر المطبوخ بها كباقي (قوله له) اي لعيت كافي البحر والرجل  
 ومفهومه انه لا بأس به للمرأة مطلقا وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن  
 مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض رحوه فانه اقرب الى السر والتحرز عن  
 مسها عند الوضع في القبر اه (قوله كرخاوة الارض) اي وكونها لدية فيوضع في اللحد او في  
 الشقي ان كانت لدية ولو لم يكن لشيئ حقه كقدمناه (قوله ان يفرس فيه) اي في القبر او في اللحد  
 كما يناء (قوله وقي في البحر) قل في الفتح وعن احمد ينقل ليرسب وعن الشافعية كذلك  
 ان كان قريبا من دار الحرب والاشدس وجن ليقذفه البحر فيدفن ه (قوله ان يذبح قريبا  
 من البر) اعلم انه قد يذبحه ان كان به وبين البرمة بتغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح  
 التعيير لخوف الضرر به (قوله في الدار) كذا في الحلية عن منية لثقي وغيرها وهو اعمر من

ولا يشق ( لا في رص  
 رحوه) (ولا يجوز ر  
 يوضع فيه مضربة) وما  
 روى عن علي فغير مشهور  
 لا يؤخذ به ظهريه (ولا  
 بأس بالحد ماوت) وما  
 حجر او حديد (له عند  
 الحاجة) كرخاوة لارض  
 (و) من ان يفرس فيه  
 القبر بدت في سفينة على  
 وكفى وصل عليه وقي  
 في بحر ان يذبح قريبا  
 من البر ولا يذبح  
 الميت (في الدار ولو) كان  
 صغيرا (لاختصاص هذه  
 السنة بالامياء واقعت  
 (و) يستحب ان يدخل  
 من قبل القبلة)

قول الفتح ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فإن ذلك حص بالأمية بل ينقل إلى مقابر المساكين اهـ وقضاء انه لا يدفن في مدفن خاص كما يفعله من بنى مدرسة ونحوها ويبنى فيه قبرها مدفناً بل **(قوله)** ان يوضع من جهتها ثم يسلم) أي فيه وإن أخذ له مستقبل القبلة حال الأخذ وقول الشافعي واحمد يستحب السبل بان يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسلم من قبل رأسه منجدرا وبين الأدلة في شرح المنية والفتح ولا يضر عندنا كون الداخل في القبر وترا او شعفا واختار الشافعي الوتر وتماه في البحر **(قوله)** فيلحد) وكذا لو كان القبر شقاعير مسقف اما لا يقف فيعين فيه السبل **(قوله)** وبالله) زاده على ما في الكثر والهداية وهو ثابت في النسخ للترمذي والاول في النسخ لابن ماجه وفي النسخ بزيادة في سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكره في البدائع عن الحسن عن ابي حنيفة قالوا والمعنى بسم الله وضعاك وعلى ملة رسول الله سلمناك ثم قال الامام ابو منصور الماتريدي ليس هذا دعاء الميت لانه ان مات على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحجز ان يبدل حاله وان مات على غير ذلك لم يبدل ايضا ولكن المؤمنون شهداء الله في ارضه فيشهدون بوفاته على الله وعلى هذا اجرت السنة اهـ حلية \* (تايه) \* في الاقتصاد على ما ذكر من الوارد اشارة الى انه لا ييسر الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الآن وقد صرح ابن حجر في فتاويه بانه بدعة وقول ومن ظن انه سنة قياسا على تدفينا لاهل ولود الخاق لائمة الامر باستدائه في نصب اهـ وقد صرح بعض علمائنا وغيرهم بكونه المصاحفة المعتادة عقب الصلوات مع ان المصاحفة سنة وما ذاك الا لكونها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع فلمواطة عليها فيه توهم العواء بانها سنة فيه ولذا منعوا عن الاجتماع لصلاة الرغائب التي احداثها بعض المتعبدن لانها لم تؤثر على هذه الكيفية في تلك الليالي المخصوصة وان كانت الصلاة خير موضوع **(قوله)** وجوبا) اخذه من قول الهداية بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يجدهم يخرجون وفي الفتح انه غريب واستونس لم يحدث ابي داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما لكبائر قال هي تسع فذكر منها استحلال الميت الحرام قبلتكم احياء وامواتا اهـ قلت ووجه ان ظاهر التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لم يكن صرح في التحفة بانه سنة كبراً أتى عقبه **(قوله)** ولا ينشئ بوجه اليها) أي لو دفن مستديراً لها واهلوا التراب لا ينشئ لان التوجه الى القبلة سنة والتبش حرام بخلاف ما اذا كان بعد اقامة الميت قبل اهالة التراب فانه يزال ويوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة ولو بقي فيه متاع لانسان فلا بأس بالتبش ظهيرة **(قوله)** الاستغناء عنها) لانها لا تعد خوفاً لا انتشار عند الحمل **(قوله)** ويسوي اللبن عليه) أي على اللحد بان يسد من جهة القبر ويقام الميت فيه حلية عن شرح اصح **(قوله)** والقصب) قال في الحلية وتسد الفرج التي بين العينين بالمدد والقصب كي لا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على استحباب القصب فيها كاللبن اهـ **(قوله)** لا آجر) بمد الهجزة والتشديد اشهر من التحنيط مصباح وقوله المصباح صفة كاشفة قول في البدائع لانه يستعمل للزينة ولا حاجة للميت اليها ولانها مستهانة فيكره ان يعمل على الميت تقولا كما يكره ان يقع قبره بتار تقولا **(قوله)** لو حوله الخ) قال في الحلية وكرهوا الآجر والواح الخشب وقول الامام الترمذي هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه فلا يكره لانه يكون عصمة من السبع وقال مشايخ

بان يوضع من جهتها ثم  
يحمل فيلحد (و) ان يقول  
واضعه بسم الله وبالله  
وعلى ملة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ويوجه اليها  
وجوبا وينبغي كونه على  
شق الايمن ولا ينشئ  
ليوجه اليها (ولو حمل المقعدة)  
لا يستغنى عنها (ويسوي  
لبن عليه والقصب لا  
الآجر) تصبوح والخشب  
لو حوله مأموقه فلا يكره  
ابن مفلح \* (فائدة) \*

بخاري لا يكره الآخر في بلد ما حاجة اليه لضعف الاراضي **(قوله)** عدد لبنات الخ **(قوله)** ايضا في الاحكام عن الشعبي عن شرح مسلم ينفذ يقال عدد الخ **(قوله)** و جاز ذلك اي الآخر والحشب **(قوله)** ويسجي قبرها اي شوب ونحوه استحبابا حال ادخالها القبر حتى يسوي اللبن على اللحد كذا في شرح المنية والامداد ونقل الخبر الزملي ان الرياسي صرح في كتاب الخثني انه على سبيل الوجوب قلت ويمكن التوفيق بحمله على ما اذا غلب على القطن ظهور شيء من بدنها تأمل **(قوله)** كمطر اي ورد وجر ونالج قهستان **(قوله)** عليه اي على القبر او على الميت وهو اقرب لفظا والاول اقرب معنى **(قوله)** وتكره الزيادة عليه **(قوله)** نافي صحيح مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر وان يبنى عليه زاد ابو داود او زاد عليه حلية **(قوله)** لانه بمنزلة البناء كذا في البدائع وظاهره ان الكراهة تشرعية وهو مقتضى النهي المذكور لكن انظر صاحب الحلية في هذا التعليل وقال وروى عن محمد انه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصيا وهو مرسل صحيح فيحمل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على القابلة للمباغة له مقدار شبر او ما فوقه قليلا **(قوله)** ويستحب حبه اي يديه جميعا جوهره قال في المغرب حيث التراب حنيا وحشوته حشا اذا قبضته ورمته اه ومثله في القاموس فهو واوى وبأى فافهم **(قوله)** من قبل رأسه ثلاثا لما في ابن ماجه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثا شرح المنية قال في الجوهره ويقول في الحلية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعبدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى وقيل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين والدمرة اللهم ادخلها الجنة برحمتك اه **(قوله)** وجلوس الخ لما في سنن ابى داود كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لايحكم واسألو الله له التثبيت فإنه الآن يسأل وكان ابن عمر يستحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها وروى ان عمرو بن العاص قال وهو في سياق الموت اذا نامت فلا تصحني نائحة ولا نار فاذا دفنتوني فشنوا على التراب شنائم اقيموا حول قبري قدر ما يخرج زور ويقسم لحما حتى استأنس بكم وانظر ماذا اراجع رسل ربى جوهره **(قوله)** ولا بأس برش الماء عليه بل ينبغي ان يندب لانه صلى الله عليه وسلم فعلى قبره سعيد كزارواه ابن ماجه وقبر ولده ابراهيم كزارواه ابو داود في مراسيله وامره في قبر عثمان بن مظعون كزارواه البزار فالتفتي ما عن ابى يوسف من كراهته لانه يشبه التليين حلية **(قوله)** للنهي هو ما رواه محمد بن الحسن في الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا شيخنا يرفعنا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تربيع القبور وتخصيصها اعداد **(قوله)** ويسمى اي يعمل ترابه مرتفعا عليه كسنام الجمل لما روى البخاري عن سفيان الثمار انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسننا وبه قال الثوري والليث ومالك واحمد والجمهور وقال الشافعي التسطيح اي الترييع افضل وتماه في شرح المنية **(قوله)** وفي الظهيرية وجوبا هو مقتضى النهي المذكور ويؤيده ما في البدائع من التعليل بانه من صنع اهل الكتاب والتشبه بهم فيما منه

عدد لبنات الحد التي عليه  
السلام سبع مئتي (وجاز)  
ذلك حوله (بارض رخوة)  
كالتابوت (ويسجي) اي  
يفطى (قبرها) ولو خثي  
(لاقبره) الا لعذر (ويقال  
التراب عليه وتكره الزيادة  
عليه) من التراب لانه بمنزلة  
البناء ويستحب حبه من  
قبل رأسه ثلاثا وجلوس  
ساعة بعد دفنه دعاء وقراءة  
بقدر ما يخرج الزور ويفرق  
لحمه (ولا بأس برش الماء  
عليه) حفظا لترابه عن  
الاندراس (ولا يربع)  
لنهي (ويسمى ندبا وفي  
الظهيرية وجوبا

بد مكرهه اه لكن في النهر ان الاول اولى قلت ولعل وجه شبهة الاختلاف والحديث الذي استدله الشافعي على الترتيب فيكون النهى مصروفا عن ظاهره فتأمل (قوله قد ر شير) او أكثر شيئا قليلا بدائع (قوله ولا يخص) اي لا يطلى بالجبس الفتح ويكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) اي يحرم لوللزنة ويكره لولا الاحكام بعد الدفن واما قبله فليس بقبر امداد وفي الاحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات اه قلت لكن هذا في غير المقابر المسبلة كالانحنى (قوله وقيل لا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يطلى لان عبارة السراجية كقوله الرحمتي ذكر في تجريد ابن الفضل ان تطيين القبور مكروه والخيار انه لا يكره اه وعزاه اليها المصنف في المنح ايضا واما البناء عليه فلم أر من اختار جوازها وفي شرح التلوة عن منية المفتي الخيار انه لا يكره التطيين وعن ابن حنيفة يكره ان يبني عليه بناء من بيت اوقية او نحو ذلك لما روى جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحميم القبور وان يكتب عليها وان يبني عليها رواه مسلم وغيره اه نعم في الامداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسليم بالطين صيانة للقبر عن التلوث وروا ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله لا بأس بالكتابة الخ) لان النهى عنها وان صح فقد وجد الاجماع العملي بها فقد اخرج الحاكم النهى عنها من طرق ثم قال هذه الاسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان ثمة المسلمين من المشرق الى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل اخذ به الخلف عن السلف اه ويتقوى بما اخرجه ابو داود باسناد جيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل حجرا فوضعه عند رأس عثمان بن مظعون وقال أتعلم به قبر أخى وادفن اليه من مات من اهلى فان الكتابة طريق الى التعرف للقبر بهانهم يظهر ان محل هذا الاجماع العملي على الرخصة فيها ما اذا كانت الحاجة داعية اليه في الجملة كما اشار اليه في المحيط بقوله وان احتيج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عذر فلا اه حتى انه يكره كتابة شيء عليه من القرآن او الشعر او اطراء مدح له ونحو ذلك حلية ملخصة قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية في هذا الاجماع بانه اكثرى وان سلم فحل بحجته عند صلاح الازمنة بحيث ينفذ فيها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ ازمة الأثرى ان البناء على قبورهم في المقابر المسبلة اكثر من الكتابة عليها كما هو مشاهد وقد علموا بالنهي عنه فكذا الكتابة اه فالاحسن التمسك بما يفيد حمل النهى على عدم الحاجة كما مر \* (تمت) في الاحكام عن الحاجة تكره السور على القبور اه (قوله الحق آدمي) احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير يمينه او الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهالة التراب كما مر (قوله كأن تكون الارض مغسوبة) وكما اذا سقط في القبر متاع او كفن بثوب مغسوب او دفن معه مال قالوا ولو كان المال درهما بجر قال الرملي واستفيد منه جواب حادثة الفتوى امرأة دفنت مع بنتها من المصاغ والامثلة المشتركة ارضا عنها بغية الزوج انه ينش لحقه واذا تلفت به تضمن المرأة حصته اه واحتراز بالمغسوبة عما اذا كانت وقفا قال في التاترخانية

قد ر شير ( ولا يخص )  
للنهي عنه ( ولا يطلى ولا  
يرفع عليه بناء ) وقيل لا بأس  
به وهو المختار ( كما في كراهة  
السراجية وفي جنازتها  
لا بأس بالكتابة ان احتج  
اليها حتى لا يذهب الاثر  
ولا يمتحن ( ولا يخرج منه )  
بعد اهالة التراب ( الا )  
لحق آدمي ( كأن تكون  
الارض مغسوبة

عق مالا في صلاح قبر شاه رجل ودفن فيه ميتة وكانت الارض موقوفة يتضمن ما اتفق فيه ولا تحول فيه من مكانه لانه دفن في وقت اه وعبر في الفتح بقوله يتضمن قيمة الحفر فتأمل  
**( قوله )** ( او اخذت بشقة ) اي ما اشترى ارضا فدفن فيها ميتة ثم عد الشقيع بالشراف فمكلمها  
 بالشفقة **( قوله )** ( ومساواته بالارض ) اي يزرع فوقه مثالا لان حقته في اوطانها وظاهرها فان شاه  
 ترك حقته في اوطانها وان شاه استوفى فتح **( قوله )** ( تاجاز زرعه ) اي القبر ولو غير مقصود وكذا  
 يجوز دفن غيره عليه كافي الزباني ايضا وقد مرنا الكلام عليه **( قوله )** ( من الاليسر ) كذا قيده في  
 المذبح وينظر وجهه **( قوله )** ( ولو بالاكس ) بان مات المولود في بعضهما وهي حجة **( قوله )** ( قطع )  
 اي بان تدخل القنابة يدها في الفرج وتقطعها آلة في يدها مدتحقق مولده **( قوله )** ( لو ميتا ) لوجه  
 له مدقوله ولو بالاكس ط **( قوله )** ( والا ) اي لو كان حيا لا يجوز قطعيه لان موت الام  
 به موهوه فلا يجوز قتل آدمي حتى لا يضر موهوه **( قوله )** ( ولو باع مال غيره ) اي ولا مال له كافي الفتح  
 وشرح الشبهة ومفهومة انه لو ترك مالا يتضمن ما باعه ولا يشق اتفاق **( قوله )** ( والاولى نعم ) لانه  
 وان كان حرمة آدمي اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعديده كافي الفتح ومفاده انه  
 لو فسق في خوفه بلا تعد لا يشق اتفاقا كالا يشق الحي طاقا لا فضايله الى الهلاك لا الجرد  
 الاحترام **( قوله )** ( الاتباع افضل ) اي اتباع الخاتمة لانه برأى والميت قائلو بالمرتبة عليه  
 اكثر ط **( قوله )** ( اوجوار ) سيأتي في باب الوصية الاقارب وغيرهم ان الجوار من اصق به وقال  
 من يسكن في محله ويجمعهم مسجد الخلة وهو استحسن وقال الشافعي الجوار الى اربعين دارا  
 من كل جانب اه قلت والصحيح قول الامام كاسيأتي هناك ان شاء الله تعالى وهل يقيد هنا  
 بالانصاف ايضا الظاهر نعم ما يوجد دليل الاخلاق وقد يقال كلام الموصي يحمل على العرف  
 والجار عرف الانصاف او من يسكن في الخلة فيصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حده الى  
 الاربعين كافي الحديث والله اعلم **( قوله )** ( يندب دفنه في جهة موته ) اي في مقابر اهل المكان الذي  
 مات فيه او قتل وازنقل قدر ميل او ميلين فلا بأس بنرح الميتة وبأى الكلام على نقله قلت  
 ولذا صح امره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احد في مصاجعهم مع ان مقبرة المدينة قريبة ولذا  
 دفنت الصحابة الذين فتحوا دمشق عند ابوابها لم يدفنوا كاهم في محل واحد **( قوله )** ( وتعلمه )  
 اي تمجيد جهازه عقب تحقق موته ولذا كره حبر صلاته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد  
 صلاة الجمعة كاهم **( قوله )** ( لا يجوز ذكره ) اي ما يمكن الميت صاحب بدعة اير تدع غيره كاقدماته  
**( قوله )** ( ولا بأس بنقله قبل دفنه ) قيل مطلقا وقيل الى ما دون مدة السفر وقيد محمد بقدر ميل  
 او ميلين لان مقابر البلد ربما بلغت هذه المسافة فيكره فيازاد قال في النهر عن عقد المرائد  
 وهو الظاهر اه واما نقله بعد دفنه فلا مطلقا قال في الفتح واقتفت كلمة المشايخ في امرأة  
 دفن بها وهي غائبة في غير بلد فالتصوير ارادت نقله عن انه لا يسعه ذلك فتجوز شر او بعض  
 التحسين لا يلتصق اليه واما نقله يعقوب ويوسف عاينهما السلام من مصر الى الشام ليكونا مع  
 كاهم انكرام فهو شرع من قبله ولا يتوفر فيه شروط كونه شرعا اه ما يحصا وتامه  
 فيه **( قوله )** ( وبالاعلام موته ) اي اعلام بعرضه مضا ليقصوا حقه هداية وكره بعضهم ان

او حدثت بشقة ( وشرح  
 من الخراج  
 ومساواته ( الارض  
 وزرعه ( وشرح عليه ذاك  
 ومن الزباني ( حامل  
 من موته حتى يصير  
 ( شق صيد ) من الاليسر  
 ( وغيره ( وشرح  
 مكس ( خيف على الام  
 دفع ( والخارج لو ميتا  
 ( لا لا في كراهية  
 الاختيار ولو باع مال غيره  
 ومات هل شق قولان  
 ( لا في دفع ( مروي )  
 لا في فضل من التوفيق  
 له قراءة اوجوار وفيه  
 صلاح معروف \* يندب  
 دفنه في جهة موته وتعلمه  
 من موضع غسله  
 ولا بأس ( من بعثه  
 في مكره لا يجوز  
 ذكره الحديث ( ذكره  
 حاشي من كاهم كاهم  
 من موته ولا بأس بنقله  
 من موته وبالاعلام موته

ينادى عليه في الازفة والاساءة لانه يشبه بهي الجاهلية والاصح انه لا يكره ادا لم يكن معه  
 تنويه بذكره وتجنيز بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الملائى فان نبي  
 الجاهلية ما كان فيه قصد الدوران مع الضجيج والنياحة وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله  
 صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية شرح المنة  
 (قوله وبارئانه) تبع فيه صاحب النهر واعترضه ح بأن مقتضاه انه رباعى وليس كذلك  
 ففي القاموس ثبت الميت ورنوته بكيته وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) تمامه  
 فأعضوه بهن ابيه ولا تنكوا قال في المغرب تعزى واعزى انتسب والعراء اسم منه والمراد به  
 قواهم في الاستغاثة بالعلان اعضوه اى قولوا له اعضض بأيرايك ولا تنكوا عن الاير بالهن  
 وهذا امر تأديب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى  
 الجاهلية هنا ما قدمناه عن شرح المنة اولى (قوله ويتعزى اهله) اى تصيرهم والدعاء لهم به  
 قال في القاموس الغراء الصبر او حسنه وتعزى انتسب اه فالمراد هنا الاول وفيما قبله  
 الثانى فانهم قال في شرح المنة ويستحب التعزى للرجال والنساء اللاتى لا يفتن اقلوه عليه  
 الصلاة والسلام من عزى اخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه  
 وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزى  
 ان يقول اعظم الله اجرى واحسن عزاءك وغفر لميتك اه \* (تبيه) \* هذا الدعاء باعظام  
 الاجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ بن ابي له يقضى ثبوت الثواب على المصيبة  
 وقد قال المحقق ابن الهمام في المسيرة قالت الحنفية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد  
 الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة يشاكها محض فضل وتعلول منه  
 تعالى لا يد من وجوده لو عده الصادق اه وهل يشترط للثواب الصبر ام لا قال ابن حجر وقع  
 للعزيز عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان  
 لم يصبر كفرت الذنوب اذا يشترط في المكفر ان يكون كسبا كالبلاء فالجزم لا يمنع التكفير بل هو  
 مصيبة اخرى ورد بتصريح الشافعى رحمه الله بان كلا من المجنون والمريض المغلوب على  
 عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالاجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر ويؤيده  
 خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى  
 الشوكة يشاكها الا كفر الله بهما من خطاياهما مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له  
 مثل ما كان يعمل محييا ميئا ففيه انه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذى صدر منه قبل اسبب  
 المرض فضلا من الله تعالى فمن اصاب وصبر يحصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن  
 انتفى صبره فان كان اعذر كجكون فكذا ذلك اولئحو جزع لم يحصل من ذنوب التوايب شئ اه ما خلا  
 وحاصله اشتراط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا انتفى اعذر كجكون واما التكفير به فهو  
 حاصل بالاشروط (قوله وياتخاذ طعامهم) قال في الفتح ويستحب لجيران اهل الميت والاقرباء  
 الا باعد تهئية طعامهم يشبعهم يومهم وليذهبهم اقلوه صلى الله عليه وسلم اصنعوا آل جعفر  
 طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة الترمذى وصححه الحاكم ولانه بر ومعدوف وياح عليهم في  
 الاكل لان الحزن يمنعه من ذلك فيضعفون اه قال ايضا ويكره اتخاذ الصياقة من

مطلب

في الثواب على المصيبة

مطلب

في كراهة الصياقة من

اهل الميت

سعد من اهل الميت لانه شرع في سرور لاقى اشروور وهي بدعة مستحقة روى الامام  
 احمد وابن ماجه بأسانيد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كنا بعد الاجتماع الى اهل الميت وسنهم  
 الطعام من البياحة اه وفي البرازية ويكره انشاء الضعم في اليوم الاول والثالث وبعد  
 الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلحاء  
 والقراء لاختيم او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن  
 لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للقراء كان حسنا وطال  
 في ذلك في المعراج وقول وهذه الافعال كلها للسمعة والرياء فيحترز عنها لانهم لا يريدون بها وجه  
 الله تعالى اه وبث هنا في شرح ائمة معارضة حديث جرير انما يحدث آخر فيه انه عليه  
 الصلاة والسلام دعه امرؤ رجل ميت لما رجع من دفنه فجاء وحجى بالطعام اقول وفيه نظر  
 فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على انه بحث في  
 المنقول في مذهبه ومذهب غيره عاشفة والخاتبة استدلالا بحديث جرير المذكور على  
 البهراة والاسيا اذا كان في ورثه صغار او غائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من  
 المنكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والقناديل التي لا توجد في الافراح وكذك الطبول  
 والغناء بالاصوات الحسنان واحتياج النساء والمردان واخذ الاجرة على الذكر وقراءة القرآن  
 وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الازمان وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **(قوله)** وبالجلاس لها اي للتعزية واستعمال لباس هنا  
 على حقيقته لانه خلاف الاولى كما صرح به في التية وفي الاحكام عن خزانة الفسأوى  
 الحوس في المصيبة ثلاثة ايام نارجال جاءت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعا اه **(قوله)**  
 في غير مسجد ) اما فيه فيكره في البحر عن المجتبي وجزم به في شرح ائمة والفتح لكن في  
 الظهيرية لا بأس به لاهل الميت في البيت او المسجد والناس يأتونهم ويعزونه اه قلت وما  
 في البحر من انه صلى الله عليه وسلم جالس ناقلا جعفر وزيد بن حارثة والناس يأتون ويعزونه  
 اه يجاب عنه بأن جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصودا للتعزية وفي الامداد وقال كثير  
 من متأخري المتقدمين يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكرمه الجلوس في بيته حتى يأتي  
 اليه من يعزى بل اذا فرغ من ابرجع الناس من الدفن فليستفروقا ويشغل الناس بأمرهم  
 وصاحب البيت بأمره اه قات وبهل تأتي الكراهة الجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى  
 اذا فرغوا من عزاء الناس كقول في زماننا الظاهر لا يكون الجلوس مقصودا  
 للتعزية لا بقراءة ولا سيا اذا كان هذا الاجتماع والحوس في المقبرة فوق القبور المدفونة ولا  
 حول ولا قوة الا بالله **(قوله)** اولها افسد ) وفي بعد الدفن افضل منها قبله لان اهل الميت  
 مشغولون قبل الدفن بتجهيزه ولأن وحشهم بعد الدفن لفراقه اكثر وهذا الذي مر منهم جزع  
 شديد والافدمت لتسكينه جوهره **(قوله)** وتكره بعدها ) لانها تعمد الحزن منج والظاهر  
 انها تنزيهية ط **(قوله)** الغالب ) اي لان يكون المعزى او المعزى غالبا فلا بأس بها جوهره  
 قلت والظاهر ان الحاضر الذي لا يمتزلة الغائب كما صرح به الشافعية **(قوله)** وتكره التعزية  
 ثانيا ) في التواريخ الخاتمة لا ينبغي لمن عزى مرة ان يعزى مرة اخرى رواد الحسن عن ابي حنيفة

وبالجلوس لها في غير  
 مسجد ثلاثة ايام واولها  
 اقصاها وتكره بعدها  
 الاغائب وتكره التعزية  
 ثانيا



اه اعداد **(قوله)** وعند القبر عزاء في الحلية الى المتبني بالعين المعجمة وبال و يشهد له ما اخرج ابن شاهين عن ابراهيم التكريتي عند القبر يدعاه اه قلت لعل وجهه ان يطالب هناك القراءة والدعاء ليست بالتثنية **(قوله)** وعند باب الدار في الظهيرية ذكره الخولس على باب الدار للتعزية لانه عمل اهل الجاهلية وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد العجم من فرض البسط والقيام على قوارع الطريق من اقبح الفجائع اه بحر **(قوله)** ويقول عظم الله أجرك (اي جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات واحسن عزاءك بالمد اي جعل سلوكك وصبرك حسنا ابن حجر وقوله وغفر ليكت قوله ان كان الميت مكلفا والافلاكا في شرح التنية وفي كتب الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وصبرك والكافر بالمسلم غفر الله ليكت واحسن عزاءك **(قوله)** وزيارة القبور (اي لأبأس بهابل تندب كافي البحر عن انجني فكان ينبغي التصريح به للامر بها في الحديث المذكور كما في الامداد وتزار في كل اسبوع كما في مختارات التوازل قال في شرح باب المناسك الا ان الفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس فقد قال محمد بن واسع الموقعي يعاينون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فحصل ان يوم الجمعة افضل اه وفيه ويستحب ان يزور شهداء جبل احد لما روى ابن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فجع عقي الدار والافضل ان يكون ذلك يوم الخميس متطهرا مبكرا لثلاث فته الظهر بالمشهد النبوي اه قلت استفيد منه ندب الزيارة وان بعد محلها وهل تندب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة الى زيارة خليل الرحمن واهله واولاده وزيارة السيد البدوي وغيره من الاكابر الكرام لم أر من صرح به من أئمتنا ومنع منه بعض أئمة الشافعية الا لزيارته صلى الله عليه وسلم قياسا على منع الرحلة لغير المساجد الثلاث وردده الغزالي بوضوح الفرق بان ماعدا تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها واما الاولياء فانهم متفاوتون في القرب من الله تعالى ونفع الزائرين بحسب معارفهم واسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لان القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها وانكار البدع بل وازالتها ان امكن اه قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائزة وان كان معها نساء وناشحات تأمل **(قوله)** ولوللنساء وقيل تحرم عليهن والاصح ان الرخصة ثابتة لهن بحر وجزم في شرح التنية بالكراهة لما مر في اتباعهن الجنائزة وقال الحير الرملي ان كان ذلك تجديد الحزن والبكاء والتدب على ما جرت به عادتهن فلا تحوز وعليه حمل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شواب كحضور الجماعة في المساجد اه وهو توفيق حسن **(قوله)** ويقول الخ قال في الفتح والسنن زيارتها قائما والدعاء عندها قائما كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح اللباب للملا على القاري ثم من آداب الزيارة ما قالوا من انه يأتي الزائر من قبل رجل المتوفى لان قبل رأسه لانه أعجب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره لكن هذا اذا امكنه والافند ثبت انه عليه الصلاة والسلام قرأ اول سورة البقرة عند رأس ميت

مطلب

في زيارة القبور

وعند القبر وعند باب الدار ويقول عظم الله أجرك واحسن عزاءك وغفر ليكت وزيارة القبور ولو للنساء لحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون

وأحرجه عند راحته ومن آدابها أن يرد من خطب السلام عليكم عن الصحيح (عليكم السلام  
وبه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأما إن شاء الله بكم لاحقون وسأل الله لنا ولكم  
الهداية ثم يدعو قوماً صواباً وإن جلس بخمس مبدأً وقرباً بحسب مراتبه في حال حياته  
وقول ط وخطب الدار مقصود وهو من ذكره لأنه إذا سلم على الدار وولى ساكنها وذكر

شبهة (أن لا يحق بحق أو المراد المذوق على أتم الأحوال فتصح المشبهة) **قوله**  
ويقرأ يس (ورد من دخل مقابر فقراً سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من  
فيه حسنة خير وفي شرح باب ويقرأ من القرآن ما ييسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى  
الغاشيئون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك ملك وسورة الشكر والأخلاص  
إلى عشر ٣ مرة أو إحدى عشر أو سبعة أو ثمانية بقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه إلى فلان

ويهم ٥ هـ (تمية) صرح علماء في باب الحج عن الغير بأن الإنسان أن يجعل ثواب عمله  
ميرة صالحة أو صوماً أو صدقة وغيره كذا في الهداية بل في زكاة التتارخية عن الحيط الأفضل  
من يتصدق بفلان أن ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا ينقص من أجره شيء  
وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة  
كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثوابها إلى الميت عندهم بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف

الحنابلة في السكن وتمامة في فتح تقدير أقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره  
مناخرون من الشافعية وصول القراءة للميت إذا كانت بخضرته ودعى له عقبها ولو غاب كان  
محل القراءة تزول الرحمة والبركة والدعاء عقبها رحي مقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت  
بالقراءة لا حصول ثوابها له ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان  
وما عتدنا وما وصل إليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره

من الأموات والأحياء حاز ويصل ثوابها إليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم  
قول وهذا علة أنه لا فرق بين أن يكون الميعود له ميتاً وحياً واختره أنه لا فرق بين أن ينوي  
به عند الفعل بغيره وبفعله نفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق  
بين الفريض والتفلأه وفي جامع الفتوى وقيل لا يجوز في الفرائض أنه وفي كتاب الروح  
للحافظ أبي عبد الله الدمشقي حلى الشهير بأن قيمه أخويرة ما حصله أنه اختلف في إهداء

الثوب إلى أخيه فيقبل يصح لأخيه قول أحمد يفعل خير ويجعل نصفه لأبيه أو أمه وقيل  
لا يكرهه غير محتج لأنه يمكنه بعمل نفسه وكذا احتج في اشتراطية ذلك عند الفعل فيقبل  
لا يكون ثواب له فيه اتفق به وهدوء من زاد كاهن شيء من ماله وقيل لم لأنه إذا وقع له

لا يقبل انتقاله عنه وهو الأول وعلى القول الأول لا يصح إهداء ثوب حيا لأن العامل بنوى  
القيمة ٣ عن نفسه وعلى الثاني يصح وتخبر عن غافل وقد نقل عن جماعة أنهم جمعوا ثواب  
عملهم للمسلمين وقد وصى به تعالى بالفقر والافلاس والسرعة لا تنفع من ذلك ولا يشترط  
في وصول النية منه بل ينفع كل ما أعطى فقيراً نية زكاة لأن السنة لا يشترط ذلك في حديث الحج  
عن جبر ونحوه ثم إذا فعله نفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره فكيف كان نوى أن يهب أو يعطي

مسألة

في إقراره لميت وهدائه ثوابها له

ويقرأ يس وفي الحديث من قرأ الاخلاص أحد عشر مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعد الأموات

٣ قوله نى عشر مرة هكذا يحسنه وصوابه النى عشر مرة وكذلك قول الشيخ أحد عشر مرة صوابه إحدى عشرة مرة كذا في الحق ٥ مصححه

او يتصدق ويصحب اهداء نصف الثواب اوردعه كما نص عليه احمد ولا مانع منه ويوضحه انه لو اهدى الكل الى اربعة يحصل لكل منهم ربه فكذا لو اهدى الربع لواحد واثني الباقي لنفسه اه ملخصا قالت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ اهل القبرة الفتحة هل يقسم الثواب بينهم او يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فاجاب بأنه افي جميع الثاني وهو الملائق بسعة الفضل (تمة) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية ان الحافظ ابن تيمية زعم مع اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لان جنبه الرفيع لا يجزأ عليه الايمان فيه وهو الصلاة عليه وسؤال الوسيلة له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لاذن خاص الا ترى ان ابن عمر كان يتمتع عنه صلى الله عليه وسلم عمرا بعد موته من غير وصية وحجج ابن الموفق وهو في طبقة الجيدة سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمه ونحى عنه مثل ذلك اه قلت ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب احمد بن الشاذلي شيخ صاحب البحر نقلا عن شرح الطيبة للتوريري ومن جملة ما نقله ان ابن عقيل من الحنابلة قال يستحب اهداؤها له صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماءنا ان يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فانه احق بذلك حيث اقتضت من الصلاة ففي ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المانعين من انه تحصيل الحاصل لان جميع اعمال أمة في ميزانه يحجب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى اخبرنا بأنه صلى الله عليه وسلم ثم امرنا بالصلاة عليه بأن نقول اللهم صل على محمد والله اعلم وكذا اختلف في اطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم فنع منه شيخ الاسلام البلقيني والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثة بأن قوله تعالى وقتل رب زدني علما وحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لي في كل خير دليل على ان مقامه صلى الله عليه وسلم وكاله يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزد من شرفه وعظمه واعتمره تشريفا الخ فيشمل كل الانبياء ويدل على ان الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبتي كتابيه الروضة والمنهاج وسبقه اليه الحلي وصاحبه البيهقي وقد رد على البلقيني وابن حجر شيخ الاسلام القاياني ووافقه صاحبه الشرفي المناوي ووافقهما ايضا صاحبهما امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهما بالمبالغة حيث جعل كل ماصح من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابد الفضل صلاتك على سيدنا محمد عندك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكراما وانزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اه فانظر كيف جعل طاب هذه الزيادة من الاسباب المقضية لفضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كعبادة التشهد وغيرها وهذا تصرح من هذا الامام المحقق بفضل طاب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يشوهم ان في ذلك محذورا ووافقهم ايضا صاحبهم شيخ الاسلام ذكريا اه ملخصا (قوله) ويحفر قبر نفسه في بعض النسخ ويحفر قبر نفسه على ان افظة حفر مصدر محجور وبالبا مضاف الى قبري ولا بأس به وفي التارخانية لا بأس به ويؤحر عليه هكذا عمل

مطلب

في اهداء ثواب القراءة  
لنبي صلى الله عليه وسلم

ويحفر قبر نفسه وقيل  
يكبره

عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرها (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح  
 التبية وقال لان الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى ارض  
 تموت (قوله يكره المشي الخ قال في الفتوح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحينه فاما يسئله  
 من دفنت حول اقداره خلق من وطء تلك القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكروه ويكره  
 النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يهد من السنة والمعهود منها ليس الا بارتها  
 والدعاء عندها قائما اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيرها او وجد طربقان وقع في قلبه  
 انه محدث لا يمشی عليه والا فلا بأس به وفي خزائن الفتاوى وعن ابى حنيفة لا يوطأ القبر الا  
 لضرورة وزار من بعيد ولا يقعد وان فعل بكره وقال بعضهم لا بأس بأن يطأ القبور وهو  
 يقرأ اويسح اويدعو لهم اه وقال في الحلية وتكره الصلاة عليه واليه لورود التهي  
 عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوى انه حمل ما ورد من التهي عن الجلوس على القبر على  
 الجلوس لقضاء الحاجة وانه لا يكره الجلوس لغيره جمعا بين الآثار وانه قال ان ذلك قول ابى  
 حنيفة وابى يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في التوارد والتحنة والمبدائع والمحط وغيره من  
 ان ابى حنيفة كره وطء القبر والتعود او النوم او قضاء الحاجة عليه وبأنه ثبت التهي عن  
 وطئه والمشي عليه وتامة فيها وقيد في نور الايضاح كراهة التعود على القبر بما اذا كان لغبر  
 قراءة قلت وتقدم انه اذا الى الميت وصار ترابا بجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاه جواز المشي  
 فوقه ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخارى ذكر كلام الطحاوى المار ثم قال فعلى هذا  
 ما ذكره اصحابنا في كتبهم من ان وطء القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان  
 الطحاوى هو اعلم الناس بمذاهب العلماء ولا سيما بمذهب ابى حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت  
 ان الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا بالفظ الحرمة وحينئذ فقد يوفق بأن ما عراه الامام  
 الطحاوى الى اثنتا الثلاثة من حمل التهي على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نهى التحريم  
 وما ذكره غيره من كراهة الوطء والتعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية  
 ما فيه اطلاق الكراهة على ما يشمل المعينين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكروهات  
 الصلاة وتنتفى الكراهة مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كأيأتى والله سبحانه اعلم (تم) يكره  
 ايضا قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة دون الياض كفى البحر والدرر وشرح التبية  
 وعلمه في الامداد بأنه ما دام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكره الرحمة اه ونحوه  
 في الحاشية اقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام الجريرة الحفراء  
 بعد شقها نصفين على القبرين اللذين يعذبان وتعليله بالتخفيف عنهما ما لم يبسا اى يخفف  
 عنهما ببركة تسبيحهما اذ هو اكمل من تسبيح الياض لما في الاخضر من نوع حياة وعليه  
 فكرهه قطع ذلك وان ثبت بنفسه لم يملك لان فيه تفويت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن  
 الحديث تدب وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه ما اعتد في زماننا من وضع اغصان الآس  
 ونحوه وصرح بذلك ايضا جماعة من الشافعية وهذا اولى مساواة بعض المالكية من ان  
 التخفيف عن القبرين انما حصل ببركة يده الشريفة صلى الله عليه وسلم اودعاه لهما فلا يقاس  
 عليه غيره وقد ذكر البخارى في صحيحه ان بريدة بن الحصيب رضى الله عنه اوصى بأن يجعل في

والذى ينبغي ان لا يكره  
 تهية نحو الكفن بخلاف  
 القبر \* يكره المشي في طريق  
 ظن انه محدث حتى اذا لم  
 يصل الى قبره الا لوطء تركه

مطلب

في وضع الجريرد ونحو  
 الآس على القبور

قوله جريدتان والله تعالى اعلم ( قوله لا يكره الدفن ليلا ) والتمسح بكونه نهارا شرح المنية  
 ( قوله ولا اجلاس القارئ عند القبر ) عبارة نور الاضاح ووجهه ولا يكره الجلوس للقراءة  
 على القبر في المختار لتأدية القراءة على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ اهـ ( قوله  
 عظم الذمي محترم ) فلا يكسر اذا وجد في قبره لانه لما حرم الذم في حياته لذمته وجبت صيانة  
 نفسه عن الكسر بعدموته خاتمة واما اهل الحرب فان احتسج الى بشمهم فلا بأس به تارة  
 عن الحجة فتبش وترفع العظام والآثار وتخذم مقبرة للمسلمين او مسجدا ككثير الواقعات اسمعيل  
 ( قوله انما يعذب الخ ) قال بعضهم يعذب لما في الحديث ان الميت ليُعذب ببكاء اهله عليه وقتل  
 عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وتأويل الحديث انهم في ذلك الزمان كانوا  
 يوصون بالنوح فقال عليه الصلاة والسلام ذلك بحر عن الظهيرية وفي شرح التكملة ان  
 المراد من الحديث التدب والناجاة وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال ذلك لما مر على قوم يبكون على يهودي فقال انه يعذب وهم يبكون عليه اهـ  
 اسمعيل ( قوله عهدنامه ) ٣ بفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة  
 العهد والمعنى ان يكتب شيء ما يدل انه على العهد الاذلي الذي بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق  
 من اليمان والتوحيد والتبرك باسمائه تعالى ونحو ذلك ح ( قوله يرجى الخ ) مفادها الاباحة  
 او الندب وفي البرازية قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصفار لو كتب على جبهة الميت  
 او على عمامته او كفته عهدنامه يرجى ان يغفر الله تعالى للميت ويجعله آمنا من عذاب القبر قال  
 نصير هذه رواية في نحو بر ذلك وقد روي انه كان مكتوبا على افخاذ فراس في اصيل الفاروق  
 حبس في سبيل الله تعالى اهـ وفي فتاوى المحقق ابن حجر المكي الشافعي سئل عن كتابة العهد  
 على الكفن وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا  
 الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب  
 والشهادة الرحمن الرحيم انى أعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى اشهد انك انت الله لا اله الا  
 انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدا ورسولا صلى الله عليه وسلم فلا تكفى الى نفسى  
 تقرنى من الشر وتبعدنى من الخير وانما لا أتق الا برحمتك فاجعلنى عيدا عندك توفينى يوم  
 القيامة انك لا تخلف الميعاد هل يجوز ولذا اصل فأجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر  
 الاصول للترمذى ما يقتضى ان هذا الدعاء له اصل وان الفقيه ابن عجيل كان يأمر به ثم افق  
 بجواز كتابته قياسا على كتابة الله في اهل الزكاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد افق ابن الصلاح  
 بانه لا يجوز ان يكتب على الكفن يس والكهف ونحوها خوفا من صديد الميت والقياس  
 المذكور ممنوع لان القصد تم التمييز وهنا التبرك فالاسماء المعظمة ناقية على حالها فلا يجوز  
 تعرضها للنجاسة والقول بانه يطالب فله مردود لان مثل ذلك لا يتجوز به الا اذا صح عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وقدعنا قبيل باب المياه عن الفتح انه تكره  
 كتابة القرآن واسماء الله تعالى على الدراع والمحارب والجدران وما يفسد وما ذاك الا  
 لاحترامه وخشية وطه ونحوه مما فيه اهانة فالتع هنا بالاولى مما يثبت عن النبي اوسئل فيه  
 حديث ثابت فأقول نعم نقل بعض المحققين عن فوائد المرحى ان لما يكتب على جبهة الميت

\* لا يكره الدفن ليلا ولا  
 اجلاس القارئ عند القبر  
 وهو المختار \* عظم الذمي  
 محترم \* انما يعذب الميت  
 ببكاء اهله اذا اوصى بذلك  
 \* كتب على جبهة الميت او  
 عمامته او كفته عهدنامه  
 يرجى ان يغفر الله للميت  
 \* اوصى بعضهم ان يكتب  
 في جبهته وسدده بسم الله  
 الرحمن الرحيم ففعل ثم  
 روى في المنام فسئل فقال  
 لما وضعت في القبر جاءنى  
 ملائكة العذاب فلما رأوا  
 مكتوبا على جبهتى بسم الله  
 الرحمن الرحيم قولوا أمنت  
 من عذاب الله

٣ مطلب

فما يكتب على كفن الميت

بغير مداد بالأصبع المسححة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله  
وذلك بعد الغسل قبل التكفين اه والله اعلم

باب الشهيد

باب الشهيد

أخرجه من صلاة الجنازة ميوأناه مع ان المتقول ميت باجابه لاختصاصه بالفضيلة التي ليست  
أغريه نهر **(قوله فعيل الح)** وهو اما من الشهود اى الحضور او من الشهادة اى الحضور مع  
المشاهدة بالبصر او بالصيرة فهستأنى **(قوله)** لانه مشهود له بالجثة (اقاد انه من باب الحذف  
والايصال حذف اللام فاستتر الضمير المحرور ح وهذا على انه من الشهادة واما على انه من  
الشهود فلان الملائكة تصفدها كراماله **(قوله)** لانه حى الح) هذا على انه من الشهود واما  
على انه من الشهادة فلان عليه شاهدا يشهدله وهو دمه وجرحه اولانه شاهد على من قتله  
بالكفر **(قوله)** هو الح) اى الشهيد في اعرف ما ذكر وهو تعريفه باعتبار الحكم الآتى  
اغنى عنه تغسيله ونزع ثيابه للمطابقة لانه امر من ذلك كسأنى **(قوله)** كل مكلف هو البالغ  
المه قل خرج به العبي والمجنون فيغسلان عنده خلافا لهما لان السيف اغنى عن الغسل  
لكونه طهرا ولا ذنب للعبي وللمجنون وهذا يقتضى ان يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والا فلا  
خفاء فى احتياجه الى ما يظهر ما مضى من ذنوبه الا ان يقال اذا مات على جنونه لم يؤخذ بما  
مضى لعدم قدرته على التوبة بجر ولا يتفق ان هذا مسلم فيما اذا جن عقب المعصية اما لو مضى  
بعدها زمن يقدر فيه على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر **(قوله)** مسلم) اما الكافر فليس  
بشاهد وان قتل ظلما فلقريبه المسلم تغسيله كما مر وما فى ط عن القهستاني غير ظاهر **(قوله)**  
طاهر) اى ليس به حذابه ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدها كما هو المتبادر فاذا  
استشهد الجنب يغسل وهذا عنده خلافا لهما فاذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى  
هذا الخلاف وان استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه كما فى المضمرات  
قهستاني وحاصله انها تغسل قبل الانقطاع فى الاصح كما بعده وفى رواية لا تغسل قبله لان  
الغسل لم يكن واجبا عليها كما لو انقطع قبل الثلاث فانها لا تغسل بالاجماع كما فى السراج  
والمعراج **(قوله)** فالحائض) المراد بها من كانت من ذوات الحيض لامن اتصفت بالحيض للالا  
ينافى قوله لعدم كونها حائضا فافهم واقتصر فى التفريع على بعض افراد المحترقات لحقائه  
لما فيه من التفصيل ولم يفضل فى النفس لان النفاس لاحد لاقه **(قوله)** والا) اى وان لم تره  
ثلاثة ايام لا تغسل بالاجماع كما نقلناه آنفا عن السراج والمعراج فافى الامداد من ان الحائض  
تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع الدم او قبل استمراره ثلاثة ايام فيه سهوا وسقط وصوابه او  
قبله بعد استمراره الح فتنبه **(قوله)** ولم يعد الح) استدال الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا  
بما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لما قتل حنظلة بن ابي عامر الثقفى ان صاحبكم حنظلة  
تغسله الملائكة فسألو زوجته فثالت خرج وهو جنب فقال عليه الصلاة والسلام لذلك  
غسلته الملائكة واورد صاحبان انه لو كان واجبا لوجب على بنى آدم ولما اكتفى بفعل  
الملائكة والجواب بالنهي هو ما اشار اليه الشارح من انه يغسل بفعلهم بدليل قصة آدم

فعل بمعنى مفعول لانه  
مشهود له بالجثة او فاعل  
لامه حى عند ربه فهو شاهد  
(هو كل مكلف مسلم طاهر)  
فالحائض ان رأت ثلاثة ايام  
غسلت والا لعدم كونها  
حائضا ولم يعد عليه السلام  
غسل حنظلة لخصوله بفعل  
الملائكة بدليل قصة آدم

المارة لأن الواجب نفس غسل وما غسل فيجوز أن يكون من كفي لمعراج وغسل  
في البحر بأن هذا الغسل عند الحاجة لا يموت اهـ أي وإذا كان بحاجة كجهو ظاهر فوبى  
الحديث لذلك غسله ثلاثاً ما يحسن الاستدلال بقصة الملائكة وأن تغسلهم لآدم من  
الموت لا للحياة لكن فيه وجوب بالحاجة كان كوجوب الموت فذلك القصة على  
الاكتفاء بغسل الملائكة كان غده في بحث الغسل أن الميت لو غرق في ماء لابد من تغسله  
لأنه مرتابه فيحرق في - - بئنه لا سقط الفرض عن ذمة سكان من لا غمرته فلو صلى عليه لا  
إعادة غسله صح وأن يستغفر عنهم وجوب ومقتضاه أنه لا يكفي غسل الملائكة إلا أن يفرق  
بأنه واجب على السكينة - - غسله غيرهم قضاء فعله مقاد فغسله وما صح تغسيل الذمي أو  
الصبي لمسلمات بين لسانه يس معهن سواء كسر على أن فعل الملائكة - - من الله تعالى فهو  
أذن من صاحب الحق - - الاكتفاء عن فعل المكلفين ولا سيما على غرض مكلفهم وبغية تبيين  
صلى الله عليه وسلم فيه وقصة وحديث دليلان على الاكتفاء عنهم وما وقوعه في الماء  
فليس فيه تغسيل من حد فم يسقط الفرض عنهم وأن حصلت الشهادة كولو غسله مكلف  
بلائمة فإنه يجزئ - - لا سقط الفرض عن ذمة فتدفع الصلاة عليه وإن لم يسقط  
الفرض عنها فإذا وجب أدلة غسل التعريق أو تحريكه عند إخراجها بئنه غسل فيكون فعلا  
منا فيسقط به الفرض عند الذمة به فيحصل فعل منا ولا من تاب عن ذمة صح غرق هذا ما ظهر لي  
فأعنته فإنه نفس (قول له قيل ضام) - - يقال قتله - - في الكثرة لأن الذمي كذب وقيد بالقتل لأنه  
لومات حثف الله أو يترد أو حرق أو غرق أو هدم - - كمن شهيداً في حكمه - - وإن كان شهيد  
الآخره كسبائي وبغوه ضامه شيئاً من أنه لو قتل بحد وقصاص مثلاً لا يكون شهيداً فيغسل  
ودخل فيه المقتول مدافعة عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة فإنه شهيد لكن لا يشترط  
كون قتله بمحمد كما في البحر عن أبيه واستشكله في التبرؤيات حوايه (قول له غير حق) تفسير  
تقوله ضاماً (قول له بخارجة) أي خلافها كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ وحربي  
أو قطع طريق بقرينة أعصف آتى واحترز بها عن المقتول تثقل فإنه لا يوجب القصاص  
عنده (قوله أي بما يوجب القصاص) أي فلراد بها ما يفرق الأجزاء فيدخل فيه ما  
والقصاص كما في الفتوح (قول له القصاص) أي بل وجب به قصاص إشارته إلى أن وضع المسئلة  
فيمن علم قتله كصرح به صريح بهدية إذا لا قصاص الأعلى قتال معنوه خلاف لما مر صدر  
الشريعة كحققه في الدرر أم إذا لم يعلم قتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد أو  
يجب به شيء أصلاً كقتل الأسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل سيد عبده عندنا لكن  
كفي شرح المشية (قوله حتى لو وجب ح) تفرع على مفهوم قوله بغسل فقتل فإن المثل  
لم يجب بغسل المقتل العمد لأن الواجب به القصاص وإنما سقط بعارض وهو التصاح أو شبهة  
الأبوة فلا يغسل في الرواية اختارة كما في الفتوح فالحاصل أنه إذا وجب بقتله القصاص وإن  
سقط لعارض أو لم يجب بقتله شيء أصلاً فهو شهيد كما علمته أم إذا وجب به ما ابتداء فلا  
وذلك بأن كان قتله شبه العمد كسرب بعضاً أو خسر كرمي غرض فصد به أو ما جرى مجراه  
كسقوط نائم عليه وكذا إذا وجب به القسامة وجوب إيمان بغسل المقتل شرع وكذا

(قتل طاعاً) غير حق  
(خارجة) أي ما يوجب  
القصاص (والمحب بنفس  
القتل ما) بل قصاص  
حتى لو وجب بالمرس  
كما صرح

او وحدهم وحواله على قلة سواء وجبت فيه القسامة او لا وهو الصحيح لاحتمال انه يقتل ظلما  
كاسيائي وهو الذي حققه في شرح الدرر اه ملخصا من التمهاتني وشرح المنية **(قوله**  
او قبل الاب ابنه) اوقته شخصا آخر برثه الابن بحركه اذا قبل زوجته وله منه اولاد فان الولد  
استحق القصاص على ابيه فيسقط للابوة **(قوله ولم يرث)** البناء المجهول وتشديد المثلثة في آخره  
اشار الى ان شرط عدم الارثاث ليس خصاصا بشهادة المعركة ولذا لما قبل عمرو على غسالها  
ارثا وعتان اجهز عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كفي البدائع وسيجي بيان الارثاث  
**(قوله وكذا يكون شهيد الخ)** اي بشرط ان لا يرث ايضا **(قوله او قطع طريق)** والمكايرون  
في امصر ليلا منزلة لقطاع الطريق كافي البحر عن شرح المجمع من قتله ولو غير محدد فهو شهيد  
كالوقته لقطاع وكذا من قتله اللصوص ليلا كسيائي وذكر في البحر انه زاد في المحيط سببا  
رابعا وهو قتل مدافعا ولو عن دمي فانه شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة اي  
من قتله باع او حربي او قاطع طريق وقيل في التمهات كونه شهيدا وان قتل بغير محدد مشكك جدا  
لوجوب الدية بقتله فتدبره ممعنا النظر فيه اه قالت يمكن حمله على ما اذا لم يعلم قتله عينا  
كالوخرج عليه قطاع طريق او لصوص او نحوهم وفي البحر عن المجتبى اذا التقت سريتان  
من المسلمين وكل واحدة ترى انهم مشركون فاجلوا عن قتلى من الفريقين قال محمد لادية على  
احد ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذكر حكم الغسل ويجب ان يغسلوا لان قتالهم  
مبطلهم اه ومثاده انه لو كانت احدى الفريقين ظالمة للاخرى بان علموا حالهم لا يغسل  
من قتل من الاخرى وان جهل قتاله عينا لكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل **قوله ولو**  
تسببا لان موته يكون مضافا اليهم فلو اوطوا دابتهم مسلما او نفروا دابة مسلما فرمته او رموا  
نارا في سفينة فاحترق ونحو ذلك فهو شهيد اما لو قتل باغلات دابة مشرك ليس عليها احد  
او دابة مسلم او بر من االيهم فاصابه او نفر المساءون منهم فجلوهم الى خندق او نارا او نحوه فوات  
لم يكن شهيدا خلافا لابن يوسف لان فعله يقطع النسبة اليهم وتامه في البحر **(قوله المراد**  
بالجراحة علامة القتل) ليشمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة اصلا كخندق  
وكسر عصب وفيه اشارة الى ان الاولى قول الهنداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اه فلو  
لم يكن به اثر اصلا لا يكون شهيدا لان الظاهر انه لشدة خوفه اخضع قلبه فتح اى فلم يكن بفعل  
مضاف الى العدو بدائع **(قوله كجروح الدم الخ)** اي ان كان الدم يخرج من مخارقه بنظر ان  
كان موضعا يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالانف والذكر والدبر لم يكن شهيدا لان  
المرء قد يتلى بالعرف وقد يبول دما لشدة الغزع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح في  
الباطن فوقع الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان  
شهيدا لانه لا يخرج منهما مادة الآفة في الباطن واضاهر انه ضرب على رأسه حتى خرج منها  
الدم وان كان يخرج من فيه فان زل من رأسه لم يكن شهيدا وان كان يعلم من جوفه كان شهيدا  
لانه لا يصعد الاخرج في الباطن وانما يتميز بينهما بلون الدم بدائع فالتازل من الرأس صاف  
والصاعد من الخوف علق جوهره وفتح والعلق الجامد واستشكه في الفتح بان المرقق  
من الجوف قد يكون رقيقا من فرجة في الخوف على ما تقدم في الطهارة فلا يلزم كونه من

او قتل لاب ابنه لا تسقط  
الشهادة (ولم يرث) فلو  
ارثت غسل كما سيجي  
(وكذا) يكون شهيدا  
(لو قتله باع او حربي او  
قطع طريق ولو) تسببا  
اه (غير آلة جراحة)  
فان مقتولهم شهيد بأي  
آلة قتله لان الاصل فيه  
شهيد احد ولم يكن كغيره  
قبل سلاح (او وجد  
جريحا ميتا في معركته)  
المراد بالجراحة علامة  
القتل كجروح الدم من  
عينه او اذنه او حلقه



جراحة حادثة بل هو احد الخملات اه **(قولہ صافیا)** قيد اقوله اوحافه وكذا قوله الآتى  
جامدا وفيه قلب والصواب ذكر جامدا في الاول وصافيا في الثاني **(قولہ صافیا)** ففتح عنه الح  
شروع في احكامه والمراد بلا يصاح للكفن مثل القرو والخو والقاسوة  
والخف والسلاح والدرع لالسراويل فلا يترع في الاشبه كافي الهندية عن الهندوانى وكذا  
لا يترع القرو والخشواذا لم يوجد غيره كما افاده في الامداد **(قولہ ويزاد ان نقص)** في المحيط  
قبل ان قولهم يزداد وينقص معناه يزداد ثوب جديد تكريرا وينقص ماشاؤا وان كان ماعليه  
يباغ السنة وقيل يزداد اذا قل وينقص اذا كثر حتى يباغ حتى السنة وهذا النسب بقوله لينم كفته  
فهمتانى قال في البحر و اشار الى انه يكره ان يترع عنه جميع ثيابه ويجدد الكفن ذكره  
الاسييجانى اه **(قولہ حديث الح)** اى لقوله صلى الله عليه وسلم في شهداء احد زملوهم  
بكلومهم ودمائهم رواه احمد كذا في شرح المتن ثم ذكر دليل الصلاة عليه انه عليه الصلاة  
والسلام صلى على شهداء احد وساق احاديث وقال كل منها ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة  
فليس ينزل عن درجة الحسن ومجموعها مرتق اليها قطعاً فتعارض ما في البخارى عن جابر  
وترجع عليه بانها مئنة وهوناف وتماهيه والتميل اللف والكلموم جمع كل بفتح فككون  
الجرح **(قولہ اى فى موضع تجب فيه الدية)** فلما راد بالمصر والقربة ما يشمل ما قرب منها وخرج  
ملو وجد في معاورة ليس بقربها عمران فانه لا تجب فيه قسامة ولادية فلا يغسل لو وجد به اثر  
القتل كافي البحر عن المعراج **(قولہ ولم يعلم قاتله)** اى مطلقا سواء قتل بما يوجب القصاص او لا  
لعدم تحقق كون قتله ظلما ولوجوب الدية ولما كان مفهومه انه ان علم لا يغسل مطلقا ايضا  
مع ان الاطلاق غير مراد فعمل الشارع بأنه ان علم ولم يجب القصاص بأن قتل بمنقل او خطأ  
فكذلك اى يغسل والا فلا وكان المصنف اطلقه عن التقييد استثناء بتمام من قوله قتل  
ظلما **(الح)** **(قولہ كمن قتله اللصوص الح)** اى سواء قتل بسلاح او غيره وكذا من قتله قطاع  
الطريق خارج المصر بسلاح او غيره فانه شهيد لان القتل لم يخالف في هذه المواضع بدلا هو مال  
بحر عن البدائع لان موجب قطع الطريق القتل لا المال كافي البدائع **(قولہ فليحفظ الح)**  
اصل ذلك لصاحب البحر حيث قال بعد ما مر عن البدائع وبهذا يعلم ان من قتله اللصوص في  
بيته ولم يعلم قاتل معين منهم اعدم وجودهم فانه لا قسامة ولادية على احد لانهما لا يجبان  
الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم ان قاتله اللصوص وان لم يثبت عليهم لغراهم فليحفظ هذا فان  
الناس عنه غافلون اه قلت ووجه الغفلة اطلاق ماسيا فى القسامة من انه اذا وجد قتيل  
في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته ولم أر من قيده هناك بما ذكرهنا فلذا اكد في التنبيه عليه  
**(قولہ اى يغسل)** افادته معطوف على صلة من في قوله ويغسل من وجد الح لان هذا القتل  
ليس بظلم وهو المناط اسمعيل **(قولہ او جرح)** فعل ماض مبني للمفعول وهو عطف على قتل  
وقوله وارثت بالبناء للمفعول اى حمل من المعركة رثنا اى جرحنا وفي النهاية الرث البالى  
الحاق اى صار خلقا في الشهادة ومعناه الشرعى ما افاده بقوله بان اكل الح نهر لانه حصل  
له بذلك رفق من مرافق الحياة فلتبقى شهادته على جدتها وهيبتها التي كانت في شهداء احد الذين  
هم الاصل في حكمه لان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق سائر اموات بنى

صافيا لامن فنه او ذكره  
او يدره اوحافه حمدا  
(فيتزع عنه ملا يصاح  
للكفن ويزاد) ان نقص  
ماعليه عن كفن السنة  
(وينقص) ان زاد (اجل  
ان يتم كفته) السنون  
(ويصلى عليه بلا غسل  
ويدفن بدمه وشيابه)  
لحديث زملوهم بكلومهم  
(ويغسل من وجد  
قتيلا في مصر) او قربة  
(فيما) اى فى موضع (تجب  
فيه الدية) ولوفى بيت المال  
كالقتول في جامع او شارع  
(ولم يعلم قاتله) او علم ولم  
يجب القصاص فان وجب  
كان شهيدا كمن قتله  
الصوص ليلا في المصر فنه  
لا قسامة ولادية فيه للعلم  
بأن قاتله اللصوص غيلة  
الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ  
فان الناس عنه غافلون  
(او قتل بجدا وقصاص)  
اى يغسل وكذا يترع يراو  
افراس سبع (او جرح  
وارث) وذلك (بان اكل  
او شرب او نام او تدوى)

آدم فبرأى فيه جميع الصنات التي ذاب في النقيس عليه وتنامى في شرح انية ( قوله ولو  
 وبلا ) يرجع الى الاربعة قبله افاده في البحر ط ( قوله او اوى خيمة ) بالمد والقصر يتعدى  
 ثاني وانكر بعضهم تعديته بنفسه وقال الازهرى انها لغة فصيحة كذا كره ابن الاثير افاده  
 القهستاني والمراد هنا ماذا ضربت عليه خيمة وهو في مكانه والافعى مسئلة النقل من  
 المعركة فاذ في البحر ( قوله وهو ينقل ) نالوا مقل لا ينقل وان زاد على يومه وليلة البحر ( قوله  
 ويقدر على ادائها ) كذا قيده الزيلعي وقال حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من  
 احكام الدنيا وتبعه في الدرر قل في الفتح وانما عالم بصحته وتنامى في البحر ( قوله او نقل من  
 المعركة ) او من المكان الذي حرج فيه كفى النبايع اسمعيل ( قوله وكذا الخ ) اى بالاولى  
 ( قوله لالجوف وطء الجبل ) قيد لقوله او نقل من المعركة فينقل لايكون النقل متافيا  
 لمشاهدة وهذا القيد مذکور في شرح الزيادات والكافي والمنبع وابن ملك وغرر الاذكار  
 والزيلعي والدرر وغيرها اسمعيل وكذا في الهداية والبدائع معلل بان مال شيئا من راحة  
 الدنيا ( قوله هو الاسح ) ذكر في البحر عن المحيط ان الاظهر انه لا خلاف فيقول ابي يوسف  
 انه لا يكون مرتثا فيما اذا اوصى بأموال الدنيا وقول محمد بعده فيما اذا اوصى بأموال الآخرة  
 كفى وصية سعد بن الربيع وجزمه في النهر وذكر ط وصية سعد عن سيرة السامي حاصلها  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل اليه من ينظر حاله فقال ائني في الاموات فاباغ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقال ان سعد بن الربيع يقول جزئنا الله عنا خيرا ما جزى  
 نبيا عن امته وقال ائني أجدر بع الجنة واباغ قومك عن السلام وقال لهم ان سعد بن الربيع  
 يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان تخلصوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه وفيكم  
 عين تطرف ثم لم يبرح ان مات ( قوله او تكلم بكلام كثير ) يمكن حمله على كلام ليس بوصية  
 توفيقا بينهما لكن ذكر ابو بكر الرازي انه لو اكثر كلامه في الوصية غسل لانها اذا طالت  
 اشبهت امورا الدنيا بغير عن غاية البيان قلت يمكن حمل ما ذكره الرازي على الوصية بأموال  
 الدنيا بدليل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاما طويلا ( قوله والافلا ) اى وان لم يكن كثيرا  
 ككلمة او كيتين فلا يكون مرتثا ( قوله وهذا كله ) اى كون ما ذكر في بيان الارثاث  
 موجبا للغسل درر ( قوله اذا كان الخ ) هذا الشرط يظهر فيمن قتل بمحاربة امان قتل بغيرها  
 كمن قتل ظانما فلا يظهر فيه بل ان ارث غسل والا لا ولذا يقيده هناك ( قوله وكل ذلك )  
 اى ما تقدم من الشروط وهي ست كفى البدائع العقل والبوع والقتل ظلما وان لا يجبه  
 عوض مالى والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارثاث ط ( قوله في الشهد الكامل )  
 وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل الاتجاسة اصابت غير مدحه كفى ابي  
 السعدي وشهادة الآخرة بنيل الثواب الموعود للشهيد افاده في البحر ط والمراد بشهيد  
 الآخرة من قبل مظلوما او قتل لامارا كذا الله تعالى حتى قل فلو قتل لغرض ديني فهو  
 شهيد دنيا فقط تجزى عليه احكام الشهيد في الدنيا وعليه شهادة ثلاثة ( قوله ونحوه ) اى  
 كالتحون والصبي والمقتول طالما اذا اوجب بقتله مال ( قوله المفعول ) وكذا من مات في زمن  
 الساعون غيره اذا اقام في بلده صار محتسبا فن له اجر الشهيد كفى حديث البخارى وذكر

ولو قتل في الدنيا او في الآخرة  
 متى عليه من اذنته هو  
 نقل ) ويقدر على ادائها  
 ( قوله من المعركة ) هو  
 بعقل واه وصل حيا او  
 مات على ايدي وكذا لو  
 قدم من مكان الى مكان آخر  
 بدائع ( لالجوف وطء الجبل  
 او اوصى بامور الدنيا وان  
 بأموال الآخرة لا يصير  
 مرتثا ) مد محمد وهو  
 الاسح ) جوهره لانه من  
 احكام الاموات ( اوبان  
 او اشترى او تكلم بكلام  
 كثير ) والافلا وهذا كله  
 اذا كان بعد القضاء للحرب  
 ولو فيها اى في الحرب ( لا )  
 يصير مرتثا بشئ مما ذكر  
 وكل ذلك في الشهيد  
 الكامل والافلا ترث شهيد  
 الآخرة وكذا الجلب  
 ونحوه ومن قصد العدو  
 فأساب نفسه والغريق  
 والحريق والغريب والمهدوم  
 عليه والمبطلون والمضعون  
 منطبق

في تعداد الشهداء

الحافظ ابن حجر انه لا يسئل في قبره اجهه يرى (قول له والنفساء) نظيره سواء ماتت وقت الوضوء او بعده قبل انقضاء مدة النفساء ط (قول له والميت ليلة الجمعة) اخرج حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال عن مرسل الياس بن بكير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد اجهوري (قول له وهو يطلب العلم) بان كان له اشتغال به تأليفا او تدريسا او حضورا فيما يظهر ولو كل يوم درس او ليس المراد الانهماك ط (قول له وقد عدم السيوطي الخ) اى في التثنية نحو الثلاثين فقال من مات بالبطان واختاف فيه هل المراد به الاستسقاء او الاسهال قولان ولا مانع من الشمول او الفرق او الهمد او الخب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد تنفتح في الجنب او بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخر بمعنى المخزون وكسر الكسائي الجيم والمعنى انها ماتت من شئ يجمع فيها غير منفصل عنها من حمل او بكارة وقد فتحت الجيم ايضا على قلة قال صلى الله عليه وسلم لينا امرأة ماتت بجمع فهي شهيدة او بالسلس وهوداء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النفساء والاصفرار او في الغربة او بالضرع او بالطحى او دون اهله او ماله او دمه او مظلمة او بالعشق مع العفاف والكتم وان كان سيئة حراما او بالشرق او بافتراس السبع او بحبس سلطان ظلما او بالضرع او متواريا او لدغته هامة او مات على طاب العلم الشرعى او مؤذنا محتبسا او تاجرا صدوقا ومن سعى على امرأته وولده وماملكت يمنة يقيم فيهم امر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى ان يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمائد في البحر اى الذى حصل له غنيان والذي يصيبه القي له اجر شهيد ومن ماتت صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم حسنا وعشرين مرة اللهم باركلى في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه اعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثا في كل شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسننك عند فساد امتي له اجر شهيد ومن قال في مرضه اربعين مرة لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين فأت اعطى اجر شهيد وان برى برى مغفورا له وحذفت ادلة ذلك طالبا الاختصار اه ما خلاصا ط اقول وقد نظمتها العلامة الشيخ على الاجهوري المالكى وشرحها شرحا طيفا وذكر نحو الثلاثين ايضا لكنه زاد على ما هنا من مات بالعاغون كامر او بالطرق او مرابطا او يقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فأت ويحمل ان يكون هو المراد بقوله فيما مر او بالضرع ومن بات على طهارة فأت ومن عاش مداريا مات شهيدا اخرجه الديلمي ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة اخرجه الطبراني ومن سأل القتل في سبيل الله صادق مات اعطاه الله اجر شهيد روى الحاكم وغيره ومن جلت طعاما الى مصر من اعصار المسلمين كان له اجر شهيد روى الديلمي ومن مات يوم الجمعة كامر وسئل الحسن عن رجل اغتسل بالنجاسة صابا البرد فأت فقال يا لهامن شهادة واخرج الزمردى عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين الف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يمسي كان بثلك المنزل حتى يصبح اه وبذلك زادت على الاربعين وقد عددها بعضهم اكثر من

والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدم السيوطي نحو الثلاثين



حاصلة من ذلك بالنظر الى المتقدمين بعضهم مع بعض كما اشار اليه في ادائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر بعض لم يوجد استقبال القبلة **(قوله في التوجه الى الكعبة)** زاده الاشارة الى انه ليس المراد احداث وجوههم بعضا عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة ط تأمل **(قوله الى وجه امامه)** اي بأن يتوجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون مقدما عليه فيها سواء كان ظهره مسامعا لوجه امامه او منحرفا عنه يمينا او يسارا لان العلة التقدم عند اتحاد الجهة **(قوله ويكره الخ)** قال في شرح الملتقى لا يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلاي ويحيى ان يجعل بينه وبين الامام سترة بأن يعلق نصفا او ثوبا ط اي لمنع عن المواجهة **(قوله في الرفع)** يعني الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافي ما مر من انها ستة عشر فافهم **(قوله ويصح لو تحلقوا حولها)** شروع في حكم الصلاة خارجها والتحقيق جائز لان الصلاة بمكة تؤدي هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام ان يقف في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع **(قوله ان لا يكن في جانبه)** اما اذا كان اقرب اليها من امام في الجهة التي يصلي اليها الامام بأن كان مقدما على الامام بخذائه فيكون ظهره الى وجه الامام او كان على يمين الامام او يساره مقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف الذي مع الامام ووجهه الى الكعبة فلا يصح اقتداؤه لانه اذا كان مقدما عليه لا يكون تأملا بدائع **(قوله لتأخذه حكما)** علة لصحة صلاة الاقرب اليها من امامه ان لا يكون في جانب الامم لان التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فاذا لم يتحد لم يتحقق تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وبما قررناه ظهر ان الاولى في التعليل ان يقول لعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا تنوقف على التأخير بل تكون مع المساواة كما مر في محله **(قوله ويبنى الفساد احتياطا الخ)** البحث للشرنبلالي في حاشية الدرر وكذا الدرر في حاشية البحر وبيان ان المتقدم اذا استقبل ركن الحجر مثلا يكون كل من حاييه جهة له فاذا كان الامام مستقبلا لب الكعبة وكان المتقدم اقرب اليها من الامم لا يصح لان المتقدم وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة بينه لما كانت جهة امامه ترجحت احتياطا تقدما لمقتضى الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المتقدمين من حاييه اقرب الى الكعبة وعبرة الخير الرمي اقول رأيت في كتب الشافعية لو توجه الامام والمأموم الى الركن فكل من حاييه جهة فينظر واقول ولا شيء من قواعدنا بآناه فلو صلى الامام الى الركن فكل من حاييه جانبه فينظر الى من عن يمينه وشماله من المتقدمين فمن كان الامام اقرب منه الى الحائط أو مساوئه له فيحكم بصحة صلاته واما الذي هو اقرب من الامام الى الحائط فصلاته فاسدة وبه يتضح الحال في التحلق حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال اه **(قوله وكذا)** واقدموا من خارجها امام فيها الخ اي سواء كان معه بعض القوم او لا في الازداد وعل اشراط فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لامع من جهة الاقتداء لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء اه ولكنه يكره ذلك لارتفاع مكان الامام قدر القامة كافتراده على الدكان ان لا يكون أحد ط اقول ولا أثر من ذكر عكس

في وجهه الى الكعبة  
(الاذا حمل قدامه الى وجه  
امامه) فلا يصح اقتداؤه  
(لتقدمه عليه) ويكره  
حمل وجهه لوجهه بلا  
حائل ولو جنبه يكره ففيه  
أربع (ويصح لو تحلقوا  
حولها ولو كان بعضهم  
قرب اليها من امامه ان  
لا يكون في جانبه) لتأخذه  
حكما ولو وقف مسامعا  
لركن في جانب الامام وكان  
أقرب لأمره ويبنى الفساد  
احتياطا لترجيح جهة  
الامام وهذه

صورته



امام مؤتم

(وكذا لو اقتدوا من  
خارجها امامها والباب  
مفتوح صح) لانه كقيامه  
في الخراب

المسئلة وهو ما لو كان المقتدى فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يمنع منها مانع من التقدم على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة لسيدى عبدالغنى سهاها (نقض الجعبة في الاقتداء من خوف الكعبة) ذكر فيها انه سئل عن هذه المسئلة وانه وقع فيها اختلاف بين اهل عصره في مكة وانه اجاب بعضهم بالجواز وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة واجاب هو بالجواز ورد ما استداليه المانع وذكر انه ذكرها الزركشى من الشافعية في كتابه (اعلام الساجد بأحكام المساجد) وذكر ان قواعدا لا تأني ما ذكره من الجواز اهـ وقلت ولما حججت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين والالف اجتمعت في متى سقى الله عهدا مع بعض افاضل الروم من قضاء المدينة المنورة فسألتني عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لان المقتدى يكون اقوى حالا من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك انه لا يصح اقتداء من يصلي في الحجر اذا كان الامام في جهة اخرى لان الحجر من الركعة وقول اذا وليت قضاء مكة أمتنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته من القوة لا يؤثر في السمع لا تساوى في الواجب وهو استقبال جزء من الكعبة وبأن التحاق حول الكعبة عادة قديمة من عهد

النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم يسمع عن أحد

من المجتهدين او ممن بعدهم انه منع من وصل الصفوف في الحجر

فكان ذلك اجماعا على الصحة و بان الحجر اى بعضه

ليس من الكعبة على سبيل القطع ولذا لا تصح

الصلاة مستقبلا اليه و انما هو طئي فاذا

وجدت شروط الصحة القطعية

لا يحكم بالفساد لأمراضى

بعد تسليم اصل المسئلة

والافهو غير مسلم

لما علمت والله

تعالى اعلم

م م

م

